المملكة العربية السعودية
وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد
مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف
الأمانة العامة
الشؤون العلمية

الإتقان في علوم القرآن

للحافظ أبي الفضل جلال الدين عبد الرحمن
ابن أبي بكر السيوطي
(المتوفى سنة ٩١١ هـ)

تحقيق
مركز الدراسات القرآنية

الجزء الأول

المملكة العربية السعودية
وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد
مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف
الأمانة العامة
الشؤون العلمية

الإتقان في علوم القرآن

للحافظ أبي الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي
(المتوفى سنة ٩١١ هـ)

تحقيق
مركز الدراسات القرآنية

الجزء الأول

[٢] // بسم الله الرحمن الرحيم ٣/١

وصلَّى الله على سيدِنا محمدٍ وعلى آلهِ وصحبِه وسلَّم.

يقول سيدُنا وشيخُنا، الإمامُ العالمُ العَلاَّمةُ، البَحْرُ الفهَّامةُ الرُّحْلَةُ(١)، جلالُ الدينِ، نَجْلُ سيِّدنا الإمامِ العالمِ العلاَّمةِ، كمالِ الدينِ السيوطيِّ الشافعيِّ(٢)، فَسَحَ اللهُ في مُدَّته:

الحمدُ للهِ الذي أَنْزَلَ على عبدِه الكتابَ، تَبْصِرةً لأولي الألبابِ، وأودعَه مِنْ فنونِ العلومِ والحِكَمِ العَجَبَ العُجابَ، وجعله أَجَلَّ الكتبِ قَدْراً، وأغزرَها عِلْماً، وأَعْذَبَها نَظْماً، وأَبْلَغَها في الخطابِ، قرآناً عربيًّا، غيرَ ذي عِوَجٍ، ولا مخلوقٍ، لا شُبْهَةَ فيه ولا ارتيابَ. وأشهد أنْ لا إلهَ إلا اللهُ وحدَه، لا شريكَ له، ربُّ الأربابِ، الذي عَنَتْ لقَيُّوميَّته الوجوهُ، وخَضَعَتْ لعظَمَته الرِّقابُ، وأشهد أنَّ سيدَنا محمداً عبدُه ورسولُه، المبعوثُ مِنْ أكرمِ الشعوبِ، وأشرفِ الشِّعابِ، إلى خيرِ أمةٍ، بأفضلِ كتابٍ، صلَّى اللهُ وسلم عليه، وعلى

(١) عالم رُحْلَة: يُرْتَحَلُ إليه من الآفاق.

(٢) أبو بكر بن محمد بن أبي بكر الخُضَيْرِيّ، له علمٌ بالعربية وبفقه الشافعية، له حاشية على «أدب القضاء» للغزِّي، وكتاب في التصريف، توفي سنة (٨٥٥هـ). والخُضيرْي: نسبة إلى مَحَلَّة ببغداد. قال السيوطي: «فلا أتحقق ما تكون إليه هذه النسبة،... إلا أني رأيت في كتب البلدان والأنساب أن الخُضَيْريّة محلةٌ ببغداد،... فلا يبعد أن تكون النِّسبة إلى المحلة المذكورة». انظر: الضوء اللامع ١١/ ٧٢، نظم العقيان ٩٥، التحدُّث بنعمة الله: ٥-٦.

آلِه وصحبه الأنْجاب، صلاةً وسلاماً دائمَيْنِ إلى يومِ المآب، وبعدُ:

فإنَّ العِلْمَ بَحْرٌ زَخَّارٌ، لا يُدْرَكُ له من قَرارٍ، وطَوْدٌ شامخٌ لا يُسْلَكُ إلى قُنَّته[1] ولا يُصارُ. مَنْ أراد السبيلَ إلى استقصائه لم يَبْلُغْ إلى ذلك وصولاً، ومَنْ رام الوصولَ إلى إحصائه لم يَجِدْ إلى ذلك سبيلاً، كيف وقد قال تعالى مخاطباً لخَلْقه: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥]، وإنَّ كتابَنا القرآنَ لهو مَفْجَرُ العلومِ ومَنْبَعُها، ودائرةُ شمسِها ومَطْلَعُها، / أَوْدَعَ فيه ١/٤ سبحانه علمَ كلِّ شيءٍ، وأبانَ فيه كلَّ هدىً وغَيٍّ، فترى كلَّ ذي فنٍّ منه يَستَمِدُّ، وعليه يَعْتَمِدُ، فالفقيهُ يَسْتَنْبِطُ منه الأحكامَ، ويَسْتخرِجُ علمَ الحلالِ والحرامِ، والنَّحْويُّ يَبْني منه قواعدَ إعرابه، ويَرْجِعُ إليه في معرفة خطأ القولِ مِنْ صوابه، والبيانيُّ يَهْتَدي به إلى حُسْنِ النِّظام، ويَعْتَبِرُ مسالكَ البلاغةِ في صَوْغِ الكلام، وفيه من القَصَصِ والأخبارِ ما يُذَكِّرُ أُولي الأبصار، ومن المواعظِ والأمثالِ ما يَزْدَجِرُ به أولو الفِكْرِ والاعتبارِ، إلى غير ذلك مِنْ علومٍ لا يَقْدِرُ قَدْرَها إلا مَنْ عَلِمَ حَصْرَها، هذا مع فصاحةِ لَفْظٍ، وبلاغةِ أسلوب، تَبْهَرُ العقولَ، وتَسْلُبُ القُلوبَ، وإعجازِ نظمٍ لا يَقْدِرُ عليه إلا عَلَّامُ الغيوب.

ولقد كنتُ في زمانِ الطلب أَتَعَجَّبُ مِنَ المتقدِّمين، إذْ لم يُدَوِّنوا كتاباً في أنواع علومِ القرآن، كما وَضَعُوا ذلك بالنسبةِ إلى علمِ الحديث، فسمعْتُ شيخَنا، أستاذَ الأستاذين، وإنسانَ عين الناظرين، خلاصةَ الوجود[2] علَّامةَ الزمانِ، فَخْرَ العصرِ، وعينَ الأوانِ، أبا عبدِالله مُحْيِيَ الدينِ

(١) قنة كل شيء: أعلاه.

(٢) وَصْفُه لشيخه بهذا الوصف فيه إطراء زائد ومبالغة.

الكافِيَجِيّ(١)، مَدَّ اللهُ في أَجَلِه، وأسْبَغَ عليه ظِلَّه. يقول: «قد دَوَّنْتُ في علومِ التفسير كتاباً لم أُسْبَقْ إليه»، فكتبتُه عنه، فإذا هو صغيرُ الحجم جداً، وحاصلُ ما فيه بابان:

الأول: في ذِكْرِ معنى التفسيرِ والتأويلِ والقرآنِ والسورةِ والآيةِ.

والثاني: في شروطِ [القَوْلِ](٢) فيه بالرأي.

وبعدهما خاتمةٌ في آداب العالمِ والمتعلمِ، فلم يَشْفِ لي ذلك غليلاً، ولم يَهْدِني إلى المقصودِ سبيلاً.

ثم أَوْقَفَني شيخُنا، شيخُ الإسلام، قاضي القضاة، خلاصةُ الأنامِ(٣)، حاملُ لواءِ المذهبِ المُطَّلِبي، عَلَمُ الدين البُلْقِيْنيّ(٤) رحمه اللهُ تعالى، على

(١) محمد بن سليمان بن سعد، روميُّ الأصل، الحنفيُّ المفسِّر، أَخَصُّ مشايخ السيوطي. له: «التيسير في قواعد علم التفسير»، و«شرح القواعد الكبرى» في النحو لابن هشام. أكثر من إقراء «كافية» ابن الحاجب حتى نُسب إليها بزيادة جيم، كما هي عادة الترك في النسب للصَّنعة. توفي سنة (٨٧٩هـ). انظر: الضوء اللامع ٧/ ٢٥٩، بغية الوعاة ١/ ١١٧.

(٢) سقط من (أ)، وورد في سائر النسخ.

(٣) كذلك هذا الوصف منه لشيخه علم الدين البُلقيني، فيه إطراء متكلَّف.

(٤) صالح بن عمر بن رَسْلان، أبو البقاء، البُلْقِيني الأصل، القاهري، الشافعي، فقيه محدِّث، له شرح على صحيح البخاري، توفي سنة (٨٦٨هـ). انظر: الضوء اللامع ٣/ ٣١٢، البدر الطالع ١/ ٢٨٦. في حاشية (أ) ضبط البلقيني بقوله: «بضم الباء الموحدة وسكون اللام وكسر القاف، كما ضبطه كذلك المؤلف في كتابه الموضوع في الأنساب، وقد سمعته منه». وضَبْطُ ياقوت موافقٌ للناسخ. انظر: معجم البلدان ١/ ٤٨٩.

كتابٍ في ذلك لأخيه قاضي القضاة جلال الدينِ[1]، سَمَّاه «مواقعَ العلومِ مِنْ مواقعِ النجومِ»، فرأَيْتُه تأليفاً لطيفاً ومجموعاً / ظريفاً، ذا ترتيبٍ ١/٥ وتقريرٍ، وتنويعٍ وتحبيرٍ.

قال في خُطْبَتِه: «قد اشْتَهَرَتْ عن الإمامِ الشافعيِّ -رضي الله عنه- مخاطَبَةٌ لبعضِ خلفاءِ بني العبَّاسِ، فيها ذِكْرُ بعضِ أنواعِ القرآنِ، يَحْصُلُ منها لمَقْصِدِنا الاقتباسُ. وقد صَنَّفَ في علومِ الحديثِ جماعةٌ في القديمِ والحديثِ / وتلك الأنواعُ في سَنَدِه دونَ مَتْنِه، وفي مُسْنِدِيه وأهلِ فَنِّه، [٣] وأنواعُ القرآنِ شاملةٌ وعلومُه كاملةٌ، فأَرَدْتُ أَنْ أذكرَ في هذا التصنيفِ ما وَصَلَ إلى عِلْمي، مِمَّا حواه القرآنُ الشريفُ، مِنْ أنواعِ عِلْمِه المُنيفِ، وينحصرُ في أمور:

الأولُ: مواطنُ النزولِ وأوقاتُه، ووقائعُه، وفي ذلك اثنا عشر نوعاً: المكيُّ، المدنيُّ، السَّفَرِيُّ، الحَضَرِيُّ، الليليُّ، النهاريُّ، الصيفيُّ، الشتائيُّ، الفِراشيُّ، أسبابُ النزولِ، أولُ ما نَزَلَ، آخرُ ما نَزَلَ.

الأمر الثاني: السَّند، وهو ستةُ أنواع: المتواتِرُ، الآحادُ، الشاذُّ، قراءاتُ النبيِّ ﷺ، الرواةُ، الحُفَّاظُ.

الأمر الثالث: الأداءُ، وهو ستةُ أنواعٍ: الوقفُ، الابتداءُ، الإمالةُ، المدُّ، تخفيفُ الهمزة، الإدغامُ.

---

(١) عبدالرحمن بن عمر بن رَسْلان، أبو الفضل، البُلْقينيّ الشافعيّ. قاض ومحدِّث، له: «مناسبات أبواب تراجم البخاري»، و«حواشٍ على الروضة» للنووي. توفي سنة (٨٢٤هـ). انظر: الضوء اللامع ٤ /١٠٦، طبقات المفسرين للداودي ١ /٢٧٦. وكتاب «مواقع العلوم» لم نقف على خبرٍ له، وأشار إليه في: كشف الظنون ٢ /١٨٩٠.

الأمر الرابع: الألفاظُ، وهو سبعةُ أنواعٍ: الغريبُ، المُعَرَّبُ، المجازُ المشتركُ، المترادِفُ، الاستعارةُ، التشبيهُ.

الأمر الخامس: المعاني المتعلِّقةُ بالأحكام، وهو أربعةَ عشرَ نوعاً: العامُّ الباقي على عمومه، العامُّ المخصوصُ، العامُّ الذي أُريد به الخصوصُ، ما خَصَّ فيه الكتابُ السُّنَّةَ، ما خَصَّصت فيه السُّنَّةُ الكتابَ، المُجْمَلُ، المُبَيَّن، المُؤَوَّلُ، المفهومُ، المطلَقُ، المقيَّدُ، الناسِخُ، المنسوخُ، نوعٌ من الناسخِ والمنسوخِ، وهو ما عُمِلَ به من الأحكامِ مدةً معيَّنةً، والعاملُ به واحدٌ من المَكَلَّفين.

الأمر السادس: المعاني المتعلِّقَةُ بالألفاظِ، وهو خمسةُ أنواعٍ: الفَصْلُ، الوَصْلُ، الإيجازُ، الإطْنابُ، القَصْرُ.

وبذلك / تَكَمَّلَتِ الأنواعُ خمسينَ، ومن الأنواعِ، ما لا يَدْخُلُ تحتَ الحَصْرِ: الأسماءُ، الكُنى، الألقابُ، المُبْهَماتُ، فهذا نهايةُ ما حَضَرَ[1] من الأنواع». ٦/١

هذا آخرُ ما ذكرَه القاضي جلالُ الدينِ في الخُطْبَةِ، ثم تكلَّم في كلِّ نوعٍ منها بكلام مختصَرٍ، يَحْتاجُ إلى تحريرٍ وتَتِمَّاتٍ وزوائدَ مُهِمَّاتٍ، فصَنَّفْتُ في ذلك كتاباً سَمَّيته «التَّحْبير في علوم التفسير»[2]، ضَمَّنْتُه ما ذكره البُلْقِينيُّ من الأنواع مع زيادةٍ مثلِها، وأضَفْتُ إليه فوائدَ سَمَحَتْ القريحةُ

(١) م، ز: «حُصِر».

(٢) وهو مطبوع عدة طبعات.

بنَقْلها، وقُلْتُ في خُطْبته[1]: «أمَّا بعدُ، فإنَّ العلومَ وإنْ كَثُرَ عَدَدُها، وانتشر في الخافقَيْنِ مَدَدُها، فغايتُها بَحْرٌ قَعْرُه لا يُدْرَكُ، ونهايتُها طَوْدٌ شامخٌ لا يُسْتطاعُ إلى ذرْوَته أن يُسْلَكَ؛ ولهذا يُفْتَحُ لعالمٍ بعد آخَرَ من الأبوابِ ما لم يَتَطَرَّقْ إليه من المتقدِّمين الأسبابُ.

وإنَّ مما أَهْمَلَ المتقدِّمون تَدْوِينَه، حتى تحلَّى في آخرِ الزمانِ بأحسنِ زينةٍ، علمَ التفسيرِ الذي هو كمصطلحِ الحديث، فلم يُدَوِّنْه أحدٌ لا في القديمِ ولا في الحديثِ، حتى جاء شيخُ الإسلامِ عُمْدَةُ الأنامِ، عَلاَّمةُ العَصْرِ، قاضي القُضاة، جلالُ الدين البُلْقِينيُّ رحمه الله، فعَمِل فيه كتابَه «مواقعَ العلوم من مواقع النجوم»، فنَقَّحه وهَذَّبه، وقسَّم أنواعَه ورَتَّبه، ولم يُسْبَقْ إلى هذه المرتبةِ، فإنَّه جعلَه نَيِّفاً وخمسين نوعاً منقسمَةً إلى ستةِ أقسامٍ، وتَكَلَّم في كلِّ نوعٍ منها بالمتينِ من الكلامِ، لكنْ كما قال الإمامُ أبو السعاداتِ بنُ الأثيرِ في مقدِّمةِ «نهايته»[2]: «كلُّ مُبْتَدِئٍ بشيءٍ لم يُسْبَقْ إليه، ومُبْتَدِعٍ أمراً لم يُتَقَدَّم فيه عليه، فإنه يكونُ قليلاً ثم يَكْثُرُ، وصغيراً ثم يَكْبُرُ».

فظهر لي استخراجُ أنواعٍ لم يُسْبَقْ[3] إليها، وزيادةُ مُهِمَّاتٍ لم يُسْتَوْفَ الكلامُ عليها، فَجرَّدْت الهِمَّةَ إلى وَضْعِ كتابٍ في هذا العلم، أَجْمَعُ فيه إنْ

(١) التحبير ٢٧.

(٢) النهاية ١ / ٥. وابن الأثير هو المبارك بن محمد بن محمد، مجد الدين الشَّيْباني الجَزَري، المحدِّث، له «النهاية في غريب الحديث والأثر»، و«جامع الأصول»، و«الشافي في شرح مسند الشافعي». توفي سنة (٦٠٦هـ). انظر: وفيات الأعيان ٤ / ١٤١، سير أعلام النبلاء ٢١ / ٤٨٨.

(٣) التحبير: «أُسْبَقْ».

شاء الله تعالى شوارِدَه، وأَضُمُّ إليه فوائدَه، وأَنْظِمُ في سِلْكِه فرائدَه؛ لأكونَ في إيجادِ هذا العلمِ ثانيَ اثنين، وواحداً / في جَمْعِ الشَّتيتِ منه كألفٍ أو كألفين[١]، ومُصَيِّراً فَنَّيْ التفسير والحديثِ في استكمالِ التقاسيمِ إِلْفَيْنِ. ٧/١

وإذا بَرَزَ زَهْرُ كِمامهِ[٢] وفاحَ، وطَلَعَ بَدْرُ كماله ولاحَ، وآذَنَ فَجْرُه بالصَّباح، ونادى / [داعِيه[٣] بالفَلاح، سَمَّيْتُه بالتحبير في علوم التفسير.

وهذه فِهْرِسْتُ[٤] الأنواع بعد المقدمة:

النوع الأولُ والثاني: المكيُّ والمدنيُّ، الثالث والرابع: الحَضَرِيُّ والسَّفَرِيُّ، الخامس والسادس: النهارِيُّ والليليُّ، السابع والثامن: الصيفيُّ والشتائيُّ، التاسعُ والعاشر: الفراشِيُّ والنومِيُّ، الحادي عشر: أسبابُ النزول، الثاني عشر: أولُ ما نَزَلَ، الثالثَ عَشَرَ: آخرُ ما نَزَلَ، الرابعَ عشر: ما عُرِف وقتُ نزولِه، الخامسَ عشر: ما أُنْزِلَ فيه[٥] ولم يُنْزَلْ على أحدٍ من الأنبياء، السادسَ عشَرَ: ما أُنزل منه على الأنبياء، السابعَ عشَرَ: ما تَكَرَّر نزولُه،

---

(١) اختلفت نسخ «الإتقان» و«التحبير» المخطوطة بين فتح الهمزة وكسرها. والإلف: الأليف، وما في (أ) غير واضح.

(٢) الكمام: ج كِمامة، وهي وعاءُ الطَّلع وغِطاء النَّوْر. انظر: اللسان «كمم» ١٢/ ١٥٨.

(٣) سقط ما بين المعقوفين من (أ) واستدرك من بقية النسخ.

(٤) (م) «فهرس» وما أثبتناه هو ما درج عليه السيوطيُّ في مقدمته و«فهرس» مُعَرَّب «فهرست» كما في القاموس. وقد أشار إليه السيوطي بالتأنيث، ولم نقف على نص في تذكيره أو تأنيثه.

(٥) قوله: «فيه» أي: في القرآن ابتداء.

الثامنَ عشرَ: ما نزل مُفَرَّقاً، التاسع عشر: ما نَزَلَ جَمْعاً، العشرون: كيفيةُ إنزالِه، وهذه كلُّها متعلِّقَةٌ بالنزولِ، الحادي والعشرون: المتواترُ، الثاني والعشرون: الآحادُ، الثالثُ والعشرون: الشاذُّ، الرابعُ والعشرون: قراءاتُ النبيِّ ﷺ، / الخامسُ والسادسُ والعشرون: الرواةُ والحُفَّاظ، السابعُ والعشرونَ: كيفيَّةُ التحمُّلِ، الثامن والعشرون: العالي والنازِلُ، التاسعُ والعشرون: المُسَلْسَلُ، وهذه متعلقةٌ بالسَّنَدِ، الثلاثون: الابتداء، الحادي والثلاثون: الوقف، الثاني والثلاثون: الإمالةُ، الثالث والثلاثون: المَدُّ، الرابع والثلاثون: تخفيف الهمز، الخامسُ والثلاثون: الإدغام، السادسُ والثلاثون: الإخفاء، السابع والثلاثون: الإقلابُ، الثامنُ والثلاثونَ: مَخارِجُ الحروفِ، وهذه متعلِّقَةٌ بالأداءِ، التاسعُ والثلاثونَ: الغريبُ، الأربعون: المُعَرَّبُ، الحادي والأربعون: المجاز، الثاني والأربعون: المشتركُ، الثالث والأربعون: المترادِفُ، الرابع والخامس والأربعون: المُحْكَمُ والمتشابِهُ، السادس والأربعون: المُشْكِلُ، السابع والثامن والأربعون: المُجْمَلُ والمبَّين، التاسع / والأربعون: الاستعارةُ، الخمسون: التشبيه، الحادي والثاني والخمسون: الكنايةُ والتعريضُ، الثالث والخمسون: العامُّ الباقي على عمومِه، الرابع والخمسون: العامُّ المخصوص، الخامس والخمسون: العامُّ الذي أُريد به الخصوصُ، السادس والخمسون: ما خَصَّ فيه الكتابُ السُّنَّةَ، السابع والخمسون: ما خَصَّت فيه السُّنَّةُ الكتابَ، الثامن والخمسون: المؤوَّل، التاسع والخمسون: المفهوم، الستون والحادي والستون: المُطْلَقُ والمقيَّدُ، الثاني والثالث والستون: الناسخُ والمنسوخ، الرابعُ والستون: ما عَمِل به واحدٌ ثم

١/٨ ١/٩

نُسخ، الخامس والستون: ما كان واجباً على واحدٍ، السادس والسابع والثامن والستون: الإيجازُ والإطنابُ والمساواةُ، التاسع والستون: الأشباهُ، السبعون والحادي والسبعون: الفصل والوصل، الثاني والسبعون: القَصْرُ، الثالث والسبعون: الاحتباك، الرابع والسبعون: القولُ بالموجَبِ، الخامس والسادس والسابع والسبعون: المطابقةُ والمناسبةُ والمجانَسَةُ، الثامنُ والتاسع والسبعون: التَّوْرِيَةُ والاستخدام، الثمانون: اللَّفُّ والنشرُ، / الحادي ١٠/١ والثمانون: الالتفاتُ، الثاني والثمانون: الفواصلُ والغايات، الثالثُ والرابع والخامس والثمانون: أفضلُ القرآنِ وفاضلهُ ومفضولُه، السادس والثمانون: مفرداتُ القرآن، السابع والثمانون: الأمثال، الثامن والتاسع والثمانون: آدابُ القارئِ والمُقْرِئ، التسعون: آدابُ المفسِّرِ، الحادي والتسعون: مَنْ يُقْبَلُ تفسيرُه ومَنْ يُرَدُّ، الثاني والتسعون: غرائبُ التفسير، الثالث والتسعون: معرفة المفسرين، الرابع والتسعون: كتابةُ القرآن، الخامس والتسعون: تسمية السور، السادس والتسعون: ترتيبُ الآيِ والسُّوَرِ، السابع والثامن والتاسع والتسعون: الأسماء والكُنى والألقاب، المئة: المبهمات، الأول بعد المئة: أسماءُ مَنْ نَزَلَ فيهم القرآنُ، الثاني بعد المئة: التاريخ».

هذا آخرُ ما ذكرْتُه في خُطبة «التحبير». وقد تَمَّ هذا الكتابُ ولله الحمدُ من سَنَةِ اثنتين وسبعين، وكَتَبَه مَنْ هو في طبقةِ أشياخي من أولي التحقيق. ثم خَطَرَ لي بعد ذلك أنْ أُؤَلِّفَ في هذا المعنى كتاباً مبسوطاً ومجموعاً مضبوطاً، أسْلُكُ فيه طريقَ الإحصاء وأمشي فيه على منهاجِ

الاستقصاء، هذا كلُّه، وأنا أظنُّ أني مُتَفَرِّدٌ بذلك غيرُ مسبوقٍ بالخوض في هذه المسالك. فبَيْنا أنا أجيلُ في ذلك فِكْراً، أُقَدِّم رِجْلاً وأؤخِّرُ أخرى، إذ بَلَغني أنَّ للشيخ الإمام بدرِ / الدين محمدِ بن عبدالله الزَّرْكَشيِّ[1] أحدِ متأخري أصحابِنا الشافعيين كتاباً[2] في ذلك حافلاً يُسَمَّى «البُرْهانَ في علوم القرآن» فتطلَّبْتُه حتى وَقَفْتُ عليه فوجَدْتُه. قال في خُطْبته: ١١/١

«لـمَّا كانت علومُ القرآن لا تُحْصى[3] ومعانيه لا تُسْتَقْصى وَجَبَت العنايةُ بالقَدْرِ المُمْكِنِ. ومِمَّا فاتَ المتقدِّمين وَضْعُ كتابٍ يَشْتَمِلُ على أنواعِ علومِه، كما وَضَعَ الناسُ ذلك بالنسبةِ إلى علمِ الحديثِ، فاستخَرْتُ الله تعالى، وله الحمدُ، في وَضْعِ كتابٍ في ذلك، جامعٍ لِما تَكَلَّم الناسُ في فنونه، وخاضُوا في نُكَتِه وعيونِه، وضَمَّنْتُه من المعاني الأنيقةِ والحِكَم الرشيقةِ ما بَهَرَ[4] القلوبَ عَجَباً؛ ليكونَ مفتاحاً لأبوابه، عنواناً على كتابه، مُعيناً للمفسِّرِ على حقائقِه، مُطْلِعاً على بعضِ أسْرارِه ودقائقِه، وسَمَّيْتُه «البُرْهانَ في علومِ القرآن».

وهذه فِهْرِسْتُ أنواعِه: النوع الأول: معرفةُ سببِ النزول، الثاني: معرفةُ المناسبةِ بين الآيات، الثالث: معرفةُ الفواصلِ، الرابع: معرفةُ الوجوه

---

(١) محمد بن عبدالله بن بَهادُر، أبو عبدالله، التركي الأصل، المصري، الزَّرْكَشي، الشافعي له «البرهان في علوم القرآن»، «البحر المحيط» في أصول الفقه. توفي سنة (٧٩٤هـ). انظر: الدرر الكامنة ٤/١٧، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٣/٢٢٧.

(٢) ع، ومطبوعة أبي الفضل: «الشيخ... ألَّف كتاباً»، وهو مطبوع.

(٣) البرهان: «لا تنحصر»، وكذا في م، ح، ب.

(٤) البرهان: «ما يهز القلوب طرباً، ويبهر القلوب عجباً».

والنظائرِ، الخامس: علمُ المتشابِهِ، السادس: علم المبهماتِ، السابع: في أسرار الفواتحِ، الثامن: في خواتم السور، التاسع: في معرفة المكيِّ والمدنيِّ، العاشر: معرفةُ أول ما نَزَلَ، / الحادي عشرَ: معرفةُ على كم لغةٍ نَزَل؟، ١/١٢ الثاني عشر: في كيفيَّةِ إنزاله، الثالثَ عشرَ: في بيان جَمْعِه ومَنْ حَفِظَه من الصحابةِ، الرابعَ عشرَ: معرفةُ تقسيمِه، الخامسَ عشرَ: معرفةُ أسمائه، السادسَ عشرَ: معرفةُ ما وَقَعَ فيه مِنْ غيرِ لغةِ الحجازِ، السابعَ عشرَ: معرفةُ ما نَزَلَ[١] فيه مِنْ غيرِ لغةِ العربِ، الثامنَ عشرَ: معرفةُ غَريبه، التاسعَ عشرَ: معرفةُ التصريف، العشرون: معرفةُ الأحكامِ، الحادي والعشرون: معرفةُ كونِ اللفظِ أو التركيبِ أحسنَ وأفصحَ، الثاني والعشرون: معرفةُ اختلافِ الألفاظِ بزيادةٍ أو نقص، الثالثُ والعشرون: معرفةُ توجيهِ القراءات، الرابعُ والعشرون: معرفةُ الوقف، الخامس والعشرون: علمُ مرسومِ الخطِّ، السادس والعشرون: معرفةُ فضائلِه، السابعُ والعشرون: معرفة خَواصِّه، الثامن والعشرون: هل في القرآن شيءٌ أفضلُ منْ شيء؟، التاسع والعشرون: في آدابِ تلاوته، الثلاثون: في أنه هل يجوزُ في التصانيفِ والرسائلِ والخطبِ استعمالُ بعضِ آياتِ القرآن؟، الحادي والثلاثون: معرفة الأمثالِ الكائنة[٢] فيه، / الثاني والثلاثون: معرفةُ أحكامِه، الثالث والثلاثون: معرفة جدله، ١/١٣ الرابع والثلاثون: معرفةُ ناسخِه ومنسوخه، الخامس والثلاثون: معرفةُ مُوْهِمِ

---

(١) ح، س، ع، ومطبوعة أبي الفضل إبراهيم، والبرهان ١/١٠٣: «ما فيه»، ز: «ما وقع».

(٢) المثبت من س، ع، وكذا في البرهان ١/١٠٣. وباقي النسخ: «الكامنة».

المختلِف، السادس والثلاثون: معرفةُ المُحْكَم من المتشابه، السابع والثلاثون: في حُكْمِ الآيات المتشابهات الواردة في الصفات، الثامن والثلاثون: معرفةُ إعجازِه، التاسعُ والثلاثون: معرفةُ وجوبِ تواتره، الأربعون: في بيانِ معاضَدَةِ السُّنَّة للكتاب][1] / [٤] الحادي والأربعون: معرفة تفسيره، الثاني والأربعون: معرفةُ وجوهِ المخاطَبات، الثالث والأربعون: بيانُ حقيقتهِ ومجازِه، الرابع والأربعون: في الكناياتِ والتعريضِ، الخامس والأربعون: في أقسام معنى الكلام، السادس والأربعون: في ذِكْرِ ما تيسَّر من أساليب القرآن، السابع والأربعون: في معرفة الأدوات.

واعلم أنَّه ما مِنْ نوعٍ من هذه الأنواع إلا ولو أراد الإنسانُ استقصاءَه لاستفرغ عُمْرَه، ثم لم يُحْكِمْ أَمْرَه، ولكنِ اقتصَرْنا من كلٍّ نوعٍ على أصولِه والرمزِ إلى بعض فصولِه؛ فإن الصناعةَ طويلةٌ والعمرَ قصيرٌ. وماذا عسى أن يَبْلُغَ لسانُ التقصير؟».

هذا آخرُ كلامِ الزَّرْكَشِيِّ في خُطْبتِه. / ١٤/١ ولـمَّا وقفتُ على هذا الكتاب ازْدَدْتُ به سروراً، وحَمِدْتُ الله كثيراً، وقَوِيَ العَزْمُ على إبرازِ ما أضمرْتُه وشَدَدْتُ الحزمَ في إنشاءِ التصنيفِ الذي قصَدْتُه، فوضَعْتُ هذا الكتابَ العَليَّ الشأنِ، الجَليَّ البرهان، الكثيرَ الفوائد والإتقان، ورتَّبْتُ أنواعَه ترتيباً أنسبَ من ترتيبِ «البرهان»، وأَدْمَجْتُ بعضَ الأنواعِ في بعض، وفَصَّلْتُ ما حقُّه أنْ يُبانَ، وزِدْتُه على ما فيه من الفوائد والفرائد والقواعد والشوارد ما

(١) انتهى السقط الوارد في نسخة (أ).

يُشَنِّفُ الآذان، وسَمَّيْتُه بالإتقان في علوم القرآن. وسترى في كلِّ نوعٍ منه إن شاء الله تعالى ما يَصلُح أن يكونَ بالتصنيفِ مُفْرَداً، وستَرْوَى منْ مناهله العَذْبة رِيّاً لا ظمأَ بعده أبداً، وقد جَعَلْتُه مقدمةً للتفسير الكبير الذي شَرَعْتُ فيه وسَمَّيْتُه بـ «مَجْمَع البحرين ومَطْلَع البَدْرَيْن، الجامعِ لتحريرِ الروايةِ وتَقْرير الدِّراية»[1]، ومن اللهِ أستمدُّ التوفيقَ والهداية والمعونةَ والرعاية، إنه قريبٌ مجيبٌ، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكَّلْتُ وإليه أُنيب.

وهذه فِهرِسْتُ أنواعه: النوع الأول: معرفةُ المكيِّ والمدنيِّ، الثاني: معرفةُ الحضريِّ والسفريِّ، الثالث: النهاريُّ والليليُّ، الرابع: الصيفيُّ والشتائيُّ، الخامس: الفِراشيُّ والنوميُّ، السادس: الأرضيُّ والسمائيُّ، السابع: أولُ ما نَزَلَ، الثامن: آخرُ ما نَزَلَ، التاسع: أسبابُ النزول، العاشر: ما نَزَلَ على لسانِ بعضِ الصحابة، الحادي عشرَ: ما تكرَّر نزولُه، الثاني عشرَ: ما تأخَّر حكمُه عن نزولِه، وما تأخَّر نزولُه عن حكمه، / الثالثَ عشرَ: معرفةُ ما نَزَل مفرَّقاً وما نزل جمعاً، الرابعَ عشرَ: ما نزل مُشَيَّعاً وما نَزَل مفرداً، الخامسَ عشرَ: ما أُنْزِلَ منه على بعض الأنبياء وما لم يُنْزَلْ منه على أحدٍ قبلَ النبي ﷺ، السادسَ عشرَ: في كيفيَّة إنزاله، السابعَ عشرَ: في معرفةِ أسمائِه ١٥/١

(١) وهذا التفسير شرع فيه المؤلِّف ثم فتر عزمه عنه، فلم يكتب منه إلا القليل. انظر: التحدث بنعمة الله: ١٢٩. وقد نعته في النوع الثمانين من الإتقان، فقال: «تفسير جامع لجميع ما يُحتاج إليه من التفاسير المنقولة، والأقوال المقولة، والاستنباطات، والإشارات، والأعاريب واللغات، ونُكت البلاغة ومحاسن البدائع، وغير ذلك بحيث لا يُحتاج معه إلى غيره أصلاً». انظر ص: ٢٣٤٦.

وأسماءِ سُوَرِه، الثامنَ عشرَ: في جَمْعِه وترتيبه، التاسعَ عشرَ: في عددِ سورِه وآياتِه وكلماتِه وحروفه، العشرون: في حُفَّاظه ورواته، الحادي والعشرون: في العالي والنازل، الثاني والعشرون: معرفةُ المتواتر، الثالث والعشرون: في المشهورِ، الرابع والعشرون: في الآحاد، الخامسُ والعشرون: في الشاذِّ، السادس والعشرون: الموضوع، السابع والعشرون: المُدْرَج، الثامن والعشرون: في معرفةِ الوقفِ والابتداء، التاسع والعشرون: في بيانِ الموصولِ لفظاً المفصولِ معنىً، الثلاثون: في الإمالة والفتح وما بينهما، الحادي والثلاثون: في الإدغامِ والإظهارِ والإخفاء والإقلابِ، الثاني والثلاثون: في المدِّ والقَصْر، الثالث والثلاثون: في تخفيف الهمزِ، الرابع والثلاثون: في كيفيَّةِ تَحمُّله، الخامسُ والثلاثون: في آداب تلاوتِه، / السادسُ والثلاثون: ١٦/١ في معرفةِ غريبِه، السابعُ والثلاثون: فيما وَقَع / فيه بغير لغةِ الحجازِ، الثامن [٥] والثلاثون: فيما وَقَعَ فيه بغيرِ لغةِ العرب، التاسع والثلاثون: في معرفة الوجوه والنظائر، الأربعون: في معرفة معاني الأدوات التي يَحْتاجُ إليها المُفسِّرُ، الحادي والأربعون: في معرفةِ إعرابه، الثاني والأربعون: في قواعد مُهِمَّةٍ يحتاجُ المفسِّرُ إلى معرفتها، الثالث والأربعون: في المُحْكَم والمتشابه، الرابعُ والأربعون: في مُقَدَّمه ومؤخَّرِه، الخامس والأربعون: في عامِّه وخاصه، السادسُ والأربعون: في مُجْمَلِه ومُبَيَّنِه، السابع والأربعون: في ناسخِه ومنسوخه، الثامن والأربعون: في مُشْكِله ومُوهِمِ الاختلافِ والتناقضِ، التاسع والأربعون: في مُطْلَقه ومقيَّده، الخمسون: في منطوقه ومفهومِه، الحادي والخمسون: في وجوهِ مخاطباتِه،

الثاني والخمسون: في حقيقته ومجازه، الثالث والخمسون: في تشبيهه واستعاراته، الرابع والخمسون: في كناياته وتعريضه، الخامس والخمسون: في الحَصْرِ والاختصاصِ، السادسُ والخمسون: في الإيجازِ والإطناب، السابعُ والخمسون: في الخبرِ والإنشاءِ، الثامن والخمسون: في بدائعِ القرآنِ، / التاسعُ والخمسون: في فواصلِ الآيِ، الستون: في فواتحِ السورِ، الحادي ١٧/١ والستون: في خواتمِ السُّوَرِ، الثاني والستون: في مناسبةِ الآياتِ والسورِ، الثالث والستون: في الآياتِ المشتبهاتِ، الرابع والستون في إعجازِ القرآنِ، الخامسُ والستون: في العلومِ المستنبَطَةِ من القرآن، السادسُ والستون: في أمثاله، السابع والستون: في أقسامِه، الثامن والستون: في جدله، التاسع والستون: في الأسماءِ والكُنى والألقابِ، السبعون: في مُبْهَماته، الحادي والسبعون: في أسماءِ مَنْ نَزَل فيهم القرآنُ، الثاني والسبعون: في فضائلِ القرآن، الثالث والسبعون: في أفضلِ القرآنِ وفاضله، الرابع والسبعون: في مفرداتِ القرآن، الخامس والسبعون: في خواصِّه، السادس والسبعون: في مرسوم الخطِّ وآدابِ كتابته، السابع والسبعون: في معرفة تأويله وتفسيره وبيان شرفهِ والحاجةِ إليه، الثامن والسبعون: في شروطِ المُفَسِّر وآدابه، التاسع والسبعون: في غرائبِ التفسيرِ، الثمانون: في طبقات المفسِّرين.

فهذه ثمانون نوعاً على سبيل الإدْماجِ، ولو نُوِّعَتْ باعتبارِ ما أَدْمَجْتُه في ضِمْنِها لزادَتْ على / الثلاثمئة. وغالبُ هذه الأنواعِ فيها تصانيفُ مفردةٌ ١٨/١ وقفتُ على كثيرٍ منها.

ومن المصنَّفات في مثلِ هذا النمط، وليس في الحقيقة مثلَه ولا قريباً منه، وإنما هي طائفةٌ يسيرةٌ ونُبْذةٌ قصيرةٌ:

فنونُ الأفنان في علوم القرآن لابن الجَوْزِيّ [1]، وجَمال القُرَّاء للشيخ عَلَم الدين السَّخاويّ[2]، والمرشد الوجيز في علومٍ تتعلَّقُ بالقرآنِ العزيزِ لأبي شامة[3]، والبرهان في مشكلات القرآن لأبي المعالي عزيزي بن عبدالملك المعروف بشَيْذَلَة[4]. وكلُّها بالنسبة إلى نوعٍ من هذا الكتاب كحَبَّة رَمْلٍ في جَنْب رملِ عالجٍ[5]، ونُقْطَة قَطْرٍ في حِيال[6] بحر زاخر.

وهذه أسماءُ الكتبِ التي نَظَرْتُها على هذا الكتابِ ولَخَّصْتُه منها. فمن

(١) عبدالرحمن بن علي بن محمد، أبو الفرج، جمال الدين، القرشيّ البغداديّ الحنبليّ، المتوفى سنة (٥٩٧هـ)، والكتاب مطبوع. انظر: سير أعلام النبلاء ٢١ / ٣٦٥، ذيل طبقات الحنابلة ١ / ٣٩٩، كشف الظنون ٢ / ١٢٩٢.

(٢) علي بن محمد بن عبدالصمد، أبو الحسنِ الهَمْدانيُّ المِصْريُّ الشافعيُّ، المتوفى سنة (٦٤٣هـ)، والكتاب مطبوع. انظر: سير أعلام النبلاء ٢٣ / ١٢٢، غاية النهاية ١ /٥٦٨، كشف الظنون ١ /٥٩٣.

(٣) عبدالرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم، أبو القاسم، شهاب الدين المقدسي الشافعي، المتوفى سنة (٦٦٥هـ)، والكتاب مطبوع بعنوان: المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز». انظر: طبقات القراء للذهبي ٣ /١١٥٩، غاية النهاية ١ /٣٦٥، كشف الظنون ٢ /١٦٥٥.

(٤) عَزيزِي بن عبدالملك بن منصور، البغدادي المحدِّث، المتوفى سنة (٤٩٤هـ). انظر: وفيات الأعيان ٣ / ٢٥٩، سير أعلام النبلاء ١٩ / ١٧٤، كشف الظنون ١ / ٢٤١.

(٥) عالج: رمال بين فَيْد والقُرَيات لا ماء بها، وهو مسيرة أربع ليال. انظر: معجم البلدان ٤ / ٧٠.

(٦) ع، ر: «جبال».

الكتبِ النقليةِ: تفسيرُ ابنِ جَرير[١]، وابنِ أبي حاتم[٢]، وابنِ مَرْدَوَيْه[٣]، وأبي الشيخ بن حيَّانَ[٤]، والفِرْيابيِّ[٥]، وعبدِالرزاق[٦]، وابنِ المنذر[٧]،

(١) محمد بن جرير بن يزيد، أبو جعفر الطبري، شيخ المفسرين، المتوفى سنة (٣١٠هـ)، وكتابه «جامع البيان عن تأويل آي القرآن» مطبوع. انظر: تاريخ بغداد ٢/١٦٢، سير أعلام النبلاء ١٤/٢٦٧، غاية النهاية ٢/١٠٦.

(٢) عبدالرحمن بن محمد بن إدريس، أبو محمد الرازي، المحدِّث، المتوفى سنة (٣٢٧هـ)، وكتابه «تفسير القرآن العظيم» طُبع قسم منه. انظر: طبقات الحنابلة ٢/٥٥، سير أعلام النبلاء ١٣/٢٦٣، كشف الظنون ١/٤٣٦.

(٣) أحمد بن موسى بن مَرْدَوَيْه، أبو بكر الأصبهانيُّ الحافظ، المتوفى سنة (٤١٠هـ)، واسم كتابه «التفسير الكبير». انظر: سير أعلام النبلاء ١٧/٣٠٨، طبقات المفسرين للداودي ١/٩٣، كشف الظنون ١/٤٣٩.

(٤) عبدالله بن محمد بن جعفر، أبو محمد الأصفهاني المحدِّث، المتوفى سنة (٣٦٩هـ)، له «تفسير القرآن». انظر: سير أعلام النبلاء ١٦/٢٧٦، طبقات المفسرين للداودي ١/٢٤٠، كشف الظنون ١/٤٤١.

(٥) محمد بن يوسف بن واقد، أبو عبدالله، الضَّبِّي الحافظ، المتوفى سنة (٢١٢هـ)، له «تفسير القرآن بالمأثور». انظر: الجرح والتعديل ٨/١١٩، سير أعلام النبلاء ١٠/١١٤، كشف الظنون ١/٤٥٦.

(٦) عبدالرزاق بن هَمَّام بن نافع، أبو بكر الصَّنْعاني المحدِّث، المتوفى سنة (٢١١هـ)، وتفسيره مسندٌ أغلبه عن قتادةَ، وهو مطبوع. انظر: تذكرة الحفاظ ١/٣٦٤، طبقات المفسرين للداودي ١/٢٩٦، كشف الظنون ١/٤٥٢.

(٧) محمد بن إبراهيم بن المنذر، أبو بكر النَّيسابوري الحافظ، المتوفى سنة (٣١٨هـ)، وتفسيره مطبوع إلى أثناء سورة النساء. انظر: سير أعلام النبلاء ١٤/٤٩٠، تذكرة الحفاظ ٣/٧٨٢، كشف الظنون ١/٤٤٠.

وسعيدِ بن منصور[١] -وهو جزءٌ من سُنَنِه-، والحاكمِ[٢] -وهو جزءٌ من مُسْتدركه-، تفسيرُ الحافظ عمادِ الدين بنِ كثيرٍ[٣]، فضائلُ القرآن لأبي عُبَيْد[٤]، فضائلُ القرآنِ لابن الضُّرَيْسِ[٥]، فضائلُ القرآنِ لابن أبي شَيْبَةَ[٦]،

(١) سعيد بن منصور بن شعبة، أبو عثمان الخُراساني المَرْوَزي، الحافظ، المتوفى سنة (٢٢٧هـ)، وجزء التفسير ضمن سُننه، طُبع منه إلى آخر سورة الرعد. انظر: طبقات ابن سعد ٥ / ٥٠٢، سير أعلام النبلاء ١٠ / ٥٨٦، كشف الظنون ٢ / ١٠٠٧.

(٢) محمد بن عبدالله بن حَمْدويه، أبو عبدالله الحاكم الضَّبِّي النيسابوري، المتوفى سنة (٤٠٥هـ)، وهو مطبوع ضمن مستدركه. انظر: تاريخ بغداد ٥ / ٤٧٣، سير أعلام النبلاء ١٧ / ١٦٢.

(٣) إسماعيل بن عمر بن كثير، أبو الفداء، القرشي الشافعي، المتوفى سنة (٧٧٤هـ)، وكتابه «تفسير القرآن العظيم» مطبوع. انظر: طبقات المفسرين للداودي ١ / ١١٠، البدر الطالع ١ / ١٥٣.

(٤) القاسم بن سَلاَّم، أبو عبيد الهَرَوي المقرئ، المتوفى سنة (٢٢٤هـ)، وكتابه مطبوع. انظر: طبقات ابن سعد ٧ / ٣٥٥، سير أعلام النبلاء ١٠ / ٤٩٠، كشف الظنون ٢ / ١٢٧٧.

(٥) محمد بن أيوب بن يحيى، أبو عبدالله البَجَلي الرازي المحدِّث، المتوفى سنة (٢٩٤هـ)، وكتابه مطبوع. انظر: الجرح والتعديل ٧ / ١٩٨، سير أعلام النبلاء ١٣ / ٤٤٩، كشف الظنون ٢ / ١٢٧٧.

(٦) عبدالله بن محمد بن أبي شيبة، أبو بكر الكوفي الحافظ (ت: ٢٣٥هـ)، صاحب «المصنف» و«التفسير». انظر: تاريخ بغداد ١٠ / ٦٦، فهرسة ابن خير ١١٠، سير أعلام النبلاء ١١ / ١٢٢. وسمَّى الروداني الكتابَ في «صلة الخلف» ١٧١: «ثواب القرآن»، وتبعه الحاج خليفة في كشف الظنون ١ / ٥٢٦، والكتاني في الرسالة المستطرفة: ٥٨. وبيَّن السيوطي في نوع «فضائل القرآن» أن المراد من ابن أبي شيبة هو: أبو بكر المذكور.

[٦] المصاحِفُ لابن أبي داود[١] / المصاحف لابنِ أشتةَ[٢]، الردُّ على مَنْ خالف مصحفَ عثمانَ لأبي بكر بن الأنباريّ[٣]، أخلاق حَمَلَةِ القرآن للآجُرِّيّ[٤]، التِّبْيان في آداب حَمَلَةِ القرآنِ للنوويّ[٥]، شرح البخاريّ لابن حَجَر[٦].

ومن جوامعِ الحديثِ والمسانيد ما لا يُحْصى.

---

(١) عبدالله بن سليمان بن الأشعث، أبو بكر السِّجِسْتاني البغدادي، المتوفى سنة (٣١٦هـ)، والكتاب مطبوع. انظر: تاريخ بغداد ٩ / ٤٦٤، سير أعلام النبلاء ١٣ / ٢٢١، كشف الظنون ٢ / ١٧٠٣.

(٢) محمد بن عبدالله بن محمد، أبو بكر الأصبهاني المصري المقرئ، المتوفى سنة (٣٦٠هـ). انظر: غاية النهاية ٢ / ١٨٤، طبقات المفسرين للداودي ٢ / ١٥٧، كشف الظنون ٢ / ١٧٠٣.

(٣) محمد بن القاسم بن محمد، المقرئ النحوي، المتوفى سنة (٣٢٨هـ). انظر: تاريخ بغداد ٣ / ١٨١، سير أعلام النبلاء ١٥ / ٢٧٤، إيضاح المكنون ٣ / ٥٥٦.

(٤) محمد بن الحسين بن عبدالله، أبو بكر البغدادي المحدِّث، المتوفى سنة (٣٦٠هـ)، وكتابه مطبوع. انظر: تاريخ بغداد ٢ / ٢٤٣، فهرسة ابن خير ٦٤، سير أعلام النبلاء ١٦ / ١٣٣.

(٥) يحيى بن شَرَف بن مُرِي، أبو زكريا، محيي الدين الشافعي، المتوفى سنة (٦٧٦هـ)، وكتابه مطبوع. انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٨ / ٣٩٥، تذكرة الحفاظ ٤ / ١٤٧٠، كشف الظنون ١ / ٣٤٠.

(٦) أحمد بن علي بن محمد، أبو الفضل شهاب الدين العسقلاني الشافعي، المتوفى سنة (٨٥٢هـ). انظر: رفع الإصر ١ / ٨٥، الضوء اللامع ٢ / ٣٦، وكتابه «فتح الباري شرح صحيح البخاري» مطبوع.

ومن كتبِ القراءاتِ وتَعلُّقاتِ الأداءِ: جمالُ القُراء للسَّخاويّ، النشر والتقريب لابن الجَزرِيّ [1]، الكاملُ للهُذَليّ [2]، الإرشاد في القراءات العشر للواسطيّ [3]، الشواذ لابن غَلْبون [4]، الوقفُ والابتداء لابن الأنباريّ [5]،

(١) محمد بن محمد بن محمد، أبو الخير، شمس الدين، المقرئ المحدِّث، المتوفى سنة (٨٣٣هـ)، وكتاباه مطبوعان. انظر: غاية النهاية ٢/ ٢٤٧، الضوء اللامع ٩/ ٢٥٥، كشف الظنون ٢/ ١٩٥٢.

(٢) يوسف بن علي بن جُبَارة، أبو القاسم الهُذَليُّ المقرئُ، المتوفى سنة (٤٦٥هـ)، وكتابه «الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها» مخطوط. انظر: معرفة القراء ٢/ ٦٥١ غاية النهاية ٢/ ٣٩٧، فهرس كتب القراءات القرآنية: ٢٦٢.

(٣) لعله أبو بكر عبدالله بن منصور بن عمران الواسطيّ المتوفى سنة (٥٩٣هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ٢١/ ٢٤٦، وغاية النهاية ١/ ٤٦٠، وهو من تلاميذ سِبْط الخياط وأبي العز القلانسيّ، ولم تتميز القراءات العشر بأطرها المعروفة إلا في النصف الثاني من القرن الرابع الهجري، والإرشاد المذكور ليس «إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي في القراءات العشر» لأبي العز القلانسيّ المتوفى سنة (٥٢١هـ)؛ لأن نقول السيوطيّ ليست فيه. انظر: علوم القرآن بين البرهان والإتقان ٢٠٥.

(٤) هل هو الأب أبو الطيب عبدالمنعم بن غَلْبون المتوفى سنة (٣٨٩هـ)، أو الابن أبو الحسن طاهر المتوفى سنة (٣٩٩هـ)، فلم نقف على أحدٍ سمَّى لهما هذا الكتاب. انظر: علوم القرآن بين البرهان والإتقان ٥٧٨. أمَّا كتاب أبي الطيب بن غَلْبون «ما انفرد به بعض القراء» -المحفوظ في مكتبة جستر بيتي بدبلن برقم (٣٦٠٣) كما في معجم مصنفات القرآن الكريم ٤/ ١٤٧- فقد تناول اختلاف القراء السبعة ويعقوب في الياءات والنونات والتاءات والباءات، وما انفرد به كلٌّ واحد منهم في ذلك، فليس فيه ذكر للشواذ، وقد طبع في مجلة «المورد» العراقية، في المجلد السادسَ عشرَ، العدد الأول، من عام ١٤٠٧هـ.

(٥) وهو «إيضاح الوقف والابتداء» والكتاب مطبوع.

وللسُّجاوَنْديّ[(١)]، وللنحاس[(٢)]، وللدَّانيّ[(٣)]، وللعَمَّانيّ[(٤)]، ولابن النِّكْزاوي[(٥)]، «قُرَّةُ العينِ في الفتح والإمالة وبين اللفظَيْن» لابن القاصح[(٦)].

ومن كتبِ اللغاتِ والغريبِ والعربيةِ والإعراب: مفرداتُ القرآن

(١) محمد بن طَيْفور، أبو عبدالله الغزنويّ، المقرئ النحويّ، المتوفى سنة (٥٦٠هـ)، وكتابه «علل الوقوف» مطبوع. انظر: الوافي بالوفيات ٣/١٧٨، غاية النهاية ٢/١٥٧، كشف الظنون ٢/١٤٧١.

(٢) أحمد بن محمد بن إسماعيل أبو جعفر، النحوي، المتوفى سنة (٣٣٨هـ)، وكتابه «القطع والائتناف» مطبوع. انظر: معجم الأدباء ١/٤٦٩، سير أعلام النبلاء ١٥/٤٠١، كشف الظنون ٢/١٤٧٠.

(٣) عثمان بن سعيد بن عثمان، أبو عمرو المقرئ، المتوفى سنة (٤٤٤هـ)، وكتابه: «المكتفى في الوقف والابتدا في كتاب الله عز وجل» مطبوع. انظر: سير أعلام النبلاء ١٨/٧٧، غاية النهاية ١/٥٠٣، كشف الظنون ٢/١٤٧١.

(٤) الحسن بن علي بن سعيد، أبو محمد المقرئ، المتوفى بعد سنة (٥٠٠هـ)، وكتابه «المرشد في معنى الوقف التام والحسن والكافي والصالح والجائز والمفهوم، وبيان تهذيب القراءات وعللها»، مخطوط، وقد طُبع ملخصه لأبي يحيى زكريا بن محمد الأنصاري وعنوانه: «المقْصِد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء». انظر: غاية النهاية ١/٢٢٣، الفهرس الشامل (مخطوطات التجويد) ١٥٥، علوم القرآن بين البرهان والإتقان ٦٨٥.

(٥) عبدالله بن محمد بن عبدالله أبو محمد، المقرئ، المتوفى سنة (٦٨٣هـ)، وكتابه: «الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء» مخطوط. انظر: طبقات القراء للذهبيّ ٣/١١٨٩، غاية النهاية ١/٤٥٢، الفهرس الشامل (مخطوطات التجويد) ١٥.

(٦) علي بن عثمان بن محمد، أبو البقاء بن العُذْريّ المقرئ، المتوفى سنة (٨٠١هـ)، وكتابه مطبوع. انظر: غاية النهاية ١/٥٥٥، الضوء اللامع ٥/٢٦٠، كشف الظنون ٢/١٣٢٥.

للراغب[1]، غريبُ القرآن لابن قُتَيْبةَ[2]، وللعُزَيْزِيّ[3]، الوجوه والنظائر للنَّيْسابورِيّ[4]، ولابن عبدالصَّمَد[5]، الواحد والجمع في القرآن لأبي الحسن الأخفش الأوسط[6]، / الزَّاهر لابن الأنباري[7]، شرح ١٩/١

(١) الحسين بن محمد بن المفضَّل، أبو القاسم، الأصفهاني المفسِّر اللغويّ، المتوفى نحو سنة (٤٢٥هـ)، وكتابه «مفردات ألفاظ القرآن» مطبوع. انظر: سير أعلام النبلاء ١٨/١٢٠، بغية الوعاة ٢/٢٩٧، كشف الظنون ٢/١٧٧٣.

(٢) عبدالله بن مسلم بن قُتَيْبة، أبو محمد، الدِّيْنَورِيّ، المتوفَّى سنة (٢٧٦هـ)، وكتابه: «تفسير غريب القرآن» مطبوع. انظر: تاريخ بغداد ١٠/١٧٠، إنباه الرواة ٢/١٤٣، كشف الظنون ٢/١٢٠٤.

(٣) محمد بن عُزَيز، أبو بكر السِّجِسْتانيّ المفسِّر، المتوفى سنة (٣٣٠هـ)، وكتابه: «نزهة القلوب في تفسير غريب القرآن العزيز» مطبوع. انظر: سير أعلام النبلاء ١٥/٢١٦، بغية الوعاة ١/١٧١، كشف الظنون ٢/١٩٤٥.

(٤) إسماعيل بن أحمد بن عبدالله، أبو عبدالرحمن الحِيْريّ المفسِّر، المتوفى سنة (٤٣٠هـ)، وكتابه: «وجوه القرآن» مطبوع. انظر: طبقات المفسرين للسيوطي ٣٥، وللداوديّ ١/١٠٤، علوم القرآن بين البرهان والإتقان ١٤٥.

(٥) محمد بن عبدالصمد، أبو الحسين المِصْريّ، ولم تذكر وفاته. انظر: معترك الأقران للسيوطيّ ١/٥١٤، معجم المعاجم لإقبال ٢١.

(٦) سعيد بن مَسْعَدة النحويّ، المعتزليّ، المتوفى سنة (٢١٥هـ)، وذكر الكتابَ السيوطيُّ في النوع الثاني والأربعين: في قواعد مهمة يحتاج المفسِّر إلى معرفتها، وقال عنه: «ذكر فيه جَمْعَ ما وقع في القرآن مفرداً، ومفرد ما وقع فيه جمعاً، وأكثره من الواضحات». انظر ص: ١٢٩٩، وأشار إليه في المزهر ٢/١٤٩. وانظر: سير أعلام النبلاء ١٠/٢٠٦، بغية الوعاة ١/٥٩٠.

(٧) وهو مطبوع بعنوان: «الزاهر في معاني كلمات الناس».

التسهيل[١]، والارتشاف[٢]، لأبي حَيَّانَ، المُغْني لابن هشام[٣]، الجنى الداني في حروف المعاني لابن أُمِّ قاسم[٤]، إعرابُ القرآن لأبي البقاء[٥]، وللسَّمين[٦]، وللسَّفاقُسِيّ[٧]،

(١) لمحمد بن يوسف بن علي، أثير الدين المفسِّر اللغوي المتوفى سنة (٧٤٥هـ)، شرحان على «تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد» لابن مالك، أحدهما ملخص من شرح مصنِّف الأصل وتكملة ولده، وسمَّاه «التخييل الملخص من شرح التسهيل»، والآخر كبير سمَّاه «التذييل والتكميل»، وهو مطبوع ولَمَّا يكتمل. انظر: الدرر الكامنة ٥/ ٧٠، بغية الوعاة ١/ ٢٨٠، كشف الظنون ١/ ٤٠٥.

(٢) وهو: «ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب» مطبوع.

(٣) عبدالله بن يوسف بن أحمد، أبو محمد، جمال الدين الأنصاري، النحوي، المتوفى سنة (٧٦١هـ)، وكتابه «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» مطبوع. انظر: الدرر الكامنة ٢/ ٤١٥، بغية الوعاة ٢/ ٦٨، كشف الظنون ٢/ ١٩٣٥.

(٤) الحسن بن قاسم بن عبدالله، أبو محمد بدر الدين، المُرادي المقرئ اللغوي، المتوفى سنة (٧٤٩هـ) وكتابه مطبوع. انظر: غاية النهاية ١/ ٢٢٧، بغية الوعاة ١/ ٥١٧، كشف الظنون ١/ ٦٠٧.

(٥) عبدالله بن الحسين بن عبدالله، محب الدين العُكْبَري اللُّغوي المتوفى سنة (٦١٦هـ)، وكتابه «التبيان في إعراب القرآن» مطبوع. انظر: سير أعلام النبلاء ٢٢/ ٩١، بغية الوعاة ٢/ ٣٨، كشف الظنون ١/ ١٢٢.

(٦) أحمد بن يوسف بن محمد، أبو العباس شهاب الدين السمين الحلبيّ اللغويّ المفسِّر، المتوفى سنة (٧٥٦هـ)، وكتابه «الدر المصون في علوم الكتاب المكنون» مطبوع. انظر: بغية الوعاة ١/ ٤٠٢، طبقات المفسرين للداودي ١/ ١٠٠، كشف الظنون ١/ ١٢٢.

(٧) إبراهيم بن محمد بن إبراهيم، أبو إسحاق برهان الدين النحوي، المتوفى سنة (٧٤٢هـ) وكتابه «المُجيد في إعراب القرآن المجيد» طُبعت قطعة منه. انظر: الدرر الكامنة ١/ ٥٧، بغية الوعاة ١/ ٤٢٥، كشف الظنون ٢/ ١٦٠٧.

ولمنتجب الدين[1]، المحتسَب في توجيه الشواذ لابن جني[2]، الخصائص[3] له، الخاطريَّات[4] له، ذا القَدِّ[5] له، أمالي ابن الحاجب[6]، المُعَرَّبُ للجَواليقيّ[7]، مُشْكل القرآن لابن قُتَيْبَة[8]، اللغات التي نزل بها القرآن لأبي القاسم محمد بن عبدالله[9].

---

(١) المنتجب بن أبي العزّ بن رشيد، أبو يوسف منتجب الدين الهَمَذانيّ المقرئ اللغوي المتوفى سنة (٦٤٣هـ)، وكتابه «الفريد في إعراب القرآن المجيد» مطبوع. انظر: غاية النهاية ٢/٣١٠، بغية الوعاة ٢/٣٠٠، كشف الظنون ١/١٢٣.

(٢) عثمان بن جني، أبو الفتح، المعتزلي، اللغوي، المتوفى سنة (٣٩٢هـ)، وكتابه مطبوع بعنوان: «المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها». انظر: تاريخ بغداد ١١/٣١١، بغية الوعاة ٢/١٣٢، كشف الظنون ٢/١٦١٢.

(٣) الكتاب مطبوع.

(٤) الكتاب مطبوع.

(٥) جمعه من كلام شيخه أبي علي الفارسي. انظر: البغية ٢/١٣٢.

(٦) عثمان بن عمر بن أبي بكر، أبو عمرو جمال الدين، النَّحْوِيّ، المتوفى سنة (٦٤٦هـ)، وكتابه مطبوع. انظر: سير أعلام النبلاء ٢٣/٢٦٤، غاية النهاية ١/٥٠٨، كشف الظنون ١/١٦٢.

(٧) موهوب بن أحمد بن محمد، أبو منصور البغدادي اللغوي المتوفى سنة (٥٤٠هـ)، وكتابه مطبوع. انظر: إنباه الرواة ٣/٣٣٥، سير أعلام النبلاء ٢٠/٨٩، كشف الظنون ٢/١٧٣٩.

(٨) وهو مطبوع بعنوان: «تأويل مشكل القرآن».

(٩) لم نقف على ترجمته وعلى كتابه، ويبعد أن يكون أبا عبيد القاسم بن سلام، المتوفى سنة (٢٢٤هـ)، والكتاب المنسوب إلى أبي عبيد مطبوع بعنوان: «لغات القبائل الواردة في القرآن الكريم» لأن اسم الرجلين مختلف، وبعض نقوله عن أبي القاسم لم يَرِد عند أبي عبيد.

ومن كتب الأحكام وتعلُّقاتها: أحكام القرآن لإسماعيل القاضي[١]، ولبَكْرِ ابن العلاء[٢]، ولأبي بكر الرازي[٣]، ولِلْكيا الهرَّاسي[٤]، ولابن العربي[٥]،

(١) إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل، أبو إسحاق الأَزْديّ المالكي، المتوفى سنة (٢٨٢هـ)، ومن كتابه قطعة مخطوطة. انظر: تاريخ بغداد ٦/ ٢٨٤، سير أعلام النبلاء ١٣/ ٣٣٩ تاريخ التراث العربي ١/ ٣/ ١٦٣.

(٢) بكر بن محمد بن العلاء، أبو الفضل المالكيّ المتوفى سنة (٣٤٤هـ)، وكتابه مخطوط، وهو اختصار لأحكام القرآن لإسماعيل القاضي. انظر: فهرسة ابن خير ٤٨، سير أعلام النبلاء ١٥/ ٥٣٧، طبقات المفسرين للداودي ١/ ١١٨.

(٣) أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصَّاص الحنفيّ، المتوفى سنة (٣٧٠هـ)، وكتابه «أحكام القرآن» مطبوع. انظر: الوافي بالوفيات ٧/ ٢٤١، الجواهر المضيَّة ١/ ٢٢٠، كشف الظنون ١/ ٢٠.

(٤) علي بن محمد بن علي، أبو الحسن عماد الدين الطبري، الشافعي، المتوفى سنة (٥٠٤هـ)، وكتابه «أحكام القرآن» مطبوع. قال ابن خَلِّكان «وفيات الأعيان ٣/ ٢٨٩»: «وفي اللغة العجمية: الكِيا هو الكبير القدر المقدَّم بين الناس وهو بكسر الكاف وفتح الياء المثناة من تحتها وبعدها ألف». وفي نسخة (أ) «لإلكيا»، وضُبط في سير أعلام النبلاء (١٩/ ٣٥٠) والوافي بالوفيات (٢٢/ ٨٢) وطبقات الشافعية الكبرى (٧/ ٢٣١) بـ«إلْكِيا»، وضبط في التكملة لوفيات النقلة (٣/ ١٧): «الكَيَّا». وهي كلمة فارسية أصلها كيا بكسر الكاف وتخفيف الياء ومعناها ملك عظيم ثم دخلت عليها أل التعريف. انظر: الأعلام ٤/ ٣٢٩، معجم مقيدات ابن خلكان ٢٨٣ سواء السبيل إلى ما في العربية من الدخيل ١٧٥.

(٥) محمد بن عبدالله بن محمد أبو بكر الأندلسيّ المالكيّ، المتوفى سنة (٥٤٣هـ) وكتابه «أحكام القرآن» مطبوع. انظر: الصلة ٢/ ٥٥٨، سير أعلام النبلاء ٢٠/ ١٩٧، كشف الظنون ١/ ٢٠.

ولابن الفَرَس[١]، ولابن خُوَيْز منداد[٢]، الناسخ والمنسوخ لمكيّ[٣]، ولابن الحصَّار[٤]، وللسَّعيديّ[٥]، ولأبي جعفر النحاس[٦]، ولابن العربيّ[٧]، ولأبي داودَ السِّجِسْتاني[٨]، ولأبي عبيدٍ القاسمِ بن سَلاَّم[٩]،

(١) بفاء وراء مفتوحتين: عبدالمنعم بن محمد بن عبدالرحيم، أبو عبدالله الأنصاريّ المالكيّ، المتوفى سنة (٥٩٧هـ)، وكتابه: «أحكام القرآن» طُبع منه سورتا آل عمران والنساء، وبقيته مخطوط. انظر: سير أعلام النبلاء ٢١/٣٦٤، طبقات المفسرين للداوديّ ١/٣٥٦، الفهرس الشامل (مخطوطات التفسير وعلومه) ٢١٤.

(٢) محمد بن أحمد بن عبدالله، أبو بكر المالكيّ، المتوفى نحوَ سنةِ (٣٩٠هـ)، وكتابه «أحكام القرآن». انظر: طبقات الفقهاء للشيرازيّ ١٦٨ وفيه «ابن كوَّاز»، تاريخ الإسلام ٢٦/٢١٧.

(٣) مكيّ بن أبي طالب حَمُّوش بن محمد، أبو محمد القيسي القَيْروانيّ المالكي، المتوفى سنة (٤٣٧هـ)، وكتابه مطبوع. انظر: سير أعلام النبلاء ١٧/٥٩١ طبقات المفسرين للداوديّ ٢/٣٣٧، كشف الظنون ١/٢١٠.

(٤) علي بن محمد بن محمد، أبو الحسن الخَزْرجيّ الفاسيّ الفقيه، المتوفى سنة (٦١١هـ). انظر: التكملة لوفيات النقلة ٢/٣٠٩، الوافي بالوفيات ٢٢/١٣١.

(٥) محمد بن بركات بن هلال، أبو عبدالله السعيديّ النحويّ، المتوفى سنة (٥٢٠هـ)، وكتابه: «الإيجاز في معرفة ما في القرآن من منسوخ وناسخ» مخطوط. انظر: إنباه الرواة ٣/٧٨، سير أعلام النبلاء ١٩/٤٥٥، الفهرس الشامل «مخطوطات التفسير وعلومه» ١٥٠.

(٦) والكتاب مطبوع.

(٧) والكتاب مطبوع.

(٨) سليمان بن الأشعث بن شداد، السجستانيّ، صاحب السنن، المتوفى سنة (٢٧٥هـ). انظر: تاريخ بغداد ٩/٥٥، سير أعلام النبلاء ١٣/٢٠٣، كشف الظنون ٢/١٩٢١.

(٩) وهو: «الناسخ والمنسوخ في القرآن العزيز وما فيه من الفرائض والسنن»، مطبوع.

ولأبي منصور عبدالقاهر بن طاهر[1] التميميّ، الإمام في أدلَّة الأحكام للشيخ عزِّ الدين بن عبدالسلام[2].

ومن الكتب المتعلِّقة بالإعجازِ وفنونِ البلاغة: إعجازُ القرآن للخطابي[3]، ولابن سُراقَةَ[4]، وللرُّمَّانيِّ[5]، وللقاضي أبي

(١) ابن محمد، البغدادي، الشافعي، المتوفى سنة (٤٢٩هـ)، وكتابه مطبوع. انظر: سير أعلام النبلاء ١٧/٥٧٢، طبقات الشافعية الكبرى ٥/١٣٦، كشف الظنون ٢/١٩٢١.

(٢) عبدالعزيز بن عبدالسلام بن أبي القاسم، أبو محمد، سلطان العلماء، المتوفى سنة (٦٦٠هـ)، وكتابه: «الإمام في بيان أدلة الأحكام» مطبوع. انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٨/٢٠٩، طبقات المفسرين للداودي ١/٣٠٨، كشف الظنون ١/١٦٦.

(٣) حَمْد بن محمد بن إبراهيم، أبو سليمان البُسْتِيّ الحافظ، المتوفى سنة (٣٨٨هـ)، والكتاب مطبوع ضمن «ثلاث رسائل في إعجاز القرآن». انظر: إنباه الرواة ١/١٦٠، سير أعلام النبلاء ١٧/٢٣، كشف الظنون ١/١٢٠.

(٤) محمد بن يحيى بن سُراقة، أبو الحسن العامريُّ البَصْريّ الشافعي، المتوفى سنة (٤١٠هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ١٧/٢٨١، طبقات الشافعية الكبرى ٤/٢١١، كشف الظنون ١/١٢٠. ونقل السيوطي عنه في كتابه «الرد على من أخلد إلى الأرض» بقوله: «وقال ابن سراقة أحد أئمة أصحابنا في أول كتابه «إعجاز القرآن» ص٥، مما يدلُّ على أنه ليس: محمد بن محمد بن إبراهيم بن سراقة المصري (ت: ٦٦٢هـ) الذي ترجم له في حسن المحاضرة (١/٣٨١) ضمن من كان بمصر من المحدِّثين، كما ذهب إليه بعض الباحثين.

(٥) عليّ بن عيسى بن علي، أبو الحسن، المعتزلي النَّحويّ، المتوفى سنة (٣٨٤هـ)، وكتابه مطبوع ضمن «ثلاث رسائل في إعجاز القرآن». انظر: تاريخ بغداد ١٢/١٦، سير أعلام النبلاء ١٦/٥٣٣.

بكر الباقلاني[1]، ولعبدالقاهر الجُرْجانيّ[2]، وللإمام فخر الدين[3]، ولابنِ أبي الإصْبَع[4]، واسمُه «البرهان»، وللزَّمْلَكاني[5] واسمه البُرْهان أيضاً، ومختصرُه له، واسمه المُجيد[6]، مجاز القرآن

---

(١) محمد بن الطيب بن محمد البغداديّ المالكيّ المتوفى سنة (٤٠٣هـ)، والكتاب مطبوع. انظر: تاريخ بغداد ٥/٣٧٩، سير أعلام النبلاء ١٧/١٩٠، كشف الظنون ١/١٢٠.

(٢) عبدالقاهر بن عبدالرحمن بن محمد، أبو بكر، النحوي، المتوفى سنة (٤٧١هـ)، وكتابه: «دلائل الإعجاز» مطبوع، وله أيضاً شرحان على «إعجاز القرآن» للواسطيّ. انظر: سير أعلام النبلاء ١٨/٤٣٢، بغية الوعاة ٢/١٠٦، كشف الظنون ١/١٢٠، ٧٥٩.

(٣) محمد بن عمر بن الحسين أبو عبدالله الرازي المفسر، المتوفى سنة (٦٠٦هـ)، والكتاب مطبوع بعنوان: «نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز». انظر: سير أعلام النبلاء ٢١/٥٠٠، طبقات المفسرين للداودي ٢/٢١٣، كشف الظنون ٢/١٩٨٦.

(٤) عبدالعظيم بن عبدالواحد بن ظافر أبو محمد زكي الدين، المِصْريّ، المتوفى سنة (٦٥٤هـ). انظر: فوات الوفيات ٢/٣٦٣، كشف الظنون ١/١٢٠، وكتابه مخطوط. انظر: الفهرس الشامل «مخطوطات التفسير وعلومه» ٢٥٣.

(٥) عبدالواحد بن عبدالكريم بن خلف، أبو المكارم كمال الدين الأنصاري المتوفى سنة (٦٥١هـ)، وكتابه مطبوع. انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٨/٣١٦، بغية الوعاة ٢/١١٩.

(٦) وهو مخطوط، وفي الفهرس الشامل «مخطوطات التفسير وعلومه»: ٢٥٣ أن «المجيد» اختصار لكتاب «التبيان» للمؤلفِ نفسهِ، وليس للبرهان له.

لابن عبدالسلام[1]، الإيجازُ في المجاز لابن القَيِّم[2]، نهايةُ التأميلِ في أسرارِ التنزيل للزَّمْلَكاني[3]، التِّبْيان في البيان، له[4]، المنهج المفيد في أحكامِ التوكيد[5]، له، بدائع القرآن لابن أبي الإِصْبع[6]، التحبير[7]، له، الخواطرُ السَّوانحُ في أسرارِ الفواتح[8]، له، أسرارُ التنزيل للشرف البارِزيِّ[9]،

---

(١) وهو مطبوع بعنوان: «الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز».

(٢) محمد بن أبي بكر بن أيوب، أبوعبدالله شمس الدين الدمشقي الإمام، المتوفى سنة (٧٥١هـ) انظر: ذيل طبقات الحنابلة ٢ / ٤٤٧، والدرر الكامنة ٤ / ٢١ وذُكر الكتاب في كشف الظنون ١ / ٢٠٦، وهدية العارفين ٢ / ١٥٨ بعنوان «الإيجاز»، ولم يُصَرِّح السيوطيُّ باسم الكتاب في ثنايا «الإتقان»، وفي نسبته لابن القيم نظر؛ لما عُرِف من موقفه الواضح في إنكار المجاز. انظر: علوم القرآن بين البرهان والإتقان ٥٧٩.

(٣) انظر: كشف الظنون ١ / ٤٣٨، ٢ / ١٩٨٧.

(٤) وهو مطبوع بعنوان: «التبيان في علم البديع المُطْلع على إعجاز القرآن».

(٥) انظر: كشف الظنون ٢ / ١٨٨٣.

(٦) الكتاب مطبوع بعنوان: «بديع القرآن»، وهو اختصار لكتابه «تحرير التحبير».

(٧) وهو مطبوع بعنوان: «تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن».

(٨) وهو مطبوع.

(٩) هبة الله بن عبدالرحيم بن إبراهيم، أبو القاسم شرف الدين الحَمَوِيّ الشافعي، المتوفى سنة (٧٣٨هـ)، وسمَّى السيوطيُّ كتابه في نوع الإعجاز بـ «أنوار التحصيل في أسرار التنزيل». انظر: غاية النهاية ٢ / ٣٥١، كشف الظنون ١ / ٨٣، هدية العارفين ٢ / ٥٠٧.

الأقصى القريب للتَّنُوخِيِّ[1]، منهاجُ البُلَغاء لحازم[2]، العُمْدة لابن رَشِيق[3]، الصناعتين للعَسْكريِّ[4]، المصباحُ لبدْرِ الدين بن مالك[5]، التِّبيان للطِّيبي[6]، / الكنايات للجُرْجاني[7]، الإغريض في الفَرْقِ بين ١/ ٢٠

(١) محمد بن محمد بن محمد أبو عبدالله زين الدين الدمشقيّ التنوخيّ، المتوفى سنة (٧٤٨هـ)، وكتابه مطبوع بعنوان «الأقصى القريب في علم البيان». انظر: كشف الظنون ١/ ١٣٧، هدية العارفين ٢/ ١٥٤، معجم المطبوعات العربية والمعربة ١/ ٦٤٤.

(٢) حازم بن محمد بن حسن، أبو الحسن، هَنِيٌّ الدين القَرْطاجنيّ المتوفى سنة (٦٨٤هـ) وكتابه «منهاج البلغاء وسراج الأدباء» وطُبعت القطعة المتوافرة منه. انظر: بغية الوعاة ١/ ٤٩١، شذرات الذهب ٥/ ٣٨٧، كشف الظنون ٢/ ١٨٧٠.

(٣) الحسن بن رَشِيق أبو علي القَيْروانيّ الأديب المتوفى سنة (٤٥٦هـ) وكتابه «العُمْدة في محاسن الشعر وآدابه» مطبوع. انظر: إنباه الرواة ١/ ٣٣٣، بغية الوعاة ١/ ٥٠٤، كشف الظنون ٢/ ١١٦٩.

(٤) الحسن بن عبدالله بن سهل، أبو هلال العَسْكريُّ الأديب المتوفى بعد سنة (٣٩٥هـ)، وكتاب «الصناعتين: الكتابة والشعر» مطبوع. انظر: إنباه الرواة ٤/ ١٨٩، بغية الوعاة ١/ ٥٠٦، كشف الظنون ٢/ ١٠٨٢.

(٥) محمد بن محمد بن عبدالله، أبو عبدالله، النحْوي، المتوفى سنة (٦٨٦هـ)، وكتابه: «المصباح في المعاني والبيان والبديع» مطبوع. انظر: طبقات الشافعية ٨/ ٩٨ بغية الوعاة ١/ ٢٢٥، كشف الظنون ٢/ ١٧٠٧.

(٦) حسين بن محمد بن عبدالله، شَرَف الدين المفسِّر اللغويُّ، المتوفى سنة (٧٤٣هـ)، وكتابه: «التبيان في علم المعاني والبديع والبيان» مطبوع. انظر: الدرر الكامنة ٢/ ١٥٦، طبقات المفسرين للداوُديِّ ١/ ١٤٣.

(٧) أحمد بن محمد بن أحمد، أبو العباس الجُرْجانيُّ الشافعيُّ، المتوفى سنة (٤٨٢هـ)، وكتابه: «المُنْتخب من كنايات الأدباء وإشارات البلغاء» مطبوع. انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٤/ ٧٤، كشف الظنون ٢/ ١٥١١، المعجم الشامل ٢/ ٤٦.

الكناية والتَّعْريض للشيخ تقيِّ الدينِ السُّبْكيِّ(١)، الاقتناصُ في الفرقِ بين الحَصْرِ والاختصاص، له(٢)، عروسُ الأفراح لولده بهاءِ الدين(٣)، رَوْضُ الأفهامِ في أقسامِ الاستفهامِ للشيخ شمسِ الدين ابن الصائغ(٤)، نشر العبير في إقامة الظاهر مُقام الضمير(٥)، له، المقدمة في سرِّ الألفاظ المقدمة له(٦)، إحكامُ الراي في أحكامِ الآي له(٧)، مناسباتُ ترتيبِ السُّوَرِ لأبي جعفر بن الزبير(٨)، فواصلُ الآيات

(١) علي بن عبدالكافي بن علي، أبو الحسن، الشافعي، المتوفى سنة (٧٥٦هـ). انظر: الدرر الكامنة ٣/١٣٤، بغية الوعاة ٢/١٧٦، كشف الظنون ١/١٣٠. وكتابه: «الإغريض في الحقيقة والمجاز والكناية والتعريض» مطبوع في مجلة الآداب جامعة الملك سعود بالرياض، المجلد الحادي عشر، العدد الثاني، عام ١٤٠٤هـ.

(٢) كشف الظنون ١/١٣٦.

(٣) أحمد بن علي بن عبدالكافي، أبو حامد السُّبْكي، اللغويُّ، المتوفى سنة (٧٧٣هـ)، وكتابه مطبوع. انظر: الدرر الكامنة ١/٢٢٤، بغية الوعاة ١/٣٤٢، كشف الظنون ١/٤٧٧.

(٤) محمد بن عبدالرحمن بن علي، المصري الحنفي، المتوفى سنة (٧٧٦هـ). انظر: الدرر الكامنة ٤/١١٩، بغية الوعاة ١/١٥٥، كشف الظنون ١/٩١٧.

(٥) كشف الظنون ٢/١٩٥٢.

(٦) كشف الظنون ٢/١٨٠٣.

(٧) كشف الظنون ١/١٨.

(٨) أحمد بن إبراهيم بن الزبير، الغَرْناطيُّ المالكيُّ، المتوفى سنة (٧٠٨هـ)، وكتابه مطبوع بعنوان: «البرهان في ترتيب سور القرآن». انظر: الدرر الكامنة ١/٨٩، بغية الوعاة ١/٢٩١، كشف الظنون ١/٢٤١.

للطُّوفي(١)، المَثَل السَّائرُ لابنِ الأثيرِ(٢)، الفَلَكُ الدائرُ على المَثَلِ السَّائر(٣)، كَنْزُ البَراعةِ لابن الأثير(٤)، شرح بديع قدامةَ للموفق عبداللطيف(٥).

(١) سليمان بن عبدالقوي بن عبدالكريم، أبو الربيع، نجم الدين، الحنبليُّ، المتوفى سنة (٧١٦هـ)، وكتابه مخطوط. انظر: ذيل طبقات الحنابلة ٢/٣٦٦، بغية الوعاة ١/٥٩٩، كشف الظنون ٢/١٢٩٣، الفهرس الشامل «مخطوطات التفسير وعلومه» ٣٦٠.

(٢) نصر الله بن محمد بن محمد أبو الفتح ضياء الدين الأديب، المتوفى سنة (٦٣٧هـ)، وكتابه «المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر» مطبوع. انظر: وفيات الأعيان ٥/٣٨٩، بغية الوعاة ٢/٣١٥، كشف الظنون ٢/١٥٨٦.

(٣) وهو لعبدالحميد بن هبة الله بن محمد أبو حامد عز الدين المدائنيّ، المعروف بابن أبي الحديد المعتزلي، المتوفى سنة (٦٥٦هـ)، والكتاب مطبوع. انظر: فوات الوفيات ٢/٢٥٩، كشف الظنون ٢/١٥٨٦.

(٤) إسماعيل بن أحمد بن سعيد عماد الدين الحلبي الشافعي، المتوفى سنة (٦٩٩هـ)، وكتابه: «كَنْز البراعة من أدوات ذوي اليراعة» اختصره ابنه أحمد المتوفى سنة (٧٣٧هـ)، بعنوان: «جوهر الكنز» وهو مطبوع. قال الزركلي: «وقع اسمه في كشف الظنون: كنز البلاغة، خطأ». انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢/٢١٧، النجوم الزاهرة ٨/١٩٠، كشف الظنون ٢/١٥١٤، الأعلام ١/٣٠٩، المعجم الشامل ١/٢٣.

(٥) بديع قدامة هو «نقد الشعر في البديع» لقدامة بن جعفر الكاتب، وشارحه عبداللطيف بن يوسف بن محمد، أبو محمد موفق الدين، ابن اللبَّاد البغدادي اللغويّ، المتوفى سنة (٦٢٩هـ)، وسمَّاه «تكملة الصناعة في شرح نقد قدامة». انظر: إنباه الرواة ٢/١٩٣، طبقات الشافعية الكبرى ٨/٣١٣، بغية الوعاة ٢/١٠٦، كشف الظنون ٢/١٩٧٣.

ومن الكتب فيما سوى ذلك من الأنواع: البرهانُ في متشابه القرآن للكِرْمانيِّ[1]، دُرَّة التنزيل وغُرَّة التأويل في المتشابه لأبي عبدالله الرازيّ[2]، كشف المعاني في المتشابه المثاني / للقاضي بدرِ الدين بنِ [٧] جماعةَ[3]، أمثالُ القرآن للماوَرْدِيِّ[4]، أقسامُ القُرآنِ لابن القَيِّم[5]، جواهرُ

(١) محمود بن حمزة بن نصر، أبو القاسم، تاج القراء الكِرْماني، المتوفى بعد سنة (٥٠٠هـ)، وكتابه: «البرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحجة والبيان» مطبوع. انظر: غاية النهاية ٢ / ٢٩١، بغية الوعاة ٢ / ٢٧٧، كشف الظنون ١ / ٢٤١.

(٢) محمد بن عبدالله المعروف بالخطيب الإسكافي المتوفى سنة (٤٢٠هـ)، وكتابه مطبوع. انظر: معجم الأدباء ٦ / ٢٥٤٩، والوافي بالوفيات ٣ / ٣٣٧، وبغية الوعاة ١ / ١٥٠. وقد بنى ابن الزبير الغرناطي كتابه: «مِلاك التأويل» عليه، وزاد عليه (١٠٤) آية ليست فيه. وقد اخْتُلف في نسبته بين الراغب الأصفهاني المتوفى نحو (٤٢٥هـ)، وقِوام السُّنة المتوفى سنة (٥٣٥هـ)، والفخر الرازي المتوفى سنة (٦٠٦هـ)، والخطيب الإسكافي أبي عبدالله الرازي، والصواب أنه لهذا الأخير. انظر: النوع (٦٣) من الإتقان، وعلوم القرآن بين البرهان والإتقان ١٤٩–١٥٠.

(٣) محمد بن إبراهيم بن سعدالله، أبوعبدالله الحَمَويّ، الشافعيّ، المتوفى سنة (٧٣٣هـ)، وكتابه مطبوع بعنوان: «كشف المعاني في المتشابه من المثاني». انظر: نَكْت الهِميان ٢٣٥، الدرر الكامنة ٣ / ٣٦٧، كشف الظنون ٢ / ١٤٩٥.

(٤) علي بن محمد بن حبيب أبو الحسن، أقضى القضاة الماوردي الشافعي، المتوفى سنة (٤٥٠هـ). انظر: تاريخ بغداد ١٢ / ١٠٢، وفيات الأعيان ٣ / ٢٨٢، كشف الظنون ١ / ١٦٨. وذُكر في «الفهرس الشامل (مخطوطات التفسير وعلومه ٩٩» أن الكتاب مخطوط، وهذه النسخة المشار إليها يتوجه إليها النقد من عدة وجوه. انظر علوم القرآن بين البرهان والإتقان: ٥٧٤.

(٥) وعنوانه: «التبيان في أقسام القرآن» مطبوع.

القرآن للغَزالي[1]، التعريف والإعلام فيما وقع في القرآن من الأسماء والأعلام للسُّهَيْلي[2]، الذَّيْل عليه لابن عَسْكر[3]، التبيان في مُبْهمات القرآنِ للقاضي بدرِ الدينِ بن جَماعةَ[4]، أسماءُ مَنْ نَزَلَ فيهم القرآنُ لإسماعيلَ الضَّريرِ[5]، ذاتُ الرَّشَدِ في عَدَدِ الآيِ وشرحُها للموْصلي[6]،

(١) محمد بن محمد بن محمد أبو حامد الطوسي الشافعي المتوفى سنة (٥٠٥هـ)، وكتابه مطبوع. انظر: وفيات الأعيان ٤ / ٢١٦، سير أعلام النبلاء ١٩ / ٣٢٢، كشف الظنون ١ / ٦١٥.

(٢) عبدالرحمن بن عبدالله بن أحمد أبو القاسم السهيلي الأندلسي المتوفى سنة (٥٨١هـ)، وطُبع بعنوان: «التعريف والإعلام فيما أبهم في القرآن من الأسماء الأعلام». انظر: إنباه الرواة ٢ / ١٦٢، نَكْت الهِمْيان ١٨٧، كشف الظنون ١ / ٤٢١.

(٣) محمد بن علي بن خضر، أبو عبدالله الغَسَّاني المتوفى سنة (٦٣٦هـ)، وكتابه: «التكملة والإتمام لكتاب التعريف والإعلام فيما أبهم من القرآن» مطبوع، وطُبع اسم المؤلف خطأ «ابن عساكر». انظر: الإحاطة ٢ / ١٧٢، سير أعلام النبلاء ٢٣ / ٦٥، كشف الظنون ١ / ٤٢٢.

(٤) وهو مخطوط. انظر: كشف الظنون ١ / ٣٤١، علوم القرآن بين البرهان والإتقان ١٥٧.

(٥) كتابه مخطوط. انظر: كشف الظنون ١ / ٨٩، والفهرس الشامل «مخطوطات التفسير وعلومه» ٨٦٦، ووصفه السيوطي في النوع الحادي والسبعين بأنه «غير محرر».

(٦) محمد بن أحمد بن محمد، أبو عبدالله المعروف بشُعْلَة المقرئ، المتوفى سنة (٦٥٦هـ)، وكتاب «ذات الرَّشَد في العدد» هو قصيدة في عدد آي القرآن، وقام المؤلف نفسه بشرحها، و«ذات الرشد» مخطوط. انظر: سير أعلام النبلاء ٢٣ / ٣٦٠، معرفة القراء الكبار ٢ / ٦٧١ كشف الظنون ١ / ٨٢١، الفهرس الشامل «مخطوطات التفسير وعلومه» ٢٥٥.

شرحُ آيات الصفات لابن اللَّبَّان(١)، الدرُّ النظيمُ في منافعِ القرآنِ العظيم لليافعي(٢)، ومن كتب الرسم: المُقْنعُ للداني(٣)، شرحُ الرائيةِ للسَّخاويّ(٤)، شرحُها لابن جُبارةَ(٥).

---

(١) محمد بن أحمد بن عبدالمؤمن، أبو عبدالله شمس الدين الإسعردي المِصْري المتوفى سنة (٧٤٩هـ)، وطُبع الكتاب بعنوان: «ردُّ معاني الآيات المتشابهات إلى معاني الآيات المحكمات» منسوباً إلى ابن عَرَبي، وذكر في «كشف الظنون» أن عنوانه «إزالة الشبهات عن الآيات والأحاديث المشتبهات». انظر: الوافي بالوفيات ٢/١٦٨، طبقات المفسرين للداودي ٢/٧٦، كشف الظنون ١/٧٢.

(٢) عبدالله بن أسعد بن علي، أبو السعادات عفيف الدين المكي الشافعي المتوفى سنة (٧٦٨هـ)، وكتابه مطبوع بعنوان: «الدر النظيم في خواص القرآن العظيم»، جمع فيه بين كتابي «البرق اللامع والغيث الهامع» لأبي بكر الغَسَّاني، و«خواص من القرآن وفواتح السور» للغزالي. انظر: شذرات الذهب ٦/٢١٠، البدر الطالع ١/٣٧٨، ووهم الحاج خليفة «كشف الظنون ١/٧٣٦» في نسبته لابن الخشاب اليمني!

(٣) وعنوانه: «المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار» وهو مطبوع.

(٤) الرائية هي «عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد» في رسم المصحف للشاطبي. والشرح بعنوان «الوسيلة إلى كشف العقيلة»، وهو مطبوع. انظر: كشف الظنون ٢/١١٥٩.

(٥) أحمد بن محمد بن عبدالولي، أبو عبدالله شهاب الدين المقدسي الحنبلي، المتوفى سنة (٧٢٨هـ)، وشرحه مخطوط. انظر: ذيل طبقات الحنابلة ٢/٣٨٦ معرفة القراء الكبار ٢/٥٩٣، كشف الظنون ٢/١١٥٩، الفهرس الشامل «مخطوطات رسم المصاحف» ٤٥٤.

ومن الكتب الجامعة: بدائعُ الفوائد لابن القيم[١]، كَنْزُ الفوائد للشيخ عزالدين بن عبدالسلام[٢]، الغُرَر والدُّرَر للشريف المرتضى[٣]، تذكرةُ البَدْرِ ابن الصاحب[٤] جامعُ الفنونِ لابن شَبيبٍ الحنبليِّ[٥]، النفيس لابن الجوزي[٦]، البستان لأبي الليث السمرقندي[٧].

(١) وهو مطبوع.

(٢) هكذا ذكره السيوطي، ولم نقف عليه.

(٣) علي بن الحسين بن موسى، أبو القاسم المُوسويّ المعتزلي المتوفى سنة (٤٣٦هـ)، وكتابه مطبوع بعنوان «أمالي المرتضى، غرر الفوائد ودرر القلائد». انظر: إنْباه الرواة ٢/٢٤٩، وفيات الأعيان ٣/٣١٣، كشف الظنون ٢/١٢٠١.

(٤) أحمد بن محمد بن أحمد، الأديب الفقيه الشافعي (ت ٧٨٨هـ)، وكتابه ذكره في كشف الظنون ١/٣٨٥. وانظر ترجمته في: الدرر الكامنة ١/٢٦٣، شذرات الذهب ٦/٣٠١.

(٥) أحمد بن حمدان بن شبيب أبو عبدالله، نجم الدين الحرَّاني الفقيه الحنبلي، المتوفى سنة (٦٩٥هـ)، وعنوانه «جامع الفنون وسَلْوة المحزون» وهو مخطوط. انظر: ذيل طبقات الحنابلة ٢/٣٣١، المنهل الصافي ١/٢٩٠، كشف الظنون ١/٥٦٧ معجم مصنفات الحنابلة ٣/٢٧١.

(٦) كشف الظنون ٢/١٩٧٠.

(٧) نصر بن محمد بن أحمد أبو الليث الحنفي، المتوفى سنة (٣٧٥هـ)، وكتابه مطبوع بعنوان: «بستان العارفين». انظر: سير أعلام النبلاء ١٦/٣٢٢، الجواهر المضية ٣/٥٤٤، كشف الظنون ١/٢٤٣.

/ ومن تفاسير غيرِ المُحَدِّثين: الكشَّاف[1]، وحاشيتُه للطِّيبي[2]، ٢١/١
تفسيرُ الإمامِ فخرالدين[3]، تفسيرُ الأصبهاني[4]، والخُوَيِّي[5]، وأبي حيَّانَ[6]،

---

(١) لمحمود بن عمر بن محمد، أبي القاسم جارالله، المعتزليّ، المتوفى سنة (٥٣٨هـ)، وعنوان كتابه: «الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل» وهو مطبوع. انظر: سير أعلام النبلاء ٢٠/١٥١، طبقات المفسرين للداودي ٢/٣١٤، كشف الظنون ٢/١٤٧٥.

(٢) عنوان الحاشية «فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب» وهي مخطوطة. انظر: الدرر الكامنة ٢/١٥٦، كشف الظنون ٢/١٤٧٨، الفهرس الشامل «مخطوطات التفسير وعلومه» ٣٨٩.

(٣) وهو «مفاتيح الغيب» ويُعْرَفُ بالتفسير الكبير، وهو مطبوع.

(٤) محمود بن عبدالرحمن بن أحمد، أبو الثناء، شمس الدين الشافعيّ، المتوفى سنة (٧٤٩هـ)، وعنوانه: «أنوار الحقائق الربانية في تفسير الآيات القرآنية» وهو مخطوط. انظر: طبقات المفسرين للداوديّ ٢/٣١٤، كشف الظنون ١/٤٤٢، الفهرس الشامل «مخطوطات التفسير وعلومه» ٤٠٥.

(٥) أحمد بن الخليل بن سعادة، أبو العباس شمس الدين الخُوَيّي الدمشقي الشافعيّ المتوفى سنة (٦٣٧هـ)، وعنوانه: «تتمة التفسير الكبير للرازي». انظر: سير أعلام النبلاء ٢٣/٦٤، طبقات الشافعية الكبرى ٨/١٦، كشف الظنون ٢/١٧٥٦.

(٦) وهو: «البحر المحيط» مطبوع.

وابنِ عطيَّةَ[١]، والقُشَيْريِّ[٢]، والمُرْسِيِّ[٣]، وابنِ الجَوْزيِّ[٤]، وابنِ عقيلٍ[٥]، وابنِ رَزِينٍ[٦]، والواحِدِيِّ[٧]،

---

(١) عبدالحق بن غالب بن عطية، أبو محمد الغَرْناطي، المفسِّر، المتوفى سنة (٥٤٢هـ)، وعنوانه « المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز » وهو مطبوع. انظر: سير أعلام النبلاء ١٩ / ٥٨٧، طبقات المفسرين للداودي ١ / ٢٦٠، كشف الظنون ٢ / ١٦١٣.

(٢) عبدالكريم بن هوازن بن عبدالملك، أبو القاسم، زين الإسلام النيسابوري المفسِّر، المتوفى سنة (٤٦٥هـ)، وعنوانه « لطائف الإشارات » وهو تفسير صوفي، مطبوع. انظر: تاريخ بغداد ١١ / ٨٣، سير أعلام النبلاء ١٨ / ٢٢٧، كشف الظنون ١ / ٤٥٧.

(٣) محمد بن عبدالله بن محمد، أبو عبدالله شرف الدين المُرْسي النحوي، المتوفى سنة (٦٥٥هـ)، وكتابه: « رِيّ الظمآن في تفسير القرآن » مخطوط. انظر: الوافي بالوفيات ٣ / ٣٥٤، سير أعلام النبلاء ٢٣ / ٣١٢، كشف الظنون ١ / ٤٥٨، الفهرس الشامل « مخطوطات التفسير وعلومه » ٢٥٤.

(٤) وعنوانه: « زاد المسير في علم التفسير »، وهو مطبوع.

(٥) عبدالله بن عبدالرحمن بن عبدالله، أبو محمد، بهاء الدين الحلبي، النحوي، نزيل القاهرة، توفي سنة (٧٦٩هـ) وهو إلى آخر آل عمران، وعنوانه: « الذخيرة في تفسير القرآن » ولخَّصه بكتاب آخر سمَّاه « الإملاء الوجيز » ولم يتمَّه. انظر: الدرر الكامنة ٢ / ٣٧٢، البدر الطالع ١ / ٣٨٦، كشف الظنون ١ / ٤٣٩.

(٦) محمد بن الحسين بن رزين، أبو عبدالله، تقي الدين الحموي المفسِّر، المتَوفَّى سنة (٦٨٠هـ). انظر: طبقات المفسرين للداودي ٢ / ١٣٣، وشذرات الذهب ٥ / ٣٦٨، كشف الظنون ١ / ٤٣٨.

(٧) عليّ بن أحمد بن محمد أبو الحسن النَّيْسابوريّ الشافعيّ، المتوفى سنة (٤٦٨هـ)، وله ثلاثة تفاسير: « البسيط والوسيط والوجيز »، طُبع منها الوجيز والوسيط، والبسيط مخطوط. انظر: سير أعلام النبلاء ١٨ / ٣٣٩، طبقات المفسرين للداودي ١ / ٣٨٧، كشف الظنون ١ / ٤٦٠، الفهرس الشامل « مخطوطات التفسير وعلومه » ١٠٥.

والكَواشِي[(١)]، والماوَرْدِي[(٢)]، وسُلَيْم الرازي[(٣)]، وإمام الحرمين[(٤)]، وابن بَرَّجانَ[(٥)]، وابن بَزِيْزَةَ[(٦)]،

(١) أحمد بن يوسف بن الحسن، أبو العباس موفقُ الدين الشافعي، المتوفى سنة (٦٨٠هـ)، وله تفسيران: كبير، سَمَّاه «تبصرة المتذكر وتذكرة المتبصر» والثاني تلخيصه، وهما مخطوطان. انظر: بغية الوعاة ١/ ٤٠١، وطبقات المفسرين للداودي ١/ ٩٨، كشف الظنون ١/ ٣٣٩، ٤٥٧، ٤٨٠، الفهرس الشامل «مخطوطات التفسير وعلومه» ٢٧٧، ٢٧٩.

(٢) وعنوانه «النكت والعيون»، وهو مطبوع.

(٣) سُلَيْم بن أيوب بن سُلَيم أبو الفتح الرازي الشافعي المتوفى سنة (٤٤٧هـ) وكتابه: «ضياء القلوب» مخطوط. انظر: سير أعلام النبلاء ١٧/ ٦٤٥، طبقات المفسرين للداودي ١/ ١٩٦، كشف الظنون ٢/ ١٠٩١، الفهرس الشامل «مخطوطات التفسير وعلومه» ٩٩.

(٤) عبدالملك بن عبدالله بن يوسف أبو المعالي ركن الدين الجويني الشافعي، المتوفى سنة (٤٧٨هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ١٨/ ٤٦٨، طبقات الشافعية الكبرى ٥/ ١٦٥، كشف الظنون ١/ ٤٤٣.

(٥) عبدالسلام بن عبدالرحمن بن محمد أبو الحكم الإشبيلي الصوفي، المتوفى سنة (٥٣٦هـ) وكتابه: «الإرشاد في تفسير القرآن» مخطوط لم يُكمله. انظر: طبقات المفسرين للسيوطي ٦٨، وللداودي ١/ ٣٠٠، كشف الظنون ١/ ٦٩، الفهرس الشامل «مخطوطات التفسير وعلومه ١٥١».

(٦) عبدالعزيز بن إبراهيم بن أحمد، أبو فارس التونسي المالكي، المتوفى سنة (٦٦٢هـ)، وكتابه: «البيان والتحصيل المطلع على علوم التنزيل» وقد جمع فيه بين تفسيري الزمخشري وابن عطية، وهو مخطوط. انظر: شجرة النور الزكية ١/ ١٩٠، تراجم المؤلفين التونسيين ١/ ٩٥، الفهرس الشامل للتفسير وعلومه ٢٥٦.

وابنِ المُنيِّرِ(١)، أمالي الرافعي(٢) على الفاتحة، مقدمةُ تفسيرِ ابن النقيب(٣)، الغرائبُ والعجائبُ للكِرْماني(٤)، قواعد في التفسير لابن تيمية(٥).

وهذا أوانُ الشروع في المقصودِ، بعَوْن المَلِكِ المعبودِ.

* * *

(١) أحمد بن محمد بن منصور، أبو العباس، ناصر الدين الإِسْكَنْدري المالكي، المتوفى سنة (٦٨٣هـ)، له تفسير «البحر الكبير» مخطوط، وحاشية على الكشاف، مطبوعة. انظر: الوافي بالوفيات ٨/١٢٨، طبقات المفسرين للداودي ١/٨٨، الفهرس الشامل «مخطوطات التفسير وعلومه» ٢٨٠.

(٢) عبدالكريم بن محمد بن عبدالكريم أبو القاسم، إمام الدين، الرافعيّ، الشافعيّ المتوفى سنة (٦٢٣هـ)، وكتابه: «الأمالي الشارحة لمفردات الفاتحة» مخطوط. انظر: سير أعلام النبلاء ٢٢/٢٥٢، فوات الوفيات ٢/٣٧٦، كشف الظنون ١/١٦٤.

(٣) محمد بن سليمان بن الحسن أبو عبدالله جمال الدين المَقْدِسِيّ الحنفي، المتوفى سنة (٦٩٨هـ) وهي مقدمة على تفسيره «التحرير والتحبير لأقوال أئمة التفسير» وقد طُبعت. كما طبعت خطأ بعنوان: «الفوائد المشوِّق إلى علوم القرآن وعلم البيان» منسوبة لابن القَيِّم. انظر: الجواهر المضيَّة ٣/١٦٥، طبقات المفسرين للداودي ٢/١٤٤، كشف الظنون ١/٣٥٨.

(٤) وهو مطبوع بعنوان: «غرائب التفسير وعجائب التأويل».

(٥) أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام أبو العباس تقيّ الدين، الحَرَّانيّ، شيخ الإسلام، المتوفى سنة (٧٢٨هـ)، وهو مطبوع بعنوان: «مقدمة في أصول التفسير». انظر: البداية والنهاية ١٤/١٣٥، الدرر الكامنة ١/١٥٤، كشف الظنون ٢/١٣٥٨.

٢٢/١

/ النوع الأول

معرفةُ المكيِّ والمدنيِّ(١)

أفرده بالتصنيفِ جماعةٌ، منهم مكيٌّ، والعِزُّ الدِّيْرِينيُّ(٢). ومن فوائدِ معرفةِ ذلك: العلمُ بالمتأخِّرِ، فيكونُ ناسخاً، أو مُخَصِّصاً على رَأْيِ مَنْ يرى تأخيرَ المُخَصِّصِ.

قال أبو القاسمِ الحسنُ بنُ محمدِ بنِ حَبيبٍ النَّيْسابُوريُّ(٣) في كتاب «التنبيه على فضل علوم القرآن»(٤): «مِنْ أشرفِ علومِ القرآن عِلْمُ نزولهِ وجهاته، وترتيب ما نَزَل بمكةَ والمدينةِ، وما نزلَ بمكةَ وحكمُه مَدَنيٌّ، وما نَزَل بالمدينةِ وحكمُه مكيٌّ، وما نزل بمكةَ في أهل المدينة، وما نزل بالمدينة في أهلِ مكةَ، وما يُشْبه نزولَ المكيِّ في المدنيِّ، وما يُشْبِه نُزولَ المدنيِّ في

(١) انظر: فنون الأفنان ٣٣٥، جمال القراء ١/٥، البرهان ١/٢٧٣، التحبير ٤٢.

(٢) نسبة إلى دِيْرِين، وهي بلدة من أعمال الغربية في مصر، وهو: عبدالعزيز بن أحمد بن سعيد، أبو محمد عز الدين الدَّميري المصري الشافعي (ت: ٦٩٤هـ) من مؤلفاته: «المصباح المنير في علم التفسير»، «التيسير في علم التفسير» منظومة. انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٨/١٩٩، طبقات المفسرين للداودي ١/٣٠٤.

(٣) إمام في معاني القرآن وعلومه (ت: ٤٠٦هـ)، صنَّف «المدخل في تفسير القرآن»، و«عقلاء المجانين». انظر: سير أعلام النبلاء ١٧/٢٣٧، وطبقات المفسرين للداودي ١/١٤٠.

(٤) التنبيه ص ٣٠٧.

المكيِّ، وما نَزَلَ بالجُحْفَةِ[1]، وما نَزَل ببيت المَقْدسِ، وما نَزَلَ بالطائف، وما نَزَل بالحُدَيْبِيَةِ، وما نَزَل ليلاً، وما نَزَل نهاراً، وما نَزَل مُشَيَّعاً، وما نَزَل مُفْرداً، والآياتُ المدنيَّاتُ في السورِ المكيَّة، والآياتُ المكيَّاتُ في السورِ المدنيَّة، وما حُمِل مِنْ مكةَ إلى المدينةِ، وما حُمِل من المدينةِ إلى مكةَ، وما حُمِل من المدينة إلى أرضِ الحبشة، وما نَزَل مُجْمَلاً، وما نَزَل مُفَسَّراً، وما اختلفوا فيه.

فقال بعضهم: مَدَنِيٌّ، وبعضهم: مَكيٌّ، فهذه خمسةٌ وعشرون وجهاً، مَنْ لم يَعْرِفْها ويُمَيِّزْ بينها لم يَحِلَّ له أَنْ يَتكلَّمَ في كتابِ اللهِ تعالى» انتهى.

قلت: وقد أَشْبَعْتُ الكلامَ على هذه الأوجهِ، فمنها ما أَفْرَدْتُه بنوعٍ، ومنها ما تكلَّمْتُ عليه في ضمنِ بعضِ الأنواعِ.

وقال ابن العَرَبيِّ في كتابه «الناسخ والمنسوخ»[2]: «الذي عَلِمناه على الجملةِ مِن القرآنِ أنَّ منه مَكيًّا ومَدَنيًّا، وسَفَرِيًّا وحَضَرِيًّا، ولَيْليًّا ونهاريًّا، وسمائيًّا وأرضيًّا، وما نَزَل بين السماءِ والأرضِ، وما نَزَل تحت الأرضِ في الغار».

/ وقال ابن النقيب[3] في مقدمةِ تفسيره: «المُنزَّل من القرآنِ على أربعة أقسامٍ: مكّيٍّ، ومدنِيٍّ، وما بعضُه مكيٌّ وبعضُه مَدَنيٌّ، وما ليس بمكيٍّ ولا مدنيٍّ». ٢٣/١

(١) بلدة في طريق الهجرة بين مكة والمدينة، تقع شرق «رابغ» على مسافة (٢٢) كيلاً، وكان اسمها مَهْيَعة، وسميت بالجحفة؛ لأن السيل اجتحفها وحمل أهلها في بعض الأعوام، وهي ميقات أهل الشام -إن لم يمروا بالمدينة- ومصر. انظر: المعالم الأثيرة: ٨٨.

(٢) الناسخ والمنسوخ ٢/١٦.

(٣) في حاشية (أ): جمال الدين الحنفي شيخ أبي حيان، وليس في مقدمة ابن النقيب المطبوعة.

اعلم أنَّ للناسِ في المكيِّ والمدنيِّ اصطلاحاتٍ ثلاثةً[١]، أشهرُها: أنَّ المكيَّ ما نَزَلَ قبلَ الهجرةِ، والمَدَنيَّ ما نَزَل بعدَها، سواءً نَزَل بالمدينةِ أم بمكةَ، عامَ الفتحِ أو عامَ حَجَّةِ الوَداعِ، أم بسَفَرٍ من الأَسْفارِ.

[٨] أخرج / عثمانُ بنُ سعيدٍ الدارميُّ[٢] بسنده إلى يحيى بنِ سَلَّام قال: «ما نَزَل بمكةَ وما نَزَل في طريقِ المدينةِ قبل أنْ يَبْلُغَ النبيُّ ﷺ المدينةَ فهو من المكيِّ، وما نَزَلَ على النبيِّ ﷺ في أسفارِه بعدما قَدِمَ المدينةَ فهو من المدنيِّ»، وهذا أثرٌ لطيفٌ يُؤْخَذُ منه أنَّ ما نَزَلَ في سَفَرِ الهجرةِ مكيٌّ اصطلاحاً.

الثاني: أنَّ المكيَّ ما نَزَل بمكةَ ولو بعد الهجرةِ، والمَدَنيَّ ما نَزَل بالمدينة، وعلى هذا تَثْبُتُ الواسِطةُ، فما نَزَلَ بالأسفارِ لا يُطْلَقُ عليه مكيٌّ ولا مدنيٌّ.

---

(١) انظر: البرهان للزركشي ١/ ٢٧٣.

(٢) كذا في الأصول، وفي مطبوعة أبي الفضل إبراهيم: عثمان بن سعد الرازي، وصوابه: عثمان بن سعيد الداني بدليلين:

١– ورود النص المذكور في كتاب الداني: البيان في عدّ آي القرآن ١٣٢ بالإسناد نفسه.

٢ – ورود النص عند الزركشي في البرهان ١/ ٢٧٥ بلفظ: «وذكر أبو عمرو عثمان ابن سعيد الداني...» فزاد الكنية التي اشتهر بها الداني، لأن عثمان بن سعيد الدارميَّ يكنى أبا سعيد. انظر: التعليق على البرهان للزركشي (١/ ٢٧٥) حاشية (٤). ولعل الذي أوقع السيوطي في الوهم هو نسخته من «البرهان» التي تصحّف فيها «الداني» إلى «الدارمي».

وقد أخرج الطبرانيُّ(١) في «الكبير»(٢) من طريقِ الوليدِ بن مُسْلِمٍ عن عُفَيْرِ بنِ مَعْدانَ عن سُلَيْم بنِ عامرٍ عن أبي أُمامةَ قال: قال رسول الله ﷺ: «أُنْزِلَ القرآنُ في ثلاثةِ أمْكنةٍ: مكةَ والمدينةِ والشامِ» قال الوليدُ: «يعني بيتَ المقدس». قال الشيخُ عماد الدين بن كثير(٣): «بل تفسيرُه بتبوكَ أحسنُ». قلت: ويَدْخُلُ في مكةَ ضواحيها -كالمُنَزَّل بمِنىً وعَرَفاتٍ والحديبيةِ- وفي المدينةِ ضواحيها كالمُنَزَّل ببدرٍ وأُحُدٍ وسَلْعٍ(٤).

الثالث: أن المكيَّ ما وَقَعَ خطاباً لأهلِ مكة، والمدنيَّ ما وقع خِطاباً لأهلِ المدينةِ. وحُمِل على هذا قولُ ابنِ مسعودٍ(٥) الآتي قال القاضي أبو بكر في

---

(١) سليمان بن أحمد بن أيوب، أبو القاسم الشامي الحافظ (ت: ٣٦٠هـ)، من مصنفاته المعاجم الثلاثة: الصغير والأوسط والكبير. انظر: طبقات الحنابلة ٢/ ٤٩، سير أعلام النبلاء ١٦/ ١١٩.

(٢) (٨/ ١٧١) ح ٧٧١٧، ضعيف؛ في إسناده الوليد بن مسلم الدمشقيّ وهو موصوف بشرّ أنواع التدليس وهو تدليس التسوية، كما في التقريب / ١٠٤١، برقم ٧٥٠٦، وقد رواه بالعنعنة، وفيه أيضاً عفير بن معدان الحضرميّ ضعيف كما في التقريب/ ٦٨٢ برقم ٤٦٦٠، وبه ضعَّفه الهيثميّ في مجمع الزوائد (٧/ ١٥٧).

(٣) تفسير القرآن العظيم ٥/ ٩٨.

(٤) من جبال المدينة المنورة، وكان قديماً يقع بالقرب من بابها، وهو الآن يقع وسط البنيان فيها من الجهة الشمالية الغربية لمسجد النبي ﷺ. انظر: مراصد الاطلاع ٢/ ٧٢٧.

(٥) عبد الله بن مسعود بن غافل، أبو عبد الرحمن الهُذَلي الصحابي الجليل، مِنْ قرَّاء الصحابة وأئمة التفسير (ت: ٣٢هـ). انظر: أسد الغابة ٣/ ٧٤، الإصابة ٤/ ٢٣٣.

«الانتصار»(١): «إنما يُرْجَعُ في معرفة المكيِّ والمدنيِّ لِحفْظِ الصحابةِ والتابعين، ولم يَرِدْ عن النبيِّ ﷺ في ذلك قَوْلٌ(٢)؛ لأنه لم يُؤمَرْ به، ولم يَجْعَلِ اللهُ عِلْمَ ذلك مِنْ فرائض الأمة، وإنْ وَجَبَ في بعضه على أهلِ العلمِ معرفةُ تاريخِ الناسخِ والمنسوخِ، فقد يُعْرَفُ ذلك بغيرِ نَصِّ الرسولِ» انتهى.

/ وقد أخرج البخاريُّ(٣) عن ابنِ مسعودٍ أنه قال: «والذي لا إلهَ غيرُه ما نَزلَتْ آيةٌ من كتابِ اللهِ إلا وأنا أعلمُ فيمَنْ نزلَتْ، وأين نزلَتْ»؟ وقال أيوبُ: «سأل رجلٌ عكرمةَ عن آيةٍ من القرآن، فقال: نَزَلَتْ في سَفْحِ ذلك الجبل، وأشار إلى سَلْع». أخرجه أبو نُعَيْم(٤) في «الحِلْيَة»(٥). ١/٢٤

---

(١) الانتصار ١/٢٤٧، ونكت الانتصار ٩٠.

(٢) أي: في التصريح بلفظ المكي والمدني، أما ما نُقل عنه ﷺ من تحديد أزمنة النزول وأمكنته؛ مما يعرف منه المكي والمدني فهو وافر.

(٣) في الجامع الصحيح (٩/٤٧) مع الفتح، ك: فضائل القرآن، ب: القُراء من أصحاب النبيّ ﷺ برقم ٥٠٠٢. وقد ذكره السيوطي هنا مختصراً بالمعنى مغايراً لفظ البخاري. وهو: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، أبو عبدالله الإمام الحافظ العلم (ت: ٢٥٦هـ) من مؤلفاته: «الجامع الصحيح» أصح كتاب بعد كتاب الله، «التاريخ الكبير». انظر: تاريخ بغداد ٢/٤، السير ١٢/٣٩١.

(٤) أحمد بن عبدالله بن أحمد، الأصفهاني الحافظ (ت: ٤٣٠هـ) من مصنفاته: «المستخرج على الصحيحين»، «تاريخ أصبهان». انظر: السير ١٧/٤٥٣، الوافي بالوفيات ٧/٨١.

(٥) (٣/٣٢٧) من قول عكرمة، فهو له حكم الرفع، ولا يقال مثله بالرأي فيكون مرسلاً، والله أعلم.

وقد وَرَدَ عن ابنِ عباس وغيرِه عَدُّ المكيِّ والمدنيِّ، وأنا أسوقُ ما وَقَعَ لي مِنْ ذلك، ثم أُعْقِبُه بتحريرِ ما اخْتُلِفَ فيه:

قال ابن سعد[1] في «الطبقات»[2]: «أنا الواقديُّ، حَدَّثني قُدامةُ بنُ موسى عن أبي سَلَمةَ الحَضْرَميِّ، سمعتُ ابنَ عباس قال: «سألتُ أُبَيَّ بنَ كَعْبٍ عمَّا نَزَلَ من القرآنِ بالمدينةِ فقال: «نَزَلَ بها سبعٌ وعشرون سورةً وسائرُها بمكةَ».

وقال أبو جعفر النحاسُ في كتابه «الناسخ والمنسوخ»[3]: «حدثني يَمُوتُ بنُ المُزَرَّعِ، ثنا أبوحاتمٍ سهلُ بنُ محمدٍ السِّجِسْتانيُّ، ثنا أبوعبيدةَ مَعْمَرُ بنُ المثنَّى، ثنا يونسُ بنُ حبيبٍ، سمعت أبا عمرِو بن العلاءِ

---

(١) محمد بن سعد بن مَنِيع، أبو عبدالله المؤرخ الحافظ البغدادي (ت: ٢٣٠هـ)، أشهر كتبه «الطبقات الكبرى». انظر: تاريخ بغداد ٥/٣٢١، السير ١٠/٦٦٤.

(٢) لم أقف عليه في الطبقات لابن سعد فيما بحثت، لكنّ إسناده ضعيف جداً؛ لأنّه من طريق الواقدي، وهو متروك في الحديث مع سعة علمه، كما في التقريب /٨٨٢ برقم ٦٢١٥.

(٣) (٢/٣١٦) سورة الأنعام، ح ٤٦٥، في إسناده، يموت بن المزرّع، قال الخطيب: «وكان صاحب أخبار وملح وآداب وهو ابن أخت أبي عثمان الجاحظ».
وقال الذهبيّ: «العلّامة الأخباري... الأديب.... وما أعلم به بأساً». انظر: تاريخ بغداد (١٤/٣٥٨، ٣٥٩)، والسير (١٤/٢٤٧، ٢٤٨).
وبقية رجاله بين ثقة وصدوق، فإسناده لايقل عن درجة الحسن، والله أعلم وقال المؤلف: «إسناده جيد»، وأمّا قوله: «رجاله كلّهم ثقات»، ففيه نظر؛ لأنّ منهم من هو صدوق كما ذكرت وأيضاً قوله: «هكذا أخرجه بطوله» فلم يورده بطوله في سورة الأنعام، ولكنّه ساقه بالإسناد نفسه مفرقاً على السور.

يقـول: «سألتُ مجاهداً عن تلخيص آيِ القرآنِ المدنيِّ من المكيِّ فقال: «سألت ابنَ عباس عن ذلك فقال: «سورةُ الأنعام نزلَتْ بمكةَ جملةً واحدةً، فهي مكيَّةٌ إلا ثلاث آياتٍ منها نَزَلْنَ بالمدينة: ﴿قُلْ تَعَالَوْا۟ أَتْلُ﴾ إلى تمامِ الآياتِ الثلاث [الأنعام: ١٥١–١٥٣]، وماتقدَّم من السورِ مدنيَّاتٌ، ونَزَلَتْ بمكةَ سورةُ الأعرافِ، ويونسَ، وهودٍ، ويوسفَ، والرعدِ، وإبراهيمَ، والحِجْرِ، والنحلِ، سوى ثلاثِ آياتٍ مِنْ آخرِها فإنهنَّ نَزَلْنَ بين مكةَ والمدينةِ في مُنْصَرَفِه من أُحدٍ، وسورةُ بني إسرائيلَ، والكهفِ، ومريمَ، وطه، والأنبياءِ، والحجِّ، سوى ثلاثِ آياتٍ: ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ﴾ إلى تمامِ/الآياتِ الثلاثِ [الحج: ١٩–٢١] ١/٢٥ فإنهنَّ نَزَلْنَ بالمدينةِ، وسورةُ المؤمنين، والفرقان، وسورةُ الشعراء سوى خمسٍ[1] آياتٍ من آخرها نَزَلْنَ بالمدينةِ: ﴿وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ﴾ إلى آخرِها [الشعراء: ٢٢٤–٢٢٧]، وسورةُ النملِ، والقَصصِ، والعنكبوتِ، والرومِ، ولقمانَ، سوى ثلاثِ آياتٍ منها نَزَلْنَ بالمدينة: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ﴾ إلى تمامِ الآياتِ الثلاثِ [لقمان: ٢٧–٢٩]، وسورةُ السجدةِ سوى ثلاثِ آياتٍ: ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا﴾ إلى تمامِ الآياتِ الثلاثِ [السجدة: ١٨–٢٠]، وسورةُ سبأ، وفاطر، ويسٓ، والصافات، وصٓ، والزمر، سوى ثلاث آيات نَزَلْنَ بالمدينة في وَحْشِيٍّ قاتلِ حمزةَ: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟﴾ إلى تمام الثلاثِ آياتٍ [الزمر: ٥٣–٥٥] والحواميمِ السبعِ، وقٓ، والذاريات، والطور، والنجم، والقمر، والرحمن،

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي الناسخ والمنسوخ للنحاس (٢/ ٥٧١)، ومن قوله تعالى ﴿وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ﴾ إلى آخر السورة أربع آيات عند جميع علماء العدد، وليس في القدر الأخير من السورة خلاف بينهم.

والواقعة، والصف والتغابن إلا آياتٍ من آخرها نزلْن [بالمدينة][1]، والـمُلْك، ونٓ، والحاقة، و«سأل»، وسورةُ نوحٍ، والجن / والمزمِّل، إلا [٩] آيتين[2]: ﴿ إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ ﴾ [المزمل: ٢٠]، والمدثِّرِ إلى آخرِ القرآنِ إلا «إذا زُلْزلت»، و«إذا جاء نصر الله»، و«قل هو الله أحد»، و«قل أعوذ برب الفلق»، و«قل أعوذ برب الناس»، فإنهنَّ مدنيَّاتٌ.

ونزل بالمدينة: «سورةُ الأنفالِ»، و«براءةَ»، و«النورِ»، و«الأحزاب»، و«سورةُ محمد»، و«الفتح»، و«الحجرات»، و«الحديد»، وما بعدها إلى «التحريم». هكذا أخرجه بطولِه، وإسنادُه جيدٌ، رجالُه كلُّهم ثقاتٌ من علماءِ العربيةِ المشهورين.

وقال البيهقيُّ[3] في «دلائل النبوة»[4]: «أبنا أبو عبدالله الحافظ، أبنا أبو محمد بن زياد العَدْل، ثنا محمد بن إسحاق، ثنا يعقوبُ بنُ إبراهيمَ الدَّوْرَقِيُّ، ثنا أحمدُ بنُ نصرِ بنِ مالكٍ الخُزاعيُّ، ثنا عليُّ بنُ الحسينِ بنِ واقدٍ عن أبيه، حَدثَّني يزيدُ النَّحْوي عن عكرمةَ والحسنِ بنِ أبي الحسنِ قالا: «ما أنزل اللهُ من القرآنِ بمكةَ: «اقرأ باسم ربك»، و«نٓ»، و«المزمل»، و«المدثر»، و«تبت يدا أبي لهب»، و«إذا الشمس كُورت»، و«سبح اسم ربك الأعلى»، «والليلِ إذا يغشى»، «والفجر»، «والضحى»،

---

(١) قوله: «بالمدينة» مطموس في (أ) وأثبتناه من سائر النسخ.

(٢) كذا في الأصول الخطية، والناسخ والمنسوخ للنحاس (٣/١٢٦). وليس في آخر آية من سورة المزمل خلاف بين علماء العدد، فهي آية واحدة عند جميع العادِّين.

(٣) أحمد بن الحسين بن علي، أبو بكر الخراساني الشافعي الحافظ (ت: ٤٥٨هـ) من مصنفاته: «السنن الكبرى»، «شعب الإيمان». انظر: السير ١٨/١٦٣، الوافي بالوفيات ٦/٣٥٤.

(٤) (٧/١٤٢)، ب: ذكر السور التي نزلت بمكة والتي نزلت بالمدينة وفيه «أنزل» بدل «ما أنزل». وصحح إسناده مرسلاً في (٧/١٤٤).

و« ألم نشرح »، « والعصر »، « والعاديات »، و« الكوثر »، و« ألهاكم »، و« أرأيت »، و« قل يا أيُّها الكافرون »، و« أصحاب الفيل »، و« الفلق »، و« قل أعوذ برب الناس »، و« قل هو الله أحد »، « والنجم »، و« عَبَس »، و« إنا أنزلناه »، « والشمس وضحاها »، « والسماء ذات البروج »، « والتين والزيتون »، و« لإيلاف قريش »، و« القارعة »، و« لا أقسم بيوم القيامة »، و« الهمزة »، و« المرسلات »، و« قٓ »، و« لا أقسم بهذا البلد »، « والسماء والطارق »، و« اقتربت الساعة »، و« صٓ »، و« الجن »، و« يسٓ »، و« الفرقان »، / و« الملائكة »، و« طه »، و« الواقعة »، و« طسٓمٓ »[1]، و« طسٓ »، و« طسٓمٓ »[2]، ٢٦/١ و« بني إسرائيل »، و« السابعة »، و« هود »، و« يوسف »، و« أصحاب الحِجْر »، و« الأنعام »، و« الصافات »، و« لقمان »، و« سبإٍ »، و« الزمر »، و« حمٓ المؤمن »، و« حمٓ الدخان »، و« حمٓ السجدة »، و« حمٓ[3] عٓسٓقٓ »، و« حمٓ الزخرف »، و« الجاثية »، و« الأحقاف »، و« الذاريات »، و« الغاشية »، و« أصحاب الكهف »، و« النحل »، و« نوح »، و« إبراهيم »، و« الأنبياء »، و« المؤمنون »، و« آلمٓ السجدة »، و« الطور »، و« تبارك »، و« الحاقة »، و« سأل »، و« عَمَّ يتساءلون »، و« النازعات »، و« إذا السماء انشقت »، و« إذا السماءُ انفطرت »، و« الروم »، و« العنكبوت ».

وما نَزَلَ بالمدينة: « ويل للمطففين »، و« البقرة »، و« آل عمران »، و« الأنفال »، و« الأحزاب »، و« المائدة »، و« الممتحنة »، و« النساء »، و« إذا

---

(١) وهي سورة الشعراء.

(٢) وهي سورة القصص.

(٣) وهي سورة الشورىٰ.

زُلزلت »، و« الحديد »، و« محمد »، و« الرعد »، و« الرحمن »، و« هل أتى على الإنسان »، و« الطلاق »، و« لم يكنْ »، و« الحشر »، و« إذا جاء نصر الله »، و« النور »، و« الحج »، و« المنافقون »، و« المجادلة »، و« الحجرات »، و« يا أيُها النبيُّ لِم تُحَرِّمُ[1] »، و« الصف »، و« الجمعة »، و« التغابن »، و« الفتح »، و« براءة ».

قال البيهقيُّ[2]: « والسابعةُ[3] يريد بها سورةَ يونسَ » قال: « وقد سَقَط من هذه

---

(١) وهي سورة التحريم.

(٢) الدلائل ٧ / ١٤٣.

(٣) وفي الدلائل: « والتاسعة » وكذا في طبعة الكستلية، وكذا فيما أورده السيوطي في النوع السابع من رواية أبي بكر بن أبيض في « جزئه المشهور »، ص (١٦٨).
لكن اتفقت نسخ الإتقان هنا في رواية البيهقي وتفسيره على « السابعة » وهو كذلك في شعب الإيمان للبيهقي ٢ / ٤٦٥ في فضائل السبع الطُّوَل عن ابن عباس وسعيد بن جبير، وحدَّدَهَا بِستِّ سُوَرٍ بدءاً من سورة البقرة وروي عنهما أن السابعة هي سورة يونس، ومثله في جامع البيان ٨ / ١٤ / ٥٢، وتفسير ابن كثير ٤ / ٤٦٤، والدر المنثور ٥ / ٩٦.
وأخرج الحاكم في مستدركه ٢ / ٣٣٩ بإسناده عن أبي سعد مولى أبي أسيد الأنصاري « قال: سمع عثمان بن عفان رضي الله عنه أن وفد أهل مصر قد أقبلوا... فقالوا له: ادع بالمصحف، وافتتح السابعة –وكانوا يسمون سورة يونس السابعة– فقرأها... » قال الحاكم: صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي.
وجاء في فضائل القرآن لأبي عبيد ٢ / ٣١ مايوضح ذلك، فأخرج عن عطية بن قيس مثل قول ابن عباس وسعيد بن جبير وفي آخر الرواية: « والتي يقال لها يونس، قال وهي السابعة »، وروي في رواية يحيى بن الحارث الذماري زيادة وهي: « قال: وأن يونس تسمى السابعة، قال، وقال يحيى: ليست تُعدّ الأنفال ولابراءة من السبع الطول ».
وذكر السيوطي بعضاً من هذه الروايات في: « خاتمة النوع الثامن عشر » ص (٤١٢).
وهذه الروايات تدل على أن سورة يونس اشتهرت عندهم بالسابعة أكثر من اسمها.

الروايةِ الفاتحةُ، والأعرافُ، و« كٓهيعٓصٓ »[1] فيما نَزَل بمكة » قال[2]: « وقد أخبرنا عليُّ بنُ أحمدَ بنِ عبدان، أنا أحمد بن عبيد الصَّفَّار، ثنا محمد بن

وعلى هذا ماجاء في الدلائل للبيهقي /٧/١٤٣ في روايته وكلامه، وما جاء في البيان لأبي عمرو الداني (١٣٦) « التاسعة مكان « السابعة » وذكرها السيوطي في ص: (١٦٨) فهو تصحيف، أو تحريف من أحد النساخ بناء على فهمه وعدّه الأنفال وبراءة سورتين ضمن السبعِ الطوَل، ولم ينتبه أن السلف لم يكونوا يعدُّون الأنفال وبراءة منها مع سورة يونس كما في رواية أبي عبيد المذكورة، وإن كان جاء في جامع البيان ٨/١٤/٥٣ عن مجاهد أن السبعَ الطُّوَلَ السبعُ الأُوَلُ، وذكر ابن كثير في تفسيره ٤/٤٦٤ نحوه عن سفيان في تفسير المثاني، وعزاه لابن أبي حاتم، كما انفرد الحاكم في مستدركه ٢/٣٥٥ بأن السابعة هي سورة الكهف.

فقوله: « التاسعة » لايمكن تخريجه إلا إذا عُدَّت السور من البقرة إلى يونس على عدّ الأنفال وبراءة سورتين، وهذا لم يكن معروفاً عند السلف، والمعروف عندهم السبع الطول إلا أنه اختلف في السابعة: فهي يونس في رواية الأكثرين عن ابن عباس وسعيد بن جبير، أو الأنفال وبراءة على أنهما سورة واحدة في رواية عن مجاهد وسفيان، أو الكهف انفرد بذلك بعض الرواة عن إسرائيل... عن ابن عباس في المستدرك. وكلهم متفقون على أنها سبع لا ثمان ولا تسع. والله أعلم.

(١) وهي سورة مريم.

(٢) دلائل النبوة (٧/١٤٣-١٤٤) ب: ذكر السور التي نزلت بمكة والتي نزلت بالمدينة.

ضعيف، في إسناده عبدالعزيز بن عبدالرّحمن البالسي، اتهمه الإمام أحمد، وقال ابن حبّان: لايحلّ الاحتجاج به. وقال النسائي وغيره: ليس بثقة. انظر: الميزان للذهبي (٢/٦٣١) برقم ٥١١٢.

وفيه أيضا خُصيف بن عبدالرّحمن، صدوق سيئ الحفظ، خلط بآخره ورُمي بالإرجاء، التقريب/٢٩٧ برقم ١٧٢٨.

الفضل، ثنا إسماعيلُ بنُ عبدِالله بن زُرارةَ الرَّقِّي [1]، ثنا عبدالعزيزبن عبدالرحمن القُرَشي، ثنا خُصَيْفٌ عن مجاهدٍ عن ابنِ عباس أنه قال: «إنَّ أولَ ما أنْزَلَ اللهُ على نبيِّه من القرآن: «اقرأ باسم ربك»، فذكر معنى هذا الحديث وذكَرَ السورَ التي سقطَتْ من الرواية الأولى في ذِكْرِ ما نَزَلَ بمكة، قال [2]: «وللحديث شاهدٌ في تفسيرِ مقاتلٍ وغيرِهِ مع المرسلِ الصحيحِ الذي [3] تقدَّم».

وقال ابن الضُّرَيْس في «فضائل القرآن» [4]: «حدثنا محمد بن عبدالله بن أبي جعفرٍ الرازيُّ، حدَّثنا عمر بن هارون، حدثنا عثمان بن عطاء الخراساني عن أبيه، عن ابن عباسٍ قال: «كانت إذا نَزَلَتْ فاتحةُ سورةٍ بمكةَ كُتِبَتْ بمكةَ، ثم يزيدُ اللهُ فيها مايشاء. وكان أولُ ما أُنْزِل من القرآنِ: «اقرأ باسم ربك»، / ثم نٓ، ثم «يا أيها المزمل»، ثم «يا أيها ١/٢٧

(١) ز: «البرقي»، وهو تصحيف.

(٢) الدلائل ٧/ ١٤٤.

(٣) (أ): «التي» وهو سهو.

(٤) ص ٧٣، ح ١٧، ب: فيما نزل من القرآن بمكة وما نزل بالمدينة مع اختلاف يسير عمّا نقله المصنف -رحمه الله تعالى-.

ضعيف جداً، في إسناده عمر بن هارون بن يزيد الثقفي مولاهم البلخي، وهو متروك. انظر: ديوان الضعفاء للذهبي /٢٩٨، والتقريب /٧٢٨ برقم ٥٠١٤.

ووقع في مطبوعة الفضائل عمر بن عطاء بدلاً من عثمان بن عطاء فلعلّه تحريف؛ لأنّ عمر بن هارون يروي عن عثمان بن عطاء الخراساني، لا عن عمر بن عطاء حسب ما وقفنا عليه في مصادر ترجمته -والله أعلم- وكذا ما وقع في (ع) «عمرو» وهو تصحيف.

المدثر»، ثم «تبت يدا أبي لهب»، ثم «إذا الشمس كُوِّرت»، ثم «سَبِّح اسم ربك الأعلى»، ثم «والليل إذا يغشى»، ثم «والفجر»، ثم «والضحى»، ثم «ألم نشرح»، ثم «والعصر»، ثم «والعاديات»، ثم «إنَّا أعطيناك»، ثم «ألهاكم التكاثر»، ثم «أرأيت الذي يكذِّب»، ثم «قل يا أيها الكافرون» [١٠/]، ثم «ألم تر كيف فعل ربك»، ثم «قل أعوذ برب الفلق»، ثم «قل أعوذ برب الناس»، ثم «قل هو الله أحد»، ثم «والنجم»، ثم «عبس»، ثم «إنا أنزلناه في ليلة القدر»، ثم «والشمس وضحاها»، ثم «والسماء ذات البروج»، ثم «والتين»، ثم «لإيلاف قريش»، ثم «القارعة»، ثم «لا أقسم بيوم القيامة»، ثم «ويلٌ لكل همزة»، ثم «والمرسلات»، ثم «قٓ»، ثم «لا أقسم بهذا البلد»، ثم «والسماء والطارق»، ثم «اقتربت الساعة»، ثم «صٓ»، ثم «الأعراف»، ثم «قل أوحي»، ثم «يسٓ»، ثم «الفرقان»، ثم «الملائكة»(١)، ثم «كٓهيٓعٓصٓ»، ثم «طه»، ثم «الواقعة»، ثم «طسٓمٓ الشعراء»، ثم «طسٓ»(٢)، ثم «القصص»، ثم «بني إسرائيل»(٣)، ثم «يونس»، ثم «هود»، ثم «يوسف»، ثم «الحجر»، ثم «الأنعام»، ثم «الصافات»، ثم «لقمان»، ثم «سبأ»، ثم «الزمر»، ثم «حمٓ المؤمن»، ثم «حمٓ السجدة»، ثم «حمٓ عٓسٓقٓ»، ثم «حمٓ الزخرف»، ثم «الدخان»، ثم «الجاثية»، ثم «الأحقاف»، ثم «الذاريات»، ثم «الغاشية»، ثم «الكهف»، ثم «النحل»، ثم «إنَّا أرسلنا نوحاً»، ثم «سورة إبراهيم»، ثم «الأنبياء»، ثم «المؤمنين»، ثم «تنزيل السجدة»، ثم «الطور»، ثم

(١) وهي سورة فاطر.

(٢) وهي النمل.

(٣) وهي الإسراء.

« تبارك » « الملك »، ثم « الحاقة »، ثم « سأل[1] »، ثم « عمَّ يتساءلون »، ثم « النازعات »، ثم « إذا السماء انفطرت »، ثم « إذا السماء انشقت »، ثم « الروم »، ثم « العنكبوت »، ثم « ويل للمطففين »، فهذا ما أَنْزَل اللهُ بمكة.

ثم أَنْزَل بالمدينة: « سورةَ البقرة »، ثم « الأنفال »، ثم « آل عمران »، ثم « الأحزابِ »، ثم « الممتحنةِ »، ثم « النساءِ »، ثم « إذا زلزلت »، ثم « الحديدِ »، ثم « القتالِ »، ثم « الرعدِ »، ثم « الرحمنِ »، ثم « الإنسانِ »، ثم « الطلاق »، ثم « لم يكن »، ثم « الحشرِ »، ثم « إذا جاء نصرُ الله »، ثم « النورِ »، ثم « الحجِّ »، ثم « المنافقون »، ثم « المجادِلة »، ثم « الحجراتِ »، ثم « التحريمِ »، ثم « الجمعةِ »، ثم « التغابنِ »، ثم « الصفِّ »، ثم « الفتحِ »، ثم « المائدة »، ثم « براءةَ ».

وقال أبو عُبَيْدٍ في « فضائل القرآن »[2]: « حَدَّثنا عبدُالله بنُ صالح، عن[3] معاويةَ بنِ صالحٍ، عن عليِّ بن أبي طلحة، قال: « نزلت بالمدينة: « سورة البقرة »، و« آل عمران »، و« النساء »، و« المائدة »، و« الأنفال »، و« التوبة »، و« الحج »، / و« النور »، و« الأحزاب »، و« الذين كفروا »[4]، و« الفتح »، و« الحديد »، و« المجادلة »، و« الحشر »، و« الممتحنة »، و« الحواريين »، يريد: « الصفّ »، و« التغابن »، و« يا أيها النبي إذا طلَّقتم النساء »، و« يا أيها النبي

٢٨/١

(١) وهي سورة المعارج.

(٢) (٢/ ٢٠٠) ب: منازل القرآن بمكة والمدينة وذكر أوائله وأواخره ح٨١٣، قال الحافظ ابن كثير -في فضائل القرآن / ١٢-١٣) بعد أن عزاه له-: « هذا إسناد صحيح عن ابن أبي طلحة، مشهور، وهو أحد أصحاب ابن عباس رضي الله عنهما الّذين رووا عنه التفسير» قلت: وهو وإن لم يدرك ابن عبّاس رضي الله عنهما وروايته عنه مرسلة إلا أنّه عُرِّفت الواسطة بينه وبين ابن عباس رضي الله عنهما وهو مجاهد كما في التهذيب لابن حجر (٧/ ٣٣٩)، وسيأتي المزيد من الكلام فيما بعد أيضاً.

(٣) في مطبوعة أبي الفضل إبراهيم: « ومعاوية » وهو خطأ.

(٤) يعني سورة محمد ﷺ.

لِمَ تُحَرم »، « والفجر »، « والليل »، و« إنا أنزلناه في ليلة القدر »، و« لم يكن »، و« إذا زُلزلت »، و« إذا جاء نصر الله »، وسائرُ ذلك بمكة ».

وقال أبو بكرِ بنُ الأنباريِّ[1]: « حدثَّنا إسماعيل بن إسحاق القاضي، حدثنا حجاج بن منهال، ثنا هَمَّام[2] عن قتادة، قال: « نزل في المدينةِ من القرآنِ: « البقرةُ »، و« آلُ عمران »، و« النساء »، و« المائدة »، و« براءة »، و« الرعد »، و« النحل »، و« الحج »، و« النور »، و« الأحزاب »، و« محمد »، و« الفتح »، و« الحجرات »، و« الحديد »، و« الرحمن »، و« المجادلة »، و« الحشر »، و« الممتحنة »، و« الصف »، و« الجمعة »، و« المنافقون »، و« التغابن »، و« الطلاق »، و« يا أيها النبيُّ لِمَ تُحَرِّم » إلى رأس العشر، و« إذا زلزلت »، و« إذا جاء نصر الله »، وسائرُ القرآنِ نَزَلَ بمكةَ ».

وقال أبو الحسنِ بنُ الحَصَّار في كتابه « الناسخ والمنسوخ »[3]: « المدنيُّ باتفاقٍ عشرون سورةً، والمختلَفُ فيه اثنتا عشرةَ سورةً، وما عدا ذلك مكيٌّ باتفاق ». ثم نظم في ذلك أبياتاً فقال:

---

(١) لم أجده في مصنفاته المطبوعة، وقد نقل القرطبي في تفسيره (١ / ٦٠) رواية تتعلق بنزول القرآن صرّح فيها بكتابه أنّه ذكرها في كتاب الرّد، ثم ذكر رواية أخرى في (١ / ٦١) وقال: قال أبوبكر الأنباري: حدثنا فذكر إسناده، فلعلّه من كتابه المذكور وساقه بإسناده إلى قتادة، فمثله لا يقال بالرأي فله حكم الرّفع، وبذلك هو مرسل صحيح رجاله ثقات إلى قتادة.

(٢) كذا في سائر النسخ، وتصحف في (أ) إلى « هشام »، والمثبت هو الصواب، وهو كذلك في تفسير القرطبي نقلاً عن ابن الأنباري، وأيضاً حجاج بن منهال لا يروي عن هشام، إنما يروي عن هَمَّام، كما في تهذيب الكمال ٥ /٤٥٨ و٣٠ / ٣٠٣، وإن كان هشام وهمام كلاهما يروي عن قتادة.

(٣) انظر: التحبير ٤٣.

يا سائِليْ عن كتابِ اللهِ مُجْتهـــداً ... وعن تَرَتُّبِ مــايُـتْلى من السُّـــوَرِ

وكيـف جـاءَ بهـا المختارُ مِنْ مُضَرٍ ... صَلَّى الإلـهُ عــلى المختـارِ من مُضَـرِ

وما تَقَـدَّم منهـا قبـلَ هِـجْـرَتِـهِ ... ومـا تـأَخَّر فـي بَـدْوٍ وفـي حَـضَـرِ

لِيَعْلَمَ النَّسْخَ والتَّخْصيصَ مُجْتهدٌ ... يُؤَيِّد الحــكمَ بـالتـاريخِ والنـظَـرِ

تعارَضَ النقلُ في أمِّ الكتاب وقـد ... تُـؤُولَتِ الحِـجْـرُ تـنبيهـاً لِمُعْـتَبِرِ

[١١] أمَّ القُران[١] وفي أمِّ القرى نَزَلَتْ[٢] ... ماكانَ للخَمْسِ[٣] قبلَ الحمدِ من أثرِ[٤] /

وبعد هجرةِ خيرِ النـاسِ قد نَزَلَتْ ... عشرون مِنْ سُوَرِ القرآنِ في عَشَرِ[٥]

/ فـأربعٌ مِنْ طوالِ السَّبْعِ أوَّلُـهـا ... وخامسُ الخَمْسِ في الأنفال ذي العبرِ ١/٢٩

وتوبةُ اللهِ ـإِن عَدَّدْتَ ـ سادسه[٦] ... وســورةُ النـورِ والأحزابِ ذي الـذِّكَـرِ

---

(١) قوله: «أمَّ القران» مفعول ثان لقوله: «تؤوِّلت»، أو منصوب على نزع الخافض.

(٢) أي: الحجر، لأنها مكية باتفاق. انظر: ما كتبه السيوطي عن الفاتحة في بداية الفصل الآتي ص ٦٠، ويمكن عود الضمير إلى: «أم القرآن» الفاتحة، فيكون ترجيحاً من الناظم أنها مكية.

(٣) أي: الصلواتِ الخمس.

(٤) في حاشية (أ):

«لو كان ذاك لكان النسخُ أوَّلَها ... ولم يَقُلْ بصريح النسخ مِنْ بَشَرِ

كذا ورد هذا البيت في «التحبير» فانظر: لماذا أسقطه هنا، وقد بينتُ معنى هذا البيت بهامش التحبير فراجعه».

(٥) كتب الناسخ حاشيةً على قوله: «عشر»، ولم تتبين لنا قراءةُ معظمها. والمراد من العشر: عشر سنوات مدة إقامته ﷺ بالمدينة المنورة.

(٦) في مطبوعة أبي الفضل إبراهيم والتحبير: «إن عُدَّت فسادسة».

وسُـورةٌ لنـبـيِّ اللهِ مُـحْـكَمَـةٌ والـفـتحُ والحُـجُـرات الغـرُّ فـي غُـرَرِ
ثـم الحـديـدُ ويتلـوهـا مـجـادِلَـةٌ والحـشـرُ ثـم امـتـحـانُ اللهِ للـبـشَـرِ
وسـورةٌ فـضحَ اللهُ النـفـاقَ بـهـا وسـورةُ الجَـمْـع، تَـذْكـاراً لُمـدَّكِـرِ[1]
وللطلاقِ وللتحـريمِ حكـمُـهـمـا والنـصرِ والفتحِ[2] تنبيها على العُمُرِ
هذا الذي اتَّفـقَتْ فـيـه الرواةُ لـه وقـد تعـارَضَـتِ الأخـبـارُ في أُخَـرِ
فالرعدُ مُخْتَلَفٌ فيها متى نزلَتْ؟ وأكـثـرُ الناسِ قـالوا الرعـدُ كـالقـمـرِ
ومـثلُـهـا سُـورةُ الرحـمنِ شـاهـدُهـا مِـمَّـا تَضَـمَّن قـولَ الجـنِّ في الخَبَـرِ
وسـورةٌ للحَـوارِيِّينَ قـد عُـلِمَتْ ثـم التغابنُ والتطـفـيـفُ ذو الـنُّـذُرِ
وليلةُ القَـدْرِ قـد خُـصَّتْ بِملَّـتِنا ولـم يكن بعـدَهـا الزلـزالُ فـاعـتَبِرِ
وقل هو اللهُ مِنْ أوصـافِ خـالقِنا وعُـوْذَتـان تَـرُدُّ البـأسَ بالقَـدَرِ
وذا الـذي اخـتـلفَـتْ فـيـه الرواةُ له وربمـا اسْـتُـثْـنِيَـتْ آيٌ مـن الـسُّـوَرِ
ومـا سـوى ذاك مـكـيٌّ تَنَـزُّلُـه فلا تَـكُـنْ مِنْ خلافِ الناسِ في حَصَرِ
فليس كلُّ خِلافٍ جاء مُعْتَبَراً إلا خـلافٌ له حـظٌّ من الـنَّـظَـرِ

---

(١) في حاشية (أ): «قوله وسورة الجمع أراد بها الجمعة فحذف التاء لضرورة النظم، فلا يقال: إن مراده بسورة الجمع سورة التغابن لقوله تعالى فيها: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ لِيَوْمِ الْجَمْعِ﴾ وإذا كان ذلك في سورة الجمع مراده فيخالف هذا...... في النظم من جعله التغابن من المختلف فيه لقوله ثم التغابن والتطفيف».

(٢) قوله: «والنصر والفتح»، أي: سورة النصر، التي أولها: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾.

١/ ٣٠

/ فصل
في تَحْرير السور المختلَفِ فيها

سورة الفاتحة: الأكثرون على أنها مكيَّةٌ، بل وَرَدَ أنَّها أول ما نَزَلَ، كما سيأتي في النوع الثامنِ[١]، واسْتُدِلَّ لذلك بقولِه تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى﴾ [الحجر: ٨٧]، وقد فَسَّرها ﷺ بالفاتحة كما في «الصحيح»[٢]، وسورةُ الحِجْر مكيَّةٌ باتفاقٍ، وقد امْتَنَّ على رسولِه فيها بها، فدَلَّ على تقدُّمِ نزولِ الفاتحة عليها؛ إذ يَبْعُدُ أَنْ يَمْتَنَّ عليه بما لم يَنْزِلْ بعدُ، وبأنه لاخِلافَ أنَّ فَرْضَ الصلاةِ كان بمكة ولم يُحْفَظْ أنه كان في الإسلامِ صلاةٌ بغيرِ الفاتحة، ذكرَه ابنُ عطيَّة[٣] وَغيرُه.

---

(١) كذا في سائر النسخ، صوابه «السابع»، كما صُحِّح في حاشية (ب). انظر ص: ١٦٣.

(٢) صحيح البخاري (٨/ ٣٨١) مع الفتح، ك: التفسير، ب: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ﴾ ح ٤٧٠٣ و٤٧٠٤ من حديث أبي سعيد بن المعلّى وأبي هريرة رضي الله عنهما مرفوعاً ولفظ أبي هريرة رضي الله عنه: «أمّ القرآن هي السبع المثاني والقرآن العظيم». وحديث أبي سعيد بن المعلّى فيه قصّة.

(٣) المحرر ١/ ٦١، وانظر: البحر ١/ ١٦.

وقد روى الواحِديُّ(١) والثعلبيُّ(٢) من طريق العلاءِ بن المسيَّبِ عن الفضل بن عمرو عن عليٍّ بن أبي طالبٍ قال: «نَزَلَتْ فاتحةُ الكتابِ بمكةَ مِنْ كنز تحت العرشِ». واشْتُهِر عن مجاهدٍ القولُ بأنها مدنيَّةٌ، أخرجه الفِرْيابيُّ

---

(١) في أسباب النزول/٥٥، القول في سورة الفاتحة، وفي إسناده من لم أقف على ترجمته، بجانب انقطاعه، لأن الفضيل بن عمرو الفقيمي لم يلق أحداً من الصحابة كما في جامع التحصيل (ص٢٥٢، برقم ٦٢٢)، والذي جاء في الأصول الخطية «فضل» فهو تحريف، والصواب «فضيل» كما في مصادر ترجمته ومصادر التخريج، والحديث أخرجه إسحاق بن راهويه، كما في المطالب العالية (٤/٨٣) ك: التفسير، سورة الفاتحة، ح ٣٥٣١ والإتحاف للبوصيري (٦/١٧٢) ك: التفسير، سورة الفاتحة، ح ٥٦٠٥ وابن الأعرابي في معجمه (٢/٨٦٨-٨٦٩ برقم ١٨١٠) من طريق الفضيل أيضا فهو ضعيف به لانقطاعه، وليس عندهم زيادة «بمكة».

وضعفه الشيخ الألباني في ضعيف الجامع (ص ١٠٧ برقم ٧٤٧) والضعيفة (٦/٢٥٨ برقم ٢٧٣٥) من حديث أبي أمامة بنحوه، أمّا كون الفاتحة من كنز تحت العرش، فهو حسن بشواهده، وقد ساق شواهده الطرهوني في موسوعة فضائل السور (١/٢٤-٢٦) وحسّنه بها فراجعه إن شئت.

(٢) وعزاه المصنف له في الدّر أيضاً (١/١٠) تفسير سورة الفاتحة، والحديث ضعيف، كما تقدم في الحاشية السابقة. والثعلبيّ هو: أحمد بن محمد بن إبراهيم، أبو إسحاق الشافعي المفسِّر (ت: ٤٢٧هـ) من مؤلفاته: تفسيره «الكشف والبيان»، «عرائس المجالس في بيان قصص الأنبياء». انظر: السير ١٧/٤٣٥، طبقات المفسرين للسيوطي: ٢٨، وللداودي: ١/٦٥.

في «تفسيرِه»[1]، وأبو عُبَيْد في «الفضائل»[2] بسندٍ صحيحٍ عنه.

قال الحسينُ بن الفضل[3]: «هذه هَفْوةٌ من مجاهد[4]؛ لأن العلماءَ على خلافِ قولِه، وقد نَقَلَ ابنُ عطيةَ[5] القولَ بذلك عن الزُّهري[6] وعطاءٍ[7]

---

(١) تفسير الفريابي حسب علمي مفقود، وكذا عزاه له السيوطي في سورة الفاتحة من الدرّ (١/١١)، وكذا عزاه لوكيع -ولابن المنذر أيضاً- في تفسيريهما ولابن الأنباري في كتاب المصاحف -وهو مفقود أيضاً حسب علمنا- وعزاه لغيره وسيأتي تخريجه.

(٢) (٢/٢٠٢)، ب: منازل القرآن بمكة والمدينة وذكر أوائله وأواخره، ح ٨١٩ وإسناده صحيح كما قال المصنف وكذا أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (١٠/٥٢٣) ك: فضائل القرآن، ب: ما نزل من القرآن بمكة والمدينة، ح ١٠١٩٤، وأبو الشيخ في العظمة (٥/١٦٧٩)، ب: ذكر الجن وخلقهن، ح ١١٢٤ ضمن حديث، وكذا أبو نعيم في الحلية (٣/٢٩٩).

(٣) ابن عُمَير، أبو علي البَجَلي الكوفي المفسِّر (ت: ٢٨٢هـ)، له: «الأمثال الكامنة في القرآن الكريم». انظر: السير ١٣/٤١٤، طبقات المفسرين للداودي ١/١٥٦.

(٤) ابن جَبْر، أبو الحجاج المكي القارئ شيخ المفسرين (ت: ١٠٢هـ). انظر: طبقات ابن سعد ٥/٤٦٦، السير ٤/٤٤٩.

(٥) المحرر ١/٦١.

(٦) محمد بن مسلم بن عبيدالله، أبو بكر الحافظ، أول من دَوَّن الحديث (ت: ١٢٤هـ). له «تنزيل القرآن». انظر: طبقات ابن سعد ٤/١٢٦، تذكرة الحفاظ ١/١٠٨. وقوله في كتابه: تنزيل القرآن: ٢٩.

(٧) ابن يسار، أبو محمد المدني القاص، مولى ميمونة زوج النبي ﷺ (ت: ١٠٣هـ). انظر: طبقات ابن سعد ٥/١٧٣، السير ٤/٤٤٨.

وسوادة بن زيادٍ [١] وعبدالله بن عبيد بن عمير [٢]، ووَرَد عن أبي هريرة [٣] بإسنادٍ جيد.

قال الطبرانيُّ في «الأوسط» [٤]: «حدَّثنا عبيد بن غنَّام، ثنا أبو بكر بن أبي شيبة، ثنا أبو الأحوص عن منصور عن مجاهد عن أبي هريرة: إن إبليسَ رَنَّ حين أنْزِلَتْ فاتحةُ الكتابِ، وأُنزِلتْ بالمدينةِ». ويُحْتَملُ / أن الجملةَ الأخيرةَ مدْرَجَةٌ مِنْ قولِ مجاهد. ٣١/١

وذهب بعضهم إلى أنها نزلَتْ مرتين: مرةً بمكةَ، ومرةً بالمدينة، مبالغةً في تشريفها [٥].

---

(١) البُرَحي الحِمْصي، حدَّث عن خالد بن معدان، وحدَّث عنه إسماعيل بن عياش. انظر: الإكمال لابن ماكولا ١/٤٢٠، توضيح المشتبه ١/٤٢٣.

(٢) أبو هاشم الليثي المكي (ت: ١١٣هـ). انظر: طبقات ابن سعد ٥/٤٧٤، السير ٤/١٥٧.

(٣) عبدالرحمن بن صخر، الدَّوسيّ الصحابي الجليل، سيد الحفاظ (ت: ٥٩هـ). انظر: طبقات ابن سعد ٢/٣٦٢، الإصابة ٤/٣١٦.

(٤) (٥/٣٩٧) ح٤٧٨٥ ورواه ابن الأعرابي أيضاً في معجمه (٣/١٠٦٩) ح٢٣٠١، كلاهما من طريق ابن أبي شيبة وهو عنده في مصنفه (١٠/٥٢٣) ك: فضائل القرآن، ب: ما نزل من القرآن بمكة والمدينة، إلا أنه سقط من أوَّله فيما يبدو لي «أن إبليس رنّ» ولعله من الناسخ والله أعلم لوجوده عند من رووا الحديث من طريقه، وإسناده صحيح، ورجاله ثقات. وقال الهيثمي في المجمع (٦/٣١١): «شبيه المرفوع ورجاله رجال الصحيح» والحديث له حكم الرفع، إذ إنه لا مجال للرأي والاجتهاد فيه، ومثله ليس مما يؤخذ من أهل الكتاب وقد أشار إلى ذلك الهيثمي كما تقدم.

(٥) ذكر هذا القول أبو الليث السمرقندي في «تنبيه الغافلين» ٣١٨.

[١٢] وفيها قولٌ رابع: أنها / نَزلَتْ نِصْفَيْن، نصفها بمكةَ ونصفُها بالمدينةِ، حكاه أبو الليث السَّمَرْقَنْدِيُّ(١).

سورة النساء: زَعَمَ النحاس(٢) أنها مكيَّةٌ، مُسْتَنِداً إلى أنَّ قولَه: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ ﴾ الآيةَ [النساء: ٥٨] نَزلَتْ بمكةَ اتفاقاً في شأنِ مفتاحِ الكعبةِ، وذلك مستنَدٌ واهٍ؛ لأنه لا يَلْزَمُ مِنْ نزول آيةٍ أو آياتٍ من سورةٍ طويلةٍ نَزَلَ معظمُها بالمدينة أَنْ تكونَ مكيةً، خصوصاً أنَّ الأرجحَ أنَّ ما نَزَلَ بعد الهجرة مدنيٌّ. ومَنْ راجَعَ أسبابَ نزولِ آياتها عَرَفَ الرَّدَّ عليه(٣).

ومِمَّا يَرُدُّ عليه أيضاً: ما أخرجه البخاريُّ(٤) عن عائشةَ(٥) قالت: «ما نزلتْ سورة البقرة والنساء إلا وأنا عنده»، ودخولُها عليه كان بعد الهجرةِ اتفاقاً. وقيل: نَزَلَتْ عند الهجرةِ.

---

(١) تفسير القرآن له ١ / ٧٨.

(٢) معاني القرآن له ٢ / ٧.

(٣) قال المؤلف في لباب النقول ص ٨٦: «إذا تأمَّلْتَ ما أوردناه من أسباب نزول آيات هذه السورة عَرَفْتَ الردَّ على مَنْ قال بأنها مكية».

(٤) في صحيحه (٩ / ٣٨) مع الفتح، ك: فضائل القرآن، ب: تأليف القرآن، ح ٤٩٩٣ وهو طرف من حديث طويل ساق المصنف طرفه الأخير.

(٥) بنت الصديق أبي بكر عبدالله بن أبي قحافة، القرشية، أم المؤمنين، زوج رسول الله ﷺ، وأفقه نساء الأمة (ت: ٥٧هـ). انظر: السير ٢ / ١٣٥، الإصابة ٨ / ١٦.

سورة يونس: المشهورُ أنها مكيَّةٌ، وعن ابنِ عباسٍ[1] روايتان، فتَقَدَّم في الآثارِ السابقةِ عنه أنها مكيَّةٌ، وأخرجه ابنُ مردويه[2] من طريق العَوْفيِّ عنه، ومن طريقِ ابن جُرَيْجٍ عن عطاءٍ عنه[3]، ومِنْ طريقِ خُصَيْفٍ عن مجاهدٍ عن ابنِ الزُّبير[4].

وأخرجَ من طريقِ[5] عثمانَ بنِ عطاءٍ عن أبيه عن ابنِ عباسٍ أنها مدنيةٌ. ويؤيِّد المشهورَ ما أخرجه ابنُ أبي حاتمٍ[6] من طريق الضحَّاكِ عن ابنِ عباسٍ قال: «لَمَّا بَعَثَ اللهُ محمداً رسولاً أنكرَتِ العربُ ذلك -أو مَنْ أنكر ذلك منهم- فقالوا: «الله أعظمُ من أن يكونَ رسولُه بشراً» فأنزل الله: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا﴾ الآية [يونس: ٢].

---

(١) عبدالله بن العباس بن عبدالمطلب، أبو العباس، الصحابي الجليل ابن عم رسول الله ﷺ، وحبر القرآن، سكن الطائف وتوفي بها بعد أن كُفَّ بصره سنة (٦٨هـ). انظر: طبقات ابن سعد ٢/٣٦٥، السير ٣/٣٣١.

(٢) تفسيره مفقود، وعزاه له المصنف أيضاً في الدّر (٤/٣٣٩) سورة يونس، كما عزاه للنحاس وأبي الشيخ. وكذا عزاه القرطبي في الجامع لأحكام القرآن (٨/٣٠٤) لابن عباس إلّا ثلاث آيات، وللحسن وعكرمة وعطاء وجابر. وفيه عطية العوفي وهو ضعيف.

(٣) المصدر السابق نفسه للسيوطي.

(٤) المصدر نفسه، وفي إسناده خُصيف بن عبدالرحمن الجزري، صدوق سيئ الحفظ، خلط بآخره ورمي بالإرجاء كما في التقريب /٢٩٧ برقم ١٧٢٨.

(٥) ضعيف؛ في إسناده عثمان بن عطاء، ضعيف كما في التقريب /٦٦٦ برقم ٤٥٣٤.

(٦) في تفسيره (٦/١٩٢٢)، ح ١٠١٩٣، وكذا ابن جرير في تفسيره (١٥/١٣) برقم ١٧٥٢٧ (٧/١١/٨١). ضعيف، في إسناديهما بشر بن عمارة المُكَتِّب، ضعيف، التقريب /١٧٠ برقم ٧٠٣، والميزان للذهبي (١/٣٢١) وهو منقطع أيضاً؛ لأنّ الضحاك لم يسمع من ابن عباس رضي الله عنهما بل لم يدركه كما في جامع التحصيل/١٩٩-٢٠٠).

سورة الرعد: تقدَّم[1] من طريقِ مجاهدٍ عن ابنِ عباسٍ وعن عليِّ بن أبي طلحة أنها مكيةٌ. وفي بقيةِ الآثار أنها مدنيةٌ. وأخرج ابن مَرْدويه[2] الثاني من طريق العَوْفيِّ عن ابنِ عباسٍ، ومن طريق ابنِ جُرَيْجٍ، وعثمان[3] ابن عطاء، عن عطاءٍ، عن ابن عباس، ومن طريقِ مجاهدٍ عن ابن الزبير. وأخرج أبو الشيخ[4] مثلَه عن قتادة، وأخرجَ الأولَ عن سعيدِ بن جبير.

وقال سعيدُ بن منصورٍ في «سُننه»[5]: حدثنا أبو عَوانةَ عن أبي بشرٍ قال: «سألت سعيدَ بنَ جُبير عن قولِه تعالى ﴿وَمَنۡ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ [الرعد: ٤٣] أهو عبدالله / بن سلام؟ فقال: كيف وهذه السورة مكيةٌ»؟ ١/٣٢

---

(١) قريباً وانظر: ص ٤٩.

(٢) عزاه له المصنف في الدّر (٤/٥٩٩) وكذا لأبي الشيخ من حديث ابن عباس رضي الله عنهما ومن حديث ابن الزبير لابن مردويه فقط، سقطت هذه الرّواية من مطبوعة أبي الفضل إبراهيم من أولها إلى قوله: «عن ابن الزبير».

(٣) ز، ح، ر: «عن عثمان»، والمثبت هو الصواب.

(٤) كذا عزاه المصنف في المصدر نفسه لأبي الشيخ وابن المنذر، ورواية سعيد بن جبير عزاها أيضاً في المصدر نفسه لسعيد بن منصور وابن المنذر.

(٥) (٥/٤٤٢-٤٤٣) الرّعد، برقم (١١٧٧) وسنده صحيح وزاد في آخره «وكان سعيد بن جبير يقرأ «وَمِن عِنْدِه عِلمُ الكتاب» وضبطت القراءة من المحتسب لابن جنّي (١/٣٥٨) وأبو عوانة هو وضاح بن عبدالله، وأبو بشر هو جعفر بن إياس، كلاهما ثقة.

كذا أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره (١٦/٥٠٥-٥٠٦، برقم ٢٠٥٥٦) (٨/١٣/١٧٨) من طريق سعيد بن منصور به. والنحاس في الناسخ والمنسوخ (٢/٤٧٩) سورة الرعد، برقم ٦٣٣، ورجاله ثقات أيضاً.

ويؤيِّد القولَ بأنها مدنيةٌ ما أخرجه الطبراني[1] وغيرُه عن أنسٍ أنَّ قوله: ﴿ٱللَّهُ يَعۡلَمُ مَا تَحۡمِلُ كُلُّ أُنثَىٰ﴾ [الرعد: ٨] إلى قوله: ﴿وَهُوَ شَدِيدُ ٱلۡمِحَالِ﴾ [الرعد: ١٣] نزل في قصة أَرْبَدَ بنِ قيس وعامرِ بنِ الطُّفَيل حين قَدِما المدينةَ على رسول الله ﷺ. والذي يُجْمَعُ به بين الاختلافِ أنها مكيَّةٌ إلا آياتٍ منها.

سورة الحج: تقدَّم من طريقِ مجاهدٍ عن ابنِ عباسٍ أنها مكيَّةٌ إلا الآياتِ التي استثناها، وفي الآثارِ الباقيةِ أنها مدنيَّةٌ. وأخرج ابن مردويه[2] من

---

(١) في الأوسط (١٠/٥٩-٦٢) برقم ٩١٢٣ من حديث أنس وابن عبّاس رضي الله عنهم ومن الأخير أيضاً في الكبير (١٠/٣١٢-٣١٣) حديث برقم (١٠٧٦٠) وأبو يعلى في مسنده (٦/٨٧-٨٩) ح ٣٣٤١-٣٣٤٢ والبزار في مسنده كما في كشف الأستار (٣/٥٤) ح٢٢٢١ من حديث أنس رضي الله عنه. وإسناده صحيح، رجاله ثقات كلّهم من حديث أنس في إحدى طرقه عند أبي يعلى والبزار، وفي الطريق الأخرى من الأوسط وأبي يعلى علي بن أبي سارة وهو ضعيف، وكذا إسناد حديث ابن عباس ضعيف جداً، فيه عبدالعزيز بن عمران، متروك، وبه ضعَّفه الهيثمي في المجمع (٧/٤٢) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.
وقال في حديث أنس: «رواه أبو يعلى والبزار بنحوه....، ورجال البزار -قلت ورجال أبي يعلى أيضاً- رجال الصحيح، غير ديلم بن غزوان وهو ثقة، وفي رجال أبي يعلى -في إحدى الطرق- والطبراني علي بن أبي سارة وهو ضعيف».

(٢) عزاه المصنف في الدّر (٦/٣) له فقط، لكنّه من طريق عطية العوفي -كما ذكر المصنف- وهو ضعيف، ومن رواية عثمان بن عطاء الخراساني، وهو ضعيف أيضاً كما في الميزان (٣/٧٩) والتقريب/٦٦٦ برقم ٤٥٣٤.

طريق العَوْفِيِّ عن ابن عباسٍ، ومن طريقِ ابنِ جُرَيْجٍ وعثمانَ عن عطاءٍ عن ابن عباسٍ، ومن طريق مجاهد[1] عن ابنِ الزبير أنها مدنيَّةٌ.

قال ابن الفَرَس[2] في «أحكام القرآن»: «قيل إنها مكيَّةٌ إلا ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ﴾ الآيات[3] [الحج: ١٩-٢١]. وقيل: إلا عشرَ آيات. وقيل: مدنيةٌ إلا أربعَ آياتٍ: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ﴾ إلى ﴿عَقِيمٍ﴾ [الحج: ٥٢-٥٥] قاله قتادةُ[4] وغيرهُ. وقيل: «كلُّها مدنيةٌ» قاله الضَّحَّاك[5] وغيره. وقيل: «هي مختلِطةٌ فيها مَدَنيٌّ ومكيٌّ» وهو قولُ الجمهور» انتهى.

ويُؤَيِّد ما نَسَبه إلى الجمهور: أنه وَرَدَ في آياتٍ كثيرةٍ منها: أنه نَزَلَ بالمدينة كما حَرَّرْناه في «أسباب النزول»[6].

---

(١) عزاه له السيوطي في المصدر السابق نفسه.

(٢) ضبطه أبو الفضل في المطبوعة «ابن الغَرْس» بالغين المعجمة وهو تصحيف، والنص في أحكام القرآن لابن الفرس (خ) ٢ / ٧٣ ب.

(٣) وعبارته: «مكية سوى ثلاث آيات....».

(٤) ابن دِعامة بن قتادة، أبو الخَطَّاب السَّدوسي، المفسِّر المقرئ (ت: ١١٨هـ)، له «تفسير القرآن». انظر: طبقات ابن سعد ٧ / ٢٢٩، طبقات المفسرين للداودي ٢ / ٤٣.

(٥) ابن مزاحم، أبو محمد الهلالي، التابعي المفسِّر (ت: ١٠٢هـ)، له «تفسير القرآن». انظر: طبقات ابن سعد ٦ / ٣٠٠، تهذيب الكمال ١٣ / ٢٩١، السير ٤ / ٥٩٨.

(٦) لباب النقول (١٤٨).

سورة الفرقان: قال ابن الفَرَس[1]: «الجمهور على أنها مكيةٌ. وقال الضحاك: مدنيةٌ».

سورة يسٓ: حكى أبو سليمان الدِّمَشْقيُّ[2] قولاً أنها مدنيةٌ. قال: «وليس بالمشهور».

سورة صٓ: حكى الجَعْبريُّ[3] قولاً أنها مدنيةٌ، خلافَ حكايةِ جماعةٍ الإجماعَ على أنها مكية.

[١٣] **سورة محمد**: حكى النَّسَفيُّ[4] قولاً غريبا أنها / مكيَّةٌ.

سورة الحجرات: حُكي قولٌ شاذٌّ أنَّها مكيَّةٌ.

/ **سورة الرحمن**: الجمهورُ على أنها مكيَّةٌ، وهو الصوابُ. ويَدُلُّ له ما ١/٣٣

---

(١) أحكام القرآن له (خ) ٢/١٠٦ ب.

(٢) عبدالرحمن بن سليمان بن أبي الجَوْن، العَنْسي الداراني، محدِّث رَحَّال «توفي سنة تسعين ومئة ونيف». انظر: الجرح والتعديل ٥/٢٤٠، السير ١٠/١٨٦.

(٣) إبراهيم بن عمر بن إبراهيم، أبو محمد برهان الدين الرَّبَعي الشافعي المقرئ (ت: ٧٣٢هـ)، من مؤلفاته: «شرح الشاطبية»، «والمدد في العدد». انظر: غاية النهاية ١/٢١، الدرر الكامنة ١/٥١.

(٤) تفسير النسفي ٤/١٤٨، وهو: عبدالله بن أحمد بن محمود، أبو البركات حافظ الدين الحنفي (ت: ٧١٠هـ) من مؤلفاته: «كنز الدقائق» في الفقه، «والمنار» في أصول الفقه. انظر: الدرر الكامنة ٢/٣٥٢، الفوائد البهية: ١٠١.

رواه الترمذي[1] والحاكم[2] عن جابرٍ قال: «لَمَّا قرأ رسولُ الله ﷺ على أصحابهِ سورةَ الرحمنِ حتى فَرَغَ، قال: «ما لي أراكم سكوتاً؟ لَلْجِنُّ كانوا أحسنَ منكم ردًّا، ما قرأتُ عليهم من مرةٍ: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾[3] إلا قالوا: «ولا بشيءٍ من نِعَمِكَ ربَّنا نكذِّبُ فلك الحمدُ». قال الحاكم: «صحيحٌ على شرطِ الشيخَيْن». وقصة الجن كانت بمكة.

---

(١) في سننه (٥/ ٣٢١-٣٢٢) ك: التفسير، ب: ومن سورة الرّحمن، ح٣٢٩١، وقال: «حديث غريب لا نعرفه إلّا من حديث الوليد بن مسلم عن زهير بن محمد» وكذا رواه ابن عدي في الكامل (٣/ ١٠٧٤) والبيهقي في الدّلائل (٢/ ٢٣٢)، وحسّنه الشيخ الألباني -في صحيح الترمذي (٣/ ٣٤١-٣٤٢) ح٣٢٩١ والسلسلة الصحيحة (٥/ ١٨٣) ح٢١٥٠-، بمجموع طرقه وشاهده، والترمذي: هو محمد ابن عيسى بن سَوْرة، أبو عيسى الحافظ (ت: ٢٧٩هـ) من مؤلفاته: «الجامع»، «العلل». انظر: تهذيب الكمال ٢٦/ ٢٥٠، السير ١٣/ ٢٧٠.

(٢) في المستدرك (٢/ ٤٧٣) ك: التفسير، تفسير سورة الرحمن وقال: «صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه» وأقرّه الذهبي، لكنّ في إسناده الوليد بن مسلم مدلّس كما تقدم ورواه بالعنعنة، ولأنّ البخاري وأحمد ضعّفا رواية الشاميين عن زهير بن محمد، ولذلك أورد ابن عدي هذا الحديث في الكامل (٣/ ١٠٧٤) والذهبي في الميزان (٢/ ٨٤)، إلا أن الشيخ الألباني حسَّنه بمجموع طرقه. انظر: تخريج الحديث السابق.

(٣) وردت في سورة الرحمن في (٣١) موضعاً، أولها في الآية ١٣.

وأصرحُ منه في الدَّلالة ما أخرجه أحمد(١) في «مسنده»(٢) بسندٍ جيد عن أسماءَ بنتِ أبي بكرٍ قالت: سمعتُ رسولَ الله ﷺ وهو يُصلِّي نحوَ الرُّكْنِ قبل أن يَصْدَعَ بما يُؤْمَرُ، والمشركون يسمعون: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن: ١٣] وفي هذا دليلٌ على تَقدُّمِ نزولِها على سورةِ الحجر.

سورة الحديد: قال ابن الفَرَسِ(٣): «الجمهورُ على أنها مدنيةٌ. وقال قوم: إنها مكيةٌ، ولا خلافَ أنَّ فيها قرآناً مدنيًّا، لكن يُشْبِه صدرُها أن

(١) ابن محمد بن حنبل، أبو عبدالله الشَّيْباني إمام أهل السنة والجماعة (ت: ٢٤١هـ) من مؤلفاته: «العلل»، «الزهد». انظر: طبقات الحنابلة ١/٤، السير ١١/١٧٧.

(٢) (٥/٣٤٩) ح ٢٧٠٠٠، رجاله ثقات سوى ابن لهيعة، فإنه صدوق اختلط بعد احتراق كتبه، كما قال الحافظ في التقريب /٥٣٨ برقم ٣٥٨٧، ورواه الطبراني في الكبير (٢٤/٨٦ برقم ٢٣١) من طريق سعيد بن أبي مريم عن ابن لهيعة، فهذه متابعة تامة ليحيى بن إسحاق عن ابن لهيعة، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٢/١١٥) و(٧/١١٧) في الموضع الأول بعد أن عزاه لأحمد والطبراني: -«وفيه ابن لهيعة وفيه كلام»، وقال في الموضع الثاني-: «وفيه ابن لهيعة، وفيه ضعف، وحديثه حسن، وبقية رجاله رجال الصحيح» ويُحَسَّن إن شاء الله، كما قال الهيثمي، وضعّف إسناده شعيب الأرنؤوط ومن معه في تعليقهم على هذا الحديث في المسند (٤٤/٥١٧) ح ٢٦٩٥٥.

وأورده الحافظ ابن كثير في تفسيره (٧/٤٦٦) وعزاه السيوطي في الدّر المنثور (٧/٦٨٩) لابن مردويه أيضاً وحسّن سنده، وقد جوَّد إسناده هنا، وبعض العلماء مثل الشيخ أحمد شاكر وغيره يُحسّن حديث ابن لهيعة.

(٣) أحكام القرآن (خ) ٢/١٣٧-أ.

يكونَ مكياً». قلت: الأمر كما قال، ففي «مسند[1] البزَّار»[2] وغيرِه عن عمَر: أنه دَخَلَ على أخته قبل أن يُسْلِمَ فإذا صحيفةٌ فيها أولُ سورةِ الحديدِ، فقرأها، وكان سببَ إسلامه. وأخرج الحاكمُ[3] وغيرُه عن ابنِ مسعودٍ قال: «لم يكن بينَ إسلامِهم وبين أَنْ نَزَلَتْ هذه الآيةُ -يعاتبُهم اللهُ بها- إلا أربعُ سنين: «ولا تكونوا[4] كالذين أوتوا الكتاب من قبل فطال عليهم الأمد» الآية [الحديد: ١٦].

سورة الصف: المختار أنها مدنيةٌ، ونسبه ابن الفَرَس[5] إلى الجمهور ورَجَّحه، ويَدُلُّ له ما أخرجه الحاكمُ[6] وغيرُه عن عبدالله بن سلام قال:

---

(١) (٤/ ٢٧٥) برقم ١٤٤٣، في إسناده موسى بن يعقوب الزَّمَعيّ أبو محمد المدني، صدوق سيِّئ الحفظ، كما في التقريب /٩٨٧ برقم ٧٠٧٥).

(٢) أحمد بن عمرو بن عبدالخالق، أبو بكر البصري الحافظ (ت: ٢٩٢هـ) صاحب «المسند الكبير». انظر: تاريخ بغداد ٤/ ٣٣٤، السير ١٣/ ٥٥٤.

(٣) في المستدرك (٢/ ٤٧٩) ك: التفسير، تفسير سورة الحديد، وقال: «صحيح الإسناد ولم يُخرّجاه» ووافقه الذّهبي، والحديث في صحيح مسلم (٤/ ٢٣١٩) ك: التفسير، ح ٣٠٢٧) مع تفاوت يسير.

(٤) كذا في الأصول على رواية رويس عن يعقوب، وقرأ الباقون بالياء على الغيب. انظر: غاية الاختصار ٢/ ٦٧٦، النشر ٢/ ٣٨٤.

(٥) أحكام القرآن (خ) ٢/ ١٤٧ ب.

(٦) في المستدرك (٢/ ٢٢٨-٢٢٩، ٤٨٦-٤٨٧) في أوّل ك: التفسير، وفي تفسير سورة الصف، والترمذي في سننه (٥/ ٣٣٦-٣٣٧) ك: التفسير، ب: «من سورة الصف» برقم (٣٣٠٩) واللفظ المذكور عند المصنف له، والدارمي في سننه (٣/ ١٥٤٥) ك: الجهاد، ب: الجهاد في سبيل الله أفضل العمل ح ٢٤٣٥، وأحمد =

«قَعَدْنا نفراً من أصحاب رسول الله ﷺ فتذاكَرْنا. فقلنا: لو نعلم أيُّ الأعمالِ أحَبُّ إلى الله لَعَمِلْناه، فأنزل الله ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ❊ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: ١، ٢] حتى خَتَمها». قال عبدُالله: «فقرأها علينا رسول الله ﷺ حتى ختمها».

/ **سورة الجمعة**: الصحيحُ أنها مدنيةٌ؛ لما روى البخاريُّ[١] عن أبي هريرةَ قال: «كنا جلوساً عند النبيِّ ﷺ فأُنْزِلَتْ عليه سورةُ الجمعة: ﴿وَآخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ﴾ [٣] قلت: مَنْ هم يارسولَ الله؟ الحديث. ومعلومٌ أنَّ إسلامَ أبي هريرةَ بعد الهجرة بمدةٍ. وقوله: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ هَادُوا﴾ [الجمعة: ٦] خطابٌ لليهود، وكانوا بالمدينة، وآخرُ السورةِ نَزَلَ في انفضاضِهم حالَ الخُطْبَةِ لَمَّا قَدِمَتِ العيرُ، كما في الأحاديثِ الصحيحة[٢]، فثَبَتَ أنها مدنيَّةٌ كلُّها. ١/٣٤

= في مسنده (٥/٤٥٢) ح٢٣٨٤٠، وابن حبّان في صحيحه كما في الإحسان (١٠/٤٥٤-٤٥٦) ك: السير، ب: الجهاد في سبيل الله من أحب الأعمال إلى الله جل وعلا، ح ٤٥٩٤. والحديث صححه الحاكم ووافقه الذهبي وأيضاً صحح إسناده الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٨/٦٤١)، وأورده الشيخ الألباني في صحيح الترمذي (٣/٣٥٠) برقم (٣٣٠٩) وحكم محقق الإحسان شعيب الأرنؤوط بأنّ إسناده حسن.

(١) في صحيحه (٨/٦٤١) مع الفتح، ك: التفسير، ب: سورة الجمعة، ح ٤٨٩٧.

(٢) انظر: صحيح البخاري (٨/٦٤٣) مع الفتح، ك: التفسير، ب٢ ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا﴾ ح ٤٨٩٩ وصحيح مسلم (٢/٥٩٠) ك: الجمعة، ب: في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾ ح ٨٦٣ من حديثِ جابر بن عبدالله رضي الله عنهما.

سورة التغابن: قيل: مدنيةٌ. وقيل: مكيَّةٌ إلا آخرَها[١].

سورة المُلْك: فيها قولٌ غريب أنها مدنيةٌ.

سورة الإنسان: قيل مدنيةٌ. وقيل: مكيَّةٌ إلا آيةً واحدة[٢]: ﴿ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾ [٢٤].

سورة المطففين: قال ابن الفرس[٣]: «قيل: إنها مكيَّةٌ؛ لِذِكْرِ الأساطيرِ فيها. وقيل: مدنيةٌ؛ لأنَّ أهلَ المدينةِ كانوا أشدَّ الناس فساداً في الكَيْل. وقيل: نَزَلَتْ بمكة إلا قصةَ التَّطْفيفِ. وقال قوم: نزلَتْ بين مكةَ والمدينةِ» انتهى.

قلت: أخرج النسائيُّ[٤] وغيره بسندٍ صحيحٍ عن ابنِ عباسٍ قال:

---

(١) انظر: الناسخ والمنسوخ للنحاس ٣/١٢٢.

(٢) انظر: الدر المنثور ٨/٣٦٥، ٣٧٨.

(٣) أحكام القرآن (خ) ٢/١٦٤أ.

(٤) في تفسيره (٢/٥٠٢) سورة المطففين، ح ٦٧٤. إسناده حسن؛ جميع رجاله ثقات رجال الصحيح غير محمد بن عقيل، وهو صدوق، لكنّه توبع، فقد رواه ابن ماجه في سننه (٢/٧٤٨)، ك: التجارات، ب: التوقي في الكيل والوزن، ح ٢٢٢٣ عن عبدالرّحمن بن بشر ومحمد بن عقيل، فتابع عبدُالرّحمن عقيلاً متابعة تامة وهو ثقة، فتتقوى رواية النسائي بذلك، ويصير الحديث صحيحاً لغيره. وحسّنه البوصيري في مصباح الزّجاجة (٣/٢٣)، والحديث عند ابن حبان (١١/٢٨٦) ك: البيوع ب: ذكر السبب الّذي من أجله أنزل الله عز وجل: ﴿ وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ﴾، ح٤٩١٩ وكذا صححه الحاكم في المستدرك (٢/٣٣) ك: البيوع، ووافقه الذهبي.
والنسائي: هو أحمد بن شُعَيب بن علي، أبو عبدالرحمن الحافظ (ت: ٣٠٣هـ)، من مؤلفاته: «السنن الكبرى»، «الضعفاء والمتروكين». انظر: تهذيب الكمال ١/٣٢٨، السير ١٤/١٢٥.

«لَمَّا قَدِمَ النبيُّ ﷺ المدينةَ كانوا مِنْ أَخْبَثِ الناسِ كَيْلاً، فأنزل اللهُ «ويل للمطففين»، فأَحْسَنوا الكيلَ».

سورة الأعلى: الجمهورُ علىٰ أنها مكيَّةٌ. قال ابنُ الفَرَسِ[1]: «وقيل: إنها مدنيةٌ لذكْرِ صلاةِ العيدِ وزكاةِ الفِطْرِ فيها».

قلت: «ويَرُدُّه ما أخرجه البخاريُّ[2] عن البراءِ بنِ عازبٍ قال: «أولُ مَنْ قَدِم علينا من أصحابِ رسول الله ﷺ مصعبُ بن عمير وابنُ أمِّ مكتومٍ، فجَعَلا يُقْرِئاننا / القرآنَ. ثم جاء عمَّارٌ وبلالٌ وسعدٌ، ثم جاء عمرُ بنُ ٣٥/١ الخطابِ / في عشرين، ثم جاء النبيُّ ﷺ، فما رأيتُ أهلَ المدينةِ فرحوا [١٥] بشيءٍ فَرَحَهم به، فما جاء حتى قرأت «سبح اسم ربك الأعلى»[3] في سورٍ مثلها».

سورة الفجر: فيها قولان، حكاهما ابنُ الفَرَسِ[4]. قال أبو حيانَ[5]: «والجمهور أنها مكية».

---

(١) أحكام القرآن (خ) ٢/١٦٤ب.

(٢) في الصحيح (٧/٢٥٩-٢٦٠) ك: مناقب الأنصار، ب: مقدم النبي ﷺ وأصحابه المدينة، ح٣٩٢٤، ٣٩٢٥ وزاد هنا بعد في عشرين «من أصحاب النبي ﷺ»، وك: فضائل القرآن، ب: تأليف القرآن (٩/٣٩) ح٤٩٩٥، مختصراً، وك: التفسير، ب: سورة سبّح اسم ربّك الأعلى (٨/٦٩٩-٧٠٠) ح٤٩٤١.

(٣) يعني سورة الأعلى.

(٤) أحكام القرآن له (خ) ٢/١٦٥أ.

(٥) البحر ٨/٤٦٧.

سورة البلد: حكى ابنُ الفَرَسِ[١] فيها أيضاً قولين، وقوله: ﴿ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ﴾ [١] يَرُدُّ القولَ بأنها مدنيةٌ.

سورة الليل: الأشهُر أنها مكيةٌ[٢]. وقيل: مدنيةٌ لِما وَرَدَ في سببِ نزولِها مِنْ قصة النَّخْلة كما أخرَجْناه في «أسباب النزول»[٣]. وقيل: فيها مكيٌّ ومدنيٌّ.

---

(١) أحكام القرآن له (خ) ٢ / ١٦٥ أ.

(٢) انظر: المحرر ١٦ / ٣١٥.

(٣) ص ٢٢٩، عزاه لابن أبي حاتم وغيره وهو عند ابن أبي حاتم في تفسيره (١٠ / ٣٤٣٩) تفسير سورة اللّيل، ح١٩٣٥٥ ومن طريقه الواحدي في أسباب النزول / ٥٢٣ سورة الليل، لكنّه ضعيف؛ في إسناده حفص بن عمر العدني وهو ضعيف، كما في الميزان (١ / ٥٦٠) والتقريب / ٢٥٩ برقم ١٤٢٩.

قال الناسخ إزاء قول السيوطي «أسباب النزول»: «راجع الأسباب»، ثم نقل في الورقة (١٤) ما أورده السيوطي في كتابه «لباب النقول في أسباب النزول» من رواية ابن أبي حاتم وغيره عن ابن عباس حول قصة النخلة، وقد كتب الناسخ هذه الصفحة على ترتيب عرضي يخالف طريقته في نسخ «الإتقان»، وهذا نص الحاشية: قوله: «كما أخرجناه من أسباب النزول» قال رحمه الله تعالى في كتابه «أسباب النزول» من قصة النخلة ما نصه: أخرج ابن أبي حاتم وغيره من طريق الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس أن رجلاً كانت له نخلة، فَرْعُهَا في منزل رجل فقير ذي عيال، فكان الرجل إذا جاء فدخل الدار فصعد إلى النخلة ليأخذ منها التمر فربما تقع تمرة، فيأخذها صبيان الفقير فينزل من نخلته، فيأخذ التمرة من أيديهم، وإن وجدها في فم أحدهم أدخل إصبعه حتى يخرج التمرة مِنْ فيه، فشكا ذلك الرجل إلى رسول الله ﷺ فقال: اذهب. ولقي النبي ﷺ صاحب النخلة فقال له: أعطني نخلتك التي =

....

فرعها في دارِ فلان ولك بها نخلة في الجنة. فقال الرجل: «لقد أعطيت وإن لي نخلاً كثيراً وما فيه نخلةٌ أعجب إليَّ ثمرةً منها» ثم ذهب الرجل ولقي رجلاً كان يسمع الكلام من رسول الله ﷺ ومن صاحب النخلة، فأتى رسول الله ﷺ فقال: أتعطيني يا رسول الله ما أعطيت الرجل إذا أنا أخذتها؟ قال: نعم. فذهب الرجل فلقي صاحب النخلة ولكليهما [نخل] فقال له صاحب النخلة: أشعرت أن محمداً ﷺ أعطاني بنخلتي المائلة في دار فلان نخلة في الجنة؟ فقلت له: لقد أعطيتُ، ولكن يعجبني ثمرها، ولي نخل كثير ما فيه نخلةٌ أعجبُ إليَّ ثمرة منها. فقال له الآخر: أتريد بيعها؟ فقال: لا إلا أن أعطى بها ما أريد [ولا أظن أن أُعطى]. قال: فكم مُناك فيها؟ قال أربعين نخلة. قال [لقد جئت بأمر عظيم ثم سكت عنه فقال له: أنا أعطيك أربعين نخلة فأشهد لي] إن كنت صادقاً، فدعا قومه فأشهد له.
ثم ذهب إلى رسول الله ﷺ فقال له يا رسول الله إن النخلة قد صارت لي وهي لك. فذهب رسول الله ﷺ إلى صاحب [الدار فقال: النخلة لك] ولعيالك فأنزل الله: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ﴾ إلى آخر السورة. قال ابن كثير: غريب جداً.
وقد أخرج ابن أبي حاتم عن عروة أن أبا بكر الصديق أعتق سبعة كلهم يعذب [في الله، وفيه] نزلت ﴿وَسَيُجَنَّبُهَا ٱلۡأَتۡقَى﴾ إلى آخر السورة.
وأخرج الحاكم عن عامر بن عبدالله بن الزبير عن أبيه قال: قال أبو قحافة لأبي بكر: أراك تعتق رقاباً ضعافاً، فلو أنك أعتقت رجالاً [جلداً يمنعونك] ويقومون دونك. فقال: إني أريد ما عند الله فنزلت [هذه الآية] فيه ﴿فَأَمَّا مَنۡ أَعۡطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۝ وَصَدَّقَ بِٱلۡحُسۡنَىٰ﴾ إلى آخر السورة. وأخرج [البزار عن ابن الزبير قال: نزلت هذه الآية ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعۡمَةٖ] تُجۡزَىٰٓ﴾ إلى آخر السورة في أبي بكر الصديق رضي الله عنه. هذا حاصل ما ذكره في كتابه أسباب النزول من قصة النخلة». وما بين المعقوفين لم يتضح في الأصل وأثبتناه من «اللباب». وانظر: أسباب النزول للمؤلف ٢٢٩.

/ **سورة القَدْر**: فيها قولان، والأكثرُ على أنها مكيةٌ[1]. ويُسْتَدَلُّ ٣٦/١ لكونِها مدنيةً بما أخرجه الترمذيُّ[2] والحاكمُ[3] عنِ الحسنِ بن علي أنَّ النبيَّ ﷺ أُرِيَ[4] بني أمية على مِنْبَرِه فساءه ذلك، فنزلَتْ: «إنا أعطيناك الكوثر»، ونَزَلَتْ «إنا أنزلناه في ليلة القدر» الحديثَ. قال المِزِّيُّ[5]: «هو حديثٌ منكرٌ».

---

(١) انظر: تفسير الماوردي ٦/ ٣١١، المحرر ١٦/ ٣٣٨، البحر ٨/ ٤٩٦، وانظر: جمال القراء ١/ ١٩.

(٢) في سننه (٥/ ٣٧١-٣٧٢) ك: التفسير، ب: ومن سورة القدر، ح٣٣٥٠ وقال: «غريب لا نعرفه إلّا من هذا الوجه» وكذا الطبراني في الكبير (٣/ ٨٩-٩٠) ح برقم ٢٧٥٤، ومن طريقه المزيّ في تهذيب الكمال (٣٢/ ٤٢٨)، وقال الحافظ ابن كثير -في تفسيره (٨/ ٤٦٢) سورة القدر بعد أن عزاه للترمذي-: «هذا الحديث على كل تقدير منكر جداً، قال شيخنا الإمام الحافظ المزي: «هو حديث منكر».
وقال الشيخ الألباني -في ضعيف الترمذي (ص٣٨٩ح٣٣٥٠)-: «ضعيف الإسناد مضطرب، ومتنه منكر».

(٣) في المستدرك (٣/ ١٧٠-١٧١) ك: معرفة الصحابة، ب: شأن نزول ﴿ إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ ﴾، وصححه وتعقبه الذهبي بقوله: روى عن يوسف، نوح ابن قيس أيضاً، وما علمت أنّ أحداً تكلّم فيه، والقاسم -يعني ابن الفضل- وثّقوه،... وما أدرى آفته من أين؟» والحديث منكر كما تقدم في الحاشية السابقة.

(٤) في ع، ومطبوعة أبي الفضل إبراهيم: «رأى».

(٥) يوسف بن عبدالرحمن بن يوسف، أبو الحجاج جمال الدين الدمشقي الشافعي الحافظ المتوفى سنة (٧٤٢هـ)، له «تهذيب الكمال»، «تحفة الأشراف». انظر: تذكرة الحفّاظ ٤/ ١٤٩٨، الوفيات ١/ ٣٩٥.

سورة لم يكن: قال ابن الفرس[1]: «الأَشهرُ أنها مكيةٌ». قلت: ويَدُلُّ لمقابله ما أخرجه أحمدُ[2] عن أبي حَبَّةَ البَدْرِيِّ قال: «لما نَزَلَتْ «لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب»[3] إلى آخرِها، قال جبريلُ: «يارسولَ الله إنَّ ربَّك يأمُرك أَنْ تُقْرِئَهَا أُبَيًّا» الحديث. وقد جزَمَ ابنُ كثيرٍ[4] بأنها مدنيَّةٌ، واستدلَّ به.

سورة الزلزلة: فيها قولان[5]، ويُستدلُّ لكونها مدنيةً بما أخرجه ابنُ أبي حاتم[6] عن أبي سعيدٍ الخُدْرِيِّ قال: لـمَّا نَزَلَتْ ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ﴾ الآية [الزلزلة: ٧] قلت: يارسولَ الله إني لَراءٍ عملي» الحديث. وأبو سعيدٍ لم يكن إلا بالمدينة، ولم يَبْلُغْ إلا بعد أُحُدٍ.

(١) أحكام القرآن (خ)٢/١٦٦أ.

(٢) في مسنده (٣/٤٨٩)، وفي إسناده علي بن زيد بن جُدعان، وهو ضعيف، إلا أنّ له شاهداً من حديث أنس رضي الله عنه في مسند أحمد (٣/٢٧٣) وإسناده صحيح على شرط الشيخين، فبه يتقوى ويكون حسناً، وقد حسّنه الهيثميّ أيضاً في مجمع الزوائد (٩/٣١١-٣١٢) بعد أن عزاه لأحمد والطبراني، والحديث في الصحيحين، ولكن بدون قوله: «حين أنزلت...».

(٣) يعني سورة البينة.

(٤) تفسير ابن كثير ٨/٤٧٤.

(٥) انظر: جمال القراء ١/١٩.

(٦) في تفسيره (١٠/٣٤٥٦) الزّلزلة، ح١٩٤٣٩. وفي إسناده ابن لهيعة وهو صدوق إلا أنّه خلط بعد احتراق كتبه، وقال أبو زرعة: «لم يرو هذا غير ابن لهيعة»، انظر: التقريب /٥٣٨ برقم ٣٥٨٧) ويُحسّن حديثه الهيثمي في مواضع من مجمع الزوائد كما تقدم ورواية العبادلة عنه صحيحة وهم ابن المبارك وابن وهب والمقرئ كما في التهذيب (٥/٣٧٨) والرّواية هنا من غير طريقهم.

سورة العاديات: فيها قولان[1]، ويُستدل لكونها مدنيةً بما أخرجه الحاكم[2] وغيره عن ابن عباس قال: «بعث رسولُ الله ﷺ خيلاً فلبثَتْ شهراً لا يأتيه منها خبرٌ فنزلَتْ «والعاديات» الحديثَ.

سورة ألهاكم: الأشهر أنها مكيَّةٌ. ويَدُلُّ لكونها مدنيَّةً -وهو المختار- ما أخرجه ابنُ أبي حاتم[3] عن أبي بريدة: «أنها نزلت في قبيلتَيْن من قبائلِ الأنصارِ تفاخَروا» الحديث. وأخرج عن قتادة[4]: «أنها نزلَتْ في اليهود».

(١) انظر: جمال القراء ١/١٩.

(٢) لم أقف عليه في المستدرك فيما بحثت، ولا في الإتحاف لابن حجر في مسند ابن عباس رضي الله عنهما ولم يعزه في الدّر (٨/٥٩٩-٦٠٠) له أيضاً بل عزاه للبزار وابن المنذر وابن أبي حاتم والدّارقطني في الأفراد وابن مردويه، وهو حديث ضعيف كما سيأتي بيانه، رواه البزار في مسنده كما في كشف الأستار (٣/٧٢) ك: التفسير، ب: سورة العاديات، ح٢٢٩١، وابن أبي حاتم في تفسيره كما في الدّر (٨/٥٩٩) سورة العاديات، والواحدي في أسباب النزول /٥٣٦ جميعهم من طريق حفص بن جميع العجلي، وقد ضعّفه أبو حاتم وأبو زرعة الرّازيان، وقال ابن حبان: «لا يحتج به». وانظر: الجرح والتعديل (٣/١٧٠)، والميزان للذهبي (١/٥٥٦)، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (١/٢٢٠) وبه ضعّفه الهيثمي -بعد أن عزاه للبزار- في مجمع الزّوائد (٧/١٤٢).

(٣) في تفسيره كما في تفسير ابن كثير (٨/٤٩٣) وساقه بإسناده، وهو ضعيف؛ في إسناده صالح بن حيّان القرشي، ضعَّفه العلماء، قال البخاري: فيه نظر، وقال ابن حبان: لا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه غير محفوظ، انظر: الميزان للذهبي (٢/٢٩٢-٢٩٣).

(٤) أي: ابن أبي حاتم في تفسيره كما في الدّر (٨/٦١٠) في سورة التكاثر، وهو مرسل.

/ وأخرَج البخاري[١] عن أبيٍّ بنِ كعبٍ قال: «كنا نَرَىٰ هذا من القرآنِ ١/٣٧ -يعني «لو كان لابن آدم وادٍ من ذَهَب»- حتى نزلَتْ «ألهاكم التكاثر» وأخرج الترمذيُّ[٢] عن علي قال: «ما زلنا نَشُكُّ في عذابِ القبرِ حتى نزلَتْ». وعذابُ القبرِ لم يُذْكَرْ إلا بالمدينةِ، كما في الصحيح[٣] في قصةِ اليهوديَّةِ.

سورة أرأيت: فيها قولان، حكاهما ابنُ الفَرَس[٤].

سورة الكوثر: الصوابُ أنها مدنيَّةٌ، ورجَّحه النوويُّ في:

---

(١) في الجامع الصحيح (١١/٢٥٣) مع الفتح، ك: الرّقاق، ب: ما يتقى من فتنة المال وقول الله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمۡوَٰلُكُمۡ وَأَوۡلَٰدُكُمۡ فِتۡنَةٞۚ﴾ ح٦٤٤٠.

(٢) في سننه (٥/٣٧٤) ك: التفسير، ب: ومن سورة التّكاثر، ح٣٣٥٥ وقال: «حديث غريب». والغالب فيما يقول فيه غريب أنه ضعيف، ورواه ابن أبي عاصم في كتاب السنة (٢/٤٢٤-٤٢٥) ب: عذاب القبر، ح٨٧٧ وابن جرير في تفسيره (١٥/٣٠/٢٨٤) سورة التكاثر، وكذا ابن أبي حاتم في تفسيره كما في تفسير ابن كثير (٨/٤٩٤) إذ ساقه بإسناده، جميعهم من طريق الحجاج بن أرطاة وهو مدلس ورواه بالعنعنة، وضعَّفه الشيخ الألباني به في تخريجه لكتاب السنة وفي ضعيف الترمذي / ٣٩١، ح٣٣٥٥.

(٣) صحيح البخاري (١١/١٧٤) مع الفتح ك: الدعوات، ب: التعوذ من عذاب القبر، ح ٦٣٦٦ وصحيح مسلم (١/٤١٠، ٤١١) ك: المساجد ومواضع الصلاة، ب: استحباب التعوذ من عذاب القبر، ح ٥٨٤، ٥٨٦ من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٤) أحكام القرآن (خ) ٢/١٦٦ ب.

«شرح مسلم»[1]، لِما أخرجه مسلم[2] عن أنسٍ قال: «بَيْنا رسولُ الله ﷺ بين أظْهُرنا إِذْ أَغْفى إِغفاءةً، فرفع رأسَه متبسماً، فقال: «أُنْزِلت عليَّ آنفاً سورةٌ»، فقرأ ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ * إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ﴾ حتى خَتَمها». الحديث.

سورة الإخلاص: فيها قولان لحديثَيْن[3] في سببِ نزولِها متعارضَيْن،

(١) لم نجد له ترجيحاً عند شرحه للحديث مِنْ شرحه على صحيح مسلم (٤/١١٣)، لكن وجدنا أن الحافظ في الفتح هو الذي رجَّح ذلك واستدل بالحديث المذكور. فتح الباري ٩/٤١.

(٢) في صحيحه (١/٣٠٠-٣٠١) ك: الصلاة، ب: حُجّةَ من قال: البسملة آية من أوّل كل سورة، ح٤٠٠، ومسلم هو ابن الحجاج بن مسلم، أبو الحسين القُشَيري النيسابوري الحافظ (ت: ٢٦١هـ) صاحب الصحيح، ومن مؤلفاته: «الأسماء والكنى»، «التمييز». انظر: تاريخ بغداد ١٣/١٠٠، السير ١٢/٥٥٧.

(٣) أمّا الحديثان فقد ذكرهما الواحدي في أسباب النزول /٥٤٨، الأوّل ذكره عن قتادة والضحاك ومقاتل قالوا: جاء ناس من اليهود إلى النبيّ ﷺ فقالوا: صف لنا ربّك... فأنزل الله تعالى هذه السورة، فهذا يدل على أنّها نزلت بالمدينة ولكنّه مرسل.

وأما الحديث الآخر فهو الذي يفيد أنّها نزلت بمكة، أخرجه الترمذي في سننه (٥/٣٨٠) ك: التفسير، ب: سورة الإخلاص، ح ٣٣٦٤ لفظه: عن أبيّ بن كعب «أنّ المشركين قالوا لرسول الله ﷺ: انسب لنا ربّك، فأنزل الله ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ * ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴾ فالصمد الذي لم يلد ولم يولد، لأنّه ليس شيء يولد إلّا سيموت... الحديث.

وأحمد في مسنده (٥/١٣٣-١٣٤) وابن أبي عاصم في كتاب السنة (١/٢٩٧-٢٩٨) جميعهم من طريق أبي سعد محمد بن ميسّر الصاغاني وهو ضعيف، وضعّفه الشيخ الألباني في ظلال الجنة (١/٢٩٨) بأبي جعفر الرازي لسوء حفظه وأبي سعد الخراساني لضعفه، وكذا في ضعيف الترمذي/ص ٣٩٢،ح ٣٣٦٤، لكنّه =

وجَمَعَ بعضُهم بينهما بتكرُّر نزولِها، ثم ظَهَر لي ترجيحُ أنها مدنيةٌ، كما بَيَّنْتُه في أسباب النزول»[1].

المُعَوِّذتان: المختار أنهما مدنيتان؛ لأنهما نَزَلَتا في قصة سِحْر لَبِيْد بن الأَعصم[2]، كما أخرجه البيهقيّ في «الدلائل»[3].

= قيده، بقوله: «حسن دون قوله والصمد الذي... إلخ» ولذلك أورده في صحيح الترمذي (٣/٣٧٨-٣٧٩) ح ٣٣٦٤، ورواه الحاكم في المستدرك (٢/٥٤٠) ك: التفسير، سورة الإخلاص وصححه ووافقه الذهبي، لكنّه من طريق الصاغاني أيضاً، قلت: للحديث شاهد من حديث جابر رضي الله عنه أخرجه الطبراني في الأوسط (٦/٣٢١) ح ٥٦٨٣ وأبو يعلى في مسنده (٤/٣٨-٣٩) ح٢٠٤٤، وذكره الهيثمي -في المجمع (٧/١٤٦) بعد أن عزاه لهما- «وفيه مجالد بن سعيد. قال ابن عدي: له عن الشعبي عن جابر [أحاديث صالحة] وبقية رجاله رجال الصحيح». قلت: مجالد بن سعيد ليس بالقويّ وقد تغيّر في آخر عمره كما في التقريب / ٩٢٠ برقم ٦٥٢٠، لكن باجتماع الطرق والشاهد يرتقي الحديث إلى درجة الحسن، والله أعلم.

(١) لباب النقول ٢٣٨.

(٢) حليف بني زُرَيْقِ اليهودي الساحر الذي سحر النبي ﷺ في مِشْط ومُشَاطة «وهو ما يتساقط من الشعر عند تسريحه» ووضعهما في جُفٍّ «وهو وعاء الطَّلْع وغشاؤه الذي يكون فوقه» في بئر من آبار المدينة اسمه: ذو أَرْوان، أو: ذَرْوان. انظر: سيرة ابن هشام (٢/١٢١)، وشرح النووي على صحيح مسلم (١٤/١٧٤)، وفتح الباري (١٠/٢٦٦).

(٣) (٧/٩٢-٩٣) ب: الرقية بكتاب الله عز وجل... وعزاه المصنف في الدّر (٨/٦٨٧) سورة الفلق إلى ابن مردويه، في إسناده من لم أقف على ترجمته فيما بحثت، أمّا قصة سحر النبي ﷺ ففي الصحيحين دون ذكر المُعَوذتين من حديث عائشة رضي الله عنها. انظر: صحيح البخاري (٦/٣٣٤) مع الفتح، ك: بدء الخلق، ب: صفة إبليس وجنوده ح ٣٢٦٨، وك: الطب، ب: السحر (١٠/٢٢١) ح ٥٧٦٣، وصحيح مسلم (٤/١٧١٩-١٧٢١) ك: السلام، ب: السحر، ح٢١٨٩.

١ / ٣٨

/ فصل

قال البيهقيُّ في الدلائل[١]: «في بعضِ السور التي نزلَتْ بمكة آياتٌ نزلَتْ بالمدينة فأُلْحِقَتْ بها»، وكذا قال ابن الحصَّار: «كلٌّ نوعٍ من المكيِّ والمدنيِّ منه آياتٌ مستثناةٌ»، قال: «إلا أنَّ مِنَ الناس مَنِ اعتمد في الاستثناء على الاجتهاد دونَ النقل»[٢].

وقال[٣] ابنُ حَجَرٍ في شرح البخاريِّ[٤]: «قد اعْتَنى بعضُ الأئمة ببيانِ ما نَزَلَ من الآياتِ بالمدينةِ في السور المكيةِ قال: «وأمَّا عكسُ ذلك وهو نزولُ شيءٍ من سورةٍ بمكةَ تأخَّر نزولُ تلك السورة إلى المدينة، فلم أرَه إلا نادراً».

قلت: وها أنا أذكرُ ما وقَفْتُ على استثنائه من النوعين مُسْتَوْعِباً ما رأيتُه مِنْ ذلك على الاصطلاح / الأول دونَ الثاني، وأُشير إلى أدلة الاستثناء [١٦] لأَجْلِ قول ابنِ الحصَّار السابق، ولا أذكرُ الأدلَّةَ بلفظِها، اختصاراً وإحالةً على كتابنا «أسباب النزول»:

الفاتحة: تقدَّمَ قولٌ أنَّ نِصْفَهَا نَزَلَ بالمدينةِ. والظاهرُ أنه النصفُ الثاني ولا دليلَ لهذا القولِ.

---

(١) الدلائل ٧ / ١٤٤

(٢) التحبير: ١١٤.

(٣) ورد عنوان قبل هذا في مطبوعة أبي الفضل: «فصل في ذكر ما استثني من المكي والمدني»، وهو مقحم.

(٤) فتح الباري ٩ / ٤١.

البقـرة : استُثني منها آيتان : ﴿ فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا ﴾[1] [١٠٩] ، ﴿ لَّيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ ﴾ [٢٧٢] .

الأنعام: قال ابنُ الحصَّار : « استثني منها تسعُ آياتٍ، ولا يَصِحُّ به نَقْلٌ، خصوصاً قد وَرَدَ أنها نَزَلَتْ جملةً » . قلت : قد صَحَّ النقلُ عن ابنِ عباسٍ باستثناءِ ﴿ قُلْ تَعَالَوْا ﴾، الآياتِ الثلاث [١٥١–١٥٣] كما تقدَّم، والبواقي : ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ ﴾ [٩١]؛ لما أخرجه ابنُ أبي حاتمٍ[2] أنها / نَزَلَتْ في مالكِ بنِ الضَّيف[3]، وقولُه : ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا ﴾ الآيتين [٢١، ٩٣] نزلتا في مسيلمة[4]، وقولُه : ﴿ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ ﴾ [٢٠]، وقولُه : ﴿ وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ ﴾[5] [١١٤] .

٣٩/١

---

(١) استثناها أبو عبيدة، وحكم بمكيتها في مجاز القرآن ١ / ٥٠ .

(٢) في تفسيره (٤ / ١٣٤٢) ح ٧٥٩٧ بإسناد حسن، لكنّه مرسل عن سعيد بن جبير. ورواية مسيلمة أيضاً أخرجها في (٤ / ١٣٤٦) ح ٧٦٢٥، وكذا عبدالرزاق (١ / ٢٠٦) سورة الأنعام به مرسلاً.

(٣) في أ، ح، س، م « الضيف » بمعجمة، وفي بقية النسخ « الصيف » بالصاد، وهما وجهان في هذا العَلَم. انظر: سيرة ابن هشام ٢ / ١٢٠، والروض الأنف ٢ / ٣٦٩، و« ضيف » من تاج العروس، وهو بالصاد في معظم المصادر. انظر: على سبيل المثال: جامع البيان ١١ / ٥٢١ (٥ / ٧ / ٢٦٧) وابن أبي حاتم ٤ / ١٣٤٢، والقرطبي ٧ / ٣٧، والبرهان للزركشي ١ / ٢٨٧، وكتب السيرة النبوية.

(٤) انظر: تفسير ابن أبي حاتم ٤ / ١٣٤٦، البرهان ١ / ٢٨٨ في تفسير الآية ٩٣ .

(٥) ذكر ابن أبي حاتم ما يشير إلى أن هاتين الآيتين نزلتا بالمدينة. انظر: تفسيره ٤ / ١٢٧٢، ١٣٧٤ .

وأخرج أبو الشيخ[١] عن الكلبيِّ قال: «نزلَتْ الأنعامُ كلُّها بمكةَ إلا آيتين نـزلَتا بالمدينـة في رجـلٍ[٢] من اليهود، وهـو الـذي قـال: ﴿مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ﴾ [٩١]. وقال الفِرْيابيُّ[٣]: «ثنا سفيان عن ليث عن شَهْرٍ قال: «الأنعامُ مكيَّةٌ إلا ﴿قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ﴾ [١٥١] والآيةَ التي بعدها».

الأعراف: أخرج أبو الشيخ[٤] بن حَيَّان عن قتادةَ قال: «الأعرافُ» مكيَّةٌ إلا آيـةً: ﴿وَسْـَٔلْهُمْ عَنِ ٱلْقَرْيَةِ﴾ [١٦٣]. وقال غيرُه[٥]: «من هنـا إلى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ﴾ [١٧٢] مدنيٌّ».

---

(١) تفسيره مفقود، وعزاه المصنف له في الدرّ (٣/ ٢٤٥) وهو ضعيف جداً؛ في إسناده: الكلبي محمد بن السائب، وهو متروك متّهم بالكذب. انظر: التقريب / ٨٤٧ برقم ٥٩٣٨.

(٢) ذكر ابن أبي حاتم ٤/ ١٣٤٢ عن السُّدِّي: أن الرجل هو فنحاص اليهودي. وانظر: الدر المنثور ٣/ ٢٤٥.

(٣) وعزاه له في الدرّ (٣/ ٢٤٤) ولإسحاق في مسنده ولعبد بن حميد، وبنحوه أخرج إسحاق في مسنده، كما في المطالب العالية للحافظ ابن حجر (٤/ ١١٢) ك: التفسير، تفسير سورة الأنعام، ح٣٦١٠، ضعيف وفي إسناده ليث بن أبي سليم، صدوق اختلط جداً، ولم يتميز حديثه قبل الاختلاط من بعده فتُرك حديثه، كما في التقريب /٨١٧-٨١٨ برقم ٥٧٢١، وفيه شهر بن حوشب أيضاً وهو ضعيف، ومن قوله، فهو مرسل إذاً.

(٤) عزاه المصنف في المصدر السابق نفسه (٣/ ٤١٢) له ولابن المنذر.

(٥) هو: مقاتل بن سليمان، وقوله في جمال القراء ١/ ١١.

الأنفال: اسْتُثْني منها ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ الآيةَ [٣٠] قال مقاتل[١]: «نزلت بمكة»[٢]. قلت: يَرُدُّه ما صحَّ عن ابنِ عباسٍ: أن هذه الآيةَ بعينها نزلَتْ بالمدينة، كما أخرَجْناه في «أسباب النزول»[٣]. واستثنى بعضُهم قولَه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسْبُكَ ٱللَّهُ﴾ الآية [٦٤] وصَحَّحه ابنُ العربيِّ[٤] وغيرُه. قلت: يُؤَيِّده ما أخرجه البزَّارُ[٥] عن ابنِ عباسٍ: أنها نزلَتْ لمَّا أسلَم عمرُ.

---

(١) ابن سُلَيمان بن بَشير، أبو الحسن البَلْخي المفسِّر (ت : ١٥٠هـ) من مؤلفاته: «تفسير خمسمئة آية من القرآن»، «وجوه القرآن». انظر: طبقات ابن سعد ٧ / ٣٧٣، تاريخ بغداد ١٣ / ١٦٠، السير ٧ / ٢٠١.

(٢) جمال القراء ١ / ١١.

(٣) ص ١٠٩، وعزاه فيه لابن أبي حاتم، وهو في تفسيره (٥ / ١٦٨٦) برقم (٨٩٩٤) الأنفال آية ٣٠، وساقه بإسناده إلى ابن عبّاس رضي الله عنهما من طريق محمد بن إسحاق وهو صدوق مدلّس، لا يقبل منه إلّا ما صرّح فيه بالتحديث، ورواه هنا بالعنعنة. وانظر: تهذيب التهذيب لابن حجر (٩ / ٣٨-٤٦) برقم ٥١.

(٤) في كتابه: الناسخ والمنسوخ ٢ / ٢٢٤.

(٥) في مسنده كما في كشف الأستار (٣ / ١٧٢) ك: علامات النبوة، مناقب عمر رضي الله عنه وإسناده ضعيف جداً؛ فيه النضر بن عبدالرّحمن أبو عمر، متروك (كما في التقريب / ١٠٠٢) برقم ٧١٩٤ وبه ضعّفه الهيثمي في مجمع الزوائد (٩ / ٦٥) -بعد أن عزاه للبزار والطبراني باختصار- وقال عن إسناد الطبراني (٧ / ٢٨): «فيه إسحاق بن بشر الكاهلي وهو كذّاب».

وقال السيوطي أيضاً في أسباب النزول/ ١١٣: «رواه البزار بسند ضعيف... وله شواهد»، ثم ذكر أن ابن أبي حاتم أخرجه بسند صحيح عن سعيد بن جبير مرسلاً مع زيادة فيه.

براءة: قال ابنُ الفَرَس[1]: «مدنيَّةٌ إلا آيتين: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ﴾ إلى آخرِها» [١٢٨-١٢٩]. قلت: غريبٌ؛ كيف وقد ورَدَ[2] أنهما آخرُ ما نَزَل!! واستثنى بعضُهم: ﴿مَا كَانَ / لِلنَّبِيِّ﴾ الآية [١١٣] لِما وَرَدَ[3] أنها نزلَتْ في قولِه ﷺ لأبي طالبٍ[4]: «لأستغفرَنَّ لك ما لم أُنْهَ عنك»[5]. ١/٤٠

يونس: استُثْنِي منها: ﴿فَإِن كُنتَ فِي شَكٍّ﴾ الآيتين [٩٤، ٩٥] وقوله:

(١) أحكام القرآن له (خ) ٢/٢١/أ.

(٢) رواه عبدالله بن أحمد في زوائد المسند (٥/١١٧)، والطبراني في الكبير (١/١٩٩) ح ٥٣٣، وهو ضعيف؛ في إسناده علي بن زيد بن جُدعان، ضعيف كما تقدم.
قال الهيثمي في المجمع (٧/٣٦) -بعد عزوه الحديث لعبدالله والطبراني-: «فيه علي بن زيد بن جُدعان، وهو ثقة سيئ الحفظ، وبقية رجاله ثقات». قلت: بل هو ضعيف كما ذكرت عن أهل العلم.

(٣) رواه الشيخان: البخاري في صحيحه (٨/٣٤١) مع الفتح، ك: التفسير، ب: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن يَسْتَغْفِرُوا۟ لِلْمُشْرِكِينَ﴾ ح٤٦٧٥، ومسلم في صحيحه (١/٥٤) ك: الإيمان، ب: الدّليل على صحة إسلام من حضره الموت ما لم يشرع في النزع، ح ٣٩.

(٤) واسمه عبد مناف بن عبدالمطلب بن هاشم، القرشي عمُّ النبي ﷺ وكافله ومناصره، دعاه النبي إلى الإسلام فامتنع؛ خوفاً من تعيير العرب له بترك دين آبائه (ت: ٣ ق هـ). انظر: سيرة ابن هشام ١/٩٠، ٢/٤٤-٤٦، طبقات ابن سعد ١/٧٥.

(٥) قال الحافظ ابن حجر: «والترجيح أن نزولها أي قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ﴾ كان متراخياً عن قصة أبي طالب جداً، وأن الذي نزل في قصته ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ﴾». فتح الباري ٨/١٩٠.

﴿ وَمِنْهُم مَّن يُؤْمِنُ بِهِۦ ﴾ الآية [٤٠] قيل: نَزَلَتْ في اليهود. وقيل: مِنْ أولها إلى رأسِ أربعين مكيٌّ، والباقي مدنيٌّ، حكاه ابنُ الفَرَسِ[١]، والسَّخاويُّ في « جمال القراء »[٢].

هود: اسْتُثْني منها ثلاثُ آياتٍ: ﴿ فَلَعَلَّكَ تَارِكٌۢ ﴾ [١٢]، ﴿ أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ ﴾ [١٧]، ﴿ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ ﴾[٣] [١١٤] قلت: دليلُ الثالثةِ ما صَحَّ[٤] مِنْ عِدَّةِ طرقٍ أنها نزلَتْ بالمدينةِ في حَقِّ أبي اليَسَرِ.

يوسف: اسْتُثْني منها ثلاثُ آياتٍ مِنْ أولها، حكاه أبو حيان[٥]، وهو واهٍ جداً لايُلْتَفَتُ إليه.

الرعد: أخرج أبو الشيخِ[٦] عن قتادةَ قال: « سورةُ الرعدِ مدنيَّةٌ إلا آيةً

(١) أحكام القرآن له (خ) ٢ / ٤٨ / ب.

(٢) جمال القراء ١ / ١٢.

(٣) انظر: جمال القراء ١ / ١٢، وهو قول مقاتل بن سليمان البلخي.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه (٨ / ٣٥٥) مع الفتح ك: التفسير، ب: ﴿ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيْلِ... ﴾، ح ٤٦٨٧. ومسلم في صحيحه (٤ / ٢١١٥-٢١١٨) ك: التوبة، ب: قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ﴾، ح٢٧٦٣ كلاهما من حديث ابن مسعود رضي الله عنه وأخرجه مسلم أيضاً من حديث أبي أمامة وأنس رضي الله عنهما برقم ٢٧٦٤ و٢٧٦٥.

(٥) البحر: ٥ / ٢٧٧.

(٦) وعزاه المصنف في الدّر (٤ / ٥٩٩) له ولابن المنذر، وتفسيراهما مفقودان، إلّا قطعة صغيرة من تفسير ابن المنذر وقد طبعت بدار المآثر.

قولُه: ﴿ وَلَا يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ تُصِيبُهُم بِمَا صَنَعُواْ قَارِعَةٌ ﴾ [٣١] وعلى القولِ بأنها مكيةٌ يُسْتَثْنى قولُه: ﴿ ٱللَّهُ يَعْلَمُ ﴾ إلى قوله: ﴿ شَدِيدُ ٱلْمِحَالِ ﴾ [٨-١٣] كما تقدَّم، والآيةُ آخرُها[١] فقد أخرج ابن مردويه[٢] عن جندبٍ قال: «جاء عبدالله بن سلام حتى أخذ بعِضادَتَيْ[٣] بابِ المسجدِ قال: «أَنْشُدُكم باللهِ أيْ قومٍ، أتعلمون أني الذي أُنْزِلَتْ فيه ﴿ وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ ؟ [٤٣] قالوا: اللهمَّ نعم»[٤].

إبراهيم: أخرج أبو الشيخِ عن قتادةَ[٥] قال: «سورةُ إبراهيم مكيَّةٌ غيرَ آيتيْن مدنيَّتَيْنِ: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ بَدَّلُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ كُفْرًا ﴾ إلى ﴿ وَبِئْسَ ٱلْقَرَارُ ﴾ [٢٨، ٢٩]».

/ **الحِجْر**: استثنىٰ بعضُهم منها: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى ﴾ الآيةَ [٨٧] قلت: وينبغي استثناءُ قولِه: ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْنَا ٱلْمُسْتَقْدِمِينَ ﴾ الآية ١/٤١

---

(١) أي: آخر السورة.

(٢) وعزاه السيوطي في الدّر (٤/ ٦٦٨) له، وذكره الحافظ ابن كثير في تفسيره (٤/ ٣٩٤) تفسير سورة الرّعد، وقال: «وقيل: نزلت في عبدالله بن سلام. قاله مجاهد، وهذا القول غريب».

(٣) عِضادتا الباب: خشبتان منصوبتان مثبتتان في الحائط على جانبيه.

(٤) أنكره ابن عباس، كما حكاه عنه صاحب الكامل (٢٨ ب) لأن السورة مكية وإسلام ابن سلام كان بالمدينة.

(٥) لم نقف عليه في مظانه في الدر المنثور. وانظر قوله في زاد المسير ٤/ ٣٤٣.

[٢٤] لِمـا أخـرجه الترمذيُّ[١] وغيرُه في سببِ نزولِها، وأنها في صفوفِ الصلاة.

[١٧] **النحل**: / تَقَدَّمَ[٢] عن ابنِ عباسٍ أنه اسْتَثْنى آخرَها، وسيأتي في السَّفَريِّ[٣] ما يؤيده. وأخرج أبو الشيخِ عن الشعبيِّ[٤] قال: «نزلت النحلُ كلُّها بمكةَ إلا هؤلاءِ الآياتِ: ﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ ﴾ إلى آخرِها [١٢٦-١٢٨].

وأخرج عن قتادة[٥] قال: «سورةُ النحلِ مِنْ ﴿ وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ مِنْ

---

(١) في سننه (٥/١٩٧) ك: التفسير، ب: من سورة الحجر، ح٣١٢٢. وإسناده حسن، رجاله مابين ثقة وصدوق. ورواه النسائي في تفسيره (١/٦٣١) ح٢٩٣ وكذا في سننه (١/٤٥٥) ك: الإمامة، ب: المنفرد خلف الصف، ح ٨٧٠، وأحمد في مسنده (١/٣٠٥) والحاكم في المستدرك (٢/٣٥٣) ك: التفسير، سورة الحجر، وابن حبان في صحيحه: الإحسان (٢/١٢٦) ك: البرّ والإحسان، ب:... لزوم الرّياضة والمحافظة على أعمال الستر، ح ٤٠١ والطبراني في الكبير (١٢/١٣٣) ح ١٢٧٩١ وصححه الحاكم ووافقه الذّهبي وكذا صححه الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على المسند، ح ٢٧٨٤. والشيخ الألباني في صحيح الترمذي (٣/٢٦٤) ح ٣١٢٢ وفي الصحيحة (٥/٦٠٨) أيضاً برقم ٢٤٧٢.

(٢) في ص ٤٩.

(٣) في ص ١٢٧.

(٤) ذكره في زاد المسير (٤/٤٢٥) من قول الشعبي بدون عزو لأحدٍ، وأخرج الطبري في تفسيره (٨/١٤/١٩٥-١٩٦) بإسناده عن عطاء بن يسار مثله مفصلاً، ولكنه ضعيف، لضعف ابن حميد شيخ الطبري، وعنعنة ابن إسحاق، وهو مدلّس، وإبهام بعض رواته أيضاً، إذ قال ابن اسحاق: عن بعض أصحابه.

(٥) لم أقف عليه بعد البحث ولم يعزه المصنف إليه في الدّر (٥/١٠٧) سورة النحل.

بَعۡدِ مَا ظُلِمُواْ ﴾ [٤١] إلى آخرها مدنيٌّ، وما قبلها إلى أول[1] السورة مكي »، وسيأتي[2] في أولِ ما نَزَلَ عن جابرِ بنِ زيد[3] أنَّ النحلَ نَزَلَ منها بمكةَ أربعون، وبقيتُها بالمدينة، ويَرُدُّ ذلك ما أخرجه أحمد[4] عن عثمانَ ابنِ أبي العاصِ في نزول ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ ﴾ [٩٠] وسيأتي في نوعِ الترتيبِ[5].

الإسراء: اسْتُثْني منها ﴿ وَيَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ ﴾ الآية [٨٥] لِما أخرج البخاريُّ[6] عن ابن مسعود أنها نزلَتْ بالمدينة في جواب سؤالِ اليهودِ عن الروح. واسْتُثْني منها أيضاً: ﴿ وَإِن كَادُواْ لَيَفۡتِنُونَكَ ﴾ إلى قوله:

---

(١) في سائر النسخ « إلى آخر »، وما أثبتناه من (أ).

(٢) في ص ١٦٩.

(٣) انظر: البيان في عدّ آي القرآن ١٣٥.

(٤) في مسنده (٤ / ٢١٨) ورجاله بين ثقة وصدوق، وحسّنه الهيثمي في مجمع الزوائد (٧ / ٤٩) بعد أن عزاه لأحمد، وفيه شهر بن حوشب وهو صدوق كثير الإرسال والأوهام (كما في التقريب / ٤٤١، برقم ٢٨٤٦).
وقال الهيثمي أيضاً في (٧ / ٤٨): « وشهر وثّقه أحمد وجماعة وفيه ضعف لا يضرّ ». وقال الحافظ ابن كثير في تفسيره (٤ / ٥١٦) سورة النحل بعد أن عزاه لأحمد وساقه بإسناده: « وهذا إسناد لا بأس به »، وقال قبله: « قد ورد في نزولها حديث حسن رواه الإمام أحمد ».

(٥) في ص ٣٩٦.

(٦) في صحيحه (٨ / ٤٠١) مع الفتح، ك: التفسير، ب: ﴿ وَيَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ ﴾، ح٤٧٢١، وفي ك: العلم، ب: قول الله تعالى: ﴿ وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلۡعِلۡمِ إِلَّا قَلِيلٗا ﴾ (١ / ٢٢٣-٢٢٤) ح ١٢٥.

﴿ إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا ﴾ [٧٣–٨١]، وقوله: ﴿ قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ ﴾ الآية [٨٨]، وقوله: ﴿ وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ﴾ الآية [٦٠]، وقوله: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ مِن قَبْلِهِۦٓ ﴾ [١٠٧] لِما أَخْرَجْناه في «أسباب النزول»[١].

الكهف: اسْتُثْني مِنْ أولها إلى ﴿ جُرُزًا ﴾ [١–٨]، وقوله: ﴿ وَٱصْبِرْ / نَفْسَكَ ﴾ الآيةَ [٢٨]، و﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾ إلى آخرِ السورةِ[٢] [١٠٧–١١٠]. ١/ ٤٢

مريم: اسْتُثْني منها آيةُ السجدة[٣] [٥٨]، وقولُه: ﴿ وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ﴾ [٧١].

طه: اسْتُثْني منها: ﴿ فَٱصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ ﴾ الآية [١٣٠].

قلت: ينبغي أن تُسْتثنىٰ آيةٌ أخرى، فقد أخرجَ البزَّارُ[٤]

---

(١) ص ١٣٧، ١٣٨، ١٤٠، وعزاه فيه لابن مردويه وابن أبي حاتم، وعزاه في الدّر (٥/ ٣٢٠) لهما أيضاً. وقال في أسباب النزول / ١٣٨: «هذا أصّح ما ورد في سبب نزولها، وهو إسناد جيد، وله شاهد».

(٢) جمال القراء ١/ ١٣.

(٣) جمال القراء ١/ ١٤.

(٤) في مسنده (٩/ ٣١٥) برقم ٣٨٦٣، وأبو يعلى في مسنده كما في المطالب العالية (٤/ ٥٣) برقم ١٦٠٣، وكذا ابن أبي شيبة في مسنده كما في المطالب العالية (٤/ ٥٢) برقم ١٦٠١، وإسحاق بن راهويه في مسنده كما في المصدر السابق برقم ١٦٠٠، ١٦٠٢، والطبراني في الكبير (١/ ٣٣١) برقم ٩٨٩، والرّوياني في مسنده (١/ ٤٦٢) برقم ٦٩٥، وكذا في (١/ ٤٧٢) برقم ٧١٥ وأيضاً أخرجه =

وأبو يَعْلى[1] عن أبي رافعٍ قال: «أضاف النبي ﷺ ضيفاً، فأَرْسَلَني إلى رجلٍ من اليهود: أَنْ أَسْلِفْني دقيقاً إلى هلالِ رجبٍ فقال: «لا، إلا برَهْن»، فأتَيْتُ النبي ﷺ فأخَبْرتُه فقال: «أما والله إني لأمينٌ في السماء، أمينٌ في الأرض، فلم أخرجْ مِنْ عنده حتى نزلَتْ هذه الآيةُ: ﴿ وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّنْهُمْ ﴾ [١٣١].

الأنبياء: اسْتُثْني منها: ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّا نَأْتِى ٱلْأَرْضَ ﴾ الآية [٤٤].

الحج: تقدَّم ما يُسْتَثْنى منها.

المؤمنون: اسْتُثْني منها: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذْنَا مُتْرَفِيهِم ﴾ إلى قولِه: ﴿ مُبْلِسُونَ ﴾ [٦٤-٧٧].

الفرقان: اسْتُثْني منها: ﴿ وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ ﴾ إلى: ﴿ رَحِيمًا ﴾[2] [٦٨-٧٠].

= ابن جرير الطبري في تفسيره (٩/١٦/٢٣٥) سورة طه، وكذا ابن أبي حاتم في تفسيره كما في تفسير ابن كثير (٤/٥٤٨) الحجر، كلّهم من طريق موسى بن عبيدة الربذي وهو ضعيف كما في التهذيب (١٠/٣٥٦-٣٦٠) والتقريب/٩٨٣ برقم ٧٠٣٨، وبه ضعّفه الهيثمي في مجمع الزوائد (٤/١٢٦).

(١) أحمد بن علي بن المثنى، التميمي المَوْصلي، الحافظ (ت: ٣٠٧هـ) من مؤلفاته: «المسند»، «المعجم». انظر: طبقات علماء الحديث ٢/٤٢٨، السير ١٤/١٧٤.

(٢) صحيح البخاري (٨/٤٩٤) مع الفتح، ك: التفسير، سورة الفرقان آية ٦٩، ح ٤٧٦٥ وصحيح مسلم (٤/٢٣١٧، ٢٣١٨) ك: التفسير، بعد ح ٣٠٢٣.

الشعراء: استثنى ابنُ عباسٍ منهـا: ﴿وَٱلشُّعَرَآءُ﴾ إلى آخـرها [٢٢٤-٢٢٧] كمـا تقَّـدم[١]. زاد غيـرُه: وقـولـه: ﴿أَوَلَمۡ يَكُن لَّهُمۡ ءَايَةً أَن يَعۡلَمَهُۥ عُلَمَٰٓؤُاْ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [١٩٧] حكاه ابنُ الفَرَس[٢].

القصص: اسْتُثْني منهـا: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ إلى قوله: ﴿ٱلۡجَٰهِلِينَ﴾ [٥٢-٥٥]؛ فقد أخرج الطبراني[٣] عن ابنِ عباسٍ أنها نزلَتْ هي وآخرُ «الحديدِ» في أصحاب النَّجاشي[٤] الذين قَدِموا، وشهدوا وَقْعَةَ أُحُدٍ. وقولُه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِي فَرَضَ﴾ الآيةَ [٨٥] لما سيأتي.

/ **العنكبوت**: اسْتُثْني مِنْ أولِها إلى ﴿وَلَيَعۡلَمَنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ﴾ [١-١١] ١/٤٣

(١) رواه ابن جرير الطبري في تفسيره (١١/١٩/١٢٧) وابن أبي حاتم في تفسيره (٩/٢٨٣٣) ح ١٦٠٦٤، الشعراء، عنه وقد تقدم في ص ٤٩.

(٢) أحكام القرآن له (خ) ٢/١٠٧ ب.

(٣) في المعجم الأوسط (٨/٣٢٢-٣٢٣) ح ٧٦٥٨ وكذا هو في مجمع البحرين في زوائد المعجمين للهيثمي (٦/٧٦-٧٨) ح ٣٤٠٣، وقال الهيثمي في مجمع الزّوائد (٧/١٢١): «وفيه من لم أعرفه».

قلت: الذي لم يعرفه الهيثمي لعلّه محمد بن موسى شيخ الطبراني وإلاّ فبقية رجاله معروفون، وهم بين ثقة وصدوق، ويبدو أن شيخ الطبراني من المعروفين لديه؛ إذ إنّه أكثر الرّواية عنه، وبذلك حسّنه محقق مجمع البحرين الشيخ عبدالقدوس محمد نذير في تعليقه على الحديث المذكور، والله أعلم.

(٤) أَصْحَمة بن أبحر، ملك الحبشة، معدودٌ في الصحابة رضي الله عنهم (ت: ٩هـ)، ومعناه بالعربية: «عَطِيَّة»، والنجاشي لقب لمن ملك الحبشة. انظر: أسد الغابة ١/١١٧، الإصابة ١/٢٠٥.

لِما أخرجه ابنُ جريرٍ[١] في سببِ نزولِها[٢]. قلت: ويُضَمُّ إليه: ﴿وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ﴾ الآيةَ [٦٠] لِما أخرجه ابنُ أبي حاتمٍ[٣] في سببِ نزولِها[٤].

لقمان: اسْتَثْنى منها ابنُ عباس: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ الآياتِ الثلاثَ [٢٧-٢٩] كما تقدَّم[٥].

---

(١) في تفسيره (١١/٢٠/١٣٢-١٣٣) سورة العنكبوت من حديث ابن عباس رضي الله عنهما موقوفاً، وإسناده صحيح، رجاله ثقات كلّهم، وأيضاً رواه عن الضحاك وقتادة مرسلاً ومفرّقاً، وحديث ابن عباس رضي الله عنهما له حكم الرّفع لأنّه في أسباب النزول ولا يقال فيها بالرّأي.

(٢) عن قتادة قال: «هذه الآيات أنزلت في القوم الذين ردهم المشركون إلى مكة وهذه الآيات العشر مدنية إلى هاهنا وسائرها مكي»: جامع البيان (١١/٢٠/١٣٣).

(٣) في تفسيره (٩/٣٠٧٨-٣٠٧٩) العنكبوت آية: ٦٠ من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وهو ضعيف جداً؛ في إسناده الجراح بن المنهال أبو العطوف الجزري، متروك. انظر: الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي: ١/١٦٧، والميزان للذهبي (١/٣٩٠).

وعزاه السيوطي -في أسباب النزول/١٦٧-: لعبد بن حميد وابن أبي حاتم والبيهقي وابن عساكر وضعّف إسناده عن ابن عمر رضي الله عنهما.

(٤) عن ابن عمر قال: خرجت مع رسول الله ﷺ وحين دخلنا على بعض حيطان الأنصار... فو الله ما برحنا مكاننا حتى نزلت ﴿وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ﴾. انظر: تفسير ابن أبي حاتم ٩/٣٠٧٨

(٥) في ص ٤٩.

السجدة: استثنى منها ابنُ عباس: ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا﴾ الآياتِ الثلاثَ[1] [١٨-٢٠] كما تقدَّم[2]. وزاد غيرُه[3] ﴿تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ﴾ [١٦] ويَدُلُّ له ما أخرجه البَزَّارُ[4] عن بلال قال: «كنا نَجْلِس في المَجْلِس وناسٌ من الصحابةِ يُصَلُّون بعد المغربِ إلى العشاءِ فنزلَتْ».

[١٨] **سبأ**: اسْتُثْني منها: ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾ الآية[5] [٦] وروى الترمذيُّ[6] عن فَرْوَةَ بنِ مُسَيْك المُراديِّ قال: «أتيت النبيَّ ﷺ فقلت:

(١) جمال القراء ١/١٦.

(٢) في ص ٤٩.

(٣) وهو السخاوي في جمال القراء ١/١٦.

(٤) في مسنده (٤/٢٠٢) ح ١٣٦٤ وكذا هو في كشف الأستار (٣/٦٥) ح ٢٢٥٠، وهو ضعيف؛ في إسناده عبدالله بن شبيب الرّبعي، مُجمع على ضعفه (كما في ديوان الضعفاء /٢١٨ ولسان الميزان ٣/٣٧٠-٣٧١). وبه ضعَّفه الهيثمي في مجمع الزّوائد (٧/٩٠) -بعد أن عزاه للبزار-.

(٥) جمال القراء ١/١٦ عن مقاتل.

(٦) في سننه (٥/٢٧٥-٢٧٦) ك: التفسير، ب: ومن سورة سبإ، ح ٣٢٢٢ وقال: «حديث حسن غريب». وقال أيضاً: «روي هذا عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبيّ ﷺ». وفي إسناده أبو سبرة النخعيّ، قال ابن معين: لا أعرفه، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الحافظ ابن حجرٍ: مقبول. (انظر: التهذيب ١٢/١٠٥، والتقريب/١١٥١ برقم ٨١٧٥) فلعلّ الترمذي -رحمه الله- حسّنه باعتبار شاهده، والله أعلم، وصححه الشيخ الألباني في صحيح سنن الترمذي (٣/٣١٣) ح٣٢٢٢، وانظر: لمزيد من تخريج الحديث تعليق د. بشار على الحديث المذكور حاشية ٣ من سنن الترمذي بتحقيقه.

يارسولَ الله ألا أقاتلُ مَنْ أدْبَرَ مِنْ قومي» الحديث، وفيه: «وأُنْزل في سَبأ ما أُنْزل» فقال رجلٌ: «يارسولَ الله، وما سبأٌ؟» الحديث. قال ابن الحصَّار[1]: «هذا يَدُلُّ على أن هذه القصةَ مدنيةٌ؛ لأن مُهاجَرَ فروةَ بعد إسلامِ ثَقيفٍ سنةَ تسعٍ. قال: ويُحْتَمَلُ أَنْ يكونَ قولُه: «وأنزل» حكايةً عمَّا تقدَّمَ نزولُه قبل هجرتِه».

يسٓ: اسْتُثْنِي منها ﴿إِنَّا نَحۡنُ نُحۡيِ ٱلۡمَوۡتَىٰ﴾ الآية [١٢] لما أخرجه [١٨] الترمذيُّ[2] والحاكمُ[3] عن أبي سعيدٍ / قال: «كانت بنو سَلِمَةَ في ناحيةِ المدينة فأرادوا النُّقْلَةَ إلى قُرْبِ المسجدِ فنزلَتْ هذه الآيةُ. فقال النبيُّ ﷺ:

---

(١) التحبير ٥٩.

(٢) في سننه (٥/٢٧٨-٢٧٩) ك: التفسير، ب: ومن سورة يسٓ، ح٣٢٢٦، وقال: «حسن غريب من حديث الثوري». وأورده الشيخ الألباني في صحيح الترمذي (٣/٣١٥-٣١٦) ح ٣٢٢٦ وصحيح ابن ماجه (١/٢٤١) ح ٧٩٢.

(٣) في المستدرك (٢/٤٢٨-٤٢٩) ك: التفسير، سورة يسٓ وصحّحه ووافقه الذّهبي، لكن في إسناده أبو سفيان طريف السعدي وهو ضعيف (كما في التقريب/٤٦٣ برقم ٣٠٣٠ وأصوله). والحديث رواه ابن جرير الطبري في تفسيره (١٢/٢٢/١٥٤) سورة يسٓ أيضاً من طريقه وله شاهد من حديث جابر وابن عباس رضي الله عنهم عنده بنحوه، وفي إسناد ابن عباس سماك، روايته عن عكرمة مضطربة، وإسناد حديث جابر رضي الله عنه رجاله ثقات لكنّه ليس فيه ذكر نزول الآية، وكذا هو في صحيح مسلم (١/٤٦٢) ك: المساجد ومواضع الصلاة، ب: فضل كثرة الخطا إلى المساجد ح ٦٦٥، انظر: تخريج الحديث السابق، فقد حسّنه الترمذي والشيخ الألباني.

«إِن آثاركم تُكتب»، فلم / يَنْتقلوا» واستثنى بعضُهم: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنفِقُوا﴾ الآية [٤٧] قيل: نزلَتْ في المنافقين. ١/ ٤٤

الزمر: اسْتُثْني منها: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِيَ﴾ الآياتِ الثلاث [الزمر: ٥٣-٥٥] كما تقدَّم(١) عن ابنِ عباسٍ. وأخرج الطبرانيُّ(٢) من وجهٍ آخرَ عنه أنها نزلَتْ في وحْشيٍّ قاتلِ حمزة. وزاد بعضُهم: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمْ﴾ الآيةَ [١٠] ذكره السخاويُّ في «جمال القُراء»(٣) وزاد غيرُه ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ﴾ الآيةَ [٢٣] حكاه ابنُ الجَوْزي(٤).

غافر: اسْتُثْني منها ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ﴾ إلى قولِه: ﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الآية: ٥٦، ٥٧] فقد أخرج ابنُ أبي حاتمٍ(٥) عن أبي العاليةِ وغيرِه أنها نزلَتْ في اليهود لَمَّا ذكروا الدجَّال، وأوضَحْتُه في «أسباب النزول»(٦).

---

(١) في ص ٤٩.

(٢) في الكبير (١١/ ١٥٧-١٥٨) ح ١١٤٨٠، ضعيف؛ في إسناده أبين بن سفيان المقدسيّ، ضعيف له مناكير، كما في الميزان للذّهبي (١/ ٧٨) وبه ضعفه الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/ ١٠١).

(٣) جمال القراء ١/ ١٦.

(٤) في مطبوعة أبي الفضل إبراهيم: ابن الجزري وهو خطأ، وانظر: زاد المسير ٧/ ١٦٠.

(٥) وعزاه له المصنف في الدّر (٧/ ٢٩٤) ولعبد بن حميد، وذكر أنّهما أخرجاه بسند صحيح عن أبي العالية، ولم يذكر إسناده، ولكنّه مرسل، وانظر: أسباب النزول له/ ١٨٦.

(٦) لباب النقول ١٨٦.

الشورى: استُثْني منها: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَىٰ﴾ إلى قوله: ﴿بَصِيرٌ﴾[1] [٢٤-٢٧] قلت: بدلالةِ ما أَخْرَجه الطبرانيُّ[2] والحاكمُ[3] في سببِ نزولِها، فإنها نزلَتْ في الأنصار، وقولُه: ﴿وَلَوْ بَسَطَ﴾ الآية [٢٧] نزلَتْ في أصحاب الصُّفَّة. واستثنى بعضُهم: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ﴾ إلى قولِه: ﴿مِّن سَبِيلٍ﴾ [٣٩-٤١] حكاه ابنُ الفَرَس[4].

الزخرف: استُثْنِي منها: ﴿وَسْئَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا﴾ الآيةَ [٤٥] قيل: «نَزَلَتْ بالمدينة». وقيل: «في السماء»[5].

---

(١) انظر: جمال القراء ١/١٦، وفيه إلى قوله تعالى: ﴿شَدِيدٌ﴾.

(٢) في المعجم الكبير (١٢/٢٦-٢٧) ح ١٢٣٨٤، وإسناده ضعيف؛ عثمان بن عمير أبو اليقظان ضعيف، واختلط وكان يُدلّس ويغلو في التشيع. انظر: التقريب /٦٦٧ برقم (٤٥٣٩) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما. وبه ضعّفه الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/١٠٣) -بعد أن عزاه للطبراني-. وكذا السيوطي في لباب النقول /٢٦٠ وقال: أخرج الطبراني بسند ضعيف ثم ذكره.

(٣) لم يعزه في لباب النقول /٢٦٠ إلا للطبراني وإنما عزاه له بخصوص الآية التي ذكرها بعدها وهي «لو بسط الله...» وهو عنده أنها نزلت في أصحاب الصفة في المستدرك (٢/٤٤٥) ك: التفسير سورة الشورى، وصححه ووافقه الذهبي على شرط الشيخين.

(٤) أحكام القرآن له (خ) ٢/١٢٣ ب.

(٥) ذكر ابن العربيِّ في الناسخ والمنسوخ (٢/١٦) أنها نزلت بين السماء والأرض وكذلك نقله السيوطي عنه في النوع السادس.

الجاثية: استُثْني منها: ﴿ قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ الآية [١٤] حكاه في « جمال القراء »(١) عن قتادةَ.

الأحقاف: استُثْني منها: ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ﴾ الآية [١٠]، فقد / أخرج الطبرانيُّ(٢) بسندٍ صحيحٍ عن عوفِ بن مالك الأَشْجَعيِّ ٤٥/١ أنها نزلَتْ بالمدينة في قصة إسلامِ عبدِالله بن سَلامٍ(٣)، وله طرقٌ أخرى، لكن أخرج ابنُ أبي حاتم(٤) عن مسروق قال: « أُنْزِلَتْ هذه الآيةُ بمكةَ، وإنما كان إسلامُ ابنِ سَلام بالمدينة، وإنما كانت(٥) خصومةً خاصَمَ بها محمدٌ ﷺ ».

---

(١) جمال القراء ١ / ١٧.

(٢) في المعجم الكبير (١٨ / ٤٦-٤٧) ح ٨٣. إسناده صحيح كما حكم المصنف -رحمه الله- رجاله رجال الصحيح كما قال الهيثمي في المجمع (٧ / ١٠٦) ورواه أيضاً: أحمد في مسنده (٦ / ٢٥)، وابن جرير في تفسيره (١٣ / ٢٦ / ١١-١٢) الأحقاف، والحاكم في المستدرك (٣ / ٤١٥-٤١٦) ك: التفسير، وصححه على شرط الشيخين وأقرّه الذّهبي وقال محقق الطبراني: « هو على شرط مسلم فقط » وهو كما قال.

(٣) ابن الحارث، أبو الحارث الصحابي الجليل، حليف الأنصار، من علماء أهل الكتاب (ت: ٤٣هـ). انظر: أسد الغابة ٢ / ٦١٣، الإصابة ٤ / ١١٨.

(٤) لم نقف عليه في القسم الموجود من تفسيره وكذا عزاه له في الدّر أيضاً (٧ / ٤٣٩) الأحقاف، ورواه ابن جرير في تفسيره (١٣ / ٢٦ / ٩) الأحقاف عن عامر الشعبي عن مسروق به مرسلاً.

(٥) المثبت من سائر النسخ وهو موافق لمصادر التخريج، وفي (أ) « كان ».

وأخرج(١) عن الشعبيِّ قال: «ليس بعبدِ الله بن سَلام»، وهذه الآيةُ مكيَّةٌ، واستثنى بعضُهم: ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ﴾ الآياتِ الأربعَ [١٥-١٨]، وقولَه: ﴿فَٱصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْعَزْمِ﴾ الآيةَ [٣٥] حكاه في «جمال القراء»(٢).

قٓ: اسْتُثْني منها: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ إلى ﴿لُّغُوبٍ﴾(٣) [٣٨]، فقد أخرج الحاكم(٤) وغيرُه أنها نزلَتْ في اليهودِ.

النجم: اسْتُثْني منها: ﴿ٱلَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ﴾(٥) إلى ﴿ٱتَّقَىٰٓ﴾ [٣٢] وقيل: ﴿أَفَرَءَيْتَ ٱلَّذِى تَوَلَّىٰ﴾ الآياتِ التسعَ [٣٣-٤١].

القمر: اسْتُثْني منها: ﴿سَيُهْزَمُ ٱلْجَمْعُ﴾ الآيةَ [٤٥]، وهو مردودٌ لِما

---

(١) أي: ابن أبي حاتم -في القسم المفقود- المصدر السابق نفسه للسيوطي، لكنّه عزاه لابن المنذر بدل ابن أبي حاتم، وهو عند ابن جرير في تفسيره الموضع المذكور سابقاً ورواه مرسلاً، ورجاله ثقات.

(٢) جمال القراء ١/١٧ وذكر الآيتين: ١٠، ٣٥.

(٣) انظر: جمال القراء ١/١٧.

(٤) في المستدرك (٢/٥٤٣) ك: تواريخ المتقدمين من الأنبياء والمرسلين، ب: ذكر آدم عليه السّلام، وصححه، وتعقبه الذّهبي بقوله: «قلت: أبو سعد البقال، قال ابن معين: لايكتب حديثه».

وأخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده كما في المطالب العالية (٤/١٦٠) ك: التفسير، ب: سورة قٓ بإسناد آخر مختصراً. وقال البوصيريّ في الإتحاف (٦/٢٧٥): «رواته ثقات». إلاّ أنّه منقطع إذ لم يسمع أبو مجلز لاحق بن حُميد من عمر رضي الله عنه بل لم يدركه كما قال أبو زرعة. انظر: جامع التحصيل /٢٩٦.

(٥) ذكر السخاوي استثناء هذه الآية عن ابن عباس وقتادة. انظر: جمال القراء ١/١٧.

سيأتي[1] في النوع الثاني عشر. وقيل: ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ الآيتين [٥٤، ٥٥].

الرحمن: اسْتُثْني منها: ﴿يَسْـَٔلُهُۥ﴾ الآيةَ [٢٩] حكاه في «جمال القراء»[2].

الواقعة: اسْتُثْني منها: ﴿ثُلَّةٌ مِّنَ ٱلْأَوَّلِينَ * وَثُلَّةٌ مِّنَ ٱلْآخِرِينَ﴾ [٣٩، ٤٠]، وقولُه: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾ إلى ﴿تُكَذِّبُونَ﴾ [٧٥-٨٢] لِما أخرجه مسلمٌ[3] في سبب نزولِها.

/ **الحديد**: يُسْتثنى منها -على القولِ بأنها مكيةٌ- آخرُها. ٤٦/١

المجادلة: اسْتُثْني منها: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ﴾ الآيةَ [٧] حكاه ابن الفَرَسِ[4] وغيرُه.

التغابن: يُسْتَثْنى منها -على أنها مكيَّةٌ- آخرُها، لِما أخرجه الترمذيُّ[5] والحاكمُ[6] في سببِ نزولِه.

---

(١) سيأتي في ص ٢٣٩.

(٢) جمال القراء ١/١٨.

(٣) في صحيحه (١/٨٤) ك: الإيمان، ب: بيان كفر من قال مطرنا بالنوء، ح ١٢٧ من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٤) أحكام القرآن (خ) ٢/١٣٧ أ.

(٥) في سننه (٥/٣٤٤-٣٤٥) ك: التفسير، ب: «ومن سورة التغابن» ح٣٣١٧، وقال: «حسن صحيح»، وحسّنه الشيخ الألباني في صحيح الترمذي (٣/٣٥٥-٣٥٦) ح ٣٣١٧.

(٦) في المستدرك (٢/٤٩٠) ك: التفسير، ب: سورة التغابن، وصححه ووافقه الذهبي. قلت: في إسناده سِماك بن حرب، صدوق وروايته عن عكرمة خاصةً مضطربة، وقد تغير بآخرة، فكان رُبّما تلقن، كما في التقريب/٤١٥، برقم (٢٦٣٩)، لكنّ الترمذي =

التحريم: تقدَّم[1] عن قتادةَ أنَّ المدنيَّ منها إلى رأسِ العشرِ والباقي مكيٌّ.

تبارك: أخرج جُوَيْبر[2] في «تفسيره»[3] عن الضحاكِ عن ابنِ عباسٍ قال: «أُنْزلت تبارك الملك في أهلِ مكةَ إلا ثلاثَ آياتٍ»[4].

نٓ: اسْتُثْني منها: ﴿إِنَّا بَلَوْنَٰهُمْ﴾ إلى ﴿يَعْلَمُونَ﴾ [١٧-٣٣]، ومن ﴿فَٱصْبِرْ﴾ إلى ﴿ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [القلم: ٤٨-٥٠] فإنه مدنيٌّ، حكاه السَّخاوي في «جمال القراء»[5].

المزمل: استُثْني منها: ﴿وَٱصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ﴾ الآيتين [١٠، ١١] حكاه الأصبهاني[6]. وقولُه: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ﴾ إلى آخرِ السورةِ [٢٠]

= صحّح حديثه وكذا حسّنه الشيخ الألباني كما تقدم. وكذا رواه ابن جرير الطبري في تفسيره (١٤/٢٨/١٢٤)، والطبراني في الكبير (١١/٢٢٠)، ح ١١٧٢٠، وابن أبي حاتم كما في تفسير ابن كثير (٨/١٦٥) سورة التغابن. انظر: الحاشيتين السابقتين.

(١) في ص ٥٧.

(٢) ابن سعيد، أبو القاسم البَلْخي نزيل الكوفة راوي التفسير (ت: بعد ١٤٠هـ). انظر: تاريخ بغداد ٧/٢٥٠، تهذيب الكمال ٥/١٦٧، كشف الظنون ١/٤٥٢.

(٣) عزاه المصنف في الدرّ (١٤/٥٩٩ ط. مركز هجر) سورة الملك لجويبر في تفسيره عن الضحاك عن ابن عباس رضي الله عنهما، وجاء في طبعة دار الفكر (٨/٢٣٠) عزوه لابن جرير ولعله تصحيف؛ إذ لم أقف عليه في مظانه من ابن جرير بعد البحث، وتفسير جويبر مفقود حتى نتأكد من وجوده فيه والله أعلم.

(٤) لم نقف على من عيَّنها، والمراد ثلاث آيات نزلت بالمدينة، أو ثلاث مخاطب بها غير أهل مكة. انظر: التحرير والتنوير ٢٩/٧.

(٥) جمال القراء ١/١٨.

(٦) لم نقف على قولِ الأصبهاني، وذكر هذا الاستثناء الماوردي في تفسيره: ٦/١٢٤ عن ابن عباس وقتادة، وتبعه القرطبي في تفسيره: ١٩/٣١.

حكاه ابنُ الفرسِ[1]، ويَرُدُّه ما أخرجه الحاكمُ[2] عن عائشةَ أنه نَزَلَ بعد نزولِ صدرِ السورةِ بسنة، وذلك حين فُرِضَ قيامُ الليل في أولِ الإسلامِ قبل فَرْضِ الصلواتِ الخمسِ.

الإنسان: استُثْني منها ﴿ فَٱصۡبِرۡ لِحُكۡمِ رَبِّكَ ﴾ [٢٤].

[١٩] **المرسلات**: استْثني منها ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱرۡكَعُواْ لَا يَرۡكَعُونَ ﴾ / [٤٨] حكاه ابن الفَرَس[3] وغيرُه[4].

١/٤٧ / **المطففين**: قيل: مكيةٌ إلا ستَّ آياتٍ مِنْ أوَّلِها.

البلد: قيل: مدنيةٌ إلا أربعَ آياتٍ مِنْ أولِها.

الليل: قيل: مكيةٌ إلا أولَها.

أرأيت: قيل: نَزَلَ ثلاثُ آياتٍ مِنْ أولِها بمكةَ والباقي بالمدينةِ[5].

---

(١) أحكام القرآن (خ) ٢ / ١٦٠ ب، وانظر: الكامل للهذلي (خ) ٣٢ ب.

(٢) في المستدرك (٢ / ٥٠٤-٥٠٥) ك: التفسير، تفسير سورة المُزّمل، وصححه وتعقبه الذهبّي بأنّ الحَكَم ضعيف، وهو الحكم بن عبدالملك القرشيّ، ضعيف (كما في التقريب / ٢٦٣ برقم ١٤٥٩).

(٣) أحكام القرآن (خ) ٢ / ١٦٣ أ.

(٤) انظر: جمال القراء ١ / ١٩.

(٥) تأخر هذا السطر في مطبوعة أبي الفضل إلى ما بعد عنوان « ضوابط ».

ضوابط[1]

أخرج الحاكمُ في «مُسْتدركه»[2]، والبيهقيُّ في «الدلائل»[3]، والبزَّارُ في «مسنده»[4] من طريقِ الأعمشِ عن إبراهيم عن علقمةَ عن عبدِالله قال: «ما كان ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ أُنْزل بالمدينة، وما كان ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ فبمكةَ». وأخرجه أبو عبيدٍ في «الفضائل»[5] عن علقمةَ مُرْسلاً، وأخرج[6] عن ميمون بن مهران قال: «ما كان في القرآن ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ أو ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ﴾ فإنه مكيٌّ، وما كان ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ فإنه مدني». قال

---

(١) تصرَّفت مطبوعة أبي الفضل إبراهيم في العنوان فزادت بعدها «في المكي والمدني».

(٢) (٣/١٨) ك: الهجرة ورواه أيضاً من طريق عبدالرّحمن بن يزيد عن ابن مسعود، وصححه على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي، ولكنّه بلفظ «قرأنا المُفصّل حينا وحِجَجاً بمكة ليس فيها: يا أيها الذين آمنوا».

(٣) (٧/١٤٤)، جماع أبواب نزول الوحي على رسول الله ﷺ ب: ذكر السور التي نزلت بمكة والتي نزلت بالمدينة ورجاله بين ثقة وصدوق، رواه من طريق الحاكم به فهو حسن به، وانظر ما قبله.

(٤) كما في كشف الأستار (٣/٣٩)، ك: التفسير، ب: ما نزل بمكة والمدينة، ورجاله كالسابق، وانظر التعليق السابق.

(٥) (٢/٢٠٢) ب: منازل القرآن بمكة والمدينة وذكر أوائله وأواخره، ح ٨١٧، وفي إسناده راوٍ مبهم، بجانب كونه مرسلاً.

(٦) يعني أبا عبيد في الفضائل (٢/٢٠٢) ح ٨١٨. رجاله ثقات، لكنه مقطوع.

ابنُ عطيةَ[١] وابنُ الفَرَس[٢] وغيرُهما[٣]: «هو في ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ صحيحٌ، وأمَّا ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾ فقد يأتي في المدنيِّ».

قال ابن الحَصَّار[٤]: «قد اعتنى المتشاغلون بالنَّسخ بهذا الحديث، واعتمدوه على ضَعْفِه، وقد اتفق الناسُ على أن النساءَ مدنيةٌ، وأولُها ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾ [١] وعلى أنَّ الحجَّ مكيةٌ وفيها: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾ [٧٧]». وقال غيرُه[٥]: هذا القولُ إن أُخِذَ على إطْلاقِه فيه نظرٌ؛ فإنَّ سورةَ البقرةِ مدنيةٌ، وفيها: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ﴾ [٢١]، ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ﴾ [١٦٨]، وسورة النساء مدنيةٌ وأولُها ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾.

/ وقال مكيٌّ[٦]: «هذا إنما هو في الأكثرِ، وليس بعامٍّ، وفي كثيرٍ من السورِ المكية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾». وقال غيرُه[٧]: «الأقرب حَمْلُه على أنه خطابٌ، المقصودُ به -أو جُلُّ المقصودِ به- أهلُ مكةَ أو المدينةِ». ٤٨/١

---

(١) المحرر الوجيز ١/١٤١.

(٢) أحكام القرآن (خ) ١/٣أ.

(٣) انظر: على سبيل المثال: الجامع لأحكام القرآن للقرطبيّ (١/٢٢٥).

(٤) انظر: التحبير ٥٢.

(٥) وهو الزركشي في البرهان ١/٢٧٧.

(٦) عبارته في الإيضاح (١١٤): «كل سورة فيها «يأيها الناس» وليس فيها «يأيها الذين آمنوا» فهي مكية».

(٧) وهو الزركشيّ في البرهان ١/٢٧٨.

وقال القاضي[1]: «إن كان الرجوعُ في هذا إلى النقلِ فمُسَلَّم، وإن كان السببُ فيه حصولَ المؤمنين بالمدينةِ على الكثرةِ دونَ مكةَ فضعيفٌ، إذ يجوزُ خطابُ المؤمنين بصفتِهم وباسمِهم وجنسِهم، ويُؤْمَرُ غيرُ المؤمنين بالعبادة كما يُؤْمَرُ المؤمنون بالاستمرارِ عليها والازديادِ منها» نقله الإمام فخر الدين في تفسيره[2].

وأخرج البيهقيُّ في «الدلائل»[3] من طريق يونسَ بنِ بُكَيْر عن هشامِ بنِ عروةَ عن أبيه، قال: «كلُّ شيءٍ نَزَلَ من القرآنِ فيه ذكرُ الأممِ والقرونِ فإنما نَزَلَ بمكة، وما كان من الفرائضِ والسنن فإنما نَزَلَ بالمدينة».

وقال الجَعْبَريُّ[4]: «لمعرفة المكيِّ والمدنيِّ طريقان: سماعيٌّ وقياسيٌّ. فالسماعيُّ: ما وَصَلَ إلينا نزولُه بأحدِهما[5]، والقياسِيُّ: كلُّ سورةٍ فيها

---

(١) لعله يعني بالقاضي: الباقلاني، ولكننا لم نقف على هذا النص في كتبه، والنص وارد كذلك في تفسير القاضي البيضاوي (١ / ٣٢) ولكن لا يعقل أن الرازي (ت: ٦٠٦هـ) ناقل عن البيضاوي (ت: ٦٨٥هـ).

(٢) تفسير الفخر الرازي ٢ / ٨٢.

(٣) (٧ / ١٤٤) جماع أبواب نزول الوحي على رسول الله ﷺ ب: ذكر السور التي نزلت بمكة والتي نزلت بالمدينة، من قول عروة فهو مقطوع، وإسناده -مع ذلك- ضعيف؛ فيه أحمد بن عبدالجبار العطاردي وهو ضعيف، (انظر: التقريب / ٩٣، برقم ٦٤).

(٤) انظر: البرهان ١ / ٢٧٦.

(٥) أي: بمكة أو المدينة.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ فقط، أو «كَلاَّ»، أو أوَّلُها حرفُ تَهَجٍّ سوى الزهراوين والرعدِ، أو فيها قصةُ آدمَ وإبليسَ سوى البقرةِ فهي مكيَّةٌ، وكلُّ سورةٍ فيها قِصَصُ الأنبياءِ والأممِ الخاليةِ مكيةٌ، وكلُّ سورةٍ فيها فريضةٌ أو حَدٌّ فهي مدنيةٌ» انتهى.

وقال مكي[١]: «كلُّ سورةٍ فيها ذِكْرُ المنافقين فمدنيةٌ». زاد غيرُه[٢]: «سوى العنكبوتِ» وفي «كامل» الهذلي[٣]: «كل سورةٍ فيها سَجْدة فهي مكيَّةٌ». وقال الدِّيْرِيْني[٤]:

وما نزلَتْ «كَلاَّ» بيَثْرِبَ فاعلَمَنْ ولم تَأْتِ في القرآنِ في نصفِه الأعلى

وحكمةُ ذلك: أنَّ النصفَ الأخيرَ نَزَلَ أكثرُه بمكةَ، وأكثرُها جبابرةٌ، فتكرَّرَتْ فيه على وجهِ التهديدِ والتعنيفِ لهم والإنكارِ عليهم، بخلافِ النصفِ الأولِ، وما نَزَلَ / منه في اليهودِ لم يَحْتَجْ إلى إيرادِها فيه لِذِلَّتِهم وضَعْفِهم، ذكره العَمَّاني[٥]. ١/٤٩

(١) الإيضاح له/١١٤.

(٢) هو الزركشيّ، (البرهان ١/٢٧٥).

(٣) الكامل له (خ) ٢٩ أ.

(٤) انظر: البرهان ١/٥٢٠.

(٥) المرشد ١/١٠٢، وقال: «وهذا شيء ذكره بعض المتأخرين، وهو حسن».

فائدة

أخرج الطبرانيُّ[1] عن ابنِ مسعودٍ قال: «نَزَلَ المفصَّلُ بمكةَ، فمكَثْنا حِجَجاً نقرؤُه لا يَنْزِلُ غيره».

*　*　*

(١) في المعجم الأوسط (٧/١٨٢) ح ٦٣٤٠، في إسناده حُديج بن معاوية، صدوق يخطئ كما في التقريب /٢٢٦ برقم (١١٦١)، وكذا هو في مجمع البحرين للهيثمي (٦/١٠٥) ح ٣٤٥١. وقال الهيثمي في المجمع (٧/١٥٧): «وفيه حُديج بن معاوية وثّقه أحمد وغيره، وضعّفه جماعة»، ومثله يُحسّن حديثه في الرّوايات التفسيرية إن شاء الله.

تنبيه

قد تبيَّن بما ذكَرْناه من الأوجهِ التي ذكرَها ابنُ حبيب المكيُّ والمدنيُّ، وما اخْتُلِف فيه، وترتيبُ نزولِ ذلك، والآياتُ المدنياتُ في السورِ المكيةِ والآياتُ المكياتُ في السورِ المدنيةِ، وبقي أوجهٌ تتعلَّق بهذا النوعِ ذكر[1] هو أمثلتَها، فنذكرُه.

[٢٠] مثالُ ما نزلَ بمكةَ وحكمُه مدنيٌّ[2]: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم / مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ﴾ الآية [الحجرات: ١٣] نَزَلَ بمكةَ يومَ الفتحِ وهي مدنيةٌ؛ لأنها نزلَتْ بعد الهجرةِ. وقوله: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣] كذلك[3].

قلت: وكذا قولُه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨] في آياتٍ أُخَرَ.

ومثالُ ما نَزَل بالمدينةِ وحكمه مكيٌّ[4]: سورةُ الممتحَنة، فإنها نزلَتْ بالمدينة مخاطَبةً لأهلِ مكةَ، وقولُه في النحل: ﴿وَٱلَّذِينَ هَاجَرُوا۟ فِى ٱللَّهِ﴾ [٤١] إلى آخرها نَزَل بالمدينةِ مخاطَباً به أهلُ مكةَ، وصدرُ براءةَ نَزَلَ بالمدينة خطاباً لمشركي أهل مكة.

---

(١) أي: ابن حبيب في كتابه التنبيه ٣٠٩.

(٢) التنبيه ٣٠٩، وانظر: البرهان ١/ ٢٨٢.

(٣) وفي التنبيه ٣٠٩ إلى نهاية الآية (٥) من المائدة، ومثله في البرهان ١/ ٢٨٢.

(٤) التنبيه ٣٠٩ وفيه زيادة أمثلة، ومثله في البرهان ١/ ٢٨٣ وهذا ليس على المصطلح المشهور.

ومثالُ ما يُشْبِهُ تنزيلَ المدنيِّ في السورِ المكيَّة(١) قولُه في النجم: ﴿ٱلَّذِينَ يَجۡتَنِبُونَ / كَبَٰٓئِرَ ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡفَوَٰحِشَ إِلَّا ٱللَّمَمَۚ﴾ [٣٢]؛ فإنَّ الفواحشَ كلُّ ذَنْبٍ ١/٥٠ فيه حَدٌّ، والكبائرُ كلُّ ذنبٍ عاقِبَتُه النارُ، واللَّمَمُ ما بينَ الحَدَّيْن من الذنوبِ، ولم يكنْ بمكةَ حَدٌّ ولا نحوُه(٢).

ومثالُ ما يُشْبِهُ تنزيلَ مكةَ في السورِ المدنية(٣) قولُه: ﴿وَٱلۡعَٰدِيَٰتِ ضَبۡحٗا﴾ [العاديات: ١]، وقولُه في الأنفال: ﴿وَإِذۡ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلۡحَقَّ﴾ الآية [٣٢].

ومثالُ ما حُمِل مِنْ مكةَ إلى المدينةِ(٤) سورةُ يوسفَ والإخلاصِ.

قلت: و« سبّح » كما تقدَّم(٥) في حديث البخاريِّ.

ومثالُ ما حُمِل من المدينةِ إلى مكةَ(٦): ﴿يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهۡرِ ٱلۡحَرَامِ قِتَالٖ فِيهِۖ﴾ [البقرة: ٢١٧] وآيةُ الربا، وصدرُ براءةَ، وقولُه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِيٓ أَنفُسِهِمۡ﴾ الآيات(٧) [النساء: ٩٧].

---

(١) التنبيه ٣٠٩، وفيه زيادة مثال، ومثله في البرهان ١/٢٨٣.

(٢) في التنبيه « ولا عرف »، وفي البرهان: « ولا غزو ».

(٣) التنبيه ٣٠٩، وفيه زيادة أمثلة، ومثله في البرهان ١/٢٨٤.

(٤) التنبيه ٣١٢، وفيه زيادة مثال، ومثله في البرهان ١/٢٩٠.

(٥) في ص ٧٥.

(٦) التنبيه ٣١٢، ومثله في البرهان ١/٢٩١، وفيهما زيادات.

(٧) في التنبيه ﴿إِلَّا ٱلۡمُسۡتَضۡعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ...﴾ إلى قوله: ﴿عَفُوًّا غَفُورٗا﴾ يعني الآيتين ٩٨ و٩٩، ومثله في البرهان.

ومثالُ ما حُمِل إلى الحبشةِ[١]: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ﴾ الآياتِ[٢][آل عمران: ٦٤]. قلت: صحَّ[٣] حملُها إلى الروم. وينبغي أَنْ يُمَثَّل لِما حُمِل إلى الحبشةِ بسورةِ مريمَ، فقد صَحَّ أن جعفرَ بنَ أبي طالبٍ قرأها على النجاشيِّ، أخرجه أحمدُ في مسنده[٤].

وأمَّا ما نَزَلَ بالجُحْفَةِ والطائفِ وبيتِ المقدس والحديبيةِ فسيأتي في النوع الذي يلي هذا، ويُضَمُّ إليه ما نَزَلَ بمِنى وعرفاتٍ، وعُسْفانَ، وتبوكَ وبدرٍ وأحدٍ وحِراءٍ وحمراءِ الأسد.

* * *

---

(١) التنبيه ٣١٣، ومثله في البرهان ١/٢٩٢.

(٢) في التنبيه إلى الآية (٦٨) من آل عمران، ومثله في البرهان ١/٢٩٢.

(٣) انظر: صحيح البخاري (١/٣٢) مع الفتح، ك: بدء الوحي، ب٦ بدون عنوان ح ٧.

(٤) (١/٢٠٢-٢٠٣) و(٥/٢٩٠-٢٩٢) وإسناده حسن؛ فيه محمد بن إسحاق، وهو صدوق حسن الحديث إذا صرّح بالتحديث، وقد صرّح هنا، ولذا حسّن إسناده محققو المسند، وصُحّح إسناده في مرويات الإمام أحمد في التفسير (٣/١٤٢-١٤٣) وهو حسن كما تقدم من حال ابن اسحاق إلاّ إذا وجدت له متابعة فيُصحّح لغيره.

١/ ٥١

/ النوع الثاني
معرفةُ الحَضَريّ والسَّفَريّ[١]

أمثلـةُ الحَضَـريِّ[٢] كثيرةٌ. وأمَّا السَّفَرِيُّ[٣] فلـه أمثلةٌ تَتَبَّعْتُهـا، منهـا: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾ [البـقـرة: ١٢٥] نزلَتْ بمكةَ عـامَ حَـجَّـةِ الوَدَاعِ، فأخـرجَ ابنُ أبي حـاتِمٍ[٤] وابنُ مَرْدَوَيْهِ[٥] عن جَابرٍ قال: «لمَّا طاف النبيُّ ﷺ قـال له عُـمـر: «هَذا مَـقـامُ أبينا إبراهيمَ»؟ قـال: «نعم». قـال: «أفَلاَ نتخِذُهُ مُصَلّى»؟ فنَزَلَتْ.

(١) انظر: جمال القراء ١/٨، ١٤، ١٧، المرشد الوجيز ٣١، التحبير ٦٣.

(٢) (أ): «الحضر»، والمثبت هو الصواب؛ بدليل اتفاق النسخ على العنوان، وفيه: الحضري.

(٣) لم يحدد السيوطي -هنا- مصطلح السَّفَر الذي يضبط كلَّ ما يندرج في هذا النوع من روايات، ويظهر أنه أراد مطلق السفر دون اعتبار معيَّن.

(٤) في تفسيره (١/٢٢٦) البقرة. إسناده حسن؛ رجاله بين ثقة وصدوق، وعزاه المصنف إليه وإلى ابن مردويه أيضاً في أسباب النزول /٢٨-٢٩، وقال: «وظاهر هذا وما قبله أن الآية نزلت في حجة الوداع».

(٥) وقد ساقه الحافظ ابن كثير -رحمه الله تعالى- بإسناد ابن مردويه وغيره في تفسيره (١/٢٤٤) البقرة، وقال: «هكذا وقعت في هذه الرواية وهو غريب».

قلت: أصل الحديث في صحيح البخاري من غير ذكر نزول الآية. انظر: صحيح البخاري (٨/١٦٨) مع الفتح ك: التفسير، ب: قوله: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾، ح ٤٤٨٣، بلفظ: «... قلت يا رسول الله لو اتخذت من مقام إبراهيم مصلى...» الحديث.

وأخرجَ ابنُ مَرْدَويهِ[1] مِن طَريقِ عَمْرِو بنِ مَيْمونٍ عَن عُمَر بنِ الْخَطّابِ أَنَّهُ مرَّ بمقامِ إبراهيمَ فقال: «يا رَسُولَ اللهِ أَلَيْسَ نَقُومُ مقامَ خليلِ ربِّنا؟ قال: «بلى». قال: أفلا نَتَّخِذُهُ مُصَلَّى؟ فلم يَلْبَثْ إلاَّ يسيراً حتى نزلَتْ».

وَقال ابنُ الْحَصَّارِ[2]: «نزلَتْ: إمَّا في عُمْرَةِ الْقضَاءِ أو في غَزْوَةِ الفتح أو حَجَّةِ الوَدَاعِ».

ومنها: ﴿وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا﴾ الآية [البقرة: ١٨٩] روى ابنُ جريرٍ[3] عن الزُّهريّ أنها نزلَتْ في عُمرةِ الْحُدَيْبِية. وعنِ السُّدِّيِّ أَنّها نزلَتْ في حَجَّةِ الْوَدَاعِ.

ومنها: ﴿وَأَتِمُّوا۟ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦] فَأَخْرَجَ ابْنُ أَبي حَاتمٍ[4]

---

(١) ساقه الحافظ ابن كثير في تفسيره (١/ ٢٤٤) بإسناد ابن مردويه، وفي إسناده من لم أقف على ترجمته فيما بحثت، والحديث صحيح من غير هذا الوجه والسياق، وحسنٌ بما تقدم في حاشية (٤) من الصفحة السابقة.

(٢) التحبير ٩٩.

(٣) في تفسيره (٣/ ٥٥٨/برقم ٣٠٨٢) (٢/ ١٨٧) سورة البقرة من طريق عبدالرزاق -وهو عنده في تفسيره (١/ ٧٢) عن معمر عن الزهري به مرسلاً- ورواية السدّي أيضاً عند ابن جرير في تفسيره (٣/ ٥٥٩/برقم ٣٠٨٥) (٢/ ١٨٨) مرسلاً.

(٤) في تفسيره (١/ ٣٣٤) برقم (١٧٦١) البقرة آية ١٩٦، وقال الحافظ ابن كثير -في تفسيره (١/ ٣٣٤) بعد أن ساقه بإسناد ابن أبي حاتم-: «هذا حديث غريب وسياق عجيب».
قلت: والحديث في الصحيحين من رواية يعلى بن أمية في قصة الرجل المذكور بدون ذكر الغُسل والاستنشاق ولا التصريح بذكر نزول هذه الآية، انظر: صحيح البخاري (٣/ ٣٩٣) مع الفتح، ك: الحج، ب: غسل الخلوق ثلاث مرات من الثياب ح ١٥٣٦. وصحيح مسلم (٢/ ٨٣٦) ك: الحج، ب: ما يباح للمحرم بحج أو عمرة -

عَن صَفْوانَ بن أُمَيَّةَ قال: «جاءَ رَجُلٌ إِلَى النبيِّ ﷺ مُتَضَمِّخٌ[١] بالزَّعْفَران عَلَيْه جُبَّةٌ، فقال: كَيْفَ تأْمُرني في عُمْرَتي؟ فنزلَتْ. فقال: «أَيْنَ السَّائِلُ عَنِ الْعُمْرَةِ؟ أَلْقِ عَنك ثيابَكَ ثم اغتسِلْ» الحديثَ.

ومنها: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ﴾ الآيةَ [البقرة: ١٩٦] نزلَتْ بالحديبية، كَمَا أخرجه أحمدُ[٢] عَن كَعْب بن عُجْرَة الذي نَزَلَتْ فيه، والْوَاحِديُّ[٣] عن ابن عَبَّاسٍ.

ومنها: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ﴾ الآيةَ [البقرة: ٢٨٥] قيل: نزلَتْ يومَ فتحِ مكة. ولم أَقِفْ لَهُ عَلَى دليلٍ.

/ ومنها: ﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا تُرْجَعُونَ﴾ الآيةَ [البقرة: ٢٨١] نزلَتْ بِمنىً عامَ ٥٢/١

= وبيان تحريم الطيب عليه، ح ١١٨٠. ويراجع الفتح (٣/٣٩٤)، فقد ذكر أنه جاء التصريح في رواية الطبراني في الأوسط بأن الذي نزل على النبي ﷺ في هذه القصة هو ﴿وَأَتِمُّوا۟ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾.

(١) مُتَلطِّخ بكثرةٍ بنبات الزَّعْفران.

(٢) في مسنده (٤/٢٤١) من طريق أبي بشر عن مجاهد به، ورجاله ثقات رجال الشيخين غير أبي بشر –وهو جعفر بن أبي وحشية– ضعَّف شعبة حديثه عن مجاهد –كما في التهذيب– قال: لم يسمع منه شيئاً، وقال الحافظ ابن حجر: –في مقدمة الفتح ص ٣٩٥–، «احتج به الجماعة، وأخرج له البخاري عن مجاهد متابعة، وصحح الحديث شُعَيب الأرنؤوط ومن معه في تحقيق المسند (٣٠/٢٥) ح ١٨١٠١، والحديث في الصحيحين مع التصريح بنزولها بالحديبية. انظر: صحيح البخاري (٤/١٦) مع الفتح ك: المحصر، ب: قول الله ﴿أَوْ صَدَقَةٍ﴾ ح ١٨١٥، وصحيح مسلم (٢/٨٦١) ك: الحج، ب: جواز حلق الرأس للمحرم...، ح ١٢٠١.

(٣) في أسباب النزول / ٩٠–٩١ وانظر الحاشية السابقة، وكذا عنده من حديث كعب ابن عُجْرَة من طرق.

حَجَّةِ الْوَدَاعِ فيما أخرجه البيهقيُّ في «الدلائل»[١].

ومنها: ﴿ٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُوا۟ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ الآية [آل عمران: ١٧٢] أخرج الطبرانيُّ[٢] بسندٍ صحيحٍ عن ابن عباسٍ: أنها نزلَتْ بحمراءِ الأَسَدِ.

ومنها: آية التيمم في النساء [٤٣] أخرج ابنُ مَرْدويه[٣] عنِ الأسْلَعِ بن شريك أنها نزلت في بَعْضِ أَسْفَارِ النبيِّ ﷺ.

---

(١) (٧/ ١٣٧) جماع أبواب الوحي على رسول الله ﷺ، ب: آخر سورة وآخر آية نزلت...، قلت: في إسناده الكلبي وهو واه، ورواه أيضاً من طريق الفضل بن موسى وكذا النسائي في تفسيره (١/ ٢٩٠) ح ٧٧، ٧٨ وإسناده صحيح، وكذا رواه ابن جرير الطبري في تفسيره (٦/ ٣٩) برقم ٦٣١١ (٣/ ٣/ ١١٥) البقرة، والطبراني في الكبير (١١/ ٢٩٣-٢٩٤) ح ١٢٠٤٠ و(١٢/ ١٩) ح ١٢٣٥٧ وقال الهيثمي في المجمع (٦/ ٣٢٤) -في رجال الطريق الأول-: «رجاله ثقات»، ولكنه ليس فيه عندهم أنها نزلت بمنى عام حجة الوداع. وقال أحمد شاكر -في تعليقه على الحديث في تفسير ابن جرير-: «إسناده صحيح». انظر: (٦/ ٤٠) وانظر الفتح (٨/ ٢٠٥) أيضاً.

(٢) في المعجم الكبير (١١/ ١٩٧) ح ١١٦٣٢، وحكم الهيثمي في مجمع الزوائد (٦/ ١٢١) بأن رجاله رجال الصحيح غير محمد بن منصور الجَوَّاز وهو ثقة، وحكم المصنف أيضاً بصحة إسناده.

(٣) ساقه الحافظ ابن كثير -رحمه الله- في تفسيره (٢/ ٢٨٣) النساء آية ٤٣ بإسناد ابن مردويه ومن طريق ابن مردويه أخرجه الضياء في المختارة (٤/ ٢١٦-٢١٧)، وهو ضعيف، فيه الهيثم بن رُزَيق المالكي، لا يتابع على حديثه، والعلاء بن الفضل المنقري، وهو ضعيف، انظر: الضعفاء للعقيلي (٤/ ٣٥٤) والميزان للذهبي (٤/ ٣٢٢) والتهذيب لابن حجر (٨/ ١٩٠) وابن جرير الطبري في تفسيره (٨/ ٤٠٢) برقم (٩٦٣٧) و(٤/ ٥/ ١٠٧) من طريق الربيع بن بدر، وكذا رواه الطبراني في الكبير (١/ ٢٩٨-٢٩٩) ح ٨٧٥-٨٧٧ بإسنادين، وضعَّفه الهيثمي في المجمع (١/ ٢٦٢) -الطريق الأول- بالربيع بن بدر بأنه مجمع على ضعفه، والثاني بالهيثم بن رُزيق وهو الذي في إسناد ابن مردويه المتقدم الذكر.

ومنها: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا ﴾ [النساء: ٥٨] نزلَتْ [٢١] يَوْمَ الفتح في جَوْفِ الْكَعْبَةِ /، لِما أخرجه سُنَيْدٌ[١] في تفسيرِه[٢] عن ابنِ جُرَيج، وَأَخرَجَهُ ابنُ مَرْدَويه[٣] عن ابنِ عَبَّاسٍ.

ومنها: ﴿ وَإِذَا كُنتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ الآية [النساء: ١٠٢] نزلت بعُسْفانَ[٤] بين الظهر والعصر، كَمَا أخرجه أحْمَدُ[٥] عن أَبي عَيَّاشٍ الزُّرَقِيِّ.

---

(١) الحسين بن داود، أبو علي الملقَّب بـ« سُنَيْد » المِصِّيصي المفسِّر (ت: ٢٢٦هـ)، له « التفسير ». انظر: تاريخ بغداد ٨ / ٤٢، السير ١٠ / ٦٢٧، طبقات المفسرين للداودي ١ / ٢٠٩.

(٢) تفسيره مفقود -حسب علمي- وعزاه المصنف في أسباب النزول له / ٧١ وفيه: « أخرج شعبة في تفسيره عن حجاج عن ابن جريج به مرسلاً »، فلعله محرّف عن سنيد؛ لأن ابن جرير رواه في تفسيره (٨ / ٤٩١) برقم (٩٨٤٦) و(٤ / ٥ / ١٤٥) من طريقه عن حجاج به، وهو ضعيف مرسل لأجل سُنيد وإرسال ابن جريج.

(٣) عزاه له الحافظ ابن كثير في تفسيره (٢ / ٢٩٩) وكذا السيوطي في الدّر (٢ / ٥٧٠) وفي أسباب النزول / ٧١ وهو ضعيف جداً؛ في إسناده محمد بن السائب الكلبي، وهو متروك ومتهم بالكذب كما تقدم.

(٤) وهي قرية جامعة على بُعْد ستة وثلاثين ميلاً شمال مكة. انظر: النهاية لابن الأثير ٣ / ٢٣٧، ومراصد الاطلاع ٢ / ٩٤٠.

(٥) في مسنده (٤ / ٥٩-٦٠) بإسناد صحيح رجاله ثقات كلهم، ورواه من طرق عن مجاهد عن أبي عياش الزرقي، وكذا أخرجه الحاكم في المستدرك (١ / ٣٣٧-٣٣٨) ك: صلاة الخوف، وصححه على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.

ومنها: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ [النساء: ١٧٦] أخْرَجَ البزَّارُ(١) وغيْرُهُ عن حذيفة أنَّها نزلَتْ عَلى النبي ﷺ في مَسيرٍ له.

ومنها: أوَّلُ المائدة أَخْرجَ الْبَيْهقيُّ في «شعَب الإيمان»(٢) عَن أَسْماءَ بنتِ يزيدَ أنَّها نزلَتْ بمِنى، وأخرج في «الدلائل»(٣) عَن أمِّ عمروٍ عَن عَمِّها: أنها نزلَتْ في مَسيرٍ له.

---

(١) كما في كشف الأستار (٣/٤٧) ك: التفسير، تفسير سورة النساء، ح ٢٢٠٦، وابن جرير في تفسيره (٩/٤٣٥-٤٣٦) ح ١٠٨٧٦ (٤/٦/٤٢)، قال الهيثمي في المجمع (٧/١٣) في رجال البزار: «رجاله رجال الصحيح غير أبي عبيدة بن حذيفة وثَّقه ابن حبان». وقال الحافظ ابن كثير في تفسيره (٢/٤٣٨) عن إسناد ابن جرير: «وهو منقطع بين ابن سيرين وحذيفة».

(٢) (٢/٤٦٩-٤٧٠) ب: في تعظيم القرآن، فصل في فضائل السور والآيات، ح ٢٤٣٠، وهو ضعيف به، فيه شهر بن حوشب وليث بن أبي سليم تُرك حديثه لعدم تميزه قبل الاختلاط من بعده، والحديث حسن بشواهده. وانظر لشواهده تعليق شعيب الأرنؤوط ومن معه في تحقيق المسند (١١/٢١٨) برقم ٦٦٤٣، لكنه بدون ذكر منىً. ورواه أحمد في مسنده (٦/٤٥٥، ٤٥٨) من حديث أسماء، وقال الهيثمي في المجمع (٧/١٣): فيه شهر بن حوشب وهو ضعيف وقد وثق، وكذا الطبراني في الكبير (٢٤/١٧٨) ح ٤٤٨، أيضاً فيه شهر، وتقدَّم قول الهيثمي فيه وكذا في إسنادهما ليث بن أبي سُليم، تُرك حديثه لاختلاطه وعدم تميز حديثه قبل الاختلاط من بعده، وكذا رواه أحمد في مسنده من طريق ابن لهيعة، وقال الهيثمي في المصدر نفسه: «والأكثر على تضعيفه وقد يُحسن حديثه، وبقية رجاله ثقات»، قلت: فيتقوى بشاهده المذكور ويُحسَّن، وكذا حكم محققو المسند في (٤٥/٥٥٧، ٥٧٢) أنه حسن بشواهده. وانظر لذلك ما تقدم في أوّل الحاشية.

(٣) (٧/١٤٥) ب: ذكر السور التي نزلت بمكة والتي نزلت بالمدينة، في إسناده أبو بكر محمد بن أحمد بن دلّويه وأم عمرو بنت عبس، ولم أقف عليهما فيما بحثت.

وأخرَجَ أبو عُبَيدٍ(١) عن محمدِ بن كَعْبٍ قال: «نزلَتْ سورةُ المائدةِ في حَجَّةِ الوَداعِ فيما بين مَكَّةَ والمدينة».

ومنها: ﴿ ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ ﴾ [المائدة: ٣] في الصَّحيح(٢) عن عُمَرَ: أنَّها نَزَلَتْ / عَشِيَّةَ عرفةَ يومَ الجمعةِ، عامَ حَجَّةِ الوَداعِ، وله طرقٌ كثيرةٌ، ١/٥٣ لكن أَخْرَجَ ابنُ مَرْدَوَيه(٣) عَن أَبي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ: أَنَّهَا نـزلَتْ يَوْمَ غَدِير

---

(١) في فضائل القرآن (٢/٤٥) ب: فضل المائدة والأنعام، ح ٤٤٣. وهو مرسل؛ محمد ابن كعب القرظي تابعي جليل، إلا أنه أخرجه أحمد في مسنده (٢/١٧٦) من حديث عبدالله بن عمرو، لكن بدون ذكر حجة الوداع، وقال الهيثمي في المجمع (٧/١٣): «رواه أحمد وفيه ابن لهيعة، والأكثر على ضعفه، وقد يُحسَّن حديثه وبقية رجاله ثقات» ورواه أحمد في مسنده أيضاً (٦/٤٥٥) من حديث أسماء بدون ذكر حجة الوداع، وقال الهيثمي في المصدر نفسه: «في إسناده شهر بن حوشب وهو ضعيف وقد وثق» قلت: فيتقوى الحديث بمجموع طرقه دون ذكر حجة الوداع.

(٢) صحيح البخاري (٨/٢٧٠) مع الفتح، ك: التفسير، ب: ﴿ ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ... ﴾ ح ٤٦٠٦، صحيح مسلم (٤/٢٣١٢-٢٣١٣) ك: التفسير، ح ٣٠١٧.

(٣) وعزاه الحافظ ابن كثير له في تفسيره (٣/٢٥) وقال: «رواه من طريق أبي هارون العبدي -واسمه عمارة بن جوين-» قلت: هو متروك ومنهم من كذّبه، كما في التقريب /٧١١ برقم (٤٨٧٤).

وردّه الحافظ ابن كثير، وكذا حديث أبي هريرة مثله لا يصح، بل هو منكر لمخالفته الحديث المتفق عليه الذي تقدم تخريجه قريباً، وكذلك حكم المصنف بأنّ كليهما لا يصح.

خُمٍّ[١]، وأخرَجَ[٢] مثلَه من حديثِ أَبي هُريرَةَ وَفيه: «أنه اليومُ الثامنَ عشرَ مِنْ ذي الحجة مَرْجِعَه مِنْ حَجَّة الوَداعِ»، وكلاهما لا يَصِحُّ[٣].

---

(١) موضع بين مكة والمدينة كانت تَصُبُّ فيه عين ماء، على بُعْد ثلاثة أميال شرق الجحفة، ويُعْرَف اليوم باسم «الغُرَبة». انظر: النهاية ٢ / ٨١، ومراصد الاطلاع ١ / ٤٨٢، المعالم الأثيرة: ١٠٩.

(٢) انظر: التعليق على الحديث السابق.

(٣) يزعم الرافضة أن النبي ﷺ دعا الناس إلى غدير خم فقام فدعا علياً ثم لم يتفرقوا حتى نزلت هذه الآية: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ ثم قال: «اللهم وال من والاه، وعادِ من عاداه، وانصر من نصره، واخذل من خذله».

وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية: أن هذا كذب باتفاق أهل المعرفة بالحديث، ولا يوجد في شيء من كتب الحديث التي يرجع إليها أهل العلم بالحديث.

ومما يبين كذبه أن دعاء النبي ﷺ مجاب، وهذا دعاء لم يُسْتَجبْ؛ لأن الذين قاتلوا مع عليّ لم يُنصَروا بل خُذِلُوا.

والحديث الذي في صحيح مسلم (٢٤٠٨) ليس فيه إلا الوصية باتباع كتاب الله وتذكير الأمة برعاية جانب أهل البيت، يكون ذلك بإعطائهم حقوقهم والامتناع من ظلمهم. وهذا أمر قد تقدم بيانه قبل غدير خم. فعُلِم أنه لم ينزل في غدير خم أمر يُشْرَع تبليغه، لا في حق عليّ ولا غيره، لا إمامةٍ ولا غيرها.

ولو وُجد النصّ المدَّعى لذُكر أيام بيعة أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، بل لم يُذكر هذا النص في زمن عليّ رضي الله عنه، وإنما ظهر بعد ذلك. والنبي ﷺ أمر أمته بتبليغ ما سمعوا منه، ولا يجوز عليهم كتمان ما أمروا بتبليغه. انظر: منهاج السنة (٧/٤٨-٥٠، ٥٣، ٥٥، ٣١٨-٣١٩).

ومنها: آية التيمم فيها [المائدة: ٦]، في الصحيح[١] عَن عَائشةَ أَنَّهَا نزلَتْ بالْبَيْداءِ[٢] وهم داخلون المدينة، وفي لفظ: «بالبيداء، أو بذات الجَيْش»[٣]. قال ابن عبدالبَر[٤] في «التمهيد»[٥] «يقال: إنه كان في غزوة بني المصطلِق». وجَزَم به في الاستذكار[٦]، وسَبَقَه إلى ذلك ابنُ سعدٍ[٧]

---

(١) صحيح البخاري (١/ ٤٣١) مع الفتح، ك: التيمم قول الله تعالى: ﴿ فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً فَتَيَمَّمُواْ ﴾ ح ٣٣٤، وفي مواضع أخرى من الصحيح مختصراً، وصحيح مسلم (١/ ٢٧٩) ك: الحيض، ب: التيمم، ح ٣٦٧.

(٢) البيداء في الأصل: المفازة التي لا شيء فيها، وهي هنا اسم لموضع مخصوص: وهي أرض مَلْساء بطرف ميقات ذي الحُلَيفة، قال ابن الأثير: «وقد تكرر ذكرها في الحديث...، وأكثر ما تَرِدُ ويراد بها هذه». النهاية ١/ ١٧١، وانظر: تاج العروس (بيد) ٧/ ٤٥٣.

(٣) واد قرب المدينة من العقيق، وفيه انقطع عِقْد عائشة رضي الله عنها كما ثبت في الحديث. انظر: مراصد الاطلاع ١/ ٣٦٧، وتاج العروس (جيش) ١٧/ ١١٧.

(٤) يوسف بن عبدالله بن محمد، أبو عمر النَّمَري الأندلسي المالكي، (ت: ٤٦٣هـ)، حافظ المغرب، صاحب المصنفات الفائقة، نحو: «الاستيعاب» «جامع بيان العلم وفضله». انظر: ترتيب المدارك ٢/ ٨٠٨، السير ١٨/ ١٥٣.

(٥) ٧/ ١٦٧ وقول السيوطي «قال ابن عبدالبر» إلى «على بريد» منقول من فتح الباري (١/ ٤٣٢) باختصار.

(٦) الاستذكار ٣/ ١٤١.

(٧) الطبقات الكبرى ٢/ ٦٥.

وابنُ حِبَّانَ[١]. وغزوةُ بني المصطلق هي غزوة الـمُرَيْسيع.

واستبعدَ ذلك بعضُ المتأخرين قال: «لأنَّ الـمُرَيْسِيع من ناحيةِ مكةَ بين قُدَيْدٍ والساحلِ، وهذه القصةُ من ناحيةِ خَيْبَرَ، لقول عائشةَ: «بالبيداء أو بذاتِ الجَيْش»، وهما بين الـمَدينةِ وخيبرَ، كما جزم به النوويُّ[٢]، لكن جَزَم ابنُ التِّينِ[٣] بأنَّ البيداءَ هي ذو الحُلَيْفةِ[٤]. وقال أبوعُبَيد البَكْرِيُّ[٥]: «البيداء هو الشَّرَفُ الذي قُدَّامَ ذي الحُلَيْفةِ من طريقِ مكةَ». قال: «وذاتُ الجيشِ من المدينةِ على بَريدٍ»[٦].

---

(١) الثقات ١/٢٦٤، وهو: محمد بن حِبَّان بن أحمد، أبو حاتم البُسْتي الحافظ (ت: ٣٥٤هـ)، من مؤلفاته: «المسند الصحيح»، «معرفة المجروحين من المحدّثين». انظر: السير ١٦/٩٢، الوافي بالوفيات ٢/٣١٧.

(٢) شرح صحيح مسلم ٤/٥٩.

(٣) عبدالواحد بن عمر بن عبدالواحد، أبو عمرو الصفاقسي المالكي (ت: ٦١١هـ)، له شرح على صحيح البخاري بعنوان: «المخبر الفصيح الجامع لفوائد مسند البخاري الصحيح». انظر: شجرة النور الزكية ١/١٦٨، تراجم المؤلفين التونسيين ١/٢٠٩.

(٤) انظر: فتح الباري ١/٤٣٢.

(٥) عبدالله بن عبدالعزيز بن محمد، القرطبي اللغوي (ت: ٤٨٧هـ)، من مصنفاته: «شرح أمالي القالي»، «اشتقاق الأسماء». انظر: السير ١٩/٣٥، بغية الوعاة ٢/٤٩.

(٦) معجم ما استعجم ١/٢٩٠. والبريد: أميال اختلف في عددها.

ومنها: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ هَمَّ قَوْمٌ ﴾ الآية [المائدة: ١١]. أخرج ابنُ جريرٍ[١] عن قتادةَ، قال: «ذُكر لنا أنها نزلَتْ على رسولِ الله ﷺ وهو ببطنِ نَخْلٍ في الغزوةِ السابعةِ[٢] حين أرادَ بنو ثعلبةَ و بنو محاربٍ أن يَفْتِكُوا به، فأَطْلَعَه اللهُ على ذلك».

ومنها: ﴿وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [المائدة: ٦٧] في صحيح ابن حِبَّانَ[٣] عن أبي هريرة: «أنها نزلَتْ في السَّفَر». وأخرج ابنُ أبي حاتمٍ[٤]

(١) في تفسيره (١٠/١٠٥/برقم ١١٥٦٥) (٤/٦/١٤٦) المائدة. وهو ضعيف، في إسناده من أبهم ولم يُصرح به ومع ذلك فهو مرسل.

(٢) وفي صحيح البخاري (٧/٤١٦) «... في غزوة السابعة غزوة ذات الرقاع» قال ابن حجر: «هي السابعة من الغزوات التي وقع فيها القتال من بدر وأُحد والخندق وقريظة والمريسيع وخيبر»، ثم قال: «فالمراد تاريخ الوقعة لا عدد المغازي». قال محمود شاكر: «وهي في كثير من الروايات «الغزوة التاسعة» ثم قال: «والذي جاء في الأخبار أن صلاة الخوف كانت في السنة السابعة». انظر: جامع البيان ١٠/١٠٥.

(٣) كما في موارد الظمآن (٢/٧٧٨) المائدة، ح ١٧٣٩ ولم أقف عليه في الإحسان فيما بحثت، وصرح شعيب الأرنؤوط بأنه لم يقف عليه فيه وذلك في تعليقه على الحديث في الموارد، ورجاله ثقات كلّهم سوى المؤمل بن إسماعيل صدوق سيئ الحفظ، ولكنه تابعه آدم متابعة تامة عند ابن مردويه كما ساقه الحافظ ابن كثير في تفسيره (٣/١٤٦) بإسناده، كما عزاه أيضاً لابن حبان، وساق إسناده إلى المؤمل عن حماد بن سلمة به فهو حسن به، وكذا حسنه محقق الموارد شعيب الأرنؤوط.

(٤) في تفسيره (٤/١١٧٣) المائدة آية ٦٧. إسناده حسن، رجاله بين ثقة وصدوق، إلا أن في المتن غرابةً، أشار إليها الحافظ ابن كثير في تفسيره (٣/١٤٦) إذ قال: «هذا حديث غريب من هذا الوجه، وقصة غورث مشهورة في الصحيح» قلت: وجه الغرابة ذكر نزول

وابن مَـرْدَويه[1] عن جـابر: «أنهـا نزلَتْ في ذاتِ الرِّقيع[2] بأعلى نَخْلٍ في غزوة بني أنْمارٍ».

ومنها: أولُ الأنفالِ، نَزَلَتْ ببدرٍ عَقِبَ الوَقْعَةِ، كما أخرجه أحمدُ[3] عن سعدِ بن أبي وقَّاص.

/ ومنهـا: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ﴾ الآيةَ [الأنفـال: ٩] نزلَتْ ببـدرٍ أيضـاً، ١/٥٤ كما أخرجه الترمذيُّ[4] عن عمرَ.

= هذه الآية في هذه القصـة، وإلا فهي في الصحيحين بدون هذه الزيادة، انظر: صحيح البخاري (٧/ ٤٢٦) مع الفتح، ك: المغازي، ب: غزوة ذات الرقاع، ح ٤١٣٥، ٤١٣٦، وصحيح مسلم (٤/ ١٧٨٦) ك: الفضائل، ب: توكله على الله وعصمة الله تعالى له من الناس، ح ٨٤٣. والحديث يتعلق بقصة الرجل الذي اخترط سيف النبيّ ﷺ فقال له: تخافني؟ فقال له: لا، قال: فمن يمنعك مني؟ قال: الله... الحديث.

(١) عزاه له السيوطي في الدر (٣/ ١١٩) وكذا في لباب النقول /٩٥، والإسناد حسن، والحديث غريب كما ذكرت في التعليق في الحاشية السابقة.

(٢) ب، ر، ز: الرقاع، وهما اسمان لهذه الغزوة.

(٣) في المسند (١/ ١٧٨، ١٨٠) وهو حسن، رواه بإسنادين، الأول فيه عاصم بن أبي النجود، وهو صدوق وبقية رجاله ثقات، والإسناد الثاني رجاله ثقات غير أن فيه انقطاعاً، محمد بن عبيدالله الثقفي لم يدرك سعداً. والحديث مخرج في صحيح مسلم (٣/ ١٣٦٧) ك: الجهاد والسير، ب: الأنفال، ح ١٧٤٨ مختصراً، وكذا في الفضائل، ب: فضائل سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه (٤/ ١٨٧٧) مطولاً، فكان الأولى بالمصنف عزوه إليه؛ لأنه صرح فيه بسبب النزول.

(٤) في سننه (٥/ ١٦٢-١٦٣) ك: التفسير، ب: ومن سورة الأنفال، ح ٣٠٨١، وقال: «حسن صحيح غريب». وانظر: صحيح الترمذي للشيخ الألباني (٣/ ٢٤٠) ح ٣٠٨١، وقال: «حسن صحيح».

ومنهـا: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ ﴾ الآيةَ [التـوبة: ٣٤] نزلَتْ في بعضِ أسفارِه، كما أخرجه أحمدُ[١] عن ثَوْبانَ.

ومنهـا: قـولهُ: ﴿ لَوۡ كَانَ عَرَضٗا قَرِيبٗا ﴾ الآياتِ [التـوبة: ٤٢] نزلَتْ في غزوةِ تبوك كما أخرجه ابنُ جريرٍ[٢] عن ابنِ عباسٍ.

ومنهـا: ﴿ وَلَئِن سَأَلۡتَهُمۡ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلۡعَبُۚ ﴾ [التـوبة: ٦٥] نزلَتْ في غزوة تبوك، كما أخرجه ابنُ أبي حاتمٍ[٣] عن ابنِ عمَر.

ومنهـا: ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ﴾ الآية [التـوبة: ١١٣] أخـرج

(١) في المسند (٥/٢٧٨) رجاله ثقات كلُّهم، إلا أنه منقطع؛ إذ رواه من طريق سالم بن أبي الجعد عن ثوبان وهو لم يسمع منه بل ولم يدركه، كما قال أحمد وأبو حاتم، انظر: تهذيب التهذيب لابن حجر (٣/٤٣٢، ٤٣٣)، وحسنه لغيره محققو المسند شعيب ومن معه في (٣٧/٧٦) ح ٢٢٣٩٢ وكذا رواه الترمذي في سننه (٥/١٧٢) ك: التفسير، ب: ومن سورة التوبة، ح ٣٠٩٤، وقال: «حديث حسن» وأورده الشيخ الألباني في صحيح الترمذي (٣/٢٤٦-٢٤٧) ح ٣٠٩٤ وكذا في صحيح ابن ماجه (٢/١٢٢)، ح ١٥١٧ (ورقمه العام ١٨٨٣).

(٢) لم أجده في تفسير ابن جرير تحت الآية المذكورة ٤٢، إنما ذكر عن قتادة تفسير «عرضاً قريباً» بغزوة تبوك، انظر: (١٤/٢٧٢ برقم ١٦٧٦١) (٦/١٠/١٤١) التوبة، ولم يعزه إليه في الدّر في التوبة آية ٤٢، ولعله وهم فيه، والله أعلم.

(٣) في تفسيره (٦/١٨٢٩، ١٨٣٠) التوبة: ٦٥، رواه من طريقين في إسناده الأول هشام ابن سعد المدني، صدوق له أوهام، ورُمي بالتشيع، كما في التقريب / ١٠٢١ برقم (٧٣٤٤) وضعَّفه كثير من العلماء لاختلاطه وسوء حفظه، كما في التهذيب (١١/٣٩-٤١). وفي الإسناد الآخر إسماعيل بن داود المخراقي، ضعَّفه أبو حاتم، وقال ابن حبان: «يسرق الحديث». انظر: المغني في الضعفاء للذهبي (١/٨٠).

الطبرانيُّ[(١)] وابن مَرْدويه[(٢)] عن ابنِ عباسٍ ، أنهاَ نَزَلَتْ لَمَّا خَرَجَ النبيُّ ﷺ مُعْتَمِراً وهَبَطَ مِنْ ثَنِيَّة عُسْفانَ فزارَ قبرَ أمِّه، واستأذن في الاستغفارِ لها.

ومنها: خاتمةُ النحل[(٣)]. أخرج البيهقيُّ في «الدلائل»[(٤)] والبزَّار[(٥)]، عن

(١) لم أقف عليه في الكبير ولا في مجمع البحرين فيما بحثت، وساقه الحافظ ابن كثير في تفسيره (٤/١٥٩) بإسناد الطبراني، وهو ضعيف، في إسناده إسحاق بن عبدالله ابن كيسان، ضعيف كما في لسان الميزان (١/٤٠٦) وعبدالله بن كيسان أيضاً صدوق يخطئ كثيراً كما في التقريب /٥٣٨ برقم (٣٥٨١)، وقال الحافظ ابن كثير في المصدر السابق له: «حديث غريب وسياق عجيب».

قلت: وجه غرابته أنَّ الحديث رواه البخاري في صحيحه (٨/٣٤١) مع الفتح، ك: التفسير، ب: ﴿مَاكَانَ لِلنَّبِيِّ...﴾ ح ٤٦٧٥، ومسلم في صحيحه (١/٥٤) ك: الإيمان، ب: الدليل على صحة إسلام من حضره الموت ما لم يشرع في النزع، ح ٣٩، وفيه عندهما: أن الآية نزلت في عمّه أبي طالب، فهو مقدَّم على الرواية السابقة الضعيفة.

(٢) كذا عزاه له المصنف في الدّر (٤/٣٠٢) وفي لباب النقول في أسباب النزول /١٢٧، وانظر: التعليق على الحديث السابق.

(٣) من قوله: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِۦ﴾ إلى آخر السورة [١٢٦-١٢٨]. انظر: الدر المنثور ٥/١٧٩.

(٤) (٣/٢٨٨) ك: المغازي، ب: غزوة أُحد. ضعيف؛ في إسناده صالح بن بشير المرّي الزاهد، ضعفه ابن معين والبخاري، بل قال النسائي: متروك، انظر: الميزان للذهبي (٢/٢٨٩)، ورواه الحاكم في المستدرك (٣/١٩٧) ك: معرفة الصحابة، مناقب حمزة -رضي الله عنه- وسكت عنه. وقال الذهبي: «صالح واه».

(٥) في مسنده -كما في كشف الأستار (٢/٣٢٦-٣٢٧) ك: المغازي، ب: غزوة أُحد- وفي إسناده أيضاً صالح وهو واه كما تقدم.

أبي هريرةَ: أنها نزلَتْ بأُحُدٍ، والنبيُّ ﷺ واقفٌ على حمزةَ حين استُشْهِدَ.
وأخرج الترمذيُّ[1] والحاكمُ[2] عن أُبَيّ بن كعبٍ أنها نزلَتْ يومَ فتحِ مكةَ.

ومنها: ﴿وَإِن كَادُواْ لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ ٱلْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا﴾ [الإسراء: ٧٦] أخرج أبو الشيخ[3] والبيهَقِيُّ في «الدلائل»[4] من طريق شَهْرِ ابن حَوْشَب عن عبدالرحمن بن غَنْم أنها نزلَتْ في تبوكَ.

(١) في سننه (٥/٢٠١) ك: التفسير، ب: ومن سورة النحل، ح ٣١٢٩، وقال: «حسن غريب من حديث أُبيّ بن كعب». وأورده الشيخ الألباني في صحيح الترمذي (٣/٢٦٦) ح ٣١٢٩، وقال: «حسن صحيح الإسناد».

(٢) في المستدرك (٢/٣٥٨-٣٥٩) ك: التفسير، ب: تفسير سورة النحل، وصححه ووافقه الذهبي.

(٣) لم يعزه إليه المصنف في الدرّ ولا في لباب النقول، إنما عزاه لابن أبي حاتم والبيهقي وزاد في الدرّ ابن عساكر. وفي إسناده شهر بن حوشب، صدوق كثير الإرسال والأوهام -كما تقدم- وكذا في الذي بعده.

(٤) (٥/٢٥٤-٢٥٥) جماع أبواب الغزوات، ب: ما روي في سبب خروج النبيّ ﷺ إلى تبوك... إن صح الخبر، وقال السيوطي في لباب النقول /١٣٩: «هذا مرسل ضعيف الإسناد وله شاهد من مرسل» قلت: ولذلك علق البيهقي ما ذَكَره على صحة الخبر، وعزاه المصنف لابن أبي حاتم في المصدر السابق وفي الدرّ (٥/٣٢٠)، وهو في القسم المفقود من تفسير ابن أبي حاتم.

ومنها: أولُ الحَجِّ. أخرج الترمذيُّ(١) والحاكمُ(٢) عن عِمْرانَ بن حُصَيْن [٢٢] قال: «لمَّا أُنْزِلَت على النبيِّ ﷺ / ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمْۚ إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَيْءٌ / عَظِيمٌ﴾ إلى قوله: ﴿وَلَٰكِنَّ عَذَابَ ٱللَّهِ شَدِيدٌ﴾ [الحج: ١، ٢] ١/٥٥ أُنْزِلَتْ عليه هذه وهو في سَفَرٍ» الحديث. وعند ابن مَرْدويه(٣) من طريق الكلبيِّ عن أبي صالحٍ عن ابنِ عباسٍ أنها نزلَتْ في مَسيرِه في غزوةِ بني المصطلق.

ومنها: ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ﴾ الآياتِ(٤) [الحج: ١٩] قال القاضي جلال

---

(١) في سننه (٥/٢٣٠-٢٣١) ك: التفسير، ب: ومن سورة الحج، ح ٣١٦٨، وقال: «حديث حسن صحيح»، قلت: في إسناده علي بن زيد بن جُدعان، وهو ضعيف كما تقدم، إلا أنه تابعه قتادة عن الحسن متابعة تامة، لكنه بدون تصريح بنزولها في السفر فيتقوى بعضه به، وحديث قتادة رواه الترمذي في المصدر نفسه والحاكم كما سيأتي. وصحح الترمذي أيضاً رواية قتادة، ح ٣١٦٩، وأورده الشيخ الألباني في صحيح الترمذي (٣/٢٨٥-٢٨٦) ح ٣١٦٩، وأورد الأول في ضعيف الترمذي (ص ٣٦٢، ح ٣١٦٨)، وقال: «ضعيف الإسناد».

(٢) في المستدرك (٢/٣٨٥) ك: التفسير، تفسير سورة الحج، من طريق قتادة عن الحسن به، وصححه وقال: «أكثر الأئمة على أن الحسن قد سمع من عمران، غير أن الشيخين لم يخرجاه». ووافقه الذهبي، انظر: التعليق على الحديث السابق.

(٣) عزاه المصنف له في الدّر (٦/٦) سورة الحج، وهو ضعيف جداً؛ في إسناده محمد ابن السائب الكلبي، وهو متروك كما تقدم.

(٤) إلى قوله: ﴿وَهُدُوٓاْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْحَمِيدِ﴾ [٢٤]. انظر: الروايات في جامع البيان (١٠/١٧/١٣١).

الدين البُلْقيني: «الظاهرُ أنها نزلَتْ يومَ بدرٍ وقتَ المبارزةِ[1] لما فيه من الإشارة بـ«هذان».

ومنها: ﴿ أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَٰتَلُونَ ﴾ الآيةَ [الحج: ٣٩] أخرج الترمذيُّ[2] عن ابن عباسٍ قال: «لمّا أُخْرِجَ النبيُّ ﷺ مِنْ مكة، قال أبو بكر: «أخرجوا نبيَّهم لَيَهْلِكُنَّ، فنزلَتْ». قال ابن الحَصَّار[3]: «استنبط بعضُهم من هذا الحديثِ أنها نزلَتْ في سَفَرِ الهجرةِ».

ومنها: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ ﴾ الآيةَ [الفرقان: ٤٥] قال ابن حبيبٍ[4]: «نزلَتْ بالطائف»، ولم أقِفْ له على مُسْتَنَدٍ.

---

(١) انظر: صحيح البخاري (٨/٤٤٣) مع الفتح، ك: التفسير، ب: ﴿ هَٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُوا۟ فِى رَبِّهِمْ ﴾ ح ٤٧٤٣، ٤٧٤٤ وصحيح مسلم (٤/٢٣٢٣) ك: التفسير، ب: في قوله تعالى: ﴿ هَٰذَانِ خَصْمَانِ... ﴾ ح ٣٠٣٣، من حديث أبي ذر رضي الله عنه «أنّه كان يُقْسِم فيها قسماً أن هذه الآية ﴿ هَٰذَانِ خَصْمَانِ... ﴾ نزلت في حمزة وصاحبيه وعتبة وصاحبيه يوم برزوا يوم بدر...».

(٢) في سننه (٥/٢٣٣) ك: التفسير، ب: ومن سورة الحج، ح ٣١٧١، ٣١٧٢، وقال: «حديث حسن» وساقه بإسناد آخر عن سعيد بن جبير مرسلاً وسكت عنه.
والحديث أخرجه أحمد في مسنده (١/٢١٦) وابن حبان في صحيحه (١١/٨) ك: السير، ب: فرض الجهاد ح ٤٧١٠ والحاكم في المستدرك (٢/٦٦، ٢٤٦) ك: الجهاد، ك: التفسير، قراءات النبي ﷺ، وصححه على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي، وذكر شعيب الأرنؤوط محقق الإحسان بخصوص سند ابن حبان أنه صحيح على شرط مسلم.

(٣) انظر: التحبير ٧١.

(٤) التنبيه على فضل علوم القرآن ٣١٠، وانظر: البرهان ١/٢٨٥.

ومنها: ﴿إِنَّ ٱلَّذِى فَرَضَ عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ [القصص: ٨٥]، نَزَل بالجُحْفَةِ في سَفَرِ الهجرةِ كما أخرجه ابن أبي حاتم[١] عن الضحَّاكِ.

ومنها: أول الرومِ، روى الترمذيُّ[٢] عن أبي سعيدٍ قال: «لما كان يومُ بدر ظهرت الرومُ على فارسَ، فأَعْجَبَ ذلك المؤمنين فَنَزَلَتْ: ﴿الٓمٓ * غُلِبَتِ ٱلرُّومُ﴾ إلى قوله: ﴿بِنَصْرِ ٱللَّهِ﴾ [١-٥] قال الترمذيُّ: «غَلَبت يعني بالفتح»[٣].

ومنها: ﴿وَسْـَٔلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ﴾ الآيةَ [الزخرف: ٤٥] قال ابن حبيب[٤]: «نزلَتْ ببيت المَقْدِسِ ليلةَ الإسراءِ»[٥].

ومنها: ﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ هِىَ أَشَدُّ قُوَّةً﴾ الآية [محمد: ١٣] قال السَّخاويُّ في «جمال / القراء»[٦]: «قيل: إن النبيَّ ﷺ لَمّا توجه مُهاجراً إلى المدينة ١/٥٦ وَقَفَ، ونظر إلى مكةَ وبكى، فنزلَتْ».

---

(١) في تفسيره (٩/٣٠٢٦) ح ١٧٢٠٥، فيه انقطاع، إذ قال ابن أبي عمر: قال سفيان، بجانب كونه رواه مرسلاً عن الضحاك.

(٢) في سننه (٥/٥٣، ٢٥٣) ك: أبواب القراءات وك: التفسير، ب: ومن سورة الروم، ح ٢٩٣٥، ٣١٩٢، وكذا ابن جرير الطبري في تفسيره (١١/٢١/٢٠، ٢١) وقال الترمذي: «حسن غريب» وأورده الشيخ الألباني في صحيح سنن الترمذي (٣/٢٩٩) ح ٣١٩٢، ٣١٩٣ وقال: «صحيح بما بعده».

(٣) وعبارة الترمذي: «ويقرأُ: غَلَبَتْ، وغُلِبَتْ، يقول: كانت غُلِبت ثم غَلَبت، هكذا قرأ نصر ابن علي: غَلَبت». وقراءة فتح الغين واللام شاذة. انظر: شواذ القراءات: ١١٦.

(٤) التنبيه ص: ٣١٠ بلفظ «نزل عليه ليلة أسري به»، وكذا في البرهان ١/٢٨٤.

(٥) وكذا في الكامل للهذلي (خ) ٣١/أ.

(٦) (١/١٧) ذكره بدون إسناد، ورواه ابن جرير في تفسيره (١٣/٢٦/٤٨) تفسير سورة محمد، بإسناد رجاله ثقات.

ومنها: سورةُ الفتح. أخرج الحاكم[1] وغيرُه عن المِسْوَرِ بن مَخْرَمَةَ ومروانَ بن الحكم قالا: «نزلَتْ سورةُ الفتح بين مكةَ والمدينةِ في شأن الحُديبيةِ مِنْ أولِها إلى آخرِها». وفي «المستدرك»[2] أيضاً من حديث مُجَمِّعِ بن جارية: أنَّ أوَّلَها نَزَلَ بكُراع الغَميمِ[3].

ومنها: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ﴾ الآيةَ [الحجرات: ١٣] أخرج الواحديّ[4] عن ابنِ أبي مُلَيْكةَ أنها نزلَتْ بمكةَ يومَ الفتح لمّا رَقِيَ بلالٌ على ظهرِ الكعبةِ، وأَذَّن، فقال بعضُ الناس: «أهذا العبدُ الأسودُ يُؤَذِّنُ على ظَهْر الكعبة؟».

ومنها: ﴿سَيُهْزَمُ ٱلْجَمْعُ﴾ الآية [القمر: ٤٥] قيل: إنها نزلَتْ يومَ بدرٍ، حكاه ابن الفَرَس[5] وهو مردودٌ لِما سيأتي[6] في النوع الثاني عشرَ، ثم

---

(١) في المستدرك (٢/ ٤٥٩) ك: التفسير، تفسير سورة الفتح، وصححه على شرط مسلم، ووافقه الذهبي -رحمه الله تعالى- وكذا صححه السخاوي في جمال القراء (١/ ٩).

(٢) (٢/ ٤٥٩) ك: التفسير، سورة الفتح، وصححه على شرط مسلم، وتعقبه الذهبي بقوله: «لم يرو مسلم لمجمع -يعني ابن يعقوب- شيئاً ولا لأبيه، وهما ثقتان» فالإسناد صحيح كما قال، وليس على شرط مسلم.

(٣) الكُراع: جانب مستطيل من الحرَّة تشبيهاً بالكُراع، وهو: ما دون الرُّكبة من الساق. والغَميم: وادٍ بالحجاز، وهو اسم موضع بين مكة والمدينة. انظر: النهاية ٤/ ١٦٥.

(٤) في أسباب النزول/ ٤٥٥-٤٥٦، وهو مرسل، وعزاه في لباب النقول/ ١٩٩ وفي الدّر (٧/ ٥٧٨) لابن أبي حاتم، أيضاً مرسلاً عن ابن أبي مليكة.

(٥) أحكام القرآن له (خ) ٢/ ١٣٦ أ.

(٦) في ص ٢٣٩.

رأيتُ عن ابنِ عباسٍ(١) ما يُؤَيِّده.

ومنها: قال النسفيُّ(٢): «قوله: ﴿ثُلَّةٌ مِّنَ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الواقعة: ١٣] وقوله: ﴿أَفَبِهَٰذَا ٱلْحَدِيثِ أَنتُم مُّدْهِنُونَ﴾ [الواقعة: ٨١] نَزلَتا في سَفَرِه ﷺ إلى المدينة»، ولم أقِفْ له على مُسْتَنَدٍ.

ومنها: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢] أخرج ابن أبي حاتم(٣) من طريق يعقوبَ بن مجاهدٍ أبي حَزْرَةَ(٤) قال: «نزلَتْ في رجلٍ من

(١) وهو ما أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره (١٣/٢٧/١٠٩) تفسير سورة القمر، إسناده حسن، إسحاق بن شاهين صدوق، وبقية رجاله ثقات، وعزاه المصنف في الدّر (٧/٦٨٠) لابن أبي شيبة وابن منيع وابن جرير وابن المنذر وابن مردويه.
وروى البخاري في صحيحه (٨/٦١٩) ك: التفسير، ب: قوله: ﴿سَيُهْزَمُ ٱلْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ ٱلدُّبُرَ﴾ ح ٤٨٧٥ أن الرسول ﷺ قال -وهو في قبة بدر-: «اللهم إني أنشدك... فخرج وهو يقول: ﴿سَيُهْزَمُ ٱلْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ ٱلدُّبُرَ﴾»، وليس فيه أنها نزلت، والله أعلم.

(٢) لم يرد هذا القول في تفسيره.

(٣) هذه الرواية في القسم المفقود من تفسيره وعزاها في لباب النقول / ٢٠٤ وفي الدّر (٨/٢٩) له، إلا أن الحافظ ابن كثير قال في تفسيره (٨/٢٣): أخرجاه في الصحيحين، لكنه ليس فيه أن الآية نزلت في ذلك، انظر: صحيح البخاري (٢/٥٢٢) ك: الاستسقاء، ب: قول الله تعالى: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ ح ١٠٣٨ وصحيح مسلم (١/٨٣) ك: الإيمان، ب: بيان كفر من قال مطرنا بالنوء، ح ١٢٥ من حديث زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه.

(٤) في جميع النسخ «عن أبي حَزْرة» بزيادة «عن» ما عدا نسخة (م) فبحذفها، وهو الصواب، لأن أبا حزرة هو يعقوب بن مجاهد نفسه، وسقط «أبي» من ب، ع، وهو وهم أيضاً. انظر: تهذيب الكمال ٣٢/٣٦١ ومختصراته.

الأنصارِ في غزوةِ تبوكَ لمَّا نَزَلوا الحِجْرَ، فأمرهم رسولُ اللهِ ﷺ ألاّ يَحْملوا مِنْ مائِها شيئاً، ثم ارتحلَ، ثم نَزَلَ منزلاً آخرَ وليس معهم ماءٌ، فشَكَوْا ذلك، فدعا، فأرسل اللهُ سحابةً فأَمْطَرَتْ عليهم، حتى استقَوا منها. فقال رجلٌ من المنافقين: «إنما مُطِرنا بنَوْء كذا» فنزلَتْ.

ومنها: آيةُ الامتحان: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ مُهَٰجِرَٰتٍ﴾ الآية [الممتحنة: ١٠] أخرج ابنُ جريرٍ[١] عن الزُّهْريِّ أنها نزلَتْ بأسفلِ الحديبيةِ.

/ ومنها: سورةُ المنافقين، أخرج الترمذيُّ[٢] عن زيدِ بنِ أرقمَ: أنها نزلَتْ ليلاً في غزوةِ تبوكَ، وأخرج[٣] عن سفيانَ أنها في غزوةِ بني ٥٧/١

---

(١) في تفسيره (١٤/٢٨/٧٠) سورة الممتحنة، ورجاله بين ثقة وصدوق، لكنه مرسل. وأخرج البخاري في صحيحه (٧/٤٥٣-٤٥٤) مع الفتح، ك: المغازي، ب: غزوة الحديبية... ح ٤١٨٠، ٤١٨١، أن الآية نزلت في المؤمنات المهاجرات... وليس فيه ذكر أسفل الحديبية، كما ورد في رواية الزهري المرسلة، والله أعلم.

(٢) في سننه (٥/٣٣٩-٣٤٢) ك: التفسير، ب: ومن سورة المنافقين، ح ٣٣١٢-٣٣١٤، وقال: «حديث حسن صحيح»، ولكن ليس في الرواية عنده أنها نزلت ليلاً، وإنما هو استنباط من السيوطي -رحمه الله تعالى- كما يبدو، والله أعلم. وانظر: صحيح الترمذي للشيخ الألباني (٣/٣٥٢-٣٥٤) ح ٣٣١٢-٣٣١٤ وأصل الحديث في الصحيحين.

(٣) أي: الترمذي في سننه (٥/٣٤٢-٣٤٣) ح ٣٣١٥، وقال: «حسن صحيح» وقال الشيخ الألباني في المصدر السابق نفسه (٣/٣٥٥) ح (٣٣١٥): «صحيح».

المُصْطَلِق، وبه جَزَمَ ابنُ إسحاقَ[1] وغيرُه.

ومنها: سورةُ المرسلات، أخرج الشيخان[2] عن ابنِ مسعودٍ قال: «بينما نحن مع النبيِّ ﷺ في غارٍ بمنىً إذ نزلَتْ عليه «والمرسلات» الحديثَ.

ومنها: سورةُ المطففين، أو بعضُها، حكى النَّسَفي وغيرُه أنها نَزَلَتْ[3] في سَفَرِ الهجرةِ قبل دخولِه ﷺ المدينةَ.

ومنها: أولُ سورةِ اقرأ، نزلَ بغارِ حراء كما في الصحيحَيْن[4].

ومنها: سورةُ الكوثر، أخرج ابنُ جريرٍ[5] عن سعيدِ بن جبيرٍ أنها نزلَتْ يومَ الحديبيةِ. وفيه نظرٌ.

---

(١) محمد بن إسحاق بن يسار، أبو بكر المدني صاحب السيرة الحافظ، سكن بغداد ومات فيها سنة (١٥١هـ). انظر: تاريخ بغداد ١/ ٢١٤، السير ٧/ ٣٣، وانظر: السيرة النبوية لابن هشام ٣/ ٢٢٧، الروض الأنف ٤/ ١٦.

(٢) البخاري في صحيحه (٨/ ٦٨٥–٦٨٦، ٦٨٨) مع الفتح، ك: التفسير، سورة المرسلات، وب: ﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ﴾ ح ٤٩٣١، ٤٩٣٤ ومواضع أخرى، ومسلم في صحيحه (٤/ ١٧٥٥) ك: السلام، ب: قتل الحيات وغيرها، ح ٢٢٣٤.

(٣) رواه النسائي في تفسيره (٢/ ٥٠٢) سورة المطففين، ح ٦٧٤ وكذا ابن ماجه في سننه (٢/ ٧٤٨) ك: التجارات، ب: التَّوَفِّي في الكيل والوزن، ح ٢٢٢٣، إسناده حسن، رجاله بين ثقة وصدوق، وكذا الحاكم في المستدرك (٢/ ٣٣) ك: البيوع، وصححه ووافقه الذهبي، ورواه الواحدي في أسباب النزول/ ٥٢٠، ولم نقف عليه في تفسير النسفي.

(٤) صحيح البخاري (٨/ ٧١٥) مع الفتح، ك: التفسير، ب: سورة ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ﴾ ح ٤٩٥٣. صحيح مسلم (١/ ١٣٩–١٤٢) ك: الإيمان، ب: بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ ح ٢٥٢–٢٥٤.

(٥) في تفسيره (١٥/ ٣٠/ ٣٢٧–٣٢٨) سورة الكوثر، وإسناده حسن إلى المُرسِل حيث إن رجاله بين ثقة وصدوق، فهو مرسل.

ومنها: سورةُ النصرِ، أخرج البزَّارُ[١] والبيهقيُّ في «الدلائل»[٢] عن ابنِ عمرَ قال: «أُنْزِلَتْ هذه السورةُ ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ﴾ [١] على رسولِ الله ﷺ أوسطَ أيام التشريقِ، فعرَفَ أنه الوداعُ، فأمر بناقته القَصْواء فرُحِّلَتْ، ثم قام فخطبَ الناسَ، فذكر خُطْبَته المشهورةَ / ». [٢٣]

* * *

(١) في مسنده كما في كشف الأستار (٢/٣٣) ك: الحج، ب: الخطبة في حجة الوداع، ح ١١٤١ ومختصر زوائد البزار لابن حجر (١/٤٦١-٤٦٢) ح ٧٨٨، ضعيف بهذا السياق، فيه موسى بن عبيدة الربذي وهو ضعيف، كما تقدم.
وبه ضعفه الهيثمي في المجمع (٣/٢٦٨) بعد أن عزاه للبزار وقال: «في الصحيح وغيره طرف منه». وكذا البوصيري في إتحاف الخيرة (٣/٢٢٨) بعد أن عزاه للبزار وأبي بكر بن أبي شيبة وعبد بن حميد... وقال في الأخير: وأصله في الصحيحين من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قلت: لكنه باختصار.
ورواه أبو بكر بن أبي شيبة كما في المطالب (٢/٢٤٤) ك: الحدود، ب: تحريم دم المسلم وعرضه ح ١٨٠٥.

(٢) (٥/٤٤٧) حجة الوداع، ب: ما جاء في نعي النبيّ ﷺ نفسه إلى النّاس في حجة الوداع، ضعيف، فيه موسى بن عبيدة الربذي، ضعيف كما تقدم مراراً.

١ / ٥٨

/ النوع الثالث

معرفة النهاريِّ والليليِّ(١)

أمثلةُ النهاريِّ كثيرةٌ. قال ابن حبيب(٢): «نزل أكثرُ القرآن نهاراً». وأمَّا الليليُّ فتتبَّعْتُ له أمثلةً منها آيةُ تحويلِ القِبلةِ: ففي الصحيحَيْن(٣) من حديثِ ابنِ عُمَرَ: بينما الناسُ بقُباءٍ في صلاة الصبح إذ أتاهم آتٍ فقال: «إن النبيَّ ﷺ قد أُنْزِل عليه الليلةَ قرآنٌ وقد أُمِرَ أَنْ يَسْتقبلَ القِبلةَ».

وروى مسلمٌ(٤) عن أنس: أنَّ النبيَّ ﷺ كان يُصَلِّي نحو بيتِ المقدس فنزلَتْ: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾ الآية [البقرة: ١٤٤] فمرَّ رجلٌ من بني سَلِمةَ وهم ركوعٌ في صلاة الفجر وقد صلَّوا ركْعةً فنادى: ألا إنَّ القبلةَ قد حُوِّلَتْ، فمالُوا كلُّهم نحوَ القِبلةِ، لكنْ في الصحيحَيْن(٥) عن البَراءِ:

(١) انظر: البرهان ١ / ٢٨٥، التحبير ٧٤.

(٢) ليس في القدر المطبوع من التنبيه بهذا اللفظ إلا أنه حدد في ص: ٣١٠ ما نزل ليلاً، أو سقطت هذه الجملة منه وهي في البرهان ١ / ٢٨٦ نقلاً عن ابن حبيب.

(٣) صحيح البخاري (٨ / ١٧٣) مع الفتح، ك: التفسير، ب: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنتَ عَلَيْهَا ...﴾ ح ٤٤٨٨، وكذا في ب: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ ...﴾ (٨ / ١٧٤)، ح ٤٤٩١ وأيضاً في مواضع أخرى وصحيح مسلم (١ / ٣٧٥) ك: المساجد ومواضع الصلاة، ب: تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة، ح ٥٢٦.

(٤) في صحيحه (١ / ٣٧٥) ك: المساجد ومواضع الصلاة، ب: تحويل القبلة.. إلى الكعبة، ح ٥٢٧.

(٥) صحيح البخاري (٨ / ١٧١) مع الفتح، ك: التفسير، ب: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّاهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا ...﴾ ح ٤٤٨٦، وصحيح مسلم (١ / ٣٧٤) ك: المساجد...، ب: تحويل القبلة... إلى الكعبة ح ٥٢٥.

«أنَّ النبيَّ ﷺ صلَّى قِبَلَ بيتِ المقدس ستةَ عشرَ -أو سبعةَ عشرَ- شهراً، وكان يُعْجِبُه أَنْ تكونَ قِبْلَتُه قِبَلَ البيتِ، وأنه أولُ صلاةٍ صلاَّها العصرُ، وصَلَّى معه قومٌ، فخرجَ رجلٌ مِمَّن صلَّى معه، فمرَّ على أهلِ المسجدِ وهم راكعون، فقال: أَشْهَدُ باللهِ، لقد صَلَّيْتُ مع رسولِ اللهِ ﷺ قِبَلَ الكعبةِ، فداروا كما هم قِبَلَ البيت»، فهذا يقتضي أنها نزلَتْ نهاراً بين الظهرِ والعصرِ[١].

قال القاضي جلالُ الدين: «والأرجحُ بمقتضى الاستدلالِ نزولُها بالليل، لأنَّ قضيةَ أهلِ قُباءٍ كانَتْ في الصُّبْح، وقُباءٌ قريبةٌ من المدينةِ، فيَبْعُدُ أَنْ يكونَ رسولُ اللهِ ﷺ أخَّر البيانَ لهم من العصرِ إلى الصبحِ».

وقال ابن حجر[٢]: «الأَقْوى أنَّ نزولَها كان نهاراً. والجوابُ عن حديثِ ابنِ عمرَ: أنَّ الخبرَ وَصَلَ وقتَ العصرِ إلى مَنْ هو داخل المدينة وهم بنو حارثةَ، ووصلَ وقتَ الصبح / إلى مَنْ هو خارج المدينةِ، وهم بنو عمرِو بنِ عَوْفٍ أهلُ قُباءٍ، وقوله: «قد أُنْزِل عليه الليلة» مجازٌ، من إطلاقِ الليلة على بعض اليومِ الماضي والتي[٣] تليه».

٥٩/١

(١) وهذا ترجيح منه في نزولها نهاراً، فتخرج من الليلي.

(٢) فتح الباري ١/٥٠٦ وليس فيه «الأقوى... نهاراً».

(٣) ح: «والذي». وعبارة ابن حجر: «والليلة التي تليه».

قلت: ويؤيِّد هذا ما أخرجه النَّسائيُّ[1] عن أبي سَعيدِ بن المُعلَّى قال: مَرَرْنا يوماً، ورسولُ الله ﷺ قاعدٌ على المنبرِ، فقلت: لقد حَدَثَ أمرٌ، فجلَسْتُ، فقرأ رسولُ الله ﷺ هذه الآية: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ الآية [البقرة: ١٤٤] حتى فَرَغَ منها، ثم نَزَلَ فصلَّى الظهرَ.

ومنها: أواخرُ آلِ عِمْرانَ، أخرج ابن حِبَّانَ في «صحيحه»[2]، وابنُ المنذر[3]

---

(١) في تفسيره (١/١٩٣) تفسير سورة البقرة، ح ٢٤ وكذا في سننه (٢/٥٥) ك: المساجد، ب: صلاة الذي يمرّ على المسجد، لكنه مختصر جداً، وأخرجه البزار في مسنده، كما في كشف الأستار (١/٢١٠) ك: الصلاة، ب: ما جاء في القبلة، ح ٤١٩ والطبراني في الكبير (٢٢/٣٠٣-٣٠٤) ح ٧٧٠. قلت: إسناده ضعيف، لأن مداره على مروان بن عثمان وهو ضعيف عند الجميع، كما في المغني في الضعفاء للذهبي (٢/٦٥٢) والتقريب لابن حجر /٩٣٢ برقم ٦٦١٦. فما ذكره الشيخ حمدي السَّلفي في تعليقه على الحديث المذكور في المعجم الكبير بأنه صحيح رواه النسائي فيه نظر لما ذكرت، وانظر: تعليق المحققين صبري الشافعي وسيد بن عباس -لتفسير النسائي- على هذا الحديث برقم ٢٤ (١/١٩٣-١٩٤) لمزيد الفائدة.

(٢) (٢/٣٨٦-٣٨٧) الإحسان، ك: الرقائق، ب: التوبة، ح ٦٢٠ وكذا أبو الشيخ في أخلاق النبي ﷺ وآدابه (٣/١٦٧) ح ٥٦٨، من طريق الفريابي عن ابن أبي شيبة بمثل إسناد ابن حبان، فقد رواه من طريق ابن أبي شيبة أيضاً به. وإسناده صحيح على شرط مسلم.

(٣) في تفسيره /٥٣٢-٥٣٣ وعزاه السيوطي له أيضاً في الدّر (٢/٤٠٩) وفي إسناده أبو جناب ضعيف كما سيأتي، والحديث صحيح على شرط مسلم كما تقدم.

وابنُ مَرْدويه[1] وابنُ أبي الدنيا[2] في كتاب «التفكر»[3] عن عائشةَ أنَّ بلالاً أتى النبيَّ ﷺ يُؤْذِنه لصلاةِ الصبح فوجده يَبْكي، فقال: يا رسول الله ما يُبْكيك؟ قال: «وما يمنعني أنْ أبكيَ وقد أُنْزِل عليَّ هذه الليلةَ: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَءَايَٰتٍ لِّأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [آل عمران: ١٩٠]» ثم قال: «ويلٌ لِمَنْ قرأها ولم يتفكَّرْ».

ومنها: ﴿وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [المائدة: ٦٧]، أخرج الترمذيُّ[4]

---

(١) عزاه له الحافظ ابن كثير في تفسيره (٢/١٦٤) [آل عمران: ١٩٠] وساق إسناده إليه، وهو ضعيف لأن في إسناده أبا جناب الكلبي وهو ضعيف، انظر: التقريب/١٠٥٢ برقم ٧٥٨٧. وكذا عزاه السيوطي له في الدّر (٢/٤٠٩).

(٢) عبدالله بن محمد بن عبيد، أبو بكر البغدادي الحافظ، من الوعَّاظ العارفين بأساليب الكلام، وما يلائم طبائع الناس (ت: ٢٨١هـ)، من مؤلفاته: «الصمت»، «مكارم الأخلاق». انظر: تاريخ بغداد ١٠/٨٩، السير ١٣/٣٩٧.

(٣) وعزاه الحافظ ابن كثير في تفسيره (٢/١٦٤) لابن أبي الدنيا عن شجاع بن أشرس وهو ثقة كما في الجرح والتعديل (٤/٣٧٩)، وبقية رجاله على شرط مسلم كما تقدم، وكذا عزاه له في الدّر (٢/٤٠٩).

(٤) في سننه (٥/١٣٨) ك: التفسير، ب: ومن سورة المائدة، ح ٣٠٤٦، وقال: «حديث غريب» أي: ضعيف، لأنّ في إسناده الحارث بن عبيد الإيادي، ضعفه أكثر العلماء. انظر: المغني في الضعفاء للذهبي (١/١٤٢)، والتهذيب لابن حجر (٢/١٤٩-١٥٠)، وكذا سعيد الجريري ثقة اختلط كما في التقريب/٣٧٤، إلا أن الحاكم صححه كما سيأتي والحارث يعتبر به، وأورده الشيخ الألباني في صحيح الترمذي (٣/٢٢٩-٢٣٠) ح ٣٠٤٦ وحسَّنه.

والحاكم[1] عن عائشةَ قالت: «كان النبيُّ ﷺ يُحْرَسُ حتى نزلَتْ، فأَخرج رأسَه من القُبَّة فقال: «أيها الناس، انصرفوا فقد عَصَمَني اللهُ»».

وأخرج الطبراني[2] عن عِصْمَةَ بنِ مالكٍ الخَطْميِّ قال: «كنا نَحْرُسُ رسولَ اللهِ ﷺ بالليلِ حتى نَزَلَتْ، فتَرَكَ الحَرَسَ».

ومنها: سورة الأنعام، أخرج الطبرانيُّ[3] وأبو عبيدٍ في

(١) في المستدرك (٢/٣١٣) ك: التفسير، شأن نزول آية ﴿...وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ...﴾ وصححه، ووافقه الذهبي، قلت: فيه أيضاً الحارث بن عبيد وهو متكلم فيه، وكذا رواه ابن جرير الطبري في تفسيره (١٠/٤٦٩ رقم ١٢٢٧٦) (٤/٦/٣٠٨) والبيهقي في الدلائل (٢/١٨٤). انظر التعليق السابق.

(٢) لم أقف عليه في الكبير والأوسط والصغير ومجمع الزوائد ومجمع البحرين في مظانه فيما بحثت، وعزاه له المصنف في الدرّ (٣/١١٨) ولابن مردويه، وذكر الحافظ ابن حجر في الإصابة (٤/٥٠٤) في ترجمته أن له أحاديث أخرجها الدارقطني، والطبراني، وغيرهما؛ مدارها على الفضل بن مختار وهو ضعيف جداً، وإنما أخرج الطبراني في الكبير (١١/٢٠٥) ح ١١٦٦٣ من حديث ابن عباس –رضي الله عنهما– بلفظ «كان رسول الله ﷺ يُحْرَس...». وضعفه الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/١٧) بالنضر بن عبدالرحمن، وهو متروك كما تقدم.
وكذا أخرجه في الأوسط (٤/٣٠٥) ح ٣٥٣٤ والصغير (١/١٤٩) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه وضعفه الهيثمي في المصدر السابق له بعطية العوفي. قلت: وفيه أيضاً معلّى بن عبدالرحمن وهو أشد ضعفاً من العوفي حيث إنه اتهم بالوضع ورُمي بالرفض، كما في التقريب / ٩٦١ برقم ٦٨٥٣.

(٣) في الكبير (١٢/١٦٦) ح ١٢٩٣٠. ضعيف؛ في إسناده علي بن زيد بن جُدعان وهو ضعيف كما في التقريب / ٦٩٦ برقم (٤٧٦٨) وله شاهد من حديث ابن عمر وأنس رضي الله عنهم أخرجهما الطبراني في الصغير (١/٨١) والأوسط كما في مجمع البحرين (٦/٢٢) ح ٣٣١٦، ٣٣١٧، وضعف الهيثمي في مجمع =

«فضائله»[1] عن ابنِ عباسٍ قال: «نزلَتْ سورةُ الأنعام بمكةَ ليلاً جملةً حولها سبعون ألفَ مَلَكٍ يَجْأَرُون بالتسبيح».

ومنها: آيةُ الثلاثةِ الذين خُلِّفوا [التوبة: ١١٨] ففي الصحيحِ[2] من حديثِ كعبٍ: «فأنزل اللهُ / تَوْبَتَنا حين بَقِيَ الثلثُ الأخيرُ من الليل». ١/ ٦٠

ومنها: سورة مريم، روى الطبرانيُّ[3] عن أبي مريمَ الغَسانيِّ[4]، قال: أتيتُ رسولَ الله ﷺ فقلت: وُلِدَتْ لي الليلةَ جاريةٌ. فقال: «والليلةَ أُنْزِلَتْ عليَّ سورةُ مريمَ، سَمِّها مريمَ».

= الزوائد (٧/ ٢٠) سند حديث ابن عمر بإسماعيل بن عمرو ويوسف بن عطية، وقال في إسناد حديث أنس رضي الله عنه: «فيه شيخ الطبراني وشيخ شيخه لم أعرفهما». قلت: كذلك بعد البحث عنهما لم أعرفهما وبقية رجاله ثقات، ولعله يتقوى بشواهده، وانظر شواهده في مجمع الزوائد (٧/ ١٩، ٢٠) من حديث ابن عمر وأنس وأسماء بنت يزيد مع بعض الاختلاف.

(١) (٢/ ٤٧) ح ٤٥٠، ٨١٤، ضعيف في إسناده أيضاً ابن جُدعان، ضعيف كما تقدم، وانظر الذي قبله.

(٢) صحيح البخاري (٨/ ٣٤٢-٣٤٣) مع الفتح، ك: التفسير، ب: ﴿وَعَلَى ٱلثَّلَٰثَةِ ٱلَّذِينَ خُلِّفُواْ...﴾ ح ٤٦٧٧ وصحيح مسلم (٤/ ٢١٢٠-٢١٢٩) ك: التوبة، ب: حديث توبة كعب بن مالك وصاحبيه، ح ٢٧٦٩.

(٣) في المعجم الكبير (٢٢/ ٣٣٢) ح ٨٣٤ وكذا الدولابي في الكنى (١/ ٥٣) والفسوي في المعرفة والتاريخ (٢/ ٤٤٠)، وهو ضعيف جداً مداره على سليمان بن سلمة الخبائري، متروك كما في المغني في الضعفاء للذهبي (١/ ٢٨٠) وبه ضعفه الهيثمي في المجمع (٨/ ٥٥)، قلت: فيه أيضاً: أبو بكر بن أبي مريم ضعيف كما في التقريب/ ١١١٦ برقم (٨٠٣١).

(٤) أقحم في مطبوعة أبي الفضل إبراهيم: «وأبو عبيد في فضائله عن ابن عباس» مكان أبي مريم الغسَّاني.

ومنها أول الحج: ذكره ابنُ حَبيبٍ(١)، ومحمد بن بركات السَّعيدي في كتابه «الناسخ والمنسوخ»، وجَزَمَ به السَّخاويُّ في «جمال القراء»(٢). وقد يُسْتَدَلُّ له بما أخرجه ابن مَرْدَويه(٣) عن عِمْرَان بنِ حُصَيْنٍ أنها نزلَتْ والنبيُّ ﷺ في سَفَرٍ. وقد نَعَسَ بعضُ القومِ، وتَفَرَّق بعضُهم، فَرَفَعَ بها صوتَه. الحديثَ(٤).

ومنها: آيةُ الإِذْنِ في خروجِ النسوةِ في الأحزاب، قال القاضي جلالُ الدين(٥): «والظاهرُ أنها ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّأَزۡوَٰجِكَ وَبَنَاتِكَ﴾ الآية [الأحزاب: ٥٩] ففي البخاريِّ(٦) عن عائشةَ: «خرجَتْ سَوْدَةُ بعدما ضُرِب

(١) التنبيه ص: ٣١٠، وحدَّد هبة الله في الناسخ والمنسوخ /١٢٦ خمس آيات من أولها.
(٢) جمال القراء ١ /١٤.
(٣) هكذا عزاه المصنف له ولغيره في الدّر (٦ /٤-٥) تفسير سورة الحج، وأخرجه النسائي في تفسيره (٢ /٨٢)، سورة الحج ح ٣٦٠، بإسناد صحيح، وكذا الترمذي في سننه (٥ /٢٣١-٢٣٢) ك: التفسير، ب: ومن سورة الحج، ح ٣١٦٩، وكذا أحمد في مسنده (٤ /٤٣٥) وابن جرير في تفسيره (١٠ /١٧ /١١١) والحاكم في المستدرك (٢ /٣٨٥) ك: التفسير، وقال الترمذي: «حسن صحيح» وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي.
(٤) ذكر الهذلي في الكامل (٢٩ ب) عن الضحاك أن قوله: ﴿وَٱلۡبُدۡنَ جَعَلۡنَٰهَا لَكُم...﴾ إلى قوله: ﴿لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [٣٦-٤٠] «نزل ليلة المزدلفة فصار فيها -الحج- نهاري وليلي وسفري وحضري ومكي ومدني».
(٥) انظر: التحبير /٧٦.
(٦) صحيح البخاري (٨ /٥٢٨) مع الفتح، ك: التفسير، ب: ﴿لَا تَدۡخُلُواْ بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ إِلَّآ أَن يُؤۡذَنَ لَكُمۡ...﴾ ح ٤٧٩٥.

الحجابُ لحاجتها، وكانت امرأةً جسيمةً لا تَخْفى على مَنْ يَعْرِفُها، فرآها عمرُ فقال: يا سَوْدَةُ، أما واللهِ ما تَخْفَيْنَ علينا، فانظري كيف تَخْرجين؟ قالت: فانكفأْتُ راجعةً إلى رسولِ الله ﷺ وإنه لَيَتَعَشَّى وفي يدِه عَرْقٌ[1] فقلت: يا رسولَ الله خَرَجْتُ لبعضِ حاجتي، فقال لي عمرُ كذا وكذا، فأوحى اللهُ إليه، وإنَّ العَرْقَ في يدِه ما وَضَعَه، فقال: «إنه قد أُذن لكنَّ أن تخرجْنَ لحاجتكنَّ». قال القاضي جلال الدين[2]: «وإنما قلنا: إنَّ ذلك كان ليلاً؛ لأنهنَّ إنما كنَّ يَخْرُجْنَ للحاجةِ ليلاً، كما في الصحيحِ[3] عن عائشة في حديث الإفْك».

ومنها: ﴿وَسْئَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ﴾ [الزخرف: ٤٥] على قول ابنِ حبيب[4]: أنها نزلَتْ ليلةَ الإسراء.

/ ومنها: أولُ الفتح، ففي البخاريِّ[5] من حديثِ عمرَ: «لقد أُنْزِلَتْ ١/٦١

(١) بسكون الراء: العَظْم إذا أُخِذ عنه مُعْظم اللّحم. انظر: النهاية لابن الأثير ٣/٢٢٠.

(٢) انظر: التحبير/٧٧.

(٣) صحيح البخاري (٨/٤٥٢) مع الفتح، ك: التفسير، تفسير سورة النور، ب: ﴿وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم مَّا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا...﴾ ح ٤٧٥٠ وفي مواضع كثيرة من صحيحه، وصحيح مسلم (٤/٢١٢٩-٢١٣٧) ك: التوبة، ب: في حديث الإفك وقبول توبة القاذف، ح ٢٧٧٠.

(٤) انظر: التنبيه/٣١٠.

(٥) صحيح البخاري (٨/٥٨٢) مع الفتح، ك: التفسير، سورة الفتح، ب: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا﴾، ح ٤٨٣٣.

عليَّ الليلةَ سورةٌ هي أحبُّ إليَّ مِمَّا طَلَعَتْ عليه الشمسُ فقرأ: ﴿إِنَّا فَتَحۡنَا لَكَ فَتۡحٗا مُّبِينٗا﴾ الحديث».

ومنها[1]: سورةُ المنافقين، كما أخرجه الترمذيُّ[2] عن زيدِ بن أرقمَ.

ومنها: سورةُ والمرسلات، قال السَّخاويُّ في «جمال القراء»[3]: «رُوي عن ابن مسعود[4] أنها نزلَتْ ليلةَ الجن بحِراءٍ. قلت: هذا أثرٌ لا يُعْرَفُ. ثم رأيت في صحيح[5] الإسماعيليِّ[6] وهو مُسْتَخْرَجُه على البخاري أنها

---

(١) سقط هذا السطر من مطبوعة أبي الفضل إبراهيم.

(٢) في سننه (٥/٣٣٩-٣٤١)، ك: التفسير، ب: ومن سورة المنافقين، ح ٣٣١٢، ٣٣١٣، ٣٣١٤ وقال: «حسن صحيح». وانظر: صحيح الترمذي للشيخ الألباني (٣/٣٥٢-٣٥٤): الأرقام السابقة نفسها.

(٣) جمال القراء ١/١٩.

(٤) عزاه الحافظ ابن حجر في الفتح (٨/٦٨٧) عند شرح حديث ٤٩٣١، لابن مردويه، وهو من طريق محمد بن إسحاق، وهو مدلس ورواه بالعنعنة، ورجح الحافظ ابن حجر رواية حفص بن غياث التي صرحت بذكر «غار بمنى» على هذه الرواية التي فيها: «بحراء» في المصدر نفسه.

قلت: رواية حفص بن غياث في الصحيحين، وسيأتي تخريجه بعد قليل.

(٥) لم أقف عليه فيما بحثت، وكتابه مفقود حسب علمي والله أعلم وأما كون السورة نزلت بغار منى بدون ذكر ليلة عرفة، ففي الصحيح، كما سيأتي في الحاشية التي بعد التالية.

(٦) أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل، أبو بكر الجُرْجاني الشافعي الحافظ (ت: ٣٧١هـ)، من مصنفاته: «المستخرج»، «المعجم». انظر: تاريخ جرجان: ١٠٨، السير ١٦/٢٩٢.

نزلَتْ ليلةَ عرفةَ بغار مِنىً، وهو في الصحيحين[1] بدون قوله: «ليلةَ عرفةَ» والمرادُ بها ليلةُ التاسعِ من ذي الحِجَّة، فإنها التي كان ﷺ يَبيتها بمِنىً.

ومنها: المعوذتان، فقد قال ابنُ أَشْتَةَ في «المصاحف»[2]: حَدَّثنا محمد ابن يعقوب، ثنا أبو داود، ثنا عثمان بن أبي شيبة، ثنا جريرٌ عن بيانٍ عن قيسٍ عن عقبةَ بنِ عامرٍ الجهنيِّ قال: قال رسول الله ﷺ: «أُنْزِلَتِ الليلةَ آياتٌ لم يُرَ مثلُهن: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ﴾ و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾».

* * *

فَرْع

ومنه ما نَزَلَ بين الليلِ والنهارِ في وقتِ الصبحِ[3]، وذلك آياتٌ: ومنها

---

(١) صحيح البخاري (٨/٦٨٥-٦٨٦، ٦٨٨) مع الفتح، ك: التفسير، سورة المرسلات، ب: بدون عنوان، ب: ﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ﴾، ح ٤٩٣٠، ٤٩٣١ و٤٩٣٤ وكذا في مواضع أخرى. وصحيح مسلم (٤/١٧٥٥) ك: السّلام، ب: قتل الحيات وغيرها، ح ٢٢٣٤، ٢٢٣٥.

(٢) المصاحف مفقود حسب علمي، ورجال إسناده ثقات سوى شيخ ابن أشتة «محمد ابن يعقوب»، لم أقف عليه فيما بحثت، ولكن الحديث صحيح، أخرجه مسلم بنحوه في صحيحه (١/٥٥٨) ك: صلاة المسافرين وقصرها ب: فضل قراءة المعوذتين، ح ٨١٤ من حديث عقبة بن عامر الجهني رضي الله عنه.

(٣) وهو تفريع على ما نزل نهاراً؛ لأن الصُّبح أول النهار، والروايتان المذكورتان هنا فيهما تصريح بدخول وقت صلاة الصُّبح.

[آية][(١)] التيمم في المائدة، ففي الصحيح[(٢)] عن عائشة: «وحضرت الصبح فالتمس الماءُ فلم يوجد، فنزلت: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ إلى قوله: ﴿لَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ﴾ [المائدة: ٦]».

ومنها: ﴿لَيۡسَ لَكَ مِنَ ٱلۡأَمۡرِ شَيۡءٌ﴾ [آل عمران: ١٢٨] ففي الصحيح[(٣)]: أنها نزلت وهو في الرَّكْعة الأخيرة / من صلاة الصبح حين أرادَ أَنْ يَقْنُتَ، يَدْعُوَ على أبي سفيان ومَنْ ذُكِرَ معه. ٦٢/١

* * *

(١) المثبت من سائر النسخ، وكذا في مصادر التخريج، وفي (أ): «آيات».

(٢) صحيح البخاري (٨/ ٢٧١-٢٧٢) مع الفتح، ك: التفسير، ب: ﴿فَلَمۡ تَجِدُواْ مَآءً فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا ...﴾ ح ٤٦٠٧ ومواضع أخرى من صحيحه، صحيح مسلم (١/ ٢٧٩) ك: الحيض، ب: التيمم، ح ٣٦٧.

(٣) صحيح البخاري (٨/ ٢٢٥-٢٢٦) مع الفتح، ك: التفسير، ب: ﴿لَيۡسَ لَكَ مِنَ ٱلۡأَمۡرِ شَيۡءٌ ...﴾ ح ٤٥٥٩، ٤٥٦٠، إلاّ أنّه ليس في روايته ذكر لأبي سفيان أنّه دعا عليه ومن معه، إنّما ذكر الحافظ في الفتح (٨/ ٤٢٦) الروايات الواردة في ذكر أسمائهم وهم أربعة: صفوان بن أمية وسهيل بن عمير والحارث بن هشام وعمرو بن العاص ولم يذكر أبا سفيان، ولعلّه سهو من المصنف.

تنبيه

فإنْ قلت: فما تصنع بحديث جابرٍ مرفوعاً: «أصدقُ الرؤيا ما كان نهاراً؛ لأنَّ اللّٰهَ خَصَّني بالوَحْي نهاراً»؟ أخرجه الحاكمُ في «تاريخه»[1].

قلت: هذا الحديث مُنْكَرٌ لا يُحْتَجُّ به.

* * *

(١) لم يُعثر عليه حتى الآن حسب علمي، والحديث أخرجه أبو نعيم في أخبار أصبهان (١/ ٢٨٥) في ترجمة الحسين بن علي بن أحمد بإسناده إلى جابر رضي الله عنه لكنّه ضعيف جداً، في إسناده عبدالرحمن بن قيس الضبي أبو معاوية الزعفراني، وهو متروك، بل كان ابن مهدي يكذبه وكذا أبو زرعة. انظر: التهذيب (٦/ ٢٥٨) والتقريب/ ٥٩٦ برقم ٤٠١٥.

١/٦٣

/ النوع الرابع

الصيفي والشتائي(١)

قال الواحدي(٢): «أنزل اللهُ في الكلالة آيتين، إحداهما في الشتاءِ، وهي التي في أولِ النساء، والأخرى في الصيفِ، وهي التي في آخرها».

وفي صحيح مسلمٍ(٣) عن عمرَ: «ما راجعتُ رسول الله ﷺ في شيءٍ ما راجعتُه في الكَلالة، وما أغلظَ [لي](٤) في شيءٍ ما أغلظَ [لي](٤) فيه حتى طعَن بإصْبَعه في صدري وقال: «يا عمرُ ألا يكفيكَ آيةُ الصيف التي في آخر سورة النساء؟»».

وفي «المستدرك»(٥) عن أبي هريرة: أن رجلاً قال: يا رسول الله ما الكَلالةُ؟ / قال: «أما سَمعْتَ الآيةَ التي نزلَتْ في الصيف: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي ٱلْكَلَٰلَةِ﴾؟ [النساء: ١٧٦]، وقد تقدَّم(٦) أن ذلك في سَفَر حَجَّةِ الوَداعِ، فيُعَدُّ من الصيفي ما نَزَلَ فيها كأولِ المائدةِ. [٢٥]

(١) انظر: التحبير ٧٩.

(٢) الوسيط ٢/١٤٥.

(٣) صحيح مسلم (١/٣٩٦) ك: المساجد ومواضع الصلاة، ب: نَهى من أكل ثوماً أو بصلاً أو كراثاً أو نحوها، ح ٥٦٧.

(٤) (أ): «عَليّ» في الموضعين، وسائر النسخ: «لي»، وهو المثبت، وهو موافق لما في صحيح مسلم.

(٥) (٤/٣٣٦) ك: الفرائض، ب: الكلالة من لم يترك ولداً ولا والداً، ضعيف، وصححه الحاكم على شرط مسلم وتعقبه الذهبي، فقال: «الحمّاني ضعيف» وهو يحيى بن عبدالحميد كما في التقريب /١٠٦٠ برقم (٧٦٤١) قال الحافظ ابن حجر: «حافظ إلا أنهم اتهموه بسرقة الحديث»، فكيف يكون صحيحاً بعد هذا؟.

(٦) في ص ١١٩.

وقوله: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ﴾ [المائدة: ٣]، ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا تُرۡجَعُونَ﴾ [البقرة: ٢٨١] وآيةُ الدَّيْن [البقرة: ٢٨٢] وسورةُ النصر.

ومنه الآياتُ النازلةُ في غزوةِ تبوكَ، فقد كانت في شدةِ الحَرِّ. أخرج البيهقيُّ في «الدلائل»[1] من طريقِ ابنِ إسحاقَ عن عاصمِ بن عمرَ بنِ قتادة، وعبدِالله بن أبي بكر بن حَزْمٍ، أنَّ رسولَ الله ﷺ ما كان يَخْرُج في وجهٍ من مغازيه إلا أظهرَ أنه يريدُ غيرَه، غيرَ أنه في غزوةِ تبوكَ قال: «يا أيها الناس إني أُريد الرومَ» فأَعْلَمَهم، وذلك في زمانِ البأسِ وشِدَّةٍ من الحرِّ وجَدْبِ البلادِ، فبينما رسولُ الله ﷺ ذاتَ يوم / في جَهَازه، إذ قال للجَدّ بنِ قيسٍ «هل لك في بناتِ بني الأصفر»؟ قال يا رسولَ الله، لقد عَلِم قومي أنه ليس أحدٌ أشدَّ عُجْباً بالنساءِ مني، وإني أخافُ إنْ رَأَيْتُ نساءَ بني الأصفرِ أن يفتِنَّني، فَأْذَنْ لي، فأنزل اللهُ: ﴿وَمِنۡهُم مَّن يَقُولُ ٱئۡذَن لِّي﴾ الآية [التوبة: ٤٩]. وقال رجلٌ من المنافقين: ﴿لَا تَنفِرُواْ فِي ٱلۡحَرِّۗ﴾. فأنزل اللهُ: ﴿قُلۡ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرّٗاۚ﴾ [التوبة: ٨١]. ١/٦٤

ومن أمثلةِ الشِّتائيِّ قولُه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلۡإِفۡكِ﴾ إلى قوله: ﴿وَرِزۡقٞ كَرِيمٞ﴾ [النور: ١١-٢٦] ففي الصحيحِ[2] عن عائشة: «أنها نزلَتْ في يومٍ شاتٍ».

---

(١) (٥/٢١٣-٢١٤) جماع أبواب غزوة تبوك، ب: ذكر التاريخ لغزوة تبوك وتأهب رسول الله ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم للخروج إليه. ضعيف، وفي إسناده ابن إسحاق، وهو مُدلس، ورواه بالعنعنة.

(٢) صحيح البخاري (٨/٤٥٢-٤٥٥) مع الفتح، ك: التفسير، ب: ﴿وَلَوۡلَآ إِذۡ سَمِعۡتُمُوهُ قُلۡتُم مَّا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا سُبۡحَٰنَكَ هَٰذَا بُهۡتَٰنٌ عَظِيمٞ ...﴾ ح ٤٧٥٠.

والآياتُ التي في غزوةِ الخندق من سورةِ الأحزاب، فقد كانت في البردِ: ففي حديثِ حذيفةَ: «تفرَّق الناسُ عن رسولِ الله ﷺ ليلةَ الأحزاب إلا اثني عشرَ رجلاً، فأتاني رسولُ الله ﷺ فقال: قم فانطلق إلى عَسْكرِ الأحزابِ. قلت: يا رسولَ اللهِ والذي بعثك بالحقِّ، ما قُمْتُ لك إلا حَياءً، من البرد» الحديث. وفيه: «فأنزل الله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱذْكُرُواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَآءَتْكُمْ جُنُودٌ﴾ إلى آخرها [الأحزاب: ٩–٢٧]» أخرجه البيهقيُّ في «الدلائل»[(١)].

* * *

(١) (٣/ ٤٥٠) جماع أبواب غزوة الخندق، ب: إرسال رسول الله ﷺ حذيفة بن اليمان رضي الله عنه إلى عسكر المشركين، وأخرجه الحاكم في المستدرك (٣/ ٣١) ك: المغازي، إرسال النبيّ ﷺ حذيفة بن اليمان رضي الله عنه لتفتيش حال العَدوّ وصححه ووافقه الذهبي، والحديث في صحيح مسلم (٣/ ١٤١٤) ك: الجهاد والسير، ب: غزوة الأحزاب، ح ١٧٨٨، بدون ذكر نزول الآية.

١/ ٦٥

/ النوع الخامس

الفِراشي والنومي[١]

من أمثلة الفِراشيِّ قولُه: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ﴾ [المائدة: ٦٧] كما تقدَّم[٢]، وآيةُ الثلاثةِ الذين خلفوا [التوبة: ١١٨]؛ ففي الصحيح[٣]: أنها نزلت وقد بقي من الليل ثلثُه، وهو ﷺ عند أمِّ سَلَمَةَ. واستُشْكِلَ الجمعُ بين هذا وقولِه ﷺ في حَقِّ عائشةَ: «ما نَزَلَ[٤] عليَّ الوحيُ في فراشِ امرأةٍ غيرِها».

قال القاضي جلالُ الدينِ[٥]: «ولعل هذا كان قبل القصةِ التي نَزَلَ الوحيُ فيها في فراشِ أمِّ سَلَمةَ». قلت: ظَفِرْتُ بما يُؤْخذ منه جوابٌ أحسنُ[٦] منْ

(١) انظر: التحبير ٨٣، ليس في عنوان هذا النوع تقابل بين شقَّيه، كبقيَّة الأنواع المتقابلة السابقة والآتية، نحو: الحضري والسفري، والصيفي والشتائي، والأرضي والسمائي. وقد تابع السيوطيُّ في التقابل بين الفراشي والنومي جلالَ الدين البلقيني في كتابه «مواقع العلوم»، ولو أنه أبقى كلاً من هذين القسمين مفرداً كما فعل في «التحبير» لكان أنسب لعدم وضوح التقابل بينهما.

(٢) في ص ١٤٠.

(٣) صحيح البخاري (٨/ ٣٤٢-٣٤٣) مع الفتح، ك: التفسير، ب: ﴿وَعَلَى ٱلثَّلَٰثَةِ ٱلَّذِينَ خُلِّفُواْ حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَرۡضُ بِمَا رَحُبَتۡ ...﴾ ح ٤٦٧٧.

(٤) صحيح البخاري (٧/ ١٠٧) مع الفتح، ك: فضائل الصحابة، ب: فضل عائشة رضي الله عنها ح ٣٧٧٥، وفي مواضع أخرى أيضاً.

(٥) انظر: التحبير ٨٣.

(٦) (أ): الجواب الذي أحسن من هذا، وأثبتنا ما في سائر النسخ.

هذا، فروى أبو يَعْلَى في «مسنده»[1] عن عائشةَ قالَتْ: «أُعْطِيْتُ تسعاً» الحديث، وفيه: «وإن كان الوحيُ لَيَنزِلُ عليه وهو في أهلِه فينصَرِفون عنه، وإن كان لَيَنْزِلُ عليه وأنا معه في لِحافه»، وعلى هذا لا معارَضَةَ بين الحديثَيْن كما لا يَخْفى.

وأمَّا النَّوْميُّ فمِنْ أمثلته سورةُ الكوثرِ، لِما روى مسلمٌ[2] عن أنسٍ قال: «بينا رسولُ الله ﷺ بينَ أَظْهُرِنا إذْ أَغْفَى إغفاءَةً، ثم رَفَعَ رأسَه مُتَبَسِّماً» فقلنا: ما أضحكك يا رسولَ الله؟ فقال: «أُنْزِل عليَّ آنفاً سورةٌ، فقرأ: بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ * فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنۡحَرۡ * إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلۡأَبۡتَرُ﴾» [الكوثر: ١-٣].

وقال الإمامُ الرافعيُّ في «أماليه»[3]: «فهم فاهمون من الحديثِ أنَّ السورةَ نَزَلَتْ في تلك الإغفاءَة، وقالوا: من الوَحْيِ ما كان يَأتيه في النوم؛ لأنَّ رؤيا الأنبياء وَحْيٌ» قال: «وهذا صحيحٌ، لكنَّ الأشبَه أَنْ يُقالَ: إن

---

(١) (٨/٩٠-٩١) ح ٤٦٢٦، ضعيف به، في إسناده جدة علي بن زيد بن جُدعان لم أقف عليها، وابن جُدعان أيضاً ضعيف كما تقدم، وقال الهيثمي في المجمع (٩/٢٤١): «وفي الصحيح وغيره بعضه، وفي إسناد أبي يعلى من لم أعرفهم»، وقد تقدم تخريجه من الصحيح من غير هذا السياق ص: ١٥٢.

(٢) في صحيحه (١/٣٠٠) ك: الصلاة، ب: حُجَّة من قال: البسملة آية من كل سورة سوى براءة، ح ٤٠٠.

(٣) انظر: الأمالي الشارحة على مفردات الفاتحة (خ) الصفحة قبل الأخيرة من المجلس الرابع من ميكروفلم محفوظ بالجامعة الإسلامية برقم ٤٦، التحبير ٨٤.

القرآن كلَّه نَزَلَ في اليقظةِ، وكأنه خَطَرَ له / في النومِ سورةُ الكوثرِ المُنَزَّلةُ ١/٦٦ في اليقظةِ، أو عُرِضَ عليه الكوثرُ الذي وَرَدَتْ فيه السورةُ، فقرأها عليهم، وفَسَّرها لهم». ثم قال: «ووَرَدَ في بعضِ الرواياتِ / أنه أُغْمي عليه. وقد [٢٦] يُحْمل ذلك على الحالةِ التي كانت تعْتريه عند نزولِ الوحيِ، ويقال لها: بُرَحاءُ الوَحْيِ» انتهى.

قلت: الذي قاله الرافعيُّ في غاية الاتجاه، وهو الذي كنت أميلُ إليه قبل الوقوفِ عليه[١]، والتأويلُ الأخيرُ أصَحُّ من الأول؛ لأنَّ قولَه «أُنْزِلَ عليَّ آنفاً» يَدْفَعُ كونَها نزلَتْ قبل ذلك، بل نقول: نزلَتْ تلك[٢] الحالةَ، وليس الإغفاءةُ إغفاءةَ نَوْمٍ، بل الحالةُ التي كانت تَعْتَرِيه عند الوَحْيِ، فقد ذكر العلماءُ أنه كان يُؤْخَذُ عن الدنيا.

* * *

(١) ترجيحه لهذا المعنى، وهو أن المراد بالإغفاءة هي «بُرَحاء الوحي» يُخْرِج مثال سورة الكوثر -وهو الوحيد المذكور- من أمثلة النومي!!

(٢) «تلك» هنا ظرف زمان.

١/٦٧

/ النوع السادس

الأرضي والسمائي(١)

تقدَّم(٢) قولُ ابنِ العربيِّ أنَّ مِنَ القرآن سمائياً وأرضياً، وما نَزَلَ بين السماءِ والأرض وما نَزَلَ تحت الأرض في الغارِ. قال(٣): «وأخبرنا أبو بكرٍ الفِهْريُّ، أنا التميميُّ، أنا هبةُ اللهِ المُفَسِّرُ أنه قال: «نَزَلَ القرآن بين مكةَ والمدينةِ إلا ستَّ آياتٍ نزلَتْ لا في الأرضِ ولا في السماء، ثلاثٌ في سورة الصافات: ﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾ الآيات الثلاث [١٦٤-١٦٦] وواحدةٌ في الزخرف: ﴿وَسْـَٔلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ﴾ الآيةَ [٤٥] والآيتان مِنْ آخرِ سورة البقرة (٢٨٥-٢٨٦] نزلَتْ(٤) ليلة المعراجِ»(٥).

---

(١) انظر: الناسخ والمنسوخ لابن العربي ٢/١٦.

(٢) في ص ٤٤.

(٣) الناسخ والمنسوخ ٢/١٦، ما عدا «نزلت ليلة المعراج» ولعلها من كلام السيوطي وضَّح به مكان نزول هذه الآيات الست.

(٤) ع: «نزلتا» والمثبت هو الصواب لأن الآيات المذكورة كلها نزلت ليلة المعراج. انظر: تفسير القرطبي ٣/٤٢٥، ١٥/١٣٧، ١٦/٩٥.

(٥) في كلام السيوطي مؤاخذتان:

الأولى: تسليمه أن خواتيم البقرة نزلت لا في الأرض ولا في السماء. وذكر أن مستند ذلك حديث ابن مسعود في ليلة الإسراء، مع أن الحديث نُص فيه على أن سدرة المنتهى في السماء السادسة، وهي التي حصل فيها الإعطاء المذكور بعد الوصول إليها.

=

قال ابنُ العربيِّ[1]: «ولعله أرادَ في الفضاءِ بين السماءِ والأرضِ». قال: «وأمَّا ما نَزَلَ تحت الأرضِ في الغارِ فسورةُ المرسلات[2] لِما في الصحيح[3] عن ابنِ مسعودٍ».

قلت: أمَّا الآياتُ المتقدمةُ فلم أقفْ على مُسْتَنَدٍ لِما ذكره فيها، إلا آخرَ البقرة، فيمكن أَنْ يُسْتَدَلَّ بما أَخْرَجَه مسلمٌ[4] عن ابنِ مسعودٍ: «لمَّا

= الثانية: إتيانه بكلام الهذلي أن الآيتين من آخر سورة البقرة نزلتا بقاب قوسين تأييداً لحديث ابن مسعود، وقاب قوسين مقدار القوسين إذا مُدّا، أي أن المسافة بين جبريل ومحمد ﷺ كانت كذلك، وليس المقصود مكاناً معيناً يقال له: قاب قوسين. ثم إن دنوّ جبريل من محمد ﷺ كان على الأرض لا في السماء ولا بين السماء والأرض بدلالة سياق الآيات في صدر سورة النجم وأحاديث عائشة وابن مسعود وغيرهما. انظر: تفسير ابن كثير (٧/٤٢٦-٤٢٩) وفتح الباري (٨/٦٠٩).

(١) لم يرد في «الناسخ والمنسوخ» له، و«أحكام القرآن».

(٢) عَدُّ ابن العربي سورة المرسلات مما نزل من القرآن تحت الأرض فيه تجوُّز في الإطلاق؛ لأن الغار: ما ينحت في الجبل شبه المغارة، وقد يكون شبه البيت. والسورة نزلت بغار في منى، أو في غار حراء كما في رواية الطبراني في المعجم الأوسط. انظر: علوم القرآن بين البرهان والإتقان: ٤٧٦.

(٣) صحيح البخاري (٨/٦٨٦) مع الفتح، ك: التفسير، ب: سورة المرسلات، ح ٤٩٣١، وصحيح مسلم (٤/١٧٥٥) ك: السّلام، ب: قتل الحيات وغيرها، ح ٢٢٣٤، ورجَّح الحافظ ابن حجر أن هذا الغار بمنى وليس بحراء، كما ورد في بعض الروايات. انظر: الفتح (٨/٦٨٧) وقد سبقت الإشارة إلى ذلك فيما تقدم أيضاً.

(٤) في صحيحه (١/١٥٧) ك: الإيمان، ب: في ذكر سدرة المنتهى، ح ١٧٣.

أُسْرِيَ برسولِ الله ﷺ انتهى إلى سِدْرَةِ المنتهى» الحديث. وفيه: «فأُعْطِي رسول الله ﷺ منها ثلاثاً: أُعْطِي الصلواتِ الخمسَ، وأُعْطِيَ خواتِيمَ سورةِ البقرة وغُفِر لمن لا يُشْرِكُ من أمته بالله شيئاً المُقْحماتُ»(١).

وفي «الكامل» للهذلي(٢): «نزلَتْ ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ﴾ إلى آخرها [البقرة: ٢٨٥، ٢٨٦] بقاب قوسَيْن».

* * *

(١) في حاشية (م): «الكبائر».

(٢) الكامل (خ): ٢٧ ب.

١/ ٦٨

/ النوع السابع
معرفةُ أولِ ما نَزَلَ[1]

اخْتُلِف في أولِ ما نَزَلَ من القرآنِ على أقوالٍ:

أحدُها -وهو الصحيحُ- «اقرأ باسم ربك» روى الشيخان[2] وغيرُهما عن عائشةَ قالت: «أولُ ما بُدِئَ به رسولُ الله ﷺ من الوَحْيِ الرؤيا الصادقةُ في النوم، فكان لا يَرى رؤيا إلا جاءَتْ مثلَ فَلَق الصُّبْح، ثم حُبِّبَ إليه الخَلاءُ، فكان يأتي حِراءً، فيتحنَّثُ فيه الليالي ذوات العَدَد، ويَتَزَوَّدُ لذلك، ثم يَرْجِعُ إلى خديجةَ فتُزَوِّدُه لمثلها حتى فَجَأَه الحقُّ، وهو في غارِ حراءٍ، فجاءه المَلَكُ فيه فقال: «اقرأ». قال رسولُ الله ﷺ: فقلتُ: «ما أنا بقارئٍ» فأخذني، فغَطَّني[3] حتى بَلَغَ مني الجَهْدَ، ثم أرسلني فقال: «اقرأ». فقلتُ: «ما أنا بقارئٍ» فغطَّني الثانيةَ حتى بَلَغَ مني الجَهْدَ، ثم أَرْسَلني فقال: «اقرأ». فقلتُ: ما أنا بقارئٍ، فغَطَّني الثالثةَ حتى بلغ مني الجَهْدَ، ثم أَرْسَلَني فقال: ﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ﴾

---

(١) انظر: جمال القراء ١/ ٥، المرشد الوجيز ٢٤، ٣١، البرهان ١/ ٢٩٣، التحبير ٨٩.

(٢) البخاري في صحيحه (١/ ٢٣) مع الفتح، ك: بدء الوحي، ب ٣ بدون عنوان، ح ٣ وكذا في مواضع عدة، ومسلم في صحيحه (١/ ١٣٩-١٤٠) ك: الإيمان، ب: بدء الوحي، ح ١٦٠.

(٣) الغَطُّ: العصر الشديد والكبس. انظر: النهاية ٣ / ٣٧٣

حتى بلغ ﴿مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق: ١-٥] فرجَعَ بها رسولُ الله ﷺ تَرْجُفُ بوادِرُه»[١] الحديث.

وأخرج الحاكمُ في «المستدرك»[٢] والبيهقيُّ في «الدلائل»[٣] وصَحَّحاه عن عائشةَ قالت: «أولُ سورةٍ نَزَلَتْ من القرآنِ: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾».

وأخرج الطبرانيُّ في «الكبير»[٤] بسندٍ على شرطِ الصحيحِ عن أبي رجاءٍ العُطارِدِيِّ قال: «كان أبو موسى يُقرِئُنا، فيُجلِسُنا حِلَقاً، عليه ثوبانِ أبيضانِ، فإذا تلا هذه السورةَ: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ قال: «هذه أولُ سورةٍ أُنْزِلَتْ على محمد ﷺ».

---

(١) بوادره: ج بادرة وهي اللحمة التي بين المنكب والعنق. النهاية ١ / ١٠٦

(٢) (٢ / ٢٢٠) ك: التفسير، أوّل سورة نزلت ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾، وصححه على شرط مسلم ووافقه الذهبي، قلت: في إسناده محمد بن إسحاق وهو مدلس ورواه بالعنعنة، إلاّ أنّ الحديثَ له شاهد من حديث أبي موسى الأشعري عند الحاكم -في الموضع نفسه- وصححه على شرط الشيخين، فيتقوى به.

(٣) (٢ / ١٥٥) جماع أبواب المبعث، ب: أوّل سورة نزلت من القرآن، وقال البيهقي: «هذا إسناد صحيح»، وانظر التعليق السابق أيضاً.

(٤) لم أقف عليه في المعجم الكبير، لأنّه من القسم المفقود، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٧ / ١٣٩) كتاب التفسير، وقال: «رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح».
وأخرجه الحاكم في المستدرك (٢ / ٢٢٠) ك: التفسير، وصححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي، وكذا ابن أبي شيبة في مصنفه (١٠ / ٥٤٢) ك: فضائل القرآن، ب: أوّل ما نزل من القرآن وآخر ما نزل.

/ وقال سعيدُ بنُ منصورٍ في «سُننه»[(١)]: حدثنا سفيانُ عن عمرِو بن ٦٩/١ دينارٍ عن عُبيد بن عمير قال: «جاء جبريلُ إلى النبيِّ ﷺ فقال له: «اقرأ». قال: «وما أقرأُ؟ فوالله ما أنا بقارئ». فقال: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ﴾، فكان يقول: «هو أولُ ما أُنْزِلَ».

وقال أبو عبيد في «فضائله»[(٢)]: حَدَّثنا عبد الرحمن عن سفيانَ، [٢٧] عن ابن أبي نَجيح عن مجاهدٍ قال: «إنَّ أولَ ما نَزَلَ من القرآنِ / ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾، و﴿نٓ وَٱلۡقَلَمِ﴾».

و أخرج ابنُ أشْتَةَ في كتاب «المصاحف»[(٣)] عن عُبَيْد بن عُمير قال:

---

(١) لم أقف عليه في سننه فيما بحثت فيه، ولعله في القسم الناقص منه، لكن المصنف ساقه بإسناده، ورجاله ثقات وكذا ابن أبي شيبة في مصنفه (١٠/٥٤١) ك: فضائل القرآن، ب: في أوّل ما نزل من القرآن وآخرما نزل، عن وكيع عن شعبة عن عمرو بن دينار به، وإسناده صحيح أيضاً، وكذا ابن جرير الطبري في تفسيره (١٥/٣٠/٢٥٢) سورة العلق به من قول عبيد بن عمير، فهو مرسل؛ لأن عبيد بن عمير تابعي ولد في عهد النبي ﷺ -وعدَّه بعضهم من كبار التابعين- كما في التقريب /٦٥١ برقم ٤٤١٦ قلت: يتقوى بشواهده السابقة الصحيحة.

(٢) (٢/١٩٩) ب: منازل القرآن بمكة والمدينة وذكر أوائله وأواخره، ح٨١٠، ورجاله ثقات إلاّ أنه من قول مجاهد، وقد تقدم مرفوعاً بأسانيد صحيحة، وكذا رواه ابن أبي شيبة في مصنفه (١٠/٥٤١) ك: فضائل القرآن، ب: في أوّل ما نزل من القرآن...، ح ١٠٢٦٦ وكذا ابن جرير في تفسيره (١٥/٣٠/٢٥٢) سورة العلق كلاهما من قول مجاهد أيضاً.

(٣) كتابه مفقود حسب علمي، والحديث قد تقدَّم تخريجه قريباً من طريق عبيد بن عمير بنحوه، وهو مرسل، ويتقوى طرفه الأخير بما تقدَّم، وكذا أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره (١٥/٣٠/٢٥٢).

«جاء جبريلُ إلى النبيِّ ﷺ بنمَط. فقال: «اقرأ». قال: «ما أنا بقارئ». قال: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾ فيَرون أنها أولُ سورةٍ نَزلَتْ من السماءِ». وأخرج[1] عن الزُّهريِّ: أنَّ النبيَّ ﷺ كان بحراءٍ إذ أتى مَلَكٌ بنَمَطٍ من دِيباجٍ[2] فيه مكتوب: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ﴾ إلى ﴿مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ﴾ [العلق: ١-٥].

القول الثاني: «يا أيها المدثر» روى الشيخان[3] عن أبي سلمةَ بنِ عبدالرحمنِ قال: «سألت جابرَ بنَ عبدِالله: أيُّ القرآن أُنْزِل قبلُ؟ قال: «يا أيها المدثر». قلت: أو «اقرأ باسم ربك» قال: أُحَدِّثكُم ما حَدَّثَنا به رسولُ الله ﷺ. قال رسولُ الله ﷺ: «إني جاوَرْتُ بحِراءٍ، فلَّما قَضَيْتُ جِواري نَزَلْتُ فاستبطَنْتُ الواديَ، فنظَرْتُ أمامي وخلفي، وعن يميني و عن شمالي، ثم نَظَرْتُ إلى السماءِ فإذا هو -يعني جبريلَ- فأخَذَتْني رَجْفَةٌ، فأَتَيْتُ خديجةَ، فأَمَرْتُهم فَدثَّروني، فأنزلَ اللهُ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُدَّثِّرُ * قُمۡ فَأَنذِرۡ﴾ [المدثر: ١، ٢].

---

(١) أي: ابن أشتة أيضاً عن الزهري في المصاحف. قلت: أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (٢/٣٨٤) تفسير سورة «اقرأ بأسم ربّك»، لكنّه قرن مع الزهري عمرو بن دينار، روياه مرسلاً.

(٢) أي: بثوب لُحمْته وسَداه من حرير. انظر: المعجم الوسيط «دبج»: ٢٦٨. ورواية الزهري الأخيرة مقيِّدة ومبيِّنة لنوع النَّمَط المذكور في رواية عُبَيْد بن عمير السابقة.

(٣) البخاري في صحيحه (١/٢٧) مع الفتح، ك: بدء الوحي، ب٣ «بدون عنوان» ح ٤، ومسلم في صحيحه (١/١٤٣) ك: الإيمان، ب: بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، ح ١٦١.

وأجاب الأولُ عن هذا الحديث بأجوبةٍ، أحدُها: أنَّ السؤالَ كان عن نزولِ سورةٍ كاملةٍ فبَيَّنَ أنَّ سورةَ المُدَثِّرِ نزلَتْ بكمالها قبلَ نزولِ تمامِ سورة «اقرأ»، فإنها أولُ ما نَزَلَ منها صدرُها. ويُؤَيِّد هذا ما في الصحيحين[١] أيضاً عن أبي سَلَمَة عن جابرٍ: سمعتُ رسولَ الله ﷺ، وهو يُحَدِّثُ عن / فَتْرة الوَحْيِ فقال في حديثه: «فبينا أنا أَمْشي سَمِعْتُ صوتاً من السماء، فرفَعْتُ رأسي، فإذا المَلَك الذي جاءني بحِراءٍ جالسٌ على كرسيٍّ بين السماءِ والأرض، فَرَجَعْتُ فقلت: زَمِّلوني زَمِّلوني. فدَثَّروني، فأنزل اللهُ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ﴾». ١/٧٠

فقولُه: «المَلَك الذي جاءني بحِراءٍ» يَدُلُّ على أنَّ هذه القصةَ متأخرةٌ عن قصةِ حراءٍ التي نَزَلَ فيها ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾.

ثانيها: أنَّ مرادَ جابرٍ بالأوَّلِيَّةِ أَوَّلِيَّةٌ مخصوصةٌ بما بعد فترةِ الوَحْيِ لا أوَّلِيَّةٌ مطلقةٌ.

ثالثها: أنَّ المرادَ أوليَّةٌ مخصوصةٌ بالأمرِ بالإنذارِ، وعبَّر بعضُهم عن هذا بقولِه: أَوَّلُ ما نَزَلَ للنبوَّة: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾، وأولُ ما نَزَلَ للرسالةِ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ﴾.

رابعها: أنَّ المرادَ أولُ ما نَزَلَ بسببٍ متقدِّمٍ، وهو ما وَقَعَ من التدثُّر الناشئِ عن الرُّعْبِ، وأمَّا «اقرأ» فنزلَت ابتداءً بغيرِ سببٍ متقدِّمٍ، ذكره ابنُ حجر[٢].

---

(١) انظر: التخريج السابق نفسه.

(٢) فتح الباري ٨/ ٦٧٨.

خامسها: أنَّ جَابراً استخرجَ ذلك باجتهادِه، وليس هو من روايتِه، فيُقَدَّمُ عليه ما رَوَتْه عائشة، قاله الكِرْماني[1]. وأحسنُ هذه الأجوبةِ الأولُ والأخيرُ.

القول الثالث: سورةُ الفاتحة قال في «الكشَّاف»[2]: «ذهب ابنُ عباس ومجاهدٌ إلى أنَّ أولَ سورةٍ نَزَلَتْ «اقرأ» وأكثرُ المفسرين إلى أنَّ أولَ سورةٍ نَزَلَتْ: فاتحة الكتاب.

قال ابن حجر[3]: «والذي ذهب إليه أكثرُ الأمةِ هو الأولُ، وأمَّا الذي نَسَبه إلى الأكثرِ، فلم يَقُلْ به إلا عَدَدٌ أقلُّ من القليل بِالنسبة إلى مَن قال بالأولِ. وحُجَّتُه ما أخرجه البيهقيُّ في

---

(١) الكواكب الدراري ١٨/١٦٩، وانظر: فتح الباري ٨/٦٧٨، والكرماني هو محمد ابن يوسف بن علي، شمس الدين البغدادي، أصله من كِرْمان، عالم بالحديث (ت: ٧٨٦هـ)، من مؤلفاته: «الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري». حاشية على تفسير البيضاوي. انظر: الدرر الكامنة ٥/٧٧، بغية الوعاة ١/٢٧٩.

(٢) (٤/٧٧٥) وقد تقدم تخريجه قريباً عن مجاهد وغيره، وعزاه في الدّر (٨/٥٦٠) لابن مردويه أنه أخرجه من طرق عن ابن عباس رضي الله عنهما، وكذا أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (٢/١٩٩)، ب: منازل القرآن بمكة والمدينة... ولكنه عن مجاهد، ورجاله ثقات.

(٣) فتح الباري ٨/٧١٤.

«الدلائل»[1] والواحديُّ[2] من طريق يونسَ بنِ بُكير عن يونسَ بنِ عمرٍو عن أبيه عن أبي مَيْسَرَةَ عمرِو بن شُرَحْبيل: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال لخديجةَ: «إني إذا خَلَوْتُ وحدي سمعتُ نداءً، فقد -والله- خَشِيْتُ أن يكونَ هذا أمراً. فقالَتْ: معاذَ الله، ما كان اللهُ لِيَفْعَلَ بك، فوالله إنك لَتُؤَدِّي الأمانةَ، وتَصِلُ / الرَّحِمَ، وتَصْدُقُ الحديثَ. فلمَّا دخل أبو بكرٍ ذكرَتْ خديجةُ حديثَه له، وقالَت: اذهَبْ مع محمدٍ إلى ورقةَ. فانطلَقا، فقَصَّا عليه، فقال: «إذا خلوتُ وحدي سمعتُ نداءً خلفي: يا محمدُ يا محمدُ، فأنطلقُ هارباً في الأرض» فقال: «لا تفعَلْ، إذا أتاك فاثْبُتْ حتى تَسْمَعَ ما يقولُ، ثم ائتني، فأخبِرْني» فلما خلا ناداه يا محمد قل: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ * ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ حتى بَلَغَ ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ١-٧] الحديث. هذا مرسلٌ / رجالُه ثقاتٌ.

١/ ٧١ [٢٨]

(١) (٢/ ١٥٨) جماع أبواب المبعث، ب: أوّل سورة نزلت من القرآن، وهو مرسل؛ لأن عمرو بن شرحبيل أبا ميسرة مخضرم ثقة. كما في التقريب /٧٣٧ برقم ٥٠٨٣ وقال البيهقي: «فهذا منقطع».
وقال الحافظ ابن كثير -في البداية والنهاية له (٣/ ٩)-: «وهو مرسل، وفيه غرابة وهي كون الفاتحة أوّل ما نزل»، وقال الحافظ ابن حجَر في الفتح (٨/ ٧١٩): «هو مرسل وإن كان رجاله ثقات، والمحفوظ أنّ أوّل ما نزل ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾ وأنَّ نزول الفاتحة كان بعد ذلك».

(٢) في أسباب النزول /٥٥، القول في سورة الفاتحة من طريق أبي ميسرة به، وانظر التعليق السابق.

قال البيهقي[1]: «إِن كان محفوظاً فيُحْتَمَلُ أن يكونَ خبراً عن نزولِها بعدما نَزَلَتْ عليه «اقرأ» و«المدَّثر».

القول الرابع: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ حكاه ابنُ النقيبِ في مقدمة تفسيره[2] قولاً زائداً.

وأخرج الواحديُّ[3] بإسنادهِ عن عكرمةَ والحسنِ قالا: «أولُ ما نَزَلَ من القرآنِ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾، وأولُ سورةٍ «اقرأ باسم ربك».

وأخرج ابنُ جريرٍ[4] وغيرُه من طريق الضحاكِ عن ابنِ عباسٍ قال: «أولُ ما نَزَلَ جبريلُ على النبيِّ ﷺ قال: يا محمد استَعِذْ ثم قل: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾». وعندي أن هذا لا يُعَدُّ قولاً برأسِه، فإنه من ضرورةِ نزولِ السورةِ نزولُ البَسْملة معها، فهي أولُ آيةٍ نزلَتْ على الإطلاقِ.

---

(١) دلائل النبوة ٢/ ١٥٩.

(٢) ليس في المقدمة المطبوعة.

(٣) أسباب النزول / ٤٦، القول في أوّل ما نزل من القرآن، وفي إسناده علي بن الحسين بن واقد، مختلف فيه، ضعَّفه أبو حاتم وإسحاق بن راهويه، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال ابن حجر: صدوق يهم، انظر: التهذيب لابن حجر (٧/ ٣٠٨) والتقريب / ٦٩٣ برقم ٤٧٥١، ومثله يُحَسَّن، وله شواهد. وانظر ما تقدم من الأحاديث المرفوعة والمرسلة.

(٤) في تفسيره (١/ ١١٥/ برقم ١٣٨) (١/ ٥٠-٥١) خطبة الكتاب وكذا الواحديُّ في أسباب النزول / ٥٣، وفي إسناده ضعف وانقطاع؛ فيه بشر بن عمارة الخثعميّ وهو ضعيف، وكذا عثمان بن سعيد، مقبول حيث يتابع، والضحاك لم يسمع من ابن عباس رضي الله عنهما بل لم يدركه. انظر: التقريب / ١٧٠ برقم ٧٠٣ والمجروحين (١/ ١٨٨-١٨٩) وجامع التحصيل / ١٩٩-٢٠٠.

ووَرَدَ في أولِ ما نَزَلَ حديثٌ آخرُ: روى الشيخان[١] عن عائشة قالت: «إنَّ أولَ ما نَزَلَ سورةٌ من المُفَصَّل فيها ذِكْرُ الجنةِ والنارِ، حتى إذا ثاب الناسُ إلى الإسلام نَزَلَ الحلالُ والحرامُ».

وقد استُشْكِل هذا: بأنَّ أَوَّلَ ما نَزَلَ «اقرأ»، وليس فيها ذِكْرُ الجنةِ والنارِ. وأُجيب بأنَّ «مِنْ» مقدرةٌ أي: مِنْ أولِ ما نَزَل، أو[٢] المرادُ سورةُ المدَّثرِّ، فإنها أولُ ما نَزَلَ بعد فترةِ الوَحْيِ، وفي آخرِها ذِكْرُ الجنةِ والنارِ، فلعلَّ آخرَها نَزَلَ قبلَ نزولِ بقيَّةِ «اقرأ»[٣].

* * *

(١) البخاري في صحيحه (٩/٣٨-٣٩) مع الفتح، ك: فضائل القرآن، ب: تأليف القرآن، ح ٤٩٩٣ هكذا عزاه السيوطي للشيخين ولم أقف عليه في صحيح مسلم فيما بحثت وكذا لم يعزه إليه ابن الأثير في جامع الأصول (١١/٢٨٨).

(٢) في مطبوعة أبي الفضل إبراهيم: والمراد.

(٣) انظر: فتح الباري ٩/٤٠.

١/ ٧٢

/ فرع

أخرجَ الواحديُّ(١) من طريقِ الحسينِ بنِ واقدٍ، قال: «سمعت عليَّ بنَ الحسينِ يقول: أولُ سورةٍ نزلَتْ بمكةَ: «اقرأ باسم ربك»، وآخرُ سورةٍ نزلَتْ بها: «المؤمنون»، ويقال: «العنكبوت»، وأولُ سورةٍ نزلَتْ بالمدينةِ: «ويل للمطففين»، وآخرُ سورةٍ نزلت بها: «براءةُ»، وأولُ سورةٍ أعلنَها رسولُ الله ﷺ بمكةَ: «النجمُ». وفي شرح البخاري لابن حجر(٢): «اتفقوا على أنَّ سورةَ البقرة أولُ سورةٍ أُنْزِلت بالمدينة». وفي دعوى الاتفاقِ نظرٌ لقولِ عليٍّ ابن الحسينِ المذكورِ.

وفي تفسير النسفي(٣) عن الواقديّ أنَّ أولَ سورةٍ نَزَلَتْ بالمدينةِ سورةُ القدر.

وقال أبو بكر محمد بن الحارثِ بن أبيضَ(٤) في جزئه المشهور(٥):

---

(١) في أسباب النزول /٤٨، القول في أوّل ما نزل من القرآن، وهو مرسل، وعلي بن الحسين بن واقد مختلف فيه كما تقدم.

(٢) فتح الباري ٨/ ١٦٠.

(٣) لم نقف عليه في تفسيره.

(٤) القرشي الفِهْري، المصري، إمام ثقة في الحديث (ت: ٣٤٣هـ). انظر: السير ١٥/ ٥٠٤، المقفى الكبير ٥/ ٥١٢.

(٥) لم أعثر على هذا الجزء فيما بحثت ولكن ساق هذه الرواية أبو عمرو الداني في البيان /١٣٥ بالإسناد المذكور سوى شيخ ابن الحارث «عبيدالله بن محمد» وفيها زيادة على ما ذكره السيوطيّ، وهو مرسل؛ لأنّ جابر بن زيد تابعي ثقة كما في التقريب /١٩١ برقم ٨٧٣. وأخرجه ابن الضريس في فضائل القرآن /٧٣، ب: فيما نزل من القرآن بمكة وما نزل بالمدينة ح ١٧، بإسناده عن ابن عباس رضي الله عنهما لكنه ضعيف جداً، فيه عمر بن هارون بن يزيد الثقفيّ وهو متروك، كما تقدم.

« حدثنا أبو العباس عبيدالله بن محمد بن أعينَ البغدادي، ثنا حسان بن إبراهيم الكِرْماني، ثنا أميةُ الأَزْدِي، عن جابرِ بن زيدٍ قال: « أولُ ما أَنْزَلَ اللهُ من القرآن بمكةَ: « اقرأ باسم ربك »، ثم « نٓ والقلم »، ثم « يا أيها المزمِّل »[١]، ثم « يا أيها المدثر »، ثم « الفاتحة »، ثم « تبت يدا أبي لهب »، ثم « إذا الشمس كورت »، ثم « سبِّح اسم ربك الأعلى »، ثم « والليل إذا يغشى »، ثم « والفجر »، ثم « والضحى »، ثم « ألم نشرح »، ثم « والعصر »، ثم « والعاديات »، ثم « الكوثر »، ثم « ألهاكم »، ثم « أرأيت الذي يكذب »، ثم « الكافرون »، ثم « ألم تركيف »، ثم « قل أعوذ برب الفلق »، ثم « قل أعوذ برب الناس »، ثم « قل هو الله أحد »، ثم و« النجم »، ثم « عبس »، ثم « إنَّا أنزلناه »، ثم « والشمس وضحاها »، ثم « البروج »، ثم « والتين »، ثم « لإيلاف »، ثم « القارعة »، ثم « القيامة »، ثم « ويل لكل همزة »، ثم « والمرسلات »، ثم « قٓ »، ثم « البلد »، ثم « الطارق »[٢]، ثم « اقتربت الساعة »، ثم « صٓ »، ثم « الأعراف »، ثم « الجن »، ثم « يسٓ »، ثم « الفرقان »، ثم « الملائكة »، ثم « كٓهيعٓصٓ »[٣]، ثم « طه »، ثم « الواقعة »، ثم « الشعراء »، ثم « طسٓ سليمان »، ثم « طسٓمٓ القصص »، ثم « بني إسرائيل »، ثم « التاسعة[٤] يعني يونس »، ثم « هود »، ثم « يوسف »، ثم « الحجر »، ثم « الأنعام »، ثم « الصافات » / ، ثم « لقمان »، ثم « سبأ »، ثم ٧٣/١ « الزمر »، ثم « حمٓ المؤمن »، ثم « حمٓ السجدة »، ثم « حمٓ الزخرف »، ثم

(١) (ح): « المدثر، المزمل » والمثبت موافق لما في البيان.

(٢) (ع): « الطلاق » وهو تصحيف، والمثبت موافق لما في البيان.

(٣) وهي سورة مريم.

(٤) انظر: فيما سلف ص ٥٢.

« حمٓ الدخان »، ثم « حمٓ الجاثية »، ثم « حمٓ الأحقاف »، ثم « الذاريات »، ثم « الغاشية »، ثم « الكهف »، ثم « حمٓ عٓسٓقٓ »[1]، ثم « تنزيل السجدة »، ثم « الأنبياء »، ثم « النحل » أربعين وبقيتها بالمدينة، ثم « إِنَّا أرسلنا نوحاً »، ثم « الطور »، ثم « المؤمنون »، ثم « تبارك »، ثم « الحاقة »، ثم « سأل »، ثم « عمَّ يتساءلون »، ثم « والنازعات »، ثم « إِذا السماء انفطرت »، ثم « إِذا السماء انشقت »، ثم « الروم »، [٢٩] / ثم « العنكبوت »، ثم « ويل للمطففين ». فذاك ما أُنْزِل بمكةَ.

وأُنْزل بالمدينة: سورة « البقرة »، ثم « آل عمران »، ثم « الأنفال »، ثم « الأحزاب »، ثم « المائدة »، ثم « الممتحَنة »، ثم « إِذا جاء نصر الله »، ثم « النور »، ثم « الحج »، ثم « المنافقون »، ثم « المجادلة »، ثم « الحجرات »، ثم « التحريم »، ثم « الجمعة »، ثم « التغابن »، ثم « سبَّح الحواريين »، ثم « الفتح »، ثم « التوبة » خاتمة القرآن[2].

قلت: هذا سياقٌ غريبٌ، وفي هذا الترتيبِ نظرٌ، وجابرُ بنُ زيدٍ من علماء التابعين بالقرآن، وقد اعتمد البرهان الجَعْبَريُّ على هذا الأثرِ في قصيدتهِ التي سماها « تقريب المأمول في ترتيب النزول » فقال[3]:

---

(١) وهي سورة الشورى.

(٢) وفي البيان ١٣٧ « ثم خاتمة الفرقان » والمثبت هو الصواب، انظر: النوع الثامن في معرفة آخر ما نزل ص ١٨١ فذكر فيه خاتمة براءة ولم يذكر فيه خاتمة الفرقان. وهو المفهوم من نظم الجعبري الآتي.

(٣) تقريب المأمول ١٤٣، وهناك زيادات في نظمه على رواية جابر بن زيد المذكورة عن ابن الحارث وهي عند الداني في كتابه: البيان؛ مما يدل على سقط ونقصٍ في الرواية المذكورة عند السيوطي.

مَكيُّهـا سـتٌ ثمـانـون اعْتَـلَتْ(١) نُظِمت على وَفْـقِ النـزول لِمَنْ تَـلا

اقــرأْ ونـونٌ مُـزَمِّـلٌ مُـدَّثِّـرٌ والحمدُ تبَّتْ كُوِّرتْ لاَ عْلى(٢) عَلا

ليلٌ وفجرٌ والضُّحى شَرْحٌ وعَـصْـ رُ العـاديـاتِ وكـوثـرُ الْهـاكمْ تـلا

أرأيْتَ قُلْ بالفيـل مَعْ فَلَقٍ كـذا نـاسٌ وقل هُوَ نجمُها عَبَسٌ جلا

قَـدْرٌ وشـمـسٌ والبـروجُ وتِينُها لايـلاف(٣) قـارعـةٌ قيامةُ أَقْبـلا

ويـلٌ لكلٍّ المرسلاتُ وقـافُ مع بلـدٍ وطـارِقُها مع اقـتربَتْ كِـلا

صـادٌ وأعـرافُ وجـنٌّ ثـم يـا سينٌ وفُـرْقـانٌ وفـاطـرٌ(٤) اعـتلى

كـافٌ وطـهَ ثُلَّـةُ الشُّعـرا ونَـمْـ لٌ قَصُّ الاِسْرا(٥) يـونسٌ هـودٌ ولا

قل يوسُفٌ حِـجْـرٌ وأنعـامٌ وذِبْـ حٌ(٦) ثم لقمـانٌ سَبا، زُمَرٌ خلا(٧)

/ معْ غافرٍ مع فُصِّلَتْ مع زُخْرُفٍ ودُخـانِ جـاثيـة، وأحـقـافٍ مَلا(٨) ١/ ٧٤

(١) م، ر، ب: «اعتدت».

(٢) كذا رسمت في (أ)، وتقرأ: لَعْلَى حسب وزنها العروضي، وكتابتها «الأعلى».

(٣) تقرأ للوزن: لِيْلاف.

(٤) تقرأ: وفاطِرُن عْتلى.

(٥) تقرأ للوزن: قَصْصُ لِسْرا.

(٦) وهي سورة الصافات.

(٧) التقريب: جلا.

(٨) كذا في الأصول «مَلا» وكذلك في مخطوطة تقريب المأمول: «وأحقافٌ ملا»، ومعناه: الصحراء، وفي التقريب المطبوع: «تلا».

ذَرْوٌ وغـاشِـيـةٌ وكَـهْـفٌ ثـم شُــوْ　　　رَى والخليلُ الأنبيـا[1] نَحْلٌ حـلا

ومَــضـاجِـعٌ نـوحٌ وطُــوْرٌ والفــلا　　　حُ الملــكُ واعِيَـــةٌ وسـال وعَــمَّ لا

غَـرْقٌ مع انفطـرَتْ وكَـدْحٌ ثـمَّ رُو　　　مُ العنكبــوتِ وطُفِّفــت فتكمـلا

وبطيبـة عـشرونَ ثـم ثمـان[2] الطْ　　　طُــولـى وعِـمْـرانٌ وأنفــالٌ جَـلا

الأحْـزاب[3] مائـدةُ امتحانٌ والنسا　　　مع زُلْـزِلَتْ ثـم الحـديـدُ تَـأمــلا

ومـحـمـدٌ والرعـدُ والرحـمنُ لانْ[4]　　　سانُ الطلاقُ ولم يكنْ حشـرٌ مـلا

نصــرٌ ونــورٌ ثــم حَــجٌّ والمُنـــا　　　فِقْ مـع مجــادلِــةٍ وحُجْـرات ٍ ولِا

تحــريمُهـا مــعْ جُـمـعـــةٍ وتَغَـابنٍ　　　صَـفٍّ وفتح تـوبـةٍ خُتِـمَـتْ أُولا

أمَّــا الــذي قــد جــاءنا سَـفَـريُّه　　　عَـرَفـيٌّ[5] اكْمَلْتُ لكـم قد كُمِّلا

لكـن إذا قُـمْـتم فَـجـيْـشِيٌّ[6] بدا　　　واسْأَلْ مَـنَ ارسَلْنـا الشـآمـيْ أقبَـلا

إنَّ الذي فَـرَضَ انتـمى جُـحْـفِـيُّهـا　　　وهـو الـذي كَـفَّ الحُـدَيْبيَّ انْجَلى

* * *

(١) (أ) والتقريب: والأنبياء وما أثبتناه موافق للوزن.

(٢) تقرأ: ثما نُنِ طْ.

(٣) تقرأ: لَحْزابُ.

(٤) تقرأ: ورّ حْما نُلِنْ.

(٥) تقرأ: «عَرَفِيُنَكْ مَلْ»، ومعنى: عرفي: ما نزل بعرفة. انظر: البيان ١٣٧.

(٦) التقريب: «فحبشيٌّ»، والمثبت هو الصواب لنزوله بذات الجيش، البيان ١٣٧.

فرعٌ في أوائلَ مخصوصة

أولُ ما نَزَلَ في القتال: روى الحاكمُ في «المستدرك»[١] عن ابنِ عباسٍ قال: أولُ آية نَزَلَتْ في القتال: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَٰتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا۟﴾ [الحج: ٣٩].

وأخرج ابنُ جريرٍ[٢] عن أبي العاليةِ قال: «أولُ آيةٍ» نزلَتْ في القتالِ بالمدينة: ﴿وَقَٰتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٠]. وفي «الإكليل» للحاكم[٣]: «إن أولَ آيةٍ نَزَلَتْ في القتال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم﴾ [التوبة: ١١١].

[٣٠] / أولُ ما نَزَلَ في شأنِ القَتْلِ: آيةُ الإسراءِ / ﴿وَمَن قُتِلَ مَظْلُومًا﴾ الآيةَ ١/٧٥ [٣٣] أخرجه ابنُ جريرٍ[٤] عن الضحاك.

---

(١) (٢/٢٤٦) ك: التفسير، أول آية نزلت في القتال، وصححه على شرط الشيخين ووافقه الذَّهبي، وذكره المؤلف ببعض التصرف.

(٢) لم يذكره ابن جرير في تفسيره (٣/٥٦١ رقم ٣٠٨٩) (٢/٢/١٨٩) تحت تفسير الآية المذكورة (١٩٠) من طريق أبي العالية، وإنما رواه من طريق الربيع، نعم رواه ابن أبي حاتم في تفسيره (١/٣٢٥) من طريق الربيع عن أبي العالية به. ولعله قصد ابن أبي حاتم، والله أعلم، ورجاله بين ثقة وصدوق، لكنّه مرسل، وانظر أيضاً التفسير الصحيح (١/٣٥).

(٣) انظر: البرهان ١/٢٩٧، والإكليل مخطوط، صنَّفه لأبي علي بن سَيْمجور، وهو في: أيام النبي ﷺ، وأزواجه وأحاديثه. انظر: السير ١٧/١٦٧. الفهرس الشامل «الحديث النبوي» ٢١٦.

(٤) في تفسيره (٩/١٥/٨٢). وفي إسناده انقطاع، إذ قال ابن جرير: «حُدِّثت عن الحسين بن الفرج». وهو مرسل أيضاً.

أولُ ما نَزَلَ في الخَمْر: روى الطَّيالِسيُّ[1] في «مُسْنده»[2] عن ابنِ عمرَ قال: «نزل في الخمرِ ثلاثُ آياتٍ، فأولُ شيءٍ: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ﴾ الآيةَ [البقرة: ٢١٩] فقيل: حُرِّمت الخمرُ، فقالوا يا رسولَ الله: دَعْنا نَنْتَفِعْ بها، كما قال اللهُ، فسكتَ عنهم، ثم نزلَتْ هذه الآيةُ: ﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَـٰرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣] فقيل: حُرِّمَتِ الخمرُ. فقالوا: يا رسولَ الله لا نَشْرَبُها قُربَ الصلاةِ، فسَكَتَ عنهم. ثم نزلَتْ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ﴾ [المائدة: ٩٠] فقال رسول الله ﷺ: «حُرِّمت الخمر».

أولُ آيةٍ نَزَلَتْ في الأطعمة بمكةَ: آيةُ الأنعامِ ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِى مَآ أُوحِىَ إِلَىَّ مُحَرَّمًا﴾ [١٤٥]، ثم آيةُ النحل: ﴿فَكُلُوا۟ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ﴾ [١١٤] إلى آخرها وبالمدينةِ آيةُ البقرةِ ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ﴾ الآية [١٧٣]، ثم آيةُ المائدةِ: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ﴾ الآية [٣]، قاله ابنُ الحَصَّار[3].

---

(١) سليمان بن داود بن الجارود، الفارسي البصري، من كبار حفاظ الحديث (ت: ٢٠٣هـ)، من مؤلفاته: «المسند» جمعه بعض الحفاظ الخراسانيين. انظر: تاريخ بغداد ٩/ ٢٤، السير ٩/ ٣٧٨.

(٢) ٢٦٤ في مسند ابن عمر رضي الله عنهما وهو ضعيف إذ إنّ في إسناده محمد بن أبي حميد إبراهيم الأنصاري الزّرقي، وهو ضعيف. انظر: التهذيب (٩/ ١٣٢-١٣٤) والتقريب / ٨٣٩ برقم ٥٨٧٣.

(٣) انظر: التحبير ٩٣.

وروى البخاريُّ[1] عن ابن مسعودٍ قال: «أولُ سورةٍ أُنْزِلَتْ فيها سجدةٌ النجم».

وقال الفرْيابيُّ[2]: «حَدَّثنا وَرْقاءُ عن ابنِ أبي نَجيح عن مجاهدٍ في قوله: ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ﴾ [التوبة: ٢٥] قال: «هي أولُ ما أَنْـزَلَ اللّٰهُ من سورة براءة».

وقال[3] أيضاً: «حدثَّنا إسرائيلُ، ثنا سعيدُ بن[4] مَسْروقٍ، عن أبي الضُّحى قال: «أولُ ما نَزَلَ مِنْ براءةَ ﴿ٱنفِرُواْ خِفَافًا وَثِقَالًا﴾ [٤١] ثم نزل أولُها، ثم آخرُها».

/ وأخرج ابنُ أشتةَ في كتاب «المصاحف»[5] عن أبي مالكٍ قال: «كان أولُ براءةَ ﴿ٱنفِرُواْ خِفَافًا وَثِقَالًا﴾ سنواتٍ ثم أُنْزلت براءةُ أولَ السورة، فأُلِّفتْ بها أربعون آيةً. وأخرج[6] أيضاً من طريق داودَ، عن عامرٍ في قوله: ١/٧٦

(١) في صحيحه (٨/٦١٤) مع الفتح، ك: التفسير، ب: ﴿فَٱسْجُدُواْ لِلَّهِ وَٱعْبُدُواْ﴾ ح ٤٨٦٣ وذكر المصنف طرفه الأول وله تتمة.

(٢) لم نقف عليه في فضائل القرآن له، وعزاه السيوطي له في الدّر (٤/١٥٨) ورجاله ثقات، لكنه من قول مجاهد، وكذا أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٦/١٧٧٢) بنحوه من طريق ورقاء به، وكذا هو في التفسير الصحيح (١/٥٨).

(٣) يعني الفريابي، ورجاله ثقات، وكذا رواه ابن جرير الطبري في تفسيره (١٤/٢٦٩) برقم ١٦٧٥٧ و ١٦٧٥٨، (٦/١٠/١٤٠) دون آخره.

(٤) في مطبوعة أبي الفضل إبراهيم: «عن»، وهو خطأ

(٥) وعزاه في الدّر (٤/٢٠٨) لابن أبي شيبة وابن المنذر ببعض اختلاف، ولم يعزه لابن أشتة والله أعلم.

(٦) يعني ابن أشتة، ولم نقف عليه في الدر (٤/٢٠٨) عن عامر ولكنّه ذكر رواية عن أبي الضحى مختصرة بدون ذكر غزوة تبوك وما بعدها. وعزاه للفريابي وأبي الشيخ.

﴿ انفِرُوا۟ خِفَافًا وَثِقَالًا ﴾ قال: «هي أولُ آيةٍ نزلَتْ في براءةَ في غزوةِ تبوكَ، فلما رَجَعَ من تبوكَ نزلت «براءةُ» إلاثمانٍ[1] وثلاثين آيةً مِنْ أوَّلِها».

وأخرج[2] من طريق سفيانَ وغيرِه عن حبيبِ بن أبي عَمْرَةَ، عن سعيدِ ابن جبيرٍ، قال: «أولُ ما نَزَلَ مِنْ آلِ عمران: ﴿ هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [١٣٨] ثم أُنْزِلَتْ بَقِيَّتُها يومَ أُحُدٍ».

* * *

(١) كذا في سائر النسخ، والصواب «ثمانياً».

(٢) كذا عزاه له في الدر (٢/٣٢٩) لكنه تحرف فيه ابن أشتة إلى ابن أبي شيبة، بدليل أنّه صرّح بأنه أخرجه في «كتاب المصاحف» وهو الذي ينقل عنه كثيراً، وليس هو ابن أبي شيبة، ولا أعلم له كتاباً بهذا الاسم والله أعلم.

٧٧/١

/ النوع الثامن[١]

معرفةُ آخر ما نزل

فيه اختلافٌ، فروى الشيخان[٢] عن البَراءِ بن عازبٍ قال: «آخرُ آيةٍ نزلَتْ: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى ٱلْكَلَٰلَةِ﴾ [النساء: ١٧٦] وآخرُ سورةٍ نَزلَتْ براءةُ».

وأخرج البخاريُّ[٣] عن ابنِ عباسٍ قال: «آخرُ آيةٍ نَزلَتْ آيةُ الربا». وروى البيهقيُّ[٤] عن عمرَ مثلَه، والمرادُ بها قولُه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَذَرُوا۟ مَا بَقِىَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓا۟﴾ [البقرة: ٢٧٨].

---

(١) انظر: جمال القراء ١٠، المرشد الوجيز ٣١، البرهان ١/٢٩٧، التحبير ٩٤.

(٢) البخاري في صحيحه (٨/٢٦٧) مع الفتح، ك: التفسير، ب: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى ٱلْكَلَٰلَةِ...﴾ ح٤٦٠٥، ومسلم في صحيحه (٣/١٢٣٦-١٢٣٧) ك: الفرائض، ب: آخر آية نزلت آية الكلالة، ١٦١٨.

(٣) في صحيحه (٨/٢٠٥) مع الفتح، ك: التفسير، ب: ﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾، ح ٤٥٤٤.

(٤) في دلائل النبوة (٧/١٣٨) ما جاء في نزول القرآن، ب: آخر سورة نزلت وآخر آية نزلت، في إسناده يحيى بن أبي طالب محدث مشهور وثَّقه الدارقطني وغيره. وقال موسى بن هارون: أشهد أنه يكذب، عنى في كلامه، لا في الحديث، والله أعلم. انظر: الميزان للذهبي (٤/٣٨٦-٣٨٧)، والمغني له (٢/٧٣٨)، والحديث مخرج في البخاري كما مضى قبله.

وعند أحمدَ[1] وابنِ ماجه[2] عن عمرَ: «من آخرما نَزَل آيةُ الربا».

وعند ابن مَرْدويه[3] عن أبي سعيدٍ الخُدْرِيِّ قال: خَطَبنا عُمر، فقال: «إنَّ من آخرِ القرآنِ نزولاً آيةَ الرِّبا».

وأخرج النَّسائيُّ[4] منْ طريقِ عِكْرِمةَ عن ابنِ عباسٍ قال: «آخرُ شيءٍ نَزَلَ من القرآنِ: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا تُرۡجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِۖ﴾ الآيةَ [البقرة: ٢٨١].

(١) في مسنده (١/ ٣٦، ٥٠) رجاله ثقات رجال الشيخين، لكن فيه علة كما سيأتي، وأما سماع الذين رووه عن ابن أبي عروبة، وهما إسماعيل بن علية ويحيى بن سعيد، فقبل الاختلاط، وكذا أخرجه ابن الضريس في فضائل القرآن/ ٧٧، ح ٢٣، والطبري في تفسيره (٦/ ٣٧) رقم (٦٣٠٨) (٣/ ٣/ ١١٤) وضعَّفه الشيخ أحمد شاكر في تحقيقه للمسند (١/ ٢٦٢) ح ٢٤٦، بسبب الانقطاع بين سعيد بن المسيب وعمر، فقد ذكر بأنّه لم يسمع من عمر. وانظر المراسيل لابن أبي حاتم/ ٧١-٧٣، وهذا فيه نظر كما سيأتي وحسّنه شعيب الأرناؤوط ومن معه في تحقيقهم المسند (١/ ٣٦١) في التعليق على ح ٢٤٦، قلت: يشهد لطرفه الأول حديث ابن عباس رضي الله عنهما السابق عند البخاري، وأيضاً أثبت سماع سعيد بن المسيب من عمر رضي الله عنه الحافظ ابن حجر في التهذيب (٤/ ٨٧) والعلائي في جامع التحصيل/ ١٨٤-١٨٥.

(٢) في سننه (٢/ ٧٦٤) ك: التجارات، ب: التغليظ في الربا، ح ٢٢٧٦، وصححه الشيخ الألباني في صحيح سنن ابن ماجه (٢/ ٢٨) ح ١٨٤٦، وانظر التعليق السابق. وابن ماجه: هو محمد بن يزيد، أبو عبدالله القَزْويني الحافظ المفسِّر العلَم (ت: ٢٧٣هـ)، من مؤلفاته: «التفسير»، «التاريخ». انظر: تذكرة الحفاظ ١/ ٦٣٦، السير ١٣/ ٢٧٧.

(٣) عزاه الحافظ ابن كثير في تفسيره (١/ ٤٨٥) له وذكره ببعض إسناده فهو ضعيف إن لم يكن ضعيفا جداً؛ لأن فيه هياج بن بسطام، وهو متروك وقال ابن حجر: ضعيف، وذكره الذهبي في الميزان (٤/ ٣١٨) في ترجمته، وانظر: التقريب/ ١٠٢٩ برقم ٧٤٠٥.

(٤) في تفسيره (١/ ٢٩٠) تفسير سورة البقرة، ح ٧٧، وإسناده صحيح رجاله ثقات. وانظر لمزيد تخريج الحديث تعليق المحقق على الحديث ذي الرقم ٧٧.

وأخرج ابنُ مَرْدويه[1] نحوَه من طريقِ سعيدِ بن جُبير، عن ابنِ عباسٍ بلفظ: «آخرُ آيةٍ نَزَلَتْ». وأخرجه ابنُ جَريرٍ[2] من طريقِ العَوْفيِّ والضَّحَّاكِ عن ابنِ عباسٍ.

وقال الفِرْيابيُّ في تفسيره[3]: حَدَّثنا سفيانُ عن الكَلْبيِّ عن أبي[4] صالح، عن ابنِ عباسٍ قال: «آخرُ آيةٍ نَزَلَتْ: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا تُرۡجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾ الآية [البقرة: ٢٨١]، وكان بين نزولها وبين موتِ النبيِّ ﷺ أحدٌ وثمانون يوماً».

---

(١) عزاه له الحافظ ابن كثير في تفسيره (١/ ٤٩٤)، ورواه الطبراني في الكبير (١١/ ٢٩٣-٢٩٤) ح ١٢٠٤٠ . وهذا الإسناد رجاله ثقات كما قال الهيثمي في المجمع (٦/ ٣٢٤). ورواه الطبراني أيضاً بإسناد آخر ضعيف في (١٢/ ١٩) ح ١٢٣٥٧، ومن هذه الطريق أخرجه ابن مردويه، وضعفه الهيثمي في المصدر السابق نفسه.

(٢) في تفسيره (٦/ ٤٠-٤١/ برقم ٦٣١٣) (٦٣١٥) (٣/ ٣/ ١١٥) في إسناده عطية العوفي، صدوق يخطئ كثيراً، وكان شيعياً مدلساً كما تقدم، بجانب الانقطاع؛ لأن الضحاك لم يدرك ابن عباس -رضي الله عنهما- كما في المراسيل لابن أبي حاتم / ٩٤ ولكنه يتقوى بمتابعاته وشواهده التي تقدمت، غير أنه لم يذكر ابن عبّاس رضي الله عنهما في رواية العوفي، وجاء في «س» «حزم» مكان جرير وهو وهم.

(٣) تفسير الفريابي مفقود حسب علمنا، وإسناده ضعيف جداً، فيه الكلبي وهو متهم بالكذب ورمي بالرفض كما تقدم، والحديث أخرجه سفيان الثوري في تفسيره / ٧٣ وكذا أخرجه البيهقي في الدلائل (٧/ ١٣٧) والواحدي في أسباب النزول / ٥٠- ٥١، جميعهم من طريق الكلبي به.

(٤) في مطبوعة أبي الفضل إبراهيم: «ابن» وهو تصحيف. انظر: مصادر التخريج.

/ وأخرج ابنُ أبي حاتم[1] عن سعيد بنِ جُبَيرٍ قال: «آخرُ ما نَزَلَ من القرآن كلِّه ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا تُرۡجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِۖ﴾ الآيةَ. وعاش النبيُّ ﷺ بعد نزولِ هذه الآيةِ تسعَ ليالٍ، ثم مات يومَ الاثنين لِلَيْلتين خَلَتا مِنْ ربيع الأول». ١/٧٨

وأخرج ابنُ جريرٍ[2] مثلَه عن ابن جُرَيج.

وأخرج[3] مِنْ طريقِ عطيَّةَ[4] عن أبي سعيدٍ[5] قال: «آخرُ آيةٍ نَزَلَتْ ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا تُرۡجَعُونَ﴾ الآية».

---

(١) في تفسيره (٢/٥٥٤). رجاله ثقات، غير أن ابن لهيعة اختلط بعد احتراق كتبه، وهو مرسل أيضاً من قول سعيد بن جبير، والراوي عن ابن لهيعة ليس من العبادلة الذين يحتج بروايتهم عنه.

(٢) في تفسيره (٦/٤١/برقم ٦٣١٠)، (٣/٣/١١٥) وهو من قول ابن جريج ومرسل أيضاً.

(٣) أي: ابن جرير في تفسيره (٦/٤٠/برقم ٦٣١٣) شاكر، و(٣/٣/١١٥) ولكنه لم يذكره عن أبي سعيد، إنما ذكره من رواية عطية نفسه، وتقدم الكلام عليه، وأيضاً فيه سهل بن عامر وهو ضعيف جداً. انظر: لسان الميزان (٣/١٤٢) وكذا ذكره الحافظ ابن كثير في تفسيره (١/٤٩٤) بذكر أبي سعيد فيه لكنه لم يَعْزُه لأحد، وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (١٠/٥٤٠) ك: فضائل القرآن، ب: في أول ما نزل من القرآن وآخر ما نزل، ح ١٠٢٦٤ بإسناده عن عطية العوفي به ورجاله ثقات، وكذا أخرجه بإسناد صحيح عن السُّدي، فيتقوى المرسل بالمرسل، برقم (١٠٢٦٣). وفي «أ، س» بياض بعد قوله: «أخرجه» وفي «ح» مكان البياض «ابن جرير» والرواية عنده كما تقدم.

(٤) في م، ب: ابن عطية وهو وهم.

(٥) كذا في جميع الأصول وفي تفسير ابن كثير ١/٤٩٤، لكنه ليس في جامع البيان كما تقدم.

وأخرج أبو عبيدٍ في «الفضائل»(١) عن ابن شهابٍ قال: «آخرُ القرآنِ عهداً بالعرش آيةُ الربا وآيةُ الدَّيْن».

وأخرج ابنُ جريرٍ(٢) من طريقِ ابن شهابٍ عن سعيدِ بن المسيَّبِ أنَّه بَلَغَه أنَّ أحدثَ القرآنِ عَهْداً بالعرش آيةُ الدّيْن، / مرسلٌ صحيحُ الإسناد. قلت: [٣١] ولا منافاةَ عندي بين هذه الرواياتِ في آيةِ الربا ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا﴾ وآيةُ الدَّيْن، لأن الظاهر [أنها](٣) نزلت دُفْعَةً واحدةً كترتيبها في المصحف، ولأنَّها في قصةٍ واحدةٍ، فأخبر كلٌّ عن بعضِ ما نَزَلَ بأنه آخِرٌ، [و](٤) ذلك صحيحٌ، وقولُ البراءِ(٥): «آخِرُ ما نَزَلَ ﴿يَسْتَفْتُونَكَ﴾ [النساء: ١٧٦] أي: في شأنِ الفرائضِ.

وقال ابن حجر في شرح البخاري(٦): «طريقُ الجمع بين القولَيْن في آيةِ الربا، ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا﴾ أنَّ هذه الآيةَ هي ختامُ الآياتِ المنزلةِ في الربا، إذ هي معطوفةٌ عليهنَّ.

---

(١) (٢/٢٠٥)، ح ٨٢٧. رجاله ثقات غير أنه مرسل.

(٢) في تفسيره (٦/٤١/برقم ٦٣١٦) (٣/٣/١١٥) رجاله ثقات لكنّه مرسل أيضاً، وفي مطبوعة أبي الفضل: «ابن جريج» بدلاً من ابن جرير وهو تصحيف.

(٣) ما بين المعقوفين سقط من (أ)، وثبت في سائر النسخ.

(٤) ما بين المعقوفين سقط من (أ)، وثبت في سائر النسخ.

(٥) ابن عازب بن الحارث، أبو عُمارة الأنصاري الحارثي، نزيل الكوفة، من أعيان الصحابة (ت: ٧١هـ). انظر: طبقات ابن سعد ٤/٣٦٤، السير ٣/١٩٤.

(٦) فتح الباري ٨/٢٠٥.

ويُجْمَعُ بين ذلك وبين قولِ البراء: بأنَّ الآيتين نَزَلَتا جميعاً، فيَصْدُق أنَّ كلاً منهما آخِرٌ بالنسبةِ لما عَداهما. ويُحتمل أن تكونَ الآخِرِيَّةُ في آيةِ النساء مقيدةً بما يتعلَّق بالمواريثِ، بخلافِ آيةِ البقرةِ، ويُحْتمل عكسُه، والأولُ أَرْجَحُ؛ لما في آية البقرةِ من الإشارةِ إلى معنى الوفاةِ المُسْتَلْزِمَةِ لخاتمةِ النزولِ» انتهى.

وفي «المستدرك»[1] عن أُبَيِّ بنِ كَعْب قال: «آخرُ آيةٍ نَزَلَتْ: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ إلى آخرِ السورةِ [التوبة: ١٢٨، ١٢٩]

/ وروى عبدُالله بن أحمد[2] في «زوائد المسند»[3] وابنُ مَرْدويه[4] عن أُبَيّ: «أنهم جَمَعوا القرآنَ في خلافةِ أبي بكرٍ، وكان رجالٌ يكتبون، فلما ٧٩/١

(١) (٢/٣٣٨) ك: التفسير، سورة التوبة، وصححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي.

(٢) ابن محمد بن حنبل، أبوعبدالرحمن الشيباني البغدادي الحافظ، ابن إمام أهل السنة والجماعة، روى عن أبيه أكثر مؤلفاته (ت: ٢٩٠هـ)، من مؤلفاته: «الردُّ على الجهمية» ويُعرف باسم «السنة» أيضاً. انظر: تاريخ بغداد ٩/٣٧٥، السير ١٣/٥١٦.

(٣) (٥/١٣٤) في إسناده عمر بن شقيق الجرمي مقبول حيث يتابع، وأبو جعفر الرازي مشهور بكنيته صدوق سيئ الحفظ، قال الحافظ ابن كثير -في تفسيره (٤/١٨٠) بعد أن ذكره من هذه الطريق-: «وهذا غريب» وضعّفه أيضاً شعيب الأرنؤوط ومن معه في تحقيق المسند في تعليقهم على هذا الحديث برقم ٢١٢٢٦، (٣٥/١٥٠).

(٤) هكذا عزاه في الدّر (٤/٣٣١) لابن مردويه من طريق أبي العالية به وهو عند أبي داود في المصاحف (١/١٧٧، ٢٢٧-٢٢٨) برقم ٢٩، ٩٧ لكن في الموضع الأول بدون ذكر أبي من قول أبي العالية وفي الموضع الثاني بذكر أبيّ، وفي إسناده أبو جعفر الرازي المذكور قبل وانظر التعليق السابق.

انتهوْا إلى هذه الآيةِ من سورةِ براءةَ ﴿ ثُمَّ ٱنصَرَفُوا۟ صَرَفَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُم بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ ﴾ [١٢٧] ظنُّوا أن هذا آخرُ ما نَزَلَ من القرآن. فقال لهم أُبَيٌّ ابن كعب: «إنَّ رسولَ الله ﷺ أَقْرأني بعدها آيتين: ﴿ لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ ﴾ إلى قولِه: ﴿ وَهُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴾ [١٢٨، ١٢٩] قال: «هذا آخُر ما نزل من القرآن» قال: فختم بما فتح به[1]، بـ «الله الذي لا إله إلا هو»، وهو قولُه: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ ﴾ [الأنبياء: ٢٥].

وأخرج ابنُ مَرْدويه[2] عن أُبَيّ أيضاً، قال: «آخر القرآن عهداً بالله هاتان الآيتان: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾، وأخرجه ابنُ الأنباريّ[3] بلفظ: «أقربُ القرآنِ بالسماءِ عَهْداً».

وأخرج أبو الشيخ في تفسيره[4] منْ طريقِ علي بن زيدٍ عن يوسف المكيِّ عن ابنِ عباسٍ قال: آخرُ آيةٍ نزلَتْ ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾.

---

(١) أي: ختم الدين بالتوحيد بخاتمة براءة، كما كان بدأه بالتوحيد بأن أوحى إلى الأنبياء جميعهم -ومنهم نبينا- عليهم الصلاة والسلام بأن لا إله إلا الله.

(٢) عزاه له السيوطي في الدّر (٤ / ٣٣١) وأخرجه ابن الضريس في فضائل القرآن / ١٢٨ برقم ١٢٥ مثله، وفي إسناده سعيد بن أبي عروبة اختلط في آخر عمره، إلاّ أن يزيد بن زُرَيْع ممّن روى عنه قبل الاختلاط. انظر: التهذيب (٤ / ٦٥)، فبذلك يُحَسن إسناده.

(٣) لم أقف عليه فيما بحثت، وانظر الحديث الذي بعده.

(٤) لم يعثر على تفسيره حتى الآن حسب علمي، لكنّ المصنف ذكر طرفاً من إسناده، ففيه علي بن زيد بن جُدعان، وهوضعيف كما تقدم، والحديث أخرجه الطبري في تفسيره (١٤ / ٥٨٨ ٥٨٩) برقم (١٧٥١٤) و (١٧٥١٥) (٧ / ١١ / ٧٨) سورة التوبة، والبيهقي في الدلائل ٧ / ١٣٩) كلاهما من طريق ابن جدعان أيضاً به، لكنه عن ابن عباس عن أبيٍ رضي الله عنهم.

وأخرج مسلم[1] عن ابنِ عباسٍ قال: آخرُ سورةٍ نزلَتْ «إذا جاء نصر الله والفتح».

وأخرج الترمذيُّ[2] والحاكمُ[3] عن عائشةَ قالت: «آخرُ سورةٍ نزلَتْ: المائدةُ، فما وَجَدْتُم فيها مِنْ حلالٍ فاسْتحِلُّوه»[4] الحديث.

وأخرجا[5] أيضاً عن عبدِالله بنِ عمرو، قال: «آخرُ سورةٍ نزلَتْ سورةُ المائدةِ والفتح». قلتُ: يعني «إذا جاء نصر الله والفتح». وفي حديث[6] عثمانَ المشهورِ: «براءةُ مِنْ آخَرِ القرآنِ نزولاً».

---

(١) في صحيحه (٤/٢٣١٨) ك: التفسير، ح ٣٠٢٤.

(٢) لم أقف عليه في سننه في تفسير سورة المائدة (٥/١٣٦-١٥٠) من حديث عائشة رضي الله عنها، ولم يعزه إليه في الدر (٣/٣) والحديث أخرجه أحمد في مسنده (٦/١٨٨) والنسائي في تفسيره (١/٤٢٧) تفسير المائدة، ح ١٥٨، ورجاله بين ثقة وصدوق. فيكون إسناده حسناً، وانظر الذي بعده.

(٣) في المستدرك (٢/٣١١) ك: التفسير، وصححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي.

(٤) ع: فأحلوه، وما أثبتناه موافق لما في مصادر التخريج.

(٥) الترمذي في سننه (٥/١٥٠) ك: التفسير، تفسير المائدة، ح (٣٠٦٣) وقال: «حديث حسن غريب». وذكره الشيخ الألباني في صحيح الترمذي (٣/٢٣٥) وقال: «حسن الإسناد وصححه الحاكم دون قوله: «والفتح» وروى له شاهداً وصححه أيضاً، ووافقه الذهبي». والحاكم في المستدرك (٢/٣١١) ك: التفسير، سورة المائدة، لكن بدون قوله: (والفتح) عندهما وصححه على شرط الشيخين، ويشهد له أيضاً حديث عائشة رضي الله عنها المتقدم قبله.

(٦) أخرجه الترمذي في سننه (٥/١٦٦) ك: التفسير، ب: من سورة التوبة، ح ٣٠٨٦، وقال: «حسن صحيح» ولكن في سنده يزيد الفارسي مقبول كما في التقريب /١٠٨٥ برقم ٧٨٤٩، وبذلك ضعفه الشيخ الألباني في صحيح سنن الترمذي (٣/٢٤٣) بقوله: «ضعيف».

قال البيهقيُّ[١]: «يُجْمَعُ بين هذه الاختلافاتِ إِنْ صَحَّتْ بأنَّ كلَّ واحدٍ أجاب بما عنده».

/ وقال القاضي أبو بكر في «الانتصار»[٢]: «هذه الأقوالُ ليس فيها شيءٌ مرفوعٌ إلى النبيِّ ﷺ، وكلٌّ قاله بضَرْبٍ من الاجتهاد وغَلَبةِ الظنِّ. ويُحْتَمَلُ أنَّ كلاًّ منهم أخبرَ عن آخرِ ما سَمِعَه من النبيِّ ﷺ في اليومِ الذي مات فيه أو قبلَ مرضِه بقليلٍ، وغيرُه سَمِعَ منه بعد ذلك، وإنْ لم يَسْمَعْه هو، ويَحْتمل أيضاً أنْ تَنْزِلَ الآيةُ التي هي آخرُ آيةٍ تلاها الرسولُ ﷺ مع آيات نزلَتْ معها، فيُؤْمَرُ برَسْمِ ما نَزَلَ معها بعد رَسْمِ تلك، فيُظَنُّ أنه آخرُ ما نَزَل في الترتيب» انتهى. ٨٠/١

ومن غريبِ ما وَرَدَ في ذلك: ما أخرجه ابنُ جرير[٣] عن معاويةَ بنِ أبي سفيانَ أنه تلا هذه الآيةَ: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُوا لِقَآءَ رَبِّهِۦ﴾ الآية [الكهف: ١١٠] وقال: «إنها آخرُ آية نزلَتْ من القرآن». قال ابن كثير[٤]: «هذا أثرٌ مُشْكِلٌ، ولعله أراد أنَّه لم يَنْزِلْ بعدها آيةٌ تَنْسَخُها ولا تُغَيِّرُ حكمَها، بل هي مُثْبَتَةٌ مُحْكَمَةٌ».

---

(١) انظر: دلائل النبوة ٧/ ١٣٩.

(٢) الانتصار ١/ ٢٤٥، وانظر: نكت الانتصار ٨٩.

(٣) في تفسيره (٩/ ١٦/ ٤٠) سورة الكهف، وإسناده حسن، لكنّ فيه إشكالاً كما ذكر المصنف -رحمه الله- نقلاً عن الحافظ ابن كثير -رحمه الله- وهو عنده في تفسيره (٥/ ٢٠٤) وذكر الحافظ ابن كثير وجه الإشكال ثم بيَّن جوابه.

(٤) تفسير القرآن العظيم ٥/ ٢٠٤.

قلت: ومثلُه ما أخرجه البخاريُّ[1] وغيرُه عن ابنِ عباسٍ قال: «نَزَلَتْ هذه الآيةُ ﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ ﴾ [النساء: ٩٣] هي آخر ما نَزَلَتْ، وما نَسَخَها شيءٌ». وعند أحمد[2] والنَّسائيِّ[3] عنه: «لقد نَزَلَتْ في آخرِ ما نَزَلَ، [٣٢] / ما نسخها شيءٌ»[4].

وأخرج ابنُ مَرْدويه[5] من طريق مجاهدٍ عن أمِّ سَلَمةَ قالت: «آخرُ آية

---

(١) في صحيحه ح ٤٥٩٠، ومسلم في صحيحه ح ٣٠٢٣.

(٢) في مسنده (١ / ٢٤٠) ورجاله ثقات سوى يحيى بن المجبّر، وهويحيى بن عبدالله بن الحارث الكوفي، مختلف فيه، وثَّقه بعضهم وضعَّفه آخرون، وقال الحافظ ابن حجر: «لين الحديث» كما في التقريب /١٠٥٩ برقم ٧٦٣١، ولكنه توبع عند الشيخين فيما تقدم قبله، فيكون الحديث حسناً، وبهذا حكم الساعاتي في الفتح الرّباني (١٨ / ١١٦) في تعليقه على الحديث بأن سنده حسن، وصححه شعيب الأرنؤوط ومن معه في تحقيق المسند (٤ / ٤٤) ح ٢١٤٢، قلت: وهو صحيح بما تقدم في الصحيحين.

(٣) في تفسيره برقم ١٣٥، وأخرجه أيضاً في سننه (٧ / ٨٥).

(٤) قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾، وقوله سبحانه: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ وحديث الإسرائيلي الذي قبل الله توبته بعد أن قتل مئة نفس، هذه النصوص وغيرها قاضية بصحة توبة القاتل. انظر: تفسير الطبري (٤ / ٥ / ٢٢١)، وتفسير ابن كثير (٢ / ٣٣٤-٣٣٥).

(٥) عزاه الحافظ ابن كثير له في تفسيره (٢ / ١٦٥)، وكذا السيوطي في الدّر (٢ / ٤١٢) وزاد عزوه لسعيد بن منصور وعبدالرزاق والترمذي وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والطبراني والحاكم، بلفظ: «قالت: يا رسول الله لا أسمع الله...» ورواه الطبراني في الكبير (برقم ٦٥٠) قريباً من لفظ المصنف وباللفظ الآخر =

نزلَتْ هذه الآيةُ: ﴿فَٱسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَٰمِلٍ﴾ إلى آخرها» [آل عمران ١٩٥]. قلت: وذلك أنها قالَتْ: «يا رسولَ اللهِ أرى اللهَ يذكرُ الرجالَ، ولا يذكرُ النساءَ»، فنزلَتْ: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْاْ مَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بِهِۦ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [النساء: ٣٢] ونزلَتْ: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥] ونزلَتْ هذه الآيةُ، فهي آخرُ الثلاثةِ نزولاً، أو آخرُ ما نَزَلَ بعد ما كان يَنْزلُ في الرجالِ خاصةً.

/ وأخرج ابنُ جريرٍ[1] عن أنسٍ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ فارق ٨١/١

= الذي ذكره في الدّر (برقم ٦٥١) في الكبير وأما هذا الطرف من الحديث وهو قولها: «لا أسمع الله ذكر النساء...» إلى آخره فقد أخرجه الترمذي ح ٣٠٢٢-٣٠٢٣، وبنحوه أحمد في مسنده (٦/٣٢٢) وابن جرير في تفسيره (٧/٤٨٧) برقم (٨٣٦٨) و(٨٣٦٩)، (٤/٥/٤٦) والحاكم في المستدرك (٢/٣٠٥-٣٠٦) ك: التفسير، وقال: «صحيح الإسناد على شرط الشيخين إذا كان سمع مجاهد من أم سلمة» ووافقه الذهبي، وقال الترمذي: «حديث مرسل». وقال الشيخ الألباني في صحيح سنن الترمذي (٣/٢١٦) رقم ٣٠٢٢: «صحيح الإسناد». وصححه محقق مسند أبي يعلى في تعليقه على هذا الحديث ورجح رواية مجاهد عن أم سلمة وسماعه منها، انظر مسند أبي يعلى (١٢/٣٩١، ٣٩٣، ٣٩٤) ح ٦٩٥٨، ٦٩٥٩.

(١) في تفسيره (١٤/١٣٥) برقم (١٦٤٧٥) (٦/١٠/٧٨) سورة التوبة وإسناده حسن، رجاله ما بين ثقة وصدوق، ورواه ابن ماجه في سننه (١/٢٧) المقدمة، ب: في الإيمان، ح ٧٠، والحاكم في المستدرك (٢/٣٣١-٣٣٢) ك: التفسير وصححه، وأقرَّه الذهبي غير أنّه استدرك عليه بقوله: «صدر الخبر مرفوع وسائره مدرج فيما أرى». =

الدنيا على الإخلاصِ للهِ وحدَه وعبادته، لا شريكَ له، وأقام الصلاةَ، وآتى الزكاة، فارقها واللهُ عنه راضٍ». قال أنسٌ: وتصديقُ ذلك في كتابِ اللهِ في آخرِ ما أُنْزِلَ: ﴿فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ الآية [التوبة: ٥]. قلت: يعني في آخر سورة نزلت.

وفي «البرهان»[1] لإمام الحرمين: أنَّ قوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِى مَآ أُوحِىَ إِلَىَّ مُحَرَّمًا﴾ الآيةَ [الأنعام: ١٤٥] من آخرِ ما نَزَل. وتَعقَّبه ابنُ الحصَّارِ: «بأنَّ السورةَ مكيةٌ باتفاقٍ، ولم يَرِدْ نَقْلٌ بتأخُّرِ هذه الآيةِ عن نزولِ السورةِ، بل هي في مُحاجَّة المشركينِ ومخاصمتِهم، وهم بمكةَ». انتهى.

* * *

= وقال الشيخ أحمد شاكر -في إسناد الطبري- في تحقيقه التفسير (١٤/ ١٣٥) تعليق رقم ١ على الأثر ذي الرقم ١٦٤٧٥-: «وسائر رجال السند، ثقات مضوا جميعاً إلا أبا جعفر الرازي تكلموا فيه وهو ثقة إن شاء الله»، مع ذلك ذكره الشيخ الألباني في ضعيف سنن ابن ماجه / ١٠ ح ١٢ وقال: «ضعيف» وكذا في ضعيف الجامع الصغير / ٨٢٤ برقم ٥٧١٩، وفي ضعيف الترغيب (١/ ١٩). ولعل ما ذكره الحاكم ووافقه الذهبي وكذا أحمد شاكر يُرجح، لأن أبا جعفر الرازي يُحسّن حديثه كما تقدم بل عدّه الشيخ أحمد شاكر ثقة إن شاء الله.

(١) البرهان في أصول الفقه ٢/ ٧٧١.

تنبيه

من المشكلِ على ما تقدَّم قولُه تعالى: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ﴾ [المائدة: ٣]، فإنها نَزَلَتْ بعرفةَ عامَ حَجَّة الوداع: وظاهرُها إِكمالُ جميعِ الفرائض والأحكام قبلها. وقد صَرَّح بذلك جماعةٌ منهم السُّديُّ، فقال: «لم يَنْزِلْ بعدها حلالٌ ولا حرامٌ مع أنه وَرَدَ في آيةِ الربا والدَّيْن والكلالةِ أنها نزلت بعد ذلك».

وقد استشكل ذلك ابنُ جرير[١]، وقال: «الأَوْلى أن يُتَأَوَّل على أنه أكملَ لهم دينَهم بإِفرادِهم بالبلدِ الحرامِ وإِخلاءِ المشركين عنه، حتى حَجَّه المسلمون، لا يُخالِطُهم المشركون». ثم أيَّده بما أخرجه[٢] من طريقِ ابن أبي طلحةَ عن ابنِ عباسٍ قال: «كان المشركون والمسلمون يَحُجُّون جميعاً، فلمَّا نزلَتْ براءةُ نُفي المشركون عن البيت، وحَجَّ المسلمون لا يشاركُهم في البيتِ الحرامِ أحدٌ من المشركين، فكان ذلكَ مِنْ تمام النعمة: ﴿وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي﴾ [المائدة: ٣]».

---

(١) جامع البيان (٩ / ٥٢٠)، (٤ / ٦ / ٨٠)

(٢) أي: ابن جرير في تفسيره (٩ / ٥٢١ / برقم (١١٠٨٨)، (٤ / ٦ / ٨١) المائدة، آية ٣. في إسناده شيخ الطبري المثنى، لم أعرفه، ورواية علي بن أبي طلحة عن ابن عباس رضي الله عنهما بالواسطة لأنه لم يسمع من ابن عباس رضي الله عنهما وإنما بينهما مجاهد، كما في التهذيب لابن حجر (٧ / ٣٣٩) وقد تقدم بيان ذلك بتفصيل أكثر أنَّ هذا الإسناد يصححه العلماء لمعرفة الواسطة وهي ثقة، لكنّ هذا الإسناد فيه – كما ذكرت– شيخ الطبري لم نعرفه.

٨٢/١

/ النوع التاسع

معرفة سبب النزول[1]

أفرده بالتصنيف جماعةٌ، أقْدَمُهم عليُّ بن المَدِيني[2] شيخُ البخاريِّ، ومن أشهرها كتاب الواحديِّ، على مافيه من إعوازٍ، وقد اختصره الجَعْبَريُّ فحذف أسانيدَه، ولم يَزِد عليه شيئاً[3]، وألف فيه شيخ الإسلام أبو الفضل ابن حَجَر كتاباً مات عنه مُسَوَّدة، فلم نَقِفْ عليه كاملاً[4]. وقد ألَّفْتُ فيه كتاباً حافلاً موجزاً مُحَرَّراً، لم يُؤَلَّف مثلُه في هذا النوع، سَمَّيْتُه «لُباب النُّقول في أسباب النزول[5]».

قال الجَعْبَري: «نزولُ القرآن على قسمين: قسم نَزَلَ ابتداء، وقسم نَزَلَ عَقِبَ واقِعةٍ، أو لسؤالٍ». وفي هذا النوع مسائل:

---

(١) انظر: البرهان ١/ ١١٥، التحبير ٨٦.

(٢) علي بن عبدالله بن جعفر، أبو الحسن السَّعدي البصري أمير المؤمنين في الحديث (ت: ٢٣٤هـ) من مؤلفاته: «الأسماء والكنى»، «الطبقات». انظر: التاريخ الكبير ٦/ ٢٨٤، السير ١١/ ٤١ .

(٣) وهو مخطوط. انظر: الفهرس الشامل (مخطوطات التفسير وعلومه): ٣٧٣.

(٤) وهو «العجاب في بيان الأسباب»، مطبوع إلى قوله تعالى: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ ﴾ النساء آية: ٧٨.

(٥) وهو مطبوع.

المسألة الأولى

زَعَمَ زاعمٌ أنه لا طائل تحت هذا الفنِّ لجَريانه مَجْرى التاريخ، وأخطأ في ذلك، بل له فوائد[1]، منها: معرفةُ وجه الحكمة الباعثة على تشريع الحُكم.

ومنها: تخصيص الحكم به، عند مَنْ يرى أنَّ العِبْرَةَ بخصوص السبب.

ومنها: أن اللفظ قد يكون عامّاً، ويقوم الدليل على تخصيصه، فإذا عُرِفَ السَّببُ قُصِر التخصيصُ على ماعدا صورته، فإن دخول صُورة السبب قطعيٌّ وإخراجَها بالاجتهاد ممنوعٌ، كما حكى الإجماعَ عليه القاضي أبو بكر في «التقريب»[2]، ولا التفاتَ إلى مَنْ شَذَّ فجوَّز ذلك.

ومنها: الوقوفُ على المعنى، وإزالةُ الإشكال. قال الواحديُّ[3]: «لا يمكن معرفةُ تفسير الآية دونَ الوقوف على قصتها وبيان نزولها» / . وقال ابنُ دقيق العيد[4]: «بيانُ سبب النزول طريقٌ قويٌّ في فهم معاني القرآن».

٨٣/١

وقال ابن تيمية[5]: «معرفةُ سبب النزولِ يعين على فَهْم الآية، فإن العلمَ

---

(١) انظر: البرهان: ١/ ١١٧، ١٢١.

(٢) بحث الإمام الباقلاني المسألة في «التقريب»، ونَقَلُ المؤلف عنه بالمعنى. انظر: التقريب ٣/ ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٣، ٢٩٥.

(٣) أسباب النزول ٤٢.

(٤) محمد بن علي بن وَهْب، أبو الفتح تقي الدين القُشَيْري المصري الشافعي، (ت: ٧٠٢هـ) من مؤلفاته: «الإلمام في أحاديث الأحكام»، «الاقتراح في بيان الاصطلاح». انظر: المعجم المختص للذهبي ٢٥٠، الدرر الكامنة ٤/ ٢١٠. ولم نقف على هذا النص في أشهر كتبه.

(٥) مقدمة في أصول التفسير ٦٠.

بالسبب يُوْرِثُ العلمَ بالمُسَبَّب». وقد أشكل على مروان بن الحكم[١] [٣٣] معنى / قوله تعالى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا۟﴾ الآية [آل عمران: ١٨٨] وقال: «لئن كان كلُّ امرئ فَرِحَ بما أتى[٢]، وأحَبَّ أن يُحْمَدَ بما لم يفعلْ، مُعَذَّباً، لنُعَذَّبَنَّ أجمعون» حتى بَيَّن له ابنُ عباس أن الآيةَ نَزَلَتْ في أهل الكتابِ حين سألهم النبيُّ ﷺ عن شيءٍ، فكتموه إياه، وأخبروه بغيره، وأَرَوْه أنهم أخبروه بما سألهم عنه، واستَحْمَدوا بذلك إليه. أخرجه الشيخان[٣].

وحُكي عن عثمانَ بنِ مظعونٍ[٤] وعمرو بن

(١) ابن أبي العاص، أبو عبدالملك القرشي، الخليفة الأموي (ت: ٦٥هـ). انظر: طبقات ابن سعد ٥/٣٥، السير ٣/٤٧٦.

(٢) ف، ح، ك: «أوتي» وقد ذكر أن مروان يقرؤها بالمد «آتوا» فتكون في حكايته. «آتى» أي: أعطى (البحر ٣/١٣٨).

(٣) البخاري في صحيحه (٨/٢٣٣) مع الفتح، ك: التفسير، ب: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا۟﴾ ح ٤٥٦٨ ومسلم في صحيحه (٤/٢١٤٣) ك: صفات المنافقين وأحكامهم ح ٢٧٧٨.

(٤) أما الحكاية المذكورة فعن قدامة بن مظعون، وليس عن عثمان بن مظعون رضي الله عنهما ورواه عبدالرزاق في مصنفه (٩/٢٤٠) برقم ١٧٠٧٦، ورجاله ثقات، ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى (٨/٣١٥-٣١٦) وذكر شعيب الأرنؤوط في سيرأعلام النبلاء (١/١٦٢) في تعليقه على هذا الحديث بأن «رجاله ثقات»، وقد أورد السيوطي هذه الحكاية عن عثمان بن مظعون متابعة للزركشي في البرهان (١/١٢٢) والحكاية كما علمت إنما هي عن أخيه قدامة بن مظعون، ولأنّ عثمان =

مَعْدِ يْكرِبَ[1]: أنهما كانا يقولان: الخمر مباحةٌ، ويَحْتجَّان بقوله تعالى: ﴿لَيۡسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٞ فِيمَا طَعِمُوٓاْ﴾ الآية [المائدة: ٩٣] ولو عَلِما سببَ نزولِها: لم يقولا ذلك: وهو أنَّ ناساً قالوا لما حُرِّمت الخمرُ: كيف بمن قُتلِوا في سبيل الله وماتوا، وكانوا يشربون الخمرَ وهي رجسٌ؟ فنزلَتْ. أخرجه أحمدُ[2] والنسائيُّ[3] وغيرهما.

= ممن حرم الخمر على نفسه في الجاهلية ومات قبل أن ينزل تحريم الخمر. انظر: المدخل لدراسة القرآن الكريم لأبي شهبة ص ١٢٧–١٢٨، وعلوم القرآن بين البرهان والإتقان ص ١٣٥.

وعثمان بن مظعون بن حبيب أبو السائب الجمحي الصّحابي، أوّل من دفن بالبقيع في السنة الثانية من الهجرة. انظر: الإصابة (٤ / ٤٦١)، وسير أعلام النبلاء (١ / ١٥٣).

(١) ابن عبدالله أبو ثور الزيدي الصحابي (ت: ٢١هـ). انظر: أسد الغابة ٣ / ٤٠٣، الإصابة ٤ / ٦٨٦، والحكاية عن عمرو بن معد يكرب لم نقف عليها في المصادر المعنية، وهي في البرهان للزركشي (١ / ١٢٢).

(٢) في مسنده (١ / ٢٣٤، ٢٧٢، ٢٩٥، ٣٠٤) وصححه لغيره شعيب الأرنؤوط ومن شاركه في تحقيق المسند (٣ / ٥٠٨) ح ٢٠٨٨ و(٤ / ٢٦٤) ح ٢٤٥٢ وهو بطرقه يُصحح كما ذكروا.

(٣) في تفسيره (١ / ٤٤٧) المائدة ح ١٧١، حسن رجاله ما بين ثقة وصدوق.

وأخرجه أيضاً الترمذي في سننه (٥ / ١٤١–١٤٢) ك: التفسير، ب: ومن سورة المائدة ح ٣٠٥٠، ٣٠٥١ وابن جرير الطبري في تفسيره (١٠ / ٥٧٧) برقم (١٢٥٢٥–١٢٥٢٩)، (٥ / ٧ / ٣٧)، والحاكم في المستدرك (٤ / ١٤٣) ك: الأشربة وصححه ووافقه الذهبي، وقال الترمذي: «حسن صحيح»، وله شاهد من حديث البراء عند الترمذي وغيره. وقال الترمذي: «حسن صحيح».

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمۡ إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشۡهُرٖ﴾ [الطلاق: ٤] فقد أشْكَلَ معنى هذا الشرطِ على بعضِ الأئمة حتى قال الظاهريَّةُ بأنَّ الآيسةَ لا عِدَّة عليها إذا لم ترْتَبْ، وقد بيَّن ذلك سببُ النزول: وهو أنه لمَّا نزَلَتِ الآية التي في سورةِ البقرة في عِدَد النساء قالوا: «قد بَقي عَدَدٌ منْ عِدَدِ النساءِ لم يُذْكَرْنَ: الصِّغارُ والكبارُ»، فنزلتْ. أخرجه الحاكم[1] عن أُبَيّ، فعُلِم بذلك أنَّ الآية خطابٌ لمن لم يَعْلَمْ ما حكمُهن في العِدَّة وارتاب: هل عليهن عِدَّةٌ أو لا؟ وهل عِدَّتُهُنَّ كاللاتي في سورة البقرةِ أو لا؟ فمعنى ﴿إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ﴾ إنْ أَشْكَلَ عليكم حكمُهنَّ / وجَهِلْتم كيف يَعْتَدِدْنَ؟ فهذا حكمُهنَّ. ٨٤/١

ومِنْ ذلك قولهُ تعالى: ﴿فَأَيۡنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجۡهُ ٱللَّهِۚ﴾ [البقرة: ١١٥] فإنَّا لوتُرِكْنا ومدلولَ اللفظِ لاقتضى أنَّ المُصَلِّيَ لا يَجبُ عليه استقبالُ القبلْة سَفَراً ولا حَضَراً، وهو خلافُ الإجماع، فلمَّا عُرِف سببُ نزولِها عُلِمَ أنها في نافلةِ السفرِ، أو فيمَنْ صَلَّى بالاجتهاد، وبان له الخطأُ، على اختلاف الرواية في ذلك.

ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلۡمَرۡوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِۖ﴾ الآية [البقرة: ١٥٨] فإنَّ ظاهر لفظِها لا يقتضي أنَّ السَّعْيَ فرضٌ، وقدَ ذهبَ بعضُهم إلى

---

(١) في المستدرك (٢/٤٩٢-٤٩٣) ك: التفسير، سورة الطلاق وصححه ووافقه الذهبي.

عدم فَرْضِيَّته تمسكاً بذلك. وقد رَدَّت عائشة[1] على عروة[2] في فهمه ذلك بسببِ نزولها: وهو أنَّ الصحابة تأثَّموا من السَّعْي بينهما؛ لأنه مِنْ عملِ الجاهلية فنَزَلَتْ.

ومنها: دَفْعُ تَوَهُّمِ الحَصْرِ. قال الشافعيُّ[3] ما معناه في قوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾ الآية [الأنعام: ١٤٥] إنَّ الكفار لـمَّا حرَّموا ما أحلَّ اللّهُ، وأحلُّوا ما حَرَّم الله، وكانوا على المُضادَّة والمُحادَّة، فجاءت الآيةُ مناقِضَةً لغرضِهم، فكأنه قال: لا حلالَ إلا ما حَرَّمْتمُوه، ولا حرامَ إلا ما أحْلَلْتموه، نازلاً منْزلةَ مَنْ يقولُ: لا تأكل اليومَ حَلاوةً، فتقول: لا آكلُ اليوم إلا الحلاوة، والغرضُ المُضادَّةُ لا النفيُ والإثباتُ على الحقيقة، فكأنه تعالى قال: لا حرامَ إلا ما أحْلَلْتموه من الميتةِ والدم ولحم الخنزيرِ وما أهِلَّ

---

(١) انظر: صحيح البخاري (٣/٤٩٧-٤٩٨) مع الفتح، ك: الحج، ب: وجوب الصفا والمروة وجُعِل من شعائر الله، ح ١٦٤٣ وكذا في ك: التفسير، ب: «ومناة الثالثة الأخرى» (٨/٦١٣) ح ٤٨٦١، وصحيح مسلم (٢/٩٢٨)، ك: الحج، ب: بيان أنّ السعي بين الصفا والمروة ركن لا يصح الحج إلا به، ح ١٢٧٧.

(٢) ابن الزبير بن العوَّام، أبو عبدالله القرشي المدني التابعي أحد فقهاء المدينة السبعة (ت: ٩٣هـ). انظر: طبقات ابن سعد ٥/١٧٨، السير ٤/٤٢١.

(٣) الأم ٥/٥٣٩، الرسالة ٢٣١، وانظر: البرهان للجويني ٢/٧٧٣، وهو: محمد بن إدريس بن العباس، أبو عبدالله القرشي، الإمام المشهور (ت: ٢٠٤هـ) من مؤلفاته: «الرسالة»، «جماع العلم». انظر: تاريخ بغداد ٢/٥٦، السير ١٠/٥.

لغيـر الله به، ولـم يَقْـصِـدْ حِلَّ ما وراءَه؛ إذِ القَـصْـدُ إثبـاتُ التحـريم لا إثبـاتُ الحِلِّ.

قال إمامُ الحـرمَيْن[1]: «وهذا في غـايةِ الحُسْنِ، ولولا سَبْقُ الشافعيِّ إلى ذلك لَـمـا كـنَّـا نَـسْـتَـجيـز مـخـالـفـة مـالكٍ[2] في حَـصْـرِ المُحـرَّمـاتِ فـيـمـا ذكَرَتْه الآيةُ».

ومـنـهـا: مـعـرفـةُ اسـمِ الـنـازلِ فـيـه الآيـةُ، وتـعـيـيـنُ المُبْـهَـم فـيـهـا، وقـد قـال مـروان في / عـبـدالـرحـمن بن أبي بكـر[3]: إنه الذي أُنْزِلَ فـيـه ١/٨٥ ﴿وَٱلَّذِى قَالَ لِوَٰلِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَآ﴾ [الأحـقـاف: ١٧] حـتى رَدَّت عليـه عـائشـةُ، وبَيَّنَتْ له سببَ نزولِها.

* * *

(١) البرهان في أصول الفقه ١/٢٥٣، ٢/٧٧٣، وانظر: البرهان للزركشي ١/١١٨.

(٢) ابن أنس بن مـالك، أبو عـبـدالله الأصـبـحي، إمـام دار الهـجـرة (ت: ١٧٩هـ)، من مـؤلفـاتـه: «الموطأ»، «رسـالة في القـدر». انظر: وفـيـات الأعـيـان ٤/١٣٥، السـيـر ٨/٤٨.

(٣) انظـر: صـحـيـح الـبـخـاري (٨/٥٧٦) مـع الفـتـح، ك: التـفـسـيـر، ب: ﴿وَٱلَّذِى قَالَ لِوَٰلِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَآ ...﴾ ح ٤٨٢٧. وأما عبـدالرحـمن فهـو ابن أبي بكـر بن أبي قُحافة، أسلم وهاجر قبيل فتح مكة، وهو أسنّ أولاد الصدِّيق رضي الله عنه (ت: ٥٣هـ). انظر: السير ٢/٤٧١، تهذيب التهذيب ٦/١٤٦.

المسألة الثانية

اختلف أهلُ الأصول: هل العبرةُ بعموم اللفظ، أو بخصوص السبب؟ والأصحُّ عندنا الأول. وقد نزلَتْ آياتٌ في أسباب، واتفقوا على تعديتها إلى غير أسبابها كنزولِ آية الظِّهار[1] في سَلَمَةَ بن صخرٍ[2]، وآيةِ اللِّعانِ[3]

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٥/ ٤٣٦) من طريق محمد بن إسحاق وهو وإن كان مدلساً ورواه بالعنعنة إلا أنه توبع عند أبي داود والترمذي وغيرهما، وكذا أبوداود في سننه (٢/ ٦٦٠-٦٦٣) ك: الطلاق، ب: في الظهار ح ٢٢١٣، والترمذي في سننه (٢/ ٤٨٨-٤٨٩) ك: الطلاق، ب: ما جاء في كفارة الظهار، ح ١٢٠٠ وقال الترمذي: «حديث حسن» وكذا حسنه محقق جامع الأصول (٧/ ٦٥٠). وليس في قصة سلمة بن صخر أنّ الآية نزلت بسببه، ولذلك قال الحافظ ابن كثير -في تفسيره (٨/ ٦٢) تفسير سورة المجادلة بعد أن ذكر أن الآية نزلت في خولة بنت ثعلبة وفي أوس بن الصامت-: «هذا هو الصحيح في نزول هذه السورة. فأما حديث سلمة بن صخر فليس فيه أنه كان سبب النزول، ولكن أمر بما أنزل الله في هذه السورة، من العتق أو الصيام، أو الإطعام».

(٢) وهو: سَلَمة بن صَخْر بن سَلْمان، الخَزْرجي البَياضي الصحابي، لمُ تؤرَّخ وفاته. انظر: الإصابة ٣/ ١٥٠، تهذيب التهذيب ٤/ ١٤٧. وقصة سَلَمة رضي الله عنه ليست نصاً في سبب نزول آية الظهار، وغاية ما تدلُّ عليه هو إفتاء النبي ﷺ سلمة بكفارة الظهار، والصحيح أن آية الظهار نزلت في حادثة أوس بن الصامت مع زوجه خولة بنت ثعلبة.

(٣) انظر: صحيح البخاري (٨/ ٤٤٩) مع الفتح، ك: التفسير، ب: ﴿وَيَدْرَؤُاْ عَنْهَا ٱلْعَذَابَ أَن تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَـٰدَٰتٍۭ بِٱللَّهِ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلْكَـٰذِبِينَ﴾ ح ٤٧٤٧.

[٣٤] في شأنِ هلالِ بن أميَّة[١]، وَحَدِّ القذفِ[٢] / في رُماة عائشة، ثم تُعَدَّى إلى غيرِهم. ومَنْ لم يَعْتَبِرْ عمومَ اللفظ قال: خرجَتْ هذه الآيات ونحوُها لدليلٍ آخرَ كما قُصِرَتْ آيات على أسبابِها اتفاقاً لدليل قام على ذلك.

قال الزمخشري[٣] في سورة الهُمَزة: «يجوز أن يكون السببُ خاصاً والوعيدُ عاماً؛ ليتناولَ كلَّ مَنْ باشرَ ذلك القبيح، وليكونَ جارياً مَجْرَى التعريضِ». قلت: ومن الأدلَّةِ على اعتبار عموم اللفظ احتجاجُ الصحابة وغيرِهم في وقائعَ بعموم آياتٍ نزلَتْ على أسباب خاصة، شائعاً ذائعاً بينهم».

قال ابن جرير[٤]: «حدَّثني محمدُ بنُ أبي مَعْشَرٍ، أنا أبو معشر نَجِيح: سمعتُ سعيداً[٥] المَقْبُرِيَّ، يذاكر محمدَ بن كعب القُرَظِيَّ، فقال سعيدٌ:

---

(١) ابن عامر الأنصاري، شهد بدراً وما بعدها وهو أحد الثلاثة الذين تخلفوا عن غزوة تبوك، ثم تاب الله عليهم، لم تؤرخ وفاته. انظر: الاستيعاب ٤/١٥٤٢، الإصابة ٦/٥٤٦.

(٢) انظر: صحيح البخاري (٨/٤٥٢-٤٥٥) مع الفتح ك: التفسير، ب: ﴿ وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم مَّا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ ﴾ ح ٤٧٥٠.

(٣) الكشاف ٤/٧٩٥.

(٤) في تفسيره (٤/٢٣١ برقم ٣٩٦٤)، (٢/٢/٣١٣) سورة البقرة. وهو ضعيف به؛ في إسناده أبو معشر نجيح بن عبدالرحمن وهو ضعيف، كما في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨/٤٩٣) وساقه باختصار.

(٥) سقطت الألف من: (أ).

إنَّ في بعض كتب الله: «إن لله عباداً، ألسنتُهُم أحلى من العَسَلِ، وقلوبُهم أمرُّ من الصَّبِر[1]، لَبِسوا لِباسَ[2] مُسُوكِ[3] الضَّأْن من اللِّين، يَجْتَرُّون[4] الدنيا بالدين». فقال محمد بن كعب: هذا في كتاب الله: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعۡجِبُكَ قَوۡلُهُۥ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ﴾ الآية [البقرة: ٢٠٤]. فقال سعيدٌ: «قد عَرَفْتُ فيمَن أُنْزِلَتْ». فقال محمد بن كعب: «إن الآيةَ تَنْزِلُ في الرجل، ثم تكون عامَّةً بعدُ». / فإن قلتَ: فهذا ابنُ عباسٍ لم يَعْتَبر عموم قوله: ﴿ لَا تَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفۡرَحُونَ ﴾ الآية [آل عمران: ١٨٨] بل قَصَرَها على ما أُنْزِلَتْ فيه من قصةِ أهلِ الكتاب. قلت: أُجيب عن ذلك: بأنَّه لا يَخْفَى عليه أنَّ اللفظ أعمُّ من السببِ، لكنه بيَّن أن المرادَ باللفظِ خاصٌّ. ٨٦/١

ونظيرُه تفسيرُ[5] النبيِّ ﷺ الظلمَ في قوله تعالى: ﴿ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ ﴾ [الأنعام: ٨٢] بالشركِ من قوله: ﴿ إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٞ ﴾ [لقمان: ١٣] مع فَهْم الصحابة العمومَ في كلِّ ظلمٍ.

---

(١) الصَّبِر: عُصارةُ شجرٍ مُرّ.

(٢) في جامع البيان: لبسوا للناس.

(٣) المَسْك: الجِلْد، جمعه مُسُك ومُسوك.

(٤) ب، ع: «يشترون» والمثبت موافق لما في جامع البيان.

(٥) انظر: صحيح البخاري (٨/٢٩٤) ك: التفسير، سورة الأنعام ب: ﴿ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ ﴾ ح ٤٦٢٩.

وقد وَرَد عن ابن عباسٍ ماَ يدُلُّ على اعتبارِ العموم فإنه قال به في آيةِ السَّرِقَةِ، مع أنَّها نزلَتْ في امرأةٍ سَرَقَتْ. قال ابن أبي حاتم[١]: «ثنا علي بن الحسين، ثنا محمدُ بن أبي حمَّادٍ، ثنا أبو تُمَيْلَة بن[٢] عبدالمؤمن عن نجدةَ الحَنَفيِّ قال: سألتُ ابنَ عباس عن قوله: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨] أخاصٌّ أم عامٌّ؟ قال: «بل عامٌّ».

وقال ابن تيمية[٣]: «قد يجيء كثيراً من هذا البابِ قولُهم: هذه الآيةُ نَزَلَتْ في كذا لا سيما إن كان المذكورُ شخصاً كقولهم: إن آيةَ الظِّهار[٤]

(١) ليس في القسم الموجود من تفسيره إلاّ أنّ المصنف ساق إسناده، وهو ضعيف به، لأن في إسناده نجدة وهو ابن نفيع الحنفي، ضعيف، (كما في التقريب/ ٥٥٩ نسخة عوامة) أو مجهول (كما في نسخة أبي الأشبال/ ٩٩٨ برقم ٧١٤٩)، وكذا عزاه الحافظ ابن كثير له في تفسيره (٣/ ١٠٠) والسيوطي في الدّر (٣/ ٧٣) سورة المائدة. وأخرجه أيضاً ابن جرير الطبري في تفسيره (١٠/ ٢٩٦ برقم ١١٩١٤)، (٤/ ٦/ ٢٢٩) من طريق نجدة الحنفي به مثله. وجاء في (ر) «ابن أبي الدنيا» بدلاً من «ابن أبي حاتم» وهو سهو من الناسخ والله أعلم.

(٢) كذا في الأصول، وصوابه: عن، لأن أبا تُمَيْلَةَ هو يحيى بن واضح، يروي عن عبدالمؤمن.

(٣) مقدمة في أصول التفسير ٥٤-٦٠، و(ط. دار القرآن: ٤٤)، ومجموع الفتاوى ١٣/ ٣٣٨.

(٤) انظر ص: ١٩٦.

نَزَلتْ في امرأة ثابتِ بن قيس[1]، وإنَّ آية الكلالة[2] نَزلَتْ في جابرِ بن عبدِالله[3]، وإنَّ قوله: ﴿وَأَنِ ٱحۡكُم بَيۡنَهُم﴾ [المائدة: ٤٩] نزلَتْ[4] في بني

---

(١) ابن شمَّاس، أبو محمد الأنصاري الخَزْرجي، من كبار الصحابة، بشَّره النبي ﷺ بالجنة، قتل يوم اليمامة سنة (١٢هـ). انظر: السير ١/٣٠٨، الإصابة ١/٣٩٥.
وامرأته هي: جميلة بنت أبيّ بن سلول، وهي التي خالعته وردَّت عليه حديقته لم تؤرَّخ وفاتها. انظر: الاستيعاب ٤/١٨٠٢، الإصابة ٧/٥٥٦. واختلفت نسخ كتاب شيخ الإسلام بين ثابت بن قيس وأوس بن الصامت، والصواب أن آية الظهار نزلت في زوجة أوس بن الصامت، وهي خولة -أو خُوَيلة- بنت ثعلبة رضي الله عن الجميع؛ لذلك جزمت خولة بذلك وقالت: «والله فيَّ وفي أوس بن الصامت أنزل الله عزّ وجل من صدر سورة المجادلة». انظر: الفتح الرباني ١٨/٢٩٧.

(٢) حديث متفق عليه، انظر: صحيح البخاري (٨/٢٤٣) مع الفتح ك: التفسير، ب: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ...﴾ ح ٤٥٧٧، لكنّ الحافظ ابن حجر نقل أنّ ابن جريج وهم في ذكر هذه الآية في قصة جابر، والصواب أنّ الآية الأخيرة وهي: ﴿يَسۡتَفۡتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفۡتِيكُمۡ فِي ٱلۡكَلَٰلَةِۚ﴾ هي التي نزلت في قصة جابر رضي الله عنه ببعض التصرف.
وصحيح مسلم (٣/١٢٣٤-١٢٣٥) ك: الفرائض، ب: ميراث الكلالة، ح ١٦١٦.

(٣) ابن عمرو بن حرام، أبو عبدالله الأنصاري الخَزْرجي الصحابي الفقيه، المكثر من رواية الحديث (ت: ٧٨هـ). انظر: السير٣/١٨٩، الإصابة ١/٤٣٤.

(٤) انظر: الدّر (٣/٩٦-٩٧) وعزاه لابن إسحاق وابن جرير وابن أبي حاتم والبيهقي في الدلائل من حديث ابن عباس رضي الله عنهما لكنّه ليس فيه ذكر لبني قريظة وبني النضير، والله أعلم ولم يذكر غيره. وانظر تفسير ابن جرير (١٠/٣٩٣/ برقم ١٢١٥٠) (٤/٦/٢٧٣-٢٧٤) وتفسير ابن أبي حاتم (٤/١١٥٣) ورجاله ما بين ثقة وصدوق.

قُرَيْظَة والنَّضِير، ونظائر ذلك: مما يذكرون أنه نَزَلَ في قومٍ من المشركين بمكة أو في قومٍ من اليهود والنصارى، أو في قوم من المؤمنين، فالذين قالوا ذلك لم يَقْصِدوا أن حكمَ الآيةِ مختَصٌّ بأولئك الأعيانِ دونَ غيرهم، فإن هذا لا يقولُه مسلمٌ ولا عاقل على الإطلاق. والناس وإن تنازَعُوا في اللفظ العامِّ الوارد على سببٍ: هل يختص بسببه؟ فلم يَقُلْ أحدٌ: إن عُموماتِ الكتاب والسُّنةِ تختَصُّ بالشخص المعيَّن، وإنما غايةُ ما يُقال: أنها تختصُّ بنوع ذلك الشخصِ، فيَعُمُّ ما يُشبِهُه، ولا يكون العمومُ فيها بحَسَبِ اللفظ، / والآية التي لها سببٌ معيَّنٌ إنْ كانَتْ أمراً أو نهياً فهي متناولةٌ لذلك الشخص ولغيرِه ممَّنْ كان بمنزلتِه، وإن كانت خبراً بمدحٍ أو ذَمّ فهي متناولةٌ لذلك الشخص، ولمن كان بمنزلتِه» انتهى.

١/٨٧

* * *

تنبيه

قد عَلمْتَ مِمَّا ذُكِر أنَّ فَرْضَ المسألةِ في لفظٍ له عمومٌ، أمَّا آيةٌ نَزَلَتْ في معيَّن ولا عمومَ للفظها فإنها تُقْصَرُ عليه قَطْعاً، كقولهِ تعالى: ﴿ وَسَيُجَنَّبُهَا ٱلْأَتْقَى * ٱلَّذِى يُؤْتِى مَالَهُۥ يَتَزَكَّىٰ ﴾ [الليل: ١٧، ١٨] فإنها نَزَلَت[١] في أبي بكر الصدِّيق[٢] بالإجماع[٣].

وقد استدل بها الإمام فخرُ الدين الرازي[٤] مع قولهِ: ﴿ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ﴾ [الحجرات: ١٣] على أنَّه أفضلُ الناسِ بعد رسولِ الله ﷺ، ووهَّمَ[٥] مَنْ ظنَّ أنَّ الآيةَ عامةٌ في كلِّ مَنْ عمل

(١) أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره (١٥/٣٠/٢٢٨) سورة الليل، والبزار في مسنده كما في كشف الأستار (٣/٨١) ك: التفسير كلاهما من طريق مصعب بن ثابت. قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/١٣٨): «وفيه مصعب بن ثابت وثقه ابن حبان وضعفه جماعة وشيخ البزار لم يسمَّ» لكنّه توبع وأخرج ذلك الحاكم في المستدرك (٢/٥٢٥-٥٢٦) ك: التفسير، وصححه وسكت عليه الذهبي، وفي إسناده محمد بن إسحاق وقد صرَّح بالتحديث فيكون حسناً.

(٢) عبدالله بن عثمان بن عامر، القُرَشي التيمي، خليفة رسول الله ﷺ وأفضل الناس بعده، مناقبه جَمَّة وسابقته للإسلام معروفة (ت: ١٣هـ). انظر: الاستيعاب ٣/٩٦٣، الإصابة ٤/١٦٩.

(٣) حكى نحو ذلك الواحدي في الوسيط (٤/٥٠٥).

(٤) تفسير الرازي ٣١/٢٠٤.

(٥) لم نجد هذا التوهيم في تفسير الرازي.

عملَه[1]، إجراءً له على القاعدة. وهذا[2] غَلَطٌ؛ فإن هذه الآية ليس فيها صيغةُ عموم؛ إذ الألفُ واللام إنما تفيد العمومَ إذا كانَتْ موصولةً أو مُعَرِّفةً في جمعٍ[3] زاد قومٌ: «أو مفرد، بشرط ألا يكونَ هناك عهدٌ» واللام في ﴿ٱلْأَتْقَى﴾ ليست موصولة؛ لأنها لا تُوْصَلُ بأفعل التفضيل إجماعاً[4]، و﴿ٱلْأَتْقَى﴾ ليس جمعاً بل هو مفردٌ، والعهدُ موجودٌ خصوصاً مع ما تفيدُه صيغةُ أَفْعَلَ من التمييزِ وقَطْعِ المشاركةِ، فَبَطَلَ القول بالعمومِ، وتعيَّنَ القطع بالخصوص، والقَصْرُ على مَنْ نزلَتْ فيه رضي الله عنه.

* * *

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «الأتقى قد يكون نوعاً، وقد يكون شخصاً»، و«أبو بكر أكمل في وصف التقوى... فكان أحق الناس بالدخول في الآية» إلى أن قال: «وإن كان الأتقى اسم جنس فلا ريب أنه يجب أن يدخل فيه أتقى الأمة»، ثم سرد الأدلة الدالة على صحة قول المفسرين إن الآية نزلت في أبي بكر. انظر: منهاج السنة (٧/ ٣٧٦، ٣٧٨، ٣٨٤)

(٢) أي: جَعْلُ الآية عامةً غلطٌ.

(٣) قيَّد كون المعرِّفة في الجمع، نحو: الجبال والأنهار؛ لأن مفردها قد ينصرف إلى العهد، فلا يفيد العموم.

(٤) انظر: مغني اللبيب ١/ ٤٩.

المسألة الثالثة

تَقَدَّم أنَّ صورة السببِ قَطْعِيَّةُ الدخولِ في العامِّ، وقد تَنْزل الآياتُ على الأسباب / الخاصة وتوضع مع ما يناسِبُها من الآيِ العامَّة رعايةً لنَظْمِ القرآنِ ١/٨٨ وحُسْنِ السِّياقة[1] فيكون ذلك الخاصُّ قريباً من صورة السببِ في كونِه قطعيَّ الدخولِ في العامِّ، كما اختار السبكيُّ[2] أنه رتبةٌ متوسطةٌ دونَ السببِ وفوق المجردِ.

مثالهُ قولهُ تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ ﴾ إلى آخره [النساء: ٥١] فإنها إشارةٌ إلى كعب بن الأشرف[3] / [٣٥] ونحوِه من علماء اليهود لـمَّا قَدِموا مكةَ، وشاهدوا قتلى بدرٍ، حَرَّضوا المشركين على الأَخْذِ بثأرهم، ومحاربة النبي ﷺ، فسألوهم: من أهدى سبيلاً: محمدٌ وأصحابه أم نحن؟ فقالوا: أنتم، مع عِلْمِهم بما في كتابهم مِنْ نعت النبيِّ ﷺ المُنْطَبِقِ عليه، وأخْذِ المواثيق عليهم ألا يكتموه، فكان ذلك أمانةً لازمةً لهم، ولم يُؤَدُّوها حيث قالوا للكفار: أنتم أهدى سبيلا؛ حَسَداً للنبي ﷺ.

---

(١) مطبوعة أبي الفضل إبراهيم، م، ر، ب: «السياق».

(٢) الإبهاج ٢/١٨٩. وانظر: البرهان ١/١٢٠.

(٣) الطائي من بني نَبْهان، أمه يهودية من بني النَّضير، فدان باليهودية، أكثر من هجو النبي ﷺ، فأمر بقتله عام (٣هـ) فقتل. انظر: الروض الأنف ٣/٢٣٠، البداية لابن كثير ٥/٣٢٦.

فقد تَضَمَّنَتْ هذه الآيةُ مع هذا القول التوعُّدَ[1] عليه المفيدَ للأمر بمقابله المشتملِ على أداء الأمانةِ التي هي بيانُ صفةِ النبي ﷺ بإفادة أنه الموصوفُ في كتابِهم، وذلك مناسبٌ لقوله ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا﴾ [النساء: ٥٨] فهذا عامٌّ في كل أمانةٍ، وذاك خاصٌّ بأمانةٍ هي صفةُ النبيِّ ﷺ بالطريقِ السابق، والعامُّ تالٍ للخاصِّ في الرسم، مُتَراخٍ عنه في النزولِ، والمناسَبَةُ تقتضي دخولَ مادَلَّ عليه الخاصُّ في العامِّ، ولذا قالَ ابنُ العربيِّ في تفسيره[2]: «وجهُ النظم أنه أخبر عن كِتْمانِ أهلِ الكتاب صفةَ محمد ﷺ، وقولهم: إنَّ المشركين أهدى سبيلا، فكان ذلك خيانةً منهم، فانجرَّ الكلامُ إلى ذِكْرِ جميع الأمانات» انتهى.

قال بعضهم[3]: «ولا يَرِدُ تأخُّرُ نُزولِ آيةِ الأماناتِ عن التي قبلها بنحوِ ستِّ سنين، لأن الزمانَ إنما يُشْتَرَط في سببِ النزول لا في المناسبةِ؛ لأنَّ المقصودَ منها وَضْعُ آيةٍ في موضعٍ يناسبُها، والآيات كانَتْ تَنْزِلُ على أسبابها، ويأمر النبيُّ ﷺ بوَضْعِها في المواضعِ التي عَلِمَ من الله أنها مواضعُها».

* * *

(١) (ح): «المتوعد عليه».

(٢) انظر: البرهان للزركشي ١/ ١٢٠.

(٣) هو الزركشي في البرهان ١/ ١٢٠.

١/ ٨٩

/ المسألة الرابعة

قال الواحِدِيُّ(١): «لا يَحلُّ القولُ في أسبابِ نزولِ الكتابِ إلا بالروايةِ والسَّماع مِمَّنْ شاهدوا التنزيلَ، ووقفوا على الأسبابِ وبحثوا عن عِلْمِها، وقد قال محمد بن سيرين(٢): «سألتُ عبيدة(٣) عن آيةٍ من القرآن فقال: «اتَّقِ الله وقلْ سَداداً، ذهب الذين يعلمون فيما أُنْزل القرآن».

وقال غيرُه(٤): «معرفةُ سببِ النزول أمرٌ يَحْصُلُ للصحابةِ بقرائن تَحْتَفُّ بالقضايا»، وربما لم يجزِمْ بعضُهم فقال: أحْسَبُ هذه الآيةَ نزلَت في كذا، كما أخرج الأئمة الستة(٥) عن عبدالله بنِ الزُّبيرِ قال: «خاصَمَ الزُّبير رجلاً

---

(١) أسباب النزول له ٤٣.

(٢) أبو بكر، الأنصاري البصري، التابعي الجليل مفسِّر الرؤى مولى أنس بن مالك خادم رسول الله ﷺ (ت: ١١٠هـ). انظر: طبقات ابن سعد ٧/ ١٩٣، تاريخ بغداد ٥/ ٣٣١، السير ٤/ ٦٠٦.

(٣) ابن عمرو، أبو مسلم السَّلْماني الكوفي، التابعي الفقيه المقرئ (ت: ٧٢هـ). انظر: السير ٤/ ٤٠، غاية النهاية ١/ ٤٩٨.

(٤) هو أبو الفتح بن دقيق العيد. انظر: البرهان: ١/ ١١٧.

(٥) البخاري في صحيحه (٥/ ٣٤) مع الفتح، ك: المساقاة، ب: سَكْر الأنهار، ح ٢٣٥٩، ٢٣٦٠، ومسلم في صحيحه (٤/ ١٨٢٩-١٨٣٠) ك: الفضائل، ب: وجوب اتباعه ﷺ ح ٢٣٥٧، وأبو داود في سننه (٤/ ٣٥) ك: الأقضية، أبواب من القضاء، ح ٣٦٣٧، والترمذي في سننه (٣/ ٣٦) ك: الأحكام، ب: ما جاء في =

من الأنصار في شِراج الحَرَّة[1]، فقال النبي ﷺ: «اسْقِ يا زُبَيْر، ثم أرْسِل الماءَ إلى جارك». فقال الأنصاريُّ: «يارسولَ الله، أنْ كان ابنَ عمتك؟» فتلوَّن وجهُه، الحديث. قال الزبير: فما أحسَبُ هذه الآيات إلا نَزَلَتْ في ذلك: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [النساء: ٦٥].

وقال الحاكم في «علوم الحديث»[2]: «إذا أخْبَر الصحابيُّ الذي شهدَ الوحيَ والتنزيل عن آية من القرآن أنها نزلَتْ في كذا فإنه حديثٌ مُسْنَدٌ».

ومشى على هذا ابنُ الصَّلاح[3] وغيرُه، ومَثَّلوه بما أخرجه مسلمٌ[4] عن

= الرجلين يكون أحدهما أسفل من الآخر في الماء ح ١٣٦٣، وكذا في (٥/ ١٢١) ك: التفسير، ب: ومن سورة النساء، ح ٣٠٢٧ . والنسائي في سننه (٨/ ٢٣٨، ٢٤٥) ك: آداب القضاة، ب: الرخصة للحاكم الأمين أن يحكم وهو غضبان وإشارة الحاكم بالرفق. وابن ماجه في سننه (١/ ٧) المقدمة، ب: تعظيم حديث رسول الله ﷺ والتغليظ على من عارضه، ح ١٥.

(١) قال في النهاية ٢/ ٤٥٦: «الشَّرْجة: مَسيل الماء من الحرة إلى السهل، والشَّرْج جنس لها، والشِّراج جمعُها».

(٢) معرفة علوم الحديث ٣٢.

(٣) علوم الحديث ٥٠، وهو: عثمان بن عبدالرحمن بن عثمان، أبو عمرو تقي الدين الكردي الموصلي الشافعي (ت: ٦٤٣هـ)، من مؤلفاته: «شرح الوسيط للغزالي»، «طبقات الشافعية». انظر: تذكرة الحفاظ ٤/ ١٤٣٠، السير ٢٣/ ١٤٠.

(٤) في صحيحه (٢/ ١٠٥٨) ك: النكاح، ب: جواز جماعه امرأته في قبلها من قدامها... ح ١٤٣٥، وكذا هو عند البخاري في صحيحه (٨/ ١٨٩) مع الفتح ك: التفسير، ب: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ ...﴾، ح ٤٥٢٨.

جابرٍ قال: «كانت اليهودُ تقول: مَنْ أتى امرأتَه مِنْ دُبُرها في قُبُلها جاء الولدُ أحولَ، فأنزل الله: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾ الآية [البقرة: ٢٢٣]».

وقال ابن تيمية(١): «قولُهم: نزلَتْ الآيةُ في كذا، يُرادُ به تارةً سببُ النزولِ، ويراد / به تارة أن ذلك داخلٌ في الآيةِ، وإن لم يكن السببَ، كما تقول: عُني بهذه الآية كذا. ١/٩٠

وقد تنازَعَ العلماءُ في قولِ الصحابي: نَزلَتْ هذه الآيةُ في كذا، هل يجري مَجْرى المُسْنَدِ كما لو ذَكَرَ السبَبَ الذي أُنْزِلت لأجلِه، أو يَجْري مَجْرى التفسيرِ منه، الذي ليس بمسندٍ؟ فالبخاريُّ يُدْخِلُه في المسندِ وغيرُه لا يُدْخِلُه فيه، وأكثرُ المسانيدِ على هذا الاصطلاح كمُسْنَدِ أحمدَ وغيرِه، بخلافِ ما إذا ذَكَرَ سبباً نَزَلَتْ عَقِبَه، فإنهم كلُّهم يُدْخِلونَ مثل هذا في المسند» انتهى.

[٣٦] وقال الزركشيُّ في «البرهان»(٢): «قد عُرِف من عادة / الصحابة والتابعين أنَّ أحدَهم إذا قال: نَزَلَتْ هذه الآية في كذا فإنه يريد بذلك أنها تتضمَّنُ هذا الحكمَ، لا أن هذا كان السببَ في نزولِها، فهو من جنسِ الاستدلال على الحكمِ بالآية لا من جنس النَّقْلِ لِمَا وقع».

قلت: والذي يَتَحرَّر في سببِ النزولِ أنه ما(٣) نَزَلَتِ الآيةُ أيامَ وقوعه؛

---

(١) مقدمة في أصول التفسير ٦٠.

(٢) البرهان ١/١٢٦ وراجع فيه تفصيلاً أكثر.

(٣) كُتب في حاشية (أ): «موصولة».

ليخرجَ ما ذكره الواحديُّ[1] في سورة الفيل مِنْ أنَّ سببَها قصةُ قُدوم الحبشة به فإنَّ ذلك ليس من أسباب النزولِ في شيءٍ، بل هو من باب الإخبار عن الوقائع الماضيةِ كذِكْر قصةِ قومِ نوحٍ وعادٍ وثمودَ وبناءِ البيت ونحوِ ذلك، وكذلك ذِكْرُهُ في قوله: ﴿ وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا ﴾ [النساء: ١٢٥] سبب اتخاذِهِ خليلاً، فليس ذلك من أسباب نزولِ القرآن كما لا يَخفَى.

* * *

/ تنبيه

١/٩١

ما تقدَّم أنه من قَبيل المُسْنَدِ من الصحابيِّ إذا وقع مِنْ تابعيٍ فهو مرفوعٌ أيضا، لكنه مُرسَلٌ، فقد يُقبلُ إذا صَحَّ السندُ إليه، وكان من أئمةِ التفسير الآخذين عن الصحابة كمجاهدٍ وعكرمةَ وسعيد بن جبير، أو اعتَضَدَ بمُرْسَلٍ آخرَ ونحوِ ذلك.

* * *

(١) أسباب النزول ٥٣٨.

المسألة الخامسة

كثيراً ما يَذْكرُ المُفَسِّرون لنزولِ الآية أسباباً متعددة[1]. وطريقُ الاعتمادِ في ذلك أن يُنْظَرَ إلى العبارةِ الواقعةِ، فإنْ عَبَّر أحدُهُم بقولِه: نَزَلَتْ في كذا، والآخر نزلت في كذا، وذكر أمراً آخرَ، فقد تقَّدم أنَّ هذا يُرادُ به التفسيرُ، لا ذِكْرُ سببِ النزولِ، فلا منافاةَ بين قولِهما إذا كان اللفظُ يتناولُهُما، كما سيأتي تحقيقُه في النوعِ الثامنِ والسبعين[2]. وإنْ عَبَّر واحدٌ بقوله: نَزَلَتْ في كذا، وصرَّح الآخرُ بِذكْرِ سببٍ خلافهِ فهو المُعْتَمَدُ، وذاك استنباطٌ.

مثالُه ما أخرجه البخاريُّ[3] عن ابن عُمَرَ قال: «أنْزِلت ﴿نِسَآؤُكُمۡ حَرۡثٞ لَّكُمۡ﴾ [البقرة: ٢٢٣] في إتيانِ النساءِ في أدبارِهنَّ، وتقدَّم[4] عن جابرٍ التصريحُ بذِكر سببٍ خلافه، فالمعتمدُ حديثُ جابرٍ،لأنه نقلٌ، وقول ابن عمر استنباطٌ منه. وقد وهَّمَهُ فيه ابن عباس وذكر مثل

---

(١) انظر: البرهان ١/ ١٢٥.

(٢) انظر ص: ٢٢٧٩.

(٣) في صحيحه (٨/ ١٨٩) مع الفتح، ك: التفسير، ب: ﴿نِسَآؤُكُمۡ حَرۡثٞ لَّكُمۡ﴾، ح ٤٥٢٦.

(٤) في ص: ٢٠٧.

حديث جابر كما أخرجه أبو داود[1] والحاكم[2].

وإنْ ذَكرَ واحدٌ سبباً، وآخرُ سبباً غيرَه: فإن كان إِسنادُ أحدِهما صحيحاً دونَ الآخر فالصحيحُ المعتمدُ.

مثالُه ما أخرجه الشيخان[3] وغيرُهُما عن جُنْدُبٍ قال: «اشتكى النبيُّ ﷺ، فلم يَقُمْ ليلةً أو ليلتين فأَتَتْه امرأةٌ فقالت: «يا محمدُ ما أرى شيطانَك إلا قد تَركَكَ» فأنزل الله: ﴿وَٱلضُّحَىٰ ۞ وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ ۞ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضحى: ١-٣].

/ وأخرج الطبرانيُّ[4] وابنُ أبي شيبة[5] عن حفصِ بن مَيْسَرَةَ عن أمِّه ٩٢/١

---

(١) في سننه (٢/٦١٨-٦٢٠) ك: النكاح، ب: في جامع النكاح، ح ٢١٦٤ وكذا من حديث جابر -رضي الله عنه- أيضاً في الباب نفسه برقم ٢١٦٣، في إسناده محمد ابن إسحاق رواه بالعنعنة وهو مدلس. وهو عند البخاري في صحيحه (٨/١٨٩) ح ٤٥٢٨، وانظر فتح الباري للتوفيق بين الأحاديث (٨/١٩٠-١٩٢).

(٢) في المستدرك (٢/١٩٥) ك: النكاح، شأن نزول آية ﴿نِسَآؤُكُمۡ حَرۡثٌ لَّكُمۡ﴾ الآية، وصححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي، لكنّه كما ذكرت: في إسناده عنعنة ابن إسحاق وهو مدلس، ويشهد لأصله حديث جابر المذكور المخرج في الصحيح قبله.

(٣) البخاري في صحيحه (٨/٧١٠، ٧١١) مع الفتح، ك: التفسير، ب: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ ح ٤٩٥٠، ٤٩٥١.

ومسلم في صحيحه (٣/١٤٢١-١٤٢٢) ك: الجهاد والسير، ب: ما لقي النبيّ ﷺ من أذى المشركين والمنافقين، ح ١٧٩٧.

(٤) في الكبير (٢٤/٢٤٩) برقم (٦٣٦). في إسناده أم حفص لا تعرف، وبها ضعّفه الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/١٣٨)، انظر التعليق الذي بعده.

(٥) في مسنده، كما في المطالب العالية (٤/١٨٢) ك: التفسير، سورة الضحى، وقال =

عن أمِّها، وكانت خادمَ رسول الله ﷺ: أنَّ جَرْواً دخل بيتَ النبيِّ ﷺ فدخل تحت السرير، فماتَ، فمكث النبيُّ ﷺ أربعةَ أيامٍ لا يَنْزِل عليه الوحيُ فقال: «ياخولةُ ماحَدَثَ في بيتِ رسول الله ﷺ؟ جبريلُ لا يأتيني»، فقلت في نفسي: لو هَيَّأْتُ البيت وكَنَسْتُه، فأَهْوَيْتُ بالمِكْنَسَةِ تحت السرير، فأخرجتُ الجَرْوَ، فجاء النبي ﷺ تُرْعَدُ لِحْيَتُه، وكان إذا نَزَلَ عليه[1] أَخَذَتْه الرِّعْدَةُ، فأنزل الله: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ إلى قوله: ﴿فَتَرْضَىٰٓ﴾ [الضحى: ١-٥].

قال ابن حجر في شرح البخاري[2]: «قصةُ إبطاءِ جبريلَ بسببِ الجَرْوِ مشهورةٌ، لكنَّ كونَها سببَ نزولِ الآيةِ غريبٌ[3]، وفي إسنادِه مَنْ لا يُعْرَفُ، فالمعتمد ما في الصحيح».

ومن أمثلتهِ أيضاً: ما أخرجه ابنُ جرير[4] وابنُ أبي حاتم[5] من طريق

= البوصيري: «رواه أبو بكر بن أبي شيبة بسند ضعيف، لجهالة بعض رواته»، وقال ابن عبدالبرّ: «وليس إسناد حديثها في ذلك ممَّا يحتج به». انظر: إتحاف الخيرة للبوصيري (٨/٤٤٣) ح ٦٦٠٨، و الاستيعاب لابن عبدالبرّ (٤/٢٨٤) بذيل الإصابة.

(١) في مطبوعة أبي الفضل: «عليه الوحي».

(٢) فتح الباري ٨/٧١٠.

(٣) في الفتح: «بل شاذٌّ مردودٌ بما في الصحيح».

(٤) في تفسيره (٣/١٣٨/برقم ٢١٦٠) (٢/٢/٤-٥) البقرة. في إسناده شيخ الطبري لم أعرفه فيما بحثت، وبقية رجاله ثقات. انظر الذي بعده.

(٥) في تفسيره (١/٢٥٣) البقرة، ح ١٣٥٥، رجاله ثقات كلّهم وإسناد علي بن أبي =

عليٍّ بن أبي طلحة، عن ابن عباس: أن رسولَ الله ﷺ لـمَّا هاجر إلى المدينة أمَرَه الله أَنْ يستقبلَ بيتَ المَقْدِسِ ففرِحَتِ اليهودُ، فاستقبلها[1] بضعة عشرَ شهراً، وكان يحبُّ قبلة إبراهيم، فكان يدعو الله وينظر إلى السماءِ، فأنزل الله: ﴿ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ ﴾ [البقرة: ١٥٠] فارتاب من ذلك / اليهودُ، وقالوا: «ما ولَاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها»؟ فأنزل اللهُ: ﴿ قُل لِّلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ﴾ [البقرة: ١٤٢] وقال: ﴿ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ١١٥].

[٣٧]

وأخرج الحاكم[2] وغيرُه عن ابنِ عمرَ قال: «أُنْزِلَتْ ﴿ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ﴾ أن تُصَلِّيَ حيثما توجَّهتْ بك راحلتُك في التطوُّع».

= طلحة عن ابن عباس رضي الله عنهما يصححه العلماء وإن لم يدركه، لأن بينه وبين ابن عباس رضي الله عنهما مجاهداً كما تقدم، ومن هنا عدُّوه من الطرق الصحيحة لتفسير ابن عباس –رضي الله عنهما–.

(١) ضمير التأنيث يعود إلى قبلة بيت المقدس.

(٢) في المستدرك (٢/٢٦٦) ك: التفسير، سورة البقرة، وصححه على شرط مسلم ووافقه الذهبيّ، ورواه ابن جرير الطبري في تفسيره (٢/٥٣٠/ برقم ١٨٤٠)، (١/٥٠٣) وابن أبي حاتم في تفسيره (١/٢١٢) سورة البقرة ورجاله ما بين ثقة وصدوق، وأصل الحديث بغير هذا السياق في صحيح مسلم (١/٤٨٦–٤٨٧) ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: جواز صلاة النافلة على الدابة في السفر حيث توجهت، ح ٣٣، ٣٤.

وأخرج الترمذي[١] وضعّفه من حديث عامر بن ربيعة قال: «كنّا في سفر [في][٢] ليلةٍ مظلمةٍ، فلم نَدْرِ: أين القِبْلَة؟ فصلّى كلُّ رجلٍ منا على حِياله، فلمّا أصبَحْنا ذكَرْنا ذلك لرسول الله ﷺ فنزلَتْ».

وأخرج الدارقطني[٣] نحوَه من حديثِ جابرٍ بسندٍ ضعيفٍ أيضاً.

---

(١) في سننه (١/٣٧٤-٣٧٥)، ك: الصلاة، ب: ما جاء في الرجل يصلّي لغير القبلة في الغيم، ٣٤٥، وفي (٥/٧٢) ك: التفسير، ب: ومن سورة البقرة، ح ٢٩٥٧، وضعّفه كما ذكر المصنف بأشعث السمّان، وفي التقريب/١٤٩ برقم ٥٢٧، أنّه متروك، وحسنه الشيخ الألباني في صحيح الترمذي (٣/١٨٤) ح ٢٩٥٧ وصحيح سنن ابن ماجه (١/٣٢٦) ح ١٠٢٠، وإرواء الغليل (١/٣٢٣) ح ٢٩١ بطرقه وشاهده، وأخرجه الطيالسي في مسنده (برقم ١١٤٥)، وعبد بن حميد (برقم ٣١٦)، وهو عند الدارقطني في سننه (١/٢١٨-٢١٩) ك: الصلاة، ب: الاجتهاد في القبلة، ح ١٠٥٠-١٠٥١ وعند الحاكم في المستدرك (١/٢٠٦) ك: الصلاة، وأبو نعيم في الحلية (١/١٧٩)، وعند البيهقي في سننه (٢/١٠) ك: الصلاة، وقال الحاكم: «هذا حديث مُحْتَج برواته كلهم غير محمد بن سالم فإنّي لا أعرفه بعدالة ولا جرح» وتعقبه الذهبي بقوله: «هو أبو سهل واه»، وقال الشيخ الألباني: في الإرواء (١/٣٢٤) -«وبالجملة فالحديث بهذا الشاهد مع طرقه الثلاثة عن عطاء (يعني التي ذكرها)- يرقى إلى درجة الحسن إن شاء الله تعالى» الحديث محتمل للتحسين كما ذكر الشيخ مع وجود مجال للنقاش فيه والله أعلم.

(٢) قوله: «في» ثبتت في سائر النسخ، وهي غير واضحة في الأصل.

(٣) في سننه (١/٢١٨)، ك: الصلاة، ب: الاجتهاد في القبلة وجواز التحري في ذلك، وأعلّه ابن القطان كما نقل عنه أبو الطيب في التعليق المغني على سنن الدارقطني بالانقطاع بين أحمد بن عبيدالله وأبيه والجهل بحال أحمد المذكور...» الموضع =

/ وأخرج ابنُ[1] جرير[2] عن مجاهدٍ قال: لمَّا نزلت ﴿ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡ﴾ [غافر: ٦٠] قالوا إلى أين؟ فنزلَتْ. مرسل. ٩٣/١

وأخرج[3] عن قتادةَ أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «إن أخاً لكم قد مات فَصَلُّوا عليه» فقالوا: إنه كان لا يُصَلِّي إلى القِبْلةِ، فنزَلَتْ. مُعْضَل[4] غريبٌ جداً.

فهذه خمسةُ أسبابٍ مختلفةٍ وأضعفها الأخيرُ لإعضاله، ثم ما قبله لإرسالِه، ثم ما قبلَه لضَعْفِ راويه، والثاني صحيح، لكنه قال: أنْزِلَتْ في كذا، ولم يُصَرِّحْ بالسببِ، والأولُ صحيح الإسنادِ، وصُرِّح فيه بذِكرِ السبب فهو المعتمدُ.

= نفسه. والدارقطني هو علي بن عمر بن أحمد أبو الحسن البغدادي الحافظ العلَم (ت: ٣٨٥هـ)، من مؤلفاته: «المؤتلف والمختلف»، «العلل». انظر: تاريخ بغداد ١٢/٣٤، السير ١٦/٤٤٩.

(١) في مطبوعة أبي الفضل إبراهيم: «عن ابن جرير» بزيادة «عن»، وهو وهم. انظر: جامع البيان ٢/٥٣٤ (١/١/٥٠٥).

(٢) في تفسيره (٢/٥٣٤/برقم ١٨٤٧)، (١/١/٥٠٥) وهو مرسل كما قال المصنف.

(٣) المصدر السابق نفسه (٢/٥٣٢-٥٣٣، برقم ١٨٤٤))، (١/١/٥٠٤) وهو معضل كما قال المصنف وكذا ضعفه أحمد شاكر فقال: «حديث ضعيف، لأنه مرسل... وسياقته تدل على ضعفه ونكارته».

(٤) المعضل هو الذي سقط من إسناده راويان متواليان فأكثر. انظر: تدريب الراوي للسيوطي (١/٢١١).

ومن أمثلته أيضاً: ما أخرجه ابنُ مَرْدُويْه[١] وابن أبي حاتم[٢] من طريق ابن إسحاق عن محمدِ بن أبي محمدٍ عن عكرمةَ أو سعيدٍ عن ابن عباسٍ قال: «خرج أمية بنُ خَلَفٍ وأبو جهل بن هشام ورجالٌ من قريشٍ، فأتَوا رسول الله ﷺ، فقالوا: يا محمدُ تعال فتمسَّحْ بآلهتِنا، ونَدْخلُ معك في دينك، وكان يُحِبُّ إسلامَ قومِه، فَرَقَّ لهم، فأنزل الله: ﴿وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾ الآيات [الإسراء: ٧٣].

وأخرج ابن مَرْدُويه[٣] من طريق العَوْفِيِّ عن ابن عباس: أن ثقيفاً قالوا للنبي ﷺ: أجِّلْنا سنةً حتى يُهْدَى لآلهتِنا، فإذا قَبَضْنا الذي يُهْدَى لها أحرزْناه ثم أسْلَمْنا، فهَمَّ أن يُؤَجِّلَهم فنزلَتْ. هذا يقتضي نزولها بالمدينةِ وإسنادُه ضعيف، والأولُ يقْتَضي نزولَها بمكة، وإسنادُه حسن، وله شاهدٌ

(١) كذا عزاه المصنف لهما في الدر (٥/٣١٨) وفي لُباب النقول /١٣٨ وفي إسناده محمد بن إسحاق وهو مدلس وقد عنعن، ولم يذكره الحافظ ابن كثير في تفسيره.

(٢) في القسم المفقود من تفسيره، وكذا عزاه له المصنف في المصدرين السابقين أنفسهما وفيه ابن إسحاق أيضاً وهو عند ابن جرير في تفسيره (٩/١٥/١٣٠) نحوه لكن في إسناده أكثر من مبهم.

(٣) وعزاه له في الدّر (٥/٣١٩) وفي لباب النقول/١٣٩، إسناده ضعيف كما قال المصنف، فيه عطية العوفي، وهو مدلس وقد رواه بالعنعنة، بجانب أنّه يخطئ كثيراً، كما تقدم، وأخرجه ابن جرير أيضاً في تفسيره (٩/١٥/١٣٠).

عند أبي الشيخ(١) عن سعيد بن جُبير يرتقي به إلى درجة الصحيح فهو المعتمدُ.

الحال الرابع: أن يستويَ الإسنادان في الصحةِ، فيُرَجَّح أحدهُما بِكَوْنِ راويه حاضرَ القصةِ، أو نحوِ ذلك من وجوهِ الترجيحات. مثالهُ ما أخرجه البخاريُّ(٢) عن ابن مسعود قال: «كنت أمشي مع النبيِّ ﷺ بالمدينة، وهو يتوكَّأ على عَسِيبٍ، فمرَّ بنَفَر من اليهود، فقال بعضُهم: لو سألتموه. فقالوا: حَدِّثنا عن الرُّوح. فقام ساعةً ورَفَع / رأسَه، فعَرَفْتُ أنه يُوْحَى إليه، ١/٩٤ حتى صَعِدَ الوحيُ ثم قال: ﴿ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥].

وأخرج الترمذيُّ(٣) وصححه عن ابن عباس قال: «قالَتْ قريشٌ لِليَهُودِ أعطونا شيئاً نَسْأل هذا الرجلَ فقال: «سَلُوه عن الروح»، قال: فسألوه

(١) وعزاه له في لباب النقول / ١٣٨، ولم أقف على هذا النّص في كتبه فيما بحثت، وهو مرسل، وأشار المصنف إلى أنّ سند الحديث الذي يقتضي نزولها بمكة إسناده حسن ويرتقي بشاهده الذي رواه أبو الشيخ إلى درجة الصحيح، ولم أقف على إسناد الشاهد حتى أبدي رأيي نحوه.

(٢) في صحيحه (٨/ ٤٠١) مع الفتح ك: التفسير، ب: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ﴾، ح ٤٧٢١.

(٣) في سننه (٥/ ٢٠٨) ك: التفسير، ب: «ومن سورة بني إسرائيل» ح ٣١٤٠ وقال: «حسن صحيح غريب من هذا الوجه» وصححه الشيخ الألباني في صحيح الترمذي (٣/ ٢٦٩)، ح ٣١٤٠.

فأنزل الله ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ﴾ الآية [الإسراء: ٨٥] فهذا يقتضي أنها نزلَتْ بمكةَ والأولُ خلافُه. وقد رُجِّح بأنَّ ما رواه البخاري أصَحُّ من غيره، وبأنَّ ابن مسعود كان حاضر القصة.

الحال الخامس: أنْ يُمْكِنَ نزولُها عَقِبَ السببَيْن أو الأسبابِ المذكورةِ بأن لا تكون معلومةَ التباعدِ، كما في الآياتِ السابقة، فيُحْمَلَ على ذلك.

مثاله ما أخرجه البخاري[1] من طريق عكرمةَ عن ابن عباسٍ: أن هلالَ بن أميةَ قَذَفَ امرأتَه عند النبيِّ ﷺ بشَريكِ بنِ سَحْماءَ. فقال النبيُّ ﷺ: «البَيِّنة أو حَدٌّ في ظهرِك. فقال: يا رسولَ الله، إذا رأى أحدُنا مع امرأتِه رجلاً، ينطلقُ يلتمسُ البيِّنة. فأُنْزِلَ عليه: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَٰجَهُمْ﴾ حتى بَلَغَ: ﴿إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [النور: ٦-٩].

[٣٨] وأخرج الشيخان[2] عن سَهْلِ بن سَعْدٍ قال: «جاء عُويمرٌ / إلى عاصم ابن عَدِيّ فقال: «اسألْ رسولَ الله ﷺ: أرأيت رجلاً وَجَدَ[3] مع امرأته رجلاً فقتله، أيُقْتَلُ به، أم كيف يصنع؟ فسأل عاصمٌ رسولَ الله ﷺ،

(١) في صحيحه (٨/٤٤٩) ك: التفسير، ب: ﴿وَيَدْرَؤُا۟ عَنْهَا ٱلْعَذَابَ أَن تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَٰدَٰتٍۭ بِٱللَّهِ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾، ح ٤٧٤٧.

(٢) صحيح البخاري (٨/٤٤٨) مع الفتح، ك: التفسير، ب: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَٰجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ ...﴾ وب: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَيْهِ إِن كَانَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾، ح ٤٧٤٥، ٤٧٤٦ ومسلم في صحيحه (٢/١١٢٩) ك: اللعان، ب: بدون عنوان، ح ١٤٩٢.

(٣) م، ر: «أرأيت لو وجد».

فعاب[١] المسائل[٢] فأخبر عاصمٌ عويمراً / فقال: «والله لآتِيَنَّ رسول الله ﷺ فلأَسْأَلَنَّه. فأتاه فقال له: «إنه قد أُنْزِل فيك وفي صاحبتك قرآنٌ»[٣] الحديث. جُمع بينهما بأنَّ أولَ من وقع له ذلك هلالٌ، وصادف مجيءَ عويمرٍ أيضاً، فنزلَتْ في شأنهما معاً، وإلى هذا جنح النوويُّ[٤]، وسبقه الخطيب[٥] فقال: «لعلهما اتفق لهما ذلك في وقتٍ واحد». ٩٥/١

وأخرج البزَّارُ[٦] عن حذيفةَ، قال: قال رسولُ الله ﷺ لأبي بكر: «لو رأيتَ مع أمِّ رُومانَ رجلاً، ما كنت فاعلاً به؟ قال: شراً. قال: فأنت يا عمرُ؟ قال: «كنت أقولُ: لَعَنَ اللهُ الأعْجَزَ، وإنه لَخبيثٌ». فنزلَتْ. قال ابن حجر[٧]: «لا مانع مِنْ تَعَدُّدِ الأسباب».

(١) ح، ب، ع، ومطبوعة أبي الفضل إبراهيم: «فغاب» وهو تصحيف.
(٢) كذا في: ر، وهو موافق لما في مصادر التخريج، وبقية النسخ «السائل» وهو تصحيف.
(٣) لفظة قرآن من «أ»، وليست في سائر النسخ.
(٤) في شرحه على صحيح مسلم ١٠/ ١٢٠.
(٥) أحمد بن علي بن ثابت، أبو بكر البغدادي الحافظ المؤرِّخ (ت: ٤٦٣هـ)، صاحب المصنفات البديعة، منها: «شرف أصحاب الحديث»، «تقييد العلم». انظر: تاريخ دمشق ٥/ ٣١، السير ١٨/ ٢٧٠، وانظر قوله في كتابه: «الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة» ص: ٤٨٠-٤٨١.
(٦) في مسنده (٧/ ٣٤٣) ح ٢٩٤٠ كذا في كشف الأستار عن زوائد مسند البزار للهيثمي (٣/ ٦٠-٦١) ك: التفسير، سورة النور، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/ ٧٤): -«رجاله ثقات»، وقال الحافظ ابن حجر في مختصر زوائد البزار (٢/ ٩٥) ح ١٤٨٦-١٤٨٧-: «قال الشيخ: كلّهم ثقات»، وهو كما قال.
(٧) فتح الباري ٨/ ٤٥٠ وعبارته: «لا مانع أن تتعدد القصص ويتحد النزول».

الحال السادس: ألا يُمْكِنَ ذلك، فيُحْمَلَ على تَعَدُّدِ النزولِ وتكَرُّره، مثالهُ ما أخرجه الشيخان(١) عن المُسيَّب قال: «لمَّا حضر أبا طالب الوفاةُ دخل عليه رسول الله ﷺ وعنده أبو جهلٍ، وعبدالله بن أبي أمية فقال: «أيْ عَمِّ قل: لا إله إلا الله، أُحاجُّ لك بها عند الله». فقال أبو جهل وعبدالله: يا أبا طالب، أتَرْغَبُ عن مِلَّةِ عبدِالمطلب؟ فلم يزالا يُكَلِّمانه، حتى قال هو: على مِلَّةِ عبدِ المطلبِ. فقال النبيُّ ﷺ: «لأستغفرنَّ لك ما لم أُنْهَ عنك» فنزلَتْ: ﴿مَاكَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسۡتَغۡفِرُواْ لِلۡمُشۡرِكِينَ﴾ الآية [التوبة: ١١٣].

وأخرج الترمذيُّ(٢) -وحَسَّنه- عن عليّ قال: «سمعتُ رجلاً يستغفر لأبويه وهما مشركان، فقلت: «أتستغفر لأبوَيْكَ وهما مشركان»؟ فقال:

(١) البخاري في صحيحه (٨/ ٣٤١) ك: التفسير، ب: ﴿مَاكَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسۡتَغۡفِرُواْ لِلۡمُشۡرِكِينَ﴾ ح ٤٦٧٥.
ومسلم في صحيحه (١/ ٥٤) ك: الإيمان، ب: الدليل على صحة إسلام من حضره الموت ما لم يشرع في النزع... ح ٢٤.

(٢) في سننه (٥/ ١٧٨) ك: التفسير، ب: «ومن سورة التوبة»، ح ٣١٠١ وحسّنه كما قال المصنف، ورواه ابن جرير الطبري في تفسيره (١٤/ ٥١٤/ برقم ١٧٣٣٤)، (٧/ ١١/ ٤٣) سورة التوبة، كلاهما من رواية عبدالله بن الخليل الحضرمي وثقه ابن حبان، وقال الحافظ ابن حجر: «مقبول» أي: حيث يتابع. انظر: التقريب / ٥٠٣ برقم ٣٣١٥، والتهذيب (٥/ ١٩٩)، وصححه الشيخ الألباني في صحيح سنن الترمذي (٣/ ٢٥٠) ح ٣١٠١ والحديث في المسند (١/ ٩٩) وحسّن إسناده شعيب الأرنؤوط ومن معه في تحقيق المسند (٢/ ١٦٢) ح ٧٧١.

استغفرَ إبراهيمُ لأبيه وهو مشركٌ، فذكَرْتُ ذلك لرسولِ اللهِ ﷺ فنزلَتْ.

وأخرج الحاكم(١) وغيره عن ابن مسعودٍ قال: خرج رسولُ الله ﷺ يوماً / إلى المقابرِ، فجلس إلى قبر منها، فناجاه طويلاً، ثم بكى، فقال: «إن القبر ١/٩٦ الذي جلَسْتُ عنده قبرُ أمي، وإني استأْذَنْتُ ربي في الدعاء لها، فلم يَأْذَنْ لي، فأنزلَ عليَّ: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ١١٣] فجُمع بين هذه الأحاديثِ بتعدُّدِ النزولِ.

ومن أمثلته أيضاً: ما أخرجه البيهقيُّ(٢) والبزَّارُ(٣) عن أبي هريرة أن

(١) في المستدرك (٢/٣٣٦) ك: التفسير، سورة التوبة، وصححه على شرط الشيخين وأنهما لم يخرجاه بهذه السياقة، وإنما أخرج مسلم حديث يزيد بن كيسان عن أبي حازم عن أبي هريرة فيه مختصراً، وتعقبه الذهبي فقال: «أيوب بن هانئ ضعفه ابن معين» قلت: أيوب بن هانئ ذكره ابن حبان في الثقات وقال أبو حاتم: شيخ صالح، وقال الدارقطني: يعتبر به، وقال الحافظ ابن حجر: صدوق فيه لين. انظر: التهذيب (١/٤١٤) برقم ٧٦١، والتقريب /١٦١، برقم ٦٣٣، فالحديث يحسن بذلك. والحديث عند مسلم بدون ذكر نزول الآية ولفظه: «استأذنت ربي أن أستغفر لأمي فلم يأذن لي، واستأذنته أن أزور قبرها فأذن لي».

(٢) في الدلائل (٣/٢٨٨) جماع أبواب مغازي رسول الله ﷺ، ب: «ما جرى بعد انقضاء الحرب وذهاب المشركين في أمر القتلى والجرحى...». ضعيف؛ في إسناده صالح بن بشير المُرِّي، ضعفه العلماء، قال ابن معين: ضعيف، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال النسائي: متروك. انظر: ميزان الاعتدال للذهبي (٢/٢٨٩).

(٣) في مسنده كما في كشف الأستار (٢/٣٢٦-٣٢٧) ك: الهجرة والمغازي، ب: غزوة أحد، ح ١٧٩٥ وضعفه البزار بسبب صالح المُرِّي المذكور وبه ضعفه الهيثمي في مجمع الزّوائد (٦/١١٩).

النبيَّ ﷺ وَقَفَ على حمزةَ حين اسْتُشْهِدَ، وقد مُثِّل به، فقال: «لأُمَثِّلَنَّ بسبعين منهم مكانَك»، فنزلَ جبريلُ، والنبيُّ ﷺ واقفٌ بخواتيمِ سورةِ النحلِ: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِ﴾ إلى آخرِ السورةِ [١٢٦-١٢٨].

وأخرج الترمذيُّ[١] والحاكم[٢] عن أُبي بن كعبٍ قال: «لمَّا كان يومُ أُحد أُصيب من الأنصار أربعةٌ وستون، ومن المهاجرين ستةٌ، منهم حمزة، فمثَّلوا بهم. فقالت الأنصارُ: لَئِنْ أَصَبْنا منهم يوماً مثل هذا لَنُرْبِيَنَّ[٣] عليهم، فلمَّا كان يومُ فتح مكة أَنْزَل الله: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ﴾ الآية، فظاهرُه تأخيرُ نزولِها إلى الفتح. وفي الحديثِ الذي قبلَه نزولُها بأُحد. قال ابنُ الحصَّار: «ويُجْمَعُ بأنها نزلَتْ أولاً بمكة قبل الهجرة مع السورة؛ لأنها مكيةٌ، ثم ثانياً بأُحد، ثم ثالثاً يومَ الفتح، تذكيراً من الله لعبادِه، وجَعَلَ ابن كثير[٤] من هذا القسمِ آيةَ الروح.

* * *

(١) في سننه (٥/٢٠١) ك: التفسير، ب: «ومن سورة النحل» ح ٣١٢٩، وقال: «حسن غريب من حديث أبي بن كعب» وذكره الشيخ الألباني في صحيح الترمذي (٣/٢٦٥-٢٦٦)، وقال: «حسن صحيح الإسناد».

(٢) في المستدرك (٢/٣٥٨-٣٥٩)، ك: التفسير، سورة النحل، وصححه ووافقه الذّهبي، وانظر التعليق السابق.

(٣) في مطبوعة أبي الفضل إبراهيم: «لنرمينّ» وهو تصحيف.

(٤) تفسير ابن كثير (٥/١١٢).

تنبيه

قد يكونُ في إحدى القصتين: «فتلا» فَيَهِمُ الراوي، فيقولُ: «فنزل».
مثالهُ ما أخرجه الترمذي[1] وصححه عن ابنِ عباسٍ قال: «مَرَّ يهوديٌّ بالنبي ﷺ فقال: كيف تقول يا أبا القاسم، إذا وَضَعَ الله السموات على ذهِ، والأرضين على ذهِ، والماءَ على ذهِ، والجبالَ على ذهِ، وسائرَ الخلق على ذهِ؟ فأنزل الله: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ/ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ الآية [الزمر: ٦٧]، والحديث في الصحيح[2] بلفظ: «فتلا رسولُ الله ﷺ»، وهو الصواب / فإنَّ الآيةَ مكيَّةٌ. ١/٩٧ [٣٩]

---

(١) في سننه (٥/٢٨٨-٢٨٩)، ك: التفسير، ب: ومن سورة الزُّمَر، ح ٣٢٤٠، وقال: «حسن صحيح غريب...» ويشهد لبعضه حديث ابن مسعود الذي صححه الترمذي في الموضع نفسه ح برقم ٣٢٣٨، وهو عند البخاري كما سيأتي، وذكره الشيخ الألباني في ضعيف الترمذي /٣٧٣ ح برقم ٣٢٤٠، وقال: «ضعيف» والله أعلم ولم يذكر السبب، وفي نظري يحسن بعض أطرافه ما عدا ما تفرد من أن الآية نزلت؛ لأن في إسناده عطاء بن السائب صدوق اختلط، فبعضه يتقوى بشاهده الذي أشرت إليه، وقد صححه الترمذي.

(٢) صحيح البخاري (٨/٥٥٠-٥٥١) مع الفتح، ك: التفسير، ب: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾، ح ٤٨١١ وكذا في (١٣/٣٩٣) ك: التوحيد، ب: قول الله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾، ح ٧٤١٤، ٧٤١٥، لكنه من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

٢

ومن أمثلته أيضاً: ما أخرجه البخاريُّ[1] عن أنسٍ قال: «سمع عبدُالله ابن سَلام مَقْدَمَ رسولِ الله ﷺ فأتاه، فقال: «إني سائلُك عن ثلاثٍ لا يَعْلَمُهُنَّ إلا نبيٌّ: ما أولُ أشراطِ الساعةِ؟ وما أولُ طعامِ أهلِ الجنة؟ وما يَنْزِعُ الولدَ إلى أبيه أو إلى أمِّه؟ قال: «أخبَرَني جبريلُ بهنَّ آنفاً». قال: جبريلُ؟ قال: نعم. قال: «ذاك عدوُّ اليهود من الملائكة» فقرأ هذه الآيةَ ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾ [البقرة: ٩٧] قال ابن حجر في شرح البخاري[2]: «ظاهرُ السياقِ أنَّ النبيَّ ﷺ قرأ الآية ردًّا على قولِ اليهود، ولا يَستَلزِم ذلك نزولَها حينئذٍ» قال: «وهذا هو المعتمدُ؛ فقد صَحَّ في سببِ نزولِ الآيةِ قصةٌ غيرُ قصةِ ابن سَلامٍ».

* * *

---

(١) في صحيحه (٨/١٦٥) مع الفتح ك: التفسير، ب: قوله: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ﴾ من سورة البقرة، ح ٤٤٨٠.

(٢) فتح الباري ٨/١٦٦.

تنبيه

عكسُ ما تقدَّم أن يُذْكَرَ سببٌ واحدٌ في نزولِ آياتٍ متفرقةٍ، ولا إِشكالَ في ذلك، فقد ينْزِلُ في الواقعةِ الواحدةِ آياتٌ عديدةٌ في سورٍ شتى. مثالُهُ ما أخرجَه الترمذيُّ والحاكم عن أمِّ سَلَمةَ[1] أنها قالت: يا رسولَ الله لا أسْمَعُ الله ذَكَرَ النساءَ في الهجرة بشيءٍ، فأنزلَ اللهُ: ﴿فَٱسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَآ أُضِيعُ﴾ إلى آخرِ الآيةِ [آل عمران: ١٩٥].

وأخرج الحاكم[2] عنها أيضاً: «قالَتْ: قلتُ يا رسول الله يُذْكَرُ الرجالُ ولا تُذكر النساءُ!! فأُنْزِلت: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥] وأنزلت: ﴿أَنِّي لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَٰمِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ﴾ [آل عمران: ١٩٥].

/ وأخرج[3] أيضاً عنها أنها قالَتْ: «يَغْزُو الرجالُ، ولا تَغْزو النساءُ، وإنما لنا نصفُ الميراث» فأنزل الله: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا۟ مَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بِهِۦ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [النساء: ٣٢] وأنزل: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]. ٩٨/١

---

(١) ص: ١٨٥-١٨٦.

(٢) ص: ١٨٥-١٨٦.

(٣) أي: الحاكم في المستدرك (٢/٣٠٥-٣٠٦) ك: التفسير، وصححه على شرط الشيخين مع تعليقه ذلك على سماع مجاهد من أم سلمة رضي الله عنها ووافقه الذّهبي ولم يُذْكر أنّ مجاهداً عن أم سلمة مرسل أو غير مرسل في جامع التحصيل، ورجّح حسين سليم أسد محقق مسند أبي يعلى سماعه منها. انظر: مسند أبي يعلى (١٢/٣٩١، ٣٩٣، ٣٩٤) -والله أعلم-.

ومن أمثلته أيضاً: ما أخرجه البخاريُّ(١) من حديث زيد بن ثابتٍ: أنَّ رسولَ الله ﷺ أملى عليه (لا يستوي القاعدون من المؤمنين والمجاهدون في سبيل الله) فجاء ابنُ أمِّ مكتوم. فقال: «يا رسولَ الله لو أستطيعُ الجهاد لجاهَدْتُ، وكان أعمى، فأنزل الله: ﴿غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥].

وأخرج ابنُ أبي حاتم(٢) عن زيد بن ثابتٍ أيضاً قال: «كنتُ أكتبُ لرسول الله ﷺ، فإني لَواضِعٌ القلمَ على أُذُني؛ إذ أُمِر بالقتالِ، فَجَعَلَ رسولُ الله ﷺ يَنْظُرُ ما يَنْزِلُ عليه إذ جاء أعمى فقال: «كيف بي يا رسول اللهِ وأنا أعمى»؟ فنزلَتْ: ﴿لَّيْسَ عَلَى ٱلضُّعَفَآءِ﴾ [التوبة: ٩١].

ومن أمثلته: ما أخرجه ابنُ جريرٍ(٣) عن ابنِ عباس قال: «كان رسولُ الله ﷺ جالساً في ظلِّ حُجْرَةٍ فقال: «إنَّه سيأتيكم إنسانٌ يَنْظُرُ بعينَيْ

(١) في صحيحه (٨/٢٥٩) «مع الفتح» ك: التفسير، ب: «لا يستوى القاعدون من المؤمنين والمجاهدون في سبيل الله» ح٤٥٩٢، وكذا أخرجه من حديث البراء رضي الله عنه.

(٢) في تفسيره (٦/١٨٦١) سورة التوبة، ح ١٠٢٠٥. وهو ضعيف؛ فيه إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة، وهو ضعيف، بل قال بعضهم: متروك. انظر: التهذيب (١/٢٤٠-٢٤٢).

(٣) في تفسيره (١٤/٣٦٣/ برقم ١٦٩٧٣)، (٦/١٠/١٨٥-١٨٦). رجاله ثقات كلّهم سوى شيخ الطبري، فإنه صدوق كما في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/٢٤١) وسِماك وإن اختلط فهو أوثق مَنْ روى عن إسرائيل، فيكون حسناً.

شيطانٍ» فَطَلَع رجلٌ أزرقُ، فدعاه رسولُ الله ﷺ فقال: «علام تَشْتِمُني أنت وأصحابُك؟ فانطلق الرجلُ فجاء بأصحابه، فحلفوا بالله ما قالوا، حتى تجاوزَ عنهم، فأنزل الله: ﴿يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ مَا قَالُوا۟﴾ الآية [التوبة: ٧٤] وأخرجه الحاكم[1] وأحمد[2] بهذا اللفظِ، وآخرهُ: فأنزل اللهُ: ﴿يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًا فَيَحْلِفُونَ لَهُۥ كَمَا يَحْلِفُونَ لَكُمْ﴾ الآية [المجادلة: ١٨].

* * *

تنبيه

تأمَّل ما ذكَرْتُه لك في هذه المسألةِ، واشدُدْ به يديك، فإني حرَّرْتُه واستخرجتهُ بفكري من استقراء صنيع الأئمةِ ومتفرقاتِ كلامِهم، ولم أُسْبَقْ إليه.

* * *

(١) في المستدرك (٢/ ٤٨٢) ك: التفسير، سورة المجادلة وصححه على شرط مسلم وسكت عنه الذهبي، ولا يقل عن درجة الحسن.

(٢) في مسنده (١/ ٢٦٧، ٣٥٠) وإسناده صحيح، وسِماك بن حرب وإن اختلط إلَّا أنَّ شعبة روى عنه قبل اختلاطه، كما في التهذيب لابن حجر (٤/ ٢٣٤)، والكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات / ٥٢.

١/٩٩

/ النوع العاشر

فيما نَزَلَ من القرآن على لسانِ بعض الصحابة(١)

هو في الحقيقة نوعٌ من أسباب النزولِ، والأصل فيه موافَقاتُ عمرَ، وقد أفردها بالتصنيف جماعة(٢).

وأخرج التِّرْمِذِيُّ(٣) عن ابنِ عمرَ أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «إنَّ الله [جَعَلَ](٤) الحقَّ على لسانِ عُمَرَ وقلبهِ». قال ابنُ عمر(٥): «وما نَزَلَ بالناس أمرٌ قطُّ فقالوا وقال، إلا نزلَ القرآنُ على نحوِ ما قال عمرُ».

---

(١) هذا مما انفرد بذكره السيوطي، وانظر: «علوم القرآن بين البرهان والإتقان» ففيه ذكر لمن تكلم في هذا النوع (ص ٤٧٧).

(٢) كابن الشِّحنة: محمد بن محمد بن محمد، أبو الوليد محب الدين الحنفي الحلبي (ت: ٨١٥هـ). انظر: الضوء اللامع ١٠/٣، والبدر الطالع ٢/٢٦٤، الفهرس الشامل (التفسير وعلومه): ٤٤٣.

(٣) في سننه (٦/٥٧) ك: المناقب، ب: في مناقب عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ح ٣٦٨٢، وقال: «حسن صحيح غريب من هذا الوجه» وذكره الشيخ الألباني في صحيح الترمذي (٣/٥٠٩)، ح ٣٦٨٢ وقال: «صحيح».

(٤) (أ) «خَلَقَ»، وما أثبتناه من سائر النسخ موافق لما في الترمذي.

(٥) المصدر السابق بالإسناد نفسه.

وأخرج ابنُ مردويه[1] عن مجاهد قال: «كان عمرُ يَرَى الرأيَ فينزِلُ به القرآن»[2].

وأخرج البخاريُّ[3] وغيرُه عن أنسٍ قال: «قال عمر: وافَقْتُ ربي في ثلاثٍ. قلت: يا رسولَ الله: لو اتخذنا من مقام إبراهيم مُصَلَّى، فنزلَتْ: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥] وقلت: يا رسولَ الله إنَّ نساءَك يَدْخُلُ عليهنَّ البَرّ والفاجرُ، / فلو أَمَرْتَهُنَّ أن يَحْتَجِبْنَ فنزلَتْ آيةُ [٤٠] الحجابِ. واجتمع على رسول الله ﷺ نساؤه في الغَيْرِة، فقلتُ لهنَّ: «عسى ربه إن طلقكن أن يبدله أزواجاً خير منكن» فنزلَتْ كذلك»[4].

---

(١) عزاه المصنف له في الدّر (١/٢٩٠) ولابن أبي داود أيضاً، وهو من قوله ولم يذكر في جامع التحصيل أن روايته عن عمر رضي الله عنه مرسلة ولا العكس، والله أعلم. ويشهد لذلك موافقاته الآتية.

(٢) زاد في ب: «ورُوي لمَّا نزل قوله تعالى: ﴿ثُلَّةٌ مِّنَ ٱلْأَوَّلِينَ * وَثُلَّةٌ مِّنَ ٱلْآخِرِينَ﴾ [الواقعة: ١٣-١٤] بكى عمر وقال: يا رسول الله، آمنا بالله وصَدَّقنا رسولَه، ومَنْ ينجو منا قليل، فأنزل الله تعالى: ﴿ثُلَّةٌ مِّنَ ٱلْأَوَّلِينَ * وَثُلَّةٌ مِّنَ ٱلْآخِرِينَ﴾ [الواقعة: ٣٩، ٤٠] فدعا رسول الله ﷺ عمر وقال: «لقد أنزل الله تعالى فيما قلت، فجعل ثلة من الأولين وثلةً من الآخرين. وعن ابن عمر رضي الله عنهما: «ما اختلف أصحاب رسول الله ﷺ في شيء فقالوا فقال عمر، إلا نزل القرآنُ بما قال».

(٣) في صحيحه (٨/١٦٨) ك: التفسير، ب: قوله تعالى: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾، ح ٤٤٨٣ وكذا في مواضع أخرى. انظر: ح ٤٠٢، ٤٩١٦. أيضاً رواه النسائي في تفسيره (١/١٨٤) سورة البقرة، ح ١٨ بإسناد صحيح، وكذا الترمذي في سننه (٥/٧٤) ك: التفسير، ب: ومن سورة البقرة، ح ٢٩٥٩، ٢٩٦٠، ولكنّهما بقصة المقام فقط، وقال الترمذي: «حسن صحيح».

(٤) أي: الآية [٥] من سورة التحريم.

وأخرج مسلمٌ[1] عن ابن عمرَ عن عُمَرَ قال: «وافقتُ ربي في ثلاثٍ: في الحجاب، وفي أسارى بدرٍ، وفي مَقامِ إبراهيمَ».

وأخرج ابنُ أبي حاتمٍ[2] عن أنسٍ قال: قال عمر: وافقْتُ ربي -أو وافَقَني ربي في أربعٍ، نزلَتْ هذه الآيةُ: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ﴾ الآية [المؤمنون: ١٢].

/ فلمَّا نَزلَتْ قلتُ أنا: «فتبارك الله أحسن الخالقين» فنزلَتْ: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤]. ١/١٠٠

وأخرج[3] عن عبدالرحمن بنِ أبي ليلى: أنَّ يهوديًّا لقي عمرَ بن الخطابِ فقال: «إنَّ جبريل الذي يذكُرُ صاحبُكم عدوٌّ لنا». فقال عمرُ: «من كان عدواً لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال فإن الله عدوٌّ للكافرين» قال: «فنزلَتْ على لسانِ عمرَ»[4].

---

(١) في صحيحه (٤/١٨٦٥) ك: فضائل الصحابة، ب: من فضائل عمر رضي الله عنه ح ٢٣٩٩.

(٢) عزاه له الحافظ ابن كثير (٥/٤٦٣) سورة البقرة وساقه بإسناده، وكذا السيوطي في الدّر (١٠/٥٧٩) وإسناده ضعيف، فيه عليّ بن زيد بن جُدعان، وهو ضعيف كما تقدم، وبقية رجاله ثقات.

وكذا الطيالسي في مسنده برقم ٤١، وابن عساكر في تاريخه /٤٤/١١٣) بالإسناد نفسه، والحديث في صحيح البخاري برقم ٤٤٨٣ بدون المذكور هنا.

(٣) أي: ابن أبي حاتم في تفسيره (١/١٨٢) سورة البقرة، ح ٩٦١، وفي إسناده أبو جعفر الرازي التميمي، صدوق سيّئ الحفظ، خصوصاً عن مغيرة، كما تقدم.

(٤) أي: الآية [٩٨] من سورة البقرة.

وأخرج سُنَيْدٌ في تفسيره[1] عن سعيدِ بن جبيرٍ أنَّ سعدَ بن معاذ لـمَّا سمعَ ما قيلَ في أمرِ عائشة قال: «سبحانك هذا بهتان عظيم» فنزلَتْ كذلك[2].

وأخرج ابنُ أخي ميمي[3] في «فوائده»[4] عن سعيدِ بن المُسَيِّب قال: «كان رجلان من أصحاب النبيِّ ﷺ إذا سمعا شيئاً من ذلك قالا: «سبحانك هذا بهتان عظيم» زيدُ بن حارثة وأبو أيُّوب، فنزلَتْ كذلك.

وأخرج ابنُ أبي حاتم[5] عن عكرمة قال: «لـمَّا أبطأَ على النساء الخبرُ في

(١) لم يعثر عليه حسب علمي، وعزاه المصنف له في الدر (٦/ ١٦٠) وهو مرسل، ورواه ابن أبي حاتم في تفسيره (٨/ ٢٥٤٩) برقم ١٤٢٣٩ وفي إسناده ابن لهيعة والراوي عنه هنا ليس من العبادلة، فالإسناد ضعيف به. وكذا أخرج ابن مردويه من حديث عائشة -رضي الله عنها- أنّ أبا أيوّب الأنصاري قال لامرأته حين أخبرته عن خبر الإفك: «ما يكون لنا أن نتكلم بهذا، سبحانك هذا بهتان عظيم» فأنزل الله تعالى: ﴿وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم . . .﴾ الآية.

(٢) أي: الآية [١٦] من سورة النور.

(٣) محمد بن عبدالله بن الحسين، أبو الحسين البغدادي الدقَّاق، محدِّث فقيه (ت: ٣٩٠هـ)، من مؤلفاته: «الفوائد المنتقاة الغرائب الحسان من الشيوخ العوالي» مخطوط، وأجزاء في الحديث. انظر: تاريخ بغداد ٥/ ٤٦٩، السير ١٦/ ٥٦٤، الفهرس الشامل (الحديث النبوي): ١٢٢٠.

(٤) عزاه المصنف له في الدر (٦/ ١٦٠-١٦١).

(٥) في تفسيره (٣/ ٧٧٤)، آل عمران، رجاله ثقات غير أنّه مرسل. حيث إنّ عكرمة لم يشاهد الحادثة، غير أنّه جاء عنده (فإذا رجلان مقتولان على دابة أو بعير فقالت امرأة من الأنصار: من هذان؟ قالوا: فلان وفلان أخوها وزوجها أو زوجها وابنها فقالت: ما فعل رسول الله ﷺ قالوا . . .» ومثله في الدر نقلاً عنه (٢/ ٣٣٣) وهو سياق أكمل وأحسن عمّا ذكره هنا وفي مطبوعة أبي الفضل إبراهيم و«ح» قال، وهو مخالف للسياق.

أُحد خَرَجْنَ يستَخْبِرن، فإذا رجلان مُقْبِلان على بعيرٍ، فقالت امرأةٌ: «ما فعل رسولُ الله ﷺ»؟ قالا: حيٌّ. قالت: فلا أُبالي يتخذ اللهُ مِنْ عباده الشهداءَ، فنزل القرآن على ما قالَتْ: ﴿وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَآءَ﴾ [آل عمران: ١٤٠].

وقال ابنُ سعدٍ في «الطبقات»[1]: «أنا الواقدي، حَدَّثني إبراهيم بن محمد بن شُرَحبيل العَبْدَرِيُّ عن أبيه قال: «حَمَلَ مصعبُ بن عُميرِ اللواءَ يومَ أُحُدٍ، فقُطِعَتْ يدُه اليمنى، فأخذ اللواءَ بيده اليُسْرَى، وهو يقول: «وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل أفإين مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم» ثم قُطِعت يدُه اليسرى، فحَنا على اللواءِ، وضَمَّه بعَضُدَيْه إلى صدره وهو يقول: «وما محمد إلا رسول» الآية ثم قُتل فسَقَطَ اللواءُ».

/ قال محمد بن شُرَحْبيل: «وما نزلَتْ هذه الآيةُ: ١/١٠١ ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤] يومئذ حتى نزلَتْ بعد ذلك.

* * *

(١) (٣/١٢٠-١٢١) في ترجمة مصعب بن عمير، ذكر حمل مصعب لواء رسول الله ﷺ، ضعيف جداً؛ في إسناده الواقدي، وهو متروك، كما تقدم مراراً.

تذنيب

يَقْرُبُ مِنْ هذا ما وَرَدَ في القرآن على لسانِ غيرِ اللهِ كالنبيِّ ﷺ وجبريلَ والملائكة، غيرَ مُصرَّحٍ بإضافته إليهم ولا مَحْكيٍّ بالقولِ كقولِه: ﴿ قَدْ جَآءَكُم بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمْ ﴾ الآية [الأنعام: ١٠٤] فإنَّ هذا واردٌ على لسانه ﷺ؛ لقوله آخرَها: ﴿ وَمَآ أَنَا۠ عَلَيْكُم بِحَفِيظٍ ﴾ [الأنعام: ١٠٤] وقوله: ﴿ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْتَغِى حَكَمًا ﴾ الآية [الأنعام: ١١٤] فإنَّه واردٌ أيضاً على لسانِه، وقوله ﴿ وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ ﴾ الآية [مريم: ٦٤] واردٌ على لسان جبريل، وقوله: ﴿ وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ ۞ وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ ۞ وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلْمُسَبِّحُونَ ﴾ [الصافات: ١٦٤-١٦٦] واردٌ على لسانِ الملائكة وكذا: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [الفاتحة: ٥] واردٌ على ألسنةِ العباد، إلا أنه يمكن هُنا تقدير القولِ أي: قولوا، وكذا الآيتان الأُولَيانِ يصحُّ أنْ يُقدَّر فيهما «قل» بخلاف الثالثةِ والرابعةِ.

* * *

١٠٢/١

/ النوع الحادي عشر
ما تكرَّر نزولُه[١]

صرَّح جماعةٌ من المتقدمين والمتأخرين بأنَّ من القرآنِ ما تكرَّر نزولُه. قال ابنُ الحَصَّار[٢]: «قد يتكرَّر نزولُ الآيةِ تذكيراً وموعظة، وذكر مِنْ ذلك خواتيمَ سورةِ النحل[٣] وأولَ سورةِ الرومِ[٤]، وذكر ابنُ كثير[٥] منه آية الروح[٦]، وذكر قومٌ[٧] منه الفاتحةَ، وذكر بعضُهم[٨] منه قولَه: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ الآية [التوبة: ١١٣].

وقال الزركشيُّ في «البرهان»[٩]: «قد يَنْزِل الشيءُ مرتين تعظيماً لشأنِه وتذكيراً عند حدوثِ سببِه خوف نسيانه، ثم ذَكَرَ منه آيةَ الروح.

وقولَه: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ﴾ الآية [هود: ١١٤]. قال: «فإنَّ سورةَ

(١) البرهان ١/١٢٣، التحبير ١١١.

(٢) التحبير ١١١.

(٣) من قوله تعالى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ ...﴾ آية [١٢٦-١٢٨].

(٤) ﴿الٓمٓ ۞ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ...﴾ [١-٣].

(٥) تفسير ابن كثير (٥/١١٢).

(٦) سورة الإسراء آية ٨٥.

(٧) حكاه الأصبهاني كما نقله عنه البقاعي في «مصاعد النظر» ١/١٦٠.

(٨) هو الزركشي في البرهان ١/١٢٥.

(٩) البرهان ١/١٢٣.

الإسراء وهود مكيَّتان، وسببُ نزولهما يَدُلُّ على أنَّهما نزلتا بالمدينة؛ ولهذا أَشْكَلَ ذلك على بعضِهم ولا إشكالَ؛ لأنها نزلَت مرةً بعد مرة»، قال: «وكذلك ما ورد في سورة الإخلاصِ من أنَّها جوابٌ للمشركين بمكة، وجوابٌ لأهل الكتاب بالمدينة، وكذلك قولُهُ: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ الآية [التوبة: ١١٣]. قال: «والحكمة في هذا كلِّه أنه قد يَحْدُثُ سببٌ من سؤالٍ أو حادثةٍ تَقْتَضي نزولَ آيةٍ، وقد نزلَ قبلَ ذلك ما يتضمَّنها، فيوحى إلى النبيِّ ﷺ تلك الآيةُ بعينها تذكيراً لهم بها، وبأنها تتضمَّنُ هذه».

*   *   *

تنبيه

/ قد يُجْعَلُ مِنْ ذلك الأحرفُ التي تُقرأ على وجهين فأكثر[١]، ويَدُلُّ له ما أخرجه مسلمٌ[٢] من حديث أُبَيٍّ: «إنَّ ربي أَرْسَلَ إليَّ أنِ اقرأ القرآن على حرفٍ، فردَدْتُ إليه: أنْ هَوِّن على أمتي، فأرْسَلَ إليَّ: أنِ اقرأْ على حرفين، فردَدْت إليه: أن هَوِّن على أمتي، فأرسلَ إليَّ أَنِ اقرأ على سبعةِ أحرف» ١٠٣/١

(١) انظر: جمال القراء ١/ ٣٤.

(٢) في صحيحه (١/ ٥٦١–٥٦٢) ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: بيان أنّ القرآن على سبعة أحرف وبيان معناه، ح٨٢٠.

فهذا الحديثُ يَدُلُّ على أن القراءاتِ[1] لم تنزل من أولِ وهلةٍ، بل مرةً بعد أخرى.

وفي «جَمال القراء» للسَّخاوي[2] بعد أَنْ حكى القولَ بنزولِ الفاتحةِ مرتين: فإنْ قيل: فما فائدةُ نزولها مرةً ثانيةً؟ قلت: يجوزُ أن تكونَ نَزَلَتْ أول مرةٍ على حرفٍ واحدٍ، ونزلَتْ في الثانية ببقيَّةِ وجوهِها نحوُ: ﴿مَلِكِ﴾، و﴿مَٰلِكِ﴾[3] [الفاتحة: ٤] و«السِّراط» و﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾[4] [الفاتحة: ٦] ونحوُ ذلك» انتهى.

* * *

تنبيه

أنكر بعضُهم كونَ شيء من القرآن تكرَّر نزولهُ، كذا رَأَيْتُهُ في كتابِ

---

(١) ف، ح، ر: «القرآن» وهو تصحيف.

(٢) جمال القراء ١ / ٣٤.

(٣) (أ): «أو مالك»، قرأ عاصم والكسائي ويعقوب وخلف بالألف مداً، وقرأ الباقون بغير ألف قصراً. السبعة ١٠٤ النشر ١ / ٢٧١.

(٤) قرأ قنبل -من طريق ابن مجاهد- ورويس عن يعقوب «السراط» بالسين، وقرأ خلف عن حمزة بإشمام الصاد الزاي في كل القرآن، واختلف عن خلاد، وقرأ الباقون ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ بالصاد الخالصة. الإقناع ٢ / ٥٩٥، الإتحاف ١ / ٣٦٥.

«الكفيل بمعاني التنزيل»[1]، وعَلَّله بأن تحصيلَ ما هو حاصلٌ لا فائدة فيه، وهو مردودٌ بما تقدَّم من فوائده. وبأنه يَلْزَمُ[2] منه أنْ يكونَ كلُّ ما نَزَلَ بمكة نَـزَلَ بالمدينـة مرةً أخرى، فـإِنَّ جـبـريل[3] كـان يعُـارِضُـه القـرآن كلَّ [سنة][4] / . [٤١]

ورُدَّ بمَنْع المُلازمةِ. وبأنَّه لا معنى للإنزال إلا أنَّ جبريلَ كان يَنْزلُ على رسول الله ﷺ بقرآنٍ لم يكنْ نَزَلَ به مِنْ قبلُ فيُقْرِئُه إياه. ورُدَّ بمَنْع اشتراط قولِه: «لم يكنْ نَزَلَ به مِنْ قبل» ثم قال: «ولعلهم يَعْنُون بنزولِها مرتين أنَّ جبريل نَزَلَ حين حُوِّلَت القِبْلة، فأخبر الرسول ﷺ أنَّ الفاتحةَ ركنٌ في الصلاة، كما كانت بمكة، فظُن ذلك نزولاً لها مرةً أخرى، أو أَقْرأه فيها قراءةً لم يُقْرِئها له بمكةَ، فظُنَّ ذلك إِنزالاً» انتهى.

* * *

---

(١) للكندي: أبي الحسين بن أبي بكر بن الحسين، عماد الدين الإسكندري المالكي (ت: ٧٤١هـ) وكتابه مخطوط، وهو حاشية على الكشاف، أكثر نظره فيه في النحو. انظر: كشف الظنون ٢ / ١٥٠٢، الفهرس الشامل (التفسير وعلومه): ٣٨٧.

(٢) قوله: «وبأنه يلزم» معطوف على المصدر «بأن تحصيل ما هو...» فهذا القول من حجج صاحب «الكفيل». والسيوطي يردُّ على كل حجة يوردها صاحب «الكفيل» عقب كلامه.

(٣) انظر: الحديث في صحيح البخاري (٩ / ٤٣) مع الفتح ك: فضائل القرآن، ب: كان جبريل يعرض القرآن على النبي ﷺ ح ٤٩٩٧، ٤٩٩٨.

(٤) ليست في (أ).

١/١٠٤

/ النوع الثاني عشر
ما تأخر حكمُه عن نُزولِه، وما تأخَّر نزولُه عن حُكمِه[١]

قال الزركشي في البرهان[٢]: «قد يكون النزولُ سابقاً على الحكمِ، كقولِه: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ۞ وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ﴾ [الأعلى: ١٤، ١٥]. فقد روى البيهقيُّ[٣] وغيرُه عن ابنِ عمر: أنها نزلَتْ في زكاةِ الفِطْر. وأخرج البزَّارُ[٤] نحوَه مرفوعاً. وقال بعضهم[٥]: «لا أدري ما وجهُ هذا التأويل؟ لأن السورة مكيةٌ، ولم يكن بمكة عيدٌ ولا زكاةٌ ولا صومٌ».

---

(١) انظر: البرهان ١/١٢٧.

(٢) البرهان ١/١٢٧.

(٣) في سننه (٤/١٥٩) ك: الزكاة، جماع أبواب زكاة الفطر، وعزاه في الدر (٨/٤٨٥) لابن مردويه أيضاً وهو مع وقفه على ابن عمر -رضي الله عنهما-، ضعيف، في إسناده مفضل بن صدقة أبو حمّاد الحنفي وهو ضعيف، بل قال النسائي: متروك. انظر: الميزان للذهبي (٤/١٦٨).

(٤) في مسنده كما في كشف الأستار (١/٤٢٩) ك: الزكاة، ب: صدقة الفطر، ح ٩٠٥. ضعيف؛ فيه كثير بن عبدالله وهو ضعيف، وقد حسن الترمذي حديثه، كذا قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/١٣٦) ومن طريق كثير بن عبدالله أخرجه البيهقي في سننه (٤/١٥٩) ك: الزكاة جماع أبواب زكاة الفطر، وقال الحافظ ابن حجر في التقريب /٨٠٨ برقم ٥٦٥٢-: «ضعيف أفرط من نسبه إلى الكذب».

(٥) حكاه في البرهان ١/١٢٧.

وأجاب البَغَوِيُّ(١): بأنه يجوز أن يكونَ النزولُ سابقاً على الحكم كما قال تعالى: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ ۞ وَأَنتَ حِلُّۢ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ﴾ [البلد: ١، ٢] فالسورةُ مكية، وقد ظهرَ أثرُ الحِلِّ يومَ فتحِ مكةَ، حتى قال عليه الصلاة والسلام(٢): «أُحِلَّتْ لي ساعةً من نهار».

وكذلك نَزَلَ بمكة: ﴿سَيُهۡزَمُ ٱلۡجَمۡعُ وَيُوَلُّونَ ٱلدُّبُرَ﴾ [القمر: ٤٥] قال عمر بنُ الخطاب: «فقلتُ: أيُّ جَمْعٍ؟ فلما كانَ يومُ بدرٍ، وانهزمت قريشٌ نظَرْتُ إلى رسول الله ﷺ في آثارِهم مُصْلِتاً بالسيف، يقول: ﴿سَيُهۡزَمُ ٱلۡجَمۡعُ وَيُوَلُّونَ ٱلدُّبُرَ﴾ فكانت ليومِ بدرٍ». أخرجه الطبرانيُّ في الأوسط(٣).

وكذا قولُه: ﴿جُندٞ مَّا هُنَالِكَ مَهۡزُومٞ مِّنَ ٱلۡأَحۡزَابِ﴾ [صٓ: ١١] قال قتادةُ: «وعدَه اللهُ وهو يومئذٍ بمكةَ أنه سيَهْزِم جنداً من المشركين، فجاء تأويلُها يومَ بدرٍ». أخرجه ابنُ أبي حاتم(٤).

---

(١) تفسير البغوي ٨/ ٤٠٢، والنص في البرهان ١/ ١٢٧.

(٢) انظر: صحيح البخاري (٨/ ٢٠، ٢٦) مع الفتح، ك: المغازي، ب ٥١، وب ٥٣ بدون عنوان، ح ٤٢٩٥، ٤٣١٣ (وكذا قبله برقم ح ١٠٤، ١٨٣٢).

(٣) (٤/ ٤٩٥-٤٩٦) ح ٣٨٤١ وكذا هو في مجمع البحرين (٥/ ٩١-٩٢) ك: الجهاد، ب: غزوة بدر، ح ٢٧٤٧، ٢٧٤٨ بإسنادين، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٦/ ٧٨) في الأول: «فيه محمد بن إسماعيل بن عليّ لم أعرفه». وقال في الآخر: «وفيه عبدالعزيز بن عمران وهو ضعيف» قلت: بل هو متروك، كما في التقريب/ ٦١٤، برقم ٤١٤٢.

(٤) في القسم المفقود، وعزاه له المصنف في الدر (٧/ ١٤٧) وهو من قول قتادة رحمه الله تعالى.

/ ومثلُه أيضاً قولُه تعالى: ﴿قُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَمَا يُبْدِئُ الْبَاطِلُ وَمَا يُعِيدُ﴾ ١/١٠٥ [سبأ: ٤٩] أخرج ابنُ أبي حاتم(١) عن ابنِ مسعودٍ في قولِه ﴿جَاءَ الْحَقُّ﴾ قال: «السيف».

والآيةُ مكيَّةٌ متقدِّمَةٌ على فَرْضِ القتال. ويؤيد تفسيرَ ابنِ مسعودٍ ما أخرجه الشيخان(٢) مِنْ حديثه أيضاً قال: «دَخَلَ النبيُّ ﷺ مكةَ يومَ الفتح وحول الكعبةِ ثلاثمئة وستون نُصُباً، فجَعَلَ يَطْعُنُها بعودٍ كان في يَدِه، ويقول: ﴿جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ [الإسراء: ٨١] ﴿جَاءَ الْحَقُّ وَمَا يُبْدِئُ الْبَاطِلُ وَمَا يُعِيدُ﴾ [سبأ: ٤٩].

وقال ابنُ الحَصَّار: «قد ذكر اللهُ الزكاةَ في السورِ المكيَّاتِ كثيراً تصريحاً وتعريضاً بأنَّ اللهَ سيُنْجزُ وعدَه لرسولِه، ويُقيم دينَه، ويظْهِرُه حتى تُفْرَضَ الصلاةُ والزكاةُ وسائرُ الشرائع، ولم تُؤْخَذِ الزكاةُ إلا بالمدينةِ بلا خلافٍ، وأوْرَدَ مِنْ ذلك قولَه تعالى: ﴿وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٤١] وقوله في سورةِ المزمِّل: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [٢٠].

---

(١) لم أقف عليه في سورة سبأ تحت الآية ٤٩، ولم يذكره في الدر تحت الآية المذكورة وكذا تحت قوله تعالى: ﴿جَاءَ الْحَقُّ﴾ في السور الآتية: الصافات آية ٣٧، والإسراء آية ٨١، والله أعلم.

(٢) البخاري في صحيحه (٨/١٥-١٦) ك: المغازي، ب: أين ركز النبيّ ﷺ الراية يوم الفتح، ح ٤٢٨٧. ومسلم في صحيحه (٣/١٤٠٨-١٤٠٩) ك: الجهاد والسير، ب: إزالة الأصنام من حول الكعبة، ح ١٧٨١.

ومِن ذلك قولُه فيها: ﴿وَءَاخَرُونَ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [٢٠].

ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿وَمَنۡ أَحۡسَنُ قَوۡلٗا مِّمَّن دَعَآ إِلَى ٱللَّهِ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا﴾ [فصلت: ٣٣] فقد قالَتْ عائشةُ وابنُ عمرَ(١) وعكرمةُ(٢) وجماعةٌ: إنها نزلَتْ في المؤَذِّنين(٣) والآيةُ مكيَّةٌ ولم يُشْرَعِ الأذانُ إلا بالمدينة.

ومن أمثلةِ ما تأخَّر نزولُه عن حُكْمِه آيةُ الوضوء، ففي صحيح البخاريِّ(٤) عن عائشةَ قالت: «سَقَطَتْ قِلادةٌ لي بالبيداء ونحن داخلون المدينةَ، فأناخ رسولُ الله ﷺ، ونَزَلَ، فثنى رأسه في حِجْري راقداً، وأقبل أبو بكر فلَكزني لَكْزَةً(٥) شديدة، وقال: «حَبَسْتَ الناسَ في

---

(١) عبدالله بن عمر بن الخطاب، أبو عبدالرحمن، القرشي، الصحابي الجليل، وهو من المكثرين في الرواية عن النبي ﷺ (ت: ٧٣هـ). انظر: الاستيعاب ٣/ ٩٥٠، الإصابة ٤/ ١٨١.

(٢) ابن عبدالله، أبو عبدالله البَرْبري التابعي المفسِّر، مولى ابن عباس ومن أشهر تلاميذه في التفسير (ت: ١٠٥هـ)، له «تفسير القرآن». انظر: السير ٥/ ١٢، طبقات المفسرين للداودي ١/ ٣٨٠.

(٣) عزاه المصنف في الدر (٧/ ٣٢٥) لعبد بن حميد وابن أبي حاتم وابن مردويه وكذا لابن أبي شيبة وابن المنذر من وجه آخر، وسورة فصلت في القسم المفقود من تفسير ابن أبي حاتم.

ولم يذكر قول ابن عمر رضي الله عنهما وانظر قول عكرمة وغيره في المصدر نفسه.

(٤) (١/ ٤٣١، ٤٤٠) مع الفتح، ك: التيمم، ب: ١ بدون عنوان وب: «إذا لم يجد ماء ولا تراباً» ح ٣٣٤، ٣٣٦.

(٥) اللَّكز: الدفع في الصدر بالكفِّ. النهاية لابن الأثير ٤/ ٢٦٨.

قلادةٍ»؟ ثم إنَّ النبيَّ ﷺ استيقظ وحضرت الصبحُ، فالتُمس الماءُ، فلم يُوْجَدْ، فنزلَتْ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ إلى قولِه: / ﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [المائدة: ٦] فالآيةُ مدنيةٌ إجماعاً وفَرْضُ الوضوء كان بمكةَ مع فَرْضِ الصلاة. ١٠٦/١

[٤٢] قال ابن عبدالبر[١]: «معلومٌ عند جميع أهلِ / المغازي أنه ﷺ لم يُصَلِّ منذ فُرِضَت عليه الصلاة إلا بوضوء، ولا يَدْفع ذلك إلا جاهلٌ أو معاندٌ»[٢]. قال: «والحكمةُ في نزولِ آيةِ الوضوء مع تقدُّم العمل[٣] به ليكونَ فرضُه مَتْلُوًّا بالتنزيل».

وقال غيرُه: «يُحْتمل أنْ يكونَ أولُ الآيةِ نَزَلَ مُقَدَّماً مع فَرْضِ الوضوء، ثم نَزَلَ بقيَّتُها، وهو ذِكْرُ التيمم في هذه القصة». قلت: يَرُدُّه الإجماعُ على أنَّ الآيةَ مدنيةٌ.

ومِنْ أمثلتِه أيضاً: آيةُ الجمعة فإنها مدنيةٌ والجمعة فُرِضتْ بمكةَ. وقول ابنِ الفرس[٤]: «إن إقامةَ الجمعة لم تكن بمكةَ قطُّ». يَرُدُّه: ما أخرجه

(١) التمهيد ٧/١٧٥.

(٢) نص عبارته: «وهذا ما لايجهله عالم، ولا يدفعه إلا معاند».

(٣) في (ع): «العلم». وما أثبتناه هو الصواب نظراً لسياق العبارة هنا، وفي التمهيد: «بتقريرها حكماً عُمِل به قبل نزول الآية المبينة له».

(٤) أحكام القرآن له (خ) ٢/١٤٨ ب.

ابن ماجه[١] عن عبدالرحمن بن كعب بن مالك قال: «كنت قائدَ أبي حين ذهب بصرُه، فكنت إذا خَرَجْتُ به إلى الجمعة فسَمِعَ الأذانَ يَسْتغفر لأبي أمامةَ أسعد بن زُرارة. فقلت: يا أبتاه أرأيت صلاتك[٢] على أسعدَ بن زُرارةَ، كلما سمعتَ النداء بالجمعة، لم هذا؟ قال: «أيْ بُنَيَّ كان أولَ مَنْ صلّى بنا الجمعةَ قبل مَقْدَمِ رسول الله ﷺ من مكةَ».

ومن أمثلته قولُه تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ﴾ الآيةَ [التوبة: ٦٠] فإنها نزلَتْ سنةَ تسعٍ وقد فُرِضَت الزكاةُ قبلَها في أوائل الهجرة. قال ابن الحصَّار: «فقد يكون مَصْرِفُها قبلَ ذلك معلوماً، ولم يكنْ فيه قرآن مَتْلُوٌّ، كما كان الوضوءُ معلوماً قبل نزولِ الآيةِ، ثم نزلَتْ تلاوةُ القرآن به تأكيداً».

* * *

(١) في سننه (١/٣٤٣-٣٤٤) ك: إقامة الصلاة والسنة فيها، ب: في فرض الجمعة، ح ١٠٨٢، في إسناده عنعنة محمد بن إسحاق وهو مدلّس إلاّ أنّه أخرجه الحاكم وغيره مصرحاً بالتحديث، ولكنّه ليس عندهم هذه الزّيادة: «قبل مقدم النبيّ ﷺ من مكة» ولعلّ هذا ما جعل السيوطي يعزوه إليه فقط والله أعلم.

والحديث رواه ابن خزيمة في صحيحه (٣/١١٣) ك: الجمعة، ب: ذكر أوّل جمعة جمعت بمدينة النبيّ ﷺ وذكر عدد من جمَّع بها أوّلاً، ح ١٧٢٤ والحاكم في المستدرك (١/٢٨١) ك: الجمعة وصححه على شرط مسلم ووافقه الذهبي، وكذا في (٣/١٨٧) ك: المناقب، ب: مناقب أسعد بن زرارة بن عدس. وردَّ الزيلعي في نصب الراية (٢/١٩٨) على الحاكم أنّه على شرط مسلم، فإن مسلماً لم يُخرج لابن إسحاق إلاّ متابعة، قلت: ولكنّ الإسناد حسن، وقال البيهقي -في سننه (٣/١٧٦) بعد أن أخرج الحديث -: «محمد بن إسحاق إذا ذكر سماعه في الرواية وكان الراوي ثقة استقام الإسناد، وهذا حديث حسن الإسناد صحيح» وقال ابن حجر في التلخيص الحبير: (٢/٥٦): إسناده حسن».

(٢) أي: دعاءك.

١٠٧/١

/ النوع الثالث عشر
ما نَزَلَ مفرَّقاً وما نَزَل جَمْعاً[١]

الأولُ غالبُ القرآنِ. ومن أمثلتِه في السور القِصارِ «اقرأ»، أولُ ما نَزَلَ منها إلى قولِه: ﴿مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق: ١-٥]، «والضحى» أول ما نَزَلَ منها إلى قولِه: ﴿فَتَرْضَىٰ﴾ [الضحى: ١-٥] كما في حديث الطبراني[٢].

ومن أمثلةِ الثاني: سورة الفاتحةِ، والإخلاص، والكوثر، وتبَّت، ولم يكن، والنصرُ، والمُعَوِّذتان، نَزَلَتا معاً. ومنه في السورِ الطوال[٣]: المرسلاتُ. ففي «المستدرك»[٤] عن ابنِ مسعودٍ قال: «كُنَّا مع النبي ﷺ في غارٍ فَنزَلَتْ عليه: «والمرسلات عرفا» فأَخَذْتُها مِنْ فِيه، وإنَّ فاه رَطْبٌ بها، فلا أَدْري بأيِّها خَتَم: ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُۥ يُؤْمِنُونَ﴾ [المرسلات: ٥٠]، أو ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱرْكَعُوا۟ لَا يَرْكَعُونَ﴾ [المرسلات: ٤٨].

ومنه سورةُ الصف لحديثها السَّابق في النوع الأولِ[٥]، ومنه سورةُ

(١) انظر: التحبير ١١٣.

(٢) تقدم في النوع السابع ص: ١٥٩، وحديث سورة الضحى رواه الطبراني أيضاً (٢/ ١٧٣ أرقام ١٧٠٩-١٧١٢) عن جندب البجلي، وإسناده صحيح. وأصله في الصحيحين (البخاري برقم ١١٢٥، ومسلم برقم ١٧٩٧).

(٣) أي: طوال المفصَّل.

(٤) (٢/ ٢٥١) ك: التفسير، وصححه ووافقه الذهبي.

(٥) ص: ٧٢.

الأنعامِ، فقد أخرج أبو عبيدٍ[١] والطبرانيُّ[٢] عن ابن عباسٍ قال: «نزلَتْ سورةُ الأنعامِ بمكةَ ليلاً جملةً حولها سبعون ألفَ مَلَكٍ».

وأخرج الطبرانيُّ[٣] مِنْ طريقِ يوسفَ بنِ عطيَّةَ الصَّفَّارِ -وهو متروكٌ- عن ابنِ عَوْنٍ عن نافع عن ابنِ عمرَ قال: قال رسول الله ﷺ: «نزلَتْ عليَّ سورةُ الأنعامِ جملةً واحدة، يُشيِّعها سبعون ألفَ مَلَكٍ».

وأخرج البيهقيُّ في «الشُّعَب»[٤] بسَنَدٍ فيه مَنْ لا يُعرف، عن عليّ قال: «أُنْزِلَ القرآنُ خمساً خمساً إلا سورة الأنعام فإنها نزلَتْ جملةً في أَلْفٍ، يُشيِّعها من كلِّ سماءٍ سبعون / مَلَكاً، حتى أدَّوْها إلى النبيِّ ﷺ». ١/١٠٨

وأَخرج أبو الشيخ[٥] عن أُبَيّ بنِ كعبٍ مرفوعاً: «أُنْزِلت عليَّ سورةُ

---

(١) في فضائل القرآن (٢/٤٧) ب: فضل المائدة والأنعام، ح٤٥٠. ضعيف كما تقدم في النّوع الثالث، ص: ١٤٢.

(٢) في الكبير (١٢/١٦٦) ح ١٢٩٣٠، ضعيف. انظر ص: ١٤١.

(٣) في المعجم الصغير (١/٨١) وكذا هو في مجمع البحرين (٦/٢٢) ك: التفسير، ب: سورة الأنعام ح ٣٣١٦، ضعيف جداً به، فيه يوسف بن عطية الصفّار وهو متروك كما في التقريب/١٠٩٤ برقم ٧٩٣٠، وكما قال المصنف وبه ضعّفه الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/٢٠).

(٤) (٢/٤٧١) ب: في تعظيم القرآن، فصل في فضائل السور والآيات، سورة الأنعام، ح ٢٤٣٥ قال البيهقي: «وفي إسناده من لا يعرف» وكذا قال المصنف.

(٥) وعزاه له في الدر (٣/٢٤٤) سورة الأنعام بدون ذكر إسناده، وضعف ابن الصلاح إسناد حديث أبي بن كعب رضي الله عنه، كما نقل المصنف عنه، وقال: «لم نر له إسناداً صحيحاً».

الأنعامِ جملةً واحدةً، يُشيِّعها سبعونَ ألفَ مَلَك». وأخرج[1] عن مجاهد قال: «نزلَتْ الأنعام كلُّها جملةً، معها خمسُمئة مَلَكٍ».

وأخرج[2] عن عطاءٍ قال: «أُنْزلت الأنعامُ جميعُها ومعها سبعونَ ألفَ ملك» فهذه شواهدُ يُقَوِّي بعضُها بعضاً.

وقال ابن الصَّلاح في فتاويه[3]: «الحديثُ الواردُ في أنها نزلَتْ جملةً رُوِّيناه من طريق أُبَيّ بنِ كعبٍ، وفي إسناده ضعفٌ ولم نَرَ له إسناداً صحيحاً، وقد رُوي ما يُخالِفه، فرُوِي أنها لم تَنْزِلْ جملةً واحدة بل نزلَتْ آياتٌ منها بالمدينةِ، اختلفوا في عددِها فقيل: ثلاثٌ. وقيل: ست[4] وقيل غيرُ ذلك» انتهى.

* * *

(١) أي: أبو الشيخ كما في المصدر السابق للمصنف وأخرجه عبدالرزاق في تفسيره (٢ / ٢٠٣) سورة الأنعام. إسناده صحيح، رجاله ثقات، غير أنّه مرسل، وكذا أخرجه عن معمر بنحوه، وعزاه السيوطي في الدر (٣ / ٢٤٤) للفريابي وعبد بن حميد وابن المنذر أيضاً من قول مجاهد مرسلاً.

(٢) أي: أبو الشيخ وكذا عزاه له السيوطي في الدر (٣ / ٢٤٥) وذكر الهيثمي في مجمع الزوائد (٧ / ٢٠) أن للحديث شواهد من حديث أنس وحديث أسماء بنت يزيد رضي الله عنهما وقال في حديث أنس: «رواه الطبراني عن شيخه محمد بن عبدالله بن عرس عن أحمد بن محمد بن أبي بكر السالمي ولم أعرفهما وبقية رجاله ثقات». وقال عن حديث أسماء: «فيه شهر بن حوشب وهو ضعيف وقد وثق». وقال المصنف: «فهذه شواهد يقوي بعضها بعضاً» قلت: يتقوى بمرسل عطاء أيضاً.

(٣) فتاوى ابن الصلاح ١ / ٢٤٨.

(٤) سقط من مطبوعة أبي الفضل إبراهيم.

١٠٩/١

/ النوع الرابع عشر
ما نزل مُشيَّعاً وما نزل مُفْرداً[١]

قال ابن حبيب[٢] وتبعه ابنُ النقيب[٣]: «من القرآن ما نزل مُشَيَّعاً وهو سورةُ الأنعامِ، شَيَّعها سبعون ألفَ / مَلَكٍ، وفاتحةُ الكتاب نزلَتْ ومعها ثمانون ألفَ ملك، وآيةُ الكرسِيِّ نزلَتْ ومعها ثلاثون ألفَ مَلَك، وسورةُ يونس[٤] نزلَتْ ومعها ثلاثون ألفَ مَلَكٍ، ﴿وَسْئَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ﴾ [الزخرف: ٤٥] نَزَلَتْ ومعها عشرون ألفَ مَلَكٍ، وسائرُ القرآنِ نَزَلَ به جبريلُ مفرداً بلا تَشْييع»[٥]. [٤٣]

(١) انظر: البرهان ١/٢٨٦. وقوله: «مفرداً» ورد في (ع) «مفرقاً». والمشيع أخص مما نزل مجموعاً؛ لأن مادة (شيع) تدور على معاني: الانتشار والتقوية والتكثير، ومنه الشيعة: من يتقوى بهم الإنسان، فالمشيَّع ما نزل معه ملائكة يحتفُّون به عند النزول؛ تكثيراً وتعظيماً وتقوية. انظر: علوم القرآن بين البرهان والإتقان: ٤١٦.

(٢) التنبيه ٣١١ ومثله في: البرهان ١/٢٧٩، ٢٨٦.

(٣) ليس في المطبوع من مقدمة تفسيره.

(٤) كذا في الأصول الخطية، وسيأتي في الموضع الثاني ص (٢٤٩) الحاشية (١) أن نسخة «ب» فيها: «يسٓ». وجاء في «التنبيه» لأبي القاسم النيسابوري (٣١١) «سورة يسٓ» في الموضعين، ومثله في «بصائر ذوي التمييز» للفيروزابادي (١/١٠٣) وسبق في (١/٩٧) أنه ذكر أنه ينقل عن أبي القاسم وغيره.
ولعل هذا هو الصواب؛ لكثرة ما ورد في فضائل سورة يسٓ من أحاديث وآثار.
ويحتمل أن السيوطي نقل ذلك من البرهان (١/٢٨٧) وفيه «سورة يونس».

(٥) انظر: البرهان ١/٢٨٠، ٢٨٦.

قلت: أمَّا سورةُ الأنعامِ فقد تقدم حديثُها بطرقِه[١].

ومِنْ طرقِه أيضاً ما أخرجه البيهقيُّ في «الشُّعَب»[٢] والطبرانيُّ[٣] بسندٍ ضعيفٍ عن أنسٍ مرفوعاً: نزلَتْ سورةُ الأنعام ومعها مَوْكِبٌ من الملائكةِ يَسُدُّ ما بين الخافقَيْنِ، لهم زَجَلٌ بالتسبيحِ والتقديس والأرضُ تَرْتَجُّ».

وأخرج الحاكم[٤] والبيهقيُّ[٥] من حديث جابرٍ قال: لمَّا نزلَتْ سورةُ الأنعامِ سَبَّح رسول الله ﷺ، ثم قال: لقد شَيَّع هذه السورة من الملائكة ما سَدَّ الأُفُق». قال الحاكم: «صحيحٌ على شرطِ مسلم، لكن قال الذهبيُّ: «فيه انقطاعٌ وأظنُّه موضوعاً».

---

(١) ص: ٢٤٥.

(٢) (٢/ ٤٧٠) ب: في تعظيم القرآن، فصل في فضائل السور والآيات، سورة الأنعام، ح٢٤٣٣ إسناده ضعيف كما ذكر المصنف، وتقدم بيانه في الحديث السابق.

(٣) في المعجم الأوسط (٧/ ٢٢٩) ح ٦٤٤٣ وكذا هو في مجمع البحرين (٦/ ٢٢) ك: التفسير، سورة الأنعام ح ٣٣١٧، وتقدم قول الهيثمي على إسناده قريباً وكذا ضعفه المصنف.

(٤) في المستدرك (٢/ ٣١٤-٣١٥) ك: التفسير، سورة الأنعام وصححه على شرط مسلم: «فإنّ إسماعيل هذا هو السُّدي ولم يخرجه البخاري»، وتعقبه الذهبي بقوله: «لا والله لم يدرك جعفر -أي: ابن عون- السدي وأظن هذا موضوعاً» وكذا نقل المصنف قول الذهبي ببعض تصرف فيه.

(٥) في الشعب (٢/ ٤٧٠) سورة الأنعام، ح ٢٤٣١ من طريق جعفر بن عون عن إسماعيل السُدي تقدم تعقيب الذّهبي على الإسناد وبيان حكمه.

وأمَّا الفاتحة وسورةُ [يسٓ][1] ﴿وَسْـَٔلْ مَنْ أَرْسَلْنَا﴾ فلم أقِفْ على حديث فيها بذلك ولا أثرٍ، وأمَّا آيةُ الكرسيِّ فقد وَرَدَ فيها وفي جميع آياتِ البقرة حديثٌ .

أخرج أحمدُ في « مسنده »[2] عن معقلِ بن يسار : أنَّ رسولَ الله ﷺ قال : « البقرةُ سَنامُ القرآنِ وذِروَتُه ، نَزَلَ مع كلِّ آية منها ثمانون مَلَكاً ، واستُخْرِجَتْ ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ [البقرة : ٢٥٥] مِنْ تحتِ العرشِ فوُصِلتْ بها » .

/ وأخرج سعيدُ بنُ منصور في « سننه »[3] عن الضحاك بن مزاحم قال : ١/١١٠

(١) المثبت من ب وكذا في المطبوعة الكستلية ومطبوعة أبي الفضل إبراهيم، وفي بقية النسخ؛ « يونس » .

(٢) (٥/ ٢٦) قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٦ / ٣١١) : « رواه أحمد وفيه راوٍ لم يُسمّ وبقية رجاله رجال الصحيح، ورواه الطبراني وأسقط المبهم » . قلت : ورد المبهم في المعجم الكبير (٢٠ / ٢٢٠ ، ٢٣٠–٢٣١) ح ٥١١ ، ٥٤١ إذ جاء عن رجل وضعف المحقق الحديث ونقل ضعفه عن الأئمة . وانظر لمزيد التخريج تعليق حمدي السلفي على المعجم الكبير على الحديث المذكور برقم ٥١١ .

(٣) (٣/ ١٠١٩) ك : التفسير، سورة البقرة، ح ٤٨٣ . رجاله ثقات؛ إلا أنّه منقطع لأن الضحاك –كما قال ابن حبان وغيره– لم يشافه أحداً من الصحابة، كما في التهذيب لابن حجر (٤ / ٤٥٤)، فالإسناد منقطع ضعيف، وأخرجه البيهقي في الشعب (٥/ ٣٤٧–٣٤٨) ح ٢١٨٦ ، الطبعة الهندية، من طريق سعيد بن منصور به» .
والحديث من غير هذا السياق في صحيح مسلم (١/ ١١٥–١١٦) ك : الإيمان، ب : بيان أنّه سبحانه لم يكلِّف إلا ما يطاق، ح ١٩٩ ، لكنّه بدون قوله : « جاء بها جبريل ومعه من الملائكة ما شاء الله عز وجل » .

« خواتيمُ سورةِ البقرةِ جاء بها جبريلُ ومعه من الملائكةِ ما شاء الله » وبقي سورٌ أخرى منها سورةُ الكهفِ.

قال ابن الضُّرَيْسِ في « فضائله »[1]: « أخبرنا يزيدُ بنُ عبدِالعزيزِ الطيالسيُّ، ثنا إِسماعيلُ بنُ عيَّاشٍ عن إِسماعيلَ بنِ رافع، قال: « بلغَنَا أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: « ألا أخبركم بسورةٍ مَلأَ عظمتُها ما بين السماء والأرض، شَيَّعها سبعونَ ألفَ مَلَكٍ؟ سورةُ الكهف ».

* * *

(١) فضائل القرآن ص: ١٦١، ب: في فضل سورة الكهف، ح ٢٠٤، ضعيف، في إسناده انقطاع؛ إذ قال إسماعيل بن رافع: بلغنا، وإسماعيل بن رافع: ضعيف، كما في التقريب /١٣٩، برقم ٤٤٦ والتهذيب (١/٢٩٤-٢٩٦) وضعفه الشيخ الألباني في ضعيف الجامع الصغير (٣١٦) ح ٢١٦٠، فقال: ضعيف جداً وذكره أيضاً في الضعيفة (٥/٥٠٤) ح ٢٤٨٢ وعزاه للديلمي من حديث عائشة رضي الله عنها.

تنبيه

لِيُنْظَرْ في التوفيقِ بين ما مضى وبين ما أخرجه ابن أبي حاتم[1] بسندٍ صحيح عن سعيدِ بن جُبَيْر قال: «ما جاء جبريل بالقرآنِ إلى النبي ﷺ إلا ومعه أربعةٌ من الملائكةِ حَفَظَةٌ». وأخرج ابنُ جريرٍ[2] عن الضحَّاك قال: «كان النبيُّ ﷺ إذا بُعِث إليه الملك بُعث ملائكةٌ يَحرُسونه من بين يديه ومِنْ خَلْفهِ أنْ يَتَشَبَّه الشيطانُ على صورةِ الملكِ»[3].

---

(١) في القسم المفقود من تفسيره، وعزاه له الحافظ ابن كثير في تفسيره (٨/ ٢٧٤) تفسير سورة الجنّ وقال: «رواه ابن أبي حاتم من حديث يعقوب القمّي به». وصحح إسناده المصنف وهو كذلك، وبه أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره (١٤/ ٢٩/ ١٢٣) لكنه من طريق ابن حميد عن يعقوب القمّي وهو ضعيف، كما سيأتي بعد هذا الحديث.

(٢) في تفسيره (١٤/ ٢٩/ ١٢٢) تفسير سورة الجنّ، ضعيف، في إسناده محمد بن حميد بن حيان الرازي حافظ ضعيف، كما في التقريب/ ٨٣٩ برقم ٥٨٧١ وكذا هو منقطع كما تقدم في الحديث السابق.

(٣) المراد من ملائكة الحفظ والحراسة هو الكلاءة حين نزول القرآن العظيم، وقد صرَّحت رواية الطبري: «أن يتشبَّه الشيطان على صورة الملك»؛ أي: لكيلا يحصل هذا التلبيس من الشيطان، فيكون التوفيق بأن ملائكة الحراسة غير ملائكة التشييع؛ لأن الأولى للحفظ، والثانية للتشريف والتعظيم والاحتفاء. انظر: علوم القرآن بين البرهان والإتقان ٤١٧.

فائدة

قال ابنُ الضُّرَيْسِ[1]: «أنا محمود بن غيلان، عن يزيدَ بن هارونَ،

(١) في فضائل القرآن /١٣٨، ب: في فضل خاتمة الكتاب، ح ١٤٩، وكذا أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٨/ ٢٣٥) ح ٧٩٢٠، وإسناده حسن، رجاله بين ثقة وصدوق، والحديث موقوف على أبي أمامة -رضي الله عنه- ولكن له حكم الرفع؛ لأنَّ مثله لا يقال بالرأي والاجتهاد، وليس ممَّا يؤخذ من أهل الكتاب، كما ذكر المصنف أنَّه يجري مجرى المرفوع ولجميع أطرافه شواهد يُصحَّح بها سوى الطرف الأخير أعني «الكوثر» كما سيأتي بيانها بالتفصيل، إلاَّ أن الشيخ الألباني -رحمه الله- ضعَّفه في ضعيف الجامع الصغير /١٠٧ برقم ٧٤٧ وأحال على الضعيفة برقم ٢٧٣٥، وهو في (٦/ ٢٥٨)- وقال فيه: «ضعيف، رواه الدّيلميّ (١/ ١/ ١٦٦) عن الوليد بن جميل عن القاسم... مرفوعاً، ... وهذا إسناد ضعيف. الوليد بن جميل لين الحديث كما قال أبو زرعة. وقال أبو حاتم: «روى عن القاسم أحاديث منكرة» ومن طريقه رواه الطبراني في الكبير... والضياء في المختارة؛ كما في فيض القدير» انتهى كلامه -رحمه الله-.
فتبين لنا ممَّا ذُكر أنّ الشيخ اعتمد في تضعيف الحديث على كلام أبي حاتم في الوليد بن جميل أنّه روى عن القاسم أحاديث منكرة، بينما رضيه ابن المديني وقال: أحاديثه تشبه أحاديث القاسم بن عبدالرحمن، وقال أبو زرعة: «شيخ لين الحديث»، وقال الآجري عن أبي داود: «دمشقي لا بأس به»، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: «صدوق يخطئ». انظر: التهذيب لابن حجر (١١/ ١٣٢-١٣٣) والتقريب/١٠٣٧ برقم ٧٤٦٩، ولم يُصرح أحد ممن أخرج حديثه المذكور ولا غيره حسب بحثنا بأن هذا الحديث من منكراته، وبذلك يُحَسَّن -

أخبرني الوليدُ يعني ابنَ جميلٍ عن القاسم، عن أبي أمامةَ قال: «أربعُ آياتٍ نَزَلَتْ من كنزِ العرشِ، لم ينزل منه شيءٌ غيرُهن: أمُّ الكتاب، وآيةُ الكرسيِّ وخاتمةُ سورةِ البقرة، والكوثرُ».

قلت: أمَّا الفاتحةُ فأخرج البيهقيُّ في الشعب[1] من حديث أنس

= حديثه المذكور ويُصحح بشواهده سوى طرفه الأخير «الكوثر»: فلم أجد له شاهداً بعد البحث وقد صحح الشيخ الألباني أحد أطرافه، وهو ما يتعلق بخواتيم البقرة -في صحيح الجامع الصغير (١/ ٢٤١) برقم ١٠٦٠، من حديث حذيفة وأبي ذر رضي الله عنهما وكذا في الصحيحة (٣/ ٤٧١) ح ١٤٨٢، وأيضاً ضعف الطرف الأول «نزلت فاتحة الكتاب من كنز تحت العرش» في الضعيفة (٩/ ٢٧) برقم ٤٠٢٤ وأيضاً الطرف الأول والثالث وهو «خواتيم البقرة» في الضعيفة (٦/ ٣٤٩ برقم ٢٨٢٦) من حديث معقل بن يسار، ولم يشر إلى أنّه صححه بطرقه وشواهده يعني الطرف الثالث «خواتيم البقرة»، وكما ذكرتُ لا يقل الحديث عن درجة الحسن بطرقه وشواهده.

(١) (٢/ ٤٤٨) ب: في تعظيم القرآن، فصل في فضائل السور والآيات، ح ٢٣٦٣، في إسناده صالح بن بشر المرّي ضعيف كما في التقريب /٤٤٣ برقم (٢٨٦١)، ومن طريقه أخرجه ابن الضريس في فضائله/١٣٦ برقم ١٤٥، ويتقوى بما تقدم في حديث أبي أمامة رضي الله عنه وما سيأتي، وذكر الطرهوني في موسوعة فضائل القرآن (١/ ٢٤) ح ٢ أن للحديث شواهد كثيرة تؤكد صحة ذلك، ثم ذكر شواهده؛ منها: حديث معقل بن يسار وعليّ رضي الله عنهما وسيأتي ذكرهما عند المصنف بعد قليل وسيتم تخريجهما إن شاء الله تعالى.

مرفوعاً: «إن الله أعطاني فيما مَنَّ به عليَّ، أني أعطيتك فاتحة الكتاب، وهي من كنوزِ عرشي».

/ وأخرج الحاكم[1] عن مَعْقِل بن يسار مرفوعاً: «أُعْطِيْتُ فاتحةَ الكتابِ وخواتيمَ سورةِ البقرة مِنْ تحتِ العرش». ١/١١١

وأخرج ابنُ راهويه[2] في مسنده[3] عن علي: أنه سُئل عن فاتحةِ الكتاب فقال: حَدَّثَنا نبيُّ الله ﷺ أنها أُنْزِلَتْ مِنْ كنزٍ تحت العرش.

(١) في المستدرك (١/٥٥٩) ك: فضائل القرآن -ومن طريقه البيهقي في الشعب (٢/٤٤٨)، ب: تعظيم القرآن- وصححه الحاكم وتعقبه الذهبي بقوله: «قلت: عبيدالله. قال أحمد: تركوا حديثه» وعبيدالله هو ابن أبي حميد، متروك الحديث، كما في التقريب/٦٣٧ برقم ٤٣١٣، فهو ضعيف جداً به.

(٢) إسحاق بن إبراهيم بن مَخْلد، أبو يعقوب الحَنْظلي المَرْوزي، إمام حافظ (ت: ٢٣٨هـ) من مؤلفاته: «التفسير» «المسند». انظر: تاريخ بغداد ٦/٣٤٥، السير ١١/٣٥٨.

(٣) في القسم المفقود منه، وأورده الحافظ ابن حجر في المطالب العالية (٤/٨٣) ك: التفسير، سورة الفاتحة، وساق إسناده من مسند إسحاق، ورجاله ثقات كلّهم لكنّه منقطع، إذ لم يلق فضيل بن عمرو الراوي عن عليّ رضي الله عنه أحداً من الصحابة، كما في جامع التحصيل /٢٥٢، فبذلك يكون الإسناد منقطعاً كما ذكرت لكنّه يتقوى بما تقدم.

وأمَّا آخرُ البقرة فأخرج الدارميُّ[1] في مُسْنده[2] عن أَيْفَعَ الكلاعيِّ قال: «قال رجلٌ: يا رسولَ الله أيُّ آيةٍ تحبُّ أن تُصيبَك وأُمَّتَك؟ قال: «آخِرُ سورةِ البقرةِ فإنها مِنْ كنزِ الرحمةِ من تحتِ عرشِ الله».

وأخرج أحمدُ[3] وغيرُه من حديثِ عقبةَ بنِ عامر مرفوعاً: «اقرؤوا هاتين الآيتين، فإنَّ ربي أعطانيهما مِنْ تحت العرش».

---

(١) عبدالله بن عبدالرحمن بن الفضل، أبو محمد التميمي السَّمَرْقندي الحافظ (ت: ٢٥٥هـ)، من مؤلفاته: «المسند»، «التفسير». انظر: تاريخ بغداد ١٠/ ٢٩، السير ١٢/ ٢٢٤.

(٢) (٤/ ٢١٢٨) ك: فضائل القرآن، ب: فضل أوّل سورة البقرة وآية الكرسي، ضعيف بـه، لأنّ في إسناده أيفع الكلاعيّ، ترجم لـه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٢/ ٣٤١) وسكت عنه ولم يذكر في الرواة عنه غير صفوان بن عمرو، وعلى هذا يكون مجهول العين والحال، إذ لم يوثقه أحد، لكن الحديث يتقوى بشواهده كما سيأتي.

(٣) في مسنده (٤/ ١٥٨) وأبو عبيد في فضائل القرآن (٢/ ٣٨) برقم ٤٢٧، والفريابيّ في فضائل القرآن / ١٦٢، برقم٥٢، وابن نصر في قيام الليل «المختصر» / ٦٩، والطبراني في الكبير (١٧/ ٢٨٣) برقم (٧٧٩ و٧٨٠)، وأبو جعفر بن أبي شيبة في كتاب العرش / ٧٩، وقال الذّهبي في العلو -كما في المختصر/ برقم ٦٥-: «إسناده صالح».
وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٦/ ٣١٢): «رواه أحمد وأبو يعلى والطبراني وفيه سلمة بن الفضل وثقه ابن حبان وقال: «يخطئ»، وضعفه جماعة، وقد تابعه ابن لهيعة» كما تقدم وابن إسحاق عند أحمد في مسنده (٤/ ١٤٧) وأبي يعلى في مسنده (٣/ ٢٧٧) ح ١٧٣٥، وصحح الهيثمي إسناد أحمد لحديث أبي ذر رضي الله عنه كما سيأتي.
وذكره الشيخ الألباني في الصحيحة (٣/ ٤٧١) وقال «وإسناده جيّد»، وصححه -

وأخرج(1) من حديث حذيفةَ: «أُعْطِيتُ هذه الآياتِ مِنْ آخر سورةِ البقرة مِنْ كنزٍ تحتَ العرش لم يُعْطَها نبيٌّ قبلي».

وأخرج(2) من حديثِ أبي ذَرّ: «أُعْطيت خواتيمَ سورةِ البقرةِ من كنزٍ تحت العرشِ لم يُعْطَهن نبيٌّ قبلي»، وله طرقٌ كثيرةٌ عن

= لغيره شعيب الأرنؤوط ومن معه في تحقيقهم المسند (٢٨ / ٦٥٠) في تعليقهم على الحديث برقم ١٧٤٤٥، وكذا صححه الطرهوني في موسوعة فضائل السور (١ / ١٧٨) برقم ٧٦، فالحديث بمجموع طرقه وشواهده -إذ تابع ابن إسحاق ابنُ لهيعة وسلمة بن الفضل-، يرتقي إلى درجة الصحيح كما تقدم.

(١) أي: أحمد في مسنده (٥ / ٣٨٣) وكذا الفريابيّ في فضائل القرآن / ١٦٢-١٦٥، برقم ٥٣-٥٥، والنسائي في فضائل القرآن / ٩٤، برقم٤٧، ٤٨ وإسناده صحيح، رجاله رجال الشيخين سوى أبي مالك الأشجعيّ من رجال مسلم، وقال الهيثمي -في المجمع (٦ / ٣١٢)-: «رواه أحمد والطبراني في الكبير والأوسط ورجال أحمد رجال الصحيح»، وكذا صححه شعيب الأرنؤوط ومن معه في تحقيق المسند (٣٨ / ٢٨٧) في تعليقهم على الحديث برقم ٢٣٢٥١، فالحديث صحيح ويتقوى مع ذلك بشواهده.

(٢) أي: أحمد في مسنده (٥ / ١٥١، ١٨٠) بإسناد صحيح رجاله ثقات، وقال الهيثمي -في مجمع الزوائد (٦ / ٣١٢)-: «رواه كله أحمد بأسانيد ورجال أحدها رجال الصحيح»، وكذا صححه لغيره شعيب الأرنؤوط ومن معه في تحقيق المسند (٣٥ / ٢٧٣-٢٧٥، ٤٤٦) برقم ٢١٣٤٣-٢١٣٤٥، ٢١٥٦٤، ورواه الحاكم في المستدرك (١ / ٥٦٢) وصححه على شرط البخاري، وتعقبه الذهبيّ بقوله: «كذا قال ومعاوية لم يحتجَّ به البخاريّ، قال: «ورواه ابن وهب عن معاوية مرسلاً». قلت: معاوية -وهو ابن صالح بن حُدَيْر- من رجال مسلم وهو صدوق له أوهام كما في التقريب / ٩٥٥ برقم ٦٨١٠، فالحديث حسن به، والحاكم ممّن لا يفرق بين =

عمر[1] وعليّ[2] وابنِ مسعودٍ وغيرهم. وأمَّا آيةُ الكرسيِّ فتقَدَّمتْ[3] في حديث مَعْقِل بن يَسار السابق.

وأخرج ابن مردويه[4] عن ابن عباس قال: «كان رسول الله ﷺ إذا قرأ آية [٤٤] الكرسيِّ / ضحك، وقال: «إنها من كنز الرحمنِ تحتَ العرش».

وأخرج أبو عبيد[5] عن علي قال: «آية الكرسيِّ أُعْطِيها نبيُّكم مِنْ كنزٍ تحت العرش ولم يُعْطَها أحدٌ قبلَ نبيكم». وأما سورةُ

= الحسن والصحيح بل يعدُّ المقبول كلّه صحيحاً كما هو مصطلح المتقدمين في تقسيم الحديث إلى مقبول ومردود.

(١) ابن الخطاب بن نُفَيْل، أبو حفص العَدَوي، أمير المؤمنين، من أجلاء الصحابة، جمّ المناقب، استشهد رضي الله عنه سنة (٢٣هـ). انظر: الاستيعاب ٣/ ١١٤٤، الإصابة: ٤/ ٥٨٨.

(٢) ابن أبي طالب (عبد مناف) بن عبدالمطلب، أبو الحسن، أول من أسلم من الغلمان وأحد العشرة المبشرين بالجنة، مات رضي الله عنه سنة (٤٠هـ)، وهو يومئذ أفضلُ الأحياء من بني آدم على الأرض. انظر: الاستيعاب ٣/ ١٠٨٩، الإصابة ٤/ ٥٦٤.

(٣) في ص: ٢٤٩، وبيّنت أنّه ضعيف بالإسناد الذي ذكره.

(٤) تفسيره مفقود كما تقدم -وكذا عزاه المصنف له في الدر (٢/ ٧-٨)-، لكنّ الحديث صحيح بشواهده، كما تقدم.

(٥) في فضائل القرآن (٢/ ٣٦)، ب: فضل سورة البقرة وخواتيمها وآية الكرسي، ح ٤٢٣، وكذا الفريابي في فضائل القرآن/ ١٥٩-١٦٠ برقم ٥٠، كلاهما من طريق عثمان بن أبي العاتكة، وهو صدوق، لكنْ ضعفوه في روايته عن علي بن يزيد الألهاني وهنا من طريقه، هذا بجانب ضعف علي بن يزيد الألهاني حيث قال الحافظ ابن حجر -في التقريب/ ٧٠٧ برقم ٤٨٥١-: «ضعيف»، إلا أنّ له إسناداً آخر ومتنه أتم -

الكوثر فلم أقِفْ فيها على حديث. وقول أبي أمامةَ في ذلك يَجْري مَجْرى المرفوع، وقد أخرجه أبو الشيخ[1] بن حَيَّان[2] والدَّيْلَميُّ[3] وغيرُهما من طريقِ محمد بن عبدالملك الدقيقيِّ عن يزيد بنِ هارون بإسنادِه السابقِ عن أبي أُمامةَ مرفوعاً.

* * *

= منه، أخرجه وكيع في تفسيره ومن طريقه ابن أبي شيبة في مصنفه (١٠/٢٥٢) عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن عمير عن عليّ رضي الله عنه قال: «ما أرى أحداً يعقل بلغه الإسلام، ينام حتى يقرأ آية الكرسي وخواتيم البقرة، فإنّها من كنز تحت العرش».

وهذا الإسناد صحيح رجاله ثقات، وله حكم الرفع، لأن مثله لا يقال بالرأي والاجتهاد، وليس ممّا يؤخذ من أهل الكتاب، فيجري مجرى المرفوع كما ذكر المصنف في حديث أبي أمامة رضي الله عنه، وله شواهد صحيحة كما تقدم وسيأتي. وعزاه السيوطي في الدّر (٢/١٢) أيضاً للديلمي بلفظ: أعطيت آية الكرسي من كنز تحت العرش ولم يؤتها نبي قبلي.

(١) كذا عزاه له المصنف في الدر (١/١٦) وقد تقدم قريباً في ص: ٢٥٢.

(٢) (م): «وابن حبان» وهو تصحيف.

(٣) عزاه السيوطيّ له في الدر (١/١٦)، انظر الذي قبله.

ولقوله: «خواتيم سورة البقرة من كنز تحت العرش» شاهد من حديث أبي مسعود البدري رضي الله عنه ولم يتعرض له المصنف، أخرجه ابن الضريس في فضائل القرآن /١٤٧ برقم ١٧٤، وكذا الطبراني في الكبير (١٧/٢٠٣) كلاهما من طريق حماد عن عاصم بن بهدلة به، وإسناده حسن، فيه عاصم، وهو صدوق، وبقية رجاله ثقات، ويتقوى الحديث بمجموع طرقه وشواهده فيرتقي إلى درجة الصحيح.

١١٢/١

/ النوع الخامس عشر

ما أُنْزِلَ منه على بعض الأنبياء[١]
وما لم يُنْزَلْ منه على أحدٍ قبل النبي ﷺ[٢]

من الثاني: الفاتحةُ وآيةُ الكرسي وخاتمةُ البقرةِ، كما تقدَّم[٣] في الأحاديثِ قريباً. وروى مسلمٌ[٤] عن ابنِ عباسٍ: أتى النبيَّ ﷺ مَلَكٌ فقال: «أَبْشِرْ بنورَيْن قد أُوتِيتَهُما لم يُؤْتَهُما نبيٌّ قبلَك: فاتحةُ الكتابِ وخواتيمُ سورة البقرة».

---

(١) الشق الأول من هذا النوع يخالف -في ظاهره- تعريف القرآن الكريم المخصوص بنزوله على النبي الكريم محمد ﷺ، دون ما نزل على مَنْ سبقه مِن الأنبياء كإبراهيم وموسى وعيسى عليهم الصلاة والسلام، لكن يُحْمل هذا التوافق في النزول بين النبي ﷺ ومن قبله من الأنبياء على أن المنزل على الأنبياء السابقين هو معنى ما نزل على النبي ﷺ وليست الألفاظ بعينها، كما قال القرطبي رحمه الله في آخر تفسيره لسورة الأعلى: «ولم يُرد (أي الله تعالى) أن هذه الألفاظ بعينها في تلك الصحف، وإنما هو المعنى، أي: إن معنى هذا الكلام وارد في تلك الصحف». الجامع لأحكام القرآن ٢٠/٢٤.

(٢) انظر: التحبير ١٠٧، وانظر في الشق الثاني من عنوان هذا النوع: علوم القرآن بين البرهان والإتقان: ٤٨١-٤٨٣.

(٣) انظر ص: ٢٥٢، فما بعدها.

(٤) في صحيحه (١/٥٥٤) ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: فضل الفاتحة وخواتيم سورة البقرة...» ح ٨٠٦.

وأخرج الطبرانيُّ[1] عن عقبةَ بن عامر قال: «تَرَدَّدوا[2] في الآيتين من آخرِ سورةِ البقرة: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ﴾ إلى خاتمتِها [البقرة: ٢٨٥، ٢٨٦]؛ فإنَّ الله اصطفى بها محمداً».

وأخرج أبو عُبَيْدٍ في «فضائله»[3] عن كعب قال: «إنَّ محمداً ﷺ أُعْطِيَ أربعَ آياتٍ لم يُعْطَهُنَّ موسى، وإن موسى أُعْطِي آية لم يُعْطَها محمدٌ» قال: والآياتُ التي أُعطيهُنَّ محمدٌ: ﴿لِّلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٨٤-٢٨٦] حتى خَتَم البقرةَ، فتلك ثلاثُ آياتٍ، وآية الكرسيِّ والآيةُ التي أُعطيَها موسى: «اللهم لا تُوْلِج الشيطان في قلوبنا وتُخَلِّصنا[4] منه، مِنْ أجْلِ أنَّ لك الملكوتَ والأَيْد والسُّلْطانَ والملكَ والحمدَ والأرضَ والسماءَ الدهرَ الداهرَ أبداً أبداً آمين آمين».

---

(١) في المعجم الكبير (١٧/٢٨٣-٢٨٤ برقم ٧٨١) في مسند عقبة بن عامر رضي الله عنه، ح ٧٨١ وقال الهيثمي -في مجمع الزوائد (٦/٣١٢)-: «فيه عمرو بن الحارث بن سويد المهري لم أعرفه، وبقية رجاله رجال الصحيح».

(٢) أَمْرٌ من التَّرداد، وهو تَكْرار القراءة، والمراد الإكثار من قراءة هاتين الآيتين.

(٣) (٢/٣٦-٣٧) ب: فضل سورة البقرة وخواتيمها وآية الكرسي، ح ٤٢٤. رجاله ثقات إلاّ أنّه موقوف، وكعب الأحبار من مسلمة أهل الكتاب وهو معروف بالرواية عنهم. والرّواية لها علاقة بأهل الكتاب، ولعلّه هكذا وجدها في التوراة، والله أعلم.

(٤) هذا خبر بمعنى الدعاء.

وأخرج البيهقيُّ في «الشُّعَب»(١) عن ابن عباس قال: «السبعُ الطِّوالُ لم يُعْطَهُنَّ أحدٌ إلا النبيُّ ﷺ، وأُعطي موسى منها اثنتين».

وأخرج الطبرانيُّ(٢) عن ابنِ عباسٍ مرفوعاً: «أُعْطِيَتْ أمتي شيئاً لم يُعْطَه أحدٌ من الأمم عند المصيبةِ: ﴿ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ ﴾ [البقرة: ١٥٦].

/ ومن أمثلةِ الأولِ: ما أخرجه الحاكم(٣) عن ابنِ عباسٍ قال: لَمَّا نزلَتْ: «سبح اسم ربك الأعلى» قال ﷺ: «كُلّها في صُحُفِ إبراهيم، وموسى، فلمَّا نزلت: «والنجم إذا هوى» فَبَلَغَ ﴿ وَإِبْرَٰهِيمَ ٱلَّذِى وَفَّىٰٓ ﴾ [النجم: ٣٧] قال: ﴿ وَفَّىٰٓ * أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾ [النجم: ٣٧، ٣٨] إلى قوله: ﴿ هَٰذَا نَذِيرٌ مِّنَ ٱلنُّذُرِ ٱلْأُولَىٰٓ ﴾ [النجم: ٥٦]. ١١٣/١

وقال سعيدُ بنُ منصورٍ(٤): «ثنا خالدُ بنُ عبدِالله، عن عطاء بن السائبِ

---

(١) (٢/٤٦٨) ب: تعظيم القرآن، فصل في فضائل السور والآيات، ح ٢٤٢٣، ضعيف به جداً، في إسناده يحيى بن عبدالحميد الحِمّاني، حافظ إلا أنّهم اتهموه بسرقة الحديث كما تقدم.

(٢) في المعجم الكبير (١٢/٣٢)، ح ١٢٤١١، ضعيف وقال الهيثمي -في المجمع (٢/٣٣٠)-: «وفيه محمد بن خالد الطّحان وهو ضعيف» وكذا هو في التقريب/٨٤٠ برقم ٥٨٨٣.

(٣) في المستدرك (٢/٢٣٧، ٤٢٥، ٤٧٠) ك: التفسير، وصححه ووافقه الذهبي.

(٤) لم أقف عليه في المطبوع من سننه -وهو ناقص- لكنّ المصنف ساق إسناده ورجاله ثقات، إلا أنَّ عطاء بن السائب اختلط بآخر عمره، وخالد بن عبدالله ممّن روى عنه بعد الاختلاط. انظر: الكواكب النيرات/٣٢٢، فيكون الإسناد ضعيفاً به، وقد تقدم نحوه عن ابن عباس -رضي الله عنهما- قريباً وكذا عزاه المصنف له في الدر (٨/٤٨٨).

عن عكرمةَ عن ابنِ عباسٍ قال: «هذه السورةُ في صحف إبراهيم وموسى»، وأخرجه ابنُ أبي حاتم[1] بلفظ: «نُسخ من صحفِ إبراهيم وموسى».

وأخرج[2] عن السُّدِّي قال: «إن هذه السورةَ في صحفِ إبراهيم وموسى مثلَ ما نَزَلَتْ على النبيِّ ﷺ».

وقال الفِريابيُّ[3]: «ثنا سفيانُ عن أبيه، عن عكرمةَ: ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَفِي الصُّحُفِ الْأُولَىٰ ﴾ [الأعلى: ١٨] قال: «هؤلاء الآيات».

وأخرج الحاكمُ[4] من طريق القاسمِ عن أبي أُمامةَ قال: «أنزل الله على إبراهيم مِمَّا أُنْزِلَ على محمد: ﴿ التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ ﴾ إلى قوله:

---

(١) في القسم المفقود من تفسيره، وعزاه المصنف له في الدر (٨/٤٨٨) من رواية ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) لم أقف عليه في المطبوع من فضائل القرآن له، وإسناده -كما ساقه المصنف- رجاله ثقات كلهم، وهو من قول عكرمة، وسفيان في الإسناد هو ابن سعيد الثوري، وكذا أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره (١٥/٣٠/١٥٨) سورة الأعلى من طريق ابن حميد وهو ضعيف وبقية رجاله ثقات.

(٤) في المستدرك (٢/٥٥٠-٥٥١) ك: التاريخ، أنزل على إبراهيم بعض ما أنزل على محمد ﷺ وسكت عليه الحاكم والذهبي، ضعيف، في إسناده علي بن يزيد الألهاني، ضعيف كما قال ابن حجر، ومنهم من قال فيه: منكر الحديث، ومنهم من قال: متروك. انظر: التهذيب لابن حجر (٧/٣٩٦-٣٩٧)، والتقريب /٧٠٧، برقم ٤٨٥١.

﴿ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [التوبة: ١١٢] و﴿ قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ إلى قوله: ﴿ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾ [المؤمنون: ١-١١] و﴿ إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ ﴾ الآية [الأحزاب: ٣٥] والتي في «سأل» ﴿ ٱلَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ دَآئِمُونَ ﴾ إلى قولِه: ﴿ قَآئِمُونَ ﴾ [المعارج: ٢٣-٣٣] فلم يَفِ بهذه السِّهامِ إلا إبراهيمُ ومحمدٌ ﷺ».

وأخرج البخاريُّ[1] عن عبدِالله بن عمرو بن العاص قال: «إنه -يعني النبي ﷺ- لمَوصوفٌ[2] في التوراةِ ببعض صفتِه في القرآنِ ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ شَٰهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴾ [الأحزاب: ٤٥] وحِرْزاً للأمِّيين» الحديث.

/ وأخرج ابنُ الضُّرَيْس[3] وغيرُه عن كعبٍ قال: «فُتِحت التوراةُ ١/١١٤ بـ ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ

---

(١) في صحيحه (٨/٥٨٥) مع الفتح ك: التفسير، ب: ﴿ إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ شَٰهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴾ ح ٤٨٣٨، ذكره البخاري بأطول ممّا ساقه المصنف.

(٢) في سائر النسخ «الموصوف» وأثبتنا ما في (أ) لموافقتها ما في صحيح البخاري.

(٣) في فضائل القرآن/١٥٧ فضل سورة الأنعام، ح ١٩٨، إسناده حسن رجاله ثقات سوى عليّ بن عثمان النفيليّ روى له النسائي، لا بأس به، كما في التقريب/٧٠١ برقم ٤٨٠٣، فيحسن حديثه إن شاء الله.

وأخرج ابن جرير الطبري في تفسيره (١١/٢٥٢) برقم (١٣٠٤٢) (١٣٠٤٣)، (٥/٧/١٤٤) روايتين أولاهما فيما فتحت به التوراة وثانيتهما فيما ختمت به التوراة وهي سورة هود.

يَعۡدِلُونَ ﴾ [الأنعام: ١] وخُتمت بـ ﴿ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي لَمۡ يَتَّخِذۡ وَلَدٗا ﴾ إلى قوله: ﴿ وَكَبِّرۡهُ تَكۡبِيرَۢا ﴾ [الإسراء: ١١١].

وأخرج[١] أيضاً عنه قال: «فاتحةُ التوراةِ فاتحةُ الأنعامِ: ﴿ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَجَعَلَ / ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ﴾ [١] وخاتمةُ التوراةِ خاتمةُ هود: ﴿ فَٱعۡبُدۡهُ وَتَوَكَّلۡ عَلَيۡهِۚ وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ ﴾ [١٢٣]. [٤٥]

وأخرج[٢] من وجهٍ آخرَ عنه. قال: «أولُ ما أُنْزِل في التوراةِ عشرُ آياتٍ من سورةِ الأنعام: ﴿ قُلۡ تَعَالَوۡاْ أَتۡلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمۡ عَلَيۡكُمۡۖ ﴾ إلى آخرها. [١٥١–١٥٣] وأخرج أبو عبيد[٣] عنه: «قال: أولُ ما أَنْزَلَ اللهُ في

---

(١) يعني ابن الضريس في المصدر السابق نفسه /١٥٨ برقم ح ٢٠٠، ورجاله ثقات، وكذا رواه الدارمي في سننه (٤ / ٢١٤١) ك: فضائل القرآن، ب: فضائل الأنعام والسور، ح ٣٤٤٥ ورجاله ثقات أيضاً وكذا أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره (١١ / ٢٥٢) برقم (١٣٠٤٢) (١٣٠٤٣)، (٥ / ٧ / ١٤٤) سورة هود، وفي إسناده سفيان بن وكيع وهو ضعيف كما في التقريب / ٣٩٥ برقم ٢٤٦٩.

(٢) أي: ابن الضريس في المصدر نفسه ١٥٨، ح١٩٩، ورجاله ثقات، لكنه يلاحظ في مجموع هذه الأخبار اختلاف في بعض ألفاظها.

(٣) في فضائل القرآن (٢ / ١٨، ٨٢–٨٣) جماع أبواب سور القرآن وآياته وما فيها من الفضائل، ب: ذكر «بسم الله الرّحمن الرّحيم» وفضلها، ح ٣٨٠، ٥٣٤ وفي إسناده ابن لهيعة اختلط بعد احتراق كتبه كما تقدم، وحذّر عمر رضي الله عنه كعباً من الأحاديث، كما ورد عنه بسند صحيح في تاريخ أبي زرعة (١ / ٥٤٤): «لتتركن الأحاديث أو لأُلحقنك بأرض القردة».

التوراة[1]: «بسم الله الرحمن الرحيم» ﴿ قُلۡ تَعَالَوۡاْ أَتۡلُ ﴾ الآياتِ [الأنعام: ١٥١-١٥٣].

قال بعضُهم: «يعني أن هذه الآيات اشتملَتْ على الآيات العشر التي كتبها اللهُ لموسى في التوراة أولَ ما كَتَبَ، وهي: توحيدُ اللهِ، والنهيُ عن الشركِ، واليمينُ الكاذبةُ، والعقوقُ، والقتلُ، والزِّنى، والسَّرِقَةُ، والزُّورُ، ومَدُّ العَيْنِ إلى ما في يدِ الغَيْر، والأمرُ بتعظيم السَّبْت».

وأخرج الدارقطنيُّ[2] من حديث بُرَيْدَةَ: أنَّ النبي ﷺ قال: «لأُعلمنَّك آيةً لم تَنْزِل على نبيٍّ بعد سليمانَ غيري: ﴿ بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ [الفاتحة: ١].

---

(١) وزاد في: م، ع، ر، ومطبوعة أبي الفضل إبراهيم: بعد «التوراة»: «عشر آيات من سورة الأنعام» وليست هذه الزيادة في فضائل أبي عبيد، ولعل النُّسَّاخ نقلوها من الرواية التي قبلها سهواً.

(٢) في سننه (١/ ٢٤٤) ك: الصلاة، ب: وجوب قراءة «بسم الله الرّحمن الرّحيم» في الصلاة، ح ١١٧٠.

في إسناده إبراهيم بن مُجَشِّر البغدادي، ضعيف جداً، كما في اللسان لابن حجر (١/ ٩٢) وكذا سلمة بن صالح الأحمر متكلم فيه كما في المصدر نفسه (٣/ ٨٣-٨٥). والحديث أخرجه الطبراني في الأوسط (١/ ٣٦٧)، ح ٦٢٩ وكذا هو في مجمع البحرين (٢/ ١١٤) ك: الصلاة، ب: ما يستفتح به الصلاة، ح ٨٠٤ وضعَّفه الهيثمي في مجمع الزّوائد (٢/ ١٠٩) بعبدالكريم بن أبي المخارق ومن لم يعرفهم فيه. وأخرجه البيهقي في سننه (١٠/ ٦٢) ك: الأيمان، ب: ما يقرب من الحنث لا يكون حنثاً، وكذلك في إسناده بعض الضعفاء، ولذلك قال السيوطي في الدر (١/ ١٩) بعد أن عزاه لهم «أخرجوه بسند ضعيف».

وروى البيهقيُّ[1] عن ابن عباسٍ قال: «أغَفْلَ الناسُ آيةً من كتاب الله لم تنزل على أحدٍ سوى[2] النبي ﷺ إلا أنْ يكونَ سليمانَ بنَ داودَ: ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾.

وأخرج الحاكمُ[3] عن أبي مَيْسرةَ: «أنَّ هذه الآيةَ مكتوبةٌ في التوراةِ بسبعمئة / آية: ﴿ يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ٱلْمَلِكِ ٱلْقُدُّوسِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ ﴾ ١/١١٥ أولَ سورة الجمعة [١].

* * *

(١) في شعب الإيمان (٢/٤٣٧-٤٣٨) ب: في تعظيم القرآن، فصل في ابتداء السورة بالتسمية سوى براءة، ح ٢٣٢٨، وفيه: «غفل الناس...» بدون همزة.
ضعيف به، في إسناده أحمد بن محمد بن موسى بن الصلت، وهو ضعيف. انظر: لسان الميزان (١/٢٧٨).

(٢) في مطبوعة أبي الفضل إبراهيم: «قبل»، مكان «سوى».

(٣) في المستدرك (٢/٤٨٧) ك: التفسير، سورة الجمعة، سكت الحاكم والذهبي عنه وفيه عطاء بن السائب أبو السائب اختلط، والراوي عنه عمرو بن أبي قيس لم يذكر هل روى عنه قبل الاختلاط أو بعده مما يجعلنا نتوقف فيه، بجانب أنّ هذا من قول أبي ميسرة، لكنّ مثله لا يقال بالرأي، فيكون مرسلاً والله أعلم.

فائدة(١)

يَدْخُلُ في هذا النوعِ ما أخرجه ابنُ أبي حاتم(٢) عن محمدِ بن كعب القُرَظيِّ قال: «البرهانُ الذي أُريَ يوسفَ ثلاثُ آياتٍ من كتابِ الله: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ * كِرَامًا كَاتِبِينَ * يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ﴾ [الانفطار: ١٠-١٢]، وقولُهُ: ﴿وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُوا مِنْهُ مِن قُرْآنٍ﴾ الآية [يونس: ٦١]، وقولُهُ: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الرعد: ٣٣] زاد غيرُه آيةً آخرى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَىٰ﴾ [الإسراء: ٣٢].

وأخرج ابنُ أبي حاتم(٣) أيضاً عن ابنِ عباسٍ في قولِه: ﴿لَوْلَا أَن رَّأَىٰ بُرْهَانَ رَبِّهِ﴾ [يوسف: ٢٤] قال: رأى آيةً مِنْ كتابِ الله نَهَتْه مُثِّلَتْ له في جدار الحائط.

---

(١) انظر: أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: ٣/ ٦٨.

(٢) في تفسيره (٧/ ٢١٢٥) ح ١١٤٨٩، سورة يوسف، في إسناده أبو صخر، مختلف فيه، ونافع بن يزيد لا بأس به. انظر: الميزان (١/ ٦١٢)، والجرح والتعديل (٨/ ٤٥٨).

والرواية من قول محمد بن كعب وهو معروف بروايته عن أهل الكتاب وهي منها، والله أعلم بمدى صحتها.

(٣) في تفسيره (٧/ ٢١٢٤) ح١١٤٨١، لكنّه منقطع بين الأوزاعي وابن عباس رضي الله عنهما فهو ضعيف به.

١١٦/١

/ النوع السادسَ عشرَ
في كيفيةِ إنزالهِ(١)

فيه مسائل:

الأولى: قال تعالى: ﴿شَهۡرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلۡقُرۡءَانُ﴾ [البقرة: ١٨٥].

وقال: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ﴾ [القدر: ١] اختُلف في كيفيةِ إنزالهِ من اللوح المحفوظ على ثلاثة أقوالٍ، أحدُها: -وهو الأصَحُّ الأشهرُ- أنه نَزَلَ إلى سماء الدنيا ليلةَ القَدْرِ(٢) جملةً واحدةً، ثم نَزَلَ بعد ذلك مُنَجَّماً في عشرين سنةً، أو ثلاثٍ وعشرين، أو خمسٍ وعشرين على حَسَبِ الخلافِ في مدةِ إقامته ﷺ بمكةَ بعد البعثة.

أخرج الحاكمُ(٣) والبيهقيُّ(٤) وغيرُهما مِنْ طريق منصورٍ عن سعيدِ بن

---

(١) انظر: فنون الأفنان ١٩٦، جمال القراء ٢٠، ٢٤٢، المرشد ٩، ٣١، ٧٧، البرهان ١/ ٣٢٠، التحبير ١١٥.

(٢) في مطبوعة أبي الفضل إبراهيم: «البدر» وهو تصحيف.

(٣) في المستدرك (٢/ ٢٢٢) ك: التفسير، أنزل القرآن جملة واحدة، وصححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي.

(٤) في الشعب (٣/ ٣٢٠) ب: في الصيام، فصل في ليلة القدر وكذا في السنن الكبرى (٤/ ٣٠٦) ك: الصيام، ب: فضل ليلة القدر، وأيضا في دلائل النبوة (٧/ ١٣١) =

جبيرٍ عن ابنِ عباسٍ، قال: «أُنْزل القرآنُ في ليلةِ القَدْرِ جُمْلَةً واحدةً إلى سماء الدنيا، وكان بمواقعِ النجومِ، وكان اللهُ يُنزِلُه على رسولِه ﷺ بعضَه في إثرِ بعضٍ».

وأخرج الحاكم(١) والبيهقيُّ(٢) أيضاً، والنَّسائيُّ(٣) من طريقِ داودَ بنِ أبي هندٍ عن عكرمةَ عن ابن عباسٍ، قال: «أُنْزل القرآنُ جملةً واحدةً إلى السماء الدنيا ليلةَ القَدْرِ ثم أُنْزل بعد ذلك بعشرين سنةً، ثم قرأ ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣]، ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا﴾ [الإسراء: ١٠٦] / وأخرجه ١١٧/١

= وأخرجه ابن الضريس في فضائل القرآن / ١٢٥، ب: كيف أنزل القرآن وعلى كم أنزل، ح ١١٩، وابن جرير الطبري في تفسيره (١٥ / ٣٠ / ٢٥٨-٢٥٩) وعزاه الحافظ ابن حجر في الفتح (٩ / ٤) لابن أبي شيبة والحاكم وقال: «إسناده صحيح» وقال في مختصر مسند البزار (٢ / ١١٩-١٢٠) (ح ١٥٣٥): «صحيح».

(١) في المستدرك (٢ / ٢٢٢) التفسير، أنزل القرآن جملة واحدة وصححه ووافقه الذهبي.

(٢) في دلائل النبوة (٧ / ١٣١) جماع أبواب نزول الوحي، ب: ما جاء في نزول القرآن، والحديث صحيح كما تقدم من حكم الحاكم والذهبي عليه، وكما سيأتي في التعليق الآتي.

(٣) في فضائل القرآن / ٦٩-٧٠، ب: كم بين نزول أول القرآن وآخره، ح ١٤، ١٦، رواه بإسنادين رجالهما ثقات، ومثل هذا لا يقال بالرأي والاجتهاد فله حكم الرفع وكذا أخرجه ابن الضريس في فضائل القرآن / ١٢٥، ب: كيف أنزل القرآن وفي كم أنزل؟ ح ١١٧، ١١٨ بإسناد صحيح وانظر الذي قبله.

ابنُ أبي حاتم[1] من هذا الوجهِ، وفي آخرِه: «فكان المشركون إذا أحدثوا شيئاً أحدث الله لهم جواباً».

وأخرج الحاكم[2] وابنُ أبي شيبة[3] من طريق حسان بن حُريث عن سعيدِ بن جبيرٍ عن ابن عباسٍ، قال: «فُصِلَ القرآن من الذِّكْر فوُضِع في بيت العِزَّة من السماءِ الدنيا، فجَعَل جبريلُ يَنْزِلُ به على النبيِّ ﷺ».

أسانيدُها كلُّها صحيحةٌ.

وأخرج الطبرانيُّ[4] من وجهٍ آخر عن ابنِ عبَّاس، قال: «أُنْزِل القرآنُ في ليلةِ القدرِ في شهرِ رمضان إلى السماءِ الدنيا جملةً واحدةً، ثم أُنْزِل نجوماً» إسنادُه لا بأس به.

---

(١) في القسم المفقود من تفسيره، وعزاه له المصنف في الدر (٥/ ٣٤٥) والحديث صحيح كما تقدم.

(٢) في المستدرك (٢/ ٢٢٣) ك: التفسير، أنزل القرآن جملة واحدة وصححه ووافقه الذهبي، وكذا صححه الحافظ ابن حجر في الفتح (٩/ ٤) ورواه الطبراني في الكبير (١٢/ ٢٥-٢٦)، ح ١٢٣٨١ لكنه ضعفه الهيثمي في المجمع (٨/ ١٥٧) بعبدالله ابن محمد بن سعيد شيخ الطبراني، والحديث صحيح بما تقدم.

(٣) في مصنفه (٧/ ١٩١)، ك: فضائل القرآن، في القرآن متى نزل، ح ٤٦ طبعة دار الفكر ط ١، وكذا ابن الضريس في فضائل القرآن /١٢٦، ح ١٢٠ ببعض اختصار وصححه الحافظ ابن حجر بعد أن عزاه لابن أبي شيبة والحاكم كما تقدم في الذي قبله، وذكر المصنف «أنّ أسانيدها كلّها صحيحة».

(٤) في المعجم الكبير (١١/ ٢٤٧) ح ١١٨٣٩، وقال الهيثمي -في مجمع الزوائد (٧/ ١٤٠)-: «وفيه عمران القطان، وثَّقه ابن حبان وغيره وفيه ضعف، وبقية رجاله ثقات» قلت: يتقوى بما تقدم، وقال المصنف في إسناده: «لا بأس به».

وأخرج الطبرانيُّ(١) والبزَّارُ(٢) من وجهٍ آخرَ عنه قال: «أُنْزِل القرآنُ جملةً واحدةً حتى وضِعَ في بيتِ العِزَّةِ في السماءِ الدنيا، ونَزَّله جبريلُ على [٤٦] محمدٍ / ﷺ بجوابِ كلامِ العبادِ وأعمالِهم».

وأخرج ابنُ أبي شَيْبَةَ(٣) في «فضائل القرآن» من وجهٍ آخرَ عنه: «دُفع إلى جبريل في ليلةِ القدر جملةً(٤) فوَضعه في بيت العِزَّةِ، ثم جَعَلَ يُنَزِّله تنزيلا».

وأخرج ابن مَرْدويه(٥)، والبيهقيُّ في «الأسماء والصفات»(٦) من طريق

(١) في الكبير (١٢/٢٦) ح ١٢٣٨٢، وقال الهيثمي -في المجمع (٧/١٤٠)-: «فيه عمرو بن عبدالغفار وهو ضعيف». قلت: قال أبو حاتم: متروك الحديث، وقال ابن عدي: اتهم بوضع الحديث، وقال العقيليّ: منكر الحديث. انظر: الميزان (٣/٢٧٢) برقم ٦٤٠٣، فهو ضعيف جداً بذلك.

(٢) في مسنده كما في كشف الأستار (٣/٨٢) ك: التفسير، سورة القدر ح ٢٢٩٠ مع تفاوت يسير في اللفظ وقال الهيثمي في المصدر السابق نفسه: «رجال البزار رجال الصحيح»، وقال الحافظ ابن حجر في مختصر زوائد البزار (٢/١٢٠)، ح ١٥٣٥: «صحيح».

(٣) في مصنفه (١٠/٥٣٣) ك: فضائل القرآن، في القرآن متى نزل، ح ١٠٢٣٨، رجاله بين ثقة وصدوق والأعمش وإن وصف بالتدليس إلا أنّ الأئمة احتملوا تدليسه، وأيضاً له شواهد ومتابعات يتقوى بها وقد تقدم كثير منها، وسيأتي أيضاً بعضها.

(٤) في مطبوعة أبي الفضل إبراهيم: «جملة واحدة».

(٥) وعزاه له الحافظ ابن كثير في تفسيره (١/٣٠٩-٣١٠) من طريق السدّي به، وكذا عزاه به لابن أبي حاتم، وسيأتي تخريجه منه في الذي بعده.

(٦) / ٣٠٤ وفي إسناده عبيدالله بن موسى العبسي، متكلّم فيه، وقال الذّهبي في الميزان (٣/١٦): «ثقة في نفسه لكنّه شيعيّ محترق»، ورواه ابن أبي حاتم في تفسيره =

السُّدِّي عن محمدِ بنِ أبي المُجالد، عن مِقْسم عن ابنِ عباسٍ: أنه سأله عطيةُ بنُ الأسود فقال: «وقع في قلبي الشكُّ[1]: قوله تعالى: ﴿شَهۡرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلۡقُرۡءَانُ﴾ [البقرة: ١٨٥] وقولُه: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ﴾ [القدر: ١]، وهذا نَزَلَ في شوال وفي ذي القعدة وفي ذي الحجة وفي المحرم وصفر وشهر ربيع! فقال ابنُ عباس: «إنه أُنْزِل في رمضان في ليلةِ القدرِ جملةً واحدةً، ثم أُنْزِل على مواقعِ النجوم رَسَلاً في الشهورِ والأيام».

قال أبو شامة[2]: «قوله: رَسَلاً» أي: رِفْقاً، وعلى مواقعِ النجومِ أي: على مِثْل مَساقطِها، / يريد: أُنْزِل مُفَرَّقاً يتلو بعضُه بعضاً على تُؤَدَةٍ ورِفْقٍ». ١١٨/١

القول الثاني: أنه أُنْزِلَ إلى السماء الدنيا في عشرين ليلةَ قَدْرٍ، أو ثلاث وعشرين أو خمسٍ وعشرين في كلِّ ليلةٍ ما يُقَدِّر الله إنزاله في كلِّ السَّنة، ثم نَزَلَ بعد ذلك مُنَجَّماً في جميع السنة. وهذا القولُ ذكره الإمام فخر الدين[3] بحثاً فقال: «يحتمل أنه كان يُنْزَل في كلِّ ليلةِ قَدْرٍ ما يَحْتاج الناسُ إلى إنزاله إلى مثلها من اللوح إلى السماء الدنيا». ثم توقَّف: هل

= (١ / ٣١٠) بإسناده عن عبيد الله العبسي به ورجاله بين ثقة وصدوق، فيحسن به ويُصحح بما تقدم.

(١) زاد في ع: (في)، وهي كذلك في الأسماء والصفات للبيهقي، و«قوله» بدل اشتمال من «الشك».

(٢) المرشد الوجيز ١١.

(٣) تفسير الفخر الرازي ٥ / ٨٥.

هذا أَوْلى أو الأولُ؟ قال ابن كثير[1]: «وهذا الذي جعله احتمالاً نَقَله القرطبي[2] عن مقاتل بن حيَّان[3]، وحكى[4] الإجماعَ على أنه نزلَ جملةً واحدةً من اللوح المحفوظ إلى بيت العزَّةِ في السماء الدنيا».

قلت: وممَّن قال بقول مقاتل: الحَليميُّ[5] والماوَرْدِيُّ[6]، ويوافِقه قولُ ابنِ شهاب: «آخرُ القرآن عهداً بالعرشِ آيةُ الدَّيْن».

القول الثالث: أنه ابتُدئَ إنزالهُ في ليلةِ القدرِ ثم نَزَلَ بعد ذلك مُنَجَّماً

---

(١) ليس في تفسيره في المظان، ولا في كتابه «فضائل القرآن».

(٢) تفسير القرطبي (٢/٢٩٧).

وهو: محمد بن أحمد بن أبي بكر، أبو عبدالله الأندلسي المالكي، من أئمة التفسير، رحل إلى المشرق واستقر بمصر (ت: ٦٧١هـ)، من مؤلفاته: «التذكار في أفضل الأذكار»، «الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى». انظر: الوافي بالوفيات ٢/١٢٢، طبقات المفسرين للداودي ٢/٦٥.

(٣) الصواب أنه مقاتل بن سليمان؛ بدلالة أنه في تفسيره ١/١٦١، ٤/٧٧١. وانظر: علوم القرآن بين البرهان والإتقان ١٨٨ .

(٤) أي: القرطبي، وهو لا يسلّم له، للخلاف القائم في المسألة.

(٥) وهو: الحسين بن الحسن بن محمد، أبو عبدالله البخاري الشافعي، فقيه قاض (ت: ٤٠٣هـ) من مؤلفاته: «المنهاج في شعب الإيمان». انظر: السير ١٧/٢٣١، الوافي بالوفيات ١٢/٣٥١.

وانظر قوله في كتابه: «المنهاج» (٢/٢٣٥)، وهو في البرهان (١/٣٢٢) والفتح (٩/٤).

(٦) تفسير الماوردي (١/٢٤٠)، (٦/٣١١).

في أوقاتٍ مختلفةٍ من سائر الأوقات، وبه قال الشعبيُّ[1].

قال ابنُ حجر[2] في «شرح البخاري»: «والأولُ هو الصحيح المعتمدُ».

قال: «وحكى الماوَرْدِيُّ[3] قولاً رابعاً[4]: أنه نزل من اللوح المحفوظِ جملةً واحدةً، وأنَّ الحَفَظَةَ نَجَّمَتْه على جبريلَ في عشرين ليلةً، وأن جبريلَ نجَّمه على النبيِّ ﷺ في عشرين سنةً، وهذا أيضاً غريبٌ، والمعتمدُ أنَّ جبريل كان يُعارِضُه في رمضانَ بما يَنْزِلُ به عليه في طولِ السنةِ»[5].

وقال أبو شامةَ[6]: «كأَنَّ صاحبَ هذا القولِ أراد الجمعَ بين القولَيْنِ الأولِ والثاني». قلت: هذا الذي حكاه الماوَرْدِيُّ أخرجه

---

(١) عامر بن شراحيل بن عبد، أبو عمرو الهَمْداني القاضي، تابعي جليل (ت: ١٠٤هـ). انظر: طبقات ابن سعد ٦/٢٤٦، السير ٤/٢٩٤. وانظر قوله في النكت والعيون للماوردي ٦/٣١٢، المرشد الوجيز ٢٠.

(٢) فتح الباري ٩/٤.

(٣) تفسير الماوردي ٦/٣١١.

(٤) ليس في «فتح الباري» –وهو المصدر الذي ينقل منه السيوطي– وصف لقول الماوردي بأنه قول رابع؛ لأن المسألة فيها ثلاثة أقوال. وقول الماوردي الذي ذكره السيوطي –ضمن القول الثاني عنده– هو ما نعته هنا بأنه القول الرابع. وانظر توضيح أبي شامة لقول الماوردي في المرشد الوجيز: ١٩–٢٠، وراجع علوم القرآن بين البرهان والإتقان: ١٨٥–١٨٦.

(٥) سيأتي تخريجه في ص: ٣٣٤.

(٦) المرشد ١٩ بلفظ: «كأنه قول ثالث أو أراد...».

ابنُ أبي حاتم[1] من طريقِ الضحَّاك عن ابنِ عباسٍ، قال: «نَزَلَ القرآنُ جملةً واحدةً من عندِ الله من اللوح المحفوظِ إلى السَّفَرةِ / الكرامِ الكاتبين في السماءِ الدنيا، فنَجَّمتْه السَّفرةُ على جبريل عشرين ليلةً، ونَجَّمه جبريلُ على النبيِّ ﷺ عشرين سنةً». ١١٩/١

* * *

(١) لم أقف عليه في تفسيره المطبوع ولا في تفسير ابن كثير فيما بحثت، إلا أنّ المصنف ذكر أنّه أخرجه من طريق الضحاك عن ابن عباس رضي الله عنهما فهو منقطع به؛ إذ لم يدرك الضحاك ابن عباس رضي الله عنهما كما تقدم وقد ذكره الماوردي في تفسيره (٦/ ٣١١) عن ابن عباس رضي الله عنهما ونقله عنه الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٩/ ٤-٥) وقال: «غريب» وهو كما ذكر المصنف عنه.

تنبيهات

الأول: قيل: السِّرُّ في إنزاله جملةً إلى السماءِ الدنيا تفخيمُ أمرِه وأَمْرِ مَنْ نَزَلَ عليه، وذلك بإعلام سُكَّانِ السمواتِ السبع: أنَّ هذا آخرُ الكتبِ المنزَّلة على خاتمِ الرسلِ لأشرفِ الأمم، قد قرَّبناه إليهم لنُنْزِلَه عليهم، ولولا أنَّ الحكمةَ الإلهيةَ اقتضَتْ وصولَه إليهم مُنجَّماً بحسَبِ الوقائع لهُبط به إلى الأرض جملةً، كسائر الكتب المنزَّلَة قبلَه، ولكنَّ الله باينَ بينه وبينها، فجعل له الأمرَيْن: إنزالَه جملةً، ثم إنزالَه مُفرَّقاً؛ تشريفاً للمُنزَّلِ عليه، ذكر ذلك أبو شامة في «المرشد الوجيز»[1].

وقال الحكيمُ الترمذيُّ[2]: «أُنْزِلَ القرآنُ جملةً واحدةً إلى سماءِ الدنيا تسليماً منه للأمةِ ماكان أبرزَ لهم من الحَظِّ بمَبْعَث محمدٍ ﷺ، وذلك أنَّ بِعْثَتَه كانت رحمةً، فلمَّا خَرَجَت الرحمةُ بفتح البابِ جاءتْ بمحمد ﷺ وبالقرآن، فَوُضِعِ القرآن ببيتِ العزَّةِ في السماء الدنيا ليَدْخُلَ في حدّ الدنيا، ووُضعت / النبوةُ في قلبِ محمدٍ، وجاء جبريلُ بالرسالةِ ثم الوحي، كأنه [٤٧] أرادَ تعالى أنْ يُسَلِّم هذه الرحمةَ التي كانت حظَّ هذه الأمةِ من الله إلى الأمة».

---

(١) المرشد ٢٤.

(٢) انظر: المرشد ٢٦، وهو: محمد بن علي بن الحسن، أبو عبدالله الزاهد، صاحب المواعظ والحكم، وله غلو في مسألة الولاية (ت نحو: ٣٢٠هـ) من مؤلفاته: «نوادر الأصول»، «الصلاة ومقاصدها». انظر: حلية الأولياء ١٠/ ٢٣٣، السير ١٣/ ٤٣٩.

وقال السَّخاويُّ[1] في «جمال القراء»: «في نزولِه إلى السماء جملةً تكريمُ بني آدم، وتعظيمُ شأنِهم عند الملائكةِ، وتعريفُهم عنايةَ اللهِ بهم ورحمتَه لهم، ولهذا المعنى أَمَرَ بسبعين ألفاً من الملائكةِ أنْ تُشَيِّع سورةَ الأنعامِ. وزاد سبحانه في هذا المعنى بأنْ أَمَرَ جبريلَ بإملائِه على السَّفَرةِ الكرام وإنساخِهم إياه، وتلاوتِهم له». قال: «وفيه أيضاً: التسويةُ بين نبيِّنا ﷺ[2]، وبين موسى عليه السلام في إنزالِ كتابِه جملةً، والتفضيلُ لمحمدٍ في إنزاله عليه منجَّماً ليَحْفَظَه».

/ قال أبو شامة[3]: «فإن قلتَ: فقولُه تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ ١/١٢٠ [القدر: ١] مِنْ جملةِ القرآنِ الذي نَزَلَ جملةً أم لا. فإن لم يكنْ منه فما نَزَلَ جملةً؟ وإن كان منه فما وجهُ صحة هذه العبارةِ؟ قلت: له وجهان، أحدهما: أن يكون معنى الكلام أنَّا حَكَمْنا بإنزالِه في ليلةِ القدر، وقَضَيْنا به، وقَدَّرْناه في الأَزَل. والثاني: أن لفظَه لفظُ الماضي، ومعناه الاستقبالُ أي: نُنَزِّلُه جملةً في ليلةِ القَدْرِ» انتهى.

الثاني: قال أبو شامة[4] أيضاً: «الظاهر أنَّ نزولَه جملةً إلى السماء الدنيا قبل ظهورِ نبوَّته ﷺ». قال: «ويَحْتَمِل أنْ يكونَ بعدها». قلت: الظاهرُ هو الثاني، وسياقُ الآثار السابقةِ عن ابن عباسٍ صريحٌ فيه.

---

(١) جمال القراء ١ / ٢٠.

(٢) أي: بنزول القرآن العظيم جملة واحدة إلى بيت العزة في السماء الدنيا.

(٣) المرشد٢٧.

(٤) المرشد ٢٥.

وقال ابن حجر[١] في «شرح البخاريِّ»: «قد أخرج أحمدُ[٢] والبيهقيُّ في «الشعب»[٣] عن واثلةَ بنِ الأَسْقَعِ أنَّ النبي ﷺ قال: «أُنْزِلَت التوراةُ لستٍ مَضَيْنَ من رمضان، والإنجيلُ لثلاث عشرةَ خَلَتْ منه، والزبور لثمانِ عشرةَ خَلَتْ منه، والقرآنُ لأربعٍ وعشرين خَلَتْ منه». وفي رواية: «وصحفُ إبراهيمَ لأول ليلة. قال: «وهذا الحديثُ مطابِقٌ لقولِه تعالى: ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ ﴾ [البقرة: ١٨٥]، ولقوله: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ﴾ [القدر: ١] فيُحْتَمَلُ أن تكونَ ليلةُ القدرِ في تلك السنةِ كانت تلك الليلةَ، فأُنْزل فيها جملةً إلى سماءِ الدنيا، ثم أُنْزِل في اليوم الرابع والعشرين إلى الأرض أولُ ﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ﴾ [العلق: ١-٥].

---

(١) فتح الباري ٩/٥.

(٢) في مسنده (٤/١٠٧) ورواه الطبراني في الكبير (٢٢/٧٥) ح ١٨٥ وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١/١٩٧): «فيه عمران القطان ضعفه يحيى ووثقه ابن حبان وبقية رجاله ثقات» وحسن إسناده الشيخ الألباني في الصحيحة (٤/١٠٤) برقم ١٥٧٥ وقال: عمران القطان فيه كلام يسير لا يضر. وقال أيضاً: له شاهد من حديث ابن عباس رضي الله عنهما نحوه ثم ذكره، وكذا رواه ابن جرير في تفسيره (٣/٤٤٦) برقم (٢٨١٤)، (٢/٢/١٤٥) بتحقيق أحمد شاكر وقال أحمد شاكر: «إسناده صحيح».

(٣) (٢/٤١٤) ب: في تعظيم القرآن، فصل في الاستكثار من القراءة في شهر رمضان... وكذا في سننه (٩/١٨٨) ك: الجزية، ب: ذكر كتب أنزلها الله قبل نزول القرآن، وانظر: الذي قبله، فقد حسنه الشيخ الألباني وصححه الشيخ أحمد شاكر.

قلت: لكن يُشْكِلُ على هذا ما اشْتُهِر من أنَّه ﷺ بعث في شهر ربيع ويُجاب عن هذا بما ذكروه أنه نُبِّئَ أولاً بالرؤيا في شهر مَوْلِده، ثم كانت مُدَّتُها ستةَ أشهرٍ، ثم أُوْحي إليه في اليقظه، ذكره البيهقيُّ[1] وغيرُه. نعم يُشْكِلُ على الحديث السابقِ ما أخرجه ابن أبي شيبة[2] في «فضائل القرآن» عن أبي قِلابةَ، قال: «أُنْزِلت الكتبُ كاملةً ليلةَ أربع وعشرين من رمضان».

/ الثالث: قال أبو شامة[3] أيضاً: «فإن قيل: ما السرُّ في نزولِه مُنَجَّماً؟ ١/١٢١ وهلاَّ نَزَلَ كسائرِ الكتبِ جملةً؟ قلنا: هذا سؤالٌ قد تولَّى الله جوابَه، فقال تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلۡقُرۡءَانُ جُمۡلَةٗ وَٰحِدَةٗۚ﴾ [الفرقان: ٣٢] يَعْنُون كما أُنْزِل على مَنْ قبلَه من الرسل، فأجابَهم تعالى بقوله: ﴿كَذَٰلِكَ﴾ أي: أنزلناه كذلك مُفرَّقاً ﴿لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَۖ﴾ أي: لنقوِّيَ به قلبك؛ فإن الوحيَ إذا كان يتجدَّد في كل حادثة كان أقوى للقلب، وأشدَّ عناية بالمرسل إليه. ويَسْتلزم ذلك كثرةُ نزولِ المَلَك إليه، وتجديد العَهْدِ به وبما معه من الرسالة الواردة من ذلك الجناب العزيز، فيَحْدُث له من السرور ما تَقْصُرُ عنه العبارة، ولهذا كان[4] أجودَ ما يكونُ في رمضان، لكثرة لقائه جبريل».

---

(١) لم نقف عليه في الدلائل والشعب.

(٢) في المصنف (٧/ ١٩١) ك: فضائل القرآن، في القرآن متى نزل. رجاله ثقات، غير أنّه منقطع من قول أبي قلابة ومثله لا مجال للرأي فيه حتى يقال به، إنّما أخذه من أهل الكتاب، والله أعلم ولم يذكر ممن أخذه، فهو واضح الانقطاع.

(٣) المرشد٢٧–٢٨.

(٤) وهو جزء من حديث، سيأتي تخريجه في ص: ٣٣٤.

وقيل: معنى ﴿ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ ﴾ أي: لتحفَظَه؛ فإنه عليه السلام كان أمِّياً لا يقرأ ولا يكتب، فَفُرِّق عليه لِيَثْبُتَ عنده حِفْظُه بخلاف غيرِه من الأنبياء، فإنه كان كاتباً قارئاً فيُمْكنُه حِفْظُ الجميع.

[٤٨] قال ابن فُورَك[١] / : «قيل: أُنْزِلَتِ التوراةُ جملةً؛ لأنها نزلَتْ على نبي يكتبُ ويقرأُ وهو موسى، وأُنزل القرآنُ مُفَرَّقاً؛ لأنه أُنْزِل غَير مكتوب على نبي أُميّ».

وقال غيره[٢]: «إنما لم يَنْزِلْ جملةً واحدةً لأنَّ منه الناسخَ والمنسوخَ، ولا يتأتَّى ذلك إلا فيما أُنزِل مُفرَّقاً»، ومنه ما هو جوابٌ لسؤالٍ، ومنه ما هو إنكارٌ على قولٍ قيلَ، أو فِعْلٍ فُعِلَ، وقد تقدَّم ذلك في قولِ ابنِ عباسٍ، «ونزَّله جبريلُ بجوابِ كلامِ العباد وأعمالِهم»، وفَسَّر به قولَه: ﴿ وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ ﴾ [الفرقان: ٣٣] أخرجه عنه ابنُ أبي حاتمٍ[٣] فالحاصلُ أنَّ الآيةَ تَضَمَّنَتْ حكمتين لإنزالِه مفرَّقاً.

* * *

(١) انظر: البرهان ١/ ٣٢٤، وهو: محمد بن الحسن بن فُورَك، أبو بكر الأصبهاني المتكلم الشافعي (ت: ٤٠٦هـ)، من مؤلفاته: «مشكل الحديث وغريبه»، «النظامي» في أصول الدين. انظر: السير ١٧/ ٢١٤، طبقات الشافعية الكبرى ٤/ ١٢٧.

(٢) انظر: البرهان ١/ ٣٢٤.

(٣) تقدم في ص: ٢٦٩، وانظر تفسير ابن أبي حاتم (٨/ ٢٦٩١).

١٢٢/١

/ تذنيب

ما تقدَّم في كلامِ هؤلاءِ مِنْ أنّ سائرَ الكتبِ أُنْزِلَتْ جملةً هو مشهورٌ في كلامِ العلماء وعلى ألسنتِهم، حتى كاد يكونُ إجماعاً. وقد رَأَيْتُ بعضَ فضلاءِ العصر[١] أنكر ذلك، وقال: «إنه لا دليل عليه، بل الصواب أنها نزلَتْ مُفَرَّقةً كالقرآن». وأقول: الصوابُ الأول. ومن الأدلةِ على ذلك آيةُ الفرقان السابقةُ. أخرج ابنُ أبي حاتم[٢] من طريقِ سعيدِ بن جُبَيْر عن ابنِ عباسٍ قال: «قالت اليهود يا أبا القاسمِ لولا أُنْزِل هذا القرآنُ جملةً واحدةً، كما أُنْزِلَت التوراة على موسى، فنزلَتْ».

وأخرجه[٣] مِنْ وجهٍ آخرَ عنه بلفظ: «قال المشركون»، وأخرج[٤] نحوَه عن قتادةَ والسدي.

---

(١) هو: برهان الدين البقاعي في تفسيره. انظر: نظم الدّرر ٥/٥٠٧، ١٣/٣٨٠.

(٢) في تفسيره (٨/٢٦٨٩) سورة الفرقان، ح ١٥١٢٧، إسناده ضعيف، فيه حكيم بن جبير الأسدي، ضعيف رُمي بالتشيع، كما في التقريب /٢٦٥، والميزان للذهبي (١/٥٨٣-٥٨٤)، لكن رواه الحاكم في المستدرك (٢/٥٣٠) ك: التفسير، سورة القدر من وجه آخر وصححه على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.

(٣) أي: ابن أبي حاتم في تفسيره (٨/٢٦٨٩)، ح ١٥١٢٦ ورجاله بين ثقة وصدوق، وانظر الذي قبله.

(٤) المصدر السابق نفسه برقم ١٥١٢٨، و(٨/٢٦٩٠) برقم ١٥١٣١، وانظر الأحاديث السابقة.

فإن قلت: ليس في القرآن التصريحُ بذلك، وإنما هو على تقدير ثبوته قولُ الكفارِ. قلت: سكوتُه تعالى عن الردِّ عليهم في ذلك وعدولُه إلى بيان حكمته دليلٌ على صحته، ولو كانت الكتبُ كلُّها نزلَتْ مُفَرَّقَةً لكان يكفي في الردِّ عليهم أن يقول: إن ذلك سُنَّةُ الله في الكتب التي أنزلها على الرسل السابقة، كما أجاب بمثل ذلك قولَهم: ﴿وَقَالُواْ مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأۡكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمۡشِي فِي ٱلۡأَسۡوَاقِ﴾ [الفرقان: ٧] [فقال: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا قَبۡلَكَ مِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمۡ لَيَأۡكُلُونَ ٱلطَّعَامَ وَيَمۡشُونَ فِي ٱلۡأَسۡوَاقِۗ﴾ [الفرقان: ٢٠]][(١)] وقولَهم: «أجعل الله بشراً رسولاً»؟ فقال: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا قَبۡلَكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِمۡۖ﴾ [الأنبياء: ٧] وقولَهم: كيف يكونُ رسولاً ولا هَمَّ له إلا النساءُ؟ فقال: ﴿وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا رُسُلٗا مِّن قَبۡلِكَ وَجَعَلۡنَا لَهُمۡ أَزۡوَٰجٗا وَذُرِّيَّةٗۚ﴾ [الرعد: ٣٨] إلى غير ذلك.

ومن الأدلَّةِ على ذلك أيضاً قولُه تعالى في إنزال التوراة على موسى يومَ الصَّعْقَة: ﴿فَخُذۡ مَآ ءَاتَيۡتُكَ﴾ [الأعراف: ١٤٤]، ﴿وَكَتَبۡنَا لَهُۥ فِي ٱلۡأَلۡوَاحِ مِن كُلِّ شَيۡءٖ... / فَخُذۡهَا بِقُوَّةٖ﴾ [الأعراف: ١٤٥]، ١/١٢٣ ﴿وَأَلۡقَى ٱلۡأَلۡوَاحَ﴾ [الأعراف: ١٥٠]، ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى ٱلۡغَضَبُ أَخَذَ ٱلۡأَلۡوَاحَۖ وَفِي نُسۡخَتِهَا هُدٗى وَرَحۡمَةٞ﴾ [الأعراف: ١٥٤]، ﴿وَإِذۡ نَتَقۡنَا ٱلۡجَبَلَ فَوۡقَهُمۡ كَأَنَّهُۥ ظُلَّةٞ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُۥ وَاقِعُۢ بِهِمۡ خُذُواْ مَآ ءَاتَيۡنَٰكُم بِقُوَّةٖ﴾ [الأعراف: ١٧١] فهذه الآياتُ كلُّها دالَّةٌ على إيتائه التوراةِ جملةً.

---

(١) بين المعقوفين سقط من: أ، ع، ومطبوعة أبي الفضل إبراهيم.

وأخرج ابنُ أبي حاتمٍ[1] من طريقِ سعيدِ بن جُبير عن ابن عباسٍ قال: «أُعطي موسى التوراةَ في سبعةِ ألواحٍ من زَبَرْجَدٍ[2]، فيها تبيانٌ لكلِّ شيءٍ وموعظةٌ، فلما جاء بها فرأى بني إسرائيل عُكوفاً على عبادةِ العجْلِ رمى بالتوراة منْ يده، فتحطَّمَتْ، فرفعَ اللهُ منها ستةَ أسباعٍ، وبَقَّى سبعاً».

وأخرج[3] من طريقِ جعفر بن محمدٍ عن أبيه، عن جَدِّه، رَفَعَه، قال: «الألواحُ التي أُنزِلَتْ على موسى كانت من سِدْرِ الجنةِ، كان طولُ اللوحِ اثني عشرَ ذراعاً».

وأخرج النَّسائيُّ[4] وغيرُه عن ابنِ عباسٍ في حديث الفُتون، قال: «أخذ موسى الألواح بعدما سَكَتَ عنه الغضبُ، فأمرهم بالذي أمر اللهُ أَنْ يُبَلِّغهم من الوظائف. فثَقُلَتْ عليهم وأبَوْا أنْ يُقِرُّوا بها حتى نَتَقَ اللهُ عليهم الجبلَ كأنه ظُلَّةٌ، ودنا منهم حتى خافوا أن يقعَ عليهم فأَقَرُّوا بها».

---

(١) في تفسيره (٥/١٥٦٢-١٥٦٣) سورة الأعراف، ح ٨٩٥٧، إسناده حسن إلى ابن عباس رضي الله عنهما ومحمد بن إسحاق وإن كان مدلّساً لكنّه صرّح بالتحديث، غير أنّ ابن عباس رضي الله عنهما لم يرفعه مما يدل على أنّه لعلّه أخذه من أهل الكتاب والله أعلم.

(٢) الزبرجد: حجر كريم ذو ألوان.

(٣) أي: ابن أبي حاتم في المصدر السابق (٥/١٥٦٣) ح ٨٩٥٨ رجاله بين ثقة وصدوق، سوى أبي عليّ لم يتبين لي من خلال البحث من هو؟

(٤) في تفسيره (٢/٤١) سورة طه: آية ٤٠ تحت عنوان حديث الفتون، من طريق يزيد ابن هارون به مطولاً. وكذا أبو يعلى في مسنده (٥/١٠-٢٩) برقم ٢٦١٨، =

وأخرج ابنُ أبي حاتم[1] عن ثابت بن الحَجَّاجِ قال: «جاءتهم التوراةُ جملةً واحدةً فكَبُرَ عليهم، فأبَوا أَنْ يأخذوه حتى ظلَّل الله عليهم الجبل، فأخذوه عند ذلك».

فهذه آثارٌ صحيحةٌ صريحةٌ في إنزال التوراةِ جملةً. ويُؤْخَذُ من الأثرِ الأخيرِ منها حكمةٌ أخرى لإنزال القرآن مُفَرَّقاً، فإنه أَدْعىٰ إلى قبوله إذا نَزَلَ على التدريج؛ بخلاف / ما لو نَزَلَ جملةً واحدة، فإنه كان يَنْفِرُ من قبوله كثيرٌ من الناسِ لكثرةِ ما فيه من الفرائض والمناهي / . ويوضِّح ذلك ما أخرجه البخاري[2] عن عائشة قالَتْ: «إنما نَزَلَ أولَ ما نَزَلَ منه سورةٌ من

[٤٩] ١/١٢٤

= وابن جرير الطبري في تفسيره (٩/١٦/١٦٤) والطحاوي في مشكل الآثار برقم ٦٦، ثلاثتهم من طريق يزيد بن هارون به، ورجاله ثقات، وقال الهيثمي في المجمع (٧/٥٦-٦٦): «رواه أبو يعلى ورجاله رجال الصحيح، غير أصبغ بن زيد والقاسم ابن أبي أيّوب وهما ثقتان». وساقه الحافظ ابن كثير في تفسيره (٥/٢٧٩-٢٨٦) بإسناد النسائي بطوله، وقال: «وهو موقوف من كلام ابن عباس رضي الله عنهما ممّا أبيح نقله من الإسرائيليات عن كعب الأحبار أو غيره، والله أعلم. وسمعت شيخنا أبا الحجاج المزّي يقول ذلك أيضاً».

وذكر أيضاً الحافظ ابن كثير في سورة الأعراف آية ١٧١، طرفه الذي ذكره المصنف وقال: «رواه النسائي بطوله».

(١) في تفسيره (٥/١٦١٠) سورة الأعراف، ح ٨٥١٩، ويبدو أنه من روايات أهل الكتاب، والله أعلم.

(٢) في صحيحه (٩/٣٨-٣٩) مع الفتح، ك: فضائل القرآن، ب: تأليف القرآن، ح ٤٩٩٣.

المفصَّل، فيها ذِكْرُ الجنة والنار، حتى إذا ثاب الناسُ إلى الإسلام نَزَلَ الحلالُ والحرامُ، ولو نَزَلَ أوَّلَ شيءٍ: لا تَشْربوا الخمرَ لقالوا: لا نَدَعُ الخمرَ أبداً، ولو نَزَلَ: لا تَزْنُوا لقالوا: لا نَدَعُ الزنّى أبداً». ثم رأيتُ هذه الحكمةَ مُصَرَّحاً بها في «الناسخ والمنسوخ» لمكيّ(١).

* * *

(١) الإيضاح له ٥٩.

فرع

الذي اسْتُقْرِئَ من الأحاديثِ الصحيحةِ وغيرِها: أنَّ القرآنَ كان يَنْزِلُ بحسَبِ الحاجةِ خمسَ آياتٍ وعَشْراً، وأكثر وأقلَّ، وقد صحَّ نزولُ العشرِ الآياتِ في قصةِ الإفك جملةً، وصحَّ نزولُ عشرِ آياتٍ من أولِ المؤمنين جملةً، وصَحَّ نزولُ ﴿غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥] وحدَها، وهي بعضُ آيةٍ، وكذا قوله: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً﴾ إلى آخرِ الآيةِ [التوبة: ٢٨] نَزَلَتْ بعد نزول أول الآيةِ كما حَرَّرْناه في «أسباب النزول»[1] وذلك بعضُ آيةٍ.

وأخرج ابنُ أشتة[2] في كتاب «المصاحف» عن عكرمةَ في قوله: ﴿بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾ [الواقعة: ٧٥] قال: «أنزلَ اللهُ القرآنَ نجوماً ثلاثَ آياتٍ وأربعَ آياتٍ وخمسَ آياتٍ».

وقال النِّكْزاوي[3] في كتاب «الوقف»: «كان القرآنُ يَنْزِلُ مفرَّقاً: الآيةَ والآيتين والثلاثَ والأربعَ وأكثرَ من ذلك». وأمَّا ما أخرجه البيهقيُّ في

---

(١) لباب النقول ٧٨، ١١٦.

(٢) كتاب المصاحف لابن أشتة مفقود حسب علمنا. وعزاه السيوطي في الدّر (٨/ ٢٥) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما بنحوه لابن المنذر، وابن الأنباري في المصاحف، وابن مردويه، ولم يعزه لابن أشتة، ولا ذكره عن عكرمة، والله أعلم.

(٣) كتاب الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء (١/ ١٦٣) رسالة جامعية في الجامعة الإسلامية.

«الشُّعَب»[1] من طريق أبي خَلْدةَ عن عمَر قال: «تعلَّموا القرآن / خمسَ آياتٍ خمسَ آياتٍ؛ فإن جبريل كان يَنْزِلُ بالقرآن على النبيِّ ﷺ خمساً خمساً» ومن طريقٍ[2] ضعيفٍ عن عليّ[3] قال: «أُنْزِلَ القرآن خمساً خمساً إلا سورةَ الأنعام، ومَنْ حفظ خمساً خمساً لم يَنْسَه».

١٢٥/١

(١) (٢/ ٣٣١-٣٣٢) ب: في تعظيم القرآن، فصل في تعليمه، ح ١٩٥٩ وأعلّه البيهقي بالمخالفة في الإسناد، إذ خالف عليٌّ بن بكّار وكيعاً في رفعه إلى عمر رضي الله عنه ورواية وكيع «يعني الموقوفة» أصح هكذا قال. وإسناده حسن رجاله بين ثقة وصدوق. وانظر ما سيأتي.

(٢) لم أقف عليه فيما بحثت وذكره الشوكاني في الفوائد المجموعة/ ٢٧٥ برقم ٤٠ في باب فضائل القرآن من حديث علي رضي الله عنه بنحوه ونقل عن الذهبي في الميزان (١/ ٣٠٨) أنه: «موضوع على سليم بن عيسى» وساقه الذهبي بإسناد الخطيب به مطولاً، وهو عند الخطيب في تاريخ بغداد (٧/ ٢٧١) في ترجمة الحسن بن أحمد أبي عليّ الصيدلاني، وانظر ما تقدم قبله.

(٣) اختلفت النسخ في ذكر رواية عليٍّ، ففي: ح، ب، ع، ر: ابن عساكر فالبيهقي ثم رواية عليّ، إلا أن معظمها ذكرت رواية البيهقي بقولها: «وأمّا ما أخرجه البيهقي...» وذكرت ابن عساكر بقولها: «وما أخرجه ابن عساكر» مما يدل على تقديم رواية البيهقي لما فيها من لفظة: «وأمَّا» وتأخيرها سهو من الناسخ.

وفي م: البيهقي فابن عساكر فرواية علي، والمثبت هو ترتيب (أ) و(س)، إلا أنها سقطت منها رواية ابن عساكر، ولعلها من التصوير. علما بأن رواية علي لم نقف عليها عند البيهقي ولا عند ابن عساكر وإنما وجدناها عند الخطيب في تاريخه كما تقدم عند التخريج.

وما أخرجه ابنُ عساكر(١) من طريق أبي نَضْرَةَ قال: «كان أبو سعيدٍ الخُدْري يُعَلِّمُنا القرآن خمسَ آياتٍ بالغداة، وخمسَ آياتٍ بالعَشِيِّ، ويُخْبِرُ أنَّ جبريلَ نَزَلَ بالقرآن خمسَ آياتٍ خمسَ آياتٍ»(٢). فالجوابُ: أنَّ معناه -إنْ صح- إلقاؤه إلى النبيِّ ﷺ هذا القَدْرَ حتى يحفظه، ثم يُلْقى إليه الباقي، لا إنزالُه بهذا القدر خاصةً. ويوضِّح ذلك ما أخرجه البيهقيُّ(٣) أيضاً عن خالد بن دينار قال: «قال لنا أبو العاليةِ: «تعلَّموا القرآن خمسَ آياتٍ خمسَ آياتٍ، فإن النبيَّ ﷺ كان يأخذُه مِنْ جبريلَ خمساً خمساً».

* * *

(١) في تاريخ دمشق (٢٠/٣٩١) في ترجمة أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ضعيف؛ في إسناده الصّلت بن دينار الأزديّ، وهو متروك كما في التقريب /٤٥٥ برقم ٢٩٦٣، وانظر التهذيب (٤/٤٣٤)، والميزان للذهبي (٢/٣١٨)، وقال الذهبي عنه: «لين».

(٢) ورد في ع، ب: من غير تكرار.

(٣) في الشعب (٢/٣٣١) ب: في تعظيم القرآن فصل في تعليمه، ح ١٩٥٨، وقال البيهقي: «رواية وكيع أصح»، فقد جعله من قول أبي العالية ولم يرفعه إلى عمر رضي الله عنه فهو في حكم المرسل؛ لأنّ قوله: «فإنّ النبيّ ﷺ كان يأخذه من جبريل خمساً خمساً» له حكم الرفع ولا يقال بالرأي والله أعلم، وإسناده حسن مرسلاً.

المسألة الثانية

في كيفيةِ الإنزال والوَحْي

قال الأصفهانيُّ(١) في أوائل تفسيره: «اتفق أهلُ السُّنةِ والجماعةِ على أنَّ كلامَ الله مُنزَّلٌ، واختلفوا في معنى الإنزال: فمنهم مَنْ قال: إظهارُ القراءةِ، ومنهم مَنْ قال: إن الله تعالى أَلهَمَ كلامَه جبريلَ، وهو في السماءِ، وهو عالٍ عن(٢) المكانِ، وعَلَّمه قراءتَه، ثم جبريلُ أدَّاه في الأرض، وهو يَهْبِط في المكان. وفي التنزيل طريقان، أحدُهما: أن النبيَّ ﷺ انخلعَ من صورة البشرية إلى صورة المَلَكيَّةِ، وأخذه مِنْ جبريلَ. والثاني: أنَّ المَلكَ انخلعَ إلى البشريةِ حتى يأخذَه الرسولُ منه، والأولُ أصعبُ الحالَيْن» انتهى.

وقال الطِّيبي(٣): «لعلَّ نزولَ القرآنِ على الرسولِ ﷺ أَنْ يتلقَّفه الملَكُ من اللهِ تلقُّفاً روحانياً، أو يحفظَه من اللوح المحفوظِ، فيَنْزِلَ به إلى الرسول، ويُلْقِيَه عليه(٤)».

---

(١) انظر: البرهان ١ / ٣٢٢، ساقه من غير عزو إليه.

(٢) ما أثبتناه من (أ) وفي سائر النسخ: «من».

(٣) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب له ٦. وفيه «لعل نزول الكتب الإلهية...».

(٤) ما سلف آنفاً وما سيأتي من تأويل إنزال القرآن من الله على أنحاء مختلفة مبني على مبدأ إنكار علو الله على خلقه. وقد أكثر السيوطي من تأويل الصفات فننقض ذلك بمقدمة عامة تحسن الإحالة إليها فيما سيورده من تأويلات، فنقول: مذهب السلف -

....

= أنهم يصفون الله بما وصف به نفسه، ووصفه به رسوله ﷺ في النفي والإثبات، والله قد نفى عن نفسه مماثلة المخلوقين، فلا مثل له في صفاته ولا أفعاله ولا يلزم من ثبوت الصفات ما ادّعاه المعطّلة من دلالتها على مماثلة الخلق، بل الصواب أن ما يختص به المسمى لا شركة فيه بينه وبين غيره، فلا يجوز أن نفهم عن علم الله وكلامه ونزوله واستوائه أن ذلك مثل ما يثبت لغيره، فالقول في صفاته كالقول في ذاته يحتذى فيه حذوه، والقول في بعض صفاته كالقول في سائرها، فمن فرّق بين الصفات فأثبت صفة دون صفة مما جاء به الرسول ﷺ مع مشاركة إحداهما الأخرى في العلّة التي نفاها لأجلها كان متناقضاً، ويلزمه فيما أثبته نظير ما ألزمه لغيره فيما نفاه.

والله سبحانه وصف نفسه بالأفعال الاختيارية التي يشاؤها، كما وصف نفسه بأنه خلق السموات والأرض ثم استوى على العرش، وبأنه استوى إلى السماء وهي دخان، هذا ما يتعلق بمبدأ الخلق، ثم نجد فيما يتعلق بيوم القيامة صفات أخرى مثل المجيء والإتيان في قوله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا﴾ وقال: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأۡتِيَهُمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ أَوۡ يَأۡتِيَ رَبُّكَ أَوۡ يَأۡتِيَ بَعۡضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَۗ﴾ وتواترت الأحاديث في إتيان الرب يوم القيامة، وكذلك إتيانه لأهل الجنة يوم الجمعة، قال الإمام إسحاق بن راهويه: من يجيء يوم القيامة من يمنعه اليوم؟ في إشارة إلى من ينكر حديث النزول كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى الثلث الأخير.

فيجب الإيمان بآيات وأحاديث الصفات وإثبات ما دلّت عليه من المعاني إثبات وجود لا إثبات تكييف، فقول أهل السنة هو ما لخصه الإمام مالك لمّا سئل عن: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ كيف استوى؟ قال: الاستواء معلوم والكيف مجهول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة، وقول سائر الأئمة يوافق قول مالك: في أنّا لا نعلم كيفية استوائه كما لا نعلم كيفية ذاته، ولكن نعلم المعنى الذي دلّ عليه الخطاب، فنعلم معنى الاستواء ولا نعلم كيفيته، وكذلك نعلم معنى النزول ولا نعلم =

وقال القطب الرازي(١) في «حواشي الكشاف»: «الإنزالُ لغةً بمعنى الإيواء،

= كيفيته، ونعلم معنى السمع والبصر والعلم والقدرة ولا نعلم كيفية ذلك، ونعلم معنى الرحمة والغضب والرضا والفرح والضحك ولا نعلم كيفية ذلك.

ثم إن أهل السنة لا يلقون بالاً لما يُرهب به المعطّلة من ألفاظ «الجسم» و«الحيّز» و«الجهة» فإن فيها إجمالاً وإبهاماً، وهي ألفاظ اصطلاحية، وقد يراد بها معان متنوعة، وليس لها أصل في كتاب الله ولا في سنة رسوله ﷺ ولا قالها أحد من سلف الأمة وأئمتها في حق الله تعالى لا نفياً ولا إثباتاً، فالمعارضة بها ليست معارضة بدلالة شرعية، بل الأئمة الكبار أنكروا على المتكلمين بها، وجعلوهم من أهل الكلام الباطل المبتدع. فالخلاصة أنه يجب الالتزام بإثبات بلا تمثيل وتنزيه بلا تعطيل كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾. وطريقة إنزال القرآن العظيم التي حكاها السيوطي عن شمس الدين الأصفهاني في أوائل تفسيره تنافي ما ثبت في صحيح السنّة من طريقة نزول جبريل عليه السلام بالقرآن على النبي ﷺ، وما يصاحبه من أمارات الإيحاء، أو ما يعرض له ﷺ من الشدَّة المعروفة بـ«بُرَحاء الوحي»، وهي أمور ذكرها السيوطي في نهاية المسألة الثانية من هذا النوع. انظر: عقيدة السلف لأبي عثمان الصابوني (ص: ٤٠-٤١)، ومجموع الفتاوى (٥/٢٩٨، ٣٠٥ - ٣٠٨، ٣٢٨).

(١) محمد بن محمد، أبو عبدالله قطب الدين التحتاني الشافعي من أهل الرَّي، مبرِّز في المعقولات، (ت: ٧٦٦هـ) من مؤلفاته: «تحفة الأشراف في شرح الكشاف» مخطوط، وهو حاشية على كشاف الزمخشري، وصل فيها إلى سورة طه، وهي خلاصة حاشية الطيبي، وله «شرح الشمسية» في المنطق. انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٩/٢٧٤، طبقات المفسرين للداودي ٢/٢٥٣، الفهرس الشامل (التفسير وعلومه) ٤١٧.

وبمعنى تحريك الشيءِ مِنْ عُلُوّ إلى سُفْلٍ، وكلاهما لا يتحقَّقان في الكلام فهو مستعملٌ فيه / في معنى مجازِيٍّ، فمَنْ قال: القرآنُ معنى قائمٌ بذاتِ ١/١٢٦ الله تعالى فإنزالُه أن يوجِدَ الكلماتِ والحروفَ الدالَّةَ على ذلك المعنىٰ، ويُثْبِتَها في اللوح المحفوظِ، ومَنْ قال: القرآن هو الألفاظُ فإنزالُه مجرَّد إثباته في اللوْح المحفوظ. وهذا المعنى مناسِبٌ لكونِه منقولاً عن أولِ المعنَيَيْن اللغويين، ويمكنُ أنْ يكونَ المرادُ بإنزالِه إثباتَه في السماءِ الدنيا بعد الإثبات في اللوح المحفوظِ، وهذا مناسِبٌ للمعنى الثاني. والمراد بإنزالِ الكتبِ على الرسلِ أنْ يتلَقَّفها المَلَكُ من اللهِ تَلَقُّفاً رُوْحانياً، أو يحفظها من اللوح المحفوظِ، ويَنْزِل بها فيُلْقِيها عليهم» انتهى.

وقال غيرُه[1]: «في المُنَزَّلِ على النبيِّ ﷺ ثلاثةُ أقوالٍ، أحدُها: أنَّه [٥٠] اللفظُ والمعنى، وأنّ جبريلَ حَفِظَ القرآن من اللوح المحفوظ / ونَزَل به. وذكر بعضُهم أن أحرفَ القرآن في اللوح المحفوظ، كلُّ حرفٍ منها بقَدْرِ جبلِ قاف[2]، وأنَّ تحت كلِّ حرفٍ منها معاني[3] لا يحُيطُ بها إلا الله. والثاني: أنَّ جبريل إنما نزلَ بالمعاني خاصةً، وأنه ﷺ عَلِمَ تلك المعاني، وعَبَّر عنها بلغة العرب. وتمسَّك قائل هذا بظاهرِ قولِه تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ۝ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾ [الشعراء: ١٩٣، ١٩٤]. والثالث:

---

(١) حكاه الزركشي عن السمرقندي. انظر: البرهان ١/ ٣٢٢.

(٢) وهذا من الأقوال التي ينزه عنها أهل العلم، ولا يدل لها دليل، ولا توافق العقل والنقل.

(٣) في الأصول «معان» وهو سهو.

أن جبريلَ أُلْقِي عليه المعنى، وأنه عَبَّر بهذه الألفاظ بلغة العربِ، وأنَّ أهلَ السماء يَقْرَؤونه بالعربية، ثم إنه نَزَل به كذلك بعد ذلك»[1].

وقال البيهقي[2] في معنى قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ [القدر: ١] «يريد -والله أعلم-: إنَّا أسْمَعنا المَلَكَ وأَفْهَمْناه إياه، وأَنْزَلْناه بما سمع فيكون المَلَكُ منتقِلاً به من عُلُوّ إلى سُفْلٍ».

قال أبو شامة[3]: «هذا المعنى مُطَّردٌ في جميع ألفاظِ الإنزالِ المضافةِ إلى القرآن أو إلى شيءٍ منه يحتاج إليه أهلُ السنةِ المعتقدون قِدَمَ القرآن[4]، وأنه صفةٌ قائمةٌ بذات اللهِ تعالى».

---

(١) لا شك أن الذي نزل به جبريل على النبي ﷺ هو لفظ القرآن العربي الذي بين الدَّفتين، بلَّغه جبريل للنبي ﷺ عن ربه، فللرسولين الكريمين -جبريل والنبي- مجرد التبليغ والأداء لا الوضع والإنشاء. والقولان الأخيران في المسألة يصرِّحان بأن ما نزل به جبريل هو المعنى، ففيهما قلب لحقيقة الإنزال، ومخالفان لإجماع المسلمين، ويتضمنان نسبة عدم أمانة الرسولين الكريمين المبلغين عن ربهما ما أراده، وإلغاء إعجاز القرآن اللفظي الذي تحدَّى الله به الثقلين، ونفي صفة الكلام عن الله تعالى، وأن وحي الله لجبريل مساوٍ لإلهام الله لبعض مخلوقاته، نحو الوحي إلى الحواريين، والنحل. انظر: مجموع الفتاوى (١٦/ ٢٦٠) ومختصر الصواعق ٢/ ٢٩٤، والكافية الشافية «بشرح ابن عيسى»: ١/ ٢٦٥، ٢٦٦، وعلوم القرآن بين البرهان والإتقان: ١٨٤-١٨٥.

(٢) انظر: شعب الإيمان (١/ ١٨٦).

(٣) المرشد ١٤.

(٤) الصواب الذي عليه أهل السنة أن القرآن كلام الله عزّ وجلّ غير مخلوق منه بدا وإليه يعود، لم يقل أحد منهم إنه عبارة عن كلام الله أو حكاية له، وأول من عرف =

قلت: ويؤيِّد أنَّ جبريل تَلَقَّفه سَماعاً من الله تعالى ما أخرجه الطبرانيُّ(١) من حديث النوَّاسِ بن سمعان مرفوعاً: «إذا تكلَّم الله بالوَحْي أَخَذَتِ السماءَ رَجْفَةٌ شديدةٌ مِنْ خوفِ الله، فإذا / سَمِعَ بذلك أهل السماء صَعِقوا وخَرُّوا سُجَّداً، فيكونُ أولهم يرفعُ رأسه جبريلُ، فيكلمُه الله مِنْ وَحْيه بما أراد، فينتهي به على الملائكة، كلما مَرَّ بسماءٍ سأله أهلُها: ماذا قال ربُّنا؟ قال: الحقَّ، فينتهي به حيث أُمِرَ». ١٢٧/١

وأخرج ابنُ مَرْدُويه(٢) من حديث ابنِ مسعودٍ، رفعه: «إذا تكلم الله

= عنه أنه قال القرآن مخلوق: الجعد بن درهم وصاحبه الجهم بن صفوان، ولم يقل أحد من السلف إن القرآن قديم، بل يفرقون بين مطلق الكلام والكلام المعيّن، وأول من شُهر عنه القول بقدم القرآن هو: عبدالله بن سعيد بن كلاب، والصواب في نزول القرآن هو النزول المعروف. وقد قرّر شيخ الإسلام ابن تيمية أنه ليس في القرآن ولا في السنة لفظ: «نزول» إلا وفيه معنى النزول المعروف. وما ذكره السيوطي من أن جبريل تلقّف القرآن من الله سماعاً هو مذهب السلف، وهو الحق، لحديث النواس بن سمعان وغيره. انظر للاستزادة: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٢ / ٥٢-٥٣، ١٢٣، ١٣٠ - ١٣٣، ١٨١، ٢٥٧، ٢٧٢، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٧٢).

(١) هو في القسم المفقود من المعجم الكبير، وعزاه له الهيثمي في مجمع الزوائد (٧ / ٩٤-٩٥) ك: التفسير سورة سبأ، وقال: «رواه عن شيخه يحيى بن عثمان بن صالح وقد وثِّق، وتكلَّم فيه مَنْ لم يُسَمَّ بغير قادح معين، وبقية رجاله ثقات». وقال الذهبي في الميزان (٤ / ٣٩٦) عن يحيى المذكور: «هو صدوق إن شاء الله» فيكون الإسناد بذلك حسناً، إن شاء الله، وذكر الشيخ الألباني في الصحيحة (٣ / ٢٨٢-٢٨٣) برقم ١٢٩٣، رواية قريبة منها وصححها.

(٢) كذا عزاه له في الدّر (٦ / ٦٩٩) سورة سبأ، والحديث أخرجه أبو داود في سننه (٥ / ٧٠) ك: السنة، ب: في القرآن، ح ٤٧٣٨، وابن خزيمة في كتاب =

بالوحي يَسْمَعُ أهلُ السموات صَلْصَلَةً كصَلْصَلَةِ السِّلْسِلة على الصَّفْوانِ فيَفْزَعون، ويرون أنه مِنْ أَمر الساعة»، وأصلُ الحديثِ في الصحيح[1].

وفي تفسير عليّ بنِ سَهْلٍ النَّيْسابوريِّ[2]: «قال جماعةٌ من العلماء[3]: نَزَلَ القرآن جملةً في ليلةِ القَدْرِ من اللوح المحفوظِ إلى بيتٍ يقُال له: بيتُ العِزَّةِ، فحفظه جبريلُ، وغُشِيَ على أهل السمواتِ مِنْ هَيْبةِ كلام الله، فمرَّ بهم جبريل وقد أفاقوا، فقالوا: ماذا قال ربكم، قالوا الحق، يعني القرآن، وهو معنى قوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ﴾ [سبأ: ٢٣] فأتى به جبريلُ إلى

= التوحيد/١٤٥ وابن حبان في صحيحه كما في الإحسان (١/٢٢٣-٢٢٤) ك: الوحي، ب: ذكر وصف أهل السموات عند نزول الوحي ح ٣٧، وصحح إسناده محقق الإحسان، وكذا صححه الشيخ الألباني في الصحيحة، كما تقدم في التعليق السابق. وقال بعد ذكره الحديث مرفوعاً وتصحيح إسناده: «والموقوف وإن كان أصحّ من المرفوع ولذلك علقه البخاري [قلت في صحيحه (١٣/٤٥٦) مع الفتح] فإنّه لا يُعِلُّ المرفوع، لأنّه لا يقال من قبل الرأي كما هو ظاهر» وكما قال المصنف: أصله في الصحيح وهو الذي سيأتي تخريجه.

(١) صحيح البخاري (١/١٨) مع الفتح، ك: بدء الوحي، ب: ٢ بدون عنوان، صحيح مسلم (٤/١٨١٦) ك: الفضائل، ب: عرق النبيّ ﷺ في البرد وحين يأتيه الوحي، ح٢٣٣٣، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) علي بن سهل بن العباس، أبو الحسن فقيه شافعي مفسرٌ (ت: ٤٩١هـ)، له كتاب في التفسير. انظر: المنتخب من كتاب السياق في تاريخ نيسابور ٤٣١، طبقات الشافعية الكبرى ٥/٢٥٨.

(٣) انظر النص: في المرشد الوجيز ٢٣.

بيت العزَّة، فأَمْلاه على السَّفَرَةِ الكَتَبة، يعني الملائكةَ، وهو معنى قوله ﴿بِأَيۡدِي سَفَرَةٖ * كِرَامِۭ بَرَرَةٖ﴾ [عبس: ١٥، ١٦]. وقال الخُوَيِّي[١]: «كلامُ الله المنزَّلُ قسمان، قِسْمٌ قال الله لجبريل: قل للنَّبي الذي أنت مُرْسَلٌ إليه: إن الله يقول: افعَلْ كذا وكذا، وَأْمُرْ بكذا وكذا، ففهم جبريلُ ما قالَه ربُّه، ثم نَزَل على ذلك النبي ﷺ، وقال له ما قال ربُّه، ولم تكن العبارةُ تلك العبارةَ، كما يقول المَلِك لمن يثق به: قل لفلان يقول لك المَلِكُ: اجتهدْ في الخِدْمة واجمَعْ جندك للقتال. فإنْ قال الرسولُ: يقول المَلِكُ لا تتهاوَنْ في خِدْمتي، ولا تَتْرُكِ الجند تتفرَّقُ، وحُثَّهم على المقاتلة، لا يُنْسَبُ إلى كذبٍ ولا تقصيرٍ في أداءِ الرسالة، وقسمٌ آخرُ قال الله لجبريل: اقرأ على النبيِّ هذا الكتابَ، فنزل جبريل بكلمةِ الله من غيرِ تَغْييرٍ، كما يكتبُ الملِك كتاباً، ويُسَلِّمه إلى أمينٍ، ويقول: اقرَأْه على فلانٍ، فهو لا يُغَيِّر منه كلمةً ولا حرفاً» انتهى.

١٢٨/١ / قلت: القرآنُ هو القسم الثاني، والقسمُ الأولُ هو السنَّةُ، كما وَرَدَ أنَّ جبريلَ كان يَنزِلُ بالسُّنَّةِ، كما يَنزِل بالقرآنِ، ومن هنا جاز روايةُ السُّنَّة بالمعنى؛ لأنَّ جبريلَ أدَّاه بالمعنى، ولم تَجُزْ القراءةُ بالمعنى؛ لأنَّ جبريل أدَّاه باللفظ، ولم يُبَحْ[٢] له إيحاؤُه بالمعنى.

والسِّرُّ في ذلك أنَّ المقصودَ منه التعبُّدُ بلفظِه، والإعجاز به، فلا يَقْدِرُ

---

(١) في م: «الجويني»، وهي محتملة في الأصل، ولم نقف على القول عند الجويني.

(٢) في مطبوعة أبي الفضل إبراهيم: «يتح».

أحدٌ أنْ يأتيَ بلفظٍ يقومُ مقامَه، وأنَّ تحت كلِّ حرفٍ منه معانيَ لايُحاط بها كثرةً، فلا يَقْدِرُ أحدٌ أنْ يأتيَ بَدلَه بما يَشْتمل عليه، والتخفيفُ[1] على الأمةِ، حيث جُعِلَ المُنزَّلُ إليهم على قسمين: قسم يَرْوُونه بلفظه الموُحَى به، وقسم يَرْوُوْنه بالمعنى، ولو جُعِلَ كلُّه ممَّا يُرْوَىٰ باللفظ لشَق، أو بالمعنى لم [٥١] يُؤْمَنِ التبديلُ / والتحريفُ فتأمَّل.

وقد رَأَيْتُ عن السَّلَفِ ما يَعْضُد كلامَ الخويي[2]، فأخرج ابنُ أبي حاتم[3] من طريق عُقَيْل عن الزُّهْرِيِّ: أنه سُئل عن الوَحْيِ فقال: «الوحي ما يُوحي اللهُ إلى نبي من أنبيائه، فيُثْبِتُه في قلبِه، فيتكلَّمُ به، ويكتبُه، وهو كلامُ اللهِ ومنه ما لا يتكلم به، ولا يكتُبه لأحدٍ، ولا يأمرُ بكتابته، ولكنه يُحدِّث به الناسَ حديثاً، ويُبَيِّنُ لهم أن الله أمرَه أن يُبَيِّنَه للناس ويُبَلِّغَهم إياه».

* * *

(١) قوله: «والتخفيف» معطوف على «التعبد بلفظه».

(٢) (م): «الجويني». انظر ص: ٢٩٦.

(٣) في تفسيره (٩/ ٢٨١٨) ورجاله ثقات، غير أنّ في رواية يونس بن يزيد الأيلي عن الزهري وهماً قليلاً كما في التقريب / ١١٠٠ برقم ٧٩٧٦، وهو من قول الزهري، ويحسن إسناده إليه.

فصل

وقد ذكر العلماءُ للوحي كيفيّاتٍ[1]:

إحداها: أن يأتيَه الملَكُ في مثلِ صَلْصَلَةِ الجَرَسِ، كما في الصحيح[2].

وفي مسندِ أحمدَ[3] عن عبدِالله بنِ عمروٍ: «سألتُ النبيَّ ﷺ: هل تُحِسُّ بالوحي؟ فقال: أسمع صَلاصِلَ، ثم أسكتُ عند ذلك، فما مِنْ مرةٍ يُوحى إليّ إلا ظننتُ أن نفسي تُقْبَضُ».

قال الخطّابي[4]: «والمرادُ أنه صوتٌ متداركٌ يَسْمَعُه ولا يَتَبَيَّنُه أولَ ما يسمعُه حتى يفهمَه[5] بعدُ». وقيل: هو صوتُ خَفْقِ أجنحةِ المَلَكِ.

---

(١) ما ورد في هذا الفصل من كيفيات الوحي الخمس هي لعموم الوحي من القرآن والسنة، أما الوحي من القرآن الكريم فله حالتان فقط، هما الأولى والثالثة كما في حديث الحارث بن هشام في كتاب «بدء الوحي» من صحيح البخاري.

(٢) تقدم تخريجه في ص ٢٩٥.

(٣) (٢/٢٢٢) ح ٧٠٧١ في إسناده ابن لهيعة خلط بعد احتراق كتبه كما تقدم، وفيه عمرو بن الوليد أيضاً لم يرو عنه غير يزيد بن أبي حبيب، قاله الحافظ ابن حجر في التقريب /٧٤٨ برقم ٥١٦٨، ولكنّه حسنه الهيثمي في المجمع (٨/٢٥٦) بعد أن عزاه لأحمد والطبراني، ويشهد لـه ما تقدم تخريجه من الصحيحين في ص: ٢٩٥.

(٤) أعلام الحديث ١/١٢١.

(٥) ولفظ الخطابي في المصدر المذكور: «... أول ما يقرع سمعه حتى يتفهم ويستثبت فيتلقفه حينئذ ويعيه».

والحكمةُ في تَقَدُّمهِ أن يَقْرَعَ سَمْعَه الوَحْيُ، فلا يُبقي فيه مكاناً لغيره. وفي الصحيح[1] أن هذه الحالةَ أشدُّ حالاتِ الوَحْيِ عليه. وقيل: إنه إنما كان يَنْزِل هكذا إذا نزلَتْ آيةُ وعيدٍ أو تهديدٍ.

/ **الثانية**: أنْ يَنْفُثَ في رُوْعِهِ[2] الكلامَ نَفْثاً، كما قالﷺ: «إن روحَ القُدُسِ نَفَثَ في رُوْعِي» أخرجه الحاكم[3]، وهذا قد يَرْجِعُ إلى الحالةِ الأولى، أو التي بعدها، بأن يأتِيَه في إحدى الكيفِيَّتَيْنِ، ويَنْفُثَ في رُوْعِهِ[4]. ١٢٩/١

الثالثة: أَنْ يأتيه في صورة الرجل فيكلمَه كما في الصحيح[5]، وأحياناً يتمثَّل لي المَلَك رجلاً فيكلِّمني فأَعِيْ ما يقولُ. زاد أبو عَوانَةَ[6] في

---

(١) تقدم تخريجه في ص: ٢٩٥.

(٢) في حاشية (أ): «الرُّوع بالضم هو القلب، وبالفتح هو الخوف والفزع».

(٣) في المستدرك (٢ / ٤) ك: البيوع، «لم يكن عبد ليموت حتى يبلغ آخر رزق هو له» سكت عنه الحاكم والذهبي، وكذا رواه البغويّ في شرح السنة (١٤ / ٣٠٢-٣٠٥) ك: الرقاق، ب: التوكل على الله عز وجلّ، بأسانيد مختلفة، قال المحقق: «رجاله ثقات إلاّ أنّه مرسل وله شاهد من حديث ابن مسعود وآخر من حديث جابر... وثالث عن أبي أمامة عند أبي نعيم في الحلية (١٠ / ٢٦، ٢٧) فيتقوى الحديث ويصحّ».

(٤) هذه الكيفية خاصة بالسنَّة، وهي نوع من الوحي الإلهامي؛ لأن النَّفْث شبيه بالنفخ، وهو أقل من التَّفْل، ولايسمَّى كلاماً. انظر: النهاية لابن الأثير ٥ / ٨٨.

(٥) تقدم تخريجه في ص: ٢٩٥.

(٦) يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم، النيسابوري الحافظ (ت: ٣١٦هـ)، له «الصحيح المسند» مستخرج على صحيح مسلم. انظر: تذكرة الحفاظ ٣ / ٧٧٩، السير ١٤ / ٤١٧.

صحيحه[1]: «وهو أهونُه عليَّ».

الرابعة: أَنْ يأتيَه المَلَكُ في النوم، وعَدَّ من هذا قومٌ سورةَ الكوثرِ، وقد تقدَّم[2] ما فيه.

الخامسة: أن يُكَلِّمه الله: إمَّا في اليقظة، كما في ليلة الإسراء، أو في النوم كما في حديث معاذ[3]: «أتاني ربي فقال: فيم يَخْتَصِمُ الملأُ الأعلى؟» الحديثَ. وليس في القرآن من هذا النوعِ شيءٌ فيما أعلمُ. نعم يُمكن أَنْ يُعَدَّ منه آخرُ سورةِ البقرة لِما تقدم[4] وبعضُ سورة الضحى وألم

(١) لم أقف عليه من خلال البحث في المطبوع من صحيح أبي عوانة، والظاهر أنّه في القسم المفقود منه، والله أعلم.

(٢) في ص: ١٥٣.

(٣) أخرجه أحمد في مسنده (١/٣٦٨) ح ٣٤٨٤ وفي (٥/٢٤٣)، والدارمي في سننه (٢/١٣٦٥-١٣٦٧) ك: الرؤيا، ب: في رؤية الرب تعالى في النوم، ح ٢١٩٥.

قال الدارقطني -في العلل (٦/٥٧) بعد أن ذكر عدة طرق له-: «ليس فيها صحيح وكلّها مضطربة»، وكذا قال ابن الجوزي -في العلل المتناهية (١/٣٤)-: «أصل هذا الحديث وطرقه مضطربة». وضعفه أيضاً محققو المسند شعيب الأرنؤوط ومن معه في تحقيقهم المسند (٥/٤٣٨) في تعليقهم على هذا الحديث للانقطاع بين أبي قِلابة وابن عباس رضي الله عنهما وللاضطراب، وعلق محقق سنن الدارمي حسين سليم أسد في الموضع السابق من الدارمي صحته على صحة صحبة عبدالرحمن بن عائش، قلت: هو مختلف في صحبته.

(٤) في ص: ١٥٧.

نشرح، فقد أخرج ابن أبي حاتم(١) من حديث عَديٍّ بنِ ثابتٍ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «سألتُ ربي مسألةً وَدِدْت أني لم أكن سألتُه. قلت: أيْ ربِّ اتَّخَذْتَ إبراهيمَ خليلاً، وكلَّمْتَ موسى تكليماً. فقال يا محمد: ألم أَجِدْك يتيماً فآوَيْتُ، وضالاً فهديتُ، وعائلاً فأغنَيْتُ، وشَرَحْتُ لك صدرك، وحَطَطْتُ عنك وِزْرك، ورفَعْتُ لك ذِكْرك، فلا أُذْكَرُ إلا ذُكِرْتَ معي؟».

* * *

(١) في القسم المفقود من تفسيره وعزاه له وحده المصنف في الدّر (٨/ ٥٤٩) وعزا له بنحوه الحافظ ابن كثير من حديث ابن عباس رضي الله عنهما في تفسيره (٨/ ٤٥٢) وساق إسناده ورجاله ثقات سوى عطاء بن السائب صدوق اختلط بآخره إلّا أنّ الرّاوي عنه حماد بن زيد، وهو ممّن روى عنه قبل الاختلاط فروايته صحيحة عنه فيحسن الحديث. انظر: الكواكب النيرّات لابن الكيال / ص ٣٢٤، ٣٢٥.

فائدة

أخرج الإمام أحمد في «تاريخه»[١] من طريقِ داود بن أبي هند عن الشعبيِّ قال: «أُنْزِل على النبي ﷺ النبوةُ، وهو ابنُ أربعين سنةً، فقُرِنَ بنبوَّته إسرافيلُ ثلاث سنين، فكان يُعَلِّمه الكلمةَ والشيءَ، ولم يَنْزِل عليه القرآنُ على لسانِه، فلما مضَتْ ثلاثُ سنين قُرِن بنبوَّتِه جبريلُ، فَنَزَل عليه القرآن على لسانه عشرين سنةً[٢]».

قال ابنُ عَسْكر[٣]: «والحكمةُ في توكيل إسرافيلَ به أنه الموكَّل بالصُّوْرِ الذي فيه هلاكُ الخَلق وقيامُ الساعةِ، ونبوتُه ﷺ مُؤْذِنةٌ[٤] بقرب الساعة وانقطاع الوحي / كما وُكِّلَ بذي القَرْنين ريافيل الذي يَطْوي الأرض، وبخالد بن سنان[٥] مالكٌ خازنُ النارِ». ١٣٠/١

وأخرج ابنُ أبي حاتم[٦] عن ابن سابط قال: «في أُمِّ الكتاب كلُّ شيء هو كائنٌ إلى يوم القيامة فوُكِّل ثلاثةٌ بحِفْظه من الملائكة فوكّل جبريلُ

(١) العلل ومعرفة الرجال (٢/٣٣٧) مرسل من قول الشعبيّ.

(٢) وهو معارض لحديث بدء الوحي الثابت في صحيح البخاري.

(٣) التكميل والإتمام ١١١، ملخصاً من كلامه وكلام السهيلي.

(٤) (أ): «مؤذن».

(٥) العَبْسِي، كان زمن الفترة، وجاء في أحاديث مرسلة أنه «كان نبياً وضيَّعه قومه»، قال ابن كثير: «لا يحتج بها هنا، والأشبه أنه كان رجلاً صالحاً له أحوال وكرامات». البداية والنهاية ٣/٢٥١، وانظر الإصابة ٢/٣٦٩.

(٦) عزا المصنف له نحوه في الدّر (٧/٤٢٩) عن ابن عباس رضي الله عنهما وعزاه في (٧/٣٦٦) لابن أبي شيبة وعبد بن حميد وابن المنذر وأبي الشيخ في العظمة عن ابن سابط بلفظ مقارب.

بالكتب، والوَحْيِ إلى الأنبياء، وبالنصرِ عند الحروب وبالهَلَكات إذا أراد الله أن يُهْلِكَ قوماً، ووكِّل ميكائيل بالقَطْرِ والنبات، ووكِّل مَلَكُ الموتِ بقَبْض الأنفسِ، فإذا كان يومُ القيامةِ عارضوا بين حِفْظهم وبين ما كان في أمِّ الكتابِ فيجدونه سواءً».

وأخرج[1] أيضاً عن عطاءِ بن السائب قال: أولُ مَنْ يُحاسَبُ جبريل؛ لأنه كان أمين الله إلى رُسُلهِ.

* * *

فائدة ثانية

أخرج الحاكمُ[2] والبيهقيُّ[3] عن زيد بن ثابت: أن النبيَّ صلى الله عليه / [٥٢] وسلم قال: «أُنْزِل القرآن بالتفخيم[4] كهيئة «عُذُراً»،

(١) أي: ابن أبي حاتم منقطع معضل، ولم نقف عليه فيه ولا في الدّر نقلاً عنه.

(٢) في المستدرك (٢ / ٢٣١، ٢٤٢) ك: التفسير، وصححه في الموضعين وتعقبه الذهبي فقال: «لا والله العوفي مجمع على ضعفه، وبكار -وهو ابن عبدالله- ليس بعمدة، والحديث واهٍ منكر».

(٣) في الشعب (٢ / ٤٢٦) ب: في تعظيم القرآن، فصل في قراءة القرآن بالتفخيم والإعراب، في إسناده ما ذكره الذهبي في تعقيبه على الحاكم في الذي قبله.

(٤) فسَّره عمَّار بن عبدالملك -أحد رواة الحديث- بتحريك الأوسط في ذلك. انظر: ص ٥٩٨.

«نُـذُراً»(١) [المرسلات: ٦]، و﴿ٱلصُّدُفَيۡنِ﴾(٢) [الكهف: ٩٦]، و﴿أَلَا لَهُ ٱلۡخَلۡقُ وَٱلۡأَمۡرُ﴾(٣) [الأعراف: ٥٤] وأشباهِ هذا. قلتُ: أخرجه ابنُ الأنباريِّ في كتاب «الوقف والابتداء»(٤) فبيَّن أن المرفوعَ منه «أُنزل القرآنُ بالتفخيمِ» فقط، وأنَّ الباقيَ مُدْرَجٌ من كلامِ عمَّارِ بنِ عبدالملكِ أحدِ رواةِ الحديثِ.

* * *

فائدة أخرى

أخرج ابنُ أبي حاتم(٥) عن سفيانَ الثوريِّ قال: «لم يَنْزِلْ وَحْيٌ إلا

(١) قرأ روح عن يعقوب بضم الذال من «عُذُرا»، والباقون بإسكانها. وقرأ أبوعمرو وحمزة والكسائي وخلف وحفص بإسكان الذال من «نذراً»، وقرأ الباقون بضمها. انظر: غاية الاختصار ٢/٧٠٢، والنشر ٢/٢١٧.

(٢) قرأ ابن كثير وأبوعمرو ويعقوب وابن عامر بضم الصاد والدال، وقرأ شعبة بضم الصاد وسكون الدال، وقرأ الباقون بفتحهما. انظر: التيسير ١٤٦، والنشر ٢/٢١٦.

(٣) لم نقف على قراءات شاذة في هذا القدر من هذه الآية.

(٤) (١/١٤) ح ٧، من طريق العوفي وهو ضعيف كما تقدم.

(٥) في تفسيره (٩/٢٨١٩) سورة الشعراء، ح ١٥٩٥٠، رجاله ثقات سوى عبدالرحيم الرُّزيقيّ وهو عبدالرحيم بن عبدالعزيز بن رزيق، صدوق كما في الجرح والتعديل (٥/٣٤١) وكذا عزاه المصنف في الدر المنثور (٥/٥) لابن المنذر أيضاً.

بالعربيةِ، ثم ترجَمَ كلٌّ نبيٍ لقومه»[1].

* * *

فائدة أخرى

أخرج ابنُ سعد[2] عن عائشة، قالت: «كان رسولُ الله ﷺ إذا نَزَلَ / عليه الوحيُ يَغُطُّ في رأسِه، ويَتَربَّدُ وجهُه[3]، ويَجِدُ بَرْداً في ثناياه، ويَعْرَقُ حتى يَتَحدَّر منه مِثْلُ الجُمانِ». ١٣١/١

* * *

(١) هذه مسألة غيبية تحتاج إلى دليل صحيح قاطع، ولا يكفي ما ذكره عن سفيان -رحمه الله-، ومعلوم أن الرسل والأنبياء السابقين أرسلوا إلى أقوامهم خاصة، فرسالاتهم موقوتة، تناسب لغة البلاغ لكل نبي مرسل، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡ﴾ [إبراهيم: ٤]، وهذا يقتضي أن يكون الوحي إليهم بلغتهم، ولا سيما أن بعض الوحي المنزل إلى الرسل السابقين نزل مكتوباً كالتوراة، فمن رحمة الله ولطفه بعباده أن ينزل إليهم وحياً بلغتهم، بخلاف ما لو أتى على غير لسانهم، فإنهم يحتاجون إلى تعلُّم لغة الوحي المنزل؛ لكي يفهموا ما خاطبهم الله به، فإذا بيَّن لهم رسولهم ما أمروا به وما نهوا عنه قامت عليهم الحجة. انظر: تفسير السعدي ٤ /٧٣، وعلوم القرآن بين البرهان والإتقان: ١٨٧.

(٢) لم أجده فيما بحثت تحت عنوان «ذكر شدة نزول الوحي» ولا «في نزول الوحي» في الطبقات له (١ /١٩٤، ١٩٧) من حديث عائشة رضي الله عنها، إنّما أخرج من حديث عبادة رضي الله عنه نحوه مختصراً، في (١ /١٩٧) ورجاله ثقات.

(٣) أي: يتَغيَّر إلى الغُبرة. انظر: النهاية ٢ /١٨٣.

المسألة الثالثة

في الأحرف السبعة التي نزل القرآن عليها

قلت: وَرَدَ حديثُ[1] «نَزَلَ القرآنُ على سبعة أحرف» من رواية جمعٍ من الصحابة: أُبيِّ بن كعب[2] وأنس[3] وحذيفة بن اليمان[4]، وزيدِ بن أرقم[5] وسَمُرَةَ بنِ جُنْدُبٍ[6]، وسليمان بن صُرَد[7] وابنِ عباس،

(١) انظر: صحيح البخاري (٩/٢٣) مع الفتح، ك: فضائل القرآن، ب: أنزل القرآن على سبعة أحرف ح ٤٩٩١، ٤٩٩٢ وفي مواضع عديدة، وصحيح مسلم (١/٥٦٠-٥٦٣) ك: صلاة المسافرين ب: بيان أنّ القرآن نزل على سبعة، ح ٨١٨-٨٢١، وانظر طرقه في كتاب الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها د/حسن ضياء الدّين /٦٣، ١٠٥، ١٠٩ وغيرها ومجمع الزوائد (٧/١٥٠).

(٢) ابن قيس، أبو المنذر الأنصاري الصحابي الجليل، سيد القراء (ت: ٣٠هـ) على الراجح. انظر: الاستيعاب ١/٦٥، الإصابة ١/٢٧.

(٣) ابن مالك بن النضر، أبو حمزة الخزرجي الأنصاري، خادم رسول الله ﷺ، ومن المكثرين في الرواية عنه (ت: ٩٢هـ). انظر: الاستيعاب ١/١٠٩، الإصابة ١/١٢٦.

(٤) ابن جابر، أبو عبدالله العبْسي اليماني، من نجباء الصحابة، وصاحب سرّ النبي ﷺ (ت: ٣٦هـ). انظر: طبقات ابن سعد ٦/١٥، الإصابة ٢/٤٤، السير ٢/٣٦١.

(٥) ابن زيد، أبو عُمَر الخزرجيُّ الأنصاري، صحابي مشهور، أنزل الله تصديقه في سورة المنافقين (ت: ٦٦هـ). انظر: الاستيعاب ٢/٥٣٥، الإصابة ٢/٥٨٩.

(٦) ابن هلال، أبو سليمان حليف الأنصار، صحابي مشهور له أحاديث، توفي بالبصرة سنة (٥٨هـ). انظر: الاستيعاب٢/٦٥٣، الإصابة ٣/١٧٨.

(٧) ابن الجَوْن، أبو مُطرِّف الخُزاعي الكوفي، صحابي قتل بعين الوَرْدة سنة (٦٥هـ). انظر: الاستيعاب: ٢/٦٤٩، الإصابة ٣/١٧٢.

وابـنِ مسعود، وعبدِالرحمن بـن عوف[1]، وعثمانَ بن عفان،[2] وعمرَ ابن الخطاب، وعـمـرَ بن أبي سَلَمَـة[3]، وعـمـرِو بن العـاص[4] ومعـاذِ بن جبل[5] وهشام بن حكيم[6] وأبي بَكْرَة[7]، وأبي جَهْم[8]، وأبي سعيد

---

(١) ابن عبد عوف، أبو محمد القرشي الزهري، أحد العشرة المبشرين بالجنة، أسلم قديماً ومناقبه شهيرة (ت: ٣٢هـ). انظر: الاستيعاب ٢/ ٨٤٤، الإصابة ٤/ ٣٤٦.

(٢) ابن أبي العاص، أبو عبدالله القرشي الأموي، شهيد الدار، الخليفة الراشد، استشهد سنة (٣٥هـ). انظر: أسد الغابة ٣/ ٢١٥، الإصابة ٤/ ٤٥٦.

(٣) ابن عبد الأسد، أبو حفص القرشي، المخزومي، ربيب النبي ﷺ من زوجه أم سلمة، أمّره عليٌّ على البحرين (ت: ٨٣هـ). انظر: السير٣/ ٤٠٦، الإصابة ٤/ ٥٩٢.

(٤) ابن وائل، أبو عبدالله القرشي السَّهْمي، أسلم عام الحديبية، فتح مصر وولي إمرتها مرتين، وتوفي بها سنة (٤٣هـ). انظر: السير٣/ ٥٤، الإصابة ٤/ ٦٥٠.

(٥) ابن عمرو، أبو عبدالرحمن الخزرجيُّ الأنصاري، من أعيان الصحابة، وكان إليه المنتهى في العلم بالأحكام والقرآن. توفي بالشام سنة (١٨هـ). انظر: الاستيعاب ٣/ ١٤٠٢، الإصابة ٦/ ١٣٦.

(٦) ابن حزام، القرشي الأسدي، صحابي ابن صحابي، له ذكر في الصحيحين فقد سمعه عمر يقرأ سورة الفرقان، قال ابن سعد: «توفي في أول خلافة معاوية». انظر: السير ٣/ ٥١، الإصابة ٦/ ٥٣٨.

(٧) نُفَيْع بن الحارث بن كَلَدة، الثقفي، صحابي مشهور بكنيته، أسلم بالطائف ثم نزل البصرة ومات بها سنة (٥١هـ). انظر: الاستيعاب ٤/ ١٥٣٠، الإصابة ٦/ ٤٦٧.

(٨) ابن حذيفة بن غانم، القرشي العدوي، أسلم يوم فتح مكة، وكان ممن تأخذ قريش عنهم النسب. قال ابن سعد: «مات في آخر خلافة معاوية». انظر: الاستيعاب ٤/ ١٦٢٣، الإصابة ٧/ ٧١.

الخُدْرِيِّ(١)، وأبي طلحةَ الأنصاري(٢) وأبي هريرة، وأمِّ أيوبَ(٣)، فهؤلاء أحدٌ وعشرون صحابياً(٤). وقد نصَّ أبو عبيد(٥) على تواتُرِه.

وأخرج أبو يَعْلى في «مسنده»(٦): أن عثمانَ قال على المِنْبر: «أُذَكِّر اللهَ رجلاً سمع النبيَّ ﷺ قال: «إن القرآن أُنْزِلَ على سبعةِ أحرفٍ، كلُّها شافٍ

---

(١) سعد بن مالك بن سنان، الأنصاري، له ولأبيه صحبة، روى كثيراً عن النبي ﷺ، مات بالمدينة سنة (٦٣هـ). انظر: الاستيعاب ٤/١٦٧١، الإصابة ٧/١٧٤.

(٢) زيد بن سهل بن الأسود، النَّجَّاري الأنصاري، مشهور بكنيته: من كبار الصحابة، شهد بدراً وما بعدها، مات سنة (٣٤هـ). انظر: الاستيعاب ٤/١٦٩٧، الإصابة ٧/٢٣١.

(٣) بنت قيس بن سعد، الخزرجية الأنصارية، زوج أبي أيوب وبنت عمته، لم تؤرَّخ وفاتها. انظر: الاستيعاب ٤/١٩٢٥، الإصابة ٨/١٧٤، تحرير تقريب التهذيب ٤/٤٣٩.

(٤) أوصلهم هنا إلى واحد وعشرين صحابياً، وكذلك في كتابه قطف الأزهار المتناثرة: ١٦٣. بينما ذكر في تدريب الراوي (٢/١٨٠) أنهم بلغوا سبعة وعشرين، وذكر في شرحه لألفية العراقي في المصطلح (خ): ٤٤/ب - ٤٥/أ: أن حديث الأحرف السبعة رواه نحو الثلاثين من الصحابة.

(٥) فضائل القرآن ٢/١٦٨.

(٦) (١/١٥٣) ح ٩ [بتحقيق إرشاد الحق الأثري] ضعيف، في الإسناد راوٍ مبهم، وكذا أورده الهيثمي في المقصد العليّ في زوائد مسند أبي يعلى الموصلي (٣/١٢٠) ح ١٢١٦، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/١٥٢): «رواه أبو يعلى في الكبير وفيه راوٍ لم يُسمّ»، وكذا رواه النسائي في سننه (٢/١٥٣-١٥٤) ك: الافتتاح، ب: جامع ما جاء في القرآن، ثم قال: «معقل بن عبيدالله ليس بذلك القوي».

كافٍ »، لَمَا قام فقاموا، حتى لم يُحْصَوا، فشَهدوا بذلك، فقال: وأنا أشهد معهم ». وسأسوق من رواياتِهم ما يُحتاج إليه فأقول: اختُلِفَ في معنى هذا الحديث على نحو أربعين[1] قولاً:

أحدها: أنه من المُشْكِل الذي لا يُدْرَىٰ معناه؛ لأنَّ الحرفَ يَصْدُق لغةً على حرفِ الهجاءِ وعلى الكلمة وعلى المعنى وعلى الجهة، قاله ابنُ سَعْدانَ النحويُّ[2].

الثاني[3]: أنه ليس المرُاد بالسبعة حقيقةَ العدد؛ بل المرادُ التيسيرُ والتسهيلُ والسَّعَةُ، ولفظ السبعةِ يُطْلَقُ على إرادةِ الكثرةِ في الآحاد، كما يُطْلَقُ السبعون في العشراتِ والسبعمئة في المئين، ولايُراد العددُ المعيَّنُ. وإلى هذا جنح عِياض[4] وَمَنْ تَبِعه. ويَرُدُّه ما في حديثِ ابنِ عباسٍ في

---

(١) انظر: مقدمة تفسير الطبري ١ / ٢١ (١ / ١ / ١١)، شرح حديث: «أنزل القرآن على سبعة أحرف» لأبي الفضل الرازي، (خ)، الكامل (خ) ق ١٧، جمال القراء ٢٤٢، المرشد الوجيز ٧٧ البرهان ١ / ٣٠١، النشر ١ / ٢٠، التحبير ١١٩.

(٢) انظر: المرشد الوجيز ٩٣، البرهان ١ / ٣٠٥، وهو: محمد بن سعدان، أبو جعفر الكوفي الضرير المقرئ النحوي، كان يقرأ بقراءة حمزة، ثم اختار لنفسه طريقاً لم يخالف فيه المشهور (ت: ٢٣١هـ)، من مؤلفاته: «الجامع»، «المجرد». انظر: غاية النهاية ٢ / ١٤٣، بغية الوعاة ١ / ١١١.

(٣) النشر ١ / ٢٥.

(٤) ابن موسى بن عياض، أبو الفضل اليحصبي السَّبْتي المالكي. قاض حافظ (ت: ٥٤٤هـ)، من مؤلفاته: «الشفا في حقوق المصطفى»، «ترتيب المدارك». انظر: الصلة ٢ / ٤٢٩، السير ٢٠ / ٢١٢. وانظر قوله في كتابه: إكمال المعلم بفوائد مسلم ٣ / ١٨٧، وانظر: شرح النووي على مسلم ٦ / ٩٩.

الصحيحين[1]: «أن رسول الله ﷺ قال: «أقرأني جبريلُ على / حرفٍ، ١/١٣٢ فراجَعْتُه، فلم أَزَلْ أسْتَزيدُه ويزيدُني، حتى انتهى إلى سبعةِ أحرفٍ».

وفي حديث أُبَيّ عند مُسْلم[2]: «إن ربي أرسلَ إليَّ أن اقرَأ القرآنَ على حرف، فردَدْتُ إليه: أَنْ هَوِّن على أمتي، فأَرْسَلَ إليَّ أن اقرأ على حرفين، فردَدْتُ إليه: أنْ هَوّن على أمتي، فأرسلَ إليَّ أن اقرأه على سبعةِ أحرف».

وفي لفظ عنه عند النسائي[3]: «أنَّ جبريلَ وميكائيلَ أتياني فقعد جبريلُ عن يميني وميكائيل عن يساري، فقال جبريلُ: اقرأ القرآن على حرف. فقال ميكائيل: استَزِدْه، حتى بلغَ سبعةَ أحرفٍ». وفي حديث أبي بَكْرَةَ عنه[4]: «فنظرت إلى ميكائيلَ، فسكت فعلمتُ أنه قد انتهت العِدَّةُ» فهذا يدلُّ علىَ إرادةِ حقيقةِ العددِ وانحصاره.

الثالث: أنَّ المرادَ بها سبع قراءات[5]. وتُعُقِّبَ: بأنه لا يوجدُ في القرآن كلمةٌ تُقْرَأُ على سبعةِ أوجهٍ إلا القليلُ مثلَ: ﴿عَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ﴾[6] [المائدة: ٦٠]،

---

(١) تقدم تخريجه قريباً في ص: ٣٠٦.

(٢) تقدم تخريجه في ص: ٣٠٦.

(٣) في سننه (٢/١٥٤) ك: الافتتاح، ب: جامع ما جاء في القرآن، ح٩٤١ وأورده الشيخ الألباني في صحيح سنن النسائي (١/٢٠٥-٢٠٦) ح ٩٠٢ وقال: «صحيح».

(٤) سيأتي قريباً تخريجه من حديث أبي بكرة رضي الله عنه.

(٥) حكاه أبو الليث في بستان العارفين ٣٢٦ من دون نسبة، وحكاه الزركشي عن الخليل ابن أحمد. انظر: البرهان ١/٣٠٥.

(٦) فيها أكثر من سبعة أوجه، المتواتر منها: «وعَبُدَ» بضم الباء، و«الطاغوتِ» بالخفض لحمزة، و«وعَبَدَ الطاغوتَ» بفتح الباء ونصب التاء وهي قراءة الباقين.

وعن الحسن «وعَبْدَ الطاغوتِ» بسكون الباء وكسر التاء، وعن الشبنوذي «وعُبُدَ الطاغوتِ» بضم العين والباء وكسر التاء، وعن يحيى بن وثاب «وعَبُدَ الطاغوتَ» =

و﴿ فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ ﴾[1] [الإسراء: ٢٣].

وأُجيبَ: بأنَّ المرادَ أنَّ كلَّ كلمةٍ تُقْرأ بوجهٍ أو وجهَيْن أو ثلاثةٍ أو أكثرَ إلى سبعةٍ. ويُشْكِلُ على هذا أنَّ في الكلمات ما قُرِئَ على أكثرَ، وهذا يَصْلُح أَنْ يكونَ قولاً رابعاً.

الخامس: أنَّ المرادَ بها الأوجهُ التي يقع بها التغايرُ، ذكره ابن قتيبة[2]. قال: «فأوَّلُها: ما يتغيَّرُ حركته، ولا يزولُ معناه ولا صورتُه مثلَ ﴿ وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ ﴾ [البقرة: ٢٨٢] بالرفع والفتح[3].

= بضم الباء والنصب، وعن أبان بن تغلب وغيره «وعُبُدَ الطاغوتِ» بضم العين والباء وكسر التاء، وعن علقمة «وعَبَّدَ الطاغوتَ» بتشديد الباء مفتوحة والنصب. انظر مختصر ابن خالويه: ٣٣-٣٤، البحر المحيط: ٣/٥١٩، النشر ٢/٢٥٥، ايضاح الرموز: ٣٦٣.

(١) وكذلك «أف»، المتواتر منها ثلاث: بفتح الفاء من غير تنوين لابن كثير وابن عامر ويعقوب، وبكسر الفاء منونة للمدنيين وحفص، وقرأ الباقون بالكسر من غير تنوين. وعن أبي الحوزاء وغيره «أفٌّ» بالرَّفع والتنوين مع التشديد. وقرأ أبو السمَّال وغيره «أفُّ» بالضم مع التشديد، وقرأ ابن عباس «أُفَ» بالفتح والتخفيف. وقرأ الجحدري «أفاً» بالنصب والتشديد والتنوين. انظر: مختصر ابن خالويه: ٧٦، البحر ٦/٢٧، النشر ٢/٣٠٦.

(٢) تأويل مشكل القرآن ٣٦.

(٣) قرأ ابن محيصن برفع الراء -وهي قراءة شاذة-، وقرأ جمهور القراء بفتحها، سوى أبي جعفر فروي عنه سكونها مع التخفيف. انظر: المحتسب ١/١٤٩، والبحر المحيط ٢/٣٥٤، والنشر ٢/٢٢٨.

وثانيها: ما يتغير بالفعل مثل «بَعِّدْ» و«باعَدَ»(١) [سبأ: ١٩] بلفظ الطلب والماضي.

وثالثها: ما يتغير بالنقط مثل: «نُنْشِرُها»، و﴿ نُنشِزُهَا ﴾(٢) [البقرة: ٢٥٩].

[٥٣] ورابعُها: ما يتغيَّر بإبدال حرف قريب المخرج مثلَ: ﴿ طَلْحٍ مَّنضُودٍ ﴾ [الواقعة: ٢٩] و«طلع»(٣).

وخامسها: ما يتغيَّرُ بالتقديم والتأخير مثلَ: ﴿ وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ ﴾ [قٓ: ١٩] و«سكرة الحق بالموت»(٤).

وسادسُها: ما يتغير بزيادة أو نُقْصانٍ مثل: «والذكر والأنثى» ﴿ وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَىٰ ﴾(٥) [الليل: ٣].

وسابعها: ما يتغيرُ، بإبدالِ كلمةٍ بأخرى، مثلَ: ﴿ كَالْعِهْنِ الْمَنفُوشِ ﴾

---

(١) قرأ يعقوب «ربُّنا باَعَدَ» برفع الباء من «ربّنا» على الابتداء وفتح العين والدال وألف قبل العين على الماضي، وقرأ الباقون «ربَّنا» بالنصب على النداء، وقرأ بكسر العين المشددة بلا ألف مع سكون الدال «بعِّد» ابن كثير وأبو عمرو وهشام على الطلب، وقرأ الباقون بالألف وكسر العين وسكون الدال مخففة. غاية الاختصار ٢/٦٢٣، النشر ٢/٣٥٠.

(٢) قرأ ابن عامر والكوفيون -عاصم وحمزة والكسائي وخلف- بالزاي المنقوطة، وقرأ الباقون بالراء المهملة، وكلهم ضم النون وكسر الشين. الإقناع ٢/٦١١، النشر ٢/٢٣١.

(٣) قرأ علي بالعين وهي قراءة شاذة. مختصر ابن خالويه ١٥١.

(٤) قرأ أبو بكر وأبيّ «سكرة الحق بالموت» وهي قراءة شاذة، مختصر ابن خالويه ١٤٤.

(٥) قرأ علي بن أبي طالب وغيره «والذكر والأنثى» بحذف «وما خلق» وهي قراءة شاذة. مختصر ابن خالويه ١٧٤ المحتسب ٢/٣٦٤.

[القارعة: ٥] و« كالصوف[١] المنفوش ».

وتعقَّبَ هذا قاسمُ بن ثابت[٢]: بأنَّ الرخصةَ وقعَتْ، وأكثرُهم يومئذٍ لا يكتبُ ولا يَعْرِفُ / الرسمَ، وإنما كانوا يَعرِفون الحروفَ ومخارجَها. وأُجيب ١/١٣٣ بأنه لا يلزمُ من ذلك توهينُ ما قاله ابنُ قتيبة؛ لاحتمالِ أن يكونَ الانحصارُ المذكورُ في ذلك وقع اتفاقاً، وإنما اطُّلِع عليه بالاستقراء.

وقال أبو الفضل الرازي في « اللوامح »[٣]: « الكلامُ لا يخرجُ عن سبعةِ أوجهٍ في الاختلاف، الأولُ: اختلافُ الأسماءِ من إفرادٍ وتثنيةٍ وجمع وتذكير وتأنيث. الثاني: اختلافُ تصريفِ الأفعال من ماض ومضارع وأمر. الثالث: وجوهُ الإعرابِ. الرابع: النقصُ والزيادةُ. الخامس: التقديمُ والتأخيرُ. السادس: الإبدال. السابع: اختلافُ اللغات، كالفتح والإمالةِ والترقيق والتفخيمِ والإدغامِ والإظهارِ ونحو ذلك »، وهذا هو القول

---

(١) في أ « الصفوف » وهو تصحيف، وقرأ ابن مسعود « كالصوف المنفوش » وهي قراءة شاذة، مختصر ابن خالويه ١٧٨ .

(٢) وهو: قاسم بن ثابت بن حزم، أبو محمد العوفي السَّرَقُسْطي عالم بالحديث واللغة، (ت: ٣٠٢هـ)، له كتاب « الدلائل في غريب الحديث ». انظر: تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس ١/١١٩، جذوة المقتبس ١٧٤ .

ولم نقف على قوله في القَدْر المطبوع من كتابه: « الدلائل »، وهو في المرشد الوجيز ١٣١ .

(٣) انظر: كلامه في شرح حديث « أنزل القرآن على سبعة أحرف (خ) ٢٣ أ وهو: عبدالرحمن بن أحمد بن الحسن العجلي، مقرئ نحوي (ت: ٤٥٤هـ)، من مؤلفاته: « اللوامح » كتاب ضخم في القراءات وتوجيهها، منه قطعة مخطوطة، « جامع الوقوف ». انظر: غاية النهاية ١/٣٦١، بغية الوعاة ٢/٧٥، علوم القرآن بين البرهان والإتقان: ٣٥٩-٣٦٠ .

السادس. وقال بعضهم[1]: «المراد بها كيفيةُ النطقِ بالتلاوةِ من إدغام، وإظهار، وتفخيم وترقيق، وإمالة، وإشباع، ومدّ وقَصْر، وتشديد وتخفيف وتليين، وتحقيق» وهذا هو القولُ السابع.

وقال ابن الجَزَرِيِّ[2]: قد تَتَبَّعْتُ صحيحَ القراءات وشاذَّها وضعيفَها، ومُنْكَرَهَا، فإذا هي يَرْجِعُ اختلافُها إلى سبعة أوجهٍ لا يَخْرُجُ عنها، وذلك: إمَّا في الحركاتِ بلا تغيُّرٍ في المعنى والصورةِ نحوُ: ﴿ بِٱلْبُخْلِ ﴾ [النساء: ٣٧] بأربعة[3] و﴿ يَحْسَبُ ﴾ [الهمزة: ٣] بوجهين[4] أو بتغيرٍ في المعنى فقط، نحوُ: ﴿ فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ ﴾[5] [البقرة: ٣٧]، وإمَّا في الحروف بتغير المعنى لا الصورة نحو: ﴿ تَبْلُواْ ﴾ [يونس: ٣٠] و«تتلو»[6]،

---

(١) حكاه شيذلة عن القراء كما في البرهان ١/٣١٨.

(٢) النشر ١/٢٦.

(٣) قرأ حمزة والكسائي وخلف «البَخَل» بفتح الباء والخاء، وقرأ الباقون «البُخْل» بضم الباء وسكون الخاء. التيسير ٩٦، النشر ٢/٢٤٩ وقرأ عيسى بن عمر «البُخُل» بضم الباء والخاء، وابن سعوة عن ابن كثير «البَخْل» بفتح الباء وسكون الخاء، وهما قراءتان شاذتان. مختصر ابن خالويه ٢٦، الكامل (خ) ١٨٠/أ.

(٤) قرأ أبو جعفر وابن عامر وعاصم وحمزة بفتح السين، وقرأ الباقون بكسرها. السبعة ١٩١، النشر ٢/٢٣٦.

(٥) قرأ ابن كثير بنصب «آدمَ» ورفع «كلماتٌ»، وقرأ الباقون برفع «آدمُ» ونصب «كلماتٍ» بكسر التاء. الإقناع ٢/٥٩٧، النشر ٢/٢١١.

(٦) قرأ حمزة والكسائي وخلف «هنالك تتلو» بتاءين من التلاوة، وقرأ الباقون «هنالك تبلو» بالتاء والباء من البلوى. التيسير ١٢١، النشر ٢/٢٨٣.

أو عكسَ ذلك نحو: ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ [الفاتحة: ٦] و«السراط»(1)، أو بتغيُّرِهما نحوُ: «فامضوا» ﴿فَٱسۡعَوۡاْ﴾(2) [الجمعة: ٩] وإمَّا في التقديم والتأخير نحو: ﴿فَيَقۡتُلُونَ وَيُقۡتَلُونَ﴾(3) [التوبة: ١١١] أو في الزيادة والنقصانِ نحوُ: «أَوْصَى»، ﴿وَوَصَّىٰ﴾(4) [البقرة: ١٣٢]. فهذه سبعةٌ لا يَخْرُج الاختلافُ عنها.

قال: «وأمّا نحو: اختلافِ الإظهار والإدغام والرَّوْم والإشمام والتحقيق والتسهيل والنقل والإبدالِ، فهذا ليس من الاختلاف الذي يتنوَّع فيه اللفظ أو المعنى، لأنَّ هذه الصفاتِ المتنوعةَ في أدائهِ لا تُخْرِجُه عن أن يكونَ لفظاً واحداً». / انتهى، وهذا هو القولُ الثامن. ١٣٤/١

قلت: ومن أمثلةِ التقديمِ والتأخيرِ قراءةُ الجمهورِ ﴿كَذَٰلِكَ يَطۡبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلۡبِ مُتَكَبِّرٖ جَبَّارٖ﴾ [غافر: ٣٥]، وقرأ ابن مسعود(5) «على قلبِ كلِّ متكبرٍ».

(١) قرأ قنبل -من طريق ابن مجاهد- ورويس عن يعقوب «السراط» بالسين، وقرأ خلف عن حمزة بإشمام الصاد الزاي في كل القرآن، واختلف عن خلاد، وقرأ الباقون «الصراط» بالصاد الخالصة. الإقناع ٢/٥٩٥، الإتحاف ١/٣٦٥.

(٢) قرأ ابن مسعود وغيره «فامضوا» مكان ﴿فَٱسۡعَوۡاْ﴾ وهي قراءة شاذة. مختصر ابن خالويه ١٥٦، المحتسب ٢/٣٢١.

(٣) قرأ حمزة والكسائي وخلف بتقديم «يُقْتَلون» الفعل المجهول، وقرأ الباقون بتقديم «يَقْتُلون» الفعل المبني للمعلوم. التيسير ٩٣، النشر ٢/٢٤٦.

(٤) قرأ نافع وأبو جعفر وابن عامر «وأوصىٰ» بألف بين الواوين مع تخفيف الصاد، وقرأ الباقون «ووصّىٰ» بتشديد الصاد من غير ألف بين الواوين. السبعة ١٧١، النشر ٢/٢٢٢.

(٥) بتقديم «قلب» وإضافته إلى «كل» وهي قراءة شاذة، وهو لا يحذف لفظ «جبار» من الآية. جامع البيان للطبري ١٢/٢٤/٦٤، مختصر ابن خالويه ١٣٣.

التاسع: أنَّ المرادَ سبعةُ أوجهٍ من المعاني المتفقةِ بألفاظٍ مختلفةٍ[١] نحو: أَقْبِلْ وتعالَ وهلُمَّ وعَجِّل وأسرِعْ، وإلى هذا ذهب سفيانُ بن عُيَيْنَة[٢] وابنُ جرير[٣] وابن وَهْبٍ وخلائقُ. ونسبه ابنُ عبدالبَرِّ[٤] لأكثرِ العلماء. ويَدُلُّ له ما أخرجه أحمد[٥] والطبرانيُّ[٦] من حديثِ أبي بَكْرة: «أنَّ جبريل قال: يا محمد اقرأ القرآن على حرف قال ميكائيل: استزِدْه حتى بلغَ سبعة أحرف. قال: «كلٌّ شافٍ كافٍ، ما لم تَخْتم آيةَ عذاب برحمةٍ، أو رحمةٍ بعذابٍ، نحوُ قولك: تعال و أقبل وهلُمَّ واذهب وأسرع وعَجِّل»، هذا لفظُ روايةِ أحمدَ، وإسنادهُ جيد.

---

(١) حكاه الزركشي في البرهان ١/٣١٣.

(٢) ابن أبي عمران، أبو محمد الهلالي الكوفي، من أئمة الحديث (ت: ١٩٨هـ). انظر: تاريخ بغداد ٩/١٧٤، السير ٨/٤٥٤.

(٣) جامع البيان ١/٥٧ (١/١/٢٥).

(٤) التمهيد ٣/٤٨٣.

(٥) في مسنده (٥/٥١) ح ٢٠٥٣٣ في إسناده علي بن زيد بن جُدعان، وهو ضعيف، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/١٥١): «رواه أحمد والطبراني بنحوه... وفيه علي بن زيد... وهو سيئ الحفظ وقد توبع، وبقية رجال أحمد رجال الصحيح» وكذا رواه الطبري في مقدمة تفسيره (١/٤٣) برقم ٤٠، (١/١/١٨) وصححه لغيره شعيب الأرنؤوط ومن معه في التعليق على الحديث في تحقيق المسند (٣٤/٧١) ح ٢٠٤٢٥، وصحح إسناد الطبري والطبراني في تحقيق المسند، (٣٤/١٤٧) في التعليق على ح ٢٠٥١٤، وقال المصنف: «إسناده جيد».

(٦) كذا عزاه له الهيثمي كما تقدم في التعليق السابق، ومسند أبي بكرة نفيع بن الحارث من القسم المفقود من المعجم الكبير.

وأخرج أحمد[1] والطبراني[2] أيضاً عن ابنِ مسعودٍ نحوَه، وعند أبي داودَ[3] عن أُبَيّ: قلت: «سميعاً عليماً عزيزاً حكيماً، ما لم تَخلِطْ آيةَ عذابٍ برحمة، أو آيةَ رحمةٍ بعذاب».

---

(١) لم أقف عليه في المسند من حديث ابن مسعود رضي الله عنه ولم يذكره الساعاتي في الفتح الرباني (١٨ / ٥٠-٥٣) ك: فضائل القرآن وتفسيره، ب: نزول القرآن على سبعة أحرف، بينما ذكر الحديث عن عدد من الصحابة رضي الله عنهم.
والحديث أخرجه ابن حبان في صحيحه كما في الإحسان (١ / ٢٧٦)، ك: العلم، ب: ذكر الزجر عن تتبع المتشابه من القرآن للمرء المسلم برقم ٧٥ وحسن المحقق إسناده، لكنه اقتصر على طرفه الأول، وكذا رواه أبو يعلى في مسنده (٩ / ٢٧٨) ح ٥٤٠٣، والبزار كما في كشف الأستار (٣ / ٨٩-٩٠) ح ٢٣١٢ مع زيادة في آخره بنحوه.

(٢) في الكبير (١٠ / ١٠٢، ١٠٥-١٠٦) ح برقم ١٠٠٩٠، ١٠١٠٧ وكذا في الأوسط كما في مجمع البحرين (٦ / ١٠٢) ك: التفسير، ب: في كم أنزل القرآن على حرف ح ٣٤٤٩، وقد تقدم تخريجه من مسند أبي يعلى، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٧ / ١٥٢): «ورجال أحدهما ثقات» وقال أيضاً في إسناد البزار -الذي فيه محمد بن عجلان-: «ومحمد بن عجلان إنما روى عن أبي إسحاق فإن كان هو أبو إسحاق السبيعي فرجال البزار ثقات».
وقال محقق مجمع البحرين (٦ / ١٠٣) في تعليقه: «رجال إسناد أبي يعلى رجال الصحيح، ورجال إسناد الطبراني ثقات».

(٣) في سننه (٢ / ١٠٨-١٠٩) ك: الصلاة، ب: أنزل القرآن على سبعة أحرف ح ١٤٧٧، صحيح رجاله ثقات كُلّهم، وصححه الشيخ الألباني في صحيح سنن أبي داود (١ / ٤٠٦) ح ١٤٧٧.

وعند أحمد[1] من حديث أبي هريرة: «أُنْزِل القرآنُ على سبعةِ أحرفٍ ﴿عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ النساء: ١١]، ﴿غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ٢٣].

وعنده[2] أيضاً من حديث عمرَ: «إن القرآن كلَّه صوابٌ ما لم تجعل مغفرةً عذاباً، أو عذاباً مغفرةً» أسانيدُها جياد.

قال ابنُ عبدِالبَرِّ[3]: «إنما أراد بهذا ضَرْب المثل للحروف التي نزل [٥٤] القرآنُ / عليها أنها معانٍ متفقٌ مفهومُها، مختلفٌ مسموعُها، لا يكون في شيءٍ منها معنى وضدُّه، ولا وجهَ يخالِفُ معنى وجهٍ خلافاً يَنْفيه ويُضادُّه، كالرحمة التي هي خلاف العذابِ وضدُّه»، ثم أَسنْد عن أُبَيِّ بنِ كعبٍ أنه كان يقرأ: ﴿كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْاْ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢٠] مَرُّوا فيه، سعوا فيه[4].

---

(١) في مسنده (٢/ ٣٣٢، ٤٤٠) ح ٨٣٧٢، ٩٦٧٦. رجاله ثقات رجال الشيخين سوى محمد بن عمرو الليثي، روى له البخاري مقروناً بغيره، ومسلم في المتابعات، وهو صدوق فالحديث حسن، ورواه ابن جرير الطبري في مقدمة تفسيره (١/ ٢٢/ برقم ٨) (١/ ١١-١٢) به.

(٢) أي: عند أحمد في مسنده (٤/ ٣٠) ح ١٦٤١٣، لكنّه ذكره في مسند أبي طلحة زيد بن سهل رضي الله عنه، وحسَّن إسناده الحافظ ابن كثير في فضائل القرآن له/ ٦١ بعد أن ساقه بإسناد أحمد، وقال الهيثمي -في المجمع (٧/ ١٥١)-: «رواه أحمد ورجاله ثقات»، وكذا رواه ابن جرير الطبري في مقدمة تفسيره (١/ ٢٥-٢٦) ح ١٦ (١/ ١/ ١٣) وصحح الحديث أيضاً الشيخ أحمد شاكر (١/ ٢٧) في تعليقه على التفسير هنا. وذكر المصنف أنَّ أسانيدها جياد.

(٣) التمهيد ٣/ ٤٨٤.

(٤) وهي قراءة شاذة. مختصر ابن خالويه ٣، والتمهيد ٣/ ٤٨٨.

وكان ابنُ مسعودٍ يقرأ: ﴿ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱنظُرُونَا ﴾[1] [الحديد: ١٣] أَمْهِلونا، أَخِّرونا. قال الطحاوي[2]: «وإنما كان ذلك رخصةً لَمَّا كان يتعسَّر على كثيرٍ منهم التلاوةُ / بلفظٍ واحد لعدمِ علمهم بالكتابة والضبطِ وإتقان الحِفْظ، ثم نُسِخ بزوالِ العُذْرِ وتَيَسُّرِ الكتابةِ والحفظِ وكذا قال ابنُ عبدِالبَرِّ[3] والباقلانيُّ[4] وآخرون.

١/١٣٥

وفي فضائل أبي عبيدٍ[5] من طريق عَوْنِ بنِ عبدالله: أن ابنَ مسعودٍ أقرأ

---

(١) العبارة تفيد بأن ابن مسعود كان يقرأ «أمهلونا» أو «أخرونا» مكان «أنظرونا» على منوال ما سبق، ولم نجد مَنْ ذكر ذلك في كتب تعنى بذكر القراءات إلا ما ذكره ابن عبدالبر في التمهيد ٣/٤٨٨ وعزاه إلى أبي بن كعب فتكون قراءة شاذة. قرأ حمزة «أنظرونا» بقطع الهمزة مفتوحة وكسر الظاء بمعنى أمهلونا، وقرأ الباقون بوصل الهمزة وضم الظاء بمعنى انتظرونا. الإقناع ٢/٧٨١، النشر ٢/٣٨٤، وعزاه في البحر ٨/٢٢١ إلى ابن مسعود وغيره.

(٢) شرح مشكل الآثار ٨/١١٨، ١٢٤. وانظر: المرشد ١٠٦، والبرهان ١/٣١٦ وهو: أحمد بن محمد بن سلامة، أبو جعفر الأزدي المصري الحنفي الحافظ (ت: ٣٢١هـ)، من مؤلفاته: «اختلاف العلماء»، «أحكام القرآن». انظر: السير ١٥/٢٧، الجواهر المضية ١/٢٧١.

(٣) التمهيد ٣/٤٨٩، وحكاه في المرشد ١٠٦، وتفسير القرطبي ١/٤٣.

(٤) في الانتصار ١/٣٥١. وانظر: المرشد ١٤٢.

(٥) (٢/١٣٦) ح ٦٧٠، رجاله بين ثقة وصدوق، ألا أنّه منقطع مرسل، إذ لم يسمع عبدالله بن عون من ابن مسعود بل روايته عنه مرسلة كما في التهذيب لابن حجر (٨/١٧٢ برقم ٣١٠)، وعزاه في الدر (٧/٤١٨) لابن الأنباري وابن المنذر أيضاً وله شاهد صحيح من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه مثله رواه ابن جرير في -

رجلاً ﴿ إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ * طَعَامُ ٱلْأَثِيمِ ﴾ [الدخان: ٤٣، ٤٤] فقال الرجل: طعام اليتيم، فردَّها عليه فلم يستَقِمْ بها لسانُه، فقال: أتستطيع أن تقولَ: طعام الفاجر؟ قال: نعم. قال: فافعَلْ[1].

القول العاشر: أنَّ المراد سبعُ لغاتٍ، وإلى هذا ذهبَ أبو عبيدٍ[2] وثعلبٌ[3] والأزهريُّ[4] وآخرون[5]، واختاره ابنُ عطية[6]، وصَحَّحه البيهقيُّ في «الشُّعب»[7].

= تفسيره (١٣/ ٢٥/ ١٣١)، والحاكم في المستدرك (٢/ ٤٥١) سورة الدخان، وصححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي، وكذا عزاه المصنف في المصدر نفسه لسعيد بن منصور وعبد بن حميد وابن المنذر، ورجال الطبري أيضاً ثقات.

(١) لعل الصحابي أراد أن يقرب معنى الأثيم بذكر مرادفه ليسهل على القارئ التلفظ بالأثيم الذي معناه الفاجر، ولا يريد أن يجيز تلاوة القرآن بالمعنى. انظر: تفسير القرطبي ١٦/ ١٤٩. أو كان ذلك مرخصاً في صدر الإسلام تيسيراً على الناس ثم نسخ ذلك، فلهذا لم تكتب كلمة: «الفاجر» في مصحف عثمان الذي أجمع الصحابة عليه. انظر: المرشد الوجيز ١١٢، ١٢٢.

(٢) فضائل القرآن ٢/ ١٦٨.

(٣) أحمد بن يحيى بن يزيد، أبو العباس الشيباني البغدادي إمام الكوفيين في النحو واللغة (ت: ٢٩١هـ) من مؤلفاته: «الفصيح»، «معاني القرآن». انظر: السير ١٤/ ٥، بغية الوعاة ١/ ٣٩٦.

(٤) محمد بن أحمد بن الأزهر، أبو منصور الهروي اللغوي الشافعي (ت: ٣٧٠هـ)، من مؤلفاته: «تهذيب اللغة»، «التقريب في التفسير». انظر: السير ١٦/ ٣١٥، بغية الوعاة ١/ ١٩.

(٥) البرهان ١/ ٣٠٩.

(٦) المحرر ١/ ٢٧.

(٧) شعب الإيمان ٢/ ٤٢١.

وتُعُقِّب بأنَّ لغات العرب أكثرُ من سبعةٍ. وأُ جيبَ بأنَ المرادَ أفصحُها فجاء عن أبي صالح[1] عن ابنِ عباسٍ[2] قال: «نزل القرآن على سبع لغات، منها خمس بلغة العُجُز من هوازن» قال: «والعُجُز سعدُ بن بكر، وجُشَمُ بنُ بكرٍ ونَصْرُ بنُ معاوية وثقيفٌ، وهؤلاء كلهم من هوازنَ، ويقال لهم: عُلْيا هوازن؛ ولهذا قال أبو عمرو بن العلاء: «أفصح العربِ عُلْيا هوازنَ وسُفْلى تميم» يعني بني دارمٍ.

وأخرج أبو عبيد[3] من وجهٍ آخرَ عن ابن عباسٍ قال: «نَزَلَ القرآن بلغة الكَعْبَين: كعبِ قريشٍ وكعبِ خُزاعةَ. قيل: وكيف ذاك؟ قال: «لأنَّ الدارَ واحدةٌ» يعني أن خُزاعةَ كانوا جيرانَ قريشٍ، فَسهُلَتْ عليهم لغتُهُم.

---

(١) عبدالله بن صالح بن محمد، كاتب الليث، الجهني، المصري، من أوعية العلم، صدوق في نفسه (ت: ٢٢٢هـ). انظر: السير ١٠/ ٤٠٥، تحرير تقريب التهذيب ٢/ ٢٢٢.

(٢) أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (٢/ ١٧٠)، ب: لغات القرآن وأيّ العرب نزل القرآن بلغته، ح ٧٣٦-٧٣٧، لكنّه من طريق الكلبي، والكلبي متروك، فهو ضعيف جداً، وكذا ذكره الحافظ ابن كثير في فضائل القرآن / ٥٦، من طريق الكلبي به، وابن عبدالبر في التمهيد (٩/ ٢٩١) وأسنده عن أبي بن كعب رضي الله عنه.

(٣) في المصدر السابق (٢/ ١٦٩) ح ٧٣٥ وكذا ابن جرير الطبري في مقدمة تفسيره (١/ ٦٦) ح ٦٥، ٦٦ (١/ ١/ ٢٩) إلاّ أنَّ في إسناده راوياً مبهماً وانقطاعاً، كما ذكر الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على هذا الحديث، ورواه الخطيب في تاريخ بغداد (٥/ ١٧٣-١٧٤) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً، وذكر أحمد شاكر أنّ في إسناده من لم يعرفهم مع الانقطاع.

وقال أبو حاتمٍ السِّجِسْتانيُّ[1]: «نَزَلَ بلغة قريشٍ وهذيلٍ وتميمٍ والأزدِ وربيعةَ وهوازنَ وسعد بن بكر». واستنكر ذلك ابن قتيبة[2]، وقال: «لم يَنْزِل القرآنُ إلا بلغة قريش، واحتجَّ بقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ﴾. [إبراهيم: ٤] فعلى هذا تكون اللغاتُ السبعُ في بطونِ قريشٍ، وبذلك جَزَمَ أبو علي الأهوازيُّ[3].

وقال أبو عبيد[4]: «ليس المرادُ أنَّ كلَّ كلمةٍ تُقْرَأُ على سبع لغاتٍ، بل اللغاتُ السبعُ مُفَرَّقَةٌ / فيه، فبعضُه بلغةِ قريشٍ، وبعضُه بلغة هُذَيْلٍ، وبعضُه بلغة هوازنَ، وبعضُه بلغة اليمنِ وغيرهم» قال: «وبعضُ اللغاتِ أَسْعَدُ بها مِن بعض وأكثرُ نصيباً». وقيل[5]: نزل بلغةِ مُضَرَ خاصةً لقول ١٣٦/١

---

(١) انظر: المرشد ٩٣، وهو: سهل بن محمد بن عثمان، البصري المقرئ اللغوي (ت: ٢٥٥هـ)، من مؤلفاته: «القراءات»، «إعراب القرآن». انظر: إنباه الرواة ٢/٥٨، السير ١٢/٢٦٨، غاية النهاية ١/٣٢٠.

(٢) في تأويل مشكل القرآن له ص ٣٩، ما يخالف ذلك. وفي المرشد ٩٤: ما يوافق نَقْلَ السيوطي عن ابن قتيبة باستنكار ذلك.

(٣) انظر: المرشد ٩٦، وهو: الحسن بن علي بن إبراهيم، شيخ القراء في عصره، قدم دمشق واستوطنها (ت: ٤٤٦هـ)، من مؤلفاته: «الوجيز في القراءات الثمان»، «الموجز». انظر: السير ١٨/١٣، غاية النهاية ١/٢٢٠.

(٤) فضائل القرآن ٢/١٦٨.

(٥) حكاه في المرشد ١٠١، والبرهان ١/٣١٢ وفيهما: «واحتجوا بقول عثمان: «نزل القرآن...» نُسب القول إلى عثمان وليس إلى عمر.

عمر[١]: «نزل القرآن بلغة مُضَرَ». وعيَّن بعضُهم فيما حكاه ابنُ عبدالبرِّ[٢] السبعَ من مُضَر أنهم: هذيلٌ وكِنانةُ وقيسٌ وضَبَّةُ وتيمُ الرَّبابُ وأسدُ بنُ خُزَيْمَة وقريشٌ، فهذه قبائل مُضرَ تَسْتَوْعِبُ سبعَ لغاتٍ.

ونقل أبو شامةَ[٣] عن بعضِ الشيوخِ أنه قال: «أُنْزِلَ القرآنُ أولاً بلسانِ قريشٍ ومَنْ جاورهم من العربِ الفُصحاءِ، ثم أُبيح للعربِ أَنْ يَقْرؤوه بلغاتِهم التي جرَتْ عادتُهم باستعمالِها على اختلافِهم في الألفاظِ والإعرابِ، ولم يُكَلَّف أحدٌ منهم الانتقالَ عن لغتِه إلى لغةٍ أخرى للمَشَقَّةِ، ولِما كان فيهم من الحميَّةِ، ولطلبِ تسهيل فَهْم المراد». وزاد

(١) أخرجه ابن أبي داود في المصاحف (١/١٨٣) ح ٣٤ به نحوه، ورجاله بين ثقة وصدوق، وعزاه بعضهم لعثمان رضي الله عنه. انظر: تفسير القرطبي (١/٤٥) المقدمة والبرهان في علوم القرآن للزركشي (١/٣١٢) والأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها، للدكتور حسن عتر/ ١٩١، وقال الزركشي في المصدر نفسه (١/٣١٢) «وما نقل عن عثمان معارض بما سبق أنّه نزل بلغة قريش، وهذا أثبت عنه لأنّه من رواية ثقات أهل المدينة».

قلت: الثابت في الصحيح كما عنون البخاري في صحيحه (٩/٨) مع الفتح، ك: فضائل القرآن، ب: نزل القرآن بلسان قريش وعرب... ح ٤٩٨٤، من حديث عثمان رضي الله عنه ولفظه: «وقال لهم: إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في عربية من عربية القرآن، فاكتبوها بلسان قريش، فإن القرآن أُنزل بلسانهم، ففعلوا». وكذا عزاه الحافظ في الفتح (٩/٩) لأبي داود: أنّ عمر رضي الله عنه كتب إلى ابن مسعود «أنّ القرآن نزل بلسان قريش...» فيرجح هذا، والله أعلم.

(٢) التمهيد ٣/٤٨١، وفيه أيضاً: «قول عثمان...».

(٣) المرشد ٩٥.

غيرهُ: «أنَّ الإباحةَ المذكورةَ لم تَقَعْ بالتشَهِّي بأنْ يُغَيِّرَ كلُّ أحدٍ الكَلِمَةَ بمُرادِفِها في لغتِه، بل المَرْعيُّ في ذلك السَّماعُ من النبيِّ ﷺ».

واستَشْكل بعضُهم: هذا بأنه يلزمُ عليه أنَّ جبريلَ كان يَلْفِظ باللفظ الواحد سبعَ مراتٍ. وأُجيب: بأنه إنما يلزَمُ هذا لو اجتمَعت الأحرف السبعةُ في لفظٍ واحدٍ ونحن قلنا: كان جبريلُ يأتي في كل عَرْضَةٍ بحرفٍ إلى أنْ تَمَّتْ سبعةٌ. وبعد [٥٥] / هذا كلِّه رُدَّ هذا القولُ: بأنَّ عمرَ بن الخطابِ وهشامَ ابن حكيم كلاهما قُرَشِيٌّ من لغةٍ واحدةٍ وقبيلةٍ واحدةٍ، وقد اختلفَتْ قراءتُهما، ومُحالٌ أنْ يُنْكِرَ عليه عمر لغتَه، فدلَّ على أن المراد بالأحرفِ السبعةِ غيرُ اللغاتِ.

القول الحادي عشر[١]: أنَّ المرادَ سبعةُ أصنافٍ، والأحاديثُ السابقةُ تَرُدُّه. والقائلون به اختلفوا في تعيين السبعة، فقيل: أمرٌ ونهيٌ وحلالٌ وحرامٌ ومحكمٌ ومتشابهٌ وأمثالٌ. واحتجوا بما أخرجه الحاكمُ[٢]

---

(١) انظر: المرشد ١٠٧، والبرهان ١/ ٣٠٧.

(٢) في المستدرك (٢/ ٢٨٩-٢٩٠) ك: التفسير، وصححه وتعقبه الذهبي بقوله: «منقطع»، وأخرجه ابن حبان في صحيحه كما في الإحسان (٣/ ٢٠)، ك: الرقائق، ب: ذكر الأخبار عن وصف البعض الآخر...، ح ٧٤٥، وكذا أورده ابن حجر في المطالب العالية (٤/ ٦٦-٦٧) ك: فضائل القرآن، ح ٣٤٩٣ وعزاه لأبي يعلى، وإسناده منقطع كما قال الذهبي، لأنّ أبا سلمة بن عبدالرحمن لم يسمع من ابن مسعود، ولم يذكر ابن مسعود في شيوخه، ولا هو في تلاميذه. انظر: تهذيب الكمال (١٦/ ١٢٣-١٢٦) و(٣٣/ ٣٧١-٣٧٢).

والبيهقيُّ[١] عن ابنِ مسعود عن النبيِّ ﷺ قال: «كان الكتابُ الأولُ ينزلُ من بابٍ واحدٍ على حرفٍ واحد، ونَزَلَ القرآن من سبعةِ أبواب على سبعة أحرفٍ: زاجرٍ وآمرٍ وحلالٍ وحرامٍ ومحكمٍ ومتشابهٍ وأمثالٍ». الحديث.

وقد أجاب عنه قوم[٢]: بأنه ليس المرادُ بالأحرف السبعة التي تقدَّم ذكرها في الأحاديث / الأخرى؛ لأنَّ سياقَ تلك الأحاديث يأبىٰ حَمْلَها على هذا، ١/١٣٧ بل هي ظاهرةٌ في أنَّ المرادَ أنَّ الكلمةَ تُقرأ على وَجْهَيْن وثلاثة إلى سبعةٍ، تيسيراً وتهويناً، والشيءُ الواحد لا يكونُ حلالاً حراماً في آيةٍ واحدةٍ[٣].

= وكذا نقل الحافظ في الفتح (٩/٢٩) تضعيفه عن ابن عبدالبر، وقال الحافظ أيضاً: «وصححه ابن حبان والحاكم وفي تصحيحه نظر لانقطاعه بين أبي سلمة وابن مسعود».
وحسّنه الشيخ الألباني في الصحيحة (٢/١٣٤) ح ٥٨٧، إذ قال: «وبالجملة فالحديث حسن عندي بهذه الطريق»، والطريق التي أشار إليها عند أحمد في مسنده (١/٤٤٥) وعند الطحاوي في مشكل الآثار (٨/١٠٨) ح ٣٠٩٤ وكذا عند النسائي في فضائل القرآن /٦٢ ح ٩، لكنّه موقوف، وحسّن إسناده، وصحح الحديث محقق فضائل القرآن للنسائي في تعليقه على الحديث المذكور بشاهده عن أبي هريرة، وذكر الحافظ في الفتح (٩/٢٩) أنّ البيهقي أخرجه من وجه آخر عن أبي سلمة مرسلاً. وقال: «وهذا مرسل جيد»، فلعل الحديث يتقوى بهذا المرسل والشاهد المذكور ولا ينزل عن درجة الحسن كما قال الشيخ الألباني -رحمه الله تعالى-.

(١) انظر: التعليق السابق وبيان درجة الحديث، وكذا رواه ابن جرير الطبري في مقدمة تفسيره (١/٦٨) ح ٦٧ و(١/١/٣٠).

(٢) منهم أحمد بن أبي عمران الهروي، كما حكاه عنه ابن عبدالبر في التمهيد ٣/٤٨٠ وأبو شامة في المرشد ١٠٨.

(٣) انظر: النشر ١/٢٤.

قال البيهقيُّ[1]: «المرادُ بالسبعةِ الأحرفِ هنا الأنواعُ التي نَزَلَ عليها، والمرادُ بها في تلك الأحاديثِ اللغاتُ التي يُقْرأ بها».

وقال غيرُه: «مَنْ أوَّل الأحرف السبعةَ بهذا فهو فاسِدٌ؛ لأنه مُحالٌ أن يكونَ الحرفُ منها حراماً لا ما سواه، أو حلالاً لا ما سواه، ولأنه لا يجوزُ أنْ يكونَ القرآنُ يُقْرأ على أنه حلالٌ كلُّه أو حرامٌ كلُّه أو أمثالٌ كلُّه».

وقال ابنُ عطية[2]: «هذا القولُ ضعيفٌ؛ لأن الإجماعَ على أنَّ التوسِعَةَ لم تَقَعْ في تحريم حلالٍ، ولا تحليل حرام، ولا في تغيير شيءٍ من المعاني المذكورة».

وقال الماوَرْدي[3]: «هذا القولُ خطأ؛ لأنه ﷺ أشارَ إلى جوازِ القراءة بكلٍّ واحدٍ من الحروفِ وإبدالِ حرفٍ بحرفٍ، وقد أجمع المسلمون على تحريم إبدالِ آيةِ أمثالٍ بآيةِ أحكامٍ».

وقال أبو عليّ الأهوازي وأبو العلاء الهمذاني[4]: «قولهُ في الحديثِ:

(١) شعب الإيمان ٢/ ٤٢١ وعبارته: «المراد بالحروف السبعة اللغات السبع التي هي شائعة في القرآن ...».

(٢) المحرر ١/ ٢٢.

(٣) ذكر في النكت والعيون ١/ ٢٩ القول، وليس فيه تخطئته.

(٤) الأهوازي في الإيضاح، والهمذاني في كتاب «المقاطع»، كما في المرشد ١٠٨، وفتح الباري ٩/ ٢٩.

وأبو العلاء هو: الحسن بن أحمد بن الحسن، العطار الحنبلي الحافظ المقرئ (ت: ٥٦٩هـ) من مؤلفاته: «غاية الاختصار»، «التمهيد في معرفة التجويد». انظر: السير ٢١/ ٤٠، غاية النهاية ١/ ٢٠٤.

زاجر وآمر إلى آخره استئنافُ كلامٍ آخر أي: هو زاجرٌ أي: القرآنُ، ولم يُرِد به تفسيرَ الأحرفِ السبعةِ، وإنما تُوُهِّم ذلك من جهة الاتفاقِ في العدد.

ويؤيده أن في بعض طرقِه زاجراً وآمراً بالنصبِ أي: أُنْزِل على هذه الصفةِ في الأبواب السبعة».

وقال أبو شامةَ[1]: «يُحْتَمَلُ أنْ يكونَ التفسيرُ المذكورُ للأبواب لا للأحرفِ أي: هي سبعةُ أبوابٍ من أبوابِ الكلامِ وأقسامِه، أي: أنزله[2] الله على هذه الأصنافِ لم يَقْتَصِرْ منها على صنفٍ واحدٍ كغيرِه من الكتب».

وقيل: المرادُ بها: المطلَقُ والمقيَّدُ، والعامُّ والخاصُّ، والنصُّ والمؤولُ، والناسخُ والمنسوخ، والمجملُ والمفسَّر، والاستثناءُ، وأقسامُه، حكاه شَيْذَلَةُ عن الفقهاء، وهذا هو القولُ الثاني عشرَ[3].

وقيل: المرادُ بها الحَذْفُ والصلةُ، والتقديمُ والتأخيرُ، والاستعارةُ / ١٣٨/١ والتكرارُ والكنايةُ، والحقيقةُ والمجازُ، والمجملُ والمفسَّرُ والظاهرُ والغريبُ، حكاه عن أهل اللغة وهذا هو الثالثَ عشرَ[4].

وقيل: المرادُ بها التذكيرُ والتأنيثُ، والشرطُ والجزاءُ، والتصريفُ والإعرابُ، والأقسامُ وجوابُها، والجمعُ والإفراد، والتصغيرُ والتعظيمُ،

---

(١) المرشد ١٠٩، وانظر: الفتح ٩/ ٢٩.

(٢) (أ): «أنزل».

(٣) انظر: البرهان ١/ ٣١٧.

(٤) انظر: البرهان ١/ ٣١٨.

واختلافُ الأدواتِ، حكاه عن النحاة[١] وهذا هو الرابعَ عشرَ.

وقيل: المرادُ بها سبعةُ أنواع من المعاملات: الزهدُ والقناعةُ مع اليقين والجزم[٢]، والخدمةُ مع الحياءِ والكَرَمِ، والفتوةُ[٣] مع الفقرِ والمجاهدةِ، والمراقبةُ مع الخوفِ والرجاء والتضرعِ، والاستغفارُ[٤] مع الرضا والشكرِ، والصبرُ مع المحاسبةِ والمحبةِ، والشوقُ مع المشاهدةِ، حكاه عن الصوفية، وهذا هو الخامسَ عشر[٥].

القولُ السادسَ عشرَ[٦]: أنَّ المرادَ بها سبعةُ علومٍ: علمُ الإنشاءِ والإيجاد، وعلم التوحيدِ والتنزيهِ، وعلمُ صفاتِ الذاتِ، / وعلمُ صفاتِ الفعلِ، وعلمُ [٥٦] العفوِ والعذابِ، وعلمُ الحشرِ والحسابِ، وعلمُ النبوَّاتِ.

وقال ابن حجر[٧]: «ذكر القرطبيُّ[٨] عن ابن حِبَّانَ: أنه بَلَغَ الاختلافُ في معنى الأحرفِ السبعة إلى خمسةٍ وثلاثين قولاً، ولم يذكُر القرطبيُّ

---

(١) انظر: البرهان ١/٣١٨.

(٢) ع، س، ر: «والحزم» ومثله في البرهان، وفيه زيادة معنى والمثبت فيه تأكيد لمعنى اليقين.

(٣) أ: «الفتوءة».

(٤) (ب) «الاستغاثة».

(٥) انظر: البرهان ١/٣١٨.

(٦) انظر: البرهان ١/٣١٦.

(٧) فتح الباري ٩/٢٣ وزاد «قال المنذري: أكثرها غير مختار».

(٨) تفسير القرطبي ١/٤٢.

منها سوى خمسةٍ، ولم أَقِفْ على كلامِ ابن حِبَّان في هذا بعدَ تَتَبُّعي مظانَّه»[1].

قلت: قد حكاه ابن النقيبِ[2] في مقدمة تفسيره عنه، بواسطةِ الشَّرَفِ المُرسِيِّ فقال: «قال ابن حِبَّان: «اختلف أهلُ العلم في معنى الأحرفِ السبعةِ على خمسةٍ وثلاثين قولاً: فمنهم من قال: هي زاجرٌ، وآمرٌ، وحلالٌ، وحرامٌ، ومحكمٌ، ومتشابهٌ، وأمثالٌ.

الثاني: حلالٌ، وحرامٌ، وأمرٌ، ونهيٌ، وزجرٌ، وخبرُ ما هو كائنٌ بعدُ، وأمثالٌ.

/ الثالث: وعدٌ، ووعيدٌ، وحلالٌ، وحرامٌ، ومواعظُ، وأمثالٌ، واحتجاجٌ. ١٣٩/١

الرابع: أمرٌ، ونهيٌ، وبشارةٌ، ونِذارةٌ وأخبارٌ [ومواعظ][3] وأمثالٌ.

الخامس: محكمٌ، ومتشابهٌ، وناسخٌ، ومنسوخٌ، وخصوصٌ، وعمومٌ، وقصصٌ.

السادس: أمرٌ، وزجرٌ، وترغيبٌ، وترهيبٌ، وجَدَلٌ، وقصصٌ، ومَثَلٌ.

السابع: أمرٌ، ونهيٌ، وحَدٌّ، وعِلْمٌ[4] وسرٌّ، وظهرٌ، وبطنٌ.

الثامن: ناسخٌ، ومنسوخٌ، ووَعْدٌ، ووعيدٌ، ورَغْمٌ، وتأديب، وإنذار.

---

(١) الذي في الفتح ٩/ ٢٣ «بعد تتبعي مظانّه من صحيحه».

(٢) ليس في المقدمة المطبوعة لابن النقيب.

(٣) زيادة من: (ح).

(٤) (ب): «وعام» وهو تصحيف.

التاسع[١]: حلالٌ، وحرامٌ، وافتتاحٌ، وأخبارٌ، وفضائل، وعقوباتٌ.

العاشر: أوامرُ، وزواجرُ، وأمثالٌ وأنباءٌ، وعَتْبٌ، ووَعظٌ وقصَصٌ.

الحادي عشر: حلالٌ، وحرامٌ، وأمثالٌ، و[خصوصٌ][٢]، وعمومٌ، وقصصٌ، وإِباحاتٌ.

الثاني عشر: ظهرٌ، وبطنٌ، وفرضٌ، ونَدْبٌ، وخصوصٌ، وعمومٌ، وأمثالٌ.

الثالث عشر: أمرٌ، ونهيٌ، ووعدٌ، ووعيدٌ، وإِباحةٌ، وإِرشادٌ، واعتبارٌ.

الرابع عشر: مقدَّمٌ، ومؤخرٌ، وفرائضُ، وحدودٌ، ومواعظُ، ومتشابهٌ، وأمثالٌ.

الخامس عشر: مُفَسَّرٌ، ومجملٌ، ومَقْضِيٌّ، [وقصص][٣] ونَدْبٌ، وحَتْمٌ، وأمثالٌ.

السادس عشر: أمرُ حَتْمٍ، وأمر نَدبٍ، ونهيُ حتمٍ، ونهيُ ندبٍ، وأخبارٌ، [وأمثالٌ][٤] وإِباحاتٌ.

السابع عشر: أمرُ فرضٍ، ونهيُ حتمٍ، وأمرُ نَدْبٍ، ونهيُ مرشدٍ، ووعدٌ، ووعيدٌ، وقصصٌ.

الثامن عشر: سبعُ جهات، لا يتعدَّاها الكلامُ: لفظٌ خاصٌّ أريد به

---

(١) تضمن هذا القول ستة أوجه فحسب!

(٢) (أ): «ومنصوص»، ع، ب: «نصوص» والمثبت هو الصواب بدليل السياق.

(٣) زيادة من: ح: ع، وسقط «مقضيّ» من ح.

(٤) الزيادة من: (ح).

الخاصُّ، ولفظ عامٌّ أُريد به العامُّ، ولفظ عامٌّ أريد به الخاصُّ، ولفظ خاصٌّ أُريد به العامُّ، ولفظٌ يُسْتَغْنى بَتنزيلِه عن تأويلِه، ولفظٌ لا يَعْلَمُ فِقهَه إلا العلماءُ، ولفظٌ لا يَعْلَمُ معناه إلا الراسخون.

التاسع عشر: إظهارُ الربوبيةِ، وإِثباتُ الوَحْدانيةِ، وتعظيمُ الألوهيةِ، والتعبُّدُ لله، ومجانبةُ الإِشراكِ، والترغيبُ في الثوابِ، والترهيبُ من العقابِ.

/ العشرون: سبعُ لغاتٍ، منها خمسٌ من هوازنَ، واثنتان لسائرِ العربِ. ١/١٤٠

الحادي والعشرون: سبعُ لغاتٍ، متفرقةٍ لجميع العرب، كلُّ حرفٍ منها لقبيلة مشهورةٍ.

الثاني والعشرون: سبعُ لغاتٍ، أربعٌ لعُجُزِ هَوازن: سعدِ بن بكرٍ، وجُشَمَ ابن بكر، ونصْرِ بن معاويةَ، وثلاثٌ[1] لقريشٍ.

الثالث والعشرون: سبعُ لغاتٍ: لغةٌ لقريشٍ[2] ولغةٌ لليمنِ، ولغةٌ لجُرْهُمٍ، ولغةٌ لهوازنَ، ولغةٌ لقُضاعةَ، ولغةٌ لتميم، ولغةٌ لطيِّئ.

الرابع والعشرون: لغة الكَعْبَيْن: كعب بنِ عمرو وكعبِ بنِ لُؤَيّ، ولهما سبعُ لغات.

الخامس والعشرون: اللغاتُ المختلفةُ لأحياءِ العربِ في معنى واحدٍ مثل: هَلُمَّ وهاتِ وتعالَ وأقبل.

---

(١) (أ): «ثلاثة»، وهو وجه صحيح كذلك.

(٢) (أ): «قريش».

السادس والعشرون: سبعُ قراءات لسبعةٍ من الصحابةِ: أبي بكر وعمرَ وعثمانَ وعليّ وابنِ مسعودٍ وابنِ عباس وأبيٍّ بنِ كعب.

السابع والعشرون: همزٌ وإمالةٌ وفتحٌ وكسرٌ وتفخيمٌ ومَدٌّ وقَصْرٌ.

الثامن والعشرون: تصريفٌ ومصادرُ، وعروضٌ، وغريبٌ[1]، وسَجْع، ولغات مختلفة كلُّها في شيءٍ واحدٍ.

التاسع والعشرون: كلمة واحدةٌ تُعرَبُ بسبعةِ أوجه حتى يكون المعنى واحداً، وإن اختلفَ اللفظُ فيها.

الثلاثون: أمهاتُ الهجاء: الألفُ والباءُ والجيمُ والدالُ والراء والسينُ والعين؛ لأنَّ[2] عليها / تدور جوامعُ كلامِ العرب. [٥٧]

الحادي والثلاثون: أنها في أسماء الربِّ تعالى مثلَ: الغفور [الرحمن][3] الرحيم، السميع، البصير، العليم، الحكيم.

الثاني والثلاثون: هي آيةٌ في صفاتِ الذات، وآيةٌ تفسيرُها في آية أخرى، وآيةٌ بيانُها في / السُّنة الصحيحة، وآيةٌ في قصةِ الأنبياء والرسل، ١/١٤١ وآيةٌ في خَلْقِ الأشياء، وآيةٌ في وَصْفِ الجنة، وآيةٌ في وصف النار.

الثالث والثلاثون: آيةٌ في وَصْفِ الصانعِ، وآيةٌ في إثباتِ الوَحْدانية له، وآيةٌ في إثباتِ صفاتِه، وآيةٌ في إثبات رسله، وآيةٌ في إثبات كتبه، وآيةٌ في إثبات الإسلام، وآيةٌ في نفيِ الكفر.

---

(١) أثبتنا ما في (ع). وفي سائر النسخ: «وعروض غريب».

(٢) اسم «أن» الحال والشأن.

(٣) الزيادة من: (ح).

الرابع والثلاثون: سبعُ جهاتٍ من صفاتِ الذاتِ لله التي لا يقعُ عليها التكييفُ.

الخامس والثلاثون: الإيمانُ بالله، ومُباينةُ الشرك، وإثباتُ الأوامرِ، ومجانبةُ الزواجرِ، والثباتُ على الإيمان، وتحريمُ ما حَرَّم الله، وطاعةُ رسوله».

قال ابن حِبَّانَ: «فهذه خمسةٌ وثلاثون قولاً لأهل العلم واللغةِ في معنى إنزالِ القرآنِ على سبعة أحرفٍ، وهي أقاويلُ يُشْبهُ بعضُها بعضاً، وكلُّها محتملَةٌ ويُحتمل غيرُها».

وقال المُرْسيُّ: «هذه الوجوهُ أكثرُها متداخِلةٌ، ولا أدري مستندَها، ولا عمَّن نُقِلَتْ، ولا أدري لِمَ خَصَّ كلٌّ واحدٍ منهم هذه الأحرف السبعةَ بما ذكر، مع أنَّ كلَّها موجودٌ في القرآن؟ فلا أدري معنى التخصيص، وفيها أشياءُ لا أفهمُ معناها على الحقيقةِ، وأكثرُها يُعارضُه حديثُ عمرَ مع هشام ابن حكيمٍ الذي في الصحيح[1]، فإنهما لم يختلفا في تفسيره ولا أحكامِه، إنما اختلفا في قراءة حروفِه. وقد ظهر كثيرٌ من العوامِّ أن المرادَ بها القراءاتُ السبعة[2] وهو جهلٌ قبيحٌ».

* * *

(١) انظر: صحيح البخاري (٩/ ٢٣) مع الفتح، ك: فضائل القرآن، ب: أنزل القرآن على سبعة أحرف، ح ٤٩٩٢.

(٢) كذا على موافقة العدد للمعدود لتأخر العدد.

تنبيه

اخْتُلف(١): هل المصاحفُ العثمانية مشتملةٌ على جميع الأحرف السبعةِ، فذهب جماعاتٌ من الفقهاء والقراءِ والمتكلمين إلى ذلك، وبَنَوْا عليه أنه لا يجوزُ على الأمة أنْ تُهمِلَ نَقْلَ شيءٍ منها، وقد أجمع الصحابةُ على نَقْلِ المصاحفِ العثمانية من الصحف التي كتبها أبو بكر، وأجمعوا على تَرْك ما سوىٰ ذلك. وذهب جماهيرُ العلماءِ من السلفِ والخَلَفِ وأئمةِ المسلمين إلى أنها مشتملةٌ على ما يحتملُه / رسمُها من الأحرف ١/١٤٢ السبعة فقط جامعةٌ للعَرضة الأخيرة التي عرضها النبي ﷺ على جبريلَ(٢)، متضمنةٌ لها، لم تترُكْ حرفاً منها.

قال ابن الجَزَري(٣): «وهذا هو الذي يظهرُ صوابُه. ويجاب عن الأولِ بما ذكره ابن جرير(٤): أنَّ القراءةَ على الأحرفِ السبعةِ لم تكنْ واجبةً على الأمةِ، وإنما كان جائزاً لهم ومُرخَّصاً لهم فيه، فلما رأى الصحابةُ أنَّ الأمةَ تفترقُ وتختلفُ إذا لم يَجْتمعوا على حرف واحدٍ، اجتمعوا على ذلك اجتماعاً سائغاً، وهم معصومون من الضلالةِ، ولم يكن في ذلك تَرْكُ واجبٍ ولا فِعْلُ حرامٍ، ولا شكَّ

(١) انظر: المسألة في النشر ١/ ٣١.

(٢) انظر: صحيح البخاري (٩/ ٤٣) مع الفتح، ك: فضائل القرآن، ب: كان جبريل يعرض القرآن على النبيّ ﷺ، ح ٤٩٩٧-٤٩٩٨.

(٣) النشر ١/ ٣١.

(٤) جامع البيان ١/ ٦٤ (١/ ١/ ٢٨).

أنَّ القرآنَ نُسخَ منه في العَرْضة الأخيرة، وغُيِّرَ، فاتفق الصحابةُ على أنْ كتبوا ما تحقَّقوا أنه قرآنٌ مستقرٌّ في العَرْضةِ الأخيرةِ، وتركوا ما سوىٰ ذلك».

أخرج ابنُ أشتةَ في «المصاحف»[1] وابنُ أبي شيبةَ في «فضائله»[2] من طريق ابنِ سيرينَ عن عَبِيْدَةَ السَّلْمانيِّ قال: «القراءةُ التي عُرِضت على النبيِّ ﷺ في العام الذي قُبِضَ فيه هي القراءةُ التي يقرؤها الناسُ اليوم».

وأخرج ابنُ أشتة[3] عن ابنِ سيرين قال: «كان جبريلُ يعارضُ النبيَّ ﷺ كلَّ سنةٍ في شهر رمضانَ، فلمَّا كان العامُ الذي قُبِضَ فيه عارَضَه مرتين، فيرَوْن أن تكونَ قراءتُنا هذه على العَرْضةِ الأخيرةِ».

وقال البغويُّ[4] في «شرح السنة»: «يقال: إنَّ زيدَ بنَ ثابتٍ شَهِدَ العَرْضَةَ الأخيرةَ التي بُيِّن فيها ما نُسِخَ وما بقي، وكتبها لرسولِ الله ﷺ، وقرأها عليه، وكان يُقرِئُ الناسَ بها / حتى مات، ولذلك اعتمده أبو بكرٍ وعمرُ في جَمْعِه، وولَّاه عثمانُ كَتْبَ المصاحف». [٥٨]

* * *

(١) كتابه مفقود. انظر: التعليق الذي بعده.

(٢) في المصنف (١٠ / ٥٦٠) ك: فضائل القرآن، ب: في دروس القرآن وعرضه، ح ١٠٣٤٠-١٠٣٤١، ورجاله ثقات، غير أنّه مرسل.

(٣) حديث معارضة جبريل النبيّ ﷺ القرآن في رمضان في الصحيح كما تقدم تخريجه في ٣٣٤.

(٤) شرح السنة ٤ / ٥٢٦، وليس فيه: «يقال».
والبغوي هو: الحسين بن مسعود بن محمد، أبو محمد محيي السنة الشافعي الحافظ المفسِّر (ت: ٥١٦هـ)، من مؤلفاته: «معالم التنزيل»، «المصابيح». انظر: السير ١٩ / ٤٣٩، طبقات المفسرين للداودي ١ / ١٥٧.

١ /١٤٣

/ النوع السابع عشر
في معرفة أسمائِه وأسماءِ سُوَرِه[١]

قال الجاحظ[٢]: «سَمَّى اللهُ كتابَه اسماً مخالفاً لما سَمَّى العربُ كلامَهم على الجُمَل والتفصيلِ، سَمَّى جملتَه قرآناً، كما سَمَّوا ديواناً، وبعضَه سورةً كقصيدةٍ، وبعضَها آيةً كالبيت وآخرَها فاصلةً كقافية».

وقال أبو المعالي عزيزي بن عبدالملك المعروف بشَيْذلة[٣] في كتاب «البرهان»: «اعلم أنَّ اللهَ سَمَّى القرآنَ بخمسةٍ وخمسين اسماً: سمَّاه كتاباً، ومُبيناً في قوله: ﴿ حمٓ * وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ﴾ [الدخان: ١، ٢].

وقرآناً وكريماً: ﴿ إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ﴾ [الواقعة: ٧٧].

وكلاماً: ﴿ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ﴾ [التوبة: ٦].

ونوراً: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا ﴾ [النساء: ١٧٤].

وهدى ورحمة: ﴿ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [يونس: ٥٧].

وفرقاناً: ﴿ نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ ﴾ [الفرقان: ١].

وشفاءً: ﴿ وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ ﴾ [الإسراء: ٨٢].

---

(١) انظر: جمال القراء ٢٣، البرهان ١ /٣٦٦، ٣٧٠، التحبير ٣٦٨.

(٢) عمرو بن بَحْر بن محبوب، أبو عثمان البصري المعتزلي، أديب مصنف (ت: ٢٥٥هـ)، من مؤلفاته «البيان والتبيين»، «نظم القرآن». انظر: تاريخ بغداد ١٢ /٢١٢، السير ١١ /٥٢٦. ولم نقف على قول الجاحظ.

(٣) انظر: البرهان ١ /٣٧٠.

وموعظة: ﴿ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ ﴾ [يونس: ٥٧].

/ وذكراً ومباركاً: ﴿ وَهَٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَٰهُ ﴾ [الأنبياء: ٥٠]. ١٤٤/١

وعليًّا: ﴿ وَإِنَّهُۥ فِىٓ أُمِّ ٱلْكِتَٰبِ لَدَيْنَا لَعَلِىٌّ ﴾ [الزخرف: ٤].

وحِكْمة: ﴿ حِكْمَةٌۢ بَٰلِغَةٌ ﴾ [القمر: ٥].

وحكيماً: ﴿ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْحَكِيمِ ﴾ [يونس: ١].

ومُهَيْمناً: ﴿ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ﴾ [المائدة: ٤٨].

وحَبْلاً: ﴿ وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ ﴾ [آل عمران: ١٠٣].

وصراطاً مستقيماً: ﴿ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

وقَيِّماً: ﴿ قَيِّمًا لِّيُنذِرَ ﴾ [الكهف: ٢].

وقولاً وفصْلاً: ﴿ إِنَّهُۥ لَقَوْلٌ فَصْلٌ ﴾ [الطارق: ١٣].

ونبأً عظيماً: ﴿ عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ۞ عَنِ ٱلنَّبَإِ ٱلْعَظِيمِ ﴾ [النبأ: ١، ٢].

وأحسنَ الحديث ومثانيَ ومتشابهاً: ﴿ ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِىَ ﴾ [الزمر: ٢٣].

وتنزيلاً: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الشعراء: ١٩٢].

ورُوْحاً: ﴿ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ﴾ [الشورى: ٥٢].

ووَحْياً: ﴿ إِنَّمَآ أُنذِرُكُم بِٱلْوَحْىِ ﴾ [الأنبياء: ٤٥].

وعربياً: ﴿ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا ﴾ [يوسف: ٢].

وبصائر: ﴿ هَٰذَا بَصَآئِرُ ﴾ [الأعراف: ٢٠٣].

١٤٥/١ / وبياناً: ﴿ هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ ﴾ [آل عمران: ١٣٨].

وعِلْماً: ﴿ مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ﴾ [البقرة: ١٤٥].

وحقاً: ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ ﴾ [آل عمران: ٦٢].

وهادياً: ﴿ إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى ﴾ [الإسراء: ٩].

وعَجَباً: ﴿ قُرْءَانًا عَجَبًا ﴾ [الجن: ١].

وتَذْكرةً: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَتَذْكِرَةٌ ﴾ [الحاقة: ٤٨].

والعروة الوثقى: ﴿ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ ﴾ [البقرة: ٢٥٦].

وصِدْقاً: ﴿ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ ﴾ [الزمر: ٣٣].

وعَدْلاً: ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ﴾ [الأنعام: ١١٥].

وأمراً: ﴿ ذَٰلِكَ أَمْرُ ٱللَّهِ أَنزَلَهُۥٓ إِلَيْكُمْ ﴾ [الطلاق: ٥].

ومنادياً: ﴿ سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِى لِلْإِيمَٰنِ ﴾ [آل عمران: ١٩٣].

وبشرى: ﴿ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ ﴾ [البقرة: ٩٧].

ومَجِيداً: ﴿ بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ﴾ [البروج: ٢١].

وزَبوراً: ﴿ وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِى ٱلزَّبُورِ ﴾ [الأنبياء: ١٠٥].

وبشيراً ونذيراً: ﴿ كِتَٰبٌ فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ * بَشِيرًا وَنَذِيرًا ﴾ [فصلت: ٣، ٤].

وعزيزاً: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ ﴾ [فصلت: ٤١].

١٤٦/١ / وبلاغاً: ﴿ هَٰذَا بَلَٰغٌ لِّلنَّاسِ ﴾ [إبراهيم: ٥٢].

وقَصصاً: ﴿ أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ ﴾ [يوسف: ٣].

وسَمَّاه أربعةَ أسماءٍ في آيةٍ واحدةٍ: ﴿ فِي صُحُفٍ مُّكَرَّمَةٍ * مَّرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍ ﴾ [عبس: ١٣، ١٤] انتهى[١].

فأمَّا تسميتُه كتاباً فلجَمْعِه أنواعَ العلومِ والقَصصِ والأخبارِ على أبلغِ وجهٍ، والكتابُ لغةً: الجَمْعُ.

والمُبين؛ لأنه أبان أي: أظهرَ الحقَّ من الباطلِ.

وأمَّا القرآنُ فاخْتُلِفَ فيه، فقال جماعة: هو اسمٌ عَلَمٌ غيرُ مشتقٍ، خاصٌّ بكلام الله، فهو غيرُ مهموزٍ، وبه قرأ ابنُ كثيرٍ[٢]، وهو مَرْوِيٌّ عن الشافعيِّ[٣].

أخرج البيهقيُّ[٤] والخطيبُ[٥] وغيرُهما عنه أنه كان يَهْمِزُ «قَرَأْتُ» ولا يَهْمِز «القُران»، ويقول: «القُرانُ اسمٌ وليس بمهموزٍ، ولم يُؤْخَذْ مِنْ «قرأت» ولكنه اسمٌ لكتابِ الله مثلَ التوراةِ والإنجيل.

(١) كثير ممَّا أورده شَيْذَلَة من أسماء القرآن الكريم، ما هو إلا أوصاف له؛ وليس أسماء؛ لأن الأسماء ألفاظ وضعت علامة ودليلاً للشيء، فإذا أُطلقت لا تنصرف إلى غيره، وبعض الألفاظ المذكورة هنا لا تدلُّ على عَلَميّة القرآن، لأنها أوصاف تدل على معنى معيَّن، وليس فيها إشارة إلى العَلَميَّة.

(٢) عبدالله بن كثير بن المطَّلب، أبو معبد الداري العطَّار، إمام أهل مكة في القراءة (ت: ١٢٠هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ١/٨٦، غاية النهاية ١/٤٤٣. قرأ ابن كثير لفظ «القرآن» كيفما جاء بالنقل من غير همز، وقرأه الباقون مهموزاً. التيسير ٧٩، النشر ١/٤١٤.

(٣) انظر: تفسير القرطبي ٢/٢٩٨، البرهان ١/٣٧٤.

(٤) مناقب الإمام الشافعي ١/٢٧٧.

(٥) انظر: تاريخ بغداد ٢/٦٢.

وقال قوم منهم الأشعريُّ(١): هو مشتقٌ مِنْ قَرَنْتُ الشيءَ بالشيء إذا ضَمَمْتَ أحدَهما إلى الآخر، وسُمِّي به لِقران السورِ والآياتِ والحروفِ فيه.

وقال الفراء(٢): «هو مشتقٌ من القرائنِ، لأنَّ الآياتِ منه يُصَدِّق بعضُها بعضاً ويشابهُ بعضُها بعضاً، وهي قرائنُ. وعلى القولَيْن هو بلا هَمْزٍ أيضاً، ونونُه أصليةٌ.

وقال الزجَّاج(٣): «هذا القولُ سهوٌ، والصحيحُ أنَّ تَرْكَ الهمزِ فيه من بابِ التخفيفِ، ونَقْلِ حركةِ الهمزةِ إلى الساكنِ قبلَها».

واختلف القائلون بأنه مهموز، فقال قومٌ منهم اللِّحيانيُّ(٤): «هو مصدرٌ لـ«قَرأْتُ» كالرُّجْحانِ / والغُفْرانِ، سُمِّي به الكتابُ المقروءُ مِنْ بابِ تسمية المفعولِ بالمصدر». [٥٩] ١٤٧/١

---

(١) علي بن إسماعيل بن أبي بِشْر (إسحاق)، أبو الحسن اليماني البصري (ت: ٣٢٤هـ)، من مؤلفاته: «الإبانة عن أصول الديانة» و«مقالات الإسلاميين». انظر: تاريخ بغداد ١١/ ٣٤٦، السير ١٥/ ٨٥، وانظر قول الأشعري في البرهان ١/ ٣٧٤.

(٢) يحيى بن زياد بن عبدالله، أبو زكريا الكوفي النحوي (ت: ٢٠٧هـ)، من مؤلفاته: «معاني القرآن»، «البهي» في الفصيح. انظر: إنباه الرواة ٤/ ٧، السير ١٠/ ١١٨. وانظر: مناقشة ابن جني لهذا القول في الحلبيات ٢٩٧.

(٣) إبراهيم بن محمد بن السَّري، أبو إسحاق البغدادي النحوي (ت: ٣١١هـ)، من مؤلفاته: «معاني القرآن وإعرابه»، «الاشتقاق». انظر: إنباه الرواة ١/ ١٩٤، السير ١٤/ ٣٦٠. وانظر قوله في البرهان ١/ ٣٧٤، ولم نقف عليه في معانيه.

(٤) علي بن المبارك، أبو الحسن من بني لِحيان، من كبار أهل اللغة، وعداده في الطبقة الثانية من لغويي الكوفة، لم تؤرَّخ وفاته، له «النوادر». انظر: معجم الأدباء ٤/ ١٨٤٣، بغية الوعاة ٢/ ١٨٥.

وقال آخرون منهم الزجَّاجُ: «هو وصفٌ على فُعْلان، مشتقٌ من القَرْءِ بمعنى الجَمْع»، ومنه «قَرَأْتُ الماءَ في الحوضِ» أي: جَمَعْته.

قال أبو عبيدةَ[1]: «وسُمِّي بذلك لأنه جَمَعَ السورَ بعضَها إلى بعض».

وقال الراغب[2]: «لا يُقال لكل جمعٍ «قُرآنٌ»، ولا لجَمْع كلِّ كلامٍ «قرآنٌ»، وإنما سُمِّيَ قُرْآناً لكونه جَمَعَ ثمراتِ الكتبِ السالفةِ المُنَزَّلةِ».

وقيل: لأنه جَمَعَ أنواعَ العلومِ كلِّها.

وحكى قُطْربٌ[3] قولاً: أنه إنما سُمِّي قُرْآناً؛ لأنَّ القارئَ يُظْهِرُه ويُبينُه مِنْ فيه، أَخْذاً مِنْ قولِ العربِ: «ما قَرَأَت الناقةُ سَلَىً[4] قَطٌّ» أي: ما رَمَتْ بولدٍ، أي: ما أسقطَتْ ولداً، أي: ما حَمَلَتْ قط، والقرآنُ يَلْفظُه القارئُ مِنْ فيه ويُلْقيه، فسُمِّي قرآناً.

قلت: والمختارُ عندي في هذه المسألة ما نَصَّ عليه الشافعيُّ. وأمَّا الكلامُ فمشتقٌ من الكَلْمِ بمعنى التأثير، لأنه يُؤَثِّر في ذِهْن السامعِ فائدةً لم تكنْ عندَه.

---

(١) مَعْمَر بن المثنَّى، البصري الشعوبي اللغوي (ت: ٢٠٩هـ)، من مؤلفاته: «غريب الحديث»، «مجاز القرآن». وانظر قوله فيه: ١/١. وانظر: تاريخ بغداد ١٣/٢٥٢، السِّيَر ٩/٤٤٥.

(٢) المفردات ٦٦٨.

(٣) محمد بن المستنير، أبو علي البصري المعتزلي النحوي (ت: ٢٠٦هـ) من مؤلفاته: «المثلث»، «النوادر». انظر: نزهة الألباء ٨٥، بغية الوعاة ١/٢٤٢. وانظر قوله في نكت الانتصار ٥٧.

(٤) السَّلى: لفافة الولد من الدواب والإبل، ومن الناس المشيمة. انظر: اللسان «سلا» ٦/٣٥٣.

وأمَّا النورُ فلأنه يُدْرَكُ به غوامضُ الحلالِ والحرامِ.

وأمَّا الهُدى فلأنَّ فيه الدلالةَ على الحقِّ وهو من بابِ إطلاقِ المصدرِ على الفاعلِ مبالغةً.

وأمَّا الفرقان فلأنه فَرَقَ بين الحقِّ والباطلِ، وَجَّهه بذلك مجاهدٌ، كما أخرجه ابنُ أبي حاتم[1].

وأمَّا الشِّفاءُ فلأنه يَشْفي من الأمراضِ القلبيةِ كالكفرِ والجهلِ والغِلِّ، والبدنية أيضاً.

وأمَّا الذِّكْرُ فلما فيه من المواعظِ وأخبارِ الأممِ الماضيةِ، والذِّكرُ أيضاً الشَّرَفُ، قال / تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَذِكۡرٞ لَّكَ وَلِقَوۡمِكَۖ﴾ [الزخرف: ٤٤] أي: شرفٌ لأنه بلُغَتِهم. ١/١٤٨

وأمَّا الحكمةُ فلأنَّه نَزَلَ على القانونِ المُعْتَبَرِ، مِنْ وَضْعِ كلِّ شيءٍ في مَحَلِّه، أو لأنه مشتملٌ على الحكمةِ.

وأمَّا الحكيمُ فلأنَّه أُحْكِمَتْ آياتُه بعجيبِ النَّظْمِ وبديعِ المعاني، وأُحْكِمت عن تطرُّقِ التبديلِ والتحريفِ والاختلافِ والتبايُنِ.

وأمَّا المُهَيْمِنُ فلأنه شاهدٌ على جميعِ الكتبِ والأممِ السالفةِ.

وأمَّا الحَبْلُ فلأنه مَنْ تمسَّك به وَصَلَ إلى الجنةِ أو الهدى، والحَبْلُ السببُ.

وأمَّا الصِّراطُ المستقيمُ فلأنَّه طريقٌ إلى الجنةِ قويمٌ لا عِوَج فيه.

---

(١) في تفسيره (٢/ ٥٨٨) و(٨/ ٢٦٥٩) في الموضع الأول عن الربيع ثم قال: ورُوي عن عطاء ومجاهد ومقسم وقتادة ومقاتل بن حيّان نحو ذلك، وفي الموضع الثاني أيضاً عن الربيع ومجاهد، لكن في إسناده رجل مبهم فهو ضعيف به.

وأمَّا المثاني فلأنَّ فيه بيانَ قَصَصِ الأممِ الماضية، فهو ثانٍ لِما تقدَّمه. وقيل: لتَكْرارِ القَصَصِ والمواعظِ فيه(1). وقيل: لأنَّه نَزَلَ مرةً بالمعنى، ومرةً باللفظِ والمعنى، كقوله: ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَفِي ٱلصُّحُفِ ٱلْأُولَىٰ ﴾ [الأعلى: ١٨] حكاه الكِرْماني(2) في عجائبه.

وأمَّا المتشابهُ فلأنه يُشْبِهُ بعضُه بعضاً في الحُسْنِ والصدقِ.

وأمَّا الرُّوح فلأنَّه تحيا به القلوبُ والأنفسُ.

وأمَّا المَجيد فلِشَرَفِه.

وأمَّا العزيزُ فلأنه يَعِزُّ على مَنْ يرومُ معارَضَتَه.

وأمَّا البلاغُ فلأنَّه أُبْلِغَ به الناسُ ما أُمِروا به، ونُهوا عنه، أو لأنَّ فيه بلاغاً وكفايةً عن غيره.

قال السِّلَفي(3) في بعض أجزائه: «سمعت أبا الكرمِ النَّحْويَّ يقول سمعت أبا القاسم التنوخيَّ يقول: سمعت أبا الحسن الرُّمَّانيَّ، وسُئِل كلُّ كتاب له ترجمةٌ، فما ترجمةُ كتاب الله؟ فقال: ﴿ هَٰذَا بَلَٰغٌ لِّلنَّاسِ وَلِيُنذَرُوا۟ ﴾ [إبراهيم: ٥٢].

---

(1) أخرج البستي في تفسيره (٢٦٠) عن ابن أبي عمر عن سفيان بن عيينة عند قوله تعالى: ﴿ مَّثَانِيَ ﴾ في سورة الزمر: ٢٣ قال: يُثَنَّى ذكر الجنة والنار مرة بعد مرة ومرة بعد مرة.

(2) غرائب التفسير ٢/١٠١٢.

(3) أحمد بن محمد بن أحمد، أبو طاهر الأصبهاني الإسكندري الحافظ المقرئ (ت: ٥٧٦هـ)، من مؤلفاته: «معجم السِّفْر»، «جزء شرط القراءة على الشيوخ». انظر: السير ٢١/٥، تذكرة الحفاظ ٤/١٢٩٨. وانظر قوله في البرهان ١/٣٧٧.

وذكر أبو شامة(١) وغيره في قوله تعالى: ﴿وَرِزْقُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾ [طه: ١٣١] أنه القرآن.

١٤٩/١ / فائدة: حكى المُظَفَّرِيُّ(٢) في «تاريخه» قال: «لَمَّا جَمَعَ أبو بكرٍ القرآنَ قال: سَمُّوه. فقال بعضُهم: «سَمُّوه إِنجيلاً»، فكَرِهوه. وقال بعضُهم: «سَمُّوه السِّفْر»، فكرهوه مِنْ يهودَ. فقال ابنُ مسعودٍ: «رأيت بالحبشةِ كتاباً يَدْعُونه المُصْحَفَ» فسَمَّوه به.

قلت: أخرج ابنُ أشتةَ في كتاب «المصاحف»(٣) من طريقِ موسى بنِ عُقْبَةَ عن ابن شهابٍ قال: «لَمَّا جمعوا القرآن، فكتبوه في الوَرَقِ، قال أبو بكر: «التمسوا له اسماً» فقال بعضُهم: السِّفْرُ، وقال بعضُهم: المصحفُ، فإِنَّ الحبشة يُسَمُّونه المصحفَ / [٦٠] وكان أبو بكر أولَ مَنْ جَمَعَ كتابَ اللهِ، وسَمَّاه المصحفَ. ثم أورده مِنْ طريقٍ آخرَ عن ابن بُرَيْدَةَ، وسيأتي في النوعِ الذي يلي هذا.

---

(١) المرشد ٢٠٩ وهو ينقل عن السخاويِّ في «جمال القراء».

(٢) إبراهيم بن عبدالله بن عبدالمنعم، أبو إسحاق شهاب الدين الحموي الشافعي المؤرِّخ المعروف بابن أبي الدم (ت: ٦٤٢هـ) من مؤلفاته: «التاريخ المظفري» مخطوط، ألَّفه باسم المظفر أمير مَيَّافارقين، ترجم الإيطاليون القسم المختص منه بصقلية وطبعوه، و«أدب القضاء». انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٨/ ١١٥، شذرات الذهب ٥/ ٢١٣، الأعلام ١/ ٤٩. وانظر القول في: البرهان ١/ ٣٧٧.

(٣) كتابه مفقود، ولم نقف على الأثر عند غيره.

فائدة ثانية: أخرج ابنُ الضُّرَيْسِ[1] وغيرُه عن كعبٍ قال: «في التوراة يا محمدُ إني مُنَزِّلٌ عليك توراةً حديثةً تَفْتَحُ أعيناً عُمْياً، وآذاناً صُمًّا، وقلوباً غُلْفاً».

وأخرج ابنُ أبي حاتمٍ[2] عن قتادةَ قال: «لمَّا أَخَذَ موسى الألواحَ قال: ياربِّ إني أجدُ في الألواح أمةً أناجيلُهم في قلوبِهم، فاجعَلْهم أمتي. قال: «تلك أمةُ أحمدَ».

ففي هذين الأثرَيْن تسميةُ القرآنِ توراةً وإنجيلاً، ومع هذا لا يجوزُ الآن أَنْ يُطْلَقَ عليه ذلك، وهذا كما سُمِّيَت التوراةُ فُرقاناً في قوله: ﴿وَإِذْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْفُرْقَانَ﴾ [البقرة: ٥٣]، وسَمَّى ﷺ الزَّبورَ قرآناً في قولِه: «خُفِّف على داودَ القرآنُ»[3].

* * *

(١) لم أقف عليه في فضائله. إلاّ أنّه جاء في صحيح البخاري (٤/ ٣٤٢-٣٤٣) و(٨/ ٥٨٥) برقمي ٢١٢٥ و٤٨٣٨، من حديث عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما وهو يذكر صفة النبي ﷺ في التوراة، وجاء في آخره نحوه، ولفظه: «ولن يقبضه الله حتى يقيم به الملة العوجاء، بأن يقولوا: لا إله إلاّ الله فيفتح بها أعيناً عمياً وآذاناً صمّاً وقلوباً غلفاً».

(٢) في تفسيره (٥/ ١٥٦٤)، رجاله ثقات ولكنّه من الإسرائيليات ومنقطع أيضاً؛ إذ إنه لم يذكر من تلقاه عنه.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (٨/ ٣٩٧) مع الفتح، ك: التفسير، ب: ﴿وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا﴾ ح ٤٧١٣ وكذا ذكره البخاري في مناقب داود عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام في الأنبياء من صحيحه (٦/ ٤٥٣) ح ٣٤١٧.

١٥٠/١

/ فصل
في أسماء السور

قال القُتَبِيُّ[١]: «السُّورةُ تُهمَزُ ولا تُهْمَزُ. فمَنْ هَمَزَها جعلها مِنْ أسْأَرْتُ أي: أَفْضَلْتُ مِن السُّؤْرِ، وهو ما بَقي من الشَّرابِ في الإناءِ، كأنها قطعةٌ من القرآنِ، ومن لم يَهْمِزْها جعلها من المعنى المتقدِّم، وسَهَّل همزَها. ومنهم مَنْ شَبَّهها بسُورةِ البِناء أي: القطعةِ منه أي: مَنْزِلةً بعد مَنْزِلةٍ.

وقيل[٢]: مِنْ سُورِ المدينةِ لإحاطتِها بآياتها واجتماعِها، كاجتماع البيوتِ بالسُّورِ، ومنه «السِّوارُ» لإحاطتِه بالسَّاعد.

وقيل[٣]: لارتفاعِها لأنها كلامُ الله. والسُّورَةُ: المَنْزِلَةُ الرفيعةُ. قال النابغةُ[٤]:

ألم تَرَ أنَّ اللهَ أعطاكَ سُورةً　　　ترى كلَّ مَلْكٍ حولَها يَتَذَبْذَبُ

وقيل[٥]: لتركيبِ بعضِها على بعضٍ، مِن التَّسَوُّرِ بمعنى التصاعُدِ والتركُّب، ومنه: ﴿إِذۡ تَسَوَّرُواْ ٱلۡمِحۡرَابَ﴾ [صٓ: ٢١].

(١) تفسير غريب القرآن له ٣٤.

(٢) انظر: البرهان ١/٣٦١.

(٣) حكاه الزركشي عن ابن جني في البرهان ١/٣٦١.

(٤) ديوانه ٧٨، ومجاز القرآن ١/٤، والدر المصون ١/٢٠٠.

(٥) انظر: البرهان ١/٣٦١.

قال الجَعْبريُّ[1]: «حَدُّ السورةِ: قرآنٌ يشتملُ على آيٍ ذي فاتحةٍ وخاتمةٍ، وأقلُّها ثلاثُ آياتٍ».

وقال[2] غيرُه: «السورةُ الطائفةُ المترجمةُ توقيفاً» أي: المُسَمَّاةُ باسمٍ خاصٍ بتوقيفٍ من النبيِّ ﷺ، وقد ثَبَتَتْ جميعُ أسماءِ السورِ بالتوقيفِ من الأحاديثِ والآثارِ، ولولا خَشْيَةُ الإطالةِ لبيَّنْتُ ذلك.

ومِمَّا يَدُلُّ لذلك: ما أخرجه ابنُ أبي حاتم[3] عن عكرمةَ قال: «كان المشركون يقولون / : سورةُ البقرة، وسورةُ العنكبوت، يَسْتهزئون بها، فنزَل ﴿إِنَّا كَفَيْنَاكَ الْمُسْتَهْزِئِينَ﴾ [الحجر: ٩٥]. ١/ ١٥١

وقد كَرِه بعضُهم[4] أن يُقال: سورةُ كذا؛ لِما روى الطبرانيُّ[5]

(١) ورد كلام الجعبري في البرهان ١/ ٣٦٤ -نقلاً عن كتابه: «المدد في معرفة العدد» وليس في البرهان: «وأقلها ثلاث آيات»- وفي شرح المخللاتي على ناظمة الزهر ١١٠، وانظر حد السورة في البيان للداني ١٢٤، وقد تم الوقوف على نسخة «المدد» المحفوظة بمكتبة المخطوطات في الجامعة الإسلامية لكنها ناقصة الأول.

(٢) انظر: البرهان ١/ ٣٦٤.

(٣) في القسم المفقود من تفسيره، وعزاه المصنف في الدّر (٥/ ١٠٤) له وحده، سورة الحجر.

(٤) قال النووي: «وكره بعض المتقدمين هذا، وقال: يقال: السورة التي يذكر فيها البقرة» التبيان ١٣٦، وانظر: البرهان ١/ ٣٦١-٣٦٢.

(٥) في الأوسط كما في مجمع البحرين (٦/ ١٠٤-١٠٥) ك: التفسير، ب: تسمية السور، ح ٣٤٥٠. ضعيف؛ في إسناده عبيس بن ميمون وهو ضعيف كما في التقريب /٦٥٥ رقم ٤٤٤٩، وبه ضعفه الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/ ١٥٧) لكنه قال فيه: «هو متروك».

والبيهقيُّ[(١)] عن أنسٍ مرفوعاً: «لا تقولوا: سورةُ البقرة ولا آلِ عمرانَ ولا سورةُ النساء، وكذلك القرآنُ كلُّه، ولكن قولوا: السورةُ التي يُذكر فيها البقرةُ والتي يُذكر فيها آلُ عمرانَ، وكذا القرآنُ كلُّه». وإسنادُه ضعيفٌ، بل ادَّعى ابنُ الجوزي أنَّه موضوعٌ.

وقال البيهقيُّ: «إنما يُعْرف موقوفاً على ابنِ عمرَ»[(٢)]، ثم أخرجه عنه بسندٍ صحيحٍ، وقد صحَّ إطلاقُ سورةِ البقرةِ وغيرِها عنه ﷺ. وفي الصحيح[(٣)] عن ابنِ مسعودٍ أنه قال: «هذا مَقام الذي أُنْزِلَتْ عليه سورةُ البقرة»، ومِنْ ثَمَّ لم يكرَهْه الجمهورُ.

* * *

(١) في الشعب (٢/ ٥١٩) ب: في تعظيم القرآن، ح ٢٥٨٢، وقال: «عبيس بن ميمون منكر الحديث وهذا لا يصح».
وذكره ابن الجوزي في الموضوعات (١/ ٢٥٠) بدون مستند إلا على اعتباره أن عبيساً وضاع، وهو ليس بوضاع ولا كذاب ولا متهم، إنما هو ضعيف، أو متروك على قول بعضهم، فغاية الحديث أن يكون ضعيفاً أو ضعيفاً جداً، لا موضوعاً.

(٢) في الشعب (٢/ ٥١٩-٥٢٠)، ح ٢٥٨٣ وحكم المصنف بصحة إسناده.

(٣) صحيح البخاري (٣/ ٥٨٠-٥٨١) ك: الحج، ب: رمي الجمار من بطن الوادي، وب: رمي الجمار بسبع حصيات، ومواضع، ح ١٧٤٧، ١٧٤٨، ١٧٤٩، ١٧٥٠.
وصحيح مسلم (٢/ ٩٣٢) ك: الحج، ب: استحباب إدامة الحاج التلبية حتى يشرع في رمي جمرة العقبة يوم النحر، ح ١٢٨٣.

فصل

قد يكونُ للسورةِ اسمٌ واحدٌ وهو كثيرٌ، وقد يكون لها اسمان فأكثرُ، مِنْ ذلك: الفاتحة وقد وقفتُ لها على نَيِّفٍ وعشرين اسماً، وذلك يَدُلُّ على شَرَفِها؛ فإنَّ كثرةَ الأسماءِ دالَّةٌ على شَرَفِ المُسَمَّى، أحدها: فاتحةُ الكتاب أخرج ابنُ جريرٍ[1] من طريقِ ابن أبي ذِئْبٍ عن المَقْبُرِيِّ عن أبي هريرةَ عن رسولِ اللهِ ﷺ قال: «هي أمُّ القرآن، وهي فاتحةُ الكتابِ، وهي السبعُ المثاني» وسُمِّيَتْ بذلك لأنه يُفْتَتَحُ بها في المصاحفِ وفي التعليمِ وفي القراءةِ في الصلاةِ.

وقيل: لأنها أولُ سورةٍ نزلَتْ.

[٦١] وقيل: لأنها أول سورةٍ كُتِبت / في اللوح المحفوظِ، حكاه المُرْسِيُّ.

وقال: «إنه يَحْتاج إلى نَقْل».

وقيل: لأنَّ الحمدَ فاتحةُ كلِّ كلام.

وقيل: لأنها فاتحةُ كلِّ كتاب، حكاه المرسيُّ، ورَدَّه بأن الذي افتُتِح به كلُّ كتابٍ هو الحَمْدُ فقط، لا جميعُ السورةِ، وبأنَّ الظاهرَ أنَّ المرادَ بالكتابِ القرآنُ لا جنسُ الكتابِ. قال: «لأنه قد رُوِي من / أسمائِها «فاتحة القرآن» ١/١٥٢ فيكونُ المرادُ بالكتابِ والقرآن واحداً.

---

(١) في تفسيره (١/١٠٧) رقم ١٣٤ (١/١/٤٧) القول في تأويل أسماء فاتحة الكتاب، وقال: «صحَّ الخبر عن رسول الله ﷺ»، قلت: ورجاله ثقات.

وكذا أخرجه البخاري قريباً منه في صحيحه (٨/١٥٦) مع الفتح، ك: التفسير، ب: ما جاء في فاتحة الكتاب، ح ٤٤٧٤ ومواضع أخرى، ح ٤٧٠٣، ٤٧٠٤ من حديث ابن المعلّى وأبي هريرة ولفظه: «أمّ القرآن: هي السبع المثاني والقرآن العظيم» وهو المذكور بالرقم الأخير، وأيضاً أحمد في مسنده (٢/٤٤٨) ح ٩٧٨٧.

ثانيها: فاتحةُ القرآن كما أشار إليه المُرْسِيُّ.

ثالثها ورابعُها: أمُّ الكتابِ وأمُّ القرآنِ، وقد كَرِه ابنُ سيرين[1] أن تُسَمَّى أمَّ الكتاب وكره الحسن[2] أنْ تُسَمَّى أمَّ القرآنِ، ووافقهما بَقِيُّ ابنُ مَخْلد[3]؛ لأنَّ أمَّ الكتابِ هو اللوحُ المحفوظ[4]، قال تعالى: ﴿وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الرعد: ٣٩]، ﴿وَإِنَّهُۥ فِىٓ أُمِّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الزخرف: ٤] وآياتُ الحلالِ والحرام، قال تعالى: ﴿ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [آل عمران: ٧]. قال المُرْسِيُّ: وقد رُوِي حديثٌ لا يَصِح: «لا يقولنَّ أحدُكم أمُّ الكتاب، ولْيَقُلْ فاتحة الكتاب»[5].

قلت: هذا لا أصل له في شيءٍ من كتب الحديث، وإنما أخرجه ابن الضُّرَيس[6] بهذا اللفظ عن ابنِ سيرينَ، فالتبَسَ على المُرْسِيِّ، وقد ثَبَتَ

---

(١) انظر: الدر ١/ ١١.

(٢) ابن أبي الحسن (يسار)، أبو سعيد البصري التابعي مولى زيد بن ثابت، ثقة فقيه (ت: ١١٠هـ). انظر: طبقات ابن سعد ٧/ ١٥٦، السير ٤/ ٥٦٣.

(٣) ابن يزيد، أبو عبدالرحمن القرطبي، الحافظ المفسِّر (ت: ٢٧٦هـ)، له المصنفات الفريدة، منها «التفسير»، «المسند». انظر: السير ١٣/ ٢٨٥، طبقات المفسرين للداودي ١/ ١١٦. وانظر قوله: في فتح الباري ٨/ ١٥٦.

(٤) انظر: جمال القراء ١/ ٣٤، وتفسير القرطبي ١/ ١١١.

(٥) لم أقف عليه فيما بحثت، ويبدو أنه كما قال المصنف «لا أصل له في شيء من كتب الحديث» والله أعلم.

(٦) في فضائل القرآن/ ١٣٩، برقم ١٥٠. ورجاله ثقات، فهو صحيح من قوله، ولكنه مخالف لما ثبت في الأحاديث الصحيحة بتسميتها بها كما سيأتي.

في الأحاديث الصحيحة تسميتُها بذلك، فأخرج الدارَقطنيُّ[(١)]، وصحَّحه من حديثِ أبي هريرةَ مرفوعاً: «إذا قَرَأْتم الحمد فاقرؤوا «بسم الله الرحمن الرحيم» إنها أمُّ القرآنِ وأمُّ الكتابِ والسبعُ المثاني».

واختُلِف لِمَ سُمِّيَت بذلك؟ فقيل: لأنها يُبْدَأُ بكتابتِها في المصاحفِ، وبقراءتِها في الصلاةِ قبل السورة قاله أبو عبيدة[(٢)] في «مجازه»، وجَزَمَ به البخاريُّ في «صحيحه»[(٣)]، واسْتُشْكِل بأنَّ ذلك يناسِبُ تسميتَها فاتحةَ الكتابِ لا أمَّ الكتابِ.

وأُجيب بأنَّ ذلك بالنظرِ إلى أنَّ الأمَّ مَبْدأُ الولدِ.

قال الماوَرْديّ[(٤)]: «سُمِّيَتْ بذلك لتقدُّمِها وتَأَخُّرِ ما سواها تَبَعاً لها؛ لأنها أَمَّتْه أي: تَقَدَّمَتْه؛ ولهذا يُقال لرايةِ الحرب: «أُمٌّ» لتقدُّمِها واتِّباعِ الجيشِ لها». ويقال لما مَضَى مِنْ سِنِي الإنسان أُمٌّ؛ لتقدُّمِها ولمكةَ «أمُّ القرى»؛ لتقدُّمِها على سائرِ القرى. وقيل: أُمُّ الشيءِ أصلُه، وهي أصلُ القرآنِ؛ لانطوائِها على جميع أغراضِ القرآنِ وما فيه من العلومِ والحِكَم، كما سيأتي تقريرُه في النوع الثالثِ والسبعين[(٥)].

---

(١) في سننه (١/٢٤٦-٢٤٧) ك: الصلاة، ب: وجوب قراءة «بسم الله الرحمن الرحيم» في الصلاة ح ١١٧٧. رجاله بين ثقة وصدوق، ونقل المحقق عن تخريج الأحاديث الضعاف للغساني /١٣٧ قوله فيه «رجاله ثقات» ونقل المصنف عن الدارقطني تصحيحه الحديث أيضاً.

(٢) مجاز القرآن ١/٥.

(٣) صحيح البخاري مع الفتح (٨/١٥٥).

(٤) النكت والعيون ١/٤٦، وانظر: القرطبي في تفسيره ١/١١٢.

(٥) انظر ص: ٢١٤٥.

وقيل: سُمِّيَتْ بذلك لأنَّها أَفضلُ السورِ، كما يقال / لرئيسِ القوم: «أمُّ القوم». وقيل: لأن حُرْمتَها كحُرمَةِ القرآن كلِّه. وقيل: لأنَّ مَفْزَعَ أهلِ الإيمان إليها، كما يقال للراية أمٌّ؛ لأنَّ مَفْزَعَ العَسْكر إليها. وقيل: لأنَّها مُحْكَمَةٌ، والمحكمات أمُّ الكتاب. ١/١٥٣

خامسها: القرآنُ العظيم. روى أحمدُ[١] عن أبي هريرة أنَّ النبيَّ ﷺ قال لأمِّ القرآن: «هي أُمُّ القرآنِ، وهي السبعُ المَثاني، وهي القرآن العظيمُ». وسُمِّيَتْ بذلك لاشتمالِها على المعاني التي في القرآن.

سادسها: السبعُ المثاني. وَرَدَ تسميتُها بذلك في الحديثِ المذكورِ[٢] وأحاديثَ كثيرةٍ.

أمَّا تسميتُها سَبْعاً فلأنها سبعُ آياتٍ. أخرج الدارقطني[٣] ذلك عن عليّ. وقيل: لأنَّ فيها سبعةَ آدابٍ في كلِّ آيةٍ أدبٌ، وفيه بُعْدٌ. وقيل: لأنها خَلَتْ من سبعةِ أحرفٍ: الثاءِ والجيمِ والخاءِ والزاي والشينِ والظاءِ والفاءِ. قال المُرْسيُّ: «وهذا أضعفُ مِمَّا قبلَه؛ لأنَّ الشيءَ إنما يُسَمَّى بشيءٍ وُجِدَ فيه لا بشيءٍ فُقِدَ منه».

---

(١) في مسنده (٢/٤٤٨)، ح ٩٧٨٧ ورجاله ثقات، والحديث صحيح.

(٢) أي السابق.

(٣) في سننه (١/٢٤٧-٢٤٨) ك: الصلاة، ب: وجوب قراءة «بسم الله الرحمن الرحيم» ح ١١٨١، وقال الغساني في تخريج الأحاديث الضعاف / ١٣٨ كما في التعليق على هذا الحديث: رجاله «كلهم ثقات».

وأمَّا المثاني: فيَحتمل أَنْ يكونَ مشتقاً من الثناء لِما فيها من الثناءِ على اللهِ، ويَحْتمل أَنْ يكون من الثُّنْيا، لأنَّ اللهَ استثناها لهذه الأمة[١]. ويَحْتمل أن يكون من التثنية. قيل: لأنها تُثَنَّى في كلِّ رَكْعة[٢]. ويُقَوِّيه ما أخرجه ابنُ جريرٍ[٣] بسنَدٍ حسنٍ عن عمرَ قال: «السبعُ المثاني فاتحةُ الكتابِ تُثَنَّى في كل رَكْعة». وقيل: لأنها تُثَنَّى بسورةٍ أخرى. وقيل: لأنها نزلَتْ مرتين. وقيل: لأنَّها على قسمَيْن: ثناءٍ ودعاءٍ. وقيل: لأنها كلما قرأ العبدُ منها آيةً [٦٢] ثَنَاه اللهُ / بالإِخبارِ عن فِعْله، كما في الحديثِ الصحيح[٤]. وقيل: لأنها اجتمع فيها فصاحةُ المباني وبلاغةُ المعاني. وقيل: غيرُ ذلك.

سابعُها: الوافيةُ كان سفيانُ بنُ عُيَيْنَةَ يُسَمِّيها به؛ لأنها وافيةٌ بما في القرآنِ من المعاني، قاله في «الكشاف»[٥].

وقال الثعلبيُّ[٦]: «لأنها لا تَقْبَلُ التنصيفَ؛ فإنَّ كلَّ سورةٍ من / القرآنِ ١/١٥٤ لو قُرِئَ نصفُها في كلِّ ركعة والنصفُ الثاني في أخرى لجاز؛ بخلافِها».

(١) انظر: تفسير القرطبي ١/١١٢ والثُّنْيا: الاستثناء.

(٢) انظر: تفسير القرطبي ١/١١٢.

(٣) لم أقف عليه في تفسيره في تفسير سورة الفاتحة ولا في سورة الحجر تحت الآية: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ﴾، وكذا لم يذكره في الدّر في سورة الحجر تحت الآية المذكورة (٨٧)، ولا في تفسير الفاتحة، والله أعلم ولكن المصنف ذكر أنه «أخرجه ابن جرير بسند حسن».

(٤) تقدم تخريجه قريباً.

(٥) الكشاف ١/١.

(٦) عبارته في الكشف والبيان (خ) ١/٢٠ أ: «لأنها لا تنتصف ولا تحتمل الاختزال».

وقال المُرْسِيُّ: «لأنها جَمَعَتْ بين ما لله وما للعبد».

ثامنُها: الكَنْزُ؛ لِما تقدَّم في أمِّ القرآنِ قاله في «الكشاف»[1]، وورَدَ تسميتُها بذلك في حديثِ أنسٍ السابقِ[2] في النوعِ الرابعَ عشرَ.

تاسعُها: الكافيةُ؛ لأنَّها تَكْفي في الصلاةِ عن غيرِها، ولا يكفي غيرُها عنها[3].

عاشرُها: الأساسُ؛ لأنها أصلُ القرآنِ وأولُ سورةٍ فيه[4].

حاديْ عشرَها: النور.

ثانيْ عشرَها، وثالثَ عشرَها: سورة الحمد[5]، وسورةُ الشُّكر.

رابعَ عشرَها، وخامسَ عشرَها: سورةُ الحمدِ الأولى، وسورةُ الحمدِ القُصْرى.

سادسَ عشرَها، وسابعَ عشرَها، وثامن عشرَها: الرُّقْيَةُ والشّفاء[6] والشافية؛ للأحاديث الآتية في نوع الخواصِّ.

تاسعَ عشرَها: سورةُ الصلاةِ لتوقُّفِ الصلاةِ عليها. وقيل: إنَّ مِنْ

---

(١) الكشاف ١/١.

(٢) تقدم في ص: ٢٥٤.

(٣) قاله يحيى بن أبي كثير، كما في تفسير القرطبي ١/١١٣.

(٤) انظر: تفسير القرطبي ١/١١٣.

(٥) انظر: المصدر السابق.

(٦) انظر: تفسير القرطبي ١/١١٢.

أسمائها الصلاةَ أيضاً لحديث[1]: «قَسَمْتُ الصلاةَ بيني وبين عبدي» أي: السورةَ. قال المُرْسِيُّ: لأنها من لوازمِها فهو مِنْ بابِ تسميةِ الشيءِ باسمِ لازمِه، وهذا الاسمُ العشرون.

الحادي والعشرون: سورةُ الدعاءِ؛ لاشتمالِها عليه في قولِه: ﴿ٱهْدِنَا﴾ [الفاتحة: ٦].

الثاني والعشرون: سورةُ السؤالِ لذلك، ذكره الإمامُ فخر الدين[2].

الثالثُ والعشرون: سورةُ تعليمِ المسألةِ. قال المرسيُّ: «لأنَّ فيها آدابَ السؤالِ؛ لأنها بُدِئَتْ بالثناءِ قبله».

/ الرابعُ والعشرون: سورةُ المناجاةِ؛ لأنَّ العبدَ يُناجي فيها ربَّه بقولِه: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]. ١/١٥٥

الخامسُ والعشرون: سورةُ التفويضِ؛ لاشتمالِها عليه في قولِه: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]. فهذا ما وقَفْتُ عليه مِنْ أسمائِها، ولم تجتمعْ في كتابٍ قبلَ هذا.

* * *

ومن ذلك:

سورةُ البقرة: كان خالدُ بنُ مَعْدانَ[3] يُسَمِّيها:

---

(١) انظر صحيح مسلم (١/٢٩٦) ك: الصلاة، ب: «وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة...» ح رقم ٣٩٥ وهو مخرج في أكثر كتب الحديث والتفسير.

(٢) تفسير الفخر الرازي ١/١٧٦.

(٣) ابن أبي كرب، أبو عبدالله التابعي الكَلاعي الحمصي شيخ أهل الشام من أئمة الفقه (ت: ١٠٣هـ). انظر: طبقات ابن سعد ٧/٤٥٥، حلية الأولياء ٥/٢١٠. وانظر قوله في: سنن الدارمي ٤/٢١٢٦ برقم ٣٤١٩.

« فُسْطاطَ[1] القرآن »، وورد في حديثٍ مرفوعٍ في « مسند الفردوس »[2]؛ وذلك لِعِظَمها، ولِما جُمع فيها من الأحكام التي لم تُذْكَرْ في غيرِها، وفي حديث « المستدرك »[3] تسميتُها « سَنامَ القرآن »، وسَنامُ كلِّ شيء: أعلاه.

وآل عمران: روى سعيدُ بنُ منصور في « سُننه »[4] عن أبي عَطَّافٍ، قال: « اسم آل عمرانَ في التوراة طَيِّبة ». وفي صحيح مسلم[5] تسميتُها والبقرةِ: « الزهراوَيْن ».

والمائدة: تُسَمَّى أيضاً « العُقود » و« المُنْقِذة ». قال ابن الفرس[6]: « لأنها تُنْقِذ صاحبَها مِنْ ملائكةِ العذابِ ».

---

(١) في حاشية (أ): « الفسطاط: المدينة التي فيها مجتمع الناس، قاله ابن الأثير ».

(٢) كما في فردوس الأخبار (٢ / ٤٨٩) ح ٣٣٧٦ من حديث أبي سعيد الخدري. ضعفه المناوي في فيض القدير (٤ / ١٤٩) بإسماعيل بن زياد الشامي، ونقل الذهبي في الميزان (١ / ٢٣١) عن الدارقطني أنه قال: « متروك يضع الحديث ».

(٣) (١ / ٥٦٠-٥٦١) ك: فضائل القرآن، أخبار في فضل سورة البقرة وفي (٢ / ٢٥٩) ك: التفسير، من سورة البقرة، وصححه ووافقه الذهبي وحسنه الشيخ الألباني في الصحيحة (٢ / ١٣٥) ح ٥٨٨ ولفظ الحديث: « إنّ لكل شيء سناماً وسنام القرآن سورة البقرة، وإنّ الشيطان إذا سمع سورة البقرة تقرأ؛ خرج من البيت الذي يقرأ فيه سورة البقرة »، فكونها سنام القرآن صحيح كما تقدم.

(٤) (٣/ ١١٣٨)، ح ٥٥٣، حسبه أنّه من الإسرائيليات.

(٥) (١ /٥٥٣) ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: فضل قراءة القرآن وسورة البقرة، ح ٨٠٤.

(٦) أحكام القرآن له (خ) ١ / ١٩٠ ب.

والأنفال: أخرج أبو الشيخ[1] عن سعيد بن جبير قال: «قلت لابنِ عباسٍ سورة الأنفال. قال: «تلك سورةُ بدر».

براءة: تُسَمَّى أيضاً التوبَةَ؛ لقوله تعالى فيها: ﴿لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ﴾ الآية [التوبة: ١١٧].

والفاضحةَ: أخرج البخاريُّ[2] عن سعيدِ بن جُبَيْرٍ قال: «قلت لابنِ عباسٍ سورةُ التوبة. قال: «التوبة!! بل هي الفاضحةُ»، ما زالت تَنْزِل «ومنهم» «ومنهم» حتى ظَنَنَّا ألا يبقى أحدٌ منا إلا ذُكِرَ / فيها». وأخرج أبو الشيخ[3] عن عكرمةَ قال: قال عمر: «ما فُرِغَ مِنْ تنزيلِ «براءة» حتى ظننَّا أنه لم يَبْقَ منا أحدٌ إلا سَيَنْزِلُ فيه، وكانت تُسَمَّى الفاضحةَ».

١٥٦/١

وسورة العذابِ: أخرج الحاكمُ في «المستدرك»[4] عن حذيفةَ قال:

---

(١) تفسيره مفقود، ولكن الحديث أخرجه البخاري في صحيحه (٨/٣٠٦، ٦٢٨) مع الفتح، ك: التفسير، سورة الأنفال، وسورة الحشر، ح ٤٦٤٥، ٤٨٨٢، ولفظه قريب منه، ومسلم في صحيحه (٤/٢٣٢٢) ك: التفسير، ب: في سورة براءة والأنفال والحشر، ح ٣٠٣١، قريباً من لفظ أبي الشيخ، قال سعيد بن جبير: قلت: -أي لابن عباس- سورة الأنفال؟ قال: «تلك سورة بدر» وعند البخاري «نزلت في بدر»، فكان الأولى للمصنف عزوه لصحيح مسلم بدل أبي الشيخ وسيأتي بعد هذا عزوه الحديث للبخاري.

(٢) في صحيحه (٨/٦٢٨-٦٢٩) مع الفتح، ك: التفسير، ب: سورة الحشر، ح ٤٨٨٢، والحديث في صحيح مسلم أيضاً كما تقدم تخريجه في الحاشية السابقة.

(٣) تفسيره مفقود، وعزاه المصنف في الدر (٤/١٢١) له فقط.

(٤) (٢/٣٣٠-٣٣١) ك: التفسير، تفسير سورة التوبة، وصححه ووافقه الذهبي، وكذا رواه أبو عبيد في فضائل القرآن (٢/٤٨) ح ٤٥٢ به.

«التي تُسَمُّون سورةَ التوبةِ هي سورةُ العذاب». وأخرج أبو الشيخِ[1] عن سعيدِ بن جُبَيْرٍ قال: كان عمرُ بنُ الخطابِ إذا ذُكِرَ له سورةُ براءةَ فقيل: سورة التوبةِ، قال: «هي إلى العذابِ أقربُ، ما كادَتْ تُقْلِعُ عن الناسِ، حتى ما كادَتْ تُبْقي منهم أحداً».

[٦٣] والمُقَشْقِشَةَ: أخرج أبو الشيخ[2] عن زيدِ بن أسلمَ أنَّ رجلاً قال / لابن عمرَ سورةُ التوبة. فقال: «وأيَّتُهُنَّ سورةُ التوبة»؟ فقال: براءةُ. فقال: «وهل فَعَلَ بالناسِ الأفاعيلَ إلا هي، ما كنَّا نَدْعُوها إلا المُقَشْقِشَةَ». أي: المُبَرِّئة من النفاق.

والمُنَقِّرةَ: أخرج أبو الشيخ[3] عن عُبَيْد بن عُمير قال: كانت تُسَمَّى براءةُ المُنَقِّرةَ، نَقَّرَتْ عَمَّا في قلوبِ المشركين.

والبَحوثَ -بفتح الباء- أخرج الحاكم[4] عن المِقْدادِ أنه قيل له: لو قَعَدْتَ العامَ عن الغزوِ. قال: أَبَتْ علينا البَحُوثُ، يعني براءةَ، الحديثَ.

---

(١) كذا عزاه المصنف له في الدّر (٤ / ١٢١) ولأبي عوانة وابن المنذر وأبي الشيخ وابن مردويه عن ابن عباس رضي الله عنهما: «أن عمر رضي الله عنه...» فذكره به، وهو صحيح بما تقدم قريباً في الحواشي السابقة.

(٢) كذا عزاه له السيوطي في المصدر نفسه (٤ / ١٢١) وزاد عليه ابن مردويه أيضاً فيمن أخرجه.

(٣) المصدر السابق نفسه، لكنه جاء عنده عن عبدالله بن عبيد بن عمير لعلّه سقط من عنده «عن أبيه» والله أعلم.

(٤) في المستدرك (٢ / ٣٣٣) ك: التفسير، سورة التوبة، وصححه ووافقه الذهبي.

والحافِرةَ: ذكره ابنُ الفَرس[١]؛ لأنها حَفَرَتْ عن قلوبِ المنافقين.

والـمُثيرةَ: أخرج ابنُ أبي حاتمٍ[٢] عن قتادةَ، قال: «كانَتْ هذه السورةُ تسمى «الفاضحةَ» فاضحةَ المنافقين، وكان يُقال لها المُثيرةُ، أنبأَتْ بمثالبهِم وعَوْراتِهم».

وحكى ابن الفرسِ[٣] من أسمائِها: الـمُبَعْثِرةَ، وأظنُّه تصحيفَ الـمُنَقِّرة، فإنْ صَحَّ كَمَلَت الأسماءُ عشرةً، ثم رأيتُه، كذلك -أعني الـمُبَعْثِرَة- بخطِّ السَّخاويِّ في «جمال القراء»[٤]. وقال: «لأنها بَعْثَرَتْ عن أسرار المنافقين».

وذكر فيه[٥] أيضاً من أسمائِها: الـمُخْزِيَة والـمُنَكِّلةَ، والـمُشَرِّدةَ، والـمُدَمْدِمَةَ.

النحل: قال قتادة: «تُسَمَّى سورةَ النِّعَم» أخرجه ابن أبي حاتم[٦]. قال ابن الفرس[٧]: «لما عَدَّد اللهُ فيها من النِّعمِ على عبادِه».

/ الإسراء: تُسَمَّى أيضاً سورةَ سبحان، وسورةَ بني إسرائيل[٨]. ١/١٥٧

---

(١) أحكام القرآن (خ) ٢/٢١/أ.

(٢) (٦/١٨٢٩)، وإسناده حسن، رجاله بين ثقة وصدوق، وانظر الأحاديث السابقة.

(٣) أحكام القرآن (خ) ٢/٢١/أ.

(٤) جمال القراء ١/٣٦.

(٥) انظر: جمال القراء ١/٣٦.

(٦) في القسم المفقود منه، وعزاه له المصنف في الدّر (٥/١٥٥) ولعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر أيضاً.

(٧) أحكام القرآن (خ) ٢/٥٧ أ.

(٨) وتسمى أيضاً «الأقصى». انظر: التلخيص في القراءات الثمان ص: ٣١٠.

الكهف: ويُقال: سورة أصحابِ الكهف، كذا في حديثٍ أخرجه ابن مَرْدويه(١). وروى البيهقيُّ(٢) من حديث ابن عباس مرفوعاً: «أنها تُدْعَى في التوراة «الحائلة»، تحولُ بين قارئها وبين النار. وقال: إنه منكر».

طه: تُسَمَّى أيضاً سورةَ الكليم، ذكره السَّخاويُّ في «جمال القراء»(٣).

الشعراء: وقع في تفسيرِ الإمام مالكٍ تسميتُها بسورة الجامعة(٤).

النمل: تُسَمَّى أيضاً سورةَ سليمان(٥).

السجدة: تُسَمَّى أيضاً المضاجِع(٦).

---

(١) عزاه له في الدرّ (٥/٣٥٦) من حديث عبدالله بن مغفل رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ «البيت الذي تقرأ فيه سورة الكهف...» وليس فيه تسميته سورة أصحاب الكهف، نعم عزا لابن سعد عن صفية بنت أبي عبيد أنها سمعت عمر بن الخطاب يقرأ في صلاة الفجر بسورة أصحاب الكهف. انظر: الطبقات لابن سعد (٨/٤٧٢) ترجمة صفية، وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات، لكنه من قول صفية.

(٢) في الشعب (٢/٤٧٥) ب: في تعظيم القرآن، ذكر سورة الكهف، ح ٢٤٤٨، ضعيف جداً، في إسناده محمد بن عبدالرحمن الجدعاني متروك، كما ذكر الحافظ ابن حجر في التقريب /٨٦٨ رقم (٦١٠٥) وبه ضعفه البيهقي بعد إخراجه الحديث فقال: «هو منكر».

(٣) جمال القراء ١/٣٧.

(٤) انظر: تفسير ابن كثير ٦/١٤٤، وتُسَمَّى الظُّلة. انظر: القبس شرح موطأ مالك ٣/١٠٧٨.

(٥) انظر: جمال القراء ١/٣٧.

(٦) انظر: الناسخ والمنسوخ لهبة الله ١٤٣، التحبير ٣٧٠.

فاطر: تُسَمَّى سورة الملائكة[١].

يس: سَمَّاها ﷺ «قَلْبَ القرآنِ»، أخرجه الترمذيُّ[٢] مِنْ حديثِ أنسٍ. وأخرج البيهقيُّ[٣] من حديثِ أبي بكرٍ مرفوعاً: «سورةُ يس تُدْعى في التوراة المُعِمَّة، تُعِمُّ صاحبَها بخيرِ الدنيا والآخرةِ، وتُدْعَى المُدافعة القاضيةَ، تَدْفَعُ عن صاحبِها كلَّ سوءٍ وتَقْضي له كلَّ حاجة». وقال: «إنه حديث منكر».

---

(١) انظر: الكامل (خ) ٣٠ ب، جمال القراء ١/٣٧.

(٢) في سننه (٥/١٤-١٥) ك: فضائل القرآن، ب: ما جاء في فضل يس، ح ٢٨٨٧، وضعّفه فقال: «هارون أبو محمد شيخ مجهول» وكذا قال ابن حجر في التقريب ١٠١٦/ رقم ٧٢٩٨». ورواه الدارمي في سننه (٤/٢١٤٩) ك: فضائل القرآن، ب: في فضل يس، ح ٣٤٥٩، وكذا البيهقي في الشعب (٢/٤٧٩) ب: في تعظيم القرآن، ح ٢٤٦٠، ٢٤٦١ كلاهما من طريق هارون المذكور وهو مجهول كما تقدم. وأورده الحافظ ابن كثير في تفسيره (٦/٥٤٧)، وقال أبو حاتم -في العلل برقم (١٦٥٢)-: «لا أصل له». وأورده الشيخ الألباني في ضعيف الترمذي برقم ح ٥٤٣ في الطبعة الجديدة برقم ٢٨٧٨ وفي السلسلة الضعيفة برقم ١٦٩.

(٣) في الشعب (٢/٤٨٠-٤٨١) ب: في تعظيم القرآن، ذكر سورة يس، في إسناده محمد الجدعاني وهو متروك كما تقدم قريباً. وقال البيهقي: «تفرد به محمد بن عبدالرحمن هذا عن سليمان وهو منكر».

وأخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (١/٤٠١-٤٠٢) من طريق الخطيب من حديث أبي بكر وأنس رضي الله عنهما ثم قال: «هذا الحديث من جميع طرقه باطل، لا أصل له» وحكم عليه بالوضع، وذكره الشوكاني في الفوائد المجموعة ٢٦٧/، وقال السيوطي في اللآلئ المصنوعة (١/٢٣٤): «فغاية أمر حديثه أن يكون موضوعاً». وتعقبه ابن عراق في تنزيه الشريعة (١/٢٨٩) ح ١٢ بقوله: «والجُدعاني لم يتهم بكذب، بل وثق، فقال فيه أحمد وأبو زرعة: لا بأس به، فغاية حديثه أن يكون ضعيفاً»، قلت: أو ضعيفاً جداً على قول من يقول متروك، والجدعاني هو محمد بن عبدالرحمن المذكور قريباً.

الزمر: تُسَمَّى سورةَ الغُرَف[1].

غافر: تُسَمَّى الطَّولَ، والمؤمنَ[2] لقوله فيها: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ﴾ [غافر: ٢٨].

فُصِّلت: تُسَمَّى السجدةَ، وسورةَ المصابيح[3].

الجاثية: تُسَمَّى الشريعةَ، وسورةَ الدهر، حكاه الكِرْماني في «العجائب»[4].

سورة محمد: تُسَمَّى القتال.

قٓ: تُسَمَّى سورةَ الباسقات.

اقتربت: تُسَمَّى «القمرَ». وأخرج البيهقيُّ[5] عن ابنِ عباسٍ: أنها تُدْعَى في التوراة «المُبَيِّضة» / تُبَيِّضُ وجهَ صاحبِها يومَ تَسْوَدُّ الوجوهُ. وقال: «إنه منكرٌ». ١/١٥٨

الرحمن: سُمِّيَت في حديثٍ «عروس القرآن». أخرجه البيهقيُّ[6] عن عليّ مرفوعاً.

---

(١) جمال القراء ١/٣٧.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) غرائب التفسير ٢/١٠٨٣.

(٥) في الشعب (٢/٤٩٠) ب: في تعظيم القرآن، ح ٢٤٩٥، وقال البيهقي: «منكر» كما نقل ذلك المصنف عنه، لأنّ في إسناده محمد الجُدعاني متروك كما تقدم قريباً.

(٦) المصدر السابق نفسه (٢/٤٩٠) ح ٢٤٩٤، في إسناده أحمد بن الحسن دُبيس، قال الدارقطني: «ليس بثقة». وقال الخطيب: «منكر الحديث» كما في تاريخ بغداد (٤/٨٨)، والميزان للذهبي (١/٩١)، وقال الشيخ الألباني –في السلسلة الضعيفة (٣/٥٢٦) برقم ١٣٥٠–: «منكر» وقال أيضاً: «وإنّ من عجائب المناوي أن يخالف بنفسه هذا التضعيف الذي استفدناه منه، فيقول في «التيسير»: «وإسناده حسن».

المجادِلة: سُمِّيت في مصحف أُبيّ «الظِّهارَ».

الحشر: أخرج البخاريُّ[(١)] عن سعيد بن جبير قال: «قلتُ لابنِ عباسٍ سورةُ الحشر. قال: قُلْ سورةُ بني النَّضير.

قال ابن حجر[(٢)]: «كأنه كَرِه تسميتَها بالحَشْر؛ لئلا يُظَنَّ أنَّ المرادَ يومُ القيامةِ، وإنما المرادُ به هنا إِخراجُ بني النَّضير».

الممتحَنة: قال ابن حجر[(٣)]: «المشهورُ في هذه التسميةِ أنها بفتح الحاءِ، وقد تُكْسَرُ، فعلى الأولِ هي صفةُ المرأةِ التي نَزَلَتِ السورةُ بسببها[(٤)]، وعلى الثاني هي صفةُ السورةِ كما قيل لبراءةَ: «الفاضحةُ». وفي «جمال القراء»[(٥)]: «تُسَمَّى أيضاً سورةَ الامتحان، وسورةَ المَوَدَّة»[(٦)].

الصف: تُسَمَّى أيضاً سورةَ الحواريِّين[(٧)].

الطلاق: تُسَمَّى سورةَ النساءِ القُصْرَى، كذا سَمَّاها ابنُ مسعود، أخرجه

---

(١) في صحيحه (٨/٦٢٨) مع الفتح، ك: التفسير، سورة الحشر، ب١ بدون عنوان، ح ٤٨٨٣.

(٢) فتح الباري ٨/٦٢٩.

(٣) المصدر نفسه ٨/٦٣٣.

(٤) قال الحافظ ابن حجر: «والمشهور فيها أنها أم كلثوم بنت عقبة بن أبي مُعيط». المصدر السابق.

(٥) جمال القراء ١/٣٧.

(٦) ب، ح: «المرأة».

(٧) جمال القراء ١/٣٧.

البخاريُّ(١) وغيرُه. وقد أنكره الدَّاوُديُّ(٢) فقال: «لا أرى قولَه القُصْرى محفوظاً، ولا يقال في سور القرآنِ: قُصْرى ولا صُغْرى». قال ابن حجر(٣): «وهو رَدٌّ للأخبارِ الثابتة بلا مستندٍ، والقِصَرُ والطولُ أمرٌ نِسْبِيٌّ».

[٦٤] وقد أخرج البخاريُّ(٤) عن زيد بن ثابت أنه / قال: طُوْلَى الطُّولَيَيْن وأرادَ بذلك سورةَ الأعراف.

التحريم: يُقال لها سورةُ المُتَحرِّم(٥)، وسورةُ لِمَ تُحَرِّمُ؟

تبارك: تُسَمَّى سورةَ المُلْك. وأخرج الحاكمُ(٦) وغيرُه عن ابنِ مسعودٍ

---

(١) في المصدر السابق نفسه (٨/٦٥٤)، ح ٤٩١٠.

(٢) أحمد بن نصر، أبو جعفر الأسدي الطرابُلُسي المالكي المحدِّث الفقيه (ت: ٤٤٠هـ)، من مؤلفاته: «النصيحة في شرح البخاري»، «شرح الموطأ». انظر: شجرة النور ١/١١٠، معجم المؤلفين ١/٣١٩، معجم المصنفات الواردة في فتح الباري ٢٣٢. وانظر قوله في: فتح الباري ٨/٦٥٦.

(٣) فتح الباري ٨/٦٥٦.

(٤) المصدر نفسه (٢/٢٤٦) مع الفتح، ك: الأذان، ب: القراءة، في المغرب، ح ٧٦٤.

(٥) انظر: فنون الأفنان ٣٢٩، وتسمى أيضاً سورةَ النبي ﷺ كما في جمال القراء ١/٣٨.

(٦) في المستدرك (٢/٤٩٨) ك: التفسير، سورة الملك، وصححه ووافقه الذهبي، وله حكم الرفع، ومن طريقه البيهقي في الشعب (٢/٤٩٤-٤٩٥) ب: في تعظيم القرآن، ح ٢٥٠٩، وكذا رواه عبدالرزاق في مصنفه (٣/٣٧٩-٣٨٠) ك: فضائل القرآن، ب: تعليم القرآن وفضله، ح ٦٠٢٥، والطبراني في الكبير (٩/١٣١ رقم ٨٦٥١) جميعهم من طريق عاصم بن أبي النجود به، فهو حسن لأجله، وقال الهيثمي في المجمع (٧/١٢٨): «رواه الطبراني وفيه عاصم بن بهدلة وهو ثقة وفيه ضعف وبقية رجاله رجال الصحيح»، ولبعض أطرافه شواهد.

قال: هي في التوراةِ سورةُ المُلك، وهي المانعةُ تَمْنَعُ من عذابِ القبر. وأخرج الترمذيُّ(١) من حديثِ ابنِ عباسٍ مرفوعاً: «هي المانعةُ، هي المُنْجية تنجيه من عذاب القبر». وفي مسند(٢) عبدٍ(٣) من حديثه: «أنها

(١) في سننه (٥/ ١٦، ١٧) ك: فضائل القرآن، ب: ما جاء في سورة الملك، ح ٢٨٩٠، مع قصة فيه، وقال الترمذي: «غريب من هذا الوجه» وفي نسخة أحمد شاكر من السنن: حسن غريب. قلت: وهو ضعيف. لأن في إسناده يحيى بن عمرو النكري ضعيف كما في التقريب/ ١٠٦٣، رقم ٧٦٦٤ لكنه يشهد له حديث ابن مسعود الآتي، الذي حسَّنه الشيخ الألباني. ورواه الطبراني أيضاً في الكبير (١٢/ ١٣٥- ١٣٦) ح ١٢٨٠١ من طريق النكري. وأورده الشيخ الألباني في ضعيف الترمذي برقم (٥٤٦) وفي طبعة المعارف برقم (٢٨٩٠). وذكره في الصحيحة (٣/ ١٣١) ح ١١٤٠، بلفظ «سورة تبارك هي المانعة من عذاب القبر» من حديث ابن مسعود رضي الله عنه وحسّن إسناده وقال: يشهد له حديث ابن عباس رضي الله عنهما قلت: والمانعة والمنجية متقاربة المعنى.

(٢) في مسنده كما في المنتخب/ ٢٠٦-٢٠٧، ح ٦٠٣، وأورده الحافظ ابن حجر في المطالب العالية (٤/ ١٧٥-١٧٦) ك: التفسير، سورة تبارك وساقه بإسناد عبد بن حميد من حديث ابن عباس رضي الله عنهما وكذا أورده البوصيري في الإتحاف (٨/ ٤٣٥-٤٣٦) ك: التفسير، ح ٦٥٨١ ضعيف فيه إبراهيم بن الحكم بن أبان، ضعيف وصل مراسيل كما في التقريب/ ١٠٦ رقم ١٦٨ وبه ضعفه البوصيري في المصدر السابق ويتقوى بشاهده المذكور في الحاشية السابقة عن ابن مسعود، إذ حسنه الشيخ الألباني بحديث ابن عباس رضي الله عنهما. وانظر تفسير ابن كثير (٨/ ٢٠١-٢٠٢) سورة تبارك.

(٣) ابن حُمَيد بن نَصْر، أبو محمد الكِسِّي، ويقال: الكَشِّي، الحافظ الجوَّال (ت: ٢٤٩هـ)، من مصنفاته: «التفسير»، «المسند». انظر: سير أعلام النبلاء ١٢/ ٢٣٥، طبقات الحفاظ ٢٣٤. وفي مطبوعة أبي الفضل: «مسند عبيد»، وهو تصحيف.

الـمُنْجية، والمجادِلَةُ، تجادل يومَ القيامة عند ربِّها لقارئِها » / وفي « تاريخ ابن عساكر »[١] من حديث أنسٍ: أن رسولَ الله ﷺ سَمَّاها الـمُنْجِية. ١٥٩/١

وأخرج الطبرانيُّ[٢] عن ابن مسعود قال: « كنَّا نُسَمِّيها في عهد رسول الله ﷺ المانعة ». وفي « جمال القراء »[٣] تُسَمَّى أيضاً « الواقيةَ » و« المنَّاعةَ ».

سأل: تُسَمَّى المعارجَ، والواقعَ.

عَمَّ: يُقال لها: النبأ، والتساؤل[٤]، والـمُعْصِرات[٤].

لم يكن: تُسَمَّى سورةَ أهل الكتاب، وكذلك سُمِّيت في مصحفِ أُبَيّ، وسورةَ البيِّنة، وسورةَ القَيِّمة، وسورةَ البَرِيَّة، وسورةَ الانفكاك، ذَكَر ذلك في « جمال القراء »[٥].

---

(١) في تاريخه (٦/ ٤٦) وإسناده ضعيف جداً، فيه فرات بن السائب، قال البخاري: مُنكر الحديث، وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال الدارقطني وغيره: متروك، انظر ميزان الاعتدال (٣/ ٣٤١) رقم ٦٦٨٩.

(٢) في الكبير (١٠/ ١٤٢) ح ١٠٢٥٤ وفي الأوسط كما في مجمع البحرين (٦/ ٨٠) ك: التفسير، سورة تبارك، ح ٣٤٠٦، رجاله بين ثقة وصدوق، وقال الهيثمي في المجمع (٧/ ١٢٧): « رجاله ثقات » قلت: سوى محمد بن علي الصائغ ومحرز بن سلمة وعرفجة بن عبدالواحد، فكل منهم صدوق، والحديث له حكم الرفع وحسنه الشيخ الألباني كما تقدم.

(٣) جمال القراء ١/ ٣٨.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) جمال القراء ١/ ٣٨، وانظر: الكامل (خ) ٣٢ ب.

أرأيت: تُسَمَّى سورةَ الدِّين، وسورةَ الماعون[١].

الكافرون: تُسَمَّى المُقَشْقِشَةَ. أخرجه ابن أبي حاتم[٢] عن زُرارةَ بن أوفى. قال في «جمال القراء»[٣]: وتُسَمَّى أيضاً سورةَ العبادة.

قال[٤]: وسورةُ النصر تُسَمَّى سورةَ التوديع لِما فيها من الإيماء إلى وفاتِه ﷺ.

قال[٥]: «وسورةُ تَبَّت تُسَمَّى المَسَدَ».

وسورةُ الإخلاص تُسَمَّى سورةَ الأساس لاشتمالِها على توحيد الله، وهو أساسُ الدين[٦].

قال[٧]: «والفلق والناسُ يُقال لهما: المُعَوِّذتان بكسرِ الواوِ، والمُشَقْشِقَتان، مِنْ قولِهم: خطيبٌ مُشَقْشِق»[٨].

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) وهو في القسم المفقود وعزاه له في الدّر (٨/ ٦٥٥) أيضاً.

(٣) جمال القراء ١/ ٣٨.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) جمال القراء ١/ ٣٩.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) المصدر نفسه.

(٨) خطيب مشقشق: إذا أخرج الكلام أحسن مَخْرج، فكأنه مَلَك ناصية الكلام وانتخب أحسنه، وكذلك المعوِّذتان فإنهما جمعتا أحسن ما يُسْتعاذ منه؛ لذلك جاء في فضلهما عن عقبة بن عامر قال: قال رسول الله ﷺ: «أُنزلت عليَّ آيات لم يُرَ مثلُهنّ قَطّ: المعوّذتين». رواه النسائي في كتابه فضائل القرآن: ٩٨، وانظر القاموس «شقق».

تنبيه

قال الزركشي[1] في «البرهان»: «ينبغي البحثُ عن تعْداد الأسامي: هل هو توقيفيٌّ، / أو بما يَظْهَرُ من المناسبات؟ فإن كان الثاني فلن يَعْدَمَ الفَطِنُ أَنْ يستخرجَ من كل سورة معانيَ كثيرةً تَقْتَضي اشتقاقَ أسماءٍ لها وهو بعيدٌ». ١/١٦٠

قال[2]: «وينبغي النظرُ في اختصاصِ كلِّ سورةٍ بما سُمِّيَتْ به، ولا شكَّ أنَّ العربَ تُراعي في كثيرٍ من المُسَمَّياتِ أَخْذَ أسمائِها من نادرٍ أو مُسْتَغْرَبٍ، يكون في الشيءِ مِنْ خَلْقٍ أو صفةٍ تَخُصُّه، أو يكونُ معه أحكَمَ أو أكثرَ أو أسبقَ؛ لإدراك الرَّائي للمُسَمَّى. ويُسَمُّون الجملةَ من الكلامِ والقصيدةِ الطويلةِ بما هو أشهرُ فيها».

وعلى ذلك جَرَتْ أسماءُ سورِ القرآنِ كتسميةِ سورةِ البقرة بهذا الاسمِ لقَرينة قصةِ البقرةِ المذكورةِ فيها، وعجيبِ الحكمةِ فيها، وسُمِّيَتْ سورةُ النساءِ بهذا الاسمِ لـمَّا تَرَدَّد فيها شيءٌ كثيرٌ من أحكامِ النساءِ، وتسميةُ سورةِ الأنعامِ لما وَرَدَ فيها من تفصيلِ أحوالِها، وإنْ كان قد وَرَدَ لفظُ «الأنعام» في غيرها، إلا أنَّ التفصيلَ الواردَ في قولِه تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلْأَنْعَٰمِ حَمُولَةً وَفَرْشًا﴾ إلى قولِه: ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ﴾ [الأنعام: ١٤٢-١٤٤] لم يَرِدْ في غيرِها، كما وَرَدَ ذِكْرُ النساءِ في سورٍ، إلا أنَّ ما تكَرَّر وبُسط مِنْ أحكامِهنَّ لم يَرِدْ في غيرِ سورةِ النساءِ، وكذا سورةُ المائدةِ لم يَرِدْ ذِكْرُ المائدة في غيرِها، فسُمِّيَتْ بما يَخُصُّها».

(١) البرهان ١/٣٦٧.

(٢) المصدر نفسه ١/٣٦٨.

قال[1]: «فإنْ قيل: قد وَرَدَ في سورةِ هودٍ ذِكْرُ نوحٍ وصالحٍ وإبراهيمَ ولوطٍ وشعيبٍ وموسى، فلِمَ خُصَّتْ باسمِ هود وحدَه؛ مع أنَّ قصةَ نوحٍ فيها أَوْعَبُ وأطولُ؟ قيل: تكرَّرَتْ هذه القصصُ في سورةِ الأعراف، وسورةِ هودٍ والشعراءِ بأَوْعَبَ ممَّا وردَتْ في غيرِها، ولم يَتَكَرَّرْ في واحدةٍ من هذه السورِ الثلاثِ اسمُ هودٍ كتكرُّرِه في سورته، فإنه تكرَّرَ فيها في أربعةِ[2] مواضعَ، والتَّكْرارُ مِنْ أقوى الأسبابِ التي ذكَرْنا».

قال: «فإن قيل فقد تكرَّر اسمُ نوحٍ فيها في ستةِ مواضعَ[3] قيل لـمَّا أُفْرِدَتْ / لذكرِ نوحٍ وقصته مع قومه سورةٌ برأسِها فلم يقَعْ فيها غيرُ ذلك كانت / أَوْلى بأَنْ تُسَمَّى باسمه من سورةٍ تضمَّنَتْ قصتَه وقصةَ غيرِه» انتهى. [٦٥] ١/ ١٦١

قلت: ولك أَنْ تَسْأَلَ فتقولَ: قد سُمِّيت سورٌ جَرَتْ فيها قَصَصُ أنبياءَ بأسمائِهم كسورةِ نوحٍ، وسورةِ هودٍ، وسورةِ إبراهيم، وسورةِ يونسَ، وسورةِ آلِ عمران، وسورةِ طسٓ سليمان[4]، وسورةِ يوسفَ، وسورةِ محمدٍ، وسورةِ مريمَ، وسورةِ لقمان، وسورةِ المؤمن، وقصةِ أقوامٍ كذلك كسورةِ بني إسرائيل، وسورةِ أصحاب الكهف، وسورةِ الحجر، وسورةِ سبأ، وسورةِ الملائكة، وسورةِ الجنِّ، وسورةِ المنافقين، وسورةِ المطففين، ومع هذا كلِّه لم يُفْرَدْ لموسى سورةٌ تُسَمَّى به مع كثرةِ ذِكْرِه في القرآن، حتى قال بعضهم: «كاد القرآنُ أن

---

(١) البرهان ١/ ٣٦٨.

(٢) كذا في الأصول الخطية والبرهان ١/ ٣٦٨، وصوابه: في خمسة مواضع منها أربعة في قصته، والموضع الخامس في آخر قصة شعيب في الآية (٨٩) من سورة هود.

(٣) كذا في الأصول والبرهان ١/ ٣٦٨، وصوابه: ثمانية مواضع.

(٤) وهذا على قول من قال بأنها تسمّى سورة سليمان عليه السلام.

يكونَ كلُّه موسى[١]، وكان أَوْلى سورةٍ أن تُسَمَّى به سورةُ طه، أو القصصِ، أو الأعرافِ، لبَسْطِ قصتِه في الثلاثةِ ما لم تُبْسَطْ في غيرِها، وكذلك قصةُ آدمَ ذُكِرَتْ في عدَّةِ سورٍ، ولم تُسَمَّ به سورةٌ، كأنه اكتفاءٌ بسورةِ الإنسانِ، وكذلك قصةُ الذَّبيحِ مِنْ بدائعِ القِصَصِ، ولم تُسَمَّ به سورةُ الصافاتِ، وقصةُ داودَ ذُكِرت في صٓ، ولم تُسَمَّ به، فانظر في حكمةِ ذلك.

على أني رَأَيْتُ بعد ذلك في «جمال القراء» للسَّخاوي[٢] أنَّ سورةَ طه تُسَمَّى سورةَ الكليم، وسَمَّاها الهُذَليُّ في «كامله»[٣] سورةَ موسى، وأنَّ سورةَ صٓ تُسَمَّى سورةَ داودَ، ورأيتُ في كلامِ الجَعْبَريِّ[٤] أنَّ سورةَ الصافات تُسَمَّى سورةَ الذَّبيح، وذلك يَحْتاج إلى مُسْتَنَدٍ من الأَثَرِ.

* * *

فصل

وكما سُمِّيَتِ السورةُ الواحدةُ بأسماءٍ سُمِّيَتْ سورٌ باسمٍ واحدٍ كالسورِ المسمَّاةِ بـ﴿الٓمٓ﴾ أو ﴿الٓر﴾، على القول بأنَّ فواتحَ السورِ أسماءٌ لها.

* * *

(١) لو قيل: «عن موسى» أو «في موسى» كان أولى.

(٢) جمال القراء ١/ ٣٧.

(٣) لم نقف عليها في مظانها من «الكامل».

(٤) نحو قوله: «ذبح» في قصيدته تقريب المأمول ١٤٣ المنشورة آخر كتاب التيسير للديريني.

١٦٢/١

/ فائدة
في إعرابِ أسماءِ السُّورِ

قال أبو حيان[١] في «شرح التسهيل»: «ما سُمِّي منها بجملةٍ تُحْكى نحـوُ: ﴿قُلۡ أُوحِيَ﴾ [الجن: ١]، و﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ١] أو بفـعلٍ لا ضميرَ فيه، أُعْرِبَ إعراب ما لا ينصرِفُ، إلا ما في أوَّلِه همزُ وصلٍ، فتُقْطَعُ ألفهُ، وتُقْلَبُ تاؤُه هاءً في الوقف، وتُكتب بهاءٍ على صورة الوقفِ فتقول: «قرأت إِقتربةَ»[٢]، وفي الوقف: «إِقتربَهْ».

أمَّا الإِعـرابُ فلأنَّها صارَتْ أسماءً، والأسماءُ معـربـةٌ، إلا لمـوجبِ بنـاءٍ، وأمَّا قَطْعُ همـزةِ الوصلِ فلأنَّها لا تكونُ في الأسماء إلا في ألفاظٍ محفوظةٍ لا يُقـاسُ عليهـا. وأمَّـا قَلْـبُ تائِهـا هاءً فلأنَّ ذلك حكمُ تاءِ التـأنيثِ التي في الأسماءِ، وأمَّا كَتْبُها هـاءً فـلأنَّ الخَـطَّ تابعٌ للوقف غالباً.

ومـا سُـمِّـي منهـا بـاسـم: فـإن كـانَ مِـنْ حـروفِ الهـجاء وهـو حرفٌ واحدٌ، وأَضَفْتَ إليه سورةً فعند ابن عصفور[٣] أنه موقوفٌ لا

(١) التذييل والتكميل (خ) ٦/ ٢٠١ ب، وانظر: الكتاب ٣/ ٢٥٦، الارتشاف ٢/ ٨٨٥، ٩٠٦، وهمع الهوامع ١/ ١١٦.

(٢) أي: في الوصل نحوُ: قرأت إِقتربةَ يا زيد.

(٣) علي بن مؤمن بن محمد، أبو الحسن الحَضْرمي الإشبيلي النحوي (ت: ٦٦٣هـ)، من مؤلفاته: «الممتع في التصريف»، «المقرَّب». انظر: فوات الوفيات ٣/ ١٠٩، بغية الوعاة ٢/ ٢١٠، وانظر قوله في: شرح الجمل له ٢/ ٣٧٠.

إعراب فيه، وعند الشَّلَوْبين(1) يجوز فيه وجهان: الوقفُ والإعرابُ.

أمَّا الأولُ: ويُعَبَّرُ عنه بالحكايةِ، فلأنَّها حروفٌ مُقَطَّعَةٌ تُحْكى كما هي، وأمَّا الثاني: فعلى جَعْلِه اسماً لحروفِ الهجاء، وعلى هذا يجوزُ صَرْفُه بناءً على تذكيرِ الحرفِ، ومَنْعُه بناءً على تأنيثه. وإن لم تُضِفْ إليه سورةً لا لفظاً ولا تقديراً فلك الوَقفُ والإعرابُ مصروفاً وممنوعاً.

وإن كان أكثرَ مِنْ حرفٍ: فإنْ وازنَ الأسماءَ الأعجميَّةَ كطاسين، وحاميم، وأَضَفْتَ إليه سورةً أم لا، فلك الحكايةُ والإعرابُ ممنوعاً لموازَنَةِ قابيلَ وهابيلَ. وإنْ لم يُوازِن: فإنْ أمكن فيه التركيبُ كطاسين ميم وأَضَفْتَ إليه سورةً، فلك الحكايةُ والإعرابُ: إمَّا مركباً مفتوحَ النونِ كحَضْرَموت، أو معربَ النون مضافاً لما بعده مصروفاً وممنوعاً، على اعتقادِ التذكيرِ والتأنيثِ، وإن لم تُضِفْ إليه سورةً فالوقفُ على الحكايةِ، والبناءُ كخمسةَ عشرَ، والإعرابُ ممنوعاً. وإن لم يمكن التركيبُ فالوقفُ ليس إلا، أَضَفْتَ إليه سورةً أم لا نحو: كٓهيعٓصٓ، وحمٓ عٓسٓقٓ / ، ولا يجوز إعرابُه لأنه [٦٦]

(١) عمر بن محمد بن عمر، أبو علي الإشبيلي النحوي (ت: ٦٤٥هـ)، من مؤلفاته: «شرح الجزولية»، «التوطئة في النحو» والشَّلَوْبين بلغة الأندلس معناه: «الأبيض الأشقر». انظر: إنباه الرواة ٢ / ٣٣٢، بغية الوعاة ٢ / ٢٢٤، ولم يرد قول الشلوبين في «شرح المقدمة الجزولية» المطبوع، وورد في الارتشاف ٢ / ٨٨٦.

لا نظير له في الأسماء المُعْرَبَةِ، ولا تركيبُه مَزْجاً؛ لأنه لا يُرَكَّبُ ذلك أسماءً[1] كثيرة. وجَوَّز يونسُ[2] إعرابَه ممنوعاً.

وما سُمِّي منها باسم غيرِ حرفِ هجاء فإنْ كان فيه اللامُ انْجَرَّ نحوُ: الأنفالِ / والأعرافِ والأنعامِ، وإلا مُنِعَ الصَّرْفَ إن لم تُضفْ إليه سورةً نحوُ: ١٦٣/١ هذه هودُ ونوحُ، وقرأتُ هودَ ونوحَ، وإنْ أضَفْتَ بَقي على ما كان عليه قبلُ. فإن كان فيه ما يُوْجِبُ المنعَ مُنِعَ، نحو: قرَأْتُ سورةَ يونسَ، وإلا صُرِفَ نحوُ: سورةَ نوحٍ وسورةَ هودٍ» انتهى ملخصاً.

* * *

---

(١) ح، ع: «إلا أسماء» والمثبت هو الصواب وهو حال من «ذلك».

(٢) ابن حبيب، أبو عبدالرحمن الضَّبِّي البصري النحوي، له قياس في النحو ومذاهب يتفرد بها، (ت: ١٨٢هـ)، من مؤلفاته: «معاني القرآن»، «اللغات». انظر: إنباه الرواة ٤/ ٧٤، بغية الوعاة ٢/ ٣٦٥. وانظر قول يونس في الارتشاف ٢/ ٨٨٧.

خاتمة

قُسِّم القرآنُ إلى أربعةِ أقسامٍ، وجُعِل لكلِّ قِسْمٍ منه اسمٌ.

أخرج أحمدُ(١) وغيرُه من حديثِ واثلةَ بنِ الأَسْقَع أن رسول الله ﷺ قال: «أُعْطِيْتُ مكانَ التوراةِ السبعَ الطُّوَلَ(٢)، وأعطيت مكانَ الزَّبور المِئين، وأعطيت مكانَ الإنجيلِ المثاني، وفُضِّلْتُ بالمُفَصَّل»، وسيأتي مزيدُ كلامٍ في ذلك في النوع الذي يلي هذا إنْ شاء الله تعالى(٣).

(١) في مسنده (٤/١٠٧) ح ١٧٠٢٣ من طريق أبي داود الطيالسي -وهو في مسنده /١٣٦- ورجاله ثقات، إلا عمران القطان فإنه صدوق، حسن الحديث كما سيأتي، فالحديث حسن به، وأخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (٢/٢٩) ب: فضائل السبع الطول ح ٤٠٩، وكذا الطبري في تفسيره (١/١٠٠/رقم ١٢٦)، (١/٤٤) والطحاوي في مشكل الآثار (٣/٤٠٩) ح ١٣٧٩ والطبراني في الكبير (٢٢/٧٥، ٧٦) ح ١٨٦، ١٨٧، رجاله ثقات، وقال الهيثمي في المجمع (٧/٤٦): «وفيه عمران القطان وثقه ابن حبان وغيره وضعفه النسائي وغيره وبقية رجاله ثقات».
قلت: عمران صدوق يهم، فيحسن حديثه وتابعه أيضاً عند أبي عبيد وغيره سعيد ابن بشير، وفيه لين ويصلح للمتابعة فيتقوى به. وقال محقق الطبراني -في تعليقه على ح ١٨٦ من المعجم الكبير-: «حديث صحيح» وكذا حسن إسناده شعيب الأرنؤوط في تعليقه على شرح مشكل الآثار، ح ١٣٧٩، (٣/٤٠٩). وصححه الشيخ الألباني في الصحيحة (٣/٤٦٩) رقم ١٤٨٠، بمجموع طرقه.

(٢) ع، ح، ر: «الطوال»، والمثبت موافق لما في مصادر التخريج.

(٣) انظر ص: ٤١٢-٤١٦.

وفي «جمال القراء»(١): قال بعضُ السَّلَفِ: «في القرآن ميادينُ، وبساتينُ، ومقاصيرُ، وعرائسُ، وديابيجُ [ورياض](٢)، فميادينُه ما افْتُتِح بـ: الٓمٓ، وبساتينه ما افْتُتِح بـ: الٓر، ومَقاصيرُه: الحامداتُ، وعرائسُه: المُسَبِّحاتُ، وديابيجُه: آلُ حمٓ، ورياضُه: المُفَصَّلُ. وقالوا: الطَّواسين والطواسيم وآل حم والحواميم».

قلت: وأخرج الحاكم(٣) عن ابنِ مسعودٍ قال: «الحواميم ديباجُ القرآنِ».

قال السَّخاوِيُّ(٤): «وقوارعُ القرآن الآياتُ التي يُتَعَوَّذُ بها ويُتحصَّنُ سُمِّيت بذلك لأنها تَقْرَعُ الشيطانَ وتَدْفَعُه(٥) وتَقْمَعُه، كآيةِ الكرسيِّ والمعوِّذتَيْن ونحوِها».

---

(١) جمال القراء ١/٣٥.

(٢) زيادة من ع، ر، وهي في جمال القراء ويقتضيها السياق أيضاً.

(٣) في المستدرك (٢/٤٣٧) ك: التفسير، تفسير سورة حمٓ المؤمن ولم يتعرض للحكم عليه ولا الذهبي، ومن طريقه البيهقي في الشعب (٢/٤٨٣) ب: في تعظيم القرآن، ح ٢٤٧١، صحيح رجاله ثقات، وقال الشيخ الألباني -في الضعيفة (٨/٣٢)-: «وأخرج الحاكم بإسناد صحيح عن عبدالله بن مسعود فذكره موقوفاً عليه وهو الصواب». وذكره الشيخ الألباني أيضاً في السلسلة الضعيفة (٨/٣١) ح ٣٥٣٧ وفي ضعيف الجامع الصغير /٤١٢ ح ٢٨٠٠ لكنه من حديث أنس رضي الله عنه مرفوعاً وقال: «موضوع، آفته عبدالقدوس بن حبيب فإنه كذاب»، قلت: وقد تقدم الكلام عليه، وأمَّا من حديث ابن مسعود فصحيح موقوفاً كما تقدم.

(٤) جمال القراء ١/٤٢.

(٥) س: «وتدمغه».

قلت: وفي «مسند» أحمد[1] من حديثِ معاذِ بنِ أنس مرفوعاً: «آيةُ العِزِّ ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا ﴾» الآيةَ [الإسراء: ١١١].

* * *

(١) (٣/٤٣٩-٤٤٠) ضعيف؛ في إسناده رِشدين بن سعد وزبان بن فائد، وكلاهما ضعيف كما في التقريب /٣٢٦ برقم ١٩٥٣، و/٣٣٤، برقم ١٩٩٦.
وأخرجه الطبراني في الكبير (٢٠/١٩٢) ح ٤٢٩، ٤٣٠ وكذا في الدعاء له (٣/١٥٨٢) وضعفه الهيثمي في المجمع (٧/٥٢) برِشدين وابن لَهيعة ومحقق كتاب الدعاء بزبان بن فائد وابن لهيعة.

١٦٤/١

/ النوع الثامن عشر
في جَمْعِه وترتيبه[١]

قال الدَّيْرعاقُولي[٢] في «فوائدِه»[٣]: «حَدَّثَنا إبراهيمُ بن بشار، ثنا سفيان بنُ عُيَيْنَةَ، عن الزُّهْرِيِّ، عن عبيدٍ عن زيد بن ثابت. قال: «قُبِضَ النبيُّ ﷺ ولم يكن القرآنُ جُمِعَ في شيءٍ».

قال الخطَّابيُّ[٤]: «إنما لم يَجْمَعْ ﷺ القرآنَ في المصحف لِما كان يترقَّبُه منْ ورودِ ناسخٍ لِبعضِ أحكامه أو تلاوته، فلمَّا انقضى نزولُه بوفاته ألهَمَ اللهُ الخلفاء الراشدين ذلك وفاءً بوَعْدِه الصادق بضمانِ حِفْظِه على هذه الأمةِ، فكان ابتداءُ ذلك على يدِ الصدِّيق، بمَشُورةِ عمرَ».

---

(١) انظر: جمال القراء ٨٤، المرشد الوجيز ٤٨، البرهان ١/٣٢٦، ٣٥٣، التحبير ٣٧١.

(٢) عبدالكريم بن الهيثم بن زياد، أبو يحيى البغدادي الحنبلي الحافظ (ت: ٢٧٨هـ)، من مؤلفاته: «فوائد في الحديث»، «مسائل الإمام أحمد»، ونسبته إلى دَيْر عاقول قرية قريبة من بغداد. انظر: طبقات الحنابلة ١/٢١٦، تذكرة الحفاظ ٢/٦٠٢، معجم البلدان ٢/٥٢٠.

(٣) لم أقف على فوائده وذكره الحافظ ابن حجر في الفتح (٩/١٢) بسنده كما ساقه المصنف هنا. ورجاله ثقات كلّهم، سوى إبراهيم بن بشار، وهو صدوق حافظ، فيكون إسناده حسناً.

(٤) أعلام الحديث (٣/١٨٥٦-١٨٥٨) مطوّلاً. وانظر: فتح الباري ٩/١٢.

وأمَّا ما أخرجه مسلمٌ[1] منْ حديثِ أبي سعيدٍ، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لا تكتبوا عني شيئاً غيرَ القرآن» الحديث. فلا يُنافي ذلك؛ لأنَّ الكلامَ في كتابةٍ مخصوصةٍ على صفةٍ مخصوصةٍ، وقد كان القرآنُ كله كُتِبَ في عهدِ رسولِ الله ﷺ، لكنْ غيرَ مجموعٍ في موضعٍ واحدٍ ولا مُرَتَّبَ السورِ.

وقال الحاكمُ في «المستدرك»[2]: «جُمِعَ القرآنُ ثلاثَ مراتٍ:

إِحداها: بحَضْرَةِ النبيِّ ﷺ. ثم أخرجَ[3] بسندٍ على شَرْطِ الشيخَيْنِ عن زيد بن ثابتٍ قال: «كنا عند رسولِ الله ﷺ نُؤَلِّفُ القرآنَ من[4] الرِّقاع». الحديث. قال البيهقيُّ[5]: «يُشْبِه أن يكونَ المرادُ به تأليفَ ما نَزَلَ[6] من الآياتِ المتفرِّقةِ في سُوَرِها وجَمْعها فيها بإشارة النبيِّ ﷺ».

---

(١) في صحيحه (٤/٢٢٩٨-٢٢٩٩) ك: الزهد والرقاق، ب: التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم، ح ٣٠٠٤.

(٢، ٣) (٢/٢٢٩، ٦١١) ك: التفسير، جمع القرآن لم يكن مرة واحدة، وك: التاريخ، تأليف القرآن في عهد رسول الله ﷺ وصححه على شرط الشيخين في الموضعين ووافقه الذهبي. والحديث رواه الترمذي في سننه (٦/٢٢٣-٢٢٤) ك: المناقب، ب: بدون عنوان، ح ٣٩٥٤ وحسّنه وكذا ابن أبي شيبة في مصنفه (٥/٣٢٥) و(٢/١٩١) وأحمد في مسنده (٥/١٨٤) وغيرهم، وذكره الشيخ الألباني في صحيح الترمذي (٣/٥٩٨) ح ٣٩٥٤ وكذا في الصحيحة (٢/٢١) ح ٥٠٣، وقال: «هو حديث صحيح».

(٤) ع، ب: «في»، والمثبت موافق لما في المستدرك.

(٥) الدلائل (٧/١٤٧) وانظر البرهان ١/٣٥٤.

(٦) ب: «ترك» والمثبت موافق لما في الدلائل وبقية الأصول.

الثانية: بحضرةِ أبي بكرٍ. روى البخاريُّ في صحيحه(١) عن زيد بن ثابتٍ، / قال: «أَرْسَلَ إِلَيَّ أبو بكرٍ مَقْتَلَ أهلِ اليمامةِ، فإذا عُمرُ بن الخطاب ١٦٥/١ عندَه، فقال أبو بكر: إنَّ عمرَ أتاني فقال: «إِنَّ القَتْلَ قد اسْتَحَرَّ بقُرَّاءِ القرآنِ، وإِني أخشى أَنْ يَسْتَحِرَّ القتلُ بالقُراء في المواطن، فيذهبَ كثيرٌ من القرآن، وإِني أرى أَنْ تأمرَ بجمع القرآنِ». فقلت لعمر: كيف تفعلُ(٢) شيئاً لم يفعَلْه رسولُ الله ﷺ / ؟ قال عمرُ: «هذا واللهِ خيرٌ»، فلم يَزَلْ يراجِعُني [٦٧] حتى شَرَحَ اللهُ صدري لذلك، ورأيتُ في ذلك الذي رأى عُمرُ. قال زيد: «قال أبو بكر إنك شابٌّ عاقلٌ لا نَتَّهمُك، وقد كنْتَ تكتبُ الوحي لرسول الله ﷺ، فتَتَبَّعِ القرآنَ فاجمَعْه»، فواللهِ لو كَلَّفوني نَقْلَ جبلٍ من الجبالِ ما كان أثقلَ عليَّ مِمَّا أَمَرَني به من جَمْعِ القرآنِ. قلت: كيف تفعلان شيئاً لم يفعَلْه رسولُ الله ﷺ؟ قال: «هو واللهِ خيرٌ»، فلم يَزَلْ أبو بكر يراجِعُني حتى شرح الله صدري للذي شرح له صدرَ أبي بكرٍ وعمرَ. فتتبَّعْتُ القرآنَ أجمعُه من العُسُبِ(٣) واللِّخافِ(٤) وصدورِ الرجال، ووجَدْتُ آخرَ سورةِ التوبة مع أبي خُزَيْمَةَ الأنصاري لم أَجِدْها مع غيره: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ﴾ حتى خاتمة براءة [التوبة: ١٢٨، ١٢٩] فكانت الصحفُ عند أبي بكر حتى توفَّاه اللهُ، ثم عند عمرَ حياتَه، ثم عند حفصةَ بنتِ عمرَ».

(١) (٩/ ١٠ – ١١) مع الفتح، ك: فضائل القرآن، ب: جمع القرآن، ح ٤٩٨٦.

(٢) في س: نفعل، ولعلّها أولى.

(٣، ٤) سيأتي قريباً شرحها عند المصنف.

وأخرج ابنُ أبي داودَ في «المصاحف»[١] بسندٍ حسنٍ عن عبدِ خير، قال: سمعتُ عليًّا يقول: «أعظمُ الناس في المصاحفِ أجراً أبو بكر، رحمةُ الله على أبي بكرٍ، هو أول مَنْ جَمَعَ كتابَ الله»، لكنْ أخرج أيضاً[٢] من

---

(١) (١/١٦٦) ح ١٧ في إسناده السّدي يُحسّن حديثه وبقية رجاله ثقات، ولذلك حسنه المصنف، وكذا أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (١٠/٥٤٤) ك: فضائل القرآن، أوّل من جمع القرآن، ح ١٠٢٧٨، والإمام أحمد في فضائل الصحابة (١/ ٢٣٠، ٢٥٤) بنحوه، وصححه الحافظ ابن كثير في فضائل القرآن له /٢٥ فقال: «هذا إسناد صحيح». وقال الحافظ ابن حجر في الفتح (٩/١٢) في شرح ح (٤٩٨٦): «ويؤيده ما أخرجه ابن أبي داود ... بإسناد حسن».

(٢) أي: ابن أبي داود في المصدر السابق نفسه (١/١٨٠)، جمع عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه القرآن في المصحف، ح ٣١، وهو منقطع؛ لأن ابن سيرين لم يسمع من عليّ رضي الله عنه ولم يشاهد القصة، وهكذا أعلّه الحافظ ابن كثير في فضائل القرآن له /٤١ بعد أن أورده من طريقه، فقال: «وفيه انقطاع».

وقال أبو بكر بن أبي داود -في المصدر نفسه له-: «لم يذكر المصحف أحد إلا أشعث وهو لين الحديث، وإنّما رووا حتى أجمع القرآن؛ يعني أتم حفظه، فإنّه يقال للذي يحفظ القرآن قد جمع القرآن».

وقال الحافظ ابن كثير: «هذا الذي قاله أبو بكر أظهر والله أعلم فإنّ عليًّا لم ينقل عنه مصحف...».

وقال الحافظ ابن حجر -في الفتح (٩/١٢-١٣) في شرح ح ٤٩٨٦-: «فإسناده ضعيف لانقطاعه، وعلى تقدير أن يكون محفوظاً، فمراده بجمعه حفظه في صدره ... وما تقدم من رواية عبد خير عن عليّ أصح فهو المعتمد» كما ينقل المصنف ذلك، وأيضاً تفرد به الأشعث وهو لين الحديث فترجح رواية عبد خير -كما ذكر المصنّف- التي تقدمت في الحاشية السابقة.

طريق ابن سيرينَ قال: «قال عليٌّ: لمَّا مات رسولُ الله ﷺ آلَيْتُ ألاَّ آخُذَ عليَّ ردائي إلا لصلاةِ جمعةٍ حتى أجمعَ القرآنَ، فجمعه». قال ابن حَجَر[1]: «هذا الأثرُ ضعيفٌ لانقطاعه، وبتقديرِ صحته فمرادُه بجَمْعِه حفظُه في صدرِه، وما تقدَّم[2] من روايةِ عبدِ خيرٍ عنه أصحُّ فهو المُعْتَمَدُ».

/ قلت: قد وَرَدَ مِنْ طريقٍ أخرى فأخرجه ابن الضُّرَيْس في «فضائله»[3]: حدَّثنا بشر بن موسى، ثنا هَوْذَةُ بن خَليفة، ثنا عونٌ عن محمد بن سيرينَ عن عكرمةَ قال: «لما كان بعد بيعةِ أبي بكرٍ قعد عليُّ بن أبي طالب في بيته، فقيل لأبي بكر: قد كره بَيْعَتَك فأرسِلْ إليه. فقال أكَرِهْتَ بيعتي؟ قال: لا والله. قال: ما أقعدك عني؟ قال: رأيتُ كتابَ الله يُزاد فيه، فحدَّثْتُ نفسي ألاَّ أَلْبَسَ ردائي إلا لصلاةٍ حتى أجمعَه. قال له أبو بكر: فإنك نِعْمَ ما رَأَيْتَ. قال محمد: فقلت لعكرمةَ: أَلَّفُوه كما أُنْزِل، الأولَ فالأولَ؟ قال: «لو اجتمعَتِ الإنسُ والجنُّ على أَنْ يُؤَلِّفوه ذلك التأليفَ ما استطاعوا».

١٦٦/١

وأخرجه ابنُ أشتةَ في «المصاحف»[4] من وجهٍ آخرَ عن ابن سيرينَ،

---

(١) الفتح ٩/١٢.

(٢) قريباً في ص: ٣٨٠.

(٣) في /٧٦-٧٧، ب: فيما نزل من القرآن بمكة، وما نزل بالمدينة، ح ٢٢، مرسل؛ لأنّ عكرمة لم يسمع من أبي بكر ولا عليّ رضي الله عنهما روايته عنهما مرسلة. انظر: جامع التحصيل للعلائي /٢٣٩، فعكرمة لم يشاهد الواقعة ولا يحتمل حضورها لتأخر ولادته.

(٤) كتابه مفقود كما تقدم.

وفيه: أنه كتب في مصحفه الناسخَ والمنسوخَ، وأنَّ ابنَ سيرينَ قال: «فطَلَبْتُ ذلك الكتابَ، وكتبتُ فيه إلى المدينةِ فلم أقْدِرْ عليه».

وأخرج ابنُ أبي داودَ[١] مِنْ طريق الحسنِ[٢] أنَّ عمرَ سألَ عن آيةٍ مِنْ كتاب الله فقيل: كانت مع فلانٍ، قُتِلَ يومَ اليمامةِ. فقال: «إنَّا لله»، وأمَرَ بجَمْعِ القرآنِ، فكان أولَ من جَمَعه في المصحفِ. إسنادُه منقطعٌ، والمرادُ بقولِه «فكان أولَ مَنْ جَمَعَه» أي: أشار بجَمْعه.

قلت: ومِنْ غريبِ ما وَرَدَ في أولِ مَنْ جَمَعَه ما أخرجه ابنُ أشتةَ في كتاب «المصاحف»[٣] من طريق كَهْمَسَ عن ابنِ بُرَيْدَةَ، قال: «أولُ مَنْ جَمَعَ القرآنَ في مصحفٍ سالمٌ مولى أبي حذيفة، أَقْسَمَ: لا أَرْتدي برداءٍ حتى أجمَعَه[٤]، فجمعَه، ثم ائتمروا: ما يُسَمُّونه؟ فقال بعضُهم: سَمُّوه السِّفْرَ. قال: «ذلك اسمٌ تُسَمِّيه اليهود فكرهوه، فقال: رأيت مثلَه بالحبشة يُسَمَّى «المصحفَ» فاجتمع رأيُهم على أَنْ يُسَمُّوه المصحفَ» إسنادُه منقطعٌ أيضاً، وهو محمولٌ على أنه كان أحد الجامعين بأمر أبي بكرٍ.

---

(١) في المصاحف (١ / ١٨١) جمع عمر بن الخطاب رضي الله عنه القرآن في المصحف، ح ٣٢، أعلّه الحافظ ابن كثير -بعد أن ساقه بإسناد ابن أبي داود في فضائل القرآن / ٢٧، بقوله-: «هذا منقطع فإنّ الحسن لم يدرك عمر رضي الله عنه» وكذا أعلّه الحافظ ابن حجر -في الفتح (٩ / ١٣) بعد أن عزاه لابن أبي داود- بالانقطاع.

(٢) ب، ع: «أنس» وهو خطأ، انظر مصادر التوثيق.

(٣) لم أقف عليه، ولكن ذكر المصنف أنّ إسناده منقطع.

(٤) المثبت من: ح، ب، وهو الأليق بالسياق، وفي س: نجمعه، وفي (أ) تحتمل: يجمعه أو نجمعه.

وأخرج ابنُ أبي داودَ[1]، من طريقِ يحيى بن عبدالرحمن بن حاطب قال: «قَدِم عمرُ فقال: مَنْ كان تَلَقَّى مِنْ رسول الله ﷺ شيئاً من القرآن فَلْيَأْتِ به، وكانوا / يكتبون ذلك في الصُّحُفِ والألواح والعُسُبِ، وكان لا يَقْبَلُ من أحدٍ شيئاً حتى يَشْهدَ شهيدان /، وهذا يَدُلُّ على أنَّ زيداً[2] كان لا يكتفي بمجرَّدِ وِجْدانه مكتوباً حتى يشهدَ به مَنْ تلقَّاه سَماعاً، مع كونِ زيدٍ كان يحفظُ، فكان يفعلُ ذلك مبالغةً في الاحتياط». ١/١٦٧ [٦٨]

وأخرج ابنُ أبي داود[3] أيضاً، من طريق هشام بن عُرْوَةَ عن أبيه: أن أبا بكرٍ قال لعُمرَ ولزيدٍ: اقعدا على باب المسجد، فمَنْ جاءكما بشاهدَيْن على شيءٍ من كتابِ الله فاكتباه. رجاله ثقات مع انقطاعه.

قال ابن حَجَر[4]: «وكأن المرادَ بالشاهدَيْن الحِفْظُ والكتابُ». وقال

(١) في المصاحف (١/ ١٨١) ح ٣٣. في إسناده انقطاع؛ لأنّ يحيى بن عبد الرحمن لم يلق عمر رضي الله عنه، إذ ولد في خلافة عثمان رضي الله عنه كما قال أبو حاتم ومات سنة أربع ومئة، كما في التهذيب (١١/ ٢٥٠)، وعزاه له الحافظ ابن كثير في فضائل القرآن /٢٧ به مختصراً، وكذا الحافظ ابن حجر في الفتح (٩/ ١٥ - ١٦).

(٢) ابن ثابت بن الضحاك، أبو سعيد الخزرجي الأنصاري الصحابي، كاتب الوحي المقرئ الفَرَضي (ت: ٤٥هـ). انظر: السير ٢/ ٤٢٦، الإصابة ٢/ ٥٩٢.

(٣) في المصدر السابق نفسه (١/ ١٦٨-١٦٩) ح ٢٣ وأوله لما استحَرَّ... وكذا ساقه الحافظ ابن كثير في فضائل القرآن /٢٧ وقال: «منقطع».
وكذا عزاه له الحافظ ابن حجر في الفتح (٩/ ١٤) وقال: «رجاله ثقات مع انقطاعه».

(٤) الفتح ٩/ ١٤.

السَّخاويُّ في «جمال القُراء»(١): «المرادُ أنَّهما يَشْهدان على أن ذلك المكتوبَ كُتِبَ بين يدَيْ رسول الله ﷺ، أو المرادُ: أنهما يَشْهدان على أنَّ ذلك من الوجوهِ التي نَزَلَ بها القرآنُ». قال أبو شامة(٢): «وكان غرضُهم ألاَّ يُكْتَبَ إلا مِنْ عَينِ ما كُتِبَ بين يَدَي النبيِّ ﷺ، لا مِنْ مجردِ الحِفْظِ». قال(٣): «ولذلك قال في آخرِ سورة التوبة: «لم أَجِدْها مع غيرِه» أي: لم أجِدْها مكتوبةً مع غيره؛ لأنه كان لا يكتفي بالحِفْظِ دونَ الكتابة». قلت: أو المرادُ أنهما يَشْهدان على أنَّ ذلك مِمَّا عُرِضَ على النبيِّ ﷺ عامَ وفاته، كما يُؤْخَذُ مِمَّا تقدَّم آخر النوعِ السادسَ عشرَ(٤).

وقد أخرج ابنُ أَشْتَةَ في «المصاحف»(٥) عن الليثِ بن سَعْدٍ قال: «أولُ مَنْ جَمَعَ القرآنَ أبو بكرٍ، وكَتَبه زيدٌ، وكان الناسُ يأتونَ زيدَ بن ثابت، فكان لا يَكْتُبُ آية / إلا بشاهدَيْ عدلٍ، وإنَّ آخرَ سورةِ براءةَ لم توجَدْ إلا مع أبي خُزَيْمَةَ بنِ ثابت فقال: اكتبوها، فإنَّ رسولَ الله ﷺ جَعَلَ شهادتَه ١٦٨/١

(١) جمال القراء ١/٨٦.

(٢) المرشد ٥٧.

(٣) المصدر السابق: ٥٩-٦٠ بالمعنى.

(٤) في ص: ٣٣٥.

(٥) كتابه مفقود، وانظر ما تقدم وصحيح البخاري (٩/٢٢) مع الفتح، ك: فضائل القرآن، ب: كاتب النبيِّ ﷺ، ح ٤٩٨٩، ورواية كتابة زيد بن ثابت آخر سورة براءة من أبي خزيمة بن ثابت رضي الله عنه وهو عنده بنحوه، وليس فيه ذكر «شاهدي عدل».

بشهادة رَجُلَيْن[1]، فكتبَ، وإنَّ عمرَ أتى بآيةِ الرَّجْم فلم يكتُبْها؛ لأنه كان وحدَه».

وقال الحارثُ المحاسبيُّ[2] في كتاب «فهم السُّنن»[3]: «كتابةُ القرآن ليست بمحدَثةٍ؛ فإنه ﷺ كان يأمر بكتابته، ولكنه كان مُفرَّقاً في الرِّقاعِ والأكتافِ والعُسُبِ، فإنما أمَرَ الصِّدِّيق بنَسْخِها من مكانٍ إلى مكان مجتمعاً، وكان ذلك بمنزلةِ أوراقٍ وُجدت في بيتِ رسول الله ﷺ فيها القرآنُ منتشراً فجمعها جامعٌ، وربطَها بخيطٍ حتى لا يضيعَ منها شيءٌ».

قال: «فإن قيل: كيف وَقَعَت الثقةُ بأصحابِ الرِّقاع وصدورِ الرجال؟ قيل: لأنهم كانوا يُبْدُون عن تأليفٍ مُعْجِزٍ ونَظْمٍ معروفٍ قد شاهدوا تلاوتَه من النبيِّ ﷺ عشرين سنة، فكان تزويرُ ما ليس منه مأموناً، وإنما كان الخوفُ مِنْ ذهابِ شيءٍ مِنْ صحيحه، وقد تقدَّم في حديثِ زيدٍ أنه جَمَعَ القرآن من العُسُب واللِّخاف، وفي رواية: والرِّقاع، وفي أخرى: وقطَعِ الأديمِ، وفي أخرى: والأكتاف، وفي أخرى: والأضلاع، وفي أخرى: والأَقْتاب».

فالعُسُبُ: جمعُ عَسِيب، وهو جريدُ النَّخْل كانوا يَكْشِطون الخُوصَ،

---

(١) انظر: صحيح البخاري (٨/٥١٨) مع الفتح، ك: التفسير، ب: ﴿فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُۥ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا۟ تَبْدِيلًا﴾ ح ٤٧٨٤.

(٢) الحارث بن أسد، أبو عبد الله البغدادي الزاهد صاحب التصانيف في الرقائق (ت: ٢٤٣هـ)، من مؤلفاته: «فهم القرآن»، «الرعاية». انظر: تاريخ بغداد ٨/٢١١، السير ١٢/١١٠. انظر قوله في البرهان ١/٣٣٢.

(٣) نقل عنه الحافظ ابن حجر في «النكت على كتاب ابن الصلاح» ٢/٥٨٤.

ويكتبون في الطَّرَفِ العريضِ. واللِّخافُ: بكسر اللامِ وبخاءٍ معجمةٍ خفيفةٍ، آخرهُ فاءٌ، جمعُ لَخْفَة بفتح اللام وسكونِ الخاء، وهي الحجارةُ الدِّقاق[1].

وقال الخَطَّابي[2]: «صفائحُ الحجارة». والرِّقاعُ: جمع رُقْعَة، وقد تكونُ مِنْ جِلْدٍ أو رَقّ أو كاغد. والأَكْتاف: جمع كَتِفٍ، وهوالعظمُ الذي للبعيرِ أو الشاةِ كانوا إذا جَفَّ كتبوا عليه. والأَقْتاب جمع قَتَب، وهو الخَشَبُ الذي يُوْضَعُ على ظَهْرِ البعيرِ ليُرْكَبَ عليه.

١٦٩/١ / وفي «مُوَطَّأ»[3] ابن وهب[4] عن مالك، عن ابنِ شهابٍ عن سالمِ بن عبدالله بن عمر، قال: «جمع أبو بكرٍ القرآنَ في قراطيسَ، وكان سأل زيد ابن ثابت في ذلك، فأبى حتى استعان عليه بعُمَرَ ففَعل».

---

(١) ع، ح، ب: «الرقاق».

(٢) أعلام الحديث له ٣/١٩٤٢، وعبارته: «صفائح الحَجَر الرِّقاق، واحدتها لَخْفة».

(٣) كذا عزاه الحافظ ابن حجر في الفتح (٩/١٦) وساقه بإسناده من موطأ ابن وهب وأخرجه ابن أبي داود في المصاحف (١/١٧٨-١٧٩) ح ٣٠، من طريق ابن وهب عن مالك به، رجاله ثقات، إلا أنه منقطع، لأن سالم بن عبد الله وخارجة بن زيد لم يسمعا من أبي بكر رضي الله عنه، انظر جامع التحصيل / ١٨٠ رقم ٢١٩ وتهذيب التهذيب (٣/٧٤).

(٤) عبد الله بن وَهْب بن مسلم، أبو محمد المصري المالكي الحافظ (ت: ١٩٧هـ)، من مصنفاته: «الجامع»، «المناسك». انظر: طبقات ابن سعد ٧/٥١٨، السير ٩/٢٢٣.

وفي مغازي[1] موسى بن عُقْبةَ[2] عن ابن شهابٍ قال: «لمَّا أُصيب المسلمون / باليمامةِ فَزِعَ أبو بكرٍ، وخافَ أن يَهْلِكَ مِن القراء طائفةٌ، فأقبل [٦٩] الناسُ بما كان معهم وعندهم حتى جُمِعَ على عهدِ أبي بكرٍ في الوَرَق، فكان أبو بكر أولَ مَنْ جمع القرآنَ في الصحف».

قال ابن حجر[3]: «ووقع في روايةِ عُمارةَ بنِ غَزِيَّة[4]: أنَّ زيدَ بنَ ثابتٍ قال: «فأمرني أبو بكرٍ فكتَبْتُهُ في قِطعِ الأديمِ والعُسُب، فلمَّا هَلَكَ أبو بكرٍ وكان عمرُ كَتَبْتُ ذلك في صحيفةٍ واحدةٍ فكانَتْ عنده». قال: «والأولُ أصَحُّ، إنما كان في الأَديمِ والعُسُبِ أولاً قبلَ أن يُجمع في عهدِ أبي بكر، ثم جُمع في الصحف في عهدِ أبي بكر، كما دلَّت عليه الأخبارُ الصحيحةُ المترادفَةُ».

قال الحاكم[5]: «والجمعُ الثالثُ هو ترتيبُ السورِ في زمن عثمان».

---

(١) عزاه الحافظ في الفتح (٩ / ١٦) لموسى بن عقبة في المغازي عن الزّهري، وهو منقطع. وفيه: «... وخاف أن يهلك من القراء طائفة....» وهو الصواب الذي أثبتناه، وجاء في النسخ «القرآن» بدلاً من «القراء» ولعله تصحيف، والله أعلم.

(٢) ابن أبي عياش، أبو محمد الأسدي القرشي، عداده في صغار التابعين، وأول من صنف في المغازي (ت: ١٤١هـ). انظر: الجرح والتعديل ٨ / ١٥٤، السير ٦ / ١١٤.

(٣) الفتح ٩ / ١٦.

(٤) ابن الحارث، الخَزْرجي الأنصاري، ثقة كثير الرواية (ت: ١٤٠هـ). انظر: الجرح والتعديل ٦ / ٣٦٨، السير ٦ / ١٣٩.

(٥) المستدرك ٢ / ٢٢٩.

روى البخاريُّ[1] عن أنسٍ أن حذيفةَ بن اليمان قدم على عثمانَ، وكان يُغازي أهلَ الشامِ في فَرْج[2] أرمينيةَ وأذَرْبيجانَ مع أهلِ العراقِ، فأفزع حذيفةَ اختلافُهم في القراءةِ، فقال لعثمان: «أدْرِكِ الأمةَ قبل أن يختلفوا اختلافَ اليهودِ والنصارى»، فأرسل إلى حفصةَ: أن أَرْسلي إلينا بالصحف نَنْسَخُها في المصاحفِ ثم نَرُدُّها إليك. فأرسلت بها حفصةُ إلى عثمانَ، فأمَرَ زيدَ بنَ ثابتٍ وعبدَالله بنَ الزبير وسعيدَ بنَ العاصِ وعبدالرحمن بنَ الحارثِ بنِ هشامٍ، فنسَخُوها في المصاحفِ. وقال عثمانُ للرَّهْط القُرشيين الثلاثة: «إذا اختلَفْتُم أنتم وزيدُ بن ثابت في شيءٍ من القرآن فاكتبوه بلسان قريشٍ، فإنه إنما أُنْزِل بلسانهم ففَعلوا، حتى إذا نَسَخوا الصُّحُفَ في المصاحفِ رَدَّ عثمانُ الصحف إلى حفصةَ، وأرسل إلى كلِّ أُفُقٍ بمصحفٍ مما نسخوا، وأمَرَ بما سواه من القرآنِ في كلِّ صحيفة أو مصحفٍ أن يُحْرَقَ.»

قال زيد: «فَفَقَدْتُ آيةً من الأحزابِ حين نَسَخْنا المصحفَ، قد كنت أسمعُ رَسولَ الله ﷺ يقْرأُ بها، / فالتَمَسْناها، فوجَدْناها مع خُزَيْمَةَ بنِ ثابتٍ الأنصاريِّ: ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟ مَا عَٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٢٣] فألْحَقْناها في سورتها في المصحف». ١/١٧٠

(١) في صحيحه (٩/ ١١) مع الفتح، ك: فضائل القرآن، ب: جمع القرآن، ح ٤٩٨٧.

(٢) كذا في الأصل ومعناه: الثغر، وهو موافق لبعض روايات البخاري كما في الفتح ٩/ ١٧. وفي سائر النسخ «فتح»، وهو كذلك موافق لما في البخاري.

قال ابن حجر[1]: «وكان ذلك في سنةِ خمسٍ وعشرين» قال: «وغَفَل بعضُ مَنْ أَدْرَكْناه[2]، فَزَعَم أنه كان في حدودِ سنة ثلاثين، ولم يَذْكُرْ له مُسْتنداً.» انتهى.

وأخرج ابنُ أشتةَ[3] مِنْ طريقِ أيوبَ عن أبي قِلابةَ قال: «حدثني رجلٌ من بني عامر يقال له: أنسُ بن مالك قال: اختلفوا في القراءةِ على عهدِ عثمانَ حتى اقتتل الغِلمانُ والمعلِّمون فبلَغَ ذلك عثمانَ بنَ عفَّانَ، فقال: «عندي تُكَذِّبون به، وتَلْحَنون فيه، فمَنْ نَأَى عني كان أشدَّ تكذيباً وأكثرَ لحناً، يا أصحابَ محمدٍ اجتمعوا، فاكتبوا للناس إماماً»، فاجتمعوا، فكتبوا فكانوا إذا اختلفوا وتدارَؤُوا[4] في آيةٍ قالوا: هذه أَقْرأَها رسولُ الله ﷺ فلاناً، فيُرْسَلُ إليه، وهو على رأسِ ثلاثٍ من المدينةِ[5] فيقال له: كيف

---

(١) فتح الباري ٩/ ١٧.

(٢) يقصد الحافظَ ابن الجزري في كتابه «النشر»: ١/ ٧.

(٣) كتابه مفقود، والأثر أخرجه ابن أبي داود في المصاحف (١/ ٢١١) برقم ٧٤ بنحوه مختصراً وكذا عزاه له ابن حجر في الفتح (٩/ ١٨) ورجاله ثقات، إلا أنه لم يذكر أبو قلابة من حدّثه، وتبيّن من رواية ابن أشتة أنّ الذّي حدّثه هو جد مالك الإمام رحمه الله تعالى، وانظر المصدر السابق لابن حجر للجمع بين الروايات.

(٤) تدارؤوا: تدافعوا.

(٥) يظهر أن مكانه فيه بُعْد عن المدينة، بمقدار ما: ثلاث مراحل، أو ثلاث ليال...، ومع هذا كان يُطْلَب ليدلي بشهادته في القراءة.

أَقْرَأَكَ رسولُ الله ﷺ آيةَ كذا وكذا؟ فيقول: كذا وكذا، فيكتبونها وقد تركوا لذلك مكاناً.

وأخرج ابنُ أبي داودَ[1] من طريقِ محمدِ بن سيرين عن كثيرِ بنِ أَفْلح قال: «لما أراد عثمانُ أن يكتبَ المصاحفَ جَمَعَ له اثني عشر رجلاً من قريشٍ والأنصار، فبعثوا إلى الرَّبْعةِ[2] التي في بيتِ عمرَ فجيء بها، وكان عثمانُ يتعاهدهُم، فكانوا إذا تدارَؤوا في شيء أخَّروه. قال محمد: «فظَنَنْتُ أنما كانوا يُؤَخِّرونه لينظروا أحدَثَهم عَهْداً بالعَرْضَةِ الأخيرةِ فيكتبونه على قَوْله».

وأخرج ابنُ أبي داودَ[3] بسندٍ صحيحٍ عن سُوَيْدِ بن غَفَلَةَ قال: قال

---

(١) في المصاحف (١/ ٢٢١) وإسناده صحيح كما قال الحافظ ابن كثير في فضائل القرآن / ٣٩ بعد أن ساقه بإسناده وكذا عزاه له الحافظ ابن حجر في الفتح (٩/ ١٩) لكنّه ساقه مختصراً.

(٢) الربعة: صندوق مربَّع، توضع فيه أجزاء المصحف. والغريب أن بعض المعاجم ذكرت أن هذه اللفظة مولَّدة، مع كونها قيلت في عصر الاحتجاج، ووردت في حديث هرقل مع أبي سفيان! انظر: النهاية ٢/ ١٨٩، القاموس «ربع».

(٣) في المصدر السابق (١/ ٢١٣-٢١٤) برقم ٧٧ وكذا رواه البيهقي في سننه (٢/ ٤٢) ك: الصلاة، ب: الدّليل على أنّ ما جمعته مصاحف الصحابة كلّه قرآن، وكذا أورده البغوي في شرح السنة (٤/ ٥٢٤-٥٢٥) ك: فضائل القرآن، ب: جمع القرآن، وصحح الحافظ ابن حجر في الفتح (٩/ ١٨)، إسناد ابن أبي داود وكذا ذكر المصنف أنه رواه بسند صحيح.

عليٌّ: «لا تقولوا في عثمانَ إلا خيراً، فواللهِ ما فَعَلَ الذي فَعَلَ في المصاحف إلا عن مَلأ منا». قال: «ما تقولون في هذه القراءة؟ فقد بلغني أن بعضَهم يقول: / إن قراءتي خيرٌ من قراءتك / وهذا يكاد يكون كفراً. قلنا: فما ترى؟ قال: أرى أن نجمعَ الناسَ على مصحفٍ واحدٍ، فلا يكونَ فُرْقَةٌ ولا اختلافٌ. قلنا: «فنِعْمَ ما رأَيْتَ». [٧٠] ١/ ١٧١

قال ابن التِّين(١) وغيرُه: «الفرقُ بين جَمعِ أبي بكر وجَمْع عثمانَ أنَّ جَمْعَ أبي بكرٍ كان لخشيةِ أَنْ يذهبَ من القرآنِ شيء بذهاب حَمَلَتِه، لأنه لم يكنْ مجموعاً في موضعٍ واحدٍ، فَجَمَعَه في صحائفَ مُرَتِّباً لآياتِ سورِه على ما وَقَفَهم عليه النبيُّ ﷺ، وجَمْعُ عثمانَ كان لمَّا كَثُرَ الاختلافُ في وجوهِ القراءات حين قَرَؤُوه بلغاتِهم على اتساع اللغات، فأدَّى ذلك بعضَهم(٢) إلى تخطئةِ بعضٍ، فخَشِي مِنْ تفاقُمِ الأمرِ في ذلك، فَنَسَخَ تلك الصحفَ في مصحفٍ واحدٍ مُرَتِّباً لسورِهِ، واقتصَرَ مِنْ سائرِ اللغاتِ على لغةِ قريشٍ، محتجًّا بأنه نَزَلَ بلغتهِم، وإنْ كان قد وُسِّع في قراءتِه بلغةِ غيرهم رَفعاً للحَرجِ والمَشَقَّةِ في ابتداءِ الأمر، فرأى أنَّ الحاجةَ إلى ذلك انتهتْ فاقتصرَ على لغةٍ واحدةٍ».

---

(١) انظر: الفتح ٩/ ٢١.

(٢) كذا وردت في النسخ على نزع الخافض، وفي الفتح «ببعضهم».

وقال القاضي أبو بكرٍ في «الانتصار[1]»: «لم يَقْصِدْ عثمانُ قَصْدَ أبي بكرٍ في جَمْعِ نفسِ القراءةِ[2] بين لوحَيْنِ، وإنما قَصَدَ جَمْعَهم على القراءاتِ الثابتةِ المعروفةِ[3] عن النبيِّ ﷺ، وإلغاءَ ماليس كذلك، وأَخْذَهم بمصحفٍ[4] لا تقديمَ فيه ولا تأخيرَ، ولا تأويلَ أُثْبِتَ مع تنزيلٍ، ولا مَنْسوخَ تلاوتِه كُتِبَ مع مُثْبَتِ رَسْمِه ومَفْروضِ قراءته وحفظه، خشيةَ دخولِ الفسادِ والشُّبهةِ على مَنْ يأتي بعدُ».

وقال الحارثُ المحاسبيُّ[5]: «المشهورُ عنَد الناسِ أنَّ جامعَ القرآنِ عثمانُ، وليس كذلك، إنما حَمَلَ عثمانُ الناسَ على القراءةِ بوجهٍ واحدٍ على اختيارٍ وَقَعَ بينه وبين مَنْ شهده من المهاجرين والأنصارِ، لمَّا خَشيَ الفتنةَ عند اختلافِ أهلِ العراقِ والشام في حروفِ القراءات، فأمَّا قبل ذلك فقد كان[6] المصاحفُ بوجوهٍ من القراءاتِ المُطْلَقاتِ على الحروف / السبعةِ التي أُنْزِل بها القرآنُ، فأمَّا السَّابقُ إلى جَمْعِ الجملةِ ١/١٧٢

---

(١) الانتصار ١/٦٥، ونكت الانتصار ٣٥٨، ٣٧٥، وانظر: المرشد الوجيز ٧١، ٧٤.

(٢) الانتصار: «القرآن».

(٣) الانتصار: «المعروضة على».

(٤) الانتصار: «بمصحف عثمان».

(٥) انظر: البرهان ١/٣٣٣.

(٦) في مطبوعة أبي الفضل: «كانت» وكذا في البرهان ١/٣٣٣، والفعل المسند إلى جمع التكسير يجوز فيه التذكير والتأنيث.

فهو الصِّدِّيقُ، وقد قال علي[١]: «لو وُلِّيتُ لَعَمِلْتُ بالمصاحفِ الذي[٢] عَمِلَ عثمان» انتهى.

* * *

فائدة

اخْتُلِف في عِدَّة المصاحفِ التي أرْسَلَ بها عثمانُ إلى الآفاقِ: فالمشهورُ أنها خمسةٌ. وأخرج ابنُ أبي داودَ[٣]، من طريقِ حمزةَ الزياتِ قال: «أرسل عثمانُ أربعةَ مصاحفَ». قال ابن أبي داود: «وسمعت أبا حاتمٍ[٤] السجستانيَّ يقول: «كتب سبعةَ مصاحفَ، فأرسل إلى مكةَ، وإلى الشام، وإلى اليمن، وإلى البحرين، وإلى البصرة، وإلى الكوفة، وحَبَس بالمدينة واحداً».

(١) أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (٢/ ٩٩) ب: جمع القرآن وتأليفه... ح٥٥٥، وهو ضعيف، في إسناده رجل مبهم، وكذا أخرجه ابن أبي داود في المصاحف (١/ ١٨٦-١٨٧، ٢١٤-٢١٥) برقم ٣٩، ٤٠، ٧٨، نحوه، وهو ضعيف أيضاً، فيه راوٍ مبهم.

(٢) أي: العملَ الذي، وفي (م) «التي» ولعله تصحيف. انظر: فضائل القرآن لأبي عبيد ٢/ ٩٩، وفي البرهان ١/ ٣٣٣، «ما عمل عثمان...».

(٣) في المصاحف (١/ ٢٤١) أثر رقم: ١١٥ في إسناده علي بن محمّد الثقفي لم أقف عليه، ومع ذلك هو منقطع؛ لأنّ حمزة الزيات لم يدرك عثمان رضي الله عنه إذ إنّه ولد في سنة ثمانين كما في التهذيب لابن حجر (٣/ ٢٨). وأورده الحافظ ابن حجر في الفتح (٩/ ٢٠) وعزاه له.

(٤) المصدر السابق لابن أبي داود (١/ ١٤٢) أثر رقم ١١٦، لكنه ذكره معلّقاً -أي: حذف أوّل إسناده- وكذا عزاه له الحافظ ابن حجر في المصدر السابق نفسه.

فصل

الإِجماعُ والنصوصُ المترادفةُ على أنَّ ترتيبَ الآياتِ توقيفيٌّ لا شُبْهَةَ في ذلك. أمَّا الإِجماعُ فَنَقَلَه غيرُ واحدٍ، منهم الزركشِيُّ في «البرهان[١]» وأبو جعفرِ بنُ الزبير[٢] في «مناسباته»،وعبارتُه: «ترتيبُ الآياتِ في سورِها واقعٌ بتوقيفهِ ﷺ وأَمْرِه مِنْ غيرِ خلافٍ في هذا بين المسلمين» انتهى. وسيأتي من نصوصِ العلماءِ ما يَدُلُّ عليه. وأمَّا النصوصُ فمنها حديثُ زيدٍ السابقِ[٣]: «كنا عند النبيِّ ﷺ نُؤَلِّف القرآنَ من الرِّقاع».

ومنها: ما أخرجه أحمدُ[٤] وأبو داودَ[٥] والتِّرْمذيُّ[٦] والنسائيُّ[٧] وابنُ

(١) البرهان ١/٣٥٣.

(٢) البرهان في ترتيب سور القرآن ١٨٢.

(٣) ص: ٣٧٨.

(٤) في مسنده (١/٥٧، ٦٩) وضعّفه محققو المسند، فقالوا: «متنه منكر» في تعليقهم على ح ٣٩٩ من المسند (١/٤٦٠).

(٥) في سننه (١/٣٤٩-٣٥٠) ك: الصلاة، ب: من جهر بها -أي: ببسم الله الرحمن الرحيم- ح ٧٨٦، ٧٨٧. انظر: تخريج الحديث الآتي وحكمه.

(٦) في سننه (٥/١٦٦-١٦٧) ك: أبواب تفسير القرآن، في تفسير سورة التوبة، ح ٣٠٨٦، وحسّنه الترمذي، وضعّفه الشيخ الألباني في صحيح سنن الترمذي (٣/٢٤٣) وضعيفه (٣٨٠-٣٨١ برقم ٥٩٩، وضعيف سنن أبي داود/٧٨ برقم ١٦٨) وفي طبعة المعارف (٦٥ برقم ٧٨٦).

(٧) في فضائل القرآن/٣٢ح ٨٤، ٨٥، انظر ما تقدم قريباً في التعليق السابق.

حِبَّانَ(١) والحاكمُ(٢) عن ابنِ عباسٍ قال: «قلت لعثمانَ: ما حَمَلَكم على أَنْ عَمَدْتُم إِلى الأَنفال، وهي من المثاني، وإِلى براءةَ وهي من المِئين، فَقَرَنْتُم بينهما، ولم تكتبوا بينهما سطر «بسم الله الرحمن الرحيم»، ووضَعْتُموها في السَّبْع الطُوَل؟ فقال عثمان: كان رسولُ الله ﷺ تَنْزِلُ عليه السورُ ذواتُ العددِ، فكانَ إِذا نَزَلَ عليه الشيءُ دعا بعضَ مَنْ كانَ يكتبُ، فيقول: «ضَعُوا هؤلاءِ الآياتِ في السورة التي يُذْكر فيها كذا / وكذا»، وكانت الأنفالُ من أوائلِ / ما نَزَلَ بالمدينة، وكانت براءةُ مِنْ آخرِ القرآنِ نزولاً، وكانت قصتُها شبيهةً بقصتِها، فظننتُ أنها منها، فقُبِض رسولُ الله ﷺ ولم يُبَيِّنْ لنا أنها منها، فمِنْ أَجْلِ ذلك قَرَنْتُ بينهما، ولم أكتُبْ بينهما سطَر «بسم الله الرحمن الرحيم» ووضعتُها في السبعِ الطُّوَل».

[٧١] ١/١٧٣

---

(١) في صحيحه كما في الإحسان (١/ ٢٣٠-٢٣١) ك: الوحي، (ب): ذكر ما كان يأمر النبيّ ﷺ بكتبة القرآن عند نزول الآية بعد الآية، ح ٤٣.

(٢) في المستدرك (٢/ ٢٢١) التفسير، سورة التوبة وصحّحه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي، والحديث أخرجه أيضاً عدد من الأئمة، منهم أبو عبيد في فضائل القرآن (٢/ ١٠٠) جماع أحاديث القرآن...، ح ٥٥٨ وابن أبي داود في المصاحف (١/ ٢٣٠) ح ٩٩ والطحاوي في مشكل الآثار (٢/ ١٥١) برقم ١٣١، والبيهقي في السنن الكبرى (٢/ ٤٢) ك: الصلاة، لكنّ مداره على يزيد الفارسي وهو مقبول حيث يتابع. انظر: التقريب/ ١٠٨٥ برقم ٧٨٤٩، والحديث فيه نكارة كما تقدم، وضعّفه أحمد شاكر في تحقيقه المسند (١/ ٤٦٠) برقم ٣٣٩.
وتقدم تضعيف الشيخ الألباني للحديث.

ومنها : ما أخرجَه أحمد(١) بإسنادٍ حسنٍ عن عثمانَ بن أبي العاصِ قال: كُنْتُ جالساً عند رسول الله ﷺ إذ شَخَصَ ببصرِه، ثم صَوَّبه، ثم قال: « أتاني جبريل، فأمرني أَنْ أَضَعَ هذه الآيةَ بهذا الموضع من هذه السورةِ ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ ﴾ إلى آخرِها [النحل: ٩٠] ».

ومنها: ما أخرجه البخاريُّ(٢) عن ابنِ الزبيرِ قال: « قلت لعثمان ﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا ﴾ [البقرة: ٢٤٠] قد نَسَخَتْها الآيةُ الأخرى(٣) فلِمَ تكتبُها أو تَدَعُها؟ قال: يابنَ أخي لا أُغَيِّرُ شيئاً منه مِنْ مكانِه ».

(١) في مسنده (٤ / ٢١٨) ح ٧٩٤٧ في إسناده ليث بن أبي سليم، وقد اختلط في آخره شديداً بحيث لم يتميز حديثه، وأيضاً في إسناده شهر كثير الإرسال والأوهام كما تقدما. ولكن ذكر الحافظ ابن كثير أنّه ورد في نزول هذه الآية الكريمة حديث حسن رواه الإمام أحمد، ثم ساقه بإسناد أحمد في تفسيره (٤ / ٥١٥-٥١٦) سورة النحل، -وقال: « هذا إسناد لا بأس به، ولعلّه عند شهر بن حوشب من الوجهين والله أعلم » يعني عن ابن عباس وعن عثمان بن أبي العاص. وحسَّن الهيثمي إسناده في مجمع الزوائد (٧ / ٤٩)، ورواه أحمد أيضاً في مسنده (١ / ٣١٨ رقم ٢٩٢٢) من حديث ابن عباس رضي الله عنه وقال الحافظ ابن كثير في المصدر السابق نفسه-: « إسناده جيد متصل حسن قد بُيّن فيه السماع المتصل » وقال الهيثمي -في المصدر نفسه (٧ / ٤٨)-: « رواه أحمد والطبراني. وشهر وثقه أحمد وجماعة، وفيه ضعف لا يضرّ وبقية رجاله ثقات » فيتقوى الحديث ويحسن كما ذكره الحافظ ابن كثير والهيثمي.

(٢) في صحيحه (٨ / ١٩٣، ٢٠١) مع الفتح، ك: التفسير، ب: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا ... ﴾ ح ٤٥٣٠، ٤٥٣٦.

(٣) أي: الآية (٢٣٤) من البقرة.

ومنها ما رواه مسلمٌ[(١)] عن عمرَ قال: «ما سألتُ النبيَّ ﷺ عن شيءٍ أكثرَ ممَّا سألتهُ عن الكلالةِ حتى طَعَنَ بإصبعهِ في صدري، وقال: «تَكْفِيك آيةُ الصيفِ التي في آخرِ سورةِ النساء»، ومنها الأحاديثُ في خواتيمِ سورةِ البقرةِ».

ومنها: ما رواه مُسْلمٌ[(٢)] عن أبي الدرداء مرفوعاً: «مَنْ حفظ عشرَ آياتٍ من أولِ سورةِ الكهفِ عُصِم من الدجال» وفي لفظٍ عنده: «مَنْ قرأ العشرَ الأواخرَ من سورةِ الكهفِ».

ومن النصوصِ الدالَّة على ذلك إجمالاً ماثَبَتَ مِنْ قراءته ﷺ لسُوَرٍ عديدةٍ كسورةِ البقرةِ وآلِ عِمْرانَ والنساءِ في حديث حذيفةَ.

و«الأعرافِ» في صحيحِ البخاريِّ[(٣)] أنه قرأها في المغرب.

---

(١) في صحيحه (٣/١٢٣٦) ك: الفرائض، ب: ميراث الكلالة، ح ١٦١٧.

(٢) في صحيحه (١/٥٥٥) ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: استحباب تطويل القراءة في صلاة الليل، ح ٨٠٩.

(٣) (٢/٢٤٦) مع الفتح، ك: الأذان، ب: القراءة في المغرب من حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه ح ٧٦٤ ولفظه: «سمعت النبيّ ﷺ يقرأ بطولى الطوليين». وجاء في رواية أبي داود في سننه (١/٣٥٧) ك: الصلاة، ب: قدر القراءة في المغرب، ح ٨١٢ تفسير طولى الطوليين، بالأعراف، وصححه الشيخ الألباني في صحيح أبي داود برقم ٨١٢، وصحيح النسائي برقم ٩٤٦، ٩٤٧.

و« قد أفلح »: روى النسائيُّ(١) أنه قَرَأَها في الصبحِ، حتى إذا جاء / ذِكْرُ ١/١٧٤ موسى وهارون(٢) أخذَتْه سَعْلَةٌ فركعَ.

و« الروم »: روى الطبرانيُّ(٣) أنه قرأها في الصبح.

و « الٓمٓ تنزيل »(٤)، و« هل أتى على الإنسان »: روى الشيخان(٥) أنه كان

---

(١) في سننه الصغرى (٢/١٧٦) ك: الصلاة، قراءة بعض السورة، ح ١٠٠٧، لكنّه بدون ذكر الصبح ولم يعزه المصنف في الدرّ (٦/٨٢) إليه، إنّما عزاه لعددغيره، والحديث في صحيح مسلم (١/٣٣٦) ك: الصلاة، ب: القراءة في الصبح، ح٤٥٥، وكذا ذكره البخاري في صحيحه (٢/٢٥٥) مع الفتح، ك: الأذان، ب: الجمع بين السورتين تعليقاً بصيغة التمريض: « يُذكر »، وما أدري لماذا أعرض المصنف عن عزوه إلى مسلم؟!.

(٢) في الآية ٤٥ من سورة المؤمنون.

(٣) في الكبير (١/٣٠١) ح ٨٨١، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٢/١١٤) « رجاله ثقات ». قلت: في إسناده مؤمّل بن إسماعيل صدوق، كثير الخطأ، وليس في رواية الطبراني لفظ « الصبح » وجاء في رواية البزار من طريق مؤمل نفسه ذكر « الصبح » وقال الهيثمي -في المجمع (٢/١١٩)-: « رواه البزار وفيه مؤمل بن إسماعيل وهو ثقة وقيل فيه إنه كثير الخطأ » وتقدم الكلام عليه، وكذا رواه عبد الرزاق في المصنف (٢/١١٦-١١٧) ك: الصلاة، ب: القراءة في صلاة الصبح، وكذا النسائي في سننه (١/٤٨٨) ك: الصلاة، ب: القراءة في الصبح بالروم، ح ١٠٢١، وحسنه السيوطي في الدرّ (٦/٤٧٨) بعد أن عزاه لأحمد وعبد الرزاق، ويُحسّن على توثيق مؤمل كما ذكر الهيثمي، وحسنه المصنف، والله أعلم.

(٤) سورة السجدة.

(٥) البخاري في صحيحه (٢/٣٧٧) مع الفتح، ك: الجمعة، ب: ما يقرأ في صلاة الفجر من يوم الجمعة، ح ٨٩١ وكذا في (٢/٥٥٢) ك: سجود القرآن، ب: سجدة تنزيل السجدة، ح ١٠٦٨، ومسلم في صحيحه (٢/٥٩٩) ك: الجمعة، ب: ما يقرأ في يوم الجمعة، ح ٨٧٩، ٨٨٠.

يقرؤهما[1] في صبح الجمعةِ.

و« قٓ »: في صحيح مسلمٍ[2] أنه كان يقرَؤها في الخطبة.

و« الرحمن »: في « المستدرك »[3] وغيرِه أنه قرأها على الجنِّ.

و« النجم »: في الصحيح[4] أنه قرأها بمكة على الكفارِ، وسَجَدَ في آخرها.

و« اقتربت »: عند مسلم[5] أنه كان يَقْرَؤُها مع « قٓ » في العيد.

و« الجمعة »، و« المنافقون »: في مسلمٍ[6] أنه كان يَقْرَأُ بهما في صلاةِ الجمعةِ.

و« الصف »: في « المستدرك »[7] عن عبدِ الله بنِ سَلامٍ أنه ﷺ قرأها

(١) (أ): « يقرؤها »، انظر مصادر التخريج.

(٢) (٢/٥٩٥) ك: الجمعة، ب: تخفيف الصلاة والخطبة، ح ٨٧٢، ٨٧٣.

(٣) (٢/٤٧٣) ك: التفسير، سورة الرّحمن، وصححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي.
ورواه الترمذي في سننه (٥/ ٣٢١-٣٢٢) ك: التفسير، ب: ومن سورة الرحمن، ح ٣٢٩١ وقال: (غريب...) والبيهقي في الدّلائل (٢/ ٢٣٢) وحسّنه الشيخ الألباني في صحيح الترمذي (٣/ ٣٤١) برقم ٣٢٩١، وفي الصحيحة له برقم ٢١٥٠.

(٤) صحيح البخاري (٨/ ٦١٤) مع الفتح، ك: التفسير، ب: ﴿ فَٱسْجُدُوا۟ لِلَّهِ وَٱعْبُدُوا۟ ﴾، ح ٤٨٦٢، ٤٨٦٣، وليس فيه التصريح بذكر مكة ولكن فيه ما يُشير إلى ذلك، وذكر الحافظ ابن حجر في الشرح رواية صحيحة صريحة بذكر مكة، فقال: « روى النسائي بإسناد صحيح...» فذكرها.

(٥) في صحيحه (٢/ ٦٠٧) ك: صلاة العيدين، ب: ما يقرأ في صلاة العيدين، ح ٨٩١.

(٦) صحيح مسلم (٢/ ٥٩٧ - ٥٩٨) ك: الجمعة، ب: ما يقرأ في صلاة الجمعة، ح ٨٧٧.

(٧) (٢/ ٢٢٨-٢٢٩) ك: التفسير، شأن نزول سورة الصف، وكذا في (٢/ ٤٨٦- ٤٨٧) وصححه الحاكم على شرط الشيخين ووافقه الذهبي.

عليهم حين أُنْزِلَتْ حتى خَتَمها. في سورٍ شتى من المفصَّل تَدُلُّ قراءتُه ﷺ لها بمَشْهدٍ من الصحابة على أن ترتيبَ آيها توقيفيٌّ، وما كان الصحابة ليرتِّبوا ترتيباً سمعوا النبيَّ ﷺ يَقْرأ على خلافِه فبلغ ذلك مبلغَ التواتر.

نعم يُشْكِلُ على ذلك: ما أخرجه ابنُ أبي داود في «المصاحف»[1] من طريقِ محمدِ بنِ إسحاقَ، عن يحيى بنِ عبَّادِ بن[2] عبدالله بن الزبير، عن أبيه قال: «أتى الحارثُ بن خُزَيْمَةَ بهاتَيْن الآيتين من آخرِ سورةِ براءةَ، فقال: «أشهدُ أنِّي سمعتُهما من رسولِ الله ﷺ وَوَعَيْتُهما». فقال عمرُ: «وأنا أشهدُ لقد سَمِعْتُهما». ثم قال: «لو كانت ثلاث آيات لجَعَلْتُها سورةً على حِدَةٍ، فانظروا آخرَ سورةٍ من القرآنِ فَأَلْحِقوهما[3] في آخرها».

---

(١) (١ / ٢٢٦ - ٢٢٧) ح ٩٦ بلفظ: «فانظروا سورة من القرآن» وليس فيه -«آخر سورة»- كما أورده السيوطي هنا. ومن طريقه أورده الحافظ ابن حجر في الفتح (٩ / ١٥) وفيه «الحارث بن خزيمة» وفي الإصابة (١ / ٥٧١) وفيه «الحارث بن خزَمة» فلعلّ السيوطي نقله من الفتح والله أعلم، وسيأتي تحريره في آخر الحاشية. في إسناده ابن إسحاق إمام المغازي، وهو مدلس ورواه بالعنعنة. وأيضاً في المتن بعض النكارة. انظر ما تقدم في ص: ٣٧٨، وكذا رواه الإمام أحمد في مسنده (١ / ١٩٩) من طريق ابن إسحاق أيضاً بالعنعنة، فهو ضعيف به. وجاء في المصاحف «الحارث بن خزَيمة»، كما في الإتقان. وفي نسخة «شستربيتي» من المصاحف وكذا في المسند، والإصابة (١ / ٥٧١) «الحارث بن خَزَمة»، وجاء في الأخير ضبطه هكذا «بفتح المعجمة والزاي» وهو الصواب والله أعلم.

(٢) (ع): «عن» وهو تحريف، انظر مصادر التخريج.

(٣) جاء في النسخ: «فألحقوها» وكذا في الفتح ٩ / ١٥ ولعل المؤلف نقل عنه والمثبت من: (م)، وهو الموافق لما في مصادر التخريج.

قال ابن حجر[1]: «ظاهرُ هذا أنهم كانوا يُؤَلِّفون آياتِ السُّورِ[2] باجتهادهم، وسائرُ الأخبارِ تدلُّ على أنهم لم يفعلوا شيئاً من ذلك إلا بتوقيف». قلتُ: يُعارضُه ما أخرجه ابنُ أبي داود[3] أيضاً، من طريق أبي العاليةِ عن أُبَيّ بنِ كعب أنهم جمعوا القرآنَ، فلمَّا انتَهوْا إلى الآيةِ التي في سورةِ براءةَ ﴿ثُمَّ ٱنصَرَفُواْ صَرَفَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُم بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ﴾ [التوبة: ١٢٧] ظنُّوا أن هذا آخرُ ما أُنْزِل. فقال أُبَيٌّ: إنَّ رسولَ الله ﷺ أقرأني بعد هذا آيتين ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ﴾ إلى آخر السورة [التوبة: ١٢٨، ١٢٩].

/ وقال مكيٌّ[4] وغيره: «ترتيبُ الآياتِ في السورِ بأمْرٍ من النبيّ ﷺ ١٧٥/١ ولـمَّا لم يأمُرْ بذلك في أولِ براءةَ تُرِكَتْ بلا بسملةٍ».

---

(١) فتح الباري ٩/ ١٥.

(٢) جاء في النسخ: «السورة» والمثبت من: ح، وهو موافق لما في الفتح.

(٣) في المصاحف (١/ ٢٢٧-٢٢٨) برقم ٩٧. وأخرجه أيضاً عبدالله بن أحمد في زوائده على المسند (٥/ ١٣٤) بسنده عن روح إلى أبيّ رضي الله عنه بنحوه. وقال الحافظ ابن كثير في تفسيره (٤/ ١٨٠): «غريب»، وروي مقطوعاً عن أبي العالية في المصاحف أيضاً -١/ ١٧٧-١٧٨، ح ٢٩- وموقوفاً عن أبيّ رضي الله عنه لكن في الإسنادين أبو جعفر عيسى بن أبي عيسى، صدوق سيئ الحفظ، وقال ابن حبان: يعتبر حديثه من غير روايته عن أبيه -وهنا عن أبيه-. انظر: التقريب/ ١١٢٦ برقم ٨٠٧٧، والتهذيب (٥/ ١٧٧).

(٤) الكشف ١/ ٢٠.

وقال القاضي أبو بكر(١): «ترتيبُ الآياتِ أمرٌ واجبٌ وحكمٌ لازمٌ، فقد كان جبريلُ يقول: ضَعُوا آيةَ كذا في موضع كذا»(٢). وقال أيضاً(٣): «الذي نذهبُ إليه أنَّ جميعَ(٤) القرآنِ الذي أنزله اللهُ، وأَمَرَ بإثباتِ رَسْمِه، ولم ينسَخْه، ولا رَفَعَ تلاوتَه / بعد نزولِه هو هذا الذي بين الدَّفَّتَيْن الذي [٧٢] حواه مصحفُ عثمانَ، وأنه لم يُنْقَص منه شيءٌ ولا زِيد فيه، وأنَّ ترتيبه ونَظْمَه ثابتٌ على ما نَظَمه اللهُ تعالى ورتَّبه عليه رسولُه(٥) مِنْ آيِ السورِ، لم يُقَدَّمْ من ذلك مُؤَخَّر، ولا أُخِّر منه مُقدَّمٌ، وأنَّ الأمةَ ضَبَطَتْ عن النبي ﷺ ترتيبَ آيِ كلِّ سورةٍ ومواضعَها، وعَرَفَتْ مواقعَها، كما ضَبَطَتْ عنه نفسَ القرآنِ وذاتَ التلاوةِ، وأنه يمكنُ أَنْ يكونَ الرسولُ ﷺ قد رَتَّبَ سورَه، ويمكنُ(٦) أَنْ يكونَ قد وكَّلَ ذلك إلى الأمةِ بعدَه، ولم يَتَوَلَّ ذلك بنفسِه». قال: «وهذا الثاني أقربُ».

---

(١) الانتصار ١ / ٦٠، ٢٩٣.

(٢) رواه الإمام أحمد في مسنده (١ / ٥٧، ٦٩) والحاكم في المستدرك (٢ / ٢٢١) ك: التفسير من رواية ابن عباس عن عثمان بن عفان رضي الله عنهم وصححه الحاكم على شرط الشيخين. ووافقه الذهبي.

(٣) الانتصار ١ / ٥٩.

(٤) م، ع، ر: «جمع» وهو تحريف. انظر الانتصار ١ / ٥٩.

(٥) (ب): «ورسوله». انظر الانتصار ١ / ٥٩.

(٦) سقط من مطبوعة أبي الفضل.

وأخرج[١]... عن ابن وهبٍ قال[٢]: «سمعت مالكاً يقول: «إنما أُلِّف القرآنُ على ما كانوا يسمعون من النبيِّ ﷺ». وقال البَغَوِيُّ في «شرح السُّنة»[٣]: «الصحابةُ رضي الله عنهم جمعوا بين الدَّفَّتيْن القرآنَ الذي أنزله اللهُ على رسولِه مِنْ غيرِ أن زادوا أو نَقَصوا منه شيئاً، خوفَ ذهاب بعضِه بذهابِ حَفَظَتِه، فكتبوه كما سَمِعوا من رسولِ الله ﷺ مِنْ غير أَنْ قَدَّموا شيئاً أو أخَّروا، أو وَضعوا له ترتيباً لم يأخذوه مِنْ رسولِ الله ﷺ، وكان رسولُ الله ﷺ يُلَقِّنُ أصحابَه، ويُعَلِّمُهم ما نَزَلَ عليه من القرآنِ على الترتيبِ الذي هو الآنَ في مصاحفِنا بتوقيفِ جبريلَ إياه على ذلك، وإعلامِه عند نزولِ كلِّ آيةٍ أنَّ هذه الآيةَ تُكْتَبُ عَقبَ آيةِ كذا في سورةِ كذا، فثبَتَ أنَّ سَعْيَ الصحابةِ كان في جَمْعِه في موضعٍ واحدٍ لا في ترتيبِه، فإنَّ القرآنَ مكتوبٌ في اللوحِ المحفوظِ على هذا الترتيبِ، أنزله اللهُ جملةً إلى / السماءِ الدنيا، ثم كان يُنْزِلُه مُفَرَّقاً عند الحاجةِ، وترتيبُ النزولِ غيرُ ترتيب التلاوةِ. ١/١٧٦

وقال ابن الحصَّار: «ترتيبُ السورِ ووضعُ الآياتِ مواضعَها إنما كان

---

(١) بعده في أ، س، بياض.

(٢) أسنده أبو عمرو الداني في المقنع إليه. انظر: المقنع ٨، والمرشد ٤٦، وفي تفسير القرطبي ١ / ٦٠: «روى يونس» وذكر قول مالك.

(٣) شرح السنة ٤ / ٥٢١، وانظر المرشد ٦٦.

بالوَحْي، كان رسولُ الله ﷺ يقول[1]: «ضَعُوا آيةَ كذا في موضع كذا»، وقد حَصَلَ اليقينُ من النَّقْلِ المتواترِ بهذا الترتيبِ مِنْ تلاوةِ رسول الله ﷺ، ومما أَجْمَعَ الصحابةُ على وَضْعِه هكذا في المصحف».

* * *

(١) تقدّم نحوه في ص: ٣٩٥.

فصل

وأمَّا ترتيبُ السورِ فهل هو توقيفيٌّ أيضاً، أو باجتهادٍ من الصحابة؟ خلافٌ، فجمهور[1] العلماءِ على الثاني، منهم مالكٌ والقاضي أبو بكر[2] في أحدِ[3] قولَيْه.

قال ابنُ فارسٍ[4]: «جَمْعُ القرآن على ضربَيْن، أحدُهما: تأليفُ السورِ

---

(١) كون ترتيب سور القرآن باجتهاد من الصحابة، وأن هذا مذهب جمهور العلماءكلام فيه نظر، كما يتضح من النصوص الكثيرة القادمة بأن هذا الترتيب: إنما كان بالوحي، وهو الذي رجحه السيوطي -تبعاً للبيهقي- في سور القرآن كلها إلا في براءة والأنفال، إذ قال في ص ٤١٠: «والذي ينشرح له الصدر...».

وهو قول ابن الأنباري، وأبي جعفر النحاس، والباقلاني في أحد قوليه، وتاج القراء الكرماني، وابن الحصار، ومال إليه الحافظ ابن حجر.

(٢) انظر: الانتصار له ١/ ٦٠. وقال: «القول الثاني أقرب وأشبه أن يكون حقاً»، وهو اختياره أيضاً، انظر: الانتصار ١/ ٢٧٩-٢٨٠، البرهان في ترتيب سور القرآن ١٨٢، المرشد ٤٦، وتفسير القرطبي ١/ ٥٩.

(٣) أ: آخر، والمثبت من م، وهو الصواب؛ لأن القاضي الباقلاني ليس له قول أول ثم عدل عنه إلى قول آخر، بل له قولان في أصل المسألة.

(٤) أحمد بن فارس بن زكريا، أبو الحسين القَزْويني المالكي اللغوي (ت: ٣٩٥هـ)، من مؤلفاته: «معجم مقاييس اللغة»، «المجمل». انظر: إنباه الرواة ١/ ١٢٧، السير ١٧/ ١٠٣. وانظر: البرهان ١/ ٣٣١، نقله عن كتاب ابن فارس «المسائل الخمس» وهو مفقود.

كتقديمِ السَّبْعِ الطُّوَل، وتَعْقيبِها بالمئين، فهذا هو الذي تَوَلَّتْه الصحابةُ. وأمَّا الجمعُ الآخرُ فهو جَمْعُ الآياتِ في السورةِ فهو توقيفيٌّ، تولاَّه النبيُّ ﷺ، كما أخبر به جبريل عن أمْرِ ربه. ومِمَّا اسْتُدلَّ به لذلك اختلافُ مصاحفِ السَّلَفِ في ترتيبِ السورِ: فمنهم مَنْ رتَّبها على النزولِ، وهو مُصْحفُ عليٍّ، كان أولُه: «اقرأ»، ثم المدثرَ، ثم نٓ، ثم المزمِّلَ، ثم تبَّتْ ثم التكويرَ، وهكذا إلى آخر المكيِّ والمدني. وكان أولُ مصحفِ ابنِ مسعودٍ: البقرةَ ثم النساءَ ثم آلَ عمران، على اختلافٍ شديدٍ، وكذا مُصْحَفُ أُبَيٍّ وغيرِه».

وأخرج ابنُ أشتةَ في «المصاحف»[1] من طريقِ إسماعيلَ بنِ عياشٍ عن حبَّانَ بنِ يحيى عن أبي محمدٍ القُرَشيِّ قال: «أَمَرَهم عثمانُ أن يتابعوا الطُّوَلَ، فجُعِلت سورةُ الأنفالِ وسورةُ التوبةِ في السَّبْعِ، ولم يُفْصَلْ بينهما بـ«بسم الله الرحمن الرحيم». وذهب إلى الأولِ جماعةٌ منهم القاضي[2] في أحدِ قوْلَيه».

قال أبو بكر بن الأنباري: «أنزل اللهُ القرآن كلَّه إلى سماءِ الدنيا، ثم فَرَّقه في بضعٍ وعشرين، فكانت السورةُ تَنْزِلُ لأمرٍ يَحْدُثُ، والآيةُ، / جواباً [٧٣]

(١) الكتاب مفقود، ضعيف بهذا الإسناد في إسناده أبو محمد القرشي، قال الإمام أحمد: «لا يدرى من هو»؟ وكذا قال الذهبي: وفيه انقطاع بين أبي محمد القرشي وعثمان رضي الله عنه كما هو ظاهر، انظر سؤالات أبي داود عن الإمام أحمد /١٨٣ برقم ٧٤ والميزان (٤ / ٥٦٩) برقم ١٠٥٦٧.

(٢) انظر: الانتصار ١ / ٦٠.

لمستخبرٍ، ويُوقِفُ جبريلُ النبيَّ ﷺ / على موضع الآيةِ والسورةِ، فاتساقُ ١/١٧٧ السورِ كاتساقِ الآياتِ والحروفِ، كلُّه عن النبيِّ ﷺ، فَمَنْ قدَّمَ سورةً أو أخَّرها فقد أفْسَدَ نظمَ القرآنِ».

وقال الكِرْماني في «البرهان»(١): «ترتيبُ السورِ هكذا هو عند الله في اللوحِ المحفوظِ، على هذا الترتيبِ، وعليه كان ﷺ(٢) يَعْرِضُ على جبريلَ كلَّ سنةٍ ما كان يجتمع عنده منه، وَعَرَضَه عليه في السَّنَةِ التي تُوُفِّي فيها مرَّتين، وكان آخرَ الآياتِ نزولاً: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا تُرۡجَعُونَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢٨١]، فأمرَه جبريلُ أَنْ يَضَعَها بين آيتي الرِّبا والدَّيْن».

وقال الطِّيبيُّ(٣): «أُنْزِلَ القرآنُ أولاً جملةً واحدةً من اللوحِ المحفوظ إلى السماءِ الدنيا، ثم نَزَلَ مُفرَّقاً على حَسَبَ المصالحِ، ثم أُثْبِتَ في المصاحِفِ على التأليفِ والنَّظْمِ المُثْبَتِ في اللوح المحفوظ».

قال الزَّرْكشيُّ في البرهان(٤): «والخلافُ بين الفريقَيْن لفظيٌّ؛ لأنَّ القائلَ بالثاني يقول: إنه رَمَزَ إليهم ذلك لِعِلْمِهم(٥) بأسبابِ نزولِه، ومواقعِ كلماته؛ ولهذا قال مالك: «إنما ألَّفوا القرآنَ على ما كانوا يَسْمعونه من النبيِّ ﷺ» مع قولِه: بأنَّ ترتيبَ السورِ باجتهادٍ منهم، فآلَ الخلافُ إلى

---

(١) البرهان ص: ١١٥.

(٢) تقدم تخريجه في ص: ٣٣٤.

(٣) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب له ٩.

(٤) البرهان ١/٣٥٤.

(٥) (ح): «ليعلمهم» وهو تحريف. انظر: البرهان ١/٣٥٤.

أنه: هل هو بتوقيفٍ قوليٍّ، أو بمجردِ استنادٍ فِعْليٍّ، بحيث بقي لهم فيه مجالٌ للنظرِ؟» وسبَقَه إلى ذلك أبو جعفرِ بنُ الزبير[1].

وقال البيهقيُّ في «المدخل»[2]: كان القرآنُ على عهدِ النبيِّ ﷺ مُرَتَّباً[3] سورُه وآياتُه على هذا الترتيب، إلا الأنفالَ وبراءةَ لحديث عثمان السابق. ومال ابن عطية[4] إلى أن كثيراً من السور كان قد عُلِمَ ترتيبُها في حياتِه ﷺ كالسبع الطُّوَلِ والحواميمِ والمفصَّلِ، وأنَّ ما سوى ذلك يمكنُ أن يكونَ قد فُوِّض الأمرُ فيه إلى الأمةِ بعده.

وقال أبو جعفر بن الزبير[5]: «الآثارُ تشهدُ بأكثر ممَّا نصَّ عليه ابنُ عطيةَ، ويبقى منها قليلٌ يمكن أَنْ يَجْرِيَ فيه الخلافُ، كقولِه: «اقرؤوا الزهراوين: البقرة وآل عمران»، رواه مسلمٌ[6]، وكحديثِ سعيدِ بن خالدٍ[7]: صلَّى

(١) انظر: البرهان في ترتيب سور القرآن ١٨٣.

(٢) ليس في الجزء المطبوع من «المدخل».

(٣) قوله: «مرتباً» خبر كان، و«سورُه» فاعل بـ«مرتباً»، والأصل فيه التأنيث «مرتبةً» ولكن جاز تذكيره على قاعدة المؤنث المجازي.

(٤) المحرر ١/ ٣٥.

(٥) البرهان في ترتيب سور القرآن ١٨٥.

(٦) في صحيحه (١/ ٥٥٣) ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: فضل قراءة القرآن وسورة البقرة ح ٨٠٤.

(٧) كذا في الأصول، وكذا في مخطوطة البرهان للزركشي كما نبه على ذلك المحقق (البرهان ١/ ٣٥٥)، والصواب «معبد بن خالد» كما في الدر المنثور (١/ ١٨) الذي نقل عن مصنف ابن أبي شيبة، وهو على الصواب فيه في كلتا الطبعتين. انظر: الطبعة الهندية ١/ ٣٦٨، والسيوطي هنا ينقل النص عن البرهان فتبعه في الوهم.

رسول الله ﷺ بالسبع الطُّول في ركْعةٍ. رواه ابن أبي شَيْبَة في / ١٧٨/١ «مُصَنَّفِه[١]»، وفيه[٢]: «أنه عليه السلام كان يجمعُ المُفَصَّلَ في ركْعَة».

وروى البخاريُّ[٣] عن ابنِ مسعودٍ أنه قال في بني إسرائيل والكهف ومريم وطه والأنبياء: «إنَّهن من العِتاقِ الأُوَلِ، وهُنّ مِنْ تِلادي»[٤]، فذكرها نَسَقاً كما استقرَّ ترتيبُها. وفي البخاريِّ[٥]: «أنه ﷺ كان إذا أوى إلى فراشِه كلَّ ليلةٍ جَمَعَ كفَّيه، ثم نَفَثَ فيهما فقرأ: «قل هو الله أحد» و«المُعَوِّذتين».

وقال أبو جعفر النحاس[٦]: المختارُ أَنَّ تأليفَ السورِ على هذا الترتيب من رسول الله ﷺ لحديثِ واثلةَ[٧]: «أُعْطِيْتُ مكانَ التوراةِ السبعَ» الحديث.

---

(١) (١/٤٠٤) ك: الصلاة، ب: في الرجل يقرن السور في الركعة من رخّص فيه، ح ١١٠ ضعيف به، لأنّ في إسناده عبدالكريم بن أبي المخارق، ضعيف. وكذا محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى صدوق سيئ الحفظ جداً كما في التقريب/ ٦١٩، ٨٧١.

(٢) أي: في المصنف (١/٤٠٤) ك: الصلاة، ب: في الرجل يقرن السور في الركعة، ح ١٤، إسناده صحيح، رجاله ثقات كلّهم.

(٣) في صحيحه (٩/٣٩) مع الفتح، ك: فضائل القرآن، ب: تأليف القرآن، ح ٤٩٩٤.

(٤) في حاشية (أ): «التلاد: هو المال القديم».

(٥) صحيح البخاري (٩/٦٣) ك: فضائل القرآن، ب: فضل المعوذتين، ح ٥٠١٧.

(٦) القطع والائتناف ٨٢، الناسخ والمنسوخ ٢/٤٠٤، وكلاهما له.

(٧) تقدّم في ص: ٣٧٤.

قال: «فهذا الحديثُ يَدُلُّ على أنَّ تأليفَ القرآنِ مأخوذٌ عن النبيِّ ﷺ، وأنه مِنْ ذلك الوقتِ وإنما جُمع في المصحفِ على شيءٍ واحدٍ؛ لأنه قد جاء هذا الحديثُ بلفظِ رسولِ الله ﷺ على تأليفِ القرآن».

وقال ابن الحَصَّار: «ترتيبُ السور ووَضْعُ الآياتِ مواضعَها إنما كان بالوَحْي».

وقال ابن حجر[1]: «ترتيبُ بعضِ السورِ على بعضِها أو معظمِها لا يمتنعُ أَنْ يكونَ توقيفاً». قال: «ومما يَدُلُّ على أنَّ ترتيبَها توقيفيٌّ ما أخرجه أحمد[2] وأبو داود[3] عن أوسِ بن أبي أوسٍ حذيفةَ الثقفي قال: «كنت في الوفدِ الذين أسلموا من ثَقِيف» الحديث، وفيه: «فقال لنا رسولُ الله ﷺ: «طَرَأَ عليَّ حزبي / من القرآنِ فأَرَدْت ألاَّ أَخْرُجَ حتى أَقْضِيَه». فسأَلْنا أصحابَ رسولِ الله ﷺ قلنا: كيف تُحَزِّبون القرآن؟ قالوا: نُحَزِّبُه ثلاثَ سورٍ، وخمسَ سورٍ، وسبعَ سورٍ، وتسعَ سورٍ، وإحدى [٧٤]

(١) الفتح ٩/ ٤٢.

(٢) في مسنده (٤/ ٣٤٣) ح ١٩٠٤٣، مدار الحديث على عثمان بن عبدالله بن أوس الثقفي وهو مقبول، -حيث يتابع- كما في التقريب / ٦٦٥ برقم ٤٥١٩ وانظر الحديث الذي بعده.

(٣) في سننه (٢/ ٧٧) ك: الصلاة، أبواب قراءة القرآن وتحزيبه وترتيله، ب: تحزيب القرآن ح ١٣٩٣، ضعيف به ونقل ابن عبدالبر في الاستيعاب (١/ ١٢٠) عن ابن معين أنّ حديثه في تحزيب القرآن ليس بالقائم، وأورده الشيخ الألباني في ضعيف أبي داود / ١٣٥، ح ٢٩٧ وفي طبعة المعارف (١٠٥ ح ١٣٩٣) وفي ضعيف سنن ابن ماجه / ١٠١، ح ٢٥٢.

عشرةَ، وثلاثَ عشرةَ، وحزبَ المفصلِ مِنْ قٓ، حتى نَخْتِم». قال: «فهذا يَدُلُّ على أنَّ ترتيب السورِ على ما هو في المصحفِ الآن كان على عهدِ رسولِ الله ﷺ». قال: «ويحتمل أن الذي كان مرتباً حينئذٍ حزبُ المفصَّل خاصةً بخلاف ما عداه».

/ قلت: ومِمَّا يَدُلُّ على أنه توقيفيٌّ كونُ الحواميم رُتِّبَتْ وِلاءً[1]، وكذا الطواسين، ولم تُرَتَّبْ المسبِّحاتُ وِلاءً، بل فُصِل بين سُوَرِها، وفُصِل بين طسٓمٓ الشعراء وطسٓمٓ القصص بطسٓ، مع أنها أَقْصَرُ منهما ولو كان الترتيبُ اجتهادياً لَذُكِرت المسبِّحاتُ وِلاءً، وأُخِّرَتْ طسٓ عن القصصِ. والذي يَنْشرح له الصدرُ ما ذَهَبَ إليه البيهقيُّ وهو أنَّ جميعَ السورِ ترتيبُها توقيفيٌّ إلا براءةَ والأنفالَ، ولا ينبغي أَنْ يُسْتَدَلَّ بقراءته ﷺ سوراً وِلاءً على أنَّ ترتيبَها كذلك، وحينئذٍ فلا يَرِدُ حديثُ قراءته النساءَ قبلَ آلِ عمران؛ لأنَّ ترتيبَ السورِ في القراءةِ ليس بواجبٍ، فلعلَّه فَعَلَ ذلك لبيانِ الجواز. ١٧٩/١

وأخرج ابنُ أشتةَ في كتابِ «المصاحف»[2] من طريق ابن وَهْبٍ عن سليمانَ بنِ بلالٍ قال: «سمعتُ ربيعةَ يُسْأل: لِمَ قُدِّمَتِ البقرةُ وآل عمران، وقد نَزَلَ قبلَهما بضعٌ وثمانون سورةً بمكةَ، وإنما أُنْزِلَتا بالمدينةِ»؟. فقال: «قُدِّمَتا، وأُلِّفَ القرآنُ على عِلْمٍ مِمَّن أَلَّفه به، ومَنْ كان معه فيه، واجتماعُهم على عِلْمِهم بذلك، فهذا مِمَّا يُنْتَهى إليه ولا يُسْأَلُ عنه».

---

(١) أي: متتابعة، من والى بين الأمرين وِلاء: تابع.

(٢) ومن طريق ابن وهب في جامعه، -ولم نجده في المطبوع منه- أورده القرطبي في تفسيره (١/ ٥٩، ٦٠) وهو من قول ربيعة.

خاتمة

السبعُ الطُّوَل: أوَّلُها البقرةُ، وآخرُها براءةُ، كذا قاله جماعةٌ. لكن أخرج الحاكمُ(١) والنسائيُّ(٢) وغيرُهما عن ابنِ عباسٍ قال: «السبعُ الطُّوَلُ: البقرةُ، وآلُ عمران، والنساءُ، والمائدةُ، والأنعامُ، والأعرافُ». قال الراوي: «وذكر السابعةَ فَنَسِيْتُها». وفي رواية صحيحةٍ عند ابنِ أبي حاتم(٣) وغيرِه عن مجاهدٍ وسعيدِ بن جبير: أنها يونسُ، وتَقَدَّم عن ابن عباسٍ مثلُه في النوعِ الأولِ(٤)، وفي روايةٍ عند الحاكمِ(٥) أنها الكهفُ.

---

(١) في المستدرك (٢/ ٣٥٥) ك: التفسير، سورة الحجر، نحوه وصحّحه، ووافقه الذهبي وجعل سورة الكهف السابعة، وانظر الحديث الّذي بعده.

(٢) في تفسيره (١/ ٦٣٤) ح ٢٩٦ وفي السنن الكبرى (١/ ٤٧٣) ك: الصلاة، ب: فضل الفاتحة، ح ٩٨٩ و(١٠/ ١٤٤) ك: التفسير، سورة الحجر، ح ١١٢١٢، وفي السنن «المجتبى» (٢/ ١٣٩)، ك: الافتتاح، ب: تأويل قول الله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ﴾ لكنه مختصر، وصححه الشيخ الألباني في صحيح النسائي (١/ ١٩٩) ح ٨٧٨، ومحقق تفسير النسائي أيضاً في الموضع السابق نفسه.

(٣) عزاه له ولغيره في الدّر (٥/ ٩٦) عن ابن جبير وكذا هو يرويه عن ابن عباس رضي الله عنهما وقد تقدم، وكذا ذكره أبو جعفر النحاس في القطع والائتناف (١/ ٧) عن سعيد بن جبير مثله، لكنّه بدون إسناد. وحكم المصنف عليه بالصحة إذ قال: «في رواية صحيحة...».

(٤) في ص: ٥٢.

(٥) انظر الحاشية برقم (١)، وانظر ص: ٥٣.

والمئُونَ: ما وليها. سُمِّيت بذلك لأنَّ كلَّ سورةٍ منها تزيد على مئةِ آيةٍ أو تقارِبُها[١]. والمثاني: ما وَلِي المئين؛ لأنها ثَنَّتْها أي: كانت بعدها فهي لها ثوانٍ والمِئُون لها أوائلُ.

وقال الفراء[٢]: «هي السوَر التي آيُها أقلُّ مِنْ مئة آية؛ لأنها تُثَنَّى أكثَر مما تُثَنَّى الطُّوَلُ والمِئون». وقيل: لتثنيةِ الأمثالِ فيها بالعِبَرِ والخبر، حكاه النِّكْزاوي[٣].

/ وقال في «جمال القراء»[٤]: «هي السُّوَرُ التي ثُنِّيَتْ فيها القَصَصُ»، ١/١٨٠ وقد تُطْلَق على القرآن كلِّه وعلى الفاتحةِ، كما تقدَّم.

والمفصَّل: ما وَلِي المثاني مِنْ قصارِ السور، سُمِّي بذلك لكثرةِ الفصولِ التي بين السُّوَرِ بالبسملةِ. وقيل: لقلةِ المنسوخِ منه؛ ولهذا يُسَمَّى بالمُحْكَمِ أيضاً، كما روى البخاريُّ[٥] عن سعيدِ بن جُبير. قَال: «إن الذي تَدْعُونه المفصَّل هو المُحْكم»، وآخرُه سورةُ الناسِ بلا نِزاعٍ.

واخْتُلِف في أوله على اثنَيْ عشرَ قولاً[٦]:

---

(١) في أ، ح: «وأخرج» ويتلوها بياض في (أ).

(٢) عبارته في معاني القرآن ٢/٤١٨ «مكرراً يكرر فيه ذكر الثواب والعقاب».

(٣) وعزاه إلى ابن عباس. انظر: الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء ١/٢٠٧.

(٤) جمال القراء ١/٣٥.

(٥) في صحيحه (٩/٨٣) مع الفتح، ك: فضائل القرآن، ب: تعليم الصّبيان، ح ٥٠٣٥، وورد بمعناه في البخاري أيضاً عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما برقم ٥٠٣٦.

(٦) انظر: البرهان ١/٣٤٤.

أحدها: قٓ[(١)]؛ لحديث أوسٍ السابقِ قريباً[(٢)].

الثاني: الحجرات، وصَحَّحه النوويُّ[(٣)].

الثالث: القتال[(٤)]، عزاه الماوَرْدِيُّ[(٥)] للأكثرين.

الرابع: الجاثية، حكاه القاضي عياض[(٦)].

الخامس: الصافات.

السادس: الصف.

السابع: تبارك. حكى الثلاثةَ ابنُ أبي الصيفِ اليمنيُّ[(٧)] في «نُكته على التنبيه».

---

(١) انظر: التذكار ١٤١.

(٢) في ص: ٤١٠.

(٣) لم نجد هذا التصحيح في مظانِّ المسألة من كتب النووي. انظر: شرح صحيح مسلم ٦/١٠٧، وشرح المهذب ٣/٣٤٨، لكن صاحب الفتح حكى ذلك التصحيح عن النووي في الفتح ٢/٢٤٩.

(٤) التذكار ١٤١.

(٥) النكت والعيون ١/٢٦.

(٦) لعل في هذا وهماً، فإن القاضي عياضاً ذكر الخلاف في حد المفصل فقال: قيل: من سورة محمد، وقيل: من سورة قٓ. وذكر الحديث عن ابن مسعود: «ثمانية عشر من المفصل وسورتين من آل حمٓ» فعقب عليه بأنه: «دليل على أن المفصل ما دونهما». ومعلوم أن الجاثية من آل حمٓ، فيظهر والله أعلم أنه يرى أن أول المفصل سورة محمد. انظر إكمال المعلم بفوائد مسلم (٣/١٩٨-١٩٩).

(٧) محمد بن إسماعيل بن علي، أبو عبد الله تقي الدين الشافعي الحافظ (ت: ٦٠٩هـ)، له نكت على كتاب التنبيه للشيرازي في الفقه الشافعي، «الأربعون حديثاً». انظر: التكملة للمنذري ٢/٢٦٤، طبقات الشافعية للسبكي ٨/٤٦، كشف الظنون ١/٤٩٣. وانظر قوله في البرهان ١/٣٤٣، والفتح ٢/٢٤٩.

الثامن: الفتح[١]، حكاه الكمالُ الدِّزْماريُّ[٢] في «شرح التنبيه».

التاسع: الرحمن، حكاه ابن السِّيْد[٣] في «أماليه على الموطأ»[٤].

العاشر: الإنسان.

الحادي عشر: سبَّح، حكاه ابن الفِرْكاح[٥] في تعليقه عن المرزوقي[٦].

---

(١) انظر: البرهان ١/٣٤٣، والفتح ٢/٢٤٩. وسقط هذا القول من مطبوعة أبي الفضل.

(٢) كذا في (ح) والبرهان للزركشي، وفي (أ) الذِّماري ولم نقف عليه. أما الدِّزْماري فهو: أحمد بن كشاسب بن علي، أبو العباس كمال الدين الأذربيجاني الشافعي (ت: ٦٤٣هـ)، له شرح على التنبيه للشيرازي سماه «رفع التمويه عن مشكل التنبيه»، «كتاب الفروق». انظر: طبقات الشافعية للسبكي ٨/٣٠، كشف الظنون ١/٤٩٠.

(٣) عبدالله بن محمد بن السِّيْد، أبو محمد البَطَلْيَوْسي اللغوي (ت: ٥٢١هـ)، من مؤلفاته: «شرح الموطأ»، «الاقتضاب في شرح أدب الكتاب». انظر: السير ١٩/٥٣٢، بغية الوعاة ٢/٥٥.

(٤) انظر قوله في البرهان ١/٣٤٣.

(٥) إبراهيم بن عبد الرحمن بن إبراهيم، أبو إسحاق برهان الدين الدمشقي الشافعي الفقيه (ت: ٧٢٩هـ)، وله تعليق كبير على «التنبيه»، وتعليق على مختصر ابن الحاجب. انظر: البداية والنهاية ١٨/٣١٧، والوافي ٦/٤٣. ولأبيه عبدالرحمن أبي محمد تاج الدين (ت: ٦٩٠هـ) شرح على «التنبيه» لكنه لم يتمَّه، وهو مخطوط. انظر: طبقات الشافعية ٨/١٦٣، فوات الوفيات ٢/٢٦٣، الفهرس الشامل «الفقه وأصوله»: ١/٦٢٧. وكل من الأب والابن يعرف بابن الفِرْكاح، وانظر قوله في البرهان ١/٣٤٤، ونسبه الحافظ في الفتح (٢/٢٤٩) للمرزوقي مباشرة.

(٦) عبدالله بن شرف بن نَجْدة، علم الدين المصري الشافعي (ت نحو: ٧٠٠هـ) له شرح على «التنبيه». انظر: الوافي ١٧/٢٠٨، طبقات الشافعية للسبكي ١٠/٤٢.

الثاني عشر: الضحى، حكاه الخطابيُّ[1]، ووَجَّهه بأنَّ القارئ يَفْصِل بين هذه السورِ بالتكبير. وعبارةُ الراغبِ[2] في «مفرداته»: «المفصَّل من القرآن السُّبْعُ الأخير».

* * *

(١) في كتابه: «غريب الحديث»: ٢/ ٤٥٢ ضمن ثلاثة أقوال حكاها، وانظر: الفتح ٢/ ٢٤٩.

(٢) المفردات ٦٣٨.

فائدة

١/ ١٨١ / للمفصَّل طِوالٌ وأوساطٌ وقصارٌ. قال ابنُ مَعِن[١]: «فطوالُه إلى عمَّ، [٧٥] وأوساطُه منها إلى الضحى، ومنها إلى آخرِ القرآنِ، / قِصارُه». هذا أقربُ ما قيل فيه.

* * *

تنبيه

أخرج ابن أبي داود في كتاب «المصاحف»[٢] عن نافعٍ عن ابنِ عُمَرَ: أنه ذُكِر عنده المفصَّل فقال: «وأيٌّ[٣] القرآنِ ليس بمفصَّلٍ؟ ولكن قولوا: قصارُ السور وصغارُ السُّور». وقد استُدل بهذا على جواز أَنْ يقالَ: سورةٌ قصيرةٌ أو صغيرةٌ، وقد كره ذلك جماعةٌ منهم أبو العالية[٤]، ورَخَّص فيه آخرون.

---

(١) محمد بن مَعِن بن محمد، أبو يحيى التُّجيبي الأندلسي سلطان المَرِيَّة وما حولها (ت: ٤٨٤هـ)، روى عن أبيه عن جده كتابه: «المختصر في غريب القرآن». انظر: وفيات الأعيان ٥/ ٣٩، السير ١٨/ ٥٩٢.

(٢) (١/ ٥٠٧) ح ٥١١. إسناده صحيح، رجاله مشاهير ثقات.

(٣) في مطبوعة أبي الفضل: «وآي القرآن ليست».

(٤) رُفَيْع بن مِهْران، الرِّياحي البصريُّ التابعي المقرئ الحافظ المفسِّر، أدرك زمن النبي ﷺ وهو شاب، وأسلم في خلافة أبي بكر الصديق (ت: ٩٠هـ). انظر: السير ٤/ ٢٠٧، غاية النهاية ١/ ٢٨٤.

ذكره ابنُ أبي داود. وأخرج[1] عن ابن سيرينَ وأبي العاليةِ، قالا: «لا تَقُلْ سورةٌ خفيفة؛ فإنَّه تعالى يقول: ﴿سَنُلْقِى عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا﴾ [المزمل: ٥] ولكن سورةٌ يسيرة».

* * *

(١) أي: ابن أبي داود في المصاحف (١/٥٠٣)، برقم ٥٠٠. صحيح، رجاله ثقات.

فائدة

قال ابن أشتةَ في كتاب «المصاحف»[1]: «أنا محمد بن يعقوب، ثنا أبو داود، ثنا أبو جعفر الكوفي. قال: «هذا تأليفُ مصحفِ أُبَيّ: الحمدِ، ثم البقرةِ، ثم النساءِ، ثم آلِ عمرانَ، ثم الأنعامِ، ثم الأعرافِ، ثم المائدةِ، ثم يونسَ، ثم الأنفالَ، ثم براءةَ، ثم هودٍ، ثم مريمَ، ثم الشعراءِ، ثم الحجِّ، ثم يوسفَ، ثم الكهفِ، ثم النحلِ، ثم الأحزابِ، ثم بني إسرائيلَ، ثم الزمرِ أولها حمٓ[2]، ثم طه، ثم الأنبياءِ، ثم النورِ، ثم المؤمنين، ثم سبأ، ثم العنكبوتِ، ثم المؤمنِ، ثم الرعدِ، ثم القصصِ، ثم النملِ، ثم الصافاتِ، ثم صٓ، ثم يسٓ، ثم الحجر، ثم حمٓ عٓسٓقٓ[3]، ثم الروم، ثم الحديد، ثم الفتح، ثم القتال، ثم الظِّهار، ثم تبارك الملك، ثم السجدةِ، ثم إنا أرسلنا نوحاً، ثم الأحقافِ، ثم قٓ، ثم الرحمنِ، ثم الواقعةِ، ثم الجنِ، ثم النجمِ، ثم سأل سائل، ثم المزملِ، ثم المدثرِ، ثم اقتربت، ثم حمٓ الدخان، ثم لقمانَ، / ثم حمٓ الجاثية، ثم الطورِ، ثم الذاريات، ثم نٓ، ثم الحاقة، ثم الحشر، ثم الممتحنةِ، ثم المرسلاتِ، ثم عَمَّ يتساءلون، ثم لا أقسم بيوم القيامة، ثم إذا الشمس كورت، ثم «يأيها النبي إذا طلقتم»، ثم النازعات، ثم التغابن، ١٨٢/١

---

(١) كتابه مفقود.

(٢) أي: أول سورة الزمر في مصحف أبيّ «حمٓ تنزيل».

(٣) وهي سورة الشورى.

ثم عبس، ثم المطففين، ثم إذا السماء انشقت، ثم والتين والزيتون، ثم اقرأ باسم ربك، ثم الحجرات، ثم المنافقون، ثم الجمعة، ثم لِمَ تحرم، ثم الفجر، ثم لا أقسم بهذا البلدِ، ثم والليل، ثم «إذا السماء انفطرت»، ثم «والشمس وضحاها»، ثم والسماء والطارق، ثم «سَبِّح اسم ربك»، ثم الغاشية، ثم الصف، ثم سورة أهل الكتاب وهي لم يكن، ثم والضحى، ثم ألم نشرح، ثم القارعة، ثم التكاثر، ثم العصر، ثم سورةِ الخَلْع، ثم سورة الحَفْد[1]، ثم ويلٌ لكل همزة، ثم إذا زلزلت، ثم العاديات، ثم الفيل، ثم لإيلاف، ثم أرأيت، ثم إنا أعطيناك، ثم القدر، ثم الكافرون، ثم إذا جاء نصر الله، ثم تبت، ثم الصمد، ثم الفلق، ثم الناس».

قال ابنُ أشتةَ[2] أيضاً: «وأخبرنا أبو الحسن بن نافع أنَّ أبا جعفرٍ محمد بن عمرو بن موسى حَدَّثهم، ثنا محمدُ بنُ إسماعيلَ بنِ سالمٍ، حَدَّثنا علي بن مِهْرانَ الطائيُّ، ثنا جريرُ بنُ عبدِ الحميدِ قال: «تأليفُ مصحفِ عبدالله بن مسعود:

الطُّوَل: البقرة، والنساء، وآل عمرَان، والأعراف، والأنعام، والمائدة، ويونس.

والمئين: براءة، والنحل، وهود، ويوسف، والكهف، وبني إسرائيل، والأنبياء، وطه، والمؤمنون، والشعراء، والصافات.

والمثاني: الأحزابُ، والحجُّ، والقصصُ، وطسٓ النمل، والنور، والأنفال،

---

(١) وهاتان السورتان ليستا من القرآن. انظر ص: ١٤٦٥.

(٢) في إسناده أبو الحسن بن نافع الخزاعي، وعلي بن مهران الطائي لم أقف عليهما فيما بحثت، وبقية رجاله ثقات.

ومريم، والعنكبوت، والروم، ويسٓ، والفرقان، والحجر، والرعد، وسبأ، والملائكة، وإبراهيم، وصٓ، والذين كفروا، ولقمان، والزمر.

والحواميم: حمٓ المؤمن، والزخرف، والسجدة، وحمٓ عسٓقٓ، والأحقاف، والجاثية، والدخان.

والممتحنات: إنا فتحنا لك[(١)]، والحشر، وتنزيل السجدة، والطلاق، ونٓ والقلم، والحجرات، / وتبارك، والتغابن، وإذا جاءك المنافقون، والجمعة، ١/١٨٣ والصف، وقل أوحي، وإنَّا أرسلنا، والمجادلة، والممتحنَة، و«ياأيها النبي لم تُحرم».

والمفصَّل: الرحمن، والنجم، والطور، والذاريات، واقتربت الساعة، والواقعة، والنازعات، وسأل سائل، والمدثر، والمزمل، والمطففين، وعبس، وهل أتى، والمرسلات، والقيامة، وعم يتساءلون، وإذا الشمس كُوِّرت، وإذا السماء انفطرت، والغاشية، وسبِّح، والليل، والفجر، والبروج، وإذا السماء انشقت، واقرأ باسم ربك، والبلد، والضحى، والطارق، والعاديات، [٧٦] وأرأيت، والقارعة، ولم يكن، والشمس وضحاها، / والتين، وويل لكل همزة، وألم[(٢)] تر، ولإيلاف قريش، وألهاكم، وإنَّا أنزلناه، وإذا زلزلت، والعصر، وإذا جاء نصر الله، والكوثر، وقل يا أيها الكافرون، وتبَّت، وقل هو الله أحد، وألم نشرح، وليس فيه الحمد، ولا المُعَوِّذتان»[(٣)].

---

(١) بعده في (أ) بياض.

(٢) أ، ب، س: «الوتر» وهو تحريف.

(٣) انظر ص: ٥١٧، فما بعد.

١٨٤/١

/ النوع التاسع عشر

في عددِ سورِهِ وآياتِهِ وكلماتِهِ وحروفِهِ[١]

أمَّا سُوَرُه فمئة وأربعَ عشرةَ سورةً بإجماعِ مَنْ يُعْتَدُّ به. وقيل: وثلاثَ عشرةَ بجَعْلِ الأنفالِ وبراءةَ سورةً واحدةً.

أخرج أبو الشَيخِ[٢] عن أبي رَوْقٍ قال: «الأنفالُ وبراءةُ سورةٌ واحدةٌ».

وأخرج[٣] عن أبي رجاءٍ قال: «سألت الحسنَ عن الأنفالِ وبراءةَ: أسُورْتان أم سورةٌ؟ قال: «سورتان». ونُقِلَ مثلُ قولِ أبي رَوْقٍ عن مجاهد، وأخرجه ابنُ أبي حاتمٍ[٤] عن سُفْيان. وأخرج ابنُ أشتة[٥] عن ابن لَهِيْعةَ قال: «يقولون: إن «براءة» مِنْ «يسألونك»، وإنما لم تُكْتَبْ في براءةَ «بسم الله الرحمن الرحيم»؛ لأنها مِنْ «يسألونك». وشُبْهَتُهُم اشتباهُ الطرفَيْنِ، وعدمُ البسملة. ويَرُدُّه تسميةُ النبيِّ ﷺ كلاً منهما. ونَقَلَ صاحبُ «الإقناع»[٦] أنَّ البسملةَ ثابتةٌ لبراءةَ في مصحف ابن مسعودٍ. قال: «ولا يُؤْخَذُ بهذا».

---

(١) انظر: فنون الأفنان ٢٣٣، ٢٧٨، جمال القراء ١٨٩، البرهان ١/٣٣٨.

(٢) تفسيره مفقود وعزاه المصنف له وحده في الدّر (٤/١٢٠).

(٣) عزاه له فقط المصنف في المصدر السابق نفسه.

(٤) لم نقف عليه فيما بحثنا.

(٥) كتابه مفقود ولم نقف عليه عند غيره فيما بحثنا.

(٦) أحمد بن علي بن أحمد، أبو جعفر الغَرْناطي المالكي المقرئ اللغوي المعروف بابن الباذِش (ت: ٥٤٠هـ)، من مؤلفاته: «الإقناع في القراءات السبع» وهو من أحسن ما أُلِّف فيها، «الطرق المتداولة في القراءات» لم يتمّه. انظر: غاية النهاية ١/٨٣، بغية الوعاة ١/٣٣٨. وانظر قوله في الإقناع ١/١٥٨.

قال القشيريُّ[(١)]: «الصحيحُ أنَّ التسميةَ لم تكُنْ فيها لأنَّ جبريل عليه السلام لم يَنْزِلْ بها فيها». وفي «المستدرك»[(٢)] عن ابن عباسٍ قال: «سألتُ عليَّ بن أبي طالب: لِمَ لم تُكْتَبْ في براءةَ «بسم الله الرحمن الرحيم»؟ قال: «لأنها أمانٌ، وبراءةُ نزلَتْ بالسيف». وعن مالكٍ: «أن أولها لمَّا سَقَط سَقَط معه البسملةُ، فقد ثَبَتَ أنَّها كانَتْ تَعْدِلُ البقرةَ لطولِها».

وفي مصحف ابن مسعودٍ: مئة واثنتا عَشْرَةَ سورةً؛ لأنه لم يَكْتب المُعوِّذتين. وفي مصحف أبَيّ ستَّ عشرةَ لأنه كَتَبَ في آخرِه سورتَيْ الحَفْدِ والخَلْعِ.

أخرج أبو عبيد[(٣)] عن ابن سِيرينَ قال: «كَتَبَ أُبَيٌّ بنُ كعبٍ في مصحفِه فاتحة الكتاب والمُعَوِّذَتين، و«اللهم إنا نستعينك»، و«اللهم إياك نعبد»، وتركهنَّ ابنُ مسعودٍ، وكتب عثمانُ منهنَّ فاتحةَ الكتابِ والمُعَوِّذتين».

---

(١) انظر: البرهان ١/ ٣٦٠.

(٢) (٢/ ٣٣٠) ك: التفسير، وعزاه السيوطي في الدّر (٤/ ١٢٢) لأبي الشيخ وابن مردويه فقط، في إسناده محمد بن زكريا بن دينار الغلابي وهو ضعيف، وذكره ابن حبان في الثقات (٩/ ١٥٤) وقال: يعتبر بحديثه إذا روى عن ثقة، وقال الذهبي: هو ضعيف. انظر: الميزان للذهبي (٣/ ٥٥٠) برقم ٧٥٣٧، وسكت عليه الحاكم والذهبي، والحديث ضعيف لما تقدم.

(٣) في فضائل القرآن (٢/ ١٤٤) ح ٦٩٦، رجاله ثقات إلا أن ابن سيرين لم أعرف هل سمع من أبيّ بن كعب رضي الله عنه ولم يتعرض له في جامع التحصيل وغيره أنه سمع منه أو لم يسمَع منه، لكن روايته تتعلق بمصحفه أنه كتب فيه كما ذكر، أمّا كونه كان يقول: اللهم إنا نستعينك، فأخرجه عبدالرزاق في مصنفه (٣/ ١١٢) ك: الصلاة، ب: القنوت، ح ٤٩٧٠.

١/١٨٥ / وأخرج الطبرانيُّ في «الدُّعاء»(١) مِنْ طريق عباد بن يعقوب الأَسَدي عن يحيى بن يَعْلى الأَسْلمي عن ابن لَهِيعة، عن أبي هبيرةَ، عن عبدِالله بنِ زُرَيْرٍ الغافِقِيِّ قال: «قال لي عبدالملك بن مروان: لَقد عَلمْتُ ما حَمَلَك على حُبِّ أبي تراب إلا أنك أعرابيٌّ جافٍ». فقلت: «والله لقد جَمعْتُ القرآنَ مِنْ قَبْلِ أن يجتمعَ أبواك، ولقد عَلَّمني منه عليُّ بن أبي طالب سورتَيْن علمهما إياه رسول الله ﷺ، ما عَلِمْتَهما أنت ولا أبوك: اللهم إنا نستعينُك ونستغفرك ونُثْني عليك ولا نكفرك، ونَخْلَعُ ونَتْرُك مَنْ يَفْجُرك، اللهم إياك نعبد ولك نصلِّي ونَسْجُدُ وإليك نَسْعى ونَحْفِدُ، نرجو رحمتَك، ونخشى عذابَك، إنَّ عذابَكَ بالكفار مُلْحِقٌ».

وأخرج البيهقيُّ(٢) من طريق سفيانَ الثوريِّ عن ابنِ جريجٍ، عن عطاءٍ عن عبيد بن عُمَيْر: أنَّ عمرَ بن الخطاب قَنَتَ بعد الركوع، فقال:

(١) (٢/١١٤٤) ب: القول في قنوت الوتر، ح ٧٥٠، ضعيف به؛ فيه يحيى بن يعلى الأسلمي شيعيّ ضعيف، كما في التقريب /١٠٧٠ برقم ٧٧٢٧، وكذا عبّاد بن يعقوب الأسدي وابن لهيعة، كلاهما متكلم فيه كما تقدم. ويكفي لضعفه ضعف يحيى الأسلمي الذي تقدم.

(٢) في سننه (٢/٢١٠ - ٢١١) ك: الصلاة، ب: دعاء القنوت، وقال البيهقي -بعد أن ساقه مرسلاً عن خالد بن أبي عمران-: «وقد روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه صحيحاً موصولاً»، ثم ساقه موصولاً عنه مع بعض اختلاف وبدون ذكر البسملة، وكذا رواه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢/٢١٣) ك: صلاة التطوع والإمامة، ب: ما يدعو به في قنوت الفجر، وصححه الشيخ الألباني في إرواء الغليل (٢/١٧٠، ١٧١) ح ٤٢٨ وصحح القنوت عن عمر رضي الله عنه قبل الركوع وبعد الركوع.

«بسم الله الرحمن الرحيم اللهم إنا نستعينك ونستغفرُك ونُثْني عليك ولا نكفُرك؛ ونَخْلَعُ ونترك مَنَ يَفْجُرُك، بسم الله الرحمن الرحيم، اللهم إياك نعبد ولك نصلِّي ونسجُدُ، وإليك نَسْعى ونَحْفِد، نرجو رحمتَك ونخشى عذابَك، إنَّ عذابَك بالكافرين مُلْحِق».

قال ابن جُرَيْج[١]: «حِكْمَةُ البسملةِ أنهما سورتان في مصحف بعض الصحابة» وأخرج محمد بن نصر المروزي في كتاب الصلاة[٢] عن أُبَيّ بنِ كعبٍ: أنه كان يَقْنُتُ بالسُّورَتَيْنِ فذكَرهما، وأنه كان يكتبُهما في مصحفه.

وقال ابن الضُّرَيْس[٣]: «أنا أحمدُ بنُ جميلٍ المَرْوَزِيُّ، عن عبدالله بنِ

(١) (س) «ابن جرير»، ولعل الصواب: «ابن جريج» بدليل أنه هو المذكور في الإسناد وهو: عبدالملك بن عبدالعزيز بن جُرَيْج، أبو الوليد الحجازي المفسِّر، فقيه أهل مكة (ت: ١٥٠هـ)، له «تفسير القرآن». انظر: تذكرة الحفاظ ١/١٦٩، طبقات المفسرين ١/٣٥٢. وعلماً أننا لم نقف على هذا القول معزواً إليه ولا إلى ابن جرير.

(٢) ولم يذكره في تعظيم قدر الصلاة، ممّا يؤكد أنه في قيام الليل له، وهذا ما أشار الشيخ الألباني إليه في إرواء الغليل (٢/١٧١) إلا أن المختصر لقيام الليل حذف الإسناد وحرمنا من الوصول إلى الحكم صحة وضعفاً، وانظر ما تقدم.

(٣) لم أقف عليه في فضائل القرآن له فيما بحثت في المطبوع منه، ولعله في القسم الساقط منه -وهو الجزء الثاني-، والله أعلم. وفي إسناده الأجلح بن عبدالله متكلم فيه وقال الحافظ ابن حجر: صدوق شيعيّ، كما في التقريب: /١٢٠ برقم ٢٨٧ وانظر التهذيب (١/١٨٩)، وعبدالله بن عبدالرحمن بن أبزى قال الحافظ ابن حجر: مقبول، ونقل عن الإمام أحمد أنه قال عنه: «حسن الحديث». انظر التقريب /٥٢٠، برقم ٣٤٤٥ والتهذيب لابن حجر أيضاً (٥/٢٩٠) برقم ٤٩١، فيحسن الأثر إن شاء الله تعالى.

المباركِ، أنا الأَجْلَحُ عن عبدِالله بنِ عبدِالرحمن، عن أبيه قال: «في مصحفِ ابنِ عباس قراءةُ أُبَيّ وأبي موسى: «بسم الله الرحمن الرحيم، اللهم إنا نستعينك ونستغفرك، ونُثْني عليك الخيرَ ولا نَكْفُرُك، ونخلع ونترك مَنْ يفجرُك» وفيه: «اللهم إياك نعبد ولك نُصَلِّي ونسجد، وإليك نَسْعى ونحفدُ، نَخْشَى عذابَك، ونرجو رحمتك إن عذابَك بالكفار مُلْحقٌ».

[٧٧] وأخرج / الطبرانيُّ(١) بسندٍ صحيحٍ عن أبي إسحاقَ قال: «أمَّنَا أميةُ بنُ عبدِالله بن خالد بن أُسَيْدٍ بخُراسانَ، فقرأ بهاتَيْن السورتَيْن: «إنا نستعينُك ونستغفركَ».

١٨٦/١ / وأخرج البيهَقِيُّ(٢) وأبو داودَ في المراسيل(٣) عن خالدِ بن أبي عِمْرانَ: أن جبريلَ نَزَلَ بذلكَ على النبيِّ ﷺ وهو في الصلاةِ مع قوله: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ الآية [آل عمران: ١٢٨] لمَّا قَنَتَ يَدْعُو على مُضَرَ.

* * *

(١) في المعجم الكبير (١/٢٩٢ – ٢٩٣) ح ٨٦٠ وصحح المصنف إسناده، وأمية بن عبدالله من التابعين، وكان والياً على خراسان، وكأنَّ الراوي عنه عبَّر عن دعاء القنوت بـ«فقرأ بهاتين السورتين»، وهما ليستا من القرآن. انظر التعليق في ص: ١٤٦٥.

(٢) في سننه الكبرى (٢/٢١٠) ك: الصلاة، ب: دعاء القنوت، وقال: «هذا مرسل» قلت: مع إرساله إسناده ضعيف، فيه عبدالقاهر بن عبدالله ويقال أبو عبدالله، وهو مجهول كما في التقريب /٦١٨ برقم ٤١٧١.

(٣) /١١٨ ح ٨٩، ضعيف، في إسناده عبدالقاهر المذكور بجانب إرساله، انظر الحاشية السابقة.

تنبيه

كذا نَقَلَ جماعةٌ عن مصحف أُبَيّ أَنه ستَّ عشرةَ سورةً، والصوابُ أنه خمسَ عشرةَ؛ فإنَّ سورةَ الفيل وسورةَ لإيلاف قريشٍ فيه سورةٌ واحدةٌ. ونَقَل ذلك السَّخاويُّ في «جمال القراء»[1] عن جعفر الصادق[2] وأبي نَهيك[3] أيضاً. قلت: ويَرُدُّه ما أخرجه الحاكمُ[4] والطبرانيّ[5] من حديث أمِّ هانئٍ أن رسولَ الله ﷺ قال: «فَضَّل الله قريشاً بسبع» الحديثَ، وفيه:

(١) جمال القراء ١/٣٨.

(٢) ابن محمد الباقر بن علي زين العابدين، أبو عبدالله القرشي الهاشمي الإمام العَلَم الحفيد الثالث لعلي رضي الله عنه (ت: ١٤٨هـ). انظر: حلية الأولياء ٣/١٩٢، وفيات الأعيان ١/٣٢٧.

(٣) عثمان بن نَهِيك، الفراهيدي البصري التابعي الثقة، صاحب القراءات، لم تؤرَّخ وفاته. ولكن قال ابن حجر في التقريب ١٢١٦: «من الثالثة». والثالثة عنده تعني بعد المئة، كما في مقدمته ٨٢. انظر: تهذيب الكمال ٣٤/٣٥٥، تهذيب التهذيب ١٢/٢٥٩.

(٤) في المستدرك (٢/٥٣٦) ك: التفسير، تفسير سورة قريش وصححه وتعقبه الذهبي بقوله: «يعقوب -«وهو ابن محمد الزهري»- ضعيف، وإبراهيم -«وهو ابن محمد ابن ثابت»- صاحب مناكير، وهذا أنكرها».

(٥) في الكبير (٢٤/٤٠٩) ح ٩٩٤ وكذا الحاكم في المستدرك (٤/٥٤) ك: معرفة الصحابة، ذكر أم هانئ... من طريق عثمان بن عبدالله بن عتيق به لكنه جاء عنده عن أبيه عن جده جعدة بدل جدته، وقال الهيثمي في المجمع (١٠/٢٤): «رواه الطبراني وفيه من لم أعرفه».

«وأن اللهَ أنزل فيهم سورةً من القرآن. لم يَذْكُرْ فيها معهم غَيرهم: «لإِيلاف قريش». وفي «كامل» الهذلي[1] عن بعضهم أنه قال: «الضحى وألم نشرح سورةٌ واحدةٌ». ونَقَله الإِمامُ الرازيُّ في تفسيرِه[2] عن طاوس[3] وعمر بن عبدالعزيز[4].

* * *

(١) الكامل (خ) ٢٥ ب.

(٢) تفسير الفخر الرازي ٣٢ / ٢.

(٣) ابن كَيْسان، أبو عبدالرحمن الخَوْلاني اليمني التابعي الفقيه المفسِّر (ت: ١٠٦هـ). انظر: تذكرة الحفاظ ١ / ٩٠، تهذيب التهذيب ٥ / ٨.

(٤) ابن مروان، أبو حفص القرشي الأموي، الخليفة الزاهد (ت: ١٠١هـ). انظر: طبقات ابن سعد ٥ / ٣٣٠، السير ٥ / ١١٤. وزِيْد في م، ع، ب، ر: «وغيره من المفسرين».

فائدة

قيل[1]: الحكمةُ في تَسْوير القرآنِ سوراً تحقيقُ كونِ السورة بمجرَّدها معجزةً وآيةً من آيات الله، والإشارةُ إلى أنَّ كلَّ سورةٍ نَمَطٌ مستقلٌّ، فسورةُ يوسفَ تترجمُ عن قصتِه، وسورةُ براءةَ تترجمُ عن أحوالِ المنافقين وأسرارِهم، إلى غيرِ ذلك، وسُوِّرَتِ السُّوَرُ طِوالاً وأوساطاً وقِصاراً؛ تنبيهاً على أنَّ الطولَ ليس من شرطِ الإعجاز، فهذه سورة الكوثرِ ثلاث آياتٍ، وهي معجزةٌ إعجازَ سورةِ البقرة، ثم ظهرَتْ لذلك حكمةٌ في التعليم وتدريجِ الأطفالِ من السورِ القِصارِ إلى ما فوقَها تيسيراً من الله على عباده لحِفْظ كتابه.

قال الزركشي في «البرهانِ»[2]: «فإن قلتَ: فهلَّا كانت الكتبُ السالفةُ كذلك. قلت: لوجهين، أحدهما: أنها لم تكنْ معجزاتٍ من جهة النظمِ والترتيبِ، والآخرُ: / أنها لم تُيَسَّرْ للحفْظِ، لكنْ ذكر الزمخشريُّ ما يخالفُه، فقال في الكشاف[3]: «الفائدةُ في تفصيل القرآنِ وتقطيعه سوراً كثيرة، وكذلك أنزل اللهُ التوراةَ والإنجيلَ والزبورَ، وما أوحاه إلى أنبيائه مُسَوَّرةً، وبَوَّب المصنفون في كتبهم أبواباً مُوَشَّحةَ الصدورِ بالتراجم، منها: أن الجنس إذا انطوَتْ تحته أنواعٌ وأصنافٌ كان أَحْسَنَ وأفخمَ من أن يكونَ باباً واحداً.

١/١٨٧

ومنها: أن القارئَ إذا خَتَمَ سورةً أو باباً من الكتاب، ثم أَخَذَ في آخَرَ كان أنشط له، وأبعثَ على التحصيلِ منه لو استمر على الكتابِ بطولِه،

(١) حكاه الزركشي في البرهان ١/٣٦٢.

(٢) البرهان ١/٣٦٢.

(٣) الكشاف ١/٩٧.

ومثلهُ المسافرُ إذا قَطَعَ ميلاً أو فرسخاً نَفَّس ذلك منه، ونَشِط للسيرِ، ومن ثَمَّ جُزِّئَ القرآن أجزاءً وأخماساً.

ومنها: أنَّ الحافظَ إذا حَذِق السورةَ اعتقد أنه أَخَذَ مِنْ كتاب الله طائفةً مستقلةً بنفسِها فيَعْظُم عنده ما حَفِظه، ومنه حديثُ أنسٍ[1]: «كان الرجلُ إذا قَرَأَ البقرةَ وآلَ عِمْرَانَ جَدَّ[2] فينا»، ومن ثم كانت القراءةُ في الصلاةِ بسورةٍ[3] أفضلَ.

ومنها: أنَّ التفصيلَ بسببِ تلاحُقِ الأشكالِ والنظائرِ وملاءمَةِ بعضها لبعضٍ، وبذلك تتلاحَظُ المعاني والنظمُ إلى غيرِ ذلك من الفوائد» انتهى.

وما ذكره الزمخشريُّ مِنْ تَسْوِير سائرِ الكتب هو الصحيحُ والصواب. فقد أخرج ابنُ أبي حاتم[4] عن قَتادةَ قال: «كنَّا نتحدَّثُ أنَّ الزَّبُورَ مئةٌ وخمسونَ سورةً كلُّها مواعظُ وثناءٌ ليس فيه حلالٌ ولا حرامٌ ولا فرائضُ ولا حدودٌ. وذكروا أن في الإنجيل سورةً تسمى «سورة الأمثال».

---

(١) رواه ابن حبّان في صحيحه كما في الإحسان (٣/١٩-٢٠) ك: الرقائق، ب: قراءة القرآن، ح ٧٤٤، وفيه: «عُدّ فينا»، بدل «جدَّ فينا»، وصحح إسناده شعيب الأرنؤوط وكذا صححه هو ومن معه في تحقيق مسند أحمد (١٩/٢٤٨) ح ١٢٢١٥، عند تعليقهم على هذا الحديث وهو صحيح كما ذكروا.

(٢) في حاشية (أ): «أي: عظم».

(٣) في الكشاف: «بسورة تامة» وفي البرهان: كما في الإتقان مما يدل على أن نقل السيوطي من البرهان وليس من الكشاف مباشرة.

(٤) في القسم المفقود، وعزاه له في الدّر (٥/٣٠٣) ولابن جرير -وهو في تفسيره (٩/١٥/١٠٣)، لكن بدون ذكر «مئة وخمسون سورة»-. وفي إسناده بشر بن معاذ العقدي، وهو صدوق، وبقية رجاله ثقات، فالإسناد حسن.

فصل
في عدّ الآي

أفرده جماعةٌ من القُرَّاء بالتصنيف(١). قال الجَعْبَرِيُّ(٢): «حَدُّ الآيةِ قرآن مركبٌ من جملٍ، ولو تقديراً، ذو مبدأ ومَقْطَعٍ، مندرجٌ في سورة، وأصلُها العلامة، ومنه ﴿إِنَّ ءَايَةَ مُلْكِهِۦٓ﴾ [البقرة: ٢٤٨] لأنها علامةٌ للفَضْلِ والصدقِ، أو الجماعةِ لأنها جماعةُ كلمةٍ».

١/١٨٨ / وقال غيره(٣): «الآية طائفةٌ من القرآن منقطعةٌ عمَّا قبلها وما [٧٨] بعدها». وقيل: هي الواحدة من المعدودات في السور، سميت به لأنها / علامة على صدق من أتى بها، وعلى عَجْزِ المُتَحَدَّى بها. وقيل: لأنها علامةٌ على انقطاع ما قبلها من الكلام وانقطاعه ممَّا بعدها.

قال الواحديُّ(٤): «وبعضُ أصحابِنا يُجَوِّزُ على هذا القولِ تسميةَ أقلَّ من الآيةِ آيةً، لولا أن التوقيفَ وَرَدَ بما هي عليه الآن».

وقال أبو عمرو الدانيُّ(٥): «لا أعلم كلمةً هي وحدَها آيةٌ إلا قولَه:

---

(١) كالداني في كتابه «البيان في عدّ آي القرآن»، والشاطبي في قصيدته «ناظمة الزُّهْر»، وهما مطبوعان.

(٢) كتابه «المدد في العدد» مخطوطته ناقصة الأول، وهي مظنة التعريفات، وانظر: البرهان ١/٣٦٤.

(٣) انظر في هذه الأقوال: البرهان ١/٣٦٤.

(٤) لم نجده في المطبوع من كتبه، وهو في البرهان ١/٣٦٤.

(٥) البيان له ١٢٦ ونص كلامه: «فأمَّا في حشوهن فلا...».

﴿مُدْهَامَّتَانِ﴾ [الرحمن: ٦٤]». وقال غيره(١): «بل فيه غيرُها مثل: ﴿وَالْفَجْرِ﴾ [الفجر: ١]، ﴿وَالضُّحَىٰ﴾ [الضحى: ١]، ﴿وَالْعَصْرِ﴾ [العصر: ١]، وكذا فواتح السورِ عند من عَدَّها».

قال بعضهم(٢): «الصحيحُ أنَّ الآيةَ إنما تُعلَم بتوقيفٍ من الشارع كمعرفة السُّورة» قال: «فالآيةُ طائفةٌ من حروفِ القرآن عُلِم بالتوقيفِ انقطاعُها مَعْنىً عن الكلام الذي بعدها في أول القرآن(٣) وعن الكلام الذي قبلَها في آخرِ القرآن(٤)، وعمَّا قبلَها وما بعدَها في غيرِهما(٥) غيرَ مُشْتَمِلٍ على مثلِ ذلك» قال: «وبهذا القيدِ خرجَت السورةُ».

وقال الزمخشري(٦): «الآياتُ عِلْمٌ توقيفيٌّ لا مجالَ للقياسِ فيه؛ ولذلك عَدُّوا «الٓمٓ» آيةً حيث وقعَتْ، و«الٓمٓصٓ»، ولم يَعدُّوا «الٓمٓر» و«الٓر» وعَدُّوا «حمٓ» آية في سورها و«طه» و«يسٓ» ولم يَعدُّوا «طسٓ».

(١) ما يشير إليه السيوطي بـ«قال غيره» هو -في الأصل- أبو عمرو الداني -أيضاً-، وقد فَصَّل مسألة وجود كلمة في القرآن آية وحدها في بدايات السور، وفي أثنائها -وهو ما عبر عنه بالحَشْو-، ثم جاء الزركشي -رحمه الله- فنقل أول كلام الداني بلا نسبة، وعزا إليه آخره مع تصرف في العبارة، ثم وقف السيوطي على حكاية قول الداني في «البرهان» للزركشي فجعل منه قولين، وأضاف إليه استدراكاً. وفي الحقيقة إن الكلام كلّه للداني. راجع البيان: ١٢٦، والبرهان ١/ ٣٦٥ - ٣٦٦.

(٢) انظر: البرهان ١/ ٣٦٤.

(٣) ويعني بذلك قوله تعالى أول القرآن «بسم الله الرحمن الرحيم».

(٤) ويعني بذلك قوله تعالى آخر القرآن: «من الجنة والناس».

(٥) أي: غير الآيتين المذكورتين.

(٦) الكشاف ١/ ٣١.

قلت: ومِمَّا يَدُلُّ على أنه توقيفيٌّ ما أخرجه أحمدُ في «مسنده»[1] من طريقِ عاصم بن أبي النَّجودِ، عن زرٍّ عن ابنِ مسعودٍ قال: «أقرأني رسولُ اللهِ ﷺ سورةً من الثلاثين من آل حم. قال: «يعني الأحقاف»، قال: «وكانت السورةُ إذا كانت أكثرَ من ثلاثين آيةً سُمِّيَت الثلاثين» الحديثَ.

/ وقال ابنُ العربي[2]: «ذكر[3] النبيﷺ أنَّ الفاتحةَ سبعُ آياتٍ، وسورةَ المُلك ثلاثون آيةً. وصَحَّ أنه قرأ العشرَ الآياتِ الخواتمَ مِنْ سورةِ آلِ عمرانَ» قال: «وتعديدُ الآيِ مِنْ مُعْضِلاتِ القرآن، ومِنْ آياتِه طويلٌ وقصيرٌ، ومنه ما ينقطعُ، ومنه ما ينتهي إلى تمامِ الكلامِ، ومنه ما يكونُ في أثنائه». ١/١٨٩

وقال غيرُه[4]: «سببُ اختلافِ السَّلَفِ في عددِ الآيِ أنَّ النبيَّﷺ كان يقفُ على رؤوسِ الآيِ للتوقيف، فإذا عُلِم مَحَلُّها وَصَل للتمامِ، فَيحسَبُ

---

(١) (١/٤١٩) ح ٣٩٨١، إسناده حسن: لأن فيه عاصم بن أبي النجود وهو صدوق وبقية رجاله ثقات وحسَّن إسناده -أيضاً- شعيب الأرنؤوط ومن معه في تعليقهم على الحديث في المسند (٧/٨٨) ح ٣٩٨١. والطبري في تفسيره (١/٢٤/برقم ١٤) (١/١٢) المقدمة ورواه الحاكم في المستدرك (٢/٢٢٣-٢٢٤) ك: التفسير بنحوه، وصححه ووافقه الذهبي.

(٢) أشار إليه في أحكامه ١/٥، وانظر: الزركشي ١/٣٦٥.

(٣) صحيح البخاري (٨/١٥٦-١٥٧) مع الفتح، ك: التفسير، ب: ما جاء في فاتحة الكتاب ح ٤٤٧٤ و(٩/٥٤) ك: فضائل القرآن، ب: فضل فاتحة الكتاب، ح ٥٠٠٦ ورواه غيره أيضاً.

(٤) هو: الزركشي في البرهان ١/٣٥٠.

السامعُ حينئذٍ أنها ليسَتْ فاصلة»[١].

وقد أخرج ابنُ الضُّرَيْس[٢] مِنْ طريق عثمانَ بنِ عطاء، عن أبيه عن ابنِ عباسٍ قال: «جميعُ آيِ القرآنِ ستةُ آلافِ آيةٍ وستمئة آية وستَّ عشرةَ[٣] آيةً، وجميعُ حروفِ القرآن ثلاثمئة ألفِ حرفٍ، وثلاثةٌ وعشرون ألفَ حرفٍ، وستمئة حرفٍ، وأحدٌ وسبعون حرفاً».

قال الدانيُّ[٤]: «أجمعوا على أنَّ عددَ آياتِ القرآنِ ستةُ آلافِ آيةٍ ثم

(١) عبارة السيوطي -نقلاً عن الزركشي- توحي أن الاختلاف في العدّ وتركه والوقف ووصله راجع إلى استنباط السامع واجتهاده، وهذا مرفوض عند علماء العدّ، قال الداني في البيان ٣٩: «بعد أن ذكر الأحاديث التي فيها ذكر عدد آي السور» «ففي هذه السنن والآثار... دليل واضح وشاهد قاطع على أن ما بين أيدينا مما نقله إلينا علماؤنا عن سلفنا من عدد الآي ورؤوس الفواصل... على اختلاف ذلك واتفاقه مسموع من رسول الله ﷺ ومأخوذ عنه، وأن الصحابة رضوان الله عليهم هم الذين تلقوا ذلك منه كذلك تلقياً كتلقيهم منه حروف القرآن واختلاف القراءات سواء...» ثم قال: «وقد زعم بعض من أهمل التفتيش عن الأصول... أن ذلك كله معلوم من جهة الاستنباط...» وردّ عليه بقوله: «وبطلان ما زعمه وفساد ما قاله غير مشكوك فيه عند من له أدنى فهم وأقل تمييز...».

(٢) في فضائل القرآن / ٧٥ ح ١٧، ضعيف جداً؛ لأن في إسناده عمر بن هارون بن يزيد الثقفي، وهو متروك وكان حافظاً، كما تقدم. وفيه أيضاً: عطاء الخراساني، صدوق يهم كثيراً ويرسل ويُدلّس، ورواه هنا بالعنعنة. انظر: التقريب / ٦٧٩ برقم ٤٦٣٣.

(٣) سقط «ست عشرة آية» من مطبوعة أبي الفضل.

(٤) البيان ٧٩، والداني ينقل عن غيره، وليس فيه لفظ الإجماع. ونصُّ السيوطي في البرهان ١ /٣٤٧ وعزاه إلى البيان.

اختلفوا فيما زاد على ذلك، فمنهم مَنْ لم يَزِدْ[1]، ومنهم مَنْ قال: «ومئتا آيةٍ وأربعُ آياتٍ». وقيل: «وأربعَ عشرةَ». وقيل: «وتسعَ عشرةَ». وقيل: «وخمسٌ وعشرون». وقيل: «وستٌّ وثلاثون».

قلت: أخرج الدَّيْلميُّ[2] في «مسند الفردوس»[3] من طريقِ الفَيْضِ بن وثيق، عن فُراتِ بنِ سَلْمانَ، عن ميمونِ بنِ مهرانَ، عن ابنِ عباسٍ مرفوعاً: «دَرَجُ الجنةِ على قَدْرِ آيِ القرآنِ، بكل آيةٍ درجةٌ، فتلك ستةُ آلافِ آيةٍ ومئتا آيةٍ وستَ عشرةَ آيةً، بين كلِّ درجتين مقدارُ ما بين السماءِ والأرض» الفيض. قال فيه ابن مَعين: «كذَّابٌ خبيثٌ».

(١) ليس في كلام الداني في كتابه «البيان»: «فمنهم من لم يزد»، وهو خلاف لا نعرفه، فليس ثمة مَن يجعل آيات القرآن (٦٠٠٠) فقط، بل كلهم متفقون على (٦٢٠٠) واختلفوا فيما بعدها وكذا ما ورد عن ابن عباس (٦٦١٦)!! فإنه غريب وهو ضعيف السند.

(٢) شَهْردار بن شِيرويه بن شَهْرَدار، أبو منصور الهمَذَاني الحافظ المؤَرخ (ت: ٥٥٨هـ). له «مسند الفردوس» جمع فيه أسانيد كتاب «الفردوس» لوالده، ورتبه. انظر: السير ٢٠/٣٧٥، طبقات الشافعية للسبكي ٧/١١٠.

(٣) كما في فردوس الأخبار (٢/٣٣٩) ح ٢٨٨٧ وعزاه أيضاً له في كنز العمال (١/٥٤١) ح ٢٤٢٥ وكذا عزاه بنحوه من حديث عائشة رضي الله عنها لابن مردويه برقم ٢٤٢٤.

في إسناد الدّيلميّ: الفيض بن وثيق قال ابن معين: «كذاب خبيث» كما نقل المصنف، ذكره ابن حبان في الثقات (٩/١٢) وقال الذهبي: «وهو مقارب الحال إن شاء الله». انظر: الميزان له (٣/٣٦٦)، فالحديث ضعيف به، ولعله يتقوى بشاهده الآتي من حديث عائشة وصححه الحاكم ولكنه قال: «شاذ» والله أعلم.

وفي «الشُّعَب»[(١)] للبيهقيِّ من حديثِ عائشةَ مرفوعاً: «عددُ دَرَجِ الجنة عددُ آيِ القرآنِ فمَنْ دخل الجنةَ من أهلِ القرآنِ فليس فوقَه درجةٌ». قال الحاكمُ: «إسنادُه صحيحٌ لكنه شاذٌّ». وأخرجه الآجُرِّيُّ في «حملة القرآن[(٢)]» من وجهٍ آخرَ عنها موقوفاً.

قال أبو عبدالله المَوْصِليّ في شرح قصيدته «ذاتُ الرَّشَدِ في العَدَد»: «اختَلَف في عَدِّ الآيِ أهلُ المدينةِ ومكةَ والشامِ والبصرةِ والكوفةِ، ولأهل المدينة عددان: عددٌ أولُ، وهو عددُ / أبي جعفرٍ يزيدِ بن القَعْقاع[(٣)] [٧٩]

(١) (٢/٣٤٧) ب: في تعظيم القرآن، فصل في إدمان تلاوته، ح ١٩٩٨ ونقل البيهقي أن الحاكم صحح إسناده مع عدّه المتن من الشواذ، وكذا نقل المناوي عنه في فيض القدير (٤/٤٠٧) ح ٥٤٠٥، ورواه أيضاً ابن أبي شيبة في مصنفه (٦/١٢٠) نحوه، ولم أقف على قول الحاكم في المستدرك، والله أعلم.

(٢) /١٦ بعد ح ١٠ لكنّه ذكره بدون إسناد، بقوله: ورُوي عن أمّ الدرداء أنها قالت: سألت عائشة رضي الله عنها فذكره موقوفاً من قولها، وأسنده أبو عبيد في فضائل القرآن (١/٢٦٨) ح ٦١، ٦٢ لكن في إسناده محمد بن عبدالرحمن السدوسيّ ذكره ابن حبان في الثقات (٧/٣٧٤)، وكذا ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٧/٣٢٤) وسكت عنه، وكذا مِعْفَس بن عمران، ذكره البخاري في التاريخ الكبير (٨/٦٤) وسكت عنه، وكذا ابن أبي حاتم في المصدر نفسه (٨/٤٣٣)، وكذا عمران بن يحيى ترجم له البخاري في المصدر نفسه (٦/٤٢٠) وابن أبي حاتم (٦/٣٠٧) وسكتا عنه، فالإسناد فيه مجاهيل كما تقدم.

(٣) المدني القارئ، أحد الأئمة العشرة من القراء (ت: ١٢٧هـ). انظر: السير ٥/٢٨٧، غاية النهاية ٢/٣٨٢.

وشَيْبَةَ بنِ نِصاح[1]، وعددٌ آخر، وهو عددُ إسماعيلَ بنِ جعفرِ بن أبي كَثيرٍ الأنصاريِّ[2]. وأمَّا عددُ أهلِ مكةَ فهو مَرْوِيٌّ عن عبدِالله بن كثيرٍ، / عن مجاهدٍ، عن ابنِ عباس، عن أُبَيِّ بنِ كعبٍ[3]. وأمَّا عددُ أهل الشام ١/١٩٠ فرواه هارونُ بنُ موسى الأخفشُ[4] وغيرُه عن عبدِالله بن ذَكْوان[5]، وأحمدَ ابنِ يزيدَ[6] الحُلْوانيِّ، وغيرُه عن هشام بنِ عمَّارٍ[7]، ورواه ابنُ ذكوانَ وهشامٌ عن أيوبَ بنِ تميمٍ[8] القارئ، عن يحيى بن الحارث[9] الذِّماريِّ». قال: «هذا العددُ -الذي نَعُدُّه عددَ أهلِ الشامِ- ممَّا رواه المَشْيَخَةُ لنا عن

(١) ابن سَرْجس، أبو ميمونة، القارئ مقرئ المدينة وقاضيها، وأول من أَلَّف في الوقوف (ت: ١٣٠هـ). انظر: معرفة القراء ١/٧٩، غاية النهاية ١/٣٢٩.

(٢) أبو إسحاق المدني، الحافظ المقرئ (ت: ١٨٠هـ). انظر: السير ٨/٢٢٨، غاية النهاية ١/١٦٣.

(٣) رواه أبو عمرو الدّاني في البيان في عدّ آي القرآن /٦٨ به عنه.

(٤) ابن شَريك، أبو عبدالله التَّغلبي الدمشقي المقرئ (ت: ٢٩٢هـ). انظر: السير ١٣/٥٦٦، غاية النهاية ٢/٣٤٧.

(٥) عبدالله بن أحمد بن بشير، أبو عَمرو الدمشقي المقرئ المعروف بابن ذَكْوان، أحد رواة ابن عامر الشامي (ت: ٢٤٢هـ). انظر: معرفة القراء ١/١٩٨، غاية النهاية ١/٤٠٤.

(٦) ابن أزداد، أبو الحسن القارئ الحاذق في روايتي هشام وقالون (ت: ٢٥٠هـ). انظر: معرفة القراء ١/٢٢٢، غاية النهاية ١/١٤٩.

(٧) ابن نُصَير، أبو الوليد السُّلَميّ الدمشقيّ المقرئ، أحد رواة ابن عامر الشامي (ت: ٢٤٥هـ). انظر: السير ١١/٤٢٠، غاية النهاية ٢/٣٥٤.

(٨) ابن سليمان، أبو سليمان التميمي الدمشقي (ت: ١٩٨هـ). انظر: معرفة القراء ١/١٤٨، غاية النهاية ١/١٧٢.

(٩) ابن عمرو، أبو عمرو الغسَّاني الدمشقي المقرئ التابعي، شيخ القراءة بدمشق بعد ابن عامر (ت: ١٤٥هـ). انظر: السير ٦/١٨٩، غاية النهاية ٢/٣٦٧.

الصحابة، ورواه عبدُالله بنُ عامرٍ[١] اليَحْصَبِيُّ لنا، وغيرُه عن أبي الدرداءِ[٢]. وأمَّا عددُ أهلِ البصرةِ فمَدارُه على عاصم بنِ العَجَّاج الجَحْدَرِي[٣]. وأمَّا عددُ أهلِ الكوفة فهو المضافُ إلى حمزةَ بنِ حبيبٍ[٤] الزياتِ، وأبي الحسنِ الكسائيِّ[٥]، وخَلَفِ بنِ هشامٍ[٦]. قال حمزةُ: «أخبرَنا[٧] بهذا العددِ ابنُ أبي ليلى[٨] عن أبي عبدِالرحمن السُّلميِّ[٩] عن عليٍّ بن أبي طالب».

---

(١) ابن يزيد، أبو عمران الدمشقي المقرئ التابعي، أحد القراء السبعة المشهورين (ت: ١١٨هـ). انظر: السير ٥/٢٩٢، غاية النهاية ١/٤٢٣.

(٢) عُوَيمر بن زيد بن قيس، الخَزْرَجيُّ الأنصاري الصحابي الجليل، سيد القراء بدمشق (ت: ٣٢هـ). انظر: أسد الغابة ٣/٤٣٣، الإصابة ٤/٧٤٧.

(٣) أبو المجَشِّر، البصري المقرئ (ت: ١٢٨هـ). انظر: طبقات القراء ١/٨٠، غاية النهاية ١/٣٤٩.

(٤) ابن عُمارة، أبو عُمارة الكوفي المقرئ، أحد القراء السبعة المشهورين (ت: ١٥٦هـ). انظر: السير ٧/٩٠، غاية النهاية ١/٢٦١.

(٥) علي بن حمزة بن عبدالله، الكوفي المقرئ النحوي (ت: ١٨٩هـ)، من مؤلفاته: «معاني القرآن»، «متشابه القرآن». انظر: السير ٩/١٣١، غاية النهاية ١/٥٣٥.

(٦) ابن ثعلب، أبو محمد البغدادي البزَّار المقرئ، أحد رواة حمزة، وصاحب الاختيار الذي صار به الإمام العاشر من القراء العشرة (ت: ٢٢٩هـ). انظر: السير ١٠/٥٧٦، غاية النهاية ١/٢٧٢.

(٧) رواه أبو عمرو الدّاني في البيان /٦٩ به عنه.

(٨) محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى، أبو عبدالرحمن الأنصاري الكوفي المقرئ القاضي (ت: ١٤٨هـ). انظر: السير ٦/٣١٠، غاية النهاية ٢/١٦٥.

(٩) عبدالله بن حبيب بن رُبَيِّعة، الكوفي التابعي المقرئ الضرير (ت: ٧٤هـ). انظر: معرفة القراء ١/٥٢، غاية النهاية ١/٤١٣.

قال المَوْصِلِيُّ: «ثم سُوَرُ القرآنِ على ثلاثةِ أقسامٍ: قسم لم يُخْتَلَفْ فيه لا في إجمالٍ ولا في تفصيل، وقسم اختلف فيه تفصيلا لا إجمالاً، وقسم اختلف فيه إجمالاً وتفصيلاً، فالأول أربعون سورةً: يوسفُ مئة وإحدى عشرةَ، الحجر: تسع وتسعون، النحل: مئة وثمانية[1] وعشرون، الفرقان: سبع وسبعون، الأحزاب: ثلاث وسبعون، الفتح: تسع وعشرون، الحجرات والتغابن: ثمانِ عشرةَ، قٓ: خمس وأربعون، الذاريات: ستون، القمر: خمسٌ وخمسون، الحشر: أربع وعشرون، الممتحنة: ثلاثَ عشرةَ، الصف: أربعَ عشرةَ، الجمعة والمنافقون والضحى والعاديات: إحدى عشرة، التحريم: ثِنْتا عشرة، نٓ: اثنتان وخمسون، الإنسان: إحدى وثلاثون، المرسلات: خمسون، التكوير: تسعٌ وعشرون، الانفطار وسبِّح: تسع عشرة، التطفيف: ست وثلاثون، البروج: اثنتان وعشرون، الغاشية: ست وعشرون، البلد: عشرون، الليل: إحدى وعشرون، ألم نشرح والتين وألهاكم: ثمان، الهمزة: تسع، الفيل والفلق وتَبَّت: خمس، الكافرون: ست، الكوثر والنصر: ثلاث.

والقسم الثاني: أربعُ سورٍ، القصص: ثمانٍ وثمانون، عَدَّ أهلُ الكوفةِ ﴿طسٓمٓ﴾ [القصص: ١]، والباقون بَدَلَها: ﴿أُمَّةً مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسْقُونَ﴾ [القصص: ٢٣].

---

(١) كذا في جميع النسخ بتأنيث «ثمانية»؛ لأنه إذا حُذف المعدود جاز تذكير العدد وتأنيثه.

/ العنكبوت: تسعٌ وستون، عَدَّ أهلُ الكوفةِ ﴿الٓمٓ﴾ [العنكبوت: ١]، ١/١٩١ والبصرةُ بدلَها ﴿مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [العنكبوت: ٦٥]، والشام ﴿وَتَقۡطَعُونَ ٱلسَّبِيلَ﴾ [العنكبوت: ٢٩] الجن: ثمانٍ وعشرون، عَدَّ المكيُّ ﴿لَن يُجِيرَنِي مِنَ ٱللَّهِ أَحَدٞ﴾ [الجن: ٢٢] والباقونُ بَدلَها: ﴿وَلَنۡ أَجِدَ مِن دُونِهِۦ مُلۡتَحَدًا﴾ [الجن: ٢٢] العصر: ثلاثٌ، عدَّ المدنيُّ الأخيرُ[1]: ﴿وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلۡحَقِّ﴾ [العصر: ٣] دون ﴿وَٱلۡعَصۡرِ﴾ [١]، وعَكَس الباقون.

والقسم الثالثُ سبعون سورةً: الفاتحة: الجمهورُ سبعٌ، فعدَّ الكوفيُّ والمكيُّ البسملةَ دونَ ﴿أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ [الفاتحة: ٧] وعكَس الباقون. وقال الحسن[2]: «ثمان» فعَدَّهما، وبعضُهم[3]: «ست» فلم يَعُدَّهما، وآخر «تسع» فعدَّهما و﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾[4] [الفاتحة: ٥] ويُقَوِّي الأولَ ما أخرجه

---

(١) سبق في ص: ٤٣٦، أن لأهل المدينة عددين: عدداً أولاً وعدداً آخراً.

(٢) انظر قوله في تفسير الرازي ١/٢٠٢: ووصفه بالشذوذ وهو قول عمرو بن عبيد أيضاً، وقد وصف الفيروزابادي القول بالثمانية وبالست بالشذوذ. انظر: بصائر ذوي التمييز ١/١٢٨.

(٣) وهو قول الحسين الجعفي.

(٤) هذا الخلاف المذكور غير معروف، وقد يكون من القياسات الخاطئة، وقد حكى الدانيُّ الإجماع على أنه غير معدود، قال: في سورة الفاتحة: وفيها مما يشبه الفواصل: «وليس بمعدود بإجماع موضع واحد»، وهو قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾ (البيان ١٣٩) كما أن الإجماع انعقد على أن سورة الفاتحة سبع آيات.

أحمد(١) وأبو داودَ(٢) والترمذيُّ(٣) وابن خُزَيمةَ(٤) والحاكمُ(٥) والدارقطنيُّ(٦)

---

(١) في مسنده (٦/٣٠٢، ٣٢٣) برقم ٢٦٦٢٦ و٢٦٧٨٥ وفي الموضع الأخير مختصراً، وصحح إسناده لغيره شعيب الأرنؤوط ومن معه في تحقيق المسند (٤٤/٢٠٦)، ح ٢٦٥٨٣، وانظر الحواشي الآتية.

(٢) في سننه (٤/١٩٠) ك: الحروف والقراءات، ب: بدون عنوان، ح ٤٠٠١.

(٣) في سننه (٥/٤٧) ك: أبواب القراءات، ب: في فاتحة الكتاب، ح ٢٩٢٧، بدون ذكر التسمية وببعض اختصار، وقال: «حديث غريب» وقال أيضاً: «ليس إسناده بمتصل، لأن الليث بن سعد روى هذا الحديث عن ابن أبي مليكة عن يعلى بن مُمَلَّك عن أم سلمة وحديث الليث أصح» وصححه الشيخ الألباني في صحيح الترمذي برقم ٢٣٣٦، وفي طبعة المعارف ٣/١٦٩، ح ٢٩٢٧.

(٤) في صحيحه (١/٢٤٨) ك: الصلاة، ب: ذكر الدليل على أن «بسم الله الرحمن الرحيم» آية من الفاتحة، ح ٤٩٣ نحوه. وانظر الحاشية السابقة واللاحقة، وابن خزيمة هو محمد بن إسحاق بن خزيمة، أبو بكر النيسابوري الشافعي الحافظ (ت: ٣١١هـ)، من مؤلفاته: «الصحيح»، «التوحيد». انظر: تذكرة الحفاظ ٢/٧٢٠، السير ١٤/٣٦٥.

(٥) في المستدرك (٢/٢٣١، ٢٣٢) ك: التفسير، قراءات النبي ﷺ وصححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي، وكذا صحح إسناده الدارقطني في سننه كما سيأتي.

(٦) في سننه (١/٢٤٢، ٢٤٧) ك: الصلاة، ب: وجوب قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة، ح ١١٦٢، ١١٧٨ واللفظ الذي ساقه له مع تفاوت يسير، إسناده الأول ضعيف جداً، فيه عمر بن هارون البلخي متروك كما تقدم، وقال الدارقطني –عن الثاني–: «إسناده صحيح، [رواته] كلهم ثقات». وكذا رواه أبو يعلى في مسنده (١٢/٣٥٠، ٤٥١ – ٤٥٢) ح ٦٩٢٠، ٧٠٢٢ والطحاوي في شرح مشكل الآثار برقم ٥٤٠٥، ٥٤٠٦، ٥٤٠٧ والطبراني في الكبير (٢٣/٢٧٨) برقم ٦٠٣، وصحح الحديث الدارقطني والحاكم والشيخ الألباني كما تقدم في الحواشي السابقة.

وغيرُهم عن أمَّ سَلَمةَ أنَّ النبي ﷺ؛ كان يقرأ: ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ * الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ * مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ * إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ * اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ [الفاتحة: ١-٧] قَطَّعها آية آية، وعَدَّها عَدَّ الأعراب(١)، وعَدَّ ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ﴾ آيةً، ولم يَعُدَّ ﴿عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧].

وأخرج الدارقطنيُّ(٢) بسندٍ صحيح عن عبدِ خيرٍ قال: «سُئِل عليٌّ عن السبع المثاني فقال: ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ فقيل له: إنما هي ستُّ آياتٍ. فقال: ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ﴾ آيةٌ.

البقرة(٣): مئتان وثمانون وخمس، وقيل: ست، وقيل: سبعٌ.

---

(١) عدُّ الأعراب هو عقد الأصابع عند العدّ، كما توضحه رواية ابن خزيمة للحديث أن النبي ﷺ عدّ البسملة آية، و﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [٢] آيتين، ﴿ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [٥]، وجمع خمس أصابعه.

(٢) في سننه (١/٢٤٧-٢٤٨) وحكم المصنف بصحة إسناده، وهو لا يقلّ عن درجة الحسن؛ لأنّ في إسناده أسباطاً والسّدي، وكلاهما صدوق والأول منهما وصف بكثرة الخطأ، وباقي رجاله ثقات، لكنّه يتقوى بما سبق، فيصح الحديث كما تقدم.

(٣) ما أورده السيوطي من الخلاف في هذه السور، مردُّه إلى خلاف علماء العدد.

فعلى سبيل المثال: سورة البقرة:

(٢٨٥) عند الشامي والمكي والمدني.

(٢٨٦) عند الكوفي.

(٢٨٧) عند البصري... وهكذا.

فما ذكره السيوطي اختصار وإجمال. وقد بسط ذلك: الداني في «البيان» (١٤٠)، وابن الجوزي في «فنون الأفنان» (٢٧٩)، والسخاوي في «جمال القراء» (١/٢٠٠).

آل عمران: مئتان. وقيل: إلا آيةً.

[٨٠] النساء: مئة وسبعون وخمس. وقيل: ست، وقيل: سبعٌ / .

المائدة: مئة وعشرون. وقيل: واثنتان. وقيل: وثلاثٌ.

/ الأنعام: مئة وستون وخمس. وقيل: ست. وقيل: سبعٌ. ١٩٢/١

الأعراف: مئتان وخمس. وقيل: ستٌ.

الأنفال: سبعون وخمس. وقيل: ستٌّ. وقيل: سبعٌ.

براءة: مئة وثلاثون. وقيل: إلا آيةً.

يونس: مئة وعشرٌ. وقيل: إلا آيةً.

هود: مئة وإحدى وعشرون. وقيل: اثنتان. وقيل: ثلاثٌ.

الرعد: أربعون وثلاثٌ. وقيل: أربعٌ. وقيل: سبعٌ.

إبراهيم: إحدى وخمسون. وقيل: اثنتان. وقيل: أربع. وقيل: خمس.

الإسراء: مئة وعشرٌ. وقيل: وإحدى عشرةَ.

الكهف: مئة وخمس. وقيل: وستٌ. وقيل: وعشر. وقيل: وإحدى عشرةَ.

مريم: تسعون وتسعٌ. وقيل: ثمان.

طه: مئة وثلاثون واثنتان. وقيل: أربعٌ. وقيل: خمسٌ. وقيل: وأربعون.

الأنبياء: مئة وإحدى عشرةَ. وقيل: واثنتا عشرة.

الحج: سبعون وأربع. وقيل: وخمسٌ. وقيل: ست. وقيل: ثمان.

قد أفلح: مئة وثمانِ عشرةَ. وقيل: تسعَ عشرةَ.

النور: ستون واثنتان. وقيل: أربعٌ.

الشعراء: مئتان وعشرون وستٌ. وقيل: سبعٌ.

النمل: تسعون واثنتان. وقيل: أربعٌ. وقيل: خمسٌ.

الروم: ستون. وقيل: إلا آيةً.

لقمان: ثلاثون وثلاث. وقيل: أربعٌ.

/ السجدة: ثلاثون. وقيل: إلا آيةً. ١٩٣/١

سبأ: خمسون وأربع. وقيل: خمسٌ.

فاطر: أربعون وستٌ. وقيل: خمس.

يسٓ: ثمانون وثلاثٌ. وقيل: اثنتان.

الصافات: مئة وثمانون وآية. وقيل: آيتان.

صٓ: ثمانون وخمسٌ. وقيل: ستٌّ. وقيل: ثمانٍ.

الزمر: سبعون وآيتان. وقيل: ثلاث. وقيل: خمسٌ.

غافر: ثمانون وآيتان. وقيل: أربعٌ. وقيل: خمسٌ. وقيل: ست.

فصلت: خمسون واثنتان. وقيل: ثلاث. وقيل: أربعٌ.

الشورى[1]: خمسون. وقيل: وثلاثٌ.

الزخرف: ثمانون وتسعٌ. وقيل: ثمانٍ.

الدخان: خمسون وستٌ. وقيل: سبعٌ. وقيل: تسعٌ.

الجاثية: ثلاثون وستٌ. وقيل: سبعٌ.

---

(١) أ، ر، م: «شورى».

الأحقاف: ثلاثون وأربعٌ. وقيل: خمسٌ.

القتال: أربعون. وقيل: إلا آية. وقيل: إلا آيتين.

الطور: أربعون وسبعٌ. وقيل: ثمانٍ. وقيل: تسعٌ.

النجم: إحدى وستون. وقيل: اثنتان.

الرحمن: سبعون وسبعٌ. وقيل: ستٌ. وقيل: ثمانٍ.

الواقعة: تسعون وتسعٌ. وقيل: سبعٌ. وقيل: ستٌ.

الحديد: ثلاثون وثمانٍ. وقيل: تسعٌ.

قد سمع: اثنتان –وقيل: إحدى– وعشرون.

الطلاق: إحدى –وقيل: ثنتا– عشرة.

/ تبارك: ثلاثون. وقيل: إحدى وثلاثون[1] بعَدِّ: ﴿قَالُوا۟ بَلَىٰ قَدْ جَآءَنَا نَذِيرٌ﴾ ١/١٩٤ [الملك: ٩]. قال المَوْصِليُّ: «والصحيح الأولُ[2]». قال

(١) في عَدِّ المدني الأخير والمكي، وشيبة بن نصاح من المدنيين، وعلى هذا العدد جرت المصاحف المطبوعة برواية الدوري عن أبي عمرو البصري. انظر: جمال القراء ١/٢٢٢، والقول الوجيز: ٣٢١.

(٢) بل كلاهما صحيح، ولا وجه للترجيح بين العَدّين ما دام كلاهما منقولاً ومتفقاً على نقله عند علماء القراءة. قال الداني: «وأن الصحابة رضوان الله عليهم هم الذين تلقَّوا ذلك (عدد الآي) منه (أي: النبي ﷺ) كذلك تلقياً كتلقيهم منه حروف القرآن واختلاف القراءات سواء، ثم أداه التابعون –رحمة الله عليهم– على نحو ذلك إلى الخالفين أداء، فنقله عنهم أهل الأمصار وأدَّوه إلى الأمة...» البيان للداني: ٣٩. ويحمل الحديثان اللذان أوردهما السيوطي على قصد أن النبي ﷺ أراد العدد الأشهر، وهو ثلاثون آية، أو أنه أراد التقريب دون نظر للكسر. انظر: علوم القرآن بين البرهان والإتقان: ٥٤١.

ابنُ شَنَبُوذ[1]: «ولا يَسُوغ لأحدٍ خلافهُ للأخبارِ الواردةِ في ذلك: أخرج أحمدُ[2] وأصحابُ السُّنن[3]، وحسَّنه الترمذيُّ، عن أبي هريرةَ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: «إن سورةً في القرآن ثلاثين آية شَفَعَتْ لصاحبها حتى غفر له: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾. وأخرج الطبراني[4] بسند صحيح عن أنس

---

(١) محمد بن أحمد بن أيوب، أبو الحسن البغدادي المقرئ الرحَّال، كان يرى القراءة بما خالف رسم المصحف (ت: ٣٢٧هـ). انظر: تاريخ بغداد ١/ ٢٨٠، غاية النهاية ٢/ ٥٢.

(٢) في مسنده (٢/ ٢٩٩، ٣٢١) وحسَّن إسناده لغيره شعيب الأرنؤوط ومن معه في تحقيق المسند وتعليقهم على هذا الحديث. انظر: (١٣/ ٣٥٣) ح ٧٩٧٥ ورواه الحاكم في المستدرك (١/ ٥٦٥) ك: فضائل القرآن وفي (٢/ ٤٩٧) ك: التفسير، تفسير سورة الملك، بإسناد الإمام أحمد من طريق ابنه عبدالله عن أبيه به، وصححه ووافقه الذهبي، وانظر الحاشية الآتية.

(٣) أبو داود في سننه (٢/ ٨١) ك: الصلاة، ب: في عدد الآي، ح ١٤٠٠، والترمذي في سننه (٥/ ١٧) ك: فضائل القرآن، ب: ما جاء في سورة الملك، ح ٢٨٩١، وقال: «حديث حسن». والنسائي في تفسيره (٢/ ٤٥٤) تفسير سورة الملك، ح ٦٣٢ وفي عمل اليوم والليلة، (ح ٧١٠) وابن ماجه في سننه (٢/ ١٢٤٤) ك: الأدب، ب: ثواب القرآن، ح ٣٧٨٦، وأخرجه أيضاً: ابن حبان في صحيحه كما في الإحسان (٣/ ٦٧) ك: الرقائق باب: قراءة القرآن ح ٧٨٧ وحسّنه الشيخ الألباني في صحيح الترمذي (٣/ ١٥٦ -١٥٧) ح ٢٨٩١. وفي طبعة المعارف (٣/ ٢٤١) برقم ٣٠٦٨. وله شاهد من حديث أنس رضي الله عنه وهو الآتي بعده.

(٤) في المعجم الأوسط (٤/ ٣٩١) ح ٣٦٦٧ وفي الصغير (١/ ١٧٦) وكذا عزاه الحافظ ابن كثير في تفسيره (٨/ ٢٠١) سورة الملك للطبراني والحافظ المقدسي وهو عنده =

قال: قال رسولُ الله ﷺ: «سورةٌ في القرآن ما هي إلا ثلاثون آيةً خاصمَتْ عن صاحبِها حتى أدخلَتْه الجنةَ، وهي سورةُ تبارك».

الحاقة: إحدى -وقيل: اثنتان- وخمسون.

المعارج: أربعون وأربعٌ. وقيل: ثلاثٌ.

نوح: ثلاثون. وقيل: إلا آيةً. وقيل: إلا آيتين.

المزمل: عشرون. وقيل: إلا آيةً. وقيل: إلا آيتين.

المدثر: خمسون وخمسٌ. وقيل: ستٌ.

القيامة: أربعون. وقيل: إلا آيةً.

عمَّ: أربعون. وقيل: وآيةٌ.

النازعات: أربعون وخمسٌ. وقيل: ستٌّ.

عبس: أربعون. وقيل: وآيةٌ. وقيل: وآيتان.

الانشقاق: عشرون وثلاثٌ. وقيل: أربعٌ. وقيل: خمس.

الطارق: سبعَ عشرةَ. وقيل: ستَ عشرةَ.

الفجر: ثلاثون. وقيل: إلا آيةً. وقيل: اثنتان وثلاثون.

= في المختارة برقم ١٧٣٨ و١٧٣٩، ومن طريق الطبراني نفسه وقال الهيثمي: -في مجمع الزوائد (٧/ ١٢٧)- بعد أن عزاه للطبراني: «رجاله رجال الصحيح» قلت: شيخ الطبراني سليمان بن داود لم أقف عليه فيما بحثت، وبقية رجاله ثقات سوى شيبان بن فروخ صدوق يهم، فالإسناد حسن إلا أن الحديث يتقوى بشاهده المذكور قبله من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. ولعل المؤلف في تصحيح إسناده اعتمد على قول الهيثمي والله أعلم وهو كما ترى.

الشمس: خمسَ عشرةَ. وقيل: ستَّ عشرةَ.

اقرأ: عشرون. وقيل: إلا آيةً.

[٨١] القدر: خمس. وقيل: / ستٌّ.

لم يكن: ثمانٍ. وقيل: تسعٌ.

١/١٩٥ / الزلزلة: تسعٌ. وقيل: ثمانٍ.

القارعة: ثمان. وقيل: عشرٌ. وقيل: إحدى عشرةَ.

قريش: أربعٌ. وقيل: خمسٌ.

أرأيت: سبعٌ. وقيل: ستٌ.

الإخلاص: أربعٌ. وقيل: خمسٌ.

الناس: سبعٌ. وقيل: ستٌ.

* * *

ضوابط

البسملةُ نزلَتْ مع السورةِ في بعضِ الأحرفِ السبعةِ، مَنْ قرأ بحرفٍ نزلَتْ فيه عدَّها، ومن قرأ بغير ذلك لم يَعُدَّها. وعَدَّ أهلُ الكوفة ﴿الٓمٓ﴾ حيث وقع آيةً وكذا: ﴿الٓمٓصٓ﴾ و﴿طه﴾ و﴿كٓهيعٓصٓ﴾ و﴿طسٓمٓ﴾ و﴿يسٓ﴾ و﴿حمٓ﴾ وعَدُّوا ﴿حمٓ * عٓسٓقٓ﴾ آيتين، ومن عَداهم لم يَعُدَّ شيئاً مِنْ ذلك.

وأجمع أهلُ العَدَدِ على أنه لا يُعَدُّ ﴿الٓر﴾ حيث وقع[1] آيةً، وكذا: ﴿الٓمٓر﴾ و﴿طسٓ﴾ و﴿صٓ﴾ و﴿قٓ﴾ و﴿نٓ﴾ ثم منهم مَنْ عَلَّل بالأثرِ واتِّباعِ المنقولِ، وأنه أَمْرٌ لا قياسَ فيه.

ومنهم مَنْ قال: لم يَعُدُّوا: ﴿صٓ﴾ و﴿نٓ﴾ و﴿قٓ﴾؛ لأنها على حرفٍ واحدٍ، ولا ﴿طسٓ﴾ لأنها خالفَتْ أخَوَيْها بحَذْفِ الميمِ، ولأنها تُشْبِه المفردَ كقابيل. و﴿يسٓ﴾ وإن كانت بهذا الوزنِ، لكنَّ أَوَّلَها ياءٌ فأشبهَت الجمعَ، إذ ليس لنا مفردٌ أولُه ياءٌ، ولم يَعُدُّوا ﴿الٓر﴾ بخلاف ﴿الٓمٓ﴾ لأنها أشبهُ بالفواصلِ من ﴿الٓر﴾، وكذلك أجمعوا على عَدِّ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ﴾ [المدثر: ١] آيةً لمشاكلته الفواصلَ بعدَه. واختلفوا في ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُزَّمِّلُ﴾ [المزمل: ١].

قال المَوْصِليُّ: «وعَدُّوا قولَه: ﴿ثُمَّ نَظَرَ﴾ [المدثر: ٢١] آيةً وليس في القرآن أقصرُ منها، أمَّا مثلُها فنعَمْ[2]: ﴿وَٱلْفَجْرِ﴾ [الفجر: ١]، ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ [الضحى: ١].

---

(١) وهو في فاتحة خمس سور، وهي: يونس، وهود، ويوسف، وإبراهيم، والحجر.

(٢) في مطبوعة أبي الفضل: «فعم».

تذنيب

نَظَم عليُّ بنُ محمدٍ الفاليُّ(١) أرجوزةً في القرائن والأخواتِ، ضَمَّنها السُّوَرَ التي اتفقَتْ في عِدَّة الآيِ كالفاتحةِ والماعون، وكالرحمن والأنفال وكيوسف والكهفِ والأنبياء، وذلك معروفٌ ممَّا تقدَّم.

❊ ❊ ❊

(١) (ب): الغالي، ح ر: «العالي»، وصوابه بالفاء نسبة إلى فالة بلدة في بلاد خُوزستان، وفي النسخ: علي بن محمد، والصحيح: علي بن أحمد بن علي، أبو الحسن المؤدِّب النحوي (ت: ٤٤٨هـ)، له منظومة في عدد آي القرآن مطلعها:

قال عليٌّ مُذْ أتى مِنْ فالَهْ ... قصيدةً واضحةَ المقالَهْ

وكتاب «الاستقامة». انظر: معجم الأدباء ٤/ ١٦٤٦، السير ١٨/ ٥٤، كشف الظنون ٢/ ١٣٨٩، تاج العروس (فيل) ١٥/ ٥٩٤. ولم نقف على: علي بن محمد الفالي في كتب التراجم.

١٩٦/١

/ فائدة

يترتَّبُ على معرفةِ الآي وعَدّها وفواصلِها أحكام فقهية:

منها: اعتبارُها فيمَنْ جَهِلَ الفاتحةَ، فإنه يجبُ عليه بَدَلَها سبعُ آياتٍ.

ومنها: اعتبارُها في الخُطْبَةِ، فإنه يجبُ فيها قراءةُ آيةٍ كاملةٍ، ولا يكفي شَطْرُها إن لم تكنْ طويلةً، وكذا الطويلةُ على ما أطلقَه الجمهورُ. وهاهنا بحثٌ: وهو أنَّ ما اختُلِفَ في كونهِ آخرَ آيةٍ[١]: هل تكفي القراءةُ به[٢] في الخُطْبة؟ محلُّ نظرٍ. ولم أر مَنْ ذكره.

ومنها: اعتبارُها في السورة التي تُقْرأُ في الصلاةِ، أو ما يقومُ مَقامَها: ففي الصحيحِ[٣] أنه ﷺ كان يَقْرَأُ في الصبحِ بالستين إلى المئة[٤].

ومنها: اعتبارُها في قراءةِ قيامِ الليلِ، ففي أحاديثَ: «مَنْ قرأ بعشرِ آياتٍ لم يُكْتَبْ من الغافلين، ومَنْ قرأ بخمسينَ آيةً في ليلةٍ كُتِبَ من الحافظين، ومَنْ قرأ بمئة آيةٍ كُتِبَ من القانتين، ومَنْ قرأ بمئتي آيةٍ كُتب من الفائزين، ومَنْ قرأ بثلاثمئة آيةٍ كُتب له قِنْطارٌ من الأَجْر، ومَنْ قرأ بخمسمئة، وبسبعمئة[٥]، وألفِ آية». أخرجها الدَّارِميُّ في مُسْنَدِه[٦] مُفَرَّقةً.

---

(١) أي: رأس آية.

(٢) أ، س «إليه» والتصويب من سائر النسخ.

(٣) صحيح البخاري (٢/ ٢٥١) مع الفتح، ك: الأذان، ب: القراءة في الفجر، ح ٧٧١.

(٤) في أ، س: «وأخرج» وبعدها بياض.

(٥) ع، ب «وبتسعمئة»، والمثبت موافق لما في مصادر التخريج.

(٦) (٤/ ٢١٦٧ - ٢١٧٧) ك: فضائل القرآن، ب: فضل من قرأ عشر آيات، ب: من قرأ =

ومنها: اعتبارُها في الوَقْف عليها كما سيأتي. وقال الهُذَليُّ في «كامله»[(١)]: «اعلم أن قوماً جَهِلوا العددَ وما فيه من الفوائد، حتى قال الزَّعْفراني[(٢)]: «العدد ليس بعِلْمٍ، وإنما اشتغل به بعضُهم ليُرَوِّج به سُوقَه» قال: «وليس كذلك ففيه من الفوائدِ معرفةُ الوقفِ؛ ولأنَّ الإجماعَ انعقدَ أنَّ الصلاةَ لا تَصِحُّ بنصفِ آية». وقال جمعٌ من العلماء: «تُجْزِئ[(٣)] بآيةٍ، وآخرون: بثلاث آيات، وآخرون: لابد مِنْ سبعٍ. والإعجازُ لا يقع بدونِ آيةٍ فللعددِ فائدةٌ عظيمةٌ في ذلك» انتهى.

* * *

= خمسين آية، ب: من قرأ بمئة آية، ب: من قرأ بمئتي آية، ب: من قرأ من مئة آية إلى الألف، ب: من قرأ ألف آية، ح ٣٤٨٥ – ٣٥٠٦، وكذا رواه الطبراني في الكبير (٢/ ٥٠–٥١) ح ١٢٥٢، ١٢٥٣ بعضه. والحديث حسن ببعض أطرافه وصحيح ببعضه، إذ إنه أخرجه بطرق متفرقة، أدنى طرقه لا يقل عن درجة الحسن كما ذكر حسين سليم أسد محقق مسند الدارمي. وراجع تعليق أبي عاصم نبيل بن هاشم لمزيد الفائدة في فتح المنان (١٠/ ٥٥٨–٥٧١)، إذ فصّل فيه الكلام.

(١) الكامل (خ) ٢٤ أ، ٢٥ أ، ٢٥/ب ملخصاً.

(٢) هو: الحسين بن مالك، أبو عبدالله الرازي ثم البصري، مقرئ له اختيار في القراءة لم يَعْدُ فيه الأثر، (ت: ٣٧٤هـ)، له كتاب «الاستغناء» في القراءات، وكتاب في الوقف والابتداء. انظر: الكامل للهذلي (خ): ١٣/ب، ٤٢/أ، غاية النهاية ١/ ٢٤٩.

(٣) أ، س: يُجزئ، والتصويب من بقية النسخ.

فائدة ثانية

ذِكْرُ الآياتِ في الأحاديثِ والآثارِ أكثرُ من أن يُحْصى، كالأحاديثِ[1] في الفاتحة / وأربعِ آياتٍ من أولِ البقرةِ وآيةِ الكرسيِّ والآيتين خاتمةِ البقرةِ[2]، وكحديث[3]: «اسم الله الأعظم في هاتين الآيتين»: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣]، و﴿الم * اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [آل عمران: ١، ٢]. ١٩٧/١

وفي البخاريِّ[4] عن ابن عباس: «إذا سرَّك أن تعلمَ جهلَ العرب فاقرأ ما فوق الثلاثين ومئة من سورة الأنعام: ﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ﴾ إلى

(١) سيأتي تخريجها في فضائل القرآن وفي أفضل القرآن وفضائله النوع ٧٢، ٧٣.

(٢) سيأتي تخريجه في ص: ٢١١١-٢١١٧.

(٣) الحديث أخرجه الترمذي في سننه (٥/٤٦٤-٤٦٥) ك: الدعوات، ب: ٦٤ بدون عنوان، ح ٣٤٧٨، وقال: «هذا حديث حسن صحيح»، في إسناده شهر بن حوشب وهو فيه ضعف ومتكلم فيه، إلا أن الترمذي يصحح حديثه لعله باعتبار طرقه، وحسنه الشيخ الألباني في صحيح الترمذي (٣/٤٣٣-٤٣٤) ح ٣٤٧٨، وصحيح سنن أبي داود (١/٤١٠) برقم ١٤٩٦، وكذا في صحيح ابن ماجه (٣/٢٦٠) برقم ٣١٢٣، والحديث أخرجه أبو داود وابن ماجه كما تقدم في صحيحيهما -للألباني-، وكذا ابن أبي شيبة في مصنفه (١٠/٢٧٢) وأحمد في مسنده (٦/٤٦١) وغيرهم.

(٤) صحيح البخاري (٦/٥٥١) مع الفتح، ك: المناقب، ب: قصة زمزم وجهل العرب، ح ٣٥٢٤.

قوله: ﴿مُهۡتَدِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٠] وفي مسند أبي يَعْلَى[١] عن المِسْوَر ابن مَخْرَمة قال: «قلت لعبدالرحمن بن عوف: يا خالِ / أخبِرْنا عن قصتكم يومَ أُحُدٍ. قال: «اقرأ بعد العشرين ومئة من آلِ عمرانَ تَجِدْ قصتَنا: ﴿وَإِذۡ غَدَوۡتَ مِنۡ أَهۡلِكَ تُبَوِّئُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ مَقَٰعِدَ لِلۡقِتَالِۗ﴾ [آل عمران: ١٢١]».

[٨٢]

* * *

(١) (١/١٤٨-١٤٩) ح ٨٣٦، ضعيف في إسناده يحيى بن عبدالحميد الحِمّاني وهو ضعيف متكلم فيه جداً، كما في الميزان للذهبي (٤/٣٩٢) برقم ٩٥٦٧ وقد تقدم. وعزاه الهيثمي في مجمع الزوائد (٦/١١١-١١٢) لأبي يعلى وضعفه بيحيى الحِمّاني.

فصل

وعَدَّ قومٌ كلماتِ القرآن سبعةً وسبعين ألف كلمةٍ وتسعَمئة وأربعاً وثلاثين كلمة. وقيل: وأربعمئة وسبع وثلاثون. وقيل: ومئتان وسبعٌ وسبعون. وقيل: غيرُ ذلك[١]. قيل: وسببُ الاختلاف في عَدِّ الكلماتِ أن الكلمةَ لها حقيقةٌ ومجازٌ ولفظٌ ورسمٌ، واعتبارُ كلّ منها[٢] جائزٌ، وكلّ من العلماءِ اعتبرَ أحدَ الجوائزِ.

* * *

فصل

وتقدَّم[٣] عن ابنِ عباسٍ عَدُّ حروفِه. وفيه أقوالٌ أُخَرُ، والاشتغالُ باستيعابِ ذلك ممَّا لا طائلَ تحته، وقد استوعبَه ابنُ الجوزيِّ في «فنون الأفنان» وعَدَّ الأنصافَ والأثلاثَ إلى الأعشارِ، وأوسعَ القولَ في ذلك، فراجِعْه منه[٤]، فإن كتابَنا موضوعٌ للمُهمَّات لا لمثلِ هذه البطالات[٥]، وقد قال السَّخاوي[٦]: لا أعلم لعددِ الكلماتِ والحروفِ منْ فائدة؛ لأنَّ ذلك إنْ أفاد فإنما يفيدُ في كتابٍ يمكن فيه الزيادةُ والنقصانُ، والقرآنُ لا يمكنُ فيه ذلك.

---

(١) انظر: فنون الأفنان ٢٤٥.

(٢) أ: «منهما»، والمثبت من: ب، ك، ع.

(٣) في ص: ٤٣٤.

(٤) فنون الأفنان ٢٥٣.

(٥) وهذه غميزة في غير موضعها. وانظر: تعقيب محقق «فنون الأفنان» على كلام السيوطي: ٩٠-٩١.

(٦) جمال القراء ١ / ٢٣١.

/ ومن الأحاديثِ في اعتبارِ الحروفِ: ما أخرجه الترمذيُّ[1] عن ابنِ مسعودٍ مرفوعاً: «من قرأ حرفاً مِنْ كتابِ الله فله به حسنةٌ، والحسنةُ بعشرِ أمثالِها، لا أقول الٓمٓ حرف، ولكن ألفٌ حرفٌ، ولامٌ حرفٌ، وميمٌ حرفٌ»[2]. 198/1

وأخرج الطبرانيُّ[3] عن عمرَ بنِ الخطابِ مرفوعاً: «القرآنُ ألفُ ألفِ حرفٍ، وسبعةٌ وعشرون ألفَ حرف[4]، فمَنْ قرأه صابراً محتسباً كان له بكلِّ حرفٍ زوجةٌ من الحور العين» رجالُه ثقاتٌ إلا شيخَ الطبرانيِّ محمدَ بنَ

(١) في سننه (٥/٣٣) ك: فضائل القرآن، ب: ما جاء فيمن قرأ حرفاً من القرآن ما له من الأجر، ح ٢٩١٠، وقال: «حسن صحيح غريب من هذا الوجه عن ابن مسعود رضي الله عنه». ورواه الحاكم في المستدرك (١/٥٥٥، ٥٦٦) ك: فضائل القرآن، وصححه، وقال الذهبي: «فيه إبراهيم بن مسلم ضعيف»، لكن إسناد الترمذي ليس من طريقه. وصححه الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة (٢/٢٦٣) ح ٦٦٠ وصحيح سنن الترمذي (٣/١٦٤) برقم ٢٩١٠، ولمزيد التخريج. انظر: تعليق بشار عواد على ح ٢٩١٠ من سنن الترمذي المذكور قبله.

(٢) أقحم في مطبوعة أبي الفضل: «وسبعة وعشرون حرف».

(٣) في المعجم الأوسط (٧/٣٢٤) ح ٦٦١٢ وذكره الهيثمي في مجمع البحرين (٦/١١٣ – ١١٤) ك: التفسير، ب: في قراءة القرآن، ح ٣٤٦٤، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/١٦٣): «شيخه –أي: الطبراني– محمد بن عبيد بن آدم... ذكره الذهبي في الميزان لهذا الحديث ولم أجد لغيره في ذلك كلاماً، وبقية رجاله ثقات» وكذا ذكر المصنف ذلك أيضاً. وقال الذهبي –في الميزان (٣/٦٣٩) في ترجمته–: «تفرد بخبر باطل» وهو الحديث المذكور هنا ورمز له السيوطي بالضعف في الجامع الصغير (٤/٥٣٦) وأورده الشيخ الألباني في ضعيف الجامع الصغير برقم ٤١٣٧ وقال: «موضوع».

(٤) سقط من مطبوعة أبي الفضل: «وسبعة وعشرون ألف حرف».

عبيدِ بن آدمَ بنِ أبي إياسٍ، تكلم فيه الذهبيُّ لهذا الحديثِ. وقد حُمِل ذلك على ما نُسِخ رسمُه من القرآن أيضاً إذ الموجودُ الآن لا يَبْلُغُ هذا العددَ[1].

* * *

فائدة

قال بعضُ القُرَّاء[2]: «القرآنُ العظيم له أنصافٌ باعتباراتٍ، فنصفه بالحروفِ النونُ مِنْ ﴿نُّكْرًا﴾ في الكهف [٧٤]، والكافُ من النصف الثاني، ونصفهُ بالكلماتِ الدالُ مِنْ قولِه: ﴿وَٱلْجُلُودُ﴾ في الحج [٢٠]، وقولُه: ﴿وَلَهُم مَّقَٰمِعُ﴾ [الحج: ٢١] من النصف الثاني. ونصفُه بالآيات ﴿يَأْفِكُونَ﴾ من سورة الشعراء [٤٥]، وقولُه: ﴿فَأُلْقِيَ ٱلسَّحَرَةُ﴾ [٤٦] من النصف الثاني. ونصفُه على عدد السور آخر الحديد، والمجادلة من النصف الثاني وهو عُشْرُه بالأحزاب، وقيل: إنَّ النصفَ بالحروفِ الكافُ من «نكرا»[3] وقيل: الفاءُ مِنْ قولِه: ﴿وَلْيَتَلَطَّفْ﴾ [الكهف: ١٩].

---

(١) قال ابن الجوزي: «فأما عدد حروف القرآن فأجمعوا على ثلاثمائة ألف حرف، واختلفوا في الكسر الزائد على ذلك» ثم ذكر ثماني إحصائيات. انظر: فنون الأفنان ٢٤٦-٢٤٧. وتَذْكر برامج الحاسب الآلي أن عدد حروف القرآن الكريم هي: (٣٣٠٧٣٣) حرفاً.

(٢) نقله عن البرهان ١/ ٣٥١.

(٣) انظر: فنون الأفنان ٢٥٣.

١/١٩٩

/ النوع العشرون
في معرفةِ حُفَّاظه ورواته[١]

روى البخاري[٢] عن عبدالله بن عمرو بن العاص قال: سمعتُ النبيَّ ﷺ يقول: «خذوا القرآنَ من أربعةٍ: من عبدالله بن مسعودٍ وسالمٍ ومعاذٍ وأُبَيٍّ بنِ كعبٍ» أي: تعلَّموا منهم، والأربعةُ المذكورون اثنان من المهاجرين، وهما المُبْدأُ بهما، واثنان من الأنصار، وسالم هو ابن معقل[٣]، مولى أبي حذيفةَ ومعاذٌ هو ابنُ جَبَلٍ.

قال الكِرْماني[٤]: «يَحْتمل أنَّه ﷺ أراد الإعلامَ بما يكونُ بعده»، أي: «إن هؤلاءِ الأربعةَ يبقَوْن حتى يَنْفَرِدُوا بذلك».

وتُعُقِّبَ[٥]: بأنهم لم ينفردوا، بل الذين مَهَروا في تجويدِ القرآنِ بعد العصرِ النبويِّ أضعافُ المذكورين، وقد قُتِل سالمٌ مولى أبي حذيفةَ في وَقْعةِ اليَمامةِ، ومات معاذٌ في خلافةِ عمرَ، ومات أُبَيٌّ وابنُ مسعودٍ في خلافةِ عثمانَ، وقد تأخَّر زيدُ بنُ ثابتٍ، وانتهَتْ إليه الرئاسةُ في القراءةِ،

---

(١) انظر: المرشد الوجيز ٣٦، البرهان ١/ ٣٣٤، التحبير ١٥١.

(٢) في صحيحه (٩/ ٤٦) مع الفتح، ك: فضائل القرآن، ب: القراء من أصحاب النبي ﷺ، ح ٤٩٩٩.

(٣) أحد السابقين، وهو بَدْري، قتل رضي الله عنه في اليمامة سنة (١٢هـ). انظر: السير ١/ ١٦٧، الإصابة ٣/ ١٣.

(٤) انظر: شرح الكرماني على صحيح البخاري (١٥/ ٢٦).

(٥) انظر: فتح الباري ٩/ ٤٨.

وعاش بعدهم زمناً طويلاً، فالظاهرُ أنه أمْرٌ بالأَخْذِ عنهم في الوقتِ الذي صدر فيه ذلك القولُ. ولا يَلْزَمُ من ذلك ألا يكونَ أحدٌ في ذلك الوقتِ شاركهم في حِفْظِ القرآنِ، بل كان الذين يحفظون مثلَ الذين[1] حفظوه وأَزْيد[2] جماعةً[3] من الصحابة. وفي الصحيح[4] في غزوةِ بئر مَعُونةَ: أن الذين قُتِلوا بها من الصحابةِ كان يُقال لهم القُرَّاءُ، وكانوا سبعين رجلاً[5].

[٨٣] وروى البخاري[6] أيضاً عن قتادةَ قال: / «سألتُ أنس بن مالك: مَنْ جمع القرآنَ على عهدِ رسول الله ﷺ؟ فقال: «أربعةٌ كلُّهم من الأنصار: أُبَيُّ بنُ كعبٍ ومعاذُ بن جبل وزيدُ بنُ ثابت وأبو زيد». قلت: مَنْ أبو زيدٍ؟ قال: أحدُ عمومتي.

---

(١) ك، ومطبوعة أبي الفضل: «الذي»، وتحتمل في الأصل كذلك. والمثبت موافق لما في الفتح، والمعنى: بل كان الحفاظ الذين يحفظون القرآن في عهد النبي ﷺ مثل الأربعة الذين حفظوه بل وأزيد عدداً منهم.

(٢) زاد في الفتح «منهم».

(٣) قوله: «جماعة» مفعول به لفعل محذوف. تقديره أعني جماعة، أو تمييز وقع بعد أفعل التفضيل.

(٤) صحيح البخاري (٧/ ٣٨٥) مع الفتح، ك: المغازي، ب: غزوة الرجيع... وبئر معونة...، ح ٤٠٨٨، ٤٠٩٠.

(٥) انتهى اقتباس السيوطي من ابن حجر في «الفتح».

(٦) في الصحيح (٩/ ٤٧) ك: فضائل القرآن، ب: القراء من أصحاب النبي ﷺ ح ٥٠٠٣.

ورَوَى[١] أيضاً من طريقِ ثابتٍ عن أنسٍ قال: «ماتَ النبيُّ ﷺ ولم يَجْمَعِ القرآنَ غيرُ أربعةٍ: أبو الدرداءِ، ومعاذُ بنُ جبلٍ، وزيدُ بن ثابتٍ، وأبو زيدٍ»، وفيه مخالفةٌ لحديث قتادةَ من وجهين: أحدُهما التصريحُ بصيغةِ الحَصْرِ في الأربعة، والآخرُ ذِكْرُ أبي[٢] الدرداء بدلَ أُبَيٍّ بن كعب. وقد استنكر جماعةٌ من الأئمةِ الحصر في الأربعة.

وقال المَازَرِيُّ[٣]: «لا يَلْزَم من قولِ أنسٍ «لم يَجْمَعْه غيرُهم» أن يكونَ الواقعُ في نفسِ / الأمرِ كذلك؛ لأنَّ التقديرَ أنه لا يَعْلَم أنَّ سواهم جَمَعه، وإلا فكيف الإحاطةُ بذلك مع كثرةِ الصحابةِ وتَفرُّقِهم في البلاد؟ وهذا لا يَتمُّ إلا إنْ كان لقي كلَّ واحدٍ منهم على انفرادِه، وأخبرَه عن نفسِه أنه لم يَكْمُلْ له جمعٌ في عهدِ النبي ﷺ، وهذا في غايةِ البُعْدِ في العادة. وإذا كان المَرْجِعُ إلى ما في علمِه لم يَلْزَمْ أَنْ يكونَ الواقعُ كذلك».

١/٢٠٠

قال: «وقد تَمسَّكَ بقولِ أنسٍ هذا جماعةٌ من الملاحِدَة، ولا مُتَمَسَّكَ لهم فيه، فإنا لا نُسَلِّم حَمْلَه على ظاهرِه. سَلَّمْناه ولكن مِنْ أين لهم أنَّ الواقعَ في نفسِ الأمرِ كذلك؟. سَلَّمناه، لكن لا يَلْزَمُ مِنْ كونِ كلٍ من الجمِّ

---

(١) أي: البخاري في المصدر نفسه ح ٥٠٠٤.

(٢) في أ: «أبو» على الحكاية.

(٣) محمد بن علي بن عمر، أبو عبدالله التميمي الصقلِّي المالكي المتفنن (ت: ٥٣٦هـ)، من مؤلفاته: «المعلم بفوائد شرح مسلم»، «شرح التلقين» في الفقه. انظر: السير ٢٠/١٠٤، الوافي بالوفيات ٤/١٥١، وانظر: قوله في المعلم بفوائد مسلم (٣/١٥٠-١٥٢)، وفتح الباري ٩/٥٢.

الغَفيرِ لم يَحْفَظْه كلَّه ألا يكونَ حَفِظَ مجموعَه الجمُّ الغفيرُ، وليس مَنْ شرطِ التواتُرِ أَنْ يَحْفَظَ كلُّ فردٍ جميعَه، بل إِذا حَفِظَ الكلُّ الكلَّ[1] -ولو على التوزيع- كفى».

وقال القرطبيُّ[2]: «قد قُتِلَ يومَ اليمامةِ سبعون من القُرَّاء، وقُتِلَ في عهد النبيِّ ﷺ ببئرِ مَعُونةَ مثلُ هذا العددِ، قال: وإنما خَصَّ أنسٌ الأربعةَ بالذِّكْرِ لشِدَّةِ تَعَلُّقِه بهم دونَ غيرِهم، أو لكونِهم كانوا في ذِهْنِه دونَ غيرِهم».

وقال القاضي أبو بكر الباقلانيُّ[3]: الجوابُ عن حديثِ أنسٍ من أوجهٍ، أحدها: أنه لا مفهومَ له، فلا يَلْزَمُ ألا يكونَ غيرُهم جَمَعَه.

الثاني: المرادُ لم يَجْمَعْه على جميعِ الوجوهِ والقراءاتِ التي نَزَلَ بها إِلا أولئك.

---

(١) قوله: «الكل» ليس بالتكرار في: ف، وح.

(٢) أحمد بن عمر بن إبراهيم، أبو العباس ضياء الدين الأندلسي المالكي الفقيه المحدِّث (ت: ٦٥٦هـ) من مؤلفاته: «تلخيص صحيح مسلم»، «شرح التلقين» في الفقه. انظر: تذكرة الحفاظ ٤/١٤٣٨، الوافي بالوفيات ٧/٢٦٤. وانظر: قوله في «المُفْهِم» له ٦/٣٧٩.

(٣) الانتصار ١/١٦٦-١٨١. وزاد في ١/١٧١: «وأكثر هذه الروايات مختلفة متفاوتة مضطربة، على ما نراها من الزيادة والنقصان عن الرجال وعن الرجل الواحد أيضاً، وليس فيهم أحد أخبر بذلك عن رسول الله ﷺ ولا عن أحد من الصحابة أو جماعة منهم بلفظ يقتضي لا محالة نفي حافظ القرآن غير من ذكره». وانظر هذه الأجوبة التي ذكرها السيوطي في الانتصار ١/١٨٠، وبعضها في نكت الانتصار ٦٨، والمرشد الوجيز ٣٩، وتفسير القرطبي ١/٥٦، وفتح الباري ٩/٥١.

الثالث: لم يَجْمَعْ ما نُسخَ منه بعد تلاوته وما لم يُنْسَخْ إلا أولئك.

الرابع: أنَّ المرادَ بَجمْعه تَلَقيه منْ في رسول الله ﷺ لا بواسطةٍ، بخلاف غيرهم، فيَحْتَملُ أَنْ يكونَ تَلَقى بعضه بالواسطة.

الخامس: أنهم تصدَّوا لإلقائه وتعليمه فاشْتُهروا به، وخفي حال غيرهم عمَّن عرَفَ حالَهم، فحصر ذلك فيهم بحسَب علْمه، وليس الأمرُ في نفس الأمر كذلك.

السادس: المراد بالجمْع الكتابةُ فلا يَنْفي أن يكون غيرُهم جَمَعَه حفْظاً عن ظهر قلبه. وأمَّا هؤلاء فجمعوه كتابةً، وحفظوه عن ظهر قلبٍ.

/ السابع: المرادُ أن أحداً لم يُفْصحْ بأنه جَمَعَه بمعنى أكْمَلَ حفْظَه في عهد رسول الله ﷺ إلا أولئك بخلاف غيرهم، فلم يُفْصحْ بذلك؛ لأن أحداً منهم لم يُكْملْه إلا عند وفاة رسول الله ﷺ حين نزلَتْ آخرُ آيةٍ، فلعلَّ هذه الآية الأخيرةَ وما أشبهها ما حَضَرها إلا أولئك الأربعةُ، ممَّن جَمَعَ جميعَ القرآن قبلها، وإن كان قَد حَضَرها مَنْ لم يَجْمَعْ غيرَها الجمع الكثير. ١/٢٠١

الثامن: أنَّ المرادَ بجَمْعه السمعُ والطاعة له والعملُ بموجبه.

وقد أخرج أحمدُ في «الزهد»[1] من طريق أبي الزاهريَّة: أن رجلاً أتى أبا الدَّرْداء فقال: «إن ابني جمعَ القرآنَ». فقال: «اللهم غفراً، إنما جَمَعَ القرآنَ مَنْ سمع له وأطاع».

---

(١) لم أقف عليه في القَدْر المطبوع من الزهد له فيما بحثت فيه، ولا في الزهد لابن المبارك ووكيع والبيهقي من خلال البحث في مواضع ورود اسم أبي الدرداء من واقع الفهارس للكتب الثلاثة.

قال ابن حجر(١): «وفي غالبِ هذه الاحتمالاتِ تكلُّفٌ ولا سيما الأخير»، قال: «وقد ظهر لي احتمالٌ آخرُ، وهو أنَّ المرادَ إثباتُ ذلك للخزرجِ دون الأوس فقط، فلا يُنْفَى ذلك عن غير القبيلتَيْن من المهاجرين؛ لأنه قال ذلك في مَعْرض المفاخرةِ بين الأوس والخزرجِ، كما أخرجه ابنُ جريرٍ(٢) من طريق سعيد بن أبي عروبةَ عن قتادةَ عن أنس قال: / «افتخر الحَيَّان الأوسُ والخَزْرج، فقال الأوسُ: «منا أربعةٌ: مَن اهتزَّ له العرشُ سعدُ ابن معاذ، ومَنْ عَدَلَتْ شهادتُه شهادةَ رجلين: خزيمةُ بن ثابت(٣)، ومَنْ غَسَّلَتْه الملائكة حنظلةُ بنُ أبي عامرٍ، ومن حَمَتْه الدَّبْرُ عاصم بن أبي ثابت. فقال الخزرج: «منا أربعةٌ جمعوا القرآنَ لم يجمعْه غيرُهم»، فذكرهم. قال: «والذي يظهرُ من كثيرٍ من الأحاديثِ أنَّ أبا بكرٍ كان يحفظُ القرآنَ في حياةِ رسولِ الله ﷺ.

[٨٤]

---

(١) فتح الباري ٩ / ٥١.

(٢) لم أقف عليه في تفسيره، فلعلّه ذكره في كتابه القراءات أو غيره والله أعلم، وعزاه الحافظ ابن حجر في الفتح (٩ / ٥١) للطبري بدون ذكر مصدره، وأورده ابن عبدالبر في الاستيعاب (٤ / ١٦٦٣) وكذا ابن الأثير في أسد الغابة (٤ / ٤٥٧) عن قتادة عن أنس به، وقال: كله -يعني كل ما ذكر هنا- من قول الواقدي ولم يعزه لغيره، -والله أعلم- إذا كان كل الطرق من طريق الواقدي فهو ضعيف جداً.

(٣) أ، س، ح، م، ر: «خزيمة بن أبي ثابت» بزيادة «أبي» والمثبت من ب، ع، وهو الموافق لما في الفتح ٩ / ٥١ ومصادر ترجمته.

ففي الصحيح[١]: أنه بنى مسجداً بفِناء داره، فكان يقرأ فيه القرآن، وهو محمولٌ على ما كان نزل منه إذ ذاك. قال: «وهذا ممَّا لا يُرْتاب فيه، مع شدةِ حرصِ أبي بكرٍ على تَلَقِّي القرآن من النبيِّ ﷺ وفراغِ بالهِ له، وهما بمكةَ، وكثرةِ ملازمةِ كل منهما للآخر، حتى قالَتْ عائشةُ: إنه ﷺ كان يأتيهم بُكْرةً وعَشِياً، وقد صَحَّ[٢] حديثُ «يَؤُمُّ القومَ أقرَؤُهم لكتابِ الله» وقد قَدَّمه ﷺ في مرضِه إماماً للمهاجرين والأنصار، فدَلَّ على أنه كان أقرأَهم» انتهى. وسبقه إلى نحوِ ذلك ابنُ كثيرٍ[٣].

/ قلت: لكن أخرج ابنُ أشتةَ في «المصاحفِ»[٤] بسندٍ صحيح عن محمدِ بن سيرين قال: «مات أبو بكرٍ ولم يَجْمع القرآنَ، وقُتِل عمرُ ولم يَجْمَعِ القرآنَ». ٢٠٢/١

(١) صحيح البخاري (١/٥٦٣-٥٦٤) مع الفتح، ك: الصلاة، ب: المسجد يكون في الطريق من غير ضرر الناس، ح ٤٧٦، مختصراً، وذكره مطولاً في (٧/٢٣٠-٢٣٢) ك: مناقب الأنصار، ب: هجرة النبيّ ﷺ وأصحابه إلى المدينة، ح ٣٩٠٥، وفي المغازي (٧/٣٨٨-٣٨٩) ب: غزوة الرجيع ... ح ٤٠٩٣.

(٢) رواه مسلم في صحيحه (١/٤٦٥) ك: المساجد ومواضع الصلاة، ب: من أحق بالإمامة، ح ٦٧٣.

(٣) فضائل القرآن ٧٨.

(٤) كتابه مفقود، ولكن المصنف حكم بصحة إسناده، وظاهره يعارض ما ثبت في الصحيحين من جمع أبي بكر القرآن بمشورة عمر رضي الله عنهما كما تقدم والله أعلم إلاّ أن يحمل على ما ذكره المصنف -رحمه الله- فبذلك يجمع بين الروايات.

قال ابنُ أشتةَ: «قال بعضُهم: يعني لم يَقْرآ جَميعَ القرآنِ حِفْظاً. وقال بعضهم: هو جمعُ المصاحف».

قال ابن حجر[1]: «وقد وَرَدَ عن عليٍّ أنه جَمَعَ القرآنَ على ترتيب النزول عَقِبَ موت النبي ﷺ» أخرجه ابن أبي داود[2].

وأخرج النَّسائيُّ[3] بسندٍ صحيح عن عبدالله بن عمرو قال: «جَمَعْتُ

---

(١) الفتح ٩/ ٥٢.

(٢) في المصاحف (١/ ١٨٠-١٨١) من طريق ابن سيرين تحت عنوان: جمع عليّ القرآن، وليس فيه أن مصحفه مرتب على النزول، ثم قال: «لم يذكر المصحف أحد إلا الأشعث -وهو ابن سوار الكندي- وهو لين الحديث». وضعَّفه الحافظ ابن كثير في فضائل القرآن/ ٤١ بالانقطاع وكذا الحافظ ابن حجر في الفتح (٩/ ١٢-١٣)، قال: إسناده ضعيف لانقطاعه... والانقطاع بينه وبين عليّ رضي الله عنه. وذكره الحافظ ابن حجر في الفتح (٩/ ٤٢) بصيغة التمريض: -«ويقال إنّ مصحف عليّ كان على ترتيب النزول، أوله اقرأ ثم المدثر...»- ممّا يُشير إلى عدم صحته.

(٣) في سننه (٤/ ٢١٢) ك: الصيام، ب: صوم عشَرة أيّام من الشهر...، ح ٢٣٩٣، ورجاله ثقات غير محمد بن إسحاق، صدوق مدلّس رواه بالعنعنة، لكنّه تابعه يحيى ابن حكيم فيحسن به، إلا أنه لم يذكره بلفظ «جمعت القرآن...» ولفظه قريب منه نعم أخرج في فضائل القرآن/ ١١٩، ح ٨٩ مثله، لكن في إسناده يحيى بن حكيم قال الحافظ ابن حجر: مقبول، كما في التقريب/ ١٠٥٢ برقم ٧٥٨٣، وذكره ابن حبان في الثقات (٥/ ٥٢٢) ولم يرو عنه غير عبدالله بن أبي مليكة وبقية رجاله ثقات، لكنه يتقوى بالسابق. وكذا أخرجه أحمد في مسنده (٢/ ١٦٣، ١٩٩) من طريق يحيى المذكور وصرّح ابن جريج بالسماع عند أحمد في الموضع الثاني، وصححه لغيره شعيب الأرنؤوط ومن معه في تحقيق المسند في التعليق على هذا الحديث برقم ٦٥١٦، ٦٨٧٣، (١١/ ٦٧، ٤٥٩).

القرآنَ فقرأتُ به كلَّ ليلةٍ، فبلغ النبيَّ ﷺ فقال: «اقرأه في شهرٍ» الحديث.

وأخرج ابن أبي داود[1] بسند حسن[2] عن محمدِ بنِ كعبٍ القُرَظيِّ قال: «جَمَعَ القرآنَ على عهد رسولِ الله ﷺ خمسةٌ من الأنصار: معاذُ بنُ جبلٍ، وعُبادةُ بنُ الصامتِ، وأُبَيّ بنُ كعبٍ، وأبو الدرداء، وأبو أيوبٍ الأنصاريُّ».

وأخرج البيهقيُّ في «المدخل[3]» عن ابن سيرينَ قال: «جَمَعَ القرآنَ على عهدِ رسول الله ﷺ أربعةٌ لا يُخْتلف فيهم: معاذُ بن جبل وأبيٌّ بن كعب وزيدٌ وأبو زيد[4]. واختلفوا في رجلَيْنِ من ثلاثةٍ: أبي الدرداء وعثمان، وقيل: عثمانُ وتميمُ الداري»[5].

(١) لم أقف عليه في المصاحف، وعزاه الحافظ ابن حجر له في الفتح (٩/ ٥٣) وقال: «إسناده حسن مع إرساله وهو شاهد جيد لحديث عبدالله بن المثنى في ذكر أبي الدرداء...». وكذا حكم المصنف بحسن إسناده، ولعل النقل من كتاب الشريعة لابن أبي داود كما صرّح باسم الكتاب قبله في (٩/ ٥٢)، والله أعلم.

(٢) (ح): «صحيح» والمثبت موافق لما في الفتح.

(٣) إسناده مرسل ولم نقف عليه في القدر المطبوع منه.

(٤) قيس بن السَّكَن بن زَعُوراء، النجَّاري الأنصاري صحابي بَدْريّ مشهور بكنيته، مات سنة (١٥هـ) ولم يَدَعْ عَقِباً. انظر: الاستيعاب ٤/ ١٦٦٤، الإصابة ٥/ ٤٧٦. وانظر كلام السيوطي الآتي بعد قليل في تحقيق اسمه.

(٥) ابن أوس بن خارجة، أبو رُقَيَّة، صحابي مشهور سكن بيت المقدس بعد مقتل عثمان (ت: ٤٠هـ)، الاستيعاب ١/ ١٩٣، الإصابة ١/ ٣٦٧.

وأخرج هو[١] وابن أبي داود[٢] عن الشعبي قال: «جَمَعَ القرآنَ في عهد النبي ﷺ ستةٌ: أُبَيٌّ وزيد ومعاذٌ وأبو الدرداء وسعد بن عبيد[٣] وأبو زيدٍ ومُجَمِّع بن جارية[٤] قد أخذه إلا سورتَيْن أو ثلاثة»[٥].

وقد ذكر أبو عبيدٍ[٦] في كتاب «القراءات»[٧] القراءَ مِنْ أصحاب النبي ﷺ فعَدَّ من المهاجرين الخلفاءَ الأربعةَ وطلحة[٨] وسعداً[٩] وابنَ مسعودٍ

---

(١) أي: البيهقي في المدخل، وليس في القدر المطبوع منه.

(٢) لم نقف عليه في المصاحف، لكن أورده الحافظ ابن حجر في الفتح (٩/٥٣) وقال: «إسناده صحيح مع إرساله».

(٣) ابن النعمان، أبو عُمَير الأنصاري المعروف بالقارئ، شهد بدراً، وقتل بالقادسية شهيداً سنة (١٥هـ). انظر: الاستيعاب ٢/٦٠٠، الإصابة ٣/٦٨.

(٤) ابن عامر، الأنصاري الأوسي، بعثه عمر إلى أهل الكوفة يعلمهم القرآن، توفي في آخر خلافة معاوية. انظر: الاستيعاب ٣/١٣٦٢، الإصابة ٥/٧٧٦.

(٥) كذا في الأصول على تأنيث العدد.

(٦) انظر: المرشد الوجيز ٤٠.

(٧) وهو أول كتاب معتبر يجمع القراءات جمعاً متكاملاً، وضمَّن كتابه قراءات خمسة وعشرين قارئاً مع القراء السبعة المعروفين. انظر: سير أعلام النبلاء ١٠/٤٩١، النشر ١/٣٤.

(٨) ابن عُبَيدالله بن عثمان، أبو محمد التيمي القرشي، أحد العشرة المشهود لهم بالجنة، قتل يوم الجمل سنة (٣٦هـ). انظر: السير ١/٢٣، الإصابة ٣/٥٢٩.

(٩) ابن أبي وقاص (مالك) بن أُهَيب، أبو إسحاق الزُّهْري القرشي، أحد العشرة المبشرين بالجنة، وأحد الستة أهل الشورى، توفي سنة (٥٦هـ). انظر: السير ١/٩٢، الإصابة ٣/٧٣.

وحذيفةَ وسالماً وأبا هريرةَ وعبدَالله بن السائب[1] والعبادلة[2]، وعائشةَ، وحَفْصةَ[3]، وأمَّ سَلَمة[4]، ومن الأنصار عبادةُ بن الصامت[5]، ومعاذٌ[6] الذي يُكْنى أبا حَلِيمةَ، ومُجَمِّعُ بنُ جاريةَ، وفَضَالةُ بن عُبَيد[7]،

(١) ابن أبي السائب «صيفي»، أبو عبدالرحمن المكي، له ولأبيه صحبة، كان قارئ أهل مكة، وقائد ابن عباس، توفي سنة بضع وستين. انظر: الإصابة ٤/١٠٢، تحرير تقريب التهذيب ٢/٢١٢.

(٢) وهم: عبدالله بن عباس، وعبدالله بن عمر، وعبدالله بن عمرو، وعبدالله بن الزبير، أما الأولان فسبقت ترجمتهما، والآخران هما: عبدالله بن عمرو بن العاص، أبو محمد أحد السابقين المكثرين من الصحابة، توفي سنة (٦٣هـ). انظر: السير ٣/٧٩، الإصابة ٤/١٩٢.

وعبدالله بن الزبير بن العَوَّام، أبو بكر الأسدي القرشي، أول مولود في الإسلام بالمدينة من المهاجرين، وولي الخلافة تسع سنين إلى أن قتل سنة (٧٣هـ). انظر: الاستيعاب ٣/٩٠٥، الإصابة ٤/٨٩.

(٣) بنت عمر بن الخطاب، العدوية القرشية، أم المؤمنين، تزوجها النبي ﷺ بعد خُنَيس ابن حذافة سنة (٣هـ)، وتوفيت سنة (٤٥هـ). انظر: السير ٢/٢٢٧، الإصابة ٧/٥٨١.

(٤) هند بنت أبي أمية بن المغيرة، المخزومية، أم المؤمنين، تزوجها النبي ﷺ بعد أبي سَلَمة سنة (٤هـ)، وتوفيت سنة (٦٢هـ). انظر: الاستيعاب ٤/١٩٢٠، الإصابة ٨/٢٢١.

(٥) ابن قيس، أبو الوليد الخزرجي، بدْري مشهور، وأحد النقباء، مات رضي الله عنه بالرَّمْلة سنة (٣٤هـ). انظر: الاستيعاب ٢/٨٠٩، الإصابة ٣/٦٢٤.

(٦) ابن الحارث بن الأرقم، النَّجَّاري، أحد من أقامه عمر يصلي التراويح، صحابي صغير، استشهد بالحرة سنة (٦٣هـ). انظر: الاستيعاب ٣/١٤٠٧، الإصابة ٦/١٣٨.

(٧) ابن نافِذ، أبو محمد الأوسي، أول مشاهده أحد، ثم نزل دمشق وولي قضاءها، توفي سنة (٥٨هـ). انظر: الاستيعاب ٣/١٢٦٢، الإصابة ٥/٣٧١.

ومَسْلَمَةُ بنُ مُخَلَّد(١). وصرَّحَ بأنَّ بعضَهم إنما أكمله بعد النبيِّ ﷺ، فلا يَرِدُ على الحَصْرِ المذكورِ في حديثِ / أنسٍ، وعَدَّ ابنُ أبي داودَ(٢) منهم(٣) تميماً الدارِيَّ، وعُقْبَةَ بن عامر(٤). وممن جمعَه أيضاً أبو موسى الأَشْعَرِيّ(٥) ذكره أبو عمرو الداني(٦).

١/ ٢٠٣

* * *

(١) ابن الصامت، أبو سعيد الخزرجي، من صغار الصحابة، سكن مصر، وولي إمرتها مرَّة، توفي سنة (٦٢هـ). انظر: الاستيعاب ٣/ ١٣٩٧، الإصابة ٦/ ١١٦.

(٢) في كتاب «الشريعة» كما في الفتح ٩/ ٥٢.

(٣) الفتح: المهاجرين.

(٤) ابن عَبْس، -ويُقال: ابن عابس- أبو حَمَّاد الجهني، صحابي مشهور، فقيه فاضل، ولي إمرة مصر لمعاوية ثلاث سنين توفي نحو سنة (٦٠هـ). انظر: الاستيعاب ٣/ ١٠٧٣، الإصابة ٤/ ٥٢٠.

(٥) عبدالله بن قيس بن سُلَيم، التميمي، الصحابي المقرئ الفقيه، أَمَّرَه عمر ثم عثمان، وهو أحد الحكمين في صفين، توفي سنة (٥٠هـ). انظر: السير ٢/ ٣٨٠، الإصابة ٤/ ٢١١.

(٦) انظر: طبقات القراء للذهبي ١/ ١٦، النشر ١/ ٤٤٢. وقد ذكر الهذلي في الكامل (٣٨/ب ٣٩/أ) خمسة وثلاثين حافظاً من المهاجرين والأنصار منهم أربع نسوة: عائشة وحفصة وأم سلمة وأم حبيبة رضي الله عنهم أجمعين.

تنبيه

أبو زيد المذكورُ في حديثِ أنسٍ اختُلِف في اسمه، فقيل: سعدُ بن عبيد بن النعمان أحدُ بني عمروِ بنِ عوف. ورُدَّ: بأنه أَوْسِيٌّ، وأنسٌ خَزْرَجيٌّ وقد قال: إنه أحدُ عمومته، وبأن الشَّعْبيَّ عَدَّه هو وأبو[1] زيدٍ جميعاً فيمن جمع القرآنَ كما تقدَّم فدَلَّ على أنه غيرُه.

قال أبو أحمدَ العسكري[2]: «لم يَجمع القرآن من الأوس غيرُ سعدِ بنِ عُبيد».

[٨٥] وقال محمد بن حبيب[3] في «المحبَّر»: «سعدُ بن عبيدٍ / أحد مَنْ جَمَعَ القرآنَ في عهد النبيِّ ﷺ».

وقال ابن حجر[4]: «قد ذكر ابنُ أبي داودَ فيمَنْ جمعَ القرآنَ قيسَ بنَ أبي صعصعةَ وهو خَزْرَجِيٌّ يكنى أبا زيد، فلعله هو، وذكر أيضاً سعد بن

(١) كذا في النسخ برفع «أبو»، والأصل أن تكون منصوبة معطوفة على الضمير الهاء في «عدَّه». وتقدير عبارة السيوطي: هو وأبو زيد من الجامعين، فقوله: «أبو» معطوف على المبتدأ «هو»، والخبر محذوف دل عليه ما بعده أي هو وأبو زيد في الجامعين.

(٢) الحسن بن عبدالله بن سعيد، الخوزستاني المحدِّث الأديب (ت: ٣٨٢هـ)، من تصانيفه: «التصحيف»، «الزواجر والمواعظ». انظر: وفيات الأعيان ٢/ ٨٣، السير ١٦/ ٤١٣. انظر: قوله في الفتح ٩/ ٥٣.

(٣) ابن أمية، أبو جعفر البغدادي الهاشمي، علامة بالأنساب والأخبار واللغة والشعر (ت: ٢٤٥هـ) من مؤلفاته: «المحبَّر»، «المنمَّق». انظر: إنباه الرواة ٣/ ١١٩، بغية الوعاة ١/ ٧٣. وانظر: قوله في المحبّر: ٢٨٦، وفي الفتح ٩/ ٥٣.

(٤) فتح الباري ٩/ ٥٣.

المنذر بن أوس بن زهير وهو خزرجي أيضاً، لكن لم أرَ التصريحَ بأنه يُكْنَى أبا زيدٍ. قال: «ثمَ وَجَدْتُ عند ابن أبي داودَ[1] ما رَفَعَ الإشكالَ، فإنه رَوَى بإسنادٍ على شرط البخاريِّ إلى ثُمامةَ عن أنسٍ أن أبا زيدٍ الذي جَمَعَ القرآنَ اسمُه قيسُ بنُ السَّكَن» قال: وكان رجلاً منا من بني عديٍّ بنِ النجّار أحدِ عمومتي، ومات ولم يَدَعْ عَقِباً، ونحن وَرِثْناه» قال ابنُ أبي داود[2]: «حدَّثَنا أنسُ بنُ خالدٍ الأنصاريُّ»، قال: «هو قَيْسُ بنُ السَّكَنِ بنُ زعوراء مِنْ بني عَدِيٍّ بنِ النجَّار».

قال ابنُ أبي داودَ[3]: «مات قريباً مِنْ وفاةِ رسولِ الله ﷺ، فذهب علمُه، ولم يؤْخَذْ عنه، وكان عَقَبِيّاً[4] بَدْرياً. ومن الأقوالِ في اسمِه ثابتٌ وأوسٌ ومعاذٌ».

* * *

---

(١) لم أقف عليه في المصاحف، وعزاه له الحافظ ابن حجر في الفتح (٩/٥٣) في شرح حديث ٥٠٠٣، ٥٠٠٤ من ك: فضائل القرآن، وقال: إن إسناده على شرط البخاري وكذا نقله المصنف عنه.

(٢) انظر: الفتح ٩/٥٣.

(٣) المصدر نفسه ٩/٥٣.

(٤) لم يذكره ابن هشام في «السيرة» ممن حضر بيعة العقبة الأولى أو الثانية.

فائدة

ظَفِرْتُ بامرأةٍ من الصحابيات جَمَعَتِ القرآنَ، لم يَعُدَّها أحدٌ ممَّن تكلَّم في ذلك، فأخرج ابنُ سعدٍ في «الطبقات»[(١)] قال: أخبرَنا الفضلُ بن دُكَيْن قال: حدثنا الوليد بن عبدالله بن / جميع. قال: حَدَّثَتْني جَدَّتي عن أمِّ ١/٢٠٤ ورقةَ بنتِ عبدالله بن الحارثِ -وكان رسولُ الله ﷺ يزورُها، ويُسَمِّيها الشهيدةَ، وكانت قد جَمَعَت القرآنَ- أنَّ رسولَ الله ﷺ حين غزا بدراً، قالَتْ له: «أتأذنُ لي، فأخرجَ معك أُداويَ جَرْحاكم وأُمَرِّض مَرْضاكم، لعلَّ اللهَ يُهْدِي لي شهادةً؟»، قال: «إنَّ اللهَ مُهْدٍ لك شهادةً» وكان النبيُّ ﷺ قد أَمَرَها أَنْ تَؤُمَّ أَهْلَ دارِها، وكان لها مُؤَذِّن، فَغَمَّها غلامٌ لها وجاريةٌ كانت دَبَّرَتْهما، فقتلاها في إمارةِ عمرَ. فقال عمر: صَدَقَ رسول الله ﷺ كان يقول: «انطلقوا بنا نزورُ الشهيدة».

---

(١) (٨/٤٥٧) في ترجمة أم ورقة بنت عبدالله بن الحارث مع زيادة فيه، ضعيف... في إسناده جدة الوليد بن عبدالله بن جميع، لا تعرف، كما قال الحافظ ابن حجر في التقريب/١٣٩٥ برقم ٨٩٠٩، وبقية رجاله بين ثقة وصدوق.

وأخرجه أبو داود في سننه (١/٢٨١) ك: الصلاة، ب: إمامة النساء، ح ٥٩١، ٥٩٢، من طريق جدة الوليد، وعبدالرحمن بن خلاد الأنصاري. وعبدالرحمن مجهول الحال كما في التقريب/٥٧٧ برقم ٣٨٨٠، فيتقوى الحديث بهذه المتابعة، وبذلك حسنه الشيخ الألباني في صحيح سنن أبي داود (١/١٧٦-١٧٧) برقم ٥٩١، ٥٩٢.

فصل

المشتهرون بإقراء القرآنِ من الصحابةِ سبعةٌ: عثمانُ وعليٌّ وأُبَيٌّ وزيدُ بنُ ثابتٍ وابن مسعودٍ وأبو الدرداء وأبو موسى الأشعريُّ، كذا ذَكَرَهم الذهبيُّ[١] في «طبقات القراء[٢]» قال[٣]: «وقد قرأ على أُبَيّ جماعةٌ من الصحابة منهم أبو هريرةَ وابنُ عباسٍ وعبدالله بن السَّائب».

وأخذ ابنُ عباسٍ عن زيدٍ أيضاً، وأَخَذَ عنهم خَلْق من التابعين، فممن[٤] كان بالمدينة: ابنُ المسيب[٥]، وعروةُ وسالمٌ، وعمرُ بنُ عبدِالعزيز، وسليمانُ[٦]، وعطاءٌ ابنا يَسارٍ، ومعاذُ بن الحارث المعروفُ

---

(١) محمد بن أحمد بن عثمان، أبو عبدالله شمس الدين الدمشقي، تركماني الأصل، مؤرخ الإسلام علامة محقق (ت: ٧٤٨هـ)، من مؤلفاته: «تاريخ الإسلام»، «تذكرة الحفاظ». انظر: نكت الهميان ٢٤١، شذرات الذهب ٦/١٥٣.

(٢) ترجم لهم الذهبي في «طبقات القراء» في ١/٥ – ١٩.

(٣) طبقات القراء ١/٩.

(٤) من هنا إلى قوله: «ثم شريح بن يزيد الحضرمي» منقول من النشر (١/٨، ٩).

(٥) سعيد بن المسيب بن حَزْن، أبو محمد القرشي المخزومي، التابعي الفقيه العلم (ت: ٩٤هـ). انظر: طبقات ابن سعد ٥/١١٩، السير ٤/٢١٧.

(٦) ابن يسار، أبو أيوب المدني التابعي الفقيه مولى أم المؤمنين ميمونة (ت: ١٠٧هـ). انظر: طبقات ابن سعد ٥/١٧٤، السير ٤/٤٤٤.

بمعاذٍ القارئ، وعبدُالرحمن بنُ هرمز الأعرج[١]، وابنُ شِهابٍ الزُّهريُّ، ومسلمُ بنُ جُنْدُب[٢]، وزيدُ بن أسلم[٣].

وبمكةَ: عُبَيْدُ بنُ عُمَيْر[٤]، وعطاءُ بنُ أبي رَباحٍ[٥]، وطاوسٌ، ومجاهدٌ، وعكرمةُ، وابنُ أبي مُلَيْكةَ[٦].

وبالكوفة: عَلْقمة[٧]، والأسود[٨] ومسروق[٩]، وعَبيدة،

---

(١) أبو داود المدني، تابعي جليل، ثقةَ عالم (ت: ١١٧هـ).. انظر: تذكرة الحفاظ ١/٩٧، غاية النهاية ١/٣٨١.

(٢) أبو عبدالله الهُذَلي المدني، القاص المقرئ (ت: ١٣٠هـ). انظر: طبقات القراء ١/٥٨، غاية النهاية ٢/٢٩٧.

(٣) ابن ثعلبة، أبو عبدالله العَدَوي المدني الفقيه المقرئ المفسِّر (ت: ١٣٦هـ) له تفسير القرآن. انظر: الجرح والتعديل ٣/٤٥٤، السير ٥/٣١٦.

(٤) ابن قتادة، أبو عاصم الليثي المكي الواعظ المفسِّر (ت: ٧٤هـ). انظر: السير ٤/١٥٦، غاية النهاية ١/٤٩٦.

(٥) «أسلم»، أبو محمد القرشي المكي مفتي الحرم (ت: ١١٥هـ). انظر: طبقات ابن سعد ٥/٤٦٧، السير ٥/٧٨.

(٦) عبدالله بن عبيدالله بن زهير، أبو بكر التيمي، أدرك ثلاثين من الصحابة، ثقة فقيه (ت: ١١٧هـ). انظر: تذكرة الحفاظ ١/١٠١، السير ٥/٨٨.

(٧) ابن قيس بن عبدالله، أبو شبل النَّخَعي الكوفي الفقيه المقرئ (ت: ٦٢هـ). انظر: السير ٤/٥٣، غاية النهاية ١/٥١٦.

(٨) ابن يزيد بن قيس، أبو عمرو النَّخَعي الكوفي المقرئ (ت: ٧٥هـ). انظر: السير ٤/٥٠، غاية النهاية ١/١٧١.

(٩) ابن الأجدع بن مالك، أبو عائشة الوادعي الهَمْداني الكوفي المقرئ (ت: ٦٣هـ). انظر: تاريخ بغداد ١٣/٢٣٢، السير ٤/٦٣.

وعمرو بن شُرَحْبيل[1]، والحارثُ بن قَيْس[2] والرَّبيع بن خُثَيْم[3] وعمرُو بن ميمون[4]، وأبو عبدالرحمن السُّلَمِيُّ، وزِرّ بن حُبَيْش[5]، وعُبَيْدُ بنُ نُضَيْلَة[6] وسعيدُ بن جُبَير[7]، والنَّخَعيُّ[8]، والشَّعْبيُّ.

(١) أبو ميسَرة الهمْداني الكوفي المقرئ (ت: قبل ٦٥هـ). انظر: طبقات ابن سعد ٦/١٠٦، غاية النهاية ١/٦٠١.

(٢) الجُعْفي الكوفي، فقيه عابد، روى القراءة عن ابن مسعود (ت: قبل ٥٠هـ). انظر: السير ٤/٧٥، غاية النهاية ١/٢٠١.

(٣) ابن عائذ، أبو يزيد الكوفي العابد من أصحاب ابن مسعود رضي الله عنه (ت: قبل ٩٥هـ). انظر: السير ٤/٢٥٨، غاية النهاية ١/٢٨٣.

(٤) أبو عبدالله، الأودي المَذْحِجي الكوفي، أدرك الجاهلية وأسلم في حياة النبي ﷺ ولم يره، ثم سكن الكوفة (ت: ٧٥هـ). انظر: السير ٤/١٥٨، غاية النهاية ١/٦٠٣.

(٥) ابن حُباشة، أبو مريم الأسدي الكوفي مقرئ الكوفة (ت: ٨٢هـ). انظر: السير ٤/١٦٦، غاية النهاية ١/٢٩٤.

(٦) في مطبوعة أبي الفضل: «فضيلة» وهو عُبَيْد بن نُضَيْلَة، أبو معاوية الخزاعي الكوفي المقرئ (ت: نحو ٧٥هـ). انظر: غاية النهاية ١/٤٩٧، تهذيب التهذيب ٧/٧٥، تحرير تقريب التهذيب ٢/٤٢٣.

(٧) ابن هشام، أبو محمد الأسديُّ الكوفيّ العَلَم المفسِّر من أئمة الإقراء والتفسير (ت: ٩٥هـ). انظر: السير ٤/٣٢١، طبقات المفسرين للداودي ١/١٨١.

(٨) إبراهيم بن يزيد بن قيس، أبو عِمْران الكوفي الزاهد المقرئ (ت: ٩٦هـ). انظر: السير ٤/٥٢٠، غاية النهاية ١/٢٩.

وبالبصرةِ: أبو العاليةِ، وأبو رجاءٍ[١]، ونصرُ بنُ عاصمٍ[٢]، ويحيى بن يَعْمَر[٣]، والحسنُ، وابنُ سيرين وقتادةُ.

/ وبالشام: المغيرةُ بن أبي شهابٍ المخزوميُّ[٤] صاحبُ عثمان، وخليفة[٥] ابنُ سعدٍ صاحبُ أبي الدرداء. ثم تجرَّد قومٌ، واعتَنَوا بضبطِ القراءةِ أتَمَّ عنايةٍ حتى صاروا أئمةً يُقْتَدَى بهم، ويُرْحَلُ إليهم، فكان بالمدينة أبو جعفرٍ يزيدُ بنُ القعقاع، ثم شيبة بن نِصاح، ثم نافعُ بن أبي نُعَيم[٦].

٢٠٥/١

(١) عِمْران بن مِلْحان، العُطاردي التميمي البصري العابد، أدرك الجاهلية وأسلم بعد فتح مكة، ولم ير النبي ﷺ، وكان تلاَّءً لكتاب الله (ت: ١٠٥هـ) وعمره أزيد من (١٢٠) سنة. انظر: طبقات ابن سعد ٧/١٣٨، السير ٤/٢٥٣.

(٢) الليثي البصري، النحوي المقرئ، قيل: إنه أول من نقط المصاحف وخمَّسها وعشَّرها (ت: قبل ١٠٠هـ). انظر: طبقات القراء ١/٤٧، غاية النهاية ٢/٣٣٦.

(٣) أبو سليمان، البصري الفقيه المقرئ اللغوي قاضي مَرْو، قيل: إنه أول من نقط المصاحف (ت: قبل ٩٠هـ). انظر: السير ٤/٤٤١، غاية النهاية ٢/٣٨١، تحرير تقريب التهذيب ٤/١٠٥.

(٤) ابن عبدالله بن عمرو الدمشقي، شيخ ابن عامر اليحصبي (ت: ٩١هـ). انظر: معرفة القراء ١/٤٨، غاية النهاية ٢/٣٠٥.

(٥) هكذا في الأصول، والصواب: خُلَيْد كما في النشر ١/٨، وذكره ابن الجزري في ترجمة أبي الدرداء من غاية النهاية ١/٦٠٦، وهو: خُلَيْد بن سَعْد السَّلاماني القُضاعي مولى أبي الدرداء ويروي عنه، وكان قارئاً حسن الصوت، وسكن بيت المقدس، لم تؤرَّخ وفاته. انظر: الثقات لابن حبان ٤/٢١٠، لسان الميزان ٣/٢٤٧.

(٦) أبو رُوَيْم المدني، المقرئ أصله من أصبهان، أحد القراء السبعة المشهورين (ت: ١٦٩هـ). انظر: السير ٧/٣٣٦، غاية النهاية ٢/٣٣٠.

وبمكة: عبدُالله بن كثير وحُمَيْدُ بنُ قيسٍ الأعرج[١] ومحمد بن محيصن[٢].

وبالكوفة: يحيى بن وَثَّاب[٣]، وعاصمُ بن أبي النَّجود[٤]، وسليمانُ الأعمشُ[٥]، ثم حمزةُ، ثم الكسائيُّ.

وبالبصرة: عبدُالله بن أبي إسحاق[٦]، وعيسى بن عمر[٧]، وأبو عمرو ابن العلاء[٨]، وعاصمٌ الجحدريُّ، ثم يعقوبُ[٩] الحَضْرَميّ.

---

(١) أبو صفوان المكي القارئ (ت: ١٣٠هـ). انظر: طبقات القراء ١/٨٧، غاية النهاية ١/٢٦٥.

(٢) محمد بن عبدالرحمن بن محيصن، أبو عبدالله السَّهْمي المكي المقرئ، من القراء الأربعة عشر (ت: ١٢٣هـ). انظر: طبقات القراء ١/٨٩، غاية النهاية ٢/١٦٧.

(٣) الأسدي الكوفي، المقرئ الفقيه العابد (ت: ١٠٣هـ). انظر: السير ٤/٣٧٩، غاية النهاية ٢/٣٨٠.

(٤) «بَهْدَلَة»، أبو بكر الأسدي الكوفي، أحد القراء السبعة المعروفين (ت: ١٢٠هـ). انظر: السير ٥/٢٥٦، غاية النهاية ١/٣٤٦.

(٥) سليمان بن مِهْران، أبو محمد الأسدي المحدِّث المقرئ أحد القراء الأربعة عشر (ت: ١٤٨هـ). انظر: السير ٦/٢٢٦، غاية النهاية ١/٣١٥.

(٦) «زيد» بن الحارث، أبو بحر، الحضرمي النحوي المقرئ جدّ يعقوب أحد القراء العشرة (ت: ١١٧هـ). انظر: غاية النهاية ١/٤١٠، بغية الوعاة ٢/٤٢.

(٧) أبو عمر الثقفي البصري النحوي المقرئ (ت: ١٤٩هـ)، له: «الجامع»، «الإكمال» في النحو. انظر: طبقات القراء ١/١٢٧، غاية النهاية ١/٦١٣.

(٨) زَبَّان بن العلاء بن عَمَّار، البصري التميمي المازني النحوي أحد القراء السبعة المشهورين (ت: ١٥٤هـ). انظر: السير ٦/٤٠٧، غاية النهاية ١/٢٨٨.

(٩) ابن إسحاق بن زيد، أبو محمد الحضرمي المقرئ، أحد القراء العشرة (ت: ٢٠٥هـ). انظر: طبقات القراء ١/١٧٥، غاية النهاية ٢/٣٨٦.

وبالشام: عبدُالله بن عامرٍ، وعطيةُ بن قيس الكِلابيُّ[1]، وإسماعيل بنُ عبدِالله بن المهاجر[2]، ثم يحيى بن الحارث الذِّماريُّ، ثم شُرَيْحُ بنُ يزيدَ[3] الحَضْرميُّ.

واشْتُهِرَ من هؤلاءِ في الآفاق الأئمةُ السبعةُ: نافعٌ، وأخذ عن سبعين من التابعين، منهم أبو جعفرٍ.

وابنُ كثيرٍ: وأخذ عن عبدِالله بن السائبِ الصحابي[4].

وأبو عمروٍ: وأخذ عن التابعين.

وابنُ عامر: وأخذ عن أبي الدرداءِ، وأصحابِ عثمان.

وعاصمٌ: وأخذ عن التابعين.

---

(١) أبو يحيى، الدمشقي المقرئ عرض على أم الدرداء وكانت عارفة بالتنزيل (ت: ١٢١هـ). انظر: السير ٥/٣٢٤، غاية النهاية ١/٥١٣.

(٢) في النسخ: إسماعيل بن عبدالله بن المهاجر، والصواب: إسماعيل بن عُبَيْدالله بن أبي المهاجر، أبو عبدالحميد المخزومي الدمشقي العالم الثقة، مفقه أولاد الخليفة عبدالملك ابن مروان (ت: ١٣٢هـ). انظر: الجرح والتعديل ٢/١٨٢، السير ٥/٢١٣، تحرير تقريب التهذيب ١/١٣٧.

(٣) أبو حَيْوة، الحمصي المقرئ صاحب القراءة الشاذة (ت: ٢٠٣هـ). انظر: طبقات القراء ١/١٩٤، غاية النهاية ١/٣٢٥.

(٤) فيما قطع به الداني وغيره، وضعَّف الحافظ أبو العلاء الهمذاني هذا القول، قال ابن الجزري: «وليس ذلك ببعيد، فإنه قد أدرك غير واحد من الصحابة وروى عنهم». غاية النهاية ١/٤٤٣.

وحمزةُ: وأخذ عن عاصمٍ، والأعمشِ والسَّبِيعيِّ[(١)]، ومنصور بن المعتمر[(٢)] وغيره.

والكسائيُّ: وأخذ عن حمزةَ، وأبي بكر بن عَيَّاشٍ[(٣)].

/ ثم انتشَرَتِ القَرَأَةُ[(٤)] في الأقطارِ، وتَفَرَّقوا أُمماً بعد أُممٍ، واشْتُهِرَ مِنْ رواةِ كلِّ طريقٍ من طرقِ السبعة راويان: ٢٠٦/١

فعن نافع: قالونُ[(٥)] وورشٌ[(٦)] عنه.

---

(١) عمرو بن عبدالله بن ذي يُحْمِد «عُبَيْد»، أبو إسحاق الهمْداني الكوفي من جلة التابعين (ت: ١٢٩هـ). انظر: تاريخ الفسوي ٢/٦١٢، السير ٥/٣٩٢، تحرير تقريب التهذيب ٣/٩٩.

(٢) أبو عَتَّاب، السُّلمي الكوفي الحافظ (ت: ١٣٣هـ). انظر: طبقات ابن سعد ٦/٣٣٧، السير ٥/٤٠٢.

(٣) شعبة بن عَيَّاش بن سالم، الأسدي الكوفي المقرئ المحدِّث أحد رواة عاصم (ت: ١٩٣هـ). انظر: السير ٨/٤٩٥، غاية النهاية ١/٣٢٥.

(٤) أ، ع، ومطبوعة أبي الفضل: «القراءات»، (س): القراءة، ر، ب: «القراء»، وما أثبتناه من (ح).

(٥) عيسى بن مينا بن وَرْدان، أبو موسى الزُّرَقي المدني المقرئ، وقالون لقب له، لقبه به شيخه نافع، ومعناه بالرومية «جيد» (ت: ٢٢٠هـ). انظر: طبقات القراء ١/١٧٤، غاية النهاية ١/٦١٥.

(٦) عثمان بن سعيد بن عبدالله، أبو سعيد الإفريقي، مقرئ الديار المصرية، وورْش لقبه، لقَّبه به شيخه نافع لشدة بياضه (ت: ١٩٧هـ). انظر: السير ٩/٢٩٥، غاية النهاية ١/٥٠٢.

[٨٦] وعن ابن كثيرٍ: قُنْبل[١] والبزِّي[٢] عن / أصحابه عنه.

وعن أبي عمروٍ: الدُّوْريٌّ[٣]، والسُّوسيُّ[٤]، عن اليزيديِّ[٥] عنه.

وعن ابن عامرٍ: هشامٌ وابنُ ذكوانَ عن أصحابِه عنه.

وعن عاصم: أبو بكر بن عياشٍ وحفصٌ[٦] عنه.

وعن حمزةَ: خَلَفٌ وخلاَّدٌ[٧] عن سُلَيْم[٨] عنه.

---

(١) محمد بن عبدالرحمن بن خالد، أبو عمر المخزومي المكي، وكان على الشرطة بمكة، وقنبل لقبه؛ لأنه من بيت بمكة يقال لهم: القنابلة (ت: ٢٩١هـ). انظر: طبقات القراء ١/٢٧٣، غاية النهاية ٢/١٦٥.

(٢) أحمد بن محمد بن عبدالله، أبو الحسن بن أبي بزَّةَ المخزومي، فارسي الأصل، المقرئ (ت: ٢٥٠هـ). انظر: السير ١٢/٥٠، غاية النهاية ١/١١٩.

(٣) حفص بن عمر بن عبدالعزيز، أبو عمر الأزدي البغدادي النحوي المقرئ، يقال: إنه أول من جمع القراءات (ت: ٢٤٦هـ)، له: قراءات النبي ﷺ. انظر: طبقات القراء ١/٢٢٠، غاية النهاية ١/٢٥٥.

(٤) صالح بن زياد بن عبدالله، أبو شعيب الرقي المقرئ (ت: ٢٦١هـ). انظر: السير ١٢/٣٨٠، غاية النهاية ١/٣٣٢.

(٥) يحيى بن المبارك بن المغيرة، أبو محمد العَدَوي المقرئ النحوي، أحد القراء الأربعة عشر (ت: ٢٠٢هـ)، من مؤلفاته: «النوادر»، «المقصور والممدود». انظر: تاريخ بغداد ١٤/١٤٦، السير ٩/٥٦٢، غاية النهاية ٢/٣٧٥.

(٦) ابن سليمان بن المغيرة، أبو عمر الأسدي الكوفي البزاز المقرئ (ت: ١٨٠هـ). انظر: طبقات القراء ١/١٤١، غاية النهاية ١/٢٥٤.

(٧) ابن خالد، أبو عيسى الشيباني الكوفي الصيرفي المقرئ الضابط (ت: ٢٢٠هـ). انظر: طبقات القراء ١/٢٤٨، غاية النهاية ١/٢٧٤.

(٨) ابن عيسى بن سُلَيْم، أبو عيسى الحنفي الكوفي المقرئ أحذق أصحاب حمزة (ت: ١٨٨هـ). انظر: السير ٩/٣٧٥، غاية النهاية ١/٣١٨.

وعن الكسائيِّ: الدُّوريُّ وأبو الحارث[١].

ثم لما اتَّسَع الخرق، وكاد الباطلُ يلتبس بالحق، قام جَهابِذةُ الأمةِ، وبالغوا في الاجتهاد، وجمعوا الحروفَ والقراءات وعَزَوا الوجوهَ والرواياتِ، وميَّزوا الصحيحَ والمشهورَ والشاذَّ بأصولٍ أصَّلُوها وأركانٍ فَصَّلوها[٢].

فأوَّلُ مَنْ صَنَّفَ في القراءاتِ: أبو عبيدٍ القاسمُ بن سَلاَّم، ثم أحمدُ بن جُبَير الكوفي[٣] ثم إسماعيل بن إسحاق المالكي صاحب قالون[٤]، ثم أبو جعفرِ بنُ جريرٍ الطبري[٥]، ثم أبو بكر محمد بن أحمد بن عمر الدَّاجوني[٦]، ثم أبو بكرٍ بنُ مجاهد[٧]، ثم قام الناسُ في عصرهِ وبعدَه

---

(١) الليث بن خالد، البغدادي المقرئ الحاذق من جلة أصحاب الكسائي (ت: ٢٤٠هـ). انظر: طبقات القراء ١/ ٢٥٠، غاية النهاية ٢/ ٣٤.

(٢) انظر: النشر ١/ ٩، ٣٣ – ٣٤.

(٣) ابن محمد، أبو جعفر الأنطاكي المقرئ، جمع كتاباً في قراءات الخمسة، اختار من كل مصر قارئاً (ت: ٢٥٨هـ). انظر: طبقات القراء ١/ ٢٤٣، غاية النهاية ١/ ٤٢، النشر ١/ ٣٤.

(٤) جمع في كتابه عشرين إماماً، منهم القراء السبعة. انظر: النشر ١/ ٣٤.

(٥) ألَّف كتاباً حافلاً سماه «الجامع» فيه نيف وعشرون قراءة. انظر: النشر ١/ ٣٤.

(٦) الرَّمْلي الضرير، يعرف بالداجوني الكبير (ت: ٣٢٤هـ)، جمع كتاباً في القراءات، وأدخل مع القراء أبا جعفر أحد القراء العشرة. انظر: طبقات القراء ١/ ٣٣٧، غاية النهاية ٢/ ٧٧، النشر ١/ ٣٤.

(٧) أحمد بن موسى بن العباس، التميمي البغدادي المقرئ، أول من سبَّع القراءات واقتصر على قراءات السبعة المعروفين في كتابه: «السبعة» (ت: ٣٢٤هـ)، من مؤلفاته: «الشواذ». انظر: طبقات القراء ١/ ٣٣٣، غاية النهاية ١/ ١٣٩.

بالتأليف في أنواعها جامعاً، ومُفْرِداً، وموجزاً، ومُسْهَباً، وأئمةُ القراءاتِ لا تُحصى. وقد صَنَّف طبقاتِهم حافظُ الإسلام أبو عبدالله الذهبي[1]، ثم حافظُ القُرَّاء[2] أبو الخير بنُ الجَزَري[3].

* * *

(١) طبع كتابه بعنوانين «طبقات القراء» و «معرفة القراء الكبار».

(٢) (م): «القراءات».

(٣) لابن الجزري كتابان في طبقات القراء، الأول كبير بعنوان: «نهاية الدرايات في أسماء رجال القراءات»، وهو مفقود، ولخصه في الثاني بعنوان: «غاية النهاية» وأتى فيه على ما في كتابي الداني والذهبي. انظر: غاية النهاية (١/٣).

١/ ٢٠٧

/ النوع الحادي والعشرون

في معرفةِ العالي والنازل من أسانيده[١]

اعلم أنَّ طلبَ علوِّ الإسنادِ سُنَّةٌ؛ فإنه قُربٌ إلى الله تعالى، وقد قسَّمه أهلُ الحديثِ إلى خمسةِ أقسامٍ، ورأيتُها تأتي هنا[٢]:

الأولُ: القربُ من رسول الله ﷺ من حيث العددُ بإسنادٍ نظيفٍ غيرِ ضعيفٍ، وهو أفضلُ أنواع العلوِّ، وأجَلُّها. وأعلى ما يقع للشيوخ في هذا الزمانِ إسنادٌ رجالُه أربعةَ عشَرَ رجلاً، وإنما يقع ذلك مِنْ قراءةِ ابنِ عامرٍ من روايةِ ابنِ ذَكْوانَ، ثم خمسةَ عَشَرَ، وإنما يقعُ ذلك مِنْ قراءةِ عاصمٍ من رواية حفص، وقراءةِ يعقوبَ مِنْ روايةِ رُوَيْسٍ[٣].

الثاني من أقسام العلوِّ عند المحدِّثين: القُرْبُ إلى إمامٍ من أئمةِ الحديث كالأعمشِ وهُشَيْم[٤] وابنِ جريج والأَوْزاعيِّ[٥] ومالكٍ، ونظيرهُ هنا القربُ إلى إمامٍ من الأئمةِ السبعةِ، فأعلى ما يقعُ اليومَ للشيوخِ بالإسنادِ المتصلِ بالتلاوة إلى نافعٍ اثنا عَشرَ، وإلى ابنِ عامر اثنا عشرَ.

---

(١) انظر: التحبير ١٦٤.

(٢) انظر: النشر ١/ ١٠١، ١١٥، ١٢٣، ١٩٣، ١٩٨.

(٣) محمد بن المتوكِّل، أبو عبدالله البصري اللؤلؤي، المقرئ الضابط، ورُوَيْس لقبه (ت: ٢٣٨هـ). انظر: معرفة القراء ١/ ٢١٦، غاية النهاية ٢/ ٢٣٤.

(٤) ابن بَشير بن أبي خازم «قاسم»، أبو معاوية السُّلَمي البغدادي المحدِّث (ت: ١٨٣هـ). انظر: تاريخ بغداد ١٤/ ٨٥، السير ٨/ ٢٨٧.

(٥) عبدالرحمن بن عمرو بن يُحْمِد، أبو عمرو الشامي الفقيه الجليل، مات مرابطاً ببيروت سنة (١٥٧هـ). انظر: وفيات الأعيان ٣/ ١٢٧، السير ٧/ ١٠٧.

الثالث عند الـمُحَدِّثين: العُلُوُّ بالنسبةِ إلى روايةِ أحدِ الكتبِ الستةِ، بأَنْ يَرْوِيَ حديثاً لو رواه من طريقِ كتابٍ من الستةِ وقعَ أنْزَلَ ممَّا لو رواه مِنْ غير طريقها، ونظيرُه هنا العلوُّ بالنسبة إلى بعضِ الكتبِ المشهورةِ في القراءات، كالتيسير[1] والشاطبية[2]. ويقع في هذا النوع: الموافقاتُ والأبدالُ والمساواةُ والمصافحاتُ.

فالموافقةُ: أن يجتمعَ طريقُه مع أحدِ أصحابِ الكتب في شيخِه، وقد يكونُ مع علوّ على ما لو رواه من طريقه، وقد لا يكون. مثالُه في هذا الفنِّ قراءةُ ابنِ كثير، روايةُ البزيِّ، طريقُ ابن بُنانٍ[3] عن أبي ربيعة[4] عنه، يَرْويها ابن الجَزَرِيِّ من كتاب «المفتاح» لأبي منصور محمد بنِ عبدالملكِ بن خَيْرون[5]، ومن كتابِ «المصباح» لأبي الكَرَم

(١) في القراءات السبع، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت: ٤٤٤هـ)، وهو مطبوع.

(٢) في القراءات السبع، واسمها: حرز الأماني ووجه التهاني، وهي منظومة لامية من البحر الطويل، تقع في (١١٧٣) بيتاً، لخص فيها الشاطبي كتاب التيسير للداني، وهي مطبوعة.

(٣) عمر بن محمد بن عبدالصمد، أبو محمد البغدادي المقرئ الزاهد المعروف بابن بُنان (ت: ٣٧٤هـ). انظر: تاريخ بغداد ١١ / ٢٦٠، غاية النهاية ١ / ٥٩٧.

(٤) محمد بن إسحاق بن وهب، الرَّبَعي المكي المقرئ الضابط المتقن، كان مؤذن المسجد الحرام بعد البزي، (ت: ٢٩٤هـ). انظر: طبقات القراء ١ / ٢٧٤، غاية النهاية ٢ / ٩٩.

(٥) البغدادي المقرئ الدباس (ت: ٥٣٩هـ)، من مؤلفاته: «المفتاح في القراءات العشر» وهو من أصول كتاب النشر التي لم نقف على خبر عنها، «الموضح في القراءات». انظر: السير ٢٠ / ٩٤، غاية النهاية ٢ / ١٩٢، النشر ١ / ٨٦.

/ الشَّهْرَزُوْرِيِّ(١)، وقرأ بها كلٌّ من المذكورين على عبدالسيد بن عَتَّاب(٢) ١/٢٠٨ فروايتُه لها من أحدِ الطريقين تُسَمَّى موافَقَةً للآخر باصطلاح أهل الحديث.

والبَدَلُ: أَنْ يجتمعَ معه في شيخِ شيخهِ فصاعداً، وقد يكونُ أيضاً بعُلُوٍّ، وقد لا يكون. مثالُه هنا قراءةُ أبي عمرٍو روايةُ الدُّوري، طريقُ ابن مجاهد عن أبي الزَّعْراء(٣) عنه، رواها ابنُ الجَزَرِيِّ من كتاب «التيسير»، قرأ بها الدانيُّ على أبي القاسم عبدِالعزيزِ بنِ جعفرٍ(٤) البغداديِّ وقرأ بها على أبي طاهر(٥) عن ابن مجاهد، ومن «المصباح» قرأ بها أبو الكرم على أبي

(١) المبارك بن الحسن بن أحمد، البغدادي المقرئ (ت: ٥٥٠هـ)، من مؤلفاته «المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر» مخطوط، وهو من أحسن ما أُلِّف في هذا العلم. انظر: السير ٢٠/٢٨٩، غاية النهاية ٢/٣٨، النشر ١/٩٠، الفهرس الشامل «مخطوطات القراءات»: ١٨٥.

(٢) ابن محمد، أبو القاسم الحطَّاب البغدادي الضرير المقرئ (ت: ٤٨٧هـ). انظر: طبقات القراء ٢/٦٦٨، غاية النهاية ١/٣٨٧.

(٣) عبدالرحمن بن عَبْدوس، البغدادي المقرئ المحرر، من أجلّ أصحاب الدوري (ت: سنة بضع ومئتين وثمانين). انظر: طبقات القراء ١/٢٨٥، غاية النهاية ١/٣٧٣.

(٤) ابن محمد، المقرئ النحوي المعروف بابن أبي غَسَّان (ت: ٤١٢هـ). انظر: طبقات القراء ١/٤٧٤، غاية النهاية ١/٣٩٢.

(٥) عبدالواحد بن عمر بن محمد، البغدادي المقرئ النحوي والد غلام ثعلب، المعروف بابن أبي هاشم (ت: ٣٤٩هـ)، من مؤلفاته: «البيان والفصل». انظر: السير ١٦/٢١، غاية النهاية ١/٤٧٥.

القاسم يحيى بن أحمد بن[1] السِّيْبيّ، وقرأ بها على أبي الحسن الحَمَّامي[2]، وقرآ على أبي طاهر، فروايته لها مِنْ طريقِ «المصباح» تُسَمَّى بَدَلاً للدانيِّ في شيخِ شيخه.

والمساواة: أن يكونَ بين الراوي والنبيِّ ﷺ أو الصحابيِّ، أو مَنْ دونَه، إلى شيخِ أحدِ أصحابِ الكتبِ / كما بَيْنَ أحدِ أصحابِ الكتبِ والنبيِّ ﷺ، أو الصحابيِّ، أو من دونَه على ما ذُكِر من العددِ. [٨٧]

والمصافحة: أَنْ يكون أكثرَ عدداً منه بواحدٍ، فكأنه لَقِيَ صاحبَ ذلك الكتابِ وصافحه، وأخذ عنه. مثالُه قراءةُ نافع رواها الشاطبيُّ[3] عن أبي عبدِالله محمدِ بن عليٍّ[4] النِّفْزِيِّ[5]، عن أبي عبدِالله بنِ غلامِ الفرسِ[6]،

(١) أحمد، القَصْري المقرئ المعمَّر البغدادي (ت: ٤٩٠هـ). انظر: طبقات القراء ٢/٦٧٢، غاية النهاية ٢/٣٦٥.

(٢) علي بن أحمد بن عمر، البغدادي المقرئ المحدِّث الفاضل (ت: ٤١٧هـ). انظر: السير ١٧/٤٠٢، غاية النهاية ١/٥٢١.

(٣) القاسم بن فِيْرُّهْ بن خلف، أبو القاسم الرعيني الأندلسي الإمام العَلَم صاحب «الشاطبية» و«الرائية في الرسم = عقيلة أتراب القصائد» (ت: ٥٩٠هـ). انظر: السير ٢١/٢٦١، غاية النهاية ٢/٢٠.

(٤) ابن أبي العاص، الشاطبي المقرئ المعروف بابن اللاَّيُهْ شيخ الإمام الشاطبي (ت: سنة بضع وخمسين وخمسمئة). انظر: طبقات القراء ٢/٨٣١، غاية النهاية ٢/٢٠٤.

(٥) هكذا ضبطت في الأصل (النِّفْزِيّ)، وقال السِّلَفي: نفزة -بكسر النون- قبيلة كبيرة، منها بنو عميرة، وبنو ملحان، المقيمون بشاطبة. انظر: معجم البلدان ٥/٢٩٦.

(٦) محمد بن الحسن بن محمد، الداني المقرئ النحوي (ت: ٥٤٧هـ). انظر: طبقات القراء ٢/٧٨٠، غاية النهاية ٢/١٢١.

عن سليمانَ بنِ نجاح[1] وغيرِه عن أبي عمرٍو الداني، عن أبي الفتح فارسِ بنِ أحمد[2] عن عبدالباقي بن الحسن[3]، عن إبراهيمَ بنِ عمرَ[4] المُقرئِ، عن أبي الحسين بن بُويانَ[5]، عن أبي بكر بن الأشعث[6]، عن أبي جعفر الرَّبَعي المعروف بأبي نَشِيط[7] عن قالون عن نافع، ورواها ابن الجَزَرِيِّ عن أبي محمد بن البغداديِّ[8] وغيرِه عن الصائغِ[9]،

(١) أبو داود الأندلسي الأموي المقرئ الحافظ (ت: ٤٩٦هـ)، من مؤلفاته: «البيان في علوم القرآن»، «التبيين لهجاء التنزيل». انظر: السير ١٩/ ١٦٨، غاية النهاية ١/ ٣١٦.

(٢) ابن موسى، الحمصي الضرير المقرئ شيخ الداني (ت: ٤٠١هـ). انظر: طبقات القراء ٢/ ٥٧٣، غاية النهاية ٢/ ٥.

(٣) ابن أحمد، أبو الحسن الخراساني الأصل الدمشقي المقرئ الرَّحال (ت: بعد ٣٨٠هـ). انظر: طبقات القراء ١/ ٤٥٢، غاية النهاية ١/ ٣٥٦.

(٤) ابن عبدالرحمن، أبو إسحاق البغدادي المقرئ من تلاميذ ابن بويان من علماء القرن الرابع الهجري. انظر: غاية النهاية ١/ ٢١.

(٥) أحمد بن عثمان بن محمد، الخراساني البغدادي المقرئ المعروف بابن بويان (ت: ٣٤٤هـ). انظر: طبقات القراء ١/ ٣٦٦، غاية النهاية ١/ ٧٩.

(٦) أحمد بن محمد بن يزيد، العَنَزي البغدادي المقرئ الضابط، المعروف بأبي حسَّان (ت: قبل ٣٠٠هـ). انظر: طبقات القراء ١/ ٢٨٥، غاية النهاية ١/ ١٣٣.

(٧) محمد بن هارون، الحربي البغدادي المقرئ (ت: ٢٥٨هـ). انظر: طبقات القراء ١/ ٢٦١، غاية النهاية ٢/ ٢٧٢.

(٨) عبدالرحمن بن أحمد بن علي، الواسطي الأصل ثم المصري المقرئ النحوي (ت: ٧٨١هـ)، من مؤلفاته: «شرح الشاطبية»، «اختصار البحر المحيط لأبي حيان». انظر: غاية النهاية ١/ ٣٦٤، الدرر الكامنة ٢/ ٤٣١.

(٩) محمد بن أحمد بن عبدالخالق، أبو عبدالله تقي الدين المصري الشافعي مقرئ عصره (ت: ٧٢٥هـ) له: ديوان خطب. انظر: طبقات القراء ٣/ ١٢٤٣، غاية النهاية ٢/ ٦٥.

عن الكمال بن فارس(١) عن أبي اليُمْنِ الكِنْديّ(٢) عن أبي القاسمِ هبةِ اللهِ ابن أحمدَ(٣) الحريريِّ، عن أبي بكرٍ الخيَّاطِ(٤) عن الفَرَضي(٥)، عن ابنِ بُوْيانَ، فهذه مُساواةٌ لابن الجَزَري؛ لأنَّ بينه وبين ابنِ بُوْيانَ سبعةً، وهي العددُ الذي بين الشاطبيِّ وبينه، وهي لمنْ أَخَذَ عن ابن الجزَرِيِّ مصافَحَةٌ للشاطبيِّ.

١/٢٠٩ / ومما يُشْبِهُ هذا التقسيمَ الذي لأهلِ الحديثِ تقسيمُ القراءِ أحوالَ الإسنادِ إلى قراءةٍ وروايةٍ وطريقٍ ووجهٍ(٦)، فالخلاف إن كان لأحد الأئمة

(١) إبراهيم بن أحمد بن إسماعيل، أبو إسحاق كمال الدين التميمي الدمشقي المقرئ المعروف بالكمال بن فارس (ت: ٦٧٦هـ). انظر: طبقات القراء ٣/١١٤٧، غاية النهاية ١/٦.

(٢) زيد بن الحسن بن زيد، تاج الدين البغدادي الحنفي المقرئ النحوي الأديب، أحد كبار المسندين المعمَّرين، قرأ القراءات وعمره عشر سنوات (ت: ٦١٣هـ)، من مؤلفاته: «شرح ديوان المتنبي»، «حواشٍ على خطب ابن نباتة». انظر: غاية النهاية ١/٢٩٧، بغية الوعاة ١/٥٧٠.

(٣) ابن عمر، البغدادي المقرئ المسند المعروف بابن الطَّبَر، (ت: ٥٣١هـ). انظر: طبقات القراء ٢/٧٤٦، غاية النهاية ٢/٣٤٩.

(٤) محمد بن علي بن محمد، البغدادي الحنبلي المقرئ الثقة (ت: ٤٦٧هـ). انظر: طبقات القراء ٢/٦٤٧، غاية النهاية ٢/٢٠٨.

(٥) عبيدالله بن محمد بن أحمد، أبو أحمد البغدادي المقرئ (ت: ٤٠٦هـ). انظر: طبقات القراء ١/٤٦١، غاية النهاية ١/٤٩١.

(٦) وهذا تشبيه مع الفارق؛ لأن المحدِّثين ينظرون في هذا التقسيم: وهو: الموافقة، والبدل، والمساواة، والمصافحة، إلى صفة العلو في السند، بينما القراء تقسيمهم منظور فيه إلى نسبة القراءة ومخرجها، وهو ما يصطلحون عليه بالخلاف الواجب والجائز، دون اعتبار بالقارئ المنسوبة إليه القراءة من حيث قلّة العدد أو كثرته. انظر علوم القرآن بين البرهان والإتقان: ٤٦١.

السبعة أو العشرة أو نحوهم، واتفقَتْ عليه الرواياتُ والطرقُ عنه، فهو قراءةٌ، وإن كان للراوي عنه فروايةٌ، أو لمَنْ بعدَه فنازلاً فطريقٌ، أو لا على هذه الصفةِ ممَّا هو راجعٌ إلى تخيير القارئ فيه فوجهٌ.

الرابع من أقسام العلوِّ: تَقَدُّمُ وفاةِ الشيخِ عن قرينهِ الذي أَخَذَ عن شيخه، فالآخذُ مثلاً عن التاجِ بنِ مكتومٍ[1] أعلى من الآخذِ عن أبي المعالي ابن اللَّبَّان[2]، وعن ابنِ اللَّبَّانِ أعلى من البرهانِ الشاميِّ[3]، وإن اشتركوا في الأَخْذِ عن أبي حيَّان لتقدُّم وفاة الأول على الثاني والثاني على الثالث.

الخامس: العُلُوُّ بموتِ الشيخ، لا مع التفاتٍ إلى أمرٍ آخرَ أو شيخ آخرَ متى يكون؟ قال بعض المحدِّثين[4]: «يُوْصَفُ الإسنادُ بالعُلُوِّ إذا مضى عليه مِنْ موت الشيخ خمسون سنةً». وقال ابن مَنْدَة[5]: «ثلاثون» فعلى هذا

(١) أحمد بن عبدالقادر بن أحمد، أبو محمد تاج الدين القيسي القاهري الحنفي المقرئ النحوي (ت: ٧٤٩هـ)، من مؤلفاته: «الجمع المتناه في أخبار النُّحاة»، «الدر اللقيط من البحر المحيط». انظر: الجواهر المضية ١/١٩٢، الدرر الكامنة ١/١٨٦.

(٢) محمد بن أحمد بن علي، الدمشقي المقرئ الضابط شيخ ابن الجزري (ت: ٧٧٦هـ). انظر: غاية النهاية ٢/٧٢، الدرر الكامنة ٣/٤٣٠.

(٣) إبراهيم بن أحمد بن عبدالواحد، أبو إسحاق الدمشقي نزيل القاهرة المقرئ المحدِّث المعروف بالبرهان الشامي الضرير (ت: ٨٠٠هـ). انظر: غاية النهاية ١/٧، الدرر الكامنة ١/١١.

(٤) انظر: تدريب الراوي ٢/١٥٥.

(٥) محمد بن إسحاق بن محمد، أبو عبدالله الأصبهاني الحافظ الجوَّال (ت: ٣٩٥هـ)، من كتبه: «كتاب الإيمان»، «كتاب التوحيد». انظر: طبقات الحنابلة ٢/١٦٧، السير ١٧/٢٨.

الأخذُ عن أصحاب ابن الجَزَرِيِّ عالٍ مِنْ سنةِ ثلاثٍ وستين وثمانمئة؛ لأنَّ ابنَ الجَزريِّ آخرُ مَنْ كان سندُه(١) عالياً، ومضى عليه حينئذٍ مِنْ موتِه ثلاثون سنةً. فهذا ما حَرَّرْتُه من قواعدِ الحديث وخرَّجْتُ عليه قواعدَ القراءات، ولم أُسْبق إليه ولله الحمد والمنة.

وإذا عَرَفْتَ العلوَّ بأقسامه عَرَفْتَ النزولَ فإنه ضدُّه، وحيث ذُمَّ النزولُ فهو ما لم يَنْجَبِرْ بكونِ رجالِه أعلمَ أو أحفظَ أو أتقنَ أو أجلَّ، أو أشهرَ أو أورعَ، أمَّا إذا كان كذلك فليس بمذمومٍ ولا مفضولٍ.

* * *

(١) أ، ومطبوعة أبي الفضل: «سنه»، وما أثبتناه من سائر النسخ.

١/٢١٠

/ النوع الثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع والعشرون

معرفة المتواترِ والمشهورِ والآحادِ والشاذ والموضوع والمدرج[١]

اعلَمْ أنَّ القاضيَ جلالَ الدين البُلْقِيني قال: «القراءةُ تنقسمُ إلى متواترٍ وآحادٍ وشاذ. فالمتواتر: القراءات السبعةُ المشهورةُ. والآحادُ قراءاتُ الثلاثةَ التي هي تمامُ العشرِ[٢]، ويُلْحَقُ بها قراءاتُ الصحابةِ. والشاذُّ: قراءاتُ التابعين كالأعمشِ ويحيى بن وثابٍ وابن جُبَيْر ونحوِهم». وهذا الكلامُ فيه نظرٌ يُعْرَفُ ممَّا سنذكره.

وأحسنُ مَنْ تكلَّم في هذا النوع إمامُ القُرَّاءِ في زمانه شيخُ شيوخِنا أبو الخيرِ بنُ الجَزَرِيِّ. قال في أولِ كتابه «النشر»[٣]: «كلُّ قراءة وافقت العربيةَ ولو بوجهٍ، ووافقَتْ أحدَ[٤] المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصَحَّ سندُها فهي القراءةُ الصحيحةُ التي لا يجوزُ رَدُّها، ولا يَحِلُّ إنكارُها، بل هي / من الأحرفِ السبعةِ التي نَزَلَ بها القرآنُ، ووَجَبَ على الناسِ قَبولُها سواءً كانت عن الأئمةِ السبعةِ أم عن العشرة، أم عن غيرِهم من الأئمة المقبولين، ومتى [٨٨]

(١) انظر: جمال القراء ٢٣٤، المرشد الوجيز ١٦٨، البرهان ١/٤٢٨، ٢/٢٥٢، التحبير ١٢٩.

(٢) بل هي أيضاً متواترة كما حقق ذلك ابن الجزري في النشر ١/٤٤، وما بعدها، ولذا قال السيوطي: فيه نظر.

(٣) النشر ١/٩.

(٤) (أ): «إحدى».

اختَلَّ ركنٌ من هذه الأركان الثلاثة أُطْلق عليها: ضعيفةٌ أو شاذَّةٌ أو باطلةٌ، سواءً كانت عن السبعة أم عَمَّن هو أكبرُ منهم، هذا هو الصحيحُ عند أئمة التحقيقِ من السَّلَفِ والخَلَفِ، صرَّح بذلك الداني[١] ومكيٌّ[٢] والمهدويُّ[٣] وأبو شامةَ[٤]، وهو مذهبُ السَّلَفِ الذي لا يُعرَفُ عن أحدٍ منهم خلافُه.

قال أبو شامةَ في «المُرْشد الوجيز»[٥]: «لا ينبغي أن يُغْتَرَّ بكلِّ قراءةٍ تُعْزَى إلى أحدِ السبعة، ويُطْلَقُ عليها لفظُ الصِّحةِ، وأنها أُنْزِلَتْ هكذا، إلا إذا دخلَتْ في ذلك الضابطِ، وح[٦] لا ينفردُ بنَقْلِها مُصَنِّفٌ عن غيرِه، ولا يَخْتَصُّ ذلك بنَقْلِها عنهم، بل إنْ نقلت عن غيرِهم من القراءِ فذلك لا يُخْرِجُها عن الصحة، فإنَّ الاعتمادَ على استجماعِ تلك الأوصافِ، لا على / من تُنْسَبُ إليه، فإنَّ القراءةَ المنسوبةَ إلى كلِّ قارئٍ من السبعةِ وغيرِهم ١/٢١١ منقسمةٌ إلى: المجمعِ عليه، والشاذ، غير أن هؤلاء السبعةَ لشهرتِهم وكثرةِ الصحيحِ المجمعِ عليه في قراءتهم تَرْكَنُ النفسُ إلى ما نُقِل عنهم فوقَ ما يُنقَلُ عن غيرِهم».

(١) انظر: النشر ١/٩.

(٢) الإبانة ٥١.

(٣) أحمد بن عمار بن أبي العباس، أبو العباس الأندلسي المالكي المقرئ المفسِّر (ت: نحو ٤٤٠هـ)، من مؤلفاته: «الهداية في القراءات السبع»، «التحصيل» في التفسير. انظر: إنباه الرواة ١/١٢٦، غاية النهاية ١/٩٢. وورد قول المهدوي في كتابه «بيان السبب الموجب لاختلاف القراءات» ١٤٩.

(٤) المرشد الوجيز ١٧١-١٧٢، ١٧٤.

(٥) المرشد الوجيز ١٧٤.

(٦) الذي في المرشد: «وحينئذ» ورمز (ح) اختصار لـ «حينئذ».

ثم قال ابن الجزَرِيِّ(١): «فقولُنا في الضابط «ولو بوجهٍ» نريدُ به وجهاً من وجوه النحو سواءً كان أفصحَ أم فصيحاً، مُجْمَعاً عليه، أم مختلفاً فيه اختلافاً لا يَضُرُّ مثلهُ إذا كانت القراءةُ ممَّا شاعَ وذاع، وتَلَقَّاه الأئمةُ بالإسناد الصحيحِ؛ إذ هو الأصلُ الأعظمُ والركنُ الأَقْوَمُ، وكم مِنْ قراءةٍ أنكرها بعضُ أهلِ النحو أو كثيرٌ منهم، ولم يُعْتَبَرْ إنكارُهم، كإسكانِ ﴿ بَارِئْكُمْ ﴾(٢) [البقرة: ٥٤] و﴿ يَأْمُرْكُمْ ﴾ [البقرة: ٦٧] وخَفْضِ «والأرحام»(٣) [النساء: ١] ونَصْبِ «ليُجْزَى قوماً»(٤) [الجاثية: ١٤] والفَصْلِ بين المضافين في «قَتْلُ أولادَهم شركائهم»(٥) [الأنعام: ١٣٧] وغير ذلك.

---

(١) النشر ١ / ١٠.

(٢) قرأ أبو عمرو: «بارئكم» و«يأمركم وتأمرهم ويأمرهم وينصركم ويشعركم» بإسكان الهمزة في «بارئكم» وبإسكان الراء في بقية الألفاظ المذكورة تخفيفاً، وروى جماعة عنه الاختلاس في كسرة الهمزة وضمة الراء. والوجهان متواتران عنه، وقرأ الباقون بالكسرة الخالصة في الهمزة والضمة الخالصة في الراء على الأصل. التيسير ٧٣، النشر ٢ / ٢١٢.

(٣) قرأه حمزة بخفض الميم وقرأ الباقون بنصبها. الإقناع ٢ / ٦٢٧، النشر ٢ / ٢٤٧.

(٤) قرأ أبو جعفر بضم الياء وفتح الزاي بالبناء للمجهول «ليُجزى قوماً». وقرأه ابن عامر وحمزة والكسائي وخلف «لنجزي قوماً» بالنون، وقرأه الباقون بالياء ﴿ لِيَجْزِيَ قَوْمًا ﴾ بالبناء للفاعل. غاية الاختصار ٢ / ٦٥٦، النشر ٢ / ٣٧٢.

(٥) قرأ ابن عامر الآية: ﴿ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ ﴾ بضم الزاي وكسر الياء من «زُيِّن» ورفع لام «قتلُ» ونصب دال «أولادَهم» وخفض همزة «شركائهم» بإضافة «قتل» إليه وهو فاعل في المعنى، وقد فصل على هذه القراءة بين المضاف وهو: «قتل» وبين «شركائهم» وهو المضاف إليه بالمفعول وهو: «أولادهم»، وقرأ الباقون: «زَيَّن» بفتح الزاي والياء، «قتلَ» بنصب اللام «أولادِهم» بخفض الدال «شركاؤهم» برفع الهمزة. السبعة ٢٧٠، النشر ٢ / ٢٦٣.

قال الداني(١): «وأئمةُ القُرَّاءِ لا تعملُ في شيءٍ من حروفِ القرآن على الأفشى في اللغةِ والأقيسِ في العربيَّةِ، بل على الأثبتِ في الأثرِ والأصَحِّ في النقل، وإذا ثبتت الروايةُ لم يَرُدَّها قياسُ عربيَّةٍ ولا فُشُوُّ لغةٍ؛ لأنَّ القراءةَ سنةٌ مُتَّبَعة يَلْزَمُ قَبولُها والمصيرُ إليها».

قلت: أخرج سعيد بن منصور في «سننه»(٢) عن زيد بن ثابت قال: «القراءة سنة مُتَّبَعَة».

---

(١) جامع البيان (خ): ١٧١/ب، ونقله عنه ابن الجزري في النشر ١/ ١١٠.

(٢) (٢/ ٢٦٠) ك: فضائل القرآن، ح ٦٧. سنده حسن، رجاله بين ثقة وصدوق وعبدالرحمن بن أبي الزناد صدوق تغير حفظه لما قدم بغداد كما في التقريب/ ٥٧٨ برقم ٣٨٨٦، وذكر عدد من الأئمة أن حديثه بالمدينة صحيح كما في التهذيب (٦/ ١٧٠- ١٧٣).
ورواه الطبراني في الكبير (٥/ ١٣٣) ح ٤٨٥٥ والبيهقي في سننه (٢/ ٣٨٥) ك: الصلاة، ب: وجوب القراءة على ما نزل من الأحرف السبعة، والحاكم في المستدرك (٢/ ٢٢٤) ك: التفسير، ووقع فيه بعض التحريفات ووقع عنده عبدالله بدل عبدالرحمن كلهم من طريق ابن أبي الزناد، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي، وكذا رُوي عن ابن عباس رضي الله عنهما وعروة بن الزبير في فضائل القرآن لأبي عبيد (٢/ ١٩٥) برقم ٧٩٩، ٨٠٢-٨٠٣، وحسن الحديث لذاته د. سعد بن عبدالله آل حميد محقق سنن سعيد بن منصور، إذ قال: «فأقل أحوال الحديث أنه حسن لذاته» وذلك بعدما ذكر أقوال الأئمة في ابن أبي الزناد وتصحيح الأئمة حديثه بالمدينة بخلاف العراق، قلت: فما ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٢/ ١١٥) عن ابن أبي الزناد أنه ضعيف ليس على إطلاقه كما تقدم، ويراجع للمزيد تعليق محقق سنن سعيد بن منصور على هذا الحديث.

قال البيهقيُّ[1]: «أراد أنَّ اتِّباع مَنْ قَبْلَنا في الحروفِ سنةٌ متبعةٌ، لا يجوز مخالفةُ المصحف الذي هو إِمامٌ ولا مخالفةُ القراءات التي هي مشهورة، وإن كان غيرُ ذلك سائغاً في اللغة أو أظهرَ منها».

ثم قال ابنُ الجَزَرِيّ[2]: «ونعني بموافقةِ أحدِ المصاحف ما كان ثابتاً في بعضها دونَ بعضٍ كقراءة ابنِ عامرٍ: «قالوا اتخذ اللّهُ» في البقرة [آ: ١١٦] بغير واو[3]، و«بالزبر وبالكتاب» [آل عمران: ١٨٤]».

/ بإِثباتِ الباءِ فيهما[4]، فإِنَّ ذلك ثابتٌ في المصحف الشاميِّ، وكقراءةِ ١/٢١٢ ابنِ كثيرٍ[5] «تجري من تحتها الأنهار» [التوبة: ١٠٠] في آخر «براءةَ» بزيادة «مِنْ»، فإِنه ثابتٌ في المصحف المكي ونحو ذلك. فإِن لم تكنْ في شيءٍ من المصاحفِ العثمانيةِ فشاذَّةٌ لمخالفتها الرسمَ المُجْمَعَ عليه».

وقولنا[6]: «ولو احتمالاً» نعني به ما وافقه ولو تقديراً

---

(١) السنن له ٢/٣٨٥.

(٢) النشر ١/١١.

(٣) كما في المصحف الشامي، وقرأ الباقون بالواو كما في بقية المصاحف. السبعة ١٦٩، النشر ٢/٢٢٠.

(٤) قرأ ابن عامر «وبالزبر» بزيادة باء بعد الواو واختلف عن هشام عنه في «وبالكتاب» والوجهان: زيادة الباء وحذفها متواتران عنه. الإقناع ٢/٦٢٤، النشر ٢/٢٤٥.

(٥) أي: بزيادة «مِنْ» وخفض تاء «تحتِها» وكذلك هي في المصاحف المكية، وقرأ الباقون بحذف لفظ «مِن» وفتح التاء، وكذلك هي في مصاحفهم. التيسير ١١٩، النشر ٢/٢٨٠.

(٦) الكلام لابن الجزري.

كـ ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] فإنه كُتِبَ في الجميعِ بلا ألفٍ، فقراءةُ الحذفِ(١) توافِقُه تحقيقاً، وقراءةُ الألفِ توافِقُه تقديراً؛ لحَذْفِها في الخَطِّ اختصاراً، كما كُتب ﴿مَٰلِكَ ٱلۡمُلۡكِ﴾ [آل عمران: ٢٦].

وقد يوافقُ اختلافُ القراءات الرسمَ تحقيقاً، نحوُ ﴿تَعۡمَلُونَ﴾ [البقرة: ٧٤] بالتاء والياء(٢)، و﴿نَّغۡفِرۡ لَكُمۡ﴾ [البقرة: ٥٨] بالتاء والنون(٣)، ونحوُ ذلك مِمَّا يَدُلُّ تجرُّده عن النَّقْطِ والشكل في حَذْفِه وإثباتِه، على فضلٍ عظيمٍ للصحابةِ في علمِ الهجاءِ خاصةً وفهمٍ ثاقبٍ في تحقيق كلِّ علمٍ. وانظر كيف كتبوا ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ [الفاتحة: ٦] بالصادِ المبدلةِ من السين، وعَدَلوا عن السينِ التي هي الأصلُ؛ لتكونَ قراءةُ السين -وإن خالَفَتِ الرسمَ من وجه- قد أتَتْ على الأصلِ فيَعْتَدِلان، وتكونَ قراءةُ الإشمامِ(٤) محتملةً / [٨٩] ولو كُتِبَ ذلك بالسين على الأصل لفاتَ ذلك، وعُدَّتْ قراءةُ غيرِ السينِ

(١) وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وحمزة وأبي جعفر، وقرأ عاصم والكسائي ويعقوب وخلف «مـٰلك» بالألف مدا. التيسير ١٨، النشر ١/ ٢٧١.

(٢) قرأ ابن كثير «يعملون» بالغيب، وقرأ الباقون بالخطاب. الإقناع ٢/ ٥٩٩، النشر ٢/ ٢١٧.

(٣) قرأ ابن عامر الفعل بالبناء للمجهول وبالتاء على التأنيث، وقرأ الباقون بالنون وفتحها وكسر الفاء على التكلم. الإقناع ٢/ ٥٩٨، النشر ٢/ ٢١٥.

(٤) قرأ رويس وقنبل بخلف عنه «الصراط» حيث وقع وكيف أتى بالسين، والوجه الثاني عن قنبل هو الصاد الخالصة وبذلك قرأ الباقون إلا حمزة فروى عنه خلف بإشمام الصاد الزاي في جميع القرآن، واختلف عن خلاد. انظر: التيسير ١٨، والنشر ٢/ ٢٧١.

مخالفةً للرسمِ والأصل؛ ولذلك اخْتُلِفَ في ﴿ بَصۜطَةً ﴾[1] الأعراف [٦٩] دونَ ﴿ بَسۡطَةً ﴾ البقرة[2] [٢٤٧] لكون حَرْفِ البقرةِ كُتب بالسين، والأعراف بالصاد. على أنَّ مُخالِفَ صريح الرسم في حرفٍ مدغمٍ، أو مُبْدَل، أو ثابتٍ، أو محذوفٍ، أو نحوِ ذلك، لا يُعَدُّ مخالفاً إذا ثبتَتِ القراءةُ به، ووردت مشهورةً مُسْتفاضةً، ولذا لم يَعُدُّوا إثباتَ ياءِ الزوائد[3]، وحَذْفَ ياء ﴿تَسَۡٔلۡنِى﴾ في الكهف[4] [٧٠] وواو ﴿ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾[5] [المنافقون: ١٠] والظاء مِنْ ﴿ بِضَنِينٍ ﴾[6] [التكوير: ٢٤] ونحوَه من مخالفةِ الرسمِ المردودة؛ فإنَّ الخلافَ في ذلك مغتفرٌ،

---

(١) قرأ حمزة وخلف والدوري عن أبي عمرو وهشام ورويس بالسين على الأصل، واختلف عن قنبل والسوسي وابن ذكوان وحفص وخلاد بين السين والصاد، وقرأ الباقون بالصاد. النشر ٢ /٢٢٨، الإتحاف ١ /٤٤٣.

(٢) بل فيها خلاف أيضاً عن قنبل عن ابن كثير بين الصاد والسين. انظر: النشر ٢ / ٢٣٠، والإتحاف ١ /٤٤٤ – ٤٤٥.

(٣) وهي الزوائد التي على رسم المصحف وتأتي في أواخر الكلم. انظر مذاهب القراء فيها في النشر ٢ / ١٨٠.

(٤) فحذف الياء منه ابن ذكوان بخلف عنه بينما هي ثابتة في المصاحف، وذلك تجاوزاً في حروف المد. وقرأ الباقون بإثبات الياء بعد النون في الحالين وهو الوجه الثاني لابن ذكوان. غاية الاختصار ٢ /٥٥٦، النشر ٢ /٣١٢.

(٥) قرأ أبو عمرو «وأكون» بالواو ونصب النون، وقرأ الباقون بجزم النون من غير واو وكذا هو مرسوم في جميع المصاحف. التيسير ٢١١، والنشر ٢ /٣٨٨.

(٦) قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ورويس بالظاء، وقرأ الباقون بالضاد، وكذا هي في جميع المصاحف. السبعة ٦٧٣، النشر ٢ /٣٩٨.

إذ هو قريبٌ يَرْجِعُ إلى معنى واحد، وتُمَشِّيه صحةُ القراءةِ وشهرتُها وتَلَقِّيها بالقَبولِ، بخلافِ زيادةِ كلمةٍ ونقصانِها وتقديمِها وتأخيرِها، حتى ولو كانت حرفاً واحداً من حروفِ المعاني، / فإنَّ حكمَه في حكمِ الكلمة، لا تَسُوغُ مخالفةُ الرسمِ فيه، وهذا هو الحدُّ الفاصلُ في حقيقةِ اتباعِ الرسمِ ومخالفته[1]. ٢١٣/١

قال[2]: «وقولنا: «وصَحَّ سَنَدُها» نعني به أَنْ يرويَ تلك القراءةَ العدلُ الضابطُ عن مثلِه وهكذا حتى ينتهي، وتكونُ مع ذلك مشهورةً عند أئمةِ هذا الشأنِ غير معدودةٍ عندهم من الغَلَطِ، أو ممَّا شَذَّ بها بعضُهم».

قال: «وقد شَرَطَ بعضُ المتأخرين التواترَ في هذا الركنِ ولم يَكْتَفِ بصحةِ السندِ، وزعمَ أن القرآنَ لا يَثْبُتُ إلا بالتواترِ، وأنَّ ما جاء مجيءَ الآحادِ لا يَثْبُتُ به قرآن».

قال: «وهذا ممَّا لا يَخْفَى ما فيه؛ فإن التواتَرَ إذا ثَبَتَ لا يُحتاج فيه إلى الركنين الأخيرَيْن من الرسمِ وغيرِه، إذ ما ثَبَتَ من أحرفِ الخلافِ متواتراً عن النبيِّ ﷺ وَجَبَ قَبولُه وقُطِع بكونِه قرآناً، سواءً وافق الرسمَ أم لا، وإذا شَرَطْنا التواترَ في كلِّ حرفٍ من حروف الخلاف انتفى كثيرٌ من أحرفِ الخلافِ الثابتِ عن السبعة[3]، وقد قال أبو شامة[4]: «شاع على ألسنةِ

(١) انظر: النشر ١/١٢.

(٢) أي: ابن الجزري في النشر ١/١٣.

(٣) انظر: كلام النويري –حول هذه المسألة– في شرح طيبة النشر ١/١١٩–١٣٠، والسفاقسي في غيث النفع: ١٧.

(٤) في المرشد الوجيز ١٧٦ ولا زال الكلام لابن الجزري.

جماعةٍ من المُقْرِئين المتأخرين وغيرِهم من المقلّدين أنَّ السبعَ كلَّها متواترةٌ أي: كلُّ فردٍ فردٍ ممَّا رُوي عنهم. قالوا: والقطعُ بأنها مُنَزَّلَةٌ مِنْ عندِ الله واجبٌ، ونحن بهذا نقولُ، ولكنْ فيما اجتمعَتْ على نَقْله عنهم الطرقُ، واتفقت عليه الفِرَقُ مِنْ غيرِ نكيرٍ له فلا أقلّ من اشتراطِ ذلك إذا لم يتفقْ التواتُر في بعضها».

وقال الجَعْبَرِيُّ[1]: «الشرطُ واحدٌ، وهو صحَّةُ النقل، ويلزمُ الآخران، فَمَنْ أحكم معرفةَ حالِ النَّقَلة، وأمعنَ في العربيَّةِ، وأتقنَ الرسمَ، انْحَلَّتْ[2] لَه هذه الشبهةُ».

وقال مكيٌّ[3]: «ما رُوِيَ في القرآنِ على ثلاثةِ أقسامٍ، قسمٍ يُقْرأ به ويَكْفُرُ جاحدُه وهو ما نقله الثقاتُ ووافق العربيةَ وخطَّ المصحفِ، وقسمٌ صَحَّ نَقْلُه عن الآحاد وصحَّ في العربيةِ، وخالف لفظُه الخطَّ فيُقبل، ولا يُقْرأ به / لأمرَيْن: مخالفتِه لما أُجمع عليه، وأنه لم يُؤْخَذْ بإجماعٍ، بل بخبر الآحاد، ولا يَثْبُتُ به قرآن، ولا يَكْفُرُ جاحدُه، ولبئس ما صنع إذ جحدَه، وقسمٌ نقله ثقةٌ ولا وَجْهَ له في العربية، أو نقله غيرُ ثقةٍ فلا يُقْبل، وإن وافق الخَطَّ».

قال ابن الجَزَرِيِّ[4]: «مثالُ الأولِ كثيرٌ كـ﴿مَلِكِ﴾ و﴿مَالِكِ﴾

١/٢١٤

(١) انظر: النشر ١/١٣.

(٢) س، ب، ر، م: «انجلت».

(٣) الإبانة ٥١.

(٤) انظر: النشر ١/١٤.

[الفاتحة: ٤] و﴿ يَخْدَعُونَ ﴾ و﴿ يُخَادِعُونَ ﴾[١] [البقرة: ٩]. ومثالُ الثاني قراءةُ ابنِ مسعودٍ وغيرِه « والذكر والأنثى »[٢] [الليل: ٣]، وقراءةُ ابنِ عباس: « وكان أمامَهم ملك يأخذ كل سفينة صالحة »[٣] [الكهف: ٧٩] ونحو ذلك ».

قال: « واختلف العلماءُ في القراءةِ بذلك، والأكثر على المنعِ لأنها لم تتواتَرْ، وإن ثبتَتْ بالنقلِ فهي منسوخةٌ بالعَرْضَة الأخيرة، أو بإجماعِ الصحابةِ على المصحف العثمانيِّ. ومثالُ ما نَقَله غيرُ ثقةٍ كثيرٌ مِمَّا في كتب الشواذِّ مِمَّا غالبُ إسنادِه ضعيفٌ، وكالقراءةِ المنسوبةِ إلى الإمام أبي حنيفة[٤] التي جمعها أبو الفضلِ محمد بن جعفر[٥] الخُزاعِيُّ، ونقلها عنه أبو القاسمِ الهذليُّ » / . [٩٠]

---

(١) قرأ ابن عامر والكوفيون بفتح الياء وسكون الخاء وفتح الدال من غير ألف، وقرأه الباقون بضم الياء وألف بعد الخاء وكسر الدال. الإقناع ٢ /٥٩٧، النشر ٢ /٢٠٧.

(٢) بخفضهما وبحذف « ما خلق » وهي قراءة شاذة، مختصر ابن خالويه ١٧٤، المحتسب ٢ /٣٦٤.

(٣) أي: وبزيادة « صالحة » وهي قراءة شاذة. فضائل القرآن لأبي عبيد ٢ /١١٨ برقم ٦٠٨، الكشاف ٢ /٧٤١ البحر المحيط ٦ /١٥٤، وكذا قراءته: « أمامهم » شاذة، ذكرها في البحر.

(٤) النعمان بن ثابت بن زوطى، الكوفي الإمام الفقيه صاحب المذهب (ت: ١٥٠هـ). انظر: وفيات الأعيان ٥ /٤١٥، السير ٦ /٣٩٠.

(٥) ابن عبدالكريم، الجرجاني المقرئ، (ت: ٤٠٨هـ)، من مؤلفاته: « المنتهى في القراءات الخمسة عشر »، « تهذيب الأداء » في السبع. انظر: طبقات القراء ٢ /٥٧٤، غاية النهاية ٢ /١٠٩.

ومنها: «إنما يخشى اللهُ من عبادِه العلماءَ» [فاطر: ٢٨] برفع: «الله» ونصب «العلماء»، وقد كتب الدارقطني وجماعةٌ أن هذا الكتابَ موضوعٌ لا أصل له[1].

ومثال ما نقله ثقةٌ ولا وجهَ له في العربية قليلٌ لا يكاد يُوْجَدُ، وجعل بعضُهم منه روايةَ خارجة[2] عن نافع «معائش» [الأعراف: ١٠] بالهمز»[3].

قال: «وبقي قسم رابع مردودٌ أيضاً، وهو ما وافق العربيةَ والرسمَ، ولم يُنْقَلْ البتةَ، فهذا ردُّه أحقُّ، ومنعُه أشدُّ ومرتكبُه مرتكبٌ لِعظيمٍ من

(١) انظر: النشر ١/١٦، وقد أثنى ابن الجزري على الخزاعي ودافع عنه في غاية النهاية (١٠٩/٢)، وذكر أن وضع الكتاب المنسوب إلى الإمام أبي حنيفة ليس منه، إنما هو من الحسن بن زياد الذي نسب هذه الحروف إلى الإمام أبي حنيفة، والخزاعي نفسه استغرب بعض هذه الأحرف ونقدها، كما ذكر الخطيب في تاريخه ٢/١٥٧. انظر المنتهى ١/٦٤.

(٢) ابن مصعب، أبو الحجاج الضُّبَعي السَّرْخَسي، أخذ القراءة عن نافع وأبي عمرو وله شذوذ كثير عنهما، (ت: ١٦٨هـ). انظر: غاية النهاية ١/٢٦٨، تهذيب التهذيب ٣/٧٦.

(٣) هذا المثال نقله السيوطي من صاحب النشر ١/١٦ وقال فيه: «ولا يصدر مثل هذا إلا على وجه السهو والغلط وعدم الضبط» وله في ذلك سلف:

قال ابن مجاهد في السبعة ٢٧٨ بعد أن ذكر هذه القراءة عن خارجة: «قال أبو بكر: وهو غلط».

وقال أبو حيان في البحر ٤/٢٧١: «وقرأ الجمهور «معايش» بالياء، وهو القياس، لأن الياء في المفرد هي أصل لا زائدة فتهمز، وإنما تهمز الزائدة نحو صحائف في صحيفة، وقرأ الأعرج وزيد بن علي والأعمش وخارجة عن نافع وابن عامر في رواية «معائش» بالهمز، وليس بالقياس لكنهم رووه وهم ثقات فوجب قبوله، وشذ هذا الهمز كما شذ =

الكبائر، وقد ذُكِر جوازُ ذلك عن أبي بكر بن مِقْسَم[1]، وعُقِد له بسببِ ذلك مجلسٌ، وأجمعوا على مَنْعِه، ومن ثَمَّ امتنعَتِ القراءةُ بالقياسِ المطلقِ الذي لا أصلَ له يُرْجَعُ إليه، ولا ركنَ يُعْتَمَدُ في الأداءِ عليه».

قال: «أَمَّا ما له أصلٌ كذلك، فإنَّه مما يُصارُ إلى قَبولِ القياسِ عليه كقياسِ إدغامِ ﴿قَالَ / رَجُلَانِ﴾ [المائدة: ٢٣] على ﴿قَالَ رَبُّ﴾ [الشعراء: ٢٤] ونحوِه[2] مما لا يُخالف نصاً ولا أصلاً، ولا يَرُدُّ إجماعاً مع أنه قليلٌ جداً». ٢١٥/١

قلت: أتْقَنَ الإمامُ ابنُ الجَزَريِّ هذا الفصلَ جداً، وقد تَحَرَّر لي منه أنَّ القراءاتِ أنواعٌ: الأولُ المتواترُ، وهو ما نَقَله جَمْعٌ لا يمكن تَواطُؤُهم على

= في «منائر» جمع منارة وأصلها مَنْوَرة وفي مصائب جمع مصيبة وأصلها مُصْوِبة، وكان القياس مناور ومصاوب. وقد قالوا: مصاوب على الأصل» إلى آخر ما قال، وردَّ على النحاة الذين ردّوا هذه القراءة. ولعل كلام ابن الجزري –والسيوطي ناقل عنه– مبني على مثل هذا، ومع هذا كله فهمز معائش مما تجيزه العربية وقبله طائفة من أهل اللغة.

(١) محمد بن الحسن بن يعقوب، البغدادي العطّار المقرئ النحوي صاحب اختيار في القراءة (ت: ٣٥٤هـ)، من مؤلفاته: «الأنوار في علم القرآن»، «القراءات». انظر: تاريخ بغداد ٢/٢٠٦، السير ١٦/١٠٥، غاية النهاية ٢/١٢٣.

(٢) أدغم أبو عمرو البصري بخلف عنه من الروايتين لام «قال» في «الراء». النشر ١/٢٩٤، الإتحاف ١/١١٩.

الكذبِ عن مثلِهم إلى منتهاه، وغالبُ القراءات كذلك[١].

الثاني: المشهور وهو ما صَحَّ سندُه ولم يَبْلُغْ درجةَ التواتر، ووافق العربيَّةَ والرسمَ، واشتهر عند القراء فلم يَعدُّوه من الغَلَط، ولا من الشذوذِ، ويُقرأ به على ما ذَكَرَ ابن الجَزَري، ويُفْهِمُه كلامُ أبي شامةَ السابقُ. ومثالُه ما اختلفَت الطرقُ في نَقله عن السبعة، فرواه بعضُ الرواةِ عنهم دونَ بعضٍ[٢]، وأمثلةُ ذلك كثيرةٌ في فَرْشِ الحروف من كتبِ القراءات كالذي قبلَه. ومِنْ أشهرِ ما صُنِّف في ذلك «التيسير» للدانيِّ وقصيدةُ الشاطبيِّ، وأَوْعَبه «النشر في القراءات العشر»، و«تقريب النشر» كلاهما لابن الجزريِّ[٣].

والثالث: الآحاد وهو ما صَحَّ سندُه، وخالف الرسمَ أو العربيةَ، أو لم يَشْتَهِرْ الاشتهارَ المذكورَ، ولا يُقرأ به.

---

(١) أي: متواترة، والذي تواتر إلى اليوم: القراءات العشر التي في كتاب «النشر» لابن الجزري.

(٢) نحو: مراتب المدود، والفتح والإمالة لبعض الكلمات، ونحو ذلك مما هو من قبيل الأداء، فهذا ونحوه مما لا يضر فيه اختلاف الطرق، والنقل في أصلها متواتر، وهو قدر مشترك بين القراء. انظر: منجد المقرئين (١٩٠-١٩١).

(٣) هذه الكتب الأربعة التي مثَّل بها السيوطي على القراءات المشهورة، هي عمدة الإقراء في القراءات المتواترة، ولا يقال إنها من الكتب التي ضمت مشهور القراءات، بل ما حوته في جملتها هي القراءات العشر المتواترة، سواء كانت موصوفة بالصغرى، وهي ما ورد من طريقي: التيسير للداني، والذي نظمه الشاطبي في قصيدته، والتحبير لابن الجزري. أو كانت موصوفة بالقراءات العشر الكبرى، وهي ما ورد من طريق كتاب «النشر» لابن الجزري ولخصه في «تقريب النشر».

وقد عَقَدَ التِّرْمِذِيُّ في «جامعه»[١] والحاكمُ في «مستدركه»[٢] لذلك باباً أخرجا فيه شيئاً كثيراً صحيحَ الإسناد. من ذلك ما أخرجه الحاكم[٣] من طريقِ عاصمٍ الجَحْدَرِيِّ عن أبي بَكْرَةَ أن النبيَّ ﷺ قرأ: «متكئين على رفارفَ خضرٍ وعباقريَّ حسانٍ» [الرحمن: ٧٦].

وأخرج[٤] من حديث أبي هريرة أنه ﷺ قرأ: «فلا[٥] تعلم نفس ما أُخفي لهم من قرات أعين» [السجدة: ١٧].

وأخرج[٦] عن ابنِ عباس أنه ﷺ قرأ: «لقد جاءكم رسول مِنْ أَنْفَسِكم» / بفتح الفاء [التوبة: ١٢٨]. ٢١٦/١

---

(١) (٥/٤٧-٦٤) ك: فضائل القرآن، أبواب القراءات من ح ٢٩٢٧ - ٢٩٤٩.

(٢) (٢/٢٣٠-٢٥٧) ك: التفسير، قراءات النبي ﷺ، وانظر الآتي بعده.

(٣) في المصدر نفسه (٢/٢٥٠) وصححه وتعقبه الذهبي بأنه منقطع وعاصم لم يدرك أبا بكرة، لكنه جاء عنده «رفرف.. وعبقري» وكذا في مختصر استدراك الذهبي لابن الملقن (٢/٧٢٨) وضعفه أيضاً محقق المختصر، بناء على انقطاعه (٢/٧٢٩) وذكره في الدر (٧/٧٢٣) معزواً إليه وجاء فيه «رفارف وعباقري» والله أعلم.

(٤) أي: الحاكم في المصدر السابق نفسه (٢/٢٤٧) وصححه ووافقه الذهبي، في النسخ «قُرّات» نقلاً عن الحاكم، بينما في مطبوع الحاكم «قرة» والله أعلم.

(٥) أ، «أفلا» وهو سهو.

(٦) أي: الحاكم في المصدر نفسه ٢/٢٤٠. وعزاه في الدر (٤/٣٢٧) له فقط، وسكت عليه هو والذهبي، وفي إسناده من لم أقف على ترجمته، ومسلم بن خالد الزنجي، فقيه صدوق كثير الأوهام كما في التقريب/٩٣٨ برقم ٦٦٦٩.

وأخرج[1] عن عائشةَ أنه ﷺ قرأ: «فرُوْحٌ وريحان»[2] [الواقعة: ٨٩] يعني بضمِّ الراء.

الرابع: الشاذُّ، وهو ما لم يَصِحَّ سندُه[3]، وفيه كتبٌ مؤلفةٌ[4]، من ذلك قراءةُ «مَلَكَ يومَ الدين» [الفاتحة: ٤] بصيغةِ الماضي ونصبِ «يوم»[5]، «إِياك يُعبد» [الفاتحة: ٥] ببنائهِ للمفعولِ[6].

---

(١) أي: الحاكم أيضاً في المصدر نفسه (٢/ ٢٣٦، ٢٥٠) وصححه على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.
وكذا رواه أبو داود في سننه (٤/ ١٨٧) ك: الحروف والقراءات، ب١ بدون عنوان، ح ٣٩٩١، وكذا الترمذي في سننه (٥/ ٥٥) ك: فضائل القرآن، ب: ومن سورة الواقعة ح ٢٩٣٨ وقال: «حسن غريب...»، وانظر صحيح الترمذي للشيخ الألباني (٣/ ١٧٢) ح ٢٩٣٨، فقد صحح إسناده، وكذا رواه النسائي في تفسيره (٢/ ٣٨٢) سورة الواقعة، ح ٥٨٦، وصحح إسناده أيضاً محققا الكتاب.

(٢) القراءة بضم الراء متواترة، قرأ بها رويس عن يعقوب، وقرأ الباقون بفتح الراء. غاية الاختصار ٢/ ٦٧٤، النشر ٢/ ٣٨٣، ووَهِمَ السيوطي في ذكر هذا المثال في هذا القسم الذي لا يقرأ به.

(٣) في هذا التعريف قصور؛ فإن الشاذ هو ما اختل فيه ركن من أركان قبول القراءة التي سبق ذكرها وشرحها.. قال ابن الجزري:

وحيثما يختل ركن أثبتِ   شذوذه لو أنه في السبعةِ

(٤) منها: «المحتسب...» لابن جني، إعراب القراءات الشواذ لأبي البقاء العكبري.

(٥) نسبت هذه القراءة إلى أنس بن مالك، وهي قراءة شاذة. مختصر ابن خالويه ١.

(٦) قراءة الحسن البصري، وهي شاذة مختصر ابن خالويه ١، والإتحاف ١/ ٣٦٤.

الخامس: الموضوع كقراءات الخُزاعي(١).

وظهر لي سادسٌ(٢) يُشْبِهُه من أنواع الحديثِ: المُدْرَج، وهو ما زِيْدَ في القراءات على وجه التفسير(٣): كقراءةِ سعد بن أبي وقاص: «وله أخٌ أو أختٌ من أُمّ» [النساء: ١٢] أخرجها سعيد بن منصور(٤)، وقراءةِ

---

(١) سبق توضيح براءة الخزاعي منها انظر ص: ٥٠١.

(٢) ذكره ابن الجزري في النشر (١/ ٣٢).

وعلى كل حال، فالمشهور عند القراء أن القراءات باعتبار الردّ والقبول تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

١- المتواترة «ويدخل فيها المشهور».

٢- الشاذة «ويدخل فيها الآحاد».

٣- الموضوعة «ويندرج تحتها ما يشبه المدرج من التفسير».

والثالث يدخل في القراءات تجوزاً. وقد لخّص السيوطي هذا الكلام من النشر، لكن وقع في التلفيق بين الأقوال فوقعت له أغلاط وأوهام.

(٣) انظر: النشر ١/ ٢٨.

(٤) في سننه (٣/ ١١٨٧) ك: التفسير، تفسير سورة النساء، ح ٥٩٢، إسناده ضعيف لجهالة القاسم بن ربيعة الثقفي فيه عينا -لأنه لم يذكر في الرواة عنه، إلا يعلى بن عطاء- وحالاً لأنه لم يوثقه أحد ممن ترجم له، وذكره ابن حبان في الثقات (٥/ ٣٠٢-٣٠٣) وقال الحافظ ابن حجر: -في التقريب / ٧٩١ برقم ٥٥٠٢- «مقبول». وانظر الميزان للذهبي (٣/ ٣٧٢) وفي إسناده هشيم مدلّس ورواه بالعنعنة إلا أنه صرّح بالسّماع في رواية ابن جرير وغيره الآتي تخريجه ولكنّ مدار الحديث على القاسم المذكور، والحديث أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره (٨/ ٦٢) برقم ٨٧٧٥ (٣/ ٤/ ٢٨٧)، وكذا البيهقي في سننه (٦/ ٢٣١) ك: الفرائض، ب: -

ابن عباسٍ «ليس عليكم جناحٌ أَنْ تبتغوا فضلاً من ربكم في مواسم الحج» [البقرة: ١٩٨] أخرجَها البخاريُّ(١)، وقراءةِ ابن الزبير(٢): «ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويستعينون بالله على ما أصابهم» [آل عمران: ١٠٤].

قال عمرو(٣): «فما أدري أكانت قراءتَه أم فسَّر [به]»(٤)؟ أخرجه سعيدُ ابنُ منصورٍ(٥)، وأخرجه ابنُ الأنباريِّ، وجَزَم بأنه تفسيرٌ(٦).

= فرض الإخوة والأخوات للأم، وكذا ابن أبي شيبة في مصنفه (١١/٢٦٤) ح ١١٦٥٠، والدارمي في سننه (٤/١٩٤٥) ك: الفرائض، ب: الكلالة ح ٣٠١٨ وصحح إسناده محققه حسين سليم أسد، بينما مدار الحديث عند الجميع على القاسم الثقفي وهو مقبول حيث يتابع وفيه جهالة العين والحال كما تقدم ولم أقف على متابع له، وعلى كلٍّ فالقراءة المذكورة شاذة.

(١) في صحيحه (٣/٥٩٣) مع الفتح، ك: الحج، ب: التجارة أيّام الموسم والبيع في أسواق الجاهلية، ١٧٧٠، وكذا في (٨/١٨٦) مع الفتح، ك: التفسير، ب: «ليس عليكم جناح...» ح ٤٥١٩ وهذه القراءة تفسيرية لا يجوز أن يقرأ بها وجاء في الفتح أنها شاذة ولها حكم التفسير (٣/٥٩٥).

(٢) هو: «عبدالله» كما ذكره ابن أبي داود في المصاحف ١/٣٤٦.

(٣) في مطبوعة أبي الفضل: «عمر»، والصواب عمرو، لأنه ابن دينار.

(٤) سقط من أ، س، ومطبوعة أبي الفضل.

(٥) في سننه (٣/١٠٨٤) تفسير سورة آل عمران، ح ٥٢١. إسناده صحيح رجاله ثقات وكذا رواه ابن جرير الطبري في تفسيره (٧/ ٩١ برقم ٧٥٩٦) (٣/٤/٣٨) وابن أبي داود في المصاحف (١/٣٤٦) ح ٢٢٧ ورجاله ثقات أيضاً.

(٦) نقله القرطبي في تفسيره ٤/١٦٥.

وأخرج عن الحسنِ: أنه كان يقرأ «وإن منكم إلا واردها». الورود الدخول[1] [مريم: ٧١].

قال ابنُ الأنباريِّ[2]: «قوله «الوُرودُ الدُّخولُ» تفسيرٌ من الحسنِ لمعنى الورودِ، وغَلِط فيه بعضُ الرواة فألحقه بالقرآن».

[٩١] قال ابن الجَزَريِّ[3] في آخر كلامِه: «وربما كانوا / يُدْخِلون التفسيرَ في القراءة إيضاحاً وبياناً؛ لأنهم مُحَقِّقون لِما تَلَقَّوه عن النبي ﷺ قرآناً، فهم آمِنون من الالتباس، وربما كان بعضُهم يَكْتُبه معه، وأمَّا مَنْ يقول إن بعضَ الصحابةِ كان يُجيز القراءةَ بالمعنى فقد كَذَب» انتهى. وسأُفْرِد في هذا النوعِ -أعني المُدْرَجَ- تأليفاً مستقلاً[4].

* * *

---

(١) انظر: تفسير القرطبي ١١/١٣٦.

(٢) لم نجد قوله هذا في أغلب كتبه المطبوعة، وهو في تفسير القرطبي ١١/١٣٦ من غير عزو إليه.

(٣) انظر: النشر ١/٣٢.

(٤) لعلّه لم يتمكن من الوفاء بوعده، فلم نعلم له مثل هذا التأليف.

/ تنبيهات

٢١٧/١

الأول[١]: لا خلافَ أنَّ كلَّ ما هو منَ القرآنِ يجب أن يكونَ متواتراً في أصلِه وأجزائه، وأمَّا في مَحلّه ووَضْعِه وترتيبِه فكذلك عند محققي أهل السنة؛ للقَطْع بأنَّ العادةَ تَقْضي بالتواترِ في تفاصيلِ مثله؛ لأنَّ هذا المُعْجزَ العظيم الذي هو أصلُ الدينِ القويمِ والصراطُ المستقيمُ ممَّا تتوفَّر الدواعِيْ على نَقْل جُمَلِه وتفاصيلِه، فما نُقِلَ آحاداً ولم يتواتَرْ يُقْطَعُ بأنه ليس من القرآن قطعاً.

وذهب كثيرٌ من الأصوليين إلى أن التواترَ شرطٌ في ثبوتِ ما هو من القرآنِ بحسَبِ أصلِه، وليس بشرطٍ في مَحلِّه ووَضْعِه وترتيبه، بل يَكْثُرُ فيها نَقْلُ الآحادِ. قيل: وهو الذي يَقْتَضِيه صُنْعُ الشافعيِّ[٢] في إثباتِ البسملةِ من كلِّ سورة.

ورُدَّ هذا المذهبُ بأنَّ الدليلَ السابقَ يقتضي التواترَ في الجميع، ولأنه لو لم يُشْتَرَطْ لجازَ سقوطُ كثيرٍ من القرآن المكرَّر، وثبوتُ كثيرٍ مما ليس بقرآنٍ. أمَّا الأولُ فلأنَّا لو لم نَشْتَرِط التواترَ في المحلِّ جاز ألا يتواترَ كثيرٌ من

(١) انظر: البرهان ٢/٢٥٢.

(٢) لم يتعرض الشافعي لمسألة اشتراط التواتر في محل النص القرآني وترتيبه نفياً ولا إثباتاً، ولو قيل: إن تشديده في ترتيب الآيات في التلاوة يقتضي أنه يرى الترتيب توقيفياً، ومن ثم تواتره على ما هو عليه الآن، لكان له وجه، فقد قال الشافعي: «إن قرأ: ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ﴾ بعد ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ فإن ذلك لا يجزئه بل يعيد الصلاة». انظر: الأم للشافعي ٢/٢٤٧.

المتكررات الواقعة في القرآن، مثلَ: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن: ١٣]. وأمَّا الثاني فلأنَّه إذا لم يتواتَرْ بعضُ القرآن بحسَبِ المحلِّ جاز إثباتُ ذلك البعضِ في الموضعِ بنَقْلِ الآحادِ.

وقال القاضي أبو بكر في «الانتصار»(١): «ذهب قومٌ من الفقهاءِ والمتكلمين إلى إثباتِ قرآنٍ حكماً لا عِلْماً بخبرِ الواحدِ دونَ الاستفاضة، وكَرِهَ ذلك أهلُ الحقِّ وامتنعوا منه. وقال قومٌ من المتكلمين: إنه يسوغُ إعمالُ الرأيِ والاجتهادِ في إثباتِ قراءةٍ وأوجهٍ وأحرفٍ، إذا كانت تلك الأوجهُ صواباً في العربية، وإن لم يَثْبُتْ أن النبيَّ ﷺ قرأ بها، وأبى ذلك أهلُ الحقِّ وأنكروه، وخَطَّؤوا مَنْ قال به» انتهى.

وقد بنى المالكيةُ(٢) وغيرُهم مِمَّن قال بإنكار البسملةِ قولهم على هذا الأصلِ، / وقرروه بأنها لم تتواتَرْ في أوائلِ السُّوَرِ، وما لم يتواتَرْ فليس بقرآنٍ. ٢١٨/١

وأُجِيب مِنْ قِبَلِنا بمنع كونها لم تتواتَرْ، فرُبَّ متواترٍ عند قومٍ دونَ آخرين، وفي وقتٍ دونَ آخرَ، ويكفي في تواترِها إثباتُها في مصاحفِ الصحابة فمَنْ بعدَهم بخطِّ المصحفِ، مع مَنْعِهم أَنْ يُكتَبَ في المصحفِ ما ليس منه كأسماءِ السورِ وآمين والأعشار، فلو لم تكن قرآناً لَما استجازوا

(١) الانتصار ١/٦٩، نكت الانتصار ٦٠.

(٢) قال مالك: لا يبسمل في الفريضة لا سراً ولا جهراً إمام أو غيره وأما في النافلة فواسع إن شاء قرأ وإن شاء ترك. انظر: شرح الدرديري على مختصر خليل ١/٢٥١، الدر الثمين ٢١٢، النصيحة شرح خليل بن إسحاق ١/١٨١.

إِثباتَها بخطِّه مِنْ غيرِ تمييزٍ لأنَّ ذلك يَحْمِل على اعتقادها [قرآناً][1]، فيكونون مُغَرِّرِين بالمسلمين، حاملين لهم على اعتقادِ ما ليس بقرآن قرآناً، وهذا مِمَّا لا يجوزُ اعتقادُه في الصحابةِ.

فإن قيل: لعلها أُثْبِتَتْ للفَصْلِ بين السُّوَرِ. أُجيب بأنَّ هذا فيه تَغْريرٌ، ولا يجوزُ ارتكابُه لمجرَّدِ الفَصْلِ، ولو كانت له لَكُتِبَتْ بين براءةَ والأنفالِ. ويَدُلُّ لكونِها قرآناً مُنَزَّلاً ما أخرجه أحمدُ[2] وأبو داودَ[3] والحاكمُ[4] وغيرُهم عن أمِّ سَلَمةَ: أنَّ النبي ﷺ كان يقرأ: ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ * الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ الحديث. وفيه: وعَدَّ ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ﴾ آيةً ولم يَعُدَّ: ﴿ عَلَيْهِمْ ﴾.

وأخرج ابنُ خُزَيْمةَ[5] والبيهَقِيُّ في « المعرفة »[6] بسندٍ صحيح من طريقِ سعيدِ بن جُبَيْرٍ، عن ابنِ عباسٍ قال: « استرق الشيطانُ من الناسِ أعظمَ آيةٍ من القرآن: ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ﴾ ».

---

(١) زيادة من (ع).

(٢) تقدم تخريجه في ص: ٤٤١ .

(٣) تقدم تخريجه في ص: ٤٤١ .

(٤) تقدم تخريجه في ص: ٤٤١ .

(٥) لم أقف عليه في القسم المطبوع من الكتاب.

(٦) (١ / ٥٢١) ك: الصلاة، ب: الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم، ح ٧٢١ وكذا في السنن الكبرى (٢ / ٥٠) ك: الصلاة، ب: « افتتاح القراءة في الصّلاة ببسم الله الرحمن الرحيم... ». وفيه قال البيهقي: « كذا كان في كتابي عن أبيه عن ابن عباس وهو منقطع » وذكر السيوطي أنه رواه بسند صحيح، بينما في إسناده عبيد بن عبدالواحد، =

وأخرج البيهقيُّ في «الشُّعَب»[1] وابن مردويه[2] بسندٍ حسن من طريق مجاهدٍ عن ابنِ عباسٍ، قال: «أغْفلَ الناسُ آيةً من كتابِ اللهِ لم تَنْزِل على أحدٍ سوى النبي ﷺ إلا أنْ يكونَ سليمانَ / بنَ داودَ: «بسم الله الرحمن الرحيم». [٩٢]

وأخرج الدارقطني[3] والطبراني في «الأوسط»[4] بسندٍ ضعيفٍ عن

= قال الدارقطني: صدوق كما في السير للذهبي (١٣/ ٣٨٥)، وشيخ البيهقي أبو الحسن بن الفضل القطان، لم أقف له على ترجمة فيما بحثت، وذكره الحافظ ابن حجر في اللسان (٧/ ٣٥) برقم ٣٢١ في الكنى وقال: «اسمه يعلى» ولم أجده في الأسماء فيمن اسمه يعلى وكنيته أبو الحسن، لعله محرف والله أعلم.

(١) (٢/ ٤٣٧-٤٣٨) ب: في تعظيم القرآن، ح ٢٣٢٨ في إسناده إبراهيم بن عبدالصمد الهاشمي، ضعفه بعضهم، وقال الذهبي: «لا بأس به». انظر: الميزان (١/ ٤٦) ولسان الميزان (١/ ٧٢)، وكذا أحمد بن محمد بن موسى، ضعفه البرقاني وقواه غيره كما في المصدرين السابقين الميزان (١/ ١٣٢) واللسان (١/ ٢٧٨)، فلعله يُحسّن به -إن شاء الله تعالى- وقد حكم المصنف بحسنه أيضاً.

(٢) وعزاه له المصنف في الدّر (١/ ٢٠) أيضاً، وانظر الحاشية السابقة.

(٣) في سننه (١/ ٢٤٤) ك: الصلاة، ب: وجوب قراءة بسم الله الرحمن الرحيم، ح ١١٧٠، ضعيف في إسناده إبراهيم بن مُجَشِّر البغدادي، له أحاديث مناكير من قِبل الإسناد، ولكن قال الذهبي في الميزان (١/ ٥٥) «صويلح في نفسه».
وفيه أيضاً: سلمة بن صالح الأحمر ضعفه غير واحد، فقال أبو حاتم: «واهي الحديث» وقال ابن معين: «ليس بثقة» وعدّه ابن عدي حسن الحديث، انظر: الجرح والتعديل (٤/ ١٦٥) والميزان (٢/ ١٩٠) وفيه أيضاً: عبدالكريم بن أبي أمية، ضعيف، كما في التقريب / ٦١٩ برقم ٤١٨٤. فهو ضعيف به كما ذكرت.

(٤) (١/ ٣٦٧) ح ٦٢٩، أيضاً من طريق سلمة بن صالح الأحمر وعبدالكريم بن أبي أمية وقد تقدما وبالأخير ضعّفه الهيثمي في مجمع الزوائد (٢/ ١٠٩) وزاد «أنّ في إسناده من لم أعرفهم»، وكذا حكم المصنف بضعفه.

بُرَيْدة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا أَخْرُجُ من المسجد حتى أخبَرك بآيةٍ لم تَنْزِلْ على نبيٍ بعد سليمانَ غيري»، ثم قال: «بأيِّ شيء تَفْتَتِحُ القرآنَ إذا افْتَتَحْتَ الصلاة؟ قلت: «بسم الله الرحمن الرحيم» قال: «هي هي».

/ وأخرج أبو داودَ[1] والحاكم[2] والبيهقيُّ[3] والبزار[4] من طريقِ سعيدِ ابنِ جبيرٍ عن ابن عباسٍ قال: «كان النبيُّ ﷺ لا يَعْرِفُ فَصْلَ السورة حتى تَنْزِلَ عليه «بسم الله الرحمن الرحيم». زاد البزَّار: «فإذا نَزَلَتْ عَرَفَ أنَّ السورةَ قد خُتِمَتْ، واسْتُقْبِلَتْ -أو ابتُدِئَتْ- سورة أخرى». ٢١٩/١

وأخرج الحاكمُ[5] مِنْ وجهٍ آخرَ عن سعيد بن جبير عن ابنِ عباسٍ قال: «كان

---

(١) في سننه (١/ ٣٥٠) ك: الصلاة، ب: من جهر بها، ح ٧٨٨ وصححه الشيخ الألباني في صحيح أبي داود برقم ٤٨٦٤ والمشكاة برقم ٢٢١٨.

(٢) في المستدرك (١/ ٢٣١) ك: الصلاة، وصححه الحاكم على شرط الشيخين، وقال الذهبي: «وأمّا هذا فثابت» وانظر ما تقدم، وجاء في «ع» «أحمد»، بدلاً من «الحاكم» وهو وهم، لأن الحديث ليس في المسند.

(٣) في الشعب (٢/ ٤٣٨) ب: في تعظيم القرآن، ح ٢٣٢٩، رواه من طريق أبي داود به. انظر: الحاشية السابقة.

(٤) في مسنده كما في كشف الأستار (٣/ ٣١٠) ك: التفسير، ب: ابتداء السور ببسم الله الرحمن الرحيم، ح ٢١٨٧، وقال الهيثمي في المجمع (٢/ ١٠٩): «رواه البزار بإسنادين ورجال أحدهما رجال الصحيح». وانظر: ما سبق، والحديث صحيح كما تقدم.

(٥) في المستدرك (١/ ٢٣١ - ٢٣٢) ك: الصلاة، ب: «كان النبي ﷺ لا يعلم ختم السورة حتى تنزل بسم الله...» وصححه على شرط الشيخين وسكت عنه الذهبي.

المسلمون لا يعلمون انقضاءَ السورةِ حتى تَنْزِلَ «بسم الله الرحمن الرحيم» فإذا نزلَتْ علموا أنَّ السورةَ قد انقضَتْ» إسنادُه على شرط الشيخَيْن.

وأخرج الحاكم[1] أيضاً من وجهٍ آخرَ عن سعيدٍ عن ابنِ عباسٍ أنَّ النبيَّ ﷺ كان إذا جاءه جبريلُ فقرأ «بسم الله الرحمن الرحيم» عَلِم أنها سورةٌ» إسناده صحيح.

وأخرج البيهقيُّ في «الشُّعَب[2]» وغيرُه عن ابن مسعودٍ قال: «كنَّا لا نعلمُ فَصْلَ ما بين السورتَيْن حتى تَنْزِلَ: «بسم الله الرحمن الرحيم».

قال أبو شامةَ[3]: «يُحْتَمَلُ أن يكونَ ذلك وقتَ عَرْضِه ﷺ على جبريلَ، كان لا يزال يقرأُ في السورة إلى أنْ يأمرَه جبريلُ بالتسميةِ، فيَعْلَمَ أنَّ السورةَ قد انقضَتْ وعَبَّر ﷺ بلفظ النزول إشعاراً بأنها قرآنٌ في جميع أوائل السور، ويُحْتَمَلُ أن يكونَ المرادُ أنَّ جميعَ آياتِ كلِّ سورةٍ كانت تَنْزِل قبلَ نزولِ البسملة، فإذا كَمَلَتْ آياتُها نَزَلَ جبريلُ بالبسملة، واستعرضَ السورةَ، فيَعْلَمُ النبي ﷺ أنها قد خُتِمَتْ ولا يُلْحَقُ بها شيءٌ».

(١) في المصدر السابق نفسه وصححه، وتعقبه الذهبي بقوله «قلت: مثنى وهو ابن الصباح، قال النسائي: متروك». وقال الحافظ ابن حجر: -في التقريب / ٩٢٠ برقم ٦٥١٣- «ضعيف اختلط بآخره وكان عابداً» فهو ضعيف به ليس كما قال المصنف بأن إسناده صحيح كما عرفت.

(٢) (٢ / ٤٣٩) ب: في تعظيم القرآن، ح ٢٣٣٣، انظر ما تقدم وإسناد البيهقي كأنَّ فيه انقطاعاً، لأن الراوي عن ابن مسعود قال: ذُكِرَ عن ابن مسعود، مما يشير إلى وجود واسطة بينهما، ولكن الحديث صحيح عن ابن عباس رضي الله عنهما كما تقدم.

(٣) المرشد الوجيز ٦٩.

وأخرج ابنُ خُزَيْمَةَ(١) والبيهقيُّ(٢) بسندٍ صحيحٍ عن ابنِ عباسٍ قال: «السبع المثاني فاتحة الكتابِ. قيل: فأين السابعة؟ قال: بسم الله الرحمن الرحيم».

وأخرج الدارقطنيُّ(٣) بسندٍ صحيحٍ عن عليّ أنه سُئِل عن السبع المثاني؟ فقال: «الحمد لله رب العالمين». فقيل له: إنما هي ستٌّ آياتٍ فقال: «بسم الله الرحمن الرحيم» آية.

---

(١) لم أقف عليه في القسم الموجود من صحيحه، ولا ذكره الحافظ ابن حجر في إتحاف المهرة في مسند ابن عباس رضي الله عنهما ولعله ذكره في كتابه «البسملة» ولم يعثر عليه، حسب علمي.

(٢) في سننه (٢/٤٥) ك: الصلاة، ب: الدليل على أنّ «بسم الله الرحمن الرحيم» آية تامة من الفاتحة وصحح المصنف إسناده، بينما في إسناده عبدالعزيز بن جريج المكي والد عبدالملك وهو لين، كما في التقريب /٦١١، برقم ٤١١٥، بجانب عنعنة ابن جريج ولد المذكور وهو مدلس ولعله يرتقي إلى درجة الحسن بشواهده، وقد رواه البيهقي من حديث عليّ وأبي هريرة وورد عنه مرفوعاً وموقوفاً في المصدر نفسه وكذا أخرجه الحاكم في المستدرك (٢/٢٥٧) ك: التفسير، سورة الفاتحة وصححه ووافقه الذهبي وكذا نحوه في (١/٥٥٠ - ٥٥١) ك: فضائل القرآن وصححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي.

(٣) في سننه (١/٢٤٧-٢٤٨) ك: الصلاة، ب: وجوب قراءة «بسم الله الرحمن الرحيم» في الصلاة ح ١١٨١ وصحح السيوطي إسناده وكذا الغساني في التعليق على الحديث ٣ من سنن الدارقطني أن رجاله ثقات كلهم، إلا أن في إسناده أسباط ابن نصر وهو صدوق كثير الخطأ يغرب، وكذا السّدي صدوق يهم، كما تقدم، فهو يحسن ويتقوى بشواهده، كذا رواه البيهقي في السنن كما تقدم تخريجه في الحديث الذي قبله.

وأخرج الدارقطني[1] وأبو نُعَيم[2] والحاكمُ في «تاريخه»[3] بسندٍ ضعيفٍ عن نافع عن ابن / عمر: أن رسول الله ﷺ قال: «كان جبريلُ إذا جاءني بالوَحْي، أولُ ما يُلْقِي عليَّ ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾». ١/٢٢٠

وأخرج الواحديُّ[4] من وجهٍ آخرَ عن نَافعٍ عن ابن عمر قال: «نَزَلَتْ ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ في كلِّ سورةٍ».

وأخرج البيهقيُّ[5] من وجهٍ ثالثٍ عن نافعٍ عن ابنِ عمرَ: أنه كان يَقْرَأُ في الصلاة ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، وإذا خَتَمَ السورةَ قرأها، ويقول: «ما كُتِبَتْ في المصحفِ إلا لتُقْرَأَ».

---

(١) في المصدر السابق نفسه (١/٢٤٠ - ٢٤١)، ح ١١٥٤. ضعيف؛ في إسناده داود بن عطاء المدني ضعيف كما في الميزان للذهبي (٢/١٢) والتقريب /٣٠٧ برقم ١٨١١.

(٢) عزاه المصنف في الدر (١/٢٠) سورة الفاتحة للدارقطني فقط أنه أخرجه بسند ضعيف، -وكذا قال هُنا في الإتقان- ولم أقف عليه في سننه فيما بحثت.

(٣) لم يعثر على تاريخه حتى الآن، ولكن المصنف حكم بضعف إسناده.

(٤) في أسباب النزول /٥٤ ولكنه ضعيف أيضاً؛ في إسناده عبدالله بن نافع وهو ضعيف، كما في التهذيب لابن حجر (٦/٥٣-٥٤) والتقريب له /٥٥٢ برقم ٣٦٨٥.

(٥) في سننه (٢/٤٣-٤٤) ك: الصلاة، ب: الدليل على أن ما جمعته مصاحف الصحابة رضي الله عنهم كله قرآن... مع تفاوت يسير في اللفظ، وفي إسناده معاذ بن نجدة الهروي، قال الذهبي: «صالح الحال، وقد تكلم فيه» الميزان (٤/١٣٣) برقم ٨٦١٤.
وكذا أخرجه البيهقي في المصدر نفسه (٢/٤٨، ٤٩) ك: الصلاة، ب: افتتاح القراءة في الصلاة بـ«بسم الله الرحمن الرحيم» عن ابن عمر رضي الله عنهما دون الجملة الأخيرة، وقال البيهقي: «هذا هو الصحيح موقوف» وقال مرة أخرى: «والصواب موقوف».

وأخرج الدارقطنيُّ(١) بسندٍ صحيحٍ عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا قرأتم الحمدَ فاقرؤوا ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾، إنها أمُّ القرآنِ، وأمُّ الكتابِ، والسبعُ المثاني»، و﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾، إحدى آياتها.

وأخرج مسلمٌ(٢) عن أنسٍ، قال: «بينا رسولُ الله ﷺ ذاتَ يومٍ بين أَظْهُرِنا إذْ أَغْفَى إغفاءةً، ثم رَفَع رأسَه مُتَبَسِّماً، فقال: «أُنْزِلَتْ عليَّ آنفاً سورةٌ فقرأ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ * إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾» الحديث. فهذه الأحاديثُ تعطي التواترَ المعنويَّ بكونِها قرآناً مُنَزَّلاً في أوائلِ السورِ.

ومن المشكلِ على هذا الأصل: ما ذكره الإمام فخر الدين(٣) قال: «نُقِل في بعض الكتب القديمةِ أنَّ ابنَ مسعودٍ كان يُنْكِرُ كونَ سورةِ الفاتحةِ والمُعَوِّذتين من القرآنِ، وهو في غايةِ الصعوبةِ لأنَّا إنْ قُلْنا: إن النقلَ المتواترَ كان حاصلاً في عصرِ الصحابة بكَوْن ذلك من القرآنِ، فإنكارُه يُوْجِبُ الكفر، وإن قلنا لم يكن حاصلاً في ذلك الزمانِ فيَلْزَمُ أنَّ القرآنَ ليس بمتواترٍ في الأصل».

---

(١) في سننه (١/ ٢٤٦–٢٤٧) ك: الصلاة، ب: وجوب قراءة ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ في الصلاة. ح ١١٧٧، وأشار الدارقطني إلى علة الوقف، حيث لقي أبو بكر الحنفي عبدالكبير بن عبدالمجيد نوحاً فحدثه به مثله ولم يرفعه، بينما رواه عن عبدالحميد بن جعفر عن نوح بن أبي بلال به مثله مرفوعاً، فأقول إنه حتى لو رواه موقوفاً فله حكم الرفع، فمثله لا يقال بالرأي، والله أعلم، وأورده الغساني في تخريج الأحاديث الضعاف /١٣٧ وقال عقبه: «رجاله كلهم ثقات» وكذا صحح المصنف إسناده.

(٢) في صحيحه (١/ ٣٠٠) ك: الصلاة، ب: حجة من قال البسملة آية من أول كل سورة سوى براءة، ح ٤٠٠.

(٣) تفسير الرازي ١/ ٢١٨.

قال: «والأغلبُ[١] على الظنِّ أنَّ نَقْلَ هذا المذهبِ عن ابنِ مسعودٍ نقلٌ باطلٌ، وبه يَحْصلُ الخَلاصُ عن هذه العُقْدةِ، وكذا قال القاضي أبو بكر[٢]: «لم يَصِحَّ عنه أنها ليسَتْ بقرآنٍ، ولا حُفظ / عنه، إنما حَكَّها، وأسقطها [٩٣] مِنْ مصحفه / إنكاراً لكتابتِها، لا جحداً لكونها قرآناً؛ لأنه كانت السُّنَّةُ ١/٢٢١ عنده ألا يَكْتُبَ في المصحف إلا ما أَمَرَ النبيُّ ﷺ بإثباتهِ فيه، ولم يَجِدْه كُتِبَ ذلك، ولا سَمِعَه أَمَرَ به».

وقال النوويُّ في «شرح المهذب»[٣]: «أجمع المسلمونَ على أنَّ المعوذتَيْن والفاتحةَ من القرآنِ، وأنَّ مَنْ جَحَدَ منها شيئاً كَفَرَ، وما نُقِل عن ابن مسعودٍ باطلٌ ليس بصحيح».

وقال ابنُ حَزْمٍ[٤] في «المُحَلَّى»[٥]: «هذا كَذِبٌ على ابنِ مسعودٍ، موضوعٌ، وإنما صَحَّ عنه قراءةُ عاصمٍ عن زِرّ عنه، وفيها المُعَوِّذتان والفاتحةُ».

وقال ابنُ حجر[٦] في شرح البخاري: «قد صَحَّ عن ابن مسعودٍ إنكارُ

---

(١) في مطبوعة أبي الفضل: و«إلا غلب» وهو خطأ.

(٢) الانتصار ١/ ٣٠٠ ـ ٣٣٠، نكت الانتصار ٧٥، ٩٠.

(٣) المجموع ٣/ ٣٦٣.

(٤) علي بن أحمد بن سعيد، أبو محمد الفارسي الأصل، الأندلسي الإمام الفقيه، مؤصِّل المذهب الظاهري (ت: ٤٥٦هـ)، من مؤلفاته: «الإحكام في أصول الأحكام»، «الفِصَل في الملل والنحل». انظر: جذوة المقتبس ٢٩٠، السير ١٨/ ١٨٤.

(٥) المحلى ١/ ١٣.

(٦) فتح الباري ٨/ ٧٤٢.

ذلك، فأخرج أحمد[1] وابنُ حِبَّان[2] عنه: «أنه كان لا يَكْتب المُعَوِّذَتَيْن في مصحفه».

وأخرج عبدُالله بنُ أحمدَ في زياداتِ «المسند»[3] والطبراني[4] وابنُ مردويه[5] من طريقِ الأعمشِ عن أبي إِسحاقَ عن عبدِالرحمن يزيدَ النخَعيِّ قال: «كان عبدُالله بنُ مسعودٍ يَحُكُّ المُعَوِّذَتَيْن من مصاحفِه[6]، ويقول: «إِنهما ليستا من كتاب الله».

(١) في مسنده (٥/١٢٩) ح ٢١٢٢٤ وكذا في (٥/١٣٠) ح ٢١٢٢٧ والإسناد الأول حسن لأجل عاصم بن أبي النجود إلاّ أنه تابعه عبدة بن أبي لبابة كما سيأتي تخريجه وهو عند الحميدي وغيره، فيصحح به، وأخرجه الحميدي في مسنده (١/١٨٥) ح ٣٧٤ ومن طريقه البيهقي في سننه (٢/٣٩٤) ك: الصلاة، ب: في المعوذتين، وأصل الحديث رواه البخاري في صحيحه (٨/٧٤١) مع الفتح، ك: التفسير، سورة قل أعوذ برب الناس، ح ٤٩٧٧ ولكن من غير تصريح به.

(٢) في صحيحه كما في الإحسان (٣/٧٧) ك: الرقائق، ب: قراءة القرآن، ح ٧٩٧، وانظر ما تقدم قبل هذا.

(٣) (٥/١٢٩-١٣٠)، ح ٢١٢٢٦، وإسناده حسن رجاله بين ثقة وصدوق، وقال الهيثمي: في مجمع الزوائد -(٧/١٤٩)- «ورجال عبدالله رجال الصحيح»..

(٤) في المعجم الكبير (٩/٢٣٥) ح ٩١٥٠-٩١٥٢، وقال الهيثمي في المصدر السابق له: «رجال الطبراني ثقات» وقال في الحديث الثاني: «رواه البزار والطبراني ورجالهما ثقات»، قلت: في إسناده حسان بن إبراهيم صدوق يخطئ، كما في التقريب /٢٣٢ برقم ١٢٠٤، فإسناده حسن بذلك.

(٥) وعزاه السيوطي في الدّر (٨/٦٨٣) لابن مردويه وغيره. انظر: الحاشية الأولى، فما بعدها.

(٦) (س): «مصاحفهم» والمثبت موافق لما في مصادر التخريج.

وأخرج البزَّارُ(١) والطبرانيّ(٢) من وجهٍ آخرَ عنه: أنه كان يَحُكُّ المُعَوِّذَتَيْن من المصحف، ويقول إنما أُمِرَ النبيُّ ﷺ أن يُتَعَوَّذَ بهما، وكان عبدُالله لا يَقْرأ بهما»، أسانيدُها صحيحةٌ. قال البزَّارُ: «لم يتابِع ابنَ مسعود على ذلك أحدٌ من الصحابةِ، وقد صَحَّ(٣) أنَّه ﷺ قرأهما في الصلاة».

قال ابن حجر(٤): «فقولُ مَنْ قال: «إنه كَذِبٌ عليه» مردودٌ، والطعنُ في

---

(١) في مسنده (٥/ ٢٩) ح ١٥٨٦ وكذا في المطالب العالية (٤/ ١٨٨) ك: التفسير، سورتي المعوذتين ح ٣٨٠٤، وقال الهيثمي -كما تقدم- «رجاله ثقات» انظر الحاشية السابقة.

(٢) تقدم تخريجه في ص: ٥١٩، وانظر تفسير ابن كثير (٨/ ٥٤٩-٥٥٠) تفسير سورتي المعوذتين، إذ أورد كل الروايات من طرق عدة.

(٣) رواه ابن خزيمة في صحيحه (١/ ٢٦٦-٢٦٨) ك: الصلاة، ب: قراءة المعوذتين في الصلاة ضدّ قول من زعم أن المعوذتين ليستا من القرآن، ح ٥٣٤-٥٣٦ من رواية عقبة بن عامر رضي الله عنه ونقل المحقق صحة إسناده عن الشيخ الألباني وصحح هو أحد الأسانيد، وكذا رواه أحمد في مسنده (٤/ ١٤٤، ١٤٩) وصحح إسناده شعيب الأرنؤوط ومن معه في تعليقهم على الحديث في المسند (٢٨/ ٥٢٨-٥٢٩، ٥٨٣) ح ١٧٢٩٦، ١٧٣٥٠. وأيضاً حكم المصنف بعد أن ذكر هذه الأحاديث وما سيأتي بأن أسانيدها صحيحة. والحديث في صحيح مسلم (١/ ٥٥٨) ك: صلاة المسافرين، ب: فضل قراءة المعوذتين، ح ٨١٤، لكن جاء فيه أنها نزلت وليس فيه أنه قرأ بهما في الصلاة، وقال الحافظ ابن حجر -في الفتح (٨/ ٧٤٣) بعد أن ذكر عدة روايات صحيحة أن رسول الله ﷺ- قرأ بهما -أي: المعوذتين- في الصلاة: «والطعن في الروايات الصحيحة بغير مستند لا يقبل، بل الرواية صحيحة والتأويل محتمل...».

(٤) فتح الباري ٨/ ٧٤٣.

الرواياتِ الصحيحة بغير مُسْتَنَدٍ لا يُقْبَلُ، بل الرواياتُ صحيحةٌ والتأويلُ مُحْتَمَلٌ». قال: «وقد أوَّله القاضي[١] وغيرُه على إنكارِ الكتابةِ كما سَبَقَ» قال: «وهو تأويلٌ حسنٌ، إلا أنَّ الروايةَ الصريحةَ التي ذكرتُها تَدْفَعُ ذلك حيث جاء فيها: «ويقول: إنهما ليستا مِنْ كتابِ الله». قال: «ويمكنُ حَمْلُ لفظِ «كتاب الله» على المصحف، فيَتِمُّ التأويلُ المذكورُ». قال: «لكن مَنْ تأمَّل سياقَ الطرقِ المذكورةِ استبعد هذا الجمعَ».

قال: «وقد أجاب ابن الصباغ[٢] بأنه لم يستقرَّ عنده القطعُ بذلك، ثم حَصَلَ الاتفاقُ بعد / ذلك، وحاصلُه أنهما كانتا متواترتَيْن في عصرِه، لكن لم تتواترا عنده» انتهى. ١/٢٢٢

وقال ابن قتيبة في «مشكل القرآن»[٣]: «ظنَّ ابنُ مسعودٍ أنَّ المُعَوِّذتين ليستا من القرآن؛ لأنه رأى النبي ﷺ يُعَوِّذ بهما الحسنَ[٤] والحسين[٥] فأقام

(١) أي: الباقلاني.

(٢) عبدالسيِّد بن محمد بن عبدالواحد، أبو نصر البغدادي الشافعي الفقيه الأصولي (ت: ٤٧٧هـ)، من مؤلفاته: «الشامل» في الفقه، «كفاية السائل». انظر: وفيات الأعيان ٣/٣١٧، طبقات الشافعية الكبرى ٥/١٢٢.

(٣) المشكل ٤٣.

(٤) ابن علي بن أبي طالب، أبو محمد القرشي الهاشمي ريحانة رسول الله ﷺ وسبطه، وسيد شباب أهل الجنة، مات سنة (٤٩هـ). انظر: السير ٣/٢٤٥، الإصابة ٢/٦٨.

(٥) ابن علي بن أبي طالب، أبو عبدالله القرشي الهاشمي سبط رسول الله ﷺ وريحانته من الدنيا، استشهد يوم عاشوراء سنة (٦١هـ). انظر: السير ٣/٢٨٠، الإصابة ٢/٧٦.

على ظنِّه، ولا نقول: إنه أصاب في ذلك وأخطأ المهاجرون والأنصار».

قال: «وأمَّا إسقاطُه الفاتحةَ مِنْ مصحفه فليس لظَنِّه أنها ليسَتْ من القرآن، معاذَ الله، ولكنه ذهب إلى أن القرآنَ إنما كُتِب وجُمع بين اللوحَيْن مَخافةَ الشكِّ والنسيانِ والزيادةِ والنقصانِ، ورأى أنَّ ذلك مأمونٌ في سورةِ الحمد لقِصَرِها ووجوبِ تعلُّمها على كل أحدٍ».

قلت: وإسقاطُه الفاتحةَ من مصحفهِ أخرجه أبو عبيدٍ بسندٍ صحيحٍ، كما تقدم[1] في أوائل النوعِ التاسعَ عشرَ.

* * *

---

(١) تقدم في ص: ٤٢٣.

التنبيه الثاني

قال الزركشيُّ في البرهان[١]: «القرآنُ والقراءاتُ حقيقتان متغايرتان[٢]. فالقرآنُ هو الوحيُ المُنَزَّلُ على محمدٍ ﷺ للبيانِ والإعجازِ، والقراءات اختلافُ ألفاظِ الوحيِ المذكورِ في الحروف أو كيفيتُها من تخفيفٍ وتشديدٍ وغيرهما، والقراءات السبعُ متواترةٌ عند الجمهورِ. وقيل: بل مشهورةٌ». قال الزركشي[٣]: «والتحقيقُ أنها متواترةٌ عن الأئمةِ السبعةِ، أمَّا تواترُها عن النبيِّ ﷺ ففيه نظرٌ؛ فإنَّ إسنادَهم بهذه القراءات السبعةِ موجودٌ في كتبِ القراءات وهي نَقْلُ الواحدِ عن الواحد».

قلت: في ذلك نظرٌ لما سيأتي، واستثنى أبو شامةَ -كما تقدم[٤]- الألفاظَ المختلفَ فيها عن القُرَّاءِ، واستثنى ابنُ الحاجبِ[٥] ما كان مِنْ قبيل الأداء كالمدِّ والإمالةِ وتخفيفِ الهمزةِ / . [٩٤]

وقال / غيرُه[٦]: «الحقُّ أنَّ أصلَ المدِّ والإمالةِ متواترٌ، ولكن التقديرَ غيرُ ١/٢٢٣

---

(١) انظر: البرهان ١/٤٦٥.

(٢) لا يُسَلَّم هذا الإطلاق، ولعلَّ الصواب عدم إطلاق القول بالتغاير التام، أو القول بالتوافق التام. وانظر في المسألة علوم القرآن بين البرهان والإتقان: ٢٢٤-٢٢٥.

(٣) البرهان ١/٤٦٦، وانظر ردَّ ابن الجزري على هذا القول في منجد المقرئين: ٦٧، ٧٠. وانظر أيضاً علوم القرآن بين البرهان والإتقان: ٢٢٥ - ٢٢٧.

(٤) انظر ص: ٤٩٨-٤٩٩.

(٥) بيان مختصر ابن الحاجب ١/٤٦٩.

(٦) هو الزركشي في البرهان ١/٤٦٦.

متواترٍ، للاختلاف في كيفيته»، كذا قال الزركشيُّ، قال[1]: «وأمَّا أنواعُ تخفيفِ الهمزةِ فكلُّها متواترةٌ».

وقال ابنُ الجَزَري[2]: «لا نعلمُ أحداً تقدَّم ابنَ الحاجبِ إلى ذلك، وقد نَصَّ على تواترِ ذلك كلِّه أئمةُ الأصولِ كالقاضي أبي بكر[3] وغيره، وهو الصوابُ؛ لأنه إذا ثَبَتَ تواترُ اللفظِ ثَبَتَ تواترُ هيئةِ أدائه؛ لأنَّ اللفظَ لا يقومُ إلا به ولا يَصِحُّ إلا بوجودِه».

* * *

(١) انظر: البرهان ١ / ٤٦٦، ٤٦٨.

(٢) انظر: النشر ١ / ٣٠. وانظر: منجد المقرئين ٥٧.

(٣) انظر: الانتصار ١ / ١٢٠، ١٢١، ١٢٢. وهو المفهوم من قوله في نكت الانتصار ٤١٨: «بل الأمر في القراءات يجب أن يكون أضيق من مسائل الاجتهاد؛ لأن مسائل الاجتهاد لا نص من النبي ﷺ عليها، وما من القرآن كلمة ولا حرف إلا وعليه نص...» ومن قوله في باب ذكر اختلاف القرأة السبعة... (٤١٥). «لم يختلف القراء السبعة في أن القراءات -التي صار بعضهم إليها- قرآن منزل من عند الله تعالى وأنها تنقل خلفاً من سلف، وأنهم أخذوها من طريق الرواية...».

التنبيه الثالث

قال أبو شامة(١): «ظن قومٌ أَنَّ القراءاتِ السبعَ الموجودةَ الآن هي التي أُريدَتْ في الحديثِ، وهو خلافُ إجماعِ أهلِ العلمِ قاطبةً، وإنما يَظُنُّ ذلك بعضُ أهلِ الجهلِ».

وقال أبو العباسِ بنُ عمَّار(٢): «لقد فَعَلَ مُسَبِّعُ هذه السبعةِ ما لا ينبغي له، وأشكلَ الأمرُ على العامَّةِ بإيهامهِ كلَّ مَنْ قَلَّ نَظَرُه أنَّ هذه القراءاتِ هي المذكورةُ في الخبرِ، وليته -إذ اقتصر- نَقَصَ عن السبعةِ أو زادَ؛ ليُزيلَ الشبهةَ، ووقع له أيضاً في اقتصاره عن كل إمامٍ على راوِيَيْنِ أنه صار مَنْ سَمِعَ قراءةَ راوٍ ثالثٍ غيرِهما أبطلها، وقد تكون هي أشهرَ وأصحَّ وأظهرَ، وربما بالَغَ مَنْ لا يفهم فخَطَّأَ أو كَفَّر».

وقال أبو بكر بن العربي(٣): «ليسَتْ هذه السبعةُ مُتَعَيِّنَةً للجواز حتى لا يجوز غيرُها، كقراءةِ أبي جعفرٍ وشيبةَ والأعمشِ ونحوهِم، فإنَّ هؤلاء مثلُهم أو فوقَهم». وكذا قال غيرُ واحدٍ، منهم مكيٌّ(٤) وأبو العلاءِ الهَمَذانيُّ(٥) وآخرون من أئمةِ القُرَّاء.

(١) المرشد ١٤٦، وانظر: النشر ١/ ١٣.

(٢) هو المهدوي، في بيان السبب الموجب لاختلاف القراءات ١٥٣، وانظر: النشر ١/ ٣٦.

(٣) القبس له ١/ ٤٠٠، ٤٠٢. وانظر: المرشد ٩٧، والنشر ١/ ٣٧.

(٤) الإبانة ٣٦، ٨٦.

(٥) انظر: غاية الاختصار ١/ ٣.

وقال أبو حَيَّانَ(١): «ليس في كتابِ ابن مجاهد ومَنْ تبعه من القراءاتِ المشهورةِ إلا النَّزْرُ اليسيرُ، فهذا أبو عمرِو بنُ العلاء اشْتَهَر عنه سبعةَ عشرَ راوياً، ثم ساقَ أسماءَهم، واقْتَصَرَ في كتابِ ابن مجاهدٍ على اليزيديِّ، واشْتَهَر عن اليزيديِّ عشرةُ أنفسٍ، / فكيف يُقْتَصَرُ على السُّوسيِّ والدُّوريِّ، وليس لهما مَزِيَّةٌ على غيرِهما لأنَّ الجميعَ مشتركون في الضبطِ والإتقانِ والاشتراكِ في الأَخْذِ» قال: «ولا أعرفُ لهذا سبباً إلا ما قُضِي مِنْ نَقْص العلم».

١/ ٢٢٤

وقال مكيٌّ(٢): «مَنْ ظنَّ أنَّ قراءةَ هؤلاء القراء كنافعٍ وعاصم هي الأحرف السبعة التي في الحديث فقد غَلِطَ غَلَطاً عظيماً». قال: «ويَلْزَمُ مِنْ هذا أنَّ ما خرج عن قراءةِ هؤلاء السبعةِ مِمَّا ثَبَتَ عن الأئمةِ غيرِهم، ووافق خطَّ المصحفِ، ألاَّ يكونَ قرآناً. وهذا غَلَطٌ عظيمٌ فإن الذين صَنَّفوا القراءاتِ من الأئمةِ المتقدِّمين كأبي عبيدٍ القاسمِ بن سلام، وأبي حاتم السجستانيِّ، وأبي جعفرٍ الطبريِّ، وإسماعيلَ القاضي، قد ذكروا أضعافَ هؤلاءِ، وكان الناس على رأس المئتين بالبصرةِ على قراءةِ أبي عمروٍ ويعقوبَ، وبالكوفةِ على قراءةِ حمزةَ وعاصمٍ، وبالشام على قراءةِ ابن عامرٍ، وبمكةَ على قراءةِ ابنِ كثيرٍ، وبالمدينة على قراءةِ نافعٍ، واستمروا على ذلك. فلمَّا كان على رأس الثلاثمئة أثبت ابنُ مجاهدٍ اسمَ الكسائيِّ وَحَذَفَ يعقوب».

---

(١) هو من جواب أبي حيان عن سؤال وُجّه له. انظر: النشر ١/ ٤١.

(٢) الإبانة ٣٦.

قال: «والسببُ في الاقتصارِ على السبعةِ مع أنَّ في أئمة القُرَّاء مَنْ هو أجلُّ منهم قَدْراً، ومثلُهم أكثرُ من عددِهم، أنَّ الرواةَ عن الأئمةِ كانوا كثيراً جداً، فلمَّا تقاصَرَتِ الهِمَمُ اقتصروا مما يوافقُ خطَّ المصحفِ على ما يَسهُلُ حِفْظُه، وتَنْضَبِطُ القراءةُ به، فنظروا إلى مَن اشْتَهَر بالثقةِ والإمامة وطولِ العُمْرِ في مُلازَمَةِ القراءةِ والاتفاق على الأَخْذِ عنه، فأفردوا مِنْ كل مصرٍ إماماً واحداً، ولم يتركوا مع ذلك نَقْلَ ما كان عليه الأئمةُ غير(١) هؤلاء من القراءاتِ ولا القراءة(٢) به كقراءةِ يعقوبَ وأبي جعفرٍ وشيبةَ وغيرِهم».

قال: «وقد صَنَّف ابنُ جُبَيْرٍ المكيُّ قبل ابنِ مجاهدٍ كتاباً في القراءات فاقتصرَ على خمسةٍ، اختار مِنْ كلِّ مِصْرٍ إماماً. وإنما اقْتَصَرَ على ذلك لأنَّ المصاحفَ التي أرسلها عثمانُ كانت خمسةً إلى هذه الأمصارِ. ويُقال: إنه وَجَّه بسبعةٍ، هذه الخمسةَ، ومصحفاً إلى اليمن، ومصحفاً / إلى البحرين، [٩٥] لكن لما لم يُسْمَعْ لهذين / المصحفين خبرٌ، وأراد ابنُ مجاهدٍ وغيرُه مراعاةَ ١/٢٢٥ عددِ المصاحفِ استبدلوا من غيرِ البحرين واليمن قارئَيْن، كَمَلَ بهما العددُ، فصادف ذلك موافقةَ العددِ الذي وَرَدَ الخبرُ به، فوقع ذلك لمن لم يَعْرِفْ أصلَ المسألةِ، ولم يكن له فِطْنَةٌ، فظنَّ أن المرادَ بالأحرفِ السبعةِ القراءاتُ السبعُ، والأصلُ المعتمدُ عليه صحةُ السندِ في السماعِ، واستقامةُ الوجه في العربيةِ وموافقةُ الرسمِ، وأصحُ القراءاتِ سنداً نافعٌ وعاصمٌ،

(١) قوله: «غير» بدل من «الأئمة».

(٢) قوله: «ولا القراءة به» معطوف على «نَقْلَ».

وأفصحُها أبو عمروٍ والكسائيُّ»[1] انتهى.

وقال القَرّاب[2] في «الشافي[3]»: «التمسُّكُ بقراءةِ سبعةٍ من القُراء دونَ غيرِهم ليس فيه أثرٌ ولا سُنَّةٌ، وإنما هو مِنْ جَمْعِ بعضِ المتأخرين فانتشرَ، وأَوْهَمَ أنه لا تجوزُ الزيادةُ على ذلك، وذلك لم يَقُلْ به أحدٌ».

وقال الكَوَاشي[4]: «كلُّ[5] ما صَحّ سَنَدُه واستقام وجهُهُ في العربيةِ ووافَقَ خَطَّ المصحفِ الإمام، فهو من السبعةِ المنصوصةِ، ومتى فُقِدَ شرطٌ من الثلاثة فهو الشاذُّ. وقد اشتد إنكارُ أئمةِ هذا الشأنِ على مَنْ ظن انحصارَ القراءاتِ المشهورةِ في مثل ما في «التيسير» و«الشاطبية»، وآخِرُ مَنْ صَرَّح بذلك الشيخُ تقيُّ الدينِ السبكيُّ[6] فقال

(١) إطلاق أن بعض القراءات أصحُ من غيرها أو أفصح لا ينبغي ولا يحق، وانظر ما نقله السيوطي -في نهاية هذا النوع- عن الكواشي، والنحاس.

(٢) إسماعيل بن إبراهيم بن محمد، أبو محمد السَّرْخَسي الشافعي المقرئُ الفقيه (ت: ٤١٤هـ)، من مؤلفاته: «مناقب الشافعي»، «الجمع بين الصحيحين». انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٤/٢٦٦، غاية النهاية ١/١٦٠.

(٣) انظر: النشر ١/٤٦، وفي البرهان ١/٤٧٩ «... في كتاب الكافي ...». قال ابن قاضي شهبة في طبقات الشافعية (١/١٦٦): «وله المصنفات الكثيرة المفيدة، منها: ... وكتاب الكافي في القراءات في مجلدات كثيرة، ومنها الشافي في علم القراءات أيضاً».

(٤) انظر: تبصرة المتذكر وتذكرة المتبصر (خ) ٢ ب، وانظر: النشر ١/٤٤.

(٥) (أ): «كلما».

(٦) انظر: النشر ١/٤٤.

في «شرح المنهاج»[1]: «قال الأصحابُ: تجوز القراءةُ في الصلاةِ وغيرِها بالقراءاتِ السبعِ، ولا تجوزُ بالشاذة»، وظاهرُ هذا يُوهِمُ أنَّ غيرَ السبعِ المشهورةِ من الشواذ.

وقد نَقَلَ البَغَويُّ[2] الاتفاق على القراءةِ بقراءةِ يعقوبَ وأبي جعفرٍ مع السبعِ المشهورةِ، وهذا القولُ هو الصوابُ قال[3]: «واعلَمْ أنَّ الخارجَ عن السبعِ المشهورةِ على قسمين: منه ما يخالِفُ رسمَ المصحفِ، فهذا لا شكَّ فيه أنه لا تجوزُ قراءتُه لا في الصلاة ولا في غيرِها، ومنه[4] ما لا يخالفُ رسمَ المصحفِ ولم تَشْتَهِر القراءةُ به، وإنما وَرَدَ من طريقٍ غريبٍ لا يُعَوَّل عليها، وهذا يظهرُ المنع من القراءةِ به أيضاً، ومنه[5] ما اشْتهر عند أئمةِ هذا الشأنِ القراءةُ به قديماً وحديثاً، فهذا لا وجهَ للمَنْعِ منه. ومن ذلك قراءةُ يعقوبَ وغيره / . قال[6]: «والبغويُّ أَوْلَى مَنْ يُعتمد عليه في ذلك، فإنه مُقْرِئٌ فقيهٌ جامعٌ للعلوم». قال: «وهكذا التفصيل في شواذِّ السبعةِ فإنَّ عنهم شيئاً كثيراً شاذاً» انتهى.

١/٢٢٦

(١) وهو شرح على «منهاج الطالبين» في فروع الشافعية للنووي، ويسمى «الابتهاج» (مخطوط) وصل فيه إلى أوائل كتاب الطلاق، ثم أكمله ابنه بهاء الدين أحمد (ت: ٧٧٣هـ). انظر: طبقات الشافعية الكبرى ١٠/٣٠٧، كشف الظنون ٢/١٨٧٣، الفهرس الشامل (الفقه وأصوله) ١/٢١ - ٢٣.

(٢) انظر: تفسير البغوي ١/٣٨.

(٣) أي: السبكي، انظر: النشر ١/٤٤.

(٤) هذا تابع للقسم الأول المردود.

(٥) هذا هو القسم الثاني وهو المقبول.

(٦) أي: السبكي.

وقال ولده[1] في «منع الموانع»[2]: «إنما قلنا في «جمع الجوامع» و«السبعُ متواترةٌ» ثم قلنا في الشاذِّ: الصحيحُ أنه ما وراء العشرةِ ولم نَقُلْ «والعشرُ متواترةٌ»؛ لأن السبعَ لم يُختلف في تواترِها فذكَرْنا أولاً موضعَ الإجماعِ، ثم عَطَفْنَا عليه موضعَ الخلافِ» قال: «على أنَّ القولَ بأنَّ القراءات الثلاثَ غيرُ متواترةٍ في غايةِ السقوطِ، ولا يَصحُّ القولُ به عَمَّن يُعْتَبَرُ قولُه في الدين، وهي لا تُخالِفُ رسمَ المصحفِ». قال: «وقد سَمِعْتُ أبي يُشَدِّدُ النكيرَ على بعض القضاةِ، وقد بَلَغَه أنه مَنَعَ من القراءةِ بها، واستأذنه بعضُ أصحابِنا مرةً في إقراءِ السبع فقال: «أَذِنْتُ لك أن تُقْرِئَ العشرَ» انتهى.

وقال في جوابِ سؤالٍ سأله ابنُ الجَزَريِّ[3]: «القراءاتُ السبعُ التي اقتصرَ عليها الشاطبيُّ والثلاثُ التي هي قراءةُ أبي جعفرٍ ويعقوبَ وخَلَفٍ متواترةٌ معلومةٌ من الدين بالضرورةِ، وكلُّ حرفٍ انفرد به واحدٌ من العشرةِ معلومٌ من الدين بالضرورةِ أنه مُنَزَّلٌ على رسول الله ﷺ لا يكابِرُ في شيءٍ من ذلك إلا جاهلٌ».

* * *

(١) عبدالوهاب بن علي بن عبدالكافي، أبو نصر تاج الدين السبكي الشافعي القاضي المؤرِّخ (ت: ٧٧١هـ)، من مؤلفاته: «جمع الجوامع» في أصول الفقه، «معيد النعم ومبيد النقم». انظر: الدرر الكامنة ٣/ ٣٩، شذرات الذهب ٦/ ٢٢١.

(٢) منع الموانع ٣٣٤، وانظر: النشر ١/ ٤٥.

(٣) انظر: النشر ١/ ٤٦، ومنجد المقرئين ٥١.

التنبيه الرابع[1]

باختلافِ القراءاتِ يظهرُ الاختلافُ في الأحكام؛ ولهذا بنى الفقهاءُ نَقْضَ وضوءِ الملموسِ وعدمه على اختلافِ القراءةِ في «لمستم» و﴿لَٰمَسْتُمُ﴾[2] [النساء: ٤٣] وجوازَ وَطْءِ الحائضِ عند الانقطاعِ قبلَ الغُسْلِ وعَدَمه على الاختلافِ في ﴿يَطْهُرْنَ﴾[3] [البقرة: ٢٢٢].

[٩٦] وقد حَكَوْا خلافاً غريباً / في الآيةِ إذا قُرِئَتْ بقراءتَيْن، فحكى أبو الليث السَّمَرْقَنْدِيُّ في كتاب «البستان[4]» قولَيْنِ، أحدهما: أنَّ اللهَ تعالى قال بهما جميعاً، والثاني: أنَّ اللهَ قال بقراءةٍ واحدةٍ، إلا أنه أَذِنَ أن تُقْرأ بقراءتَيْن، ثم اختار توسطاً، وهو أنَّه إن كان لكلِ قراءةٍ تفسيرٌ[5] يغايرُ الآخر / فقد قال بهما جميعاً، وتَصير القراءتان بمنزلةِ آيتين مثل ﴿حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٢] وإن كان تفسيرُهما واحداً كـ﴿ٱلْبُيُوتَ﴾ و«البِيوت»[6] [البقرة: ١٨٩] فإنما قال بأحدهما، وأجاز القراءةَ بهما لكل ١/٢٢٧

(١) انظر: البرهان للزركشي ١/٤٧٤.

(٢) قرأ حمزة والكسائي وخلف الفعل من اللمس من غير ألف، وقرأه الباقون من الملامسة بالألف. الإقناع ٢/٦٣٠، والنشر ٢/٢٥٠.

(٣) قرأ حمزة والكسائي وخلف وشعبة بتشديد الطاء والهاء مع فتحهما «يطَّهَّرن» وقرأ الباقون بإسكان الطاء وضم الهاء مخففة، التيسير ٨٠، النشر ١/٢٢٧.

(٤) البستان ٣٢٧.

(٥) (أ): تفسيراً وهو سهو.

(٦) قرأ بضم الباء في جميع القرآن أبو جعفر وأبو عمرو ويعقوب وورش وحفص، وقرأ الباقون بكسر الباء. الإقناع ٢/٦٠٧، النشر ٢/٢٢٦.

قبيلةٍ على ما تَعَوَّدَ لسانُهم». قال: «فإن قيل: إذا قلتم إنه قال بإحداهما فأيُّ القراءتين هي؟ قلنا: التي بلغةِ قريش» انتهى.

وقال بعضُ المتأخرين[1]: «لاختلافِ القراءاتِ وتنوعِها فوائدُ منها: التهوينُ والتسهيلُ والتخفيفُ على الأمة.

ومنها: إظهارُ فضلِها وشَرفِها على سائرِ الأممِ، إذ لم يَنْزِلْ كتابُ غيرِهم إلا على وجهٍ واحدٍ.

ومنها: إعظامُ أَجْرِها من حيث إنهم يُفْرِغون جهدَهم في تحقيقِ ذلك وضبطِه لفظةً لفظةً، حتى مقادير المدَّاتِ وتفاوت الإمالاتِ، ثم في تتبُّع معاني ذلك واستنباطِ الحِكَمِ والأحكامِ من دلالةِ كلِّ لفظٍ، وإمعانِهم الكشفَ عن التَوجيه والتعليلِ والترجيحِ.

ومنها: إظهارُ سرِّ اللهِ في كتابه وصيانتِه له عن التبديلِ والاختلافِ مع كونِه على هذه الأوجهِ الكثيرة.

ومنها: المُبالغةُ في إعجازِه بإيجازِه؛ إذ تَنَوُّعُ القراءاتِ بمنزلةِ الآياتِ ولو جُعِلَتْ دلالةُ كلِّ لفظةٍ آيةً على حِدَةٍ لم يَخْفَ ما كان فيه من التطويلِ، ولهذا كان قولُه: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾[2] [المائدة: ٦] مُنَزَّلاً لغَسْلِ الرِّجلِ والمَسْحِ على الخُفِّ، واللفظُ واحدٌ، لكن باختلافِ إعرابِه.

---

(١) هو: ابن الجزري في النشر ١/ ٥٢، وانظر إلى إبهام السيوطي له، مع شهرته وإمامته!!

(٢) قرأ نافع وابن عامر والكسائي ويعقوب وحفص بنصب اللام، والباقون بالخفض، الإقناع ٢/ ٦٣٤، النشر ١/ ٢٥٤.

ومنها: أنَّ بعضَ القراءاتِ يُبَيِّن ما لعلَّه يُجْمَلُ[1] في القراءة الأخرى فقراءةُ «يَطَّهرن» بالتشديد[2] مُبَيِّنَةٌ لمعنى قراءةِ التخفيفِ، وقراءةُ «فامضُوا إلى ذِكْر الله»[3] تُبَيِّن أنَّ المرادَ بقراءةِ «اسْعَوا» [الجمعة: ٩] الذهابُ، لا المشيُ السريعُ».

وقال أبو عبيد في «فضائل القرآن»[4]: «المَقْصَدُ من القراءةِ الشاذةِ تفسيرُ القراءةِ المشهورةِ / وتبيين معانيها كقراءة عائشةَ وحفصة[5] ١/٢٢٨ «والصلاة الوسطى صلاة العصر» [البقرة: ٢٣٨]، وقراءةِ ابن مسعود[6] «فاقطعوا أَيْمانهما» [المائدة: ٣٨] وقراءة جابر[7] «فإن الله من بعد إكراههن لهن غفور رحيم» [النور: ٣٣] قال: «فهذه الحروف وما شاكَلَها قد صارَتْ مفسِّرةً للقرآن، وقد كان يُروى مثلُ هذا عن التابعين في

---

(١) م، ومطبوعة أبي الفضل: «يجهل» وهو تصحيف.

(٢) قرأ حمزة والكسائي وخلف وأبو بكر بتشديد الطاء والهاء، وقرأ الباقون بتخفيفهما. انظر: السبعة ١٨٢، النشر ٢/٢٢٧.

(٣) وهي قراءة ابن مسعود وهي شاذة. انظر: شواذ ابن خالويه ١٥٦، المحتسب ٢/٣٢٢.

(٤) فضائل القرآن ٢/١٥٤.

(٥) وهي قراءة شاذة، مختصر ابن خالويه ١٥.

(٦) قراءة شاذة، مختصر ابن خالويه ٣٣.

(٧) قراءة شاذة عزاها ابن جني في المحتسب ٢/١٠٨ إلى ابن عباس وسعيد بن جبير.

التفسير، فيستحسن، فكيف إذا رُوي عن كبارِ الصحابةِ ثم صار في نفسِ القراءة فهو أكثرُ من التفسيرِ وأقوى؟ فأَدْنَى ما يُسْتَنْبَطُ من هذه الحروفِ معرفةُ صحةِ التأويل» انتهى. وقد اعتَنَيْتُ في كتابي «أسرار التنزيل»[١] ببيان كلِّ قراءةٍ أفادَتْ معنى زائداً على القراءة المشهورة.

* * *

التنبيه الخامس

اختُلِفَ في العمل بالقراءة الشاذة فنقَلَ إمام الحرمين في «البرهان»[٢] عن ظاهرِ مذهبِ الشافعيِّ أنه لا يجوزُ، وتَبِعه أبو نصرٍ القُشَيريُّ، وجزم به ابنُ الحاجب[٣]؛ لأنه نَقَلَه على أنه قرآن ولم يَثْبُتْ. وذكر القاضيان: أبو الطَّيِّب[٤]

---

(١) ويسمى: «قطف الأزهار في كشف الأسرار» وهو في بيان علل تنوع أوجه التشابه اللفظي في القرآن الكريم، كتب منه السيوطي إلى آخر سورة براءة، وهو مطبوع.

(٢) البرهان ١/٤٢٧.

(٣) انظر: بيان المختصر للأصفهاني ١/٤٧٢.

(٤) طاهر بن عبدالله بن طاهر، الآمُلي، من أعيان الشافعية (ت: ٤٥٠هـ)، من مؤلفاته: «التعليقة الكبرى» في فروع الشافعية، «شرح مختصر المزني» كلاهما مخطوط. انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٥/١٢، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١/٢٣٥، الفهرس الشامل (الفقه وأصوله): ٢/٦٤٣، ٥/٤٦٤.

والحسين(١)، والرُّوياني(٢) والرافعيُّ، العملَ بها تنزيلاً لها منزلةَ خبرِ الآحادِ، وصَحَّحه ابنُ السبكيِّ في «جمع الجوامع»(٣) و«شرح المختصر»(٤). وقد احتج الأصحابُ على قطعِ يمينِ السارقِ بقراءةِ ابنِ مسعودٍ. وعليه أبوحنيفةَ أيضاً، واحتَجَّ على وجوبِ التتابعِ في صومِ كفارةِ اليمين بقراءته «متتابعات»(٥)، ولم يَحْتَجَّ بها أصحابُنا لثبوت نَسْخِها كما سيأتي.

---

(١) ابن محمد بن أحمد، أبو علي المَرُّوذي الشافعي المعروف بالقاضي حسين (ت: ٤٦٢هـ)، من مؤلفاته: «التعليقة الكبرى»، «الفتاوى». انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٤/٣٥٦، السير ١٨/٢٦٠.

(٢) عبدالواحد بن إسماعيل بن أحمد، أبو المحاسن فخر الإسلام الطبري الفقيه الشافعي (ت: ٥٠١هـ)، من مؤلفاته: «البحر» في الفقه، «مناصيص الشافعي». انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٧/١٩٣، السير ١٩/٢٦٠.

(٣) جمع الجوامع (١/٣٧٠) مع حاشية البُنَاني على شرح المحلّي، ومنع الموانع عن جمع الجوامع للسبكي ٣٥١. انظر: فتح العزيز شرح الوجيز للرافعي ١١/٢٤١.

(٤) هو شرح لمختصر ابن الحاجب في أصول الفقه سماه: «رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب» وهو مخطوط لتاج الدين عبدالوهاب بن علي السبكي (ت: ٧٧١هـ)، وسماه بذلك اقتداء بتسمية والده، الذي ابتدأه وعمل قليلاً منه «نحو كراسة»، وذكر أنه لم يقف عليها. انظر: طبقات الشافعية الكبرى ١٠/٣٠٧-٣٠٨، كشف الظنون ٢/١٨٥٥، الفهرس الشامل (الفقه وأصوله) ٤/٣٩٥-٣٩٦.

(٥) بعد قوله تعالى في سورة المائدة ٨٩: ﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ﴾ قرأ بها ابن مسعود، وهي قراءة شاذة، انظر: فضائل القرآن لأبي عبيد ٢/١١٧، برقم ٦٠٧، تفسير القرطبي ٦/٢٨٣.

السادس[1]

من المهمِّ معرفةُ توجيهِ القراءاتِ، وقد اعتنى به الأئمةُ، وأفردوا فيه كتباً منها: «الحجة» لأبي عليٍّ الفارسيِّ[2]، و«الكشف[3]» لمكي، و«الهداية»[4] للمهدوي، و«المحتسب في توجيه الشواذ» لابن جني. قال الكواشي[5]: «وفائدته أن يكونَ دليلاً على حسبِ المدلول عليه / أو مرجّحاً، إلا أنه ينبغي التنبيهُ / على شيءٍ: وهو أنه قد تُرَجَّح إحدى القراءتين على الأخرى ترجيحاً يكاد يُسْقِطُها. وهذا غير مَرْضِيٍّ؛ لأنَّ كلاً منهما متواتر». [٩٧] ١/٢٢٩

(١) نقله من البرهان ١/٤٨٨.

(٢) الحسن بن أحمد بن عبدالغفار، الفَسَوي المعتزلي النحوي (ت: ٣٧٧هـ) من مؤلفاته: «الحجة للقراء السبعة» وهو شرح لسبعة ابن مجاهد، وهو مطبوع، «الإيضاح» في النحو. انظر: تاريخ بغداد ٧/٢٧٥، السير ١٦/٣٧٩.

(٣) وهو «الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها» شرح فيه كتابه «التبصرة» وهو مطبوع.

(٤) كذا في النسخ، والصواب «شرح الهداية» في تعليل القراءات السبع، شرح به كتابه «الهداية في القراءات السبع» وهو مطبوع.

(٥) نصُّه في تفسيره: تبصرة المتذكر وتذكرة المتبصّر (خ) ١/٢أ: «ولا تقرأ بشيء من الشواذ، وإنما أذكر ما أذكر من الشواذ ليكون دليلاً...».

وقد حكى أبو عمر الزاهد[1] في كتاب «اليواقيت» عن ثعلب[2] أنه قال: «إذا اختلفَ الإعرابان في القرآنِ لم أُفَضِّل إعراباً على إعرابٍ فإذا خَرَجْتُ إلى كلامِ الناسِ فَضَّلْتُ الأقوى».

وقال أبو جعفرٍ النحاسُ[3]: «السَّلامةُ عند أهل الدّين إذا صَحّتْ القراءتان ألاَّ يُقالَ إحداهما أجودُ؛ لأنهما جميعاً عن النبي ﷺ، فيأثم مَنْ قال ذلك، وكان رؤساء الصحابةِ يُنْكرون مثل هذا».

وقال أبو شامة[4]: «أكثرَ المصنِّفون من الترجيح بين قراءةِ ﴿مَالِكِ﴾ و﴿مَلِكِ﴾ [الفاتحة: ٤]، حتى إنَّ بعضَهم يبالغُ إلى حَدٍّ يكاد يُسْقِطُ وجهَ القراءةِ الأخرى. وليس هذا بمحمودٍ بعد ثُبوتِ القراءتَيْن» انتهى.

وقال بعضهم[5]: «توجيهُ القراءاتِ الشاذَّةِ أقوى في الصناعةِ من توجيه المشهورة».

---

(١) محمد بن عبدالواحد بن أبي هاشم، البغدادي الـمُطَرِّزي الحنبلي (ت: ٣٤٥هـ)، من مؤلفاته: «اليواقيت في اللغة» بقيت منه ورقة نشرها الميمني في بحوثه وتحقيقاته (٢/ ٢٨٩)، «ياقوتة الصراط» في غريب القرآن. انظر: إنباه الرواة ٣/ ١٧٠، السير ١٥/ ٥٠٨.

(٢) انظر: الدر المصون ١/ ٤٨ ولم يرد القول في الياقوتة لأبي عمر الزاهد.

(٣) إعراب القرآن له ٥/ ٦٢.

(٤) إبراز المعاني ١/ ٢٣٨.

(٥) هو الزركشي في البرهان ١/ ٤٩١.

خاتمة

قال النَّخَعَي[1]: «كانوا يكرهون أن يقولوا: قراءةُ عبدِالله، وقراءةُ سالم[2]، وقراءةُ أُبَيّ، وقراءةُ زيدٍ؛ بل يُقال: فلان كان يَقْرأ بوجهِ كذا، وفلانٌ كان يقرأ بوجه كذا».

قال النووي[3]: «والصحيح أنَّ ذلك لا يُكْرَهُ»[4].

* * *

(١) انظر: التبيان ١٧١، والبرهان ١/ ٤٨٧.

(٢) قوله: «سالم» مخروم في (أ).

(٣) التبيان له ١٧١.

(٤) قال ابن الجزري: «وهذه الإضافة إضافة اختيار ودوام ولزوم، لا إضافة اختراع ورأي واجتهاد». النشر ١/ ٥٢، وقد سبقه إلى هذا المعنى الباقلاني في الانتصار ١/ ٦١.

١/ ٢٣٠

/ النوع الثامن والعشرون
في الوقف والابتداء[١]

أفردَه بالتصنيفِ خلائقُ، منهم أبو جعفرٍ النحاسُ[٢]، وابنُ الأنباريِّ[٣]، والزجَّاجُ[٤]، والدانيُّ[٥]، والعَمَّانيُّ[٦]، والسّجاونديُّ[٧]، وغيرهم، وهو فَنٌّ جليلٌ به يُعْرَفُ: كيف أداءُ القرآن.

والأصلُ فيه ما أخرجه النحاسُ[٨] قال: حدَّثنا محمدُ بنُ جعفرٍ

(١) انظر: فنون الأفنان ٣٥٣، جمال القراء ٥٤٨، البرهان ١/ ٤٩٣، التحبير ١٧٤.

(٢) في كتابه: «القطع والائتناف».

(٣) في كتابه: «إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل».

(٤) ذكَر في كشف الظنون (٢/ ١٤٧١) أن الزجاج ألَّف فيه.

(٥) في كتابه: «المكتفى في الوقف والابتدا».

(٦) في كتابه: «المرشد»، وهو مخطوط.

(٧) له فيه كتابان: صغير، وكبير وهو «علل الوقوف»، المطبوع. انظر: طبقات القراء ٢/ ٨٣٧، غاية النهاية ٢/ ١٥٧.

(٨) في القطع والائتناف (١/ ١٢)، ضعيف بهذا الإسناد، ورجاله بين ثقة وصدوق غير محمد بن جعفر مجهول كما سيأتي، والعلاء بن هلال الباهلي والد هلال فيه لين، كما في التقريب/ ٧٦٢ برقم ٥٢٩٤، ولكنه مقرون بعبدالله بن جعفر الرقي وهو ثقة، والقاسم بن عوف الشيباني البكري متكلم فيه أيضاً، وقال الحافظ ابن حجر: «صدوق يغرب كثيراً»، كما في التقريب/ ٧٩٣ برقم ٥٥١٠، ومحمد بن جعفر الأنباري ترجم له الخطيب في تاريخ بغداد (٢/ ١٣٤) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ففيه جهالة. وكذا البيهقي في سننه (٣/ ١٢٠) ك: الصلاة، ب: البيان أنه إنما قيل يؤمهم أقرؤهم، من طريق القاسم بن عوف الشيباني وتقدم الكلام حوله.

الأنباريُّ، ثنا هلال[1] بن العلاء، ثنا أبي وعبدالله بن جعفر قالا: «ثنا عبيدُالله بنُ عمروٍ الزُّرَقيُّ عن زيدِ بن أبي أُنَيْسة، عن القاسم بنِ عوفٍ البكريِّ، قال: سمعت عبدَالله بنَ عمرَ يقول: «لقد عِشْنا بُرْهَةً مِنْ دهرِنا، وإنَّ أحدَنا لَيُؤْتَى الإيمانَ قبل القرآنِ، وتَنْزِلُ السورةُ على محمدٍ ﷺ فنتعلَّمُ حلالَها وحرامَها، وما ينبغي أَنْ يُوقفَ عندَه منها، كما تتعلَّمون أنتم اليومَ القرآنَ، ولقد رأَينا[2] اليومَ رجالاً يُؤْتَى أحدُهم القرآنَ قبل الإيمانِ، فيَقْرأُ ما بين فاتحتِه إلى خاتمتِه، ما يَدْري ما آمِرُه ولا زاجِرُه، ولا ما ينبغي أنْ يُوقَفَ عنده منه».

قال النحاس[3]: «فهذا الحديثُ يَدُلُّ على أنهم كانوا يتعلَّمون الأوقافَ، كما يتعلمون القرآن».

«وقولُ ابنِ عمرَ[4]: «لقد عِشْنا برهةً مِنْ دهرِنا» يدلُّ على أنَّ ذلك إجماعٌ من الصحابة ثَابتٌ». [قلت:][5] وأخرج هذا الأثرَ البيهقيُّ في سُنَنه[6].

(١) إلى جانبه في أ، ب: «بلال».
(٢) المثبت من (ع)، وفي سائر النسخ «رأيتنا» ولا وجه لها، وفي (أ) «رجلاً» وإلى جانبها تصويبها: «رجالاً»، في القطع والبيهقي: «رأيت اليوم رجالاً».
(٣) القطع والائتناف ١/ ١٢.
(٤) قاله النحاس في القطع والائتناف ١/ ١٢، ومثله في النشر ١/ ٢٢٥.
(٥) زيادة من ع، ر، ب، م، وسقطت كلمة «ثابت» من: ب، م، ع.
(٦) (٣/ ١٢٠) ك: الصلاة، ب: البيان أنه إنّما قيل يؤمهم أقرؤهم، رجاله بين ثقة وصدوق غير محمد بن أبي المعروف الفقيه أبي الحسن، ولم أقف على ترجمة له فيما بحثت.

وعن عليٍّ[1] في قوله تعالى: ﴿ وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا ﴾ [المزمل: ٤] قال: «الترتيل: تجويدُ الحروفِ ومعرفةُ الوقوفِ». قال ابن الأنباري[2]: «من تمام معرفةِ القرآنِ معرفةُ الوقفِ والابتداءِ فيه».

وقال النِّكْزاوي[3]: «بابُ الوقفِ عظيمُ القَدْرِ جليلُ الخطَرِ؛ لأنه لا يتأتَّى لأحدٍ معرفةُ معاني القرآن، ولا استنباطُ الأدلَّةِ الشرعيةِ منه، إلا بمعرفةِ الفواصلِ».

وفي «النشر» لابن الجزري[4]: «لما لم يُمْكِنِ القارئ أنْ يقرأ السورةَ أو القصةَ في نفَسٍ / واحدٍ، ولم يَجُزِ التنفُّس بين كلمتَيْن حالةَ الوصلِ، بل ذلك كالتنفُّسِ في أثناءِ الكلمةِ، وَجَبَ حينئذٍ اختيارُ وَقْفٍ للتنفُّسِ والاستراحةِ، وتَعَيَّنَ ارتضاءُ ابتداءٍ بعدَه، وتحتَّم ألا يكونَ ذلك مِمَّا يُحيلُ المعنى، ولا يُخِلُّ بالفَهْم، إذ بذلك يظهر الإعجازُ، ويَحْصُل القَصْدُ، ولذلك حَضَّ الأئمةُ على تَعَلُّمه ومعرفتِه وفي كلام عليٍّ دليلٌ على وجوبِ ذلك، وفي كلامِ ابنِ عمرَ بُرْهانٌ على أنَّ تَعَلُّمَه إجماعٌ من الصحابة، وصَحَّ بل تواتر عندنا تَعَلُّمُه والاعتناءُ به من السَّلَفِ الصالحِ كأبي جعفرٍ يزيدَ بنِ القعقاعِ أحد أعيان التابعين، وصاحبه الإمامِ نافعٍ وأبي عمروٍ ويعقوبَ

١/ ٢٣١

(١) ذكره الهذليّ في الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها (مخطوط ق ١٩/ب)، وابن الجزري في التمهيد/ ٦٠، والنشر (١/ ٢٠٩) ولكنه بدون إسناد.

(٢) الإيضاح له ١/ ١٠٨.

(٣) الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء ١/ ١٩٨.

(٤) النشر ١/ ٢٢٤-٢٢٥.

وعاصمٍ وغيرهم من الأئمةِ، وكلامُهم في ذلك معروفٌ ونصوصُهم عليه مشهورةٌ في الكتب، ومِنْ ثَمَّ اشترط كثيرٌ من الخَلَفِ على المُجيز ألا يُجيزَ أحداً إلا بعد معرفته الوقفَ والابتداءَ.

وصَحَّ عن الشعبيِّ أنه قال: إذا قرأْتَ ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ فلا تسكتْ حتى تقرأَ ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٦، ٢٧]» قلت: أخرجه ابنُ أبي حاتم[١].

* * *

(١) في القسم المفقود، وعزاه المصنف له في الدّر (٧/٦٩٨) فقط.

فصل

اصطلح الأئمةُ لأنواع الوقفِ والابتداءِ أسماءً، واختلفوا في ذلك، فقال [٩٨] / ابن / الأنباري(١): «الوقفُ على ثلاثةِ أوجهٍ: تامٍّ وحَسَنٍ وقبيح، فالتامُّ: ١/ ٢٣٢ الذي يَحْسُن الوقفُ عليه والابتداءُ بما بعده، ولا يكونُ بعده ما يتعلق به كقولِه: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]، وقولـه: ﴿أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦] والحَسَنُ: هو الذي يَحْسُنُ الوقفُ عليه، ولا يَحْسُن الابتداءُ بما بعده كقوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ لأن الابتداءَ بـ ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] لا يَحْسُنُ؛ لكونهِ صفةً لِما قبلَه. والقبيح هو الذي ليس بتامٍّ ولا حَسَنٍ كالوقفِ على «بسم» من قوله: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ﴾ [الفاتحة: ١].

قال(٢): «ولا يَتِمُّ الوقفُ على المضافِ دونَ المضافِ إليه، ولا المنعوتِ دونَ نعتِه، ولا الرافعِ دونَ مرفوعِه وعكسِه، ولا الناصبِ دونَ منصوبِه، وعكسِه، ولا المؤكَّدِ دونَ توكيده، ولا المعطوفِ دونَ المعطوفِ عليه، ولا البدل دونَ مُبْدَلِه، ولا «إنَّ» أو «كان» أو «ظَنَّ» وأخواتِها دونَ اسمِها، ولا اسمِها دونَ خبرِها، ولا المستثنى منه دونَ الاستثناء، ولا الموصولِ دون صلته، اسميّاً أو حرفيّاً، ولا الفعل دون مصدرِه ولا حرفٍ دونَ متعلَّقِه، ولا شَرْطٍ دون جزائِه».

---

(١) الإيضاح ١/ ١٤٩.

(٢) الإيضاح ١/ ١١٦.

وقال غيره[1]: «الوقفُ ينقسمُ إلى أربعة أقسام: تامٌّ مختارٍ، وكافٍ جائزٍ وحَسَنٍ مفهومٍ، وقبيحٍ متروكٍ. فالتامُّ هو الذي لا يَتعَلَّقُ بشيءٍ ممَّا بعده، فيَحْسُن الوَقْفُ عليه والابتداءُ بما بعده، وأكثرُ ما يوجَدُ عند رؤوس الآي غالباً، كقوله: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]. وقد يُوجَدُ في أثنائِها، كقوله: ﴿وَجَعَلُوٓاْ أَعِزَّةَ أَهْلِهَآ أَذِلَّةً﴾ [النمل: ٣٤] هنا التمام؛ لأنه انقضى كلام بلْقيس[2]، ثم قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [النمل: ٣٤]، وكذا ﴿لَّقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ ٱلذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَآءَنِي﴾ [الفرقان: ٢٩] هنا التمامُ؛ لأنه انقضى كلامُ / الظالم أُبَيِّ بن خَلَف[3]، ثم قال تعالى: ١/٢٣٣ ﴿وَكَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ لِلْإِنسَٰنِ خَذُولًا﴾ [الفرقان: ٢٩]، وقد يُوْجَدُ بعدَها كقوله: ﴿مُّصْبِحِينَ * وَبِٱلَّيْلِ﴾ [الصافات: ١٣٧، ١٣٨] هنا التمامُ؛ لأنه معطوفٌ على المعنى أي: بالصبح وبالليل، ومثلُه: ﴿يَتَّكِـُٔونَ * وَزُخْرُفًا﴾ [الزخرف: ٣٤، ٣٥] رأسُ الأيةِ ﴿يَتَّكِـُٔونَ﴾، و﴿وَزُخْرُفًا﴾ هو التمامُ؛ لأنه معطوفٌ على ما قبلَه.

---

(١) انظر: المكتفى في الوقف والابتدا ١٣٨، والبرهان ١/٥٠٦ وعزاه إلى أكثر القراء، ونقلُ السيوطي هنا من الزركشي وليس من الداني، لأن الفقرة الأخيرة من قوله: «وآخر كل قصة...» ليست في المكتفى وهي في البرهان.

(٢) بنت هداد بن شرحيل، الحميرية ملكة سبأ، أشير إليها في القرآن ولم تُسَمَّ في سورة النمل، وعاصرت نبي الله سليمان، وأسلمت على يديه، وقيل تزوجها. انظر: تفصيل خبرها في تفسير مبهمات القرآن للبلنسي ٢/٢٩٢ وما بعدها.

(٣) عدوّ الله القرشي، كان يتوعَّد الرسول ﷺ بأَنْ يقتله، فلما وقعت غزوة أحد تناول رسول الله ﷺ حربة الحارث بن الصِّمَّة فطعنه بها في عنقه، فانقلب عن فرسه وتدحرج، ثم مات بسَرِف في عودة المشركين إلى مكة. انظر: الروض الأنف ٣/٢٦٩، البداية لابن كثير ٥/٣٧٦.

وآخرَ[1] كلِّ قصةٍ، وما قبلَ أوَّلِها، وآخرَ كلِّ سورةٍ، وقبل «يا» النداءِ، وفعلِ الأمرِ، والقسمِ ولامِه. دونَ[2] القولِ والشرطِ ما لم يتقدَّمْ جوابُه. و«كان الله»، و«ما كان»، و«ذلك»، و«لولا»، غالبُهُنَّ تامٌّ ما لم يتقدَّمْهُنَّ قَسَمٌ أو قولٌ أو ما في معناه.

والكافي[3]: منقطِعٌ في اللفظ متعلِّقٌ في المعنى، فيَحْسُن الوقفُ عليه، والابتداءُ بما بعده أيضاً نحو: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] هنا الوقفُ، ويُبْتَدَأ بما بعد ذلك، وهكذا كلُّ رأس آيةٍ بعدها لامُ كي، و«إلا» بمعنى «لكن»، و«إنَّ» الشديدةُ المكسورةُ، والاستفهامُ، و«بل»، و«ألا» المخففةُ، والسين و«سوف» للتهديد، و«نِعْمَ» و«بِئْسَ» و«كَيْلا»، ما لم يتقدَّمْهُنَّ قولٌ أو قَسَمٌ.

والحَسَن: هو الذي يَحْسُنُ الوَقْفُ عليه، ولا يَحْسُن الابتداءُ بما بعده كـ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢].

والقبيحُ: هو الذي لا يُفْهَمُ منه المرادُ كـ«الحمد»، وأقبحُ منه الوقفُ على ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا﴾، ويَبْتَدِئ ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ﴾ [المائدة: ١٧]؛ لأنَّ المعنى مستحيلٌ بهذا الابتداءِ، / ومَنْ تَعَمَّده وقَصَدَ معناه فقد كفر. ومثلُه في الوقفِ: ﴿فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، ﴿فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ﴾ [النساء: ١١].

١/٢٣٤

(١) أي: وقد يوجد التام آخر كل قصة... .

(٢) أي: لا يوجد التام على القول إلا بعد ذِكْر مقوله، وكذا الشرط.

(٣) انظر: البرهان ١/٥٠٧ وأصل الكلام للداني في المكتفى ١٤٣.

وأقبح من هذا: «الوقفُ على المنفيِّ دونَ حرفِ الإيجاب مِنْ نحوِ: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]، ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا مُبَشِّرٗا وَنَذِيرٗا﴾ [الإسراء: ١٠٥] فإن اضطُرَّ لأجلِ التنفُّسِ جاز، ثم يَرْجعُ إلى ما قبلَه حتى يَصِلَه بما بعده ولا حَرَجَ» انتهى[1].

وقال السّجاونديُّ[2]: «الوقفُ على خمسِ مراتبَ: لازمٍ ومطلقٍ وجائزٍ ومُجَوَّزٍ لوجهٍ، ومُرَخَّصٍ ضرورةً. فاللازمُ: ما لو وُصِل طرفاه غَيَّرَ المرادَ، نحوُ: ﴿وَمَا هُم بِمُؤۡمِنِينَ﴾ يلزمُ الوقفُ هنا؛ إذ لو وُصِل بقوله: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ﴾ تُوُهِّم أن الجملةَ صفةٌ لقوله: ﴿بِمُؤۡمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨، ٩] فانتفى الخداعُ عنهم وتقرَّر الإيمانُ خالصاً عن الخداعِ كما تقول: ما هو بمؤمن يخادع، -وكما في قوله: ﴿لَّا ذَلُولٞ تُثِيرُ ٱلۡأَرۡضَ﴾ [البقرة: ٧١]، فإنَّ جملةَ «تثير» صفةٌ لـ«ذلول» داخلةٌ في حَيِّزِ النفيِ أي: ليست ذلولاً مثيرةً للأرض-، والقصدُ في الآية[3] إثباتُ الخداعِ بعد نفي الإيمان، ونحو: ﴿سُبۡحَٰنَهُۥٓ أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٞ﴾ [النساء: ١٧١] فلو وُصِلَ به ﴿لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ / وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ لأَوْهَمَ أنه صفةٌ لـ«وَلَد»، وأن المنفيّ ولدٌ موصوفٌ بأنَّ له ما في السموات، والمرادُ نفيُ الولدِ مطلقاً. [٩٩]

والمُطْلَقُ ما يَحْسُنُ الابتداءُ بما بعده كالاسمِ المبتدأ به نحوُ: ﴿ٱللَّهُ يَجۡتَبِيٓ﴾ [الشورى: ١٣]، والفعل المستأنف نحوُ: ﴿يَعۡبُدُونَنِي لَا يُشۡرِكُونَ بِي شَيۡـٔٗا﴾ [النور: ٥٥]، ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ [البقرة: ١٤٢]،

(١) أي: النقل عن الزركشي ١/٥٠٩.

(٢) علل الوقوف ١/١٠٨، ١٦٩.

(٣) أي: في الآية الأولى.

/ ﴿سَيَجْعَلُ ٱللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾ [الطلاق: ٧]، ومفعولِ المحذوفِ نحوُ: ﴿وَعْدَ ٱللَّهِ﴾ ١/٢٣٥ [النساء: ١٢٢]، ﴿سُنَّةَ ٱللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٣٨]، والشرطِ نحوُ: ﴿مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضْلِلْهُ﴾ [الأنعام: ٣٩]، والاستفهامِ، ولو مقدَّراً: ﴿أَتُرِيدُونَ أَن تَهْدُوا۟﴾ [النساء: ٨٨] ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا﴾ [الأنفال: ٦٧]، والنفيِ: ﴿مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ﴾ [القصص: ٦٨]، ﴿إِن يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارًا﴾ [الأحزاب: ١٣] حيث لم يكنْ كلٌّ ذلك مقولاً لقول سابق.

والجائزُ: ما يجوزُ فيه الوَصْلُ والفَصْلُ لتجاذُبِ الـمُوجبَيْن من الطرفَيْن نحوُ: ﴿وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ﴾ [البقرة: ٤] فإنَّ واوَ العطفِ تَقْتضي الوصلَ، وتقديمَ المفعولِ على الفعلِ يَقْطَعُ النظمَ؛ فإنَّ التقديرَ: ويُوقنون بالآخرة.

والمُجوَّزُ لوجه نحوُ: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُا۟ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا بِٱلْءَاخِرَةِ﴾ [البقرة: ٨٦] لأنَّ الفاءَ في قوله: ﴿فَلَا يُخَفَّفُ﴾ [البقرة: ٨٦] تَقْتضي التسَبُّبَ والجزاءَ، وذلك يُوْجِبُ الوصلَ، وكونُ نَظْمِ الفعلِ على الاستئنافِ يجعلُ للفصل وجهاً.

والـمُرَخَّص ضرورةً: ما لا يَسْتغني ما بعده عمَّا قبله، لكنه يُرَخَّصُ لانقطاعِ النفَسِ وطولِ الكلامِ، ولا يَلْزَمُه الوَصْلُ بالعَوْد؛ لأنَّ ما بعده جملةٌ مفهومةٌ كقولِه: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً﴾ [البقرة: ٢٢]؛ لأنَّ قولَه: «وأنزل» لا يَسْتَغْني عن سياق الكلامِ، فإن فاعلَه ضميرٌ يعود إلى ما قبلَه، غيرَ أنَّ الجملةَ مفهومةٌ.

/ وأمَّا ما لا يجوزُ الوقفُ عليه فكالشرطِ دونَ جزائِه، والمبتدأ دونَ خبرِه ١/٢٣٦ ونحوِ ذلك».

وقال غيره[1]: «الوقفُ في التنزيل على ثمانيةِ أضربٍ: تام، وشبيهٍ به، وناقصٍ، وشبيهٍ به، وحسنٍ، وشبيهٍ به، وقبيح، وشبيهٍ به».

وقال ابن الجَزَريِّ[2]: «أكثرُ ما ذكَرَ الناسُ في أقسامِ الوقفِ غيرُ مُنْضَبِطٍ ولا مُنْحَصِرٍ. وأقربُ ما قلتُه في ضَبْطِه: أنَّ الوقفَ ينقسمُ إلى اختياريٍّ واضطراريٍّ؛ لأنَّ الكلامَ: إمَّا أَنْ يَتِمَّ أَوْلا، فإن تَمَّ كان اختيارياً. وكونُه تامّاً لا يَخْلو: إمَّا ألا يكونَ له تعلُّقٌ بما بعده البتةَ، أي: لا من جهةِ اللفظِ، ولا من جهةِ المعنى، فهو الوقفُ المسمَّى بالتامِّ لتمامه المطلَقِ، يُوْقَفُ عليه، ويُبْتَدَأ بما بعدَه، ثم مَثَّله بما تقدَّم في التامِّ.

قال[3]: «وقد يكون الوقفُ تامّاً في تفسير وإعرابٍ وقراءةٍ، غيرَ تامٍّ على آخر نحوُ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] تامٌّ إن كان ما بعده مستأنفاً، غيرُ تامٍّ إن كان معطوفاً. ونحوُ فواتحِ السورِ: الوقفُ عليها تامٌّ إنْ أُعْرِبَتْ مبتدأً والخبرُ محذوفٌ، أو عكسُه أي: «الم هذه»، أو «هذه الم» أو مفعولاً بـ«قل» مقدراً، غيرُ تام إن كان ما بعدها هو الخبرَ ونحوُ: ﴿مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا﴾ [البقرة: ١٢٥] تامٌّ على قراءةِ «واتخِذوا» بكسر الخاء،

---

(١) نسبه الزركشي في البرهان إلى الجمهور، وفيه نظر بنسبته للجمهور، انظر: البرهان ١/٥٠٩، وأصل هذا التقسيم أورده السخاوي في جمال القراء (٢/٥٥١-٥٥٢) عن أبي الكرم المبارك بن فاخر النحوي. وانظر علوم القرآن بين البرهان والإتقان: ٢٣٤ - ٢٣٦.

(٢) النشر ١/٢٢٥.

(٣) النشر ١/٢٢٧.

كافٍ على قراءة الفتح[1]، ونحوُ: ﴿إِلَىٰ صِرَاطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ﴾ [إبراهيم: ١] تامٌّ على قراءة مَنْ رفعَ الاسمَ الكريم بعدها، حَسَنٌ على قراءة مَنْ خفض[2]، وقد يَتَفاضَلُ التامُّ نحوُ: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ * إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٤، ٥] كلاهما تامٌّ، إلا أنَّ الأولَ أتمُّ من الثاني لاشتراك الثاني فيما بعده في معنى الخطابِ بخلاف الأول، وهذا هو الذي سَمَّاه بعضُهم شبيهاً بالتام، / ومنه ما يتأكَّد استحبابُه لبيانِ المعنى المقصودِ، وهو الذي سَمَّاه السّجاونديُّ باللازم. ١/٢٣٧

وإن كان له تَعَلُّقٌ فلا يَخْلو: إمَّا أَنْ يكونَ مِنْ جهةِ المعنى فقط، وهو المُسَمَّى بالكافي للاكتفاء به، واستغنائه عمَّا بعدَه واستغناءِ ما بعدَه عنه، كقوله: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣]، وقوله: ﴿وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ﴾ [البقرة: ٤]، وقوله: ﴿عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٥]. ويتفاضَلُ في الكفايةِ كتفاضلِ التمامِ نحوُ: ﴿فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾ [البقرة: ١٠] كافٍ ﴿فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا﴾ [البقرة: ١٠] أكْفَى منه، ﴿بِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة: ١٠] أكفى منهما.

---

(١) قرأ نافع وابن عامر بفتح الخاء على الخبر، وقرأ الباقون بكسرها على الأمر. التيسير ٧٦، النشر ٢/٢٢٢.

(٢) قرأ نافع وأبو جعفر وابن عامر برفع الهاء من «اللهُ الذي» في الحالين، ووافقهم رويس في الابتداء خاصة، وقرأ الباقون بالخفض في الحالين. غاية الاختصار ٢/٥٣٤، النشر ٢/٢٩٨.

وقد يكونُ الوقفُ كافياً على تفسيرٍ وإعرابٍ وقراءةٍ، غيرَ كافٍ على آخرَ، نحوُ: ﴿ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ ﴾ [البقرة: ١٠٢] كافٍ إنْ جُعِلَتْ «ما» بعده نافيةً، حَسَنٌ إنْ فُسِّرَتْ موصولةً /. [١٠٠]

﴿ وَبِٱلْأَخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴾ [البقرة: ٤] كافٍ إنْ أُعْرِب ما بعده[١] مبتدأ، خبرُه ﴿ عَلَىٰ هُدًى ﴾ [البقرة: ٥]، حَسَنٌ إن جُعِلَ[٢] خبرَ[٣] ﴿ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ ﴾ [البقرة: ٣]، أو خبر ﴿ وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ ﴾ [البقرة: ٤].

﴿ وَنَحْنُ لَهُۥ مُخْلِصُونَ ﴾ [البقرة: ١٣٩] كافٍ على قراءةِ ﴿ أَمْ تَقُولُونَ ﴾ بالخطاب[٤] [البقرة: ١٤٠]، تامٌّ[٥] على قراءةِ الغيبِ.

﴿ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ ﴾ [البقرة: ٢٨٤] كافٍ على قراءةِ مَنْ رَفَعَ ﴿ فَيَغْفِرُ ﴾، ﴿ وَيُعَذِّبُ ﴾، حَسَنٌ على قراءة مَنْ جزم[٦].

وإنْ كان التعلُّقُ مِنْ جهة اللفظ فهو المُسَمَّى بالحسن؛ لأنه في نفسه

(١) وهو قوله تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ﴾.

(٢) أي: جُعل ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى ﴾.

(٣) في النسخ كافة: «خبره» ولا نرى له وجهاً، والتصويب من «النشر» الذي ينقل عنه.

(٤) قرأ بالخطاب ابن عامر وحمزة والكسائي وخلف وحفص ورويس عن يعقوب، والباقون بالغيبة. انظر: التيسير ٧٧، النشر ٢/٢٢٣.

(٥) في مطبوعة أبي الفضل: «حسن».

(٦) رفع الفعلين ابن عامر وعاصم وأبو جعفر ويعقوب، وقرأ الباقون بجزمهما. انظر: الإقناع ٢/٦١٦، والنشر ٢/٢٣٧.

حَسَنٌ مفيدٌ يجوز الوقفُ عليه دونَ الابتداء بما بعدَه للتعلُّقِ اللفظيِّ، إلا أن يكون رأسَ آيةٍ، فإنه يجوزُ في اختيارِ أكثرِ أهلِ الأداءِ لمجيئه عن النبيِّ ﷺ في حديثِ أمِّ سلمةَ الآتي[1].

وقد يكونُ الوقفُ حَسَناً على تقديرٍ، وكافياً، أو تامًّا على آخر نحوُ: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]: / حَسَنٌ إنْ جُعل ما بعده[2] نعتاً، كافٍ إنْ جُعل خبرَ مقدرٍ أو مفعولَ مقدرٍ على القطع، تامٌّ إن جُعِل مبتدأً خبرُه ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ [البقرة: ٥]. ٢٣٨/١

وإن لم يَتمَّ الكلامُ كان الوقفُ عليه اضطرارياً، وهو المُسَمَّى بالقبيحِ، لا يجوزُ تَعَمُّدُ الوقفِ عليه إلا لضرورةٍ من انقطاعِ نَفَسٍ ونحوِه؛ لعَدَمِ الفائدة، أو لفسادِ المعنى، نحوُ: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ﴾ [الفاتحة: ٧]. وقد يكون بعضُه أقبحَ من بعض، نحوُ: ﴿فَلَهَا ٱلنِّصْفُۚ وَلِأَبَوَيْهِ﴾ [النساء: ١١] لإيهامه أنهما مع البنتِ شركاءُ في النصفِ. وأقبحُ منه نحوُ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْىِۦٓ﴾ [البقرة: ٢٦]، ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ﴾[3] [الماعون: ٤]، ﴿لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [النساء: ٤٣]، فهذا حكمُ الوقفِ اختيارياً واضطرارياً[4].

وأمَّا الابتداءُ فلا يكونُ إلا اختيارياً؛ لأنه ليس كالوقفِ تَدْعو إليه ضرورةٌ فلا يجوزُ إلا بمستقلٍ بالمعنى مُوَفٍّ بالمقصود، وهو في أقسامِه كأقسامِ

---

(١) في ص: ٥٦٠.

(٢) أي: «الذين».

(٣) هذه رأس آية، والوقف على رؤوس الآي أولى؛ لأنه السنة.

(٤) انظر: النشر ١/٢٢٨.

الوقفِ الأربعةِ، ويتفاوتُ تماماً وكفايةً وحُسْناً وقبحاً بحسَبِ التمام وعَدَمِه، وفسادِ المعنى وإحالته، نحوُ الوقف على ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ٨] فإنَّ الابتداء بـ«الناس» قبيح، وبـ[1] ﴿وَمِنَ﴾ [البقرة: ٨] تامٌّ، فلو وُقِفَ على ﴿مَن يَقُولُ﴾ [البقرة: ٨] كان الابتداءُ بـ«يقول» أحسنَ مِن ابتدائه بـ«مَنْ».

وكذا الوقفُ على ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٧] قبيحٌ، والابتداءُ بـ«الله» أقبحُ وبـ«ختم» كافٍ.

والوقفُ على ﴿عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠] و﴿ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠] قبيحٌ، والابتداء بـ«ابن» أقبحُ، وبـ«عُزير» و«المسيح» أشدُّ قبحاً. ولو وُقِف على ﴿مَا وَعَدَنَا ٱللَّهُ﴾ [الأحزاب: ٢٢] ضرورةً كان الابتداءُ بالجلالة قبيحاً، وبـ«وعَدَنا» أقبحَ منه، وبـ«ما» أقبحَ منهما.

/ وقد يكونُ الوقفُ حَسَناً والابتداءُ به قبيحاً نحوُ: ﴿يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾ [الممتحنة: ١] الوقفُ عليه حسنٌ، والابتداءُ به قبيح لفسادِ المعنى، إذ يصيرُ تحذيراً من الإيمان بالله، وقد يكون الوقف قبيحاً والابتداءُ جيداً[2]، نحوُ: ﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا ۜ هَٰذَا﴾ [يسٓ: ٥٢] الوقفُ على «هذا» قبيحٌ لفَصله بين المبتدأ وخبرِه، ولأنه يُوْهِمُ أنَّ الإشارة إلى المرقد، والابتداءَ بـ«هذا» كافٍ أو تامٌّ لاستئنافه[3]. ١/٢٣٩

(١) أي: الابتداء بـ«ومِن».

(٢) المثبت من س، وهو الصواب وكذا في النشر ١/ ٢٣٠، وفي سائر النسخ «جيدٌ».

(٣) انظر: النشر ١/ ٢٣٠.

تنبيهات

الأول: قولُهم: «لا يجوز الوقفُ على المضافِ دونَ المضافِ إليه ولا كذا»[1]. قال ابنُ الجزريِّ[2]: «إنما يريدون به الجوازَ الأَدائيَّ، وهو الذي يَحْسُنُ في القراءة ويَرُوق في التلاوة، ولا يريدون بذلك أنه حرامٌ ولا مكروهٌ، اللهم إلا أَنْ يُقْصَدَ بذلك تحريفُ القرآن وخلافُ المعنى الذي أرادَ اللهُ، فإنه يَكْفُر فضلاً عن أَنْ يأثَمَ».

الثاني: قال ابنُ الجَزَريِّ[3] أيضاً: «ليس كلُّ ما يَتَعَسَّفُه بعضُ المُعْرِبين أو يتكلَّفُه بعضُ القُرَّاء، أو يتأوَّلُه بعضُ أهلِ الأهواء، ممَّا يقتضي وقفاً أو ابتداءً، ينبغي أَنْ يُتَعَمَّدَ الوقفُ عليه، بل ينبغي تحرِّي المعنى الأَتَمِّ والوَقْفِ الأَوْجه، وذلك نحوُ الوقفِ على: ﴿وَٱرْحَمْنَآۚ أَنتَ﴾، والابتداء ﴿مَوْلَىٰنَا فَٱنصُرْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] على معنى النداء، ونحوُ: ﴿ثُمَّ جَآءُوكَ يَحْلِفُونَ﴾، ويَبْتدئ ﴿بِٱللَّهِ إِنْ أَرَدْنَآ﴾ [النساء: ٦٢]، ونحوُ: ﴿يَٰبُنَيَّ لَا تُشْرِكْ﴾ [لقمان: ١٣]، ويَبْتَدِئ ﴿بِٱللَّهِۖ إِنَّ ٱلشِّرْكَ﴾ على معنى القسمِ، ونحوُ: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ﴾، ويَبْتَدِئ ﴿ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩]، / ونحوُ: ﴿فَلَا جُنَاحَ﴾، ويَبْتَدِئ ﴿عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَاۚ﴾ [البقرة: ١٥٨] فكلُّه تعسُّفٌ وتَمَحُّلٌ وتحريفٌ للكَلِمِ عن مواضعه».

١/ ٢٤٠

---

(١) يريد: أنهم يعددون أمثلة أخرى، كالصفة دون الموصوف، والحال دون صاحبه...

(٢) النشر ١/ ٢٣١.

(٣) النشر ١/ ٢٣١.

[١٠١] الثالث: يغتفر في طولِ الفواصلِ، / والقِصَصِ، والجملِ المعترضةِ ونحوِ ذلك، وفي حالةِ جَمع القراءاتِ وقراءةِ التحقيقِ والترتيلِ، ما لا يغتفر في غيرِها، فربما أُجيز الوقفُ والابتداءُ لبعضِ ما ذُكر، ولو كان لغيرِ ذلك لم يُبَحْ، وهذا الذي سَمَّاه السجاوندي[١] «المرخَّصَ ضرورةً»، ومثَّله بقولهِ: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً﴾ [البقرة: ٢٢].

قال ابنُ الجَزَري[٢]: «والأحسنُ تمثيلُه بنحوِ: ﴿قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ﴾ [البقرة: ١٧٧] وبنحو: ﴿ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [البقرة: ٦١] وبنحوِ: ﴿وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البقرة: ١٧٧]، وبنحو: ﴿عَٰهَدُواْ﴾ [البقرة: ١٧٧]، وبنحوِ كلٍ من فواصل ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ إلى آخرِ القصة[٣] [المؤمنون: ١-١١]».

وقال صاحب «المستوفى»[٤]: «النحويون يَكْرهون الوقفَ الناقصَ في التنزيلِ مع إمكان التامّ، فإنْ طال الكلامُ ولم يُوجَدْ فيه وَقْفٌ تامٌّ، حَسُنَ الأَخْذُ بالناقصِ، كقولهِ: ﴿قُلْ أُوحِىَ﴾ إلى قوله: ﴿فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١-١٨] إنْ كَسَرْتَ بعدَه[٥] «إنَّ»، وإنْ

---

(١) علل الوقوف ١/١٣١.

(٢) النشر ١/٢٣٦.

(٣) هذا على تسوية رؤوس الآي بغيرها، والأصح أن الوقف على رؤوس الآي سنة.

(٤) انظر: البرهان ١/٥١٣. والمستوفى كتاب في النحو لعلي بن مسعود بن محمود، أبو سعد كمال الدين الفرُّخان القاضي لم تؤرَّخ وفاته، والكتاب مطبوع بمصر. انظر: بغية الوعاة ٢/٢٠٦، كشف الظنون ٢/١٦٧٥، ارتشاف الضرب ٢/٥٤٩، ٥/٢٦٧١.

(٥) باعتبار أنها محكية بالقول، عطفاً على قوله: «إنا سمعنا قرآناً عجيباً».

فتحتَها[1] فإلى قوله ﴿ كَادُواْ يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا ﴾ [الجن: ١٩] قال[2]: ويُحَسِّنُ الوقفَ الناقصَ أمورٌ منها: أن يكونَ لضَرْبٍ من البيان كقوله: ﴿ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا ﴾ [الكهف: ١] فإنَّ الوقفَ هنا يُبَيِّنُ أنَّ ﴿ قَيِّمًا ﴾ [الكهف: ٢] منفصلٌ عنه، وأنه حالٌ في نيةِ التقديمِ، وكقوله: ﴿ وَبَنَاتُ ٱلْأُخْتِ ﴾ [النساء: ٢٣] ليُفْصَلَ به بين التحريمِ النَّسَبيِّ والسببي».

ومنها: أنْ يكونَ الكلامُ مبنياً على الوَقْفِ نحو: ﴿ يَٰلَيْتَنِي لَمْ أُوتَ كِتَٰبِيَهْ * وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيَهْ ﴾ [الحاقة: ٢٥، ٢٦] /. ١/٢٤١

قال ابن الجزَرِيِّ[3]: «وكما اغْتُفِرَ الوقفُ لِما ذُكر، قد لا يُغْتَفَرُ ولا يَحْسُن فيما قَصُر من الجُمَلِ، وإن لم يكنِ التعلُّق لفظياً نحو: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ ﴾ [البقرة: ٨٧]، ﴿ وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَٰتِ ﴾ [البقرة: ٨٧] لقرْبِ الوقفِ على «بالرسل» وعلى «القدس»[4]، وكذا يُراعى في الوقفِ

(١) اختلف القراء في سورة الجن في «وأنه تعالى» وما بعدها إلى قوله «وأنا منا المسلمون» وذلك اثنتا عشرة همزة، فقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي وخلف وحفص بفتح الهمزة فيهن، وافقهم أبو جعفر في ثلاثة وهي: «وأنه تعالى... وأنه كان يقول... وأنه كان رجال» وقرأ الباقون بكسر الهمزة في الجميع، واتفقوا على فتح «أنه استمع... وأن المساجد لله». انظر: التيسير ٢١٥، والنشر ٢/٣٩١.

(٢) أي صاحب المستوفى. انظر: البرهان ١/٥١٧.

(٣) النشر ١/٢٣٦.

(٤) تمام الآية: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَقَفَّيْنَا مِنۢ بَعْدِهِۦ بِٱلرُّسُلِ ۖ وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَيَّدْنَٰهُ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ ۗ ﴾ [البقرة: ٨٧].

الازدواجُ، فيُوصَلُ ما يُوقفُ على نظيرِه ممَّا يوجد التمامُ عليه، وانقطع تعلُّقه مِمَّا بعدَه لفظاً، وذلك مِنْ أجلِ ازدواجِه، نحوُ: ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ ﴾ مع ﴿ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ ﴾ [البقرة: ١٣٤]، ونحوُ: ﴿ فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ مع ﴿ وَمَن تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ [البقرة: ٢٠٣]، ونحوُ: ﴿ يُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ ﴾ مع ﴿ وَيُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ ﴾ [فاطر: ١٣] ونحوُ: ﴿ مَّنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ ﴾ مع ﴿ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ﴾ [فصلت: ٤٦].

الرابع(١): قد يُجيزون الوقفَ على حَرْفٍ وعلى آخر، ويكون بينَ الوقفَيْن مراقبةٌ على التضادِّ، فإذا وُقِف على أحدِهما امتنع الوقفُ على الآخرِ، كمن أجاز الوقف على ﴿ لَا رَيْبَ ﴾ [البقرة: ٢]، فإنَّه لا يُجيزُه على ﴿ فِيهِ ﴾ والذي يُجيزه على ﴿ فِيهِ ﴾ لا يُجيزه على ﴿ لَا رَيْبَ ﴾، وكالوقف على ﴿ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَن يَكْتُبَ ﴾ [البقرة: ٢٨٢] فإنَّ بينه وبين ﴿ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ ﴾ مراقبةً(٢). والوقفُ على ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [آل عمران: ٧] بينه وبين

---

(١) انظر: النشر ١/٢٣٧.

(٢) وهذا على أن الكاف في قوله تعالى: ﴿ كَمَا عَلَّمَهُ ﴾ متعلقة بـ﴿ فَلْيَكْتُبْ ﴾ بعدها، فيكون الواقف على ﴿ أَن يَكْتُبَ ﴾ وعلى لفظ الجلالة قد جمع بين الأمر بالكتابة على سبيل الإطلاق، ثم الأمر بها مقيَّدة، مع أن الله تعالى أمر الكاتب ابتداء أن تكون كتابته بالحق والإنصاف في الكتاب الذي يكتبه بين المتداينين. انظر: تفسير الطبري ٦/٥١ ـ ٥٣، والدر المصون ٢/٦٥٢، ومنار الهدى ٥٤.

﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ مراقبةٌ[١]. قال ابنُ الجزريِّ[٢]: «وأوَّلُ مَنْ نَبَّهَ على المراقبةِ في الوقف أبو الفضل الرازيُّ، أَخَذَه من المراقبة في العروض»[٣].

الخامس: قال ابن مجاهد[٤]: «لا يقومُ بالتمامِ في الوقفِ إلا نَحْوِيٌّ عالمٌ بالقراءات، عالمٌ / بالتفسيرِ والقِصَصِ، وتلخيصِ بعضِها من بعض، عالمٌ باللغة التي نَزَل بها القرآن». ١/ ٢٤٢

قال غيره: «وكذا عِلْمُ الفقهِ؛ ولهذا مَنْ لم يَقْبَلْ شهادةَ القاذفِ وإنْ تاب يقفُ عند قولِه: ﴿وَلَا تَقْبَلُوا۟ لَهُمْ شَهَٰدَةً أَبَدًا﴾ [النور: ٤]. وممَّنْ صرَّح بذلك النِّكْزاوي فقال في كتاب «الوقف»[٥]: «لابد للقارئ مِنْ معرفةِ بعض مذاهبِ الأئمةِ المشهورينَ في الفقهِ؛ لأن ذلك يُعينُ على معرفةِ الوقفِ والابتداء؛ لأنَّ في القرآن مواضعَ ينبغي الوقفُ على مذهبِ بعضِهم ويمتنعُ على مذهبِ آخرين».

---

(١) وهذا على أحد وجهي التفسير في الآية، وذلك بأن يراد بالتأويل: كنه الشيء وحقيقته وما يؤول إليه؛ لأن الواقف على الموضعين قد جمع بين معنيين متضادين، إذ لا يعلم حقيقة الأمور وكنهها إلا الله تعالى، وتكون كلمة ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾ مبتدأ، خبره جملة ﴿يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾. انظر: تفسير ابن كثير ٢/ ١١.

(٢) النشر ١/ ٢٣٨.

(٣) المراقبة في علم العروض: هي كونُ الحرفين على حالةٍ لا يجوز ثبوتُهما معاً ولا سقوطهما معاً، بل يجبُ أن تُسْقِطَ أحدهما وتُثْبِتَ الآخر. انظر: كشاف اصطلاحات الفنون ١٥٠٧.

(٤) انظر: القطع والائتناف ١/ ١٨، البرهان ١/ ٥٠٠.

(٥) الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء ١/ ١٩٨.

فأمَّا احتياجُه إلى علم النحو[1] وتقديراته فلأنَّ مَنْ جعل ﴿ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ ﴾ [الحج: ٧٨] منصوباً على الإغراء وَقَفَ على ما قبله، أو أَعْمَلَ فيه ما قبله فلا[2].

وأمَّا احتياجُه إلى القراءاتِ فلِما تقدَّم مِنْ أنَّ الوقفَ قد يكون تاماً على قراءة، غير تامّ على أخرى.

وأمَّا احتياجُه إلى التفسير[3] فلأنَّه إذا وُقِف على ﴿ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً ﴾ [المائدة: ٢٦] كان المعنى: أنها محرَّمَةٌ عليهم هذه المدةَ، وإذا وُقِفَ على ﴿ عَلَيْهِمْ ﴾ كان المعنى: أنها محرَّمَةٌ عليهم أبداً، وأن التيهَ ﴿ أَرْبَعِينَ ﴾، فرُجِعَ في هذا إلى التفسير، وقد تقدَّم أيضاً أنَّ الوقفَ يكونُ تامّاً على تفسيرٍ وإعرابٍ، غيرَ تامّ على تفسيرٍ وإعرابٍ آخرَ.

[١٠٢] وأمَّا احتياجُه إلى المعنى فضرورةٌ لأنَّ معرفةَ مقاطع / الكلام إنما تكون بعد معرفة معناه، كقولِه: ﴿ وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ ﴾ [يونس: ٦٥]، فقولُه: ﴿ إِنَّ الْعِزَّةَ ﴾ استئنافٌ لا مَقُولُهُمْ، وقولِه: ﴿ فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا بِآيَاتِنَا ﴾ [القصص: ٣٥]، ويَبْتدِئُ ﴿ أَنتُمَا ﴾.

وقال الشيخ عز الدين[4]: «الأحسنُ الوقفُ على ﴿ إِلَيْكُمَا ﴾ لأن إضافة الغَلَبةِ إلى الآيات أَوْلَى مِنْ إضافة عدمِ الوصولِ إليها، لأنَّ المرادَ بالآيات العصا وصفاتُها، وقد غَلَبُوا بها السَّحَرَةَ ولم تَمْنَع عنهم فرعون».

---

(١) انظر: البرهان ١ / ٥٠٠.

(٢) أي: فيصير مفعولاً لـ«جَعَلَ».

(٣) لخصه من البرهان للزركشي ١ / ٥٠٠.

(٤) فوائد في مشكل القرآن له ٢٠٧.

وكذا الوقفُ على قوله: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ﴾ [يوسف: ٢٤]، ويَبْتَدِئ ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾، / على أن المعنى: لولا أن رأى برهان ربه لهمَّ بها، فَقُدِّمَ جوابُ «لولا»، ويكون هَمُّه منتفياً، فعُلِم بذلك أنَّ معرفةَ المعنى أصلٌ في ذلك كبيرٌ. ١/٢٤٣

السادس: حكى ابن بَرْهان النَّحْويُّ[١] عن أبي يوسفَ القاضي[٢] صاحبِ أبي حنيفة: أنه ذهب إلى أنَّ تقديرَ الموقوفِ عليه من القرآنِ بالتامِّ والناقصِ والحسنِ والقبيحِ، وتسميتُه بذلك بِدْعَةٌ، ومتعمِّدُ الوقوفِ على نحوه مبتدعٌ قال: «لأن القرآن مُعْجِزٌ، وهو كالقطعةِ الواحدة، فكلُّه قرآنٌ، وبعضُه قرآنٌ، وكلُّه تامٌ حسنٌ، وبعضُه تامٌ حسنٌ»[٣].

السابع[٤]: لأئمةِ القُرَّاء مذاهبُ في الوقفِ والابتداءِ: فنافعٌ كان يراعي محاسنَهما بحسَبِ المعنى، وابنُ كثيرٍ وحمزةُ حيث ينقطعُ النَّفَسُ، واستثنى ابنُ كثيرٍ ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]، ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩]، ﴿إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ﴾ [النحل: ١٠٣]، فتعمّدَ الوقفَ عليها، وعاصمٌ والكسائيُّ حيث تمَّ الكلامُ، وأبو عمرٍو

---

(١) إقبال بن علي بن أحمد، أبو القاسم الواسطي النحوي المعروف بابن بَرْهان وبابن الغاسلة (ت: ٥٤٨هـ). انظر: إنباه الرواة ١/٢٧١.

(٢) يعقوب بن إبراهيم بن حبيب، الكوفي الإمام (ت: ١٨٢هـ). انظر: تاريخ بغداد ٤/٢٤٢، السير ٨/٥٣٥.

(٣) انظر: جمال القراء ٢/٥٥٢، والبرهان ١/٥٠٩ ـ ٥١٠. وقد رد عليه السخاوي في جمال القراء ٢/٥٥٣.

(٤) انظر: النشر ١/٢٣٨.

يَتَعَمَّد رؤوسَ الآيِ، ويقول: «هو أحبُّ إِليَّ»، فقد قال بعضُهم[1]: إِنَّ الوقفَ عليه سُنَّةٌ.

وقال البيهقيُّ في «الشُّعَب»[2] وآخرون: «الأفضلُ الوقوفُ على رؤوسِ الآياتِ وإِنْ تعَلَّقَتْ بما بعدها اتِّباعاً لهدْي رسول الله ﷺ وسُنَّتِه. روى أبو داود[3] وغيرُه عن أمِّ سَلَمَة: أنَّ النبيَّ ﷺ كان إِذا قَرأ قَطَّع قراءتَه آيةً آيةً يقول: ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾، ثم يقفُ، ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ ثم يقفُ، ﴿ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ ثم يقفُ [الفاتحة: ١ ـ ٣].

الثامن[4]: الوقفُ والقطعُ والسكتُ عباراتٌ يُطْلِقُها المتقدمون غالباً مُراداً بها الوقفُ، والمتأخرون فرقوا فقالوا: / القطعُ عبارةٌ عن قطعِ القراءةِ رأساً فهو كالانتهاءِ، فالقارئُ به كالمُعرِضِ عن القراءةِ والمنتقل إِلى حالةٍ أخرى غيرِها، وهو الذي يُسْتعاذُ بعده للقراءةِ المستأنفةِ، ولا يكونُ إِلا على رأسِ آيةٍ؛ لأن رؤوسَ الآيِ في نفسها مقاطع.

٢٤٤/١

(١) كالحليمي والداني والبيهقي وابن الجزري.

(٢) الشعب ٢/٥٢١.

(٣) في سننه (٤/١٩٠) ك: الحروف والقراءات، ب ١ بدون عنوان، ح ٤٠٠١، وأخرجه أيضاً: الترمذي في سننه (٥/٤٧) ك: أبواب القراءات عن رسول الله ﷺ ـ ب: في فاتحة الكتاب، ح ٢٩٢٧ ولكنّه بدون قوله: «يقول بسم الله الرحمن الرحيم» وقال: «غريب» وقال أيضاً: «وليس إسناده بمتصل...» وكذا ابن خزيمة في صحيحه (١/٢٤٨) ك: الصلاة، ب: ذكر الدليل على أن «بسم الله الرحمن الرحيم» آية من فاتحة الكتاب، ح ٤٩٣، وصححه الشيخ الألباني في صحيح الترمذي (٣/١٦٩) برقم ٢٩٢٧ وكذا في إرواء الغليل (٢/٥٩ ـ ٦٢) ح ٣٤٣.

(٤) انظر: النشر ١/٢٣٩.

أخرج سعيدُ بنُ منصور في «سُننه»[١]: حَدَّثنا أبو الأحوصِ عن أبي[٢] سنانٍ عن ابن أبي الهُذَيْلِ أنه قال: «كانوا يكرهون أَنْ يقرؤوا بعضَ الآية، وَيَدعوا بعضها» إسناد صحيح، وعبدالله بنُ أبي الهُذَيلِ تابعيٌّ كبيرٌ. وقوله: «كانوا» يَدُلُّ على أنَّ الصحابةَ كانوا يكرهون ذلك.

والوقفُ: عبارةٌ عن قطعِ الصوتِ عن الكلمة زمناً يُتَنَفَّسُ فيه عادةً بنيةِ استئنافِ القراءةِ لابنيةِ الإعراضِ، ويكون في رؤوسِ الآيِ وأوساطِها، ولا يأتي في وسطِ الكلمةِ، ولا فيما اتصل رَسْماً.

والسَّكْتُ: عبارةٌ عن قطع الصوتِ زمناً هو دونَ زمنِ الوقف عادةً مِنْ غيرِ تنفُّسٍ، واختلفت ألفاظُ الأئمةِ في التأديَةِ عنه مِمَّا يَدُلُّ على طولِه وقِصره: فعن حمزةَ في السكتِ على الساكنِ قبلَ الهمزةِ: «سكتةٌ يسيرةٌ». وقال الأشناني[٣]: «قصيرة»، وعن الكسائيِّ[٤]: «سكتةٌ مُخْتَلَسةٌ مِنْ غير إِشباع».

---

(١) (٢/ ٤٢٨) ك: فضائل القرآن، ح ١٣٧، إسناده صحيح -كما قال المصنف- رجاله ثقات، ومن طريقه أخرجه البيهقي في الشعب (٢/ ٥٢٨) ح ٢٣٨٨ وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (١٠/ ٥٥٢) ح ١٠٣١٣ ورجاله بين ثقة وصدوق وله حكم الوقف كما بين المصنف، وهو في سنن سعيد بن منصور (٢/ ٢٨٤) برقم ٧٦ بمعناه.

(٢) ع: ابن.

(٣) أحمد بن سَهْل بن الفَيْرُزان، أبو العباس، البغدادي المقرئ (ت: ٣٠٧هـ). انظر: تاريخ بغداد ٤/ ١٨٥، غاية النهاية ١/ ٥٩، وانظر قوله في النشر ١/ ٢٤٠.

(٤) انظر التذكرة لابن غلبون ١/ ١٤٥، والنشر ١/ ٢٤١.

وقال ابن غلبون[1]: «وَقْفة يسيرة»، وقال مكي[2]: «وقفة خفيفة». وقال ابن شُرَيح[3]: «وُقَيْفة»[4]. وعن قتيبةَ[5]: «مِنْ غيرِ قَطْعِ نفسٍ»[6]. وقال الداني[7]: «سكتةٌ لطيفةٌ من غيرِ قَطْع». وقال الجَعْبَرِيُّ[8]: «قَطْعُ الصوتِ زماناً قليلاً أقصرَ مِنْ زمن إخراج النفس؛ لأنه إنْ طال صار وقفاً»، في عبارات أُخَرَ، قال ابنُ الجَزَرِيِّ[9]: «والصحيحُ أنَّه مقيَّدٌ بالسماعِ والنَّقْلِ، ولا يجوزُ إلا فيما صَحَّتِ الروايةُ به لمعنى مقصودٍ بذاته». وقيل: يجوز في رؤوسِ الآي مطلقاً حالةَ الوصلِ لقَصْدِ البيانِ، / [١٠٣] وحَمَلَ بعضُهم الحديثَ[10] الواردَ على ذلك.

---

(١) طاهر بن عبدالمنعم بن عُبيدالله، أبو الحسن الحلبي ثم المصري المقرئ الحاذق (ت: ٣٩٩هـ)، من مؤلفاته: «الإدغام لأبي عمرو البصري». انظر: طبقات القراء ١/٤٦٧، غاية النهاية ١/٣٣٩، التذكرة ١/٩٣، وانظر قوله في التذكرة له ١/١٤٥، ٢/٤١٢ ولفظه «وقفة خفيفة».

(٢) التبصرة ٥٧٢.

(٣) محمد بن شريح بن أحمد، أبو عبدالله الرُّعَيْني الإشبيلي المقرئ (ت: ٤٧٦هـ)، من مؤلفاته: «التذكير». انظر: السير ١٨/٥٥٤، غاية النهاية ٢/١٥٣.

(٤) الكافي «على حاشية المكرر للنشار» ١٢٤.

(٥) ابن مِهْران، أبو عبدالرحمن الأصبهاني، صاحب الإمالات الكثيرة، وصحب الكسائي إحدى وخمسين سنة (ت بعد ٢٠٠هـ). انظر: طبقات القراء ١/١٩٦، غاية النهاية ٢/٢٦.

(٦) انظر: غاية الاختصار ١/٢٦٥.

(٧) التيسير ١٤٢.

(٨) كنز المعاني ٢/١٨٨.

(٩) النشر ١/٢٤٣.

(١٠) أي: حديث أم سلمة في وقوفه ﷺ على رؤوس الآيات في الفاتحة.

ضوابط

كلُّ[1] ما في القرآنِ من « الذي » و« الذين » يجوز فيه الوصلُ بما قبله نعتاً والقطعُ على / أنه خبرٌ، إلا في سبعةِ مواضعَ فإنه يتعيَّنُ الابتداءُ بها: ١/٢٤٥

﴿ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَتْلُونَهُۥ ﴾ في البقرة [١٢١].

﴿ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ ﴾ فيها [١٤٦] وفي الأنعام [٢٠].

﴿ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰا۟ ﴾ [البقرة: ٢٧٥].

﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهَاجَرُوا۟ ﴾ في براءة [٢٠].

﴿ ٱلَّذِينَ يُحْشَرُونَ ﴾ في الفرقان [٣٤].

﴿ ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ ﴾ في غافر [٧].

وفي « الكشاف »[2]: في قوله: ﴿ ٱلَّذِى يُوَسْوِسُ ﴾ [الناس: ٥] « يجوز أن يقفَ القارئُ على الموصوفِ، ويَبْتَدِئ ﴿ ٱلَّذِى ﴾ إنْ حَمَلْتَه على القطع، بخلاف ما إذا جَعَلْتَه صفةً ».

وقال الرُّمَّانيُّ[3]: « الصفةُ إن كانَتْ للاختصاص[4] امتنع الوقفُ على موصوفِها دونَها، وإنْ كانت للمدحِ جاز، لأنَّ عاملها في المدحِ غيرُ عاملِ الموصوف »[5].

---

(١) انظر: البرهان ١/٥١٢.

(٢) الكشاف ٤/٨٢٤.

(٣) انظر: البرهان ١/٥١١.

(٤) نحو: مررت بزيدٍ التاجر.

(٥) نحو: « مررت بزيدٍ الصالحَ » فعاملها « أمدح » مقدرة، وعامل الموصوف « مررت ».

الوقفُ على المستثنى منه دونَ المستثنى إن كان منقطعاً، فيه مذاهبُ[١]: الجوازُ مطلقاً؛ لأنه في معنى مبتدأ حُذف خبرُه للدَّلالةِ عليه، والمنعُ مطلقاً لاحتياجه إلى ما قبلَه لفظاً؛ لأنه لم يُعْهَد استعمالُ «إلا» وما في معناها إلا متصلةً بما قبلها، ومعنىً، لأنَّ ما قبله مُشْعِرٌ بتمامِ الكلام في المعنى، إذ قولُك: «ما في الدار أحد» هو الذي صَحَّح «إلا الحمارُ»، ولو قلت: «الحمارُ» على انفراده كان خطأً. والثالث: التفصيلُ: فإن صُرِّح بالخبر جاز لاستقلال[٢] الجملة واستغنائِها عمَّا قبلها، وإن لم يُصَرَّحْ به فلا، لافتقارِها. قاله ابن الحاجب في «أماليه»[٣].

* * *

/ الوقفُ على الجملةِ الندائيةِ جائزٌ، كما نقله ابنُ الحاجب[٤] عن ٢٤٦/١ المحققين؛ لأنها مستقلةٌ وما بعدها جملةٌ أخرى، وإن كانت الأُولى تتعلَّق بها.

كلُّ ما في القرآن من القولِ لا يجوز الوقفُ عليه؛ لأنَّ ما بعده حكايتُه، قاله الْخُوَيِّي[٥] في تفسيره.

---

(١) انظر: البرهان ١/٥١١.

(٢) (س): «لاستقبال».

(٣) الأمالي ٤/١١٤.

(٤) شرح المفصل له ١/٢٥١، وانظر: البرهان ١/٥١٢.

(٥) ر، ومطبوعة أبي الفضل: «الجويني» وانظر: البرهان ١/٥١٣؛ إذ فيه الخُوَيِّي، وهو: أحمد بن الخليل بن سعادة، أبو العباس شمس الدين الشافعي (ت: ٦٣٧هـ)، وقد تقدمت ترجمته.

« كلا » في القرآن في ثلاثة وثلاثين موضعاً(١)، منها سبعٌ(٢) للردع اتفاقاً فيُوْقَفُ عليها، وذلك:

﴿ عَهۡدًا * كَلَّاۚ ﴾ في مريم [٧٨، ٧٩].

﴿ عِزًّا * كَلَّاۚ ﴾ في مريم [٨١، ٨٢].

﴿ أَن يَقۡتُلُونِ * قَالَ كَلَّاۖ ﴾.

﴿ لَمُدۡرَكُونَ * قَالَ كَلَّآۖ ﴾ في الشعراء [١٤، ١٥، ٦١، ٦٢].

﴿ شُرَكَآءَۖ كَلَّاۚ ﴾ [سبأ: ٢٧].

﴿ أَنۡ أَزِيدَ * كَلَّآۖ ﴾ [المدثر: ١٥، ١٦].

﴿ أَيۡنَ ٱلۡمَفَرُّ * كَلَّا ﴾ [القيامة: ١٠، ١١].

والباقي: منها ما هو بمعنى « حقا » قطعاً فلا يُوْقَفُ عليه، ومنها ما احتمل الأمرَيْن ففيه الوجهان.

وقال مكيٌّ(٣): « هي أربعةُ أقسامٍ: الأولُ ما يحْسُنُ الوقفُ فيه عليها على معنى الردع، وهو الاختيار، ويجوزُ الابتداءُ بها على معنى « حقاً »، وذلك أحدَ عشرَ موضعاً: اثنان في مريم، وفي قد أفلح، وسبأ، واثنان في المعارج، واثنان في المدثر: ﴿ أَنۡ أَزِيدَ * كَلَّآۖ ﴾ [١٥، ١٦]، ﴿ مُّنَشَّرَةً * كَلَّاۖ ﴾ [٥٢، ٥٣]، وفي المطففين: ﴿ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ * كَلَّاۖ ﴾ [١٣، ١٤]، وفي

---

(١) انظر: شرح كلا وبلى ونعم لمكي، جمال القراء ٢/٥٩٧، البرهان ١/٥٢٠.

(٢) م: « سبعة » والوجهان جائزان؛ لأن المعدود محذوف.

(٣) انظر كتابَيْ مكي: اختصار القول في الوقف ١١، شرح كلا وبلى ونعم ٢٨.

الفجر: ﴿أَهَانَنِ * كَلَّا﴾ [١٦، ١٧] وفي الحطمة[١]: ﴿أَخْلَدَهُۥ * كَلَّا﴾ [٣، ٤].

/ الثاني: ما يَحْسُن الوقفُ عليها، ولا يجوز الابتداءُ بها، وهو موضعان في الشعراء: ﴿أَن يَقْتُلُونِ * قَالَ كَلَّا﴾ [١٤، ١٥]، ﴿إِنَّا لَمُدْرَكُونَ * قَالَ كَلَّا﴾ [٦١، ٦٢]. ٢٤٧/١

الثالث: ما لا يَحْسُن الوقفُ عليها ولا الابتداءُ بها، بل تُوصَلُ بما قبلها وبما بعدها وهو موضعان في عَمَّ، والتكاثر، ﴿ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ [النبأ: ٥]، ﴿ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [التكاثر: ٤].

الرابع: ما لا يَحْسُنُ الوقفُ عليها، ولكن يُبتدأ بها وهو الثمانية عشرَ الباقيةُ.

* * *

« بلى » في القرآن في اثنين وعشرين موضعاً[٢]، وهي ثلاثةُ أقسامٍ:

الأول: ما لا يجوز الوقفُ عليها إجماعاً؛ لتعلُّقِ ما بعدها بما قبلها، وهو سبعةُ مواضع: في الأنعام: ﴿بَلَىٰ وَرَبِّنَا﴾ [٣٠].

في النحل: ﴿بَلَىٰ وَعْدًا عَلَيْهِ﴾ [٣٨].

في سبأ: ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتَأْتِيَنَّكُمْ﴾ [٣].

/ في الزمر: ﴿بَلَىٰ قَدْ جَآءَتْكَ﴾ [٥٩]. ٢٤٨/١

---

(١) وهي سورة الهُمَزَة.

(٢) انظر: شرح كلا وبلى ونعم لمكي، جمال القراء ٢ / ٥٧٤، البرهان ١ / ٥٢٤.

في الأحقاف: ﴿ بَلَىٰ وَرَبِّنَا ﴾ [٣٤].

في التغابن: ﴿ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي ﴾ [٧].

في القيامة: ﴿ بَلَىٰ قَادِرِينَ ﴾ [٤].

الثاني: ما فيه خلافٌ والاختيارُ المنع، وذلك خمسة مواضع:

في البقرة: ﴿ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي ﴾ [٢٦٠].

في الزمر: ﴿ بَلَىٰ وَلَٰكِنْ حَقَّتْ ﴾ [٧١].

في الزخرف: ﴿ بَلَىٰ وَرُسُلُنَا ﴾ [٨٠].

في الحديد: ﴿ قَالُوا بَلَىٰ ﴾ [١٤].

في تبارك: ﴿ قَالُوا بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا ﴾ [٩].

الثالث: ما الاختيارُ جوازُ الوقفِ عليها، وهو العشرةُ الباقيةُ.

* * *

« نعم » في القرآنِ في أربعةِ مواضع[١]:

في الأعراف: ﴿ قَالُوا نَعَمْ فَأَذَّنَ ﴾ [٤٤] والمختارُ الوقفُ / عليها؛ لأنَّ ما [١٠٤] بعدَها غيرُ متعلِّقٍ بما[٢] قبلها؛ إذ ليس من قولِ أهلِ النارِ، والبواقي: فيها[٣]، وفي الشعراء: ﴿ قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ إِذًا لَّمِنَ الْمُقَرَّبِينَ ﴾ [٤٢]، وفي الصافات: ﴿ قُلْ نَعَمْ وَأَنتُمْ دَاخِرُونَ ﴾ [١٨] والمختارُ لا يُوقف عليها؛ لتعلُّقِ ما بعدَها بما قبلها لاتصاله بالقول.

---

(١) انظر: شرح كلا وبلى ونعم لمكي، البرهان ١ / ٥٢٥.

(٢) (أ) « ما ».

(٣) أي: في الأعراف، في الآية ١١٤.

ضابط

قال ابن الجَزَري في «النشر»[1]: «كلٌّ ما أجازوا الوقف عليه أجازوا الابتداءَ بما بعده».

* * *

(١) النشر ١ / ٢٣٤. وهذا من المواضع التي لخص السيوطي -رحمه الله- فيها كلام غيره فوقع في الخطأ، بسبب بَتْر الكلام من سياقه.

فالنص المنقول من «النشر» ذكره ابن الجزري هكذا: «قول أئمة الوقف لا يوقف على كذا معناه: ألا يبتدأ بما بعده؛ إذ كلما أجازوا الوقف عليه...».

فابن الجزري أورد ما نقله السيوطي جملة تعليلية لقول علماء الوقف والابتداء السالف، وبياناً لإكثار السجاوندي من تعداد الوقف الممنوع.

لأن هذه القاعدة التي نقلها السيوطي تتعارض مع حكم الوقف الحسن -الذي سبق له بيانه- وهو جواز الوقف عليه، وعدم جواز الابتداء بما بعده.

لذلك قال ابن الجزري في سياق هذه القاعدة: «وقد توهَّم من لا معرفة له من مقلدي السجاوندي أنَّ مَنْعه من الوقف على ذلك يقتضي أن الوقف قبيح، أي لا يحسن الوقف عليه ولا الابتداء بما بعده، وليس كذلك بل هو من الحسن: يحسُن الوقف عليه، ولا يحسن الابتداء بما بعده».

فصل

في كيفية الوقف على أواخر الكلم(١)

للوقفِ في كلام العربِ أوجهٌ متعددةٌ، والمستعملُ منها عند أئمةِ القراءةِ تسعةٌ: السكون ، والرومُ، والإشمامُ، والإبدالُ، والنقلُ، والإدغامُ، والحذفُ، والإثباتُ، والإلحاقُ.

/ فأمَّا السكونُ فهو الأصلُ في الوقفِ على الكَلِم المحركة وصلاً؛ لأنَّ معنى الوقفِ التركُ والقطعُ، ولأنه ضدُّ الابتداءِ، فكما لا يُبْتَدَأُ بساكنٍ لا يُوْقَفُ على متحرك، وهو اختيارُ كثير من القراء. ١/٢٤٩

وأمَّا الرَّوْمُ فهو عند القُرَّاء: عبارةٌ عن النطقِ ببعض الحركةِ. وقال بعضُهم: تضعيفُ الصوتِ بالحركةِ حتى يذهبَ معظمُها. قال ابنُ الجَزَري(٢): وكلا القولَيْن واحد ويختصُّ بالمرفوع والمجرورِ والمضمومِ والمكسورِ بخلافِ المفتوحِ؛ لأنَّ الفتحةَ خفيفةٌ إذا خَرَجَ بعضُها خَرَجَ سائرُها فلا تَقْبَلُ التبعيضَ.

وأمَّا الإشمامُ: فهو عبارةٌ عن الإشارةِ إلى الحركةِ من غيرِ تَصْويتٍ. وقيل: أَنْ تجعَلَ شفتَيْك على صورتِها، وكلاهما واحدٌ، وتَخْتَصُّ بالضمة، سواءً كانَتْ حركةَ إعرابٍ أم بناء إذا كانت لازمةً، أمَّا العارضةُ وميمُ الجمعِ عند مَنْ ضمَّ، وهاءُ التأنيث، فلا رَوْمَ في ذلك ولا إشمامَ.

(١) انظر: النشر ٢ / ١٢٠.

(٢) النشر ٢ / ١٢١.

وقيَّد ابنُ الجَزَرِيِّ(١) هاءَ التأنيث بما يُوْقَفُ عليها بالهاء؛ بخلاف ما يُوقف عليها بالتاءِ للرسم(٢). ثم إنَّ الوقفَ بالرَّوْمِ والإشمامِ وَرَدَ عن أبي عمرٍو والكوفيين نصاً، ولم يَأْتِ عن الباقين فيه شيءٌ، واستحبه أهلُ الأداءِ في قراءتهم أيضاً. وفائدتُه: بيانُ الحركةِ التي تثبت في الوَصْلِ للحرفِ الموقوفِ عليه ليظهرَ للسامعِ أو الناظر: كيف تلك الحركةُ الموقوفُ عليها؟

وأمَّا الإبدالُ ففي الاسم المنصوبِ المنوَّنِ يُوقَفُ عليه بالألفِ بدلاً من التنوينِ، ومثله «إذاً»(٣)، وفي الاسم المفردِ المؤنثِ بالتاءِ يُوْقَفُ عليه بالهاء بدلاً منها، وفيما آخرُه همزةٌ متطرفةٌ بعد حركةٍ أو ألفٍ، فإنه يُوقَفُ عليه عند حمزةَ(٤) بإبدالها حرفَ مدٍ مِنْ جنس ما قبلها، ثم إن كان ألفاً جاز حَذْفُها نحوُ(٥): ﴿ٱقۡرَأۡ﴾ [الإسراء: ١٤]، و﴿نَبِّئۡ﴾ [الحجر: ٤٩]،

---

(١) النشر ٢/١٢٦.

(٢) فيجوز فيه الروم والإشمام.

(٣) في النسخ كتبت «إذن» والصواب كتابتها بالألف في الرسم «إذاً» قال التنسي: «كتبت في جميع المصاحف ألفاً» (الطراز: ص ٤٢) فالوقف عليهابالألف اتباعاً لرسم المصحف، وبدلاً من التنوين. وقد نص السيوطي أيضاً على ذلك في النوع (٤٠) عند الحديث عن «إذاً».

(٤) يوافقه في المتطرفة هشام عن ابن عامر بخلفٍ عنه. النشر ١/٤٣٠.

(٥) هذا بدء للتمثيل لما سبق؛ فـ«اقرأ» تبدل الهمزة ألفاً... ومثلها «يبدأ»، و«نبئ» تبدل الهمزة ياءً ومثلها «شاطئ»، و«امرؤ» تبدل الهمزة واواً.

وقول السيوطي: «ثم إن كان ألفاً جاز حذفها»، يعني فيه: إذا كان ما قبل الهمزة ألفاً جاز حذف الألف المبدلة من الهمزة بعد إبدالها ألفاً، وليس المراد إسقاط الهمزة =

و﴿يَبۡدَؤُاْ﴾[1] [يونس: ٤]، و﴿إِنِ ٱمۡرُؤٌاْ﴾ [النساء: ١٧٦]، ﴿مِن شَٰطِيِٕ﴾ [القصص: ٣٠]، ﴿يَشَآءُ﴾ [البقرة: ٩٠]، و﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ١٩]، و﴿مِن مَّآءٍ﴾ [إبراهيم: ١٦].

وأمَّا النقلُ ففيما آخرُه همزةٌ بعد ساكنٍ، فإنه يُوْقَفُ عليه عند حمزة بنَقْل حركتِها إليه، فتُحَرَّك بها، ثم تُحْذَفُ هي، سواءً كان الساكنُ صحيحاً، نحوُ: ﴿دِفۡءٞ﴾ [النحل: ٥]، ﴿مِّلۡءُ﴾ [آل عمران: ٩١]، ﴿يَنظُرُ ٱلۡمَرۡءُ﴾ [النبأ: ٤٠]، ﴿لِّكُلِّ بَابٖ مِّنۡهُمۡ جُزۡءٞ﴾ [الحجر: ٤٤]، ١/ ٢٥٠ ﴿بَيۡنَ ٱلۡمَرۡءِ وَقَلۡبِهِۦ﴾ [الأنفال: ٢٤]، ﴿بَيۡنَ ٱلۡمَرۡءِ وَزَوۡجِهِۦ﴾ [البقرة: ١٠٢]، ﴿يُخۡرِجُ ٱلۡخَبۡءَ﴾ [النمل: ٢٥]. ولا ثامن لهما، أم ياءً[2] أو واواً أصليين، سواءً كانتا حرفَ مَدٍّ نحوُ: ﴿ٱلۡمُسِيٓءُ﴾ [غافر: ٥٨]، و﴿جِاْيٓءَ﴾ [الزمر: ٦٩]، و﴿يُضِيٓءُ﴾ [النور: ٣٥]، ﴿أَن تَبُوٓأَ﴾ [المائدة: ٢٩]، ﴿لَتَنُوٓأُ﴾ [القصص: ٧٦]، ﴿وَمَا عَمِلَتۡ مِن سُوٓءٖ﴾ [آل عمران: ٣٠] أم لين[3] نحوُ: ﴿شَيۡءٖ﴾ [البقرة: ٢٠]، ﴿قَوۡمَ سَوۡءٖ﴾ [الأنبياء: ٧٤]، ﴿مَثَلُ ٱلسَّوۡءِ﴾ [النحل: ٦٠].

= ابتداء؛ لأن هذا النوع الموقوف عليه لحمزة وهشام يجوز فيه المد والقصر مع إبدال الهمزة. ومثل لذلك بـ «يشاءُ» «من السماءِ» «من ماءٍ»، وكان حق السيوطي أن يمثل للهمزة المتطرفة المنصوبة المسبوقة بألف نحو: «النِّساءَ»؛ لتكون أمثلته مستوعبة للحالات جميعاً. انظر: النشر ١/ ٤٦٦، ٤٧٤.

(١) كتبت بالواو رسماً، ففيها الإبدال ألفاً، وواواً على الرسم. انظر: النشر ١/ ٤٦٩.

(٢) قوله: «أم ياء» معطوف على «صحيحاً».

(٣) قوله: «أم لين» معطوف على «مدٍّ».

وأمَّا الإدغامُ ففي ما آخرُه همزٌ بعد ياءٍ أو واوٍ زائدتَيْن، فإنه يُوقف عليه عند حمزةَ[١] أيضاً بالإدغامِ، بعد إبدال الهمزِ مِنْ جنسِ ما قبلَه نحوُ: «النسيّ» [التوبة: ٣٧]، و«بريّ» [الأنعام: ١٩]، و«قروّ» [البقرة: ٢٢٨].

وأمَّا الحذفُ ففي الياءات الزوائدِ عند مَنْ يُثْبتها وَصْلاً، ويَحْذفها وقفاً. وياءاتُ الزوائد -وهي التي لم تُرْسَمْ- مئةٌ وإحدى وعشرون، منها خمسٌ وثلاثون في حَشْو الآي والباقي في رؤوس الآي. فنافعٌ، وأبو عمروٍ وحمزةُ والكسائيُّ وأبو جعفر يُثْبتونها في الوصلِ دون الوقف، وابنُ كثيرٍ ويعقوبُ يُثْبِتان في الحالين، وابنُ عامرٍ وعاصمٌ وخَلَفٌ يَحْذِفُون في الحالين، وربما خَرَجَ بعضُهم عن أصلِه في بعضها[٢].

وأمَّا الإثباتُ ففي الياءاتِ المحذوفاتِ وصلاً عند مَنْ يثبتها[٣] وقفاً نحوُ: ﴿هَادٍ﴾[٤]، و﴿وَالٍ﴾ [الرعد: ١١]، و﴿وَاقٍ﴾[٥]، و﴿بَاقٍ﴾ [النحل: ٩٦].

---

(١) وقف حمزة على الأمثلة المذكورة من الهمز المتطرف بالإدغام المحض مع جواز الروم والإشمام في «النسي» و«بري» ووافقه في الأوجه الثلاثة في كلمة «النسي» [التوبة: ٣٧] أبو جعفر وورش، وجواز الروم فقط في «قروّ». وهشام عن ابن عامر مثل حمزة في أحد وجهيه. انظر: النشر ١/٤٣٠، ٤٣٢، ٤٧٥، والإتحاف ١/٢٠٩، ٢٢٦، ٢٢٨، ٢٤٥.

(٢) انظر تفصيل ذلك في التيسير ٦٩، والنشر ٢/١٧٩، ١٨٠، ١٨٢.

(٣) وهو ابن كثير. انظر: النشر ٢/١٣٧.

(٤) في خمسة مواضع: موضعان في الرعد: ٧، ٣٣، ومثله في الزمر: ٢٣، ٣٦، وموضع في غافر ٣٣.

(٥) في ثلاثة مواضع: موضعان في الرعد: ٣٤، ٣٧، وموضع في غافر: ٢١.

وأمَّا الإلحاقُ فما يَلْحَقُ آخرُ الكلمِ مِنْ هاءاتِ السكتِ عند مَنْ يُلْحقها[1] في ﴿عَمَّ﴾ [النبأ: ١] و﴿فِيمَ﴾ [النازعات: ٤٣] و﴿بِمَ﴾ [النمل: ٣٥] و﴿لِمَ﴾ [آل عمران: ٦٥] و﴿مِمَّ﴾ [الطارق: ٥] / [١٠٥] والنون المشددة من جَمْع الإناث نحوُ: ﴿هُنَّ﴾ [البقرة: ١٨٧] و﴿مِثْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ١٢] والنونِ المفتوحة نحوُ: ﴿الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] و﴿الَّذِينَ﴾ [البقرة: ٣] و﴿الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥] والمشدَّدِ المبنيِّ نحوُ: ﴿أَلَّا تَعْلُوا عَلَيَّ﴾ [النمل: ٣١] و﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [صٓ: ٧٥]، و﴿بِمُصْرِخِيَّ﴾ [إبراهيم: ٢٢]، و ﴿لَدَيَّ﴾ [النمل: ١٠].

* * *

(١) انظر تفصيل ذلك في النشر ٢/ ١٣٤-١٣٦.

قاعدة(١)

أَجْمعوا على لُزومِ اتِّباعِ رسمِ المصاحفِ العثمانيةِ في الوقفِ إبدالاً وإثباتاً وحذفاً ووَصْلاً وقطعاً، إلا أنَّه وَرَدَ عنهم اختلافٌ في أشياءَ بأعيانِها: كالوقفِ بالهاءِ على ما كُتِبَ بالتاءِ، وبإلحاقِ الهاءِ فيما تقدَّم وغيرِه، وبإثباتِ الياءِ في مواضعَ لم تُرْسَمْ بها(٢)، / والواوِ(٣) في ﴿وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ﴾ [الإسراء: ١١]، ﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾ [القمر: ٦]، ﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾ [العلق: ١٨]، ﴿وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ﴾ [الشورى: ٢٤]، والألفِ(٤) في ﴿أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [النور: ٣١]، ﴿يَٰٓأَيُّهَ ٱلسَّاحِرُ﴾ [الزخرف: ٤٩]، ﴿أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ﴾ [الرحمن: ٣١].

١/٢٥١

(١) انظر: النشر ٢/١٢٨.

(٢) نحو: «ومَن يؤتِ الحكمة» البقرة [٢٦٩] في قراءة يعقوب بكسر التاء. انظر: النشر ٢/١٣٨، ٣٣٥.

(٣) ذكر في النشر (٢/١٤١) أن الوقف على هذه المواضع بحذف الواو للجميع اتباعاً للرسم. وفَهِم السيوطي من عبارة النشر الخلاف فيه فأشار إليه، وإن كان هذا الخلاف الذي ذكره ابن الجزري انفرادة عن يعقوب، قرأ بها أبو عمرو الداني فلا يعتد بها.

(٤) وقف بالألف على «أيّه» في الكلمات الثلاث خلافاً للرسم أبو عمرو والكسائي ويعقوب، ووقف عليها الباقون بالحذف اتباعاً للرسم إلا أن ابن عامر ضم الهاء وصلاً على الإتباع بضم الياء قبلها. انظر: الإقناع ٢/٧١٢، النشر ٢/١٤١.

وبحَذْفِ النون في «وكأيِّن» حيث وقع[1]، فإنَّ أبا عمروٍ يقفُ عليه بالياء[2]، وبوصلِ ﴿أَيًّامَّا﴾ في الإسراء [١١٠]، و﴿مَالِ﴾ في النساء [٧٨]، والكهف [٤٩]، والفرقان [٧]، و«سأل»[3] [٣٦]، وقطع ﴿وَيْكَأَنَّ﴾، و﴿وَيْكَأَنَّهُۥ﴾ [القصص: ٨٢]، و﴿أَلَّا يَسْجُدُوا۟﴾ النمل: ٢٥]، ومِن القُراء من يَتَّبِعُ الرسمَ في الجميع.

* * *

(١) في سبعة مواضع: آل عِمران [١٤٦]، يوسف [١٠٥]، الحج [٤٥، ٤٨]، العنكبوت [٦٠]، القتال [١٣]، الطلاق [٨].

(٢) وقف على الياء منها أبو عمرو ويعقوب، ووقف الباقون بالنون وهو تنوين ثبت رسما من أجل احتمال قراءة ابن كثير وأبي جعفر، لأنهما يقرآن بألف ممدودة بعد الكاف وبعدها همزة مكسورة، وقرأ الباقون بهمزة مفتوحة بعد الكاف وبعدها ياء مكسورة مشددة. انظر: التيسير ٦٠، ٩٠، النشر ٢/١٤٣-٢٤٢.

(٣) يقصد سورة المعارج.

١/٢٥٢

/ النوع التاسع والعشرون
في بيانِ الموصولِ لفظاً المفصولِ معنى[(١)]

هو نوعٌ مُهِمٌّ، جديرٌ أن يُفْرَدَ بالتصنيفِ، وهو أصلٌ كبيرٌ في الوقفِ، ولذا جَعَلْتُه عَقِبَه، وبه يَحْصُل حَلٌّ إشكالاتٍ وكَشْفُ معضلاتٍ كثيرة.

من ذلك قولُه تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا﴾ إلى قولِه: ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا ۚ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٩، ١٩٠] فإنَّ الآيةَ في قصةِ آدمَ وحواءَ كما يُفْهِمُهُ السياقُ، وصُرِّح به في حديثٍ أخرجَه أحمد[(٢)] والترمذي[(٣)]، وحَسَّنه،

(١) انظر: فنون الأفنان ٣٦٥، جمال القراء ٦٣٥، البرهان ١/١٤٦.

(٢) في مسنده (٥/١١) ح ٢٠١٢٩، في إسناده عمر بن إبراهيم العبدي ضعيف في روايته عن قتادة خاصة كما في التقريب /٧١٤ برقم ٤٨٩٧ وانظر الآتي والذي بعده.

(٣) في سننه (٥/١٦٠) ك: التفسير، ب: ومن سورة الأعراف، ح ٣٠٧٧، وقال: «حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث عمر بن إبراهيم عن قتادة، ورواه بعضهم عن عبدالصمد ولم يرفعه» وأيضاً في سماع الحسن عن سمرة الخلاف فيه معروف فيما عدا حديث العقيقة، وقال الحافظ ابن كثير في تفسيره (٣/٥٢٩) بعد أن ساقه بإسناد أحمد وابن جرير والترمذي والحاكم وابن أبي حاتم وابن مردويه -«ومداره عند الجميع على عمر بن إبراهيم العبدي»-: «هذا الحديث معلول من ثلاثة أوجه: أن عمر بن إبراهيم هذا هو البصري وقد وثقه ابن معين، ولكن قال أبو حاتم الرازي: لا يحتج به، ولكن رواه ابن مردويه من حديث المعتمر عن أبيه عن الحسن عن سمرة رضي الله عنه مرفوعاً والله أعلم، الثاني: أنه قد روي من قول سمرة نفسه، ليس مرفوعاً كما قال ابن جرير ثم ساقه عن ابن عبدالأعلى حدثنا المعتمر به، الثالث: أن =

والحاكم[1] وصحَّحه، من طريق الحسنِ عن سَمُرةَ مرفوعاً، وأخرجه ابنُ أبي حاتمٍ[2] وغيرُه بسند صحيح عن ابن عباسٍ، لكنَّ آخرَ الآيةِ مشكلٌ؛ حيث نَسبَ الإشراكَ إلى آدمَ وحواءَ، وآدمُ نبيٌّ مُكَلَّمٌ، والأنبياءُ معصومون من الشِّرْكِ قبل النبوَّةِ وبعدَها إجماعاً.

وقد جَرَّ ذلك بعضَهم إلى حَمْل الآية على غيرِ آدمَ وحواءَ، وأنها في رجلٍ وزوجتِه كانا في أَهْلِ المِلَلِ، وتَعَدَّى إلى تعليل الحديثِ والحُكْم بنَكارته وما زِلْتُ في وَقْفَةٍ من ذلك حتى رأيتُ ابن أبي حاتمٍ[3] قال: أخبرَنا أحمدُ بنُ عثمانَ بنِ حكيمٍ، ثنا أحمدُ بن مُفَضَّلٍ، ثنا أسباطُ عن السُّدِّيِّ في قوله: ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٠] قال: «هذه فَصْلٌ مِنْ آيةِ آدم، خاصةٌ في آلهةِ العربِ».

= الحسن نفسه فسّر الآية بغير هذا، فلو كان هذا عنده عن سمرة مرفوعاً لما عدل عنه» انتهى كلامه -رحمه الله تعالى- وضعفه الشيخ الألباني في ضعيف الترمذي / ٣٥٠ ح ٣٠٧٧ وكذا في السلسلة الضعيفة برقم ٣٤٢.

(١) في المستدرك (٢ / ٥٤٥) ك: التاريخ، ذكر آدم، وصححه ووافقه الذهبي لكن في إسناده عمر بن إبراهيم العبدي ضعيف كما تقدم خصوصاً في قتادة.

(٢) في تفسيره (٥ / ١٦٣١) تفسير سورة الأعراف، ح ٨٦٣٦، ٨٦٣٧، ٨٦٤١، في إسناده الأول، خصيف الجزري وهو صدوق سيئ الحفظ، خلط بآخره ورُمي بالإرجاء كما في التقريب / ٢٩٧ برقم ١٧٢٨ والتهذيب (٣ / ١٤٣).
وفي الثاني عمر بن إبراهيم العبدي تقدم أنه ضعيف في قتادة ففي تصحيح المصنف سنده نظر كما علمت.

(٣) في تفسيره (٥ / ١٦٣٥) سورة الأعراف. رجاله بين ثقة وصدوق، إلا أن أسباط بن نصر مختلف فيه. وقال الحافظ ابن حجر: صدوق يخطئ كثيراً ويغرب كما تقدم.

وقال عبدالرزاق[1]: «أنا ابن عُيَيْنَةَ، سمعتُ صدقة بنَ عبدِالله بن كثيرٍ المكيَّ يحدِّث عن السُّدِّي قال: هذا من الموصول المفصول وقال ابن أبي حاتم[2]: حدثنا عليٌّ بن الحسينِ، ثنا محمد بن أبي حمادٍ، حدثنا مِهْرانُ عن سُفيانَ عن السُّدِّي، عن أبي مالك قال: هذه مفصولةٌ أطاعاه في الولد، ﴿فَتَعَلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾، هذه لقومِ محمدٍ». فانْحَلَّتْ عني هذه العُقْدَةُ وانجلَتْ لي هذه المُعْضِلَةُ / واتضح بذلك أن آخرَ قصةِ آدمَ وحواءَ ﴿فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ﴾ وأنَّ ما بعده تَخلُّصٌ إلى قصةِ العربِ وإشراكِهم الأصنامَ. ١/٢٥٣

ويُوَضِّحُ ذلك تغييرُ الضميرِ إلى الجمعِ بعد التثنيةِ، ولو كانت القصةُ واحدةً لقال: «عمَّا يُشْرِكان» كقولِه: ﴿دَّعَوَا ٱللَّهَ رَبَّهُمَا﴾، ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا﴾، ﴿فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ﴾ وكذلك الضمائرُ في قولِه: ﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْـًٔا﴾ [الأعراف: ١٩١] وما بعده إلى آخرِ الآياتِ، وحُسْنُ التخلُّصِ

---

(١) في تفسيره (٢/٢٤٦) سورة الأعراف وكذا من طريقه ابن أبي حاتم في تفسيره (٥/١٦٣٤) وفي إسناده صدقة بن عبدالله بن كثير المكي أبو الهذيل ترجم له ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٤/٤٣٣) وسكت عنه، وذكره ابن حبان في الثقات (٦/٤٦٨) فإسناده يُحسَّن على توثيق ابن حبَّان وعلى منهج غيره في الإسناد جهالة، فبها يكون ضعيفاً.

(٢) في تفسيره (٥/١٦٣٥). رجاله بين ثقة وصدوق غير محمد بن أبي حمّاد لم أقف عليه، ولكنَّ الذَّهبي ترجم في الميزان (٣/٥٢٧) لمحمد بن حماد السامري عن مهران ابن أبي عمر الرازي، وقال: «لا يعرف وخبره منكر»، ولعلّه هو؛ لأنه يروي عن مهران. والله أعلم، فإن كان كذلك فهو ضعيف به لما سبق من كلام الذهبي.

والاستطرادُ مِنْ أساليبِ القرآنِ(1).

ومِنْ ذلك قولُه تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾ الآية [آل عمران: ٧] فإنَّه على تقدير الوَصْل يكون الراسخون يعلمون تأويلَه، وعلى تقديرِ الفصلِ بخلافه. وقد أخرج ابنُ أبي حاتمٍ(2) عن أبي الشَّعْثاءِ وأبي نَهيك قالا: «إنكم تَصِلون هذه الآيةَ وهي مقطوعةٌ». ويؤيِّد ذلك كونُ الآيةِ دلَّتْ على ذمِّ مُتَّبعِي المتشابه ووَصْفِهم بالزَّيْغ.

ومن ذلك: قولُه تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِى ٱلْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا۟ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ إِنْ خِفْتُمْ أَن يَفْتِنَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟﴾ [النساء: ١٠١] فإنَّ ظاهرَ الآيةِ يقتضي أن القَصْرَ مشروطٌ بالخَوْف، وأنه لا قَصْرَ مع الأمنِ. وقد قال به -لظاهر الآيةِ- جماعةٌ / منهم عائشةُ، لكنْ بَيَّنَ سببُ النزولِ: أنَّ هذا من الموصولِ المفصولِ(3)، فأخرجَ ابنُ جرير(4) مِنْ حديثِ عليّ قال: سأل قومٌ من بني [١٠٦]

(1) والقرآن الكريم يشهد لهذا الترجيح، وقد ذهب إليه الحسن البصري -رحمه الله- وهو راوي حديث سَمُرة السابق، واختاره ابن كثير، وقال: «وأما نحن فعلى مذهب الحسن البصري -رحمه الله- في هذا، وأنه ليس المراد من هذا السياق آدم وحوَّاء، وإنما المراد من ذلك المشركون من ذريته». تفسير ابن كثير ٣/ ٥٢٨، وانظر تفسير الرازي ٨/ ٩٠، وأضواء البيان ٢/ ٣٤٠.

(2) تفسير ابن أبي حاتم ٢/ ٥٩٩.

(3) سقط من مطبوعة أبي الفضل.

(4) في تفسيره (٩/ ١٢٦) سورة النساء، ح ١٠٣١٤، (٤/ ٥/ ٢٤٤) ولم ينسبه السيوطي في الدرّ (٢/ ٦٥٦) ولا الحافظ ابن كثير في تفسيره (٢/ ٣٥٤) إلا لابن جرير، لكنَّ في إسناده سيف بن عمر التميمي وهو متروك، ولذلك قال الحافظ =

النجَّار(١) رسول الله ﷺ فقالوا: يا رسولَ الله إنَّا نَضْربُ في الأرض فكيف نُصَلِّي؟ فأنزل الله ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا۟ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ ثم انقطع الوحيُ فلمَّا كان بعد ذلك بحَوْلٍ غزا النبيُّ ﷺ فصلَّى الظهرَ، فقال المشركون: لقد أَمْكنكم محمدٌ وأصحابُه من ظهورهم، هلاَّ شَدَدْتُمْ عليهم. فقال قائل منهم: إنَّ لهم أخرى مثلَها في إثْرِها، فأنزل اللّهُ بين الصلاتين: ﴿إِنْ خِفْتُمْ أَن يَفْتِنَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟﴾ إلى قوله: ﴿عَذَابًا مُّهِينًا﴾ [النساء: ١٠١، ١٠٢] فنزلَتْ صلاةُ الخوف، فتبيَّن بهذا الحديث أنَّ قولَه: ﴿إِنْ خِفْتُمْ﴾ شرطٌ فيما بعده وهو صلاة الخوف لا في صلاة القصر. وقد قال ابنُ جرير(٢): هذا تأويلٌ في / الآية حسنٌ، لو لم تكنْ في الآية ١/٢٥٤ «إذا»(٣).

= ابن كثير: «هذا سياق غريب جداً ولكن لبعضه شاهد من رواية أبي عيّاش الزرقي واسمه زيد بن الصامت ثم ساقه بإسناد الإمام أحمد -رحمه الله- وصحح إسناده وقال: «وله شواهد كثيرة» ثم ذكر شواهده، فليراجع تفسيره (٢/٣٥٥) لكنَّه جاء في ابن جرير والدّر المنثور «من التجار» بينما في ابن كثير «من بني النجار».

(١) هكذا في النسخ، ومثله في ابن كثير.
أما في نسختي ابن جرير والدرّ المنثور فـ«من التجار» وهو أقرب إلى الصواب، لأنّه وجد في المصدر الأصيل، وثانياً فإن مثل هذا السؤال يرد من التجار لكثرة سفرهم وحاجتهم إليه.

(٢) جامع البيان (٤/٥/٢٤٤) ٩/١٢٧.

(٣) وذلك في قوله: ﴿وَإِذَا كُنتَ فِيهِمْ﴾، وهي الآية التالية «١٠٢».

قال ابنُ الفَرَس(١): ويَصِحُّ مع «إذا» على جعل الواوِ(٢) زائدة. قلت: يعني ويكونُ من اعتراض الشرطِ على الشرطِ(٣). وأحسنُ منه أَنْ تُجْعَلَ «إذا» زائدة بناءً على قولِ مَنْ يجيز زيادتها(٤).

وقال ابن الجوزي في كتابِه «النفيس»(٥): قد تأتي العربُ بكلمةٍ إلى جانب كلمةٍ كأنها معها، وهي غيرُ متصلةٍ بها، وفي القرآن: ﴿يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُمْ﴾ [الأعراف: ١١٠] هذا قولُ الملأ، فقال فرعون: ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾.

ومثلُه: ﴿أَنَا رَاوَدتُّهُ عَن نَّفْسِهِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [يوسف: ٥١] انتهى كلامُها، فقال يوسف: ﴿ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ﴾ [يوسف: ٥٢].

ومثلُه: ﴿إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً﴾ [النمل: ٣٤] هذا منتهى قولِها، فقال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾.

---

(١) أحكام القرآن له (خ) ١٨٠ ب.

(٢) من قوله: «وإذا كنت».

(٣) الشرط الأول «إن خفتم» والشرط الثاني «إذا كنت». وهذا نحو: «إن جاءني عمرو -إذا كان معه زيد- أكرمته».

(٤) وهو الجوهري. انظر: الصحاح (إذا: ٦/٢٥٤٣) والصواب أن الآية الثانية (وإذا كنت فيهم) مستأنفة... والحديث لا يصح بهذا السياق الذي ذكره المصنف. كما تقدم في التخريج وانظر أيضاً جامع البيان ٩/١٠١ (٤/٥/٢٤٤-٢٤٥).

(٥) تصحّف في المطبوع «التفسير»، والصواب المذكور، وانظر المدهش له: ٢٦ وكتاب «النفيس» ذكره الحاج خليفة في كشف الظنون ٢/١٩٧٠، والعَلَوجي في مؤلفات ابن الجوزي ٢٤٩.

ومثلُه: ﴿ مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَاۜ ﴾ [يسٓ: ٥٢] انتهى قولُ الكفار، فقالت الملائكة: ﴿ هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحۡمَٰنُ ﴾.

وأخرج ابن أبي حاتم[١] عن قتادةَ في هذه الآيةِ قال: «آيةٌ من كتاب الله أوَّلُها أهلُ الضلالة، وآخرُها أهلُ الهدى: ﴿ قَالُواْ يَٰوَيۡلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَاۜ ﴾ [يسٓ: ٥٢] هذا قولُ أهلِ النفاق، وقال أهل الهدى حين بُعثوا مِنْ قبورهم: ﴿ هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَصَدَقَ ٱلۡمُرۡسَلُونَ ﴾ [يسٓ: ٥٢]».

وأخرج[٢] عن مجاهدٍ في قوله: ﴿ وَمَا يُشۡعِرُكُمۡ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ﴾[٣] [الأنعام: ١٠٩] قال: وما يدريكم أنهم يؤمنون إذا جاءت[٤]، ثم استقبَل يُخْبِرُ فقال: ﴿ إِنَّهَآ إِذَا جَآءَتۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ﴾.

* * *

(١) في القسم المفقود من تفسيره، وعزاه المصنف له في الدّر (٧ / ٦٣) سورة يسٓ، ولعبدالرزاق وعبد بن حميد وابن المنذر.

ورواه عبدالرزاق في تفسيره (٢ / ١٤٤–١٤٥) عن معمر عن قتادة به، وإسناده صحيح رجاله ثقات.

(٢) أي: ابن أبي حاتم في تفسيره (٤ / ١٣٦٨) سورة الأنعام، إسناده حسن، رجاله بين ثقة وصدوق.

(٣) قرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب وخلف العاشر وشعبة بخلاف عنه بكسر همزة «إنها» والباقون بفتحها، وهو الوجه الثاني لشعبة. انظر: الإقناع ٢ / ٦٤٢، والنشر ٢ / ٢٦١.

(٤) ابن أبي حاتم: «وما يدريكم أنكم تؤمنون إذا جاءتهم ثم...».

١/٢٥٥

/ النوع الثلاثون[١]

في الإمالةِ والفتحِ وما بينهما

أفرده بالتصنيف جماعةٌ من القراء منهم ابن القاصِحِ، عَمِل كتابَه «قُرَّة العينِ في الفتح والإمالة وبين اللفظين» قال الدانيُّ[٢]: «الفتحُ والإمالةُ لغتان مشهورتان فاشيتان على ألسنةِ الفصحاءِ من العربِ الذين نَزَلَ القرآنُ بلغتِهم، فالفتحُ لغةُ أهلِ الحجازِ، والإمالةُ لغةُ عامَّةِ أهلِ نجدٍ من تميمٍ وأسدٍ وقيسٍ»، قال[٣]: والأصلُ فيها حديثُ[٤] حذيفةَ مرفوعاً: «اقرؤوا القرآنَ بلُحونِ العربِ وأصواتِها، وإياكم وأصواتَ أهلِ الفِسْقِ وأهلِ الكتابين» قال: «فالإمالةُ لا شكَّ من الأحرفِ السبعةِ ومِنْ لُحونِ العربِ وأصواتِها».

---

(١) انظر: جمال القراء ٤٩٨، البرهان ١/٤٦٨، ٢/٩٨، التحبير ١٨١.

(٢) الموضح لمذاهب القراء واختلافهم في الفتح والإمالة ١٤٧. وانظر: النشر ٢/٣٠.

(٣) الموضح ١٦٧.

(٤) رواه الطبراني في الأوسط (٨/١٠٨) ح ٧٢١٩، وابن عدي في الكامل (٢/٥١٠) وكذا هو في مجمع البحرين (٦/١٢٢) ح ٣٤٧٨، وقال الهيثمي -في المجمع (٧/١٦٩)-: «وفيه راوٍ لم يُسمّ، وبقية» أي فيه بقية وهو مدلس وقد عنعن، وأورده الذهبي في الميزان (١/٥٥٣) في ترجمة حصين بن مالك الفزاري، وقال: «تفرد عنه بقية، ليس بمعتمد، والخبر منكر».
وكذا هو في لسان الميزان (٢/٣٨٨) وضعّفه الشيخ الألباني في ضعيف الجامع الصغير (ص ١٥١، ح ١٠٦٧).

وقال أبو بكرِ بن أبي شَيْبَةَ[1]: «حَدثنا وَكيع، ثنا الأعمشُ عن إِبراهيمَ قال: «كانوا يَرَوْن أنَّ الألفَ والياءَ في القراءة سواءٌ»[2] قال: «يعني بالألفِ والياءِ التفخيمَ والإمالةَ».

وأخرج[3] في «تاريخ القراء» من طريقِ أبي عاصمٍ الضريرِ الكوفيِّ عن

---

(١) انظر: الموضح لمذاهب القراء واختلافهم في الفتح والإمالة / ١٧٢ وما بعدها، وإسناده صحيح وهو مقطوع من قول إبراهيم، وكذا رواه ابن أبي داود في كتاب المصاحف (١ / ٣٩٤-٣٩٥) برقم ٣٣٧، رجاله ثقات أيضاً وإسناده صحيح إلى إبراهيم.

(٢) انظر: المصاحف ١ / ٣٩٥، الموضح للداني ١٧٣.

(٣) أي: الداني في تاريخ القراء المسمى بطبقات القراء، وسياق السيوطي يوهم أنه لابن أبي شيبة ونقله السيوطي باختصار من النشر (٢ / ٣١) وفيه التصريح بتاريخ القراء للداني، ولم نقف عليه، لكنه ساقه بإسناده في كتابه الموضح لمذاهب القراء / ٦٣٤-٦٣٦، إلا أن في إسناده محمد بن عبيدالله العرزمي -بفتح المهملة والزاي وبينهما راء ساكنة- الفزاري وهو متروك كما في التقريب / ٨٧٤ برقم ٦١٤٨.

لكنه ساقه من وجه آخر من طريق قيس بن الربيع عن عاصم عن زرّ به، وقال: «وهذا الحديث المسند أصل كبير في الإمالة مع استقامة طريقه واشتهار نقلته».

وكذا أخرجه الحاكم في المستدرك (٢ / ٢٤٥) ك: التفسير، من وجه آخر من طريق محمد بن فضيل عن عاصم به وصححه ووافقه الذهبي.

وساقه ابن الجزري في النشر في القراءات العشر (٢ / ٣١) وفي غاية النهاية (٢ / ١٩٥) بإسناد الداني من طريق محمد بن عبيدالله العرزمي وضعّفه به.

وقال أيضاً -في النشر (٢ / ٣١)-: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه وهو مسلسل بالقراء»، وكذا أسنده السخاوي في جمال القراء (٢ / ٤٩٨) من طريق عبدالله بن أحمد به.

محمد بن عبيد[الله][1] عن عاصم عن زرٍّ بن حُبَيْشٍ قال: «قرأ رجل على عبدالله بنِ مسعودٍ ﴿طه﴾ [طه: ١]، ولم يَكْسِرْ، فقال عبدالله «طه» وكَسَرَ الطاء والهاء. فقال الرجل: «طَهَ»، ولم يكسِرْ، فقال عبدالله: «طه» وكسر الطاء والهاء، فقال الرجلُ: «طَهَ»، ولم يكسرْ فقال: عبدُالله: «طه»، وكسر. ثم قال: «واللهِ لهكذا علَّمني رسول الله ﷺ». قال ابن الجزري[2]: «هذا حديثٌ غريبٌ لا نَعْرِفُه إلا من هذا الوجهِ ورجالُه ثقات / إلا محمدَ ابن عبيدالله وهو العَرْزَمِيُّ، فإنه ضعيفٌ عند أهلِ الحديثِ، وكان رجلاً / صالحاً لكنْ ذهبَتْ كتُبه، فكان يُحَدِّث مِنْ حِفظه، فأُتي عليه من ذلك». ٢٥٦/١ [١٠٧]

قلت: وحديثُه هذا أخرجه ابنُ مَرْدَوَيه في تفسيره[3]، وزاد في آخره: هكذا[4] نَزَلَ بها جبريل. وفي «جمال القراء»[5] عن صفوانَ بنِ عَسَّالٍ: أنه سَمِعَ رسولَ الله ﷺ يقرأ: ﴿يَٰيَحْيَىٰ﴾ [مريم: ١٢] فقيل له: يا رسولَ اللهِ تُميل، وليس هي لغةَ قريشٍ!! فقال: «هي لغةُ الأخوالِ بني سعدٍ».

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة من: ع، وكذا جاء في جميع النسخ في الموضع الثاني، ومثله في الموضح للداني ٦٣٥ ومصادر الترجمة.

(٢) النشر ٢/ ٣١.

(٣) عزاه المصنف في الدّر (٥/ ٥٥١) لابن مردويه والحاكم، -وهو عنده في المستدرك (٢/ ٢٤٥) ك: التفسير، ب: قراءات النبي ﷺ- وصححه ووافقه الذهبي.

(٤) ر، ومطبوعة أبي الفضل: «وكذا» وم «ولكذا».

(٥) (٢/ ٤٩٨) ب: ذكر الإمالة، لكنّه ذكره بدون إسناد عن صفوان بن عسال به.

وأخرج ابنُ أشتةَ عن أبي حاتمٍ(١) قال: «احتج الكوفيون في الإمالة بأنهم وَجَدوا في المصحف الياءاتِ في موضع الألفاتِ، فاتبَّعوا الخطَّ، وأمالوا ليَقْرُبُوا من الياءات».

الإمالة(٢): أن تَنْحُوَ بالفتحة نحوَ الكسرةِ، وبالألفِ نحو الياءِ كثيراً، وهو المَحْضُ، ويقال له: الإضْجاعُ والبَطْحُ والكسرُ، وقليلاً(٣): وهو بين اللفظَيْنِ، ويقال له أيضاً: التقليل والتلطيفُ، وبينَ بينَ فهي قسمان: شديدةٌ ومتوسطةٌ، وكلاهما جائز في القراءة والشديدةُ يُجْتَنَبُ معها القلبُ الخالصُ، والإشباعُ المبالَغُ فيه، والمتوسطةُ بين الفتح المتوسطِ والإمالةِ الشديدة.

قال الدانيُّ(٤): «وعُلماؤُنا مختلفون: أيُّهما أَوْجَهُ وأَوْلَى، وأنا أختارُ الإمالةَ الوسطى التي هي بينَ بينَ؛ لأنَّ الغَرَضَ من الإمالةِ حاصلٌ بها، وهو الإعلامُ بأن أصلَ الألفِ الياء، والتنبيهُ على انقلابها إلى الياءِ في موضعٍ أو مشاكلتِها للكسرِ المجاورِ لها أو الياء».

وأمَّا الفتحُ(٥) فهو فَتْحُ القارئ فاه بلفظِ الحرفِ ويقال له: التفخيم، وهو شديدٌ ومتوسطٌ، فالشديدُ هو نهايةُ فتح الشخصِ فاه بذلك الحرفِ، ولا

---

(١) انظر: الموضح للداني ١٥٨ نقله عن أبي عبيد.

(٢) انظر: النشر ٢ / ٣٠.

(٣) في مطبوعة أبي الفضل: «قليلاً» بحذف الواو، وهو خطأ.

(٤) الموضح ١٥٤، ١٥٨، وانظر: النشر ٢ / ٣٠.

(٥) انظر: الموضح ١٥٢.

يجوزُ في القرآنِ بل هو معْدُومٌ في / لغةِ العربِ، والمتوسطُ ما بين الفتح ١/٢٥٧
الشديدِ والإمالةِ المتوسطةِ. قال الدانيُّ[١]: «وهذا هو الذي يَسْتعمله
أصحابُ الفتحِ من القُرَّاءِ».

واختلفوا[٢]: هل الإمالةُ فرعٌ عن الفتح أو كلٌّ منهما أصلٌ برأسِه؟

ووَجْهُ الأولِ: أنَّ الإمالةَ لا تكونُ إلا لسبب فإنْ فُقِد لَزِمَ الفتحُ، وإن وُجِد
جاز الفتحُ والإمالةُ، فما مِنْ كلمةٍ تُمال إلا وفي العربِ مَنْ يفتحها فدَلَّ
اطِّرادُ الفتحِ على أصالتِه وفرعيَّتِها.

والكلامُ في الإمالةِ من خمسةِ أوجهٍ: أسبابِها، ووجوهِها، وفائدتِها،
ومَنْ يُميل، وما يُمال؟

أما أسبابُها فذكرها القُرَّاء عشرةً. قال ابن الجَزَريِّ[٣]: «وهي تَرجعُ إلى
شيئين، أحدهما: الكسرةُ، والثاني: الياءُ، وكلٌّ منهما يكونُ متقدِّماً على
محلِّ الإمالةِ من الكلمةِ ومتأخراً عنه، ويكون أيضاً مُقَدَّراً في محلِّ الإمالةِ،
وقد تكونُ الكسرةُ والياءُ غيرَ موجودتَين في اللفظِ ولا مقدرتين في مَحَلِّ
الإمالةِ، ولكنهما مِمَّا يَعْرِضُ في بعض تصاريفِ الكلمة، وقد تُمالُ الألفُ
أو الفتحةُ لأجلِ ألفٍ أخرى، أو فتحةٍ أُخْرى مُمالةٍ، وتُسَمَّى هذه إمالةً
لأجل إمالةٍ»، وقد تُمالُ الألفُ تشبيهاً بالألفِ الممالةِ. قال ابنُ الجزريِّ[٤]:

---

(١) الموضح ١٥٢، وانظر: النشر ٢/٢٩.

(٢) النشر ٢/٣١.

(٣) النشر ٢/٣٢.

(٤) النشر ٢/٣٢.

«وتُمالُ أيضاً بسببِ كثرةِ الاستعمالِ، وللفرقِ بين الاسمِ والحرفِ فتَبْلُغُ[1] اثني عشرَ سبباً».

فأمَّا الإمالةُ لأجلِ الكسرةِ السابقةِ فشَرْطُها أَنْ يكونَ الفاصلُ بينها وبين الألفِ حرفاً واحداً نحوُ: ﴿كِتَٰبِ﴾ [آل عمران: ٢٣]، و﴿حِسَابٍ﴾ [البقرة: ٢١٢]، وهذا الفاصلُ إنما حَصَل باعتبارِ الألفِ، أمَّا الفتحةُ المُمالَةُ فلا فاصلَ بينها وبين الكسرةِ أو حرفَيْنِ[2] أولهما ساكنٌ نحوُ: ﴿إِنسَٰنٍ﴾ [الإسراء: ١٣]، أو مفتوحَيْن، والثاني: هاءٌ لخفائِها[3].

/ وأمَّا الياءُ السابقةُ: فإمَّا ملاصِقَةٌ كـ﴿ٱلْحَيَوٰةِ﴾ [البقرة: ٨٥]، و﴿ٱلْأَيَٰمَىٰ﴾[4] [النور: ٣٢]، أو مفصولةٌ بحرفَيْن، أحدُهما: الهاءُ كـ«يدها». ٢٥٨/١

وأمَّا الكسرةُ المتأخرةُ فسواءً كانَتْ لازمةً نحو: ﴿عَابِدٌ﴾ [الكافرون: ٤] أم عارضةً نحوُ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ٨]، و﴿فِي ٱلنَّارِ﴾ [الأعراف: ٣٨]. وأمَّا الياءُ المتأخرةُ فنحوُ: «مبايع»، وأمَّا الكسرةُ المقدَّرةُ فنحوُ: ﴿خَافَ﴾ [البقرة: ١٨٢]، إذ الأصلُ: خَوِف.

وأمَّا الياءُ المقدَّرَةُ فنحوُ: ﴿يَخْشَىٰ﴾ [طه: ٣]، و﴿ٱلْهُدَىٰ﴾ [البقرة: ١٢٠]،

---

(١) أي: الأسباب كما في النشر ٢/٣٢.

(٢) عبارة ابن الجزري: وقد يكون الفاصل بين الألف والكسرة حرفين...

(٣) نحو: أن يضربَها. انظر: الكتاب ٤/١٢٣.

(٤) في النشر: «أياماً» والشاهد في المثالين، وهو الألف التي قبلها ياء ملاصقة.

و﴿أَبَىٰ﴾ [البقرة: ٣٤]، و﴿ٱلثَّرَىٰ﴾ [طه: ٦]، فإنَّ الألفَ في كلٍّ ذلك منقلبةٌ عن ياء تحرَّكَتْ وانفتحَ ما قبلها.

وأمَّا الكسرةُ العارضةُ في بعضِ أحوالِ الكلمةِ فنحوُ: ﴿طَابَ﴾ [النساء: ٣]، و﴿جَآءَ﴾ [النساء: ٤٣]، و﴿شَآءَ﴾ [البقرة: ٢٠]، و﴿زَادَهُۥ﴾ [البقرة: ٢٤٧]؛ لأن الفاءَ تُكسر من ذلك مع ضميرِ الرفعِ المتحرك.

[١٠٨] وأمَّا الياءُ العارضةُ كذلك / فنحوُ: تلا وغزا، فإنَّ ألفَهما عن واوٍ، وإنما أُميلَتْ لانقلابِها ياءً في: تُلي وغُزي.

وأمَّا الإمالةُ لأجلِ الإمالةِ فكإمالةِ الكسائيِّ الألفَ بعد النون من ﴿إِنَّا لِلَّهِ﴾(١) [البقرة: ١٥٦] لإمالةِ الألفِ من «لله»، ولم يُملْ ﴿وَإِنَّآ إِلَيْهِ﴾ لعَدَمِ ذلك بعدَه، وجُعِلَ من ذلك إمالةُ ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ [الضحى: ١] و﴿ٱلْقُوَىٰ﴾(٢) [النجم: ٥]، و﴿ضُحَىٰهَا﴾ [النازعات: ٢٩] و﴿تَلَىٰهَا﴾ [الشمس: ٢].

وأمَّا الإمالةُ لأجلِ الشَّبهِ فإمالةُ ألفِ التأنيث في نحوِ: ﴿ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [النساء: ٩٥] وألف ﴿مُوسَىٰ﴾ [البقرة: ٥١] و﴿عِيسَى﴾ [البقرة: ٨٧] لشبَهِها بألف ﴿ٱلْهُدَىٰ﴾ [البقرة: ١٢٠].

---

(١) في رواية قتيبة عنه، وإمالة الألف بعد النون في «إنَّا»، وبعد اللام في «لله» شاذة، انظر هذه الإمالة في مختصر ابن خالويه ١١، والموضح لمذاهب القراء ٦٦٠، وغاية الاختصار ١/٣١٥.

(٢) (ح) «الهدى»، ب، ر، ومطبوعة أبي الفضل: «القرى»، والصواب المثبت، وكذا في النشر ٢/٣٤.

وأمَّا الإمالةُ لكثرةِ الاستعمالِ فكإمالةِ «الناسِ» في الأحوالِ الثلاثِ[١] على ما رواه صاحب «المُبْهج»[٢].

وأمَّا الإمالةُ للفرقِ بين الاسم والحرفِ فكإمالةِ الفواتحِ، كما قال سيبويه[٣]: «إن إمالةَ «باء» و«تاء» في حروفِ المعجمِ، لأنها أسماءٌ[٤]، فليسَتْ مثلَ: «مَا» و«لا» وغيرِهما من الحروفِ».

* * *

وأمَّا وجوهُها فأربعةٌ تَرْجِعُ إلى الأسبابِ المذكورةِ، أصلُها اثنان: المناسبةُ والإشعارُ، فأمَّا المناسَبةُ فقسمٌ واحدٌ، وهو فيما أُمِيْلَ لسببٍ موجود في اللفظ وفيما أُميل لإمالةِ غيرِه، فأرادوا أن يكونَ عملُ اللسانِ ومجاورةُ النطقِ بالحرفِ الممال وسببِ[٥] الإمالةِ، مِنْ وجهٍ واحدٍ وعلى نَمَطٍ واحدٍ.

---

(١) أي: في الجرِّ نحو: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ٨]، والرفع نحو: ﴿كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ﴾ [البقرة: ١٣]، والنصبِ نحو: ﴿أَتَأۡمُرُونَ ٱلنَّاسَ﴾ [البقرة: ٤٤].

(٢) (ح): «المنهج»، (ب): «المنهاج»، والصواب المثبت، وهو: عبدالله بن علي بن أحمد، أبو محمد البغدادي الحنبلي المقرئ المعروف بسبط الخياط (ت: ٥٤١هـ)، وكتابه «المبهج» مخطوط، وهو في قراءة القراء الثمانية، والأعمش وابن محيصن، واختيار خلف واليزيدي. انظر: السير ٢٠/ ١٣٠، غاية النهاية ١/ ٤٣٤، النشر ١/ ٨٣، الفهرس الشامل «مخطوطات القراءات»: ١٨٠.

(٣) عمرو بن عثمان بن قَنْبَر، أبو بِشْر الفارسي الأصل البصري، إمام النحو (ت: ١٨٠هـ)، انظر: تاريخ بغداد ٢/ ١٩٥، بغية الوعاة ٢/ ٢٢٩، وانظر قوله في الكتاب ٤/ ١٣٥.

(٤) في مطبوعة أبي الفضل: «لأنها أسماء ما يُلفظ به». وكذا في الكتاب.

(٥) في النسخ: ولسبب، والمثبت من: س، وفي النشر ٢/ ٣٥: «وبسبب».

/ وأمَّا الإشعارُ فثلاثةُ أقسامٍ: إشعارٌ بالأصلِ، وإشعارٌ بما يَعرِضُ في الكلمةِ في بعض المواضعِ، وإشعارٌ بالشَّبَهِ المشْعِرِ بالأصلِ. ١/٢٥٩

وأمَّا فائدتُها فسهولةُ اللفظِ، وذلك أنَّ اللسانَ يرتفعُ بالفتح، ويَنْحَدِرِ بالإمالةِ، والانحدارُ أخفُّ على اللسان من الارتفاع؛ فلهذا أمال مَنْ أمال، وأمَّا مَنْ فَتَحَ فإنه راعى كونَ الفتحِ أَمْتَنَ أو الأصلَ.

وأمَّا مَنْ أمال فكلُّ القراءِ العشرةِ إلا ابنَ كثيرٍ فإنه لم يُمِلْ شيئاً في جميع القرآن.

وأمَّا ما يُمالُ فموضعُ استيعابه كتبُ القراءاتِ والكتبُ المؤلفةُ في الإمالةِ ونذكرُ هنا ما يَدْخُلُ تحت ضابطٍ[1]: فحمزةُ والكسائيُّ وخَلَفٌ أمالوا كلَّ ألفٍ منقلبةٍ عن ياءٍ حيث وقعت في القرآن في اسمٍ أو فعل، كـ﴿ٱلْهُدَىٰٓ﴾ [البقرة: ١٢٠]، و﴿ٱلْهَوَىٰ﴾ [النساء: ١٣٥]، والفتى[2]، و﴿ٱلْعَمَىٰ﴾ [فصلت: ١٧]، و﴿ٱلزِّنَىٰٓ﴾ [الإسراء: ٣٢]، و﴿أَبَىٰ﴾ [البقرة: ٣٤]، و﴿أَتَىٰٓ﴾ [النحل: ١]، و﴿سَعَىٰ﴾ [البقرة: ١١٤]، و﴿يَخْشَىٰ﴾ [طه: ٣]، و﴿يَرْضَىٰ﴾ [النساء: ١٠٨]، و«اجتبى»[3]، و﴿ٱشْتَرَىٰ﴾، [التوبة: ١١١]، و﴿مَثْوَىٰ﴾ [آل عمران: ١٥١]، و«مأوى»[4] و﴿أَدْنَىٰ﴾ [البقرة: ٦١]، و﴿أَزْكَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٢].

---

(١) انظر: النشر ٢/٣٥.

(٢) ليس في القرآن «الفتى» بلام التعريف، وجاء بدونها نحو: ﴿فَتًى﴾ [الأنبياء: ٦٠].

(٣) يريد: ﴿ٱجْتَبَىٰكُمْ﴾ [الحج: ٧٨] ونحوه.

(٤) يريد: ﴿وَمَأْوَىٰكُمُ﴾ [العنكبوت: ٢٥] ونحوه.

وكلّ[1] ألف تأنيثٍ على فُعْلَى بضمِّ الفاء أو كسرها، أو فتحها كـ ﴿طُوبَىٰ﴾ [الرعد: ٢٩]، و﴿بُشْرَىٰ﴾ [البقرة: ٩٧]، وقُصْوى[2]، و﴿ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [البقرة: ٨٣]، و﴿ٱلْأُنثَىٰ﴾ [البقرة: ١٧٨]، و﴿ٱلدُّنْيَا﴾ [الأنفال: ٤٢]، و﴿إِحْدَى﴾ [الأنفال: ٧]، و﴿ذِكْرَىٰ﴾ [الأنعام: ٦٩]، وسيما[3]، و﴿ضِيزَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٢]، و«موتى»[4]، و﴿مَّرْضَىٰٓ﴾ [النساء: ٤٣]، و﴿ٱلسَّلْوَىٰ﴾ [البقرة: ٥٧]، و﴿ٱلتَّقْوَىٰ﴾ [البقرة: ١٩٧]، وألحقوا بذلك ﴿مُوسَىٰٓ﴾ [البقرة: ٥١]، و﴿عِيسَى﴾ [البقرة: ٨٧]، و﴿بِيَحْيَىٰ﴾ [آل عمران: ٣٩].

وكلّ ما كان على وزن فُعالى بالضمِّ أو الفتح كـ ﴿سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣]، و﴿كُسَالَىٰ﴾ [النساء: ١٤٢] و﴿أُسَٰرَىٰ﴾ [البقرة: ٨٥]، و﴿يَتَٰمَى﴾ [النساء: ١٢٧]، و﴿نَصَٰرَىٰ﴾ [البقرة: ١١١]، و﴿ٱلْأَيَٰمَىٰ﴾ [النور: ٣٢].

وكلّ ما رُسِمَ في المصاحفِ بالياء، نحوُ: ﴿مَتَىٰ﴾ [البقرة: ٢١٤]، و﴿بَلَىٰ﴾ [البقرة: ٨١]، و﴿يَٰٓأَسَفَىٰ﴾ [يوسف: ٨٤]، و﴿يَٰوَيْلَتَىٰٓ﴾ [المائدة: ٣١]، و﴿يَٰحَسْرَتَىٰ﴾ [الزمر: ٥٦]، و﴿أَنَّىٰ﴾ [البقرة: ٢٢٣]،

---

(١) أي: وأمالوا.

(٢) جاء في القرآن معرفاً: ﴿ٱلْقُصْوَىٰ﴾ [الأنفال: ٤٢].

(٣) جاء في القرآن مضافاً نحو: ﴿تَعْرِفُهُم بِسِيمَٰهُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٣].

(٤) جاء في القرآن معرفاً نحو: ﴿ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [البقرة: ٧٣].

للاستفهام(١). واسْتُثْني من ذلك: ﴿حَتَّىٰ﴾ [البقرة: ٥٥]، و﴿إِلَىٰ﴾ [البقرة: ١٤]، و﴿عَلَىٰ﴾ [البقرة: ٥]، و﴿لَدَى﴾ [غافر: ١٨]، و﴿مَا زَكَىٰ﴾ [النور: ٢١]، فلم تُمَلْ بحال.

وكذلك أمالوا من الواوي ما كُسِر أولُه أو ضُمَّ، وهو ﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البقرة: ٢٧٥] كيف وقع، و﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ [الضحى: ١] كيف جاء، و﴿ٱلْقُوَىٰ﴾ [النجم: ٥]، و﴿ٱلْعُلَى﴾ [طه: ٤].

١/٢٦٠ / وأمالوا رؤوسَ الآي مِنْ إحدى عشرةَ سورةً جاءت على نَسَقٍ وهي: طه، والنجم، وسأل، والقيامة، والنازعات، وعبس، والأعلى، والشمس، والليل، والضحى، والعلق.

ووافق على هذه السورِ أبو عمرٍو وورشٌ(٢). وأمال أبو عمرٍو(٣) كلّ ما كان فيه راءٌ بعدها ألفٌ بأيِّ وزنٍ كان كذكرى(٤)، وبشرى، وأسرى، و﴿فَأَرَىٰهُ﴾ [النازعات: ٢٠]، واشترى، و﴿يَرَى﴾ [البقرة: ١٦٥]، و﴿ٱلْقُرَىٰ﴾ [الأنعام: ٩٢]، والنصارى، وأسارى، وسُكارى. ووافق(٥) على ألِفاتِ فُعلى كيف أتت.

(١) يُمال «أنى» وإن كان قد استعمل غير استفهام، وغرض القراء من هذا القيد هو الاحتراز من «أنّا» المركبة من «أن» واسمها نحو: ﴿أَنَّا دَمَّرْنَٰهُمْ﴾ [النمل: ٥١]، قال أبو شامة: وهو احتراز بعيد فإن أحداً لا يتوهم الإمالة في ذلك. انظر: إبراز المعاني ٢/٨٧.

(٢) بالتقليل كما في النشر ٢/٤٨.

(٣) انظر: النشر ٢/٤٠.

(٤) سبق تخريج معظم هذه الألفاظ القرآنية قريباً.

(٥) أي: وافق على تقليل ألفات «فعلى» كيفما أتت من طرق الجمهور عنه، وهذا إذا لم تكن من ذوات الراء -فإنه يميلها-، ولم تكن رأس آية في السور المذكورة فتندرج تحت بابها، وله فيها التقليل.

وأمال أبو عمرو والكسائيُّ كلَّ ألفٍ بعدها راءٌ متطرفةٌ مجرورةٌ[1] نحو: ﴿ٱلدَّارِۖ﴾ [الأنعام: ١٣٥]، و﴿ٱلْغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠]، و﴿ٱلْقَهَّارِ﴾ [إبراهيم: ٤٨]، و﴿ٱلْغَفَّٰرِ﴾ [غافر: ٤٢]، و﴿وَٱلنَّهَارِ﴾ [البقرة: ١٦٤]، و﴿ٱلدِّيَارِۚ﴾ [الإسراء: ٥]، و«الكفَّارِ» [المائدة: ٥٧]، و﴿وَٱلْإِبْكَٰرِ﴾ [آل عمران: ٤١]، و﴿بِقِنطَارٍ﴾ [آل عمران: ٧٥]، و﴿أَبْصَٰرِهِمْ﴾ [البقرة: ٧]، و﴿وَأَوْبَارِهَا﴾ [النحل: ٨٠]، و﴿حِمَارِكَ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، سواء أكانت الألفُ أصليةً أم زائدةً.

وأمال حمزةُ[2] الألفَ مِنْ عين الفعل الماضي من عشرةِ أفعالٍ وهي: «زاد»[3]، و﴿شَآءَ﴾ [البقرة: ٢٠]، و﴿جَآءَ﴾ [النساء: ٤٣]، و﴿خَابَ﴾ [إبراهيم: ١٥]، و﴿رَانَ﴾ [المطففين: ١٤]، و﴿خَافَ﴾ [البقرة: ١٨٢]، و﴿زَاغَ﴾ [النجم: ١٧]، و﴿طَابَ﴾ [النساء: ٣]، و﴿ضَاقَ﴾ [هود: ٧٧]، و﴿حَاقَ﴾ [هود: ٨]، حيث وقعَتْ وكيف جاءت.

وأمال الكسائيُّ[4] هاءَ التأنيثِ وما قبلها وقفاً مطلقاً بعد خمسةَ عشرَ حرفاً، يجمعُها قولُك: «فجثَتْ زينب لذود شمس» / [١٠٩]، فالفاءُ كـ﴿خَلِيفَةًۖ﴾ [البقرة: ٣٠]، و﴿رَأْفَةٌ﴾ [النور: ٢]، والجيمُ

(١) انظر: النشر ٢/٥٤.

(٢) انظر: النشر ٢/٥٩.

(٣) لم يأت هذا الفعل في القرآن إلا مع ضمير نحو: ﴿وَزَادَهُۥ﴾ [البقرة: ٢٤٧].

(٤) انظر: النشر ٢/٨٢.

﴿ وَلِيجَةً ﴾ [التوبة: ١٦]، و﴿ لُجَّةً ﴾ [النمل: ٤٤]، والثاء كـ﴿ ثَلَٰثَةِ ﴾ [البقرة: ١٩٦]، و﴿ خَبِيثَةٍ ﴾ [إبراهيم: ٢٦]، والتاءُ كـ﴿ بَغۡتَةً ﴾ [الأنعام: ٣١]، و﴿ ٱلۡمَيۡتَةَ ﴾ [البقرة: ١٧٣]، والزايُ كـ﴿ بَارِزَةً ﴾ [الكهف: ٤٧]، و﴿ أَعِزَّةٍ ﴾ [المائدة: ٥٤]، والياءُ كـ﴿ خَشۡيَةِ ﴾ [البقرة: ٧٤]، و﴿ شِيَةَ ﴾ [البقرة: ٧١]، والنونُ كـ﴿ سُنَّتُ ﴾ [الأنفال: ٣٨]، و﴿ جَنَّةٍ ﴾ [البقرة: ٢٦٥]، والباء كـ﴿ حَبَّةٍ ﴾ [البقرة: ٢٦١]، و﴿ ٱلتَّوۡبَةُ ﴾ [النساء: ١٧]، واللامُ كـ﴿ لَيۡلَةً ﴾ [البقرة: ٥١]، و﴿ ثُلَّةٌ ﴾ [الواقعة: ١٣]، والذالُ كـ﴿ لَذَّةٍ ﴾ [الصافات: ٤٦]، و﴿ ٱلۡمَوۡقُوذَةُ ﴾ [المائدة: ٣]، والواو كـ﴿ قَسۡوَةً ﴾ [البقرة: ٧٤]، و﴿ ٱلۡمَرۡوَةَ ﴾ [البقرة: ١٥٨]، والدال كـ﴿ بَلۡدَةً ﴾ [الفرقان: ٤٩]، و﴿ عِدَّةَ ﴾ [التوبة: ٣٦]، والشينُ كـ﴿ ٱلۡفَٰحِشَةَ ﴾ [النساء: ١٥]، و﴿ عِيشَةٍ ﴾ [الحاقة: ٢١]، والميمُ كـ﴿ رَحۡمَةٌ ﴾ [البقرة: ١٥٧]، و﴿ نِعۡمَةَ ﴾ [البقرة: ٢١١]، والسينُ كـ﴿ ٱلۡخَٰمِسَةُ ﴾ [النور: ٧]، و﴿ خَمۡسَةٌ ﴾ [الكهف: ٢٢].

وتُفتَحُ مطلقاً بعد عشرةِ أحرفٍ وهي: «جاع»، وحروفُ الاستعلاءِ: «قظ خص ضغط». والأربعةُ الباقيةُ وهي «أكهر» إن كان قبل كلٍ منها ياءٌ ساكنةٌ أو كسرةٌ متصلةٌ أو منفصلةٌ بساكن يُميل، وإلا يَفْتح.

وبقي أحرفٌ فيها خُلْفٌ وتفصيلٌ، ولا ضابطَ يجمعُها، فَلْتُنْظَر من كتبِ الفنِّ.

وأمَّا فواتحُ السُّوَرِ[١] فأمال ﴿الٓرٰ﴾[٢] في السورِ الخمسةِ[٣] حمزةُ والكسائيُّ وخلَفٌ وأبو عمرٍو وابنُ عامرٍ وأبو بكر، وبينَ بينَ ورشٌ[٤]. / ١/٢٦١ وأمال الهاءَ مِنْ فاتحةِ مريم وطه أبو عمرٍو والكسائيُّ وأبو بكر[٥]. وأمالَ حمزةُ وخَلَفٌ طه دونَ مريم[٦]. وأمال الياءَ مِنْ أولِ مريمَ مَنْ أمال ﴿الٓرٰ﴾[٧] إلا أبا عمرٍو على المشهورِ عنه[٨]، ومِنْ أولِ يسٓ الثلاثةُ الأوَّلون[٩] وأبو بكر[١٠]. وأمال هؤلاء الأربعةُ الطاءَ مِنْ ﴿طه﴾، و﴿طسٓمٓ﴾، و﴿طسٓ﴾، والحاء مِنْ ﴿حمٓ﴾ في السورِ السبع، ووافقهم في الحاء ابنُ ذكوانَ[١١].

---

(١) انظر: النشر ٢/٦٦.

(٢) (ب): «الراء».

(٣) فاتحة: يونس، هود، يوسف، إبراهيم، الحجر. ولم يذكر حكم الراء في فاتحة الرعد «المر» وهي مثل الراء في فواتح السور السابقة. انظر: النشر ٢/٦٦.

(٤) من طريق الأزرق عنه. انظر: النشر ٢/٦٧.

(٥) وقالون وورش بخلف عنهما، كما في النشر ٢/٦٧.

(٦) أي: أمال الهاء من فاتحة طه دون إمالة الهاء من كهيعص في فاتحة مريم. انظر: النشر ٢/٦٧.

(٧) ع، ب، ح «الراء» وهو تصحيف.

(٨) وهشام في أحد وجهيه. انظر: النشر ٢/٦٩.

(٩) وهم حمزة والكسائي وخلف، إلا أن حمزة له الإمالة والتقليل. انظر: النشر ٢/٧٠.

(١٠) وكذلك روح عن يعقوب. انظر: النشر ٢/٧٠.

(١١) وأمالها بين بين الأزرق عن ورش، والمغاربة عن أبي عمرو. انظر: النشر ٢/٧٠.

خاتمة

كرهَ قومٌ الإمالةَ لحديثٍ[1] «نَزَلَ القرآنُ بالتفخيم»، وأُجيب عنه بأوجهٍ:

أحدها: أنه نَزَلَ بذلك، ثم رُخِّص في الإمالة.

ثانيها: أن معناه أنه يُقْرأُ على قراءةِ الرجالِ، ولا يُخْضَعُ الصوتُ فيه ككلام النساء.

ثالثها: أنَّ معناه أُنْزِلَ بالشّدَّةِ والغلظة على المشركين. قال في «جمال القراء»[2]: «وهو بعيدٌ في تفسيرِ الخبرِ؛ لأنه نَزَلَ أيضاً بالرحمة والرأفة».

رابعها: أنَّ معناه بالتعظيم والتَّبْجيلِ أي: عَظِّموه وبَجِّلوه، فَحَضَّ بذلك على تعظيمِ القرآنِ وتَبْجيله.

خامسها: أنَّ المرادَ بالتفخيمِ تحريكُ أوساطِ الكلم بالضمِّ والكسر في المواضع المختلف فيها دونَ إسكانها؛ لأنه أشبعُ لها وأفخمُ.

قال الداني[3]: «وكذا جاء مُفَسَّراً عن ابن عباس»[4] ثم قال: «حَدَّثنا

---

(١) الحديث أخرجه أبو بكر بن الأنباري في كتاب إيضاح الوقف والابتداء (١/ ١٤)، ح ٧ والحاكم في المستدرك (٢/ ٢٣١، ٢٤٢) ك: التفسير، ب: قراءات النبي ﷺ وصححه وتعقبه الذهبي بقوله: «لا والله، العوفي مجمع على ضعفه، وبكّار ليس بعمدة، والحديث واه منكر».

(٢) جمال القراء ٢/ ٥٠٥.

(٣) الموضح لمذاهب القراء في الفتح والإمالة ١٦٩.

(٤) في المُوضِّح لمذاهب القراء في الفتح والإمالة/ ١٦٩. وفي إسناده سليمان بن أرقم أبو معاذ ضعيف كما في التقريب / ٤٠٤ برقم ٢٥٤٧ وأيضاً رواية الزّهري عن ابن عباس رضي الله عنهما بصيغة محتملة للانقطاع -إذ قال: قال ابن عباس... وقد وصف بالإرسال والتدليس، كما في جامع التحصيل / ٢٦٩- فهو ضعيف به لما ذكرنا.

ابنُ خاقانَ، حدثنا أحمد بن محمدٍ، ثنا عليٌّ بنُ عبدِالعزيز، ثنا القاسمُ، سمعت الكسائيَّ يخبر عن سليمانَ عن الزُّهريِّ قال: قال ابن عباس: «نَزَل القرآن بالتثقيلِ والتفخيمِ، نحوُ قوله: / ﴿ٱلْجُمُعَةِ﴾[1] [الجمعة: ٩] ١/٢٦٢ وأشباه ذلك من التثقيل»، ثم أَوْرَدَ حديثَ الحاكم[2] عن زيدِ بنِ ثابتٍ مرفوعاً: «نزل القرآن بالتفخيم»، قال محمدُ بنُ مقاتلٍ أحد رواته: «سمعت عماراً يقول: «عُذُراً»، ﴿نُذُراً﴾ [المرسلات: ٦]، و﴿ٱلصُّدُفَيْنِ﴾ [الكهف: ٩٦]، يعني بتحريك الأوسطِ في ذلك»[3]. قال: «ويؤيده قولُ أبي عبيدةَ[4]: «أهلُ الحجازِ يفخمون الكلامَ كلَّه، إلا حرفاً واحداً: «عشْرة»، فإنهم يَجْزمونه، وأهلُ نجدٍ يتركون التفخيمَ في الكلامِ إلا هذا الحرفَ، فإنهم يقولون: «عَشِرة» بالكسر[5]. قال الداني[6]: «فهذا الوجهُ أَوْلى في تفسيرِ الخبر».

(١) قراءة الجمهور بضم الميم، وقرأ الأعمش وغيره بسكونها. إيضاح الرموز: ٦٩٨، البحر ٨/٢٦٧.

(٢) تقدم تخريجه في ص: ٣٠٣.

(٣) قرأ روح عن يعقوب بضم الذال من «عذرا»، وقرأ الباقون بإسكانها. غاية الاختصار ٢/٧٠٢، النشر ٢/٢١٧. وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي وخلف وحفص بإسكان الذال من «نذرا». وقرأ الباقون بضمها. انظر: الإقناع ٢/٨٠١، النشر ٢/٢١٧، أما «الصدفين» فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب البصريان وابن عامر بضم الصاد والدال منه، وقرأ أبو بكر بضم الصاد وإسكان الدال، وقرأ الباقون بفتحهما. انظر: التيسير ١٤٦، النشر ٢/٣١٦.

(٤) أسند هذا القول الداني عنه في الموضح ١٧١.

(٥) انظر: اللسان «عشر» ٩/٢١٦ وقد قرئ بها -في قراءة شاذة- قوله تعالى: «تلك عَشْرَةٌ كاملة» [البقرة: ١٩٦]. انظر: مختصر ابن خالويه ٥، والمحتسب ١/٨٥.

(٦) الموضح لمذاهب القراء له ١٧١.

١/٢٦٣

/ النوع الحادي والثلاثون[١]

في الإدغام والإظهار والإخفاء والإقلاب

أفرد ذلك بالتصنيف جماعةٌ من القُراء.

الإدغامُ: هو اللفظُ بحرفَيْن حرفاً كالثاني مشدداً. وينقسم إلى: كبير وصغير، فالكبيرُ ما كان أولُ الحرفين فيه محركاً، سواءً كانا مثلَيْن أم جنسَيْن، أم متقاربَيْن، وسُمِّي كبيراً لكثرة وقوعه، إذ الحركةُ أكثرُ من السكونِ. وقيل: لتأثيرِه في إسكانِ المتحرك قبل إدغامِه. وقيل: لِما فيه من الصعوبةِ. وقيل: لشمولِه نوعَي المِثْلين والجنسَيْن والمتقاربَيْن.

والمشهورُ بنسبته إليه من الأئمة العشرةِ هو أبو عمرٍو بنِ العلاءِ[٢]، وورد عن جماعةٍ خارجَ العشرةِ كالحَسَن البَصْريِّ والأعمشِ وابن مُحَيْصِن وغيرهم.

ووجههُ طلبُ التخفيف.

وكثيرٌ مِنَ المصنِّفين في القراءات لم يذكروه البتةَ كأبي عبيد في كتابه[٣]، وابن مجاهد في «سبعته»[٤]، ومكي في

(١) انظر: جمال القراء ٤٨٥، ٥٣٦، ٥٤٣، البرهان ١/٤٠٢، التحبير ١٨٩.

(٢) وورد أيضاً عن يعقوب من العشرة. انظر: النشر ١/٢٧٥.

(٣) وهو كتاب «القراءات» لأبي عبيد القاسم بن سلام المتوفى سنة ٢٢٤هـ. انظر: الفهرست لابن النديم ٧٤.

(٤) وَهْمٌ تبع فيه ابنَ الجزري في النشر ٢/٢٧٥، وإلا فابن مجاهد ذكر باب الإدغام في «السبعة» ١١٦، واعتمد عليه ابن الجزري أيضاً عند ذكره الخلاف عن أبي عمرو في المثلين والمتقاربين كما في النشر ٢/٢٧٩ - ٢٩٥.

« تبصرته »[1]، والطَّلَمَنْكي في « روضته »[2]، وابن سفيان في « هاديه »[3] وابن شُرَيْح في « كافيه »[4] والمهدويُّ / في « هدايته »[5] وغيرهم. [١١٠]

/ قال في « تقريب النشر »[6]: « ونعني بالمتماثلَيْنِ ما اتَّفقا مَخْرَجاً ١/٢٦٤ وصفةً، وبالمتجانسَيْنِ ما اتفقا مَخْرَجاً، واختلفا صفةً، وبالمتقاربَيْنِ ما تقاربا مخرجاً أو صفةً. فأمَّا المدغَمُ من المتماثليْنِ فوقع في سبعةَ عشر حرفاً، وهي: الباء، والتاء، والثاء، والحاء، والراء، والسين، والعين، والغين، والفاء، والقاف، والكاف، واللام، والميم، والنون، والواو، والهاء، والياء، نحوُ: ﴿ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ ﴾ [البقرة: ١٧٦]، ﴿ ٱلْمَوْتِ تَحْبِسُونَهُمَا ﴾ [المائدة: ١٠٦]،

---

(١) وهو التبصرة في القراءات السبع لأبي محمد مكي بن أبي طالب المتوفى سنة (٤٣٧هـ) وهو مطبوع. انظر: كشف الظنون ١/ ٣٣٩.

(٢) وهو كتاب في القراءات السبع لأحمد بن محمد بن عبدالله، أبي عمر المعافري الأندلسي المقرئ الحافظ المتوفى سنة (٤٢٩هـ). انظر: غاية النهاية ١/ ١٢٠، النشر ١/ ٧١، كشف الظنون ١/ ٩٣١.

(٣) وهو الهادي في القراءات السبع لمحمد بن سفيان، أبي عبدالله القيرواني المالكي المقرئ المتوفى سنة (٤١٥هـ) وهو مخطوط. انظر: طبقات القراء ٢/ ٥٨٠، غاية النهاية ٢/ ١٤٧، الفهرس الشامل « مخطوطات القراءات »: ٢٠٨.

(٤) وهو الكافي في القراءات السبع لأبي عبدالله محمد بن شريح بن أحمد المتوفى سنة (٤٧٦هـ) وهو مطبوع. انظر: كشف الظنون ٢/ ١٣٧٩.

(٥) وهو في القراءات السبع لأبي العباس أحمد بن عمار المهدوي المتوفى نحو سنة (٤٤٠هـ). انظر: كشف الظنون ٢/ ٢٠٤٠.

(٦) تقريب النشر ٩.

﴿ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ ﴾ [البقرة: ١٩١]، ﴿ ٱلنِّكَاحِ حَتَّىٰ ﴾ [البقرة: ٢٣٥]، ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ﴾ [البقرة: ١٨٥]، ﴿ ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ ﴾ [الحج: ٢]، ﴿ يَشْفَعُ عِندَهُۥ ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ﴿ يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ ﴾[1] [آل عمران: ٨٥]، ﴿ ٱخْتَلَفَ فِيهِ ﴾ [البقرة: ٢١٣]، ﴿ أَفَاقَ قَالَ ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، ﴿ إِنَّكَ كُنتَ ﴾ [يوسف: ٢٩]، ﴿ لَّا قِبَلَ لَهُم ﴾ [النمل: ٣٧]، ﴿ ٱلرَّحِيمِ * مَٰلِكِ ﴾[2] [الفاتحة: ٢، ٣]، ﴿ نَحْنُ نُسَبِّحُ ﴾ [البقرة: ٣٠]، ﴿ وَهُوَ وَلِيُّهُم ﴾[3] [الأنعام: ١٢٧]، ﴿ فِيهِ هُدًى ﴾ [البقرة: ٢]، ﴿ يَأْتِيَ يَوْمٌ ﴾ [البقرة: ٢٥٤].

وشرطُه: أَنْ يلتقيَ المِثْلان خَطّاً فلا يدغم في نحو: ﴿ أَنَا۠ نَذِيرٌ ﴾ [العنكبوت: ٥٠]، مِنْ أجل وجودِ الألفِ خطاً، وأَنْ يكونا من كلمتين. فإن التقيا من كلمةٍ فلا يُدْغَمُ إلا في حرفين ﴿ مَّنَٰسِكَكُمْ ﴾ في البقرة [٢٠٠]، ﴿ مَا سَلَكَكُمْ ﴾ في المدثر [٤٢]، وألا يكونَ الأولُ تاءَ ضميرٍ لتكلم أو خطابٍ، فلا يُدْغم نحوُ: ﴿ كُنتُ تُرَٰبًا ﴾ [النبأ: ٤٠]، ﴿ أَفَأَنتَ تُسْمِعُ ﴾ [يونس: ٤٢]، ولا مشدَّداً فلا يُدْغَمُ نحوُ: ﴿ مَسَّ سَقَرَ ﴾ [القمر: ٤٨]، ﴿ رُّبَمَا ﴾ [الحجر: ٣٩]، ولا منوَّناً، فلا يُدْغَمُ نحوُ: ﴿ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [البقرة: ١٧٣]، ﴿ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة: ١٨١].

وأمَّا المدغمُ من المتجانسَيْنِ والمتقاربَيْن: فهو ستةَ عشرَ حرفاً يجمعها:

---

(١) وهذا الموضع فيه خلاف عن أبي عمرو بين إظهاره وإدغامه. انظر: النشر ١ / ٢٨١.

(٢) يقرؤه أبو عمرو ﴿ مَلِكِ ﴾ بالقصر. انظر: النشر ١ / ٢٧١.

(٣) ويقرأ أبو عمرو ﴿ وَهْوَ ﴾ بسكون الهاء.

«رُضْ سَنَشُدُّ حُجَّتكَ بِذُلٍّ قُثَم» وشَرْطُه: ألا يكونَ الأولُ مشدداً نحوُ: ﴿أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ [البقرة: ٢٠٠]، ولا منوناً نحوُ: ﴿فِى ظُلُمَٰتٍ ثَلَٰثٍ﴾ [الزمر: ٦]، ولا تاءَ ضمير نحوُ: ﴿خَلَقْتَ طِينًا﴾ [الإسراء: ٦١]، فالباءُ تُدْغم في الميم في ﴿وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ [آل عمران: ١٢٩] فقط(١).

والتاءُ في عشرةِ أحرف: الثاء ﴿بِٱلْبَيِّنَٰتِ ثُمَّ﴾ [البقرة: ٩٢]، والجيمُ ﴿ٱلصَّٰلِحَٰتِ جَنَّٰتٍ﴾ [إبراهيم: ٢٣]، والذالُ ﴿ٱلسَّيِّـَٔاتِ ذَٰلِكَ﴾ [هود: ١١٤]، والزايُ ﴿ٱلْجَنَّةِ زُمَرًا﴾ [الزمر: ٧٣]، والسينُ ﴿ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَنُدْخِلُهُمْ﴾ [النساء: ٥٧]، ولم يُدْغَم ﴿وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً﴾ [البقرة: ٢٤٧] للجزمِ مع خفَّةِ الفتحةِ، والشينُ ﴿بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ﴾ [النور: ٤]، والصادُ ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ صَفًّا﴾ [النبأ: ٣٨]، والضادُ ﴿وَٱلْعَٰدِيَٰتِ ضَبْحًا﴾ [العاديات: ١]، والطاء ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَىِ﴾ [هود: ١١٤]، والظاءُ ﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ﴾ [النساء: ٩٧].

/ والثاءُ في خمسةِ أحرفٍ: التاءُ ﴿حَيْثُ تُؤْمَرُونَ﴾ [الحجر: ٦٥]، ١/٢٦٥ والذالُ ﴿وَٱلْحَرْثِ ذَٰلِكَ﴾ [آل عمران: ١٤]، والسينُ ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ﴾ [النمل: ١٦] والشينُ ﴿حَيْثُ شِئْتُمَا﴾ [البقرة: ٣٥] والضاد ﴿حَدِيثُ ضَيْفِ﴾ [الذاريات: ٢٤].

---

(١) أي: إن الباء من «يعذّبُ» تدغم في الميم في «مَن» في خمسة مواضع، وهي: آل عمران [١٢٩]، المائدة [١٨، ٤٠]، العنكبوت [٢١]، الفتح [١٤]. انظر: النشر ١/٢٨٧.
ولا يدخل في هذه المواضع موضع [البقرة: ٢٨٤]؛ لأن أبا عمرو يقرؤه بالجزم، فهو عنده من باب الإدغام الصغير؛ وهو يدغمه كذلك.

والجيمُ في حرفَيْن: الشينُ ﴿أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ﴾[1] [الفتح: ٢٩]، والتاءُ ﴿ذِى ٱلْمَعَارِجِ * تَعْرُجُ﴾ [المعارج: ٣، ٤].

والحاءُ في العينِ في ﴿زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ﴾[2] [آل عمران: ١٨٥] فقط.

والدالُ في عشرةِ أحرف: التاءُ ﴿ٱلْمَسَٰجِدِ تِلْكَ﴾ [البقرة: ١٨٧]، ﴿بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ [النحل: ٩١]، والثاء ﴿يُرِيدُ ثَوَابَ﴾ [النساء: ١٣٤]، والجيمُ ﴿دَاوُۥدُ جَالُوتَ﴾ [البقرة: ٢٥١]، والذالُ ﴿ٱلْقَلَٰٓئِدَ ذَٰلِكَ﴾ [المائدة: ٩٧]، والزايُ ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا﴾ [النور: ٣٥]، والسينُ ﴿ٱلْأَصْفَادِ * سَرَابِيلُهُم﴾ [إبراهيم: ٤٩، ٥٠]، والشينُ ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ﴾ [يوسف: ٢٦]، والصادُ ﴿نَفْقِدُ صُوَاعَ﴾ [يوسف: ٧٢]، والضادُ ﴿مِّنۢ بَعْدِ ضَرَّآءَ﴾ [يونس: ٢١]، والظاءُ ﴿يُرِيدُ ظُلْمًا﴾ [آل عمران: ١٠٨]، ولا تُدْغَمُ مفتوحةً بعد ساكنٍ إلا في التاءِ لقوةِ التجانُس.

والذالُ في السين في قوله: ﴿فَٱتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ﴾ [الكهف: ٦١]، والصادُ في قوله: ﴿مَا ٱتَّخَذَ صَٰحِبَةً﴾ [الجن: ٣].

والراءُ في اللام نحوُ: ﴿هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ [هود: ٧٨]، ﴿ٱلْمَصِيرُ * لَا يُكَلِّفُ﴾ [البقرة: ٢٨٥، ٢٨٦]، ﴿وَٱلنَّهَارِ لَءَايَٰتٍ﴾ [آل عمران: ١٩٠]، فإنْ فُتِحَتْ وسكن ما قبلَها لم تُدْغَمْ نحوُ: ﴿وَٱلْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا﴾ [النحل: ٨]، والسينُ في الزايِ في قولِه: ﴿وَإِذَا ٱلنُّفُوسُ زُوِّجَتْ﴾ [التكوير: ٧]،

---

(١) اختلف فيه عن أبي عمرو بين الإظهار والإدغام. انظر: النشر ١/ ٢٨٩ - ٢٩٠.

(٢) وهو مختلف فيه عن أبي عمرو بين الإظهار والإدغام. انظر: النشر ١/ ٢٩٠.

والشينِ في قولِه: ﴿ٱلرَّأۡسُ شَيۡبًا﴾(1) [مريم: ٤].

والشينُ في السينِ في ﴿ذِى ٱلۡعَرۡشِ سَبِيلًا﴾(2) [الإسراء: ٤٢]، فقط والضادُ(3) في ﴿لِبَعۡضِ شَأۡنِهِمۡ﴾ [النور: ٦٢] فقط.

والقافُ في الكافِ إذا تَحرَّك ما قبلها نحوُ: ﴿يُنفِقُ كَيۡفَ﴾ [المائدة: ٦٤]، وكذا إذا كانت معها في كلمةٍ واحدةٍ وبعدها ميمٌ نحو: ﴿خَلَقَكُمۡ﴾ [البقرة: ٢١].

والكافُ في القافِ إذا تحرَّك ما قبلَها نحو: ﴿وَنُقَدِّسُ لَكَۖ قَالَ﴾ [البقرة: ٣٠]، إلا إنْ سكَن، نحوُ: ﴿وَتَرَكُوكَ قَآئِمًاۚ﴾ [الجمعة: ١١].

واللامُ في الراءِ إذا تحرك ما قبلها، نحوُ: ﴿رُسُلُ رَبِّكَ﴾ [هود: ٨١]، أو سكَن وهي مضمومةٌ أو مكسورةٌ نحو: ﴿لَقَوۡلُ رَسُولٍ﴾ [الحاقة: ٤٠]، ﴿إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ﴾ [النحل: ١٢٥]، إلا إنْ فُتحت، نحوُ: ﴿فَيَقُولَ رَبِّ﴾ [المنافقون: ١٠]، إلا لامَ ﴿قَالَ﴾ فإنها تُدْغَمُ حيث وقعَتْ، نحوُ: ﴿قَالَ رَبِّ﴾ [آل عمران: ٣٨]، ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ [المائدة: ٢٣].

/ والميمُ تُسكَّنُ عند الباءِ إذا تحرَّك ما قبلها فتُخْفَى بغُنَّةٍ نحوُ: ١/٢٦٦ ﴿بِأَعۡلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ﴾ [الأنعام: ٥٣]، ﴿يَحۡكُمُ بَيۡنَهُمۡ﴾ [البقرة: ١١٣]، ﴿مَرۡيَمَ بُهۡتَٰنًا﴾ [النساء: ١٥٦] وهذا نوعٌ من الإخفاءِ المذكورِ في الترجمة.

---

(1) وهو من المواضع المختلف فيها عن أبي عمرو بين الإظهار والإدغام. انظر: النشر ١ / ٢٩٢.

(2) وهو من المواضع المختلف فيها عن أبي عمرو بين الإظهار والإدغام. انظر: النشر ١ / ٢٩٢- ٢٩٣.

(3) أي: في الشين.

وذِكْرُ ابنُ الجَزَري له في أنواع الإدغام تَبِعَ فيه بعضَ المتقدمين، وقد قال [١١١] هو في «النشر»: «إنه غيرُ صوابٍ»[١]، فإنْ سَكَن / ما قبلها أُظْهِرَتْ نحوُ: ﴿إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ﴾ [البقرة: ١٣٢].

والنونُ تُدْغَمُ إذا تَحَرَّك ما قبلها في الراءِ وفي اللام، نحوُ: ﴿تَأَذَّنَ رَبُّكَ﴾ [الأعراف: ١٦٧]، ﴿لَن نُّؤْمِنَ لَكَ﴾ [البقرة: ٥٥]، فإن سكن أُظْهِرت عندهما، نحو: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم﴾ [النحل: ٥٠]، ﴿أَن تَكُونَ لَهُمُ﴾[٢] [الأحزاب: ٣٦] إلا نونَ «نحن» فإنها تدغم، نحوُ: ﴿وَنَحْنُ لَهُ﴾ [البقرة: ١٣٣]، ﴿وَمَا نَحْنُ لَكَ﴾ [هود: ٥٣] لكثرة دَوْرِها وتكرارِ النونِ فيها ولزومِ حركتها وثِقَلِها.

* * *

---

(١) أي: التعبير عن إخفاء الميم عند الباء بالإدغام. انظر: النشر ١/ ٢٩٤.

(٢) قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن ذكوان وأبو جعفر «أن تكون» بتاء التأنيث، وقرأ الباقون بياء التذكير. النشر ٢/ ٣٤٨، الإتحاف ٢/ ٣٧٦.

تنبيهان

الأول: وافق أبا عمروٍ حمزةُ ويعقوب في أحرفٍ مخصوصةٍ استوعبها ابنُ الجَزَرِيِّ في كتابَيْه: «النشر»[1] و«التقريب»[2].

الثاني: أجمع الأئمةُ العشرةُ على إدغام ﴿مَالَكَ لَا تَأۡمَ۬نَّا عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ١١] واختلفوا في اللفظ به: فقرأ أبو جعفر بإدغامه محضاً بلا إشارةٍ، وقرأ الباقون بالإشارة رَوْماً[3] وإشماماً.

* * *

ضابط

قال ابنُ الجزريِّ[4]: «جميعُ ما أدغمه أبو عمروٍ من المِثْلين والمتقاربَيْن[5] إذا وَصَلَ السورةَ بالسورة ألفُ حرفٍ وثلاثمئة، وأربعةُ أحرفٍ، لدخولِ آخر «القَدْر» بـ«لم يكن»، وإذا بَسْمَلَ وَوَصَلَ آخرَ السورةِ بالبسملة ألفٌ وثلاثمئة وخمسة لدخولِ آخرِ الرعدِ بأولِ / إبراهيم، وآخرِ إبراهيم بأولِ الحِجْر، وإذا فَصَلَ بالسكتِ ولم يُبَسْمِلِ ألفٌ وثلاثمئةٍ وثلاثةٌ». ٢٦٧/١

(١) انظر: النشر ١/٣٠٠.

(٢) تقريب النشر ١٢.

(٣) انظر: النشر ١/٣٠٣، وعلى وجه قراءته بالروم أو الإخفاء لا يكون فيه إدغام.

(٤) النشر ١/٢٩٥.

(٥) قال في النشر ١/٢٩٥: «وذلك على مذهب غير ابن مجاهد» أما على مذهب ابن مجاهد فألف حرف ومئتان وسبعة وسبعون حرفاً.

وأمَّا الإدغامُ الصغيرُ[1] فهو ما كان الحرفُ الأول فيه ساكناً، وهو واجبٌ وممتنعٌ وجائزٌ. والذي جرَتْ عادةُ القُرَّاء بذكرِه في كتبِ الخلافِ هو الجائز؛ لأنه الذي اختلَفَ فيه القُرَّاءُ، وهو قسمان:

الأول: إدغامُ حرفٍ من كلمةٍ في حروف متعددةٍ مِنْ كلماتٍ متفرقةٍ وينحصرُ في: «إذ»، و«قد»، و«تاء التأنيث»، و«هل»، و«بل».

فـ«إذ» اختُلِفَ في إدغامِها وإظهارِها عند ستةِ أحرفٍ: التاءُ ﴿إِذْ تَبَرَّأَ﴾ [البقرة: ١٦٦]، والجيمُ ﴿إِذْ جَعَلَ﴾ [المائدة: ٢٠]، والدالُ ﴿إِذْ دَخَلْتَ﴾ [الكهف: ٣٩]، والزايُ ﴿وَإِذْ زَاغَتِ﴾ [الأحزاب: ١٠]، والسينُ ﴿إِذْ سَمِعْتُمُوهُ﴾ [النور: ١٢]، والصادُ ﴿وَإِذْ صَرَفْنَا﴾ [الأحقاف: ٢٩].

و«قد» اختُلِف فيها عند ثمانيةِ أحرفٍ: الجيمُ ﴿وَلَقَدْ جَاءَكُم﴾ [البقرة: ٩٢]، والذالُ ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا﴾ [الأعراف: ١٧٩]، والزايُ ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا﴾ [الملك: ٥]، والسينُ ﴿قَدْ سَأَلَهَا﴾ [المائدة: ١٠٢]، والشينُ ﴿قَدْ شَغَفَهَا﴾ [يوسف: ٣٠]، والصادُ ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا﴾ [الإسراء: ٤١]، والضادُ ﴿قَدْ ضَلُّوا﴾ [النساء: ١٦٧]، والظاءُ ﴿فَقَدْ ظَلَمَ﴾ [البقرة: ٢٣١].

و«تاءُ التأنيثِ»: اختُلِفَ فيها عند ستةِ أحرفٍ: الثاءُ ﴿بَعِدَتْ ثَمُودُ﴾ [هود: ٩٥]، والجيمُ ﴿نَضِجَتْ جُلُودُهُم﴾ [النساء: ٥٦]، والزايُ ﴿خَبَتْ زِدْنَاهُمْ﴾ [الإسراء: ٩٧]، والسينُ ﴿أَنْبَتَتْ سَبْعَ﴾ [البقرة: ٢٦١]،

---

(١) اكتفى السيوطي هنا بذكر الحروف التي اختلف فيها ولم يذكر مذاهب القراء فيها، وانظر تفصيل ذلك في النشر ٢/٢-٢١.

والصــــادُ ﴿ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ ﴾ [الحج : ٤٠]، والظاءُ ﴿ كَانَتْ ظَالِمَةً ﴾ [الأنبياء : ١١].

ولام « هل » و« بل » اختُلف فيها عند ثمانية أحرفٍ.

تختصُّ « بل » منها بخمسةٍ : الزايُ ﴿ بَلْ زُيِّنَ ﴾ [الرعد : ٣٣]، والسينُ ﴿ بَلْ سَوَّلَتْ ﴾ [يوسف : ١٨]، والضادُ ﴿ بَلْ ضَلُّوا۟ ﴾ [الأحقاف : ٢٨]، والطاءُ ﴿ بَلْ طَبَعَ ﴾ [النساء : ١٥٥]، والظاءُ ﴿ بَلْ ظَنَنتُمْ ﴾ [الفتح : ١٢].

وتختصُّ « هل » بالثاء ﴿ هَلْ ثُوِّبَ ﴾ [المطففين : ٣٦]. ويشتركان في التاء والنون ﴿ هَلْ تَنقِمُونَ ﴾ [المائدة : ٥٩]، ﴿ بَلْ تَأْتِيهِم ﴾ [الأنبياء : ٤٠]، ﴿ هَلْ نَحْنُ ﴾ [الشعراء : ٢٠٣]، ﴿ بَلْ نَتَّبِعُ ﴾ [البقرة : ١٧٠].

* * *

/ القسم الثاني : إدغامُ حروفٍ قَرُبَتْ مخارجُها وهي سبعةَ عشر حرفاً ١/٢٦٨ اختلف فيها : أحدُها : الباءُ عند الفاءِ في ﴿ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ ﴾ [النساء : ٧٤]، ﴿ وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ ﴾ [الرعد : ٥]، ﴿ ٱذْهَبْ فَمَن ﴾ [الإسراء : ٦٣]، ﴿ فَٱذْهَبْ فَإِنَّ ﴾ [طه : ٩٧]، ﴿ وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُو۟لَٰٓئِكَ ﴾ [الحجرات : ١١].

الثاني : ﴿ وَيُعَذِّبْ مَن يَشَآءُ ﴾[١] في البقرة [٢٨٤].

الثالث : ﴿ ٱرْكَب مَّعَنَا ﴾ في هود [٤٢].

الرابع : ﴿ نَخْسِفْ بِهِمُ ﴾ في سبأ [٩].

(١) على قراءة من جزم الباء وأدغمها في الميم، وهم : أبو عمرو والكسائي وخلف، ولقالون وابن كثير وحمزة وجهان : الإدغام والإظهار. انظر : النشر ٢ / ١٠–١١.

الخامس: الراءُ الساكنةُ عند اللامِ نحوُ: ﴿ نَّغْفِرْ لَكُمْ ﴾ [الأعراف: ١٦١]، ﴿ وَٱصْبِرْ لِحُكْمِ ﴾ [الطور: ٤٨].

السادس: اللام الساكنة في الذال مِن ﴿ يَفْعَلْ ذَٰلِكَ ﴾ حيث وقع(١).

السابع: الثاء في الذال في ﴿ يَلْهَثْ ذَّٰلِكَ ﴾ [الأعراف: ١٧٦].

الثامن: الدال في الثاء ﴿ وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ ﴾ [آل عمران: ١٤٥] حيث وقع(٢).

التاسع: الذال في التاء من ﴿ ٱتَّخَذْتُمُ ﴾ [البقرة: ٥١] وما جاء من لفظه(٣).

العاشر: الذال فيها مِنْ ﴿ فَنَبَذْتُهَا ﴾ في طه [آ: ٩٦].

الحادي عشر: الذال فيها أيضاً في ﴿ عُذْتُ ﴾ في غافر [آ: ٢٧] والدخان [آ: ٢٠].

الثاني عشر: الثاء في التاء من ﴿ لَّبِثْتُمْ ﴾ [الإسراء: ٥٢]، و﴿ لَبِثْتُ ﴾ [البقرة: ٢٥٩] كيف جاء(٤).

الثالثَ عشرَ: الثاء فيها في ﴿ أُورِثْتُمُوهَا ﴾ في الأعراف [٤٣] والزخرف [٧٢].

---

(١) وهو في ستة مواضع: البقرة ٢٣١، وآل عمران ٢٨، وموضعان في النساء ٣٠، ١١٤، والفرقان ٦٨، والمنافقون ٩.

(٢) وهو في موضعين في آل عمران ١٤٥.

(٣) فيما إذا وقعت الذال الساكنة بين الخاء والتاء في نحو: ﴿ وَأَخَذْتُمْ ﴾ في آل عمران [٨١]، و﴿ ٱتَّخَذْتُ ﴾ في الفرقان [٢٧] وغيرهما.

(٤) مضافاً لضمير الجمع، أو المخاطب، أو المتكلِّم.

الرابعَ عشر: الدال في الذال في ﴿ كٓهيعٓصٓ * ذِكْرُ ﴾ [مريم: ١، ٢].

الخامسَ عشرَ: النونُ في الواوِ مِنْ ﴿ يسٓ * وَٱلْقُرْءَانِ ﴾ [يسٓ: ١، ٢].

السادسَ عشرَ: النونُ فيها من ﴿ نٓۚ وَٱلْقَلَمِ ﴾ [القلم: ١].

السابعَ عشرَ: النونُ عند الميم من ﴿ طسٓمٓ ﴾ أولَ الشعراءِ والقصص.

* * *

قاعدة(١)

[١١٢] / كل حرفين التقيا أَوَّلُهما ساكنٌ، وكانا مِثْلَين، أو جنسين، / وَجَبَ ١/٢٦٩ إدغامُ الأولِ منهما لغةً وقراءة: فالمِثلان نحو: ﴿ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ﴾ [البقرة: ٦٠]، ﴿ رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ ﴾ [البقرة: ١٦]، ﴿ وَقَد دَّخَلُوا۟ ﴾ [المائدة: ٦١]، ﴿ إِذ ذَّهَبَ ﴾ [الأنبياء: ٨٧]، ﴿ وَقُل لَّهُمْ ﴾ [النساء: ٦٣]، ﴿ وَهُم مِّنْ ﴾ [الأنبياء: ٢٨]، ﴿ عَن نَّفْسٍ ﴾ [البقرة: ٤٨]، ﴿ يُدْرِككُّمُ ﴾ [النساء: ٧٨]، ﴿ يُوَجِّههُّ ﴾ [النحل: ٧٦].

والجنسان نحوُ: ﴿ وَقَالَت طَّآئِفَةٌ ﴾ [آل عمران: ٧٢]، ﴿ وَقَد تَّبَيَّنَ ﴾ [العنكبوت: ٣٨]، ﴿ إِذ ظَّلَمْتُمْ ﴾ [الزخرف: ٣٩]، ﴿ بَل رَّانَ ﴾

(١) انظر: النشر ٢/١٩.

[المطففين: ١٤]، «هل رأيتم»[1]، ﴿وَقُل رَّبِّ﴾ [الإسراء: ٢٤]، ما لم يكنْ أولُ المِثْلَيْن حرفَ مدٍّ نحوُ: ﴿قَالُواْ وَهُمْ﴾ [الشعراء: ٩٦]، ﴿ٱلَّذِى يُوَسْوِسُ﴾ [الناس: ٥]، أو أولُ الجنسينِ حرفَ حَلْقٍ نحوُ: ﴿فَٱصْفَحْ عَنْهُمْ﴾ [الزخرف: ٨٩].

* * *

فائدة

كَرِهَ قومٌ الإدغامَ في القرآنِ[2]، وعن حمزةَ أنه كَرِهَه في الصلاة[3]، فتحصَّلْنا على ثلاثةِ أقوالٍ.

* * *

(١) كذا في النشر ٢/ ١٩، ولعله أراد بهذا مثالا لإدغام لام «هل» في الراء لغة في كلام الناس، لأنه لم يجد في القرآن مثالا لذلك.

(٢) انظر: جمال القراء ٢/ ٤٨٥.

(٣) انظر: جمال القراء ٢/ ٤٩٤، وردَّ الرواية عنه في ٢/ ٤٩٥، فقال السخاوي معلقاً عليها: «ليست القراءة بقياس، إنما ترجع إلى النقل، وقول أبي طاهر «الراوي» غير محقق».

تذنيب

يُلْحَقُ بالقسمَيْن السابقَيْن قسمٌ آخرُ، اختُلِفَ في بعضِهِ، وهو أحكامُ النونِ الساكنةِ والتنوينِ، ولهما أحكامٌ أربعةٌ: إظهارٌ، وإدغامٌ، وإقلابٌ، وإخفاءٌ[1]:

فالإظهارُ لجميعِ القرَّاءِ عند ستةِ أحرفٍ وهي حروفُ الحلقِ: الهمزةُ والهاءُ، والعينُ والحاءُ، والغين، والخاءُ نحو: ﴿ يَنْـَٔوْنَ ﴾ [الأنعام: ٢٦]، ﴿ مَنْ ءَامَنَ ﴾ [البقرة: ٦٢]، ﴿ كُلٌّ ءَامَنَ ﴾ (البقرة: ٢٨٥]، ﴿ فَٱنْهَارَ ﴾ [التوبة: ١٠٩]، ﴿ مِنْ هَادٍ ﴾ [الرعد: ٣٣]، ﴿ جُرُفٍ هَارٍ ﴾ [التوبة ١٠٩]، ﴿ أَنْعَمْتَ ﴾ [الفاتحة: ٧]، ﴿ مَنْ عَمِلَ ﴾ [الأنعام: ٥٤]، ﴿ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [البقرة: ٧]، ﴿ وَٱنْحَرْ ﴾ [الكوثر: ٢]، ﴿ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾ [فصلت: ٤٢]، ﴿ فَسَيُنْغِضُونَ ﴾ [الإسراء: ٥١]، ﴿ مِنْ غِلٍّ ﴾ [الأعراف: ٤٣]، ﴿ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ ﴾ [الأعراف: ٥٩]، ﴿ وَٱلْمُنْخَنِقَةُ ﴾ [المائدة: ٣]، ﴿ مِنْ خَيْرٍ ﴾ [البقرة: ١٠٥]، ﴿ قَوْمٌ خَصِمُونَ ﴾ [الزخرف: ٥٨]. وبعضُهم يخفي عند الغين والخاءِ[2].

والإدغام في ستةٍ: حرفان بلا غُنَّةٍ، وهما اللامُ والراءُ[3]، نحوُ: ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ ﴾ [البقرة: ٢٤]، ﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة: ٢]، ﴿ مِّن رَّبِّهِمْ ﴾ [البقرة: ٥]، ﴿ ثَمَرَةٍ رِّزْقًا ﴾ [البقرة: ٢٥].

---

(١) انظر: النشر ٢/٢٢.

(٢) وهو أبو جعفر سوى ما استُثني له. انظر: النشر ٢/٢٢.

(٣) هذا مذهب جمهور أهل الأداء، ومن أهل الأداء مَنْ ذهب إلى الإدغام مع إبقاء الغنة في اللام والراء. انظر: النشر ٢/٢٣.

وأربعةٌ بغُنَّةٍ وهي: النونُ والميمُ والياء والواو، نحوُ / ١/٢٧٠: ﴿عَن نَّفْسٍ﴾ [البقرة: ٤٨]، ﴿حِطَّةٌ نَّغْفِرْ﴾ [البقرة: ٥٨]، ﴿مِن مَّالٍ﴾ [المؤمنون: ٥٥]، ﴿مَثَلًا مَّا﴾ [البقرة: ٢٦]، ﴿مِن وَالٍ﴾ [الرعد: ١١]، ﴿وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ﴾ [البقرة: ١٩]، ﴿مَن يَقُولُ﴾ [البقرة: ٨]، ﴿وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ﴾ [البقرة: ١٩].

والإقلابُ عند حرفٍ واحد وهو الباءُ نحوُ: ﴿أَنۢبِئْهُم﴾ [البقرة: ٣٣]، ﴿مِّنۢ بَعْدِ﴾ [البقرة: ٧٤]، ﴿صُمٌّۢ بُكْمٌ﴾ [البقرة: ١٨] بقَلْبِ النونِ والتنوين عند الباءِ ميما خاصة فَتُخْفى بغُنة.

والإخفاءُ عند باقي الحروفِ وهي خمسةَ عشرَ: التاءُ، والثاءُ، والجيمُ، والدالُ، والذالُ، والزايُ، والسينُ، والشينُ، والصادُ، والضادُ، والطاءُ، والظاءُ، والفاءُ، والقافُ، والكافُ، نحوُ: ﴿كُنتُمْ﴾ [البقرة: ٢٣]، ﴿مَن تَابَ﴾ [الفرقان: ٧٠]، ﴿جَنَّاتٍ تَجْرِي﴾ [البقرة: ٢٥]، ﴿وَالْأُنثَىٰ﴾ [البقرة: ١٧٨]، ﴿مِن ثَمَرِهِ﴾ [الأنعام: ١٤١]، ﴿قَوْلًا ثَقِيلًا﴾ [المزمل: ٥]، ﴿أَنجَيْتَنَا﴾ [يونس: ٢٢]، ﴿إِن جَعَلَ﴾ [القصص: ٧١]، ﴿خَلْقًا جَدِيدًا﴾ [الإسراء: ٤٩]، ﴿أَندَادًا﴾ [البقرة: ٢٢]، ﴿أَن دَعَوْا﴾ [مريم: ٩١]، ﴿وَكَأْسًا دِهَاقًا﴾ [النبأ: ٣٤]، ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، ﴿مِن ذَهَبٍ﴾ [الكهف: ٣١]، ﴿وَكِيلًا * ذُرِّيَّةَ﴾ [الإسراء: ٢، ٣]، ﴿تَنزِيلُ﴾ [السجدة: ٢]، ﴿مِّن زَوَالٍ﴾ [إبراهيم: ٤٤]، ﴿صَعِيدًا زَلَقًا﴾ [الكهف: ٤٠]، ﴿الْإِنسَانُ﴾ [النساء: ٢٨]، ﴿مِن سُوءٍ﴾ [آل عمران: ٣٠]، ﴿وَرَجُلًا سَلَمًا﴾ [الزمر: ٢٩]، ﴿أَنشَرَهُ﴾ [عبس: ٢٢]،

﴿ إِن شَآءَ ﴾ [البقرة : ٧٠]، ﴿ غَفُورٌ شَكُورٌ ﴾ [فاطر : ٣٠]، ﴿ وَٱلْأَنصَارِ ﴾ [التوبة : ١٠٠]، ﴿ أَن صَدُّوكُمْ ﴾ [المائدة : ٢]، ﴿ جِمَٰلَتٌ صُفْرٌ ﴾ [المرسلات : ٣٣]، ﴿ مَّنضُودٍ ﴾ [هود : ٨٢]، ﴿ مَّن ضَلَّ ﴾ [المائدة : ١٠٥]، ﴿ وَكُلًّا ضَرَبْنَا ﴾ [الفرقان : ٣٩]، ﴿ ٱلْمُقَنطَرَةِ ﴾ [آل عمران : ١٤]، ﴿ مِّن طِينٍ ﴾ [الأنعام : ٢]، ﴿ صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ [النساء : ٤٣]، ﴿ يَنظُرُونَ ﴾ [البقرة : ٢١٠]، ﴿ مِّن ظَهِيرٍ ﴾ [سبأ : ٢٢]، ﴿ ظِلًّا ظَلِيلًا ﴾ [النساء : ٥٧]، ﴿ فَٱنفَلَقَ ﴾ [الشعراء : ٦٣]، ﴿ مِن فَضْلِهِۦ ﴾ [البقرة : ٩٠]، ﴿ خَٰلِدًا فِيهَا ﴾ [النساء : ١٤]، ﴿ ٱنقَلَبُوٓا۟ ﴾ [المطففين : ٣١]، ﴿ مِن قَرَارٍ ﴾ [إبراهيم : ٢٦]، ﴿ سَمِيعٌ قَرِيبٌ ﴾ [سبأ : ٥٠]، ﴿ ٱلْمُنكَرِ ﴾ [آل عمران : ١٠٤]، ﴿ مِّن كِتَٰبٍ ﴾ [آل عمران : ٨١]، ﴿ كِتَٰبٌ كَرِيمٌ ﴾ [النمل : ٢٩]

والإِخفاءُ حالةٌ بين الإِدغامِ والإِظهارِ، ولابُدَّ من الغُنَّةِ معه.

* * *

١ / ٢٧١

/ النوع الثاني والثلاثون

في المدّ والقصر[١]

أفردَه جماعةٌ من القُرَّاء بالتصنيفِ[٢]، والأصلُ في المدِّ ما أخرجه سعيدُ ابن منصور في «سُننه»[٣]: حدَّثنا شهاب بن خِراش، حدَّثني مسعودُ بنُ يزيدَ الكِنْديُّ قال: كان ابن مسعود يُقْرِئُ رجلاً، فقرأ الرجلُ: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ﴾ [التوبة: ٦٠]، مرسلةً، فقال ابن مسعود: «ما هكذا أقرأَنيها رسولُ الله ﷺ فقال: كيف أَقْرَأَكها يا أبا عبدالرحمن؟ قال: أَقْرَأَنيها: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ﴾ فمُدُّوها»، هذا حديثٌ جليلٌ[٤] حجةٌ ونَصٌ في البابِ، رجالُ إِسنادِه ثقاتٌ، أخرجه الطبرانيُّ في الكبير[٥].

---

(١) انظر: جمال القراء ٥٢٢، البرهان ١/٤٦٦، النشر ١/٣١٣، التحبير ١٨٣.

(٢) مثل كتاب المدات لابن مِهْران أحمد بن الحسين بن مهران النيسابوري المتوفى سنة (٣٨١هـ). انظر: غاية النهاية ١/٤٩، النشر ٢/٣٤٤.

(٣) (٥/٢٥٧-٢٥٨) تفسير سورة التوبة، ح ١٠٢٣، والطبراني في المعجم الكبير (٩/١٣٧-١٣٨) ح ٨٦٧٧ من طريق سعيد بن منصور به.
وفي إسناده موسى بن يزيد الكندي، لم أقف عليه فيما بحثت، إلا أن الهيثمي قال في مجمع الزوائد (٧/١٥٥): «رواه الطبراني ورجاله ثقات» لعله وقف على ترجمته، والله أعلم وكذا ورد هذا الحكم عند المصنف. وأمّا ما جاء في الإتقان «مسعود» فيبدو لي أنه خطأ، لأنه جاء عند سعيد بن منصور والطبراني «موسى»، وهما مصدر النقل، والله أعلم.

(٤) هذا كلام ابن الجزري -رحمه الله- إلى قوله «في الكبير». انظر: النشر ١/٣١٦.

(٥) تقدم تخريجه وبيان حكمه في الحاشية قبل السابقة.

المَدُّ: عبارةٌ عن زيادةِ مَطٍّ في حرفِ المدِّ على المدِّ الطبيعيِّ، وهو الذي لا تقوم ذاتُ حرفِ المدِّ دونَه، والقَصْرُ تَركُ تلك الزيادةِ وإبقاءُ المدِّ الطبيعيِّ على حالِه، وحرفُ المدِّ الألفُ مطلقاً[1]، والواوُ الساكنةُ المضمومُ ما قبلَها، والياءُ الساكنةُ المكسورُ ما قبلَها. وسببهُ لفظيٌّ ومعنويٌّ، فاللفظيُّ: إمَّا همزٌ أو سكونٌ، فالهمزُ يكونُ بعد حرفِ المدِّ وقبلَه، فالثاني نحوُ: ﴿ءَادَمَ﴾ [البقرة: ٣١]، و﴿رَءَا﴾ [الأنعام: ٧٦]، و﴿بِإِيمَٰنٍ﴾ [الطور: ٢١]، و﴿خَٰطِـِٔينَ﴾ [يوسف: ٩٧]، و﴿أُوتِيَ﴾ [الحاقة: ١٩]، و﴿ٱلْمَوْءُۥدَةُ﴾ [التكوير: ٨].

[١١٣] والأولُ: إن كان معه / في كلمةٍ واحدةٍ فهو المتصلُ نحو: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ [البقرة: ٥]، ﴿شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٠]، و﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾ [الروم: ١٠]، و﴿مِن سُوٓءٍ﴾ [آل عمران: ٣٠]، و﴿يُضِيٓءُ﴾ [النور: ٣٥]، وإنْ كان حرفُ المدّ آخرَ كلمةٍ والهمزُ أولَ أخرى، فهو المنفصل، نحوُ: ﴿بِمَآ أُنزِلَ﴾ [البقرة: ٤]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا﴾ [البقرة: ٢١]، ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾ [البقرة: ١٤]، ﴿وَأَمْرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، ﴿فِىٓ أَنفُسِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٥]، ﴿بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٦].

١/٢٧٢ / ووجهُ المدّ لأجلِ الهمزِ أنَّ حرف المدّ خفيٌّ، والهمزَ صعبٌ فزِيْدَ في الخَفيِّ؛ ليُتَمَكنَ من النطقِ بالصعب.

والسكونُ: إمَّا لازمٌ، وهو الذي لا يَتَغَيَّرُ في حالَيْه نحوُ:

---

(١) لأن الألف لا يأتي ما قبلها إلا مفتوحاً.

﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، و﴿دَآبَّةٍ﴾ [البقرة: ١٦٤]، و﴿الٓمٓ﴾ [البقرة: ١]، و﴿أَتُحَٰٓجُّوٓنِّى﴾ [الأنعام: ٨٠]، أو عارضٌ وهو الذي يَعْرِضُ للوقفِ ونحوِه، نحوُ: ﴿ٱلۡعِبَادۡ﴾ [يسٓ: ٣٠]، و﴿ٱلۡحِسَابِ﴾ [البقرة: ٢٠٢]، و﴿نَسۡتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، و﴿ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١]، و﴿يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ٤]، حالةَ الوقفِ و﴿فِيهِ هُدًى﴾ [البقرة: ٢]، و﴿وَقَالَ لَهُمۡ﴾ [البقرة: ٢٤٧]، و﴿يَقُولُ رَبَّنَآ﴾ [البقرة: ٢٠٠]، حالةَ الإدغامِ[١].

ووجهُ المدِّ للسكونِ التمكُّنُ من الجَمْع بين الساكنَيْن، فكأنَّه قامَ مقامَ حركةٍ. وقد أجمع القُرَّاءُ على مَدِّ نوعي المتصل وذي الساكن اللازم، وإن اختلفوا في مقداره، واختلفوا في مَدِّ النَّوْعَيْن الآخرَيْن وهما: المنفصلُ وذو الساكن العارضِ وفي قَصْرِهما.

فأمَّا المتصلُ فاتفق الجمهورُ على مَدِّه قَدْراً واحداً مُشْبَعاً مِنْ غيرِ إفحاشٍ. وذهب آخرون إلى تفاضُله كتفاضل المنفصلِ[٢] فالطولى لحمزةَ وورش، ودونَها لعاصم، ودونَها لابنِ عامر والكسائيِّ وخَلفٍ، ودونَها لأبي عمرٍو والباقين.

---

(١) على قراءة من قرأ بالإدغام الكبير.

(٢) التشبيه هنا في تفاوت مقدار المد وليس في أصل المدّ، ومع هذا فقد نصّ ابن الجزري على أن قصر المتصل لا يجوز؛ قال: «فوجب ألا يعتقد أن قصر المتصل جائز عند أحد من القراء، وقد تتبعته فلم أجده في قراءة صحيحة ولا شاذة...». انظر: النشر (٢/٣١٥).

وذهب بعضُهم إلى أنَّه مرتبتان فقط؛ الطولى لمن ذُكِر، والوسْطى لمنْ بقي.

وأمَّا ذو الساكنِ ويقال له: مَدُّ العَدْلِ؛ لأنه يَعْدِل حركةً، فالجمهورُ أيضاً على مَدِّه مُشْبَعاً قَدْراً واحداً من غير إفراطٍ. وذهب بعضُهم إلى تفاوُته.

وأمَّا المنفصلُ ويقال له: مدُّ الفَصْلِ؛ لأنه يَفْصِلُ بين الكلمتَيْن، ومَدُّ البَسْطِ؛ لأنه يُبْسَط بين كلمتين، ومَدُّ الاعتبارِ لاعتبارِ الكلمتين من كلمةٍ، ومدُّ حرف بحرف أي: مدُّ كلمةٍ لكلمةٍ والمدُّ الجائزُ مِنْ أجلِ الخلاف في مَدِّه وقَصْرِه، فقد اختلفت العباراتُ في مقدار مَدِّه اختلافاً لا يمكن ضَبْطُه، والحاصل أنَّ له سبعَ مراتبَ:

/ الأُولى: القَصْرُ، وهو حَذْفُ المدِّ العَرَضي، وإبقاءُ ذاتِ حرف المدّ على ما فيها من غيرِ زيادةٍ، وهي في المنفصلِ خاصةً لأبي جعفر وابنِ كثير ولأبي عمرو عند الجمهور. ١/٢٧٣

الثانية: فُوَيق القَصرِ قليلاً، وقُدِّرَتْ بألفَيْنِ، وبعضُهم بألفٍ ونصفٍ، وهي لأبي عمروٍ في المتصلِ والمنفصلِ عند صاحبِ «التيسير»[١].

الثالثة: فُوَيْقَها قليلاً، وهي التوسُّطُ عند الجميع، وقُدِّرت بثلاث ألفاتٍ وقيل: بألفين ونصفٍ. وقيل: بألفَيْن على أنَّ ما قبلها بألفٍ ونصفٍ، وهي لابنِ عامرٍ والكسائيِّ في الضربَيْنِ عند صاحب «التيسير»[٢].

---

(١) وهو الداني. انظر قوله في التيسير ٣٠.

(٢) المصدر نفسه.

الرابعة: فُوَيْقَها قليلاً وقُدِّرت بأربع ألِفاتٍ. وقيل: بثلاثٍ ونصفٍ. وقيل: بثلاثٍ على الخلافِ فيما قبلها، وهي لعاصمٍ في الضربَيْن عند صاحب «التيسير»[(١)].

الخامسة: فُوَيْقَها قليلاً، وقُدِّرَتْ بخمسِ أَلِفاتٍ وبأربعٍ ونصفٍ، وبأربعٍ على الخلاف، وهي فيهما لحمزةَ وورشٍ عنده[(٢)].

السادسة: فوق ذلك، وقَدَّرها الهُذَليُّ[(٣)] بخمسِ أَلِفاتٍ على تقديرِه الخامسةَ[(٤)] بأربع، وذكرَ أنها لحمزةَ.

السابعة: الإفراطُ، قَدَّرها الهُذلي[(٥)] بست وذكرها لورشٍ.

قال ابنُ الجَزَرِيِّ[(٦)]: «وهذا الاختلافُ في تقديرِ المراتبِ بالألفاتِ لا تحقيقَ وراءَه، بل هو لفظيٌّ؛ لأنَّ المرتبةَ الدنيا -وهي القَصْرُ- إذا زِيد عليها أدنى زيادةٍ صارت ثانيةً، ثم كذلك حتى تنتهي إلى القصْوى».

وأمَّا العارضُ فيجوزُ فيه لكلٍ من القُرَّاءِ كلٌّ من الأوجهِ الثلاثةِ: المدِّ / والقصرِ والتوسطِ[(٧)] وهي أوجهُ تخييرٍ. ١/٢٧٤

(١) المصدر نفسه.

(٢) أي: عند صاحب التيسير.

(٣) الكامل (خ) ١٣٦ ب.

(٤) (ع): «السادسة» وهو سهو من الناسخ، فالسيوطي يريد المرتبة الخامسة المذكورة من قبل.

(٥) الكامل (خ) ١٣٦ أ، ونقله ابن الجزري عنه في النشر ١/٣٢٦ ووهَّمه في نقله. نقول: إن الهذلي نفسه قد نقد هذا الإفراط في كامله ١٣٦/أ.

(٦) النشر ١/٣٢٦.

(٧) سقط من مطبوعة أبي الفضل.

وأمَّا السبب المعنوي(١) فهو قصدُ المبالغةِ في النفيِ، وهو سببٌ قويٌّ مقصودٌ عند العرب، وإن كان أضعفَ من اللفظي عند القُرَّاءِ، ومنه مَدُّ التعظيمِ في نحو: ﴿لَآإِلَٰهَإِلَّا ٱللَّهُ﴾ [الصافات: ٣٥]، ﴿لَّآإِلَٰهَإِلَّاهُوَ﴾ [البقرة: ١٦٣]، ﴿لَّآإِلَٰهَإِلَّآأَنتَ﴾ [الأنبياء: ٨٧]. وقد وَرَدَ عن أصحابِ القصرِ في المنفصلِ لهذا المعنى، ويُسَمَّى «مَدَّ المبالغةِ».

قال ابن مِهْران(٢) في كتاب المدّات(٣): «إنما سُمِّيَ مدَّ المبالغة / لأنه طُلِبَ للمبالغةِ في نفي إلهيةِ سوى الله سبحانه» قال: «وهذا مذهبٌ معروفٌ عند العربِ لأنها تَمُدُّ عند الدعاءِ وعند الاستغاثةِ، وعند المبالغةِ في نفيِ شيءٍ، ويَمُدُّون ما لا أصلَ له بهذه العلةِ». [١١٤]

قال ابن الجَزَري(٤): «وقد ورد عن حمزةَ مَدُّ المبالغة للنفي في «لا» التي للتبرئةِ، نحوُ: ﴿لَارَيْبَۛفِيهِۛ﴾ [البقرة: ٢]، ﴿لَّاشِيَةَفِيهَاۚ﴾ [البقرة: ٧١]، ﴿لَّامَرَدَّلَهُۥ﴾ [الروم: ٤٣]، ﴿لَاجَرَمَ﴾ [هود: ٢٢]، وقَدْرُه في ذلك وَسَطٌ

---

(١) انظر: النشر ١/٣٤٤.

(٢) أحمد بن الحسين بن مِهْران، أبو بكر الأصبهاني الأصل، النيسابوري المقرئ (ت: ٣٨١هـ)، من مؤلفاته «الغاية في القراءات العشر»، «المدات». انظر: السير ١٦/٤٠٦، غاية النهاية ١/٤٩.

(٣) ذكر النص ابن الجزري في النشر ١/٣٤٤.

(٤) النشر ١/٣٤٥.

لا يَبْلُغُ الإشباعَ لضَعْفِ سببهِ نَصَّ عليه ابن القصَّاع»[1].

وقد يجتمع السببان: اللفظيُّ والمعنويُّ في نحوِ: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [الصافات: ٣٥]، و﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، و﴿فَلَآ إِثۡمَ عَلَيۡهِۚ﴾ [البقرة: ١٧٣]، فيُمَدُّ لحمزةَ مداً مُشْبَعاً على أصلِه في المدِّ لأجلِ الهمزِ، ويُلْغَى المعنويُّ، إعمالاً للأقوى وإلغاءً للأضعفِ.

* * *

(١) (ر): «القصار»، والصواب المثبت، وهو: محمد بن إسرائيل بن أبي بكر، أبو عبدالله الدمشقي المقرئ المعروف بابن القَصَّاع (ت: ٦٧١هـ)، من مؤلفاته «المُغني»، «الاستبصار» كلاهما في القراءات. انظر: طبقات القراء ٣/١١٩٨، غاية النهاية ٢/١٠٠.

قاعدة[١]

إِذا تَغَيَّر سببُ المدِّ جاز المدُّ مُراعاةً للأصلِ، والقَصْرُ نظراً لِلَّفْظِ، سواءً كان السببُ همزاً أو سكوناً، سواءً تَغَيَّرَ الهمزُ بـ بينَ بينَ أو بإِبدالٍ أو بحذفٍ، والمدُّ أولى فيما بقي لتغيُّرِه أثرٌ نحوُ: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمۡ﴾ [البقرة: ٣١]، في قراءةِ قالونَ والبزي[٢]، والقَصْرُ فيما ذهب أثرُه، نحوُها[٣] في قراءةِ أبي عمروٍ.

* * *

(١) انظر: النشر ١/٣٥٤.

(٢) أي: بتسهيل الأولى بين بين مع تحقيق الثانية. وقرأ أبو عمرو ورويس من طريق أبي الطيب بإسقاط الأولى وتسهيل الثانية كالياء، وقرأ أبو جعفر ورويس من غير طريق أبي الطيب بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية كالياء، وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي وخلف وروح بتحقيق الهمزتين. أما ورش وقنبل فلكل واحد منهما ثلاثة أوجه. انظر: التيسير ٣٣، النشر ١/٣٨٣، الإتحاف ١/٣٨٤، وسيذكر هذه المذاهب السيوطي قريباً في ص: ٦٢٩ نقلاً عن التيسير.

(٣) أي: نحو الآية المذكورة في قراءة أبي عمرو لأنه يقرأ بإسقاط الهمزة الأولى وتحقيق الثانية. انظر: النشر ١/٣٥٥.

١/ ٢٧٥

/ قاعدة[١]

متى اجتمع سببان: قويٌّ وضعيفٌ عُمِلَ بالقويِّ، وأُلْغِي الضعيفُ إجماعاً. ويتَخَرَّج عليها فروعٌ منها:

الفرعُ السابقُ في اجتماع اللفظيِّ والمعنويِّ. ومنها نحوُ: ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمۡ﴾ [يوسف: ١٦]، و﴿رَءَآ أَيۡدِيَهُمۡ﴾ [هود: ٧٠] إذا قُرِئ لوَرْشٍ لا يجوزُ فيه القصرُ ولا التوسُّطُ[٢] بل الإشباعُ[٣] عملاً بأقوى السببَيْن، وهو المَدُّ لأجلِ الهمزِ بعدَه، فإنْ وُقف على «جاؤو» و«رأى» جازَتِ الأوجُه الثلاثة[٤] بسببِ تَقَدُّمِ الهمزِ على حرفِ المدِّ وذهابِ سببيَّة الهمزِ بعدَه.

* * *

---

(١) انظر: النشر ١/ ٣٦٠.

(٢) في مدِّ البدل.

(٣) في المد المنفصل.

(٤) في مدِّ البدل.

فائدة

قال أبو بكر أحمدُ بنُ الحسينِ بنُ مِهْرانَ النَّيسابوريُّ[١]: «مَدَّاتُ القرآنِ على عشرة أوجه: مدُّ الحَجْزِ في نَحْوِ ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾ [المائدة: ١١٦]، ﴿أَءِذَا مِتْنَا﴾ [المؤمنون: ٨٢]، ﴿أَءُلْقِيَ ٱلذِّكْرُ عَلَيْهِ﴾ [القمر: ٢٥] لأنه أدخل بين الهمزتَيْن حاجزاً بينهما لاستثقالِ العربِ جَمْعَهما، وقَدْرُه أَلِفٌ تامةٌ بالإجماعِ لِحُصولِ الحَجْزِ بذلك».

ومَدُّ العَدْلِ في كلِّ حرفٍ مشدَّدٍ، قبلَه حرفُ مَدٍّ ولينٍ نَحوُ: ﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧] لأنه يَعْدِلُ حركة أي: يقومُ مقامَها في الحَجْزِ بين الساكنَيْن.

ومَدُّ التمكين في نحو: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ [البقرة: ٥]، و﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [البقرة: ٣١]، و﴿شَعَٰٓئِرِ﴾ [البقرة: ١٥٨] من المدَّات التي تليها همزةٌ؛ لأنه جُلِبَ لِيُتَمكَّن به مِنْ تحقيقِها وإخراجِها مِنْ مخرجِها.

ومدُّ البَسْطِ، ويُسَمَّى أيضاً مدَّ الفَصْلِ في نحوِ: ﴿بِمَآ أُنزِلَ﴾ [البقرة: ٤] لأنه يُبْسَطِ بين كلمتين، ويُفْصَل به بين كلمتَيْن متصلتين.

ومدُّ الرَّوْمِ في نحو: ﴿هَٰٓأَنتُمْ﴾ [آل عمران: ٦٦]؛ لأنهم يَرُومون الهمزةَ من «أنتم» ولا يحققونها ولا يتركونها أصلاً، ولكن يُلَيِّنونها ويُشيرون إِليها، وهذا على مذهبِ مَنْ لا يهمزُ «ها أنتم» وقدره أَلِفٌ ونصفٌ.

---

(١) فيما حكاه عنه ابن حسنويه الجاجاني في كتابه: «حلية القراء»، ونقل ابن الجزري عنه الوجه الأول في النشر ١/٣٥٣، وانظر بقية الأوجه في: جمال القراء ٢/٥٢٣.

ومدُّ الفَرْقِ في نحوِ: ﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾ [يونس: ٥١] لأنه يُفرَّق به بين الاستفهامِ والخبرِ، وقَدْرُه أَلِفٌ / تامةٌ بالإجماع، فإنْ كان بين ألفِ ١/٢٧٦ المدِّ حرفٌ مُشَدَّدٌ زِيدَ أَلِفٌ أخرى؛ ليُتَمَكَّن به من تحقيقِ الهمزة، نحوُ: ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣]، ﴿ءَآللَّهُ﴾ [يونس: ٥٩].

ومَدُّ البُنْيَة في نحوِ: ﴿مَآءً﴾ [البقرة: ٢٢]، و﴿دُعَآءً﴾ [البقرة: ١٧١]، و﴿نِدَآءً﴾ [البقرة: ١٧١]، و﴿زَكَرِيَّآءُ﴾(١) [آل عمران: ٣٧]؛ لأنَّ الاسمَ بُنِي على المدِّ فَرْقاً بينه وبين المقصور.

ومَدُّ المبالغةِ في نحوِ: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [الصافات: ٣٥].

ومدُّ البدلِ من الهمزة في نحوِ: ﴿ءَادَمَ﴾ [البقرة: ٣١]، و﴿ءَاخَرَ﴾ [التوبة: ١٠٢]، و﴿ءَامَنَ﴾ [البقرة: ١٣]، وقَدْرُه أَلِفٌ تامةٌ بالإجماع.

ومَدُّ الأصلِ في الأفعالِ الممدودة، نحوُ: ﴿جَآءَ﴾ [النساء: ٤٣]، و﴿شَآءَ﴾ [البقرة: ٢٠]، والفرقُ بينه وبينَ مَدِّ البُنْيَة: أنَّ تلك الأسماءَ بُنِيت على المدِّ فرقاً بينها وبين المقصورِ، وهذه مَدَّاتٌ في أصول أفعالٍ أُحْدِثَتْ لمعانٍ»(٢) انتهى.

---

(١) على قراءة نافع وأبي جعفر وابن كثير وابن عامر وشعبة وأبي عمرو ويعقوب بالمد والهمز، والباقون بالقصر من غير همز. النشر ٢/٢٣٩.

(٢) قال السخاوي -بعد إيراده هذه الألقاب-: «فهذه عشرة أسماء ما أرى لها كبير فائدة» جمال القراء ١/٥٢٣.

....

= ثم إن هذه الألقاب منظور إليها بمجموع القراءات القرآنية، لا على رواية واحدة، فمدُّ الحَجْز، وهو: إدخال ألف بين همزتين، فهذا على مذهب من يُدخل ألفاً من القراء.

ومدُّ الرَّوْم، وهو: إضعاف الهمزة بعد حرف مدّ وإذهابها، فهذا على مذهب من لا يهمزها من القراء.

ثم إن هذه الألقاب ليست ثابتة بالنظر إلى العامل الزمني واصطلاح المصنِّف، فهذه الألقاب العشرة التي نقلها السيوطي منسوبة لابن مهران، وأوردها السخاوي وغيره، منها مدٌّ يسمىّ التمكين، وهو: ما كانت الهمزة وحرف المد في كلمة نحو: ﴿شَعَآئِرِ﴾ [البقرة: ١٥٨]؛ لأن المدَّ جُلِب ليُتَمكن به من النطق بالهمزة، وتحقيقها وإخراجها من مخرجها.

لكن مصطلح التمكين مختَلِف عند القراء من حيث مقدار المد، والسبب الذي يتوقف عليه، فتارة يُراد به الإشباع أو دونه، وقد يراد به القصر. وقد مثَّلَتْ بعض كتب التجويد المتأخرة لمد التمكين بـ﴿ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [آل عمران: ٨١]، وضابطه: أن تجتمع في الكلمة ياءان أُولاهما مشددة مكسورة، والثانية ساكنة، وهذا خلاف الضابط في مثل هذا النوع من المد الذي ذكره السيوطي. انظر: علوم القرآن بين البرهان والإتقان: ٤٢٢-٤٢٣.

٢٧٧/١

/ النوع الثالث والثلاثون
في تخفيف الهمزة[١]

فيه تصانيفُ مفردةٌ[٢]. اعلَمْ أن الهمزَ لما كان أثقلَ الحروفِ نطقاً وأبعدَها مخرجاً تَنَوَّعَ العربُ في تخفيفه بأنواعِ التخفيفِ، وكانت قريشٌ وأهلُ الحجاز أكثرهم له تخفيفاً؛ ولذلك أكثرُ ما يَرِدُ تخفيفُه مِنْ طرقِهِم، كابن كثيرٍ مِنْ روايةِ ابن فُلَيح[٣]، وكنافعٍ من روايةِ وَرْشٍ، وكأبي عمروٍ فإنَّ مادةَ قراءتِه عن أهل الحجاز.

وقد أخرج[٤] ابنُ عَديّ[٥] من طريق موسى بنِ عبيدةَ عن نافعٍ عن ابنِ عمرَ قال: «ما هَمَزَ رسولُ اللهِ ﷺ ولا أبو بكرٍ ولا عمرُ ولا الخلفاءُ، وإنما الهمزُ بِدْعَةٌ ابتدعوها مِنْ بعدهم».

---

(١) انظر: البرهان ١/٤٦٨، التحبير ١٨٥.

(٢) نحو كتاب «تحصيل الهمزتين» لابن الطحان السُّماتي (ت بعد: ٥٦٠هـ)، وهو مطبوع.

(٣) عبدالوهاب بن فُلَيْح بن رياح، أبو إسحاق المكي المقرئ (ت نحو: ٢٥٠هـ). انظر: طبقات القراء ١/٢٠٨، غاية النهاية ١/٤٨٠.

(٤) هكذا عزاه المصنف لابن عدي، ولم أقف عليه في «الكامل» فيما بحثت من حديث ابن عمر رضي الله عنهما وإنما أخرجه الحاكم في المستدرك (٢/٢٣١)، كِ: التفسير، من حديثه، وفي إسناده موسى بن عبيدة الربذي وهو ضعيف كما تقدم، وكذا نقل المصنف تضعيفه عن أبي شامة، وأخرجه ابن عديّ من حديث أبي ذر كما سيأتي تخريجه.

(٥) عبدالله بن عَدِيّ بن عبدالله، أبو أحمد الجُرْجاني الحافظ (ت: ٣٦٥هـ) من مؤلفاته: «الكامل» في الرجال، «الانتصار» على أبواب مختصر المزني. انظر: تذكرة الحفاظ ٣/٩٤٠، السير ١٦/١٥٤.

قال أبو شامة[1]: «هذا حديثٌ لا يُحْتَجُّ به، وموسى بن عبيدة الرَّبَذِيُّ ضعيفٌ عند أئمة الحديث». قلتُ: وكذا الحديثُ الذي أخرجه الحاكمُ في «المستدرك»[2] من طريق حُمْرانَ بنِ أَعْيَنَ عن أبي الأسودِ الدُّؤليِّ عن أبي ذرٍّ قال: «جاء أعرابيٌّ إلى رسولِ الله ﷺ فقال: يا نبيْءَ الله. قال: لست بنبيْءِ الله، ولكن نبيُّ اللهِ» قال الذهبي: «حديثٌ مَنْكَرٌ، وحُمْرانُ رافضيٌّ ليس بثقة».

وأحكام الهمزِ كثيرةٌ لا يُحْصِيها أقَلُّ مِنْ مجلدٍ، والذي نُورِدُه هنا أنَّ تخفيفَه[3] أربعةُ أنواع[4].

أحدُها: النقلُ لحركتِه إلى الساكنِ قبلَه، فيَسْقُطُ، نحوُ: «قَدَ افلح» [المؤمنون: ١] بفتح الدالِ، وبه قرأ نافعٌ من طريق ورش، وذلك حيث كان الساكنُ صحيحاً آخراً والهمزة أولاً، واستثنى أصحاب يعقوبَ[5] عن ورشٍ ﴿كِتَٰبِيَهْ * إِنِّي ظَنَنتُ﴾ [الحاقة: ١٩، ٢٠]، فسكنوا الهاءَ وحَقَّقوا الهمزةَ. وأمَّا الباقونَ فحقَّقُوا وسَكَّنوا في جميعِ القرآن.

(١) إبراز المعاني ٢/٧.

(٢) (٢/٢٣١) ك: التفسير وصححه الحاكم على شرط الشيخين، وتعقبه الذهبي بتضعيف حمران نقلاً عن الأئمة، وبقوله «بل منكر لم يصّح...» ونقل المصنف كلام الذهبي وتضعيفه الحديث بحُمران ببعض تصرّف. وكذا أخرجه ابن عدي في الكامل (٢/٨٤٢) في ترجمة حُمران بن أعين ونقل تضعيفه عن ابن معين، وانظر الحاشية السابقة في ص: ٦٢٧.

(٣) في مطبوعة أبي الفضل: «تحقيقه».

(٤) انظر: التيسير ٣٥.

(٥) هكذا في النسخ، وصوابه «أبي يعقوب» كما في التيسير (٣٦) وهو: يوسف بن عمرو بن يسار، أبو يعقوب الأزرق المدني المقرئ، خلف ورشاً في الإقراء بالديار المصرية (ت نحو: ٢٤٠هـ). انظر: طبقات القراء ١/٢٠٩، غاية النهاية ٢/٤٠٢.

/ ثانيها: الإبدال[1]، بأن تُبْدَلَ الهمزةُ الساكنةُ حرفَ مَدّ مِنْ جنسِ ١/٢٧٨
حركةِ ما قبلها، فتُبْدَلُ ألفاً بعد الفتح، نحوُ: ﴿وَأۡمُرۡ أَهۡلَكَ﴾ [طه: ١٣٢]، وواواً بعد الضمِّ، نحوُ: ﴿يُؤۡمِنُونَ﴾ [البقرة: ٣]، وياءً بعد الكسرة نحو: ﴿جِئۡتَ﴾ [البقرة: ٧١] وبه يقرأ أبو عمرو[2] سواءً كانت الهمزةُ فاءً، أم عيناً، أم لاماً، إلا أنْ يكونَ سكونُها جزماً نحوُ: ﴿نُنسِهَا﴾ [البقرة: ١٠٦]، أو بناءً نحوُ: ﴿أَرۡجِهۡ﴾ [الأعراف: ١١١]، أو يكون تَرْكُ الهمزِ فيه أثقلَ، وهو ﴿تُـٔۡوِيٓ إِلَيۡكَ﴾ في الأحزاب [٥١]، أو يُوْقِعُ في الالتباس وهو ﴿وَرِءۡيٗا﴾ في مريم[3] [٧٤] فإنْ تحرَّكَتْ فلا خلافَ / عنه [١١٥] في التحقيق نحو: ﴿يُؤَدِّهِۦٓ﴾ [آل عمران: ٧٥].

ثالثها: التسهيلُ[4] بينها وبينَ حرفِ[5] حركتها، فإن اتفق الهمزتان في الفتح سَهَّلَ الثانيةَ الحَرَمِيَّان وأبو عمرٍو وهشامٌ، وأبدلها ورشٌ ألفاً، وابنُ كثيرٍ لا يُدْخِلِ قبلها ألفاً، وقالونُ وهشامٌ وأبو عمرو يُدْخلونها، والباقون من

---

(١) انظر: التيسير ٣٦.

(٢) وكذا أبو جعفر من العشرة إلا ﴿أَنۢبِئۡهُم﴾ في البقرة [٣٣]، و﴿وَنَبِّئۡهُمۡ﴾ في الحجر [٥١]، والقمر [٢٨]، واختلف عنه في ﴿نَبِّئۡنَا﴾ بيوسف [٣٦]. انظر: غاية الاختصار ١/١٩٥، النشر ١/٣٩٠.

(٣) لأنه إذا أبدلت همزته صار «رِيّاً»، فيشتبه بريّ الشارب، وهو امتلاؤه بالماء، أما بالهمز فهو من الرُّواء، وهو التنعُّم والمنظر الحسن. انظر: فتح الوصيد ١/٣٧١، والنشر ١/٣٩٣.

(٤) انظر: التيسير ٣٢.

(٥) سقط من مطبوعة أبي الفضل.

السبعة يحققون. وإن اختلفا بالفتح والكسر سَهَّل الحَرَميَّان وأبو عمرٍو الثانية، وأدخل قالونُ وأبو عمرٍو قبلها ألفاً[1]، والباقون يحققون، أو[2] بالفتح والضم، وذلك في ﴿قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم﴾ [آل عمران: ١٥]، ﴿أَؤُنزِلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾ [ص: ٨]، ﴿أَؤُلْقِيَ الذِّكْرُ عَلَيْهِ﴾ [القمر: ٢٥] فقط فالثلاثة[3] يُسَهِّلون، وقالون يُدْخِلُ ألفاً[4]، والباقون يُحَقِّقون.

قال الداني[5]: «وقد أشار الصحابةُ إلى التسهيل بكتابة الثانية واواً».

رابعُها: الإسقاطُ[6] بلا نَقْل، وبه قرأ أبو عمرو إذا اتفقتا في الحركة، وكانتا في كلمتين، فإن اتفقتا كَسْراً، نحوُ: ﴿هَؤُلَاءِ إِن كُنتُمْ﴾ [البقرة: ٣١] جَعَلَ ورشٌ[7] وقنبل الثانيةَ كياءٍ ساكنةٍ، وقالون والبزيُّ الأولى كياءٍ مكسورة، وأسقطها أبو عمرو، والباقون يحققون. وإن اتفقا فَتْحاً نحوُ: ﴿جَاءَ أَجَلُهُمْ﴾ [الأعراف: ٣٤] جعل ورشٌ وقنبلٌ الثانيةَ كمدةٍ، وأسقط الثلاثةُ[8] الأولى، والباقون يحققون، أو ضماً، وهو ﴿أَوْلِيَاءُ أُولَئِكَ﴾

---

(١) وهشام له خلاف بين الإدخال وتركه. انظر: التيسير ٣٢.

(٢) أي: إن اختلفا بالفتح والضم. انظر: التيسير ص ٣٢.

(٣) أي: نافع وابن كثير وأبو عمرو.

(٤) وهشام له خلاف بين التسهيل والإدخال في المواضع الثلاثة. انظر: التيسير ٣٢.

(٥) المقنع ٥٩.

(٦) انظر: التيسير ٣٣.

(٧) وذكر الداني أن ورشاً جعل الهمزة الثانية ياء مكسورة في موضع البقرة المذكور، وكذلك في قوله تعالى: ﴿عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ﴾ في سورة النور الآية «٣٣». انظر: التيسير ٣٣.

(٨) وهم أبو عمرو وقالون والبزي، كما في التيسير ٣٣.

[الأحقاف : ٣٢] فقط، أسقطها أبو عمرٍو، وجعلها قالونُ والبزيٌّ كواوٍ مضمومةٍ، والآخران[١] يجعلان الثانيةَ كواوٍ ساكنةٍ، والباقون يُحَقِّقون. ثم اختلفوا[٢] في الساقطِ: هل هو الأُولى أو الثانيةُ؟ والأول عن أبي عمرٍو، والثاني عن الخليل[٣] من النحاةِ، وتظهر فائدةُ الخلافِ في المدّ[٤]، فإن كان الساقطُ الأولى فهو منفصلٌ، أو[٥] الثانيةَ[٦] فهو متصلٌ.

* * *

(١) وهما: ورش وقنبل، كما في التيسير ٣٣.

(٢) انظر: النشر ١/٣٨٩.

(٣) ابن أحمد بن عبدالرحمن، أبو عبدالرحمن الفراهيدي البصري اللغوي منشئ علم العروض (ت: ١٧٠هـ)، من مؤلفاته: «العين»، «العروض». انظر: إنباه الرواة ١/٣٧٦، السير ٧/٤٢٩، وانظر: قوله في الكتاب ٣/٥٤٩.

(٤) م، ع، ب: «حكم المد».

(٥) (ح): «وإن كان».

(٦) أي: وإن كان الساقطُ الثانية.

١/ ٢٧٩

/ النوع الرابع والثلاثون
في كيفيَّةِ تَحَمُّله[١]

اعلم أنَّ حِفْظَ القرآنِ فرضُ كفايةٍ على الأمةِ، صَرَّح به الجرجانيُّ[٢] في الشافي والعبَّادي[٣] وغيرُهما: قال الجُوَيْنِيُّ[٤]: «والمعنى فيه ألا ينقطع عددُ التواترِ فيه فلا يتطرقَ إليه التبديل والتحريفُ، فإنْ قام بذلك قومٌ يَبْلُغون هذا العددَ سَقَط عن الباقين وإلا أَثِمَ الكلُ».

وتعليمه أيضاً فرضُ كفايةٍ، وهو مِنْ أفضلِ القُرَبِ. ففي الصحيح[٥]: «خيركم من تعلَّم القرآن وعلَّمه».

---

(١) انظر: جمال القراء ٤٤٦، ٥٢٥، البرهان ٢/ ٨٨، التحبير ١٥٦، ١٩٤.

(٢) أحمد بن محمد بن أحمد، أبو العباس القاضي الفقيه الشافعي (ت: ٤٨٢هـ)، من مؤلفاته: «الشافي» في فروع الشافعية، وهو مخطوط، و«المعاياة». انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٤/ ٧٤، وابن هداية الله ١٧٨، الفهرس الشامل «الفقه وأصوله» ٥/ ٣.

(٣) محمد بن أحمد بن محمد، أبو عاصم الهروي، القاضي الفقيه الشافعي (ت: ٤٥٨هـ)، من مؤلفاته: «المبسوط»، «أدب القضاء». انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٤/ ١٠٤، شذرات الذهب ٣/ ٣٠٦.

(٤) انظر: البرهان ٢/ ٨٨، وينظر كلامه على التواتر بعبارة مقاربة في كتابه: «البرهان في أصول الفقه» ١/ ٤٢٧.

(٥) صحيح البخاري (٩/ ٧٤) مع الفتح، ك: فضائل القرآن، ب: «خيركم من تعلّم القرآن وعلّمه» ح ٥٠٢٧.

وأوجُهُ التحمُّل عند أهلِ الحديث: السمَاعُ من لفظ الشيخ، والقراءةُ عليه، والسماعُ عليه بقراءة غيره، والمناولةُ(١)، والإجازةُ(٢)، والمكاتبةُ(٣)، والوصيةُ(٤)، والإعلام(٥)، والوِجادةُ(٦)، فأمَّا غيرُ الأولَيْن فلا يأتي هنا، لِما يُعْلم مِمَّا سنذكره.

وأمَّا القراءةُ على الشيخ فهي المستعملةُ سَلَفاً وخلفاً.

وأمَّا السَّماعُ مِنْ لفظِ الشيخِ: فيَحْتمل أَنْ يقالَ به هنا؛ لأنَّ الصحابةَ رضي الله عنهم إنما أخذوا القرآنَ مِنْ فِي النبيِّ ﷺ، لكن لم يأَخْذ به أحدٌ

(١) هي أن يدفع الشيخ إلى الطالب أصل سماعه أو فرعاً مقابلاً به، وقد يجيز له الرواية عنه، وقد لا يتلفظ بذلك، علوم الحديث لابن الصلاح ١٦٥.

(٢) هي الإذن بالرواية في خاصّ أو عامّ من غير سماع أو قراءة على الشيخ، علوم الحديث لابن الصلاح ١٥١.

(٣) هي أن يكتب الشيخ إلى الطالب وهو غائب شيئاً من حديثه بخطه، أو يكتب له ذلك وهو حاضر، وعند المتأخرين تطلق المكاتبة على الإجازة المكتوب بها، علوم الحديث لابن الصلاح ١٧٣، ونزهة النظر لابن حجر ١٢٤.

(٤) هي الوصية بالكتب بأن يوصي الراوي بكتاب يرويه عند موته أو سفره لشخص، علوم الحديث لابن الصلاح ١٧٧.

(٥) هو إعلام الراوي للطالب بأن هذا الحديث أو هذا الكتاب سماعه من فلان أو روايته من غير اقتران بالإجازة، علوم الحديث لابن الصلاح ١٧٥.

(٦) هي أن يجد بخط يعرف كاتبه فيقول: وجدت بخط فلان، وتطلق أيضاً على ما أُخذ من العلم من صحيفة من غير سماع ولا إجازة ولا مناولة، علوم الحديث ١٧٨، ونزهة النظر ١٢٥.

من القُرَّاء، والمنعُ فيه ظاهرٌ؛ لأنَّ المقصودَ هنا كيفيةُ الأداء، وليس كلُّ مَنْ سَمِع من لفظِ الشيخِ يَقْدِرُ على الأداء كهيئتهِ، بخلاف الحديثِ فإنَّ المقصودَ فيه المعنى أو اللفظ لا بالهَيْئاتِ المعتبرةِ في أداء القرآنِ، وأمَّا الصحابةُ فكانت فصاحتُهم وطباعُهم السليمةُ تقتضي قدرتَهم على الأداءِ كما سمعوه من النبيِّ ﷺ؛ لأنه نَزَل بلغتهم. وممَّا يَدُلُّ للقراءةِ على الشيخ عَرْضُ النبي ﷺ القرآن على جبريل في / رمضان كلَّ عامٍ[1]. ويُحْكى أنَّ ١/ ٢٨٠ الشيخَ شمس الدين بن الجَزَريِّ لما قَدِمَ القاهرة وازدحمَتْ عليه الخَلْقُ، لم يَتسع وقتُه لقراءةِ الجميع، فكان يَقْرأُ عليهم الآية، ثم يُعيدونها عليه دُفعَةً واحدةً، فلم يَكْتفِ بقراءته.

وتجوز القراءةُ على الشيخِ، ولو كان غيرُه يَقْرأ عليه في تلك الحالة، إذا كان بحيث لا يَخْفى عليه[2] حالُهم. وقد كان الشيخ عَلَمُ الدين السَّخاويُّ يَقْرأ عليه اثنان وثلاثةٌ في أماكنَ مختلفةٍ، ويَرُدُّ على كلٍ منهم[3]، وكذا لو كان الشيخُ مشتغلاً بشُغْلٍ آخرَ كنَسْخٍ ومطالعةٍ. وأمَّا

---

(١) صحيح البخاري (٩/ ٤٣) مع الفتح، ك: فضائل القرآن، ب: «كان جبريل يعرض القرآن على النبي ﷺ». ح ٤٩٩٧، ٤٩٩٨.

(٢) (أ): «عليهم» وهو سهو من الناسخ.

(٣) قال ابن خلكان: «ورأيته مراراً يركب بهيمة وهو يصعد إلى جبل الصالحيين وحوله اثنان وثلاثة، وكل واحد يقرأ ميعاده في موضع غير الآخر، والكل دفعة واحدة، وهو يردُّ على الجميع». وفيات الأعيان ٣/ ٣٤١.

القـــراءةُ مِن الحِـفْظِ فـالظاهرُ أنهـا ليـسَتْ بشــرطٍ، بل تكفي ولو من المصحفِ[1].

* * *

(١) العرض على الشيخ من المصحف لأجل تصحيح التلاوة وإقامة الحروف وتجويدها لم يمنعه أحد، أما العرض على الشيخ من أجل التحمُّل والتلقي ونقل القراءة، فهذا يشترط فيه الحفظ؛ لأن الاعتماد في نقل القرآن على حفظ الصدور وليس على نقط السطور، وفي هذا خصيصة شريفة لهذه الأمة، كما ثبت في صحيح مسلم: «وأنزلت عليك كتاباً لا يغسله الماء، تقرؤه نائماً ويقظان».
وجاء في وصف هذه الأمة: «أناجيلهم في صدورهم»، بخلاف أهل الكتاب الذين لا يحفظون كتبهم، بل يقرؤونها نظراً. انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١٣/ ٤٠٠، والنشر ١/ ٦، وعلوم القرآن بين البرهان والإتقان ٤٢٦-٤٢٧.

فصل

[١١٦] كيفيَّاتُ القراءة(١) ثلاثٌ، / أحدها: التحقيقُ، وهو إعطاءُ كلِّ حرفٍ حقَّه من إشباع المدِّ، وتحقيقِ الهمزة، وإتمامِ الحركات، واعتمادِ الإظهار والتشديدات، وبيان الحروفِ وتفكيكها، وإخراجِ بعضها من بعضٍ بالسَّكْتِ والترسُّلِ(٢) والتُّؤَدَة، وملاحظة(٣) الجائز من الوقوفِ بلا قَصْرٍ، ولا اختلاسٍ، ولا إسكانِ مُحَرَّكٍ، ولا إدغامه، وهو يكونُ لرياضةِ الألسنِ، وتَقْويم الألفاظ.

ويُسْتَحَبُّ الأَخْذُ به على المتعلمينَ مِنْ غير أن يُتجاوزَ فيه إلى حَدِّ الإفراطِ بتوليدِ الحروفِ من الحركاتِ، وتكريرِ الراءاتِ، وتحريكِ السواكنِ، وتَطْنينِ النونات بالمبالغةِ في الغُنَّاتِ، كما قال حمزة(٤) لبعضِ مَنْ سمعه يبالِغُ في ذلك: «أما عَلِمْتَ أنَّ ما فوقَ البياضِ بَرَصٌ، وما فوق الجُعودةِ

(١) انظر: النشر ١/٢٠٥.

(٢) ر، ومطبوعة أبي الفضل: «الترتيل».

(٣) أ، م، س، ب: «وملاحقة» وأثبتنا ما في (ح) وهو موافق لما في النشر (١/٢٠٥).

(٤) انظر قوله في النشر ١/٣٢٧، ومعنى قوله: أن القراءة والتلاوة لها حدود يجب مراعاتها من غير تفريط ولا إفراط، والقراءة التي يدخلها الإفراط -بتوليد الحروف من الحركات، وتكرير الراءات، وتحريك السواكن، وتطنين النونات بالمبالغة في الغنات، والإسراف في المدود- لا تسمى قراءة مجوّدة، كما أن ما فوق البياض لا يسمى بياضاً، بل يسمى برصاً، وما فوق الجُعودة -وصف للشعر- لا يسمى جُعودة بل يسمى قَططا.

قَطَطٌ، وما فوقَ القراءةِ ليس بقراءةٍ»، وكذا يُحْترز من الفصل بين حروفِ الكلمةِ كمَنْ يقفُ على التاءِ منْ ﴿نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] وَقْفةً لطيفةً مُدَّعياً أنه يُرَتِّل. وهذا النوعُ من القراءة مذهبُ حمزةَ وورشٍ، وقد أخرج فيه الدانيُّ حديثاً في كتاب التجويد[١] مسلسلاً إلى أُبَيٍّ بنِ كَعْبٍ أنه قرأ على رسول الله ﷺ التحقيقَ. وقال: «إنه غريب مستقيم الإسناد».

/ الثانية: الحَدْرُ بفتحِ الحاءِ وسكونِ الدالِ المهملتين، وهو إدراجُ القراءةِ ١ / ٢٨١ وسرعتُها وتخفيفُها بالقصرِ، والتسكينِ، والاختلاسِ، والبدلِ، والإدغامِ الكبير، وتخفيفِ الهمزةِ ونحوِ ذلك ممَّا صحَّتْ به الروايةُ، مع مراعاةِ إقامةِ الإعرابِ وتقويمِ اللفظِ، وتمكنِ الحروفِ بدون بَتْرِ حروفِ المدِّ واختلاسِ أكثرِ الحركاتِ، وذَهابِ صوتِ الغُنَّة والتفريطِ إلى غايةٍ لا تصحُّ بها القراءةُ، ولا تُوْصَفُ بها التلاوةُ. وهذا النوعُ مذهبُ ابنِ كثيرٍ وأبي جعفرٍ ومَنْ قَصَرَ المنفصل كأبي عمرٍو ويعقوب.

الثالثة: التدويرُ، وهو التوسُّطُ بين المَقَامَيْنِ من التحقيقِ والحَدْرِ، وهو الذي وَرَدَ عن أكثرِ الأئمة ممَّن مَدَّ المنفصلَ، ولم يَبْلُغْ فيه الإشباعَ، وهو

---

(١) واسمه التحديد في الإتقان والتجويد /٧٧، ٧٨، وقال أبو عمرو الداني: «هذا الخبر الوارد... من الأخبار الغريبة والسنن العزيزة التي لا توجد روايته إلا عند المكثرين الباحثين... ولا يكتب إلا عن الحفاظ الماهرين لاتصال سنده وعدالة نقلته، ولا أعلمه يأتي إلا من هذا الوجه»، وكذا نقل المصنف عنه قوله: «غريب مستقيم الإسناد». وكذا في النشر في القراءات العشر لابن الجزري (١ / ٢٠٦)، إذ نَقَلَه عنه.

مذهبُ سائرِ القُرَّاءِ، وهو [المختارُ][1] عند أكثرِ أهلِ الأداءِ.

* * *

تنبيه

سيأتي في النوعِ الذي يلي هذا[2] استحبابُ الترتيلِ في القراءةِ. والفرقُ بينه وبين التحقيق فيما ذكره بعضُهم[3]: «أَنَّ التحقيقَ يكون للرياضةِ والتعليمِ والتمرينِ، والترتيلَ يكون للتدبُّرِ والتفكُّرِ والاستنباطِ، فكل تحقيقٍ ترتيلٌ، وليس كلّ ترتيلٍ تحقيقاً».

* * *

(١) سقط من (أ) وثبت في سائر النسخ.

(٢) انظر ص: ٦٧٥.

(٣) وهو الداني في كتابه التحديد: ٧٠، وانظر كلام ابن الجزري في النشر ١/٢٠٩.

فصل

من المهمَّات تجويدُ القرآن. وقد أفرده جماعةٌ كثيرون بالتصنيف منهم الدانيُّ[1] وغيرُه. أخرج[2] عن ابن مسعودٍ أنه قال: «جَوِّدوا[3] القرآن» قال القراء[4]: «التجويدُ حلْيَةُ القراءةِ، وهو إعطاءُ الحروفِ حقوقَها وترتيبها[5]، وردُّ الحرفِ إلى مَخْرَجِهِ وأصله وتلطيفُ النطقِ به على كمالِ هيئتهِ من غير إسْرافٍ ولا تَعَسُّفٍ ولا إفراطٍ ولا تكلُّفٍ. وإلى ذلك أشار ﷺ بقوله[6]: «من أحبَّ أن يقرأَ / القرآن غضّاً كما أُنْزِلَ فَلْيَقْرَأْه على ١/٢٨٢

(١) في كتابه «التحديد»، وهو مطبوع.

(٢) أخرجه ابن الجزري في النشر في القراءات العشر (١ / ٢١٠) بإسناده، لكنّه ضعيف، في إسناده جويبر ضعيف، والضحاك لم يسمع من ابن عباس رضي الله عنهما فكيف عن ابن مسعود، وانظر: جامع التحصيل / ١٩٩، ٢٠٠، سيأتي عند المصنف في النوع (٧٦) عن ابن مسعود رضي الله عنه -أيضاً- بلفظ: «جرِّدوا القرآن»، وانظر: تخريجه هناك.

(٣) س: «جردوا».

(٤) انظر: التحديد للداني: ٦٨، والكامل (خ) ١٩ ب، ٢٠ ب، النشر ١ / ٢١٢.

(٥) في النشر: «وترتيبها مراتبها»، وكذا في الكامل (١٩ب).

(٦) حديث صحيح، رواه أحمد في مسنده بإسنادين (١ /٧، ٢٦) ح ٣٥، ٣٦، ١٧٥ وحسّن شعيب الأرنؤوط ومن معه في تحقيق المسند الإسناد الأول وصححوا الإسناد الثاني، وكذا رواه ابن ماجه في سننه (١ /٤٩) المقدمة، ب: فضل عبدالله بن مسعود رضي الله عنه ح ١٣٨، صححه الشيخ الألباني في الصحيحة برقم ٣٠١ وفي صحيح سنن ابن ماجه برقم ١١٤، وصحيح الجامع الصغير برقم ٥٩٦١، وابن حبان في صحيحه كما في الإحسان (١٥ /٥٤٢) ك: مناقب الصحابة، ب: ذكر الأمر =

قراءة ابنِ أمِّ عبد»، يعني ابنَ مسعودٍ، وكان رضي الله عنه قد أُعْطِيَ حَظًّا عظيماً في تجويد القرآنِ، ولا شك أن الأمةَ كما هم مُتَعَبَّدون بفَهْمِ معاني القرآنِ وإقامةِ حدوده هم مُتَعَبَّدون بتصحيحِ ألفاظه وإقامةِ حروفه على الصفة المتلقاة من أئمة القراء المتصلة بالحَضْرة النبوية.

وقد عَدَّ العلماءُ القراءةَ بغيرِ تجويدٍ لحناً، فقَسَّموا اللحنَ إلى جَليّ وخَفيّ، فاللحنُ خَلَلٌ يَطْرأ على الألفاظِ فيُخل، إلا أنَّ الجَليَّ يُخلُّ إخلالاً ظاهراً يشتركُ في معرفته علماءُ القراءة وغيرُهم، وهو الخطأُ في الإعراب، والخفيُّ يُخِلُّ إخلالاً يختصُّ بمعرفته علماءُ القراءة وأئمةُ الأداءِ الذين تَلَقَّوْه من أفواه العلماء، وضبطوه منْ ألفاظِ أهلِ الأداء.

قال ابن الجَزَري[1]: «ولا أعلم لبلوغِ النهاية في التجويد مثلَ رياضةِ الأَلْسُنِ / والتَّكرارِ على اللفظِ المُتَلَقَّى من فمِ المُحْسِن» وقاعدتُه تَرْجعُ إلى معرفةِ كيفيةِ الوقفِ والإمالةِ والإدغامِ وأحكامِ الهمزِ والترقيقِ والتفخيمِ ومخارجِ الحروفِ، وقد تقدمَت الأربعة الأُوَلُ. [١١٧]

وأمَّا الترقيقُ فالحروفُ المُسْتَفِلَةُ كلُّها مُرَقَّقَةٌ لا يجوز تفخيمُها إلا اللامَ من اسم «الله» بعد فتحةٍ أو ضمةٍ إجماعاً، أو بعدَ حروفِ الإطباقِ في روايةٍ، وإلا الراءَ المضمومةَ أو المفتوحةَ مطلقاً، أو الساكنةَ في بعضِ الأحوال. والحروفُ المستعليةُ كلُّها مفخمةٌ لا يُستثنى منها شيءٌ في حالٍ من الأحوالِ.

بقراءة القرآن على ما كان يقرؤه عبدالله بن مسعود رضي الله عنه ح ٧٠٦٦، وانظر لمزيد تخريجه المسند المحقق للإمام أحمد (١/ ٢١١، ٣٠٨) ح ٣٥، ٣٦، ١٧٥ والمصدر الأخير أيضاً.

(١) النشر ١/ ٢١٣.

وأمَّا مخارجُ الحروفِ فالصحيحُ عند القُرَّاءِ ومتقدِّمي النحاةِ كالخليلِ أنها سبعةَ عشرَ[١]. وقال كثيرٌ من الفريقين: «ستة عشر»[٢]، فأسقطوا مَخْرَجَ الحروفِ الجوفيَّةِ، وهي حروفُ المدِّ واللينِ، وجعلوا مَخْرَجَ الألفِ من أقصى الحلقِ، والواوِ من مَخْرَجِ المتحركةِ وكذا الياءُ.

/ وقال قومٌ[٣]: أربعةَ عشرَ، فأسقطوا مخرجَ النونِ واللامِ والراءِ وجعلوها من مَخْرَجٍ واحد. قال ابن الحاجب[٤]: «وكلٌّ ذلك تقريبٌ، وإلا فلكلِّ حرفٍ مخرجٌ على حِدَة». ١/٢٨٣

قال القراء[٥]: واختبارُ مَخْرَجِ الحرفِ محققاً أَنْ تَلْفِظَ بهمزِ الوصل وتأتي بالحرف بعده ساكناً أو مشَدَّداً، وهو أَبْيَنُ، ملاحِظاً فيه صفاتِ ذلك الحرفِ.

---

(١) تبع السيوطيُّ -هنا- ابنَ الجزري في نسبة هذا المذهب للخليل بن أحمد، والصواب أن الخليل يرى أن عدد المخارج أحد عشر مخرجاً كما في كتابه العين: ١٠. وقد نسب السيوطي في همع الهوامع: ٣/ ٤٥٠، للخليل أنها ستة عشر مخرجاً!!. وانظر: الكامل للهذلي (خ): ٢١، والنشر ١/ ١٩٨.

(٢) وهو مذهب سيبويه في كتابه: ٤/ ٤٣٣، ومن تبعه من القراء والنحاة، قال الداني في باب مخارج الحروف: «وأنا أذكر ذلك على مذهب سيبويه خاصة» التحديد: ١٠٢. وانظر: شرح الهداية ١/ ٧٥، والموضح لابن أبي مريم ١/ ١٦٣، والنشر ١/ ١٩٨.

(٣) وهم: قطرب والجَرْمي والفراء وابن دُريد وابن كيسان. انظر: التحديد للداني: ١٠٤، والنشر ١/ ١٩٨-١٩٩.

(٤) الإيضاح له ٢/ ٤٨٠، وانظر: النشر ١/ ١٩٩.

(٥) انظر: التوطئة ٣٨٠، النشر ١/ ١٩٩، همع الهوامع ٣/ ٤٤٩.

المخرجُ الأولُ: الجوفُ للألفِ، والواوِ والياء الساكنتين[١] بعد حركةٍ تجانسُهما.

الثاني: أقصى الحَلْقِ للهمزةِ والهاءِ.

الثالث: وَسَطُه للعينِ والحاءِ المهملتَيْن.

الرابع: أدناه للفم، للغين والخاء.

الخامس: أقصى اللسانِ ممَّا يلي الحلقَ وما فوقَه من الحَنَك للقاف.

السادس: أقصاه مِنْ أسفلِ مَخْرَجِ القافِ قليلاً وما يَليه من الحَنَك للكاف.

السابع: وَسَطُه بينه وبين وسَطِ الحنكِ للجيم والشينِ والياءِ.

الثامن: للضادِ المعْجمة من أولِ حافَةِ اللسانِ وما يليه من الأضراسِ من الجانبِ الأيسرِ. وقيل: الأيمن[٢].

التاسع: للام مِنْ حافَةِ اللسانِ، من أدناها إلى منتهى طرفِه، وما بينها وبين ما يَليها من الحَنَك الأعلى.

/ العاشر: للنون مِنْ طرفِه أسفلَ اللامِ قليلاً. ١/ ٢٨٤

الحادي عشر: للراءِ من مخرج النون، لكنها أدخلُ في ظَهْرِ اللسانِ.

الثاني عشر: للطاءِ والدالِ والتاءِ مِنْ طرفِه وأصولِ الثنايا العليا مُصْعِداً إلى جهةِ الحَنَكِ.

---

(١) (أ): «الساكنين».

(٢) أو من الجانبين معاً. انظر: فتح الوصيد ٢/ ٥٣٤، النشر ١/ ٢٠٠.

الثالثَ عشرَ: لحروف الصفير: الصادِ والسينِ والزاي مِنْ بينِ طرفِ اللسانِ وفُوَيْقِ الثنايا السفلى.

الرابعَ عشرَ: للظاءِ والثاء والذال مِنْ بينِ طَرَفِه وأطرافِ الثنايا العليا.

الخامسَ عشرَ: للفاءِ من باطنِ الشَّفةِ السفلى وأطراف الثنايا العليا.

السادسَ عشرَ: للباءِ والميم والواوِ غيرِ المدِّيَّة بين الشفَتَين.

السابعَ عشرَ: الخَيْشُوم للغُنَّة في الإدغامِ والنونِ أو الميمِ الساكنةِ.

قال في «النشر»[1]: «فالهمزةُ والهاءُ اشتركا مخرجاً، وانفتاحاً واستفالاً. وانفردت الهمزةُ بالجَهْرِ والشِدَّةِ».

والعينُ والحاءُ اشتركا كذلك، وانفردت الحاءُ بالهَمْسِ والرَّخاوةِ الخالصةِ.

والغينُ والخاءُ اشتركا مَخْرجاً، ورَخاوةً واستعلاءً وانفتاحاً، وانفردت الغَيْنُ بالجهرِ.

والجيمُ والشينُ والياءُ اشتركَتْ مخرجاً، وانفتاحاً، واستفالاً، وانفردت الجيمُ بالشدةِ واشتركت مع الياء[2] في الجهر، وانفردت الشينُ بالهمسِ والتفَشِّي، واشتركَتْ مع الياءِ في الرَّخاوة.

والضاد والظاءُ اشتركا صفةً: جهراً ورخاوةً واستعلاءً وإطباقاً، وافترقا مخرجاً، وانفردَتْ الضادُ / بالاستطالة. ١/٢٨٥

---

(١) النشر ١/٢١٤.

(٢) م: «الباء» وهو تصحيف. انظر: النشر ١/٢١٤.

والطاءُ والدالُ والتاءُ اشتركتْ مخرجاً، وشدةً، وانفردت الطاءُ بالإطباق والاستعلاء، واشتركت مع الدالِ في الجهرِ، وانفردَت التاء بالهَمْسِ، واشتركتْ مع الدال في الانفتاح / والاستفال. [١١٨]

والظاءُ والذالُ والثاءُ اشتركَتْ مخرجاً، ورَخاوةً، وانفردَت الظاءُ بالاستعلاء والإطباق واشتركَتْ مع الذالِ في الجَهْر وانفردَتْ الثاءُ بالهَمْسِ، واشتركَتْ مع الذالِ انفتاحاً واستفالاً.

والصادُ والزايُ والسين اشتركَتْ مَخْرجاً، ورَخاوة وصفيراً، وانفردت الصادُ بالإطباقِ والاستعلاءِ، واشتركت مع السينِ في الهمسِ، وانفردت الزايُ بالجَهْر، واشتركَتْ مع السينِ في الانفتاحِ والاستفالِ.

فإذا أحكَم القارئُ النطقَ بكل حرف على حِدَته مُوَفّىً حقُّه، فليُعْمِلْ نفسَه بإحكامِه حالةَ التركيب؛ لأنه ينشأُ عن التركيب ما لم يكُنْ حالةَ الإفرادِ بحسَب ما يُجاورُها من مجانسٍ ومقاربٍ وقوي وضعيفٍ ومُفَخَّمٍ ومُرَقَّقٍ، فيَجْذِبُ القويُّ الضعيفَ، ويَغْلِبُ المفخَّمُ المُرَقَّقَ، ويَصْعُبُ على اللسانِ النطقُ بذلك على حَقّه إلا بالرياضةِ الشديدةِ، فمَنْ أحكم صحةَ التلفُّظِ حالةَ التركيب حَصَّل حقيقةَ التجويدِ».

ومن قصيدةِ الشيخِ عَلَمِ الدين في التجويد ومِنْ خَطِّه نَقَلْتُ[١]:

---

(١) جمال القراء ٢ / ٥٤٤.

لا تَحْسَبِ التجويدَ مداً مُفْرِطاً أو مَدَّ ما لا مدَّ فيه لِوانِ[١]

أَوْ أَنْ تُشَدِّد بعدَ مَدٍّ همزةً أو أن تلوكَ الحرف كالسَّكْرانِ

أو أَنْ تَفُوهَ بهمزةٍ مُتَهَوِّعاً[٢] فيَفِرَّ سامعُها من الغَثَيانِ

للحرفِ ميزانٌ فلاتَكُ طاغياً فيه ولا تَكُ مُخْسِرَ الميزانِ

فإذا هَمَزْتَ فجِئْ به مُتَلَطِّفاً من غيرِ ما بُهْرٍ[٣] وغيرِ تَوانِ[٤]

وامدُدْ حروفَ المدِّ عند مُسَكَّنٍ أو همزةٍ حَسَناً أخا إحسانِ

* * *

فائدة

قال في جمال القراء[٥]: «قد ابتدع الناسُ في قراءة القرآنِ أصواتَ الغناء، ويقال: إن أولَ ما غُنِّي به من القرآن قولُه تعالى: ﴿أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَٰكِينَ يَعْمَلُونَ فِى ٱلْبَحْرِ﴾ [الكهف: ٧٩] نقلوا ذلك مِنْ تَغَنِّيهم بقول الشاعر[٦]:

/ أمَّا القَطاةُ فإني سوفَ أَنْعَتُها نَعْتاً يوافقُ عندي بعضَ ما فيها ٢٨٦/١

(١) الواني: التارك للأمر.

(٢) التَّهَوُّع: تكلُّفُ القيْء.

(٣) البُهْر: تتابع النَّفَس من الإعياء.

(٤) توانى في العمل: لم يبادر إلى ضبطه.

(٥) جمال القراء ٢/٥٢٨.

(٦) البيت لامرئ القيس وليس في ديوانه، كما في العين ٩٧٠، وأمالي القالي ٢/٢١٥، وتاريخ دمشق ٥٧/١٣٣.

وقد قال[1] ﷺ في هؤلاء: «مفتونةٌ قلوبُهم وقلوبُ مَنْ يُعْجِبهُم شأنهُم».

ومما ابتدعوه شيءٌ سَمَّوه الترعيدَ، وهو أَنْ يُرْعِدَ صوتَه كالذي يُرْعَدُ مِنْ بَرْدٍ أو ألمٍ، وآخرُ سَمَّوْه الترقيصَ، وهو أَنْ يَرُومَ السكوتَ على الساكنِ، ثم يَنْفِرَ مع الحركةِ كأنه في عَدْوٍ أو هَرْوَلةٍ، وآخرُ يُسَمَّى التطريبَ، وهو أن يترنَّمَ بالقرآن ويَتَنَغَّمَ به فيَمُدَّ في غيرِ مواضعِ المدِّ، ويزيدَ في المدِّ على ما ينبغي، وآخرُ يُسَمَّى التَّحْزِينَ وهو أَنْ يأتيَ على وجهٍ حزينٍ يكادُ يَبْكي مع خشوعٍ وخضوعٍ.

ومِنْ ذلك نوعٌ أحدثه هؤلاءِ الذين يجتمعون فيقرؤون كلُّهم بصوتٍ واحدٍ، فيقولون في قولِه: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ٤٤] «أفل تعقلون» بحذف الألف، «قالُ آمنا» بحذفِ الواوِ، ويَمُدُّون ما لا يُمَدُّ ليستقيم لهم الطريقُ التي سلكوها، وينبغي أَنْ يُسَمَّى «التحريفَ».

---

(١) أورده السخاوي في جمال القراء (٢/ ٥٢٨) بدون إسناد وبدون عزو لمصدر، وأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٨/ ١٠٨) ح ٧٢١٩ وكذا هو في مجمع البحرين (٦/ ١٢٢) كتاب التفسير، ب: القراءة بلحون العرب، ح ٧٨٣٤، وقال الطبراني: «لا يُروى هذا الحديث عن حذيفة إلاّ بهذا الإسناد، تفرد به بقية» وهو بقية بن الوليد راوي الحديث وهو مدلس، وهو ضعيف به، لأنَّ في إسناده حصين بن مالك الفزاري ترجم له الحافظ ابن حجر في اللسان (٢/ ٣١٩) وقال: «وليس بمعتمد والخبر منكر»، وكذا فيه راو لم يُسم وبقية مدلس كما تقدم، وبهما ضعّفه الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/ ١٦٩) وكذا من طريق حصين الفزاري رواه البيهقي في الشعب (٢/ ٥٤٠) ب: تعظيم القرآن، ح ٢٦٤٩، ٢٦٥٠.

فصل

في كيفيةِ الأخذِ بإفرادِ القراءاتِ وجمعها(١)

الذي كان عليه السَّلَفُ أَخْذُ كلِّ خَتْمَةٍ بروايةٍ، لا يَجْمعون روايةً إلى غيرِها إلى أثناءِ المئةِ الخامسةِ، فظهر جَمْعُ القراءاتِ في الخَتْمَةِ الواحدة واستقرَّ عليه العملُ، ولم يكونوا يسمحون به إلا لمنْ أفردَ القراءاتِ وأتقنَ طُرُقَها، وقرأ لكلِّ قارئٍ بخَتْمَةٍ على حِدَة، بل إذا كان للشيخ راويان قرؤوا لكلِّ راوٍ بخَتْمةٍ، ثم يَجْمعون له وهكذا. وتساهَلَ قومٌ فسَمَحوا أَنْ يُقرَأَ لكلِّ قارئٍ من السبعةِ بخَتْمة سوى نافع وحمزةَ، فإنهم كانوا يأخذون خَتْمةً لقالونَ، ثم خَتْمةً لورشٍ، ثم خَتْمةً لخَلَفٍ، ثم خَتْمةً لخلَّادٍ، ولا يَسْمح / أحدٌ بالجمع إلا بعد ذلك / نعم إذا رأوا شخصاً أَفْرَدَ وجمعَ على شيخٍ مُعْتَبَرٍ، وأجيز وتأهَّل، وأراد أَنْ يجمعَ القراءاتِ في خَتْمة لا يُكَلِّفونه الإفرادَ لعلْمِهم بوصولِه إلى حدِّ المعرفةِ والإتقان. [١١٩] ١/٢٨٧

ثم لهم في الجمع مذهبان، أحدهما: الجمعُ بالحرفِ بأَنْ يَشْرَعَ في القراءةِ، فإذا مَرَّ بكلمة فيها خُلْفٌ أعادها بمفردها حتى يستوفيَ ما فيها، ثم يقفَ عليها إن صَلَحَتْ للوقفِ، وإلا وَصَلَها بآخرِ وجهٍ حتى ينتهيَ إلى الوقفِ، وإن كان الخُلْفُ يتعلَّقُ بكلمتين كالمدِّ المنفصلِ وَقَفَ على الثانيةِ، واستوعبَ الخلافَ، وانتقلَ إلى ما بعدها، وهذا مذهبُ المصْريين، وهو أَوْثَقُ في الاستيفاءِ وأخَفُّ على الآخذِ، لكنه يَخْرُجُ عن رَوْنَقِ القراءةِ وحُسْنِ التلاوة.

(١) انظر: النشر ٢/١٩٤، ١٩٧، ٢٠١.

الثاني: الجمعُ بالوَقْفِ؛ بأَنْ يَشْرَعَ بقراءةِ مَنْ قَدَّمه حتى ينتهي إلى وقفٍ، ثم يعودَ إلى القارئ الذي بعده إلى ذلك الوقف، ثم يعودَ وهكذا حتى يفرغَ. وهذا مذهبُ الشاميِّين، وهو أشدُّ استحضاراً، وأشدُّ استظهاراً، وأطولُ زماناً، وأجودُ مكاناً. وكان بعضُهم يَجْمَعُ بالآيةِ على هذا الرسمِ.

وذكر أبو الحسنِ القَيْجاطي[1] في «قصيدته وشرحِها» لجامع القراءات شروطاً سبعةً، حاصلُها خمسةٌ، أحدُها: حُسْنُ الوقفِ، ثانيها: حسنُ الابتداءِ، ثالثُها: حسنُ الأداءِ، رابعُها: عدمُ التركيب، فإذا قرأ لقارئٍ لا يَنْتقل إلى قراءةِ غيره حتى يُتمَّ ما فيها، فإن فَعَلَ لم يَدَعْه الشيخُ بل يُشيرُ إليه بيده، فإن لم يتفطَّنْ قال: لم تَصِلْ، فإن لم يَتَفطَّن مَكَثَ حتى يتذكَّرَه، فإن عَجَزَ ذكرَه له. / الخامسُ: رعايةُ الترتيبِ في القُرَّاء[2] ١/٢٨٨ والابتداءُ بما بدأ به المؤلِّفون في كُتُبهم فيبدأ بنافع قبل ابن كثير وبقالون قبل ورش.

قال ابن الجَزَري[3]: «والصوابُ أنَّ هذا ليس بشرطٍ بل مستحبٌّ، بل

(١) علي بن عمر بن إبراهيم، الغَرْناطي المقرئ الأديب (ت: ٧٣٠هـ)، وقصيدته اسمها «التكملة المفيدة لحافظ القصيدة»، وهي محكمة النظم على وزن الشاطبية ورَوِيِّها، نظم فيها ما زاد على الشاطبية من ثلاثة كتب هي: التبصرة لمكي، والكافي لابن شريح، والوجيز للأهوازي، وشرحها. انظر: الإحاطة ٤/١٠٤، غاية النهاية ١/٥٥٧، النشر ١/٩٧، ٢/٢٠٢.

(٢) م، ومطبوعة أبي الفضل: «القراءة» والمثبت هو الأنسب في السياق، انظر: النشر ٢/٢٠٤.

(٣) النشر ٢/٢٠٤.

الذين أدركناهم من الأستاذين لا يَعُدُّون الماهرَ إلا مَنْ لا يلتزمُ تقديمَ شخصٍ بعينِه، وبعضُهم كان يُراعي في الجمع التناسبَ فيبدأُ بالقَصْرِ، ثم بالرتبةِ التي فوقَه، وهكذا إلى آخرِ مراتبِ المدّ، ويبدأُ بالمُشْبَعِ ثم بما دونَه إلى القَصْرِ، وإنما يُسْلَكُ ذلك مع شيخ بارع عظيم الاستحضار، أمَّا غيرُه فيُسْلك معه ترتيبٌ واحد».

قال(١): «وعلى الجامع أن ينظرَ ما في الأحرفِ من الخلافِ أصولاً وفَرْشاً فما أمكن فيه(٢) التداخلُ اكتُفي منه بوجهٍ، وما لم يُمْكِنْ فيه نُظِر: فإن أمكنَ عَطْفُه على ما قبلَه بكلمة أو كلمتين أو بأكثرَ مِنْ غيرِ تخليطٍ ولا تركيبٍ اعتمده، وإن لم يَحْسُن عَطْفُه رَجَعَ إلى موضع ابتدائه حتى يستوعِبَ الأوجه كلَّها مِنْ غيرِ إهمالٍ ولا تركيبٍ ولا إعادةِ ما دَخَلَ، فإنَّ الأولَ ممنوعٌ، والثاني مكروهٌ، والثالثَ مَعيْبٌ».

وأمَّا القراءةُ بالتَّلْفيق وخَلْطُ قراءةٍ بأخرى فسيأتي بَسْطُه في النوع الذي يلي هذا.

وأمَّا القراءاتُ والرواياتُ والطرقُ والأوجهُ فليس للقارئ أن يَدَعَ منها شيئاً أو يُخِلَّ به، فإنه خَلَلٌ في إكمالِ الروايةِ، إلا الأوجه فإنها على سبيل التخيير فأيُّ وجهٍ أتى به أَجْزَأه في تلك الرواية، وأمَّا قَدْرُ ما يَقْرَأُ حالَ الأخذِ فقد كان الصدرُ الأولُ لا يزيدون على عشرِ آيات لكائنٍ مَنْ كان، وأمَّا مَنْ بعدَهم فرأَوه بحسَبِ قوةِ الآخذِ.

(١) النشر ٢/١٩٩.

(٢) (س): «في».

قال ابنُ الجَزَريّ[1]: «والذي استَقَرَّ عليه العملُ الأَخْذُ في الإفرادِ بجزءٍ من أجزاءِ مئة وعشرين، وفي الجمع بجزءٍ من أجزاء مئتين وأربعين، ولم يَحُدَّ له آخرون حَداًّ. وهو اختيارُ السَّخاوي»[2].

وقد لَخَّصتُ هذا النوعَ، ورَتَّبْتُ فيه متفرقاتِ كلامِ أئمةِ القراءاتِ، وهو نوعٌ مُهِمٌّ يحتاج إليه القارئُ كاحتياج المحدِّث إلى مثله مِنْ علم الحديث.

* * *

---

(١) النشر ٢/١٩٧.

(٢) جمال القراء ٢/٤٤٧.

٢٨٩/١

/ فائدة

ادَّعى ابنُ خيرٍ[١] الإجماعَ على أنه ليسَ لأحدٍ أن يَنْقُلَ حديثاً عن النبيِّ ﷺ ما لم يكُنْ له به روايةٌ، ولو بالإجازة، فهل يكونُ حكم القرآنِ كذلك، فليس لأحدٍ أن ينقلَ آيةً[٢]، أو يقرأها، ما لم يَقْرَأْها على شيخٍ؟ لم أرَ في ذلك نَقْلاً، ولذلك / وجهٌ من حيث إن الاحتياطَ في أداءِ ألفاظِ القرآن أشدُّ منه في ألفاظِ الحديثِ، ولعدم اشتراطِه فيه وجهٌ، من حيث إنَّ اشتراطَ ذلك في الحديث إنما هو لخوفِ أن يدخلَ في الحديثِ ما ليسَ منه أو يُتَقَوَّل على النبيِّ ﷺ ما لم يَقُلْه، والقرآن محفوظٌ مُتَلَقّىً متداولٌ مُيَسَّر، وهذا هو الظاهرُ.

[١٢٠]

* * *

(١) محمد بن خير بن عمر، أبو بكر اللَّمْتوني الإشبيلي الحافظ المقرئ (ت: ٥٧٥هـ). انظر: تذكرة الحفاظ ٤/١٣٦٦، السير ٢١/٨٥، وانظر قوله في فهرسة ما رواه عن شيوخه: ١٧ وعبارته: «وقد اتفق العلماء».

(٢) نفرق بين الإقراء والقراءة، أما الإقراء ففيه آثار كثيرة بأن القراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول، وأن ليس لأحد أن يقرئ إلا بما أُقرئ به، منها: الحديث المتفق عليه: «خذوا القرآن عن أربعة...» وما رواه ابن جرير في تفسيره: «اقرؤوا كما عُلِّمتم» (١/٢٣ شاكر) (١/١٢). وأما القراءة فكما قال السيوطي، والله أعلم. والأصل أن المسلم مطالب بإتقان قراءته وتلقِّيها عن أهل القرآن، فإذا لم يحصل هذا فلا يمنع من قراءة القرآن أحد.

فائدة ثانية

الإِجازةُ من الشيخِ غيرُ شرطٍ في جوازِ التصدِّي للإِقراءِ والإِفادةِ. فمن عَلِمَ من نفسهِ الأهليةَ جاز له ذلك، وإِن لم يُجِزْه أحدٌ، وعلى ذلك السلفُ الأولون والصدرُ الصالح، وكذلك في كلِّ علمٍ، وفي الإِقراءِ والإِفتاء، خلافاً لما يتوهمه الأغبياءُ من اعتقادِ كونِها شرطاً، وإِنما اصطلح الناسُ على الإِجازةِ؛ لأنَّ أهليَّةَ الشخص لا يعلمها غالباً مَنْ يريدُ الأخْذَ عنه من المبتدئين ونحوِهم لقُصورِ مَقامِهم عن ذلك، والبحثُ عن الأهليَّةِ قبل الأَخْذِ شرطٌ، فجُعِلت الإِجازةُ كالشهادةِ من الشيخِ للمُجازِ بالأهليَّةِ.

* * *

فائدة ثالثة

ما اعتاده كثيرٌ من مشايخ القُرَّاءِ من امتناعهم[1] من الإجازةِ إلا بأَخْذِ مال في مقابِلها، لا يجوزُ إجماعاً؛ بل إنْ عَلِمَ أَهْلِيَّته وَجَبَ عليه الإجازةُ، أو عَدَمَها[2] حَرُمَ عليه. وليس الإجازةُ مِمَّا يُقابَلُ بالمالِ، فلا يجوزُ أخذه عنها، ولا الأجرةُ عليها.

وفي فتاوى الصدرِ موهوبٍ الجَزَرِي[3] مِنْ أصحابنا: أنه سُئِل عن شيخٍ طَلَبَ من الطالبِ شيئاً على إجازته / فهل للطالب رَفْعُه إلى الحاكم ١/٢٩٠ وإجبارُه على الإجازةِ؟ فأجاب: لا تجبُ الإجازةُ على الشيخِ، ولا يجوزُ أَخْذُ الأُجرةِ عليها.

وسُئِل أيضاً عن رَجُلٍ أجازه الشيخُ بالإقراءِ، ثم بانَ أنه لا دينَ له. وخاف الشيخُ مِنْ تفريطِه، فهل له النزولُ عن الإجازة؟ فأجاب: لا تَبْطُلُ الإجازةُ بكونه غيرَ دَيِّن.

---

(١) (أ): «الامتناعهم» وهو سهو من الناسخ.

(٢) أي: علم عدم أهليته.

(٣) موهوب بن عمر بن موهوب، صدر الدين المصري الفقيه الشافعي (ت: ٦٦٥هـ) من مؤلفاته: «الدر المنظوم في حقائق العلوم»، «الفتاوى». انظر: حسن المحاضرة ١/٣٤٩، كشف الظنون ٢/١٢٣٠، معجم المؤلفين ٣/٩٤٢.

وأمَّا أَخْذُ الأجرةِ على التعليم فجائزٌ. ففي البخاريّ[1]: «إنَّ أحقَّ ما أخَذْتُم عليه أجراً كتابُ الله». وقيل: إنْ تَعَيَّنَ عليه لم يَجُزْ، واختاره الحَلِيمي[2]. وقيل: لا يجوزُ مطلقاً، وعليه أبو حنيفةَ لحديثِ أبي داودَ[3]، عن عبادةَ بن الصامت: أنه عَلَّم رجلاً من أهل الصُّفَّة القرآنَ فأهدى له قوساً، فقال له النبيُّ ﷺ: «إنْ سَرَّك أن تُطَوَّقَ بها طَوْقاً من نار فاقْبَلْها».

وأجاب مَنْ جَوَّزه: بأنَّ في إسناده مقالاً، ولأنه تبرَّع بتعليمه، فلم يستحقَّ شيئاً، ثم أُهْدِيَ إليه على سبيل العِوَض، فلم يَجُزْ له الأخذُ، بخلاف مَنْ يَعْقِدُ معه إجارةً قبل التعليم.

---

(١) صحيح البخاري (١٠/١٩٨ – ١٩٩) مع الفتح، ك: الطب، ب: الشروط في الرقية بفاتحة الكتاب، ح ٥٧٣٧.

(٢) لم نجده في «المنهاج» في مظانِّه، وهو في البرهان ٢/٨٩.

(٣) في سننه (٣/٤٥٣–٤٥٤)، ك: البيوع والإجارة، ب: في كسب المعلّم، ح ٣٤١٦، وأخرجه أيضاً: ابن ماجه في سننه (٢/٧٣٠) ك: التجارات، ب: الأجر على تعليم القرآن، ح ٢١٥٧ وفي إسناده المغيرة بن زياد الموصليّ أبو هاشم، مختلف فيه، وثقه وكيع والنسائي وابن معين، وضعفه الإمام أحمد وأبو أحمد الحاكم: كما في الميزان (٤/١٦٠)، وقال ابن حجر: صدوق له أوهام، كما في التقريب /٩٦٤ برقم ٦٨٨٢ وكذا الأسود بن ثعلبة، لا يعرف، قاله ابن المديني كما في المصدر السابق نفسه (١/٢٥٦)، ونقل المنذري في مختصر سنن أبي داود له (٥/٧٠) عن الإمام أحمد أنه قال عنه: «ضعيف الحديث، حدَّث بأحاديث مناكير، وكل حديث رفعه فهو منكر». وفي التقريب /١٤٥، برقم ٥٠٤، «مجهول». وصححه الشيخ الألباني في صحيح سنن ابن ماجه (٢/٢١١) برقم ١٧٦٤، وفي الصحيحة (١/٥١٣–٥١٧) برقم (٢٥٦) وكذا صححه من حديث أُبيّ رضي الله عنه ونحوه في صحيح ابن ماجه برقم ١٧٦٥، وأحال على الإرواء برقم ١٤٩٣ والصحيحة أيضاً، وصححه الشيخ باعتبار طرقه وشواهده.

وفي «البستان» لأبي الليث[1]: «التعليمُ على ثلاثةِ أوجه، أحدُها: للحِسبة، ولا يأخذُ به عِوَضاً. والثاني: أن يُعَلِّم بالأُجْرة، والثالث: أن يعلِّمَ بغيرِ شرطٍ، فإذا أُهْدِيَ إليه قَبِلَ، فالأول مأجورٌ، وعليه عمل الأنبياء، والثاني: مختلَفٌ فيه. والأرجحُ الجوازُ. والثالثُ يجوزُ إجماعاً لأنَّ النبيَّ ﷺ كان مُعَلِّماً للخَلْقِ، وكان يَقْبَلُ الهديةَ».

* * *

/ فائدة رابعة[2]

٢٩١/١

كان ابنُ بَصْحانَ[3] إذا ردَّ على القارئ شيئاً فاته فلم يَعْرِفه كَتَبه عليه عنده، فإذا أكمل الخَتْمة، وطلب الإجازةَ، سأله عن تلك المواضعِ فإنْ عَرَفَها أجازه، وإلاَّ تركَه يجمعُ خَتْمَةَ أخرى.

* * *

(١) البستان ٣١٧.

(٢) انظر: النشر ٢/٢٠٥.

(٣) كذا في النسخ: «بصحان» بالحاء، والصواب بالخاء المعجمة، وهو: محمد بن أحمد ابن بَصْخان، أبو عبدالله بدر الدين الدمشقي المقرئ (ت: ٧٤٣هـ) من مؤلفاته: «شرح الشاطبية» لم يتمه، مؤلف في وقف حمزة وهشام. انظر: طبقات القراء ٣/١٢٧٤، غاية النهاية ٢/٥٧، الدررالكامنة ٣/٣٩٨.

فائدة أخرى

على مُريد تحقيقِ القراءات[1] وأحكامِ تلاوةِ الحروف أن يحفظَ كتاباً كاملاً يستحضر به اختلافَ القُرَّاء، وتمييز الخلافِ الواجبِ من الخلافِ الجائزِ[2].

* * *

فائدة أخرى

قال ابن الصَّلاح في «فتاويه»[3]: «قراءةُ القرآن كرامةٌ أكرم اللهُ بها البشرَ، فقد ورد أنَّ الملائكةَ لم يُعْطَوا ذلك، وأنها حريصةٌ لذلك على استماعهِ من الإنس».

* * *

(١) انظر: منجد المقرئين ٥٢، النشر ٢ / ١٩٩.

(٢) قال ابن الجزري في النشر ٢ / ٢٠٠: «فاعلم أن الفرق بين الخلافين «الواجب والجائز» أن خلاف القراءات والروايات والطرق خلاف نص ورواية، فلو أخل القارئ بشيء منه كان نقصاً في الرواية، فهو وضده واجب في إكمال الرواية.
وخلاف الأوجه ليس كذلك إذ هو على سبيل التخيير، فبأي وجه أتى القارئ أجزأ في تلك الرواية، ولا يكون إخلالاً بشيء منها، فهو وضده جائز في القراءة...».

(٣) فتاوى ابن الصلاح ١ / ٢٣٤.

٢٩٢/١

/ النوع الخامس والثلاثون

في آداب تلاوته وتاليه(١)

أَفْرَدَه بالتصنيفِ جماعةٌ منهم النوويُّ في «التبيان»، وقد ذَكَرَ فيه وفي «شرح المهذب»(٢) وفي «الأذكار»(٣) جملةً من الآدابِ، وأنا أُلَخِّصُها هنا / وأزيدُ عليها أضعافَها، وأُفَصِّلها مسألةً مسألةً ليَسْهُلَ تناولُها: [١٢١]

* * *

مسألة

يُسْتَحَبُّ الإكثارُ مِنْ قراءةِ القرآنِ وتلاوتِه. قال تعالى مُثْنِياً على مَنْ كان ذلك دَأْبَه: ﴿يَتْلُونَ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ﴾ [آل عمران: ١١٣].

---

(١) انظر: جمال القراء ١/ ٩١، المرشد الوجيز ١٩٣، البرهان ٢/ ٨١، التحبير ٣١٧.

(٢) المجموع شرح المهذب للشيرازي، وقف فيه النووي رحمه الله إلى باب الربا ولم يتمه، وهو مطبوع. انظر: طبقات الشافعية للسبكي ٨/ ٣٩٨، وكشف الظنون ٢/ ١٩١٢.

(٣) مطبوع.

وفي الصحيحَيْن[1] من حديثِ ابنِ عمرَ: «لا حَسَدَ إلا في اثنتين: رجلٍ آتاه اللهُ القرآنَ، فهو يقومُ به آناء الليلِ وآناءَ النهار».

وروى الترمذيُّ[2] من حديثِ ابنِ مسعودٍ: «من قرأ حرفاً من كتابِ الله فله به حسنةٌ، والحسنةُ بعَشْرِ أمثالِها».

وأخرج[3] من حديثِ أبي سعيدٍ عن النبيِّ ﷺ، يقول الربُّ سبحانه وتعالى: «مَنْ شغله القرآنُ وذِكْري عن مَسْألتي أعطَيْتُه أفضلَ ما أُعْطي السائلينَ، وفَضْلُ كلامِ الله على سائر الكلامِ كفَضْلِ اللهِ على سائر خلقه».

---

(١) صحيح البخاري (٩ / ٧٣) مع الفتح، ك: فضائل القرآن، ب: اغتباط صاحب القرآن، ح ٥٠٢٥ وكذا من حديث أبي هريرة رضي الله عنه برقم ٥٠٢٦. وصحيح مسلم (١ / ٥٥٨-٥٥٩) ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: فضل من يقوم بالقرآن ويعلّمه... ح ٨١٥، وكذا من حديث ابن مسعود رضي الله عنه نحوه برقم ٨١٦.

(٢) في سننه (٥ / ٣٣) ك: فضائل القرآن، ب: ما جاء فيمن قرأ حرفا من القرآن ما له من الأجر، ح ٢٩١٠، وقال: «حسن صحيح غريب من هذا الوجه» وهو عند مسلم نحوه كما تقدم، وانظر السلسلة الصحيحة للشيخ الألباني (٢ / ٢٦٣) ح ٦٦٠ فقد صححه.

(٣) أي: الترمذي في سننه (٥ / ٤٥-٤٦) ك: ثواب القرآن، ب ٢٥: بدون عنوان، ح ٢٩٢٦ وقال: «حسن غريب» وكذا أخرجه الدارمي في سننه (٤ / ٢١١٢) ك: فضائل القرآن، ب: فضل كلام الله على سائر الكلام وكذا العقيلي في الضعفاء (٤ / ٤٩) في ترجمة محمد بن الحسن الهمداني، وقال: «لا يتابع عليه». وقال الإمام أحمد: «ضعيف الحديث» ومداره عند الجميع على عطية العوفي وهو ضعيف. وأورده الذّهبي في الميزان (٣ / ٥١٥) وقال: «حسَّنه الترمذي فلم يحسن» وسأل ابن أبي حاتم أباه عن هذا الحديث -كما في علل الحديث له (٢ / ٨٢) ح ١٧٣٨- فقال: «هذا حديث منكر ومحمد بن الحسن ليس بالقويّ» وانظر: اللآلي المصنوعة (٢ / ٣٤٣) وضعيف الترمذي للشيخ الألباني / ٣٣٢-٣٣٣، ح٢٩٢٦، والسلسلة الضعيفة ٣ / ٥٠٦ برقم ١٣٣٥ .

وأخرج مسلمٌ(١) مِنْ حديث أبي أُمامةَ: «اقرؤوا القرآنَ فإنه يأتي يومَ القيامة شفيعاً لأصحابه».

وأخرج البيهقيُّ(٢) من حديثِ عائشةَ: «البيت الذي يُقْرأ فيه القرآن يتراءى لأهلِ السماءِ كما تتراءَىٰ النجومُ لأهل الأرض».

/ وأخرج(٣) من حديث أنسٍ: «نَوِّروا منازلَكم بالصلاةِ وقراءةِ القرآن». ١/٢٩٣

وأخرج(٤) من حديثِ النعمانِ بنِ بشيرٍ: «أفضلُ عبادةِ أمتي قراءةُ القرآن».

---

(١) في صحيحه (١/٥٥٣) ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: فضل قراءة القرآن وسورة البقرة، ح ٨٠٤.

(٢) في الشعب (٢/٣٤١) ب: في تعظيم القرآن، فصل في إدمان تلاوته. في إسناده ابن لهيعة، ضعيف في غير رواية العبادلة عنه كما تقدم، وهنا من غير طريقهم، وعزاه في كنز العمال (١/٥١٤) ح ٢٢٩١ للبيهقي فقط، وضعَّفه الشيخ الألباني في ضعيف الجامع الصغير /برقم ٢٣٨٢.

(٣) أي: البيهقي في المصدر السابق نفسه (٢/٣٥٨). في إسناده كثير بن عبدالله الأبلّي أبو هاشم منكر الحديث، شبه المتروك كما في الميزان (٣/٤٠٦) وضعَّفه الشيخ الألباني. انظر: ضعيف الجامع الصغير (ح ٥٩٨٧) وفي طبعة زهير الشاوش برقم (٥٩٧٥) وبه ضعّفه أبو زرعة فقال: «واهي الحديث كما في الفيض (٦/٢٩٠)، ح ٩٢٩١.

(٤) أي: البيهقي في المصدر نفسه (٢/٣٥٤) ح ٢٠٢٢، ضعيف جداً في إسناده عباد ابن كثير الثقفي البصري، متروك، قال الإمام أحمد: روى أحاديث كذب، انظر: التقريب /٤٨٢، برقم ٣١٥٦، ضعفه الحافظ العراقي من حديث النعمان وأنس رضي الله عنهما. انظر: المداوي لعلل الجامع الصغير وشرح المناوي للغماري (٢/١٠٩، ١١٠)، وضعّفه الشيخ الألباني في ضعيف الجامع الصغير برقم ١١٢٥.

وأخرج[1] من حديثِ سَمُرةَ بنِ جُنْدُبٍ: «كلُّ مُؤدِبٍ يحبُّ أَنْ تُؤْتَىٰ أُدْبَتُه[2]، وأُدْبَةُ[3] الله القرآنُ فلا تَهْجُروه».

وأخرج[4] من حديثِ عَبيدَة الملكي[5] مرفوعاً وموقوفاً: «يا أهل القرآن لا تَتَوَسَّدوا القرآن، واتلوه حَقَّ تلاوتِه آناءَ الليل والنهار، وأَفْشُوه، وتَدَبَّروا ما فيه لعلكم تفلحون».

(١) أي: البيهقي في المصدر نفسه (٢/ ٣٥٢) ح ٢٠١٢ بتفاوت يسير عما نقله عنه المؤلف، وعزاه في كنز العمال (١/ ٥١٤) ح ٢٢٨٦ له فقط وضعفه الشيخ الألباني في ضعيف الجامع الصغير برقم ٤٢٥٢ وفي طبعة زهير الشاوش برقم (٤٢٤٧).

(٢) (م): مأدبته، وفي البيهقي «مآدبه».

(٣) في البيهقي «وأدب».

(٤) أي: البيهقي في الشعب (٢/ ٣٥٠-٣٥١) ب: في تعظيم القرآن: ح ٢٠٠٧، ٢٠٠٩، مرفوعاً وموقوفاً. ضعيف؛ في إسناده أبو بكر بن عبدالله بن أبي مريم الغساني ضعيف، كما تقدم، ومن طريق أبي بكر بن عبدالله، أخرجه أبو نعيم في أخبار أصبهان (١/ ٢٦٠) (طبعة ليدن). وهو في التاريخ الكبير للبخاري (٦/ ٨٣-٨٤) في ترجمة عَبِيْدة المليكي، وساقه أيضاً بإسناده موقوفاً ومختصراً من طريق أبي بكر بن عبدالله المذكور. وعزاه الهيثمي في مجمع الزوائد (٢/ ٢٥٢) للطبراني في الكبير، وضعَّفه بأبي بكر بن أبي مريم المذكور. وكذا ضعَّفه الشيخ الألباني في تعليقه على المشكاة ح برقم ٢٢١٠

(٥) كذا في أ، ع، س، وسائر النسخ: «المكي» وكلاهما تصحيف وصوابه المليكيّ أو الأملوكي كما في مصادر التخريج والترجمة. انظر: التاريخ الكبير (٦/ ٨٣-٨٤)، والجرح والتعديل (٦/ ٩٠).

وقد كان للسلف في قَدْرِ القراءة عاداتٌ: فأكثرُ ما وَرَدَ في كثرةِ القراءةِ مَنْ كان يَخْتِمُ في اليومِ والليلة ثمانيَ خَتَمات: أربعاً في الليل، وأربعاً في النهار، ويليه مَنْ كان يَخْتِمُ في اليومِ والليلةِ أربعاً، ويَليه ثلاثاً، ويَليه خَتْمتين(١) ويَليه خَتْمةً.

وقد ذمَّتْ عائشةُ ذلك، فأخرج ابن أبي داودَ(٢) عن مُسْلم بِن مِخْرَاقٍ قال: قلتُ لعائشةَ: «إن رجالاً يقرأ أحدهم القرآن في ليلة مرتين أو ثلاثاً فقالت: قرؤوا ولم يقرؤوا، كنت أقوم مع رسول الله ﷺ ليلةَ التمام(٣)، فيقرأُ بالبقرة وآلِ عمران والنساءِ، فلا يمرُّ بآيةٍ فيها استبشارٌ إلا دعا ورَغِبَ، ولا بآية فيها تخويفٌ إلا دعا واستعاذ».

(١) قوله: «ختمتين» مفعول مطلق لعامل مقدر أي: من كان يختم ختمتين، وكذا ما قبله.

(٢) لم أقف عليه في المصاحف له فيما بحثت، ولعلّه من كتاب آخر له، والله أعلم. والأثر أخرجه أحمد في مسنده (٦/٩٢، ١١٩) ح ٢٤٦٥٣، ٢٤٩١٩، وفي إسناده ابن لهيعة وقد اختلط، إلا أنّه تابعه يحيى بن أيّوب الغافقي -وهو صدوق كما في التقريب /١٠٤٩- عن شيخه الحارث الحضرمي، رواه من طريقه ابن الضريس في فضائل القران ٦٧/ب: «الرّجل يمرّ بآية تخويف ورحمة، فيسأل أو يتعوذ»، ح ٧ وكذا البيهقي في سننه الكبرى (٢/٣١٠) ك: الصلاة، ب: الوقوف عند آية الرّحمة وآية العذاب... وأيضاً يشهد لبعضه ما في صحيح مسلم (١/٥٣٦-٥٣٧) ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: استحباب تطويل القراءة في صلاة الليل، ح ٧٧٢. فالأثر لا يقل عن درجة الحسن إن شاء الله تعالى، و كذا لبعضه شاهد من حديث عوف بن مالك الأشجعي عند البيهقي.

(٣) بكسر التاء وفتحها، وهي ليلة أربع عشرة من الشهر، أو أطول ما يكون من ليالي الشتاء، وهي أطول ليلة في السنة. انظر: النهاية ١/١٩٧.

ويلي ذلك مَنْ كان يَخْتِمُ في ليلتين، ويليه مَنْ كان يَخْتِمُ في كلٍّ ثلاثٍ، وهو حَسَنٌ. وكَرِه جماعاتٌ الخَتْمَ في أقلَّ مِنْ ذلك[1]؛ لما روى أبو داودَ[2] والترمذيُّ[3] وصحَّحه مِنْ حديثِ عبدِ الله بن عمرو[4] مرفوعاً: «لا يَفْقَه مَنْ قرأ القرآن في أقلَّ من ثلاث».

وأخرج ابنُ أبي داودَ[5] وسعيدُ بنُ منصورٍ[6] عن ابن مسعودٍ موقوفاً قال: «لا تقرؤوا القرآنَ في أقلَّ من ثلاث».

(١) كأبي عبيد القاسم بن سلاّم وإسحاق بن راهويه. انظر: فضائل القرآن لأبي عبيد ١/٣٥٤، وفضائل القرآن لابن كثير: ١٣٥-١٣٦.

(٢) في سننه (٢/٧٦، ٧٨-٧٩) ك: الصلاة، ب: في كم يقرأ القرآن، ح١٣٩٠ وب: تحزيب القرآن، ح ١٣٩٤، وكذا رواه الفريابي في فضائل القرآن / ٢٢٤-٢٢٥، ح ١٤٢-١٤٥ وسنده صحيح، رجاله ثقات وانظر الحاشية التالية.

(٣) في سننه (٥/٦٤) ك: القراءات، ب: في كم يختم القرآن، ح٢٩٤٩ وقال الترمذي: «حسن صحيح». ورواه عبد الرزاق في مصنفه (٣/٣٥٦) ك: فضائل القرآن، ب: إذا سمعت السجدة وأنت تصلّي، وفي كم يُقرأ القرآن، ٥٩٥٨، والنسائي في فضائل القرآن / ١٢٠، ب: في كم يقرأ القرآن، ح٩٢، وصححه الشيخ الألباني في صحيح الترمذي، ح ٢٣٤٩ والصحيحة له، ٤/١٨ ح١٥١٣، انظر الحاشية السابقة.

(٤) ع، ومطبوعة أبي الفضل: «عمر» والمثبت هو الصواب كما في مصادر التخريج.

(٥) لم أقف عليه في المصاحف، لعلّه أخرجه في كتاب آخر له -والله أعلم- وانظر الحاشية التالية.

(٦) في سننه (٢/٤٤٢) ك: فضائل القرآن، ح١٤٦، وقال الحافظ ابن حجر -في فتح الباري (٩/٩٧)-: «رواه بإسناد صحيح»، وكذا صحح إسناده محقق السنن، ورواه البيهقي أيضاً في السنن الكبرى (٢/٣٩٦) ك: الصلاة، ب: مقدار ما يستحب له أن يختم فيه القرآن وكذا في الشعب (٢/٣٩٥) ح ٢١٧٣، وكذا الفريابي في فضائل القرآن / ٢٢٥-٢٢٦، ح ١٤٦، ١٤٧، بنحوه.

وأخرج أبو عبيد[1] عن معاذ بن جبل: «أنه كان يَكْره أن يُقْرأَ القرآنُ في أقلَّ من ثلاثٍ». وأخرج أحمدُ[2] وأبو عبيد[3] عن سعدِ بن المنذرِ –وليس له غيرُه– قال: «قلت يا رسولَ اللهِ: أقرأُ القرآن في ثلاثٍ»؟ قال: «نعم إن استطعْتَ».

/ويليه مَنْ خَتَمَ في أربعٍ ثم في خمسٍ ثم في ستٍ ثم في سبعٍ، وهذا ٢٩٤/١ أوسطُ الأمورِ وأحسنُها، وهو فِعْلُ الأكثرِين من الصحابةِ وغيرِهم.

---

(١) في فضائل القرآن (١/ ٣٥٠) ب: القارئ يقرأ القرآن في سبع ليال إلى ثلاث، ح ٢٧٨، وكذا عبد الرّزاق في مصنفه (٣/ ٣٥٤) ك: فضائل القرآن، ب: في كم يقرأ القرآن، ح ٥٩٥٠ وإسناده صحيح، رجاله ثقات كلهم.

(٢) لم أقف عليه في مسنده فيما بحثت، وعزاه له الحافظ ابن كثير في فضائل القرآن ١٣٤، وصرَّح أنه رواه في مسنده، وقال: إسناده جيّد قويّ، وكذا ذكره الحافظ ابن حجر في أطراف المسند (٢/ ٤٦٥) ح ٢٦٠٧ وقال محققه د. زهير الناصر: «لم أجده في المطبوع»، ويبدو أنّه سقط منه، ولأنّ الهيثمي أيضاً عزاه له كما سيأتي.

(٣) في فضائل القرآن (١/ ٣٤٨–٣٤٩) ب: القارئ يقرأ القرآن في سبع ليال إلى ثلاث، ح ٢٧١ وكذا الطبراني في الكبير (٦/ ٥١) ح ٥٤٨١، وابن المبارك في الزهد والرّقائق (٢/ ٧٧٢–٧٧٣)، ح ١٠٠٦، جميعهم من طريق ابن لهيعة وكذا ذكره الحافظ ابن كثير بإسناد أبي عبيد في فضائل القرآن له ١٣٤، ١٣٥، وقال: «هذا إسناد جيد قوي حسن ... وابن لهيعة إنما يُخشى من تدليسه أو سوء حفظه وقد صرَّح هاهنا بالسماع، وهو من الأئمة العلماء بالدّيار المصرية في زمانه».
وقال الهيثمي في –مجمع الزوائد (٢/ ٢٦٨)–: «رواه أحمد والطبراني في الكبير وفيه ابن لهيعة». وذكره في (٧/ ١٧١) فقال: «رواه أحمد وفيه ابن لهيعة وحديثه حسن وفيه ضعف»، ويتقوى الحديث بشواهده المتقدمة ويُحسَّن. انظر ما تقدم.

أخرج الشيخان(١) عن عبدِ الله بن عمرو قال: «قال لي رسول الله ﷺ: «اقرأ القرآنَ في شهرٍ». قلت: إني أجدُ قوةً. قال: «اقْرَأه في عَشْر». قلت: إني أجدُ قوةً. قال: «اقرأه في سَبْعٍ، ولا تَزِدْ على ذلك».

وأخرج أبو عبيدٍ(٢) وغيرُه من طريقِ واسع بنِ حبَّانَ عن قيسِ بن أبي صَعْصَعَةَ -وليس له غيرُه- أنه قال: يا رسولَ اللهِ في كم أقرأُ القرآنَ؟ قال: «في خمسَ عشرةَ». قلت: إني أجِدُني أقوىٰ من ذلك. قال: «اقرَأْه في جمعةٍ». ويلي ذلك مَنْ ختم في ثمانٍ، ثم في عَشْرٍ، ثم في شهر، ثم في شهرين. أخرج ابن أبي داود(٣) عن مكحول قال: «كان أقوياءُ أصحابِ رسول الله ﷺ يقرؤون القرآنَ في سبعٍ، وبعضُهم في شهرٍ، وبعضُهم في شهرين، وبعضُهم في أكثرَ من ذلك». وقال أبو الليث في «البستان»(٤): «ينبغي للقارئ أَنْ يَخْتِمَ في السنةِ مرَّتين إن لم يَقْدِرْ على الزيادةِ. وقد

(١) البخاري في صحيحه (٩/ ٩٥) مع الفتح ك: فضائل القرآن، ب: في كم يقرأ القرآن؟ ح ٥٠٥٤، ومسلم في صحيحه (٢/ ٨١٤) ك: الصيام، ب: النّهي عن صوم الدّهر لمن تضرر به...، ح ١٨٤، مع بعض تفاوت في اللفظ، والمعنى متقارب.

(٢) في فضائل القرآن (١/ ٣٤٧)، ب: القارئ يقرأ القرآن في سبع ليال إلى ثلاث، ح ٢٦٤. رجاله ثقات سوى حِبّان بن واسع، صدوق، وكذا ابن لهيعة صدوق اختلط بعد احتراق كتبه، وكذا رواه الطبراني في الكبير (١٨/ ٣٤٤-٣٤٥)، ح ٨٧٧، وقال الهيثمي -في مجمع الزوائد (٢/ ٢٦٩)-: «وفيه ابن لهيعة وفيه كلام»، وهو ضعيف في غير رواية العبادلة عنه عند أكثر العلماء ومنهم من يُحسّن حديثه حتى في غير العبادلة، كما تقدَّم عن الحافظ ابن كثير والهيثمي، والله أعلم.

(٣) لم أقف عليه في كتاب المصاحف له فيما بحثت، كذا عزاه النووي في التبيان/ ٥٥ لابن أبي داود مطولاً نحوه.

(٤) البستان ٣١٦.

[١٢٢] رَوَى الحسنُ بن زياد[١] / عن أبي حنيفةَ أنه قال: «مَنْ قرأ القرآنَ في كلِّ سنةٍ مرتين، فقد أدَّى حقَّه؛ لأنَّ النبيَّ[٢] ﷺ عَرَضَ على جبريلَ في السنةِ التي قُبِض فيها مرتين».

وقال غيرُه[٣]: يُكره تأخيرُ خَتْمه أكثرَ من أربعين يوماً بلا عُذْرٍ، نصَّ عليه أحمد[٤]؛ لأن عبدَ الله بنَ عمرو سأل النبيَّ ﷺ في كم يُخْتَمُ القرآن؟ قال: «في أربعين يوماً». رواه أبو داود[٥].

وقال النووي في الأذكار[٦]: «المختار أن ذلك يختلفُ باختلافِ الأشخاصِ، فمَنْ كان يَظْهر له بدقيقِ الفكرِ لطائفُ ومعارفُ فليَقْتَصِرْ على قَدْرٍ يَحْصُلُ له معه كمالُ فَهْم ما يَقْرَأُ، وكذلك / مَنْ كان مشغولاً بنشرِ العلمِ أو فَصْلِ الحكومات[٧] أو غيرِ ذلك مِنْ مُهِمَّات الدينِ والمصالحِ العامَّة، فَلْيَقْتَصِرْ على قَدْرٍ لا يَحْصُلُ بسببه إخلالٌ بما هو مُرْصَدٌ له ولا فواتُ كمالِه، وإن لم يكنْ من هؤلاء المذكورين فليستَكْثِرْ ما أمكنَه مِنْ غيرِ خروجٍ إلى حدِّ المَلَل أو الهَذْرَمةِ[٨] في القراءة».

١/٢٩٥

(١) أبو علي الأنصاري الكوفي اللؤلؤي صاحب الإمام أبي حنيفة (ت: ٢٠٤هـ). انظر: لسان الميزان ٢/٢٠٨، الطبقات السنية ٣/٥٩.

(٢) تقدم تخريجه في ص: ٣٣٤.

(٣) انظر: البرهان للزركشي ٢/١٠٢.

(٤) انظر: المغني لابن قدامة ٢/٦١١-٦١٢.

(٥) في سننه (٢/٧٩) ك: الصلاة، ب: تحزيب القرآن، ح ١٣٩٥، وقد تقدم تخريجه مفصلاً، وبيان حكمه وأنّه صحيح كما في صحيح سنن أبي داود برقم ١٣٩٥.

(٦) الأذكار ١٨٢.

(٧) (ب): «الخصومات».

(٨) هذرم القرآن: أسرع في قراءته، فلم يتدبّر معانيه.

مسألة

نسيانُه كبيرةٌ، صَرَّح به النوويُّ في «الروضة»[1] وغيرِها[2] لحديثِ أبي داودَ[3] وغيرِه: «عُرِضَتْ عليَّ ذنوبُ أُمَّتي، فلم أرَ ذَنْباً أعظمَ مِنْ سورةٍ من القرآن أو آيةٍ أُوْتيها رجلٌ ثم نَسِيها»، ورَوَىٰ[4] أيضاً حديثَ: «من قرأ

(١) وهو «روضة الطالبين وعمدة المفتين» اختصره من شرح الوجيز للرافعي. والنصُّ فيه (٢٢٣/١١).

(٢) المجموع ١٩٥/٢-١٩٦.

(٣) رواه في سننه (٢٢٦/١-٢٢٧) ك: الصلاة، ب: في كنس المسجد، ح ٤٦١ وكذا الترمذي في سننه (٣٧/٥) ك: فضائل القرآن، ب١٩ بدون عنوان، ح ٢٩١٦ وقال: «غريب لا نعرفه إلاَّ من هذا الوجه، وذاكرت به محمد بن إسماعيل فلم يعرفه واستغربه، قال محمد: ولا أعرف للمطلب بن عبد الله بن حنطب سماعا من أصحاب النبيّ ﷺ إلا قوله: حدثني من شهد خطبة النبيّ ﷺ، وسمعت عبد الرّحمن بن مهدي يقول: لا نعرف للمطلب سماعاً من أحد من أصحاب النبيّ ﷺ وقال عبدالله: وأنكر علي بن المديني أن يكون المطلب سمع من أنس رضي الله عنه». والحديث رواه أيضاً أبو يعلى في مسنده (٢٥٣/٧-٢٥٤)، (ح ٤٢٦٥)، وابن خزيمة في صحيحه (٢٧١/٢) ك: الصلاة، ... ب: فضل إخراج القذى من المسجد، ح ١٢٩٧، وضعفه الشيخ الألباني في تعليقه عليه، وكذا ضعّفه في ضعيف سنن أبي داود ‎/٤٤، ح٤٦١ وفي طبعة المعارف ٤٢ ح ٤٦١ وفي ضعيف الجامع الصغير، ‎/٥٤٢ ح ٣٧٠٠ وضعيف سنن الترمذي، ص ٣٥١، ح ‎/٣٠٩٥ ٥٥٨ وفي طبعة المعارف ٣٣٠، ح ٢٩١٦.

(٤) أي: أبو داود في المصدر السابق نفسه (١٠٧/٢) ك: الصلاة، ب: التشديد فيمن حفظ القرآن ثم نسيه، ح١٤٧٤ مع اختلاف يسير عمّا ذكره المصنّف، ونقل المحقق -

القرآنَ ثم نَسِيه لقيَ اللهِ يومَ القيامة أَجْذَمَ». وفي الصحيحيْن[1]: «تعاهدوا القرآن فوالذي نفسُ محمدٍ بيدِه لهُوَ أشَدُّ تفلُّتاً من الإبلِ في عُقلِها»[2].

* * *

مسألة

يُسْتَحَبُّ الوضوءُ لقراءةِ القرآن؛ لأنه أفضلُ الأذكار. وقد كان ﷺ يَكْرَهُ أن يَذْكُرَ اللهَ إلا على طُهْرٍ، كما ثَبَتَ في الحديثِ[3].

= عن المنذري أنّ في إسناده يزيد بن أبي زياد، ولا يحتج بحديثه، قال الحافظ ابن حجر -في التقريب / ١٠٧٥ برقم ٧٧٦٨-: «ضعيف، كبرَ وصار يتلقن وكان شيعياً»، وكذا عيسى بن فائد مجهول كما في المصدر نفسه / ٧٧٠، برقم ٥٣٥٤.
وضعفه الشيخ الألباني في الضعيفة (٣/٥٢٩-٥٣٠) ح برقم ١٣٥٤ وضعيف الجامع الصغير، ح ٥١٥٣ وضعيف سنن أبي داود / ١٤٥، برقم ٣١٧ وفي طبعة المعارف ١١١، ح ١٤٧٤.

(١) صحيح البخاري (٩/ ٧٩) مع الفتح، ك: فضائل القرآن، ب: استذكار القرآن وتعاهده، ح ٥٠٣٣، وصحيح مسلم (١/ ٥٤٥) ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: فضائل القرآن وما يتعلق به، ح ٧٩١.

(٢) جمع عِقال: وهو الحبل الذي يُعقل به البعير.

(٣) رواه أبو داود في سننه (١/ ٢٣) ك: الطهارة، ب: أيردّ السّلام وهو يتبول، ح ١٧، والنسائي في سننه (١/ ٣٧) ك: الطهارة، ب: ردّ السلام بعد الوضوء، ح ٣٨، وابن ماجه في سننه (١/ ١٢٦) ك: الطهارة، ب: الرّجل يُسلّم عليه وهو يبول، ح٣٥٠، وأحمد في مسنده (٥/ ٨٠-٨١) ح٢٠٧٨١، ٢٠٧٧٩.

قال إِمام الحَرمين[1]: «ولا تُكره القراءةُ للمُحْدِث؛ لأنه صَحَّ[2] أنَّ النبي ﷺ

= وصححه الشيخ الألباني في صحيح أبي داود برقم ١٣ وفي طبعة المعارف ١٦ ح ١٧، وصحيح ابن ماجه (١/١٢٦) برقم ٢٨٥، وفي الصحيحة (٢/٤٨٧) برقم ٨٣٤، ولفظه: «إنّي كرهت أن أذكر الله إلاّ على طُهر أو طهارة»، وكذا صححه النووي كما في اللولؤ المصنوع في الأحاديث والآثار التي حكم عليها النووي في المجموع /٩٥ و١٥٣، برقم ٢٤٢ و٤٢٨.

(١) انظر: المجموع ٢/١٨٨.

(٢) كذا ذكره النووي في المجموع (٢/١٨٩)، المسألة السادسة فقال: «قد صحّ عن النبي ﷺ أنّه كان يقرأ مع الحدث». والحديث عند أصحاب السنن الأربعة وغيرهم من حديث عليّ رضي الله عنه بنحوه، انظر: سنن أبي داود (١/١١٤-١١٥)، ك: الطهارة، ب: في الجنب يقرأ القرآن، ح ٢٢٩، وسنن الترمذي (١/١٩٠-١٩١) ك: الطهارة، ب: في الرجل يقرأ القرآن على كل حال ما لم يكن جنباً، ح ١٤٦ وقال: «حديث عليّ حديث حسن صحيح». وسنن النسائي (١/١٤٤) ك: الطهارة، ب: حجب الجنب من قراءة القرآن، ح٢٦٥، ٢٦٦، وسنن ابن ماجه (١/١٩٥) ك: الطهارة، ب: ما جاء في قراءة القرآن على غير طهارة، ح ٥٩٤، وصحيح ابن خزيمة (١/١٠٤) ك: الوضوء، ب: الرّخصة في قراءة القرآن... ح ٢٠٨، وصحيح ابن حبان، كما في الإحسان (٣/٧٩-٨٠) ك: الرقائق، ب: قراءة القرآن، ح ٧٩٩-٨٠٠، وصححه الحاكم في المستدرك (٤/١٠٧) ووافقه الذهبي، وقال الحافظ ابن حجر في الفتح (١/٤٠٨): «والحق أنّه من قبيل الحسن يصلح للحجة». مع ذلك ذكره الشيخ الألباني في ضعيف الترمذي برقم ٢٢، وفي طبعة المعارف ٣١، ح ١٤٦ ولم يُصِبْ في ذلك. وانظر تعليق الشيخ أحمد شاكر على هذا الحديث في النسخة المحققة من سنن الترمذي.

كان يَقْرَأ مع الحَدَث». قال في شرح المهذب[١]: «وإذا كان يقرأُ فعَرَضَتْ له ريحٌ أَمْسكَ عن القراءة، حتى يَسْتَتِمَّ خروجُها. وأمَّا الجُنُبُ والحائض فتَحْرُم عليهما القراءةُ. نعم يجوزُ لهما النظرُ في المصحفِ وإمْرارُه على القلبِ، وأمَّا مُتَنَجِّسُ الفَمِ فيُكره له القراءةُ. وقيل: تَحْرُم كمَسِّ المصحفِ باليدِ النَّجِسة».

* * *

/ مسألة

١/٢٩٦

وتُسَنُّ القراءةُ في مكانٍ نظيفٍ، وأفضلُه المسجدُ. وكَرِه قومٌ القراءةَ في الحمَّامِ[٢] والطريقِ[٣]. قال النووي[٤]: «ومذهبنا لا يُكْرَهُ فيهما». قال: «وكَرِهَها الشعبيُّ في الحُشِّ[٥] وبيتِ الرَّحى وهي تَدُور». قال: «وهو مقتضىٰ مذهبِنا».

* * *

(١) المجموع، شرح المهذَّب ٢/١٨٨.

(٢) ممن كرهها في الحمَّام «وهو مكان الاستحمام» علي بن أبي طالب، وجماعة من التابعين كالشعبي والحسن البصري، وحكي عن أبي حنيفة. انظر: التبيان: ٦٢.

(٣) وممن كرهها في الطريق الإمام مالك رحمه الله. انظر: المصدر السابق.

(٤) المجموع ٢/١٨٩، والتبيان ٧٤.

(٥) الحش: الكَنيف، مكان قضاء الحاجة.

مسألة[1]

ويُسْتَحَبُّ أَنْ يَجْلِسَ مُسْتقبِلاً مُتَخَشِّعاً بسَكينة ووَقارٍ، مُطْرِقاً رأسَه.

* * *

مسألة

ويُسَنُّ أن يَسْتاك تعظيماً وتَطْهيراً. وقد روىٰ ابنُ ماجه[2] عن عليّ موقوفاً، والبزَّارُ[3] بسندٍ جيد عنه مرفوعاً: «إِن أفواهَكم طرقٌ للقرآن

(١) انظر: المجموع ٢ / ١٩٠.

(٢) في سننه (١ / ١٠٦) ك: الطهارة، ب: السواك، ح ٢٩١، ضعيف، في إسناده عثمان ابن عمرو بن ساج فيه ضعف، كما في التقريب ٦٦٧ برقم ٤٥٣٨ وكذا بحر بن كنيز السقا ضعيف. انظر: المصدر نفسه ١٦٣، برقم ٦٤٢ ونقل المحقق تضعيفه عن الزوائد للبوصيري في تعليقه على الحديث المذكور. ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه (١ / ١٧٠) ك: الطهارة، ب: ما ذكر في السواك، وكذا البيهقي في السنن الكبرى (١ / ٣٨) ك: الطهارة، ب: تأكيد السواك عند القيام للصلاة.

وأورده الشيخ الألباني في ضعيف الجامع الصغير برقم ١٤٠١، ص ٢٠٢، وفي الضعيفة برقم ٢٢٧٥ .

(٣) في مسنده (٢ / ٢١٤-٢١٥) ح٦٠٣ مطولا مرفوعاً وقال: «وهذا الحديث لا نعلمه يُروى عن عليّ رضي الله عنه بإسناد أحسن من هذا الإسناد» ثم أشار إلى الرّواية الموقوفة، وأورده الهيثمي في كشف الأستار (١ / ٢٤٢) ك: الصلاة، ب: السواك، =

فطَيِّبوها بالسِّواك». قلت: ولو قَطَع القراءةَ وعاد عن قُرْبٍ فمقتضىٰ استحبابِ التعوُّذِ إعادةُ السِّواكِ أيضاً.

* * *

مسألة

ويُسَنُّ التعوُّذُ قبل القراءة. قال تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾ [النحل: ٩٨]، أي: أرَدْتَ قراءتَه. وذهب قومٌ إلى أنه يَتَعَوَّذُ بعدها لظاهر الآيةِ[١]، وقوم[٢] إلى وجوبِها لظاهرِ الأمرِ.

قال النوويُّ[٣]: «فلَو مَرَّ على قومٍ سَلَّم عليهم وعاد إلى القراءةِ، فإنْ أعاد التعوُّذَ كان حسناً». قال: «وصفتُه المختارةُ: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، وكان جماعةٌ من السلفِ يزيدون: السميع العليم»[٤] انتهى. وعن حمزةَ:

= ح ٤٩٦، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٢/٩٩): «رواه البزار ورجاله ثقات»، وذكر المصنف أنّه رواه بسند جيد.

(١) انظر: النشر ١/٢٥٤.

(٢) وهو داود الظاهري ومن تبعه. انظرَ: النشر ١/٢٥٨.

(٣) المجموع ٢/١٩٣، والتبيان ١٢١.

(٤) لحديث ورد في ذلك، وبعده: مِنْ هَمْزه ونفخه ونفثه. أخرجه أبو داود (٧٧٥)، والترمذي (٢٤٢) وغيرهما من حديث أبي سعيد الخدري بسند حسن، كما قال الألباني في تمام المنّة ١٧٦.

أستعيذ ونَسْتعيذ واسْتَعَذْتُ(١)، واختاره صاحبُ «الهداية»(٢) من الحنفية لمطابقة لفظِ القرآن. / وعن حَميد بن قيس: «أعوذ بالله القادر من الشيطان الغادر». وعن أبي السَّمَّال(٣): «أعوذ بالله القويِّ من الشيطانِ الغَوِيِّ». وعن قوم: «أعوذ بالله العظيم من الشيطانِ الرجيم». وعن آخرين: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم إِن الله هو السميع العليم». ١/٢٩٧

وفيها ألفاظٌ أخرى. قال الحلواني(٤) في «جامعه»: «ليس للاستعاذة حَدٌّ يُنْتَهى إليه، مَنْ شاء زاد ومن شاء نقص». وفي «النشر»(٥) لابن الجَزَري: «المختار عند أئمة / القراءة الجَهْرُ بها. وقيل يُسِرُّ مطلقاً، وقيل: فيما عدا الفاتحة. قال: «وقد أطلقوا اختيارَ الجهرِ، وقيَّده أبو شامةَ(٦) بقيدٍ لابُدَّ منه، [١٢٣]

---

(١) قال ابن الجزري: «ولا يصح». النشر ١/٢٤٦.

(٢) وهو علي بن أبي بكر بن عبد الجليل، أبو الحسن برهان الدين المرغيناني الحنفي (ت: ٥٩٣هـ)، «والهداية» شرح على مختصر له سماه «بداية المبتدي»، وهو مطبوع انظر: السير ٢١/٢٣٢، الجواهر المضية ٢/٦٢٧، الفوائد البهية ١١٤، كشف الظنون ٢/٢٠٣١. وانظر النص في الهداية (١/٢٥٣).

(٣) ر، ب: السماك: وتحتمل في (أ) وما أثبتناه الصواب كما في الكامل ١٥٥/ب وهو: قعْنب بن هلال بن أبي المغيث، البصري المقرئ، له رواية شاذة في كامل الهذلي (ت بعد: ١٥٠هـ). انظر: تاريخ الإسلام ٨/٥٧٦، طبقات القراء ١/١٥٩، ١٩٣، غاية النهاية ٢/٢٧. وتصحف في النشر ١/٢٤٩ أيضاً إلى «أبي السماك» ووردت كنيته في تاريخ الإسلام، وفي الموضع الأول من طبقات القراء بالكاف.

(٤) انظر: النشر ١/٢٥١، وكتاب الجامع للحلواني (ت بعد: ٢٥٠هـ) ذكره أيضاً ابن الباذش في الإقناع ٢/٦٠٤. وظاهر من النقول عنه أنه في القراءات.

(٥) النشر ١/٢٥٢.

(٦) في إبراز المعاني ١/٢١٩، ٢٢٥.

وهو أن يكونَ بحضرةِ مَنْ يَسْمَعُه». قال: «لأنَّ الجهرَ بالتعوُّذ إظهارُ شعارِ القراءة كالجَهْر بالتلبيةِ وتكبيراتِ العيدِ».

ومن فوائدِه[1]: أنَّ السَّامِعَ يُنْصِتُ للقراءة مِنْ أوَّلِها لا يفوتُه منها شيءٌ، وإذا أَخْفىٰ التعوُّذَ لم يَعْلَم السَّامعُ بها إلا بعد أن فاته من المَقْروء شيءٌ. وهذا المعنى هو الفارقُ بين القراءةِ في الصلاة وخارجها.

قال[2]: «واختلف المتأخرون في المراد بإخفائها: فالجمهورُ على أنَّ المرادَ به الإسرارُ، فلابُدَّ من التلفُّظِ وإسماعِ نفسِه. وقيل: الكِتْمان بأَنْ يذكرَها بقلبه بلا تلفُّظٍ». قال[3]: «وإذا قَطَعَ القراءةَ إعراضاً أو بكلامٍ أجنبيٍّ –ولو رَدًّا لسلامٍ– استأنفها، أو يتعلَّقُ بالقراءة فلا». قال: «وهل هي سُنَّةُ كِفايةٍ أو عينٍ، حتى لو قرأ جماعةٌ جملةً فهل يكفي استعاذةُ واحدٍ منهم كالتسميةِ على الأكل أو لا؟ لم أرَ فيه نصاً، والظاهرُ الثاني؛ لأنَّ المقصودَ اعتصامُ القارئِ والتجاؤُه بالله من شرِّ الشيطانِ، فلا يكونُ تعوُّذ واحدٍ كافياً عن آخر». انتهى كلامُ ابنِ الجَزَري.

* * *

(١) انظر: إبراز المعاني ١/٢٢٥.

(٢) أي: صاحب النشر ١/٢٥٤.

(٣) النشر ١/٢٥٩.

مسألة(١)

وليُحافِظْ على قراءةِ البسملةِ أولَ كلِّ سورةٍ غيرَ براءةَ؛ لأنَّ أكثرَ العلماء على أنها آيةٌ، / فإذا أَخلَّ بها كان تاركاً لبعض الخَتْمة عند الأكثرين(٢). ١/٢٩٨ فإن قرأ من أثناء سورة اسْتُحِبَّتْ له أيضاً، نصَّ عليه الشافعيُّ فيما نقله العَبَّادي(٣).

قال القراء(٤): ويتأكد(٥) عند قراءةِ نحوِ: ﴿ إِلَيۡهِ يُرَدُّ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِۚ ﴾ [فصلت: ٤٧]، و﴿وَهُوَ ٱلَّذِيٓ أَنشَأَ جَنَّٰتٖ﴾ [الأنعام: ١٤١] لِما في ذِكْرِ ذلك بعد الاستعاذةِ من البشاعةِ وإيهامِ رجوعِ الضميرِ إلى الشيطان.

قال ابن الجَزَريِّ(٦): «والابتداءُ بالآيِ وَسْطَ «براءةَ» قلَّ مَنْ تعرَّض له، وقد صرَّح بالبسملةِ فيه أبو الحسنِ السَّخاويُّ(٧)، وردَّ عليه الجَعْبَريُّ(٨).

(١) انظر: النشر ١/٢٥٩.

(٢) انظر: التبيان ٨٠، والبرهان ٢/٩٣.

(٣) انظر: البرهان ٢/٩٢.

(٤) انظر: النشر ١/٢٦٦.

(٥) يعني الإتيان بالبسملة.

(٦) انظر: النشر ١/٢٦٦.

(٧) انظر: جمال القراء ٢/٤٨٤.

(٨) انظر: كنز المعاني له ٢/١٩١.

مسألة

لا تحتاجُ قراءةُ القرآنِ إلى نيةٍ كسائرِ الأذكار، إلا إذا نَذَرها خارجَ الصلاة، فلابُدَّ مِنْ نيةِ النَّذْرِ أو الفَرْض، ولو عيَّن الزمانَ، فلو تركها لم يَجُزْ، نقله القَمُولي[1] في «الجواهر»[2].

* * *

مسألة

يُسَنُّ الترتيلُ في قراءةِ القرآنِ. قال تعالى: ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾ [المزمل: ٤]. وروى أبو داود[3] وغيرُه عن أمِّ سَلَمة: «أنها نَعَتَتْ قراءةَ النبيِّ ﷺ قراءةً مُفَسَّرةً حرفاً حرفاً». وفي البخاريِّ[4] عن أنس: أنه سُئِل عن قراءةِ رسول الله ﷺ فقال: «كانت مَدًّا» ثم قرأ ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ يَمُدُّ «الله»، ويَمُد «الرحمن»،

(١) أحمد بن محمد بن مكي، أبو العباس نجم الدين المصري الفقيه الشافعي (ت: ٧٢٧هـ)، من مؤلفاته: شرح الوسيط للغزالي في الفقه الشافعي، سمَّاه «البحر المحيط في شرح الوسيط» ثم لخصه وسمَّاه «جواهر البحر»، وهو مخطوط، وله تكملة لتفسير الرازي. انظر: الدرر الكامنة ١/٣٢٤، طبقات المفسرين ١/٨٦، الفهرس الشامل «الفقه وأصوله»: ٣/٢٢٤-٢٢٥.

(٢) انظر: الأشباه والنظائر في قواعد وفروع الشافعية للسيوطي ٣٠٤.

(٣) في سننه (٢/١٠٤) برقم ١٤٦٦ والترمذي في سننه (٥/٤٣) برقم ٢٩٣٢ وقال: «حسن صحيح غريب...» وضعفه الشيخ الألباني في ضعيف الترمذي برقم ٢٩٣٢، لجهالة يعلى بن مملك في إسناده.

(٤) صحيح البخاري (٩/٩١) مع الفتح، ك: فضائل القرآن، ب: مدّ القراءة، ح ٥٠٤٦.

ويَمُد «الرحيم»[1]. وفي الصحيحَيْن[2] عن ابن مسعودٍ: «أن رجلاً قال له: إني أقرأ المفصَّل في ركْعَةٍ واحدة. فقال: هَذًّا كَهذِّ الشِّعْر؟ إن قوماً يقرؤون القرآن لا يُجاوز تراقيَهم، ولكنْ إذا وقع في القلبِ فرسَخَ فيه نَفَعَ».

/ وأخرج الآجُرِّي في «حملة القرآن»[3] عن ابن مسعود قال: «لا تَنْثُروه نَثْرَ الدَّقَلِ[4] ولا تَهُذُّوه[5] هذَّ الشِّعْرِ، قِفوا عند عجائبه، وَحَرِّكوا به القلوبَ، ولا يكونُ همّ أحدِكم آخرَ السورة». وأخرج[6] من حديث ١/٢٩٩

(١) والمراد بالمدِّ هنا: المدُّ الذي لا تقوم ذات الحرف إلا به، وهو ما يسميه القراء «المدّ الأصلي»، وذلك بأن يؤتى بالألف والواو والياء ممكَّنات في نطقها من غير زيادة على القدْر الطبيعي فيها. انظر: فتح الباري ٩/ ٩١.

(٢) صحيح البخاري (٩/ ٨٨) مع الفتح، ك: فضائل القرآن، ب: الترتيل في القراءة، ح ٥٠٤٣، وصحيح مسلم (١/ ٥٦٣-٥٦٤) ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: ترتيل القراءة واجتناب الهذّ كهذّ الشعر ...، ح٧٢٢.

(٣) أخلاق حملة القرآن /١٠، ب: فضل حملة القرآن، ح ١، حسن. في إسناده أبو حمزة الأعور عمران بن أبي عطاء الأسدي، -وفي التقريب ٧٥١، رقم ٥١٩٨-: «صدوق له أوهام». وأيضاً يشهد له حديث الصحيحين المتقدم.

(٤) الدقل: رديء التمر.

(٥) الهذّ: الإسراع في القراءة.

(٦) أي: الآجري في المصدر السابق نفسه ١٥، ب: فضل حملة القرآن، ح ٩، ١٠، في إسناده حماد بن شعيب التميمي ضعّفه العلماء، انظر: الجرح والتعديل (٣/ ١٤٢) وفيه يحيى الحمّاني أيضاً مع كونه حافظاً إلاّ أنه اتهم بسرقة الحديث، كما تقدم. ولكنّ الحديث صحيح من غير هذا الوجه عن عبدالله بن عمرو رضي الله عنه. أخرجه الترمذي في سننه (٥/ ٣٥-٣٦) ك: فضائل القرآن، ب ١٨ بدون عنوان، ح ٢٩١٤، وأبو داود في سننه (٢/ ١٠٣-١٠٤) ك: الصلاة، ب: استحباب الترتيل في القراءة، ح ١٤٦٤، والنسائي في فضائل القرآن ١١٤ ح٨١ وابن حبان في -

ابن عمرٍو[١] مرفوعاً: «يقال لصاحبِ القرآن [يومَ القيامة][٢]: اقرأ وارْقَ في الدرجاتِ، ورتِّل كما كنت ترتِّل في الدنيا؛ فإن منزلَك عند آخرِ آيةٍ كنت تَقْرَؤُها».

قال في «شرح المهذب»[٣]: «واتفقوا على كراهةِ الإفراطِ في الإسراع». قالوا: «وقراءةُ جزءٍ بترتيل أفضلُ مِنْ قراءة جزأَيْن في قَدْرِ ذلك الزمانِ بلا ترتيل». قالوا: «واستحبابُ الترتيل للتدبُّرِ، ولأنه أقربُ إلى الإجلالِ والتَّوْقير، وأشدُّ تأثيراً في القلبِ، ولهذا يُسْتَحَبُّ للأعجميِّ الذي لا يَفْهَمُ معناه» انتهى.

وفي «النشر»[٤]: «اختُلِفَ: هل الأفضلُ الترتيلُ وقلةُ القراءةِ أو السرعةُ مع كثرتِها؟ وأَحْسَنَ بعضُ أئمتنا فقال: إن ثوابَ قراءةِ الترتيلِ أجَلُّ قَدْراً،

= صحيحه كما في الإحسان (٣/٤٣) ك: الرّقائق، ب: قراءة القرآن، ح ٧٦٦، وأحمد في مسنده (٢/١٩٢)، والحاكم في المستدرك (١/٥٥٣)، والبيهقيّ في سننه (٢/٥٣)، وفي الشعب (٢/٣٩١) ح ٢١٥٧. وقال الترمذي: «حسن صحيح». وصححه الذهبي في التلخيص على المستدرك وسكت الحاكم عنه وصححه الحاكم من حديث أبي هريرة نحوه ووافقه الذّهبي، وصححه الشيخ الألباني في صحيح الترمذي برقم ٢٩١٤، وصحيح أبي داود برقم ١٣١٧ وفي طبعة المعارف ٤٠٣، ح ١٤٦٤، وصحيح الجامع الصغير برقم ٨١٢٢.

(١) في مطبوعة أبي الفضل: «عمر» والمثبت هو الصواب كما في مصادر التخريج.

(٢) ليست في: أ، م والمثبت من سائر النسخ، وهو موافق لما في مصادر التخريج.

(٣) المجموع ٢/١٩١.

(٤) النشر ١/٢٠٨.

وثوابُ الكثرة أكثر عدداً؛ لأن بكل حرف عَشْرَ حسناتٍ». وفي «البرهان» للزركشي[1]: «كمالُ الترتيل تفخيمُ ألفاظه، والإبانةُ عن حروفِه، وألاَّ يُدْغِمَ حرفاً في حرفٍ. وقيل: هذا أقلُّه. وأكملُه أنْ يَقْرَأَه على منازلِه، فإن [١٢٤] قرأ تهديداً لَفَظَ به لَفْظَ / المتهدِّد، أو تعظيماً لفَظَ به على التعظيم».

* * *

مسألة[2]

وتُسَنُّ القراءةُ بالتدبُّرِ والتفهُّم، فهو المقصودُ الأعظمُ، والمطلوبُ الأهمُّ، وبه تَنْشَرِحُ الصدورُ وتَسْتَنيرُ القلوبُ. قال تعالىٰ: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ مُبَٰرَكٞ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ﴾ [صٓ: ٢٩]. / وقال: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَۚ﴾ [النساء: ٨٢]. وصفةُ ذلك أن يَشْغَلَ قلبَه بالتفكُّرِ في معنىٰ ما يَلفِظُ به، فيَعْرِفُ معنىٰ كلِّ آيةٍ، ويَتَأَمَّلُ الأوامرَ والنواهيَ، ويعتقد قَبول ذلك! فإنْ كان مِمَّا قَصَّر عنه فيما مضَىٰ اعتذرَ واستغفرَ، وإذا مَرَّ بآية رحمة استبشر وسأل، أو عذابٍ أَشْفَقَ وتَعَوَّذَ، أو تنزيهٍ نَزَّه وعَظَّمَ، أو دعاءٍ تَضَرَّع وطَلَبَ. [١/ ٣٠٠]

---

(١) انظر: البرهان ٢/ ٨٢.

(٢) انظر: المصدر نفسه ٢/ ٨٢.

أخرج مسلمٌ[(١)] عن حذيفةَ قال: «صَلَّيْتُ مع النبيِّ ﷺ ذات ليلة فافتتح البقرةَ، فقرأها، ثم النساءَ فقرأها، ثم آلَ عمران فقرأها، يقرأ مُتَرَسِّلاً، إذا مَرَّ بآيةٍ فيها تسبيحٌ سَبَّح، وإذا مَرَّ بسؤالٍ سألَ، وإذا مَرَّ بتعوُّذٍ تَعَوَّذَ».

وروىٰ أبو داودَ[(٢)] والنَّسائيُّ[(٣)] وغيرُهما عن عوفِ بن مالك قال: «قمتُ مع النبيِّ ﷺ ليلةً فقام فقرأ سورةَ البقرةِ، لا يمرُّ بآية رحمة إلا وقف وسأل، ولا يَمُرُّ بآيةِ عذابٍ إلا وَقَفَ وتَعَوَّذ».

وروى أبو داودَ[(٤)] والترمذيُّ[(٥)] حديثَ: «من قرأ ﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ﴾ فانتهى

---

(١) في صحيحه (١/٥٣٦) ك: صلاة المسافرين ...، ب: استحباب تطويل القراءة، ح ٧٧٢.

(٢) في سننه (١/٣٨١) ك: الصلاة، ب: ما يقول الرّجل في ركوعه وسجوده، ح ٨٧٣، وصححه الشيخ الألباني في صحيح أبي داود برقم ٨١٧، وفي طبعة المعارف ٢٤٦ ح ٨٧١. وانظر الحديث الآتي.

(٣) في سننه (٢/٢٢٣) ك: المساجد، ب: الدّعاء في السجود، ح١١٣٢، وصححه الشيخ الألباني في صحيح سنن النسائيّ (١/٢٢٦، ٢٤٣) ح برقم ١٠٠٤، ١٠٨٤.

(٤) في سننه (١/٣٨٦) ك: الصّلاة، ب: الّدعاء في الصلاة، برقم ٨٨٧ وسيأتي الحكم عليه في الذي بعده.

(٥) في سننه (٥/٣٧٠) ك: التفسير، ب: ومن سورة التين برقم ٣٣٤٧، وقال الترمذي: «إنّما يُروى بهذا الإسناد عن هذا الأعرابيّ عن أبي هريرة ولا يُسمّى». وأخرجه الحميدي في مسنده (٢/٤٣٧)، ح ٩٩٥ وأحمد في مسنده (٢/٢٤٩)، والبيهقي في سننه (٢/٣١٠) ك: الصلاة، ب: الوقوف عند آية الرّحمة وآية العذاب وآية التسبيح، لكنّ مداره على الأعرابي الذي لم يُسمّ، وفي التقريب ١٣١٦، برقم ٨٥٨٥ «لا يعرف»، وأورده الشيخ الألباني في ضعيف الترمذي برقم ٦٦٢ وفي طبعة المعارف برقم ٣٣٤٧.

إلى آخرها فليقل: بلى وأنا على ذلك من الشاهدين. ومن قرأ ﴿ لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ فانتهى إلى آخرها: ﴿ أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧىَ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾ [القيامة: ٤٠] فليقل: بلى، ومن قرأ «والمرسلات» فبلغ ﴿ فَبِأَيِّ حَدِيثٍۭ بَعْدَهُۥ يُؤْمِنُونَ ﴾ [المرسلات: ٥٠] فليقل: آمنًا بالله».

وأخرج أحمد[١] وأبو داود[٢] عن ابن عباس أنَّ النبيَّ ﷺ كان إذا قرأ ﴿ سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ﴾ قال: «سبحان ربي الأعلى».

وأخرج الترمذيُّ[٣] والحاكمُ[٤] عن جابرٍ قال: «خرج رسول الله ﷺ

---

(١) في مسنده (١/٢٣٢)، ح ٢٠٦٦، رجاله ثقات رجال الشيخين ومن طريقه رواه الطبراني في الكبير (١٢/١٣)، ح١٢٣٣٥، والطبري في تفسيره (١٥/٣٠/١٥١) وصححه موقوفا محققو المسند شعيب ومن معه في التعليق على هذا الحديث، انظر المسندبتحقيقهم (٣/٤٩٥) ح٢٠٦٦، وانظر الآتي بعده.

(٢) في سننه (١/٣٨٤) ك: الصلاة، ب: الدعاء في الصلاة، ح ٨٨٣، رجاله رجال الشيخين، ولكن قال أبو داود: «خولف وكيع في هذا الحديث -يعني في رفعه-، رواه أبو وكيع وشعبة عن أبي إسحاق عن سعيد بن جبير عن ابن عباس موقوفاً». قلت: حتى ولو كان موقوفا فله حكم الرّفع لا يمكن أن يقوله في الصلاة برأيه والله أعلم.

(٣) في سننه (٥/٣٢١) ك: التفسير، ب: «ومن سورة الرّحمن»، ح٣٢٩١ وضعفه به، فقال: «غريب لا نعرفه إلاّ من حديث الوليد بن مسلم عن زهير بن محمد» غير أنه صحّحه الألباني بشاهده، وأخرجه ابن عديّ في الكامل (٣/١٠٧٤)، والبيهقي في الدلائل (٢/٢٣٢) به.

(٤) في المستدرك (٢/٤٧٣) ك: التفسير، تفسير سورة الرّحمن من طريق الوليد عن زهير به، وصححه على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي لكنه فيه نظر، كما أشار الترمذي إلى ذلك، وحسّنه الشيخ الألباني في صحيح الترمذي، برقم ٢٦٢٤، وفي طبعة المعارف برقم (٣٢٩١) وفي الصحيحة له (٥/١٨٣-١٨٤) أيضاً برقم ٢١٥٠، فقال: «لكنّ الحديث بمجموع الطريقين لا ينزل عن رتبة الحسن» فقد ذكرَ له شاهداً.

على أصحابه فقرأ عليهم سورةَ الرحمن مِنْ أولها إلى آخرها، فسكتوا فقال: «لقد قرأتها على الجنِّ لَيلةَ الجنِّ[1]، فكانوا أحسنَ مَرْدوداً منكم، كنت كلما أتيتُ على قوله: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾[2] قالوا: «ولا بشيء من نِعَمِك -ربَّنا- نكذِّبُ فلك الحمد».

وأخرج ابن مردويه[3] والدَّيْلَميُّ[4] وابنُ أبي الدنيا في «الدعاء»[5]، وغيرُهم بسندٍ ضعيفٍ جداً / عن جابر أنَّ النبيَّ ﷺ قرأ ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾ الآيةَ [البقرة: ١٨٦]، فقال: «اللهم أَمَرْتَ بالدعاء، وتكفَّلْتَ بالإجابة، لبَّيْك اللهم لبَّيْك لا شريك لك لبَّيْك، إنَّ الحمدَ والنعمةَ لك والملك لا شريك لك، أشهد أنك فرد أحدٌ صَمَدٌ لم تَلِدْ ولم تُولَدْ، ولم يكن لك كفواً أحد، وأشهد أنَّ وعدَك حقٌّ، ولقاءَك حقٌّ، والجنةَ حق، والنارَ حق، والساعةَ آتيةٌ لا ريبَ فيها، وأنك تَبْعَثُ مَنْ في القبور».

٣٠١/١

---

(١) سقطت «ليلة الجن» من مطبوعة أبي الفضل.

(٢) وردت في سورة الرحمن في واحد وثلاثين موضعاً أولها في الآية (١٣).

(٣) وعزاه له الحافظ ابن كثير في تفسيره (١/٣١٥) تفسير سورة البقرة، وفي إسناده الكلبي محمد بن السائب، متهم بالكذب ورمي بالرّفض، وانظر الحديث الآتي أيضاً.

(٤) كما في الفردوس (١/٥٣٥-٥٣٦)، ح ١٨٠٣، ضعيف جداً لما ذكرت.

(٥) كذا عزاه له المصنف في الدّر (١/٤٧٤) وهو ضعيف جداً، كما ذكرت وذكر المصنف. وروى أحمد في مسنده (٥/١٩١)، والطبراني في الكبير (٥/١١٩)، ح ٤٨٠٣ و٤٩٣٢ من حديث زيد بن ثابت وهو شاهد لبعضه، وقال الهيثمي في مجمع الزّوائد (١٠/١١٣): رواه أحمد والطبراني وأحد إسنادي الطبراني رجاله وثقوا وفي بقية الأسانيد أبو بكر بن أبي مريم وهو ضعيف».

وأخرج أبو داودَ[1] وغيرُه عن وائلِ بن حُجر: سمعت النبي ﷺ قرأ ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧] فقال: آمين، يَمُدُّ بها صَوْتَه، وأخرجه الطبراني[2] بلفظِ: «قال: آمين ثلاثَ مراتٍ»، وأخرجه البيهقيُّ[3] بلفظِ: «قال رب اغفر لي آمين».

---

(١) في سننه (١/٤٠٢) ك: الصلاة، ب: التأمين وراء الإمام، ح ٩٣٢ . وأخرجه أيضاً: الترمذي في سننه (١/٢٨٨) ك: أبواب الصلاة، ب: ما جاء في التأمين، ح ٢٤٨، وقال: «حديث حسن». وابن ماجه في سننه (١/٢٧٨) ك: إقامة الصلاة، ب: الجهر بآمين ح ٨٥٥، وصححه الشيخ الألباني في صحيح أبي داود برقم (٨٦٦)، وفي طبعة المعارف برقم (٩٣٢)، وصحيح الترمذي (١/١٥٢) ح ٢٤٨، وصحيح ابن ماجه ١/٢٥٨، برقم ٧٠٣، ٨٦٢.

(٢) في المعجم الكبير (٢٢/٢٢) ح ٣٨، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٢/١١٣) -بعد أن عزاه له-: «رجاله ثقات»، هكذا قال، بينما في إسناده محمد بن عثمان ابن أبي شيبة شيخ الطبراني وهو متكلّم فيه وقال بعضهم: «لا بأس به»، ولكن قال عبدالله بن أحمد: «كذاب»، وقال ابن خراش: «كان يضع الحديث»، وقال البرقاني: «مقدوح». انظر: الميزان للذهبي (٣/٦٤٢-٦٤٣)، فمخالفة مثله في تكرار التامين لا تقبل، وتُعَدُّ منكرة، وكذا في الإسناد سعد بن الصلت مجهول ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٤/٨٦) وسكت عنه. فتكرار لفظة «التأمين» لا يثبت.

(٣) في السنن الكبرى (٢/٥٨) ك: الصلاة، ب: جهر الإمام بالتأمين، حديث الجهر بالتأمين ثلاث مرات ضعيف؛ في إسناده أحمد بن عبد الجبّار العطاردي عن أبيه، وهو ضعيف وكذا أبوه، عبد الجبار العطاردي ضعيف، كما في لسان الميزان (٣/٤٧٥)، أمّا حديث الجهر بالتأمين بدون الزيادة المذكورة فصحيح كما تقدم.

وأخرج أبو عبيدٍ[1] عن أبي مَيْسَرَةَ أنَّ جبريلَ لَقَّن رسولَ الله ﷺ عند خاتمةِ البقرة آمين. وأخرج[2] عن معاذِ بنِ جَبَلٍ أنه كان إذا خَتَمَ سورةَ البقرة قال: آمين.

قال النوويُّ[3]: «ومن الآداب إذا قرأ نحو: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠] ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤] أَنْ يَخْفِضَ بها صوتَه، كذا كان النَّخَعي يَفْعَلُ».

* * *

مسألة[4]

لا بأسَ بتكريرِ الآيةِ وتَرْديدِها. روى النَّسائيُّ[5] وغيرُه عن أبي ذَرٍّ أن النبيَّ ﷺ قامَ بآيةٍ يُرَدِّدُها حتى أصبح ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ﴾ الآية [المائدة: ١١٨].

---

(١) في فضائل القرآن (٢/ ٣٩) ح ٤٣٠، مرسل ضعيف، فيه ابن لهيعة صَدوق، اختلط بعد احتراق كتبه ومن غير رواية العبادلة عنه، وهو مرسل، لأنّ أبا ميسرة –واسمه عمرو بن شرحبيل– تابعيّ ثقة رواه مرسلاً، وعزاه المصنف في الدر (٢/ ١٣٧) لأبي عبيد فقط.

(٢) أي: أبو عبيد في المصدر السابق (٢/ ٤٠) ح ٤٣١، ضعيف به في إسناده راوٍ مبهم فقد جاء فيه عن أبي إسحاق عن رجل قال: «كان معاذ ...».

(٣) انظر: التبيان ١١٨.

(٤) انظر: التبيان ٨٣.

(٥) في تفسيره (١/ ٤٦٣–٤٦٤) سورة المائدة، ح ١٨١، وفي سننه (٢/ ١٧٧) ك: =

مسألة[1]

يُسْتَحَبُّ البكاءُ عند قراءةِ القرآنِ، والتباكي لِمَنْ لا يَقْدِرُ عليه، والحزنُ والخشوعُ. قال تعالى: ﴿ وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ ﴾ [الإسراء: ١٠٩]. / وفي الصحيحَيْن[2] حديثُ قراءةِ ابنِ مسعودٍ على النبيِّ ﷺ وفيه: «فإذا عَيْناه تَذْرِفان». ١/٣٠٢

= الافتتاح، ب: ترديد الآية، ح١٠١٠، ورواه أيضاً: ابن ماجه في سننه (١/٤٢٩) ك: إقامة الصلاة، ب: ما جاء في القراءة في صلاة الليل، ح١٣٥٠ وصحح إسناده البوصيري في مصباح الزّجاجة (١/٤٧٧) فقد قال: «هذا إسناد صحيح رجاله ثقات»، قلت: في إسناده قدامة بن عبد الله وجسرة بنت دجاجة، وكلاهما مقبول، ولكن المتن يتقوى حيث إنّ له شواهد كما سيأتي ذكرها.

وأخرجه أحمد أيضاً في مسنده (٥/١٤٩، ١٥٦، ١٧٠)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١/٣٤٧)، والحاكم في المستدرك (١/٢٤١)، وصححه ووافقه الذهبي، وقال الهيثمي -في مجمع الزوائد (٢/٢٧٣)-: «رواه أحمد والبزار ورجاله ثقات»، قلت: في إسناده عندهم جميعاً أيضاً قدامة وجسرة ولكن المتن يتقوى بشواهده الآتية. وله شاهد من حديث عائشة رضي الله عنها عند الترمذي في سننه (١/٤٦٦) ح ٤٤٨ وحسَّنه، وآخر من حديث أبي سعيد الخدري عند أحمد في مسنده (٣/٦٢) ح١١٦١١ وحسَّنه شعيب ومن معه في تحقيق المسند وذكروا أيضاً أنّ في الباب عن أبي ذر بإسناد حسن وحسنوا أيضاً إسناد حديث أبي ذر، في تعليقهم على الحديث. انظر المسند بتحقيقهم (٣٥/٢٥٦، ٣١٠، ٣٩٠).

(١) انظر: التبيان ٨٥.

(٢) صحيح البخاري (٩/٩٤) ك: فضائل القرآن برقم ٥٠٥٠، ومواضع أخرى برقم ٥٠٥٦، وصحيح مسلم (١/٥٥١) ك: صلاة المسافرين برقم ٨٠٠ نحوه.

وفي «الشُّعَب»[١] للبيهقيِّ عن سعدِ بنِ مالكٍ مرفوعاً: «إِن هذا القرآنَ نزل بحزنٍ وكآبة، فإذا قَرَأْتموه فابْكُوا، فإن لم تَبْكُوا فتباكَوا». وفيه[٢] مِنْ مرسل عبد الملك بن عُمَير: أنَّ / رسولَ الله ﷺ قال: «إني قارئٌ عليكم سورةً فمن بكى فله الجنةُ، فإن لم تَبْكُوا فتباكَوا». [١٢٥]

وفي مسند أبي يَعْلى[٣] حديث: «اقرؤوا القرآنَ بالحُزْنِ، فإنه نَزَلَ بالحُزْنِ».

وعند الطبراني[٤]: «أحسنُ الناسِ قراءةً مَنْ إذا قَرَأَ القرآنَ يَتَحزَّن به». قال

(١) (٢/٣٦٢-٣٦٣) ب: في تعظيم القرآن، فصل في البكاء عند قراءة القرآن، ح ٢٠٥١. ضعيف به، في إسناده أبو رافع إسماعيل بن رافع ضعيف الحفظ كما في التقريب ١٣٩ برقم ٤٤٦، وكذا ابن ماجه في سننه (١/٤٢٤) ك: إقامة الصلاة، ب: في حسن الصوت بالقرآن ح ١٣٣٧، وضعّفه الشيخ الألباني في ضعيف ابن ماجه /٩٩، ح٢٨١ وفي طبعة المعارف ١٠٠، ح٢٥٠، وفي ضعيف الترغيب (١/٤٣٨) ح ٨٧٧، وكذا في ضعيف الجامع الصغير برقم ٢٠٢٥، وفي السلسلة الضعيفة برقم ٢٩٥١، ومن طبعة المعارف برقم ٢٥٢٣.

(٢) أي: في الشعب (٢/٣٦٣) ح ٢٠٥٣، لكنّه مرسل.

(٣) (١/٣٣٠) ح ٦٨٥ نحوه لكنّه ضعيف، في إسناده أبو رافع ضعيف، كما تقدم في الحاشية قبل السابقة.

(٤) في المعجم الكبير (١١/٦-٧) ح ١٠٨٥٢ من حديث ابن عباس رضي الله عنهما وقال الهيثمي -في مجمع الزوائد (٧/١٧٠)-: «وفيه ابن لهيعة وهو حسن الحديث وفيه ضعف»، وله شاهد من حديث بريدة رضي الله عنه بلفظ: «اقرؤوا القرآن بالحزن فإنّه نزل بالحزن» رواه الطبراني في الأوسط (٣/٤٢٧) ح ٢٩٢٣، ضعيف، فيه إسماعيل بن سيف وهو ضعيف، وبه ضعفه الهيثمي في المصدر نفسه (٧/١٦٩-١٧٠) بعد أن عزاه للطبراني في الأوسط، وكذا ضعّف الحديث الشيخ الألباني في الضعيفة برقم ١٨٨٢ .

في «شرح المهذَّب»[1]: «وطريقه في تحصيل البكاءِ أَنْ يتأمَّلَ ما يقرأُ من التهديدِ والوعيدِ الشديدِ والمواثيقِ والعهودِ، ثم يُفَكِّرُ في تَقْصيرِه فيها، فإن لم يَحْضُرْه عند ذلك حُزْنٌ وبكاءٌ فلَيْبكِ على فَقْدِ ذلك، فإنه من المصائبِ».

* * *

مسألة[2]

يُسَنُّ تحسينُ الصوتِ بالقراءة وتزيينُها لحديثِ ابنِ حِبَّانَ[3] وغيرِه:

---

(١) المجموع ٢/١٩٠.

(٢) انظر: التبيان ١٠٩.

(٣) صحيح ابن حبان كما في الإحسان (٣/٢٥، ٢٧) ك: الرّقائق، ب: قراءة القرآن، ح ٧٤٩، ٧٥٠، من حديث البراء بن عازب وأبي هريرة رضي الله عنهما.
وأخرجه أيضاً: الدارميّ في سننه (٤/٢١٩٤) ك: فضائل القرآن، ب: التغنِّي بالقرآن ح ٣٥٤٤، وعبد الرزاق في مصنفه (٢/٤٨٤) ك: الصلاة، ب: حسن الصوت، ح ٤١٧٥، ومن طريقه الإمام أحمد في مسنده (٤/٢٩٦)، وأبو داود في سننه (٢/١٠٥) ك: الصلاة، ب: استحباب الترتيل في القراءة، ح ١٤٦٨، والنسائي في سننه (٢/١٧٩) ك: الصلاة، ب: تزيين القرآن بالصوت، ح ١٠١٥، ١٠١٦، والحاكم في المستدرك (١/٥٧١-٥٧٥)، ك: فضائل القرآن، بطرق عدة وسكت عنه، وصححه الشيخ الألباني في صفة الصلاة ١٢٧، وفي الصحيحة أيضاً (٢/٤٠١) برقم ٧٧١.

«زَيِّنوا القرآنَ بأصواتِكم». وفي لفظٍ عند الدارميِّ[1]: «حَسِّنوا القرآنَ بأصواتكم، فإنَّ الصوتَ الحسنَ يَزيدُ القرآنَ حُسْناً».

وأخرج البزَّارُ[2] وغيرُه: حديث «حُسْنُ الصوتِ زينةُ القرآنِ» وفيه أحاديث صحيحةٌ كثيرةٌ، فإن لم يكنْ حَسَنَ الصوتِ حَسَّنه ما استطاع بحيث لا يَخْرُج إلى حَدِّ التمطيط. وأمَّا القراءةُ بالألحانِ فنصَّ الشافعيُّ في «المختصر»[3] أنه لا بأس بها. وعن رواية الربيع الجيزي[4]: أنها مكروهةٌ[5].

(١) في سننه (٤/ ٢١٩٤) ك: فضائل القرآن، ب: التغني بالقرآن، ح ٣٥٤٤، وكذا الحاكم في المستدرك (١/ ٥٧٥)، ك: فضائل القرآن من طريق الدّارميّ وصحح محقق الدارميّ حسين سليم أسد إسناده، وهو كما ذكر.

(٢) في مسنده (٤/ ٣٥٣)، ح ١٥٥٣ من حديث ابن مسعود رضي الله عنه والهيثم بن كليب في مسنده (١/ ٣٣٩) ح ٣١٨ والطبراني في المعجم الكبير (١٠/ ٨٢-٨٣) ح ١٠٠٢٣ وقال الهيثمي -في مجمع الزوائد (٧/ ١٧١)-: «وفيه سعيد بن زربي وهو ضعيف». وأورده الشيخ الألباني في الصحيحة (٤/ ٤٢٩-٤٣٠) ح ١٨١٥، وحَسَّنَ إسناده وقال: «يشهد له حديث البراء المتقدم ذكره -وهو-: «زيِّنوا القرآن بأصواتكم».

(٣) أي: مختصر المُزَني: إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل، أبو إبراهيم المصري تلميذ الشافعي وناشر مذهبه (ت: ٢٦٤هـ)، ومختصره اختصر فيه علم الشافعي، وهو مطبوع. انظر: السير ١٢/ ٤٩٢، طبقات الشافعية لابن هداية الله ٢٠.

(٤) (أ): «الحيري»، والمثبت هو الصواب، وهو: الربيع بن سليمان بن داود، أبو محمد المصري الأعرج الفقيه الصالح (ت: ٢٥٦هـ)، والنقل عنه قليل في المذهب الشافعي، بخلاف الربيع بن سليمان المُرادي (ت: ٢٧٠هـ) فهو كثير. انظر: السير ١٢/ ٥٩١، طبقات الشافعية الكبرى ٢/ ١٣٢، وابن هداية الله: ٢٥.

(٥) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٢/ ١٣٢. وذكر القولين النووي في التبيان ١١١.

/ قال الرافعي: «فقال الجمهور: ليسَتْ على قولين، بل المكروهُ أن يُفْرِط ٣٠٣/١ في المدِّ، وفي إِشباعِ الحركات حتى يتولَّدَ من الفتحة ألفٌ، ومن الضمة واوٌ، ومن الكسرةِ ياءٌ، أو يُدْغِمَ في غير موضع الإدغامِ، فإن لم يَنْتهِ إلى هذا الحدِّ فلا كراهةَ. قال في «زوائد الروضة»(١): «والصحيح أن الإفراطَ على الوجهِ المذكور حرامٌ يُفَسَّقُ به القارئُ ويَأْثَمُ المستمعُ؛ لأنه عَدَل به عن نهجهِ القويمِ قال: «وهذا مُرادُ الشافعيِّ بالكراهة».

قلت: وفيه حديث: «اقرؤوا القرآنَ بلُحونِ العربِ وأصواتِها، وإياكم ولحونَ أهلِ الكتابَيْنِ وأهلِ الفسق، فإنه سيجيءُ أقوامٌ يُرَجِّعون(٢) بالقرآن تَرْجيعَ الغناء والرهبانيَّةِ، لا يجاوزُ حناجِرَهم، مفتونةٌ قلوبُهم وقلوبُ مَنْ يعجبُهم شأنُهم»، أخرجه الطبرانيُّ(٣) والبيهقيُّ(٤).

قال النووي(٥): «ويُسْتَحَبُّ طَلَبُ القراءةِ مِنْ حسَنِ الصوتِ، والإصغاءُ

---

(١) لابن قاضي عَجْلون: محمد بن عبدالله بن عبدالرحمن، أبو الفضل نجم الدين الدمشقي الشافعي (ت: ٨٧٦هـ)، له «التاج في زوائد الروضة على المنهاج» مخطوط، «مغني الراغبين في منهاج الطالبين». انظر: الضوء اللامع ٨/٩٦، نظم العقيان ١٥٠، الفهرس الشامل (الفقه وأصوله) ٢/٢١٣.

(٢) الترجيع: ترديد القراءة ومنه ترجيع الأذان. انظر: النهاية ٢/٢٠٢.

(٣) تقدم تخريجه في ص: ٥٨٢، ٦٤٥.

(٤) تقدم تخريجه في ص: ٥٨٢، ٦٤٥.

(٥) التبيان ١٠٣، ١١٣-١١٤، وعبارة النووي في معنى الإدارة: «أن يجتمع جماعة يقرأ بعضهم عشراً أو جزءاً أو غير ذلك، ثم يسكت ويقرأ الآخر من حيث انتهى الأول، ثم يقرأ الآخر، وهذا جائز حسن».

إليها للحديث الصحيح[١]، ولا بأس باجتماع الجماعة في القراءة، ولا بإدارتها، وهي أن يَقْرأَ بعضُ الجماعة قطعةً، ثم البعضُ قطعةً بعدها».

* * *

مسألة

يُسْتَحَبُّ قراءتُه بالتفخيم؛ لحديثِ الحاكمِ[٢]: «نزل القرآن بالتفخيمِ». قال الحَلِيْمي[٣]: «ومعناه أنه يَقْرَؤه على قراءة الرجالِ، ولا يُخْضِعُ الصوتَ فيه ككلامِ النساءِ» قال: «ولا يَدْخل في هذا كراهةُ الإمالةِ التي هي اختيارُ بعضِ القُرَّاء، ويجوز[٤] أن يكونَ القرآنُ نَزَلَ بالتفخيم فرُخِّص مع ذلك في إمالةِ ما تَحْسُن إمالتُه».

* * *

---

(١) يقصد حديث ابن مسعود في الصحيحين: «اقرَأْ عليَّ القرآن».

(٢) تقدم تخريجه في ص: ٥٩٧.

(٣) المنهاج ٢/٢٣٨.

(٤) في سائر النسخ: «وقد يجوز». وأثبتنا ما في (أ).

مسألة

وَرَدَتْ أحاديثُ تَقْتضي استحبابَ رَفْعِ الصوتِ بالقراءةِ، وأحاديثُ تقتضي الإِسرارَ / وخَفْض الصوتِ، فمن الأولِ حديثُ الصحيحين[1]: «ما أَذِنَ اللهُ لشيءٍ ما أَذِن لنبيٍّ حَسَنِ الصوت يَتَغَنَّى بالقرآن، يَجْهَرُ به». ١/٣٠٤

ومن الثاني حديثُ أبي داود[2] والترمذيِّ[3] والنسائي[4]: «الجاهرُ

(١) صحيح البخاري (٩/٦٨) مع الفتح، ك: فضائل القرآن، ب: «من لم يتغنّ بالقرآن ...» ح ٥٠٢٤، وصحيح مسلم (١/٥٤٥) ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: استحباب تحسين الصوت بالقرآن، ح ٧٩٢.

(٢) في سننه (٢/٥٧) ك: الصلاة، ب: في رفع الصوت بالقراءة في صلاة الليل، ح ١٣٣٣، وسيأتي الحكم عليه في حاشية ٣ و٤.

(٣) في سننه (٥/٤٠) ك: فضائل القرآن، ب٢٠: بدون عنوان، ح ٢٩١٩، وقال: «حديث حسن غريب».

(٤) في سننه (٥/٨٠) ك: الزكاة، ب: المسر بالصدقة، ح٢٥٦١، ورواه أيضاً: أحمد في مسنده (٤/١٥١، ١٥٨، ٢٠١) وابن حبان في صحيحه (٣/٨) ح ٧٣٤، بترتيب ابن بلبان، ك: الرّقائق، ب: قراءة القرآن. وحَسَّن شعيب الأرنؤوط محقق الكتاب إسناده، ورواه الطبراني في الكبير (١٧/٣٣٤) كلّهم من حديث عقبة بن عامر -رضي الله عنه- وله شاهد من حديث معاذ بن جبل، رواه الحاكم في المستدرك (١/٥٥٥) ك: فضائل القرآن وصححه، ووافقه الذهبي، والحديث لا يقل عن درجة الحسن، كما قال الترمذي -رحمه الله تعالى- وصححه الشيخ الألباني في صحيح سنن الترمذي (٣/١٦٦) برقم ٢٩١٩، وصحيح سنن أبي داود برقم ١٢٠٤، وفي طبعة المعارف برقم ١٣٣٣.

بالقرآنِ كالجاهرِ بالصدقةِ، والمُسِرُّ بالقرآنِ كالمُسِر بالصدقة». قال النوويُّ[١]: «والجمعُ بينهما أنَّ الإخفاءَ أفضلُ حيث خاف الرِّياءَ، أو تأذَّىٰ به مُصَلُّون أو نيامٌ بجَهْرِه، والجهرُ أفضلُ في غيرِ ذلك؛ لأنَّ العملَ فيه أكثرُ، ولأنَّ فائدتَه تتعدَّى إلى السامعين، ولأنه يُوقِظُ قلبَ القارئِ ويَجْمَعُ هَمَّه إلى الفكرِ، ويَصْرِفُ سَمْعَه إليه، ويَطْرُدُ النومَ، ويزيدُ في النشاط».

ويَدُلُّ لهذا الجمعِ حديثُ أبي داودَ[٢] بسندٍ صحيحٍ عن أبي سعيدٍ: «اعتكف رسولُ الله ﷺ في المسجد، فسَمِعهم يجهرون بالقراءة، فكَشَفَ السِّتْر، وقال: «ألا إنَّ كلَّكم مُناجٍ لربه فلا يُؤْذِيَنَّ بعضُكم بعضاً، ولا يَرْفَعْ بعضُكم على بعضٍ في القراءة».

وقال بعضهم[٣]: «يُسْتَحَبُّ الجهرُ ببعضِ القراءةِ والإسرارُ ببعضِها؛ لأنَّ المُسِرَّ قد يَمَلُّ فيأنَسُ / بالجَهْرِ، والجاهرَ قد يَكِلُّ فيستريحُ بالإسرارِ». [١٢٦]

---

(١) المجموع ٢/١٩٢، والتبيان ١٠٤.

(٢) في سننه (٢/٥٧) ك: الصلاة، ب: في رفع الصوت بالقراءة في صلاة الليل، ح ١٣٣٢، وصحح المصنف سنده، وكذا صححه الشيخ الألباني في صحيح سنن أبي داود برقم ١٢٠٣، وفي طبعة المعارف ح ١٣٣٢، وقال الشيخ الألباني: «في إسناد أحمد -وهو عنده في مسنده (٣/٩٤)-: «وأبي داود، هذا إسناد صحيح على شرط الشيخين»، وقال -قبله-: «إسناد صحيح». وانظر: الصحيحة (٤/١٢٩ و١٣٤) تحت الحديث ذي الرقم ١٥٩٧، ١٦٠٣ وصحيح الجامع الصغير، ح ٢٦٣٩.

(٣) انظر: البرهان ٢/٩٥.

مسألة

القراءةُ في المصحفِ أفضلُ من القراءةِ مِنْ حِفْظِه، لأنَّ النظرَ فيه عبادةٌ مطلوبةٌ. قال النووي(١): «هكذا قاله أصحابُنا، والسَّلَفُ أيضاً، ولم أرَ فيه خلافاً». قال: «ولو قيل: إنه يختلف باختلافِ الأشخاص، فيُختار القراءةُ فيه لِمَن استوى خشوعُه وتدبُّرُه في حالتَيْ القراءةِ فيه ومِن الحفظ، ويُختار القراءةُ من الحفظ لمن يَكْمُلُ بذلك خشوعُه، ويزيد(٢) على خشوعه وتدبُّرِه لو قرأ مِن المصحف، لكان هذا قولاً حسناً».

قلت: ومِنْ أدلَّةِ القراءةِ في المصحف ما أخرجه الطبرانيُّ(٣) والبيهقيُّ في «الشعب»(٤) من حديث أَوْسٍ الثقفيِّ مرفوعاً: «قراءةُ الرجلِ في غير المصحفِ ألفُ درجةٍ، وقراءتُه في المصحفِ تُضاعَفُ ألفَيْ درجةٍ».

---

(١) المجموع ٢/١٩١، والتبيان ٩٨.

(٢) قوله: «ويزيد» معطوف على «يكمل».

(٣) في الكبير (١/٢٢١)، ح ٦٠١. في إسناده أبو سعيد رجاء بن الحارث، اختلفت الرّواية عن ابن معين فيه، كما في الميزان للذهبي (٢/٤٦).
وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/١٦٥): «وفيه أبو سعيد بن عون وثقه ابن معين في رواية، وضعَّفه في أخرى، وبقية رجاله ثقات». وانظر الذي بعده.

(٤) (٢/٤٠٧-٤٠٨) ب: في تعظيم القرآن، فصل في تعليمه، ح ٢٢١٨ من طريق ابن عديّ -وهو عنده في الكامل (٧/٢٧٥٤) في ترجمة أبي سعيد بن عون المكيّ، وقال: «ولأبي سعيد ... هذا غير ما ذكرت، ومقدار ما يرويه غير محفوظ» وضعَّفه الشيخ الألباني في تعليقه على الحديث في المشكاة (١/٦٦٦) برقم ٢١٦٧ وضعيف الجامع الصغير برقم ٤٠٨١، فهو ضعيف كما قال ابن عدي والألباني.

/ وأخرج أبو عبيد(١) بسندٍ ضعيفٍ حديثَ فَضْلِ قراءةِ القرآنِ نظراً ١/٣٠٥ على من يقرؤه ظاهراً كفَضْلِ الفريضةِ على النافلة.

وأخرج البيهقيُّ(٢) عن ابنِ مسعودٍ مرفوعاً: «مَنْ سرَّه أن يُحبَّ اللّٰه ورسولَه فليقرَأْ في المصحفِ» وقال: «إنه مُنْكَرٌ».

وأخرج(٣) بسندٍ حسنٍ عنه موقوفاً(٤): «أَديموا النظرَ في المصحفِ»،

---

(١) في فضائل القرآن (١/٢٨٢) ب: فضل القراءة نظراً. ضعيف كما قال السيوطي، في إسناده بقية بن الوليد، مُدلّس وقد عنعن. وفيه أيضاً: معاوية بن يحيى، ضعيف كما في التقريب /٩٥٧ برقم ٦٨٢٠، وأورده الحافظ ابن كثير في فضائل القرآن /١٠٨ من طريق أبي عبيد به، وضعفه بمعاوية بن يحيى. وضعَّفه الشيخ الألباني في الضعيفة برقم ٤٠١١ وفي ضعيف الجامع الصغير /٥٨٠ برقم ٣٩٨٠.

(٢) في الشعب (٢/٤٠٨) ب: في تعظيم القرآن، فصل في القراءة من المصحف، ح ٢٢١٩، وقال البيهقي: «هكذا رُوي بهذا الإسناد مرفوعاً وهو منكر، تفرد به أبو سهل الحرّ بن مالك عن شعبة». وكذا رواه أبو نعيم في الحلية (٧/٢٠٩) من طريق الحرّ وقال: «غريب تفرد به الحرّ بن مالك». وذكره الذهبي في ترجمته في الميزان (١/٤٧١)، وقال: «أتى بخبر باطل»، وكذا رواه ابن عدي في الكامل (٢/٨٥٥) وقال: «وأمّا هذا الحديث عن شعبة بهذا الإسناد فمنكر».

(٣) أي: البيهقي في المصدر نفسه ح٢٢٢٠، وكذا أبو عبيد في فضائل القرآن (١/٢٨٢) ب: فضل قراءة القرآن ح ٩٦، وإسناده حسن كما قال المصنف. ورواه عبد الرزاق في مصنفه (٣/٣٦٢) ك: فضائل القرآن، ب: تعاهُد القرآن ونسيانه، ح ٥٩٧٩، وسيأتي عند المصنف قريباً، بلفظ «فإذا اختلفتم في ياء وتاء ...» وإسناده حسن، رجاله بين ثقة وصدوق، والطبراني في الكبير (٩/١٣٩) ح٨٦٨٧، إسناده ضعيف، كما ضعَّفه الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/١٦٥) بعبدالله بن محمد بن سعيد بن أبي مريم، وأورده الحافظ ابن كثير في فضائل القرآن /١٠٨، وحسّنه الشيخ الألباني في الصحيحة برقم ٢٣٤٢، وصحيح الجامع الصغير برقم ٦٢٨٩.

(٤) (ح): «مرفوعاً»، والصواب المثبت.

وحكى الزركشيُّ في «البرهان»[١] ما بحثه النوويُّ قولاً، وحكى معه قولاً ثالثاً: أنَّ القراءةَ من الحِفْظ أفضلُ مطلقاً، وأن ابنَ عبدِ السلامِ[٢] اختاره؛ لأنَّ فيه من التدبُّرِ ما لا يَحْصُلُ بالقراءةِ في المصحف.

* * *

مسألة

قال في «التبيان»[٣]: «إذا أُرْتِجَ على القارئ: فلم يَدْرِ ما بعد الموضع الذي انتهى إليه، فسأل عنه غيرَه، فينبغي أن يَتَأدَّبَ بما جاء عن ابنِ مسعودٍ والنَّخَعيِّ وبشيرِ بن أبي مسعود[٤] قالوا: إذا سأل أحدُكم أخاه عن آيةٍ فليقرأْ ما قبلها، ثم يسكتُ، ولا يقول: كيف كذا وكذا؟ فإنه يُلَبِّس عليه» انتهى.

(١) انظر: البرهان ٢/ ٩٥.

(٢) قال في البرهان: «في أماليه». ولم نقف عليه.

(٣) انظر: التبيان ١٥٢.

(٤) بَشير بن عقبة بن عمرو، الأنصاري المدني التابعي، قتل بالحرَّة عام (٦٣هـ). انظر: تهذيب الكمال ٤/ ١٧٢، تهذيب التهذيب ١/ ٤٦٦.

وقال ابن مجاهد(١): «إذا شَكَّ القارئُ في حرفٍ: هل هو بالتاءِ أو بالياء؟ فليَقْرَأْه بالياء؛ فإن القرآنَ مذكَّر، وإنْ شَكَّ في حرف: هل هو مهموزٌ أو غيرُ مهموزٍ؟ فليترُك الهمزَ، وإنْ شكَّ في حرفٍ: هل يكونُ موصولاً أو مقطوعاً؟ فليقرأْ بالوصل، وإنْ شكَّ في حرفٍ: هل هو ممدودٌ أو مقصورٌ؟ فليقرأْ بالقَصْرِ، وإن شكَّ في حرفٍ: هل هو مفتوحٌ أو مكسورٌ فليقرَأْه بالفتح؛ لأنَّ الأولَ غيرُ لحنٍ في موضعٍ، والثاني لحنٌ في بعضِ المواضعِ».

(١) نقله عنه الزركشي في البرهان ١/٤٨٧، ولم نجده في كتابه السبعة. وعلى فرض صحة هذا القول عنه، فما فيه من تأصيل لقواعد في قراءة كتاب الله تعالى مبنيةٍ على شك القارئ في قراءته، لا يتوافق مع أصول التلاوة ومناهج القراء، فما زالت قراءة القرآن فيها خلاف -في روايات القراء المعروفين- بين الياء والتاء، والهمز وتركه، والوصل والقطع، والمد والقصر، والفتح والكسر. وهذه أمور محكومة بالنقل والرواية. ومعرفة صواب القراءة من خطئها مردُّه التلقي والأخذ من أفواه المعلمين الضابطين.

وهذا القول المنسوب لابن مجاهد -رحمه الله- يخالف ما سطَّره في مقدمة كتابه «السبعة»؛ إذ قسَّم حملة القرآن ثلاثة أصناف، فقال عن الصنف الثالث: «ومنهم مَن يعرب قراءته ويبصر المعاني ويعرف اللغات، ولا علم له بالقراءات، واختلاف الناس والآثار، فربما دعاه بصره بالإعراب إلى أن يقرأ بحرف جائز في العربية لم يقرأ به أحد من الماضين، فيكون بذلك مبتدعاً. وقد رُوِيَتْ في كراهة ذلك وحظره أحاديث: (ثم ساق جملة منها)» السبعة: ٤٦ . فشيء أحكمته الأمة لا يُخْرق بقول لا أصل له.

/ قلت: أخرج عبدُ الرزاق[1] عن ابن مسعودٍ قال: «إذا اختلَفْتم في ياءٍ ١/٣٠٦ وتاءٍ فاجعلوها ياءً، ذكِّروا القرآنَ»، ففَهِمَ منه ثعلبٌ[2] أنَّ ما احتمَل تذكيرَه وتأنيثَه كان تذكيره أجود. ورُدَّ بأنه يمتنع إرادة تذكير غير الحقيقي التأنيث لكثرة ما في القرآنِ منه بالتأنيثِ نحوُ: ﴿ٱلنَّارُ وَعَدَهَا ٱللَّهُ﴾ [الحج: ٧٢]، ﴿وَٱلْتَفَّتِ ٱلسَّاقُ بِٱلسَّاقِ﴾ [القيامة: ٢٩]، ﴿قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ﴾ [إبراهيم: ١١]، وإذا امتنع إرادةُ غير الحقيقيِّ فالحقيقيُّ أَوْلَىٰ. قالوا: ولا يَسْتقيم إرادةُ أنَّ ما احتمل التذكيرَ والتأنيثَ غُلِّب فيه التذكيرُ، كقولهِ: ﴿وَٱلنَّخْلَ بَاسِقَـٰتٍ﴾ [قٓ: ١٠]، ﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٧]، فأُنِّثَ مع جوازِ التذكيرِ، قال تعالى: ﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ﴾ [القمر: ٢٠]، ﴿مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلْأَخْضَرِ﴾ [يسٓ: ٨٠]. قالوا: فليس المرادُ ما فُهِم، بل المرادُ بـ«ذكِّروا» الموعظةُ والدعاءُ، كما قالَ تعالى: ﴿فَذَكِّرْ بِٱلْقُرْءَانِ﴾ [قٓ: ٤٥] إلا أنه حَذَفَ الجارَّ، والمقصودُ: ذكِّروا الناسَ بالقرآن أي: ابعثوهم على حِفْظِهِ؛ كيلا يَنْسَوه. قلت: أولُ الأثرِ يأبىٰ هذا الحَمْلَ.

(١) في مصنفه، وتقدّم تخريجه وبيان حكمه في ص: ٦٩٣، غير أنّه سقطت منه لفظة «ياء» بعد «فاجعلوها»، وحرفت فيه أيضاً «ذكّروا القرآن»، إلى «ذكروني القرآن»، وجاء على الصواب في الكبير للطبراني، ومن طريق عبد الرزاق أخرجه الطبراني في الكبير (٩/ ١٤١)، ح ٨٦٩٦ به مثله، وكذا عنده من طريق أخرى برقم ٨٦٩٧، لكنه منقطع فقد أسقط زر بن حبيش من الإسناد، والله أعلم.

(٢) ليس في «مجالسه» المطبوع، والنص في البرهان ٣/ ٤٣٠.

وقال الواحديُّ[١]: «الأمرُ ما ذهبَ إليه ثعلبٌ، والمرادُ أنه إذا احتمل اللفظُ التذكيرَ والتأنيثَ، ولم يُحْتَجْ في التذكيرِ إلى مخالفةِ المصحفِ، ذُكِّر نحو: ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ﴾[٢] [البقرة: ٤٨] قال: «ويَدُلُّ على إرادته هذا أن أصحابَ عبدِالله من قُرَّاءِ الكوفة كحمزةَ والكسائيِّ ذهبوا إلى هذا، فقرَؤوا ما كان مِنْ هذا القبيلِ بالتذكيرِ نحوُ: «يوم يَشْهد عليهم ألسنتهم»[٣] [النور: ٢٤] وهذا في غيرِ الحقيقيِّ».

* * *

مسألة

يُكْرَهُ قَطْعُ القراءةِ لمكالمةِ أحدٍ. قال الحَليمي[٤]: «لأنَّ كلامَ اللهِ لا ينبغي أن يُؤْثَرَ / عليه كلامُ غيرِه، / وأيَّده البيهقي[٥] بما في الصحيح[٦]: «كان [١٢٧] ١/ ٣٠٧

(١) ليس في «الوسيط»، وهو في البرهان ٣/ ٤٣٠.
(٢) قرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب «تقبل» بالتاء على التأنيث، وقرأ الباقون بالياء على التذكير. انظر: التيسير ٧٣، النشر ٢/ ٢١٢.
(٣) قرأ حمزة والكسائي وخلف «يوم يشهد» بالياء على التذكير وقرأ الباقون بالتاء على التأنيث. انظر: الإقناع ٢/ ٧١٢، النشر ٢/ ٣٣١.
(٤) المنهاج ٢/ ٢٢٩.
(٥) شعب الإيمان له ٢/ ٣٨٤.
(٦) صحيح البخاري (٨/ ١٨٩) مع الفتح، ك: التفسير، ب: «نساؤكم حرث لكم...» ح ٤٥٢٦، والذي ذكره المصنف طرف من الحديث الذي ذكره البخاري.

ابنُ عمرَ إذا قرأ القرآنَ لم يتكلم حتى يَفْرَغَ منه» ويُكْرَهُ أيضاً الضَّحِكُ والعَبَثُ والنظرُ إلى ما يُلْهي.

* * *

مسألة[1]

لا تجوزُ قراءةُ القرآنِ بالعَجَميَّةِ مطلقاً، سواءً أَحْسَنَ العربيةَ أم لا، في الصلاة أم خارجها. وعن أبي حنيفةَ: أنه يجوزُ مطلقاً. وعن أبي يوسفَ ومحمدٍ[2]: لمَنْ لا يُحْسِنُ العربيةَ[3]. لكنْ في «شرح البَزْدَوِيِّ»[4]: أن أبا حنيفةَ رَجَعَ عن ذلك»[5].

(١) انظر: التبيان ٩٣، والبرهان ٢/٩٦.

(٢) ابن الحسن بن فَرْقد، أبو عبدالله الشيباني الكوفي، صاحب الإمام أبي حنيفة وناشر مذهبه (ت: ١٨٩هـ)، من مؤلفاته: «الجامع الكبير»، «السير». انظر: وفيات الأعيان ٤/١٨٤، الجواهر المضية ٣/١٢٢.

(٣) انظر: مختصر اختلاف العلماء للجصاص ١/٢٦٠.

(٤) عبدالعزيز بن أحمد بن محمد، علاء الدين البخاري الحنفي (ت: ٧٣٠هـ)، وله شرح على الهداية للمرغيناني لم يتمه. انظر: الجواهر المضية ٢/٤٢٨، تاج التراجم: ١٢٧، الفوائد البهية ٩٤.

(٥) انظر: كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي للبخاري ١/٢٥، وانظر المسألة في المجموع ٣/٣٤٠، والتبيان للنووي ٩٣.

ووجـه المنعِ أنه يُذْهِبُ إعجازَه المقصودَ منه. وعن القفَّال[1] مِنْ أصحابِنا: أن القراءةَ بالفارسيةِ لا تُتَصَوَّرُ. قيل له: «فإذَنْ لا يَقْدِرُ أحدٌ أن يُفَسِّر القرآنَ». قال: «ليس كذلك؛ لأنَّ[2] هناك يجوزُ أَنْ يأتيَ ببعضِ مراد الله، ويَعْجَزُ عن البعض، أمَّا إذا أراد أَنْ يَقْرَأَه بالفارسيَّةِ فلا يمكنُ أَنْ يأتيَ بجميعِ مرادِ الله؛ لأنَّ الترجمةَ إبدال لفظةٍ بلفظةٍ تقومُ مَقامَها، وذلك غيرُ ممكنٍ، بخلافِ التفسيرِ».

* * *

مسألة

لا تجوزُ القراءةُ بالشاذِّ. نقل ابنُ عبد البَرِّ[3] الإجماعَ على ذلك، لكنْ ذكرَ موهوبٌ الجَزَرِيُّ جوازَها في غيرِ الصلاة قياساً على روايةِ الحديث بالمعنىٰ.

* * *

(١) محمد بن علي بن إسماعيل، أبو بكر الشاشي الشافعي الأصولي اللغوي، المعروف بالقفَّال الكبير (ت: ٣٦٥هـ)، من مؤلفاته: «دلائل النبوة»، «محاسن الشريعة». انظر: السير ١٦/٢٨٣، طبقات الشافعية الكبرى ٣/٢٠٠.

(٢) اسم «أن» ضمير الشأن.

(٣) التمهيد ٣/٤٨٩، التبيان ٩٤، البرهان ٢/٩٨.

مسألة

الأَوْلى أن يُقْرأَ على ترتيبِ المصحفِ. قال في «شرح المهذب»[1]: «لأنَّ ترتيبَه لحكمةٍ فلا يَتْرُكْها إلا فيما ورد فيه الشرعُ كصلاةِ صُبْحِ الجمعةِ بـ«الٓمٓ»[2]، و«هل أتى»[3]، ونظائرِه[4]، فلو فَرَّق السورَ أو عَكَسَها جاز، وتَرَكَ الأفضلَ». قال: «وأمَّا قراءةُ السورةِ من / آخرِها إلى أولِها فمُتَّفقٌ على مَنْعِه؛ لأنه يُذْهِبُ بعضَ نوعِ الإعجازِ، ويُزيلُ حِكْمَةَ الترتيبِ». ٣٠٨/١

قلت: وفيه أثرٌ، أخرج الطبرانيُّ[5] بسندٍ جيدٍ عن ابن مسعودٍ أنه سُئِلَ عن رجلٍ يقرأُ القرآنَ منكوساً، قال: «ذاك مَنْكوسُ القلبِ».

وأمَّا خَلْطُ سورةٍ بسورةٍ فعدَّ الحَلِيمي[6] تَرْكَه من الآداب؛ لِما أخرجه

---

(١) المجموع ٢/ ١٩١.

(٢) أي: بسورة السجدة في الركعة الأولى.

(٣) أي: بسورة الإنسان في الركعة الثانية.

(٤) كقراءة سورة «قٓ» في الركعة الأولى من صلاتي العيد، وفي الثانية بـ«اقتربت». والمسألة في استحباب الموالاة بين السور في القراءة، سواء في الصلاة أم خارجها، إلا فيما ورد النص باستثنائه. انظر: المجموع للنووي ٣/ ٣٤٩، التبيان: ٧٦-٧٧.

(٥) في الكبير (٩/ ١٧٠-١٧١) ح ٨٨٤٦، من طريق إسحاق عن عبد الرزاق به، وهو عنده في مصنفه (٤/ ٣٢٣) ك: الصيام، ب: ما يكره أن يصنع في المصاحف، ح ٧٩٤٧ ورجاله ثقات كلهم، وكذا قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/ ١٦٨) عن رجال الطبراني.

(٦) المنهاج ٢/ ٢٣٨.

أبو عبيدٍ(١) عن سعيدِ بن المسيَّب أنَّ رسولَ الله ﷺ مرَّ ببلالٍ وهو يقرأُ من هذه السورةِ ومن هذه السورة، فقال: «يا بلال مررتُ بك وأنت تقرأ من هذه السورةِ ومِنْ هذه السورة». قال: «أخلطُ الطيِّب بالطيِّب». فقال: «اقرأ السورةَ على وجهها»، أو قال: «على نحوها». مرسلٌ صحيح، وهو عند أبي داودَ(٢) موصولٌ عن أبي هريرةَ بدونِ آخرِه.

وأخرجه أبو عبيدٍ(٣) من وجهٍ آخرَ عن عمرَ مولى غُفْرة أن النبيَّ ﷺ قال لبلال: «إذا قَرَأْتَ السورة فانفُذْها»(٤).

---

(١) في فضائل القرآن (١/ ٣٦٠) ب: القارئ يقرأ القرآن، ح٢٩٨، ورجاله ثقات، غير أنّه مرسل، لكنّه من مراسيل سعيد بن المسيب، وقد قبل العلماء مراسيله، فهو مرسل صحيح، كما قال المصنف، إلا أنّ المصنف ذكره مختصراً، وكذا رواه عبد الرزاق في المصنف (٢/ ٤٩٥-٤٩٦) ك: الصلاة، ب: قراءة اللّيل، ح ٤٢٠٩، ٤٢١٠ به مرسلاً ومطولاً.

(٢) في سننه (٢/ ٥٦-٥٧) ك: الصلاة، ب: في رفع الصوت بالقراءة في صلاة اللّيل، ح ١٣٣٠، وكذا رواه البيهقي في سننه (٣/ ١١) ك: الصّلاة، ب: صفة القراءة في صلاة الليل... من طريق أبي داود، الذي تقدَّم تخريجه منه، وإسناده حسن لأجل محمد بن عمرو بن علقمة، فإنه صدوق، وبقية رجاله ثقات، والحديث صحيح بشواهده.

(٣) في فضائل القرآن (١/ ٣٦٠) ب: القارئ يقرأ القرآن، ح ٢٩٩. في إسناده عمر بن عبد الله المدني مولى غُفْرة -بالمعجمة وضمّها وسكون- ضعيف، وكان كثير الإرسال كما في التقريب ٧٢٣ برقم ٤٩٦٨. وفي الإنفاذ حديث في مسند أحمد (٣/ ٣٤٣-٣٤٤) من حديث جابر بن عبدالله رضي الله عنه وحسَّنه شعيب الأرنؤوط ومن معه في تحقيق المسند (٢٣/ ٥٣) والإنفاذ بمعنى الإتمام.

(٤) ضُبِطت الكلمة في: أ، س بالضم على الفاء، ووضع الناسخ سكوناً على الدالِ، مما =

وقال: «ثنا[1] معاذ عن ابن عَوْنٍ، قال: سألتُ ابنَ سيرينَ عن الرجل يقرأُ من السورةِ آيتين ثم يَدَعُها، ويأخذُ في غيرِها قال: «لِيَتَّقِ أحدُكم أَنْ يأثمَ إثماً كبيراً، وهو لا يَشْعُرُ».

وأخرج[2] عن ابن مسعود قال: «إذا ابتدَأْتَ في سورةٍ فأَرَدْتَ أن تتحوَّلَ منها إلى غيرِها، فتحوَّلْ إلى ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ فإذا ابتدَأْتَ فيها فلا تتحولْ منها حتى تَخْتِمَها».

وأخرج[3] عن ابن أبي الهُذَيْلِ قال: «كانوا يكرهون أن يقرؤوا بعضَ الآيةِ ويَدَعُوا بعضها». قال أبو عبيد[4]: «الأمرُ عندنا على كراهةِ قراءةِ الآياتِ المختلفةِ، كما أنكر رسولُ الله ﷺ على بلالٍ كما كرهه ابنُ سيرينَ وأمَّا حديثُ عبدِ الله فَوَجْهُه عندي أن يَبْتَدِئَ الرجلُ في السورة، يريدُ

= يدل على أنها بالذال المعجمة، لأن الضمة على الفاء لا تتأتى إلا بالذال المعجمة. وفي مصادر التخريج: «فأنفِذها» من الرباعي ويحتمل في (أ) أن تكون بالذال المعجمة. وبقية النسخ بالدال المهملة، والمعنى متقارب.

(١) في المصدر السابق نفسه (١/ ٣٦١) ورجاله ثقات.

(٢) أي: أبو عبيد في المصدر السابق (١/ ٣٦١-٣٦٢) ح ٣٠٣ وفي (٢/ ٧٨) ب: فضل ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ ح ٥٢٣. ضعيف به؛ في إسناده علي بن عابس الأسدي ضعيف، كما في التقريب ٦٩٩، برقم ٤٧٩١.

(٣) أي: أبو عبيد في المصدر السابق نفسه (١/ ٣٦٢) برقم ٣٠٤. صحيح؛ رجاله ثقات، ومثله له حكم الموقوف، بمعنى أنّ الصحابة رضي الله عنهم كانوا يكرهون ذلك، والله أعلم.

(٤) فضائل القرآن ١/ ٣٦٢.

إتمامها، ثـم يَبْدو له في أخرى. فأمَّا مَنِ ابتدأ القراءة وهو يريدُ التنقُّلَ من آية إلى آية، وتَرْكَ / التـأليفِ لآيِ القـرآن فـإنما يفـعله مَنْ لا عِلْمَ لـه؛ لأنَّ اللهَ لو شاء لأنزله على ذلك» انتهىٰ. ١/٣٠٩

وقد نقل القـاضي أبو بكرٍ(١) الإجمـاعَ على عدمِ جوازِ قـراءةِ آيةٍ آيةٍ مِنْ كلِّ سورةٍ. قال البيهقيُّ(٢): «وأحسنُ ما يُحْتَجُّ به أَنْ يُقالَ: إن هذا التأليفَ لكتابِ اللهِ مأخوذٌ من جهةِ النبي ﷺ، وأَخَذَه عن جبريلَ، فالأَوْلىٰ بالقارئِ أَنْ يقرأَه على التأليفِ المنقولِ، وقد قال ابنُ سيرينَ: «تأليفُ اللهِ خيرٌ من تأليفِكم».

* * *

(١) الانتصار ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥. وانظر: البرهان ٢/١٠٠.

(٢) شعب الإيمان ٢/٤٣٢.

[١٢٨]

/ مسألة

قال الحَلِيْمي(١): «يُسَنُّ استيفاءُ كلِّ حرفٍ أَثْبَتَه قارئٌ؛ ليكونَ قد أتىٰ على جميعِ ما هو قرآنٌ. وقال ابنُ الصَّلاحِ(٢) والنوويُّ(٣): «إذا ابتدأ بقراءةِ أحدٍ من القُرَّاء فينبغي ألاَّ يَزالَ على تلك القراءةِ مادام الكلامُ مرتبطاً، فإذا انقضى ارتباطُه فله أن يقرأ بقراءةٍ أخرى، والأَوْلى دوامُه على الأُولى في هذا المجلسِ». وقال غيرُهما بالمنعِ مطلقاً.

قال ابن الجَزَري(٤): «والصوابُ أَنْ يُقال: إن كانَتْ إحدى القراءتين مُرَتبةً(٥) على الأخرى مُنع ذلك مَنْعَ تحريمٍ، كمَنْ يَقْرَأُ ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ﴾ [البقرة: ٣٧] برفعهما أو نصبهما آخذاً رَفْعَ ﴿ءَادَمُ﴾ من قراءة غير ابن كثير(٦)، ورفع ﴿كَلِمَٰتٍ﴾ مِنْ قراءته، ونحوَ ذلك مما لا يجوزُ في العربيةِ واللغةِ، وما لم يكنْ كذلك فُرِّق فيه بين مَقامِ الروايةِ وغيرِها، فإن كان على سبيلِ الروايةِ حَرُم أيضاً؛ لأنه كَذِبٌ في الروايةِ وتخليطٌ، وإن كان على سبيلِ التلاوةِ جاز»(٧).

---

(١) المنهاج ٢/٢٣٨.

(٢) فتاوى ابن الصلاح ١/٢٣١.

(٣) التبيان ٩٥.

(٤) النشر ١/١٩.

(٥) ح، ب، س، م: «مترتبة» وكذا في النشر ١/١٩، والمعنى متقارب.

(٦) قرأ ابن كثير بنصب «آدم» ورفع «كلمات»، وقرأ الباقون برفع «آدم» ونصب «كلماتٍ» بكسر التاء. السبعة ١٥٤، النشر ٢/٢١١.

(٧) قال ابن الجزري: «وإن كنا نعيبه على أئمة القراءات العارفين باختلاف الروايات من وجه تساوي العلماء بالعوام، لا من وجه أن ذلك مكروه أو حرام» النشر ١/١٩.

مسألة(1)

يُسَنُّ الاستماعُ لقراءة القرآن وتركُ اللَّغطِ والحديثِ بحضورِ القراءة، قال تعالى: / ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٤]. ١/ ٣١٠

* * *

مسألة

يُسَنُّ السجودُ عند قراءةِ آيةِ السجدةِ، وهي أربعَ عشرةَ: في الأعراف [٢٠٦]، والرعد [١٥]، والنحل [٤٩]، والإسراء [١٠٩]، ومريم [٥٨]، وفي الحج سجدتان [١٨، ٧٧]، والفرقان [٦٠]، والنمل [٢٦]، والٓمٓ تنزيل [١٥]، وفصلت [٣٨]، والنجم [٦٢]، وإذا السماء انشقت [٢١]، واقرأ باسم ربك [١٩]، وأما صٓ [٢٤] فمُسْتَحَبَّة، وليسَتْ من عزائمِ السجودِ، أي: مُتَأَكِّداتِه. وزاد بعضُهم آخرَ الحِجْرِ، نقله ابنُ الفَرَس في «أحكامه»(2).

* * *

(١) انظر: التبيان ٩١.

(٢) لم نجده في مظانِّه من مخطوطة «أحكام القرآن» له.

مسألة

قال النوويّ[١]: «الأوقاتُ المختارةُ للقراءة أفضلُها ما كانَ في الصلاةِ، ثم الليلِ، ثم نصفه الأخير، وهي بين المغربِ والعشاءِ محبوبةٌ، وأفضلُ النهار بعد الصبحِ، ولا تُكْرَهُ في شيءٍ من الأوقاتِ لمعنىً فيه. وأمَّا ما رواه ابنُ أبي داود[٢] عن معانِ بن رِفاعة عن مشايخِه: أنهم كَرِهوا القراءةَ بعد العصرِ، وقالوا: «هو دراسةُ يهودَ»، فغيرُ مقبولٍ، ولا أصلَ له.

ويُختار من الأيامِ يومُ عرفةَ، ثم الجمعةِ، ثم الاثنينِ والخميسِ، ومن الأعشارِ العُشْرُ الأخيرُ من رمضانَ، والأولُ من ذي الحجة، ومن الشهور رمضانُ». ويُختار لابتدائه ليلةُ الجمعة، ولِخَتْمِه ليلةُ الخميس، فقد روى ابن أبي داود[٣] عن عثمان بن عفان أنه كان يَفْعل ذلك.

والأفضلُ الخَتْمُ أولَ النهارِ أو أولَ الليلِ؛ لما رواه الدارميُّ[٤] -بسندٍ حسنٍ- عن سعدِ بن أبي وقاصٍ قال: «إذا وافق خَتْمُ القرآنِ أولَ الليلِ صَلَّتْ عليه الملائكةُ حتى يُصْبِحَ، وإن وافَقَ ختمُه آخرَ الليلِ[٥] صَلَّتْ عليه

(١) التبيان ١٥١.

(٢) لم أقف عليه في كتاب المصاحف له، وذكره النووي في التبيان / ١٥٢ بدون إسناد.

(٣) لم أقف عليه في المصاحف فيما بحثت، وذكره النووي في المصدر السابق نفسه / ٥٩ بدون إسناد.

(٤) في سننه (٤ / ٢١٨٤) ك: فضائل القرآن، ب: في ختم القرآن، ح٣٥٢٦. ضعيف؛ في إسناده ليث بن أبي سليم، ترك حديثه لاختلاطه وعدم تميز حديثه قبل الاختلاط من بعده كما تقدَّم مراراً، ففي تحسين المصنف له نظر إلاَّ إذا توبع ليث، ولم نجد مَنْ يتابعه.

(٥) في مطبوعة أبي الفضل: «أول النهار» والمثبت موافق لما في مصادر التخريج.

الملائكةُ حتى يُمْسِي». قال في «الإِحياء»[1]: «ويكون الخَتْمُ أولَ النهارِ في ركعتَي الفجرِ، وأولَ الليلِ في ركعتَيْ سُنَّةِ المغرب». / وعن ابنِ المبارك[2]: «يُسْتَحَبُّ الخَتْمُ في الشتاءِ أولَ الليلِ، وفي الصيفِ أولَ النهارِ». ١/٣١١

* * *

مسألة

يُسَنُّ صومُ يومِ الخَتْمِ، أخرجه ابن أبي داود[3] عن جماعةٍ من التابعينَ، وأَنْ يُحْضِره[4] أهلَه وأصدقاءه.

أخرج الطبرانيُّ[5] عن أنسٍ: أنه كان إذا خَتَمَ القرآنَ جَمَعَ أهلَه ودعا.

(١) الإِحياء ١/٣٦٦.

(٢) عبدالله بن المبارك بن واضح، أبو عبدالرحمن المروزي الحافظ، المجاهد التاجر (ت: ١٨١هـ)، من مؤلفاته: «كتاب الجهاد» وهو أول من ألَّف فيه، «الرقائق». انظر: وفيات الأعيان ٣/٣٢، السير ٨/٣٧٨. انظر قوله في التذكار للقرطبي ٩٨، والبرهان ٢/١٠٣.

(٣) لم أقف عليه في المصاحف، وأورده النووي في التبيان /١٥٦.

(٤) أي: يُحضرُ القارئ الختمَ أهلَه.

(٥) في المعجم الكبير (١/٢٤٢) ح ٦٧٤، وقال الهيثمي في -مجمع الزوائد (٧/١٧٢)-: «رجاله ثقات» وصححه البيهقي في الشعب (٢/٣٦٨) موقوفاً بعد أن أخرجه موقوفاً ومرفوعاً، وقال: «وقد رُوي من وجه آخر عن قتادة عن أنس مرفوعاً وليس بشيء... ورَفْعُه وهم، وفي إسناده مجاهيل».

وأخرج ابن أبي داود(١) عن الحَكَمِ بن عُتَيْبة قال: «أرسلَ إليّ مجاهد وعبدة بن أبي أمامة(٢)، وقالا: «إنا أَرْسَلْنا إليك لأنَّا أَرَدْنا أن نَخْتم القرآنَ، والدعاءُ يُستجابُ عند خَتْمِ القرآنِ».

وأخرج(٣) عن مجاهد قال: «كانوا يجتمعون عند خَتْمِ القرآن»، ويقول(٤): «عنده تَنْزِلُ الرحمةُ».

* * *

مسألة

يُسْتَحَبُّ التكبيرُ من الضحى إلى آخرِ القرآنِ، وهي قراءةُ المكيِّين(٥).

---

(١) لم أقف عليه في المصاحف، وأورده النووي في التبيان ١٥٨، وفيه «أرسل إليّ مجاهد وعبدة بن أبي لبابة...» وأثر مجاهد أيضاً في المصدر نفسه.

(٢) كذا في الأصول، والصواب: «عبدة بن أبي لبابة»، كما في التبيان ١٥٨ وهو مترجم بهذا الاسم في التقريب وأصوله، ولم نجد مَن يُعرف بـ«ابن أبي أمامة» في شيوخ الحكم وطبقة مجاهد، مما يرجح صحة ما جاء في التبيان. وخطأ ما جاء في الإتقان، وعلى أن التصحيف وقع في الاسم من المؤلف نفسه أو من النساخ.

(٣) يعني ابن أبي داود، ليس في المصاحف، انظر: التبيان ١٥٨.

(٤) (ب): «ويقولون» وكذا في التبيان ١٥٨.

(٥) انظر: النشر ٢/٤٠٥.

أخرج البيهقيُّ في «الشُّعَب»[1] وابن خُزَيْمَةَ[2] من طريقِ ابنِ أبي بَزَّةَ، سمعتُ عكرمةَ بن سليمان، قال: «قرأتُ على إسماعيلَ بنِ عبدِ الله المكيِّ، فلمَّا بَلَغْتُ الضُّحى، قال [لي][3]: «كبِّر حتى تَخْتِمَ، فإني قَرَأْتُ على عبدِ الله بنِ كثيرٍ فأمرني بذلك، وقال: «قَرَأْتُ على مجاهدٍ، فأمرني بذلك، وأخبر مجاهدٌ أنه قرأ على ابنِ عباسٍ فأمرَه بذلك، وأخبر ابن عباسٍ أنه قرأ على أُبَيِّ بنِ كعبٍ فأمَرَه بذلك» / . كذا أخرجاه موقوفاً، ثم أخرجه [١٢٩] البيهقيُّ[4] من وجهٍ آخرَ عن ابنِ أبي بَزَّةَ مرفوعاً، وأخرجه من هذا الوجهِ -أعني المرفوعَ- الحاكمُ في «مستدركه»[5] وصَحَّحه، وله طرقٌ

---

(١) (٢ / ٣٧٠-٣٧١) ب: في تعظيم القرآن، فصل في استحباب التكبير عند الختم، ح ٢٠٧٧-٢٠٨١)، وسيأتي بيان الحكم عليه في الحاشية الآتية برقم (٥).

(٢) لم أقف عليه في المطبوع من صحيحه -وهو ناقص- وانظر تفسير ابن كثير (٨ / ٤٤٥) ولم يعزه المصنف إليه في الدّر (٨ / ٥٣٩) وإنّما عزاه للحاكم وابن مردويه والبيهقي، وقد تقدم تخريجه منه في الحاشية السابقة برقم (١).

(٣) ما بين المعقوفين ليس في: أ، ومطبوعة أبي الفضل، والمثبت من بقية النسخ وهو في مصادر التخريج.

(٤) تقدم تخريجه في الحاشية السابقة برقم (١).

(٥) (٣ / ٣٠٤) ك: معرفة الصحابة، وصححه، وتعقبه الذهبي بقوله: «البزّي قد تُكُلِّم فيه» قلت: عكرمة بن سليمان أيضاً شيخ مستور، كما في معرفة القراء (١ / ١٤٧)، وإسماعيل بن عبدالله كذلك، ترجم له ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٢ / ١٨٠)، وسكت عنه، وقال العقيلي -عن البزّي-: «منكر الحديث ويُوَصِّل الأحاديث».
وذكر الحديث الذهبي في الميزان (١ / ١٤٤-١٤٥) في ترجمة البزّي وقال: «وهذا حديث غريب، وهو ممّا أُنكر على البزّي»، وقال -في السير له (١٢ / ٥٠)-: -

....

«صحح الحاكم حديث التكبير وهو منكر»، وقال في معرفة القراء (١/٢٤٧) في ترجمة عكرمة بن سليمان -الّذي تقدم-: «قد تفرد عنه البزي بحديث التكبير من (والضحى)». وقال أبو حاتم -في العلل (٢/٧٦-٧٧) ح١٧٢١-: «حديث منكر».

والبزّي: كما قال الذهبي: «هو إمام في القراءات وثبت فيها» ولكنه ضعف في الحديث، انظر: المصادر السابقة والجرح والتعديل (٢/٧١)، والميزان (١/١٤٤)، ولسان الميزان (١/٤٤٥).

قلت: لعلّ الحكم بنكارة حديثه من قِبَل المحدِّثين، وقع من جهة تفرد البزّي برفعه وهو متكلّم فيه، قال الحافظ أبو العلاء الهمذاني في كتابه غاية الاختصار (٢/٧٢٠): «لم يرفع التكبير أحد من القراء إلاّ البزّي»، وقال أيضاً: «فإن الرّوايات قد تظافرت عنه برفعه إلى النبيّ ﷺ ورواه النّاس فوقفوه على ابن عباس رضي الله عنهما ومجاهد، ثم ساق الروايات عن مشايخه في رفعه إلى النبيّ ﷺ ومدار الجميع على رواية البزّي» كما في إبراز المعاني من حرز الأماني لأبي شامة (٤/٢٨٢-٢٨٣)، وذكر البيهقي في الشعب (٢/٣٧١) أنّ «ابن خزيمة رواه موقوفاً وسنده معروف».

وقال أبو يحيى بن أبي ميسرة: «ما رفعه -أي: حديث التكبير- إلى النبيّ غير ابن أبي بزّة، ولو كان أحدٌ رفعه غيره لكان الواجب اتباعه، إذ كان أمراً من النبيّ ﷺ». إبراز المعاني (٤/٢٨٤). وأشار ابن الجزري أيضاً إلى ذلك فقال: «وقد تكلّم بعض أهل الحديث في البزّي وأظن ذلك من قبل رَفْعِه له...» النشر (٢/٤١٤).

وقال أيضاً في المصدر نفسه (٢/٤١٠): «فاعلم أنّ التكبير صحّ عند أهل مكة -قرائهم وعلمائهم وأئمتهم ومن روى عنهم- صحة استفاضت واشتهرت وذاعت وانتشرت حتى بلغت حدّ التواتر» أي: بالتلقّي عندهم. وذكر الحافظ ابن كثير في تفسيره (٨/٤٤٥) فقال: «فهذه سنة تفرَّد بها أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبدالله البَزّي مِنْ ولد القاسم بن أبي بزة، وكان إماماً في القراءات».

كثيرةٌ عن البزي[1].

وعن موسى بنِ هارونَ قال: قال لي البزيُّ: قال لي محمدُ بنُ إدريس الشافعيُّ: «إنْ تَرَكْتَ التكبير فقد تركْتَ سنةً مِنْ سُنَن نبيك». قال الحافظُ عِمادُ الدينِ بنُ كثير[2]: «وهذا يقتضي تصحيحَه للحديث».

= وأجاب شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى (١٣/ ٤١٧) عن سؤال جماعة يقرؤون لعاصم وأبي عمرو ولم يكبّروا ففِعْلُهم ذلك هو الأفضل أم لا؟ فقال: «نعم إذا قرؤوا بغير حرف ابن كثير كان تركهم لذلك هو الأفضل؛ بل المشروع المسنون، فإنّ هؤلاء الأئمة من القراء لم يكونوا يكبِّرون لا في أوائل السور ولا في أواخرها، فإن جاز لقائل أن يقول: إنّ ابن كثير نقل التكبير عن رسول الله ﷺ، جاز لغيره أن يقول: إنّ هؤلاء نقلوا تَرْكَه عن رسول الله ﷺ، إذ من الممتنع أن تكون قراءة الجمهور -التي نَقَلُها أكثر من قراءة ابن كثير- قد أضاعوا فيها ما أَمَرَهم به رسول الله ﷺ» إلى أنْ ذَكَرَ البسملةَ لتوضيح هذه المسألة، فقال: «فإنّ من القراء مَنْ يفصل بها، ومنهم من لا يفصل بها وهي مكتوبة في المصاحف... ولهذا لا يُنْكِرُ عليهم ترك البسملة إخوانُهم من القراء الذين يبسملون، فكيف ينكر ترك التكبير على من يقرأ قراءة الجمهور؟! وليس التكبير مكتوباً في المصاحف، وليس هو في القرآن باتفاق المسلمين، ومن ظن أن التكبير من القرآن فإنه يستتاب، فإن تاب وإلا قتل» المصدر نفسه (١٣/ ٤١٨).

(١) منها طريق أسنده أبو العلاء الهمذاني في غاية الاختصار ٢/ ٧٢٠ ورفع التكبير إلى النبي ﷺ. ونقله ابن الجزري في النشر ٢/ ٤١٢، وساق طرقاً أخرى عنه مرفوعة وموقوفة.

(٢) تفسير القرآن العظيم ٨/ ٤٤٥، وانظر: النشر ٢/ ٤٢٦.

/ وروى[١] أبو العلاء الهمذاني عن البزي: أنَّ الأصلَ في ذلك أنَّ النبيَّ ﷺ انقطع عنه الوحيُ فقال المشركون: «قلى محمداً ربُّه»، فنزلت سورة الضحى، فكبَّرَ[٢] النبيُّ ﷺ، قال ابن كثير[٣]: «ولم يُرْوَ ذلك بإسنادٍ يُحْكَمُ عليه بصحةٍ ولا ضَعْفٍ». ١/٣١٢

وقال الحَلِيْمي[٤]: «نكتةُ التكبيرِ التشبيهُ للقراءةِ بصومِ رمضانَ إذا أكمل عِدَّته يُكَبِّر، فكذا هنا يُكَبِّر إذا أكملَ عِدَّةَ السور»، قال: «وصفتُه أن يقفَ بعد كلِّ سورةٍ وَقْفَةً ويقول: «الله أكبر»، وكذا قال سُلَيْم الرازيُّ[٥] منْ أصحابِنا في تفسيره: «يُكَبِّرُ بين كلِّ سورتَيْن تكبيرةً، ولا يَصِلُ آخرَ السورةِ بالتكبير، بل يَفْصِلُ بينهما بسكتةٍ»، قال: «ومَنْ لا يُكَبِّرُ من القُرَّاءِ حُجَّتُهم أنَّ في ذلك ذَريعةً إلى الزيادةِ في القرآنِ بأَنْ يُداوَمَ عليه، فيُتَوَهَّمَ أنه منه».

---

(١) ليس في غاية الاختصار له. انظر: النشر ٢/٤٠٥.

(٢) الحديث في نزول سورة الضحى بدون تكبير النبيّ ﷺ في صحيح البخاري (٨/٧١٠-٧١١) مع الفتح، ك: التفسير، ب: ﴿وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَاقَلَىٰ﴾ ح٤٩٥٠، ٤٩٥١ وليس فيه أن الوحي قد انقطع. وينظر كلام الحافظ ابن حجر على ح٤٩٥٠.

(٣) تفسيره (٨/٤٤٥).

(٤) المنهاج ٢/٢٢٢.

(٥) انظر: البرهان ٢/١٠٤.

وفي «النشر»[١]: اختلفَ القُرَّاءُ في ابتدائهِ: هل هو من أولِ الضحى أو منْ آخرِها؟ وفي انتهائهِ: هل هو أولُ سورةِ الناسِ أو آخرُها؟ وفي وَصْلِه بأَوَّلِها أو آخرِها وقَطْعِه؟ والخلافُ في الكلِّ مبنيٌّ على أصلٍ، وهو: أنه هل هو لأولِ السورةِ أو لآخرِها؟، وفي لفظهِ: فقيل: الله أكبرُ، وقيل: لا إله إلا اللهُ، واللهُ أكبرُ، وسواءٌ في التكبيرِ الصلاةُ وخارجَها، صَرَّح به السَّخاويُّ[٢] وأبو شامةَ[٣]

* * *

مسألة

يُسَنُّ الدعاءُ عَقِبَ الخَتْمِ؛ لحديثِ الطبرانيِّ[٤] وغيرِه عن العِرْباضِ بنِ

(١) النشر ٢ / ٤١٧ باختصار شديد.

(٢) نقل السخاوي -رحمه الله- في باب التكبير عن ابن جريج قوله: «فأرى أن يفعله الإمام، وغير الإمام»، ونقل آثاراً في التكبير، ثم قال: «فهذه الآثار حجة لمن روى التكبير...». انظر: فتح الوصيد ٢ / ٥٢٧، ٥٢٨، والنشر ٢ / ٤٢٥، ٤٢٧.

(٣) إبراز المعاني من حرز الأماني ٤ / ٢٨٤، وانظر: النشر ٢ / ٤٢٧.

(٤) في المعجم الكبير (١٨ / ٢٥٩) ح ٦٤٧، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٧ / ١٧٢): «وفيه عبد الحميد بن سليمان وهو ضعيف».
وله شاهد من حديث أنس رضي الله عنه عند البيهقي في الشعب (٢ / ٣٧٤)، ح ٢٠٨٦، ٢٠٨٧، وضعفه البيهقي وفي أحد إسناديه نوح الجامع، كَذَّبوه في الحديث كما في التقريب ١٠١٠ برقم ٧٢٥٩.

ساريةَ مرفوعاً: «مَنْ ختم القرآنَ فله دعوةٌ مستجابة». وفي «الشُّعَب»[١] من حديثِ أنسٍ مرفوعاً: «مع كل خَتْمةٍ دعوةٌ مستجابة». وفيه[٢] من حديث أبي هريرة مرفوعاً[٣]: «مَنْ قرأ القرآن وحَمِدَ الربَّ، وصلَّى على النبيِّ ﷺ، واستغفر ربَّه، فقد طَلَبَ الخيرَ مكانَه».

* * *

/ مسألة

٣١٣/١

يُسَنُّ إذا فَرَغَ من الخَتْمَةِ أن يَشْرَعَ في أُخرى عَقِبَ الخَتْمِ؛ لحديثِ

(١) (٢/٣٧٣) تقدم تخريجه في الذي قبله، وكذا رواه أبو عبيد في فضائل القرآن (٢/٢٨٦) ح ١٠٥، ١٠٦، والدارمي في سننه (٤/٢١٨٠) ك: فضائل القرآن، ب: في ختم القرآن، ح ٣٥١٧، الأول: من عمل ابن مسعود وأنس رضي الله عنهما، والثاني: من حديث أنس من عمله ورجاله ثقات، وصحح إسناده حسين سليم أسد محقق الدارميّ، لكنّه ضعيف مرفوعاً، وكذا ضعَّفه الشيخ الألباني في ضعيف الجامع / ٧٦٠ برقم ٥٢٦٢ بعد أن عزاه للبيهقي عن أنس رضي الله عنه.

(٢) أي: في الشعب (٢/٣٧٣) ب: في تعظيم القرآن، فصل في استحباب التكبير عند الختم، ح٢٠٨٤، وضعَّفه البيهقي بأبان مولى ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) من قوله: «مع كل ختمة» إلى قوله: «مرفوعاً» سقط من مطبوعة أبي الفضل وما في الأصول موافق لما في مصادر التخريج.

الترمذيُّ[(١)] وغيره: «أحبُّ الأعمال إلى اللهِ الحالُّ المُرْتَحِلُ الذي يَضْرِبُ من أولِ القرآنِ إلى آخرِه، كلما حَلَّ ارتحلَ».

وأخرج الدانيّ[(٢)] -بسندٍ حسنٍ- عن ابن عباسٍ عن أُبَيٍّ بنِ كعبٍ أنَّ النبيَّ ﷺ كان إذا قرأ «قل أعوذ برب الناس» افتتح من الحمد ثم قرأ من البقرةِ إلى ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾ [٥]، ثم دَعا بدعاء الخَتْمةِ ثم قام.

---

(١) في سننه (٥/ ٦٣) ك: فضائل القرآن، ب ١١: بدون عنوان، ح ٢٩٤٨، وقال: «هذا حديث غريب -أي: ضعيف- لا نعرفه من حديث ابن عباس رضي الله عنهما إلا من هذا الوجه، وإسناده ليس بالقويّ». قلت: في إسناده صالح المري وهو ضعيف، ونقل الذهبي عن النسائي أنه: «متروك»، وعن البخاري: «منكر الحديث» كما في الميزان (٢/ ٢٨٩)، وكذا أخرجه الطبراني في الكبير (١٢/ ١٣٠-١٣١)، ح ١٢٧٨٣ من طريق صالح المرّي به. وضعَّفه الشيخ الألباني في ضعيف سنن الترمذي / ٣٥٨ ح ٥٦٨.

(٢) في جامع البيان ق / ٣٧٢، وساقه ابن الجزري في النشر (٢/ ٤٤٠-٤٤٤) من طريقه بطرق عدة ممّا يؤكدّ أنّ ما جاء في «ح، ع، ومطبوعة أبي الفضل» «الدارمي» بدلاً من «الداني» هو تحريف. وقال الداني: «حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وإسناده حسن» وأشار أبو عمرو الداني في التيسير أيضاً ٢٢٦-٢٢٧، إلى ذلك فقال: «وفي جميع ما قدمناه أحاديث مشهورة يرويها العلماء يؤيد بعضها بعضا تدل على صحة ما فعله ابن كثير».
ثم ذكر ابن الجزري بعد حكمه فقال: «إلاّ أنّ الحافظ أبا الشيخ الأصبهاني وأبا بكر الزينبي خالفا أبا طاهر بن أبي هاشم وغيره فروياه عن ابن سعوة عن خاله وهب بن زمعة عن أبيه زمعة عن ابن كثير وهو الصواب» أما أبو بكر الشذائي وأبو طاهر بن أبي هاشم وأبو القاسم بن النخاس فثلاثتهم رووه عن خاله وهب بن زمعة عن ابن كثير به، فلم يذكروا عن أبيه زمعة بن صالح، ورجح ابن الجزري رواية من رواه بالزيادة، والله أعلم. وكذا حسَّن المصنف سنده -وردّ ابن الجزري في المصدر نفسه (٢/ ٤٤٧) على أبي شامة تضعيفه هذا الحديث- فقد ضعَّفه -أي المرفوع- أبو شامة في إبراز المعاني (٤/ ٢٨٦)، وساق ابن الجزري له طرقاً كثيرة، ومن بينها متابعات لصالح المرّي، وبذلك يتقوى الحديث بطرقه والله أعلم.

مسألة

عن الإمامِ أحمدَ[1] أنه مَنَعَ مِــنْ تكريرِ سورةِ الإخلاصِ عند الخَتْمِ، لكنَّ عَمَلَ الناسِ على خلافِه، قــال بعضهم[2] : « والحكمةُ فيــه ما وَرَدَ[3] أنها تَعْدِل ثُلُثَ القرآنِ، فيَحْصُلُ بذلك خَتْمَةٌ. فإنْ قيل: فكان ينبغي أن تُقْرأ أربعاً لتحصُلَ خَتْمتان. قلنا: المقصودُ أن يكونَ على يقينٍ من حصول خَتْمَةٍ: إمَّا التي قرأها، وإمَّا التي حَصَل ثوابُها بتكريرِ السورةِ». انتهىٰ.

قلت: وحاصلُ ذلك يَرْجِعُ إلى جَبْرِ ما لعلَّه حَصَلَ في القراءةِ من خَلَلٍ، وكما قاسَ الحَلِيْمِيُّ التكبيرَ عند الخَتْمِ على التكبيرِ عند إكمالِ رمضانَ، فينبغي أَنْ يُقاسَ تكريرُ سورةِ الإخلاصِ على إتباعِ رمضانَ بستٍ مِنْ شوالَ[4].

---

(١) انظر: الآداب الشرعية لابن مفلح ٢ / ٢٩٦، والبرهان للزركشي ٢ / ١٠٤. قال ابن الجزري: « وأما ما يعتمده بعض القراء من تكرار قراءة ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ عند الختم ثلاث مرات، فهو شيء لم نقرأ به، ولا أعلم أحداً نصَّ عليه من أصحابنا القراء ولا الفقهاء سوى أبي الفخر حامد بن علي بن حسنويه...، والصواب ما عليه السلف؛ لئلا يُعتقد أن ذلك سنة، ولهذا نص أئمة الحنابلة على أنه لا يكرر سورة الصمد، وقالوا: وعنه -يعنون عن أحمد-: لا يجوز». انظر: النشر ٢ / ٤٥١.

(٢) انظر: البرهان ٢ / ١٠٤.

(٣) يُشير إلى الحديث الصحيح الذي رواه البخاري وغيره. انظر: صحيح البخاري (٩ / ٥٨-٥٩) مع الفتح ك: فضائل القرآن، ب: فضل ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ح ٥٠١٣.

(٤) الحديث رواه مسلم في صحيحه (٢ / ٨٢٢) ك: الصيام، ب: استحباب صوم ستة أيام من شوال إتباعاً لرمضان، ح ١١٦٤.

مسألة

يُكْرَهُ اتخاذُ القرآنِ معيشةً يُتَكَسَّبُ بها.

وأخرج الآجُرِّيُّ[1] من حديث عِمْرانَ بنِ حُصَيْنٍ مرفوعاً: «مَن قرأ القرآنَ فَلْيَسْأَلِ اللهَ به، فإنه سيأتي قومٌ يَقْرَؤُون القرآنَ يَسْألون الناسَ به».

/ ورَوَى البخاريُّ في تاريخه الكبير[2] بسندٍ صالحٍ حديثَ: «مَنْ قرأ القرآنَ عند ظالمٍ ليَرْفَعَ منه لُعِنَ بكلِّ حَرْفٍ عشرَ لَعَناتٍ». ١/٣١٤

* * *

(١) في أخلاق حملة القرآن / ٤٥-٤٦، ح٤١، ٤٢. في إسناده خيثمة بن أبي خيثمة أبو نصر البصري لين الحديث، كما في التقريب ٣٠٤، برقم ١٧٨٢، وأخرجه الترمذي في سننه (٥/٣٨، ٣٩) ك: فضائل القرآن ب ٢٠: بدون عنوان، ح ٢٩١٧، وقال: «حديث حسن ليس إسناده بذاك».
وكذا العقيلي في الضعفاء الكبير (٢/٢٩)، والطبراني في الكبير (١٨/١٦٦، ١٦٧) ح ٣٧٠، ٣٧١-٣٧٤، وأحمد في مسنده (٤/٤٣٦، ٤٣٩)، جميعهم من طريق خيثمة المذكور، وحسّن الترمذي الحديث، وكذا حسَّنه الشيخ الألباني في صحيح سنن الترمذي (٣/١٦٦) ح٢٩١٧، وفي الصحيحة (١/٥١٧-٥١٩) ح ٢٥٧ بشواهده وقال: «فهي من جماعة من الصحابة بألفاظ مختلفة». ثم ساقها في المصدر نفسه.

(٢) لم أقف عليه فيما بحثت لا في التاريخ الكبير ولا في الصغير ولا في الأوسط، وحكم المصنف بصلاح إسناده.

مسألة

يُكره أَنْ يقولَ: نَسِيتُ آيةَ كذا، بل أُنْسِيْتُها؛ لحديثِ الصحيحَيْنِ(١) في النَّهْيِ عن ذلك.

* * *

مسألة

الأئمةُ الثلاثةُ على وصولِ ثوابِ القراءةِ للميتِ، ومَذْهَبُنا خِلافُه؛ لقولِهِ تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ [النجم: ٣٩].

* * *

(١) صحيح البخاري (٩/ ٨٥) مع الفتح، ك: فضائل القرآن، ب: نسيان القرآن...، ح ٥٠٣٩، وصحيح مسلم (١/ ٥٤٤) ك: صلاة المسافرين، ب: فضائل القرآن وما يتعلق به، ح ٧٩٠. من حديث عبدالله بن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً ولفظه وهو لمسلم: «لا يَقُلْ أحدكم: نسيت آية كيت وكيت، بل هو نُسِّي».

فصل

في الاقتباس وما جرى مجراه

الاقتباس: تَضْمينُ الشِّعرِ أو النثرِ بعضَ القرآنِ، لا على أنَّه منه، بأَنْ لا يُقالَ فيه: قال اللهُ تعالى، ونحوُه، فإنَّ ذلك حينئذٍ لا يكونُ اقتباساً. وقد [١٣٠] اشْتَهَر / عن المالكيَّةِ تحريمُه، وتشديدُ النكيرِ على فاعلِه. وأمَّا أهلُ مذهبِنا فلم يَتَعَرَّضْ له المتقدِّمون ولا أكثرُ المتأخرين، مع شيوعِ الاقتباسِ في أعصارِهم، واستعمالِ الشعراءِ له قديماً وحديثاً.

وقد تعرَّضَ له جماعةٌ من المتأخرين: فسُئِلَ عنه الشيخُ عزُّ الدينِ بنُ عبدِالسلامِ[١] فأجازه، واستدلَّ بما وَرَدَ عنه ﷺ مِنْ قولِه[٢] في الصلاةِ وغيرِها: «وجَّهْتُ وَجْهي..» إلى آخره، وقوله[٣]: «اللهمَّ فالقَ الإصباحِ وجاعِلَ الليلِ سكناً والشمسِ والقمرِ حسباناً، اقْضِ عني الدَّيْنَ، وأَغْنِني

---

(١) انظر: البرهان ٢ / ١١١.

(٢) رواه مسلم في صحيحه (١ / ٥٣٤-٥٣٥) ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: الدّعاء في صلاة الليل وقيامه، ح ٧٧١.

(٣) رواه مالك في الموطأ (١ / ٢١٢-٢١٣) ك: القرآن، ب: ما جاء في الدّعاء ح ٢٧ لكنّه بلاغاً، وقال ابن عبدالبر: «لم تختلف الرّواة عن مالك في إسناد هذا الحديث ولا في متنه، وهو مرسل، فمسلم بن يسار تابعي. انظر: تنوير الحوالك (١ / ١٦٦)، وكذا نقله محمد فؤاد عبدالباقي في تعليقه على الحديث في الموطأ.

من الفـقْـرِ». وفي سيـاقِ كـلامٍ[1] لأبـي بكـر: ﴿وَسَيَعۡلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٖ يَنقَلِبُونَ﴾[2]، / وفـي آخرِ حديثٍ[3] لابـن عُمَـرَ: «قد كَانَ لكُم في رَسُولِ ٣١٥/١ الله أسوةٌ حَسنةٌ»[4] انتهى.

وهذا كلُّه إنما يَدُلُّ على جـوازِه في مَـقـامِ المواعظِ والثناءِ والدعـاءِ وفي النثرِ، ولا دَلالةَ فيـه على جوازِه في الشِّعْرِ، وبينهـما فَرْقٌ؛ فإنَّ القـاضيَ أبا بكرٍ من المالكيَّةِ صَرَّح[5] بأنَّ تَضْـمينَه في الشِّعْرِ مكروهٌ، وفي النثرِ جائزٌ، واستعمله أيضاً في النثرِ القاضي عِياضٌ في مواضعَ من خُطْبةِ «الشفا»[6].

وقال الشرفُ إسماعيلُ بنُ المقرئِ اليمنيُّ[7] صاحب «مختصر الروضة»

---

(١) رواه ابن أبي حاتم في تفسيره (٩/٢٨٣٦-٢٨٣٧) في آخر آية من سورة الشعراء، ضعيف به، في إسناده الهيثم بن محفوظ، قال الذهبي: «لا يُدرى من هو»؟ كما في الميزان (٤/٣٢٦) برقم ٩٣١٥.

(٢) الشعراء الآية: ٢٢٧.

(٣) رواه البخاري في صحيحه (٣/٦١٥) مع الفتح، ك: العمرة، ب: متى يَحلّ المعتمر؟ ح ١٧٩٣.

(٤) ونص الآية: «لقد كان...».

(٥) في كتابه «إعجاز القرآن» ص ٢٠٥ ما يدل على كراهة تضمين القرآن في الشعر، وانظر: البرهان ٢/١١٣.

(٦) انظر: الشفا ١/٢-٨.

(٧) إسماعيل بن أبي بكر بن عبدالله، شرف الدين الشَّرْجي الفقيه الشافعي الأديب (ت: ٨٣٧هـ)، من مؤلفاته: «الروض في مختصر الروضة للنووي»، وهو مخطوط، وشرح بديعيته المسماة «الفريدة الجامعة للمعاني الرائعة» وهي في مدح النبي ﷺ ومتضمنة لجميع أنواع البديع. انظر: الضوء اللامع ٢/٢٩٢، بغية الوعاة ١/٤٤٤، هجر العلم ومعاقله في اليمن ١/٣٨، الفهرس الشامل «الفقه وأصوله» ٤/٤٣٨.

في شرح بديعيَّته: «ما كان منه في الخُطَبِ والمواعظِ ومَدْحِه ﷺ وآلِه وصحبِه -ولو في النظمِ- فهو مقبولٌ، وغيرُه مردودٌ».

وفي شرح بديعيَّةِ ابن حَجّة[1]: «الاقتباس ثلاثةُ أقسامٍ: مقبولٌ ومُباحٌ ومردودٌ، فالأول: ما كان في الخُطَب والمواعظِ والعُهودِ. والثاني: ما كان في الغَزَل[2] والرسائلِ والقِصَصِ. والثالث: على ضربَيْن: أحدُهما: ما نَسَبه اللهُ تعالى إلى نفسِه، ونعوذُ بالله مِمَّنْ يَنْقُلُه إلى نفسِه، كما قيل عن أحدِ بني مروانَ: إنه وَقَّع على مطالَعَةٍ فيها شكايةُ عُمَّاله: «إن إلينا إيابهم * ثم إن علينا حسابهم»[3].

والآخَرُ: تضمينُ آيةٍ في معنى هَزْلٍ، ونعوذُ باللهِ مِنْ ذلك، كقوله[4]:

أوحىٰ إلى عُشَّاقِه طَرْفُه ... «هيهات هيهات لما توعدون»[5]

ورِدْفُه يَنْطِقُ مِنْ خَلْفِه ... «لمثل ذا فَلْيعملِ العاملون»[6]

انتهى. قلت: وهذا التقسيمُ حَسَنٌ جداً، وبه أقولُ.

---

(١) أبو بكر بن علي بن عبدالله، تقي الدين الحموي الشاعر الأديب (ت: ٨٣٧هـ)، وبديعيته منظومة في (١٤٣) بيتاً، ثم شرحها في كتاب بعنوان «خزانة الأدب وغاية الأرب» وهو مطبوع، وله أيضاً «ثمرات الأوراق في المحاضرات». انظر: الضوء اللامع ١١/٥٣، شذرات الذهب ٧/٢١٩، كشف الظنون ١/٢٣٣.

(٢) كذا في الأصول، ولا يتصور من مسلم أن يقتبس من كتاب الله في تغزله بالنساء.

(٣) اقتباس من سورة الغاشية: ٢٥-٢٦ وهو اقتباس مردود.

(٤) لا يُعرف قائلهما، وهما في سلك الدرر ٢/٣٠٦. والتبيان من رَذْل القول.

(٥) اقتباس من الآية ٣٦ من المؤمنون.

(٦) اقتباس من الآية ٦١ من الصافات. ونص الآية: «لمثل هذا...».

وذكر الشيخُ تاجُ الدين بن السبكي في «طبقاته»[1] في ترجمةِ الإمامِ أبي منصورٍ عبدالقاهرِ بن طاهرٍ التميميِّ البغداديِّ -مِنْ كبارِ الشافعيةِ وأَجلاَّئِهم- أن مِنْ شعرِه قولَه[2]:

يا مَنْ عَدا ثم اعْتَدى ثم اقْتَرفْ		ثم انتهى ثم ارعوَىٰ ثم اعتَرَفْ

أَبْشِرْ بقولِ اللهِ في آياتِه		«إنْ يَنْتَهوا يُغْفَرْ لهم ما قد سَلَفْ»[3]

/ وقال: «[في][4] استعمالِ مثلِ الأستاذِ أبي منصورٍ مثلَ هذا الاقتباسِ ٣١٦/١ في شعرِه فائدةٌ؛ فإنه جليلُ القَدْرِ، والناسُ يَنْهَوْن عن هذا، وربما أدَّىٰ بحثُ بعضِهم إلى أنَّه لا يجوز»[5].

وقيل: إن ذلك إنما يَفْعَلُه من الشعراءِ الذين هم في كل وادٍ يهيمون، ويَثِبُون على الألفاظِ وِثْبَةَ مَنْ لا يبالي. وهذا الأستاذُ أبو منصورٍ مِنْ أئمةِ الدين وقد فَعَلَ هذا، وأَسْنَد عنه هذين البيتَيْن الأستاذُ أبو القاسم بنُ عساكرَ[6].

---

(١) طبقات الشافعية ٥/١٣٦.

(٢) طبقات الشافعية ٥/١٣٩.

(٣) الآية ٣٨ من الأنفال.

(٤) زيادة من «طبقات الشافعية»، وليست في النسخ.

(٥) في مطبوعة أبي الفضل: «يجوز»، وفي طبقات الشافعية: «وبعض أهل العلم ينهى عن ذلك، وربما شدد فيه وجنح إلى تحريمه، والصواب الجواز».

(٦) علي بن الحسن بن هبة الله، الدمشقي المحدِّث الشافعي المؤرِّخ (ت: ٥٧١هـ) صاحب «تاريخ دمشق»، و«فضائل أصحاب الحديث». انظر: وفيات الأعيان ٣/٣٠٩، السير ٢٠/٥٥٤. وورد البيتان في تبيين كذب المفتري لابن عساكر ص ٢٥٤ في ترجمة عبدالقاهر.

قلت: ليس هذان البيتان من الاقتباسِ؛ لتصريحِه بقولِ اللهِ، وقد قَدَّمْنا أن ذلك خارجٌ عنه.

وأمَّا أخوه الشيخُ بهاءُ الدينِ فقال في «عروس الأفراح»[١] : «الوَرَعُ اجتنابُ ذلك كلِّه، وأن يُنَزَّه عن مثلِه كلامُ اللهِ ورسولِه».

قلت: رأيتُ استعمالَ الاقتباسِ لأئمة أجِلاَّءَ، منهم الإمامُ أبو القاسمِ الرافعيُّ، فقال: وأنشده في «أماليه» ورواه عنه أئمةٌ كبارٌ[٢]:

الـمُلْكُ للهِ الذي عَنَتِ الوُجـوهُ لـه وذَلَّتْ عندَه الأَرْبـابُ
مُتَفَرِّدٌ بالـمُلْكِ والسُّلطانِ قد خَسِرَ الذين تجَاذَبُوه وخابُوا
دَعْهُمْ وزَعْمَ الـمُلْكِ يومَ غُرورِهِمْ فسَيَعْلَمون غداً مَنِ الكذَّابُ

وروى البيهقيُّ[٣] في «شُعَب الإيمان» عن شيخِه أبي عبدالرحمن السُّلَميِّ[٤]، قال: «أنشدَنا أحمدُ بنُ محمد بنِ يزيد[٥] لنفسه:

سَلِ اللهَ مِنْ فَضْلِه واتَّقِهْ فإنَّ التُّقَىٰ خيرُ ما تَكْتَسِبْ
[١٣١] ومَنْ يَتَّقِ اللهَ يَصْنَعْ له «ويَرْزُقْه مِنْ حيثُ لا يَحْتَسِبْ»[٦] /

(١) عروس الأفراح ٤/٥١٤.

(٢) الأبيات في طبقات الشافعية ٨/٢٨٨ ولم نعثر عليها في أماليه المخطوطة.

(٣) شعب الإيمان ٢/١١٣.

(٤) محمد بن الحسين بن محمد، الأزدي النيسابوري الصوفي المفسِّر (ت: ٤١٢هـ) مصنف كتاب «حقائق التفسير»، «وطبقات الصوفية». انظر: السير ١٧/٢٤٧، طبقات المفسرين للداودي ٢/١٣٧.

(٥) لم نقف على ترجمته.

(٦) الطلاق الآية: ٣

ويَقْرُب من الاقتباسِ شيئان:

أحدُهما: قراءةُ القرآن يُرادُ بها الكلامُ. قال النوويُّ في «التبيان»[1]: «ذكرَ ابنُ أبي داود في هذا اختلافاً، فروى عن النَّخَعيِّ أنه كان يَكْرَه أن يتأوَّلَ[2] القرآنُ بشيءٍ يَعْرِضُ من أمر الدنيا».

/ وأخرج[3] عن عمرَ بنِ الخطاب أنه قرأَ في صلاةِ المغرب ٣١٧/١ بمكة ﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ ۝ وَطُورِ سِينِينَ﴾ [التين: ١، ٢] ثم رفع صوتَه فقال: ﴿وَهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ٱلْأَمِينِ﴾ [التين: ٣]. وأخرج[4] عن حُكَيْم بنِ سعيدٍ[5]: أن رجلاً من المُحكِّمة أتى عَليًّا -وهو في صلاةِ الصبحِ- فقال: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥]، فأجابه في الصلاة ﴿فَٱصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَلَا يَسْتَخِفَّنَّكَ ٱلَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ﴾ [الروم: ٦٠] انتهى.

---

(١) التبيان ١٢٠، وليس في المصاحف.

(٢) المثبت من ع، وهو الصواب، وموافق لما في «التبيان»، وفي بقية النسخ: «يتناول».

(٣) أي: ابن أبي داود، ولم أقف عليه في كتابه «المصاحف» فيما بحثت، وذكره النووي في التبيان ١٢١، فصل في قراءة القرآن يراد بها الكلام، بدون إسناد وعزاه له.

(٤) أي: ابن أبي داود، ولم أقف عليه في كتابه، ولكن أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره (١١/ ٢١/ ٥٨-٥٩)، الرّوم آية ٦٠ من طريقين عن عليّ بن ربيعة به، وإسناده صحيح ورجاله ثقات. وعزاه المصنف في الدّر (٦/ ٥٠٢) لابن أبي شيبة وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والحاكم والبيهقي في سننه عن عليّ رضي الله عنه به، وكذا ذكره النووي في التبيان ١٢١، لكنّه لم يعزه لأحد ولا ذكر له إسناداً.

(٥) كذا في الأصول: «حكيم بن سعيد» وصوابه حكيم بن سعد، وكذا في التبيان ١٢١ وهو مترجم كذلك في التقريب وأصوله.

وقال غيرُه[1]: «يُكْرَهُ ضَرْبُ الأمثالِ من القرآن، صَرَّح به العِمادُ النِّيْهي[2] -تلميذُ البغويِّ- كما نقله ابنُ الصَّلاح في «فوائد رحلته».

الثاني: التوجيهُ بالألفاظِ القرآنية في الشعرِ وغيرِه، وهو جائزٌ بلا شكٍّ. ورُوِّينا عن الشريفِ تقيِّ الدينِ الحُسَيْنيِّ[3] أنه لـمَّا نَظَمَ قولَه[4]:

مَجازٌ حقيقتُها فاعْبُروا ولا تَعْمُروا هَوِّنُوها تَهُنْ

وما حُسْنُ بيتٍ له زُخْرُفٌ تَراهُ إذا زُلْزِلَتْ لم يَكُنْ

خشي أَنْ يكونَ ارتكبَ حراماً، لاستعماله هذه الألفاظَ القرآنيةَ في الشعرِ، فجاء إلى شيخِ الإسلامِ تَقِيِّ الدين بنِ دَقيْقِ العِيْدِ؛ ليسألَه عن ذلك، فأنشدَه إياهما، فقال له: قل: «وما حُسْنُ كهفٍ»، فقال: «يا سيدي أَفَدْتَني وأفتَيْتَني».

---

(١) هو الزركشي في البرهان ٢/١١٣.

(٢) عبدالرحمن بن عبدالله بن عبدالرحمن، أبو محمد عماد الدين الشافعي (ت: ٥٤٨هـ) له كتاب في المذهب الشافعي، وقف عليه ابن الصلاح، وانتخب منه. انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١/٣٥٩، شذرات الذهب ٤/١٤٨.

(٣) محمد بن جعفر بن محمد، الشريف القنائي المصري الشاعر الفقيه الشافعي (ت: ٧٢٨هـ). انظر: الوافي بالوفيات ٢/٣٠٧، الدرر الكامنة ٤/٣٥.

(٤) البيتان في الزلزلة التي وقعت سنة (٧٠٢هـ) وهما في الوافي بالوفيات ٢/٣٠٧، والدرر الكامنة ٤/٣٥، وعَمَرْت الخرابَ أَعْمُرُه.

وقد تحرج الشاعر لكونه ذكر أسماء سور من القرآن في نظمه، كما صرَّح بذلك ابن حجر في ترجمته السابقة. وقد يكون التحرج من اقتباس قوله تعالى: ﴿أَوْ يَكُونَ لَكَ بَيْتٌ مِّن زُخْرُفٍ﴾ [الإسراء: ٩٣].

خاتمة

قال الزركشيُّ في «البرهان»[1]: «لا يجوزُ تَعَدِّي أمثلةِ القرآن، ولذلك أُنْكِر على الحريري[2] قولُه: «فأَدْخَلَني بيتاً أَحْرَجَ من التابوتِ، وأَوْهَىٰ من بيتِ العنكبوت»، وأيُّ معنى أبلغَ مِنْ معنىً أكَّده اللهُ مِنْ ستة أوجهٍ، حيث قال: ﴿وَإِنَّ أَوْهَنَ / ٱلْبُيُوتِ لَبَيْتُ ٱلْعَنكَبُوتِ﴾ [العنكبوت: ٤١]، فأدخل «إِنَّ»، وبنىٰ أَفْعَلَ التفضيلِ، وبناه من الوَهْنِ، وأضافَه إلى الجمعِ، وعَرَّف الجمعَ باللامِ، وأتى في خبرِ «إنّ» باللام»[3]. ٣١٨/١

لكنِ استُشْكِلَ هذا بقولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ [البقرة: ٢٦]، وقد ضَرَبَ النبيُّ ﷺ المَثَلَ بما دونَ

---

(١) البرهان ٢/١١٤.

(٢) القاسم بن علي بن محمد، أبو محمد البصري الأديب الشافعي (ت: ٥١٦هـ)، من مؤلفاته: «المقامات» المشهورة، «ملحة الإعراب». انظر: السير ١٩/٤٦٠، بغية الوعاة ٢/٢٥٧، وانظر: شرح مقامات الحريري للشريشي ٢/١٦٤ (بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم).

(٣) وجه التعدِّي في قول الحريري أنه تصوَّر بيتاً أوهن من بيت العنكبوت؛ ولذلك استعمل صيغة التفضيل، وظاهر الآية أن بيت العنكبوت هو الأوهن ولا بيت وراءه في الوهن.

البعوضةِ فقال[1]: «لو كانت الدنيا تَزِنُ عند الله جناحَ بعوضةٍ».

قلت: قد قال قومٌ في الآيةِ: إنَّ معنى ﴿فَمَا فَوْقَهَا﴾ في الخِسَّة، وعبَّر بعضُهم عن هذا بقولِه: «معناه: فما دونَها»، فزال الإشكالُ.

* * *

(١) رواه الترمذي في سننه (٤/ ١٥٠) ك: الزّهد، ب: ما جاء في هوان الدّنيا على الله عزّ وجلّ، ح٢٣٢٠، وابن ماجه في سننه (٢/ ١٣٧٧) ك: الزهد، ب: مثل الدّنيا، ح ٤١١٠ واللفظ له، وتمامه «ما سقى كافراً منها قطرة أبداً».

وقال الترمذي: «حديث صحيح غريب من هذا الوجه»، وصححه الشيخ الألباني في صحيح الترمذي (٢/ ٥٣٢) ح ٢٣٢٠، وكذا في الصحيحة له، ح٦٨٦، ٩٤٣.

٣/٢

/ النوع السادس والثلاثون

في معرفة غريبه[١]

أفرده بالتصنيف خلائقُ لا يُحْصَوْن، منهم: أبو عبيدةَ، وأبو عمر الزاهد[٢]، وابنُ دُرَيْد[٣]، ومِنْ أشهرها كتابُ العُزَيْزِيِّ؛ فقد أقام في تأليفِه خمسَ عشرةَ سنة يحرِّره هو وشيخه أبو بكر بنُ الأنباريِّ. ومِنْ أحسنِها «المفردات» للراغبِ، ولأبي حيانَ في ذلك تأليفٌ مختصر في كُرَّاسين[٤].

قال ابنُ الصَّلاح[٥]: «وحيث رأيتَ في كتب التفسير «قال أهل المعاني» فالمرادُ به مصنفو الكتب في معاني القرآن، كالزَّجَّاج، والفرَّاءِ، والأخفشِ، وابنِ الأنباريِّ» انتهى.

---

(١) البرهان ١/٣٨٨، التحبير ١٩٨.

(٢) في كتابه «ياقوتة الصراط» وهو مطبوع.

(٣) محمد بن الحسن بن دُرَيْد، أبو بكر البصري اللغوي (ت:٣٢١هـ)، وكتابه في «غريب القرآن» لم يكمله، وله «رواة العرب». انظر: الفهرست لابن النديم: ٦٧، إنباه الرواة ٣/٩٧، معجم الأدباء ٦/٢٤٥٩، السير ١٥/٩٦.

(٤) وهو كتابه «تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب» وهو مطبوع.

(٥) لم نجده في فتاواه، انظره في البرهان ١/٣٩٤.

وينبغي الاعتناءُ به؛ فقد أخرج البيهقيُّ(١) من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «أَعْرِبوا القرآن، والتمسوا غرائِبَه». وأخرج(٢) مثلَه عن عمر وابنِ عمر وابنِ مسعودٍ موقوفاً.

(١) في الشعب (٢/٤٢٧) ب: في تعظيم القرآن، فصل في قراءة القرآن بالتفخيم والإعراب، ح٢٢٩١-٢٢٩٣، لكنّه ضعيف جداً به، لأنّ في إسناده عبدالله بن سعيد ابن أبي سعيد المقبري متروك، كما في التقريب ٥١١ برقم ٣٣٧٦.
وأخرجه الحاكم في المستدرك (٢/٤٣٩) ك: التفسير، سورة حم السجدة، وقال: إنّه صحيح عند جماعة، وتعقبه الذّهبي بقوله: «بل أُجمع على ضعفه» لأنّه من طريق عبدالله بن سعيد المتقدم، وبه ضعّفَه الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/١٦٣) بعد أن عزاه لأبي يعلى.

(٢) أي البيهقي في المصدر نفسه (٢/٤٢٨، ٤٢٩) ح برقم ٢٢٩٧، ٢٣٠٠، في إسناد حديث عمر رضي الله عنه انقطاع؛ إذ لم يدرك عبيدالله الكلاعي الذي مات في دمشق سنة ١٣٢هـ عمر رضي الله عنه كما في التهذيب (٧/٣٥)، وأيضاً في إسناده من لم أعرفه.
وفي إسناد حديث ابن مسعود راو مبهم، وسيّار أبو حمزة الكوفي وهو مقبول كما في التقريب ٤٢٧ برقم ٢٧٣٤.
وحديث ابن عمر رضي الله عنه ذكره مرفوعاً كما سيأتي وكذا رواه عن عُمر رضي الله عنه مرفوعاً بإسناد ضعيف جداً كما سيأتي، وفيه انقطاع؛ إذ لم يدرك سعيدُ بن المسيب عُمَرَ رضي الله عنه وفيه أبو عصمة نوح بن أبي مريم متروك وذكره الذهبي في الميزان (٤/٢٨٠) وعدّه من مناكيره، وانظر الحاوي للفتاوي للسيوطي (١/٥٦٤-٥٦٥) فقد ضعّفه به.

وأخرج[1] مِنْ حديثِ ابنِ عُمَرَ مرفوعًا: «مَنْ قرأ القرآن فأعربه، كان له بكل حرفٍ عشرون حسنةً، ومَنْ قرأه بغير إعرابٍ كان له بكلِّ حرفٍ عشرُ حسناتٍ».

المرادُ بإعرابه معرفةُ معاني ألفاظه، وليس المراد به الإعرابَ المصطلحَ عليه عند النحاةِ، وهو ما يُقابِلُ اللَّحْنَ؛ لأنَّ القراءةَ مع فَقْدِه ليست قراءةً، ولا ثوابَ فيها[2]، وعلى الخائضِ في ذلك التثبُّتُ والرجوع إلى كتب أهلِ

(١) أي: البيهقي في المصدر نفسه (٢/ ٤٢٨) برقم ٢٢٩٤، وقال السيوطي في الحاوي للفتاوي (١/ ٥٦٥): «وهذا الإسناد لا يصحّ أيضاً، فإنّ بقية مدلّس وقد عنعنه» وهو كما قال، وكذا ضعفه الشيخ الألباني في الضعيفة برقم ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦.

(٢) إطلاق المؤلف -رحمه الله- عدم الإثابة على خطأ الإعراب ومخالفة وجه الصواب في قراءة القرآن العظيم، وهو ما يُعرف عند علماء القراءة باللحن الجليّ، لا يستقيم، بل ينبغي تقييد المسألة بالاستطاعة والقدرة على التعلّم وبذل الجهد فيه، حتى يتمّ النصح لكتاب الله الذي تبرأ به الذمّة، ويرتفع به الإثم إن شاء الله.

ولا نظن أن السيوطي يقصد الفقد الكلي للحركات، إذ لا يمكن تصوّر هذا الافتراض لكل ناطق بشيء من لغة العرب، سواء أكان من أهلها أم من غيرهم، وإلا فأين نذهب بالحديث الصحيح: «والذي يقرأ القرآن وهو يتتعتع فيه، وهو عليه شاق له أجران»! فهذه الشدة والمشقة الحاصلة في القراءة نتيجة عدم الإتقان وإحكام التلاوة للعجز المركب في بعض الناس، بعد بذل الوسع والطاقة في التعلُّم. انظر: النشر لابن الجزري ١/ ٢١١، وعلوم القرآن بين البرهان والإتقان: ٢١٥-٢١٦.

الفنِّ، وعدمُ الخوضِ / بالظنِّ، فهذه الصحابةُ وهم العَرَبُ العَرْباءُ وأصحابُ ٤/٢ اللغةِ الفُصَحاءُ، ومَنْ نَزَلَ القرآن عليهم وبلغتِهم، توقَّفوا في ألفاظٍ لم يَعْرِفوا معناها، فلم يقولوا فيها شيئاً.

[١٣٢] فأخرج أبو عبيد / في «الفضائل[١]» عن إبراهيمَ التَّيميِّ: أن أبا بكرٍ الصدِّيقَ سُئِل عن قوله ﴿وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا﴾ [عبس: ٣١]، فقال: «أيُّ سماءٍ تُظِلُّني أو أيُّ أرضٍ تُقِلُّني إن أنا قلت في كتاب الله مالا أعلم؟».

وأخرج[٢] عن أنسٍ أنَّ عمرَ بنَ الخطابِ قرأ على المِنْبَرِ ﴿وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا﴾ [عبس: ٣١]، فقال: هذه الفاكهةُ، قد عَرَفْناها، فما الأبُّ؟ ثم رَجَعَ إلى نفسه فقال: «إن هذا لهو الكَلَفُ[٣] ياعمرُ».

وأخرج[٤] من طريقِ مجاهدٍ عن ابنِ عباسٍ قال: «كنت لا أدري ما

(١) (٢/ ٢١١) ب: تأويل القرآن بالرأي، ح ٨٤٢، رجاله ثقات، ورواه عبد بن حميد كما في المنتخب (١/ ٣٩٦) وابن عبدالبرّ في جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٨٣٣- ٨٣٤) ح ١٥٦١ وحسن المحقق إسناده وليس عنده ذكر الآية.

(٢) أي: أبو عبيد في المصدر السابق نفسه ح٨٤٣، رجاله ثقات ورواه عبد بن حميد كما في المصدر السابق نفسه، والحاكم في المستدرك (٢/ ٥١٤) ك: التفسير وصححه على شرط الشيخين وأقرّه الذهبي وكذا رواه ابن جرير الطبري في تفسيره (١٥/ ٣٠/ ٥٩) سورة عبس، وذكره البغوي في شرح السنة (١/ ٢٦٥) ك: الإيمان، بدون إسناد.

(٣) الكلف: المشقة، وفي مصادر التخريج: «التكلف»، وهي أنسب للسياق.

(٤) أي: أبوعبيد أيضاً في المصدر السابق نفسه (٢/ ١٧٤) ب: لغات القرآن...، ح ٧٤٨، حسن، وفي إسناده إبراهيم بن مهاجر البجلي، صدوق ليّن الحفظ كما في التقريب ١١٦، برقم ٢٥٦، وبقية رجاله ثقات.

﴿ فَاطِرُ السَّمَٰوَٰتِ ﴾ [الشورى: ١١] حتى أتاني أعرابِيَّان يختصمان في بئرٍ، فقال أحدُهما: « أنا فَطَرْتُها »، يقول: أنا ابتدَأْتُها ».

وأخرج ابنُ جرير[١] عن سعيد بن جبير: أنه سُئِل عن قوله ﴿ وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا ﴾ [مريم: ١٣]؟ فقال: « سألتُ عنها ابنَ عباسٍ فلم يُجِبْ فيها شيئاً ».

وأخرج[٢] مِنْ طريقِ عكرمة عن ابنِ عباسٍ قال: « لا والله ما أدري ما ﴿ حَنَانًا ﴾ [مريم: ١٣] ».

وأخرج الفريابي[٣]: ثنا إسرائيل، ثنا سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس قال: « كل القرآن أعلمه إلا أربعاً: ﴿ غِسْلِينٍ ﴾ [الحاقة: ٣٦]، ﴿ وَحَنَانًا ﴾ [مريم: ١٣]، و﴿ لَأَوَّٰهٌ ﴾ [التوبة: ١١٤]، و﴿ وَالرَّقِيمِ ﴾ [الكهف: ٩] ».

---

(١) وعزاه المصنف له أيضاً في الدّر (٥ / ٤٨٥)، ولم أقف عليه تحت الآية المذكورة والله أعلم وسيأتي من طريق عكرمة عنه.

(٢) أي: ابن جرير في تفسيره (٩ / ١٥ / ١٩٩) من طريق سِماك عن عكرمة به ضعيف، ورواية سِماك عن عكرمة خاصة مضطربة وقد تغيّر بأخرة، فكان ربّما يلقن، كما تقدّم.

(٣) هكذا عزاه المصنف هنا للفريابي بينما عزاه في الدّر (٥ / ٣٦٢) لعبدالرزاق فقط، وهو عنده في تفسيره (٢ / ٣٩٧) عن إسرائيل عن سِماك به، انظر الكلام على إسناده في الحاشية السابقة.

/ وأخرج ابنُ أبي حاتم(١) عن قَتادةَ قال: «قال ابنُ عباسٍ: ما كنت ٥/٢ أدري ما قولُه: ﴿رَبَّنَا ٱفۡتَحۡ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَ قَوۡمِنَا بِٱلۡحَقِّ﴾ [الأعراف: ٨٩]، حتى سمعت قولَ بنتِ ذي يَزَن: «تعال أفاتِحْك، تقول: تعال أخاصِمْك».

وأخرجَ(٢) مِنْ طريقِ مجاهدٍ عن ابن عباسٍ قال: «ما أدري ما الغِسْلين؟ ولكني أظُنُّه الزَّقُّومَ».

* * *

(١) في تفسيره (٥/١٥٢٣) سورة الأعراف، ورجاله ثقات كلّهم وأبو أحمد في سنده هو الزّبيري محمد بن عبدالله بن الزبير.

(٢) أي: ابن أبي حاتم في تفسيره، ولكنّه في القسم المفقود منه، وساق الحافظ ابن كثير إسناده في تفسيره (٨/٢٤٤)، وفيه خصيف بن عبدالرّحمن، صدوق سيئ الحفظ، خلط بآخره ورمى بالإرجاء، كما تقدم، فهو ضعيف به.

فصل

معرفةُ هذا الفنِّ للمفسِّرِ ضروريٌّ -كما سيأتي في شروط المفسِّر-، قال في البرهان[1]: «ويَحْتاجُ الكاشِفُ عن ذلك إلى معرفةِ علمِ اللغةِ أسماءً وأفعالاً وحروفاً، فالحروفُ لقِلَّتها تكلَّم النحاةُ على معانيها، فيؤْخَذُ ذلك مِنْ كُتُبِهم، وأمَّا الأسماءُ والأفعالُ فتُؤْخَذُ من كُتُبِ عِلْمِ اللغةِ، وأكبرُها كتابُ ابن السَّيِّد[2]، ومنها «التهذيب»[3] للأزهري، «والمُحْكَم» لابن سِيْدَه[4]، «والجامع» للقَزَّاز[5]، و«الصِّحاح» للجَوْهري[6]، «والبارع»

(١) البرهان ١ / ٣٩٤.

(٢) أحمد بن أبان بن سَيِّد، أبو القاسم الأندلسيّ اللغويّ صاحب الشرطة بقرطبة (ت: ٣٨٢هـ)، وكتابه «العالم في اللغة» مرتب على الأجناس، بدأ فيه بالفَلَك وختم بالذَّرَّة، وله أيضاً كتاب «العالم والمتعلم» في النحو. انظر: إنباه الرواة ١ / ٦٥، بغية الوعاة ١ / ٢٩١.

(٣) أي: «تهذيب اللغة»، وهو مطبوع.

(٤) علي بن إسماعيل بن سِيْدَه، أبو الحسن الأندلسي الضرير اللغوي (ت:٤٥٨هـ)، وكتابه «المحكم والمحيط الأعظم» مطبوع، وله «شرح إصلاح المنطق» لابن السِّكِّيت. انظر: السير ١٨ / ١٤٤، بغية الوعاة ٢ / ١٤٣.

(٥) محمد بن جعفر، أبو عبدالله التميمي القَيْرواني النحوي (ت: ٤١٢هـ)، وكتابه «الجامع في اللغة» كبير صنفه على حروف المعجم، وله «ضرائر الشعر». انظر: إنباه الرواة ٣ / ٨٤، بغية الوعاة ١ / ٧١.

(٦) إسماعيل بن حمَّاد، أبو نَصْر الفارابي اللغوي، أوَّل من حاول الطَّيران ومات على إثْره سنة (٣٩٣هـ)، وكتابه «الصحاح» مطبوع، وله «مقدمة في النحو». والجَوْهري: نسبة لحسن خطه. انظر: إنباه الرواة ١ / ٢٢٩، السير ١٧ / ٨٠.

للفارابيّ[١]، «ومجمع البحرين» للصَّاغاني[٢].

ومن الموضوعات في الأفعال: كتابُ ابن القُوطِيَّة[٣]، وابن طَرِيْف[٤]، والسَّرَقُسْطي[٥]، ومن أَجْمَعِها كتابُ ابن القَطَّاع »[٦].

---

(١) كذا في النسخ، وصوابه: «للقالي»، وهو: إسماعيل بن القاسم بن هارون، أبو علي الأرميني الراوي اللغوي الأديب (ت: ٣٥٦هـ)، وكتابه: «البارع في اللغة» بناه على حروف المعجم، وعزا كل كلمة من غريب اللغة إلى ناقلها من العلماء، لكنه لم يتمَّه، وهو مطبوع، ومن مؤلفاته: «الأمالي». انظر: إنباه الرواة ١ / ٢٣٩، السير ١٦ / ٤٥، بغية الوعاة ١ / ٤٥٣. وللفارابي إسحاق بن إبراهيم المتوفى نحو سنة ٣٥٠ كتاب في اللغة عنوانه «ديوان الأدب». انظر: معجم الأدباء ٢ / ٦١٨.

(٢) الحسن بن محمد بن الحسن، أبو الفضائل رضيّ الدين الهندي الحنفي اللغوي (ت: ٦٥٠هـ)، وكتابه «مجمع البحرين» في اللغة جمع فيه بين الصحاح للجوهري والتكملة والذيل والصلة له، وهو مخطوط. انظر: السير٢٣ / ٢٨٢، بغية الوعاة ١ / ٥١٩، كشف الظنون ٢ / ١٥٩٩، تاريخ الأدب العربي ٦ / ٢١٧.

(٣) محمد بن عمر بن عبدالعزيز، أبو بكر الأندلسي النحوي الأديب، والقوطية: سارة بنت المنذر. وهي جدةٌ لجدِّه عبدالعزيز، (ت: ٣٦٧هـ)، وكتابه «تصاريف الأفعال» مطبوع، ومن مؤلفاته: «تاريخ أخبار أهل الأندلس». انظر: تاريخ علماء الأندلس ٢ / ٧٦، السير ١٦ / ٢١٩.

(٤) عبدالملك بن طريف، أبو مروان الأندلسي اللغوي (ت نحو: ٤٠٠هـ)، وكتابه: «الأفعال» هذّب فيه كتاب شيخه ابن القوطية. انظر: إنباه الرواة ٢ / ٢٠٨، بغية الوعاة ٢ / ١١١.

(٥) سعيد بن محمد، أبو عثمان الأندلسي اللغوي ويعرف بابن الحدَّاد (ت بعد ٤٠٠هـ)، وكتابه «الأفعال» بسط فيه كتاب ابن القوطية وزاد فيه، وهو مطبوع. انظر: «الصلة» لابن بشكوال ١ / ٢٠٩، بغية الوعاة ١ / ٥٨٩.

(٦) علي بن جعفر بن علي، أبو القاسم السَّعْدي الصقلي نزيل مصر، اللغوي (ت: ٥١٥هـ)، وكتابه: «الأفعال» هذّب فيه كتاب الأفعال لابن القوطية وابن طريف وغيرهما وهو مطبوع، وله «أبنية المصادر». انظر: إنباه الرواة ٢ / ٢٣٦، السير ١٩ / ٤٣٣.

قلت: وأولى ما يُرْجعُ إليه في ذلك ما ثَبَتَ عن ابنِ عباس وأصحابهِ الآخذين عنه، فإنه وَرَدَ عنهم ما يَسْتَوْعِبُ تفسيرَ غريبِ القرآنِ بالأسانيدِ الثابتةِ الصحيحةِ. وها أنا أسوق هنا ماورد من ذلك عن ابن عباسٍ من طريق ابن أبي طلحة[1] خاصة؛ فإنها مِنْ أَصَحِّ الطرق عنه، وعليها اعتمد البخاريُّ في صحيحِه مُرَتَّباً على السور:

٦/٢

/ [البقرة][2]

قال ابن أبي حاتم[3]: «حَدَّثنا أبي: ح، وقال ابنُ جرير[4]:

(١) علي بن سالم بن المخارق، أبو الحسن الهاشمي التابعي، أصله من الجزيرة الفراتية وانتقل إلى حمص، (ت: ١٤٣هـ). انظر: تهذيب الكمال ٢٠/ ٤٩٠، تهذيب التهذيب ٧/ ٣٣٩.

(٢) أسماء السور زيادة من (م، ب، ع) وفي النسخ اختلاف يسيرٌ في تسمية بعض السور. وقد نضيف أسماء السور بين معقوفين إذا أجمعت النسخ على إسقاطها.

(٣) لم أقف عليه في تفسير ابن أبي حاتم في الموضع الذي ذكره السيوطي ولكن ذكر إسناده في تفسير قوله (يعمهون) وسيأتي الحكم عليه.

(٤) في تفسيره (١/ ٢٣٤/رقم ٢٦٨) (١/ ١/ ١٠٠) لكنّه ليس عن المثنى كما ذكر السيوطي، إنّما هو عن شيخه يحيى بن عثمان بن صالح السّهمي، ولعله سبق نظره إلى الإسناد الّذي بعده وهو عن المثنى، وجاء في تفسير «يعمهون» (١/ ٣١٠ برقم ٣٧٢) (١/ ١/ ١٣٦) عن المثنى بن إبراهيم ممّا يدلّ على أنه روى تفسير «يؤمنون» عن يحيى بن عثمان، وتفسير «يعمهون» عن المثنى، يعني رواه عن شيخين من —

« ثنا المثنى، قالا: ثنا أبو صالح عبدالله بن صالح، حدثني معاوية بن صالح، عن عليٍّ بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿ يُؤْمِنُونَ ﴾ [٣] قال: يُصَدِّقون(١). ﴿ يَعْمَهُونَ ﴾ [١٥] يَتَمَادَوْنَ(٢). ﴿ مُّطَهَّرَةٌ ﴾ [٢٥] من القذر والأذى(٣). ﴿ ٱلْخَٰشِعِينَ ﴾ [٤٥] المُصَدِّقين بما أنزل الله(٤). ﴿ وَفِي ذَٰلِكُم بَلَآءٌ ﴾ [٤٩] نقْمة(٥). ﴿ وَفُومِهَا ﴾ [٦١]

= شيوخه. وفي إسناده عبدالله بن صالح كاتب الليث، صدوق كثير الغلط، ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة، كما في التقريب ٦٩٨ برقم ٤٧٨٨ .

وعليّ بن أبي طلحة وإن لم يدرك ابن عباس رضي الله عنهما إلاّ أنّ العلماء صححوا روايته، كما ذكر المصنف في كلامه على رواة التفسير عن ابن عباس رضي الله عنهما في آخر الأنواع من كتاب الإتقان، وكما تقدم الكلام حوله أيضاً فهذا الإسناد المذكور لا يقل عن درجة الحسن، والله اعلم.

(١) أخرجه الطبري (١ / ١٠٠) عن يحيى بن عثمان بن صالح السهمي –بدل المثنى– قال: حدثنا أبو صالح بمثل ما ذكره.

(٢) أخرجه الطبري (١ / ١٣٦) وابن أبي حاتم (١ / ٤٩) بالإسناد الّذي ذكره المصنف مثله، وصنيع المصنف من سوق تفسير الغريب كله تحت هذا الإسناد يدل على أن كل تفسير الغريب الذي سيذكره تحت الإسناد المذكور، كلّه بهذا الإسناد، والأمر خلاف ذلك كما سنبين ذلك في موضعه إن شاء الله تعالى.

(٣) أخرجه الطبري (١ / ١٧٥) وابن أبي حاتم (١ / ٦٧) به مثله.

(٤) أخرجه الطبري (١ / ٢٦١) وابن أبي حاتم (١ / ١٠٣) كلاهما به مثله.

(٥) أخرجه الطبري (١ / ٢٧٤) وابن أبي حاتم (١ / ١٠٦) بسنده الذي ذكره المصنف بلفظ: « نعمة » بدل « نقمة » .. فلعل الخطأ من السيوطي، فقد أورده في الدر المنثور =

الحِنْطة[1]. ﴿ إِلَّآ أَمَانِيَّ ﴾ [٧٨] أحاديث[2]. ﴿ قُلُوبُنَا غُلْفٌۢ ﴾ [٨٨] في غِطاء[3]. ﴿ مَا نَنسَخْ ﴾ [١٠٦] نُبدِّل[4]. ﴿ أَوْ نَنسَأْهَا ﴾ [١٠٦] نتركها فلا نبدِّلها[5]. ﴿ مَثَابَةً ﴾ [١٢٥] يَثُوبون إليه ثم يَرْجعون[6].

= (١/ ١٦٦) على الصواب منسوباً إلى الطبري وابن أبي حاتم.

(١) أخرجه الطبري (١/ ٣١١) عن يحيى بن عثمان السهمي، قال: ثنا عبدالله به بزيادة «والخبز»، وبلفظه بأسانيد أخرى، وأخرجه ابن أبي حاتم (١/ ١٢٣) بلفظه بسند مختلف.

(٢) أخرجه الطبري (١/ ٣٧٥) عن المثنى وابن أبي حاتم (١/ ١٥٢) عن أبيه كلاهما عن أبي صالح به مثله.

(٣) أخرجه الطبري (١/ ٤٠٦) وابن أبي حاتم (١/ ١٧٠) كلاهما به مثله .

(٤) أخرجه الطبري (١/ ٤٧٥) وابن أبي حاتم (١/ ٢٠١) كلاهما به مثله.

(٥) أخرجه الطبري (١/ ٤٧٧) وابن أبي حاتم (١/ ٢٠١) كلاهما به مثله، وهذه القراءة هي المعروفة عن ابن عباس، نسبها إليه أبو حيان في البحر المحيط ١/ ٣٤٣ وهي التي في الدرّ المنثور (١/ ٢٥٥) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو «بفتح النون والسين وهمزة ساكنة بين السين والهاء» وقرأ الباقون «نُنسِها» بضم النون وكسر السين من غير همزة. انظر: النشر ٢/ ٢٢٠.

(٦) أخرجه الطبري (١/ ٥٣٤) وابن أبي حاتم (١/ ٢٢٥) كلاهما به، وليس عند الطبري: «ثم يرجعون»، وذكره السيوطي في الدر (١/ ٢٨٩) بلفظه، وزاد نسبته إلى ابن المنذر.

﴿ حَنِيفًا ﴾ [١٣٥] حاجًّا[١]. ﴿ شَطْرَهُۥ ﴾ [١٤٤] نحوه[٢]. ﴿ فَلَا جُنَاحَ ﴾ [١٥٨] فلا حَرَج[٣].

/ ﴿ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ ﴾ [١٦٨] عَمَله[٤]. ﴿ أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيْرِ ٱللَّهِ ﴾ [١٧٣] ذُبِحَ للطَّواغيت[٥]. ﴿ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ ﴾ [١٧٧] الضيفُ الذي يَنْزِلُ بالمسلمين[٦]. ﴿ إِن تَرَكَ خَيْرًا ﴾[١٨٠] مالاً[٧]. ﴿ جَنَفًا ﴾ [١٨٢] إِثْمًا[٨]. ﴿ حُدُودُ ٱللَّهِ ﴾ [١٨٧] طاعة اللهِ[٩]. ﴿ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾ [١٩٣] شِرْك[١٠]. ٢/٧

(١) أخرجه الطبري (١/٥٦٥) وابن أبي حاتم (١/٢٤١) كلاهما بمثله.

(٢) أخرجه الطبري (٢/٢١) به مثله، وأشار إليه ابن أبي حاتم (١/٢٥٤) بمعناه. ونسبه السيوطي في الدر المنثور (١/٣٥٥) إلى أبي داود في ناسخه وابن جرير والبيهقي بلفظه.

(٣) لم أجده في الطبري وابن أبي حاتم والدر المنثور، وإنما أخرجه ابن أبي حاتم (١/٢٦٧) عن سعيد بن جبير بسند فيه ابن لهيعة.

(٤) أخرجه الطبري (٢/٧٦) عن المثنى وابن أبي حاتم (٢/٣٧١) عن أبيه كلاهما عن أبي صالح به مثله.

(٥) أخرجه الطبري (٢/٨٥) به بلفظ: «ما أُهلَّ للطواغيت»، وذكره السيوطي في الدر (١/٤٠٧) ولم يزد على نسبته إلى ابن جرير.

(٦) أخرجه ابن أبي حاتم (١/٢٨٩) به مثله، ولم يزد السيوطي في الدر (١/٤١٥) على نسبته إلى ابن أبي حاتم.

(٧) أخرجه الطبري (٢/١٢٠) وابن أبي حاتم (١/٢٩٩) كلاهما به مثله.

(٨) أخرجه الطبري (٢/١٢٤) وابن أبي حاتم (١/٣٠١) كلاهما به مثله.

(٩) أخرجه ابن أبي حاتم (١/٣١٩) كلاهما به مثله، وذكره السيوطي في الدر (١/٤٨٨) ولم يزد على نسبته إلى ابن أبي حاتم.

(١٠) أخرجه الطبري (٢/١٩٤) عن علي بن داود، به مثله، وابن أبي حاتم (١/٣٢٧) من طريق أبي روق عن الضحاك عن ابن عباس مثله. وذكره السيوطي في الدر (١/٤٩٥) وزاد نسبته إلى البيهقي في الدلائل.

﴿ فَرَضَ ﴾ [١٩٧] أَحْـرَمَ[١]. ﴿ قُلِ ٱلْعَفْوَ ﴾ [٢١٩] مـا لا يتـبـيَّـنُ في أمـوالـكـم[٢]. ﴿ لَأَعْنَتَكُمْ ﴾ [٢٢٠] لأَحْـرجكـم وضَـيَّق عليكـم[٣]. ﴿ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا ﴾ [٢٣٦] المسُّ: الجِماع، والفَرِيضة: الصَّداق[٤]. ﴿ فِيهِ سَكِينَةٌ ﴾ [٢٤٨] رحـمـة[٥]. ﴿ سِنَةٌ ﴾ [٢٥٥] نـعـاس[٦]. ﴿ وَلَا يَئُودُهُ ﴾ [٢٥٥] يَثْقُل عـلـيـه[٧]. ﴿ صَفْوَانٍ ﴾ [٢٦٤] حَـجَـر[٨]. ﴿ صَلْدًا ﴾ [البقرة: ٢٦٤] ليس عليه شيء[٩].

---

(١) أخرجه ابن جرير (٢/٢٦١) عن المثنى به مثله، وذكره السيوطي في الدر (١/٥٢٦) ونسبه إلى ابن جرير وحده.

(٢) أخرجه الطبري (٢/٣٦٤) عن علي بن داود، وابن أبي حاتم (٢/٣٩٤) عن أبيه كلاهما عن أبي صالح به مثله.

(٣) أخرجه الطبري (٢/٣٧٤) عن المثنى وابن أبي حاتم (٢/٣٩٦) عن أبيه كلاهما عن أبي صالح به مثله.

(٤) أخرجه الطبري (٢/٥٢٨-٥٢٩) وابن أبي حاتم (٢/٢٤٢) كلاهما به بلفظ: «النكاح» بدل «الجماع»، وهو كذلك في الدر المنثور (١/٦٩٧) وزاد نسبته إلى ابن المنذر والبيهقي في سننه، وهو بلفظ الجماع عند ابن جرير (٢/٥٢٨) من طريق أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس.

(٥) أخرجه ابن أبي حاتم (٢/٤٦٩) عن أبيه به مثله، وذكره السيوطي في الدر (١/٧٥٧) وزاد نسبته إلى ابن المنذر فحسب.

(٦) أخرجه الطبري (٣/٣/٧) عن المثنى وابن أبي حاتم (٢/٤٨٧) عن أبيه كلاهما عن أبي صالح به مثله.

(٧) أخرجه الطبري (٣/٣/١٢) وابن أبي حاتم (٢/٤٩٢) كلاهما به مثله.

(٨) أخرجه الطبري (٣/٣/٦٨) وابن أبي حاتم (٢/٥١٨) كلاهما به مثله.

(٩) أخرجه الطبري (٣/٣/٦٨) به مثله، وذكره السيوطي في الدر (٢/٤٥) وزاد نسبته إلى ابن أبي حاتم «ولم أجده فيه» وابن المنذر.

[آل عمران]

﴿ مُتَوَفِّيكَ ﴾ [٥٥] مميتك[١]. / ﴿ رِبِّيُّونَ ﴾ [١٤٦] جُموع[٢]. ٨/٢

[النساء]

﴿ حُوبًا كَبِيرًا ﴾ [٢] إثمًا عظيمًا[٣]. ﴿ نِحْلَةً ﴾ [٤] مهرًا[٤]. ﴿ وَٱبْتَلُوا۟ ﴾ [٦] اختبروا[٥]. ﴿ ءَانَسْتُم ﴾ [٦] عَرَفْتُم[٦]. ﴿ رُشْدًا ﴾ [٦] إصلاحًا[٧].

(١) أخرجه الطبري (٣/٣/٢٩٠) وابن أبي حاتم (٢/٦٦١) كلاهما به مثله. ولا يخفى أن المراد قبض روح عيسى عليه السلام مدة رفعه من الأرض إلى السماء، ثم أحياه، واستبعده ابن جرير بأنه لو كان قد أماته الله لم يكن بالذي يميته ميتة أخرى، فيجمع عليه ميتتين؛ لأن الله عز وجل إنما أخبر عباده أنه يخلقهم ثم يميتهم، ثم يحييهم، كما قال جلّ ثناؤه: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَفْعَلُ مِن ذَٰلِكُم مِّن شَىْءٍ ﴾.

(٢) أخرجه الطبري (٣/٤/١١٧) وابن أبي حاتم (٣/٧٨٠) كلاهما به مثله.

(٣) أخرجه الطبري (٣/٤/٢٣١) وابن أبي حاتم (٣/٨٥٧) كلاهما به مثله.

(٤) أخرجه الطبري (٣/٤/٢٤١) وابن أبي حاتم (٣/٨٦١) كلاهما به مثله.

(٥) أخرجه الطبري (٣/٤/٢٥١) وابن أبي حاتم (٣/٨٦٤) كلاهما به مثله.

(٦) أخرجه الطبري (٣/٤/٢٥٢) وابن أبي حاتم (٣/٨٦٥) كلاهما به مثله.

(٧) أخرجه الطبري (٣/٤/٢٥٢) وابن أبي حاتم (٣/٨٦٥) كلاهما به إلا أن ابن أبي حاتم بلفظ: الإصلاح في أموالهم.

﴿كَلَٰلَةً﴾ [١٢] مَنْ لم يتركْ والداً ولا ولداً[١] . ﴿وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾ [١٩] تَقْهَروهن[٢] . ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ﴾ [٢٤] كلُّ ذات زوج[٣] . ﴿طَوْلًا﴾ [٢٥] سَعَة[٤] . ﴿مُحْصَنَٰتٍ غَيْرَ مُسَٰفِحَٰتٍ﴾ [٢٥] عَفائفَ غيرَ زَوانٍ[٥] في السِّرِّ والعَلانية[٦] . / ﴿وَلَا مُتَّخِذَٰتِ[٧] أَخْدَانٍ﴾ [٢٥] أخلاء[٨] . ﴿فَإِذَآ أُحْصِنَّ﴾ [٢٥] تزوَّجن[٩] . ﴿ٱلْعَنَتَ﴾ [٢٥] الزِّنى[١٠] . ﴿مَوَٰلِيَ﴾

[١٣٣]

---

(١) أخرجه الطبري (٣/٤/٢٨٤) به مثله، وابن أبي حاتم (٣/٨٨٧) بمعناه بسند مختلف.

(٢) أخرجه الطبري (٣/٤/٣٠٨) عن المثنى وابن أبي حاتم (٣/٩٠٣) عن أبيه كلاهما عن أبي صالح به مثله.

(٣) أخرجه الطبري (٤/٥/٥) وابن أبي حاتم (٣/٩١٦) كلاهما به مثله.

(٤) أخرجه الطبري (٤/٥/١٥) وابن أبي حاتم (٣/٩٢٠) كلاهما به مثله.

(٥) في النسخ كافة: زواني.

(٦) أخرجه الطبري (٤/٥/٢٠) وابن أبي حاتم (٣/٩٢٢) كلاهما به مثله، إلا أن ابن أبي حاتم فَرَّقه في موضعين متواليين، وزاد: « حرائر » في أوله.

(٧) الأصل: ولا متخذي.

(٨) أخرجه الطبري (٤/٥/٢٠) وابن أبي حاتم (٣/٩٢٢) كلاهما به مثله.

(٩) أخرجه الطبري (٤/٥/٢٣) بسنده بزيادة « حُرًّا »، وأخرجه ابن أبي حاتم (٣/٩٢٣) بسند مختلف بلفظ « بالأزواج »، وقد قرأ ابن عباس بالبناء للمجهول كما في البحر المحيط ٣/٢٢٤، وهي موافقة لقراءة حفص وابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر وأبي جعفر ويعقوب. انظر: النشر ٢/٢٤٩، وقرأ الباقون بفتح الهمزة والصاد على البناء للمعلوم.

(١٠) أخرجه الطبري (٤/٥/٢٥) عن المثنى وابن أبي حاتم (٣/٩٢٤) عن أبيه كلاهما عن أبي صالح به مثله.

[٣٣] عَـصَـبـةٌ[١] . ﴿ قَوَّٰمُونَ ﴾ [٣٤] أمـراء[٢] .

/ ﴿ قَٰنِتَٰتٌ ﴾ [٣٤] مطيعات[٣] . ﴿ وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ ﴾ [٣٦] الذي ٩/٢ بينك وبينه قَـرابةٌ[٤] . ﴿ وَٱلْجَارِ ٱلْجُنُبِ ﴾ [٣٦] الذي ليس بينك وبينه قرابة[٥] . ﴿ وَٱلصَّاحِبِ بِٱلْجَنۢبِ ﴾ [٣٦] الرفيق[٦] . ﴿ فَتِيلًا ﴾ [٤٩] الذي في الشِّق الذي في بطن النَّواة[٧] . ﴿ بِٱلْجِبْتِ ﴾ [٥١] الشِّرك[٨] . ﴿ نَقِيرًا ﴾ [٥٣] النُّقْطة التي في ظَهْرِ النَّواة[٩] . ﴿ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ ﴾ [٥٩] أهل الفقه والدين[١٠] .

---

(١) أخرجه الطبري (٤/٥/٥٠) وابن أبي حاتم (٣/٩٣٧) كلاهما به مثله وبزيادة « يعني الورثة »، عن ابن أبي حاتم .

(٢) أخرجه الطبري (٤/٥/٥٧) وابن أبي حاتم (٣/٩٣٩) به مثله .

(٣) أخرجه الطبري (٤/٥/٥٩) قال : حدثني علي عن داود « كذا، وقد سبق باسم علي ابن داود، وهو الصواب »، وأخرجه ابن أبي حاتم (٣/٩٤٠) عن أبيه كلاهما عن أبي صالح به مثله .

(٤) أخرجه الطبري (٤/٥/٧٨) وابن أبي حاتم (٣/٩٤٨) به مثله .

(٥) أخرجه الطبري (٤/٥/٧٩) وابن أبي حاتم (٣/٩٤٨) به مثله .

(٦) أخرجه الطبري (٤/٥/٨٠) وابن أبي حاتم (٣/٩٤٩) به مثله .

(٧) أخرجه الطبري (٤/٥/١٢٩) وابن أبي حاتم (٣/٩٧٣) به مثله، إلا أنه ليس في الطبري : « الذي في الشق » .

(٨) أخرجه ابن أبي حاتم (٣/٩٧٤) به مثله، ولم أره في الطبري ولا في الدرّ المنثور .

(٩) أخرجه الطبري (٤/٥/١٣٦) وابن أبي حاتم (٣/٩٧٧) به مثله .

(١٠) أخرجه الطبري (٤/٥/١٤٩) وابن أبي حاتم (٣/٩٨٩) به مثله .

﴿ثُبَاتٍ﴾ [٧١] عُصَبًا سرَايا متفرقين[١]. ﴿مُّقِيتًا﴾ [٨٥] حفيظًا[٢]. ﴿أَرْكَسَهُم﴾ [٨٨] أوقعهم[٣]. ﴿حَصِرَتْ﴾ [٩٠] ضاقت[٤]. ﴿أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾ [٩٥] أهل العُذْر[٥]. ﴿مُرَٰغَمًا﴾ [١٠٠] التحوُّل من الأرض إلى الأرض[٦]. ﴿وَسَعَةً﴾ [١٠٠] الرزق[٧]. ﴿مَّوْقُوتًا﴾ [١٠٣] مفروضًا[٨]. ﴿تَأْلَمُونَ﴾ [١٠٤] تَوْجَعون[٩]. ﴿خَلْقَ ٱللَّهِ﴾ [١١٩] دين الله[١٠] / ﴿نُشُوزًا﴾ [١٢٨] بُغْضاً[١١]. ﴿كَٱلْمُعَلَّقَةِ﴾ [١٢٩] ١٠/٢

(١) أخرجه الطبري (٤/٥/١٦٥) وابن أبي حاتم (٣/٩٩٨) به مثله مع زيادة: « يعني » بعد « عُصبًا » وفي (ح): « عصابة » والمثبت هو الصواب.

(٢) أخرجه الطبري (٤/٥/١٨٧) وابن أبي حاتم (٣/١٠١٩) به مثله.

(٣) أخرجه الطبري (٤/٥/١٩٥) وابن أبي حاتم (٣/١٠٢٥) به مثله.

(٤) أخرجه ابن أبي حاتم (٣/١٠٢٨) عن السّدي، ثم قال: « وروي عن ابن عباس من رواية علي بن أبي طلحة مثل ذلك »، ولم أجده في الطبري.

(٥) أخرجه الطبري (٤/٥/٢٣١) به بلفظ: أهل الضرر، ولا أدري أتصحفت من « العذر » أو هي الضرارة التي بمعنى العمى، وأخرجه ابن أبي حاتم (٣/١٠٤٣) به مثله.

(٦) أخرجه الطبري (٤/٥/٢٤١) وابن أبي حاتم (٣/١٠٤٩) به مثله.

(٧) أخرجه الطبري (٤/٥/٢٤٢) وابن أبي حاتم (٣/١٠٥٠) به مثله عند ابن أبي حاتم، وعند الطبري: السعة في الرزق.

(٨) أخرجه الطبري (٤/٥/٢٦١) وابن أبي حاتم (٤/١٠٥٧) به مثله.

(٩) أخرجه الطبري (٤/٥/٢٦٣) وابن أبي حاتم (٤/١٠٥٨) به مثله.

(١٠) أخرجه الطبري (٤/٥/٢٨٣) به مثله، وابن أبي حاتم (٤/١٠٦٩) بلفظه بسند مختلف.

(١١) أخرجه الطبري (٤/٥/٣١٠) وابن أبي حاتم (٤/١١٨٠) به مثله.

لاهي أَيِّم ولا هي ذات زوج[1]. ﴿وَإِن تَلْوُۥٓا۟﴾ [١٣٥] ألسنتكم بالشهادة[2]. ﴿أَوْ تُعْرِضُوا۟﴾ [١٣٥] عنها[3]. ﴿وَقَوْلِهِمْ عَلَىٰ مَرْيَمَ بُهْتَـٰنًا﴾ [١٥٦] يعني: رَمَوْها بالزِّنى[4].

[المائدة]

﴿أَوْفُوا۟ بِٱلْعُقُودِ﴾ [١] ما أحَلَّ اللهُ وما حَرَّمَ، وما فرضَ وما حَدَّ في القرآن كلِّه[5]. ﴿يَجْرِمَنَّكُمْ﴾ [٢] يَحْمِلَنَّكم[6]. ﴿شَنَـَٔانُ﴾ [٢] عَداوة[7].

---

(١) أخرجه الطبري (٤/٥/٣١٦) به مثله، وابن أبي حاتم (٤/١٠٨٤) بمعناه بسند آخر.

(٢) أخرجه الطبري (٤/٥/٣٢٣) وابن أبي حاتم (٤/١٠٨٩) به مثله.

(٣) أخرجه الطبري (٤/٥/٣٢٣) به مثله، وابن أبي حاتم (٤/١٠٨٩) بسنده بلفظ: يعني الشهادة، قلت: ولعله سقط لفظ «عنها»، وذكر المؤلف هذا الأثر والذي قبله في سياق واحد ونسبه إلى ابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والبيهقي في سننه. انظر: الدر المنثور (٢/٧١٤).

(٤) أخرجه الطبري (٤/٦/١٢) به مثله، وابن أبي حاتم (٤/١١٠٩) به مثله.

(٥) أخرجه الطبري (٤/٦/٤٨) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٣/٥) مثله، وذكره السيوطي وزاد نسبته إلى ابن المنذر والبيهقي في شعب الإيمان.

(٦) أخرجه الطبري (٤/٦/٦٣) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٣/٨) مثله، وزاد السيوطي نسبته إلى ابن المنذر والنحاس في ناسخه.

(٧) أخرجه الطبري (٤/٦/٦٥) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٣/٨) مثله، وزاد السيوطي نسبته إلى ابن المنذر والنحاس في ناسخه.

﴿ ٱلْبِرِّ ﴾ [٢] ما أُمِرْتَ به(١). ﴿وَٱلتَّقْوَىٰٓ ﴾ [٢] ما نُهِيتَ عنه(٢). ﴿ وَٱلْمُنْخَنِقَةُ ﴾ [٣] التي تُخنَقُ فتموت(٣). ﴿وَٱلْمَوْقُوذَةُ ﴾ [٣] التي تُضْرَب بالخشب فتموت(٤). ﴿ وَٱلْمُتَرَدِّيَةُ ﴾ [٣] التي تَتَرَدَّىٰ من الجبل(٥). ﴿ وَٱلنَّطِيحَةُ ﴾ [٣] الشاةُ التي تَنْطَحُ الشاة(٦). ﴿وَمَآ أَكَلَ ٱلسَّبُعُ ﴾ [٣] ما أَخَذَ(٧). ﴿ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ ﴾ [٣] ذَبَحْتُم وبه رُوح(٨). ﴿ بِٱلْأَزْلَٰمِ ﴾

---

(١) أخرجه الطبري (٤ / ٦ / ٦٧) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدرّ (٣ / ٨) مثله، وزاد السيوطي نسبته إلى ابن المنذر والنحاس في ناسخه.

(٢) أخرجه الطبري (٤ / ٦ / ٦٧) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدرّ (٣ / ٨) مثله، وزاد السيوطي نسبته إلى ابن المنذر والنحاس في ناسخه.

(٣) أخرجه الطبري (٤ / ٦ / ٦٨) بلفظ: « تختنق » بدل « تُخنق »، وأخرجه ابن أبي حاتم كما في الدرّ (٣ / ١٤) مثله، وزاد السيوطي نسبته إلى ابن المنذر والبيهقي في سننه.

(٤) أخرجه الطبري (٤ / ٦ / ٦٩) به مثله، وبزيادة « حتى يقذها » بعد « بالخشب »، وأخرجه ابن أبي حاتم كما في الدرّ (٣ / ١٤) مثله، وزاد السيوطي نسبته إلى ابن المنذر والبيهقي في سننه.

(٥) أخرجه الطبري (٤ / ٦ / ٧٠) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدرّ (٣ / ١٤) مثله، وزاد السيوطي نسبته إلى ابن المنذر والبيهقي في سننه.

(٦) أخرجه الطبري (٤ / ٦ / ٧١) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدرّ (٣ / ١٤) مثله، وزاد السيوطي نسبته إلى ابن المنذر والبيهقي في سننه.

(٧) أخرجه الطبري (٤ / ٦ / ٧١) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدرّ (٣ / ١٤) مثله، وزاد السيوطي نسبته إلى ابن المنذر والبيهقي في سننه.

(٨) أخرجه الطبري (٤ / ٦ / ٧٢) بمعناه، وأخرجه ابن أبي حاتم كما في الدرّ (٣ / ١٤) مثله، وزاد السيوطي نسبته إلى ابن المنذر والبيهقي في سننه.

[٣]القداح[1].

﴿غَيْرَ مُتَجَانِفٍ﴾ [٣] متعدٍ لإثم[2].

/ ﴿ٱلْجَوَارِحِ﴾ [٤] الكلابُ والفُهود والصقور وأشباهُها[3]. ﴿مُكَلِّبِينَ﴾ ٢/ ١١ [٤] ضوارٍ[4]. ﴿وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [٥] ذبائحهم[5]. ﴿فَٱفْرُقْ﴾ [٢٥] افْصِلْ[6]. ﴿وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتْنَتَهُۥ﴾ [٤١] ضلالته[7]. ﴿وَمُهَيْمِنًا﴾

---

(١) أخرجه الطبري (٤/٦/٧٨) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدر (٣/١٤) مثله، وزاد نسبته في الدر إلى ابن المنذر والبيهقي في سننه.

(٢) أخرجه الطبري (٤/٦/٨٦) بلفظ: «متعمّد» مكان «متعدّ» وابن أبي حاتم كما في الدّر (٣/٢٠) بلفظ: «معتد» بدل «متعدّ».

(٣) أخرجه الطبري (٤/٦/٩٠) به بزيادة وصف الكلاب بالضواري، وأخرجه ابن أبي حاتم كما في الدّر (٣/٢٢) مثله، وزاد السيوطي نسبته إلى ابن المنذر والبيهقي في سننه.

(٤) أخرجه الطبري وابن أبي حاتم كما عزاه إليهما السيوطي في الدّر (٣/٢٢)، ولكن لم أجد في الطبري تفسير «مكلبين» بـ«ضوارٍ» وإنما وصف الكلاب بالضواري كما سلف في الحاشية السابقة. والكلب الضاري بالصيد هو المتعوِّد به. انظر: الصحاح (٦/٢٤٠٨)، وتاج العروس (١٩/٦٢١).

وقد قرأ ابن عباس: مُكْلبين بالتخفيف من «أكلب» قال أبوحيان: وفعل وأفعل قد يشتركان. البحر المحيط ٣/٤٢٩.

(٥) أخرجه الطبري (٤/٦/١٠٣) عن المثنى به مثله، بسنده ومتنه، وأخرجه ابن أبي حاتم كما في الدّر (٣/٢٤) مثله، وزاد السيوطي نسبته إلى ابن المنذر والنحاس والبيهقي في سننه.

(٦) أخرجه الطبري (٤/٦/١٨١) به بلفظ: «اقض بيننا وبينهم»، وأخرجه ابن أبي حاتم كما في الدّر (٣/٥١) مثله، ونسبه السيوطي إليهما بلفظ: «افصل بيننا وبينهم».

(٧) أخرجه ابن أبي حاتم (٤/١١٣٣) عن أبيه عن أبي صالح به مثله، واقتصر السيوطي في الدّر (٣/٧٩) على نسبته إلى ابن أبي حاتم وابن المنذر والبيهقي في الأسماء والصفات.

[٤٨] أمينًا، القرآن أمينٌ على كل كتاب قبله[١].

﴿شِرۡعَةٗ وَمِنۡهَاجٗاۚ﴾ [٤٨] سبيلاً وسُنَّة[٢]. ﴿أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [٥٤] رُحَماء[٣]. ﴿مَغۡلُولَةٌۚ﴾ [٦٤] يَعْنُون: بَخِيلٌ[٤] أمْسَك ما عنده، تعالى الله عن ذلك[٥].

﴿بَحِيرَةٖ﴾ [١٠٣] هي الناقةُ إذا أَنْتَجَتْ خمسةَ أبطنٍ نظروا إلى الخامس، فإنْ كان ذكراً ذبحوه، فأكله الرجالُ دونَ النساءِ، وإن كانَتْ أنثى جَدَعوا آذانَها.

وأمَّا السَّائبةُ: فكانوا يُسَيِّبُون مِنْ أنعامِهم لآلهتِهم، لايَرْكَبون لها ظَهْرًا، ولا يَحْلبِون لها لبناً، ولا يَجُزُّون لها وَبَرًا، ولا يَحْمِلون عليها شيئاً.

وأمَّا الوصيلةُ: فالشاةُ إذا نُتِجتْ[٦] سبعةَ أبطنٍ نظروا[٧] السابعَ، فإنْ كان ذَكَرًا أو أنثى وهو ميتٌ اشترك فيه الرجالُ والنساءُ، وإن كانت أنثى وذكراً

---

(١) أخرجه الطبري (٤ / ٦ / ٢٦٧) وابن أبي حاتم (٤ / ١١٥٠) كلاهما به مثله، وذكره السيوطي في الدّر (٣ / ٩٥) وزاد نسبته إلى البيهقي.

(٢) أخرجه الطبري (٤ / ٦ / ٢٧١) به مثله، وابن أبي حاتم (٤ / ١١٥١–١١٥٢) بسند مختلف مثله مفرّقاً في موضعين، وذكره السيوطي في الدّر (٣ / ٩٦) وزاد نسبته إلى عبد بن حميد وسعيد بن منصور والفريابي وابن المنذر وأبي الشيخ وابن مردويه.

(٣) أخرجه الطبري (٤ / ٦ / ٢٨٧) وابن أبي حاتم (٤ / ١١٦١) كلاهما به بلفظ: « يعني بالذلة: الرحمة »، وذكره السيوطي في الدّر (٣ / ١٠٣) عنهما بلفظ: « رحماء ».

(٤) في ع: بخيلاً.

(٥) أخرجه الطبري (٤ / ٦ / ٣٠٠) وابن أبي حاتم (٤ / ١١٦٦) كلاهما به مثله.

(٦) في س: « أُنتجَت » ومعناهما: ولِّدت.

(٧) في: ح، ب، ع « إلى السابع ».

في بَطْن [واحد][1] اسْتَحْيَوْهُمَا[2]، وقالوا: وَصَلَتْه أختُه فحَرَّمَتْه علينا.

وأمَّا الحام: فالفَحْلُ من الإبِل إذا وُلِد لوَلَده قالوا: حَمَى هذا ظهرَه، فلا يحملون عليه شيئًا، ولا يَجُزُّون له وَبَرًا، ولا يمنعونه مِنْ حِمى رَعْيٍ، ولا من حَوْضٍ يَشْرَبُ منه، وإن كان الحوضُ لغير صاحبِه[3].

[الأنعـام]

﴿مِّدْرَارًا﴾ [٦] يتبع بعضُها بعضًا[4]، / ﴿وَيَنْـَٔوْنَ﴾ [٢٦] يتباعدون[5]، ﴿فَلَمَّا نَسُواْ﴾ [٤٤] تركوا[6]، ﴿مُّبْلِسُونَ﴾ [٤٤] ١٢/٢

(١) زيادة من ح.

(٢) كذا في الأصل. أما في سائر النسخ: «فاستحيوها» ولعل ذلك لوجود سقط جملة من جميع النسخ كما أشير إليه في الحاشية التي بعدها.

(٣) أخرجه الطبري (٥/٧/٩٠) به باختصار شديد، وأخرجه ابن أبي حاتم (٤/١٢٢٠-١٢٢٣) به مثله مفرّقاً في ثلاثة مواضع، لكن تصحف في طبعة ابن أبي حاتم «وهو ميت» إلى «وهو من»، وتصحفت «من حِمى رعْي» إلى «من جمر» وذكره السيوطي في الدّر (٣/٢١١) بمثل ماهنا إلا أنه زاد بعد قوله: «الرجال والنساء»: «وإن كانت أنثى استحيوها» وسقطت هذه الجملة من جميع النسخ، ونسبه إلى ابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم.

(٤) أخرجه ابن أبي حاتم (٤/١٢٦٣) به مثله، وذكره السيوطي في الدّر (٣/٢٥٠) ونسبه إلى ابن المنذر وابن أبي حاتم وأبي الشيخ.

(٥) أخرجه الطبري (٥/٧/١٧٢) وابن أبي حاتم (٤/١٢٧٨) كلاهما به مثله.

(٦) أخرجه الطبري (٥/٧/١٩٣) وابن أبي حاتم (٤/١٢٩٠) كلاهما به مثله.

آيسون[١]، ﴿يَصۡدِفُونَ﴾ [٤٦] يَعْدِلُونَ[٢]، ﴿يَدۡعُونَ﴾ [٥٢] يعبدون[٣]، ﴿جَرَحۡتُم﴾ [٦٠] كَسَبْتم من الإثم[٤]، ﴿يُفَرِّطُونَ﴾ [٦١] يضيّعون[٥]، ﴿شِيَعٗا﴾ [٦٥] أهواءً مختلفة[٦]، ﴿لِّكُلِّ نَبَإٖ مُّسۡتَقَرّٞ﴾ [٦٧] حقيقة[٧]، ﴿تُبۡسَلَ﴾ [٧٠] تُفْضَح[٨]، ﴿بَاسِطُوٓاْ أَيۡدِيهِمۡ﴾ [٩٣] البَسْطُ: الضَّرب[٩]، ﴿فَالِقُ ٱلۡإِصۡبَاحِ﴾ [٩٦] ضوء الشمس بالنهار وضوء القمر بالليل[١٠]، ﴿حُسۡبَانٗاۚ﴾ [٩٦] عددَ الأيام والشهور والسنين[١١]، ﴿قِنۡوَانٞ دَانِيَةٞ﴾ [٩٩] قِصارُ النخلِ اللاصقةِ عُذُوقُها بالأرضِ[١٢]، ﴿وَخَرَقُواْ﴾ [١٠٠]

---

(١) أخرجه ابن أبي حاتم (٤/١٢٩٢) به بلفظ: «أبلسوا» يقول: أيسوا، ولم أجده في الطبري ولا في الدّر المنثور.

(٢) أخرجه الطبري (٥/٧/١٩٧) وابن أبي حاتم (٤/١٢٩٤) كلاهما به مثله.

(٣) أخرجه الطبري (٥/٧/٢٠٣) وابن أبي حاتم (٤/١٢٩٨) كلاهما به مثله.

(٤) أخرجه الطبري (٥/٧/٢١٤) وابن أبي حاتم (٤/١٣٠٥) كلاهما به مثله.

(٥) أخرجه الطبري (٥/٧/٢١٨) وابن أبي حاتم (٤/١٣٠٧) كلاهما به مثله.

(٦) أخرجه الطبري (٥/٧/٢٢١) وابن أبي حاتم (٤/١٣١١) كلاهما به مثله.

(٧) أخرجه الطبري (٥/٧/٢٢٧) وابن أبي حاتم (٤/١٣١٣) كلاهما به مثله.

(٨) أخرجه الطبري (٥/٧/٢٣٢) وابن أبي حاتم (٤/١٣١٨) كلاهما به مثله.

(٩) أخرجه الطبري (٥/٧/٢٧٥) وابن أبي حاتم (٤/١٣٤٨) كلاهما به مثله.

(١٠) أخرجه الطبري (٥/٧/٢٨٣) وابن أبي حاتم (٤/١٣٥٣) كلاهما به مثله.

(١١) أخرجه الطبري (٥/٧/٢٨٤) وابن أبي حاتم (٤/١٣٥٤) كلاهما به مثله.

(١٢) أخرجه الطبري (٥/٧/٢٩٣) وابن أبي حاتم (٤/١٣٥٩) كلاهما به مثله.

تخرَّصوا[1]، ﴿ قُبُلًا ﴾ [١١١] مُعايَنةً[2]، ﴿ مَيۡتٗا فَأَحۡيَيۡنَٰهُ ﴾ [١٢٢] ضالاًّ فهديناه[3]، ﴿ مَكَانَتِكُمۡ ﴾ [١٣٥] ناحيتكم[4] / ﴿ حِجۡرٞ ﴾ [١٣٨] حَرام[5]، ﴿ حَمُولَةٗ ﴾ [١٤٢] الإبل والخيل والبغال والحمير، وكل شيء يُحمل[6] عليه[7]، ﴿ وَفَرۡشٗا ﴾ [١٤٢] الغنم[8]، ﴿ مَّسۡفُوحًا ﴾ [١٤٥] مُهْرَاقًا[9]، ﴿ مَا حَمَلَتۡ ظُهُورُهُمَآ ﴾ [١٤٦] ما عَلِقَ بها من الشحم[10]، ﴿ ٱلۡحَوَايَآ ﴾ [١٤٦] المِبْعَر[11]، ﴿ إِمۡلَٰقٖ ﴾ [١٥١] الفقر[12]، ١٣/٢

---

(١) أخرجه الطبري (٥/٧/٢٩٧) وابن أبي حاتم (٤/١٣٦٠) كلاهما به مثله.

(٢) أخرجه الطبري (٥/٨/٢) وابن أبي حاتم (٤/١٣٧٠) كلاهما به مثله.

(٣) أخرجه الطبري (٥/٨/٢٣) وابن أبي حاتم (٤/١٣٨١) كلاهما به، لكن وعند ابن أبي حاتم: «كافراً ضالاًّ»، واقتصر الطبري على «كافراً».

(٤) أخرجه الطبري (٥/٨/٣٩) وابن أبي حاتم (٤/١٣٩٠) كلاهما به مثله.

(٥) أخرجه الطبري (٥/٨/٤٦) وابن أبي حاتم (٤/١٣٩٣) كلاهما بلفظ: «الحجر: ما حرّموا من الوصيلة، وتحريم ما حرّموا»، وهو الذي في الدّر (٣/٣٦٤) أما اللفظ الذي عندنا فمروي عن مجاهد وقتادة كما في المصادر السابقة.

(٦) في: ع «يركب».

(٧) أخرجه الطبري (٥/٨/٦٣) وابن أبي حاتم (٥/١٤٠٠) كلاهما به مثله.

(٨) أخرجه الطبري (٥/٨/٦٣) وابن أبي حاتم (٥/١٤٠١) كلاهما به مثله.

(٩) أخرجه الطبري (٥/٨/٧١) وابن أبي حاتم (٥/١٤٠٦) كلاهما به مثله.

(١٠) أخرجه الطبري (٥/٨/٧٥) وابن أبي حاتم (٥/١٤١٠) كلاهما به مثله.

(١١) أخرجه الطبري (٥/٨/٧٥) وابن أبي حاتم (٥/١٤١١) كلاهما به مثله.

(١٢) أخرجه الطبري (٥/٨/٨٢) وابن أبي حاتم (٥/١٤١٤) كلاهما به مثله.

﴿دِرَاسَتِهِمْ﴾ [١٥٦] تلاوتهم[١]، ﴿صَدَفَ﴾ [١٥٧] أعرض[٢].

[الأعراف]

﴿مَذْءُومًا﴾ [١٨] ملومًا[٣]، «ورياشاً»[٤] [٢٦] مالاً[٥]، ﴿حَثِيثًا﴾ [٥٤] سريعًا[٦]، ﴿رِجْسٌ﴾ [٧١] سخط[٧]، ﴿صِرَاطٍ﴾[٨] [٨٦] الطريق[٩]، ﴿افْتَحْ﴾ [٨٩] اقْضِ[١٠]، ﴿ءَاسَىٰ﴾ [٩٣] أَحْزَنُ[١١]،

(١) أخرجه الطبري (٥/٨/٩٤) وابن أبي حاتم (٥/١٤٢٥) كلاهما به مثله.

(٢) أخرجه الطبري (٥/٨/٩٥) وابن أبي حاتم (٥/١٤٢٦) كلاهما به مثله.

(٣) أخرجه الطبري (٥/٨/١٣٨) به بلفظ: «ممقوتاً»، وابن أبي حاتم (٥/١٤٤٧) به مثله.

(٤) هذه قراءة ابن عباس وآخرين. انظر: البحر المحيط ٤/٢٨٢. والمتواترة: ﴿وَرِيشًا﴾.

(٥) أخرجه الطبري (٥/٨/١٤٨) وابن أبي حاتم (٥/١٤٥٧) كلاهما به مثله على قراءة: ﴿وَرِيشًا﴾، لكني أرجح أنه خطأ مطبعي؛ لأن الطبري قال: «ورياشا»، ثم قال: ذِكْرُ من قال ذلك، وأردفه بأثر عن مجاهد جاء على الصواب.

(٦) أخرجه الطبري (٥/٨/٢٠٦) وابن أبي حاتم (٥/١٤٩٨) كلاهما به مثله.

(٧) أخرجه الطبري (٥/٨/٢٢٣) وابن أبي حاتم (٥/١٥١١) كلاهما به مثله.

(٨) في مطبوعة أبي الفضل: «بكل صراط».

(٩) أخرجه الطبري (٥/٨/٢٣٨) به مثله وابن أبي حاتم (٥/١٥٢١) من طريق العوفي مثله.

(١٠) أخرجه الطبري (٦/٩/٢) عن المثنى وابن أبي حاتم (٥/١٥٢٣) عن أبيه كلاهما عن أبي صالح به مثله.

(١١) أخرجه الطبري (٦/٩/٦) وابن أبي حاتم (٥/١٥٢٤) كلاهما به مثله.

/ ﴿عَفَوا﴾ [٩٥] كثُروا[١]، «ويذرك وإلاهتك»[٢] [١٢٧] يتركُ عبادتَك[٣]، ١٤/٢
﴿ٱلطُّوفَانَ﴾ [١٣٣] المطر[٤]، ﴿مُتَبَّرٌ﴾ [١٣٩] خسران[٥]، ﴿أَسِفًا﴾
[١٥٠] الحزين[٦]، ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ﴾ [١٥٥] إن هو إلا عذابك[٧]،
[١٣٤] / ﴿عَزَّرُوهُ﴾ [١٥٧] حَمَوْه ووقَّروه[٨]، ﴿ذَرَأْنَا﴾ [١٧٩] خلَقْنا[٩]،
﴿فَٱنۢبَجَسَتْ﴾ [١٦٠] انفجرت[١٠]، ﴿نَتَقْنَا ٱلْجَبَلَ﴾ [١٧١] رفعناه[١١]،

(١) أخرجه الطبري (٥/٩/٨) وابن أبي حاتم (٥/١٥٢٦) كلاهما به بلفظ: «حتى كثُروا وكثُرت أموالهم».

(٢) كذا في الأصل، وقد رواها ابن أبي حاتم (٥/١٥٣٨) عن ابن عباس، وذكرها أبو حيان (البحر المحيط ٤/٣٦٧) عنه أيضاً، والمتواتر: ﴿وَءَالِهَتَكَ﴾.

(٣) أخرجه الطبري (٦/٩/٢٥) عن المثنى وابن أبي حاتم (٥/١٥٣٨) عن أبيه كلاهما به مثله.

(٤) أخرجه الطبري (٦/٩/٣٠) بسند مختلف بمعناه، وأخرجه ابن أبي حاتم (٥/١٥٤٥) به مثله في تفسير مُسهَب.

(٥) أخرجه الطبري (٦/٩/٤٦) عن المثنى وابن أبي حاتم (٥/١٥٥٣) عن أبي حاتم كلاهما عن أبي صالح به مثله.

(٦) أخرجه الطبري (٦/٩/٦٤) بلفظه بسند مختلف، وأخرجه ابن أبي حاتم (٥/١٥٦٩) به مثله.

(٧) أخرجه الطبري (٦/٩/٧٧) عن المثنى وابن أبي حاتم (٥/١٥٧٥) عن أبيه كلاهما عن أبي صالح به مثله.

(٨) أخرجه الطبري (٦/٩/٨٥) وابن أبي حاتم (٥/١٥٨٥) كلاهما به مثله.

(٩) أخرجه الطبري (٦/٩/١٣١) وابن أبي حاتم (٥/١٥٢١) كلاهما به مثله.

(١٠) أخرجه ابن أبي حاتم (٥/١٥٨٩) به مثله، ولم أجده في الطبري.

(١١) أخرجه الطبري (٦/٩/١٠٩) وابن أبي حاتم (٥/١٦١٠) به مثله إلاّ أنَّ عند ابن أبي حاتم فسّره بقوله تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ﴾.

﴿ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا ﴾ [١٨٧] لطيفٌ بها[١]، ﴿ طَٰٓئِفٌ ﴾ [٢٠١] اللَّمَّة[٢]، ﴿ لَوْلَا ٱجْتَبَيْتَهَا ﴾ [٢٠٣] لولا أحْدَثْتها، لولا تلقَّيْتها فأنشأْتها[٣].

[الأنفال]

﴿ بَنَانٍ ﴾ [١٢] الأطراف[٤]، ﴿ جَآءَكُمُ ٱلْفَتْحُ ﴾ [١٩] المَدَد[٥]، ﴿ فُرْقَانًا ﴾ [٢٩] المَخْرَج[٦]، ﴿ لِيُثْبِتُوكَ ﴾ [٣٠] ليُوْثِقوك[٧]، / ١٥/٢ ﴿ يَوْمَ ٱلْفُرْقَانِ ﴾ [٤١] يومَ بَدْرٍ فَرَقَ الله فيه بين الحق والباطل[٨]، ﴿ فَشَرِّدْ بِهِم مَّنْ خَلْفَهُمْ ﴾ [٥٧] نكِّل بهم مَنْ بعدَهم[٩]، ﴿ مِّن وَلَٰيَتِهِم ﴾ [٧٢] ميراثهم[١٠].

---

(١) أخرجه الطبري (٦/٩/١٤١) عن المثنى وابن أبي حاتم (٥/١٦٢٨) عن أبيه كلاهما عن أبي صالح به مثله.

(٢) أخرجه الطبري (٦/٩/١٥٨) وابن أبي حاتم (٥/١٦٤٠) كلاهما به مثله.

(٣) أخرجه الطبري (٦/٩/١٦١) وابن أبي حاتم (٥/١٦٤٣) كلاهما به مثله، لكن أشار ابن جرير إلى أنهما قولان، قال بهذا مرة، وقال بالآخر مرة أخرى.

(٤) أخرجه الطبري (٦/٩/١٩٩) وابن أبي حاتم (٥/١٦٦٨) كلاهما به مثله.

(٥) أخرجه الطبري (٦/٩/٢٠٧) وابن أبي حاتم (٥/١٦٧٥) كلاهما به مثله.

(٦) أخرجه الطبري (٦/٩/٢٢٥) وابن أبي حاتم (٥/١٦٨٦) كلاهما به مثله.

(٧) أخرجه الطبري (٦/٩/٢٢٦) وابن أبي حاتم (٥/١٦٨٨) كلاهما به مثله.

(٨) أخرجه الطبري (٦/١٠/٨) وابن أبي حاتم (٥/١٧٠٦) كلاهما به مثله.

(٩) أخرجه الطبري (٦/١٠/٢٦) وابن أبي حاتم (٥/١٧٢٠) كلاهما به مثله.

(١٠) أخرجه الطبري (٦/١٠/٥٢) وابن أبي حاتم (٥/١٧٤٠) كلاهما به مثله.

[التوبة]

﴿يُضَاهُونَ﴾[1] [٣٠] يُشْبِهون[2]، ﴿كَآفَّةً﴾ [٣٦] جميعًا[3]، ﴿لِّيُوَاطِـُٔواْ﴾ [٣٧] يشبهوا[4].

﴿وَلَا تَفْتِنِّىٓ﴾ [٤٩] ولا تُحْرِجْني[5]، ﴿إِحْدَى ٱلْحُسْنَيَيْنِ﴾ [٥٢] فتح أو شهادة[6]، ﴿مَغَـٰرَٰتٍ﴾ [٥٧] الغِيْران في الجبال[7]، ﴿مُدَّخَلًا﴾ [٥٧] السَّرَبُ[8]، ﴿أُذُنٌ﴾ [٦١] يسمع مِنْ كلِّ أحد[9]، ﴿وَٱغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾ [٧٣] أَذْهِب الرِّفق عنهم[10]، ﴿وَصَلَوَٰتِ ٱلرَّسُولِ﴾ [٩٩] استغفاره[11]،

---

(١) على قراءة ضم الهاء بدون همز، وهي قراءة الجمهور، وقرأ عاصم بالهمز وكسر الهاء. انظر: التيسير ١١٨، النشر ٢ / ٢٧٩.

(٢) أخرجه الطبري (٦ / ١٠ / ١١٢) وابن أبي حاتم (٦ / ١٧٨٣) كلاهما به مثله.

(٣) أخرجه الطبري (٦ / ١٠ / ١٢٨) وابن أبي حاتم (٦ / ١٧٩٣) كلاهما به مثله.

(٤) أخرجه الطبري (٦ / ١٠ / ١٣٢) وابن أبي حاتم (٦ / ١٧٩٥) كلاهما به مثله.

(٥) أخرجه الطبري (٦ / ١٠ / ١٤٩) وابن أبي حاتم (٦ / ١٨٠٩) كلاهما به مثله.

(٦) أخرجه الطبري (٦ / ١٠ / ١٥١) وابن أبي حاتم (٦ / ١٨١٢) كلاهما به مثله.

(٧) أخرجه الطبري (٦ / ١٠ / ١٥٥) وابن أبي حاتم (٦ / ١٨١٤) كلاهما به مثله.

(٨) أخرجه الطبري (٦ / ١٠ / ١٥٥) وابن أبي حاتم (٦ / ١٨١٥) كلاهما به مثله.

(٩) أخرجه الطبري (٦ / ١٠ / ١٦٨) وابن أبي حاتم (٦ / ١٨٢٧) كلاهما به مثله.

(١٠) أخرجه الطبري (٦ / ١٠ / ١٨٣) وابن أبي حاتم (٦ / ١٨٤٢) كلاهما به مثله، وأورده ابن جرير بالنص التالي: «فأمره الله بجهاد الكفار بالسيف، والمنافقين باللسان، وأذهب الرفق عنهم»، فأتى به كاملاً في سياق واحد، وجزّأه ابن أبي حاتم، وصنيع ابن جرير أجود.

(١١) أخرجه الطبري (٧ / ١١ / ٥) وابن أبي حاتم (٦ / ١٨٦٧) كلاهما به مثله.

﴿ سَكَنٌ لَّهُمْ ﴾ [١٠٣] رحمة[١]، ﴿ رِيبَةً ﴾ [١١٠] الشك[٢]، ﴿ إِلَّآ أَن تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ ﴾ [١١٠] يعني الموت[٣].

/ ﴿ لَأَوَّٰهٌ ﴾ [١١٤] المؤمنُ التَّواب[٤]، ﴿ طَآئِفَةٌ ﴾ [١٢٢] عُصْبة[٥]. ١٦/٢

[يونس]

﴿ قَدَمَ صِدْقٍ ﴾ [٢] سبق لهم السعادة في الذِّكرِ الأولِ[٦]، ﴿ وَلَآ أَدْرَىٰكُم ﴾ [١٦] أَعْلَمَكم[٧]، ﴿ تَرْهَقُهُمْ ﴾ [٢٧] تغشاهم[٨]،

---

(١) أخرجه الطبري (٧ / ١١ / ١٨) وابن أبي حاتم (٦ / ١٨٧٦) كلاهما به مثله.

(٢) أخرجه الطبري (٧ / ١١ / ٣٣) وابن أبي حاتم (٦ / ١٨٨٥) كلاهما به مثله.

(٣) أخرجه الطبري (٧ / ١١ / ٣٣) وابن أبي حاتم (٦ / ١٨٨٥) كلاهما به مثله.

(٤) أخرجه الطبري (٧ / ١١ / ٥٠) به مثله وابن أبي حاتم (٦ / ١٨٩٦) بسنده، لكن يظهر أنه سقط من ابن أبي حاتم: « المؤمن »، فقد نسبه السيوطي إليهما في الدّر (٤ / ٣٠٦) بهذا اللفظ.

(٥) أخرجه الطبري (٧ / ١١ / ٦٧) وابن أبي حاتم (٦ / ١٩١١) به مثله.

(٦) أخرجه الطبري (٧ / ١١ / ٨٢) به مثله، وابن أبي حاتم (٦ / ١٩٢٣) به لفظ: « تحقق » مكان « سبق »، ونسبه السيوطي إليهما في الدّر (٤ / ٣٤١) باللفظ الذي هنا، فلعلّ في طبعة ابن أبي حاتم سوء قراءة؛ لأن التحقق يكون بعد خروج الشيء إلى حيّز الوجود، والسبق هو المناسب هنا.

(٧) أخرجه الطبري (٧ / ١١ / ٩٥) وابن أبي حاتم (٦ / ١٩٣٤) كلاهما به مثله.

(٨) أخرجه الطبري (٧ / ١١ / ١٠٩) به مثله، ولم ينسبه السيوطي إلى ابن أبي حاتم. انظر: الدّر (٤ / ٣٦١).

﴿عَاصِمٍ﴾ [٢٧] مانع[١]، ﴿تُفِيضُونَ﴾ [٦١] تفعلون[٢]، ﴿يَعْزُبُ﴾ [٦١] يغيب[٣].

[هود]

﴿يَثْنُونَ﴾ [٥] يُكِنُّون[٤]، ﴿يَسْتَغْشُونَ ثِيَابَهُمْ﴾ [٥] يُغَطُّون رؤوسَهم[٥]، ﴿لَا جَرَمَ﴾ [٢٢] بلى[٦]، ﴿أَخْبَتُوا﴾ [٢٣] خافوا[٧]، ﴿فَارَ التَّنُّورُ﴾ [٤٠] نبع[٨]، ﴿أَقْلِعِي﴾ [٤٤] اسْكُني[٩]، ﴿كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا﴾ [٦٨]

---

(١) أخرجه ابن أبي حاتم (٦/ ١٩٤٧) بسنده بلفظ: «شافع»، ولعله تصحيف، وأورده السيوطي (الدّر ٤/ ٣٦١) باللفظ الذي هنا، ولم ينسبه إلى ابن جرير.

(٢) أخرجه الطبري (٧/ ١١/ ١٢٩) عن المثنى وابن أبي حاتم (٦/ ١٩٦٢) عن أبيه كلاهما عن أبي صالح به مثله.

(٣) أخرجه الطبري (٧/ ١١/ ١٣١) به مثله، وأخرجه ابن أبي حاتم (٦/ ١٩٦٣) بسند آخر مثله.

(٤) أخرجه الطبري (٧/ ١١/ ١٨٥) به بلفظ: «يكبون»، وهو تصحيف، والصواب: «يكنّون»، وانظر طبعة شاكر (١٥/ ٢٣٧) وابن أبي حاتم (٦/ ١٩٩٨) به مثله والإكنان هو الستر، وقيل: بمعنى الإسرار في النفس. انظر: الصحاح للجوهري (٦/ ٢١٨٩)، وتاج العروس (٤/ ٩٣).

(٥) أخرجه الطبري (٧/ ١١/ ١٨٦) عن المثنى وابن أبي حاتم (٦/ ٢٠٠٠) عن أبيه كلاهما عن أبي صالح به مثله.

(٦) أخرجه ابن أبي حاتم (٦/ ٢٠١٩) به مثله.

(٧) أخرجه الطبري (٧/ ١٢/ ٢٤) وابن أبي حاتم (٦/ ٢٠١٩) كلاهما به مثله.

(٨) أخرجه الطبري (٧/ ١٢/ ٤٠) وابن أبي حاتم (٦/ ٢٠٢٨) كلاهما به مثله.

(٩) أخرجه الطبري (٧/ ١٢/ ٤٧) به بلفظ: «أمسكي»، وأخرجه ابن أبي حاتم (٦/ ٢٠٣٦) به مثله، ونسبه السيوطي (الدّر ٤/ ٤٣٦) إليهما بلفظ الطبري، وهو أنسب.

يعيشوا[1] / ، ﴿حَنِيذٍ﴾ [٦٩] نَضِيج[2]، ﴿سِيٓءَ بِهِمۡ﴾ [٧٧] ساء ظنًّا ٢/١٧ بقومه[3]، ﴿وَضَاقَ بِهِمۡ ذَرۡعٗا﴾ [٧٧] بأضيافه[4]، ﴿عَصِيبٞ﴾ [٧٧] شديد[5]، ﴿يُهۡرَعُونَ﴾ [٧٨] يُسْرِعون[6]، ﴿بِقِطۡعٖ﴾ [٨١] سواد[7]، ﴿مُّسَوَّمَةً﴾ [٨٣] مُعَلَّمة[8]، ﴿مَكَانَتِكُمۡ﴾ [٩٣] ناحيتكم[9]، ﴿أَلِيمٌ﴾ [١٠٢] مُوجِع[10]، ﴿زَفِيرٞ﴾ [١٠٦] صوتٌ شديد[11]،

(١) أخرجه الطبري (٧/١٢/٦٨) وابن أبي حاتم (٦/٢٠٥٢) كلاهما به مثله.

(٢) أخرجه الطبري (٧/١٢/٦٩) به مثله، ولم أجده في ابن أبي حاتم، وذكره السيوطي في الدّر (٤/٤٤٦) واقتصر على نسبته إلى ابن جرير وابن المنذر.

(٣) أخرجه الطبري (٧/١٢/٨١) وابن أبي حاتم (٦/٢٠٦١) كلاهما به مثله.

(٤) أخرجه الطبري (٧/١٢/٨١) وابن أبي حاتم (٦/٢٠٦١) كلاهما به مثله.

(٥) أخرجه الطبري (٧/١٢/٨٣) وابن أبي حاتم (٦/٢٠٦١) كلاهما به مثله.

(٦) أخرجه الطبري (٧/١٢/٨٤) وابن أبي حاتم (٦/٢٠٦١) كلاهما به بلفظ: «مسرعين»، ونسبه السيوطي في الدّر (٤/٤٥٦) إليهما باللفظ الذي هنا.

(٧) أخرجه الطبري (٧/١٢/٩٣) به بلفظ: «طائفة من الليل»، وابن أبي حاتم (٦/٢٠٦٥) به مثله، والطائفة من الليل فسرها قتادة بالسواد، كما في الموضع السابق من ابن أبي حاتم. ونسبه السيوطي في الدّر (٤/٤٦١) إليهما باللفظ الذي هنا.

(٨) أخرجه ابن أبي حاتم (٦/٢٠٦٩) به مثله، ولم أجده في الطبري، ولم ينسبه السيوطي إليه في الدّر (٤/٤٦٤).

(٩) أخرجه ابن أبي حاتم (٦/٢٠٧٨) به مثله، ولم أجده في الطبري كما لم يورده السيوطي في الدّر.

(١٠) أخرجه ابن أبي حاتم (٦/٢٠٨٣) به مثله، ولم أجده في الطبري كما لم يورده السيوطي في الدّر.

(١١) أخرجه الطبري (٧/١٢/١١٦) وابن أبي حاتم (٦/٢٠٨٥) كلاهما به مثله.

﴿وَشَهِيقٌ﴾ [١٠٦] صوتٌ ضعيف(١)، ﴿غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾ [١٠٨] غير مُنْقَطِع(٢)، ﴿وَلَا تَرْكَنُوٓاْ﴾ [١١٣] تُدْهِنُوا(٣).

[يوسف]

﴿شَغَفَهَا﴾ [٣٠] غَلَبها(٤)، ﴿مُتَّكَـًٔا﴾ [٣١] مَجْلِسًا(٥)، ﴿أَكْبَرْنَهُۥ﴾ [٣١] أَعْظَمْنه(٦)، ﴿فَٱسْتَعْصَمَ﴾ [٣٢] امتنع(٧) / ، ﴿بَعْدَ أُمَّةٍ﴾ [٤٥] ١٨/٢

---

(١) أخرجه الطبري (٧/١٢/١١٦) وابن أبي حاتم (٦/٢٠٨٥) كلاهما به مثله.

(٢) أخرجه الطبري (٧/١٢/١٢١) به مثله، وابن أبي حاتم (٦/٢٠٨٨) بلفظه بسند آخر.

(٣) أخرجه ابن أبي حاتم (٦/٢٠٨٩) به مثله، ولم أجده في الطبري، ولا نسبه إليه السيوطي في الدّر.

(٤) أخرجه الطبري (٧/١٢/١٩٩) به مثله، ونسبه السيوطي إليه وإلى ابن أبي حاتم، ولم أجده فيه، انظر الدّر (٤/٥٢٧).

(٥) أخرجه الطبري (٧/١٢/٢٠٢) به مثله، وابن أبي حاتم (٧/٢١٣٤) بسند مختلف بلفظ: «وهيأت لهن مجلساً».

(٦) أخرجه الطبري (٧/١٢/٢٠٥) عن علي بن داود، به مثله، وأخرجه ابن أبي حاتم (٧/٢١٣٥) بسند مغاير مثله.

(٧) أخرجه الطبري (٧/١٢/٢١٠) عن علي بن داود، وابن أبي حاتم (٧/٢١٣٧) عن أبيه، كلاهما عن أبي صالح به بلفظه.

حين[1]، ﴿ تُحْصِنُونَ ﴾ [٤٨] تخزنون[2]، ﴿ يَعْصِرُونَ ﴾ [٤٩] الأعناب والدُّهن[3]، ﴿ حَصْحَصَ ﴾ [٥١] تبيَّن[4]، ﴿ زَعِيمٌ ﴾ [٧٢] كفيل[5]، ﴿ ضَلَٰلِكَ ٱلْقَدِيمِ ﴾ [٩٥] خطئك[6].

[الرعد]

﴿ صِنْوَانٌ ﴾ [٤] مُجْتَمِع[7]، ﴿ هَادٍ ﴾ [٧] داع[8]، ﴿ مُعَقِّبَٰتٌ ﴾ [١١] الملائكة[9]، ﴿ يَحْفَظُونَهُۥ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ ﴾ [١١] بإذنه[10]، ﴿ بِقَدَرِهَا ﴾ [١٧]

---

(١) أخرجه الطبري (٧ / ١٢ / ٢٢٧) عن المثنى به مثله، وأخرجه ابن أبي حاتم (٧ / ٢١٥١) بسند مختلف بلفظه.

(٢) أخرجه الطبري (٧ / ١٢ / ٢٣١) عن المثنى وابن أبي حاتم (٧ / ٢١٥٤) عن أبيه، كلاهما عن أبي صالح به مثله.

(٣) أخرجه الطبري (٧ / ١٢ / ٢٣٢) وابن أبي حاتم (٧ / ٢١٥٥) كلاهما به مثله.

(٤) أخرجه الطبري (٧ / ١٢ / ٢٣٦) وابن أبي حاتم (٧ / ٢١٥٦) كلاهما به مثله.

(٥) أخرجه الطبري (٨ / ١٣ / ٢٠) به مثله، ولم أجده عند ابن أبي حاتم، ولا نسبه إليه السيوطي في الدّر (٤ / ٥٦٠).

(٦) أخرجه الطبري (٨ / ١٣ / ٦٢) وابن أبي حاتم (٧ / ٢١٩٨) كلاهما به مثله.

(٧) أخرجه الطبري (٨ / ١٣ / ٩٩) به مثله، وهو عند ابن أبي حاتم (٧ / ٢٢٢٠) بنحوه بسند مختلف.

(٨) أخرجه الطبري (٨ / ١٣ / ١٠٨) عن المثنى وابن أبي حاتم (٧ / ٢٢٢٥) عن أبيه، كلاهما عن أبي صالح به مثله.

(٩) أخرجه الطبري (٨ / ١٣ / ١١٧) وابن أبي حاتم (٧ / ٢٢٣٢) به بزيادة: « أن المعقبات من أمر الله ».

(١٠) أخرجه الطبري وابن أبي حاتم في المصدرين السابقين به مثله ضمن الأثر السالف.

على قَدْر طاقتها[1]، ﴿سُوٓءُ ٱلدَّارِ﴾ [٢٥] سوء العاقبة[2]، ﴿طُوبَىٰ﴾ [٢٩] فرح وقرة عين[3]، ﴿يَاْيْـَٔسِ﴾ [٣١] يعلم[4].

[إبراهيم]

﴿مُهْطِعِينَ﴾ [٤٣] ناظرين[5]، ﴿فِى ٱلْأَصْفَادِ﴾ [٤٩] في وِثاق[6]

---

(١) لم أجده في الطبري، وقد سقط تفسير هذه الآيات من ابن أبي حاتم، ولم ينسبه إليهما السيوطي في الدرّ (٤ / ٦٣٢).

(٢) أخرجه الطبري (٨ / ١٣ / ١٤٣) به مثله، ونسبه السيوطي في الدرّ (٤ / ٦٤١) إلى ابن أبي حاتم وحده، وقد سقط تفسير هذه الآيات من النسخة المطبوعة من ابن أبي حاتم، ولم يجدها المحقق كما ذكر في (٧ / ٢٢٣٣).

(٣) أخرجه الطبري (٨ / ١٣ / ١٤٦) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدرّ (٤ / ٦٤٢) مثله وليس في النسخة المطبوعة من ابن أبي حاتم.

(٤) أخرجه الطبري (٨ / ١٣ / ١٥٤) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدرّ (٤ / ٦٥٣) مثله وليس في النسخة المطبوعة من ابن أبي حاتم.

(٥) أخرجه الطبري (٨ / ١٣ / ٢٣٧) من طريق العوفي بنحوه، وابن أبي حاتم كما في الدرّ (٥ / ٥٠).

(٦) أخرجه الطبري (٨ / ١٣ / ٢٥٥) عن المثنى به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدرّ (٥ / ٥٩) مثله.

١٩/٢

/ «قَطْرٍ آنٍ»[1] [٥٠] النحاس المذاب[2].

[الحجر]

﴿يَوَدُّ﴾ [٢] يتمنّى[3]، ﴿مُسْلِمِينَ﴾ [٢] مُوَحِّدين[4]، ﴿شِيَعِ﴾ [١٠] أُمم[5]، ﴿مَّوْزُونٍ﴾ [١٩] معلوم[6]، ﴿حَمَإٍ مَّسْنُونٍ﴾ [٢٦] طين رطب[7]، ﴿أَغْوَيْتَنِي﴾ [٣٩] أضْلَلْتني[8]، ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [٩٤] فأمْضِه[9].

---

(١) على قراءة ابن عباس، على أن «آنٍ» نعت لـ«قطرٍ» بفتح القاف وتنوين الراء مع سكون الطاء أو كسرها. انظر: جامع البيان (٨/١٣/٢٥٧)، والبحر المحيط (٥/٤٤٠).

(٢) أخرجه الطبري (٨/١٣/٢٥٧) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٥/٥٩) مثله.

(٣) أخرجه الطبري (٨/١٤/٣) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٥/٦١) مثله.

(٤) أخرجه الطبري (٨/١٤/٣) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٥/٦٢) مثله.

(٥) أخرجه الطبري (٨/١٤/٨) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٥/٦٧) مثله.

(٦) أخرجه الطبري (٨/١٤/١٥) به مثله، ولم ينسبه السيوطي في الدّر إلى ابن أبي حاتم.

(٧) أخرجه الطبري (٨/١٤/٣٠) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٥/٧٧) مثله.

(٨) أخرجه الطبري (٥/٨/١٣٣) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٣/٤٢٥) مثله كلاهما في تفسير سورة الأعراف.

(٩) أخرجه الطبري (٨/١٤/٦٨) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٥/٩٩) مثله.

[النحل]

﴿بِٱلرُّوحِ﴾ [٢] بالوحي[1]، ﴿دِفۡءٌ﴾ [٥] الثياب[2]، ﴿وَمِنۡهَا جَآئِرٞ﴾ [٩] الأهواء المختلفة[3]، ﴿تُسِيمُونَ﴾ [١٠] ترعون[4]، ﴿مَوَاخِرَ﴾ [١٤] جواري[5]، ﴿تُشَٰٓقُّونَ﴾ [٢٧] تخالفون[6]، ﴿تَتَفَيَّؤُاْ﴾ [٤٨] تتميل[7] /، ﴿حَفَدَةٗ﴾ [٧٢] الأصهار[8]، ﴿ٱلۡفَحۡشَآءِ﴾ [٩٠] ٢/٢٠

(١) أخرجه الطبري (٨/١٤/٧٧) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٥/١٠٩) مثله.

(٢) أخرجه الطبري (٨/١٤/٧٩) به مثله، وقرن الطبري عليّ بن داود مع المثنى هنا.

(٣) أخرجه الطبري (٨/١٤/٨٥) عن علي بن داود به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٥/١١٤).

(٤) أخرجه الطبري (٨/١٤/٨٦) عن علي بن داود، به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٥/١١٥) مثله.

(٥) أخرجه الطبري (١٢/٢٢/١٢٤) في تفسيره سورة فاطر: حدثنا علي، به مثله، وأخرجه ابن أبي حاتم كما في الدّر (٥/١١٧) مثله.

(٦) أخرجه الطبري (٨/١٤/٩٨) عن المثنى به، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٥/١٢٧) كلاهما بلفظ: «تخالفوني»، وهذا يتمشى على قراءة نافع بكسر النون المجتزأ به عن ياء المتكلم المحذوفة. انظر: النشر: ٢/٣٠٣.

(٧) أخرجه الطبري (٨/١٤/١١٥) به مثله، وهذا يتمشى مع قراءة أبي عمرو ويعقوب بالتاء. انظر: النشر: ٢/٣٠٤.

(٨) أخرجه الطبري (٨/١٤/١٤٤) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٥/١٤٨) مثله.

الزِّنى[1]، ﴿يَعِظُكُمْ﴾ [٩٠] يوصيكم[2]، ﴿أَرْبَىٰ﴾ [٩٢] أكثر[3].

[الإســراء]

﴿وَقَضَيْنَآ﴾ [٤] أعلمنا[4]، ﴿فَجَاسُواْ﴾ [٥] فمشوا[5]، ﴿حَصِيرًا﴾ [٨] سجنا[6]، ﴿فَصَّلْنَٰهُ﴾ [١٢] بيناه[7]، «أَمَّرْنا مترفيها» [١٦] سَلَّطنا

---

(١) أخرجه الطبري (٨ / ١٤ / ١٦٣) عن المثنى وعلي بن داود به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٥ / ١٦٠) مثله.

(٢) أخرجه الطبري (٨ / ١٤ / ١٦٣) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٥ / ١٦٠) مثله.

(٣) أخرجه الطبري (٨ / ١٤ / ١٦٧) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٥ / ١٦٣) بلفظ : ناس أكثر من ناس، وهذا اللفظ ورد برواية العوفي عند الطبري.

(٤) أخرجه الطبري (٩ / ١٥ / ٢١) عن علي بن داود، به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٥ / ٢٣٨) مثله.

(٥) أخرجه الطبري (٩ / ١٥ / ٢٧) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٥ / ٢٤٤) مثله.

(٦) أخرجه الطبري (٩ / ١٥ / ٤٥) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٥ / ٢٤٥) مثله.

(٧) أخرجه ابن أبي حاتم كما في الدّر (٥ / ٢٤٨) مثله، ولم أجده عند الطبري.

شرارها[1]، ﴿ فَدَمَّرْنَاهَا ﴾ [١٦] أهلكنا[2]، ﴿ وَقَضَىٰ ﴾ [٢٣] أمر[3]، ﴿ وَلَا تَقْفُ ﴾ [٣٦] لا تقل[4]، ﴿ رُفَاتًا ﴾ [٤٩] غباراً[5]، ﴿ فَسَيُنْغِضُونَ ﴾ [٥١] يهزون[6]، ﴿ بِحَمْدِهِ ﴾ [٥٢] بأمره[7]، ﴿ لَأَحْتَنِكَنَّ ﴾ [٦٢]

---

(١) أخرجه الطبري (٩/١٥/٥٥) عن علي بن داود، به: «سلّطنا أشرارها» وهي على قراءة التشديد من الإمارة من أمَرَ الرجل إذا صار أميراً، والمعنى -كما في البحر (٦/٢٠)-: ولّيناهم وصيّرناهم أمراء. وقد نسب ابن جنّي إلى ابن عباس قراءة التشديد بخلف عنه، وهي قراءة شاذة نسبت لغير واحد وقراءة الجمهور: «أمَرْنا» بقصر الهمزة وتخفيف الميم. وقرأ يعقوب بالمد. انظر: المحتسب ٢/١٦، والبحر ٦/٢٠، والنشر ٢/٣٠٦. وأخرجه ابن أبي حاتم كما في الدّر (٥/٢٥٤) مثله.

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم كما في الدّر (٦/٢٥٦) مثله في تفسير سورة الفرقان، ولم أجده عند الطبري.

(٣) أخرجه الطبري (٩/١٥/٦٢) عن علي بن داود، به مثله، ولم ينسبه السيوطي في الدّر (٥/٢٥٨) إلى ابن أبي حاتم.

(٤) أخرجه الطبري (٩/١٥/٨٦) به مثله، وأخرجه ابن أبي حاتم كما في الدّر (٥/٢٨٦) مثله.

(٥) أخرجه الطبري (٩/١٥/٩٧) عن المثنى، عن أبي صالح به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٥/٢٩٩) مثله.

(٦) أخرجه الطبري (٩/١٥/١٠٠) عن عليّ، به بلفظ: «يهزءون»، وله وجه؛ لأن الإنغاض: تحريك الرأس استهزاء، كما ورد هذا المعنى عن ابن عباس من طريق العوفي وعن قتادة، انظر الطبري الموضع السابق.

(٧) أخرجه الطبري (٩/١٥/١٠١) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٥/٣٠٠) من طريق عليّ بن أبي طلحة مثله.

لأستولينّ[1] / ﴿ يُزْجِي ﴾ [٦٦] يُجري[2]، ﴿ قَاصِفًا ﴾ [٦٩] عاصفًا[3]، ٢١/٢
﴿ تَبِيعًا ﴾ [٦٩] نصيراً[4]، ﴿ زَهُوقًا ﴾ [٨١] ذاهبًا[5]، ﴿ يَئُوسًا ﴾ [٨٣]
قَنُوطًا[6]، ﴿ شَاكِلَتِهِۦ ﴾ [٨٤] ناحيته[7]، ﴿ كِسَفًا ﴾ [٩٢] قطعًا[8]،
﴿ مَثْبُورًا ﴾ [١٠٢] مَلْعونًا[9]، ﴿ فَرَقْنَٰهُ ﴾ [١٠٦] فَصَّلناه[10].

---

(١) أخرجه الطبري (٩/١٥/١١٧) عن عليّ، به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٥/٣١١) مثله.

(٢) أخرجه الطبري (٩/١٥/١٢٢) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٥/٣١٤) مثله.

(٣) أخرجه الطبري (٩/١٥/١٢٥) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٥/٣٤١) مثله.

(٤) أخرجه الطبري (٩/١٥/١٢٥) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٥/٣٤١) مثله.

(٥) أخرجه الطبري (٩/١٥/١٥٢) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٥/٣٣٠) مثله.

(٦) أخرجه الطبري (٩/١٥/١٥٤) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٥/٣٣٠).

(٧) أخرجه الطبري (٩/١٥/١٥٤) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٥/٣٣٠).

(٨) أخرجه الطبري (٩/١٥/١٦١) به مثله، ولم ينسبه السيوطي في الدّر إلى ابن أبي حاتم.

(٩) أخرجه الطبري (٩/١٥/١٧٥) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٥/٣٤٥) لكن من طرق أخرى كما يفهم من سياق السيوطي في الدّر.

(١٠) أخرجه الطبري (٩/١٥/١٧٨) به مثله، ولم ينسبه السيوطي في الدّر (٥/٣٤٦) إلى ابن أبي حاتم.

[الكهف]

﴿ عِوَجَا ﴾ [١] ملتبسًا[١]، ﴿ قَيِّمًا ﴾ [٢] عدلاً[٢]، ﴿ ٱلرَّقِيمِ ﴾ [٩] الكتاب[٣]، ﴿ تَّزَاوَرُ ﴾ [١٧] تميل[٤]، ﴿ تَّقْرِضُهُمْ ﴾ [١٧] تذرُهم[٥]، ﴿ بِٱلْوَصِيدِ ﴾ [١٨] بالفناء[٦]، ﴿ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ ﴾ [٢٨] لا تتعدَّاهم إلى غيرِهم[٧]، ﴿ كَٱلْمُهْلِ ﴾ [٢٩] عَكَرُ الزيت[٨]، ﴿ ٱلْبَٰقِيَٰتُ ٱلصَّٰلِحَٰتُ ﴾

(١) أخرجه الطبري (٩ / ١٥ / ١٩١) عن عليّ، به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٥ / ٣٥٩) من طريق ابن أبي طلحة مثله.

(٢) أخرجه الطبري (٩ / ١٥ / ١٩٠) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٥ / ٣٥٩) من طريق ابن أبي طلحة مثله.

(٣) أخرجه الطبري (٩ / ١٥ / ١٩٨) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٥ / ٣٦٢) من طريق ابن أبي طلحة مثله، ولم ينسبه إلى الطبري.

(٤) أخرجه الطبري (٩ / ١٥ / ٢١١) به بلفظ: « تميل عنهم »، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٥ / ٣٧٢) مثله.

(٥) أخرجه الطبري (٩ / ١٥ / ٢١٢) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٥ / ٣٧٢) مثله.

(٦) أخرجه الطبري (٩ / ١٥ / ٢١٤) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٥ / ٣٧٣) مثله.

(٧) أخرجه الطبري (٩ / ١٥ / ٢٣٤) به مثله، لكن بحذف حرف العلّة للجازم، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٥ / ٣٨٣) بلفظه ولم ينسبه إلى ابن جرير.

(٨) أخرجه الطبري (٩ / ١٥ / ٢٤٠) به بلفظ: « أسود كهيئة الزيت »، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٥ / ٣٨٥) بلفظ: « أسود كعكر الزيت ».

[٤٦] ذكر الله[١]، ﴿مَّوۡبِقٗا﴾ [٥٢] مهلكًا[٢]، ﴿مَوۡئِلٗا﴾ [٥٨] ملجأ[٣]، ﴿حُقُبٗا﴾ [٦٠] دهراً[٤]، ﴿مِن كُلِّ شَيۡءٖ سَبَبٗا﴾ [٨٤] علماً[٥]، «عين حامية»[٦] [٨٦] حارَّة[٧]، ﴿زُبَرَ ٱلۡحَدِيدِۖ﴾ [٩٦] قِطَع الحديد[٨] / ، ﴿ٱلصَّدَفَيۡنِ﴾ ٢/٢٢ [٩٦] الجبلين[٩].

---

(١) أخرجه الطبري (٩/ ١٥/ ٢٥٦) حدثني عليّ، قال: ثنا عبدالله به بتفصيل طويل لذكر الله، وأخرجه ابن أبي حاتم كما في الدّر (٥/ ٣٩٨) بمثل لفظ الطبري، ولم ينسبه السيوطي إلى ابن جرير.

(٢) أخرجه الطبري (٩/ ١٥/ ٢٦٤) عن عليّ، به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٥/ ٤٠٤) من طريق ابن أبي طلحة مثله، ولم ينسبه إلى الطبري.

(٣) أخرجه الطبري (٩/ ١٥/ ٢٦٩) عن عليّ، به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٥/ ٤٠٧) من طريق ابن أبي طلحة مثله، ولم ينسبه السيوطي إلى ابن جرير.

(٤) أخرجه الطبري (٩/ ١٥/ ٢٧٢) عن عليّ، به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٥/ ٤٢٣) مثله.

(٥) أخرجه الطبري (٩/ ١٦/ ٩) عن عليّ، به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٥/ ٤٤٩) من طريق ابن أبي طلحة مثله.

(٦) كذا في نسخة الأصل، وهي قراءة ابن عامر وحمزة والكسائي وشعبة وأبي جعفر وخلف، وقرأ الباقون «حمِئة». انظر: النشر ٢/ ٣١٤.

(٧) أخرجه الطبري (٩/ ١٦/ ١٢) عن عليّ، به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٥/ ٤٥٢) من طريق ابن أبي طلحة مثله.

(٨) أخرجه الطبري (٩/ ١٦/ ٢٤) عن عليّ، به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٥/ ٤٥٩) للسيوطي، ولم ينسبه لابن جرير.

(٩) أخرجه الطبري (٩/ ١٦/ ٢٥) عن عليّ، به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٥/ ٤٥٩) للسيوطي، ولم يعزه لابن جرير.

[مريم]

﴿ سَوِيًّا ﴾ [١٠] من غير خَرَس[١]، ﴿ حَنَانًا مِّن لَّدُنَّا ﴾ [١٣] رحمة من عندنا[٢]، ﴿ سَرِيًّا ﴾ [٢٤] هو عيسى[٣]، ﴿ جَبَّارًا شَقِيًّا ﴾ [٣٢] عصيًّا[٤]، ﴿ وَاهْجُرْنِي ﴾ [٤٦] اجتَنِبْني[٥]، ﴿ حَفِيًّا ﴾ [٤٧] لطيفاً[٦]،

---

(١) أخرجه الطبري (٩ / ١٦ / ٥٢) عن عليّ، به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٥ / ٤٨٣) للسيوطي، وأغفل عزوه لابن جرير.

(٢) أخرجه الطبري (٩ / ١٦ / ٥٥) به مثله، وابن أبي حاتم من طريق ابن أبي طلحة كما في الدّر (٥ / ٤٨٥) للسيوطي مثله، ولم ينسبه لابن جرير.

(٣) لم أر هذا المعنى عن ابن عباس، بل هو مروي عن الحسن وعبدالرحمن بن زيد . انظر: الطبري (٩ / ١٦ / ٧٠)، والذي ورد عن ابن عباس من طريق علي بن أبي طلحة قوله: « هو نهر عيسى » أخرجه الطبري (٩ / ١٦ / ٦٩) وابن أبي حاتم كما في الدّر (٥ / ٥٠٣).

(٤) أخرجه ابن أبي حاتم كما في الدّر (٥ / ٥٠٩) مثله، ولم أجده في الطبري ولا عزاه السيوطي إليه.

(٥) أخرجه الطبري (٩ / ١٦ / ٩١) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٥ / ٥١٤) مثله.

(٦) أخرجه الطبري (٩ / ١٦ / ٩٢) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٥ / ٥١٤) مثله.

﴿ لِسَانَ صِدْقٍ عَلِيًّا ﴾ [٥٠] الثناء الحسن[١]، ﴿ غَيًّا ﴾ [٥٩] خُسْرانًا[٢]، ﴿ لَغْوًا ﴾ [٦٢] باطلاً[٣]، ﴿ أَثَٰثًا ﴾ [٧٤] مالاً[٤]، ﴿ ضِدًّا ﴾ [٨٢] أعوانًا[٥]، ﴿ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا ﴾ [٨٣] تُغْويهمْ إغواءً[٦]، ﴿ نَعُدُّ لَهُمْ عَدًّا ﴾ [٨٤] أنفاسَهم التي يتنفَّسون في الدنيا[٧]، ﴿ وِرْدًا ﴾ [٨٦] عِطاشًا[٨]،

---

(١) أخرجه الطبري (٩/١٦/٩٣) عن عليّ، به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٥/٥١٤) مثله.

(٢) أخرجه الطبري (٩/١٦/١٠٠) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٥/٥٢٧) بلفظ: خسراً.

(٣) أخرجه ابن أبي حاتم كما في الدّر (٥/٥٢٨) مثله، ولم أجده عند الطبري ولا عزا إليه السيوطي.

(٤) أخرجه الطبري (٩/١٦/١١٧) من طريق العوفي، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٥/١٥٤) مثله.

(٥) أخرجه الطبري (٩/١٦/١٢٤) عن عليّ، به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٥/٥٣٧) مثله.

(٦) أخرجه الطبري (٩/١٦/١٢٥) به بلفظ: « يغريهم إغراء » بالراء، ولعله الأصوب؛ لأن الأزّ هو التهييج والإغراء كما في الصحاح ٣/٨٦٤، وأخرجه ابن أبي حاتم كما في الدّر (٥/٥٣٧) مثله.

(٧) أخرجه الطبري (٩/١٦/١٢٦) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٥/٥٣٨) مثله.

(٨) أخرجه الطبري (٩/١٦/١٢٧) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٥/٥٤١) مثله.

﴿ عَهْدًا ﴾ [٨٦] شهادةَ أنْ لا إلهَ إلا اللهُ[١]، ﴿ إِدًّا ﴾ [٨٩] عظيماً[٢]، ﴿ هَدًّا ﴾ [٩٠] هَدْماً[٣] / ﴿ رِكْزًا ﴾ [٩٨] صوتاً[٤].

٢/ ٢٣

[طـه]

﴿ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ ﴾ [١٢] المبارك، واسمه طُوى[٥]، ﴿ أَكَادُ أُخْفِيهَا ﴾ [١٥] لا أُظْهِر عليها أحداً غيري[٦].

---

(١) أخرجه الطبري (٩/ ١٦/ ١٢٨) عن عليّ، به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدرّ (٥/ ٥٤١) مثله.

(٢) أخرجه الطبري (٩/ ١٦/ ١٢٩) به مثله، وأخرجه ابن أبي حاتم كما في الدرّ (٥/ ٥٤٣) مثله.

(٣) أخرجه الطبري (٩/ ١٦/ ١٣٠) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدرّ (٥/ ٥٤٣) مثله.

(٤) أخرجه الطبري (٩/ ١٦/ ١٣٤) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدرّ (٥/ ٥٤٧) مثله.

(٥) أخرجه الطبري (٩/ ١٦/ ١٤٥-١٤٦) به مثله مفرّقاً في موضعين، وأخرجه ابن أبي حاتم كذلك كما في الدرّ (٥/ ٥٥٩) مثله.

(٦) أخرجه الطبري (٩/ ١٦/ ١٤٩) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدرّ (٥/ ٥٦٣)، مثله ولم ينسبه السيوطي إلى ابن جرير.

﴿ سِيرَتَهَا ﴾ [٢١] حالتها[1]، ﴿ وَفَتَنَّاكَ فُتُونًا ﴾ [٤٠] اختبرناك اختباراً[2]، ﴿ وَلَا تَنِيَا ﴾ [٤٢] تُبطئا[3]، ﴿ أَعْطَى / كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ﴾ [٥٠] [١٣٥] خَلَق لكلِّ شيءٍ رُوحه، ثم هداه لمنكَحه ومَطْعَمه ومَشْرَبه ومَسْكَنه[4]. ﴿ لَا يَضِلُّ ﴾ [٥٢] لا يُخْطِئ[5]، ﴿ تَارَةً ﴾ [٥٥] حاجة[6]، ﴿ فَيُسْحِتَكُم ﴾ [٦١] فيُهلِكَكم[7]، ﴿ السَّلْوَى ﴾ [٨٠] طائر شبيه بالسُّمَانى[8]،

---

(١) أخرجه الطبري (٩/١٦/١٥٧) عن عليّ، به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٥/٥٦٥) مثله، ولم يعزه السيوطي إلى ابن جرير.

(٢) أخرجه الطبري (٩/١٦/١٦٤) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٥/٥٦٩) ولم ينسبه السيوطي إلى ابن جرير.

(٣) أخرجه الطبري (٩/١٦/١٦٨) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٥/٥٧٩) مثله، ولم يعزه السيوطي إلى ابن جرير.

(٤) أخرجه الطبري (٩/١٦/١٧١) به مثله بزيادة « مولده »، وبلفظ « زوجة » بدل « روحه »، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٥/٥٨١) مثله.

(٥) أخرجه الطبري (٩/١٦/١٧٣) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٥/٥٨٢) مثله.

(٦) لم أجد هذا التفسير في المصادر، ويبدو أنه سبق قلم.

(٧) أخرجه الطبري (٩/١٦/١٧٨) به مثله، ولم أجد الأثر في الدّر.

(٨) أخرجه الطبري (١/١/٢٩٥) من طريق السّدّي عن أبي مالك وأبي صالح عن ابن عباس وغيره مثله في تفسير سورة البقرة، وابن أبي حاتم كما في الدّر (١/١٧١) مثله في تفسير سورة البقرة، ولم يعزه السيوطي لابن جرير.

﴿وَلَا تَطْغَوْا﴾ [٨١] لا تَظْلِموا(١)، ﴿فَقَدْ هَوَىٰ﴾ [٨١] شقي(٢)، ﴿بِمَلْكِنَا﴾ [٨٧] بأَمْـرِنا(٣)، ﴿ظَلْتَ﴾ [٩٧] أقَـمْتَ(٤)، ﴿لَنَنسِفَنَّهُۥ فِى ٱلْيَمِّ﴾ [٩٧] لنُذْرِيَنَّه في البحر(٥) / ﴿سَآءَ﴾ [١٠١] بئس(٦)، ﴿يَتَخَٰفَتُونَ﴾ [١٠٣] يتسارَرُون(٧)، ﴿قَاعًا﴾ [١٠٦] مستويًا(٨)، ﴿صَفْصَفًا﴾ [١٠٦] لا

٢٤/٢

---

(١) أخرجه الطبري (٩/١٦/١٩٣) عن عليّ، عن أبي صالح به مثله، ولم أجد الأثر في الدّر.

(٢) أخرجه الطبري (٩/١٦/١٩٤) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٥/٥٩١) مثله، ولم يعزه السيوطي إلى ابن جرير.

(٣) أخرجه الطبري (٩/١٦/١٩٧) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٥/٥٩٥).

(٤) أخرجه الطبري (٩/١٦/٢٠٧) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٥/٥٩٧) مثله.

(٥) أخرجه الطبري (٩/١٦/٥٠٩) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٥/٥٩٧) مثله.

(٦) أخرجه الطبري (٩/١٦/٢١٠) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٥/٥٩٨) مثله.

(٧) أخرجه الطبري (٩/١٦/٢١١) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٥/٥٩٨) مثله كلاهما: «يتسارّون» بالإدغام.

(٨) أخرجه الطبري (٩/١٦/٢١٢) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٥/٥٩٨) مثله.

نبات فيه[1]. ﴿عِوَجًا﴾ [١٠٧] واديًا[2]. ﴿أَمْتًا﴾ [١٠٧] رابية[3]. ﴿وَخَشَعَتِ ٱلْأَصْوَاتُ﴾ [١٠٨] سكنتْ[4]. ﴿هَمْسًا﴾ [١٠٨] الصوتُ الخفيُّ[5]. ﴿وَعَنَتِ ٱلْوُجُوهُ﴾ [١١١] ذلَّت[6]. ﴿فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا﴾ [١١٢] أن يُظْلَمَ فيُزادَ في سيئاته[7].

---

(١) أخرجه الطبري (٩/١٦/٢١٢) عن عليّ، به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدرّ (٥/٥٩٨) مثله.

(٢) أخرجه الطبري (٩/١٦/٢١٢) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدرّ (٥/٥٩٨) مثله.

(٣) أخرجه الطبري (٩/١٦/٢١٢) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدرّ (٥/٥٩٨) مثله.

(٤) أخرجه الطبري (٩/١٦/٢١٤) به مثله، ولم يذكره السيوطي في الدرّ لا عن ابن أبي حاتم ولا عن غيره.

(٥) أخرجه الطبري (٩/١٦/٢١٤) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدرّ (٥/٥٩٩) مثله.

(٦) أخرجه الطبري (٩/١٦/٢١٦) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدرّ (٥/٦٠٠) مثله.

(٧) أخرجه الطبري (٩/١٦/٢١٨) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدرّ (٥/٦٠١) مثله.

[الأنبياء]

﴿فَلَكٍ﴾ [٣٣] دوران[1]، ﴿يَسْبَحُونَ﴾ [٣٣] يجرون[2]، ﴿نَنقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا﴾ [٤٤] نَنْقُصُ أهلها وبركتها[3]، ﴿جُذَاذًا﴾ [٥٨] حُطامًا[4]، ﴿فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ﴾ [٨٧] أن لن يأخذه العذابُ الذي أصابه[5]، ﴿حَدَبٍ﴾ [٩٦] شَرَف[6]، / ﴿يَنسِلُونَ﴾ [٩٦] يُقْبِلون[7]، ٢/٢٥

(١) أخرجه الطبري (١٢/٢٣/٨) عن عليّ، به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٥/٦٢٧) مثله.

(٢) أخرجه الطبري (١٢/٢٣/٨) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٥/٦٢٧) مثله.

(٣) أخرجه الطبري (٨/١٣/١٧٣) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٤/٦٦٦) مثله كلاهما في سورة الرعد.

(٤) أخرجه الطبري (١٠/١٧/٣٨) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٥/٦٣٧) مثله.

(٥) أخرجه الطبري (١٠/١٧/٧٨) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٥/٦٦٥) مثله.

(٦) أخرجه الطبري (١٠/١٧/٩١) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٥/٦٧٣) مثله.

(٧) أ، ك «يقلبون» والمثبت من سائر النسخ وهو الصواب.

﴿حَصَبُ﴾ [٩٨] شجر[١]، ﴿كَطَيِّ ٱلسِّجِلِّ لِلۡكِتَٰبِۚ﴾[٢] [١٠٤] كطَيِّ الصحيفة على الكتاب[٣].

[الحج]

﴿بَهِيجٍ﴾ [٥] حسن[٤]، ﴿ثَانِيَ عِطۡفِهِۦ﴾ [٩] مستكبراً في نفسه[٥]، ﴿وَهُدُوٓاْ﴾ [٢٤] أُلْهِموا[٦]، ﴿تَفَثَهُمۡ﴾ [٢٩] وَضْعَ إِحرامِهم مِنْ حَلْقِ

---

(١) أخرجه الطبري (١٠/ ١٧/ ٩٤) عن عليّ، به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٥/ ٦٨٠) مثله.

(٢) كذا في الأصول بالإفراد، وهي قراءة جمهور القراء، وقرأ حمزة والكسائي وخلف وحفص بالجمع. انظر: النشر ٢/ ٣٢٥.

(٣) أخرجه الطبري (١٠/ ١٧/ ١٠٠) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٥/ ٦٨٤) مثله.

(٤) أخرجه الطبري (١٣/ ٢٦/ ١٥١) به مثله في تفسير سورة قٓ، وأخرجه ابن أبي حاتم كما في الدّر (٦/ ١١) مثله.

(٥) أخرجه الطبري (١٠/ ١٧/ ١٢١) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٦/ ١٣) بلفظ: «متكبراً في نفسه».

(٦) أخرجه الطبري (١٠/ ١٧/ ١٣٦) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٦/ ٢٤) مثله.

الرأسِ، ولُبْسِ الثيـاب، وقَصِّ الأَظْفـارِ ونحـو ذلك[1]، ﴿مَنسَكًا﴾ [٣٤] عـيـداً[2]، ﴿ٱلْقَانِعَ﴾ [٣٦] المُـتـعـفِّـف[3]، ﴿ٱلْمُعْتَرَّ﴾ [٣٦] السَّـائـل[4]، ﴿إِذَا تَمَنَّىٰٓ﴾ [٥٢] حَـدّث[5]، ﴿فِىٓ أُمْنِيَّتِهِۦ﴾ [٥٢] حديثه[6]، ﴿يَسْطُونَ﴾ [٧٢] يَبْطِشون[7].

[المؤمنون]

﴿خَٰشِعُونَ﴾ [٢] خائفون ساكنون[8]، / ﴿تَنۢبُتُ بِٱلدُّهْنِ﴾ [٢٠] هو ٢٦/٢

(١) أخرجه الطبري (١٠/١٧/١٥٠) عن عليّ، به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٦/٤٠) مثله.

(٢) أخرجه الطبري (١٠/١٧/١٩٨) به مثله، في تفسير الآية ٦٧ من سورة الحج، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٦/٤٧) مثله.

(٣، ٤) أخرجه الطبري (١٠/١٧/١٦٧) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٦/٥٤) مثله.

(٥، ٦) أخرجه الطبري (١٠/١٧/١٩٠) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٦/٦٩) مثله.

(٧) أخرجه الطبري (١٠/١٧/٢٠٢) به مثله، وابن أبي حاتم من طريق مجاهد عن ابن عباس كما في الدّر (٦/٧٤) مثله، وقد يكون ذكرُ مجاهد وهمًا من السيوطي؛ لأنه قد نسب هذا الطريق أيضاً إلى الطبري ولا وجود لها عنده.

(٨) ح ساكتون، والأثر أخرجه الطبري (١٠/١٨/٣) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٦/٨٤) مثله.

الزيتُ(١)، ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ ﴾ [٣٦] بعيد بعيد(٢)، ﴿ تَتْرَا ﴾ [٤٤] يَتْبَعُ بعضُها بعضاً(٣)، ﴿ وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ ﴾ [٦٠] خائفين(٤)، ﴿ يَجْـَٔرُونَ ﴾ [٦٤] يَسْتغيثون(٥)، ﴿ تَنكِصُونَ ﴾ [٦٦] تُدْبِرون(٦)، ﴿ سَٰمِرًا تَهْجُرُونَ ﴾ [٦٧] تَسْمُرون حولَ البيتِ وتقولون هُجْرا(٧)، ﴿ عَنِ ٱلصِّرَٰطِ لَنَٰكِبُونَ ﴾

---

(١) أخرجه الطبري (١٠ / ١٨ / ١٥) عن عليّ، به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٦ / ٩٦) مثله.

(٢) أخرجه الطبري (١٠ / ١٨ / ٢٠) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٦ / ٩٨) مثله.

(٣) أخرجه الطبري (١٠ / ١٨ / ٢٣) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٦ / ٩٩) مثله.

(٤) أخرجه الطبري (١٠ / ١٨ / ٣٣) عن عليّ، قال: ثني معاوية، عن ابن عباس به بلفظ: يعملون خائفين، والإسناد يظهر أنه سقط منه رجلان: أبو صالح وابن أبي طلحة، وأخرجه ابن أبي حاتم كما في الدّر (٦ / ١٠٥) مثل لفظ الطبري.

(٥) أخرجه الطبري (١٠ / ١٨ / ٣٧) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٦ / ١٠٨) مثله.

(٦) أخرجه الطبري (١٠ / ١٨ / ٣٨) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٦ / ١٠٨) مثله.

(٧) أخرجه الطبري (١٠ / ١٨ / ٣٩، ٤١) مفرّقاً، فتفسير « سامراً » من طريق العوفي، وأخرج تفسير « تهجرون » عن عليّ، به مثله، وأورده في سياق قراءة ضمّ التاء وكسر الجيم، وهي قراءة نافع من القراء العشرة، وبقيَّتُهم بفتح التاء وضمّ الجيم، وأخرج ابن أبي حاتم تفسير الكلمتين، كما في الدّر (٦ / ١٠٨) بلفظه.

[٧٤] عن الحقِّ عـادِلون[١]، ﴿ تُسْحَرُونَ ﴾ [٨٩] تُكْذَبون[٢]، ﴿ كَـٰلِحُونَ ﴾ [١٠٤] عابِسُون[٣].

[النــور]

﴿ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَـٰتِ ﴾ [٤] الحَـرائر[٤]، ﴿ مَا زَكَىٰ ﴾ [٢١] مـا اهتـدى[٥]،

---

(١) أخرجه الطبري (١٠ / ١٨ / ٤٤) عن عليّ، به مثله، ولم يورده السيوطي عن ابن أبي حاتم، بل أورده عن عبد بن حميد عن مجاهد مقطوعاً بلفظه.

(٢) أخرجه الطبري (١٠ / ١٨ / ٤٩) به مثله، ولم يذكره السيوطي في الدّر البتة. ومعنى قول ابن عباس والله أعلم كيف يُقال لكم الكذب فَيَرُوجُ عليكم وتقبلونه كأنكم مسحورون « تتخيّلون الكذب حقاً، والفاسد صحيحاً » على حدّ قول الطبري رحمه الله. ولا يبعد أن تضبط الكلمة بالتشديد والبناء للفاعل؛ لأن وقوعهم تحت تأثير خِدَع أئمة الكفر وسحرهم يلزم منه أن يكذّبوا بالحق.

(٣) أخرجه الطبري (١٠ / ١٨ / ٥٦) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٦ / ١١٨) مثله.

(٤) أخرجه الطبري (٤ / ٥ / ١٧) عن المثنى به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٢ / ٤٨٩) مثله، كلاهما في تفسير الآية ٢٥ من سورة النساء، ولا ندري ما وجه إتيان السيوطي بهذا التفسير هنا؟ إلا أن يكون أراد الإشارة إلى أنه لا يُجلد مَن قَذَف أمة، فأغرب به. والمناسب هنا تفسير المحصنات بالعفائف.

(٥) أخرجه الطبري (١٠ / ١٨ / ١٠١) عن عليّ، به مثله بزيادة في آخره، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٦ / ١٦٢) مثله بزيادة يسيرة في آخره.

﴿وَلَا يَأْتَلِ﴾ [٢٢] لا يُقْسِم(١)، ﴿دِينَهُمُ﴾ [٢٥] حسابهم(٢)، ﴿تَسْتَأْنِسُواْ﴾ [٢٧] تَسْتَأذنوا(٣)، ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ﴾ [٣١] لا تُبْدي خلاخيلَها ومِعْضَدَيْها(٤) ونَحْرَها وشعرَها إلا لزوجها(٥)، / ﴿غَيْرِ أُوْلِى ٱلْإِرْبَةِ﴾ ٢٧/٢ [٣١] المُغَفَّل: الذي لا يشتهي النساء(٦)، ﴿إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ [٣٣] إن عَلِمْتُم لهم حيلة(٧)، ﴿وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ﴾ [٣٣] ضَعُوا عنهم مِنْ مكاتَبَتِهم(٨)،

---

(١) أخرجه الطبري (١٠/ ١٨/ ١٠٢) عن عليّ، به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٦/ ١٦٢) كلاهما بلفظ: «لا تقسموا» بزيادة يسيرة.

(٢) أخرجه الطبري (١٠/ ١٨/ ١٠٦) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٦/ ١٦٦) مثله بزيادة قاعدة كلّية.

(٣) في مطبوعة أبي الفضل: تسلموا، والأثر أخرجه الطبري (١٠/ ١٨/ ١١٠) من طريق العوفي قال: الاستئناس: الاستئذان، كما أخرجها من طرق عدّة على سبيل القراءة منه، وأخرجه ابن أبي حاتم كما في الدّر (٦/ ١٧١) مثله.

(٤) ع س: «معضدها»، المعضد: كل ما يحيط بالعضو من حلي وغيرها.

(٥) أخرجه الطبري (١٠/ ١٨/ ١٢٠) عن عليّ، به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٦/ ١٨٢) مثله.

(٦) أخرجه الطبري (١٠/ ١٨/ ١٢٢) به قريباً منه، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٦/ ١٨٤) بنحوه.

(٧) أخرجه الطبري (١٠/ ١٨/ ١٢٧) به مثله بزيادة في آخره، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٦/ ١٩١) مثله بزيادة في آخره.

(٨) أخرجه الطبري (١٠/ ١٨/ ١٣٠) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٦/ ١٩١) مثله.

﴿فَتَيَٰتِكُمْ﴾ [٣٣] إماءكم[1]، ﴿ٱلْبِغَآءِ﴾ [٣٣] الزنى[2]، ﴿نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [٣٥] هادي أهلِ السموات[3]، ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ﴾ [٣٥] هُداه في قَلْبِ المؤمن[4]، ﴿كَمِشْكَوٰةٍ﴾ [٣٥] موضعِ الفتيلة[5]، ﴿فِى بُيُوتٍ﴾ [٣٦] المساجد[6]، ﴿تُرْفَعَ﴾ [٣٦] تُكَرَّم[7]، ﴿وَيُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ﴾ [٣٦] يُتلى فيها كتابُه[8]، ﴿يُسَبِّحُ﴾ [٣٦] يُصَلِّي[9]، ﴿بِٱلْغُدُوِّ﴾ [٣٦] صَلاةِ الغَداة[10]، ﴿وَٱلْآصَالِ﴾ [٣٦] صلاة العصر[11]، ﴿بِقِيعَةٍ﴾ [٣٩] أرضٍ

(١، ٢) أخرجه الطبري (١٠/١٨/١٣٣) عن عليّ، به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٦/١٩٤) مثله.

(٣) أخرجه الطبري (١٠/١٨/١٣٥) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٦/١٩٧) مثله.

(٤) أخرجه الطبري (١٠/١٨/١٣٧) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٦/١٩٧) مثله.

(٥) أخرجه الطبري (١٠/١٨/١٣٧) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٦/١٩٧) مثله.

(٦، ٧) أخرجه الطبري (١٠/١٨/١٤٤) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٦/٢٠٢) مثله.

(٨) أخرجه الطبري (١٠/١٨/١٤٥) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٦/٢٠٢) مثله.

(٩، ١٠، ١١) أخرجه الطبري (١٠/١٨/١٤٦) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٦/٢٠٢) مثله.

مستويةٍ(١)، ﴿تَحِيَّةً﴾ [٦١] السلام(٢).

[الفرقان]

﴿ثُبُورًا﴾ [١٣] وَيْلاً(٣)، / ﴿بُورًا﴾ [١٨] هَلْكى(٤)، ﴿هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ ٢٨/٢ [٢٣] الماء المُهْراق(٥)، ﴿سَاكِنًا﴾ [٤٥] دائمًا(٦)، ﴿قَبْضًا يَسِيرًا﴾ [٤٦] سريعًا(٧)، ﴿جَعَلَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ خِلْفَةً﴾ [٦٢] مَن فاته شيءٌ من الليل أن

(١) أخرجه الطبري (١٠/١٨/١٤٩) عن عليٍّ، به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٦/٢١٠) مثله.

(٢) أخرجه الطبري وابن أبي حاتم كما في الدّر (٦/٢٢٥) مثله، ولم أجده في مظانّه في الطبري.

(٣) أخرجه الطبري (١٠/١٨/١٨٧) به مثله، وابن أبي حاتم (٨/٢٦٦٩) به مثله.

(٤) أخرجه الطبري (١٠/١٨/١٩٠) به مثله، وابن أبي حاتم (٨/٢٦٧٣) به مثله.

(٥) أخرجه الطبري (١١/١٩/٥) به مثله، وابن أبي حاتم (٨/٢٦٧٩) به مثله.

(٦) أخرجه الطبري (١١/١٩/١٩) به مثله، وابن أبي حاتم (٨/٢٧٠٢) به مثله.

(٧) أخرجه الطبري (١١/١٩/٢٠) به مثله، وابن أبي حاتم (٨/٢٧٠٣) به مثله.

يعملَه أدركه بالنهارِ، أو من النهارِ أدركه بالليل[١]، ﴿وَعِبَادُ ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ [٦٣] المؤمنون[٢]، ﴿هَوْنًا﴾ [٦٣] بالطاعة والعفاف والتواضع[٣]، ﴿لَوْلَا دُعَآؤُكُمْ﴾ [٧٧] إيمانُكم[٤].

[الشعراء]

﴿كَٱلطَّوْدِ﴾ [٦٣] كالجَبَل[٥]، ﴿فَكُبْكِبُوا۟﴾ [٩٤] جُمعوا[٦]، ﴿رِيعٍ﴾

---

(١) أخرجه الطبري (١١/١٩/٣٠) عن عليّ، به مثله، وابن أبي حاتم (٨/٢٧١٨) به مثله.

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم (٨/٢٧٢٠) به مثله، ولم أجده عند الطبري.

(٣) أخرجه الطبري (١١/١٩/٣٣) به مثله، وابن أبي حاتم (٨/٢٧٢٠) به مثله.

(٤) أخرجه الطبري (١١/١٩/٥٥) به مثله، وابن أبي حاتم (٨/٢٧٤٥) به مثله.

(٥) أخرجه الطبري (١١/١٩/٨٠) عن عليّ، قال: ثني معاوية «كذا بسقوط أبي صالح» به مثله، وابن أبي حاتم (٨/٢٧٧٣) به مثله.

(٦) أخرجه الطبري (١١/١٩/٨٨) به مثله، وابن أبي حاتم (٨/٢٧٨٥) به مثله.

[١٢٨] شَرَف[1]، ﴿ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ ﴾ [١٢٩] كأنكم[2]، ﴿ خُلُقُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ [١٣٧] دِين الأولين[3]، ﴿ هَضِيمٌ ﴾ [١٤٨] مُعْشِبة[4]، ﴿ فَرِهِينَ ﴾[5] [١٤٩] حاذِقين[6]، ﴿ لَـَٔيْكَةِ ﴾ [١٧٦] الغَيْضة[7]، ﴿ وَٱلْجِبِلَّةَ ﴾ [١٨٤] الخُلُق[8]، / ﴿ فِى كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ ﴾ [٢٢٥] في كل لَغْوٍ يَخُوضون[9]. ٢٩/٢

---

(١) أخرجه الطبري (١١/١٩/٩٤) عن عليّ، به مثله، وابن أبي حاتم (٩/٢٧٩٣) به مثله. والشَّرَفُ: الموضع العالي يُشرف على ما حوله.

(٢) أخرجه الطبري (١١/١٩/٩٦) وابن أبي حاتم (٩/٢٧٩٥) كلاهما به مثله.

(٣) أخرجه الطبري (١١/١٩/٩٧) وابن أبي حاتم (٩/٩٧) كلاهما به مثله.

(٤) أخرجه ابن أبي حاتم (٩/٢٨٠١) به مثله، ولم أجده عند الطبري.

(٥) قرأ الكوفيون وابن عامر بألف بعد الفاء، وقرأ الباقون بغير ألف. النشر ٢/٣٣٦، الإتحاف ٢/٣١٩. قيل: معناهما واحد، وقيل: بالألف: حاذق، وبغير ألف: أَشِر بَطِر، ينظر: تفسير الطبري، وشرح الهداية للمهدوي (٢/٤٤٩).

(٦) أخرجه الطبري (١١/١٩/١٠٠) به مثله على قراءة الألف، وابن أبي حاتم (٩/٢٨٠٢) به مثله على قراءة الألف أيضاً.

(٧) أخرجه الطبري (١١/١٩/١٠٧) وابن أبي حاتم (٩/٢٨١٠) كلاهما به مثله.

(٨) أخرجه الطبري (١١/١٩/١٠٨) وابن أبي حاتم (٩/٢٨١٣) كلاهما به مثله.

(٩) أخرجه الطبري (١١/١٩/١٢٨) وابن أبي حاتم (٩/٢٨٣٣) كلاهما به مثله.

[النمل]

﴿بُورِكَ﴾ [٨] قُدِّس[1]، ﴿أَوْزِعْنِيٓ﴾ [١٩] اجْعَلْني[2]، ﴿يُخْرِجُ ٱلْخَبْءَ﴾ [٢٥] يَعْلم كلَّ خفيَّةٍ في السماء والأرض[3]، ﴿طَٰٓئِرُكُمْ﴾ [٤٧] مصائبكم[4]، ﴿أَدْرَكَ[5] عِلْمُهُمْ﴾ [٦٦] غابَ علمهم[6]، ﴿رَدِفَ﴾ [٧٢] قَرُب[7]،

(١) أخرجه الطبري (١١/١٩/١٣٣) عن عليٍّ، به مثله، وابن أبي حاتم (٩/٢٨٤٥) به مثله.

(٢) أخرجه الطبري (١١/١٩/١٤٣) وابن أبي حاتم (٩/٢٨٥٨) كلاهما به مثله.

(٣) لم أجده عن ابن عباس عند الطبري، وإنما أخرجه (١١/١٩/١٥٠) بسنده عن حكيم بن جابر مثله، وأخرجه ابن أبي حاتم (٩/٢٨٦٨) به مثله.

(٤) أخرجه الطبري (١١/١٩/١٧١) وابن أبي حاتم (٩/٢٨٩٩) كلاهما به مثله.

(٥) كذا في الأصول، قرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب وأبو جعفر بقطع الهمزة مفتوحة وإسكان الدال من غير ألف بعدها، وقرأ الباقون بوصل الهمزة وتشديد الدال مفتوحة وألف بعدها. انظر: النشر ٢/٣٣٩، الإتحاف ٢/٣٣٣.

(٦) أخرجه الطبري (١١/٢٠/٧) وابن أبي حاتم (٩/٢٩١٤) كلاهما به مثله. وهو على الاستفهام الإنكاري، كما أشار إلى ذلك الطبري، وصرَّح به الفارسي في الحجة للقراء السبعة (٥/٤٠٠).

(٧) أخرجه الطبري (١١/٢٠/٩) به بلفظ: «اقترب»، وسقطت الرواية من تفسير ابن أبي حاتم كما يدلّ عليه سياق كلامه فيه.

﴿ يُوزَعُونَ ﴾ [٨٣] يُدْفعون(١)، ﴿ دَاخِرِينَ ﴾ [٨٧] صاغِرين(٢)، ﴿ جَامِدَةً ﴾ [٨٨] قائمة(٣)، ﴿ أَتْقَنَ ﴾ [٨٨] أَحْكم(٤).

[القصص]

﴿ جَذْوَةٍ ﴾ [٢٩] شِهاب(٥)، ﴿ سَرْمَدًا ﴾ [٧١] دائمًا(٦)، ﴿ لَتَنُوأُ ﴾ [٧٦] تَثْقُلُ(٧).

---

(١) أخرجه الطبري (١١ / ٢٠ / ١٧) عن عليّ، به مثله، وابن أبي حاتم (٩ / ٢٩٢٧) به مثله.

(٢) أخرجه الطبري (١١ / ٢٠ / ٢٠) وابن أبي حاتم (٩ / ٢٩٣٢) كلاهما به مثله.

(٣) أخرجه الطبري (١١ / ٢٠ / ٢١) وابن أبي حاتم (٩ / ٢٩٣٣) كلاهما به مثله.

(٤) أخرجه الطبري (١١ / ٢٠ / ٢١) وابن أبي حاتم (٩ / ٢٩٣٣) كلاهما به مثله.

(٥) أخرجه الطبري (١١ / ٢٠ / ٧٠) وابن أبي حاتم (٩ / ٢٩٧٢) كلاهما به مثله.

(٦) أخرجه الطبري (١١ / ٢٠ / ١٠٣) وابن أبي حاتم (٩ / ٣٠٠٣) كلاهما به مثله.

(٧) أخرجه الطبري (١١ / ٢٠ / ١٠٧) وابن أبي حاتم (٩ / ٣٠٠٨) كلاهما به مثله.

[العنكبوت]

﴿وَتَخۡلُقُونَ﴾ [١٧] تَصْنعون[١]، ﴿إِفۡكًا﴾ [١٧] كَذِبًا[٢].

[الروم]

﴿أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ﴾ [٣] طَرَف الشَّام[٣]، ﴿أَهۡوَنُ / ﴾ [٢٧] أَيْسَر[٤]، ٢ / ٣٠ ﴿يَصَّدَّعُونَ﴾ [٤٣] يتفرَّقون[٥].

(١، ٢) أخرجه الطبري (١١ / ٢٠ / ١٣٧) عن عليّ، به مثله، وابن أبي حاتم (٩ / ٣٠٤٤) بلفظ: «وتضعون»، وهو بمعنى الاختلاق كما في تاج العروس.

(٣) أخرجه الطبري (١١ / ٢١ / ٢١) به مثله، ولم ينسبه السيوطي في الدّر إلى ابن أبي حاتم.

(٤) أخرجه الطبري (١١ / ٢١ / ٣٦) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٦ / ٤٩١) بلفظه.

(٥) أخرجه الطبري (١١ / ٢١ / ٥١) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٦ / ٤٩٨) مثله.

[لقمان]

﴿ وَلَا تُصَعِّرْ(١) خَدَّكَ لِلنَّاسِ ﴾ [١٨] لا تتكبَّر فتَحْقِرْ عباد الله وتُعْرِضْ عنهم بوجهك إذا كلَّموك(٢)، ﴿ ٱلْغَرُورُ ﴾ [٣٣] الشيطان(٣).

[السجدة]

﴿ نَسِينَـٰكُمْ ﴾ [١٤] تَرَكْناكم(٤)، ﴿ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَدْنَىٰ ﴾ [٢١] مصائبِ الدنيا وأسقامِها وبلائها(٥).

---

(١) كذا في الأصول، قرأ نافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي وخلف بتخفيف العين وألف قبلها، وقرأ الباقون بتشديد العين من غير ألف. انظر: النشر ٢ / ٣٤٦، الإتحاف ٢ / ٣٦٣.

(٢) أخرجه الطبري (١١ / ٢١ / ٧٤) عن عليّ، به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٦ / ٥٢٤) مثله.

(٣) أخرجه الطبري (١١ / ٢٢ / ١١٧) به مثله في تفسير سورة فاطر، وأخرجه ابن أبي حاتم كما في الدّر (٦ / ٥٣٠) مثله.

(٤) أخرجه الطبري (١١ / ٢١ / ٩٩) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٦ / ٥٤٥) مثله.

(٥) كذا بالجرّ تبعًا لإعراب الآية: ﴿ وَلَنُذِيقَنَّهُم مِّنَ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَدْنَىٰ ﴾. والأثر أخرجه الطبري (١١ / ٢١ / ١٠٨) به بألفاظه إلا أن « بلاء » بالرفع، وأخرجه ابن أبي حاتم كما في الدّر (٦ / ٥٥٤) بلفظ: « وبلاياها ».

[الأحزاب]

﴿سَلَقُوكُم﴾ [١٩] استقبلوكم[١]، ﴿تُرۡجِي﴾ [٥١] تُؤَخِّر[٢]، ﴿لَنُغۡرِيَنَّكَ بِهِمۡ﴾ [٦٠] لَنُسَلِّطَنَّك عليهم[٣]، ﴿ٱلۡأَمَانَةَ﴾ [٧٢] الفرائض[٤]، ﴿جَهُولًا﴾ [٧٢] غِرًّا بأمر الله[٥].

٣١/٢

/ [سبأ]

﴿دَآبَّةُ ٱلۡأَرۡضِ﴾ [١٤] الأَرَضة[٦]، ﴿مِنسَأَتَهُۥ﴾ [١٤] عصاه[٧]،

(١) أخرجه الطبري (١١/٢١/١٤١) عن عليّ، به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدرّ (٦/٥٨١) مثله.

(٢) أخرجه الطبري (١٢/٢٢/٢٤) به مثله، واقتصر السيوطي في الدرّ (٦/٦٣٣) على نسبته إلى الطبري.

(٣) أخرجه الطبري (١٢/٢٢/٤٨) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدرّ (٦/٦٦٣) مثله.

(٤) أخرجه الطبري (١٢/٢٢/٥٤) من طريق الضحاك بن مزاحم عن ابن عباس مثله، وابن أبي حاتم كما في الدرّ (٦/٦٦٨) مثله، وأخرجه ابن الأنباري في كتاب الأضداد: ٣٨٩ من طريق عبدالله بن صالح به مثله.

(٥) أخرجه الطبري (١٢/٢٢/٥٤) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدرّ (٦/٦٦٨) مثله.

(٦، ٧) أخرجه الطبري (١٢/٢٢/٧٣) حدثني ابن المثنى وعليّ، قالا: ثنا أبو صالح به مثله، وأخرج ابن أبي حاتم تفسير المنسأة كما في الدرّ (٦/٦٨٣).

[١٣٦] ﴿سَيۡلَ ٱلۡعَرِمِ﴾ [١٦] الشديد[١]، / ﴿خَمۡطٖ﴾ [١٦] الأراك[٢]، «فَزَّعَ» [٢٣] جلَّى[٣]، ﴿ٱلۡفَتَّاحُ﴾ [٢٦] القاضي[٤]، ﴿فَلَا فَوۡتَ﴾ [٥١] فلا نجاة[٥]، ﴿وَأَنَّىٰ لَهُمُ ٱلتَّنَاوُشُ﴾ [٥٢] فكيف لهم بالردِّ؟[٦].

[فاطر]

﴿ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [١٠] ذِكْر الله[٧]، ﴿وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ﴾ [١٠] أداءُ الفرائض[٨]،

---

(١) أخرجه الطبري (١٢/٢٢/٨٠) عن عليّ، به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٦/٦٩٠).

(٢) أخرجه الطبري (١٢/٢٢/٨١) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٦/٦٩١).

(٣) أخرجه الطبري (١٢/٢٢/٩٠) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (١٢/٢٠٦) «ط. مركز هجر»، وابن عباس يقرأ «فَزَّع» مشدّداً مبنياً للفاعل أي: كشف الله عن قلوبهم، وهي قراءة ابن عامر الدمشقي ويعقوب، وقرأ الباقون «فُزِّع» مبنياً للمفعول. وجاء الأثر في مطبوعة دار الفكر من الدر المنثور (٦/٦٩٦) بلفظ: «خلى»، ويظهر أنه تصحيف، ولعلّ التخلية مناسبة لقراءة «فَرَّغ» بالراء والغين، وهي شاذّة. انظر: المحتسب ٢/١٩١، والبحر ٧/٢٧٨، والنشر ٢/٣٥١.

(٤) أخرجه الطبري (١٢/٢٢/٩٥) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٦/٧٠٢) مثله.

(٥) أخرجه الطبري (١٢/٢٢/١٠٨) به مثله، ولم يذكره السيوطي في الدّر.

(٦) أخرجه الطبري (١٢/٢٢/١١٠) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٦/٧١٥).

(٧، ٨) أخرجه الطبري (١٢/٢٢/١٢١) به مثله، وأورده السيوطي في الدّر (٧/٩) بلفظه عن أبي هريرة عند ابن مردويه والديلمي، ولعلّ في النسبة خطأً.

﴿قِطۡمِيرٍ﴾ [١٣] الجِلْد الذي يكون على ظَهْر النَّواة[١]، ﴿لُغُوبٌ﴾ [٣٥] إِعياء[٢].

[يسٓ]

﴿يَٰحَسۡرَةً﴾ [٣٠] وَيْل[٣]، ﴿كَٱلۡعُرۡجُونِ ٱلۡقَدِيمِ﴾ [٣٩] أصلُ العِذْقِ العتيقِ[٤]، / ﴿ٱلۡمَشۡحُونِ﴾ [٤١] الممتلئ[٥]، ﴿ٱلۡأَجۡدَاثِ﴾ [٥١] ٣٢/٢ القبور[٦]، ﴿فَٰكِهُونَ﴾ [٥٥] فَرِحون[٧].

---

(١) أخرجه الطبري (١٢/٢٢/١٢٥) عن عليّ، به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٧/١٤).

(٢) أخرجه الطبري (١٢/٢٢/١٤٠) عن محمد بن عبيد، قال: ثنا موسى بن عمير، عن أبي صالح به بلفظ: «العناء»، ونسبه السيوطي في الدّر (٧/٣٠) إلى ابن جرير وابن أبي حاتم بلفظ إعياء.

(٣) أخرجه الطبري (١٢/٢٣/٣) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٧/٥٤) كلاهما بالنصب إتباعاً لإعراب الآية.

(٤) أخرجه الطبري (١٢/٢٣/٦) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٧/٥٧).

(٥) أخرجه الطبري (١٢/٢٣/٩) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٦/٣١١) في تفسير سورة الشعراء.

(٦) أخرجه الطبري (١٢/٢٣/١٥) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٧/٦٣).

(٧) أخرجه الطبري (١٢/٢٣/١٩) به مثله، ولم أجده عن ابن أبي حاتم عند السيوطي في الدّر.

[الصافات]

﴿ فَٱهۡدُوهُمۡ ﴾ [٢٣] وَجِّهوهم[1]، ﴿ غَوۡلٌ ﴾ [٤٧] صُداع[2]، ﴿ بَيۡضٌ مَّكۡنُونٌ ﴾ [٤٩] اللؤلؤ المَكْنون[3]، ﴿ سَوَآءِ ٱلۡجَحِيمِ ﴾ [٥٥] وسط الجحيم[4]، ﴿ أَلۡفَوۡاْ ﴾ [٦٩] وَجَدوا[5]، ﴿ وَتَرَكۡنَا عَلَيۡهِ فِي ٱلۡأٓخِرِينَ ﴾ [٧٨] لسان صدق للأنبياء كلهم[6]، ﴿ شِيعَتِهِۦ ﴾ [٨٣] أهل دينه[7]،

---

(١) أخرجه الطبري (١٢ / ٢٣ / ٤٧) عن عليّ، به مثله، ولم يورده السيوطي في الدّر أصلاً.

(٢) أخرجه الطبري (١٢ / ٢٣ / ٥٣) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٧ / ٨٨).

(٣) أخرجه الطبري (١٢ / ٢٣ / ٥٧) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٧ / ٨٩).

(٤) أخرجه الطبري (١٢ / ٢٣ / ٦٠) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٧ / ٩٤).

(٥) أخرجه الطبري (١٢ / ٢٣ / ٦٥) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٧ / ٩٧).

(٦) يظهر أن السيوطي انتقل نظره إلى أثر مروي عن مجاهد بعد أثر ابن عباس مباشرة، فانظر تفسير الطبري (١٢ / ٢٣ / ٦٨) ولم يتعرض السيوطي لذكره في الدّر.

(٧) أخرجه الطبري (١٢ / ٢٣ / ٦٩) به مثله، وأخرج ابن أبي حاتم كما في الدّر (٧ / ١٠٠) عن ابن عباس قال : من أهل ذريته، ولعله تصحيف من أهل دينه.

﴿ بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْىَ ﴾ [١٠٢] العمل[١]، ﴿ وَتَلَّهُۥ ﴾ [١٠٣] صَرَعه[٢]، ﴿ فَنَبَذْنَٰهُ ﴾ [١٤٥] أَلْقَيْناه[٣]، ﴿ بِٱلْعَرَآءِ ﴾ [١٤٥] بالساحل[٤]، ﴿ بِفَٰتِنِينَ ﴾ [١٦٢] مُضِلِّين[٥].

[صٓ]

﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [٣] ليس حينَ فِرار[٦]، / ﴿ ٱخْتِلَٰقٌ ﴾ [٧] ٣٣/٢

---

(١) أخرجه الطبري (١٢ / ٢٣ / ٧٧) عن عليّ، به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٧ / ١٠٣) مثله.

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم كما في الدّر (٧ / ١١١) مثله، ولم أجده عند الطبري ولا نسبه إليه السيوطي في الدّر.

(٣، ٤) أخرجه الطبري (١٢ / ٢٣ / ١٠١) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٧ / ١٢٧) مثله.

(٥) أخرجه ابن أبي حاتم كما في الدّر (٧ / ١٣٤) مثله، ولم أجده عند الطبري ولاعزاه إليه السيوطي في الدّر.

(٦) أخرج الطبري (١٢ / ٢٣ / ١٢١) بسند صحيح عن أبي إسحاق عن التميمي عن ابن عباس: «ليس بحين نُزُوّ، ولا حين فرار»، ومثله من طريق عطية العوفي، وأخرج ابن أبي حاتم كما في الدّر(٧ / ١٤٤) من طريق أبي ظبيان عن ابن عباس: «لا حين فرار». ورواية ابن أبي طلحة عن ابن عباس في المصدرين المذكورين بلفظ: «ليس بحين مغاث».

تخريص[1]، ﴿ فَلۡيَرۡتَقُواْ فِي ٱلۡأَسۡبَٰبِ ﴾ [١٠] السماء[2]، ﴿ فَوَاقٖ ﴾ [١٥] تَرْداد[3]، ﴿ قِطَّنَا ﴾ [١٦] العذاب[4]، ﴿ فَطَفِقَ مَسۡحَۢا ﴾ [٣٣] جعل يَمْسح[5]، ﴿ جَسَدٗا ﴾ [٣٤] شيطاناً[6]، ﴿ رُخَآءً حَيۡثُ أَصَابَ ﴾ [٣٦] مطيعةً له حيث أراد[7]، ﴿ ضِغۡثٗا ﴾ [٤٤] حُزْمة[8]، ﴿ أُوْلِي ٱلۡأَيۡدِي ﴾ [٤٥] القُوَّة[9]، ﴿ وَٱلۡأَبۡصَٰرِ ﴾ [٤٥] الفِقْه في الدين[10]، ﴿ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرۡفِ ﴾ [٥٢] عن

---

(١) أخرجه الطبري (١٢/٢٣/١٢٨) عن عليّ، به مثله، ولم يذكره السيوطي في الدرّ أصلاً.

(٢) أخرجه الطبري (١٢/٢٣/١٢٩) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدرّ (٧/١٤٧) مثله.

(٣) أخرجه الطبري (١٢/٢٣/١٣٢) به مثله، ولم يذكره السيوطي في الدرّ عن ابن عباس.

(٤) أخرجه الطبري (١٢/٢٣/١٣٤) به مثله، ولم يورده السيوطي في الدرّ عن ابن عباس.

(٥) أخرجه الطبري (١٢/٢٣/١٥٦) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدرّ (٧/١٧٨).

(٦) أخرجه الطبري (١٢/٢٣/١٥٧) من طريق العوفي عن ابن عباس ولم يعزه السيوطي في الدرّ (٧/١٨٥) إلى ابن أبي حاتم.

(٧) أخرجه الطبري (١٢/٢٣/١٦١) به مثله، مفرّقاً في موضعين، وابن أبي حاتم كما في الدرّ (٧/١٨٩) مثله.

(٨) أخرجه الطبري (١٢/٢٣/١٦٨) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدرّ (٧/١٩٥) مثله.

(٩، ١٠) أخرجه الطبري (١٢/٢٣/١٧٠) حدثني عليّ، قال: ثنا أبو صالح به بلفظ: «القوة والعبادة» صوابه: «في العبادة» إلخ... وابن أبي حاتم كما في الدرّ (٧/١٩٧) بنحوه.

غيرِ أَزْواجهن(١)، ﴿أَتْرَابٌ﴾ [٥٢] مستويات(٢)، ﴿غَسَّاقٌ﴾ [٥٧] الزَّمْهَرير(٣)، ﴿أَزْوَٰجٌ﴾ [٥٨] ألوانٌ من العذاب(٤).

[الزمر]

﴿يُكَوِّرُ﴾ [٥] يَحْمِل(٥)، ﴿ٱلسَّٰخِرِينَ﴾ [٥٦] المَخُوفين(٦)، / ٣٤/٢

(١) أخرجه الطبري (١٢/٢٣/٥٦) عن عليّ، به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٧/٨٩) كلاهما في تفسير سورة الصافات.

(٢) أخرجه الطبري (١٥/٣٠/١٨) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٨/٣٩٨) كلاهما في تفسير سورة النبأ.

(٣) أخرجه الطبري (١٥/٣٠/١٤) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٨/٣٩٦) كلاهما في تفسير سورة النبأ.

(٤) لم أجده عند الطبري، ولم ينسبه السيوطي في الدّر (٧/١٩٩) إلى ابن أبي حاتم، وإنما نسبه إلى ابن جرير، ولعله وهم؛ لأن ابن جرير أخرجه (١٢/٢٣/١٧٩) عن الحسن لا عن ابن عباس.

(٥) أخرجه الطبري (١٢/٢٣/١٩٣) عن عليّ، به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٧/٢١١) مثله.

(٦) أورده المؤلف في الدر المنثور ١٢/٦٨١ (مركز هجر) وعزاه إلى ابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم، وليس عند الطبري. وفي بعض نسخ الدر: «المخلوقين» ولم يتضح معناها، ولا معنى «المخوف» إلا أن تكون سخرية الكافر بتخويفه الناس حتى يمتثلوا أمره ويقبلوا تسخيره، في تاج العروس (٦/٥٠٦) سَخَره بالتخفيف والتشديد: كلّفه ما لا يريد، وقهره، قلت: ولا يتأتّى ذلك إلا إذا كان مخوفاً ذا بطش وجبروت.

﴿ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [٥٨] المهتدين[١].

[غافر]

﴿ ذِى ٱلطَّوْلِ ﴾ [٣] السَّعَة والغنى[٢]، ﴿ دَأْبِ ﴾ [٣١] حال[٣]، ﴿ تَبَابٍ ﴾ [٣٧] خُسْران[٤]، ﴿ ٱدْعُونِىٓ ﴾ [٦٠] وَحّدوني[٥].

[فصلت]

﴿ فَهَدَيْنَٰهُمْ ﴾ [١٧] بَيَّنَّا لهم[٦].

---

(١) أخرجه الطبري (١٢ / ٢٤ / ٢٠) عن عليّ، به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٧ / ٢٤٠).

(٢) أخرجه الطبري (١٢ / ٢٤ / ٤١) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٧ / ٢٧١).

(٣) أخرجه الطبري (١٢ / ٢٤ / ٦٠) به مثله، واقتصر السيوطي (الدّر ٧ / ٢٨٦) على نسبته إلى ابن المنذر.

(٤) أخرجه الطبري (١٢ / ٢٤ / ٦٦) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٧ / ٢٨٨).

(٥) أخرجه الطبري (١٢ / ٢٤ / ٧٨) به مثله، ولم يذكره السيوطي في الدّر.

(٦) أخرجه الطبري (١٢ / ٢٤ / ١٠٤) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٧ / ٣١٨).

[الشورىٰ]

﴿رَوَاكِدَ﴾ [٣٣] وقوفًا[١]، ﴿يُوبِقْهُنَّ﴾ [٣٤] يُهْلِكهن[٢].

[الزخرف]

﴿مُقْرِنِينَ﴾ [١٣] مُطِيقين[٣]، ﴿مَعَارِجَ﴾ [٣٣] الدَّرَج[٤]، ﴿وَزُخْرُفًا﴾ [٣٥] الذهب[٥]، ﴿وَإِنَّهُۥ لَذِكْرٌ﴾ [٤٤] شَرَف[٦]، / ﴿تُحْبَرُونَ﴾ ٢/٣٥ [٧٠] تُكْرَمون[٧].

(١) أخرجه الطبري (١٣/٢٥/٣٤) عن عليّ، به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٧/٣٥٦).

(٢) أخرجه الطبري (١٣/٢٥/٣٤) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٧/٣٥٦).

(٣) أخرجه الطبري (١٣/٢٥/٥٥) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٧/٣٦٩).

(٤) أخرجه الطبري (١٣/٢٥/٧٠) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٧/٣٧٦).

(٥) أخرجه الطبري (١٣/٢٥/٧١) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٧/٣٧٦).

(٦) أخرجه الطبري (١٣/٢٥/٧٦) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٧/٣٨٠).

(٧) أخرجه الطبري (١١/٢١/٢٧) به في الآية ١٥ من سورة الروم، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٧/٣٩٠).

[الدخان]

﴿ رَهْوًا ﴾ [٢٤] سَمْتاً[١].

[الجاثية]

﴿ أَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ ﴾ [٢٣] في سابقِ عِلْمه[٢].

[الأحقاف]

﴿ فِيمَا إِن مَّكَّنَّاكُمْ ﴾ [٢٦] لم نُمَكِّنْكم فيه[٣].

---

(١) أخرجه الطبري (١٣ / ٢٥ / ١٢١) عن عليّ، به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٧ / ٤١٠)، والسمت هو الطريق كما في تاج العروس (٤ / ٥٦٦- الكويتية).

(٢) أخرجه الطبري (١٣ / ٢٥ / ١٥١) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٧ / ٤٢٦).

(٣) أخرجه الطبري (١٣ / ٢٥ / ٢٨) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٧ / ٤٥١).

[محمد]

﴿ ءَاسِنٍ ﴾ [١٥] متغيِّر(١).

[الحجرات]

﴿ لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾ [١] لا تقولوا خلاف الكتاب والسنة(٢)، ﴿ وَلَا تَجَسَّسُوا ﴾ [١٢] هو أن يَتَّبِعَ عوراتِ المؤمن(٣).

[قٓ]

﴿ ٱلْمَجِيدِ ﴾ [١] الكريم(٤)، ﴿ مَّرِيجٍ ﴾ [٥] مختلف(٥)، / ﴿ بَاسِقَٰتٍ ﴾ ٢/٣٦

---

(١) أخرجه الطبري (١٣/٢٦/٤٩) عن عليّ، به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٤٦٤/٧).

(٢) أخرجه الطبري (١٣/٢٦/١١٦) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٥٤٦/٧).

(٣) أخرجه الطبري (١٣/٢٦/١٣٥) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٥٦٧/٧) كلاهما بلفظ: « نهى الله المؤمن أن يتتبع. . . » إلخ.

(٤) لم أجد هذا التفسير وصفاً للقرآن عند ابن جرير عن ابن عباس، وأخرجه ابن أبي حاتم كما في الدّر (٥٨٩/٧).

(٥) أخرجه الطبري (١٣/٢٦/١٥٠) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٥٩٠/٧).

[١٠] طِوال(١)، ﴿ لَبْسٍ ﴾ [١٥] شك(٢)، ﴿ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ﴾ [١٦] عِـرْقِ العُنُق(٣).

[الذاريات]

﴿ قُتِلَ ٱلْخَرَّٰصُونَ ﴾ [١٠] لُعِن المُـرْتابون(٤)، ﴿ فِي غَمْرَةٍ سَاهُونَ ﴾ [١١] في ضلالتهم يَتَمادَون(٥)، ﴿ يُفْتَنُونَ ﴾ [١٣] يُعَذَّبون(٦)، ﴿ يَهْجَعُونَ ﴾ [١٧] ينامون(٧)، ﴿ صَرَّةٍ ﴾ [٢٩] صَيْحة(٧)، ﴿ فَصَكَّتْ ﴾ [٢٩] لَطَمَتْ(٩)،

---

(١) أخرجه الطبري (١٣ / ٢٦ / ١٥٣) عن عليّ، به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدرّ (٧ / ٥٩١).

(٢) أخرجه الطبري (١٣ / ٢٦ / ١٥٧) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدرّ (٧ / ٥٩٢).

(٣) أخرجه الطبري (١٣ / ٢٦ / ١٥٧) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدرّ (٧ / ٥٩٢).

(٤) أخرجه الطبري (١٣ / ٢٦ / ١٩٢) به مثله، ولم أجد الأثر في الدر المنثور.

(٥) أخرجه الطبري (١٣ / ٢٦ / ١٩٢) به مثله، ولم أجد الأثر في الدر المنثور.

(٦) أخرجه الطبري (١٣ / ٢٦ / ١٩٣) به مثله، ولم يورده السيوطي في الدر المنثور.

(٧) أخرجه الطبري (١٣ / ٢٦ / ١٩٩) عن عليّ، به مثله، ولم ينسبه السيوطي في الدر (٧ / ٦١٤) إلى ابن أبي حاتم.

(٨، ٩) أخرجه الطبري (١٣ / ٢٦ / ٢٠٩) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدرّ (٧ / ٦٢٠).

﴿ بِرُكْنِهِۦ ﴾ [٣٩] بقوته[١]، ﴿ بِأَيْيْدٍ ﴾ [٤٧] بقوة[٢]، ﴿ ٱلْمَتِينُ ﴾ [٥٨] الشديد[٣]، ﴿ ذَنُوبًا ﴾ [٥٩] دَلْواً[٤].

---

(١) أخرجه الطبري (١٣ / ٢٧ / ٣) به بلفظ : «لقومه أو بقومه»، الشك من الطبري، ولم ينسبه السيوطي في الدر (٧ / ٦٢١) إلى ابن أبي حاتم.

(٢) أخرجه الطبري (١٣ / ٢٧ / ٧) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٧ / ٦٢٣).

(٣) أخرجه الطبري (١٣ / ٢٧ / ١٣) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٧ / ٦٢٥).

(٤) أخرجه الطبري (١٣ / ٢٧ / ١٤) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٧ / ٦٢٥).

[الطور]

﴿ٱلْمَسْجُورِ﴾ [٦] المَحْبوس(١)، ﴿يَوْمَ تَمُورُ﴾ [٩] تَحَرَّكُ(٢)، / ٣٧/٢
﴿يُدَعُّونَ﴾ [١٣] يُدْفَعون(٣)، ﴿فَٰكِهِينَ﴾ [١٨] مُعْجَبين(٤)،
﴿وَمَآ أَلَتْنَٰهُم﴾ [٢١] ما نَقَصناهم(٥)، ﴿تَأْثِيمٌ﴾ [٢٣] كذب(٦)،

---

(١) أخرجه الطبري (١٣/٢٧/١٩) عن علي، به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٧/٦٢٩).

(٢) أخرجه الطبري (١٣/٢٧/٢١) به بلفظ: «تحريكا» تفسيراً للمصدر، وأخرجه ابن أبي حاتم كما في الدّر (٧/٦٣١) بلفظ: «تحرك» تفسيراً للفعل.

(٣) أخرجه الطبري (١٣/٢٧/٢٢) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٧/٦٣١).

(٤) أخرجه الطبري (١٥/٣٠/١١٠) به مثله إلا أنه أورده في تفسير سورة المطففين، وكان الأولى تأخير هذا اللفظ إلى موضعه؛ لأن السياق هنا في المؤمنين وهناك في الكفار، فوجه الإعجاب يختلف، وقد يكون الإعجاب هناك بمعنى التكبر.

(٥) أخرجه الطبري (١٣/٢٧/٢٧) به مثله، ولم ينسبه السيوطي في الدّر (٧/٦٣٣) إلى ابن أبي حاتم.

(٦) أخرجه الطبري (١٣/٢٧/٢٩) به مثله، ولم أجده عند السيوطي في الدر.

﴿ رَيْبَ ٱلْمَنُونِ ﴾ [٣٠] الموت[١]، ﴿ ٱلْمُصَيْطِرُونَ ﴾ [٣٧] المُسلَّطون[٢].

[النجم]

﴿ ذُو مِرَّةٍ ﴾ [٦] منظر حسن[٣]، ﴿ أَغْنَىٰ وَأَقْنَىٰ ﴾ [٤٨] أَعْطى وأرضى[٤]، ﴿ ٱلْآزِفَةُ ﴾ [٥٧] مِنْ أسماء يوم القيامة[٥]، ﴿ سَٰمِدُونَ ﴾ [٦١] لاهُون[٦].

(١) أخرجه الطبري (١٣ / ٢٧ / ٣١) عن عليّ، به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٧ / ٦٣٥).

(٢) أخرجه الطبري (١٣ / ٢٧ / ٣٣) به مثله، وأورده السيوطي في الدّر (٧ / ٦٣٦) عن ابن أبي حاتم، لكن سقط اسم القائل وهو ابن عباس.

(٣) أخرجه الطبري (١٣ / ٢٧ / ٤٢) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٧ / ٦٤٣) بمعناه وسقط أيضاً اسم القائل.

(٤) أخرجه الطبري (١٣ / ٢٧ / ٧٦) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٧ / ٦٦٤).

(٥) أخرجه الطبري (١٣ / ٢٧ / ٨١) به مثله، ولم يذكره السيوطي في الدّر (٧ / ٦٦٦) عن ابن أبي حاتم.

(٦) أخرجه الطبري (١٣ / ٢٧ / ٨٢) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٧ / ٦٦٧).

[الرحمـٰن]

﴿ ٱلنَّجْمُ ﴾ [٦] مـا يَنْبَـسط[1] على الأرض[2]، ﴿وَٱلشَّجَرُ﴾ [٦] مـا يَنْبُتُ عـلى سـاق[3]، ﴿ لِلْأَنَامِ ﴾ [١٠] للخَـلْق[4]، ﴿ ٱلْعَصْفِ﴾ [١٢] التِّبْن[5]، ﴿ وَٱلرَّيْحَانُ ﴾ [١٢] خُـضْرة الزرع[6]، ﴿ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا ﴾ [١٣] بأيِّ نعـمـة الله[7]، / ﴿مَّارِجٍ﴾ [١٥] خـالصُ النار[8]، ﴿ مَرَجَ﴾ [١٩] ٣٨/٢

(١) كذا في الأصل و ع، ومطبوعة أبي الفضل، وسائر النسخ: «يبسط».

(٢) أخرجه الطبري (١٣/٢٧/١١٦) عن عليّ، به بلفظ: «ما يبسط»، وابن أبي حاتم كما في الدرّ (٧/٦٩٢) بلفظ: «ما انبسط».

(٣) أخرجه الطبري (١٣/٢٧/١١٧) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدرّ (٧/٦٩٢).

(٤) أخرجه الطبري (١٣/٢٧/١١٩) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدرّ (٧/٦٩٣).

(٥) أخرجه الطبري (١٣/٢٧/١٢١) به، وتحرف إلى «التين» بالياء، وأخرجه ابن أبي حاتم كما في الدرّ (٧/٦٩٣) على الصواب.

(٦) أخرجه الطبري (١٣/٢٧/١٢٢) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدرّ (٧/٦٩٣).

(٧) أخرجه الطبري (١٣/٢٧/١٢٤) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدرّ (٧/٦٩٤).

(٨) أخرجه الطبري (١٣/٢٧/١٢٦) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدرّ (٧/٦٩٤).

أرسل[١] ﴿ بَرْزَخٌ ﴾[٢٠]حاجِز[٢]، ﴿ ذُو ٱلْجَلَٰلِ ﴾[٢٧]ذو العظمةِ والكِبْرياء[٣]، ﴿ سَنَفْرُغُ لَكُمْ ﴾ [٣١] هذا وعيدٌ من الله لعباده وليس بالله شُغْل[٤]، ﴿ لَا تَنفُذُونَ ﴾ [٣٣] لا تَخْرُجون مِنْ سُلطاني[٥]، ﴿ شُوَاظٌ ﴾ [٣٥] لَهَب النار[٦]، ﴿ وَنُحَاسٌ ﴾ [٣٥] دخان النار[٧]، ﴿ جَنَى ﴾ [٥٤] ثمار[٨]،

---

(١) أخرجه الطبري (١٣/٢٧/١٢٨) عن عليّ، به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٧/٦٩٥).

(٢) أخرجه الطبري (١٣/٢٧/١٢٩) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٧/٦٩٥).

(٣) أخرجه الطبري (١٣/٢٧/١٦٥) به مثله، إلا أنه أورده في آخر آية من السورة، وصفاً للربّ أو اسمه، لا وصفاً للوجه كما هنا، وأخرجه ابن أبي حاتم كما في الدّر (٧/٦٩٨).

(٤) أخرجه الطبري (١٣/٢٧/١٣٦) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٧/٧٠١).

(٥) أخرجه الطبري (١٣/٢٧/١٣٧) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٧/٧٠١).

(٦) أخرجه الطبري (١٣/٢٧/١٣٩) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٧/٧٠١).

(٧) أخرجه الطبري (١٣/٢٧/١٤٠) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٧/٧/٧٠١).

(٨) أخرجه الطبري (١٣/٢٧/١٥٠) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٧/٧١٠).

﴿ يَطْمِثْهُنَّ ﴾ [٥٦] يَدْنُ منهن[١]، ﴿ نَضَّاخَتَانِ ﴾ [٦٦] فائضتان[٢]، ﴿ رَفْرَفٍ خُضْرٍ ﴾ [٧٦] المحابس[٣].

[الواقعة]

﴿ مُتْرَفِينَ ﴾ [٤٥] مُنَعَّمِين[٤]، ﴿ لِلْمُقْوِينَ ﴾ [٧٣] المسافرين[٥]، ﴿ مَدِينِينَ ﴾ [٨٦] محاسَبين[٦]، ﴿ فَرَوْحٌ ﴾ [٨٩] راحةٌ[٧].

---

(١) أخرجه الطبري (١٣ / ٢٧ / ١٥١) عن عليّ، به بلفظ: يدمهن، وأما لفظ: "يدن منهن" فأورده السيوطي في الدّر (٧ / ٧١١) من مسائل نافع بن الأزرق، عن ابن عباس ولم أجد هذا التفسير عند ابن أبي حاتم.

(٢) أخرجه الطبري (١٣ / ٢٧ / ١٥٦) به بلفظ: «نضاختان بالماء»، وأخرجه ابن أبي حاتم كما في الدّر (٧ / ٧١٦) مثله.

(٣) في مطبوعة أبي الفضل، ر، ب: «المجالس». والأثر أخرجه الطبري (١٣ / ٢٧ / ١٦٣) به، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٧ / ٧٢٢). كلاهما بلفظ: «المحابس»، وهي: جمع محْبَس، وهو ما يغطّى به الفراش للنوم عليه.

(٤) أخرجه الطبري (١٣ / ٢٧ / ١٩٣) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٨ / ٢١).

(٥) أخرجه الطبري (١٣ / ٢٧ / ٢٠١) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٨ / ٢٤).

(٦) أخرجه الطبري (١٣ / ٢٧ / ٢١٠) به مثله، ولم يورده السيوطي في الدّر (٨ / ٣٥) عن ابن أبي حاتم.

(٧) أخرجه الطبري (١٣ / ٢٧ / ٢١١) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٨ / ٢١١).

/ [الحديد] ٢/ ٣٩

﴿نَّبْرَأَهَآ﴾ [٢٢] نَخْلُقها[1].

[الممتحنة]

﴿لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [٥] لا تُسلِّطْهم علينا فيفتِنونا[2]، ﴿وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَٰنٍ يَفْتَرِينَهُۥ﴾ [١٢] لا يُلْحِقْنَ بأزواجهنَّ غيرَ أولادِهم[3].

[المنافقون]

﴿قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [٤] لعنَهم، وكلُّ شيءٍ في القرآنِ قُتِل، فهو لُعِن[4]،

---

(١) أخرجه الطبري (١٣/ ٢٧/ ٢٣٤) عن عليّ، به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٨/ ٦٢).

(٢) أخرجه الطبري (١٤/ ٢٨/ ٦٤) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٨/ ١٢٩).

(٣) أخرجه الطبري (١٤/ ٢٨/ ٧٧) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٨/ ١٤١).

(٤) أخرجه الطبري (٦/ ١٠/ ١١٣) عن المثنى به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٤/ ١٧٣) كلاهما عند الآية ٣٠ من سورة التوبة.

﴿وَأَنفِقُواْ﴾ [١٠] تَصَدَّقوا[١].

[الطلاق]

﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مَخۡرَجٗا﴾ [٢] يُنْجِيه من كلِّ كَرْب في الدنيا والآخرة[٢]، ﴿عَتَتۡ[٣]﴾ [٨].

[الملك]

﴿تَمَيَّزُ﴾ [٨] تتفرق[٤]، ﴿فَسُحۡقٗا﴾ [١١] بُعْداً[٥].

---

(١) لم أجده في مظانه.

(٢) أخرجه الطبري (١٤ / ٢٨ / ١٣٨) عن عليّ، به قريباً من لفظه، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٨ / ١٩٦) بلفظه.

(٣) سقطت هذه الكلمة من: ح، ب ، ع وبياض بعدها في أ، س، م، ك وفي مطبوعة أبي الفضل: «عصت»، والكلمة لم تفسر من الطريق المذكورة في الطبري (١٤ / ٢٨ / ١٥٠) والدر (٨ / ٢٠٩).

(٤) أخرجه الطبري (١٤ / ٢٩ / ٥) به مثله، ولم ينسبه السيوطي في الدّر (٨ / ٢٣٦) إلى ابن أبي حاتم.

(٥) أخرجه الطبري (١٤ / ٢٩ / ٦) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٨ / ٢٣٦).

[القلم]

﴿ لَوۡ تُدۡهِنُ فَيُدۡهِنُونَ ﴾ [٩] لو تُرَخِّصُ لهم فَيُرَخِّصون[١]، / ﴿ زَنِيمٍ ﴾ [١٣] ظَلوم[٢]، ﴿ أَوۡسَطُهُمۡ ﴾ [٢٨] أَعْدَلُهم[٣]، ﴿ يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ ﴾ [٤٢] هو الأمر الشديد المفظع من الهول يوم القيامة[٤]، ﴿ مَكۡظُومٞ ﴾ [٤٨] مَغْموم[٥]، ﴿ مَذۡمُومٞ ﴾ [٤٩] مَلُوم[٦]، / ﴿ لَيُزۡلِقُونَكَ ﴾ [٥١] يُنْفِذونك[٧].

٢/ ٤٠ [١٣٧]

---

(١) أخرجه الطبري (١٤/ ٢٩/ ٢١) عن عليّ، به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٨/ ٢٤٥).

(٢) أخرجه الطبري (١٤/ ٢٩/ ٢٦) به مثله، ولم ينسبه السيوطي في الدّر (٨/ ٢٤٩) إلى ابن أبي حاتم.

(٣) أخرجه الطبري (١٤/ ٢٩/ ٣٤) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٨/ ٢٥٣).

(٤) أخرجه الطبري (١٤/ ٢٩/ ٣٨) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٨/ ٢٥٤).

(٥) أخرجه الطبري (١٤/ ٢٩/ ٤٥) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٨/ ٢٦٢).

(٦) أخرجه الطبري (١٤/ ٢٩/ ٤٥) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٨/ ٢٦٢) كلاهما بلفظ: «مليم أي آت بما يلام عليه».

(٧) أخرجه الطبري (١٤/ ٢٩/ ٤٦) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٨/ ٢٦٢)، والمعنى: ينفذونك بأبصارهم من شدة عداوتهم لك.
وفي مطبوعة أبي الفضل: «يعاتونك» وهو تصحيف.

[الحاقة]

﴿طَغَا ٱلْمَآءُ﴾ [١١] كَثُرَ[١]، ﴿وَٰعِيَةٌ﴾ [١٢] حافظة[٢]، ﴿إِنِّى ظَنَنتُ﴾ [٢٠] أَيْقَنْت[٣]، ﴿غِسْلِينٍ﴾ [٣٦] صديد أهل النار[٤].

[المعارج]

﴿ذِى ٱلْمَعَارِجِ﴾ [٣] العلوِّ والفواضل[٥].

(١) أخرجه الطبري (١٤ / ٢٩ / ٥٤) عن عليّ، به مثله، ولم ينسبه السيوطي في الدّر (٨ / ٢٦٦) إلى ابن عباس.

(٢) أخرجه الطبري (١٤ / ٢٩ / ٥٥) به مثله، ولم ينسبه السيوطي في الدّر (٨ / ٢٦٦، ٢٦٧) إلى ابن عباس.

(٣) أخرجه الطبري (١٤ / ٢٩ / ٦٠) به مثله، ولم يعزه السيوطي في الدّر (٨ / ٢٧٢) إلى ابن أبي حاتم.

(٤) أخرجه الطبري (١٤ / ٢٩ / ٦٥) به مثله، وابن أبي حاتم من طريق عليّ بن أبي طلحة به مثله. انظر: الدّر المنثور (٨ / ٢٧٥).

(٥) أخرجه الطبري (١٤ / ٢٩ / ٧٠) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٨ / ٢٧٨).

[نوح]

﴿ سُبُلًا ﴾ [٢٠] طُرُقًا[١]، ﴿ فِجَاجًا ﴾ [٢٠] مختلفة[٢].

/ [الجن]

٢ / ٤١

﴿ جَدُّ رَبِّنَا ﴾ [٣] فعْلُه وأَمْرُه وقُدْرته[٣]، ﴿ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا ﴾ [١٣] نَقْصاً من حسناته[٤]، ﴿ وَلَا رَهَقًا ﴾ [١٣] زيادة في سيئاته[٥].

(١، ٢) أخرجه الطبري (١٤ / ٢٩ / ٩٨) عن عليّ، به مثله مجموعاً في أثر واحد، ولم يزد السيوطي في الدّر (٨ / ٢٩٣) على نسبته إلى ابن جرير وابن المنذر.

(٣) أخرجه الطبري (١٤ / ٢٩ / ١٠٣) به بألفاظه، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٨ / ٢٩٧) بحذف كلمة «فعله».

(٤، ٥) أخرجه الطبري (١٤ / ٢٩ / ١١٢) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٨ / ٣٠٤).

[المزمل]

﴿ كَثِيبًا مَّهِيلًا ﴾ [١٤] الرَّمْلُ السائل[١]، ﴿ وَبِيلًا ﴾ [١٦] شديداً[٢].

[المدثر]

﴿ يَوْمٌ عَسِيرٌ ﴾ [٩] شديد[٣]، ﴿ لَوَّاحَةٌ ﴾ [٢٩] مُعَرِّضة[٤][٥].

---

(١) أخرجه الطبري (١٤ / ٢٩ / ١٣٦) عن عليّ، به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٨ / ٣٢٠).

(٢) أخرجه الطبري (١٤ / ٢٩ / ١٣٧) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٨ / ٣٢٠).

(٣) أخرجه الطبري (١٤ / ٢٩ / ١٥٢) به مثله، ولم يعزه السيوطي في الدّر (٨ / ٣٢٧) إلى ابن أبي حاتم.

(٤) في مطبوعة أبي الفضل: « مغيِّرة ».

(٥) أخرجه الطبري (١٤ / ٢٩ / ١٥٩) به مثله، قال الطبري: « وأخشى أن يكون خبر علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس هذا غلطاً، وأن يكون موضع معرِّضة مغيِّرة، لكن صحّف فيه »، وأخرجه ابن أبي حاتم كما في الدّر (٨ / ٣٣٢) من طريق عليّ بن أبي طلحة بلفظ: « محرقة ».

[القيامة]

﴿فَإِذَا قَرَأْنَاهُ﴾ [١٨] بيَّنَّاه[١]، ﴿فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾ [١٨] اعمَلْ به[٢]، ﴿وَالْتَفَّتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ﴾ [٢٩] آخر يوم من أيام الدنيا وأولُ يومٍ مِنْ أيام الآخرةِ، فتلتقي الشدةُ بالشدة[٣]، ﴿سُدًى﴾ [٣٦] هَمَلاً[٤].

/ ## [الإنسان]

٤٢/٢

﴿أَمْشَاجٍ﴾ [٢] مختلفةِ الألوان[٥]، ﴿مُسْتَطِيرًا﴾ [٧] فاشياً[٦]،

---

(١) أخرجه الطبري وابن أبي حاتم كما في الدّر (٨/٣٤٨)، ولم نقف عليه في الطبري.

(٢) أخرجه الطبري (١٤/٢٩/١٩٠) عن عليّ، به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٨/٣٤٨).

(٣) أخرجه الطبري (١٤/٢٩/١٩٥) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٨/٣٦٢).

(٤) أخرجه الطبري (١٤/٢٩/٢٠٠) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٨/٣٦٣).

(٥) أخرجه الطبري (١٤/٢٩/٢٠٤) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٨/٣٦٨).

(٦) أخرجه ابن أبي حاتم كما في الدّر (٨/٣٧٠) مثله، ولم أجده عند الطبري.

﴿ عَبُوسًا ﴾ [١٠] ضيقًا[١]، ﴿ قَمْطَرِيرًا ﴾ [١٠] طويلاً[٢].

[المرسلات]

﴿ كِفَاتًا ﴾ [٢٥] كِنًّا[٣]، ﴿ رَوَاسِيَ ﴾ [٢٧] جبال[٤]، ﴿ شَامِخَاتٍ ﴾ [٢٧] مُشْرِفات[٥]، ﴿ فُرَاتًا ﴾ [٢٧] عَذْبًا[٦].

[النبأ]

﴿ سِرَاجًا وَهَّاجًا ﴾ [١٣] مضيئًا[٧]، ﴿ ٱلْمُعْصِرَاتِ ﴾ [١٤] السحاب[٨]،

(١، ٢) أخرجه الطبري (١٤/ ٢٩/ ٢١٢) عن عليّ، به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٨/ ٣٧٢).

(٣) في مطبوعة أبي الفضل: « كفاء ». وهو تصحيف. والأثر أخرجه الطبري (١٤/ ٢٩/ ٢٣٧) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٨/ ٣٨٤) بلفظ: « كِنّا ».

(٤، ٥) أخرجه الطبري (١٤/ ٢٩/ ٢٣٨) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٨/ ٣٨٤).

(٦) أخرجه الطبري (١٤/ ٢٩/ ٢٣٨) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٨/ ٣٨٤).

(٧) أخرجه الطبري (١٥/ ٣٠/ ٤) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٨/ ٣٩١).

(٨) أخرجه الطبري (١٥/ ٣٠/ ٥) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٨/ ٣٩١).

﴿ثَجَّاجًا﴾ [١٤] مُنْصَبًّا[١]، ﴿أَلْفَافًا﴾ [١٦] مجتمعة[٢]، ﴿جَزَآءً وِفَاقًا﴾ [٢٦] وافق[٣] أعمالهم[٤]، ﴿مَفَازًا﴾ [٣١] متنزهاً[٥]، / ﴿كَوَاعِبَ﴾ ٤٣/٢ [٣٣] نواهد[٦]، ﴿ٱلرُّوحُ﴾ [٣٨] مَلَك من أعظم الملائكة خَلقاً[٧]، ﴿وَقَالَ صَوَابًا﴾ [٣٨] لا إله إلا الله[٨].

---

(١) أخرجه الطبري (١٥/٣٠/٦) عن عليّ، به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٨/٣٩١).

(٢) أخرجه الطبري (١٥/٣٠/٧) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٨/٣٩٢).

(٣) في مطبوعة أبي الفضل: «وفق»، والمثبت موافق لما في الطبري والدر.

(٤) أخرجه الطبري (١٥/٣٠/١٥) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٨/٣٩٦).

(٥) أخرجه الطبري (١٥/٣٠/١٧) به، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٨/٣٩٨) كلاهما بتقديم النون على التاء.

(٦) أخرجه الطبري (١٥/٣٠/١٨) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٨/٣٩٨).

(٧) أخرجه الطبري (١٥/٣٠/٢٢) به مثله بحذف «من» التبعيضية، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٨/٤٠٠).

(٨) أخرجه الطبري (١٥/٣٠/٢٤) به مثله، ولم ينسبه السيوطي في الدّر (٨/٤٠١) إلى ابن أبي حاتم.

[النازعات]

﴿ ٱلرَّادِفَةُ ﴾ [٧] النفخة الثانية[1]، ﴿وَاجِفَةٌ﴾ [٨] خائفة[2]، ﴿ ٱلْحَافِرَةِ ﴾ [١٠] الحياة[3]، ﴿سَمْكَهَا ﴾ [٢٨] بناءَها[4]، ﴿ وَأَغْطَشَ ﴾ [٢٩] أظلمَ[5].

[عبس]

﴿ سَفَرَةٍ ﴾ [١٥] كَتَبَة[6]، ﴿قَضْبًا ﴾ [٢٨] القَتُّ[7]،

(١) أخرجه الطبري (١٥ / ٣٠ / ٣١) عن علي، به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٨/ ٤٠٦) من طريق عليّ بن أبي طلحة.
(٢) أخرجه الطبري (١٥ / ٣٠ / ٣٣) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٨/ ٤٠٦) من طريق عليّ بن أبي طلحة.
(٣) أخرجه الطبري (١٥ / ٣٠ / ٣٤) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٨/ ٤٠٦) من طريق عليّ.
(٤) أخرجه الطبري (١٥ / ٣٠ / ٤٣) به بلفظ: «بنيانها»، وأخرجه ابن أبي حاتم كما في الدّر (٨ / ٤١١).
(٥) أخرجه الطبري (١٥ / ٣٠ / ٤٤) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٨ / ٤١١).
(٦) أخرجه الطبري (١٥ / ٣٠ / ٥٣) به مثله، وابن أبي حاتم من طريق عليّ كما في الدّر (٨/ ٤١٨).
(٧) أخرجه الطبري (١٥ / ٣٠ / ٥٧) به بلفظ: «الفِصْفِصَة»، دون زيادة تفسيرها بالقتّ، ونسبه إليه السيوطي بهذه الزيادة. وأخرجه ابن أبي حاتم كما في الدّر (٨ / ٤٢١) بلفظ: «الفِصْفِصَة» يعني القَتّ، وهو الرَّطب من علف الدواب أو يابسه. انظر: تاج العروس «قتت».

﴿ فَكِهَةَ ﴾ [٣١] الثمار الرَّطبة[1][2]، ﴿ مُّسۡفِرَةٌ ﴾ [٣٨] مُشْرِقة[3].

[التكوير]

﴿ كُوِّرَتۡ ﴾ [١] أظلمت[4]، ﴿ ٱنكَدَرَتۡ ﴾ [٢] تغـيـرت[5]، ﴿ عَسۡعَسَ ﴾ [١٧] أدْبر[6].

---

(١) سقط من قوله: «سفرة» إلى «الرطبة» من مطبوعة أبي الفضل.

(٢) أخرجه الطبري (١٥ / ٣٠ / ٦١) عن عليّ، به مثله، وابن أبي حاتم من طريق عليّ بن أبي طلحة كما في الدّر (٨ / ٤٢١).

(٣) أخرجه الطبري (١٥ / ٣٠ / ٦٢) به مثله، وابن أبي حاتم من طريق عليّ بن أبي طلحة كما في الدّر (٨ / ٤٢٤).

(٤) أخرجه الطبري (١٥ / ٣٠ / ٦٤) به مثله، وابن أبي حاتم من طريق عليّ بن أبي طلحة كما في الدّر (٨ / ٤٢٦).

(٥) أخرجه الطبري (١٥ / ٣٠ / ٦٥) به مثله، وابن أبي حاتم من طريق عليّ بن أبي طلحة كما في الدّر (٨ / ٤٢٦).

(٦) أخرجه الطبري (١٥ / ٣٠ / ٧٨) به مثله، وابن أبي حاتم من طرق كما في الدّر (٨ / ٤٣٣).

[الانفطار]

﴿فُجِّرَتۡ﴾ [٣] بعضها في بعض[١]، / ﴿بُعۡثِرَتۡ﴾ [٤] بُحِثَتْ[٢]. ٢/٤٤

[المطففين]

﴿عِلِّيِّينَ﴾ [١٨] الجنة[٣].

[الانشقاق]

﴿يَحُورَ﴾ [١٤] يُبْعَث[٤]، ﴿يُوعُونَ﴾ [٢٣] يُسِرُّون[٥].

---

(١) أخرجه الطبري (١٥/ ٣٠/ ٨٥) عن عليّ، به مثله، وابن أبي حاتم من طريق عكرمة كما في الدّر (٨/ ٤٣٨).

(٢) أخرجه الطبري (١٥/ ٣٠/ ٨٥) به مثله، وابن أبي حاتم من طريق عكرمة كما في الدّر (٨/ ٤٣٨).

(٣) أخرجه الطبري (١٥/ ٣٠/ ١٠٢) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٨/ ٤٤٨).

(٤) أخرجه الطبري (١٥/ ٣٠/ ١١٨) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٨/ ٤٥٧).

(٥) أخرجه ابن أبي حاتم كما في الدّر (٨/ ٤٦٠) ولم أجده عند الطبري.

[البروج]

﴿ٱلْوَدُودُ﴾ [١٤] الحبيب[١].

[الطارق]

﴿لَقَوْلٌ فَصْلٌ﴾ [١٣] حق[٢]، ﴿بِٱلْهَزْلِ﴾ [١٤] الباطل[٣].

[الأعلى]

﴿غُثَآءً﴾ [٥] هشيماً[٤]، ﴿أَحْوَىٰ﴾ [٥] مُتغيِّراً[٥]، ﴿مَن تَزَكَّىٰ﴾ [١٤]

---

(١) أخرجه الطبري (١٥/ ٣٠/ ١٣٨) عن عليّ، به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٨/ ٤٧١).

(٢) أخرجه الطبري (١٥/ ٣٠/ ١٤٩) به مثله، ولم يعزه السيوطي في الدّر (٨/ ٤٧٧) إلى ابن أبي حاتم.

(٣) أخرجه الطبري (١٥/ ٣٠/ ١٥٠) به مثله، ولم ينسبه السيوطي في الدّر (٨/ ٤٧٧) إلى ابن أبي حاتم.

(٤، ٥) أخرجه الطبري (١٥/ ٣٠/ ١٥٣) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٨/ ٤٨٣).

من الشرك(1)، / و﴿ وَذَكَرَ ٱسۡمَ رَبِّهِۦ ﴾ [15] وحّد الله(2)، ﴿ فَصَلَّىٰ ﴾ [15] ٢/ ٤٥
الصلوات الخمس(3).

[الغاشية]

﴿ ٱلۡغَٰشِيَةِ ﴾ [1]، و﴿ ٱلطَّآمَّةُ ﴾ [النازعات: 34]، و﴿ ٱلصَّآخَّةُ ﴾ [عبس: 33]، و﴿ ٱلۡحَآقَّةُ ﴾ [الحاقة: 1]، و﴿ ٱلۡقَارِعَةُ ﴾ [القارعة: 1] مِنْ أسماءِ يومِ القيامة(4)، ﴿ ضَرِيعٍ ﴾ [6] شجر من نار(5)(6)، ﴿ وَنَمَارِقُ ﴾ [15]

(1) أخرجه الطبري (15/ 30/ 156) عن عليّ، به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (8/ 484).

(2) أخرجه الطبري (15/ 30/ 157) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (8/ 484).

(3) أخرجه الطبري (15/ 30/ 157) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (8/ 484).

(4) أخرجه الطبري (14/ 29/ 47، 15/ 30/ 47، 61، 159، 281) به مثله، مفرقاً في خمسة مواضع، وأخرجه ابن أبي حاتم كما في الدّر (8/ 264، 412، 423، 491، 605) ورتبته حسب السور.

(5) في مطبوعة أبي الفضل: «شجر ذو شوك»، وهو مخالف لما في الأصول.

(6) أخرجه الطبري (15/ 30/ 162) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (8/ 491).

المرافِق[1]، ﴿ بِمُصَيۡطِرٍ ﴾ [٢٢] بجبَّار[2].

[الفجر]

﴿ لَبِٱلۡمِرۡصَادِ ﴾ [١٤] يَسْمع ويَرى[3]، ﴿ جَمًّا ﴾ [٢٠] شديداً[4]، ﴿ وَأَنَّىٰ ﴾ [٢٣] كيف له[5].

[البلد]

﴿ ٱلنَّجۡدَيۡنِ ﴾ [١٠] الضلالةَ والهدى[6].

---

(١) أخرجه الطبري (١٥ / ٣٠ / ١٦٤) عن عليّ، به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٨ / ٤٩٣).

(٢) أخرجه الطبري (١٥ / ٣٠ / ١٦٦) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٨ / ٤٩٥).

(٣) أخرجه الطبري (١٥ / ٣٠ / ١٨١) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٨ / ٥٠٨).

(٤) أخرجه الطبري (١٥ / ٣٠ / ١٨٤) به مثله، ولم ينسبه السيوطي في الدّر (٨ / ٥٠٩) إلى ابن أبي حاتم.

(٥) أخرجه الطبري (١٥ / ٣٠ / ١٨٨) به مثله، ولم يورده السيوطي في الدّر.

(٦) أخرجه الطبري (١٥ / ٣٠ / ٢٠٠) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٨ / ٥٢١).

[الشمس]

﴿ طَحَٰهَا ﴾ [٦] قسمها[١]، ﴿ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ﴾ [٨] بَيَّن الخيرَ والشرَّ[٢]، ﴿ وَلَا يَخَافُ عُقْبَٰهَا ﴾ [١٥] لا يخاف مِنْ أحد تابعة[٣].

٢/ ٤٦

/ [الضحى]

﴿ سَجَىٰ ﴾ [٢] ذهب[٤]، ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴾ [٣] ما تركك وما أَبْغَضك[٥].

---

(١) أخرجه الطبري (١٥ / ٣٠ / ٢١٠) عن عليّ، به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٨/ ٥٢٨).

(٢) أخرجه الطبري (١٥ / ٣٠ / ٢١٠) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٨/ ٥٢٨).

(٣) أخرجه الطبري (١٥ / ٣٠ / ٢١٥) به مثله، وفيه: « تبعة » وأخرجه ابن أبي حاتم كما في الدّر (٨ / ٥٣١).

(٤) أخرجه الطبري (١٥ / ٣٠ / ٢٢٩) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٨/ ٥٤١).

(٥) أخرجه الطبري (١٥ / ٣٠ / ٢٣٠) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٨/ ٥٤١).

[الشرح]

﴿ فَٱنصَبۡ ﴾ [٧] في الدعاء[١].

[قريش]

«إِلْفِهِم» [٢] لزومهم[٢].

[الكوثر]

﴿ شَانِئَكَ ﴾ [٣] عَدُوَّك[٣].

---

(١) أخرجه الطبري (١٥/ ٣٠/ ٢٣٦) عن عليّ، به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٨/ ٥٥١).

(٢) أخرجه الطبري (١٥/ ٣٠/ ٢٣٦) به مثله، لكن على قراءة «إِلْفِهِم» بسكون اللام من غير ياء، مصدر «أَلِفَ»، وهي المنقولة عن ابن عباس، وهي قراءة شاذة، وقرأ الجمهور بياء ساكنة وفتح اللام، وقرأ أبو جعفر من غير ياء وفتح اللام. انظر: تفسير القرطبي ٢٠/ ٢٠٣-٢٠٤، النشر ٢/ ٤٠٣، وأخرج هذا الأثر ابن أبي حاتم كما في الدّر المنثور (٨/ ٦٣٦).

(٣) أخرجه الطبري (١٥/ ٣٠/ ٣٢٩) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٨/ ٦٥٣).

[الإخلاص]

﴿ ٱلصَّمَدُ ﴾ [٢] السيِّدُ الذي كَمُل في سُؤْدُدِه[١].

[الفلق]

﴿ ٱلْفَلَقِ ﴾ [١] الخلق[٢]، هذا لفظُ ابنِ عباسٍ، أخرجه ابنُ جريرٍ وابنُ أبي حاتم في تفسيرِهما مفرَّقًا، فجمَعْتُه، وهو وإن لم يستوعِبْ غريب القرآنِ، فقد أتى على جملةٍ صالحةٍ منه.

(١) أخرجه الطبري (١٥ / ٣٠ / ٣٤٦) عن عليّ، به مطولاً، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٨ / ٦٨٢) مطوّلاً أيضاً.

(٢) أخرجه الطبري (١٥ / ٣٠ / ٣٥١) به مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٨ / ٦٨٩).

/ وهذه ألفاظٌ لم تُذْكَرْ في هذه الروايةِ، سُقْتُها من نسخة الضحاك[1] ٢/٤٧
عنه.

[الفاتحة]

قال ابن أبي حاتم[2]: حدثنا أبو زرعة، ثنا منجاب بن الحارث ح. وقال ابنُ جرير[3]: «حُدِّثت عن المِنْجابِ، نا بشر بن عُمَارة عن أبي رَوْقٍ عن الضحَّاكِ، عن ابنِ عباسٍ في قولِه تعالى: ﴿ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [٢] قال: الشكر لله[4].

(١) ابن مزاحم، أبو القاسم الهلالي الخراساني التابعي المفسِّر تقدَّمت ترجمته.

(٢) في تفسيره (١/٢٦) لكنّه ليس من طريق أبي زرعة عن منجاب هنا، إنّما هو من طريق عليّ بن طاهر ثنا محمد بن العلاء يعني أبا كريب، ثنا عثمان بن سعيد الزّيات عن بشر بن عمارة به، ضعيف، في إسناده بشر، ضعَّفه النسائي، ومَشَّاه غيره. وقال البخاري: «يعرف وينكر». انظر: الميزان للذهبي (١/٣٢١) برقم ١٢٠٩ هذا بجانب الانقطاع بين الضحاك وابن عباس رضي الله عنهما إذ لم يدرك ابن عباس كما تقدم.

(٣) في تفسيره (١/١٣٥/١٥١) (١/١/٦٠) لكنه ليس من طريق منجاب كما ذكر المؤلف هنا، وإنّما هو من طريق محمد بن العلاء بمثل إسناد ابن أبي حاتم كما تقدم وفيه بشر أيضاً تقدم الكلام حوله وحول الإسناد، ولم يذكرا طريق منجاب في تفسير الفاتحة ولا بداية سورة الأنعام ولا في بداية سورة الكهف حسب ما وقفت عليه، والله أعلم.

(٤) أخرجه الطبري (١/١/٦٠)، وابن أبي حاتم (١/٢٦) حدثنا علي بن طاهر، قالا: ثنا محمد بن العلاء -يعني أبا كريب- ثنا عثمان بن سعيد -يعني الزيات- ثنا بشر ابن عمارة به بزيادة في أوله وآخره.

﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ [٢] قال: له الخلق كله(١).

[البقرة]

﴿ لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [٢] للمؤمنين الذين يتقون الشِّرْكَ ويَعْملون بطاعتي(٢)، ﴿ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ [٣] إتمامَ الركوعِ والسجودِ والتلاوةِ والخشوعِ والإقبالِ عليها فيها(٣)، ﴿ مَّرَضٌ ﴾ [١٠] نفاق(٤)، ﴿ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [١٠] نكال مُوْجِع(٥)، ﴿ يَكْذِبُونَ ﴾ [١٠] يُبَدّلون ويحرفون(٦)، ﴿ ٱلسُّفَهَآءُ ﴾ [١٣]

(١) أخرجه الطبري (١ / ١ / ٦٢) وابن أبي حاتم (١ / ٢٧) حدثنا عليّ بن طاهر، قالا: ثنا محمد بن العلاء يعني أبا كريب -ثنا عثمان بن سعيد -يعني الزيات- ثنا بشر ابن عمارة به مثله وبزيادة في أوله وآخره عند ابن أبي حاتم.

(٢) أخرجه الطبري (١ / ١ / ١٠٠) به مثله، ولم أجده عند ابن أبي حاتم ولا عزاه السيوطي في الدّر (١ / ٦٠) إليه.

(٣) أخرجه الطبري (١ / ١ / ١٠٤) به مثله، «جاء في الطبعة الحلبية في إسناد الأثر: «عمار» مكان «عمارة»، وهو تصحيف، ولم أجده عند ابن أبي حاتم واقتصر السيوطي في الدّر (١ / ٦٨) على نسبته إلى ابن جرير.

(٤) أخرجه الطبري (١ / ١ / ١٢١) وابن أبي حاتم (١ / ٤٣) عن أبي زرعة كلاهما عن منجاب به مثله إلا أن الطبري قال: «حُدثتُ» بدل «حدثنا».

(٥) أخرجه الطبري (١ / ١ / ١٢٣) بسنده المذكور بلفظ: «العذاب الموجع»، وذكره ابن أبي حاتم (١ / ٤٤) عن الضحاك قوله من دون إسناد ودون ذكر «نكال».

(٦) أخرجه ابن أبي حاتم (١ / ٤٤) باسناده المذكور مثله، ولم أجده عند الطبري.

الجُهَّال[1]، ﴿طُغْيَانِهِمْ﴾ [١٥] كفرهم[2]، ﴿كَصَيِّبٍ﴾ [١٩] المطر[3]، ﴿أَندَادًا﴾ [٢٢] أشباهًا[4]، «التقديس»[5] التطهير[6]، ﴿رَغَدًا﴾ [٣٥] سعة المعيشة[7]، ﴿تَلْبِسُواْ﴾ [٤٢] تخلطوا[8]، ﴿أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [٥٧] يضرُّون[9]، / ﴿وَقُولُواْ حِطَّةٌ﴾ [٥٨] قولوا: هذا الأمر حق، كما قيل لكم[10]، ﴿ٱلطُّورَ﴾ [٦٣] ما أَنْبَتَ من الجبال، وما لم ينبت فليس ٤٨/٢

(١) أخرجه الطبري (١/١/١٢٩) وابن أبي حاتم (١/٤٦) حدثنا عليّ بن الحسين، قالا: ثنا محمد بن العلاء، ثنا عثمان بن سعيد، ثنا بشر بن عمارة به مثله.

(٢) أخرجه الطبري (١/١/١٣٥) وابن أبي حاتم (١/٤٩) عن أبي زرعة كلاهما عن منجاب به مثله.

(٣) أخرجه الطبري (١/١/١٤٩) باسناده المذكور مثله، وأخرجه أيضاً (١/١/١٤٨) من طريق عليّ بن أبي طلحة، كما أخرجه ابن أبي حاتم (١/٥٤) من طريق هارون ابن عنترة، عن أبيه، عن ابن عباس

(٤) أخرجه ابن جرير الطبري (١/١/١٦٣) وابن أبي حاتم (١/٦٢) كلاهما بالإسناد المذكور مثله.

(٥) في قوله تعالى: ﴿وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾.

(٦) أخرجه الطبري (١/١/٢١٢) وابن أبي حاتم (١/٧٩) كلاهما به مثله.

(٧) أخرجه الطبري (١/١/٢٣٠) وابن أبي حاتم (١/٨٥) كلاهما به مثله.

(٨) أخرجه الطبري (١/١/٢٥٤) به مثله، ولم أجده عن ابن عباس عند ابن أبي حاتم (١/٩٨) ولا عزاه إليه السيوطي في الدّر (١/١٥٥).

(٩) أخرجه الطبري (١/١/٢٩٨) وابن أبي حاتم (١/١١٦) عن أبي زرعة كلاهما عن منجاب به مثله.

(١٠) أخرجه الطبري (١/١/٣٠١) وابن أبي حاتم (١/١١٨) عن أبي زرعة كلاهما عن منجاب به مثله.

بطور[١]، ﴿خَاسِئِينَ﴾ [٦٥] ذليلين[٢]، ﴿نَكَالًا﴾ [٦٦] عقوبةً[٣]، ﴿لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهَا﴾ [٦٦] مَنْ بعدهم[٤]، ﴿وَمَا خَلْفَهَا﴾ [٦٦] الذين بَقُوا معهم[٥]، ﴿وَمَوْعِظَةً﴾ [٦٦] تذكرة[٦]، ﴿بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ [٧٦] بما أكرمكم به[٧]، ﴿بِرُوحِ الْقُدُسِ﴾ [٨٧] الاسم الذي كان عيسى يُحْيي به الموتى[٨]، ﴿قَانِتُونَ﴾ [١١٦] مطيعون[٩]، ﴿الْقَوَاعِدَ﴾ [١٢٧] أساس البيت[١٠]، ﴿صِبْغَةَ﴾ [١٣٨] دين[١١]، ﴿أَتُحَاجُّونَنَا﴾ [١٣٩] أتُخاصِموننا[١٢]،

---

(١) أخرجه الطبري (١/١/٣٢٦) وابن أبي حاتم (١/١٢٩) عن أبي زرعة كلاهما عن منجاب به مثله.

(٢) أخرجه الطبري (١/١/٣٣٣) بسنده المذكور مثله، ولم أجده عند ابن أبي حاتم.

(٣) أخرجه الطبري (١/١/٣٣٤) بسنده المذكور مثله، ولم أجده عند ابن أبي حاتم.

(٤، ٥) أخرجه الطبري (١/١/٣٣٤) حدثنا أبو كريب، قال: حدثنا عثمان بن سعيد، قال: حدثنا بشر بن عمارة به مثله، ولم أجده عند ابن أبي حاتم.

(٦) أخرجه الطبري (١/١/٣٣٦) به مثله بزيادة «عبرة»، ولم أجده عند ابن أبي حاتم.

(٧) أخرجه الطبري (١/١/٣٧٠) به بلفظ: «أمركم» بدل «أكرمكم»، ولم أجده عند ابن أبي حاتم.

(٨) أخرجه الطبري (١/١/٤٠٤) وابن أبي حاتم (١/١٦٩) عن أبي زرعة كلاهما -أي: ابن جرير وأبو زرعة- عن منجاب به مثله.

(٩) أخرجه الطبري (١/١/٥٠٧) عن منجاب به مثله، ولم أجده عند ابن أبي حاتم.

(١٠) أخرجه ابن أبي حاتم (١/٢٣١) عن أبي زرعة عن منجاب به مثله، ولم أجده عند الطبري.

(١١) أخرجه ابن أبي حاتم (١/٢٤٥) عن أبي زرعة عن منجاب به مثله، ولم أعثر عليه عند الطبري من رواية الضحاك.

(١٢) أخرجه ابن أبي حاتم (١/٢٤٥) ذكر عن محمد بن الصلت، ثنا بشر بن عمارة به مثله.

﴿يُنظَرُونَ﴾ [١٦٢] يُؤَخَّرون(١)، ﴿أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ﴾ [٢٠٤] شديدُ الخصومةِ(٢)، ﴿ٱلسِّلْمِ﴾ [٢٠٨] الطاعة(٣)، ﴿كَآفَّةً﴾ [٢٠٨] جميعًا(٤).

[آل عمران]

﴿كَدَأْبِ﴾ [١١] كصَنيع(٥)، / ﴿بِٱلْقِسْطِ﴾ [١٨] بالعدل(٦)، ٢/٤٩ ﴿ٱلْأَكْمَهَ﴾ [٤٩] الذي يولد وهو أعمى(٧)، ﴿رَبَّٰنِيِّـۧنَ﴾ [٧٩] علماء فقهاء(٨)، ﴿وَلَا تَهِنُوا۟﴾ [١٣٩] لا تضعفوا(٩).

(١) أخرجه ابن أبي حاتم (١/٢٧٢) عن أبي زرعة عن منجاب به مثله.
(٢) أخرجه ابن أبي حاتم (٢/٣٦٥) بالإسناد المذكور مثله ولم أجده عند الطبري.
(٣) أخرجه ابن أبي حاتم (٢/٣٧٠) بالإسناد نفسه مثله، ولم أجده عند الطبري.
(٤) أخرجه ابن أبي حاتم (٢/٣٧٠) بالإسناد نفسه مثله، ولم أجده عند الطبري.
(٥) أخرجه الطبري (٣/٣/١٩٠) وابن أبي حاتم (٢/٦٠٣) عن أبي زرعة كلاهما عن منجاب به مثله.
(٦) لم أجده عند الطبري ولا عند ابن أبي حاتم، إلا أن السيوطي في الدّر (٢/١٦٦) نسبه إلى ابن أبي حاتم من طريق الضحاك عن ابن عباس.
(٧) أخرجه الطبري (٣/٣/٢٧٦) وابن أبي حاتم (٢/٦٥٥) عن أبي زرعة كلاهما عن منجاب به مثله.
(٨) أخرجه الطبري (٣/٣/٣٢٦) وابن أبي حاتم (٢/٦٩٢) به مثله، إلا أن عند الطبري تقديماً وتأخيراً في اللفظتين.
(٩) أخرجه ابن أبي حاتم (٤/١٠٥٧) في سورة النساء بالإسناد المذكور مثله، ولم أجده عند الطبري.

[النساء]

﴿وَٱسۡمَعۡ غَيۡرَ مُسۡمَعٖ﴾ [٤٦] يقولون: اسمع لا سَمِعْتَ[١]، ﴿لَيَّۢا بِأَلۡسِنَتِهِمۡ﴾ [٤٦] تحريفاً بالكذب[٢]، ﴿إِلَّآ إِنَٰثٗا﴾ [١١٧] موتى[٣].

[المائدة]

[١٣٨] ﴿وَعَزَّرۡتُمُوهُمۡ﴾ [١٢] أَعَنْتُموهم[٤]، ﴿لَبِئۡسَ مَا قَدَّمَتۡ / لَهُمۡ أَنفُسُهُمۡ﴾ [٨٠] قال: أَمَرَتْهم[٥].

---

(١) أخرجه الطبري (٤/٥/١١٨) وابن أبي حاتم (٣/٩٦٦) عن أبي زرعة كلاهما عن منجاب به مثله.

(٢) أخرجه الطبري (٤/٥/١٢٠) وابن أبي حاتم (٣/٩٦٧) به مثله.

(٣) أخرجه ابن أبي حاتم (٤/١٠٦٧) بالإسناد المذكور مثله، ولم أجده عند الطبري.

(٤) أخرجه ابن أبي حاتم كما في الدّر (٣/٤٠) عن ابن عباس، ولا ندري من أيّ الطرق، ولم أجده عند الطبري ولا ابن أبي حاتم المطبوع.

(٥) أخرجه ابن أبي حاتم (٤/١١٨٢) بالإسناد نفسه، ولم أجده عند الطبري.

[الأنعام]

﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ﴾ [٢٣] حجَّتهم[١]، ﴿بِمُعْجِزِينَ﴾ [١٣٤] بمسابقين[٢].

[الأعراف]

﴿قَوْمًا عَمِينَ﴾ [٦٤] كفَّاراً[٣]، ﴿بَصْطَةً﴾ [٦٩] شِدَّة[٤]، ﴿لَا تَبْخَسُوا﴾ [٨٥] لا تظلموا[٥]، ﴿الْقُمَّلَ﴾ [١٣٣] الجراد الذي ليس له أجنحة[٦]، ﴿يَعْرِشُونَ﴾ [١٣٧] يبْنُون[٧]، ﴿مُتَبَّرٌ﴾ [١٣٩]

(١) أخرجه ابن أبي حاتم كما في الدّر (٣/٢٥٨) ولعلّه سقط من المطبوع، ولم أجده عند الطبري.

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم (٤/١٣٩٠) به مثله، ولم أجده عند الطبري في مظانّه.

(٣) أخرجه ابن أبي حاتم (٥/١٥٠٧) به مثله، ونسبه السيوطي في الدّر (٣/٤٨٣) إليه وإلى الطبري، ولم أجده عند الطبري.

(٤) أخرجه ابن أبي حاتم (٥/١٥١٠) به مثله، ولم أجده عند الطبري ولا عزاه إليه السيوطي في الدّر.

(٥) أخرجه ابن أبي حاتم (٥/١٥٢٠) به مثله، ولم أجده عند الطبري ولا نسبه إليه السيوطي في الدّر.

(٦) أخرجه ابن أبي حاتم (٥/١٥٤٦) به مثله، ولم أجده عند الطبري ولا عزاه إليه السيوطي في الدّر.

(٧) أخرجه الطبري (٦/٩/٤٤) من طريق علي بن أبي طلحة بلفظه، وأخرجه ابن أبي حاتم (٥/١٥٥٢) عن أبي زرعة عن منجاب به بلفظ: «تبتنون».

هالكٌ(١)، ﴿ فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ ﴾ [١٤٥] بجِدّ وحَزْم(٢)، ﴿ إِصْرَهُمْ ﴾ [١٥٧] عهدَهم ومواثيقَهم(٣)، / ﴿ مُرْسَاهَا ﴾ [١٨٧] مُنْتهاها(٤)، ﴿ خُذِ الْعَفْوَ ﴾ [١٩٩] أنفق الفضل(٥)، ﴿ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ ﴾ [١٩٩] بالمعروف(٦). ٢/ ٥٠

[الأنفال]

﴿ وَجِلَتْ ﴾ [٢] فَرِقَت(٧)، ﴿ الْبُكْمُ ﴾ [٢٢] الخُرْس(٨)، ﴿ فُرْقَانًا ﴾

(١) أخرجه ابن أبي حاتم (٥/ ١٥٥٣) بالإسناد نفسه مثله، ولم أجده عند الطبري، ولا نسبه إليه السيوطي في الدّر (٣/ ٥٣٤).

(٢) أخرجه الطبري (٦/ ٩/ ٥٨) من طريق عكرمة ولم يذكر الحزم، وأخرجه ابن أبي حاتم (٥/ ١٥٦٥) به مثله.

(٣) أخرجه الطبري (٦/ ٩/ ٨٤) حدثنا ابن وكيع قال: حدثنا جابر بن نوح، عن أبي روق به دون ذكر الميثاق، وأخرجه ابن أبي حاتم (٥/ ١٥٨٣) به مثله.

(٤) أخرجه الطبري (٦/ ٩/ ١٣٨) من طريق عليّ بن أبي طلحة بلفظه، وأخرجه ابن أبي حاتم (٥/ ١٦٢٦) به مثله.

(٥) أخرجه ابن أبي حاتم (٥/ ١٦٣٨) به مثله، ولم أجده عند الطبري ولا نسبه إليه السيوطي في الدّر (٣/ ٦٣١).

(٦) أخرجه ابن أبي حاتم (٥/ ١٦٣٨) به مثله، ولم أجده عند الطبري ولا عزاه إليه السيوطي في الدّر (٣/ ٦٣١).

(٧) أخرجه ابن أبي حاتم (٥/ ١٦٥٥) به مثله، ولم أجده عند الطبري ولا نسبه إليه السيوطي في الدّر (٤/ ١١).

(٨) أخرجه ابن أبي حاتم (٥/ ١٦٧٨) به بلفظ: «الأبكم: الأخرس»، وأخرجه الطبري (١/ ١/ ١٤٦) من طريق أبي مالك وأبي صالح عن ابن عباس في تفسير الآية (١٨) من سورة البقرة.

[٢٩] نصراً[١]، ﴿ بِٱلۡعُدۡوَةِ ٱلدُّنۡيَا ﴾ [٤٢] شاطئ الوادي[٢].

[التوبة]

﴿ إِلَّا وَلَا ذِمَّةً ﴾ [٨] الإلُّ: القَرابة، والذِّمّة: العهد[٣]، ﴿ أَنَّىٰ يُؤۡفَكُونَ ﴾ [٣٠] كيف يكذبون[٤]، ﴿ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ﴾ [٣٦] القضاء[٥]، ﴿ عَرَضًا ﴾ [٤٢] غنيمة[٦]، ﴿ ٱلشُّقَّةُ ﴾ [٤٢] المسير[٧]، ﴿ فَثَبَّطَهُمۡ ﴾ [٤٦] حبسهم[٨]، ﴿ مَلۡجَـًٔا ﴾ [٥٧] الحِرْز في الجبل[٩]، ﴿ أَوۡ مَغَٰرَٰتٍ ﴾ [٥٧]

(١) أخرجه ابن أبي حاتم (٥ / ١٦٨٦) عن أبي زرعة عن منجاب به مثله، ولم أجده عند الطبري واقتصر السيوطي في الدّر (٤ / ٥٠) على نسبته إلى ابن أبي حاتم وأبي الشيخ.

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم (٥ / ١٧٠٧) به مثله، ولم أجده عند الطبري.

(٣) أخرجه ابن أبي حاتم (٦ / ١٧٥٨) به مثله مفرقاً في موضعين، ولم أجده عند الطبري من رواية الضحاك.

(٤) أخرجه ابن أبي حاتم (٦ / ١٧٨٣) به مثله، ولم أجده عند الطبري، ولا عند السيوطي في الدّر.

(٥) أخرجه ابن أبي حاتم (٦ / ١٧٩٢) به مثله، ولم أجده عند الطبري.

(٦) أخرجه ابن أبي حاتم (٦ / ١٨٠٤) به مثله، ولم أجده عند الطبري.

(٧) أخرجه ابن أبي حاتم (٦ / ١٨٠٤) به مثله، ولم أجده عند الطبري.

(٨) أخرجه ابن أبي حاتم (٦ / ١٨٠٧) به مثله، ولم أجده عند الطبري.

(٩) أخرجه الطبري (٦ / ١٠ / ١٥٥) من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عباس، وابن أبي حاتم (٦ / ١٨١٤) به مثله.

الأَسْـراب في الأرض الـمَـخْـفـيَّـة[1]، ﴿ أَوْمُدَّخَلًا ﴾ [٥٧] الـمَـأْوَى[2]، ﴿ وَٱلْعَـٰمِلِينَ عَلَيْهَا ﴾ [٦٠] السُّعـاة[3]، ﴿ نَسُواْ ٱللَّهَ ﴾ [٦٧] تركـوا طاعـة الله[4]، ﴿ فَنَسِيَهُمْ ﴾ [٦٧] تركهم مِنْ ثوابه وكرامته[5]،/ ﴿ بِخَلَـٰقِهِمْ ﴾ [٦٩] بدينهم[6]، «الـمُـعْـذِرُون» [٩٠] أهلُ العُـذْر[7]، ﴿ مَخْمَصَةٌ ﴾ [١٢٠] مـجـاعـة[8]، ﴿ غِلْظَةً ﴾ [١٢٣] شـدَّة[9]، ﴿ يُفْتَنُونَ ﴾ [١٢٦]

٢/ ٥١

(١) ب، ع، ح، ومطبوعة أبي الفضل: «المخفية»، ر، م «الخفية». والأثر أخرجه ابن أبي حاتم (٦/ ١٨١٤) به مثله، ولم أجده عند الطبري.

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم (٦/ ١٨١٥) به بلفظ: «المتبوأ».

(٣) أخرجه ابن أبي حاتم (٦/ ١٨٢١) به مثله، ولم أجده عند الطبري.

(٤) أخرجه ابن أبي حاتم (٦/ ١٨٣٢) به بلفظ: «تركوا الله»، وأخرج عن السدّي بلفظ: «طاعة الله»، ولم أجده عند الطبري.

(٥) أخرجه ابن أبي حاتم (٦/ ١٨٣٢) به مثله، ولم أجده عند الطبري.

(٦) م، ب: «بذنبهم». وهو تصحيف. والأثر أخرجه ابن أبي حاتم (٦/ ١٨٣٥) به مثله، وأخرجه الطبري (٦/ ١٠/ ١٧٦) عن الحسن.

(٧) أخرجه الطبري (٦/ ١٠/ ٢١٠) حدثنا المثنى قال: حدثنا إسحاق قال: حدثنا ابن أبي حماد قال: حدثنا بشر بن عمارة به مثله بزيادة أنه كان يقرأ هذا الحرف مُخففاً. وأخرجه ابن أبي حاتم (٦/ ١٨٦٠) به مثله. وبالتخفيف قرأ يعقوب. انظر: النشر (٢/ ٢٨٠).

(٨) أخرجه الطبري (٤/ ٦/ ٨٥) من طريق عليّ بن أبي طلحة مثله، وابن أبي حاتم (٦/ ١٩٠٨) المذكور سابقاً مثله.

(٩) أخرجه ابن أبي حاتم (٦/ ١٩١٤) به مثله، ولم أجده عند الطبري.

يُبْـتَلَون[1]، ﴿عَزِيزٌ﴾ [١٢٨] شـديد[2]، ﴿مَاعَنِتُّمْ﴾ [١٢٨] مـا شَقَّ عليكم[3].

[يونس]

﴿ٱقْضُوٓاْإِلَىَّ﴾ [٧١] انهضُوا إِلي[4]، ﴿وَلَاتُنظِرُونِ﴾ [٧١] تُؤَخِّـرون[5]، ﴿حَقَّتْ﴾ [٣٣، ٩٦] سَبَقَتْ[6].

[هود]

﴿وَيَعْلَمُمُسْتَقَرَّهَا﴾ [٦] يأتيـهـا رِزْقُـهـا حـيث كـانت[7]، ﴿مُّنِيبٌ﴾

---

(١) أخرجه ابن أبي حاتم (٦/ ١٩١٥) به مثله، ولم أجده عند الطبري.

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم (٦/ ١٩١٧) به مثله، ولم أجده عند الطبري.

(٣) أخرجه ابن أبي حاتم (٦/ ١٩١٧) به مثله، ولم أجده عند الطبري.

(٤) أخرجه ابن أبي حاتم (٦/ ١٩٦٩) به مثله، ولم أجده عند الطبري.

(٥) أخرجه ابن أبي حاتم (٦/ ١٩٧٠) به مثله، ولم أجده عند الطبري.

(٦) أخرجه ابن أبي حاتم (٦/ ١٩٨٦) به مثله، ولم أجده عند الطبري.

(٧) أخرجه ابن أبي حاتم (٦/ ٢٠٠١) به مثله، ولم أجده عند الطبري.

[٧٥] المقبل إلى طاعة الله[١]، ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ ﴾ [٨١] يتخلَّف[٢]، ﴿ تَعْثَوْا ﴾ [٨٥] تَسْعَوا[٣].

[يوسف]

« هئتُ لك » [٢٣] تهيَّأتُ لك، وكان يَقْرَؤُها مهموزة[٤]، ﴿ وَأَعْتَدَتْ ﴾ [٣١] هَيَّأَتْ[٥]، ﴿ عَلَى الْعَرْشِ ﴾ [١٠٠] السرير[٦]، ﴿ هَٰذِهِ سَبِيلِي ﴾ [١٠٨] دعوتي[٧].

---

(١) أخرجه ابن أبي حاتم (٦ / ٢٠٥٩) به مثله، ولم أجده عند الطبري.

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم (٦ / ٢٠٦٥) به مثله، ولم أجده عند الطبري.

(٣) أخرجه الطبري (١ / ١ / ٣٠٨) به مثله، عند الآية (٦٠) من سورة البقرة وابن أبي حاتم (٦ / ٢٠٧١) عن أبي زرعة كلاهما عن منجاب به مثله.

(٤) أخرجه ابن أبي حاتم (٧ / ٢١٢١) به مثله، ولم أجده عند الطبري عن ابن عباس. انظر القراءات فيه في ص ١٢٠٧.

(٥) أخرجه ابن أبي حاتم (٧ / ٢١٣٤) به مثله، ولم أجده عند الطبري.

(٦) أخرجه الطبري (٨ / ١٣ / ٦٧) عن الضحاك من قوله، وأخرجه (٨ / ١٣ / ٦٨) من طريق العوفي عن ابن عباس، وأخرجه ابن أبي حاتم (٧ / ٢٢٠١) به مثله.

(٧) أخرجه ابن أبي حاتم (٧ / ٢٢٠٩) به مثله، ولم أجده عند الطبري عن ابن عباس.

[الرعد]

﴿ٱلْمَثُلَٰتُ﴾ [٦] ما أصاب القرونَ الماضيةَ من العذابِ[1]، / ﴿ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ [٩] السِّرِّ والعَلانية[2]، ﴿شَدِيدُ ٱلْمِحَالِ﴾ [١٣] ٢/٥٢ شديدُ المكرِ والعداوةِ[3].

[النحل]

﴿عَلَىٰ تَخَوُّفٍ﴾ [٤٧] تَنقُّصٍ مِنْ أعمالِهم[4]، ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ﴾ [٦٨] أَلْهمها[5].

---

(١) أخرجه ابن أبي حاتم (٧/٢٢٢٣) به مثله، ولم أجده عند الطبري.

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم (٧/٢٢٢٨) حدثنا عباس بن محمد الدوري، ثنا محمد بن الصلت، عن بشر بن عمارة به مثله.

(٣) أخرجه ابن أبي حاتم كما في الدّر (٤/٦٢٧) بلفظ: «شديد المكر، شديد القوّة»، وسقط هذا التفسير وما بعده إلى آخر السورة من التفسير المطبوع.

(٤) أخرجه ابن أبي حاتم كما في الدّر (٥/١٣٤) بلفظه، وأخرجه الطبري (٨/١٤/١١٣) من طريق عطاء الخراساني عن ابن عباس بلفظ: «التنقص والتفزيع».

(٥) أخرجه ابن أبي حاتم كما في الدّر (٥/١٤٣) بلفظه، ولم أجده عند الطبري.

[الإسراء]

﴿ وَأَضَلُّ سَبِيلًا ﴾ [٧٢] أَبْعَدُ حُجَّةً[١]، ﴿ قَبِيلًا ﴾ [٩٢] عِيانًا[٢]، ﴿ وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴾ [١١٠] اطلب بين الإعلان والجهر، وبين التخافتِ والخفض طريقاً، لا جَهْراً شديداً، ولا خَفْضاً لا تُسْمع أُذُنيك[٣].

[مريم]

﴿ رُطَبًا جَنِيًّا ﴾ [٢٥] طَرِيًّا[٤].

[طه]

﴿ يَفْرُطَ ﴾ [٤٥] يَعْجَل[٥]، ﴿ يَطْغَىٰ ﴾ [٤٥] يعتدي[٦]،

(١) أخرجه ابن أبي حاتم كما في الدّر (٥/ ٣١٧) بلفظه، ولم أجده عند الطبري.
(٢) أخرجه ابن أبي حاتم كما في الدّر (٥/ ٣٤٠) بلفظه، ولم أجده عند الطبري.
(٣) ح، ع «يسمع» بالياء، وسائر النسخ بالتاء كما في المصادر والأثر أخرجه الطبري (٩/ ١٥/ ١٨٥) عن منجاب به بالخطاب في «يسمع»، وأخرجه ابن أبي حاتم كما في الدّر (٥/ ٣٥٠) مثله، إلا أنه قال: «حتى لا تسمع».
(٤) أخرجه ابن أبي حاتم كما في الدّر (٥/ ٥٠٤)، ولم أجده عند الطبري.
(٥، ٦) أخرجه ابن أبي حاتم كما في الدّر (٥/ ٥٨٠) مجموعاً، ولم أجده عند الطبري.

﴿ لَاتَظْمَؤُاْ ﴾ [١١٩] لا تَعْطَشُ[١]، ﴿ وَلَاتَضْحَىٰ ﴾ [١١٩] لا يُصيبك حَرّ[٢].

[المؤمنون]

﴿ رَبْوَةٍ ﴾ [٥٠] المكان المرتفع[٣]، ﴿ ذَاتِ قَرَارٍ ﴾ [٥٠] خِصْب[٤]، ﴿ وَمَعِينٍ ﴾ [٥٠] ماء ظاهر[٥]، ﴿ أُمَّتُكُمْ ﴾ [٥٢] دينكم[٦].

[الفرقان]

﴿ تَبَارَكَ ﴾ [١] تفاعَلَ من البَرَكة[٧].

(١، ٢) أخرجه الطبري بنحوه (٩ / ١٦ / ٢٢٣) من طريق عليّ بن أبي طلحة، وأخرجه ابن أبي حاتم كما في الدّر (٥ / ٦٠٥) بلفظه.

(٣، ٤، ٥) أخرجه ابن أبي حاتم كما في الدّر (٦ / ١٠٠) مجموعاً بلفظه.

(٦) أخرجه الطبري (١٠ / ١٧ / ٨٥) من طريق عليّ بن أبي طلحة بلفظه، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٥ / ٦٧٢).

(٧) أخرجه الطبري (١٠ / ١٨ / ١٧٩) وابن أبي حاتم (٨ / ٢٦٥٩) حدثنا عليّ بن الحسين، كلاهما عن أبي كريب محمد بن العلاء، ثنا عثمان بن سعيد الزيات، أنبأ بشر بن عمارة به مثله.

[الشعراء]

﴿ كَرَّةً ﴾ [١٠٢] رَجْعَة[١].

[النمل]

/ ﴿ خَاوِيَةً ﴾ [٥٢] سقط أعلاها على أسفلها[٢].		٢/ ٥٣

[القصص]

﴿ فَلَهُۥ خَيۡرٌ ﴾ [٨٤] ثواب[٣].

(١) أخرجه ابن أبي حاتم (٨/ ٢٧٨٧) عن أبي زرعة عن منجاب به مثله، ولم أجده عند الطبري، ولا نسبه إليه السيوطي في الدّر (٦/ ٣١٠).

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم (٩/ ٢٩٠٣) به مثله، ولم أجده عند الطبري، ولا نسبه السيوطي في الدّر (٦/ ٣٧٠) إليه.

(٣) أخرجه ابن أبي حاتم (٩/ ٣٠٢٤) به مثله، ولم أجده عند الطبري، وأغفله السيوطي في الدّر.

[الروم]

﴿ يُبْلِسُ ﴾ [١٢] ييْئَس[١].

[فاطر]

﴿ جُدَدٌ ﴾ [٢٧] طرائق[٢].

[الصافات]

﴿ صِرَاطِ الْجَحِيمِ ﴾ [٢٣] طريق النار[٣]، ﴿ وَقِفُوهُمْ ﴾ [٢٤] احْبِسوهم[٤]، ﴿ إِنَّهُم مَّسْئُولُونَ ﴾ [٢٤] مُحاسَبون[٥]، ﴿ مَا لَكُمْ لَا تَنَاصَرُونَ ﴾ [٢٥]

---

(١) أخرجه ابن أبي حاتم كما في الدّر (٦ / ٤٨٥)، ولم أجده عند الطبري.

(٢) أخرجه الطبري (١٢ / ٢٢ / ١٣٢) عن الضحاك من قوله، وأخرجه ابن أبي حاتم كما في الدّر (٧ / ١٩).

(٣) أخرجه ابن أبي حاتم كما في الدّر (٧ / ٨٤)، ولم أجده عند الطبري.

(٤) أخرجه ابن أبي حاتم كما في المصدر نفسه، ولم أجده عند الطبري.

(٥) أخرجه ابن أبي حاتم كما في المصدر نفسه، ولم أجده عند الطبري.

تمانعون[1]، ﴿ مُسْتَسْلِمُونَ ﴾ [٢٦] مُسْتَخْذُون[2][3]، ﴿ وَهُوَ مُلِيمٌ ﴾ [١٤٢] مسيء مُذْنب[4].

[فصلت]

﴿ وَٱلْغَوْا۟ فِيهِ ﴾ [٢٦] عِيبوه[5]، ﴿ فُصِّلَتْ ﴾ [٤٤] بُيِّنت[6].

---

(١) نسبه السيوطي في الدّر (٧ / ٨٥) إلى ابن جرير، ولا إخاله إلا واهماً؛ لأن الأثر جمع تفسير ثمانية مواضع، ولا أثر لأيّ منها عند الطبري من رواية الضحاك عن ابن عباس، ولعله لابن أبي حاتم.

(٢) كذا في : أ، س، ح، م، بمعنى خاضعون، وفي ع : « مستخذلون »، وفي حاشية م : لعله مستخذلون، وفي ب، ومطبوعة أبي الفضل : « مستنجدون »، وفي الدّر : « مسخرون ».

(٣) نسبه السيوطي في الدّر (٧ / ٨٥) إلى ابن جرير ضمن الأثر السابق بلفظ : « مسخرون ».

(٤) أخرج ابن أبي حاتم الجزء الأول كما في الدّر (٧ / ١٢٥)، وأخرجه كاملاً ابن الأنباري والطستي عن ابن عباس في مسائل نافع بن الأزرق له. انظر : الدّر (٧ / ١٢٥).

(٥) لم أجد هذا التفسير في المصادر التي بين يديّ.

(٦) أخرجه الطبري (١٢ / ٢٤ / ١٢٧) عن السديّ، ولم أجده عن ابن عباس لا في الطبري ولا في الدّر.

[القمر]

﴿ مُهْطِعِينَ ﴾ [٨] مُقْبِلين[١].

[الواقعة]

﴿ بُسَّتِ ﴾ [٥] فُتَّت[٢]، ﴿ وَلَا يُنزِفُونَ ﴾ [١٩] لا يَقِيئون كما يقيء صاحبُ خمرِ الدنيا[٣]، ﴿ ٱلْحِنثِ ٱلْعَظِيمِ ﴾ [٤٦] الشِّرْك[٤].

[الحشر]

﴿ ٱلْمُهَيْمِنُ ﴾ [٢٣] الشاهد[٥]، ﴿ ٱلْعَزِيزُ ﴾ [٢٣] المقْتدر على ما

---

(١) لم أجد هذا التفسير في المصادر التي بين يديّ.

(٢) ح: «ثبت»، ع: «فتنت». والأثر أخرجه الطبري (١٣/ ٢٧/ ١٦٨) من طريق عليّ ابن أبي طلحة عن ابن عباس بلفظ: فُتِّتَتْ، وأخرجه ابن أبي حاتم كما في الدّر (٨/ ٥).

(٣) أخرجه ابن أبي حاتم كما في الدّر (٧/ ٨٨) بلفظه، ولم أجده عند الطبري.

(٤) أخرجه الطبري (١٣/ ٢٧/ ١٩٤) عن الضحاك من قوله، ولم يذكره السيوطي في الدّر.

(٥) أخرجه ابن أبي حاتم كما في الدّر (٨/ ١٢٣)، ولم أجده عند الطبري.

يشاء[1]، ﴿ ٱلْحَكِيمُ ﴾ [٢٤] المُحْكِم لما أراد[2].

[المنافقون]

/ ﴿ خُشُبٌ مُّسَنَّدَةٌ ﴾ [٤] نَخْلٌ قيام[3]. ٢/٥٤

[الملك]

﴿ مِن فُطُورٍ ﴾ [٣] تَشَقُّقٍ[4]، ﴿ حَسِيرٌ ﴾ [٤] كليلٌ ضَعيف[5].

---

(١) لم أجد هذا التفسير في المصادر التي بين يديّ.

(٢) لم أجد هذا التفسير فيما بين يديّ من المصادر.

(٣) في المطبوعة: « نخل » فقط. والأثر أخرجه ابن أبي حاتم كما في الدّر (٨/١٧٣) مثله، ولم أجده عند الطبري.

(٤) أخرجه ابن أبي حاتم كما في الدّر (٨/٢٣٥) بلفظ: « شقوق ». وأخرجه باللفظ الذي عندنا ابن المنذر كما في الدّر ٨/٢٣٥) ونسب السيوطي في الدّر (٨/٢٣٥) باللفظ الأول إلى ابن جرير، ولم يروه عن ابن عباس، وإنما أخرجه (١٤/٢٩/٢) عن سفيان.

(٥) أخرجه ابن أبي حاتم كما في الدّر (٨/٢٣٥) الجزء الأول فقط، ونسبه السيوطي في الدّر (٨/٢٣٥) إلى ابن جرير، ولم أجده عنده.

[نوح]

﴿ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا ﴾ [١٣] لا تخافون له عظمة(١).

[الجن]

﴿ جَدُّ رَبِّنَا ﴾ [٣] عظمته(٢).

[المدثر]

﴿ أَتَانَا الْيَقِينُ ﴾ [٤٧] الموت(٣).

[القيامة]

﴿ يَتَمَطَّىٰ ﴾ [٣٣] يختال(٤).

---

(١) أخرجه ابن أبي حاتم كما في الدّر (٨/٢٩٠) بلفظه، ولم أجد عند الطبري (١٤/٢٩/٩٤) إلا لفظ: «عظمة» من طريق علي بن أبي طلحة.

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم كما في الدّر (٨/٢٩٧)، ولم أجده عند الطبري.

(٣) أخرجه ابن أبي حاتم كما في الدّر (٨/٣٣٧)، ولم أجده عند الطبري.

(٤) أخرجه ابن أبي حاتم كما في الدّر (٨/٣٦٣)، ولم أجده عند الطبري.

[النبأ]

﴿ أَتۡرَابٗا ﴾ [٣٣] في سنٍّ واحدٍ[١]، ثلاثٍ وثلاثين سنة[٢].

[النازعات]

﴿ مَتَٰعٗا لَّكُمۡ ﴾ [٣٣] منفعة[٣]، ﴿ مُرۡسَىٰهَآ ﴾ [٤٢] مُنْتهاها[٤].

[الانشقاق]

﴿ مَمۡنُونِۭ ﴾ [٢٥] منقوص[٥].

* * *

(١) كذا في النسخ، ولم نجد في كتب اللغة إلا تأنيث «السِّنّ». انظر: اللسان، القاموس «سنن».

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم كما في الدّر (٨/١٦) من طريق الضحاك مثله، ولم أجده عند الطبري.

(٣) أخرجه ابن أبي حاتم كما في الدّر (٨/٤١٢)، ولم أجده عند الطبري.

(٤) لم أجد هذا التفسير فيما بين يديّ من المصادر.

(٥) أخرجه الطبري (١٥/٣٠/١٢٦) من طريق عليّ بن أبي طلحة مثله، وابن أبي حاتم كما في الدّر (٧/٣١٣) في تفسير موضع فُصّلت.

٥٥/٢

/ فصل

قال أبو بكر بن الأنباري[(١)]: «قد جاء عن الصحابة والتابعين كثيراً الاحتجاجُ على غريبِ القرآنِ ومُشْكله بالشِّعْر، وأنكر جماعةٌ -لا عِلْم لهم- على النَّحْويين ذلك، وقالوا: إذا فَعَلْتُمْ ذلك جَعَلْتُم الشعرَ أصلاً للقرآن. قالوا: وكيف يجوز أن يُحْتجَّ بالشِّعْر على القرآن وهو مَذْمُومٌ في القرآن والحديث؟» قال[(٢)]: «وليس الأمرُ كما زعموه مِنْ أنَّا جَعَلْنا الشِّعْر أصلاً للقرآن، بل أَرَدْنا تبيين الحرفِ الغريبِ من القرآنِ بالشعر؛ لأنَّ الله تعالى قال: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف: ٣] وقال: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٥] وقال ابنُ عباس[(٣)]: «الشعرُ ديوانُ العربِ» فإذا خَفِيَ علينا الحرفُ من القرآنِ الذي أنزله الله بلغةِ العربِ رَجَعْنا إلى ديوانِها فالتَمَسْنا معرفةَ ذلك منه».

[١٣٩] ثم أخرج[(٤)] من طريق عكرمةَ عن ابنِ عباسٍ قال: «إذا /

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء ١/٦١، ٩٩، ١٠٠.

(٢) إيضاح الوقف والابتداء ١/١٠٠.

(٣) سيأتي تخريجه في الذي بعده.

(٤) أي: ابن الأنباري في إيضاح الوقف والابتداء (١/١٠١) ح ١٢٠. ورجاله ثقات كلّهم، والتَّرْقُفِيُّ الوارد في الإسناد: اسمه العباس بن عبدالله أبو محمد كان ثقة صدوقاً، كما في الأنساب (١/٤٥٧).

سألتموني عن غريبِ القرآن فالتمسوه في الشعر، فإن الشِّعْرَ ديوانُ العرب ».

وقال أبو عبيد في فضائله[1]: « ثنا هشيم عن حُصَيْن بن عبدالرحمن، عن عبيد الله بن عبدالله بن عتبة، عن ابن عباس أنه كان يُسْأَلُ عن القرآن فيُنْشِدُ فيه الشِّعْرَ».

قال أبو عبيد: « يعني كان يَسْتشهد به على التفسير ».

قلت: قد رُوِّينا عن ابنِ عباسٍ كثيراً من ذلك، وأَوْعَبُ ما رُوِّيناه عنه مسائلُ نافع بنِ الأزرقِ. وقد أخرج بعضَها ابنُ الأنباريِّ في كتاب « الوقف »[2]، والطبرانيُّ في « معجمه الكبير »[3].

وقد رأيتُ أَنْ أسوقَها هنا بتمامها لتُسْتفادَ.

أخبرني أبو عبدالله محمدُ بنُ عليٍّ الصالحيُّ بقراءتي عليه، عن أبي إسحاقَ التنوخيِّ، عن القاسم بنِ عساكرَ، أنا أبو نصرٍ محمدُ بنُ هبةِ الله الشيرازيُّ، أنا أبو المظفرِ محمدُ بن أسعدَ العراقيُّ، أنا أبو عليٍّ محمد

---

(١) (٢/ ١٧٣) ب: لغات القرآن وأيّ العرب أُنزل القرآن بلغته، ح٧٤٥ صحيح، رجاله ثقات.

(٢) (١/ ٧٦) لكنّ إسناده واه جدًّا، فيه محمد بن زياد اليشكري الميموني كذاب، كما في الميزان للذهبي (١/ ٥٥٢) برقم ٥٧٤٧.

(٣) (١٠/ ٢٤٨-٢٥٦)، ح ١٠٥٩٧، ضعيف جداً، في إسناده جويبر بن سعيد أبو القاسم الأزدي البلخي، متروك، كما تقدم، وبه ضعفه الهيثمي في مجمع الزوائد (٦/ ٣١٠) و (٩/ ٢٨٤).

ابنُ سعيدِ بن نبهانَ الكاتبُ، أنا أبو علي بن شاذانَ، حدثنا أبو الحسين عبدالصمد بن علي بن محمد بن مكرم المعروف بابن الطستي، ثنا أبو سهلٍ السَّريُّ بنُ سهلٍ الجُنْدَيْسابوريُّ، ثنا يحيى بنُ أبي عبيدةَ بحر بن فرّوخ المسكي، أنا سعد[1] بن أبي سعيدٍ، أنا عيسى بن / دأب عن حميدٍ الأعرجِ، ٢/٥٦ وعبدالله بنِ أبي بكرِ بن محمدٍ عن أبيه قال[2]: بينا عبدُالله بنُ عباسٍ جالسٌ بفِناءِ الكعبةِ، قد اكتنفه الناسُ يَسْألونه عن تفسيرِ القرآنِ، فقال نافعُ بنُ الأزرق لنجدةَ بنِ عُوَيْمِرٍ: «قم بنا إلى هذا الذي يجترئ على تفسير القرآن بما لا عِلْمَ له به». فقاما إليه فقالا: «إنَّا نريدُ أَنْ نسألَك عن أشياءَ مِنْ كتابِ اللهِ، فتفسِّرَها لنا، وتأتينا بمَصادقِه من كلام العرب؛ فإنَّ اللهَ إنما أنزل القرآنَ بلسانٍ عربيٍّ مبين». فقال ابن عباس: «سَلاني عما بدا لكما».

فقال نافع: «أخبرْني عن قولِ الله تعالى: ﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ عِزِينَ﴾» [المعارج:٣٧]، قال: «عِزين الحِلَقُ الرِّفاق»[3]، قال: «وهل تعرفُ العربُ ذلك؟» قال: «نعم، أما سمعت عَبيدَ بنَ الأبرصِ وهو يقول[4]:

فجاؤوا يُهْرَعون إليه حتى يكونوا حول مِنْبَرِه عِزينا

---

(١) ح، س: سعيد.

(٢) واه جداً في إسناده عيسى بن يزيد بن بكر بن دأب الليثي المدني، كان أخبارياً علامة نسابة، لكنّ حديثه واه، قال خلف الأحمر: «يضع الحديث» وقال البخاري وغيره: «منكر الحديث». انظر: الميزان للذهبي (٣/٣٢٧-٣٢٨) برقم ٦٦٢٥.

(٣) في س ب ع: «الرقاق»، والمثبت موافق لما في الدّر ٨/٢٨٥.

(٤) ليس في ديوانه، وهو في مسائل نافع ٨٥.

قال[1]: «أَخبرِني عن قوله: ﴿ وَٱبۡتَغُوٓاْ إِلَيۡهِ ٱلۡوَسِيلَةَ ﴾» [المائدة: ٣٥]، قال: «الوسيلةُ: الحاجة»، قال: «وهل تعرفُ العربُ ذلك؟» قال: «نعم، أما سمعتَ عنترةَ العبسيَّ، وهو يقولُ[2]:

إِن الرجالَ لهمْ إِليكِ وسيلةٌ إِنْ يَأْخذوك تكحَّلي وتَخَضَّبي

قال: «أَخْبرني عن قوله: ﴿ شِرۡعَةٗ وَمِنۡهَاجٗا ﴾» [المائدة: ٤٨]، قال: «الشِّرْعَةُ: الدين، والمِنْهاج: الطريق»، قال: «وهل تعرفُ العربُ ذلك»؟ قال: «نعم، أما سمعت أبا سفيانَ بنَ الحارث بنِ عبدِ المطلبِ وهو يقولُ[3]:

/ لقد نَطَقَ المأمونُ بالصدقِ والهُدى وبَيَّنَ للإِسلامِ دينًا ومَنْهجاً ٢/ ٥٧

قال: «أَخْبرني عن قوله ﴿ إِذَآ أَثۡمَرَ وَيَنۡعِهِۦٓ ﴾» [الأنعام: ٩٩]، قال: «نُضْجه وبَلاغه»، قال: «وهل تعرف العربُ ذلك»؟ قال: «نعم، أما سَمِعْتَ الشاعرَ يقول[4]:

إِذا ما مشَتْ وسْطَ النِّساءِ تَأَوَّدَتْ كما اهتزَّ غصنٌ ناعمُ النبت يانِعُ

---

(١) «المسألة في إيضاح الوقف، ولم يرمز له بـ«ك» على منهج المصنف.

(٢) ديوانه ٢٧٣ والمسائل ٨٦، ومجاز القرآن ١/ ١٦٥، وجامع البيان (٤/ ٦/ ٢٢٦) ١٠/ ٢٩٠ وإيضاح الوقف والابتداء ١/ ٨١، ويُنْسَب البيت أيضاً إلى خُزَز بن لوذانَ السدوسيّ.

(٣) المسائل ٨٧.

(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في المسائل ٨٧، و«تأوَّدت» أي: انعطفت.

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: «ورياشاً[(١)]» [الأعراف: ٢٦] قال: «الرِّياشُ: المالُ»، قال: «وهل تعرف العربُ ذلك»؟ قال: «نعم، أما سَمِعْتَ الشاعرَ يقول[(٢)]:

فَرِشْني بخيرٍ طالما قد بَرَيْتَني وخيرُ المَوالي مَنْ يَرِيْشُ ولا يَبْري

قال: «أخْبِرني عن قولِه: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ فِي كَبَدٍ﴾» [البلد: ٤]، قال: «في اعتدالٍ واستقامة» قال: «وهل تعرف العربُ ذلك»؟ قال: «نعم، أما سَمِعْتَ لبيدَ بنَ ربيعةَ وهو يقول[(٣)]:

ياعَيْنُ هلاَّ بَكَيْتِ أَرْبَدَ إذْ قُمْنا وقامَ الخُصومُ في كَبَدِ

قال: «أَخْبِرني عن قولِه: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ﴾» [النور: ٤٣]، قال: «السَّنَا: الضَّوء». قال: «وهل تعرف العرب ذلك»؟ قال: «نعم، أما سَمِعْتَ أبا سفيانَ بنَ الحارثِ يقول[(٤)]:

يَدْعُو إلى الحَقِّ لا يَبْغي به بَدَلاً يَجْلُو بضَوْءِ سَناهُ داجِيَ الظُّلَمِ

---

(١) على قراءة ابن عباس رضي الله عنه، والقراءة المتواترة ﴿وَرِيشًا﴾. انظر: البحر المحيط ٤ / ٢٨٢.

(٢) البيت لسويد بن الصامت الخزرجي، وهو في المسائل ٨٨، والسيرة ٢ / ٦٧، والبيان والتبيين ٤ / ٦٦، واللسان «ريش». وينسب أيضاً إلى عمير بن الحباب. وراش فلاناً: قَوَّاه وأعانه، وأصلح حاله. وبرى السهم: نحته، والمعنى: أَصْلِح حالي وأعِنِّي فأنا كالسهم الذي بُري، ولم يُوضع عليه الريش بعدُ. ويريش ولا يبري: أي ينفع ولا يضر.

(٣) ديوانه ١٦٠، المسائل ٧٤، والقرطبي ٢٠ / ٦٢، وشَرَحَ الطوسيُّ «كبد» في الديوان بقوله: «القيام على الأمر الشديد».

(٤) المسائل ٨٨، ودجا الليل: عَمَّتْ ظلمتُه.

قالَ: «أخبرني عن قوله: ﴿وَحَفَدَةً﴾» [النحل: ٧٢]، قال: «وَلَدُ الولد وهم الأَعْوانُ»، قال: «وهل تَعرِفُ العربُ ذلك»؟ قال: «نعم، أما [١٤٠] سمعت الشاعر / يقول(١):

حَفَدَ الوَلائِدِ حَولَهنَّ وأُسْلِمَتْ بأكُفِّهِنَّ أزِمَّةُ الأَجْمالِ

قال: «أَخْبرني عن قولِه: ﴿وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا﴾» [مريم: ١٣]، قال: «رحمةً من عندنا»، قال: / «وهل تَعرِفُ العربُ ذلك؟» قال: «نعم، أما سَمِعْتَ ٢/٥٨ طَرَفَةَ بنَ العبد يقول(٢):

أبا مُنْذرٍ أَفْنَيْتَ فاستَبِقْ بعضَنا حنانَيْك بعضُ الشرِّ أهونُ من بعض

قال: «أَخْبِرني عن قوله: ﴿أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾» [الرعد: ٣١]، قال: «أفلم يعلَمْ، بلغة بني مالكٍ»، قال: «وهل تَعْرف العربُ ذلك؟» قال: «نعم، أما سَمِعْتَ مالكَ بنَ عَوْفٍ يقول(٣):

لقد يَئِسَ الأقوامُ أني أنا ابْنُه وإن كنتُ عن أرضِ العشيرة نائيًا

---

(١) ينسب البيت لأمية بن أبي الصلت، وللأخطل، وكثير، وجميل، وليس في دواوينهم، وهو في المسائل ٣٩، والعين ٣/ ١٨٥، ومجاز القرآن ١/ ٣٦٤، ومعاني القرآن للأخفش ٢/ ٥٥١، والمعجم الكبير للطبراني ١٠/ ٢٥٠، وتهذيب اللغة ٤/ ٤٢٦، وغريب الحديث للهروي ٣/ ٣٧٤، والكشاف ٢/ ٦٢٠، واللسان «حفد». ومفرد «حَفَدَ»: حافد، وجمعه حَفَدَة وحَفَد وأحفاد، ويحتمل الذي يَحْفِد أي: يُسرع في الطاعة والخدمة، فيكون فعلاً وعلى هذا ضُبط «الولائد» بالضم أو بالنصب في المصادر، والزمام: المقود.

(٢) ديوانه ١٧٢، المسائل ٦٥، وجامع البيان ٩/ ١٦/ ٥٦، والقرطبي ١١/ ٨٧.

(٣) البيت لرباح بن عدي، وهو في المسائل ٧٠، وجامع البيان ١٦/ ٤٥٠ وفيه: «ألم يَيْئَس»، والقرطبي ٩/ ٣٢٠.

قال: «أَخْبرني عن قولِه: ﴿مَثْبُورًا﴾» [الإسراء: ١٠٢]، قال: «مَلْعُونًا محبوسًا من الخير»، قال: «وهل تَعْرِفُ العربُ ذلك»؟ قال: «نعم، أما سَمِعْتَ عبدَالله بنَ الزِّبَعْرَى، يقولُ(١):

إِذ أتاني الشيطانُ في سِنَةِ النَّو	مِ ومَنْ مالَ ميلَه مَثْبورُ

قال: «أَخْبرني عن قولِه: ﴿فَأَجَآءَهَا ٱلْمَخَاضُ﴾» [مريم: ٢٣]، قال: «أَلْجأها». قال: «وهل تعرف العرب ذلك»؟ قال: «نعم، أما سَمِعْت حسانَ بنَ ثابت يقول(٢):

إِذْ شَدَدْنا شَدَّةً صادقةً	فَأَجَأْناكمْ إلى سَفْحِ الجَبَلْ

قال: «أَخْبرني عن قولِه: ﴿نَدِيًّا﴾» [مريم: ٧٣]، قال: «النادي: المَجْلس، قال: «وهل تعرفُ العربُ ذلك»؟ قال: «نعم، أما سَمِعْتَ الشاعرَ يقول(٣):

يومانِ يومُ مَقاماتٍ وأنْدِيةٍ	ويومُ سَيْرٍ إلى الأعداءِ تَأْويبِ

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: «أثاثاً وريًّا»(٤)[مريم: ٧٤]، قال: «الأثاثُ:

---

(١) ديوانه ٣٦، والمسائل ٨٩، ومجاز القرآن ١/ ٣٩٢ وجامع البيان ٩/ ١٥/ ١٧٥ ورواية صدر البيت عنده: إذ أجاري الشيطان في سَنَن الغيّ. و«مثبور» وردت في (أ) «مثبوراً».

(٢) ديوانه ٦٧، والمسائل ٨٩.

(٣) البيت لسلامة بن جندل، وهو في ديوانه ٩٢، المسائل ٩٠، ومجاز القرآن ٢/ ١٠ والتأويب: الرجوع، أو الإمعان في السير الشديد.

(٤) قرأه بياء مشددة من غير همز أبو جعفر وقالون وابن ذكوان. انظر: النشر ١/ ٣٩٤، والإتحاف ٢/ ٢٠٣.

المتاع، والرِّيُّ من الشرابِ»، قال: «وهل تَعْرِفُ العربُ ذلك»؟ قال: «نعم، أما سَمِعْتَ الشاعرَ يقول(١):

كأنَّ على الحُمُولِ غَداةَ وَلَّوا ... مِن الرِّئْيِ الكريمِ من الأَثاثِ

/ قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿فَيَذَرُهَا قَاعًا صَفْصَفًا﴾» [طه: ١٠٦] ٢/٥٩

قال: «القاعُ: الأملس، والصَّفْصَف: المستوي». قال: «وهل تعرفُ العربُ ذلك»؟ قال: «نعم، أما سَمِعْتَ الشاعرَ يقول(٢):

بمَلْمومةٍ شَهْباءَ لو قَذَفُوا بها ... شَماريخَ مِنْ رَضْوَىٰ إذَنْ عاد صَفْصَفا

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ﴾» [طه: ١١٩] قال: «لا تَعْرَقُ فيها من شدة حَرِّ الشمس». قال: «وهل تعرفُ العربُ ذلك»؟ قال: «نعم، أما سمعتَ الشاعرَ يقول(٣):

رأَتْ رَجُلاً أَمّا إذا الشمسُ عارَضَتْ ... فيَضْحىٰ وأمَّا بالعَشِيِّ فيَخْصَرُ

---

(١) البيت لمحمد بن نمير الثقفي، وهو في المسائل ٩٠، ومجاز القرآن ١/٣٦٥، ومعاني القرآن للزجاج ٣/٣٤٢، واللسان «رأى» بصدر مختلف والحُمُول: الإبل وما عليها. والشعر من المهموز، في حين أن القراءة بتخفيف الهمز، وثمة روايات للبيت.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في المسائل ٩١: الشهباء: الكتيبة الكثيرة السلاح، الملمومة: المجتمعة المضموم بعضها إلى بعض، والشِّمْراخ: العِثكال عليه بُسْرٌ. ورضوى: جبل بين مكة والمدينة قرب ينبع.

(٣) البيت لعمر بن أبي ربيعة، وهو في ديوانه ٩٤، والمسائل ٩٢، والكامل ١/٩٨، وجامع البيان ٩/١٦/٢٢٣، واللسان ٨/٣٠. ويَخْصر: يبرد. وعارضت اعترضت في السماء وبدت حياله. «فيضحى»: من ضَحِيَ الرجل يضحى، إذا أصابه حر الشمس.

قال: «أَخْبِرني عن قولِه: ﴿لَّهُۥخُوَارٌ﴾» [طه: ٨٨] قال: «له صِياح».
قال: «وهل تعرف العربُ ذلك»؟ قال: «نعم، أما سَمِعْتَ قول الشاعر[١]:

كأنَّ بني معاويةَ بنِ بَكْرٍ ... إلى الإسلام صائحةٌ تَخُورُ

قال: «أخبِرْني عن قولِه: ﴿وَلَاتَنِيَافِى ذِكۡرِى﴾» [طه: ٤٢] قال: «لا تَضْعُفا عن أمري». قال: «وهل تعرف العربُ ذلك»؟ قال: «نعم، أما سَمِعْتَ قولَ الشاعر[٢]:

إني وجَدِّك ما وَنَيْتُ ولم أَزَلْ ... أبْغِي الفِكاكَ له بكلِّ سَبيلِ

قال: «أَخْبِرني عن قولِه: ﴿ٱلۡقَانِعَوَٱلۡمُعۡتَرَّ﴾» [الحج: ٣٦] قال: «القانع: الذي يَقْنَعُ بما أُعْطِي، والمُعْتَرُّ: الذي يَعْتَرُّ[٣] من الأبواب». قال: «وهل تعرف العربُ ذلك»؟ قال: «نعم، أما سمعتَ قول الشاعر[٤]:

على مُكْثِريْهِم حَقٌّ مَنْ يَعْتَريهِمُ ... وعند المُقِلِّين السَّماحَةُ والبَذْلُ

/ قال: «أَخبِرْني عن قولِه: ﴿وَقَصۡرٍمَّشِيدٍ﴾» [الحج: ٤٥] قال: «مَشيدٌ بالجِصِّ والآجُرِّ». قال: «وهل تعرفُ العرب ذلك»؟ قال: «نعم، أما سَمِعْتَ ٢/٦٠

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في المسائل ٩٢.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في المسائل٩٢، قوله: «وجدِّك» يحلف بحظِّ المخاطب. و«ما وَنَيْت»: ما ضَعُفْت أو ما قصَّرْتُ.

(٣) ع، ومطبوعة أبي الفضل: «يعترض الأبواب».

(٤) البيت لزهير وهو في ديوانه ١١٤، والمسائل ٩٣، والقرطبي ١٢ / ٦٥. والمعترُّ والمعتري واحد.

عديَّ بنَ زيدٍ يقول(1):

شــادَهُ مَــرْمــراً وجَلَّله كِلْـ سًــافللطَّيْـرِ في ذُراه وُكــورُ

قالَ: «أَخْبرني عن قولِه: ﴿ شُوَاظٌ ﴾» [الرحمن: ٣٥] قال: «الشُّواظ: اللَّهَبُ الذي لا دخانَ له».

قال: «وهل تعرفُ العربُ ذلك»؟ قال: «نعم، أما سَمِعْتَ قولَ أميةَ بنِ أبي الصّلتَ(2):

يَظَلُّ يَشُبُّ كِيْراً بعد كِيرٍ ويَنْفُخُ دائِبًا لَهَبَ الشُّواظِ

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾» [المؤمنون: ١] قال: «فازوا وسَعِدوا». قال: «وهل تعرف العربُ ذلك»؟ قال: «نَعم، أما سمعتَ قولَ لبيد بن ربيعةَ(3):

فاعْقِلي إن كنتِ لَمَّا تَعْقِلي ولَقَدْ أفلح مَنْ كان عَقَلْ

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿ يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِۦ مَن يَشَآءُ ﴾» [آل عمران: ١٣] قال: «يُقَوِّي». قال: «وهل تعرف العرب ذلك»؟ قال: «نعم، أما سَمِعْتَ

(١) ديوانه ٨٨، المسائل ٩٣، مجاز القرآن ٢/٥٣، الكامل ١٣٢ وجامع البيان ١٠/١٧/١٨٢ والمرمر: الرخام، والكلس: الطلاء من الجير.

(٢) صدره في المسائل ٩٣:

يمانيًّا يظَلُّ يَشُبُّ كِيْراً. وهو في ديوانه ٤١٥، وإيضاح الوقف للأنباري ١/٩٥، والمعجم الكبير للطبراني ١٠/٢٤٩، واللسان «شوظ» وينسب البيت أيضاً لأمية بن خلف، يشب: يوقد، والكير: ما يستخدمه الحداد للنفخ في النار.

(٣) ديوانه ١٧٧، والمسائل ٩٤.

قولَ حسانَ بن ثابت(١):

برجــالٍ لَسْــتُمُ أمــثــالَهُم		أيَّدوا جــبــريلَ نَصْــرًا فنَزَلْ

[١٤١ ط] قال: «أخْبِرْني / عن قولِه: ﴿ وَنُحَاسٌ ﴾» [الرحمن: ٣٥] قال: «هو الدُّخان الذي لا لَهَبَ فيه». قال: «وهل تعرف العربُ ذلك»؟ قال: «نعم، أما سَمعْتَ قول الشاعر(٢):

يُضِيْءُ كضوءِ سِراجِ السَّليـ		ـطِ لم يَجْعَلِ اللهُ فيه نُحاسا

قالَ ط: «أخبِرْني عن قولِه: ﴿ أَمْشَاجٍ ﴾» [الإنسان: ٢] قال: «اختلاطُ ماءِ الرجل وماءِ المرأة إذا وَقَعَ في الرَّحمِ». قال: «وهل تعرفُ العربُ ذلك»؟ قال: «نعم، أما سَمِعْتَ قولَ أبي ذُؤَيب(٣):

/ كأنَّ الرِّيْشَ والفُوْقَيْنِ منه		خِلالَ النَّصْلِ خالَطَه مَشِيجُ	٢/ ٦١

قالَ ط: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿ وَفُومِهَا ﴾» [البقرة: ٦١] قال: «الحِنْطة». قال: «وهل تعرفُ العربُ ذلك»؟ قال: «نعم، أما سمعتَ قولَ أبي مِحْجن

---

(١) ديوانه ٦٧، والمسائل ٩٤.

(٢) البيت للنابغة الجعدي، وهو في ديوانه ٨١، والمسائل ٣٧، ومجاز القرآن ٢/ ٢٤٥، والكامل ١/ ٤٧٧، وجامع البيان ١٣/ ٢٧/ ١٤١ وفيه: يَضُوء، والمعجم الكبير، ١٠/ ٢٤٩ منسوباً للنابغة الذبياني، وليس في ديوانه.

(٣) ديوان الهذليين ٣/ ١٠٤، والمسائل ٣٨، وجامع البيان ١٤/ ٢٩/ ٢٠٣ وفيه: «سيط به» مكان «خالطه» وهما بمعنى، والمعجم الكبير للطبراني ١٠/ ٢٤٩. الضمير في «منه» للسهم. وفُوقُ السهم: موضع الوتر، وهما فُوقان، وقد يؤنث فيقال: فُوقة وفوقتان.

الثقفي[1]:

قد كنتُ أَحْسَبُني كأَغْنى واحدٍ ... قَدِمَ المَدِينةَ عن زِراعةِ فُومِ

قال: «أَخْبِرْني عن قوله: ﴿وَأَنتُمْ سَامِدُونَ﴾» [النجم: ٦١] قال: «السُّمود: اللَّهْوُ والباطلُ». قال: «وهل تَعْرِفُ العربُ ذلك»؟ قال: «نعم، أما سمعتَ قولَ هُزَيْلَةَ بنت بكرٍ، وهي تبكي قومَ عادٍ[2]:

ليت عاداً قَبِلُوا الحَقْـ ... قَ ولم يُبْدُوا جُحوداً

قَيْلُ قُمْ فانظُرْ إليهمْ ... ثم ذَرْ عنك السُّمُودا

قال: «أَخْبِرْني عن قوله: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾» [الصافات: ٤٧] قال: «ليس فيها نَتْنٌ ولا كراهيةٌ كخَمْرِ الدنيا». قال: «وهل تعرفُ العربُ ذلك»؟ قال: نعم، أما سَمِعْتَ قولَ امرئ القيس[3]:

رُبَّ كأسٍ شَرِبْتُ لا غَوْلَ فيها ... وسَقَيْتُ النديمَ منها مِزاجا

قال: «أَخْبِرْني عن قوله: ﴿وَالْقَمَرِ إِذَا اتَّسَقَ﴾» [الانشقاق: ١٨] قال: «اتِّساقُه: اجتماعُه».

قال: «وهل تعرفُ العربُ ذلك»؟ قال: «نعم، أما سَمِعْتَ قول

---

(١) ديوانه ٥٢، والمسائل ٢٥٩، وجامع البيان (١/١/٣١١) ٢/١٢٩ وروايته:

قد كنت أغنى الناس شخصاً واحداً ... وَرَدَ المدينة ....

والمعجم الكبير ١٠/٢٥٣، والقرطبي ١/٤٢٥، واللسان: «فوم» وينسب البيت إلى أُحيحة بن الجلاح.

(٢) المسائل ٤١، والأضداد للأنباري ٤٣، والمعجم الكبير ١٠/٢٥٤.

(٣) ملحق ديوانه ٤٥٨، المسائل ٩٥.

طـرفـة(١):

إِن لـنـــا قــلائِـصًـــا نَـقــانِـقــا مُـسْـتَـوْسِـقـاتٍ لو يَـجِـدْنَ واسِـقـا

/ قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿ وَهُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾» [البقرة: ٢٥] قال: ٢/٦٢ «باقون لا يَخْرجون منها أبداً».

قال: «وهل تَعْرِفُ العربُ ذلك؟» قال: «نعم، أما سَمِعْتَ قولَ عديِّ بنِ زيدٍ(٢):

فَـــهل مِنْ خـــالدٍ إِمَّـــا هَلَكْنا وهـل بالموتِ يا لَلنـاسِ عـــارُ

قــال: «أَخْـبِـرْنـي عــن قـولِـه: ﴿ وَجِفَانٍ كَٱلْجَوَابِ ﴾» [سـبـأ: ١٣] قـال: «كـالحِياضِ الواسعة». قال: «وهل تَعْرِفُ العرب ذلك»؟ قال: «نعم، أما سَمِعْتَ قول طَرَفة(٣):

كَـــالجَـــوابي لاتَـني مُـــتْـــرَعَـــةً لِـقِـرَى الأَضْـيـافِ أو لِلمُـحْـتَـضِـرْ

(١) ملحق ديوانه ١٨، المسائل٤٣، مجاز القرآن ٢/٢٩١، الكامل ٣/١١٤٥، جامع البيان ١٥/٣٠/١٢٠-١٢١، أنشد عجز البيت عند قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّيْلِ وَمَا وَسَقَ ﴾، إيضاح الوقف ١/٦٦ أورد عجز البيت عند قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّيْلِ وَمَا وَسَقَ ﴾ وأورد في ص١/٩٦ البيت كاملاً عند قوله تعالى: ﴿ إِذَا ٱتَّسَقَ ﴾، المعجم الكبير ١٠/٢٥٥، اللسان: «وسق» مجمع الزوائد ٦/٣٠٨، وعُزي إلى ابن صِرْمة الأنصاري، وأبي طالب، والعجاج في ملحق ديوانه ٢/٣٠٧ وفي حاشية (أ) إلى جانب «واسقاً»: «سائقاً» وهو الذي في المصادر، والنقانق: ج نِقْنِق، وهو الظَّليم «ذكَر النَّعام» والقلائص: ج قَلوص، وهي الفتية من الإبل.

(٢) ذيل ديوانه ١٣٢، والمسائل ٩٥، والشعر والشعراء ٢٢٩.

(٣) ديوانه ٦٦، والمسائل ٩٦، «لاتني»: لا تزال.

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿ فَيَطْمَعَ ٱلَّذِى فِى قَلْبِهِۦ مَرَضٌ ﴾» [الأحزاب: ٣٢] قال: «الفُجور والزِّنىٰ».

قال: «وهل تعرفُ العربُ ذلك؟» قال: «نعم، أما سَمِعْتَ قول الأعشى[(١)]:

حافِظٌ للفَرْجِ راضٍ بالتُّقَىٰ ليس مِمَّن قلبُه فيه مَرَضْ

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿ مِّن طِينٍ لَّازِبٍ ﴾» [الصافات: ١١] قال: «المُلْتَزِق»[(٢)] قال: «وهل تعرف العربُ ذلك؟» قال: «نعم، أما سَمِعْتَ قول النابغة[(٣)]:

فلا يَحْسَبُون الخيرَ لا شَرَّ بعده ولا يَحْسَبون الشرَّ ضَرْبة لازِبِ

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿ أَندَادًا ﴾» [البقرة: ٢٢] قال: «الأشباهُ والأمثال». قال: «وهل تعرف العربُ ذلك؟» قال: «نعم، أما سَمِعْتَ قول لبَيد بن ربيعة[(٤)]:

أَحْمَدُ اللهُ فلا نِدَّ له بيدَيْه الخيرُ، ما شاءَ فعلْ

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿ لَشَوْبًا مِّنْ حَمِيمٍ ﴾» [الصافات: ٦٧] قال: «الخَلْط: الحميم والغَسَّاق».

---

(١) ليس في ديوانه، وهو في المسائل ٩٦.

(٢) (م): «المنتن»، والمثبت موافق لما في المصادر.

(٣) ديوانه ٦٤، والمسائل٩٧، ومجاز القرآن ٢/١٦٧، جامع البيان ١٢/٢٣/٤٢.

(٤) ديوانه ١٧٤، والمسائل ٩٧.

قال: «وهل تَعْرِفُ العربُ ذلك؟» قال: «نعم، أما سمعت قول الشاعر[1]:

تلك المكارمُ لا قَعْبانِ مِنْ لَبَنٍ شِيبَا بماءٍ فعادا بَعْدُ أَبْوالا

قال: «أَخْبِرْني عن قوله: ﴿عَجِّل لَّنَا قِطَّنَا﴾» [صٓ: ١٦] قال: «القِطُّ: الجزاء». قال: «وهل تعرف العربُ ذلك؟» قال: «نعم، أما سَمِعْتَ قولَ الأعشى[2]:

/ ولا المَلِكُ النُّعمانُ يومَ لَقِيتُهُ بنعمتِه يُعْطي القُطوطَ ويُطْلِقُ ٢/٦٣

قال: «أَخْبِرْني عن قوله: ﴿مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ﴾» [الحجر: ٢٦] قال: «الحَمَأ: السَّواد، والمسنون: المُصَوَّر». قال: «وهل تعرفُ العربُ ذلك؟» قال: «نعم، أما سَمِعْتَ قولَ حمزةَ بن عبدالمطلب[3]:

أَغَرُّ كأنَّ البدرَ سُنَّةُ وَجْهِهِ جَلا الغَيْمَ عنه ضَوْءُه فتَبَدَّدا

قال: «أَخْبِرْني عن قوله: ﴿ٱلْبَآئِسَ ٱلْفَقِيرَ﴾» [الحج: ٢٨] قال: «البائسُ: الذي لا يجدُ شيئًا مِنْ شدةِ الحالِ». قال: «وهل تَعْرِف العربُ

---

(١) البيت لأبي الصلت الثقفي، أو أمية بن أبي الصلت في ديوانه ٤٥٩، أو النابغة الجَعْدي في ديوانه ١١٢، وهو في المسائل ٩٨. و«القَعْب»: قدحٌ ضخمٌ غليظ، و«شِيباً»: خُلطاً.

(٢) ديوانه ٢١٩، والمسائل ٩٩، ومجاز القرآن ٢/١٧٩ وجامع البيان ١٢/٢٣/١٣٤ وفيه: «ويأفق» مكان «ويطلق» أي: يفضّل بعض الناس في الجوائز على بعض.

(٣) البيت في المسائل ١٠٠.

ذلك؟» قال: «نعم، أما سَمعْتَ قولَ طرفة[1]:

يَغْشاهُمُ البائسُ المُدَفَّع والضْـ ... ـيفُ وجارٌ مجاورٌ جُنُبُ

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿مَّآءً غَدَقًا﴾» [الجن: ١٦] قال: «كثيراً جاريًا».

قال: «وهل تعرفُ العربُ ذلكَ؟» قال: «نعم، أما سَمِعْتَ قولَ الشاعر[2]:

تُدْنِي كَراديسَ مُلْتَفًّا حدائقُها ... كالنَّبْت جادَتْ بها أنهارُها غَدَقا

[١٤٢] قال: / «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿بِشِهَابٍ قَبَسٍ﴾» [النمل: ٧] قال: «شُعْلَةٌ من نارٍ يقْتَبِسون منه».

قال: «وهل تعرفُ العربُ ذلكَ؟» قال: «نعم، أما سَمعْتَ قولَ طَرفة[3]

هَمٌّ عَراني فَبِتُّ أَدْفَعُهُ ... دونَ سُهادي كشُعلةِ القَبَسِ

قال: «أخبرني عن قولِه: ﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾» [البقرة: ١٠] قال: «الأليمُ: الوَجيع». قال: «وهل تعرف العرب ذلك؟» قال: «نعم، أما سَمعْتَ قولَ الشاعر[4]:

نامَ مَنْ كانَ خَلِيًّا مِنْ أَلَمْ ... وبَقِيْتُ الليلَ طُولاً لم أَنَمْ

---

(١) ديوانه ١٤٠، والمسائل ١٠٠، والمُدَفَّع: الذي يتدافعه الحي.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في المسائل ١٠٠.
الكردوس: كل عظم تام ضخم. وقد شبهت العرب طائفة الخيل به لاجتماعها وعظمها. ويشبّه الشاعر به في البيت ما تجمع وتكدّس على هذا العذق.
والتكردس: الانقباض واجتماع بعضه إلى بعض. انظر: اللسان «كردس».

(٣) ديوانه ١٦٥، والمسائل ١٠١.

(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في المسائل ١٠٢.

/ قال: «أَخبِرْني عن قولِه: ﴿ وَقَفَّيْنَا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم ﴾» [المائدة: ٤٦] قال: ٢/٦٤ «أَتْبَعْنا على آثارِ الأنبياء، أي: بَعَثْنا».

قال: «وهل تعرفُ العربُ ذلك»؟ قال: «نعم، أما سَمِعْت قول عَدِيِّ بن زيد(١):

يومَ قـفَّتْ عِـيْـرُهم مِنْ عـيـرِنا ... واحـتـمـالُ الحيِّ في الصُبْح فَلَقْ

قـال: «أَخْـبِـرْني عن قـولِه: ﴿ إِذَا تَرَدَّىٰٓ ﴾» [الليل: ١١] قـال: «إذا مـات وتَرَدَّى في النار».

قال: «وهل تعرفُ العربُ ذلك»؟ قال: «نعم، أما سَمِعْتَ قولَ عديٍّ ابن زيد(٢):

خَطَفَـتْـه مَنِيَّـةٌ فـتَـردَّىٰ ... وهْوُ في المُلْك يأمُل التَّعْميرا

قال: «أَخْبِرْني عن قوله: ﴿ فِي جَنَّٰتٍ وَنَهَرٍ ﴾» [القمر: ٥٤] قال: «النَّهَرُ: السَّعَة». قال: «وهل تَعْرِفُ العربُ ذلك»؟ قال: «نعم، أما سَمِعْتَ قولَ لبيدِ بن ربيعة(٣):

مَلَكْتُ بها كَفِّي فأَنْهَرْتُ فَتْقَها ... يَرَىٰ قائمٌ مِنْ دونِها ما وراءَها

قـالَ: «أَخْـبِـرْني عن قـولِه: ﴿ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ ﴾» [الرحمن: ١٠] قـال:

---

(١) ذيل ديوانه ١٤٨، والمسائل ١٠٢.

(٢) ديوانه ٦٤، والمسائل ١٠٣.

(٣) نُسِب للبيد في سؤالات نافع، وليس في ديوانه، والصواب أنه لقيس بن الخطيم، وهو في ديوانه ٨، والمسائل ١٠٣، وتفسير غريب القرآن ٤٣٥.

« الخَلْق » . قال : « وهل تعرفُ العربُ ذلك؟ » قال : « نعم، أما سَمِعْتَ قولَ لبيدِ بن ربيعة[1] :

فإنْ تَسْأَلينا فِيمَ نحنُ فإننا عصافيرُ مِنْ هذا الأنامِ المُسَحَّرِ

يعني : المخلوق » .

قال : « أَخْبِرْني عن قوله : ﴿ أَن لَّن يَحُورَ ﴾ » [الانشقاق : ١٤] قال : « أن لن[2] يَرْجِعَ، بلغة الحبشة » .

قال : « وهل تَعْرِفُ العربُ ذلك؟ » قال : « نعم، أما سَمِعْتَ قولَ الشاعرِ[3] :

وما المَرْءُ إلا كالشِّهاب وضَوْئِه يَحُور رَماداً بعد إذ هو ساطعُ

قال : « أَخْبِرْني عن قوله : ﴿ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَلَّا تَعُولُواْ ﴾ » [النساء : ٣] قال : « أَجْدَرُ ألاّ تميلوا » .

قال : « وهل تعرفُ العربُ ذلك؟ » قال : « نعم، أما سَمِعْتَ قولَ الشاعر[4] :

/ إنَّا تَبِعْنا رسولَ الله واطَّرَحُوا قولَ النبيِّ وعالُوا في الموازينِ

---

(١) ديوانه ٥٦، المسائل ١٧٢، وجامع البيان ١١ / ١٩ / ١٠٣ ونسبه في « المعجم الكبير » ١٠ / ٢٥٠ إلى أمية بن أبي الصلت، والسؤال فيه عن : « المسحرين » وليس عن : « الأنام » .

(٢) (أ) : « لم » والتصويب من بقية النسخ والمصادر.

(٣) البيت للبيد، وهو في ديوانه ١٦٩، المسائل ٥٥، والمعجم الكبير ١٠ / ٢٥١، القرطبي ١٩ / ٢٧٣ .

(٤) البيت للمُبْرِق عبدالله بن الحارث السهمي، وهو في المسائل ١٠٤، والقرطبي ٥ / ٢١، واللسان « عول » .

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿وَهُوَ مُلِيمٌ﴾» [الصافات: ١٤٢] قال: «المُسيْء، المُذْنب». ٦٥/٢

قال: «وهل تعرفُ العربُ ذلك»؟ قال: «نعم، أما سَمِعْتَ قولَ أمية بنِ أبي الصلت[١]:

من الآفاتِ ليس لها بأَهْلٍ ولكنَّ المُسِيْءَ هو المُلِيمُ

قال: «أَخْبِرْني عن قوله: ﴿إِذْ تَحُسُّونَهُم﴾» [آل عمران: ١٥٢] قال: «تَقْتلونهم». قال: «وهل تَعْرِفُ العربُ ذلك»؟ قال: «نعم، أما سَمِعْتَ قول الشاعر[٢]:

ومِنَّا الذي لاقى بسيفِ محمدٍ فحَسَّ به الأعداءَ عُرْضَ العساكرِ

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿مَآ أَلْفَيْنَا﴾» [البقرة: ١٧٠] قال: «يعني وَجَدْنا». قال: «وهل تعرفُ العربُ ذلك»؟ قال: «نعم، أما سَمِعْتَ قولَ نابغةِ بني ذبيان[٣]:

فَحَسَّبُوه فَأَلْفَوْه كما زعَمتْ تِسعًا وتسعين لم تَنْقُصْ ولم تَزِدِ

---

(١) ديوانه ٤٨٠، المسائل ٤٩، وإيضاح الوقف ١/٩٨، المعجم الكبير ١٠/٢٥٠. وفي الأصول: «بريء من الآفات»، وهذه الزيادة ينكسر بها البيت عروضياً.

(٢) البيت لحسان بن ثابت وليس في ديوانه في المسائل ٥٩، وجامع البيان ٩/١٥/٢٨، والبحر ٦/٣، والمسألة في المعجم الكبير ١٠/٢٥٦ باختلاف في الشاهد من الشعر.

(٣) ديوانه ١٦، والمسائل ١٠٤.

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿ جَنَفًا ﴾» [البقرة: ١٨٢] قال: «الجَوْرُ والمَيْلُ في الوصيَّة».

قال: «وهل تعرفُ العربُ ذلك»؟ قال: «نعم، أما سَمِعْتَ قولَ عديٍّ بنِ زيد(١):

وأمُّكَ يانُعْمانُ في أخَواتِها يَأْتِين ما يأتِيْنه جَنَفا

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿ بِٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ ﴾» [الأنعام: ٤٢] قال: «البَأْساء: الخِصْبُ، والضَّرَّاء: الجَدْبُ». قال: «وهل تعرفُ العربُ ذلك»؟ قال: «نعم، أما سمعتَ قولَ زيدِ بن عمرو(٢):

إنَّ الإلَه عزيزٌ واسعٌ حَكَمٌ بكفِّه الضُّرُّ والبَأْساءُ والنِّعَمُ

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿ إِلَّا رَمْزًا ﴾» [آل عمران: ٤١] قال: «الإشارةُ باليدِ، والوَحْيُ بالرأس».

قال: «وهل تَعْرِفُ العربُ ذلك»؟ قال: «نعم، أما سَمِعْتَ قول الشاعر(٣):

/ ما في السماءِ من الرَّحْمن مُرْتَمَزٌ إلا إليه وما في الأرضِ مِنْ وَزَرِ ٢/٦٦

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿ فَقَدْ فَازَ ﴾» [آل عمران: ١٨٥] قال: «سَعِد ونجا». قال: «وهل تَعْرِفُ العربُ ذلك»؟ قال: «نعم، أما سَمِعْتَ

(١) ليس في ديوانه، وهو في المسائل ١٠٥، والشطر الثاني مكسور.

(٢) المسائل ١٠٥.

(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في المسائل ١٠٦، وإيضاح الوقف ١/ ٧٩ وفيه: «من رَمَزٍ» بدلاً من «مرتمز»، وضبطت بكسر الميم في المسائل.

قول عبدالله بن رواحة[1].

وعسىٰ أَنْ أفوزَ ثُمَّتَ أَلْقىٰ حُجَّةً أتَّقِي بها الفَتّانا

قال: «أَخْبِرْني عن قوله: ﴿سَوَآءِۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾» [آل عمران: ٦٤] قال: «عَدْلٌ». قال: «وهل تَعْرِفُ العربُ ذلك؟» قال: «نعم، أما سَمِعْتَ قولَ الشاعرِ[2]:

تلاقَيْنا فقاضَيْنا سَواءً ولكنْ جَرَّ عن حالٍ بحالِ

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ﴾» [الشعراء: ١١٩] قال: «السفينة المُوْقَرَةُ الممتلئة».

[١٤٣] قال: «وهل تعرفُ / العربُ ذلك؟» قال: «نعم، أما سَمِعْتَ قول عَبِيْد ابن الأبرص[3]:

شَحَنَّا أَرْضَهمْ بالخيلِ حتى تركناهُمْ أذلَّ مِنَ الصِّراطِ

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿زَنِيمٍ﴾» [القلم: ١٣] قال: «ولد الزنى».

قال: «وهل تعرف العرب ذلك؟» قال: «نعم، أما سمعتَ قولَ الشاعر[4]:

زَنِيمٌ تداعَتْه الرجالُ زيادةً كما زِيد في عَرْض الأَديمِ الأكارِعُ

---

(١) المسائل ١٠٦.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في المسائل ١٠٧.

(٣) ليس في ديوانه، وهو في المسائل ١٠٧، وجامع البيان (١/١/٧٣) ١/١٧٠، وفيه «صبحنا» والدر المصون ١/٦٤، وينسب لأبي ذؤيب، وليس في ديوان الهذليين.

(٤) البيت للخطيم التميمي، وهو في المسائل ١٠٧، والسيرة ١/٣٨٦، واللسان «زنم» والكُراع: ما دون الركبة إلى الكعب.

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿ طَرَآئِقَ قِدَدًا ﴾» [الجن: ١١] قال: «المنقطعةُ في كل وجه».

قال: «وهل تعرف العربُ ذلك»؟ قال: «نعم، أما سمعت قول الشاعر[1]:

ولقد قُلتُ وَزَيدٌ حاسِرٌ يومَ ولَّتْ خيلُ زيد قِدَدَاً

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ ﴾» [الفلق: ١] قال: «الصبحُ إِذا انْفَلَقَ / مِنْ ظُلْمة الليل». ٦٧/٢

قال: «وهل تعرفُ العربُ ذلك»؟ قال: «نعم، أما سَمِعْتَ قول زهيرِ بنِ أبي سُلْمَى[2]:

الفارجُ الهمِّ مَسدولاً عَساكِرُهُ كما يُفَرِّجُ غَمَّ الظُّلمَةِ الفَلَقُ

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿ خَلَٰقٍ ﴾» [البقرة: ٢٠٠] قال: «نصيب».

قال: «وهل تعرفُ العربُ ذلك»؟ قال: «نعم، أما سمعتَ قولَ أميةَ بن أبي الصلت[3]:

يَدْعُون بالوَيْلِ فيها لا خَلاقَ لهمْ إلا سَرابيلُ مِنْ قِطْرٍ وأَغْلالِ

---

(١) البيت للبيد، وليس في ديوانه، وهو في المسائل ١٠٨، والقرطبي ١٩/١٦. وحاسر: أي: لا عمامة على رأسه، ولا درع عليه.

(٢) ليس في ديوانه، وينسب إلى لبيد، وليس في ديوانه كذلك وهو في المسائل ٦٠، والمعجم الكبير ١٠/٢٥٠، وعساكر الهم: ما ركب بعضه بعضاً وتتابع.

(٣) ديوانه ٤٣٨، والمسائل ١٠٩، وجامع البيان (١/١/٤٦٦) ٢/٤٥٤.

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿ كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ ﴾» [البقرة: ١١٦] قال: «مُقِرُّون». قال: «وهل تعرفُ العربُ ذلك»؟ قال: «نعم، أما سَمِعْتَ قولَ عديِّ بنِ زيد(١):

قـانتـاً لله يَرْجُـو عَـفْـوَه	يومَ لا يُكْفَرُ عبدٌ ما ادَّخَرْ

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿ جَدُّ رَبِّنَا ﴾» [الجن: ٣] قال: «عَظَمة ربنا». قال: «وهل تعرفُ العربُ ذلك؟» قال: «نعم، أما سمعتَ قولَ أميةَ بنِ أبي الصلت(٢):

لك الحمدُ والنَّعْماء والمُلكُ ربَّنا	فلا شيءَ أعلى منك جَدًّا وأَمْجَدُ

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿ حَمِيمٍ ءَانٍ ﴾» [الرحمن: ٤٤] قال: «الآني: الذي انتهى طَبْخُه وحرّه». قال: «وهل تعرفُ العربُ ذلك»؟ قال: «نعم، أما سمعتَ قولَ نابغةِ بني ذبيانَ(٣):

وتُخْضَبْ لِحْيَةٌ غَدَرَتْ وخانَتْ	بأحمرَ مِنْ نَجيعِ الجوفِ آنِ

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿ سَلَقُوكُم بِأَلْسِنَةٍ حِدَادٍ ﴾» [الأحزاب: ١٩] قال: «الطَّعن باللسان». قال: «وهل تعرفُ العربُ ذلك»؟ قال: «نعم، أما

---

(١) ديوانه ٦١ وصدره فيه: مُؤْمِنُ الصدرِ يُرَجِّي عِتْقَه.
وهو في المسائل ١٠٩.

(٢) ديوانه ٣٦٧، والمسائل ٤٨، والمسألة في المعجم الكبير ١٠/٢٥٤ باختلاف الشاهد.

(٣) ديوانه ١٤٩، والمسائل ٤٥، ومجاز القرآن ٢/٢٤٥، وجامع البيان ١٣/٢٧/١٤٤، والمعجم الكبير ١٠/٢٥١. ونجيع الجوف: دم الجوف.

سَمِعْتَ قولَ الأعشى(١):

فيهمُ الخِصْبُ والسَّماحَةُ والنَّجْـ ـدةُ فيهمْ والخاطِبُ المِسْلاقْ

/ قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿وَأَكْدَىٰٓ﴾» [النجم: ٣٤]، قال: «كَدَّرَه بمَنِّه». قال: «وهل تعرفُ العربُ ذلك»؟ قال: «نعم، أما سمعتَ قول الشاعر(٢): ٢/٦٨

فأعطى قليلاً ثم أَكْدَى بمَنِّه ومَنْ يَنْشُرِ المعروفَ في الناسِ يُحْمَدِ

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿لَا وَزَرَ﴾» [القيامة: ١١]، قال: «الوَزَرُ: المَلْجَأ». قال: «وهل تعرفُ العربُ ذلك»؟ قال: «نعم، أما سَمِعْتَ قولَ عمرِو بن كُلْثوم(٣):

لَعَمْرُك ما إنْ له صُحْرَةٌ لَعَمْرُك ما إنْ له مِنْ وَزَرْ

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿قَضَىٰ نَحْبَهُۥ﴾» [الأحزاب: ٢٣] قال: «أَجَلُه الذي قُدِّر له». قال: «وهل تعرفُ العربُ ذلك»؟ قال: «نعم، أما سَمِعْتَ قولَ لبيدِ بن ربيعةَ(٤):

ألا تسألان المَرْءَ ماذا يُحاولُ أَنَحْبٌ فيُقْضى أم ضلالٌ وباطلُ

---

(١) ديوانه ٢١٥، وفيه «المصلاق»، والمسائل ١١٠، والصحاح «سلق» وفيه «السَّلَّاق» والقرطبي ١٤/١٥٤. والصَّلْقُ: الصوت الشديد، والمِسْلاق: الخطيب البليغ.

(٢) البيت للحطيئة، وليس في ديوانه، وهو في المسائل ١١٠، والقرطبي ١٧/١١٢. وفي (أ): «أعطى».

(٣) ويُنسب لابن الذِّئبة الثقفي، وهو في المسائل ٦٩. الصُّحرة: المتَّسع.

(٤) ديوانه ٢٥٤، والمسائل ١١١، والقرطبي ١٤/١٥٨.

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿ذُو مِرَّةٍ﴾» [النجم: ٦]، قال: «ذو شِدَّةٍ في أمر الله». قال: «وهل تعرفُ العربُ ذلك»؟ قال: «نعم، أما سمعتَ قولَ نابغةِ بني ذبيانَ[١]:

.... وَهْنًا قِـرى ذي مِـرَّة حـازمِ

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿ٱلْمُعْصِرَٰتِ﴾» [النبأ: ١٤]، قال: «السَّحابةُ يَعْصِرُ بعضُها بعضاً، فيَخْرجُ الماءُ مِنْ بينِ السحابَتَيْن»، قال: «وهل تعرف العرب ذلك»؟ قال: «نعم، أما سَمِعْتَ قول النابغة[٢]:

تَجُرُّ بها الأَرْواحَ مِنْ بينِ شَمْأَلٍ وبين صَباها الـمُعْصِراتُ الدَّوامِسُ

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿سَنَشُدُّ عَضُدَكَ﴾» [القصص: ٣٥]، قال: «العَضُد: الـمُعينُ النَّاصرُ». قال: «وهل تعرف العربُ ذلك»؟ قال: «نعم، أما سمعت قول النابغة[٣]:

/ في ذمَّةٍ من أبي قابوسَ مُنْقِذَةٍ للخائفين ومَنْ ليسَتْ له عَضُدُ ٦٩/٢

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿فِي ٱلْغَٰبِرِينَ﴾» [الشعراء: ١٧١]، قال: «في الباقين». قال: «وهل تعرفُ العربُ ذلك»؟ قال: «نعم، أما سَمِعْتَ قولَ

---

(١) صدره: قد كنتُ أَقْرِيه إذا ضافني.

وليس في ديوانه، وهو في المسائل١١١. والوهن: نحو من نصف الليل.

(٢) ليس في ديوانه، وهو في المسائل١١١. والدَّوامس: العظام.

(٣) ليس في ديوانه، وهو في المسائل١١٢.

عَبِيْد بن الأبرص(1):

ذهبوا وخَلَّفَني الـمُخَلِّفُ فيهمُ فكأنَّني في الغابرين غريبُ

قال(2): «أَخبِرْني عن قولِه: ﴿ فَلَا تَأْسَ ﴾» [المائدة: 26، 68]، قال: «لاتَحزَن». قال: «وهل تعرفُ العربُ ذلك»؟ قال: «نعم، أما سَمِعْتَ قولَ امرئِ القيسِ(3):

وُقوفاً بها صَحْبي عليَّ مَطِيَّهمْ يقولون: لا تَهلِكْ أسىً وتَجَمَّلِ

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿ يَصْدِفُونَ ﴾» [الأنعام: 46]، قال: «يُعْرِضون عن الحق»، قال: «وهل تعرفُ العربُ ذلك»؟ قال: «نعم، أما سمعتَ قولَ أبي سفيانَ(4):

[144] / عجبتُ لحِلْمِ الله عَنَّا وقد بَدا له صَدْفُنا عن كل حقٍّ مُنَزَّلِ

قال: «أَخبِرْني عن قولِه: ﴿ أَن تُبْسَلَ ﴾» [الأنعام: 70]، قال: «تُحْبَس» قال: «وهل تعرفُ العربُ ذلك»؟ قال: «نعم، أما سَمِعْتَ قولَ زهيرٍ(5):

وفارَقَتْك برَهْنٍ لا فِكَاكَ له يومَ الوَداعِ فقَلْبي مُبْسَلٌ غَلِقا

---

(1) ليس في ديوانه، وهو في المسائل 113.

(2) المسألة في المعجم الكبير ولم يرمز لها بـ «ط».

(3) ديوانه 9، المسائل 174، ومجاز القرآن 1 / 171، وجامع البيان (4/6/185 10 / 200)، والمسألة في المعجم الكبير 10 / 250 باختلاف في الآية والشاهد من الشعر.

(4) وهو أبو سفيان بن الحارث بن عبدالمطلب، والبيت في المسائل 113. وقوله: «الحلم» ورد في ب ع، ح، ر «لحكم» وقوله: «عنَّا» ورد في «ع» فينا.

(5) ديوانه 33، المسائل 114، والصحاح «غلق». وقوله: «غلقا» حال من الضمير في «مُبْسَل».

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿فَلَمَّآ أَفَلَتْ﴾» [الأنعام: ٧٨]، قال: «زالت الشمسُ عن كَبِد السماء، أما سمعت قولَ كعبِ بنِ مالكٍ[١]:

فتغيَّرَ القَمَرُ المنيرُ لفَقْدِه والشمسُ قد كَسَفَتْ وكادت تَأْفُلُ

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿كَٱلصَّرِيمِ﴾» [القلم: ٢٠]، قال: «الذاهب، أما سمعتَ قولَ الشاعرِ[٢]:

/ غَدَوْتُ عليه غُدْوَةً فوجَدْتُه قُعوداً لديه بالصَّريمِ عَواذِلُهْ ٢/٧٠

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿تَفْتَؤُاْ﴾» [يوسف: ٨٥]، قال: «لا تزال، أما سمعتَ قولَ الشاعرِ[٣]:

لعمرك ماتَفْتَا تَذَكَّرُ خالداً وقد غاله ما غالَ تُبَّعَ مِنْ قبلُ

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ﴾» [الإسراء: ٣١]، قال: «مخافةَ الفقرِ، أما سَمِعْتَ قولَ الشاعرِ[٤]:

وإِني على الإِملاق ياقومِ ماجدٌ أُعِدُّ لأضيافي الشِّواءَ المُضَهَّبا

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿حَدَآئِقَ﴾» [النمل: ٦٠]، قال: «البساتين، أما سَمِعْتَ قولَ الشاعرِ[٥]:

بلادٌ سَقاها اللهُ أمَّا سهولُها فَقَضْبٌ ودُرٌّ مُغْدِقٌ وحدائقُ

(١) ديوانه ٢٦١، والمسائل ١١٤.

(٢) البيت لزهير في ديوانه ١٤٠، والمسائل ٥٠.

(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في المسائل ١١٥.

(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في المسائل١١٥. ولحم مُضَهَّب: مَشْوِيّ على النار، ولم ينضج.

(٥) لم أهتد إلى قائله، وهو في المسائل١١٥. والقضب: ضرب من الشجر.

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿مُّقِيتًا﴾» [النساء: ٨٥]، قال: «قادراً مُقْتدراً، أما سَمعْتَ قولَ أحيحة الأنصاري(١):

وذي ضِغْنٍ كَفَفْتُ النفسَ عنه وكنتُ على مَساءتِه مُقيتاً

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿وَلَا يَـُٔودُهُۥ﴾» [البقرة: ٢٥٥] قال: «لا يُثْقِلُه، أما سَمعْتَ قولَ الشاعر(٢):

يُعْطي المِئين ولا يَؤُدْهُ حَمْلُها مَحْضُ الضَّرائبِ ماجدُ الأَخْلاقِ

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿سَرِيًّا﴾» [مريم: ٢٤]، قال: «النهر الصغير، أما سَمعْتَ قول الشاعر(٣):

سَهْلُ الخليقة ماجِدٌ ذو نائلٍ مِثْلُ السَّرِيِّ تَمُدُّه الأنهارُ

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿وَكَأْسًا دِهَاقًا﴾» [النبأ: ٣٤]، قال: «مَليءٌ، أما سمعتَ قولَ الشاعر(٤):

/ أتانا عامرٌ يرجو قِرانا فأَتْرَعْنا له كأساً دهاقاً ٢/ ٧١

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿لَكَنُودٌ﴾» [العاديات: ٦] قال: «كَفُورُ النِّعمةِ،

---

(١) المسائل٥٩، وإيضاح الوقف ١/ ٨٠، والمعجم الكبير ١٠/ ٢٥٢، وينسب في جامع البيان (٤/ ٥/ ١٨٨) ٨/ ٥٨٤. واللسان «قوت»، والقرطبي ٥/ ٢٩٦، والبحر المحيط ٣/ ٣٠٣ إلى الزبير بن عبدالمطلب.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في المسائل ١١٦، والضرائب: ج ضريبة وهي السَّجيَّة.

(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في حاشية المسائل ٧٢، وإيضاح الوقف ١/ ٩٠.

(٤) البيت لخداش بن زهير، وهو في المسائل ٧١.

وهو الذي يأكلُ وحدَه، ويمنعُ رِفْدَه، ويُجِيع عَبْدَه، أما سمعتَ قولَ الشاعر[١]:

شَكَرْتُ له يومَ العُكاظ نَوالَهُ ولم أكُ للمعروفِ ثَمَّ كَنُودا

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿فَسَيُنْغِضُونَ﴾» [الإسراء: ٥١] قال: «يُحَرِّكُون رؤوسَهم استهزاءً.

أما سمعتَ قول الشاعر[٢]:

أَتُنْغِضُ لي يومَ الفَخارِ وقد تَرى خُيولاً عليها كالأُسودِ ضَواريا

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿يُهْرَعُونَ﴾» [هود: ٧٨] قال: «يُقْبِلون إليه بالغضب. أما سَمِعْتَ قول الشاعر[٣]:

أتَوْنا يُهْرَعُون وهُم أُسارى نَسُوقُهُمُ على رَغْمِ الأنوفِ

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿بِئْسَ ٱلرِّفْدُ ٱلْمَرْفُودُ﴾» [هود: ٩٩] قال: «بئس اللعنةُ بعد اللعنة. أما سَمِعْتَ قول الشاعر[٤]:

لا تَقْذِفَنِّي برُكْنٍ لا كِفاء له وإنْ تَأَثَّفَكَ الأعداءُ بالرِّفَدِ

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿غَيْرَ تَتْبِيبٍ﴾» [هود: ١٠١] قال: «تَخْسير.

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في المسائل ٦٦.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في المسائل ١١٦.

(٣) البيت للمهلهل، وهو في المسائل ١١٧، وجامع البيان (٧/١٢/٨٣) ١٥/٤١٢ وروايته: «فجاؤوا يهرعون ... نقودهم».

(٤) البيت للنابغة وهو في ديوانه ٢١، والمسائل١١٧، وإيضاح الوقف ١/٨٥. لا كفاء له: لا أطيق حَمْلَه، تأثَّفك: اجتمعوا حولك.

أما سمعت قولَ بِشْر بن أبي خازم[1]:

هُمُ جَدَعُوا الأُنوفَ فأَوْعبُوها وهُمْ تركوا بني سَعْدٍ تَبَابا[2]

/ قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿ هَيۡتَ لَكَۚ ﴾» [يوسف: ٢٣] قال: «تَهَيَّأْتُ لك. أما سَمِعْتَ قول أُحَيحة الأنصاري[3]: ك ٢/٧٢

به أَحْمي المُضافَ إذا دعاني إذا ما قيل للأبطالِ هَيْتا

قال[4]: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿ يَوۡمٌ عَصِيبٌ ﴾» [هود: ٧٧] قال: «شديد. أما سَمِعْتَ قولَ الشاعر[5]:

هُمُ ضربُوا قوانِسَ خَيلِ حُجْرٍ بجَنْب الرَّدْهِ في يومٍ عَصيبِ

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿ مُّؤۡصَدَةُۢ ﴾» [الهمزة: ٨] قال: «مطبقَة. أما

---

(١) ديوانه ٣٠، والمسائل ١١٨.

(٢) ورد بعد هذا البيت زيادة انفردت بها مطبوعة أبي الفضل وهي: «قال: أخبرني عن قوله: ﴿ فَأَسۡرِ بِأَهۡلِكَ بِقِطۡعٖ مِّنَ ٱلَّيۡلِ ﴾ [هود: ٨١] ما بقطع؟ قال: آخر الليل سحراً. قال مالك بن كنانة:

ونائحةٍ تقوم بقِطْع ليلٍ على رَجُلٍ أصابَتْه شَعُوبُ

وهو في المسائل ١١٨. وشعوب: اسم المنية، وهي معرفة لا تدخلها الألف واللام.

(٣) أُحيحة بن الجلاح. والبيت في المسائل ١١٨، وإيضاح الوقف ١/ ٨٦.

(٤) المسألة في إيضاح الوقف ولم يرمز لها بـ «ك».

(٥) البيت لبشر بن أبي خازم، وهو في ديوانه ٢٢، والمسائل ١١٩. والمسألة في إيضاح الوقف ١/ ٨٤ باختلاف في الشاهد من الشعر.

والقوانس: ج قَوْنس وهو عظم ناتئ بين أذني الفرس. والرَّدْه: ج الرَّدْهَة وهو شبه أكمة كثيرة الحجارة.

سمعت قول الشاعر(١):

تَحِنُّ إلى أجبالِ مكةَ ناقتي ومِنْ دوننا أبوابُ صنعاءَ مُؤْصَدَهْ

قال: «أَخْبِرْني عن قوله: ﴿لَا يَسْـَٔمُونَ﴾» [فصلت: ٣٨] قال: «لا يَفْتُرون ولا يَملُّون. أما سمعتَ قول الشاعر(٢):

من الخوفِ لا ذو سَأْمَةٍ مِنْ عِبادة ولا هو مِنْ طُولِ التعبُّد يَجْهَدُ

قال: «أَخْبِرْني عن قوله: ﴿طَيْرًا أَبَابِيلَ﴾» [الفيل: ٣] قال: «ذاهبةٌ وجائيةٌ تنقُل الحجارة بمناقيرِها وأرجُلِها، فتُبَلْبِلُ عليهم فوق رؤوسهم. أما سمعتَ قولَ الشاعر(٣):

وبالفوارسِ مِنْ وَرْقاءَ قد عَلموا أحلاسَ خيلٍ على جُرْدٍ أبابيلِ

قال: «أَخْبِرْني عن قوله: ﴿ثَقِفْتُمُوهُمْ﴾» [البقرة: ١٩١] قال: «وَجَدْتموهم». / أما سمعت قول حسان(٤): [١٤٥]

فإمَّا تَثْقَفَنَّ بني لُؤَيٍّ جَذيمَةَ إنَّ قَتْلَهمُ دواءُ

/ قال: «أَخْبِرْني عن قوله: ﴿فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا﴾» [العاديات: ٤] قال: ٧٣/٢ «النَّقْعُ: ما يَسْطَع من حوافرِ الخيل، أما سمعت قول حسان(٥):

عَدِمْنا خَيْلَنا إنْ لم تَرَوْها تُثيرُ النَّقْعَ موعِدها كَداءُ

(١) لم أهتد إلى قائله وهو في المسائل ١١٩، والقرطبي ٢٠/٧٢.

(٢) لم أهتد إلى قائله وهو في المسائل ١٢٠.

(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في المسائل ١٢٠، وأحلاس الخيل: نلزم ظهورها.

(٤) ديوانه ١٨ برواية «بنو – شفاء»، والمسائل ١٢١.

(٥) ديوانه ١٧، والمسائل ١٢١.

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿فِي سَوَآءِ ٱلْجَحِيمِ﴾» [الصافات: ٥٥] قال: «وَسْط الجَحيم. أما سمعتَ قولَ الشاعر(١):

رَماها بَسهْمٍ فاستوىٰ في سَوائها وكان قَبُولاً للهَوادي(٢) الطَّوارق

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿فِي سِدْرٍ مَّخْضُودٍ﴾» [الواقعة: ٢٨] قال: «الذي ليس له شَوْك. أما سمعت قولَ أميَّةَ بن أبي الصلت(٣):

إنَّ الحدائق في الجِنانِ ظليلةٌ فيها الكواعبُ سِدْرُها مَخْضودُ

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿طَلْعُهَا هَضِيمٌ﴾» [الشعراء: ١٤٨] قال: «مُنْضَمٌّ بعضُه إلى بعض.

أما سمعت قولَ امرئ القيس(٤):

دارٌ لبيضاءِ العوارضِ طَفْلَةٍ مَهْضومةِ الكَشْحَيْن رَيَّا المِعْصَم

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿قَوْلًا سَدِيدًا﴾» [الأحزاب: ٧٠] قال: «عَدْلاً

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في المسائل ١٢١ بلفظ: «قتولا للهوادي»، وهو الأنسب، والهوادي: أوائل الوحش، والطوارق: التي تطرق ليلاً.

(٢) في: أ، ح، ب: «للهوى ذي»، ولعله تصحيف، والمثبت من سائر النسخ، وكذلك هو في نسخة خطية وقف عليها الأستاذ محمد فؤاد عبدالباقي كتبت عام (٩٩٠هـ). انظر: معجم غريب القرآن: ٢٣٦، ٢٦١.

(٣) ديوانه ٣٧٧، والمسائل ١٢٢.

(٤) ملحق ديوانه ٤٧٧، المسائل ١٢٢، والطَفْلَة: الناعمة، والكشْح: ما بين الخاصرة والضلوع، وريَّا المعصم: طيبة ريح موضع السوار من اليد، أو ممتلئته.

حقًّا. أما سمعت قولَ حمزة(١):

أمينٌ على ما اسْتَوْدَعَ اللهُ قلبَه ... فإن قال قولاً كان فيه مُسَدَّدا

قال(٢): «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿إِلًّا وَلَا ذِمَّةً﴾» [التوبة: ٨] قال: «الإِلُّ: القَرابة، والذِّمَّة: العَهْد، أما سَمِعْتَ قول الشاعر(٣):

جزى اللهُ إلاًّ كان بيني وبينهم ... جزاءَ ظَلومٍ لا يُؤَخِّر عاجلا

/ قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿خَامِدِينَ﴾» [الأنبياء: ١٥] قال: ٧٤/٢ «مَيِّتين. أما سمعتَ قول لبيد(٤):

خَلُّوا ثيابَهُمُ على عوراتِهمْ ... فهُمُ بأَفْنِية البُيُوتِ خُمودُ

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿زُبَرَ الْحَدِيدِ﴾» [الكهف: ٩٦]، قال: «قِطَع الحديد، أما سَمِعْت قولَ كعب بن مالك(٥):

تَلَظَّى عليهمْ حين أَنْ شَدَّ حَمْيُها ... بزُبْرِ الحديدِ والحجارةِ ساجِرُ

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿فَسُحْقًا﴾» [الملك: ١١]، قال: «بُعْدًا، أما سمعت قول حَسَّان(٦):

ألا مَنْ مُبْلِغٌ عني أُبَيًّا ... فقد أُلْقيتَ في سُحْقِ السَّعير

---

(١) المسائل ١٢٣.

(٢) المسألة في إيضاح الوقف ولم يرمز لها بـ«ك».

(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في المسائل ١٢٣، والمسألة في إيضاح الوقف ١/ ٨٤ باختلاف الشاهد.

(٤) ديوانه ٣٤، والمسائل ١٢٤.

(٥) ديوانه ٢٠١، والمسائل ١٢٤.

(٦) ديوانه ٤٩٠، والمسائل ١٢٤.

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿ إِلَّا فِي غُرُورٍ ﴾» [الملك: ٢٠]، قال: «في باطل، أما سَمِعْتَ قول حسَّانَ[١]:

تَمَنَّتْكَ الأماني مِنْ بعيدٍ   وقولُ الكفرِ يَرْجِعُ في غُرورِ

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿ وَحَصُورًا ﴾» [آل عمران: ٣٩]، قال: «الذي لا يأتي النساءَ، أما سَمِعْتَ قولَ الشاعرِ[٢]:

وحَصُورٌ عن الخَنا يأمرُ النَّا   سَ بفِعْلِ الخيراتِ والتَّشْميرِ

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿ عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا ﴾» [الإنسان: ١٠]، قال: «الذي يَنْقبِضُ وجهُه من شدة الوجَع، أما سَمِعْتَ قولَ الشاعرِ[٣]:

ولا يومُ الحسابِ وكانَ يومًا   عَبُوسًا في الشَّدائد قَمْطَريرا

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ ﴾» [القلم: ٤٢]، قال: «عن شِدَّة الآخرة، أما سَمِعْتَ قولَ الشاعرِ[٤]:

قد قامَتِ الحَرْبُ بنا عنْ ساقْ

/ قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿ إِيَابَهُمْ ﴾» [الغاشية: ٢٥]، قال: ٢/٧٥

---

(١) ديوانه ٤٩٠، والمسائل ١٢٥ وفيهما «تُمَنِّيك».

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في المسائل ١٢٥.

(٣) البيت لأمية بن أبي الصلت وهو في ديوانه ٤١٠، والمسائل ١٢٦.

(٤) لم أهتد إلى قائله، وقبله: صبراً أُمامُ إنه شَرٌّ باقْ

وهو في جامع البيان ١٤/٢٩/٣٨، وإيضاح الوقف ١/٩٩، والبحر ٨/٣١٦، والدر المصون ١٠/٤١٨، وفي (أ): «على ساق».

«الإيابُ: المَرجِعُ، أما سَمِعْتَ عَبيد بن الأبرص[1]:

وكلُّ ذي غَيْبةٍ يَؤُوبُ ... وغائبُ الموتِ لا يَؤُوب

قال[2] (ك.ط): «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿ حُوبًا ﴾» [النساء: ٢]، قال: «إثماً بلغة الحبشة»، قال: «وهل تعرف العرب ذلك»؟ قال: «نعم، أما سَمِعْتَ قولَ الأعْشى[3]:

فإنِّي وماكَلَّفْتُموني مِنَ امْرِكمْ ... لَيُعْلَمُ مَنْ أمسى أَعَقَّ وأَحْوَبا

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿ ٱلْعَنَتَ ﴾» [النساء: ٢٥]، قال: «الإثم، أما سَمِعْتَ قولَ الشاعر[4]:

رأيتُك تبتَغِي عَنَتي وتَسْعَىٰ ... مع الساعِي عَلَيَّ بغيرِ ذَحْلِ

قال[5]: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿ فَتِيلًا ﴾» [النساء: ٤٩]، قال: «الذي يكون في شِقِّ النَّواة، أما سَمِعْتَ قول نابغة[6]:

يَجْمع الجيش ذا الأُلوفِ ويَغْزو ... ثُمَّ لايَرْزَأ الأعادي فَتيلا

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿ مِن قِطْمِيرٍ ﴾» [فاطر: ١٣]، قال: «الجِلْدَة

---

(١) ديوانه ٢٦، والمسائل ١٢٦.

(٢) لم نجده في المعجم الكبير، ورُمز له في: أ، س، م.

(٣) ديوانه ١١٥، والمسائل ١٢٧، وإيضاح الوقف ١/ ٧٩ ورواية الديوان، وابن الأنباري «وأحربا»، وفي المسائل واللسان «عقق»: «وأحوبا» من الحوب وهو موضع الشاهد. ورواية ابن الأنباري «لأَعْلَمُ»، وفي اللسان «ويعلم ربّي».

(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في المسائل ١٢٧، والذحل: الحقد.

(٥) المسألة في إيضاح الوقف، ولم يرمز لها بـ«ك».

(٦) ديوان النابغة الذبياني ١٤٢، والمسائل ١٢٨، وإيضاح الوقف ١/ ٧٩ باختلاف في الشاهد، وتفسير القرطبي ٥/ ٢٤٨.

البيضاءُ التي على النَّواة، أما سَمِعْتَ قولَ أمية بنِ أبي الصَّلت[١]:

لم أَنَلْ منهُم قُسَيْطًا ولا زُبْـ ... ـدًا ولا فُوفَةً ولا قِطميرا

قال: «أَخبِرْني عن قولِه: ﴿أَرْكَسَهُم﴾» [النساء: ٨٨]، قال: «حَبَسهم، أما سمعتَ قولَ أمية[٢]:

أُرْكِسوا في جهنَّم إنهمْ كا ... نوا عتاةً تقول كِذْبًا وزورا

/ قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا﴾» [الإسراء: ١٦]، قال: «سَلَّطْنا، أما سمعتَ قولَ لبيد[٣]: ٢/٧٦

إن يُغْبَطوا يَيْسِروا وإنْ أَمِروا ... يومًا يَصيروا للهُلْكِ والفَقَدِ

---

(١) ديوانه ٤٠٨، والمسائل ١٢٨.

والقُسَيط: النصيب القليل، والفوفة: الحبة البيضاء في باطن النواة تنبت منها النخلة.

(٢) ديوانه ٤٠٨، والمسائل ١٢٩. وفي (أ): يقولون. وجامع البيان (٤/٥/١٩٢) ٩/٧ برواية:

فأُرْكِسوا في حميم النار، إنهمُ ... كانوا عصاةً وقالوا الإفك والزورا

(٣) ديوانه ١٦٠، والمسائل ١٢٩، ومجاز القرآن ١/٣٧٣، وجامع البيان ٩/١٥/٥٦ باختلاف في بعض الألفاظ، واللسان «أمر» والجدير بالذكر أن قوله: «أمِروا» معناه كثروا وانتشروا وعَظُم أمرُهم، قال الطبري: «وأَمِرَ القومُ يَأْمَرُون أَمَراً، وذلك إذا كَثُروا وعَظُم أمرهم، كما قال لبيد: «البيت».

وكثرة المترفين وعِظَمُ أمرهم يقتضي تسلُّطهم وإفسادهم، وهو ما يؤدي إلى هلاكهم وفنائهم. ومن أمثال العرب: «مَنْ قَلَّ ذَلّ، ومَنْ أَمِرَ فَلّ» أي: من كَثُر غَلَب.

وقد ورد عن ابن عباس رضي الله عنه معنيان في الآية المذكورة:

١- سلَّطنا أشرارها فعصوا فيها، فإذا فعلوا ذلك أهلكناهم بالعذاب.

٢- أَكْثَرْنا عددهم.

وكلا المعنيين متلازم.

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿أَن يَفْتِنَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾» [النساء: ١٠١].

[١٤٦] قال: «يُضلِّكم بالعذاب والجَهْد بلغة هوازن، / أما سمعتَ قولَ الشاعر[(١)]:

كلُّ امرِئٍ من عبادِ الله مُضْطَهَدٌ ببطْنِ مكةَ مقهورٌ ومَفْتونُ

قال[(٢)]: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿كَأَن لَّمْ يَغْنَوْاْ﴾» [الأعراف: ٩٢]، قال: «كأن لم يكونوا، أما سمعتَ قولَ لبيد[(٣)]:

وغَنِيتُ سَبْتًا قبل مُجْرىٰ داحِسٍ لوكان للنفس اللَّجوجِ خُلُودُ

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿عَذَابَ ٱلْهُونِ﴾» [الأنعام: ٩٣]، قال: «الهَوان، أما سمعتَ قولَ الشاعر[(٤)]:

إنَّا وجَدْنا بلادَ الله واسعةً تُنْجي مِن الذُّلِّ والمَخْزاة والهُون

قال[(٥)]: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا﴾» [النساء: ١٢٤]، قال: «النَّقِير: ما في شِقِّ ظَهْر[(٦)] النَّواة، ومنه تَنْبُتُ النخلةُ، أما سمعتَ

= وورد عنه رضي الله عنه في قراءة: «أَمَرنا» ثلاث قراءات: أَمَّرْنا، وأَمِرْنا، وآمَرْنا. انظر: تفسير الطبري، والمحتسب ٢/١٦، والبحر المحيط ٦/٢٠.

(١) ينسب البيت لامرئ القيس وليس في ديوانه، وهو في المسائل ١٣٠.

(٢) المسألة في إيضاح الوقف، ولم يرمز لها بـ«ك».

(٣) ديوانه ٣٥، والمسائل ١٣١، وإيضاح الوقف ١/٨٤، وذكر بيتين، والقرطبي ٧/٢٥٢ والسبت: البرهة من الدهر.

(٤) البيت لعبدالله بن الحارث السهمي، وهو في المسائل ١٣١، وإيضاح الوقف ١/٨٢، والإصابة ٤/٤٩.

(٥) المسألة في إيضاح الوقف، ولم يرمز لها بـ«ك».

(٦) ب، ع: «بطن».

قولَ الشاعر(١):

وليس الناسُ بعدك في نَقِيرٍ وليسوا غَيرَ أصداءٍ وهامِ

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿لَّا فَارِضٌ﴾» [البقرة: ٦٨]، قال: «الهَرِمَةُ، أما سمعتَ قولَ الشاعر(٢):

/ لعَمْري لقد أَعْطَيْتَ ضيفَكَ فارِضاً تُساقُ إليه ما تَقُومُ على رِجْلِ ٧٧/٢

قال(٣): «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ﴾» [البقرة: ١٨٧]، قال: «بياضُ النهار من سَواد الليل، وهو الصبحُ إذا انْفَلَقَ، أما سمعتَ قولَ أميَّة(٤):

الخيطُ الأبيضُ ضوءُ الصبحِ مُنْفَلِقٌ والخيطُ الأسود لَوْنُ الليل مَكْمُومُ

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ﴾» [البقرة: ٩٠] قال: «باعوا نصيبَهم من الآخرة بطمَعٍ يسيرٍ من الدنيا، أما سمعتَ قول

---

(١) البيت للبيد، وهو في ديوانه ٢٠٩، والمسائل ١٣٢، واللسان «هوم»، والمسألة في إيضاح الوقف ١/ ٨٠ باختلاف الشاهد. والأصداء والهام: من اعتقادات عرب الجاهلية: فالهام: جمع الهامة، يقولون: إن عظام الموتى تصير هامة فتطير، ويسمُّون الطائر الذي يخرج من هامة الميت الصدى.

(٢) البيت لخُفاف بن نَدْبة السُّلَمي، أو علقمة بن عوف، وهو في المسائل ١٣٢، واللسان والتاج «فرض»، والقرطبي ١/ ٤٤٨، والدر المصون ١/ ٤٢٠.

(٣) المسألة في إيضاح الوقف، ولم يرمز لها بـ «ك».

(٤) ديوانه ٤٨٣، والمسائل ١٣٣ وإيضاح الوقف ١/ ٧٧، والقرطبي ٢/ ٣٢٠.

الشاعر[1]:

يُعْطَىٰ بها ثمنًا فيمنعُها ويقول صاحبُها ألا تَشْرِي

قال: «أَخْبِرْني عن قوله: ﴿حُسْبَانًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾» [الكهف: ٤٠] قال: «نار من السماء. أما سَمِعْتَ قول حسان[2]:

بَقِيَّةُ مَعْشَرٍ صُبَّتْ عليهم شآبيبٌ من الحُسْبانِ شُهْبُ

قال: «أَخْبِرْني عن قوله: ﴿وَعَنَتِ ٱلْوُجُوهُ﴾» [طه: ١١١] قال: «أَسْلَمَتْ وخَضَعَتْ. أما سَمِعْتَ قول الشاعر[3]:

لِيَبْكِ عليك كلُّ عانٍ بكُرْبَةٍ وآلُ قُصَيٍّ مِنْ مُقِلٍّ وذي وَفْر

قال: «أَخْبِرْني عن قوله: ﴿مَعِيشَةً ضَنكًا﴾» [طه: ١٢٤] قال: «الضَّنْكُ: الضَّيِّق الشديد. أما سَمِعْتَ قول الشاعر[4]:

والخيلُ قد لَحِقَتْ بها في مَأْزِقٍ ضَنْكٍ نواحيه شَديدِ المَقْدَمِ

قال: «أَخْبِرْني عن قوله: ﴿مِن كُلِّ فَجٍّ﴾» [الحج: ٢٧] قال: «طريقٍ. أما سَمِعْتَ قول الشاعر[5]:

/ حازُوا العِيالَ وسَدُّوا الفِجاجْ بأجسادِ عادٍ لها آبِداتْ

---

(١) البيت للمسيَّب بن عَلَس، وهو في المسائل ١٣٣، وجامع البيان (١/١/٤١٥) ٢/٣٤١ والأضداد ٧٤.

(٢) ليس في ديوانه، وهو في المسائل ١٣٤.

(٣) البيت لحسان، وليس في ديوانه، وهو في المسائل ١٣٤.

(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في المسائل ١٣٥.

(٥) لم أهتد إلى قائله، وهو في المسائل ١٣٥. والآبدات: الباقيات على الأبد.

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿ ذَاتِ ٱلْحُبُكِ ﴾» [الذاريات: ٧] قال: «ذات طرائق، والخَلْق الحسن. أما سَمِعْتَ قولَ زهيرِ بن أبي سُلْمى(١): ٢/٧٨

هُمْ يَضْربون حَبِيْكَ البَيْضِ إِذ لَحِقوا لا يَنْكِصون إِذا ما اسْتُلْحِموا وحَمُوا

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿ حَرَضًا ﴾» [يوسف: ٨٥] قال: «المُدْنَف الهالكُ من شدةِ الوَجَع. أما سَمِعْتَ قولَ الشاعر(٢):

أمِنْ ذِكْرِ لَيْلَى أن نَأَتْ غُرْبَةٌ بها كأنك حَمٌّ للأطبَّاءِ مُحْرَضُ

قال: «أَخْبِرْني عن قوله: ﴿ يَدُعُّ ٱلْيَتِيمَ ﴾» [الماعون: ٢] قال: «يدفعه عن حقِّه. أما سمَعْتَ قولَ أبي طالب(٣):

يُقَسِّم حقًّا لليتيم ولم يَكُنْ يَدُعُّ لدى أيسارِهنَّ الأَصاغرا

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿ ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ ﴾» [المزمل: ١٨] قال: «مُنْصَدِعٌ من خوفِ يوم القيامة.

---

(١) ديوانه ١٥٩، وحاشية المسائل ٥٨، وتهذيب اللغة ٤/١٠٩، وفي ح: استرحموا رحموا. حبيك البَيض للرأس: طرائق حديده. واستُلْحِم: رُوْهِقَ في القتال، القاموس المحيط ٤/٢٤٧.

(٢) البيت لطرفة، وليس في ديوانه، وهو في المسائل ٥٢، ومجاز القرآن (١/٣١٦) وإيضاح الوقف ١/٨٧، واللسان «حرض».

(٣) المسائل ١٣٥.

أما سَمعْتَ قولَ الشاعر(١):

طَباهُنَّ حتى أَعْوَصَ الليلُ دونَها   أفاطيرُ وَسْمِيّ رِواءٌ جُذورُها

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿فَهُمْ يُوزَعُونَ﴾» [النمل: ١٧] قال: «يُحْبَسُ أولُهم على آخرِهم حتى تَتَامَّ الطير. أما سمعتَ قولَ الشاعر(٢):

وَزَعْتُ رَعِيلَها بأَقَبَّ نَهدٍ   إذا ما القومُ شَدُّوا بعد خِمْسِ

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿كُلَّمَا خَبَتْ﴾» [الإسراء: ٩٧] قال: «الخُبُوُّ: الذي يُطْفَأُ مرة ويُسَعَّرُ أخرى. أما سَمِعْتَ قول الشاعر(٣):

٧٩/٢ / والنارُ تخبو عن أذانهم   وأُضْرِمُها إذا ابتردوا سَعيرا

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿كَالْمُهْلِ﴾» [الكهف: ٢٩] قال: «كدُرْدِيِّ الزيت. أما سَمِعْتَ قول الشاعر(٤):

تُبارِي بها العِيْسُ السَّمومَ كأنها   تَبَطَّنَتِ الأَقْرابُ مِنْ عَرَقٍ مُهْلا

(١) البيت للحطيئة، وهو في ديوانه ٣٦٨، والمسائل ١٣٦، وتهذيب اللغة ١٤/٥٨.
طباهن: دعاهُنَّ. أَعْوَص: اشتدَّ. الأفاطير: أول النبت. والوَسْمِي: مطر الربيع.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في المسائل ١٣٧. والرعيل: القطعة من الخيل. والأقب: الضامر. والنَّهْد: المُشْرف. والخِمْس: إظماء الإبل أربعة أيام، ثم إيرادها في اليوم الخامس، حتى يكون أقوى لتَحمُّلها في الأسفار البعيدة.

(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في المسائل١٣٧. والشطر الأول مكسور، وهو في المطبوعة: وتَخْبو النارُ عن آذانِ قومي.

(٤) لم أهتد إلى قائله وهو في المسائل ١٣٨. والعيس: ج أَعْيَس، ومؤنثه عيساء وهي الإبل البيض. والسَّموم: الريح الحارة. والأقراب: ج القُرب وهو الخاصرة.

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿ أَخۡذٗا وَبِيلٗا ﴾» [المزمل: ١٦] قال: «شديداً ليس له مَلْجَأ.

أما سَمِعْتَ قول الشاعر(١):

خِزْيُ الحياةِ وخِزْيُ المماتِ وكُلاًّ أراه طعاماً وَبيلا

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿ فَنَقَّبُواْ فِي ٱلۡبِلَٰدِ ﴾» [قٓ: ٣٦] قال: «هَرَبوا، بلغةِ اليمن.

أما سَمِعْتَ قولَ عَدِيٍّ بنِ زيدٍ(٢):

نَقَّبوا في البلادِ مِنْ حَذَرِ المَوْ تِ وجالُوا في الأرض أيَّ مَجالِ

[١٤٧] / قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿ إِلَّا هَمۡسٗا ﴾» [طه: ١٠٨] قال: «الوَطْءُ الخَفِيّ والكلامُ الخَفِيّ.

أما سَمِعْتَ قول الشاعر(٣):

فباتُوا يُدْلِجون وباتَ يَسْري بَصيرٌ بالدُّجى هادٍ هَمُوسُ

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿ مُّقۡمَحُونَ ﴾» [يسٓ: ٨] قال: «المُقْمَحُ: الشامخُ بأَنْفه، المُنكِّس رأسَه.

---

(١) البيت لبشامة بن الغدير، وهو في المسائل ١٣٨، والمفضليات ٥٩.

(٢) ليس في ديوانه، ويُعْزى أيضاً للحارث بن حلِّزة، وهو في ديوانه ١٣٩، والمسائل ١٣٨، والبحر ٨/١٢٩.

(٣) البيت لأبي زبيد الطائي، وهو في ديوانه ٦٣٠، والمسائل ٧٣، والهموس: الأسد الخفيُّ الوطء، والشاعر يصف قوماً سَرَوا، والأسدُ يقفو آثارهم.

أما سمعتَ قولَ الشاعر(١):

ونحنُ على جوانبِها قُعُودٌ نَغُضُّ الطَّرْفَ كالإبِلِ القِماحِ

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿فِيٓ أَمۡرٖ مَّرِيجٍ﴾» [قٓ: ٥] قال: المَرِيج: الباطلُ. أما سَمِعْتَ قولَ الشاعر(٢):

فراغَتْ فانتقَدْتُ به حَشاها فخرّ كأنه خُوطٌ مَرِيْجُ

/ قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿حَتۡمٗا مَّقۡضِيّٗا﴾» [مريم: ٧١] قال: ٢/٨٠ «الحَتْم. الواجبُ. أما سَمِعْتَ قولَ أميَّةَ(٣):

عبادُك يُخطِئون وأنت رَبٌّ بكفَّيْكَ المَنايا والحُتومُ

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿وَأَكۡوَابٖ﴾» [الزخرف: ٧١] قال: «القِلالِ التي لاعُرا لها.

أما سَمِعْتَ قول الهذلي(٤):

فلم يَنْطِقِ الدِّيكُ حتى مَلأْ تُ كُوبَ الدِّنانِ له فاسْتَدارا

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿وَلَا يُنزَفُونَ﴾» [الصافات: ٤٧] قال: «لا

---

(١) البيت لبشر بن أبي خازم، وهو في ديوانه ٤٨، والمسائل١٣٩، ومجاز القرآن ٢/١٥٧، وتفسير غريب القرآن ٣٦٣.

(٢) البيت لعمرو بن الداخل الهُذَلي، وهو في ديوان الهذليين ٣/١٠٣، والمسائل ١٣٩ وجامع البيان ١٣/٢٦/١٥٠. راغت: أي خنست البقرة، والضمير في «به» للسهم. والخوط: الغصن.

(٣) ديوانه ٤٨١، والمسائل ٦٨، وإيضاح الوقف ١/٩٧.

(٤) ليس للهذلي، بل هو للأعشى في ديوانه ٤٧، والمسائل١٤٠.

يَسْكَرون. أما سمعتَ قولَ عبدالله بنِ رواحة(١):

ثم لا يُنْزَفون عنها ولكنْ يَذْهَبُ الهمُّ عَنْهُمُ والغَليلُ

قال(٢): «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿ كَانَ غَرَامًا ﴾» [الفرقان: ٦٥] قال: «ملازِمًا شديدًا كلزومِ الغَريمِ الغريمَ. أما سَمِعْتَ قولَ بشرِ بنِ أبي خازم(٣):

ويومُ النِّسارِ ويومُ الجِفارِ كانا عذابًا وكانا غَرامًا

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿ وَٱلتَّرَآئِبِ ﴾» [الطارق: ٧]، قال: «هو موضعُ القِلادةِ من المرأةِ، أما سَمِعْتَ قولَ الشاعرِ(٤):

والزَّعْفَرانُ على تَرائبِها شَرِقًا به اللَّبَّاتُ والنَّحْرُ

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿ وَكُنتُمْ قَوْمَۢا بُورًا ﴾» [الفتح: ١٢]، قال: «هَلْكَى بلغة عُمان -وهم من اليمن-، أما سمعتَ قولَ الشاعر(٥):

فلا تكفُروا ما قد صَنَعْنا إليكمْ وكافوا به فالكفرُ بُورٌ لصانِعِهْ

---

(١) المسائل ١٤٠.

(٢) المسألة في إيضاح الوقف ولم يُرمز لها بـ«ك».

(٣) ديوانه ١٩٠، والمسائل ٦٤، وجامع البيان ١١ / ١٩ / ٣٦، واللسان «جفر». والمسألة في إيضاح الوقف ١ / ٩٤، باختلاف الشاهد، والنسار والجفار، موضعان كان بهما يومان من أيام الحروب.

(٤) البيت للمخبَّل ويُنْسَبُ لغيره، وهو في المسائل ١٤٢، وجامع البيان ١٥ / ٣٠ / ١٤٥ واللسان «شرق». والترائب: ج تَريبة، وهي عظامُ الصدر مما يلي الترقوتين. وشرق الموضع بأهله: امتلأ فضاق. واللَّبَّات: ج لَبَّة، وهو موضعُ القِلادةِ من العُنُق.

(٥) لم أهتد إلى قائله، وهو في المسائل١٤٢.

/ قال: «أَخْبِرْني عن قوله: ﴿نَفَشَتْ﴾» [الأنبياء: ٧٨]، قال: ٢/٨١ «النَّفش: الرَّعْيُ بالليل، أما سَمِعْتَ قول لبيد(١):

بُدِّلْنَ بعد النَّفَشِ الوجيفا وبعد طول الجِرَّة الصَّريفا

قال: «أَخْبِرْني عن قوله: ﴿أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ﴾» [البقرة: ٢٠٤]، قال: «الجَدِلُ المخاصِمُ في الباطل، أما سَمِعْتَ قول مهلهل(٢):

إنَّ تحتَ الأَحجارِ حَزْمًا وجوداً وخَصيمًا أَلَدَّ ذا مِغْلاقِ

قال: «أَخْبِرْني عن قوله: ﴿بِعِجْلٍ حَنِيذٍ﴾» [هود: ٦٩]، قال: «النَّضيجُ ما يُشْوَىٰ بالحجارة، أما سَمِعْتَ قول الشاعر(٣):

لهمْ راحٌ وفَأْرُ المِسْك فيهمْ وشاويهم إذا شاؤوا حنيذا

قال: «أَخْبِرْني عن قوله: ﴿مِّنَ ٱلْأَجْدَاثِ﴾» [يس: ٥١]، قال: «القبور، أما سَمِعْتَ قولَ ابنِ رَواحة(٤):

حينًا يقولون إذْ مرُّوا على جَدَثي أَرْشِدْه يارَبِّ مِنْ عانٍ وقد رَشَدا

---

(١) ملحق ديوانه ٣٥١، والمسائل ١٤١. ونَفَشَت الإبل: رعت ليلاً بلا راع. والوجيف: ضرب من السير. والجِرَّة: ما يُخْرجه البعير للاجترار. وصريفها: صوتها عند الاستقاء.

(٢) المسائل ١٤١، والكامل ٥٦، والقرطبي ٣/١٦. ذو مِغلاق: يغلق الحجة على الخصم.

(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في المسائل١٤٣. وفأر المسك: وعاؤه.

(٤) المسائل ١٤٣، والسيرة ٤/١٣، وهو في الأول: حتى يقولوا إذا، وفي الثاني: «حتى يقال إذا...» والشطر الثاني في الأول: «أرشده يارب من غازٍ...» وهو في الثاني: «أرشده الله من غاز...»، وقوله رضي الله عنه: «من غازٍ» في المصدرين هو المناسب لسياق الأبيات التي أنشدها في معركة مؤتة.

قال: «أَخْبِرْني عن قوله: ﴿ هَلُوعًا ﴾» [المعارج: ١٩]، قال: «ضَجِراً جَزُوعًا، أما سَمِعْتَ قولَ بِشْر بن أبي خازم[١]:

لا مانِعًا لليتيمِ نحلَتَه ولا مُكِبًّا لخَلْقِه هَلِعا

قال: «أَخْبِرْني عن قوله: ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾» [صٓ: ٣]، قال: «ليس بحينِ فرارٍ، أما سَمِعْتَ قول الأعشى[٢]:

تذكَّرْتُ ليلى حينَ لاتَ تَذكُّرٍ وقد بِنْتُ منها والمَناصُ بعيدُ

/ قال: «أَخْبِرْني عن قوله: ﴿ وَدُسُرٍ ﴾» [القمر: ١٣]، قال: «الدُّسُرُ ٢/٨٢ الذي تُخْرَزُ به السفينة، أما سَمِعْتَ قول الشاعر[٣]:

سفينةُ نُوْتِيّ قدَ احْكَمَ صُنْعَها مُتَخَّنَةُ الألواحِ مَنْسوجةُ الدُّسُرْ

قال[٤]: «أخْبِرْني عن قوله: ﴿ رِكْزًا ﴾» [مريم: ٩٨]، قال: «حِسًّا، أما سَمِعْتَ قولَ الشاعر[٥]:

وقد تَوَجَّسَ رِكْزًا مُقْفِرٌ نَدُسٌ بنَبْأَة الصوتِ ما في سَمْعِه كَذِبُ

---

(١) ليس في ديوانه، وهوفي المسائل ١٤٤.

(٢) ليس في ديوانه، وهو في المسائل ٧٨، و «لات» في البيت حرف جر، جَرَّ اسم الزمان على تقدير مضاف أي: حين لات حينِ تذكُّر. انظر: المغني ١/٢٥٥.

(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في المسائل ١٤٤، والنوتي: الملاح.

(٤) المسألة في المعجم الكبير ولم يرمز لها بـ «ط».

(٥) البيت لذي الرمة، وهو في ديوانه ٤٢، والمسائل ٥٤. واللسان «نبأ»، والدر المصون ١/١١٤. والركز: الصوت. والمقفر: الصائد. الندس: الفطِن. والمسألة في المعجم الكبير ١٠/٢٥٥ باختلاف في الشرح والشاهد.

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿ بَاسِرَةٌ ﴾» [القيامة: ٢٤]، قال: «كالحة، أما سمعتَ قولَ عَبِيد بنِ الأبرص[١]:

صَبَحْنا تميمًا غداةَ النِّسا ... رِ شَهْباءَ مَلْمومةً باسِرَهْ

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿ ضِيزَىٰٓ ﴾» [النجم: ٢٢]، قال: «جائرة، أما سَمِعْتَ قول امرئ القيس[٢]:

ضازَتْ بنو أسدٍ بحُكْمِهِمُ ... إذ يَعْدِلون الرأسَ بالذَّنَبِ

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿ لَمۡ يَتَسَنَّهۡۖ ﴾» [البقرة: ٢٥٩]، قال: «لم تُغَيِّرْه السِّنون، أما سَمِعْتَ قول الشاعر[٣]:

طابَ منه الطَّعْمُ والريحُ معًا ... لن تَراه يَتَغَيَّرْ مِنْ أَسَنْ

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿ خَتَّارٍ ﴾» [لقمان: ٣٢]، قال: «الغدَّار الظَّلوم الغَشُوم، أما سَمِعْتَ قول الشاعر[٤]:

لقد عَلِمَتْ واستَيْقَنَتْ ذاتُ نَفْسِها ... بألّا تَخافَ الدهرَ صَرْمي ولا خَتْري

/ قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿ عَيۡنَ ٱلۡقِطۡرِۖ ﴾» [سبأ: ١٢]، قال: ٢/ ٨٣ «الصُّفْر، أما سَمِعْتَ قول الشاعر[٥]:

فأُلْقِي في مَراجِلَ مِنْ حديدٍ ... قُدورِ القِطْرِ ليس من البُراتِ

(١) ليس في ديوانه، وهو في المسائل ١٤٥. وكتيبة شهباء: كثيرة السلاح.

(٢) ملحق ديوانه ٤٥٧، والمسائل ١٤٥، والقرطبي ١٧/ ١٠٢، والبحر ٨/ ١٥٤.

(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في المسائل ١٤٥.

(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في المسائل ١٤٦.

(٥) لم أهتد إلى قائله، وهو في المسائل ١٤٦. البرات: ج بُرَة: حلقة في أنف البعير المذَّلل.

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿أُكُلٍ خَمْطٍ﴾» [سبأ: ١٦]، قال: «الأراك، [١٤٨] أما سَمِعْتَ / قول الشاعر(١):

ما مُغْزِلٌ فَرْدٌ تُراعِي بعينِها أغَنَّ   غضيضَ الطَّرْفِ من خَلَلِ الخَمْطِ

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿ٱشْمَأَزَّتْ﴾» [الزمر: ٤٥]، قال: «نَفَرَتْ، أما سَمِعْتَ قولَ عمرو بن كلثوم(٢):

إذا عَضَّ الثِّقاف بها اشْمَأَزَّتْ   وولَّتْه عَشَوْزَنَةً زَبُونا

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿جُدَدٌ﴾» [فاطر: ٢٧]، قال: «طرائق، أما سمعتَ قول الشاعر(٣):

قد غادر النِّسْعُ في صَفْحاتها جُدَدًا   كأنها طُرُقٌ لاحَتْ على أَكَمِ

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿أَغْنَىٰ وَأَقْنَىٰ﴾» [النجم: ٤٨]، قال: «أغنى من الفقر، وأقنى من الغنى، فقنِع به، أما سمعتَ قولَ عنترةَ العَبْسي(٤):

فاقْنَي حياءَكِ لا أبالكِ واعْلمي   أني امرؤٌ سأَموتُ إن لم أُقْتَلِ

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في المسائل ١٤٧، والمُغْزل: الظبية، والأغن: الظبي في صوته غُنَّة. والخمط: شجر الأراك.

(٢) من معلقته، وهو في ديوانه ٨٩، والمسائل ١٤٧، والقرطبي ١٥/ ٢٦٤. والثقاف: ما تُقَوَّم به الرِّماح. وعَشَوْزَنَة، صُلْبة شديدة. والزبون: الدَّفوع.

(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في المسائل ١٤٨، والنِّسع: سَيْر تُشَدُّ به الرِّحال. والأكم: ج أَكَمة، وهي التل المرتفع.

(٤) ديوانه ٢٥٢، والمسائل ١٤٨. واقني حياءك: التزميه.

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿لَايَلِتۡكُم﴾» [الحجرات: ١٤]، قال: «لا يَنْقُصْكم بلغة بني عبس، أما سَمِعْتَ قول الحطيئة العبسي[١]:

أبلِغْ سَراةَ بني سعدٍ مُغَلْغَلَةً   جَهْدَ الرِّسالةِ لا أَلْتًا ولا كَذبا

/ قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿وَأَبًّا﴾» [عبس: ٣١]، قال: «الأَبُّ: ما يَعْتَلِفُ منه الدوابُّ، أما سَمِعْتَ قول الشاعر[٢]: ٨٤/٢

ترىٰ به الأَبَّ واليَقْطِينَ مختلطًا   على الشريعةِ يَجْري تحتها الغَرَبُ

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾» [البقرة: ٢٣٥] قال: «السِّرُّ: الجماع. أما سَمِعْتَ قولَ امرئ القيس[٣]:

ألا زعَمَتْ بَسْباسَةُ اليومَ أنني   كَبِرْتُ وألاَّ يُحْسِنَ السِّرَّ أمثالي

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿فِيهِ تُسِيمُونَ﴾» [النحل: ١٠] قال: «تَرْعَون. أما سَمِعْتَ قول الأعشى[٤]:

ومشى القومُ بالعِمادِ إلى الرَّزْ   حَىٰ وأَعْيا المُسيمَ أين المَساقُ

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿مَّا لَكُمۡ لَا تَرۡجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا﴾» [نوح: ١٣] قال: «لا تَخْشَون لله عظمة».

---

(١) ديوانه ١٣٥، والمسائل ١٤٩، والمغلغلة: الرسالة المحمولة.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في المسائل ١٤٩. اليقطين: ضرب من النبات لا ساق له. والشريعة: مورد الماء. والغَرَبُ: الماء يقطر من الدلو.

(٣) ديوانه ٢٨، والمسائل ١٥٠.

(٤) ديوانه ٢١٣، والمسائل ١٥٠، وجامع البيان ٨/١٤/٨٥. والرواية فيه: «إلى المرعى» بدل: «إلى الرزحَى» الرزحَى: الإبل الهزيلة.

أما سمعتَ قولَ أبي ذؤيب(١):

إذا لَسَعَتْه النحلُ لم يَرْجُ لَسْعَها وخالفها في بَيْتِ نُوبٍ عواملِ

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿ذَا مَتۡرَبَةٖ﴾» [البلد: ١٦] قال: «ذا حاجةٍ وجَهْدٍ. أما سمعتَ قولَ الشاعر(٢):

تَرِبَتْ يَدٌ لك ثم قَلَّ نَوالُها وتَرَفَّعَتْ عنك السَّماءُ سِجالُها

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿مُهۡطِعِينَ﴾» [إبراهيم: ٤٣] قال: «مُذْعِنين خاضعين. أما سمعتَ قولَ تُبَّع(٣):

تَعَبَّدني نِمْرُ بنُ سَعْدٍ وقد دَرَى ونِمْرُ بنُ سَعْدٍ لي مَدِينٌ ومُهْطِعُ

/ قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا﴾» [مريم: ٦٥] قال: ٢/٨٥ «ولداً. أما سمعتَ قولَ الشاعر(٤):

أمَّا السَّمِيُّ فأنت منهُ مُكْثِرٌ والمالُ فيه تَغْتَدي وتَرُوحُ

---

(١) ديوان الهذليين ١/١٤٣، والمسائل ٣٩، وتفسير غريب القرآن ٢٧١، وجامع البيان (٤/٥/٢٦٤) ٩/١٧٤، والنوب: التي تنوب أي تجيء وتذهب.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في المسائل ١٥١. وفي الأصول «يداك» وبه يضطرب الوزن. والسِّجال: ج السَّجْل، وهي الدلو العظيمة مملوءة، أو فيها ماء قَلَّ أو كَثُر، ومراد الشاعر وصف الفقير ذي الحاجة بأنه في منتهى الإملاق، بحيث إن المطر الذي يَعُمُّ جميع الناس قد ارتفع عنه ولم يَنَلْه.

(٣) المسائل ١٥١، واللسان «هطع»، ويتوجه كلام صاحب الإيضاح (١/٨٧) إلى موضع سورة القمر [٨] باختلاف في الشرح والشاهد.

(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في المسائل ١٥٢.

قال[1]: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿يُصْهَرُ﴾» [الحج: ٢٠] قال: «يُذاب. أما سمعتَ قولَ الشاعر[2]:

سَخِنَتْ صُهارَتُه فظَلَّ عُثانُه ... في سَيْطَلٍ كُفِئتْ له يَتَرَدَّدُ

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ﴾» [القصص: ٧٦] قال: «لَتَثْقُل. أما سمعتَ قولَ امرئ القيس[3]:

تَمْشي فَتُثْقِلُها عَجيزَتُها ... مَشْيَ الضَّعيفِ يَنُوءُ بالوَسْقِ

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿كُلَّ بَنَانٍ﴾» [الأنفال: ١٢] قال: «أطراف الأصابع. أما سمعتَ قولَ عنترة[4]:

فنِعْمَ فوارسُ الهيجاءِ قومي ... إذا عَلِقوا الأعِنَّة بالبَنانِ

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿إِعْصَارٌ﴾» [البقرة: ٢٦٦] قال: «الريح

---

(١) المسألة في إيضاح الوقف، ولم يرمز لها بـ«ك».

(٢) البيت للطِّرِمَّاح، وهو في ديوانه ١٤٥، والمسائل ١٥٢، وصهارته: أي: صهارة الشحم، والعُثان: الدخان، والسيطل: الطُّسَيْسة الصغيرة على صفة إناء للشرب، والمسألة في إيضاح الوقف ١/ ٩٣ باختلاف في الشاهد من الشعر.

(٣) ملحق ديوانه ٤٦٦، وينسب لعبيد الله بن قيس الرقيات، وهو في ديوانه ٣٢، والحارث بن خالد المخزومي في ديوانه ٧٦، وهو في المسائل ١٥٣ وجامع البيان ١١/ ٢٠/ ١٠٩: صدر البيت فقط، وروايته: تنوء بها فَتُثْقِلُها عجيزتُها، والوَسْق: حِمْلُ بعيرٍ وهو ستون صاعاً.

(٤) ديوانه ٢٩٧، والمسائل ١٥٣. وفي الأصول «عَلِق».

الشديدة. أما سمعتَ قول الشاعر(١):

قال: «أَخْبِرْني عن قوله: ﴿ مُرَٰغَمًا ﴾» [النساء: ١٠٠] قال: «مُنْفَسَحًا بلغةِ هذيلٍ. أما سمعتَ قول الشاعر(٢):

وأتركُ أرضَ جَهْرَةَ إنَّ عندي　　رَجاءً في المُراغَم والتَّعادي

/ قال: «أَخْبِرْني عن قوله: ﴿ صَلْدًا ﴾» [البقرة: ٢٦٤] قال: «أملسَ. ٢/ ٨٦ أما سمعتَ قولَ أبي طالب(٣):

وإني لَقَرْمٌ وابنُ قرمٍ لهاشمٍ　　لآباءِ صِدْقٍ مَجْدُهُمْ مَعْقِلٌ صَلْدُ

قال: «أَخْبِرْني عن قوله: ﴿ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ ﴾» [الانشقاق: ٢٥] قال: «غير منقوص. أما سمعتَ قولَ زهير(٤):

فَضْلَ الجوادِ على الخيلِ البطاء فلا　　يُعْطي بذلك مَمْنُونًا ولا نَزِقا

قال: «أَخْبِرْني عن قوله: ﴿ جَابُوا الصَّخْرَ ﴾» [الفجر: ٩] قال: «نَقَّبوا الحجارةَ في الجبالِ فاتَّخذوها بيوتاً. أما سَمِعْتَ قولَ أميَّةَ(٥):

وشقَّ أبصارَنا كيما نعيشَ بها　　وجابَ للسَّمْع أصماخًا وآذانا

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في المسائل ١٥٤.

(٢) لم أهتد إلى قائله وهو في المسائل ١٥٤. والتعادي: أمكنة غير مستوية.

(٣) البيت في المسائل ١٥٤. والقرم: السيد المعظَّم.

(٤) ديوانه ٤٩، والمسائل ١٥٥. النَّزِق: الطائش.

(٥) ديوانه ٥٢١، والمسائل ١٥٥.

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿ حُبًّا جَمًّا ﴾» [الفجر: ٢٠] قال: «كثيراً. أما سَمِعْتَ قولَ أمية[١]:

إِنْ تَغْفِرِ اللهُمَّ تَغْفِرْ جَمَّا ... وأيُّ عبدٍ لكَ لا أَلَمَّا

قالَ[٢]: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿ غَاسِقٍ ﴾» [الفلق: ٣] قال: «الظُّلْمة. [١٤٩] أما سَمِعْتَ قول / زهير[٣]:

ظَلَّتْ تَجُوبُ يداها وَهْي لاهِيَةٌ ... حتى إذا جَنَحَ الإظلامُ والغَسَقُ

قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ ﴾» [البقرة: ١٠] قال: «النفاق. أما سَمِعْتَ قول الشاعر[٤]:

أُجامِلُ أقواماً حَياءً وقد أرىٰ ... صدورَهُمُ تَغْلي عليَّ مِراضُها

/ قال: «أَخْبِرْني عن قولِه: ﴿ يَعْمَهُونَ ﴾» [البقرة: ١٥] قال: «يَلْعبون ٢/٨٧ ويَتَرَدَّدون. أما سَمِعْتَ قولَ الأعشى[٥]:

أراني قد عَمِهْتُ وشابَ رأسي ... وهذا اللَّعْبُ شَيْنٌ بالكبيرِ

---

(١) ديوانه ٤٩١، والمسائل ١٥٦، وجامع البيان ١٣/٢٧/٦٦، والقرطبي ٢٠/٥٤.

(٢) المسألة في المعجم الكبير باختلاف في الشاهد، ولم يرمز لها بـ«ط».

(٣) ليس في ديوانه، وهو في المسائل ١٩٤، وإيضاح الوقف ١/٨٩، والقرطبي ١٠/٣٠٤، والبحر ٦/٦٨، والدر المصون ٧/٣٩٧. والمسألة في المعجم الكبير ١٠/٢٥٢، باختلاف في الشاهد.

(٤) البيت للشماخ، وهو في ديوانه ٢١٥، المسائل ١٥٦.

(٥) ليس في ديوانه، وهو في المسائل ١٥٧.

قال: «أَخْبِرْني عن قوله: ﴿إِلَىٰ بَارِئِكُمْ﴾» [البقرة: ٥٤] قال: «خالقكم. أما سَمِعْتَ قول تُبَّع[١]:

شَهِدْتُ[٢] على أَحْمَدٍ أنَّه رسولٌ من الله باري النَّسَمْ

قال: «أَخْبِرْني عن قوله: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾» [البقرة: ٢] قال: لا شكَّ فيه. أما سَمِعْتَ قولَ ابن الزِّبَعْرى[٣]:

ليس في الحقِّ يا أُمامةُ رَيْبٌ إنما الرَّيْبُ ما يقولُ الكَذوبُ

قال: «أَخْبِرْني عن قوله: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾» [البقرة: ٧] قال: «طَبَعَ عليها. أما سَمِعْتَ قولَ الأعشى[٤]:

وصَهْباءَ طافَ يَهُوديُّها فأَبْرَزَها وعليها خَتَمْ

قال: «أَخْبِرْني عن قوله: ﴿صَفْوَانٍ﴾» [البقرة: ٢٦٤] قال: «الحَجَرُ الأملسُ. أما سَمِعْتَ قول أوسِ بن حَجَر[٥]:

على ظَهْرِ صَفْوانٍ كأنَّ مُتونَه عُلِلْنَ بدُهْنٍ يُزْلِقُ المُتَنَزِّلا

قال: «أَخْبِرْني عن قوله: ﴿فِيهَا صِرٌّ﴾» [آل عمران: ١١٧]، قال: «بَرْد، أما سمعتَ قولَ نابغة[٦]:

لا يَبْرَمُون إذا ما الأرضُ جَلَّلها صِرُّ الشتاءِ من الإمحالِ كالأُدُمِ

(١) المسائل ١٥٧، الروض الأنف ١/٧٢، البحر ٨/٣٨.

(٢) تكرر في (أ).

(٣) ليس في ديوانه، وهو في المسائل ١٥٨، والقرطبي ١/١٥٩، والدر المصون ١/٨٦.

(٤) ديوانه ٣٥، والمسائل ١٥٨، واللسان «ختم». الصهباء: الخمر.

(٥) ديوانه ٨٦، والمسائل ١٥٨.

(٦) ديوانه ١٢٧، والمسائل ١٥٩. والأدم: ج أديم، وأديم كل شيء ظاهره.

/ قال: «أَخْبِرْني عن قوله: ﴿تُبَوِّئُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾» [آل عمران: ١٢١]، ٢/٨٨
قال: «تُوَطِّنُ المؤمنين، أما سَمِعْتَ قول الأعشى(١):

وما بَوّأ الرحمنُ بيتَك مَنْزِلاً بأجيادِ غَرْبيّ الفِنا والمُحَرَّم

قال: «أَخْبِرْني عن قوله: ﴿رِبِّيُّونَ﴾» [آل عمران: ١٤٦]، قال: «جُموعٌ، أما سَمِعْتَ قول حسَّان(٢):

وإذا مَعْشَرٌ تَجافَوْا عن القَصْـ ـدِ أَمَلْنا عليهمُ رِبِّيَّا

قال: «أَخْبِرْني عن قوله: ﴿مَخْمَصَةٌ﴾» [المائدة: ٣]، قال: «مَجاعة، أما سَمِعْتَ قولَ الأعشى(٣):

تَبيتُون في المَشْتى مِلاءً بطونُكم وجاراتُكمْ شُعْثٌ يَبِتْنَ خَمائِصا

قال: «أَخْبِرْني عن قوله: ﴿وَلِيَقْتَرِفُواْ﴾» [الأنعام: ١١٣]، قال: «ليَكْتَسِبوا، أما سَمِعْتَ قولَ لبيد(٤):

وإني لآتٍ ما أَتَيْتُ وإنني لِما اقترفَتْ نفسي عليّ لَراهِبُ

---

(١) ديوانه ١٢٣ برواية «وما جعل»، والمسائل ١٥٩، والبحر ٣/٤٥ والدر المصون ٣/٣٧٩.

(٢) ليس في ديوانه، وهو في المسائل ١٦٠، وإيضاح الوقف ١/٧٨، والقرطبي ٤/٢٣٠.

(٣) ديوانه ١٤٩، والمسائل ١٦٠، وإيضاح الوقف ١/٨١، وجامع البيان (٤/٦/٨٥) ٩/٥٣٣، وروايته: «غَرْثى» بدل «شعث».

(٤) ديوانه ٣٤٩، والمسائل ١٦١، وإيضاح الوقف ١/٨٢.

هذا آخرُ مسائلِ نافعِ بن الأزرقِ[1]، وقد حَذَفْتُ منها يسيراً نحوَ بضعةَ عشرَ سؤالاً، وهي أسئلةٌ مشهورةٌ، أخرج الأئمةُ أفراداً منها بأسانيدَ مختلفةٍ إلى ابنِ عباسٍ.

وأخرج أبو بكرِ بنُ الأنباريِّ في كتاب «الوقف والابتداء»[2] منها قطعةً -وهي المُعَلَّمُ عليه بالحُمرَةِ صورة «ك»-، قال: حَدَّثنا بِشْرُ بن أنس، ثنا محمدُ بنُ عليِّ بنِ الحسنِ بنِ شَقِيق، ثنا أبو صالحٍ هَدِيّةُ[3] بنُ مجاهد، أنا

---

(١) ابن قيس، أبو راشد الحنفي الحَرُوري رأس الأزارقة من الخوارج وإليه نسبتهم، وكان فَتَّاكًا، قُتِل على مقربة من الأهواز عام (٦٥هـ). انظر: ميزان الاعتدال ٤ / ٢٤١، الأعلام ٧ / ٣٥١.

(٢) تقدم تخريجه في ص ٨٤٧ وفي المصدر الَّذي نقل منه المصنف «محمد بن شجاع» بدل «مجاهد بن شجاع»، وهو الصواب ومترجم له في تهذيب الكمال (٢٥ / ٣٦٠-٣٦١) برقم: ٥٢٨٥، وهو ضعيف كما في التقريب /٨٥٣ برقم: ٥٩٩١، وذكرت المصادر أنه روى عنه أبو صالح هَدِيَّةُ -بفتح أوّله وكسر ثانيه وتشديد التحتانية- ابن عبدالوهاب المروزي وهو صدوق وربُمّا وهم، كما في التقريب /١٠١٨ برقم ٧٣٢٠، فما جاء في بعض النسخ «هُدبة»، فتصحيف، والصواب كما ذكرت.

أمّا هدية بن مجاهد كما جاء في المصدر الّذي نُقِل منه وكذا في الإتقان، فلعلّه تحريف والله أعلم لأنّ المصادر لم تذكر هدية بن مجاهد حسب بحثي، وهدّية بن عبدالوهاب مروزي والذي روى عنه أيضاً مروزي، فالغالب أنّه هو، والله أعلم.

(٣) في الأصل و م، ر، ب، ع: هُدُبة، وهو تصحيف، والمثبت من س، ح وكذا في الإيضاح ١ / ٧٦ ومصادر الترجمة.

مجاهدُ بنُ شُجاعٍ، أنا محمدُ بن زيادٍ اليَشْكريُّ عن ميمونِ بن مِهْرانَ، قال: «دخل نافعُ بنُ الأزرقِ المسجدَ» فذكره.

وأخرج الطبرانيُّ في «معجمه الكبير»[1] منها قطعةً -وهي المُعَلَّمُ عليه صورةُ «ط»- من طريق جُوَيْبر عن الضحَّاكِ بن مُزاحمٍ، قال: خَرَج نافعُ بن الأزرق، فذكره.

* * *

(١) (١٠/٢٤٨-٢٥٦) ح١٠٥٩٧. انظر: ص ٨٤٧.

٢/ ٨٩

/ النوع السابع والثلاثون[١]
فيما وقع فيه بغير لغة الحجاز

تقدَّم الخلافُ في ذلك في النوعِ السادسَ عشرَ، ونُوردُ هنا أمثلةَ ذلك. وقد رأيتُ فيه تأليفاً مفرداً[٢].

أخرج أبو عبيدٍ[٣] من طريقِ عكرمةَ عن ابنِ عباسٍ في قولهِ: ﴿وَأَنتُمْ سَٰمِدُونَ﴾ [النجم: ٦١]، قال: «الغناءُ، وهي يمانية».

وأخرج ابنُ أبي حاتمٍ[٤] عن عِكْرِمةَ، قال: «هي بالحميرية». وأخرج

---

(١) انظر: فنون الأفنان ٣٤٩، البرهان ١/ ٣٧٨.

(٢) يشير إلى الكتاب الذي ذكره في المقدمة بعنوان «اللغات التي نزل بها القرآن».

(٣) في فضائل القرآن (٢/ ١٧٢) ب: لغات القرآن وأيّ العرب أنزل القرآن بلغته، ح ٧٤٤، صحيح، رجاله ثقات، وعبدالرّحمن المذكور في الإسناد هو ابن مهدي الإمام المعروف. وكذا رواه ابن جرير من طرق عن عكرمة في تفسيره (١٣/ ٢٧/ ٨٢) ورجاله ثقات ومنها طريق ابن مهدي عن الثوري كما تقدم في سند أبي عبيد، وكذا رواه عبدالرزاق في تفسيره (٢/ ٢٥٥) سورة النجم، لكن في إسناده إسماعيل بن شروس الصنعاني، قال معمر: «كان يضع الحديث» كما في الميزان (١/ ٢٣٤) برقم ٨٩٥، وعزاه في الدّر (٧/ ٦٦٧) لعدد غير ما ذكر.

(٤) هو في القسم المفقود منه، ولم يعزه في الدّر (٧/ ٦٦٧) إليه وإنّما عزاه لسعيد بن منصور وعبد بن حميد وابن جرير وهو عنده في تفسيره (١٣/ ٢٧/ ٨٣) من طريق ابن عباس رضي الله عنهما وغيره.

أبو عبيدٍ(١) عن الحسنِ، قال: «كنا لا ندري: ما الأرائكُ، حتى لَقيَنا رجلٌ من أهلِ اليمنِ، فأخبرَنا أن الأريكةَ عندهم: الحَجَلةُ(٢) فيها السَّريرُ».

وأَخْرَجَ(٣) عن الضحَّاك في قولهِ: ﴿وَلَوْ أَلْقَىٰ مَعَاذِيرَهُۥ﴾ [القيامة: ١٥]، قال: «سُتورَه بلغةِ أهلِ اليمنِ».

وأخرج ابنُ أبي حاتم(٤) عن الضحَّاك في قولِه: ﴿لَا وَزَرَ﴾ [القيامة: ١١]، قال: «لا جبَل، وهي بلغةِ أهلِ اليمنِ».

وأخرج(٥) عن عكرمةَ في قولهِ: ﴿وَزَوَّجْنَاهُم بِحُورٍ عِينٍ﴾ [الدخان: ٥٤]، قال: «هي لغةٌ يمانيةٌ، وذلك أن أهلَ اليمنِ يقولون: زَوَّجْنا فلاناً بفلانة».

---

(١) في فضائل القرآن (٢/ ١٧٢) ب: لغات القرآن... ح ٧٤٢، صحيح، رجاله ثقات، ومنصور المذكور في إسناده هو ابن زاذان ثقة. من مواضع الأرائك في القرآن: الكهف ٣١.

(٢) الحَجَلة: سِتْر يُضرب للعروس في جوف البيت، وساتر كالقبة يزيَّن بالثياب والستور.

(٣) أي: أبو عبيد في المصدر نفسه ضعيف، في إسناده نعيم بن أبي بسطام، ترجم له البخاري وابن أبي حاتم وسكتا عنه، وأبوه أيضاً ليس بالقويّ. انظر: التاريخ الكبير (٨/ ٩٩)، والجرح والتعديل (٨/ ٤٦٣)، والميزان للذهبي (٤/ ٣٩٤).

(٤) في القسم المفقود منه، ذكره السيوطي في الدّر (٨/ ٣٤٦) ولم يعزه لابن أبي حاتم، وإنّما عزاه لابن جرير وعبد بن حميد، وهو عند ابن جرير في تفسيره (١٤/ ٢٩/ ١٨٣) لكنّه ضعيف، في إسناده انقطاع بين ابن جرير ومن حدّثه، إذ قال: «حُدّثت عن الحسين، قال: سمعت أبا معاذ...».

(٥) أي: ابن أبي حاتم هو في القسم المفقود من تفسيره، وعزاه له المؤلف أيضاً في الدّر (٧/ ٤٢١).

قال الراغب في مفرداته[1]: «ولم يَجِئْ في القرآن: «زَوَّجْناهم حوراً»، كما يُقال: زَوَّجْته امرأةً، تنبيهاً أنَّ ذلك لا يكون على حسب المتعارَف فيما بيننا بالمُناكحة».

/ وأخرج[2] عن الحسنِ في قوله: ﴿لَوْ أَرَدْنَآ أَن نَّتَّخِذَ لَهْوًا﴾ [الأنبياء: ١٧]، قال: «اللَّهْوُ بلسانِ اليمنِ: المرأة». ٢/ ٩٠

وأخرج[3] عن محمد بن علي في قوله: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبْنَهُۥ﴾ [هود: ٤٢]، قال: «هي بلغةِ طَيِّئ ابنُ امرأته».

[١٥٠] قلت: وقد قُرِئ[4] «ونادى / نوحٌ ابنها».

وأخرج[5] عن الضحَّاك في قوله: ﴿أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ [يوسف: ٣٦]، قال: «عِنَباً بلغة أهلِ عُمان، يُسَمُّون العنَبَ خَمْراً».

وأخرج[6] عن ابنِ عباسٍ في قولِه: ﴿أَتَدْعُونَ بَعْلًا﴾ [الصافات: ١٢٥]، قال: «ربّاً بلغةِ أهلِ اليمن».

---

(١) المفردات ٣٨٥.

(٢) أي: ابن أبي حاتم في تفسيره، وعزاه له أيضاً في الدّر (٥/ ٦٢٠).

(٣) أي: ابن أبي حاتم في تفسيره (٦/ ٢٠٣٤)، برقم ١٠٨٩٤، ضعيف؛ في إسناده جابر بن يزيد الجعفي، وهو ضعيف كما في التقريب/ ١٩٢ برقم ٨٨٦.

(٤) قراءة شاذة نسبت إلى علي رضي الله عنه. انظر: مختصر ابن خالويه ٦٠.

(٥) أي: ابن أبي حاتم في تفسيره (٧/ ٢١٤٢) برقم ١١٦٠٠، وإسناده حسن؛ رجاله بين ثقة وصدوق.

(٦) أي: ابن أبي حاتم في تفسيره -وهو في القسم المفقود- وعزاه له ابن حجر في كتابه ←

وأخرج[1] عن قتادةَ، قال: «بَعْلاً: ربّاً بلغة أَزْدِ شنوءةَ».

وأخرج أبو بكرِ بنُ الأنباريِّ في كتاب «الوقف»[2] عن ابنِ عباسٍ، قال: «الوراء: وَلَدُ الوَلَد بلغةِ هُذَيل».

وأخرج فيه[3] عن الكَلْبي، قال: «المَرْجانُ: صِغارُ اللؤلؤِ بلغةِ اليمنِ».

وأخرج في كتاب «الردّ[4] على مَنْ خالف مصحف عثمان» عن مجاهدٍ، قال: «الصُّواعُ: الطِّرْجَهالَة بلغةِ حِمْير».

وأخرج[5] فيه عن أبي صالحٍ في قولهِ: ﴿أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾

= تغليق التعليق (٤/٢٩٤، ٢٩٥) وقال -في الفتح (٨/٥٤٣)-: «وقد وصله ابن أبي حاتم...، ووصله إبراهيم الحربي في غريب الحديث من هذا الوجه مختصراً». في إسناده عطاء بن السائب، صدوق اختلط. تقدم، وفيه أيضاً: شريك القاضي، صدوق يخطئ كثيراً تغيّر حفظه منذ ولي القضاء وكان عادلاً فاضلاً عابداً كما في التقريب /٤٣٦ برقم ٢٨٠٢.

(١) أي: ابن أبي حاتم في المصدر السابق نفسه -وهو في القسم المفقود- وعزاه له السيوطي أيضاً في الدّر (٧/١١٩). وقد ورد اللفظ في سورة هود الآية ٧١.

(٢) (١/٧٣) ح ١١١ ضعيف جداً في إسناده محمد بن السائب الكلبي، وهو متروك كما تقدم.

(٣) أي: ابن الأنباري في المصدر السابق (١/٧٤) وفيه الكلبي تقدم الكلام حوله في الذي قبله. وقد وردت في موضعين، أولهما: الرحمن، آية ٢٢. ووردت لفظة «الصواع» في سورة يوسف، آية ٧٢.

(٤) كذا ذكره القرطبي في تفسيره (٩/٢٣٠) عن مجاهد وأبي صالح.

(٥) أي: ابن الأنباري في كتاب الرّد، كذا عزاه له المصنف في الدّر (٤/٦٥٤).

[الرعد: ٣١]، قال «أفلم يعلم بلغةِ هوازن». وقال الفراء[1]: «قال الكلبي[2]: بلغةِ النَّخَعِ».

وفي مسائلِ نافعِ بنِ الأزرق[3] لابنِ عباسٍ: ﴿يَفْتِنَكُمُ﴾ [النساء: ١٠١] يُضِلَّكم بلغة هوازِنَ.

/ وفيها[4] ﴿بُورًا﴾ [الفرقان: ١٨]، هَلْكى، بلغة عُمان. ٢/٩١

وفيها[5] ﴿فَنَقَّبُواْ﴾ [قٓ: ٣٦]، هَرَبوا، بلغة اليمن.

وفيها[6] ﴿لَا يَلِتْكُم﴾ [الحجرات: ١٤]، لا يَنْقُصُكم، بلغة بني عبسٍ.

وفيها[7] ﴿مُرَٰغَمًا﴾ [النساء: ١٠٠]، مُنفَسَحاً، بلغةِ هُذَيْلٍ.

وأخرج سعيدُ بن منصور في «سُنَنه»[8] عن عمرو بن شُرَحْبِيل في

---

(١) معاني القرآن له ٢/٦٤.

(٢) محمد بن السائب بن بشر، أبو النَّضْر الكوفي المفسِّر الأخباري (ت: ١٤٦هـ)، من مؤلفاته: «تفسير القرآن»، «ناسخ القرآن ومنسوخه». انظر: السير ٦/٢٤٨، طبقات المفسرين للداودي ٢/١٤٤.

(٣) مسائل نافع ١٣٠ و١٤٢.

(٤) مسائل نافع ١٤٢.

(٥) مسائل نافع ١٣٨.

(٦) مسائل نافع ١٤٩.

(٧) مسائل نافع ١٥٤.

(٨) لم أجده في القسم المطبوع، وكذا عزاه له في الدّر (٦/٦٩٠) وكذا لعبد بن حميد وابن المنذر وابن جرير، وهوفي تفسيره (١٢/٢٢/٧٩)، في إسناده أحمد بن عمر البصري، لم نقف على ترجمته فيما بحثنا.

قوله: ﴿سَيْلَ ٱلْعَرِمِ﴾ [سبأ: ١٦]، «المُسَنَّاة بلحن[١] أهل اليمن».

وأخرج جُوَيْبِر في تفسيره[٢] عن ابن عباسٍ في قوله: ﴿فِى ٱلْكِتَٰبِ مَسْطُورًا﴾ [الإسراء: ٥٨]، قال: مكتوباً، وهي لغة حميرية يُسَمُّون الكتاب أُسْطوراً.

وقال أبو القاسم[٣] في الكتاب الذي ألَّفه في هذا النوع في القرآن:

بلغة كنانة

﴿ٱلسُّفَهَآءُ﴾ [البقرة: ١٣]: الجُهَّال[٤].

﴿خَٰسِـِٔينَ﴾ [البقرة: ٦٥]: صاغِرين[٥].

﴿شَطْرَ﴾ [البقرة: ١٤٤]: تلْقاء[٦].

﴿لَا خَلَٰقَ﴾ [آل عمران: ٧٧]: لا نَصيب[٧].

﴿وَجَعَلَكُم مُّلُوكًا﴾ [المائدة: ٢٠]: أحراراً[٨].

---

(١) (م): «بلغة». والمُسَنَّاة: سد يُبنى لحجز ماء السيل أو النهر.

(٢) تفسيره في عداد المفقود حسب علمنا، ولم يعزه المصنف له في الدّر في تفسير سورة الإسراء آية ٥٨، ولا في الأحزاب آية ٦، ولا في سورة الطور آية ٢.

(٣) كذا في الأصول ولم نقف عليه، أما أبو عبيد فالقاسم بن سلام، وكتابه –المنسوب إليه– بعنوان: «لغات القبائل» مطبوع.

(٤) انظر: لغات القبائل ٤٥.

(٥) انظر: لغات القبائل ٤٨.

(٦) انظر: لغات القبائل ٥٤.

(٧) انظر: لغات القبائل ٦٧.

(٨) انظر: لغات القبائل ٩١.

﴿ قُبُلًا ﴾ [الأنعام: ١١١]: عِياناً[١].

٩٢/٢

/ ﴿ مُعْجِزِينَ ﴾ [هود: ٢٠]: سابقين[٢].

﴿ يَعْزُبُ ﴾ [يونس: ٦١]: يَغيب[٣].

﴿ تَرْكَنُوٓاْ ﴾ [هود: ١١٣]: تَميلوا[٤].

﴿ فَجْوَةٍ ﴾ [الكهف: ١٧]: ناحية[٥].

﴿ مَوْئِلًا ﴾ [الكهف: ٥٨]: مَلْجَأ[٦].

﴿ مُّبْلِسُونَ ﴾ [الأنعام: ٤٤]: آيِسون[٧].

﴿ دُحُورًا ﴾ [الصافات: ٩]: طَرْداً[٨].

﴿ ٱلْخَرَّٰصُونَ ﴾ [الذاريات: ١٠]: الكذّابون[٩].

﴿ أَسْفَارًا ﴾ [الجمعة: ٥]: كُتُباً[١٠].

---

(١) انظر: لغات القبائل ٩٦.

(٢) انظر: لغات القبائل ١٢٠.

(٣) انظر: لغات القبائل ١٢٨.

(٤) انظر: لغات القبائل ١٤٣.

(٥) انظر: لغات القبائل ١٧٦.

(٦) لم يرد في «لغات القبائل».

(٧) لم يرد في «لغات القبائل».

(٨) لم يرد في «لغات القبائل».

(٩) لم يرد في «لغات القبائل».

(١٠) لم يرد في «لغات القبائل».

﴿أُقِّتَتْ﴾ [المرسلات: ١١]: جُمِعَت[1].

﴿لَكَنُودٌ﴾ [العاديات: ٦]: كَفُورٌ للنِّعَمِ[2].

وبلغة هُذَيْل

﴿وَالرُّجْزَ﴾ [المدثر: ٥]: العذاب[3].

﴿شَرَوْا﴾ [البقرة: ١٠٢]: باعوا[4].

﴿عَزَمُوا الطَّلَاقَ﴾ [البقرة: ٢٢٧]: حَقَّقوا[5].

﴿صَلْدًا﴾ [البقرة: ٢٦٤]: نقيّاً[6].

﴿ءَانَآيِ الَّيْلِ﴾ [طه: ١٣٠]: ساعاته[7].

﴿فَوْرِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٢٥]: وَجْههم[8].

﴿مِّدْرَارًا﴾ [الأنعام: ٦]: مُتَتابعاً[9].

---

(١) انظر: لغات القبائل ٣٠٦.

(٢) انظر: لغات القبائل ٣٣١.

(٣) انظر: لغات القبائل ٤٧.

(٤) انظر: لغات القبائل ٤٩.

(٥) انظر: لغات القبائل ٦٠.

(٦) انظر: لغات القبائل ٦٢.

(٧) انظر: لغات القبائل ٦٩.

(٨) انظر: لغات القبائل ٧١.

(٩) انظر: لغات القبائل ٩٤.

٩٣/٢

/ ﴿ فُرْقَانًا ﴾ [الأنفال: ٢٩]: مَخْرَجاً[١].

﴿ حَرِّضِ ﴾ [الأنفال: ٦٥]: حُضَّ[٢].

﴿ عَيْلَةً ﴾ [التوبة: ٢٨]: فاقة[٣].

﴿ وَلِيجَةً ﴾ [التوبة: ١٦]: بِطانة[٤].

﴿ ٱنفِرُواْ ﴾ [التوبة: ٣٨]: اغْزُو[٥].

﴿ ٱلسَّـٰٓئِحُونَ ﴾ [التوبة: ١١٢]: الصائمون[٦].

﴿ ٱلْعَنَتَ ﴾ [النساء: ٢٥]: الإِثم[٧].

﴿ غُمَّةً ﴾ [يونس: ٧١]: شُبْهة[٨].

﴿ بِبَدَنِكَ ﴾ [يونس: ٩٢]: بدِرْعِك[٩].

« المبذِّر »: الـمُسْرِف[١٠].

---

(١) انظر: لغات القبائل ١١٢.

(٢) انظر: لغات القبائل ١١٨.

(٣) انظر: لغات القبائل ١٢٣.

(٤) انظر: لغات القبائل ١٢٢.

(٥) انظر: لغات القبائل ١٢٣.

(٦) انظر: لغات القبائل ١٢٤.

(٧) انظر: لغات القبائل ٥٩.

(٨) انظر: لغات القبائل ١٢٨.

(٩) انظر: لغات القبائل ١٢٩.

(١٠) انظر: لغات القبائل ١٦٧، واللفظ القرآني: ﴿ إِنَّ ٱلْمُبَذِّرِينَ ﴾ [الإسراء: ٢٧].

﴿ لِدُلُوكِ ٱلشَّمۡسِ ﴾ [الإسراء: ٧٨]: زوالها[١].

﴿ شَاكِلَتِهِۦ ﴾ [الإسراء: ٨٤]: ناحيته[٢].

﴿ رَجۡمَۢا ﴾ [الكهف: ٢٢]: ظنّاً[٣].

﴿ مُلۡتَحَدٗا ﴾ [الكهف: ٢٧]: ملجأ[٤].

﴿ يَرۡجُواْ ﴾ [الكهف: ١١٠]: يخاف[٥].

﴿ هَضۡمٗا ﴾ [طه: ١١٢]: نقصاً[٦].

﴿ هَامِدَةٗ ﴾ [الحج: ٥]: مغبرَّة[٧].

﴿ وَٱقۡصِدۡ فِي مَشۡيِكَ ﴾ [لقمان: ١٩]: أسرع[٨].

﴿ ٱلۡأَجۡدَاثِ ﴾ [يسٓ: ٥١]: القبور[٩].

/ ﴿ ثَاقِبٞ ﴾ [الصافات: ١٠]: مضيء[١٠]. ٢/٩٤

---

(١) انظر: لغات القبائل ١٧١.

(٢) انظر: لغات القبائل ١٧٢.

(٣) انظر: لغات القبائل ١٧٧.

(٤) انظر: لغات القبائل ١٧٨.

(٥) انظر: لغات القبائل ٢٤٧.

(٦) انظر: لغات القبائل ١٩٣.

(٧) انظر: لغات القبائل ٢٠٠.

(٨) انظر: لغات القبائل ٢٢٠.

(٩) انظر: لغات القبائل ٢٣١.

(١٠) انظر: لغات القبائل ٢٣٢.

﴿ بَالَهُمْ ﴾ [محمد : ٢]: حالهم[١].

﴿ يَهْجَعُونَ ﴾ [الذاريات : ١٧]: ينامون[٢].

﴿ ذَنُوبًا ﴾ [الذاريات : ٥٩]: عذاباً[٣].

﴿ وَدُسُرٍ ﴾ [القمر : ١٣]: المسامير[٤].

﴿ تَفَٰوُتٍ ﴾ [الملك : ٣]: عَيْب[٥].

﴿ أَرْجَآئِهَا ﴾ [الحاقة : ١٧]: نواحيها[٦].

﴿ أَطْوَارًا ﴾ [نوح : ١٤]: أَلْواناً[٧].

﴿ بَرْدًا ﴾ [النبأ : ٢٤]: نوماً[٨].

﴿ وَاجِفَةٌ ﴾ [النازعات : ٨]: خائفة[٩].

﴿ مَسْغَبَةٍ ﴾ [البلد : ١٤]: مجاعة[١٠].

---

(١) انظر: لغات القبائل ٢٤٩.

(٢) انظر: لغات القبائل ٢٥٥.

(٣) انظر: لغات القبائل ٢٥٧، وفيه « نصيباً ».

(٤) انظر: لغات القبائل ٢٦٥.

(٥) انظر: لغات القبائل ٢٨٦.

(٦) انظر: لغات القبائل ٢٩١.

(٧) انظر: لغات القبائل ٢٩٧.

(٨) انظر: لغات القبائل ٣٠٨.

(٩) انظر: لغات القبائل ٣١٠.

(١٠) انظر: لغات القبائل ٣٢٦.

وبلغة حِمْيَر

﴿ تَفْشَلَا ﴾ [آل عمران: ١٢٢]: تَجْبُنا[١].

﴿عُثِرَ ﴾ [المائدة: ١٠٧]: اطُّلِع[٢].

﴿سَفَاهَةٍ ﴾ [الأعراف: ٦٦]: جنون[٣].

﴿ فَزَيَّلْنَا ﴾ [يونس: ٢٨]: مَيَّزْنا[٤].

﴿ مَرْجُوًّا ﴾ [هود: ٦٢]: حقيراً[٥].

/ ﴿ ٱلسِّقَايَةَ ﴾ [يوسف: ٧٠]: الإناء[٦]. ٩٥/٢

﴿مَّسْنُونٍ ﴾ [الحجر: ٢٦]: مُنتن[٧].

﴿ إِمَامٍ ﴾ [يسٓ: ١٢]: كتاب[٨].

« يُنْغِضون »: يُحَرِّكون[٩].

﴿ حُسْبَانًا ﴾ [الكهف: ٤٠]: بَرَداً[١٠].

---

(١) انظر: لغات القبائل ٧١.

(٢) انظر: لغات القبائل ٩٣.

(٣) انظر: لغات القبائل ١٠٢.

(٤) انظر: لغات القبائل ١٢٧.

(٥) انظر: لغات القبائل ١٣٥. وحكاه النقاش عن بعضهم. قال ابن عطية: « فأما أن يكون لفظ: « مرجواً » بمعنى حقير فليس ذلك في كلام العرب، وإنما يتجه ذلك على جهة التفسير للمعنى » ثم بيّن ذلك. انظر: المحرر الوجيز (٩/ ١٧٦).

(٦) انظر: لغات القبائل ١٤٨.

(٧) ليس في « لغات القبائل ».

(٨) انظر: لغات القبائل ١٥٨.

(٩) انظر: لغات القبائل ١٦٩. ولفظ الآية: ﴿ فَسَيُنْغِضُونَ ﴾ [الإسراء: ٥١].

(١٠) انظر: لغات القبائل ١٧٩.

﴿ مِنَ ٱلْكِبَرِ عِتِيًّا ﴾ [مريم : ٨]: نُحولاً[1].

﴿ مَـَٔارِبُ ﴾ [طه: ١٨]: حاجات[2].

﴿ خَرْجًا ﴾ [الكهف : ٩٤]: جُعْلاً[3].

﴿ غَرَامًا ﴾ [الفرقان : ٦٥]: بلاء[4].

﴿ ٱلصَّرْحَ ﴾ [النمل : ٤٤]: البيت[5].

﴿ أَنكَرَ ٱلْأَصْوَٰتِ ﴾ [لقمان : ١٩]: أقبحها[6].

﴿ مَرَضٌ ﴾ [الأحزاب : ٣٢]: زنى[7].

﴿ ٱلْقِطْرِ ﴾ [سبأ : ١٢]: النُّحاس[8].

﴿ مَحْشُورَةً ﴾ [صٓ : ١٩]: مجموعة[9].

﴿ مَعْكُوفًا ﴾ [الفتح : ٢٥]: محبوساً[10].

---

(١) انظر: لغات القبائل ١٨٥ .

(٢) انظر: لغات القبائل ١٩١ .

(٣) انظر: لغات القبائل ٢٠٣ .

(٤) انظر: لغات القبائل ٢١٢ .

(٥) انظر: لغات القبائل ٢١٦ .

(٦) انظر: لغات القبائل ٢٢١ .

(٧) انظر: لغات القبائل ٢٢٤ .

(٨) انظر: لغات القبائل ٢٢٧ .

(٩) ليس في « لغات القبائل » .

(١٠) انظر: لغات القبائل ٢٥٠ .

﴿ يَتِرَكُمْ ﴾ [محمد : ٣٥] : يَنْقُصكم[١].

﴿ مَدِينِينَ ﴾ [الواقعة : ٨٦] : محاسَبين[٢].

﴿ بِجَبَّارٍ ﴾ [قٓ : ٤٥] : بمُسَلَّط[٣].

﴿ رَّابِيَةً ﴾ [الحاقة : ١٠] : شديدة[٤].

﴿ وَبِيلًا ﴾ [المزمل : ١٦] : شديداً[٥].

وبلغة جُرْهُم

﴿ فَبَآءُو ﴾ [البقرة : ٩٠] : استَوْجَبوا[٦].

﴿ شِقَاقٍ ﴾ [البقرة : ١٣٧] : ضلال[٧].

/ ﴿ خَيْرًا ﴾ [البقرة : ١٨٠] : مالاً[٨]. ٩٦/٢

﴿ كَدَأْبِ ﴾ [آل عمران : ١١] : كأشباه[٩].

---

(١) انظر: لغات القبائل ٢٤٩.

(٢) انظر: لغات القبائل ٢٧٠.

(٣) انظر: لغات القبائل ٢٥٣.

(٤) انظر: لغات القبائل ٢٩٠.

(٥) انظر: لغات القبائل ٣٠٠.

(٦) انظر: لغات القبائل ٥١.

(٧) انظر: لغات القبائل ٥٥.

(٨) انظر: لغات القبائل ٥٦.

(٩) انظر: لغات القبائل ٦٤.

﴿ تَعُولُواْ ﴾ [النساء : ٣]: تَميلوا[١].

﴿ يَغْنَوْاْ ﴾ [الأعراف : ٩٢]: يتمتعوا[٢].

﴿ فَشَرِّدْ ﴾ [الأنفال : ٥٧]: نَكِّلْ[٣].

﴿ أَرَاذِلُنَا ﴾ [هود : ٢٧]: سَفَلَتُنا[٤].

﴿ عَصِيبٌ ﴾ [هود : ٧٧]: شديد[٥].

﴿ لَفِيفًا ﴾ [الإسراء : ١٠٤]: جميعاً[٦].

﴿ مَّحْسُورًا ﴾ [الإسراء : ٢٩]: منقطعاً[٧].

﴿ حَدَبٍ ﴾ [الأنبياء : ٩٦]: جانب[٨].

« الخلال »[٩]: السحاب[١٠].

﴿ ٱلْوَدْقَ ﴾ [النور : ٤٣]: المطر[١١].

---

(١) انظر : لغات القبائل ٧٦.

(٢) انظر : لغات القبائل ١٠٤.

(٣) انظر : لغات القبائل ١١٧.

(٤) انظر : لغات القبائل ١٣٢.

(٥) انظر : لغات القبائل ١٣٨.

(٦) انظر : لغات القبائل ١٧٣.

(٧) انظر : لغات القبائل ١٦٨.

(٨) انظر : لغات القبائل ١٩٨.

(٩) اللفظ القرآني : ﴿ مِنْ خِلَٰلِهِۦ ﴾ [النور : ٤٣].

(١٠) انظر : لغات القبائل ٢٠٩.

(١١) انظر : لغات القبائل ٢٠٨.

﴿ لَشِرْذِمَةٌ ﴾ [الشعراء: ٥٤]: عِصابة[١].

﴿ رِيعٍ ﴾ [الشعراء: ١٢٨]: طريق[٢].

﴿ يَنسِلُونَ ﴾ [الأنبياء: ٩٦]: يَخْرجون[٣].

﴿ لَشَوْبًا ﴾ [الصافات: ٦٧]: مِزاجاً[٤].

﴿ ٱلْحُبُكِ ﴾ [الذاريات: ٧]: الطرائق[٥].

﴿ بِسُورٍ ﴾ [الحديد: ١٣]: الحائط[٦].

وبلغة أزدِ شَنُوءة

٢/٩٧

/ ﴿ لَّاشِيَةَ ﴾ [البقرة: ٧١]: لا وَضَح[٧].

«العضل»[٨]: الحَبْس[٩].

﴿ أُمَّةٍ ﴾ [يوسف: ٤٥]: سنين[١٠].

(١) انظر: لغات القبائل ٢١٥.

(٢) انظر: لغات القبائل ٢١٥.

(٣) انظر: لغات القبائل ١٩٨.

(٤) انظر: لغات القبائل ٢٣٦ وفيه «مزجاً».

(٥) لم يرد في «لغات القبائل».

(٦) انظر: لغات القبائل ٢٧١.

(٧) انظر: لغات القبائل ٤٩.

(٨) اللفظ القرآني ﴿ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ ﴾ [البقرة: ٢٣٢].

(٩) انظر: لغات القبائل ٦٠.

(١٠) انظر: لغات القبائل ١٣١.

﴿ ٱلرَّسِّ ﴾ [الفرقان: ٣٨]: البئر[١].

﴿ كَٰظِمِينَ ﴾ [غافر: ١٨]: مَكْروبين[٢].

﴿ غِسۡلِينٖ ﴾ [الحاقة: ٣٦]: الحارُّ الذي تناهى حَرُّه[٣].

﴿ لَوَّاحَةٞ ﴾ [المدثر: ٢٩]: حَرَّاقة[٤].

وبلغة مَذْحِج

﴿ رَفَثَ ﴾ [البقرة: ١٩٧]: جِماع[٥].

﴿ مُّقِيتٗا ﴾ [النساء: ٨٥]: مقتدراً[٦].

﴿ بِظَٰهِرٖ مِّنَ ٱلۡقَوۡلِ ﴾ [الرعد: ٣٣]: بكذب[٧].

﴿ بِٱلۡوَصِيدِ ﴾ [الكهف: ١٨]: الفناء[٨].

﴿ حُقُبٗا ﴾ [الكهف: ٦٠]: دهراً[٩].

﴿ ٱلۡخُرۡطُومِ ﴾ [القلم: ١٦]: الأَنْف[١٠].

---

(١) انظر: لغات القبائل ٢١١.

(٢) لم يرد في «لغات القبائل».

(٣) انظر: لغات القبائل ٢٩١.

(٤) انظر: لغات القبائل ٣٠٠.

(٥) انظر: لغات القبائل ٥٧.

(٦) انظر: لغات القبائل ٨٣.

(٧) انظر: لغات القبائل ١٥١.

(٨) انظر: لغات القبائل ١٧٧.

(٩) انظر: لغات القبائل ١٨٠.

(١٠) انظر: لغات القبائل ٢٨٨.

وبلغة خَثْعَم

﴿ تُسِيمُونَ ﴾ [النحل: ١٠]: تَرْعَون[١].

﴿ مَّرِيجٍ ﴾ [قٓ: ٥]: منتشِر[٢].

٢/٩٨ / ﴿ صَغَتْ ﴾ [التحريم: ٤]: مالَت[٣].

﴿ هَلُوعًا ﴾ [المعارج: ١٩]: ضَجُوراً[٤].

[١٥١] ﴿ شَطَطًا ﴾ / [الكهف: ١٤]: كذباً[٥].

وبلغة قَيْسِ عَيْلانَ

﴿ نِحْلَةً ﴾ [النساء: ٤]: فَريضة[٦].

﴿ حَرَجٍ ﴾ [المائدة: ٦]: ضِيق[٧].

﴿ لَّخَاسِرُونَ ﴾ [الأعراف: ٩٠]: مُضَيَّعون[٨].

﴿ تُفَنِّدُونِ ﴾ [يوسف: ٩٤]: تستهزئون[٩].

---

(١) انظر: لغات القبائل ١٥٨ وفي (س): «تزرعون».

(٢) لم يرد في «لغات القبائل» المطبوع.

(٣) انظر: لغات القبائل ٢٨٥.

(٤) انظر: لغات القبائل ٢٩٤.

(٥) انظر: لغات القبائل ١٧٥.

(٦) انظر: لغات القبائل ٧٧.

(٧) انظر: لغات القبائل ٩٠.

(٨) انظر: لغات القبائل ١٤٤.

(٩) انظر: لغات القبائل ١٤٩.

﴿ صَيَاصِيهِمْ ﴾ [الأحزاب: ٢٦]: حصونهم(١).

﴿ تُحْبَرُونَ ﴾ [الزخرف: ٧٠]: تُنَعَّمُون(٢).

﴿ رَجِيمٍ ﴾ [الحجر: ١٧]: مَلْعون(٣).

﴿ يَلِتْكُم ﴾ [الحجرات: ١٤]: يَنْقُصكم(٤).

وبلغة سَعْد العَشِيرة

﴿ وَحَفَدَةً ﴾ [النحل: ٧٢]: أَخْتان(٥).

﴿ كَلٌّ ﴾ [النحل: ٧٦]: عِيال(٦).

وبلغة كِنْدَة

﴿ فِجَاجًا ﴾ [الأنبياء: ٣١]: طرقاً(٧).

﴿ وَبُسَّتِ ﴾ [الواقعة: ٥]: فُتِّتَتْ(٨).

/ ﴿ تَبْتَئِسْ ﴾ [هود: ٣٦]: تَحْزَن(٩). ٢/٩٩

---

(١) انظر: لغات القبائل ٢٢٣.

(٢) انظر: لغات القبائل ٢٤٧، وفيه «تُكَرَّمون».

(٣) انظر: لغات القبائل ٢٤٣.

(٤) ليس في «لغات القبائل».

(٥) انظر: لغات القبائل ١٦٠.

(٦) انظر: لغات القبائل ١٦١.

(٧) انظر: لغات القبائل ١٩٦.

(٨) انظر: لغات القبائل ٢٦٩.

(٩) انظر: لغات القبائل ١٣٢.

وبلغة عُذْرَة

﴿ ٱخۡسَـُٔواْ ﴾ [المؤمنون: ١٠٨]: اخزَؤوا[1].

وبلغة حَضْرَمَوْت

﴿ رِبِّيُّونَ ﴾ [آل عمران: ١٤٦]: رجال[2].

﴿ وَدَمَّرۡنَا ﴾ [الأعراف: ١٣٧]: أَهْلَكْنا[3].

﴿ لُغُوبٌ ﴾ [فاطر: ٣٥]: إعياء[4].

﴿ مِنسَأَتَهُۥ ﴾ [سبأ: ١٤]: عصاه[5].

وبلغة غسان

﴿ وَطَفِقَا ﴾ [الأعراف: ٢٢]: عَمَدا[6].

﴿ بَـِٔيسِۭ ﴾ [الأعراف: ١٦٥]: شديد[7].

﴿ سِيٓءَ بِهِمۡ ﴾ [هود: ٧٧]: كَرِههم[8].

---

(١) انظر: لغات القبائل ٢٠٥.

(٢) انظر: لغات القبائل ٧٤.

(٣) انظر: لغات القبائل ١٦٧.

(٤) انظر: لغات القبائل ٢٥٢.

(٥) انظر: لغات القبائل ٢٢٧.

(٦) انظر: لغات القبائل ١٠١.

(٧) انظر: لغات القبائل ١٠٦.

(٨) انظر: لغات القبائل ١٣٧.

وبلغة مُزَيْنَة

﴿ لَاتَغْلُواْ ﴾ [النساء: ١٧١]: لا تزيدوا [١].

وبلغة لَخْم

﴿ إِمْلَٰقٍ ﴾ [الأنعام: ١٥١]: جوع[٢].

﴿ وَلَتَعْلُنَّ ﴾ [الإسراء: ٤]: تَقْهرُنَّ[٣].

/ وبلغة جُذام

٢/١٠٠

﴿ فَجَاسُواْ خِلَٰلَ ٱلدِّيَارِ ﴾ [الإسراء: ٥]: تَخَلَّلوا الأَزِقَّة[٤].

وبلغة بني حَنِيفة

﴿ بِٱلْعُقُودِ ﴾ [المائدة: ١]: العهود[٥].

﴿ جَنَاحَكَ ﴾ [القصص: ٣٢]: اليد[٦].

و﴿ ٱلرَّهْبِ ﴾ [القصص: ٣٢]: الفزع[٧].

---

(١) انظر: لغات القبائل ٨٦.

(٢) انظر: لغات القبائل ٩٨.

(٣) انظر: لغات القبائل ١٦٤.

(٤) انظر: لغات القبائل ١٦٥.

(٥) انظر: لغات القبائل ٨٩.

(٦) انظر: لغات القبائل ٢١٨.

(٧) ليس في «لغات القبائل».

وبلغة اليَمامة

﴿ حَصِرَتْ ﴾ [النساء: ٩٠]: ضاقتْ[١].

وبلغة سَبأ

﴿ تَمِيلُواْ مَيْلًا عَظِيمًا ﴾ [النساء: ٢٧]: تُخْطئوا خطأ بَيِّناً[٢].

﴿ تَبَّرْنَا ﴾ [الفرقان: ٣٩]: أَهْلكنا[٣].

وبلغة سُلَيْم

﴿ نَكَصَ ﴾ [الأنفال: ٤٨]: رَجَعَ[٤].

وبلغة عُمارة

﴿ ٱلصَّٰعِقَةُ ﴾ [البقرة: ٥٥]: الموت[٥].

(١) انظر: لغات القبائل ٨٧.

(٢) انظر: لغات القبائل ٨٠.

(٣) انظر: لغات القبائل ٢١٢

(٤) انظر: لغات القبائل ١١٦.

(٥) انظر: لغات القبائل ٤٦، وفيه: «الموتة بلغة عُمَان».

وبلغة طيِّئ[1]

﴿يَنْعِقُ﴾ [البقرة: ١٧١]: يَصيح[2].

﴿رَغَدًا﴾ [البقرة: ٣٥]: خِصْباً[3].

﴿سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾ [البقرة: ١٣٠]: خسرها[4].

﴿ يسٓ ﴾ [يسٓ: ١]: يا إِنسانُ[5].

وبلغة خُزاعةَ

﴿أَفِيضُواْ﴾ [البقرة: ١٩٩]: انفِروا[6].

و«الإفضاء»[7]: الجِماع[8].

---

(١) سقطت مفردات لغة طيِّئ من مطبوعة أبي الفضل.

(٢) انظر: لغات القبائل ٥٤.

(٣) انظر: لغات القبائل ٤٦، (أ): «خصب».

(٤) انظر: لغات القبائل ٥٢.

(٥) انظر: لغات القبائل ٢٣٠.

(٦) انظر: لغات القبائل ٥٨.

(٧) اللفظ القرآني: ﴿وَقَدْ أَفْضَىٰ﴾ [النساء: ٢١].

(٨) انظر: لغات القبائل ٧٩.

٢/١٠١

/ وبلغة عُمَان

﴿ خَبَالًا ﴾ [آل عمران: ١١٨]: غيا[١].

﴿ نَفَقًا ﴾ [الأنعام: ٣٥]: سَرَباً[٢].

﴿ حَيْثُ أَصَابَ ﴾ [صٓ: ٣٦]: أراد[٣].

وبلغة تميم

«أَمَهٍ» [يوسف: ٤٥]: نِسْيان[٤].

﴿ بَغْيًا ﴾ [البقرة: ٩٠]: حَسَداً[٥].

---

(١) انظر: لغات القبائل ٧٠.

(٢) لم يرد في «لغات القبائل».

(٣) انظر: لغات القبائل ٢٤٢.

(٤) انظر: لغات القبائل ١٤٧، وهذا المعنى على القراءة الشاذة «أَمَهٍ» من: أَمِهَ يَأْمَهُ أَمَهاً، وهي قراءة ابن عباس وعكرمة والضحاك كما في القرطبي ٩/ ٢٠١.

(٥) انظر: لغات القبائل ٥٠.

وبلغة أَنْمار

﴿طَآئِرَهُۥ﴾ [الإسراء: ١٣]: عمله[١].

﴿وَأَغْطَشَ﴾ [النازعات: ٢٩]: أظلمَ[٢].

وبلغة الأَشْعريين

﴿لَأَحْتَنِكَنَّ﴾ [الإسراء: ٦٢]: لأستأصِلَنَّ[٣].

﴿تَارَةً﴾ [طه: ٥٥]: مرة[٤].

﴿ٱشْمَأَزَّتْ﴾ [الزمر: ٤٥]: مالَتْ ونَفَرت[٥].

وبلغة الأَوْس

﴿لِّينَةٍ﴾ [الحشر: ٥]: النخل[٦].

---

(١) انظر: لغات القبائل ١٦٦.

(٢) انظر: لغات القبائل ٣١١.

(٣) انظر: لغات القبائل ١٧٠.

(٤) انظر: لغات القبائل ١٩٢.

(٥) انظر: لغات القبائل ٢٤٤.

(٦) انظر: لغات القبائل ٢٧٥.

وبلغة الخَزْرَج

﴿ يَنفَضُّواْ ﴾ [المنافقون : ٧] : يذهبوا[١] .

وبلغة مَدْيَن

﴿ فَٱفۡرُقۡ ﴾ [المائدة : ٢٥] : فاقضِ[٢] .

٢/١٠٢ / انتهىٰ ما ذكره أبو القاسم ملخصاً .

* * *

(١) انظر : لغات القبائل ١٦٩ .

(٢) انظر : لغات القبائل ٩٢ .

وقال أبو بكر الواسطي في كتابه «الإرشاد في القراءات العشر»: «في القرآن من اللغات خمسون لغةً[1]: لغة قُريش، وهُذَيْل، وكِنانة، وخَثْعَم، والخَزْرَج، وأَشْعَر، ونُمَيْر، وقيس عَيْلان، وجُرْهُم، واليمن، وأزد شنوءة، وكِنْدة، وتميم، وحِمْيَر، ومَدْيَن، ولَخْم، وسَعد العَشيرة، وحَضْرَموت، وسَدُوس، والعمالقة، وأَنْمار، وغسَّان، ومَذْحِج، وخُزاعة، وغَطَفَان، وسَبَأ، وعُمان، وبني حَنيفة، وتَغْلب[2]، وطَيِّئ، وعامر بن صَعْصَعة، وأوس، ومُزَينة، وثَقيف، وجُذام، وبَلِيّ، وعُذْرة، وهَوازِن، والنَّمِر، واليمامة.

ومن غير العربية: الفرس، والروم، والنَّبَط، والحبشة، والبربر، والسُّرْيانية، والعِبْرانية، والقِبْط.

ثم ذكر في أمثلةِ ذلك غالبَ ما تقدم عن أبي القاسمِ، وزاد:

﴿ٱلرِّجْزُ﴾ [الأعراف: ١٣٤]: العذاب، بلغة بَلِيّ[3].

﴿طَٰٓئِفٌ مِّنَ ٱلشَّيْطَٰنِ﴾ [الأعراف: ٢٠١]: نَخْسَةٌ، بلغة ثقيف.

﴿بِٱلْأَحْقَافِ﴾ [الأحقاف: ٢١]: الرِّمال، بلغة تَغْلب[4].

وقال ابن الجوزي في «فنون الأفنان»[5]: «في القرآن بلغة هَمْدانَ:

﴿وَٱلرَّيْحَانُ﴾ [الرحمن: ١٢]: الرِّزْقُ. والعَيْناء[6]: البيضاء. والعَبْقَرِيُّ[7]: الطَّنافس».

---

(١) كذا ذكر، لكن المذكور ثمان وأربعون لغة.

(٢) في مطبوعة أبي الفضل: «ثعلبة».

(٣) بَلِيّ: على وزن فعيل، قبيلة من قُضاعة، والنسبة إليهم بَلَويّ. انظر: اللسان «بلا» ١ / ٥٠١.

(٤) في مطبوعة أبي الفضل: «ثعلبة».

(٥) فنون الأفنان ٣٤٩. وفيه: «همذان».

(٦) يشير إلى قوله تعالى: ﴿عِينٌ﴾ [الصافات: ٤٨].

(٧) يشير إلى قوله تعالى: ﴿وَعَبْقَرِيٍّ﴾ [الرحمن: ٧٦].

وبلغة نَصْرِ بنِ معاوية

الختَّار[1]: الغدَّار.

١٠٣/٢

/ وبلغةِ عامر بن صَعْصَعَة

الحَفَدة[2]: الخَدَم.

وبلغة ثَقِيف

العَوْل[3]: الميْل.

وبلغة عَكّ

﴿ٱلصُّورِ﴾ [الأنعام: ٧٣]: القَرْن.

وقال ابن عبدالبَر في التمهيد[4]: «قولُ مَنْ قال: نَزَلَ بلغةِ قريشٍ، معناه عندي: الأغلبُ؛ لأن غيرَ لغةِ قريشٍ موجودةٌ في جميع القراءات مِنْ تحقيق الهمزةِ ونحوِها، وقريشٌ لا تَهْمِزُ».

(١) يشير إلى قوله تعالى: ﴿خَتَّارٍ﴾ [لقمان: ٣٢].

(٢) يشير إلى قوله تعالى: ﴿وَحَفَدَةً﴾ [النحل: ٧٢].

(٣) يشير إلى قوله تعالى: ﴿أَلَّا تَعُولُوا۟﴾ [النساء: ٣].

(٤) التمهيد ٣/٤٨٢ وفيه: «في صحيح القراءات» مكان «في جميع القراءات».

وقال الشيخ جمال الدين بن مالك[1]: «أُنزِل القرآنُ بلغةِ الحجازيين إلا قليلاً، فإنه نَزَلَ بلغةِ التميميين، كالإدغامِ في: ﴿يُشَآقِّ ٱللَّهَ﴾ [الحشر: ٤]، وفي: ﴿مَن يَرۡتَدَّ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ﴾ [المائدة: ٥٤] فإنَّ إدغامَ المجزومِ لغةُ تميمٍ، ولهذا قَلَّ، والفكُّ لغةُ الحجازِ، ولهذا كَثُرَ، نحوُ: ﴿وَلۡيُمۡلِلِ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ﴿يُحۡبِبۡكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]، و﴿يُمۡدِدۡكُمۡ﴾ [آل عمران: ١٢٥]، و﴿ٱشۡدُدۡ بِهِۦٓ أَزۡرِي﴾ [طه: ٣١]، ﴿وَمَن يَحۡلِلۡ عَلَيۡهِ غَضَبِي﴾ [طه: ٨١]». قال: «وقد أجمعَ القُرَّاءُ على نصبِ ﴿إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ [النساء: ١٥٧]؛ لأنَّ لغةَ الحجازيِّين[2] التزامُ النصبِ في المنقطعِ، كما أجمعوا على نَصْبِ ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]؛ لأن لغتَهم إعمال «ما»»[3].

/ وزعم الزمخشريُّ[4] في قوله: ﴿قُل لَّا يَعۡلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ٱلۡغَيۡبَ إِلَّا ٱللَّهُۚ﴾ [النمل: ٦٥] أنه استثناءٌ منقطع جاء على لغةِ بني تميمٍ. ٢/١٠٤

* * *

(١) محمد بن عبدالله بن عبدالله، أبو عبدالله الطائي الأندلسي الشافعي النحوي المقرئ (ت: ٦٧٢ هـ)، من مؤلفاته: «الخلاصة» المعروفة بالألفية، «تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد». انظر: غاية النهاية ٢/١٨٠، بغية الوعاة ١/١٣٠. وانظر قوله في شرح الكافية الشافية ٤/٢١٩٠.

(٢) انظر: الارتشاف ٣/١٥١١.

(٣) انظر: الارتشاف ٣/١١٩٧.

(٤) الكشاف ٣/٣٧٨. وانظر: الدر المصون ٨/٦٣٢.

فائدة

قال الواسطي: «ليس في القرآن حرفٌ غريبٌ من لغة قريشٍ غيرُ ثلاثةِ أحرفٍ؛ لأنَّ كلامَ / قريشٍ سَهْلٌ لَيِّن واضحٌ، وكلامَ العربِ وَحْشِيٌّ غريبٌ، فليس في القرآنِ إلا ثلاثةُ أحرفٍ غريبةٌ: ﴿فَسَيُنْغِضُونَ﴾ [الإسراء: ٥١] وهو تحريكُ الرأسِ، ﴿مُّقِيتًا﴾ [النساء: ٨٥]: مُقْتَدراً، ﴿فَشَرِّدْ بِهِم﴾ [الأنفال: ٥٧]: سَمِّع»[1]. [١٥٢]

* * *

(١) الألفاظ القرآنية الثلاثة التي ادَّعى أبو بكر الواسطي فيها الغرابة ليست غريبة في لغة القرشيين؛ لأنهم حكَوها ونطقوا بها، واستشهدوا بها. انظر: توضيح المسألة في علوم القرآن بين البرهان والإتقان: ٢٠٧.

١٠٥/٢

/ النوع الثامن والثلاثون[١]

فيما وقع فيه بغير لغة العرب

قد أفرَدْتُ في هذا النوعِ كتاباً سَمَّيْتُه: «المهذَّب فيما وقع في القرآنِ من المعرَّب»[٢] وأنا أُلخِّصُ هنا فوائدَه، فأقول:

اختلف الأئمةُ في وقوعِ المُعرَّب في القرآن: فالأكثرون -ومنهم الإمامُ

---

(١) انظر: فنون الأفنان ٣٥١، البرهان ١/٣٨٢، التحبير ٢٠٠. بعد دراسة أقوال العلماء في وقوع المعرب في القرآن الكريم وفحص الكلمات المذكورة في هذا الصدد اتضح لنا أنه لا يقع المعرب في القرآن الكريم إلا في مجالين اثنين هما: الأعلام كأسماء كثير من الأنبياء، وكفرعون وهامان وكمدين وما إلى ذلك، وأسماء أشياء لم تكن في أرض العرب، أو مسميات لم يكن لهم بها عهد كالزنجبيل والإستبرق والسندس ونحوها. ومن ثم فإن كلمات كـ: «ابلعي»، و«أخلد»، و«أوّاب»، و«بطائنها»، و«تحت»، و«الرحمن» وما إلى ذلك كلمات عربية، ومن التعسف القول بكونها معربة. أما القول بأن القرآن الكريم فيه كلمات من كل لسان فمجانب للصواب؛ إذ الحكمة تقتضي أن يكون الكلام بلغة المخاطب، وقد أكد سبحانه هذا المبدأ بقوله: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ ﴾ [إبراهيم: ٤] ولو كان الأمر كما قالوا لتحول القرآن إلى كتاب ألغاز. وما فائدة إنزال كتاب لا يفهمه المخاطب إلا إذا عرف عشرات من اللغات. لقد أكد سبحانه عربية القرآن الكريم وربطها بفهم المخاطبين له بقوله: ﴿ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ ﴾ [يوسف: ٢].

(٢) وهو مطبوع.

الشافعيُّ[١] وابنُ جريرٍ[٢] وأبو عبيدةَ[٣] والقاضي أبو بكر[٤] وابنُ فارسٍ[٥] - على عَدَمِ وقوعه فيه، لقوله تعالى: ﴿ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ﴾ [يوسف: ٢]، وقوله: ﴿ وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَّقَالُواْ لَوْلَا فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥٓ ءَا۬عْجَمِىٌّ وَعَرَبِىٌّ ﴾ [فصلت: ٤٤]، وقد شَدَّدَ الشافعيُّ النَّكيرَ على القائل بذلك.

وقال أبو عبيدة[٦]: «إنما أُنْزِل القرآنُ بلسانٍ عربيّ مبينٍ، فمَنْ زَعَمَ أنَّ فيه غيرَ العربيةِ فقد أَعْظَمَ القولَ، ومَنْ زعم أنَّ كذا بالنبطية فقد أكبر القولَ».

وقال ابن فارس[٧]: «لو كان فيه مِنْ لغةِ غيرِ العربِ شيءٌ، لَتَوَهَّمَ مُتَوَهِّمٌ أنَّ العربَ إنما عَجَزَتْ عن الإتيانِ بمثله؛ لأنه أتىٰ بلغاتٍ لا يَعْرِفونها».

وقال ابن جرير[٨]: «ما وَرَدَ عن ابنِ عباس وغيرِه مِنْ تفسيرِ ألفاظٍ من القرآنِ أنها بالفارسيَّةِ أو الحبشيَّة، أو النبطيَّة أو نحوِ ذلك، إنما اتفق فيها توارُدُ اللغاتِ، فتكلَّمَتْ بها العربُ والفُرْسُ والحَبَشةُ بلفظٍ واحدٍ».

---

(١) انظر: الرسالة ٤٠، ٤٢، أحكام القرآن له ٣١.

(٢) جامع البيان (١/١/١١) (١/٢١).

(٣) مجاز القرآن ١/٨، ١٧.

(٤) التقريب والإرشاد له ١/٣٩٩، وانظر أيضاً: نكت الانتصار ٣٤٥، ومقدمة تفسير القرطبي ١/٦٨، والإبهاج في شرح المنهاج ١/٢٨١.

(٥) الصاحبي ٦٢.

(٦) مجاز القرآن ١/١٧.

(٧) الصاحبي ٦٢.

(٨) في تفسيره (١/١٥) (١/١/٨).

وقال غيره(١): «بل كان للعربِ العاربةِ التي نزل القرآنُ بلغتهم بعضُ مخالطةٍ لسائرِ الألسنةِ في أسفارٍ لهم، فعَلِقَتْ(٢) من لغاتِهم ألفاظاً غَيَّرت بعضَها بالنقصِ مِنْ حروفِها، واستعملَتْها في أشعارِها ومحاوراتِها، حتى جَرَتْ مَجْرىٰ العربيِّ الفصيحِ(٣)، ووقع بها البيانُ، وعلى هذا الحَدِّ نَزَل بها القرآنُ».

وقال آخرون: كلُّ هذه الألفاظِ عربيةٌ صِرْفةٌ، ولكنَّ لغةَ العربِ متسعةٌ جداً، / ولا يَبْعُدُ أن تَخْفَى على الأكابرِ الجِلَّة(٤)، وقد خَفِي على ابنِ عباسٍ(٥) معنى ﴿فَاطِرِ﴾ [الأنعام: ١٤]، و«فاتح»(٦). ١٠٦/٢

قال الشافعي(٧) في الرسالة: «لا يحيط باللغة إلا نبيٌّ».

وقال أبو المعالي عَزِيْزي بن عبدالملك: «إنما وُجِدَتْ هذه الألفاظُ في لغةِ العربِ؛ لأنها أوسعُ اللغاتِ وأكثرُها ألفاظاً، ويجوز أَنْ يكونوا سُبِقوا إلى هذه الألفاظِ».

---

(١) هو ابن عطية في المحرر الوجيز ١/ ٣٦.

(٢) عَلِق فلانٌ فلاناً، والشيءُ الشيءَ: استمسك به ونشب فيه.

(٣) انظر: المعرب للجواليقي ٩٢.

(٤) الجِلَّة: ج جليل، وجَلّ.

(٥) تقدم في ص ٧٣١-٧٣٢. وانظر: الدّر (٣/ ٢٥٥).

(٦) يعني في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ﴾ [الأعراف: ٨٩]، كما أخرجه عنه ابن أبي حاتم في تفسيره (٥/ ١٥٢٣)، وانظر ص: ٧٣٢.

(٧) الرسالة ٤٢.

وذهب آخرون إلى وقوعه فيه[1]، وأجابوا عن قوله: ﴿ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ﴾ [يوسف: ٢]، بأنَّ الكلماتِ اليسيرةَ بغير العربية لا تُخْرِجُه عن كونه عربياً، فالقصيدةُ الفارسيَّةُ لا تَخْرُجُ عنها بلفظةٍ فيها عربيةٍ، وعن قوله: ﴿ ءَاْعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ ﴾ [فصلت: ٤٤]. بأنَّ المعنى من السياق: أكلامٌ أعجميٌّ ومخاطَبٌ عربيٌّ! واستدلُّوا باتفاق النحاة على أنَّ مَنْعَ صَرْفِ نحو: ﴿ إِبْرَاهِيمَ ﴾ [البقرة: ١٢٤] للعَلَميَّة والعُجْمة. ورُدَّ هذا الاستدلالُ بأنَّ الأعلامَ ليست مَحَلَّ خلافٍ، فالكلامُ في غيرِها، فوُجِّه بأنه إذا اتُّفِق على وقوعِ الأعلامِ، فلا مانعَ من وقوعِ الأجناسِ.

وأقوى ما رأيتُه للوقوعِ -وهو اختياري- ما أخرجه ابنُ جرير[2] -بسندٍ صحيحٍ- عن أبي مَيْسَرَةَ التابعيِّ الجليلِ، قال: «في القرآنِ من كلِّ لسانٍ»[3]. ورُوِيَ[4] مثلُه عن سعيدِ بن جُبَير ووَهْب بن مُنَبِّه[5].

(١) انظر: المستصفى من علم الأصول ١ / ٢٠١.

(٢) في تفسيره (١ / ١٤)، (١ / ١ / ٨)، إسناده صحيح كما قال المصنف؛ لأن رجاله ثقات مشاهير كلّهم، وجاء في نسخة (ب) «بسند حسن».

(٣) قال الطبري موجِّهاً قول أبي مَيْسَرة: «بمعنى والله أعلم أن فيه من كل لسان اتفق فيه لفظ العرب ولفظ غيرها من الأمم التي تنطق به، نظير ما وصفنا من القول فيما مضى...، وإذا كان ذلك كذلك، فبيِّن إذاً خطأ قول من زعم أن القائل من السلف: «في القرآن من كل لسان، إنما عنى بقيله ذلك: أن فيه من البيان ما ليس بعربي، ولا جائزة نسبته إلى لسان العرب». جامع البيان ١ / ١٠.

(٤) المصدر نفسه، لكنّه ضعيف؛ فيه محمد بن حميد، وهو ضعيف ومن قول سعيد بن جبير ووهب بن منبه.

(٥) ابن كامل، أبو عبدالله اليماني التابعي الأخباري القِصصي (ت: ١١٠هـ). انظر: طبقات ابن سعد ٥ / ٥٤٣، السير ٤ / ٥٤٤.

فهذه إشارةٌ إلى أنَّ حكمةَ وقوعِ هذه الألفاظِ في القرآن أنه حَوَىٰ علومَ الأَوَّلين والآخرين، ونبأَ كلِّ شيءٍ، فلا بُدَّ أن تقعَ فيه الإشارةُ إلى أنواعِ اللغاتِ والألسنِ؛ لتتمَّ إحاطتُه بكلِّ شيءٍ، فاختير له من كلِّ لغةٍ أَعْذَبُها وأخَفُّها وأكثرُها استعمالاً للعربِ. ثم رأيتُ ابنَ النقيب[1] صَرَّح بذلك فقال: «من خصائص القرآنِ على سائرِ كتبِ اللهِ المنزَّلة أنها نَزَلَتْ بلغةِ القوم الذين أُنْزِلَتْ عليهم، لم يَنْزِلْ فيها شيءٌ بلغةِ غيرِهم، والقرآنُ احتوىٰ على جميعِ لغاتِ العربِ، وأُنْزِل فيه بلغاتِ غيرِهم من الرومِ والفرسِ والحَبَشة شيءٌ كثير». انتهى.

/ وأيضاً فالنبيُّ ﷺ مُرْسَلٌ إلى كلِّ أمةٍ، وقد قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ / قَوْمِهِۦ﴾ [إبراهيم: ٤]، فلا بُدَّ أن يكونَ في الكتابِ المبعوثِ به مِنْ لسان[2] كل قوم، وإن كان أصلهُ بلغةِ قومه هو. ١٠٧/٢ [١٥٣]

وقد رأيتُ الخُوَيي[3] ذَكَرَ لوقوعِ المعرَّبِ في القرآن فائدةً أخرى، فقال: «إن قيل إن ﴿إِسْتَبْرَقٍ﴾ [الرحمن: ٥٤] ليس بعربيّ، وغيرَ العربيِّ من الألفاظ دون العربيِّ في الفصاحة والبلاغة؛ فنقول: لو اجتمع فصحاءُ العالَمِ وأرادوا أن يَتْركوا هذه اللفظةَ ويأتوا بلفظٍ يقومُ مقامَها في الفصاحة لعَجَزوا عن ذلك؛ وذلك لأنَّ اللهَ تعالى إذا حثَّ عبادَه على الطاعة فإن لم يُرَغِّبْهم

(١) انظر: مقدمته ص ١٢ بعبارة قريبة.

(٢) هذا الجار متعلق بنعت لاسم «يكون» المحذوف، أي: فلابد أن يكون شيء من لسان.

(٣) انظر: المهذب للمؤلف ٣٥.

بالوعدِ الجميلِ، ويُخَوِّفْهم بالعذابِ الوبيل لا يكونُ حَثُّه على وجهِ الحكمة، فالوعدُ والوعيدُ نظراً إلى الفصاحة واجبٌ.

ثم إنَّ الوعدَ بما يَرْغَبُ فيه العقلاءُ، وذلك منحصرٌ في أمورٍ: الأماكنِ الطيبة، ثم المآكلِ الشهية، ثم المشاربِ الهَنِيَّة، ثم الملابسِ الرفيعة، ثم المناكحِ اللذيذة، ثم ما بعدَه مما تختلف فيه الطِّباعُ. فإذاً ذِكْرُ الأماكنِ الطيبةِ، والوعدُ به، لازمٌ عند الفصيحِ، ولو تَركَه لقال مَنْ أُمِرَ بالعبادة ووُعِدَ عليها بالأكل والشرب: إنَّ الأكلَ والشربَ لا أَلْتَذُّ به إذا كنتُ في حَبْسٍ أو موضعٍ كَريه، فإذاً ذَكَرَ اللهُ الجنةَ ومساكن طيبةً فيها، وكان ينبغي أن يذكرَ مِنَ الملابسِ ما هو أرفعُها، وأرفعُ الملابسِ في الدنيا الحريرُ، وأمَّا الذَّهَبُ فليس مِمَّا يُنسَجُ منه ثوبٌ، ثم إنَّ الثوبَ الذي من غيرِ الحريرِ لا يُعْتَبَرُ فيه الوزنُ والثِّقلُ، وربما يكون الصفيقُ الخفيفُ أرفعَ من الثقيلِ الوزنِ، وأمَّا الحريرُ فكلما كان ثوبُه أثقلَ كان أرفعَ، فحينئذٍ وَجَبَ على الفصيحِ أن يَذْكُرَ الأَثْقَلَ الأَثْخَنَ، ولا يتركَه في الوعدِ، لئلا يُقَصِّرَ[1] في الحَثِّ والدعاء.

ثم هذا الواجبُ الذِّكْرِ: إمَّا أَنْ يُذْكَرَ بلفظٍ واحدٍ موضوعٍ له صريحٍ، أو لا يُذْكَرَ بمثلِ هذا، ولا شكَّ أن الذِّكْرَ باللفظِ الواحدِ الصريحِ أَوْلَى؛ لأنه أوجزُ وأظهرُ في الإفادة، وذلك «إستبرق»، فإن أراد الفصيحُ أن يتركَ هذا اللفظَ ويأتيَ بلفظٍ آخرَ لم يُمْكِنْه؛ لأنَّ ما يقوم مَقامَه: إمَّا لفظٌ واحدٌ أو

(١) (ع): «يقتصر».

ألفاظٌ متعددةٌ، ولا يجدُ / العربيُّ لفظاً واحداً يَدُلُّ عليه؛ لأنَّ ١٠٨/٢ الثيابَ من الحريرِ عَرَفَها العربُ من الفرسِ، ولم يكن لهم بها عَهْدٌ، ولا وُضِعَ في اللغةِ العربيةِ للدِّيباجِ الثَّخِين اسمٌ، وإنما عَرَّبوا ما سمعوا من العجمِ، واستغنَوا به عن الوَضْعِ لقلةِ وجودِه عندهم، ونَزرَةِ[1] تلفُّظِهم به.

وأمَّا أنَّ ذِكْرَه بلفظَيْن فأكثرَ فإنه يكونُ قد أَخَلَّ بالبلاغةِ، لأنَّ ذِكْرَ لفظين لمعنىً[2] يمكن ذِكْرُه بلفظٍ تطويلٌ، فعُلِم بهذا أن لفظَ «إستبرق» يجبُ على كلِّ فصيحٍ أَنْ يَتَكَلَّمَ به في مَوْضِعِه، ولا يجدُ[3] ما يقومُ مَقامَه، وأيُّ فصاحةٍ أبلغُ مِنْ ألَّا يُوْجَدَ غيرُه مثلَه؟ انتهى.

وقال أبو عبيد القاسمُ بن سَلَّام[4] -بعد أن حكى القولَ بالوقوعِ عن الفقهاءِ، والمنعِ عن أهلِ العربية-: «والصوابُ عندي مذهبٌ فيه تصديقُ القولَيْن جميعاً، وذلك أن هذه الأحرفَ أصولُها أعجميَّةٌ كما قال الفقهاءُ، لكنها وَقَعَتْ للعربِ فعرَّبَتْها بألسنتِها، وحَوَّلَتْها عن ألفاظِ العجمِ إلى ألفاظِها فصارَتْ عربيَّةً، ثم نَزَلَ القرآنُ وقد اختلطَتْ هذه الحروفُ بكلامِ العربِ، فمَنْ قال: إنها عربيَّةٌ فهو صادقٌ، ومَنْ قال عَجَميَّةٌ فصادقٌ». ومال

---

(١) بكسر الزاي، وهو كلُّ شيء يقلُّ.

(٢) ع، س، م: «بمعنى»، وكذا في المهذب.

(٣) ب، ع: «ولا يجيز».

(٤) انظر قوله في: الصاحبي ٦٢، والبرهان ١/ ٣٨٧، والمهذب ٣٦.

إلى هذا القولِ الجواليقيُّ(١) وابنُ الجوزيِّ(٢) وآخرون.

وهذا سَرْدُ الألفاظِ الواردةِ في القرآن من ذلك(٣)، مُرَتَّبَةً على حروفِ المعجم(٤): ﴿وَأَبَارِيقَ﴾ [الواقعة: ١٨]، حكى الثَّعالبيُّ(٥) في «فقه اللغة»(٦): «أنها فارسيةٌ». وقال الجواليقيُّ(٧): «الإبريق فارسيٌّ مُعَرَّبٌ، ومعناه: طريقُ الماء، أو صَبُّ الماءِ على هِيْنَة».

﴿وَأَبًّا﴾ [عبس: ٣١] قال بعضُهم: «هو الحشيشُ بلغةِ أهلِ المغرب»(٨)، حكاه شَيْذَلَةُ.

---

(١) المعرب ٩٢.

(٢) ع، ب: الجزري وهو تصحيف. وانظر: فنون الأفنان ٣٤٣.

(٣) أورد السيوطي رحمه الله -بحسب اختياره في وقوع المعرَّب في القرآن- مئة وعشرين لفظة قرآنية في عدد وفير منها دعوى كونها على غير لسان العرب؛ لمجرد شبهة في عُجْمتها. وهذا المنهج فيه تزيُّد في العدِّ والتصنيف. ويبدو أن السيوطي ينحو منحى الجمع للأقوال المنثورة، ومعظم هذه الأقوال التي تزعم بأنها معرَّبة لا يقوى على التحقيق؛ لأن له شواهد عربية من السماع الصحيح.

(٤) انظر: المهذب للسيوطي ٣٧-٩٧.

(٥) عبدالملك بن محمد بن إسماعيل، أبو منصور النيسابوري الأديب الشاعر (ت: ٤٣٠هـ)، من مؤلفاته: «يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر»، «فقه اللغة». انظر: وفيات الأعيان ٣/١٧٨، السير ١٧/٤٣٧.

(٦) فقه اللغة ٢٧٤.

(٧) المعرب ١٢٠.

(٨) أثبتنا ما في ر، ح، ع، وهو موافق للبرهان ١/٣٨٥، والمهذب ٣٧. وفي (ب) «العرب»، وفي سائر النسخ: «الغرب».

﴿ أَبْلَعِي ﴾ [هود: ٤٤] أخرج ابن أبي حاتم[١] عن وَهْب بن مُنَبِّه في قوله: / ﴿ أَبْلَعِي مَاءَكِ ﴾ قال: «بالحبشية[٢]: ازدَرِديه». وأخرج أبو الشيخ[٣] من طريق جعفرِ بنِ محمدٍ عن أبيه قال: «اشربي، بلغةِ الهند».

[١٥٤]

﴿ أَخْلَدَ ﴾ [الأعراف: ١٧٦]. قال الواسطيُّ في «الإرشاد»: ﴿ أَخْلَدَ إِلَى الْأَرْضِ ﴾ ركَنَ، بالعِبْرية[٤].

/ ﴿ الْأَرَائِكِ ﴾ [الكهف: ٣١]. حكى ابنُ الجوزيٍّ في «فنون الأفنان»[٥] أنها السُّرُرُ، بالحبشية.

١٠٩/٢

﴿ ءَازَرَ ﴾ [الأنعام: ٧٤] عُدَّ في المُعَرَّب على قول مَنْ قال إنه ليس بعلَمٍ لأبي إبراهيم ولا للصنم. وقال ابنُ أبي حاتم[٦]: «ذكر عن معتمرِ بن

---

(١) في تفسيره (٦/٢٠٣٦) برقم ١٠٩٠٨، صحيح؛ رجاله ثقات كلّهم، لكن لفظه «ازرديه» بدل «ازدرديه» وكذا عزاه الشوكاني في فتح القدير (٢/٥٠٢) لابن أبي حاتم وابن المنذر وأبي الشيخ عن وهب بن منبه، ولفظه «ازدرديه».

(٢) قوله: «بالحبشية» يعود إلى لفظ الآية: ﴿ أَبْلَعِي ﴾، ولا يُقبل هذا الحكم بأنه معرَّب؛ لأن اللفظة عربية.

(٣) وعزاه المصنف في المهذّب /٣٨، لأبي الشيخ في تفسيره والشوكاني في تفسيره (٢/٥٠٢) له بدون تحديد مصدره.

(٤) الحكم على ﴿ أَخْلَدَ ﴾ بأنه معرَّب غير صحيح، فاللفظة عربية.

(٥) «فنون الأفنان» ٣٥١.

(٦) في تفسيره (٤/١٣٢٥)، برقم ٧٤٩٣، وهو منقطع؛ إذ قال فيه: «ذكر عن معتمر ابن سليمان...».

سليمانَ، قال: «سمعت أبي يقرأ «وإذ قال إبراهيم لأبيه آزرُ» [الأنعام: ٧٤] يعني بالرفع»[١]، قال: «بلغَني أنها أعوجُ، وأنها أشدُّ كلمةٍ قالها إبراهيمُ لأبيه». وقال بعضُهم: «هي بلغتِهم يا مُخْطِئُ».

﴿أَسۡبَاطًا﴾ [الأعراف: ١٦٠] حكى أبو الليث في تفسيره[٢] أنها بلغتِهم كالقبائلِ بلغةِ العربِ.

﴿إِسۡتَبۡرَقٖ﴾ [الرحمن: ٥٤] أخرج ابنُ أبي حاتم[٣] عن الضحاكِ: أنه الدِّيباجُ الغليظُ بلغةِ العَجَم.

﴿أَسۡفَارَۢا﴾ [الجمعة: ٥] قال الواسطيُّ في «الإرشاد»: «هي الكتبُ بالسُّرْيانية»، وأخرج ابنُ أبي حاتمٍ[٤] عن الضحَّاك قال: «هي الكتبُ بالنَّبَطية».

﴿إِصۡرِي﴾ [آل عمران: ٨١] قال أبو القاسم في «لغات القرآن»[٥]: «معناه عَهْدي بالنبطية».

﴿وَأَكۡوَابٖ﴾ [الزخرف: ٧١] حكى ابنُ الجوزي[٦] أنها الأكوازُ

---

(١) قرأ يعقوب بالرفع، وقرأ الباقون بالفتح. انظر: غاية الاختصار ٢/ ٤٨٣، الإتحاف ٢/ ١٧.

(٢) بحر العلوم له ١/ ١٦١، ٥٧٦.

(٣) في القسم المفقود من تفسيره، وعزاه المصنف له في الدّر (٥/ ٣٨٧) ولابن أبي شيبة وانظر: المهذب/ ٣٩.

(٤) في القسم المفقود، وعزاه له المصنف في الدّر (٨/ ١٥٤).

(٥) انظر: لغات القبائل ٦٩.

(٦) فنون الأفنان ٣٥٠.

بالنَّبَطِيَّة. وأخرج ابن جريرٍ[1] عن الضحاكِ: أنها بالنَّبَطية جِرارٌ ليست لها عُرًا.

﴿إِلًّا﴾ [التوبة: ٨] قال ابنُ جني[2]: «ذكروا أنه اسمُ اللهِ تعالى بالنبطية».

﴿أَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٠] حكى ابنُ الجوزيِّ[3] أنه المُوجِع بالزَّنْجِيَّة. وقال شيذلَةُ: «بالعِبْرانية»[4].

﴿إِنَىٰهُ﴾ [الأحزاب: ٥٣] نُضْجَه بلسانِ أهلِ المغربِ، ذكره شيذلةُ[5]. وقال أبو القاسم[6]: «بلغة البربر». وقال[7] في قولِه: ﴿حَمِيمٍ ءَانٍ﴾ [الرحمن: ٤٤] «هو الذي انتهى حَرُّه بها». وفي قولِه[8]: ﴿مِّنْ عَيْنٍ ءَانِيَةٍ﴾ [الغاشية: ٥] أي: «حارَّة بها».

---

(١) في تفسيره (١٣/٢٧/١٧٤) وإسناده منقطع، فقد قال ابن جرير: حُدّثت عن الحسين... وعزاه له المصنف أيضاً في الدّر (٧/٣٩٠) تفسير سورة الزخرف آية ٧١، بينما ذكره ابن جرير في سورة الواقعة كما تقدم.

(٢) المحتسب ١/٩٧.

(٣) فنون الأفنان ٣٥١، وانظر: المهذب ٤١.

(٤) القول بأنها معربة فيه نظر؛ لأن اللفظة عربية.

(٥) انظر: المهذب ٤٢.

(٦) ليس في لغات القبائل.

(٧) ليس في لغات القبائل.

(٨) لغات القبائل ٣٢٢ وهو بلغة مدين.

﴿أَوَّاهٌ﴾ [هود: ٧٥] أخرج أبو الشيخ[1] بن حَيانَ من طريق عكرمةَ عن ابنِ عباسٍ، قال: / «الأَوَّاه المُوْقنُ بلسان الحبشة». وأخرج ابن أبي حاتم مثله[2] عن مجاهد وعكرمة. وأخرج[3] عن عمرو بن شُرَحْبِيل، قال: «الرحيم بلسانِ الحبشة». وقال الواسطيُّ[4]: «الأَوَّاه: الدَّعَّاء بالعِبْرية». ٢/١١٠

﴿أَوَّابٌ﴾ [صٓ: ١٧] أخرج ابنُ أبي حاتم[5] عن عمرو بن شُرَحْبِيل،

(١) عزاه السيوطي في الدّر (٤/٣٠٦) له ولابن جرير -وهو عنده في تفسيره (١٤/١١٤ برقم ١٧٣٩١)، (٧/١١/٤٩) من طريق عكرمة ومجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما مثله، وفي إسناده سفيان بن وكيع، كان صدوقاً، إلاّ أنه ابتلي بورّاقه فأدخل عليه ما ليس من حديثه، فنصح، فلم يقبل، فسقط حديثه، كما تقدم. وانظر: الميزان (٢/١٧٣)، وللتفسير المذكور للفظة «الأواه» طرق كثيرة موقوفة ومقطوعة.
ورواه ابن أبي حاتم في تفسيره (٦/١٨٩٦) من طريق مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما ورجاله ثقات، لكن بدون زيادة «بلسان الحبشة».

(٢) في تفسيره (٦/١٨٩٦)، ح ١٠٠٦٥ ضعيف؛ فيه جابر بن يزيد الجعفي وهو رافضي ضعيف، كما تقدم.

(٣) اي: ابن أبي حاتم في المصدر السابق نفسه (٦/١٨٩٦، ١٨٩٧)، ١٠٠٦٣، ١٠٠٧٣، جاء تفسيره -أي: الأواه- بالرحيم عن عبدالله وعن الحسين وليس فيه ذكر «بلسان الحبشة» ولم يذكره هنا في هذا الموضع بالإسناد عن عمرو بن شرحبيل، إنّما قال: رُوي عن أبي ميسرة -وهو عمرو بن شرحبيل- والحسن ومجاهد وقتادة مثل ذلك.

(٤) انظر: المهذب ٤٢.

(٥) عزاه المصنف له أيضاً في الدّر (٧/١٤٩) وهو في القسم المفقود من تفسيره.

قال: «الأوَّاب: المُسَبِّحُ بلسانِ الحبشة». وأخرج ابنُ جريرٍ[1] عنه في قولِه: ﴿أَوِّبِي مَعَهُۥ﴾ [سبأ: ١٠]، قال: «سَبِّحي بلسان الحبشة».

﴿ٱلْأُولَىٰ وَٱلْآخِرَةِ﴾ [القصص: ٧٠]، قال شَيْذَلةُ: ﴿ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ٱلْأُولَىٰ﴾ [الأحزاب: ٣٣]، أي: الآخرة، ﴿فِى ٱلْمِلَّةِ ٱلْآخِرَةِ﴾ [صٓ: ٧]، أي: الأولى بالقبطية، والقِبْطُ يُسَمُّون الآخرةَ الأولى، والأولى الآخرة. وحكاه الزركشيُّ في «البرهان»[2].

﴿بَطَآئِنُهَا﴾ [الرحمن: ٥٤]، قال شيذلةُ[3] في قوله: ﴿بَطَآئِنُهَا مِنْ إِسْتَبْرَقٍ﴾، أي: «ظواهرها بالقبطية»، وحكاه الزركشيُّ[4].

﴿بَعِيرٍ﴾ [يوسف: ٦٥]، أخرج الفِريابيُّ[5] عن مجاهدٍ في قوله: «كَيْل بعير»، أي: كَيْلُ حمارٍ، وعن مقاتل[6]: أنَّ البعيرَ كلُّ ما يُحْمَلُ عليه بالعِبْرانية[7].

---

(١) في تفسيره (١٢/٢٢/٦٥) عن عمرو بن شرحبيل، ضعيف به؛ لأنّ فيه محمد بن حميد وهو ضعيف. وكذا عزاه له في الدّر (٦/٦٧٥) من رواية أبي ميسرة عمرو به.

(٢) البرهان ١/٣٨٥. وانظر: المهذب ٤٣.

(٣) انظر: المهذب ٤٤.

(٤) انظر: البرهان ١/٣٨٥.

(٥) عزاه المصنف في الدّر (٤/٥٥٩) لابن جرير وابن أبي حاتم وأبي الشيخ عن مجاهد لكنّه عند قوله: ﴿أَيَّتُهَا ٱلْعِيرُ﴾، قال: «كانت العير حميراً»، وذكره ابن جرير في تفسيره (١٦/١٦٢ برقم ١٩٤٧٧) و(٨/١٣/١٢) من طريق ابن جريج عن مجاهد فقال: «حِمْل حمار».

(٦) ابن سليمان، وهو قول حكاه عنه ابن خالويه في كتاب «ليس». انظر: المهذب ٤٤، وتاج العروس (بعر) ١٠/٢١٨-٢١٩.

(٧) القول بأنها معربة، فيه نظر؛ لأنها عربية أصيلة.

﴿ وَبِيَعٌ ﴾ [الحج: ٤٠]، قال الجواليقيُّ في كتاب « المعرَّب »(١): « البِيْعةُ والكنيسةُ جعلهما بعضُ العلماءِ فارسيين مُعَرَّبين ».

﴿ ٱلتَّنُّورُ ﴾ [هود: ٤٠]، ذكر الجواليقيُّ(٢) والثعالبيُّ(٣) أنه فارسيٌّ مُعَرَّبٌ.

« تتبير »، أخرج ابن أبي حاتمٍ(٤) عن سعيدِ بن جُبَيْر في قولِه: ﴿ وَلِيُتَبِّرُواْ مَا عَلَوْاْ تَتْبِيرًا ﴾ [الإسراء: ٧]، قال: « تَبَّرَه بالنبطية ».

« تحت ». قال أبو القاسم في « لغات القرآن »(٥) في قوله: ﴿ فَنَادَىٰهَا مِن تَحْتِهَآ ﴾ [مريم: ٢٤]، أي: « بطنها بالنبطية ». ونقل الكِرْماني(٦) في « العجائب » مثلَه عن مُؤَرِّج(٧).

/ ﴿ بِٱلْجِبْتِ ﴾ [النساء: ٥١]، أخرج ابن أبي حاتم(٨) عن ابنِ عباسٍ، ٢/١١١

(١) المعرب ٢٠٧.
(٢) المعرب ٢١٣.
(٣) عدَّ الثعالبي في « فقه اللغة » ٧٤ « التنُّور » من الأسماء القائمة في لغتي العرب والفرس على لفظ واحد.
(٤) عزاه المصنف له في الدّر (٥/٢٤٤) ولابن المنذر أيضاً، وانظر: المهذب /٤٦.
(٥) ليس في « لغات القبائل ».
(٦) غرائب التفسير ١/٦٩٢ واستبعده.
(٧) ابن عمرو بن الحارث، أبو فَيْد السَّدوسي البصري عالم بالعربية والأنساب (ت: ١٩٥هـ)، من مؤلفاته: « جماهير القبائل »، « غريب القرآن ». انظر: إنباه الرواة ٣/٣٢٧، بغية الوعاة ٢/٣٠٥. والظرف « تحت » عربي معروف.
(٨) في تفسيره (٣/٩٧٤) سورة النساء، ح ٥٤٤٤. وهو ضعيف جداً؛ للانقطاع في إسناده، فقد رواه ابن أبي حاتم بقوله: ذُكر عن نعيم بن حماد المصري. وثانياً: فيه النضر بن عبدالرحمن أبو عمر الخَزَّاز -بمعجمات- وهو متروك، كما تقدم، إلا أنه جاء عنده « رسم الشيطان » بدل « اسم الشيطان »، وكذا روي عن عكرمة وأبي مالك وعطية قالوا: « الشيطان ».

قال: «الجِبْت: اسم[1] الشيطان بالحبشية». وأخرج عبدُ بنُ حُمَيْد[2] عن عِكْرِمَةَ قال: «الجِبْتُ بلسان الحبشة شيطانٌ. وأخرج ابن جريرٍ[3] عن سعيد ابن جبير، قال: «الجِبْتُ الساحرُ بلسانِ الحبشة».

﴿جَهَنَّمُ﴾ [البقرة: ٢٠٦]، قيل: عجميَّةٌ، وقيل: فارسيَّةٌ، وقيل: عِبْرانية أصلها كِهِنَّام[4].

«حِرْم»[5] [الأنبياء: ٩٥]، أخرج ابنُ أبي حاتم[6] عن عكرمةَ، قال: «وحِرْم: وَجَبَ بالحبشية».

﴿حَصَبُ﴾ [الأنبياء: ٩٨]، أخرج ابن أبي حاتم[7] عن ابن عباس في قوله: ﴿حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ قال: «حَطَب جهنم بالزَّنْجِيَّة».

﴿حِطَّةٌ﴾ [البقرة: ٥٨]، قيل: معناه: قولوا صواباً، بلغتهم.

﴿ٱلْحَوَارِيُّونَ﴾ [آل عمران: ٥٢]، أخرج ابن أبي حاتم[8] عن الضحاك، قال: «الحواريُّون: الغَسَّالون بالنبطية، وأصلـه: هَواري».

---

(١) كذا في المهذب ٤٨.

(٢) وعزاه المصنف له في الدّر (٢/ ٥٦٤) أيضاً.

(٣) في تفسيره (٨/ ٤٦٣ برقم ٩٧٧٣) (٤/ ٥/ ١٣٢) وإسناده صحيح ورجاله ثقات مشاهير.

(٤) انظر: المهذب ٤٩

(٥) على قراءة حمزة والكسائي وأبي بكر. انظر: السبعة ٤٣١. وحِرْم لغة عربية في حرام.

(٦) في القسم المفقود، وعزاه له المصنف في الدّر (٥/ ٦٧٣) أيضاً.

(٧) هو في القسم المفقود، وعزاه المصنف له في الدّر (٥/ ٦٨٠) ولابن المنذر أيضاً، وتفسيره أيضاً مفقود إلا قطعة صغيرة منه، وقد طبعت في دار المآثر بالمدينة النبوية مؤخراً.

(٨) في تفسيره (٢/ ٦٥٩) وهو ضعيف؛ في إسناده جويبر بن سعيد الأزدي البَلْخي ضعيف جداً كما تقدم.

﴿حُوبًا﴾ [النساء: ٢] تقدَّم[١] في مسائلِ نافعِ بن الأزرق[٢] عن ابنِ عباسٍ أنه قال: «حُوباً: إثماً بلغة الحبشة».

﴿دَرَسْتَ﴾[٣] [الأنعام: ١٠٥] معناه: قارَأْتَ بلغةِ اليهود.

﴿دُرِّيٌّ﴾ [النور: ٣٥] معناه المضيءُ بالحبشيَّة، حكاه شَيْذَلَةُ[٤] وأبو القاسم[٥].

﴿بِدِينَارٍ﴾ [آل عمران: ٧٥] ذكر الجواليقيُّ[٦] وغيرُه أنه فارسيٌّ.

﴿رَاعِنَا﴾ [البقرة: ١٠٤] أخرج أبو نُعَيْم في «دلائل النبوة»[٧] عن ابن عباس قال: «راعِنا سَبٌّ بلسانِ اليهود»[٨].

---

(١) في ص: ٨٨١.

(٢) المسائل ٧.

(٣) على القراءة بألف بعد الدال وسكون السين وفتح التاء، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو. انظر: السبعة ٢٦٤، والنشر ٢/ ٢٦١. ومادة الدرس عربية.

(٤) انظر: المهذب ٥٣.

(٥) لم يرد في «لغات القبائل» المنسوب إلى أبي عبيد.

(٦) المعرب ٢٩٠.

(٧) (١/ ٤٤) الفصل الأوّل في ذكر ما أنزل الله تعالىٰ في كتابه من فضله، ح ٦ من طريق عطاء والضحاك -مفرقاً- عن ابن عباس رضي الله عنهما، ضعيف منكر في إسناده موسى بن عبدالرّحمن الثقفي الصنعاني، ليس بثقة، بل قال ابن حبان: «دجّال»، وضع على ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنه كتاباً في التفسير، وقال ابن عدي: «منكر الحديث». انظر: الميزان للذهبي (٤/ ٢١١) برقم ٨٨٩١.

(٨) كلمة «راعنا» عربية من المراعاة، لكن اليهود تدثَّروا بها، فصاروا يقولونها للنبي ﷺ يلوون ألسنتهم بها؛ لتوافقَ لفظَهم العبري، وهم يقصدون سبَّه ونسبته إلى الرعونة. فَعدُّها من المعرَّب من التوسع في إدخال المعرَّب في القرآن العظيم.

[١٥٥] ﴿ وَٱلرَّبَّـٰنِيُّونَ ﴾ [المائدة: ٤٤] قال الجواليقيُّ[١]: / «قال أبو عبيدةَ[٢]: «العربُ لا تَعْرِفُ الربَّانيِّين، وإنما عَرَفَها الفقهاءُ وأهلُ العِلْمِ». قال: «وأحسَبُ الكلمةَ ليست بعربيَّةٍ، وإنما هي عِبْرانية أو سُرْيانية»، وجزم أبو القاسمِ[٣] بأنها سريانيةٌ.

/ ﴿ رِبِّيُّونَ ﴾ [آل عمران: ١٤٦] ذكر أبو حاتمٍ أحمد بن حمدان[٤] اللغوي في كتاب «الزينة» أنها سُرْيانيةٌ. ١١٢/٢

﴿ ٱلرَّحْمَٰنِ ﴾ [الفاتحة: ١] ذهب المبرد[٥] وثعلب[٦] إلى أنه عِبْرانيٌّ، وأصله بالخاء المعجمة.

---

(١) المعرب ٣٣٠.

(٢) مجاز القرآن ١/٩٧.

(٣) انظر: لغات القبائل ٦٨.

(٤) ابن أحمد، الكَشِّي اللغوي من زعماء الإسماعيلية (ت: ٣٢٢هـ)، من مؤلفاته: «الزينة» في فقه اللغة والمصطلحات، طبع منه ثلاثة أجزاء، والباقي مخطوط، و«أعلام النبوة». انظر: لسان الميزان ١/٢٦٢، الأعلام ١/١١٩، معجم المؤلفين ١/١٣٢. وانظر قوله في الزينة ١/١٣٦.

(٥) محمد بن يزيد بن عبدالأكبر، أبو العباس الأزدي البصري اللغوي (ت: ٢٨٦هـ)، من مؤلفاته: «الكامل في الأدب»، «المقتضب». انظر: السير ١٣/٥٧٦، بغية الوعاة ١/٢٦٩.

(٦) انظر في النقل عنهما: الدر المصون ١/٣٤.

﴿ٱلرَّسِّ﴾ [الفرقان: ٣٨] في «العجائب» للكِرْماني[١]: أنه عَجَميٌّ[٢]، ومعناه البئر.

﴿وَٱلرَّقِيمِ﴾ [الكهف: ٩] قيل: إنه اللَّوحُ بالرومية، حكاه شيذلة[٣]. وقال أبو القاسم[٤]: «هو الكتاب بها»، وقال الواسطي: «هو الدَّواة بها».

﴿رَمْزًا﴾ [آل عمران: ٤١] عدَّه ابن الجوزي في «فنون الأفنان»[٥] من المُعَرَّب. وقال الواسطيُّ[٦]: «هو تحريكُ الشفتين بالعِبْرية».

﴿رَهْوًا﴾ [الدخان: ٢٤] قال أبو القاسم[٧] في قوله: ﴿وَٱتْرُكِ ٱلْبَحْرَ رَهْوًا﴾ أي: سهلاً دَمِثاً بلغة النَّبط. وقال الواسطي[٨]: «أي ساكناً بالسُّرْيانية».

﴿ٱلرُّومُ﴾ [الروم: ٢] قال الجواليقي[٩]: «هو أعجميٌّ اسمٌ لهذا الجيلِ من الناس».

---

(١) غرائب التفسير ٢/٨١٦.

(٢) في هذا نظر؛ لأن اللفظة عربية.

(٣) انظر: المهذب ٥٧.

(٤) انظر: لغات القبائل ١٧٤.

(٥) فنون الأفنان ٣٥٠. وفي ذلك نظر؛ لأن اللفظة عربية مشهورة.

(٦) انظر: المهذب ٥٧.

(٧) ليس في لغات القبائل لأبي عبيد. والدّمِث: السهل.

(٨) انظر: المهذب ٥٧.

(٩) المعرب ٣٣٥.

﴿زَنجَبِيلًا﴾ [الإنسان: ١٧] ذكر الجواليقيُّ(١) والثعالبيُّ(٢) أنه فارسيٌّ.

﴿سُجَّدًا﴾(٣)[البقرة: ٥٨] قال الواسطي(٤) في قوله: ﴿وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا﴾ أي: «مُقْنِعي الرؤوس بالسُّرْيانية»(٥).

﴿ٱلسِّجِلِّ﴾ [الأنبياء: ١٠٤] أخرج ابن مردويه(٦) من طريقِ أبي الجوزاء عن ابنِ عباس(٧) قال: «السجلُّ» بلغةِ الحبشةِ الرجلُ». وفي «المحتسب» لابن جني(٨): «السِّجِلُّ: الكتابُ». قال قومٌ: هو فارسي مُعَرَّبٌ.

﴿سِجِّيلٍ﴾ [هود: ٨٢] أخرج الفريابي(٩) عن مجاهدٍ قال: «سِجِّيل» بالفارسية: أولُها حجارةٌ وآخرها طينٌ.

---

(١) المعرب ٣٥٤، وقال: إنه مولَّد.

(٢) فقه اللغة ٢٧٥.

(٣) تأخرت هذه المادة في مطبوعة أبي الفضل، فوردت بعد «سقر».

(٤) انظر: المهذب ٦٠.

(٥) اللفظة عربية مشهورة.

(٦) كتابه مفقود وعزاه المصنف في الدّر (٥/ ٦٨٤) له بهذه الزّيادة أي بلغة الحبشة، وبدونها للنسائي وابن جرير وابن أبي حاتم وابن عساكر.

(٧) انظر: المهذب ٦٠.

(٨) المحتسب ٢/ ٦٧.

(٩) وعزاه المصنف له في الدّر (٤/ ٤٦٤) ولابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبي الشيخ عنه. وهو عند ابن جرير في تفسيره (١٥/ ٤٣٣) برقم ١٨٢٤-١٨٢٧، (٧/ ١٢/ ٩٣) من طرق عن ابن أبي نجيح وعند ابن أبي حاتم في تفسيره (٦/ ٢٠٦٨) برقم ١١١٠٢ ورجاله بين ثقة وصدوق، والإسناد صحيح بطرقه.

﴿ سِجِّينٍ ﴾ [المطففين: ٧] ذكر أبو حاتم(١) في كتاب «الزينة»: أنه غيرُ عربيّ.

﴿ سُرَادِقُهَا ﴾ [الكهف: ٢٩] قال الجواليقي(٢): «فارسيٌّ مُعَرَّب، وأصله: سَرادَر(٣)، وهو الدِّهْليزُ». وقال غيرُه: «الصواب أنه بالفارسيَّةِ «سَراپَرْدَه» أي: سِتْرُ الدارِ».

«سريّ» أخرج ابن أبي حاتم(٤) عن مجاهد في قوله:

﴿ سَرِيًّا ﴾ [مريم: ٢٤] قال: «نَهْراً، بالسريانية. وعن سعيد بن جُبَير: بالنَّبطيَّة، وحكى شيذلةُ: أنه باليونانية.

/ ﴿ سَفَرَةٍ ﴾ [عبس: ١٥] أخرج ابن أبي حاتم(٥) من طريقِ ابن جُرَيْجٍ ٢/١١٣ عن ابنِ عباسٍ في قوله: ﴿ بِأَيْدِى سَفَرَةٍ ﴾ قال: «بالنَّبَطِيَّة: القُرَّاء».

---

(١) عبارة أبي حاتم: «لم تكن العرب تعرفها ولا غيرهم من الأمم»، ولعله يعني بالمعنى الذي ورد في القرآن. انظر: الزينة ١٣٥.

(٢) المعرب ٣٩٨.

(٣) في المعرب: «وأصله بالفارسية سَرادار».

(٤) في القسم المفقود من تفسيره، وعزاه المصنف له ولابن المنذر في الدّر (٥/٥٠٣) وقول سعيد بن جبير في الموضع نفسه من الدّر، غير أنّه جاء فيه «بالقبطية» بدلاً من «بالنبطية». وساقه في المهذب ٦٢، بإسناد ابن أبي حاتم به، ورجاله بين ثقة وصدوق وجاء عنده بالنبطية.

(٥) هو في القسم المفقود أيضاً، وعزاه المصنف له في الدّر (٨/٤١٨) ولابن المنذر، وهو مفقود أيضاً إلاّ قطعة صغيرة وجدت وطبعت بدار المآثر، وأورده الحافظ ابن كثير في تفسيره (٨/٣٤٤) بدون إسناد. وساقه المصنف في المهذّب ٦٢ بإسناد ابن أبي حاتم به؛ ورجاله بين ثقة وصدوق، إلا أن فيه عنعنة ابن جريج وهو مدلّس وقد رواه بالعنعنة.

﴿سَقَرَ﴾ [القمر: ٤٨] ذكر الجواليقيُّ[١] أنها عَجَمِيَّةٌ.

﴿سَكَرًا﴾ [النحل: ٦٧] أخرج ابنُ مردويه[٢] من طريقِ العَوْفِيِّ عن ابنِ عباس[٣] قال: «السَّكَر، بلسان الحَبَشةِ: الخَـلُّ»[٤].

﴿سَلْسَبِيلًا﴾ [الإنسان: ١٨] حكى الجواليقيُّ[٥] أنـه عَجَمِيٌّ.

﴿سَنَا﴾ [النور: ٤٣] [عدَّه الحافظُ ابنُ حجرٍ في نظمه، ولم أَقِفْ عليه لغيرِه][٦].

﴿سُندُسٍ﴾ [الكهف: ٣١]. قال الجواليقي[٧]: «هو رقيق الدِّيباج بالفارسية». وقال الليث[٨]: «لم يختلف أهلُ اللغة والمفسرون في أنه مُعَرَّب». وقال شيذلة: «هو بالهندية».

---

(١) المعرب ٣٩٥.

(٢) عـزاه المصنف له في الدّر (٥/ ١٤٢) ولابن جرير، وهو عنده في تفسيره (٨/ ١٤/ ١٣٦)، ضعيف، في إسناده أكثر من مبهم، وأما إسناد ابن مردويه ففيه عطية العوفي، وهو صدوق يخطئ كثيراً وكان شيعيا مُدلّسا، كما تقدم، فهو ضعيف به.

(٣) انظر: المهذب ٦٣.

(٤) المفسرون على أن السكر هنا ما يكون عليه شارب الخمر بعد شربه لها، وهي عربية.

(٥) المعرب ٣٨٠.

(٦) جاء ما بين معقوفين في (أ) بخط مغاير، وفي (ح) و(س) بياض، ولعل هذه الزيادة من مالك النسخة نقلها من المهذب ٦٣. وانظر نظم ابن حجر في فتح الباري ٨/ ٢٥٢.

(٧) المعرب ٣٦١، وليس فيه لفظة «بالفارسية».

(٨) ابن نصر بن سَيَّار، الخراساني اللغوي صاحب الخليل بن أحمد ومتمم كتابه «العين»، وبعضهم نحله إياه (ت بعد: ١٧٠هـ). انظر: إنباه الرواة ٣/ ٤٢، بغية الوعاة ٢/ ٢٧٠، وانظر قوله في العين ٤٥٠، المعرب ٣٦١، المهذب ٦٤، وفي دعوى الاتفاق نظر!!

﴿ سَيِّدَهَا ﴾ [يوسف: ٢٥]، قال الواسطيُّ(١) في قوله: ﴿ وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا ٱلْبَابِ ﴾، أي: زَوْجَها، بلسانِ القِبْط. قال أبو عمرو: «لا أَعْرِفُها في لغة العرب».

﴿ سِينِينَ ﴾ [التين: ٢] أخرج ابن أبي حاتم(٢) وابن جرير(٣) عن عكرمة قال: «سينين الحَسَن بلسان الحبشة».

﴿ سَيْنَآءَ ﴾ [المؤمنون: ٢٠] أخرج ابن أبي حاتم(٤) عن الضحاك قال: «سيناء: بالنبَطية: الحسن».

﴿ شَطْرَ ﴾ [البقرة: ١٤٤] أخرج ابن أبي حاتم(٥) عن رُفَيْع في قوله: ﴿ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ﴾ قال: «تِلْقاءه بلسان الحَبَش».

---

(١) انظر: المهذب ٦٤.

(٢) كذا عزاه السيوطي في الدّر (٨/٥٥٧) له وأيضاً ورد مثله عن ابن عباس رضي الله عنهما في (٨/٥٥٦) وعزاه لعبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم، وانظر الذي بعده، وساقه المؤلف في المهذب ٦٤ بإسناد ابن أبي حاتم، وإسناده حسن، رجاله بين ثقة وصدوق.

(٣) في تفسيره (١٥ / ٣٠ / ٢٤٠) وإسناده حسن، رجاله بين ثقة وصدوق، وكذا عزاه في الدّر (٨/٥٥٧) لعبد بن حميد وابن المنذر.

(٤) في القسم المفقود وساقه المصنف في المهذب ٦٥ بإسناده، وإسناده حسن، رجاله بين ثقة وصدوق. وأخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره (١٠ /١٨ /١٣) تفسير سورة المؤمنون، لكنّه منقطع؛ إذ قال ابن جرير: حُدِّثت عن الحسين، وكذا ساقه في المهذّب ٦٥ بإسناد ابن جرير، وساقه أيضاً من رواية عكرمة بإسناد ابن أبي حاتم وابن جرير في المصدر نفسه ٦٤.

(٥) في تفسيره (١ / ٢٥٤) إسناده صحيح رجاله ثقات كلّهم.

﴿شَهۡرُ﴾ [البقرة: ١٨٥]، قال الجواليقي[١]: «ذكر بعضُ أهلِ اللغة أنه بالسريانية».

/ ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ [الفاتحة: ٦] حكى النقاشُ[٢] وابنُ الجَوْزي[٣]: أنه الطريقُ بلغة الروم، ثم رأيته في كتاب «الزينة» لأبي حاتم[٤]. ١١٤/٢

«صرهن» أخرج ابنُ جرير[٥] عن ابنِ عباسٍ في قوله: ﴿فَصُرۡهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٦٠] قال: هي نبطيةٌ فشَقِّقْهن[٦]. وأخرج[٧] مثله عن الضحَّاك.

وأخرج ابن المنذر[٨] عن وَهْب بن منبِّه[٩] قال: «ما من اللغة شيءٌ إلا منها

---

(١) المعرب ٤١٠، وتتمة قول الجواليقي: «سهر فعُرِّب».

(٢) انظر: تفسير القرطبي ١/١٤٨.

(٣) فنون الأفنان ٣٥١.

(٤) الزينة ١/١٣٦.

(٥) في تفسيره (٥/٥٠٢ برقم ٥٩٩٤)، (٣/٣/٥٥). إسناده حسن، رجاله بين ثقة وصدوق، وأبو كدينة المذكور في الإسناد هو يحيى بن المهلب البجليّ، أما تفسير «فصرهن» بـ«فقطّعهن» فورد عن ابن عباس رضي الله عنهما من طرق كثيرة ومنها طريق علي بن أبي طلحة، يراجع تفسير ابن كثير (١/٤٦٦).

(٦) اللفظة عربية معروفة ولها شواهد من السماع الفصيح.

(٧) أي: ابن جرير في تفسيره (٥/٥٠٣-٥٠٤ برقم ٦٠٠٦)، (٣/٣/٥٦) لكنّه منقطع، إذ قال ابن جرير: حُدّثت عن الحسين بن الفرج، ولكنَّ هذا تفسير ثابت عن ابن عباس رضي الله عنهما كما تقدم في الذي قبله.

(٨) وعزاه السيوطيُّ له ولعبد بن حميد في الدّر (٢/٣٥) لكن بدون إسناد.

(٩) انظر: الدر ٢/٣٥، المهذب ٦٨.

في القرآن شيءٌ». قيل: وما فيه من الروميَّة؟ قال: ﴿فَصُرْهُنَّ﴾ يقول: قطِّعْهُنَّ.

﴿وَصَلَوَاتٌ﴾ [الحج: ٤٠] قال الجواليقي[١]: «هي بالعِبْرانية كنائسُ اليهودِ، وأصلها: صَلُوتا». وأخرج ابن أبي حاتم[٢] نحوه عن الضحاك.

﴿طه﴾ [طه: ١] أخرج الحاكم في «المستدرك»[٣] من طريق عكرمة عن ابن عباس في قوله: ﴿طه﴾ قال: «هو كقولك يا محمدُ، بلسان الحبش». وأخرج ابن أبي حاتم[٤] من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: ﴿طه﴾ بالنبطية. وأخرج[٥] عن سعيد بن جبير[٦] قال: ﴿طه﴾ يا رجلُ،

---

(١) المعرب ٤١٩.

(٢) عزاه له المصنف في الدّر (٦/ ٥٩) سورة الحج، والمهذب /٦٨.

(٣) (٢/ ٣٧٨) ك: التفسير، وصححه ووافقه الذهبي.

(٤) في القسم المفقود من تفسيره، وعزاه المصنف له في الدّر (٥/ ٥٥١) لكن ذكر الحافظ ابن كثير في تفسيره (٥/ ٢٦٦) رواية أخرى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما لتفسير «طه» بيا رجل بدون ذكر النبطية، وإسنادها حسن، رجالها بين ثقة وصدوق، وأشار الحافظ ابن كثير إلى الرواية المذكورة، ولكن بدون ذكر إسنادها وعزوها لمصدر معيّن.

(٥) أي: ابن أبي حاتم، لعلّه من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس، وتقدم تخريجه من تفسير ابن عباس رضي الله عنهما في الذي قبله، وأخرجه ابن أبي شيبة من طريق وكيع، عن سفيان، عن سالم، عن سعيد بن جبير به، كما ساقه المصنف في المهذب ٧٠ وسنده صحيح.

(٦) انظر: الدر ٥/ ٥٥٠ من غير طريق سعيد بن جبير.

بالنَّبَطية. وأخرج عن عكرمة[1] قال: ﴿طه﴾ يا رجلُ، بلسان الحبشة».

[١٥٦] ﴿بِٱلطَّٰغُوتِ﴾ [البقرة: ٢٥٦] هو الكاهنُ / بالحبشية.

﴿وَطَفِقَا﴾ [الأعراف: ٢٢] قال بعضُهم: «معناه: قَصَدا بالروميَّة»، حكاه شيذلة[2].

﴿طُوبَىٰ﴾ [الرعد: ٢٩] أخرج ابنُ أبي حاتم[3] عن ابن عباس قال: «طُوبىٰ اسم الجنةِ بالحبشية». وأخرج أبو الشيخ[4] عن سعيد بن جبير قال: «بالهندية».

﴿ٱلطُّورَ﴾ [البقرة: ٦٣] أخرج الفريابي[5] عن مجاهدٍ قال: «﴿ٱلطُّورَ﴾

---

(١) أي: ابن أبي حاتم، عزاه السيوطي في الدّر (٥ / ٥٥٠) وكذا لابن أبي شيبة وعبد بن حميد.

(٢) انظر: المهذب ٧٠، والفعل عربي مشهور.

(٣) في القسم المفقود، وعزاه المصنف له في الدّر (٤ / ٦٤٣) ولابن جرير وهو في تفسيره (١٦ / ٤٣٦ برقم ٢٠٣٧٤)، (٨ / ١٣ / ١٤٦) الرعد، حسن، رجاله بين ثقة وصدوق. ورواية ابن أبي حاتم سقطت من مطبوعة أبي الفضل.

(٤) عزاه المصنف له في الدّر (٤ / ٦٤٣) ولابن جرير وهو في تفسيره (١٦ / ٤٣٦ برقم ٢٠٣٧٧)، (٨ / ١٣ / ١٤٧) وفيه ابن حميد ضعيف، لكن تابعه داود بن مهران عنده، وبه يتقوى إلا أنه عن سعيد بن مسجوج، وليس عن سعيد بن جبير والله أعلم نعم عزاه لابن المنذر في الموضع نفسه من تفسير سعيد بن جبير مثله.

(٥) عزاه له في المهذب ٧١ وساق إسناده ورجاله ثقات، وعزاه له في الدّر (١ / ١٨٤) ولعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم، وهو عند ابن جرير في تفسيره (٢ / ١٥٨ برقم ١١١٧)، (١ / ٣٢٥)، ضعيف، في إسناده المثنى شيخ الطبري لا يُعرف، وإن أكثر عنه الطبري.

الجبل بالسُّرْيانية». وأخرج ابن أبي حاتم[١] عن الضحاك: أنه بالنبطيَّة.

﴿طُوًى﴾ [طه: ١٢] في «العجائب» للكِرْماني[٢]: «قيل: هو مُعَرَّبٌ، معناه ليلاً. وقيل: «هو رجلٌ بالعِبْرانيَّة».

﴿عَبَّدتَّ﴾ [الشعراء: ٢٢] قال أبو القاسم[٣] في قوله: ﴿عَبَّدتَّ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ معناه: «قَتَّلْتَ، بلغة النَّبَطِ»[٤].

/ ﴿عَدۡنٍ﴾ [التوبة: ٧٢] أخرج ابنُ جريرٍ[٥] عن ابنِ عباسٍ أنه سأل كعباً عن قولِه: ﴿جَنَّٰتِ عَدۡنٍ﴾، قال: «جنات كروم وأعناب بالسريانية، وفي تفسير جويبر: أنه بالروميَّة[٦].

١١٥/٢

﴿ٱلۡعَرِمِ﴾ [سبأ: ١٦] أخرج ابن أبي حاتم[٧] عن مجاهدٍ، قال: «العَرِمُ

---

(١) كذا عزاه المصنف له في الدّر (١/ ١٨٤) وأشار ابن أبي حاتم في تفسيره (١/ ١٢٩) إلى تفسير الضحاك -بعد أن رواه من تفسير ابن عباس رضي الله عنهما- فقال: وروي عن مجاهد وعطاء... والضحاك... نحو ذلك، وساقه المصنف بإسناد ابن أبي حاتم في المهذب ٧١ ورجاله ثقات.

(٢) غرائب التفسير ١/ ٧١٢. وسقطت هذه المادة من مطبوعة أبي الفضل.

(٣) انظر: لغات القبائل ٢١٤، المهذب ٧٢.

(٤) المادة عربية وادعاء أنها نبطية فيه نظر.

(٥) في تفسيره (١٤/ ٣٥٢ برقم ١٦٩٤٥)، (٦/ ١٠/ ١٨٠) التوبة، حسن، رجاله بين ثقة وصدوق.

(٦) انظر: المهذب ٧٢.

(٧) وساقه المصنف في المهذب ٧٣ باسناد ابن أبي حاتم، وإسناده ضعيف، فيه عبدالكريم ابن أبي المخارق ضعيف كما تقدم، وعزاه له المصنف في الدّر (٦/ ٦٩٠) أيضاً.

بالحبشيَّة، وهي المُسَنَّاة[١] التي يجتمع فيها الماءُ ثم يَنْبَثِق»[٢].

﴿وَغَسَّاقٌ﴾ [صٓ: ٥٧] قال الجواليقيُّ[٣] والواسطيُّ: «هو البارِد المُنْتِنُ بلسان التُّرْك». وأخرج ابن جرير[٤] عن عبدالله بن بُرَيْدة، قال: «الغَسَّاق: المُنْتِنُ، وهو بالطَّخارية»[٥].

﴿وَغِيضَ﴾ [هود: ٤٤] قال أبو القاسم[٦]: «غِيض الماءُ: نَقَص بلغة الحبشة»[٧].

﴿ٱلْفِرْدَوْسِ﴾ [الكهف: ١٠٧] أخرج ابنُ أبي حاتمٍ[٨] عن مجاهدٍ، قال: «الفِرْدوس بستان بالرومية». وأخرج[٩] عن السُّدِّي قال: الكَرْم بالنَبطيَّة، وأصله: فِرْداساً.

(١) المُسَنّاة: سد يُبْنى لحجز ماء السيل أو النهر به مفاتح للماء تُفتح على قدر الحاجة.

(٢) ح، ب: «ينشق».

(٣) المعرب ٤٦١.

(٤) في تفسيره (١٢/٢٣/١٧٨)، إسناده منقطع؛ فقد قال ابن جرير: حُدّثت عن المسيب.

(٥) نسبة إلى طَخارِسْتان: وهي ولاية واسعة تشتمل على عدة بلاد من نواحي خراسان. انظر: مراصد الاطلاع ٢/ ٨٨٠-٨٨١.

(٦) انظر: لغات القبائل ١٣٥.

(٧) اللفظة عربية مشهورة.

(٨) ساقه المصنف في المهذب ٧٥ بإسناد ابن أبي حاتم وابن جرير، في إسنادهما ابن جريج عنعنه وهو مُدلّس، وعزاه في الدّر (٥/ ٤٦٨) لابن أبي حاتم ولابن المنذر.

(٩) وساقه المصنّف في المهذّب / ٧٥ بإسناد ابن أبي حاتم عن السدّي وكذا عزاه له في المصدر السابق، في إسناده أسباط بن نصر الهَمْداني صدوق كثير الخطأ يُغرب كما تقدم.

﴿ وَفُومِهَا ﴾ [البقرة: ٦١] قال الواسطي[1]: «هو الحِنْطَةُ بالعِبْريَّة».

﴿ قَرَاطِيسَ ﴾ [الأنعام: ٩١] قال الجواليقيّ[2]: «يُقال: إنَّ القِرْطاسَ أصلُه غيرُ عربي».

﴿ بِٱلْقِسْطِ ﴾ [آل عمران: ١٨] أخرج ابنُ أبي حاتم[3] عن مجاهد، قال: «القِسْطُ العَدْلُ بالرومية».

﴿ بِٱلْقِسْطَاسِ ﴾ [الإسراء: ٣٥] أخرج الفريابي[4] عن مجاهد، قال: «القِسْطاسُ: العَدْلُ بالروميَّة». وأخرج ابنُ أبي حاتمٍ[5] عن سعيدِ بن جبير، قال: «القِسْطاسُ بلغةِ الرومِ الميزانُ».

(١) انظر: المهذب ٧٦.

(٢) المعرب ٥٢٩.

(٣) لم يذكره ابن أبي حاتم في تفسيره (٢/٦١٧) سورة آل عمران آية ١٨، وأخرجه في (٥/١٤٦٢) سورة الأعراف، لكنْ عنده عن مجاهد عن ابن عباس -رضي الله عنهما- «بالعدل» بدون ذكر الرّومية إلاّ أنّه ضعيف، لضعف بشر بن عمارة والانقطاع بين الضحاك وابن عباس رضي الله عنهما، وساقه المصنف في المهذّب ٧٧ بإسناد ابن أبي حاتم، ورجاله ثقات، وعزاه السيوطي له في الدّر (٣/٤٣٧) الأعراف، لكنّه بدون قوله: «بالرّومية».

(٤) عزاه المصنف له في الدّر (٥/٢٨٥) ولابن أبي شيبة وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم ورواه ابن جرير في تفسيره (٩/١٥/٨٥) بإسناده عنه ورجاله ثقات، غير أنّ فيه ابن جريج وهو مُدلّس وقد عنعنه.

(٥) في القسم المفقود، وعزاه له المصنف في المصدر السابق نفسه.

﴿ قَسْوَرَةٍ ﴾ [المدثر: ٥١] أخرج ابنُ جرير[١] عن ابن عباسٍ، قال: «الأسدُ، يقال له بالحبشيَّة: قَسْوَرة».

﴿ قِطَّنَا ﴾ [صۤ: ١٦] قال أبو القاسم[٢]: «معناه: كتابَنا بالنَّبَطية».

«قفل»[٣] حكى الجواليقيُّ[٤] عن بعضِهم أنه فارسيٌّ معرَّب.

﴿ وَٱلْقُمَّلَ ﴾ [الأعراف: ١٣٣] قال الواسطي[٥]: «هو الدَّبا[٦] بلسانِ العِبْريةِ والسُّرْيانية». قال أبو عمرو: «لا أَعْرِفُه في لغةِ أحدٍ من العرب».

/ ﴿ بِقِنطَارٍ ﴾ [آل عمرآن: ٧٥] ذكر الثعالبيُّ[٧] في «فقه اللغة» أنه ١١٦/٢ بالروميةِ اثنتا عشرة[٨] ألف أوقية. وقال[٩] الخليل: «زعموا أنه بالسُّرْيانيةِ

---

(١) في تفسيره (١٤/٢٩/١٧٠) المدثر، ضعيف، في إسناده عليّ بن زيد بن جُدعان وهو ضعيف، وكذا يوسف بن مهران البصري –لم يرو عنه إلاّ ابن جُدعان– وهو ليّن الحديث، كما في التقريب ١٠٩٦ برقم ٧٩٤٣ وعزاه المصنف له وحده في الدّر (٨/٣٣٩).

(٢) انظر: لغات القبائل ٢٤١.

(٣) اللفظ القرآني ﴿ أَقْفَالُهَآ ﴾ [سورة محمد: ٢٤].

(٤) المعرب ٥٢٨.

(٥) انظر: المهذب ٨٠.

(٦) الجراد قبل أن يطير، أو أصغر ما يكون من الجراد.

(٧) فقه اللغة ٢٧٦.

(٨) كذا بتأنيث العدد «اثنتا عشرة» ومعدوده «ألف» مذكر، وفي (ح) سقطت «ألف».

(٩) العين ٨١٩.

ملءُ جلدِ ثورٍ ذهباً[(١)] أو فضة». وقال بعضُهم: «إنه بلغةِ بَرْبر ألفُ مثقال».

وقال ابنُ قتيبةَ[(٢)]: «قيل: إنه ثمانيةُ آلافِ مثقالٍ بلسانِ أهلِ إفريقية».

﴿ٱلْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥] قال الواسطيُّ[(٣)]: «هو الذي لا ينام بالسُّريانية».

﴿كَافُورًا﴾ [الإنسان: ٥] ذكر الجواليقيُّ[(٤)] وغيرُه أنه فارسيٌّ.

﴿وَكَفِّرْ﴾ [آل عمران: ١٩٣] قال ابنُ الجوزيِّ[(٥)]: «كَفِّر عنا معناه: امْحُ عنا بالنبَطية». وأخرج ابنُ أبي حاتم[(٦)] عن أبي عِمْرانَ الجَوْنِيِّ في قوله: ﴿كَفَّرَ عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ﴾ [محمد: ٢]، قال: «بالعِبْرانية محا عنهم»[(٧)].

﴿كِفْلَيْنِ﴾ [الحديد: ٢٨] أخرج ابنُ أبي حاتم[(٨)] عن أبي موسى الأشعريِّ، قال: «كِفْلَيْن: ضِعْفين بالحبشية».

---

(١) في النسخ «ذهب».

(٢) تفسير غريب القرآن ١٠٢.

(٣) انظر: المهذب ٨٠.

(٤) جاء في المعرب ٥٤٤: «ليس بعربي محض عن ابن دريد».

(٥) فنون الأفنان ٣٥٠.

(٦) لم أقف عليه في المطبوع من تفسيره ولا في الدّر، وساقه المصنف في المهذب ٨١ عن ابن أبي حاتم بإسناده لكنّه ضعيف، في إسناده صالح بن رستم الهاشمي مجهول، وكذا ابنه عامر صدوق سيئ الحفظ كما في التقريب ٤٤٥، ٤٧٦ برقم ٢٨٧٦، ٣١١٢.

(٧) مادة «كفر» عربية معروفة، واكتسبت معنى إسلامياً بعد البعثة.

(٨) هو في القسم المفقود وساقه المصنف في المهذب ٨٢ بإسناد ابن أبي حاتم وكذا عزاه لوكيع في تفسيره ولابن أبي شيبة في المصنف من طريق وكيع به ورجاله ثقات، وعزاه المصنف في الدّر (٨/ ٦٧) له، بدون إسناد. وأخرجه ابن جرير في تفسيره. (١٣/ ٢٧/ ٢٤٣) سورة الحديد، لكنّ في إسناده ابن حميد شيخه، وهو حافظ ضعيف كما تقدم.

﴿ كَنزٌ ﴾ [هود: ١٢] ذكر الجواليقيُّ[١] أنه فارسيٌّ معرَّبٌ.

﴿ كُوِّرَتْ ﴾ [التكوير: ١] أخرج ابنُ جرير[٢] عن سعيد بن جبير، قال: «كُوِّرت: غُوِّرت، وهي بالفارسية»[٣].

﴿ لِّينَةٍ ﴾ [الحشر: ٥] في «الإرشاد» للواسطي[٤]: «هي النخلةُ». قال الكلبي: «لا أعلمها إلا بلسانِ يهودِ يثربَ».

﴿ مُتَّكَـًٔا ﴾ [يوسف: ٣١] أخرج ابنُ أبي حاتم[٥] عن سَلمةَ[٦] بن تَمَّام الشَّقَري، قال: «مُتَّكأً بلسان الحَبَشِ، يسمون الترنج[٧] مُتَّكأً».

﴿وَٱلْمَجُوسَ﴾ [الحج: ١٧] ذكر الجواليقيُّ[٨] أنه أعجميٌّ.

---

(١) المعرّب ٥٦٠.

(٢) في تفسيره (١٥/ ٣٠/ ٦٤) بإسنادين: الأوّل: رواه بمثله لكنّه ضعيف فيه ابن حميد وهو ضعيف، والثاني: بنحوه وإسناده حسن، رجاله بين ثقة وصدوق.

(٣) المادة عربية معروفة.

(٤) انظر: المهذب ٨٤، وذكر قول الكلبي.

(٥) في تفسيره (٧/ ٢١٣٣) وكذا ساقه المصنف بإسناد ابن أبي حاتم في المهذب ٨٥، ضعيف، في إسناده يحيى بن يمان العجلي، صدوق عابد يخطئ كثيراً، وقد تغيّر كما في التقريب ١٠٧٠ برقم ٧٧٢٩، والمنهال بن خليفة وهو ضعيف أيضاً كما في الجرح والتعديل (٨/ ٣٥٧).

(٦) (ح): «عن أبي موسى الأشعري عن سلمة بن تمام»، وفي ب، ع: «مسلمة» والمثبت هو الصواب، كما في مصادر التخريج.

(٧) الأُتْرُج: شجر يرتفع، وثمره كالليمون الكبار.

(٨) المعرب ٥٨٩.

﴿وَٱلْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن: ٢٢] حكىٰ الجواليقيُّ[١] عن بعض أهلِ اللغةِ أنه أعجميٌّ.

/ ﴿مَّرْقُومٌ﴾ [المطففين: ٩] قال الواسطيُّ[٢] في قوله: ﴿كِتَٰبٌ مَّرْقُومٌ﴾ ١١٧/٢ أي: مكتوبٌ بلسانِ العِبْريَّة».

﴿مُّزْجَىٰةٍ﴾ [يوسف: ٨٨] قال الواسطي[٣]: «مُزْجاة: قليلةٌ، بلسانِ العَجَم، وقيل: بلسانِ القِبْطِ».

﴿مِسْكٌ﴾ [المطففين: ٢٦] ذكر الثعالبيُّ[٤] أنه فارسيٌّ.

﴿كَمِشْكَوٰةٍ﴾ [النور: ٣٥] أخرج ابنُ أبي حاتم[٥] عن مجاهدٍ، قال: «المِشْكاة: الكَوَّة بلغةِ الحبشة».

﴿مَقَالِيدُ﴾ [الزمر: ٦٣] أخرج الفريابي[٦] عن مجاهد، قال: «مقاليد:

---

(١) المعرب ٦٠٢.

(٢) انظر: المهذب ٨٦.

(٣) انظر: المهذب ٨٦.

(٤) فقه اللغة ٢٧٦.

(٥) في تفسيره (٨/٢٥٩٥) إسناده حسن، رجاله بين ثقة وصدوق.

(٦) ساقه المصنف في المهذب ٨٧ بإسناد ابن أبي حاتم ورجاله ثقات، وعزاه له في الدرّ (٧/٢٤٣) ولعبد بن حميد وابن المنذر وابن جرير، وهو في تفسيره (١٣/٢٥/١٣) تفسير سورة الشورى، وإسناده حسن، رجاله بين ثقة وصدوق والأثر صحيح كما تقدم.

مفاتيح بالفارسية»، وقال ابن دريد[1] والجواليقي[2]: «الإقْليد والمِقْليد: المِفْتاح، فارسيٌّ مُعَرَّبٌ».

﴿مَلَكُوتَ﴾ [الأنعام: ٧٥]، أخرج ابنُ أبي حاتمٍ[3] عن عكرمةَ في قوله: ﴿مَلَكُوتَ﴾ قال: «هو الملك، ولكنه بكلامِ النبطيةِ مَلْكُوتا».

وأخرجه أبو الشيخِ[4] عن ابنِ عباسٍ.

وقال الواسطيُّ في «الإرشاد»[5]: «هو المُلْك بلسانِ النَّبَطِ».

[١٥٧] ﴿مَنَاصٍ﴾ [صٓ: ٣] قال أبو القاسم[6]: / «معناه فرار بالنبطية».

﴿مِنسَأَتَهُ﴾ [سبأ: ١٤] أخرج ابنُ جريرٍ[7] عن السُّدِّي، قال: «المِنْسأة: العصا بلسانِ الحَبَشة».

---

(١) الجمهرة ٢/٦٧٥.

(٢) المعرب ١١٦.

(٣) في تفسيره (٤/١٣٢٦) إسناده حسن، رجاله بين ثقة وصدوق.

(٤) تفسيره مفقود، وساقه المصنف في المهذب ٨٨ وقال: وأخرجه أبو الشيخ من هذا الطريق -لعلّه يقصد الإسناد المذكور لابن أبي حاتم قبله عنده، وهو رجاله ثقات- عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما وعزاه في الدّر (٣/٣٠١) له عن ابن عباس رضي الله عنهما ولكن بتفسير آخر غيرِ ما ذكره المصنف بلفظ: «مُلك السموات والأرض» قال: سلطانهما.

(٥) المهذب ٨٨.

(٦) انظر: لغات القبائل ٢٤٠.

(٧) في تفسيره (١٢/٢٢/٧٣) في إسناده أسباط بن نصر الهَمْداني، صدوق يخطئ كثيراً ويغرب كما تقدم، وشيخ الطبري موسى بن هارون ذكره الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على الأثر ذي الرقم ١٦٨ من تفسير الطبري (١/١٥٦) أنّه ما وجد له ترجمة... ثم قال: «وما بنا من حاجة إلى ترجمته من جهة الجرح والتعديل، فإنّ هذا التفسير الذي يرويه عن عمرو بن حماد معروف عند أهل العلم بالحديث، وما هو إلا رواية كتاب، لا رواية حديث بعينه».

﴿ مُنفَطِرٌ ﴾ [المزمل : ١٨]، أخرج ابن جرير[١] عن ابنِ عباسٍ في قوله : ﴿ ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ ﴾ قال : « ممتلئةٌ به، بلسانِ الحَبَشةِ ».

﴿ كَٱلْمُهْلِ ﴾ [الكهف : ٢٩] قيل : « هو عَكَرُ الزيتِ بلسانِ أهلِ المغرِب »، حكاه شيذلةُ[٢]، وقال أبو القاسم[٣] : « بلغة البربر ».

﴿ نَاشِئَةَ ﴾ [المزمل : ٦] أخرج الحاكم في « مستدركه »[٤] عن ابنِ مسعودٍ، قال : « ناشئة الليل : قيام الليل بالحبشية ». وأخرج البيهقيُّ[٥] عن ابنِ عباسٍ مثلَه.

---

(١) في تفسيره (١٤ / ٢٩ / ١٣٨) في إسناده جابر الجعفي وهو ضعيف، ورواه بإسناد آخر عن جابر الجعفي عن عكرمة ولم يسمعه عن ابن عباس رضي الله عنهما فهو منقطع بذلك، مع ضعفه.

(٢) انظر : المهذب ٨٩.

(٣) لغات القبائل ٢٩٣.

(٤) (٢ / ٥٠٥) ك : التفسير، المزمّل وصحّحه، ووافقه الذّهبي.

(٥) في سننه (٣ / ٢٠) ك : الصلاة، ب : من فتر عن قيام الليل فصلّى ما بين المغرب والعشاء، في إسناده عبدالرحمن بن الحسن أبو القاسم الأسدي، وإبراهيم بن الحسين الكسائي المعروف بدابة عفان، كلاهما متكلّم فيه، وبقية رجاله ثقات، ونقل الحافظ ابن حجر في اللسان (١ / ٣٧) قول ابن القيم في إبراهيم « إنه ضعيف متكلم فيه » وتعقبه بقوله : « وما أظنه إلا التبس عليه بغيره، وإلا فإن إبراهيم المذكور من كبار الحفاظ، وانظر : للأول تاريخ بغداد (١٠ / ٢٩٢-٢٩٣)، وتقدم في الحاشية السابقة أنَّ الحاكم صحح الحديث ووافقه الذهبي، فيتقوى بشاهده المذكور.

﴿نٓ﴾ [القلم: ١] حكى الكِرْمانيُّ[1] في «العجائب» عن الضحاك أنه فارسيٌّ أصله: أنْوَنْ، ومعناه: اصنعْ ما شِئْتَ.

﴿هُدۡنَآ﴾ [الأعراف: ١٥٦] قيل: معناه: تُبْنا بالعبرانية، حكاه شيذلةُ[2] وغيرُه.

«هود»[3] قال الجواليقيّ[4]: «الهود: اليهود، أعجميٌّ».

/ «هَوْن» أخرج ابنُ أبي حاتم[5] عن ميمونِ بن مِهْرانَ في قوله: ٢/١١٨ ﴿يَمۡشُونَ عَلَى ٱلۡأَرۡضِ هَوۡنٗا﴾ [الفرقان: ٦٣] قال: «حُلَماءَ بالسُّرْيانيَّة». وأخرج[6] عن الضحَّاكِ مثلَه. وأخرج[7] عن أبي عِمْرانَ الجونيِّ أنه بالعِبْرانية[8].

---

(١) غرائب التفسير ٢/١٢٣٥.

(٢) انظر: المهذب ٩١

(٣) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿كُونُواْ هُودًا أَوۡ نَصَٰرَىٰ﴾ [البقرة: ١٣٥].

(٤) المعرب ٦٣٨.

(٥) في تفسيره (٨/٢٧٢٠) برقم ١٥٣٣٩، ضعيف به، في إسناده أبو صالح بن زياد الرقي لم أقف عليه فيما بحثت، وفيه يحيى بن سعيد الأنصاري الحمصي، ضعيف كما في تهذيب الكمال (٣١/٣٤٣-٣٤٥) برقم ٦٨٣٥، والتقريب لابن حجر ١٠٥٦ برقم ٧٦٠٨.

(٦) في المصدر السابق نفسه (٨/٢٧٢٢) برقم ١٥٣٤٩، ضعيف به، في إسناده أبو إسحاق الكوفي عبدالله بن ميسرة الحارثي ضعيف، كما في التقريب ٥٥١ برقم ٣٦٧٦.

(٧) في المصدر نفسه لابن أبي حاتم برقم ١٥٣٤١، ضعيف به، في إسناده عامر بن صالح ابن رستم وأبوه صالح، الأول: صدوق سيئ الحفظ، والثاني: صدوق كثير الخطأ، كما في التقريب ٤٤٥ برقم ٢٨٧٧ و/٤٧٦ برقم ٣١١٢.

(٨) والمادة عربية معروفة.

﴿هَيْتَ لَكَ﴾ [يوسف : ٢٣] أخرج ابن أبي حاتمٍ[١] عن ابنِ عباسٍ قال: « هيت لك » هَلُمَّ لك بالقِبْطية ». وقال الحسن: « هي بالسُّرْيانية كذلك »، أخرجه ابن جريرٍ[٢]. وقال عكرمةُ: « هي بالحَوْرانيَّة كذلك »، أخرجه أبو الشيخ[٣]. وقال أبو زيدٍ الأنصاريُّ[٤]: « هي بالعِبْرانية، وأصلها « هِيتلَجْ » أي: تعالَهْ ».

---

(١) في تفسيره (٧ / ٢١٢١) برقم ١١٤٦٢ ، ضعيف، في إسناده سلمة بن سابور ضعفه ابن معين، كما في الميزان للذهبي (٢ / ١٩٠) برقم ٣٣٩٧، وفيه أيضاً عطية العوفي صدوق يخطئ كثيراً وهو مُدلس قد عنعن كما تقدم.

(٢) في تفسيره (١٦ / ٢٧) برقم ١٨٩٧٦، (٧ / ١٢ / ١٨٠)، إسناده صحيح رجاله ثقات، وفيه « كلمة بالسريانية، أي: عليك » وكذا رواه عن قتادة عن الحسن تفسير « هيت لك » بـ« هلم لك » بدون ذكر السريانية، وانظر الذي قبله.

(٣) تفسيره مفقود وساقه المصنف في المهذب ٩٢ بإسناد أبي الشيخ وسيأتي الكلام على إسناده، ورواه ابن جرير الطبري في تفسيره (١٦ / ٢٦) برقم ١٨٩٧٢، (٧ / ١٢ / ١٧٩) وقال الشيخ محمود محمد شاكر: « أمّا قرة بن عيسى فلم أجده بهذا الاسم » وكذلك لم أقف عليه فيما بحثت، وفي إسناد أبي الشيخ أبو هشام محمد بن يزيد بن محمد الرّفاعي ضعيف كما في التقريب ٩٠٩ برقم ٦٤٤٢، وبقية رجاله ثقات.

(٤) سعيد بن أوس بن ثابت، البصري اللغوي (ت: ٢١٥هـ)، من مؤلفاته: « النوادر »، « معاني القرآن ». انظر: إنباه الرواة ٢ / ٣٠، السير ٩ / ٤٩٤ ولم يرد قول أبي زيد في نوادره.

﴿ وَرَآءَ ﴾ [البقرة: ١٠١] قيل: معناه: أمام بالنبطية، حكاه شيذلةُ وأبو القاسم[(١)].

﴿ وَرْدَةً ﴾ [الرحمن: ٣٧] ذكر الجواليقيُّ[(٢)] أنها غيرُ عربية.

﴿ وَزَرَ ﴾ [القيامة: ١١] قال أبو القاسم[(٣)]: « هو الجبلُ والمَلْجأ بالنبطية ».

﴿ ٱلْيَاقُوتُ ﴾ [الرحمن: ٥٨] ذكر الجواليقيّ[(٤)] والثعالبيُّ[(٥)] وآخرون أنه فارسيٌّ.

﴿ يَحُورَ ﴾ [الانشقاق: ١٤] أخرج ابنُ أبي حاتم[(٦)] عن داودَ بنِ هند[(٧)] في قوله: ﴿ إِنَّهُۥ ظَنَّ أَن لَّن يَحُورَ ﴾ قال: « بلغة الحبشة: يَرْجِعُ »، وأخرج[(٨)] مثلَه عن عكرمةَ، وتقدَّم[(٩)] في أسئلةِ نافعِ بنِ الأزرق عن ابن عباس.

---

(١) انظر: لغات القبائل ١٨٢، وفي مطبوعة أبي الفضل زيادة بعدها: « وذكر الجواليقي أنها غير عربية » وهو سبق نظر لما بعدها. والظرف « وراء » عربي معروف.

(٢) المعرب ٦٢٥.

(٣) انظر: لغات القبائل ٣٠٣.

(٤) المعرب ٦٤٨ وعبارته « إنه أعجمي ».

(٥) فقه اللغة ٢٧٥.

(٦) في القسم المفقود ولم يعزه في الدّر (٨ / ٤٥٧–٤٥٨) إليه من قوله، نعم ذكره من تفسير ابن عباس رضي الله عنهما من طريق الضحاك عنه وهو منقطع، وساقه المصنف في المهذب ٩٥ بإسناد ابن أبي حاتم به وإسناده حسن، رجاله بين ثقة وصدوق.

(٧) كذا في الأصول، صوابه: داود بن أبي هند وكذا في المهذب ٩٥ نقله عن ابن أبي حاتم.

(٨) في القسم المفقود ولم يعزه في المصدر السابق له، ولكنْ ساقه بإسناد ابن أبي حاتم في المهذب ٩٦، وسنده ضعيف، في سنده حفص بن عمر العدني ضعيف كما في التقريب ٢٥٩ برقم ١٤٢٩، لكنه وقع في المهذب أبو جعفر بن عُمر، وهو تحريف؛ لأنّ كنية حفص بن عمر أبو عمر، وليس أبا جعفر، والذي روى أبو عبدالله الطهراني « محمد بن حماد » عنه –كما في الإسناد– هو حفص بن عمر العدني، ولم يُذْكر أبو جعفر، وكذا الّذي روى عن الحكم بن أبان العدني –كما في الإسناد– هو حفص بن عمر العدني وليس أبا جعفر، وبذلك يتبين تحريفه والله أعلم.

(٩) في ص: ٨٦٤.

﴿ يسٓ ﴾ [يسٓ : ١] أخرج ابن مردويه[١] عن ابن عباس في قوله: ﴿ يسٓ ﴾ قال: « يا إِنسانُ بالحبشة » وأخرج ابن أبي حاتم[٢] عن سعيد بن جبير قال: ﴿ يسٓ ﴾ يا رجلُ، بلغةِ الحبشة ».

﴿ يَصِدُّونَ ﴾ [الزخرف: ٥٧] قال ابنُ الجوزيِّ[٣]: « معناه: يَضِجُّون، بالحبشية ».

/ ﴿ يُصْهَرُ ﴾ [الحج: ٢٠] قيل: معناه يُنْضَجُ، بلسان أهل المغرب، حكاه شيذلةُ[٤]. ١١٩/٢

﴿ ٱلْيَمِّ ﴾ [الأعراف: ١٣٦] قال ابن قتيبةَ[٥]: « اليمّ » البحر، بالسريانية ». وقال ابن الجوزيِّ[٦]: « بالعِبْرانية ». وقال شَيْذَلَةُ: « بالقبطيَّة ».

---

(١) تفسيره مفقود، كذا ساقه المصنف في المهذب / ٩٦، وسنده ضعيف، فيه سعيد بن بشير وهو ضعيف، وعزاه له المصنف في الدّر (٧ / ٤١) وأخرجه الطبري في تفسيره (١٢ / ٢٢ / ١٤٨) لكنّه من طريق شيخه ابن حميد وهو ضعيف كما تقدم، وبقية رجاله ثقات وكذا ذكره الحافظ ابن كثير في تفسيره (٦ / ٥٤٨) بدون إسناد.

(٢) ليس في القسم المطبوع من تفسيره، ولم يعزه في الدّر إليه في سورة يسٓ، وكذا ذكره الحافظ ابن كثير في تفسيره (٦ / ٥٤٨) بدون إسناد عن سعيد بن جبير.

(٣) فنون الأفنان ٣٥١، واللفظة عربية معروفة.

(٤) المهذب ٩٧، انظر: البرهان ١ / ٣٨٤. واللفظة عربية معروفة.

(٥) في تفسير الغريب له: « اليَمّ: البحر » وليس فيه لفظة: « بالسريانية ». انظر: تفسير الغريب ١٧١.

(٦) فنون الأفنان ٣٥١.

﴿ٱلْيَهُودُ﴾ [البقرة: ١١٣] قال الجواليقيُّ[١]: «أعجميٌّ مُعَرَّبٌ، منسوبون إلى يهوذا بنِ يعقوب، فعُرِّب بإهمال الدَّال».

فهذا ما وقَفْتُ عليه من الألفاظِ المُعَرَّبةِ في القرآنِ بعد الفحصِ الشديدِ سنين، ولم تجتمع قبلُ في كتابٍ قبلَ هذا.

وقد نَظَم القاضي تاجُ الدينِ بنُ السُّبْكِيِّ منها سبعةً وعشرين لفظاً في أبياتٍ، وذَيَّل عليه الحافظُ أبو الفضلِ بن حجر بأَبياتٍ فيها أربعةٌ وعشرون لفظاً، وذَيَّلْتُ عليهما بالباقي وهو بضعٌ وستون، فتمَّت أكثرَ مِنْ مئةِ لفظةٍ.

فقال ابنُ السُّبْكِيِّ[٢]:

السَّلْسَبيلُ وطـه كُوِّرَتْ بِيَعٌ ... رُوْمٌ وطُوْبىٰ وسِجِّيلٌ وكافورُ

والزَّنْجَبيلُ ومِشْكاةٌ سُرادِقُ معْ ... إسْتَبْرَقٍ صَلَواتٌ سُنْدُسٌ طُورُ

كذا قَراطيسُ ربَّانِيُّهم غسَّا[٣] ... قٌ ثم دينارُ القسطاسُ[٤] مشهورُ

كذاك قَسْوَرَةٌ واليَمُّ ناشِئةٌ ... ويُؤْتَ كِفْلَيْن مذكورٌ ومَسْطورُ

له مقاليدُ فِرْدوسٌ يُعَدّ كذا ... فيما حكى ابنُ دريدٍ منه تَنُّورُ

---

(١) المعرب ٦٥٠.

(٢) انظر: فتح الباري ٨/ ٢٥٢.

(٣) في جميع النسخ «وغسَّاق» وبها ينكسر البيت.

(٤) تقطع همزة (أل) للوزن.

وقال ابن حَجَرٍ[1]:

وزِدْتُ حِرْمٌ ومُهْلٌ والسِّجِلُّ كذا السْــــ　　سريُّ والأَبُّ ثم الجِبْتُ مذكورُ

وقِطَّنا وإناه ثم مُتَّكأٌ　　دارَسْتَ يُصْهَرُ منه فهو مَصْهورُ

وهَيْتَ والسَّكَرُ، الأوَّاهُ مع حَصَبٍ　　وأَوِّبي مَعْه والطاغوتُ مَسْطورُ

صِرْهُنَّ إِصْري وغِيض الماءُ مع وَزَرٍ　　ثم الرَّقيمُ مَناصٌ والسَّنا النُّورُ

/ وقلت: 　　١٢٠/٢

[١٥٨] وزِدْتُ ياسينَ والرحمنَ مَعْ ملَكو　　تٍ ثم سينين شَطْرَ البيتِ مشهورُ /

ثم الصراطُ ودُرِّيّ يحورُ ومَرْ　　جانٌ أليم مع القِنْطار مَذْكورُ

وراعِنا طَفِقا هُدْنا ابلعي ووَرا　　ءٌ والأرائكُ والأكوابُ مَأْثورُ

هُودٌ وقِسْطٌ وكَفِّر رمزُه سَقَرٌ　　هَوْنٌ يَصِدُّون والمِنْساة مَسْطورُ

شهرٌ مجوسٌ وأقفالٌ يهودُ حوا　　رِيُّونَ كنزٌ وسِجِّينٌ وتَتْبيرُ

بعيرُ آزَرُ حُوبٌ وَرْدَةٌ عَرِمٌ　　إِلٌّ ومِنْ تحتِها عَبَّدْتَ والصُّورُ

وَلِينَةٌ فُومُها رَهْوٌ وأَخْلَدَ مزْ　　جاةٌ وسَيِّدُها القيُّومُ مَوْقورُ

وقُمَّلٌ ثُم أسفارٌ عَنَى كُتُباً　　وسُجَّداً ثم رِبِّيُّونَ تَكْثيرُ

---

(١) فتح الباري ٨/٢٥٣.

وحِطَّةٌ وطُوىً والرَّسُّ نـونٌ كـذا		عَدْنٌ ومُنْفطِرُ الأسباطِ مذكـورُ
مِسْكٌ أباريـقُ ياقـوتٌ رَوَوا فهنا		ما فات مَنْ عَدَّد الألفاظَ مَحْصورُ
وبعضُهمْ عَدَّ الأُولى[1] مَعْ بطائِنها		والآخرهْ لمعاني الضِّدِّ مَقْصورُ[2]

* * *

[وما سكوتيَ عن آنٍ وآنيةٍ		سَيْناء أوَّابُ والمرقومُ تقصيرُ
ولا بأيدي وما يتلوه في عَبَسٍ		لأنَّها معَ ما قَدَّمْتُ تكريرُ][3]

* * *

(١) تقرأ للوزن العروضي: «عدّ لُولَىٰ».

(٢) انظر: حديثه عن الأولى والآخرة، وكونهما من لغة القبط. وتقرأ كلمة «والآخرة»: «ولا خِرَهْ»

(٣) أضيف البَيتان بخط مغاير في «أ»، وهما في «ح» والمهذب ٩٩، وسقطا من سائر النسخ.

١٢١/٢

/ النوع التاسع والثلاثون

معرفة الوجوه والنظائر[١]

صَنَّف فيه قديماً مقاتلُ بنُ سليمانَ[٢]، ومن المتأخرين ابنُ الجوزي[٣]، وابنُ الدامَغانيِّ[٤]، وأبو الحسين محمد بن عبد الصمد المِصْري[٥]، وابن فارس[٦] وآخرون[٧].

فالوجوه: اللفظُ المشتركُ الذي يُسْتعمل في عدةِ معانٍ، كلفظ «الأُمَّة»[٨]. وقد أَفْرَدْتُ في هذا القسمِ[٩] كتاباً سَمَّيْتُه: «معترك الأَقْران في مشترك القرآن»[١٠].

---

(١) انظر: البرهان ١/ ١٩٠، التحبير ٢١٤.

(٢) وكتابه مطبوع بعنوان «الأشباه والنظائر».

(٣) ألّف فيه كتاباً بعنوان «نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر»، وهو مطبوع، ثم انتخبه بعنوان «قرة العيون النواظر في الوجوه والنظائر»، وهو مطبوع كذلك.

(٤) محمد بن علي بن محمد، أبو عبدالله البغدادي الحنفي (ت: ٤٧٨هـ)، وكتابه مطبوع. انظر: تاريخ بغداد ٣/ ١٠٩، الوافي بالوفيات ٤/ ١٣٩.

(٥) ذكره السيوطي –أيضاً– في معترك الأقران: ١/ ٥١٤.

(٦) وعنوانه: «أفراد كلمات القرآن الكريم»، وهو مطبوع، وذِكْرُ ابن فارس عطفاً على المتأخرين فيه تجوّز.

(٧) كأبي علي الحسن بن أحمد بن عبدالله البغدادي المعروف بابن البناء (ت: ٤٧١هـ)، وأبي الحسن علي بن عبيدالله بن نصر المعروف بابن الزاغوني البغدادي (ت: ٥٢٧هـ).

(٨) ذكره في البرهان ١/ ١٩٣.

(٩) ب، ع، م: «الفن».

(١٠) وهو مطبوع بعنوان «معترك الأقران في إعجاز القرآن».

والنظائر[1]: كالألفاظ المتواطئة[2]. وقيل[3]: النظائرُ في اللفظِ، والوجوهُ في المعاني، وضُعِّفَ[4]؛ لأنه لو أُريد هذا لكان الجميعُ في الألفاظِ المشتركة، وهم يذكرون في تلك الكتبِ اللفظَ الذي معناه واحدٌ في مواضع كثيرةٍ، فيجعلون الوجوهَ نوعاً لأقسامٍ، والنظائرَ نوعاً آخرَ.

وقد جعل بعضُهم ذلك من أنواعِ معجزاتِ القرآن؛ حيث كانت الكلمةُ الواحدةُ تَتَصَرَّف إلى عشرين وجهاً، وأكثرَ وأقلَّ، ولا يوجدُ ذلك في كلامِ البشرِ.

وذَكَر مقاتلٌ في صدرِ كتابه حديثاً مرفوعاً[5]: «لا يكون الرجلُ فقيهاً كلَّ الفقهِ حتى يَرى للقرآنِ وجوهاً كثيرة». قلت: هذا أخرجه ابنُ سعد[6] وغيرُه عن أبي الدَّرداءِ موقوفاً، ولفظُه: «لا يَفْقَهُ الرجلُ كلَّ الفقه». وقد فَسَّره بعضُهم: بأنَّ المرادَ أَنْ ترىٰ اللفظَ الواحدَ يحتمل معانيَ متعددةً، فتَحْمِلَه عليها إذا كانت غيرَ متضادَّةٍ، ولا يُقْتَصَرُ به على معنىً واحدٍ.

---

(١) انظر: البرهان ١ / ١٩٣.

(٢) المتواطئ هو الكُلِّيّ الذي يكون حصول معناه وصدقه على أفراده الذهنية والخارجية على السّويّة، كالإنسان، فإن الإنسان له أفراد في الخارج، وصدقه عليها بالسّويّة. التعريفات للجرجاني: ٢٥٧.

(٣) وهو مذهب ابن الجوزي في «نزهة الأعين النواظر» في ص ٨٣ .

(٤) نقده شيخ الإسلام ابن تيمية راجع: مجموع الفتاوى ١٣ / ٢٧٦-٢٧٧. وانظر: البرهان للزركشي: ١ / ١٩٣.

(٥) كذا عزاه له في البرهان (١ / ١٩٣).

(٦) في الطّبقات الكبرى (٢ / ٣٥٧) رواه موقوفاً كما قال المصنف، ورجاله ثقات والإسناد صحيح إن ثبت سماع أبي قلابة من أبي الدّرداء رضي الله عنه ولم يذكره في جامع التحصيل ٢١١ فيمن أرسل عنهم ولم يتحقق لي ذلك والله أعلم.

/ وأشار آخرون إلى أنَّ المرادَ به استعمالُ الإشاراتِ الباطنةِ، وعدمُ ١٢٢/٢ الاقتصارِ على التفسيرِ الظاهرِ.

وقد أخرجه ابنُ عساكر في «تاريخه»[1] من طريق حَمَّادِ بنِ زيدٍ عن أيوبَ عن أبي قِلابةَ عن أبي الدرداءِ قال: «إنك لن تفقه كلَّ الفقهِ حتى ترى للقرآن وجوهاً». قال حمَّاد: فقلت لأيوب: «أرأيتَ قوله: «حتى ترى للقرآن وجوهاً، أهو أن يرى له وجوهاً فيهابَ الإقدامَ عليه»؟ قال: «نعم، هو هذا».

وأخرج ابنُ سعد[2] من طريقِ عِكْرِمةَ عن ابن عباس: أنَّ عليَّ بنَ أبي طالب أرسله إلى الخوارج، فقال: «اذهَبْ إليهم فخاصِمْهم، ولا تُحاجَّهم بالقرآنِ، فإنه ذو وجوهٍ، ولكنْ خاصِمْهم بالسنة».

وأخرج من وجه[3] آخر: أن ابنَ عباس قال له: «يا أميرَ المؤمنين، فأنا أعلمُ بكتابِ الله منهم، في بيوتِنا نَزَلَ»، قال: «صَدَقْت، ولكن القرآنَ حَمَّالٌ ذو وجوهٍ، تقول ويقولون، ولكنْ حاجَّهم بالسننِ، فإنهم لن يجدوا عنها مَحيصاً». فخرجَ إليهم، فحاجَّهم بالسُّنَنِ، فلم تَبْقَ بأيديهم حجةٌ.

---

(١) (٤٧/١٧٣) في ترجمة أبي الدّرداء عويمر بن زيد رضي الله عنه في إسناده مَنْ لم أقف على ترجمته، ولكن الأثر صحيح إن ثبت سماع أبي قلابة من أبي الدّرداء رضي الله عنه كما تقدم.

(٢) لم أقف عليه فيما بحثت.

(٣) كسابقه.

وهذه عيونٌ من أمثلةِ هذا النوعِ، من ذلك:

«الهدى»[1] يأتي على سبعةَ عشرَ وجهاً:

بمعنى الثبات: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦].

والبيانِ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡۖ﴾ [البقرة: ٥].

والدِّينِ: ﴿إِنَّ ٱلۡهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٧٣].

١٢٣/٢ / والإيمانِ: ﴿وَيَزِيدُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱهۡتَدَوۡاْ هُدٗىۗ﴾ [مريم: ٧٦].

والدعاءِ: ﴿وَلِكُلِّ قَوۡمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧]، ﴿وَجَعَلۡنَٰهُمۡ أَئِمَّةٗ يَهۡدُونَ بِأَمۡرِنَا﴾ [الأنبياء: ٧٣].

وبمعنى الرسلِ والكتبِ: ﴿فَإِمَّا يَأۡتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدٗى﴾ [البقرة: ٣٨].

والمعرفة: ﴿وَبِٱلنَّجۡمِ هُمۡ يَهۡتَدُونَ﴾ [النحل: ١٦].

وبمعنى النبيِّ ﷺ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ مَآ أَنزَلۡنَا مِنَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلۡهُدَىٰ﴾ [البقرة: ١٥٩].

وبمعنى القرآنِ: ﴿وَلَقَدۡ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلۡهُدَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٣].

والتوراة: ﴿وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَا مُوسَى ٱلۡهُدَىٰ﴾ [غافر: ٥٣].

والاسترْجاعِ: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُهۡتَدُونَ﴾ [البقرة: ١٥٧].

والحُجَّة: ﴿لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، بعد قولِه: ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِي حَآجَّ إِبۡرَٰهِـۧمَ﴾، أي: لا يهديهم حجةً.

والتوحيدِ: ﴿إِن نَّتَّبِعِ ٱلۡهُدَىٰ مَعَكَ﴾ [القصص: ٥٧].

---

(١) انظر: البرهان ١/١٩٣، نقلها منه إلا معنى الإرشاد.

والسُّنَّة: ﴿فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ﴾ [الأنعام: ٩٠]، ﴿وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِم مُّهْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٢].

[١٥٩] والإصلاح: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ / لَا يَهْدِي كَيْدَ الْخَائِنِينَ﴾ [يوسف: ٥٢].

والإلهام: ﴿أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَىٰ﴾ [طه: ٥٠]، أي: أَلْهم المعاشَ.

والتوبة: ﴿إِنَّا هُدْنَا إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٥٦].

١٢٤/٢ / والإرشاد: ﴿أَن يَهْدِيَنِي سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾ [القصص: ٢٢].

ومن ذلك: «السُّوء» يأتي على أوجه[١]:

الشِّدة: ﴿يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ﴾ [البقرة: ٤٩].

والعَقْر: ﴿وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوءٍ﴾ [الأعراف: ٧٣].

والزِّنى: ﴿مَا جَزَاءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوءًا﴾ [يوسف: ٢٥]، ﴿مَا كَانَ أَبُوكِ امْرَأَ سَوْءٍ﴾ [مريم: ٢٨].

والبَرَص: ﴿بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ﴾ [القصص: ٣٢].

والعذاب: ﴿إِنَّ الْخِزْيَ الْيَوْمَ وَالسُّوءَ﴾ [النحل: ٢٧].

والشِّرك: ﴿مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوءٍ﴾ [النحل: ٢٨].

والشَّتْم[٢]: ﴿لَّا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ﴾ [النساء: ١٤٨]، ﴿وَأَلْسِنَتَهُم بِالسُّوءِ﴾ [الممتحنة: ٢].

(١) انظر: الوجوه والنظائر للدامغاني ٢٥٠، ونزهة الأعين النواظر ٣٦٧.

(٢) في مطبوعة أبي الفضل: «الشدة».

والذَّنْبِ: ﴿يَعۡمَلُونَ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٖ﴾ [النساء: ١٧].

وبمعنى: بِئْسَ: ﴿وَلَهُمۡ سُوٓءُ ٱلدَّارِ﴾ [الرعد: ٢٥].

والضُّرِّ: ﴿وَيَكۡشِفُ ٱلسُّوٓءَ﴾ [النمل: ٦٢]، ﴿وَمَا مَسَّنِيَ ٱلسُّوٓءُۚ﴾ [الأعراف: ١٨٨].

والقتلِ والهزيمةِ: ﴿لَّمۡ يَمۡسَسۡهُمۡ سُوٓءٞ﴾ [آل عمران: ١٧٤].

/ **ومن ذلك: «الصلاة» تأتي على أوجه**[1]:

١٢٥/٢

الصلوات الخمسِ: ﴿يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [المائدة: ٥٥]، وصلاةِ العصرِ: ﴿تَحۡبِسُونَهُمَا مِنۢ بَعۡدِ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [المائدة: ١٠٦] وصلاة الجمعة: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ﴾ [الجمعة: ٩]، والجِنازة: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٖ مِّنۡهُم﴾ [التوبة: ٨٤].

والدعاء: ﴿وَصَلِّ عَلَيۡهِمۡ﴾ [التوبة: ١٠٣].

والدِّين: ﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأۡمُرُكَ﴾ [هود: ٨٧].

والقراءة: ﴿وَلَا تَجۡهَرۡ بِصَلَاتِكَ﴾ [الإسراء: ١١٠].

والرحمة والاستغفار: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ﴾ [الأحزاب: ٥٦]، ومواضع الصلاة: ﴿وَصَلَوَٰتٞ وَمَسَٰجِدُ﴾ [الحج: ٤٠]، ﴿لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [النساء: ٤٣].

ومن ذلك: «الرحمة» وَرَدَتْ على أوجه[2]:

الإِسلام: ﴿يَخۡتَصُّ بِرَحۡمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ [البقرة: ١٠٥].

---

(١) انظر: الوجوه والنظائر للدامغاني ٢٨٤، ونزهة الأعين ٣٩٥.

(٢) انظر: الوجوه والنظائر ١٩٩، ونزهة الأعين ٣٣١.

والإيمان: ﴿ وَءَاتَىٰنِي رَحْمَةً مِّنْ عِندِهِۦ ﴾ [هود: ٢٨].

والجنة: ﴿ فَفِى رَحْمَةِ ٱللَّهِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾ [آل عمران: ١٠٧].

والمطر: ﴿ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ ﴾ [الأعراف: ٥٧].

/ والنِّعْمة: ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ ﴾ [النساء: ٨٣].

والنبوة: ﴿ أَمْ عِندَهُمْ خَزَآئِنُ رَحْمَةِ رَبِّكَ ﴾ [ص: ٩]، ﴿ أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ ﴾ [الزخرف: ٣٢].

١٢٦/٢

والقرآن: ﴿ قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ ﴾ [يونس: ٥٨].

والرِّزق: ﴿ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّىٓ ﴾ [الإسراء: ١٠٠].

والنصر والفتح: ﴿ إِنْ أَرَادَ بِكُمْ سُوٓءًا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ رَحْمَةً ﴾ [الأحزاب: ١٧].

والعافية: ﴿ أَوْ أَرَادَنِى بِرَحْمَةٍ ﴾ [الزمر: ٣٨]

والمودة: ﴿ رَأْفَةً وَرَحْمَةً ﴾ [الحديد: ٢٧]، ﴿ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ﴾ [الفتح: ٢٩].

والسعة: ﴿ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ ﴾ [البقرة: ١٧٨].

والمغفرة: ﴿ كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ ﴾ [الأنعام: ١٢].

والعصمة: ﴿ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ ﴾ [هود: ٤٣].

ومن ذلك: «الفتنة»[1] وردَتْ على أوجهٍ:

الشرك: ﴿ وَٱلْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ ٱلْقَتْلِ ﴾ [البقرة: ١٩١]، ﴿ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾ [الأنفال: ٣٩].

والإضلال: ﴿ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ ﴾ [آل عمران: ٧].

---

(١) انظر: الوجوه والنظائر ٣٤٧، ونزهة الأعين ٤٧٨.

والقتل: ﴿ أَن يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [النساء: ١٠١].

والصَّدّ: ﴿ وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ ﴾ [المائدة: ٤٩].

/ والضَّلالة: ﴿ وَمَن يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ ﴾ [المائدة: ٤١]. ١٢٧/٢

والمَعْذرة: ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ ﴾ [الأنعام: ٢٣].

والقضاء: ﴿ إِنْ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ ﴾ [الأعراف: ١٥٥].

والإثم: ﴿ أَلَا فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا ﴾ [التوبة: ٤٩].

والمرض: ﴿ يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عَامٍ ﴾ [التوبة: ١٢٦].

والعِبْرة: ﴿ لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً ﴾ [يونس: ٨٥].

والعقوبة: ﴿ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ ﴾ [النور: ٦٣].

والاختبار: ﴿ وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ﴾ [العنكبوت: ٣].

والعذاب: ﴿ جَعَلَ فِتْنَةَ النَّاسِ كَعَذَابِ اللَّهِ ﴾ [العنكبوت: ١٠].

والإحراق: ﴿ يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ ﴾ [الذاريات: ١٣]، والجنون: ﴿ بِأَييِّكُمُ الْمَفْتُونُ ﴾ [القلم: ٦].

ومن ذلك: «**الروح**» **ورد على أوجه**(١):

الأمر(٢): ﴿ وَرُوحٌ مِّنْهُ ﴾ [النساء: ١٧١].

والوحي: ﴿ يُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ بِالرُّوحِ ﴾ [النحل: ٢].

والقرآن: ﴿ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ﴾ [الشورى: ٥٢].

/ والرحمة: ﴿ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ ﴾ [المجادلة: ٢٢]. ١٢٨/٢

(١) انظر: الوجوه والنظائر ٢١٢، ونزهة الأعين ٣٢٣.

(٢) هذا المعنى لم نقف عليه إلا عند ابن الجوزي، ولعله يقصد أن إحياء عيسى كان بأمر الله بقوله: «كن».

والحياةِ: «فرُوح وريحان»[1] [الواقعة: ٨٩].

وجبريلَ: ﴿فَأَرْسَلْنَآ إِلَيْهَا رُوحَنَا﴾ [مريم: ١٧]، ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ﴾ [الشعراء: ١٩٣].

ومَلَكٍ عظيمٍ: ﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلرُّوحُ﴾ [النبأ: ٣٨] وجنسٍ من الملائكة: ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا﴾ [القدر: ٤] ورُوحِ البَدَن: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ﴾ [الإسراء: ٨٥].

ومن ذلك: «القضاء» وَرَدَ على أوجهٍ[2]:

الفراغِ: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُم مَّنَٰسِكَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٠٠].

والأمر: ﴿إِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا﴾ [آل عمران: ٤٧].

والأَجَلِ: ﴿فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُۥ﴾ [الأحزاب: ٢٣].

والفَصْلِ: ﴿لَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٥٨].

والمُضِيّ: ﴿لِّيَقْضِىَ ٱللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا﴾ [الأنفال: ٤٢].

والهلاكِ: ﴿لَقُضِىَ إِلَيْهِمْ أَجَلُهُمْ﴾ [يونس: ١١].

والوجوبِ: ﴿وَقَالَ ٱلشَّيْطَٰنُ لَمَّا قُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾ [إبراهيم: ٢٢].

والإبرام: ﴿فِى نَفْسِ يَعْقُوبَ قَضَىٰهَا﴾ [يوسف: ٦٨].

/ والإعلام: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [الإسراء: ٤]. ١٢٩/٢

والوصيةِ: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣].

---

(١) على قراءة ضم الراء، وهي قراءة رويس عن يعقوب، وقرأ الباقون بفتحها. انظر: النشر ٢/٣٨٣.

(٢) انظر: الوجوه والنظائر ٢٨٣، ونزهة الأعين ٥٠٧.

والموتِ: ﴿ فَقَضَىٰ عَلَيۡهِ ﴾ [القصص: ١٥].

والنزولِ: ﴿ فَلَمَّا قَضَيۡنَا عَلَيۡهِ ٱلۡمَوۡتَ ﴾ [سبأ: ١٤].

والخَلْق: ﴿ فَقَضَىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَاتٍ ﴾ [فصلت: ١٢].

والفعل: ﴿ كَلَّا لَمَّا يَقۡضِ مَآ أَمَرَهُۥ ﴾ [عبس: ٢٣]، يعني: حقاً لم يفعل.

والعَهْد: ﴿ إِذۡ قَضَيۡنَآ إِلَىٰ مُوسَى ٱلۡأَمۡرَ ﴾ [القصص: ٤٤].

ومن ذلك: «الذِّكر» وردَ على أوجه[1]:

[١٦٠] ذِكْرِ اللسان: ﴿ فَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ / كَذِكۡرِكُمۡ ءَابَآءَكُمۡ ﴾ [البقرة: ٢٠٠].

وذِكْرِ القلبِ: ﴿ ذَكَرُواْ ٱللَّهَ فَٱسۡتَغۡفَرُواْ لِذُنُوبِهِمۡ ﴾ [آل عمران: ١٣٥].

والحِفْظ: ﴿ وَٱذۡكُرُواْ مَا فِيهِ ﴾ [البقرة: ٦٣].

والطاعة والجزاء: ﴿ فَٱذۡكُرُونِيٓ أَذۡكُرۡكُمۡ ﴾ [البقرة: ١٥٢][2].

والصلوات الخمس: ﴿ فَإِذَآ أَمِنتُمۡ فَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ ﴾ [البقرة: ٢٣٩].

والعظة: ﴿ فَلَمَّا نَسُواْ مَا ذُكِّرُواْ بِهِۦٓ ﴾ [الأعراف: ١٦٥]، ﴿ وَذَكِّرۡ فَإِنَّ ٱلذِّكۡرَىٰ ﴾ [الذاريات: ٥٥].

والبيان: ﴿ أَوَعَجِبۡتُمۡ أَن جَآءَكُمۡ ذِكۡرٞ مِّن رَّبِّكُمۡ ﴾ [الأعراف: ٦٣].

/ والحديث: ﴿ ٱذۡكُرۡنِي عِندَ رَبِّكَ ﴾ [يوسف: ٤٢]، أي: حَدِّثه بحالي. ٢/١٣٠

---

(١) انظر: نزهة الأعين ٣٠٢.

(٢) جعل الله ذِكْرَهُ لهم جزاء لذكرهم له، وذِكْرُ العبد أعمّ من أن يكون باللسان فقط، أو بالقلب فقط، أو بهما، أو بامتثال الأمر واجتناب النهي، ويكون بالثناء والدعاء والتضرع، وذِكْرُ الله عباده يكون برحمته ومغفرته وأمره بالطاعة، ويكون بما قال تعالى على لسان رسوله ﷺ: «من ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي، ومن ذكرني في ملأ ذكرته في ملأ خير منهم» صحيح البخاري (٧٤٠٥) ومسلم (٢٦٧٥) يُنظر: خلق أفعال العباد (٢ / ٢٧٩)، ومدارج السالكين (٢ / ٤٢٥)، وفتح الباري (١٣ / ٣٨٦، ٤٨٩).

والقـــــرآن: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي﴾ [طه: ١٢٤]، ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ﴾ [الأنبياء: ٢].

والتوراة: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ﴾ [النحل: ٤٣].

والخبر: ﴿سَأَتْلُواْ عَلَيْكُم مِّنْهُ ذِكْرًا﴾ [الكهف: ٨٣].

والشَّرَف: ﴿وَإِنَّهُۥ لَذِكْرٌ لَّكَ﴾ [الزخرف: ٤٤].

والعَيْب: ﴿أَهَـٰذَا ٱلَّذِى يَذْكُرُ ءَالِهَتَكُمْ﴾ [الأنبياء: ٣٦].

واللَّوْح المحفوظ: ﴿مِنۢ بَعْدِ ٱلذِّكْرِ﴾ [الأنبياء: ١٠٥].

والثَّناء: ﴿وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٢١].

والوحي: ﴿فَٱلتَّـٰلِيَـٰتِ ذِكْرًا﴾ [الصافات: ٣].

والرسول: ﴿ذِكْرًا ۞ رَّسُولًا﴾ [الطلاق: ١٠،١١].

والصلاة: ﴿وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [العنكبوت: ٤٥].

وصلاة الجمعة: ﴿فَٱسْعَوْاْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩].

وصلاة العصر: ﴿عَن ذِكْرِ رَبِّى﴾ [صٓ: ٣٢].

ومن ذلك: «الدعاء» وَرَدَ على أوجه[1]:

/ العبادة: ﴿وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ﴾ [يونس: ١٠٦]. ٢/١٣١

والاستعانة: ﴿وَٱدْعُواْ شُهَدَآءَكُم﴾ [البقرة: ٢٣].

والسؤال: ﴿ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠].

---

(١) انظر: الوجوه والنظائر ١٧٣، ونزهة الأعين ٢٩٣.

والقول: ﴿ دَعْوَىٰهُمْ فِيهَا سُبْحَٰنَكَ ٱللَّهُمَّ ﴾ [يونس: ١٠].

والنداء: ﴿ يَوْمَ يَدْعُوكُمْ ﴾ [الإسراء: ٥٢].

والتسمية: ﴿ لَّا تَجْعَلُوا۟ دُعَآءَ ٱلرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَآءِ بَعْضِكُم بَعْضًا ﴾ [النور: ٦٣].

ومن ذلك: «الإحصان» وَرَدَ على أوجهٍ[١]:

العِفَّة: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ﴾ [النور: ٤].

والتزوُّج: ﴿ فَإِذَآ أُحْصِنَّ ﴾ [النساء: ٢٥].

والحريَّة: ﴿ نِصْفُ مَا عَلَى ٱلْمُحْصَنَٰتِ مِنَ ٱلْعَذَابِ ﴾ [النساء: ٢٥].

* * *

(١) انظر: تفسير الطبري (٤/ ٥/ ٧)، (٨/ ١٦٥)، والوجوه والنظائر ١٣٤، ونزهة الأعين ٥٥٢.

١٣٢/٢

/ فصل

قال ابن فارس في كتاب «الأَفراد»[(١)]: «كلُّ ما في القرآن مِنْ ذكر «الأَسف»، فمعناه الحزنُ، إلا ﴿ فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ﴾ [الزخرف: ٥٥] فمعناه: أَغْضبونا.

وكلُّ ما فيه من ذكر ﴿ ٱلْبُرُوجِ ﴾ [البروج: ١] فهي الكواكبُ، إلا: ﴿ وَلَوْ كُنتُمْ فِى بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ ﴾ [النساء: ٧٨]، فهي القُصور الطِّوال الحصينة.

وكلُّ ما فيه من ذكر ﴿ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ﴾ [الأنعام: ٥٩]، فالمرادُ بالبحر: الماء، وبالبَرِّ: الترابُ اليابس إلا: ﴿ ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ﴾ [الروم: ٤١]، فالمرادُ البرِّيَّة والعُمران.

وكلُّ ما فيه مِنْ «بَخْس» فهو النقصُ، إلا ﴿ بِثَمَنٍ بَخْسٍ ﴾ [يوسف: ٢٠]، أي: حرام.

وكلُّ ما فيه من «البعل» فهو الزوجُ، إلا ﴿ أَتَدْعُونَ بَعْلًا ﴾ [الصافات: ١٢٥]، فهو الصنمُ.

وكلُّ ما فيه من «البَكَم» فالخَرَسُ عن الكلامِ بالإيمان، إلا: ﴿ عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّا ﴾ في الإسراء [٩٧]، و﴿ أَحَدُهُمَآ أَبْكَمُ ﴾ في النحل [٧٦]، فالمرادُ به: عدمُ القدرةِ على الكلام مطلقاً.

(١) أفراد كلمات القرآن الكريم لابن فارس ١٣٣ نقل السيوطي كلام ابن فارس من «البرهان» للزركشي؛ وقد لا يتنبه السيوطي لتعقب الزركشي على ابن فارس، فيذكره على أنه كلام ابن فارس، وقد يتصرف السيوطي في نقله عن الزركشي انظر: البرهان ١/ ١٩٥.

وكلُّ ما فيه ﴿ جِثِيًّا ﴾ [مريم: ٦٨] فمعناه: جميعاً، إلا: ﴿ وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً ﴾ [الجاثية: ٢٨]، فمعناه: تَجْثُو على رُكَبها.

وكلُّ ما فيه من « حُسْبان » من العدد، إلا: ﴿ حُسْبَانًا مِّنَ السَّمَاءِ ﴾ في الكهف [٤٠]، فهو: العذابُ.

وكلُّ ما فيه ﴿ حَسْرَةً ﴾ فالندامة، إلا: ﴿ لِيَجْعَلَ اللَّهُ ذَٰلِكَ حَسْرَةً فِي قُلُوبِهِمْ ﴾ [آل عمران: ١٥٦]، فمعناه: الحُزْن.

وكلُّ ما فيه من « الدَّحْض » فالباطِلُ، إلا: ﴿ فَكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ ﴾ [الصافات: ١٤١]، فمعناه: من المقْروعين.

١٣٣/٢ / وكلُّ ما فيه من ﴿ رِجْزَ ﴾ [الأنفال: ١١] فالعذابُ، إلا: ﴿ وَالرِّجْزَ فَاهْجُرْ ﴾[1] [المدثر: ٥]، فالمرادُ به: الصنمُ.

وكلُّ ما فيه مِنْ ﴿ رَيْبٌ ﴾ [البقرة: ٢] فالشكُّ، إلا: ﴿ رَيْبَ الْمَنُونِ ﴾ [الطور: ٣٠]، يعني: حوادثَ الدهر.

وكلُّ ما فيه من « الرَّجْم » فهو القَتْل، إلا ﴿ لَأَرْجُمَنَّكَ ﴾ [مريم: ٤٦]، فمعناه: لأشتمنَّك، و﴿ رَجْمًا بِالْغَيْبِ ﴾ [الكهف: ٢٢]، أي: ظنّاً[2].

---

(١) على قراءة مَنْ كسر الراء وهم جمهور القراء سوى حفص وأبي جعفر ويعقوب فبالضم. انظر: التيسير: ٢١٦، النشر ٢ /٣٩٣.

(٢) قوله: « ورجماً بالغيب: ظناً » مما استدركه الزركشي على ابن فارس. انظر: البرهان ١ /١٩٧، لكن السيوطي عزاه إلى ابن فارس، مما يدل على أن نقله من البرهان وليس من كتاب الأفراد لابن فارس.

وكلُّ ما فيه من ﴿ٱلزُّورِ﴾ [الحج: ٣٠] فالكَذِبُ مع الشِّرك، إلا: ﴿مُنكَرًا مِّنَ ٱلْقَوْلِ وَزُورًا﴾ [المجادلة: ٢]، فإنه كَذِبٌ غير شركٍ.

وكلُّ ما فيه من «زكاة» فهو المال، إلا: ﴿وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا وَزَكَوٰةً﴾ [مريم: ١٣]، أي: طُهْرة[(١)].

وكلُّ ما فيه من «الزَّيغ» فالميل، إلا: ﴿وَإِذْ زَاغَتِ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأحزاب: ١٠]، أي: شَخَصت.

وكلُّ ما فيه من ﴿سَخِرَ﴾ [التوبة: ٧٩] فالاستهزاء، إلا: ﴿سُخْرِيًّا﴾ في الزخرف [٣٢]، فهو من التسخير والاستخدام.

وكلُّ «سكينة» فيه: طمأنينةٌ، إلا التي في قصةِ طالوتَ، فهو شيءٌ كرأسِ الهرَّة له جناحان.

وكلُّ «سعيرٍ» فيه: فهو النارُ والوَقود إلا: ﴿فِى ضَلَٰلٍ وَسُعُرٍ﴾ [القمر: ٤٧]، فهو العَناء[(٢)].

وكلُّ ﴿شَيْطَٰنٍ﴾ [الحجر: ١٧] فيه: فإبليسُ وجنودُه، إلا: ﴿وَإِذَا خَلَوْا۟ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ﴾ [البقرة: ١٤][(٣)].

وكلُّ ﴿شَهِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٧] فيه -غير القتلى- فَمْن يشهد في أمور الناس، إلا: ﴿وَٱدْعُوا۟ شُهَدَآءَكُم﴾ [البقرة: ٢٣] فهو شركاؤكم.

---

(١) في الأفراد (١٣٦) والبرهان ١/١٩٧: «فإنه يعني تعطفاً».

(٢) في الأفراد (١٣٦) والبرهان ١/١٩٧: «العناد»، وهو تحريف.

(٣) في الأفراد (١٣٧) والبرهان ١/١٩٧: «فإنه يريد كهنتهم مثل: كعب بن الأشرف...».

/ وكلُّ ما فيه من ﴿أَصۡحَٰبَ ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: ٣٩]: فأهلُها، إلا: ٢/١٣٤
﴿وَمَا جَعَلۡنَآ أَصۡحَٰبَ ٱلنَّارِ إِلَّا مَلَٰٓئِكَةٗ﴾ [المدثر: ٣١] فالمراد: / خزنتها. [١٦١]

وكلُّ «صلاة» فيه: عبادة ورحمة، إلا: ﴿وَصَلَوَٰتٞ وَمَسَٰجِدُ﴾ [الحج: ٤٠] فهي الأماكنُ.

وكلُّ «صَمَم» فيه: ففي سماع الإيمان والقرآن خاصةً، إلا الذي في الإسراء(١).

وكلُّ «عذاب» فيه: فالتعذيبُ، إلا: ﴿وَلۡيَشۡهَدۡ عَذَابَهُمَا﴾ [النور: ٢] فهو الضربُ.

وكلُّ «قُنوت» فيه: طاعةٌ، إلا: ﴿كُلّٞ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾ [البقرة: ١١٦] فمعناه: مُقِرُّون(٢).

وكلُّ «كنز» فيه: مالٌ، إلا: الذي في الكهفِ(٣): فهو صحيفة علمٍ.

وكلُّ «مصباح» فيه: كوكب، إلا الذي في النور(٤)، فالسِّراج.

وكلُّ «نكاح» فيه: تَزوُّجٌ، إلا: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغُواْ ٱلنِّكَاحَ﴾ [النساء: ٦] فهو الحُلُم.

---

(١) وهو قوله تعالى: ﴿عُمۡيٗا وَبُكۡمٗا وَصُمّٗا﴾ [آية: ٩٧] وذكر ابن فارس أن معناه: لا يسمعون شيئاً.

(٢) في مطبوعة أبي الفضل: «مقربون»، وهو تصحيف.

(٣) وهو قوله تعالى: ﴿وَكَانَ تَحۡتَهُۥ كَنزٞ لَّهُمَا﴾ [الآية: ٨٢] من الكهف، على قول ابن عباس انظر: جامع البيان ١٦/٦.

(٤) وهو قوله تعالى: ﴿ٱلۡمِصۡبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ﴾ [الآية: ٣٥] من النور.

وكل ﴿نَبَإِيْ﴾ [الأنعام: ٣٤] فيه: خَبَرٌ، إلا: ﴿فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ الْأَنْبَاءُ﴾ [القصص: ٦٦] فهي الحُجَجُ.

وكلُّ «ورود» فيه: دُخول، إلا: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ﴾ [القصص: ٢٣] يعني هَجَم عليه ولم يَدْخُله.

وكلُّ ما فيه من ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] فالمرادُ: من العملِ، إلا التي في الطلاق[1]، فالمراد: من النفقة.

وكلُّ «يأس» فيه قنوطٌ، إلا التي في الرعد[2]، فمِن العلم.

/ وكل «صبر» فيه محمود، إلا: ﴿لَوْلَا أَنْ صَبَرْنَا عَلَيْهَا﴾ [الفرقان: ٤٢]، ﴿وَاصْبِرُوا عَلَىٰ آلِهَتِكُمْ﴾ [صٓ: ٦][3]. ١٣٥/٢

هذا آخر ما ذكره ابن فارس.

وقال غيرُه[4]: كل «صوم» فيه: فمن العبادة، إلا: ﴿نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا﴾ [مريم: ٢٦] أي: صَمْتاً.

وكلُّ ما فيه من «الظلمات» و«النور» فالمراد: الكفر والإيمان، إلا التي في أول الأنعام[5]، فالمراد: ظلمةُ الليل ونور النهار.

---

(١) ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا﴾ [آية: ٧].

(٢) ﴿أَفَلَمْ يَيْأَسِ الَّذِينَ آمَنُوا ...﴾ [آية: ٣١].

(٣) قال ابن فارس (١٣٩): «فإن المراد بهما -أي: بالآيتين- الأصنام».

(٤) انظر: البرهان ١/ ٢٠٠.

(٥) من قوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ [الأنعام: ١].

وكلُّ «إنفاق» فيه: فهو الصدقة، إلا: ﴿فَـَٔاتُواْ ٱلَّذِينَ ذَهَبَتۡ أَزۡوَٰجُهُم مِّثۡلَ مَآ أَنفَقُواْۚ﴾ [الممتحنة: ١١] فالمراد به: المهر. وقال الداني: «كلُّ ما فيه من «الحضور» فهو بالضاد، من المشاهدة، إلا موضعاً واحداً[١]، فإنه بالظاء، من الاحتظار، وهو المنعُ، وهو قولُه: ﴿كَهَشِيمِ ٱلۡمُحۡتَظِرِ﴾» [القمر: ٣١].

وقال ابن خالويه[٢]: «ليس في القرآن ﴿بَعۡدِ﴾ [البقرة: ٢٧] بمعنى (قبل) إلا حرفٌ واحدٌ: ﴿وَلَقَدۡ كَتَبۡنَا فِي ٱلزَّبُورِ مِنۢ بَعۡدِ ٱلذِّكۡرِ﴾ [الأنبياء: ١٠٥]، قال مُغْلَطاي[٣] في كتاب «الميس»[٤]: «قد وجدنا حرفاً آخر، وهو

---

(١) نصّ الداني في كتابه «الفرق بين الضاد والظاء» على موضعين، موضع الإسراء ﴿وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ مَحۡظُورًا﴾ (٢٠)، والموضع المذكور. انظر: الفرق بين الضاد والظاء في كتاب الله عز وجل (١٠٨)، وانظر: المطبوع بعنوان: «الظاءات في القرآن الكريم»: ٤٤، وأغلب الذين ألفّوا في الظاءات ذكروا موضعين. انظر: الظاءات للمهدوي مع شرح التجيبي ١٠٨، وكتاب الفرق بين الظاء والضاد للزنجاني ص ١٤٨، ودرة القارئ للرسعني ٥٠. وقد نقل المؤلف هذا النص من البرهان ١ / ٢٠٠ بتصرف وليس فيه لفظ «كُل».

(٢) الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبدالله الهمذاني النحوي الشافعي (ت: ٣٧٠هـ) من مؤلفاته: «إعراب القراءات السبع وعللها»، «الاشتقاق». انظر: وفيات الأعيان ٢ / ١٧٨، بغية الوعاة ١ / ٥٢٩. وانظر قوله: في كتابه: «ليس في كلام العرب» ٢٣٩.

(٣) ابن قَلِيْج بن عبدالله، أبو عبدالله علاء الدين الحافظ المؤرِّخ الحنفي (ت: ٧٦٢هـ)، من مؤلفاته: «شرح البخاري»، «شرح ابن ماجه». انظر: الدرر الكامنة ٥ / ١٢٢، لحظ الألحاظ ١٣٩.

(٤) مطبوعة أبي الفضل: «الميسر»، والصواب المثبت، وهو تعقّب على مواضع من كتاب «ليس في كلام العرب» سماه «الميس على ليس» ذكره ابن فهد في لحظ الألحاظ ١٣٩، والسيوطي في المزهر ٢ / ٣، والبغية ١ / ٥٣.

قولُه تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ﴾ [النازعات: ٣٠]، قال أبو موسى[١] في كتاب «المغيث»: معناه -هنا- قبل، لأنه تعالى خَلَقَ الأرضَ في يومين ثم استوى إلى السماء، فعلى هذا خَلَقَ الأرضَ قبل خَلْقِ السماء». انتهى.

قلت: قد تَعَرَّض النبي ﷺ والصحابةُ والتابعون لشيء من هذا النوع: / فأخرج الإمامُ أحمدُ في مسنده[٢]، وابنُ أبي حاتم[٣]، وغيرُهما مِن ١٣٦/٢

(١) محمد بن عمر بن أحمد، الأصفهاني الحافظ الشافعي (ت: ٥٨١هـ) من مؤلفاته: «تتمة معرفة الصحابة» لابن منده، «نزهة الحفاظ». انظر: وفيات الأعيان ٧/ ٣٣٠، تذكرة الحفاظ ٤/ ١٣٣٤، وانظر قوله: في المجموع المغيث ١/ ١٧٣.

(٢) (٣/ ٧٥) ضعيف لضعف ابن لهيعة في إسناده، ولضعف درَّاج عن أبي الهيثم فيه كما في التقريب ٣١٠ برقم ١٨٣٣، وضعفه الهيثمي في مجمع الزوائد (٦/ ٣٢٠) بابن لهيعة فقط، وكذا رواه أبو يعلى في مسنده (٢/ ٥٢٢)، برقم ١٣٧٩ وضعفه الهيثمي في المصدر نفسه بابن لهيعة، وكذا رواه ابن جرير الطبري في تفسيره (٦/ ٤٠٣ برقم ٧٠٥٠)، (٣/ ٣/ ٢٦٥-٢٦٦) من طريق ابن لهيعة به. وانظر الذي بعده.

(٣) في تفسيره (١/ ٢١٣) البقرة: آية ١١٦ برقم ١١٢٨ وفي (٢/ ٦٤٨) برقم ٣٤٩٢، أيضاً من طريق درَّاج عن أبي الهيثم، وهو ضعيف فيه كما تقدم، ورواه الطبراني في الأوسط (٦/ ٨٥) ح ٥١٧٧، وكذا أبو نعيم في الحلية (٨/ ٣٢٥) كلاهما من طريق درَّاج به.
وقال الحافظ ابن كثير -في تفسيره (١/ ٢٣١) بعد أن ساقه بإسناد ابن أبي حاتم وأحمد-: «ولكن هذا الإسناد ضعيف لا يعتمد عليه، ورَفْعُ هذا الحديث منكر، وقد يكون من كلام الصحابي أو من دونه والله أعلم وكثيراً ما يأتي بهذا الإسناد تفاسير فيها نَكارة، فلا يغتر بها، فإنّ السند ضعيف» فما ذكره المصنف أن هذا الإسناد جيد فيه نظر، والله أعلم.

طريق دَرَّاج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد الخُدْرِيِّ عن رسول الله ﷺ قال: «كلُّ حرفٍ في القرآن يُذكر فيه «القُنوت» فهو الطاعةُ». هذا إسنادٌ جيدٌ، وابن حِبَّانَ[1] يصححه.

وأخرج ابن أبي حاتم[2] من طريق عكرمة عن ابن عباس قال: «كلُّ شيءٍ في القرآن: ﴿أَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٠] فهو: الموجِع».

وأخرج[3] من طريق عليِّ بن أبي طلحةَ عن ابن عباس قال: «كلُّ شيءٍ في القرآن ﴿قُتِلَ﴾ [الذاريات: ١٠] فهو: لُعِنَ».

(١) أخرجه في صحيحه كما في الإحسان (٢/ ٧) ك: البرّ والإحسان، ب: ما جاء في الطّاعات وثوابها، ح ٣٠٩، وضعّف إسناده محققه شعيب الأرنؤوط لأجل درَّاج ولعلّ المصنف أراد من نقله تصحيحَ ابن حبان: إخراج الحديث في صحيحه كما ذكرت، والله أعلم.

(٢) لم أجده في تفسير ابن أبي حاتم (١/ ٤٤) عند قوله: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ...﴾ [البقرة: آية ١٠] وإنما ذَكَر مثله من قول أبي العالية وكذا في الأنفال (٥/ ١٦٩١) وعزاه المصنف له في الدّر (١/ ٧٦) تحت الآية المذكورة «في قلوبهم مرض...» «ولهم عذاب أليم...»، وإنما رواه في سورة آل عمران من تفسيره (٢/ ٦٢١) وإسناده حسن، رجاله بين ثقة وصدوق.

(٣) أي: ابن أبي حاتم في تفسيره، ولم أقف عليه عنده، لكنْ أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره (١٤/ ٢٠٧ برقم ١٦٦٢٨)، (٦/ ١٠/ ١١٣) التوبة، من رواية علي بن أبي طلحة عنه، وصحح هذا الإسناد الحافظ ابن حجر وغيره كما تقدم مراراً وسيأتي أيضاً قريباً إن شاء الله بعض البيان.
أما الحكم المذكور فباعتبار الأغلب لما ورد من قوله تعالى: ﴿أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ...﴾ في [آل عمران: ١٤٤]، وقوله تعالى: ﴿وَمَن قُتِلَ مَظْلُومًا...﴾ في [الإسراء: ٣٣] فالقتل هنا ليس بمعنى اللّعن.

وأخرج[1] من طريق الضحاك عن ابنِ عباسٍ قال: «كلُّ شيء في كتاب الله من ﴿ٱلرِّجۡزُ﴾ [الأعراف: ١٣٤] يعني به: العذابَ». وقال الفريابي[2]: «حَدَّثنا قيس عن عمار الدُّهْني عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: «كل «تسبيح» في القرآن صلاة. وكل ﴿سُلۡطَٰنٍ﴾ [الأعراف: ٧١] في القرآن حجة».

وأخرج ابنُ أبي حاتمٍ[3] من طريقِ عكرمة عن ابن عباس قال: «كلُّ شيءٍ في القرآن ﴿ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] فهو الحسابُ». وأخرج ابنُ الأنباريِّ في كتاب «الوقف والابتداء»[4] من طريقِ السُّدِّي عن أبي مالكٍ عن ابنِ عباسٍ

(١) أي: ابن أبي حاتم في تفسيره (١/ ١٢٠) [البقرة: آية ٥٩]، ح٥٩٢. ضعيف؛ في إسناده بشر بن عمارة الخثعميّ المكتِّب الكوفي، ضعيف كما تقدم، وكذا أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره (٢/ ١١٨ برقم ١٠٤٢)، (١/ ٣٠٦) من طريق بشر، وقال فيه ابن جرير: «حُدثت عن المنجاب..» مما يدل على الانقطاع وعدم سماعه منه.

(٢) لم أقف عليه في فضائل القرآن له، ولعله ذكره في كتاب آخر له والله أعلم، وفي إسناده قيس بن الرّبيع الأسدي صدوق تغيّر لما كبر، وأدخل عليه ابنُه ما ليس من حديثه فحدّث به كما في التقريب / ٨٠٤ برقم ٥٦٠٨، والطرف الأوّل منه أورده صاحب فتح البيان في مقاصد القرآن (١/ ١٢٦) بدون إسناد، والطرف الثاني رواه ابن أبي حاتم في تفسيره (٣/ ١٠٣٠) وفي (٦/ ٢٠٨٠) سورة هود و(٧/ ٢١٤٦) سورة يوسف، وإسناده صحيح رجاله ثقات كلّهم، ثم قال: «وروي عن أبي مالك وعكرمة وسعيد بن جبير ومحمد بن كعب والضحاك والسدّي والنضر بن عربي مثله»، وكذا رواه ابن جرير في تفسيره (٩/ ٣٠ برقم ١٠٠٨٦)، (٤/ ٥/ ٢٠٣) من طريق عكرمة.

(٣) في القسم المفقود من تفسيره ولم أقف عليه فيما بحثت.

(٤) (١/ ٩٨) ح١٧ في إسناده أبو بكر الأنصاري لم أجده فيما بحثت، وأسباط بن نصر الهمداني صدوق كثير الخطأ يُغرب، وعبدالرحمن بن أبي صالح الكوفي، ذكره في طبقات القراء (١/ ٣٦٩) وقال: «صالح» ولم يزد على ذلك.

قال: «ريب»: شك، إلا مكاناً واحداً في «والطور»: ﴿رَيْبَ ٱلْمَنُونِ﴾ [٣٠] يعني: حوادثَ الأمور». وأخرج ابنُ أبي حاتمٍ(١) وغيرُه عن أُبَيٍّ بن كعبٍ قال: «كلُّ شيءٍ في القرآنِ من ﴿ٱلرِّيَاحَ﴾ [البقرة: ١٦٤] فهي رحمةٌ، وكلّ شيء فيه من ﴿ٱلرِّيحِ﴾ [الإسراء: ٦٩] فهو عذابٌ».

وأخرج(٢) عن الضَّحاك قال: «كلُّ ﴿كَأْسٍ﴾ [الإنسان: ٥] ذكره اللّٰهُ في القرآن إنما عنى به الخمرَ».

/ وأخرج(٣) عنه قال: «كلُّ شيءٍ في القرآنِ ﴿فَاطِرُ﴾ [الشورى: ١١] فهو خالقٌ». ١٣٧/٢

وأخرج(٤) عن سعيدِ بنِ جبيرٍ، قال: «كلُّ شيء في القرآن ﴿إِفْكٌ﴾ [النور: ١٢] فهو كَذِبٌ».

---

(١) في تفسيره (١/ ٢٧٥) سورة البقرة، ضعيف، في إسناده إسحاق بن محمد المسيبي ضعيف، كما في التهذيب لابن حجر (١/ ٢٤٩) برقم ٤٦٧ وكذا في الإسناد مبهمان لم يسمَّيا، وبقية رجاله بين ثقة وصدوق، والحكم المذكور في الرواية غير مطرد.

(٢) أي: ابن أبي حاتم في تفسيره وهو في القسم المفقود، كذا عزاه المصنف له في الدر (٧/ ٨٧) ولابن أبي شيبة وهناد وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر. ورواه ابن جرير الطبري في تفسيره (١٢/ ٢٣/ ٥٣) بإسناد صحيح رجاله ثقات، من قول الضحاك أيضاً.

(٣) أي: ابن أبي حاتم وليس في المطبوع من تفسيره وعزاه المصنف في الدّر (٧/ ٣) له وحده فقط.

(٤) أي: ابن أبي حاتم في تفسيره (٨/ ٢٦٦٣) سورة الفرقان، في إسناده لين، فيه يحيى ابن يمان العجلي، صدوق عابد يخطئ كثيراً وقد تغيّر، وبقية رجاله ثقات.

وأخرج(١) عن أبي العاليةِ، قال: «كلُّ آيةٍ في القرآنِ في الأمرِ بالمعروف فهو الإسلامُ / ، والنهيِ عن المنكر فهو عبادة الأوثان». [١٦٢]

وأخرج(٢) عن أبي العالية أيضاً، قال: «كلُّ آيةٍ في القرآن يُذْكَرُ فيها حِفْظُ الفَرْجِ فهو من الزِّنى، إلا قولَه: ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ﴾ [النور: ٣٠]، فالمراد ألاَّ يراها أحدٌ».

وأخرج(٣) عن مجاهدٍ، قال: «كلُّ شيءٍ في القرآن: ﴿إِنَّ الْإِنسَانَ لَكَفُورٌ﴾ [الحج: ٦٦] إنما يعني به الكفار».

وأخرج(٤) عن عمر بن عبدالعزيز، قال: «كلُّ شيءٍ في القرآن خلودٌ، فإنه لا توبةَ له».

---

(١) أي: ابن أبي حاتم في تفسيره (٣/ ٧٢٧) في إسناده عبدالله بن أبي جعفر، في حديثه بعض ما لا يُتابع عليه وما ينكر، وقال ابن حبان: «يعتبر حديثه من غير روايته عن أبيه»، وفي رواية أبي جعفر عن الربيع بن أنس البكري الذي رواه من طريقه، اضطراب. انظر: الميزان (٢/ ٤٠٤)، والتهذيب (٣/ ٢٣٨).

(٢) أي: ابن أبي حاتم في المصدر نفسه (٨/ ٢٥٧١) في إسناده رواد بن الجراح متكلّم فيه. قال أبو حاتم: مضطرب حديثه، تغيّر في آخر عمره، محلّه الصدق، ووثّقه ابن معين كما في الجرح والتعديل (٣/ ٥٢٤) ورواية أبي جعفر عيسى بن ماهان عن الربيع فيها اضطراب، كما تقدم ومن طريقه ابن جرير في تفسيره (١٠/ ١٨/ ١١٦) ورواية أبي العالية سقطت من مطبوعة أبي الفضل.

(٣) في القسم المفقود وكذا عزاه له المصنف في الدر (٦/ ٧٢) سورة الحج آية ٦٦.

(٤) أي: ابن أبي حاتم في تفسيره (٨/ ٢٧٣٠-٢٧٣١) برقم ١٥٤١٣، ضعيف؛ في إسناده عيسى بن راشد مجهول وأبو عون الأنصاري مقبول. انظر: لسان الميزان (٤/ ٣٩٥)، والتقريب ١١٨٦ برقم ٨٣٥٠.

وأخرج[1] عن عبدالرحمن بن زيدِ بنِ أسلمَ، قال: «كلُّ شيءٍ في القرآن ﴿وَيَقۡدِرُ﴾ [الرعد: ٢٦]، فمعناه يُقِلُّ».

وأخرج[2] عنه، قال: «التَّزكِّي في القرآن كلِّه: الإسلام».

وأخرج[3] عن أبي مالكٍ، قال: ﴿وَرَآءَ﴾ في القرآن [البقرة: ١٠١]: أمام كلُّه، غيرَ حرفين: ﴿فَمَنِ ٱبۡتَغَىٰ وَرَآءَ ذَٰلِكَ﴾ [المؤمنون: ٧]، يعني: سوى ذلك. ﴿وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمۡ﴾ [النساء: ٢٤]، يعني: سوى ذلكم».

وأخرج[4] عن أبي بكر بن عياش، قال: «ما كان ﴿كِسۡفٗا﴾ [الطور: ٤٤]، فهو عذابٌ، وما كان ﴿كِسَفًا﴾ [الإسراء: ٩٢]، فهو قِطَعُ السحاب».

---

(١) أي: ابن أبي حاتم في المصدر نفسه، لكنّه في القسم المفقود من سورة الإسراء، ورواه في العنكبوت، كما سيأتي، وعزاه له السيوطي في الدّر (٥/٢٧٨) إلا أنه قال: عن زيد لعلّه سقط «ابن» والله أعلم بدليل أنه رواه ابن أبي حاتم في سورة العنكبوت (٩/٣٠٨٠) وكذا ابن جرير الطبري في تفسيره (٩/١٥/٧٨) كلاهما بإثباته بإسناد صحيح، ورجاله ثقات كلّهم.

(٢) أي: ابن أبي حاتم في تفسيره، وهو في القسم المفقود منه، ولكن أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره (١٥/٣٠/٣٩) بإسناد صحيح رجاله ثقات.

(٣) أي: ابن أبي حاتم في تفسيره (٣/٩١٧) برقم ٥١٢٠، لكنّه اقتصر على قوله: ﴿وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمۡ﴾ دونَ الآية الأخرى فقال: «سوى ذلك». وعزاه في الدر (٢/٤٨٣) له كاملاً، وفي إسناده هارون بن حاتم يروي المناكير كما تقدم وعبدالرحمن بن أبي حمّاد لم أقف له على ترجمة.

(٤) أي: ابن أبي حاتم لم نقف عليه في مظانه.

وأخرج[1] عن عكرمة، قال: «ما صنع الله فهو «السُّد»، وما صنع الناس فهو «السَّد»».

/ وأخرج ابن جرير[2] عن أبي رَوْقٍ، قال: «كلُّ شيءٍ في القرآن ٢/١٣٨ ﴿جَعَلَ﴾ [البقرة: ٢٢]، فهو خَلَقَ».

وأخرج[3] عن مجاهد، قال: «المباشرة في كلِّ كتاب الله: الجِماع».

وأخرج[4] عن ابن زيد، قال: «كلُّ شيءٍ في القرآن ﴿فَاسِقٌ﴾ [الحجرات: ٦] فهو كاذبٌ، إلا قليلاً».

وأخرج ابن المنذرِ[5] عن السُّدِّي، قال: «ما كان في القرآنِ ﴿حَنِيفًا﴾ [البقرة: ١٣٥] مسلمين[6]، وما كان في القرآن ﴿حُنَفَآءَ﴾ [الحج: ٣١]: مسلمين حُجَّاجاً».

(١) كذا عزاه له المصنف في الدرّ (٥/٤٥٩) -وهو في القسم المفقود من تفسيره- وأخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره (٩/١٦/١٥)، ضعيف به، في إسناده هارون ابن عبّاد الأزدي مقبول كما في التقريب ١٠١٤ برقم ٧٢٨٣.

(٢) في تفسيره (١/٤٤٨ برقم ٥٩٨)، (١/١٩٩) سورة البقرة، لكنّه ضعيف لانقطاعه، إذ قال ابن جرير: حُدثت عن المنجاب بن الحارث، وفي إسناده أيضاً: بشر ابن عمارة ضعيف كما تقدم.

(٣) أي: ابن جرير في تفسيره (٣/٥٠٥ برقم ٢٩٦٣)، (٢/٢/١٦٩) بإسنادين أحدهما فيه راو مبهم، وفي الثاني المثنى بن إبراهيم الآملي شيخ الطبري، لم نقف على ترجمته وقد تقدم.

(٤) أي: ابن جرير في تفسيره (١٠/٣٧٦ رقم ١٢١٠٣)، (٤/٦/٢٦٥) إسناده صحيح رجاله ثقات كلّهم.

(٥) في تفسيره /٢٤٦ برقم ٥٧٨، ضعيف في إسناده يحيى بن عبدالحميد الحمّاني ضعيف كما تقدم، وعزاه المصنف في الدرّ ١/٧٢٣ (ط: مركز هجر) له وحده.

(٦) في الدرّ: «مسلماً» وهو أنسب.

وأخرج(١) عن سعيد بن جُبَيْر، قال: «العَفْوُ في القرآنِ على ثلاثةِ أنحاءٍ: نحوٌ تجاوُزٌ عن الذنبِ، ونحوٌ في القصد في النفقة: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾ [البقرة: ٢١٩]، ونحوٌ في الإحسان فيما بين الناس: ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَا۟ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٧]». وفي صحيح(٢) البخاري، قال سفيانُ بنُ عُيَيْنَةَ: «ما سمَّى اللهُ المطرَ في القرآنِ إلا عذاباً، وتُسَمِّيه العربُ الغَيْثَ».

قلت: اسْتُثني(٣) من ذلك ﴿إِن كَانَ بِكُمْ أَذًى مِّن مَّطَرٍ﴾ [النساء: ١٠٢]، فإنَّ المرادَ به الغيثُ قطعاً.

وقال أبو عبيدةَ(٤): «إذا كان من العذاب فهو «أَمطَرتْ»، وإذا كان من الرحمةِ فهو «مَطَرت»».

* * *

(١) أي: ابن المنذر في تفسيره -وهو في القسم المفقود- وكذا عزاه المصنف له في الدّر (١/٦٠٧) من طريق عطاء بن دينار الهذلي وروايته عن سعيد بن جبير من صحيفته وعطاء صدوق كما في التقريب /٦٧٧ برقم ٤٦٢١.

(٢) (٨/٣٠٨) مع الفتح، ك: التفسير، ب ٣: ﴿وَإِذْ قَالُوا۟ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ﴾ [الأنفال: ٣٢] ذكره معلّقاً بصيغة الجزم، وقال الحافظ ابن حجر في الشرح: «كذا في تفسير ابن عيينة رواية سعيد بن عبدالرحمن المخزوميّ عنه».

(٣) انظر: فتح الباري ٨/٣٠٨ فإنه سبق السيوطي إلى هذا الاستثناء.

(٤) مجاز القرآن ١/٢٤٥.

فرع

أخرج أبو الشيخ[1] عن الضحَّاك، قال: «قال لي ابن عباس: احفظ عني: كلُّ شيءٍ في / القرآن ﴿وَمَا لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [التوبة: ٧٤]، ١٣٩/٢ فهو للمشركين، فأما المؤمنون فما أكثرَ أنصارَهم وشفعاءَهم».

وأخرج سعيدُ بنُ منصورٍ[2] عن مجاهدٍ، قال: «كلُّ طعام في القرآن فهو نصفُ صاعٍ».

وأخرج ابنُ أبي[3] حاتم عن وَهْب بنِ مُنَبِّه، قال: «كلُّ شيءٍ في القرآنِ ﴿قَلِيلٌ﴾ [آل عمران: ١٩٧]، و﴿إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [النساء: ٦٦]، فهو دون العشرة».

---

(١) لم يعثر على تفسيره حسب علمنا، وعزاه السيوطي له في الدّر (٤/ ٢٤٥) وما ورد هنا عن الضحاك أنّه قال: «قال لي ابن عباس رضي الله عنهما يدل على أنه لقيه، إن صحَّ الإسناد، لكنّه لم يذكر الإسناد، حتى نعرف صحته أو ضعفه، بينما ذكر العلائي في جامع التحصيل /١٩٩-٢٠٠» أنّه لم يسمع منه، ومنهم من قال: لم يلقه والله أعلم.

(٢) في سننه (٤/ ١٥٤٤) ك: التفسير، سورة المائدة، برقم ٧٩٢، هذا الإسناد ضعيف، فيه عبدالكريم بن أبي المخارق، وهو ضعيف وصححه لغيره د. سعد بن عبدالله آل حميد محقق كتاب السنن في تعليقه على الحديث بعد أن ذكر تخريجه بنحوه من مصادر عديدة.

(٣) في تفسيره لم أقف عليه في المطبوع منه والغالب أنّه -في القسم المفقود- وعزاه له في الدّر (٥/ ٣٧٦).

وأخرج[1] عن مسروقٍ، قال: «ما كان في القرآن ﴿عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ﴾ [الأنعام: ٩٢]، ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ﴾ [البقرة: ٢٣٨]، فهو على مواقيتها».

وأخرج[2] عن سفيان بن عيينة، قال: «كلُّ شيءٍ في القرآن ﴿وَمَا يُدْرِيكَ﴾ [الأحزاب: ٦٣]، فلم يُخْبِرْ به، ﴿وَمَا أَدْرَاكَ﴾ [الحاقة: ٣]، فقد أخبر به».

وأخرج[3] عنه، قال: «كلُّ مكرٍ في القرآن فهو عَمَلٌ».

وأخرج[4] عن مجاهد، قال: «ما كان في القرآن ﴿قُتِلَ﴾ [الذاريات: ١٠]، ﴿لُعِنَ﴾ [المائدة: ٧٨]، فإنما عَنَىٰ به الكافرَ».

(١) أي: ابن أبي حاتم في تفسيره -وهو في القسم المفقود- وعزاه المصنف له ولسعيد بن منصور في الدرّ (٦/٨٩) وينظر لتفسيره «للمحافظة على الصلوات» تفسير ابن أبي حاتم (٢/٤٤٧) و(٤/١٣٤٦)، وكذا هو في تفسير ابن جرير (٥/١٦٨) برقم ٥٣٧٨، ٥٣٧٩ (٢/٢/٥٥٤)، من قول مسروق.

(٢) أي: ابن أبي حاتم في المصدر نفسه وليس في القسم المطبوع من تفسيره، وعزاه المصنف له في الدرّ (٦/٦٦٤) ولابن المنذر.

(٣) أي: ابن أبي حاتم في تفسيره (٧/٢١٣٢) سورة يوسف وفي سورة النمل (٩/٢٩١٧) وإسناده حسن، رجاله بين ثقة وصدوق.

(٤) أي: ابن أبي حاتم في تفسيره، لم يذكره في المائدة آية ٧٨ وسورة الذّاريات وفي سورة عبس، وليس في القسم المطبوع عزاه المصنف في الدرّ (٨/٤١٩) لابن المنذر فقط. ورواه ابن جرير الطبري في تفسيره (١٥/٣٠/٥٤) سورة عبس، ورجاله بين ثقة وصدوق، غير أن الأعمش مُدلس، لكنّ الأئمة تحملوا تدليسه، فيكون حسناً إن شاء الله تعالىٰ.

وقال الراغب[1] في «مفرداته»: «قيل: كلُّ شيءٍ ذكره اللهُ بقولهِ: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ﴾ [الحاقة: ٣] فسَّره، وكلُّ شيءٍ ذكره بقولِه: ﴿وَمَا يُدۡرِيكَ﴾ [الأحزاب: ٦٣] تركه. وقد ذكر ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا سِجِّينٌ﴾ [المطففين: ٨]، ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ﴾ [المطففين: ١٩]، ثم فسَّر «الكتاب» لا «السجين»، ولا «العليُّون». وفي ذلك نكتةٌ لطيفة. انتهى. ولم يذكُرْها.

وبقيَتْ أشياء[2] تأتي في النوعِ الذي يلي هذا إن شاءَ اللهُ تعالى.

* * *

(١) المفردات ٣١٣.

(٢) ما ذكره السيوطي ليس على سبيل الحصر، فثمة كليات أخرى، وما ذكره كذلك ليس على إطلاقه، وإنما هو على الغالب.

١٤٠/٢

/ النوع الأربعون

في معرفة معاني الأدوات التي يَحْتاج إليها المفسِّر(١)

وأعني بالأدوات الحروفَ وما شاكلها من الأسماء والأفعال والظروف.

اعلم أنَّ معرفة ذلك من المُهِمَّاتِ المطلوبةِ لاختلافِ مواقِعِها، ولهذا يَخْتلفُ الكلامُ والاستنباطُ بحسَبِها، كما في قوله تعالى(٢): ﴿وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾ [سبأ: ٢٤]، فاسْتُعْملت «على» في جانبِ الحقِّ، و«في» في جانبِ الضلالِ؛ لأنَّ صاحبَ الحقِّ / [١٦٣] كأنه مُسْتَعْلٍ يَصْرِفُ نظرَه كيف شاء، وصاحبَ الباطلِ كأنه مُنْغَمِسٌ في ظَلامٍ منخفضٍ لا يَدْري أين يتوجَّهُ؟

وقوله: ﴿فَٱبۡعَثُوٓاْ أَحَدَكُم بِوَرِقِكُمۡ هَٰذِهِۦٓ إِلَى ٱلۡمَدِينَةِ فَلۡيَنظُرۡ أَيُّهَآ أَزۡكَىٰ طَعَامٗا فَلۡيَأۡتِكُم بِرِزۡقٖ مِّنۡهُ وَلۡيَتَلَطَّفۡ﴾ [الكهف: ١٩] عَطَفَ الجملَ الأُولَ بالفاءِ، والأخيرةَ بالواوِ لـمَّا انقطع نظامُ الترتب(٣)، لأنَّ التلطُّفَ غيرُ مُتَرَتِّبٍ على الإتيانِ بالطعامِ، كما كان الإتيانُ به مُتَرَتِّباً على النظرِ فيه، والنظرُ فيه مُتَرَتِّباً على التوجُّه في طَلَبِه، والتوجُّهُ في طَلَبِهِ مُتَرَتِّباً على قَطْعِ الجِدالِ في المسألةِ عن مُدَّةِ اللُّبْثِ وتسليمِ العِلم له تعالى.

---

(١) انظر: البرهان ٤/ ١٥٤، رصف المباني للمالقي، والجنى الداني للمرادي، ومغني اللبيب لابن هشام.

(٢) نقل السيوطي هذه الأمثلة من البرهان ٤/ ١٥٤.

(٣) كذا في الأصل وس، ب، ع، وفي البرهان: «الترتيب» وكذا في ح، م، ر.

وقوله: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ...﴾ الآية [التوبة: ٦٠] عُدل عن اللامِ إلى «في» في الأربعة الأخيرة؛ إيذاناً بأنهم أكثرُ استحقاقاً للتصدُّق[١] عليهم ممَّن سَبَقَ ذكْرُه باللام؛ لأنَّ «في» للوعاء، فنبَّه باستعمالها على أنهم أحقَّاءُ بأن يُجْعَلوا مَظِنَّةً[٢] لوَضْع الصدَقات فيهم، كما يُوضع الشيءُ في وعائه مستقرًّا فيه.

وقال الفارسي[٣]: «إنما قال: ﴿وَفِي ٱلرِّقَابِ﴾، ولم يَقُلْ «وللرقاب»؛ ليَدُلَّ على أنَّ العبدَ لا يَمْلِكُ».

/ وعن ابن عبَّاسٍ[٤] قال: «الحمدُ لله الذي قال: ﴿عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ [الماعون: ٥]، ولم يَقُلْ: «في صلاتهم». وسيأتي ذكْرُ كثيرٍ من أشباه ذلك. ٢/ ١٤١

وهذا سَرْدُها مُرتَّبةً على حروفِ المعجمِ. وقد أفْرَد هذا النوعَ بالتصنيفِ خلائقُ من المتقدِّمين كالهَرَوِيِّ[٥] في «الأُزْهِيَّة»، والمتأخرين كابنِ أمِّ قاسمٍ في «الجنى الداني».

---

(١) سائر النسخ: «للمتصدق»، وما أثبتناه من (ع)، وكذلك في البرهان.

(٢) مَظِنَّةُ الشيء: مَوْضِعُه الذي يُظَنُّ كونه فيه، (ج): «مَظَانّ».

(٣) لم أقف عليه في كتبه المطبوعة. وانظر: البرهان ٤/ ١٥٥.

(٤) عزاه في الدّر (٨/ ٦٤٣) لابن جرير الطبري لكنّه عن عطاء بن يسار، بينما في تفسيره (١٥/ ٣٠/ ٣١٣)، عن عطاء بن دينار، وبدون ذكر ابن عباس رضي الله عنهما ولم يذكر قوله: «ولم يقل في صلاتهم» والله أعلم وكذا عزاه الحافظ ابن كثير في تفسيره (٨/ ٥١٤) لابن دينار بكامله، وعزاه القرطبي في الجامع لأحكام القرآن (٢٠/ ٢١٢)، وأبو حيان في البحر المحيط (٨/ ٥١٧) كلاهما لعطاء مثله ولابن عباس رضي الله عنهما باختصار نحوه. وعزاه الزمخشري في الكشاف (٤/ ٨٠٥) لأنس رضي الله عنه نحوه.

(٥) علي بن محمد، أبو الحسن المصري النحوي (ت: ٤١٥هـ) من مؤلفاته: «الأُزهيَّة في علم الحروف» مطبوع، «الذخائر في النحو». انظر: معجم الأدباء ٥/ ١٩٢٣، بغية الوعاة ٢/ ٢٠٥.

الهَمْزة

تأتي على وجهين:

أحدُهما: الاستفهامُ، وحقيقتُه طَلَبُ الإفهامِ -وهي أصلُ أدواتِه- ومِنْ ثَمَّ اختصَّتْ بأمورٍ[1].

أحدُها: جواز حَذْفِها كما سيأتي في النوعِ السادسِ والخمسين[2].

ثانيها: [أنها][3] تَرِدُ لطَلَبِ التصوُّرِ والتصديقِ بخلافِ «هل»، فإنها للتصديق خاصةً، وسائرُ الأدواتِ للتصوُّرِ خاصةً.

ثالثها: أنها تدخُلُ على الإثباتِ، نحوُ: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا﴾ [يونس: ٢]، ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ﴾ [الأنعام: ١٤٣]، وعلى النفيِ، نحوُ: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ [الشرح: ١]، وتفيدُ حينئذٍ معنيين:

أحدُهما: التذكيرُ والتنبيهُ، كالمثالِ المذكورِ، وكقولهِ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾ [الفرقان: ٤٥].

والآخر: التعجيبُ من الأمرِ العظيمِ، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُواْ مِن دِيَٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [البقرة: ٢٤٣].

وفي كلا الحالين هي تحذيرٌ، نحوُ: ﴿أَلَمْ نُهْلِكِ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [المرسلات: ١٦].

---

(١) انظر: المغني ١/١٤.

(٢) انظر ص: ١٦٣٠.

(٣) زيادة من: س، ح.

رابعها: تَقَدُّمُها على العاطِف؛ تنبيهاً على أصالتِها في التصدير، نحوُ: ﴿أَوَكُلَّمَا / عَاهَدُوا۟ عَهْدًا﴾ [البقرة: ١٠٠]، ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ﴾ ١٤٢/٢ [الأعراف: ٩٧]، ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ﴾ [يونس: ٥١]، وسائرُ أخواتِها تتأخَّرُ عنه[1]، كما هو قياسُ جميعِ أجزاءِ الجملةِ المعطوفةِ، نحوُ ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ﴾ [آل عمران: ١٠١]، ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾ [التكوير: ٢٦]، ﴿فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾ [الأنعام: ٩٥]، ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، ﴿فَأَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ﴾ [الأنعام: ٨١]، ﴿فَمَا لَكُمْ فِى ٱلْمُنَٰفِقِينَ﴾ [النساء: ٨٨].

خامسُها: أنه لا يُسْتَفْهَمُ بها حتى يَهْجِسَ في النفسِ إثباتُ ما يُستفهمُ عنه، بخلافِ «هل»، فإنه لِما لا يَتَرجَّح عنده نفيٌ ولا إثباتٌ. حكاه أبو حيَّان[2] عن بعضِهم.

سادسُها: أنها تدخُلُ على الشرطِ، نحوُ: ﴿أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٤]، ﴿أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٤] بخلافِ غيرِها.

وتَخْرُجُ عن الاستفهامِ الحقيقي فتأتي لمعانٍ تُذْكَر في النوعِ السابع والخمسين[3].

---

(١) أي: عن العاطف.

(٢) الارتشاف ٥/٢٣٦٧.

(٣) انظر ص: ١٧٠١.

فائدة[1]

إذا دخلَتْ على « رَأَيْتَ » امتنع أن تكون منْ رؤية البصَر أو القلب، وصارَتْ بمعنى أَخْبِرني، وقد تُبْدَلُ هاء، وخُرِّج على ذلك قراءةُ قُنْبلٍ[2] « هَأَنْتُمْ هَؤُلَاءِ » [آل عمران: ٦٦] بالقصرِ، وقد تقعُ في القَسَم، ومنه ما قُرِئ[3] « ولا نكتم شهادةً » بالتنوين « آللهِ » [المائدة: ١٠٦] بالمدِّ.

* * *

الثاني من وجهَي الهمزة[4]: أَنْ تكونَ حرفاً يُنادى به القريبُ، وجَعَلَ منه الفرَّاءُ[5] قولَه تعالى: ﴿ أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ ٱلَّيْلِ ﴾ [الزمر: ٩] على قراءةِ تخفيفِ الميم[6]، أي: يا صاحبَ هذه الصفات.

(١) انظر: البرهان ٤ /١٥٧.

(٢) بتحقيق الهمزة مع حذف الألف، على وزن « سَأَلْتُم »، فأصله « أأنتم » أبدلت الهمزة الأولى هاء، هذه رواية ابن مجاهد عن قُنْبُل، وروى ابن شنبوذ عنه بهمزة محققة وألف بعد الهاء، وبه قرأ البزي وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف، وقرأ أبو جعفر وأبو عمرو وقالون بألف بعد الهاء وهمزة مسهلة بين بين، أما ورش فله وجهان عن الأزرق ووجهان عن الأصبهاني. انظر: الإقناع ٢ / ٦٢٠، النشر ١ / ٤٠٠، الإتحاف ١ / ٤٨٠.

(٣) نسبت هذه القراءة « شهادةً آللهِ » إلى علي والشعبي ونعيم بن ميسرة وغيرهم، وهي قراءة شاذة. « مختصر ابن خالويه ٣٥، المحتسب ١ / ٢٢١.

(٤) انظر: المغني ١ /١٣.

(٥) معاني القرآن له ٢ /٤١٦.

(٦) وهي قراءة ابن كثير ونافع وحمزة، والباقون بتشديد الميم. انظر: السبعة ٥٦١، التيسير ١٨٩، النشر ٢ /٣٦٢.

قال ابنُ هشام(١): «ويُبْعِدُه أنه ليس في التنزيل نداءٌ بغير «يا»، ويُقَرِّبُه سلامتهُ مِنْ دَعْوى / المجازِ، إذ لا يكونُ الاستفهامُ منه تعالى على حقيقته، ١٤٣/٢ ومِنْ دَعْوى كثرةِ الحَذْفِ؛ إذ التقديرُ عند مَنْ جَعَلها للاستفهام: أَمَنْ هو قانت خيرٌ أم هذا الكافرُ؟ أي: المخاطَبُ بقوله: ﴿قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا﴾ [الزمر: ٨] فَحُذِفَ شيئان: مُعادِلُ الهمزةِ، والخبرُ».

* * *

أَحَد

قال أبو حاتم(٢) في كتاب «الزينة»: «هو اسمٌ أكملُ من الواحدِ؛ ألا ترى أنك إذا قلتَ: «فلانٌ لا يقومُ له واحدٌ»، جازَ في المعنى أَنْ يقومَ له اثنان فأكثرُ، بخلافِ قولك: «لا يقوم له أحدٌ». وفي «الأحد» خصوصيةٌ ليست في الواحدِ، تقول: «ليس في الدار واحد»، فيجوز أن يكونَ من الدوابِّ والطيرِ والوحشِ والإنس، فيَعُمَّ الناسَ / وغيرَهم». بخلافِ: «ليس [١٦٤] في الدار أحدٌ»، فإنه مخصوصٌ بالآدميين دونَ غيرهم». قال: «ويأتي الأحدُ في كلامِ العرب بمعنى الأوَّل، وبمعنى الواحدِ، فيُستعملُ في الإثباتِ وفي النفي، نحوُ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] أي: واحدٌ وأولُ، ﴿فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ﴾(٣) [الكهف: ١٩] وبخلافهما(٤)، فلا

(١) المغني ١/١٣.

(٢) الزينة ٣٣.

(٣) «أحد» في الآية بمعنى الواحد.

(٤) أي: بخلاف الأول والواحد كما صرح صاحب الزينة ص ٣٩.

يُستعملُ إلا في النفيِ، تقولُ: «ما جاءني من أحد»، ومنه: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾ [البلد: ٥]، ﴿أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ﴾ [البلد: ٧]، ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ﴾ [الحاقة: ٤٧]، ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ﴾ [التوبة: ٨٤].

وواحدٌ يُستعمل فيهما مطلقاً، وأحدٌ يَسْتوي فيه المذكرُ والمؤنثُ، قال تعالى: ﴿لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [الأحزاب: ٣٢] بخلافِ الواحد، فلا يُقال: كواحدٍ من النساء، بل: كواحدةٍ. و«أحد» يصلحُ للإفرادِ والجمع. قلت: ولهذا وُصِفَ به[1] في قوله: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ﴾ [الحاقة: ٤٧] بخلاف الواحد. والأحد له جَمْعٌ مِنْ لفظِه وهو: الأَحَدُون والآحاد، وليس للواحدِ جمعٌ مِنْ لفظِه، فلا يُقال: واحدون، بل: اثنان وثلاثة. / ٢/١٤٤ والأحدُ ممتنعُ الدخولِ في الضربِ والعددِ والقسمةِ وفي شيءٍ من الحسابِ، بخلافِ الواحد». انتهى ملخصاً. وقد تَحَصَّل مِنْ كلامِه بينهما سبعةُ فروقٍ.

وفي «أسرار التنزيل» للبارزيِّ في سورةِ الإخلاص: «فإنْ قيل: المشهورُ في كلامِ العربِ أنَّ الأحدَ يُستعمل بعد النفيِ، والواحدَ بعد الإثباتِ، فكيف جاء ﴿أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] هنا بعد الإثبات؟ قلنا: قد اختار أبوعُبيدٍ[2] أنهما بمعنى واحدٍ، وحينئذٍ فلا يختصُّ أحدُهما بمكانٍ دونَ الآخرِ، وإنْ غَلَبَ استعمالُ «أحد» في النفي، ويجوز أنْ يكونَ العدولُ هنا عن الغالبِ رعايةً للفواصلِ» انتهى.

---

(١) أي: وُصِف أحد بالجمع.

(٢) لم نقف على هذا القول في كتبه المطبوعة.

وقال الراغب في «مفردات القرآن»[1]: «أحَدٌ» يُستعمل على ضربَيْن: أحدُهما: في النفيِ فقط، والآخرُ: في الإثباتِ. فالأولُ: لاستغراقِ جنسِ الناطقين، ويَتَناول الكثيرَ والقليلَ؛ ولذلك صحَّ أنْ يُقالَ: «ما مِنْ أحدٍ فاضلِين»، كقولِه: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾ [الحاقة: ٤٧].

والثاني: على ثلاثةِ أوجهٍ:

الأولُ: المستعملُ في العددِ مع العَشَرات، نحوُ: «أحدَ عشر» «أحدٍ وعشرين». والثاني: المستعملُ مضافاً إليه بمعنى الأولِ، نحوُ: ﴿أَمَّا أَحَدُكُمَا فَيَسْقِي رَبَّهُ خَمْرًا﴾ [يوسف: ٤١]. والثالث: المستعملُ وصفاً مطلقاً، ويَخْتَصُّ بوصفِ الله تعالى: نحوُ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]. وأصلُه: وَحَد[2]، إلا أنَّ «وَحَداً» يُستعملُ في غيرِه» انتهى.

* * *

(١) المفردات ٦٦.

(٢) انظر: الممتع ٢٢٣.

إذْ

تَرِدُ على أوجه(١):

أحدها: أَنْ تكونَ اسماً للزمنِ الماضي، وهو الغالبُ. ثم قال الجُمهورُ: لا تكونُ إلا ظرفاً، نحوُ: ﴿فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [التوبة: ٤٠] أو مضافاً إليها / الظرفُ، نحوُ: ﴿بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران: ٨]، ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ﴾ [الزلزلة: ٤]، ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٤]. وقال غيرُهم: تكونُ مفعولاً به، نحوُ: ﴿وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا﴾ [الأعراف: ٨٦] وكذا المذكورةُ في أوائلِ القِصَصِ، كلُّها مفعولٌ به بتقديرِ: اذكُرْ. وبدلاً منه نحوُ: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ﴾ [مريم: ١٦] فـ«إذ» بدلُ اشتمالٍ من «مريم»، على حَدِّ البدلِ في ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، ﴿ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنۢبِيَآءَ﴾ [المائدة: ٢٠] أي: اذكروا النعمةَ التي هي الجَعْلُ المذكورُ، فهي بدلُ كلٍّ مِنْ كلٍّ.

١٤٥/٢

والجمهورُ يجعلونها في الأول(٢) ظرفاً لمفعولٍ محذوفٍ، أي: واذكروا نعمةَ الله عليكم إذ كنتم قليلاً، وفي الثاني(٣) ظرفاً(٤) لمضافٍ إلى المفعولِ محذوفٍ، أي: واذكر قصةَ مريمَ. ويؤيدُ ذلك التصريحُ به في ﴿وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً﴾ [آل عمران: ١٠٣].

---

(١) انظر: المغني ١/٨٠.

(٢) أي: في قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا﴾.

(٣) في قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ...﴾.

(٤) س، ح: «ظرف». وقوله: «ظرفاً» معطوف على «ظرفاً» المتقدمة.

وذكر الزمخشريُّ(١) أنها تكونُ مبتدأً، وخَرَّجَ عليه قراءةَ بعضِهم(٢): «لَمِنْ مَنِّ اللهِ على المؤمنين» [آل عمران: ١٦٤]، قال: «التقديرُ: مَنُّه إذ بَعَثَ، فـ «إذ» في محلِّ رفعٍ كـ «إذا» في قولِك: «أخطبُ ما يكونُ الأميرُ إذا كان قائماً»، أي: لمِنْ مَنِّ اللهِ على المؤمنين وقتُ بعثه». انتهى. قال ابنُ هشام(٣): «ولا نعلَمُ بذلك قائلاً».

[١٦٥] وذكر كثيرٌ أنها تَخْرُجُ عن المُضِيِّ / إلى الاستقبالِ، نحوُ ﴿يَوۡمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخۡبَارَهَا﴾ [الزلزلة: ٤]. والجمهورُ أنكروا ذلك وجعلوا الآيةَ مِنْ بابِ ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ﴾ [الكهف: ٩٩] أعني مِن بابِ تنزيلِ المستقبلِ الواجبِ الوقوعِ منزلَةَ الماضي الواقع. واحتجَّ المُثْبتون -منهم ابنُ مالكٍ(٤)- بقوله: ﴿فَسَوۡفَ يَعۡلَمُونَ * إِذِ ٱلۡأَغۡلَٰلُ فِيٓ أَعۡنَٰقِهِمۡ﴾ [غافر: ٧٠-٧١]، فإنَّ «يعلمون» مستقبَلٌ لفظاً ومعنىً؛ لدخولِ حرفِ التنفيسِ عليه، وقد عمل في «إذ» فيلزمُ أَنْ يكونَ بمنزلة «إذا».

/ وذكر بعضُهم أنها تأتي للحالِ، نحوُ: ﴿وَلَا تَعۡمَلُونَ مِنۡ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيۡكُمۡ ٢/١٤٦

(١) الكشاف ١/٤٣٦.

(٢) نُسبت في مختصر ابن خالويه (٢٣) إلى عيسى بن سليمان عن بعضهم، وهي شاذة.

(٣) المغني ١/٨١.

(٤) ذكر ابن مالك في «شواهد التوضيح» أن «إذ» تقع موقع «إذا» وبالعكس. انظر: شواهد التوضيح ٤، وذكر في شرح التسهيل ٢/٢٠٦ أنها للماضي فحسب، وكذا في شرح الكافية الشافية ٢/٩٤١. وانظر المسألة في الدر المصون ٩/٤٩٤.

﴿شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ﴾ [يونس: ٦١] أي: حين تُفيضون فيه[1].

* * *

فائدة

أخرج ابنُ أبي حاتمٍ[2] من طريق السُّدِّيِّ عن أبي مالكٍ، قال: «ما كان في القرآن «إنْ» بكسرِ الألفِ فلم يكنْ، وما كان «إذ» فقد كان»[3].

الوجه الثاني: أَنْ تكونَ للتعليل، نحوُ ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾[4] [الزخرف: ٣٩]، أي: ولن ينفعكم اليومَ اشتراككُم في العذابِ لأجل ظُلْمِكم في الدنيا. وهل هي حرفٌ بمنزلةِ لامِ العلةِ، أو ظرفٌ بمعنى: وقت، والتعليل مستفادٌ من قوةِ الكلامِ لا من اللفظ؟ قولان، المنسوبُ إلى سيبويهِ[5] الأولُ، وعلى الثاني في الآيةِ إشكالٌ؛ لأنَّ «إذ» لا

---

(١) هذا النقل غير محرر؛ لأن الزركشي في البرهان ٤ / ١٨٤ ذكر لها معنيين: مفعولاً به، ومعنى «حين» نحو: ﴿إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ﴾ أي: حين تفيضون فيه، وعبارة السيوطي جمعت المعنيين في معنى واحد، ولفظة «الحال» استمدها من تقدير المانعين للمفعولية، لأن الأصل: واذكروا حالكم.

(٢) في تفسيره (٨ / ٢٥١٩) تفسير سورة النور ١٤١٠٤، ضعيف؛ في إسناده هارون بن حاتم الكوفي ضعَّفه العلماء ويروي مناكير، كما في الجرح والتعديل (٩ / ١٨) والميزان للذهبي (٤ / ٢٨٢) وفيه أيضاً: عبدالرحمن بن أبي حماد لم أقف له على ترجمة.

(٣) تفسير ابن أبي حاتم ١ / ٧٥، ٥ / ١٦٨٩، وانظر: الدر المنثور ١ / ١١٠.

(٤) قال في الدر المصون ٩ / ٥٩١: «قد استشكل المعربون هذه الآية» ثم شرح وجه الإشكال بأن «اليوم» ظرف حالي، و«إذ» ظرف ماض، و«لن ينفعكم» مستقبل.

(٥) لم أجد هذا القول لسيبويه في كتابه، وتابع السيوطيُّ في هذه النسبة السهيليَّ، انظر: أمالي السهيلي ٢٥، شواهد التوضيح ٩، المغني ١ / ٨١، الدر المصون ٩ / ٥٩٢.

تُبدَلُ من «اليوم»؛ لاختلافِ الزمانَيْن، ولا يكونُ ظرفاً لـ«ينفع»؛ لأنه لا يعملُ في ظرفَيْنِ، ولا لـ«مشتركون»؛ لأنَّ معمولَ خبرِ «أنّ»[1] وأخواتها لا يتقدَّم عليها، ولأنَّ معمولَ الصلةِ لا يتقدَّمُ على الموصولِ[2]، ولأنَّ اشتراكَهم في الآخرةِ لا في زمنِ ظلمِهم.

وممَّا حُمِلَ على التعليلِ: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا۟ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَآ إِفْكٌ قَدِيمٌ﴾ [الأحقاف: ١١]، ﴿وَإِذِ ٱعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ فَأْوُۥٓا۟ إِلَى ٱلْكَهْفِ﴾ [الكهف: ١٦]. وأنكرَ الجمهورُ هذا القسمَ، وقالوا: التقديرُ: بعد إِذ ظَلَمْتم.

وقال ابنُ جني[3]: «راجعتُ أبا عليٍّ مراراً في قولِه: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ﴾ الآيةَ [الزخرف: ٣٩] مُسْتَشْكِلاً إِبدالَ «إِذ» مِنَ «اليوم»، وآخرُ ما تَحَصَّلَ منه: أن الدنيا والآخرةَ متصلتان، وأنهما في حكمِ الله سواءٌ، فكأنَّ «اليوم» ماضٍ». انتهى.

الوجه الثالث: التوكيدُ بأَنْ تُحْمَلَ على الزيادةِ، قاله أبو عبيدة[4]، وتبعه ابنُ قتيبة[5]، / وحَمَلا عليه آياتٍ، منها: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [البقرة: ٣٠]. ١٤٧/٢

---

(١) وهو في الآية «إذ» المتقدم على «أنكم».

(٢) هو الموصول الحرفي «أنَّ»، وصلته ما بعده، ومعمول الصلة «إذ» على تقدير تأخره في الأصل، وهو هنا مقدم.

(٣) الخصائص ٢ / ١٧٢.

(٤) مجاز القرآن ١ / ٣٦.

(٥) تفسير غريب القرآن ٤٥.

الرابع: التحقيقُ كـ «قد»، وحُملَت عليه الآيةُ المذكورةُ. وجعلَ منه السُّهيليُّ[1] قوله: ﴿بَعۡدَ إِذۡ أَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٨٠]. قال ابن هشام[2]: «وليس القولان بشيءٍ».

* * *

مسألة

تَلْزَمُ «إذ» الإضافةَ إلى جملةٍ، إمّا: اسميةٍ، نحوُ ﴿وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ أَنتُمۡ قَلِيلٌ﴾ [الأنفال: ٢٦]، أو فعليةٍ فعلُها ماضٍ لفظاً ومعنى، نحوُ: ﴿وَإِذۡ قَالَ رَبُّكَ لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [البقرة: ٣٠]، ﴿وَإِذِ ٱبۡتَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾ [البقرة: ١٢٤]، أو معنىً لا لفظاً، نحوُ: ﴿وَإِذۡ تَقُولُ لِلَّذِيٓ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ﴾ [الأحزاب: ٣٧]. وقد اجتمعت الثلاثةُ في قوله: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدۡ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذۡ أَخۡرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ إِذۡ هُمَا فِي ٱلۡغَارِ إِذۡ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ﴾ [التوبة: ٤٠].

وقد تُحْذَفُ الجملةُ للعلْمِ بها، ويُعَوَّضُ عنها التنوينُ، وتُكْسَرُ الذالُ لالتقاءِ الساكنين، نحوُ: ﴿وَيَوۡمَئِذٖ يَفۡرَحُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾ [الروم: ٤]، ﴿وَأَنتُمۡ حِينَئِذٖ تَنظُرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٤].

وزَعَمَ الأخفشُ[3] أنَّ «إذْ» في ذلك مُعْرَبَةٌ لزوالِ افتقارِها إلى الجملة، وأنَّ الكسرةَ إعرابٌ؛ لأنَّ اليومَ والحينَ مضافان إليها. ورُدَّ بأنَّ بناءَها لوَضْعِها على حرفَيْنِ، وبأنَّ الافتقارَ باقٍ في المعنى كالموصولِ تُحْذَفُ صلتُه.

---

(١) مذهبه في الروض الأنف ٢/٢٩٦ أنَّ «إذ» في الآية بمعنى «أنْ».

(٢) المغني ١/٨٣.

(٣) انظر قوله في المغني ١/٨٥، ولم يُشِرْ إلى المسألة في «معاني القرآن».

إذا

على وجهَيْن[١]:

أحدُهما: أنْ تكونَ للمفاجأةِ، فتختَصّ بالجملِ الاسمية، ولا تحتاجُ لجوابٍ، ولا تقعُ في الابتداءِ، ومعناها الحالُ لا الاستقبالُ، نحوُ: ﴿فَأَلْقَىٰهَا فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾ [طه: ٢٠]، ﴿فَلَمَّآ أَنجَىٰهُمْ إِذَا هُمْ يَبْغُونَ﴾ [يونس: ٢٣]، ﴿وَإِذَآ أَذَقْنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةً مِّنۢ بَعْدِ ضَرَّآءَ مَسَّتْهُمْ إِذَا لَهُم مَّكْرٌ فِىٓ ءَايَاتِنَا﴾ [يونس: ٢١].

/ قال ابنُ الحاجبِ[٢]: «ومعنى المفاجَأة حضورُ الشيءِ معك في وصفٍ من ١٤٨/٢ أوصافِك[٣] الفعليَّة، تقولُ: «خرَجْتُ فإذا الأسدُ بالباب» فمعناه حضورُ الأسدِ معك في زمنِ وصفِك بالخروجِ، أو في مكانِ خروجِك، وحضورُه معك في مكانِ خروجِك ألصقُ بك / مِنْ حضورِه في زمنِ خروجِك؛ لأنَّ ذلك [١٦٦] المكانَ يَخُصُّك دونَ ذلك الزمان، وكلما كان ألصقَ كانت المفاجأةُ فيه أقوى».

واخْتُلِفَ في «إذا» هذه، فقيل: إنها حرفٌ، وعليه الأخفشُ[٤]، ورجَّحه ابنُ مالكٍ[٥]. وقيل: ظرفُ مكانٍ، وعليه المبرِّدُ[٦]، ورجحه ابنُ عُصْفورٍ[٧].

---

(١) انظر: المغني ١/٨٧.

(٢) لم نقف على هذا القول في كتبه المطبوعة.

(٣) (ع): «أوصافه».

(٤) انظر رأي الأخفش في شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢١٤ والمغني ١/٨٧.

(٥) التسهيل ٩٤، وشرح التسهيل له ٢/٢١٤.

(٦) المقتضب ٢/٥٦، وفيه: الحرفية والظرفية.

(٧) لم نقف عليه في كتبه، وورد قوله في المغني ١/٨٧.

وقيل: ظرفُ زمانٍ، وعليه الزجَّاج[١]، ورَجَّحه الزمخشريُّ[٢]، وزَعَمَ أنَّ عاملَها فعلٌ مقدرٌ مشتقٌّ من لفظِ المفاجَأة قال: «التقديرُ: ثم إذا دعاكم فاجَأْتُم الخروج في ذلك الوقت». قال ابنُ هشام[٣]: «ولا يُعْرَفُ ذلك لغيرِه، وإنما «يُعْرَفُ»[٤] ناصبُها عندهم الخبرُ المذكورُ أو المقدَّرُ». قال: «ولم يَقَعِ الخبرُ معها في التنزيلِ إلا مُصَرَّحاً به»[٥].

الثاني[٦]: أنْ تكونَ لغيرِ المفاجَأة، فالغالبُ أنْ تكونَ ظرفاً للمستقبل مُضَمَّنَةً معنى الشرط، وتختصُّ بالدخولِ على الجملِ الفعليَّة، وتحتاجُ لجوابٍ، وتقعُ في الابتداءِ عكسَ الفجائية، والفعلُ بعدها: إمَّا ظاهرٌ، نحوُ: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ﴾ [النصر: ١] أو مقدرٌ، نحوُ: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾ [الانشقاق: ١] وجوابُها: إمَّا فعلٌ، نحوُ: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَمۡرُ ٱللَّهِ قُضِيَ بِٱلۡحَقِّ﴾ [غافر: ٧٨]، أو جملةٌ اسميةٌ مقرونةٌ بالفاءِ، نحوُ: ﴿فَإِذَا نُقِرَ فِي ٱلنَّاقُورِ * فَذَٰلِكَ

---

(١) لم نقف على هذا القول له في كتبه المطبوعة، وانظر: رأي الزجاج في شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢١٤، والمغني ١/٨٧.

(٢) قدَّر الزمخشري «إذا» الفجائية في آية الأعراف: ١٣٥ بقوله: «فاجؤوا النكث وبادروا ولم يؤخروه». انظر: الكشاف ٢/١٤٨ وليس في «كشافه» ما نقله عنه في الآية ٢٥ من الروم ﴿إِذَا دَعَاكُمۡ دَعۡوَةً﴾، وإنما فيه أن «إذا» الفجائية تنوب مناب الفاء في جواب الشرط (٣/٤٧٦)، والسيوطي ينقل عن المغني (١/٨٧).

(٣) المغني ١/٨٧.

(٤) قوله: «يعرف» مقحم في النسخ، ولم يَرِدْ في المغني.

(٥) نحو: ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٞ تَسۡعَىٰ﴾.

(٦) انظر: المغني ١/٩٢.

﴿يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾ [المدثر: ٨، ٩]، ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ فَلَا أَنسَابَ﴾ [المؤمنون: ١٠١]، أو فعليةٌ طلبيةٌ كذلك، نحوُ: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ [النصر: ٣] أو اسميةٌ مقرونةٌ بإذا المفاجأة، نحوُ: ﴿إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم: ٢٥]، ﴿فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [الروم: ٤٨]، وقد يكون[1] مقدَّراً لدلالةِ ما قبله عليه، أو لدلالةِ المَقامِ، وسيأتي في أنواع الحَذْف[2].

/ وقد تَخْرُجُ «إذا» عن الظرفية. قال الأخفشُ[3] في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا﴾ [الزمر: ٧١]: إن «إذا» جَرٌّ بـ«حتى». ١٤٩/٢

وقال ابنُ جني[4] في قوله تعالى: ﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ﴾ الآية [الواقعة: ١]، فيمَنْ نَصَبَ[5] «خافضةً رافعةً»: إن «إذا» الأولى مبتدأٌ والثانيةَ خبرٌ، والمنصوبان حالان، وكذا جملةُ «ليس» ومعمولاها، والمعنى: وقتُ وقوعِ الواقعةِ خافضةً لقومٍ رافعةً لآخَرين، هو وقتُ رَجِّ الأرضِ».

والجمهور أنكروا خروجَها عن الظرفية، وقالوا في الآيةِ الأولى: إنَّ «حتى» حرفُ ابتداءٍ داخلٌ على الجملةِ بأسْرِها، ولا عملَ له، وفي الثانية إنَّ

---

(١) أي: جواب «إذا».

(٢) انظر: ص ١٦٢٣.

(٣) انظر قول الأخفش في المغني ١/ ٩٤، ولم يرد قوله في «معاني القرآن».

(٤) المحتسب ٢/ ٣٠٧.

(٥) وهو الحسن واليزيدي ومن وافقهما، وهي قراءة شاذة، والقراءة المتواترة هي الرفع في اللفظين. انظر: المحتسب ٢/ ٣٠٧.

«إذا» الثانيةَ بدلٌ من الأولى، والأولى ظرفٌ، وجوابُها محذوفٌ لفَهْمِ المعنى، وحَسَّنه طولُ الكلامِ، وتقديُره بعد «إذا» الثانية أي: انْقَسَمْتُم أقساماً، وكنتم أزواجاً ثلاثة.

وقد تَخْرُجُ عن الاستقبالِ فتَرِدُ للحال، نحوُ: ﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ﴾ [الليل: ١] فإنَّ الغِشْيانَ مقارِنٌ لليل، ﴿ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ﴾ [الليل: ٢]، ﴿ وَٱلنَّجۡمِ إِذَا هَوَىٰ ﴾ [النجم: ١] وللماضي، نحوُ: ﴿ وَإِذَا رَأَوۡاْ تِجَٰرَةً أَوۡ لَهۡوًا ﴾ الآيةَ [الجمعة: ١١] فإنَّ الآيةَ نَزَلَتْ بعد الرؤيةِ والانفضاضِ، وكذا قولُه تعالى: ﴿ وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوۡكَ لِتَحۡمِلَهُمۡ قُلۡتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحۡمِلُكُمۡ عَلَيۡهِ ﴾ [التوبة: ٩٢]، ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ مَطۡلِعَ ٱلشَّمۡسِ ﴾ [الكهف: ٩٠]، ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا سَاوَىٰ بَيۡنَ ٱلصَّدَفَيۡنِ ﴾ [الكهف: ٩٦].

وقد تَخْرُجُ عن الشرطيةِ، نحوُ: ﴿ وَإِذَا مَا غَضِبُواْ هُمۡ يَغۡفِرُونَ ﴾ [الشورى: ٣٧]، ﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَابَهُمُ ٱلۡبَغۡيُ هُمۡ يَنتَصِرُونَ ﴾ [الشورى: ٣٩] فـ«إذا» في الآيتين ظرفٌ لخبر المبتدأ بعدها، ولو كانت شرطيةً والجملةُ الاسميةُ جوابٌ، لاقترنَتْ بالفاء. وقولُ بعضِهم[1]: «إنه على تقديرها» مردودٌ بأنَّها لا تُحْذَفُ إلا ضرورةً، وقولُ آخَر: «إنَّ الضميرَ توكيدٌ لا مبتدأ وأنَّ ما بعده / الجوابُ»، تَعَسُّفٌ، وقولُ آخَرَ: «إن جوابَها محذوفٌ مدلولٌ عليه بالجملةِ بعدها»، تكلُّفٌ مِنْ غير ضرورةٍ. ٢/١٥٠

* * *

(١) انظر: المغني ١/١٠٠.

تنبيهات

الأول[1]: المحققون على أنَّ ناصبَ «إذا» شرطُها، والأكثرون أنَّه ما في جوابِها مِنْ فِعْلٍ أو شبهِه.

الثاني[2]: قد تُسْتَعْمَلُ «إذا» للاستمرار في الأحوال الماضية والحاضرة والمستقبلة، كما يُسْتَعْمَلُ الفعلُ المضارعُ لذلك، ومنه: ﴿وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا۟ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓا۟ إِنَّا مَعَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤] أي: إنَّ هذا شأنهُم أبداً، وكذا قولُه: ﴿وَإِذَا قَامُوٓا۟ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُوا۟ كُسَالَىٰ﴾ [النساء: ١٤٢]. [١٦٧/]

الثالث: ذكر ابنُ هشامٍ في «المغني»[3] «إذ ما»، ولم يذكر «إذا ما»، وقد ذكَرها الشيخُ بهاءُ الدينِ السُّبْكِيُّ في «عروس الأفراح»[4] في أدواتِ الشرطِ. فأمَّا «إذ ما» فلم تَقَعْ في القرآن، ومذهبُ سيبويه[5] أنها حرفٌ. وقال المبرِّدُ[6] وغيرُه: «إنها باقيةٌ على الظرفية»، وأمَّا «إذا ما» فوقعَتْ في القرآن في قوله: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا۟﴾ [الشورى: ٣٧]، ﴿إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ﴾ [التوبة: ٩٢]، ولم أر مَنْ تَعَرَّض لكونها باقيةً على الظرفية، أو محولةً[7]

---

(١) انظر: الارتشاف ٣/١٤١١.

(٢) انظر: البرهان ٤/١٧٥.

(٣) المغني ١/٨٧.

(٤) عروس الأفراح ٢/١٥٠.

(٥) الكتاب ٣/٥٦.

(٦) في «المقتضب» ما يفيد حرفيتها. انظر: ٢/٤٥.

(٧) ب، ح: «محمولة»، والمثبت هو المناسب للسياق.

إلى الحرفية، ويُحْتَمل أنْ يَجْرِيَ فيها القولان في «إذ ما»، ويُحْتَمَلُ أنْ يُجزَم ببقائِها على الظرفية؛ لأنها أبعدُ عن التركيبِ بخلاف «إذ ما».

الرابع[1]: تختصُّ «إذا» بدخولها على المُتيَقَّنِ والمظنونِ والكثيرِ الوقوعِ، بخلاف «إنْ»، فإنها تُستعمل في المشكوكِ والموهومِ والنادرِ؛ ولهذا قال تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَوٰةِ / فَاغْسِلُوا﴾، ثم قال: ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ [المائدة: ٦] فأتى بـ«إذا» في الوضوءِ لتكرُّرِه وكثرةِ أسبابِه، وبـ«إنْ» في الجَنابة لنُدْرَةِ وقوعِها بالنسبة إلى الحَدَث. ٢/١٥١

وقال تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَتْهُمُ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَٰذِهِ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا﴾ [الأعراف: ١٣١]، ﴿وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا بِهَا وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦]، أتى في جانب الحسنةِ بـ«إذا»؛ لأنَّ نِعَمَ الله على العبادِ كثيرةٌ ومقطوعٌ بها، وبـ«إنْ» في جانب السيِّئةِ لأنها نادرةُ الوقوع ومشكوكٌ فيها.

نعم أَشْكَلَ على هذه القاعدةِ آيتان، الأولى قولُه: ﴿وَلَئِن مُّتُّمْ﴾ [آل عمران: ١٥٨]، ﴿أَفَإِيْن مَّاتَ﴾ [آل عمران: ١٤٤] فأتى بـ«إنْ» مع أنَّ الموتَ مُحقَّقُ الوقوع، والأخرى قولُه: ﴿وَإِذَا مَسَّ النَّاسَ ضُرٌّ دَعَوْا رَبَّهُم مُّنِيبِينَ إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا أَذَاقَهُم مِّنْهُ رَحْمَةً﴾ [الروم: ٣٣] فأتى بـ«إذا» في الطَّرفَيْن.

وأجابَ الزمخشريُّ[2] عن الأولى: بأنَّ الموتَ لَمَّا كان مجهولَ الوقتِ

---

(١) انظر: البرهان ٤/١٧٨.

(٢) لم يَرِدْ في مظانِّه من «كشافه»، ونقله عنه في عروس الأفراح ٢/٣٩.

أُجْرِيَ مُجْرى غيرِ المجزومِ. وأجاب السَّكَّاكيُّ(١) عن الثانية: «بأنه قَصَدَ التوبيخَ والتقريعَ، فأتى بـ «إذا» ليكونَ تخويفاً لهم، وإخباراً بأنهم لا بُدَّ أن يَمَسَّهم شيءٌ من العذابِ. واستُفيد التقليلُ مِنْ لفظِ المَسِّ وتنكيرِ ضُرّ».

وأمَّا قولُه: ﴿وَإِذَآ أَنۡعَمۡنَا عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ أَعۡرَضَ وَنَـَٔا بِجَانِبِهِۦ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ فَذُو دُعَآءٍ عَرِيضٍ﴾ [فصلت: ٥١] فأجيب(٢) عنه: بأنَّ الضميرَ في «مَسَّه» للمُعْرِضِ المتكبِّرِ لا لمطلقِ الإنسانِ، ويكونُ لفظ «إذا» للتنبيهِ على أنَّ مثلَ هذا المُعْرِضِ يكون ابتلاؤُه بالشَّرِّ مقطوعاً به.

وقال الخُوَيِّي(٣): «الذي أظنُّه أنَّ «إذا» يجوز دخولُها على المُتَيَقَّن والمشكوك؛ لأنها ظرفٌ وشرطٌ، فبالنظر الى الشرط تدخُل على المشكوك، وبالنظر الى الظرف تدخُلُ على المتيقَّن كسائر الظروف».

/ الخامس(٤): خالَفَتْ «إذا» «إنْ» أيضاً في إفادةِ العمومِ. قال ابن عصفور(٥): «فإذا قلت: «إذا قام زيد قام عمروٌ» أفادَتْ أنه(٦) كلما قام ٢/١٥٢

(١) يوسف بن أبي بكر بن محمد، أبو يعقوب سراج الدين الخُوارزمي الحنفي اللغوي الأديب (ت: ٦٢٦هـ)، من مؤلفاته «مفتاح العلوم» ضمَّنه اثني عشر علماً من علوم العربية، «رسالة في علم المناظرة». انظر: بغية الوعاة ٢/٣٦٤، شذرات الذهب ٥/١٢٢، كشف الظنون ٢/١٧٦٢. وانظر قوله في: مفتاح العلوم ٢٤١.

(٢) انظر: البرهان ٤/١٨٠.

(٣) انظر: البرهان ٤/١٧٩.

(٤) انظر: البرهان ٤/١٨١.

(٥) لم أقف على قوله في كتبه المطبوعة، وهو في البرهان ٤/١٨١.

(٦) في النسخ «أن»، والتصحيح من «البرهان»، إذ ينقل عنه.

زيدٌ قام عمروٌ»، قال: «هذا هو الصحيحُ» وفي[1] أنَّ المشروطَ بها[2] إذا كان عَدَماً يقع الجزاءُ في الحالِ، وفي «إِنْ» لا يَقَعُ حتى يتحقَّقَ اليأسُ مِنْ وجوده[3]، وفي أنَّ جزاءَها مُسْتَعْقِبٌ لشرطِها على الاتصال، لا يَتَقَدَّمُ ولا يتأخَّرُ، بخلاف «إِنْ»[4]، وفي أنَّ مدخولَها لا تَجْزِمُه، لأنها لا تَتَمَحَّضُ شَرْطاً[5].

* * *

خاتمة[6]

قيل: قد تأتي «إذا» زائدةً، وخُرِّجَ عليه: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾ [الانشقاق: ١] أي: انشقت السماء، كما قال: ﴿ٱقۡتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ﴾ [القمر: ١].

---

(١) معطوف على «في إفادة».

(٢) أي: بـ«إذا».

(٣) مثاله إذا قال: «إن لم أطلقك فأنت طالق» لم تَطْلُق إلا في آخر العمر. وإذا قال: «إذا لم أطلقك فأنت طالق» تطلق في الحال؛ لأن معناه أنت طالق في زمان عدم تطليقي لك، فأي زمان تخلف عن التطليق يقع فيه الطلاق. انظر: البرهان ٤ / ١٨٠.

(٤) فقد يكون عقبه، وقد يتأخر عنه. انظر: البرهان ٤ / ١٨١.

(٥) بل فيها معنى التزام الجزاء في وقت الشرط من غير وجوب أن يكون معلَّلاً بالشرط. انظر: البرهان ٤ / ١٨١.

(٦) انظر: البرهان ٤ / ١٨١.

إذن

قال سيبويه(١): معناها «الجوابُ والجزاءُ». فقال الشَّلَوْبِيْن(٢): «في كلِّ موضع». وقال الفارسيُّ(٣): «في الأكثرِ». والأكثرُ أنْ تكونَ جواباً لـ «إنْ» أو «لو» ظاهرتين أو مقدَّرَتَيْنِ.

قال الفرَّاءُ(٤): «وحيث جاءَتْ بعدها اللامُ فقبلَها «لو» مقدرةً، إنْ لم تكنْ ظاهرةً، نحوُ: ﴿ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍ بِمَا خَلَقَ ﴾ [المؤمنون: ٩١].

وهي حرفٌ تَنْصِبُ المضارعَ بشرطِ(٥): تَصْديرِها واستقبالِه واتصالِها أو انفصالِها بالقَسَمِ أو بـ «لا» النافية. قال النحاة(٦): وإذا وقعَتْ بعد الواوِ والفاءِ جاز فيها الوجهان، نحوُ: ﴿ وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ ﴾ [الإسراء: ٧٦]، ﴿ فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ ﴾ [النساء: ٥٣]، وقُرِئَ شاذاً(٧) بالنصبِ فيهما(٨).

---

(١) الكتاب ٣/ ٢٣٤.

(٢) شرح المقدمة الجزولية له ٢/ ٤٧٧.

(٣) نص في «المسائل المشكلة» ٨٣ على أنه جواب وجزاء، وقال في الحجة ٤/ ٢٠ و«إذن» يكون جواباً في الموضع الذي يكون فيه جزاء».

(٤) قدَّر الفراء في معاني القرآن (٢/ ٢٤١) كونها جواباً لـ «لو» مضمرة، ولم يرد في معانيه القاعدة الشاملة.

(٥) انظر: المغني ٢١.

(٦) انظر: المقتضب ٢/ ١١.

(٧) مختصر ابن خالويه ٢٧، ٧٧ وعزاه في النساء إلى ابن مسعود، وفي الإسراء إلى أُبي ابن كعب.

(٨) أي: بحذف النون من الفعلين.

وقال ابن هشام[1]: «التحقيقُ أنه إذا تَقَدَّمها شرطٌ وجزاءٌ وعَطَفْتَ: فإنْ قَدَّرْتَ العطفَ على الجوابِ جَزَمْتَ، وبَطَلَ عملُ «إذن»؛ لوقوعِها / [١٦٨] حشْواً، أو على الجملتَيْن جميعاً جاز الرفعُ والنصبُ، وكذا إذا تَقَدَّمها مبتدأٌ خبرُه فعلٌ مرفوعٌ، إنْ عَطَفْتَ على الفعليَّةِ رَفَعْتَ، أو الاسميةِ فالوجهان».

/ ١٥٣/٢ وقال غيرُه[2]: «إذن» نوعان، الأولُ: أَنْ تَدُلَّ على إنشاءِ السببيَّةِ والشرطِ، بحيثُ لا يُفْهَمُ الارتباطُ مِنْ غيرِها، نحوُ: «أزورُك» فتقول: «إذن أكرمَك»، وهي في هذا الوجهِ عاملةٌ تَدْخُلُ على الجملِ الفعليةِ، فتَنْصِبُ المضارعَ المستقبلَ المتصلَ إذا صُدِّرَتْ[3]. والثاني: أنْ تكون مؤكِّدةً لجوابٍ ارتبطَ بمُقَدَّمٍ، أو مُنَبِّهَةً على سببٍ[4] حَصَلَ في الحالِ، وهي حينئذٍ غيرُ عاملةٍ؛ لأن المؤكِّداتِ لا يُعْتَمَدُ عليها، والعاملَ يُعتمد عليه، نحوُ: «إن تأتني إذن آتيك، وواللهِ إذن لأفعلَنَّ»، ألا تَرَى أنَّها لو سَقَطَتْ لَفُهِمَ الارتباطُ.

وتَدْخُلُ هذه على الاسميةِ فتقول: «إذن أنا أكرمُك» ويجوز تَوَسُّطُها وتَأْخيرُها، ومِنْ هذا قولُه تعالى: ﴿وَلَئِنِ ٱتَّبَعۡتَ أَهۡوَآءَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلۡعِلۡمِ إِنَّكَ إِذٗا﴾ [البقرة: ١٤٥]، فهي مؤكِّدةٌ للجوابِ مرتبطةٌ بما تقدَّمَ.

(١) المغني ١/٢٢.

(٢) انظر: البرهان ٤/١٦٤.

(٣) ولم يُفْصَل بينها وبين فعلها، ولم يكن الفعلُ حالاً.

(٤) (أ): «مسبب»، وأثبتنا ما في النسخ، وهو كذلك في «البرهان»، إذ ينقل عنه.

تنبيهان

الأول: سَمِعْتُ شيخَنا العَلاَّمةَ الكافِيَجِيَّ يقول في قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَطَعْتُم بَشَرًا مِّثْلَكُمْ إِنَّكُمْ إِذًا لَّخَاسِرُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٤] ليسَتْ «إذن» هذه الكلمةَ المعهودةَ، وإنما هي «إذا» الشرطيةُ حُذِفَتْ جملتُها التي تُضاف إليها، وعُوِّضَ منها التنوين، كما في «يومئذٍ».

وكنت أستحسنُ هذا جداً، وأظنُّ أنَّ الشيخَ لا سَلَفَ له في ذلك، ثم رَأَيْتُ الزَّرْكشيَّ قال في «البرهان»[1] بعد ذِكرِه لـ«إذن» المعنَيَيْن السابقَيْن: «وذَكَرَ لها بعضُ المتأخرين معنى ثالثاً، وهو أَنْ تكونَ مركبةً من «إذ»[2] التي هي ظرفُ زمنٍ ماضٍ، ومِنْ جملةٍ بعدها، تحقيقاً أو تقديراً، لكنْ حُذِفَتِ الجملةُ تخفيفاً، وأُبْدِل منها التنوينُ، كما في قولِهم «حينئذٍ»، وليستْ هذه الناصبةَ للمضارع؛ لأنَّ تلك تختصُّ به، / ولذا عَمِلَتْ فيه، ولا يَعْمَلُ إلا ما يختصُّ، وهذه لا تختصُّ، بل تَدْخُلُ على الماضي، كقوله: ﴿وَإِذًا لَّآتَيْنَاهُم﴾ [النساء: ٦٧]، ﴿إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ﴾ [الإسراء: ١٠٠]، ﴿إِذًا لَّأَذَقْنَاكَ﴾ [الإسراء: ٧٥]، وعلى الاسم، نحو: ﴿وَإِنَّكُمْ إِذًا لَّمِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾ [الشعراء: ٤٢]. قال[3]: «وهذا المعنى لم ٢/١٥٤

(١) البرهان ٤/١٦٥.

(٢) في النسخ كافة «إذا»، وكذا في مخطوطة «البرهان»، والصواب الواضح من السياق «إذ».

(٣) البرهان ٤/١٦٥.

يَذْكُرْه النحاة، لكنه قياسُ ما قالوه في «إذ». وفي «التذكرة»(١) لأبي حَيَّانَ: «ذكر لي عَلَمُ الدينِ القمني(٢) أنَّ القاضيَ تقيَّ الدينِ بنَ رزينٍ كان يذهَبُ إلى أنَّ «إذن» عِوَضٌ من الجملةِ المحذوفةِ، وليس هذا قولَ نَحْوِيٍّ».

وقال الخُوَيي(٣): «وأنا أظنُّ أنه يجوزُ أن تقولَ لمن قال: «أنا آتيك»: «إذن أُكْرِمُك» بالرفع على معنى: إذا أتيتني أكرَمْتُك، فَحَذَفْتَ «أتَيْتَني». وعَوَّضْتَ التنوينَ من الجملةِ، فسَقَطَت الألفُ لالتقاءِ الساكنيْن». قال: «ولا يَقْدَحُ في ذلك اتفاقُ النحاةِ على أنَّ الفعلَ في مثلِ ذلك منصوبٌ بإذن؛ لأنهم يريدون بذلك ما إذا كانَتْ حرفاً ناصباً له، ولا يَنْفي ذلك رَفْعُ الفعلِ بعدَها إذا أُريد بها «إذا» الزمانيةُ مُعَوَّضاً مِنْ جملتِها التنوينُ، كما أنَّ منهم مَنْ يَجْزِمُ ما بعد «مَنْ» إذا جَعَلَها شرطيةً، ويرفعُه إذا أُريد بها الموصولةُ». انتهى.

فهؤلاء قد حامُوا حولَ ما حامَ عليه الشيخُ(٤)، إلا أنه ليس أحدٌ منهم من المشهورين بالنحو، وممَّنْ يُعْتَمَدُ قولُه فيه. نعم ذهب بعضُ النحاةِ إلى أنَّ أصلَ «إذن» الناصبةِ اسمٌ، والتقديرُ في «إذن أكرمُك»: إذا جِئْتَني أكرمُك،

---

(١) لم يرد هذا القول في القدر المطبوع من «التذكرة»، وهو في البرهان ٤/١٦٦.

(٢) في مخطوطة البرهان (القمي)، وفي مطبوعتيه: علم الدين البلقيني، ولا يصحُّ؛ لأن البلقيني ولد بعد وفاة ابن رزين بـ(١١١) عاماً، فلا يمكن روايته عنه، وكذلك أي: -البلقيني- وُلد بعد وفاة أبي حيان بـ(٤٦) عاماً، فلم تتحقق اللقيا. ولم نقف على ترجمة لعلم الدين القمني المذكور.

(٣) انظر: البرهان ٤/١٦٦.

(٤) يعني به شيخه الكافيجي الذي صدر التنبيه بقوله، في ص: ١٠٢٧.

فحُذِفَت الجملةُ، وعُوِّضَ منها التنوينُ، وأُضْمِرَتْ أنْ. وذهب آخرون[١] الى أنها حرفٌ مركبة من «إِذ» و«أنْ»، حكى القولين ابنُ هشام[٢] في «المغني».

التنبيه الثاني[٣]: الجمهورُ أنَّ «إِذَنْ» يُوْقَفُ عليها بالألف المبدلة من النونِ، وعليه إِجماعُ القُراء[٤]، وجَوَّز قومٌ منهم المبرِّدُ والمازِنيُّ[٥] في غير القرآن الوقوفَ عليها بالنونِ كـ«لن» و«أن»، ويَنْبني على الخلافِ في الوقفِ عليها كتابتُها، فعلى الأولِ[٦] تُكْتَبُ / بالألف، كما رُسِمَتْ في ٢/١٥٥ المصاحف /، وعلى الثاني بالنونِ. [١٦٩]

وأقول: الإِجماعُ في القرآنِ على الوَقْفِ عليها، وكتابتِها بالألف، دليلٌ على أنها اسمٌ مُنَوَّنٌ لا حرفٌ آخرُه نونٌ، خصوصاً أنها لم تَقَعْ فيه ناصبةً للمضارع، فالصوابُ إِثباتُ هذا المعنى لها، كما جَنَحَ إِليه الشيخُ[٧] ومن سبَقَ النَّقْلُ عنه.

* * *

(١) ح: «آخرون وابن هشام»، وفي أ، س: بياض مكان «آخرون»، وما أثبتناه من ب، ع.

(٢) المغني ١/٢٠.

(٣) انظر: المغني ١/٢١.

(٤) النشر ٢/١٣٣.

(٥) انظر قولهما في المغني ١/٢٠. والمازني هو: بكر بن محمد بن بقية، أبو عثمان البصري، اللغوي العَلَم (ت: ٢٤٨هـ)، من مؤلفاته: «التصريف»، «ما تلحن فيه العامَّة». انظر: السير ١٢/٢٧٠، بغية الوعاة ١/٤٦٣.

(٦) (أ): «الألف». وانظر في كتابتها: رصف المباني ١٥٥.

(٧) أي: الكافيجي.

أُفّ

كلمةٌ تُسْتعمل عند التَّضَجرِ والتَّكرُّه، وقد حكى أبو البقاءِ[١] في قولِه: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾ [الإسراء: ٢٣] قولَيْن، أحدُهما: أنه اسمٌ لفعل الأمر أي: كُفَّا واتْرُكا، والثاني: أنه اسمٌ لفعل ماضٍ أي: كَرِهْتُ وتضجَّرتُ. وحكى غيرُه ثالثاً أنه اسمٌ لفعلٍ مضارعٍ أي: أتَضَجَّرُ منكما. وأمَّا قولُه في سورةِ الأنبياء: ﴿أُفٍّ لَّكُمْ﴾ [٦٧] فأحاله أبو البقاء[٢] على ما سَبَق في الإسراءِ، ومُقْتضاه تساوِيْهما في المعنى.

وقال العُزَيْزِيُّ[٣] في «غريبه» هنا: «أي: بِئساً لكم». وفَسَّر صاحب «الصحاح»[٤]: أُف: بمعنى قَذَراً. وقال في «الارتشاف»[٥]: «أُفّ: أتضجَّر». وفي «البسيط»[٦]: معناه التضجُّر. وقيل: الضَّجَر. وقيل: تَضَجَّرت». ثم حكى[٧] فيها تسعاً وثلاثين لغةً. / قلت: قُرِئَ منها في ١٥٦/٢

---

(١) التبيان له ٨١٧.

(٢) التبيان ٩٢٢.

(٣) الغريب ١١٦، وعبارته: «أي: تَلَفاً لكم، ويقال: نَتْناً لكم».

(٤) الصحاح «أفف» ٤ / ١٣٣١.

(٥) الارتشاف ٥ /٢٢٩٧.

(٦) ورد في البسيط في التفسير للواحدي اللوحة: ١٢أ ونسبه صاحب المساعد (٢ /٦٥٢) إلى ابن العلج صاحب البسيط. ولم يَرِدْ في القدر المطبوع منه.

(٧) أي: صاحب الارتشاف.

السبع: «أُفِّ» بالكسر بلا تنوين[1]، و«أُفٍ» بالكسر والتنوين[2]، و«أُفَّ» بالفتح بلا تنوين[3]، وفي الشاذِّ «أُفّ» بالضم مُنَوَّناً وغيرَ منوَّنٍ، و«أُفُ»[4] بالتخفيف[5].

أخرج ابنُ أبي حاتمٍ[6] عن مجاهدٍ في قوله: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾ [الإسراء: ٢٣] قال: «لا تُقَذِّرْهما». وأخرج عن أبي مالك[7]، قال: «هو الرَّدِيءُ من الكلامِ».

---

(١) قراءة أبي عمرو وشعبة وحمزة والكسائي وخلف.

(٢) قراءة نافع وحفص وأبي جعفر.

(٣) لابن كثير وابن عامر ويعقوب، انظر هذه القراءات في: الإقناع ٢/٦٨٥، والنشر ٢/٣٠٦.

(٤) س: «أفْ»، أ: «أفُ»، وانظر التعليق الآتي.

(٥) قرأ أبو الجوزاء وغيره بالرفع والتنوين مع التشديد، وقرأ أبو السمَّال وغيره بضم الفاء مشددة من غير تنوين، وقرأ ابن عباس بتخفيف الفاء مع فتحها أو سكونها وهي قراءات شاذة، انظرها في مختصر ابن خالويه ٧٦، والمحتسب ٢/١٨ وزاد المسير ٥/٢٣ والدر المصون ٧/٣٤٢. ولم نقف على من قرأ بضم الفاء مع تخفيفها، كما يُفهم مِن كلام المؤلف.

(٦) كذا عزاه المصنف له في الدّر (٥/٢٥٨) ولابن المنذر وابن جرير مطولا وليس فيه اللفظة المذكورة «لا تقذرهما»، نعم رواه ابن جرير في تفسيره (٩/١٥/٦٤) وفيه هذه اللفظة، ورجاله ثقات ولكنّه من طريق ليث بن أبي سليم، ترك حديثه لاختلاطه وعدم تميز حديثه، غير أنه تابعه ابن جريج عن مجاهد عند ابن جرير بنحوه بلفظ «ولا تؤذهما» فيكون حسناً.

(٧) عزاه المصنف له في الدّر (٥/٦٣٨) في سورة الأنبياء وليس في القدر المطبوع من تفسيره.

أل

على ثلاثةِ أوجه[1]، أحدُها: أنْ تكونَ اسماً موصولاً بمعنى «الذي» وفروعِه، وهي الداخلةُ على أسماءِ الفاعلين والمفعولين، نحوُ: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ﴾ إلى آخرِ الآيةِ [الأحزاب: ٣٥]، ﴿ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلْعَٰبِدُونَ﴾ الآية [التوبة: ١١٢]. وقيل[2] هي حينئذٍ حرفُ تعريفٍ. وقيل: موصول حرفيّ.

الثاني: أنْ تكونَ حرفَ تعريفٍ وهي نوعان: «عَهْدِيَّةٌ وجنسيةٌ، وكلٌّ منهما ثلاثةُ أقسام[3]، فالعهديَّةُ: إمَّا أنْ يكونَ مصحوبُها معهوداً ذِكْرياً، نحوُ: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا * فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٥، ١٦]، ﴿فِيهَا مِصْبَاحٌ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ﴾ [النور: ٣٥]. وضابطُ هذه أنْ يَسُدَّ الضميرُ مَسَدَّها مع مصحوبها، أو معهوداً ذهنياً، نحوُ: ﴿إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠]، ﴿إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨]، أو معهوداً حضورياً نحو: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]، / ١٥٧/٢ ﴿ٱلْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ﴾ [المائدة: ٥].

---

(١) لخصها من المغني ١/٤٩.

(٢) انظر: المغني ١/٤٩، ونسب ابن عصفور القول بحرفيتها إلى المازني. وانظر الرد عليه في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/١٢٢.

(٣) انظر: المغني ١/٥٠.

قال ابن عصفور[1]: «وكذا[2] كلٌّ واقعةٍ بعد اسمِ الإشارة، أو «أي» في النداء، أو «إذا» الفجائية، أو في اسم الزمانِ الحاضرِ، نحوُ: «الآن».

والجنسيةُ: إمَّا لاستغراقِ الأفرادِ وهي التي تَخْلُفها «كلٌّ» حقيقةً، نحوُ: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]، ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ [الرعد: ٩]. ومِنْ دلائلها صحةُ الاستثناءِ مِنْ مدخولها نحوُ: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ * إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [العصر: ٢، ٣]، ووَصْفُه بالجمعِ، نحوُ: ﴿أَوِ ٱلطِّفْلِ ٱلَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا۟﴾ [النور: ٣١]، وإمَّا لاستغراقِ خصائصِ الأفراد، وهي التي تَخْلُفها «كل» مجازاً، نحوُ: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ [البقرة: ٢] أي: الكتابُ الكاملُ في الهداية، الجامعُ لصفاتِ جميعِ الكتبِ المنزلة وخصائصها، وإمَّا لتعريف الماهيَّة والحقيقة والجنس، وهي التي لا تَخْلُفُها «كلٌّ» لا حقيقةً ولا مجازاً، نحوُ: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠]، ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ﴾ [الأنعام: ٨٩] قيل: والفرقُ بين المُعَرَّفِ بأل هذه وبين اسم الجنسِ النكرةِ هو الفرقُ بين المُقَيَّد والمطلق؛ لأن المعرَّفَ بها يَدُلُّ على الحقيقةِ بقَيْد حُضورِها في الذِّهْن، واسمُ الجنسِ النكرةُ يَدُلُّ على مُطْلقِ الحقيقةِ لا باعتبار قيْدٍ.

الثالث: أنْ تكون زائدةً، وهي نوعان: لازمةٌ كالتي في الموصولات على القول بأنَّ تعريفَها بالصلة، وكالتي في الأعلام المقارِنَة لنَقْلِها كاللاتِ والعُزَّى، أو لغَلَبَتِها كالبيتِ للكعبةِ، والمدينة لطَيْبَةَ، والنجمِ للثُّرَيَّا، وهذه

---

(١) لم نقف عليه في كتبه المطبوعة. وانظر قوله في المغني ١ / ٥٠.

(٢) أي: أل العهدية تقع بعد...

في الأصلِ للعهد. أخرج ابنُ أبي حاتم(١) عن مجاهد في قولهِ: ﴿وَٱلنَّجۡمِ إِذَا هَوَىٰ﴾ [النجم: ١] قال: «الثريَّا».

[١٧٠] وغيرُ لازمةٍ(٢) كالواقعةِ / في الحال. وخُرِّج عليه قراءةُ بعضهم «لَيَخْرُجَنَّ الأعزُّ منها الأَذَلَّ» [المنافقون: ٨] بفتح الياءِ(٣) أي: / ذليلاً؛ ٢/١٥٨ لأنَّ الحالَ واجبةُ التنكير، إلا أنَّ ذلك غيرُ فصيحٍ، فالأحسنُ تخريجُه على(٤) حذفِ مضافٍ أي: خروجَ الأَذَلِّ، كما قَدَّرَه الزمخشري(٥).

* * *

(١) كذا عزاه السيوطي له في الدّر (٧/ ٦٤٠) ولعبدالرزاق وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر، وهو في تفسير عبدالرزاق الصَّنعاني (٢/ ٢٥٠)، وإسناده صحيح رجاله ثقات كلّهم، وكذا أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره (١٣/ ٢٧/ ٤٠)، بإسنادين عن مجاهد نحوه. أحد الإسنادين ضعيف لضعف شيخ الطبري، والآخر صحيح.

(٢) قوله: «وغير لازمة» معطوف على قوله: «لازمة كالتي».

(٣) وضم الراء من الفعل «يَخْرُجَنّ»، وهي قراءة شاذة حكاها الكسائي والفراء عن قوم. انظر: مختصر ابن خالويه ١٥٧ والبحر ٨/ ٢٧٤.

(٤) (أ): «عن».

(٥) الكشاف ٤/ ٥٤٣.

مسألة

اختُلِفَ في «أل» في اسم الله تعالى، فقال سيبويه[١]: «هي عوضٌ من الهمزةِ المحذوفةِ»، بناءً على أنَّ أصلَه «إله»، دخلَتْ «أل»، فنُقِلَتْ حركةُ الهمزة الى اللامِ ثم أُدغِمَتْ. قال الفارسيُّ[٢]: «ويَدُلُّ على ذلك قطعُ هَمْزِها ولزومُها»[٣].

وقال آخرون: هي مَزِيْدَةٌ للتعريفِ تفخيماً وتعظيماً. وأصلُه[٤]: إلَهٌ[٥]، أو: لاهٌ[٦] وقال قوم: هي زائدةٌ لازمةٌ لا للتعريفِ. وقال بعضُهم: أصلُه هاءُ الكناية[٧] زِيدَتْ فيه لامُ المُلْكِ فصار «لَهْ»، ثم زِيْدَتْ «أل» تعظيماً، وفَخَّموه توكيداً.

(١) الكتاب ٢/١٩٥ وأشار الى الحذف والعوض، وليس فيه النقل والإدغام.

(٢) انظر قول الفارسي في الصحاح (أله) ٦/٢٢٢٣.

(٣) بسط صاحب «الصحاح» هذا النقل عن الفارسي بقوله: «وسمعت أبا علي النحوي يقول: إن الألف واللام عوضٌ منها، قال: ويدلُّ على ذلك استجازتُهم لقطع الهمزة الموصولة الداخلة على لام التعريف في القَسَم والنداء، وذلك قولهم: «أَفَأَللهِ لَيفعلَنَّ»، و«ياألله اغفر لي»، ألا ترى أنها لو كانت غيرَ عوض لم تثبت، كما لم تثبت في غير هذا الاسم، قال: ولا يجوز أيضاً أن يكون للزوم الحرف؛ لأن ذلك يوجب أن تُقطع همزة الذي والتي...». وواضحٌ من هذا النقل عن الفارسي أن دليل اللزوم لا يرتضيه.

(٤) ع، ح: «وأصل».

(٥) وهو قول سيبويه الأول. انظر: الكتاب ٢/١٩٥.

(٦) وهو قول سيبويه الثاني على وزن فَعَل. انظر: الكتاب ٣/٤٩٨ ومجالس العلماء ٧١.

(٧) في مطبوعة أبي الفضل: الكتابة.

وقال الخليلُ[1] وخلائقُ «هي من بِنْيَةِ الكلمة، وهو اسمُ عَلَمٍ لا اشتقاق له ولا أصل».

* * *

خاتمة[2]

أجاز الكوفيون[3] وبعضُ البَصْريين وكثيرٌ من المتأخرين نيابةَ «أل» عن الضمير المضافِ إليه، وخَرَّجوا على ذلك: ﴿فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾ [النازعات: ٤١]. والمانعون يُقَدِّرُون: له. وأجاز الزمخشريُّ[4] نيابتَها عن الظاهرِ أيضاً، وخَرَّج عليه ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة: ٣١] فإنَّ الأصلَ: أسماءَ المُسَمَّياتِ.

* * *

(١) العين: ٣٥. ونقل الزجاجي في اشتقاق أسماء الله ٢٦ عن الخليل أن مادته «وله» أبدلت الواو همزة، ثم دخلت عليه «أل» وحذفت الهمزة، ولم يَرِدْ قول الخليل الأخير في «العين».

(٢) انظر: المغني ١/ ٥٤.

(٣) انظر: الارتشاف ٢/ ٩٩٠.

(٤) الكشاف ١/ ١٢٥.

ألا

بالفتحِ والتخفيفِ. وَرَدَتْ في القرآنِ على أوجهٍ[1]، / أحدُها: ١٥٩/٢ للتنبيهِ، فيَدُلُّ على تحقيقِ ما بعدها. قال الزمخشريُّ[2]: «ولذلك قَلَّ وقوعُ الجملِ بعدها إلا مُصَدَّرةً بنحوِ ما يُتَلَقَّى به القَسَمُ». وتدخُل على الاسميةِ والفعليةِ، نحوُ: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ [البقرة: ١٣]، ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[3] [هود: ٨].

قال في «المغني»[4]: ويقول المُعْرِبُون فيها: حرفُ استفتاح، فيُبَيِّنُون مكانَها، ويُهْمِلُون معناها. وإفادتُها التحقيقَ مِنْ جهة تركُّبها من الهمزة و«لا»، وهمزةُ الاستفهامِ إذا دخَلَتْ على النفيِ أفادَتِ التحقيق، نحوُ: ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ﴾ [القيامة: ٤٠].

الثاني والثالث: التحضيضُ والعَرْضُ، ومعناهما: طَلَبُ الشيء، لكنَّ الأولَ طَلَبٌ بحَثٍّ، والثاني طَلَبٌ بلِيْنٍ، وتختَصُّ فيهما بالفعليةِ، نحوُ: ﴿أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوٓاْ﴾ [التوبة: ١٣]، ﴿قَوْمَ فِرْعَوْنَ ۚ أَلَا يَتَّقُونَ﴾ [الشعراء: ١١]، ﴿أَلَا تَأْكُلُونَ﴾ [الذاريات: ٢٧]، ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾ [النور: ٢٢].

---

(١) انظر: المغني ١/٦٨.

(٢) الكشاف ١/٦٢.

(٣) دخلت في الآية على «ليس»، والظرف «يوم» متأخر في التقدير بعد خبر «ليس».

(٤) المغني ١/٦٨.

ألاَّ[1]

بالفتح والتشديد، حرفُ تحضيض[2]، لم يَقَعْ في القرآنِ لهذا المعنى فيما أعلمُ، إلا أنه يجوزُ عندي أن يُخرَّجَ عليه: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ﴾[3] [النمل: ٢٥]. وأمَّا قولُه: ﴿أَلَّا تَعْلُوا عَلَيَّ﴾ [النمل: ٣١] فليسَتْ هذه، بل هي كلمتان: «أن» الناصبة و«لا» النافيةُ، أو «أنْ» المفسِّرةُ و«لا» الناهيةُ.

* * *

إلاَّ

بالكسرِ والتشديدِ على أوجهٍ[4]:

أحدُها: الاستثناءُ متصلاً، نحوُ: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [البقرة: ٢٤٩]، ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [النساء: ٦٦]، أو منقطعاً، نحوُ: ﴿قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِلَّا مَن / شَاءَ أَن يَتَّخِذَ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا﴾ [الفرقان: ٥٧]، ٢/١٦٠ ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰ ۝ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَىٰ﴾ [الليل: ١٩، ٢٠].

---

(١) انظر: المغني ١/٧٤.

(٢) انظر: رصف المباني ١٧٠.

(٣) في هذا نظر؛ لأن الفعل منصوب بحذف النون و«ألاَّ» ليست حرفاً ناصباً، وعلى هذا فالآية من قبيل الحرف الناصب دخل على «لا» النافية.

(٤) انظر: المغني ١/٧٠، والبرهان ٤/٢٠٩.

الثاني: بمعنى «غير»، فيُوصَفُ بها وبتاليها جمعٌ مُنَكَّرٌ أو شِبْهُه. ويُعْرَبُ الاسمُ الواقعُ بعدها بإعراب «غير»، نحوُ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، فلا يجوزُ أن تكونَ في هذه الآية للاستثناء[١]؛ لأنَّ «آلهة» جمعٌ منكَّرٌ في الإثباتِ فلا عمومَ له، فلا يَصِحُّ الاستثناءُ منه[٢]، ولأنه يصيرُ المعنى حينئذٍ: لو كان فيهما آلهةٌ ليس فيهم اللهُ لفسدتا[٣]، وهو باطلٌ باعتبار مفهومِه.

الثالث: أنْ تكون عاطفةً بمنزلةِ الواوِ في التشريك، ذكره الأخفشُ[٤] والفَرَّاءُ[٥] وأبو عُبَيْدَةَ[٦]. وخَرَّجوا عليه ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ [البقرة: ١٥٠]، ﴿لَا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ * إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا بَعْدَ سُوءٍ﴾ [النمل: ١٠، ١١] أي: ولا الذين ظلموا، ولا مَنْ ظَلَمَ وتأوَّلهما الجمهورُ على الاستثناءِ المنقطعِ.

الرابع: بمعنى «بل»، ذكره بعضُهم[٧]، وخَرَّج عليه ﴿مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى * إِلَّا تَذْكِرَةً﴾ [طه: ٢، ٣] أي: بل تذكرةً.

---

(١) انظر: المغني ٧٠.

(٢) لو قلت: «قام رجال إلا زيداً» لم يصح. انظر: المغني ١ / ٧١.

(٣) قال في المغني ١ / ٧٠: «وذلك يقتضي بمفهومه أنه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تفسدا، وليس ذلك المراد».

(٤) معاني القرآن له ١ / ١٥٢.

(٥) معاني القرآن له ١ / ٨٩ وقال: «هذا صواب في التفسير، خطأ في العربية». وانظر: ٢ / ٢٨٧.

(٦) مجاز القرآن ١ / ٦٠

(٧) هو الزركشي في البرهان ٤ / ٢١١.

الخامس: بمعنى «بَدل» ذكره ابنُ الضَّائع(١)، وخَرَّج عليه ﴿ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [الأنبياء: ٢٢] أي: بدلَ الله، أو عوَضه، وبه يَخْرُجُ عن الإشكالِ المذكورِ في الاستثناءِ، وفي الوصف بـ«إلَّا» منْ جهة المفهوم.

وغَلِطَ ابنُ مالكٍ(٢) فعَدَّ مِنْ أقسامِها نحوَ: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ﴾ [التوبة: ٤٠] وليسَتْ منها، بل هي كلمتان / : «إنْ» الشرطيةُ و«لا»(٣) النافيةُ. [١٧١]

* * *

/ فائدة

٢/ ١٦١

قال الرُّمَّاني(٤) في تفسيره: «معنى «إلا» اللازمُ لها الاختصاصُ بالشيء دون غيره، فإذا قُلْتَ: «جاءني القومُ إلا زيداً» فقد اختصَصْت زيداً بأنَّه لم يجِئْ، وإذا قُلْتَ: «ما جاءني إلا زيد» فقد اختَصَصْتَه بالمجيء، وإذا قُلْتَ: «ما جاءني زيدٌ إلا راكباً» فقد اختصَصْتَه بهذه الحالِ دون غيرها من المَشْيِ والعَدْوِ ونحوِه».

---

(١) علي بن محمد بن علي، أبوالحسن الإشبيلي النحوي (ت: ٦٨٠هـ)، من مؤلفاته: «شرح كتاب سيبويه»، «شرح جمل الزَّجَّاجي». انظر: بغية الوعاة ٢/ ٢٠٤، هدية العارفين ١/ ٧١٣. وانظر: المغني ٧١، والبرهان ٤/ ٢١٢.

(٢) ينقل السيوطي وَهْمَ ابن مالك عن المغني (١/ ٧٣) وقد نسب له ابن هشام هذا القول لابن مالك في كتابه: «شرح التسهيل»، ولم نجده في هذا الكتاب وغيره من كتب ابن مالك.

(٣) في م: «لن» مكان «لا»، وهو سهو.

(٤) انظر: البرهان ٤/ ٢١٣.

الآن[1]

اسمٌ للزمنِ الحاضرِ، وقد تُستعمل في غيره مجازاً. وقال قومٌ: هي حَدٌّ للزمانَيْن، أي: طرفٌ للماضي وطرفٌ للمستقبل، وقد يُتجَوَّز بها عَمَّا قَرُبَ مِنْ أحدِهما. وقال ابن مالك[2]: «لوقتٍ حَضَر جميعُه، كوقتِ فعلِ الإنشاءِ حالَ النطقِ به، أو بعضُه، نحوُ: ﴿ ٱلْـَٔنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ ﴾ [الأنفال: ٦٦]، ﴿ فَمَن يَسْتَمِعِ ٱلْـَٔانَ يَجِدْ لَهُۥ شِهَابًا رَّصَدًا ﴾ [الجن: ٩]. قال: «وظرفيَّتُه غالبةٌ لا لازمةٌ». واختُلِف[3] في «أل» التي فيه، فقيل: للتعريفِ الحُضُورِيِّ، وقيل: زائدةٌ لازمةٌ.

* * *

(١) انظر: البرهان ٤/٢١٨.

(٢) شرح التسهيل ٢/٢١٨.

(٣) انظر: شرح ابن عقيل على الألفية ١/١٦٩.

إلى

حرفُ جَرٍّ له مَعانٍ[١]، أشهرُها: انتهاءُ الغاية زماناً، نحوُ: ﴿ أَتِمُّواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيۡلِۚ ﴾ [البقرة: ١٨٧]، أو مكاناً، نحوُ ﴿ إِلَى ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡأَقۡصَا ﴾ [الإسراء: ١]، أو غيرَهما، نحوُ: ﴿ وَٱلۡأَمۡرُ إِلَيۡكِ ﴾ [النمل: ٣٣] أي: مُنْتَهٍ إليك. ولم يَذْكر لها الأكثرونَ غيرَ هذا المعنى.

/ وزادَ ابنُ مالكٍ[٢] وغيرُه تَبَعاً للكوفيين معانيَ أُخَرَ، منها: المعيَّةُ ٢/١٦٢ كـ«مع»، وذلك إذا ضَمَمْتَ شيئاً إلى آخرَ في الحكمِ به، أو عليه، أو التعلُّقِ، نحوُ: ﴿ مَنۡ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِۖ ﴾ [آل عمران: ٥٢]، ﴿ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ ﴾ [المائدة: ٦]، ﴿ وَلَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَهُمۡ إِلَىٰٓ أَمۡوَٰلِكُمۡۚ ﴾ [النساء: ٢].

قال الرَّضِيُّ[٣]: «والتحقيقُ أنها للانتهاءِ أي: مُضافةً إلى المرافق وإلى أموالكم». وقال غيرُه[٤]: «ما وَرَدَ من ذلك مُؤَوَّلٌ على تضمينِ العاملِ وإبقاءِ «إلى» على أصلِها، والمعنى في الآيةِ الأولى: مَنْ يُضيف نُصْرَتَه إلى نُصْرةِ الله؟ أو مَنْ يَنْصُرُني حالَ كوني ذاهباً إلى الله»؟

---

(١) انظر: المغني ١/٧٤، البرهان ٤/٢٠٥.

(٢) شرح التسهيل ٣/١٤١.

(٣) محمد بن الحسن، نجم الأئمة الأَسْتراباذي اللغوي، المعروف بالرضيّ (ت: نحو ٦٨٦هـ)، من مؤلفاته «شرح الشافية» لابن الحاجب في الصرف. انظر: بغية الوعاة ١/٥٦٧، شذرات الذهب ٥/٣٩٥. وانظر قوله في شرح الكافية له ٢/٣٢٤.

(٤) هو الزركشي في البرهان ٤/٢٠٦.

ومنها: الظرفيةُ كـ« في »، نحوُ: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [النساء: ٨٧] أي: فيه. ﴿هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ﴾ [النازعات: ١٨] أي: في أن.

ومنها: مرادفة اللام، وجُعِلَ منه ﴿وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ﴾ [النمل: ٣٣] أي: لك وتقدَّم أنَّه من الانتهاءِ.

ومنها: التبيينُ، قال ابنُ مالك[١]: « وهي المُبَيِّنَةُ لفاعليَّةِ مجرورِها بعدما يفيدُ حُبّاً أو بُغْضاً مِنْ فعل تعجبٍ، أو اسم تفضيل، نحوُ: ﴿رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ [يوسف: ٣٣]. ومنها: التوكيدُ، وهي الزائدة، نحوُ: « أفئدة من الناس تهوَىٰ إليهم » [إبراهيم: ٣٧] في قراءة بعضِهم بفتحِ الواوِ[٢] أي: تهواهم، قاله الفَرَّاء[٣]. وقال غيرُه[٤]: هو على تضمينِ « تَهْوَى » معنى تميلُ.

* * *

(١) شرح التسهيل ٣ / ١٤٢.

(٢) قراءة شاذة نسبت إلى علي بن أبي طالب ومجاهد وآخرين. انظر: مختصر ابن خالويه ٦٩، والمحتسب ١ / ٣٦٤.

(٣) معاني القرآن ٢ / ٧٨.

(٤) انظر: الدر المصون ٧ / ١١٥، المغني ١ / ٧٦ ونسبه إلى ابن مالك.

تنبيه

حكى ابنُ عُصْفورٍ(١) في « شرح أبيات الإيضاح » عن ابنِ الأنباري أن « إلى » تُسْتَعْمَل اسماً، فيُقال: انصرفْتُ مِنْ إليك، كما يقال: غَدَوْت مِنْ عليه. وخَرَّج عليه من القرآنِ قولَه: ﴿وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ﴾ [مريم: ٢٥] وبه يندفعُ إشكالُ أبي حيانَ(٢) فيه بأنَّ القاعدة / المشهورةَ أنَّ الفعلَ لا يتعدَّى إلى ضميرٍ متصلٍ بنفسِه أو بالحرفِ، وقد رَفَعَ المتصلَ وهما لمدلولٍ واحدٍ في غيرِ باب « ظَنَّ »(٣). ١٦٣/٢

* * *

اللهمَّ

المشهورُ(٤) أنَّ معناه يا اللّهُ، حُذِفَتْ « يا » النداءُ، وعُوِّض منها الميمُ

---

(١) انظر: البرهان ٤/٢٠٧.

(٢) البحر ٦/١٨٤، وانظر المسألة في: الدر المصون ٧/٥٨٥.

(٣) يجوز أن يقال: ظننتُني، ولا يقال: ضربْتُني، ويزول الإشكال بتعليق « إليك » بأعني مقدرة.

(٤) انظر: الإنصاف لابن الأنباري ٣٤١، والدر المصون ٣/٩٧، واللسان « أله ».

المشددةُ في آخرِه. وقيل[1]: أصلُه: يا اللهُ أُمَّنا بخيرٍ، فرُكِّبَ تركيبَ حيَّهَلا. وقال أبو رجاء العُطَارديُّ: «الميمُ فيها تَجْمَعُ سبعين اسماً من أسمائه». وقال ابنُ ظَفَر[2]: «قيل: إنها الاسمُ الأعظمُ، واسْتَدَلَّ لذلك بأنَّ اللهَ دالٌّ على الذاتِ، والميمَ دالةٌ على الصفاتِ التسعة[3] والتسعين؛ ولهذا قال الحسنُ البَصْري[4]: «اللهمَّ: مَجْمَعُ الدعاء». وقال النَّضْرُ بن شُمَيل[5]: «مَنْ قال: «اللهمَّ» فقد دعا اللهَ بجميعِ أسمائِه».

* * *

(١) وهو قول الكوفيين. انظر: المراجع السابقة.

(٢) محمد بن أبي محمد بن محمد، أبو عبدالله حُجَّة الدين الصِّقِلِّي اللغوي المفسِّر (ت: ٥٦٥هـ)، من مؤلفاته «ينبوع الحياة»، «شرح المقامات». انظر: معجم الأدباء ٦/ ٢٦٤٣، السير ٢٠/ ٥٢٢، ولم نقف عليه في تفسيره المخطوط «ينبوع الحياة». وانظر النص في الدر المنثور ٢/ ١٧١، وعزاه إلى الطبراني عن ابن عباس.

(٣) كذا بالتأنيث على لغة من يجيز الموافقة إذا تأخَّر العدد عن المعدود.

(٤) انظر قوله في تفسير القرطبي ٤/ ٥٤.

(٥) ابن خَرَشَة، أبو الحسن المازني البصري اللغوي (ت: ٢٠٤هـ)، من مؤلَّفاته: «غريب الحديث»، «المدخل إلى كتاب العين». انظر: السير ٩/ ٣٢٨، بغية الوعاة، ٢/ ٣١٦. وانظر قوله في تفسير القرطبي ٤/ ٥٤.

أم

حرفُ عطفٍ. وهي نوعان[1]: متصلةٌ، وهي قسمان: الأول: أَنْ يتقدَّمَ عليها همزةُ التسويةِ، نحوُ: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، ﴿سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا﴾ [إبراهيم: ٢١]، ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ [المنافقون: ٦].

والثاني: أَنْ تَتَقَدَّم عليها همزةٌ يُطْلَبُ بها وبـ «أم» التعيينُ، نحوُ: ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣]، / وسُمِّيَتْ في القِسْمَيْن ٢/١٦٤ متصلةً؛ لأنَّ ما قبلها وما بعدها لا يُسْتَغْنَى بأحدِهما عن الآخر، وتُسَمَّى أيضاً مُعادلةً؛ لمعادلَتِها للهمزة في إفادة التسوية في القسم الأول والاستفهام في الثاني / . [١٧٢]

ويفترق القسمان منْ أربعة أوجهٍ[2]: أحدُها وثانيها: أنَّ الواقعةَ بعد همزةِ التسويةِ لا تستحقُّ جواباً؛ لأنَّ المعنى معها ليس على الاستفهام، وأنَّ الكلام معها قابلٌ للتصديقِ والتكذيبِ لأنه خبرٌ، وليسَتْ تلك كذلك؛ لأنَّ الاستفهامَ معها على حقيقتِه. والثالث والرابع: أنَّ الواقعة بعد همزة التسويةِ لا تقعُ إلا بين جملَتيْن، ولا تكونُ الجملتان معها إلا في تأويل المفردَيْن، وتكون الجملتان فعليَّتَيْن واسميتَيْن ومختلفتَيْن، نحوُ: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٣]، و«أم» الأخرى تَقَعُ

(١) انظر: المغني ١/٤١.

(٢) انظر: المغني ١/٤١.

بين المفردَيْن، وهو الغالبُ فيها، نحوُ: ﴿ءَأَنتُمۡ أَشَدُّ خَلۡقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُۚ﴾ [النازعات: ٢٧] وبين جملتَيْن ليستا[1] في تأويلهما.

النوع الثاني: منقطعةٌ، وهي ثلاثةُ أقسامٍ: مسبوقةٌ بالخبر المَحْضِ، نحوُ: ﴿تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ لَا رَيۡبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ * أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰهُۚ﴾ [السجدة: ٢، ٣]، ومسبوقةٌ بالهمزةِ لغيرِ الاستفهام، نحوُ: ﴿أَلَهُمۡ أَرۡجُلٞ يَمۡشُونَ بِهَآۖ أَمۡ لَهُمۡ أَيۡدٖ يَبۡطِشُونَ بِهَآۖ﴾ [الأعراف: ١٩٥]، إذ الهمزةُ في ذلك للإنكارِ فهي بمنزلةِ النفي، والمتصلةُ لا تقعُ بعدَه، ومسبوقةٌ[2] باستفهامٍ بغيرِ الهمزة، نحوُ: ﴿هَلۡ يَسۡتَوِي ٱلۡأَعۡمَىٰ وَٱلۡبَصِيرُ أَمۡ هَلۡ تَسۡتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُۗ﴾ [الرعد: ١٦].

ومعنى «أم» المنقطعةِ الذي لا يفارقُها: الإضراب، ثم تارةً تكون له مجرداً، وتارةً تُضَمَّنُ مع ذلك استفهاماً إنكارياً، / فمن الأولِ: ﴿أَمۡ هَلۡ تَسۡتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُۗ﴾ [الرعد: ١٦]؛ لأنه لا يَدْخُلُ الاستفهامُ على استفهام. ومن الثاني: ﴿أَمۡ لَهُ ٱلۡبَنَٰتُ وَلَكُمُ ٱلۡبَنُونَ﴾ [الطور: ٣٩] تقديره: بل أله البنات؟ إذ لو قُدِّرَتْ للإضرابِ المَحْضِ لَزِمَ المُحالُ.

١٦٥/٢

* * *

(١) أ، ح، ومطبوعة أبي الفضل: «ليسا».

(٢) وهي القسم الثالث من أقسام المنقطعة.

تنبيهان[1]

الأولُ: قد ترد «أم» محتملَةً للاتصالِ والانقطاعِ، كقوله: ﴿قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ ٱللَّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ عَهْدَهُۥٓ ۖ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٨٠] قال الزمخشريُّ[2]: «يجوز في «أم» أنْ تكونَ مُعادِلةً بمعنى: أيُّ الأمرَيْن كائن؟ على سبيل التقريرِ لحصولِ العِلْمِ بكونِ أحدهما، ويجوزُ أنْ تكونَ منقطعةً».

الثاني: ذكر أبو زيدٍ[3] أنَّ «أم» تقع زائدةً، وخَرَّج عليه قولَه تعالى: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ ۞ أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ﴾ [الزخرف: ٥١، ٥٢] قال: «التقدير: أفلا تبصرون أنا خير»؟

❊ ❊ ❊

(١) نقلهما من المغني ١/٤٧، ٤٨.

(٢) الكشاف ١/١٥٨.

(٣) انظر: المغني ١/٤٨.

أمَّا[1]

بالفتح والتشديد، حَرفُ شرطٍ وتفصيلٍ وتوكيدٍ. أمَّا كونُها حرفَ شرطٍ فبدليل لزومِ الفاءِ بعدها، نحوُ: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعۡلَمُونَ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّهِمۡۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ﴾ [البقرة: ٢٦]، وأمَّا قولُه: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسۡوَدَّتۡ وُجُوهُهُمۡ أَكَفَرۡتُم﴾ [آل عمران: ١٠٦] فعلى تقدير القولِ أي: فيقال لهم: أكفرتم؟ فحذف القولَ استغناءً عنه بالمقول، فَتَبِعَتْه الفاءُ في الحذفِ، وكذا قولُه: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَفَلَمۡ تَكُنۡ ءَايَٰتِي﴾ [الجاثية: ٣١].

/ وأمَّا التفصيلُ فهو غالبُ أحوالِها، كما تَقدَّمَ، وكقوله: ١٦٦/٢ ﴿أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتۡ لِمَسَٰكِينَ﴾ [الكهف: ٧٩]، ﴿وَأَمَّا ٱلۡغُلَٰمُ﴾ [الكهف: ٨٠]، ﴿وَأَمَّا ٱلۡجِدَارُ﴾ [الكهف: ٨٢] وقد يُتْرَكُ تَكْرارُها استغناءً بأحدِ القسمَيْنِ عن الآخرِ، وسيأتي في أنواع الحذف[2].

وأمَّا التوكيدُ فقال الزمخشريُّ[3]: «فائدةُ «أمَّا» في الكلامِ أنْ تُعْطِيَه فَضْلَ توكيدٍ، تقول: «زيد ذاهب»، فإذا قَصَدْتَ توكيدَ ذلك، وأنه لا مَحالَةَ ذاهبٌ، وأنه بصَدَد الذَّهاب، وأنه منه عزيمةٌ، قلت: أمَّا زيدٌ فذاهب» ولذلك قال سيبويهِ[4] في تفسيرِه: «مهما يَكُ مِنْ شيءٍ فزيدٌ ذاهبٌ».

---

(١) انظر: المغني ١/٥٦.

(٢) انظر: ص ١٦٠٧.

(٣) الكشاف ١/١١٧.

(٤) الكتاب ٤/٢٣٥.

ويُفْصَلُ بين «أمَّا» والفاءِ: إمَّا بمبتدأ كالآيات السابقة، أو خبرٍ، نحوُ: «أمَّا في الدار فزيد»، وجملةِ شرطٍ نحوُ: ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ * فَرَوْحٌ﴾ الآياتِ [الواقعة: ٨٨، ٨٩]، أو اسمٍ منصوبٍ بالجواب، نحوُ: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [الضحى: ٩] أو اسمِ معمولٍ لمحذوفٍ يُفَسِّره ما بعد الفاءِ، نحوُ: «وأمَّا ثمودَ فهديناهم» [فصلت: ١٧] في قراءةِ بعضِهم[١] بالنصب[٢].

* * *

تنبيه[٣]

ليس من أقسام «أمَّا» التي في قولِه تعالى: ﴿أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النمل: ٨٤] بل هي كلمتان: أم المنقطعةُ، و«ما» الاستفهاميةُ.

* * *

(١) قرأ بها الحسن. انظر: الإتحاف ٢/٤٤٢.

(٢) فقد فُصِل بين «أمَّا» والفاء بمعمولٍ لفعلٍ محذوفٍ، يُفَسِّر هذا المحذوفَ الفعل الوارد بعد الفاء، والتقدير: هدينا ثمود هديناهم.

(٣) انظر: المغني ١/٥٩.

إِمَّا(1)

بالكسرِ والتشديدِ، تَرِدُ لمعانٍ: الإبهام، نحوُ: ﴿وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ ٱللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ / وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٦]، / والتخييرِ، نحوُ: ﴿إِمَّآ أَن تُعَذِّبَ وَإِمَّآ أَن تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾ [الكهف: ٨٦]، ﴿إِمَّآ أَن تُلْقِيَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَىٰ﴾ [طه: ٦٥]، ﴿فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ [محمد: ٤]، والتفصيلِ، نحوُ: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٣].

[١٧٣] ٢/١٦٧

* * *

تنبيهات(2)

الأول: لا خلافَ أن «إِمَّا» الأولى في هذه الأمثلةِ ونحوِها غيرُ عاطفةٍ. واخْتُلِفَ في الثانية: فالأكثرون على أنها عاطفةٌ، وأنكره جماعةٌ منهم ابنُ مالكٍ(3)، لملازَمَتِها غالباً الواوَ العاطفةَ. وادَّعى ابنُ عُصفورٍ(4) الإجماعَ على ذلك، قال: «وإنما ذكروها في بابِ العطف لمصاحبتِها لحَرْفِه». وذهب

(١) انظر: المغني ١/٦٠.

(٢) انظر: المغني ١/٦٠، ٦١.

(٣) انظر: التسهيل ١٧٤، وشرحه له ٣/٣٤٤.

(٤) شرح الجمل له ١/١٧٤، المقرب ١/٢٢٩.

بعضُهم إلى أنها عَطَفَتِ الاسمَ على الاسمِ، والواوَ عطفَتْ «إمَّا» على «إمَّا» وهو غريبٌ.

الثاني: سيأتي أنَّ هذه المعانيَ لـ«أو»، والفرقُ بينها وبين «إمَّا» أنَّ «إمَّا» يُبْنَى الكلامُ معها مِنْ أولِ الأمرِ على ما جِيء بها لأجله؛ ولذلك وَجَبَ تَكْرارُها، و«أو» يُفتتح الكلامُ معها على الجزمِ، ثم يَطْرَأُ الإبهامُ أو غيرُه؛ ولهذا لم تتكرَّرْ.

الثالث: ليس مِنْ أقسامِ «إمَّا» التي في قوله: ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا ﴾ [مريم: ٢٦] بل هي كلمتان: «إنْ» الشرطيةُ، و«ما» الزائدة.

* * *

إِنْ[1]

بالكسرِ والتخفيفِ على أوجهٍ: الأولُ: أَنْ تكونَ شرطيةً، نحوُ: ﴿إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ وَإِن يَعُودُواْ فَقَدْ مَضَتْ﴾ [الأنفال: ٣٨] وإذا دخَلَتْ على «لم» فالجزمُ بـ«لم»، لا بها، نحوُ: ﴿فَإِن/ لَّمْ تَفْعَلُواْ﴾ [البقرة: ٢٤] أو على «لا» فالجزمُ بها، لا بـ«لا» نحوُ: ﴿وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي﴾ [هود: ٤٧]، ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ﴾ [التوبة: ٤٠] والفرقُ أنَّ «لم» عاملٌ يَلْزَمُ معمولَه، ولا يُفصَلُ بينهما بشيءٍ و«إِنْ» يجوز الفصلُ بينها وبين معمولِها بمعمولِه[2]، و«لا» لا تعمل الجزمَ إذا كانت نافيةً، فأُضيف العملُ إلى «إِنْ».

١٦٨/٢

الثاني: أَنْ تكونَ نافيةً، وتَدْخُلُ على الاسميةِ والفعليةِ، نحوُ: ﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ [الملك: ٢٠]، ﴿إِنْ أُمَّهَٰتُهُمْ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔي وَلَدْنَهُمْ﴾ [المجادلة: ٢]، ﴿إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّا ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [التوبة: ١٠٧]، ﴿إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَٰثًا﴾ [النساء: ١١٧]. قيل: ولا تقع إلا وبعدها «إلا» كما تقدَّم، أو «لمَّا» المشددةُ، نحوُ: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤] في قراءةِ التشديد[3]. ورُدَّ بقولِه: ﴿إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَٰنٍۭ بِهَٰذَآ﴾ [يونس: ٦٨]، ﴿وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُۥ فِتْنَةٌ﴾ [الأنبياء: ١١١] ومِمَّا حُمِلَ على النافيةِ

(١) انظر: المغني ١/٢٢.

(٢) انظر: البرهان ٤/١٩٢ ومثَّل بقوله: «إِنْ زيداً يضربْ أضربه».

(٣) قرأ بتشديد الميم من «لمَّا» من سورة الطارق أبو جعفر وعاصم وابن عامر وحمزة، وقرأها الباقون بالتخفيف. انظر: السبعة ٣٣٩، التيسير ١٢٦، النشر ٢/٢٩١.

قولُه: ﴿إِن كُنَّا فَاعِلِينَ﴾ [الأنبياء: ١٧]، ﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ﴾ [الزخرف: ٨١] وعلى هذا فالوقفُ هنا[١].

﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِن مَّكَّنَّاكُمْ فِيهِ﴾ [الأحقاف: ٢٦] أي: في الذي ما مكنّاكم فيه. وقيل: هي زائدةٌ.

ويؤيِّد الأول[٢] قولُه: ﴿مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ﴾ [الأنعام: ٦] وعُدِل عن «ما» لئلا تتكرَّرَ فيَثْقُلَ اللفظُ. قلت: وكونُها للنفي هو الواردُ عن ابنِ عباسٍ، كما تقدَّم في نوعِ الغريب من طريق ابنِ أبي طلحة[٣].

وقد اجتمعت الشرطيةُ والنافيةُ في قولِه: ﴿وَلَئِن زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّن بَعْدِهِ﴾ [فاطر: ٤١]، وإذا دَخَلَتِ النافيةُ على الاسميةِ لم تعملْ عند الجمهورِ، وأجازَ الكسائيُّ والمبرِّد[٤] إعمالَها عَمَلَ «ليس»، وخُرِّج عليه قراءةُ سعيدِ ابن جُبير[٥] «إِن الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم» [الأعراف: ١٩٤].

---

(١) أي: على قوله: «ولد».

(٢) انظر: البرهان ٤/ ١٩٣.

(٣) انظر ص: ٧٩٩.

(٤) المقتضب ٢/ ٣٥٩، وانظر قولهما في المغني ١/ ٢٣.

(٥) انظر: المحتسب ١/ ٢٧٠.

/ **فائدة**: أخرج ابنُ أبي حاتمٍ[1] عن مجاهدٍ قال: «كلُّ شيءٍ في القرآن «إنْ» فهو إنكارٌ». ٢/١٦٩

الثالث: أَنْ تكونَ مخففةً من الثقيلة، فتدخلُ على الجملتَيْن، ثم الأكثرُ -إذا دخلَتْ على الاسميةِ- إهمالُها، نحوُ: ﴿وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَاۚ﴾ [الزخرف: ٣٥]، ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيۡنَا مُحۡضَرُونَ﴾ [يس: ٣٢]، ﴿إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣] في قراءةِ حَفْصٍ وابنِ كثيرٍ[2].

وقد تعملُ نحو: ﴿وَإِن كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمۡ﴾ [هود: ١١١] في قراءةِ الحَرَميَّين[3]، وإذا دَخَلَتْ على الفعلِ، فالأكثرُ[4] كونُه ماضياً ناسخاً، نحوُ: ﴿وَإِن كَانَتۡ لَكَبِيرَةً﴾ [البقرة: ١٤٣]، ﴿وَإِن كَادُواْ لَيَفۡتِنُونَكَ﴾ [الإسراء: ٧٣]، ﴿وَإِن وَجَدۡنَآ أَكۡثَرَهُمۡ لَفَٰسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢] ودونه أن يكون مضارعاً ناسخاً، نحو[5]: ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [القلم: ٥١]،

(١) لم نقف عليه في المطبوع.

(٢) أي: بتخفيف النون، وقرأ الباقون بتشديدها. انظر: السبعة ٤١٩، والتيسير ١٥١، والنشر ٢/٣٢٠.

(٣) وهما نافع وابن كثير، ومعهما أبو بكر عن عاصم، وقرأ الباقون بتشديد النون. انظر: السبعة ٣٣٩، التيسير ١٢٦ النشر ٢/٢٩٠.

(٤) انظر: رصف المباني ١٩٠.

(٥) من قوله: «وإن وجدنا» إلى قوله: «نحو» سقط من: م، ومطبوعة أبي الفضل.

﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ [الشعراء: ١٨٦]. وحيث وُجِدَتْ «إِنْ» وبعدها اللامُ المفتوحةُ فهي المخففةُ من الثقيلةِ.

الرابع: أَنْ تكونَ زائدةً، وخُرِّج عليه: ﴿فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ﴾ [الأحقاف: ٢٦].

الخامس: أنْ تكونَ للتعليل كـ«إذْ»، قاله الكوفيون[1]، وخَرَّجوا عليه: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: ٥٧]، ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [الفتح: ٢٧]، ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ / [آل عمران: ١٣٩] ونحوَ ذلك مما الفعلُ فيه مُحَقَّقُ الوقوعِ. [١٧٤]

وأجاب الجمهورُ عن آيةِ المشيئةِ: بأنه تعليمٌ للعبادِ: كيف يتكلَّمون إذا أَخْبَروا عن المستقبل؟ أو بأنَّ أصلَ ذلك الشرطُ، ثم صار يُذْكَرُ للتبركِ، أو أنَّ المعنى: لتدخلُنَّ جميعاً، إن شاءَ الله ألَّا / يموتَ منكم أحدٌ قبلَ الدخول. وعن سائرِ الآياتِ بأنه شرطٌ جيء به للتَّهْييجِ والإلهابِ، كما تقولُ لابنكَ: «إِنْ كنت ابني فأَطِعْني». ١٧٠/٢

السادس: أنْ تكونَ بمعنى «قد»، ذكَره قُطْرُبٌ[2]، وخُرِّج عليه: ﴿فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكْرَىٰ﴾ [الأعلى: ٩] أي: قد نفعَتْ، ولا يَصِحُّ معنى الشرطِ

---

(١) انظر: المغني ١/٢٦، البرهان ٤/١٩٥. وليس في معاني الفراء إشارة للآيات المستشهد بها.

(٢) انظر: المغني ١/٢٦.

فيه؛ لأنه مأمورٌ بالتذكيرِ على كلِّ حال. وقال غيرُه[1]: هي للشرطِ، ومعناه ذَمُّهم واستبعادٌ لنَفعِ التذكيرِ فيهم. وقيل: التقديرُ: وإنْ لم تَنْفَع، على حَدِّ قولِه: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١].

* * *

فائدة[2]

قال بعضُهم: وقع في القرآن «إنْ» بصيغةِ الشرطِ، وهو غيرُ مرادٍ في ستةِ مواضعَ:

- ﴿وَلَا تُكْرِهُوا۟ فَتَيَٰتِكُمْ عَلَى ٱلْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾ [النور: ٣٣].
- ﴿وَٱشْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ [النحل: ١١٤].
- ﴿وَإِن كُنتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا۟ كَاتِبًا فَرِهَٰنٌ﴾ [البقرة: ٢٨٣].
- ﴿إِنِ ٱرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤].
- ﴿أَن تَقْصُرُوا۟ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ إِنْ خِفْتُمْ﴾ [النساء: ١٠١].
- ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِى ذَٰلِكَ إِنْ أَرَادُوٓا۟ إِصْلَٰحًا﴾ [البقرة: ٢٢٨].

* * *

(١) وهو في المغني ١/٢٣.

(٢) انظر: البرهان ٤/١٩٦، ولم تُذكر فيه الآيةُ الأخيرة.

أنْ[1]

بالفتحِ والتخفيفِ على أوجهٍ:

الأول: أنْ تكونَ حرفاً مصدرياً ناصباً للمضارع. وتقعُ في موضعَيْن: في الابتداءِ فتكونُ في محلِّ رفع، نحوُ: ﴿وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]، ﴿وَأَن تَعْفُوٓا۟ أَقْرَبُ / لِلتَّقْوَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، وبعد لفظٍ دالٍّ على معنىً غيرِ اليقينِ، فتكونُ في محلِّ رفع، نحوُ: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ﴾[2] [الحديد: ١٦]، ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا﴾[3] [البقرة: ٢١٦]، ونصبٍ، نحوُ: ﴿نَخْشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ﴾ [المائدة: ٥٢]، ﴿وَمَا كَانَ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ﴾ [يونس: ٣٧]، ﴿فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ [الكهف: ٧٩]، وخفضٍ، نحوُ: ﴿أُوذِينَا مِن قَبْلِ أَن تَأْتِيَنَا﴾ [الأعراف: ١٢٩]، ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [المنافقون: ١٠]، و«أنْ» هذه موصولٌ حرفيٌّ، وتُوْصَلُ بالفعلِ المتصرِّفِ مضارعاً، كما مرَّ، وماضياً، نحوُ: ﴿لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا﴾ [القصص: ٨٢]، ﴿وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَـٰكَ﴾ [الإسراء: ٧٤].

٢/١٧١

---

(١) المغني ١/٢٧، ٣٠، ٣٥.

(٢) المصدر المؤول من قوله: «أن تخشع» فاعل «يأْنِ».

(٣) المصدر المؤول من قوله: «أن تكرهوا» فاعل «عسى» التامة.

وقد يُرْفَعُ المضارعُ بعدها، إهمالاً لها حَمْلاً على «ما» أختها، كقراءةِ ابنِ مُحَيْصن[1]: «لمن أراد أنْ تَتِمُّ الرَّضاعةُ» [البقرة: ٢٣٣].

الثاني: أَنْ تكونَ مخفَّفَةً من الثقيلة، فتقع بعد فعلِ اليقين، أو ما نُزِّل منزلته، نحو: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩]، ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾ [المزمل: ٢٠]، ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونُ﴾ [المائدة: ٧١] في قراءةِ الرفع[2].

الثالث: أَنْ تكونَ مفسِّرةً، بمنزلة «أَيْ»، نحوُ: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾ [المؤمنون: ٢٧]، ﴿وَنُودُوٓاْ أَن تِلْكُمُ ٱلْجَنَّةُ﴾ [الأعراف: ٤٣]. وشَرْطُها أَنْ تُسْبَقَ بجملة[3]؛ فلذلك غَلِط مَنْ جعل منها ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [يونس: ١٠] وأَنْ يتأخرَ عنها جملةٌ، وأَنْ يكونَ في الجملةِ السابقةِ معنى القولِ، ومنه ﴿وَٱنطَلَقَ / ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُواْ﴾ [صٓ: ٦]، إذ ليس المرادُ بالانطلاقِ المشيَ، بل انطلاقُ ألسنتهم بهذا الكلام، كما أنه ليس المرادُ بالمَشْيِ المتعارَفَ، بل الاستمرارُ على الشيءِ. ١٧٢/٢

(١) انظر: الكامل ١٦٩/أ، البحر ٢/٢١٣، والإتحاف ١/٤٤٠ وهي قراءة شاذة، والقراءة المتواترة: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾ من «أتمَّ» الرباعي، وبِنَصْبِ الفعل بـ«أنْ»، و«الرضاعةَ» بالنصب على المفعولية.

(٢) قرأ برفع النون أبو عمرو ويعقوب وحمزة والكسائي وخلف، والباقون بنصبها. انظر: السبعة ٢٤٧، التيسير ١٠٠، النشر ٢/٢٥٥.

(٣) فيها معنى القول دون حروفه. انظر: المغني ١/٣١.

وزعم الزمخشريُّ(١) أنَّ التي في قوله: ﴿أَنِ ٱتَّخِذِى مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا﴾ [النحل: ٦٨] مفسِّرةٌ. ورُدَّ: بأنَّ قبله ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ﴾، والوَحْيُ هنا إلهامٌ باتفاقٍ، وليس في الإلهامِ معنى القولِ، وإنما هي مصدريةٌ، أي: باتخاذِ الجبال.

وألَّا يكونَ في الجملة السابقةِ أحرفُ القولِ. وذكَرَ الزمخشريُّ(٢) في قوله: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ﴾ [المائدة: ١١٧] أنَّه يجوزُ أنْ تكونَ مفسِّرةً للقولِ على تأويلِه بالأمرِ، أي: ما أَمَرْتُهم إلا بما أَمَرْتَني به أن اعبدوا الله. قال ابن هشام(٣): «وهو حسنٌ، وعلى هذا فيقال في الضابط: ألاَّ يكونَ فيها حروفُ القولِ إلا والقولُ مؤولٌ بغيره». قلت: وهذا من الغرائبِ كونُهم يشترطون أن يكونَ فيها معنى القول، فإذا جاء لَفْظُه أوَّلُوه بما فيه معناه مع صريحه، وهو نظيرُ ما تقدَّم مِن جعلِهم «أل» في «الآن» زائدة مع قولهم بتضمُّنها معناها.

وألَّا يدخُلَ عليها حرفُ جرٍّ(٤).

الرابع: أن تكون زائدةً. والأكثرُ أنْ تقعَ بعد «لمَّا» التوقيتيةِ، نحوُ: ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا﴾ [العنكبوت: ٣٣].

---

(١) الكشاف ٢/٦١٨.

(٢) الكشاف ١/٦٩٥.

(٣) المغني ١/٣٢.

(٤) هذا من شروط «أنْ» المفسرة، فهو معطوف على الشرط المتقدم: وأن يكون في الجملة السابقة معنى القول.

[١٧٥] وزَعَم / الأخفشُ[١] أنها قد تَنْصِبُ المضارعَ وهي زائدة، وخرَّج عليه: ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٤٦]، ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نَتَوَكَّلَ﴾ [إبراهيم: ١٢] قال: فهي زائدة بدليل ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِٱللَّهِ﴾ [المائدة: ٨٤].

/ الخامس: أنْ تكونَ شرطيةً كالمكسورة، قاله الكوفيون[٢]، وخَرَّجوا ٢/١٧٣ عليه: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ﴿أَن صَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [المائدة: ٢]، ﴿صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ﴾ [الزخرف: ٥].

قال ابن هشام[٣]: «ويُرَجِّحه عندي تواردُهما على محلٍّ واحدٍ، والأصلُ التوافُقُ، وقد قُرِئَ بالوجهين[٤] في الآيات المذكورة، ودخولُ[٥] الفاء بعدَها في قولِه: ﴿فَتُذَكِّرَ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

السادس: أنْ تكونَ نافيةً، قاله بعضُهم[٦] في قوله: ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ﴾ [آل عمران: ٧٣] أي: لا يُؤْتَى، والصحيحُ أنها مصدريةٌ أي: ولا تؤمنوا أن يؤتى أي: بإيتاء أحدٍ.

---

(١) معاني القرآن له ١/١٨٠، ولم يشر في معانيه إلى آية إبراهيم.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ١/١٨٤، ١/٣٠٠، وانظر: المغني ١/٣٥.

(٣) المغني ١/٣٥.

(٤) قرأ بكسر الهمزة في البقرة حمزة، وفي المائدة ابن كثير وأبو عمرو، وفي الزخرف أبو جعفر ونافع وحمزة والكسائي وخلف، وقرأ بفتحها في الآيات الثلاث الباقون، والقراءتان متواترتان. السبعة ١٩٣، ٢٤٢، ٥٨٤، النشر ٢/٢٣٦، ٢٥٤، ٣٦٨.

(٥) قوله: «ودخول» معطوف على «تواردهما».

(٦) انظر: الدر المصون ٣/٢٥٦.

السابع: أنْ تكونَ للتعليل، قاله بعضهم[1] في قوله: ﴿بَلۡ عَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٞ مِّنۡهُمۡ﴾ [قٓ: ٢]، ﴿يُخۡرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمۡ أَن تُؤۡمِنُواْ﴾ [الممتحنة: ١]. والصوابُ أنَّها مصدريةٌ، وقبلها لامُ العلةِ مقدرةً.

الثامن: أنْ تكونَ بمعنى «لئلا» قاله بعضهم[2] في قوله: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ أَن تَضِلُّواْۗ﴾ [النساء: ١٧٦] أي: لئلا تَضِلُّوا. والصوابُ أنها مصدريةٌ، والتقديرُ: كراهةَ أن تَضِلُّوا.

* * *

(١) انظر: المغني ١/٣٦.

(٢) وهو قول الفراء في معانيه ١/٢٩٧، والزجاج في معانيه ٢/١٤٩.

إنَّ

بالكسرِ والتشديدِ على أوجهٍ[1]: أحدُها: التأكيدُ والتحقيقُ، وهو الغالبُ، نحوُ: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [البقرة: ١٧٣]، ﴿ إِنَّآ إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ ﴾ [يسٓ: ١٦]. قال عبدالقاهر[2]: «والتأكيدُ بها أَقْوى مِن التأكيد / باللامِ». قال: «وأكثرُ مواقِعها بحسَبِ الاستقراءِ: الجوابُ لسؤالٍ ظاهرٍ أو مقدَّرٍ، إذا كان للسائل فيه ظَنٌّ». ١٧٤/٢

الثاني: التعليل، أثبته ابنُ جني[3] وأهلُ البيانِ، ومَثَّلوه بنَحْوِ: ﴿وَٱسْتَغْفِرُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌۢ ﴾ [المزمل: ٢٠]، ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ۖ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ ۗ ﴾ [التوبة: ١٠٣]، ﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِىٓ ۚ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ ﴾ [يوسف: ٥٣] وهو نوعٌ من التأكيد.

الثالث: معنى «نَعَم»، أثبته الأكثرون[4]، وخرَّج عليه قومٌ، منهم المبردُ[5] ﴿ إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾[6] [طه: ٦٣].

---

(١) انظر: المغني ١/٣٧، البرهان ٤/٢٠٢.

(٢) أشار في دلائل الإعجاز (ص ٣٢٦) الى المسألة، ولكنه لم يوازن بين اللام وإنَّ.

(٣) لم نقف على هذا القول في كتبه المطبوعة. وانظر القول في البرهان ٤/٢٠٢.

(٤) انظر: الدر المصون ٨/٦٥، والبرهان ٤/٢٠٢.

(٥) لم يرد في مقتضبه وكامله، ونقل الزجَّاج عن المبرد هذا القول في معاني القرآن ٣/٣٦٣، وانظر: البرهان ٤/٢٠٢.

(٦) بتشديد «إنَّ» ورفع «هذان» وهي قراءة نافع وابن عامر وشعبة وحمزة والكسائي، وأبي جعفر ويعقوب وخلف. انظر: التيسير ١٥١، النشر ٢/٣٢١.

أنَّ[1]

بالفتحِ والتشديدِ على وجهين: أحدُهما: أَنْ تكونَ حرفَ تأكيدٍ، والأصحُّ أنها فرعُ المكسورةِ، وأنها موصولٌ حرفيٌّ تُؤَوَّل مع اسمِها وخبرِها بالمصدرِ، فإن كان الخبرُ مشتقاً فالمصدرُ المؤولُ به مِنْ لفظِه، نحوُ: ﴿لِتَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الطلاق: ١٢] أي: قُدْرَتَه، وإن كان جامداً قُدِّر بالكون، نحوُ[2]... وقد اسْتُشْكِل كونُها للتأكيدِ بأنك لو صَرَّحت بالمصدرِ المُنْسَبِك منها لم يُفِدْ توكيداً. وأُجيب بأنَّ التأكيدَ للمصدرِ المُنْحَلِّ، وبهذا يُفَرَّقُ بينها وبين المكسورة؛ لأنَّ التأكيدَ في المكسورةِ للإسنادِ، وهذه لأحدِ الطرفَيْن.

الثاني: أَنْ تكونَ لغةً في «لعلَّ»، وخُرِّج عليها[3] ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٩] في قراءةِ الفتح[4] أي: لعلَّها.

* * *

(١) انظر: المغني ١/٣٩.

(٢) بياض في النسخ. ومثاله: «علمت أن زيداً أسد» أي: كونه أسداً.

(٣) انظر: رصف المباني ٢٠٧.

(٤) قرأ نافع وابن عامر وحفص وحمزة والكسائي وأبو جعفر ووجْه لشعبة، بالفتح، وقرأ الباقون بالكسر. انظر: السبعة ٢٦٥، التيسير ١٠٦، النشر ٢/٢٦١.

١٧٥/٢

/ أنَّى(١)

اسم مشتركٌ بين الاستفهام والشرطِ. فأمَّا الاستفهامُ فترِدُ فيه بمعنى «كيف»، نحوُ: ﴿أَنَّىٰ يُحْيِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩]، ﴿فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾ [الأنعام: ٩٥]، و«مِنْ أين»، نحوُ: ﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾ [آل عمران: ٣٧] أي: مِنْ أين. ﴿قُلْتُمْ أَنَّىٰ هَٰذَا﴾ [آل عمران: ١٦٥] أي: مِنْ أين جاءنا؟

قال في «عروس الأفراح»(٢): «والفرقُ بين «أين» و«من أين» أن «أين» سؤالٌ عن المكان الذي حَلَّ فيه الشيء، و«مِنْ أين» سؤالٌ عن المكانِ الذي بَرَزَ منه الشيءُ»، وجُعِلَ من هذا المعنى ما قُرِئَ شاذاً(٣) «أنَّى صببنا الماء صباً» [عبس: ٢٥]. وبمعنى «متى».

وقد ذُكِرت المعاني الثلاثةُ في قولِه تعالى: ﴿فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣]: فأخرج ابنُ جريرٍ(٤) الأولَ مِنْ طرقٍ عن ابنِ عباسٍ،

---

(١) انظر: البرهان ٤/٢١٩.

(٢) عروس الأفراح ٢/٢٨٩.

(٣) انظر: مختصر ابن خالويه ١٦٩، وعزاه إلى الحسن بن علي رضي الله عنهما.

(٤) في تفسيره (٤/٣٩٨، ٤٠١-٤٠٢، ٤٠٣) ح٤٣٠٩-٤٣١١، ٤٣١٩، ٤٣٢١، ٤٣٢٥ (٢/٢/٣٩٢-٣٩٤) من طرق عن ابن عباس رضي الله عنهما ورجالها بين ثقة وصدوق، ومن بينها طريق علي بن أبي طلحة عنه.

وأخرج[1] الثانيَ عن الربيع بن أنسٍ، واختاره، وأخرج[2] الثالثَ عن الضَّحَّاكِ، وأخرج[3] قولاً رابعاً عن ابنِ عمَرَ وغيرِه أنها بمعنى «حيث شئتم»، واختار أبو حيَّان[4] وغيرُه أنها في الآيةِ شرطيةٌ حُذف جوابُها لدلالةِ ما قبلَها عليه؛ لأنها لو كانت استفهاميةً لاكتفَتْ بما بعدَها، كما هو شأنُ الاستفهاميةِ أنْ تكتفيَ بما بعدَها أي: يكونُ كلاماً يَحْسُنُ السكوتُ عليه إمَّا: اسماً أو فعلاً.

---

(١) أي: ابن جرير في المصدر السابق نفسه (٤/٤٠٢) ح ٤٣٢٢، (٢/٢/٣٩٣) لكنه قال: حُدثت عن عمّار، مما يدل على الانقطاع فيه.

(٢) أي: ابن جرير الطبري (٤/٤٠٣) ح ٤٣٢٤ (٢/٢/٣٩٤)، لكنّه منقطع، إذ قال ابن جرير: حُدِّثْت عن حسين بن الفرج.

(٣) أي: ابن جرير في تفسيره (٤/٤٠٤-٤٠٧) ح ٤٣٢٦-٤٣٢٧، ٤٣٣١، ٢/٢/٣٩٤، ٣٩٥) وسنده صحيح كما قال أحمد شاكر: في إسناد الأثر ذي الرقم ٤٣٢٦: «وهذا الإسناد صحيح جداً» ثم قال: «وهذه الأحاديث الثلاثة صحيحة ثابتة عن ابن عمر رضي الله عنهما». وكذا رواه البخاري في صحيحه (٨/١٨٩) مع الفتح، ك: التفسير، ب: ﴿ نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ ﴾، لكنه أبهمه في الرواية الأولى من حيث مكان الآية والتفسير برقم ٤٥٢٦. وفي الرواية الثانية برقم ٤٥٢٧ جاء هكذا، قال: «يأتيها في» -وترك بياضاً-، ثم أشار الحافظ أن الرواية عند البخاري من طريق شيخه إسحاق بن راهويه وجاءت عنده الرواية في مسنده وتفسيره «نزلت في إتيان النساء في أدبارهن». وانظر الفتح (٨/١٨٩-١٩٢) للجمع بين الروايات الواردة في ذلك وفي سبب نزول الآية، والأرجح أنها نزلت في الرد على اليهود، وهناك روايات تحرم إتيان المرأة في دبرها أوردها الحافظ ابن حجر في المصدر نفسه.

(٤) البحر ٢/١٧١.

أو

[١٧٦] حرفُ عطف تَرِدُ لمعانٍ(١): الشَّكُّ من المتكلم، نحوُ / : ﴿قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [المؤمنون: ١١٣]، / والإِبْهامِ على السامعِ، نحوُ: ٢/١٧٦ ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤] والتخييرِ بين المعطوفَيْن بأن يمتنعَ الجمعُ بينهما، والإباحة بألا يمتنع الجمع. ومُثِّل الثاني بقولِه: ﴿وَلَا عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُوا مِن بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ﴾ الآيةَ [النور: ٦١]، ومُثِّلَ الأولُ بقوله: ﴿فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [البقرة: ١٩٦]، وقوله: ﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [المائدة: ٨٩].

واسْتُشْكِل بأنَّ الجمعَ في الآيتَيْن غيرُ ممتنعٍ.

وأجاب ابنُ هشام(٢) بأنه ممتنعٌ بالنسبة إلى وقوع كلٍّ كفارةً أو فديةً، بل يقع واحدٌ منهنَّ كفارةً أو فِدْيَةً، والباقي قُرْبَةً مُسْتَقِلَّةً خارجةً عن ذلك.

قلت: وأوضحُ من هذا: التمثيلُ بقوله: ﴿أَن يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا﴾ الآيةَ [المائدة: ٣٣] على قولِ مَنْ جَعَلَ الخِيَرَةَ في ذلك إلى الإمام، فإنه يمتنعُ عليه الجمعُ بين هذه الأمورِ، بل يَفْعَلُ منها واحداً يُؤَدِّي اجتهادُه إليه.

---

(١) انظر: المغني ١/٦١، والبرهان ٤/١٨٦.

(٢) المغني ١/٦٢.

والتفصيلِ بعد الإجمالِ، نحوُ: ﴿وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ تَهْتَدُواْ﴾ [البقرة: ١٣٥]، ﴿قَالُواْ سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ﴾ [الذاريات: ٥٢] أي: قال بعضُهم كذا، وبعضُهم كذا.

والإضرابِ كـ«بل»، وخُرّج[١] عليه ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات: ١٤٧]، ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾ [النجم: ٩] وقراءةُ بعضِهم «أوْ كلما عَهِدوا عهداً» [البقرة: ١٠٠] بسكونِ الواو[٢].

/ ومُطْلَقِ الجمعِ كالواوِ، نحوُ: ﴿لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ [طه: ٤٤]، ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا﴾ [طه: ١١٣]. ٢/١٧٧

والتقريب، ذكره الحريريُّ[٣]، وأبو البقاء[٤]، وجَعَل منه: ﴿وَمَآ أَمْرُ ٱلسَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ ٱلْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾ [النحل: ٧٧]. ورُدَّ: بأنَّ التقريبَ مستفادٌ من غيرِها.

ومعنى «إلاَّ» في الاستثناء ومعنى «إلى»، وهاتان يُنْصَبُ المضارعُ بعدهما بـ«أنْ» مضمرة، وخُرّج عليهما[٥]: ﴿لَّا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُواْ لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [البقرة: ٢٣٦] فقيل: إنه منصوبٌ لا مجزومٌ

---

(١) وهو التخريج الذي اختاره الفراء في معاني القرآن ٢/٣٩٣.

(٢) قرأ بها أبو السَّمَّال –مع كسر الهاء من غير ألف في الفعل من الثلاثي– «أوْ كلما عَهِدوا عهداً» وهي قراءة شاذة، مختصر ابن خالويه ٨، المحتسب ١/٩٩، الكامل ١٦٢/ب.

(٣) انظر: المغني ١/٦٧.

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب ١/٤٢٣، ٤٢٤.

(٥) انظر: الكشاف ١/٣٧٤، والدر المصون ٢/٤٨٧.

بالعطفِ على «تمسُّوهُنَّ»؛ لئلا يصيرَ المعنى: لا جُناح عليكم فيما يتعلق بمُهورِ النساءِ إنْ طَلَّقتموهن في مُدَّةِ انتفاءِ أحد هذَيْن الأمرَيْن، مع أنه إذا انتفى الفَرْضُ دونَ المسيسِ لَزِمَ مَهْرُ المِثْلِ، وإذا انتفى المَسيسُ دونَ الفَرْض لَزِمَ نِصْفُ المُسَمَّى، فكيف يَصِحُّ رَفْعُ الجُناح عند انتفاءِ أحدِ الأمرَيْن؟ ولأنَّ المطلقاتِ المفروضَ لهنَّ قد ذُكِرْن ثانياً بقوله: ﴿وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ﴾ الآيةَ [البقرة: ٢٣٧]، وتُرِكَ ذِكْرُ المَمْسوساتِ لِما تقدَّم من المفهوم، ولو كان «تفرضوا» مجزوماً لكانت الممسوساتُ والمفروضُ لهن مُسْتَوِياتٍ في الذِّكْر. وإذا قُدِّرت «أو» بمعنى «إلا» خَرَجَتِ المفروضُ لهنَّ عن مشاركةِ الممسوسات في الذِّكْر، وكذا إذا قُدِّرَتْ بمعنى «إلى»، ويكون غايةً لنفي الجُناحِ لا لنفي المسيس.

وأجاب ابنُ الحاجبِ[١] عن الأولِ بمنع كَوْنِ المعنى: مُدَّةَ انتفاءِ أحدهما بل مدةَ لم يكنْ واحدٌ منهما، وذلك بنَفْيِهما جميعاً؛ لأنه نكرةٌ في سياقِ النفي الصريح. وأجاب بعضُهم عن الثاني: بأنَّ ذِكْرَ المَفْروضِ لهنَّ إنما كان لتعيُّنِ النصفِ لهنَّ، لا لبيانِ أنَّ لهنَّ شيئاً في الجملة. ومِمَّا خُرِّج على هذا المعنى قراءةُ أُبَيٍّ[٢] «تقاتلونهم أو يسلموا» [الفتح: ١٦].

* * *

---

(١) الأمالي له ١/ ١٣٨.

(٢) أي: بحذف النون، وهي قراءة شاذة، البحر ٨/ ٩٤، الدر المصون ٩/ ٧١٣ والقراءة المتواترة ﴿تُقَٰتِلُونَهُمۡ أَوۡ يُسۡلِمُونَۖ﴾ بإثبات النون.

١٧٨/٢

/ تنبيهات

الأول: لم يَذْكُر المتقدمون لـ«أو» هذه المعانيَ، بل قالوا: هي لأحد الشيئين أو الأشياءِ. قال ابن هشام(١): «وهو التحقيق، والمعاني المذكورةُ مستفادةٌ من القرائنِ».

الثاني: قال أبو البقاء(٢): «أو» في النهي نقيضةُ «أو» في الإباحة، فيجبُ اجتنابُ الأمرَيْن كقولِه: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٢٤] فلا يجوزُ فِعْلُ أحدِهما، فلو جُمِعَ بينهما كان فِعْلاً للمَنْهِيِّ عنه مرتين؛ لأنَّ كلَّ واحد منهما أحدُهما».

وقال غيرُه(٣): «أو» في مثل هذا بمعنى الواوِ تُفيدُ الجمعَ.

وقال الخطيبي(٤): «الأَوْلى أنها على بابها، وإنما جاء التعميمُ فيها من النهيِ الذي فيه معنى النفي، والنكرةُ في سياقِ النفي تَعُمُّ؛ لأنَّ المعنى قبل النهيِ: تطيع آثماً أو كفوراً أي: واحداً / منهما، فإذا جاء النَّهْيُ وَرَدَ على ما كان ثابتاً فالمعنى: لا تُطِعْ واحداً منهما، فالتعميمُ فيهما مِنْ جهةِ النهي، وهي على بابِها».

[١٧٧]

---

(١) المغني ١/ ٦٧.

(٢) التبيان له ٢/ ١٢٦١.

(٣) هو الزركشي في البرهان ٤/ ١٩٠.

(٤) محمد بن مظفر، شمس الدين المعروف بابن الخَلْخالي اللغوي المنطقي (ت: نحو ٧٤٥هـ)، من مؤلفاته: «شرح المفتاح»، «شرح تلخيص المفتاح». انظر: الدرر الكامنة ٥/ ٢٩، بغية الوعاة ١/ ٢٤٧. وانظر قوله في البرهان ٤/ ١٩٠.

الثالث[١]: لكَوْنِ مَبْناها على عدمِ التشريكِ عاد الضميرُ إلى مُفْرَدَيْها[٢] بالإفرادِ بخلافِ الواوِ. وأمَّا قولُه تعالى: ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ [النساء: ١٣٥] فقيل: إنها بمعنى الواو. وقيل: المعنى: إنْ يكنِ الخصمان غنيَّين أو فقيرَيْن[٣].

* * *

فائدة

أخرج ابنُ أبي حاتم[٤] عن ابن عباسٍ قال: «كلُّ شيءٍ في القرآن

(١) انظر: البرهان ٤ / ١٩٠.

(٢) س، ح: «مفردها»، والمثبت هو الصواب، وكذا في البرهان.

(٣) انظر الأقوال في تخريج الآية في: الدر المصون ٤ / ١١٥.

(٤) في تفسيره (١ / ٣٣٩)، سورة البقرة، برقم ١٧٨٦، نحوه، وفي سورة المائدة آية ٨٩ (٤ / ١١٩٤)، ح ٦٧٣٠ نحوه، وفي رقم ٦٧٣١ مثله، مداره على ليث بن أبي سليم، وقد تُرك حديثه لاختلاطه وعدم تميز حديثه قبل الاختلاط من بعده كما تقدم، وهو عند ابن جرير أيضا في تفسيره (٤ / ٧٥) برقم ٣٣٨٥، (٢ / ٢ / ٢٣٧)، وقال ابن أبي حاتم: «وروي عن عكرمة ومجاهد وعطاء والحسن وسعيد بن جبير والضحاك ومقاتل بن حيان نحو ذلك» وأشار البيهقي في سننه (١٠ / ٦٠) ك: الأيمان، ب: التخيير بين الإطعام والكسوة والعتق...، إلى رواية ليث بن أبي سليم وقد رواه ابن جرير في المصدر السابق (٤ / ٧٤-٧٦) برقم ١٣٧٨ (٢ / ٢ / ٢٣٦- ٢٣٧) ٣٣٨٦، من قول مجاهد وعطاء وعمرو بن دينار وعكرمة، وبعض الطرق صحيحة وفي بعضها ليث بن أبي سليم المذكور قبل، فيتقوى الأثر من طريقه أيضاً.

« أو، أو »[1] فهو مُخَيَّرٌ فإذا كان « فمن لم يجد » فهو الأولُ فالأولُ ».

وأخرج البيهقيُّ في « سُننه »[2] عن ابن جُرَيْج قال: « كلُّ شيءٍ في القرآن فيه « أو » فللتخيير، إلا قولَه: ﴿أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوۡ يُصَلَّبُوٓاْ﴾ [المائدة: ٣٣] ليس بمُخَيَّرٍ فيها ». قال الشافعي[3]: « وبهذا أقول ».

* * *

(١) سقطت « أو » الثانية من (ح).

(٢) (٥/ ١٨٥) ك: الحج، ب: هل لمن أصاب الصيد أن يفديه بغير النعم، لكنّ الطرف الأول -« كل شيء في القرآن: أو، أو، له أيَّهُ شاء »- ليس من قول ابن جريج -كما قال المصنف- وإنما يرويه هو عن عمرو بن دينار، إلا الطرف الأخير أي: -الاستثناء- فهو من كلامه. رجاله ثقات غير أن ابن جريج مُدلّس وقد عنعنه عن عمرو بن دينار، والله أعلم.

(٣) أحكام القرآن له / ٣٣٣.

٢/ ١٧٩

/ أَوْلى

في قوله تعالى: ﴿أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ﴾ [القيامة: ٣٥]، وفي قوله: ﴿فَأَوْلَىٰ لَهُمْ﴾ [محمد: ٢٠]، قال في الصحاح(١): «قولُهم «أَوْلى لك» كلمةُ تهدُّدٍ ووعيد». قال الشاعر(٢):

فأَوْلَى لَهُ ثم أَوْلَى لَهُ

قال الأَصْمعيُّ(٣): «معناه قارَبَه ما يُهْلِكُه أي: نَزَلَ به». قال الجوهريُّ(٤): «ولم يَقُلْ أحدٌ فيها أحسنَ ممَّا قال الأصمعيُّ». وقال قوم: هو اسمُ فعلٍ مبنيٌّ ومعناه: وَلِيَكَ شَرٌّ بعد شَرٍّ، و«لك» تبيينٌ. وقيل: هو علمٌ للوعيدِ غيرُ مصروفٍ؛ ولذا لم يُنَوَّنْ، وأنَّ محلَّه رفعٌ على الابتداءِ، و«لك» الخبرُ، وزنُه على هذا فُعْلى، والألفُ للإلحاق. وقيل: أفْعَلُ. وقيل: معناه الويلُ لك، وأنه مقلوبٌ منه، والأصلُ أَوْيَل، فأُخِّر حرفُ العلة، ومنه قولُ الخنساء(٥):

هَمَمْتُ بنفسيَ بعضَ الهُموْ ... مِ فأَوْلى لنفسيَ أَوْلى لها

---

(١) الصحاح (ولي) ٦/ ٢٥٣٠.

(٢) لم أهتد إلى قائله وتمامه، وفي الصحاح «ولي»:

فأولى ثم أولى ثم أولى ... وهل للدَّرِّ يُحْلَبُ مِنْ مَرَدٍّ

وهذه الرواية تختلف عن رواية السيوطي.

(٣) عبدالملك بن قُرَيْب بن عبدالملك، أبو سعيد الباهلي البصري اللغوي الأديب (ت: ٢١٦هـ) من مؤلفاته: «غريب القرآن»، «الأضداد». انظر: إنباه الرواة ٢/ ١٩٧، بغية الوعاة ٢/ ١١٢.

(٤) الصحاح «ولي» ٦/ ٢٥٣٠.

(٥) ديوان الخنساء ٨٤.

وقيل: معناه الذَّمُّ لك أَوْلى مِنْ تركِه، فحُذِفَ المبتدأُ لكثرة دَوَرانِه في الكلام. وقيل: المعنى أنت أَوْلى وأَجْدَرُ بهذا العذابِ. وقال ثعلبٌ[1]: «أَوْلَى لك في كلامِ العربِ معناه مقارَبَةُ الهلاكِ، كأنه يقولُ: قد وَلِيْتَ الهلاك، قد دانَيْتَ الهلاك. وأصلُه من الوَلْيِ وهو القُرْبُ، ومنه: ﴿قَاتِلُوا۟ ٱلَّذِينَ يَلُونَكُم﴾ [التوبة: ١٢٣] أي: يَقْرُبُون منكم. وقال النحاس[2]: «العرب تقول: أَوْلى لك أي: كِدْتَ تَهْلَكُ»، وكأنَّ تقديرَه: أَوْلَى لك الهَلَكَةُ.

* * *

(١) ورد القول في الصاحبي ١٨١، والتاج (ولي) ٢٠/ ٣١٤.

(٢) إعراب القرآن له ٥/ ٩٣.

٢/ ١٨٠

/ إِي[١]

بالكسرِ والسكونِ حرفُ جوابٍ بمعنى نعم، فتكونُ لتصديقِ المُخْبِرِ، ولإعلامِ المُسْتَخْبِرِ، ولوَعْدِ الطالبِ. قال النحاة[٢]: «ولا تقعُ إلا قبل القَسَم». قال ابنُ الحاجب[٣]: «وإلا بعد الاستفهام، نحوُ: ﴿وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي﴾ [يونس: ٥٣].

* * *

أيّ[٤]

بالفتح والتشديدِ على أوجُهٍ: الأول: أَنْ تكونَ شرطيةً: ﴿أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ﴾ [القصص: ٢٨]، ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠].

الثاني: استفهاميةً، نحوُ: ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِ إِيمَانًا﴾ [التوبة: ١٢٤]،

---

(١) انظر: المغني ١/ ٧٦.

(٢) انظر: رصف المباني ٢١٤.

(٣) لم يُثْبِتْ في شرحه على «المفصَّل» استعمالها إلا مع القسم. انظر: ٢/ ٢٢٣، والنص في المغني ١/ ٧٦.

(٤) انظر: المغني ١/ ٧٧.

وإنما يُسْأَلُ بها عمَّا يُمَيِّزُ أحدَ المتشاركيْنِ في أَمْرٍ يَعُمُّهما، نحوُ: ﴿أَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا﴾ [مريم: ٧٣] أي: أنحن أم أصحاب محمد؟

الثالث: موصولةً، نحوُ: ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩] وهي في الأوجه الثلاثةِ مُعْرَبةٌ، وتُبْنى في الوجه الثالث على الضمِّ إذا حُذِفَ عائدُها وأُضيفت، كالآية المذكورة، وأَعْرَبها الأخفشُ[١] في هذه الحالة أيضاً، وخَرَّج عليه قراءةَ بعضهم بالنصب[٢]. وأوَّلَ قراءةَ الضَّمِّ على الحكاية، وأوَّلَها غيرُه[٣] على التعليق للفعل، وأوَّلها الزمخشريُّ[٤] على أنها خبرُ مبتدأ محذوفٍ، وتقديرُ الكلامِ: لننزِعَنَّ بعضَ كلِّ شيعةٍ، فكأنه قيل: مَنْ هذا البعض؟ فقيل[٥]: هو الذي [هو][٦] أشدُّ، ثم حُذِفَ المبتدآن المكتنفان لـ «أيّ».

---

(١) وهو مذهب الخليل. انظر: الكتاب ٢/ ٣٩٨، وشرح التسهيل ١/ ٢٠٨ وما ذكره من حالة بنائها هو مذهب سيبويه.

(٢) وهي قراءة شاذة قرأ بها طلحة بن مصرف ومعاذ الهراء. انظر: مختصر ابن خالويه ٨٦، والكشاف ٣/ ٣٤.

(٣) وهو مذهب يونس: انظر: الكتاب ٢/ ٤٠٠، وشرح التسهيل ١/ ٢٠٨، والمغني ١/ ٧٧.

(٤) الكشاف ٣/ ٣٤.

(٥) في الكشاف: «أيهم أشد عتياً»، ولم يذكر تمام التقدير.

(٦) سقطت «هو» الثانية من: أ، س، ح.

/ وزعم ابنُ الطَّراوَة[1] أنها في الآيةِ مقطوعةٌ عن الإضافةِ مبنيةٌ، وأنَّ ٢/١٨١ «هم أشدّ» مبتدأٌ وخبرٌ. ورُدَّ برسم الضمير متصلاً بـ «أيّ»، وبالإجماعِ على إعرابها إذا لم تُضَفْ.

الرابع: أَنْ تكونَ وُصْلَةً إلى نداءِ ما فيه «أل»، نحوُ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ﴾ [البقرة: ٢١]، ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ﴾ [الأنفال: ٦٤].

* * *

(١) سليمان بن محمد بن عبدالله، أبو الحسين المالَقي النحوي الأديب صاحب الآراء المتفردة في النحو (ت: ٥٢٨هـ)، من مؤلفاته: «الترشيح في النحو»، «المقدمات على كتاب سيبويه». انظر: إنباه الرواة ٤/١١٣، بغية الوعاة ١/٦٠٢. وانظر قوله في: المغني ١/٧٨.

إيَّا

زعم الزجَّاج(١) أنه اسمٌ ظاهرٌ، والجمهورُ ضميرٌ. ثم اختلفوا فيه على أقوال: أحدها(٢): أنه كلَّه ضميرٌ، هو وما اتَّصل به. والثاني(٣): أنه وحدَه ضميرٌ، وما بعده اسمٌ مضافٌ له يُفَسِّرُ ما يُراد به مِنْ تكلُّمٍ وغَيْبَةٍ وخِطابٍ، نحوُ: ﴿فَإِيَّىَ فَٱرْهَبُونِ﴾ [النحل: ٥١]، ﴿بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ﴾ [الأنعام: ٤١]، ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]. والثالث(٤): أنه وحدَه ضميرٌ وما بعده حروفٌ تُفسِّر المرادَ. والرابع(٥) أنه عمادٌ، وما بعده هو الضميرُ. وقد غَلِط مَنْ زَعَمَ أنه مشتقٌّ(٦).

---

(١) مذهبه في معاني القرآن (١/ ٤٨) أن «إيَّا» ضمير نصب مفعول به مضاف إلى سائر المضمرات.

(٢) وهو مذهب الكوفيين غيرَ الفراء. انظر: الارتشاف ٢/ ٩٣٠، والإنصاف ٢/ ٦٩٥، واللسان «أيا».

(٣) وهو مذهب الخليل والأخفش والمازني: انظر: التسهيل ٢٦، وشرح التسهيل ١/ ١٤٥، والمساعد ١/ ١٠٢.

(٤) وهو مذهب سيبويه. انظر: الكتاب ٢/ ٣٥٦.

(٥) وهو مذهب الفراء. انظر: الارتشاف ٢/ ٩٣٠.

(٦) وهو مذهب أبي عبيدة. انظر: الجنى الداني ٥٣٨، والهمع ١/ ٢٠٦.

وفيه سبعُ لغاتٍ قُرِئ[1] بها: تشديدُ الياءِ، وتخفيفُها مع الهمزة[2]، وإبدالُها هاءً مكسورةً ومفتوحةً، هذه ثمانيةٌ يَسْقُطُ منها فتحُ الهاءِ مع التشديدِ.

* * *

(١) وقفنا منها على خمس: «إِيَّاك» بكسر الهمزة وتشديد الياء وهي القراءة المتواترة، و«أَيَّاك» قراءة الفضل الرقاشي، و«إِيَاك» بالتخفيف قراءة عمرو بن فائد، و«هِيَّاك»، و«هَيَّاك» كلاهما قراءة أبي السوار الغنوي، وهي قراءات شاذة. انظر: مختصر ابن خالويه ١، المحتسب ١/ ٣٩، البحر ١/ ٢٣، والهمع ١/ ٢٠٦.

(٢) والهمزة مكسورة ومفتوحة.

أيَّان

اسمُ استفهامٍ، وإنما يُسْتفهم به عن الزمانِ المستقبلِ، كما جَزَمَ به ابنُ مالك(١) وأبو حيان(٢)، ولم يذكرا فيه خِلافاً، وذكر صاحبُ «إيضاح المعاني»(٣) مجيئَها للماضي.

/ وقال السَّكَّاكيُّ(٤): «لا يُستعمل إلا في مواضعِ التفخيمِ، نحوُ: ﴿أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا﴾ [الأعراف: ١٨٧]، ﴿أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ﴾ [الذاريات: ١٢]. ٢/١٨٢

والمشهورُ عند النحاةِ أنها كـ«متى» تُستعمل في التفخيم وغيرِه. وقال بالأولِ من النحاةِ عليُّ بن عيسى الرَّبَعيُّ(٥)، وتبعه صاحب «البسيط»(٦)،

(١) شرح التسهيل ٤/٧١.

(٢) الارتشاف ٤/١٨٦٥.

(٣) وهو القَزْويني: محمد بن عبدالرحمن بن عمر، أبو المعالي جلال الدين الأديب الشافعي (ت: ٧٣٩هـ)، من مؤلفاته «تلخيص المفتاح»، و«الإيضاح» الذي جعله كالشرح للتلخيص. انظر: بغية الوعاة ١/١٥٦، البدر الطالع ٢/١٨٣، وانظر قوله في الإيضاح ٣/٦٧ قال: «إذا قيل أيان جئت؟ قيل: يوم الجمعة».

(٤) مفتاح العلوم ٣١٣.

(٥) وهو: ابن الفَرَج، أبو الحسن الشِّيرازي النَّحْوي (ت: ٤٢٠هـ)، من مؤلفاته: «البديع»، «شرح الإيضاح» للفارسي. انظر: وفيات الأعيان ٣/٣٣٦، بغية الوعاة ٢/١٨١ ونقل عنه هذا القزويني في الإيضاح ٣/٦٧.

(٦) ليس في القدر المطبوع من «البسيط» لابن العلج. وهناك البسيط في التفسير للواحدي مخطوط بالجامعة الإسلامية ولم نقف على الجزء الثالث الذي فيه سورة الأعراف.

فقال: «إنما تستعمل في الاستفهام عن الشيءِ المُعَظَّم أمرُه». وفي «الكشاف»[1]: «قيل: إنها مشتقةٌ من أيّ، فَعْلانَ منه؛ لأنَّ معناه: أيَّ وقتٍ وأيَّ فِعْلٍ، مِنْ أَوَيْتُ إليه؛ لأنَّ البعضَ آوٍ إلى الكلِّ ومُتساندٌ له»، وهو بعيدٌ. وقيل: أصلُه: أيُّ آنٍ. وقيل أيُّ أوانٍ، حُذفت الهمزةُ من «أوان»، والياءُ الثانيةُ مِنْ أيّ، وقُلبَتِ الواوُ / ياءً، وأُدْغِمَتِ الياءُ الساكنةُ فيها. [١٧٨] وقُرِئَ بكسرِ هَمْزَتِها[2].

* * *

أين

اسمُ استفهامٍ عن المكانِ، نحوُ: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾ [التكوير: ٢٦] ويَرِدُ شرطاً عامًّا في الأمكنة، و«أينما» أعمُّ منها، نحوُ: ﴿أَيْنَمَا يُوَجِّهْهُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ﴾ [النحل: ٧٦].

* * *

(١) الكشاف ٢/١٨٣.

(٢) قرأ بها السُّلمي، وهي قراءة شاذة ذكرها في المحتسب ١/٢٦٨.

الباء المفردة[1]

حرفُ جرٍّ له معانٍ: أشهرُها: الإلصاقُ، ولم يذكر لها سيبويهِ[2] غيرَه.

وقيل: إنه لا يفارِقُها. قال في «شرح اللُّبِّ»[3]: وهو تعلُّقُ أحدِ المعنيين بالآخر، ثم قد يكونُ حقيقةً، نحوُ: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ﴾ [المائدة: ٦] أي: ألصِقوا المسحَ برؤوسِكم. / ﴿فَٱمۡسَحُواْ بِوُجُوهِكُمۡ وَأَيۡدِيكُم مِّنۡهُۚ﴾ ٢/١٨٣ [المائدة: ٦]، وقد يكونُ مجازاً، نحوُ: ﴿وَإِذَا مَرُّواْ بِهِمۡ﴾ [المطففين: ٣٠] أي: بمكانٍ يَقْرُبون منه.

الثاني: التعديةُ كالهمزة، نحوُ: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمۡ﴾ [البقرة: ١٧]، ﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمۡعِهِمۡ﴾ [البقرة: ٢٠] أي: أَذْهَبَه كما قال: ﴿لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ﴾ [الأحزاب: ٣٣].

وزعم المبرِّدُ[4] والسُّهَيْليُّ[5] أنَّ بين تعديةِ الباءِ والهمزةِ فرقاً، وأنك إذا قلت: ذهبتُ بزيدٍ كنتَ مصاحباً له في الذهاب، ورُدَّ[6] بالآية.

---

(١) انظر: المغني ١/١٠١.

(٢) الكتاب ٤/٢١٧.

(٣) لكل من البيضاوي والفاضل الإسفراييني: محمد بن محمد بن أحمد تاج الدين «لب الألباب في علم الإعراب» وعليهما شروح. انظر: كشف الظنون ٢/١٥٤٥-١٥٤٦.

(٤) انظر: المغني ١/١٠٢، ولم أقف عليه في كتبه.

(٥) الروض الأنف ٢/١٨٨.

(٦) الذي رَدَّ عليهما هو ابن هشام في المغني ١/١٠٢.

الثالث: الاستعانةُ، هي الداخلةُ على آلة الفعل كباءِ البسملة[1].

الرابع: السببيةُ، وهي التي تَدْخُلُ على سبب الفعل، نحوُ: ﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنبِهِۦ﴾ [العنكبوت: ٤٠]، ﴿ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ﴾ [البقرة: ٥٤]، ويُعَبَّر عنها أيضاً بالتعليل.

الخامس: المصاحبةُ كـ«مع»، نحوُ: ﴿ٱهْبِطْ بِسَلَٰمٍ﴾ [هود: ٤٨]، ﴿جَآءَكُمُ ٱلرَّسُولُ بِٱلْحَقِّ﴾ [النساء: ١٧٠]، ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ [الحجر: ٩٨].

السادس: الظرفيةُ كـ«في» زماناً ومكاناً، نحوُ: ﴿نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾ [القمر: ٣٤]، ﴿نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ﴾ [آل عمران: ١٢٣].

السابع: الاستعلاءُ كـ«على»، نحوُ: ﴿مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ﴾ [آل عمران: ٧٥] أي: عليه بدليل ﴿إِلَّا كَمَآ أَمِنتُكُمْ عَلَىٰٓ أَخِيهِ﴾ [يوسف: ٦٤].

الثامن: المجاوزةُ كـ«عن»، نحوُ: ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٩] أي: عنه بدليل / ﴿يَسْـَٔلُونَ عَنْ أَنۢبَآئِكُمْ﴾ [الأحزاب: ٢٠] ثم قيل: تختصُّ بالسؤال. وقيل: لا، نحوُ: ﴿نُورُهُمْ يَسْعَىٰ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَٰنِهِم﴾ [التحريم: ٨] أي: وعن أيمانهم ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ﴾ [الفرقان: ٢٥] أي: عنه. ٢/١٨٤

التاسع: التبعيضُ كـ«مِنْ»، نحوُ: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦] أي: منها.

العاشر: الغايةُ كـ«إلى»، نحوُ: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِىٓ﴾ [يوسف: ١٠٠] أي: إليَّ.

الحادي عشر: المقابلة وهي الداخلةُ على الأعواضِ، نحوُ: ﴿ٱدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٣٢]، وإنما لم نُقدِّرْها باءَ السببيةِ

---

[1] (١) يَرِد استعمال مصطلح «آلة» عند النحاة في باء الاستعانة، وإجراؤه على اسم الله فيه نظر.

كما قال المعتزلةُ(١)؛ لأنَّ المُعْطِيَ بعوَضٍ قد يُعْطي مجاناً، وأمَّا المُسَبَّبُ فلا يوجدُ بدون السبب.

الثاني عشر: التوكيد، وهي الزائدة، فتُزاد في الفاعلِ وجوباً في نَحْوِ: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨] وجوازاً غالباً في نحوِ: ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩] فإن الاسم الكريمَ فاعلٌ، و«شهيداً» نصبٌ على الحالِ أو التمييزِ، والباءُ زائدةٌ، ودخلَتْ لتأكيد الاتصالِ، لأنَّ الاسمَ في قوله: «كفى بالله» متصلٌ بالفعل اتصالَ الفاعل.

قال ابن الشَّجَريِّ(٢): «وفُعِل ذلك إيذاناً بأنَّ الكفاية من الله ليست كالكفاية مِنْ غيرِه في عِظَمِ المَنْزِلةِ فضُوعف لفظُها لتضاعُفِ معناها».

وقال الزجَّاج(٣): «دخلَتْ لتَضَمُّنِ «كفى» معنى اكتفِ».

قال ابن هشام(٤): «وهو من الحُسْن بمكان». وقيل: الفاعلُ مقدرٌ، والتقديرُ: كفى الاكتفاءُ بالله، فحُذف المصدرُ، وبقي معمولُه دالاً عليه.

/ ولا تُزاد في فاعلِ «كفى» بمعنى «وقى»، نحوُ: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٣٧]، ﴿وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ﴾ [الأحزاب: ٢٥]. ٢/١٨٥

---

(١) قال صاحب الكشاف ٢/١٠٦ «بسبب أعمالكم لا بالتفضل كما تقول المبطلة».

(٢) هبة الله بن علي بن محمد، أبو السعادات الحسني اللغوي الأديب (ت: ٥٤٢هـ)، من كتبه «الحماسة»، «شرح اللُّمَع لابن جني». انظر: إنباه الرواة ٣/٣٥٦، وفيات الأعيان ٦/٤٥. وانظر: قوله في أماليه ١/٣١٠.

(٣) معاني القرآن ٢/٥٧.

(٤) المغني ١/١٠٦.

وفي المفعول، نحوُ: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]، ﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ﴾ [مريم: ٢٥]، ﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ﴾ [الحج ١٥]، ﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ﴾ [الحج: ٢٥].

وفي المبتدأ، نحوُ: ﴿بِأَييِّكُمُ الْمَفْتُونُ﴾ [القلم: ٦] أي: أيُّكم. وقيل: هي ظرفية أي: في أيِّ طائفةٍ منكم.

وفي اسم «ليس» في قراءةِ بعضِهم[1]: «ليس البرَّ بأن تولوا» بنصب البرِ [البقرة: ١٧٧]، وفي الخبر المنفي، نحوُ: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ﴾ [البقرة: ٧٤] قيل: والموجَب، وخُرِّج عليه ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾ [يونس: ٢٧]. وفي التوكيد، وجُعِل منه ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

* * *

فائدة

اختُلِفَ[2] في الباء من قوله: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦] فقيل: للإلصاق، وقيل للتبعيض، وقيل: زائدة، وقيل: للاستعانة، وإِنَّ في الكلام حذفاً وقلباً، فإنَّ «مَسَحَ» يتعدى الى المُزالِ عنه بنفسه، والى المزيل بالباء، فالأصل: امسحوا رؤوسكم بالماء.

---

(١) قراءة أبي وابن مسعود كما في المحتسب ١/ ١١٧، وهي قراءة شاذة.

(٢) انظر: الدر المصون ٤/ ٢٠٩.

بل[1]

[١٧٩] حرفُ إضرابٍ إذا تلاها جملةٌ. ثم تارة يكون معنى الإضراب / الإبطال لِمَا قبلها، نحوُ: ﴿ وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ / وَلَدًاۗ سُبْحَٰنَهُۥۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴾ ٢/١٨٦ [الأنبياء: ٢٦] أي: بل هم عبادٌ، ﴿ أَمْ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةٌۢۚ بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ ﴾ [المؤمنون: ٧٠]، وتارةً يكون معناه الانتقالَ من غرضٍ إلى آخرَ، نحوُ: ﴿ وَلَدَيْنَا كِتَٰبٌ يَنطِقُ بِٱلْحَقِّۚ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ * بَلْ قُلُوبُهُمْ فِى غَمْرَةٍ مِّنْ هَٰذَا ﴾ [المؤمنون: ٦٢، ٦٣] فما قبل «بل» فيه على حاله، وكذا: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ * وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ * بَلْ تُؤْثِرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ﴾ [الأعلى: ١٤-١٦].

وذكر ابنُ مالكٍ في «شرح كافيته»[2] أنها لا تقعُ في القرآنِ إلا على هذا الوجه، ووهَّمه ابن هشام[3] وسَبَقَ ابنَ مالكٍ إلى ذلك صاحبُ «البسيط»[4]، ووافقه ابن الحاجب فقال في «شرح المفصَّل»[5]: «إبطالُ الأول وإثباته للثاني، إن كان في الإثبات من باب الغَلَط فلا يقعُ مثلُه في القرآنِ» انتهى.

أمَّا إذا تَلاها مفردٌ فهي حرفُ عطفٍ، ولم تَقَعْ في القرآن كذلك.

(١) انظر: المغني ١/١١٢.
(٢) شرح الكافية الشافية ٢/١٢٣٣.
(٣) المغني ١/١١٢.
(٤) لم يرد هذا القول في القدر المطبوع من البسيط لابن العلج.
(٥) شرح المفصل له ٢/٢١٤ بعبارة قريبة.

بلى

حرفٌ أصليُّ الألفِ. وقيل الأصل «بل»، والألفُ زائدةٌ. وقيل: هي للتأنيث بدليل إمالتِها، ولها موضعان(1):

أحدُهما: أنْ تكونَ ردًّا لنفيٍ يقعُ قبلها، نحو: ﴿مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوٓءٍۭ بَلَىٰٓ﴾ [النحل: ٢٨] أي: عَمِلْتُم السوءَ. ﴿لَا يَبْعَثُ ٱللَّهُ مَن يَمُوتُۚ بَلَىٰ﴾ [النحل: ٣٨] أي: يبعثهم، ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبْعَثُواْۚ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتُبْعَثُنَّ﴾ [التغابن: ٧]، ﴿قَالُواْ لَيْسَ عَلَيْنَا فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ سَبِيلٌ﴾، ثم قال: ﴿بَلَىٰۚ﴾ [آل عمران: ٧٥، ٧٦] أي: عليهم سبيل، ﴿وَقَالُواْ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن / كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰۗ﴾ ثم قال: ﴿بَلَىٰۚ﴾ [البقرة: ١١١، ١١٢] أي: يَدْخُلُها غيرُهم، ﴿وَقَالُواْ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةًۚ﴾، ثم قال: ﴿بَلَىٰۚ﴾ [البقرة: ٨٠، ٨١] أي: تَمَسُّهم ويَخْلُدون فيها. ١٨٧/٢

الثاني: أن تقعَ جواباً لاستفهامٍ دخل على نفيٍ فتُفيدَ إبطالَه، سواءً كان الاستفهامُ حقيقياً، نحوُ: أليس زيد بقائم؟ فتقول: بلى، أو توبيخياً، نحوُ: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُمۚ بَلَىٰ﴾ [الزخرف: ٨٠]، ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ۞ بَلَىٰ﴾ [القيامة: ٣، ٤]، أو تقريريًّا، نحوُ: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْۖ قَالُواْ بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢]. قال ابنُ عباسٍ(2) وغيرُه: «لو

---

(١) انظر: المغني ١/١١٣، البرهان ٤/٢٢٩.

(٢) أورده المالقي في رصف المباني /٤٢٦ والسمين الحلبيّ في كتابه «الدّر المصون» (٥/٥١٢) وتعقبه بقوله: «وفيه نظر إن صحّ عنه» قلت: لم نقف عليه مسنداً حتى يحكم عليه، والله أعلم. وانظر: المغني لابن هشام (١/١١٣).

قالوا نعم كفروا». ووجهُه أنَّ «نعم» تصديق للمخبِرِ بنفيٍ أو إيجابٍ، فكأنَّهم قالوا: لَسْتَ ربنا، بخلاف «بلى»، فإنها لإبطالِ النفي. فالتقدير: أنت ربُّنا.

ونازع في ذلك السُّهَيْليُّ[1] وغيرُه: «بأنَّ الاستفهامَ التقريريَّ خبرٌ موجَبٌ، ولذلك امتنع سيبويه[2] مِنْ جَعْلِ «أم» متصلةً في قوله: ﴿ أَفَلَا تُبْصِرُونَ * أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ ﴾ [الزخرف: ٥١، ٥٢]؛ لأنها لا تقعُ بعد الإيجابِ. وإذا ثَبَتَ أنه إيجابٌ فـ«نعم» بعد الإيجابِ تصديقٌ له» انتهى.

قال ابنُ هشامٍ[3]: «ويُشْكِلُ عليهم أنَّ «بلى» لا يُجاب بها الإيجابُ اتفاقاً».

* * *

بئس

فعلٌ لإنشاءِ الذمِّ لا يتصرَّف.

* * *

(١) أمالي السهيلي ٤٦.

(٢) الكتاب ٣/١٧٣.

(٣) المغني ١/١١٤.

بين

قال الراغب[1]: «موضوع للخَلَل بين الشيئَيْن ووسَطِهما، قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا زَرْعًا﴾ [الكهف: ٣٢]، وتارةً تُستعمل ظرفاً، وتارة اسماً. فمن الظرف: ﴿لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ / وَرَسُولِهِ﴾ [الحجرات: ١]، ﴿فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةً﴾ [المجادلة: ١٢]، ﴿فَاحْكُم بَيْنَنَا بِالْحَقِّ﴾ [صٓ: ٢٢]. ولا تُستعمل إلا فيما له مَسافةٌ، نحوُ: بين البُلْدانِ، أو له عَدَدٌ ما: اثنان فصاعداً، نحوُ: بين الرجلَيْن، وبين القومِ، ولا يُضاف إلى ما يقتضي معنى الوَحْدةِ إلا إذا كُرِّر، نحو: ﴿وَمِن بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ﴾ [فصلت: ٥]، ﴿فَاجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا﴾ [طه: ٥٨].

وقُرِئ[2] قولُه تعالى: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤] بالنصبِ على أنه ظرفٌ، وبالرفعِ على أنه اسمُ مصدرٍ بمعنى الوَصْلِ، ويَحْتَمِلُ الأمرَيْن قولُه تعالى: ﴿ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾ [الأنفال: ١]، وقولُه: ﴿فَلَمَّا بَلَغَا مَجْمَعَ بَيْنِهِمَا﴾ [الكهف: ٦١] أي: فراقِهما.

* * *

(١) المفردات ١٥٦.

(٢) قرأ نافع وأبو جعفر والكسائي وحفص بنصب النون، وقرأ الباقون برفعها. انظر: الإقناع ٢/ ٦٤١، النشر ٢/ ٢٦٠.

التاء[1]

حرفُ جرٍّ معناه القَسَمُ يختصُّ بالتعجب، وباسمِ اللهِ تعالى. قال في «الكشاف»[2] في قوله: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصۡنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧] «الباءُ أصلُ أحرفِ القَسَم، والواوُ بدلٌ منها، والتاءُ بدلٌ من الواو. وفيها زيادةُ معنى التعجبِ، كأنه تَعَجَّبَ مِنْ تَسَهُّلِ الكيدِ على يدَيْه وتَأتِّيه مع عُتُوِّ نُمْروذَ[3] وقَهْرِه» انتهى.

* * *

تبارك

فِعلٌ لا يُسْتَعْمَلُ إلا بلفظِ الماضي، ولا يُسْتعمل إلا لله.

* * *

(١) انظر: المغني ١/١١٥.

(٢) الكشاف ٣/١٢٢.

(٣) ابن كوش بن كنعان، كان ملكاً على سواد العراق أربعمئة عام. انظر: التعريف والإعلام ٣٠-٣١، صلة الجمع ١/٢٥٨-٢٥٩، ويقال له: «نمرود» بالدال أيضاً.

تعال

فعلُ أَمْرٍ لا يتصرَّفُ، ومِنْ ثَمَّ قيل: إنه اسمُ فعلٍ[1].

* * *

(١) يضعف تقديره اسم فعل؛ لاتصال الضمائر المرفوعة البارزة به. انظر: الدر المصون ٣/٢٢٦.

١٨٩/٢

/ ثُمَّ[١]

حرفٌ يقتضي ثلاثةَ أمورٍ: التشريكَ في الحكم، والترتيبَ، والمهلةَ. وفي كلٍّ خلافٌ: أمَّا التشريكُ فزعم الكوفيون[٢] والأخفش[٣] أنه قد يتخلَّفُ بأَنْ تقعَ زائدةً، فلا تكونَ عاطفةً ألبتةَ، وخرَّجوا على ذلك: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١١٨].

[١٨٠] وأُجيب بأنَّ الجوابَ فيها مقدرٌ. وأمَّا / الترتيبُ والمهلةُ فخالف قومٌ في اقتضائها إياهما تمسكاً بقوله: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [الزمر: ٦]، ﴿وَبَدَأَ خَلْقَ ٱلْإِنسَٰنِ مِن طِينٍ * ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُۥ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن مَّآءٍ مَّهِينٍ * ثُمَّ سَوَّىٰهُ﴾ [السجدة: ٧-٩]، ﴿وَإِنِّى لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا ثُمَّ ٱهْتَدَىٰ﴾ [طه: ٨٢]، والاهتداء سابق على ذلك: ﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ * ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾ [الأنعام: ١٥٣، ١٥٤].

وأُجيب عن الكلِّ بأنَّ «ثم» فيها لترتيبِ الإخبارِ لا لترتيبِ الحكم. قال ابن هشام[٤]: «وغيرُ هذا الجوابِ أنفعُ منه؛ لأنه يُصَحِّحُ الترتيبَ فقط لا

(١) انظر: المغني ١/١١٧.
(٢) انظر: المغني ١/١١٧.
(٣) لم يشر الى المسألة في كتابه «معاني القرآن».
(٤) المغني ١/١١٨.

المهلةَ؛ إذ لا تَراخيَ بين الإخبارَيْن» والجوابُ المُصَحِّحُ لهما ما قيل في الأولى[1]: إنَّ العطفَ على مقدَّرٍ أي: من نفسٍ واحدةٍ أنشأها، ثم جعل منها زوجها، وفي الثانية[2] أنَّ «سوَّاه» عطفٌ على الجملة الأولى[3] لا الثانية، وفي الثالثة[4] أنَّ المرادَ: «ثم دام على الهداية»، وفي الرابعة[5].

* * *

فائدة

أجرى الكوفيون[6] «ثم» مُجْرى الفاءِ والواوِ في جواز نصبِ المضارعِ المقرونِ بها / بعد فِعْلِ الشرط، وخُرِّجَ عليه قراءةُ الحسن[7]: «ومن يخرج من بيته مهاجراً إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت»: [النساء: ١٠٠] بنصب «يدركه». ١٩٠/٢

(١) وهي قوله تعالى: ﴿ خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾.

(٢) وهي قوله تعالى: ﴿ وَبَدَأَ خَلْقَ ٱلْإِنسَٰنِ مِن طِينٍ * ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُۥ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن مَّآءٍ مَّهِينٍ * ثُمَّ سَوَّىٰهُ ﴾.

(٣) وهي «بدأ».

(٤) وهي قوله تعالى: ﴿ وَإِنِّى لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا ثُمَّ ٱهْتَدَىٰ ﴾.

(٥) وهي قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ * ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ ﴾، وأطبقت الأصول على البياض بعد قوله: «الرابعة». وقال ابن هشام في تخريج الآية: «ثم» لترتيب الإخبار لا لترتيب الزمان، أي ثم أخبركم بأنَّا آتينا موسى الكتاب». المغني ٢ / ٥٥٠.

(٦) انظر: المغني ١ / ١١٩.

(٧) انظر: المحتسب ١ / ١٩٥، وهي قراءة شاذة.

ثَمَّ

بالفتح، اسمٌ يشار به إلى المكانِ البعيدِ، نحوُ: ﴿وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ ٱلْآخَرِينَ﴾ [الشعراء: ٦٤] وهو ظرفٌ لا يتصرَّفُ؛ فلذلك غُلِّط مَنْ أعربه مفعولاً[١] لـ «رأيْتَ» في قولِه: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ﴾ [الإنسان: ٢٠]. وقُرِئ[٢] «فإلينا مرجعهم ثَمَّ اللهُ» [يونس: ٤٦] أي: هنالك اللهُ شهيد، بدليل: ﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ﴾ [الكهف: ٤٤].

وقال الطبريُّ[٣] في قولِه: ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ﴾ [يونس: ٥١] «معناه: هنالك، وليست «ثُمَّ» العاطفةَ». وهذا وَهْمٌ[٤] اشتبه عليه المضمومةُ بالمفتوحةِ.

وفي «الترشيح» لخطَّاب[٥]: «ثَمَّ ظرفٌ فيه معنى الإشارةِ إلى حيث، لأنه هو في المعنى».

---

(١) انظر: المغني ١/١١٩.

(٢) قرأ بها ابن أبي عبلة وقتادة، وهي قراءة شاذة انظر: الكامل ٢٠١/ب، الدر المصون ٦/٢١٣.

(٣) جامع البيان ١٥/١٠١ (٧/١١/١٢٢).

(٤) انظر: الزركشي في البرهان ٤/٢٣٧.

(٥) ابن يوسف بن هلال، أبو بكر القرطبي النحوي (ت: بعد ٤٥٠هـ)، من مؤلفاته «مختصر الزاهر» لابن الأنباري، و«الترشيح» الذي ينقل عنه ابن هشام وأبو حيان كثيراً. انظر: إشارة التعيين ١١٢، بغية الوعاة ١/٥٥٣.

جَعَلَ

قال الراغب(١): «لفظٌ عامٌّ في الأفعالِ كلِّها، وهو أعَمُّ مِنْ فَعَلَ وصَنَعَ وسائرِ أخواتِها، ويتصرَّف على خمسةِ أوجهٍ: أحدُها: يَجْري مَجْرى صار وطَفِق، ولا يتعدَّى، نحوُ: «جعل زيد يقول كذا»، والثاني: مَجْرَى «أَوْجَدَ» فيتعدَّى لمفعولٍ واحدٍ، نحوُ: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [الأنعام: ١]، والثالثُ: في إيجاد شيءٍ من شيءٍ وتكوينه منه، نحوُ: ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا﴾ [النحل: ٧٢]، ﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْجِبَالِ أَكْنَٰنًا﴾ [النحل: ٨١]، / والرابعُ: في تَصْيير الشيءِ على حالةٍ دونَ حالة، نحوُ: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا﴾ [البقرة: ٢٢]، ﴿وَجَعَلَ ٱلْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا﴾ [نوح: ١٦]، الخامسُ: الحكم بالشيءِ على الشيءِ، حقاً كان، نحوُ: ﴿وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [القصص: ٧] أو باطلاً، نحوُ: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ﴾ [النحل: ٥٧]، ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾ [الحجر: ٩١].

٢/ ١٩١

* * *

(١) المفردات ١٩٦.

حاش[1]

اسم بمعنى التنزيه[2] في قوله تعالى: ﴿حَٰشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ﴾ [يوسف: ٥١]، ﴿حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١] لا فعلٌ ولا حرفٌ، بدليلِ قراءةِ بعضهم[3] «حاشاً لله» بالتنوين، كما يقال: بَراءةً لله، وقراءة ابن مسعود[4] «حاش الله» بالإضافة كمَعاذ الله وسبحان الله، ودخولها على اللام في قراءة السبعة، والجارُّ لا يدخُل على الجارِّ، وإنما تُرِكَ التنوينُ في قراءتهم لبنائها، لشَبَهِها بـ«حاشا» الحرفيةِ لفظاً. وزَعَمَ قومٌ أنها اسم فعلٍ، معناها: أتبرَّأُ أو تبرَّأْتُ لبنائها. ورُدَّ بإعرابها في بعضِ اللغات.

وزعم المبردُ[5] وابنُ جني[6] أنها فعلٌ، وأنَّ المعنى في الآية: جانَبَ يوسفُ المعصيةَ لأجل الله، وهذا التأويلُ لا يَتأَتَّى في الآية الأخرى[7].

وقال الفارسيُّ[8]: «حاشا فاعَلَ من الحَشا، وهو الناحيةُ، أي: صار في ناحيةٍ، أي: بَعُدَ مِمَّا رُمِيَ به، وتَنَحَّى عنه، فلم يَغْشَه، ولم يُلابِسْه»، ولم تقع في القرآن «حاشا» الاستثنائية[9].

---

(١) انظر: المغني ١/١٢١، البرهان ٤/٢٣٨.

(٢) وإعراب «حاش» نائب مفعول مطلق؛ لأنه اسم مصدر بدل من اللفظ بفعله، كأنه قيل: تنزيهاً لله. انظر: الدر المصون ٦/٤٨٣.

(٣) قراءة شاذة عزاها في مختصر ابن خالويه ٦٣ إلى أبي السَّمَّال.

(٤) انظر: المحتسب ١/٣٤١، ومختصر ابن خالويه ٦٣، وهي قراءة شاذة.

(٥) المقتضب ٤/٣٩١.

(٦) المحتسب ١/٣٤٢.

(٧) وهي قوله تعالى: ﴿حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾.

(٨) الحجة ٤/٤٢٢.

(٩) ب، ح: «إلا استثنائية»، و«حاشا» الاستثنائية نحو: «جاء القوم حاشا زيداً».

١٩٢/٢

/ حتى

حرفٌ لانتهاء الغاية كـ« إلى »، لكنْ يفترقان في أمورٍ، فتنفردُ « حتى »: بأنها لا تَجرُّ إلا الظاهرَ، وإلا الآخِرَ المَسْبوقَ بذي أجزاءٍ(١)، أو المُلاقِيَ له(٢)، نحوُ: ﴿ سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴾ [القدر: ٥]، وأنَّها لإفادةِ تَقَضِّي الفعل قبلَها شيئاً فشيئاً(٣)، وأنها لا يقابَلُ بها ابتداءُ الغاية(٤)، وأنها يقعُ بعدها المضارعُ المنصوبُ بـ« أن » المقدرة، ويكونان في تأويلِ مصدرٍ مخفوضٍ. ثم / [١٨١] لها حينئذٍ ثلاثةُ معانٍ: مرادِفةُ « إلى »، نحوُ: ﴿ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾ [طه: ٩١] أي: إلى رجوعِه، ومرادفةُ « كي » التعليليةِ، نحوُ: ﴿ وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ ﴾ [البقرة: ٢١٧]، ﴿ لَا تُنفِقُوا۟ عَلَىٰ مَنْ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ حَتَّىٰ يَنفَضُّوا۟ ﴾ [المنافقون: ٧]، ويحتملُهما(٥): ﴿ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ ﴾ [الحجرات: ٩]، ومرادِفَةُ « إلا » في الاستثناء، وجَعَلَ منه

---

(١) نحو: « أكلت السمكة حتى رأسِها ».

(٢) ولا يجوز: سرت البارحة حتى ثلثها أو نصفها. انظر: المغني ١/١٢٣.

(٣) تقول: كتبت إلى زيد، وأنا إلى عمرو أي: هو غايتي، فلا يجوز: حتى زيدٍ وحتى عمرو، لأن « حتى » موضوعة لإفادة تقضّي الفعل قبلها شيئاً فشيئاً إلى الغاية. انظر: المغني ١/١٢٤.

(٤) تقول: « سرت من البصرة إلى الكوفة »، ولا تقول: « حتى الكوفة »؛ فلضعف « حتى » في الغاية، لم يقابلوا بها ابتداء الغاية. انظر: المغني ١/١٢٤ .

(٥) س، ح: « ويحتملها »، وكذا في المغني ١/١٢٥، والبرهان ٤/٢٤٠، ع: « ومثلهما ».

ابنُ مالكٍ(١) وغيرُه ﴿ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ ﴾ [البقرة: ١٠٢].

* * *

مسألة

متى دلَّ دليلٌ على دخولِ الغايةِ التي بعد «إلى» و«حتى» في حكمِ ما قبلَها، أو على عَدَمِ دخولِه، فواضحٌ أنه يُعْمَلُ به، / فالأولُ: نحوُ: ﴿ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ ﴾ [المائدة: ٦]، ﴿ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ﴾ [المائدة: ٦] دلَّت السُّنَّةُ(٢) على دخول المرافق والكعبَيْن في الغَسْلِ. والثاني(٣): نحوُ: ﴿ ثُمَّ أَتِمُّوا ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ ﴾ [البقرة: ١٨٧] دَلَّ النهيُ عن الوِصالِ على عدمِ دخولِ الليلِ في الصيام(٤)، ﴿ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾ [البقرة: ٢٨٠] فإنَّ

١٩٣/٢

(١) انظر: شرح التسهيل ٤/٢٤، من غير أن يستشهد بالآية، والذي نقل تخريج الآية على ذلك أبو البقاء في إعرابه ١/٩٩.

(٢) الحديث الدال على ذلك أخرجه البخاري في صحيحه (١/٢٥٩) مع الفتح، ك: الوضوء، ب: الوضوء ثلاثاً، ح ١٥٩، ومسلم في صحيحه (١/٢١٠) ك: الطّهارة، ب: في وضوء النبيّ ﷺ، ح ٢٣٥.

(٣) أي: دل دليل على عدم دخول الغاية التي بعد «إلى» و«حتى».

(٤) الحديث متفق عليه أخرجه البخاري في صحيحه (٤/٢٠٢) مع الفتح، ك: الصيام، ب: الوصال، ح ١٩٦١–١٩٦٤، ومسلم في صحيحه (٢/٧٧٤) ك: الصيام، ب: النهي عن الوصال في الصوم، ح ١١٠٢–١١٠٣.

الغايةَ لو دَخَلَتْ هنا لوجب الإنظار حال اليسار أيضاً، وذلك يُؤدي الى عدمِ المطالبةِ وتفويتِ حَقِّ الدائن. وإن لم يدلَّ دليلٌ على واحدٍ منهما[١]، ففيها[٢] أربعة أقوال:

أحدُها: وهو الأصَحُّ يَدْخُل مع «حتى» دون «إلى»، حَمْلاً على الغالبِ في البابين؛ لأنَّ الأكثرَ مع القرينةِ عدمُ الدخول مع «إلى»، والدخولُ مع «حتى»، فوجب الحَمْلُ عليه عند التردُّد. والثاني: تَدْخُلُ فيهما، والثالث لا [تدخل][٣] فيهما واستَدَلَّ القولان في استوائِهما بقولِه: ﴿وَمَتَّعْنَٰهُمْ إِلَىٰ حِينٍ﴾ [يونس: ٩٨]. وقرأ ابنُ مسعودٍ[٤] «حتى حين»[٥].

* * *

تنبيه

تَرِد «حتى» ابتدائيةً أي: حرفاً تُبتدأ بعده الجُملُ أي: تُستأنف، فتَدْخُلُ على الاسميةِ والفعليةِ المضارِعةِ والماضية، نحوُ: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤]

(١) أي: دخول الغاية التي بعد «إلى» و«حتى» في حكم ما قبلها، أو عدم دخوله.

(٢) أي: في الغاية أو المسألة.

(٣) زيادة من (ح).

(٤) لم نجد في مصادرنا من ذكر هذه القراءة.

(٥) ذكر السيوطي ثلاثة أقوال، ولم يذكر القول الرابع الذي وعد به، وهو في البرهان ٤/ ٢٠٥ بتمام النص.

بالرفع[1] ﴿حَتَّىٰ عَفَواْ وَّقَالُواْ﴾ [الأعراف: ٩٥]، ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَٰزَعْتُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٢].

وادَّعى ابنُ مالكٍ[2] أنها في الآياتِ جارَّةٌ لـ«إذا»، ولـ«أنْ» مضمرةً في[3] الآيتَيْن الأُولَيَيْنِ، والأكثرون على خلافِه. / وتَرِدُ عاطفةً ولا أعلمه في القرآن؛ لأنَّ العطف بها قليل جداً، ومن ثَمَّ أنكره الكوفيون[4] ألبتةَ. ١٩٤/٢

* * *

فائدة

إبدالُ حائِها عيناً لغةُ هُذَيْلٍ، وبها قرأ ابن مسعود[5]. أخرج[6].

* * *

حيث

ظرفُ مكانٍ. قال الأخفش[7]: «وتَرِدُ للزمانِ مبنيةً على الضمِّ تشبيهاً

(١) وهي قراءة نافع، وقرأ الباقون بنصب اللام. انظر: الإقناع ٢/٦٠٨، النشر ٢/٢٢٧.

(٢) شرح التسهيل ٢/٢١٠.

(٣) ب، ع، ح: «كما في».

(٤) انظر: المغني ١/١٢٨.

(٥) وهي قراءة شاذة، انظر: مختصر ابن خالويه ٦٣، المحتسب ١/٣٤٣.

(٦) كذا في الأصول.

(٧) انظر: قوله في المغني ١/١٣١، وليس في معانيه.

بالغايات فإنَّ الإضافةَ إلى الجملة كلا إضافةٍ». ولهذا قال الزجَّاجُ[1] في قوله: ﴿مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ﴾ [الأعراف: ٢٧]: «ما بعد «حيث» صلةٌ لها، وليسَتْ بمضافةٍ إليه» يعني أنها غيرُ مضافةٍ للجملة بعدها، فصارَتْ كالصلةِ لها أي: كالزيادة، وليست جزءاً منها.

وفَهِم الفارسيُّ[2] أنه أراد أنها موصولةٌ، فرَدَّ عليه.

ومِن العرب مَنْ يُعْرِبُها[3]، ومنهم مَنْ يَبْنيها على الكسرِ لالتقاء الساكنين[4] وعلى الفتح للتخفيف، ويَحْتَمِلُها قراءةُ مَنْ قرأ[5] «من حيثِ لا يعلمون» [الأعراف: ١٨٢] بالكسر، «الله أعلم حيثَ يجعل رسالاته» [الأنعام: ١٢٤] بالفتح[6]. والمَشهورُ أنها لا تتصرَّفُ.

---

(١) معاني القرآن له ٢ / ٣٢٩.

(٢) الإغفال ٢ / ٢٤٩.

(٣) فيجر ثاء «حيث» بالكسرة لسبقها بـ «مِنْ»، قال النحاس في إعرابه (١ / ٢١٣): «قال الكسائي: «وبنو أسد يخفضونها في موضع الخفض، وينصبونها في موضع النصب، قال: «سنستدرجهم من حيثِ لا يعلمون» وقال ابن هشام في المغني (١ / ١٣١): «ومن العرب من يعرب «حيث»، وقراءة من قرأ «من حيثِ لا يعلمون» بالكسر تحتملها، وتحتمل لغة البناء على الكسر» وهذه القراءة شاذة.

(٤) لأن الأصل في المبني التسكين، فحركة الثاء كسرة، لالتقاء الساكنين وهي في الأصل ساكنة.

(٥) لم نقف على مَنْ ذكرها، وقد أشار إليها النحاس كما مرَّ في الحاشية قبل السابقة.

(٦) لم نقف على صاحبها، وقد أشار في الدر المصون ٥ / ١٣٩ إلى لغة فتح الثاء، ولم يذكر أنها قراءة، وهي شاذة. وورد في (أ): ﴿رِسَالَاتِهِ﴾ بالجمع، وفي (ك): ﴿رِسَالَتَهُ﴾ بالإفراد، والجمع والإفراد قراءتان متواترتان. انظر: النشر ٢ / ٢٦٢.

وجَوَّزَ قومٌ(١) في الآيةِ الأخيرة كونَها مفعولاً به على السَّعَة، قالوا: ولا يكون ظرفاً؛ لأنه تعالى لا يكونُ في مكانٍ أعلم منه في مكان؛ ولأنَّ المعنى أنه يعلمُ نفسَ المكانِ المستحقِّ لوَضْع الرسالةِ لا شيئاً في المكان، وعلى هذا فالناصبُ لها «يعلم» محذوفاً مدلولاً عليه بـ«أعلمُ» لا به؛ لأنَّ أفعلَ التفضيلِ لا يَنْصِبُ المفعولَ به إلا إنْ أوَّلْتَه بـ«عالم».

/ وقال أبو حيَّانَ(٢): «الظاهرُ إقرارُها على الظرفيةِ المجازية، وتضمينُ «أعلم» معنى ما يتعدَّى إلى الظرفِ، فالتقديرُ: الله أنفذُ عِلْماً حيث يجعلُ، أي: هو نافذ العلمِ في هذا الموضع». ٢/١٩٥

* * *

دون

تَرِدُ ظرفاً نقيضَ «فوق»، فلا تتصرَّفُ على المشهورِ. وقيل: تتصرَّفُ. وبالوجهين قُرئَ ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ [الجن: ١١] بالرفع والنصب(٣). وتَردُ اسماً بمعنى «غير»، نحوُ: ﴿ءَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً﴾ [يسٓ: ٢٣] أي: غيره.

(١) انظر: الحجة للفارسي ١/٢٥، والمغني ١/١٣١.

(٢) البحر ٤/٢١٦.

(٣) قراءة الرفع شاذة، ولم نجد من قرأ بها. انظر: الدر المصون ١/٢٠٢، البرهان ٤/٢٤٢.

وقال الزمخشريُّ(١): «معناه: أدنى مكانٍ من الشيءِ، ويُسْتَعْمَلُ للتفاوُتِ في الحالِ، نحوُ: «زيد دون عمرو» أي: في الشرفِ والعِلْمِ، واتُّسِعَ فيه، فاسْتُعْمل في تجاوُز حَدٍّ إلى حَدٍّ، نحوُ: ﴿ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [النساء: ١٤٤] أي: لا تُجاوزوا / ولايةَ المؤمنين إلى ولايةِ الكافرين». [١٨٢]

* * *

(١) الكشاف ١/٩٩.

ذو

اسمٌ بمعنى صاحب، وُضِع للتوصُّل إلى وَصْفِ الذوات بأسماءِ الأجناسِ[1]، كما أنَّ «الذي» وُضعت وُصْلَةً إلى وصف المعارف بالجمل، ولا يُسْتعمل إلا مضافاً، ولا يُضافُ إلى ضميرٍ ولا مشتقٍ. وجوَّزه بعضُهم، وخَرَّج عليه قراءةَ ابنِ مسعودٍ[2]: «وفوق كل ذي عالم عليم» [يوسف: ٧٦]. وأجابَ الأكثرون عنها بأنَّ العالِمَ هنا مصدرٌ كالباطل، أو بأنَّ «ذي» زائدةٌ.

قال السُّهَيْليُّ[3]: «والوصفُ بـ«ذو» أَبْلَغُ من الوصفِ بـ«صاحب»، والإضافةُ بها أشرفُ، / فإنَّ «ذو» يُضاف للتابع، و«صاحب» يُضاف الى المتبوع. تقول: «أبو هُرَيْرَةَ صاحب النبيِّ ﷺ»، ولا تقول: «النبيُّ صاحبُ أبي هريرةَ»، أمَّا «ذو» فإنك تقولُ: ذو المالِ، وذو العرشِ، فتجدُ الاسمَ الأولَ متبوعاً غيرَ تابعٍ». وبنى على هذا الفرق أنه تعالى قال في سورةِ الأنبياءِ: ﴿وَذَا ٱلنُّونِ﴾ [٨٧] فأضافه إلى النون، وهو الحُوت. وقال في سورة نٓ: ﴿وَلَا تَكُن كَصَاحِبِ ٱلْحُوتِ﴾ [٤٨] قال: «والمعنى واحدٌ، لكنْ بين

١٩٦/٢

---

(١) مثال الوصف بـ«ذي»: مررت برجل ذي علمٍ.
ومثال الوصف بـ«الذي»: مررت بالرجل الذي عَلِم. انظر: البرهان ٤ / ٢٤٢.

(٢) وهي قراءة شاذة، انظر: مختصر ابن خالويه ٦٥، المحتسب ١ / ٣٤٦. وقراءة الجمهور «ذي علم».

(٣) التعريف والإعلام له ٢٠٩.

اللفظَيْنِ تفاوُتٌ كثيرٌ في حُسْنِ الإشارة الى الحالَيْنِ، فإنه حينَ ذكره في مَعْرِضِ الثَّناء عليه أتى بـ« ذي »[١]؛ لأنَّ الإضافةَ بها أشرفُ[٢]، وبـ« النُّون »؛ لأنَّ لَفْظَه أشرفُ مِنْ لفظِ « الحوت » لوجوده في أوائلِ السُّوَرِ، وليس في لفظِ « الحوت » ما يُشَرِّفه لذلك، فأتى به[٣] وبـ« صاحِبِ » حين ذكرَه في مَعْرِض النهيِ عن اتِّباعه ».

* * *

رُوَيْدَ

اسمٌ لا يُتَكلَّم به إلا مُصَغَّراً مأموراً به، وهو تصغيرُ « رَوَد » وهو المَهْلُ.

* * *

رُبَّ

حرفٌ، في معناه ثمانيةُ أقوالٍ: أحدها: للتقليلِ دائماً، وعليه

---

(١) أي: في قوله تعالى: ﴿ وَذَا ٱلنُّونِ ﴾، ولم يقل: «صاحب النون».
(٢) لأن قولك « ذو » يضاف إلى التابع، و« صاحب » يضاف إلى المتبوع.
(٣) أي: بالحوت في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَكُن كَصَاحِبِ ٱلْحُوتِ ﴾.

الأكثرون[1]. الثاني: للتكثير دائماً[2]، كقوله: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢] فإنه يَكْثُرُ منهم تمنِّي ذلك. وقال الأوَّلون: هم مشغولون بغَمَرات الأهوال، فلا يُفيقون[3] بحيث يتمنَّوْن ذلك إلا قليلاً. الثالث: أنها لهما على السواء. / الرابع: للتقليل غالباً، والتكثير ٢/١٩٧ نادراً، وهو اختياري. الخامس: عكسُه. السادس: لم تُوْضع لواحدٍ منهما، بل هي حرفُ إثباتٍ لا تَدُلُّ على تكثيرٍ ولا تقليلٍ، وإنما يُفهم ذلك من خارجٍ. السابع: للتكثير في موضع المباهاةِ والافتخارِ، وللتقليل فيما عَداه. الثامن: لمُبْهَمِ العددِ تكون تقليلاً وتكثيراً.

وتدخُل عليها «ما» فتكُفُّها عن عمل الجرِّ، وتُدْخِلُها على الجمل، والغالب حينئذٍ دخولُها على الفعليةِ، الماضي فعلُها لفظاً ومعنى. ومِنْ دخولِها على المستقبلِ الآيةُ السابقةُ. وقيل: إنه على حَدِّ ﴿وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ﴾ [الكهف: ٩٩].

* * *

---

(١) انظر: رصف المباني ٢٦٦.

(٢) وهو مذهب ابنِ دُرُسْتُوَيْه: انظر: المغني ١/١٣٤.

(٣) (ر): «يفقهون»، وهو تصحيف.

السين

حرفٌ يختصُّ بالمضارع، ويُخَلِّصُه للاستقبال، ويَتَنَزَّل منه مَنْزِلَةَ الجزءِ، فلذا لم يعملْ فيه. وذهب البصريُّون إلى أنَّ مدةَ الاستقبالِ معه أضيقُ منها مع «سوف» وعبارةُ المُعربين فيها: حرفُ تنفيس، ومعناها حرفُ توسُّعٍ؛ لأنها نَقَلَتْ[1] المضارعَ من الزمنِ الضيقِ وهو الحالُ، إلى الزمنِ الواسعِ وهو الاستقبالُ.

وذكر بعضُهم[2]: أنها قد تأتي للاستمرار، لا للاستقبال[3]، كقوله: ﴿سَتَجِدُونَ ءَاخَرِينَ﴾ الآية [النساء: ٩١]، ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ الآية [البقرة: ١٤٢]؛ لأنَّ ذلك إنما نَزَل بعد قولِهم: ﴿مَا وَلَّىٰهُمْ﴾ [البقرة: ١٤٢] فجاءت السينُ إعلاماً بالاستمرارِ لا بالاستقبال. قال ابن هشام[4]: «وهذا لا يَعْرِفُه النَّحْويون، بل الاستمرارُ مستفادٌ من المضارع، والسينُ باقيةٌ على الاستقبالِ؛ إذ الاستمرار إنما يكون في المستقبل». / ١٩٨/٢ قال: «وزعم الزمخشريُّ[5] أنها إذا دخلَتْ على فِعْل محبوبٍ أو مكروهٍ أفادَتْ أنه واقعٌ لا محالةَ. ولم أر مَنْ فَهِمَ وجهَ ذلك، ووجهُه أنها تفيدُ الوعدَ بحصولِ

(١) ب، ر: «تقلب».

(٢) انظر: المغني ١/١٣٨، والبرهان ٤/٢٤٦.

(٣) (أ): «لا لاستقبال».

(٤) المغني ١/١٣٨.

(٥) الكشاف ١/١٩٦.

الفعل، فدخولُها على ما يفيدُ الوعدَ أو الوعيدَ مُقْتضٍ لتوكيدِه وتثبيتِ معناه، وقد أَوْمَأ إلى ذلك في سورة البقرة[1] فقال في ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾ [١٣٧] «معنى السين أنَّ ذلك كائنٌ لا محالةَ، وإنْ تأخَّرَ إلى حينٍ، وصَرَّح [١٨٣] به في سورة براءة فقال[2] في قوله: ﴿أُولَٰئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ﴾ / [٧١]: السينُ مفيدةٌ وجودَ الرحمة لا محالةَ، فهي تؤكِّدُ الوعدَ، كما تؤكدُ الوعيدَ في قولِك: «سأنتقم منك».

* * *

سوف

كالسين، وأوسعُ زماناً منها عند البَصْريين؛ لأنَّ كثرةَ الحروف تَدُلُّ على كثرةِ المعنى[3]، ومرادِفَةٌ لها عند غيرِهم. وتَنْفَرِدُ عن السينِ بدخولِ اللامِ عليها، نحوُ: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ﴾ [الضحى: ٥]. قال أبو حيان[4]: «وإنما

(١) الكشاف ١/١٩٦.

(٢) الكشاف ٢/٢٨٩.

(٣) قال المالقي: «ومعناها التنفيس في الزمان، إلا أنها أبلغ في التنفيس من السين». رصف المباني ٤٦١.

(٤) التذييل والتكميل ٥/١١٦.

امتنع إدخالُ اللامِ على السينِ كراهيةَ توالي الحركاتِ في «لَسَيَتَدَحْرج» ثم طُرِد[1] الباقي».

قال ابن بابْشَاذ[2]: «والغالبُ على «سوف» استعمالُها في الوعيدِ والتهديدِ وعلى السينِ استعمالُها في الوعد، وقد تُسْتعمل «سوف» في الوعدِ والسين في الوعيد» انتهى.

* * *

(١) طَرَدَ القاعدةَ: أرسلها عامةً، وعبارة أبي حيان: «ثم حُمِل على ذلك ما لا تتوالى فيه الحركات».

(٢) طاهر بن أحمد بن بابْشَاذ، أبو الحسن المصري النحوي (ت: ٤٦٩هـ)، من مؤلفاته: «المقدمة في النحو»، «شرح جمل الزجاجي»، وبابشاذ معناه بالفارسية الفرح والسرور. انظر: وفيات الأعيان ٢/٥١٥، بغية الوعاة ٢/١٧.

سواء

تكونُ بمعنى مُسْتَوٍ فتُقْصَرُ مع الكسر[١]، نحوُ: ﴿مَكَانًا سِوًى﴾ [طه: ٥٨] وتُمَدُّ مع الفتح، نحوُ: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، وبمعنى الوَسَط، فتُمَدُّ مع الفتحِ، نحوُ: ﴿فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ﴾ [الصافات: ٥٥]، / وبمعنى التمامِ فكذلك، نحوُ: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً﴾ [فصلت: ١٠] أي: تماماً. ويجوز أنْ يكونَ منه ﴿وَاهْدِنَا إِلَى سَوَاءِ الصِّرَاطِ﴾ [صٓ: ٢٢] ولم تَرِدْ في القرآن بمعنى «غير». وقيل: وَرَدَتْ، وجَعَل منه في «البرهان»[٢]: ﴿فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾ [المائدة: ١٢] وهو وهمٌ. وأحسنُ منه قولُ الكَلبيِّ في قولِه: ﴿نَحْنُ وَلَا أَنتَ مَكَانًا سِوًى﴾ [طه: ٥٨] أنها استثنائيةٌ، والمستثنى محذوفٌ أي: مكاناً سِوى هذا المكانِ، حكاه الكِرْماني في «عجائبه»[٣]. وقال: «فيه بُعْدٌ لأنها لا تُستعمل غيرَ مضافةٍ».

١٩٩/٢

* * *

ساء

فِعلٌ للذمِّ لا يتصرَّفُ.

(١) مقصور إن كسرت سينه أو ضممت. انظر: اللسان «سوى»، وكذلك الآية التي مثَّل بها المؤلّف فيها قراءتان: بكسر السين، وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو والكسائي، وأبي جعفر، وبضم السين، وهي قراءة الباقين. انظر: التيسير: ١٥١، النشر ٢/ ٣٢٠.

(٢) البرهان ٤/ ١٥٣ وفيه «قصد» وليس «غير».

(٣) غرائب التفسير ١/ ٧١٩.

سبحان

مصدرٌ بمعنى التسبيح، لازمُ النصبِ والإضافةِ إلى مفردٍ ظاهرٍ نحوُ: ﴿سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ﴾ [المؤمنون: ٩١]، ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ﴾ [الإسراء: ١] أو مضمرٍ، نحوُ: ﴿سُبْحَٰنَهُۥٓ أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٌ﴾ [النساء: ١٧١]، ﴿سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ﴾ [البقرة: ٣٢]، وهو ممَّا أُميت فعلُه. وفي «العجائب» للكِرْماني[١]: «من الغريبِ ما ذكره المُفَضَّلُ[٢]: أنه مصدرُ سَبَحَ[٣]، إذا رفع صوتَه بالدعاءِ والذِّكْر، وأنشد[٤]:

قَبَحَ الإلهُ وجوهَ تَغْلِبَ كلما سَبَحَ الحجيجُ وكبَّروا إهلالاً

أخرج ابنُ أبي حاتمٍ[٥] عن ابن عباسٍ في قوله: «سبحان الله» قال: «تنزيهُ الله نفسَه عن السوءِ».

---

(١) غرائب التفسير ١/١٣٢.

(٢) ابن محمد بن يعلى، أبو العباس الضَّبي الكوفي الأديب الراوية (ت نحو ١٧٨هـ)، من مؤلفاته «المفضليات»، «الأمثال». انظر: إنباه الرواة ٣/٢٩٨، بغية الوعاة ٢/٢٩٧.

(٣) في الكرماني والديوان: «شَبَحَ» ونقل أهل اللغة: «شبح الداعي» إذا مدَّ يده للدعاء، كما في التاج «شبح»، ولم نقف على رواية السيوطي في مراجع اللغة.

(٤) البيت لجرير وهو في ديوانه ٤٥٠.

(٥) في تفسيره (١/٨١) سورة البقرة، آية ٣٢، برقم ٣٤٣، في إسناده حفص بن غياث وحجّاج بن أرطاة وُصِفا بالتدليس وروياه بالعنعنة، وبقية رجاله ثقات.

٢ / ٢٠٠

/ ظنَّ

أصلُه للاعتقادِ الرَّاجحِ كقوله: ﴿إِن ظَنَّآ أَن يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٣٠] وقد تُستعمل بمعنى اليقين كقوله: ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦]. أخرج ابنُ أبي حاتمٍ[1] وغيرُه عن مجاهدٍ، قال: «كلُّ ظَنٍّ في القرآن يقينٌ»، وهذا مُشْكِلٌ بكثيرٍ من الآيات لم يُستعملْ فيها بمعنى اليقين كالآيةِ الأولى.

وقال الزركشي[2] في «البرهان»: «للفَرْقِ بينهما في القرآنِ ضابطان، أحدُهما: أنه حيث وُجد الظنُّ محموداً مُثاباً عليه فهو اليقين، وحيث وُجِد مذموماً مُتَوَعَّداً عليه بالعقابِ فهو الشكُّ. والثاني: أنَّ كلَّ ظنٍّ يتصل بعده «أنْ» الخفيفة فهو شكٌّ نحو: ﴿بَلْ ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَنقَلِبَ ٱلرَّسُولُ﴾ [الفتح: ١٢] وكلَّ ظن يتصل به «أنَّ» المشددةُ فهو يقينٌ. كقولِه: ﴿إِنِّي ظَنَنتُ أَنِّي مُلَٰقٍ حِسَابِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٠]، ﴿وَظَنَّ أَنَّهُ ٱلْفِرَاقُ﴾ [القيامة: ٢٨]. وقُرئ[3] «وأيقن أنه الفراق»، والمعنى في ذلك: أنَّ المشددةَ للتأكيدِ فدخلَتْ على اليقينِ، والخفيفةَ بخلافِها فدخَلَتْ في الشكِّ؛ ولهذا

---

(١) في المصدر السابق نفسه (٤ / ١٣٧٥) الأنعام آية ١١٦، برقم ٧٨١١، إسناده ضعيف؛ فيه جابر الجعفي، وهو ضعيف كما تقدم مراراً.

(٢) البرهان ٤ / ١٣٨.

(٣) المحتسب ٢ / ٣٤٢ وعزاها إلى ابن عباس، وهي قراءة شاذة.

دَخَلَت الأولى في العلم، نحوُ: ﴿فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]، ﴿وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمۡ ضَعۡفٗاۚ﴾ [الأنفال: ٦٦]. والثانيةُ في الحِسْبان، نحوُ: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ﴾ [المائدة: ٧١]، ذكر ذلك الراغبُ[١] في تفسيرِه.

وأُوْرِدَ على هذا الضابطِ: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلۡجَأَ مِنَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ١١٨]. وأُجيب بأنها هنا اتصلَتْ بالاسمِ، وفي الأمثلةِ السابقةِ اتصلت / بالفعلِ، ٢/٢٠١ ذكره في «البرهان»[٢] قال: «فتمسَّكْ بهذا الضابط فهو من أسرار القرآن».

وقال ابن الأنباري[٣]: «قال ثعلبٌ: «العربُ تجعلُ الظنَّ عِلْماً وشكّاً وكَذِباً، فإنْ قامَتْ براهينُ العِلْمِ فكانت أكبرَ مِنْ براهينِ الشكِّ فالظنُّ يقينٌ، وإن اعتدلتْ براهينُ اليقينِ وبراهينُ الشكِّ فالظنَّ شكٌّ، وإن زادَتْ براهينُ الشكِّ على براهينِ اليقينِ، فالظنُّ كذبٌ، قال اللهُ: ﴿إِنۡ هُمۡ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ [الجاثية: ٢٤] أراد «يكذبون» انتهى.

* * *

---

(١) انظر: البرهان ٤/ ١٣٩.

(٢) البرهان ٤/ ١٣٨.

(٣) الأضداد له ١٦.

على

حرفُ جَرّ له معانٍ(١) أشهرُها: الاستعلاءُ حِسًّا، أو معنىً، نحوُ: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ [المؤمنون: ٢٢]، ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ / [الرحمن: ٢٦]، ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، ﴿وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنْبٌ﴾ [الشعراء: ١٤].

[١٨٤]

ثانيها: المصاحبةُ كـ«مع»، نحوُ: ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾ [البقرة: ١٧٧] أي: مع حُبِّه، ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾ [الرعد: ٦].

ثالثُها: الابتداء كـ«مِنْ»، نحوُ: ﴿إِذَا ٱكْتَالُوا۟ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ [المطففين: ٢] أي: من الناس، ﴿لِفُرُوجِهِمْ حَٰفِظُونَ ۝ إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ﴾ [المؤمنون: ٥، ٦] أي: منهم، بدليل «احفظ عورتك إلا من زوجتك»(٢).

(١) انظر: المغني ١/١٤٢، البرهان ٤/٢٤٨.

(٢) الحديث حسن، أخرجه عبدالرزاق في مصنفه (١/٢٨٧) ك: الطهارة برقم ١١٠٦ من طريق معمر عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده، وأحمد في مسنده (٥/٣، ٤) وأبو داود في سننه (٤/١٩٧-١٩٨) ك: الحمّام، ب: ما جاء في التعرّي، ح ٤١٠٧، والترمذي في سننه (٤/٤٧٦-٤٧٧)، ك: الاستئذان والآداب، ب: ما جاء في حفظ العورة، ح ٢٧٦٩، وقال: «حديث حسن»، وكذا ابن ماجه في سننه (١/٦١٨) ك: النكاح، ب: التستر عند الجماع، برقم ١٩٢٠، وكذا الحاكم في المستدرك (٤/١٧٩-١٨٠) وصححه ووافقه الذهبيّ، والبيهقي في سننه (١/١٩٩) و(٢/٢٢٥) و(٧/٩٤).
والحديث حسّنه الشيخ الألباني في آداب الزفاف في السنة المطهرة (ص ٣٤-٣٥، ط/الثانية)، وذكره في الصحيحة (٤/٢٨٢) تحت رقم ١٧٠٦ وفي الضعيفة =

رابعُها: التعليلُ كاللامِ، نحوُ: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥] أي: لهدايته إياكم.

خامسُها: الظرفية كـ«في»، نحوُ: ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ﴾ [القصص: ١٥] / أي: في حين، ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾ [البقرة: ١٠٢] أي: في زمنِ مُلْكه. ٢/٢٠٢

سادسُها: معنى الباء، نحوُ: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰ أَن لَّا أَقُولَ﴾ [الأعراف: ١٠٥] أي: بأَنْ، كما قرأ أُبَيٌّ(١).

* * *

فائدة(٢)

هي في نحوِ: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان: ٥٨] بمعنى الإضافةِ والإسنادِ أي: أضف توكُّلك وأَسْنِدْه إليه، كذا قيلَ. وعندي أنها فيه بمعنى باءِ الاستعانة. في نحوِ: ﴿كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام: ١٢] لتأكيدِ التَّفَضُّلِ لا الإيجابِ والاستحقاقِ، وكذا في نحوِ: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم﴾ [الغاشية: ٢٦] لتأكيد المُجازاة.

= (١/ ٤٧٧) تحت رقم ٣٠٦، وقال: سنده حسن، وأحال تخريجه في الاثنين إلى آداب الزفاف، وكذا حسّنه في المشكاة (٢/ ٩٣٤) برقم (٣١١٧) وفي الإرواء برقم (١٨١٠)، فالحديث لا يقلّ عن درجة الحسن.

(١) نسبها ابن خالويه إلى ابن مسعود رضي الله عنه، والسمين إلى أُبي بن كعب. مختصر ابن خالويه ٤٥، والدر المصون ٥/ ٤٠٥.

(٢) انظر: البرهان ٤/ ٢٤٨.

قال بعضهم[١]: وإذا ذُكِرَت النِّعْمَةُ في الغالب مع الحمد لم تقترن بـ « على »، وإذا أُرِيْدَت النِّقْمَةُ أُتِيَ بها، ولهذا كان ﷺ إذا رأى ما يُعْجبه، قال[٢]: « الحمدُ لله الذي بنعمته تتمُّ الصالحات » وإذا رأى ما يكره قال: « الحمدُ لله على كل حال ».

* * *

تنبيه

تَرِدُ « على » اسماً فيما ذكره الأخفشُ[٣] إذا كان مجرورُها وفاعلُ مُتَعَلَّقها ضميرين لمُسَمّىً واحد نحو: ﴿ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ ﴾ [الأحزاب: ٣٧] لِمَا تَقَدَّمَت الإشارةُ إليه في « إلى ». وتَرِدُ فعلاً من العُلُوّ، ومنه: ﴿ إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [القصص: ٤].

---

(١) انظر: البرهان ٤ / ٢٤٨.

(٢) رواه ابن ماجه في سننه (٢ / ١٢٥٠) ك: الأدب، ب: فضل الحامدين، ح ٣٨٠٣ ونقل محمد فؤاد عن البوصيري في الزوائد أن إسناده صحيح ورجاله ثقات، وحسنه الشيخ الألباني في صحيح سنن ابن ماجه (٣ / ٢٤٥) ح ٣٠٨١ وفي الصحيحة (١ / ١ / ٥٣٠ - ٥٣٢) ح ٢٦٥. ورواه الحاكم في المستدرك (١ / ٤٩٩) ك: الدعاء، وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه وسكت عنه الذهبي، وكذا رواه ابن السني في عمل اليوم والليلة / ٣٣٤ ح ٣٧٨ وصححه الشيخ الألباني أيضاً في صحيح الجامع (٢ / ٨٦١) ح ٤٧٢٧.

(٣) انظر: المغني ١ / ١٤٦، والدر المصون ٩ / ١٢٥، ولم يشر إلى المسألة في « معاني القرآن » وقدَّر غيره تعلق « عليك » في الآية بمحذوف تقديره: « أعني ».

عن

حرفُ جرٍّ له معانٍ[1]، / أشهرُها: المجاوَزَةُ، نحوُ: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ [النور: ٦٣] أي: يجاوزونه ويَبْعُدون عنه. ٢/٢٠٣

ثانيها: البدلُ، نحوُ: ﴿لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا﴾ [البقرة: ٤٨].

ثالثُها: التعليلُ، نحوُ: ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ﴾ [التوبة: ١١٤] أي: لأجلِ موعدة، ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ﴾ [هود: ٥٣] أي: لقولِك[2].

رابعُها: معنى «على»، نحوُ: ﴿فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِ﴾ [محمد: ٣٨] أي: عليها.

خامسُها: معنى «مِنْ»، نحوُ: ﴿يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾ [التوبة: ١٠٤] أي: منهم، بدليل ﴿فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا﴾ [المائدة: ٢٧].

سادسُها: معنى «بَعْد»، نحوُ: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ﴾ [المائدة: ١٣] بدليل أنَّ في آيةٍ أخرى: ﴿مِن بَعْدِ مَوَاضِعِهِ﴾ [المائدة: ٤١]، ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩] أي: حالةً بعد حالةٍ.

* * *

(١) انظر: المغني ١/١٤٧.

(٢) (أ): «لقومك».

تنبيه

تَرِدُ اسماً إذا دَخَلَ عليها «مِنْ»، وجعل منه ابنُ هشامٍ(١): ﴿ثُمَّ لَآتِيَنَّهُم مِّنۢ بَيۡنِ أَيۡدِيهِمۡ وَمِنۡ خَلۡفِهِمۡ وَعَنۡ أَيۡمَٰنِهِمۡ وَعَن شَمَآئِلِهِمۡۖ﴾ [الأعراف: ١٧] قال: «فتقدَّرُ معطوفةً على مجرور «مِنْ»، لا على «من» ومجرورها».

* * *

(١) المغني ١/١٤٩.

عسى

فعلٌ جامدٌ لا يَتَصرَّفُ، ومِنْ ثَمَّ ادَّعَى قومٌ أنه حرفٌ، ومعناه الترجِّي في المحبوبِ / والإشفاقُ في المكروهِ، وقد اجتمعا في ٢/٢٠٤ قولِه: ﴿ وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ شَرّٞ لَّكُمۡۚ ﴾ [البقرة: ٢١٦].

قال ابنُ فارسٍ[١]: «وتأتي للقُرْب والدُّنُوِّ» نحوُ: ﴿قُلۡ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم ﴾ [النمل: ٧٢]. وقال الكسائي[٢]: «كلُّ ما في القرآن مِنْ «عسى» على وجهِ الخبرِ فهو مُوَحَّدٌ كالآيةِ السابقة، ووُحِّد[٣] على معنى: عسى الأمر أَنْ يكونَ كذا، وما كان على الاستفهامِ فإنه يُجْمَع، نحوُ: ﴿فَهَلۡ عَسَيۡتُمۡ إِن تَوَلَّيۡتُمۡ ﴾ [محمد: ٢٢]. قال أبو عبيدة[٤]: «معناه هل عَدَوْتم ذلك، هل جُزْتموه».

---

(١) عبارته في معجم مقاييس اللغة ٤/٣١٧ «تدل على قرب وإمكان».

(٢) انظر: الصاحبي ١٦٠.

(٣) (ب) وحاشية (أ): «ووُجِّه».

(٤) ليس في مجازه، وهو في الصاحبي عنه ١٦٠.

وأخرج ابنُ أبي حاتم(١) والبيهقيُّ(٢) وغيرُهما عن ابنِ عباسٍ قال: «كلُّ عسى في القرآن فهي واجبةٌ». وقال الشافعي(٣): «يُقال: عسى من الله واجبةٌ».

وقال ابن الأنباري(٤): «عسى في القرآنِ واجبةٌ إلا في موضعَيْن، أحدهما: ﴿ عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ ﴾ [الإسراء: ٨] يعني بني النَّضِير(٥)، فما رحمهم اللهُ، بل قاتلَهم رسول الله ﷺ، وأوقع عليهم العقوبةَ.

والثاني: ﴿ عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا ﴾ [التحريم: ٥] فلم يقع التبديلُ».

---

(١) في تفسيره (٢/ ٣٨٣) سورة البقرة برقم ٢٠١٧، في إسناده هارون بن حاتم الكوفي متكلّم فيه، يروي المناكير، وامتنع أبو زرعة وأبو حاتم من الرواية عنه، كما تقدم، لكنه ذكره عن أبي مالك دون ذكر ابن عباس –رضي الله عنهما– هنا ورواه في تفسير سورة النساء (٣/ ٩٠٥) بإسناده من رواية علي بن أبي طلحة عنه، لكنه بلفظ «عسى من الله واجب» ومثله في (٣/ ١٠١٨)، وعلي بن أبي طلحة وإن لم يلق ابن عباس –رضي الله عنهما– لكنه حَمَل عن ثقات أصحابه، فلذلك كان البخاري وابن أبي حاتم وغيرهما يعتمدون على هذه النسخة، انظر: «العجاب» للحافظ ابن حجر (١/ ٢٠٧) وتقدم أيضاً بعض الكلام حوله.

(٢) رواه البيهقي في سننه (٩/ ١٣) ك: السير، ب: ما جاء في عذر المستضعفين، ولفظه: «كل عسى في القرآن واجبة»، غير أنه سقط من إسناده معاوية بن صالح، لأنّ نسخة علي بن أبي طلحة في التفسير يرويها عبدالله بن صالح عن معاوية بن صالح كما هو معلوم، والله أعلم. انظر الذي قبله.

(٣) أحكام القرآن له ٣٥٥، من جمع البيهقي.

(٤) الأضداد له ٢٣، فيما حكاه عن غيره.

(٥) الراجح أن الخطاب لعموم بني إسرائيل، كما يدلُّ عليه سياق الآيات في سورة الإسراء، وليس لقوم مخصوصين. انظر: تفسير الطبري ١٤/ ٥٠٥، تفسير البغوي ٥/ ٨٠.

وأبطل بعضُهم الاستثناءَ، وعَمَّم القاعدةَ؛ لأنَّ الرحمةَ كانت مشروطةً [١٨٥] بألاَّ يعودوا، كما قال: ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا﴾ [الإسراء: ٨] وقد عادوا، فَوَجَبَ / عليهم العذابُ، والتبديلَ مَشْروطاً بأن يُطَلِّقَ ولم يُطَلِّقْ، فلا يجبُ.

/ وفي «الكشاف»(١) في سورة التحريم: «عسى إطماعٌ من الله لعبادِه، ٢/٢٠٥ وفيه وجهان: أحدُهما: أَنْ يكونَ على ما جَرَتْ به عادةُ الجبابرةِ من الإجابةِ بـ«لعلَّ» و«عسى»، ووقوعِ ذلك منهم مَوْقِعَ القطعِ والبَتِّ. والثاني: أن يكونَ جيءَ به تعليماً للعبادِ أَنْ يكونوا بين الخوفِ والرَّجاءِ».

وفي «البرهان»(٢): «عسى ولعلَّ من اللهِ واجبتان، وإن كانتا رجاءً وطمعاً في كلامِ المخلوقين؛ لأنَّ الخَلْقَ هم الذين تَعْرِضُ لهم الشُّكوكُ والظُّنونُ، والبارئُ مُنَزَّهٌ عن ذلك. والوجهُ في استعمالِ هذه الألفاظِ أن الأمورَ الممكنةَ، لـمَّا كان الخَلْقُ يَشُكُّون فيها ولا يَقْطعون على الكائنِ منها، واللهُ يعلمُ الكائنَ منها على الصحةِ صارت لها نسْبتان: نسبةٌ إلى اللهِ تُسَمَّى نسبةَ قطعٍ ويقينٍ، ونسبةٌ إلى المخلوق تُسَمَّى نِسْبَةَ شَكٍّ وظنٍّ، فصارَتْ هذه الألفاظُ لذلك تَرِدُ تارةً بلفظ القَطْعِ؛ بحسَبِ ما هي عليه عند الله، نحوُ: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥ﴾ [المائدة: ٥٤] وتارةً بلفظ الشكِّ، بحسَبِ ما هي عليه عند الخلق، نحوُ: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِۦ﴾ [المائدة: ٥٢]، ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ [طه: ٤٤]، وقد عَلِمَ اللهُ

---

(١) الكشاف ٤/٥٧٠.

(٢) البرهان ٤/١٤٠.

حالَ إرسالِهما ما يُفْضي إليه حالُ فرعونَ، لكنْ وردَ اللفظُ بصورةِ ما يختلجُ في نفسِ موسى وهارون من الرجاءِ والطمعِ، ولمَّا نَزَلَ القرآنُ بلغةِ العربِ جاء على مذاهبِهم في ذلك، والعربُ قد تُخْرِجُ الكلامَ المُتيَقَّنَ في صورةِ المشكوك لأغراضٍ».

وقال ابنُ الدَّهان[1]: «عسى فعلٌ ماضي اللفظِ والمعنى؛ لأنه طَمعٌ قد حَصَلَ في شيءٍ مستقبلٍ». وقال قومٌ: «ماضي اللفظ مستقبلُ المعنى؛ لأنه إخبارٌ عن طمعٍ يريدُ أن يقعَ».

* * *

/ تنبيه[2]

٢/٢٠٦

وَرَدَتْ في القرآنِ على وجهَيْن: أحدُهما: رافعةٌ لاسم صريح بعده فعلٌ مضارعٌ مقرونٌ بـ «أن»، والأشهرُ في إعرابِها حينئذٍ أنها فعلٌ ناقصٌ عاملٌ عملَ «كان»، فالمرفوعُ اسمُها، وما بعده الخبرُ. وقيل: مُتَعَدٍّ بمنزلةِ «قارَبَ»

---

(١) سعيد بن المبارك بن علي، أبو محمد ناصح الدين الموصلي النحوي (ت: ٥٦٩هـ)، من مؤلفاته «شرح الإيضاح» للفارسي، و«شرح اللمع» لابن جني. انظر: إنباه الرواة ٢/٤٧، بغية الوعاة ١/٥٨٧. وانظر قوله والقول الذي يليه في البرهان ٤/١٤٢، وفيه: «وقد يحصل في شيء مستقبل».

(٢) انظر: المغني ١/١٥١.

معنىً وعملاً، أو قاصرٌ بمنزلةِ قَرُب مِنْ أَنْ يَفْعَلَ، وحُذِف الجارُّ تَوَسُّعاً، وهو رأيُ سيبويه والمبرِّدِ(١). وقيل: قاصِرٌ بمنزلةِ قَرُب، و«أن يفعل» بدلُ اشتمالٍ مِنْ فاعلها.

الثاني: أَنْ يقعَ بعدها «أنْ» والفعلُ، فالمفهومُ مِنْ «كلامهم» أنها حينئذٍ تامةٌ. وقال ابنُ مالك(٢): «عندي أنها ناقصةٌ أبداً، و«أَنْ» وصِلَتُها سَدَّت مسدَّ الجُزْأَيْن كما في ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ﴾ [العنكبوت: ٢].

* * *

(١) في الكتاب (٣/١٥٧) والمقتضب (٣/٦٨) ما يفيد ظاهرُه ذلك، ممَّا جعل ابنَ هشام في المغني (١/١٥٢) والسيوطي في الهمع (١/١٣٠)، وفي الإتقان في هذا الموضع، ينقلان عنهما هذا المذهب، والحق أن مذهب سيبويه والمبرد كالجمهور في أنها ناقصة، وما ورد في كتابيهما هو تفسير معنى لا إعراب.

(٢) شرح الكافية الشافية ١/٤٥٧.

عند

ظرفُ مكانٍ يُسْتَعْمَلُ في الحضورِ والقُرْبِ، سواءً كانا حِسِّيَّيْنِ، نحوُ: ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾ [النمل: ٤٠]، ﴿عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ * عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ﴾ [النجم: ١٤، ١٥]، أو معنويَّيْنِ، نحوُ: ﴿قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [النمل: ٤٠]، ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ﴾ [صٓ: ٤٧]، ﴿فِى مَقْعَدِ صِدْقٍ عِندَ مَلِيكٍ﴾ [القمر: ٥٥]، ﴿أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [آل عمران: ١٦٩]، ﴿ٱبْنِ لِى عِندَكَ بَيْتًا فِى ٱلْجَنَّةِ﴾ [التحريم: ١١] فالمرادُ في هذه الآياتِ قُربُ التشريفِ ورِفْعَةُ المَنْزِلِ. ولا تُستعمل إلا ظرفاً أو مجرورةً بـ«مِنْ» خاصةً، نحوُ: ﴿فَمِنْ عِندِكَ﴾ [القصص: ٢٧]، ﴿وَلَمَّا / جَآءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ ٢٠٧/٢ [البقرة: ١٠١].

وتُعاقِبُها «لدى» و«لدن»، نحوُ: ﴿لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ﴾ [غافر: ١٨]، ﴿لَدَا ٱلْبَابِ﴾ [يوسف: ٢٥]، ﴿وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَٰمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾ [آل عمران: ٤٤]، وقد اجتمعتا في قوله: ﴿ءَاتَيْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف: ٦٥]، ولو جِيْءَ فيهما بـ«عند» أو «لَدُنْ» صحَّ، ولكن تُرِك دَفْعاً للتَّكْرارِ، وإنما حَسُن تَكْرارُ «لدى» في ﴿وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ﴾ [آل عمران: ٤٤] لتباعُد ما بينهما.

وتُفارِق «عند» و«لدى» «لدُن» مِنْ ستةِ أوجهٍ[1]: فـ«عند» و«لدى»

---

(١) انظر: المغني ١/١٥٦.

تَصْلُحُ في محلٍّ ابتداءِ غايةٍ وغيرها، ولا تَصْلُحُ «لَدُنْ» إلا في ابتداءِ غاية. و«عند» و«لدى» يكونان فَضْلَةً، نحو: ﴿وَعِندَنَا كِتَٰبٌ حَفِيظٌ﴾ [ق: ٤]، ﴿وَلَدَيْنَا كِتَٰبٌ يَنطِقُ بِٱلْحَقِّ﴾ [المؤمنون: ٦٢] و«لدن» لا تكونُ فَضْلَةً، وجَرُّ «لَدُنْ» بـ«مِنْ» أكثرُ مِنْ نصبِها، حتى إنها لم تَجِئْ في القرآنِ منصوبةً، وجرُّ «عند» كثيرٌ، وجرُّ «لدى» ممتنعٌ، و«عند» و«لدى» معربان، و«لدن» مبنيةٌ في لغةِ الأكثرين، و«لدن» قد لا تُضافُ، وقد تضافُ للجملة، بخلافِهما.

[١٨٦] وقال الراغب[١]: «لَدُن أَخَصُّ مِنْ «عند» وأَبْلَغُ؛ لأنه يَدُلُّ / على ابتداءِ نهايةِ الفعلِ» انتهى. و«عند» أَمكنُ مِنْ «لدى» من وجهين: أنها تكونُ ظرفاً للأعيان والمعاني، بخلافِ «لدَى»، و«عند» تُستعملُ في الحاضرِ والغائبِ، ولا تُستعمل «لدى» إلا في الحاضرِ ذكرهما ابنُ الشجريِّ[٢] وغيرُه.

* * *

(١) المفردات ٧٣٩.

(٢) أمالي ابن الشجري ١/٣٤١، وانظر: المغني ١/١٥٧.

٢ / ٢٠٨

/ غير

اسمٌ ملازمٌ للإضافةِ والإبهامِ، فلا تَتَعَرَّف ما لم تَقَعْ بين ضِدَّيْن، ومِنْ ثَمَّ جاز وَصْفُ المعرفةِ بها(١) في قوله: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] والأصلُ أَنْ تكونَ وَصْفاً للنكرة، نحو: ﴿نَعْمَلْ صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ﴾ [فاطر: ٣٧]. وتقعُ حالاً إنْ صَلَحَ موضعَها «لا»، واستثناءً إنْ صَلَحَ موضعَها «إلا»، فتُعْرَبُ بإعرابِ الاسم التالي «إلا» في ذلك الكلامِ.

وقُرِئ قولُه تعالى: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥] بالرفع(٢) على أنها صفةٌ لـ «القاعدون»، أو استثناءٌ وأُبْدِلَ على حَدِّ ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾(٣) [النساء: ٦٦] وبالنصبِ على الاستثناء، وبالجَرِّ خارجَ السبع(٤) صفةً للمؤمنين. وفي «المفردات» للراغب(٥): «غير» تُقال

(١) المعرفة هنا قوله «الذين»، ونسب السمين هذا المذهب لابن السراج، قال: «وهو مرجوح» انظر الدر المصون ١ / ٧١، المغني ١ / ١٥٨.

(٢) قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة ويعقوب بالرفع، وقرأ الباقون بالنصب، وقراءة الجر شاذة. انظر: الإقناع ٢ / ٦٣١، النشر ٢ / ٢٥١، والدر المصون ٤ / ٧٦، وتحفة الأقران ١٠١.

(٣) على قراءة الجمهور بالرفع في «قليلٌ»، وقرأ ابن عامر بالنصب «قليلاً». انظر: التيسير ٩٦، والنشر ٢ / ٢٥٠.

(٤) بل خارج العشر.

(٥) المفردات ٦١٨.

على أوجهٍ: الأولُ: أَنْ تكونَ للنفيِ المجردِ مِنْ غيرِ إثباتِ معنىً به، نحوُ: «مررت برجلٍ غير قائم» أي: لا قائمٍ، قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى﴾ [القصص: ٥٠]، ﴿وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾ [الزخرف: ١٨]. الثاني: بمعنى «إلاَّ» فيُستثنى به، وتُوصَفُ به النكرة، نحوُ: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٨٥]، ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٣]. الثالث: لنَفْيِ الصورةِ مِنْ غيرِ مادَّتها، نحوُ: «الماء حاراً غيرُه إذا كان بارداً»، ومنه قولُه تعالى: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾ [النساء: ٥٦]. الرابع: أَنْ يكونَ ذلك مُتناوِلاً لذاتٍ، نحوُ: ﴿تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ / غَيْرَ الْحَقِّ﴾ [الأنعام: ٩٣]، ﴿أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْغِي رَبًّا﴾ [الأنعام: ١٦٤]، ﴿ائْتِ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَٰذَا﴾ [يونس: ١٥]، ﴿وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ﴾ [التوبة: ٣٩]» انتهى. ٢/٢٠٩

* * *

الفاء

تَرِدُ على أوجهٍ، أحدها: أَنْ تكونَ عاطفةً، فتفيد ثلاثة أمور(١):

أحدها: الترتيبُ معنوياً كان، نحوُ: ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾ [القصص: ١٥] أو ذِكْرياً، وهو عطفُ مُفَصَّلٍ على مُجْمَلٍ، نحوُ: ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ [البقرة: ٣٦]، ﴿سَأَلُواْ مُوسَىٰٓ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوٓاْ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [النساء: ١٥٣]، ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ﴾ الآية [هود: ٤٥]. وأنكره الفراءُ(٢) واحتجَّ بقوله: ﴿أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا﴾ [الأعراف: ٤]. وأُجيب بأنَّ المعنى: أَرَدْنا إهلاكها.

ثانيها: التَّعْقيبُ، وهو في كلِّ شيءٍ بحسَبه، وبذلك يَنْفَصِلُ عن التراخي في نحوِ: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣]، ﴿خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً﴾ الآية [المؤمنون: ١٤].

ثالثُها: السببيَّةُ غالباً، نحوُ: ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾ [القصص: ١٥]، ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٣٧]، ﴿لَأٓكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ * فَمَالِـُٔونَ مِنْهَا ٱلْبُطُونَ * فَشَٰرِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْحَمِيمِ﴾ [الواقعة: ٥٢–٥٤].

/ وقد تجيءُ لمجردِ الترتيبِ، نحوُ: ﴿فَرَاغَ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ فَجَآءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ * فَقَرَّبَهُۥٓ إِلَيْهِمْ﴾ ٢/٢١٠ [الذاريات: ٢٦–٢٧]، ﴿فَأَقْبَلَتِ ٱمْرَأَتُهُۥ فِى صَرَّةٍ فَصَكَّتْ﴾ [الذاريات: ٢٩]، ﴿فَٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجْرًا * فَٱلتَّٰلِيَٰتِ﴾ [الصافات: ٢، ٣].

---

(١) انظر: رصف المباني ٤٤٠، المغني ١/ ١٦١.

(٢) معاني القرآن ١/ ٣٧١.

الوجهُ الثاني: أَنْ تكـونَ لمجـرَّدِ السببيَّة مِـنْ غيـرِ عطـفٍ، نحـوُ: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ * فَصَلِّ﴾ [الكوثر: ١، ٢]؛ إذ لا يُعْطَفُ الإنشاءُ على الخبرِ وعكسُه[1].

الثالث: أن تكونَ رابطةً للجواب، حيث لا يَصْلُحُ لأَنْ يكونَ شرطاً؛ بأن كان جملةً اسميةً، نحو: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ﴾ [المائدة: ١١٨]، ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٧]، أو فعليةً فعلُها جامدٌ، نحوُ: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا * فَعَسَىٰ رَبِّىٓ أَن يُؤْتِيَنِ﴾ [الكهف: ٣٩، ٤٠]، ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ﴾ [آل عمران: ٢٨]، ﴿إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ﴾ [البقرة: ٢٧١]، ﴿وَمَن يَكُنِ ٱلشَّيْطَٰنُ لَهُۥ قَرِينًا فَسَآءَ قَرِينًا﴾ [النساء: ٣٨]، أو إنشائي[2]، نحوُ: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى﴾ [آل عمران: ٣١]، ﴿فَإِن شَهِدُوا۟ فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ﴾ [الأنعام: ١٥٠].

واجتمعَتِ الاسميةُ والإنشاءُ في قولِه: ﴿إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا فَمَن يَأْتِيكُم بِمَآءٍ مَّعِينٍ﴾ [الملك: ٣٠]، أو ماضٍ لفظاً ومعنى: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ﴾ [يوسف: ٧٧]، أو مقرونٌ بحرفِ استقبالٍ، نحوُ: ﴿مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ﴾ [المائدة: ٥٤]، ﴿وَمَا يَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾ [آل عمران: ١١٥].

---

(١) اختلف النحاة في جواز هذا العطف. انظر: رصف المباني ٤٧٨، والمغني ٢/ ٤٨٢.

(٢) قوله: «أو إنشائي» معطوف على قوله: «جامد».

وكما تَرْبط[1] الجوابَ بشرطه تَربطُ شبْهَ الجواب بشبْه الشرط نحوُ: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ﴾ إلى قوله: ﴿ فَبَشِّرْهُم ﴾ [آل عمران: ٢١].

/ الوجه الرابع: أنْ تكونَ زائدةً، وحَمَلَ عليه الزجاج[2]: ﴿ هَٰذَا / فَلْيَذُوقُوهُ ﴾ [صٓ: ٥٧]. ورُدَّ: بأن الخبرَ «حميم» وما بينهما معترضٌ. وخرَّج عليه الفارسيُّ[3]: ﴿ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ ﴾ [الزمر: ٦٦]، وغيرُه[4]: ﴿ وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ﴾، إلى قوله: ﴿ فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُوا۟ ﴾ [البقرة: ٨٩].

٢١١/٢ [١٨٧]

الخامس: أنْ تكونَ للاستئناف، وخُرِّج عليه: ﴿ كُن فَيَكُونُ ﴾ [البقرة: ١١٧] بالرفع[5] أي: فهو يكون.

* * *

(١) أي: الفاء.

(٢) معاني القرآن ٤ / ٣٣٩.

(٣) لم أقف عليه في كتبه، وهو في المغني ١ / ١٦٦.

(٤) أي: وخَرَّج غير الفارسي. انظر: الدر المصون ١ / ٥٠٦.

(٥) قرأ «فيكون» بالنصب حيث أتى ابن عامر إلا في آل عمران (٥٩، ٦٠) والأنعام (٧٣)، ووافقه الكسائي في النحل (٤٠) ويسٓ (٨٢)، وقرأ الباقون بالرفع فيهما كغيرها. انظر: الإقناع ٢ / ٦٠٢، النشر ٢ / ٢٢٠.

في(1)

حرفُ جرٍ له معانٍ، أشهرُها: الظرفيةُ مكاناً، أو زماناً، نحوُ: ﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝ فِىٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ [وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ](2) سَيَغۡلِبُونَ ۝ فِى بِضۡعِ سِنِينَ﴾ [الروم: ٢-٤] حقيقةً كالآية، أو مجازاً، نحوُ: ﴿وَلَكُمۡ فِى ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩]، ﴿لَّقَدۡ كَانَ فِى يُوسُفَ وَإِخۡوَتِهِۦٓ ءَايَٰتٌ﴾ [يوسف: ٧]، ﴿إِنَّا لَنَرَىٰكَ فِى ضَلَٰلٍ﴾ [الأعراف: ٦٠].

ثانيها: المصاحبةُ كـ«مع»، نحوُ: ﴿ٱدۡخُلُواْ فِىٓ أُمَمٍ﴾ [الأعراف: ٣٨] أي: معهم، ﴿فِى تِسۡعِ ءَايَٰتٍ﴾ [النمل: ١٢].

ثالثها: التعليلُ، نحوُ: ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمۡتُنَّنِى فِيهِ﴾ [يوسف: ٣٢]، ﴿لَمَسَّكُمۡ فِى مَآ أَفَضۡتُمۡ فِيهِ﴾ [النور: ١٤] أي: لأَجْله.

رابعُها: الاستعلاءُ، نحوُ: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ﴾ [طه: ٧١] أي: عليها.

/ خامسُها: معنى الباءِ، نحوُ: ﴿يَذۡرَؤُكُمۡ فِيهِ﴾ [الشورى: ١١] أي: بسببِه. ٢١٢/٢

سادسُها: معنى «إلى»، نحوُ: ﴿فَرَدُّوٓاْ أَيۡدِيَهُمۡ فِىٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ﴾ [إبراهيم: ٩] أي: إليها.

---

(١) انظر: المغني ١/١٦٨.

(٢) ما بين المعقوفين سقط من (أ).

سابعها: معنى «مِنْ»، نحوُ: ﴿وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا﴾ [النحل: ٨٩] أي: منهم، بدليل الآية الأخرى(١).

ثامنها: معنى «عن»، نحوُ: ﴿فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى﴾ الإسراء: ٧٢] أي: عنها وعن محاسنها(٢).

تاسعُها: المقايسةُ، وهي الداخلةُ بين مفضولٍ سابقٍ وفاضلٍ لاحقٍ، نحو: ﴿فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [التوبة: ٣٨].

عاشرُها: التوكيدُ، وهي الزائدةُ، نحو: ﴿وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا﴾ [هود: ٤١] أي: اركبوها(٣).

* * *

(١) من قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَبْعَثُ مِن كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا﴾ الآية ٨٤ من النحل.

(٢) انظر: أقوال المفسرين في الآية: القرطبي ١٠/ ٢٩٨.

(٣) هذا أحد الأقوال في الآية. انظر: الدر المصون ٦/ ٣٢٤. وهو قول ضعيف.

قد(١)

حرفٌ مختصٌ بالفعل المتصرِّفِ الخبريِّ المُثْبَتِ المجردِ مِنْ ناصبٍ وجازمٍ وحرفِ تنفيس، ماضياً كان أو مضارعاً. ولها معان:

التحقيق مع الماضي، نحوُ: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ [المؤمنون: ١]، ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴾ [الشمس: ٩]، وهي في الجملة الفعليةِ المجابِ بها القَسَمُ مثلُ «إنَّ» واللام في الاسمية المجاب بها في إفادةِ التوكيد.

والتقريب(٢) مع الماضي أيضاً، تُقَرِّبُه من الحال، تقول: «قام زيد» فَيحتمل الماضيَ القريبَ والماضيَ البعيدَ، فإنْ قلتَ: «قد قام» اختصَّ بالقريبِ.

قال النحاةُ(٣): وانْبَنى على إفادتِها ذلك أحكامٌ: / منها: مَنْعُ دخولِها على «ليس» و«عسى» و«نِعْم» و«بئس»؛ لأنهنَّ للحالِ، فلا معنى لذكْرِ(٤) ما يُقَرِّبُ ما هو حاصلٌ، ولأنهنَّ لا يُفِدْنَ الزمانَ. ومنها: وجوبُ دخولِها على الماضي الواقع حالاً(٥): إمَّا ظاهرةً، نحوُ: ﴿ وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا

٢/٢١٣

(١) انظر: المغني ١/١٧١، البرهان ٤/٢٦٤.

(٢) وهو المعنى الثاني.

(٣) انظر: المغني ١/١٧٢.

(٤) (ر): «لذكرها» تصحفت «ما» إلى «ها».

(٥) أي: جملة حالية.

﴿مِن دِيَـٰرِنَا﴾ [البقرة : ٢٤٦]، أو مقدرة، نحوُ : ﴿هَـٰذِهِۦ بِضَـٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾ [يوسف : ٦٥]، ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء : ٩٠] وخالف في ذلك الكوفيون والأخفشُ(١) فقالوا : لا يُحتاج لذلك؛ لكثرةِ وقوعه حالاً بدون « قد ».

وقال السَّيِّد الجرجانيُّ وشيخُنا العلامة الكافيجي(٢): « ما قاله البصريون غَلَطٌ؛ سببُه اشتباهُ لفظِ الحالِ عليهم، فإنَّ الحالَ الذي تُقَرِّبُه « قد » حالُ الزمانِ، والحالَ المبيِّنَ للهيئة حالُ الصفاتِ، وهما متغايران ».

المعنى الثالث : التقليلُ مع المضارعِ. قال في المغني(٣): وهو ضربان : تقليلُ وقوعِ الفعلِ، نحوُ : « قد يصدقُ الكذوبُ » وتقليلُ مُتَعَلَّقِه، نحوُ : ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور : ٦٤] أي : إنَّ ما هم عليه هو أقلُّ معلوماتِه تعالى، قال : « وزعم بعضُهم أنها في هذه الآية ونحوِها للتحقيق » انتهى.

وممَّنْ قال بذلك الزمخشريُّ(٤) قال : « إنها دَخَلَتْ لتوكيدِ العلمِ، ويَرْجِعُ ذلك إلى توكيدِ الوعيد ».

---

(١) انظر المسألة في : الارتشاف ٣ / ١٦١٠، والمغني ١ / ١٧٣.

(٢) شرح قواعد الإعراب له ٤٣٤.

(٣) المغني ٢ / ١٧٤.

(٤) الكشاف ٣ / ٢٦٠.

الرابع: التكثيرُ، ذكره سيبويه[1] وغيرُه، وخَرَّج عليه الزمخشريُّ[2]: ﴿ قَدۡ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجۡهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِۖ ﴾ [البقرة: ١٤٤] قال: «أي: ربما نرى، ومعناه تكثيرُ الرؤية».

الخامس: التوقعُّ، نحوُ: «قد يَقْدَمُ الغائبُ» لِمَنْ يَتَوَقَّعُ قدومَه وينتظرهُ[3]، و«قد قامت الصلاة»؛ لأنَّ الجماعةَ منتظرون ذلك. وَحَمَل عليه بعضُهم: ﴿ قَدۡ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوۡلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ ﴾ [المجادلة: ١]؛ لأنها كانت تتوقَّعُ إجابةَ اللهِ لدعائِها.

* * *

(١) الكتاب ٤/ ٢٢٤.

(٢) الكشاف ١/ ٢٠١.

(٣) أثبت الخليل هذا المعنى، كما في: الكتاب ٤/ ٢٢٣.

٢/ ٢١٤

/ الكاف(١)

حرفُ جرٍ له معانٍ: أشهرُها: التشبيهُ، نحوُ: ﴿وَلَهُ ٱلْجَوَارِ ٱلْمُنشَـَٔاتُ فِى ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَـٰمِ﴾ [الرحمن: ٢٤]، والتعليلُ، نحوُ: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ﴾ [البقرة: ١٥١] قال الأخفش(٢): «أي لأجلِ إرسالِنا فيكم رسولاً منكم، فاذكروني»، ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨] أي: لأجل هدايته إياكم، ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ [القصص: ٨٢] أي: أَعْجَبُ لعَدَمِ فلاحِهم، ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَـٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾ [الأعراف: ١٣٨] والتأكيدُ وهي الزائدةُ، وحَمَلَ عليه الأكثرون ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١] أي: [ليس](٣) مثلَه، شيءٌ، ولو كانت غيرَ زائدةٍ لَزِمَ إثباتُ المِثْل وهو مُحالٌ، والقَصْدُ بهذا الكلام / نفيُه. [١٨٨]

قال ابن جني(٤): «وإنما زِيْدَتْ لتوكيدِ نَفْيِ المِثْل؛ لأنَّ زيادةَ الحرفِ بمنزلةِ إعادة الجملة ثانياً». وقال الراغب(٥): «إنما جَمَعَ بين الكافِ والمِثْل لتأكيدِ النفيِ تنبيهاً على أنَّه لا يَصِحُّ استعمالُ المِثْل ولا الكافِ، فنفى بـ«ليس» الأمرَيْن جميعاً».

---

(١) انظر: البرهان ٤/ ٢٦٨.

(٢) عبارته في معاني القرآن ١/ ١٥٣: «كما فعلت هذا فاذكروني».

(٣) سقط من (أ).

(٤) سر الصناعة ١/ ٢٧٠، ٢٩١، ٢٩٦، والخصائص ٢/ ٢٧٤، بعبارة قريبة.

(٥) المفردات ٧٥٩.

وقال ابنُ فُورك[١]: «ليسَتْ زائدةً، والمعنى: ليس مثلَ مثلِه شيءٌ، وإذا نَفَت التَّماثُلَ عن المِثْل فلا مِثْل لله في الحقيقة».

وقال الشيخُ عزُّ الدينِ بنُ عبدِالسلام[٢]: «مِثْل» تُطْلَقُ ويُراد بها الذاتُ، كقولك: مثلُك لا يَفْعَلُ هذا، أي: أنت لا تفعلُه كما قال[٣]:

ولَمْ أَقُلْ مِثْلَكَ أَعْنِي بِه ... سِواكَ يا فَرْداً بلا مُشْبِهِ

وقد قال تعالى: ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا۟ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَوا۟﴾ [البقرة: ١٣٧] أي: «بالذي آمنتم به إياه؛ لأنَّ إيمانَهم لا مِثْلَ له، فالتقديرُ في الآيةِ: ليس كذاتِه شيءٌ».

وقال الراغب[٤]: «المِثْل هاهنا بمعنى الصفةِ، ومعناه: ليس كصفتِه صفةٌ، تنبيهاً على أنه / وإن كان وُصِف بكثيرٍ ممَّا وُصفَ به البشرُ فليس تلك الصفاتُ له على حَسَبِ ما يُستعمل في البشرِ، ولله المثلُ الأعلى». ٢/٢١٥

* * *

تنبيه

تَرِدُ الكافُ اسماً[٥] بمعنى «مِثْل»، فتكونُ في مَحَلِّ إعرابٍ، ويعودُ

(١) انظر: البرهان ٢/٣٩١.

(٢) الإمام في بيان أدلة الأحكام ٢٠٠.

(٣) البيت للمتنبي في ديوانه ١/٢١٧، ودلائل الإعجاز ١٣٩.

(٤) المفردات ٧٥٩.

(٥) انظر: المغني ١/١٨٠.

عليها الضميرُ. قال الزمخشريُّ[1] في قوله: ﴿ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ فَأَنفُخُ فِيهِ ﴾ [آل عمران: ٤٩]: «إِنَّ الضمير في «فيه» للكاف في «كهيئة» أي: فأنفخ في ذلك الشيءِ المماثلِ، فيصيرُ كسائرِ الطيور» انتهى.

* * *

مسألة

الكافُ في «ذلك»[2] ونحوِه حرفُ خطابٍ لا محلَّ له من الإعرابِ وفي «إياك»[3] قيل: حرفٌ. وقيل: اسمٌ مضافٌ إليه. وفي «أرأيتك»[4] قيل: حرفٌ. وقيل: اسمٌ في محلِّ رفعٍ. وقيل: نصبٌ. والأولُ أرجح.

* * *

(١) الكشاف ١/٣٦٤.

(٢) انظر: رصف المباني ٢٨٢، المغني ١/١٨١.

(٣) انظر: الإيضاح لابن الحاجب ١/٤٦٢، رصف المباني ٢١٥.

(٤) انظر: الإيضاح لابن الحاجب ٢/٢٢٥، رصف المباني ٢٨٣، المغني ١/١٨١.

كاد(١)

فعلٌ ناقصٌ أتى منه الماضي والمضارعُ فقط، له اسمٌ مرفوعٌ وخبرٌ مضارعٌ مجردٌ من «أنْ»(٢)، ومعناها قارَبَ، فنفيُها نفيٌ للمقاربة، وإثباتُها إثباتٌ للمقاربة، واشتُهِر على ألسنةِ كثيرٍ أنَّ نفيها إثباتٌ وإثباتَها نفي، فقولُك «كاد زيد يفعل» معناه لم يفعلْ، بدليل: ﴿وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ﴾ [الإسراء: ٧٣]، «وما كاد يفعل» معناه فَعَل، بدليل: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١].

أخرج ابنُ أبي حاتمٍ(٣) مِنْ طريق الضحَّاك عن ابن عباس قال: «كلُّ شيء في / القرآن كاد، وأكادُ، ويكاد، فإنه لا يكونُ أبداً»(٤). وقيل: إنها تُفيد الدلالةَ على وقوعِ الفعلِ بعُسْرٍ. وقيل: نَفْيُ الماضي إثباتٌ بدليلِ: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١] ونفيُ المضارعِ نفيٌ، بدليلِ: ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾ [النور: ٤٠] مع أنه لم يَرَ شيئاً، والصحيحُ الأولُ أنها كغيرها: نفيُها نفيٌ، وإثباتُها إثباتٌ، فمعنى «كاد يفعل» قاربَ الفعلَ،

٢١٦/٢

(١) انظر: البرهان ٤/ ١٢٠.

(٢) هذا على الغالب. انظر: الهمع ١/ ٤١٦.

(٣) في تفسيره (١/ ١٤٣) سورة البقرة، ح ٧٤٢. ضعيف؛ في إسناده بشر بن عمارة الخثعمي الكوفي، ضعيف كما تقدم، وفيه انقطاع أيضاً؛ إذ لم يسمع الضحاك من ابن عباس رضي الله عنهما بل لم يلقه أصلاً -على قول- كما تقدّم.

(٤) (م): «زائداً» وهو تصحيف.

ولم يفعَلْ، وما كاد يفعلُ: ما قارب الفعلَ فضلاً عن أن يفعلَ، فنفي الفعلِ لازمٌ مِنْ نَفْيِ المقاربةِ عقلاً.

وأمَّا آيةُ ﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾ [البقرة: ٧١] فهو إخبارٌ عن حالِهم في أولِ الأمرِ، فإنهم كانوا أولاً بُعَداء مِنْ ذَبْحها، وإثباتُ الفعل إنما فُهِم مِنْ دليلٍ آخرَ، وهو قولُه: «فذبحوها».

وأمَّا قولُه: ﴿ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ ﴾ [الإسراء: ٧٤] مع أنه ﷺ لم يَرْكَنْ لا قليلاً ولا كثيراً، فإنه مفهومٌ مِنْ جهة أنَّ «لولا» الامتناعيةَ تقتضي ذلك[١].

* * *

فائدة[٢]

تَرِدُ «كاد» بمعنى أراد، ومنه: ﴿ كَذَٰلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ ﴾ [يوسف: ٧٦]، ﴿ أَكَادُ أُخْفِيهَا ﴾ [طه: ١٥] وعكسُه كقوله: ﴿ جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ ﴾ [الكهف: ٧٧] أي: يكاد.

* * *

(١) نص الآية: ﴿ وَلَوْلَا أَن ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا ﴾. وتقتضي «لولا» امتناعَ مقاربة الركون لوجود التثبيت.

(٢) انظر: البرهان ٤ / ١٢٢.

كان

فعلٌ ناقصٌ مُتَصَرِّفٌ يرفعُ الاسمَ وينصبُ الخبرَ، معناه في الأصل المضيُّ والانقطاعُ، نحوُ: ﴿كَانُوٓاْ أَشَدَّ مِنكُمۡ قُوَّةٗ وَأَكۡثَرَ أَمۡوَٰلٗا وَأَوۡلَٰدٗا﴾ [التوبة: ٦٩]. ويأتي بمعنى الدوام والاستمرارِ، نحوُ: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورٗا رَّحِيمٗا﴾ [النساء: ٩٦]، ﴿وَكُنَّا بِكُلِّ شَيۡءٍ عَٰلِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨١] أي: لم نَزَلْ كذلك، وعلى هذا المعنى يَتَخَرَّج جميعُ الصفاتِ الذاتيةِ المقترنةِ بـ«كان».

/ قال أبو بكرٍ الرازيُّ[1]: «كان» في القرآن على خمسةِ أوجهٍ: بمعنى الأَزَلِ والأَبَدِ، كقولِه: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمٗا﴾ [النساء: ١٧]، وبمعنى المُضيِّ المنقطع، وهو الأصلُ في معناها، نحوُ: ﴿وَكَانَ فِي ٱلۡمَدِينَةِ تِسۡعَةُ رَهۡطٖ﴾ [النمل: ٤٨]، وبمعنى[2] الحال، نحو: ﴿كُنتُمۡ خَيۡرَ أُمَّةٍ﴾ [آل عمران: ١١٠]، ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ كَانَتۡ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ كِتَٰبٗا مَّوۡقُوتٗا﴾ [النساء: ١٠٣]، وبمعنى الاستقبالِ، نحوُ: ﴿وَيَخَافُونَ يَوۡمٗا كَانَ شَرُّهُۥ مُسۡتَطِيرٗا﴾ [الإنسان: ٧]، وبمعنى صار، نحوُ: ﴿وَكَانَ مِنَ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٣٤]» انتهى. ٢١٧/٢

(١) محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر، ويكنى أيضاً بأبي عبدالله، زين الدين اللغوي المفسِّر الحنفي (ت بعد ٦٦٦هـ)، وهو صاحب «مختار الصحاح». انظر: كشف الظنون ١/٩٢، هدية العارفين ٢/١٢٧، معجم المفسرين ٢/٥٠١. وورد النص في كتابيه: تفسير غريب القرآن العظيم ٥١١، وأنموذج جليل في أسئلة وأجوبة عن غرائب آي التنزيل ٨٣.

(٢) (أ) و«معنى».

قلت: أخرج ابن أبي حاتم(١) عن السُّدِّي قال: قال عمر بن الخطاب: «لو شاء الله لقال: «أنتم»، فكُنَّا كلُّنا(٢)، ولكن قال: / «كنتم» في خاصة أصحابِ محمدٍ». [١٨٩]

وتَرِدُ «كان» بمعنى ينبغي، نحوُ: ﴿مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنۢبِتُوا۟ شَجَرَهَآ﴾ [النمل: ٦٠]، ﴿مَّا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا﴾ [النور: ١٦]، وبمعنى حضر أو وُجِد، نحوُ: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةً﴾ [النساء: ٤٠]. وتَرِدُ للتأكيدِ، وهي الزائدةُ(٣)، وجُعِل منه ﴿وَمَا عِلْمِى بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الشعراء: ١١٢] أي: بما يعملون.

* * *

(١) في تفسيره (١ / ٧٣٢) آل عمران، ح ٣٩٧٠، ضعيف، في إسناده انقطاع؛ إذ لم يسمع السدّي عن عمر رضي الله عنه بل لم يلقه، وأخرجه أيضاً ابن جرير الطبري في تفسيره (٧ / ١٠١ /برقم ٧٦٠٨) (٣ / ٤ / ٤٣) به.

(٢) خبر «كان» مقدر، أي: داخلين أو مقصودين.

(٣) انظر: البرهان ٤ / ٢٧٠، تفسير القرطبي ١٣ / ١٢٠. وهو ضعيف.

كأنَّ

بالتشديدِ حرفٌ للتشبيه المؤكِّد؛ لأنَّ الأكثرَ[1] على أنه مركبٌ من كافِ التشبيه / و«إنَّ» المؤكدةِ والأصلُ في «كأنَّ زيداً أسدٌ»: «إنَّ زيداً كأسدٍ»، قُدِّم حرفُ التشبيهِ اهتماماً به ففُتِحتْ همزةُ «أنَّ» لدخولِ الجارِّ. ٢/٢١٨

قال حازم[2]: «وإنما تُسْتعملُ حيث يَقْوَى الشَّبَه، حتى يكادُ الرائي يَشُكُّ في أنَّ المشَبَّهَ هو المشبهُ به أو غيرُه؛ ولذلك قالَتْ بِلْقيسُ: ﴿كَأَنَّهُۥ هُوَ﴾ [النمل: ٤٢]، قيل: وتَردُ للظنِّ والشكِّ فيما إذا كان خبرُها غيرَ جامدٍ. وقد تُخَفَّفُ، نحوُ: ﴿كَأَن لَّمْ يَدْعُنَآ إِلَىٰ ضُرٍّ مَّسَّهُۥ﴾ [يونس: ١٢].

* * *

(١) م: «الأكثرين».

(٢) ملحق منهاج البلغاء ٣٩٠. وانظر: البرهان ٤/٣٩٠.

كَأَيِّنْ

اسمٌ مركبٌ مِنْ كافِ التشبيهِ وأيٍّ المنوَّنةِ للتكثيرِ في العددِ، نحوُ: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ﴾ [آل عمران: ١٤٦] وفيها لغاتٌ، منها: «كائِنْ» بوزن بائِعْ، وقرأ بها ابنُ كثيرٍ(١) حيث وقعَتْ، و«كَأْيِن» بوزن كَعْيِنْ، وقُرِئَ بها(٢) «وكَأْيِنْ من نبي قتل». وهي مبنيَّةٌ لازمةُ الصَّدْرِ، ملازِمةٌ للإبهام، مفتقِرَةٌ إلى تمييزٍ، وتمييزها مجرورٌ بـ«مِنْ» غالباً، وقال ابن عصفور(٣): «لازماً».

* * *

كذا

لم تَرِدْ في القرآن إلا للإشارة، نحوُ: ﴿أَهَٰكَذَا عَرْشُكِ﴾ [النمل: ٤٢].

---

(١) وأبو جعفر أيضاً لكنه مع التسهيل، وقرأ الباقون «كَأَيِّن» بوزن «كعيِّن». انظر: المبسوط ١٦٩، وغاية الاختصار ٢/٤٥٣، والنشر ٢/٢٤٢.

(٢) وهي قراءة شاذة، قرأ بها ابن محيصن والأشهب والأعمش. انظر: مختصر ابن خالويه ٢٢، والمحتسب ١/١٧٠.

(٣) المقرب ١/٣١٣.

كل

اسمٌ موضوعٌ لاستغراقِ أفرادِ المُنكَّرِ المضافِ هو إليه، نحوُ: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، / والمعرَّفِ المجموعِ، نحوُ: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا﴾ [مريم: ٩٥]، ﴿كُلُّ ٱلطَّعَامِ كَانَ حِلًّا﴾ [آل عمران: ٩٣]، وأجزاءِ المفردِ المُعَرَّفِ، نحوُ: ﴿يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ﴾ [غافر: ٣٥] بإضافةِ «قلب» إلى «متكبر» أي: على كلِّ أجزائه، وقراءةُ التنوينِ لعمومِ أفرادِ القلوب[١].

٢١٩/٢

وتَرِدُ باعتبارِ ما قبلَها وما بعدها على ثلاثةِ أوجه:

أحدُها: أَنْ تكونَ نعتاً لنكرةٍ أو معرفةٍ، فتدلَّ على كمالِه، وتجبُ إضافتُها إلى اسم ظاهر يُماثلُه لفظاً ومعنىً، نحوُ: ﴿وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ﴾ [الإسراء: ٢٩] أي: بَسْطاً كلَّ البسطِ، أي: تامًّا، ﴿فَلَا تَمِيلُوا۟ كُلَّ ٱلْمَيْلِ﴾ [النساء: ١٢٩].

ثانيها: أَنْ تكونَ توكيداً لمعرفةٍ، ففائدتها العمومُ، وتجبُ إضافتُها إلى ضميرٍ راجع للمؤكَّد، نحوُ: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠].

---

(١) (أ): «القلب»، (ح): «كل قلب». وقرأ أبو عمرو وابن عامر بخلف عنه بالتنوين في الباء، وقرأ الباقون بغير تنوين على الإضافة. انظر: الإقناع ٢/٧٥٣، النشر ٢/٣٦٥.

وأجاز الفراءُ[1] والزمخشريُّ[2] قطْعَها حينئذٍ عن الإضافةِ لفظاً، وخُرِّج عليه قراءةُ بعضِهم[3]: «إنَّا كلاً فيها» [غافر: ٤٨].

ثالثُها: ألاَّ تكونَ تابعةً، بل تاليةً للعوامل، فتقعُ مضافةً إلى الظاهر وغيرَ مضافةٍ، نحوُ: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ [المدثر: ٣٨]، ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ﴾ [الفرقان: ٣٩]. وحيث أُضيفتْ إلى مُنكَّر وَجَبَ في ضميرها مراعاةُ معناها[4]، نحوُ: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ﴾ [القمر: ٥٢]، ﴿وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ﴾ [الإسراء: ١٣]، ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ [المدثر: ٣٨]، ﴿وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ﴾ [الحج: ٢٧]، أو إلى معرَّفٍ[5] جاز مراعاةُ لفظِها في الإفراد[6] والتذكير، ومراعاةُ معناها[7]، وقد اجتمعا في قوله: ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا * لَقَدْ أَحْصَاهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا * وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا﴾ [مريم: ٩٣-٩٥]، / أو قُطعَتْ فكذلك نحو: ﴿كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ﴾ [الإسراء: ٨٤]، ﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنْبِهِ﴾ [العنكبوت: ٤٠]، ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾ [النمل: ٨٧]، ﴿وَكُلٌّ كَانُوا ظَالِمِينَ﴾ [الأنفال: ٥٤]. ٢/٢٢٠

وحيث وقعَتْ في حَيِّز النفيِ بأَنْ تقدَّمَتْ عليها أداتُه أو الفعلُ المنفيُّ

(١) معاني القرآن ٣/١٠.

(٢) الكشاف ٤/١٧١.

(٣) قراءة ابن السميفع وعيسى بن عمر، وهي قراءة شاذة. انظر: الدر المصون ٩/٤٨٧.

(٤) انظر: المغني ١/١٩٦.

(٥) قوله: «إلى معرّف» معطوف على «إلى منكر».

(٦) (أ): «الأفراد» بفتح الهمزة، وهو سهو.

(٧) انظر: المغني ١/١٩٩.

فالنفيُ مُوَجَّهٌ إلى الشمولِ خاصةً، ويُفيدُ بمفهومه إثباتَ الفعلِ لبعضِ الأفراد، وإنْ وقع النفيُ في حَيِّزها فهو مُوَجَّهٌ إلى كلِّ فردٍ، هكذا ذكره البيانيون(١). وقد أَشْكل على هذه القاعدةِ قولُه: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ [الحديد: ٢٣] إذ يقتضي إثباتَ الحُبِّ لِمَنْ فيه أحدُ الوصفَيْن. وأُجيب بأنَّ دلالةَ المفهومِ إنما يُعَوَّلُ عليها عند عدمِ المُعارِض وهو هنا موجودٌ؛ إذ دَلَّ الدليلُ على تحريمِ الاختيالِ والفخرِ مطلقاً.

* * *

مسألة(٢)

تتصل «ما» بـ«كل»، نحوُ: ﴿كُلَّمَا رُزِقُوا۟ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا﴾ [البقرة: ٢٥] وهي مصدرية؛ لكنها نابَتْ بصلتها عن ظرفِ زمانٍ، كما ينوبُ عنه المصدرُ الصريحُ. والمعنى: كلَّ وقت؛ ولذا تُسَمَّى «ما» هذه المصدريَّة / [١٩٠] الظرفيةَ أي: النائبةَ عن الظرفِ لا أنها ظرفٌ في نفسها، فـ«كل» مِنْ «كلما» منصوبٌ على الظرف لإضافته إلى شيءٍ هو قائمٌ مَقامَه، وناصبُه الفعلُ الذي هو جوابٌ في المعنى. وقد ذكر الفقهاءُ والأصوليون أنَّ «كلما» للتكرار. قال أبو حيَّانَ(٣): «وإنما ذلك مِنْ عمومِ «ما» لأنَّ الظرفيةَ مرادٌ بها العمومُ، وكلٌّ أكَّدَتْه».

(١) انظر: الإيضاح ٢ / ٧٦.

(٢) انظر: البرهان ٤ / ٢٨٠، المغني ١ / ٢٠١.

(٣) الارتشاف ٤ / ١٨٨٩.

٢/٢٢١

/ كلا وكلتا

اسمان مفردان لفظاً، مُثَنَّيان معنى، مضافان أبداً لفظاً ومعنى، إلى كلمةٍ واحدةٍ معرفةٍ دالَّةٍ على اثنين. قال الراغب(١): «وهما في التثنية كـ«كُلٍّ» في الجمع. قال تعالى: ﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ ﴾ [الكهف: ٣٣]، ﴿ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا ﴾ [الإسراء: ٢٣].

* * *

كَلَّا

مركبةٌ عند ثعلبٍ(٢) مِنْ كافِ التشبيهِ و«لا» النافية شُدِّدَتْ لامُها لتقويةِ المعنى، ولِدَفْعِ تَوَهُّم بقاء معنى الكلمتين. وقال غيرُه: بسيطةٌ، فقال سيبويه(٣) والأكثرون: «حرفٌ معناه الردع والزَّجْر»(٤). لا معنى لها عندهم إلا ذلك، حتى إنهم يُجيزون أبداً الوقفَ عليها والابتداءَ بما بعدها، وحتى قال

(١) المفردات ٧٢٥.

(٢) انظر قوله في: المغني ١/١٨٨. وفي رصف المباني (٢٨٧): أن ابن العريف جعلها مركبة من: كُل ولا.

(٣) الكتاب ٤/٢٣٥.

(٤) (ب): «الذم».

جماعةٌ منهم: متى سَمِعْتَ «كَلاَّ» في سورةٍ فاحكُمْ بأنها مكيَّةٌ؛ لأنَّ فيها معنى التهديدِ والوعيدِ، وأكثرُ ما نَزَلَ ذلك بمكةَ؛ لأنَّ أكثرَ العُتُوِّ كان بها.

قال ابن هشام(١): «وفيه نظرٌ؛ لأنه لا يَظْهَرُ معنى الزَّجْرِ في نحوِ: ﴿ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ * كَلَّا ﴾ [الانفطار: ٨، ٩]، ﴿ يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ * كَلَّآ ﴾ [المطففين: ٦، ٧]، ﴿ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ * كَلَّا ﴾ [القيامة: ١٩، ٢٠]، وقولُهم: انتهِ عن تَرْكِ الإيمانِ بالتصويرِ في أيِّ صورةٍ شاء اللهُ وبالبعث وعن العَجَلَةِ بالقرآن، تَعَسُّفٌ؛ إذ لم يتقدَّمْ في الأُولَيَيْن حكايةُ نَفْيِ ذلك عن أحدٍ، ولطولِ الفَصلِ في الثالثة بين «كَلَّا» وذِكْرِ العجلة، وأيضاً فإنَّ أولَ ما نَزَلَ خمسُ آياتٍ مِنْ أولِ سورة العَلَق، ثم نَزَلَ ﴿ كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ﴾ [العلق: ٦] فجاءت في افتتاحِ الكلام.

ورأى آخرون أنَّ معنى الرَّدْع والزَّجْر ليس مستمراً فيها، فزادوا معنى ثانياً يَصِحُّ عليه أَنْ يُوقَفَ دونَها ويبتدأ بها /، ثم اختلفوا في تعيينِ ذلك المعنى. فقال الكسائيُّ(٢): «تكونُ بمعنى حقا» وقال أبو حاتم(٣): «بمعنى «ألا» الاستفتاحية». قال أبو حيان(٤): «ولم يَسْبِقْه إلى ذلك أحدٌ، وتابعه جماعةٌ منهم الزجَّاج»(٥).

٢٢٢/٢

---

(١) المغني ١/١٨٨.

(٢) انظر: شرح «كلا» لمكي ٢٤، المغني ١/١٨٩.

(٣) انظر: شرح «كلا» لمكي ٢٤، والمغني ١/١٨٩.

(٤) لم نقف عليه في كتب أبي حيان.

(٥) لم نقف عليه في كتب الزجاج.

وقال النَّضْر بنُ شُمَيْلٍ[1]: حرفُ جوابٍ بمنزلة إي ونَعَم. وحملوا عليه ﴿ كَلَّا وَٱلْقَمَرِ ﴾ [المدثر: ٣٢]. وقال الفراء وابن سَعْدانَ: «بمعنى سوف». حكاه أبو حيانَ في «تذكرته»[2].

قال مكيٌّ[3]: «وإذا كانت بمعنى حقاً فهي اسم». وقُرِئ[4] «كَلاًّ سيكفرون بعبادتهم» [مريم: ٨٢] بالتنوين. ووُجِّه بأنه مصدرُ «كَلَّ» إذا أعيا أي: كَلُّوا في دعواهُم وانقطعوا، أو من الكَلِّ، وهو الثِّقَلُ أي: حَمَلوا كَلاًّ. وجوَّز الزمخشريُّ[5] كونَه حرفَ الرَّدْعِ نُوِّن كما في ﴿ سَلَٰسِلَا ﴾[6] [الإنسان: ٤]. وردَّه أبو حيان[7] بأنَّ ذلك إنما صحَّ في «سلاسلا» لأنه اسمٌ أصلُه التنوينُ فَرُجِعَ به إلى أصله للتناسب.

قال ابنُ هشام[8]: «وليس التوجيهُ مُنْحَصِراً عند الزمخشريِّ في ذلك، بل جَوَّز كونَ التنوين بدلاً من حرفِ الإطلاقِ المزيدِ في رأسِ الآيةِ، ثم إنه وُصِلَ بنيَّة الوقف»[9].

---

(١) انظر: المغني ١/١٨٩.

(٢) ليس في القدر المطبوع من «التذكرة». وليس في نصوص معاني القرآن للفراء في «كلا» ما يفيد أنها بمعنى «سوف». انظر: ٣/١٨٤، ٢٨٧.

(٣) وعبارته «فتكون في موضع مصدر». انظر كتابه: «شرح كلا وبلى ونعم» ص ٢٤.

(٤) قرأ بها أبو نهيك، وهي قراءة شاذة، المحتسب ٢/٤٥.

(٥) الكشاف ٣/٤١، شبَّه الزمخشري القراءة بـ«قواريراً» التي هي رأس آية وليس بـ«سلاسلاً» كما نقل عنه السيوطي، والجدير بالذكر أن «كلا» ليست رأس آية عند أحد من علماء العدد.

(٦) في قراءة من نوَّنه، وهم: المدنيان، والكسائي، وشعبة، وهشام من طريق الحلواني والشذائي عن الداجوني، ورويس من طريق أبي الطيب. وقرأ الباقون بغير تنوين. انظر: النشر ٢/٣٩٤، إيضاح الرموز: ٧١٦.

(٧) البحر ٦/٢١٤. وأبو حيان يتحدث عن تشبيه الزمخشري قراءة «كَلاًّ» بـ«قواريراً»، وليس بـ«سلاسلاً» كما حكاه عنه السيوطي.

(٨) المغني ١/١٩٠.

(٩) وقال: «وجزم بهذا الوجه في «قواريراً» وفي قراءة بعضهم «إذا يَسْرٍ» بالتنوين، وهذه القراءة مصححة لتأويله في «كلاً» إذ الفعل ليس أصله التنوين».

كم

اسمٌ مبنيٌّ لازمُ الصدرِ مُبْهَمٌ، مفتقرٌ إلى التمييز. وتردُ استفهاميةً، ولم تقع في القرآنِ[1]، وخبريةً بمعنى كثير، وإنما تقعُ غالباً في مَقام الافتخارِ والمباهاةِ نحو: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [النجم: ٢٦]، / ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا﴾ [الأعراف: ٤]، ﴿وَكَمْ قَصَمْنَا مِن قَرْيَةٍ﴾ ٢/٢٢٣ [الأنبياء: ١١]. وعن الكسائيِّ[2] أنَّ أصلَها «كما» فحُذِفَتِ الألفُ مثلَ: بِم ولِم، حكاه الزجَّاج[3]، وردَّه: بأنه لو كان كذلك لكانت مفتوحةَ الميمِ.

* * *

كي

حرفٌ له معنيان، أحدُهما: التعليلُ، نحوُ: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ

---

(١) بل وردت في عدة مواضع، منها: ﴿قَالَ كَمْ لَبِثْتَ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [البقرة: ٢٥٩].

(٢) «كم» عند الكسائي مركبة من كاف التشبيه و«ما» الاستفهامية، حُذفت ألفها كما تحذف مع سائر حروف الجر، وكَثُرَ استعمالها فأسكنت الميم. انظر: الارتشاف ٢/٧٧٦.

(٣) معاني القرآن ١/٤٢٨.

﴿ٱلۡأَغۡنِيَآءِ﴾ [الحشر: ٧]. والثاني: معنى «أنْ» المصدريةِ، نحوُ: ﴿لِّكَيۡلَا تَأۡسَوۡاْ﴾ [الحديد: ٢٣] لصِحَّةِ حُلولِ «أنْ» محلَّها، ولأنها لو كانَتْ حرف تعليلٍ لم يَدْخُلْ عليها حرفُ تعليلٍ.

* * *

[١٩١]

كيف /

اسمٌ يَرِدُ على وجهين:

الشرطِ، وخُرِّجَ[١] عليه ﴿يُنفِقُ كَيۡفَ يَشَآءُ﴾ [المائدة: ٦٤]، ﴿يُصَوِّرُكُمۡ فِي ٱلۡأَرۡحَامِ كَيۡفَ يَشَآءُ﴾ [آل عمران: ٦]، ﴿فَيَبۡسُطُهُۥ فِي ٱلسَّمَآءِ كَيۡفَ يَشَآءُ﴾ [الروم: ٤٨]. وجوابُها في ذلك كلِّه محذوفٌ لدلالة ما قبلها.

والاستفهامِ، وهو الغالبُ، ويُسْتَفْهَمُ بها عن حالِ الشيءِ لا عن ذاته. قال الراغب[٢]: «وإنما يُسْأل بها عمَّا يَصِحُّ أَنْ يقالَ فيه: شبيه وغير شبيه؛ ولهذا لا يصح أن يقال في الله: كيف» قال: «وكلُّ ما أخبر اللهُ بلفظِ «كيف» عن نفسِه، فهو استخبارٌ على طريقِ التنبيه / للمخاطبِ، أو التوبيخِ، ٢/٢٢٤ نحوُ: ﴿كَيۡفَ تَكۡفُرُونَ﴾ [البقرة: ٢٨]، ﴿كَيۡفَ يَهۡدِي ٱللَّهُ قَوۡمٗا﴾ [آل عمران: ٨٦]».

---

(١) انظر: الدر المصون ٤/٣٤٥ والمغني ١/٢٠٥.

(٢) المفردات ٧٣٠، انظر: البرهان ٤/٢٨٣.

اللام[1]

أربعةُ أقسامٍ: جارَّةٌ، وناصبةٌ، وجازمةٌ، ومهملةٌ غيرُ عاملةٍ. فالجارَّةُ مكسورةٌ مع الظاهر -وأمَّا قراءةُ بعضِهم[2]: «الحمدُ لُله» [الفاتحة: ٢] فالضمةُ عارِضَةٌ للإتْباع- مفتوحةٌ مع المضمَر إلا الياء[3]، ولها معانٍ:

الاستحقاقُ، وهي الواقعةُ بين معنًى وذاتٍ، نحوُ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢]، ﴿ٱلْمُلْكُ [يَوْمَئِذٍ] لِّلَّهِ﴾ [الحج: ٥٦]، ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ﴾ [الروم: ٤]، ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين: ١]، ﴿لَهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا خِزْىٌ﴾ [البقرة: ١١٤]، و«للكافرين النار[4]» أي: عذابُها.

والاختصاصُ، نحوُ: ﴿إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا﴾ [يوسف: ٧٨]، ﴿فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ﴾ [النساء: ١١].

والمِلْك، نحوُ: ﴿لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

والتعليلُ، نحوُ: ﴿وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ [العاديات: ٨] أي: وإنه من أجل حب المال لبخيل، «وإذ أخذ اللهُ ميثاق النبيين لِما آتيتكم مِنْ كتاب وحكمة» الآيةَ [آل عمران: ٨١] في قراءة حمزة[5]، أي: لأجلِ إيتائي إياكم بعضَ

---

(١) انظر: المغني ١/٢٠٧.

(٢) وهي قراءة شاذة، نسبت إلى ابن أبي عبلة. انظر: المحتسب ١/٣٧، الكشاف ١/١٠.

(٣) أي: ياء المتكلم، نحو: «لِي».

(٤) ليس ثَمة آية بهذا اللفظ، ولعله يريد: ﴿وَّعُقْبَى ٱلْكَٰفِرِينَ ٱلنَّارُ﴾ [الرعد: ٣٥].

(٥) بكسر اللام من «لما» والباقون بفتحها. انظر: السبعة ٢١٣، والتيسير ٨٩، النشر ٢/٢٤١.

الكتابِ والحكمةِ ثم لمجيءِ محمد ﷺ «مصدقاً لما معكم لتؤمنن به» فـ«ما» مصدريةٌ واللامُ تعليليةٌ. وقوله: ﴿ لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ ﴾ [قريش: ١]. وتَعَلُّقُها بـ«يعبدوا»[1]. وقيل[2]: بما قبله، أي: ﴿ فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ * لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ ﴾ [الفيل: ٥، قريش: ١] ورُجِّح بأنهما في مصحف أُبَيّ[3] سورةٌ واحدةٌ. ٢/٢٢٥

وموافقة «إلى» نحوُ: ﴿ بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا ﴾ [الزلزلة: ٥]، ﴿ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى ﴾ [الرعد: ٢].

و«على»، نحوُ: ﴿ وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ ﴾ [الإسراء: ١٠٩]، ﴿ دَعَانَا لِجَنبِهِۦٓ ﴾ [يونس: ١٢]، ﴿ وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ ﴾ [الصافات: ١٠٣]، ﴿ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا ﴾ [الإسراء: ٧]، ﴿ وَلَهُمُ ٱللَّعْنَةُ ﴾ [غافر: ٥٢] أي: عليهم، كما قال الشافعيُّ[4].

و«في» نحوُ: ﴿ وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ [الأنبياء: ٤٧]، ﴿ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ ﴾ [الأعراف: ١٨٧]، ﴿ يَٰلَيْتَنِى قَدَّمْتُ لِحَيَاتِى ﴾ [الفجر: ٢٤] أي: في حياتي. وقيل: هي فيها للتعليل أي: لأجل حياتي في الآخرة.

---

(١) وهو قول الخليل وتبعه الزمخشري. انظر: الكتاب ١/٤٦٤، الكشاف ٤/٨٠٠.

(٢) وهو قول الأخفش في معاني القرآن ٢/٥٤٥.

(٣) هذا يخالف ما ذكره السيوطي في آخر النوع الثامن عشر بأنهما سورتان في مصحف أُبَيّ.

(٤) لم نقف عليه في كتبه.

و« عند » كقراءةِ الجَحْدريِّ[1]: « بل كذبوا بالحق لِمَا جاءهم » [قٓ: ٥].

و« بعد »، نحوُ: ﴿ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمۡسِ ﴾ [الإسراء: ٧٨].

و« عن »، نحــوُ: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَوۡ كَانَ خَيۡرٗا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيۡهِۚ ﴾ [الأحقاف: ١١] أي: عنهم وفي حقهم، لا أنهم خاطبوا به المؤمنين، وإلا لقيل: ما سَبَقْتُمونا.

والتبليغُ: وهي الجارَّةُ لاسمِ السامعِ لقولٍ أو ما في معناه كالإذن.

والصَّيرورةُ: وتُسَمَّى لامَ العاقبةِ، نحوُ: ﴿ فَٱلۡتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرۡعَوۡنَ لِيَكُونَ لَهُمۡ عَدُوّٗا وَحَزَنًاۗ ﴾ [القصص: ٨]، فهذا عاقبةُ التقاطِهم لا علَّتُه، إذ هي التَّبَنِّي. ومَنَعَ قومٌ ذلك، وقالوا: هي للتعليل مجازاً[2]؛ لأنَّ كونه عدواً لمَّا كان ناشئاً عن الالتقاطِ –وإنْ لم يكن غرضاً لهم– نُزِّل مَنْزِلَةَ الغَرَضِ على طريقِ المجاز.

وقال أبو حيان[3]: « الذي عندي أنَّها للتعليلِ حقيقةً، وأنهم التقطوه ليكون لهم عدواً، وذلك على حَذْفِ مضاف تقديرُه: لمخافة أَنْ يكونَ، كقولِه: ﴿ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ أَن تَضِلُّواْۗ ﴾ [النساء: ١٧٦] أي: كراهة أن تَضِلُّوا » انتهى.

/ والتأكيدُ: وهي الزائدةُ أو المقوِّيةُ للعاملِ الضعيفِ لفرعيةٍ أو تأخيرٍ ٢/٢٢٦

(١) بكسر اللام من « لِما » وتخفيف الميم، وهي قراءة شاذة. انظر: المحتسب ٢ / ٢٨٢.

(٢) انظر: الدر المصون ٨ / ٦٥١.

(٣) قال في البحر ٧ / ١٠٥: « لام العاقبة والصيرورة، للتعليل المجازي » وكذا في الارتشاف ٤ / ١٦٦٠، ١٧٠٧.

نحوُ: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾[1] [النمل: ٧٢]، ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾[2] [النساء: ٢٦]، ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ﴾ [الأنعام: ٧١]، ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[3] [هود: ١٠٧]، ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾[4] [يوسف: ٤٣]، ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَٰهِدِينَ﴾ [الأنبياء: ٧٨].

والتبيينُ[5] للفاعلِ أو المفعولِ نحوُ: ﴿فَتَعْسًا لَّهُمْ﴾[6] [محمد: ٨]، ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٦]، ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ [يوسف: ٢٣].

والناصبةُ: وهي لام التعليل -ادَّعى الكوفيون[7] النصبَ بها، وقال غيرُهم: بـ«أنْ» مقدرةً في محلِّ جرٍّ باللامِ.

والجازمةُ: وهي لامُ الطلبِ، وحركتُها الكسرُ، وسُلَيم[8] تفتحُها، وإسكانُها بعد الواوِ والفاءِ أكثرُ مِنْ تحريكِها، نحوُ: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي

---

(١) هذا أحد الأقوال في هذه اللام. انظر: الدر المصون ٨/ ٦٣٩.

(٢) وهو مذهب الزمخشري، فاللام زائدة وأنْ مضمرة بعدها والتبيين مفعول الإرادة. انظر: الكشاف ١/ ٥٠١.

(٣) هذه اللام هي المقوِّية للعامل الضعيف وهو «فعَّال»، ووجه ضعفه أنه ليس بفعل فهو فرع عليه.

(٤) هذه اللام هي المقوية للعامل المتأخر والأصل: تعبرون الرؤيا.

(٥) وهي لام مبينة للمدعُوِّ له أو عليه إن لم يكن معلوماً من سياق أو غيره. انظر: المغني ١/ ٢٢١.

(٦) انظر: الدر المصون ٩/ ٦٨٧.

(٧) انظر: المغني ١/ ٢١٠.

(٨) في حاشية (أ): «اسم قبيلة».

وَلْيُؤْمِنُوا۟ بِى ﴾ [البقرة: ١٨٦]. وقد تُسكَّن بعد «ثم»، نحوُ: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا۟﴾(١) [الحج: ٢٩]. وسواءً كان الطلبُ أمراً، نحوُ: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾ [الطلاق: ٧]، أو دعاءً نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧].

[١٩٢] وكذا لو خَرَجَتْ إلى الخبرِ، نحو: ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ / [مريم: ٧٥]، ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾ [العنكبوت: ١٢]، أو التهديدِ، نحوُ: ﴿وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩].

وجزمُها فعلَ الغائب كثيرٌ، نحو: ﴿فَلْتَقُمْ طَآئِفَةٌ﴾، ﴿وَلْيَأْخُذُوٓا۟ أَسْلِحَتَهُمْ﴾، ﴿فَلْيَكُونُوا۟ مِن وَرَآئِكُمْ وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ أُخْرَىٰ﴾، ﴿فَلْيُصَلُّوا۟ مَعَكَ﴾ [النساء: ١٠٢] وفِعْلَ(٢) المخاطبِ قليلٌ، ومنه: «فبذلك فلتفرحوا» [يونس: ٥٨] في قراءة التاء(٣)، وفعلَ المتكلمِ أقلُّ، ومنه: ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾ [العنكبوت: ١٢].

* * *

وغيرُ العاملة أربعٌ(٤):

- / لامُ الابتداءِ، وفائدتُها أمران: توكيدُ مضمونِ الجملةِ- ولهذا زَحْلَقوها ٢/٢٢٧

(١) قرأ بكسر اللام أبو عمرو وابن عامر وورش وقنبل ورويس، والباقون بإسكان اللام، انظر: السبعة ٤٣٤ التيسير ١٥٦، النشر ٢/٣٢٦.

(٢) قوله: «وفِعْلَ» معطوف على فِعْل الغائب.

(٣) بالخطاب لرويس، والباقون بالياء على الغيبة. انظر: المبسوط ٢٣٤، غاية الاختصار ٢/٥١٦، النشر ٢/٢٨٥.

(٤) انظر: المغني ١/٢٢٨.

في باب «إنَّ» عن صدرِ الجملةِ كراهةَ توالي مؤكِّدَيْن- وتخليصُ المضارعِ للحالِ. وتَدْخُلُ في المبتدأ، نحوُ: ﴿لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً﴾ [الحشر: ١٣]، وفي خبر «إنَّ» نحوُ: ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾ [إبراهيم: ٣٩]، ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ [النحل: ١٢٤]، ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: ٤]، واسمِها المؤخَّر، نحوُ: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَىٰ * وَإِنَّ لَنَا لَلْآخِرَةَ﴾ [الليل: ١٢، ١٣].

- واللامُ الزائدةُ في خبرِ «أنَّ» المفتوحةِ كقراءةِ سعيدِ بن جُبير(١): «إلا أَنهم ليأكلون الطعام» [الفرقان: ٢٠]، والمفعولِ، كقولِه(٢): ﴿يَدْعُوا لَمَن ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِ﴾ [الحج: ١٣].

- ولامُ الجوابِ للقسمِ، أو «لو»، أو «لولا»، نحوُ: ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ﴾ [يوسف: ٩١]، ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧]، ﴿لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا﴾ [الفتح: ٢٥]، ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾ [البقرة: ٢٥١].

- واللامُ المُوطِّئَةُ، وتُسَمَّى المُؤْذِنةَ، وهي الداخلةُ على أداةِ شرطٍ للإيذان بأنَّ الجوابَ بعدها(٣) مبنيٌّ على قَسَم مقدر، نحوُ: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِن قُوتِلُوا لَا يَنصُرُونَهُمْ وَلَئِن نَّصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ الْأَدْبَارَ﴾ [الحشر: ١٢] وخُرِّجَ عليها قولُه تعالى: ﴿لَمَا آتَيْتُكُم مِّن كِتَابٍ﴾(٤) [آل عمران: ٨١].

(١) بفتح الهمزة من «أنهم». انظر: الدر المصون ٨/ ٤٦٩، وهي قراءة شاذة.

(٢) هذا وجه من وجوه إعراب الآية. انظر: الدر المصون ٨/ ٢٣٨.

(٣) (م): «بعدها معها»، (ع، ب): «الجواب معها». وهو تحريف.

(٤) انظر: الدر المصون ٣/ ٢٨٥.

لا[1]

على أوجهٍ: أحدُها: أَنْ تكونَ نافيةً، وهي أنواعٌ: / أحدُها: أَنْ تعملَ ٢/٢٢٨ عملَ «إنَّ»، وذلك إذا أُريد بها نَفْيُ الجنسِ على سبيلِ التنصيصِ، وتُسَمَّى حينئذٍ تبرئةً، وإنما يظهر نصبُها إذا كان مضافاً[2] أو شبهَه، وإلا فيركَّبُ معها، نحوُ: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [الصافات: ٣٥]، ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]، فإنْ تكرَّرت جاز التركيبُ والرفعُ، نحوُ: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ﴾[3] [البقرة: ١٩٧]، ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ﴾[4] [البقرة: ٢٥٤]، ﴿لَّا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ﴾ [الطور: ٢٣].

ثانيها: أَنْ تعملَ عملَ ليس نحوُ: ﴿وَلَآ أَصْغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرُ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ﴾ [سبإ: ٣].

ثالثها ورابعُها: أَنْ تكونَ عاطفةً[5] أو جوابيةً. ولم يقعا في القرآن.

خامسُها: أَنْ تكونَ على غيرِ ذلك، فإن كان ما بعدها جملةً اسميةً

---

(١) انظر: المغني ١/٢٣٧.

(٢) أي: اسمها، وزيدت في مطبوعة أبي الفضل.

(٣) الرفع على قراءة ابن كثير والبصريين في «رفثٌ» و«فسوقٌ» ويوافقهم أبو جعفر فيهما ويرفع «ولا جدالٌ»، والباقون بالفتح على التركيب.

(٤) بالفتح على التركيب على قراءة ابن كثير والبصريين هنا وفي آية سورة الطور التالية، وقرأ الباقون بالرفع في السورتين. انظر: النشر ٢/٢١١.

(٥) نحو: «حضر زيد لا عمرو».

صدرُها معرفةٌ أو نكرةٌ ولم تعملْ فيها، أو فعلاً ماضياً لفظاً أو تقديراً وَجَبَ تكْرارُها، نحوُ: ﴿لَا ٱلشَّمْسُ يَنۢبَغِى لَهَآ أَن تُدْرِكَ ٱلْقَمَرَ وَلَا ٱلَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ﴾ [يس: ٤٠]، ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾ [الصافات: ٤٧]، ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾ [القيامة: ٣١].

أو مضارعاً لم يَجِبْ، نحوُ: ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ﴾ [النساء: ١٤٨]، ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [الشورى: ٢٣].

وتَعْتَرِضُ «لا» هذه بين الناصبِ والمنصوبِ، نحوُ: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٥٠]، والجازمِ والمجزومِ، نحوُ: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾ [الأنفال: ٧٣].

الوجه الثاني: أَنْ تكونَ لطلبِ التَّرْكِ، فتَخْتَصُّ بالمضارعِ، وتقْتضي: جَزْمَه واستقبالَه، سواءً كان نهياً، نحوُ: ﴿لَا تَتَّخِذُوا۟ عَدُوِّى﴾ [الممتحنة: ١]، ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ / ٱلْكَـٰفِرِينَ﴾ [آل عمران: ٢٨]، ﴿وَلَا تَنسَوُا۟ ٱلْفَضْلَ﴾ ٢/٢٢٩ [البقرة: ٢٣٧]، أو دعاءً، نحوُ: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

الثالث: التأكيدُ، وهي الزائدةُ، نحوُ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: ١٢]، ﴿مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوٓا۟ * أَلَّا تَتَّبِعَنِ﴾ [طه: ٩٢، ٩٣]، ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَـٰبِ﴾ [الحديد: ٢٩] أي: ليعلموا. قال ابن جني[١]: «لا» هنا مؤكدةٌ قائمةٌ مَقامَ إعادةِ الجملة مرةً أخرى».

واخْتُلِفَ في قوله: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾[٢] [القيامة: ١]، فقيل زائدةٌ، وفائدتُها مع التوكيدِ التمهيدُ لنَفْيِ الجوابِ، والتقديرُ: لا أقسم بيوم

(١) الخصائص: ٢/٢٧٤.

(٢) انظر: الدر المصون ١٠/٥٦١.

القيامة... لا يتركون سدى. ومثلُه: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ﴾ [النساء: ٦٥]. ويؤيِّدُه قراءةُ «لأُقْسم»[١]. وقيل: نافيةٌ لِما تقدَّم عنهم من إنكارِ البعثِ فقيل لهم: ليس الأمرُ كذلك، ثم استُؤْنِفَ القَسَمُ. قالوا: وإنما صَحَّ ذلك لأنَّ القرآنَ كلَّه كالسورةِ الواحدةِ؛ ولهذا يُذْكَرُ الشيءُ في سورةٍ وجوابُه في سورةٍ، نحوُ: ﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾ [الحجر: ٦]، ﴿مَا أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾ [القلم: ٢].

وقيل: مَنْفِيُّها أُقْسِمُ، على أنه إخبارٌ لا إنشاءٌ، واختاره الزمخشريُّ[٢] [١٩٣] قال: «والمعنى في ذلك أنه لا يُقْسَم بالشيءِ إلا إعظاماً له، بدليل / ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ۞ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٥، ٧٦] فكأنه قيل: إنَّ إعظامَه بالإقسام به كلا إعظامٍ أي: إنه يَسْتحق إعظاماً فوق ذلك.

واخْتُلِفَ في قولِه[٣]: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا﴾ [الأنعام: ١٥١] فقيل: «لا» نافيةٌ. وقيل: ناهيةٌ. وقيل: زائدةٌ. وفي قوله[٤]: ﴿وَحَرَامٌ / عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٥] ٢/٢٣٠ فقيل: زائدةٌ. وقيل: نافيةٌ. والمعنى: ممتنعٌ عدمُ رجوعِهم إلى الآخرةِ.

---

(١) أي: بلام التوكيد قبل الفعل «أقسم» وهي قراءة ابن كثير بخلف عن البزي، وقرأ الباقون بلا النافية. انظر: السبعة ٦٦١، التيسير ٢١٦، النشر ٢/٢٨٢.

(٢) الكشاف ٤/٦٥٨.

(٣) انظر: الدر المصون ٥/٢١٣.

(٤) انظر: الدر المصون ٨/١٩٨.

تنبيه[1]

تـرِدُ «لا» اسماً بمعنـى «غير» فيظهرُ إعرابُهـا فيمـا بعـدَهـا[2]، نحـوُ: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفـاتحـة: ٧]، ﴿لَّا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ﴾ [الواقعة: ٣٣]، ﴿لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ﴾ [البقرة: ٦٨].

* * *

فائدة

قد تُحْذَفُ ألفُها، وخَرَّج عليه ابنُ جني: «واتقوا فتنة لتصيبنَّ الذين ظلموا منكم خاصة»[3] [الأنفال: ٢٥].

* * *

(١) انظر: الدر المصون ١/٧٤، البرهان ٤/٣٠٩.

(٢) هذا أحد الأقوال التي قيلت في «لا».

(٣) قراءة علي وزيد بن ثابت بلام التوكيد وهي قراءة شاذة، والمتواترة بلا النافية. وانظر: المحتسب ١/٢٧٧.

لات

اخْتُلِف فيها، فقال قومٌ[1]: فعلٌ ماضٍ بمعنى نَقَص. وقيل: أصلُها: لَيِس، تحركت الياءُ فَقُلِبَتْ ألفاً لانفتاح ما قبلَها، وأُبْدِلَت السينُ تاءً. وقيل: هي كلمتان: لا النافيةُ زِيْدَتْ عليها التاءُ لتأنيثِ الكلمة، وحُرِّكت لالتقاء الساكنين، وعليه الجمهورُ. وقيل: هي لا النافيةُ والتاءُ زائدةٌ في أولِ الحينِ. واستدلَّ له أبو عبيدةَ[2]: بأنه وَجَدَها في مصحفِ عثمانَ مختلطةً بـ «حين»[3] في الخَطِّ.

واخْتُلِفَ في عملِها، فقال الأخفشُ[4]: «لا تعملُ شيئاً»، فإنْ تلاها مرفوعٌ فمبتدأٌ وخبرٌ، أو منصوبٌ فبفعلٍ محذوفٍ، فقولُه تعالى: ﴿ولات حينُ مناص﴾ [صٓ: ٣] بالرفع[5]، أي: كائنٌ لهم، وبالنصب

---

(١) قال في الارتشاف ٣/ ١٢١٠: «ذكره الخُشَني في شرحه لكتاب سيبويه». وانظر: المغني ١/٢٥٣.

(٢) كذا في النسخ، ولعله أبو عبيد، كما في إيضاح ابن الأنباري ١/ ٢٩٥، والدر المصون ٩/ ٣٤٩، والنشر ٢/ ١٥٠، والسيوطي ينقل عن المغني (١/ ٢٥٤) وفيه: «واستدل أبو عبيدة...» فتبعه.

(٣) في حاشية (أ): «أي: ولا تحين».

(٤) مذهبه في معاني القرآن ٢/ ٤٥٣ أنها تعمل عمل ليس.

(٥) قراءة عيسى بن عمر، وهي قراءة شاذة. انظر: مختصر ابن خالويه ١٣٩.

أي: لا أرى حينَ مناصٍ. وقيل[1]: تعملُ عَمَلَ «إنَّ» / . وقال الجمهور: ٢/٢٣١ تعمل عملَ «ليس»، وعلى كلِّ قولٍ لا يُذْكَرُ بعدَها إلا أحدُ المعمولَيْنِ، ولا تعملُ إلا في لفظِ الحينِ. قيل: أو ما رادَفَه. قال الفرّاء[2]: «وقد تُسْتَعْمَلُ حرفَ جر لأسماءِ الزمانِ خاصةً»، وخُرِّج عليها قراءةُ «ولاتِ حينِ» بالجرِّ[3].

* * *

لا جَرَمَ[4]

وَرَدَتْ في القرآنِ في خمسة مواضِعَ مَتْلُوَّةً بـ«أنَّ» واسمِها، ولم يَجِئْ بعدها فعلٌ، فاخْتُلِفَ فيها، فقيل: «لا» نافية لِما تقدَّمَ، و«جَرَمَ» فعلٌ[5] معناه حَقَّ، و«أنَّ» مع ما في حَيِّزِه فاعلُه[6]. وقيل: زائدةٌ. و«جَرَمَ» معناه كَسَبَ أي: كَسَبَ لهم عملُهم الندامةَ، وما في حيِّزها في موضع نصبٍ، وقيل: هما كلمتان رُكِّبَتا وصار معناهما حقاً. وقيل: معناها لابُدَّ، وما بعدها في موضعِ نصبٍ بإسقاطِ حرفِ الجرِّ.

(١) وهو قول آخر للأخفش، كما في المغني ١/٢٥٤.
(٢) معاني القرآن له ٢/٣٩٨.
(٣) بكسر التاء والنون. ونسبت هذه القراءة أيضاً إلى عيسى بن عمر، وهي قراءة شاذة، انظر: تفسير القرطبي ١٥/١٤٨، والبحر المحيط ٧/٣٨٤، والدر المصون ٩/٣٥٢.
(٤) انظر: البرهان ٤/٣١٠.
(٥) في (ب): فعل ماضٍ.
(٦) وهو مذهب الخليل وسيبويه. انظر: الكتاب ١/٤٦٩، والدر المصون ٦/٣٠٣.

لكنَّ(١)

مشددَة النونِ حرفٌ يَنْصِبُ الاسمَ ويرفعُ الخبرَ، ومعناه الاستدراكُ. وفُسِّر بأن يَنْسِبَ لما بعدها حكماً مخالفاً لحُكْمِ ما قبلَها، ولذلك لابُدَّ أن يتقدَّمَها كلامٌ مخالِفٌ لما بعدها أو مناقِضٌ، نحوُ: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ﴾ [البقرة: ١٠٢]. وقد تَرِدُ للتوكيدِ مجرداً عن الاستدراكِ، قاله صاحب «البسيط»(٢) وفُسِّر الاستدراك / برفع ما تُوُهِّم ثبوتُه، نحوُ: «ما زيدٌ شجاعاً لكنه كريمٌ»؛ لأنَّ الشجاعةَ والكرمَ لا يكادان يفترقان، فنَفْيُ أحدِهما يُوْهِمُ نَفْيَ الآخَرِ. ومُثِّل التوكيدُ بنحو: «لو جاءني أكرمتُه لكنه لم يَجِئْ» فأكَّدَتْ ما أفادته «لو» من الامتناع. ٢/٢٣٢

واختار ابنُ عُصْفور(٣) أنها لهما معاً، وهو المختارُ، كما أنَّ «كأنَّ» للتشبيه المؤكَّدِ؛ ولهذا قال بعضُهم(٤): إنها مركّبة مِنْ «لكنْ إنَّ» فطُرِحَتِ الهمزةُ للتخفيفِ ونونُ «لكنْ» للساكنين.

* * *

(١) انظر المغني ١/٢٩٠.

(٢) لم يرد النص في القدر المطبوع من «البسيط» لابن العلج.

(٣) المقرب ١/١٠٦.

(٤) هو الفراء كما في معاني القرآن له ١/٤٦٥-٤٦٦، وانظر: المغني ١/٢٩١.

لكنْ

مخففةٌ ضربان، أحدهما: مخففةٌ من الثقيلة، وهي حرفُ ابتداءٍ لا تعملُ[1]، بل لمجردِ إفادةِ الاستدراكِ، وليسَتْ عاطفةً لاقترانِها بالعاطفِ في قولِه: ﴿وَلَٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الزخرف: ٧٦]. والثاني: عاطفةٌ إذا تلاها مفردٌ[2]، وهي أيضاً للاستدراكِ، نحوُ[3]: ﴿لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشْهَدُ﴾ [النساء: ١٦٦]، ﴿لَٰكِنِ ٱلرَّسُولُ﴾ [التوبة: ٨٨]، ﴿لَٰكِنِ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ رَبَّهُمْ﴾ [آل عمران: ١٩٨].

* * *

لدى ولدن

تَقَدَّما في «عند»[4].

---

(١) قال ابن هشام: «خلافاً للأخفش ويونس». المغني ١/٢٩٢.

(٢) وتقدَّمها نفي أو نهي ولم تقترن بالواو، نحوُ: «ما قام زيد لكن عمرو». انظر: المغني ١/٢٩٢.

(٣) هذه ليست أمثلة للعاطفة؛ لأنَّ متلوَّها جملة، وإنما هي أمثلة للمخففة الابتدائية المهملة.

(٤) انظر ص: ١١٢٤.

لعلَّ[1]

حرفٌ يَنْصِبُ الاسمَ ويرفعُ الخبرَ، وله معانٍ:

أشهرُها: التوقعُ، وهو التَّرَجِّي في المحبوبِ، نحوُ: ﴿لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١٨٩] / والإشفاقُ في المكروهِ، نحو: ﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى: ١٧] وذكر التنوخيُّ أنها تفيدُ تأكيدَ ذلك. ٢/٢٣٣

الثاني: التعليلُ، وخُرِّجَ[2] عليه: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ [طه: ٤٤].

[١٩٤] الثالث: الاستفهامُ، وخُرِّجَ[3] عليه: ﴿لَا تَدْرِى لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ / بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا﴾ [الطلاق: ١]، ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ﴾ [عبس: ٣] ولذا عُلِّق «يدري».

قال في البرهان[4]: «وحكى البَغَوِيُّ[5] عن الواقديِّ[6] أنَّ جميعَ ما في

---

(١) المغني ١/٢٨٦.

(٢) وهو تخريج الأخفش في معاني القرآن ٢/٤٠٧.

(٣) انظر: البرهان ٤/٣٣٨. وقال أبو حيان (البحر ٦/٣٤٥) «والكوفيون يُجْرون «لعل» مُجرى «هل»، فكما يقع التعليق عن «هل»، كذلك عن «لعل»، ولا أعلم أحداً ذهب إلى أن «لعل» من أدوات التعليق وإن كان ذلك ظاهراً فيها».

(٤) البرهان ٤/٣٣٩.

(٥) في معالم التنزيل ٦/١٢٣: فسَّر «لعلكم» بـ«كأنكم».

(٦) كذا في نسخ الإتقان، وكذا في نسخ البرهان كما ذكر محققه، ومن هنا جاء الوهم، ولعله الواحدي، والنص في الوسيط للواحدي ٣/٣٦١، وكذا جاء صحيحاً في فتح الباري ٨/٤٩٧.

القرآنِ من «لعلَّ»، فإنَّها للتعليل إلا قولَه: ﴿لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ﴾ [الشعراء: ١٢٩] فإنها للتشبيه قال: «وكونُها للتشبيه غريبٌ لم يذكُرْه النحاةُ. ووَقَع في صحيح البخاريِّ[(١)] في قوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ﴾: أنَّ «لعل» للتشبيه: وذكرَ غيرُه أنَّه للرَّجاءِ المَحْضِ، وهو بالنسبةِ إليهم» انتهى.

قلت: أخرج ابنُ أبي حاتمٍ[(٢)] من طريقِ السُّدِّي عن أبي مالكٍ قال: «لعلكم في القرآنِ بمعنى «كي»، غيرَ آيةٍ في الشعراء ﴿لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ﴾ [آ: ١٢٩] يعني كأنكم تخلدون». وأخرج[(٣)] عن قتادة، قال: كان في بعضِ القراءة[(٤)]: «وتتخذون مصانع كأنكم خالدون» [الشعراء: ١٢٩].

* * *

---

(١) فتح الباري ٨/٤٩٧ (٦٥ كتاب التفسير، ٢٦ سورة الشعراء).

(٢) في تفسيره (١/٦٠) البقرة: آية ٢١، ح ٢١٨، لكنه ليس فيه: «لعلّكم في القرآن بمعنى كي»، ولعلّه سقط من مطبوعة ابن أبي حاتم بدليل سياق النص إذ جاء فيه «غير آية في الشعراء...» والله أعلم. وفي إسناده هارون بن حاتم الكوفي متكلَّم فيه، منكر الحديث كما تقدم، وكذا السدّي وأسباط بن نصر الهمداني من المختلف فيهم، وعبدالرحمن ابن أبي حماد لم أقف على ترجمة له.

(٣) المصدر السابق نفسه لابن أبي حاتم (٩/٢٧٩٥) رجاله بين ثقة وصدوق، وهو من قول قتادة.

(٤) نسَبها ابن حجر في فتح الباري (٨/٤٩٧) إلى أُبي بن كعب رضي الله عنه.

لم

حرفُ جزمٍ لنَفْي المضارع، وقَلْبِه ماضياً، نحوُ: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣]. والنصبُ بها لغةٌ، حكاها اللِّحيانيُّ(١)، وخَرَّج عليها قراءةَ: «ألم نشرحَ»(٢) [الشرح: ١].

* * *

/ لَمَّا

٢/٢٣٤

على أوجهٍ: أحدُها: أَنْ تكونَ حرفَ جزمٍ، فتختصَّ بالمضارع، وتَنْفيَه وتَقْلِبَه ماضياً كـ«لم»، لكن يفترقان من أوجه(٣): أنها لا تقترن بأداةِ شرطٍ ونفيُها مستمرٌ إلى الحالِ وقريبٌ منه، ومُتَوَقَّعٌ ثبوتُه. قال ابن مالك(٤) في ﴿لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ﴾ [صٓ: ٨]: «المعنى لم يذوقوه، وذَوْقُه لهم متوقع». وقال الزمخشري(٥) في ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤]: ما في «لمَّا» من معنى التوقع دالٌّ على أنَّ هؤلاء قد آمنوا فيما بعدُ، وأنَّ نفيَها

(١) كما في المغني ١/٢٧٧.

(٢) بفتح الحاء، وهي قراءة نسبت إلى أبي جعفر المنصور، كما في المحتسب ٢/٣٦٦، وهي قراءة شاذة.

(٣) انظر: المغني ١/٢٧٨.

(٤) لم نقف عليه في كتبه المطبوعة، وانظر: المغني ١/٢٧٩، والبرهان ٤/٣٢٨.

(٥) الكشاف ٤/٣٧٧.

آكَدُ مِنْ نَفْيِ «لم»[1]، فهي لنفيِ «قد فعل»، و«لم» لنفي «فَعَل»، ولهذا قال الزمخشريُّ في «الفائق»[2] تَبَعاً لابن جني[3]: إنها مركبةٌ من «لم» و«ما»، وأنهم لمَّا زادوا في الإثباتِ «قد» زادوا في النفي «ما»، وأن منفيَّ «لمَّا» جائزُ الحذفِ اختياراً بخلافِ «لم»، وهي أحسنُ ما يُخَرَّج عليه: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا﴾ [هود: ١١١] أي: لمَّا يُهْمَلوا أو يُتْركوا. قاله ابنُ الحاجب[4].

قال ابن هشام[5]: «ولا أَعْرِفُ وجهاً في الآيةِ أشبهَ من هذا، وإن كانت النفوسُ تَسْتبعده؛ لأنَّ مثلَه لم يقع في التنزيلِ» قال: «والحقُّ ألاَّ يُسْتَبْعَدَ، لكنَّ الأَوْلَى أن يُقَدَّرَ: لمَّا يُوَفَّوا أعمالَهم أي: إنهم إلى الآن لم يُوَفَّوْها وسيُوَفَّوْنها».

الثاني: أنْ تَدْخُلَ على الماضي، فتَقْتَضِيَ جملتَيْن، وُجِدَت الثانيةُ عن[6] وجود الأولى، نحوُ: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰكُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ﴾ [الإسراء: ٦٧] ويُقال فيها: حرفُ وجودٍ لوجود[7]، وذهب جماعةٌ إلى أنها حينئذٍ ظرفٌ بمعنى «حين»[8].

(١) سقط قوله «من نفي لم» من: (س).
(٢) الفائق ١/٣٦٧.
(٣) المحتسب ٢/٣١٢.
(٤) أمالي ابن الحاجب ١/٦٨.
(٥) المغني ١/٢٨٢.
(٦) في مطبوعة أبي الفضل: «عند».
(٧) عدَّها سيبويه حرفاً وقال: «هي للأمر الذي قد وقع لوقوع غيره». الكتاب ٤/٢٣٤.
(٨) وهو مذهب الفارسي. انظر: الإيضاح العضدي ٣١٩.

وقال ابنُ مالك(١): «بمعنى «إذ»؛ لأنَّها مختصَّةٌ بالماضي، وبالإضافة إلى الجملة، وجوابُ هذه يكونُ ماضياً، كما تقدَّمَ، وجملةً اسميةً بالفاءِ أو بـ«إذا» الفجائية، نحوُ: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ/ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾ [لقمان: ٣٢]، ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٥]. ٢/٢٣٥

وجوَّزَ ابنُ عصفورٍ(٢) كونَه مضارعاً، نحوُ: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَٰهِيمَ ٱلرَّوْعُ وَجَآءَتْهُ ٱلْبُشْرَىٰ يُجَٰدِلُنَا﴾ [هود: ٧٤] وأوَّله غيرُه بـ«جادَلَنا»(٣).

الثالث: أَنْ تكونَ حرفَ استثناءٍ، فتدخُلَ على الاسميةِ والماضيةِ، نحوُ: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤] بالتشديدِ أي: إلا، ﴿وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [الزخرف: ٣٥].

* * *

---

(١) شرح التسهيل ٤/١٠٢.

(٢) لم نقف عليه في كتبه، وهو في المغني ١/٢٨٠.

(٣) انظر: الدر المصون ٦/٣٥٩.

لن

حرفُ نصبٍ ونفيٍ واستقبالٍ، والنفيُ بها أبلغُ من النفي بـ« لا »، فهي لتأكيدِ النفيِ، كما ذكره الزمخشريُّ(١) وابنُ الخَبَّاز(٢)، حتى قال بعضُهم: إنَّ مَنْعَه مكابَرَةٌ، فهي لنَفْي « إني أفعل » و« لا » لنَفْي « أفْعَلُ »، كما في « لم » و« لمَّا ».

قال بعضُهم: « العربُ تَنْفي المظنونَ بـ« لن »، والمشكوكَ بـ« لا »، ذكره ابن الزَّمْلَكاني(٣) في « التبيان ». وادَّعى الزمخشريُّ(٤) أيضاً أنها لتأبيدِ النَفْيِ كقولِه: ﴿لَن يَخْلُقُواْ ذُبَابًا﴾ [الحج: ٧٣]، ﴿وَلَن تَفْعَلُواْ﴾ [البقرة: ٢٤]. قال ابنُ مالكٍ(٥): « وحَمَلَه على ذلك اعتقادُه في ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣] أن الله لا يُرى ». ورَدَّه غيرُه: أنها لو كانَتْ للتأبيدِ لم يُقَيَّدْ مَنْفيُّها باليومِ في ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾ [مريم: ٢٦]، ولم يَصِحَّ التوقيتُ في ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١]، ولكان ذِكْرُ الأبدِ

(١) الكشاف ١/١٠١، ٢/٢٢، ٢/١٥٤.

(٢) أحمد بن الحسين بن أحمد، أبو عبدالله شمس الدين الموصلي النحوي الضرير (ت: ٦٣٩هـ)، من مؤلفاته « شرح ألفية ابن معطٍ »، « شرح اللمع لابن جني ». انظر: نَكْت الهِمْيان ٩٦، بغية الوعاة ١/٣٠٤.

(٣) التبيان ٨٦.

(٤) لم يذكر معنى التأبيد في الكشاف والأنموذج، وإنما ذكر التوكيد، وقد يكون مرجع ذلك اختلاف نسخ الأنموذج؛ ولذا ذكر بعض المحققين أن مَنْ نَسب إلى الزمخشريِّ ذلك ربما اطلع على نسخة تحرفت فيها اللفظة من « التأكيد » إلى « التأبيد ».

(٥) شرح الكافية الشافية ٣/١٥٣١.

في ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ [البقرة: ٩٥] تكراراً، والأصلُ عدمُه، واستفادةُ التأبيدِ في ﴿لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا﴾ [الحج: ٧٣] ونحوهِ مِنْ خارجٍ.

[١٩٥] / ووافقَه على إفادة التأبيدِ ابنُ عطيَّة(١) / وقال في قوله: ﴿لَن تَرَانِي﴾ ٢/٢٣٦ [الأعراف: ١٤٣]: «لو بَقِينا على هذا النَفْيِ لَتضمَّن أنَّ موسى لا يراه أبداً ولا في الآخرة، لكن ثَبتَ في الحديث المتواتر(٢): أن أهلَ الجنة يَرَوْنه».

وعَكَسَ ابنُ الزَّمْلَكاني(٣) مقالةَ الزمخشريِّ فقال: «إنَّ «لن» لنَفْيِ ما قَرُبَ، وعَدَمِ امتدادِ النفيِ، ولا يمتدُّ معها النفيُ» قال: «وسِرُّ ذلك أنَّ الألفاظَ مشاكِلَةٌ للمعاني، و«لا» آخرُها الألفُ، والألفُ يمكنُ امتدادُ الصوتِ بها، بخلافِ النونِ، فطابَقَ كلٌّ لفظٍ معناه». قال: «ولذلك أتى بـ«لن» حيث لم يُرِدْ به النفيَ مطلقاً، بل في الدنيا حيث قال: ﴿لَن تَرَانِي﴾ [الأعراف: ١٤٣] وبـ«لا» في قوله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] حيث أُريد نَفْيُ الإدراكِ على الإطلاقِ، وهو مغايرٌ للرؤية». انتهى.

قيل: «وتَرِدُ «لن» للدعاءِ، وخُرِّجَ عليه(٤) ﴿رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ﴾ الآيةَ [القصص: ١٧].

---

(١) كما يُفهم استنباطاً من المحرر الوجيز ٧/١٥٥.

(٢) رواه البخاري في صحيحه (١٣/٤١٩) مع الفتح، ك: التوحيد، ب: قول الله تعالى: «وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة» ح ٧٤٣٤-٧٤٣٧، ومسلم في صحيحه (١/١٦٣-١٦٤) ك: الإيمان ب: إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربّهم سبحانه وتعالى، وب: معرفة طريق الرؤية، ح ١٨٠، ١٨٢، ١٨٣.

(٣) التبيان ٨٤.

(٤) انظر: البحر ٧/١١٠، الدر المصون ٨/٦٥٨.

لو

حرفُ شرطٍ في المُضِيِّ، يَصْرِفُ المضارعَ إليه بعكسِ «إن» الشرطيةِ، واخْتُلِفَ في إفادتِها الامتناعَ، وكيفيةِ إفادتِها إياه على أقوالٍ: أحدُها[1]: أنها لا تفيدُه بوجهٍ، ولا تَدُلُّ على امتناعِ الشرطِ ولا امتناعِ الجوابِ، بل هي لمجرَّدِ رَبْطِ الجوابِ بالشرط، دالةٌ على التعليقِ في الماضي، كما دَلَّتْ «إنْ» على التعليقِ في المستقبل، ولم تَدُلَّ بالإجماع على امتناعٍ ولا ثبوتٍ.

قال ابنُ هشام[2]: «وهذا القولُ كإنكارِ الضروريات؛ إذ فَهْمُ الامتناع منها كالبديهيِّ؛ فإنَّ كُلَّ مَنْ سَمِعَ «لو فَعَل» فَهِمَ عدمَ وقوعِ الفعلِ مِنْ غير تَرَدُّدٍ؛ ولهذا جاز استدراكُه، فتقول: «لو جاء زيد لأكرمتُه لكنه لم يجئ»».

/ الثاني: وهو لسيبويه[3]، قال: «إنها حرفٌ لِما كان سيقعُ لوقوعِ غيره» ٢/٢٣٧ أي: إنها تقتضي فِعْلاً ماضياً كان يُتَوقَّع ثبوتُه لثبوتِ غيرِه، والمتوقَّعُ غيرُ واقعٍ، فكأنه قال: حرفٌ يَقْتضي فعلاً امتنعَ لامتناعِ ما كان يَثْبُت لثبوتِه.

---

(١) وهو قول الشلوبين وابن هشام الخضراوي. انظر: المغني ١/٢٥٦.

(٢) المغني ١/٢٥٦.

(٣) الكتاب ٤/٢٢٤.

الثالث: وهو المشهورُ على ألسنةِ النحاةِ، ومَشَى عليه المُعْرِبون أنها حرفُ امتناعٍ لامتناع، أي: تَدُلُّ على امتناعِ الجوابِ لامتناعِ الشرطِ، فقولُك: «لو جئت لأكرَمْتُك» دالٌّ على امتناعِ الإكرامِ لامتناعِ المجيء. واعتُرِضَ بعدمِ امتناعِ الجوابِ في مواضعَ كثيرةٍ، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾ [لقمان: ٢٧]، ﴿وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا﴾ [الأنفال: ٢٣] فإنَّ عَدَمَ النَّفادِ عند فَقْدِ ما ذُكِرَ، والتَّوَلِّيَ عند عدمِ الإسماعِ أَوْلى.

الرابع: وهو لابنِ مالكٍ[(١)]، أنها حرفٌ تقتضي امتناعَ ما يليه واستلزامَه لتاليه، مِنْ غير تَعَرُّضٍ لنفي التالي، قال: «فقيامُ زيدٍ مِنْ قولِك: «لو قام زيد قام عمرو» محكومٌ بانتفائه، وبكونِه مُسْتَلْزِماً ثبوتَه لثبوت قيامٍ من عمرو، وهل لعمروٍ قيامٌ آخرُ غيرُ اللازم عن قيامِ زيدٍ، أو ليس له؟ لا تَعَرُّضَ لذلك.

قال ابنُ هشام[(٢)]: «وهذه أجودُ العبارات».

* * *

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٣١، شرح التسهيل ٤/ ٩٣.

(٢) المغني ١/ ٢٦٠.

فائدة

أخرج ابنُ أبي حاتمٍ[١] من طريق الضحَّاك عن ابنِ عباسٍ قال: «كلُّ شيءٍ في القرآنِ «لو»، فإنه لا يكونُ أبداً».

* * *

فائدة ثانية

تختص «لو» المذكورةُ بالفعلِ[٢]. وأمَّا نحوُ: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ﴾ [الإسراء: ١٠٠] فعلى تقديرِه.

/ قال الزمخشريُّ[٣]: «وإذا وقعَتْ «أنَّ» بعدها وَجَبَ كونُ ٢/٢٣٨ خبرِها فعلاً؛ ليكون عوضاً عن الفعل المحذوف». وردَّه ابنُ الحاجب[٤] بآية[٥] ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [لقمان: ٢٧] وقال: «إنما ذاك إذا كان مشتقاً

---

(١) في تفسيره (١/١٩٦) البقرة آية ١٠٣، ح ١٠٣٤ ضعيف؛ فيه بشر بن عمارة، وهو ضعيف كما تقدم. وفيه أيضاً انقطاع بين الضحاك وابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) انظر: المغني ١/٢٦٨.

(٣) في «المفصَّل» له. انظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٢/١٦٩.

(٤) الإيضاح ٢/١٧٠.

(٥) نص الآية: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ...﴾ فخبر «أنَّ»: أقلام.

لا جامداً». ورَدَّه ابنُ مالك[1] بقوله[2]:

لو أنَّ حَيّاً مُدْرِكُ الفلاح أَدْرَكه مُلاعِبُ الرماح

قال ابنُ هشام[3]: «وقد وَجَدْتُ آيةً في التنزيل وقع فيها الخبرُ اسماً مشتقاً، ولم يَتَنَبَّه لها الزمخشريُّ، كما لم يَتَنَبَّه لآية لقمان، ولا ابنُ الحاجب، وإلا لمَا مَنَعَ مِنْ ذلك، ولا ابنُ مالك، وإلا لمَا استدلَّ بالشعرِ، وهي قولُه: ﴿يَوَدُّوا۟ لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِى ٱلْأَعْرَابِ﴾ [الأحزاب: ٢٠]، ووجدت آيةً الخبرُ فيها ظرف، وهي: ﴿لَوْ أَنَّ عِندَنَا ذِكْرًا مِّنَ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الصافات: ١٦٨]».

ورَدَّ ذلك الزركشيُّ في «البرهان»[4] وابنُ الدَّمامينيِّ[5]: بأنَّ «لو» في الآيةِ الأولى للتمني / [١٩٦]، والكلامُ في الامتناعية. وأعجبُ مِنْ ذلك أنَّ مقالةَ الزمخشريِّ سَبَقَه إليها السِّيرافيُّ[6]، وهذا الاستدراكُ وما استَدْرَك به منقولٌ

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣/١٦٣٧.

(٢) البيت للبيد وهو في ديوانه ٣٣٣، واللسان (لعب)، ومُلاعب الرماح هو عامر بن مالك.

(٣) المغني ١/٢٧٠.

(٤) البرهان ٤/٣١٧.

(٥) محمد بن أبي بكر بن عمر، بدر الدين القرشي الإسكندري المالكي النحوي (ت: ٨٢٧هـ)، من مؤلفاته: «تحفة الغريب في حاشية مغني اللبيب»، «شرح التسهيل». انظر: الضوء اللامع ٧/١٨٤، بغية الوعاة ١/٦٦. ولم نقف على كتابه؛ إلاّ أن له شرحاً على المغني آخر ناقصاً لم نجد فيه المطلوب.

(٦) الحسن بن عبدالله بن المَرْزُبان، أبو سعيد البغدادي النحوي (ت: ٣٦٨هـ)، من مؤلفاته: «شرح كتاب سيبويه»، «ألفات القطع والوصل». انظر: تاريخ بغداد ٧/٣٤١، سير أعلام النبلاء ١٦/٢٤٧. وقوله هذا ليس في القدر المطبوع من شرحه على كتاب سيبويه.

قديماً في « شرح الإيضاح » لابن الخباز[1] لكنْ في غيرِ مَظِنَّته، فقال في باب « إنَّ » وأخواتها: « قال السيرافي: تقول: « لو أن زيداً قام لأكرمته، ولا يجوز: لو أن زيداً حاضر لأكرمتُه؛ لأنك لم تلفظ بفعل يَسُدُّ مَسَدَّ ذلك الفعل » هذا كلامُه، وقد قال الله تعالى: ﴿وَإِن يَأْتِ ٱلْأَحْزَابُ يَوَدُّوا۟ لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِى ٱلْأَعْرَابِ﴾ [الأحزاب: ٢٠] فأوقع خبرَها صفةً. ولهم أن يُفَرِّقوا بأنَّ هذه للتمني، فأُجْريت مُجرى « ليت »، كما تقول: ليتهم بادُون ». انتهى كلامه.

وجواب « لو »: إمَّا مضارعٌ منفيٌّ بـ« لم » أو ماضٍ مثبتٌ أو منفيٌّ بـ« ما »، والغالبُ على المُثْبَتِ دخولُ اللامِ عليه، نحوُ: ﴿لَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَٰهُ حُطَٰمًا﴾ [الواقعة: ٦٥]، ومِنْ تجرُّدِه: ﴿لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَٰهُ أُجَاجًا﴾ [الواقعة: ٧٠]، والغالبُ على المَنْفِيِّ تجرُّدُه، نحوُ: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام: ١١٢].

* * *

/ فائدة ثالثة

٢/٢٣٩

قال الزمخشري[2]: « الفرقُ بين قولِك: « لو جاءني زيد لكسَوْتُه » و« لو

---

(١) انظر النقل في البرهان ٤/٣١٧–٣١٨، و« شرح الإيضاح » ذكره –أيضاً– ابن هشام في مغني اللبيب ٢٥٣، ٣٠٢ (ط: د. المبارك).

(٢) نقل السيوطي هذا الموضع عن الزركشي في البرهان ٤/٣١٦، فيما ينقله عن الزمخشري فيما أفرده من سورة الحجرات، ولم يرد النص في « الكشاف ».

زيد جاءني لكسَوْتُه» و«لو أنَّ زيداً جاءني لكَسَوْتُه» أنَّ القَصْدَ في الأولِ مجردُ رَبْطِ الفعلَيْن وتعليقُ أحدِهما بصاحبِه لا غيرُ، من غيرِ تَعَرُّضٍ لمعنى زائدٍ على التعليق[1] الساذَج، وفي الثاني انضمَّ إلى التعليق أحدُ معنَيْين: إمَّا نفيُ الشَّكِّ والشُّبْهةِ، وأنَّ المذكورَ مَكْسُوٌّ لا مَحالةَ، وإمَّا بيانُ أنه هو المختصُّ بذلك دونَ غيرِه. وتُخَرَّجُ عليه آيةُ ﴿لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ﴾ [الإسراء: ١٠٠]، وفي الثالثِ -مع ما في الثاني- زيادةُ التأكيدِ الذي تعطيه «أنَّ»، وإشعارٌ بأنَّ زيداً كان حقُّه أن يجيءَ، وأنه بتركِه المجيءَ قد أَغْفَلَ حَظَّه. ويُخَرَّجُ عليه ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾ [الحجرات: ٥] ونحوُه، فتأمَّل ذلك، وخَرِّجْ عليه ما وَقَعَ في القرآن مِنْ أحدِ الثلاثة».

* * *

تنبيه[2]

تَرِدُ «لو» شرطيةً في المستقبل، وهي التي يَصْلُحُ مَوْضِعَها «إنْ»، نحوُ: ﴿وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣٣]، ﴿وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ﴾ [الأحزاب: ٥٢].

ومصدريةً، وهي التي يَصْلُح موضعَها «أنْ» المفتوحة، وأكثرُ وقوعِها

(١) أ، س: «التعلق».

(٢) انظر: المغني ١/ ٢٦١، ٢٦٥، ٢٦٦.

بعد «وَدَّ»، ونحوه، نحوُ: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُم﴾ [البقرة: ١٠٩]، ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾ [البقرة: ٩٦]، ﴿يَوَدُّ الْمُجْرِمُ لَوْ يَفْتَدِي﴾ [المعارج: ١١] أي: الردَّ والتعميرَ والافتداءَ.

وللتمني، وهي التي يَصْلُحُ موضعَها «ليت»، نحوُ: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ﴾ [الشعراء: ١٠٢] ولهذا نُصِبَ الفعلُ في جوابِها.

وللتقليل[1] وخُرِّجَ عليه ﴿وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ﴾ [النساء: ١٣٥].

* * *

(١) في مطبوعة أبي الفضل: للتعليل. ومعنى التقليل ذكره ابن هشام اللَّخْمي، كما في المغني ١/٢٦٧، وقال: «وفيه نظر».

لولا

على أوجهٍ: أحدُها: أَنْ تكونَ حرفَ امتناع لوجود، فتَدْخُلُ على الجملة الاسمية، ويكونُ / جوابها فعلاً مقروناً باللام إن كان مُثْبَتاً، نحوُ: ٢/٢٤٠ ﴿فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ * لَلَبِثَ﴾ [الصافات: ١٤٣، ١٤٤]، ومُجَرّداً منها، إن كان منفيًّا، نحوُ: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا﴾ [النور: ٢١]. وإِنْ وَلِيَها ضميرٌ فحقُّه أَنْ يكونَ ضميرَ رفعٍ(١)، نحوُ: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١].

الثاني: أنْ تكونَ بمعنى «هَلاَّ»، فهي للتحضيضِ والعَرْضِ في المضارع، أو ما في تأويله، نحوُ: ﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ ٱللَّهَ﴾ [النمل: ٤٦]، ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ [المنافقون: ١٠]، وللتوبيخ والتنديم في الماضي(٢)، نحو: ﴿لَّوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ﴾ [النور: ١٣]، ﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [الأحقاف: ٢٨]، ﴿وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم﴾ [النور: ١٦]، ﴿فَلَوْلَآ إِذْ جَآءَهُم بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا۟﴾ [الأنعام: ٤٣]،

---

(١) أي: فلا يجوز أن تقول: لولاه ولولاك. وهذا مذهب المبرد، قال في الكامل: (٣/١٢٧٨) «لا يصلح أن تقول إلا: لولا أنت»، ومذهب سيبويه الجواز، ولكنهُ يُقَدر «لولا» حرف جر. انظر: الكتاب ٢/٣٧٣. ويرى الأخفش أن ضمير الخفض ناب عن ضمير الرفع. انظر: المقتضب ٣/٧٣.

(٢) ب، م، ومطبوعة أبي الفضل: «المضارع»، والمثبت هو الصواب؛ لأن اختصاصها بالتوبيخ والتنديم إن دخلت على الماضي. انظر: المغني ١/٢٧٤.

﴿فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ﴾ [الواقعة: ٨٣]، ﴿فَلَوْلَآ إِن كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ * تَرْجِعُونَهَآ﴾ [الواقعة: ٨٦، ٨٧].

الثالث: أَنْ تكونَ للاستفهام ذكره الهَرَوِيُّ[١]، وجَعَلَ منه: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ﴾ [المنافقون: ١٠]، ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ﴾ [الفرقان: ٧] والظاهرُ أنَّها فيهما بمعنى «هلاَّ».

الرابع: أَنْ تكونَ للنفي، ذكره الهَرَوِيُّ[٢] أيضاً، وجَعَلَ منه: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ﴾ [يونس: ٩٨] أي: فما آمنَتْ قريةٌ أي: أهلُها عند مجيءِ العذابِ، فَنَفَعهَا إِيمانُها. والجمهورُ لم يُثْبِتُوا ذلك، وقالوا: المرادُ في الآيةِ التوبيخُ على تَرْكِ الإيمانِ قبل مجيءِ العذاب، ويؤيِّدُه قراءةُ أُبيٍّ[٣] «فهلاَّ»، والاستثناءُ حينئذٍ منقطعٌ.

* * *

٢٤١/٢

/ فائدة

نُقِلَ عن الخليلِ[٤]: «أنَّ جميعَ ما في القرآنِ من «لولا» فهي بمعنى «هَلاَّ»،

(١) الأزهية ١٦٦.

(٢) الأزهية ١٦٩.

(٣) انظر: الدر المصون ٦/٢٦٨، وهي قراءة شاذة.

(٤) العين ٨٩٠. وانظر: الكشاف ٢/٤٣٦.

إلا ﴿ فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ ﴾[1] [الصافات : ١٤٣] وفيه نظرٌ؛ لِما تقدَّم من الآياتِ، وكذا قولُه : / ﴿ لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ ﴾ [يوسف : ٢٤] [١٩٧] «لولا» فيه امتناعيةٌ جوابُها محذوفٌ، أي : لَهَمَّ بها[2]، أو لَواقَعَها، وقولُه : ﴿ لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ ﴾ [القصص : ٨٢]، وقولُه : ﴿ لَوْلَآ أَن رَّبَطْنَا عَلَىٰ قَلْبِهَا ﴾ [القصص : ١٠] أي : لأَبْدَتْ به، في آياتٍ أُخَرَ.

وقال ابنُ أبي حاتم[3] : «ثنا موسى الخطميُّ، ثنا هارونُ بن أبي حاتم، ثنا عبدالرحمن بنُ أبي حمَّادٍ، عن أسباطٍ، عن السُّدِّيِّ عن أبي مالكٍ قال : «كلُّ ما في القرآن «فلولا» فهو «فَهَلاَّ»، إلا حرفَيْن : في يونسَ : ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ ﴾ [يونس : ٩٨] يقول : فما كانت قريةٌ، وقولَه : ﴿ فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ ﴾ [الصافات : ١٤٣] »، وبهذا يتضح مرادُ الخليلِ، وهو أنَّ مُراده «لولا» المقترنةُ بالفاء.

---

(١) قال : «أي فلو لم يكن».

(٢) قارن بتفسير الطبري ١٦ / ٣٨-٣٩،وقد نقل شيخ الإسلام ابن تيمية عن الإمام أحمد أن الهمّ همّان : همّ خطرات وهمّ إصرار، ففصَّل شيخ الإسلام همّ الخطرات، ثم قال : ومن هذا الباب همُّ يوسف حيث قال تعالى : ﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ ﴾ . والهمُّ من يوسف لـمّا تركه لله كان له به حسنة، ولا نقص عليه، ولم يقع منه ذنب أصلاً، ولو وقع منه ذنب لذكر اللهُ استغفارَه منه. ينظر مجموع الفتاوى ١٠ / ٧٤٠ و١٥ / ١١٧، ١٤٥.

(٣) في تفسيره (٦ / ١٩١٠) التوبة، ح ١٠١١٩ . ضعيف به، في إسناده هارون بن حاتم وأسباط والسدّي، كلهم متكلم فيهم، وهارون وُصِف بأنه منكر الحديث كما تقدم، وعبدالرحمن بن أبي حماد لم أقف على ترجمة له فيما بحثت. والآية الثانية في تفسير ابن أبي حاتم قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا كَانَ مِنَ ٱلْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ ﴾ [هود : ١١٦]، وليست آية الصافات التي وردت في الإتقان.

لوما

بمنزلِة «لولا» قال تعالى: ﴿لَّوۡمَا تَأۡتِينَا بِٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [الحجر: ٧]. وقال المالَقي[1]: «لم تَرِدْ إلا للتحضيض».

* * *

(١) أحمد بن عبدالنور بن أحمد، أبو جعفر النحوي (ت: ٧٠٢هـ)، من مؤلفاته «شرح الجُزُولية»، «تقييد على الجُمل». انظر: البلغة: ٥٩، بغية الوعاة ١/ ٣٣١، وانظر قوله في كتابه رصف المباني ٣٦٥.

ليت

حرفٌ ينصِبُ الاسمَ ويرفعُ الخبرَ، ومعناه التَّمَنِّي، وقال التنوخيُّ[١]: «إنها تفيد تأكيده».

* * *

ليس

فعلٌ جامدٌ، ومِنْ ثَمَّ ادَّعى قومٌ[٢] حرفيَّتَه، ومعناه نفيُ مضمونِ الجملةِ في الحال، وينفي غيرَه بالقرينةِ. / وقيل: هي لنفي الحال وغيرِه، وقَوَّاه ابنُ الحاجب[٣] بقولِه تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨] فإنه نفيٌ للمستقبلِ. قال ابنُ مالكٍ[٤]: «وتَرِدُ للنفي العامِّ المستغرقِ المُرادِ به الجنسُ كـ«لا» التبرئةِ»، وهو مِمَّا يُغْفَلُ عنه، وخُرِّج عليه: ﴿لَّيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِن ضَرِيعٍ﴾ [الغاشية: ٦].

٢/٢٤٢

(١) انظر: البرهان ٢/٥٠٥، ٥٠٦.

(٢) وهو الفارسي. انظر: المسائل الحلبيات ٢١٠، وشرح الأبيات المشكلة ١٠. وانظر رصف المباني ٣٦٨. والمغني ١/٢٩٣.

(٣) شرح المفصل له ٢/٨٦. وانظر: البرهان ٤/٣٣٩.

(٤) شرح التسهيل ١/٣٥٨.

ما(1)

اسميةٌ وحرفيةٌ، فالاسميةُ تَرِدُ موصولةً بمعنى الذي، نحوُ: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾ [النحل: ٩٦]، ويستوي فيها المذكرُ والمؤنثُ، والمفردُ والمثنى والجمعُ، والغالبُ استعمالُها فيما لا يَعْلَمُ، وقد تُستعمل في العالِم، نحوُ: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا﴾ [الشمس: ٥]، ﴿وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ﴾ [الكافرون: ٣] أي: اللهَ. ويجوز في ضميرها مراعاةُ اللفظِ والمعنى، واجتمعا في قولِه: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا وَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾(2) [النحل: ٧٣]، وهذه معرفةٌ بخلافِ الباقي.

واستفهاميةً بمعنى: أيُّ شيء، ويُسأل بها عن أعيانِ ما لا يَعْقِلُ وأجناسِه وصفاتِه وأجناسِ العقلاء وأنواعِهم وصفاتِهم، نحوُ: ﴿مَا هِىَ﴾ [البقرة: ٦٨]، ﴿مَا لَوْنُهَا﴾ [البقرة: ٦٩]، ﴿مَا وَلَّىٰهُمْ﴾ [البقرة: ١٤٢]، ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ﴾ [طه: ١٧]، ﴿وَمَا ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ [الفرقان: ٦٠]. ولا يُسأل بها عن أعيانِ أولي العلمِ، خلافاً لمن أجازه، وأمَّا قولُ فرعونَ: ﴿وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: ٢٣] فإنه قاله جَهْلاً، ولهذا أجابه موسى بالصفاتِ.

---

(١) انظر: المغني ١/٢٩٦.

(٢) راعى لفظ «ما» فأفرد في قوله: «لا يملك»، ثم راعى معناها فجمع في قوله: «ولا يستطيعون».

ويجبُ حَذْفُ أَلِفِها إذا جُرَّت، وإبقاءُ الفتحةِ دليلاً عليها، فَرْقاً بينها وبين الموصولةِ / ، نحوُ: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [النبأ: ١]، ﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَاهَا﴾ [النازعات: ٤٣]، ﴿لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: ٢]، ﴿بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾ [النمل: ٣٥]. ٢٤٣/٢

وشرطيةً، نحوُ: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ﴾ [البقرة: ١٠٦]، ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧]، ﴿فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ﴾ [التوبة: ٧]، وهذه منصوبةٌ بالفعل بعدها.

وتعجبيَّةً، نحوُ: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾ [البقرة: ١٧٥]، ﴿قُتِلَ الْإِنسَانُ مَا أَكْفَرَهُ﴾ [عبس: ١٧]، ولا ثالثَ لهما في القرآنِ، إلا في قراءةِ سعيد بن جبير[1]: «ما أغرَّك بربك الكريم» [الانفطار: ٦]، ومحلُّها رفعٌ بالابتداءِ، وما بعدها خبرٌ، وهي نكرةٌ تامةٌ.

ونكرةً موصوفة، نحوُ: ﴿بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ [البقرة: ٢٦]، ﴿نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ﴾ [النساء: ٥٨] أي: نِعْم شيئاً يَعِظُكم به.

وغيرَ موصوفةٍ نحو: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١] أي: نِعْم شيئاً هي.

والحرفية تَرِدُ مصدريةً: إمَّا زمانيةً، نحوُ: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦] أي: مدةَ استطاعتِكم، أو غيرَ زمانيةٍ، نحوُ: ﴿فَذُوقُوا بِمَا نَسِيتُمْ﴾ [السجدة: ١٤] أي: بنسيانكم.

---

(١) انظر: المحتسب ٢/٣٥٣، وهي قراءة شاذة.

ونافيةً: إمَّا عاملةً عملَ ليس، نحوُ: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢]، ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ﴾[1] [الحاقة: ٤٧]، ولا رابعَ لها في القرآن.

أو غيرَ عاملةٍ، نحوُ: ﴿وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٢]، ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ﴾ [البقرة: ١٦]. / قال ابنُ الحاجبِ[2]: «وهي لنفيِ الحال، ومقتضى كلامِ سيبويه أنَّ فيها معنى التأكيدِ؛ لأنه جَعَلها في النفي جواباً لـ«قد» في الإثباتِ، فكما أنَّ «قد» فيها معنى التأكيدِ فكذلك ما جُعِل جواباً لها»[3].

٢/٢٤٤

وزائدةً للتأكيدِ: إمَّا كافةً، نحوُ: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١]، ﴿أَنَّمَا إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ﴾ [الكهف: ١١٠]، ﴿كَأَنَّمَآ أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ﴾ [يونس: ٢٧]، ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الحجر: ٢]، أو غيرَ كافةٍ، نحوُ: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾ [مريم: ٢٦]، ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا﴾ [الإسراء: ١١٠]، ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾ / [القصص: ٢٨]، ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمْ﴾ [نوح: ٢٥]، ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ [البقرة: ٢٦].

[١٩٨]

---

(١) الجار «منكم» متعلق بحال من «أحد» لأنه في الأصل صفة لأحد و«أحد» اسم «ما»، و«من» زائدة، و«حاجزين» خبر «ما». انظر: البحر ٨/٣٢٩، الدر المصون ١٠/٤٤٤.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢١٤.

(٣) جعل سيبويه «لمَّا» -وليس «ما»- هي السابقة لـ«قد» التي تأتي جواباً لها، فقال: «وأمَّا «قد»، فجواب لقوله «لمَّا يفعل»، فتقول: «قد فعل». الكتاب ٤/٢٢٣.

قال الفارسيُّ[1]: «جميعُ ما في القرآنِ من الشرطِ بعد «إمَّا» مؤكَّدٌ بالنون؛ لمشابهةِ فعل الشرطِ بدخولِ «ما» للتأكيد، لفعلِ[2] القَسَمِ مِنْ جهةِ أنَّ[3] «ما» كاللامِ في القَسَم لما فيها من التأكيد». وقال أبو البقاء[4]: «زيادة «ما» مُؤْذِنَةٌ بإرادةِ شدةِ التأكيدِ».

* * *

فائدة[5]

حيث وقعَتْ «ما» قبل «ليس» أو «لم» أو «لا» أو بعد «إلا» فهي موصولةٌ، نحوُ: ﴿مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ﴾ [المائدة: ١١٦]، ﴿مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق: ٥]، ﴿مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٣٠]، ﴿إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا﴾ [البقرة: ٣٢]، وحيث وقعت بعد كافِ التشبيه فهي مصدريةٌ، وحيث وقعَتْ بعد الباءِ فإنها تحتملُهما، نحوُ: ﴿بِمَا كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾ [الأعراف: ١٦٢]، وحيث وقعت بين فعلَيْن سابقهُما عِلْمٌ أو درايةٌ أو نظرٌ احتملَت الموصولة

(١) لم نقف عليه في كتبه، والنص في البرهان ٢/٥١٢.

(٢) قوله: «لفعل» متعلق بـ«لمشابهة».

(٣) (س): «أنها» وكذا في البرهان.

(٤) التبيان له ١/٥٤.

(٥) انظر: البرهان ٤/٣٤٣.

/ والاستفهامية، نحوُ: ﴿ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ ﴾ [البقرة: ٣٣]، ٢/٢٤٥
﴿ وَمَآ أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ ﴾ [الأحقاف: ٩]، ﴿ وَلْتَنظُرْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ ﴾ [الحشر: ١٨].

وحيث وقعت في القرآنِ قبل «إلا» فهي نافية، إلا في ثلاثةَ عشرَ موضعاً(١):

- ﴿ مِمَّآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ شَيْـًٔا إِلَّآ أَن يَخَافَآ ﴾ [البقرة: ٢٢٩].
- ﴿ فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّآ أَن يَعْفُونَ ﴾ [البقرة: ٢٣٧].
- ﴿ بِبَعْضِ مَآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ إِلَّآ أَن يَأْتِينَ ﴾ [النساء: ١٩].
- ﴿ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ [النساء: ٢٢].
- ﴿ وَمَآ أَكَلَ ٱلسَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ ﴾ [المائدة: ٣].
- ﴿ وَلَآ أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِۦٓ إِلَّآ ﴾ [الأنعام: ٨٠].
- ﴿ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا ﴾ [الأنعام: ١١٩].
- ﴿ مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا ﴾ في موضعَيْ هود: [١٠٧، ١٠٨].
- ﴿ فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنۢبُلِهِۦٓ إِلَّا ﴾ [يوسف: ٤٧].
- ﴿ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا ﴾ [يوسف: ٤٨].
- ﴿ وَإِذِ ٱعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾ [الكهف: ١٦].
- ﴿ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ﴾ حيث كان [الحجر: ٨٥](٢).

---

(١) انظر: البرهان ٤/٣٤٨.

(٢) وكذلك في سورتي الروم: ٨، والأحقاف: ٣.

ماذا(١)

تَرِدُ على أوجهٍ: / أحدُها: أَنْ تكونَ «ما» استفهاماً، و«ذا» موصولةً ٢٤٦/٢ وهو أرجحُ الوجهَيْن في: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ ۖ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾ [البقرة: ٢١٩] في قراءةِ الرفعِ(٢) أي: الذي ينفقونه العفوُ؛ إذ الأصلُ أَنْ تجابَ الاسميةُ بالاسميةِ، والفعليةُ بالفعليةِ.

الثاني: أَنْ تكونَ «ما» استفهاماً و«ذا» إشارةً(٣).

الثالث: أَنْ يكونَ «ماذا» كلُّه استفهاماً على التركيبِ، وهو أرجحُ الوجهَيْن في ﴿مَاذَا يُنفِقُونَ ۖ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾ [البقرة: ٢١٩] في قراءة النصبِ أي: ينفقون العفوَ.

الرابع: أَنْ يكونَ «ماذا» كلُّه اسمَ جنسٍ بمعنى «شيء»، أو موصولاً بمعنى «الذي»(٤).

---

(١) انظر: المغني ١/٣٠٠.

(٢) قرأ أبو عمرو بالرفع، والباقون بالنصب. انظر: الإقناع ٢/٦٠٨، النشر ٢/٢٢٧.

(٣) مثَّل له ابن هشام في المغني (١/٣٠٠) بقولهم: ماذا التواني؟

(٤) مَثَّل له ابن هشام في المغني (١/٣٠١) بقول الشاعر:

دعي ماذا عَلِمْت سأتَّقِيه ... ولكن بالمُغَيَّبِ نَبِّئيني

ونسب القول بالموصولية للسيرافي، والقول بمعنى «شيء» للفارسي.

الخامس: أَنْ تكونَ «ما» زائدةً، و«ذا» للإشارة[١].

السادس: أَنْ تكونَ «ما» استفهاماً، و«ذا» زائدةً، ويجوزُ أَنْ يُخَرَّجَ عليه[٢].

* * *

متى

تَرِدُ استفهاماً عن الزمانِ، نحوُ: ﴿مَتَىٰ نَصۡرُ ٱللَّهِۗ﴾ [البقرة: ٢١٤]، وشرطاً[٣]....

* * *

(١) مثَّل له ابن هشام في المغني (١/٣٠٢) بقول الشاعر:

أنُوراً سَرْعَ ماذا يا فَروقُ

يقال: سَرُع ذا خروجاً أي: أسرع هذا في الخروج. وسَرْعَ أصله سَرُع فخفف.

(٢) بياض في الأصول، ومثَّل له ابن هشام بقولهم: «ماذا صنعت».

(٣) بياض في الأصول، ومثاله: «متى تأته تجد».

مع(١)

اسمٌ بدليلِ جَرِّها بـ «مِنْ» في قراءةِ بعضِهم(٢): ﴿ هذا ذكرٌ مِنْ معي ﴾ [الأنبياء: ٢٤]، وهي فيها بمعنى «عند»، وأصلُها لمكانِ الاجتماع أو وقتِه، نحوُ: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ فَتَيَانِۖ﴾ [يوسف: ٣٦]، ﴿أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا﴾ [يوسف: ١٢] ﴿لَنْ أُرْسِلَهُۥ مَعَكُمْ﴾ [يوسف: ٦٦].

وقد يُرادُ به مجرَّدُ الاجتماع والاشتراكِ مِنْ غيرِ ملاحظةِ المكانِ والزمانِ، نحوُ: ﴿وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩]، ﴿وَٱرْكَعُواْ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٣].

/ وأمَّا نحوُ: ﴿ إِنِّي مَعَكُمْۖ﴾ [المائدة: ١٢]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ﴾ [النحل: ١٢٨]، ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْۚ﴾ [الحديد: ٤]، ﴿إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾ [الشعراء: ٦٢] فالمرادُ به العِلْمُ والحفظُ والمعونةُ مجازاً(٣). ٢/٢٤٧

---

(١) انظر: المغني ١/٣٣٣.

(٢) أي بتنوين الراء من «ذكرٌ» وكسر الميم من «مِن»، وهي قراءة شاذة قرأ بها يحيى بن يعمر وطلحة بن مصرف. انظر: المحتسب ٢/٦١.

(٣) كلمة «مع» في اللغة إذا أُطلقت أفادت المقارنة المطلقة، ولا توجب اتصالاً واختلاطاً وقُربَ إحدى الذاتين من الأخرى، فإذا قُيِّدت بمعنى من المعاني دلّت على المقارنة في ذلك المعنى، فإنه يقال: ما زلنا نسير والقمر معنا، مع أنه فوق رؤوسنا، ثم إن قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ ﴾ ورد في سياق آية افتتحت بالعلم وخُتمت به، فكانَ السيَاقُ يدل على أنه أراد أنه عالم بهم، فحكم معية الله في كل موطن بحسبه، فالله مع =

قال الراغب[1]: «والمضافُ إليه لفظُ «مع» هو المنصورُ كالآيات المذكورة».

* * *

= الخلق كلِّهم بالعلم والقدرة والسلطان، ويخص بعضهم بالإعانة والنصر والتأييد. انظر: مجموع الفتاوى (٥/١٠٣، ٤٩٧، ٤٩٩، ٦/٢٣).

(١) المفردات ٧٧١، وفيه: «ويقتضي معنى النُّصرة». وأضاف محقق الكتاب بين معقوفين «وأن المضاف إليه لفظ «مع» هو المنصور»، من معترك الأقران للسيوطي!.

مِنْ(1)

حرفُ جرّ له معانٍ: أشهرُها:

ابتداءُ الغايةِ مكاناً وزماناً وغيرَهما، نحوُ: ﴿مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [الإسراء: ١]، ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ [التوبة: ١٠٨]، ﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ﴾ [النمل: ٣٠].

والتبعيضُ بأَنْ يَسُدَّ «بعض» مَسَدَّها، نحوُ: ﴿حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢]، وقرأ ابنُ مسعودٍ(2) «بعض ما تحبون».

والتبيينُ، وكثيراً ما تقع بعد «ما» و«مهما»، نحوُ: ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ﴾ [فاطر: ٢]، ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [البقرة: ١٠٦]، ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [الأعراف: ١٣٢]. ومن وقوعِها بعد غيرِهما ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [الحج: ٣٠]، ﴿مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ﴾ [الكهف: ٣١].

والتعليلُ: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمْ أُغْرِقُوا۟﴾ [نوح: ٢٥]، ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ﴾ [البقرة: ١٩].

والفَصْل -بالمهملة-، وهي الداخلةُ على ثاني المتضادَّيْن نحوُ: ﴿يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ﴾ [البقرة: ٢٢٠]، ﴿يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ﴾ [آل عمران: ١٧٩].

---

(١) انظر: المغني ١/٣١٨.

(٢) على سبيل التفسير. انظر: الدر المصون ٣/٣١٠.

[١٩٩] / والبدل، نحوُ: ﴿أَرَضِيتُم / بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْآخِرَةِ﴾ [التوبة: ٣٨] ٢/٢٤٨ أي: بدلَها. ﴿لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةً فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الزخرف: ٦٠] أي: بَدَلَكم.

وتنصيصُ العموم، نحوُ: ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٦٢] قال في «الكشاف»[١]: «هو بمنزلة البناء [على الفتح][٢] في «لا إله إلا الله» في إفادةِ معنى الاستغراقِ».

ومعنى الباء، نحو: ﴿يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِىٍّ﴾ [الشورى: ٤٥] أي: به.

و«على»، نحوُ: ﴿وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ﴾ [الأنبياء: ٧٧] أي: عليهم.

و«في»، نحوُ: ﴿إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: ٩] أي: فيه. وفي «الشامل»[٣] عن الشافعي[٤] أن «مِنْ» في قولِه تعالى: ﴿فَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ عَدُوٍّ لَّكُمْ﴾ [النساء: ٩٢] بمعنى «في» بدليلِ قوله: ﴿وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾ [النساء: ٩٢].

و«عن»، نحوُ: ﴿قَدْ كُنَّا فِى غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا﴾ [الأنبياء: ٩٧] أي: عنه.

و«عند»، نحوُ: ﴿لَن تُغْنِىَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٠] أي: عنده.

---

(١) الكشاف ١/٣٧٠.

(٢) زيادة من ع، وهي كذلك في الكشاف.

(٣) كتاب في فقه الشافعية مخطوط لعبد السيد بن محمد بن عبدالواحد، أبي نصر العراقي الشافعي المعروف بابن الصباغ (ت: ٤٧٧هـ)، وهو من أجود كتب الشافعية وعليه عدة شروح. انظر: وفيات الأعيان ٣/٢١٧، نكت الهميان ١٩٣، كشف الظنون ٢/١٠٢٥، الفهرس الشامل (الفقه وأصوله) ٥/٧.

(٤) الأم ٩/٣٠٥، وأحكام القرآن له ٣٠٣.

والتأكيد، وهي الزائدةُ في النفيِ أو النهيِ أو الاستفهامِ، نحوُ: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾ [الأنعام: ٥٩]، ﴿مَّا تَرَىٰ فِي خَلْقِ الرَّحْمَٰنِ مِن تَفَاوُتٍ فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ﴾ [الملك: ٣].

وأجازها قومٌ في الإيجابِ، وخَرَّجوا عليه: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِن نَّبَإِي الْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٤]، ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ﴾ [الكهف: ٣١]، ﴿مِن جِبَالٍ فِيهَا مِن بَرَدٍ﴾ [النور: ٤٣]، ﴿يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾ [النور: ٣٠].

* * *

/ فائدة

٢/٢٤٩

أخرج ابنُ أبي حاتم[1] من طريق السُّدِّي عن ابنِ عباسٍ قال: «لو أن إبراهيم حين دعا قال: اجعل أفئدة الناس تهوي إليهم لازدحمت عليه اليهود والنصارى، ولكنه خَصَّ حين قال: ﴿أَفْئِدَةً مِّنَ النَّاسِ﴾ [إبراهيم: ٣٧] فَجَعَلَ ذلك للمؤمنين».

(١) في تفسيره في القسم المفقود، وعزاه المصنف له في الدّر (٥/٤٨) سورة إبراهيم، وأخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره (٨/١٣/٢٣٤) من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس -رضي الله عنهما- به وسنده حسن، رجاله بين ثقة وصدوق، وعطاء بن السائب وإن كان قد اختلط، لكنَّ سماع حماد بن سلمة عنه قديم، كما في التهذيب (٧/٢٠٦، ٢٠٧)، يعني قبل الاختلاط.

وأخرج(١) عن مجاهدٍ قال: «لو قال إبراهيم: «فاجعَلْ أفئدةَ الناس تهوي إليهم» لزاحمتكم عليه الروم وفارس». وهذا صريح في فهم الصحابةِ والتابعين التبعيضَ من «مِنْ».

وقال بعضهم(٢): «حيث وقعَتْ «يغفر لكم» في خطاب المؤمنين لم تُذْكر معها «مِنْ» كقوله في الأحزاب: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ۝ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَـٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١] وفي الصف: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَـٰرَةٍ﴾ إلى قوله: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [الصف: ١٠-١٢]. وقال في خطاب الكفار في سورة نوح: ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ [نوح: ٤] وكذا في سورة إبراهيم [١٠]، وفي سورة الأحقاف [٣١]، وما ذاك إلا للتفرقةِ بين الخطابين لئلا يُسَوِّي بين الفريقَيْنِ في الوَعْد، ذكره في الكشافِ(٣).

* * *

(١) أي: ابن أبي حاتم في تفسيره وهو في القسم المفقود منه، وكذا عزاه له المصنف في الدّر (٥ / ٤٧) ولابن أبي شيبة وابن جرير أيضاً، وهو عند ابن جرير الطبري في تفسيره (٨ / ١٣ / ٢٣٣-٢٣٤) من طرق بعضها حسنة، وبعضها صحيحة، ويقوّي بعضُها بعضاً، فهو صحيح بها.

(٢) انظر: البرهان ٤ / ٣٦٥.

(٣) لم نقف عليه في الكشاف، وأشار إليه في البرهان من غير عزو إليه (٤ / ٣٦٥).

مَنْ

لا تقع إلا اسماً، فتَرِدُ موصولةً، نحوُ: ﴿وَلَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَنْ عِندَهُۥ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الأنبياء: ١٩]، وشرطيةً، نحوُ: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣] واستفهاميةً، نحوُ: ﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا﴾ [يس: ٥٢]، / ونكرةً موصوفةً، نحوُ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ﴾ [البقرة: ٨] أي: فريقٌ يقول، وهي كـ«ما» في استوائِها في المذكر والمفردِ وغيرِهما، والغالِبُ استعمالُها في العالِم عكسَ «ما»، ونكتتُه أن «ما» أكثرُ وقوعاً في الكلامِ منها، وما لا يَعْقِلُ أكثرُ مِمَّن يَعْقِلُ، فأعْطَوا ما كَثُرَتْ مواضعُه للكثيرِ، وما قَلَّت للقليل للمشاكلة. ٢/٢٥٠

قال الأبياري[1]: «واختصاصُ «مَنْ» بالعالِم و«ما» بغيرِه في الموصولتَيْن دونَ الشرطيَّتَيْن؛ لأنَّ الشرطَ يَسْتدعي الفعلَ ولا يَدْخُلُ على الأسماءِ».

* * *

---

(١) علي بن إسماعيل بن علي، شمس الدين المالكي (ت: ٦١٦هـ)، من مؤلفاته: «شرح البرهان» للجويني، «سفينة النجاة» على طريقة الإحياء للغزالي. انظر: الديباج المذهب لابن فرحون: ٢١٣، ومعجم المؤلفين ٢/٤٠٦. وانظر قوله في البرهان ٤/٣٥٤.

مهما

اسمٌ لعَوْدِ الضمير عليها في ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ﴾ [الأعراف: ١٣٢] قال الزمخشري(١): «عاد عليها ضميرُ «به» وضمير «بها» حملاً على اللفظِ وعلى المعنى» وهي شرطٌ لِما لا يعقِلُ غيرَ الزمان كالآيةِ المذكورة، وفيها تأكيدٌ، ومِنْ ثَمَّ قال قوم(٢): إنَّ أصلَها «ما» الشرطيةُ و«ما» الزائدةُ، أُبْدِلَتْ ألفُ الأولى هاءً دَفْعاً للتَّكْرارِ.

* * *

(١) الكشاف ٢/ ١٤٦، ونص الآية: ﴿وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾.

(٢) انظر: المغني ١/ ٣٣١.

النون

على أوجهٍ: اسمٌ، وهي ضميرُ النِّسوة، نحوُ: ﴿فَلَمَّا رَأَيْنَهُۥٓ أَكْبَرْنَهُۥ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ﴾ [يوسف: ٣١]، وحرفٌ، وهي نوعان: نونُ التوكيدِ، وهي خفيفةٌ وثقيلةٌ، نحوُ: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا﴾ [يوسف: ٣٢]، ﴿لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾ [العلق: ١٥]، ولم تَقَعِ الخفيفةُ في القرآنِ إلا في هذَيْن الموضعَيْن[1].

/ قلت: وثالثٌ في قراءةٍ شاذةٍ[2] وهي: «فإذا جاء وعد الآخرة لِيَسوءَنْ وجوهُكم» [الإسراء: ٧] ورابعٌ في قراءةِ الحسنِ «أَلْقِيَنْ في جهنم» [قٓ: ٢٤] ذكره ابنُ جني في «المحتسب»[3]. ٢٥١/٢

ونونُ الوقايةِ: وتلحق ياءَ المتكلمِ المنصوبةَ بفعلٍ نحوُ: ﴿فَٱعْبُدْنِى﴾ [طه: ١٤]، ﴿لَيَحْزُنُنِىٓ﴾ [يوسف: ١٣]، أو حرفٍ نحوُ: ﴿يَٰلَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ﴾ [النساء: ٧٣]، ﴿إِنَّنِىٓ أَنَا ٱللَّهُ﴾ [طه: ١٤]، والمجرورةَ بـ«لَدُن» نحو: ﴿مِن لَّدُنِّى عُذْرًا﴾ [الكهف: ٧٦]، أو «مِنْ» أو «عن» / نحوُ: ﴿مَآ أَغْنَىٰ عَنِّى﴾ [الحاقة: ٢٨]، ﴿وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّى﴾ [طه: ٣٩]. [٢٠٠]

---

(١) استدرك السيوطي موضعين من القراءات الشاذة مع أن هناك خمس كلمات قرئت بالنون الخفيفة في القراءات العشر، ولم يتنبه لها السيوطي، وهي: «لا يَغُرَّنْكَ» في آل عمران (١٩٦) و«لا يَحْطِمَنْكم» في النمل (١٨) و«ولا يَستَخِفَّنْك» بالروم (٦٠) و«فإمَّا نَذْهَبَنْ»، «أو نُرِيَنْك» كلاهما بالزخرف (٤١، ٤٢) فقرأ رويس عن يعقوب بتخفيف النون مع سكونها في الخمسة. النشر ٢/٢٤٦، الإتحاف ١/٤٩٩.

(٢) نسبت إلى أُبيّ في مختصر ابن خالويه ٧٥.

(٣) المحتسب ٢/٢٨٤، وهي قراءة شاذة.

التنوين[1]

نونٌ تَثْبُتُ لفظاً لا خطًّا. وأقسامه كثيرةٌ:

تنوينُ التمكينِ: وهو اللاحقُ للأسماءِ المعربةِ، نحوُ: ﴿هُدًى وَرَحْمَةً﴾ [الأعراف: ٥٢]، ﴿وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا﴾ [هود: ٥٠]، ﴿أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾ [الأعراف: ٥٩].

وتنوينُ التنكير: وهو اللاحقُ لأسماءِ الأفعالِ فَرْقاً بين معرفتِها ونكرتِها، نحوُ التنوينِ اللاحقِ لـ ﴿أُفٍّ﴾ [الإسراء: ٢٣] في قراءةِ مَنْ نوَّنه[2]، ولـ ﴿هَيْهَاتَ﴾ [المؤمنون: ٣٦]. في قراءة مَنْ نوَّنها[3].

وتنوينُ المقابلةِ: وهو اللاحقُ لجمعِ المؤنثِ السالمِ، نحوُ: ﴿مُسْلِمَاتٍ مُّؤْمِنَاتٍ قَانِتَاتٍ تَائِبَاتٍ عَابِدَاتٍ سَائِحَاتٍ﴾ [التحريم: ٥].

وتنوينُ العوَضِ: إمَّا عن حرفٍ آخرَ «مفاعلَ» المعتلِّ، نحوُ: ﴿وَالْفَجْرِ وَلَيَالٍ﴾ [الفجر: ١، ٢] / ، ﴿وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ﴾ [الأعراف: ٤١] أو عن اسمٍ مضاف إليه في كلٍ وبعضٍ وأيٍّ، نحوُ: ﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ﴾ [يسٓ: ٤٠]، ٢/٢٥٢

(١) انظر: المغني ٢/٣٤٠.

(٢) مكسوراً وهي قراءة نافع وأبي جعفر وحفص. وقرأ ابن كثير وابن عامر ويعقوب بفتح الفاء من غير تنوين، وقرأ الباقون بكسر الفاء من غير تنوين. انظر: الإقناع ٢/٦٨٥، النشر ٢/٣٠٦.

(٣) نَوَّنها مكسورة خالد بن إلياس وعيسى بن عمر في وجهٍ له، ومرفوعة الأحمر وأبو حيوة في وجهٍ له، وكلتاهما شاذة. انظر: المختصر ٩٧، البحر ٦/٤٠٤-٤٠٥.

﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ﴾ [الإسراء: ١١٠]، وعن الجملةِ المضاف إليها «إذ»، نحوُ: ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٤] أي: حين إذْ بلغت الروحُ الحلقومَ، أو «إذاً» على ما تقدَّم عن شيخنا[١] ومَنْ نحا نحوَه، نحوَ: ﴿وَإِنَّكُمْ إِذًا لَّمِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾ [الشعراء: ٤٢] أي: إذا غَلَبْتم.

وتنوينُ الفواصل الذي يُسَمَّى في غير القرآنِ الترنُّمَ بدلاً من حرفِ الإطلاقِ، ويكونُ في الاسم والفعل والحرف، وخَرَّج عليه الزمخشريُّ[٢] وغيرُه «قواريراً» [الإنسان: ١٥]، «والليل إذا يَسْرٍ»[٣] [الفجر: ٤]، «كَلاًّ سيكفرون»[٤] [مريم: ٨٢] بتنوينِ الثلاثةِ.

* * *

---

(١) وهو الكافيجي. انظر ص: ١٠٢٧.

(٢) الكشاف ٤ / ٦٧١، قرأ -هذا الموضع- بالتنوين أبو جعفر ونافع وابن كثير والكسائي وأبو بكر وخلف بالتنوين، ووقفوا عليه بالألف، وقرأه الباقون بغير تنوين ووقفوا عليه بالألف أيضاً إلا حمزة ورُويساً فإنهما وقفا عليه بغير ألف. السبعة ٦٦٣، التيسير ٢١٧، النشر ٢ / ٣٩٥.

(٣) الكشاف ٤ / ٧٤٦ قرأ بالتنوين فيه أبو الدينار الأعرابي كما ذكره ابن خالويه في مختصره ١٧٣، وهي قراءة شاذة.

(٤) الكشاف ٣ / ٤١. قرأ بالتنوين في «كَلاًّ» أبو نهيك، وهي قراءة شاذة. المحتسب ٢ / ٤٥، ولكن ليست رأسَ آية عند علماء العدّ. وتقدم في حرف «كلاًّ» من الأدوات في ص ١١٤٩.

نَعَم

حرفُ جوابٍ، فيكونُ تصديقاً للمُخْبِر، ووعداً للطالِب، وإعلاماً للمُسْتَخْبِر. وإبدالُ عينِها حاءً، وكسرُها، وإتباعُ النونِ لها في الكسرِ، لغاتٌ قُرِئ بها[1].

* * *

نِعْمَ

فعلٌ لإنشاءِ المَدْحِ لا يَتَصرَّف.

* * *

(١) قرأ الكسائي بكسر العين، والباقون بفتحها، وهم متفقون على فتح النون. الإقناع ٢/٦٤٧، النشر ٢/٢٦٩ أما إبدال عينها حاء، وإتباع النون للعين في الكسر فلغات لم نجد من قرأ بها. انظر: الدر المصون ٥/٣٢٦.

الهاء[1]

اسمٌ، ضميرُ غائبٍ يُستعمل في الجرِّ والنصبِ، نحوُ: ﴿قَالَ لَهُۥ صَاحِبُهُۥ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ﴾ [الكهف: ٣٧] وحرفٌ للغَيْبة، وهو اللاحقُ لـ«إيَّا»، وللسكتِ، نحوُ: ﴿مَاهِيَهْ﴾ [القارعة: ١٠]، / ﴿كِتَٰبِيَهْ﴾ [الحاقة: ١٩]، ﴿حِسَابِيَهْ﴾ ٢/٢٥٣ [الحاقة: ٢٦]، ﴿سُلْطَٰنِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٩]، ﴿مَالِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٨]، ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، وقُرِئَ بها في أواخرِ آيِ الجمعِ[2] كما تقدَّم وَقْفاً.

* * *

ها[3]

تَرِدُ اسمَ فِعْلٍ بمعنى «خُذْ»، ويجوز مَدُّ ألفِه، فيتصرَّفُ حينئذٍ للمثنى والجمعِ، نحوُ: ﴿هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ كِتَٰبِيَهْ﴾ [الحاقة: ١٩]، واسماً ضميراً للمؤنث، نحوُ: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا﴾ [الشمس: ٨]، وحرفَ تنبيهٍ، فيَدْخُلُ

(١) المغني ٢/٣٤٨.

(٢) والملحق به في نحو: «المؤمنون» و«العالمين» و«خاشعون» وقف عليها وعلى أمثالها بهاء السكت يعقوب بخلف عنه. انظر: النشر ٢/١٣٦، الإتحاف ١/٣٢٣.

(٣) انظر: المغني ٢/٣٤٩.

على الإشارة، نحوُ: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [البقرة: ٣١]، ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ﴾ [الحج: ١٩]، ﴿هَٰهُنَا﴾ [المائدة: ٢٤]، وعلى ضميرِ الرفعِ المُخْبَرِ عنه بإشارةٍ، نحوُ: ﴿هَٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ﴾ [آل عمران: ١١٩] وعلى نعتِ «أيّ» في النداءِ، نحوُ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ [البقرة: ٢١]. ويجوزُ في لغةِ أسدٍ حَذْفُ ألف هذه وضمُّها إتباعاً، وعليه قراءة[1] «أيُّهُ الثقلان» [الرحمن: ٣١].

* * *

هات

فعلُ أمرٍ لا يتصرَّف، ومن ثم ادَّعى بعضُهم أنه اسمُ فعلٍ[2].

* * *

هل[3]

حرفُ استفهام يُطْلَبُ به التصديقُ دونَ التصورِ[4]، ولا يَدْخُلُ على

(١) قرأ بالضم في الهاء ابن عامر، والباقون بفتحها. انظر: الإقناع ٢/٧١٢، النشر ٢/١٤٢.

(٢) انظر أقوال النحاة في الدر المصون ١/٧١.

(٣) انظر: المغني ٢/٣٤٩.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٤/١١٠.

منفيٍ ولا شرطٍ ولا «إنَّ»[1] ولا اسمٍ بعده فعلٌ غالباً، ولا عاطفٍ.

قال ابنُ سيده[2]: «ولا يكون الفعلُ معها إلا مستقبلاً»، ورُدَّ بقوله تعالى: ﴿فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا﴾ [الأعراف: ٤٤].

وتَرِد بمعنى «قد»، وبه فُسِّر[3]: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى الْإِنسَانِ﴾ [الإنسان: ١] / وبمعنى النفيِ، نحوُ: ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ﴾ [الرحمن: ٦٠] ٢/٢٥٤

ومعانٍ أخرَ ستأتي في مبحث الاستفهام.

* * *

هَلُمَّ

دعاء إلى الشيء، وفيه قولان:

أحدهما[4]: أنَّ أصلَه «ها» و«لُمَّ»، مِنْ قولِك: لَمَمْتُ الشيءَ أي: أصلَحْتُه. فحُذفت الألفُ ورُكِّب.

---

(١) ضبطت النون في (أ) بالسكون، وما ضبطناه من المغني ٢/ ٣٥٠، إذ يوازن بين الهمزة و«هل»، فيمنع دخول «هل» على «إنَّ» بخلاف الهمزة، نحو: ﴿أَإِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ﴾.

(٢) في كتابه شرح الجمل. انظر: المغني ٢/ ٣٥٠.

(٣) انظر: جامع البيان ١٤/ ٢٩/ ٢٠٢.

(٤) وهو مذهب سيبويه. انظر: الكتاب ٣/ ٣٣٢، ٥٢٩، وانظر: تهذيب اللغة ٦/ ٣١٦.

وقيل[1]: أصلُه «هَلْ أُمَّ» كأنه قيل: هل لك في كذا أُمَّهْ أي: اقصِدْه، فرُكِّبا، ولغةُ الحجاز تَرْكُه على حالِه في التثنيةِ والجمعِ، وبها وَرَدَ القرآنُ، ولغةُ تميمٍ إلحاقُه العلاماتِ

* * *

هنا

اسمٌ يُشار به للمكانِ القريبِ، نحو: ﴿إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ﴾ [المائدة: ٢٤] وتدخلُ عليه اللامُ والكافُ فيكونُ للبعيدِ، نحو: ﴿هُنَالِكَ ٱبْتُلِيَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [الأحزاب: ١١]، وقد يُشار به للزمانِ اتساعاً، وخُرِّج عليه: ﴿هُنَالِكَ تَبْلُواْ كُلُّ نَفْسٍ مَّآ أَسْلَفَتْ﴾ [يونس: ٣٠]، ﴿هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُۥ﴾ [آل عمران: ٣٨].

* * *

هَيْتَ

اسمُ فعلٍ بمعنى أَسْرِعْ وبادِرْ. قال في «المحتسب»[2]: «وفيها لغاتٌ قُرِئَ

---

(١) حكاه أبو عمرو، كما في التهذيب ٦/٣١٧.

(٢) المحتسب ١/٣٣٧.

ببعضها: ﴿هَيْتَ﴾ [يوسف: ٢٣] / بفتحِ الهاءِ والتاءِ[١]، و﴿هِيتَ﴾ ٢/٢٥٥ بكسر الهاءِ وفتحِ التاءِ[٢]، و«هَيْتِ» بفتح الهاء وكسر التاء[٣]، و«هَيْتُ» بفتح الهاءِ وضمِّ التاءِ[٤]. وقُرِئَ «هِئتُ»[٥] بوزن «جِئْتُ» /، وهو فِعْلٌ [٢٠١] بمعنى تَهَيَّأْتُ، وقُرِئَ «هُيِّئْتُ»[٦] وهو فِعْلٌ بمعنى أُصْلِحْتُ.

* * *

هَيْهات

اسمُ فِعْلٍ بمعنى بَعُدَ، قال تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٦]. قال الزجّاجُ[٧]: «البُعد لِما توعدون». قيل[٨]: وهذا

(١) قرأ بها أبو عمرو ويعقوب وعاصم وحمزة والكسائي وخلف. انظر: النشر ٢/٢٩٤، والإتحاف ٢/١٤٤.

(٢) من غير همز، قرأ بها نافع وأبو جعفر وابن ذكوان. النشر ٢/٢٩٣.

(٣) من غير همز، قرأ بها الحسن وهي قراءة شاذة ذكرها في النشر ٢/٢٩٤. وعن ابن محيصن «هَيتِ»، ويقرأ مثل نافع أيضاً. الإتحاف ٢/١٤٤.

(٤) بوزن «حيثُ» ابن كثير. الإقناع ٢/٦٧٠، النشر ٢/٢٩٤.

(٥) وهو أحد الوجهين عن هشام، والوجه الثاني عنه كذلك إلا أنه بفتح التاء «هِئْتَ»، والوجهان صحيحان عنه. النشر ٢/٢٩٣، الإتحاف ٢/١٤٣.

(٦) نسبت إلى علي رضي الله عنه. مختصر ابن خالويه ٦٣.

(٧) معاني القرآن ٤/١٢.

(٨) انظر: البرهان ٤/٣٧١.

غلطٌ أوقعه فيه اللامُ؛ فإنَّ تقديرَه: بَعُدَ الأمرُ لما تُوعدون، أي: لأجلِه. وأحسنُ منه أنَّ اللامَ لتبيينِ الفاعل، وفيها لغاتٌ، قُرِئَ منها بالفتح، وبالضمِّ، وبالخفضِ مع التنوينِ في الثلاثةِ وعَدَمِه[1].

* * *

(١) قرأ أبو جعفر بكسر التاء من اللفظين، وقرأ الباقون بفتحها فيهما. المبسوط ٣١٢، غاية الاختصار ٢/٥٨٣، النشر ٢/٣٢٨.

وقرأ عيسى بن عمر بالكسر مع التنوين فيهما، وقرأ أبو حيوة بالضم فيهما من غير تنوين، وعنه الضم مع التنوين فيهما، وقرأ هارون عن أبي عمرو وخالد بن إلياس بفتحهما منونتين، وهي قراءات شاذة. انظر: المحتسب ٢/٩٠، الكامل ٢٢٢/أ، البحر المحيط ٦/٤٠٤.

الواو

جارَّةٌ وناصبةٌ وغيرُ عاملةٍ، فالجارَّةُ واوُ القَسَم، نحوُ: ﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٣] والناصبةُ واوُ «مع»، فتنصِبُ المفعولَ معه في رأي قومٍ[١]، نحوُ: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ [يونس: ٧١]، ولا ثاني له في القرآنِ، والمضارعَ في جوابِ النفيِ أو الطلبِ عند الكوفيين[٢]، نحو: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢]، ﴿يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ﴾ [الأنعام: ٢٧].

وواوُ الصرفِ[٣] عندهم، ومعناها أنَّ الفعلَ كان يقتضي إعراباً فَصَرَفَتْه عنه إلى النصبِ /، نحوُ: «أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفكَ الدماء» ٢/٢٥٦ [البقرة: ٣٠] في قراءةِ النصبِ[٤].

---

(١) وهو مذهب الفارسي. انظر: الإيضاح العضدي ١٩٤. والزمخشري في الكشاف ٢/٣٥٩. وانظر: البرهان ٤/٣٧٢.

(٢) نسبة القول بأنَّ واو «مع» تنصب المضارع في جواب النفي أو الطلب، إلى الكوفيين فيه نظر، فهو قول الجرمي، وأما الكوفيون فالنصب عندهم على الصرف، والسيوطي يتابع في هذا الزركشيَّ. انظر: معاني القرآن للفراء ١/٢٣٥، الإنصاف ٥٥٥، البرهان ٤/٣٧٢.

(٣) قوله «واو الصرف» معطوف على قوله المتقدم «واو مع».

(٤) نسبت إلى عبدالرحمن الأعرج، وهي قراءة شاذة. انظر: مختصر ابن خالويه ٤.

وغيرُ العاملةِ أنواعٌ، أحدُها: واوُ العطفِ، وهي لمطلقِ الجمع، فتعطِف الشيءَ على مُصاحِبه، نحوُ: ﴿فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَصْحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ﴾ [العنكبوت: ١٥]. وعلى سابقِه، نحوُ: ﴿أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَٰهِيمَ﴾ [الحديد: ٢٦]، ولاحقِه، نحوُ: ﴿يُوحِىٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ﴾ [الشورى: ٣].

وتفارقُ[١] سائرَ حروفِ العطفِ في اقترانها بإمَّا، نحو: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٣]، وبـ«لا» بعد نفي، نحوُ: ﴿وَمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُكُم بِٱلَّتِى تُقَرِّبُكُمْ﴾ [سبأ: ٣٧]، وبـ«لكن»، نحوُ: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٤٠] وبعطفِ العَقْدِ على النَّيِّف، نحوُ[٢]... والعامِّ على الخاصِّ، وعكسُه، نحوُ: ﴿وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [البقرة: ٩٨]، ﴿رَّبِّ ٱغْفِرْ لِى وَلِوَٰلِدَىَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِىَ مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [نوح: ٢٨]، والشيءِ[٣] على مُرادِفه، نحوُ: ﴿صَلَوَٰتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾ [البقرة: ١٥٧]، ﴿إِنَّمَآ أَشْكُوا۟ بَثِّى وَحُزْنِىٓ﴾ [يوسف: ٨٦]، والمجرورِ على الجِوار[٤]، نحوُ: ﴿بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ﴾[٥] [المائدة: ٦].

---

(١) انظر: المغني ٢/ ٣٥٥.

(٢) بياض في الأصول، ومثاله في المغني «نحو: أحد وعشرون».

(٣) أي: وبعطف الشيء.

(٤) انظر: الدر المصون ٤/ ٢١٠.

(٥) بخفض اللام قراءة ابن كثير وأبي عمرو وشعبة وحمزة وأبي جعفر وخلف، وقرأ الباقون بالنصب. انظر: التيسير: ٩٨، النشر ٢/ ٢٥٤.

قيل: تَرِدُ بمعنى «أو»، وحَمَلَ عليه مالكٌ[1]: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ﴾ الآيةَ [التوبة: ٦٠]، / وللتعليل[2]، وحَمَلَ عليه الخارَزَنْجيُّ[3] الواوَ ٢/٢٥٧ الداخلةَ على الأفعالِ المنصوبة.

ثانيها: واوُ الاستئناف، نحوُ: ﴿ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾ [الأنعام: ٢]، ﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِى ٱلْأَرْحَامِ﴾ [الحج: ٥]، ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٦] بالرفعِ[4]، إذ لو كانت عاطفةً لنُصِبَ «نقرُّ»، وانجزم ما بعده[5]، ونُصِبَ «أجلٌ»[6].

ثالثها: واوُ الحالِ الداخلةُ على الجملةِ الاسميةِ، نحوُ: ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ﴾ [البقرة: ٣٠]، ﴿يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ [يوسف: ١٤].

---

(١) انظر: الدسوقي على خليل ١/٤٩٨.

(٢) أي: بمعنى لام التعليل كما في المغني ٢/٣٥٩. قال: «وحمل عليه الواوات الداخلة على الأفعال المنصوبة في قوله تعالى: ﴿أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُوا۟ وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ * وَيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ﴾».

(٣) أحمد بن محمد، أبو حامد البُشْتي الخراساني الأديب (ت: ٣٤٨هـ)، من مؤلفاته: «تكملة كتاب العين»، «شرح أبيات أدب الكاتب». انظر: إنباه الرواة ١/١٤٢، بغية الوعاة ١/٣٨٨.

(٤) قرأ حمزة والكسائي وخلف بجزم الراء من الفعل «ويذرْهم»، وقرأ الباقون برفع الراء منه. الإقناع ٢/٦٥٢، النشر ٢/٢٧٣.

(٥) بالعطف على محل جملة جواب الشرط.

(٦) في قوله: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى﴾ في آية الأنعام.

وزعم الزمخشريُّ[1] أنها تَدْخُلُ على الجملةِ الواقعةِ صفةً لتأكيدِ ثبوتِ الصفةِ للموصوفِ ولُصوقِها به، كما تدخُل على الحاليَّةِ، وجَعَلَ مِنْ ذلك: ﴿وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢].

رابعها: واوُ الثمانية، ذكرَها جماعةٌ كالحريريِّ[2] وابن خالَويه[3] والثعلبي[4]، وزعموا أنَّ العربَ إذا عَدّوا يُدْخِلُون الواو بعد السبعة إيذاناً بأنها عددٌ تامٌّ، وأنَّ ما بعده مستأنفٌ، وجعلوا من ذلك قولَه: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ إلى قولِه: ﴿سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢]، وقولَه: ﴿التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ﴾ إلى قولِه: ﴿وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾ [التوبة: ١١٢]؛ لأنه الوصف الثامن، وقولَه: ﴿مُسْلِمَاتٍ﴾ إلى قولِه: ﴿وَأَبْكَارًا﴾ [التحريم: ٥]. والصوابُ عدمُ ثبوتِها، وأنها في الجميع للعطف.

/ خامسها: الزائدة[5]، وخُرِّج عليه واحدةٌ مِنْ قولِه[6]: ٢/٢٥٨ ﴿وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ * وَنَادَيْنَاهُ﴾ [الصافات: ١٠٣، ١٠٤].

---

(١) الكشاف ٢/٧١٣.

(٢) درة الغواص في أوهام الخواص: ٣١.

(٣) إعراب القراءات السبع وعللها له ٢/٢٥٨.

(٤) الكشف والبيان ٦/١٦٢، وانظر: الروض الأنف ٢/٦٢، ورصف المباني ٤٨٨.

(٥) القول بزيادة الواو هو للأخفش. انظر: أمثلة من كتابه معاني القرآن ١٢٥، ٤٥٧ ونسب المالقيُّ القولَ بزيادة الواو إلى الكوفيين. انظر: رصف المباني ٤٨٧.

(٦) انظر: الدر المصون ٩/٣٢٤.

سادسها: واوُ ضميرِ الذكورِ في اسمٍ أو فعلٍ، نحوُ: ﴿ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، ﴿وَإِذَا سَمِعُوا۟ ٱللَّغْوَ أَعْرَضُوا۟﴾ [القصص: ٥٥]، ﴿قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُقِيمُوا۟﴾ [إبراهيم: ٣١].

سابعها: واوُ علامةِ المذكَّرين في لغةِ طيِّئ، وخُرِّج[1] عليه: ﴿وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ [الأنبياء: ٣]، ﴿ثُمَّ عَمُوا۟ وَصَمُّوا۟ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ [المائدة: ٧١].

ثامنها: الواوُ المبدلةُ مِنْ همزةِ الاستفهامِ المضمومِ ما قبلَها، كقراءةِ قُنْبل[2]: «وإليه النشور وَأَمِنْتُم» [الملك: ١٥، ١٦]، «قال فرعون وَأَمَنْتُم» [الأعراف: ١٢٣].

* * *

وَيْكَأَنَّ[3] / [٢٠٢]

قال الكسائيُّ: «كلمةُ تَنَدُّم وتعجب، وأصلُه وَيْلَك، فالكافُ ضميرٌ[4]

(١) انظر: رصف المباني ٤٩٥.

(٢) أبدل الهمزة الأولى من الآيتين قنبل عن ابن كثير واواً خالصة حالة الوصل، وله التسهيل والتحقيق في الهمزة الثانية حالة الإبدال المذكورة، وإذا ابتدأ حقق الهمزة الأولى وسهل الثانية بين بين من غير خلاف. السبعة ٢٩٠، ٦٤٤، النشر ١/٣٦٩.

(٣) نصوا على أن رسمها يكون بالوصل، وهو شاذ وقياسه الفصل. انظر: الهمع ٣/٤٧٤.

(٤) (ح): «ضمير خطاب مجرور».

مجرورٌ. وقال الأخفشُ(١): «وَيْ» اسمُ فعلٍ بمعنى اعجبْ، والكافُ حرفُ خطابٍ، و«أنَّ» على إضمار اللام، والمعنى: «اعْجَبْ لأنَّ اللهَ». وقال الخليلُ(٢): «وَيْ وحدَها، و«كأنّ» كلمةٌ مستقلةٌ للتحقيق لا للتشبيه».

وقال ابن الأنباري(٣): «يَحْتمل «وَيكأنَّه» ثلاثة أوجهٍ: أَنْ يكونَ «وَيْكَ» حرفاً و«أنه» حرفٌ(٤)، والمعنى: ألم ترَ(٥)، وأنْ يكونَ كذلك والمعنى: وَيْلَكَ، وأنْ يكونَ «وي» حرفاً للتعجبِ، و«كأنه» حرفٌ، ووُصِلا خطّاً لكثرةِ الاستعمال، كما وُصِلَ ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ [طه: ٩٤]».

* * *

(١) عبارته في معانيه: «والمفسرون يفسرونها: ألم تر أن الله». انظر: معاني القرآن ٤٣٤.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ١٥٤.

(٣) إيضاح الوقف ١/ ٣٩٤-٣٩٧.

(٤) م، ر: «حرفاً».

(٥) (ب): «ألم تروا».

وَيْل(١)

قال الأصمعيُّ(٢): وَيْلٌ تَقْبيحٌ. قال الله تعالى: ﴿وَلَكُمُ ٱلْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ﴾ [الأنبياء: ١٨] / وقد يُوْضَعُ موضعَ التحسُّرِ والتفجُّع نحو: ﴿يَٰوَيْلَتَنَا﴾ [الكهف: ٤٩]، ﴿يَٰوَيْلَتَىٰٓ أَعَجَزْتُ﴾ [المائدة: ٣١]. ٢/٢٥٩

أخرج الحربيُّ(٣) في «فوائده»(٤) من طريقِ إسماعيل بن عياش، عن هشامِ بن عروةَ عن أبيه، عن عائشة، قالت: «قال لي رسول الله ﷺ: «ويحكِ» فجَزِعْتُ منها. فقال لي: «يا حميراء إنَّ وَيْحَكِ أو وَيْسَكِ رحمةٌ فلا تَجْزَعي منها، ولكن اجزَعي من الويل».

* * *

(١) انظر: البرهان ٤/ ٣٨٠.

(٢) انظر: اللسان (ويل) ١٥/ ٤٢٣.

(٣) علي بن عمر بن محمد، أبو الحسن البغدادي الزاهد، (ت ٤٤٢هـ)، أفاد من فوائده الحافظ ابن حجر في الفتح ٧/ ٢٣، ٨/ ١٩٩، وهي مخطوطة. انظر: تاريخ بغداد ١٢/ ٤٣، السير ١٧/ ٦٠٩، مجاميع العمرية ٨٦، فهارس الظاهرية ١/ ٢٥٧.

(٤) علمت أنّه توجد قطعة منه في دار الكتب الظاهرية ولم أقف عليها والله أعلم وعزاه المصنف له في الدّر (١/ ٢٠١) تفسير سورة البقرة، في إسناده إسماعيل بن عيّاش، صدوق في روايته عن أهل بلده -الشام- ومخلط في غيرهم كما في التقريب /١٤٢ برقم ٤٧٧، وروايته هنا عن غير أهل بلده أي عن هشام بن عروة وهو من أهل المدينة.

يا[1]

حرفٌ لنداءِ البعيدِ حقيقةً أو حكماً، وهي أكثرُ أحْرُفِه استعمالاً، ولهذا لا يُقَدَّرُ عند الحَذْفِ سواها، نحوُ: ﴿رَّبِّ ٱغۡفِرۡ لِي﴾ [نوح: ٢٨]، ﴿يُوسُفُ أَعۡرِضۡ﴾ [يوسف: ٢٩] ولا يُنادَى اسمُ اللهِ، و«أيها» و«أيتها» إلا بها. قال الزمخشري[2]: «وتفيدُ التأكيدَ المؤذِنَ بأنَّ الخطابَ الذي يتلوه معتنىً به جداً، وتَرِدُ للتنبيهِ، فتَدْخُلُ على الفعل والحرف، نحوُ: «ألا يا اسجدوا»[3] [النمل: ٢٥]، ﴿يَٰلَيۡتَ قَوۡمِي يَعۡلَمُونَ﴾ [يسٓ: ٢٦].

* * *

تنبيه

ها قد أتَيْتُ على شَرْح معاني الأدواتِ الواقعة في القرآنِ على وجهٍ موجزٍ مفيدٍ، مُحَصِّلٍ للمقصود منه، ولم أَبْسُطْه؛ لأنَّ محلَّ البَسْطِ والإطناب إنما هو تصانيفُنا في فنِّ العربيةِ وكتبُنا النحويةُ، والمقصودُ في جميعِ أنواعِ هذا الكتابِ إنما هو ذِكْرُ القواعدِ والأصولِ، لا استيعابُ الفروعِ والجُزئيَّاتِ.

* * *

(١) انظر: المغني ٢/٣٧٣، البرهان ٤/٣٨٠.

(٢) الكشاف ١/٨٩.

(٣) على قراءة الكسائي. وقرأ الباقون «ألَّا». وانظر: السبعة ٤٨٠.

٢ / ٢٦٠

/ النوع الحادي والأربعون

في معرفة إعرابه[١]

أفرده بالتصنيف خلائقُ، منهم مكيٌّ، وكتابُه في «المشكل»[٢] خاصةً، والحَوْفيُّ[٣]، وهو أوضحُها، وأبو البقاء العُكْبَري[٤]، وهو أشهرُها، والسَّمين[٥]، وهو أجَلُّها على ما فيه من حَشْوٍ وتطويلٍ، ولخَّصه السَّفاقُسِيُّ[٦] فجَوَّده، وتفسيرُ أبي حيَّان[٧] مشحونٌ بذلك.

ومن فوائدِ هذا النوعِ: معرفةُ المعنى؛ لأنَّ الإعرابَ يُمَيِّز المعانيَ، ويُوْقِفُ

(١) انظر: البرهان ١ / ٤٠٥.

(٢) وهو مشكل إعراب القرآن، مطبوع.

(٣) ذكره القفطي في إنباه الرواة ٢ / ٢٢٠، والذهبي في السير ١٧ / ٥٢٢، والداودي في طبقات المفسرين ١ / ٣٨٢.

(٤) وهو «التبيان في إعراب القرآن» مطبوع، كما طبع بعنوان «إملاء ما منَّ به الرحمن».

(٥) وهو «الدر المصون في علوم الكتاب المكنون»، مطبوع.

(٦) وهو «المجيد في إعراب القرآن المجيد»، طبعت قطعة منه، والصواب أن السفاقُسي لخص كتاب شيخه أبي حيان «البحر المحيط»؛ لأنه جمع بين التفسير والإعراب، فتفرق المقصود فيه من الإعراب، فلخصه السفاقسي وأضاف إليه زيادات من كتاب أبي البقاء العكبري في الإعراب، وضمَّ إليه فوائد من غيره أيضاً مما لم يتضمنه «البحر المحيط». انظر: المجيد ١ / ٣٥، أبجد العلوم ٢ / ٨١.

(٧) وهو «البحر المحيط»، مطبوع.

على أغراضِ المتكلِّمين. أخرج أبو عبيدٍ في «فضائله»[1] عن عمَرَ بنِ الخطَّابِ قال: «تَعَلَّموا اللَّحْنَ والفرائضَ والسننَ كما تَعَلَّمون القرآن».

وأخرج[2] عن يحيى بن عتيق قال: «قلتُ للحسنِ: يا أبا سعيدٍ، الرجلُ يتعلَّمُ العربيةَ، يلتمسُ بها حُسْنَ المنطق، ويُقيم بها قراءتَه». قال: «حسنٌ يا ابْنَ أخي فتعلَّمْها، فإنَّ الرجلَ يقرأُ الآيةَ، فيَعْيا بوجهِها، فيَهْلِكُ فيها».

وعلى الناظرِ في كتابِ الله الكاشفِ عن أسراره النظرُ في الكلمة وصيغتِها ومَحَلِّها، ككونِها مبتدأً أو خبراً، أو فاعلاً أو مفعولاً، أو في مبادئِ الكلامِ أو [في][3] جواب إلى غيرِ ذلك.

ويجبُ عليه مراعاةُ أمورٍ[4]، أحدُها: -وهو أولُ واجبٍ عليه- أن يَفْهَمَ معنى ما يريدُ أن يُعْرِبَه مفرداً أو مركباً قبل الإعرابِ، فإنه فرعُ المعنى؛ ولهذا

---

(١) (٢/ ١٧٨) ب: إعراب القرآن والكلام، ح ٧٦٠، إسناده صحيح رجاله ثقات كلّهم، كذا رواه ابن أبي شيبة في مصنفه (١٠/ ٤٥٩) برقم ٩٩٧٥ و(١١/ ٢٣٦) ح برقم ١١٠٩١ والدارمي في سننه (٤/ ١٨٨٥) ك: الفرائض، ب: في تعليم الفرائض، ح ٢٨٩٢ والبيهقي في سننه (٦/ ٢٠٩) ك: الفرائض، ب: الحثّ على تعليم الفرائض، وصحح محقق الدّارميّ حسين سليم أسد إسناده أيضاً في تعليقه على الحديث في الحاشية ٢.

(٢) المصدر نفسه (٢/ ١٧٩) برقم ٧٦٣ وإسناده صحيح، رجاله ثقات، وكذا هو في كتاب الوقف والابتداء لابن الأنباري (١/ ٢٧).

(٣) سقط من (أ).

(٤) انظر: المغني ٢/ ٥٢٧.

لا يجوز إعرابُ فواتحِ السورِ إذا قلنا بأنها من المتشابهِ الذي استأثر اللهُ بعلْمِه.

وقالوا[1] في توجيه نصب «كلالةً» في قولهِ: ﴿وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً﴾ [النساء: ١٢]: / إنه يتوقَّفُ على المرادِ بها: فإن كان اسماً ٢/٢٦١ للميّتِ فهو حالٌ، و «يورث» خبرُ كان أو صفةٌ، و «كان» تامة أو ناقصة، و «كلالة» خبرٌ، أو للورثةِ فهو على تقدير مضاف أي: ذا كلالةٍ، وهو أيضاً حالٌ أو خبرٌ كما تقدَّم، أو للقَرابة فهو مفعولٌ لأجلِه.

وقولُه: ﴿سَبْعًا مِّنَ الْمَثَانِي﴾ [الحجر: ٨٧] إن كان المرادُ بالمثاني القرآنَ فـ«مِنْ» للتبعيض، أو الفاتحةَ فلبيانِ الجنسِ[2].

وقولُه: ﴿إِلَّا أَن تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً﴾ [آل عمران: ٢٨]، إن كان[3] بمعنى الاتِّقاء فهي[4] مصدرٌ، أو بمعنى مُتَّقى / أي: أمراً يجب اتقاؤُه فمفعولٌ به، [٢٠٣] أو جمعاً كـ«رُماة» فحالٌ.

وقولُه: ﴿غُثَاءً أَحْوَىٰ﴾ [الأعلى: ٥] إنْ أُريد به الأَسْودُ من الجفافِ واليُبْسِ فهو صفةٌ لـ«غُثاء»، أو مِنْ شدَّة الخُضْرَة فحالٌ من «المَرْعَى[5]».

---

(١) انظر: الدر المصون ٣/٦٠٦، البرهان ١/٤١٠.

(٢) انظر: البرهان ١/٤١٢، اللباب لابن عادل ١١/٤٨٨.

(٣) المثبت من (أ)، وسائر النسخ: «كانت». وانظر: الدر المصون ٣/١٠٩، والبرهان ١/٤١١.

(٤) فهي: أي: كلمة «تقاة» في الآية المذكورة.

(٥) انظر: الدر المصون ١٠/ ٧٦٠، والبرهان ١/٤١١.

قال ابن هشام(١): «قد زلَّتْ أقدامُ كثيرٍ من المُعْربين، راعَوا في الإعراب ظاهرَ اللفظِ، ولم يَنْظُروا في مُوجِبِ المعنى. من ذلك قولُه: ﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأۡمُرُكَ أَن نَّتۡرُكَ مَا يَعۡبُدُ ءَابَآؤُنَآ أَوۡ أَن نَّفۡعَلَ فِيٓ أَمۡوَٰلِنَا مَا نَشَٰٓؤُاْۖ﴾ [هود: ٨٧]، فإنه يتبادَرُ إلى الذهن عطفُ ﴿أَن نَّفۡعَلَ﴾ على ﴿أَن نَّتۡرُكَ﴾. وذلك باطلٌ؛ لأنه لم يَأْمُرْهم أَنْ يفعلوا في أموالهم ما يشاؤون، وإنما هو عطفٌ على «ما» فهو معمولٌ للتَّرْكِ، والمعنى: أن نتركَ أنْ نفعلَ. ومُوجِبُ الوَهْمِ المذكورِ أنَّ المُعْرِبَ يرى «أَنْ» والفعل مرتين(٢) وبينهما حرف العطف».

الثاني(٣): أن يُراعي ما تَقْتضيه الصناعةُ، فربَّما راعى المُعْرِبُ وجهاً صحيحاً، ولا يَنْظُرُ في صحتِه في الصناعة، فيُخْطِئُ. من ذلك قولُ بعضهم في ﴿وَثَمُودَاْ فَمَآ أَبۡقَىٰ﴾ [النجم: ٥١] «إن «ثمود» مفعولٌ مقدمٌ». / وهذا ٢/٢٦٢ ممتنعٌ؛ لأنَّ لـ«ما» النافيةِ الصَّدْرَ، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، بل هو معطوفٌ على «عاد»، أو على تقدير «وأهلك ثموداً»، وقولُ بعضهم في ﴿لَا عَاصِمَ ٱلۡيَوۡمَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ﴾ [هود: ٤٣]، ﴿لَا تَثۡرِيبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡيَوۡمَۖ﴾ [يوسف: ٩٢]: إنَّ الظرفَ متعلقٌ باسم «لا»، وهو باطلٌ؛ لأنَّ اسم «لا» حينئذ مطوَّلٌ(٤)، فيجب نصبهُ وتنوينُه، وإنما هو متعلِّقٌ بمحذوفٍ.

---

(١) مغني اللبيب ٢/٥٢٩.

(٢) ح، ع: «مرتبين».

(٣) انظر: المغني ٢/٥٣٩.

(٤) أي: شبيه بالمضاف، ويكون منوناً، وهو في الآية مبني.

وقول الحوفيّ[1]: «إن الباءَ مِنْ قوله: ﴿فَنَاظِرَةُۢ بِمَ يَرۡجِعُ ٱلۡمُرۡسَلُونَ﴾ [النمل: ٣٥] متعلقة بـ«ناظرة»، وهو باطلٌ؛ لأنَّ الاستفهامَ له الصدرُ، بل هو متعلِّقٌ بما بعده، وكذا قولُ غيرِه في ﴿مَّلۡعُونِينَۖ أَيۡنَمَا ثُقِفُوٓاْ﴾ [الأحزاب: ٦١]: إنه حالٌ من معمولِ ﴿ثُقِفُوٓاْ﴾ أو ﴿أُخِذُواْ﴾ باطلٌ؛ لأنَّ الشرطَ له الصدرُ، بل هو منصوبٌ على الذَّمِّ.

الثالث: أَنْ يكونَ مَلِياً بالعربية؛ لئلا يُخَرِّجَ على ما لم يَثْبُتْ، كقولِ أبي عبيدةَ[2] في ﴿كَمَآ أَخۡرَجَكَ﴾ [الأنفال: ٥] إن الكافَ قَسَمٌ، حكاه مكيٌّ[3]، وسَكَتَ عليه، فَشَنَّع ابنُ الشجريِّ[4] عليه في سكوتِه. ويُبْطله أن الكافَ لم تجِئْ بمعنى واو القَسَم، وإطلاقُ «ما» الموصولةِ على «الله»، ورَبْطُ الموصولِ بالظاهر وهو فاعلُ ﴿أَخۡرَجَكَ﴾ وبابُ ذلك الشِّعرُ[5]. وأقربُ

---

(١) انظر: البحر ٧/٧٤ والمغني ٢/٥٤٢.

(٢) مجاز القرآن ١/٢٤٠.

(٣) مشكل إعراب القرآن ٢٩٦.

(٤) الأمالي ٣/١٨٣.

(٥) قد يتكرر الاسم الظاهر مستغنىً به عن ذكر المضمر؛ وذلك إذا أريد تفخيم الأمر وتعظيمه، كقول عدي:

لا أرى الموتَ يسبق الموتَ شيء		نغَّص الموت ذا الغنى والفقيرا

انظر: الكتاب ١/٦٢، أمالي الشجري ٢/٦، والأصل في الآية على هذا التخريج: «كما أخرجك» أي: والله الذي أخرجك ربك، فصرح بفاعل «أخرجك» والأصل إضماره في الفعل.

ما قيلَ في الآيةِ أنها مع مجرورِها خبر محذوف أي: هذه الحالُ مِنْ تَنْفيلك الغزاةَ على ما رَأَيْتَ في كراهتِهم لها كحالِ إخراجِك للحربِ في كراهيتِهم له.

وكقولِ ابنِ مهرانَ في قراءة[1]: «إنَّ البقر تَّشابهت» [البقرة: ٧٠] بتشديد التاءِ: «إنه مِنْ زيادةِ التاءِ في أول الماضي» ولا حقيقةَ لهذه القاعدة، وإنما أصلُ القراءةِ «إن البقرة تشابهت» بتاء الوَحْدَةِ، ثم أُدْغِمَتْ في تاء «تشابهت» فهو إدغام من كلمتين.

/ الرابع[2]: أَنْ يَتَجَنَّبَ الأمورَ البعيدةَ والأوجهَ الضعيفةَ واللغات الشَّاذةَ، ويُخَرِّجَ على القريبِ والقويِّ والفصيح. فإن لم يَظْهَرْ له إلا الوجه البعيدُ فلهُ عُذْرٌ، وإنْ ذَكَرَ الجميعَ لقَصْدِ الإغْرابِ والتكثيرِ فصَعبٌ شديدٌ، أو لبيانِ المحتَمَلِ وتدريبِ الطالبِ فحَسَنٌ في غير ألفاظ القرآن، أمَّا التنزيلُ فلا يجوزُ أن يُخَرِّجَ إلا على ما يَغْلِبُ على الظنِّ إرادتُه. فإن لم يَغْلِبْ شيءٌ فَلْتُذْكَرِ الأوجهُ المحتملةُ مِنْ غيرِ تعسُّفٍ. ومِنْ ثَمَّ خُطِّئَ مَنْ قالَ في ﴿وَقِيلِهِۦ﴾ [الزخرف: ٨٨] بالجر أو النصب[3]: إنه عطفٌ على لفظ ٢/٢٦٣

---

(١) المغني ٢/٥٤٧ وحكى هذه القراءة من كتاب «الشواذ» لابن مهران. ونسبت إلى ابن أبي إسحاق وهي شاذة. انظر: البحر ١/٢٥٤، الدر المصون ١/٤٢٧.

(٢) انظر: البرهان ١/٤١٢.

(٣) قرأ حمزة وعاصم بخفض اللام وكسر الهاء، والباقون بنصب اللام وضم الهاء. انظر: السبعة ٥٨٩، النشر ٢/٣٧٠.

﴿ ٱلسَّاعَةِ ﴾ [الزخرف: ٨٥] أو محلِّها؛ لما بينهما من التباعُدِ. والصوابُ أنه قَسَمٌ أو مصدرُ «قال» مقدراً[١].

ومَنْ قال في ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكْرِ ﴾ [فصلت: ٤١]: إن خَبَرهُ ﴿ أُوْلَـٰٓئِكَ يُنَادَوْنَ مِن مَّكَانِۭ بَعِيدٍ ﴾[٢] [فصلت: ٤٤]، والصوابُ أنه محذوفٌ.

ومن قال[٣] في ﴿ صٓ وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ ﴾ [صٓ: ١]: إن جوابَه ﴿ إِنَّ ذَٰلِكَ لَحَقٌّ ﴾ [صٓ: ٦٤]، والصوابُ أنه محذوفٌ، أي: ما الأمرُ كما زَعموا، أو إنه لَمُعْجزٌ، أو إنك لمن المرسلين.

ومَنْ قال في ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ ﴾ [البقرة: ١٥٨]: إن الوقف على «جناح[٤]» / و«عليه» إغراء؛ لأنَّ إغراءَ الغائبِ ضعيفٌ[٥]، بخلافِ القولِ [٢٠٤] بمثلِ ذلك في ﴿ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُواْ ﴾ [الأنعام: ١٥١] فإنه حَسَنٌ؛ لأنَّ إغراءَ المخاطبِ فصيحٌ[٦].

ومَنْ قال في ﴿ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ ﴾ [الأحزاب: ٣٣]: إنه

---

(١) انظر: الدر المصون ٩/ ٦١١، وواضح أن القسم على قراءة الجر، والمصدرعلى قراءة النصب.

(٢) انظر: الدر المصون ٩/ ٥٢٩.

(٣) وهو الزجاج في معاني القرآن ٤/ ٣١٩.

(٤) انظر: الدر المصون ٢/ ١٨٩.

(٥) انظر: الكتاب ١/ ٢٥٠ ومنه حكاية سيبويه: «عليه رجلاً ليسني».

(٦) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٢٩.

منصوبٌ على الاختصاصِ لضَعْفه بعد ضميرِ المخاطبِ، والصوابُ أنَّه منادىً(١).

ومَنْ قال في «تماماً على الذي أحسن» [الأنعام: ١٥٤] بالرفعِ(٢): إنَّ أصلَهُ «أحسنوا» فحُذفت الواوُ اجتزاءً عنها بالضمةِ(٣)؛ لأنَّ بابَ ذلكَ الشِّعْرُ، والصوابُ تقديرُ مبتدأ أي: هو أَحْسَنُ.

ومَنْ قال في ﴿وَإِن تَصۡبِرُواْ وَتَتَّقُواْ لَا يَضُرُّكُمۡ﴾ [آل عمران: ١٢٠] بضمِّ الراءِ المشددةِ(٤): إنه مِنْ بابِ(٥):

.... / إنْ يُصْرَعْ أخوك تُصْرَعُ ٢/٢٦٤

لأن ذلك خاصٌّ بالشِّعْرِ، والصوابُ أنها ضمةُ إتباعٍ، وهو مجزومٌ.

ومَنْ قال في ﴿وَأَرۡجُلَكُمۡ﴾(٦) [المائدة: ٦]: إنه مجرورٌ على الجِوارِ؛ لأن

---

(١) انظر: الدر المصون ٩/١٢٣.

(٢) وهي قراءة ابن يعمر الشاذة. انظر: المحتسب ١/٢٣٤، والدر المصون ٥/٢٢٨.

(٣) وهو قول التبريزي. انظر: الدر المصون ٥/٢٢٨.

(٤) قرأ بها ابن عامر والكوفيون وأبو جعفر، وقرأ الباقون بكسر الضاد وسكون الراء مخففة. انظر: السبعة ٢١٥، النشر: ٢/٢٤٢.

(٥) البيت لجرير بن عبد الله البجلي، أو عمرو بن الخشارم. وقبله:

يا أقرعُ بنَ حابسٍ يا أقرعُ إنك ....

وهو في رصف المباني ١٠٤، وابن يعيش ٨/١٥٨، والمقرب ١/٢٧٥. واللسان (بجل).

(٦) قرأ ابن كثير وأبو عمرو وشعبة وحمزة وأبو جعفر وخلف بجر اللام، وقرأ الباقون بنصبها. انظر: التيسير ٩٨، النشر ٢/٢٥٤.

الجرَّ على الجوار في نفسه ضعيفٌ شاذٌّ، لم يَرِدْ منه إلا أحرفٌ يسيرةٌ، والصوابُ أنه معطوفٌ على ﴿ بِرُءُوسِكُمْ ﴾ على أنَّ المرادَ به مَسْحُ الخُفِّ[1].

قال ابن هشام[2]: «وقد يكون الموضعُ لا يَتخَرَّج إلا على وجهٍ مرجوحٍ، فلا حرجَ على مُخَرِّجه، كقراءة: «نُجِّي المؤمنين»[3] [الأنبياء: ٨٨] قيل: الفعلُ ماضٍ. ويُضْعِفُه إسكانُ آخره، وإنابةُ ضميرِ المصدرِ عن الفاعل مع وجودِ المفعول به. وقيل: مضارع أصلهُ «نُنْجي» بسكون ثانيه، ويُضْعِفُه أنَّ النونَ لا تُدْغَمُ في الجيمِ. وقيل: أصلهُ «نُنَجِّي» بفتحِ ثانيه وتشديدِ ثالثه، فحُذِفَتِ النونُ الثانية، ويُضْعِفُه أنَّ ذلك لا يجوزُ إلا في التاء»[4].

الخامس[5]: أن يَسْتَوْفِيَ جميعَ ما يحتمله اللفظُ من الأوجه الظاهرة، فيقول في نحو: ﴿ سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ﴾ [الأعلى: ١] يجوز كونُ ﴿ ٱلْأَعْلَى ﴾

---

(١) انظر: الدر المصون ٤ / ٢١٥.

(٢) المغني ٢ / ٥٥٥.

(٣) أي: بنون واحدة وتشديد الجيم قرأ بها ابن عامر وأبو بكر، وقرأ الباقون بنونين، الثانية ساكنة مع تخفيف الجيم. انظر: التيسير ١٥٥، النشر ٢ / ٣٢٤.

(٤) الذي يُفهم من كلام ابن هشام في المغني أن ذلك الحذف إنما هو في النون ندوراً، وعبارته: «ويضعفه أنه لا يجوز في مضارع نبأت ونقبت ونزلت ونحوهن إذا ابتدأت بالنون، أن تحذف النون الثانية إلا في ندور، كقراءة بعضهم «ونُزِّلُ الملائكةَ». وقد يكون مراد السيوطي أن حذف أحد المثلين بابه التاء نحو: تتنزَّل، ولكن هذا الحذف شرطه فتح التاءين، وفي قراءة ابن عامر اختلفت حركة النونين. لكن هذا الحذف جائز في التاء اشتهاراً، وفي غير التاء ندوراً. انظر: المحتسب ٢ / ١١١، ١٢٠.

(٥) انظر: المغني ٢ / ٥٥٦.

صفةً للربِّ وصفةً للاسم. وفي نحو: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ * ٱلَّذِينَ﴾ [البقرة: ٢، ٣] يجوز كونُ ﴿ٱلَّذِينَ﴾ تابعاً، ومقطوعاً إلى النصب بإضمارِ «أعني» أو «أمدحُ»، وإلى الرفع بإضمار «هو».

السادس[1]: أن يُراعيَ الشروطَ المختلفةَ بحسَب الأبوابِ، ومتى لم يتأمَّلْها اختلطَتْ عليه الأبوابُ والشرائطُ، ومِنْ ثَمَّ خُطِّئ الزمخشريُّ[2] في قوله في ﴿مَلِكِ ٱلنَّاسِ * إِلَٰهِ ٱلنَّاسِ﴾ [الناس: ٢، ٣] إنهما عَطْفا بيانٍ، والصوابُ أنهما نعتان لاشتراطِ الاشتقاقِ في النعت، والجمودِ في عطفِ البيان.

/ وفي قوله في «إن ذلك لحق تخاصُمَ أهل النار» [ص: ٦٤] بنصبِ «تخاصُمَ»[3]: إنه صفةٌ للإشارةِ؛ لأنَّ اسمَ الإشارةِ إنما يُنْعَتُ بذي اللام الجنسيةِ، والصوابُ كونُه بدلاً. ٢/٢٦٥

وفي قولِه في ﴿فَٱسْتَبَقُواْ ٱلصِّرَٰطَ﴾ [يس: ٦٦] وفي ﴿سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا﴾ [طه: ٢١] إن المنصوبَ فيهما ظرفٌ[4]؛ لأنَّ ظرفَ المكانِ شرطُه الإبهامُ، والصوابُ أنه على إسقاط الجارِّ تَوَسُّعاً، وهو فيهما: «إلى».

---

(١) انظر: المغني ٢/٥٦٩.

(٢) الكشاف ٤/٨٢٣.

(٣) قراءة محمد بن السميفع وهي شاذة، انظر: مختصر ابن خالويه ١٣٠، الكشاف ٤/١٠٣.

(٤) انظر: الكشاف ٤/٢٥، ٣/٥٨.

وفي قوله في ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ ﴾ [المائدة: ١١٧] إنَّ «أَنْ» مصدريةٌ، وهي وصلتُها عطفُ بيان على الهاء[١]؛ لامتناع عطفِ البيانِ على الضمير كنعْته. وهذا الأمرُ السادسُ عدَّه ابن هشام[٢] في «المغني»، ويُحْتمل دخولُه في الأمر الثاني.

السابع[٣]: أَنْ يراعيَ في كلِّ تركيبٍ ما يُشاكِلُه؛ فربما خَرَّج كلاماً على شيء ويشهد استعمالٌ آخرُ في نظيرِ ذلك الموضعِ بخلافِه، ومن ثم خُطِّئ الزمخشريُّ[٤] في قوله في ﴿ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ ﴾ [الأنعام: ٩٥] إنه عطفٌ على ﴿ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ ﴾ ولم يَجْعَلْه معطوفاً على ﴿ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ ﴾؛ لأن عطفَ الاسم على الاسم أولى، ولكنَّ مجيءَ قولِه: ﴿ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ ﴾ [الروم: ١٩] بالفعل فيهما يدلُّ على خلافِ ذلك.

وخُطِّئ[٥] مَنْ قال في ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ [البقرة: ٢]: إن الوقف على ﴿ رَيْبَ ﴾. و﴿ فِيهِ ﴾ خبر ﴿ هُدًى ﴾[٦]، ويَدُلُّ على خلافِ ذلك

---

(١) الكشاف ١/٦٩٦.

(٢) المغني ٢/٥٦٩.

(٣) انظر: المغني ٢/٥٩٣.

(٤) الكشاف ٢/٤٧.

(٥) م ع ح: «ومن ثم خطئ».

(٦) انظر: الدر المصون ١/٨٣.

قولهُ في سورة السجدة ﴿ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [السجدة: ٢].

ومَنْ قال في ﴿ وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ﴾ [الشورى: ٤٣]: إن الرابطَ الإشارةُ[١]، وإنَّ الصَّابر والغافر جُعِلا مِنْ عَزْمِ الأمور مبالغةً، والصوابُ أنَّ الإشارةَ / للصبر والغفران، بدليل ﴿ وَإِن تَصْبِرُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ فَإِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ﴾ [آل عمران: ١٨٦] ولم يَقُلْ: إنكم. ٢/٢٦٦

[٢٠٥] ومَنْ قال في نحو: ﴿ وَمَا رَبُّكَ / بِغَٰفِلٍ ﴾ [الأنعام: ١٣٢]: إن المجرور في موضع رفعٍ، والصوابُ: في موضع نصبٍ؛ لأنَّ الخبرَ لم يَجِئْ في التنزيلِ مجرداً من الباءِ إلا وهو منصوبٌ.

ومَنْ قال في ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾ [الزخرف: ٨٧]: إنَّ الاسمَ الكريمَ مبتدأٌ، والصوابُ أنه فاعلٌ بدليلِ ﴿ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ [الزخرف: ٩].

تنبيه: وكذا إذا جاءَتْ قراءةٌ أخرى في ذلك الموضع بعينِه تُساعِد أحدَ الإعرابَيْن، فينبغي أنْ يترجَّح، كقولِه: ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ ﴾ [البقرة: ١٧٧] قيل: التقدير: ولكن ذا البر، وقيل: ولكنَّ البرَّ برُّ مَنْ، ويؤيد الأولَ أنه قُرِئَ «ولكن البارَّ»[٢].

---

(١) انظر: الدر المصون ٩/٥٦٣.

(٢) قراءة شاذة لم نقف على نسبتها. انظر: البحر ٢/٣، الدر المصون ٢/٢٤٧.

تنبيه: وقد يُوجَد ما يُرجِّح كلاً من المحتملاتِ، فيُنْظَرُ في أَوْلاها[1] نحو: ﴿فَٱجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا﴾ [طه: ٥٨] فمَوْعِد محتملٌ للمصدر، ويَشْهدُ له ﴿لَّا نُخْلِفُهُۥ نَحْنُ وَلَآ أَنتَ﴾ [طه: ٥٨]، وللزمان، ويَشْهدُ له ﴿قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ ٱلزِّينَةِ﴾ [طه: ٥٩]، وللمكان، ويَشْهدُ له ﴿مَكَانًا سُوًى﴾ [طه: ٥٨]. وإذا أُعْرِبَ ﴿مَكَانًا﴾ بدلاً منه لا ظرفاً لـ ﴿نُخْلِفُهُۥ﴾ تعيَّن ذلك.

الثامن: أن يُراعي الرسم، ومِنْ ثَمَّ خُطِّئَ مَنْ قال في ﴿سَلْسَبِيلًا﴾ [الإنسان: ١٨]: إنها جملةٌ أَمْرِيَّةٌ أي: سَلْ طريقاً مُوْصِلةً إليها؛ لأنها لو كانَتْ كذلك لكُتِبَتْ مفصولةً[2]. ومَنْ قال في ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[3] [طه: ٦٣]: «إنَّها» «إنَّ» واسمُها، أي: إنَّ القصة، / و«ذان» مبتدأ، خبرُه «لساحران» ٢/٢٦٧ والجملةُ خبرُ «إنَّ»، وهو باطلٌ برسم «إنَّ» منفصلةً و«هذان» متصلة[4].

ومن قال[5] في ﴿وَلَا ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾ [النساء: ١٨]: إنَّ اللامَ للابتداءِ و﴿ٱلَّذِينَ﴾ مبتدأ، والجملةُ بعده خبرُه، وهو باطِلٌ فإنَّ الرسمَ «ولا».

---

(١) م، ر: «أولها».

(٢) انظر: الدر المصون ١٠/٦١٣.

(٣) على قراءة تشديد «إنَّ» و«هذان» بالألف. وهي قراءة نافع وابن عامر وشعبة وحمزة والكسائي وأبي جعفر ويعقوب وخلف. انظر: التذكرة ٢/٤٣٢، والنشر ٢/٣٢١.

(٤) انظر: الدر المصون ٨/٦٦.

(٥) وهو العكبري في التبيان ١/٣٤٠، وانظر: الدر المصون ١٠/٧١٧.

ومن قال[١] في ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩]: إنَّ «هم أشد» مبتدأٌ وخبرٌ، و«أي» مقطوعةٌ عن الإضافة، وهو باطِلٌ برسم «أيُّهم» متصلة.

ومَنْ قال في ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ [المطففين: ٣]: إنَّ «هم» فيهما[٢] ضميرُ رفع مؤكدٌ للواو، وهو باطلٌ برسم الواوِ فيهما بلا ألفٍ بعدها، فالصوابُ أنه مفعولٌ.

التاسع: أن يَتَأَمَّل عند ورُودِ المُشتَبهاتِ، ومن ثم خُطِّئ مَنْ قال في ﴿أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓا۟ أَمَدًا﴾ [الكهف: ١٢]: إنه أفعلُ تفضيلٍ[٣]، والمنصوبُ تمييزٌ، وهو باطلٌ؛ فإنَّ الأمدَ ليس مُحْصِياً بل مُحْصَى. وشرطُ التمييزِ المنصوبِ بعد «أفعلَ» كونُه فاعلاً في المعنى، فالصوابُ أنه فعل، و«أمداً» مفعولٌ، مثل: ﴿وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾ [الجن: ٢٨].

العاشر: ألَّا يُخَرِّجَ على خلافِ الأصلِ أو خلافِ الظاهرِ لغير مُقْتَضٍ، ومن ثمَّ خُطِّئ مكيٌّ[٤] في قولهِ في ﴿لَا تُبْطِلُوا۟ صَدَقَٰتِكُم بِٱلْمَنِّ وَٱلْأَذَىٰ كَٱلَّذِى﴾ [البقرة: ٢٦٤]: إن الكافَ نعتٌ لمصدرٍ، أي: إبطالاً كإبطال الذي، والوجهُ كونُه حالاً من الواو، أي: لا تُبْطِلوا صدقاتِكم مُشْبِهين الذي، فهذا لا حَذْفَ فيه.

---

(١) انظر: المغني ١/٦٧٨، ٢/٥٩٣، وهو قول ابن الطراوة.

(٢) أي: في «كالوهم» و«وزنوهم».

(٣) انظر: الدر المصون ٧/٤٤٨.

(٤) مشكل إعراب القرآن ١/١١٦.

٢/٢٦٨ الحادي عشر[١]: أن يَبحثَ عن الأصليِّ والزائدِ نحوُ: ﴿ إِلَّآ أَن يَعۡفُونَ أَوۡ / يَعۡفُوَاْ ٱلَّذِي بِيَدِهِۦ عُقۡدَةُ ٱلنِّكَاحِۚ ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، فإنه قد يُتوهَّمُ أنَّ الواوَ في ﴿ يَعۡفُونَ ﴾ ضميرُ الجمع فَيُشْكِلُ إثباتُ النونِ، وليس كذلك بل هي فيه لامُ الكلمةِ فهي أصليةٌ، والنونُ ضميرُ النسوةِ، والفعلُ معها مبنيٌّ، ووزنُه يَفْعُلن، بخلافِ ﴿ وَأَن تَعۡفُوٓاْ أَقۡرَبُ ﴾ [البقرة: ٢٣٧] فالواوُ فيه ضميرُ الجمعِ وليسَتْ من أصل الكلمة.

الثاني عشر[٢]: أن يَجْتَنِبَ إطلاقَ لفظِ الزائدِ في كتابِ اللهِ؛ فإن الزائدَ قد يُفْهَمُ منه أنَّه ما لا معنى له، وكتابُ اللهِ مُنَزَّهٌ عن ذلك؛ ولهذا فرَّ بعضُهم إلى التعبير بَدَلَه بالتأكيدِ والصلةِ والمُقْحَمِ[٣].

وقال ابن الخَشَّاب[٤]: «اخْتُلِف في جوازِ إطلاقِ لفظِ الزائدِ في القرآن: فالأكثرون على جوازِه؛ نظراً إلى أنه نَزَلَ بلسانِ القومِ ومُتَعارَفِهِم، ولأنَّ الزيادةَ بإزاء الحذف، هذا للاختصارِ والتخفيفِ، وهذا للتوكيدِ والتوطئةِ.

---

(١) انظر: البرهان ١/٤١٥.

(٢) انظر: البرهان ١/٤١٣.

(٣) استعمال لفظ «المقحم» أيضاً لا يناسب القرآن الكريم.

(٤) عبد الله بن أحمد بن أحمد، أبو محمد البغدادي النحوي المحدِّث (ت: ٥٦٧هـ)، من مؤلفاته: «شرح اللمع» لابن جني. انظر: السير ٢٠/٥٢٣، بغية الوعاة ٢/٢٩. نقل السيوطي هذا النص عن ابن الخشاب من الزركشي في البرهان (١/٤١٣)، وقد أسنده إلى كتاب ابن الخشاب «المعتمد» وهو مفقود، وقد طُبع لابن الخشاب «المرتجل»، وقد أشار فيه إلى الحرف الزائد (ص ٣١٩)، ولم يذكر التفصيل الوارد في هذا الموضع.

ومنهم مَنْ أبى ذلك، وقال: «هذه الألفاظُ المحمولةُ على الزيادة جاءَتْ لفوائدَ ومعانٍ تَخُصُّها، فلا أقضي عليها بالزيادة» قال: «والتحقيقُ أنه إنْ أريد بالزيادة إثباتُ معنى لا حاجةَ إليه فباطلٌ؛ لأنه عَبَثٌ، فتعيَّنَ أنَّ إلينا[1] به حاجةً. لكنَّ الحاجاتِ إلى الأشياءِ قد / تختلفُ بحسَبِ المقاصد، [٢٠٦] فليسَتِ الحاجةُ إلى اللفظِ الذي عَدَّه هؤلاء زيادةً كالحاجةِ إلى اللفظِ المزيدِ عليه» انتهى.

وأقولُ: بل الحاجةُ إليه كالحاجةِ إليه، سواءً بالنظرِ إلى مقتضى الفصاحةِ والبلاغةِ، وأنه لو تُرِك كان الكلامُ دونَه مع إفادته أصلَ المعنى المقصود أبترَ خالياً عن الرَّوْنَقِ البليغيِّ، لا شُبهةَ في ذلك. ومثلُ هذا يُسْتَشْهد عليه بالأستاذِ[2] البيانيِّ الذي خالطَ كلامَ الفصحاءِ، وعَرَفَ مواقعَ استعمالِهم، وذاق حلاوةَ ألفاظِهم، وأمَّا النَّحْوِيُّ الجافي فعَنْ ذلك بمنقطَع الثَّرى[3].

* * *

(١) (ح): «لثباته»، (ب): «لإثباته» ر، م: «النيابة» والمثبت من أ، س، ك، وكذا في البرهان ١/٤١٣.

(٢) في (أ، م، ر): «بالاستاد»، و(س، ك) «بالاستناد»، و(ع): «بالإسناد» وفي ح: «استشهد عليه الأستاذ»، والمثبت من: (ب) وهو الأنسب بدليل السياق الذي فيه المقارنة بين الأستاذ البياني وبين النحوي الجافي.

(٣) منقطع كل شيء: حيث ينتهي إليه طرفه، ويعني به البُعْد.

/ تنبيهات

٢/ ٢٦٩

الأول: قد يتجاذَبُ المعنى والإعرابُ الشيءَ الواحدَ، بأن يُوجَدَ في الكلامِ أنَّ المعنى يَدْعو إلى أمرٍ، والإعرابُ يمنعُ منه، والمُتَمَسَّك به صحةُ المعنى، ويُؤوَّل(١) لصحةِ الإعراب، وذلك كقولِه تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ * يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ﴾ [الطارق: ٨، ٩] فالظرفُ الذي هو «يوم» يقتضي المعنى أنه يتعلَّقُ بالمصدرِ، وهو «رَجْع» أي: إنه على رَجْعِه في ذلك اليوم لَقادرٌ، لكن الإعرابَ يمنعُ منه لعدمِ جوازِ الفصلِ بين المصدرِ ومعمولِه، فيُجْعَلُ العاملُ فيه فعلاً مقدراً دَلَّ عليه المصدرُ.

وكذا: ﴿أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ﴾ [غافر: ١٠] فالمعنى يقتضي تَعَلُّقَ «إذ» بالمَقْت، والإعرابُ يمنعُه، للفَصْلِ المذكورِ، فيُقَدَّرُله فِعْلٌ يَدُلُّ عليه(٢).

الثاني(٣): قد يقعُ في كلامهم: «هذا تفسيرُ معنى، وهذا تفسيرُ إعراب» والفرقُ بينهما أنَّ تفسيرَ الإعرابِ لابُدَّ فيه مِنْ ملاحظةِ الصناعةِ النَّحْويةِ، وتفسير المعنى لا تضُرُّه مخالفة ذلك.

---

(١) يريد السيوطي أن المُقَدَّم هو المعنى، ويتصرف في الإعراب ليناسب المعنى الصحيح. وانظر في الآية: التبيان للعكبري ٢/ ١٢٨١.

(٢) انظر: التبيان ٢/١١١٦.

(٣) انظر: البرهان ١/٤١٢.

الثالث: قال أبو عبيد في «فضائل القرآن»(١): «حدثنا أبو معاويةَ عن هشامِ بن عُروة عن أبيه، قال: «سألتُ عائشةَ عن لَحْنِ القرآنِ، عن قوله: ﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾(٢) [طه: ٦٣]، وعن قوله: ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [النساء: ١٦٢]، وعن قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ [المائدة: ٦٩]، فقالَتْ: يابنَ أخي هذا عملُ الكُتَّاب، أخْطَؤوا في الكِتَاب»، هذا إسنادٌ صحيحٌ على شرط الشيخين(٣).

(١) (٢/١٠٣) ب: «تأليف القرآن وجمعه ومواضع حروفه وسوره»، ح ٥٦٣، ورواه ابن أبي داود في المصاحف (١/٢٣٨)، اختلاف ألحان العرب في المصاحف، ح ١١٣، عن عمرو بن عبدالله الأودي عن أبي معاوية به.

(٢) يعني على قراءة نافع ومن معه مشددة النون في «إنّ» وبالألف في «هذان». انظر: السبعة ٤١٩، النشر ٢/٣٢٠.

(٣) إلاّ أنه قد تُكُلّم في رواية أبي معاوية عن هشام، فقال عنه الإمام أحمد رحمه الله: (كما في هدي الساري: ٤٣٨، وتهذيب التهذيب ٩/١٣٩): «أحاديثه عن هشام ابن عروة فيها اضطراب»، وقال أبو داود: «أبو معاوية إذا جاز حديث الأعمش كثر خطؤه، يخطئ على هشام بن عروة»، ووصفه بأنه رئيس المرجئة بالكوفة. (سؤالات الآجرّي لأبي داود ٣/١٦٠، ١٤٧) ولعلّ هذا مما اضطرب فيه ولم يضبطه، وقد تابعه عليٌّ بن مسهر عند ابن شبة في تاريخ المدينة (٣/١٠١٣) وهو ثقة له غرائب بعدما عمي، كما في التقريب /٧٠٥ فلا يؤمَنُ أن يكون هذا من غرائبه. ولذلك استنكر هذه الرواية الطبري (تفسيره ٧/٦٨٤) وابن الأنباري (الرد على من خالف مصحف عثمان كما نقله في الإتقان: ١١٨٨) والزجاج (معاني القرآن ٢/١٣١) وابن تيمية (مجموع الفتاوى ١٥/٢٥٢) وابن هشام (شرح شذور الذهب: ٥١).
قال الطبري –بعد أن اختار أن يكون «والمقيمين» في موضع خفضٍ عطفاً على «وما» التي في قوله: ﴿وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ﴾–: «وإنما اخترنا هذا القول على غيره؛ لأنه قد ذكر أن ذلك قراءة أبيّ بن كعب: «والمقيمين». وكذلك هو في مصحفه فيما ذكروا، فلو كان ذلك خطأً من الكاتب لكان الواجب أن يكون في كلْ المصاحف غيرِ =

وقال(١): «حدَّثنا حَجَّاجُ عن هارون بن موسى، أخبرني الزبيرُ بن الخِرِّيتِ / عن عكرمةَ قال: «لمَّا كُتِبَت المصاحفُ عُرِضَتْ على عثمانَ، ٢/ ٢٧٠ فوجد فيها حروفاً من اللحنِ، فقال: «لا تُغَيِّروها فإنَّ العربَ

= مصحفنا الذي كتبه لنا الكاتب الذي أخطأ في كتابته، بخلاف ما هو في مصحفنا. وفي اتفاق مصحفنا ومصحف أبيّ في ذلك ما يدلّ على أن الذي في مصحفنا من ذلك صواب غير خطأ. مع أن ذلك لو كان خطأ من جهة الخطّ، لم يكن الذين أُخذ عنهم القرآن من أصحاب رسول الله ﷺ يعلِّمون من علّموا ذلك من المسلمين على وجه اللحن، ولأصلحوه بألسنتهم ولقّنوه الأمّة تعليماً على وجه الصواب. وفي نقل المسلمين جميعاً ذلك قراءةً على ما هو به في الخطِّ مرسوماً، أدلُّ الدليل على صحة ذلك وصوابه، وأن لا صنع في ذلك للكاتب».

قال شيخ الإسلام: «قد كتب كلّ مصحف جماعة، ووقف عليه خلق عظيم ممن يحصل التواتر بأقلّ منهم، فكيف يتفقون أن يكتبوا: «إن هذان» وهم يعلمون أن ذلك لحن لا يجوز في شيء من لغاتهم، أو: «المقيمين الصلاة» وهم يعلمون أن ذلك لحن... ومن زعم أن الكاتب غلط فهو الغالط غلطاً منكراً؛ فإن المصحف منقول بالتواتر، وقد كتبت عدّة مصاحف، وكلها مكتوبة بالألف، فكيف يتصور في هذا غلط؟».

وقال الزجاج في قوله: ﴿ٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾: «قول من قال إنه خطأ بعيد جداً؛ لأن الذين جمعوا القرآن هم أهل اللغة والقدوة، فكيف يتركون شيئاً يصلحه غيرهم، فلا ينبغي أن يُنسب هذا إليهم».

وقال ابن هشام: «هذا بعيد الثبوت عن عائشة، ولا يتجه القول بأن رسم هذه الآيات خطأ؛ لصحتها في العربية وثبوتها في النقل».

(١) أي: أبو عبيد في فضائله (٢/ ١٠٣)، ح ٥٦٢، وابن أبي داود في المصاحف (١/ ٢٣٥) ح ١١٠، كلاهما من طريق الزبير بن الخريت عن عكرمة به. وعكرمة المذكور في إسناده جاء تعيينه في كتاب المصاحف لابن أبي داود بأنه الطائي، -ونبّه محقق الكتاب إلى أنه في نسخة بحذف الطائي- وذكر الداني أنه مولى ابن عباس (المقنع: ١١٥)، وكلاهما مذكور في شيوخ الزبير كما في تهذيب الكمال (٩/ ٣٠٢) فإن كان الطائيَّ؛ فلم أقف له على ترجمة فيما بحثت، وإن كان مولى ابن عباس فلم يسمع من عثمان كما سيأتي في كلام الداني وغيره، وبقية رجاله ثقات.

ستُغَيِّرُها[1] أو قال: «ستُعْرِبُها بألسنتها، لو كان الكاتبُ مِنْ ثَقِيف والـمُمْلِي من هُذَيْل لم تُوْجَدْ فيه هذه الحروفُ»[2].

---

(١) (أ): «ستعبرها».

(٢) هذا الأثر لا يصح عن عثمان رضي الله عنه؛ فإن في سنده انقطاعاً؛ عكرمة لم يلق عثمان رضي الله عنه، كما صرّح بذلك الدّاني في (المقنع: ١١٥)، وأشار ابن الأنباري إلى مثل ذلك، كما سيأتي نقل المؤلف عنه (انظر ص: ١٢٤٢). وقد تابع عكرمةَ على هذه الرواية يحيى بنُ يعمر، وهو لم يلق عثمان أيضاً كما سيأتي تفصيله عند ذكر المصنف لهذه الرواية، وهذا الأثر مع ضعف إسناده، فإن متنه لا يصح أيضاً كما ذكر ذلك أهل العلم، فقال المهدوي في شرح الهداية (٢/ ٤١٩) عن هذا الأثر: «لا يصحّ، ولم يوجد في القرآن العظيم حرف واحد إلا وله وجه صحيح في العربية، وقد قال الله تعالى: ﴿ لَّا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾ والقرآن محفوظ من اللحن والزيادة والنقصان». وقال الداني في (المقنع: ١١٥-١١٦): «ظاهر ألفاظه ينفي وروده عن عثمان رضي الله عنه؛ لما فيه من الطعن عليه مع محلّه من الدين، ومكانه من الإسلام، وشدّة اجتهاده في بذل النصيحة... فغير ممكن أن يتولّى لهم جمع المصحف من سائر الصحابة الأخيار الأتقياء الأبرار نظراً لهم ليرتفع الاختلاف في القرآن بينهم، ثم يترك لهم فيه مع ذلك لحناً وخطأً يتولّى تغييره مَنْ يأتي بعده».

وقال شيخ الإسلام: «مما يبين كذب ذلك أن عثمان لو قُدِّر ذلك فيه، فإنما رأى ذلك في مصحف واحد، فأما أن تكون جميع المصاحف اتفقت على الغلط، وعثمان قد رآه في جميعها وسكت: فهذا ممتنع عادة وشرعاً: من الذين كتبوا، ومن عثمان، ثم من المسلمين الذين وصلت إليهم المصاحف ورأوا ما فيها، وهم يحفظون القرآن، ويعلمون أن فيه لحناً لا يجوز في اللغة، فضلاً عن التلاوة وكلُّهم يقرُّ هذا المنكر لا يغيِّره أحد، فهذا مما يُعلم بطلانه عادة، ويُعلم من دين القوم الذين لا يجتمعون على

أخرجه من هذا الطريقِ ابنُ الأنباري في كتاب: «الردُّ على مَنْ خالف مصحف عثمان»[1]، وابن أشتةَ في كتاب «المصاحف»[2].

ضلالة؛ بل يأمرون بكلّ معروف وينهون عن كلّ منكر أن يدَعُوا في كتاب الله منكراً لا يغيّره أحد منهم، مع أنهم لا غرض لأحد منهم في ذلك، ولو قيل لعثمان: مر الكاتب أن يغيِّره لكان تغييره من أسهل الأشياء عليه. فهذا ونحوه مما يوجب القطع بخطأ من زعم أن في المصحف لحناً أو غلطاً، وإن نُقِل ذلك عن بعض الناس ممن ليس قوله حجة، فالخطأ جائز عليه فيما قاله؛ بخلاف الذين نقلوا ما في المصحف وكتبوه وقرؤوه فإن الغلط ممتنع عليهم في ذلك... وأيضاً فإن القرّاء إنما قرؤوا بما سمعوه من غيرهم، والمسلمون كانوا يقرؤون سورة طه على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان وعليّ وهي من أول ما نزل من القرآن... وحينئذ فقد عُلِم أن الصحابة إنما قرؤوا كما علّمهم الرسول، وكما هو لغة للعرب، ثم لغة قريش» مجموع الفتاوى (١٥/٢٥٣-٢٥٦).

وقال ابن هشام نقلاً عن شيخ الإسلام -بعد ذكر الوجه الأوّل في إبطال هذا الخبر-: «الثاني: أن العرب كانت تستقبح اللحن غاية الاستقباح في الكلام، فكيف لا يستقبحون بقاءه في المصحف؟ والثالث: أن الاحتجاج بأن العرب ستقيمه بألسنتها غير مستقيم؛ لأن المصحف الكريم يقف عليه العربي والعجميّ. والرابع: أنه قد ثبت في الصحيح أن زيد بن ثابت أراد أن يكتب «التابوت» بالهاء على لغة الأنصار فمنعوه من ذلك، ورفعوه إلى عثمان رضي الله عنهم وأمرهم أن يكتبوه بالتاء على لغة قريش» (شرح شذور الذهب: ٥٠).

(١) كتابه مفقود، ونقل المصنّف (ص: ١٢٤٢) عن ابن الأنباري قوله: «إنّ الأحاديث المروية عن عثمان في ذلك لا تقوم بها حجة لأنها منقطعة غير متصلة.. وكذا قال في (ص: ١٢٤١): «إنّ ذلك لا يصح عن عثمان، فإنّ إسناده ضعيف مضطرب منقطع».

(٢) كتابه مفقود. انظر الحاشية السابقة.

ثم أخرج(١) ابنُ الأنباريِّ نحوَه مِنْ طريق عبد الأعلى بن عبدِالله بن عامر(٢)، وابنُ أشتة(٣) نحوَه من طريقِ يحيى بن يَعْمر.

(١) انظر: حاشية (٢) في الصفحة السابقة.
(٢) ولفظه: «لما فُرغ من المصحف أُتي به عثمان، فنظر فيه، فقال: أحسنتم وأجملتم أرى شيئاً سنقيمه بألسنتنا». كما سيورده السيوطي قريباً عن ابن أشتة. انظر: (ص: ١٢٤١) وعبدالأعلى مقبول حيث يُتابع، وهو وإن تابعه يحيى بن يعمر وغيره، فإن الإسناد يبقى معلولاً بالانقطاع؛ إذ إن عبدالأعلى من الطبقة الخامسة من صغار التابعين الذين رأوا الواحد والاثنين من الصحابة، ولم يثبت لبعضهم السماع منهم.
وقد تقدّم كلام ابن الأنباري والداني في الحكم على هذه الروايات بالانقطاع.
والحارث بن عبدالرحمن راويه عن عبدالأعلى ليس بالقويّ كما قاله أبو حاتم. انظر: تهذيب الكمال (٥/٢٥٥). وعلى فرض ثبوت الأثر فقد وَجَّهه ابن أشتة بأن عثمان رضي الله عنه وَعَدَ بأنه سيقيمه على لغة قريش وقد وفّى به في العرضات اللاحقة، وأما إن حُمل على أن عثمان عَلِم في المصحف لحناً ثمّ تركه ولم يغيّره فهذا ما لا يُظنُّ بعثمان مع اجتهاده في نصح المسلمين وتولّيه جمع المصحف مع سائر الصحابة الأخيار ليرتفع الاختلاف بينهم في القرآن، فلا يتوهّم عاقلٌ أن يجيء بعدهم من هو أغير على كتاب الله منهم. انظر: المقنع للداني: ١١٦.
(٣) في كتابه المصاحف، وهو مفقود كما تقدم، ورواه ابن أبي داود في المصاحف (١/٢٣٣) ح ١٠٧-١٠٨، والداني في المقنع (١١٧)، كلاهما من طريق عمران القطان، عن قتادة، عن نصر بن عاصم، عن عبدالله بن فطيمة، عن يحيى بن يعمر به. لكن في إسناده إنقطاع؛ إذ لم ير يحيى بن يعمر عثمانَ رضي الله عنه كما صرّح به الداني في المقنع (١١٥). وأكثر روايته عن التابعين كما قال ابن حجر في تهذيب التهذيب (١١/٣٠٥)، وإذا كان لم يلق عمّاراً وعائشة -كما في التهذيب (١١/٣٠٥)- فكيف يروي عن عثمان؟ وحكم البخاري على هذا الإسناد بالانقطاع أيضاً كما في التاريخ الكبير (٥/١٧٠).
ثم إن في السند اضطراباً، فإنه مرة يروي يحيى بن يعمر عن عبدالله بن فطيمة أو ابن أبي فطيمة، وتارة بالعكس فيروي ابن فطيمة عن يحيى بن يعمر، كما في تاريخ المدينة (٣/١٠١٣)، وقتادة يروي مرة عن نصر بن عاصم عن يحيى، وتارة يروي عن يحيى مباشرة ولا يذكر نصراً، وقد يكون بينه وبين يحيى راويان كما في الموضع السابق من تاريخ المدينة، وقد نبه على هذا الاختلاف الباقلاني في الانتصار للقرآن (٢/١٣٦-١٣٧) والاضطراب يدلُّ على أنه لم يُضبط هذا السند، وهو ممّا يوهِّن الحديث.

وأخرج[1] من طريقِ أبي بشرٍ عن سعيدِ بن جبير أنه كان يقرأ ﴿ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ [النساء: ١٦٢] ويقول: هو «لحنٌ من الكاتب».

وهذه الآثارُ مُشْكلةٌ جدًّا، وكيف يُظَنُّ بالصحابةِ أولاً أنهم يَلْحنون في الكلامِ فضلاً عن القرآنِ، وهم الفصحاءُ اللُّدُّ؟ ثم كيف يُظَنُّ بهم ثانياً في القرآنِ الذي تَلَقَّوْه من النبيِّ ﷺ كما أُنْزِل وحَفِظوه، وضبطوه، وأتقنوه؟ ثم كيف يُظَنُّ بهم ثالثاً اجتماعُهم كلِّهم على الخطأ وكتابته؟ ثم كيف يُظَنُّ بهم رابعاً عَدَمُ تَنَبُّهِهم ورجوعِهم عنه؟ ثم كيف يُظَنُّ بعثمانَ أن يَنْهى عن تغييرِه؟ ثم كيف يُظَنُّ أن القراءةَ استمرَّتْ على مُقْتَضى ذلك الخطأ، وهو مَرْوِيٌّ بالتواترِ خَلَفاً عن سَلَفٍ، هذا مِمَّا يَسْتحيل عقلاً وشرعاً وعادةً.

وقد أجاب العلماءُ عن ذلك بثلاثةِ أجوبةٍ، أحدُها: أنَّ ذلك لا يَصِحُّ عن عثمانَ؛ فإنَّ إسنادَه ضعيفٌ مضطربٌ منقطعٌ، ولأنَّ عثمان جعل للناسِ إماماً يَقْتدون به، فكيف يَرَى فيه لحناً ويَتْرُكه لتقيمَه العرب بألسنتِها؟ فإذا كان

(١) أي: ابن أشتة في المصاحف -وهو مفقود- ورواه ابن أبي داود في المصاحف (١/٢٣٦) ح ١١١، من طريق أشعث، عن سعيد بتمامه، ولفظه: «في القرآن أربعة أحرف: الصابئون والمقيمين... إلخ». لكن في إسناده الفضل بن حماد الخيري، شيخ ابن أبي داود لم أقف عليه فيما بحثت، وبقية رجاله بين ثقة وصدوق. وعلى فرض ثبوته، فليس قول سعيد حجة يُعارض بها ما ثبت بالتواتر من القراءة بالياء، ومرجع القراءة إلى السنة والاتباع لا إلى الرأي والابتداع. وانظر ما علقنا به على أثري عثمان وعائشة رضي الله عنهما في ص: (١٢٣٦-١٢٣٧).

الذين تَوَلَّوْا جَمْعَه وكتابتَه له(١) لم يُقيموا ذلك، وهم الخيارُ، فكيف يُقيمه غيرُهم؟ وأيضاً فإنه لم / يكتبْ مصحفاً واحداً، بل كَتَبَ عدَّةَ مصاحفَ. [٢٠٧]

فإنْ قيل: إنَّ اللحنَ وَقَعَ في جميعها فبعيدٌ اتفاقُها على ذلك، أو في بعضها، فهو اعترافٌ بصحة البعض، ولم يَذْكُرْ أحدٌ من الناسِ أنَّ اللحنَ كان في مُصْحَفٍ دونَ مُصْحَفٍ، ولم تَأْتِ المصاحِفُ قَطُّ مختلفةً، إلا فيما هو مِنْ وجوهِ القراءة وليس ذلك بلحنٍ.

/ الوجه الثاني: -على تقديرِ صِحَّة الرواية- أنَّ ذلك مُؤَوَّلٌ على الرمزِ والإشارةِ ومواضعِ الحَذْفِ، نحو: ﴿ٱلْكِتَٰبُ﴾، ﴿وَٱلصَّٰبِرِينَ﴾ وما أشبهَ ذلك. ٢/٢٧١

الثالث: أنه مُؤَوَّلٌ على أشياءَ خالفَ لفظُها رسمَها كما كتبوا ﴿لَأَاْوْضَعُواْ﴾(٢) [التوبة: ٤٧] و﴿لَأَاْذْبَحَنَّهُۥٓ﴾ [النمل: ٢١] بألف بعد «لأَ» و﴿جَزَٰٓؤُاْ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [المائدة: ٢٩] بواو وألف، و﴿بِأَيْيْدٍ﴾ [الذاريات: ٤٧] بياءَيْنِ. فلو قُرِئَ ذلك بظاهرِ الخطِّ لكان لحناً. وبهذا الجوابِ وما قبلَه جزَم ابنُ أشتةَ في كتابِ «المصاحف».

وقال ابنُ الأنباري في كتاب «الرَّد على من خالف مصحف عثمان»: «الأحاديثُ المَرْوِيَّةُ عن عثمانَ في ذلك لا تقوم بها حُجَّةٌ؛ لأنها منقطعةٌ غيرُ متصلةٍ، وما يَشْهَدُ عقلٌ بأنَّ عثمانَ وهو الإمامُ الأُمَّة، الذي هو إمامُ الناسِ في وقتِه وقُدْوَتُهم، يَجْمَعُهم على المصحفِ الذي هو الإمامُ، فيَتَبَيَّنُ

---

(١) «له» من (أ)، وليست في النسخ الأخرى، أي: لعثمان رضي الله عنه.

(٢) قال في دليل الحيران ٢٤٥: «اختلفت المصاحف فيه، ففي بعضها بألف بعد لام ألف وفي بعضها بغير ألف، كما ذكره الشيخان «الداني وأبو داود» اختار أبو داود فيه إسقاط الألف».

فيه خَلَلاً، ويُشاهِدُ في خَطِّه زَلَلاً، فلا يُصْلِحُه، كلاَّ واللهِ ما يَتَوَهَّمُ عليه هذا ذو إنصافٍ وتمييزٍ، ولا يَعْتَقِدُ أنه أخَّر الخطأَ في الكتاب لِيُصْلِحَه مَنْ بعدَه، وسبيلُ الجائين مِنْ بعده البناءُ على رَسْمِه، والوقوفُ عند حكمه.

ومَنْ زعم أنَّ عثمان أرادَ بقوله: «أرى فيه لحناً»، أرى[1] في خَطِّه لحناً، إذا أقمناه بألسنتنا كان لحنُ الخَطِّ غيرَ مُفْسِدٍ ولا مُحَرِّفٍ من جهة تحريف الألفاظِ وإفسادِ الإعراب، فقد أَبْطَلَ[2] ولم يُصِبْ؛ لأنَّ الخَطَّ مُنْبِئٌ عن النطقِ، فمَنْ لَحَنَ في كَتْبِه فهو لاحِنٌ في نُطْقِه، ولم يكنْ عثمانُ لِيُؤَخِّرَ فساداً في هجاء ألفاظ القرآن مِنْ جهة كَتْبٍ ولا نُطْقٍ، ومعلومٌ أنه كان مُواصِلاً لدَرْسِ القرآن، مُتْقِناً لألفاظِه، موافِقاً على مارُسِم في المصاحف المُنْفَذَة إلى الأمصارِ والنواحي».

ثم أيَّدَ ذلك بما أخرجه أبو عبيد[3] قال: «حَدَّثنا عبدُ الرحمن بن مَهْدِيٍّ، عن عبدالله بنِ المبارك، حَدَّثنا أبو وائلٍ شَيخٌ من أهلِ اليمن، عن هانئٍ البَرْبَرِيِّ مولى عثمانَ قال: «كنت عند عثمانَ وهم يَعْرِضون المصاحفَ، فأَرْسَلَني بكَتِفِ شاةٍ إلى أُبَيِّ بنِ كعبٍ فيها «لم يتسنَّ»، وفيها «لا تبديل للخلق»، وفيها «فأمهل الكافرين» قال: «فدعا بالدَّواة فمحا

---

(١) هذا شرح لقول عثمان رضي الله عنه، ذهب إليه هذا الزاعم، وسوف يُبْطِلُ شرحه هذا.

(٢) هذا جواب الشرط: «ومَنْ زعم».

(٣) في فضائل القرآن (٢/١٠١-١٠٢) ب: «تأليف القرآن وجمعه ...» ح ٥٦٠، أبو وائل -الذي في إسناده- هو عبدالله بن بَحِير المرادي، إسناده حسن، رجاله بين ثقة وصدوق. وكذا رواه ابن جرير في تفسيره (٥/٤٦٣-٤٦٤) برقم ٥٩١٩، (٣/٣/٣٨) تفسير البقرة من طريق أبي عبيد القاسم بن سلام به مثله، وأيضاً روى عنه بقوله: حُدّثت عن القاسم في رواية وبيّن في البقية من حدّثه عنه.

أحد اللامَيْن فكتَبَ ﴿ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ﴾ [الروم: ٣٠]، ومحا « فأمهل » وكَتَبَ ﴿ فَمَهِّلِ ﴾ [الطارق: ١٧]، وكتب ﴿ لَمْ يَتَسَنَّهْ ﴾ [البقرة: ٢٥٩] ألحق فيها الهاء ».

قال / ابن الأنباري[1]: « فكيف يُدَّعَى عليه أنه رأى فساداً فأَمْضاه، ٢٧٢/٢ وهو يُوقَفُ على ما كُتِب، ويُرْفَعُ الخِلافُ إليه الواقعُ بين الناسِخين؛ ليَحْكُمَ بالحقِّ ويُلْزِمَهم إثباتَ الصوابِ وتخليدَه ». انتهى.

قلت: ويُؤَيِّد هذا أيضاً ما أخرجه ابنُ أشتةَ في « المصاحف »[2] قال: « حدَّثنا الحسنُ بن عثمان، ثنا الربيعُ بنُ بدرٍ عن سوار بن شَبيب قال: سألتُ ابنَ الزبير عن المصاحفِ فقال: « قام رجلٌ إلى عمرَ، فقال: يا أمير المؤمنين، إن الناسَ قد اختلفوا في القرآن، فكان عمرُ قد هَمَّ أن يجمعَ القرآنَ على قراءةٍ واحدة، فطُعِن طَعْنَتَه التي مات منها، فلما كان في خلافة عثمانَ قام ذلك الرجُل فَذَكر له، فجمع عثمانُ المصاحفَ، ثم بَعَثني إلى عائشةَ، فجئْتُ بالصُّحفِ، فعرَضْناها عليها، حتى قوَّمْناها، ثم أمر بسائرها فشُقِّقَتْ » فهذا يَدُلُّ على أنهم ضَبَطوها، وأَتْقَنوها، ولم يتركوا فيها ما يَحْتاجُ إلى إصلاح ولا تَقْويم.

---

(١) في كتابه المذكور: « الرد على من خالف مصحف عثمان ».

(٢) كتابه مفقود، وهذا الإسناد الّذي ساقه المؤلف ضعيف جداً؛ فيه الربيع بن بدر، متروك كما تقدم.

ثم قال ابنُ أشتةَ[1]: «نا محمد بن يعقوبَ، ثنا أبو داودَ سليمانُ بن الأشعث، ثنا حميد بن مَسْعَدَةَ، ثنا إسماعيلُ أخبرني الحارث بن عبدالرحمن عن عبد الأعلى بن عبد الله بن عامرٍ، قال: «لمَّا فُرِغ من المصحفِ أُتِيَ به عثمانُ / فَنَظَرَ فيه، فقال: «أَحْسَنْتُمْ وأَجْمَلْتُمْ، أرى شيئاً سنقيمه[2] بألسنتنا» فهذا الأثرُ لا إشكالَ فيه، وبه يتضحُ معنى ما تقدَّم، فكأنه عُرِضَ عليه عَقِبَ الفَراغِ من كتابتهِ، فرأى فيه شيئاً كُتِب على غيرِ لسانِ قريشٍ كما وقع لهم في «التابوه» و﴿ ٱلتَّابُوتُ ﴾ [البقرة: ٢٤٨] فوَعَدَ بأنه سيُقيمُه على لسانِ قريشٍ، ثم وَفَّى بذلك عند العَرْضِ والتقويم، ولم يتركْ فيه شيئاً، ولعلَّ مَنْ رَوَى تلك الآثارَ السابقةَ عنه حَرَّفها، ولم يُتْقِنِ اللفظَ الذي صدر من عثمانَ فلَزِم منه ما لَزِمَ من الإشكال. فهذا أقوى ما يُجاب به عن ذلك ولله الحمدُ. [٢٠٨]

وبعدُ فهذه الأجوبةُ لا يَصْلُحُ منها شيءٌ عن حديثِ عائشةَ. أمَّا الجوابُ بالتضعيفِ فلأنَّ إسنادَه صحيحٌ كما تَرى.

وأمَّا الجوابُ بالرمزِ وما بعدَه فلأنَّ سؤالَ عروةَ عن الأحرفِ المذكورةِ لا يُطابقُه.

---

(١) في المصدر نفسه، وكذا رواه ابن أبي داود في المصاحف (١/ ٢٣٢) ح ١٠٤ من طريقه أيضاً. وفيه ضعف وانقطاع، وقد تقدّم التعليق عليه آنفاً عندما أورده السيوطي مجملاً نقلاً عن كتاب ابن الأنباري. انظر: (ص: ١٢٣٦).

(٢) ح: «ستقيمه بألسنتها».

وقد أجاب عنه ابن أشتة، وتَبِعه ابنُ جُبارةَ في «شرح / الرائية» بأنَّ ٢٧٣/٢ معنى قولِها «أخطؤوا» أي: في اختيار الأَوْلى من الأحرف السبعةِ لجَمْعِ الناسِ عليه، لا أنَّ الذي كتبوا من ذلك خطأٌ لا يجوزُ(١).

قال: «والدليل على ذلك أنَّ ما لا يجوزُ مردودٌ بإجماعٍ من كلِّ شيءٍ، وإن طالَتْ مُدَّةُ وقوعِه». قال: «وأمَّا قولُ سعيدِ بن جُبَيْر «لحنٌ من الكاتبِ» فَيعْني باللحن القراءة واللغةَ، يعني أنها لغةُ الذي كتبها وقراءتُه، وفيها قراءةٌ أخرى.

ثم أخرج(٢) عن إبراهيمَ النَّخَعي أنه قال: ﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣] و﴿إِنَّ هَٰذَيْنِ لَسَٰحِرَانِ﴾ سواءٌ، لعلهم كتبوا الألفَ مكانَ الياءِ، والواوَ في قولِه: ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ [المائدة: ٦٩]، ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾(٣) [النساء: ١٦٢] مكانَ الياء».

(١) التأويل فرع التصحيح، وإذْ قد مضى بيانُ ضعف الرواية عن عائشة فليس بحَتْمٍ الجوابُ عن الإشكال، لكن هذا على سبيل التبرُّع والتنزُّل بتقدير ثبوت الأثر، وهذا إن سُلِّم به في حرف «طه»: ﴿إِنَّ هَٰذَانِ﴾ أن عائشة كانت تستحبُّ للكتاب أن يرسموها على الياء على لغة قريش؛ لصحّة القراءتين جميعاً، فإنه لا يتّجه في حرف النساء: ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾، وحرف المائدة: ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾؛ لأن القرّاء مجمعون على قراءة الحرف الأوّل بالياء والثاني بالواو. والقراءة سنة مُتَّبَعَة يأخذها الآخرِ عن الأوّل، لا تثبت بمجرّد موافقة قياسٍ ولا فشوِّ لغةٍ.

(٢) يعني ابن أشتة في المصاحف، وهو مفقود، وقد تقدّم تخريج نحوه عن سعيد بن جبير، وعُلِّق عليه هناك. انظر ص: ١٢٤١.

(٣) ذكرت لفظة «الراسخون» وأريد بها ما بعدها، وهي قوله تعالى: «والمقيمين الصلوة» =

قال ابنُ أَشْتَةَ: «يعني أنه مِنْ إبدالِ حرفٍ في الكتابة بحرفٍ مثلِ: ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ و﴿ٱلزَّكَوٰةَ﴾ و﴿ٱلْحَيَوٰةِ﴾[1].

وأقولُ: هذا الجوابُ إنما يَحْسُنُ لو كانت القراءةُ بالياءِ فيها[2]، والكتابةُ بخلافِها، وأمَّا والقراءةُ على مقتضى الرسمِ، فلا.

* * *

وقد تكلَّم أهلُ العربيةِ على هذه الأحرفِ، ووَجَّهوها على أحسنِ توجيه.

أما قولُهُ: ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣] ففيه أوجهٌ:

أحدُها[3]: أنه جارٍ على لغة مَنْ يُجْري المثنى بالألف في أحوالِه الثلاثِ، وهي لغةٌ مشهورةٌ لكِنانةَ. وقيل: لبني الحارث.

بدليل تفصيل السيوطي الآتي، وكونه منصبًّا على تخريج «المقيمين»، وأن الخلاف لم يذكر في «الراسخون» وإنما ذكر في «والمقيمين».

والإمام النخعي يريد قراءة «والمقيمون» بالواو، مثل «والصابئون»، فتقرآن بخلاف الرسم على اختياره وتوجيهه، حيث إن «والصابئون» الأصل فيها أن تكون بالياء، و«والمقيمين» الأصل فيها أن تكون بالواو. وهما قراءتان شاذتان: نسبت «والصابئين» إلى عثمان وأبيّ وعائشة وابن جبير والجحدري وابن محيصن، و«والمقيمون» إلى مالك بن دينار وعيسى الثقفي وعاصم الجحدري وهارون ويونس عن أبي عمرو. انظر: المحتسب ١/٢٠٣، ٢١٧، والإتحاف ١/٥٢٥، ٥٤١.

(١) يعني في رسم المصحف،لأنها كتبت في المصحف بالواو بدلاً من الألف.

(٢) أي: في الكلمات المذكورة وفي: (ب، ع): «فيهما» وهو سهو.

(٣) انظر: البحر ٦/٢٥٥، والدر المصون ٨/٦٣.

الثاني: أنَّ اسمَ «إنَّ» ضميرُ الشأنِ محذوفاً، والجملةُ مبتدأٌ وخبرٌ، خبر «إنَّ».

الثالث: كذلك إلا أنَّ «ساحران» خبرُ مبتدأ محذوفٍ، والتقدير: لَهُما ساحران.

الرابع: أنَّ «إنَّ» هنا بمعنى نعم.

الخامس: أنَّ «ها» ضميرُ القصةِ اسمُ «إنَّ»، و«ذان لساحران» مبتدأٌ وخبرٌ، وتقدَّم رَدُّ هذا الوجهِ بانفصالِ «إنَّ» واتصالِ «ها» في الرسم.

قلت: وظهر لي وجهٌ آخرُ وهو: أنَّ الإتيانَ بالألفِ لمناسبةِ «ساحران يريدان» / كما نُوِّن ﴿سَلَٰسِلَا﴾[1] [الإنسان: ٤] لمناسبةِ ﴿وَأَغْلَٰلًا﴾، ٢/٢٧٤ و﴿مِن سَبَإٍ﴾ [النمل: ٢٢] لمناسبة ﴿بِنَبَإٍ﴾.

وأمَّا قولُه: ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [النساء: ١٦٢] ففيه أيضاً أوجهٌ[2]:

أحدُها: أنه مقطوعٌ إلى المدحِ، بتقدير «أمدحُ»؛ لأنه أبْلَغُ.

الثاني: أنه معطوفٌ على المجرورِ في ﴿يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ أي: ويؤمنون بالمقيمين الصلاةَ، وهم الأنبياءُ. وقيل: الملائكةُ. وقيل: التقدير: ويؤمنون بدين المقيمين، فيكون المرادُ بهم المسلمين. وقيل: بإجابة المقيمين.

---

(١) قرأ المدنيان والكسائي وشعبة، والحلواني والشذائي عن الداجوني عن هشام، وأبو الطيب عن رويس بالنون، والباقون بغير النون. انظر: تقريب النشر ١٨٥، الإتحاف ٢/٥٧٦.

(٢) انظر: البحر ٣/٣٩٤، الدر المصون ٤/١٥٣.

الثالث: أنه معطوفٌ على «قبل» أي: ومِنْ قَبْلِ المقيمين، فحُذِفَ «قبل»، وأُقيم المضافُ إليه مُقامه.

الرابع: أنه معطوفٌ على الكافِ في «قبلك».

الخامس: أنه معطوفٌ على الكافِ في «إليك».

السادس: أنه معطوفٌ على الضمير في «منهم»، حكى هذه الأوجه أبوالبقاء[1].

وأمَّا قولُهُ: ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ [المائدة: ٦٩] ففيه أيضاً أوجهٌ[2]:

أحدها: أنه مبتدأٌ حُذِفَ خبرُه أي: والصابئون كذلك.

الثاني: أنه معطوفٌ على محلِّ «إنَّ» مع اسمِها؛ فإن محلَّهما رفعٌ بالابتداء.

الثالث: أنه معطوفٌ على الفاعل في «هادوا».

الرابع: أن «إنَّ» بمعنى «نعم»، فـ«الذين آمنوا» وما بعده في موضعِ رفعٍ، ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ / عطفٌ عليه. [٢٠٩]

الخامس: أنه على إجراءِ صيغةِ الجمع مُجْرى المفرد، والنونُ حرفُ الإعراب، حكى هذه الأوجهَ أبو البقاء[3].

* * *

(١) التبيان ١/٤٠٧.

(٢) انظر: البحر ٣/٥٣١، الدر المصون ٤/٣٥٣.

(٣) التبيان ١/٤٥١.

٢/٢٧٥

/ تذنيب

يَقْرُب ممَّا تقدَّمَ عن عائشةَ ما أخرجه الإمامُ أحمدُ في مسنده[١] وابنُ أشتةَ في «المصاحف»[٢]، من طريق إسماعيلَ المكيِّ عن أبي خَلَفٍ مولى بني جُمَحَ، أنه دخل مع عبيد بن عُمَيرٍ على عائشةَ فقال: «جئتُ أَسْأَلُك عن آيةٍ من كتاب الله كيف كان رسولُ الله ﷺ يقْرَؤُها؟ قالت: أَيَّةُ آيةٍ؟ قال: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُؤۡتُونَ مَآ ءَاتَواْ ﴾ [المؤمنون: ٦٠] أو «والذين يأتون ما أتوا» فقالت: أيتُهما أحبُّ إليك؟ قلت: «والذي نفسي بيده لإحداهما[٣] أحَبُّ إليَّ من الدنيا جميعا». قالت أيَّتُهما[٤]؟ قلت: «الذين يَأْتون ما أَتَوا» فقالت: «أشهدُ أن رسولَ الله ﷺ كذاك كان يَقْرَؤها، وكذلك

(١) في مسنده (٦/٩٥) رقم ٢٤٦٨٥، ضعيف؛ في إسناده إسماعيل بن مسلم المكيّ، ضعيف الحديث كما في التقريب /١٤٤ برقم ٤٨٩، وبه ضعّفه الحافظ ابن كثير في تفسيره (٥/٤٧٤) سورة المؤمنون، والهيثمي في مجمع الزوائد (٧/٧٢-٧٣).

(٢) كتابه مفقود، والحديث أخرجه البخاري في التاريخ الكبير / الكنى (٨/٢٨) من طريق إسماعيل، والحاكم في المستدرك (٢/٢٣٥) ك: التفسير، ب: قراءات النبيّ ﷺ وصححه وتعقبه الذهبي بقوله: «قلت: يحيى ضعيف» وهو يحيى بن راشد المازني أبو سعيد البصري ضعيف كما قال، وانظر التقريب /١٠٥٤ برقم ٧٥٩٥.

(٣) سائر النسخ: «لأحدهما»، والمثبت من (ح، ع) وهو موافق لما في مصادر التخريج، وهو الصواب.

(٤) سائر النسخ: «أيهما»، والمثبت من (ح، ع) ومصدر التخريج.

أُنْزِلَتْ، ولكنَّ الهِجاءَ حُرِّفَ»[1].

وما أخرجه ابنُ جريرٍ[2] وسعيدُ بن منصور في «سننه»[3]، من طريقِ سعيدِ بن جبير عن ابنِ عباسٍ في قولهِ: ﴿حَتَّىٰ تَسۡتَأۡنِسُواْ وَتُسَلِّمُواْ﴾ [النور: ٢٧] قال: «إنما هي خطأٌ من الكاتب «حتى تَسْتَأْذنوا وتسلموا». أخرجه ابنُ أبي حاتمٍ[4] بلفظ «هو فيما أحسَبُ ممَّا أخطأَتْ به الكتَّاب».

وما أخرجه ابنُ الأنباريِّ[5] من طريقِ عكرمةَ عن ابنِ عباسٍ أنه قرأ «أفلم

---

(١) قال الطبري في تفسيره (١٧ / ٦٩): «وعلى هذه القراءة -أعني: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤۡتُونَ مَآ ءَاتَواْ﴾- قَرأَة الأمصار، وبه رسوم مصاحفهم، وبه نقرأ، لإجماع الحجة من القَرَأَة عليه، ووفاقه خطّ مصاحف المسلمين». وانظر التعليق على أثر عائشة المتقدّم.

(٢) في تفسيره (١٠ / ١٨ / ١٠٩) تفسير سورة النور، وإسناده صحيح، رجاله ثقات كلهم.

(٣) في كتاب التفسير منه (١٥٨ ب) عن أبي عوانة، عن أبي بشر، عن سعيد، به.

(٤) في تفسيره (٨ / ٢٥٦٦) سورة النّور، ح ١٤٣٤٥، صحيح رجاله ثقات كلّهم. لكنَّ ابنَ كثير قال في تفسيره (٦ / ٣٨) عن رواية الطبري: «وهذا غريب جداً عن ابن عباس». ولعلّ وجه الغرابة أن هذا المتن مخالف للقطعي المتواتر من القراءة ومرسوم المصحف اللذَيْن أجمع عليهما الصحابة ومَنْ بعدهم من المسلمين.

(٥) عزاه المصنف في الدر ٤ / ٦٥٣ إلى كتابه «المصاحف» وهو مفقود، ولم أقف على الأثر في كتابه: «إيضاح الوقف والابتداء». وكذاه عزاه المصنف في الدُّرّ لابن جرير، وهو عنده في تفسيره (١٦ / ٤٥٢) برقم ٢٠٤١٠، (٨ / ١٣ / ١٥٤) سورة الرعد، عن أحمد بن يوسف التغلبي عن القاسم عن يزيد عن جرير بن حازم عن الزبير بن خريت -أو يعلى بن حكيم- عن عكرمة به. وإسناده صحيح، قال الشيخ محمود =

يتبيَّن الذين آمنوا أَنْ لو يشاء اللهُ لهدى الناسَ جميعاً» فقيل له: إنها في المصحف ﴿أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ﴾ [الرعد: ٣١] قال: «أظنُّ الكاتب كتبها وهو ناعِسٌ».

وما أخرجه سعيدُ بن منصورٍ(١) من طريقِ سعيدِ بن جبير عن ابنِ عباسٍ

= محمد شاكر: «رجاله ثقات، بل كلٌّ رجاله رجال الصحيحين سوى أبي عبيد القاسم ابن سلاّم، وهو إمام ثقة صدوق، فإسناده صحيح لا مطعن فيه». انظر: المصدر السابق (١٦/ ٤٥٣). قلت: وكذا شيخ الطبري أحمد بن يوسف التغلبي ليس من رجال الصحيحين وهو ثقة مأمون، ورواه أبو عبيد القاسم بن سلاّم في فضائل القرآن (٢/ ١٢٣) برقم ٦٢٣، من طريق حجاج أو يزيد كما في بعض النسخ عن جرير عن يعلى بن حكيم به، وليس عنده قوله: «أظن الكاتب كتبها وهو ناعس». وابن جرير إنما رواه من طريق أبي عبيد، فعدم وجوده في الأصل يدلُّ على أنه قد يكون من زيادة بعض النسّاخ والله أعلم؛ لأنه لا يُظنُّ بابن عباس رضي الله عنهما أن يظن هذا الظن وقد شهد جمعَ عثمان المسلمين على مصحف واحد واتفق عليه الصحابة كلّهم، وأزيل ما كان من قراءات لم تثبت في العرضة الأخيرة، وما كان من روايات تفسيريه كانت في مصاحف بعض الصحابة.

(١) في كتاب التفسير من سننه (١٤٨ب) عن ابن عيينة، عن عبدالملك بن أعين، عن سعيد بن جبير. وعبدالملك بن أعين رافضي، قال فيه يحيى بن معين: ليس بشيء، وقال فيه أبو حاتم: هو من أعتى الشيعة، محلُّه الصدق، صالح الحديث، يكتب حديثه. انظر: التهذيب (٦/ ٣٨٥-٣٨٦). وكذا عزا السيوطي هذا الأثر لسعيد ابن منصور في الدّر (٥/ ٢٥٧) وللفريابي وابن المنذر وابن الأنباري في المصاحف وابن جرير، ولم نقف عليه في النسخ المطبوعة من تفسيره. وقال ابن الجوزي: هذا على خلاف ما انعقد عليه الإجماع فلا يُلتفت إليه. زاد المسير (٥/ ٢٢).

أنه كان يقولُ في قوله: ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ ﴾ [الإسراء: ٢٣] إنما هي «ووصى ربك» التزَقَت الواو بالصاد. وأخرجه ابنُ أشتةَ بلفظِ «استمدَّ الكاتبُ مِداداً كثيراً فالتزَقَت الواوُ بالصاد». وأخرجه[١] من طريق الضحاكِ عن ابن عباس أنه كان يقرأ «ووصَّى ربك» ويقول: «أمَرَ ربُّك، إنهما واوان التصقَتْ إحداهما بالصاد».

وأخرجه[٢] من طريق أخرى عن الضحاكِ أنه قال: «كيف تقرأُ هذا الحرفَ؟ قال: ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ ﴾ قال: «ليس كذلك نقرؤها نحن ولا ابنُ عباس، إنما هي «ووصَّى ربك» / وكذلك كانت تُقْرَأ وتُكْتب فاستمدَّ ٢/٢٧٦ كاتبُكم، فاحتملَ القلَمُ مِداداً كثيراً، فالتَزَقَتِ الواوُ بالصادِ، ثم قرأ

---

(١) أي: ابن أشتة في المصاحف، وعزاه في الدّر (٥/٢٥٨) لابن أبي حاتم فقط -وهو في القسم المفقود من تفسيره أيضاً- وإسناده ضعيف، فيه انقطاع؛ إذ لم يلق الضحاك ابن عباس رضي الله عنهما. وأخرج ابن جرير في تفسيره (٩/١٥/٦٣) من قول الضحاكِ نحوه لكنّه ضعيف، في إسناده أبو إسحاق الكوفي وهو عبدالله بن ميسرة ضعيف، وكذا ذكره البغوي في تفسيره (٥/٨٥) وأخرجه أحمد بن منيع في مسنده كما في المطالب العالية (٤/١٣٢)، ك: التفسير، ح ٣٦٦٣ وفي إسناده الفرات بن السائب، وهو ضعيف وبه ضعّفه البوصيري في الإتحاف (٦/٢٢٩) ح ٥٧٤٩.

(٢) أي: ابن أشتة في المصاحف، وانظر تخريج الأثر السابق، وقد روى الطبري في تفسيره (١٤/٥٤٢) من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس تفسير «وقضى» بـ«أمر»، وهذه الرواية أولى وأصحّ من رواية الضحاك المشكلة، فإذا كان ابن عباس يفسِّر «قضى» بـ«أمر» ولم يذهب إلى معنى القضاء الكوني، فإن هذا يقضي على التعليل الذي حكاه الضحّاك من أن «قضى» لو كانت من الربّ لم يستطع أحد ردّها.

﴿ وَلَقَدْ وَصَّيْنَا ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنِ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ﴾ [النساء : ١٣١] ولو كانت « قضى » من الربِّ لم يستطع أحدٌ رَدَّ قضاءِ الربِّ، ولكنه وصيةٌ أوصى بها العبادَ ».

وما أخرجه سعيدُ بن منصورٍ(١) وغيرُه، من طريق عمرو بن دينار، عن عكرمةَ عن ابنِ عباس أنه كان يقرأ « ولقد آتينا موسى وهارون الفرقان ضياءً » [الأنبياء : ٤٨] ويقول : خذوا هذه الواوَ واجعلوها ها هنا « والذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم » الآية [آل عمران : ١٧٣].

وأخرجه ابنُ أبي حاتمٍ(٢) من طريق الزُّبير بن خرِّيت عن عكرمةَ عن ابنِ عباسٍ قال : « انْزِعوا هذه الواوَ فاجعَلوها في ﴿ ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُۥ ﴾ [غافر : ٧].

---

(١) في التفسير من سننه (١٥٤ب) عن سفيان، عن عمرو بن دينار، به. وعزاه في الدّر (٥ / ٦٣٤) له ولابن المنذر فقط. وهذا الأثر وإن كان إسناده ظاهرَ الصحة، إلاّ أن في متنه غرابة؛ لأن القرآن محفوظ في الصدور، منقول بالتواتر جيلاً عن جيل كما هو مرسوم في المصاحف، والواو ثابتة في هذا الموضع ومحذوفة من موضعي آل عمران وغافر المقترَحَين، فلا يليق مثل هذا الكلام بابن عباس رضي الله عنهما وهو ترجمان القرآن الذي شهد جَمْعَ عثمان الناسَ على المصحف الإمام، وموافقةَ سائر الصحابة له في ذلك.

(٢) في القسم المفقود من تفسيره، وعزاه له المصنف في الدّر (٥ / ٦٣٣). وانظر التعليق على الأثر السالف.

وما أخرجه ابنُ أشتةَ[1] وابنُ أبي حاتمٍ[2] من طريقِ عطاءٍ عن ابنِ عباس في قوله: ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ﴾ [النور: ٣٥] قال: «هي خَطَأٌ من الكاتبِ، هي أعظمُ مِنْ أن يكونَ نورُه مثلَ نور المِشْكاة، إنما هي «مَثَلُ نورِ المؤمِن كمشكاةٍ».

وقد أجاب ابنُ أشتةَ عن هذه الآثارِ كلِّها بأن المرادَ أخطؤوا في الاختيار وما هو الأوْلى لجَمْع الناسِ عليه من الأحرفِ السبعةِ، لا أن الذي كُتب

---

(١) انظر تخريج الحديث الآتي.

(٢) في تفسيره (٨/٢٥٩٤ - ٢٥٩٥)، ح ١٤٥٦٠ صحيح، رجاله ثقات كلّهم، وعطاء الذي روى عنه قيس بن سعد المكي المذكور في إسناد ابن أبي حاتم هو ابن أبي رباح، وأخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٨/٢٥٩٤) برقم ١٤٥٥٤، والحاكم في المستدرك (٢/٣٩٧) ك: التفسير -وصححه ووافقه الذهبي- كلاهما من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۚ مَثَلُ نُورِهِۦ﴾ يقول: مثل نور من آمن بالله، فهذه الرواية تفسير منه للآية، وأما رواية عطاء التي عندنا، فإنها مخالفة لما اتفق عليه الصحابة، وتواتر عند المسلمين. وعطاء وإن كان ثقة إلا أنه قد تغيّر في آخره، كما في التقريب /٦٧٧ فلعل هذا وَهْمٌ منه رحمه الله تعالى، بدليل رواية سعيد بن جبير التي سقناها آنفاً، وبدليل ما روى ابن أبي طلحة عن ابن عباس من تفسير «نوره» بالهدى الذي في قلب المؤمن، ولم يُذْكَرْ في روايتهما نسبة الخطأ إلى الكاتب، مما يدلُّ على أن هذا الأثر لم يصحّ عن ابن عباس رضي الله عنهما، وذكر الذهبي وابن حجر أيضاً أن قيس بن سعد وابن جريج تركا الكتابة عن عطاء في آخره كما في الميزان (٣/٧٠) برقم ٥٦٤٠، والتهذيب (٧/٢٠٢-٢٠٣).

خطأ خارجٌ عن القرآن. قال: «فمعنى قولِ عائشةَ «حُرِّفَ الهجاءُ»: أُلقي إلى الكاتب هجاءٌ غيرُ ما كان الأَوْلى أن يُلْقَى إليه من الأحرف السبعة».

قال: «وكذا معنى قولِ ابنِ عباسٍ «كتبها وهو ناعس» يعني فلم يتدبَّر الوجهَ الذي هو أَوْلى من الآخر، وكذا سائرها» وأمَّا ابنُ الأنباريِّ فإنه جَنَحَ إلى تضعيفِ الرواياتِ ومعارضتِها برواياتٍ أُخَرَ عن ابنِ عباسٍ وغيرِه بثبوتِ [٢١٠] هذه الأحرفِ في القراءة، والجوابُ الأولُ أَوْلى / وأَقْعَدُ.

ثم قال ابنُ أشتة(١): «حَدَّثنا أبو العباس محمدُ بنُ يعقوبَ، ثنا

---

(١) في إسناده ابن الأسود، وهو الحسين بن علي بن الأسود العجلي، قال أبو داود: «لا ألتفت إلى حكاياته، أراها أوهاماً»، سؤالات الآجُرِّي (١/٢٤٦ برقم ٣٣٨). وقال ابن عديّ: «يسرق الحديث، وأحاديثه لا يُتابَعُ عليها». تهذيب التهذيب (٢/٣٤٣). وقال الحافظ ابن حجر: «صدوق يخطئ كثيراً»، كما في التقريب ٢٤٨ برقم ١٣٤٠، وكذا عبدالرحمن بن أبي الزناد المدني، صدوق تغيّر حفظه لما قدم بغداد، كما في المصدر السابق /٥٧٨ برقم ٣٨٨٦، ويحيى بن آدم بن سليمان القرشي الكوفي ثقة، لم يتبين لي روى عنه قبل التغيُّر أم بعده؟ وعلى فرض روايته عنه قبل التغيُّر، فالإسناد مُعَلٌّ بالحسين بن علي العجلي، وهو كثير الخطأ، ولعلّ هذا من أخطائه، والله أعلم.

ثمّ إن هذه الرواية مع ضعف إسنادها، فإن الزيادة التي اقترحوها لا التفات إليها؛ لمخالفتها للرسم العثماني المجمع عليه. والزوج اسمٌ لِذَاتٍ منضمّة إلى غيرها على وجه الملازمة، فالزوج ثان لواحد، وكلٌّ من ذينك الاثنين يقال له: زوج، باعتبار أنه مضموم، ويطلق الزوج غالباً على الذكر والأنثى من بني آدم، ثم تُوُسِّع فيه فأُطلق على الذكر والأنثى من الحيوان، ويطلق الزوج على الصنف من نوع، وكلا الإطلاقين =

أبو داودَ، ثنا ابنُ الأسودِ، ثنا يحيى بنُ آدمَ عن عبد الرحمن بن أبي الزِّناد عن أبيه، عن خارجةَ بن زيدٍ، قال: «قالوا لزيد: يا أبا سعيدٍ أَوْهَمْتَ؟ إنما هي «ثمانية أزواج، من الضأن اثنين اثنين، ومن المعزِ اثنين اثنين، ومن الإبلِ اثنين اثنين، ومن البقرِ اثنين اثنين»[1] فقال: «لا[2] لأنَّ اللهَ يقول: ﴿فَجَعَلَ مِنْهُ ٱلزَّوْجَيْنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ﴾ [القيامة: ٣٩] فهما زوجان، كلُّ واحدٍ منهمازوجٌ، الذكرُ زَوْجٌ، والأنثى زَوْجٌ».

قال ابن أشتةَ: «هذا الخَبَرُ يَدُلُّ على أنَّ القومَ كانوا يتخيَّرون أجمعَ ٢/٢٧٧ الأحرفِ للمعاني، وأَسْلَسَها على الألسنةِ، وأقرَبها في المَأْخَذ، وأشهرَها عند العربِ للكِتاب في المصاحف، وأنَّ الأخرى كانت قراءةً معروفةً عند كلِّهم، وكذا ما أشبه ذلك» انتهى.

* * *

= صالح للإرادة هنا. يقال: هما زوجان وهما زوج، ... فما الحاجة لتكرار «اثنين» مع أنها بدل من «ثمانية»، وقد عُطف عليه بقية الثمانية، وقد كفانا الرَّدَّ عليهم زيدُ بن ثابت في آخر الأثر نفسه. انظر: اللباب لابن عادل (٨/ ٤٧٧)، والتحرير والتنوير لابن عاشور (٨/ ١/ ١٢٨).

(١) الآية ﴿ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ مِّنَ ٱلضَّأْنِ ٱثْنَيْنِ وَمِنَ ٱلْمَعْزِ ٱثْنَيْنِ...﴾ [الأنعام: ١٤٣-١٤٤].

(٢) سقط «لا» من (ح، س، ك).

فائدة

فيما قُرِئَ بثلاثة أوجهٍ: الإعراب، أو البناء، أو نحو ذلك، وقد رأيتُ فيه تأليفاً لطيفاً لأحمدَ بنِ يوسفَ بنِ مالكٍ الرُّعَيْنيِّ[1] سَمَّاه «تحفة الأَقْران فيما قُرِئَ بالتثليثِ من حروفِ القرآن»:

- ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢] قُرِئ[2] بالرفعِ على الابتداءِ، والنصبِ على المصدرِ، والكسرِ على إتباعِ الدالِ اللامَ في حركتِها.

- ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] قُرِئ[3] بالجرِّ على أنَّه نعتٌ، وبالرفعِ على القَطْعِ بإضمارِ مبتدأ، وبالنصبِ عليه بإضمار فِعْلٍ، أو على النداء.

- ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ٣] قُرِئا بالثلاثة[4].

---

(١) أبو جعفر، شهاب الدين الغَرْناطي النحوي المقرئ (ت: ٧٧٩هـ)، من مؤلفاته: كتابه المذكور وهو مطبوع، وشرح بديعية ابن جابر. انظر: غاية النهاية ١/ ١٥١، الدررالكامنة ١/ ٣٦١. وقد انتخب السيوطي (٢٦) موضعاً من المواضع التي أوردها ابن مالك الرُّعيني في كتابه المذكور.

(٢) قرأ بنصب الدال هارون العتكي ورؤبة وابن عيينة، وقرأ الحسن وزيد بن علي بكسرها وهما قراءتان شاذتان. مختصر ابن خالويه ١، تحفة الأقران ٨١، والقراءة المتواترة برفع الدال. الإتحاف ١/٣٦٣.

(٣) قرأ بنصب الباء زيد بن علي وغيره، وبرفعها عن أبي زيد الأنصاري وهما قراءتان شاذتان. الدر المصون ١/ ٤٥، تحفة الأقران ٣٩، والقراءة المتواترة بخفض الباء.

(٤) قرأ بنصب النون والميم من الحرفين زيد بن علي وأبو العالية وغيرهما. انظر: النشر ١/ ٤٨ وقرأ برفعهما أبو رزين العقيلي وأبو عمران الجوني وغيرهما، وهما قراءتان شاذتان. انظر: البحر ١/ ١٩، تحفة الأقران ١٦٦، ١٨١، والقراءة المتواترة بالخفض في الحرفين.

- ﴿ ٱثۡنَتَا عَشۡرَةَ عَيۡنٗاۖ ﴾ [البقرة: ٦٠] قُرئ[١] بسكونِ الشينِ، وهي لغةُ تميمٍ، وكسرِها، وهي لغة الحجاز[٢]، وفتحها، وهي لغة.

- ﴿ بَيۡنَ ٱلۡمَرۡءِ ﴾ [الأنفال: ٢٤] قُرِئَ[٣] بتثليثِ الميم، لغاتٌ فيه.

- / ﴿ فَبُهِتَ ٱلَّذِي كَفَرَۗ ﴾ [البقرة: ٢٥٨] قراءةُ الجماعةِ[٤] بالبناءِ ٢٧٨/٢ للمفعولِ، وقُرِئَ بالبناء للفاعل بوزن: ضَرَب وعَلِم وحَسُن.

- ﴿ ذُرِّيَّةَۢ بَعۡضُهَا مِنۢ بَعۡضٖۗ ﴾ [آل عمران: ٣٤] قُرِئَ بتثليثِ الذالِ[٥].

- ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ ﴾ [النساء: ١] قُرِئَ[٦] بالنصب عطفاً

---

(١) قرأ بكسر الشين طلحة وأبو حيوة وجماعة، وقرأ الأعمش بفتحها، وروي عنه الكسر والإسكان. والمتواتر منها هو إسكان الشين. مختصر ابن خالويه ٥، الكامل ١٦٠/ب، الإتحاف ١/٣٩٥.

(٢) كذا حكى، والصواب أن السكون لغة تميم، والكسر لغة الحجاز. انظر: الدر المصون ١/٣٨٦، شرح ابن عقيل ٢/٣٧٥.

(٣) قرأ بكسر الميم الحسن وقتادة والعقيلي وبضمها ابن أبي إسحاق، وهما قراءتان شاذتان. انظر: الكامل ١٦٢/ب، تحفة الأقران ١٦٧، والقراءة المتواترة بفتح الميم.

(٤) قرأ أبو حيوة بفتح الباء وضم الهاء «فَبَهُتَ»، وابن السميفع ونعيم بن ميسرة وغيرهما بفتح الباء والهاء «فَبَهَتَ» وقرئ «فبَهِت»، ذكرها ابن جني عن الأخفش ولم ينسباها وهي قراءات شاذة. انظر: مختصر ابن خالويه ١٦، المحتسب ١/١٣٤ الكامل ١٧١/أ. والقراءة المتواترة بضم الباء وكسر الهاء: «فَبُهِتَ».

(٥) قرأ بكسر الذال زيد بن ثابت والمطوعي، وبفتحها زيد أيضاً، وهما قراءتان شاذتان. انظر: المحتسب ١/١٥٦، والإتحاف ١/٤١٦، والقراءة المتواترة بضم الذال.

(٦) قرأ حمزة بخفض الميم، والباقون بنصبها. انظر: الإقناع ٢/٦٢٧، النشر ٢/٢٤٧، وقرأ برفع الميم عبدالله بن يزيد وهي قراءة شاذة. انظر: المحتسب ١/١٧٩، تحفة الأقران ١٧٦.

على الجلالة، وبالجرِّ عطفاً على ضمير «به»، وبالرفع على الابتداءِ، والخبرُ محذوفٌ أي: والأرحامُ ممَّا يجب أَنْ يَتَّقُوه، وأن تحتاطوا لأنفسِكم فيه.

- ﴿ لَّا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ ﴾ [النساء: ٩٥] قُرِئَ[١] بالرفعِ صفةَ «القاعدون»، وبالجرِّ صفةَ «المؤمنين»، وبالنصب على الاستثناء.

- ﴿ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾ [المائدة: ٦] قُرِئَ[٢] بالنصبِ عطفاً على «الأيدي»، وبالجرِّ على الجِوارِ أو غيرِه، وبالرفعِ على الابتداء، والخبرُ محذوفٌ، دَلَّ عليه ما قبله.

- ﴿ فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ ﴾ [المائدة: ٩٥] قُرِئَ[٣] بجرِّ «مثل»

---

(١) قرأ نافع وأبو جعفر وابن عامر والكسائي وخلف بنصب الراء، وقرأ الباقون برفعها. انظر: الإقناع ٢/٦٣١، النشر ٢/٢٥١.
وقرأ بخفض الراء الأعمش وأبو حيوة وابن محيصن، وهي قراءة شاذة. انظر: الكامل ١٨١/ب، تحفة الأقران ١٠٢.

(٢) قرأ نافع وابن عامر والكسائي ويعقوب وحفص بنصب اللام، وقرأ الباقون بخفضها. انظر: التيسير ٩٨، النشر ٢/٢٥٤.
قرأ الحسن بالرفع وهي قراءة شاذة. انظر: تحفة الأقران ١٦٠، الإتحاف ١/٥٣٠.

(٣) قرأ الكوفيون ويعقوب بالرفع من «فجزاءٌ» منوناً، وبرفع اللام من «مثلُ»، وقرأ الباقون بغير تنوين وخفض اللام. انظر: الإقناع ٢/٦٣٦، النشر ٢/٢٥٥. وقرأ أبو عبدالرحمن ومحمد بن مقاتل بنصب اللام من «مثل»، وهي قراءة شاذة. انظر: مختصر ابن خالويه ٣٤، المحتسب ١/٢١٨.

بإضافةِ « جزاء » إليه، وبرفعِه وتنوينه[1]، « مثل » صفةً له، وبنصبه مفعولٌ بـ « جزاء ».

– ﴿ وَٱللَّهِ رَبِّنَا ﴾ [الأنعام : ٢٣] قُرِئَ[2] بجرِّ « ربنا » نعتاً أو بدلاً، وبنصبهِ على النداء، أو بإضمار أمدح، وبرفعِه ورفع الجلالةِ مبتدأً وخبراً.

– ﴿ وَيَذَرَكَ وَءَالِهَتَكَ ﴾ [الأعراف : ١٢٧] قُرِئَ[3] برفع « يَذَرك »، ونَصْبه، وجزمِه للخفَّة.

– ﴿ فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ﴾ [يونس : ٧١] قُرِئَ[4] بنَصْبِ « شركاءكم » مفعولاً معه، أو معطوفاً، أو بتقدير « وَادْعُوا »، وبرفعه عطفاً على ضمير « فأجمعوا »، أو مبتدأٌ خبرُه محذوفٌ، وبجرِّه عطفاً على « كُمْ » في « أمْرِكُمْ ».

/ ﴿ وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا ﴾ [يوسف : ١٠٥] ٢٧٩/٢

---

(١) في النسخ « وتنوين »، وهو سهو.

(٢) قرأ حمزة والكسائي وخلف بنصب الباء، وقرأ الباقون بخفضها. انظر: التيسير ١٠٢، النشر ٢ / ٢٥٧. وقرأ عكرمة وسلام بن مسكين برفع الباء مع رفع لفظ الجلالة، وهي قراءة شاذة. انظر: مختصر ابن خالويه ٣٦، تحفة الأقران ٤٣.

(٣) قرأ الحسن ونُعيم بن مَيسرة وغيرهما برفع الراء، وقرأ بجزمها الأشهب العقيلي وأبو رجاء وروي عن الحسن أيضاً، وهما قراءتان شاذتان. انظر: مختصر ابن خالويه ٤٥، المحتسب ١ / ٢٥٦، الكامل ١٨٥ /ب، والقراءة المتواترة بنصب الراء. انظر: الإتحاف ٢ / ٦٠.

(٤) قرأ يعقوب برفع الهمزة، وقرأ الباقون بنصبها. انظر: غاية الاختصار ٢ /٥١٧، النشر ٢ / ٢٨٦. قرأ البعض من غير تعيين بالجر في الهمزة، وهي قراءة شاذة. انظر: البحر ٥ / ١٧٩، تحفة الأقران ٣٥.

قُرِئَ[1] بجرِّ «الأرض» عطفاً على ما قبله، وبنصبها من بابِ الاشتغالِ، ورفعِها على الابتداءِ، والخبرُ ما بعدها.

- ﴿مَوۡعِدَكَ بِمَلۡكِنَا﴾ [طه: ٨٧] قُرِئَ بتثليث الميم[2].

- ﴿وَحَرَٰمٌ عَلَىٰ قَرۡيَةٍ﴾ [الأنبياء: ٩٥] قُرِئَ[3] بلفظ الماضي بفتح الراءِ وكسرِها وضمِّها، وبلفظِ الوصفِ بكسرِ الراءِ، وسكونِها مع فتح الحاءِ، وسكونِها مع كسرِ الحاءِ، و«حَرَامٌ» بالفتح وألف، فهذه سبعُ قراءات.

- ﴿كَوۡكَبٌ دُرِّيٌّ﴾ [النور: ٣٥] قُرِئَ بتثليث الدالِ[4].

(١) قرأ عكرمة وعمرو بن فائد برفع الضاد، والسدّي بنصبها. وهما قراءتان شاذتان. انظر: المحتسب ١/٣٤٩، تحفة الأقران ١٢٧، والقراءة المتواترة بخفض الضاد.

(٢) قرأ أبو جعفر ونافع وعاصم بفتح الميم، وقرأ حمزة والكسائي وخلف بضمها، وقرأ الباقون بكسرها. انظر: الإقناع ٢/٧٠١، النشر ٢/٣٢١.

(٣) قرأ حمزة والكسائي وأبو بكر «وَحِرْمٌ» بكسر الحاء وإسكان الراء من غير ألف، والباقون بفتح الحاء والراء وألف بعدها. انظر: التيسير ١٥٥، النشر ٢/٣٢٤. قرأ ابن عباس - بخلاف - وأبو العالية وغيرهما «وَحَرُمَ» بفتح الحاء وضم الراء وفتح الميم، وقرأ قتادة ومطر الوراق «وَحَرَمَ» بالفتح في الجميع، وقرأ ابن عباس وسعيد بن المسيب وغيرهما «وَحَرِمَ» بفتح الحاء وكسر الراء وفتح الميم، وقرأ اليماني «وَحُرِّمَ» بضم الحاء وكسر الراء مشددة وفتح الميم، وقرأ عكرمة -بخلاف- «وَحَرِمٌ» بفتح الحاء وكسر الراء ورفع الميم منونة. وهذه القراءات الخمس كلها شاذة. انظر: مختصر ابن خالويه ٩٣، المحتسب ٢/٦٥.

(٤) قرأ أبو عمرو والكسائي بكسر الدال مع المد والهمز، والباقون بضمها. ومنهم من يقرأ بالهمز، ومنهم من يقرأ بتشديد الياء من غير همز. انظر: الإقناع ٢/٧١٢، النشر ٢/٣٣٢. وقرأ بالفتح في الدال مع تشديد الياء قتادة والضحاك وغيرهما، وقرأ سعيد بن المسيب وأبو رجاء وغيرهما بفتح الدال مع الهمز، وهما قراءتان شاذتان. انظر: المحتسب ٢/١١٠، تحفة الأقران ٨٦.

- ﴿ يسٓ ﴾ [يسٓ: ١] القراءةُ المشهورةُ بسكونِ النونِ، وقُرِئ[١] شاذاً بالفتح للخِفَّةِ، والكسرِ لا لتقاءِ الساكنين، وبالضمِّ على النداءِ.

- ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ [صٓ : ٣] قُرِئ[٢] بنصبِ « حين » ورفعِه وجرِّه.

- ﴿ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ ﴾ [فصلت : ١٠] قُرِئ[٣] بالنصبِ على الحالِ، وشاذاً بالرفع أي: هو، وبالجر حَمْلاً على « الأيَّام ».

- ﴿ وَقِيلِهِۦ يَٰرَبِّ ﴾ [الزخرف : ٨٨] قُرِئ[٤] بالنصب على المصدرِ، وبالجرِّ وتقدَّم توجيهُه، وشاذاً بالرفع عطفاً على ﴿ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ ﴾ [الزخرف : ٨٥].

---

(١) قرأ بفتح النون ابن أبي إسحاق -بخلاف- والثقفي، وبكسرها أبو السمال وابن أبي إسحاق -بخلاف- ورُوِيَ عن الكلبي ضم النون، وهي قراءات شاذة. انظر: المحتسب ٢ / ٢٠٣، الكامل ٢٣١ /أ، تحفة الأقران ١٨٤، والقراءة المتواترة بسكون النون.

(٢) قرأ برفع النون عيسى وأبو السمال، وروي خفض النون عن عيسى بن عمر أيضاً، وهما قراءتان شاذتان. انظر: مختصر ابن خالويه ١٢٩، تحفة الأقران ٧٠، والقراءة المتواترة بنصب النون.

(٣) قرأ « سواء » بالرفع أبو جعفر، وبالخفض يعقوب، وبالنصب الباقون. انظر: غاية الاختصار ٢ /٦٤٧، النشر ٢ /٣٦٦، وهذه القراءات كلها متواترة. وحُكْمُ السيوطيِّ على القراءة العشرية بالشذوذ غير صحيح.

(٤) قرأ حمزة وعاصم بخفض اللام وكسر الهاء، وقرأ الباقون بنصب اللام وضم الهاء. انظر: التيسير ١٩٧، النشر ٢ / ٣٧٠. وقرأ الأعرج والحسن وغيرهما برفع اللام وهي قراءة شاذة. انظر: المحتسب ٢ /٢٥٨، الكامل ٢٣٦ /أ، تحفة الأقران ١٦٤.

- ﴿ قٓ ﴾ [قٓ : ١] القراءةُ المشهورة بالسكونِ، وقُرِئ[١] شاذاً بالفتح والكسرِ لما مرَّ.

- ﴿ ٱلۡحُبُكِ ﴾ [الذاريات : ٧] فيه سبعُ قراءاتٍ[٢]: ضَمُّ الحاءِ والباءِ، وكسرُهما، وفتحُهما، وضمُّ الحاءِ وسكونُ الباءِ، وضمُّها وفتحُ الباء، وكسرُها وسكونُ الباءِ، وكَسرُها وضمُّ الباءِ.

- ﴿ وَٱلۡحَبُّ ذُو ٱلۡعَصۡفِ وَٱلرَّيۡحَانُ ﴾ [الرحمن : ١٢] قُرِئ[٣] برَفْع الثلاثةِ ونَصْبها، وجَرِّها.

- / ﴿ وَحُورٌ عِينٌ * كَأَمۡثَٰلِ ٱللُّؤۡلُوِ ﴾ [الواقعة : ٢٢، ٢٣] قُرِئ برفعِهما ٢/٢٨٠

---

(١) قرأ عيسى الثقفي بفتح الفاء، والحسن وأبو السمال بكسرها، وهارون وابن السميفع بضمها، وهي قراءات شاذة. انظر: المحتسب ٢ / ٢٨١، تحفة الأقران ١٤٢، والقراءة المتواترة بسكون الفاء من هجاء قاف.

(٢) قرأ الحسن « الحُبْك » بضم الحاء وسكون الباء، وروي عنه « الحِبْك » بكسر الحاء وسكون الباء. وروي عن أبي مالك الغفاري « الحِبُك » بكسر الحاء وضم الباء، وَقرأ « الحَبَك » بفتح الحاء والباء ابن عباس وأبو مالك، وبكسرهما « الحِبِك » أبو مالك والحسن -بخلاف عنه-، وروي عن عكرمة « الحُبَك » بضم الحاء وفتح الباء. وهذه القراءات كلها شاذة. انظر: المحتسب ٢ / ٢٨٦، الكامل ٢٣٩ / ب، تحفة الأقران ٥٠، والقراءة المتواترة بضم الحاء والباء « الحُبُك ».

(٣) قرأ ابن عامر بنصب الأسماء الثلاثة، وقرأ حمزة والكسائي وخلف برفع الأولَين وخفض الثالث، وقرأ الباقون برفع الأسماء الثلاثة. انظر: الإقناع ٢ / ٧٧٨، النشر ٢ / ٣٨٠. وأما قول السيوطي « بجرها » أي: الأسماء الثلاثة، فلم نجد من قرأ بجر الأول والثاني.

[٢١١] وجرِّهما، ونصبِهما، / بفعلٍ مضمر، أي: ويُزَوَّجون[١].

* * *

فائدة

قال بعضهم[٢]: «ليس في القرآن على كثرةِ منصوباته مفعولٌ معه».

قلت: في القرآن عِدَّةُ مواضعَ أُعْرِبَ كلٌّ منها مفعولاً معه، أحدها: وهو أشهرُها قولهُ تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ [يونس: ٧١]، أي: أجمعوا أنتم مع شركائكم أمركم، ذكره جماعة منهم...[٣].

الثاني: قوله تعالى: ﴿قُوٓاْ أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾ [التحريم: ٦] قال الكِرْماني في «غرائب التفسير»[٤]: «هو مفعولٌ معه أي: مع أهليكم».

الثالث: قولهُ تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [البينة: ١] قال الكِرْمانيُّ[٥]: «يُحتمل أَنْ يكونَ قولُه «والمشركين» مفعولاً معه من «الذين»، أو من الواو في «كفروا».

---

(١) قرأ أبو جعفر وحمزة والكسائي بخفض الاسمين، وقرأهما الباقون بالرفع. انظر: التيسير ٢٠٧، النشر ٢/٣٨٣.
قرأ أبي بن كعب وابن مسعود بنصب الاسمين، وهي قراءة شاذة. انظر: المحتسب ٢/٣٠٩، تحفة الأقران ١١١.

(٢) انظر: المغني ٢/٣٦٠، وعلوم القرآن بين البرهان والإتقان: ٢٢٠.

(٣) بياض في الأصل، وهو توجيه أبي علي الفارسي. انظر: الإيضاح العضدي ١٩٤.

(٤) غرائب التفسير ٢/١٢٢٧.

(٥) غرائب التفسير ٢/١٣٦٩.

٢/ ٢٨١

/ النوع الثاني والأربعون
في قواعدَ مهمةٍ يحتاجُ المفسِّرُ إلى معرفتِها[١]

قاعدة في الضمائر:

ألَّف ابنُ الأنباريِّ في بيانِ الضمائرِ الواقعةِ في القرآنِ مجلدين[٢]. وأصلُ وَضْعِ الضميرِ للاختصارِ؛ ولهذا قامَ قولُه: ﴿أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٣٥] مقامَ خمسٍ[٣] وعشرين كلمة لو أتى بها مظهرة، وكذا قولُه: ﴿وَقُل لِّلْمُؤْمِنَٰتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَٰرِهِنَّ﴾ [النور: ٣١]. قال مكي[٤]: «ليس في كتابِ الله آيةٌ اشتملَتْ على ضمائرَ أكثرَ منها، فإنَّ فيها خمسةً وعشرين ضميراً، ومِنْ ثَمَّ لا يُعْدَلُ إلى المنفصلِ إلا بعد تَعَذُّرِ المتصلِ: بأن يقعَ في الابتداء، نحوُ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]، أو بعد «إلا» نحوُ: ﴿أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [يوسف: ٤٠].

(١) انظر: البرهان ٢/ ٤٨٠، ٤/ ٥.

(٢) وهو كتاب «الهاءات في كتاب الله» وصلَنا منه ورقات مخطوطة، ونشر نوار محمد حسن آل ياسين مقالتين في مجلة البلاغ العراقية بعنوان «جزء مستخرج من كتاب الهاءات لابن الأنباري» انظر: الفهرس الشامل «مخطوطات التفسير وعلومه»: ٤٢، معجم الدراسات القرآنية ١١١.

(٣) في الأصول: «خمسة».

(٤) لم نقف على هذا القول لمكي في كتبه المطبوعة. وفي البرهان ٤/ ٢٣: «نقل ابن عطية عن مكي...»، فالظاهر أنه من تفسيره «الهداية».

مَرْجِعُ الضمير[1]:

لابُدَّ له من مَرْجعٍ يعودُ إليه، ويكونُ ملفوظاً به سابقاً مطابقاً، نحوُ: ﴿ وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبْنَهُۥ ﴾ [هود: ٤٢]، ﴿ وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ ﴾ [طه: ١٢١]، ﴿ إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا ﴾ [النور: ٤٠]، أو مُتَضَمِّناً له، نحوُ: ﴿ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ ﴾ [المائدة: ٨] فإنه عائدٌ على العَدْلِ المتضمِّنِ له «اعدلوا»، ﴿ وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ أُوْلُواْ ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينُ فَٱرْزُقُوهُم مِّنْهُ ﴾ [النساء: ٨] أي: المقسومِ لدلالةِ القِسْمَةِ عليه، / أو دالاً عليه بالالتزام، نحوُ: ٢٨٢/٢ ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ ﴾ [القدر: ١] أي: القرآن، لأنَّ الإنزالَ يَدُلُّ عليه التزاماً. ﴿ فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيْهِ ﴾ [البقرة: ١٧٨]. فـ«عفي» يستلزمُ عافياً أُعيد عليه الهاءُ من «إليه».

أو متأخراً[2] لفظاً لا رتبةً، مطابقاً، نحوُ: ﴿ فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴾ [طه: ٦٧]، ﴿ وَلَا يُسْـَٔلُ عَن ذُنُوبِهِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ ﴾ [القصص: ٧٨]، ﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ ﴾ [الرحمن: ٣٩]، أو رتبةً أيضاً في باب ضميرِ الشأنِ والقصةِ[3]، ونِعْمَ وبئس[4]، والتنازع[5]. أو متأخراً دالاً

---

(١) انظر: البرهان ٤/٢٣.

(٢) قوله: «متأخراً» معطوف على قوله: «سابقاً» أول المبحث.

(٣) نحو: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص: ١]، ﴿ فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ [الأنبياء: ٩٧].

(٤) نحو: «نعم رجلاً زيد» وما جرى مجراها، نحو: ﴿ سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ﴾ [الأعراف: ١٧٧].

(٥) نحو: «جَفَوْني ولم أَجْفُ الأخلاءَ». وثمة مواضع أخرى. انظر: الدر المصون ١/٢٤٣.

بالالتزام، نحوُ: ﴿ فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ ﴾ [الواقعة :٨٣]، ﴿ كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِىَ ﴾ [القيامة :٢٦] أُضْمر « الروح » أو « النفس » لدلالةِ الحُلْقومِ والتراقي عليها، ﴿ حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ ﴾ [صٓ :٣٢] أي: الشمسُ؛ لدلالة الحجاب عليها.

وقد يَدُلُّ عليه السِّياقُ فيُضْمَرُ، ثقةً بفَهْمِ السَّامعِ، نحوُ: ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾ [الرحمن: ٢٦]، ﴿ مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا ﴾ [فاطر: ٤٥] أي: الأرض أو الدنيا، ﴿ وَلِأَبَوَيْهِ ﴾ [النساء: ١١] أي: الميت، ولم يتقدَّم له ذِكْرٌ، وقد يعودُ على لفظِ المذكورِ دونَ معناه، نحوُ: ﴿ وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ ﴾ [فاطر: ١١] أي: عُمْرِ مُعَمَّرٍ آخرَ.

وقد يعودُ على بعضِ ما تقدَّم، نحوُ: ﴿ يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَـٰدِكُمْ ﴾ [النساء: ١١] إلى قوله: ﴿ فَإِن كُنَّ نِسَآءً ﴾[1] [النساء: ١١]، ﴿ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ ﴾ [البقرة: ٢٢٨] بعد قوله: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَـٰتُ ﴾ / فإنه ٢/٢٨٣ خاصٌّ بالرَّجْعيَّات، والعائدُ عليه عامٌّ فيهنَّ وفي غيرِهنَّ.

وقد يعودُ على المعنى كقولهِ في آية الكَلالة: ﴿ فَإِن كَانَتَا ٱثْنَتَيْنِ ﴾ [النساء: ١٧٦]، ولم يتقدَّم لفظٌ مُثَنًّى يعودُ عليه. قال الأخفش[2]: « لأنَّ الكلالةَ تقعُ على الواحدِ والاثنين والجمع، فثُنِّي الضميرُ الراجعُ إليها حَمْلاً على المعنى، كما يعودُ الضمير جَمْعاً على « مَنْ » حَمْلاً على معناها ».

---

(١) فالضمير في « كُنَّ » يعود على بعض ما تقدّم في قوله: « أولادكم ».

(٢) معاني القرآن له ١/٢٣٢، بالمعنى.

وقد يعودُ على لفظِ «شيء» والمرادُ به الجنسُ من ذلك الشيءِ. قال الزمخشري[1]: كقوله: ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ [النساء: ١٣٥] أي: بجنسَيْ الفقير والغنيِّ لدلالةِ «غنياً أو فقيراً» على الجنسَيْنِ، ولو رَجَعَ إلى المتكلَّم به لَوَحَّده[2].

وقد يُذْكَرُ شيئان، ويُعادُ الضميرُ إلى أحدهما، والغالبُ كونُه الثانيَ، نحوُ: ﴿وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ﴾ [البقرة: ٤٥] فأُعيد الضميرُ للصلاةِ. وقيل: للاستعانةِ المفهومةِ من «استعينوا».

[٢١٢] ﴿جَعَلَ / الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَّرَهُ مَنَازِلَ﴾ [يونس: ٥] أي: القمر؛ لأنَّه الذي يُعْلَمُ به الشهورُ، ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾ [التوبة: ٦٢] أراد: يرضوهما، فأُفْرِدَ[3]؛ لأنَّ الرسولَ هو داعي العبادِ، والمخاطِبُ لهم شِفاهاً، ويَلْزَمُ مِنْ رضاه رضا ربِّه تعالى.

وقد يُثَنَّى الضميرُ، ويعودُ على أحدِ المذكورَيْن، نحوُ: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن: ٢٢]، وإنما يخرُج من أحدِهما[4].

وقد يجيءُ الضميرُ متصلاً بشيء، وهو لغيرِه، نحوُ:

---

(١) الكشاف ١/٥٧٥، بالمعنى.

(٢) لأن العطف بـ«أو» يجعل الحكم في عود الضمير والإخبار لأحد الشيئين أو الأشياء، ولا يجوز المطابقة، نحو: «زيد أو عمرو أكرمته». وانظر توجيهات أخرى في الآية: الدر المصون ٤/١١٥، والبرهان ٤/٢٧.

(٣) أي: الضمير في «يرضوه».

(٤) انظر: الدر المصون ١٠/١٦٤.

﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ مِن سُلَـٰلَةٍ مِّن طِينٍ ﴾ [المؤمنون: ١٢] يعني آدمَ، ثم قال ﴿ ثُمَّ جَعَلْنَـٰهُ نُطْفَةً ﴾ [المؤمنون: ١٣] فهذا لولده؛ لأن آدمَ لم يُخْلَقْ من نطفة.

قلت: هذا هو بابُ الاستخدامِ(١)، ومنه: ﴿ لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ ﴾ [المائدة: ١٠١] ثم قال ﴿ قَدْ سَأَلَهَا ﴾ [١٠٢] أي: أشياءَ أُخَرَ مفهومةً من لفظ «أشياء» السابقةِ/. وقد يعودُ الضميرُ على مُلابِسِ ما هو له، ٢/٢٨٤ نحوُ: ﴿ إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَىٰهَا ﴾ [النازعات: ٤٦] أي ضُحى يومِها، لا ضُحى العَشِيَّةِ نفسِها؛ لأنه لا ضُحى لها.

وقد يعودُ على غيرِ مُشاهَدٍ محسوسٍ، والأصلُ خلافُه، نحوُ: ﴿ إِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ [آل عمران: ٤٧] فضمير «له» عائدٌ على الأمرِ، وهو إذا ذاك غيرُ موجودٍ؛ لأنه لـمَّا كان سابقاً في عِلْمِ الله كونُه كان بمنزلةِ الـمُشاهَدِ الموجود.

* * *

(١) انظر: بديع القرآن ١٠٤.

قاعدة(1)

الأصل عَوْدُه على أقربِ مذكورٍ، ومِنْ ثَمَّ أُخِّر المفعولُ الأول في قوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِى بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ﴾ [الأنعام: ١١٢] ليعودَ الضميرُ عليه لقُربِه، إلا أَنْ يكونَ مضافٌ ومضافٌ إليه، فالأصلُ عودُه للمضافِ لأنه المُحَدَّثُ عنه، نحوُ: ﴿وَإِن تَعُدُّوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾ [إبراهيم: ٣٤]، وقد يعودُ على المضافِ إليه، نحوُ: ﴿إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا﴾ [غافر: ٣٧].

واخْتُلِفَ في ﴿أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥] فمنهم مَنْ أعاده على المضافِ، ومِنْهم مَنْ أعاده إلى المضافِ إليه.

* * *

(١) انظر: البرهان ٤/ ٣٦.

قاعدة[١]

الأصلُ توافقُ الضمائرِ في المَرْجِع حَذَراً من التشَتُّتِ؛ ولهذا لما جَوَّز بعضُهم في ﴿ أَنِ ٱقۡذِفِيهِ فِي ٱلتَّابُوتِ فَٱقۡذِفِيهِ فِي ٱلۡيَمِّ ﴾ [طه: ٣٩] أنَّ الضمير في الثاني للتابوتِ، وفي الأول لموسى، عابَه الزمخشري[٢]، وجعله تنافُراً مُخْرِجاً للقرآنِ عن إعجازه، فقال: «والضمائر / كلُّها راجعةٌ إلى موسى، ٢/٢٨٥ ورجوعُ بعضِها إليه، وبعضِها إلى التابوتِ فيه هُجْنَةٌ لِما يؤدِّي إليه مِنْ تنافُر النَّظمِ الذي هو أُمُّ إعجازِ القرآنِ، ومراعاتُه أهَمُّ ما يجبُ على المُفَسِّر».

وقال[٣] في ﴿ لِّتُؤۡمِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُۚ وَتُسَبِّحُوهُ ﴾ [الفتح: ٩] «الضمائرُ لله، والمرادُ بتعزيرِه تعزيرُ دينِه ورسولِه، ومَنْ فرَّق الضمائرَ فقد أبعدَ».

وقد يَخْرُج عن هذا الأصلِ، كما في قولِه: ﴿ وَلَا تَسۡتَفۡتِ فِيهِم مِّنۡهُمۡ أَحَدٗا ﴾ [الكهف: ٢٢] فإنَّ ضميرَ «فيهم» لأصحابِ الكهفِ، و«منهم» لليهود، قاله ثعلبٌ والمبردُ[٤].

ومثلُه: ﴿ وَلَمَّا جَآءَتۡ رُسُلُنَا لُوطٗا سِيٓءَ بِهِمۡ وَضَاقَ بِهِمۡ ذَرۡعٗا ﴾ [هود: ٧٧] قال

(١) انظر: البرهان ٤/٣٣.
(٢) الكشاف ٣/٦٣.
(٣) الكشاف ٤/٣٣٥.
(٤) نقل هذا عنهما صاحب «الياقوتة» ٣٢١.

ابنُ عباسٍ[1]: «ساء ظنًّا بقومِه، وضاق ذَرْعاً بأضيافه».

وقوله: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ﴾ الآيةَ [التوبة: ٤٠] فيها اثنا عشر ضميراً، كلُّها للنبي ﷺ إلا ضميرَ «عليه» فلصاحبه، كما نقله السهيليُّ[2] عن الأكثرين؛ لأنَّه ﷺ لم تَزَلْ عليه السكينةُ، وضمير «جعل» له تعالى.

وقد يُخالَفُ بين الضمائرِ حَذَراً من التنافُر، نحوُ: ﴿مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ﴾ [التوبة: ٣٦] الضمير للاثني عشر، ثم قال: ﴿فَلَا تَظْلِمُواْ فِيهِنَّ﴾ أتى بصيغةِ ضميرِ الجمعِ مُخالِفاً لعَوْدِه على الأربعةِ.

* * *

---

(١) أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره (١٥/٤٠٨ برقم ١٨٣٥٠) (٧/١٢/٨١)، سورة هود، وابن أبي حاتم في تفسيره (٦/٢٠٦١) ح ١١٠٥٣، ١١٠٥٥، وإسناد ابن أبي حاتم حسن؛ رجاله بين ثقة وصدوق، ورجال الطبري كذلك غير شيخه المثنى ابن إبراهيم الآملي فلم أقف على ترجمته.

(٢) الروض الأنف ٢/٣١٧.

ضمير الفصل(١)

ضميرٌ بصيغةِ المرفوع مطابقٌ لما قبله، تكلُّماً وخطاباً وغَيْبة، إفراداً وغيره وإنما يقعُ بعد مبتدأ، أو ما أصلُه المبتدأُ، وقبلَ خبرٍ كذلك، اسماً، نحوُ: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]، ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ﴾ [الصافات: ١٦٥]، ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ١١٧]، ﴿تَجِدُوهُ / عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا﴾ ٢/٢٨٦ [المزمل: ٢٠]، ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا﴾ [الكهف: ٣٩]، ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ [هود: ٧٨]. وجوَّز الأخفشُ(٢) وقوعَه بين الحالِ وصاحبِها، وخرَّج عليه قراءةَ «هنَّ أطهرَ» بالنصب(٣). وجوَّز الجرجانيُّ(٤) وقوعَه قبلَ مضارعٍ، وجعَل منه ﴿إِنَّهُۥ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ﴾ [البروج: ١٣] وجعَلَ منه أبو [٢١٣] البقاء(٥): ﴿وَمَكْرُ أُوْلَٰٓئِكَ هُوَ / يَبُورُ﴾ [فاطر: ١٠].

ولا محلَّ لضميرِ الفَصلِ من الإعراب. وله ثلاثُ فوائدَ: الإعلامُ بأنَّ ما بعده خبرٌ لا تابعٌ، والتأكيدُ، ولهذا سمَّاه الكوفيون دِعامةً؛ لأنه يُدْعَمُ به الكلامُ أي: يُقوَّى ويُؤكَّد، وبنى عليه بعضُهم أنَّه لا يُجْمَعُ بينه وبينَه فلا يقال: «زيدٌ نفسُه هو الفاضل»، والاختصاصُ(٦).

(١) انظر: المغني ٢/٤٩٣.
(٢) نقل هذا القول عن الأخفش في كتابه «الأوسط»: أبو حيان في الارتشاف ٢/٩٥٢.
(٣) قراءة محمد بن مروان وعيسى الثقفي. انظر: مختصر ابن خالويه ٦٠، المحتسب ١/٣٢٥، الكامل ٢٠٤/ب، وهي قراءة شاذة.
(٤) انظر: المغني ٢/٤٤٩.
(٥) التبيان ٢/١٠٧٣.
(٦) هذه الفائدة الثالثة من ضمير الفصل.

وذكر الزمخشريُّ(١) الثلاثةَ في ﴿ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ [البقرة : ٥] فقال : « فائدتهُ الدَّلالةُ على أنَّ ما بعده خبرٌ لا صفةٌ، والتوكيد، وإيجابُ أنَّ فائدةَ المسندِ ثابتةٌ للمسندِ إليه دونَ غيرِه » .

* * *

ضميرُ الشأنِ والقصَّةِ

ويُسَمَّى ضميرَ المجهول. قال في « المغني »(٢) : « خالَفَ القياسَ مِنْ خمسةِ أوجهٍ :

أحدها : عودُه على ما بعده لزوماً؛ إذ لا يجوزُ للجملةِ المفسِّرة له أَنْ تتقدَّمَ عليه، ولا شيءٍ منها .

والثاني : أنَّ مُفَسِّرَه لا يكونُ إلا جملةً .

/ والثالث : أنه لا يُتْبَعُ بتابعٍ، فلا يُؤَكَّدُ، ولا يُعْطفُ عليه، ولا يُبْدَلُ منه . ٢/٢٨٧

والرابع : أنه لا يعملُ فيه إلا الابتداءُ أو ناسخٌ .

والخامس : أنه مُلازِمٌ للإفرادِ، ومِنْ أمثلته ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص : ١]، ﴿ فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ [الأنبياء : ٩٧]، ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾ [الحج : ٤٦]. وفائدتهُ الدلالة على تعظيمِ المُخْبَرِ عنه وتفخيمِه، بأَنْ يُذْكَرَ أولاً مبهماً ثم يُفَسَّرَ » .

---

(١) الكشاف ١/٤٦ .

(٢) المغني ٢/٤٩٠ .

تنبيه

قال ابن هشام(١): «متى أمكنَ الحَمْلُ على غيرِ ضميرِ الشأنِ فلا ينبغي أَنْ يُحْمَلَ عليه، ومنْ ثَمَّ ضُعِّفَ قولُ الزمخشريِّ(٢) في ﴿ إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ ﴾ [الأعراف: ٢٧]: إن اسمَ «إن» ضميرُ الشأن، والأَوْلى كونهُ ضميرَ الشيطان، ويُؤَيِّدُه قراءةُ «وقبيلَه» بالنصبِ(٣)، وضميرُ الشأنِ لا يُعْطَفُ عليه.

* * *

قاعدة(٤)

جَمْعُ العاقلاتِ لا يعودُ عليه الضميرُ غالباً إلا بصيغةِ الجمع، سواءً كان للقلةِ أو الكثرةِ، نحوُ: ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، ووَرَدَ الإفرادُ في قوله: ﴿ وَأَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ ﴾ [آل عمران: ١٥] ولم يَقُلْ: مُطهَّرات.

وأمَّا غيرُ العاقلِ فالغالِبُ في جمعِ الكثرةِ الإفرادُ، وفي القلةِ الجمعُ، وقد اجتمعا في قوله: ﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾ [التوبة: ٣٦]

(١) المغني ٢/ ٤٩١.

(٢) الكشاف ٢/ ٩٨.

(٣) قراءة اليزيدي وهي قراءة شاذة. انظر: مختصر ابن خالويه ٤٣، الدر المصون ٥/ ٢٩٢.

(٤) انظر: البرهان ٤/ ٢١.

إلى أن قال: ﴿ مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ﴾ فأعاد « منها » بصيغة الإفراد على الشهور، وهي للكثرةِ، ثم قال: ﴿ فَلَا/ تَظْلِمُوا۟ فِيهِنَّ ﴾ فأعاده جَمْعاً على « أربعة حرم »، وهي للقلَّةِ. ٢/٢٨٨

وذكر الفراءُ[1] لهذه القاعدة سرًّا لطيفاً: وهو أنَّ المميِّزَ مع جمع الكثرة -وهو ما زاد على العشرةِ- لـمَّا كان واحداً وُحِّد الضميرُ، ومع القلَّةِ -وهو العشرةُ فما دونَها- لمَّا كان جمعاً جُمِعَ الضميرُ.

* * *

قاعدة[2]

إذا اجتمعَ في الضمائرِ مراعاةُ اللفظِ والمعنى، بُدِئَ باللفظِ، ثم بالمعنى، هذا هو الجادَّةُ في القرآنِ. قال تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ﴾ [البقرة: ٨] ثم قال: ﴿ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾، أُفْرِدَ أولاً باعتبار اللفظ، ثم جُمِعَ باعتبارِ المعنى، وكذا: ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ ﴾ [الأنعام: ٢٥]، ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ٱئْذَن لِّى وَلَا تَفْتِنِّىٓ أَلَا فِى ٱلْفِتْنَةِ سَقَطُوا۟ ﴾ [التوبة: ٤٩].

قال الشيخ عَلَم الدين العراقي[3]: « ولم يَجِئْ في القرآنِ البُداءةُ بالحَمْلِ

---

(١) معاني القرآن ١/ ٤٣٥.

(٢) انظر: البرهان ٣/ ٤٤٠.

(٣) عبد الكريم بن علي بن عمر، ابن بنت العراقي، الأنصاري الشافعي المفسِّر (ت: ٧٠٤هـ)، من مؤلفاته: « الإنصاف في مسائل الخلاف بين الزمخشري وابن المنيِّر »، =

على المعنى إلا في موضعٍ واحدٍ، وهو قولُه تعالى: ﴿وَقَالُواْ مَا فِي بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلْأَنْعَٰمِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِنَا﴾ [الأنعام: ١٣٩] فأنَّثَ «خالصة» حَمْلاً على معنى «ما»، ثم راعى اللفظَ فذكَّر، فقال: «ومُحَرَّمٌ» انتهى.

قال ابنُ الحاجبِ في «أماليه»[١]: «إذا حُمِل على اللفظِ جاز الحملُ بعده على المعنى، وإذا حُمِل على المعنى ضَعُفَ الحَمْلُ بعدَه على اللفظِ؛ لأنَّ المعنى أقوى، فلا يَبْعُدُ الرجوعُ إليه بعد اعتبارِ اللفظِ، ويَضْعُفُ بعد اعتبارِ المعنى القويِّ الرجوعُ إلى الأضعف».

وقال ابن جني في «المحتسب»[٢]: «لا يجوز مراجعةُ اللفظِ بعد انصرافه عنه إلى المعنى، وأُوردَ [عليه][٣] قولُه تعالى: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ ۞ وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ﴾ ثم قال: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَنَا﴾ [الزخرف: ٣٦-٣٨] فقد راجع اللفظَ بعد الانصرافِ عنه إلى المعنى».

/ وقال محمودُ بنُ حمزةَ في كتاب «العجائب»[٤]: ذهب بعضُ النَّحْويين إلى أنهُ لا يجوزُ الحَمْل على اللفظ بعد الحمل على المعنى، وقد جاء في القرآن ٢/٢٨٩

= «مختصر في تفسير القرآن». انظر: طبقات الشافعية الكبرى ١٠/٩٥، الدرر الكامنة ٣/١٣، وانظر قوله في البرهان ٣/٤٤١.

(١) بل في شرحه على المفصل ١/٤٨٩، ولم يَرِدْ في أماليه.

(٢) المحتسب ٢/١٤٥ وفي حاشية (م): «يجوز»، والمثبت هو الصواب، وهو المفهوم من المحتسب، ويدل عليه السياق.

(٣) سقط من (أ).

(٤) غرائب التفسير ١/١٢٠.

بخلافِ ذلك وهو قولهُ: ﴿ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًاۖ قَدۡ أَحۡسَنَ ٱللَّهُ لَهُۥ رِزۡقًا ﴾ [الطلاق : ١١].

[٢١٤] قال ابن خالويه(١) / في « كتاب ليس »: « القاعدة في « مَنْ » ونحوِه الرجوعُ من اللفظِ إلى المعنى، ومن الواحدِ إلى الجمع، ومن المذكر إلى المؤنثِ، نحو: ﴿ وَمَن يَقۡنُتۡ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعۡمَلۡ صَٰلِحٗا ﴾ [الأحزاب : ٣١]، ﴿ مَنۡ أَسۡلَمَ وَجۡهَهُۥ لِلَّهِ ﴾ إلى قوله: ﴿ وَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ ﴾ [البقرة: ١١٢]، أجمع على هذا النَّحْويون ». قال: « وليس في كلامِ العربِ ولا في شيء من العربيَّةَ الرجوعُ من المعنى إلى اللفظ، إلا في حرفٍ واحدٍ استخرجه ابن مجاهد(٢)، وهو قولُه تعالى: ﴿ وَمَن يُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعۡمَلۡ صَٰلِحٗا يُدۡخِلۡهُ جَنَّٰتٖ ﴾ الآية [الطلاق: ١١]، وَحَّد في « يؤمن » و« يعمل » و« يُدْخله »، ثم جَمَعَ في قوله: « خالدين » ثم وَحَّد في قوله: « أحسن الله له » فرَجَعَ بعد الجمعِ إلى التوحيد ».

* * *

(١) كتاب ليس ٢١٩.

(٢) ذكره الكرماني في غرائب التفسير ١ / ١٢٠ من غير عزو إليه.

قاعدة في التذكير والتأنيث(١)

التأنيثُ ضربان: حقيقيٌّ وغيرُه، فالحقيقيُّ لا تحذف تاء التأنيث مِنْ فعلِه غالباً، إلا إن وقع فَصْلٌ، وكلما كَثُرَ الفَصْلُ حَسُنَ الحذفُ، والإثباتُ مع الحقيقيِّ أَوْلى ما لم يكن جمعاً.

وأما غيرُ الحقيقيِّ فالحَذْفُ فيه مع الفصلِ أحسنُ، نحوُ: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٌ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، ﴿قَدۡ كَانَ لَكُمۡ ءَايَةٌ﴾ [آل عمران: ١٣]. فإن كَثُر الفصلُ ازداد حسناً، نحوُ: ﴿وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيۡحَةُ﴾ [هود: ٦٧]، / والإثباتُ أيضاً حَسَنٌ، نحوُ: ﴿وَأَخَذَتِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيۡحَةُ﴾ [هود: ٩٤] فجُمِع بينهما في سورة هود. ٢/٢٩٠

وأشار بعضهم(٢) إلى ترجيح الحَذْفِ، واستَدَل عليه: بأنَّ الله قدَّمه على الإثباتِ حيث جَمَعَ بينهما، ويجوز الحذفُ أيضاً مع عَدَمِ الفَصْلِ حيث الإسنادُ إلى ظاهرِه، فإن كان إلى ضميرِه امتنع.

وحيث وقع ضميرٌ أو إشارةٌ بين مبتدأ وخبرٍ، أحدُهما مذكرٌ والآخر مؤنثٌ جاز في الضميرِ والإشارةِ التذكيرُ والتأنيثُ، كقولِه تعالى: ﴿قَالَ هَٰذَا رَحۡمَةٌ مِّن رَّبِّي﴾ [الكهف: ٩٨] فذكَّر والخبرُ مؤنثٌ، لتقدُّمِ السَّدِّ وهو مذكَّر، وقولِه تعالى: ﴿فَذَٰنِكَ بُرۡهَٰنَانِ﴾ [القصص: ٣٢] ذكَّر، والمشارُ إليه اليدُ والعصا، وهما مؤنثان لتذكيرِ الخبرِ وهو «برهانان».

---

(١) انظر: البرهان ٣/٤٢٥.

(٢) حكاه الزركشي في البرهان ٣/٤٣١ وعقَّب عليه بقوله: «وفيما قاله نظر».

وكلُّ أسماءِ الأجناسِ يجوزُ فيها التذكيرُ حَمْلاً على الجنسِ، والتأنيثُ حَمْلاً على الجماعةِ، كقولِه: ﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٧]، ﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ﴾ [القمر: ٢٠]، ﴿إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا﴾ [البقرة: ٧٠]، وقُرِئَ[1] «تشابَهَتْ». ﴿السَّمَاءُ مُنفَطِرٌ بِهِ﴾ [المزمل: ١٨]، ﴿إِذَا السَّمَاءُ انفَطَرَتْ﴾ [الانفطار: ١]. وجَعَلَ منه بعضُهم[2] ﴿جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ﴾ [يونس: ٢٢]، ﴿وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ عَاصِفَةً﴾ [الأنبياء: ٨١].

وقد سُئِلَ[3] ما الفرقُ بين قولِه تعالى: ﴿فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ﴾ [النحل: ٣٦]، وقولِه تعالى: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾ [الأعراف: ٣٠].

وأُجيب بأنَّ ذلك لوجهَيْنِ: لفظيّ، وهو كثرةُ حروفِ الفاصلِ في الثاني[4]، والحذفُ / مع كثرةِ الحواجزِ أكثرُ، ومعنويٍّ وهو أنَّ ٢/٢٩١ «مَنْ» في قولِه: «مَنْ حَقَّتْ» راجعةٌ إلى الجماعةِ، وهي[5] مؤنثةٌ لفظاً بدليل: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا﴾ [النحل: ٣٦]، ثم قال: ﴿وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ﴾ أي: من تلك الأممِ، ولو قال: «ضَلَّتْ»

---

(١) قراءة أُبي بن كعب، كما في البحر ١/٢٥٤ والدر المصون ١/٤٢٧، وهي قراءة شاذة.

(٢) وهو المبرد كما ذكره الثعلبي في تفسيره، ونقله الزركشي في البرهان ٣/٤٢٨، ولم نقف عليه في تفسير الثعلبي المطبوع.

(٣) في البرهان ٣/٤٢٩ «فإن قلت: ما الفرق...».

(٤) فحروف «عليهم» أكثر من حروف «عليه».

(٥) أ، ح: «وهو».

لتعيَّنَت التاءُ، والكلامان واحدٌ، وإذا كان معناهما واحداً كان إثباتُ التاءِ أحسنَ مِنْ تَرْكِها؛ لأنها ثابتةٌ فيما هو مِنْ معناه. وأمَّا ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ﴾ الآيةَ [الأعراف: ٣٠]، فالفريقُ مذكرٌ، ولو قال: «فريقٌ ضَلُّوا» لكان بغير تاء. وقوله: ﴿حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾ في معناه، فجاء بغير تاءٍ. وهذا أسلوبٌ لطيفٌ من أساليبِ العربِ: أن يَدَعُوا حكمَ اللفظِ الواجبِ في قياسِ لغتِهم إذا كان في مرتبةِ كلمةٍ لا يجبُ لها ذلك الحكمُ.

* * *

قاعدة في التعريف والتنكير[1]

اعلم أنَّ لكلٍّ منهما مقاماً لا يَليق بالآخرِ. أمَّا التنكيرُ فله أسبابٌ:

أحدُها: إرادةُ الوَحْدة، نحوُ: ﴿ وَجَاءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ ﴾ [القصص: ٢٠] أي: رجلٌ واحدٌ. و﴿ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَاكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ ﴾ [الزمر: ٢٩].

الثاني: إرادةُ النوع، نحوُ: ﴿ هَٰذَا ذِكْرٌ ﴾ [ص: ٤٩] أي: نوعٌ من الذكر، ﴿ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ﴾ [البقرة: ٧] أي: نوعٌ غريب من الغِشَاوة لا يتعارَفُه الناس، بحيث غطَّى ما لا يُغطِّيه شيءٌ من الغِشاوات. ﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَىٰ حَيَاةٍ ﴾ [البقرة: ٩٦] أي: نوعٍ منها، وهو الازديادُ في المستقبل؛ لأنَّ الحرصَ لا يكون على الماضي، ولا على الحاضرِ. / [٢١٥] ويَحْتَمِلُ الوَحْدَةَ والنوعية معاً وقوله: ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِّن مَّاءٍ ﴾ [النور: ٤٥] أي: / كل نوعٍ من أنواع الدوابِّ من نوع من أنواع الماء، وكلُّ فردٍ من أفرادِ [٢٩٢/٢] الدوابِّ مِنْ فردٍ من أفرادِ النُّطَفِ

الثالث: التعظيم، بمعنى أنه أعظم مِنْ أن يُعَيَّن ويُعْرَفَ، نحوُ: ﴿ فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ ﴾ [البقرة: ٢٧٩] أي: بحَرْبٍ أيِّ حَرْبٍ. ﴿ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [البقرة: ١٠]، ﴿ وَسَلَامٌ عَلَيْهِ يَوْمَ وُلِدَ ﴾ [مريم: ١٥]، ﴿ سَلَامٌ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ ﴾ [الصافات: ١٠٩]، ﴿ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ ﴾ [البقرة: ٢٥].

---

(١) انظر: البرهان ٤/ ٧٦

الرابع: التكثيرُ، نحوُ: ﴿ إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا ﴾ [الشعراء: ٤١] أي: وافراً جزيلاً، ويَحْتمل التعظيمَ والتكثيرَ معاً: ﴿ وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ ﴾ [فاطر: ٤] أي: رُسُلٌ عِظامٌ ذوو عددٍ كثيرٍ.

الخامس: التحقيرُ، بمعنى: انحطاطِ شأنه إلى حَدٍّ لا يمكنُ أن يُعْرَفَ نحوُ: ﴿ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا ﴾ [الجاثية: ٣٢] أي: ظناً حقيراً لا يُعْبأ به، وإلا لاتبعوه؛ لأنَّ ذلك دَيْدَنُهم، بدليل: ﴿ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ ﴾ [الأنعام: ١١٦]، ﴿ مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُ ﴾ [عبس: ١٨] أي: مِنْ شيءٍ حقيرٍ مَهينٍ، ثم بَيَّنه بقوله: ﴿ مِن نُّطْفَةٍ خَلَقَهُ ﴾ [١٩].

السادس: التقليلُ، نحوُ: ﴿ وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ أَكْبَرُ ﴾ [التوبة: ٧٢] أي: رضوانٌ قليل منه أكبرُ من الجنات؛ لأنه رأسُ كلِّ سعادة[١]:

قليلٌ منك يكفيني ولكنْ قليلُكَ لا يُقالُ له قليلُ

وجعل منه الزمخشري[٢]: ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا ﴾ [الإسراء: ١] أي: ليلاً قليلاً أي: بعضَ ليل. وأُوْرِدَ عليه[٣] أنَّ التقليلَ رَدُّ الجنسِ إلى فردٍ من أفرادِه لا تنقيص فردٍ إلى جزءٍ من / أجزائه. ٢/٢٩٣

وأجاب في «عروس الأفراح»[٤]: بأنَّا لا نُسَلِّمُ أنَّ الليلَ حقيقةٌ في جميع الليلةِ، بل كلُّ جزءٍ مِنْ أجزائها يُسَمَّى ليلاً.

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في المغني ١/١٠٧.

(٢) الكشاف ٢/٦٤٦.

(٣) انظر: البرهان ٤/٨٢.

(٤) عروس الأفراح ١/٣٥١.

وعَدَّ السَّكَّاكيُّ[1] من الأسباب: ألا يُعْرَفَ مِنْ حقيقتِه إلا ذلك، وجعل منه: أَنْ تَقْصِدَ التجاهلَ، وأنك لا تَعرِفُ شَخْصَه كقولك: «هل لكم في حيوان على صورة إنسانٍ يقول كذا»، وعليه مِنْ تجاهل الكفَّار: ﴿ هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ ﴾ [سبأ: ٧] كأنَّهم لا يَعْرِفونه. وعَدَّ غيرُه منها قَصْدَ العموم بأنْ كانَتْ في سِياقِ النفي، نحوُ: ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ [البقرة: ٢]، ﴿ فَلَا رَفَثَ ﴾ الآيةَ [البقرة: ١٩٧] أو الشرطِ، نحوُ: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾ [التوبة: ٦] أو الامتنانِ، نحوُ: ﴿ وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا ﴾ [الفرقان: ٤٨].

وأمَّا التعريفُ فله أسبابٌ: فبالإضمارِ؛ لأنَّ المقامَ مَقامُ التكلُّمِ أو الخطابِ أو الغَيْبة، وبالعَلَميَّةِ لإحضارِه بعينِه في ذهنِ السَّامعِ ابتداءً باسمٍ مختصٍّ به، نحوُ: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص: ١]، ﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ﴾ [الفتح: ٢٩]، أو لتعظيمٍ أو إهانةٍ حيث عَلَمُه يقتضي ذلك.

فمِن التعظيمِ ذِكْرُ يعقوبَ بلقبِه إسرائيلَ؛ لِما فيه من المدحِ والتعظيم بكونه صَفْوةَ اللهِ، أو سَرِيَّ الله على ما سيأتي في معناه في الألقاب.

ومن الإهانةِ قولُه: ﴿ تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ ﴾ [المسد: ١]. وفيه أيضاً نكتةٌ أخرى: وهي الكنايةُ به عن كونِه جهنمياً.

وبالإشارةِ لتمييزِه أكملَ تمييزٍ بإحضارِه في ذهنِ السامعِ حِسًّا، نحوُ: ﴿ هَٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ ﴾ [لقمان: ١١]، وللتعريضِ

---

(١) مفتاح العلوم ١٩٢.

بغَباوةِ السامع حتى إنه لا يتميَّزُ له الشيءُ إلا بإشارةِ الحِسِّ، وهذه الآيةُ تَصْلحُ لذلك، ولبيانِ حالِه في القربِ والبُعْدِ، فيُؤْتَى في الأولِ بنحوِ: «هذا»، وفي الثاني بنحوِ: «ذلك» و«أولئك».

/ ولقَصْدِ تحقيره بالقُرْب، كقولِ الكفَّارِ: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى يَذْكُرُ ءَالِهَتَكُمْ﴾ [الأنبياء: ٣٦]، ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١]، ﴿مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا﴾ [البقرة: ٢٦]، وكقولِه تعالى: ﴿وَمَا هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا لَهْوٌ وَلَعِبٌ﴾ [العنكبوت: ٦٤]. ٢/٢٩٤

ولِقَصْدِ تعظيمه بالبُعْد، نحوُ: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢] ذَهاباً إلى بُعْدِ درجتِه، وللتنبيهِ بعد ذِكْرِ المشار إليه بأوصافٍ قبلَه على أنه جديرٌ بما يَرِدُ بعده مِنْ أَجْلِها، نحوُ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥].

وبالموصوليَّةِ لكراهَةِ ذِكْرِه بخاصٍّ اسمِه: إمَّا سَتْراً عليه، أو إهانةً له، أو لغيرِ ذلك، فيُؤْتَى بـ«الذي» ونحوِها، موصولةً بما صَدَرَ منه مِنْ فعلٍ أو قولٍ، نحوُ: ﴿وَٱلَّذِى قَالَ لِوَٰلِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَآ﴾ [الأحقاف: ١٧]، ﴿وَرَٰوَدَتْهُ ٱلَّتِى هُوَ فِى بَيْتِهَا﴾ [يوسف: ٢٣].

وقد يكون لإرادة العموم، نحوُ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُواْ﴾ الآيةَ [فصلت: ٣٠]، / ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت: ٦٩]، ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِى سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ﴾ [غافر: ٦٠]. [٢١٦]

وللاختصار، نحوُ: ﴿ لَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ ءَاذَوْا۟ مُوسَىٰ فَبَرَّأَهُ ٱللَّهُ مِمَّا قَالُوا۟ ﴾ [الأحزاب: ٦٩] أي: قولِهم: إنه آدرُ(١)؛ إذ لو عَدَّد أسماءَ القائلين لَطال، وليس للعموم؛ لأن بني إسرائيلَ كلَّهم لم يقولوا في حَقِّه ذلك.

وبالألف واللام للإشارةِ إلى معهودٍ خارجيٍّ أو ذهنيٍّ أو حضوريٍّ، وللاستغراق حقيقة أو مجازاً، ولتعريفِ الماهيَّة، وقد مَرَّتْ أمثلتُها في نوع الأدوات.

/ وبالإضافةِ لكونِها أَخْصَرَ طريقٍ، ولتعظيمِ المضافِ، نحوُ: ﴿ إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ ﴾ [الحجر: ٤٢]، ﴿ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ ﴾ [الزمر: ٧] أي: الأصفياء في الآيتين، كما قاله ابنُ عباس(٢) وغيرُه، ولقَصْدِ العمومِ، نحوُ: ﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ ﴾ [النور: ٦٣] أي: كلِّ أمرٍ لله. ٢/٢٩٥

* * *

(١) الآدرُ: مَنْ انتفخت خُصْيتُه.

(٢) أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره (١٢/٢٣/١٩٧) سورة الزُّمر، من طريق علي ابن أبي طلحة عن ابن عباس رضي الله عنهما وإسناده حسن، رجاله بين ثقة وصدوق، وتقدم أنّ: إسناد ابن أبي طلحة حسَّنه العلماء ومنهم مَنْ صحَّحه كما تقدم مرارا. وعزاه السيوطي في الدر (٧/٢١٣) أيضاً لابن أبي حاتم -وليس في المطبوع من تفسيره- ولابن المنذر والبيهقي في الأسماء والصفات.

فائدة

سُئل[١] عن الحكمة في تنكير «أحد» وتعريف «الصمد» منْ قوله: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: ١، ٢]، وألَّفْتُ في جوابه تأليفاً مُودَعاً في «الفتاوى»[٢]، وحاصلُه أنَّ في ذلك أجوبةً، أحدُها: أنه نُكِّرَ للتعظيم، والإشارةِ إلى أنَّ مدلولَه -وهو الذاتُ المقدسةُ- غيرُ مُمْكِنٍ تعريفُها والإحاطةُ بها.

الثاني: أنه لا يجوزُ إدخالُ «أل» عليه كـ: غير وكل وبعض، وهو فاسدٌ[٣]، فقد قُرِئَ شاذاً: «قل هو الله الأحدُ ۝ اللهُ الواحدُ [الأحد][٤] الصمد» [الإخلاص: ١، ٢] حكى هذه القراءةَ أبو حاتمٍ في كتاب «الزينة»[٥] عن جعفر بن محمد[٦].

الثالث: وهو ممَّا خَطَرَ لي أن «هو» مبتدأ، و«اللهُ» خبر، وكلاهما معرفةٌ، فاقتضى الحصر، فعُرِّف الجزآن في «الله الصمد» لإفادةِ الحَصْرِ لتطابق الجملة الأولى، واستُغْني عن تعريف «أحد» فيها لإفادة الحصرِ بدونه، فأُتِي به على أصلِه من التنكيرِ على أنه خبرٌ ثانٍ، وإن جُعِل الاسمُ الكريمُ مبتدأً، و«أحد» خبرَه، ففيه مِنْ ضمير الشأنِ ما فيه من التفخيمِ والتعظيمِ، فأُتِي بالجملةِ الثانية على نحوِ الأولى بتعريفِ الجُزْأين للحصرِ تفخيماً وتعظيماً.

---

(١) كذا في الأصول، والمراد وقوع هذا السؤال من غير تعيين السائل أو المسؤول.

(٢) ليس في كتابه «الحاوي» وعنوان مؤلفه: «الجواب الأسدّ في تنكير أحد وتعريف الصمد» ذكره في التحدث بنعمة الله: ١٢١، وانظر: كشف الظنون ٢/ ٦٠٧-٦٠٨.

(٣) م، ر: «شاذ».

(٤) زيادة من كتاب «الزينة».

(٥) كتاب الزينة ٢/ ٣٩.

(٦) أي: جعفر الصادق رحمه الله.

٢/٢٩٦

/ قاعدة أخرى[١]

تتعلَّقُ بالتعريفِ والتنكيرِ

إذا ذُكِرَ الاسمُ مرتين فلـه أربعـةُ أحوالٍ، لأنه: إمَّا أن يكونـا معرفتين، أو نكرتين، أو الأولُ نكرةً، والثاني معرفةً، أو بالعكس. فإن كانا معرفتين فالثاني هو الأول غالباً حَمْلاً[٢] له على المعهود الذي هو الأصلُ في اللامِ أو الإضافةِ، نحوُ: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٦، ٧]، ﴿فَٱعْبُدِ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ ۝ أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ﴾ [الزمر: ٢، ٣]، ﴿وَجَعَلُوا۟ بَيْنَهُۥ وَبَيْنَ ٱلْجِنَّةِ نَسَبًا ۚ وَلَقَدْ عَلِمَتِ ٱلْجِنَّةُ﴾ [الصافات: ١٥٨]، ﴿وَقِهِمُ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ۚ وَمَن تَقِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [غافر: ٩]، ﴿لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ۝ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [غافر: ٣٦، ٣٧].

وإن كانا نكرتين فالثاني غيرُ الأولِ غالباً، وإلا لكان المناسبُ هو التعريفَ بناءً على كونه معهوداً سابقاً، نحوُ: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً﴾ [الروم: ٥٤]، فإن المراد بالضعفِ الأولِ النطفةُ، وبالثاني الطفوليَّةُ، وبالثالث الشيخوخةُ.

وقال ابنُ الحاجبِ[٣] في قولِه تعالى: ﴿غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ﴾ [سبأ: ١٢]: «الفائدةُ في إعادة لفظِ الشهرِ الإعلامُ بمقدارِ زمنِ الغُدُوِّ وزمنِ

(١) انظر: البرهان ٤/ ٨٢.
(٢) ب، ع: «دلالة» بدلاً من: «حملاً».
(٣) الأمالي ١/ ١٤٥.

الرَّواح، والألفاظُ التي تأتي مُبَيِّنة للمقاديرِ لا يَحْسُن فيها الإِضمارُ، ولو أُضْمِر، فالضمير إنما يكونُ لِما تقدَّم باعتبارِ خصوصِيَّته، فإذا لم يكن له وَجَبَ العدولُ عن المضمر إلى الظاهرِ. وقد اجتمع القِسْمان في قوله: ﴿ فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۞ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ﴾ [الشرح: ٥، ٦] / فالعُسْرُ الثاني هو الأولُ، ٢/٢٩٧ واليسرُ الثاني غير الأولِ؛ ولهذا قال(١) ﷺ في الآية: «لن يغلبَ عُسْرٌ يُسْرَيْن».

وإن كان الأولُ نكرةً، والثاني معرفةً، فالثاني هو الأولُ حَمْلاً على العهد نحو: ﴿ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۞ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ ﴾ [المزمل: ١٥، ١٦]، ﴿ فِيهَا مِصْبَاحٌ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ ﴾ [النور: ٣٥]، ﴿ إِلَىٰ صِرَٰطٍ / مُّسْتَقِيمٍ ۞ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ﴾ [٢١٧] [الشورى: ٥٢، ٥٣]، ﴿ مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ ۞ إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ ﴾ [الشورى: ٤١، ٤٢] وإن كان الأولُ معرفةً، والثاني نكرةً فلا يُطْلَقُ القولُ، بلْ يَتَوَقَّفُ على القرائنِ،

(١) أخرجه الحاكم في المستدرك (٢/٥٢٨) ك: التفسير، سورة الانشراح، وقال هو والذهبي: «مرسل»، ومراسيل الحسن ضعيفة، إلا أنه -أي الحاكم- قال: «وقد صحت الرواية عن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب -رضي الله عنهما- بلفظ: «لن يغلب عسر يسرين» وعلى هذا يتقوى مرسل الحسن به إن صح كما قال الحاكم، ويتقوى أيضاً بمرسل قتادة الآتي تخريجه -والله أعلم-. وأخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره (١٥/٣٠/١٥١) أيضاً من مرسل الحسن وقتادة، والبيهقي في الشعب (٧/٢٠٦) ب: في الصبر على المصائب، ح ١٠٠١٣ من مرسل الحسن، وقال: «وروي هذا من وجه آخر مرفوعاً وهو ضعيف»، وأورده الشيخ الألباني في الضعيفة (٩/٣٢٧) ح ٤٣٤٢، وفي ضعيف الجامع الصغير (ص ٦٩١، ح ٤٧٨٤، وقال في المصدر الأول: «فعلّة الحديث الإرسال» وضعفه به. وانظر كشف الخفاء ومزيل الإلباس (٢/١٤٩، ح ٢٠٧٩).

فتارةً تقوم قرينةٌ على التغاير، نحوُ: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُقْسِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا۟ غَيْرَ سَاعَةٍ﴾ [الروم: ٥٥]، ﴿يَسْـَٔلُكَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَن تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَٰبًا﴾ [النساء: ١٥٣]، ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْهُدَىٰ وَأَوْرَثْنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْكِتَٰبَ ۝ هُدًى﴾ [غافر: ٥٣، ٥٤].

قال الزمخشري[1]: «المرادُ بالهدى جميع ما آتاه من الدينِ والمعجزاتِ والشرائعِ وهدى الإرشادِ، وتارةً تقوم قرينةٌ على الاتحادِ، نحوُ: ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِى هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ۝ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [الزمر: ٢٧، ٢٨].

قال الشيخ بهاء الدين في «عروس الأفراح»[2] وغيرُه: «إن الظاهرَ أنَّ هذه القاعدةَ غيرُ مُحَرَّرَةٍ فإنها منتَقِضَةٌ بآياتٍ كثيرة، منها في القسم الأول[3]: ﴿هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ﴾ [الرحمن: ٦٠] فإنهما معرفتان، والثاني غيرُ الأول فإنَّ الأولَ العملُ، والثاني الثوابُ، ﴿أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥]. أي: القاتلةُ بالمقتولة، وكذا سائر الآية. ﴿ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِّ﴾ الآية [البقرة: ١٧٨]، ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ﴾ ثم قال: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ﴾ [الإنسان: ١، ٢]، فإنَّ الأولَ آدم، والثاني ولدُه، / ﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ فَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾ [العنكبوت: ٤٧] فإنَّ الأولَ القرآنُ، والثاني التوراةُ والإنجيل». ٢/٢٩٨

ومنها في القسم الثاني[4]: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤]، ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ﴾ [البقرة: ٢١٧] فإنَّ الثاني فيها هو الأولُ، وهما نكرتان.

---

(١) الكشاف ٤/١٧٣.

(٢) عروس الأفراح ١/٣٥٦.

(٣) أي: تكرر الاسم معرفة.

(٤) أي: تكرر الاسم نكرة.

ومنها في القسم الثالث(١) : ﴿أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ [النساء: ١٢٨]، ﴿وَيُؤْتِ كُلَّ ذِي فَضْلٍ فَضْلَهُ﴾ [هود: ٣]، ﴿وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَىٰ قُوَّتِكُمْ﴾ [هود: ٥٢]، ﴿لِيَزْدَادُوا إِيمَانًا مَّعَ إِيمَانِهِمْ﴾ [الفتح: ٤]، ﴿زِدْنَاهُمْ عَذَابًا فَوْقَ الْعَذَابِ﴾ [النحل: ٨٨]، ﴿وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي﴾ [يونس: ٣٦] فإنَّ الثانيَ فيهما غيرُ الأولِ.

وأقول: لا انتقاضَ بشيءٍ مِنْ ذلك عند التأمُّلِ؛ فإنَّ اللامَ في «الإحسان» للجنس فيما يظهر، وحينئذٍ يكونُ في المعنى كالنكرةِ، وكذا آيةُ النفسِ والحرِّ، بخلاف آية العُسْرِ فإنَّ «أل» فيها: إمَّا للعهدِ، أو للاستغراقِ، كما يفيدُه الحديثُ، وكذا آية الظنِّ لا نُسَلِّمُ أنَّ الثانيَ فيها غيرُ الأول، بل هو عينُه قطعاً؛ إذ ليس كلُّ ظنٍ مذموماً، كيف وأحكام الشريعة ظنيَّةٌ(٢)؟

وكذا آية الصلحِ لا مانعَ من أن يكون المرادُ منها الصلحَ المذكورَ، وهو الذي بين الزوجين، واستحبابُ الصلح في سائرِ الأمورِ يكون مأخوذاً من السُّنَّةِ أو من الآية بطريقِ القياسِ، بل لا يجوزُ القولُ بعمومِ الآيةِ، وأنَّ كلَّ صلحٍ خيرٌ؛ لأنَّ ما أحلَّ حراماً من الصلحِ أو حَرَّم حلالاً، فهو ممنوعٌ.

---

(١) أي: اختلاف الاسم في التنكير والتعريف.

(٢) إن كان يقصد المسائل العملية فإن كثيراً منها عليها أدلة قطعية عند من عرفها، وفيها ما هو قطعي بالإجماع كتحريم المحرمات الظاهرة ووجوب الواجبات الظاهرة. يُنظر منهاج السنة ٥/ ٨٩، ومجموع الفتاوى ١٩/ ٨٩، ٢٠/ ٢٦٠.

وكذا آيةُ القتالِ ليس الثاني فيها عينَ[1] الأولِ بلا شكٍ؛ لأنَّ المرادَ بالأولِ المسؤولِ عنه، القتالُ[2] الذي وقع في سَرِيَّة ابن الحَضْرمِيِّ[3] سنةَ / اثنتين ٢/٢٩٩ من الهجرة؛ لأنه سببُ نزولِ الآية، والمرادُ بالثاني جنسُ القتالِ لا ذاك بعينه.

وأمَّا آيةُ ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤] فقد أجابَ عنها الطِّيبي[4]: بأنها من بابِ التكريرِ لإناطة[5] أمرٍ زائدٍ، بدليلِ تكريرِ ذِكْرِ الربِّ فيما قبله مِنْ قولِه: ﴿سُبْحَٰنَ رَبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ رَبِّ ٱلْعَرْشِ﴾ [الزخرف: ٨٢]، ووجهُه الإطنابُ في تنزيهِه تعالى عن نسبةِ الولَدِ إليه، وشرطُ القاعدةِ: ألاَّ يُقْصَدَ التكريرُ.

وقد ذكر الشيخُ بهاءُ الدين[6] في آخرِ كلامه أنَّ المرادَ بذِكْرِ الاسم مرتين كونُه مذكوراً في كلامٍ واحدٍ أو كلامين بينهما تواصُلٌ بأَنْ يكونَ أحدُهما معطوفاً على الآخَرِ، أوْ له به تَعَلُّقٌ ظاهرٌ وتناسُبٌ واضحٌ، وأن يكونا مِنْ متكلم واحدٍ، ودَفَعَ بذلك إيرادَ آية القتال؛ لأنَّ الأولَ فيها مَحْكيٌّ عن قولِ السائلِ، والثاني مَحْكيٌّ من كلام النبي ﷺ.

---

(١) س، ح «غير» وهو تحريف؛ لأن القاعدة تنص على أن الثاني غير الأول والشيخ بهاء الدين ينقضها، والسيوطي يرتضيها.

(٢) قوله: «القتال» خبر «أن».

(٣) هو عَمْرو بن الحضرمي القرشي قتلَتْه سَرِيَّة عبد الله بن جحش رضي الله عنه سنة اثنتين من الهجرة بوادي نَخْلة. انظر: السيرة النبوية للذهبي ١/٣٠٠.

(٤) ليس في كتابه «التبيان»، وهو في البرهان ٤/٨٦.

(٥) في مطبوعة أبي الفضل: «لإفادة».

(٦) عروس الأفراح ١/٣٥٨.

قاعدة في الإفراد والجمع[1]

من ذلك: «السماء» و«الأرض»: حيث وقع في القرآن ذِكْرُ «الأرض» فإنها مفردة، ولم تُجمع -بخلاف السموات- لثقَل جَمْعها، وهو أرَضون؛ ولهذا لمَّا أريد ذِكْرُ جميعِ الأرضين قال: ﴿ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ ﴾ [الطلاق: ١٢].

[٢١٨] وأمَّا «السماء» / فذُكِرتْ تارةً بصيغة الجمع، وتارةً بصيغة الإفرادِ لِنُكَتٍ تَليق بذلك المَحَلِّ، كما أوضحتُه في «أسرار التنزيل»[2]، والحاصل أنه حيث أُريد العددُ أُتِيَ بصيغةِ الجمع الدالَّةِ على سَعَة العظمة، والكثرةِ، نحوُ: ﴿ سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ [الصف: ١] أي: جميعُ سكانها على كثرتِهم، ﴿ تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ ﴾ [الإسراء: ٤٤] أي: كلٌّ واحدةٍ على اختلافِ عددها. ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥] إذ المرادُ نفيُ عِلْمِ الغيبِ عن كلِّ مَنْ هو في واحدةٍ واحدةٍ من السموات، / وحيث أُريدَ الجهة أُتي بصيغة الإفراد، نحوُ: ﴿وَفِي ٱلسَّمَآءِ رِزْقُكُمْ﴾ [٢/ ٣٠٠] [الذاريات: ٢٢]، ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ﴾ [الملك: ١٦] أي: مَنْ فوقكم.

ومِنْ ذلك «الريح»: ذُكِرَتْ مجموعةً ومفردةً، فحيث ذُكِرَتْ في سياقِ الرحمةِ جُمِعَتْ، أو في سياق العذاب أُفرِدَتْ. أخرج ابن أبي حاتم[3] وغيرُه

---

(١) انظر: البرهان ٤/ ٧.

(٢) قطف الأزهار في كشف الأسرار ١/ ٣٦٠.

(٣) تقدم تخريجه في ص: ٩٩٦.

عن أُبَيِّ بن كعب قال: «كلُّ شيءٍ في القرآن من الرياح فهي رحمةٌ، وكلُّ شيءٍ فيه من الريح فهو عذابٌ»، ولهذا وَرَدَ في الحديث[1]: «اللهم اجعلها رياحاً، ولا تجعلها ريحاً».

وذُكِرَ في حكمة ذلك: أنَّ رياحَ الرحمةِ مختلفةُ الصفات والمَهَبَّات[2] والمنافع، وإذا هاجَتْ منها ريحٌ أُثير لها مِنْ مقابلها ما يكْسِرُ سَوْرَتَها فينشأُ مِنْ بينهما ريحٌ لطيفةٌ تنفَعُ الحيوانَ والنباتَ فكانت في الرَحمة رياحاً. وأمَّا في العذابِ فإنها تأتي مِنْ وجهٍ واحدٍ ولا مُعارِضَ لها ولا دافعَ.

وقد خَرَجَ عن هذه القاعدةِ قولُه تعالى في سورةِ يونسَ[3]: ﴿وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ﴾ [٢٢] وذلك لوجهين: لفظيٍّ، وهو المقابَلَةُ في قولِه: ﴿جَآءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ﴾ [٢٢]، ورُبَّ شيءٍ يجوزُ في المقابلةِ، ولا يجوز استقلالا، نحوُ: ﴿وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٥٤]، ومعنويٍّ، وهو أنَّ تمامَ الرحمةِ هناك إنما يَحْصُلُ بوَحْدةِ الريح، لا باختلافِها؛ فإنَّ السفينةَ لا تَسيرُ إلا بريحٍ واحدة من وجهٍ واحد، فإذا اختلفَتْ عليها الرياحُ كان سببَ الهلاك، فالمطلوبُ هناك ريحٌ واحدةٌ، ولهذا أكَّد هذا المعنى بوَصْفِها بالطِّيب. وعلى ذلك أيضاً جَرى قوله: ﴿إِن يَشَأْ يُسْكِنِ ٱلرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ﴾ [الشورى: ٣٣].

---

(١) رواه الطبراني في الكبير (١١/ ١٧٠-١٧١) برقم ١١٥٣٣، وهو ضعيف جداً؛ في إسناده حسين بن قيس أبو علي الرحبي الملقب بـ«حنش»، متروك، كما في التقريب / ٢٤٩ برقم ١٣٥١ وبه ضعفه الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠/ ١٣٦).

(٢) ح، ع، ب: «والهيئات»، وكذا في قطف الأزهار للمؤلف ١/ ٣٦٢.

(٣) وخرج عن هذه القاعدة أيضاً -على قراءة من قرأ بالإفراد- قوله تعالى: ﴿وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ﴾ البقرة: ١٦٤.

وقال ابنُ المنيِّر(١): «إنه على القاعدة؛ لأن سكونَ الريحِ عذابٌ وشدةٌ على أصحابِ السُّفُنِ».

ومِنْ ذلك إفرادُ «النور» وجمعُ «الظلمات»، وإفرادُ «سبيل الحق» وجَمْعُ «سُبُل الباطل» في / قوله: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣] لأنَّ طريقَ الحقِّ واحدةٌ، وطرقَ الباطلِ مُتَشَعِّبةٌ متعددةٌ، والظلماتُ بمنزلةِ طرق الباطل، والنور بمنزلةِ طريق الحق، بل هما هما؛ ولهذا وَحَّد «وليَّ المؤمنين»، وجَمَعَ «أولياءَ الكفارِ» لتعدُّدهم في قوله: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ﴾ [البقرة: ٢٥٧].

٢/٣٠١

ومن ذلك: إفرادُ النارِ حيث وقعَتْ، والجنةُ وقعَتْ مجموعةً ومفردةً؛ لأن الجنانَ مختلفةُ الأنواعِ، فحَسُنَ جَمْعُها، والنارُ مادةٌ واحدةٌ؛ لأنَّ الجنةَ رحمةٌ والنارَ عذابٌ، فناسَبَ جمعَ الأولى وإفرادَ الثانيةِ على حدِّ الرياح والريحِ.

ومِنْ ذلك: إفرادُ السَّمْعِ وجَمْعُ البصرِ؛ لأنَّ السمعَ غَلَبَ عليه المصدريةُ

= - ﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ﴾ الأعراف: ٥٧.
- ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ﴾ الحجر: ٢٢.
- ﴿وَهُوَ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ بُشْرًا﴾ الفرقان: ٤٨.
- ﴿وَمَن يُرْسِلُ الرِّيَاحَ بُشْرًا﴾ النمل: ٦٣.
- ﴿اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا...﴾ الروم: ٤٨.
- ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا...﴾ فاطر: ٩.
- ﴿وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ الجاثية: ٥. انظر: فتح الوصيد ٢/٤٥-٤٧.

(١) الانتصاف على حاشية الكشاف ٤/٢٢٧.

فأُفْرِد بخلاف البصَرِ[1]، فإنه اشْتُهِرَ في الجارحةِ، ولأنَّ مُتَعَلَّقَ السمع الأصواتُ، وهي حقيقةٌ واحدة، ومتعلَّقَ البصَرِ الألوانُ والأكوانِ وهي حقائقُ مختلفةٌ، فأشار في كلٍ منهما إلى مُتَعَلَّقِه.

ومِنْ ذلك: إفرادُ «الصديق» وجَمْعُ «الشافعين» في قوله: ﴿فَمَا لَنَا مِن شَٰفِعِينَ ۞ وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ﴾ [الشعراء: ١٠٠، ١٠١]، وحكمتُه كثرةُ الشُّفَعاءِ في العادة، وقلةُ الصديقِ. قال الزمخشريُّ[2]: «ألا ترى أنَّ الرجلَ إذا امْتُحِن بإرهاقِ ظالمٍ نَهَضَتْ جماعةٌ وافرةٌ مِنْ أهلِ بلدِه لشفاعته رحمةً، وإن لم يَسْبِقْ له بأكثرِهم معرفةٌ، وأما الصديقُ فأعَزُّ مِنْ بَيْضِ / الأَنُوْق»[3]. [٢١٩]

ومِنْ ذلك: «الأَلْباب» [البقرة: ١٧٩] لم يَقَعْ إلا مجموعاً؛ لأنَّ مفردَه ثقيلٌ لفظاً.

ومِنْ ذلك: مجيءُ المشرقِ والمغربِ بالإفرادِ، وبالتثنيةِ وبالجمعِ، فحيث أُفْرِدا فاعتباراً للجهةِ، وحيث ثُنِّيا فاعتباراً لـمَشْرِقِ الصيفِ والشتاءِ ومَغْرِبِهما، وحيث جُمِعا فاعتباراً / لتعدُّدِ المَطالعِ في كل فَصْلٍ من فصولِ السنةِ. ٣٠٢/٢

وامَّا وجهُ اختصاصِ كلِّ مَوْضِعٍ بما وقع فيه، ففي سورةِ الرحمن [١٧] وَرَدَا بالتثنية؛ لأنَّ سياقَ السورةِ سياقُ الـمُزْدَوَجَيْنِ؛ فإنه سبحانه ذكر أولاً نَوْعَي الإيجادِ، وهما الخَلْقُ والتعليمُ، ثم ذَكَرَ سِراجَي العالَم: الشمسَ والقمرَ، ثم نوعَي النباتِ: ما كان على ساق، وما لا ساق له، وهما النجمُ

(١) ومن ذلك قوله تعالى: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ۖ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ ۖ﴾ [البقرة: ٧].

(٢) الكشاف ٣/٣٢٢.

(٣) الأَنُوق: العُقَاب أو الرَّخَمَة.

والشجرُ، ثم نوعَي السماءِ والأرضِ، ثم نوعَي العَدْلِ والظلمِ، ثم نَوْعَي الخارج من الأرضِ، وهما الحبوبُ والرياحينُ، ثم نوعَي المُكَلَّفِين وهما الإنسُ والجانُّ، ثم نوعَي المشرقِ والمغربِ، ثم نوعَي البحرِ المِلْح والعَذْبِ؛ فلهذا حَسُن تثنيةُ المشرق والمغربِ في هذه السورة، وجُمِعا في قولِه: ﴿ فَلَآ أُقۡسِمُ بِرَبِّ ٱلۡمَشَٰرِقِ وَٱلۡمَغَٰرِبِ إِنَّا لَقَٰدِرُونَ ﴾ [المعارج: ٤٠]، وفي سورة الصافات(١) [٥] للدلالة على سَعَةِ القُدْرةِ والعظمةِ.

* * *

فائدة

حيث وَرَدَ «البارُّ» مجموعاً في صفةِ الآدميين قيل: أبرارٌ، وفي صفة الملائكة قيل: بَرَرَة، ذكره الراغب(٢)، ووجَّهه بأنَّ الثانيَ أَبْلَغُ؛ لأنه جمعُ بارّ، وهو أبلغُ مِنْ «بَرّ» مفردِ الأول، وحيث ورد الأخ مجموعاً في النَسَبِ قيل: «إِخْوة»، وفي الصَّداقة قيل: «إِخْوان»، قاله ابنُ فارسٍ(٣) وغيرُه، وأُورِدَ عليه في الصداقة ﴿ إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ إِخۡوَةٌ ﴾ [الحجرات: ١٠] وفي النسب: ﴿ أَوۡ إِخۡوَٰنِهِنَّ أَوۡ بَنِيٓ إِخۡوَٰنِهِنَّ ﴾ [النور: ٣١]، ﴿ أَوۡ بُيُوتِ إِخۡوَٰنِكُمۡ ﴾ [النور: ٦١].

---

(١) ورد فيها جمع «المشارق» دون المغارب في قوله تعالى: ﴿ رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَا وَرَبُّ ٱلۡمَشَٰرِقِ ﴾.

(٢) المفردات ١١٤.

(٣) المجمل ١/٩٠.

فائدة

أَلَّف أبو الحسنِ الأخفشُ كتاباً في الإفرادِ والجمعِ في القرآن، ذَكَرَ فيه جَمْعَ ما وَقَعَ في القرآن / مفرداً، ومفردَ ما وَقَعَ فيه جمعاً، وأكثرُه من ٢/٣٠٣ الواضحاتِ، وهذه أمثلةٌ مِنْ خَفِيٍّ ذلك(١).

«المَنّ» [البقرة: ٥٧] جمعٌ لا واحدَ له.

«السَّلوى» [البقرة: ٥٧] لم يُسْمَعْ له بواحدٍ.

«النصارى» [البقرة: ٦٢] قيل: جمعُ «نَصْرانيّ». وقيل: نَصِير، كنديم.

«العَوانُ» [البقرة: ٦٨] جمعه عُوْن.

«الهَدْي» [البقرة: ١٩٦] لا واحدَ له(٢).

«الإِعْصار» [البقرة: ٢٦٦] جمعُه أعاصير.

«الأنصار» [التوبة: ١١٧] واحدُه نَصير، كشريف وأَشْراف.

«الأزلام» [المائدة: ٣] واحدُها زَلَم. ويقال: زُلَم بالضم.

«مِدْرارا» [الأنعام: ٦] جمعه مدارير.

«أساطير» [الأنعام: ٢٥] واحدُه أُسْطورة. وقيل: أَسْطار، جمع سَطْر.

«الصُّور» [الأنعام: ٧٣] جمع صورة(٣). وقيل: واحد الأَصْوار.

---

(١) قد يُورد السيوطي اللفظة على لفظ قريبٍ ممَّا ورد في الآية، وليس نصاً.

(٢) يقال: هَدْيٌ وهَدِيٌّ. وفي اللسان: «الواحدة هَدْيَةٌ وهَدِيَّة».

(٣) قال الطبري راداً لهذا القول: «والصواب من القول في ذلك عندنا ما تظاهرت به الأخبار عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إن إسرافيل قد التقم الصُّور وحنى جبهته، ينتظر متى يؤمر فينفخ» وأنه قال: «الصُّور قرن ينفخ فيه». تفسير الطبري (٩/ ٣٤٠).

« فُرادَى » [الأنعام : ٩٤] جمع أَفْراد جمع فَرْد .

« قِنْوان » [الأنعام : ٩٩] جمعُ قِنْو .

« وصِنْوان » [الرعد : ٤] جمع صِنْو، وليس في اللغة جمعٌ ومُثَنَّى بصيغةٍ واحدة « إلا هذان، ولفظٌ ثالثٌ لم يقَعْ في القرآنِ[1]، قاله ابنُ خالويه[2] في كتاب « ليس » .

« الحوايا » [الأنعام : ١٤٦] جمع حاوِيَة، وقيل : حاوِياء .

﴿ نُشُرًا ﴾[3] [الأعراف : ٥٧] جمع نَشُور .

« عِضِيْن » [الحجر : ٩١] .

و« عِزين » [المعارج : ٣٧] جمع عِضَة وعِزَة .

« المثاني » [الحجر : ٨٧] جمع مَثْنى .

/ « تارة » [الإسراء : ٦٩] جمعها : تارات وتِيَر.　　٢/٣٠٤

« أَيْقاظاً » [الكهف : ١٨] جمع يَقِظ .

« الأرائك » [الكهف : ٣١] جمع أريكة .

« سَرِيّ » [مريم : ٢٤] جمعه سِرْيان كخَصِيّ وخِصْيان .

---

(١) وهو رِئْدان، مفرده الرِّئْد : بمعنى المِثْل .

(٢) كتاب ليس ١٥٩ .

(٣) على قراءة ضم النون والشين، وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو، وأبي جعفر ويعقوب . وقرأ ابن عامر بالنون مضمومة وسكون الشين، وقرأ حمزة والكسائي وخلف بالنون مفتوحة وسكون الشين، وقرأ عاصم وحده بالباء مضمومة وسكون الشين . انظر : التيسير ١١٠، والنشر ٢ / ٢٦٩، ٢٧٠ .

«آناء الليل» [آل عمران: ١١٣] جمع «إِنىً» بالقَصْرِ، كـ «مِعىً»، وقيل: «إِنْي» كقِرْد. وقيل: «إِنْوَة» كفِرْقة.

«الصَّياصِي» [الأحزاب: ٢٦] جمع صِيْصِيَة.

«منْسأته» [سبأ: ١٤] جمعها مناسِئ.

«الحَرور» [فاطر: ٢١] جمعه حُرُور بالضم.

«غرابيب» [فاطر: ٢٧] جمع غِرْبيب.

«أتْراب» [صٓ: ٥٢] جمع تِرْب.

«الآلاء» [الأعراف: ٦٩] جمع «إِلَى» كمِعَى. وقيل: «ألى». كقَفا. وقيل: «إِلْيٌ» كقِرْدٍ. وقيل: «أَلْو».

«التراقي» [القيامة: ٢٦] جمع تَرْقُوة، بفتح أوله.

«الأمشاج» [الإنسان: ٢] جمع مِشْج.

«ألفافاً» [النبأ: ١٦] جمعُ «لِفّ» بالكسر.

«العِشار» [التكوير: ٤] جمع: عُشَراء.

«الخُنَّس» [التكوير: ١٥] جمع: خانِسة، وكذا الكُنَّس.

«الزَّبانية» [العلق: ١٨] جمعُ: زِبْنِيَة. وقيل: زابِن. وقيل: زَباني.

«أشتاتاً» [النور: ٦١] جمع: شَتَّى وشَتِيت[1].

«أبابيل» [الفيل: ٣] لا واحدَ له. وقيل: واحدُه: إِبَّوْل مثل عِجَّوْل. وقيل: إِبِّيل، مثل إِكْلِيل.

* * *

(١) أثبت صاحب التاج (٤/٥٧٣) أن شتّى مفرد في قول بعض العلماء، لكن لم نقف على أن شتيتاً مفرد أشتات، وإنما اتفقوا على أن مفرد أشتات: شتٌّ.

٢/٣٠٥

/ فائدة

ليس في القرآنِ من الألفاظِ المعدولةِ إلا ألفاظُ العددِ ﴿مَثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ [النساء: ٣] ومِنْ غيرها ﴿طُوًى﴾[1] [طه: ١٢] فيما ذكره الأخفشُ في الكتاب المذكور، ومن الصفات «أُخر» في قولِه تعالى: ﴿وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞ﴾ [آل عمران: ٧].

قال الراغب[2] وغيرُه: «هي معدولةٌ عن تقدير ما فيه الألف واللامُ وليس له نظيرٌ في كلامِهم؛ فإن «أفْعَل»: إمَّا أنْ يُذْكَرَ معه «مِنْ» لفظاً أو تقديراً / فلا يُثَنى ولا يُجْمع ولا يُؤَنث، أو تُحْذَفَ منه «من»، فتدخل عليه الألفُ واللامُ ويُثَنَّى ويُجْمَعُ، وهذه اللفظةُ مِنْ بينِ أخواتِها جُوِّز فيها ذلك مِنْ غيرِ الألفِ واللامِ.

[٢٢٠]

وقال الكِرْماني[3] في الآيةِ المذكورة: «لا يمتنع كونُها معدولةً عن الألفِ واللامِ مع كونِها وصفاً لنكرةٍ؛ لأنَّ ذلك مُقَدَّرٌ مِنْ وجهٍ، غيرُ مقدرٍ من وجهٍ».

* * *

---

(١) على قراءة مَن لم ينون، وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وأبي جعفر ويعقوب، وقرأ الباقون بالتنوين. انظر: التيسير ١٥٠، والنشر ٢/٣١٩.

(٢) المفردات ٦٩.

(٣) غرائب التفسير ١/٢٤١.

قاعدة

مقابلةُ الجمع بالجمعِ تارةً تقتضي مقابلةَ كلِّ فردٍ من هذا بكل فردٍ مِنْ هذا، كقوله: ﴿وَٱسْتَغْشَوْا۟ ثِيَابَهُمْ﴾ [نوح: ٧] أي: اسْتَغْشَى كلٌّ منهم ثوبه، ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] أي: على كلٍ من المخاطبين أمُّه، ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ﴾ [النساء: ١١] أي: كُلاً في أولاده. ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٣] أي: كلُّ واحدةٍ تُرْضِعُ ولدها، وتارةً يقتضي ثبوتَ الجمع لكلِّ فردٍ من أفراد المحكومِ عليه، نحوُ: ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]. وجعل منه الشيخُ عزُّ الدينِ[1] ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ﴾ [البقرة: ٢٥].

/ وتارةً يَحْتمل الأمرَيْن فيحتاجُ إلى دليلٍ يُعَيِّنُ أحدَهما. وأمَّا مقابلةُ ٢/٣٠٦ الجمعِ بالمفردِ فالغالبُ ألاَّ يقتضيَ تعميمَ المفردِ، وقد يَقْتضيه كما في قولهِ ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ [البقرة: ١٨٤] المعنى: على كلِّ واحدٍ لكلِّ يومٍ طعامُ مسكين، ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا۟ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤] لأنه على كلِّ واحدٍ منهم ذلك.

* * *

(١) فوائد في مشكل القرآن ٩١.

قاعدة في ألفاظ يظن بها الترادفُ وليست منه[1]

مِنْ ذلك «الخوفُ» و«الخَشْيَة»، لا يكاد اللُّغَويُّ يُفَرِّقُ بينهما، ولا شك أنَّ الخَشْيَةَ أعلى منه، وهي أشدُّ الخوف، فإنها مأخوذةٌ مِنْ قولهم: «شجرة خشيَّة» أي: يابسة، وهو فواتٌ بالكليَّة، والخوف مِنْ «ناقة خَوْفاء»، أي بها داءٌ، وهو نقصٌ، وليس بفوات ولذلك خُصَّت الخشيةُ بالله تعالى في قوله: ﴿وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوٓءَ ٱلْحِسَابِ﴾ [الرعد: ٢١].

وفُرِّقَ بينهما أيضاً: بأنَّ الخَشْيَةَ تكون مِنْ عِظَم المُخْتَشَى، وإن كان الخاشي قوياً، والخوفُ يكون مِنْ ضَعْف الخائف، وإن كان المَخُوفُ أمراً يسيراً، وَيَدُلُّ لذلك: أن الخاءَ والشينَ والياءَ في تقاليبها تَدُلُّ على العظمة، نحوُ: «شيخ» للسيِّد الكبير، و«خَيْشٌ» لما غَلُظَ من اللِّباس؛ ولذا وَرَدت الخَشْية غالباً في حق الله، نحوُ: ﴿مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٧٤]، ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ [فاطر: ٢٨].

وأمَّا ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠] ففيه لطيفة فإنه في وصفِ الملائكةِ، ولمَّا ذَكَرَ قوتَهم وشدَّةَ خَلْقهم عبَّر عنهم بالخوف؛ لبيان أنهم وإن كانوا غِلاظاً شِداداً فهم بين يديه تعالى ضعفاءُ، ثم أَرْدَفه بالفَوْقيَّة الدالَّة على العظمة، فجمع بين الأمرين، ولمَّا كان ضَعْفُ البشرِ معلوماً لم يَحْتَجْ إلى التنبيه عليه.

ومِنْ ذلك: «الشُّحُّ» و«البُخْلُ» والشُّحُّ هو أشدُّ البخلِ. قال الراغب[2]: «الشُّحُّ بُخْلٌ مع حِرْصٍ».

---

(١) انظر: البرهان ٤ /٦٨.

(٢) المفردات ٤٤٦.

/ وفَـرَّق العـسكريُّ[(١)] بين البُـخْلِ والضَّنِّ بأنَّ الضَّنَّ أصلُه أَنْ يكـون ٢/٣٠٧ بالعواري[(٢)]، والبخلَ بالهِبات[(٣)]، ولهذا يُقال: هو ضنينٌ بعلمه، ولا يقال: بخيلٌ؛ لأنَّ العلمَ بالعارِيَّة أشبهُ منه بالهِبَة؛ لأنَّ الواهبَ إذا وَهَبَ شيئاً خَرَجَ عن مِلْكه، بخـلاف العـارِيَّة، ولهـذا قـال تعـالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ [التكوير: ٢٤] ولم يَقُل ببخيل.

ومن ذلك: السبيل والطريق، والأولُ أغلبُ وقوعاً في الخيرِ، ولا يكاد اسمُ الطريقِ يُراد به الخيرُ، إلا مقترناً بوصفٍ أو إضافةٍ تُخَلِّصُه لذلك، كقوله: ﴿يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ وَإِلَىٰ طَرِيقٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الأحقاف: ٣٠].

وقال الراغب[(٤)]: «السبيل: الطريقُ التي فيها سهولةٌ، فهو أخصُّ».

ومن ذلك: «جاء» و«أتى»، والأول يُقال في الجواهر والأعيان، والثاني في المعاني والأزمان؛ ولهذا وَرَدَ: «جاء» في قوله: ﴿وَلِمَن جَآءَ بِهِۦ حِمْلُ بَعِيرٍ﴾ [يوسف: ٧٢]، ﴿وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾ [يوسف: ١٨]، ﴿وَجِاْىٓءَ يَوْمَئِذٍۭ بِجَهَنَّمَ﴾ [الفجر: ٢٣]، وأتى في: ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ١] ﴿أَتَىٰهَآ أَمْرُنَا﴾ [يونس: ٢٤]. وأمَّا: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] أي: أمرُه[(٥)]

---

(١) الحسن بن عبد الله بن سهل، أبو هلال الأهوازي الأديب اللغوي (ت: بعد ٣٩٥ هـ)، تقدمت ترجمته، وانظر قوله في كتابه الفروق ١٤٤.

(٢) مفرده العاريَّة، والعارة: ما تعطيه غيرك على أن يعيده إليك.

(٣) الفروق: «بالهيئات».

(٤) المفردات ٣٩٥.

(٥) المجيء من الصفات الفعلية الاختيارية، ومذهب السلف وأئمة الحديث جواز قيام الأفعال الاختيارية المتعلقة بالقدرة والمشيئة بالله سبحانه، ومن يفعل باختياره =

[٢٢١] فإنَّ المرادَ به أهوالُ القيامةِ المشاهَدَةُ، وكذا / ﴿ جَآءَ أَجَلُهُمْ ﴾ [الأعراف: ٣٤] لأنَّ الأجَلَ كالمشاهَدِ؛ ولهذا عُبِّر عنه بالحضورِ في قولِهم: «حضره الموت»؛ ولهذا فُرِّق بينهما في قوله: ﴿ جِئْنَٰكَ بِمَا كَانُواْ فِيهِ يَمْتَرُونَ * وَأَتَيْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ ﴾ [الحجر: ٦٣، ٦٤]؛ لأن الأولَ العذابُ، وهو مشاهَدٌ مَرْئيٌّ بخلافِ الحقِّ.

وقال الراغب[١]: «الإتيانُ»: مجيءٌ بسهولةٍ، فهو أخصُّ مِنْ مُطْلَقِ المجيءِ. قال: «ومنه قيل للسَّيْل[٢] المارِّ على وجهه: أَتِيٌّ وأَتاوِيٌّ».

/ ومن ذلك: «مَدَّ» و«أمدَّ». قال الراغب[٣]: «أكثرُ ما جاء الإمدادُ في ٣٠٨/٢ المحبوب، نحوُ: ﴿ وَأَمْدَدْنَٰهُم بِفَٰكِهَةٍ ﴾ [الطور: ٢٢]، والمَدُّ في المكروهِ، نحوُ: ﴿ وَنَمُدُّ لَهُۥ مِنَ ٱلْعَذَابِ مَدًّا ﴾ [مريم: ٧٩].

ومن ذلك: «سَقَى» و«أَسْقَى»، فالأولُ لِما لا كُلْفَةَ فيه؛ ولهذا ذُكِر في شراب الجنة، نحوُ: ﴿ وَسَقَىٰهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا ﴾ [الإنسان: ٢١]، والثاني لما فيه كُلْفَةٌ؛ ولهذا ذُكِر في ماءِ الدنيا، نحوُ: ﴿ لَأَسْقَيْنَٰهُم مَّآءً غَدَقًا ﴾ [الجن: ١٦].

= ومشيئته أكمل ممن لا فعل له. ثم إن قوله تعالى: ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ ﴾ [الأنعام: ١٥٨] ورد فيها إتيان الرب وإتيان الملائكة وإتيان آيات الربّ في نَسَقٍ واحد؛ مما يدلّ على الفرق بينها، ويُبعد تأويل مجيء الرب بمجيء أمره وعقابه.

قال أبو الحسن الأشعري: «أجمعوا على أنه عز وجلّ يجيء يوم القيامة» ينظر شرح حديث النزول: ١٥٧، ورسالة إلى أهل الثغر ص ١٢٨.

(١) المفردات ٦٠.

(٢) في مطبوعة أبي الفضل: «للسائل» ع، ب: «للسبيل»، والمثبت موافق لما في المفردات.

(٣) المفردات ٧٦٣.

وقال الراغب[١]: «الإسْقاءُ أبْلَغُ من السَّقْيِ؛ لأنَّ الإسْقاءَ أن يَجْعَلَ له ما[٢] يَسْتَقِي منه ويَشْرَبُ، والسَّقْيُ أَنْ يُعطيَه ما يشربُ».

ومِنْ ذلك: «عَمِل» و«فَعَل»، فالأولُ لما كان مع امتدادِ زمانٍ، نحوُ: ﴿يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ﴾ [سبأ: ١٣]، ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾ [يس: ٧١]؛ لأنَّ خَلْقَ الأنعامِ والثمارِ والزروعِ بامتدادٍ، والثاني بخلافِه، نحوُ: ﴿كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ﴾ [الفيل: ١]، ﴿كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ﴾ [الفجر: ٦]، ﴿كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٤٥]؛ لأنها إهلاكات وَقَعَتْ مِنْ غيرِ بُطْءٍ، ﴿وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [النحل: ٥٠] أي: في طَرْفَةِ عَيْنٍ، ولهذا عُبِّر بالأولِ في قوله: ﴿وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [البقرة: ٢٥] حيث كان المقصودُ المثابرةَ عليها، لا الإتيانَ بها مرَّةً، أو بسرعةٍ، وبالثاني في قولِه: ﴿وَٱفْعَلُواْ ٱلْخَيْرَ﴾ [الحج: ٧٧] حيث كان بمعنى: سارِعوا، كما قال: ﴿فَٱسْتَبِقُواْ ٱلْخَيْرَٰتِ﴾ [البقرة: ١٤٨]، وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَوٰةِ فَٰعِلُونَ﴾ [المؤمنون: ٤] حيث كان القَصْدُ: يأتون بها على سُرْعةٍ مِنْ غير توانٍ.

ومِنْ ذلك: «القعودُ» و«الجلوسُ»، والأولُ لما فيه لُبْثٌ، بخلاف الثاني؛ ولهذا يُقال: قواعد البيت ولا يُقال: جوالِسُه، للزومها ولُبْثِها، ويقال: جليسُ المَلِكِ، ولا يقال: قعيدُه؛ / لأنَّ مجالِسَ الملوكِ يُسْتَحَبُّ فيها ٢/٣٠٩ التخفيفُ؛ ولهذا استُعْمِل الأولُ في قوله: ﴿مَقْعَدِ صِدْقٍ﴾ [القمر: ٥٥] للإشارة إلى أنَّه لا زوالَ له، بخلاف ﴿تَفَسَّحُواْ فِى ٱلْمَجَٰلِسِ﴾ [المجادلة: ١١]؛

(١) المفردات ٤١٥.

(٢) في أ، س، ر: ماء، والمثبت من سائر النسخ والمفردات.

لأنه يُجْلَسُ[1] فيه، زماناً يسيراً.

ومن ذلك: «التَّمامُ» و«والكَمالُ»، وقد اجتمعا في قوله: ﴿أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾ [المائدة: ٣] فقيل: الإتمامُ لإزالةِ نُقْصانِ الأصلِ، والإكمالُ لإزالةِ نُقْصانِ العَوارضِ بعد تمامِ الأصلِ؛ ولهذا كان قولُه: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦] أحسنَ مِنْ «تامَّة»؛ فإنَّ التمامَ مِن العددِ قد عُلِم، وإنما نَفَى احتمالَ نَقْصٍ في صفاتِها. وقيل: «تَمَّ» يُشْعِرُ بحصولِ نَقْصٍ قبله، «وكَمَل» لا يُشْعِرُ بذلك

وقال العسكريُّ[2]: «الكمالُ اسمٌ لاجتماعِ أَبْعاضِ الموصوفِ به، والتمامُ اسمٌ للجزءِ الذي يَتِمُّ به الموصوفُ، ولهذا يُقال: القافيةُ تمامُ البيتِ، ولا يُقال كمالُه. ويقولون: البيت بكماله أي: باجتماعه».

ومن ذلك: «الإعطاءُ» و«والإيتاء». قال الخُوَيِّي[3]: «لا يكاد اللغويون يُفَرِّقون بينهما، وظهر لي بينهما فرقٌ يُنْبِئُ عن بلاغةِ كتاب الله: وهو أن الإيتاءَ أقوى من الإعطاءِ في إثباتِ مفعولِه؛ لأنَّ الإعطاءَ له مطاوِعٌ، تقول: أعطاني فعَطَوْت، ولا يُقال في الإيتاءِ: آتاني فأتَيْتُ، وإنما يقال: آتاني فأَخَذْتُ، والفعلُ الذي له مطاوعٌ أضعفُ في إثباتِ مفعولِه من الذي لا مطاوعَ له؛ لأنك تقول: قَطَعْتُه فانقطع، فيَدلُّ على أنَّ فِعْلَ الفاعلِ كان موقوفاً على قَبولٍ في المَحَلِّ، لولاه ما ثبَتَ المفعولُ؛ ولهذا يَصِحُّ: قَطَعْتُه

(١) نائب الفاعل «فيه» و«زماناً» ظرف زمان.

(٢) الفروق ٢١٨.

(٣) في البرهان ٤ / ٧٤ «الجويني».

فما انقطع، ولا يَصِحُّ فيما لا مُطاوعَ له ذلك، فلا يجوزُ: ضربتُه فانضربَ، أو فما انضرب، ولا قَتَلْتُه فانقتل، ولا فما انْقَتَل؛ لأن هذه أفعالٌ إذا صَدَرَتْ من الفاعل ثَبتَ لها المفعولُ في المَحَلِّ، والفاعلُ مُسْتَقِلٌ بالأفعالِ التي لا مطاوع لها، فالإيتاءُ أقوى من الإعطاء».

قال: «وقد تَفكَّرْتُ في مواضعَ من / القرآن فوجَدْتُ ذلك مُراعىً»، قال تعالى: ﴿تُؤْتِي الْمُلْكَ مَن تَشَاءُ﴾ [آل عمران: ٢٦]؛ لأن المُلْكَ شيءٌ عظيم / لا يُعطاه إلا مَنْ له قوةٌ، وكذا: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَن يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٦٩]، ﴿آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِّنَ الْمَثَانِي﴾ [الحجر: ٨٧] لعِظَم القرآنِ وشأنه. وقال: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١] لأنه مَوْرودٌ في المَوْقِفِ مُرْتَحَلٌ عنه قريباً إلى منازلِ العزِّ في الجنة، فعَبَّر فيه بالإعطاء؛ لأنه يُتْرَكُ عن قُرْبٍ، ويُنْتَقَلُ إلى ما هو أعظمُ منه، وكذا ﴿يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ﴾ [الضحى: ٥] لِما فيه مِنْ تكرُّرِ الإعطاءِ والزيادة إلى أَنْ يرضى كلَّ الرضا، وهو مُفَسَّرٌ أيضاً بالشفاعة، وهي نظيرُ الكوثرِ في الانتقالِ بعد قضاءِ الحاجةِ منه، وكذا ﴿أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ﴾ [طه: ٥٠]؛ لتكرُّرِ حدوثِ ذلك باعتبارِ الموجوداتِ، [وكذا][1] ﴿حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ﴾ [التوبة: ٢٩]؛ لأنها موقوفةٌ على قبولٍ مِنّا، وإنما يُعْطُونها عن كُرْهٍ».

٣١٠/٢ [٢٢٢]

* * *

(١) زيادة من: «ك».

فائدة

قال الراغب(١): «خُصَّ دَفْعُ الصدقةِ في القرآنِ بالإيتاء، نحوُ: ﴿وَأَقَامُواْ الصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ الزَّكَوٰةَ﴾ [البقرة: ٢٧٧]، ﴿وَإِقَامَ الصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءَ الزَّكَوٰةِ﴾ [الأنبياء: ٧٣] قال: «وكلُّ موضعٍ ذُكِرَ في وَصْفِ الكتابِ» «آتينا» فهو أبلغُ مِنْ كلِّ موضعٍ ذُكِر فيه «أُوْتوا»؛ لأن «أوتوا» قد يقال إذا أُوتيَ مَنْ لم يكنْ منه قَبولٌ، «وآتيناهم» يقال فيمن كان منه قبول».

ومِنْ ذلك: «السَّنة» و«العام»: قال الراغب(٢): «الغالبُ استعمالُ السَّنَةِ في الحوْلِ الذي فيه الشِّدَّةُ، والجَدْبُ؛ ولهذا يُعَبَّرُ عن الجَدْبِ بالسَّنَةِ، والعامُ ما فيه الرَّخاءُ والخِصْبُ؛ وبهذا تَظْهر النكتةُ في قوله: ﴿أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ [العنكبوت: ١٤] حيث عَبَّر عن المستثنى بالعامِ، وعن المستثنى منه بالسنة»(٣).

* * *

(١) المفردات ٦١.

(٢) المفردات ٥٩٨ بعبارة قريبة.

(٣) جاء في البرهان للزركشي: (٣/ ٤٤٤) «فذكر في مدة اللبث السنة، وفي الانفصال العام؛ للإشارة إلى أنه كان في شدائد في مدته كلها، إلا خمسين عاماً قد جاءه الفرج والغوث».

قاعدة في السؤال والجواب[1]

الأصلُ في الجوابِ أنْ يكونَ مطابقاً للسؤال، إذا كان السؤالُ مُتوَجِّهاً، وقد يُعْدَلُ / في الجواب عَمَّا يَقْتَضيه السؤالُ، تنبيهاً على أنه كان منْ حَقِّ السؤالِ أن يكون كذلك، ويُسمِّيه السكاكيُّ[2] «الأسلوبَ الحكيمَ». وقد يجيءُ الجوابُ أعمَّ من السؤالِ للحاجةِ إليه في السؤالِ، وقد يجيءُ أنقص لاقتضاءِ الحالِ ذلك.

٢/٣١١

مثالُ ما عُدِلَ عنه قولُه تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٨٩]، سألوا عن الهلال: لِمَ يَبْدو دقيقاً مثلَ الخيطِ، ثم يتزايدُ قليلاً قليلاً حتى يمتلِئَ، ثم لا يزال ينقصُ حتى يعودَ كما بدأ؟ فأُجِيْبُوا ببيانِ حكمةِ ذلك، تنبيهاً على أن الأهمَّ السؤالُ عن ذلك، لا ما سألوا عنه، كذا قال السَّكَّاكيُّ[3] ومُتابِعوه. واسترسل التفتازاني[4] في الكلام إلى أن قال: «لأنهم ليسوا مِمَّنْ يَطَّلِعُ على دقائقِ الهيئةِ بسهولة».

---

(١) انظر: البرهان ٤ / ٣٩.

(٢) مفتاح العلوم ٣٢٧.

(٣) مفتاح العلوم ٣٢٧.

(٤) مسعود بن عمر بن عبدالله، سعد الدين اللغوي الشافعي (ت: ٧٩٢ هـ)، من مؤلفاته: «الإرشاد في النحو»، «حاشية على الكشاف» لم يتمها. انظر: الدرر الكامنة ٥ / ١١٩، بغية الوعاة ٢ / ٢٨٥. انظر قوله في شرح التفتازاني على التلخيص ١ / ٤٨٣.

وأقول: ليت شعري: مِنْ أين لهم أنَّ السؤالَ وقع عن غير ما حَصَلَ الجوابُ به، وما المانعُ مِنْ أَن يكونَ إنما وقع عن حكمةِ ذلك ليَعْلَموها؛ فإنَّ نَظْمَ الآيةِ مُحْتَمِلٌ لذلك، كما أنه مُحْتَمِلٌ لما قالوه؟ والجوابُ ببيانِ الحكمةِ دليلٌ على ترجيحِ الاحتمالِ الذي قلناه، وقرينةٌ تُرْشِدُ إلى ذلك؛ إذ الأصلُ في الجوابِ المطابقةُ للسؤال، والخروجُ عن الأصل يَحْتاج إلى دليلٍ، ولم يَرِدْ بإسنادٍ لا صحيح، ولا غيرِه، أنَّ السؤالَ وقعَ عَمَّا ذكروه، بل وَرَدَ ما يؤيِّد ما قلناه.

فأخرج ابنُ جريرٍ[1] عن أبي العاليةِ قال: «بلغَنَا أنهم قالوا: يا رسولَ اللهِ لِمَ خُلِقَتِ الأهِلَّةُ؟ فأنزل اللهُ ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ﴾ [البقرة: ١٨٩] فهذا صريحٌ في أنَّهم سألوا عن حكمةِ ذلك، لا عن كيفيَّته مِنْ جهة الهيئةِ، ولا يَظُنُّ ذو دينٍ بالصحابةِ الذين هم أدَقُّ فَهْماً، وأَغْزَرُ عِلْماً، أنهم ليسوا مِمَّنْ يطَّلِعُ على دقائقِ الهيئةِ بسهولةٍ، وقد اطَّلَعَ عليها آحادُ العجمِ الذين أَطْبَقَ

(١) في تفسيره (٣/٥٥٣)، ح ٣٠٦٧، شاكر (٢/١٨٥) سورة البقرة، لكنه عن قتادة والربيع بن أنس، وليس عن أبي العالية، وإسناد قتادة رجاله بين ثقة وصدوق. نعم أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (١/٣٢٢) بمثل ما ذكره المصنف عن الربيع عن أبي العالية به، فيبدو لي -والله أعلم- أنه وهم في عزوه لابن جرير من رواية أبي العالية، ويدل على ذلك أيضاً أنه لم يعزه إليه في الدر (١/٤٩٠) إلا من رواية قتادة والربيع ابن أنس فقط، فهو مرسل.

وفي إسناد ابن أبي حاتم أبو جعفر الرازي الذي يروي عن الربيع بن أنس وفي رواية أبي جعفر الرازي عنه اضطراب، كما في الثقات لابن حبان (٦/٣٠٠) وكما تقدم أيضاً.

الناس على أنهم أبلدُ أذهاناً من العرب بكثيرٍ[1]، هذا لو كان للهيئةِ أصلٌ معتبرٌ، فكيف وأكثرُها فاسدٌ لا دليلَ عليه؟

وقد صنَّفْتُ كتاباً[2] في نَقضِ أكثرِ مسائلها بالأدلَّة الثابتة عن رسول الله ﷺ الذي صَعِدَ إلى / السماء، ورآها عياناً، وعَلِمَ ما حَوَتْه من عجائبِ ٢/٣١٢ المَلَكوتِ بالمشاهدة، وأتاه الوحيُ مِنْ خالِقها، ولو كان السؤالُ وقع عمَّا ذكروه لم يمتنعْ أن يُجابوا عنه بلفظٍ يَصِلُ إلى أفهامِهم، كما وقع ذلك لـمَّا سألوه عن المَجَرَّة وغيرِها من المَلَكوتيَّات.

[٢٢٣] نَعَمْ، المثالُ الصحيحُ لهذا / القسم: جوابُ موسى لفرعونَ حيث قال: ﴿وَمَا رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۞ قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَآۖ﴾ [الشعراء: ٢٣، ٢٤]؛ لأنَّ «ما» سؤالٌ عن الماهيَّةِ أو الجنس، ولـمَّا كان هذا السؤال في حَقِّ الباريءُ تعالى خطأً -لأنه لا جنسَ له فيُذْكَرَ، ولا تُدْرَكُ ذاتُه- عُدِل إلى الجوابِ بالصوابِ ببيانِ الوصفِ المُرْشِدِ إلى معرفتِه؛ ولهذا تَعَجَّبَ فرعونُ مِنْ عَدَمِ مطابقتِه للسؤالِ. فقال لـمَنْ حولَه: ﴿أَلَا تَسۡتَمِعُونَ﴾ [الشعراء: ٢٥] أي: جوابَه الذي لم يُطابِقْ السؤال، فأجاب موسى بقولِه: ﴿رَبُّكُمۡ وَرَبُّ ءَابَآئِكُمُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء: ٢٦] المتضمِّنِ إبطالَ ما تعتقدونه مِنْ ربوبيَّة فرعونَ نصًّا، وإن كان دَخَلَ في الأولِ ضِمْناً إغلاظاً، فزاد فرعونُ في الاستهزاءِ به، فلما رآهم موسى لم يَتَفطَّنوا أَغْلَظَ في الثالثِ بقولِه: ﴿إِن كُنتُمۡ تَعۡقِلُونَ﴾ [الشعراء: ٢٨].

---

(١) الذكاء والبلادة أمران نسبيان في الناس فلا تصح نسبتهما إلى جنس معين دون غيره.

(٢) وهو: «الهيئة السَنية في الهيئة السُنية» قال خليفة: «اقتبسه من الآثار والأخبار» كشف الظنون ٢/٢٠٤٧، وهو مطبوع.

ومثالُ الزيادةِ في الجوابِ قولُه تعالى: ﴿ٱللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كَرْبٍ﴾ في جواب ﴿مَن يُنَجِّيكُم مِّن ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾ [الأنعام: ٦٣، ٦٤]، وقولُ موسى: ﴿هِىَ عَصَاىَ أَتَوَكَّؤُا۟ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا﴾ في جواب ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ﴾، [طه: ١٧، ١٨] زاد في الجواب استلْذاذاً بخطابِ اللهِ، وقولُ قومِ إبراهيمَ: ﴿نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظَلُّ لَهَا عَٰكِفِينَ﴾ في جواب ﴿مَا تَعْبُدُونَ﴾ [الشعراء: ٧٠، ٧١]، زادوا في الجوابِ إظهاراً للابتهاجِ بعبادتها والاستمرارِ على مواظَبَتِها ليزدادَ غيظُ السائلِ.

/ ومثالُ النَّقْصِ فيه قولُه تعالى: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ﴾ في جواب ﴿ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ﴾ [يونس: ١٥] أجاب عن التبديلِ دون الاختراع. ٢/٣١٣

قال الزمخشريُّ[١]: «لأنَّ التبديل في إمكانِ البشرِ دونَ الاختراع فطُوِيَ ذِكْرُه للتنبيه على أنه سؤالٌ مُحالٌ».

وقال غيره[٢]: «التبديلُ أسهلُ من الاختراعِ، وقد نُفِي إمكانُه فالاختراعُ أَوْلَى».

* * *

(١) الكشاف ٢/٣٣٤.

(٢) هو الزركشي في البرهان ٤/٤٣.

تنبيه[1]

قد يُعْدَلُ عن الجواب أصلاً إذا كان السائلُ قَصْدُه التعنُّتُ، نحوُ: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي ﴾ [الإسراء: ٨٥] قال صاحبُ «الإفصاح»[2]: «إنما سأل اليهودُ تعجيزاً وتغليظاً؛ إذ كان الرُّوحُ يقال بالاشتراكِ على رُوحِ الإنسانِ والقرآنِ وعيسى وجبريلَ وملكٍ آخَرَ، وصنفٍ من الملائكةِ، فقَصَدَ اليهودُ أن يسألوه، فبأيِّ مُسَمًّى أجابهم، قالوا ليس هو، فجاءهم الجواب مُجملاً، وكان هذا الإجمالُ كيداً يَرُدُّ به كيدَهم».

* * *

(١) انظر: البرهان ٤ / ٤١.

(٢) ب: «الإيضاح»، وهو كذلك في البرهان للزركشي ٤ / ٤١، وفي مخطوطته «الإفصاح»، ولم نقف على هذا النص في «الإيضاح» للقزويني، ولا في «المصباح» لبدر الدين بن مالك. وهناك «الإفصاح» في شرح كتاب الإيضاح في النحو لابن هشام الخضراوي الأندلسي (ت: ٦٤٦هـ). انظر: كشف الظنون ١ / ١٣٢، ٢١٢. والنص الذي أورده السيوطي ذكره الحافظ ابن حجر في الفتح (٨ / ٤٠٤) مصدِّراً إياه بقوله: «وأجاب من خاض في ذلك بأن اليهود...» ثم ساق بقية الكلام. ولم نقف عليه في شروح البخاري الأخرى المتوافرة بين أيدينا. وهنالك إلماحة لمعنى ما أورده السيوطي في «الإفصاح عن معاني الصحاح» (٢ / ١١) للوزير ابن هبيرة (ت: ٥٦٠هـ).

قاعدة(١)

قيل: أصلُ الجوابِ أَنْ يُعادَ فيه نفسُ السؤال؛ ليكونَ وَفْقَه، نحو: ﴿ أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُۖ قَالَ أَنَا۠ يُوسُفُ ﴾ [يوسف: ٩٠] فـ: «أنا» في جوابِه، هو «أنت» في سؤالِهم. وكذا ﴿ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِيۖ قَالُوٓاْ أَقْرَرْنَاۚ ﴾ [آل عمران: ٨١] فهذا أصلهُ، ثم إنهم أتَوْا عِوَضَ ذلك بحروفِ الجوابِ اختصاراً وتَرْكاً للتَّكرارِ.

وقد يُحْذَفُ السؤالُ ثقةً بفَهْمِ السامعِ بتقديرِه، نحوُ: ﴿ قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَبْدَؤُاْ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥۚ قُلِ ٱللَّهُ يَبْدَؤُاْ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥۖ ﴾ [يونس: ٣٤] فإنه لا يَسْتقيمُ أن يكونَ السؤالُ والجوابُ مِنْ واحدٍ، فتعيَّن أن يكون «قل الله» جوابَ سؤالٍ كأنَّهم سألوا -لمَّا سمعوا ذلك-: فَمَنْ يبدأ الخلق ثم يعيده؟

* * *

٢/٣١٤

/ قاعدة(٢)

الأصلُ في الجوابِ أَنْ يكونَ مُشاكلاً للسؤال، فإِنْ كان جملةً اسميةً فينبغي أن يكونَ الجوابُ كذلك، ويجيءُ كذلك في الجوابِ المقدَّرِ. إلا أنَّ

(١) انظر: البرهان ٤/٤٣ إلا أنه ذكر تحت عنوان: «فائدة».

(٢) انظر: البرهان ٤/٤٣ إلا أنه ذكر تحت عنوان: «فائدة».

ابنَ مالك[1] قال في قولِك «زيد»، في جواب «مَنْ قرأ»؟ إنه مِنْ بابِ حَذْفِ الفعلِ على جَعْلِ الجوابِ جملةً فعليةً. قال: «وإنما قَدَّرْتُه كذلك لا مبتدأً مع احتماله جَرْياً على عادتهم في الأجوبة إذا قَصَدوا تمامَها».

قال تعالى: ﴿مَن يُحْيِ الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ۞ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا﴾ [يس: ٧٨، ٧٩]، ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾ [الزخرف: ٩]، ﴿مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ﴾ [المائدة: ٤]، فلما أتى بالفعليةِ مع فواتِ مُشاكلةِ السؤالِ عُلِمَ أنَّ تقديرَ الفعلِ أولاً أَوْلَى» انتهى.

وقال الزَّملكاني في «البرهان»[2]: «أطلق النحويون القولَ بأنَّ زيداً في جوابِ مَنْ قام؟» فاعلٌ على تقديرِ: قام زيد، والذي تُوجِبُه صِناعةُ علمِ البيانِ أنه مبتدأٌ؛ لوجهين، أحدهما: أنه يطابقُ الجملةَ المسؤولَ بها في الاسميَّةِ، كما وَقَعَ التطابقُ في قوله: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ / اتَّقَوْا مَاذَا[3] أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾ [النحل: ٣٠] في الفعليةِ، وإنما لم يقعِ التطابقُ في قوله: ﴿مَّاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ [النحل: ٢٤]؛ لأنهم لو طابقوا لكانوا مُقِرِّين بالإنزال، وهم من الإذعانِ به على مفاوزَ. [٢٢٤]

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ١٢٠، إلا أن الجملة الأخيرة من قوله: «فلما أتى...» ليست في التسهيل، والنص بتمامه في البرهان ٤/ ٤٣.

(٢) البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن ١٦٩.

(٣) في الأصل: «وإذا قيل لهم ماذا...» وهو جزء من الآية ٢٤ في النحل، والمذكورة هنا الآية (٣٠) منها، بدايتها كما أثبتنا.

الثاني: أن اللَّبْسَ لم يقَعْ عند السائلِ إلا فيمَنْ فَعَلَ الفعلَ، فوَجَبَ أن يُقدَّمَ الفاعلُ في المعنى؛ لأنه مُتعَلّقُ غَرَضِ السائلِ، وأما الفعلُ فمعلومٌ عنده، ولا حاجةَ به إلى السؤالِ عنه فَحَرِيٌّ أَنْ يقعَ في الأواخرِ التي هي مَحَلُّ التكملاتِ والفَضَلاتِ.

وأشْكَلَ على هذا ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ﴾ [الأنبياء: ٦٣] في جواب: ﴿ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا﴾ [الأنبياء: ٦٢]؛ فإنَّ السؤالَ وقع عن الفاعلِ لا عن الفعلِ، فإنهم لم يَسْتفهموه عن الكَسْرِ، بل عن الكاسِرِ، ومع ذلك صَدَرَ الجوابُ بالفعل.

/ وأُجيب: بأنَّ الجوابَ مُقَدَّرٌ دَلَّ عليه السياقُ، إذ «بل» لا يَصْلُحُ أن يُصَدَّرَ بها الكلامُ، والتقديرُ: ما فعلتُه بل فعله». ٢/٣١٥

قال الشيخُ عبدُ القاهرِ[1]: «وحيث كان السؤال ملفوظاً به فالأكثرُ تَرْكُ الفعلِ في الجوابِ، والاقتصارُ على الاسم وَحدَه، وحيث كان مضمراً فالأكثرُ التصريحُ به لضَعْفِ الدلالَةِ عليه، ومن غيرِ الأكثرِ «يُسَبَّح له فيها بالغدو والآصال . رجال» [النور: ٣٦، ٣٧] في قراءةِ البناءِ للمفعولِ»[2].

* * *

(١) دلائل الإعجاز ٢٣٩.

(٢) قرأ ابن عامر وأبو بكر بالبناء للمجهول، وقرأ الباقون بكسر الباء بالبناء للفاعل. انظر: الإقناع ٢/٧١٣، النشر ٢/٢٣٢.

فائدة(١)

أخرج البزَّار(٢) عن ابنِ عباس قال: «ما رأيتُ قوماً خيراً من أصحاب محمد ما سألوه إلا عن ثنتي عشرة مسألة، كلُّها في القرآنِ». وأورده الإمامُ الرازيُّ(٣) بلفظِ «أربعةَ عشر حرفاً وقال: منها ثمانيةٌ في البقرة»:

﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى﴾ [١٨٦].

﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ﴾ [١٨٩].

﴿يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلْ مَآ أَنفَقْتُم﴾ [٢١٥].

---

(١) انظر: البرهان ٤ / ٤٨.

(٢) لم أقف عليه في مسنده فيما بحثت فيه ولا عزاه له الهيثمي في مجمع الزوائد (١ / ١٥٨–١٥٩) وإنما عزاه للطبراني في الكبير –وهو عنده في (١١ / ٣٥٩)، ح ١٢٢٨٨–، وإسناده ضعيف وقال الهيثمي: «فيه عطاء بن السائب وهو ثقة، ولكنه اختلط، وبقية رجاله ثقات» إلا أنه جاء عنده «إلا عن ثلاث عشرة مسألة...» والراوي عنه محمد بن فضيل بن غزوان سمع منه بعد الاختلاط كما في الكواكب النيرات / ٣٣١، وكذا رواه الدارمي في سننه (١ / ٢٤٤–٢٤٥) في المقدمة، ب: كراهية الفتيا..، ح ١٢٧، من طريق محمد بن فضيل أيضاً عنه، وضعف المحقق إسناده، وأخرجه ابن بطة في الإبانة (١ / ٣٩٨) ح ٢٩٦ من طريق جرير بن عبدالحميد عن عطاء به، وجرير ممن سمع من عطاء بعد الاختلاط أيضاً، كما في الكواكب النيرات / ٣٢٣.

(٣) تفسير الرازي ٥ / ١١٩.

﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ ﴾ [٢١٧].

﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ ﴾ [٢١٩].

﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْيَتَٰمَىٰ ﴾ [٢٢٠].

﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ ﴾ [٢١٩].

﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ ﴾ [٢٢٢].

قال: « / والتاسعُ: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَآ أُحِلَّ لَهُمْ ﴾ في [المائدة: ٤]. ٢/٣١٦

والعاشرُ: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ ﴾ [الأنفال: ١].

والحادي عشرَ: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ﴾ [النازعات: ٤٢].

والثاني عشرَ: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْجِبَالِ ﴾ [طه: ١٠٥].

والثالث عشرَ: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ﴾ [الإسراء: ٨٥].

والرابع عشرَ: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَن ذِى ٱلْقَرْنَيْنِ ﴾ [الكهف: ٨٣].

قلت: السائلُ عن الروح وذي القرنين[١] مُشْركو مكة أو[٢] اليهود، كما في أسباب النزول[٣] لا الصحابةُ، فالخالص اثنا عشرَ، كما صَحَّتْ به الروايةُ.

* * *

(١) هو عبدالله بن الضحاك بن مَعَدّ، فهو حميري من أم رومية، وقيل هو: الإسكندر بن فيلبوس بن مضريم من ولد إسحاق بن إبراهيم، مَلَكَ بين المشرق والمغرب، وكان رجلاً صالحاً، وبينه وبين عيسى عليه السلام حوالي ثلاثمئة سنة. انظر: تاريخ الأمم والملوك ١/ ٥٧٣، تاريخ دمشق ١٧/ ٣٣٠.

(٢) س، ب، ع: «واليهود».

(٣) انظر: أسباب النزول للواحدي ٣٣٧، ٣٤٥.

فائدة

قال الراغبُ[1]: «السؤالُ إذا كان للتعريفِ تَعَدَّى إلى المفعولِ الثاني تارةً بنفسه، وتارة بـ «عن»، وهو أكثرُ، نحوُ: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ﴾ [الإسراء: ٨٥] وإذا كان لاستدعاءِ مالٍ فإنه يُعَدَّى بنفسه أو بـ «مِنْ»، وبنفسه أكثرَ، نحوُ: ﴿وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَٰعًا فَسْـَٔلُوهُنَّ مِن وَرَآءِ حِجَابٍ﴾ [الأحزاب: ٥٣]، ﴿وَسْـَٔلُواْ مَآ أَنفَقْتُمْ﴾ [الممتحنة: ١٠]، ﴿وَسْـَٔلُواْ ٱللَّهَ مِن فَضْلِهِۦٓ﴾ [النساء: ٣٢].

* * *

(١) المفردات ٤٣٧.

قاعدة في الخطاب بالاسمِ والخطاب بالفعل(١)

الاسم يَدُلُّ على الثبوتِ والاستمرارِ، والفعلُ يدلُّ على التجدُّدِ والحدوث، ولا يَحْسُنُ وَضْعُ أحدِهما موضعَ الآخرِ. فمنْ ذلك قوله تعالى: ﴿ وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ ﴾ [الكهف: ١٨] لو / قيل «يَبْسُطُ» لم يُؤَدِّ الغَرَضَ؛ ٢/٣١٧ لأنه يُؤْذِنُ بمزاولةِ الكلبِ البَسْطَ، وأنه يتجدَّد له شيءٌ بعد شيءٍ فباسطٌ أَشْعَرَ بثبوتِ الصفة.

وقوله: ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُم ﴾ [فاطر: ٣] لو قيل: «رازقكم» لفاتَ ما أفاده الفعلُ مِنْ تجدُّد الرزقِ شيئاً بعد شيءٍ؛ ولهذا جاءت الحالُ في صورةِ المضارعِ، مع أنَّ العاملَ الذي يُفيدُه ماضٍ، نحوُ: ﴿ وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ ﴾ [يوسف: ١٦]؛ إذ المرادُ أَنْ يفيدَ صورةَ ما هم عليه وقتَ المجيءِ، وأنهم آخذون في البكاءِ، يُجَدِّدُونه شيئاً بعد شيءٍ، وهو المُسَمَّى حكايةَ الحالِ الماضية، وهذا هو سرُّ الإعراضِ عن اسمِ الفاعلِ والمفعولِ. ولهذا أيضاً عُبِّر بـ ﴿ الَّذِينَ يُنفِقُونَ ﴾ [البقرة: ٢٦٢]، ولم يُقَلْ: المنفقون، كما قيل: المؤمنون والمتقون؛ لأنَّ النفقةَ أمرٌ فِعْليٌّ شأنه الانقطاعُ والتجدُّدُ، [٢٢٥] بخلافِ الإيمانِ؛ فإن له حقيقةً / تقومُ بالقلبِ يدومُ مقتضاها، وكذلك التقوى والإسلامُ والصبرُ والشكرُ والهدى والعمى والضلالُ والبصرُ، كلُّها لها مُسَمَّياتٌ حقيقيةٌ أو مجازيةٌ تستمرُّ، وآثارٌ تتجدَّدُ وتنقطع، فجاءت بالاستعمالَيْنِ.

---

(١) انظر: البرهان ٤/٥٩.

وقال تعالى في آيةِ الأنعام: ﴿ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ ﴾ [الأنعام: ٩٥].

قال الإمامُ فخرُ الدين(١): «لما كان الاعتناءُ بشأنِ إخراجِ الحيِّ من الميت أشدَّ، أُتِي فيه بالمضارعِ لِيَدُلَّ على التجددِ، كما في قوله: ﴿ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ [البقرة: ١٥].

* * *

(١) تفسير الرازي ١٣/ ٩٣.

تنبيهات[1]

الأول: المرادُ بالتجدُّدِ في الماضي الحصولُ، وفي المضارع أنَّ مِنْ شأنه أَنْ يتكرَّرَ، ويقعَ مرةً بعد أخرى، صرَّح بذلك جماعةٌ، منهم الزمخشريُّ[2] في قوله: ﴿ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ﴾ [البقرة: ١٥].

/ قال الشيخ بهاء الدين السبكي[3]: «وبهذا يتضحُ الجوابُ عمَّا يُورَدُ ٢/٣١٨ مِنْ نحوِ: «عَلِمَ اللهُ كذا» فإنَّ عِلْمَ اللهِ لا يتجدَّدُ، وكذا سائرُ الصفاتِ الدائمةِ التي يُستعمل فيها الفعلُ. وجوابُه أنَّ معنى «عَلِم اللهُ كذا» وَقَعَ عِلْمُه في الزمنِ الماضي، ولا يَلْزَمُ أنه لم يكنْ قبلَ ذلك؛ فإنَّ العِلْمَ في زمنٍ ماضٍ أعمُّ من المستمرِّ على الدوامِ قبلَ ذلك الزمنِ وبعدَه وغيرَه؛ ولهذا قال تعالى حكايةً عن إبراهيمَ ﴿ٱلَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهۡدِينِ﴾ الآيات [الشعراء: ٧٨-٨٠]، فأُتي بالماضي في الخَلْق؛ لأنه مفروغٌ منه، وبالمضارع في الهدايةِ والإطعامِ والإسْقاءِ والشفاءِ؛ لأنها متكرِّرَةٌ متجددةٌ تقعُ مرةً بعد أخرى.

الثاني: مضمر الفعلِ فيما ذُكر كمُظْهره، ولهذا قالوا: إن سلامَ الخليلِ أَبْلَغُ مِنْ سلامِ الملائكةِ حيث ﴿قَالُواْ سَلَٰمٗاۖ قَالَ سَلَٰمٞ﴾ [هود: ٦٩]، فإنَّ نَصْبَ «سلاماً» إنما يكون على إرادةِ الفعل أي: سَلَّمْنا سلاماً. وهذه العبارةُ مُؤْذِنةٌ

---

(١) التنبيه الثاني والثالث من البرهان ٤/٦٢، ٦٣.

(٢) الكشاف ١/٦٧.

(٣) عروس الأفراح ٢/٢٩.

بحدوثِ التسليمِ منهم، إذ الفعلُ متأخرٌ عن وجودِ الفاعلِ بخلافِ سلام إبراهيمَ، فإنه مرتفعٌ بالابتداء، فاقتضى الثبوت على الإطلاق، وهو أَوْلىَ ممَّا يَعْرِضُ له الثبوتُ، فكأنه قَصَدَ أَنْ يُحَيِّيهم بأحسنَ ممَّا حَيَّوْه به.

الثالث: ما ذكَرْناه مِنْ دَلالةِ الاسم على الثبوتِ والفعلِ على التجدُّد والحدوث، هو المشهورُ عند أهل البيان، وقد أنكره أبو المطرِّف بن عميرة[١] في كتاب «التمويهات على التبيان» لابن الزَّمْلَكاني وقال: «إنه غريبٌ لا مستنَد له؛ فإن الاسمَ إنما يدلُّ على معناه فقط، أمَّا كونه يُثْبِتُ المعنى للشيء فلا»، ثم أورد قولَه تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّكُم بَعْدَ ذَٰلِكَ لَمَيِّتُونَ * ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ﴾ [المؤمنون: ١٥، ١٦]، وقولَه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ هُم مِّنْ خَشْيَةِ رَبِّهِم مُّشْفِقُونَ * وَالَّذِينَ هُم بِآيَاتِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٧، ٥٨].

وقال ابن المنيِّر[٢]: «طريقةُ العربيةِ تلوينُ الكلام، ومجيءُ الفعليةِ تارة والاسميةِ أخرى / من غيرِ تكلُّفٍ لِما ذكروه؛ وقد رَأَيْنا ٢/٣١٩ الجملةَ الفعليةَ تَصْدُرُ من الأقوياء[٣] الخُلَّص، اعتماداً على أنَّ المقصودَ

(١) أحمد بن عبدالله بن محمد، المَخْزومي الأندلسي الفقيه الأديب (ت: ٦٥٦هـ)، من مؤلفاته: «فاجعة المَرِّيَّة». انظر: لسان الميزان ١/٣٠٢، الديباج المذهب ٤٦، وانظر قوله في كتابه: «التنبيهات على ما في التبيان من التمويهات» ص ٦٤، ٦٥.

(٢) الانتصاف ١/٦٦، ٢/٤٧ بعبارة قريبة، وانظر: البرهان ٤/٦٤.

(٣) ب، ع: «الأقرباء».

حاصلٌ بدونِ التأكيدِ، نحوُ: ﴿رَبَّنَآ ءَامَنَّا﴾ [آل عمران: ٥٣]، ولا شيء بعد ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، وقد جاء التأكيدُ في كلام المنافقين فقالوا: ﴿إِنَّمَا نَحۡنُ مُصۡلِحُونَ﴾ [البقرة: ١١].

* * *

قاعدة في المصدر

قال ابن عطية(١): «سبيلُ الواجباتِ الإتيانُ بالمصدرِ مرفوعاً، كقوله: ﴿فَإِمۡسَاكُۢ بِمَعۡرُوفٍ أَوۡ تَسۡرِيحُۢ بِإِحۡسَٰنٖ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، ﴿فَٱتِّبَاعُۢ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيۡهِ بِإِحۡسَٰنٖ﴾ [البقرة: ١٧٨] وسبيلُ المندوباتِ الإتيانُ به منصوباً، كقوله: ﴿فَضَرۡبَ ٱلرِّقَابِ﴾ [محمد: ٤]؛ ولهذا اختلفوا: هل كانت الوصيةُ للزوجات واجبةً لاختلاف القراءةِ في قوله تعالى: ﴿وَصِيَّةٗ لِّأَزۡوَٰجِهِم﴾ [البقرة: ٢٤٠] بالرفع والنصب(٢).

قال أبو حيان(٣): «والأصل في هذه التفرقةِ قوله تعالى: ﴿قَالُواْ سَلَٰمٗاۖ قَالَ سَلَٰمٞ﴾ [هود: ٦٩]؛ فإِنَّ الأولَ مندوبٌ، والثاني واجبٌ، والنكتةُ في ذلك أنَّ الجملةَ الاسميةَ أثبتُ وآكدُ من الفعليةِ».

(١) المحرر ٢/٦٤.

(٢) قرأ أبو عمر وابن عامر وحمزة وحفص بالنصب، وقرأ الباقون بالرفع. انظر: التيسير ٨١، النشر ٢/٢٢٨.

(٣) البحر ٢/١٤.

قاعدة في العطف[1]

هو على ثلاثةِ أقسامٍ: «عطفٌ على اللفظِ، وهو الأصلُ، وشرطُه إمكانُ توجُّهِ العامِلِ إلى المعطوف، وعطفٌ على المحلِّ[2]، وله ثلاثةُ شروطٍ، أحدها: إمكان ظهورِ ذلك المحلِّ في الفصيحِ، فلا يجوز: «مررتُ بزيدٍ وعمراً»، لأنه لا يجوزُ: «مررت زيداً».

الثاني: أن يكونَ الموضعُ بحقِّ الأصالةِ، فلا يجوزُ: «هذا الضاربُ زيداً وأخيه»؛ لأن الوصف / المستوفيَ لشروطِ العمل الأصلُ إعمالُه لا إضافتُه. ٢/٣٢٠

الثالث: وجودُ المُحْرِز[3] أي: الطالبِ لذلك المحلِّ، فلا يجوزُ: «إن زيداً وعمروٌ قاعدان» لأنَّ الطالبَ لرفع «عمرو» هو الابتداءُ، وهو قد زالَ بدخولِ «إنَّ».

وخالَفَ في هذا الشرطِ الكسائيُّ[4] مُسْتَدِلاً بقولِه تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ ﴾ الآيةَ [المائدة: ٦٩] /، وأُجيب[5]: [٢٢٦] بأنَّ خبر «إنَّ» فيها محذوفٌ أي: مأجورون، أو آمِنُون. ولا تختصُّ مراعاةُ الموضع بأَنْ يكونَ العاملُ في اللفظ زائداً.

(١) انظر: البرهان ٤/٩٦، والمغني ٢/٤٧٣.

(٢) انظر: الارتشاف ٣/١٢٨٨، وشرح التسهيل ٢/٥١.

(٣) ع: «المجوز»، والمثبت موافق لما في المغني ٢/٤٧٤.

(٤) كما في المغني ٢/٤٧٤.

(٥) انظر: في أعاريب الآية: الدر المصون ٤/٣٥٣.

وقد أجاز الفارسيُّ[1] في قوله: ﴿ وَأُتْبِعُوا۟ فِى هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ [هود: ٦٠] أن يكون «يومَ القيامةِ» عطفاً على محلِّ «هذه».

وعطفٌ[2] على التوهُّم، نحو: «ليس زيد قائماً ولا قاعدٍ» بالخفضِ على تَوَهُّم دخولِ الباءِ في الخبرِ، وشرطُ جوازِه صحةُ دخولِ ذلك العاملِ المُتَوَهَّمِ، وشرطُ حسْنِه كثرةُ دخولِه هناك، وقد وقع هذا العطفُ في المجرور في قولِ زهيرٍ[3]:

بدا ليَ أني لَسْتُ مُدْرِكَ ما مَضَى ... ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا

وفي المجزومِ في قراءة غيرِ أبي عمرو[4] ﴿ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن ﴾ [المنافقون: ١٠] خرَّجه الخليلُ وسيبويه[5] على أنه عطفٌ على التوهُّم؛ لأنَّ معنى «لولا أخرتني.... فأصدق»، ومعنى «أخِّرْني أصدق» واحدٌ، وقراءةِ قنبل[6]: «إنه من يتقي ويصبر» [يوسف: ٩٠] خَرَّجه الفارسيُّ[7] عليه؛ لأنَّ «مَنْ» الموصولةَ فيها معنى الشرطِ، وفي المنصوب في

---

(١) الحجة ١/٢٨.

(٢) قوله: «وعطف» معطوف على أول حديثه عن القاعدة من قوله: «عطف على اللفظ».

(٣) ديوانه ٢٨٧، والكتاب ١/١٦٥، وابن يعيش ٢/٥٢.

(٤) وقرأ أبو عمرو بالواو ونصب النون، وقرأ الباقون بجزم النون من غير واو. انظر: الإقناع ٢/٧٨٧، النشر ٢/٣٨٨.

(٥) الكتاب ١/١٠٠.

(٦) بإثبات الياء وصلاً ووقفاً بخلف عنه، والوجه الثاني حَذْفُها في الحالين، وبذلك قرأ الباقون. انظر: التيسير ٧٠، النشر ٢/٢٩٧، والإتحاف ٢/١٥٣.

(٧) الحجة ٤/٤٤٨.

قراءةِ حمزةَ وابنِ عامر[١]: ﴿وَمِن وَرَآءِ إِسۡحَٰقَ يَعۡقُوبَ﴾ [هود: ٧١] بفتح الباءِ؛ لأنه على معنى: «ووهبنا له إسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب».

وقال بعضهم[٢] في قوله تعالى: ﴿وَحِفۡظٗا مِّن كُلِّ شَيۡطَٰنٖ﴾ [الصافات: ٧]: «إنه عطف / على معنى ﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنۡيَا﴾ [الصافات: ٦]، وهو أنَّا ٢/٣٢١ خَلَقْنا الكواكبَ في السماء الدنيا زينةً للسماء».

وقال بعضهم في قراءة[٣] «ودوا لو تدهنُ فيُدْهنوا» [القلم: ٩] أنه على معنى: وَدُّوا أن تدهنَ.

وقيل: في قراءة حفص[٤]: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ۞ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾ [غافر: ٣٦، ٣٧] بالنصب: إنه عطفٌ على معنى: لعلي أن أَبْلُغَ؛ لأنَّ خبر «لعل» يَقْترنُ بـ«أَنْ» كثيراً.

وقيل في قوله تعالى: ﴿وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن يُرۡسِلَ ٱلرِّيَاحَ مُبَشِّرَٰتٖ وَلِيُذِيقَكُم﴾ [الروم: ٤٦]: إنه على تقديرِ: ليبشِّركم وليذيقكم[٥].

---

(١) وكذلك في قراءة حفص، وقرأ الباقون برفع الباء. الإقناع ٢/٦٦٦، النشر ٢/٢٩٠.

(٢) حكاه ابن هشام في المغني ٢/٤٧٩، وصاحب البرهان بدون نسبة ٤/٩٩.

(٣) هكذا رآها هارون في بعض المصاحف، كما في البحر ٨/٣٠٩، والدر المصون ١٠/٤٠٢، وهي قراءة شاذة.

(٤) وقرأ الباقون برفع العين. التيسير ١٩١، النشر ٢/٣٦٥، وانظر: البرهان ٤/٩٩.

(٥) انظر: الدر المصون ٩/٥٠.

تنبيه

ظنَّ ابنُ مالكٍ[١] أنَّ المرادَ بالتوهُّم الغَلَطُ، وليس كذلك، كما نَبَّه عليه أبو حيان[٢] وابنُ هشام[٣]، بل هو مَقْصَدٌ صوابٌ، والمرادُ أنه عَطْفٌ على المعنى، أي: جَوَّزَ العربيُّ في ذِهْنه ملاحظةَ ذلك المعنى في المعطوفِ عليه، فعَطَفَ مُلاحِظاً له، لا أنه غَلِطَ في ذلك، ولهذا كان الأدبُ أن يقالَ في مثل ذلك في القرآنِ: إنه عطفٌ على المعنى.

* * *

مسألة

اختُلِف[٤] في جواز عَطفِ الخبر على الإنشاءوعكسه، فمنعه البيانيُّون وابنُ مالكٍ[٥] وابنُ عُصفور[٦]، ونقله عن الأكثرين، وأجازه الصفّار[٧]

(١) شرح التسهيل ٢/٥٢، وانظر: المغني ٢/٤٧٨.
(٢) انظر: شرح التذييل (خ) ٢/١٦٢، وفرَّق في البحر (٨/٢٧٥) بين العطف على الموضع والعطف على التوهم دون أن يشير إلى قول ابن مالك.
(٣) المغني ٢/٤٧٨.
(٤) انظر: المغني ٢/٤٨٢.
(٥) شرح التسهيل ٢/٢٥٠.
(٦) في شرح الإيضاح، كما في المغني ٢/٤٨٢.
(٧) القاسم بن علي بن محمد، أبو القاسم البطَلْيَوْسي النحوي (ت: بعد ٦٣٠هـ) له شرح على كتاب سيبويه. انظر: البلغة ١٧٣، بغية الوعاة ٢/٢٥٦، ولم يرد قوله في القطعة المطبوعة من كتابه.

وجماعةٌ مستدلِّين بقوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ في سورة البقرة [٢٥]، ﴿وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ في سورة الصف [١٣].

وقال الزمخشري[١] في الأولى: «ليس المعتمدُ بالعطف الأمر حتى يُطْلَبَ له مُشاكِلٌ، بل المرادُ عطفُ جملةِ ثوابِ المؤمنين على جملةِ ثواب الكافرين»، / وفي الثانية[٢] «إن العطفَ على «يؤمنون»؛ لأنه بمعنى آمِنوا». ورُدَّ بأن الخطابَ به للمؤمنين وبـ«بشِّر» للنبيِّ ﷺ، وبأنَّ الظاهر في «يؤمنون» أنه تفسيرٌ للتجارة لا طلبٌ. ٣٢٢/٢

وقال السَّكَّاكيُّ[٣]: «الأمران معطوفان على «قل» مقدرةً قبل «يا أيها» وحَذْفُ القولِ كثيرٌ».

* * *

مسألة

اخْتُلف في جوازِ عَطْفِ الاسميةِ على الفعليةِ وعكسِه: فالجمهورُ على الجوازِ، وبعضُهم على المَنْع، وقد لهج به الرازي في تفسيره كثيراً[٤]، وردَّ به على الحنفيةِ[٥] القائلينَ بتحريم أكلِ متروكِ التسمية، أخْذاً مِنْ قولِه تعالى:

(١) الكشاف ١/١٠٤.

(٢) الكشاف ٤/٥٢٧.

(٣) مفتاح العلوم ٢٦٠.

(٤) انظر من تفسيره مثلاً: ٢/١٢٧، ١٥/٩١، وانظر: المغني ٢/٤٨٥.

(٥) في تفسيره ١٣/١٦٨، وانظر: المغني ٢/٤٨٦.

﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ [الأنعام: ١٢١] فقال: «هي حجةٌ للجوازِ لا للتحريم؛ وذلك أن الواو ليسَتْ عاطفةً لتخالُفِ الجملتين بالاسمية والفعلية، ولا للاستئناف؛ لأن أصل الواوِ أَنْ تَرْبِطَ ما بعدها بما قبلها، فبقي أن تكونَ للحال، فتكونَ جملةُ الحالِ مُقَيِّدةً للنَّهْيِ، والمعنى: لا تأكلوا منه في حال كونه فسقاً، ومفهومُه جوازُ الأكلِ إذا لم يكن فِسْقاً، والفسقُ قد فَسَّره اللهُ تعالى بقولِه: ﴿أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٤٥]، فالمعنى: لا تأكلوا منه إذا سُمِّي عليه غيرُ الله، ومفهومه / : وكُلوا منه إذا لم يُسَمَّ عليه غيرُ الله» انتهى. [٢٢٧]

قال ابنُ هشامٍ[١]: «ولو أَبْطَلَ العطفَ بتخالفِ الجملتَيْن بالإنشاءِ والخبرِ لكان صواباً».

* * *

مسألة

اخْتُلِف[٢] في جواز العطفِ على معمولَيْ عاملين: فالمشهورُ عن سيبويه[٣]

---

(١) المغني ٢/ ٤٨٦.

(٢) انظر المسألة في: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٨٧، ٣/ ٣٧٨، والدر المصون ٩/ ٦٣٩، المغني ٢/ ٤٨٦.

(٣) الكتاب ١/ ٦٥.

المنعُ، وبه قال المبرد[1] وابنُ السراجِ[2] وهشامٌ[3] وجَوَّزه الأخفشُ[4] والكسائيُّ والفرّاءُ[5] والزجَّاجُ[6]، وخُرِّج / عليه قولُه تعالى: «إن في السموات والأرض لآياتٍ للمؤمنين . وفي خَلْقِكم وما يَبُثُّ من دابة آياتٍ لقوم يوقنون . واختلافِ الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرضَ بعد موتها وتصريفِ الرياح آياتٍ لقوم يعقلون» [الجاثية: ٣-٥] فيمن نصب[7] «آيات» الأخيرة[8].

٢/٣٢٣

---

(١) المقتضب ٤/١٩٥.

(٢) محمد بن السَّرِيّ، أبو بكر البغدادي النحوي (ت: ٣١٦هـ)، من مؤلفاته: «شرح كتاب سيبويه»، «الشعر والشعراء». انظر: إنباه الرواه ٣/١٤٥، بغية الوعاة ١/١٠٩، وانظر قوله في كتابه الأصول ٢/٧٥.

(٣) ابن معاوية، أبو عبدالله الضرير الكوفي النحوي (ت: ٢٠٩هـ)، من مؤلفاته: «مختصر النحو»، «القياس». انظر: إنباه الرواه ٣/٣٦٤، بغية الوعاة ٢/٣٢٨، وانظر قوله في: المغني ٢/٤٨٦.

(٤) لم يشر إلى ذلك في كتابه معاني القرآن، وانظر: المغني ٢/٤٨٦.

(٥) معاني القرآن له ٣/٤٥.

(٦) معاني القرآن له ٤/٤٣١.

(٧) قرأ حمزة والكسائي ويعقوب بكسر التاء على النصب في «آيات» في الموضعين: الثاني والثالث. وقرأهما الباقون بالرفع، والقراءتان متواترتان ولم نجد من فرَّق بينهما. الإقناع ٢/٧٦٤، النشر ٢/٣٧١ والشاهد في الموضع الثالث.

(٨) وذلك بعطف «اختلافِ» على «خَلْقِكم»، وعطف «آياتٍ» على «لآياتٍ»، وذلك أنك عطفت «اختلافِ» على «خَلْقِ» وهو مجرور بـ«في» فهو معمول عامل، وعَطَفْتَ «آياتٍ» الثانية على اسم إنَّ «لآياتٍ»، وهو معمول عامل آخر، وبهذا عَطَفْتَ بحرف واحد -وهو الواو- معمولَين، وهما «اختلافِ» و«آياتٍ» على معمولَين قبلهما، وهما: «خَلْقِ» و«آياتٍ». انظر: الدر المصون ٩/٦٣٦.

مسألة

اخْتُلِف(١) في جوازِ العطفِ على الضميرِ المجرورِ مِنْ غيرِ إعادةِ الجارِّ: فجمهورُ البَصْريين على المنعِ، وبعضُهم والكوفيون على الجوازِ. وخُرِّج عليه قراءةُ حمزةَ(٢) «واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ» [النساء: ١].

وقال أبو حيان(٣) في قوله تعالى: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة: ٢١٧] «إن المسجد معطوفٌ على ضمير «به»، وإن لم يُعَد الجار. قال: «والذي نختاره جوازُ ذلك لوُرودِه في كلام العربِ كثيراً نظماً ونثراً»، قال(٤): «ولسنا مُتَعَبَّدين باتباعِ جمهورِ البَصْريين بل نتَّبع الدليلَ».

* * *

(١) انظر المسألة في: الحجة ٦/١٧٠، والإنصاف ٤٦٣، والبحر ٢/١٤٧، الدر المصون ٢/٣٩٣، وشرح الصبان ٣/٩٩، وشرح التصريح ٢/١٩٠.

(٢) بخفض الميم، وقرأ الباقون بنصبها. انظر: التيسير ٩٣، النشر ٢/٢٤٧.

(٣) البحر ٢/١٤٧.

(٤) البحر ٣/١٥٩.

٣/٣

/ النوع الثالث والأربعون
في المُحْكَم والمتشابهِ[١]

قال تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٌ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ﴾ [آل عمران: ٧]. وقد حكى ابنُ حبيبٍ النَّيْسابوريُّ[٢] في المسألةِ ثلاثةَ أقوالٍ:

أحدُها: أنَّ القرآنَ كلَّه مُحْكَمٌ؛ لقوله تعالى: ﴿ كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ﴾ [هود: ١].

الثاني: كلُّه متشابِهٌ؛ لقولِه تعالى: ﴿ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِىَ ﴾ [الزمر: ٢٣].

الثالث: -وهو الصحيحُ- انقسامُه إلى مُحْكَمٍ ومتشابهٍ للآيةِ المُصَدَّرِ بها.

والجوابُ عن الآيتَيْن أنَّ المرادَ بإحكامِه إتقانُه وعدمُ تطرُّقِ النقضِ[٣] والاختلافِ إليه، وبتشابهه كونُه يُشْبه بعضُه بعضاً في الحقِّ والصدقِ والإعجاز.

وقال بعضهم[٤]: «الآيةُ لا تَدُلُّ على الحَصْرِ في الشيئين؛ إذ ليس فيها شيءٌ من طرُقِه، وقد قال تعالى: ﴿ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ ﴾ [النحل: ٤٤] والمُحْكَمُ: لا تَتَوَقَّفُ معرفتُه على البيانِ، والمتشابِهُ: لا يُرْجى بيانُه».

(١) انظر: البرهان ٢/١٩٧، التحبير ٢١٨.

(٢) انظر: البرهان ١/١٩٩.

(٣) (ح): «النقص».

(٤) حكاه الزركشي بـ«قيل». انظر: البرهان ٢/١٩٩.

وقد اخْتُلِفَ في تعيين المُحْكَمِ والمتشابه على أقوالٍ، فقيل: المُحْكَمُ ما عُرِفَ المرادُ منه: إمَّا بالظهورِ، وإمَّا بالتأويلِ، والمتشابهُ: ما استأثر اللهُ بعلْمِه، كقيامِ الساعةِ، وخروجِ الدجَّالِ، والحروفِ المقطَّعةِ في أوائل السُّوَرِ.

وقيل: المحكمُ: ما وَضَحَ معناه، والمتشابهُ نقيضُه.

/ وقيل المُحْكَمُ ما لا يَحْتمل من التأويل إلا وجهاً واحداً، والمتشابُه ما احتمل أوجهاً. ٣/٤

وقيل: المُحْكَمُ: ما كان معقولَ المعنى، والمتشابُه بخلافه، كأعدادِ الصلواتِ، واختصاصِ الصيامِ برمضانَ دون شعبانَ، قاله الماوَرْدِيُّ[١].

وقيل: المحكمُ: ما اسْتَقَلَّ بنفسه، والمتشابهُ ما لا يَسْتَقِلُّ بنفسه إلا بردِّه إلى غيرِه.

وقيل: المحكمُ ما تأويلُه تنزيلُه، والمتشابهُ ما لا يُدرى[٢] إلا بالتأويل.

وقيل: المُحْكَمُ ما لم تتكرَّرْ ألفاظهُ، ومقابلُه المتشابه.

وقيل: المُحْكَمُ: الفرائض، والوعد والوعيد، والمتشابه: القِصصُ والأمثال.

أخرج ابنُ أبي حاتمٍ[٣] من طريق عليِّ بن أبي طلحةَ، عن ابنِ عباسٍ قال: «المحكمات ناسخه، وحلالُه، وحرامُه، وحدودُه وفرائضُه، وما يُؤْمَن به،

(١) النكت والعيون ١/ ٣٧٠.

(٢) ع، ك: «يدرك».

(٣) في تفسيره (٢/ ٥٩٢) برقم ٣١٦٧، وإسناده حسن، ولا يضر ما قيل في علي بن أبي طلحة أنه أرسل عن ابن عباس رضي الله عنهما لما تقدم بيانه.

ويُعْمل به. والمتشابهاتُ: منسوخُه ومُقَدَّمُه ومُؤَخَّره، وأمثالُه وأقسامُه وما يُؤْمَنُ به ولا يُعْمَلُ به».

وأخرج الفِرْيابيُّ[1] عن مجاهدٍ، قال: «المحكماتُ: ما فيه الحلالُ والحرامُ، وما سوى ذلك منه متشابهٌ يُصَدِّقُ بعضُه بعضاً».

وأخرج ابن أبي حاتم[2] عن الرَّبيع قال: «المحكمات هي الآمِرَةُ الزاجرةُ».

وأخرج[3] عن إسحاق بن سُوَيْد: أنَّ يحيى بن يعمر وأبا فاختةَ تراجعا في هذه الآيةِ فقال أبو فاختةَ: «فواتحُ السورِ» وقال يحيى: «الفرائض والأمر والنهي والحلال».

[٢٢٨] وأخرج الحاكمُ[4] / وغيرُه عن ابنِ عباسٍ قال: «الثلاثُ آياتٍ مِن آخرِ سورة الأنعامِ محكماتٌ: ﴿قُلۡ تَعَالَوۡاْ﴾ والآيتان بعدها [الأنعام: ١٥١–١٥٣]».

---

(١) لم أقف عليه في فضائل القرآن له، وعزاه المصنف له في الدر (٢/١٤٥) وأخرجه ابن جرير في تفسيره (٦/١٧٧) برقم (٦٥٨٥) (٣/٣/١٧٣)، إسناده حسن، فيه محمد بن عمرو بن عباد بن جبلة صدوق، كما في التقريب /٨٨٣ برقم ٦٢٢٦، وبقية رجاله ثقات.

(٢) في تفسيره (٢/٥٩٢) برقم ٣١٧٠، إسناده حسن، فيه سليمان بن عامر الكندي وهو صدوق كما في التقريب /٤٠٩ برقم ٢٥٩١، وبقية رجاله ثقات.

(٣) أي: ابن أبي حاتم في المصدر السابق نفسه (٢/٥٩٣) برقم ٣١٧٢، إسناده صحيح رجاله ثقات.

(٤) في المستدرك (٢/٢٨٨) ك: التفسير، تفسير سورة آل عمران، وأخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره (٦/١٧٤) برقم (٦٥٧٣) (٣/٣/١٧٢) وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

وأخرج ابنُ أبي حاتمٍ[1] من وجهٍ آخرَ عن ابن عباسٍ في قوله: ﴿ءَايَٰتٌ مُّحۡكَمَٰتٌ﴾ [آل عمران: ٧] قال: «من ها هنا ﴿قُلۡ تَعَالَوۡاْ﴾ إلى ثلاث آياتٍ [الأنعام: ١٥١-١٥٣]، ومن ها هنا. ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ إلى ثلاثِ آياتٍ بعدها» [الإسراء: ٢٣-٢٦].

/ وأخرج عبدُ بنُ حُمَيْد[2] عن الضحَّاك قال: «المُحْكمات ما لم يُنْسَخْ منه، والمتشابهاتُ ما قد نُسِخَ». ٥/٣

وأخرج ابنُ أبي حاتمٍ[3] عن مُقاتل بنِ حيانَ، قال: «المتشابهاتُ فيما بلغنا: الٓمٓ، و الٓمٓصٓ، و الٓمٓر، و الٓر». قال ابن أبي حاتم[4]: «وقد رُوِي عن عكرمةَ وقتادةَ وغيرِهما: أنَّ المحكمَ: الذي يُعْمَلُ به، والمتشابه: الذي يُؤْمَنُ به ولا يُعمل به».

* * *

(١) في تفسيره (٢/٥٩٢) برقم ٣١٦٩، في إسناده راوٍ مبهم، وهو الراوي عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) لم أقف عليه، وكتابه مفقود حسب علمنا، لكن الأثر أخرجه ابن جرير في تفسيره (٦/١٧٦) برقم (٦٥٨٤) (٣/٣/١٧٣) وإسناده صحيح، ورجاله ثقات.

(٣) في تفسيره (٢/٥٩٤) برقم ٣١٧٦، في إسناده بُكير بن معروف الأسدي، صدوق فيه لين، كما في التقريب / ١٧٨ برقم ٧٧٦، وانظر: الميزان للذهبي (١/٣٥١، برقم ١٣١١).

(٤) في المصدر السابق (٢/٥٩٢، ٥٩٣).

فصل

اخْتُلِف: هل المتشابهُ مِمَّا يُمْكنُ الاطِّلاعُ على عِلْمه أو لا يعلمه إلا الله؟ على قولَيْن مَنْشَؤُهما الاختلافُ في قولِه: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾[1] [آل عمران: ٧] هل هو معطوفٌ و«يقولون» حال، أو مبتدأٌ، خبرُه «يقولون»، والواوُ للاستئناف؟ وعلى الأولِ طائفةٌ يسيرةٌ، منهم مجاهدٌ، وهو روايةٌ عن ابنِ عباس، فأخرج ابن المنذرِ[2] من طريقِ مجاهدٍ عن ابنِ عباسٍ في قولِه: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾ [آل عمران: ٧] قال: «أنا ممَّن يَعْلَمُ تأويلَه».

وأخرج عبدُ بن حُمَيْد[3] عن مجاهدٍ في قولِه: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾ قال: «يعلمون تأويله ويقولون آمنَّا به».

---

(١) انظر: الدر المصون ٣/٢٩.

(٢) في تفسيره /١٣٢، رجاله بين ثقة وصدوق، وأخرجه ابن جرير في تفسيره (٦/٢٠٣ برقم ٦٦٣٢) (٣/٣/١٨٣) أيضاً ورجال إسناده ثقات.

(٣) في المنتخب ق٧ -نقلاً من تعليق محقق تفسير ابن المنذر الموضع التالي- وكذا ابن جرير في تفسيره (٦/٢٠٣) برقم ٦٦٣٣ (٣/٣/١٨٣) ورجاله ثقات وكذا رواه ابن المنذر في تفسيره /١٣٢ ورجاله ثقات أيضاً.

وأخرج ابن أبي حاتم(١) عن الضحاك، قال: «الراسخون في العلم يعلمون تأويله، لو لم يعلموا تأويلَه لم يعلموا ناسخه مِنْ منسوخِه، ولا حلاله مِنْ حرامِه، ولا مُحْكَمه من متشابِهه». واختار هذا القولَ النوويُّ فقال في «شرح مسلم»(٢): «إنه الأصحُّ لأنه يَبْعُدُ أن يخاطِبَ اللهُ عبادَه بما لا سبيلَ لأحدٍ من الخَلْقِ إلى معرفته».

وقال ابن الحاجب(٣): «إنه الظاهرُ. وأما الأكثرون من الصحابة والتابعين وأتباعهم / ومَنْ بعدهم خصوصاً أهل السنةِ، فذهبوا إلى الثاني، وهو أصَحُّ الرواياتِ عن ابن عباسٍ»(٤). ٦/٣

---

(١) في تفسيره (٢/٥٩٩-٦٠٠) برقم ٣٢٠٩، ضعيف، في إسناده خالد بن سليمان البلخي ضعيف كما في الكامل لابن عدي (٢/٩١٥) والمغني في الضعفاء للذهبي (١/٢٠٣ برقم ١٨٤).

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم ١٦/٢١٨.

(٣) بيان مختصر ابن الحاجب ١/٤٧٤.

(٤) قول من قال من السلف: إن الراسخين في العلم يعلمون تأويل المتشابه حق باعتبار أن المراد بذلك التفسير والمعنى، وهو الذي قصده ابن عباس، لما قال: أنا من الراسخين الذين يعلمون تأويله، وهو قول ابن قتيبة، وهو الذي يعنيه ابن جرير حين يقول: القول في تأويل قوله تعالى.

وقول من قال: إنهم لا يعرفون تأويله حق أيضاً، وأرادوا به الكيفية التي اختص الله بعلمها، ولهذا كان السلف كربيعة ومالك وغيرهما يقولون: الاستواء معلوم والكيف مجهول. فمعنى الاستواء معلوم وهو التأويل والتفسير الذي يعلمه الراسخون، والكيفية هي التي لا يعلمها إلا الله سبحانه. انظر: شرح حديث النزول ٢١، ومجموع الفتاوى ١٧/٣٩٠-٣٩١.

قال ابنُ السمعانيِّ(١): «لم يَذْهَب إلى القولِ الأولِ إلا شِرْذِمَةٌ قليلة، واختاره القُتَبيُّ»(٢). قال: «وقد كان يَعْتقد مذهبَ أهلِ السنة، لكنه سها في هذه المسألةِ» قال: «ولا غَرْوَ، فإنَّ لكلِّ جَوادٍ كَبْوَةً، ولكل عالمٍ هَفْوَةً»(٣).

قلت: ويَدُلُّ لصحةِ مذهبِ الأكثرين ما أخرجه عبد الرزاق في تفسيره(٤)، والحاكمُ في «مستدركه»(٥) عن ابنِ عباسٍ أنه كان يقرأ «وما يعلم تأويله إلا الله ويقول الراسخون في العلم آمنَّا به» [آل عمران: ٧] فهذا يَدُلُّ على أنَّ الواوَ للاستئنافِ؛ لأن هذه الروايةَ وإن لم تَثْبُتْ بها

---

(١) منصور بن محمد بن عبد الجبار، أبو المظفَّر الخُراساني الشافعي (ت: ٤٨٩هـ)، من مؤلفاته: «تفسير القرآن»، «الاصطلام». انظر: سير أعلام النبلاء ١٩/١١٤، طبقات المفسرين للداودي ٢/٣٣٩، ولم نجد هذا النص في تفسير أبي المظفر السمعاني في مظانه.

(٢) تأويل مشكل القرآن ٩٨.

(٣) قول ابن قتيبة هو مذهب أهل السنة، فانظر التعليق المارّ آنفا، كما ينظر تفسير الطبري -الآثار ذوات الأرقام ٦٦٣٢-٦٦٣٦، ٦٦٢٣، ٦٦٢٤ طبعة دار المعارف، وتفسير ابن أبي حاتم -سورة آل عمران- الأرقام ١١٤، ١١٦، ١٣٠، ١٣٤، ١٤٢ طبعة الدار، وشرح النووي على صحيح مسلم (١٦/٢١٨) وشرح مختصر ابن الحاجب (١/٤٧٤) ومجموع الفتاوى (١٧/٤٠٠) والإكليل (ضمن مجموعة الرسائل الكبرى لابن تيمية ٢/٨، ١٠، ١٢، ٢٢، ٣٠-٣٦).

(٤) (١/١١٦) سورة آل عمران، صحيح، رجاله ثقات كلّهم.

(٥) (٢/٢٨٩) ك: التفسير، سورة آل عمران، وصححه على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.

القراءةُ فأقلُّ درجاتِها أنْ تكونَ خبراً بإسنادٍ صحيحٍ إلى تُرْجمانِ القرآنِ، فيُقَدَّم كلامُه في ذلك على مَنْ دونَه.

ويؤيِّد ذلك أنَّ الآيةَ دلَّتْ على ذمِّ مُتَّبعي المتشابهِ ووَصْفِهم بالزَّيْغِ وابتغاءِ الفتنةِ وعلى مَدْحِ الذين فوَّضوا العلمَ إلى الله، وسَلَّموا إليه، كما مَدَحَ اللهُ المؤمنين بالغيبِ، وحكى الفراء[1] أن في قراءةِ أُبَيّ بنِ كعبٍ أيضاً: «ويقول الراسخون».

وأخرج ابنُ أبي داودَ في «المصاحف»[2] من طريقِ الأعمشِ قال في قراءةِ ابنِ مسعود: «وإنْ تأويله إلا عند الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به» هذا تفسير الآية.

وأخرج الشيخان[3] وغيرُهما عن عائشةَ، قالتْ: تلا رسول الله ﷺ هذه الآيةَ ﴿هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ﴾ إلى قوله: ﴿أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ [آل عمران: ٧] قالت: قال رسول الله ﷺ: «فإذا رَأَيْتَ الذين يَتَّبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سَمَّى اللهُ فاحْذَروهم».

---

(١) معاني القرآن له (١/ ١٩١) لكنه ذكره بدون إسناد. وفي (أ) «القراء» بدلاً من «الفراء» وهو تصحيف.

(٢) (١/ ٣٠٠) بلفظ «وإن حقيقة تأويله...» في إسناده انقطاع لأن الأعمش لم يدرك ابن مسعود رضي الله عنه. وذكر الترمذي: أنّه لم يسمع من أحد الصحابة، كما في جامع التحصيل (ص ١٨٨). وكذا ذكره الفراء في معاني القرآن (١/ ١٩١) بدون إسناد.

(٣) البخاري في صحيحه (٨/ ٢٠٩) مع الفتح، ك: التفسير، ب: منه آيات محكمات» ح ٤٥٤٧، مسلم في صحيحه (٤/ ٢٠٥٣) ك: العلم، ب: النهي عن اتباع متشابه القرآن... ح ٢٦٦٥، والترمذي في سننه (٥/ ٩٩) ك: التفسير، من سورة آل عمران، ح ٢٩٩٤، وقال: «حسن صحيح».

وأخرج الطبرانيُّ في «الكبير»[١] عن أبي مالك الأشعريِّ: أنه سمع رسولَ الله ﷺ يقول: «لا أخاف على أمتي إلا ثلاثَ خلال: أَنْ يَكْثُرَ لهم المالُ فيتحاسدوا فيقتَتلوا، وأن يُفْتَحَ لهم الكتابُ فيأخذَه المؤمنُ يبتغي تأويلَه، وما يعلم تأويله إلا الله» / الحديثَ. [٢٢٩]

/ وأخرج ابنُ مَرْدُوْيَه[٢] من حديثِ عمروِ بن شُعَيْبٍ، عن أبيه عن جَدِّه ٣/٧ عن رسول الله ﷺ قال: «إنَّ القرآنَ لم يَنْزِلْ لِيُكَذِّبَ بعضُه بعضاً فما عَرَفْتمْ منه فاعمَلوا به، وما تشابه فآمنوا به».

وأخرج الحاكمُ[٣] عن ابنِ مسعودٍ، عن النبيِّ ﷺ قال: «كان الكتابُ الأولُ يَنْزِلُ من بابٍ واحد على حرفٍ واحدٍ، ونَزَلَ القرآنُ من سبعةِ أبوابٍ

---

(١) (٣/٢٩٣) ح ٣٤٤٢، ضعيف، في إسناده هاشم بن مرثد الطبراني شيخ الطبراني قال ابن حبان: «ليس بشيء». انظر: الميزان للذهبي (٤/ ٢٩٠) برقم ٩١٩٢، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١/ ١٢٨) -بعد أن عزاه له- «وفيه محمد بن إسماعيل ابن عياش عن أبيه ولم يسمع من أبيه»، وانظر لذلك أيضا تحفة التحصيل لأبي زرعة العراقي / ٤٤٠، وعزاه له الحافظ ابن كثير في تفسيره (٢/ ٧-٨) وساق إسناده وقال: «غريب جداً».

(٢) عزاه الحافظ ابن كثير له في تفسيره (٢/ ٩) وساق إسناده، وإسناده حسن، وروى ابن ماجه في سننه (١/ ٣٣) المقدمة، ب: القدر، ح ٨٥، طرفاً منه نحوه، وهو «تضربون القرآن بعضه ببعض» وصحح إسناده البوصيري في «مصباح الزّجاجة» (١/ ٥٨) فقال: «إسناده صحيح رجاله ثقات».

(٣) في المستدرك (٢/ ٢٨٩-٢٩٠) ك: التفسير، سورة آل عمران، وصححه وتعقبه الذهبي بقوله: «منقطع» لأن أبا سلمة بن عبدالرحمن الزهري الراوي عن =

على سبعةِ أحرف: زاجرٍ وآمر وحلالٍ وحرامٍ ومحكمٍ ومتشابهٍ وأمثالٍ، فأَحِلُّوا حَلالَه، وحَرِّموا حرامَه، وافعلوا ما أُمِرْتم به، وانْتَهُوا عما نُهيتم عنه، واعتَبِروا بأمثالِه، واعمَلوا بمُحْكَمِه، وآمِنوا بمتشابِهِه، وقولوا آمنَّا به، كلٌّ مِنْ عندِ ربِّنا».

وأخرج البيهقيُّ في «الشُّعَب»[(١)] نحوَه من حديثِ أبي هريرةَ، وأخرج ابنُ جريرٍ[(٢)] عن ابنِ عباس مرفوعاً: «أُنْزِل القرآنُ على أربعةِ أحرف: حلالٍ وحرامٍ، لا يُعْذَرُ أحدٌ بجَهالتِه، وتفسيرٍ تفسِّره العرب، وتفسيرٍ تُفَسِّرُه العلماءُ، ومُتَشابهٍ لا يعلمه إلا اللهُ، ومن ادَّعى علمَه سوى اللهِ فهو كاذبٌ».

ثم أخرجهُ[(٣)] من وجهٍ آخرَ عن ابن عباسٍ موقوفاً بنَحْوِه.

= ابن مسعود لم يلقه، كما في التمهيد لابن عبد البرّ (٨/ ٢٧٥)، وللحديث طريق أخرى موصولة أخرجه بها الطحاوي في مشكل الآثار (٤/ ١٨٢) والإمام أحمد في مسنده ١/ ٤٤٥ وبذلك أورده الشيخ الألباني في الصحيحة ٢/ ١٣٣ برقم ٥٨٧، وقال بعد دراسة الطريق: «وبالجملة فالحديث حسن عندي بهذه الطريق».

(١) في (٢/ ٤٢٧) ب: في تعظيم القرآن، فصل في قراءة القرآن بالتفخيم والإعراب، ح ٢٢٩٣ وإسناده ضعيف جداً، فيه عبدالله بن سعيد المقبري، متروك كما تقدم وانظر المغني في الضعفاء أيضاً (١/ ٣٤٠) برقم ٣١٩٤.

(٢) في تفسيره (١/ ٧٦) برقم (٧٢) (١/ ٣٤) وهو ضعيف جداً، في إسناده محمد ابن السائب الكلبي وهو متهم بالكذب كما تقدم.

(٣) أي: ابن جرير في المصدر السابق (١/ ٧٥) برقم (٧١) (١/ ٣٤)، في إسناده مؤمل ابن إسماعيل البصري صدوق سيئ الحفظ كما تقدم.

وأخرج ابنُ أبي حاتمٍ(١) من طريق العَوْفي عن ابنِ عباس قال: «نؤمن بالمُحْكَمِ، ونَدينُ به، ونُؤْمن بالمتشابه، ولا نَدينُ به، وهو من عند الله كلُّه».

وأخرج أيضاً(٢) عن عائشةَ قالت: «كان رسوخُهم في العلم أن آمنوا بمتشابِهِه ولا يَعْلَمونه».

وأخرج(٣) أيضاً عن أبي الشَّعْثاءِ وأبي نَهِيك قالا: إنكم تصِلون هذه الآيةَ وهي مقطوعةٌ».

وأخرجَ الدارميُّ في مسنده(٤) عن سليمانَ بنِ يسارٍ أنَّ رجلاً يُقال له:

---

(١) في تفسيره (٢/ ٦٠١) برقم ٣٢١٧ ضعيف إسناده مسلسل بالضعفاء فسعد بن محمد العوفي وعمه الحسين بن الحسن العوفي والحسن بن عطية العوفي وأبوه عطية ابن سعد، كلّهم ضعفاء كما تقدم.

(٢) أي: ابن أبي حاتم في المصدر نفسه (٢/ ٥٩٩) برقم ٣٢٠٨، إسناده صحيح، رجاله ثقات.

(٣) أي: ابن أبي حاتم في المصدر السابق برقم ٣٢٠٦، في إسناده أبو المنيب عبيدالله بن عبدالله العتكي، صدوق يخطئ كما في التقريب/ ٦٤١ برقم ٤٣٤١، وبقية رجاله ثقات، ومثله يُحَسَّن حديثه.

(٤) (١/ ٢٥٢-٢٥٣، ٢٥٤) المقدمة، ب: من هاب الفتيا وكره التنطع والتبدع، ح ١٤٦ وكذا ح ١٥٠، الإسناد الأول، رجاله ثقات، وهو منقطع، لأن سليمان بن يسار لم يدرك عمر رضي الله عنه كما في جامع التحصيل/ ١٩١، وكذا رواه الآجري في الشريعة ٧٥ من هذه الطريق.

والإسناد الثاني فيه عبدالله بن صالح كاتب الليث، صدوق كثير الغلط وثَبْت في كتابه، كما تقدم، لكنّه منقطع كسابقه؛ لأن نافعاً مولى ابن عمر لم يدرك عمر رضي الله عنه راجع جامع التحصيل ٢٩٠ حاشية ٣.

صَبيغ، قَدِم المدينة فجعل يَسْأَلُ عن متشابِهِ القرآنِ، فأرسل إليه عمرُ، وقد أَعَدَّ له عَراجينَ النخل[1]، فقال: مَنْ أنت؟ فقال: «أنا عبدُالله صبيغٌ»، فأخذ عمرُ عُرجوناً من تلك العَراجينِ، / فضَرَبه حتى دَمِيَ رأسُه. ٨/٣

وفي روايةٍ عندَه: «فضربه بالجَريد حتى تَرَكَ ظهرَه دَبَرة[2]، ثم تركه حتى بَرِئَ، ثم عاد له ثم تركه حتى بَرِئَ، فدعا به ليعودَ فقال: «إن كنتَ تريدُ قَتْلي فاقْتُلْني قَتْلاً جميلاً فأَذِن له إلى أرضِه، وكَتَبَ إلى أبي موسى الأشعريِّ: ألاَّ يجالسَه أحدٌ من المسلمين».

وأخرج الدارِميّ[3] عن عمرَ بن الخطاب قال: «إنه سيأتيكم ناسٌ يجادلونكم بشُبُهات[4] القرآنِ، فخُذوهم بالسُّنَنِ، فإنَّ أصحابَ السننِ أعلمُ بكتابِ الله»، فهذه الأحاديثُ والآثارُ تَدُلُّ على أنَّ المتشابهَ ممَّا لا يَعْلَمُه إلا اللهُ، وأن الخوضَ فيه مذمومٌ، وسيأتي قريباً زيادةٌ على ذلك.

---

(١) العُرْجون: من النخل كالعنقود من العنب.

(٢) الدَّبَرَة: قَرْحة الدابة.

(٣) في المصدر نفسه (١/ ٢٤٠–٢٤١) المقدمة، ب: التورع عن الجواب فيما ليس فيه كتاب ولا سنة، برقم ١٢١، ذكر ابن أبي حاتم هذا الأثر في ترجمة عمر بن عبدالله بن الأشج في كتابه الجرح والتعديل (٦/ ١١٨) وقال: «روىٰ عن عمر رضي الله عنه مرسل»، فالأشج إذن لم يدرك عمر رضي الله عنه، وفيه عبدالله بن صالح أيضاً، وكذا أخرجه ابن بطة في الإبانة (١/ ٢٥٠، ٣٥١–٣٥٢) برقم ٨٣، ٢٢٩ وقال حسين سليم أسد محقق سنن الدارمي: «وهذا إسناد صحيح»، قلت: إن سَلِم من الإرسال –ولم يسلم منه– فهو صحيح مرسلاً.

(٤) (ع): «بمشتبهات».

قال الطيبي(١): «المراد بالـمُحْكم ما اتضح معناه، والمتشابهُ بخلافِه؛ لأنَّ اللفظَ الذي يَقْبل معنىً: إمَّا أنْ يَحْتمل غيرَه أو لا، والثاني النصُّ، والأولُ: إمَّا أنْ تكونَ دلالتُه على ذلك الغير أرجحَ أولا، والأول هو الظاهرُ، والثاني: إمَّا أنْ يكونَ مساويَه أو لا، والأولُ هو الـمُجْمَلُ، والثاني الـمُؤَوَّلُ. فالمشتركُ بين النصِّ والظاهرِ هو الـمُحْكَمُ، والمشتركُ بين الـمُجْملِ والمؤولِ هو الـمُتَشابه.

ويؤيد هذا التقسيمَ أنَّه تعالى أوقعَ المحكَم مُواقِعاً(٢) للمتشابه، فالواجبُ أن يُفسَّر الـمُحْكَمُ بما يقابِلُه. ويَعْضُدُ ذلك أسلوبُ الآيةِ، وهو الجمعُ مع التقسيمِ؛ لأنه تعالى فرَّق ما جمَع في معنى الكتابِ بأنْ قال: ﴿مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ... وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ [آل عمران: ٧] وأراد أن يضيفَ إلى كلٍ منهما ما شاءَ، فقال أولاً: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ إلى أنْ قال: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ وكان يمكن أنْ يقالَ: وأمَّا الذين في قلوبهم استقامةٌ فيَتَّبعون المحكَم؛ ولكنه وَضَعَ مَوْضِعَ ذلك «الراسخون في العلم»، لإتيان لفظِ الرسوخ، لأنه لا يَحْصُلُ إلا بعد التتبُّعِ التامِ(٣) والاجتهادِ البليغِ.

[٢٣٠] فإذا استقام القلبُ على طُرُقِ / الرشادِ، ورسَخَ القدمُ في العلمِ أفصحَ صاحبُه النطق بالقولِ الحقِّ، وكفى بدعاءِ الراسخين في العلم:

---

(١) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (خ) ١٢٢ ب.

(٢) (ع): «موافقاً» وهو تصحيف.

(٣) في سائر النسخ: «العام»، والمثبت من: ع، وفتوح الغيب، ومثله في قطف الأزهار ١/ ٥٦٢.

﴿ رَبَّنَا/ لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا ﴾ إلى آخره [آل عمران: ٨] شاهداً على أن «الراسخون ٩/٣ في العلم» مقابلٌ لقوله: ﴿ ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ ﴾ [آل عمران: ٧] وفيه إشارةٌ إلى أنَّ الوقفَ على قولِه: «إلا الله» تامٌّ، وإلى أنَّ عِلْمَ بعضِ المتشابه مختصٌّ بالله تعالى، وأنَّه مَنْ حاول معرفتَه هو الذي أشار إليه في الحديثِ بقولِه: «فاحذروهم».

وقال بعضهُم(١): «العقلُ مُبْتلىً باعتقادِ حَقّيَّةِ المتشابه كابتلاء البدن بأداءِ العبادة، كالحكيم إذا صَنّف كتاباً أَجْمل فيه أحياناً، ليكونَ موضعَ خضوعِ المتعلِّم لأستاذِه، وكالـمَلِك يَتَّخِذُ علامةً يمتازُ بها مَنْ يُطْلِعُه على سِرِّه».

وقيل: «لو لم يُبْتَلَ العقلُ الذي هو أشرفُ البدنِ لاستمرَّ العالِمُ في أُبَّهَةِ العِلْمِ على التمرُّدِ، فبذلك يَسْتَأْنسُ إلى التذلُّلِ بعزِّ العبودية، والمتشابهُ هو مَوْضعُ خضوعِ العقولِ لباريها استسلاماً واعترافاً بقُصورِها».

وفي خَتْمِ الآية بقوله تعالى: ﴿ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [آل عمران: ٧] تعريضٌ بالزائغين ومدحٌ للراسخين. يعني مَنْ لم يَتَذكَّرْ ويَتَّعظْ ويُخالفْ هواه فليس مِنْ أولي العقولِ، ومِنْ ثَمَّ قال الراسخون ﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا ﴾ إلى آخرِ الآية [آل عمران: ٨]، فخَضَعوا لباريهم لاستنزالِ العلمِ اللَّدُنِّي بعدَ أَنِ استعاذوا به من الزَّيْغِ النفسانيِّ».

(١) هو السجاوندي، نقل عنه ذلك الطيبي في فتوح الغيب ١٢٢ أ.

وقال الخَطَّابيُّ[1]: «المتشابهُ على ضربَيْن، أحدُهما: ما إذا رُدَّ إلى المُحْكَمِ واعْتُبِر به عُرِف معناه، والآخرُ ما لا سبيلَ إلى الوقوفِ على حقيقتِه، وهو الذي يَتَّبِعُه أهلُ الزيغ، فيَطْلُبون تأويلَه، ولا يَبْلُغون كُنْهَه، فيرتابون فيه، فيَفْتَتِنُونَ».

وقال ابن الحَصَّار: «قَسَّم اللهُ آياتِ القرآنِ إلى مُحْكَمٍ ومُتَشابهٍ، وأخبرَ عن المُحْكَمات أنها أمُّ الكتاب؛ لأنَّ إليها تُرَدُّ المتشابهات وهي التي تُعْتَمَدُ في فَهْمِ مرادِ اللهِ مِنْ خَلْقِه في كلِّ ما تعبَّدهم به مِنْ معرفتِه، وتصديقِ رسلِه، وامتثالِ أوامرِه، واجتناب نواهيه، وبهذا الاعتبارِ كانت أمَّهاتٍ، ثم أخبر عن الذين في قلوبِهم زيغٌ أنهم هم الذين يَتَّبعون ما تشابَه منه.

ومعنى ذلك أنَّ مَنْ لم يكنْ على يقينٍ من المُحْكمات وفي قلبِه شكٌّ واسْتِرابَةٌ / كانت راحَتُه في تَتَبُّعِ المشكلاتِ المتشابهاتِ، ومرادُ الشارع منَّا[2] التقدُّم إلى فَهْمِ المحكماتِ وتقديمِ الأمهاتِ، حتى إذا حَصَلَ اليقينُ ورَسَخ العلمُ لم تُبَلْ بما أَشْكل عليك، ومرادُ هذا الذي في قلبه زَيْغٌ التقدُّمُ إلى المشكلاتِ وفَهْمِ المتشابِه قبل فَهْمِ الأُمَّهاتِ، وهو عكسُ المعقولِ والمعتادِ والمشروعِ. ومَثَلُ هؤلاء مَثَلُ المشركين الذين يَقْتَرِحون على رُسُلِهم آياتٍ غيرَ الآياتِ التي جاؤوا بها، ويظنُّون أنَّهم لو جاءتهم آياتٌ أُخَرُ لآمنوا عندها جَهْلاً منهم، وما عَلِموا أنَّ الإيمانَ بإذن الله» انتهى.

(١) أعلام الحديث له ٣/ ١٨٢٥.

(٢) ر، ب، م، س: «منها».

وقال الراغبُ[1] في «مفرداتِ القرآن»: «الآياتُ عند اعتبارِ بعضِها ببعضٍ ثلاثةُ أَضرُبٍ: محكمٍ على الإطلاقِ، ومُتَشابهٍ على الإطلاقِ، ومُحْكَمٍ مِنْ وجهٍ، متشابهٍ من وجه. فالمتشابهُ بالجملةِ ثلاثةُ أضربٍ: متشابهٌ من جهةِ اللفظ فقط، ومن جهةِ المعنى فقط، ومن جهتهما. فالأولُ ضربان، أحدُهما: يَرْجِعُ إلى الألفاظِ المفردة: إمَّا مِنْ جهةِ الغرَابةِ، نحوُ «الأَبِّ»[2] و﴿ يَزِفُّونَ ﴾ [الصافات: ٩٤] أو الاشتراك كاليدِ والعينِ، وثانيهما يَرْجِعُ إلى جملةِ الكلامِ المركب، وذلك ثلاثةُ أضربٍ: ضربٌ لاختصارِ الكلام، نحوُ: ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم ﴾ [النساء: ٣]، وضربٌ لبَسْطِه، نحوُ: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [الشورى: ١١] لأنه لو قيل: «ليس مثله شيء» كان أظهرَ للسامع، وضربٌ لنَظْمِ الكلام / [٢٣١]، نحوُ: ﴿ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُ عِوَجًا ۜ * قَيِّمًا ﴾ [الكهف: ١، ٢] تقديرُه: أنزل على عبده الكتاب قيما، ولم يجعل له عوجاً.

والمتشابهُ من جهةِ المعنى: أوصافُ اللهِ تعالى وأوصافُ القيامة[3]؛ فإنَّ

(١) المفردات ٤٤٣.

(٢) يعني في قوله تعالى: ﴿ وَفَاكِهَةً وَأَبًّا ﴾ [عبس: ٣١].

(٣) اتفق علماء السلف على أن معاني الصفات معلومة وكيفياتها مجهولة لنا -كما قال الإمام مالك في قوله تعالى: ﴿ الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ ﴾ [طه: ٥] قال: الاستواء معلوم والكيف مجهول، أي لا يعلم كيفية صفاته إلا هو.
وكذلك أوصاف يوم القيامة، والجنة وما فيها من النعيم، والنار وما فيها من النكال معانيها معلومة؛ لأن الله خاطب عباده بما يفهمونه، وكيفياتها وحقائقها لا نعلمها، كما قال ابن عباس: ليس في الجنة من الدنيا إلا الأسماء.
ينظر الأسماء والصفات للبيهقي: ٥١٥، تفسير ابن أبي حاتم -سورة البقرة (١/ ٧٥)، صحيح البخاري -كتاب التوحيد- باب «وكان عرشه على الماء * وهو رب العرش العظيم» (الفتح ١٣/ ٤٠٣).

تلك الصفاتِ لا تُتَصَوَّر لنا إذ كان لا يَحْصُلُ في نفوسِنا صورةُ ما لم نُحِسَّه، أو ليس من جنسه.

والمتشابهُ من جهتهما خمسةُ أضربٍ، الأولُ: مِنْ جهةِ الكميَّة كالعموم والخصوصِ، نحوُ: ﴿فَٱقۡتُلُواْ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾ [التوبة: ٥]، / والثاني: من جهة الكيفيةِ كالوجوبِ والنَّدْبِ، نحو: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء: ٣]، والثالث: من جهة الزمانِ كالناسخِ والمنسوخِ، نحوُ: ﴿ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

٣/١١

الرابع: مِنْ جهةِ المكانِ والأمورِ التي نَزَلَتْ فيها، نحوُ: ﴿وَلَيۡسَ ٱلۡبِرُّ بِأَن تَأۡتُواْ ٱلۡبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا﴾ [البقرة: ١٨٩]، ﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِيٓءُ زِيَادَةٞ فِي ٱلۡكُفۡرِ﴾ [التوبة: ٣٧] فإنَّ مَنْ لا يَعْرِفُ عادَتَهم في الجاهليةِ يَتَعَذَّرُ عليه تفسيرُ هذه الآية.

الخامس: مِنْ جهةِ الشروط التي يَصِحُّ بها الفعلُ ويَفْسُدُ كشرطِ الصلاةِ والنكاحِ». قال: «وهذه الجملةُ إذا تُصُوِّرَتْ عُلِم أنَّ كلَّ ما ذكره المفسِّرون في تفسيرِ المتشابهِ لا يخرُجُ عن هذه التقاسيم.

ثم جميعُ المتشابهِ على ثلاثةِ أضربٍ: ضربٍ لا سبيلَ إلى الوقوفِ عليه كوقتِ الساعةِ، وخروج الدابَّة، ونحوِ ذلك، وضَرْبٍ للإنسانِ سبيلٌ إلى معرفته كالألفاظِ الغريبةِ والأحكامِ الغَلِقةَ[1]، وضَرْبٍ مُتَرَدِّدٍ بين الأمرَيْن، يختصُّ بمعرفتِه بعضُ الراسخين في العلم، ويخفى على مَنْ دونهم، وهو

(١) ع، ب: «المغلقة»، والمثبت موافق لما في المفردات ٤٤٤.

المُشارُ [إليه][1] بقوله ﷺ[2] لابن عباس: «اللهم فَقِّهه في الدين وعلِّمه التأويلَ»، وإذا عَرَفْتَ هذه الجملةَ عَرَفْتَ أنَّ الوقوفَ على قوله: ﴿ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ ﴾ [آل عمران: ٧] ووَصْلَه بقوله: ﴿ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ ﴾ جائزان، وأنَّ لكلٍّ واحدٍ منهما وجهاً حَسْبَما دلَّ عليه التفصيلُ المتقدِّمُ». انتهى

/ وقال الإمامُ فخرُ الدين[3]: «صَرْفُ اللفظِ عن الراجحِ إلى المرجوحِ لا بُدَّ فيه من دليلٍ منفصلٍ، وهو: إمَّا لفظيٌّ، أو عقليٌّ، والأولُ لا يمكنُ اعتبارُه في المسائل الأصولية؛ لأنه لا يكونُ قاطعاً لأنه موقوفٌ على انتفاءِ الاحتمالاتِ العشرةِ المعروفةِ[4]، وانتفاؤُها مظنونٌ، والموقوفُ على المظنونِ ١٢/٣

(١) سقطت من (أ) هي في سائر النسخ والمفردات ٤٤٥.

(٢) الحديث صحيح أخرجه أحمد في مسنده (١/٢٦٦) وقال الهيثمي -في مجمع الزوائد (٩/٢٧٦)-: «رجاله رجال الصّحيح» وقال شعيب الأرنؤوط ومن معه في تحقيق المسند في التعليق على هذا الحديث: «إسناده قويّ على شرط مسلم، رجاله ثقات رجال الشيخين...» وأخرجه الفسوي في المعرفة والتاريخ (١/٤٩٤) به. والحديث في الصحيحين بدون لفظ «وعلّمه التأويل». انظر: صحيح البخاري (١/١٦٩) مع الفتح، ك: العلم، ب: قول النبي ﷺ: «اللّهم علّمه الكتابَ»، وصحيح مسلم (٤/١٩٢٧) ك: فضائل الصحابة، ب: فضائل عبدالله بن عباس رضي الله عنهما، ح ٢٤٧٧.

(٣) تفسير الرازي ٧/١٦٩ نقله مختصراً عنه.

(٤) الاحتمالات هي: نقل مفردات اللغة والنحو والتصريف بطريق قطعي، وعدم الاشتراك، والمجاز، والإضمار، والتقديم والتأخير، والتخصيص، والناسخ، والنقل، والمعارض النقلي، والعقلي.

مظنونٌ، والظَّنِّيُّ لا يُكتفى به في الأصول[1]. وأمَّا العقليُّ فإنما يفيدُ صَرْفَ اللفظِ عن ظاهرِه؛ لكونِ الظاهرِ مُحالاً. وأمَّا إثباتُ المعنى المرادِ فلا يمكنُ بالعقلِ لأنَّ طريقَ ذلك ترجيحُ مجازٍ على مجازٍ، وتأويلٍ على تأويلٍ، وذلك الترجيحُ لا يمكنُ إلا بالدليلِ اللفظيِّ، والدليلُ اللفظيُّ في الترجيحِ ضعيفٌ لا يفيدُ إلا الظنَّ، والظنُّ لا يُعَوَّلُ عليه في المسائلِ الأصوليةِ القطعيةِ، فلهذا اختار الأئمةُ المحققون من السَّلَف والخَلَفِ -بعد إقامةِ الدليلِ القاطعِ على أنَّ حَمْلَ اللفظِ على ظاهرِه مُحالٌ- تَرْكَ[2] الخَوْضِ في تعيينِ التأويل». انتهى وحَسْبُك بهذا الكلامِ من الإمامِ[3].

(١) القول بعدم اعتبار الدليل اللفظي في المسائل الأصولية لتوقُّف كونه قاطعاً على انتفاء الاحتمالات العشر - قول باطل؛ لأن الصحابة كانوا على الهدى والطريق المستقيم، ولم يستفيدوا ذلك إلا من القرآن والحديث، وهي في عرف المتكلمين أدلة لفظية؛ لكنهم لم يهتدوا إلى ما تتضمنه من الدلالات العقلية. والقدح في الأدلة اللفظية بعدم انتفاء الاحتمالات العشر يُبطل حجج الله على خلقه.

يرجع في نقض المعارض العقلي إلى: درء تعارض العقل والنقل ١/٧٨-٨٠، ١٥٥-١٥٦، ١٧٠-١٧١، كما يُرجع في بيان بطلان اشتراط انتفاء الاحتمالات العشر إلى: الصواعق المرسلة (٢/٦٣٣-٧٩٤).

(٢) قوله: «تَرْكَ» مفعول «اختار».

(٣) نسبة هذا القول إلى السلف باطلة، فالسلف لا يحيلون حمل اللفظ على ظاهره اللائق بالله، ويعلمون أن الله منزه عن أن يخاطب خلقه بما لا يدل ظاهره إلا على خلاف الحق، ولا يلزمهم ابتداءً الخوض في تعيين التأويل؛ لكون ذلك فرعاً عن نفي المعنى الراجح، وهم قد أثبتوا الألفاظ حاملة لمعانيها ولم يصرفوا اللفظ عن ظاهره خلافاً للخلف. انظر: التدمرية: ٦٩، ٨٠، ٩١.

فصل

مـن المتـشابـه آياتُ الصـفـات. ولابـن اللبَّان فـيـهـا تـصـنيفٌ مـفـردٌ(١)، نحـوُ: ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ﴾ [طه: ٥]، ﴿ كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥۚ ﴾ [القصص: ٨٨]، ﴿ وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ ﴾ [الرحمن: ٢٧]، ﴿ وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ ﴾ [طه: ٣٩]، ﴿ يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡۚ ﴾ [الفتح: ١٠]، ﴿ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطۡوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦۚ ﴾ [الزمـر: ٦٧]. وجـمـهـورُ أهلِ السنة منهم السَّلَفُ وأهلُ الحـديثِ على الإيمانِ بها وتفويضِ معناها المرادِ منها إلى الله، ولا نُفَسِّرُها مع تنزيهنِا له عن حقيقتِها(٢).

---

(١) وهو «رد مـعـاني الآيات المتـشـابهـات إلى الآيات المحكمـات»، مطبـوع، والكتـاب مما ينصح بالحذر والتـحـذير منه... لأنه ينحـو منحى أهل الرموز والإشـارات البـاطنيـة، وقد ذكر ابن حجر أن ابن اللبان ضُبطت عليه كلمات على طريق الاتحادية، فقام عليه الفقهاء ومُنع من الكلام. انظر: الدرر الكامنة ٣ / ٤٢١.

(٢) لا تصح نسبـة مـذهـب التـفـويض إلى السلف، فهم يثبـتـون مـعـاني آيات وأحـاديث الصـفـات، كـمـا يُعلمُ مِن تَتَبُّعِ كلامِهِم في هذا الباب، ومن قال إنهـا لا تُفـسَّر بل تمرّ كـمـا جـاءت، فإنما يردّ على تفـسـيرات الجـهـمـيـة والمعـتـزلة الذين يحـرّفـون الكلم عن مواضـعـه، ولا يُقـال لما لـم يَثبـت مـعناه: أمِرّوه كـمـا جـاء؛ فـإن ذلك لغـو من القـول، والنصـوص جـاءت دالّة على معـانيـهـا الصـحـيـحـة الموافقـة للحق في نفس الأمـر. انظر: السنة لعبدالله بن الإمام أحـمـد (١ / ١٢٣)، مجـمـوع الفتاوى (٥ / ٥٨، ١٠٩) برقم ٥٤، وسير أعلام النبلاء (١٦ / ٢١٣-٢١٤)، واجتماع الجيوش الإسلامية: ٨٤.

٣/١٣ / أخرج أبو القاسم اللالكائي[١] في «السُّنة»[٢] من طريق قُرَّةَ بنِ خالد عن الحسنِ عن أمِّه عن أمِّ سَلَمَةَ في قوله: ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ [طه: ٥] قالت: «الكيف غيرُ معقولٍ، والاستواءُ غيرُ مجهولٍ، والإقرارُ به من الإيمانِ، والجحودُ به كفرٌ».

وأخرج[٣] أيضاً عن ربيعةَ بن أبي عبدِالرحمنِ أنه سُئِل عن قوله: ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾، فقال: «الإيمانُ غيرُ مجهولٍ، والكيفُ غيرُ معقولٍ، ومن الله الرسالةُ، وعلى الرسولِ البلاغُ المبيُن / [٢٣٢] وعلينا التصديقُ».

وأخرج[٤] أيضاً عن مالك: «أنه سُئِل عن الآيةِ، فقال: «الكيفُ غيرُ

---

(١) هبة الله بن الحسن بن منصور، الطبري البغدادي الشافعي الحافظ (ت: ٤١٨هـ)، صنف «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة»، «أسماء رجال الصحيحين». انظر: تاريخ بغداد ١٤/ ٧٠، السير ١٧/ ٤١٩، كشف الظنون ١/ ٨٣٥.

(٢) (٣/ ٣٤٠-٣٤١) ح ٦٦٣، ضعفه شيخ الإسلام ابن تيمية -بعد أن ذكر قول الإمام مالك في الاستواء- فقال: «وقد روي هذا عن أم سلمة -رضي الله عنها- موقوفاً ومرفوعاً، ولكن ليس إسنادهما يُعتمد عليه». مجموع الفتاوى (٥/ ٣٦٥).

(٣) أي: في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٣/ ٤٤٢) برقم ٦٦٥، وهذا الأثر حَكَمَ بثبوته عن ربيعة شيخُ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٥/ ٣٦٥).

(٤) أي: اللالكائي في المصدر نفسه (٣/ ٤٤١-٤٤٢) برقم ٦٦٤، وإسناده حسن، فيه مهدي بن جعفر بن حيان، صدوق له أوهام كما في التقريب /٩٧٦ برقم ٦٩٧٩، وذكره البيهقي في الأسماء والصفات /٥١٥ من طريقين آخرين إلى مالك عن عبدالله بن وهب وعن يحيى بن يحيى، وقد جَوَّد الحافظ ابن حجر في الفتح (١٣/ ٤٠٦-٤٠٧) طريق ابن وهب فقال: «سنده جيد».

معقولٍ، والأستواءُ غيرُ مجهولٍ، والإِيمانُ به واجبٌ، والسؤالُ عنه بدعةٌ».

وأخرج البيهقيُّ[1] عنه أنه قال: «هو كما وصفَ نفسَه، ولا يُقال: كيف، «وكيف» عنه مرفوعٌ».

وأخرج اللالكائيُّ[2] عن محمدِ بنِ الحسنِ قال: «اتفق الفقهاءُ كلُّهم من المَشْرِق إلى المغربِ على الإيمانِ بالصفاتِ من غيرِ تفسيرٍ ولا تشبيهٍ».

وقال التِّرْمذيُّ[3] في الكلام على حديث الرؤية: «المذهبُ في هذا عند أهلِ العلمِ من الأئمةِ مثلَ سفيانَ الثوريِّ[4] ومالكٍ وابنِ المبارك وابن عُيَيْنة ووكيعٍ[5] وغيرِهم أنهم قالوا: نَرْوي هذه الأحاديثَ كما جاءت، ونُؤْمن بها، ولا يقال: كيف، ولا نفسِّر، ولا نَتَوَهَّم».

وذهبت طائفةٌ من أهلِ السُّنَّةِ إلى أنَّا نُؤَوِّلها على ما يليقُ بجلاله[6]

---

(١) في الأسماء والصفات / ٥١٥، وقد تقدم بيان الحكم عليه.

(٢) في كتابه شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٣ / ٤٨٠) برقم ٧٤٠.

(٣) في سننه (٤ / ٣١٨)، ك: صفة الجنة، ب: ما جاء في خلود أهل الجنة وأهل النار، بعد ح ٢٥٥٧.

(٤) ابن سعيد بن مَسْروق، أبو عبدالله الكوفي المجتهد أمير المؤمنين في الحديث (ت: ١٦١هـ)، من مؤلفاته: «الجامع» في الحديث، «الفرائض». انظر: تاريخ بغداد ٩ / ١٥١، السير ٧ / ٢٢٩.

(٥) ابن الجرَّاح بن مليح، أبو سفيان الكوفي الحافظ العَلَم (ت: ١٩٧هـ)، صنف كتاب «الزهد». انظر: تاريخ بغداد ١٣ / ٤٦٦، السير ٩ / ١٤٠.

(٦) قد سبق أن مذهب أهل السنة هو إثبات معاني الصفات على ما يليق بجلال الله، وأما التأويل فمخالف لمذهبهم، كما سيتبين قريباً من التعليق على المفردات التي قال السيوطي بتأويلها، أو نقل تأويلها.

تعالى، وهذا مذهبُ الخلفِ، وكان إمامُ الحرمين يَذْهب إليه، ثم رَجَعَ عنه، فقال في «الرسالة النظامية»[١]: الذي نَرْتضيه ديناً، ونَدين اللهَ به عَقْداً اتباعُ سلفِ الأمةِ فإنهم دَرَجُوا على تَرْكِ التعرض لمعانيها»

وقال ابنُ الصَّلاحِ[٢]: «على هذه الطريقةِ مضى صدرُ الأمةِ وساداتُها، وإياها اختار / أئمةُ الفقهاءِ وقاداتُها، وإليها دعا أئمةُ الحديثِ وأعلامُه، ولا أحدَ من المتكلمين من أصحابِنا يَصْدِفُ عنها ويَأْباها. واختار ابن بَرْهان[٣] مذهبَ التأويل قال: «ومنشأُ الخلافِ بين الفريقين: هل يجوزُ أن يكونَ في القرآنِ شيءٌ لم نعلَمْ معناه أو لا بل يعلمه الراسخون»؟ ١٤/٣

وتوسَّط ابنُ دقيق العيد[٤] فقال: «إذا كان التأويلُ قريباً من لسانِ العربِ لم يُنْكَرْ، أو بعيداً توقَّفْنا عنه، وآمنَّا بمعناه على الوجهِ الذي أُريد به مع التنزيه»، قال: «وما كان معناه مِنْ هذه الألفاظ ظاهراً مفهوماً مِنْ تخاطُبِ العربِ قُلنا به من غيرِ توقيفٍ كما في قوله: ﴿يَٰحَسۡرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦] فنحمِلُه على حَقِّ الله وما يجب له».

* * *

---

(١) مطبوعة بعنوان: «العقيدة النظامية» والنص في ص ٣٢.

(٢) انظر: نحوه في فتاوى ابن الصلاح ١/١٦٨. والنص في البرهان للزركشي ٢/٢٠٨.

(٣) أحمد بن علي بن محمد، أبو الفتح البغدادي الشافعي (ت: ٥٢٠هـ)، من مؤلفاته: «الوجيز»، «الأوسط» كلاهما في أصول الفقه. انظر: وفيات الأعيان ١/٩٩، طبقات السبكي ٦/٣٠. وانظر قوله في: البرهان للزركشي ٢/٢٠٨.

(٤) لم نقف على قوله.

ذِكْرُ ما وقَفْتُ عليه من تأويلِ الآيات المذكورة على طريقةِ أهل السُّنة

من ذلك صفةُ الاستواءِ، وحاصلُ ما رأيت فيها سبعةُ أجوبة:

أحدُها: حكى مقاتلٌ[١] والكلبيُّ عن ابن عباس[٢]: أن «استوى» بمعنى استقر، وهذا إن صحَّ يحتاج إلى تأويلٍ، فإن الاستقرارَ مُشْعِرٌ بالتجسيم.

ثانيها: أنَّ «استوى» بمعنى استولى، ورُدَّ بوجهين: أحدُهما: أنَّ اللهَ تعالى مُسْتَوْلٍ على الكونَيْنِ والجنةِ والنارِ وأهلِهما، فأيُّ فائدةٍ في تخصيصِ العرشِ؟ والآخرُ: أن الاستيلاءَ إنما يكون بعد قَهْرٍ وغلَبَةٍ، واللهُ تعالى مُنَزَّهٌ عن ذلك.

أخرج اللالكائي[٣] في السنة عن ابن الأعرابي أنه سئِل عن معنى «استوى»، فقال: «هو على عرشه كما أخبر». فقيل: يا أبا عبدِالله معناه

---

(١) في تفسيره (٣ / ٢١) من قوله، وانظر تفسير البغوي (٣ / ٢٣٥).

(٢) أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات ٤١٣-٤١٤، والبغوي في تفسيره (٣ / ٢٣٥) في إسناده محمد بن السائب الكلبي وتلميذه محمد بن مروان وأبو صالح الراوي عن ابن عباس رضي الله عنهما. ووصم البيهقي الرواية بالنكارة، ثم قال عن رواتها: «كلُّهم متروك عند أهل العلم بالحديث، لا يَحتجُّون بشيء من رواياتهم لكثرة المناكير فيها، وظهور الكذب منهم في رواياتهم».

(٣) (٣ / ٤٤٢) برقم ٦٦٦.

استولى قال: «اسكت / لا يُقال: استولى على الشيء إلا إذا كان له مُضادٌّ ٣/١٥ فإذا غَلَبَ أحدهُما قيل: استولى».

ثالثها: أنه بمعنى صَعِد، قاله أبو عبيد[1]. ورُدَّ بأنَّه تعالى مُنَزَّهٌ عن الصعودِ أيضاً.

رابعها: أنَّ التقدير: الرحمن علا أي: ارتفع من العلوِّ، والعرشُ له استوى، حكاه إسماعيلُ الضريرُ في تفسيره[2].

ورُدَّ بوجهين، أحدهما: أنه جَعَلَ «علا» فعلاً، وهي حرفٌ هنا باتفاق، ولو كانت فعلاً لَكُتِبت بالألفِ كقوله: ﴿عَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ [القصص: ٤] والآخر: أنه رَفَعَ العرشَ، ولم يَرْفَعْه أحدٌ من القُرَّاء.

خامسُها: أنَّ الكلامَ تَمَّ عند قوله: ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ﴾ ثم ابتدأ بقولِه: ﴿اسْتَوَىٰ ۝ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [طه: ٥، ٦]. ورُدَّ[3]: بأنَّه يُزيل الآيةَ عن نظمِها ومرادِها.

قلت: ولا يتأتَّى له في قولِه: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤].

سادسها: أنَّ معنى «استوى» أقبلَ على خَلْق العَرْشِ، وعَمَدَ إلى خَلْقه، كقولِه: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ﴾ [فصلت: ١١] أي: قَصَدَ وعَمَدَ

---

(١) ع: «أبو عبيدة»، ولم نقف عليه في كتب أبي عبيد، والنص في البرهان للزركشي ٢/٢١٠.

(٢) الكفاية في تفسير القرآن (خ) ٢/١١ ب، والرد بالوجهين المذكورين منه أيضاً وليس من السيوطي، ويبدو أنه نقله من البرهان ٢/٢١٠.

(٣) انظر: البرهان ٢/٢١٠.

إلى خَلْقها، قالَه الفراءُ(١) والأشعريُّ وجماعةُ أهل المعاني. وقال: إسماعيلُ الضريرُ(٢): «إنه الصواب».

[٢٣٣] قلت: يُبْعِدُه تَعْدِيَتُه بـ«على» ولو كان كما ذكروه لتعدَّى بـ«إلى» / كما في قوله: ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ ﴾ [فصلت: ١١].

سابعها: قال ابنُ اللَّبَّان(٣): «الاستواءُ المنسوبُ إليه تعالى بمعنى اعتدل، أي: قام بالعدل(٤)، كقوله: ﴿ قَآئِمَۢا بِٱلْقِسْطِ ﴾ [آل عمران: ١٨] فقيامُه

---

(١) معاني القرآن له ١ / ٢٥ ولفظه: «ووجه ثالث أن تقول: كان مقبلاً على فلان ثم استوى عليّ يشاتمني وإليّ سواء، على معنى أقبل إليّ وعليّ، فهذا معنى قوله: ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ ﴾، قال شيخ الإسلام ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٥ / ٥٢١): «ما ذكر في تلك الآية لا يُعرف في اللغة أيضاً، ولا هو قول أحد من مفسِّري السلف؛ بل المفسرون من السلف قولهم بخلاف ذلك... وإنما هذا القول وأمثاله ابتدع في الإسلام لما ظهر إنكار أفعال الرب التي تقوم به ويفعلها بقدرته ومشيئته واختياره»، وذكر ابن القيم: أن العرب تقول: استوى إلى كذا إذا قصد إليه علواً وارتفاعاً. انظر: نونية ابن القيم مع شرحها للهراس: ٢٨٨، والصواعق المرسلة ١ / ١٩٥-١٩٦.

(٢) الكفاية (خ) ٢ / ١١ب، وانظر: البرهان ٢ / ٢١٠.

(٣) رد معاني الآيات المتشابهات ٤٦.

(٤) المواضع التي ذُكر فيها الاستواءُ على العرش جاء قبلها ذكر خلق السموات والأرض، ثم عُطف الاستواء بحرف «ثمّ» المقتضي للتراخي الزمني، فدلّ على أنّه فِعْلٌ فَعَله الربّ في ذاك الوقت، وليس معنى مجرّداً هو القيام بالعدل، ولو كان المعنى كما يدّعي ابن اللبّان لورد التصريح به، ولو في موضع واحد لِيُقاس عليه الباقي، ثم إن اللغة لا تساعد عليه، فيكون ذلك تحريفاً للكلم عن مواضعه.

بالقِسْطِ والعدلِ هو استواؤُه، ويَرْجِعُ معناه إلى أنَّه أعطى بعزَّتِه كلَّ شيءٍ خَلْقَه موزوناً بحِكْمته البالغةِ.

ومِنْ ذلك: «النَّفْسُ» في قوله: ﴿تَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِي وَلَآ أَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِكَۚ﴾ [المائدة: ١١٦] / ووُجِّه: بأنَّه خَرَجَ على سبيلِ المُشاكلة، مُراداً به الغيبُ[1]؛ لأنه مُسْتَترٌ كالنفس، وقولِه: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفۡسَهُۥ﴾ [آل عمران: ٢٨] أي: عقوبتَه، وقيل: إياه. ١٦/٣

وقال السهيلي[2]: «النفسُ عبارةٌ عن حقيقةِ الوجودِ دون معنىً زائدٍ، وقد استعمل من لفظِها النفاسَةُ والشيءُ النفيسُ، فصَلَحَتْ للتعبيرِ عنه سبحانه».

وقال ابن اللبَّان[3]: «أوَّلها العلماءُ بتأويلاتٍ منها: أن النفسَ عُبِّر بها عن الذات». قال: «وهذا وإن كان سائغاً في اللغة، ولكنَّ تَعَدِّيَ الفعلِ إليها بـ«في» المفيدةِ للظرفيةِ مُحالٌ عليه تعالى، وقد أوَّلها بعضُهم بالغيب أي: ولا أعلم ما في غَيْبك وسرِّك». قال: «وهذا حَسَنٌ لقولِه آخرَ الآيةِ ﴿إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلۡغُيُوبِ﴾» [المائدة: ١١٦].

---

(١) الصواب أن لفظ النفس يراد به: الله نفسه، أي: ذاته المتصفة بصفاته، خلافاً لابن اللبّان، وليس المراد بها ذاتاً منفكة عن الصفات، خلافاً لما يُعْطيه كلام السهيلي. يُنظر: مجموع الفتاوى (١٤/١٩٦).

(٢) الروض الأنف ٢/٧٢.

(٣) رد معاني الآيات المتشابهات ١٦.

ومِـــنْ ذلك: «الوجهُ»، وهـــو مـــؤوَّلٌ بالذات[1]، وقـــال ابـن اللبَّان[2] في قـــــوله ﴿ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ ﴾ [الـكـهـف: ٢٨]، ﴿ إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ ٱللَّهِ ﴾ [الإنســـان: ٩] ﴿ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ﴾ [الليـــل: ٢٠]: المــرادُ إخــلاصُ النيــةِ».

وقال غيرُه في قوله ﴿ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ١١٥]: أي: الجهة التي أمَرَ بالتوجُّه إليها.

ومن ذلك: «العَيْنُ»، وهي مؤوَّلةٌ بالبصرِ أو الإدراكِ[3]، بل قال بعضُهم:

---

(١) يجب إثبات الوجه صفة لله عز وجلّ، لدلالة الآيات والأحاديث على ذلك، فمن الآيات الصريحة قوله تعالى: ﴿ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴾ إذ وَصَف الوجهَ بالجلال والإكرام، ومن الأحاديث: «حجابه النور لو كشفه لأحرقت سُبُحات وجهه ما انتهى إليه بصره مِنْ خَلْقه» أخرجه مسلم في صحيحه برقم (١٧٩). يُنظر: شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري (١/ ٢٧٣، ٢٧٦).

(٢) ردّ معاني الآيات المتشابهات ٩.

(٣) تأويلات السيوطي وابن اللبان مخالفة لطريقة السلف، فقد انقضى عصر الصحابة ولم يصرّح أحد منهم بوجوب تأويل هذه الصفة أو غيرها، ولو كان التأويل خيراً لما ادُّخر لنا دونهم، فعُلم أنه شر. ومما يحقق هذه الصفة ما رواه البخاري (٧٤٠٧) من حديث عبدالله بن عمر قال: ذُكر الدجال عند النبي ﷺ فقال: «إن الله لا يخفى عليكم، إن الله ليس بأعور - وأشار بيده إلى عينه - وإن المسيح الدجال أعور عين اليمنى، كأنَّ عينه عنبة طافية»، وما رواه أبو داود (٤٧٢٨) من حديث أبي هريرة: «أن النبي ﷺ قرأ هذه الآية: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴾ فوضع إبهامه على أذنه والتي تليها على عينه»، وفي الحديثين تحقيق الصفتين لا تشبيههما بصفات المخلوقين. ينظر: شرح العقيدة الأصفهانية ١٠٣.

إنها حقيقةٌ في ذلك، خلافاً لِتَوَهُّم بعضِ الناس أنها مجازٌ، وإنما المجازُ في تسميةِ العضوِ بها.

وقال ابن اللبَّان[1]: «نسبةُ العينِ إليه تعالى اسمٌ لآياته المُبْصِرةِ التي بها سبحانَه يَنْظر للمؤمنين، وبها ينظُرون إليه»، قال: ﴿فَلَمَّا جَآءَتْهُمْ ءَايَٰتُنَا مُبْصِرَةً﴾ [النمل: ١٣] نَسَبَ البصرَ للآياتِ على سبيلِ المجازِ تحقيقاً؛ لأنها المرادةُ بالعينِ المنسوبةِ إليه»، وقال: ﴿قَدْ/ جَآءَكُم بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمْ فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِۦ وَمَنْ عَمِىَ فَعَلَيْهَا﴾ [الأنعام: ١٠٤]، قال: «فقوله: ﴿وَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور: ٤٨] أي: بآياتنا، تنظر بها إلينا، وننظر بها إليك، قال: «ويؤيِّد أنَّ المرادَ بالأعينِ هنا الآياتُ كونُه علَّل بها الصبرَ لحُكْمِ ربِّه صريحاً في قوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ تَنزِيلًا ۞ فَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾ [الإنسان: ٢٣، ٢٤]، قال: «وقوله في سفينة نوح ﴿تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤] أي: بآياتنا، بدليل: ﴿وَقَالَ ٱرْكَبُوا۟ فِيهَا بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرٜىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ﴾ [هود: ٤١]، قال: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ﴾ [طه: ٣٩] أي: على حكمِ آيتي التي أَوْحَيْتُها إلى أُمِّك ﴿أَنْ أَرْضِعِيهِ فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِى ٱلْيَمِّ﴾ الآية» [القصص: ٧] انتهى.

١٧/٣

وقال غيرُه[2]: «المرادُ في الآياتِ كَلاءَتُه تعالى وحِفْظُه».

ومن ذلك: «اليدُ» في قولِه: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ [صٓ: ٧٥]، ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠]، ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾ [يسٓ: ٧١]،

---

(١) ردّ معاني الآيات المتشابهات ٢١.

(٢) جاء نحوه عن السهيلي، كما في البرهان ٢/٢١٥.

﴿ إِنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ ﴾ [آل عمران: ٧٣] وهي مؤوَّلةٌ بالقُدْرة[١].

وقال السهيليُّ[٢]: «اليدُ في الأصلِ كالمصدرِ عبارةٌ عن صفةٍ لموصوفٍ، ولذلك مَدَحَ سبحانَه بالأيدي مقرونةً مع الأبصار في قوله: ﴿ أُوْلِي ٱلْأَيْدِي وَٱلْأَبْصَٰرِ ﴾ [صٓ: ٤٥] ولم يمدَحْهُم بالجوارحِ؛ لأنَّ المدحَ إنما يتعلَّقُ بالصفاتِ لا بالجواهرِ»، قال: «ولهذا قال الأشعري[٣]: إنَّ اليدَ صفةٌ وَرَدَ بها الشرعُ». والذي يَلوحُ مِنْ معنى هذه الصفةِ أنها قريبةٌ مِنْ معنى القدرةِ إلا أنَّها أَخَصُّ، والقدرةُ أعمُّ كالمحبةِ مع الإرادةِ والمشيئةِ، فإنَّ في اليدِ تشريفاً لازماً».

وقال البغويُّ[٤] في قوله: ﴿ بِيَدَيَّ ﴾ [صٓ: ٧٥] «في تحقيقِ اللهِ التثنيةَ في اليد دليلٌ على أنها ليستْ بمعنى القُدرة والقوة والنعمة، وإنما هما صفتان مِنْ صفاتِ ذاته».

---

(١) لا يصحّ حمل اليد هنا على القدرة؛ لأن الله سبحانه أضاف الفعل في هذا التركيب إلى نفسه، ثم تعدّى الفعلُ إلى اليدين بالباء التي هي نظير «كتبت بالقلم»، وجعل ذلك خاصية حَظِي بها صفيُّه آدم أبو البشر عليه السلام، كما خصَّ المسيح بأنه نفخ فيه روحه، وخصَّ موسى بأنه كلّمه بلا واسطة، فهذا مما يحيل تأويل اليد بالقدرة، كما أنه يدلّ على فساد هذا التأويل مخالفته لإجماع السلف، إذ لو كانت هذه الآيات لها معانٍ مخالفة للظاهر لنبّهوا عليها، وإلا كان ذلك كتماً لعلمٍ ضروري من الشرع، وحاشاهم أن يصنعوا ذلك. يُنظر مجموعة تفسير شيخ الإسلام: ٣٣٠ جمع عبد الصمد شرف الدين.

(٢) نتائج الفكر ٢٩٣، وانظر: البرهان ٢/٢١٣.

(٣) انظر: البرهان ٢/٢١٤.

(٤) تفسير البغوي ٣/٧٦ بعبارة قريبة، وانظر البرهان ٢/٢١٤.

٣/ ١٨ / وقال مجاهد(١): «اليدُ ها هنا صلةٌ وتأكيدٌ، كقوله: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧]»، قال البغويُّ: «وهذا تأويلٌ غيرُ قويٍّ لأنها لو كانت صلةً لكان لإبليسَ أن يقول: إن كنتَ خلقتَه فقد خَلَقْتَني، وكذلك في القدرةِ والنعمةِ لا يكونُ لآدمَ في الخَلْق مَزِيَّةٌ على إبليسَ».

[٢٣٤] وقال ابن اللبَّان(٢): «فإن قلتَ: فما حقيقةُ اليدين في / خَلْقِ آدم؟ قلتُ: اللهُ أعلمُ بما أراد، ولكنَّ الذي استَثْمرتُه مِنْ تدبُّرِ كتابه أنَّ اليدَيْن استعارةٌ لنورِ قدرتِه القائمِ بصفةِ فَضْلِه، ولنورِها القائمِ بصفةِ عَدْلِه. ونَبَّه على تخصيصِ آدمَ وتكريمِه بأنْ جُمِعَ له في خَلْقِه بين فَضْلِه وعَدْلِه»، قال: «وصاحبةُ الفضلِ هي اليمينُ التي ذكرَها في قوله: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾» [الزمر: ٦٧].

ومن ذلك: «الساقُ» في قوله: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢] ومعناه عن شدةٍ وأمرٍ عظيمٍ(٣)، كما يقال: «قامت الحرب على ساقٍ».

---

(١) انظر: البرهان ٢/ ٢١٤.

(٢) رد معاني الآيات المتشابهات ٢٢، ٢٥.

(٣) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ليس في ظاهر القرآن أن ذلك صفة لله تعالى؛ لأنه قال: «يوم يكشف عن ساق» ولم يقل عن ساق الله، ولا قال: يكشف الرب عن ساقه، وإنما ذكر ساقاً نكرة غير معرَّفة ولا مضافة، وهذا اللفظ بمجرده لا يدّل على أنها ساق الله. والذين جعلوا ذلك من صفات الله تعالى أثبتوه بالحديث الصحيح المفسر للقرآن، وهو حديث أبي سعيد الخدري المخرج في الصحيحين الذي قال فيه: «فيكشف الرب عن ساقه». بيان تلبيس الجهمية (٣/ ١٥، ١٦ نسخة مكتبة جامعة الملك سعود. وانظر مجموع الفتاوى (٦/ ٣٩٤، ٣٩٥) والصواعق المرسلة (١/ ٢٥٢، ٢٥٣).

أخرج الحاكم في «المستدرك»[1] من طريقِ عكرمةَ عن ابنِ عباسٍ أنه سُئِل عن قولِه: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢] قال: «إذا خَفِي عليكم شيءٌ من القرآنِ فابتغوه في الشعر، فإنه ديوانُ العربِ، أما سَمِعْتُمْ قولَ الشاعر[2]:

اصــبِــرْ عَناقِ إنه شــرٌّ باقْ   قد سَنَّ لي قومُك ضَرْبَ الأعناقْ

وقامَتِ الحربُ بنا على ساقْ

قال ابنُ عباس: «هذا يومُ كَرْبٍ وشدةٍ».

ومِنْ ذلك: «الجَنْبُ» في قولِه: ﴿عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦] أي: / في طاعتِه وحقِه؛ لأنَّ التفريطَ إنما يقعُ في ذلك، ولا يقعُ في الجَنْبِ المعهود. ٣/١٩

ومن ذلك: صفةُ القُرْب في قوله: ﴿فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾ [البقرة: ١٨٦] ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾ [قٓ: ١٦] أي: بالعِلْمِ[3].

---

(١) (٢/٤٩٩–٥٠٠) ك: التفسير، سورة القلم وصححه، ووافقه الذهبي.

(٢) ارتجز الأبياتَ عبدالله بن الزبير رضي الله عنه. وهي في تاريخ دمشق لابن عساكر ٢٨/٢٣٧ وفيه «عقاق» بدلاً من «عناق»، وتكرر في ٣٩/٣٦٤، وهي في البحر ٨/٣١٦، والدر المصون ١٠/٤١٨.

(٣) الآية الأولى تقتضي قرب الربّ من الداعي الذي يدعوه، وهذا المعنى «يثبته من يثبت قيام الأفعال الاختيارية بنفسه، ... وهذا مذهب أئمة السلف وأئمة الإسلام المشهورين وأهل الحديث، والنقل عنهم بذلك متواتر.

وأوّل من أنكر هذا في الإسلام «الجهمية» ومن وافقهم من المعتزلة».

وأما الآية الثانية فتأويلها بالعلم ضعيف، بل تُفسَّر بالملائكة لأنهم يقربون من العبد بأمر الله، والسياق يدل على ذلك. يُنظر: مجموع الفتاوى (٥/٤٦٦، ٥١٢).

ومِنْ ذلك: صفةُ الفوقيَّةِ في قولِه: ﴿ وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ ﴾ [الأنعام: ١٨]، ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ ﴾ [النحل: ٥٠]، والمرادُ بها العلوُّ من غيرِ جهةٍ(١)، وقد قال فرعون: ﴿ وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَٰهِرُونَ ﴾ [الأعراف: ١٢٧] ولا شَكَّ أنه لم يُرِدِ العلوَّ المكاني.

ومن ذلك صفةُ المجيءِ في قولِه: ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ ﴾ [الفجر: ٢٢] ﴿ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ ﴾ [الأنعام: ١٥٨] أي: أمره لأن المَلَك إنما يجيء بأمرِه أو بتسليطه، كما قال تعالى: ﴿ وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ ﴾ [الأنبياء: ٢٧] فصار كما لو صُرِّح به(٢)، وكذا قولُه: ﴿ فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ ﴾ [المائدة: ٢٤]

---

(١) يُفهم من كلام السيوطي أنه ينفي علو الذات، وهذا مخالف للقرآن والسنة والإجماع.

أما القرآن فقد ثبت العلو فيه في عدة آيات، قال بعضهم: إن الأدلة على ذلك من القرآن تبلغ ألف دليل. منها: هذه الآية التي أوردها السيوطي: ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ ﴾ فإدخال «من» على الظرف نصٌّ في علوّ الذات لا يحتمل غير ذلك.

ومن الأدلة الآيات التي ورد فيها الاستواء على العرش وآيات صعود الملائكة إلى الله تعالى، ورفع بعض أنبيائه إليه وغيرها من الآيات. ومن أدلة السنة على ذلك قوله ﷺ: «الظاهر ليس فوقه شيء» فـ«ظاهريته سبحانه فوقيته وعلوّه على كل شيء... فما من ظاهر إلا والله فوقه» كما قال ابن قيم الجوزية في طريق الهجرتين: ٢٤.

(٢) المجيء من الصفات الفعلية الاختيارية، ومن يفعل باختياره ومشيئته أكمل ممن لا فعل له. وقد مضى التعليق على مثله في ص: ١٣٠٥.

أي: اذهَبْ بربِّك أي: بتوفيقه وقوتِه(١).

ومِنْ ذلك: صفةُ الحُبِّ في قوله: ﴿ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ ﴾ [المائدة: ٥٤] ﴿ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران: ٣١]. وصفةُ الغضب في قوله: ﴿ غَضِبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ ﴾ [النور: ٩]، وصفةُ الرضا في قولِه: ﴿ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ ﴾ [المائدة: ١١٩]، وصفةُ العجبِ في قوله: «بل عجبتُ» بضم التاء(٢) [الصافات: ١٢] وقوله: ﴿ وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ ﴾ [الرعد: ٥]، / وصفةُ الرحمة في آياتٍ كثيرة. ٢٠/٣

وقد قال العلماء: «كلُّ صفةٍ يَسْتحيل حقيقتُها على اللهِ تُفَسَّر بلازِمها»(٣).

---

(١) فيه مؤاخذتان: الأولى: أن الصفة التي لا نقص فيها ولم نجد نفيها في الكتاب والسنة لا ننفيها كما لا نثبتها؛ إذْ نفي مثل ذلك يحتاج إلى علمٍ، كما أن الإثبات يحتاج إلى دليل ناهض. والمؤاخذة الثانية أن هذا التأويل غير متعيِّن ولا لازم، فقد قال الطبري تعليقاً على نحو هذا التأويل في الآية: «هذا إنما كان يحتاج إلى طلب المخرج له، لو كان الخبر عن قوم مؤمنين، فأمّا قومٌ أهل خلافٍ على الله -عزَّ ذكره- ورسولِه، فلا وجه لطلب المخرج لكلامهم فيما قالوا في الله عز وجلّ وافتروا عليه، إلا بما يشبه كفرهم وضلالتهم» تفسير الطبري (١٠/ ١٨٥).

(٢) قراءة حمزة والكسائي وخلف، وقرأ الباقون بفتح التاء. انظر: التيسير ١٨٦، النشر ٢/ ٣٥٦.

(٣) صفات الرحمة والغضب والحب والرضا والعجب والحياء صفات اختيارية ثابتة لله، وهي صفات كمال لا نقص فيها بوجه من الوجوه إن أضيفت إلى الله، ولا يلزم منها ما يتوهَّمه بعضُ المعطلة أو المشبهة. =

قال الإمام فخر الدين[1]: «جميعُ الأعراضِ النفسانيةِ أعنى الرحمةَ والفرحَ والسرورَ والغضبَ والحياءَ والمكرَ والاستهزاءَ، لها أوائلُ ولها غاياتٌ. مثالُه الغضبُ فإنَّ أوَّلَه غَلَيانُ دمِ القلبِ، وغايتُه إرادةُ إيصالِ الضَّررِ إلى المغضوبِ عليه، فلفظُ «الغضب» في حقِّ اللهِ لا يُحْمَلُ على أولهِ الذي هو غليانُ دمِ القَلْبِ؛ بل على غَرَضِه الذي هو إرادةُ الإضرارِ، وكذلك الحياءُ له أولٌ، وهو انكسارٌ يَحْصُلُ في النفسِ، وله غرضٌ وهو تَرْكُ الفِعْلِ، فلَفْظُ الحياءِ في حقِّ اللهِ يُحْمَلُ على تَرْكِ الفعلِ، لا على انكسارِ النفس» انتهى[2].

= ومن يفعل بمشيئته وقدرته أكمل ممن لا يقدر على فعلٍ يختاره ولا يرضى على من أطاعه ولا يغضب على من عصاه.

وصفة العجب لا تقتضي أنه يعلم ما لم يكن يعلمه، ولا عجب في أن يعجب الرب من عظيم ما قاله المشركون.

وكيف يتأول مسلم صفة الرحمة التي ينطق بمشتقاتها كلّ يوم في صلاته أكثر من مئة مرة، فلو كان فيها ما لا يليق بجناب الله لبيّن ذلك أفصحُ الخلق وأنصحُهم ﷺ.

والمكر والاستهزاء إذا فُعلا بمن فعلهما بالمجنيِّ عليه عقوبة له بمثل فعله كانا عدلاً وكمالاً.

وهذه الصفات ليس فيها ما يستحيل حقيقة على الله حتى يُضطرّ إلى تفسيرها بلازمها. يُنظر: تفسير الطبري (١/٣٠٥-٣٠٦)، والإكليل في المتشابه والتأويل (ضمن مجموعة الرسائل الكبرى (٢/٢٥-٢٦)، ومنهاج السنة (٥/٣٢٣)، ومجموع الفتاوى (٥/٧٠، ٦/١١٧-١٢٣، ٧/١١١، ١١/٣٥٨-٣٥٩).

(١) تفسير الرازي ١/٢٦٢.

(٢) انظر: التعليق السابق في الحاشية قبل الماضية.

وقال الحسين بن الفضل[1]: «العَجَبُ من اللهِ إنكارُ الشيءِ وتعظيمُه».
وسئل الجُنَيْد[2] عن قولِه: ﴿وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ﴾ [الرعد: ٥] فقال: «إن الله لا يَعْجَبُ من شيءٍ، ولكنَّ اللهَ وافقَ رسولَه، فقال: ﴿وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ﴾ أي: هو كما تقول».

ومِنْ ذلك: لفظُ: «عند» في قولِه: ﴿عِندَ رَبِّكَ﴾ [الأعراف: ٢٠٦]، ﴿وَمَنْ عِندَهُ﴾ [الأنبياء: ١٩] ومعناها الإشارةُ إلى التمكينِ والزُّلْفى والرِّفْعة[3].

ومِنْ ذلك قولُه: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤] أي: بعِلْمِه[4].
وقوله: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ﴾ [الأنعام: ٣] قال البيهقي[5]:

---

(١) انظر قوله وقول الجنيد في تفسير البغوي ٧/٣٦، والبرهان ٢/٢١٦.
(٢) ابن محمد بن الجُنَيْد، أبو القاسم النهاوَنْدي البغدادي الزاهد، (ت: ٢٩٧هـ) له «رسائل». انظر: حلية الأولياء ١٠/٢٥٥، سير أعلام النبلاء ١٤/٦٦.
(٣) يخبر الله تعالى في الآيتين عمن عنده بأنهم أهل طاعته، فتبيَّن بذلك أن الله جعل بعضَ خلقه عنده دون بعض، ولو كان موجب العِندية معنى عاماً، كدخولهم تحت مشيئته وقدرته وأمثال ذلك، لكان كل مخلوق عنده، ولم يكن أحد مستكبراً عن عبادته. ومما يدّل على دلالة العنديّة على العلوّ قوله ﷺ: «لما خلق الله الخلق كتب في كتاب فهو عنده فوق العرش: إن رحمتي تغلب غضبي» أخرجه البخاري (٧٤٠٤)، ومسلم (٢٧٥١) واللفظ له. ينظر مجموع الفتاوى (٥/١٦٤-١٦٥).
(٤) تفسير المعية بالعلم صحيح؛ لدلالة السياق وإجماع السلف على ذلك، وليس من المتشابه، وقد مضى التعليق على المعية في النوع الأربعون، ص: ١١٩٣.
(٥) الأسماء والصفات ٥٤٢ في تفسير آية الزخرف ناقلاً ذلك عن قتادة، ثم نظّر البيهقي بآية الأنعام على عكس ما هنا.

«الأصحُّ أنَّ معناه أنه المعبودُ في السمواتِ وفي الأرضِ، مثلَ قولِه: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾» [الزخرف: ٨٤].

/ وقال الأشعريُّ(١): «الظرفُ متعلقٌ بـ«يعلم» أي: عالم بما في السموات والأرض». ومِنْ ذلك قولُه: ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ﴾ [الرحمن: ٣١] أي: سنَقْصِدُ لجزائِكم. ٢١/٣

* * *

تنبيه

قال ابن اللَّبَّانِ(٢): «ليس من المتشابهِ قولُه تعالى: ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ﴾ [البروج: ١٢] لأنه فسَّره بعدَه بقوله: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ﴾ [البروج: ١٣] تنبيهاً على أنَّ بطشَه عبارةٌ عن تصرُّفه في بَدْئِه وإعادتِه وجميعِ تصرُّفاتِه في مخلوقاتِه.

* * *

(١) انظر: البرهان ٢/ ٢١١-٢١٢ وذكر الداني في المكتفى ٢٤٧، عن ابن عباس أن المعنى على التقديم والتأخير أي: «وهو الله يعلم سركم وجهركم في السموات والأرض» وانظر: البرهان ١/ ٥٠٢.

(٢) رد معاني الآيات المتشابهات ٢٢.

فصل

[٢٣٥] ومن المتشابهِ أوائلُ السورِ، والمختارُ فيها أيضاً / : «أنها من الأسرارِ التي لا يَعْلَمُها إلا اللهُ».

أخرج ابنُ المنذرِ(١) وغيرُه عن الشعبيِّ: أنه سُئِل عن فواتحِ السُّوَرِ، فقال: «إنَّ لكل كتاب سراً، وإنَّ سِرَّ هذا القرآنِ فواتُح السورِ». وخاضَ في معناها آخرون، فأخرج ابنُ أبي حاتم(٢) وغيرُه من طريقِ أبي الضُّحى، عن ابنِ عباسٍ في قولِه: ﴿الٓمٓ﴾ [البقرة: ١] قال: «أنا اللهُ أعلمُ»، وفي قوله: ﴿الٓمٓصٓ﴾ [الأعراف: ١] قال: «أنا اللهُ أَفْصِل»، وفي قوله: ﴿الٓر﴾ [يونس: ١] قال: «أنا اللهُ أرى».

وأخرج(٣) من طريقِ سعيدِ بنِ جُبَيْرٍ، عن ابنِ عباسٍ في قولِه: ﴿الٓمٓ﴾

---

(١) كذا عزاه المصنف في الدّر (١/٥٩) لابن المنذر وأبي الشيخ.

(٢) في تفسيره (١/٣٢) برقم ٤٣ في إسناده شريك وعطاء بن السائب وهما ممّن اختلط كما تقدم. وفي (٥/١٤٣٧) برقم ٨٢٠٠، في إسناده أيضاً عطاء بن السائب، وفي المصدر نفسه (٦/١٩٢١) برقم ١٠١٨٤ أيضاً في إسناده شريك وعطاء وهما اختلطا كما سبق.

(٣) أي: ابن أبي حاتم في المصدر السابق (١/٣٢) برقم ٤٨، في إسناده عياش بن زياد الباهلي لم نقف له على ترجمة، وبقية رجاله بين ثقة وصدوق.

[البقرة: ١] و﴿ حمٓ ﴾ [غافر: ١] و﴿ نٓ ﴾ [القلم: ١] قال: «اسمٌ مُقَطَّع».

وأخرج[١] من طريقِ عكرمةَ عن ابنِ عباسٍ، قال: الٓر و حمٓ و نٓ حروفُ الرحمنِ مُفَرَّقَةً.

وأخرج أبو الشيخ[٢] عن محمد بن كعب القُرَظِيِّ قال: «الٓر» من الرحمن / وأخرج[٣] عنه أيضاً قال: ﴿الٓمٓصٓ﴾ [الأعراف: ١] الألف من الله، والميم من الرحمن والصاد من الصمد». ٢٢/٣

وأخرج[٤] أيضاً عن الضحَّاكِ في قوله: ﴿الٓمٓصٓ﴾ [الأعراف: ١] قال: «أنا الله الصادق». وقيل[٥]: «الٓمٓصٓ» معناه المُصَوِّر. وقيل: ﴿ الٓمٓر ﴾ [الرعد: ١] معناه: «أنا الله أعلم وأرفع»، حكاهما الكِرْماني في «غرائبه»[٦].

---

(١) أي: ابن أبي حاتم في المصدر نفسه (٦/ ١٩٢١) برقم ١٠١٨٦، إسناده حسن، رجاله بين ثقة وصدوق.

(٢) تفسيره مفقود حسب علمنا، وعزاه المصنف له في الدّر (٤/ ٣٤٠).

(٣) أي: أبو الشيخ وعزاه له المصنف في المصدر السابق (٣/ ٤١٣) وكذا أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٥/ ١٤٣٧) برقم ٨٢٠٥، في إسناده محمد بن إسحاق مُدلس ورواه بالعنعنة.

(٤) أي: أبو الشيخ، عزاه المصنف له في الدّر (٣/ ٤١٣).

(٥) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره، ٥/ ١٤٣٧ عن السدي.

(٦) غرائب التفسير ١/ ٣٩٥، ٥٥٧.

وأخرج الحاكمُ(١) وغيرُه مِنْ طريقِ سعيدِ بن جُبَيْرٍ، عن ابنِ عباسٍ في قولِه: ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ [مريم: ١] قال: «الكافُ مِنْ كريم، والهاءُ مِنْ هاد، والياءُ من حكيم، والعينُ من عليم والصاد من صادق».

وأخرج الحاكم(٢) أيضاً من وجهٍ آخرَ عن سعيدٍ عن ابنِ عباسٍ في قوله: «كٓهيعٓصٓ» قال: «كاف هادٍ أمينٌ عزيزٌ صادقٌ».

وأخرج ابن أبي حاتم(٣) من طريقِ السُّدِّيِّ عن أبي مالكٍ، وعن أبي صالح عن ابن عباس، وعن مُرَّةَ عن ابنِ مسعودٍ وناسٍ من الصحابة في قوله: «كٓهيعٓصٓ» قال: «هو هجاءٌ مُقَطَّع، الكافُ من المَلِك، والهاءُ من الله، والياءُ والعين من العزيز، والصاد من المصور».

وأخرج(٤) عن محمدِ بنِ كعبٍ مثلَه، إلا أنه قال: «والصاد من الصمد».

(١) في المستدرك (٢ / ٣٧١-٣٧٢) ك: التفسير، سورة مريم، وقال: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي، ورواه ابن جرير الطبري أيضاً في تفسيره (٩/١٦/٤٢، ٤٣، ٤٤).

(٢) في المستدرك (٢ / ٣٧٢) ك: التفسير، سورة مريم وصححه ووافقه الذهبي، وكذا رواه البيهقي في الأسماء والصفات / ١١٩-١٢٠ به مثله.

(٣) من القسم المفقود من تفسيره، لكنّه أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره بنحوه (١ /٢٠٧) برقم (٢٤٠) (١ /٨٨) في إسناده أسباط بن نصر الهمداني متكلم فيه، كما تقدم، وانظر: المغني في الضعفاء (١ /٦٦ برقم ٥٢٢). وكذا رواه البيهقي في الأسماء والصفات / ١٢٠ من طريق أسباط به.

(٤) كذا عزاه المصنف له في الدرّ (٥ /٤٧٨).

وأخرج سعيدُ بنُ منصورٍ[1] وابن مردويه[2] من وجهٍ آخرَ، عن سعيدٍ عنِ ابن عباسٍ في قوله: «كۤهيعۤصۤ» قال: «كبيرٌ هادٍ أمينٌ عزيزٌ صادقٌ».

وأخرج ابنُ مَرْدُوْيه[3] من طريقِ الكلبيِّ عن أبي صالحٍ عن ابنِ عباسٍ في قولِه: ﴿كۤهيعۤصۤ﴾ [مريم: ١] قال: «الكاف الكافي، والهاء الهادي، والعين العالم، والصاد الصادق».

وأخرج[4] من طريقِ يوسفَ بنِ عطيةَ قال: «سُئِل الكلبيُّ عن: «كۤهيعۤصۤ»، فحدَّث عن أبي صالح، عن أمِّ هانئٍ عن رسولِ الله ﷺ قال: «كافٍ هادٍ أمين عالم صادق».

/ وأخرج ابن أبي حاتم[5] عن عكرمة في قولِه: «كۤهيعۤصۤ» قال: «يقول: أنا الكبير الهادي عَليّ أمينٌ صادقٌ». ٣/٢٣

وأخرج[6] عن محمد بن كعب في قوله: ﴿طه﴾ [طه: ١] قال: «الطاء من ذي الطَّوْل».

---

(١) كذا عزاه المصنف له في المصدر السابق (٥/٤٧٧) وساقه البيهقي في الأسماء والصفات /١١٩ من طريقه وأخرجه الحاكم في المستدرك (٢/٣٧٢) ك: التفسير، سورة مريم، وصححه على شرط مسلم، وأقرَّه الذهبي.

(٢) عزاه له المصنف في المصدر نفسه وانظر الحديث الذي قبله.

(٣) كذا عزاه المصنف له في الدّر (٥/٤٧٨)، لكنّه ضعيف جداً فيه الكلبيّ وهو متهم بالكذب، كما تقدم.

(٤) أي: ابن مردويه، كذا عزاه له المصنف في المصدر نفسه، وحكمه كسابقه.

(٥) كذا عزاه المصنف له في المصدر السابق.

(٦) أي: ابن أبي حاتم كذا عزاه له في المصدر نفسه (٥/٥٥١).

وأخرج[1] عنه أيضاً في قولِه: ﴿طسٓمٓ﴾ [الشعراء: ١] قال: «الطاءُ من ذي الطَّوْل، والسين من القُدُّوس، والميم من الرحمن».

وأخرج[2] عن سعيدِ بن جبير في قوله ﴿حمٓ﴾ [غافر: ١] قال: «حاء اشْتُقَّتْ من الرحمن، وميم اشْتُقَّتْ من الرحيم».

وأخرج[3] عن محمد بن كعب في قوله: ﴿حمٓ ❊ عٓسٓقٓ﴾ [الشورى: ١، ٢] قال: «الحاء والميم من الرحمن، والعين من العليم، والسين من القُدُّوس، والقاف من القاهر».

وأخرج[4] عن مجاهد قال: «فواتحُ السورِ كلُّها هجاءٌ مقطوع»[5].

---

(١) أي: ابن أبي حاتم في تفسيره (٨/ ٢٧٤٧) رقم ١٥٥١٧ في إسناده ابن إسحاق مُدلّس رواه بالعنعنة.

(٢) يعنى ابن أبي حاتم، وهو في المفقود، وأشار إلى هذا الاشتقاق ابن جرير في تفسيره (١٢/ ٢٤/ ٣٩)، والقرطبي في تفسيره (١٥/ ٢٨٩)، والبغوي في تفسيره (٤/ ٩٠).

(٣) أي: ابن أبي حاتم -وهو في القسم المفقود، كذا عزاه الماوردي في تفسيره (٥/ ١٩١) عن محمد بن كعب، وذكره القرطبي في تفسيره (١٦/ ٢) عن جعفر ابن محمد وسعيد بن جبير.

(٤) أي: ابن أبي حاتم في تفسيره (٨/ ٢٧٤٧) ذكره بقوله: «وروي عن مجاهد أنّه هجاء مقطوع». لم يُسنده ولكنّه قد تقدم عن ابن عباس -رضي الله عنهما- مسنداً في (آلم وحم ون) وانظر الذي بعده.

(٥) في مطبوعة أبي الفضل: «مقطع».

وأخرج[1] عن سالمِ بنِ عبدِالله قال: ﴿ الٓمٓ ﴾ [البقرة: ١]، و﴿حمٓ﴾ [غافر: ١]، و﴿نٓ﴾ [القلم: ١] ونحوُها أسماءالله[2] مقطعةً».

وأخرج[3] عن السُّدِّيِّ قال: «فواتحُ السورِ أسماءٌ من أسماءِ الربِّ فُرِّقَتْ في القرآن».

وحكى الكِرْماني[4] في قوله: ﴿قٓ﴾ [قٓ: ١] «إنه حرفٌ مِنْ اسمه قادرٌ وقاهرٌ». وحكى غيرُه في قوله: ﴿نٓ﴾ [القلم: ١] «إنه مفتاحُ اسمِه تعالى نور وناصر».

وهذه الأقوالُ كلُّها راجعةٌ إلى قولٍ واحدٍ، وهو أنها حروفٌ مقطعةٌ، كلُّ حرفٍ منها مأخوذٌ من اسم من أسمائِه تعالى، والاكتفاءُ ببعضِ الكلمةِ

---

(١) أي: ابن أبي حاتم في تفسيره (١/ ٣٢) برقم ٤٦، في إسناده حسين بن عثمان المزني، لم يوثقه إلاّ ابن حبّان، وأورد هذا الأثر في ترجمته في الثقات (٦/ ٢٠٧).

(٢) في النسخ: «اسم الله»، وما أثبتناه من (ع) وفي مصدر التخريج: «أسماء الله».

(٣) لم أقف عليه في القسم المطبوع من تفسيره وأخرجه البيهقي في الأسماء والصفات / ١٢٠ من طريق السدّي في إسناده محمد بن سليمان الباغندي، ضعفه ابن أبي الفوارس والدارقطني في قول. وقال الخطيب: رواياته كلّها مستقيمة، كما في الميزان للذهبي (٣/ ٥٧١) برقم ٧٦٢٧، واللسان لابن حجر (٥/ ٢١١)، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الذهبي: «لا بأس به».

(٤) غرائب التفسير ٢/ ١١٢٧.

معهودٌ في العربية. قال الشاعر(1):

قلتُ لها قِفي فقالَتْ قافْ

/ أي: وقَفْتُ. وقال(2): ٣/٢٤

بالخيرِ خيراتٍ وإنْ شَرّاً فا ... ولا أريدُ الشَّرَّ إلا أن تا

أراد: وإن شراً فشر، وإلا أن تَشاء وقال(3):

ناداهُمُ ألا الجِمُوا ألا تا ... قالوا جميعاً كلُّهم ألا فا

أراد: ألا تركبون ألا فاركبُوا، وهذا القولُ اختاره الزجَّاج(4) وقال: «العربُ تَنْطِقُ بالحرفِ الواحدِ تَدُلُّ به على الكلمةِ التي هو منها». وقيل: إنها الاسمُ الأعظمُ، إلا أنَّا لا نَعْرِفُ / تأليفَه منها، كذا نَقَله ابنُ عطيةَ(5). [٢٣٦]

وأخرج ابنُ جريرٍ(6) بسندٍ صحيحٍ عن ابنِ مسعودٍ، قال: «هو اسمُ اللهِ الأعظمُ».

---

(١) البيت للوليد بن عقبة، وبعده: لا تَحْسَبينا قد نَسِينا الإيجافْ.

وهو في الخصائص ١ / ٣٠١، والمحتسب ٢ / ٢٠٤، وشرح شواهد الشافية ٢٦١.

(٢) البيت لِلُقَيْم بن أوس، وهو في الكتاب ٣ / ٣٢١، واللسان (تا)، شرح شواهد الشافية ٢٦٢.

(٣) لم نهتد إلى قائله، وهو في القرطبي ١ / ١٥٦. وقوله: «الجِموا» فيه عدول عن الرباعي «ألجموا» وليس في اللغة «لجم».

(٤) معاني القرآن ٥ / ٤١.

(٥) المحرر ١ /٩٥ ونقله عن علي رضي الله عنه.

(٦) في تفسيره (١ /٢٠٦) برقم (٢٣٤) (١ /٨٧) وسنده حسن، فيه إسماعيل السدّي وهو صدوق يخطئ كما تقدم وما قال المصنف أنّ سنده صحيح، ففيه نظر كما ذكرت.

وأخرج ابنُ أبي حاتم(١) من طريق السُّدِّيِّ أنه بلغَه عن ابنِ عباسٍ، قال: «الٓمٓ» اسمٌ من أسماءِ اللهِ الأعظم»

وأخرج ابنُ جريرٍ(٢) وغيرُه من طريق عليِّ بن أبي طلحةَ عن ابنِ عباسٍ: قال: «﴿الٓمٓ﴾ [البقرة: ١]، و﴿طسٓمٓ﴾ [الشعراء: ١]، و﴿صٓ﴾ [صٓ: ١] وأشباهُها قَسَمٌ أقسم اللهُ به، وهو من أسماءِ اللهِ». وهذا يَصْلحُ أنْ يكونَ قولاً ثالثاً، أي: إنها برُمَّتِها أسماءٌ للهِ، وَيصْلُحُ أن يكونَ من القولِ الأول ومن الثاني.

وعلى الأولِ مَشَى ابنُ عطيَّةَ(٣) وغيرُه، ويُؤَيِّده ما أخرجه ابنُ ماجَه في تفسيرِه(٤) من طريقِ نافعِ بن أبي نُعَيْمٍ القارئِ عن فاطمةَ بنتِ عليٍّ بن أبي

---

(١) في تفسيره (١/ ٣٢) برقم ٤٤ في إسناده انقطاع بين السدّي وابن عباس -رضي الله عنهما-.

(٢) في تفسيره (١/ ٢٠٧) برقم (٢٣٦) (١/ ٨٧) وسنده حسن رجاله بين صدوق وثقة وطريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس رضي الله عنهما صححه العلماء كما تقدم ولكنّ عبدالله كاتب الليث صدوق كثير الغلط، ثبت في كتابه كما تقدم. وكذا رواه ابن أبي حاتم في تفسيره (٨/ ٢٧٤٧) برقم ١٥٥١٧ والبيهقي في الأسماء والصفات / ١١٩ من طريق علي بن أبي طلحة به.

(٣) الذي مشى عليه ابن عطية في محرره (١/ ٩٥) أن يلتمس لها معنى، وحكى أقوالاً كثيرة فيها.

(٤) تفسيره مفقود حسب علمنا، لكن أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره (٩/ ١٦/ ٤٤)، لكنّه ضعيف جداً به، في إسناده أبو بكر الهذلي أخباري متروك، كما في الميزان للذهبي (٤/ ٤٩٧) برقم ١٠٠٠٥ والتقريب لابن حجر ١١٢٠، برقم ٨٠٥٩.

طالبٍ أنها سَمِعَتْ عليًّ بن أبي طالب يقول: «يا كهيعص: اغفِرْ لي».

وما أخرجه ابنُ أبي حاتم(١) عن الرَّبيع بن أنسٍ في قولِه: ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ [مريم: ١] قال: يا مَنْ يجير ولا يُجارُ عليه».

/ وأخرج(٢) عن أشهبَ قال: «سألْتُ مالكَ بنَ أنسٍ: أينبغي ٣/٢٥ لأحدٍ أن يَتَسَمَّى بـ«يسٓ»؟ فقال: «ما أراه ينبغي، يقول الله: ﴿يسٓ ۝ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡحَكِيمِ﴾ [يسٓ: ١، ٢] يقول: «هذا اسمي تَسَمَّيْتُ به».

وقيل: هي أسماءٌ للقرآنِ كالفُرْقان والذِّكْر، أخرجه عبد الرزاق(٣) عن قتادةَ، وأخرجه ابنُ أبي حاتم(٤) بلفظ: «كلُّ هجاءٍ في القرآنِ فهو اسمٌ من أسماءِ القرآنِ».

وقيل: هي أسماءٌ للسورِ، نقله الماوَرْدِيُّ(٥) وغيرُه عن زيدِ بنِ أَسْلَمَ، ونَسَبَه صاحبُ «الكشاف»(٦) إلى الأكثرِ.

---

(١) عزاه المصنف له في الدّر (٥/٤٧٨) وأخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره (٩/١٦/٤٣) لكنّه ضعيف، في إسناده محمد بن حميد الرازي حافظ ضعيف كما تقدم.

(٢) أي: ابن أبي حاتم في تفسيره، كذا عزاه له في الدّر (٧/٤٢).

(٣) في تفسيره (١/٣٩) و(١/٢/٢٢٥) و(٢/٢/٣) وسنده صحيح إلى قتادة، ومن طريق عبدالرزاق بإسناده أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٢/٥٨٤) وابن جرير في تفسيره (١/٢٠٥/ برقم ٢٢٥) (١/٨٧) به.

(٤) لم أقف عليه في المطبوع من تفسيره بهذا السياق فيما بحثت، وانظر الّذي قبله.

(٥) النكت والعيون ١/٦٣.

(٦) الكشاف ١/٢١.

وقيل: هي فواتحُ للسورِ كما يقولون في أولِ القصائدِ بل، ولا بل.

أخرج ابنُ جريرٍ[1] من طريقِ الثَّوْرِيِّ عن ابنِ أبي نَجِيح، عن مجاهد قال: «﴿الٓمٓ﴾ [البقرة: ١]، و﴿حمٓ﴾ [غافر: ١]، و﴿الٓمٓصٓ﴾ [الأعراف: ١]، و﴿صٓ﴾ [صٓ: ١] ونحوُها فواتحُ افتتح اللهُ بها القرآنَ».

وأخرج أبو الشيخ[2] من طريقِ ابنِ جُرَيْجٍ، قال: قال مجاهد: «﴿الٓمٓ﴾ [البقرة: ١]، ﴿الٓر﴾ [يونس: ١]، ﴿الٓمٓر﴾ [الرعد: ١] فواتحُ يَفْتَتِحُ اللهُ بها القرآنَ. قلت: ألم تكُنْ[3] تقولُ هي أسماءٌ؟ قال: لا».

وقيل: هي حساب أبيْ جاد لتدلَّ على مدةِ هذه الأمةِ.

---

(١) في تفسير جامع البيان (١/٢٠٦) برقم (٢٣٠) (١/٨٧) في إسناده شيخ الطبري المثنى بن إبراهيم الآملي أكثر عنه الطبري في تفسيره وتاريخه ممًّا يدل على أنّه من المشهورين عنده، ولم نقف على ترجمته.

(٢) تفسيره مفقود، ولكن أخرجه ابن جرير في تفسيره (١/٢٠٥) برقم (٢٢٨) (١/٨٧) من طريق ابن جريج وابن أبي نجيح عن مجاهد دون قوله قلت: «ألم تكن...» في إسناده هارون بن إدريس الأصمّ والقاسم بن الحسن، لم نقف على ترجمتهما، وكذا ابن أبي حاتم في تفسيره (١/٣٣) برقم ٥١ وفي (٥/١٤٣٧) برقم ٨٢٠٤ مع الزيادة الأخيرة لكنّه ذكر في سورة الأعراف «الٓمٓصٓ» ورجاله ثقات، غير أن فيه علة وهي عنعنة ابن جريج وهو مدلس، ورواه بالعنعنة عند الجميع.

(٣) أ، ح: «ألم يكن يقول» بالياء فيهما، والمثبت من سائر النسخ وكذا في ك وابن أبي حاتم، و س: من غير نقط فيهما.

أخرج ابن إسحاق(١)، عن الكلبيِّ، عن أبي صالحٍ، عن ابنِ عباس، عن جابرِ بنِ عبدِالله بن رئابٍ، قال: مرَّ أبو ياسرِ بنُ أَخْطَبَ في رجالٍ من يهودَ برسولِ الله ﷺ وهو يتلو فاتحةَ سورةِ البقرة: ﴿الٓمٓ ۞ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِ﴾ [البقرة: ١، ٢] فأتى أخاه حُيَيَّ بنَ أخطبَ في رجالٍ من اليهودِ، فقال: تعلمون واللهِ لقد سمعتُ محمداً يتلو فيما أُنْزِل عليه ﴿الٓمٓ ۞ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾ فقال: أنت سَمِعْتَه»؟ قال: نعم. فمشى حييٌّ في أولئك النفرِ إلى رسولِ اللهِ ﷺ، فقالوا: ألم تذكرْ أنك تتلو فيما أُنْزِلَ عليك: ﴿الٓمٓ ۞ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾ فقال: بلى فقالوا: لقد بعث اللهُ قبلكَ أنبياءَ، ما نعلمه بَيَّن لنبيٍّ منهم: ما مدةُ مُلْكِه؛ وما أجَلُ أمتِه غيرَك، الألفُ واحدةٌ، واللامُ ثلاثون، والميمُ أربعون، فهذه إحدى وسبعون سنةً، أفنَدْخُل في دينِ نبيٍّ، إنما مدةُ ملكِه وأجلُ أمتِه إحدى وسبعون سنةً؟ ثم قال: يا محمدُ هل مع هذا غيرُه؟ قال: نعم ﴿الٓمٓصٓ﴾ [الأعراف: ١]. قال: هذه أثقلُ وأطول، / الألفُ واحدةٌ، واللام ثلاثون، والميم أربعون، والصاد تسعون(٢)، ٢٦/٣

(١) في السيرة النبوية لابن هشام (١/٥٤٥-٥٤٧)، والبخاري في التاريخ الكبير (٢/٢٠٨)، وعزاه له السيوطي أيضاً في الدر (١/٥٧-٥٨) وضعفه، قلت: هو ضعيف جداً في إسناده محمد بن السائب الكلبي وهو متهم بالكذب متروك، كما تقدم، وقال الثوري: قال لنا الكلبي: ما حَدَّثْتَ عني عن أبي صالح عن ابن عباس رضي الله عنهما فهو كذب فلا ترووه. انظر: الجرح والتعديل (٧/٢٧٠) برقم ١٤٧٨.

(٢) المثبت من ب، ر، ك؛ ز، وهو الصواب، وفي بقية النسخ «ستون»، والصواب موافق لمصادر التخريج.

فهذه إِحدى وستون[1] ومئةُ سنةٍ، هل مع هذا غيرُه؟ قال: نعم ﴿ الٓر ﴾ [يونس: ١] قال: هذه أثقلُ وأطولُ، الألفُ واحدةٌ، واللامُ ثلاثون، والراء مئتان، هذه إِحدى وثلاثون ومئتا سنةٍ، هل مع هذا غيرُه»؟ قال: نعم، ﴿ الٓمٓر ﴾ [الرعد: ١] قال: هذه أثقلُ وأطولُ، هذهِ إِحدى وسبعون ومئتان. ثم قال: لقد لُبِس علينا أمرُك حتى ما ندري أقليلاً أُعْطِيْتَ أم كثيراً؟ ثم قال: قوموا عنه.

ثم قال أبو ياسرٍ لأخيه ومَنْ معه: ما يُدريكم لعله قد جُمع هذا كلُّه لمحمدٍ: إِحدى وسبعون وإِحدى وثلاثون ومئة، وإِحدى وثلاثون ومئتان، وإِحدى وسبعون ومئتان، فذلك سبعُمئةٍ وأربعُ سنين فقالوا: لقد تشابَهَ علينا أمرُه، فيزعمون أنَّ هؤلاء الآياتِ نَزَلَتْ فيهم ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ﴾» [آل عمران: ٧] أخرجه ابنُ جريرٍ[2] من هذا الطريقِ وابنُ المنذرِ[3] من وجهٍ آخرَ عن ابن جُرَيْجٍ مُعْضَلاً[4].

---

(١) المثبت من ك، وفي ع: «وثمانون»، وفي بقية النسخ «وثلاثون» وهو خطأ، والصواب موافق كذلك لمصادر التخريج.

(٢) في تفسيره (١/٢١٦) برقم (٢٤٦) (١/٩٢-٩٣) ضعيف جداً، فيه محمد بن حميد الرازي ضعيف، والكلبي متهم بالكذب، كما تقدم.

(٣) كذا عزاه له المصنف في الدّر (١/٥٨-٥٩) لكنه رواه معضلاً، وليس في القطعة المطبوعة منه.

(٤) المعضل: ما سقط من وسط إِسناده اثنان متواليان.

وأخرج ابنُ جريرٍ(١) وابنُ أبي حاتم(٢) عن أبي العالية في قوله: ﴿الٓمٓ﴾ [البقرة: ١]: «هذه الأحرف الثلاثة من الأحرفِ التسعةِ والعشرين دارت [٢٣٧] بها / الألسنُ ليس منها حرفٌ إلا وهو مفتاحُ اسمٍ من أسمائه تعالى، وليس منها حرفٌ إلا وهو من آلائهِ وبَلائه، وليس منها حرفٌ إلا وهو في مدة أقوامٍ وآجالِهم، فالألفُ مفتاح اسمِه الله، واللامُ مفتاحُ اسمِه لطيف، والميم مفتاحُ اسمِه مجيد، فالألفُ آلاءُ الله، واللام لُطْف الله، والميم مَجْدُ الله، فالألفُ سنة واللام ثلاثون، والميم أربعون». قال الخويي(٣): «وقد استخرج بعضُ الأئمةِ(٤) مِنْ قولِه تعالى: ﴿الٓمٓ ۝ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ﴾ [الروم: ١، ٢] أن البيت المقدَّسَ يفتحه المسلمون في سنةِ ثلاثٍ وثمانين وخمسمئة ووقع كما قال».

وقال السهيليُّ(٥): «لعلَّ عددَ الحروفِ التي في أوائل السُّوَرِ مع حَذْفِ المكرَّرِ للإشارة إلى مدةِ بقاء هذه الأمَّة».

(١) في تفسيره (١/ ٢٠٨) برقم (٢٤٣) (١/ ٨٨) عن الربيع بن أنس بدلاً من أبي العالية وفي إسناده المثنى بن إبراهيم الآملي لم نقف له على ترجمة وتقدَّم أنّ ابن جرير أكثر عنه في التفسير والتاريخ، وأبو جعفر الرّازي ضعيف متكلّم فيه، كما تقدم وانظر: المغني في الضعفاء (٢/ ٢٧٧) برقم ٧٣٧٨.

(٢) في تفسيره (١/ ٣٣)، في إسناده أبو جعفر الرّازي وقد تقدم في الذي قبله.

(٣) ذكره في البرهان ١/ ٢٦٤ من غير عزو إليه.

(٤) وهو أبو الحكم بن بَرَّجان في تفسيره كما حكاه أبو شامة في كتاب الروضتين ٣/ ١٧٠.

(٥) الروض الأنف ٢/ ٤٠٦.

قال ابنُ حجر[١]: «وهذا باطلٌ لا يُعتمد عليه، فقد ثَبَت عن ابنِ عباسٍ[٢] الزَّجْرُ عن عَدِّ أبي جاد، والإشارةُ إلى أنَّ ذلك من جملة السِّحْرِ، وليس ذلك ببعيدٍ، / فإنه لا أصلَ له في الشريعةِ، وقد قال القاضي أبو بكر ٣/٢٧ ابن العربي في فوائدِ رحلته[٣]: ومن الباطلِ علمُ الحروفِ المقطعةِ في أوائل السور، وقد تَحَصَّل لي فيها عشرون قولاً وأَزْيَدُ، ولا أعرفُ أحداً يحكُم عليها بعِلْم، ولا يَصِل فيها[٤] إلى فهم.

والذي أقولُه: إنه لولا أنَّ العربَ كانوا يَعْرِفُون أنَّ لها مدلولاً متداوَلاً بينهم لكانوا أولَ مَنْ أنكرَ ذلك على النبيِّ ﷺ، بل تلا عليهم: «حمٓ فصلت»[٥] و«صٓ» وغيرهما فلم يُنْكِروا ذلك، بل صَرَّحوا بالتسليمِ له في البلاغةِ والفصاحةِ مع تَشَوُّفِهم إلى عَثْرَةٍ، وحِرْصِهِم على زَلَّةٍ، فدَلَّ على أنه كان أمراً معروفاً بينهم لا إنكارَ فيه» انتهى.

---

(١) فتح الباري ١١/ ٣٥١.

(٢) انظر: فتح الباري (١١/ ٣٥١) وذكر ثبوته عنه.

(٣) قانون التأويل ٥٢٧ وعبارته «ومن الباطن» وليس «الباطل» وما في «فتح الباري» موافق للسيوطي وسياق كلام ابن العربي يدل على أن الصواب «ومن الباطن...» بالنون، والسيوطي تبع في نقله ما في فتح الباري.

(٤) تحتمل في (أ) «منها».

(٥) أي: من سورة فصلت إلى أن انتهى إلى السجدة منها، وهي الآية (٣٨)، كما في سيرة ابن هشام ١/ ٢٣٥.

وقيل: هي تنبيهاتٌ كما في النداءِ، عَدَّه ابنُ عطيةَ[1] مُغايراً للقولِ بأنها فواتحُ، والظاهرُ أنه بمعناه.

قال أبوعبيدة[2]: «الم»: افتتاحُ كلامٍ».

وقال الخُوَيِّي: «القولُ بأنها تنبيهاتٌ جيدٌ؛ لأنَّ القرآن كلامٌ عزيزٌ، وفوائدُه غزيرةٌ، فينبغي أن يَرِدَ على سَمْعٍ متنبِّهٍ، فكان من الجائزِ أَنْ يكونَ اللهُ قد عَلِم في بعضِ الأوقاتِ كونَ النبيِّ ﷺ في عالمِ البشر مشغولاً، فأَمَرَ جبريلَ بأن يقولَ عند نزولِه: الٓمٓ و الٓمٓرٓ و حٓمٓ؛ ليَسْمَعَ النبيُّ ﷺ صوتَ جبريلَ فيُقبلَ عليه، ويُصْغيَ إليه». قال: وإنما لم تُسْتعملِ الكلماتُ المشهورةُ في التنبيهِ كـ «ألا»، و«أَمَا»، لأنَّها من الألفاظِ التي يتعارفها الناسُ في كلامِهم، والقرآنُ كلامٌ لا يُشْبه الكلام، فناسبَ أن يُؤْتَى فيه بألفاظِ تنبيهٍ لم تُعْهَدْ لتكونَ أبلغَ في قَرْعِ سَمْعه». انتهى.

وقيل: إن العربَ كانوا إذا سَمعوا القرآنَ لغَوْا فيه، فأنزل اللهُ هذا النظمَ البديعَ؛ ليَعْجَبُوا منه، ويكونَ تعجُّبُهم منه سبباً لاستماعِهم، واستماعُهم له سببٌ لاستماعِ ما بعدَه، فَتَرِقُّ القلوبُ وتلينُ الأفئدةُ. عَدَّ هذا جماعةٌ[3] قولاً مستقلاً، والظاهر خلافُه، وإنما يَصْلُحُ هذا مناسبةً لبعض الأقوالِ لا قولاً في معناها؛ إذ ليس فيه بيانُ معنى.

---

(١) المحرر ١/٩٥.

(٢) مجاز القرآن ١/٢٨.

(٣) وهو الزركشي في البرهان ١/٢٦٤، وفيه: «سبباً» بالنصب في الموضعين.

/ وقيل(١): إنَّ هذه الحروفَ ذُكِرَتْ لتدلَّ على أنَّ القرآنَ مؤلَّفٌ من ٣/٢٨ الحروفِ التي هي ألف، ب، ت، ث، فجاء بعضُها مُقَطَّعاً، وجاء تمامُها مؤلَّفاً؛ ليَدُلَّ القومَ الذين نَزَلَ القرآنُ بلغتِهم أنه بالحروفِ التي يَعْرِفونها، فيكونُ ذلك تعريفاً لهم ودلالةً على عَجْزِهم أَنْ يأتوا بمثلِه بعد أَنْ عَلموا أنَّه مُنَزَّلٌ بالحروفِ التي يَعْرِفونها ويَبْنُون كلامَهم منها.

وقيل(٢): المقصودُ بها الإعلامُ بالحروفِ التي يتركَّبُ منها الكلامُ، فذكر منها(٣) أربعةَ عشرَ حرفاً، وهي نصفُ جميعِ الحروفِ، وذكَرَ مِنْ كلِّ جنسٍ نصفَه. فمِنْ حروفِ الحلقِ: الحاءُ، والعينُ، والهاءُ، ومن التي فوقها: القافُ والكافُ. ومن الحرفَيْن الشفهيين: الميمُ. ومن المهموسةِ: السينُ، والحاءُ، والكافُ، والصادُ، والهاءُ. ومن الشديدةِ: الهمزةُ، والطاءُ والقافُ، والكافُ، ومن المُطْبَقة: الطاءُ والصاد. ومن المَجْهورةِ: الهمزةُ واللامُ والميمُ والعينُ والراءُ والطاءُ والقافُ والياءُ والنونُ. ومن المنفتحة: الهمزةُ والميمُ والراءُ والكافُ والهاءُ والعينُ والسينُ والحاءُ والقافُ والياءُ، والنونُ. ومن المستعليةِ: القافُ والصادُ والطاءُ، ومن المنخفضةِ: الهمزةُ، واللامُ، والميمُ، والراءُ، والكافُ، والهاءُ، والياءُ، والعينُ، والسينُ، والحاءُ، والنونُ. ومن المقلقلة(٤): القافُ والطاءُ. ثم إنه تعالى ذكرَ حروفاً مفردة / [٢٣٨] وحرفين

(١) انظر: البرهان ١/٢٦٤.

(٢) بنحوه قال الزمخشري في الكشاف ١/٢٩، ٣٠.

(٣) المثبت من: ك،ع، وبقية النسخ: «فيها».

(٤) المثبت من ر، ع، وبقية النسخ: «القلقلة».

حرفين، وثلاثةً ثلاثةً، وأربعةً وخمسةً؛ لأنَّ تراكيبَ الكلامِ على هذا النَّمَطِ ولا زيادةَ على الخمسة.

وقيل: هي أمارةٌ جعلها اللهُ لأهلِ الكتابِ أنه سيُنْزِلُ على محمد كتاباً في أولِ سورٍ منه حروفٌ مقطعةٌ. هذا ما وقَفْتُ عليه من الأقوالِ في أوائل السور من حيث الجملةُ.

وفي بعضِها أقوالٌ [أُخَرُ][1] فقيل: إنَّ ﴿ طه ﴾ [طه: ١] و﴿ يسٓ ﴾ [يسٓ: ١] بمعنى: يا رجلُ، أو يا محمدُ، أو يا إنسانُ، وقد تقدَّم في المعرَّب. وقيل: هما اسمان من أسماءِ النبي ﷺ.

قال الكِرْمانيُّ في «غرائبه»[2]: «ويُقوِّيه في «يسٓ» قراءةُ «يسٓ» بفتح النون [يسٓ: ١]، وقوله[3]: ﴿ ءَالِ يَاسِينَ ﴾ [الصافات: ١٣٠]».

وقيل[4]: ﴿ طه ﴾ [طه: ١] أي: طَأ الأرضَ أو اطمئنَّ، فيكون فِعْلَ أمرٍ، والهاءُ مفعولٌ، أو للسكتِ، أو مبدلةٌ من الهمزة.

(١) سقط من (أ).

(٢) غرائب التفسير ٢/ ٩٥٥، وعبارته: «وقيل: اسم من أسماء النبي ﷺ، ويقويه «آل ياسين» الغريب: وزنه على هذا «فاعيل كقابيل وهابيل، ويقويه من قرأ «يسٓ» بفتح النون». وقراءة فتح النون قراءة ابن أبي إسحاق وعيسى كما في البحر ٧/ ٣٢٣، قال قتادة: يس قسم. قال أبو حاتم: قياس هذا القول فتح النون كما تقول: اللهَ لأفعلن. انظر: البحر ٧/ ٣٢٣.

(٣) في الغرائب ٢/ ٩٥٥ «ويقويه»، وفي النسخ «وقوله»، وهو عطف على: (ويقوِّيه في «يسٓ»)؛ وذلك على قراءة نافع وابن عامر ويعقوب «آل ياسين» كلمتين، وقرأ الباقون «إلياسين» بكسر الهمزة وسكون اللام بعدها ووصلها بما بعدها كلمة واحدة في الحالين. الإقناع ٢/ ٧٤٧، الإتحاف ٢/ ٤١٥.

(٤) انظر: الغرائب ١/ ٧٠٩، ٧١٠.

أخرج ابن أبي حاتم[١] مِنْ طريق سعيدِ بن جُبير عن ابنِ عباسٍ في قوله «طه» قال: / «هو كقولك: افعل». وقيل: طه أي: يا بدرُ؛ لأنَّ الطاءَ ٢٩/٣ بتسعةٍ، والهاءَ بخمسةٍ، فذلك أربعةَ عشرَ، إشارةً إلى البدرِ؛ لأنه يَتِمُّ فيها، ذَكرَه الكرماني في غرائبه»[٢].

وقيل في قوله: «يسٓ» أي: يا سيِّدَ المرسلين، وفي قوله: «صٓ»: معناه صَدَقَ اللهُ. وقيل: أُقْسم بالصَّمَدِ الصانعِ الصادق. وقيل: معناه صادِ يا محمد عملَك بالقرآن، أي: عارِضْه به، فهو أَمْرٌ من المصاداة.

أخرج ابنُ أبي حاتم[٣] عن سفيانَ في قولِه «صاد»، قال: «اتباعُ القرآن صادِه بعلمك وأتْبِعْه بعملك»[٤].

وأخرج[٥] عن الحسن قال: «صادِ حادثِ القرآن»[٦]، بمعنى انظر فيه.

---

(١) هو في القسم المفقود، وذكر السيوطي في الدّر (٥ / ٥٥٠) روايات كثيرة في معناه دون الرّواية المذكورة. وانظر: الشفاء للقاضي عياض (١ / ٢٦).

(٢) غرائب التفسير ١ / ٧٠٩.

(٣) لم نقف عليه في تفسيره ولا في الدّر وذكر الطبري في تفسيره (١٢ / ٢٣ / ١١٧) نحوه عن الحسن.

(٤) رواية ابن أبي حاتم سقطت من مطبوعة أبي الفضل.

(٥) أي: ابن أبي حاتم ولم نجده في المطبوع والدّر، ورواه ابن جرير الطبري في تفسيره (١٢ / ٢٣ / ١١٧). رجاله ثقات، غير أن قتادة مُدلّس رواه بالعنعنة.

(٦) (ح): «بالقرآن»، وفي جامع البيان ١٢ / ٢٣ / ١١٧ كما في الأصل.

وأخرج(١) عن سفيانَ بن حسين قال: «كان الحسن يقرؤُها صادِ والقرآن، يقول عارض القرآن».

وقيل: صاد اسمُ بحرٍ، عليه عرشُ الرحمن.

وقيل: اسم بحر يَحْيا به الموتى.

وقيل: معناه صادَ محمدٌ قلوبَ العبادِ حكاها الكِرْماني(٢) كلَّها.

وحكى في قوله: ﴿ الٓمٓصٓ ﴾ [الأعراف: ١] أن معناه: «ألم نشرحْ لك صدرَك» وفي ﴿ حمٓ ﴾ [غافر: ١] أنَّه محمد ﷺ.

وقيل: معناه حمَّ ما هو كائنٌ، وفي ﴿ حمٓ ۞ عٓسٓقٓ ﴾ [الشورى: ١، ٢] إنه جبلُ قاف.

وقيل: ق: جبلٌ محيطٌ بالأرضِ، أخرجه عبد الرزاق(٣) عن مجاهد.

وقيل: أقسم بقوةِ قلبِ محمدٍ ﷺ.

وقيل: هي القاف مِنْ قوله: «قُضِي الأمر» دلَّتْ على بقية الكلمة.

---

(١) أي: ابن أبي حاتم ولم نجده في تفسيره ولا في الدّر، ورواه ابن جرير في المصدر السابق نفسه عن الحسن بإسنادين فيهما انقطاع إذ قال ابن جرير: «حُدّثت» في الإسنادين مما يدل على الانقطاع.

(٢) غرائب التفسير ٢/ ٩٨٩، وقال في الأخير إنه من الصيد.

(٣) في تفسيره (٢/ ٢٣٦) سورة قٓ، في إسناده ابن جريج وهو مدلس، وهذا من التفسير الذي لا مستند له من الوحي، ولذا قال الحافظ ابن كثير -في تفسيره (٧/ ٣٧٢) معلّقا عليه- وعندي أنّ هذا وأمثاله وأشباهه من اختلاق بعض زنادقتهم -يعنى أهل الكتاب- يلبسون به على الناس أمر دينهم».

وقيل: معناه قِفْ يا محمدُ على أداءِ الرسالةِ والعملِ بما أُمِرْت، حكاهما الكِرْماني[1].

وقيل: ﴿ نٓ ﴾ [القلم: ١] هو الحوتُ. أخرج الطبراني[2] عن ابنِ عباس مرفوعاً: «أولُ ما خلق اللهُ القلمُ والحوتُ قال: اكتبْ. قال: ما أكتب؟ قال: كلَّ شيءٍ كائنٍ إلى يومِ القيامةِ»، ثم قرأ «نٓ والقلم»، فالنونُ: الحوتُ، والقلمُ: القلم.

وقيل: هو اللوْحُ المحفوظُ، أخرجه ابن جرير[3] من مُرْسَل قُرَّة مرفوعاً.

وقيل: هو الدَّواةُ. أخرجه[4] عن الحسن وقتادة.

وقيل: هو المِداد حكاه ابن قرصة[5] في «غريبه».

---

(١) غرائب التفسير ٢/١١٢٧.

(٢) في المعجم الكبير (١١/٣٤٢) ح ١٢٢٢٧، وقال: «لم يرفعه عن حماد بن زيد إلاّ مؤمل بن إسماعيل» وقال الهيثمي -في مجمع الزوائد (٧/١٢٨)-: «مؤمل ثقة كثير الخطأ وقد وثقه ابن معين وغيره وضعّفه البخاري وغيره، وبقية رجاله ثقات» قلت: يشير الطبراني أنّ رفعه من مؤمّل عن حماد بن زيد خطأ منه، إذ لم يرفعه إلاّ هو وهو كثير الخطأ والأوهام.

(٣) في تفسيره (١٤/٢٩/١٥-١٦) مرسلاً وأورده الحافظ ابن كثير في تفسيره (٨/٢١١) وقال: «هذا مرسل غريب».

(٤) أي: ابن جرير في المصدر السابق (١٤/٢٩/١٥) ورجاله ثقات.

(٥) ح: «فرصة»، وصوابه بالقاف، وهو: أحمد بن موسى بن محمد، عز الدين المصري الفَيُّومي الأديب الناظم (ت: ٧٠١هـ)، من مؤلفاته: «نتف المذاكرة وتحف المحاضرة»، «ديوان شعر». ولم نقف على كتابه في «الغريب». انظر: الدرر الكامنة ١/٣٤٤، هدية العارفين ١/١٠٣، الأعلام ١/٢٦١، وانظر القول من غير عزو عند الرازي ٣٠/٧٧.

وقيل: هو القلم، حكاه الكِرْماني[1] عن الجاحظ[2].

/ وقيل: هو من أسماءِ النبي ﷺ، حكاه ابن عسكر[3] في مبهماته. ٣٠/٣

وفي «المحتسب»[4] لابن جني: أنَّ ابنَ عباس قرأ «حمٓ . سٓقٓ» [الشورى: ١، ٢] بلا عين، ويقول: السينُ كلُّ فرقةٍ تكونُ، والقافُ كلُّ جماعةٍ تكون. قال ابن جني[5]: «وفي هذه القراءةِ دليلٌ على أنَّ الفواتحَ فواصلُ بين السُّوَرِ، ولو كانت أسماءً لله لم يَجُزْ تحريفُ شيءٍ منها؛ لأنها تكونُ حينئذٍ أعلاماً، والأعلامُ تُؤَدِّي بأعيانِها، ولا يُحَرَّف شيءٌ منها».

وقال الكِرْمانيُّ في «غرائبه»[6] في قوله: ﴿الٓمٓ ۝ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ﴾ [العنكبوت: ١، ٢] «الاستفهام هنا يَدُلُّ على انقطاعِ الحروفِ عمَّا بعدها في هذه السورةِ وغيرِها».

* * *

(١) غرائب التفسير ٢/١٢٣٦.

(٢) لم نقف عليه في كتبه المطبوعة.

(٣) التكملة والإتمام ٢٠٧.

(٤) المحتسب ٢/٢٤٩ وهي قراءة شاذة.

(٥) المحتسب ٢/٢٤٩.

(٦) غرائب التفسير ٢/٨٧٧.

خاتمة

أورد بعضُهم(١) سؤالاً وهو: أنه هل للمُحْكَم مَزِيَّةٌ على المتشابه أو لا؟ فإن قلتم بالثاني فهو خلافُ الإجماعِ، أو بالأولِ فقد نَقَضْتُم أصلَكم في أنَّ جميع كلامِه سبحانه سواءٌ، وأنَّه مُنَزَّلٌ بالحكمة.

وأجاب أبو عبدِ الله البكراباذي(٢) بأنَّ المُحْكَمَ كالمتشابه من وجهٍ ويخالِفُه من وجهٍ، فيتفقان في أنَّ الاستدلالَ بهما لا يمكن إلا بعد معرفةِ حكمةِ / [٢٣٩] الواضع، وأنه لا يَخْتار القبيحَ، ويختلفان في أنَّ المحكمَ بوَضْعِ اللغةِ لا يحتملُ إلا الوجهَ الواحدَ، فمَنْ سَمِعَه أَمْكَنَه أَنْ يَسْتَدِلَّ به في الحالِ، والمتشابهُ يحتاجُ إلى فكرةٍ ونظرٍ ليحملَه على الوجهِ المطابِق، ولأنَّ المُحْكَمَ أصلٌ، والعِلْمُ(٣) بالأصلِ أسبَقُ، ولأنَّ المُحْكَمَ يُعْلَمُ مُفَصَّلاً، والمتشابهُ لا يُعْلَمُ إلا مُجْملاً.

وقال بعضهم(٤): «إنْ قيل: ما الحكمةُ في إنزالِ المتشابهِ ممَّن أراد لعباده البيانَ والهدى؟ قلنا: إن كان ممَّا يمكن علمُه فله فوائدُ، منها: الحثُّ للعلماءِ على النظرِ الموجبِ للعلم بغوامضِه، والبحثُ عن دقائقِه؛ فإنَّ استدعاءَ الهِمَمِ لِمعرفة ذلك مِنْ أعظمِ القُرَب.

---

(١) انظر: البرهان ٢/٢٠٥.

(٢) ع، س، ب: «النكرابادي»، والصواب المثبت كما في البرهان ٢/٢٠٥، وهي نسبة إلى بكْرَاباذ بالذال، وهي قطعة من جُرْجان بينها وبين المدينة نهر. وهو: محمد بن أحمد، أبو عبدالله البكْرَاباذي لم نقف على ترجمته فيما بين أيدينا من كتب.

(٣) (س): «والعمل» والمثبت موافق لما في البرهان وللسياق.

(٤) وهو الزركشي في البرهان ٢/٢٠٤.

/ ومنها: ظهورُ التفاضُل وتفاوُت الدرجات؛ إذ لو كان القرآنُ كلُّه ٣/ ٣١ محكماً لا يَحْتاج إلى تأويلٍ ونظر لاستَوَتْ منازلُ الخَلْقِ، ولم يَظْهَرْ فَضْلُ العالمِ على غيرِه، وإن كان ممَّا لا يمكنُ عِلْمُه فله فوائدُ، منها: ابتلاءُ العبادِ بالوقفِ[1] عنده والتوقُّفِ فيه والتفويض والتسليمِ والتعبُّد بالاشتغالِ به من جهة التلاوةِ كالمنسوخ، وإن لم يَجُزْ العملُ بما فيه، وإقامةُ الحجة عليهم؛ لأنه لَمَّا نَزَلَ بلسانِهم ولغتِهم، وعَجَزوا عن الوقوفِ على معناه مع بلاغتِهم وأفهامِهم دَلَّ على أنَّه نَزَل من عندِ الله، وأنه الذي أعجزهم عن الوقوفِ».

قال الإمامُ فخر الدين[2]: «من الملاحدةِ مَنْ طعن في القرآنِ لأجلِ اشتمالِه على المتشابهات، وقال: إنكم تقولون: إنَّ تكاليفَ الخلق مرتبطةٌ بهذا القرآنِ إلى قيام الساعة، ثم إنَّا نراه بحيث يتمسَّك به صاحبُ كلِّ مذهبٍ على مذهبِه، فالجَبْرِيُّ يتمسَّك بآياتِ الجبر[3] كقوله:

(١) مطبوعة أبي الفضل: «بالوقوف».

(٢) تفسير الرازي ٧/ ١٧١، ونهاية الإيجاز له ٣٨١.

(٣) مطبوعة أبي الفضل: «الخير»، وهو خطأ، وليس في القرآن آيات تسمى آيات الجبر، وليس فيه ما يؤيّد مذهب الجبرية القائلين بأن العبد ليس بفاعل في الحقيقة، بل الحق والصواب أن العبد يفعل ما يفعل باختياره وقدرته اللّذين خلقهما الله فيه، وذلك بمشيئة الله تعالى كما قال الله تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠]. أمّا قول الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ﴾، وقوله سبحانه: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ فقد بيّنتهما آيات أخرى مثل قوله سبحانه: ﴿بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ﴾ فأخبر سبحانه أن الطبع على القلوب إنما كان بسبب كفرهم الذي اختاروه لأنفسهم وآثروه على الإيمان، فاكتسبوا أعمالاً عاقبهم الله عليها بالطبع والختم كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾. ينظر التفسير القيم لابن قيم الجوزية ص ١٣٧-١٣٨ جمع محمد أويس الندوي، وشرح العقيدة الطحاوية ٢/ ٦٤٠.

﴿ وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِي ءَاذَانِهِمْ وَقْرًا ﴾ [الأنعام: ٢٥]، والقَدَرِيُّ يقول: هذا مذهبُ الكفارِ، بدليل أنه تعالى حكى ذلك عنهم في مَعْرضِ الذمِّ لهم في قوله: ﴿ وَقَالُوا قُلُوبُنَا فِي أَكِنَّةٍ مِّمَّا تَدْعُونَا إِلَيْهِ وَفِي ءَاذَانِنَا وَقْرٌ ﴾ [فصلت: ٥] وفي موضع آخرَ: ﴿ وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ ﴾ [البقرة: ٨٨] ومُنْكِرُ الرؤيةِ يَتَمَسَّكُ بقولِه: ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ ﴾ [الأنعام: ١٠٣] ومُثْبِتُ الجهة[١] يتمسَّك بقوله: ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ ﴾ [النحل: ٥٠]،

---

(١) الرازي وإن كان يسوق شبهة الملاحدة إلا أنه يوافقهم في إنكار علوّ الله على خلقه، ويرى أنه لا يشار إليه كما سيأتي في جوابه، والصواب: أن علوّ الله على خلقه واستواءه على العرش ثابت بالكتاب والسنة وإجماع الصحابة، بل حكى بعض أهل العلم أن المسلمين واليهود والنصارى يعتقدون علوّ الله على خلقه، فقد صرّحت النصوص بكون الله فوق عباده بأنواع من الأدلة منها التصريح بالفوقية والعروج إليه ورفعه بعض خلقه إليه، وكذلك التصريح بالعلو المطلق الدالّ على مراتب العلوّ ذاتا وقدراً وشرفاً، كقوله تعالى: ﴿ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ ﴾، وكذلك التصريح بأنه تعالى في السماء كقوله تعالى: ﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ﴾ وذلك على وجهين: إما أن تكون «في» بمعنى «على»، أو يراد بالسماء العلوّ، ومن أنواع الأدلة على علوّ الله أيضاً سؤال الرسول ﷺ بلفظ: «أين الله» وشهادته بالإسلام لمن أجابت بقولها: «الله في السماء»، رواه مسلم في صحيحه (٥٣٧). ومن الأدلة على علو الله الإشارة الحسيّة إليه في العلو كما ثبت ذلك عن الرسول ﷺ إذ قال في حجة الوداع: «إنكم مسؤولون عني فماذا أنتم قائلون؟ قالوا: نشهد أنك قد بلّغت، وأدّيت، ونصحت، فرفع إصبعه إلى السماء، وقال: اللهم اشهد» أخرجه مسلم في صحيحه (١٢١٨) من حديث جابر الطويل في صفة الحج. وهذا الحديث يهدم ما ادّعاه الرازي من أن الإشارة إلى الله باطلة.

﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ﴾ [طه: ٥]، والنافي يَتَمَسَّكُ بقوله: ﴿ لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ ﴾ [الشورى: ١١] ثم يُسَمِّي كلُّ واحدٍ الآياتِ الموافقة لمذهبه مُحْكَمةً، والآياتِ المخالفةَ له متشابهةً، وإنما آل في ترجيحِ بعضِها على البعضِ إلى ترجيحاتٍ خفيَّةٍ ووجوهٍ ضعيفةٍ، فكيف يليق / بالحكيمِ أن يجعلَ الكتاب الذي هو المرجوعُ إليه في كلِّ الدين إلى يوم القيامة هكذا».

٣٢/٣

قال: والجوابُ: أنَّ العلماءَ ذكروا لوقوعِ المتشابه فيه فوائدَ منها: أنه يُوجب مزيدَ المشقةِ في الوصولِ إلى المرادِ منه، وزيادةُ المشقةِ توجبُ مزيدَ الثوابِ. ومنها: أنه لو كان القرآن كلُّه مُحْكماً لما كان مطابقاً إلا لمذهبٍ واحدٍ، وكان بصريحه مُبْطلاً لكلِّ ما سوى ذلك المذهبِ، وذلك ممَّا يُنَفِّرُ أربابَ سائرِ المذاهبِ عن قَبولِه، وعن النَّظَرِ فيه والانتفاعِ به. فإذا كان مشتملاً على المُحْكَمِ والمتشابهِ طَمِعَ صاحبُ كلِّ مذهبٍ أن يجدَ فيه ما يؤيد مذهبَه، ويَنْصُرُ مقالتَه، فينظرُ فيه جميعُ أربابِ المذاهبِ ويجتهدَ في التأمُّلِ فيه صاحبُ كلِّ مذهبٍ، وإذا بالغوا في ذلك صارت المحكماتُ مفسِّرةً للمتشابهات، وبهذا الطريق يتخلَّصُ المُبْطِلُ من باطلِه، ويتصلُ إلى الحق.

ومنها: أنَّ القرآنَ إذا كان مشتملاً على المتشابه افتقَر إلى العلم بطريق التأويلاتِ، وترجيح بعضِها على بعضٍ، وافتقَر في تعلُّم ذلك إلى تحصيلِ علومٍ كثيرة من علم اللغة والنحوِ والمعاني والبيانِ وأصولِ الفقهِ، ولو لم يكن الأمرُ كذلك لم يُحْتَجْ إلى تحصيلِ هذه العلومِ الكثيرةِ، فكان في إيراد المتشابهِ هذه الفوائدُ الكثيرةُ.

ومنها: أنَّ القرآنَ مشتملٌ على دعوةِ الخواصِّ والعَوامِّ، وطبائعُ العوامِّ تَنْفِر في أكثرِ الأمرِ عن دَرَك الحقائقِ فمَنْ سَمِعَ من العوامِّ في أولِ الأمرِ إثباتَ موجودٍ ليس بجسمٍ ولا مُتَحَيِّزٍ[1] ولا مُشارٍ إليه / ، ظنَّ أن هذا عَدَمٌ ونَفْيٌ، فوقع في التعطيل، فكان الأَصْلَحُ أَنْ يُخَاطَبوا بألفاظٍ دالَّةٍ على بعض ما يناسِبُ ما تَوَهَّموه وتخيَّلوه، ويكونُ ذلك مخلوطاً بما يَدُلُّ على الحقِّ الصريحِ، فالقسمُ الأولُ وهو الذي يُخاطَبون به في أولِ الأمرِ يكونُ مِن المتشابهاتِ، والقسم الثاني وهو الذي يُكشَف لهم في آخرِ الأمرِ هو من المُحْكمات»[2]. [٢٤٠]

---

(١) لفظا الجسم والمتحيز مجملان يحتملان حقاً وباطلاً فلا نقرهما ولا ننفيهما إلا بعد الاستفصال من المتكلّم بذلك فإن ذكر معنىً حقاً أثبتناه ولم ننفه لأجل اللفظ المجمل، وإن كان باطلاً نفيناه واستغنينا عن اللفظ المحتمل اكتفاءً بالألفاظ الشرعية.

(٢) قول الرازي إن الأصلح أن يخاطب الشارع العامة بألفاظ دالة على بعض ما يناسب ما توهموه وتخيلوه حتى لا يفهم العامة من إثبات موجود ليس بجسم ولا متحيز ولا مشار إليه أنه عدم، قوله هذا يجاب عنه بأن يقال أولاً: «إثبات لفظ الجسم ونفيه بدعة لم يتكلم به أحد من السلف والأئمة، كما لم يثبتوا لفظ التحيز ولا نفوه، ولا لفظ الجهة ولا نفوه، ولكن أثبتوا الصفات التي جاء بها الكتاب والسنة، ونفوا مماثلة المخلوقات» إذ يعلمون أن هذه الألفاظ تحتمل حقاً وباطلاً، فلا يردون حقاً، ولا يثبتون باطلاً، بعد الاستفصال عن مراد المتكلم بهذه الألفاظ.

ويقال ثانياً: حاش لله أن يكون قصده من كلامه التخييل وإيهام غير الحقيقة، فما الذي يمنع الرب من التصريح بنفي الصفات لو كان مراده من الخلق ألاّ يعتقدوا موجب النصوص؟ =

....

= بل العامّي المسلم الذي لم تتلوث فطرته يقبل بخبر الله عن أسمائه وصفاته عالماً بأنها مختصة بالله لا تماثل صفات المخلوقين، من غير حاجة إلى أن يُتحايل على كسب تصديقه بتخييلات توافق مذهب التشبيه كما يتخيل الرازي. ثم إن هذا التأويل الذي جعله الرازي من المحكمات «تأويل فاسد لمخالفته إجماع السلف، إذ لو كانت ظواهر آيات الأسماء والصفات لها معان مخالفة لتلك الظواهر لنبّهوا عليه، وإلا لكان ذلك كتماً لعلم ضروري من الشرع وحاشاهم أن يصنعوا ذلك». ينظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٥/ ٢٩٥)، ومجموعة تفسير شيخ الإسلام ٣٣٠ جمع عبدالصمد الهندي.

٣/ ٣٣

/ النوع الرابع والأربعون
في مُقَدَّمِه ومُؤَخَّره[١]

هو قسمان، الأولُ: ما أَشْكل معناه بحسَب الظاهرِ، فلمَّا عُرِف أنه من بابِ التقديمِ والتأخيرِ اتَّضَح. وهو جدير أَنْ يُفْرَدَ بالتصنيفِ، وقد تعرَّض السَّلَفُ لذلك في آيات: فأخرج ابنُ أبي حاتمٍ[٢] عن قتادةَ في قولِه: ﴿فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُمْۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُم بِهَا فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [التوبة: ٥٥] قال: «هذا مِنْ مقاديمِ[٣] الكلام، يقول: لا تُعجبْك أموالُهم ولا أولادُهم في الحياة الدنيا، إنما يريد اللهُ أن يعذِّبهم بها في الآخرة».

وأخرج[٤] عنه أيضاً في قوله: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى﴾ [طه: ١٢٩] قال: «هذا من مقاديمِ الكلامِ يقول: لولا كلمةٌ وأجَلٌ مسمى لكان لزاماً».

وأخرج[٥] عن مجاهدٍ في قوله: ﴿أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَاۜ ۝ قَيِّمًا﴾ [الكهف: ١، ٢] قال: «هذا من التقديمِ والتأخيرِ: أنزلَ على عبدِه الكتابَ قيماً، ولم يجعل له عوجاً».

(١) انظر: البرهان ٣/ ٣٠٣، ٣٤٦.

(٢) في تفسيره (٦/ ١٨١٣، ١٨٥٨) برقم ١٠٢٠٨، ١٠٣٢٦، وإسناد الأثر بالرقم الأخير حسن، رجاله ثقات غير محمد بن يحيى بن عمر الواسطي صدوق، كما في الجرح والتعديل (٨/ ١٢٥) برقم ٥٦٢.

(٣) أي: على تقدير التقديم والتأخير فيه.

(٤) أي: ابن أبي حاتم في تفسيره وهو في القسم المفقود وعزاه له المصنف في الدّر (٥/ ٦١٠).

(٥) أي: ابن أبي حاتم وكذا عزاه له ولابن المنذر المصنف في الدّر (٥/ ٣٥٩).

وأخرج[1] عن قتادةَ في قولِه: ﴿ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ ﴾ [آل عمران: ٥٥]. قال: «هذا من المُقَدَّم والمؤخَّرِ، إني رافعُك إليّ ومُتوفِّيك».

وأخرج[2] عن عكرمةَ في قولِه: ﴿ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ ﴾ [صٓ: ٢٦] / قال: «هذا من التقديمِ والتأخيرِ يقول: لهم يومَ الحسابِ عذابٌ شديدٌ بما نَسُوا». ٣/٣٤

وأخرج ابنُ جريرٍ[3] عن ابنِ زيدٍ في قولِه: ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [النساء: ٨٣] قال: «هذه الآيةُ مُقَدَّمةٌ ومُؤَخَّرةٌ، إنما هي أذاعوا به إلا قليلاً منهم، ولولا فَضْلُ الله عليكم ورحمتُه لم يَنْجُ قليلٌ ولا كثيرٌ».

وأخرج[4] عن ابنِ عباسٍ في قوله: ﴿ فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً ﴾ [النساء: ١٥٣] قال: إنهم إذا رَأَوا الله فقد رَأَوه، إنما قالوا: جَهْرة أَرِنا الله، قال: «هو مُقَدَّمٌ

---

(١) أي: ابن أبي حاتم في تفسيره (٢/ ٦٦١) برقم ٣٥٨٣، صحيح رجاله ثقات.

(٢) أي: ابن أبي حاتم وهو في القسم المفقود، ولم يعزه إليه في الدّر (٧/ ١٧٠) وإنما عزاه لابن جرير وهو عنده في تفسيره (١٢/ ٢٣/ ١٥٢) إسناده صحيح إلى عكرمة، رجاله ثقات، ولا يضر تدليس هُشَيم؛ لأنه صرّح بالتحديث في الإسناد عن العوام بن حوشب.

(٣) في تفسيره (٨/ ٥٧٦) برقم (١٠٠١٢)، (٤/ ٥/ ١٨٤)، سنده صحيح، رجاله ثقات.

(٤) أي: ابن جرير في تفسيره (٩/ ٣٥٩) برقم (١٠٧٧٢) (٤/ ٦/ ٨)، رجاله ثقات غير عبدالرحمن بن معاوية بن الحويرث صدوق سيئ الحفظ، كما في التقريب / ٥٩٩ برقم ٤٠٣٧.

ومؤخَّرٌ». قال ابن جرير[1]: «يعني أنَّ سؤالَهم كان جَهْرَةً».

ومِنْ ذلك قولُه: ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا﴾ [البقرة: ٧٢] قال البغوي[2]: «هذا أولُ القصةِ وإنْ كان مؤخَّراً في التلاوة». وقال الواحديُّ[3]: «كان الاختلافُ في القاتلِ قبلَ ذَبْحِ البقرةِ، وإنما أُخِّرَ في الكلامِ؛ لأنه تعالى لَمَّا قال: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ﴾ الآية [البقرة: ٦٧] عَلِم المخاطبون أنَّ البقرةَ لا تُذْبَحُ إلا للدلالةِ على قاتلٍ خَفِيَتْ عَيْنُهُ عليهم، فلمَّا استقرَّ عِلْمُ هذا في نفوسِهم أَتْبَعَ بقولِه: ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا﴾ [البقرة: ٧٢] فسألتُمْ موسى فقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾».

ومنه: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَٰهَهُ هَوَاهُ﴾ [الجاثية: ٢٣] والأصلُ: هواه إلهَه؛ لأنَّ مَن اتخذ إلهه هواه غيرُ مذمومٍ[4]، فقدَّمَ المفعولَ الثاني للعنايةِ به.

وقولُه: ﴿أَخْرَجَ الْمَرْعَىٰ * فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَىٰ﴾ [الأعلى: ٤، ٥] على تفسير «أحوى» بالأخضرِ، وجَعْلِه نعتاً للمَرْعى أي: أخرجه أحوى فجعله غُثاءً، وأُخِّر رعايةً للفاصلة.

وقولُه: ﴿وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾ [فاطر: ٢٧] والأصل: سودٌ غرابيبُ؛ لأن الغِرْبيبَ الشديدُ السوادِ.

---

(١) جامع البيان (٤/٦/٨) ٩/٣٥٩.

(٢) تفسير البغوي ١/١٠٨.

(٣) الوسيط ١/١٥٤، ١٥٧.

(٤) هذا مخالف لظاهر الآية، ولم نقف على من سبق السيوطيَّ إلى هذا التعليل، وقد رُوي عن ابن عباس –رضي الله عنهما– أنه قال: «ما ذكر الله عزّ وجلّ هوىً في القرآن إلا ذمّه». انظر: تفسير الثعلبي ٨/٣٦٢.

٣٥/٣ / وقوله: ﴿فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَٰهَا﴾ [هود: ٧١] أي: فبَشَّرْناها فضحكَتْ.
وقوله: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ﴾ [يوسف: ٢٤] قيل: المعنى على التقديم والتأخير أي: لولا أنْ رأى برهانَ ربِّه لَهَمَّ بها، وعلى هذا فالهمُّ منفيٌّ عنه[١].

الثاني: ما ليس كذلك، وقد ألف فيه العلاَّمة شمسُ الدينِ بنُ الصَّائغ كتابَه «المقدِّمة في سرِّ الألفاظ المقدَّمَة» قال فيه: «الحكمةُ الشائعةُ الذائعةُ في ذلك الاهتمامُ، كما قال سيبويه[٢] في كتابه: «كأنهم يُقَدِّمُون الذي بيانُه أهمُّ، وهم ببيانِه أعْنَى» قال: «هذه الحكمةُ إجماليَّة. وأمَّا تفاصيلُ [٢٤١] / أسبابِ التقديمِ وأسرارِه فقد ظَهَر لي منها في الكتابِ العزيزِ عشرةُ أنواع[٣]:

الأول: التبرُّكُ، كتقديم اسمِ الله تعالى في الأمورِ ذواتِ الشأنِ. ومنه قولُه: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُولُوا۟ ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ١٨]، وقولُه: ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ﴾ الآية [الأنفال: ٤١].

الثاني: التعظيمُ، كقولِه: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ﴾ [النساء: ٦٩]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ﴾ [الأحزاب: ٥٦] ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾ [التوبة: ٦٢].

---

(١) مضى التعليق على مثله في ص: ١١٨٣.
(٢) الكتاب ١/٣٤.
(٣) انظر: البرهان ٣/٣٠٩.

الثالث: التشريفُ، كتقديمِ الذكَّرِ على الأُنثى في نحو: ﴿ إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ ﴾ الآية [الأحزاب: ٣٥]، والحُرِّ في قولِه: ﴿ ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِّ وَٱلْعَبْدُ بِٱلْعَبْدِ وَٱلْأُنثَىٰ بِٱلْأُنثَىٰ ﴾ [البقرة: ١٧٨]، والحيِّ في قولِه: ﴿ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ ﴾ الآية [الأنعام: ٩٥]، ﴿ وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ ﴾ [فاطر: ٢٢]، والخيلِ في قولِه: ﴿ وَٱلْخَيْلَ وَٱلْبِغَالَ وَٱلْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا ﴾ [النحل: ٨]، والسمعِ في قولِه: ﴿ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ ﴾ [البقرة: ٧]، وقولِه: ﴿ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ / وَٱلْفُؤَادَ ﴾ [الإسراء: ٣٦]، وقولِه: ﴿ إِنْ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَٰرَكُمْ ﴾ [الأنعام: ٤٦]. ٣/٣٦

حكى ابنُ عطية(١) عن النقاش(٢): أنه استدلَّ بها على تفضيل السمعِ على البصر، وكذا وقع في وَصْفِه تعالى: ﴿ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ ﴾ [الحج: ٦١] بتقديم السَّمْعِ.

ومن ذلك تقديمُه ﷺ على نوحٍ ومَنْ معه في قولِه: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّۦنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ ﴾ الآيةَ [الأحزاب: ٧]، وتقديمُ الرسولِ في قولِه: ﴿ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِىٍّ ﴾ [الحج: ٥٢]، وتقديمُ المهاجرين في قولِه: ﴿ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ ﴾ [التوبة: ١٠٠] وتقديمُ الإنسِ على الجنِّ

---

(١) المحرر ٦/٥٣.

(٢) محمد بن الحسن بن محمد، أبو بكر البغدادي المقرئ المفسِّر (ت: ٣٥١هـ)، من مؤلفاته: «شفاء الصدور» في التفسير، «غريب القرآن». انظر: السير ١٥/٥٧٣، غاية النهاية ٢/١١٩، سقط من مطبوعة أبي الفضل من قوله: «وتقديم موسى» إلى قوله: «للفاصلة».

حيث ذُكِرا في القرآن[1]، وتقديمُ النبيين ثم الصِّدِّيقين ثم الشهداءِ ثم الصالحين في آية النساءِ [٦٩] وتقديمُ إسماعيلَ على إسحاق[2] لأنه أشرفُ بكَوْن النبيِّ ﷺ مِنْ ولدِه وأسَنُّ، وتقديمُ موسى على هارونَ[3] لاصطفائه بالكلام، وقَدَّم هارونَ عليه في سورة (طه) [٧٠] رعايةً للفاصلة[4]، وتقديمُ جبريلَ على ميكائيل في آية البقرة [٩٨]؛ لأنه أفضلُ، وتقديمُ العاقلِ على غيرِه في قولِه: ﴿مَتَٰعًا لَّكُمْ وَلِأَنْعَٰمِكُمْ﴾ [النازعات: ٣٣]، ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلطَّيْرُ صَٰٓفَّٰتٍ﴾ [النور: ٤١].

وأمَّا تقديمُ الأنعامِ في قولِه: ﴿تَأْكُلُ مِنْهُ أَنْعَٰمُهُمْ وَأَنفُسُهُمْ﴾ [السجدة: ٢٧] فلأنه تَقَدَّم ذِكْرُ الزرعِ فناسب تقديمَ الأنعامِ بخلاف آية «عَبَس»، فإنه تقدَّم فيها ﴿فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ إِلَىٰ طَعَامِهِۦٓ﴾ [٢٤] فناسَبَ تقديمَ «لكم»، وتقديمُ المؤمنين على الكفارِ في كلِّ موضعٍ[5]، وأصحابِ اليمين على أصحاب الشمال[6]، والسماءِ على الأرضِ[7] والشمسِ على

---

(١) أول ذكرها في الآية ١١٢ من سورة الأنعام.

(٢) أول ذكرها في الآية ١٣٣ من سورة البقرة.

(٣) أول ذكرها في الآية ٨٤ من سورة الأنعام.

(٤) من قوله: «وتقديم موسى» إلى قوله: «للفاصلة» سقط من مطبوعة أبي الفضل.

(٥) أول ذكرها في الآية ٢٨ من سورة آل عمران.

(٦) أول ذكرها في الآية ٢٧ من سورة الواقعة.

(٧) أول ذكرها في الآية ١٦٤ من سورة البقرة.

القمر حيث وقع[1]، إلا في قوله: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٍ طِبَاقٗا * وَجَعَلَ ٱلۡقَمَرَ فِيهِنَّ نُورٗا وَجَعَلَ ٱلشَّمۡسَ سِرَاجٗا﴾ [نوح: ١٥، ١٦] فقيل: لمراعاة الفاصلة، وقيل: لأنَّ انتفاعَ أهلِ السموات العائدِ عليهن الضميرُ به[2] أكثرُ.

قال ابنُ الأنباريِّ[3]: «يقال: إن القمرَ وجهُه يُضيءُ لأهلِ السموات، وظَهْرُه لأهلِ الأرضِ، / ولهذا قال تعالى «فيهنَّ» لَمَّا كان أكثرُ نورِه يُضيءُ إلى أهلِ السماءِ، ومنه: تقديمُ الغيبِ على الشهادةِ في قوله: ﴿عَٰلِمَ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ [الزمر: ٤٦]، لأنَّ عِلْمَه أشرفُ. وأمَّا ﴿يَعۡلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخۡفَى﴾ [طه: ٧] فأُخِّر فيه رعايةً للفاصلة.

٣٧/٣

الرابع: المناسبةُ، وهي: إمَّا مناسَبَةُ المتقدِّمِ لسياقِ الكلامِ كقوله: ﴿وَلَكُمۡ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسۡرَحُونَ﴾ [النحل: ٦] فإنَّ الجَمال بالجِمال وإن كان ثابتاً حالَتَي السَّراحِ والإراحةِ، إلا أنَّها حالةَ إراحتِها -وهو مجيئُها مِن المَرْعى آخرَ النهار- يكون الجَمالُ بها أفخرَ؛ إذ هي فيه بِطانٌ، وحالةَ سَراحِها للمَرْعى أولَ النهارِ يكون الجَمالُ بها دونَ الأول، إذ هي فيه خِماصٌ.

ونظيرُه قولُه: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمۡ يُسۡرِفُواْ وَلَمۡ يَقۡتُرُواْ﴾ [الفرقان: ٦٧] قُدِّمَ نَفْيُ الإسرافِ؛ لأن السَّرَفَ في الإنفاقِ.

وقوله: ﴿يُرِيكُمُ ٱلۡبَرۡقَ خَوۡفٗا وَطَمَعٗا﴾ [الروم: ٢٤]؛ لأنَّ الصواعِقَ تقعُ مع أولِ بَرْقَةٍ، ولا يَحْصُلُ المطرُ إلا بعد توالي البَرَقاتِ.

---

(١) أول ذكرها في الآية ٩٦ من سورة الأنعام.

(٢) الجار «به» يتعلق بانتفاع.

(٣) لم نقف عليه في كتبه، انظره في البرهان ٣/ ٣٣٠.

وقوله: ﴿وَجَعَلْنَاهَا وَابْنَهَا آيَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: ٩١] قدَّمها على الابنِ لَمَّا كان السياقُ في ذِكْرِها في قوله: ﴿الَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا﴾ [التحريم: ١٢]؛ ولذلك قُدِّم الابنُ في قولِه: ﴿وَجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ آيَةً﴾ [المؤمنون: ٥٠]، وحَسَّنه تقدُّمُ موسى في الآية قبلَه، ومنه قولُه: [٢٤٢] ﴿وَكُلًّا / آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ [الأنبياء: ٧٩] قُدِّمَ الحُكْمُ، وإن كان العلْمُ سابقاً عليه؛ لأن السياقَ فيه لقولِه في أولِ الآيةِ: ﴿إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ﴾ [الأنبياء: ٧٨].

وإمَّا مناسَبَةُ لفظٍ هو من التقدُّمِ أو التأخرِ كقوله: ﴿الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ﴾ [الحديد: ٣]، ﴿وَلَقَدْ عَلِمْنَا الْمُسْتَقْدِمِينَ مِنكُمْ وَلَقَدْ عَلِمْنَا الْمُسْتَأْخِرِينَ﴾ [الحجر: ٢٤]، ﴿لِمَن شَاءَ مِنكُمْ / أَن يَتَقَدَّمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ﴾ [المدثر: ٣٧]، ﴿بِمَا قَدَّمَ وَأَخَّرَ﴾ ٣/٣٨ [القيامة: ١٣]، ﴿ثُلَّةٌ مِّنَ الْأَوَّلِينَ * وَثُلَّةٌ مِّنَ الْآخِرِينَ﴾ [الواقعة: ٣٩، ٤٠]، ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ﴾ [الروم: ٤]، و﴿لَهُ الْحَمْدُ فِي الْأُولَىٰ وَالْآخِرَةِ﴾ [القصص: ٧٠].

وأمَّا قولُه: ﴿فَلِلَّهِ الْآخِرَةُ وَالْأُولَىٰ﴾ [النجم: ٢٥] فلمراعاة الفاصلةِ، وكذا قولُه: ﴿جَمَعْنَاكُمْ وَالْأَوَّلِينَ﴾ [المرسلات: ٣٨].

الخامس: الحَثُّ عليه، والحضُّ على القيامِ به؛ حَذَراً مِن التهاوُنِ به، كتقديمِ الوصيةِ على الدَّيْن في قوله: ﴿مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾ [النساء: ١١]، مع أن الدَّيْنَ مُقَدَّمٌ عليها شرعاً.

السادس: السَّبْقُ، وهو: إمَّا في الزمانِ باعتبارِ الإيجادِ، كتقديمِ الليلِ

على النهـارِ[1]، والظُّلمـاتِ على النورِ[2]، وآدمَ على نوحٍ[3]، ونوحٍ على إبراهيمَ[4]، وإبراهيمَ على مـوسى[5]، وهو على عـيسى[6]، وداودَ على سليمانَ[7]، والملائكـةِ على البشرِ فـي قولِـه: ﴿ٱللَّهُ يَصۡطَفِي مِنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلٗا وَمِنَ ٱلنَّاسِۚ﴾ [الحج: ٧٥] وعادٍ على ثمود[8]، والأزواج على الذريَّةِ في قولِه: ﴿قُل لِّأَزۡوَٰجِكَ وَبَنَاتِكَ﴾ [الأحزاب: ٥٩]، والسِّنَةِ على النوم في قولِه: ﴿لَا تَأۡخُذُهُۥ سِنَةٞ وَلَا نَوۡمٞۚ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

أو باعتبـارِ الإنـزالِ كقـولِـه: ﴿صُحُفِ إِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ﴾ [الأعلى: ١٩]، ﴿وَأَنزَلَ ٱلتَّوۡرَىٰةَ وَٱلۡإِنجِيلَ * مِن قَبۡلُ هُدٗى لِّلنَّاسِ وَأَنزَلَ ٱلۡفُرۡقَانَۗ﴾ [آل عمران: ٣، ٤].

أو باعتبارِ الوجوبِ والتكليفِ نحو: ﴿ٱرۡكَعُواْ وَٱسۡجُدُواْ﴾ [الحج: ٧٧]، ﴿فَٱغۡسِلُواْ / وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ﴾ الآيـة [المـائـدة: ٦]. ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلۡمَرۡوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِۖ﴾ [البقرة: ١٥٨]. ولهذا قال ﷺ[9]: «نبدأ بما بدأ الله به». ٣٩/٣

(١) أول ذكرها في الآية (١٦٤) من سورة البقرة.

(٢) أول ذكرها في الآية (١) من سورة الأنعام.

(٣) أول ذكرها في الآية (٣٣) من سورة آل عمران.

(٤) أول ذكرها في الآية (٧) من سورة الأحزاب.

(٥) أول ذكرها في الآية (٧) من سورة الأحزاب.

(٦) أول ذكرها في الآية (١٣٦) من سورة البقرة.

(٧) أول ذكرها في الآية (١٨٤) من سورة الأنعام.

(٨) أول ذكرها في الآية (٧٠) من سورة التوبة.

(٩) الحـديث عند مسلم في صحيحه (٢/٨٨٨) ك: الحج، ب: حجة النبي ﷺ ح ١٢١٨ من رواية جابر رضي الله عنه، بلفظ «أبدأ بما بدأ الله به» وكذا عند الترمذي =

أو بالذات[1] نحو: ﴿ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ﴾ [النساء: ٣] ﴿ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ ﴾ [المجادلة: ٧]، وكذا جميعُ الأعداد، كلُّ مَرْتَبةٍ هي متقدِّمةٌ على ما فوقَها بالذات. وأمَّا قولُه: ﴿ أَن تَقُومُواْ لِلَّهِ مَثْنَىٰ وَفُرَٰدَىٰ ﴾ [سبأ: ٤٦] فللحَثِّ على الجماعةِ والاجتماعِ على الخير.

السابع: السببيَّةُ، كتقديمِ «العزيز» على «الحكيم»[2]؛ لأنه عَزَّ فحكمَ، والعليمِ عليه[3]؛ لأنَّ الإحكامَ والإتقانَ ناشئٌ عن العِلْمِ. وأمَّا تقديمُ الحكيمِ عليه في سورةِ الأنعام [١٨] فلأنَّه مَقامُ تشريعِ الأحكامِ. ومنه: تقديمُ العبادةِ على الاستعانةِ في سورةِ الفاتحة[4] لأنها سببُ حصولِ الإعانة، وكذا قولُه: ﴿ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ ﴾ [البقرة: ٢٢٢]؛ لأن التوبةَ سببُ الطهارة، ﴿ لِّكُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴾ [الجاثية: ٧] لأنَّ الإفْكَ سببُ الإثمِ، ﴿ يَغُضُّواْ مِنْ أَبْصَٰرِهِمْ وَيَحْفَظُواْ فُرُوجَهُمْ ﴾ [النور: ٣٠]؛ لأنَّ البصرَ داعيةٌ إلى الفَرْجِ.

= في سننه (٢/٢٠٦) ك: الحج، ب: ما جاء أنه يبدأ بالصفا قبل المروة، ح ٨٦٢ ولفظه مثل ما ذكره المصنف، وقال الترمذي: «حسن صحيح».

(١) قوله: «بالذات» معطوف على قوله: «باعتبار الوجوب والتكليف» في أول الفقرة.

(٢) أول ذكرها في الآية (١٢٩) من سورة البقرة.

(٣) أول ذكرها في الآية (٢٩) من سورة البقرة.

(٤) يعني في قوله تعالى: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ الآية (٥).

الثامن: الكثرةُ، كقوله: ﴿فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ﴾ [التغابن: ٢] لأنَّ الكفارَ أكثرُ، ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ﴾ الآيةَ [فاطر: ٣٢] قَدَّم الظالمَ لكثرته، ثم المقتصدَ ثم السابقَ. قيل: ولهذا قُدِّم السارقُ على السارقة[١]؛ لأن السَّرِقَةَ في الذكور أكثرُ، والزانيةُ على الزاني[٢] لأنَّ الزِّنى فيهنَّ أكثرُ.

/ ومنه تقديمُ الرحمةِ على العذابِ حيث وقع في القرآنِ غالباً[٣]، ولهذا ورد[٤] «إنَّ رحمتي غلبَتْ غضبي». ٣/ ٤٠

وقولُه: ﴿إِنَّ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ وَأَوْلَادِكُمْ عَدُوًّا لَّكُمْ﴾ [التغابن: ١٤] قال ابن الحاجب في أماليه[٥]: «إنما قُدِّم الأزواجُ؛ لأنَّ المقصودَ الإخبارُ أنَّ فيهم أعداءً، ووقوعُ ذلك في الأزواجِ أكثرُ منه في الأولاد، وكان أقعدَ في المعنى المراد، فقُدِّم، ولذلك قُدِّمَت الأموالُ في قوله: ﴿إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ﴾ [التغابن: ١٥]؛ لأنَّ الأموال لا تكادُ تفارِقها الفتنةُ. ﴿إِنَّ الْإِنسَانَ لَيَطْغَىٰ * أَن رَّآهُ اسْتَغْنَىٰ﴾ [العلق: ٦، ٧] وليسَت الأولادُ في استلزام الفتنةِ مثلَها فكان تقديمُها أَوْلى.

---

(١) المائدة: ٣٨.

(٢) في الآية (٢) من سورة النور.

(٣) الآية (٥٤) من سورة الإسراء.

(٤) الحديث صحيح أخرجه البخاري في صحيحه (١٣/ ٣٨٤) مع الفتح، ك: التوحيد، ب: قوله تعالى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾، وقوله تعالى: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ ح ٧٤٠٤، ومسلم في صحيحه (٤/ ٢١٠٧) ك: التوبة، ب: في سعة رحمة الله تعالى وأنها سبقت غضبه، ح ٢٧٥١.

(٥) الأمالي ١/ ١٣٦.

التاسع: التَّرقِّي من الأَدْنى إلى الأعلى، كقوله: ﴿ أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا ﴾ الآيةَ [الأعراف: ١٩٥]، بدأ بالأَدْنى لغَرَضِ الترقي؛ لأنَّ اليدَ أشرفُ من الرِّجْل، والعينَ أشرفُ من اليدِ، والسمعَ أشرفُ من البصر.

ومِنْ هذا النوعِ: تأخيرُ الأَبْلَغِ، وقد خَرَج عنه تقديمُ الرحمنِ على الرحيم(١)، والرؤوفِ على الرحيم(٢)، والرسولِ على النبيِّ في قوله: ﴿ وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا ﴾ [مريم: ٥١] وذُكِر لذلك نُكَتٌ أشهرُها: مراعاةُ الفاصلةِ.

[٢٤٣] العاشر: التَّدلِّي من الأعلى إلى الأدنى /، وخُرِّج عليه ﴿ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾ [البقرة: ٢٥٥] ﴿ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً ﴾ [الكهف: ٤٩]، ﴿ لَّن يَسْتَنكِفَ الْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ ﴾ [النساء: ١٧٢]، هذا ما ذكره ابن الصائغ.

وزاد غيرُه(٣) أسباباً أُخَرَ، منها كونُه أدلَّ على القدرةِ وأعجبَ /، ٣/٤١ كقولِه: ﴿ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِ ﴾ الآيةَ [النور: ٤٥].

وقولِه: ﴿ وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُودَ الْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَالطَّيْرَ ﴾ [الأنبياء: ٧٩].

قال الزمخشري(٤): «قَدَّم الجبالَ على الطيرِ؛ لأنَّ تسخيرَها له وتسبيحَها أعجبُ، وأدلُّ على القدرة، وأدخلُ في الإعجازِ لأنها جمادٌ، والطيرُ حيوانٌ ناطقٌ».

---

(١) أول ذكره في الفاتحة: ١.

(٢) أول ذكره في البقرة: ١٤٣.

(٣) هو الزركشي في البرهان ٣٠٩–٣٤٥. وجملة ما زاده خمسة عشر سبباً.

(٤) الكشاف ٣/١٢٩.

ومنها: رعايةُ الفواصل، وسيأتي لذلك أمثلة كثيرة.

ومنها: إفادةُ الحصرِ والاختصاصِ. وسيأتي في النوع الخامس والخمسين.

* * *

تنبيه

قد يُقَدَّم لفظٌ في موضع[1]، ويُؤَخَّرُ في آخَرَ. ونكتةُ ذلك: إمَّا لكونِ السِّياقِ في كلِّ موضعٍ يَقْتضي ما وقعَ فيه، كما تقدَّمَتِ الإشارةُ إليه، وإمَّا لقَصْدِ البَداءة والخَتْمِ به، للاعتناءِ بشأنه، كما في قولِه: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ﴾ الآيات [آل عمران: ١٠٦، ١٠٧]، وإمَّا لقَصْدِ التفنن في الفصاحة وإخراجِ الكلامِ على عِدَّة أساليبَ، كما في قوله: ﴿وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ﴾ [البقرة: ٥٨]، وقوله: ﴿وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا﴾ [الأعراف: ١٦١]، وقوله: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ﴾ [المائدة: ٤٤]، وقال في الأنعام: ﴿قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَـٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ﴾ [٩١].

* * *

(١) انظر: البرهان ٣/ ٣٥٧.

٤٣/٣

/ النوع الخامس والأربعون
في عامِّه وخاصِّه(١)

العامُّ لفظٌ يستغرق الصالحَ له، مِنْ غيرِ حَصْرٍ. وصيغُهُ: «كل» مبتدأةً، نحوُ: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن: ٢٦]، أو تابعةً نحو: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠]، و«الذي» و«التي» وتثنيتُهما وجمعُهما نحوُ: ﴿وَٱلَّذِى قَالَ لِوَٰلِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَآ﴾ [الأحقاف: ١٧]؛ فإنَّ المرادَ به كلُّ مَنْ صدَرَ منه هذا القولُ، بدليلِ قوله بعدُ ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْقَوْلُ﴾ [الأحقاف: ١٨].

﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ أُوْلَـٰٓئِكَ أَصْحَـٰبُ ٱلْجَنَّةِ﴾ [البقرة: ٨٢]، ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]، ﴿لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّـٰتٌ﴾ [آل عمران: ١٥].

﴿وَٱلَّـٰٓئِى يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ﴾ الآيةَ [الطلاق: ٤]، ﴿وَٱلَّـٰتِى يَأْتِينَ ٱلْفَـٰحِشَةَ مِن نِّسَآئِكُمْ فَٱسْتَشْهِدُواْ﴾ الآيةَ [النساء: ١٥]، ﴿وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَـٰنِهَا مِنكُمْ فَـَٔاذُوهُمَا﴾ [النساء: ١٦].

و«أيٌّ»(٢) و«ما» و«مَنْ» شرطاً، واستفهاماً، وموصولاً نحوُ: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]، ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: ٩٨]، ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣].

---

(١) انظر: البرهان ٢/١٤٢، ٣٤٩، التحبير ٢٣٥.

(٢) قوله: «وأي» معطوف على «والذي والتي».

والجمعُ المضافُ، نحوُ: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ﴾ [النساء: ١١].

والمعرَّفُ بأل نحوُ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١]، ﴿فَٱقْتُلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ٥].

واسمُ الجنسِ المضاف، نحوُ: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾ [النور: ٦٣] أي: كل أمرِ الله / .

٣/٤٤

والمعرَّفُ بأل، نحوُ: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ﴾ [البقرة: ٢٧٥] أي: كل بيع. ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾ [العصر: ٢] أي: كل إنسان، بدليل: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [العصر: ٣]. والنكرةُ في سياقِ النفيِ والنهيِ، نحوُ: ﴿وَإِن مِّن شَىْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ﴾ [الحجر: ٢١]، ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]، ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧]، ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾ [الإسراء: ٢٣]، وفي سياقِ الشرط، نحوُ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦] وفي سياقِ الامتنان[1] نحو: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا﴾ [الفرقان: ٤٨].

* * *

(١) في مطبوعة أبي الفضل: «الإقناع»!!

فصل

العامُّ على ثلاثة أقسامٍ[1]، الأول: الباقي على عمومه. قال القاضي جلالُ الدينِ البُلْقينيُّ[2]: «ومثاله عزيز؛ إذ ما من عامٍّ إلا ويُتَخَيَّل فيه التخصيصُ، فقولُه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ﴾ [النساء: ١] قد يُخَصُّ منه غيرُ المكلَّفِ، و﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَيۡتَةُ﴾ [المائدة: ٣] خُصَّ منه حالةُ الاضطرارِ، ومَيتةُ السمكِ والجراد، ﴿وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْۚ﴾ [البقرة: ٢٧٥] خُصَّ منه العَرايا[3].

وذكر الزركشيُّ في «البرهان»[4] أنه كثير في القرآن، وأورد منه: ﴿وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٞ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ ٱلنَّاسَ شَيۡـٔٗا﴾ [يونس: ٤٤]، ﴿وَلَا يَظۡلِمُ رَبُّكَ أَحَدٗا﴾ [الكهف: ٤٩]، ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ ثُمَّ رَزَقَكُمۡ ثُمَّ يُمِيتُكُمۡ ثُمَّ يُحۡيِيكُمۡۖ﴾ [الروم: ٤٠]، ﴿هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن تُرَابٖ ثُمَّ مِن نُّطۡفَةٖ﴾ [غافر: ٦٧]، ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡأَرۡضَ قَرَارٗا﴾ [غافر: ٦٤].

---

(١) انظر: البرهان في أصول الفقه ١/٢٧٦، الإبهاج في شرح المنهاج ٢/١٣٢.

(٢) انظر: التحبير ٢٣٥ ولم ينسبه للبلقيني.

(٣) قال في النهاية (٣/٢٢٤): «وهو أنَّ مَنْ لا نخلَ له من ذوي الحاجة يُدرك الرُّطَبَ ولا نقدَ بيده يشتري به الرطب لعياله، ولا نخل له يطعمهم منه، ويكون قد فَضَل له مِنْ قوته تمر، فيجيء إلى صاحب النخل فيقول له: بعني ثمر نخلة أو نخلتين بخرصها من التمر، فيعطيه ذلك الفاضل من التمر بثمر تلك النخلات ليصيب من رطبها مع الناس، فرُخِّص فيه إذا كان دون خمسة أوسُق». وسيأتي تخريج حديث العرايا في ص١٤١٩ حاشية٢.

(٤) البرهان ٢/٣٤٩.

قلت: هذه الآيات كلُّها في غير الأحكامِ الفرعية، فالظاهرُ أنَّ مرادَ البُلْقيني أنه عزيز / في الأحكام الفرعية، وقد استخرجْتُ / من القرآن بعد [٢٤٤] ٣/٤٥ الفكرِ آيةً فيها، وهي قولُه: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَـٰتُكُمْ﴾ الآيةَ [النساء: ٢٣]، فإنه لا خُصوصَ فيها.

الثاني: العامُّ المراد به الخصوص[١]. والثالث: العام المخصوص. وللناس بينهما فروقٌ[٢]، منها: أنَّ الأولَ لم يُرَدْ شمولُه لجميعِ الأفرادِ، لا من جهةِ تناوُلِ اللفظِ، ولا من جهةِ الحكمِ، بل هو ذو أفرادٍ استُعْمِلَ في فردٍ منها، والثاني أُريد عمومُه وشموله لجميعِ الأفرادِ مِنْ جهةِ تناوُلِ اللفظِ لها لا من جهةِ الحكمِ.

ومنها: أنَّ الأولَ مجازٌ قطعاً، لنَقْلِ اللفظِ عن موضوعهِ الأصلي بخلافِ الثاني؛ فإن فيه مذاهبَ: أصحُّها أنه حقيقةٌ، وعليه أكثرُ الشافعيةِ، وكثيرٌ من الحنفية وجميع الحنابلة، ونقله إمامُ الحرمين عن جميع الفقهاء[٣].

وقال الشيخُ أبو حامد[٤]: «إنه مذهبُ الشافعي وأصحابه»، وصحَّحه السبكيُّ[٥]؛ لأنَّ تناوُلَ اللفظِ للبعضِ الباقي بعد التخصيصِ كتناوله له بلا تخصيصٍ، وذلك التناولُ حقيقيٌّ اتفاقاً، فليكُنْ هذا التناولُ حقيقياً أيضاً[٦].

(١) انظر: البرهان ٢/٣٥١.

(٢) انظر: الإبهاج في شرح المنهاج ٢/١٣٢.

(٣) البرهان في أصول الفقه ١/٤١٠-٤١٢ وعبارته: «معظم الفقهاء وجماهير الفقهاء».

(٤) تشنيف المسامع بجمع الجوامع للزركشي ٢/٧٢٣.

(٥) الإبهاج ٢/١٣٧.

(٦) انظر: البرهان في أصول الفقه ١/٢٧٦.

ومنها: أنَّ قرينةَ الأولِ عقليةٌ، والثاني لفظيةٌ، ومنها: أن قرينةَ الأولِ لا تنفكُّ عنه، وقرينةَ الثاني قد تَنْفَكُّ عنه.

ومنها: أنَّ الأولَ يَصحُّ أَنْ يُرادَ به واحدٌ اتفاقاً، وفي الثاني خلافٌ.

ومِنْ أمثلةِ المرادِ به الخصوصُ قولُه تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٣] والقائلُ واحدٌ: نُعَيْمُ بنُ مسعودٍ[١] الأَشْجعيُّ، أو أعرابيٌّ مِنْ خُزاعةَ، كما أخرجه ابن مَرْدويه[٢] من حديثِ أبي رافع لقيامِه مَقامَ كثيرٍ في تثبيطِه المؤمنين عن مُلاقاةِ أبي سفيان[٣].

قال الفارسيُّ[٤]: «ومما يُقوِّي أن المرادَ به واحدٌ قولُه: ﴿إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ [آل عمران: ١٧٥] فوقعَتِ الإشارةُ بقوله: «ذلكم» إلى واحدٍ بعينه، ولو كان المَعْنِيُّ به جمعاً لقال: إنما أولئكم[٥] الشياطين. فهذه دلالةٌ ظاهرةٌ في اللفظ».

/ ومنها قولُه تعالى: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ ٱلنَّاسَ﴾ [النساء: ٥٤] أي: رسولَ الله ﷺ لجَمْعِه ما في الناس من الخِصال الحميدةِ. ٤٦/٣

---

(١) ابن عامر، أبو سَلَمة صحابيّ مشهور، أسلم ليالي غزوة الخندق، وقُتل رضي الله عنه في أول خلافة عليّ. انظر: الاستيعاب ٤/١٥٠٨، الإصابة ٦/٤٦١.

(٢) كذا عزاه له المصنف في الدر (٢/٣٨٩).

(٣) صَخْر بن حَرْب بن أُمَيَّة، القرشي، تداركه الله بالإسلام يوم فتح مكة، فأسلم وحَسُن إسلامه، توفي سنة (٣١هـ) بالمدينة. انظر: السير ٢/١٠٥، الإصابة ٣/٤١٢.

(٤) انظر: البرهان ٢/٣٥١.

(٥) (م): «أولياؤكم» وهو تصحيف، وفي مخطوطة البرهان: «ذلكم».

ومنها: قولُه: ﴿ ثُمَّ أَفِيضُواْ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ ﴾ [البقرة: ١٩٩] أخرج ابنُ جريرٍ(١) من طريقِ الضحَّاكِ عن ابنِ عباسٍ في قولِه: «من حيث أفاض الناس» قال: «إبراهيم». ومن الغريبِ قراءةُ سعيدِ بن جبير: «من حيث أفاض الناسي». قال في «المحتسب»(٢) يعني آدمَ لقولِه: ﴿ فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا ﴾ [طه: ١١٥].

ومنها: قولُه تعالى: ﴿ فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَهُوَ قَآئِمٌ يُصَلِّي فِي ٱلْمِحْرَابِ ﴾ [آل عمران: ٣٩] أي: جبريل، كما في قراءةِ ابنِ مسعودٍ(٣).

وأمَّا المخصوصُ فأمثلتُه في القرآن كثيرةٌ جداً، وهي أكثرُ من المنسوخِ، إذ ما من عامٍّ فيه إلا وقد خُصَّ. ثم المُخَصِّصُ له: إمَّا متصلٌ، وإمَّا منفصلٌ، فالمتصلُ خمسةٌ وقعَتْ في القرآن:

أحدُها: الاستثناءُ، نحوُ: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُواْ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُواْ لَهُمْ شَهَٰدَةً أَبَدًا وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ * إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ ﴾ [النور: ٤، ٥]، ﴿ وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ ﴾ إلى قوله: ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾ الآيةَ [الشعراء: ٢٢٤ - ٢٢٧]، ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴾ إلى قوله: ﴿ إِلَّا مَن تَابَ ﴾ [الفرقان: ٦٨-٧٠]، ﴿ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ﴾ [النساء: ٢٤]، ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ ﴾ [القصص: ٨٨].

---

(١) في تفسيره (٤/ ١٨٩) برقم (٣٨٤٢) (٢/ ٢٩٣) لكنّه عن الضحاك نفسه ومنقطع الإسناد، إذ قال ابن جرير: حُدثت عن القاسم بن سلام.

(٢) المحتسب ١/ ١١٩، وهي قراءة شاذة.

(٣) وهي قراءة تفسيرية شاذة. انظر: القراءة في المحرر ٣/ ٧١، البحر ٢/ ٤٤٦.

الثاني: الوصفُ، نحوُ: ﴿ وَرَبَٰٓئِبُكُمُ ٱلَّٰتِي فِي حُجُورِكُم مِّن نِّسَآئِكُمُ ٱلَّٰتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ ﴾ [النساء: ٢٣].

/ الثالث: الشرطُ نحو: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَبْتَغُونَ ٱلْكِتَٰبَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ﴾ [النور: ٣٣]، ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ ﴾ [البقرة: ١٨٠]. ٣/٤٧

الرابع: الغايةُ نحوُ: ﴿ قَٰتِلُوا۟ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ﴾ إلى قوله: ﴿ حَتَّىٰ يُعْطُوا۟ ٱلْجِزْيَةَ ﴾ [التوبة: ٢٩]، ﴿ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، ﴿ وَلَا تَحْلِقُوا۟ رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدْىُ مَحِلَّهُۥ ﴾ [البقرة: ١٩٦]، ﴿ وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ ﴾ الآيةَ [البقرة: ١٨٧].

الخامس: بدلُ البعضِ من الكل نحو: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران: ٩٧].

[٢٤٥] والمنفصلُ آيةٌ أخرى / في محلٍّ آخرَ، أو حديثٌ، أو إجماعٌ أو قياسٌ.

فمن أمثلةِ ما خُصَّ بالقرآنِ: قولُه تعالى: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾ [البقرة: ٢٢٨] خُصَّ بقولِه: ﴿ إِذَا نَكَحْتُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ ﴾، [الأحزاب: ٤٩]، وبقوله: ﴿ وَأُو۟لَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ [الطلاق: ٤].

وقولُه: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ ﴾ [المائدة: ٣]، خُصَّ من الميتةِ السمكُ بقوله: ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُۥ مَتَٰعًا لَّكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ ﴾ [المائدة: ٩٦]، ومن الدمِ الجامدُ بقولِه: ﴿ أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا ﴾ [الأنعام: ١٤٥].

وقوله: ﴿ وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَىٰهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا۟ مِنْهُ شَيْـًٔا ﴾ [النساء: ٢٠] الآية خُصَّ بقوله: ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا ٱفْتَدَتْ بِهِۦ ﴾ [البقرة: ٢٢٩].

٤٨/٣

/ وقوله: ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِا۟ئَةَ جَلْدَةٍ ﴾ [النور: ٢]، خُصَّ بقوله: ﴿ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى ٱلْمُحْصَنَٰتِ مِنَ ٱلْعَذَابِ ﴾ [النساء: ٢٥].

وقولُه: ﴿ فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾ [النساء: ٣] خُصَّ بقوله: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ ﴾ الآية [النساء: ٢٣]، ومِنْ أمثلةِ ما خُصَّ بالحديث: قولُه تعالى: ﴿ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ ﴾ [البقرة: ٢٧٥] خُصَّ منه البيوعُ الفاسدة وهي كثيرةٌ بالسُّنَّة[١]، ﴿ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰا۟ ﴾ [البقرة: ٢٧٥] خُصَّ منه العرايا بالسُّنَّة[٢]، وآياتُ المواريثِ خُصَّ منها القاتلُ[٣]، والمخالفُ[٤] في

---

(١) انظر: بعض هذه البيوع: في صحيح البخاري مع الفتح (٤/٣٥٥-٣٥٩) ك: البيوع، ح ٢١٤٢، ٢١٤٧.

(٢) انظر: المصدر السابق (٤/٣٨٣-٣٨٤) ك: البيوع، ب بيع المزابنة، ح ٢١٨٤، وح ٢١٨٨، وتقدم تعريف العرايا قريباً.

(٣) انظر: سنن الترمذي (٣/٦١٢) أبواب الفرائض، ب: ما جاء في إبطال ميراث القاتل، ح ٢١٠٩، وسنن ابن ماجه (٢/٩١٣) ك: الفرائض، ب: ميراث القاتل، ح ٢٧٣٥، وذكره الشيخ الألباني في صحيح الترمذي (٢/٤٢٤) برقم ٢١٠٩.

(٤) انظر: صحيح البخاري مع الفتح (١٢/٥٠) ك: الفرائض، ب: لا يرث المسلم الكافر، ح ٦٧٦٤.

الدين بالسنة، وآيةُ تحريمِ الميتة، خُصَّ منها الجَرادُ بالسُّنَّةِ[1]، وآيةُ ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٖ﴾ [البقرة: ٢٢٨] خُصَّ منها الأَمَةُ بالسُّنّة[2].

وقولُه: ﴿مَآءٗ طَهُورٗا﴾ [الفرقان: ٤٨] خُصَّ منه المتغيِّرُ[3] بالسُّنَّة[4]، وقولُه: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ﴾ [المائدة: ٣٨] خُصَّ منه مَنْ سَرَق دونَ ربعِ دينارٍ بالسُّنَّة[5].

ومِنْ أمثلةِ ما خُصَّ بالإجماع: آيةُ المواريث، خُصَّ منها الرقيقُ، فلا يَرِثُ

---

(١) انظر: مسند أحمد (٢/ ٩٧) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما -وقال محققو المسند شعيب الأرنؤوط ومن معه: «حديث حسن»-. انظر: تعليقهم على هذا الحديث (١٠/ ١٦) ح ٥٧٢٣. وسنن الدارقطني (٤/ ١٥٧-١٥٨) ك: الأشربة وغيرها، ب: الصيد والذبائح والأطعمة وغير ذلك ح ٤٦٨٦، والبيهقي في سننه (١/ ٢٥٤) ك: الطهارة، ب: الحوت يموت في الماء من حديث عبدالله بن عمر -رضي الله عنهما- وذكره الشيخ الألباني في صحيح الجامع الصغير (١/ ١٠٢) برقم ٢١٠.

(٢) انظر: سنن أبي داود (٢/ ٦٣٩) ك: الطلاق، ب: في سنة طلاق العبد، ح ٢١٨٩، في إسناده مظاهر بن أسلم المدني ضعيف، كما في التقريب / ٩٥٠ برقم ٦٧٦٧. وذكره الشيخ الألباني في ضعيف سنن أبي داود / ١٧٠، ح ٢١٨٩ وقال: «ضعيف».

(٣) في مطبوعة أبي الفضل: «المتقيد».

(٤) انظر: سنن ابن ماجه (١/ ١٧٤) ك: الطهارة، ب: الحياض، ح (٥٢١) ضعيف في إسناده رشدين بن سعد المصري وهو ضعيف كما تقدم، وأورد الحديث الشيخ الألباني في ضعيف سنن ابن ماجه / ٤٢ برقم ١١٧، وقال: «ضعيف».

(٥) انظر: صحيح البخاري (١٢/ ٩٦) مع الفتح، ك: الحدود، ب: قول الله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا﴾ ح ٦٧٨٩.

بالإجماع، ذكره مكيٌّ(١). ومِنْ أمثلة ما خُصَّ بالقياس آيةُ الزنى: ﴿فَٱجۡلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا مِاْئَةَ جَلۡدَةٖ﴾ [النور: ٢] خُصَّ منها العبدُ بالقياسِ على الأَمَةِ المنصوصةِ في قوله: ﴿فَعَلَيۡهِنَّ نِصۡفُ مَا عَلَى ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ﴾ [النساء: ٢٥] المخصِّص لعُمومِ الآيةِ، ذكرَه مكيٌّ(٢) أيضاً.

* * *

فصل

من خاصِّ القرآن ما كان مُخَصِّصاً لعمومِ السُّنَّة، وهو عزيزٌ، ومن أمثلته قولُه تعالى: ﴿حَتَّىٰ يُعۡطُواْ ٱلۡجِزۡيَةَ﴾ [التوبة: ٢٩] خَصَّ عمومَ قولِه ﷺ(٣): «أُمِرْتُ أن أقاتلَ الناسَ حتى يقولوا لا إله إلا الله» /، ٣/٤٩ وقولُه: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلۡوُسۡطَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٨] خَصَّ عمومَ نَهْيِه ﷺ(٤) عن الصلاةِ في الأوقاتِ المكروهةِ بإخراجِ الفرائضِ، وقولُه:

---

(١) الإيضاح له ٢١٢.

(٢) الإيضاح ٣٦١.

(٣) الحديث عند مسلم في صحيحه (١/٥٢) ك: الإيمان، ب: الأمر بقتال الناس... ح ٣٣ من حديث أبي هريرة -رضي الله عنه-.

(٤) انظر لذلك صحيح البخاري (٢/٥٨) مع الفتح، ك: مواقيت الصلاة، ب: الصلاة بعد الفجر، ح ٥٨١، ٥٨٤.

﴿ وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا ﴾ الآيةَ [النحل : ٨٠]، خَصَّ عمومَ قوله ﷺ[١] : « ما أُبين مِنْ حيٍّ فهو ميت »، وقوله : ﴿ وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ ﴾ [التوبة : ٦٠] خَصَّ عمومَ قوله عليه السلام[٢] : « لا تَحِلُّ الصدقةُ لغنيٍّ، ولا لذي مِرَّةٍ[٣] سَوِيٍّ »، وقولُه : ﴿ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبْغِي ﴾ [الحجرات : ٩] خَصَّ عمومَ قوله عليه السلام[٤] : « إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتولُ في النار ».

* * *

(١) الحديث في سنن أبي داود (٣ / ٢٧٧) ك : الصيد، ب : في صيد ما قطع منه قطعة، من حديث أبي واقد الليثي، وأورده الشيخ الألباني في صحيح سنن أبي داود (٢ / ٥٥٢) ح ٢٤٨٥ .

(٢) الحديث أخرجه أبو داود في سننه (٢ / ٢٨٥-٢٨٦) ك : الزكاة، ب : من يُعطى من الصدقة ح ١٦٣٤ والترمذي في سننه (٢ / ٣٥-٣٦) ك : الزكاة، ب : ما جاء من لا تحل له الصدقة، ح ٦٥٢ وقال : « حديث عبدالله بن عمرو حسن » والحاكم في المستدرك (١ / ٤٠٧) وصَحَّحه على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي، وذكره الألباني في صحيح سنن الترمذي (١ / ٣٥٥) برقم ٦٥٢ .

(٣) المِرَّة : القوة .

(٤) الحديث في الصحيحين : صحيح البخاري (١٣ / ٣١) مع الفتح، ك : الفتن، ب : إذا التقى المسلمان بسيفيهما . . .، ح ٧٠٨٣، صحيح مسلم (٤ / ٢٢١٤) ك : الفتن وأشراط الساعة، ب : إذا تواجه المسلمان بسيفيهما، ح ٢٨٨٨ .

فروع منثورة تتعلق بالعموم والخصوص

الأول: إِذا سِيق العامُّ للمدحِ أو الذمِّ فهل هو باقٍ على عمومه؟ فيه مذاهبُ، أحدها: نعم؛ إِذ لا صارف عنه، ولا تنافيَ بين العمومِ وبين المدحِ أو الذمِّ. والثاني: لا؛ لأنه لم يُسَقْ للتعميم، بل للمدحِ أو الذمِّ. والثالث: -وهو الأصَحُّ- التفصيلُ فيعُمُّ إِن لم يعارِضْه عامٌّ آخرُ لم يُسَقْ لذلك، ولا يعمُّ إِنْ عارضَه ذلك جمعاً بينهما. مثالُه ولا معارِضَ: قولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ۝ وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ﴾ [الانفطار: ١٣، ١٤] ومع المعارِض قولُه: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَٰفِظُونَ ۝ إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ﴾ [المؤمنون: ٥، ٦] فإِنه سِيْقَ للمدحِ، وظاهرُه يَعُمُّ الأختَيْن بمِلْك اليمين جمعاً، وعارضه في ذلك: ﴿وَأَن تَجْمَعُوا۟ بَيْنَ ٱلْأُخْتَيْنِ﴾ [النساء: ٢٣]؛ فإِنه شاملٌ لجَمْعِهما بمِلْك اليمين، ولم يُسَقْ للمَدْح، فحُمِل الأولُ على غيرِ ذلك، بأَنْ لم يُرَدْ تناوُلُه له /. ومثالُه في الذمِّ: ٣/ ٥٠ ﴿وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ﴾ الآيةَ [التوبة: ٣٤]، فإِنه سِيْقَ للذمِّ، وظاهرُه يَعُمُّ الحُلِيَّ المباحَ، وعارضَه في ذلك حديثُ جابر[1]: «ليس في الحُلِيِّ زكاة» فحُمِل الأولُ على غيرِ ذلك.

(١) الحديث رواه الدارقطني في سننه (٢/ ١٠٧) ك: الزكاة، ب: زكاة الحليّ، ح ٤ والدّيلمي في الفردوس (٣/ ٤٣٩) ح ٥٢٤٠، ضعيف به. في إسناده أبو حمزة الراوي عن الشعبي وهو ميمون ضعيف ضعفه الدارقطني. انظر: الضعفاء والمتروكين له / ٣٧١ برقم ٥٢٨، وانظر: التقريب / ٩٩٠ برقم ٧١٠٦.

الثاني[1]: اختُلفَ في الخطابِ الخاصِّ به ﷺ، نحوُ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ﴾ [الأنفال: ٦٤]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ﴾ [المائدة: ٤١] هل يشْمَلُ الأُمَّةَ؟ فقيل: نعم؛ لأنَّ أَمْرَ القُدوةِ أمرٌ لأتباعِه معه عُرْفاً. والأصحُّ / في الأصولِ المنعُ [٢٤٦] لاختصاصِ الصيغة به.

الثالث[2]: اختُلفَ في الخطاب بـ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ [البقرة: ٢١] هل يَشْمَلُ الرسولَ ﷺ؟ على مذاهبَ أصحُها -وعليه الأكثرون- نعم لعمومِ الصيغةِ له. أخرج ابن أبي حاتم[3] عن الزُّهري، قال: «إذا قال الله: يا أيها الذين آمنوا افعلوا، فالنبيُّ ﷺ منهم». والثاني: لا؛ لأنه ورَدَ على لسانه لتبليغِ غيرِه، ولِما لَه من الخصائصِ. والثالث: إن اقترن بـ«قل» لم يشمَلْه لظهورِه في التبليغ، وذلك قرينةُ عَدَمِ شمولِه، وإلا فيشملُه.

الرابع[4]: الأصَحُّ في الأصولِ أنَّ الخطابَ بـ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ يَشْمَلُ الكافرَ والعبدَ لعموم اللفظ. وقيل: لا يَعُمُّ الكافرَ بناءً على عدمِ تكليفه بالفروع، ولا العبدَ لصَرْفِ منافعه إلى سَيِّده شرعاً.

الخامس: اختُلف في «مَنْ» هل تتناول الأنثى؟ فالأصَحُّ نعم خلافاً

---

(١) انظر: البرهان في أصول الفقه ١/ ٢٥٠.

(٢) انظر: البرهان في أصول الفقه ١/ ٢٤٩.

(٣) في تفسيره (٢/ ٥٢٥) برقم ٢٧٨٧، فيه الوليد بن مسلم وهو مدلّس -كما تقدم- ورواه بالعنعنة.

(٤) انظر: الإبهاج في شرح المنهاج ١/ ١٨٠.

للحنفية[1]. لنا: قولُه تعالى: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ﴾ [النساء: ١٢٤] فالتفسيرُ بهما دالٌّ على / تناول «مَنْ» لهما، وقولُه: ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ﴾ [الأحزاب: ٣١]. واختُلِفَ في جَمْع الذكورِ السالم: هل يتناولُها[2]؟ فالأصحُّ لا، وإنما يَدْخُلْن فيه بقرينةٍ، أمَّا المكسَّرُ فلا خلافَ في دخولِهِنَّ فيه. ٣/٥١

السادس: اختُلِفَ في الخطاب بـ ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [آل عمران: ٦٤] هل يشمل المؤمنين؟ فالأصحُّ لا؛ لأنَّ اللفظَ قاصرٌ على مَنْ ذُكِر. وقيل: إنْ شَركوهم في المعنى شَمَلهم وإلا فلا. واخْتُلِفَ في الخطاب بـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [البقرة: ١٠٤]: هل يَشْمَلُ أهلَ الكتاب؟ فقيل: لا، بناءً على أنَّهم غيرُ مخاطبين بالفروعِ. وقيل: نعم[3]، واختاره ابنُ السَّمعاني[4] قال: وقولُه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ خطابُ تَشْريفٍ لا تخصيصٍ.

* * *

(١) انظر: البرهان في أصول الفقه ١/٢٤٥.

(٢) انظر: البرهان في أصول الفقه ١/٢٤٤، والمستصفى ٢/١٤٤.

(٣) (أ): «يعم» وهو تصحيف.

(٤) الاصطلام في الخلاف بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة رحمهما الله (٤/١٣٧، ١٤٤).

٣/ ٥٣

/ النوع السادس والأربعون
في مُجْمَلِه ومُبَيَّنه[١]

الـمُجْمَلُ ما لم تَتَّضِحْ دلالتُه، وهو واقعٌ في القرآن، خلافاً لداودَ[٢] الظاهريِّ، وفي جواز بقائِه مُجْملاً أقوالٌ، أصحُّها: لا يَبْقَى المكلَّفُ بالعملِ به، بخلافِ غيرِه[٣].

وللإجمال أسبابٌ[٤]، منها الاشتراكُ نحوُ: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا عَسۡعَسَ﴾ [التكوير: ١٧] فإنه موضوعٌ لأقبلَ وأدبرَ. ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٖۚ﴾ [البقرة: ٢٢٨] فإنَّ القُرْءَ موضوعٌ للحيضِ والطُّهْرِ، ﴿أَوۡ يَعۡفُوَاْ ٱلَّذِي بِيَدِهِۦ عُقۡدَةُ ٱلنِّكَاحِۚ﴾ [البقرة: ٢٣٧] يحتمل الزوجَ والوليَّ؛ فإنَّ كلاًّ منهما بيده عقدةُ النكاحِ.

ومنها: الحذف نحوُ: ﴿وَتَرۡغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧] يحتمل «في» و«عن».

ومنها: اختلافُ مَرْجعِ الضميرِ، نحوُ: ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرۡفَعُهُۥۚ﴾ [فاطر: ١٠] يُحتملُ عودُ ضميرِ الفاعلِ في «يرفعه» إلى ما عاد

---

(١) انظر: البرهان ٢/ ٣٢١، ٣٤٣، ٣٤٧.

(٢) ابن علي بن خلف، أبو سليمان الأصبهاني البغدادي إمام أهل الظاهر (ت: ٢٧٠هـ)، من مؤلفاته: «الأصول»، «الذب عن السنة والأخبار». انظر: تاريخ بغداد ٨/ ٣٦٩، السير ١٣/ ٩٧.

(٣) (ب): «لا يبقى التكليف بالعمل به بخلاف العمل به».

(٤) انظر: البرهان ٢/ ٣٤٣.

عليه ضميرُ «إليه»، وهو الله، ويُحتملُ عَوْدُه إلى العمل، والمعنى: أنَّ العملَ الصالحَ هو الذي يرفع الكلمَ الطيبَ، ويُحتمل عَوْدُه إلى الكَلِم أي: إنَّ الكَلِمَ الطيِّب -وهو التوحيدُ- يرفعُ العملَ الصالحَ؛ لأنه لا يَصِحُّ[1] العملُ إلا مع الإيمانِ.

ومنها: احتمالُ العطفِ والاستئنافِ، نحوُ: ﴿إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ﴾ [آل عمران: ٧].

ومنها: غرابةُ اللفظِ، نحوُ: ﴿فَلَا تَعۡضُلُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٢].

/ ومنها: عدمُ كثرةِ الاستعمال الآن، نحوُ: ﴿يُلۡقُونَ ٱلسَّمۡعَ﴾ [الشعراء: ٢٢٣] أي: يسمعون، ﴿ثَانِيَ عِطۡفِهِۦ﴾ [الحج: ٩] أي: متكبِّراً، ﴿فَأَصۡبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيۡهِ﴾ [الكهف: ٤٢] أي: نادماً. ٣/٥٤

ومنها: التقديمُ والتأخيرُ نحوُ: ﴿وَلَوۡلَا كَلِمَةٞ سَبَقَتۡ مِن رَّبِّكَ لَكَانَ لِزَامٗا وَأَجَلٞ مُّسَمّٗى﴾ [طه: ١٢٩] أي: ولولا كلمةٌ وأجل مسمى لكان لزاماً، ﴿يَسۡـَٔلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنۡهَاۖ﴾ [الأعراف: ١٨٧] أي: يسألونك عنها كأنك حَفِيٌّ.

ومنها: قَلْبُ المَنْقولِ، نحوُ: ﴿وَطُورِ سِينِينَ﴾ [التين: ٢] أي: سيناء، ﴿عَلَىٰٓ إِلۡ يَاسِينَ﴾ [الصافات: ١٣٠] أي: إلياس.

ومنها: التكريرُ القاطعُ لوَصْلِ الكلامِ في الظاهرِ، نحو: ﴿لِلَّذِينَ ٱسۡتُضۡعِفُواْ لِمَنۡ ءَامَنَ مِنۡهُمۡ﴾ [الأعراف: ٧٥].

* * *

(١) ح، ر، م: «لا يصلح».

فصل(١)

قد يقع التبيينُ متصلاً نحوُ: ﴿مِنَ ٱلۡفَجۡرِ﴾ بعد قولِه: ﴿ٱلۡخَيۡطُ ٱلۡأَبۡيَضُ مِنَ ٱلۡخَيۡطِ ٱلۡأَسۡوَدِ﴾ [البقرة: ١٨٧] ومنفصلاً في آيةٍ أخرى، نحوُ: ﴿فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعۡدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوۡجًا غَيۡرَهُۥ﴾ [البقرة: ٢٣٠] بعد قوله: ﴿ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِ﴾ [البقرة: ٢٢٩] فإنها بَيَّنَتْ أنَّ المرادَ به الطلاقُ الذي يُمْلَكُ الرَّجْعَةُ بعده، ولولا هي لكان الكلُّ منحصراً في الطَّلْقَتَيْن.

وقد أخرج أحمدُ(٢)، وأبو داودَ في «ناسخه»(٣)، وسعيدُ بن منصور(٤)، وغيرُهم عن أبي رَزِين الأسديِّ قال: قال رجلٌ [٢٤٧] /: «يا رسول الله، أرأيت قول الله ﴿ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِ﴾ [البقرة: ٢٢٩] فأين الثالثةُ؟ قال: التسريح بإحسان».

---

(١) انظر: البرهان ٢/٣٤٧.

(٢) هكذا عزاه المصنف لأحمد، وكذا الحافظ ابن كثير قبله في تفسيره (١/٤٠٠) وعلّق عليه الشيخ أحمد شاكر بقوله: «ووهم الحافظ ابن كثير -رحمه الله- وهماً شديداً إذ نسب هذا المرسل لرواية المسند، فقال: ورواه الإمام أحمد أيضاً». انظر: تفسير الطبري بتحقيقه (٤/٥٤٦).

(٣) كتابه مفقود.

(٤) في سننه (٣/١/٣٨٤) ك: الطلاق، ب: ما جاء في الخلع، ح ١٤٥٦-١٤٥٧، والبيهقي في سننه (٧/٣٤٠) وسنده صحيح مرسلاً، لأن أبا رزين الأسدي تابعي.

/ وأخرج ابن مردويه(١) عن أنسٍ قال: «قال رجل: يا رسول الله ذكَرَ اللهُ ٣/٥٥ الطلاقَ مرتين فأين الثالثةُ؟ قال: ﴿فَإِمۡسَاكُۢ بِمَعۡرُوفٍ أَوۡ تَسۡرِيحُۢ بِإِحۡسَٰنٖۗ﴾ [البقرة: ٢٢٩].

وقوله: ﴿وُجُوهٞ يَوۡمَئِذٖ نَّاضِرَةٌ * إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٞ﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣] دالٌّ على جوازِ الرؤية، ومُفسَّرٌ أن المرادَ بقوله: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] لا تحيط به، دونَ لا تراه.

وقد أخرج ابن جرير(٢) من طريقِ العَوْفِيِّ عن ابن عباس في قولِه: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾ قال: «لا تحيط به».

وأخرج(٣) عن عكرمةَ أنه قيل له عند ذِكْرِ الرؤية: أليس قد قال: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾ فقال: «أَلَسْتَ ترى السماءَ أفكلَّها ترى»؟.

وقولُه: ﴿أُحِلَّتۡ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلۡأَنۡعَٰمِ إِلَّا مَا يُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ﴾ [المائدة: ١]، فسَّره قولُه: ﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَيۡتَةُ﴾ الآيةَ [المائدة: ٣].

---

(١) عزاه المصنف له في الدّر (١/٦٦٤) وأخرجه البيهقي في سننه (٧/٣٤٠) ك: الخلعُ والطلاق، ب: ما جاء في موضع الطلقة الثالثة، ثم قال: «والصواب عن إسماعيل بن سميع عن أبي رزين عن النبيّ ﷺ مرسلاً كذلك رواه جماعة من الثقات عن إسماعيل».

(٢) في تفسيره (١٢/١٣) برقم (١٣٦٩٤) (٥/٧/٢٩٩)، بلفظ نحوه، في إسناده العوفي، متكلَّم فيه كما تقدم.

(٣) أي: ابن جرير في المصدر نفسه (١٣/٢٧/٥٢) وكذا رواه ابن أبي حاتم في تفسيره (٤/١٣٦٣) كلاهما من طريق أسباط عن سماك به، ورواية سماك عن عكرمة خاصة مضطربة، كما تقدم.

وقولُه: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]، فسَّره قولُه: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا يَوۡمُ ٱلدِّينِ * ثُمَّ مَآ أَدۡرَىٰكَ مَا يَوۡمُ ٱلدِّينِ * يَوۡمَ لَا تَمۡلِكُ﴾ الآيةَ [الانفطار: ١٧-١٩].

وقولُه: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ﴾ [البقرة: ٣٧] فَسَّره قولُه: ﴿قَالَا رَبَّنَا ظَلَمۡنَآ أَنفُسَنَا﴾ الآية [الأعراف: ٢٣].

وقولُه: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحۡمَٰنِ مَثَلًا﴾ [الزخرف: ١٧]، فسَّره قولُه في آيةِ النحل: ﴿بِٱلۡأُنثَىٰ﴾ [٥٨].

وقولُه: ﴿وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِيٓ أُوفِ بِعَهۡدِكُمۡ﴾ [البقرة: ٤٠]. قال العلماءُ: بيانُ هذا العهدِ قَوْلُه: ﴿لَئِنۡ أَقَمۡتُمُ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَيۡتُمُ ٱلزَّكَوٰةَ وَءَامَنتُم بِرُسُلِي﴾ إلى آخره [المائدة: ١٢] فهذا عَهْدُه، وعهدُهم: ﴿لَّأُكَفِّرَنَّ عَنكُمۡ سَيِّـَٔاتِكُمۡ﴾ إلى آخرِه [المائدة: ١٢].

/ وقولُه: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ [الفاتحة: ٧] بَيَّنه قولُه: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ الآية [النساء: ٦٩]. ٥٦/٣

وقد يقعُ التبيينُ بالسُّنَّة[1] مثل: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البقرة: ٤٣]، ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ﴾ [آل عمران: ٩٧] وقد بَيَّنت السنةُ أفعالَ الصلاةِ والحجِ ومقاديرَ نُصُبِ الزَّكَوات في أنواعِها.

* * *

(١) انظر: البرهان ٢/ ٣٢٢.

تنبيه

اختُلِف في آياتٍ: هل هي من قبيل المجملِ أو لا؟ منها: آيةُ السَّرِقةِ. قيل: إنها مجملةٌ في اليد؛ لأنها تُطْلَقُ على العضو إلى الكُوعِ[1]، وإلى المِرْفَق[2] وإلى المَنْكِب[3]، وفي القطع لأنه يُطْلَقُ على الإبانةِ، وعلى الجَرْحِ ولا ظهورَ لواحدٍ من ذلك، وإبانةُ الشارع من الكُوعِ تُبَيِّنُ أنَّ المرادَ ذلك. وقيل: لا إجمالَ فيها؛ لأن القطعَ ظاهرٌ في الإبانةِ.

ومنها: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ﴾ [المائدة: ٦] قيل: إنها مجملةٌ لتردُّدِها بينَ مَسْحِ الكلِّ والبعضِ، ومَسْحُ الشارعِ الناصيةَ مُبَيِّنٌ لذلك. وقيل: لا، وإنما هي لمطلقِ المَسْح الصادق بأقَلِّ ما ينطَلِق عليه الاسم وبغيره.

ومنها: ﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ أُمَّهَٰتُكُمۡ﴾ [النساء: ٢٣] قيل: إنها مجملةٌ؛ لأنَّ إسنادَ التحريم إلى العين لا يَصِحُّ؛ لأنه إنما يتعلقُ بالفعل، فلابد مِنْ تقديرِه، وهو محتملٌ لأمورٍ لا حاجة إلى جميعها، ولا مُرَجِّحَ لبعضِها. وقيل: لا، لوجودِ المُرَجِّح وهو العُرْفُ، فإنه يَقْضي بأنَّ / المرادَ تحريمُ ٣/٥٧ الاستمتاعِ بوَطْءٍ أو نحوِه، ويَجْري ذلك في كلِّ ما عُلِّق فيه التحريمُ والتحليلُ بالأعيانِ.

---

(١) الكوع: الطرف الذي يلي الإبهام، والإبهام: الإصبع الخامسة الغليظة.

(٢) المِرْفق: مَوْصل الذراع في العضد، والعضد: ما بين المرفق إلى الكتف.

(٣) المنكب: مجتمع رأس العضد والكتف.

ومنها: ﴿ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ ﴾ [البقرة: ٢٧٥] قيل: إنها مجملةٌ لأنَّ الرِّبا الزيادةُ، وما مِنْ بيعٍ إلا وفيه زيادةٌ، فافتقر إلى بيانِ ما يَحِلُّ وما يَحْرُمُ. وقيل: لا؛ لأن البيعَ منقولٌ شرعاً فحُمِل على عمومِه، ما لم يَقُمْ دليلُ التخصيص.

وقال الماوَرْدِيُّ(١): «للشافعي في هذه الآيةِ أربعةُ أقوالٍ، أحدُها: أنها عامةٌ فإنَّ لفظَها لفظُ عمومٍ، يتناول كلَّ بيعٍ، ويقتضي إباحةَ جميعها، إلا ما خَصَّه الدليلُ. وهذا القولُ أصحُّها عند الشافعيِّ(٢) وأصحابه، لأنه ﷺ نهى عن بيوعٍ كانوا يعتادونها، ولم يُبَيِّنِ الجائزَ، فدلَّ على أنَّ الآيةَ تناولَتْ إباحةَ جميع البيوعِ إلا ما خُصَّ منها، فبيَّن ﷺ المخصوصَ قال: «فعلى هذا في العمومِ قولان، أحدُهما: أنه عمومٌ أُريدَ به العمومُ، وإنْ دخلَه التخصيصُ. والثاني: أنه عمومٌ أُريد به الخصوصُ». قال: «والفرقُ بينهما أنَّ البيانَ في الثاني متقدِّمٌ على اللفظِ، وفي الأولِ متأخِّرٌ عنه مقترن به».

[٢٤٨] قال: «وعلى القولين / يجوز الاستدلالُ بالآيةِ في المسائلِ المختلَفِ فيها ما لم يَقُمْ دليلُ تخصيص».

«والقولُ الثاني: أنها مجملةٌ لا يُعْقَلُ منها صحةُ بيعٍ مِنْ فسادِه إلا ببيانِ النبيِّ ﷺ» قال: «ثم هل هي مجملةٌ بنفسها أم بعارضِ ما نُهي عنه من البيوعِ؟ وجهان، وهل الإجمالُ في المعنى المرادِ دونَ لفظِها؛ لأنَّ لفظ البيع

(١) النكت والعيون ١/٣٤٨ وفيه ثلاثة أقوال، ولم يرد القول الرابع.

(٢) انظر: الأم ٦/٥، وأحكام القرآن للبيهقي ١٤٩.

اسمٌ لُغَوِيٌّ، معناه معقولٌ، لكنْ لَـمَّا قام بإزائِه من السُّنَّة ما يعارِضُه تدافعَ العمومان، ولم يتعين المرادُ إلا ببيانِ السُّنةِ، فصار مُجملاً[1] لذلك دونَ اللفظِ، أو في اللفظِ أيضاً؛ لأنه لَـمَّا لم يكنِ المرادُ منه ما وقع عليه الاسمُ، وكانت له شرائطُ غيرُ معقولةٍ في اللغة كان مُشْكلاً أيضاً؟ وجهان».

قال: «وعلى الوجهين لا يجوزُ الاستدلالُ بها على صحة بيعٍ ولا فساده، وإنْ دَلَّتْ على صحةِ البيعِ مِنْ أصلِه». قال: «وهذا هو الفرقُ بين العمومِ والمجملِ، حيث جاز الاستدلالُ بظاهرِ العمومِ، ولم يَجُزِ الاستدلالُ بظاهرِ المجملِ».

/ «القولُ الثالثُ: أنها عامَّةٌ مُجْمَلَةٌ معاً» قال: «واخْتُلف في وجهِ ذلك على أوجهٍ: أحدُها: أنَّ العمومَ في اللفظِ، والإجمالَ في المعنى، فيكونُ اللفظُ عامًّا مخصوصاً، والمعنى مجملاً لحقه التفسيرُ. والثاني: أن العمومَ في ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ﴾ [البقرة: ٢٧٥] والإجمالَ في ﴿وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البقرة: ٢٧٥]. والثالث: أنه إنْ كان مُجْمَلاً فلمَّا بيَّنه النبيُّ ﷺ صار عاماً، فيكونُ داخلاً في المجملِ قبل البيانِ، وفي العمومِ بعد البيانِ، فعلَى هذا يجوزُ الاستدلالُ بظاهرِها في البيوعِ المختلَفِ فيها». ٣/٥٨

«والقول الرابعُ: أنها تناولت بَيْعاً معهوداً، ونَزَلَتْ بعد أَنْ أَحَلَّ النبيّ ﷺ بيوعاً، وحرَّم بيوعاً، فاللامُ للعهدِ، فعلى هذا لا يجوزُ الاستدلالُ بظاهرِها». انتهى.

---

(١) في أ، س: محلا، والمثبت من سائر النسخ وك، وهو المفهوم من سياق النكت والعيون ١/٣٤٩.

ومنها: الآياتُ التي فيها الأسماءُ الشرعيةُ نحوُ: ﴿ وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ [البقرة: ٤٣]، ﴿ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ [البقرة: ١٨٥]، ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ ﴾ [آل عمران: ٩٧]. قيل: إنها مُجْمَلَةٌ؛ لاحتمالِ الصلاةِ لكلِّ دعاءٍ، والصومِ لكلِّ إمساكٍ، والحَجِّ لكلِّ قَصْدٍ. والمراد بها لا تَدُلُّ عليه اللغةُ، فافتقر إلى البيانِ. وقيل: لا، بل يُحْمَلُ على كلِّ ما ذُكِرَ إلا ما خُصَّ بدليل.

* * *

تنبيه

قال ابنُ الحَصَّار: «من الناس مَنْ جعل المجملَ والمحتملَ بإزاء شيءٍ واحدٍ» قال: «والصوابُ أنَّ المجملَ اللفظُ المبهمُ الذي لا يُفْهَمُ المرادُ منه، والمحتَملُ: اللفظُ الواقعُ بالوَضْعِ الأولِ على معنيين مفهومين فصاعداً، سواءً كان حقيقةً في كلها أو بعضها» قال: «فالفرقُ بينهما أنَّ المحتملَ يَدُلُّ على أمورٍ معروفةٍ، واللفظُ مشتركٌ مترددٌ بينها، والمبهمُ لا يَدُلُّ على أمرٍ معروفٍ، مع القطع بأنَّ الشارعَ لم يُفَوِّضْ لأحدٍ بيانَ المجملِ بخلافِ المحتملِ».

* * *

٣/٥٩

/ النوع السابع والأربعون

في ناسخه ومنسوخه(١)

أفرده بالتصنيفِ خلائقُ لا يُحْصَوْن منهم: أبو عبيد القاسم بن سلام(٢)، وأبو داودَ السجستانيُّ(٣)، وأبو جعفر النحَّاس(٤)، وابن الأنباري(٥)، ومكي(٦)، وابن العربي(٧)، وآخرون.

قال الأئمة(٨): «لا يجوزُ لأحدٍ أن يُفَسِّر كتاب اللهِ إلا بعد أَنْ يَعْرِفَ منه الناسخَ والمنسوخَ، وقد قال عليٌّ لقاص: «أتعرف الناسخَ من المنسوخِ؟» قال: لا، قال: «هلَكْتَ وأهلَكْتَ».

وفي هذا النوعِ مسائلُ:

الأولى(٩): يَردُ النسخُ بمعنى الإزالةِ، ومنه قولُه: ﴿فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَٰنُ ثُمَّ يُحْكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ﴾ [الحج: ٥٢] وبمعنى التبديلِ، ومنه: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَآ

(١) انظر: جمال القراء ٢٤٥، المرشد الوجيز ٤٢، البرهان ٢/١٥١، التحبير ٢٥١.
(٢) في كتابه «الناسخ والمنسوخ في القرآن العزيز وما فيه من الفرائض والسنن»، وهو مطبوع.
(٣) صاحب السنن.
(٤) وكتابه مطبوع.
(٥) ذكره الزركشي في البرهان ٢/١٥٣.
(٦) وكتابه مطبوع.
(٧) وكتابه مطبوع.
(٨) انظر: البرهان ٢/١٥٨.
(٩) انظر: البرهان ٢/١٥٩.

ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ ﴾ [النحل: ١٠١]، وبمعنى التحويلِ كتناسخ المواريثِ بمعنى تحويلِ الميراثِ من واحدٍ إلى واحدٍ، وبمعنى النَّقْلِ من موضعٍ إلى موضعٍ، ومنه نَسَخْتُ الكتابَ إذا نقلتَ ما فيه حاكياً للفظِه وخطِّه.

قال مكي[١]: «وهذا الوجهُ لا يَصِحُّ أن يكونَ في القرآن». وأنكر على [٢٤٩] النحاسِ إجازتَه ذلك، محتجاً بأن / الناسخَ فيه لا يأتي بلفظِ المنسوخِ، وإنما يأتي بلفظٍ آخر / . وقال السعيدي[٢]: «يشهد لما قاله النحاسُ قولُه تعالى: ٣/٦٠ ﴿ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [الجاثية: ٢٩] وقال: ﴿ وَإِنَّهُۥ فِىٓ أُمِّ ٱلْكِتَٰبِ لَدَيْنَا لَعَلِىٌّ حَكِيمٌ ﴾ [الزخرف: ٤] ومعلومٌ أنَّ ما نَزَلَ مِن الوَحْي نجوماً جميعُه في أمِّ الكتاب وهو اللَّوْحُ المحفوظُ، كما قال تعالى: ﴿ فِى كِتَٰبٍ مَّكْنُونٍ * لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ ﴾ [الواقعة: ٧٨، ٧٩].

الثانية[٣]: النسخُ مِمَّا خَصَّ اللهُ به هذه الأمةَ لحكم، منها: التيسيرُ، وقد أجمع المسلمون على جوازِه، وأنكره اليهودُ ظَنًّا منهم أنه بَداءٌ، كالذي يرى الرأيَ ثم يَبْدُو له، وهو باطلٌ؛ لأنه بيانُ مدةِ الحكمِ، كالإحياءِ بعد الإماتةِ وعكسِه، والمرضِ بعد الصحةِ وعكسِه، والفقْرِ بعد الغنى وعكسِه، وذلك لا يكون بَداءً، فكذا الأمرُ والنهيُ.

واختلف العلماءُ، فقيل: لا يُنْسَخُ القرآنُ إلا بقرآنٍ؛ لقوله: ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ ﴾ [البقرة: ١٠٦] قالوا:

(١) الإيضاح ٤٧.

(٢) انظر: البرهان ٢/ ١٥٩.

(٣) انظر: البرهان ٢/ ١٦٠.

«ولا يكون مثلَ القرآن وخيراً منه إلا قرآنٌ»، وقيل: بل يُنْسَخُ القرآنُ بالسنة؛ لأنها أيضاً منْ عند الله، قال تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ﴾ [النجم: ٣] وجُعِلَ منه آيةُ الوصيةِ الآتيةُ.

والثالث[١]: «إذا كانت السُّنَّةُ بأمرِ اللهِ منْ طريقِ الوَحْيِ نَسخَتْ، وإن كانَتْ باجتهادٍ فلا، حكاه ابنُ حبيبٍ النَّيْسابوري في تفسيره[٢].

وقال الشافعي[٣]: «حيث وقع نَسْخُ القرآن بالسُّنة فمعها قرآنٌ عاضدٌ لها، وحيث وقع نَسْخُ السُّنَّة بالقرآن فمعه سُنَّةٌ عاضدةٌ له، ليتبيَّن تَوافُقُ القرآن والسنة». وقد بَسَطْتُ فروعَ هذه المسألةِ في شرح منظومةِ «جَمْعِ الجوامع في الأصول»[٤].

/ **الثالثةُ**[٥]: لا يقعُ النسخُ إلا في الأمرِ والنهي ولو بلفظِ الخبرِ. أمَّا الخبرُ الذي ليس بمعنى الطلبِ، فلا يَدْخُلُه النَّسْخُ، ومنه الوعدُ والوعيدُ، وإذا عَرَفْتَ ذلك عَرَفْتَ فسادَ صُنْعِ مَنْ أَدْخَلَ في كتبِ النسخِ كثيراً من آياتِ الأخبارِ والوعدِ والوعيدِ. ٦١/٣

(١) أي: القول الثالث.

(٢) انظر: البرهان ٢/ ١٦٠.
والاجتهاد المجمع عليه للأنبياء هو فيما يتعلق بمصالح الدنيا وتدبير الحروب ونحوها، فأما اجتهادهم في أمر الشرع فاختلفوا: أنه هل كان لهم أن يجتهدوا فيما لا نص فيه؟ انظر: البحر المحيط للزركشي (٦/ ٢١٤-٢١٩).

(٣) الرسالة ١٠٦ وما بعدها.

(٤) وهو شرح على منظومته «الكوكب الساطع في نظم جمع الجوامع» نظم فيها جمع الجوامع لتاج الدين السبكي في ألف وخمسمئة بيت، وهو شرح مطبوع. انظر التحدث بنعمة الله: ١١٠، كشف الظنون ١/ ٥٩٧، مكتبة الجلال السيوطي ٢٣٣.

(٥) انظر: البرهان ٢/ ١٦٤.

الرابعة: النسخُ أقسامٌ[1]، أحدُها: نَسْخُ المأمورِ به قبل امتثالِه، وهو النسخُ على الحقيقة كآية النجوى.

الثاني: ما نُسِخ مِمَّا كان شرعاً لِمَنْ قبلنا كآية شَرْعِ القصاص والدِّية، أو كان أُمِر به أمراً جُمْلِيًّا كنَسْخ التوجُّه إلى بيت المَقْدِس بالكعبة، وصومِ عاشوراءَ برمضانَ، وإنما يُسَمَّى هذا نسخاً تجوُّزاً.

الثالث: ما أُمِر به لسببٍ ثم يزولُ السببُ كالأمرِ حين الضعفِ والقلة بالصبرِ والصفح، ثم نُسِخ بإيجاب القتال. وهذا في الحقيقة ليس نَسْخاً بل هو من قسم المُنْسَأ، كما قال تعالى: ﴿ أَوْ نَنسَأْهَا ﴾[2] [البقرة: ١٠٦] فالمُنْسَأُ هو الأمرُ بالقتالِ إلى أَنْ يَقْوى المسلمون، وفي حالِ الضعفِ يكون الحكمُ وجوبَ الصبر على الأذى. وبهذا يَضْعُفُ ما لَهَجَ به كثيرون مِنْ أنَّ الآياتِ في ذلك منسوخةٌ بآية السيفِ، وليس كذلك، بل هي من المُنْسأ بمعنى أنَّ كلَّ أمرٍ وَرَدَ يجب امتثالُه في وقتٍ ما، لعلةٍ تقتضي ذلك الحكمَ، ثم ينتقلُ بانتقالِ تلك العلةِ إلى حكمٍ آخرَ وليس بنسخ، إنما النسخُ الإزالةُ للحكمِ، حتى لا يجوزَ امتثالُه.

وقال مكي[3]: «ذكر جماعةٌ أنَّ ما ورد من الخطابِ مُشْعِراً بالتوقيت والغايةِ مثل قولِه في البقرة: ﴿ فَٱعۡفُواْ وَٱصۡفَحُواْ حَتَّىٰ يَأۡتِيَ ٱللَّهُ بِأَمۡرِهِۦٓۗ ﴾ [١٠٩] محكمٌ غيرُ منسوخٍ لأنه مُؤَجَّلٌ بأجلٍ، والمؤجَّلُ بأجلٍ لا نَسْخَ فيه.

---

(١) انظر: البرهان ٢ / ١٧٢.

(٢) على قراءة ابن كثير وأبي عمرو بفتح النون والسين وهمزة ساكنة بين السين والهاء، وقرأ الباقون بضم النون وكسر السين من غير همز. انظر: التيسير ٧٦، النشر ٢ / ٢٢٠.

(٣) عرض مكي في إيضاحه (١٢٥) القولين، ثم رجَّح نَسْخَها بقوله: «والقول بأنها منسوخة أَبْيَنُ، لأن الوقت الذي تعلق به الأمر بالعفو والصفح غير معلومٍ حدُّه وأمدُه».

الخامسة: قال بعضهم[1]: «سورُ القرآنِ باعتبار الناسخِ والمنسوخِ أقسامٌ، / قسمٌ ليس فيه ناسخٌ ولا منسوخٌ وهو ثلاثٌ وأربعون سورةً: الفاتحةُ، ٦٢/٣ ويوسفُ، ويسٓ، والحجرات، والرحمن، والحديد، والصف، والجمعة، والتحريم، والملك، والحاقة، ونوح، والجن، والمرسلات، وعَمَّ، والنازعات، والانفطار، وثلاث بعدها، والفجر وما بعدها إلى آخر القرآن إلا التين، والعصر، والكافرين.

وقسم فيه الناسخ والمنسوخ، وهو خمسٌ[2] وعشرون: البقرة، وثلاثٌ بعدها [والأنفال، والتوبة، وإبراهيم، والنحل، ومريم، والأنبياء][3] والحج، والنور، وتالياها، والأحزاب، وسبأ، والمؤمن، وشورى[4]، والذاريات، والطور، والواقعة، والمجادلة، والمزمِّل، والمدثر[5]، وكوِّرت، والعصر، وقسمٌ

---

(١) هو هبة الله بن سلامة في الناسخ والمنسوخ ٢٢-٢٥.

(٢) (أ): «خمسة»، وفي الناسخ والمنسوخ لهبة الله (ص ٢٥) أربع وعشرون، وذكر المحقق أنه في الطبعة السابقة (٢٥)، ومثله في نواسخ القرآن لابن الجوزي ١٢٢.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة انفردت بها (ب) وهذه الزيادة وردت في الناسخ والمنسوخ لهبة الله ما عدا إبراهيم، فقد ذكرها هبة الله ضمن الأربعين القادمة. فما ورد في (ب) من زيادة إبراهيم فيه نظر، لأنه أدخلها ضمن الأربعين القادمة من السور التي تضمنت المنسوخ دون الناسخ بناء على ما نقله عن ابن زيد عند تفصيله ما أجمله هنا، أما إدخال ابن الجوزي سورة إبراهيم ضمن السور التي فيها الناسخ والمنسوخ معاً فلعله سبق قلم؛ لأننا لم نجد لذلك أثراً في كتب النسخ، نذكر هذا وصفاً للواقع في الكتب لا ترجيحاً له، إذ الصواب أنه لا ناسخ في هذه السورة ولا منسوخ.

(٤) كذا في النسخ بالتنكير.

(٥) ذِكْر سورة المدثر هنا لم يرد عند هبة الله ولا فيما نقله عنه ابن الجوزي (١٢٢-١٢٣) لأنه أوردها ضمن الأربعين القادمة.

فيه الناسخُ فقط وهو ستةٌ: الفتح، والحشر، والمنافقون، والتغابن، والطلاق، والأعلى.

وقسمٌ فيه المنسوخُ فقط، وهو الأربعون الباقية»، كذا قال، وفيه نظرٌ يُعْرَفُ ممَّا سيأتي.

السادسة: قال مكي(١): «الناسخ أقسامٌ: فَرْضٌ نَسَخَ فرضاً، ولا يجوزُ العملُ بالأولِ كنَسْخِ الحَبْسِ للزواني بالحدِّ، وفرضٌ نَسَخَ فَرْضاً، ويجوزُ العملُ بالأولِ كآيةِ المصابَرة، وفرضٌ نَسَخَ ندباً كالقتالِ، كان نَدْباً ثم صار فرضاً، ونَدْبٌ نسخ فرضاً، كقيامِ الليلِ نُسخ بالقراءة في قوله: ﴿فَٱقۡرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنَ ٱلۡقُرۡءَانِۚ﴾ [المزمل: ٢٠].

السابعة: النسخُ في القرآنِ على ثلاثةِ أضربٍ(٢)، أحدُها: ما نُسِخَ تلاوتُه وحكمُه معاً. قالت عائشة: «كان فيما أُنْزِلَ عشرُ رَضَعاتٍ معلوماتٍ فنُسِخْن بخمسٍ معلوماتٍ، فتوفي رسولُ الله ﷺ وهُنَّ / مما يُقْرأ من القرآن» رواه الشيخان(٣). ٦٣/٣

وقد تكلموا في قولها: «وهنَّ مما يُقْرَأ» فإنَّ ظاهرَه بقاءُ التلاوةِ، وليس كذلك. وأُجيب بأنَّ المرادَ قاربَ الوفاة، أو أنَّ التلاوةَ نُسِخَتْ أيضاً، ولم يَبْلُغْ ذلك كلَّ الناسِ إلا بعد وفاةِ رسول الله ﷺ، فتوفي وبعضُ الناسِ

---

(١) الإيضاح ٧٢.

(٢) انظر: المرشد الوجيز ٤٢، البرهان ٢/١٦٦.

(٣) مسلم في صحيحه (٢/١٠٧٥) ك: الرّضاع، ب: التحريم بخمس رضعات، ح ١٤٥٢. ولم أعثر عليه في صحيح البخاري.

يقرَؤُها. وقال أبو موسى الأشعريُّ[١]: «نَزَلَتْ ثم رُفِعَتْ».

وقال مكي[٢]: «هذا المثالُ فيه المنسوخُ غيرُ مَتْلُوّ، والناسخُ أيضاً غيرُ مَتْلُوٍّ، ولا أعلم له نظيراً» انتهى.

الضرب الثاني: ما نُسِخ حكمه دونَ تلاوته، وهذا الضربُ، هو الذي فيه الكتبُ المؤلَّفةُ، وهو على الحقيقةِ قليل جداً، وإِنْ أكثرَ الناسُ مِنْ تَعْداد الآياتِ فيه، فإِنَّ المحققين منهم كالقاضي أبي بكر بنِ العربيّ[٣] ميَّز ذلك وأتْقنه. والذي أقولُه: إنَّ الذي أورده الـمُكْثِرون أقسامٌ:

قسمٌ ليس من النسخ في شيءٍ ولا من التخصيصِ، ولا له بهما علاقةٌ بوجه من الوجوه، وذلك مثلُ قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣] و﴿أَنفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُم﴾ [البقرة: ٢٥٤] ونحوِ ذلك. قالوا: إنه منسوخٌ بآية الزكاة، وليس كذلك بل هو باقٍ، أمَّا الأولى فإنها خبرٌ في مَعْرِضِ الثناءِ عليهم بالإنفاقِ، وذلك يَصْلُح أَنْ يُفَسَّر بالزكاةِ وبالإنفاقِ على الأهلِ، وبالإنفاق في الأمورِ المندوبةِ، كالإعانة والإضافةِ، وليس في الآيةِ ما

---

(١) أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (٢/١٤٩)، ب: (ما رفع من القرآن بعد نزوله، ح ٧٠٧) في إسناده علي بن زيد بن جُدعان وهو ضعيف كما تقدم.

ورواه الطبراني كما في مجمع الزوائد (٥/٣٠٢) وقال الهيثمي: «رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح غير علي بن زيد وفيه ضعف، ويُحَسَّن حديثه لهذه الشواهد» فالحديث حسن لكثرة شواهده، انظر المصدر نفسه لشواهده.

(٢) الإيضاح ٥٠، ٥١.

(٣) الناسخ والمنسوخ ٢/١٧ ومشى على ذلك في سائر سور القرآن.

يَدُلُّ على أنها نفقةٌ واجبةٌ غيرُ الزكاةِ، والآية الثانيةُ يَصِحُّ حَملُها على الزكاةِ، وقد فُسِّرَتْ بذلك، وكذا قولُه تعالى: ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَحْكَمِ ٱلْحَٰكِمِينَ ﴾ [التين: ٨] قيل: إنها مِمَّا نُسِخ بآيةِ السيفِ. وليسَ كذلك؛ لأنه تعالى أحكمُ الحاكمين أبداً، لا يَقْبَلُ هذا الكلامُ النسخَ وإن كان معناه الأمرَ بالتفويضِ وتَرْكِ المعاقبة[1].

/ وقولُه في البقرة: ﴿ وَقُولُوا۟ لِلنَّاسِ حُسْنًا ﴾ [٨٣] عَدَّه بعضُهم من المنسوخِ بآيةِ السيفِ. وقد غَلَّطه ابنُ الحَصَّار[2]: بأنَّ الآيةَ حكايةٌ عمَّا أَخَذَه على بني إسرائيلَ من الميثاقِ فهو خبرٌ، فلا نَسْخَ فيه، وقِسْ على ذلك. ٣/ ٦٤

وقسمٌ هو من قسمِ المخصوصِ لا من قسمِ المنسوخِ، وقد اعتنى ابنُ العربيِّ بتحريرِه فأجاد[3]، كقوله: ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ * إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾ [العصر: ٢، ٣]، ﴿ وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ .... إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾ [الشعراء: ٢٢٤-٢٢٧]، ﴿ فَٱعْفُوا۟ وَٱصْفَحُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦٓ ﴾ [البقرة: ١٠٩] وغيرِ ذلك من الآياتِ التي خُصَّتْ باستثناءٍ أو غايةٍ، وقد أخطأ مَنْ أدخلها في المنسوخِ. ومنه قولُه: ﴿ وَلَا تَنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكَٰتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ ﴾ [البقرة: ٢٢١] قيل: إنه نُسِخَ بقوله: ﴿ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ ﴾ [المائدة: ٥] وإنما هو مخصوصٌ به.

---

(١) (ع): «العاقبة»، والمثبت هو الصواب.

(٢) انظر: الناسخ والمنسوخ لابن العربي ٢/ ٤٣.

(٣) الناسخ والمنسوخ ٢/ ٣٨، ٤٤، ٣٢٣.

وقسم رَفَعَ ما كان عليه الأمرُ في الجاهليةِ أو في شرائعِ مَنْ قبلَنا أو في أولِ الإسلامِ، ولم يَنْزِلْ في القرآن، كإبطالِ نكاح نساءِ الآباء ومشروعيةِ القصاصِ والدِّيةِ وحَصْرِ الطلاقِ في الثلاثِ، وهذا إدخالُه في قسم الناسخ قريبٌ، ولكنَّ عَدَمَ إدخاله أقرب، وهو الذي رجَّحه مكيٌّ[1] وغيرُه، ووجَّهوه: «بأن ذلك لو عُدَّ في الناسخ لَعُدَّ جميعُ القرآن منه؛ إذ كلُّه أو أكثرُه رافعٌ لِما كان عليه الكفارُ وأهلُ الكتاب». قالوا: «وإنما حَقُّ / الناسخِ والمنسوخِ أن تكونَ [٢٥١] آيةٌ نسخَتْ آيةً» انتهى، نعم النوعُ الأخيرُ منه -وهو رافعُ ما كان في أول الإسلام- إدخالُه أوْجَهُ من القسمين قبله، إذا عَلِمْتَ ذلك فقد خَرَجَ من الآياتِ التي أوردها المُكْثِرون الجمُّ الغفيرُ مع آيات / الصَّفْحِ والعَفْوِ، إنْ ٣/٦٥ قلنا: إن آيةَ السيفِ لم تَنْسَخْها، وبقي ممَّا يَصْلُح لذلك عددٌ يسيرٌ، وقد أَفْرَدْتُه بأدلَّته في تأليفٍ لطيفٍ[2]، وها أنا أورده هنا مُحَرَّراً.

فمن البقرة:

قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾ الآية [١٨٠] منسوخةٌ، قيل: بآية الميراث. وقيل: بحديث[3] «لا وصية لوارث». وقيل: بالإجماع، حكاه ابنُ العربي[4].

---

(١) الإيضاح ١٠٧.

(٢) انظر: كشف الظنون ٢/١٩٢١، مكتبة الجلال السيوطي ٣٦٣.

(٣) الحديث أخرجه أبو داود في سننه (٣/٢٩١) ك: الوصايا، ب: ما جاء في الوصية للوارث، ح ٢٨٧٠، والترمذي في سننه (٣/٦٢٠) أبواب الوصايا، ب: ما جاء لا وصية لوارث، ح ٢١٢٠ وحسنه، وابن ماجه في سننه (٢/٩٠٥) ك: الوصايا، ب: لا وصية لوارث، ح ٢٧١٣، كلهم من حديث أبي أمامة، وصححه الشيخ الألباني في إرواء الغليل (٦/٨٧).

(٤) الناسخ والمنسوخ له ٢/١٨.

قوله تعالى: ﴿ وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ ﴾ [١٨٤] قيل: منسوخةٌ بقوله: ﴿ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ [١٨٥] وقيل: محكمة و« لا » مقدرة.

قوله تعالى: ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ ﴾ [البقرة: ١٨٧] ناسخةٌ لقوله ﴿ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ ﴾ [١٨٣]؛ لأنَّ مقتضاه الموافقةُ فيما كان عليهم من تحريم الأكلِ والوَطْءِ بعد النوم، ذكره ابنُ العربيّ[١]، وحكى قولاً آخرَ: أنه نَسْخٌ لما كان بالسُّنَّة[٢].

قوله تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ ﴾ الآية [٢١٧] منسوخةٌ بقوله: ﴿ وَقَٰتِلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً ﴾ الآية [التوبة: ٣٦] أخرجه ابنُ جريرٍ[٣] عن عطاءِ بن ميسرةَ.

قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ ﴾ إلى قوله: ﴿ مَّتَٰعًا إِلَى ٱلْحَوْلِ ﴾ [٢٤٠] منسوخةٌ بآية ﴿ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾ [٢٣٤]، والوصيةُ منسوخةٌ بالميراثِ، والسكنى ثابتةٌ عند قومٍ، منسوخة عند آخرين بحديث[٤]: « ولا سكنى ».

---

(١) الناسخ والمنسوخ ٢ / ٥٥.

(٢) انظر: صحيح البخاري (٨ / ١٨١) مع الفتح، ك: التفسير، ب: ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ ۚ هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ ﴾ ح ٤٥٠٨، وانظر تفسير ابن كثير (٢ / ١٩٤-١٩٦) تحقيق مصطفى ومن معه، مكتبة أولاد الشيخ للتراث.

(٣) في تفسيره (٤ / ٣١٣-٣١٤ / برقم ٤٠٩٧-٤٠٩٩)، (٢ / ٣٥٣-٣٥٤).

(٤) الحديث عند مسلم في صحيحه (٢ / ١١١٩) ك: الطلاق، ب: المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها، ح ١٤٨٠.

قوله تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُوا۟ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾ [٢٨٤] منسوخةٌ بقوله بعده: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [٢٨٦].

/ ومن آل عمران: ٣/٦٦

قولُه تعالى: ﴿ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾ [١٠٢] قيل: إنه منسوخٌ بقولِه: ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]. وقيل: لا، بل هو محكمٌ، وليس فيها آيةٌ تَصِحُّ فيها دعوى النسخِ غيرُ هذه الآيةِ.

ومن النساء:

قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَٰنُكُمْ فَـَٔاتُوهُمْ نَصِيبَهُمْ﴾ [٣٣] منسوخةٌ بقولِه: ﴿وَأُو۟لُوا۟ ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾ [الأنفال: ٧٥].

قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ﴾ الآية [٨] قيل: منسوخةٌ. وقيل: لا، ولكنْ تهاونَ الناس في العمل بها.

قوله تعالى: ﴿وَٱلَّٰتِى يَأْتِينَ ٱلْفَٰحِشَةَ﴾ الآية [١٥] منسوخةٌ بآية النور[١].

ومن المائدة:

قولُه تعالى: ﴿وَلَا ٱلشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ﴾ [٢] منسوخةٌ بإباحةِ القتال فيه.

قوله تعالى: ﴿فَإِن جَآءُوكَ فَٱحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ [٤٢] منسوخٌ

(١) آية النور: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِا۟ئَةَ جَلْدَةٍ﴾ آية «٢».

بقولِه: ﴿ وَأَنِ ٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ﴾ [٤٩].

قوله تعالى: ﴿ أَوۡ ءَاخَرَانِ مِنۡ غَيۡرِكُمۡ ﴾ [١٠٦] منسوخٌ بقولِه: ﴿ وَأَشۡهِدُواْ ذَوَيۡ عَدۡلٖ مِّنكُمۡ ﴾ [الطلاق: ٢].

٦٧/٣ / ومن الأنفال:

قوله تعالى: ﴿ إِن يَكُن مِّنكُمۡ عِشۡرُونَ صَٰبِرُونَ ﴾ الآية [٦٥] منسوخةٌ بالآيةِ بعدها.

ومن براءة:

قوله تعالى: ﴿ ٱنفِرُواْ خِفَافٗا وَثِقَالٗا ﴾ [٤١] منسوخةٌ بآياتِ العُذْرِ -وهي قولُه: ﴿ لَّيۡسَ عَلَى ٱلۡأَعۡمَىٰ حَرَجٞ ﴾ الآية [النور: ٦١]، وقوله: ﴿ لَّيۡسَ عَلَى ٱلضُّعَفَآءِ ﴾ الآيتين [٩١، ٩٢]-، وبقولِه: ﴿ وَمَا كَانَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَآفَّةٗ ﴾ [١٢٢].

ومن النور:

قوله تعالى: ﴿ ٱلزَّانِي لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً ﴾ الآية [٣] منسوخٌ بقولِه: ﴿ وَأَنكِحُواْ ٱلۡأَيَٰمَىٰ مِنكُمۡ ﴾ [٣٢].

قولُه تعالى: ﴿ لِيَسۡتَـٔۡذِنكُمُ ٱلَّذِينَ مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡ ﴾ الآية [٥٨] قيل: منسوخةٌ. وقيل: لا، ولكنْ تهاوَنَ الناسُ بالعمل بها.

ومن الأحزاب:

قوله تعالى: ﴿ لَّا يَحِلُّ لَكَ ٱلنِّسَآءُ مِنۢ بَعۡدُ ﴾ الآيةَ [٥٢]، منسوخةٌ بقولِه: ﴿ إِنَّآ أَحۡلَلۡنَا لَكَ أَزۡوَٰجَكَ ﴾ الآيةَ [٥٠].

ومن المجادلة:

قوله تعالى: ﴿ إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا ﴾ الآية [١٢] منسوخةٌ بالآيةِ بعدها.

/ ومن الممتحنة: ٣/٦٨

قولُه تعالى: ﴿ فَآتُوا الَّذِينَ ذَهَبَتْ أَزْوَاجُهُم مِّثْلَ مَا أَنفَقُوا ﴾ [١١] قيل: منسوخٌ بآيةِ السيفِ، وقيل: بآية الغنيمة. وقيل: محكم.

ومن المزمِّل:

قولُه تعالى: ﴿ قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [٢] منسوخٌ بآخر السورة، ثم نُسِخَ الآخِرُ بالصلواتِ الخمس.

فهذه إِحدى وعشرون آيةً منسوخةً على خلافٍ في بعضِها، لا يَصِحُّ دعوى النسخ في غيرِها، والأصَحُّ في آيةِ الاستئذان والقسمة الإِحكام، فصارت تسعةَ عشر(١)، ويُضَمُّ إِليها قولُه تعالى: ﴿ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ ﴾ [البقرة: ١١٥] على رأي ابنِ عباس(٢) أنها منسوخةٌ بقوله: ﴿ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ الآيةَ [البقرة: ١٤٩] فتتمُّ عشرين، وقد نظمتُها في أبياتٍ فقلت:

(١) إذا حذف معدود العدد جاز في العدد التذكير والتأنيث.

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرك (٢/٢٦٧-٢٦٨) ك: التفسير، تفسير سورة البقرة، صححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي.

[٢٥٢] قد أكثر الناسُ في المنسوخ مِنْ عددٍ / وأَدْخلوا فيه آياً ليس تَنْحَصِرُ
وهاك تحريرَ آيٍ لا مزيدَ لها عشرين حرَّرها الحُذَّاقُ والكُبَر
آيُ التوجُّهِ حيث المرءُ كان وأن يوصي لأهليه عند الموتِ مُحْتَضَرُ
وحُرْمَةُ الأكلِ بعد النومِ مع رَفَثٍ وفِدْيةٌ لمُطيقِ الصَّوْمِ مُشْتَهِرُ
وحَقُّ تَقْواه فيما صحَّ مِنْ أثرٍ وفي الحرامِ قتالٌ للأُلى كَفَروا
والاعتدادُ بحَوْلٍ مع وصيَّتِها وأَنْ يُدانَ حديثُ النفسِ والفِكَرُ
والحِلْفُ والحَبْسُ للزاني وتَرْكُ أولي كُفْرٍ وإشهادُهمْ والصبرُ والنَّفَرُ
ومَنْعُ عَقْدٍ لزانٍ أو لزانيةٍ وما على المصطفى في العَقْدِ مُحْتَظَرُ
ودَفْعُ مَهْرٍ لمَنْ جاءَتْ وآيةُ نَجْـ ـواه كذاك قيامُ الليلِ مُسْتَطَرُ
وزِيْدَ آيةُ الاستئذانِ مِنْ ملكَتْ وآيةُ القِسْمةِ الفُضْلى لمَنْ حَضَرُوا

/ فإن قلت: ما الحكمةُ في رَفْعِ الحكم وبقاءِ التلاوة[١]؟ فالجوابُ مِنْ ٣/ ٦٩ وجهَيْن، أحدُهما: أنَّ القرآنَ كما يُتلى ليُعْرَفَ الحكمُ منه والعملُ به، فيُتلى لكونه كلامَ اللهِ، فيُثابُ عليه، فلم تترك[٢] التلاوةُ لهذه الحكمة. والثاني: أنَّ النَّسْخَ غالباً يكونُ للتخفيفِ، فأبْقيَتِ التلاوةُ[٣] تذكيراً للنعمةِ ورَفْعِ المشقة.

(١) انظر: البرهان ٢ / ١٧٠.
(٢) المثبت من (ع) وفي سائر النسخ: «فتركت».
(٣) أقحم في م، ح، ب، ع بعدها: «لهذه الحكمة»، وهو سبق نظر من الناسخ.

وأمَّا ما وَرَدَ في القرآنِ ناسخاً لِما كان عليه الجاهليةُ، أو كان في شَرْعِ مَنْ قبلنا، أو في أول الإسلام، فهو أيضاً قليلُ العددِ كنسخِ استقبالِ بيت المَقْدس بآية القِبْلة[1]، وصومِ عاشوراء بصوم رمضان[2]، في أشياء أُخَرَ حَرَّرْتُها في كتابي المشار إليه.

* * *

(١) رواه البخاري في صحيحه (٨/ ١٧١) مع الفتح، ك: التفسير، ب: ﴿ سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِى كَانُوا۟ عَلَيْهَا ﴾ من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه برقم ٤٤٨٦.

(٢) نسخ صوم عاشوراء بصوم رمضان رواه البخاري في صحيحه (٤/ ٢٤٤) مع الفتح ك: الصوم، ب: صيام عاشوراء، ح (٢٠٠١-٢٠٠٢) ومسلم في صحيحه (٢/ ٧٩٢)، ك: الصيام، ب: صوم يوم عاشوراء ح ١١٢٥، من حديث عائشة رضي الله عنها.

فوائد منثورة

قال بعضُهم[١]: «ليس في القرآن ناسخٌ إلا والمنسوخُ قبلَه في الترتيب، إلا في آيتين: آيةِ العِدَّة في البقرة [٢٤٠]، وقولِه: ﴿لَّا يَحِلُّ لَكَ ٱلنِّسَآءُ مِنۢ بَعۡدُ﴾ [الأحزاب: ٥٢] كما تقدَّم وزادَ بعضُهم[٢] ثالثةً، وهي آيةُ الحَشْرِ في الفَيْء على رأي مَنْ قال: إنها منسوخةٌ بآيةِ الأنفال: ﴿وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمۡتُم مِّن شَيۡءٖ﴾ [٤١]، وزاد قومٌ رابعةً[٣]، وهي قولُه: ﴿خُذِ ٱلۡعَفۡوَ﴾ [الأعراف: ١٩٩] يعني الفضلَ من أموالهم، على رأي مَنْ قال: إنها منسوخةٌ بآيةِ الزكاة.

وقال ابنُ العربي[٤]: «كلُّ ما في القرآنِ من الصَّفْحِ عن الكفارِ والتولِّي والإعراضِ والكفِّ عنهم فهو منسوخٌ بآيةِ السيفِ، وهي: ﴿فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلۡأَشۡهُرُ ٱلۡحُرُمُ فَٱقۡتُلُواْ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾ الآيةَ [التوبة: ٥]، نَسَخَتْ مئةً وأربعاً وعشرين آية، ثم نَسخَ آخرُها أولَها» انتهى، وقد تقدَّم ما فيه.

وقال أيضاً[٥]: «مِنْ عجيبِ المنسوخِ قولُه تعالى: ﴿خُذِ ٱلۡعَفۡوَ﴾ الآية [الأعراف: ١٩٩] فإنَّ أولَها وآخرَها وهو ﴿وَأَعۡرِضۡ عَنِ ٱلۡجَٰهِلِينَ﴾ منسوخٌ، ووسطُها محكمٌ، وهو ﴿وَأۡمُرۡ بِٱلۡعُرۡفِ﴾.

---

(١) هو شيذلة كما في البرهان ٢ / ١٦٩ .

(٢) هو الزركشي في البرهان ٢ / ١٦٩ .

(٣) انظر: الناسخ والمنسوخ للنحاس ٢ / ٣٥٨ .

(٤) الناسخ والمنسوخ ٢ / ٢٤٠ نقلاً عن بعض من ألَّف في النسخ، بدليل تعليقه عليه في الصفحات التالية. وانظر: البرهان ٢ / ١٧٣ .

(٥) الناسخ والمنسوخ ٢ / ٢٢١ ، ثم حرر بأن الآية كلها محكمة.

/ وقال[1]: «من عجيبه أيضاً آيةٌ أولُها منسوخٌ وآخرُها ناسخٌ، ولا نظير ٣/ ٧٠ لها، وهي قوله: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥] يعني بالأمر بالمعروف والنهيِ عن المنكر، فهذا ناسخٌ لقولِه: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾.

وقال السعيديُّ[2]: «لم يمكث منسوخٌ مدةً أكثرَ مِنْ قولِه تعالى: ﴿قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ الرُّسُلِ﴾ الآية [الأحقاف: ٩] مكثَتْ ستَّ عشرةَ سنةً حتى نَسَخها أولُ الفتحِ عامَ الحديبية.

وذكر هبةُ الله بنُ سلامةَ الضريرُ[3] أنه قال في قوله: ﴿وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِ﴾ الآية [الإنسان: ٨] إنَّ المنسوخَ من هذه الجملةِ ﴿وَأَسِيرًا﴾، والمرادُ بذلك أسيرُ المشركين، فقُرِئ عليه الكتابُ وابنتُه تسمعُ فلمَّا انتهى إلى هذا الموضعِ قالت له: أخطَأتَ يا أبَهْ. قال: وكيف؟ قالت: أجمع المسلمون على أنَّ الأسيرَ يُطْعَمُ ولا يُقْتَلُ جوعاً. فقال: صَدَقَتْ.

وقال شَيْذَلَةُ[4] في «البرهان»: «يجوز نَسْخُ الناسخِ فيصيرُ منسوخاً

---

(١) الناسخ والمنسوخ ٢/ ٢٠٦، وأحكام القرآن ٢/ ٧٠٩، وحرر بأن الآية محكمة.

(٢) لم نقف على كتابه، وهو ينقل عن هبة الله، والنص في كتابه: الناسخ والمنسوخ ١٦٠، وانظر: البرهان ٢/ ١٧١.

(٣) الناسخ والمنسوخ له ١٩١، والقصة نقلها ابن العربي (٢/ ٤٠٨) عن شيخه الطرطوشي عن عبدالوهاب التميمي قال: «لما قرأنا كتاب الناسخ والمنسوخ لهبة الله» إلى آخر القصة، والقائل: «صَدَقَتْ» ليس ابن سلامة، وإنما هو عبدالوهاب -كما في الناسخ والمنسوخ-، يقول: «وصَدَقَتْ» أي في قولها: الأسيرُ يُطعَم ولا يقتل جوعاً.

(٤) انظر: البرهان للزركشي ٢/ ١٦٢، وقد حكى القول دون أن ينسبه.

كقوله: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ [الكافرون: ٦] نسخها قوله: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ٥] ثم نَسَخ هذه بقوله: ﴿حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ﴾ [التوبة: ٢٩] كذا قال. وفيه نظرٌ من وجهين، أحدُهما: ما تقدَّمت الإشارةُ إليه. والآخرُ: أنَّ قولَه: ﴿حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ﴾ [التوبة: ٢٩] مخصِّصٌ للآيةِ لا ناسخٌ. نعم يُمَثَّلُ له بآخرِ سورةِ «المزمِّل»، فإنه ناسخٌ لأولها، منسوخٌ بفَرْضِ الصلواتِ الخمس، وقولِه: ﴿انفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا﴾ [التوبة: ٤١] ناسخٌ لآياتِ الكفِّ، منسوخٌ بآياتِ العُذْرِ.

وأخرج أبو عبيد[١] عن الحسن وأبي ميسرةَ قالا: «ليس في المائدة منسوخٌ» / ويُشْكِلُ / بما في «المستدرك»[٢] عن ابن عباس أنَّ قولَه: [٢٥٣] ٣/ ٧١ ﴿فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ [المائدة: ٤٢] منسوخٌ بقوله: ﴿وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾ [المائدة: ٤٩]. وأخرج أبو عبيد[٣] وغيرُه عن ابنِ عباس قال: «أولُ ما نُسِخ من القرآن شأنُ القِبلة».

وأخرج أبو داودَ في «ناسخه»[٤] مِنْ وجهٍ آخرَ عنه، قال: «أولُ آيةٍ نُسِخَتْ من القرآنِ القِبلةُ، ثم الصيامُ الأول».

---

(١) في فضائل القرآن (٢/ ٤٦) ب: فضل المائدة والأنعام، برقم (٤٤٧، ٤٤٨).

(٢) (٢/ ٣١٢) ك: التفسير، المائدة، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

(٣) في الناسخ والمنسوخ له /١٨ رقم ٢١، وكذا الحاكم في المستدرك (٢/ ٢٦٧-٢٦٨) ك: التفسير، وصححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي.

(٤) كتابه مفقود، وكذا عزاه له في الدرّ (١/ ٣٤٤) وأخرج الشطر الأول منه الحاكم في المستدرك (٢/ ٢٦٧) وصححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي، وكذا أخرجه =

قال مكي[1]: «وعلى هذا فلم يَقَعْ في المكيِّ ناسخٌ» قال: «وقد ذُكِر أنه وَقَعَ فيه في آياتٍ، منها قولُه تعالى في سورة غافر: ﴿ يُسَبِّحُونَ[2] بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِۦ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾ [٧] فإنه ناسخٌ لقوله: ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَن فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الشورى: ٥] قلت: أحسنُ مِنْ هذا نَسْخُ قيامِ الليل في أولِ سورةِ المزملِ بآخرِها، أو بإيجابِ الصلواتِ الخمس وذلك بمكة اتفاقاً.

* * *

= أبو عبيد في الناسخ والمنسوخ /١٨ برقم ٢١، وابن أبي حاتم في تفسيره (١/٢١٢) برقم ١١٢٣، وفي إسناده عثمان بن عطاء بن أبي مسلم الخراساني، ضعيف، كما تقدم.

(١) الإيضاح ٨٩، ١١٣.

(٢) أول الآية: ﴿ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُۥ﴾، وفي الإيضاح «إخباراً عن الملائكة...».

تنبيه

قال ابن الحَصَّارِ: «إنما يُرْجَعُ في النسخ إلى نَقْلٍ صريح عن رسولِ الله ﷺ أو عن صحابي يقول: آيةُ كذا نَسَخَتْ كذا». قال: «وقد يُحكم به عند وجود التعارُض المقطوعِ به مع علمِ التاريخ؛ ليُعْرَفَ المتقدِّمُ والمتأخرُ». قال: «ولا يُعْتَمَدُ في النَّسْخِ قولُ عوامِّ المفسرين، بل ولا اجتهادُ المجتهدين مِنْ غير نَقْلٍ صحيحٍ ولا معارَضَةٍ بَيِّنة؛ لأنَّ النسخَ يتضمَّن رَفْعَ حكمٍ وإثباتَ حكمٍ تَقَرَّر في عهده ﷺ، فالمعتَمَدُ فيه النقلُ والتاريخُ دونَ الرأي والاجتهاد». / قال: «والناسُ في هذا بين طَرَفَيْ نقيضٍ: فمِنْ قائلٍ: لا يُقْبَلُ في النسخ أخبارُ الآحادِ العُدولِ، ومِنْ متساهِلٍ يكتفي فيه بقولِ مُفَسِّرٍ أو مجتهدٍ، والصوابُ خلافُ قولهما» انتهى. ٣/٧٢

الضرب الثالث[١]: ما نُسِخ تلاوتُه دونَ حكمه. وقد أورد بعضُهم[٢] فيه سؤالاً، وهو: ما الحكمةُ في رَفْعِ التلاوة مع بقاء الحكم، وهَلاَّ بقيت التلاوةُ ليجتمعَ العملُ بحكمها وثوابُ تلاوتها؟.

وأجاب صاحب «الفنون»[٣]: بأنَّ ذلك ليَظْهَرَ به مقدارُ طاعةِ هذه الأمةِ

---

(١) الضرب الثاني: ما نسخ حكمه دون تلاوته.

(٢) هو الزركشي في البرهان ٢/١٦٨.

(٣) علي بن عقيل بن محمد، أبو الوفاء البغدادي شيخ الحنابلة في زمانه (ت: ٥١٣هـ)، وكتابه «الفنون» كبير جداً فيه فوائد كثيرة في التفسير، والفقه، واللغة... طبع الجزء الباقي منه في مجلدين. انظر: السير ١٩/٤٤٣، ذيل طبقات الحنابلة ١/١٤٢.
والنص الذي نقله السيوطي أخذه من البرهان للزركشي (٢/١٦٨)، وقد سَمَّى الزركشي أبا الوفاء أيضاً بـ«صاحب الفنون» (البرهان ١/١٨٢)، ونقل عنه مرة بكنيته ابن عقيل (البرهان ٢/٧٧). وانظر: علوم القرآن بين البرهان والإتقان: ٥٩١.

في المسارعةِ إلى بَذْلِ النفوس بطريقِ الظنِّ من غير استفصالٍ لطلبِ طريقٍ مَقْطوعٍ به، فيُسرعون بأيسر شيءٍ كما سارع الخليلُ إلى ذَبْحِ ولده بمنام، والمنامُ أدنى طريقِ الوحي. وأمثلةُ هذا الضرب كثيرةٌ[١].

قال أبو عبيد: حَدَّثنا إسماعيلُ بنُ إبراهيمَ عن أيوبَ عن نافعٍ عن ابنِ عمرَقال: «لا يقولَنَّ أحدُكم: قد أَخَذْتُ القرآنَ كلَّه، وما يُدْريه ما كلُّه؟ قد ذَهب منه قرآنٌ كثيرٌ ولكنْ لِيَقُلْ: قد أخَذْتُ منه ما ظهر»[٢].

---

(١) هذه الأحاديث والآثار التي أوردها السيوطي تحت هذا المبحث على قسمين:
الثابت منها: من قبيل مطلق منسوخ التلاوة، وأهل العلم يُقرُّوْنَ بمنسوخ التلاوة، وقد نقلوا عدداً من الأمثلة التي ذكرها السيوطي هنا، منهم الطبري، والباقلاّني، وأبو العباس القرطبي، وشيخ الإسلام ابن تيمية، وابن كثير.
والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾ [البقرة: ١٠٦]، وقوله سبحانه: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ * إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الأعلى: ٦، ٧]، فإن الله فعّال لما يريد، له الحكمة البالغة فيما يرفع أو يثبت من تلاوة أو حكم. ولا يخفى أنّ منسوخ التلاوة ليس من القرآن –وإن ثبت بأسانيد صحيحة– لمخالفته رسم المصحف وفقدان شرط التواتر فيه.
والقسم الثاني مما أورده السيوطي من آثارٍ ضعيفٌ لا يعوّل عليه.
وقد علّقنا على كلِّ أثر من آثار القسمين في موضعه بعد الحكم عليه صحةً وضعفاً.
انظر: جامع البيان للطبري (٢/٣٩٨)، والانتصار (١/٤٠٨)، والمفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٣/٩٤)، ومجموع الفتاوى (١٧/١٨٦–١٩٠) و(٢٠/٣٩٨–٣٩٩) وتفسير ابن كثير (١/٢١٥).

(٢) أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (٢/١٤٦) برقم ٦٩٩، ب: ذكر ما رفع من القرآن بعد نزوله، ولم يثبت في المصاحف، وإسناده صحيح رجاله ثقات. =

وقال(١): حدَّثنا ابنُ أبي مريم عن ابن لهيعة، عن أبي الأسودِ عن عروةَ بن الزبير عن عائشةَ قالت: «كانت سورة الأحزاب تُقرأ في زمانِ النبيِّ ﷺ مئتي آية، فلما كَتَبَ عثمانُ المصاحفَ لم يَقْدِرْ منها إلا على ما هو الآن»(٢).

= وهذا الأثر أورده أبو عبيد تحت باب: ذِكْر ما رُفِع من القرآن بعد نزوله ولم يثبت في المصاحف، يعني به منسوخ التلاوة.

وقد وجَّه الباقلاني استنكار ابن عمر لقول القائل: «أخذت القرآن كله» بأنَّ المقصود دعواه أنّه جمعه على جميع وجوهه وحروفه التي أُنزل عليها. انظر: الانتصار للقرآن (١/٤٠٨).

وقال القرطبي في المفهم في شرحه لحديث أبي موسى الأشعري الآتي في ص ١٤٦١: «ولا يتوهم متوهِّم من هذا وشبهه أنَّ القرآن قد ضاع منه شيء؛ فإنَّ ذلك باطل؛ بدليل قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩] وبأن إجماع الصحابة انعقد على أنَّ القرآن الذي تعبدنا بتلاوته وبأحكامه هو ما ثبت بين دفتي المصحف من غير زيادة ولا نقصان». المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٣/٩٤).

(١) أي: أبو عبيد.

(٢) أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (٢/١٤٦) برقم ٧٠٠، وفي إسناده ابن لهيعة اختلط بعد احتراق كتبه، وسنده ضعيف، إلاّ أنّ طول سورة الأحزاب يشهد له حديث أبيّ رضي الله عنه التالي. لكن آخر الحديث ضعيف ليس له شاهد ولا متابع، وهو يوهم أنها كانت موجودة ولم يقدر عثمان عند جمعه للقرآن إلا على القدر الموجود الآن، ويردّ هذا الوهمَ ما صرّح العلماء به، وهو نسخ ما زاد عمّا في المصحف من سورة الأحزاب تلاوةً وحكماً ما عدا آية الرّجم فإنها نسخت تلاوتها وبقي حكمها كما في الصحيحين وغيرهما من كتب السنّه. قال البيهقي: «آية الرجم حكمها ثابت وتلاوتها منسوخة، وهذا مما لا أعلم فيه خلافاً». السنن الكبرى =

وقال(١): حدَّثنا إسماعيلُ بنُ جعفرٍ عن المباركِ بنِ فَضَالةَ عن عاصمِ بن أبي النَّجودِ عن زرّ بن حُبَيْش قال: قال لي أبيّ بن كعب: «كأيّن تَعُدُّ سورةَ الأحزاب؟ قلت: اثنتين وسبعين آية أو ثلاثاً وسبعين آية. قال: إن كانت لَتَعْدِلُ سورةَ البقرة، وإن كنا لنقرأ فيها آية الرجم قلت: وما آية الرجم؟ قال: إذا زنى الشيخ والشيخةُ فارجموهما البتةَ نَكالاً من الله والله عزيز حكيم»(٢).

= للبيهقي (٨/ ٢١١). وانظر: الانتصار للقرآن (١/ ٤٠٦)، والإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه لمكّي /٦٤، ونواسخ القرآن لابن الجوزي: ١١٤، وفتح الباري (١٢/ ١٤٤).

ثمّ إن هذا مخالف لما وعد الله من تكفُّله بحفظ القرآن، والنسخ لا يقع إلا في زمن النبي ﷺ، فكيف يُتصوّر أن يذهب بعض القرآن على جميع الصحابة؟ هذا باطلٌ من القول.

(١) أي: أبو عبيد.

(٢) أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (٢/ ١٤٦-١٤٧) برقم ٧٠١، وفي إسناده المبارك ابن فَضَالة، وهو مدلّس وقد رواه بالعنعنة إلا أنه تابعه في جملته حماد بن سلمة وشعبة وحماد بن زيد متابعة تامة، أخرجه بهذا الإسناد الحاكم في المستدرك (٢/ ٤١٥)، و(٤/ ٣٥٩) ك: التفسير، تفسير سورة الأحزاب، وكتاب الحدود من طرق عن عاصم به، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي في الموضع الأول. وأخرجه أحمد في مسنده (٣٥/ ١٣٣-١٣٤) برقم ٢١٢٠٦- ٢١٢٠٧، والطيالسي برقم ٥٤٠، وابن حبان برقم ٤٤٢٨-٤٤٢٩، وحسّنه محقق الطيالسي، وصححه محقق ابن حبان. وانظر التعليق على الأثر السابق.

وقال(١): حدَّثنا عبدالله بن صالح عن الليثِ عن خالدِ بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن مروانَ بنِ عثمانَ عن أبي أُمامةَ بنِ سهلٍ أنَّ خالتَه قالَتْ: «لقد أَقْرَأنا / رسولُ اللهِ ﷺ آيةَ الرَّجْم: الشيخ والشيخة فارجموهما البتةَ بما قضيا من اللذة»(٢). ٣/٧٣

وقال(٣): «حدثنا حجاج عن ابن جريج أخبرني ابنُ أبي حميد عن حميدةَ بنتِ أبي يونس. قالت: «قرأ عَليَّ أبي وهو ابنُ ثمانين سنةً في مصحفِ عائشةَ: «إن الله وملائكته يصلون على النبي يأيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً وعلى الذين يَصِلُون الصفوفَ الأُوَلُ» قالت: «قبل أن يُغَيِّر عثمانُ المصاحفَ»(٤).

(١) أي: أبو عبيد.

(٢) أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (٢/١٤٧) برقم ٧٠٢، وفي إسناده مروان بن عثمان، ضعفه أبو حاتم، وذكره ابن حبان في الثقات (٨/٤٨٢). وخالة أبي أمامة هي العجماء الأنصاريّة، صحابية كما في أسد الغابة لابن الأثير (٥/٥٠٥)، والإصابة (١٣/٤٥) برقم ٧١٣، وقال النسائي: «مَنْ مروان بن عثمان حتى يُصَدَّق على الله عز وجل؟» فالحديث بهذه الزيادة في آخره ضعيف، ولكن آية الرجم ثابتة من طرق أخرى كما تقدم في التعليق السابق.

(٣) أي: أبو عبيد.

(٤) أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (٢/١٥١) رقم ٧١١.

والأثر ضعيف لضعف محمد بن أبي حميد كما في التقريب (٨٣٩) برقم ٥٨٧٣، وكذا حميدة بنت أبي يونس لم نقف عليها، فمثله لا يعوّل عليه. وعثمان لم يغير المصاحف وإنما جمع ما ثبت في العرضة الأخيرة، وترك منسوخ التلاوة وما كان من قبيل التفسير. وقد صح عن عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال: «لا تقولوا في –

[٢٥٤] وقال(١): حَدَّثنا / عبدالله بن صالح عن هشام بن سعد عن زيد بن أسلَمَ عن عطاءِ بن يسارٍ عن أبي واقدٍ الليثيِّ قال: «كان رسولُ الله ﷺ إذا أُوحي إليه أتَيْناه، فعلَّمَنا مِمَّا أوحي إليه قال: «فجئت ذاتَ يومٍ فقال: إن اللهَ يقولُ: إنا أَنْزَلْنا المال لإقام الصلاة وإيتاء الزكاة، ولو أنَّ لابنِ آدم واديًا [من ذهب](٢) لأحبَّ أن يكونَ إليه الثاني، ولو كان له الثاني لأحَبَّ أن يكونَ إليهما الثالثُ، ولا يملأ جوفَ ابنِ آدمَ إلا الترابُ، ويتوبُ اللهُ على من تاب»(٣).

= عثمان إلا خيراً، فوالله ما فعل الذي فعل في المصاحف إلا من ملأ مِنَّا جميعاً». كما رواه ابن أبي داود في المصاحف (١/٢١٣-٢١٤) برقم ٧٧، وصحح الحافظ ابن حجر في الفتح (٩/١٨) إسناده، وكذا السيوطي. وأورده ابن الجوزي في نواسخ القرآن (١١٧) في القسم الثاني من أقسام النسخ -وهو الذي نسخ رسمه وبقي حكمه- ونقل أبو عبيد في فضائل القرآن (٢/١٥٣) وكذا البيهقي في سننه (٢/٤٢) ك: الصلاة، باب: الدليل على أن ما جمعته مصاحف الصحابة كله قرآن، عن عليّ رضي الله عنه: «لو وُلِّيتُ على المصاحف لصنعت فيها اليوم كما صنع عثمانُ». يعني جمع القرآن وترتيبه. وقال أبو عبيد: «والذي ألَّفه عثمان هو الذي بين ظهراني المسلمين اليوم، وهو الذي يحكم به على من أنكر منه شيئاً بما يحكم على المرتد».

(١) أي: أبو عبيد.

(٢) ما بين المعقوفين من: م، ر، ب وهو موافق لما في مصادر التخريج.

(٣) أخرجه أبو عبيد في المصدر السابق (٢/١٤٩) برقم ٧٠٦، وأيضاً أحمد في مسنده (٥/٢١٨-٢١٩)، وعزاه الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/١٤٠) لأحمد والطبراني، وقال: «رجال أحمد رجال الصحيح». وهذا الحديث في إسناده هشام بن سعد، وهو متكلِّم فيه. وقال الحافظ ابن حجر: «صدوق له أوهام». =

وأخرج الحاكم في «المستدرك» عن أبيّ بن كعب، قال: قال لي رسولُ الله ﷺ: «إن الله أمرني أن أقرأ عليك [القرآن][1] فقرأ: ﴿لَمۡ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ وَٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾ [البينة: ١]، ومِنْ بقيَّتها: لو أن ابنَ آدمَ سأل وادياً مِنْ مالٍ فأُعْطِيَه سأل ثانياً، وإن سأل ثانياً فأُعْطِيه سأل ثالثاً، ولا يملأ جوفَ ابنِ آدمَ إلا الترابُ، ويتوبُ الله على مَنْ تاب وإنَّ ذاتَ الدينِ عند اللهِ الحنيفيةُ غيرُ اليهوديةِ ولا النصرانيةِ، ومن يعمَلْ خيراً فلن يُكْفَرَه»[2].

= وقد تابعه عبدالله بن نَجيح عند البيهقي في الشعب، وهو ضعيف إلاّ أنه يتقوّى به، ولذلك أورده الحافظ ابن حجر في الفتح (١١/ ٢٥٨) مقرّاً له وموجّهاً له التوجيه الآتي حيث قال: «يحتمل أن يكون النبي ﷺ أخبر به عن الله تعالى على أنّه من القرآن، ويحتمل أن يكون من الأحاديث القدسية، فإذا قلنا إنّه كان قرآناً فهو مما نسخت تلاوته جزماً، وإن كان حكمه مستمرّاً».

وأما الجزء الأخير من الحديث فهو ثابت من حيث الرواية، وهو مما نسخت تلاوته. انظر: المفهم لأبي العباس القرطبي (٣/ ٩٤)، والفتح (١١/ ٢٥٧).

(١) بياض في (أ).

(٢) المستدرك (٢/ ٢٢٤) ك: التفسير، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي، وإسناده حسن لأجل عاصم بن بهدلة وهو صدوق كما تقدم، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/ ١٤١): «قلت في الترمذي بعضه وفي الصحيح طرف منه، رواه أحمد وابنه، وفيه عاصم بن بهدلة، وثّقه قوم وضعفه آخرون -قلت: هو صدوق كما تقدم- وبقية رجاله رجال الصحيح». وأخرجه الترمذيّ في سننه (٦/ ١٩٠) ك: المناقب، ب: فضل أبيّ، برقم ٣٨٩٨، وقال: «حديث حسن صحيح»، وأحمد في مسنده (٣٥/ ١٣٠-١٣٢)، وحسّن إسناده محققو المسند برقم ٢١٢٠٢ و٢١٢٠٣، وهذه الزيادة المذكورة هنا على سورة البينة مما نسخت تلاوته وبقي حكمه، وتماثلها الروايات المتكاثرة في هذا المعنى. انظر: فتح الباري (١١/ ٢٥٧-٢٥٨).

وقال أبو عُبيد: حَدَّثنا حجاج عن حمادِ بن سلمةَ عن عليٍّ بنِ زيدٍ عن أبي حرب بن أبي الأسودِ عن أبي موسى الأشعريِّ قال: «نزلَتْ سورةٌ نحوُ براءة، ثم رُفِعَتْ وحُفظَ منها: «إن الله سيؤيِّد هذا الدينَ بأقوامٍ لا خَلاقَ لهم، ولو أنَّ لابن آدمَ واديين / مِنَّ مالٍ لتمنَّى وادياً ثالثاً، ولا يملأ جوفَ ابنِ آدمَ إلا الترابُ، ويتوبُ الله على مَنْ تاب»[1]. ٣/٧٤

وأخرج ابن أبي حاتم عن أبي موسى الأشعريِّ قال: «كنا نقرأ سورةً نشبهها بإحدى المسبِّحات فأُنْسيناها، غيرَ أني قد حفظتُ منها: «يا أيها الذين آمنوا لا تقولوا ما لا تفعلون فتكتبُ شهادةٌ في أعناقكم فتُسْألون عنها يومَ القيامة»[2].

وقال أبو عبيد: حدثنا حَجَّاج عن شعبةَ[3] عن الحكم بن عتيبةَ عن عدي ابن عدي قال: قال عمر: «كنا نقرأ: لا ترغبوا عن آبائكم فإنه كفرٌ بكم، ثم

---

(١) أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (٢/١٤٩-١٥٠) ب: ما رُفع من القرآن بعد نزوله، برقم ٧٠٧، وفي إسناده عليّ بن زيد بن جُدْعان، وهو ضعيف، ولكن تابعه عليه داود -هو ابن أبي هند- عند مسلم وابن أبي حاتم متابعة تامّة، والحديث يُحَسَّن بكثرة طرقه إن شاء الله كما قال الهيثميّ في مجمع الزوائد (٥/٣٠٢)، وانظر تخريج الحديث الآتي، وهذا الحديث في معنى الحديث السابق، ولم نقف على التصريح باسم هذه السورة، وهي مما نسخ تلاوة وحكماً، والقدر المحفوظ المصرّح به منها في الحديث مما نُسخ تلاوة وبقي حكماً.

(٢) في القسم المفقود، ساقه الحافظ ابن كثير في تفسيره (٨/١٣٣) بإسناد ابن أبي حاتم وإسناده حسن، فيه فروة بن أبي المغراء صدوق، كما في التقريب /٦٩٦ برقم ٤٧٦٨ وبقية رجاله ثقات. ورواه مسلم في صحيحه (٢/٧٢٦) ك: الزكاة، ب: «لو أن لابن آدم واديين لابتغى ثالثاً» برقم ١٠٥٠، وقد جمع مسلم بين هذا الحديث والذي قبله، وانظر التعليق السالف.

(٣) مطبوعة أبي الفضل، و(س): «سعيد».

قال لزيد بنِ ثابتٍ أكذلك؟ قال: نعم»[1]. وقال[2]: حدَّثنا ابنُ أبي مريمَ عن نافعِ بنِ عمرَ الجمحيِّ، حَدَّثني ابن أبي مليكةَ عن المِسْوَر بن مَخْرمةَ قال: قال عمر لعبدالرحمنِ بن عوفٍ: «ألم تجد فيما أُنزل علينا: «أن جاهدوا كما جاهدتم أولَ مرة» فإنَّا لا نجدها قال: أُسْقِطت فيما أُسْقط من القرآن»[3].

وقال[4]: حدَّثنا ابن أبي مريمَ عن ابن لَهِيعة عن يزيد بن عمروٍ المعافريِّ عن أبي سفيانَ الكَلاعيِّ أنَّ مَسْلَمَةَ بنَ مُخَلَّد الأنصاري، قال لهم ذاتَ

(١) فضائل القرآن (٢/ ١٥١) ب: ما رفع من القرآن بعد نزوله، برقم ٧١٢، وإسناده صحيح رجاله ثقات، ورواه البخاري في صحيحه (١٢/ ١٤٤) مع الفتح، ك: الحدود، ب: رجم الحبلى من الزنى إذا أحصنت برقم ٦٨٣٠، من حديث عمر الطويل، وفيه آية الرّجم أيضاً، وهما ليستا منصوصتين في الكتاب المتلوّ وإن كانتا مما أنزل الله واستمرّ حكمهما ونُسِخت تلاوتُهما. انظر: فتح الباري (١٢/ ١٤٩-١٥٥).

(٢) أي: أبو عبيد.

(٣) فضائل القرآن (٢/ ١٥٢) برقم ٧١٣، إسناده صحيح، رجاله ثقات، وكذا أخرج نحوه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٥/ ٢٧٣-٢٧٤) بعد رقم ٢٠٣٥ بإسناد حسن، وقال الطحاويّ: «من أقسام المنسوخ أن يخرج من القرآن ويبقى في صدور المؤمنين على أنّه غير قرآن».

ومعنى قول عبدالرحمن بن عوف رضي الله عنه: «أسقطت»، أي: نسخت تلاوتها، ولم تثبت في العرضة الأخيرة؛ لذا لم تكن ممّا دُوّن في جمع أبي بكر رضي الله عنه للمصحف.

(٤) أي: أبو عبيد.

يومٍ: أخبروني بآيتَيْن من القرآنِ لم يُكتبا في المصحفِ فلم يُخْبِروه، وعندهم أبو الكنود سعدُ بنُ مالكٍ فقال مَسْلَمَةُ: «إن الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم ألا أبشروا أنتم المفلحون، والذين آوَوْهم ونَصَروهم وجادلوا عنهم القومَ الذين غضب اللهُ عليهم، أولئك لا تعلم نفسٌ ما أُخْفي لهم من قرة أعين جزاءً بما كانوا يعملون»[1].

وأخرج الطبرانيُّ في «الكبير»[2] عن ابن عمرَ قال: «قرأ رجلان سورةً أقرأهما رسولُ الله ﷺ فكانا يَقْرآن بها فقاما ذاتَ ليلةٍ يُصَلِّيان فلم يَقْدِرا منها على حرف فأصبحا غاديَيْن على رسول الله ﷺ، فذكرا ذلك له، فقال: «إنها مما نُسخ فالْهَوا عنها».

---

(١) فضائل القرآن (٢ / ١٢٠) ب: الزوائد من الحروف... برقم ٦١٧، في إسناده ابن لهيعة، اختلط بعد احتراق كتبه، وأيضاً أبو سفيان الكلاعي لم نعثر له على ترجمة، والحديث بهذا الإسناد ضعيف لا يعوّل عليه. وقول مَسْلَمة: «بآيتين من القرآن لم يكتبا في المصحف» أراد بهما ما نسخ تلاوة. وكأنه أراد بطرح هذا السؤال اختبار ما عند الحاضرين من العلم.

(٢) (١٢ / ٢٢٣) برقم ١٣٤١، وهو ضعيف جداً بهذا الإسناد، فيه سليمان بن أرقم، وهو متروك، وانظر الميزان (٢ / ١٩٦) برقم ٣٤٢٧، وثبت نحوه من حديث أبي أمامة عند الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٥ / ٢٧١-٢٧٢) برقم ٢٠٣٤، رجاله ثقات، رجال الشيخين. والحديث لا ينطبق إيراده ضمن هذا النوع من أنواع النسخ؛ لأن السورة ممّا رُفع نصّها، فلم نعلم منها شيئاً، فهي من النوع المنسوخ تلاوة وحكماً.

/ وفي الصحيحين عن أنس في قصة أصحاب بئر مَعُونَةَ الذين قُتِلوا: ٣/ ٧٥ وقَنَتَ ﷺ يدعو على قاتليهم. قال أنس: «ونَزَلَ فيهم قرآنٌ قَرَأْناه حتى رُفِعَ: «أَنْ بَلِّغوا عنا قومَنا أنَّا لَقِينا ربنا فرضي عَنَّا وأرضانا»[1].

وفي «المستدرك» عن حذيفة: قال: «ما تَقْرَؤُون رُبُعَهَا» يعني براءة[2].

قال أبو الحسين بن المنادي[3] في كتابه «الناسخ والمنسوخ»: «وممَّا رُفِع

---

(١) صحيح البخاري (٧/ ٣٨٥) مع الفتح، ك: المغازي، ب: غزوة الرَّجيع ورعل وذكوان وبئر معونة برقم ٤٠٩٠ وصحيح مسلم (١/ ٤٦٨) ك: المساجد، ب: استحباب القنوت في جميع الصلوات إذا نزلت بالمسلمين نازلة، برقم ٢٩٧. وقول أنس رضي الله عنه: «ونزل فيهم قرآن قرأناه حتى رُفع» أي: نُسِخت تلاوته كما قال الحافظ في الفتح (٧/ ٣٨٧).

(٢) (٢/ ٣٣١) ك: التفسير وقال: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي وعزاه المصنف في الدّر (٤/ ١٢٠) لغيره أيضاً وفيه ما يوضِّح معنى الحديث، فقد جاء «ولا تقرؤون منها مما كنا نقرأ إلا رُبعها». وهذا لفظ الطبراني في الأوسط (٢/ ٨٥-٨٦) برقم ١٣٣٠، يعني بقوله: «لا تقرؤون منها مما كنا نقرأ» أي: قبل أن يُنْسَخ القدر المنسوخ منها.

(٣) أحمد بن جعفر بن محمد، البغدادي المقرئ الحنبلي (ت: ٣٣٦هـ)، من مؤلفاته «متشابه القرآن»، وكتابه في الناسخ والمنسوخ ذكره الزركشي في البرهان (٢/ ١٦٨) وصاحب كشف الظنون (٢/ ١٩٢١)، والبغدادي في إيضاح المكنون (٢/ ٦١٤) وانظر: تاريخ بغداد ٤/ ٦٩، غاية النهاية ١/ ٤٤، وانظر قوله في البرهان ٢/ ١٦٨.

رسمُه من القرآن ولم يُرْفَعْ من القلوبِ حِفْظُه: سورتا[1] القنوتِ في الوتر ويُسَمَّى[2] سورتي[3] الخَلْعِ والحَفْدِ».

* * *

(١) لم نعثر على كتاب ابن المنادي المذكور، والسورتان المشار إليهما ذكرهما السيوطي في الدّر (٨ / ٦٩٥-٦٩٧) وأخرجهما أبو عبيد في فضائل القرآن (٢ / ١٩٥) ب: الزوائد من الحروف... بأرقام ٦٩٦-٦٩٨ من طريق ابن سيرين وعروة بن الزبير وميمون بن مِهْران بأسانيد ثلاثة: الأوّل والثاني منها صحيح، والثالث حسن، فيه جعفر بن بُرْقان الكِلاَبي، وهو صدوق يَهِمُ في حديث الزهري، كما في التقريب: ١٩٨ برقم ٩٤٠، والحجة قائمة على أن دعاء القنوت ليس من القرآن، ولو كان من القرآن لتوفّرت الهمم والدّواعي على إظهاره وإشهاره، ولا يلزم من إثباته في مصحف أبيّ رضي الله عنه -إن سلّمنا بذلك- أنه يعتقده قرآناً، بل هو من باب ما كان يُلحقه بعض الصحابة في مصاحفهم الخاصّة من تفسير أو دعاء قبل أن يأمر عثمان بحرق ما سوى المصحف الإمام.

وقد اتفق أبيّ رضي الله عنه وجميع الأمّة على قبول مصحف عثمان، وأن ما انطوى عليه هو جميع القرآن الثابت في العرضة الأخيرة، وأن ما خالفه وزاد عليه فليس بقرآن، والأمّة لا تجتمع على خطأ وضلال. انظر: الانتصار للباقلاني (١ / ٢٦٨-٢٦٩).

(٢) أي: يُسَمَّى القنوت. وفي (أ، س): «تسمى».

(٣) م، ح: سورة، والمثبت موافق لما في البرهان ٢ / ١٦٨ وللسياق.

تنبيه

حكى القاضي أبو بكر(١) في «الانتصار» عن قوم إنكارَ هذا الضرب؛ لأنَّ الأخبارَ فيه أخبارُ آحادٍ، ولا يجوز القطعُ على إنزالِ قرآنٍ / ونَسْخِه بأخبارِ آحادٍ لا حجةَ فيها. [٢٥٥]

وقال أبو بكرٍ الرازيُّ(٢): «نَسْخُ الرسمِ والتلاوةِ إنما يكونُ بأَنْ يُنْسيَهم اللهُ إياه ويَرْفَعَه من أوهامِهم، ويأْمُرَهم بالإعراضِ عن تلاوتِه وكَتْبِه في المصحفِ، فيندرسَ على الأيام كسائر كتبِ اللهِ القديمة التي ذكرَها في كتابه في قوله: ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَفِي ٱلصُّحُفِ ٱلْأُولَىٰ * صُحُفِ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ ﴾ [الأعلى: ١٨، ١٩] ولا يُعْرَفُ اليومَ منها شيءٌ، ثم لا يخلو ذلك مِنْ أَنْ يكونَ في زمانِ النبيِّ ﷺ، حتى إذا تُوفِّي لا يكونُ مَتْلُوًّا(٣) من القرآنِ، أو يموتُ وهو مَتْلُوٌّ موجودٌ بالرسمِ، ثم يُنْسيه اللهُ الناسَ، ويرفَعُه مِنْ أذهانِهم، وغيرُ جائزٍ نَسْخُ شيءٍ من القرآن بعد وفاةِ النبيِّ ﷺ» انتهى.

وقال في «البرهان»(٤) في قول عمر: «لولا أن يقولَ الناسُ زاد عُمر في

(١) الانتصار ١/١١٥، ٢/٤٣٠.

(٢) وهو الجصَّاص في كتابه: «أحكام القرآن» ١/٥٩ بعبارة قريبة، والنص في البرهان للزركشي ٢/١٧١.

(٣) (أ): «متلو».

(٤) البرهان (٢/١٦٧) وقول عمر -رضي الله عنه- أخرجه النسائي في السنن الكبرى (٤/٢٧٢) ك: الرّجم، ب: تثبيت الرجم، ح ٧١٥١، وانظر صحيح البخاري (١٢/١٤٤) ك: الحدود، ب: رجم الحبلى من الزنى إذا أحصنت، ح ٦٨٣٠، وصحيح مسلم (٣/١٣١٧) ك: الحدود، ب: رجم الثيب في الزنى، ح ١٦٩١.

كتاب الله لكتبتُها يعني آيةَ الرجم». ظاهرهُ أن كتابتَها جائزةٌ، وإنما منعَه قولُ الناسِ، والجائزُ في نفسِه قد يقوم مِنْ خارجٍ ما يمنعُه، وإذا كانت جائزةً لَزِم أن تكونَ ثابتةً؛ / لأن هذا شأنُ المكتوب. ٧٦/٣

وقد يُقال: لو كانت التلاوةُ باقيةً لبادر عُمر، ولم يُعَرِّجْ على مقالةِ الناسِ؛ لأنَّ مقالَ الناسِ لا يَصْلُح مانعاً، وبالجملة فهذه الملازَمَةُ مشكلةٌ، ولعله كان يعتقد أنه خبرُ واحدٍ، والقرآن لا يَثْبُتُ به، وإن ثَبَتَ الحكمُ، ومن هنا أنكر ابن ظَفَر في «الينبوع»[١] عَدَّ هذا مِمَّا نُسخ تلاوتُه، قال: «لأنَّ خبرَ الواحدِ لا يُثْبِتُ القرآنَ» قال: «وإنما هذا من المُنْسَأ لا النَسْخ، وهما مِمَّا يلتبسان، والفرقُ بينهما أنَّ المُنْسَأ لَفْظُه قد يُعْلَمُ حكمُه» انتهى.

وقوله: «لعله كان يعتقدُ أنه خبرُ واحدٍ» مَرْدودٌ؛ فقد صَحَّ أنه تَلَقَّاها من النبي ﷺ، فأخرج الحاكم[٢] من طريقِ كثير بن الصلت[٣] قال: «كان زيد ابن ثابت وسعيد بن العاصي يكتبان المصحف فمرَّا على هذه الآية، فقال زيد: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الشيخ والشيخة [إذا زنيا][٤] فارجموهما البتة». فقال عمر: لمَّا نزلَتْ أتيتُ النبيَّ ﷺ فقلت أكتبها؟

---

(١) انظر: البرهان للزركشي ٢/١٦٧ ولم نقف على كلام ابن ظفر في مظانّه، ومخطوط «الينبوع» الذي عُدنا إليه ناقص من أوله إلى نهاية سورة النساء.

(٢) في المستدرك (٤/٣٦٠) ك: الحدود وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي.

(٣) في مطبوعة أبي الفضل: «الصامت»، (ع): «ابن أبي الصلت»، وكلاهما تصحيف. انظر مصادر التخريج.

(٤) ما بين المعقوفين من: ح، ع ومصدر التخريج.

فكأنه كَرِه ذلك، فقال عمرُ: «ألا ترى أنَّ الشيخَ إذا زنى ولم يُحْصَنْ جُلِد، وأن الشابَّ إذا زنى وقد أُحْصِن رُجم؟».

قال ابنُ حجرٍ في شرح البخاري[1]: «فيُستفاد من هذا الحديثِ السببُ في نَسْخ تلاوتِها لكونِ العملِ على غير الظاهر من عمومها».

قلت: وخَطَر لي في ذلك نكتةٌ حسنةٌ: وهو أنَّ سببَه التخفيفُ على الأمةِ بعدمِ اشتهارِ تلاوتِها وكتابتِها في المصحفِ وإنْ كان حكمُها باقياً؛ لأنه أَثْقَلُ الأحكامِ وأشدُّها، وأغلظُ الحدودِ. وفيه الإشارةُ إلى نَدْبِ السَّتْرِ.

وأخرج النَّسائيُّ[2]: أنَّ مروان بن الحكم قال لزيد بن ثابت: ألا تكتُبها / في المصحف؟ قال: لا، ألا ترى أن الشابَّيْن الثَّيِّبَيْن يُرْجَمان، ولقد ذَكَرْنا ذلك فقال عمرُ: أنا أكفيكم. فقال: يا رسول الله أَكْتِبْني آيةَ الرَّجْم. قال: «لا أستطيع». قوله: «أكْتِبْني» أي: ائذن لي في كتابتها، ومكِّنِّي من ذلك. 77/3

وأخرج ابن الضُّرَيْس[3] في «فضائل القرآن» عن يَعْلى بنِ حكيمٍ عن

(١) فتح الباري ١٢/١٤٣ وقوله: «في شرح البخاري» جاء في مطبوعة أبي الفضل «في شرح المنهاج» وهو سهو.

(٢) في سننه الكبرى (٤/٢٧١) وفيها زيادة «وفينا عمر» بعد قوله: «ذكرنا» ك: الرجم، ب: عقوبة الزاني الثيب، ح ٧١٤٨، ضعيف، فيه ابن أخي كثير بن الصلت، قال الحافظ ابن حجر -في التقريب /١٢٧٣ برقم ٨٥٧٤-: «لا يعرف من الثالثة» وفيه انقطاع، فقد قال ابن سيرين: حُدثت عن ابن أخي كثير بن الصلت.

(٣) لم أقف عليه في القسم المطبوع من فضائله، وساقه الحافظ في الفتح (١٢/١٤٣) بجزء من إسناد ابن الضريس وقال: رجاله ثقات، وعزاه السيوطي في الدر (٦/٥٦٠) له فقط ولكنه منقطع؛ لأن زيد بن أسلم لم يدرك عمر رضي الله عنه كما في جامع التحصيل (١٧٨-١٧٩) وتحفة التحصيل (١٣٩-١٤٠).

زيد بن أسلم: أن عمر خطبَ الناسَ فقال: «لا تَشُكُّوا في الرجم فإنه حقٌّ، ولقد هَمَمْتُ أن أكتبَه في المصحف، فسألت أبيَّ بنَ كعبٍ فقال: أليس أتَيْتني وأنا أَستقرِئُها رسولَ الله ﷺ فدَفَعْتَ في صدري وقلت: أتستقرئُه آيةَ الرجمِ وهم يتسافَدُون[1] تسافُدَ الحُمر؟». قال ابن حجر[2]: «وفيه إشارةٌ إلى بيانِ السببِ في رَفْعِ تلاوتها وهو الاختلافُ».

* * *

تنبيه

قال ابن الحَصَّار في هذا النوع: «إن قيل: كيف يقع النَّسْخُ إلى غيرِ بَدَلٍ، وقد قال تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾ [البقرة: ١٠٦] وهذا إخبارٌ لا يَدْخُلُه خُلْفٌ؟ فالجوابُ أن نقول: كلُّ[3] ما ثَبَتَ الآن من القرآنِ ولم يُنْسَخْ فهو بدلٌ مِمَّا قد نُسِختْ تلاوتُه، فكلُّ ما نسخه اللهُ / من القرآنِ مِمَّا لا نعلمُه الآن، فقد أبدله بما عَلِمْناه، وتواتر إلينا لفظُه ومعناه. [٢٥٦]

* * *

(١) تسافد الحيوان: نزا بعضه على بعض.

(٢) فتح الباري ١٢/١٤٣.

(٣) (أ) «كلما».

/ النوع الثامن والأربعون
في مُشْكله ومُوهِم الاختلافِ والتناقض[1]

أفرده بالتصنيف قطرب[2] والمرادُ به ما يُوْهم التعارُضَ بين الآيات، وكلامُه تعالى مَنَزَّهٌ عن ذلك، كما قال: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢] ولكنْ قد يقع للمبتدئ ما يُوْهِمُ اختلافاً، وليس به في الحقيقةِ، فاحتيج لإزالته كما صُنِّفَ في مختلفِ الحديثِ وبيانِ الجَمْعِ بين الأحاديثِ المتعارضة.

وقد تَكَلَّم في ذلك ابنُ عباسٍ، وحُكِي عنه التَوقُّفُ في بعضِها. قال عبدالرزاق في تفسيره[3]: «أنا مَعْمَر عن رجلٍ، عن المِنْهالِ بنِ عمروٍ، عن سعيدِ بن جُبَير، قال: جاء رجلٌ إلى ابنِ عباس، فقال: أرأيتَ أشياءَ تختلفُ عليَّ من القرآنِ؟ فقال ابنُ عباس: ما هو؟ أشكٌّ؟ قال: «ليس بشكٍّ، ولكنه اختلافٌ». قال: هاتِ ما اخْتَلف عليك من ذلك.

---

(١) انظر: البرهان ٢/ ١٧٦، التحبير ٢٢١.

(٢) في كتابه «الردّ على الملحدين في متشابه القرآن» ورتبه على السور، انظر: الفهرست لابن النديم: ٤١، معجم الأدباء ٦/ ٢٦٤٧، البرهان للزركشي ٢/ ١٧٦.

(٣) (١/ ١٦٠-١٦١) في إسناده راو مبهم وهو شيخ معمر، وقال الحافظ ابن حجر في الفتح (٨/ ٥٥٩) «فشيخ معمر المبهم، يحتمل أن يكون مطرفاً أو زيد بن أبي أنيسة أو ثالثاً».

قال: أسمعُ اللهَ يقول: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَن قَالُوا وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٣] وقال: ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٤٢] فقد كتموا، وأسمعُه يقولُ: ﴿فَلَا أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَاءَلُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠١]، ثم قال: ﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [الطور: ٢٥]. وقال: ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ﴾، حتى بلغ ﴿طَائِعِينَ﴾ [فصلت: ٩-١١]، ثم قال في الآية الأخرى: ﴿أَمِ السَّمَاءُ بَنَاهَا﴾ [النازعات: ٢٧]، ثم قال: ﴿وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَاهَا﴾ [النازعات: ٣٠]، وأسمعُه يقول: ﴿كَانَ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٤٣] ما شأنُه يقول: وكان اللهُ؟.

فقال ابنُ عباس: أمَّا قولُه: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَن قَالُوا وَاللَّهِ رَبِّنَا / مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ ٣/ ٨٠ [الأنعام: ٢٣] فإنهم لمَّا رأوا يومَ القيامة، وأنَّ اللهَ يغفر لأهلِ الإسلام، ويغفر الذنوبَ، ولا يغفرُ شركاً، ولا يتعاظَمُه ذنبٌ أَنْ يَغْفِرَه جَحَدَه المشركون؛ رجاءَ أن يغفرَ لهم، فقالوا: ﴿وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾، فختمَ اللهُ على أفواهِهم، وتكلمَتْ أيديهم وأرجلُهم بما كانوا يعملون، فعند ذلك: ﴿يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصَوُا الرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّىٰ بِهِمُ الْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٤٢].

وأمَّا قولُه: ﴿فَلَا أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَاءَلُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠١] فإنه إذا نُفِخَ في الصور ﴿فَصَعِقَ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَن شَاءَ اللَّهُ﴾ [الزمر: ٦٨] فلا أنساب بينهم عند ذلك ولا يتساءلون، ﴿ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنظُرُونَ﴾ [الزمر: ٦٨]، ﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [الطور: ٢٥].

وأمَّا قولُه: ﴿ خَلَقَ ٱلْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ ﴾ [فصّلت: ٩]. فإن الأرضَ خُلِقَتْ قبل السماءِ، وكانت السماءُ دخاناً فسوَّاهن سبعَ سموات في يومين بعد خَلْق الأرض.

وأمَّا قولُه: ﴿ وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ ﴾ [النازعات: ٣٠] يقول: جَعَل فيها جبلاً، وجعل فيها نهراً، وجعل فيها شجراً، وجعل فيها بحوراً.

وأمَّا قولُه: ﴿ كَانَ ٱللَّهُ ﴾ [البقرة: ١٤٣] فإن الله كان ولم يَزَلْ كذلك، وهو كذلك عزيزٌ حكيم، عليمٌ قديرٌ، ثم لم يَزَلْ كذلك فما اختلف عليك من القرآن فهو يُشْبِهُ ما ذكَرْتُ لك، وأنَّ الله لم يُنْزِلْ شيئاً إلا وقد أصاب به الذي[1] أراد، ولكن أكثر الناس لا يعلمون». أخرجه بطوله الحاكم في «المستدرك»[2] وصحّحه، وأصلُه في الصحيح[3].

قال ابن حجر في شرحه[4]: «حاصلُ ما فيه السؤالُ عن أربعةِ مواضعَ، الأول: نَفْيُ المُساءلةِ يومَ القيامةِ وإثباتُها.

الثاني: كتمانُ المشركين حالَهم وإفشاؤه.

---

(١) (أ): «الذين».

(٢) (٢/٣٩٤) ك: التفسير، تفسير المؤمنون. وصححه، ووافقه الذهبي.

(٣) انظر: صحيح البخاري (٨/٥٥٥-٥٥٦) مع الفتح، ك: التفسير، سورة حمٓ السجدة.

(٤) فتح الباري ٨/٥٥٨.

٣ / ٨١ / الثالث: خَلْقُ الأرضِ والسماءِ أيُّهما تقدَّم؟

الرابع: الإتيانُ بحرفِ «كان» الدالةِ على المضيِّ مع أنَّ الصفةَ لازمةٌ.

وحاصلُ جوابِ ابنِ عباسٍ عن الأولِ: أنَّ نفيَ المُساءلةِ فيما قَبْلَ النفخةِ الثانيةِ وإِثباتَها فيما بعد ذلك.

وعن الثاني: أنهم يكتمون بألسنتهم، فتنطِقُ أيديهم وجوارحُهم.

وعن الثالث: أنه بدأ خَلْقَ الأرضِ في يومين غيرَ مَدْحُوَّةٍ، ثم خَلَق السمواتِ فسوَّاهن / في يومين، ثم دحا الأرضَ بعد ذلك، وجَعَلَ فيها الرواسيَ وغيرَها في يومين، فتلك أربعةُ أيامٍ للأرض. /٢٥٧

وعن الرابع: بأنَّ «كان» وإن كانت للماضي، لكنها لا تستلزمُ الانقطاعَ، بل المرادُ أنه لم يَزَلْ كذلك.

فأمَّا الأولُ فقد جاء فيه تفسيرٌ آخرُ: أنَّ نَفْيَ المساءلةِ عند تشاغلِهم بالصَّعْقِ والمحاسبةِ، والجوازِ على الصراطِ، وإثباتَها فيما عدا ذلك، وهذا منقولٌ عن السُّدي، أخرجه ابن جرير[1]، ومن طريقِ عليِّ بن أبي طلحةَ[2]، عن ابنِ عباس: أن نَفْيَ المساءلة عند النفخة الأولى وإثباتَها بعد النفخةِ الثانيةِ.

---

(١) في تفسيره (١٠ / ١٨ / ٥٤) رواه بإسناد رجاله ثقات.

(٢) في تفسيره (١٠ / ١٨ / ٥٤) تفسير سورة المؤمنون، و(١٣ / ٢٧ / ٣٠) سورة الطور، وسنده حسن في الموضعين، فيه معاوية بن صالح الحضرمي صدوق وبقية رجاله ثقات.

وقد تأوَّل ابنُ مسعودٍ نَفْيَ المساءَلةِ على معنىً آخرَ، وهو طَلَبُ بعضِهم من بعضٍ العفوَ، فأخرج ابنُ جريرٍ(١) من طريقِ زاذانَ، قال: أتيت ابنَ مسعود فقال: «يُؤْخَذُ بيدِ العبد يوم القيامة فيُنادَى: ألا إن هذا فلانُ بنُ فلان، فمن كان له حَقٌّ قِبَلَه فلْيأتِ». قال: «فتودُّ المرأةُ يومئذٍ أَنْ يَثْبُتَ لها حقٌّ على أبيها أو ابنها أو أخيها أو زوجِها، ﴿فَلَآ أَنسَابَ بَيۡنَهُمۡ يَوۡمَئِذٖ وَلَا يَتَسَآءَلُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠١].

ومن طريق أخرى(٢) قال: «لا يُسْأل أحدٌ يومئذٍ بنسبٍ شيئاً ولا يتساءلون به، ولا يُمَتُّ برَحِمٍ».

وأمَّا الثاني(٣) فقد وَرَدَ بأبسطَ منه فيما أخرجه ابنُ جريرٍ(٤) عن الضحَّاك ابنِ مُزاحمٍ / أنَّ نافعَ بنَ الأزرقِ أتى ابنَ عباسٍ، فقال: قولُ الله: ﴿وَلَا يَكۡتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثٗا﴾ [النساء: ٤٢] وقولُه: ﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشۡرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٣] فقال: إني أحسَبُك قمتَ مِنْ عندِ أصحابك، فقلتَ لهم: آتِي ابنَ عباسٍ أُلْقِي عليه متشابهَ القرآنِ، فأَخْبِرْهم أنَّ الله إذا جمع الناسَ ٨٢/٣

---

(١) في تفسيره (١٠/١٨/٥٤) وسنده حسن، رجاله بين ثقة وصدوق.

(٢) أي: عند ابن جرير في المصدر السابق نفسه (١٠/١٨/٥٥)، والحسين بن داود – سنيد– شيخ الطبري ضُعِّف مع إمامته ومعرفته؛ لكونه كان يُلَقِّن شيخه حجاجَ بن محمد، كما في التقريب /٤١٨ برقم ٢٦٦١ وانظر الميزان (٢/٢٣٦ برقم ٣٥٦٧).

(٣) وهي كتمان المشركين حالهم.

(٤) في تفسيره جامع البيان (٨/٢٧٤/ برقم ٩٥٢٢) (٤/٥/٩٤) لكنّه منقطع؛ لأنّ الضحاك لم يلق ابن عباس –رضي الله عنهما– كما تقدم.

يومَ القيامةِ قال المشركون: إنَّ اللهَ لا يَقْبَلُ إلا مِمَّن وَحَّده، فيسألُهم فيقولون: واللهِ ربِّنا ما كنا مشركين». قال: «فيُختم على أفواهِهم وتُسْتَنْطَقُ جوارِحُهم» ويُؤَيِّده ما أخرجه مسلمٌ[1] من حديثِ أبي هريرة في أثناءِ حديثٍ، وفيه: «ثم يَلْقَى الثالثَ فيقول: يا ربِّ آمنتُ بك وبكتابِك ورسولك، ويُثْني ما استطاع، فيقول: الآن نبعثُ شاهداً عليك، فيَذْكُرُ في نفسِه مَن الذي يَشْهد عليَّ؟ فيُخْتَمُ على فيه، وتَنْطِقُ جوارِحُه».

وأمَّا الثالثُ[2]: ففيه أجوبةٌ أخرى منها: أنَّ «ثُمَّ»[3] بمعنى الواو فلا إيرادَ. وقيل: المرادُ ترتيبُ الخبرِ لا المُخْبَرِ به كقوله: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [البلد: ١٧]. وقيل: على بابها وهي لتفاوُتِ ما بين الخَلْقَيْنِ، لا للتراخي في الزمانِ. وقيل: خَلَقَ بمعنى قَدَّر.

وأمَّا الرابعُ[4] وجوابُ ابنِ عباسٍ عنه: فيُحْتَمَلُ كلامُه أنه أراد أنه سَمَّى نفسَه ﴿غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ٢٣] وهذه التسميةُ مَضَتْ؛ لأنَّ التعلُّقَ انقضى. وأمَّا الصفتان فلا تزالان كذلك لا تنقطعان؛ لأنَّه تعالى إذا أراد المغفرةَ والرحمةَ في الحالِ أو الاستقبالِ وقع مرادُه. قاله الشمسُ الكِرْماني[5].

---

(١) في صحيحه (٤/ ٢٢٧٩-٢٢٨٠) ك: الزّهد والرّقائق، ح ٢٩٦٨، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) خَلْق الأرض والسماء.

(٣) في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [فصلت: ١١].

(٤) الإتيان بـ«كان».

(٥) الكواكب الدراري شرح صحيح البخاري ١٨/ ٧٥-٧٦، قال: «ويحتمل أن ابن عباس...».

قال: «ويُحتمل أنْ يكونَ ابنُ عباس أجاب بجوابين، أحدُهما: أن التسميةَ هي التي كانت وانتهتْ، والصفةُ لا نهايةَ لها. والآخر: أنَّ معنى «كان» الدوامُ، فإنه لا يزالُ كذلك، ويُحتمل أن يُحْمَلَ السؤالُ على مَسْلكين، والجوابُ على دَفْعِهما كأنْ يقالَ: هذا اللفظُ مُشْعِرٌ بأنه في الزمان الماضي كان غفوراً رحيماً، مع أنه لم يكن هناك / مَنْ يُغْفَرُ له أو يُرْحَمُ، ٣/٨٣ وبأنه ليس في الحال كذلك؛ لما يُشْعِرُ به لفظُ «كان». والجوابُ عن الأولِ: بأنه كان في الماضي تَسَمَّى به، وعن الثاني بأنَّ «كان» تعطي معنى الدوامِ، وقد قال النحاةُ: «كان» لثبوتِ خبرِها ماضياً دائماً أو منقطعاً»(١).

وقد أخرج ابنُ أبي حاتم(٢) مِنْ وجهٍ آخرَ عن ابنِ عباس: أنَّ يهوديًّا قال له: إنكم تَزْعمون أن الله كان عزيزاً حكيماً، فكيف هو اليوم؟ فقال: إنه كان في نفسه عزيزاً حكيماً.

موضعٌ آخرُ توقَّف فيه ابنُ عباس، قال أبو عبيد(٣): «حدثنا إسماعيلُ بن إبراهيم عن أيوبَ عن ابن أبي مُلَيْكة، قال: «سأل رجلٌ ابنَ عباسٍ / عن /٢٥٨ ﴿يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥٓ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [السجدة: ٥]، وقوله: ﴿يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [المعارج: ٤]، فقال ابنُ عباس: «هما يومان ذكرهما اللهُ في كتابه،

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/٣٦٠، والهمع ١/٣٨٠.

(٢) في تفسيره (٤/١١١٢) برقم (٦٢٤٦)، إسناده حسن لأجل المنهال بن عمرو الأسدي فإنه صدوق ربما وهم -كما في التقريب /٩٧٤ برقم ٦٩٦٦- وبقية رجاله ثقات.

(٣) في فضائل القرآن (٢/٢١٢)، ب: تأويل القرآن بالرأي، برقم ٨٤٤، إسناده صحيح رجاله ثقات.

اللهُ أعلمُ بهما»، وأخرجه ابن أبي حاتم[١] من هذا الوجه وزاد: «ما أدري ما هي؟ وأكرهُ أن أقولَ فيها ما لا أعلم». قال ابن أبي مليكة: «فَضَرَبَ الدهرُ حتى دَخَلْتُ على سعيدِ بن المسيَّب، فسُئِل عن ذلك، فلم يَدْرِ ما يقول. فقلت له: «ألا أخبرك بما حضَرْتُ من ابنِ عباس؟» فأخبرتُه، فقال ابنُ المسيَّبِ للسائل: «هذا ابنُ عباسٍ قد اتقى أن يقولَ فيها، وهو أعلمُ مني».

وروى ابنُ عباس أيضاً أنَّ يومَ الألف هو مقدارُ سيرِ الأمرِ وعُروجِه إليه، ويومَ الألْفِ في سورة الحجّ هو أحدُ الأيام الستة التي خَلَقَ اللهُ فيها السمواتِ، ويومَ الخمسين ألفاً هو يومُ القيامةِ. فأخرج ابن أبي حاتم[٢] من طريقِ سِماك عن عكرمةَ، عن ابن عباس: أنَّ رجلاً قال له: حَدِّثْني ما هؤلاء الآيات: ﴿فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [المعارج: ٤]، و﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥٓ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [السجدة: ٥]، و﴿وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ﴾ [الحج: ٤٧]؟، فقال: يومُ القيامة / حسابُ خمسين ٣/٨٤ ألفَ سنةٍ، والسمواتُ في ستة أيام، كلُّ يومٍ يكونُ ألف سنةٍ، و﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥٓ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [السجدة: ٥] قال: «ذلك مقدارُ المسير».

(١) هكذا عزاه المؤلف في الدّر (٦/٥٣٨) له، ورواه بنحوه أبوعبيد في المصدر السابق نفسه، وأصله في المستدرك (٢/٤١٢) ك: التفسير/ سورة السجدة، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

(٢) عزاه المصنف في الدّر (٨/٢٧٩) لابن مردويه، وأخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره (١١/٢١/٩٢) لكنّه من طريق شيخه محمد بن حميد، وهو حافظ ضعيف كما تقدم.

وذهب بعضُهم(١) إلى أنَّ المرادَ بهما يومُ القيامةِ، وأنه باعتبار حال المؤمنِ والكافرِ بدليل قولِه: ﴿ يَوۡمٌ عَسِيرٌ * عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ ﴾ [المدثر: ٩، ١٠].

* * *

فصل

قال الزركشي في البرهان(٢): «للاختلافِ أسبابٌ، أحدها: وقوعُ المُخْبَرِ به على أحوالٍ مختلفة وتطويراتٍ شتى، كقولِه في خلق آدمَ مرةً: ﴿ مِن تُرَابٍ ﴾ [آل عمران: ٥٩] ومرةً ﴿ مِّنۡ حَمَإٖ مَّسۡنُونٖ ﴾ [الحجر: ٢٦] ومرةً ﴿ مِّن طِينٖ لَّازِبِۭ ﴾ [الصافات: ١١]، ومرةً من ﴿ صَلۡصَٰلٖ كَٱلۡفَخَّارِ ﴾ [الرحمن: ١٤] فهذه ألفاظٌ مختلفةٌ ومعانيها في أحوالٍ مختلفةٍ؛ لأنَّ الصَّلْصَالَ غيرُ الحَمَأ، والحمأَ غيرُ الترابِ، إلا أنَّ مرجعَها كلَّها إلى جوهرٍ وهو الترابُ، ومن الترابِ تَدَرَّجَتْ هذه الأحوالُ.

وكقولِه: ﴿ فَإِذَا هِيَ ثُعۡبَانٞ ﴾ [الشعراء: ٣٢]، وفي موضعٍ: ﴿ تَهۡتَزُّ كَأَنَّهَا جَآنّٞ ﴾ [القصص: ٣١]. والجانُّ: الصغيرُ من الحيَّاتِ، والثعبانُ الكبيرُ منها؛ وذلك لأنَّ خَلْقَها خَلْقُ الثعبانِ العظيم، واهتزازَها وحركتَها وخِفَّتَها كاهتزازِ الجانِّ وخِفَّتِه.

(١) هو الزركشي في البرهان ٢/ ١٩٠.

(٢) البرهان ٢/ ١٨٣.

الثاني(١): لاختلاف الموضوع كقوله: ﴿ وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْـُٔولُونَ ﴾ [الصافات: ٢٤]، وقوله: / ﴿ فَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ [الأعراف: ٦] ٣/٨٥ مع قوله: ﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ ﴾ [الرحمن: ٣٩]. قال الحَليمي(٢): «فتُحْمَلُ الآيةُ الأولى على السؤالِ عن التوحيدِ وتصديقِ الرسلِ، والثانيةُ على ما يَسْتَلْزِمُه الإقرارُ بالنبوات من شرائعِ الدين وفروعِه، وحَمَلَه غيرُه على اختلافِ الأماكنِ؛ لأنَّ في القيامة مواقفَ كثيرةً، ففي موضع يُسْألون، وفي الآخرِ لا يُسألون. وقيل: إنَّ السؤال المُثْبَتَ سؤالُ تبكيتٍ وتوبيخٍ، والمنفيَّ سؤالُ المعذرةِ وبيانِ الحجة.

وكقوله: ﴿ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ ﴾ [آل عمران: ١٠٢] مع قوله: ﴿ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ ﴾ [التغابن: ١٦] حَمَلَ الشيخ أبو الحسن الشاذليُّ(٣) الآيةَ الأولى على التوحيدِ بدليلِ قوله بعدها: ﴿ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران: ١٠٢]، والثانيةَ على الأعمالِ. وقيل: بل الثانيةُ ناسخةٌ للأولى.

وكقوله: ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ فَوَٰحِدَةً ﴾ [النساء: ٣] مع قوله: ﴿ وَلَن تَسْتَطِيعُوٓا۟ أَن تَعْدِلُوا۟ بَيْنَ ٱلنِّسَآءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ ﴾ [النساء: ١٢٩]، فالأولى تُفْهِمُ إمكانَ العدلِ، والثانيةُ تَنْفيه. والجوابُ: أنَّ الأولى في توفيةِ الحقوقِ، والثانيةَ في المَيْلِ القلبي، وليس في قدرة الإنسان.

---

(١) يتابع السيوطي نَقْلَه عن الزركشي في بيان أسباب الاختلاف.

(٢) المنهاج في شعب الإيمان ١ / ٣٨٥.

(٣) علي بن عبدالله بن عبدالجبار، المغربي الصوفي رأس الطائفة الشاذلية (ت: ٦٥٦هـ) له «حزب الشاذلي» ولشيخ الإسلام ابن تيمية مصنف في الرد على ما قاله في حزبه. انظر: نَكْت الهِمْيان ٢١٣، والأعلام ٤ / ٣٠٥، وانظر: لطائف المنن ١٣٣، والبرهان ٢ / ١٨٥.

وكقوله: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ ﴾ [الأعراف: ٢٨]، مع قوله: ﴿ أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا ﴾ [الإسراء: ١٦] فالأولى في الأمر الشرعي، والثانيةُ في الأمر الكونيِّ بمعنى القضاء والتقدير.

الثالث: لاختلافِهما في جهتَي الفعلِ، كقولِه: ﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ / قَتَلَهُمْۚ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ ﴾ [الأنفال: ١٧]، أضيف القتلُ إليهم والرميُ ٨٦/٣ إليه ﷺ / على جهةِ الكسبِ والمباشَرَةِ، ونفاه عنهم وعنه باعتبارِ التأثير. /٢٥٩

الرابع: لاختلافِهما في الحقيقةِ والمجازِ كقوله: ﴿ وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَٰرَىٰ ﴾ [الحج: ٢] [أي: سكارى][1] من الأهوال مجازاً لا من الشرابِ حقيقةً.

الخامس: بوجهَيْن واعتبارَيْن، كقوله: ﴿ فَبَصَرُكَ ٱلْيَوْمَ حَدِيدٌ ﴾ [قٓ: ٢٢] مع قوله: ﴿ خَٰشِعِينَ مِنَ ٱلذُّلِّ يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ ﴾ [الشورى: ٤٥]، قال قطرب[2]: «فبصرُك أي: علمُك ومعرفتُك بها قويةٌ، من قولِهم: بَصُرَ بكذا أي: علم،وليس المرادُ رؤيةَ العين». . قال الفارسي[3]: «ويَدُلُّ على ذلك قولُه: ﴿ فَكَشَفْنَا عَنكَ غِطَآءَكَ ﴾ [قٓ: ٢٢].

وكقوله: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُم بِذِكْرِ ٱللَّهِ ﴾ [الرعد: ٢٨] مع قوله: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ ﴾ [الأنفال: ٢]، فقد يُظَنُّ أنَّ الوَجَلَ خلافُ الطمأنينة. وجوابُه: أنَّ الطمأنينةَ تكونُ بانشراحِ الصدرِ

(١) سقط من (أ).

(٢) انظر: البرهان ٢/ ١٨٩.

(٣) انظر: البرهان ٢/ ١٩٠.

بمعرفة التوحيد، والوَجَلَ يكون عند خَوْفِ الزَّيْغِ والذَّهابِ عن الهدى، فتَوْجَلُ القلوبُ لذلك، وقد جُمِعَ بينهما في قوله: ﴿ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ ﴾ [الزمر: ٢٣].

وممّا استشكلوه قوله تعالى: ﴿ وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَن يُؤْمِنُوٓاْ إِذْ جَآءَهُمُ ٱلْهُدَىٰ وَيَسْتَغْفِرُواْ رَبَّهُمْ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمْ سُنَّةُ ٱلْأَوَّلِينَ أَوْ يَأْتِيَهُمُ ٱلْعَذَابُ قُبُلًا ﴾ [الكهف: ٥٥] فإنه يَدُلُّ على حَصْرِ المانع من الإيمانِ في أحد هذين الشيئين، وقال في آيةٍ أخرى: ﴿ وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَن يُؤْمِنُوٓاْ إِذْ جَآءَهُمُ ٱلْهُدَىٰٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ / أَبَعَثَ ٱللَّهُ بَشَرًا رَّسُولًا ﴾ ٣/٨٧ [الإسراء: ٩٤] فهذا حَصْرٌ آخرُ في غيرهما.

وأجاب ابن عبد السلام(١) بأنَّ معنى الآية ﴿وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَن يُؤْمِنُوٓاْ﴾ [الإسراء: ٩٤]: «إلا إرادةَ أَنْ تأتيهم سنةُ الأولين من الخَسْفِ أو غيرِه، أو يأتيَهم العذابُ قبلاً في الآخرة، فأخبر أنه أراد أن يصيبَهم أحد الأمرين، ولا شك أنَّ إرادة الله مانعةٌ مِنْ وقوعِ ما ينافي المرادَ. فهذا حصرٌ في السببِ الحقيقيِّ؛ لأنَّ الله هو المانعُ في الحقيقة. ومعنى الآية الثانية: وما منع الناسَ أن يؤمنوا إلا استغرابُ بَعْثه بشراً رسولاً؛ لأنَّ قولَهم ليس مانعاً من الإيمان؛ لأنه لا يَصْلُح لذلك، وهو يَدُلُّ على الاستغرابِ بالالتزامِ، وهو المناسِبُ للمانعيَّة، واستغرابُهم ليس مانعاً حقيقياً، بل عادياً(٢) لجواز وجودِ الإيمان معه بخلاف إرادةِ الله، فهذا حصرٌ في المانع العادي، والأولُ حصرٌ في المانع الحقيقي فلا تنافي». انتهى.

---

(١) فوائد في مشكل القرآن ١٧٤.

(٢) الأَوْلى: «بل عاديٌّ» لأنها خبر مبتدأ محذوف وليست معطوفة. انظر: رصف المباني ٢٣١.

ومِمَّا اسْتُشْكِل أيضاً قولُه تعالى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ [الأنعام: ١٤٤] ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَبَ عَلَى اللَّهِ﴾ [الزمر: ٣٢] مع قوله: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَا﴾ [السجدة: ٢٢]، ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٤] إلى غير ذلك من الآيات. ووجهُه أنَّ المرادَ بالاستفهامِ هنا النفيُ، والمعنى: لا أحدَ أظلمُ فيكونُ خبراً، وإذا كان خبراً، وأُخِذَتِ الآياتُ على ظواهرِها، أدَّى إلى التناقض.

وأجيب[1] بأوجهٍ، منها: تخصيصُ كلِّ موضعٍ بمعنى صلتِه أي: لا أحدَ من المانِعين أظلمُ مِمَّن مَنَعَ مساجدَ الله، ولا أحدَ من المُفْترين أظلمُ مِمَّن افترى على الله، وكذا باقيها. وإذا تَخَصَّص بالصِّلات زال التناقضُ.

ومنها: أنَّ التخصيصَ بالنسبةِ إلى السَّبْق، لمَّا لم يُسْبَقْ أحدٌ إلى مثله حَكَمَ عليهم بأنهم / أظلمُ مِمَّن جاء بعدهم سالكاً طريقَهم، وهذا يَؤولُ ٣/٨٨ معناه إلى ما قبلَه؛ لأنَّ المرادَ السَّبْقُ إلى المانعيَّة والافترائيَّة.

ومنها: -وادَّعى أبو حيان[2] أنه الصوابُ- «أنَّ نَفْيَ الأظلميَّة لا يستدعي نَفْيَ الظالميَّة، لأنَّ نَفْيَ المقيَّد لا يَدُلُّ على نَفْيِ المطلقِ، وإذا لم يَدُلَّ على نَفْيِ الظالميَّةِ لم يَلْزَمِ التناقُضُ؛ لأنَّ فيها إثباتَ التسويةِ في الأظلميَّة، ثم لم يكن أحدٌ مِمَّن وُصِفَ بذلك يزيد على الآخر لأنهم يتساوَوْن في الأظلميَّة، وصار المعنى: لا أحدَ أظلمُ مِمَّن افترى، ومِمَّن مَنَعَ ونحوُها، ولا إشكالَ في تساوي هؤلاء في الأظلميَّة، ولا يَدُلُّ على أنَّ أحدَ هؤلاء أظلمُ من الآخر، كما إذا قلت: لا أحدَ أفقهُ منهم». انتهى.

---

(١) انظر: البحر المحيط ١/٣٥٧.
(٢) البحر ١/٣٥٧.

/٢٦٠ وحاصلُ الجوابِ: أنَّ نَفْيَ التفضيلِ لا يَلْزَمُ منه نفيُ / المساواة. وقال بعضُ المتأخرين: «هذا استفهامٌ مقصودٌ به التهويلُ والتفظيعُ مِنْ غير قَصْدِ إثباتِ الأظلميَّة للمذكورِ حقيقةً ولا نفيها عن غيره».

وقال الخطابي[(١)]: «سمعت ابن أبي هريرة[(٢)] يحكي عن أبي العباسِ بن سُرَيجٍ[(٣)] قال: سأل رجلٌ بعضَ العلماءِ عن قوله: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ﴾ [البلد: ١] فأخبر أنه لا يُقْسِم به، ثم أقْسم به في قوله: ﴿وَهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ ٱلۡأَمِينِ﴾ [التين: ٣] فقال: أيُّما أحَبُّ إليك: أجيبُك ثم أقطعُك، أو أقطعُك ثم أُجيبك؟ فقال: بل اقطَعْني ثم أَجِبْني: فقال له: اعلمْ أنَّ هذا القرآنَ نَزَلَ على رسول الله ﷺ بحضرةِ رجالٍ، وبين ظهرانَيْ قومٍ، وكانوا أحرصَ الخَلْقِ على أن يجدوا فيه مَغْمَزاً وعليه مَطْعَنًا، فلو كان هذا عندهم مناقضةً لتعلَّقوا به، وأسرعوا بالردِّ عليه، ولكنَّ القوم علموا وجَهِلْتَ فلم يُنْكِروا منه ما أنكَرْتَ. ثم قال له: «إن العربَ قد تُدْخِلُ «لا» في أثناءِ كلامها وتُلْغي معناها»، وأنشد فيه أبياتاً.

❊ ❊ ❊

---

(١) ثلاث رسائل ٤٣.

(٢) الحسن بن الحسين بن أبي هُرَيْرة، أبو علي البغدادي الشافعي الفقيه (ت: ٣٤٥هـ)، من كتبه «شرح مختصر المزني»، «مسائل في الفروع». انظر: وفيات الأعيان ٢/ ٧٥، طبقات الشافعية للسبكي: ٣/ ٢٥٦.

(٣) أحمد بن عمر بن سُرَيْج، البغدادي من علماء الشافعية الكبار، (ت: ٣٠٦هـ) من مؤلفاته: «الرد على ابن داود في القياس»، «الرد عليه في مسائل اعترض بها الشافعي». انظر: وفيات الأعيان ١/ ٦٦، طبقات الشافعية للسبكي ٣/ ٢١.

٨٩/٣

/ [تنبيه][1]

قال الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني[2]: «إذا تعارضَت الآيُ، وتَعَذَّر فيها الترتيبُ والجمعُ طُلِب التاريخُ، وتُرِكَ المتقدِّمُ بالمتأخر، ويكونُ ذلك نَسْخاً. وإن لم يُعْلَمْ، وكان الإجماعُ على العملِ بإحدى الآيتين عُلِمَ بإجماعِهم أنَّ الناسخَ ما أجْمعوا على العملِ بها». قال: «ولا يوجدُ في القرآن آيتان متعارضتان تَخْلُوان[3] عن هذين الوصفَيْن». قال غيره[4]: «وتعارُضُ القراءتيْن بمنزلة تعارُضِ الآيتين، نحوُ: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ [المائدة: ٦] بالنصبِ والجرِّ[5]، ولهذا جُمِع بينهما بحَمْلِ النصبِ على الغَسْلِ، والجرِّ على مَسْحِ الخُفِّ».

وقال الصيرفي[6]: «جماعُ الاختلافِ والتناقضِ أنَّ كلَّ كلامٍ صحَّ أنْ يُضافَ بعضُ ما وقع الاسمُ عليه إلى وجهٍ من الوجوهِ، فليس فيه تناقضٌ،

(١) سقط من (أ).

(٢) إبراهيم بن محمد بن إبراهيم، ركن الدين الشافعي (ت: ٤١٨هـ)، من مؤلفاته «أدب الجدل»، «جامع الخلي في أصول الدين والرد على الملحدين». انظر: وفيات الأعيان ١/٢٨، السير ١٧/٣٥٣، وانظر القول في البرهان للزركشي ٢/١٧٩.

(٣) أ، س: «تخلوا»، ب، ح: «تخلو»، والمثبت من باقي النسخ، وفي البرهان «تعريان». ولا وجه لحذف النون.

(٤) هو الزركشي في البرهان ٢/١٨٢.

(٥) قرأ نافع وابن عامر والكسائي ويعقوب وحفص بنصب اللام، وقرأ الباقون بالخفض. انظر: الإقناع ٢/٦٣٤ النشر ٢/٢٥٤.

(٦) محمد بن عبدالله، أبو بكر البغدادي الشافعي (ت: ٣٣٠هـ)، من مؤلفاته: «شرح الرسالة للشافعي»، «كتاب في الإجماع». انظر: تاريخ بغداد ٥/٤٤٩، طبقات الشافعية للسبكي ٣/١٨٦، وانظر قوله في البرهان ٢/١٨٢.

وإنما التناقضُ في اللفظِ ما ضادَّه من كلِّ جهةٍ، ولا يوجدُ في الكتابِ والسنةِ شيءٌ من ذلك أبداً، وإنما يوجدُ فيه النسخُ في وقتين».

وقال القاضي أبو بكر[1]: «لا يجوزُ تعارضُ آيِ القرآن والآثارِ وما يوجِبُه العقلُ؛ فلذلك لم يُجْعل قولُه: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الزمر: ٦٢] معارضاً لقوله: ﴿وَتَخۡلُقُونَ إِفۡكًاۚ﴾ [العنكبوت: ١٧]، ﴿وَإِذۡ تَخۡلُقُ مِنَ ٱلطِّينِ﴾ [المائدة: ١١٠] لقيامِ الدليل العقليِّ أنه لا خالقَ غيرُ الله، فتعيَّن تأويلُ ما عارضَه فيُؤَوَّل «تخلقون» على تكذبون، و«تَخْلُقُ» على تُصَوِّر».

* * *

فائدة

قال الكرماني[2] عند قوله تعالى: ﴿وَلَوۡ كَانَ مِنۡ عِندِ غَيۡرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخۡتِلَٰفٗا كَثِيرٗا﴾ [النساء: ٨٢] «الاختلاف على وجهين: اختلافُ تناقضٍ، وهو ما يَدْعُو فيه أحد الشيئين الى خلافِ الآخَرِ، وهذا هو الممتنعُ على القرآنِ، واختلافُ تلاؤم[3]، وهو ما يوافِقُ الجانبين كاختلافِ وجوهِ القراءات، واختلافِ مقاديرِ السُّوَرِ والآيات، واختلافِ الأحكامِ من الناسخِ والمنسوخِ والأمرِ والنهيِ والوعدِ والوعيدِ».

---

(١) ليس في القسم المطبوع من كتابه: «التقريب والإرشاد»، ولا في تلخيصه (خ) لإمام الحرمين في مظانه، وعزاه الزركشي إلى «التقريب والإرشاد». انظر: البرهان ٢ / ١٨١.

(٢) غرائب التفسير ١ / ٣٠١.

(٣) مطبوعة أبي الفضل، ع: «تلازم»، (ب): «تلاوة»، وفي غرائب التفسير «تلازم».

٣ / ٩١

/ النوع التاسع والأربعون
في مطلقه ومقيده[١]

المطلقُ: الدالُّ على الماهيَّة بلا قيدٍ، وهو مع المقيد[٢] كالعام مع الخاص. قال العلماء[٣]: متى وُجِد دليلٌ على تَقْييدِ المطلقِ صِيْرَ إليه، وإلا فلا، بل يبقى المطلَقُ على إطلاقِه، والمقيدُ على تَقْييدِه، لأن الله تعالى خاطبنا بلغة العرب.

والضابطُ أنَّ الله تعالى إذا حكم في شيء بصفةٍ أو شرطٍ، ثم وَرَدَ حكمٌ آخرُ مطلقاً نُظِر: فإنْ لم يكنْ له أصلٌ يُرَدّ إليه إلا ذلك الحكمُ المقيَّدُ وَجَبَ تقييدُه به. وإن كان له أصلٌ غيرُه لم يكنْ رَدُّه إلى أحدِهما بأوْلى من الآخر.

فالأولُ: مثلُ اشتراطِ العدالةِ في الشهودِ على الرَّجْعة والفراقِ والوصيةِ في قوله: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَىْ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [الطلاق: ٢]، وقوله: ﴿شَهَٰدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ حِينَ ٱلْوَصِيَّةِ ٱثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٦]، وقد أطلقَ الشهادةَ في البيوعِ وغيرِها في قوله: ﴿وَأَشْهِدُوٓا۟ إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ﴿فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَٰلَهُمْ فَأَشْهِدُوا۟ عَلَيْهِمْ﴾ [النساء: ٦] والعدالةُ شرطٌ في الجميع، ومثلُ تقييدِه ميراثَ الزوجين بقوله: ﴿مِنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ / يُوصِينَ بِهَآ أَوْ دَيْنٍ﴾ [النساء: ١٢]، وإطلاقُه الميراثَ [٢٦١]

---

(١) انظر: البرهان ٢ / ١٤٠، التحبير ٢٤٩.

(٢) ح: «والمقيد بخلافه كالعام».

(٣) انظر: الإبهاج في شرح المنهاج ٢ / ١٩٩، البرهان ٢ / ١٤٠.

فيما أُطْلِق فيه، وكان[1] ما أُطْلِقَ من المواريثِ كلِّها بعد الوصيةِ والدَّيْنِ، وكذلك ما اشْتُرِط في كفارةِ القَتْلِ من الرَّقَبةِ المؤمنةِ وأطلقها في كفَّارةِ الظِّهارِ واليمين، والمطلقُ كالمقيَّدِ في وصفِ الرقبةِ، / وكذلك تقييدُ الأيدي بقوله: ﴿إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦] في الوضوء، وإطلاقُه في التيمم، وتقييدُ إحباطِ العملِ بالرِّدة بالموتِ على الكفرِ في قوله: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ﴾ الآية [البقرة: ٢١٧]. وأطلق في قوله: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِٱلْإِيمَٰنِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُۥ﴾ [المائدة: ٥] وتقييدُ تحريمِ الدم المسفوحِ في الأنعام [١٤٥]، وأَطْلق فيما عداها. ٩٢/٣

فمذهب الشافعي[2]: حَمْلُ المطلقِ على المقيدِ في الجميع، ومن العلماءِ مَنْ لا يَحمله، ويُجَوِّز إعتَاقَ الكافرةِ في كفارةِ الظِّهارِ واليمين، ويَكْتفي في التيمم بالمسح إلى الكُوعَيْن[3]، ويقول: إن الرِّدَّة تُحْبِطُ العمل بمجرَّدِها.

والثاني: مثلُ تقييدِ الصومِ بالتتابُعِ في كفَّارةِ القتلِ والظهار، وتقييدِه بالتفريقِ في صَوْمِ التمتع، وأطلق كفارةَ اليمينِ وقضاءَ رمضان، فيبقى على إطلاقِه مِنْ جوازِه متفرقاً ومتتابعاً لا يمكنُه حَمْلُه عليهما؛ لتنافي القيدَيْن ولا على أحدِهما لعدمِ المُرَجِّح.

---

(١) مطبوعة أبي الفضل: «وكذلك ما».

(٢) انظر: المستصفى ٢/١٩١، والإبهاج ٢/١٩٩.

(٣) الكوع: طرف الزَّنْد الذي يلي الإبهام.

تنبيهان

الأول: إذا قلنا بحَمْلِ المُطْلَق على المقيَّدِ فهل هو من وَضْع اللغة أو بالقياس؟ مذهبان، وجهُ الأولِ: أنَّ العربَ مِنْ مَذْهبِها استحبابُ الإطلاقِ اكتفاءً بالمقيَّدِ وطَلَباً للإيجاز والاختصار.

الثاني: ما تَقَدَّم مَحَلُّه إذا كان الحُكْمان بمعنى واحدٍ، وإنما اختلفا في الإطلاق / والتقييد. فأمَّا إذا حُكِمَ في شيء بأمورٍ، ثم في آخرَ ببعضِها، ٩٣/٣ وسُكِت فيه عن بعضِها، فلا يقتضي الإلحاقَ كالأمرِ بغَسْل الأعضاءِ الأربعةِ في الوضوءِ، وذكَر في التيمم عضوين، فلا يُقال بالحَمْل ومَسْح الرأسِ والرِّجلَيْن بالترابِ فيه أيضاً، وكذلك ذِكْرُ العِتْقِ والصومِ والإطعامِ في كفَّارةِ الظِّهار، واقْتُصِر في كفَّارةِ القَتْل على الأوَّلَيْن، ولم يُذْكَر الإطعامُ، فلا يُقال بالحمْل وإبدال الصيام بالإطعام.

* * *

٣/ ٩٥

/ النوع الخمسون

في منطوقه ومفهومه[١]

المنطوقُ: ما دلَّ عليه اللفظُ في مَحَلِّ النطق، فإن أفاد معنىً لا يحتمل غيرَه فالنصُّ، نحوُ: ﴿فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦]. وقد نُقِل عن قومٍ من المتكلمين أنهم قالوا بندور النصِّ جداً في الكتاب والسنة، وقد بالغ إمامُ الحرمين[٢] وغيرُه في الردِّ عليهم، قال: «لأنَّ الغَرَضَ من النصِّ الاستقلالُ بإفادة المعنى على قَطْعٍ مع انْحسامِ جهاتِ التأويلِ والاحتمال، وهذا وإن عزّ حصولُه بوضْعِ الصيغِ ردًّا إلى اللغةِ فما أكثرَه مع القرائنِ الحالية والمقالية»!! انتهى. أو مع احتمالِ غيره احتمالاً مرجوحاً فالظاهرُ، نحوُ: ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾ [البقرة: ١٧٣]، فإنَّ الباغيَ يُطْلَقُ على الجاهلِ وعلى الظالمِ، وهو فيه أظهرُ وأغلبُ. ونحوُ: ﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]. فإنه يُقال للانقطاع: طُهْر، وللوضوءِ والغُسْل، وهو في الثاني أظهرُ. فإنْ حُمِلَ على المرجوح لدليلٍ فهو تأويلٌ، ويُسَمَّى المرجوحُ المحمولُ عليه مُؤَولاً كقوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤] فإنه يستحيلُ حَمْلُ المعيَّة على القُرْبِ بالذات فتعيَّن صَرْفُه عن ذلك، وحَمْلُه على القدرة والعلم[٣]، أو على الحفظِ والرعايةِ وكقوله: ﴿وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ﴾ [الإسراء: ٢٤]، فإنه يستحيلُ حَمْلُه

---

(١) انظر: البرهان ٢/ ١٤٣، ٣٤٠، التحبير ٢٤٥.

(٢) انظر: البرهان في أصول الفقه ١/ ٢٧٨.

(٣) مضى التعليق على صفة المعية في ص: ١١٩٣.

على الظاهرِ لاستحالة أن يكون للإنسان أجنحةٌ، فيُحملَ على الخضوعِ وحسنِ الخلقِ، وقد يكون مشتركاً بين حقيقتين أو حقيقةٍ ومجازٍ، ويَصِحُّ حَمْلُه عليهما جميعاً، فيُحمل عليهما جميعاً، سواءً / قلنا بجوازِ ٣/٩٦ استعمالِ اللفظِ في معنيَيْه أو لا. ووجهُه على هذا أن يكونَ اللفظُ قد خُوطب به مرتين: مرةً أُريد هذا، ومرةً أريد هذا.

ومن أمثلته: ﴿ وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ﴾ [البقرة: ٢٨٢] فإنه يحتملُ: ولا يُضارِرِ الكاتبُ والشهيدُ صاحبَ الحق بجَوْرٍ في الكتابة والشهادة، ولا يُضارَرْ بالفتح أي: لا يضرَّهما صاحبُ الحق بإلزامهما ما لا [٢٦٢] يَلْزَمُهُما / وإجبارِهما على الكتابة والشهادة.

ثم إنْ توقَّفَتْ صحةُ دلالةِ اللفظِ على إضمارٍ سُمِّيَتْ دلالةَ اقتضاءٍ، نحوُ: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ [يوسف: ٨٢] أي: أهلَها، وإن لم تتوقَّفْ ودَلَّ اللفظُ على ما لم يُقْصَدْ به سُمِّيَتْ دلالةَ إشارةٍ، كدلالةِ قولِه تعالى: ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ ﴾ [البقرة: ١٨٧] على صحةِ صومِ مَنْ أصبح جُنُباً، إذْ إباحةُ الجماع إلى طلوع الفجرِ تَسْتلزمُ كونَه جُنُباً في جزءٍ من النهار. وقد حُكي هذا الاستنباطُ[١] عن محمد بن كعب[٢] القُرَظي.

---

(١) انظر: المسألة من غير عزو إلى محمد بن كعب في تفسير القرطبي ٢/٣٢٦ واستدل له بحديث عائشة وأم سلمة رضي الله عنهما عند البخاري ومسلم «كان رسول الله ﷺ يدركه الفجر في رمضان وهو جنب من غير احتلام فيغتسل ويصوم». وانظر: تفسير الرازي ٥/١١٠.

(٢) ابن سُلَيم، أبو حمزة المدني من علماء التابعين (ت: ١٢٠هـ) انظر: السير ٥/٦٥، تهذيب التهذيب ٩/٤٢٠.

فصل

والمفهومُ ما دَلَّ عليه اللفظُ لا في محلِّ النطق. وهو قسمان: مفهومُ موافقةٍ، ومفهومُ مخالفة. فالأولُ: ما يوافقُ حكمُه المنطوقَ، فإن كان أولَى سُمِّي فحوى الخطاب، كدلالةِ ﴿ فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ ﴾ [الإسراء: ٢٣] على تحريم الضرب، لأنه أشدُّ، وإن كان مساوياً سُمِّي لَحْنَ الخطابِ أي: معناه كدلالة ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَـٰمَىٰ ظُلْمًا ﴾ [النساء: ١٠] على تحريم الإحراقِ لأنَّه مساوٍ للأكل في الإتْلاف.

واخْتُلف: هل دلالةُ ذلك قياسيةٌ[١] أو لفظيةٌ، مجازيةٌ أو حقيقيةٌ؟ على أقوالٍ بيَّناها في كتبِنا الأصولية[٢].

والثاني: ما يخالف حكمُه المنطوقَ. وهو أنواعٌ:

مفهومُ صفةٍ نعتاً كان[٣] أو حالاً أو ظرفاً أو عدداً، نحوُ: ﴿ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ /فَتَبَيَّنُوٓاْ ﴾ [الحجرات: ٦] مفهومُه أنَّ غيرَ الفاسقِ لا يجبُ التبيُّنُ في خبرِه، فيجبُ قَبولُ خبرِ الواحد العدلِ. ﴿ وَلَا تُبَـٰشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَـٰكِفُونَ فِى ٱلْمَسَـٰجِدِ ﴾ [البقرة: ١٨٧]. ﴿ ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَـٰتٌ ﴾ [البقرة: ١٩٧] أي: فلا يصح الإحرامُ به في غيرها، ﴿ فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ عِندَ ٱلْمَشْعَرِ ٱلْحَرَامِ ﴾ [البقرة: ١٩٨] أي: فالذِّكْرُ عند غيرِه ليس مُحَصِّلاً للمطلوب. ﴿ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَـٰنِينَ جَلْدَةً ﴾ [النور: ٤] أي: لا أقلَّ ولا أكثرَ.

٩٧/٣

---

(١) س: «مناسبة» وهو تصحيف.

(٢) انظر: شرح الكوكب الساطع في نظم جمع الجوامع ١/٨٢.

(٣) في النسخ «كانت»، والمثبت من (م، ح) وهو الصواب.

وشرطٍ، نحوُ: ﴿ وَإِن كُنَّ أُولَٰتِ حَمْلٍ فَأَنفِقُوا عَلَيْهِنَّ ﴾ [الطلاق : ٦] أي : فغيرُ أولاتِ الحَمْلِ لا يجبُ الإنفاقُ عليهن.

وغايةٍ، نحو : ﴿ فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنۢ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾ [البقرة : ٢٣٠] أي : فإذا نكحَتْه تَحِلُّ للأول بشرطه.

وحصرٍ، نحوُ: ﴿ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [الصافات : ٣٥]، ﴿ إِنَّمَآ إِلَٰهُكُمُ ٱللَّهُ ﴾ [طه : ٩٨] أي : فغيرُه ليس بإله، ﴿ فَٱللَّهُ هُوَ ٱلْوَلِيُّ ﴾ [الشورى : ٩] أي : فغيرُه ليس بوليّ، ﴿ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴾ [آل عمران : ١٥٨] أي : لا إلى غيره، ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ [الفاتحة : ٥] أي : لا غيرَك.

واخْتُلِف في الاحتجاج بهذه المفاهيم على أقوالٍ كثيرةٍ، والأصَحُّ في الجملةِ أنها كلَّها [حجة][1] بشروطٍ منها : ألاَّ يكونَ المذكورُ خرجَ للغالبِ، ومِنْ ثَمَّ لم يَعْتبر الأكثرون مفهومَ قولِه : ﴿ وَرَبَٰٓئِبُكُمُ ٱلَّٰتِي فِي حُجُورِكُم ﴾ [النساء : ٢٣] فإنَّ الغالبَ كونُ الربائبِ في حجورِ الأزواجِ، فلا مفهومَ له؛ لأنه إنما خُصَّ بالذِّكْر لغلبةِ حضوره في الذِّهْنِ، وألا يكونَ موافقاً للواقعِ، ومِنْ ثَمَّ لا مفهومَ لقولِه : ﴿ وَمَن يَدْعُ مَعَ / ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَٰنَ لَهُۥ بِهِۦ ﴾ [المؤمنون : ١١٧]، وقوله : ﴿ لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [آل عمران : ٢٨]، وقولِه : ﴿ وَلَا تُكْرِهُوا فَتَيَٰتِكُمْ عَلَى ٱلْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا ﴾ [النور : ٣٣]، والاطلاعُ على ذلك مِنْ فوائد معرفة أسبابِ النزولِ. ٩٨/٣

---

(١) سقط من (أ).

فائدة

قال بعضُهم: «الألفاظ إِمَّا أَنْ تَدُلَّ بمنطوقِها، أو بفحواها ومفهومِها[1]، أو باقتضائِها وضرورتِها، أو بمعقولِها الـمُسْتَنْبَطِ منها»، حكاه ابنُ الحَصَّار. وقال: «هذا كلامٌ حسنٌ». قلت: فالأول دلالةُ المنطوقِ، والثاني: دلالةُ المفهوم، والثالثُ: دلالةُ الاقتضاء، والرابع: دلالة الإِشارة.

* * *

(١) المثبت من (أ)، وسائر النسخ: «أو مفهومها».

٣/٩٩

النوع الحادي والخمسون

في وجوهِ مخاطباتِه[١]

قال ابن الجوزي في كتاب «النفيس»[٢]: «الخطابُ في القرآن على خمسةَ عشرَ وجهاً».

وقال غيرُه[٣]: «على أكثرَ منْ ثلاثين وجهاً، أحدُها: خطابُ العامِّ، والمرادُ به العمومُ، كقوله: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم﴾ [الروم: ٥٤].

والثاني: خطابُ الخاصِّ، والمرادُ به الخصوصُ، كقولِه: ﴿أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ﴾ [المائدة: ٦٧].

الثالث: خطابُ العامِّ، والمرادُ الخصوصُ، كقولِه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمْ﴾ [الحج: ١] لم يَدخُلْ فيه الأطفالُ والمجانين.

الرابع: خطابُ الخاصِّ، والمرادُ به العمومُ، كقولِه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ [الطلاق: ١] افتتح الخطابَ بالنبيِّ ﷺ، والمرادُ سائرُ مَنْ يملك الطلاقَ، وقولِه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ إِنَّآ أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَٰجَكَ﴾ الآية [الأحزاب: ٥٠]، قال أبو بكر الصيرفي[٤]: «كان ابتداءُ الخطابِ له / فلما قال في الموهوبة: «خالصةً لك» عُلم أنَّ ما قبلها له ولغيره». [٢٦٣]

---

(١) انظر: البرهان ٢/٣٤٩.

(٢) انظر قوله في كتابَيْه: المدهش ٢، المجتبى من المجتنى ١٧. وانظر: التنبيه على فضل علوم القرآن لابن حبيب ٣١٤.

(٣) قال الزركشي (البرهان ٢/٣٤٩): «يأتي على نحو أربعين وجهاً».

(٤) انظر: البرهان ٢/٣٥٠.

الخامس: خطابُ الجنسِ، كقولِه: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ﴾ [البقرة: ٢١].

السادسُ: خطابُ النوعِ، نحو: ﴿ يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ﴾ [البقرة: ٤٠].

السابع: خطابُ العينِ، نحوُ: ﴿ يَٰٓـَٔادَمُ ٱسۡكُنۡ ﴾ [البقرة: ٣٥]، ﴿ يَٰنُوحُ ٱهۡبِطۡ ﴾ [هود: ٤٨]، ﴿ يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ * قَدۡ صَدَّقۡتَ ﴾ [الصافات: ١٠٤-١٠٥] ﴿ يَٰمُوسَىٰ لَا تَخَفۡ ﴾ [النمل: ١٠]، ﴿ يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ ﴾ [آل عمران: ٥٥] ولم يَقَعْ في القرآنِ الخطابُ بـ«يا محمد»، بل ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ﴾ [الأنفال: ٦٤]، ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ ﴾ [المائدة: ٤١] تعظيماً / له وتشريفاً وتخصيصاً بذلك عمَّن سواه، وتعليماً للمؤمنين: ألاّ ينادُوه باسمِه. ٣/١٠٠

الثامن: خطابُ المدحِ، نحو: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ [البقرة: ١٠٤] ولهذا وَقَعَ خطاباً لأهلِ المدينة ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ ﴾ [الأنفال: ٧٤]. أخرج ابنُ أبي حاتمٍ[١] عن خَيْثَمَةَ قال: «ما تَقْرَؤون في القرآن «يا أيها الذين آمنوا» فإنّه في التوراة: يا أيها المساكين».

وأخرج البيهقيُّ[٢] وأبو عبيد[٣] وغيرُهما عن ابنِ مسعودٍ قال: «إذا

(١) في تفسيره (١/١٩٦) رقم ١٠٣٦، بإسناد صحيح رجاله كلّهم ثقات.

(٢) في شعب الإيمان (٢/٣٦١)، ب: في تعظيم القرآن، فصل في إحضار القارئ قلبه ما يقرؤه... ح ٢٠٤٥، وكذا ابن أبي حاتم في تفسيره (١/١٩٦) برقم ١٠٣٧ ورجاله ثقات، وكذا أورده الحافظ ابن كثير في تفسيره (١/٢١٣) (٣/٤) نحوه وانظر الحديث الآتي.

(٣) في فضائل القرآن (١/٢٥٩) ب: فضل الحضّ على القرآن، (ح ٤٣) ورجاله ثقات، وانظر الحديث السابق.

سمعت الله يقول: يا أيها الذين آمنوا فأرْعِها[1] سمعَك، فإنه خيرٌ يَأْمُرُ به، أو شرٌ يَنْهَى عنه».

التاسع: خطابُ الذمِّ، نحوُ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَعۡتَذِرُواْ ٱلۡيَوۡمَۖ ﴾ [التحريم: ٧]، ﴿ قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡكَٰفِرُونَ ﴾ [الكافرون: ١]؛ ولتضمُّنه الإهانةَ لم يَقَعْ في القرآن في غيرِ هذَيْن الموضعَيْن، وكَثُرَ الخطابُ بـ «يا أيها الذين آمنوا» على المواجهة، وفي جانب الكفار جيء بلفظِ الغيبة إعراضاً عنهم، كقوله: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ [البقرة: ٦]، ﴿ قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ ﴾ [الأنفال: ٣٨].

العاشر: خطابُ الكرامةِ، كقوله: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ﴾ [الأنفال: ٦٤]، ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ ﴾ [المائدة: ٤١]. قال بعضُهم[2]: «وتجد الخطابَ بالنبي في محلّ لا يليق به الرسولُ، وكذا عكسُه، كقوله في مقام الأمر بالتشريع العام: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ ﴾ [المائدة: ٦٧]، وفي مقامِ الخاصِّ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَۖ ﴾ [التحريم: ١] قال: «وقد يُعَبَّر بالنبيِّ في مقامِ التشريعِ العامِّ، لكنْ مع قرينةِ إرادةِ التعميم، كقوله: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقۡتُمُ ﴾ [الطلاق: ١]، ولم يقلْ: طلقتَ.

الحادي عشرَ: خطابُ الإهانةِ، نحو: ﴿ فَإِنَّكَ رَجِيمٞ ﴾ [الحجر: ٣٤]، ﴿ ٱخۡسَـُٔواْ فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ ﴾ [المؤمنون: ١٠٨].

/ الثاني عشرَ: خطابُ التهكم، نحوُ: ﴿ ذُقۡ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡكَرِيمُ ﴾ [الدخان: ٤٩]. ٣/١٠١

---

(١) المثبت من «ب»، وهو موافق لما في مصادر التخريج، وسائر النسخ «فأوعها».

(٢) هو الزركشي في البرهان ٢/٣٥٨ في خطاب المدح.

الثالثَ عشرَ: خطابُ الجمع بلفظ الواحدِ، نحوُ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ مَا غَرَّكَ ﴾ [الانفطار: ٦].

الرابعَ عشرَ: خطابُ الواحدِ بلفظ الجمع، نحوُ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ ﴾ إلى قولِه: ﴿ فَذَرۡهُمۡ فِي غَمۡرَتِهِمۡ ﴾ [المؤمنون: ٥١-٥٤]، فهو خطابٌ له ﷺ وحدَه إذ لا نبيَّ معه ولا بعده، وكذا قولُه: ﴿ وَإِنۡ عَاقَبۡتُمۡ فَعَاقِبُواْ ﴾ الآية [النحل: ١٢٦]، خطابٌ له ﷺ وحدَه بدليل قولِه: ﴿ وَٱصۡبِرۡ وَمَا صَبۡرُكَ إِلَّا بِٱللَّهِۚ ﴾ الآية [النحل: ١٢٧]، وكذا قولُه: ﴿ فَإِلَّمۡ يَسۡتَجِيبُواْ لَكُمۡ فَٱعۡلَمُوٓاْ ﴾ [هود: ١٤] بدليلِ قولِه: ﴿ قُلۡ فَأۡتُواْ ﴾ [هود: ١٣] وجعل منه بعضُهم ﴿ قَالَ رَبِّ ٱرۡجِعُونِ ﴾ [المؤمنون: ٩٩] أي: ارجعني. وقيل: ﴿ رَبِّ ﴾ خطابٌ له تعالى و﴿ ٱرۡجِعُونِ ﴾ للملائكةِ.

وقال السهيلي(١): «هو قولُ مَنْ حضرَتْه الشياطينُ وزبانيةُ العذاب فاختلط، فلا يَدْري ما يقولُ مِنَ الشَّطَطِ. وقد اعتاد أمراً يقولُه في الحياةِ مِنْ ردِّ الأمرِ إلى المخلوقِين».

الخامس عشرَ: خطابُ الواحدِ بلفظ الاثنين، نحو: ﴿ أَلۡقِيَا فِي جَهَنَّمَ ﴾ [قٓ: ٢٤]، [والخطابُ](٢) لمالكٍ خازنِ النارِ. وقيل: لخزنةِ النارِ والزبانيةِ، فيكونُ من خطابِ الجمع بلفظِ الاثنين. وقيل: للملَكَيْن المُوكَّلَيْن به في قولِه: ﴿ وَجَآءَتۡ كُلُّ نَفۡسٖ مَّعَهَا سَآئِقٞ وَشَهِيدٞ ﴾ [قٓ: ٢١] فيكونُ على الأصلِ،

---

(١) الروض الأنف ٣/١٢.

(٢) سقط من (أ).

وجعل المهدويُّ[1] من هذا النوع ﴿قَالَ قَدْ أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا﴾ [يونس: ٨٩] قال: «الخطابُ لموسى وحدَه؛ لأنه الداعي. وقيل: لهما؛ لأنَّ هارونَ أمَّنَ على دعائه»، والمُؤَمِّنُ أحدُ الداعيَيْن.

/ السادسَ عشرَ: خطابُ الاثنين بلفظِ الواحدِ، كقوله: ﴿فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ﴾ ٣/١٠٢ [طه: ٤٩] أي: ويا هارون، وفيه وجهان، أحدُهما: أنه أفرده بالنداء؛ لإدلالهِ عليه بالتربيةِ. والآخر: لأنه صاحبُ الرسالةِ والآياتِ، وهارونُ تَبَعٌ له، ذكرَه ابنُ عطية[2]. وذكَرَ في «الكشاف»[3] آخر، وهو: أنَّ هارون لمَّا كان أفصحَ لساناً من موسى نكب فرعونُ عن خطابِه حَذَراً مِنْ لسانه[4]. ومثلُه: ﴿فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ ٱلْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰٓ﴾ [طه: ١١٧]. قال ابنُ عطية[5]: «أفردَه بالشقاء؛ لأنه المخاطبُ أولاً، والمقصودُ في الكلام».

[٢٦٤] / وقيل: لأن اللهَ جعل الشقاءَ في معيشةِ الدنيا في جانب الرجالِ. وقيل: إغضاءً عن ذِكْرِ المرأةِ كما قيل: «من الكَرَمِ سَتْرُ الحُرَمِ».

السابعَ عشرَ: خطابُ الاثنين بلفظ الجمع كقولِه: ﴿أَن تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتًا وَٱجْعَلُوا۟ بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً﴾ [يونس: ٨٧].

---

(١) التحصيل لفوائد التنزيل (خ) (٢/٩٨/ب)، وانظر: البرهان ٢/٣٦٥.

(٢) المحرر الوجيز ١١/٧٨.

(٣) الكشاف ٣/٦٧.

(٤) من قوله: «فرعون» إلى قوله: «لسانه» سقط من مطبوعة أبي الفضل.

(٥) المحرر الوجيز ١١/١١٠.

الثامنَ عشرَ: خطابُ الجَمْعِ بلفظ الاثنين كما تقدم في «ألقيا»[1].

التاسعَ عشرَ: خطابُ الجمع بعد الواحد، كقوله: ﴿وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُواْ مِنْهُ مِن قُرْءَانٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ﴾ [يونس: ٦١]، قال ابنُ الأنباري[2]: «جَمَعَ في الفعلِ الثالثِ ليدُلَّ على أنَّ الأمةَ داخلون مع النبي ﷺ»، ومثلُه: ﴿يَأَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ﴾ [الطلاق: ١].

العشرون: عكسُهُ، نحو: ﴿وَأَقِيمُواْ الصَّلَوٰةَ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٨٧].

الحادي والعشرون: خطابُ الاثنين بعد الواحد، نحو: ﴿أَجِئْتَنَا لِتَلْفِتَنَا عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَا وَتَكُونَ لَكُمَا الْكِبْرِيَآءُ﴾ الآية [يونس: ٧٨].

الثاني والعشرون: عكسُه، نحو: ﴿فَمَن رَّبُّكُمَا يَمُوسَىٰ﴾ [طه: ٤٩].

/ الثالثُ والعشرون: خطابُ العينِ، والمرادُ به الغيرُ، نحو: ﴿يَأَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ﴾ [الأحزاب: ١]، الخطابُ له والمرادُ أمتُه؛ لأنَّه ﷺ كان تقياً، وحاشاه مِنْ طاعة الكفارِ، ومنه: ﴿فَإِن كُنتَ فِي شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ فَسْـَٔلِ الَّذِينَ يَقْرَءُونَ الْكِتَابَ﴾ [يونس: ٩٤] الآية، حاشاه ﷺ من الشكِّ، وإنما المرادُ بالخطابِ التعريضُ بالكفارِ. وأخرج ابنُ أبي حاتم[3] عن ابنِ عباسٍ في هذه الآية، قال: «لم يشكَّ ﷺ ولم يَسْأل». ٣/١٠٣

---

(١) سقط الوجه الثامن عشر من مطبوعة أبي الفضل.

(٢) لم نقف على قوله في كتبه، وانظر: البرهان ٢/٣٦٦.

(٣) في تفسيره (٦/١٩٨٦) برقم ١٠٥٨٣ في إسناده هشيم بن بشير ثقة، لكنه كثير التدليس والإرسال، كما في التقريب /١٠٢٣ رقم ٧٣٦٢ وتهذيب التهذيب (١١/٥٣-٥٦).

ومثلُـه: ﴿ وَسْئَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ ﴾ الآيــة [الـزخـرف: ٤٥]، ﴿ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴾ [الأنعام: ٣٥] وأنحاءُ ذلك.

الرابعُ والعشرون: خطابُ الغيرِ، والمرادُ بـه العَيْنُ، نحوُ: ﴿ لَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ كِتَٰبًا فِيهِ ذِكْرُكُمْ ﴾ [الأنبياء: ١٠].

الخامس والعشرون: الخطابُ العام الذي لـم يُقْصَدْ به مخاطَبٌ معينٌ، نحــو: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ ﴾ [الحج: ١٨]، ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾ [الأنعام: ٢٧]، ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُواْ رُءُوسِهِمْ ﴾ [السجدة: ١٢]، لم يُقْصَدْ بذلك خطابُ معينٍ بل كلُ أحدٍ، وأُخْرِجَ في صورةِ الخطابِ لقَصْدِ العمومِ، يريدُ أنَّ حالَهم تناهَتْ في الظُّهورِ بحيث لا يختصُّ بها راءٍ دون راءٍ، بل كلُّ مَنْ أمكنَ منه الرؤيةُ داخلٌ في ذلك الخطابِ.

السادس والعشرون: خطابُ الشخصِ ثم العدولُ إلى غيره، نحـو: ﴿ فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ ﴾ [هود: ١٤] خُوطب به النبيُّ ﷺ، ثم قال للكفار ﴿ فَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلْمِ ٱللَّهِ ﴾ [١٤] بدليل: ﴿ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ [١٤]، ومنه ﴿ إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ شَٰهِدًا ﴾ إلى قوله: ﴿ لِّتُؤْمِنُواْ ﴾ [الفتح: ٨، ٩] فيمن قرأ بالفَوْقيَّة(١).

/ السابع والعشرون: خطابُ التلوين، وهو الالتفاتُ. ١٠٤/٣

الثامنُ والعشرون: خطـابُ الجمـاداتِ خطـابَ مَـنْ يعقـلُ نحـو: ﴿ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا ﴾ [فصلت: ١١].

---

(١) أي: بالخطاب في الأفعال الأربعة وهم العشرة سوى ابن كثير وأبي عمرو اللَّذَين قرآ بالغيبة. انظر: التيسير ٢٠١، النشر ٢/٣٧٥.

التاسعُ والعشرون: خطابُ التَّهْييج، نحو: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: ٢٣].

الثلاثون: خطابُ التحنُّنِ والاستعطافِ، نحو: ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ﴾ الآية [الزمر: ٥٣].

الحادي والثلاثون: خطابُ التحبُّبِ، نحو: ﴿يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ﴾ [مريم: ٤٢]، ﴿يَٰبُنَيَّ إِنَّهَآ إِن تَكُ﴾ [لقمان: ١٦]، ﴿يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي﴾ [طه: ٩٤].

الثاني والثلاثون: خطابُ التعجيز، نحو: ﴿فَأْتُواْ بِسُورَةٍ﴾ [البقرة: ٢٣].

الثالث والثلاثون: خطابُ التشريفِ، وهو كلُّ ما في القرآن مخاطبةً بـ «قل»، فإنه تشريفٌ منه تعالى لهذه الأمةِ بأن يخاطبَها بغير واسطةٍ لتفوزَ بشرفِ المخاطبةِ.

الرابع والثلاثون: خطابُ المعدوم، ويَصِحُّ ذلك تَبَعاً لموجودٍ، نحو: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ﴾ [الأعراف: ٢٦] فإنه خطابٌ لأهلِ ذلك الزمانِ ولكلِّ مَنْ بعدَهم.

* * *

فائدة

قال بعضُهم: «خطابُ القرآن ثلاثةُ أقسامٍ: قسمٌ لا يَصْلُحُ إلا للنبي ﷺ، / وقسمٌ لا يَصْلُح إلا لغيره، وقسمٌ يصلح لهما». ١٠٥/٣

* * *

فائدة

قال ابن القيم(١): «تأمَّلْ خطابَ القرآن تَجدْ مَلِكاً له الملكُ كلُّه، وله الحمدُ كله، أزمَّةُ الأمورِ كلُّها بيده، ومصدرُها منه، ومَرَدُّها إليه، مستوياً على العرش، لا يَخْفى عليه خافيةٌ مِنْ أقطارِ مملكتِه، عالماً بما في / نفوسِ عبيدِه، مُطَّلِعاً على أسرارِهم وعَلانيتِهم، منفرداً بتدبيرِ المملكةِ، يسمع ويرى، ويعطي ويمنعُ، ويُثيب ويُعاقِبُ، ويُكرِمُ ويُهينُ، ويخلقُ ويرزقُ، ويميتُ ويحيي، ويُقَدِّرُ ويَقْضي ويدبِّر. [٢٦٥]

الأمورُ نازلةٌ مِنْ عندِه، دقيقُها وجليلها، وصاعِدَةٌ إليه، لا تتحرَّك ذَرَّةٌ إلا بإذنه، ولا تسقط ورقةٌ إلا بعلمِه، فتأمَّلْ كيف تَجِدُه يُثْني على نفسِه، ويُمَجِّد نفسَه، ويَحْمَد نفسَه، وينصح عبادَه، ويَدُلُّهم على ما فيه سعادتُهم وفلاحُهم، ويُرَغِّبهم فيه، ويُحَذِّرهم ممَّا فيه هلاكُهم، ويتعرَّفُ إليهم بأسمائه، وصفاتِه، ويتحبَّبُ إليهم بنِعَمِهِ وآلائِه، يُذكِّرُهم بنعمه عليهم، ويأمُرُهم بما يَسْتَوْجبون به تمامها، ويُحَذِّرُهم مِنْ نِقَمِه، ويُذكِّرهم بما(٢) أعدَّ لهم من الكرامةِ إنْ أطاعوه، وما أعدَّ لهم من العقوبةِ إن عَصَوْه، ويُخْبِرُهم بصُنْعِه في أوليائِه وأعدائِه، وكيف كانت عاقبةُ هؤلاء وهؤلاء؟ ويُثْني على أوليائه بصالحِ أعمالِهم وأحسن أوصافهم، ويَذُمُّ أعداءَه بسيِّئ أعمالِهم وقبيحِ صفاتهم.

(١) الفوائد ٤١.

(٢) (أ): «مما».

ويضربُ الأمثال، ويُنَوِّعُ الأدلةَ والبراهينَ، ويجيب عن شُبَهِ أعدائه أحسنَ الأجوبة، ويُصَدِّقُ الصادقَ ويُكذّبُ الكاذِبَ، ويقولُ الحقَّ، ويهدي السبيلَ، ويدعو إلى دار السَّلام، ويَذْكُرُ أوصافَها وحسنَها ونعيمَها، ويحذِّرُ من دار البَوارِ، ويَذْكُرُ عذابَها وقُبْحَها وآلامَها، ويُذكِّر عِبادَه فقرهم إليه، وشدةَ حاجتِهم إليه من كلِّ وجهٍ، وأنهم لا غِنى لهم عنه طرفةَ عينٍ، ويذكرُ غناه عنهم وعن جميعِ الموجوداتِ، وأنه الغنيُّ بنفسه عن كلِّ ما سواه، وكلُّ ما سواه فقيرٌ إليه بنفسه، وأنَّه لا ينال أحدٌ ذرَّةً من الخيرِ فما فوقَها إلا بفضلِه ورحمتِه، ولا ذرةً من الشرِّ فما فوقَها إلا بعدلِه وحكمتِه، وتَشْهَدُ مِنْ خطابِه عتابَه لأحبابِه ألطفَ عتابٍ، وأنه مع ذلك مُقيلُ عَثَراتهم وغافرُ زَلَّاتِهم، ومقيمُ أعذارِهم، ومُصْلِحُ فسادهم، والدافعُ عنهم، والمُحامي عنهم، والناصرُ لهم، / والكفيلُ بمصالحِهم، والمُنَجِّي لهم من كلِّ كَرْبٍ، ١٠٦/٣ والمُوَفِّي لهم بوَعْده، وأنه وَلِيُّهم، الذي لا وليَّ لهم سواه، فهو مولاهم الحقُّ، ونصيرُهم على عدوِّهم، فنعم المولى ونِعْم النصيرُ.

وإذا شَهِدَتِ القلوبُ من القرآن مَلِكاً عظيماً جواداً رحيماً جميلاً، هذا شأنُه، فكيف لا تُحِبُّه وتُنافسُ في القُرْبِ منه، وتُنْفِقُ أنفاسَها في التودُّدِ إليه، ويكون أحبَّ إليها مِنْ كلِّ ما سواه، ورضاه آثرَ عندها مِنْ رضا كلِّ مَنْ سواه؟ وكيف لا تَلْهَجُ بذِكْره، ويَصيرُ حُبُّه والشوقُ إليه والأنسُ به هو غذاءَها وقوتَها ودَواءَها، بحيث إنْ فَقَدَتْ ذلك فَسَدَتْ وهَلَكَتْ، ولم تنتفِعْ بحياتِها؟».

* * *

فائدة

قال بعض الأقدمين: «أُنْزِل القرآن على ثلاثين نحواً، كلُّ نحوٍ منه غيرُ صاحبِه، فمَنْ عَرَفَ وجوهَها، ثم تكلَّم في الدِّين أصابَ ووُفِّق، ومَنْ لم يعرِفْها فتكلم في الدِّين كان الخطأُ إليه أقربَ، وهي: المكيُّ والمدنيُّ، والناسخُ والمنسوخُ، والمحكم والمتشابِهُ، والتقديمُ والتأخيرُ، والمقطوعُ والموصولُ، والسببُ والإضمارُ، والخاصُّ والعامُّ، والأمرُ والنهيُ، والوعدُ والوعيدُ، والحدودُ والأحكامُ، والخبرُ والاستفهامُ، والأُبَّهة والحروفُ المُصَرَّفةُ، والإعذار والإنذار، والحجةُ والاحتجاجُ، والمواعظ، والأمثال، والقسم».

قال: «فالمكيُّ مثلُ ﴿ وَٱهْجُرْهُمْ هَجْرًا جَمِيلًا ﴾ [المزمل: ١٠].

والمدنيُّ مثل: ﴿ وَقَـٰتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ١٩٠].

والناسخ والمنسوخ واضحٌ.

والمحكمُ مثلُ: ﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا ﴾ الآية [النساء: ٩٣]، ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَـٰمَىٰ ﴾ الآية [النساء: ١٠]، ونحوُه ممَّا أحكمه الله وبيَّنه.

[٢٦٦] / والمُتشابهُ مثلُ: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَدْخُلُوا۟ بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّىٰ تَسْتَأْنِسُوا۟ ﴾ ١٠٧/٣ الآية [النور: ٢٧]، ولم يَقُلْ ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ عُدْوَٰنًا / وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا ﴾ [النساء: ٣٠] كما قال في المحكم، وقد ناداهم في هذه الآية بالإيمانِ،

---

(١) المثبت من (ح)، وفي (ك، ع): فيشبَّه، وفي (أ، س، م، ب) فتشبه.

ونهاهم عن المعصيةِ، ولم يجعل فيها وعيداً فيشتبه[1] على أهلها ما يفعلُ الله بهم؟.

والتقديمُ والتأخير مثلُ: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ ﴾ [البقرة: ١٨٠]، التقديرُ: كُتِبَ عليكم الوصيةُ إذا حضر أحدكم الموت.

والمقطوعُ والموصول مثل: ﴿ لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ [القيامة: ١]، فـ «لا» مقطوعٌ من «أُقْسِم»، وإنما هو في المعنى: أُقسم بيوم القيامة ولا أقسم بالنفسِ اللوامة، ولم يُقْسِم[1].

والسببُ والإضمار مثلُ: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ [يوسف: ٨٢] أي: أهلَ القرية.

والخاصُّ والعامُّ مثلُ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ﴾ [الأنفال: ٦٤] فهذا في المسموع خاصٌّ ﴿ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ ﴾ [الطلاق: ١]، فصار في المعنى عاماً.

والأمرُ وما بعده إلى الاستفهام أمثلتُها واضحة.

والأُبَّهَةُ مثلُ: ﴿ إِنَّآ أَرْسَلْنَا نُوحًا ﴾ [نوح: ١]، ﴿ نَحْنُ قَسَمْنَا ﴾ [الزخرف: ٣٢] عَبَّر بالصيغة الموضوعةِ للجماعةِ للواحد تعالى، تفخيماً وتعظيماً وأبَّهةً.

---

(١) وهذا على قول الحسن البصري -رحمه الله- بأن الله أقسم بيوم القيامة ولم يُقسم بالنفس اللوامة، وجمهور المفسرين على أنه قَسَمٌ بهما. انظر: تفسير الطبري ٢٤/٤٨، والنكت والعيون ٦/١٥١، وفتح القدير ٥/٣٣٢.

والحروفُ المُصَرَّفةُ كالفتنةِ تُطْلَقُ على الشِّرك، نحو: ﴿ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾ [البقرة: ١٩٣] وعلى المعذرة نحو: ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ ﴾ [الأنعام: ٢٣] أي: معذرتُهم، وعلى الاختبار، نحو: ﴿ قَدْ فَتَنَّا قَوْمَكَ مِن بَعْدِكَ ﴾ [طه: ٨٥].

والإعذار، نحو: ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ ﴾ [المائدة: ١٣]، واعتذر أنه لم يَفْعَلْ ذلك إلا بمعصيتِهم». والبواقي أمثلتُها واضحةٌ.

* * *

١٠٩/٣

/ النوع الثاني والخمسون

في حقيقته ومجازه(١)

لا خلافَ في وقوعِ الحقائقِ في القرآن وهي: كلُّ لفظٍ بقي على موضوعِه، ولا تقديمَ فيه ولا تأخيرَ، وهذا أكثرُ الكلام(٢).

وأما المجازُ فالجمهورُ أيضاً على وقوعِه فيه(٣)، وأنكره جماعةٌ، منهم: الظاهرية(٤)، وابن القَاصِّ(٥) من الشافعية وابن خُوَيْز مَنْداد من المالكية(٦).

وشبهتُهم أنَّ المجازَ أخو الكذبِ، والقرآنُ مُنَزَّهٌ عنه، وأن المتكلم لا يَعْدِلُ إليه إلا إذا ضاقَتْ به الحقيقةُ فيستعير، وذلك مُحالٌ على الله تعالى.

(١) انظر: البرهان ٢/ ٣٧٥، التحبير ٢٠٣.

(٢) انظر: الصاحبي ٢٠٣.

(٣) قال السكاكي في مفتاح العلوم ص ٣٥٩: «وأما المجاز فهو الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالاً في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقتها، مع قرينة مانعة عن إرادة معناها في ذلك النوع».

(٤) الصواب أن الإنكار حصل من بعض أهل الظاهر، وهم: داود بن علي الظاهري وابنه محمد. انظر: علوم القرآن بين البرهان والإتقان: ٣٠٧، ٣١٤.

(٥) أحمد بن أبي أحمد، أبو العباس الطبري الفقيه الشافعي (ت: ٣٣٥هـ) من مؤلفاته: «أدب القاضي»، «المواقيت». انظر: السير ١٥/ ٣٧١، طبقات الشافعية للسبكي ٣/ ٥٩.

(٦) وقد انتصر شيخ الإسلام ابن تيمية لنفيه في كتاب الإيمان: ٧٣-٩٩، وابن قيم الجوزية في مختصر الصواعق المرسلة (٢/ ٧٠١-٨٤٢)، (٣/ ٨٤٣-٨٥٦) ثم أفاض في الجواب عن الأمثلة التي ادُّعي فيها المجاز، واستغرق ذلك بقية المجلّد الثالث وجزءاً من المجلد الرابع، والشيخ محمد الأمين الشنقيطي في رسالته «منع جواز المجاز في المنزّل للتعبّد والإعجاز».

هذه شبهةٌ باطلة. ولو سَقَط المجازُ من القرآن سقط منه شطرُ الحُسْنِ، فقد اتفق البلغاءُ على أن المجازَ أبلغُ من الحقيقة، ولو وَجَبَ خُلُوُّ القرآنِ من المجازِ وَجَبَ خلوُّه من الحذفِ والتوكيدِ وتثنيةِ القصصِ وغيرِها.

وقد أفردَه بالتصنيف الإمامُ عز الدّين بن عبدالسلام(١)، ولخَّصْتُه مع زيادات كثيرة في كتاب سَمَّيْتُه «مجاز الفرسان إلى مجاز القرآن»(٢).

وهو قسمان، الأول: المجازُ في التركيبِ، ويُسَمَّى مجازَ الإسناد، والمجازَ العقليَّ، وعلاقتُه الملابَسَةُ، وذلك أن يُسْنَدَ الفعلُ أو شبهُه إلى غيرِ ما هو له أصالةً؛ لملابسته له، كقوله: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [الأنفال: ٢] نُسبت الزيادةُ -وهي فعْلُ الله- إلى الآياتِ لكونها سبباً لها. ﴿يُذَبِّحُ أَبْنَآءَهُمْ﴾ [القصص: ٤]. ﴿يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى﴾ [غافر: ٣٦] نُسبَ الذَّبْحُ -وهو فعلُ الأعوان- إلى فرعون، والبناءُ وهو فعْلُ العَمَلَة إلى هامانَ؛ لكونهما آمرَيْن به، وكذا قولُه: ﴿وَأَحَلُّوا۟ قَوْمَهُمْ دَارَ ٱلْبَوَارِ﴾ [إبراهيم: ٢٨] نُسب الإحلالُ إليهم لتسَبُّبِهم في كفرِهم بأمرِهم إياهم به، / ومنه قولُه تعالى: ﴿يَوْمًا يَجْعَلُ ٱلْوِلْدَٰنَ شِيبًا﴾ [المزمل: ١٧] نُسب الفعلُ إلى الظرف لوقوعه فيه. ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢١] أي: مَرْضِيَّة. ﴿فَإِذَا عَزَمَ ٱلْأَمْرُ﴾ [محمد: ٢١] أي: عُزِمَ عليه بدليلِ: ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ﴾ [آل عمران: ١٥٩]. ٣/١١٠

وهذا القسم أربعةُ أنواع(٣)، أحدُها: ما طرفاه حقيقيّان كالآيةِ المُصَدَّر بها، وكقوله: ﴿وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾ [الزلزلة: ٢].

---

(١) وكتابه مطبوع بعنوان: «مجاز القرآن».

(٢) قال السيوطي في «فهرست مؤلفاته» (خ): ٦٩ «كُتب منه يسير»، وقال في التحدث بنعمة الله: ١٣٠ «كُتب منه دون كُرَّاس».

(٣) انظر: التبيان للطيبي ٢٥٩، والبرهان ٢/٣٧٩.

ثانيها: مجازيّان، نحوُ: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَـٰرَتُهُمْ﴾ [البقرة: ١٦] أي: ما ربحوا فيها، وإطلاقُ الرِّبْحِ والتجارةِ هنا مجازٌ.

ثالثها ورابعها: ما أحدُ طرفيه حقيقيٌّ دونَ الآخر، إمَّا الأولُ أو الثاني، كقوله: ﴿أَمْ أَنزَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَـٰنًا﴾ [الروم: ٣٥] أي: برهاناً، ﴿كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ * نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ * تَدْعُوا۟﴾ [المعارج: ١٥-١٧] فإنَّ الدعاء من النارِ مجازٌ، وقوله: ﴿حَتَّىٰ تَضَعَ ٱلْحَرْبُ أَوْزَارَهَا﴾ [محمد: ٤]، ﴿تُؤْتِىٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ﴾ [إبراهيم: ٢٥]، ﴿فَأُمُّهُۥ هَاوِيَةٌ﴾ [القارعة: ٩] فاسمُ الأم بـ«هاوية»[١] / مجاز، أي: كما [٢٦٧] أنَّ الأمَّ كافلةٌ لولدِها وملجأٌ له، كذلك النارُ للكافرين كافلةٌ ومأوى ومَرْجِعٌ.

القسم الثاني: المجاز في المفرد، ويُسَمَّى المجازَ اللغويّ، وهو استعمالُ اللفظِ في غيرِ ما وُضِع له أولاً، وأنواعُه كثيرةٌ.

/ أحدها: الحذفُ، وسيأتي مبسوطاً في نوعِ الإيجاز، فهو به أجدرُ، ٣/١١١ خصوصاً إذا قلنا إنه ليس من أنواعِ المجاز.

الثاني: الزيادةُ: وسبق تحريرُ القولِ فيها في نوعِ الإعراب[٢].

الثالث: إطلاقُ اسم الكلِّ على الجزء، نحو: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَـٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم﴾ [البقرة: ١٩] أي: أناملَهم. ونكتة التعبير عنها بالأصابع[٣] الإشارةُ إلى إدخالِها على غير المعتاد مبالغةً، مِنَ الفرار، فكأنَّهم جَعَلوا الأصابعَ. ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ﴾ [المنافقون: ٤] أي: وجوهُهم لأنه لم يَرَ

---

(١) المثبت من (م)، وسائر النسخ: «لهاوية»، وفي مطبوعة أبي الفضل: «الهاوية».

(٢) انظر ص: ١٢٣٣.

(٣) انظر: الكشاف ١/٨٤.

جملتهم.. ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥] أطلق الشهرَ وهو اسمٌ لثلاثين ليلةً وأراد جزءاً منه، كذا أجابَ به الإمام فخرالدين[١] عن استشكالِ أنَّ الجزاءَ إنما يكونُ بعد تمامِ الشرطِ، والشرطُ أن يشهد الشهرَ وهو اسمٌ لكله حقيقةً، فكأنه أمر بالصومِ بعد مُضيِّ الشهرِ، وليس كذلك. وقد فسَّره عليٌّ وابنُ عباسٍ وابنُ عمَر على أنَّ المعنى: مَنْ شهد أول الشهرِ فليصم جميعَه، وإن سافر في أثنائه، أخرجه ابن جرير[٢] وابن أبي حاتم[٣] وغيرُهما، وهو أيضاً من هذا النوع، ويَصْلُح أن يكونَ من نوعِ الحَذْفِ.

الرابع: عكسُه نحو: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧] أي: ذاته[٤] ﴿فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ﴾ [البقرة: ١٤٤] أي: ذواتكم، إذ الاستقبالُ يجب بالصدرِ ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ﴾ [الغاشية: ٨]، ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَٰشِعَةٌ * عَامِلَةٌ نَّاصِبَةٌ﴾ [الغاشية: ٢، ٣] عبَّر بالوجوه عن جميع الأجساد؛ لأنَّ التنعمَ والنَّصَبَ حاصلٌ لكلها. ﴿ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ﴾ [الحج: ١٠]، ﴿فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى: ٣٠] أي: قدَّمت وكَسَبْتُم، ونُسِب ذلك

---

(١) تفسير الرازي ٥/٨٨.

(٢) في تفسيره (٣/٤٤٩-٤٥٠/برقم ٢٨٢٥-٢٨٢٩) (٢/١٤٦-١٤٧) في إسناده المثنى بن إبراهيم الآملي لم أعثر له على ترجمة، وأما أثر ابن عباس رضي الله عنهما ففيه مبهم، فقد جاء أخبرنا حصين عمّن حدّثه، وانظر الذي بعده.

(٣) في تفسيره (١/٣١١-٣١٢) برقم ١٦٥٦ ورجاله ثقات.

(٤) مرَّ التعليق على مثل هذا التأويل. انظر ص: ١٣٦٢.

إلى الأيدي؛ لأنَّ أكثرَ الأعمالِ تُزاوَلُ بها[1] ﴿ قُمِ ٱلَّيۡلَ ﴾ [المزمل: ٢].
﴿ وَقُرۡءَانَ ٱلۡفَجۡرِ ﴾ [الإسراء: ٧٨] ﴿ وَٱرۡكَعُواْ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴾ [البقرة:
٤٣]. ﴿ وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَٱسۡجُدۡ لَهُۥ ﴾ [الإنسان: ٢٦] / أطلق كلاً من القيام ١١٢/٣
والقراءة والركوع والسجودِ على الصلاةِ وهو بعضُها. ﴿ هَدۡيَۢا بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ ﴾
[المائدة: ٩٥] أي: الحرمِ كلِّه، بدليلِ أنه لا يُذْبَحُ فيها.

* * *

تنبيه

أُلحق بهذين النوعين شيئان، أحدُهما: وصفُ البعضِ بصفةِ الكلِّ كقوله:
﴿ نَاصِيَةٖ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٖ ﴾ [العلق: ١٦]، فالخطأُ صفةُ الكلِّ، وُصف به الناصيةُ،
وعكسُه كقوله: ﴿ إِنَّا مِنكُمۡ وَجِلُونَ ﴾ [الحجر: ٥٢]. والوَجَلُ صفةُ القلب.
﴿ وَلَمُلِئۡتَ مِنۡهُمۡ رُعۡبٗا ﴾ [الكهف: ١٨]، والرعبُ إنما يكون في القلب.

والثاني: إطلاقُ لفظ «بعض» مراداً به الكلُّ، ذكره أبوعبيدة[2] وخَرَّجَ عليه قولَه: ﴿ وَلِأُبَيِّنَ لَكُم بَعۡضَ ٱلَّذِي تَخۡتَلِفُونَ فِيهِۖ ﴾ [الزخرف: ٦٣] أي: كلَّه، ﴿ وَإِن يَكُ صَادِقٗا يُصِبۡكُم بَعۡضُ ٱلَّذِي يَعِدُكُمۡۖ ﴾ [غافر: ٢٨].

وتُعُقِّب بأنه لا يجب على النبيِّ بيانُ كلِّ ما اخْتُلفَ فيه بدليل الساعةِ والروحِ ونحوهما، وبأنَّ موسى كان وعدَهم بعذابٍ في الدنيا وفي الآخرة، فقال: يُصِبْكُم هذا العذابُ في الدنيا، وهو بعضُ الوعيدِ مِنْ غير نفي

(١) المثبت من س، وسائر النسخ «بهما».

(٢) مجاز القرآن ٢/٢٠٥.

عذابِ الآخرة، ذكره ثعلبٌ[1].

قال الزركشي[2]: «ويحتمل أيضاً أنْ يُقال إن الوعيدَ مما لا يُسْتنكر تَرْكُ جميعه فكيف بعضُه؟ ويؤيد ما قاله ثعلب قولُه: ﴿ وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ﴾ [يونس: ٤٦].

الخامس: إطلاقُ اسمِ الخاصِّ على العامِّ، نحو: ﴿ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [الشعراء: ١٦] أي: رسله.

السادس: عكسُه، نحو: ﴿ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَنْ فِي الْأَرْضِ ﴾ [الشورى: ٥] أي: المؤمنين، بدليلِ قوله: ﴿ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا ﴾ [غافر: ٧].

/ السابع: إطلاقُ اسم الملزومِ على اللازم، نحو[3]: ١١٣/٣

الثامنُ: عكسُه، نحو: ﴿ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً ﴾ [المائدة: ١١٢] أي: هل يفعلُ، أطلق الاستطاعةَ على الفعل لأنها لازمةٌ له.

التاسع: إطلاقُ المُسبَّب على السببِ، نحو: ﴿ وَيُنَزِّلُ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ رِزْقًا ﴾ [غافر: ١٣]، ﴿ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا ﴾ [الأعراف: ٢٦] أي: مطراً يتسبَّبُ عنه الرزقُ واللباسُ، ﴿ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا ﴾ [النور: ٣٣] أي: مُؤْنَةً مِنْ مَهْرٍ ونفقةٍ وما لابُدَّ للمتزوِّج منه.

---

(١) أشار في مجالسه (١/ ٥٠) إلى استعمال «بعض» بمعنى «كل»، واستشهد بالآية الأولى فحسب، وانظر هذا القول له في الياقوتة ٤٥٠.

(٢) البرهان ٢/ ٣٨٧.

(٣) بعده في النسخ بياض بقدر خمس كلمات.

[٢٦٨] العاشرُ: عكسُه، نحو: ﴿ مَا كَانُوا / يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ ﴾ [هود: ٢٠] أي: القَبولَ والعملَ به لأنه مُسَبَّبٌ عن السمع.

* * *

تنبيه

من ذلك نسبةُ الفعل إلى سبب السبب، كقوله: ﴿ فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ﴾ [البقرة: ٣٦]، ﴿ كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ الْجَنَّةِ ﴾ [الأعراف: ٢٧] فإن المُخْرِجَ في الحقيقة هو الله، وسببُ ذلك أَكْلُ الشجرةِ، وسببُ الأكلِ وسوسةُ الشيطان.

الحادي عشرَ: تسميةُ الشيء باسم ما كان عليه، نحو: ﴿ وَآتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ ﴾ [النساء: ٢] أي: الذين كانوا يَتامى؛ إذ لا يُتْمَ بعد البلوغ. ﴿ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ ﴾ [البقرة: ٢٣٢] أي: الذين كانوا أزواجهن. ﴿ مَن يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا ﴾ [طه: ٧٤] سمَّاه مجرماً باعتبار ما كان عليه في الدنيا من الإجرام.

الثاني عشرَ: تسميتُه باسم ما يؤُول إليه، نحو: ﴿ إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا ﴾ [يوسف: ٣٦] أي: عنباً يؤُول إلى الخَمْرِيَّة. ﴿ وَلَا يَلِدُوا إِلَّا فَاجِرًا كَفَّارًا ﴾ [نوح: ٢٧] أي: صائراً إلى الكفر / والفجور. ﴿ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾ [البقرة: ٢٣٠]، سمَّاه زوجاً لأنَّ العَقْدَ يؤول إلى زوجية، لأنها لا تُنْكَحُ في حال كونه زوجاً[١]. ﴿ فَبَشَّرْنَاهُ بِغُلَامٍ حَلِيمٍ ﴾ [الصافات: ١٠١]، ﴿ نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ ﴾ [الحجر: ٥٣] وَصفَه في حال البشارة بما يؤُول إليه من العلم والحلم. ٣/ ١١٤

(١) أي: زوجاً لها، ولا تنكح أي: لا يُعقد عليها.

الثالثَ عشرَ: إطلاقُ اسم الحالِّ على المحلِّ، نحو: ﴿ فَفِي رَحْمَةِ ٱللَّهِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾ [آل عمران: ١٠٧] أي: في الجنة لأنها محلُّ الرحمة. ﴿ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ ﴾ [سبأ: ٣٣] أي: في الليل. ﴿ إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِي مَنَامِكَ ﴾ [الأنفال: ٤٣] أي: عينك، على قول الحسن(١).

الرابعَ عشرَ: عكسُه، نحو: ﴿ فَلْيَدْعُ نَادِيَهُۥ ﴾ [العلق: ١٧] أي: أهلَ ناديه أي: مجلسَه. ومنه التعبير باليد عن القدرة، نحو: ﴿ بِيَدِهِ(٢) ٱلْمُلْكُ ﴾ [الملك: ١]. وبالقلب عن العقل، نحو: ﴿ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا ﴾ [الأعراف: ١٧٩] أي: عقول. وبالأفواه عن الألسن، نحو: ﴿ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُم ﴾ [النور: ١٥]، وبالقرية عن ساكنِها، نحو: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ [يوسف: ٨٢] وقد اجتمع هذا النوعُ وما قبلَه في قوله تعالى: ﴿ خُذُواْ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾ [الأعراف: ٣١]؛ فإنَّ أَخْذَ الزِّينةِ غيرُ ممكنٍ لأنها مصدرٌ، فالمرادُ محلُّها فأَطْلق عليه اسمَ الحالِّ، وأَخْذُها للمسجد نفسه لا يجبُ، فالمرادُ الصلاةُ، فأطلق اسم المحلِّ على الحالِّ.

الخامسَ عشرَ: تسمية الشيء باسمِ آلته، نحو: ﴿ وَٱجْعَل لِّي لِسَانَ صِدْقٍ فِي ٱلْـَٔاخِرِينَ ﴾ [الشعراء: ٨٤] أي: ثناءً حسناً؛ لأن اللسان آلةٌ، ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ ﴾ [إبراهيم: ٤] أي: بلغة قومه.

/ السادسَ عشرَ: تسميةُ الشيء باسم ضدِّه، نحو: ﴿ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ ٣/١١٥ [آل عمران: ٢١]، والبشارةُ حقيقةٌ في الخبرِ السارِّ، ومنه تسميةُ الداعي

---

(١) انظر: تفسير ابن أبي حاتم ٥/١٧٠٩.

(٢) سبق التعليق على تأويل صفة اليد في ص: ١٣٦٤.

إلى الشيء باسم الصَّارفِ عنه، ذكره السكاكيُّ[1]، وخَرَّج عليه قولَه تعالى: ﴿مَامَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: ١٢] يعني: ما دَعاك إلى أن لا تسجد؟ وسَلِمَ بذلك مِنْ دعوى زيادة «لا».

السابعَ عشرَ: إضافةُ الفعلِ إلى ما لا يَصِحُّ منه تشبيهاً، نحو: ﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾ [الكهف: ٧٧] وَصَفَه بالإرادة وهي مِنْ صفاتِ الحيّ، تشبيهاً لميله للوقوع بإرادته[2].

الثامنَ عشرَ: إطلاقُ الفعلِ والمرادُ مشارفتُه، ومقاربتُه، وإرادتُه، نحو: ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ﴾ [الطلاق: ٢] أي: قارَبْنَ بلوغَ الأجلِ أي: انقضاءَ العدَّة؛ لأنَّ الإمساكَ لا يكونُ بعدَه وهو في قوله: ﴿فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٢] حقيقةٌ. ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٤]. أي: فإذا قَرُبَ مجيئُه، وبه يندفع السؤالُ المشهورُ فيها: أنَّ[3] عند مجيء الأجلِ لا يُتَصَوَّر تقديمٌ ولا تأخيرٌ. ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا﴾ الآيةَ [النساء: ٩] أي: لو قاربوا أن يتركوا خافوا؛ لأن الخطابَ للأوصياء، وإنما يتوجَّه إليهم قبل الترك لأنهم بعده أمواتٌ. ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَوٰةِ فَاغْسِلُوا﴾ [المائدة: ٦] أي: أردتم القيامَ. ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْءَانَ فَاسْتَعِذْ﴾ [النحل: ٩٨] أي: أردت القراءةَ

---

(١) مفتاح العلوم ٣٦٧.

(٢) ناقشه شيخ الإسلام بأن استعمال لفظ الإرادة للميل الذي لا شعور فيه من مشهور اللغة. الإيمان: ٩٠.

(٣) اسم «أن» ضمير الشأن.

لتكونَ الاستعاذةُ قبلَها. ﴿ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا ﴾ [الأعراف: ٤] أي: أردنا إهلاكَها، وإلا لم يَصحَّ العطفُ بالفاءِ. وجَعَلَ منه بعضهم[1] قولَه: ﴿ مَن يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ ﴾ [الكهف: ١٧] أي: مَنْ يُرِدِ اللّهُ / هدايتَه. وهو حَسَنٌ جداً لئلا يتحدَ الشرطُ والجزاءُ. ١١٦/٣

[٢٦٩] / التاسعَ عشرَ: القلبُ: إمَّا قلبُ إسناد، نحو: ﴿ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوأُ بِالْعُصْبَةِ ﴾ [القصص: ٧٦] أي: لتَنوءُ العصبةُ بها. ﴿ لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ ﴾ [الرعد: ٣٨] أي: لكل كتابٍ أجل. ﴿ وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ ﴾ [القصص: ١٢] أي: حَرَّمْناه على المراضع. ﴿ وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ ﴾ [الأحقاف: ٢٠] أي: تُعْرَضُ النارُ عليهم؛ لأنَّ المعروضَ عليه هو الذي له الاختيارُ. ﴿ وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ﴾ [العاديات: ٨] أي: وإنَّ حبَّه للخير. ﴿ وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ ﴾ [يونس: ١٠٧] أي: يُرد بك الخير. «فتلقّى ءادمَ من ربه كلماتٌ» [البقرة: ٣٧]؛ لأنَّ المتلقِّيَ حقيقةً هو آدمُ كما قُرِئ بذلك أيضاً[2]، أو قلبُ عطفٍ، نحو: ﴿ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَانظُرْ ﴾ [النمل: ٢٨] أي: فانظر ثم تولَّ[3]. ﴿ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى ﴾ [النجم: ٨] أي: تَدَلَّى فدنا؛ لأنه بالتَّدَلِّي مالَ إلى الدنوِّ، أو قلبُ تشبيهٍ وسيأتي في نوعه.

---

(١) هو الزركشي في البرهان ٢/٤٠٦.

(٢) قرأ ابن كثير بنصب «آدم» ورفع «كلمات»، والباقون برفع «آدم» ونصب «كلمات». الإقناع ٢/٥٩٧، النشر ٢/٢١١.

(٣) قال ابن قيم الجوزية في مناقشة هذا التقدير: «قالوا: تقديره: فألقه إليهم فانظر ماذا يرجعون ثم تولّ عنهم، فكأنهم لما فهموا من قوله: «تولّ عنهم» مجيئه إليه ذاهباً =

العشرون: إقامةُ صيغةٍ مُقامَ أخرى، وتحته أنواعٌ كثيرةٌ. منها: إطلاقُ المصدرِ على الفاعل، نحو: ﴿فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّي﴾ [الشعراء: ٧٧]، ولهذا أفرده، وعلى المفعول، نحو: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥] أي: مِنْ معلومِه ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ﴾ [النمل: ٨٨] أي: مَصْنوعَه. ﴿وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾ [يوسف: ١٨] أي: مكذوبٍ فيه؛ لأن الكذبَ مِنْ صِفاتِ الأقوالِ لا الأجسامِ.

ومنه: إطلاقُ البشرى على المُبَشَّر به، والهوى على المَهْوِيّ، والقولِ على المقولِ. ومنها: إطلاق الفاعلِ والمفعولِ على المصدرِ، نحو: ﴿لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾ [الواقعة: ٢] / أي: تكذيب. ﴿بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾ [القلم: ٦] أي: الفتنة، ٣/١١٧ على أنَّ الباءَ غيرُ زائدةٍ.

ومنها: إطلاقُ فاعل على مفعول نحو ﴿مَّآءٍ دَافِقٍ﴾ [الطارق: ٦] أي: مَدْفوق. ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾ [هود: ٤٣] أي: لا معصومَ. ﴿جَعَلْنَا حَرَمًا ءَامِنًا﴾ [العنكبوت: ٦٧] أي: مأموناً فيه، وعكسُه[1]،

= عنهم احتاجوا إلى أن يتكلّفوا ذلك، وهذا لا حاجة إليه، وإنما أمره بما جرت به عادة المرسلِ كتابه إلى غيره، ليعلم ما يُصنَع به، أن يعطيه الكتاب، ثم ينعزل عنه، حتى ينظر ماذا يقابله به، وليس مراده بقوله: «تولّ عنهم» أي: أَقْبلْ إليّ، ولو أراد ذلك لقال: فألقه إليهم وأقبل، وقد عَلِم من كونه رسولاً له أنه لابد أن يرجع إليه، فليس في ذلك كبير فائدة بخلاف أمره بتأمُّله أحوال القوم عند قراءة كتابه، وقد انعزل عنهم ناحية». الصواعق المرسلة ٢/ ٧١٦.

(١) أي: إطلاق مفعول على فاعل.

نحـو: ﴿ إِنَّهُۥ كَانَ وَعۡدُهُۥ مَأۡتِيّٗا ﴾ [مـريم: ٦١] أي: آتيـاً. ﴿ حِجَابٗا مَّسۡتُورٗا ﴾ [الإسراء: ٤٥] أي: ساتراً. وقيل: هو على بابه أي: مستوراً عن العيون لا يُحِسُّ به أحدٌ.

ومنها: إطلاقُ فعيل بمعنى مفعول(١)، نحو: ﴿ وَكَانَ ٱلۡكَافِرُ عَلَىٰ رَبِّهِۦ ظَهِيرٗا ﴾ [الفرقان: ٥٥].

ومنهـا: إطلاقُ واحـدٍ من المفـرد والمثنى والجـمع على آخـرَ منهـا، مثـالُ إطلاقِ المفرد على المثنى: ﴿ وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ ﴾ [التوبة: ٦٢] أي: يرضوهما، فأُفْرِد لتلازُمِ الرضاءَين(٢)، وعلى الجمعِ: ﴿ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ ﴾ [العـصـر: ٢] أي: الأناسِيّ، بدليل الاسـتـثناءِ منه ﴿ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا ﴾ [المعارج: ١٩]، بدليل ﴿ إِلَّا ٱلۡمُصَلِّينَ ﴾ [المعارج: ٢٢].

ومـثـالُ إطلاقِ المثنى على المفـرد: ﴿ أَلۡقِيَا فِي جَهَنَّمَ ﴾ [قٓ: ٢٤] أي: ألق، ومنه كلُّ فعلٍ نُسِب إلى شيئين وهو لأحدهما فقط، نحوُ: ﴿ يَخۡرُجُ مِنۡهُمَا ٱللُّؤۡلُؤُ وَٱلۡمَرۡجَانُ ﴾ [الرحـمـن: ٢٢]، وإنما يخـرج من أحـدهمـا وهو المِلْحُ، دونَ العَـذْب. ونظيـرُه ﴿ وَمِن كُلّٖ تَأۡكُلُونَ لَحۡمٗا طَرِيّٗا وَتَسۡتَخۡرِجُونَ حِلۡيَةٗ تَلۡبَسُونَهَاۖ ﴾ [فاطر: ١٢]، وإنما تَخْرج الحِلْية من المِلْح ﴿ وَجَعَلَ ٱلۡقَمَرَ فِيهِنَّ ﴾ [نوح: ١٦] أي: في إحداهن. ﴿ نَسِيَا حُوتَهُمَا ﴾ [الكهف: ٦١] / والناسي يوشع، ٣/١١٨

(١) هذا قولٌ ذهب إليه بعض المفسرين كأنه قيل: وكان الكافر مظهوراً به. انظر: مناقشة الطبري للقول في: جامع البيان (١١/١٩/٢٧).

(٢) «رضاء» الممدود لغة في المقصور، ويجوز في تثنية الممدودِ الذي همزتُه منقلبة: إبقاؤها كما هنا، أو قلبها واواً، فتصير: «الرضاوين».

بدليل قوله لموسى: ﴿فَإِنِّي نَسِيتُ الْحُوتَ﴾ [الكهف: ٦٣]، وإنما أضيفَ النسيانُ إليهما معاً لسكوتِ موسى عنه ﴿فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ﴾ [البقرة: ٢٠٣]، والتعجيلُ في اليوم الثاني. ﴿عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾ [الزخرف: ٣١]. قال الفارسي[١]: «أي من إحدى القريتين»، وليس منه ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّتَانِ﴾ [الرحمن: ٤٦] وأنَّ المعنى جنةٌ واحدةٌ خلافاً للفراء[٢].

وفي كتاب «ذا القدّ» لابن جني[٣] أنَّ منه ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ﴾ [المائدة: ١١٦]، وإنما المتخذُ إلهاً عيسى دونَ مريمَ[٤].

---

(١) الحجة ٤/١١، وانظر: الكشاف ٤/٢٤٧.

(٢) معاني القرآن له ٣/١١٨.

(٣) الكتاب مفقود. انظر: البرهان ٣/٩٣.

(٤) فسّر أكثر أهل العلم قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ بأنهم عنَوْا الله والمسيح وأمه، قال الطبري: «هذا قول كان عليه جماهير النصارى». وذكر ابن حزم من فرق النصارى البربرانية وهم يقولون إن عيسى وأمّه إلهان من دون الله. وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «أما قولهم: «ثالث ثلاثة»، فإنهم مع ذلك يعبدون الأم التي هي والدة الإله عندهم، وهذا كفر آخر مستقل بنفسه غير تثليث الأقانيم والاتحاد بالمسيح». انظر: تفسير الطبري (١٠/٤٨٢)، الفصل في الملل والنحل لابن حزم (١/٤٨)، الفتاوى الكبرى (٥/٢٧٥)، منهاج السنة (٢/٤٩٥)، درء التعارض (١٠/٢٣٨)، تفسير ابن كثير (٣/١٤٩-٢٢٧).

ومثالُ إطلاقِه على الجمع: ﴿ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ [الملك: ٤] أي: كرَّات؛ لأنَّ البصرَ لا يُحْسَرُ إلا بها، وجَعَلَ منه بعضُهم[1] قولَه: ﴿ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِ﴾ [البقرة: ٢٢٩]. ومثالُ إطلاقِ الجمعِ على المفرد: ﴿قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ﴾ [المؤمنون: ٩٩] أي: ارجعني. وجعل منه ابن فارس[2] ﴿فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ [النمل: ٣٥] والرسولُ واحدٌ بدليل ﴿ٱرْجِعْ إِلَيْهِمْ﴾ [النمل: ٣٧] وفيه نظرٌ؛ لأنه يحتمل أنه خاطَبَ رئيسَهم لا سيما[3] وعادةُ الملوكِ جاريةٌ ألَّا يُرْسلوا واحداً، وجُعِل منه ﴿فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [آل عمران: ٣٩]، ﴿يُنَزِّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ بِٱلرُّوحِ﴾ [النحل: ٢] أي: جبريلَ. ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَٱدَّٰرَٰٔتُمْ فِيهَا﴾ [البقرة: ٧٢] والقاتلُ واحدٌ.

ومثالُ إطلاقِه على المثنى: ﴿قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ [فصلت: ١١]، ﴿قَالُوا۟ لَا تَخَفْ خَصْمَانِ﴾ [ص: ٢٢]، ﴿فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ﴾ [النساء: ١١] أي: أخَوان. ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤] / أي: قلباكما. [٢٧٠] ﴿وَدَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ إِذْ يَحْكُمَانِ﴾ إلى قوله: ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ﴾ [الأنبياء: ٧٨].

---

(١) قول حكاه الزركشي في البرهان ٣/٩٥.

(٢) الصاحبي ٢١٧.

(٣) الفصيح في أسلوب «لا سيما» أن تُسْبق بواو، لا أنْ تتأخر عنها.

ومنها: إِطلاقُ الماضي على المستقبلِ لتحقُّقِ وقوعِه، نحو: ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ١] أي / : الساعةُ، بدليل ﴿فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُۚ﴾، ١١٩/٣ ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [الزمر: ٦٨]، و﴿وَإِذۡ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ ءَأَنتَ قُلۡتَ لِلنَّاسِ﴾ الآية [المائدة: ١١٦]، ﴿وَبَرَزُواْ لِلَّهِ جَمِيعٗا﴾ [إبراهيم: ٢١]، ﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡأَعۡرَافِ﴾ [الأعراف: ٤٨]، وعكسُه لإِفادة الدوامِ والاستمرارِ، فكأنه وقع واستمرَّ، نحوُ: ﴿أَتَأۡمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلۡبِرِّ وَتَنسَوۡنَ﴾ [البقرة: ٤٤]، ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتۡلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلۡكِ سُلَيۡمَٰنَۖ﴾ [البقرة: ١٠٢] أي: تَلَتْ. ﴿وَلَقَدۡ نَعۡلَمُ﴾ [النحل: ١٠٣] أي: عَلِمْنا. ﴿قَدۡ يَعۡلَمُ مَآ أَنتُمۡ عَلَيۡهِ﴾ [النور: ٦٤] أي: عَلِم. ﴿فَلِمَ تَقۡتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٩١] أي: قتلتم وكذا. ﴿فَفَرِيقٗا كَذَّبۡتُمۡ وَفَرِيقٗا تَقۡتُلُونَ﴾ [البقرة: ٨٧]، ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَسۡتَ مُرۡسَلٗاۚ﴾ [الرعد: ٤٣] أي: قالوا.

ومن لواحق ذلك: التعبيرُ عن المستقبلِ باسمِ الفاعلِ والمفعولِ؛ لأنه حقيقةٌ في الحالِ لا في الاستقبالِ، نحو ﴿وَإِنَّ ٱلدِّينَ لَوَٰقِعٞ﴾ [الذاريات: ٦]، ﴿ذَٰلِكَ يَوۡمٞ مَّجۡمُوعٞ لَّهُ ٱلنَّاسُ﴾ [هود: ١٠٣].

ومنها: إِطلاقُ الخبرِ على الطلبِ أمراً أو نهياً أو دعاءً مبالغةً في الحثِّ عليه، حتى كأنه وَقَعَ وأُخْبِر عنه.

قال الزمخشريُّ[١]: «ورودُ الخبرِ والمرادُ الأمرُ أو النهيُ أبلغُ من صريحِ الأمرِ أو النهي، كأنه سُورع فيه إِلى الامتثال، وأُخْبِرَ عنه، نحو:

(١) الكشاف ١/١٥٩، ٢٧٠.

﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، « فلا رفثٌ ولا فسوقٌ ولا جدالٌ في الحج » [البقرة: ١٩٧] على قراءة الرفع[1]. ﴿ وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢٧٢] أي: لا تُنْفقوا إلا ابتغاء وجه الله. ﴿ لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ ﴾ [الواقعة: ٧٩] أي: لا يَمْسَسْه ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾ [البقرة: ٨٣] أي: لا تعبدوا بدليل ﴿ وَقُولُوا۟ لِلنَّاسِ حُسْنًا ﴾ [البقرة: ٨٣].

/ ﴿ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمْ ﴾ [يوسف: ٩٢] أي: اللهمَّ ٣/١٢٠ اغفر لهم، وعكسُه، نحو: ﴿ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا ﴾ [مريم: ٧٥] أي: يَمُدّ. ﴿ ٱتَّبِعُوا۟ سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ ﴾ [العنكبوت: ١٢] أي: ونحن حاملون بدليل: ﴿ إِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴾ [العنكبوت: ١٢]، والكذبُ إنما يَرِدُ على الخبرِ ﴿ فَلْيَضْحَكُوا۟ قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا۟ كَثِيرًا ﴾ [التوبة: ٨٢].

قال الكواشي[2]: « في الآية الأولى الأمرُ بمعنى الخبر أبلغُ من الخبرِ لتضمُّنه اللزوم، نحو: « إنْ زرتَنا فلنكرمك »، يريدون تأكيد إيجابِ الإكرامِ عليهم ».

وقال ابن عبدالسلام[3]: « لأنَّ الأمرَ للإيجابِ فشُبِّهَ الخبرُ به في إيجابه ».

---

(١) على القراءة بالرفع والتنوين في الأسماء الثلاثة وهي قراءة أبي جعفر، وشاركه في الأول والثاني ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب، وقرأ الباقون الأسماء الثلاثة بالفتح من غير تنوين. انظر: غاية الاختصار ٢/٤٢٧، النشر ٢/٢١١.

(٢) تبصرة المتذكر وتذكرة المتبصر (خ) ١/١٨٦ب، وانظر: البرهان ٢/٤٠٢.

(٣) المجاز له ١٧٤.

ومنها: وَضْعُ النداءِ مَوْضِعَ التعجبِ، نحو: ﴿ يَٰحَسۡرَةً عَلَى ٱلۡعِبَادِۚ ﴾ [يسٓ: ٣٠]. قال الفراء(١): «معناه فيا لها حسرةً».

وقال ابن خالويه(٢): «هذه من أصعب مسألة في القرآن؛ لأنَّ الحسرةَ لا تُنادى، وإنما يُنادى الأشخاصُ لأنَّ فائدتَه التنبيهُ، ولكن المعنى على التعجب».

ومنها: وَضْعُ جمعِ القلةِ موضعَ الكثرةِ، نحو: ﴿ وَهُمۡ فِي ٱلۡغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ ﴾ [سبأ: ٣٧] وغُرَفُ الجنةِ لا تُحْصى، ﴿ هُمۡ دَرَجَٰتٌ عِندَ ٱللَّهِۗ ﴾ [آل عمران: ١٦٣]، ورُتَبُ الناسِ في علم الله أكثرُ من العشرة لا مُحالة. ﴿ ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلۡأَنفُسَ ﴾ [الزمر: ٤٢]، ﴿ أَيَّامًا مَّعۡدُودَٰتٍۚ ﴾ [البقرة: ١٨٤]. ونكتة التقليل في هذه الآية التسهيلُ على المكلَّفين. وعكسُه، نحو: ﴿ يَتَرَبَّصۡنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٖۚ ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

ومنها: تذكيرُ المؤنثِ على تأويله بمذكرٍ، نحو: ﴿ فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ ﴾ [البقرة: ٢٧٥] أي: وَعْظٌ. ﴿ وَأَحۡيَيۡنَا بِهِۦ بَلۡدَةٗ مَّيۡتٗاۚ ﴾ [قٓ: ١١] ٣/١٢١ على تأويلِ البلدةِ بالمكان» / . ﴿ فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمۡسَ بَازِغَةٗ قَالَ هَٰذَا رَبِّي ﴾ [الأنعام: ٧٨] أي: الشخصُ أو الطالعُ. ﴿ إِنَّ رَحۡمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ مِّنَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴾ [الأعراف: ٥٦] قال الجوهري(٣): «ذُكِّرت على معنى الإحسان».

---

(١) معاني القرآن ٢/٣٧٥.

(٢) نقل السيوطي النص عن الزركشي في «البرهان» (٣/٤١٤) وقد عزاه إلى ابن خالويه في كتابه «المبتدأ».

(٣) الصحاح (قرب) ١/ ١٩٨.

وقال الشريف المرتضى[1] في قوله: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ * إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ [هود: ١١٨، ١١٩] إنَّ الإشارةَ للرحمة، وإنما لم يَقُل «وتلك»؛ لأن تأنيثَها غيرُ حقيقيٍّ، ولأنه يجوز أنْ يكونَ في تأويلِ: إن يرحم.

ومنها: تأنيثُ المذكر، نحو: ﴿ٱلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا﴾ [المؤمنون: ١١] أنَّث الفردوسَ وهو مذكرٌ حَمْلاً على معنى الجنة. ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠] أنث «عشرا»، حيث حَذَفَ الهاءَ مع إضافتِها إلى الأمثال، وواحدُها مذكرٌ فقيل: لإضافةِ الأمثالِ إلى مؤنثٍ، وهو ضميرُ الحسنات فاكتسب منه التأنيثَ. وقيل: هو من بابِ مراعاة المعنى، لأنَّ الأمثال في المعنى مؤنثةٌ / لأنَّ مِثْلَ الحسنةِ حسنةٌ، والتقدير: فله عشرُ [٢٧١] حسناتٍ أمثالُها، وقد قَدَّمْنا في القواعدِ المهمة قاعدة في التذكير والتأنيث[2].

ومنها: التغليبُ وهو إعطاءُ الشيءِ حكمَ غيرِه. وقيل: ترجيحُ أحدِ المغلوبين على الآخر، وإطلاقُ لفظهِ عليهما إجراءً للمختلفين مُجْرى المتفقين، نحو: ﴿وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ﴾ [التحريم: ١٢]، ﴿إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ كَانَتْ مِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ﴾ [الأعراف: ٨٣] والأصل: من القانتات والغابرات، فعُدَّت الأنثى من المذكر بحكم التغليب، ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [النمل: ٥٥]،

---

(١) أمالي المرتضى ١ / ٧٠.

(٢) انظر ص: ١٢٨٠.

أتى بتاءِ الخطاب تَغليباً لجانب «أنتم» على جانبِ «قوم»، والقياسُ أَنْ يُؤْتى بياءِ الغَيْبة؛ لأنه صفةٌ لقومٍ، وحَسَّن العدولَ عنه وقوعُ الموصوفِ خبراً عن ضمير المخاطبين. ﴿قَالَ ٱذْهَبْ فَمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ﴾ / ١٢٢/٣ [الإسراء: ٦٣]. غَلَّب في الضميرِ المخاطبَ، وإن كان «مَنْ تَبِعك» يقتضي الغَيْبة، وحَسَّنه: أنه لـمَّا كان الغائبُ تَبَعاً للمخاطبِ في المعصيةِ والعقوبةِ جُعِلَ تَبَعاً له في اللفظ أيضاً، وهو مِنْ محاسنِ ارتباطِ اللفظ بالمعنى.

﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [النحل: ٤٩] غَلَّب غيرَ العاقلِ؛ حيث أتى بـ«ما» لكثرته، وفي آية أخرى عبَّر بـ«مَنْ»[1] فغلَّب العاقل لشرفه.

﴿لَنُخْرِجَنَّكَ يَٰشُعَيْبُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَكَ مِن قَرْيَتِنَآ أَوْ لَتَعُودُنَّ فِى مِلَّتِنَا﴾ [الأعراف: ٨٨] أُدْخل شعيب في «لتعودن» بحكم التغليب إذ لم يكن في مِلَّتهم أصلاً حتى يعود فيها، وكذا قوله ﴿إِنْ عُدْنَا فِى مِلَّتِكُم﴾ [الأعراف: ٨٩].

﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ * إِلَّآ إِبْلِيسَ﴾ [الحجر: ٣٠، ٣١] عُدَّ منهم بالاستثناء، تغليباً لكونه كان بينهم ﴿يَٰلَيْتَ بَيْنِى وَبَيْنَكَ بُعْدَ ٱلْمَشْرِقَيْنِ﴾ [الزخرف: ٣٨] أي: المشرق والمغرب. قال ابن الشجري[2]: «وغُلِّب المشرقُ لأنه أشهرُ الجهتين».

﴿مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ﴾ [الرحمن: ١٩] أي: المِلْح والعَذْب، والبحر خاص بالمِلْح، فغُلِّب لكونه أعظم.

---

(١) وهي قوله تعالى: ﴿يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الحج: ١٨].
(٢) الأمالي ١/١٩.

﴿وَلِكُلٍّ دَرَجَاتٌ﴾ [الأنعام: ١٣٢] أي: من المؤمنين والكفار، والدرجاتُ للعلوِّ، والدَّركاتُ للسُّفْلِ، فاستُعْمِلَ الدرجاتُ في القسمين تغليباً للأَشْرف.

قال في «البرهان»[١]: وإنما كان التغليبُ من بابِ المجازِ لأنَّ اللفظَ لم يُسْتعملْ فيما وُضِع له، ألا ترى أن «القانتين» موضوعٌ للذكور الموصوفين بهذا الوصف، فإطلاقُه على الذكور والإناثِ إطلاقٌ على غير ما وُضِعَ له، وكذا باقي الأمثلةِ.

ومنها: استعمالُ حروفِ الجرِّ في غير معانيها الحقيقية، كما تقدَّم في النوع الأربعين[٢].

ومنها: استعمال صيغة «افعَلْ» لغير الوجوب، وصيغة «لا تَفْعَلْ» لغير التحريم، وأدوات الاستفهام لغير طلب التصوُّرِ أو التصديق، وأداةِ التمني والترجِّي والنداء لغيرِها، كما سيأتي كلُّ ذلك في الإنشاء[٣] / . ومنها: التضمين[٤]: وهو إعطاءُ الشيءِ معنى الشيء، ويكونُ في الحروفِ والأفعالِ والأسماءِ. أمَّا الحروفُ فتقَدَّم في حروفِ الجر وغيرها، وأمَّا الأفعالُ: فأنْ يُضَمَّن فعلٌ معنى فعلٍ آخر، ويكون فيه معنى الفعلين معاً، وذلك بأنْ يأتيَ

١٢٣/٣

(١) البرهان ٣/٣٧٩.

(٢) انظر ص: ١٠٠٤، وما بعدها.

(٣) انظر ص: ١٧٠١، وما بعدها.

(٤) انظر: المجاز للعز ٢٦١.

الفعلُ متعدياً بحرفٍ ليس من عادته التعدِّي به، فيُحتاجُ إلى تأويله، أو تأويلِ الحرف ليصِحَّ التعدِّي به، والأولُ تضمينُ الفعلِ، والثاني تضمينُ الحرف[1]. واختلفوا: أيُّهما أولى، فقال أهلُ اللغةِ وقومٌ من النحاةِ: التوسُّعُ في الحرف.

وقال المحققون: التوسُّع في الفعل لأنه في الأفعال أكثرُ، مثالُه ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ ﴾ [الإنسان: ٦]، فـ «يشرب» إنما يتعدَّى بـ «مِنْ»، فتعديتُه بالباء: إمَّا على تضمينه معنى يَرْوى ويَلْتَذُّ، أو تضمينُ الباء معنى «مِنْ».

﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ ﴾ [البقرة: ١٨٧]، فالرَّفَثُ لا يتعدَّى بـ «إلى» إلا على تضمينِ معنى الإفضاء.

﴿ هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ ﴾ [النازعات: ١٨] والأصل «في أنْ» فَضُمِّن معنى أدعوك.

﴿ يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ ﴾ [الشورى: ٢٥] عُدِّيَتْ بـ «عن» لتضمُّنِها معنى العَفْوِ والصَّفْح.

وأمَّا في الأسماء: فأنْ يُضمَّن اسمٌ معنى اسمٍ لإفادةِ معنى الاسمين معاً، نحو: ﴿ حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ ﴾ [الأعراف: ١٠٥] ضُمِّن «حقيقٌ» معنى حريص؛ ليفيدَ أنه محقوقٌ يقولُ الحقَّ، وحريصٌ عليه، وإنما كان التضمينُ مجازاً؛ لأنَّ اللفظَ لم يُوضَعْ للحقيقةِ والمجازِ معاً، فالجمعُ بينهما مجازٌ.

* * *

---

(١) انظر: الأزهية ٢٦٧، والمغني ٢/ ٦٨٥.

١٢٤/٣

/ فصل

في أنواعٍ مختلَفٍ / في عَدِّها من المجازِ

[٢٧٢]

وهي ستةٌ:

أحدها: الحذفُ، فالمشهورُ أنه من المجازِ، وأنكره بعضُهم[١]؛ لأنَّ المجازَ استعمالُ اللفظِ في غير موضوعِه[٢]، والحذفُ ليس كذلك.

وقال ابن عطية[٣]: «حَذْفُ المضافِ هو عينُ المجازِ ومعظمُه، وليس كل حَذْفٍ مجازًا».

وقال القَرَافي[٤]: «الحذفُ أربعة أقسام، قسمٌ يتوقف عليه صحةُ اللفظِ ومعناه من حيث الإسنادُ، نحو: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢] أي: أهلَها، إذ لا يَصِحُّ إسنادُ السؤالِ إليها، وقسمٌ يَصِحُّ بدونه، لكن يَتوقَّفُ عليه شرعاً، كقوله: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤] أي: فأفطر فعِدَّةٌ، وقسمٌ يتوقف عليه عادةً لا شرعاً، نحو:

---

(١) هذا القول حكاه إمام الحرمين في «التلخيص» عن بعضهم، كما نقله عنه الزركشي في «البرهان» ٣/ ١٧٥.

(٢) (س): «موضعه».

(٣) المحرر ٩/ ٣٥٦.

(٤) أحمد بن إدريس بن عبدالرحمن، أبو العباس شهاب الدين الصُّنْهَاجي المصري المالكي (ت: ٦٨٤هـ)، من مؤلفاته «أنوار البروق في أنواء الفروق»، «الذخيرة». انظر: الوافي ٦/ ٢٣٣، شجرة النور ١٨٨. ولم نقف على قوله المذكور في «الفروق» له.

﴿ ٱضۡرِب بِّعَصَاكَ ٱلۡبَحۡرَۖ فَٱنفَلَقَ ﴾ [الشعراء: ٦٣] أي: فضربه. وقسمٌ يَدُلُّ عليه دليلٌ غيرُ شرعيٍّ، ولا هو عادةٌ، نحو: ﴿ فَقَبَضۡتُ قَبۡضَةً مِّنۡ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ ﴾ [طه: ٩٦] دَلَّ الدليلُ على أنه إنما قَبَضَ مِنْ أثر حافرِ فرسِ الرسولِ، وليس في هذه الأقسام مجازٌ إلا الأولُ».

وقال الزَّنْجاني[(١)] في المعيار: «إنما يكونُ مجازاً إذا تغيَّر حكمٌ، فأمَّا إذا لم يتغير كحَذْفِ خبرِ المبتدأ المعطوفِ على جملةٍ فليس مجازاً؛ إذ[(٢)] لم يتغيَّرْ حكمُ ما بقي من الكلام».

وقال القَزْويني[(٣)] في «الإيضاح»: «متى تغيَّر إعرابُ الكلمة بحذفٍ أو زيادةٍ فهي مجازٌ / ، نحو: ﴿وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]، ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ ٣/ ١٢٥ [الشورى: ١١]، فإنْ كان الحذفُ والزيادةُ لا يُوْجِبُ تغيُّرَ الإعراب، نحو: ﴿أَوۡ كَصَيِّبٖ﴾ [البقرة: ١٩] ﴿فَبِمَا رَحۡمَةٖ﴾ [آل عمران: ١٥٩] فلا تُوْصَفُ الكلمةُ بالمجاز».

---

(١) عبدالوهاب بن إبراهيم بن عبدالوهاب، عز الدين البغدادي الشافعي (ت: ٦٥٥هـ)، من مؤلفاته «معيار النظار في علوم الأشعار» مخطوط، قسمه على ثلاثة أقسام: الأول في العروض، الثاني في القوافي، الثالث في البديع. و«تصريف العزي». انظر: بغية الوعاة ٢ / ١٢٢، هدية العارفين ١ / ٦٣٨، وكشف الظنون ٢ / ١٧٤٣-١٧٤٤، الأعلام ٤ / ١٧٩. وانظر: النص في البرهان ٣ / ١٧٥.

(٢) ب، ع، م: «إذا».

(٣) الإيضاح ٥ / ١٥٥.

الثاني: التأكيد، زعم قومٌ أنه مجازٌ؛ لأنه لا يفيدُ إلا ما أفاده الأولُ، والصحيحُ أنه حقيقةٌ. قال الطُّرْطُوشيُّ[١] في «العُمَد»[٢]: «ومن سمَّاه مجازاً قلنا له: إذا كان التأكيدُ بلفظِ الأولِ نحو: عَجِّلْ عَجِّلْ ونحوِه، فإن جاز أن يكونَ الثاني مجازاً جاز في الأول؛ لأنهما في لفظٍ واحدٍ، وإذا بَطَلَ حَمْلُ الأولِ على المجازِ بَطَلَ حَمْلُ الثاني عليه؛ لأنه مثلُ الأولِ».

الثالث: التشبيهُ، زعم قومٌ أنه مجازٌ، والصحيحُ أنه حقيقةٌ. قال الزَّنْجاني في المعيار[٣]: «لأنه معنى من المعاني، وله ألفاظٌ تدلُّ عليه وَضْعاً فليس فيه نَقْلُ اللفظِ عن موضوعِه». وقال الشيخ عزالدين[٤]: «إن كان بحرفٍ فهو حقيقةٌ أو بحَذْفِه فمجازٌ، بناءً على أنَّ الحَذْفَ من بابِ المجاز».

الرابع: الكنايةُ، وفيها أربعةُ مذاهبَ، أحدُها: أنها حقيقةٌ، قال ابن عبدالسلام[٥]: «وهو الظاهرُ؛ لأنها اسْتُعْمِلت فيما وُضِعَتْ له، وأُريد بها الدلالةُ على غيرِه». الثاني: أنها مجازٌ. الثالث: أنها لا حقيقةٌ ولا مجازٌ،

---

(١) محمد بن الوليد بن محمد، أبو بكر الفِهْري الأندلسي المالكي (ت: ٥٢٠هـ)، من مؤلفاته: «الحوادث والبدع»، «سراج الملوك». انظر: بغية الملتمس ١٣٥، وفيات الأعيان ٤/ ٢٦٢.

(٢) ذكره الذهبي وقال: «العمد في الأصول» السير ١٩/ ٤٩٤، وفي مطبوعة أبي الفضل: «العمدة».

(٣) انظر: البرهان ٣/ ٤٦٨.

(٤) المجاز ٢٩٣.

(٥) المجاز ٢٩٣.

وإليه ذهب صاحب «التلخيص»(١)، لِمَنْعِهِ في المجاز أن يُرادَ المعنى الحقيقيُّ مع المجازيِّ وتجويزِهِ ذلك فيها. / الرابع: وهو اختيارُ الشيخِ تقيِّ الدين ١٢٦/٣ السُّبْكيِّ(٢) أنها تنقسم إلى حقيقةٍ ومجازٍ، فإنْ اسْتَعْمَلْتَ اللفظَ في معناه مُراداً منه لازمُ المعنى أيضاً فهو حقيقةٌ، وإن لم يُرَد المعنى، بل عُبِّر بالملزوم عن اللازم فهو مجازٌ، لاستعماله في غير ما وُضِع له. والحاصلُ أنَّ الحقيقةَ منها أن يَسْتعمِلَ اللفظَ فيما وُضِعَ له ليُفيدَ غيرَ ما وُضِع له، والمجازَ منها أنْ يُريدَ به غيرَ موضوعِه استعمالاً وإفادةً.

الخامس: التقديمُ والتأخير، عدَّه قومٌ من المجازِ؛ لأنَّ تقديمَ ما رتبتُه التأخيرُ كالمفعولِ، وتأخيرَ ما رتبتُه التقديمُ كالفاعل، نَقْلٌ لكلٍّ واحدٍ منهما عن مرتبتِه وحَقِّه. قال في «البرهان»(٣): «والصحيحُ أنه ليس منه؛ فإنَّ المجازَ نَقْلُ ما وُضِع إلى ما لم يُوْضَعْ له».

السادس: الالتفات، قال الشيخ بهاء الدين السبكي(٤): «لم أرَ مَنْ ذكر: هل هو حقيقةٌ أو مجازٌ؟». قال: «وهو حقيقةٌ حيث لم يكُنْ معه تجريدٌ».

* * *

(١) التلخيص ١٥٥.

(٢) انظر: عروس الأفراح ٤/٢٤٣، ولم يصرِّح بأنه اختيار الشيخ تقي الدين.

(٣) البرهان ٣/٣٠٣.

(٤) عروس الأفراح ١/٤٧٢ وعبارته: «الالتفات حقيقة حيث كان معه تجريد وحيث لم يكن».

فصل

فيما يُوْصَفُ بأنه حقيقةٌ ومجازٌ باعتبارَيْن:

هو الموضوعاتُ الشرعيةُ كالصلاةِ والزكاةِ والصومِ والحجِّ، فإنها حقائقُ بالنظر إلى الشرع، مجازاتٌ بالنظر الى اللغةِ.

* * *

فصل

في الواسطة / بين الحقيقةِ والمجاز

[٢٧٣]

قيل بها في ثلاثة أشياء، أحدُها: اللفظُ قبل الاستعمالِ، وهذا القسمُ مفقودٌ في القرآن، ويمكن أنْ يكونَ منه أوائلُ السورِ على القولِ بأنها للإشارةِ إلى الحروفِ التي يتركَّب منها الكلامُ / ثانيها: الإعلام، ثالثها: اللفظُ المستعملُ في المشاكلةِ نحو: ﴿وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٥٤]، ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠]. ذكر بعضُهم أنه واسطةٌ بين الحقيقةِ والمجاز، قال: «لأنه لم يُوْضَعْ لِما استُعْمِل فيه، فليس حقيقةً، ولا علاقةَ معتبرةٌ، فليس مجازاً، كذا في «شرح بديعية ابن جابر» لرفيقه[١]. قلت: والذي يظهر أنها مجازٌ[٢]، والعلاقَةُ المصاحَبةُ.

١٢٧/٣

---

(١) بديعيَّة ابن جابر هي: «الحُلَّة السِّيَرا في مدح خير الوَرَى» مطبوعة، وتعرف أيضاً بـ«بديعيّة العُمْيان»، وابن جابر: محمد بن أحمد بن علي، أبو عبدالله شمس الدين الأندلسي المالكي (ت: ٧٨٠هـ). انظر: نكت الهميان ٢٤٤، بغية الوعاة ١ / ٣٤. وشرحها لرفيقه: أبي جعفر أحمد بن يوسف الرُّعيني (ت: ٧٧٩هـ) سبقت ترجمته. واسم الشرح: «طراز الحُلَّة وشفاء الغُلَّة»، وهو مخطوط. انظر: كشف الظنون ١ / ٢٣٤، والحُلة السيراء: ضرب من البرود فيه خطوط صُفْر.

(٢) بل الصواب أن اللفظ على حقيقته، وانظر كتاب الإيمان لشيخ الإسلام ابن تيمية: ٩٣ وقد مضى التعليق على مثله في ص: ١٥١٥-١٥١٦.

خاتمة

لهم مجاز المجاز[1]، وهو أن يُجْعَلَ المجازُ المأخوذُ عن الحقيقةِ بمثابةِ الحقيقةِ بالنسبةِ إلى مجازٍ آخر، فيُتَجَوَّزُ بالمجازِ الأولِ عن الثاني لعلاقةٍ بينهما، كقولِه تعالى: ﴿وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾ [البقرة: ٢٣٥] فإنه مجازٌ عن مجازٍ؛ فإنَّ الوَطْءَ تُجُوِّزَ عنه بالسِّرِّ، لكونِه لا يقعُ غالباً إلا في السِّرِّ، وتُجُوِّزَ به عن العَقْد لأنه مُسَبَّب عنه، فالمصحِّحُ للمجازِ الأولِ الملازمةُ، والثاني السببيةُ. والمعنى: لا تُواعدوهُنَّ عَقْدَ نكاحٍ.

وكذا قولُه: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِٱلْإِيمَٰنِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُۥ﴾ [المائدة: ٥] فإنَّ قول «لا إله إلا الله» مجازٌ عن تصديقِ القلبِ بمدلولِ هذا اللفظ، والعلاقةُ السببيةُ، لأنَّ توحيدَ اللسانِ مُسَبَّبٌ عن توحيدِ الجَنانِ، والتعبيرَ بـ«لا إله إلا الله» عن الوَحْدانية مِنْ مجازِ التعبيرِ بالقولِ عن المقولِ فيه. وجعل منه ابنُ السِّيْدِ[2] قوله ﴿أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا﴾ [الأعراف: ٢٦]؛ فإنَّ المُنْزَلَ عليهم ليس هو نفس اللِّباسِ بل الماءُ المُنْبِتُ للزَّرع، المُتَّخَذِ منه الغزلُ المنسوجُ منه اللباسُ.

* * *

(١) انظر: المجاز للعز ٤٥٢، والبرهان ٢/ ٤٠٨.

(٢) الإنصاف له ٨٠.

١٢٨/٣

/ النوع الثالث والخمسون

في تشبيهه واستعاراته[١]

التشبيهُ نوعٌ من أشرفِ أنواعِ البلاغةِ وأعلاها. قال المبرد في الكامل[٢]: «لو قال قائل هو أكثرُ كلامِ العرب لم يُبْعِدْ» وقد أفرد تشبيهاتِ القرآن بالتصنيف أبو القاسم بن البُنْدار[٣] البغدادي في كتابٍ سمَّاه «الجُمان». وعرَّفه جماعةٌ منهم السكاكيُّ[٤]: بأنه الدلالةُ على مشاركةِ أمرٍ لأمرٍ في معنى. وقال ابنُ أبي الإصبع[٥]: «هو إخراجُ الأغمض إلى الأظهر». وقال غيرُه[٦]: «هو إلحاقُ شيءٍ بذي وَصْف في وصفِه». وقال بعضُهم[٧]: «هو أن تُثْبِتَ للمشبَّه حكماً من أحكام المشبَّه بهِ». والغرضُ منه تأنيسُ النفس بإخراجها مِنْ خَفِيّ إلى جَلِيّ وإدنائه البعيدَ من القريب ليفيد بياناً. وقيل

(١) انظر: البرهان ٣/٤٦٧، التحبير ٢٢٦.

(٢) الكامل ٢/٩٩٦.

(٣) عبدالله بن محمد بن الحسين، البغدادي الأديب المترسل، المعروف بابن نَاقِيا (ت: ٤٨٥هـ)، وكتابه «الجُمان في تشبيهات القرآن» مطبوع، انظر: إنباه الرواة ٢/١٣٣، بغية الوعاة ٢/٦٧.

(٤) مفتاح العلوم ٣٣٢.

(٥) بديع القرآن ٥٨.

(٦) هو الزركشي في البرهان ٣/٤٦٧.

(٧) هو ابن الأثير الحلبي كما في معجم المصطلحات البلاغية للدكتور مطلوب ٢/١٧٠.

الكشفُ عن المعنى المقصودِ مع الاختصارِ. وأدواتُه حروفٌ وأسماءٌ وأفعالٌ. فالحروفُ الكاف، نحو: ﴿كَرَمَادٍ﴾ [إبراهيم: ١٨]، وكأنَّ، نحو: ﴿كَأَنَّهُۥ رُءُوسُ ٱلشَّيَٰطِينِ﴾ [الصافات: ٦٥]، والأسماءُ مِثْلٌ وشَبَهٌ ونحوهما مما يُشْتَقُّ من المماثلةِ والمشابهة. قال الطيبي[1]: «ولا تُسْتعمل «مَثَلَ» إلا في حالٍ أو صفةٍ لها شأنٌ، وفيها غرابةٌ»، نحو: ﴿مَثَلُ مَا يُنفِقُونَ فِى هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ﴾ [آل عمران: ١١٧]». والأفعال، نحو: ﴿يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً﴾ [النور: ٣٩]، ﴿يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ﴾ [طه: ٦٦]. قال في التلخيص[2] تَبَعاً للسكاكي[3]: «وربما يُذْكَرُ فِعْلٌ يُنْبِئ عن التشبيه، فيُؤْتى / في التشبيهِ القريبِ بنحو: «علمت زيداً أسداً» الدالِّ على التحقيق، وفي البعيد بنحو: «حَسِبت زيداً أسداً» الدالِّ على الظنِّ وعدم التحقيق». وخالفه جماعةٌ، منهم الطيبي[4]، فقالوا: في كونِ هذه الأفعالِ تُنْبِئ عن التشبيه نوعُ خَفاءٍ. والأظهرُ أنَّ الفعلَ يُنْبِئ عن حالِ التشبيهِ في القُرْبِ والبعدِ، وأن الأداةَ محذوفةٌ مقدرةٌ لعدم استقامةِ المعنى بدونه.

١٢٩/٣

(١) التبيان له ٢١٤.

(٢) التلخيص ١٢٧.

(٣) مفتاح العلوم ٣٣٢.

(٤) التبيان ٢١٢.

ذكر أقسامه(١):

ينقسم التشبيهُ باعتبارات:

الأول: باعتبار طرفَيْه إلى أربعة أقسام؛ لأنهما: إمَّا حسيَّان أو عقليان، أو المشبَّهُ به حسيٌّ والمشبهُ عقليٌّ، أو عكسُه. مثال الأول: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ﴾ [يس: ٣٩]، ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ﴾ [القمر: ٢٠].

ومثالُ الثاني: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَهِىَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ [البقرة: ٧٤]، كذا مَثَّلَ به / [٢٧٤] في «البرهان»(٢)، وكأنه ظَنَّ أن التشبيهَ واقعٌ في القسوة، وهو غيرُ ظاهرٍ، بل هو واقعٌ بين القلوبِ والحجارة، فهو من الأول.

ومثالُ الثالث: ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ ۖ أَعْمَٰلُهُمْ كَرَمَادٍ ٱشْتَدَّتْ بِهِ ٱلرِّيحُ﴾ [إبراهيم: ١٨].

ومثالُ الرابعِ(٣): لم يقعْ في القرآنِ، بل منعه الإمامُ(٤) أصلاً؛ لأنَّ العقلَ مستفادٌ من الحِسِّ فالمحسوسُ أصلٌ للمعقولِ، وتشبيهه به يستلزم جَعْلَ الأصلِ فرعاً والفرعِ أصلاً، وهو غيرُ جائزٍ. وقد اختُلِف في قولِه تعالى(٥): ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ﴾ [البقرة: ١٨٧].

(١) انظر: التبيان للطيبي ١٨٠، المصباح لبدر الدين ١٠٤، البرهان ٣/ ٤٦٩.

(٢) البرهان ٣/ ٤٧٢.

(٣) أي: المشبه به عقلي، والمشبَّه حسيٌّ.

(٤) ويعني بالإمام الجرجانيّ في أسرار البلاغة ٢٢٥.

(٥) انظر: التبيان ١٨٨ قال: «فيحتمل الوجه أن يكون حسياً بحيث إن الرجل والمرأة في المعانقة كاللباس المشتمِل، وأن يكون عقلياً على معنى أن كلاً منهما يصون صاحبه كاللباس الساتر».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «أما لفظ اللباس فهو مستعمل في كل ما يغشى الإنسان، ويلتبس به». الإيمان: ٩٢.

/ الثاني: ينقسمُ باعتبار وجهه إلى مفردٍ ومركبٍ: والمركبُ: أن يُنْتَزَعَ ٣/١٣٠ وجهُ الشَّبَهِ من أمورٍ مجموعٍ بعضُها إلى بعض، كقوله: ﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ [الجمعة: ٥] فالتشبيهُ مركبٌ مِنْ أحوالِ الحمارِ، وهو حِرمانُ الانتفاعِ بأبلغِ نافعٍ مع تَحمُّلِ التعبِ في استصحابه.

وقوله: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ أَنزَلْنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ إلى قوله: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾ [يونس: ٢٤] فإن فيه عشرَ جملٍ وقع التركيبُ من مجموعها، بحيث لو سَقَطَ منها شيءٌ اختلَّ التشبيهُ؛ إذ المقصودُ تشبيهُ حالِ الدنيا في سرعةِ تَقَضِّيها وانقراضِ نعيمها، واغترارِ الناسِ بها بحالِ ماءٍ [نزَلَ][1] من السماءِ، وأنْبَتَ أنواعَ العُشْبِ وزَيَّن بزُخْرُفِها وجهَ الأرضِ، كالعروسِ إذا أَخَذَتِ الثيابَ الفاخرةَ، حتى إذا طَمِعَ أهلُها فيها، وظنُّوا أنها مُسَلَّمةٌ من الجوائحِ أتاها بأسُ اللهِ فُجاءةً، فكأنها لم تكنْ بالأمس.

وقال بعضهم[2]: «وجهُ تشبيه الدنيا بالماء أمران، أحدهما: أنَّ الماءَ إذا أخذْتَ منه فوقَ حاجتِك تَضَرَّرْتَ، وإن أخذْتَ قَدْرَ الحاجةِ انتفَعْتَ به فكذلك الدنيا. والثاني: أنَّ الماءَ إذا أَطْبَقْتَ[3] عليه كفَّك لتحفظَه لم يَحْصُلْ فيه شيءٌ، فكذلك الدنيا».

وقوله: ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ﴾ الآيةَ [النور: ٣٥] فشَبَّه نورَه الذي يُلْقيه في قلبِ المؤمنِ بمصباحٍ اجتمعَتْ فيه أسبابُ الإضاءة إمَّا

---

(١) سقط من (أ).

(٢) حكاه الزركشي في البرهان ٣/٤٧٤.

(٣) المثبت من (ح) والبرهان، وسائر النسخ: «طبقت».

بوَضْعِه في مِشْكاةٍ، وهي الطاقةُ التي لا تَنْفُذُ، وكونُها لا تَنْفُذُ لتكونُ أجمعَ للبصرِ، وقد جُعِل فيها مصباحٌ في داخلِ زجاجةٍ تُشْبِهُ الكوكبَ الدرِّيَّ في صفائِها، ودُهْنُ المِصْباحِ مِنْ أَصْفَىٰ الأَدْهانِ وأَقْواها وَقُوداً؛ لأنه مِنْ زيتِ شجرةٍ في وسطِ الرَّاحِ[1]، لا شرقيةٍ ولا غربيةٍ، فلا تصيبُها الشمسُ في أحدِ طرفَي النهارِ بل تصيبُها الشمسُ أَعْدَلَ إصابةٍ. وهذا مَثَلٌ ضَرَبَه اللهُ للمؤمنِ، ثم ضَرَبَ للكافرِ مَثَلين: أحدُهما: ﴿ كَسَرَابِۭ بِقِيعَةٍ ﴾ [النور: ٣٩]، والآخرُ: ﴿ كَظُلُمَٰتٍ فِي بَحۡرٍ لُّجِّيٍّ ﴾ إلى آخره [النور: ٤٠]، وهو أيضاً تشبيهٌ مركبٌ.

/ الثالث: ينقسمُ باعتبارٍ آخرَ إلى أقسام، أحدُها: تشبيهُ ما تَقَعُ عليه الحاسَّةُ بما لا تقعُ، اعتماداً على معرفة النقيض والضِّدِّ، فإِنَّ إِدْراكَهما أبلغُ من إدراكِ الحاسَّة، كقوله: ﴿ طَلۡعُهَا كَأَنَّهُۥ رُءُوسُ ٱلشَّيَٰطِينِ ﴾ [الصافات: ٦٥]، شَبَّه بما لا يُشَكُّ أنه مُنْكَرٌ قبيحٌ؛ لِما حَصَلَ في نفوسِ الناسِ مِنْ بَشاعةِ صورِ الشياطينِ، وإن لم تَرَها عِياناً. ١٣١/٣

الثاني: عكسُه، وهو تشبيهُ ما لا تقع عليه الحاسَّةُ بما تقعُ عليه كقولِه: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَعۡمَٰلُهُمۡ كَسَرَابِۭ بِقِيعَةٍ ﴾ الآيةَ [النور: ٣٩]. أخرج ما لا يُحَسُّ وهو الإيمانُ، إلى ما يُحَسُّ وهو السَّرابُ، والمعنى الجامع: بُطْلانُ التوهُّمِ مع شدةِ الحاجةِ وعِظَمِ الفاقةِ.

---

(١) قال ابن شميل: «الراح من الأراضي المستويةُ التي فيها ظهور واستواء، تُنبت كثيراً». (تاج العروس ٦/ ٤١٨) وفي ع، ب، ك: «السراج»، وفي البرهان (٣/ ٤٧٤) «الزجاج»، ولعلهما تصحيف.

الثالث: إخراجُ ما لم تَجْرِ العادةُ به إلى ما جَرَتْ، كقوله تعالى: ﴿ وَإِذْ نَتَقْنَا ٱلْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُۥ ظُلَّةٌ ﴾ [الأعراف: ١٧١]، والجامعُ بينهما الارتفاعُ في الصورة.

الرابع: إخراجُ ما لا يُعْلم بالبديهةِ إلى ما يُعْلم بها، كقوله: ﴿ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [الحديد: ٢١]، والجامعُ العِظَمُ، وفائدتُه التشويقُ إلى الجنة بحُسْنِ الصفةِ وإفراطِ السَّعَة.

الخامس: إخراجُ ما لا قوةَ له في الصفةِ إلى ما له قوةٌ فيها، كقوله تعالى: ﴿ وَلَهُ ٱلْجَوَارِ ٱلْمُنشَـَٔاتُ فِى ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَـٰمِ ﴾ [الرحمن: ٢٤]، والجامع فيهما العِظَمُ، والفائدةُ: إبانةُ القدرة على تسخير[1] الأجسام العظامِ في ألطفِ / ما [٢٧٥] يكونُ من الماء، وما في ذلك من انتفاعِ الخَلْق بحَمْلِ الأثقالِ وقَطْعِها الأقطارَ البعيدةَ في المسافة القريبة، وما يُلازِمُ ذلك مِنْ تسَخْيرِ الرياحِ للإنسانِ، فتَضَمَّنَ الكلامُ نبأً عظيماً من الفخرِ وتَعْدادِ النِّعَمِ، وعلى هذه الأوجهِ الخمسةِ تجري تشبيهاتُ القرآنِ.

/ الرابع[2]: تنقسمُ باعتبارٍ آخرَ إلى: مؤكَّدٍ، وهو ما حُذِفَتْ فيه [٣/١٣٢] الأداةُ نحوُ: ﴿ وَهِىَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ ﴾ [النمل: ٨٨] أي: مِثْلَ مَرِّ السحاب، ﴿ وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَـٰتُهُمْ ﴾ [الأحزاب: ٦]، ﴿ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا ٱلسَّمَـٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ ﴾ [آل عمران: ١٣٣] ومُرْسَلٍ، وهو ما لم تُحْذَفْ كالآياتِ السابقةِ، والمحذوفُ الأداةِ أبلغُ؛ لأنه نَزَّل فيه الثانيَ منزلةَ الأولِ تجوُّزاً.

---

(١) (أ) «تسخر».

(٢) أ، ومطبوعة أبي الفضل: «السادس» وهو خطأ.

قاعدة[1]

الأصلُ دخولُ أداةِ التشبيه على المُشَبَّه به، وقد تدخُل على المشبَّه: إمَّا لقَصْد المبالغة، فيُقْلَبُ التشبيهُ، ويُجْعَلُ المُشَبَّهُ هو الأصلَ نحوُ: ﴿قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلۡبَيۡعُ مِثۡلُ ٱلرِّبَوٰاْۗ﴾ [البقرة: ٢٧٥] كان الأصلُ أن يقولوا: إنما الرِّبا مثلُ البيعِ؛ لأن الكلامَ في الرِّبا لا في البيع، فَعَدَلوا عن ذلك، وجعلوا الرِّبا أصلاً مُلْحَقاً به البيعُ في الجواز، وأنه الخليقُ بالحِلِّ.

ومنه قولُه تعالى: ﴿أَفَمَن يَخۡلُقُ كَمَن لَّا يَخۡلُقُۚ﴾ [النحل: ١٧] كان الظاهرُ العكسَ؛ لأنَّ الخطابَ لعَبَدةِ الأوثانِ الذين سَمَّوْها آلهةً تشبيهاً بالله سبحانه، فجعلوا غيرَ الخالقِ مثلَ الخالق، فخولِفَ في خطابِهم؛ لأنهم بالغوا في عبادتِهم، وغَلَوْا حتى صارت عندهم أصلاً في العبادة، فجاء الردُّ على وَفْقِ ذلك، وإمَّا لوضوح الحال، نحوُ: ﴿وَلَيۡسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلۡأُنثَىٰۖ﴾ [آل عمران: ٣٦]، فإنَّ الأصلَ: وليس الأنثى كالذَّكَر، وإنما عُدِل عن الأصلِ؛ لأنَّ المعنى: وليس الذَّكَرُ الذي طَلَبْتُ كالأنثى التي وُهِبْتُ. وقيل: لمراعاةِ الفواصلِ؛ لأنَّ قبله ﴿إِنِّي وَضَعۡتُهَآ أُنثَىٰ﴾ [آل عمران: ٣٦].

وقد تدخل على غيرهما[2] اعتماداً على فَهْمِ المخاطِب، نحوُ: ﴿كُونُوٓاْ أَنصَارَ ٱللَّهِ كَمَا قَالَ / عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ﴾ الآيةَ [الصف: ١٤]، المرادُ: كونوا ١٣٣/٣ أنصارَ اللهِ، خالصين في الانقيادِ كشأنِ مخاطَبي عيسى إذ قالوا.

(١) انظر: البرهان ٣/ ٤٧٧.

(٢) أي: وقد تدخل أداة التشبيه على غير المشبه والمشبه به.

قاعدة(١)

القاعدة في المدحِ تشبيهُ الأدنى بالأعلى، وفي الذمِّ تشبيهُ الأعلى بالأَدْنَى؛ لأنَّ الذمّ مَقامُ الأدنى، والأعلى طارئ عليه، فيُقال في المدح: «حصى كالياقوت»(٢)، وفي الذمِّ: «ياقوت كالزجاج»، وكذا في السلب(٣).

ومنه ﴿ يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ لَسۡتُنَّ كَأَحَدٖ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾ [الأحزاب: ٣٢] أي: في النزول؛ لا في العلوِّ، ﴿ أَمۡ نَجۡعَلُ ٱلۡمُتَّقِينَ كَٱلۡفُجَّارِ ﴾ [صٓ: ٢٨] أي: في سوءِ الحالِ أي: لا نجعلُهم كذلك. نعم أُورِدَ على ذلك: ﴿ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشۡكَوٰةٖ ﴾ [النور: ٣٥] فإنه شَبَّه فيه الأعلى بالأدنى لا في مَقامِ السَّلْبِ. وأُجِيب: بأنَّه للتقريبِ إلى أذهانِ المخاطَبين، إذ لا أعلى مِنْ نورِه، فيُشَبَّه به.

* * *

---

(١) انظر: البرهان ٣ / ٤٧٩.

(٢) الياقوت: حجر كريم صلب يستعمل للزينة، شفاف مشرب بحمرة.

(٣) في حاشية (أ) بخط مغاير: «ففي السلب: المدح تشبيه الأعلى بالأدنى، وفي الذمَّ: تشبيه الأدنى بالأعلى، فتأمَّلْه».

فائدة

قال ابن أبي الإِصْبع[1]: «لم يَقَعْ في القرآنِ تشبيهُ شيئين بشيئين ولا أكثرَ من ذلك، إنما وَقَعَ فيه تشبيهُ واحدٍ بواحدٍ».

* * *

فصل

زُوِّجَ المجازُ بالتشبيه فتولَّد بينهما الاستعارةُ، فهي مجازٌ علاقَتُه المشابهةُ. ويُقال / في تعريفها: اللفظُ المستعملُ فيما شُبِّه بمعناه الأصليّ. والأصحُّ ٣/١٣٤ أنها مجاز لغويٌّ[2] لأنها موضوعةٌ للمشبهِ به لا للمشبَّه، ولا لأعَمَّ منهما، فـ«أَسَدٌ» في قولِك: «رأيت أسداً يرمي» موضوعٌ للسَّبُعِ، لا للشجاع ولا لمعنى أعمَّ منهما كالحيوان الجريء مثلاً؛ ليكون إطلاقُه عليهما حقيقةً كإطلاقِ الحيوان عليهما. وقيل[3]: مجاز عقلي بمعنى أنَّ التصرُّفَ فيها في أمرٍ عقلي لا لغويّ؛ لأنها لا تُطْلَقُ على المشبَّهِ إلا بعد ادِّعاءِ دخولِه في جنسِ المشبَّهِ به، فكان استعمالُها فيما وُضِعَتْ له، فتكونُ حقيقةً لغويةً

(١) بديع القرآن ٦٠.

(٢) انظر: المصباح ١٢٨.

(٣) انظر: التبيان للطيبي ٢٢٨.

ليس فيها غيرُ نَقْلِ الاسمِ وحدَه، وليس نَقْلُ الاسمِ المجرَّدِ استعارةً؛ لأنه لا بلاغةَ فيه بدليلِ الأعلامِ المنقولة، فلم يَبْقَ إلا أن يكونَ مجازاً عقلياً.

وقال بعضهم[١]: «حقيقةُ الاستعارةِ أن تُستعارَ الكلمةُ مِنْ شيءٍ معروفٍ بها إلى شيء لم يُعْرَفْ بها. وحكمةُ ذلك إظهارُ الخَفيِّ وإيضاحُ الظاهر الذي ليس بجَليّ، أو حصولُ المبالغةِ أو المجموعِ، مثالُ إظهارِ الخفيّ: ﴿وَإِنَّهُۥ فِىٓ أُمِّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الزخرف: ٤] فإنَّ حقيقتَه «وإنه في أصل الكتاب» فاستُعِيرَ لفظ «الأمّ» للأصلِ؛ لأن الأولادَ تَنْشَأُ من الأمِّ كما تنشأ الفروعُ من الأصول. وحكمةُ ذلك تمثيلُ ما ليس بمَرْئي حتى يصيرَ مَرْئِيًّا، فينتقلُ السامعُ من حَدِّ السَّماعِ إلى حَد العِيان[٢]، وذلك أبلغُ في البيانِ.

[٢٧٦] ومثالُ إيضاحِ ما ليس بجليٍّ ليَصيرَ / جليّاً: ﴿وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ﴾ [الإسراء: ٢٤] فإنَّ المرادَ أمرُ الولدِ بالذلِّ لوالدِه رحمةً، فاستُعير للذلِّ أولاً «جانب»[٣] ثم للجانب «جَناح»، وتقديرُ الاستعارةِ القريبة: «واخفض لهما جانب الذل» أي: اخفضْ جانبَك ذُلاً، وحكمةُ الاستعارةِ في هذا جَعْلُ ما ليس بمَرْئيّ مَرْئيًّا لأجلِ حُسْنِ البيانِ. ولمَّا كان المرادُ خَفْضَ جانبِ الولدِ للوالدَيْن، بحيث لا يُبْقي الولدُ من الذلِّ لهما والاستكانةِ

---

(١) هو الزركشي في البرهان ٣ / ٤٨٢.

(٢) العيان: الرؤية بالعين.

(٣) (أ): «جانباً»، «جناحاً»، ونبَّه مالك النسخة على تصويبه وأثبتنا ما في: ع، ح والبرهان.

مُمْكناً[١]، احتيج في الاستعارةِ إلى ما هو أبلغُ من الأولى، فاسْتُعير لفظُ «الجَنَاح» لما فيه من المعاني التي لا تحصُلُ من خَفْضِ الجانب[٢]؛ لأنَّ مَنْ مَيَّل جانبَه إلى جهة السُّفْلِ أدنى مَيْل صَدَق عليه / أنه خَفَضَ جانبَه، والمرادُ خَفْضٌ يُلْصِقُ الجَنْبَ بالأرضِ، ولا يَحْصُل ذلك إلا بذِكْر[٣] الجناحِ كالطائر». ٣/١٣٥

ومثالُ المبالغةِ ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر: ١٢] وحقيقتُه: وفَجَّرْنا عيونَ الأرض، ولو عُبِّر بذلك لم يكن فيه من المبالغة ما في الأولِ المُشْعِرِ بأنَّ الأرضَ كلَّها صارَتْ عيوناً.

* * *

فرع[٤]

أركانُ الاستعارةِ ثلاثةٌ: مستعارٌ: وهو اللفظُ المُشَبَّهُ بهِ، ومستعارٌ منه: وهو اللفظُ المشبَّهُ، ومستعارٌ له: وهو المعنى الجامعُ.

وأقسامُها كثيرةٌ باعتباراتٍ. فتنقسم باعتبارِ الأركانِ الثلاثة إلى خمسة أقسام[٥]، أحدُها: استعارةُ محسوسٍ لمحسوسٍ بوجهٍ محسوسٍ، نحوُ:

---

(١) البرهان: «مركباً»، وقوله: «ممكناً» مفعول «يُبْقي» أي: شيئاً ممكناً، وقوله: «احتيج...» جواب «لمَّا».

(٢) البرهان: «الجناح».

(٣) البرهان: «بخفض».

(٤) في حاشية (أ) بخط مغاير: «لفظ الإيجاز، فسمَّى الأصل مستعاراً منه، والمراد مستعاراً له، واللفظ مستعاراً فتأمَّلْ ما هنا».

(٥) انظر: التبيان ٢٢٧، المصباح ١٢٨، البرهان ٣/٤٩٠.

﴿ وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ [مريم : ٤]، فالمستعارُ منه هو النارُ، والمستعارُ له الشيبُ في الوجهِ، والوجهُ هو الانبساطُ ومشابَهَةُ ضوءِ النار[١] لبياضِ الشيبِ، وكلٌّ ذلك محسوسٌ، وهو أبلغُ ممَّا لو قيل : اشتعل شيبُ الرأس؛ لإفادته عمومَ الشيب بجميعِ الرأسِ.

ومثلُه : ﴿ وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ ﴾ [الكهف : ٩٩] أصلُ الموجِ حركةُ الماء، فاستُعْمِلَ في حركتهم على سبيلِ الاستعارةِ، والجامعُ سرعةُ الاضطرابِ وتَتابعُه من الكثرةِ.

﴿ وَٱلصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ ﴾ [التكوير : ١٨]، استُعيرَ خروجُ النَّفَسِ شيئاً فشيئاً لخروجِ النورِ من المشرقِ عند انشقاقِ الفجرِ قليلاً قليلاً، بجامع التتابُعِ على طريقِ التدريجِ، وكلٌّ ذلك محسوسٌ.

الثاني : استعارة محسوسٍ لمحسوس بوجه عقليّ. قال ابن أبي الإصبع[٢] : «وهي ألطفُ / من الأولى، نحوُ : ﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ ﴾ [يسٓ : ٣٧] فالمستعارُ منه السَّلْخُ الذي هو كَشْطُ الجِلْدِ عن الشاة، والمستعارُ له كَشْفُ الضوءِ عن مكان الليلِ، وهما حسِّيان، والجامعُ ما يُعْقَلُ مِنْ ترتُّبِ أمرٍ على آخر، وحصولُه عَقِبَ حصولِه كترتبِ ظهورِ اللحمِ على الكَشْطِ، وظهورِ الظلمةِ على كَشْفِ الضوءِ عن مكان الليل، والترتُّبُ أمرٌ عقليٌّ. ومثلُه : ﴿ فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا ﴾ [يونس : ٢٤] أصلُ الحصيدِ النباتُ، والجامعُ الهلاكُ وهو أمرٌ عقليٌّ.

١٣٦/٣

---

(١) م، ر : «النهار».

(٢) بديع القرآن ٢١، ولم يذكر الآية.

الثالث: استعارةُ معقولٍ لمعقولٍ بوجه عقلي. قال ابن أبي الإصبعِ[1]: «وهي ألطفُ الاستعارات، نحو: ﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَاۜ﴾ [يسٓ: ٥٢] المستعارُ منه الرُّقادُ أي: النوم، والمستعارُ له الموتُ، والجامعُ عدمُ ظهورِ الفعل، والكلُّ عقليٌّ.

مثلُه: ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى ٱلۡغَضَبُ﴾ [الأعراف: ١٥٤] المستعارُ السكوتُ والمستعار منه الساكت[2]، والمستعارُ لَهُ سكونُ الغضبِ.

الرابع: استعارةُ محسوسٍ لمعقول بوجهٍ عقليّ أيضاً، نحوُ: ﴿مَّسَّتۡهُمُ ٱلۡبَأۡسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ﴾ [البقرة: ٢١٤] استعير المسُّ وهو حقيقةٌ في الأجسامِ، وهو محسوسٌ لمقاساة الشدةِ، والجامعُ اللُّحوقُ، وهما عقليَّان.

﴿بَلۡ نَقۡذِفُ بِٱلۡحَقِّ عَلَى ٱلۡبَٰطِلِ فَيَدۡمَغُهُۥ﴾ [الأنبياء: ١٨] فالقَذْفُ والدَّفْعُ مستعاران، وهما محسوسان، والحقُ والباطلُ مستعارٌ لهما، وهما معقولان.

﴿ضُرِبَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلذِّلَّةُ أَيۡنَ مَا ثُقِفُوٓاْ إِلَّا بِحَبۡلٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَحَبۡلٖ مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٢]، اسْتُعير الحبلُ المحسوسُ للعهدِ، وهو معقولٌ.

﴿فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ﴾ [الحجر: ٩٤] اسْتُعير الصَّدْعُ وهو كَسْرُ الزجاجةِ وهو محسوسٌ للتبليغ، وهو معقولٌ، والجامعُ التأثيرُ، وهو أبلغُ مِنْ «بَلِّغْ» وإنْ كان بمعناه؛ لأنَّ تأثير الصَّدْع أبلغُ من تأثير التبليغ، فقد لا يُؤَثِّرُ التبليغُ، والصَّدْعُ يُؤَثِّر جَزْماً.

[٢٧٧] ﴿وَٱخۡفِضۡ لَهُمَا / جَنَاحَ ٱلذُّلِّ﴾ [الإسراء: ٢٤].

---

(١) بديع القرآن ٢٣.

(٢) أي: هو الغضب.

/ قال الراغب[1]: «لمَّا كان الذلُّ على ضَرْبين: ضرب يضعُ الإنسانَ، ١٣٧/٣ وضربٍ يرفعه، وقَصَد في هذا المكانِ إلى ما يَرْفَعُ، استُعير لفظُ الجَناح، فكأنه قيل: استَعْمِلِ الذلَّ الذي يرفعُك عند الله».

وكذا قولُه: ﴿يَخُوضُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا﴾ [الأنعام: ٦٨]، ﴿فَنَبَذُوهُ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٨٧]، ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَٰنَهُۥ عَلَىٰ تَقْوَىٰ﴾ [التوبة: ١٠٩]، ﴿وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾ [الأعراف: ٤٥]، ﴿لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾ [إبراهيم: ١]، ﴿فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣]، ﴿فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٥]، ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ﴾ [الإسراء: ٢٩] كلُّها من استعارةِ المحسوسِ للمعقول، والجامعُ عقليٌّ.

الخامس: استعارةُ معقول لمحسوس، والجامعُ عقليٌّ أيضاً، نحوُ: ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا ٱلْمَآءُ﴾ [الحاقة: ١١] المستعارُ منه التكبُّرُ وهو عقليٌّ، والمستعارُ له كثرةُ الماءِ وهو حِسيٌّ، والجامعُ الاستعلاءُ وهو عقليٌّ أيضاً، ومثلُه ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلْغَيْظِ﴾ [الملك: ٨]، ﴿وَجَعَلْنَآ ءَايَةَ ٱلنَّهَارِ مُبْصِرَةً﴾ [الإسراء: ١٢].

وتنقسمُ باعتبار اللفظ إلى أصليةٍ، وهي ما كان اللفظُ المستعارُ فيها اسمَ جنسٍ، كآية ﴿بِحَبْلٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٢]، ﴿مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾ [الطلاق: ١١]، ﴿فِي كُلِّ وَادٍ﴾ [الشعراء: ٢٢٥].

---

(١) المفردات ٣٣٠، بعبارة قريبة.

وتَبَعية؛ وهي ما كان اللفظُ فيها غيرَ اسمِ جنسٍ، كالفعل والمشتقاتِ كسائر الآياتِ السابقةِ، وكالحروف، نحو: ﴿فَٱلۡتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرۡعَوۡنَ لِيَكُونَ لَهُمۡ عَدُوّٗا﴾ [القصص: ٨] شَبَّه ترتُّبَ / العداوةِ والحزنِ على الالتقاطِ ١٣٨/٣ بترتُّبِ علته الغائيةِ عليه، ثم استُعير في المشبَّه اللامُ الموضوعةُ للمشبه به.

وتنقسم باعتبارٍ آخرَ إلى مرشحةٍ ومجردةٍ ومطلقة[1].

فالأُولى: وهي أبْلَغها[2] أن تُقرَنَ بما يلائمُ المستعارَ منه، نحوُ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ﴾ [البقرة: ١٦] استُعيرَ الاشتراءُ للاستبدالِ والاختيارِ، ثم قُرِن بما يلائمُه من الرِّبْحِ والتجارةِ.

والثانية: أن تُقْرَنَ بما يلائم المستعارَ له، نحو: ﴿فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلۡجُوعِ وَٱلۡخَوۡفِ﴾ [النحل: ١١٢] استعير اللِّباسُ للجوعِ، ثم قُرِن بما يلائمُ المستعارَ له من الإذاقة[3] ولو أراد الترشيحَ لقال: فكساها، لكنَّ التجريدَ هنا أبلغُ لِما في لفظِ الإذاقةِ، من المبالغةِ في الألم باطناً.

والثالثة: ألاَّ تُقْرَنَ بواحدٍ منهما.

---

(١) انظر: التبيان ٢٤٨، المصباح ١٣٧، البرهان ٣/٤٨٧.

(٢) انظر: التبيان ٢٤٩.

(٣) ناقش شيخ الإسلام ابن تيمية هذا المثال من أمثلة القول بالمجاز فذكر أن لفظ الذوق يُستعمل في كل ما يحسُّ به الإنسان ويجد ألمه أو لذته، فدعوى المدّعي اختصاص لفظ الذوق بما يكون بالفم تحكُّم منه، ولفظ اللباس يستعمل في كلّ ما يغشى الإنسان ويلتبس به، فالجوع والخوف كلاهما يشمل ألمه جميع الجائع والخائف، فلو قيل: فأذاقها الله الجوع والخوف لم يدلّ ذلك على أنه شامل لجميع أجزاء الجائع والخائف. انظر الإيمان: ٩٢.

وتنقسم[1] باعتبارٍ آخرَ إلى تحقيقية وتخييلية ومَكْنية وتصريحية.

فالأُولى: ما تحقَّق معناها حساً، نحو: ﴿فَأَذَاقَهَا ٱللَّهُ﴾ الآيةَ [النحل: ١١٢]، أو عقلاً، نحوُ: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ نُورًا﴾ [النساء: ١٧٤] أي: بياناً واضحاً وحجةً لامعةً، ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦] أي: الدينَ الحقَّ؛ فإنَّ كلا منهما متحققٌ عقلاً.

والثانيةُ: أن يُضْمَرَ التشبيهُ في النفسِ، فلا يُصَرَّحَ بشيءٍ من أركانه سوى المشبَّه، / ويُدلَّ على ذلك التشبيه المضمرِ في النفس، بأنْ يُثْبَتَ ١٣٩/٣ للمشبَّه أمرٌ مختصٌ بالمشبه به، فيُسَمَّى ذلك التشبيهُ المضمرُ استعارةً بالكناية، ومكنيًّا عنها؛ لأنه لم يُصَرَّحْ به بل دُلَّ عليه بذكْرِ خواصِّه.

ويقابلُه التصريحيةُ، ويُسَمَّى إثباتُ ذلك للأمر المختص بالمشبَّه به للمشبه استعارةً تخييليةً؛ لأنه قد استعير للمشَبَّه ذلك الأمرُ المختصُّ بالمشَبَّه به، وبه يكون كمالُ المشبَّه به وقوامُه في وجه الشَّبَه لتَخَيُّلِ أن المشبَّهَ منْ جنسِ المشبَّه به.

ومن أمثلة ذلك: ﴿ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مِيثَٰقِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٧] شبَّه العهدَ بالحبل، وأُضْمِر في النفسِ، فلم يُصَرَّح بشيء من أركان التشبيه سوى العهد المشبَّه، ودَلَّ عليه بإثبات النَّقْضِ له الذي هو من خَواصِّ المُشَبَّه به، وهو الحبل.

وكذا ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤] طُوِيَ ذِكْرُ المشبه به، وهو النارُ، ودُلَّ عليه بلازمه، وهو الاشتعال.

﴿فَأَذَاقَهَا ٱللَّهُ﴾ الآيَةَ [النحل: ١١٢] شَبَّه ما يُدْرَكُ من أثر الضُّرِّ والألم بما يُدْرَكُ من طعم المُرِّ، فأَوقَعَ عليه الإذاقةَ.

﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ [البقرة: ٧] شبَّهها في ألاَّ تَقْبلَ الحقَّ بالشيء الموثوق المختومِ ثم أَثْبَتَ لها الخَتْمَ.

---

(١) انظر: التبيان ٢٣٢.

﴿ جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ ﴾ [الكهف : ٧٧] شَبَّه مَيلانَه للسقوط بانحراف الحيِّ، فأثبتَ له الإرادةَ التي هي مِنْ خواصِّ العقلاء.

ومن التصريحية آيةُ ﴿ مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ ﴾ [البقرة : ٢١٤]، ﴿ مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا ﴾ [يسٓ : ٥٢].

وتنقسم باعتبارٍ آخرَ إلى وِفاقيَّةٍ: بأن يكون اجتماعُهما في شيءٍ ممكناً، نحوُ: ﴿ أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ ﴾ [الأنعام : ١٢٢] أي: ضالاًّ فهدَيْناه، استُعير الإحياءُ مِنْ جَعْلِ الشيء حيًّا للهدايةِ التي هي الدَّلالةُ على ما يُوْصِلُ إلى المطلوبِ، والإحياءُ والهدايةُ مِمَّا يمكنُ اجتماعُهما في شيء / . ١٤٠/٣

[٢٧٨] / وعِناديَّة: وهي ما لا يمكن اجتماعُهما في شيءٍ، كاستعارةِ اسم المعدومِ للموجودِ لعدمِ نَفْعه، واجتماعُ الوجودِ والعدم في شيءٍ ممتنعٌ.

ومن العِناديَّة: التهكميَّةُ والتمليحيَّةُ، وهما ما اسْتُعْمِلَ في ضِدٍّ أو نقيضٍ، نحوُ: ﴿ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [آل عمران : ٢١] أي: أَنْذِرْهم، استُعيرت البِشارةُ -وهي الإخبارُ بما يَسُرُّ- للإنذار -الذي هو ضِدُّه- بإدخاله[١] في جنسها على سبيلِ التهكمِ والاستهزاء.

ونحوُ: ﴿ إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ ﴾ [هود : ٨٧]، عَنَوا الْغَويَّ السَّفيهَ تهكماً. ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ ﴾ [الدخان : ٤٩].

وتنقسمُ باعتبارٍ آخرَ إلى: تمثيليةٍ، وهي أَنْ يكونَ وجهُ الشبهِ فيها مُنْتَزَعاً مِنْ متعدِّد، نحوُ: ﴿ وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا ﴾ [آل عمران : ١٠٣] شُبِّه استظهار العبد باللهِ ووثوقه بحمايته والنجاة من المكاره، باستمساكِ الواقعِ في مَهْواة بحبل وثيقٍ مُدلًّى من مكانٍ مرتفع يأمن انقطاعَه.

---

(١) أي: بإدخال الإنذار في جنس البشارة.

تنبيه

قد تكونُ الاستعارةُ بلفظيْنِ، نحوُ: ﴿ قَوَارِيرَاْ مِن فِضَّةٍ ﴾ [الإنسان: ١٦] يعني تلك الأواني ليست من الزُّجاجِ ولا من الفضةِ، بل في صفاءِ القارورةِ وبياضِ الفضة.

﴿ فَصَبَّ عَلَيْهِمْ رَبُّكَ سَوْطَ عَذَابٍ ﴾ [الفجر: ١٣] فالصَّبُّ كنايةٌ عن الدوامِ، والسَّوْطُ عن الإيلامِ فالمعنى: عَذَّبَهم عذاباً دائماً مؤلماً.

* * *

فائدة

أنكر قومٌ الاستعارةَ بناءً على إنكارِهم المجازَ، وقومٌ إطلاقَها في القرآنِ؛ لأن فيها / إيهاماً للحاجةِ، ولأنه لم يَرِدْ في ذلك إذنٌ من الشَّرْعِ، وعليه القاضي عبدالوهاب[1] المالكي. ١٤١/٣

وقال الطُّرطُوشي[2]: «إنْ أطلق المسلمون الاستعارةَ فيه أَطْلَقْناها، وإن

(١) ابن علي بن نصر، أبو محمد التَّغْلبي العراقي (ت: ٤٢٢هـ)، من مؤلفاته: «التلقين»، «شرح رسالة ابن أبي زيد». انظر: وفيات الأعيان ٣/ ٢١٩، السير ١٧/ ٤٢٩. وانظر قوله في البرهان ٣/ ٤٨٢.

(٢) انظر: البرهان ٣/ ٤٨٢.

امتنعوا امتنعنا، ويكونُ هذا من قبيل «إن اللهَ عالم» والعلم هو العقلُ ثم لا نَصِفُه به لعدمِ التوقيف» انتهى.

* * *

فائدة ثانية[1]

تقدَّم أن التشبيهَ من أعلى أنواعِ البلاغةِ وأَشْرَفِها، واتفق البلغاءُ على أن الاستعارةَ أبلغُ منه لأنها مجازٌ، وهو حقيقةٌ، والمجازُ أبلغُ. فإذاً الاستعارةُ أعلى مراتبِ الفصاحةِ، وكذا الكنايةُ أبلغُ من التصريحِ، والاستعارةُ أبلغُ من الكنايةِ، كما قال في «عروس الأفراح»[2]: «إنه الظاهر»، لأنها كالجامعةِ بين كنايةٍ واستعارة، ولأنها مجازٌ قطعاً، وفي الكنايةِ خلافٌ.

وأبلغُ أنواعِ الاستعارةِ: التمثيليَّةُ كما يُؤْخَذُ من «الكشاف»[3]، ويليها المكنيةُ، صرَّح به الطيبيُّ[4]؛ لاشتمالها على المجازِ العقليِّ، والترشيحيَّةُ أبلغُ من المجردةِ والمطلقةِ، والتخييليةُ أبلغُ من التحقيقيةِ. والمرادُ بالأبلغيَّة إفادةُ زيادةِ التأكيدِ والمبالغةِ في كمالِ التشبيهِ لا زيادةٍ في المعنى لا تُوجد في غير ذلك.

---

(١) انظر: عروس الأفراح ٤ / ٢٧٤.

(٢) عروس الأفراح ٤ / ٢٧٥.

(٣) الكشاف ٢ / ٨٣.

(٤) ليس في «التبيان» إشارة إلى ذلك، ولعلها في حاشيته على «الكشاف».

خاتمة

من المهمِّ تحريرُ الفرقِ بين الاستعارةِ والتشبيهِ المحذوفِ الأداة، نحوُ: «زيدٌ أسدٌ». قال الزمخشري(١) في قولِه تعالى ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ﴾ [البقرة: ١٨]: «فإنْ قلت: هل يُسَمَّى ما في الآية استعارةً؟ قلت: مُخْتَلَفٌ فيه، والمحققون على تسميتِه تشبيهاً بليغاً لا استعارة؛ لأنَّ المستعارَ له مذكورٌ، وهم المنافقون، وإنما تُطْلَقُ الاستعارةُ حيث يُطْوَى ذِكْرُ / المستعارِ له، ويُجْعَلُ الكلامُ خِلْواً عنه صالحاً لأنْ يرادَ المنقولُ عنه والمنقولُ له لولا دلالةُ الحالِ أو فحوى الكلامِ، ومِنْ ثَمَّ ترى الـمُفْلِقين السحرةَ يتناسَوْن التشبيه ويَضْرِبون عنه صَفْحاً». ١٤٢/٣

وعَلَّله السكاكيُّ(٢) بأنَّ مِنْ شرطِ الاستعارةِ إمكانَ حَمْلِ الكلامِ على الحقيقةِ في الظاهرِ وتناسي التشبيهِ، و«زيد أسد» لا يمكنُ كونُه حقيقةً، فلا يجوزُ أَنْ يكونَ استعارةً. وتابعه صاحب «الإيضاح»(٣).

قال في «عروس الأفراح»(٤): «وما قالاه ممنوعٌ؛ وليس من شرطِ الاستعارةِ صلاحيةُ الكلامِ لصَرْفِه إلى الحقيقةِ في الظاهر»، قال: «بل لو

---

(١) الكشاف ١/٧٦.

(٢) مفتاح العلوم ٣٧٧–٣٧٨.

(٣) الإيضاح ٥/٤٦.

(٤) عروس الأفراح ٣/٢٩٩.

عُكِس ذلك، وقيل: لابدَّ مِنْ عَدَمِ صلاحيَّتهِ لكان أقربَ؛ لأنَّ الاستعارةَ مجازٌ لا بُدَّ له مِنْ قرينةٍ، فإن لم تكنْ قرينةٌ امتنع صَرْفُه إلى الاستعارةِ وصَرَفْناه إلى حقيقته، وإنما نَصْرِفُه إلى الاستعارةِ بقرينةٍ: إمَّا لفظيةٍ أو معنويةٍ، نحوُ: «زيدٌ أسد»، فالإخبارُ به عن زيدٍ قرينةٌ صارِفَةٌ عن إرادةِ حقيقته».

قال: «والذي نختاره في نحو: «زيدٌ أسدٌ» أنه قسمان: تارةً يُقْصَدُ به التشبيهُ، فتكون أداةُ التشبيه مقَدَّرةً، وتارةً يُقْصَدُ به الاستعارةُ، فلا تكونُ مقدرةً، ويكونُ الأسدُ مستعملاً في حقيقته، وذِكْرُ زيدٍ والإخبارُ عنه بما لا يصلح له حقيقةً قرينةٌ صارفةٌ إلى الاستعارة دالةٌ عليها، فإنْ قامَتْ قرينةٌ على حَذْفِ الأداةِ صِرْنا إليه، وإن لم تَقُمْ / فنحن بين إضمارٍ واستعارةٍ، [٢٧٩] والاستعارةُ أَوْلَى فيُصار إليها». وممن صرح بهذا الفرقِ عبداللطيف البغداديُّ في «قوانين البلاغة»[١].

وكذا قال حازم[٢]: «الفرق بينهما أنَّ الاستعارةَ، وإن كان فيها معنى التشبيه، فتقديرُ حرفِ التشبيه لا يجوزُ فيها، والتشبيهُ بغير حرفٍ على خلاف ذلك؛ لأنَّ تقديرَ حرفِ التشبيه واجبٌ فيه».

* * *

(١) ذكره ابن شاكر الكتبي في فوات الوفيات ٢/ ٣٨٦، وانظر: كشف الظنون ٢/ ١٣٦١، وانظرالمسألة في عروس الأفراح ٣/ ٣٠٠.

(٢) انظر: البرهان ٣/ ٤٧١، وملحق منهاج البلغاء ٣٨٦.

١٤٣/٣

/ النوع الرابع والخمسون

في كناياته وتعريضه[١]

هما من أنواع البلاغة وأساليب الفصاحة. وقد تقدم[٢] أنَّ الكنايةَ أبلغُ من التصريح. وعَرَّفها أهلُ البيان[٣]: بأنها لفظٌ أُريد به لازمُ معناه. وقال الطيبيُّ[٤]: «تَرْكُ التصريح بالشيء إلى ما يساويه في اللزوم، فيُنتقل منه إلى الملزوم».

وأنكر وقوعَها في القرآن مَنْ أنكر المجازَ فيه بناءً على أنها مجازٌ، وقد تقدَّم الخلافُ في ذلك. وللكنايةِ أسبابٌ[٥]:

أحدُها: التنبيهُ على عِظَم القُدْرَةِ، نحوُ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾ [الأعراف: ١٨٩] كنايةً عن آدم.

ثانيها: تَرْكُ اللفظ إلى ما هو أجملُ، نحوُ: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِىَ نَعْجَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ [صٓ: ٢٣] فكَنَّى بالنعجة عن المرأة، كعادة العرب في ذلك[٦]، لأنَّ تَرْكَ التصريح بذِكْر النساء أجملُ منه؛ ولهذا لم يُذْكَرْ في القرآن امرأة باسمِها إلا مريمُ[٧].

---

(١) انظر: البرهان ٢/ ٤١٠، التحبير ٢٣٢.

(٢) انظر ص: ١٥٥٣.

(٣) انظر: المصباح ١٤٦.

(٤) التبيان ٢٦١.

(٥) انظر: البرهان ٢/ ٤١٢.

(٦) المعنى الذي يذكره المؤلف -رحمه الله- على الكناية، وظاهر القرآن الكريم على أن المتخاصَم عليه هو النعجة، وهي أنثى الضَّأن. انظر: الإكليل للمؤلف ٣/ ١١٤٠ «ط. دار الأندلس»، ومحاسن التأويل ٦/ ٩٠، ٩١.

(٧) بنت عِمْران بن باشم، السيدة البتول، جعلتها أمُّها محررةً تخدم بيت المقدس، وجعل لها كافلَها زكريا عليه السلام محراباً تعبد ربها فيه. انظر: البداية والنهاية ٢/ ٤١٧، ٤٣٨.

قال السهيليُّ(١): «وإنما ذُكِرَتْ مريمُ باسمِها على خلافِ عادةِ الفصحاءِ لنكتةٍ: وهو أنَّ الملوكَ والأشرافَ لا يَذْكرون حرائرَهم في مَلأٍ، ولا يبْتَذِلون أسماءَهُنَّ، بل يَكْنُون عن الزوجةِ بالعِرْس والعِيالِ ونحوِ ذلك، فإذا ذكروا الإماءَ لم يَكْنُوا عنهنَّ، ولم يَصُونوا أسماءَهنَّ عن الذِكْرِ، فلمَّا قالت النصارى في مريم ما قالوا صَرَّح اللهُ باسمِها، ولم يَكْنِ تأكيداً للعبوديَّةِ التي هي صفةٌ لها، وتأكيداً لأنَّ عيسى لا أبَ له، وإلا لَنُسبَ إليه».

ثالثها: أن يكونَ التصريحُ مِمَّا يُسْتَقْبَحُ ذِكْرُه، ككناية اللهِ عن الجِماعِ بالملامسة، والمباشرةِ، والإفضاءِ، والرَّفَثِ، والدخولِ، والسِّرِّ، في قوله: ﴿وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾ [البقرة: ٢٣٥] /، والغِشْيانِ في قوله: ﴿فَلَمَّا تَغَشَّىٰهَا﴾ [الأعراف: ١٨٩]. ١٤٤/٣

أخرج ابن أبي حاتم(٢) عن ابن عباس قال: «المباشرةُ الجماعُ، ولكن اللهَ يَكْني».

وأخرج(٣) عنه قال: «إن الله كَريمٌ يَكْني ما شاء، وإن الرفثَ هو الجِماعُ».

---

(١) التعريف والإعلام له ٢٠١.

(٢) في تفسيره (١/٣١٧) برقم ١٦٨١ وإسناده صحيح رجاله ثقات، وقال ابن أبي حاتم: ورُوي عن مجاهد وعطاء والضحاك ومقاتل بن حيان والسدّي والربيع بن أنس وزيد بن أسلم نحوُ ذلك.

(٣) أي: ابن أبي حاتم في المصدر السابق نفسه (١/٣٤٦) برقم ١٨٢٤ وسنده حسن فيه محمد بن فضيل بن غزوان، صدوق عارف كما في التقريب /٨٨٩، برقم ٦٢٦٧.

وكَنَى عن طلبه بالمراودةِ في قولِه: ﴿ وَرَاوَدَتْهُ ٱلَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَن نَّفْسِهِۦ ﴾ [يوسف: ٢٣].

وعنه أو عن المعانقة باللباس في قوله: ﴿ هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ ﴾ [البقرة: ١٨٧]، وبالحَرْث في قوله: ﴿ نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٢٣].

وكنى عن البولِ ونحوه بالغائط في قوله: ﴿ أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ ﴾ [المائدة: ٦]. وأصلُه المكانُ المطمئنُّ من الأرض. وكَنَى عن قضاءِ الحاجة بأَكْلِ الطعام في قوله في مريمَ وابنها: ﴿ كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ ﴾ [المائدة: ٧٥][1].

وكنى عن الأَسْتاه بالأَدْبار في قوله: ﴿ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَٰرَهُمْ ﴾ [الأنفال: ٥٠]. أخرج ابن أبي حاتم[2] عن مجاهد في هذه الآيةِ، قال: « يعني أستاههم ولكن الله يَكْني ».

وأُورد على ذلك التصريحُ بالفَرْج في قوله: ﴿ وَٱلَّتِيٓ أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا ﴾ [الأنبياء: ٩١]، وأُجيب بأنَّ المرادَ به فَرْجُ القميصِ، والتعبيرُ به من ألطفِ الكنايات وأحسنِها أي: لم يَعْلَقْ بثوبها ريبةٌ، فهي طاهرةُ الثوب كما يُقال: نقيُّ الثوب، وعفيف الذَّيْل، كنايةً عن العفَّة، ومنه: ﴿ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ﴾ [المدثر: ٤]، وكيف يُظَنُّ أنَّ نَفْخَ جبريلَ وقع في فَرْجِها، وإنما نَفَخَ في جيبِ دِرْعِها[3]. ونظيرُه أيضاً ﴿ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَٰنٍ يَفْتَرِينَهُۥ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ ﴾ [الممتحنة: ١٢].

---

(١) قال الطبري: « المحتاج إلى الغذاء قوامه بغيره، وفي قوامه بغيره وحاجته إلى ما يقيمه دليل واضح على عجزه، والعاجز لا يكون إلَّا مربوباً لا ربّاً ». تفسير الطبري (٤ / ٦ / ٣١٥) ولم يذكر مسألة الكناية.

(٢) في تفسيره (٥ / ١٧١٨) برقم ٩١٧٤ وإسناده صحيح، رجاله ثقات.

(٣) الدِّرْع هنا: قميص المرأة. وقد رجّح الطبريُّ « قول من قال: أحصنت فرجها من الفاحشة؛ لأن ذلك هو الأغلب من معنييه عليه، والأظهر في ظاهر الكلام ». تفسير الطبري (١٠ / ١٧ / ٨٤).

/ قلت: وعلى هذا ففي الآيةِ كنايةٌ عن كنايةٍ. ونظيرُه ما تقدَّم من ١٤٥/٣ مجاز المجاز.

رابعها: قصدُ البلاغةِ والمبالغة، نحوُ: ﴿أَوَمَن يُنَشَّؤُاْ فِي ٱلْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي ٱلْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾ [الزخرف: ١٨]، كنى عن النساء بأنهنَّ ينشأْن في الترفُّه والتزيُّنِ الشاغلِ عن النظر في الأمور ودقيقِ المعاني، ولو أتى بلفظ النساء لم يُشْعِرْ بذلك، والمرادُ نفيُ ذلك عن الملائكة. وقوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ / مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] كناية عن سَعَة جُوْده وكرمه جداً[1]. [٢٨٠]

خامسها: قَصْدُ الاختصارِ كالكنايةِ عن ألفاظٍ متعددة بلفظ «فَعَلَ»، نحوُ: ﴿لَبِئْسَ مَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ﴾ [المائدة: ٧٩]، ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ﴾ [البقرة: ٢٤] أي: فإن لم تأتُوا بسورة مِنْ مثله.

سادسها: التنبيهُ على مصيره، نحوُ: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ﴾ [المسد: ١] أي: جهنَّميٌّ مصيرُه إلى اللَّهَبِ ﴿حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ * فِي جِيدِهَا حَبْلٌ﴾ [المسد: ٤، ٥] أي: نَمَّامةٌ، مصيرُها إلى أنْ تكونَ حطباً لجهنمَ في جيدها غُلٌّ[2].

قال بدر الدين بن مالك في المصباح[3]: «إنما يُعْدَلُ عن التصريح[4] إلى الكناية لنكتةٍ كالإيضاحِ، أو بيانِ حالِ الموصوفِ، أو مقدارِ حاله أو القصدِ إلى المدحِ أو الذمِّ، أو الاختصارِ، أو السَّتْر، أو الصيانة، أو التعميةِ والإلغاز، أو التعبيرِ عن الصعب بالسهلِ، أو عن المعنى القبيحِ باللفظِ الحسن».

---

(١) لكنَّ اليدين مع ذلك صفتان ذاتيَّتان ثابتتان لله تعالى. انظر ص: ١٣٦٤.

(٢) الغُلّ: طوق من حديد أو جلد يُجعل في العنق أو اليدين.

(٣) المصباح ١٤٧.

(٤) في ح، م، ع «الصريح»، والمثبت موافق لما في المصباح.

واستنبط الزمخشريُّ(١) نوعاً من الكناية غريباً، وهو أنْ تَعْمِدَ إلى جملةٍ معناها على خلاف الظاهر، فتأخذَ الخلاصةَ مِنْ غير اعتبارِ مفرداتِها بالحقيقة والمجاز، فتُعَبِّرَ بها عن المقصودِ كما تقول: في نحوِ: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] إنه كنايةٌ عن المُلْك، فإنَّ الاستواءَ على السريرِ لا يَحْصُل إلا مع المُلْك فجُعِل كنايةً عنه(٢).

وكذا قولُه: / ﴿وَٱلۡأَرۡضُ جَمِيعٗا قَبۡضَتُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطۡوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦۚ﴾ ١٤٦/٣ [الزمر: ٦٧] كناية عن عظمتِه وجلالتِه من غير ذَهابٍ بالقَبْضِ واليمين إلى جهتين: حقيقةٍ ومجاز(٣).

* * *

(١) الكشاف ٣/٥٢، ٤/١٤٣، وانظر: التبيان ٢٧٧.

(٢) هذا القول باطل مخالف لمذهب السلف، فالاستواء معلوم وهو العلوّ، والعرش وُصِف في الكتاب والسنة بصفات تميِّزه، قال ابن أبي العزّ: «وأما من حرّف كلام الله، وجعل العرش عبارة عن المُلْكِ، كيف يصنع بقوله تعالى: ﴿وَيَحۡمِلُ عَرۡشَ رَبِّكَ فَوۡقَهُمۡ يَوۡمَئِذٖ ثَمَٰنِيَةٞ﴾ سورة الحاقة: [١٧]، وقوله: ﴿وَكَانَ عَرۡشُهُۥ عَلَى ٱلۡمَآءِ﴾ سورة هود: [٧]. أيقول: ويحمل ملكه يومئذ ثمانية؟! وكان ملكه على الماء! ويكون موسى آخذاً بقائمة من قوائم المُلْكِ؟! هل يقول هذا عاقل يدري ما يقول؟!». شرح العقيدة الطحاوية ٢/٣٦٨.

(٣) القبض والطي باليمين صفتان فعليتان لله تعالى تتعلقان بمشيئته وقدرته، ولا مانع من إضافة الطيّ إلى يده اليمنى، فقد صحّ هذا عن الرسول ﷺ في قوله: «يقبض الله الأرض يوم القيامة، ويطوي السماء بيمينه، ثم يقول: أنا الملك، أين ملوك الأرض» صحيح البخاري (٧٣٨٢) ومسلم (٢٧٨٧)، ولو فتحنا باب الكناية التي ادّعاها الزمخشري لما كان لنا حجة على أيّ باطني يؤوِّل ظواهر نصوص الشرع، والحلال والحرام بمثل هذه التأويلات. انظر: مختصر الصواعق المرسلة (٣/٩٤٧)، وشرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري ١/١٤٠.

تذنيب

من أنواع البديع التي تُشْبِهُ الكنايةَ الإرداف[1]، وهو أَنْ يريدَ المتكلمُ معنىً، فلا يُعَبِّر عنه بلفظِه الموضوع له ولا بدلالة الإشارة، بل بلفظٍ يُرادِفُه، كقوله تعالى: ﴿وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ﴾ [هود: ٤٤]، والأصلُ: وهَلَكَ مَنْ قضى اللهُ هَلاكَه، ونجا مَنْ قضى اللهُ نجاتَه، وعَدَلَ عن ذلك إلى لفظِ الإرداف لِما فيه من الإيجاز والتنبيه على أنَّ هلاكَ الهالكِ ونجاةَ الناجي كان بأمر آمرٍ مُطاع وقضاءِ مَنْ لا يُرَدُّ قضاؤه، والأمرُ يستلزمُ آمراً، فقضاؤُه يدلُّ على قدرةِ الآمرِ به وقهرِه، وأنَّ الخوفَ مِنْ عقابِه ورجاءَ ثوابه يَحُضَّان على طاعةِ الآمرِ، ولا يَحْصُل ذلك كلُّه من اللفظِ الخاصِّ.

وكذا قولُه: ﴿وَٱسۡتَوَتۡ عَلَى ٱلۡجُودِيِّۖ﴾ [هود: ٤٤]، حقيقةُ ذلك: جلسَتْ، فَعَدَلَ عن اللفظِ الخاصِّ بالمعنى إلى مُرادِفِه، لِما في الاستواء من الإشعار بجلوسٍ متمكنٍ لا زَيْغَ فيه ولا مَيْلَ، وهذا لا يَحْصُلُ مِنْ لفظ الجلوسِ.

وكذا ﴿فِيهِنَّ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرۡفِ﴾ [الرحمن: ٥٦] الأصلُ عفيفات، وعَدَلَ عنه للدلالةِ على أنَّهنَّ مع العفَّةِ لا تطمحُ أعينُهن إلى غيرِ أزواجهنَّ ولا يَشْتَهين غيرَهم، ولا يُؤْخذ ذلك من لفظِ العفَّة.

قال بعضهم[2]: «والفرقُ بين الكنايةِ والإرداف أنَّ الكنايةَ انتقالٌ مِنْ لازمٍ إلى ملزومٍ، والإردافَ من مذكورٍ إلى متروكٍ. ومن أمثلته أيضاً:

(١) انظر: المصباح ١٤٨.

(٢) تجد نحو هذا الكلام في شرح الكافية البديعية لصفي الدين الحلي ص ٢٠١.

﴿ لِيَجْزِيَ ٱلَّذِينَ أَسَٰٓـُٔواْ بِمَا عَمِلُواْ وَيَجْزِيَ ٱلَّذِينَ أَحْسَنُواْ بِٱلْحُسْنَى ﴾ [النجم : ٣١] عدل في الجملة الأولى عن قولِه « بالسُّوْءَىٰ » مع أنَّ فيه مطابقةً كالجملة / الثانيةِ إلى ١٤٧/٣ « بما عملوا » تأدُّباً أَنْ تضافَ السُّوْءَىٰ إلى الله تعالى » .

* * *

فصل

للناسِ في الفَرْقِ بين الكنايةِ والتعريضِ عباراتٌ متقاربةٌ .

فقال الزمخشري[1] : « الكنايةُ : ذِكْرُ الشيءِ بغيرِ لفظِه الموضوعِ له ، والتعريضُ : أَنْ يَذْكرَ شيئاً يَدُلُّ به على شيءٍ لم يَذْكُرْه » .

وقال ابن الأثير[2] : « الكنايةُ : ما دلَّ على معنى يجوزُ حَمْلُه على الحقيقةِ والمجاز بوَصْفٍ جامعٍ بينهما ، والتعريضُ : اللفظُ الدالُّ على معنى لا من جهةِ الوضع الحقيقي أو المجازي ، كقولِ مَنْ يتوقع صلةً : « واللهِ إني محتاجٌ » فإنه تعريضٌ بالطلب ، مع أنه لم يُوْضَعْ[3] له حقيقةً ولا مجازاً ، وإنما فُهِم مِنْ عُرْضِ اللفظ أي : جانبِه » .

وقال السُّبْكِيُّ[4] في كتاب « الإغريض في الفرق بين الكناية

---

(١) الكشاف ١ / ٢٨٢ .

(٢) المثل السائر ٢ / ١٧١ ، ١٧٥ .

(٣) أي : هذا القول « إني محتاج » .

(٤) الإغريض ٥٤٣–٥٤٥ . والإغريض : ما ينشَق عنه الطَّلْع من الحبيبات البيض .

والتعريض»: «الكنايةُ: لفظٌ استُعْمِل في معناه، مُراداً منه لازمُ المعنى، فهي بحسبِ استعمالِ اللفظِ في المعنى حقيقةٌ، والتجوزُ في إرادةِ إفادةِ ما لم يُوْضَعْ له، وقد لا يُرادُ منها المعنى، بل يُعَبَّر بالملزوم عن اللازمِ، وهي حينئذٍ مجازٌ.

ومن أمثلتِه: ﴿قُلۡ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرًّاۚ﴾ [التوبة: ٨١] فإنه لم يُقْصَدْ إفادةُ ذلك؛ لأنه / معلومٌ بل إفادة لازِمِه وهو أنهم يَرِدُونها، ويجدون حَرَّها إنْ لم يُجاهدوا. [٢٨١]

وأمَّا التعريضُ: فهو لفظٌ استُعْمِلَ في معناه للتلويح بغيرِه، نحوُ: ﴿بَلۡ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمۡ هَٰذَا﴾ [الأنبياء: ٦٣] نُسبَ الفعلُ إلى كبيرِ الأصنام المتَّخَذَةِ آلهةً، كأنه غَضِبَ أن تُعْبَدَ الصِّغارُ معه تلويحاً لعابدِها بأنها لا تَصْلُح أن تكونَ آلهةً، لِما يعلمون إذا نظروا بعقولِهم، مِنْ عَجْز كبيرها عن ذلك الفعلِ، والإله لا يكونُ عاجزاً فهو حقيقةٌ أبداً».

وقال السكاكي[١]: «التعريضُ ما سِيق لأجلِ موصوفٍ غيرِ مذكور، ومنه: أن يخاطَب / واحدٌ ويُرادَ غيرُه وسُمِّي به لأنه أُميل الكلامُ إلى جانب، مُشاراً به إلى آخرَ. يقال: نظر إليه بعُرْضِ وجهِه أي: جانبه». ١٤٨/٣

قال الطيبي[٢]: «وذلك يُفْعَلُ: إمَّا لتنويهِ جانبِ الموصوف، ومنه ﴿وَرَفَعَ بَعۡضَهُمۡ دَرَجَٰتٖۚ﴾ [البقرة: ٢٥٣] أي: محمداً ﷺ إعلاءً لقدْره، أي: إنه العَلَم الذي لا يَشتَبِه.

---

(١) مفتاح العلوم ٤١٠.

(٢) التبيان ٢٧٥.

وإمَّا لتلطُّفٍ به، واحترازٍ عن المخاشنة، نحوُ: ﴿وَمَالِيَ لَآ أَعۡبُدُ ٱلَّذِي فَطَرَنِي﴾ [يس: ٢٢] أي: وما لكم لا تعبدون، بدليل قوله: ﴿وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ﴾، وكذا قوله: ﴿ءَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً﴾ [يس: ٢٣]، ووجهُ حُسْنه: إسماعُ مَنْ يُقْصَدُ خطابُه الحقَّ[1] على وجهٍ يمنعُ غضبَه؛ إذ لم يُصَرِّحْ بنسبته للباطلِ، والإعانةُ على قبوله، إذ لم يُرِدْ له إلا ما أراده لنفسه.

وإمَّا لاستدراج الخصم إلى الإذعان والتسليم، ومنه: ﴿لَيَحۡبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥] خوطبَ النبيُّ ﷺ، وأريدَ غيرُه لاستحالة الشِّركِ عليه شرعاً، وإمَّا للذمِّ، نحوُ: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ [الرعد: ١٩] فإنه تعريضٌ بذمِّ الكفارِ، وأنهم في حكم البهائم الذين لا يتذكرون.

وإما للإهانة والتوبيخ، نحوُ: ﴿وَإِذَا ٱلۡمَوۡءُۥدَةُ سُئِلَتۡ ۞ بِأَيِّ ذَنۢبٖ قُتِلَتۡ﴾ [التكوير: ٨، ٩]، فإنَّ سؤالَها لإهانةِ قاتلِها وتوبيخه»[2].

وقال السبكيُّ[3]: «التعريض قسمان: قسمٌ يراد به معناه الحقيقيُّ، ويُشار به إلى المعنى الآخر المقصود، كما تقدَّم. وقسمٌ لا يُراد، بل يُضْرَبُ مثلاً للمعنى الذي هو مقصودُ التعريضِ، كقول إبراهيم: ﴿بَلۡ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمۡ هَٰذَا﴾ [الأنبياء: ٦٣]».

* * *

(١) قوله: «الحق» مفعول «إسماع».

(٢) سقط من مطبوعة أبي الفضل من قوله: «فإن سؤالها... توبيخه».

(٣) عروس الأفراح ٤/ ٢٦٦.

٣/ ١٤٩

/ النوع الخامس والخمسون

في الحصر والاختصاص(١)

أمَّا الحَصْرُ -ويُقال له: القَصْرُ- فهو تخصيصُ أمرٍ بآخرَ بطريقٍ مخصوص. ويُقال أيضاً: إثباتُ الحكمِ للمذكورِ، ونَفْيُه عمَّا عداه.

وينقسم إلى: قَصْرِ الموصوف على الصفة، وقَصْرِ الصفة على الموصوف. وكلٌّ منهما: إمَّا حقيقيٌّ، وإمَّا مجازيٌّ.

مثالُ قَصْرِ الموصوفِ على الصفةِ حقيقياً: نحوُ: «ما زيدٌ إلا كاتب»، أي: لا صفةَ له غيرُها. وهو عزيزٌ لا يكادُ يُوْجَدُ لتعذُّرِ الإحاطةِ بصفاتِ الشيءِ حتى يمكنَ إثباتُ شيءٍ منها ونفيُ ما عداها بالكليَّةِ، وعلى عَدَمِ تعذُّرِها يَبْعُدُ أَنْ يكونَ للذاتِ صفةٌ واحدةٌ ليس لها غيرُها؛ ولذا لم يَقَعْ في التنزيلِ.

ومثالُه مجازياً: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤] أي: إنه مقصورٌ على الرسالةِ لا يَتَعَدَّاها إلى التبرُّؤ من الموتِ الذي استعظموه، الذي هو مِنْ شأنِ الإلهِ.

ومثالُ قَصْرِ الصفةِ على الموصوفِ حقيقياً: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [الصافات: ٣٥].

ومثالُه مجازياً: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ

---

(١) انظر: عروس الأفراح ٢/ ١٦٦، البرهان ٤/ ٢٠٤، ٢١٣، ٣٠٦، ٥٠٩، التحبير ٢٧٨.

مَيْتَةً ﴾ الآية [الأنعام: ١٤٥]، كما قال الشافعي[١] فيما تقدَّم نَقْلُه عنه في أسبابِ النزولِ: إنَّ الكفارَ لَمَّا كانوا يُحِلُّون المَيِّتَة والدمَ ولحمَ الخنزيرِ وما أُهِلَّ لغيرِ اللهِ به، وكانوا يُحَرِّمون كثيراً من المُباحاتِ، وكانَتْ سَجِيَّتُهم تُخالِفُ وَضْعَ الشرعِ، ونزلَت الآيةُ مسبوقةً[٢] بذِكْر شُبَهِهِم في البَحِيرة والسائبة والوَصيلةِ والحامي، وكان الغَرَضُ إبانةَ كَذِبهم، فكأنه قال: لا حرامَ إلا ما أَحْلَلْتُموه. والغرضُ الرَّدُّ عليهم، والمُضَادَّة، لا الحصرُ الحقيقيُّ، وقد تَقَدَّم بأبسطَ مِنْ هذا[٣].

[٢٨٢] / وينقسم الحَصْر باعتبارٍ آخرَ إلى ثلاثة أقسام: قصرُ إفرادٍ / ، وقصرُ ٣/١٥٠ قلبٍ، وقصرُ تعيينٍ.

فالأولُ: يخاطَبُ به مَنْ يعتقد الشركة، نحو: ﴿ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾ [النساء: ١٧١] خُوطب به مَنْ يعتقدُ اشتراكَ اللهِ والأصنامِ في الألوهيَّة.

والثاني: يُخاطَبُ به مَنْ يعتقدُ إثباتَ الحكمِ لغيرِ مَنْ أثبتَه المتكلِّم له، نحوُ: ﴿ رَبِّيَ ٱلَّذِى يُحْيِۦ وَيُمِيتُ ﴾ [البقرة: ٢٥٨] خُوطِبَ به نُمرودُ الذي اعتقد أنه هو المُحْيي المميتُ دونَ الله. ﴿ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ ﴾ [البقرة: ١٣] خُوطب به مَنِ اعتقد مِن المنافقين أنَّ المؤمنين سُفَهاءُ دونَهم.

---

(١) أحكام القرآن للشافعي ٤٣٠.

(٢) م، ر: «مستوفية»، ع، ك «مسوقة».

(٣) انظر: ص: ١٩٤.

﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء: ٧٩] خُوطب به مَنْ يعتقدُ من اليهودِ اختصاصَ بِعْثَته بالعربِ.

والثالث: يُخاطَبُ به مَنْ تَساوى عنده الأمران، فلم يَحْكُمْ بإِثباتِ الصفةِ لواحدٍ بعينهِ، ولا لواحدٍ بإِحدى الصفتَيْن بعينِها، نحوُ: ...[1].

* * *

(١) كذا في النسخ. ومثالُه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي﴾ لِمَن يتردد في الحكم بين المقصور عليه وغيره، فلم يحكم بإثبات علم الساعة لله. ولا يُشترط في قصر التعيين الترددُ بين شيئين، بل لو تردد بين أشياء وعيَّن بعضها كان قصرَ تعيين. انظر: عروس الأفراح ٢ / ١٨١.

فصل

طرقُ الحَصْرِ كثيرةٌ[1]، أحدُها: النفيُ، والاستثناءُ، سواءً كان النفي بـ«لا» أو «ما» أو غيرِهما، والاستثناءُ بـ«إلا» أو «غير»، نحو: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [الصافات: ٣٥]، ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٦٢]، ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦ﴾ [المائدة: ١١٧]. ووَجْهُ إفادته الحَصْرَ: أنَّ الاستثناءَ المفرَّغَ لابُدَّ أن يَتَوجَّه النفيُ فيه إلى مُقَدَّرٍ هو مستثنى منه؛ لأنَّ الاستثناءَ إخراجٌ، فيَحتاج إلى مُخْرَجٍ منه، والمرادُ التقديرُ المعنويُّ لا الصناعيُّ. ولا بُدَّ أن يكونَ عامًّا؛ لأن الإخراجَ لا يكونُ إلا مِنْ عامّ، ولا بُدَّ أن يكونَ مناسباً للمستثنى في جنسه، مثلُ: «ما قام إلا زيدٌ»، أي: أحدٌ، و«ما أكَلْتُ إلا تمراً»، أي: مأكولاً. ولا بُدَّ أَنْ يوافقَه في صفته، أي: إعرابِه، وحينئذ يجبُ القَصْرُ / إذا أُوْجِبَ منه شيءٌ بـ«إلَّا» ضرورةً، ببقاء ما عداه ١٥١/٣ على صفة الانتفاء.

وأصلُ استعمال هذا الطريقِ أَنْ يكونَ المخاطَبُ جاهلاً بالحكم، وقد يَخْرُجُ عن ذلك، فيُنَزَّل المعلومُ مَنْزِلَةَ المجهولِ لاعتبارٍ مناسبٍ، نحوُ: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، فإنه خطابٌ للصحابة، وهم لم يكونوا يجهلون رسالةَ النبيِّ ﷺ، لأنه نَزَّل استِعْظامَهم له عن الموت مَنْزِلةَ مَنْ يَجْهَلُ رسالتَه؛ لأنَّ كلَّ رسولٍ فلا بُدَّ من موتِه، فمَنْ استبعدَ موتَه فكأنه استبعدَ رسالتَه.

---

(١) انظر: الإيضاح ٣/ ٢١.

الثاني: «إنما» الجمهورُ على أنها للحصرِ، فقيل: بالمنطوق، وقيل: بالمفهوم. وأنكر قومٌ إفادتَها إياه، منهم أبو حيان[1]. واستدلَّ مُثْبِتُوه[2] بأمورٍ منها: قولُه تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾ [البقرة: ١٧٣] بالنصب، فإنَّ معناه: ما حَرَّم عليكم إلا الميتةَ؛ لأنه المطابِقُ في المعنى لقراءةِ الرفعِ[3]، فإنها للقَصْرِ، فكذا قراءةُ النصبِ. والأصلُ استواءُ معنى القراءتين.

ومنها: أنَّ «إنَّ» للإثبات و«ما» للنفي، فلا بُدَّ أن يَحْصُلَ القصرُ للجمع بين النفيِ والإثباتِ. لكنْ تُعُقِّب بأنَّ «ما» زائدةٌ كافةٌ لا نافيةٌ.

ومنها: أنَّ «إن» للتأكيد و«ما» كذلك، فاجتمع تأكيدان فأفاد[4] الحصرَ، قاله السَّكاكيُّ[5]. وتُعُقِّبَ بأنه لو كان اجتماعُ تأكيدَيْن يفيد الحصرَ لأفاده نحوُ: «إن زيداً لقائم». وأُجيب: بأَنَّ مُرادَه لا يجتمع حرفا تأكيدٍ متواليان إلا للحصر.

ومنها: قولُه تعالى: ﴿قَالَ إِنَّمَا الْعِلْمُ عِندَ اللَّهِ﴾ [الأحقاف: ٢٣]، ﴿قَالَ إِنَّمَا يَأْتِيكُم بِهِ اللَّهُ﴾ [هود: ٣٣]، ﴿قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي﴾ [الأعراف: ١٨٧] فإنه إنما تَحْصُل مطابقةُ الجوابِ إذا كانت «إنما» للحصرِ / ؛ ليكون معناها: لا آتيكم به، إنما يأتي به الله، ولا أعلَمُها، إنما يعلمها اللهُ. ٣/ ١٥٢

---

(١) الارتشاف ٣/ ١٢٨٥.

(٢) انظر: المفردات ٩٢، دلائل الإعجاز ٣٢٨.

(٣) قرأ ابن أبي عبلة برفع «الميتةُ» وما بعدها، والمعنى: إنَّ الذي حرمه عليكم الميتةُ... وهي قراءة شاذة، والقراءة المتواترة بنصب «الميتةَ» وما بعدها. انظر: مختصر ابن خالويه ١١، البحر ١/ ٤٨٦.

(٤) أي: فأفاد اجتماعهما التأكيد. وفي مطبوعة أبي الفضل: «فأفادا»، والتثنية ليست في النسخ التي بين أيدينا.

(٥) نقله عن علي بن عيسى الربعي. انظر: مفتاح العلوم ٢٩١.

وكذا قوله: ﴿وَلَمَنِ ٱنتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ * إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَظْلِمُونَ ٱلنَّاسَ﴾ [الشورى: ٤١، ٤٢]، ﴿مَا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ مِن سَبِيلٍ﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَسْتَـْٔذِنُونَكَ وَهُمْ أَغْنِيَآءُ﴾ [التوبة: ٩١-٩٣]، ﴿وَإِذَا لَمْ تَأْتِهِم بِـَٔايَةٍ قَالُوا۟ لَوْلَا ٱجْتَبَيْتَهَا قُلْ إِنَّمَآ أَتَّبِعُ مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ مِن رَّبِّى﴾ [الأعراف: ٢٠٣]، ﴿وَّإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ﴾ [آل عمران: ٢٠] لا يستقيمُ المعنى في هذه الآياتِ ونحوِها إلا بالحَصْر.

وأحسن ما تُستعمل «إنما» في مواقع التعريض، نحوُ: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [الرعد: ١٩].

الثالث: «أنما» بالفتح، عدَّها مِنْ طرقِ الحصرِ: الزمخشري[(١)] والبيضاوي[(٢)]، فقالا في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [الأنبياء: ١٠٨]: «أنما» لقصر الحكم على شيءٍ، أو لقَصْرِ الشيءِ على حكم، نحو: «إنما زيد قائم» و«إنما يقوم زيد». وقد اجتمع الأمران / [٢٨٣] في هذه الآيةِ؛ لأنَّ ﴿إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ﴾ مع فاعله بمنزلةِ «إنما يقوم زيد» و﴿أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ﴾ بمنزلةِ «إنما زيد قائم» وفائدةُ اجتماعِهما الدَّلالةُ على أنَّ الوحيَ إلى الرسولِ ﷺ مقصورٌ على استِئْثار اللهِ بالوَحْدانية».

وصَرَّح التنوخيُّ في «الأقصى القريب»[(٣)] بكونِها للحصر، فقال: «كلُّ ما أَوْجَبَ أنَّ «إنما» بالكسر للحصر، أوجب أنَّ «أنما» بالفتح للحصرِ»؛

(١) الكشاف ٣/١٣٩.

(٢) تفسير البيضاوي ٢/٨٣.

(٣) انظر: عروس الأفراح ٢/٢٠٢.

لأنها فرعٌ عنها، وما ثَبَتَ للأصلِ ثَبَتَ للفرع، ما لم يَثْبُتْ مانعٌ منه، والأصلُ عدمُه. وردَّ أبو حيان(١) على الزمخشري ما زعمه: بأنه يَلْزَمه انحصارُ الوحيِ في الوَحْدانية. وأُجيب بأنه حَصْرٌ مجازيٌّ باعتبارِ المقامِ.

الرابع: العطفُ بـ «لا» أو «بل» ذكره أهلُ البيانِ(٢)، ولم يَحكُوا فيه خلافاً، ونازع فيه الشيخُ بهاءُ الدين في «عروس الأفراح»(٣) فقال: «أيُّ قَصْرٍ في العطف بـ «لا» إنما فيه نفيٌ وإثباتٌ. فقولُك: «زيدٌ شاعر لا كاتب»، لا تَعَرُّضَ فيه لنَفْيِ صفةٍ ثالثة، والقصرُ إنما يكون بنفي / جميع الصفاتِ غيرَ المُثْبَتِ حقيقةً أو مجازاً، وليس هو خاصاً بنفيِ الصفةِ التي يعتقدها المخاطَبُ. وأمَّا العطفُ بـ «بل» فأَبْعَدُ منه؛ لأنه لا يستمرُّ فيها النفيُ والإثباتُ». ١٥٣/٣

الخامس: تقديمُ المعمولِ، نحوُ: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]، ﴿لَإِلَى ٱللَّهِ تُحۡشَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٨] وخالَفَ فيه قومٌ. وسيأتي بَسْطُ الكلام فيه قريباً.

السادسُ: ضميرُ الفصلِ، نحو: ﴿فَٱللَّهُ هُوَ ٱلۡوَلِيُّ﴾ [الشورى: ٩] أي: لا غيرُه، ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]، ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلۡقَصَصُ ٱلۡحَقُّۚ﴾ [آل عمران: ٦٢]، ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلۡأَبۡتَرُ﴾ [الكوثر: ٣].

---

(١) البحر المحيط ٦/ ٣٤٤.

(٢) انظر: مفتاح العلوم ٢٨٨، الإيضاح ٣/ ٢١.

(٣) عروس الأفراح ٢/ ١٨٧.

ومِمَّن ذَكَر أنه للحَصْرِ البيانيون[1] في بحث «المسند إليه». واستدلَّ له السهيليُّ[2]: بأنه أُتِيَ به في كلِّ موضعٍ ادُّعِيَ[3] فيه نسبةُ ذلك المعنى إلى غيرِ الله، ولم يُؤْتَ به حيث لم يُدَّعَ، وذلك في قوله: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ﴾ إلى آخر الآيات [النجم: ٤٣-٤٩] فلم يُؤْتَ به في: ﴿وَأَنَّهُۥ خَلَقَ ٱلزَّوْجَيْنِ﴾ [النجم: ٤٥]، ﴿وَأَنَّ عَلَيْهِ ٱلنَّشْأَةَ﴾ [النجم: ٤٧]، ﴿وَأَنَّهُۥٓ أَهْلَكَ﴾ [النجم: ٥٠] لأنَّ ذلك لم يُدَّعَ لغيرِ الله، وأُتِي به في الباقي لادعائه لغيرِه.

قال في «عروس الأفراح»[4]: «وقد استَنْبَطْتُ دلالتَه على الحصرِ مِنْ قولِه: ﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِى كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ﴾ [المائدة: ١١٧]؛ لأنه لو لم يكن للحَصْرِ لَما حَسُنَ؛ لأنَّ اللهَ لم يَزَلْ رقيباً عليهم، وإنما الذي حَصَل بتوفيته أنه لم يَبْقَ لهم رقيبٌ غيرُ الله، ومِنْ قولِه: ﴿لَا يَسْتَوِىٓ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ وَأَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ﴾ [الحشر: ٢٠] فإنه ذُكِر لتبيينِ عَدَمِ الاستواءِ، وذلك لا يَحْسُنُ إلا بأَنْ يكونَ الضميرُ للاختصاص».

السابع: تقديمُ المسندِ إليه على ما قال الشيخ عبدالقاهر[5]: «قد يُقَدَّمُ المسندُ إليه ليفيدَ تخصيصَه بالخبرِ الفعليِّ». والحاصلُ -على رأيه- أنَّ له أحوالاً:

---

(١) انظر: الإيضاح ٢/ ٢١.

(٢) الروض الأنف ٢/ ١٨١.

(٣) (أ): ادَّعَى.

(٤) عروس الأفراح ١/ ٣٨٧.

(٥) دلائل الإعجاز ١٢٨ بعبارة قريبة.

/ أحدُها: أَنْ يكونَ المسندُ إليه معرفةً، والمسندُ مثبتاً، فيأتي ٣/١٥٤ للتخصيص، نحوُ: أنا قمت، وأنا سعيت في حاجتك، فإنْ قُصِدَ به قَصْرُ الإفرادِ أُكِّد بنحو «وحدي»، أو قَصْرُ القلبِ أُكِّد بنحوِ «لا غيري». ومنه في القرآن: ﴿ بَلۡ أَنتُم بِهَدِيَّتِكُمۡ تَفۡرَحُونَ ﴾ [النمل: ٣٦] فإنّ ما قبله مِنْ قوله: ﴿ أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٍ ﴾ [النمل: ٣٦]، ولفظُ «بل» المشعرُ بالإضراب، يَقْضي بأنَّ المرادَ: بل أنتم لا غيرُكم، فإنَّ المقصودَ نفيُ فَرَحِه هو بالهدية، لا إثباتُ الفرحِ لهم بهديتهم. قاله في «عروس الأفراح»[1]، قال: «وكذا قولُه: ﴿ لَا تَعۡلَمُهُمۡۖ نَحۡنُ نَعۡلَمُهُمۡۚ ﴾ [التوبة: ١٠١] أي: لا يعلمهم إلا نحن».

وقد يأتي للتقويةِ والتأكيدِ دونَ التخصيصِ. قال الشيخ بهاء الدين[2]: «ولا يتميَّزُ ذلك إلا بما يَقْتضيه الحالُ وسِياقُ[3] الكلام».

ثانيها: أَنْ يكونَ المسندُ مَنْفِيًّا، نحو: «أنت لا تكذب»، فإنه أَبْلَغُ في نفي الكذبِ من «لا تكذب»، ومِنْ: «لا تكذب أنت». وقد يُفيد التخصيصَ، ومنه: ﴿ فَهُمۡ لَا يَتَسَآءَلُونَ ﴾ [القصص: ٦٦].

ثالثها: أَنْ يكونَ المسندُ إليه نكرةً مثبتاً، نحوُ: «رجلٌ جاءني»، فيفيدَ التخصيصَ: إمَّا بالجنسِ، أي: لا امرأةٌ، أو الوَحْدة، أي: لا رجلان.

رابعها: أَنْ يليَ المسندُ إليه حرفَ النفي فيفيدَه، نحو: ما أنا قلت هذا، أي: لم أَقُلْه، مع أنَّ غيري قالَه، ومنه: ﴿ وَمَآ أَنتَ عَلَيۡنَا بِعَزِيزٖ ﴾ [هود: ٩١]

---

(١) عروس الأفراح ١/٣٩٦.

(٢) عروس الأفراح ١/٣٩٨.

(٣) (أ): «سيأتي» مكان «سياق»، والتصويب من سائر النسخ وعروس الأفراح.

[٢٨٤] أي: العزيزُ علينا رَهْطُك لا أنت؛ ولذا قال / : ﴿أَرَهْطِيٓ أَعَزُّ عَلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [هود: ٩٢]، هذا حاصلُ رأيِ الشيخ عبدالقاهر[١]، ووافقه السكاكيُّ[٢]، وزاد شروطاً وتفاصيلَ بَسَطْناها في «شرح ألفية المعاني»[٣].

/ الثامن: تقديمُ المسندِ، ذكر ابنُ الأثير[٤] وابن النفيس[٥] وغيرُهما أنَّ ٣/١٥٥ تقديمَ الخبرِ على المبتدأ يفيدُ الاختصاصَ، وردَّه صاحبُ «الفَلَك الدائر»[٦] بأنه لم يَقُل به أحدٌ، وهو ممنوعٌ، فقد صرَّح السَّكاكيُّ[٧] وغيرُه بأنَّ تقديمَ ما رُتْبَتُه التأخيرُ يُفيدُه. ومثَّلوه بنحوِ: «تميميٌّ أنا».

التاسع: ذِكْرُ المسندِ إليه، ذكرَ السكاكيُّ[٨] أنه قد يُذْكَرُ ليُفيدَ التخصيصَ، وتَعَقَّبه صاحبُ «الإيضاح»[٩]، وصرَّح الزمخشريُّ[١٠] بأنه أفاد

---

(١) دلائل الإعجاز ١٠٦-١٤٥.

(٢) مفتاح العلوم ٢٣٢.

(٣) شرح عقود الجمان للسيوطي ١/ ٩٤ فما بعدها.

(٤) المثل السائر ٢/ ٢٠.

(٥) علي بن أبي الحَزْم، علاء الدين القَرْشي الطبيب المفتَنُّ (ت: ٦٨٧هـ)، قال السبكي: «وبالجملة كان مشاركاً في فنون». من مؤلفاته: «شرح التنبيه» للشيرازي في فقه الشافعية، «الشامل» في الطب. انظر: طبقات الشافعية للسبكي ٨/ ٣٠٥، شذرات الذهب ٥/ ٤٠١.

(٦) الفلك الدائر ٢٣٣.

(٧) مفتاح العلوم ١٩٤، ٢١٩.

(٨) مفتاح العلوم ١٧٧.

(٩) الإيضاح ٢/ ٦٤.

(١٠) الكشاف ٢/ ٥٢٧، ٣/ ٥٢٢، ٤/ ١٢٣.

الاختصاصَ في قوله: ﴿ٱللَّهُ يَبۡسُطُ ٱلرِّزۡقَ﴾ في سورة الرعد [٢٦]، وفي قولِه: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ﴾ [الزمر: ٢٣]، وفي قوله: ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾ [الأحزاب: ٤]، ويَحْتَمِلُ أنه أرادَ أنَّ تقديمَه أفاده، فيكونُ مِنْ أمثلةِ الطريقِ السابعِ.

العاشر: تعريفُ الجُزْأيْنِ، ذَكَرَ الإمامُ فخرُ الدينِ في «نهاية الإيجاز»[١] أنه يفيدُ الحصرَ حقيقةً أو مبالغةً، نحو: «المنطلقُ زيد» ومنه في القرآن -فيما ذكر الزَّمْلَكاني في «أسرار التنزيل»-: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢] قال: «إنه يفيدُ الحصرَ كما في ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥] أي: الحمدُ لله لا لغيره».

الحادي عشر: نحوُ: جاء زيدٌ نفسُه، نَقَلَ بعضُ شراح «التلخيص»[٢] عن بعضهم أنه يفيد الحصر.

الثاني عشر: نحوُ: «إنَّ زيداً لقائم»، نقله المذكورُ[٣] أيضاً.

الثالثَ عشرَ: نحوُ: «قائمٌ»، في جواب: «زيد إمَّا قائم أو قاعد». ذكره الطيبي في «شرح التبيان»[٤].

---

(١) نهاية الإيجاز ١٦٢. وانظر: عروس الأفراح ٢ / ١٩٧.

(٢) انظر: عروس الأفراح ٢ / ١٩٩، مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح ٢ / ١٨٦.

(٣) انظر: عروس الأفراح ٢ / ١٩٩.

(٤) ذكره السيوطي في بغية الوعاة ١ / ٥٢٢، والشوكاني في البدر الطالع ١ / ٢٣٠، وانظر: عروس الأفراح ٢ / ٢٠٠.

/ الرابعَ عشرَ: قَلْبُ بعضِ حروفِ الكلمةِ، فإنه يفيدُ الحَصْرَ، على ما ١٥٦/٣ نقله في «الكشاف»(١) في قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱجۡتَنَبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ أَن يَعۡبُدُوهَا﴾ [الزمر: ١٧] قال: «القلب للاختصاص بالنسبة إلى لفظ ﴿ٱلطَّٰغُوتَ﴾؛ لأنه وزنُه على قولٍ: «فَعَلوت» من الطغيان، كـ«مَلَكوت»، و«رَحَموت»، قُلِب بتقديمِ اللامِ على العينِ، فوزنُه «فَلَعوت» ففيه مبالغاتٌ: التسميةُ بالمصدر، والبناءُ بناءُ مبالغة، والقلبُ: وهو للاختصاصِ؛ إذ لا يُطْلَقُ على غيرِ الشيطانِ».

* * *

(١) الكشاف ٤/ ١٢٠، وانظر عروس الأفراح ٢/ ١٩٩، وفي القلب المكاني في «طاغوت» انظر: الدر المصون ٢/ ٥٤٨.

تنبيه[1]

كاد أهلُ البيانِ يُطْبِقُون على أنَّ تقديمَ المعمولِ يفيدُ الحصرَ، سواءً كان مفعولاً أو ظرفاً أو مجروراً، ولهذا قيل في: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] معناه: نَخُصُّك بالعبادة والاستعانة[2]. وفي ﴿لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٨] معناه: إليه لا إلى غيره. وفي ﴿لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣] أُخِّرَتِ الصلةُ في الشهادةِ الأولى، وقُدِّمت في الثانيةِ؛ لأنَّ الغَرَضَ في الأولِ إثباتُ شهادتِهم، وفي الثاني إثباتُ اختصاصِهم بشهادةِ النبيِّ ﷺ عليهم.

وخالف في ذلك ابنُ الحاجبِ فقال في «شرح المفصَّل»[3]: «الاختصاصُ الذي يتَوَهَّمه كثيرٌ من الناس من تقديمِ المعمولِ وَهْمٌ». واسْتَدَلَّ على ذلك بقوله: ﴿فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ﴾ [الزمر: ٢] ثم قال: ﴿بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ﴾ [الزمر: ٦٦].

ورُدَّ هذا الاستدلالُ بأنَّ ﴿مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ﴾ أَغْنَى عن أداةِ[4] الحَصْرِ في

---

(١) في حاشية (أ) بخط مغاير: «في المطول على قول المتن: «ومنها التقديم أي: تقديم ما حقه التأخير كخبر المبتدأ ومعمول الفعل» فهو أعم مما هنا». وانظر: مفتاح العلوم ٢٣٣، والإيضاح ٢/١٦٤، ٣/٢٨.

(٢) انظر: مفتاح العلوم ٢٣٣، المصباح ٥١.

(٣) لم نقف عليه في «شرح المفصل»، وهذا النص نقله السيوطي عن ابن الحاجب من طريق السبكي في عروس الأفراح ٢/١٥٢، ورَدَّ عليه السبكي في هذا الموضع.

(٤) عروس الأفراح: «إرادة».

الآية الأولى ولو لم تكنْ، فما المانعُ مِنْ ذكْرِ المحصورِ في محلٍّ بغيرِ صيغةِ الحَصْرِ، كما قال تعالى: ﴿وَٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمۡ﴾ [الحج: ٧٧]؟ وقال: ﴿أَمَرَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُۚ﴾ [يوسف: ٤٠]، بل قوله: ﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعۡبُدۡ﴾ مِنْ أقوى أدلة الاختصاصِ، فإنَّ قبلها: ﴿لَئِنۡ أَشۡرَكۡتَ لَيَحۡبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥]، فلو لم تكنْ للاختصاصِ وكان معناها: اعْبُدِ اللهَ، لَما حَصَلَ الإضرابُ الذي هو معنى «بل».

/ واعترض أبو حيَّانَ(١) على مُدَّعي الاختصاصِ بنحو: ﴿أَفَغَيۡرَ ٱللَّهِ تَأۡمُرُوٓنِّيٓ أَعۡبُدُ﴾ [الزمر: ٦٤]. وأجيب: بأنَّه لما كان مَنْ أشرك باللهِ غيرَه كأنه لم يعبدِ اللهَ كان أمْرهُم بالشرك كأنه أمرٌ بتخصيصِ غيرِ اللهِ بالعبادة. ١٥٧/٣

ورَدَّ صاحب «الفلك الدائر»(٢) الاختصاصَ بقوله: ﴿كُلًّا هَدَيۡنَاۚ وَنُوحًا هَدَيۡنَا مِن قَبۡلُۖ﴾ [الأنعام: ٨٤] وهو مِنْ أَقْوى ما رُدَّ به. وأُجيب: بأنه لا يُدَّعَى فيه اللُّزومُ، بل الغَلَبَةُ، وقد يَخْرُجُ الشيءُ عن الغالِب.

قال الشيخ بهاءُ الدين(٣): «وقد اجتمع الاختصاصُ وعدمُه في آيةٍ واحدةٍ، / وهي: ﴿أَغَيۡرَ ٱللَّهِ تَدۡعُونَ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ۞ بَلۡ إِيَّاهُ تَدۡعُونَ﴾ [الأنعام: ٤٠، ٤١] [٢٨٥]

(١) مذهب أبي حيان أنَّ تقديمَ المعمول على العامل لا يوجب الاختصاص، وإنما التقديم للاهتمام به والعناية به. انظر: البحر ١/١٦، ١٧٦، ولم يشر إلى المسألة في آية الزمر، وانظر: عروس الأفراح ٢/١٥٣.

(٢) الفلك الدائر ٢٢٩.

(٣) عروس الأفراح ٢/١٥٤.

فإنَّ التقديمَ في الأولى قطعاً ليس للاختصاص، وفي «إياه» قطعاً للاختصاص».

وقال والدُه الشيخُ تقيُّ الدينِ في كتاب «الاقتناص في الفرقِ بين الحَصْرِ والاختصاصِ»[1]: «اشْتُهِر كلامُ الناسِ في أنَّ تقديمَ المعمولِ يُفيد الاختصاصَ، ومن الناسِ مَنْ يُنْكِرُ ذلك ويقولُ: إنما يفيدُ الاهتمامَ. وقد قال سيبويه في كتابِه[2]: «وهم يُقَدِّمون ما هم به أَعْنَى»، والبيانيون على إفادتِه الاختصاصَ.

وقد يَفْهَمُ كثيرٌ من الناسِ من الاختصاصِ الحصرَ، وليس كذلك[3]، وإنما الاختصاصُ شيءٌ والحَصْرُ شيءٌ آخرُ، والفضلاءُ لم يذكروا في ذلك لفظةَ الحصرِ، وإنما عبرَّوا بالاختصاصِ.

والفرقُ بينهما: أنَّ الحَصْرَ نفيُ غيرِ المذكورِ وإثباتُ المذكورِ، والاختصاصَ: قصدُ الخاصِّ من جهةِ خصوصِه. وبيانُ ذلك: أنَّ الاختصاصَ افتعالٌ من الخُصوصِ، والخصوصُ مركبٌ من شيئين: أحدُهما عامٌّ مشتركٌ بين شيئين أو أشياءَ، والثاني: معنىً مُنْضَمٌّ إليه يَفْصِلُه عن غيرِه، كضَرْبِ زيدٍ، فإنه أخصُّ مِنْ مُطْلَقِ الضَّرْبِ، فإذا قلتَ: «ضَرَبْتُ زيداً»، أَخْبَرْتَ بضربٍ عامٍّ وقع منك على شخصٍ خاصٍّ، فصار ذلك الضربُ المُخْبَرُ به خاصًّا لِما انضمَّ إليه منك ومِنْ زيدٍ، وهذه المعاني الثلاثةُ، أعني: مطلقَ

(١) نقل هذا النص ولده بهاء الدين في العروس ٢ / ١٥٤.

(٢) الكتاب ١ / ٣٤.

(٣) انظر: عروس الأفراح ٢ / ١٥٥.

/ الضَرْبِ، وكونَه واقعاً منك، وكونَه واقعاً على زيدٍ، قد يكون قَصْدُ ٣/١٥٨ المتكلمِ لها ثلاثتَها على السَّواء، وقد يترجَّحُ قَصْدُه لبعضِها على بعض، ويُعْرَفُ ذلك بما ابتدأ به كلامَه، فإنَّ الابتداءَ بالشيءِ يَدُلُّ على الاهتمامِ به، وأنه هو الأرجحُ في غَرَضِ المتكلم، فإذا قلت: «زيداً ضَرَبْتُ»، عُلِم أنَّ خصوصَ الضَّرْبِ على زيدٍ هو المقصودُ، ولا شك أنَّ كلَّ مركبٍ من خاصّ وعامّ له جهتان، فقد يُقْصَدُ مِنْ جهةِ عمومِه، وقد يُقْصَدُ من جهة خصوصِه، والثاني هو الاختصاصُ، وأنه هو الأهمُّ عند المتكلم، وهو الذي قَصَدَ إفادتَه السامعَ مِنْ غير تَعَرُّضٍ ولا قَصَدَ لغيرِه بإثباتٍ ولا نَفْيٍ، ففي الحَصْرِ معنىً زائدٌ عليه، وهو نَفْيُ ما عدا المذكورَ، وإنما جاء هذا في ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾ للعِلْمِ بأنَّ قائليه لا يَعْبُدون غيرَ الله، ولذا لم يَطَّرِدْ في بقية الآياتِ، فإنَّ قولَه: ﴿أَفَغَيۡرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبۡغُونَ﴾ [آل عمران: ٨٣] لو جُعِل في معنى: ما يبغُون إلا غيرَ دينِ الله، وهمزةُ الإنكارِ داخلةٌ عليه، لَزِم أن يكونَ المُنْكَرُ الحصرَ لا مجردَ بَغْيِهم غيرَ دينِ الله، وليس المرادَ. وكذلك ﴿ءَالِهَةً دُونَ ٱللَّهِ تُرِيدُونَ﴾ [الصافات: ٨٦]، المُنْكَرُ إرادتُهم آلهةً دونَ الله مِنْ غيرِ حَصْرٍ.

وقد قال الزمخشريُّ[1] في ﴿وَبِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ٤]: «في تقديمِ الآخرةِ وبناءِ «يوقنون» على «هم» تعريضٌ بأهلِ الكتابِ وما كانوا عليه، مِنْ إثباتِ أمرِ الآخرةِ على خلافِ حقيقته، وأنَّ قولَهم ليس بصادرٍ عن إيقانٍ، وأنَّ اليقينَ ما عليه مَنْ آمنَ بما أُنْزِل إليك وما أُنْزِل مِنْ قبلك».

(١) الكشاف ١/٤٢.

وهذا الذي قاله الزمخشريُّ في غايةِ الحُسْنِ. وقد اعترض عليه بعضُهم[1]، فقال: «تقديمُ الآخرةِ أفاد أنَّ إيقانَهم مقصورٌ على أنه إيقانٌ بالآخرةِ لا بغيرها».

وهذا الاعتراضُ مِنْ قائله مبنيٌّ على ما فَهِمَه مِنْ أنَّ تقديمَ المعمولِ يُفيد الحصرَ، وليس كذلك.

ثم قال المعترضُ: «وتقديمُ «هُم» أفاد أنَّ هذا القصرَ يختصُّ بهم، فيكونُ إيقانُ غيرِهم بالآخرةِ إيماناً بغيرِها حيث قالوا: ﴿لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ﴾ [البقرة: ٨٠] وهذا منه أيضاً استمرارٌ على ما في ذهنِه من الحَصْر، أي: إن / المسلمين لا يوقنون إلا بالآخرة، وأهلَ الكتاب يوقنون بها وبغيرها. وهذا ١٥٩/٣ فَهْمٌ عجيبٌ، ألجأه إليه فهمُه الحَصْرَ، وهو ممنوعٌ. وعلى تقديرِ تسليمِه فالحصرُ على ثلاثةِ أقسام:

أحدُها: بـ«ما» و«إلا» كقولك: «ما قام إلا زيدٌ»، صريحٌ في نَفْيِ القيامِ عن غير زيد، ويقتضي إثباتَ القيامِ لزيد، قيل: بالمنطوق، وقيل: بالمفهوم، وهو الصحيحُ، لكنه أقوى المفاهيمِ، لأنَّ «إلا» موضوعةٌ للاستثناء / وهو [٢٨٦] الإخراجُ، فدلالتُها على الإخراج بالمنطوقِ لا بالمفهوم، ولكنَّ الإخراجَ مِنْ عَدَمِ القيام ليس هو عينَ القيامِ، بل قد يَسْتلْزِمه؛ فلذلك رجَّحْنا أنه بالمفهومِ، والتبسَ على بعضِ الناسِ لذلك، فقال: إنه بالمنطوق.

والثاني: الحصرُ بـ«إنما» وهو قريبٌ من الأولِ فيما نحن فيه، وإن كان جانبُ الإثباتِ فيه أظهرَ، فكأنَّه يفيدُ إثباتَ قيامِ زيدٍ، إذا قلت: «إنما قام زيدٌ» بالمنطوقِ، ونفيَه عن غيرِه بالمفهوم.

---

(١) انظر: عروس الأفراح ٢/١٥٧، والمؤلف ينقل عنه كامل المسألة.

الثالث: الحَصْرُ الذي قد يُفيدُه التقديمُ، وليس هو على تقديرِ تَسْليمه مثلَ الحصرَيْن الأوَّلَيْن، بل هو في قوة جملَتَين: إحداهما: ما صُدِّر به الحكمُ نفياً كان أو إثباتاً، وهو المنطوقُ، والأخرى: ما فُهِم من التقديم، والحَصْرُ يقتضي نَفْيَ المنطوقِ فقط، دونَ ما دَلَّ عليه من المفهومِ؛ لأنَّ المفهومَ لا مفهومَ له. فإذا قلت: «أنا لا أُكْرِمُ إلا أباك»(١)، أفاد التعريضَ بأنَّ غيرَك يُكْرِم غيرَه، ولا يلزمُ أنك لا تُكْرِمُه. وقد قال تعالى: ﴿ٱلزَّانِى لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً﴾ [النور: ٣] أفاد أنَّ العفيفَ قد يَنْكِحُ غيرَ الزانية، وهو ساكتٌ عن نِكاحِه الزانيةَ، فقال سبحانه بعده: ﴿وَٱلزَّانِيَةُ لَا يَنكِحُهَآ إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾ [النور: ٣] بياناً لِما سَكَتَ عنه في الأولى، فلو قال: «بالآخرة يوقنون» أفاد بمنطوقِه إيقانَهم بها، ومفهومِه عند مَنْ يزعم أنهم لا يُوقنون بغيرها، وليس ذلك مقصوداً بالذات، والمقصودُ بالذاتِ قوةُ إيقانِهم بالآخرة، حتى صار غيرُها عندهم كالمدحوض، فهو حَصْرٌ مجازيٌّ، وهو دونَ قولِنا: يُوقنون بالآخرة / لا بغيرها. فاضبِطْ هذا، ١٦٠/٣ وإياك أن تجعلَ تقديرَه: لا يُوقنون إلا بالآخرة.

إذا عَرَفْتَ هذا فتقديمُ «هم» أفاد أنَّ غيرَهم ليس كذلك، فلو جَعَلْنا التقديرَ: لا يوقنون إلا بالآخرة كان المقصودُ المهمُّ النَّفْيَ، فَيَتَسلَّطُ المفهومُ عليه، فيكونُ المعنى إفادةَ أن غيرَهم يُوقِنُ بغيرِها، كما زعم المعترضُ، ويُطْرَحُ إفهامُ أنه لا يُوقِنُ بالآخرة، ولا شك أن هذا ليس بمرادٍ، بل المرادُ

(١) عروس الأفراح: «إياك».

إِفهامُ أنَّ غيرَهم لا يُوقن بالآخرة، فلذلك حافَظْنا على أنَّ الغرضَ الأعظمَ إثباتُ الإيقان بالآخرة؛ ليتسلطَ المفهومُ عليه، وأنَّ المفهومَ لا يَتَسلَّطُ على الحصرِ، لأنَّ الحصرَ لم يُدَلَّ عليه بجملةٍ واحدة مثلَ: «ما» و«إلا»، ومثلَ: «إنما». وإنما دَلَّ عليه بمفهومٍ مُسْتفادٍ مِنْ منطوقٍ، وليس أحدُهما متقيِّداً بالآخر حتى نقولَ: إنَّ المفهومَ أفادَ نَفْيَ الإيقانِ المحصورِ، بل أفاد نَفْيَ الإيقانِ مطلقاً عن غيرِهم، وهذا كلُّه على تقديرِ تسليمِ الحَصْرِ. ونحن نمنع ذلك ونقول: إنه اختصاصٌ، وأنَّ بينهما فرقاً» انتهى كلام السُّبْكي(١).

* * *

(١) انتهى هذا النقل المطول عن صاحب «الاقتناص»، وهو في عروس الأفراح ٢ / ١٥٤- ١٥٨.

١٦١/٣

/ النوع السادس والخمسون

في الإيجاز والإطناب[(١)]

اعلم أنهما من أعظمِ أنواعِ البلاغة، حتى نقل صاحبُ «سِرّ الفصاحة»[(٢)] عن بعضِهم أنه قال: «البلاغةُ هي الإيجازُ والإطناب».

قال صاحب «الكشاف»[(٣)]: «كما أنه يجبُ على البليغِ في مَظانِّ الإجمالِ أن يُجْمِلَ و يُوجِزَ، فكذلك الواجبُ عليه في مواردِ التفصيلِ أن يُفصِّلَ ويُشْبِعَ. أنشد الجاحظ[(٤)]:

يَرْمُون بالخُطَبِ الطِّوالِ وتارةً وَحْيَ المَلاحِظِ خِيفَةَ الرُّقَباءِ»

واخْتلفَ: هل بين الإيجازِ والإطنابِ واسطةٌ وهي المساواةُ أولا، وهي داخلةٌ في قسمِ الإيجازِ؟ فالسكَّاكيُّ[(٥)] وجماعةٌ على الأولِ، لكنهم جعلوا المساواةَ غيرَ محمودةٍ ولا مذمومةٍ؛ لأنهم فسَّروها بالمتعارَفِ من كلامِ أوساط الناس الذين ليسوا في مَرْتَبَة البلاغةِ، وفَسَّروا الإيجازَ بأداءِ المقصودِ

---

(١) انظر: البرهان ٢/ ٢٩١، ٤٨٥، ٣/ ٥ - ١٧٣، التحبير ٢٦٤.

(٢) عبدالله بن محمد بن سعيد، أبو محمد الخَفَاجي الحلبي الإمامي الشيعي (ت: ٤٦٦هـ)، من مؤلفاته: «عبارة المتكلمين في أصول الدين»، «ديوان شعر». انظر: فوات الوفيات ٢/ ٢٢٠، النجوم الزاهرة ٥/ ٩٦، وانظر نقله في كتابه سر الفصاحة ٥٦.

(٣) الكشاف ١/ ٧٨.

(٤) في البيان و التبيين ١/ ٤٤، والبيت لأبي داود بن حَرِيز، وهو في مفتاح العلوم ٢٧٧، والكشاف ١/ ٧٨، وتبيان الطيبي ١٤٥.

(٥) مفتاح العلوم ٢٧٦.

بأقلَّ مِنْ عبارةِ المتعارَف، والإطنابُ أداؤه بأكثرَ منها لكونِ المقامِ خليقاً بالبَسْطِ. وابنُ الأثير[١] وجماعةٌ على الثاني، فقالوا: «الإيجازُ: التعبيرُ عن المرادِ بلفظٍ غيرِ زائدٍ، والإطنابُ: أداؤه بلفظٍ أَزْيَدَ».

[٢٨٧] وقال القزوينيُّ[٢]: «الأقربُ أَنْ يُقالَ: / إن المقبولَ مِنْ طرقِ التعبيرِ عن المرادِ تأديةُ أصلِه: إمَّا بلفظٍ مساوٍ للأصلِ المرادِ، أو ناقصٍ عنه وافٍ، أو زائدٍ عليه لفائدةٍ. والأولُ المساواةُ، والثاني الإيجازُ، والثالثُ الإطنابُ. / واحْتُرِزَ ١٦٢/٣ بـ «وافٍ»: عن الإخلال، وبقولنا: «لفائدةٍ» عن الحَشْوِ والتطويل». فعنده ثبوتُ المساواةِ واسطةٌ، وأنها من قسمِ المقبولِ.

فإن قلتَ: عدمُ ذِكْرِك المساواةَ في الترجمةِ لماذا؟ هل هو لرُجْحانِ نَفْيِها، أو عَدَمِ قَبولِها، أو لأمرٍ غيرِ ذلك؟

قلت: لهما ولأمرٍ ثالثٍ، وهو: أنَّ المساواةَ لا تَكادُ تُوجد خصوصاً في القرآن، وقد مَثَّل لها في «التلخيص»[٣] بقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾ [فاطر:٤٣]، وفي «الإيضاح»[٤] بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا﴾ [الأنعام: ٦٨].

وتُعُقِّب بأن في الآيةِ الثانيةِ حَذْفَ موصوفِ ﴿ٱلَّذِينَ﴾، وفي الأولى إطنابٌ

---

(١) المثل السائر ٢/٥٥، ١٠٩.

(٢) الإيضاح له ٣/١٧٣.

(٣) التلخيص ١٠٨.

(٤) الإيضاح ٣/١٨٠.

بلفظ ﴿ ٱلسَّيِّئُ ﴾؛ لأنَّ المكرَ لا يكونُ إلا سيئاً[١]، وإيجازٌ بالحذف إن كان الاستثناءُ غيرَ مُفَرَّغٍ، أي: بأحد، وبالقصر في الاستثناء، وبكونها حاثَّةً على كفِّ الأذى عن جميع الناس مُحَذِّرةً عن جميع ما يُؤَدِّي إِلَيْه، وبأنَّ تَقْديرَها يَضُرُّ بصاحبه مَضَرَّةً بليغةً، فأخرج الكلامَ مُخْرَجَ الاستعارةِ التَّبعيَّة الواقعة على سبيلِ التمثيليَّةِ؛ لأنَّ ﴿ يَحِيقُ ﴾ بمعنى يُحيط، فلا يُسْتعملُ إلا في الأجسامِ[٢].

* * *

تنبيه

الإيجازُ والاختصارُ بمعنى واحدٍ، كما يُؤْخَذَ من «المفتاح»[٣] وصَرَّح به الخطيبيُّ[٤]. وقال بعضُهم: «الاختصارُ خاصٌّ بحذفِ الجملِ فقط، بخلافِ الإيجاز». وقال الشيخ بهاءُ الدّين[٥]: «وليس بشيء». والإطنابُ قيل: بمعنى الإِسْهَابِ. والحقُّ أنَّه أخصُّ منه؛ فإنَّ الإسهابَ التطويلُ لفائدةٍ أولا لفائدةٍ كما ذكره التنوخيُّ[٦] وغيرُه.

(١) المكر السيئ في الآية هو الشرك وصَدُّ المشركين الضعفاءَ عن اتباع الرسول ﷺ بخُدَعٍ سيئة فحريٌّ أن يوصف المكر هنا بأنه سيئ؛ لأن معناه الشرك كما ثبت عن قتادة رحمه الله، فليس في الآية إطناب، وليس كل مكر سيئاً. وإنما يُذَمُّ المكر من جهة سوء القصد وفساد الإرادة. ولم يقع وصف الله بالمكر إلا على وجه الجزاء لمن فعل ذلك بغير حق، وقد عُلِمَ أن المجازاة على ذلك حسنة من المخلوق فكيف من الخالق؟ ينظر تفسير الطبري ١٢/٢٢/١٤٥-١٤٦، ومختصر الصواعق المرسلة ٢/١٥٣-١٥٤.

(٢) انظر: عروس الأفراح ٣/١٨٢.

(٣) مفتاح العلوم ٢٧٨.

(٤) في شرحه على المفتاح، كما في عروس الأفراح ٣/١٦٩.

(٥) عروس الأفراح ٣/١٦٩.

(٦) انظر: عروس الأفراح ٣/١٧٠.

١٦٣/٣

/ فصل

الإيجازُ قسمانِ: إيجازُ قَصْرٍ وإيجازُ حَذْفٍ، فالأوَّلُ هو الوجيزُ بلفظِه.

قال الشيخُ بهاءُ الدين(١): «الكلامُ القليل إنْ كان بعضاً من كلامٍ أطولَ منه فهو إيجازُ حَذْفٍ، وإن كان كلاماً يعطي معنىً أطولَ منه فهو إيجازُ قَصْرٍ».

وقال بعضُهم: «إيجازُ القَصْرِ هو تكثيرُ المعنى بتقليلِ اللفظِ». وقال آخرُ: «هو أَنْ يكونَ اللفظُ بالنسبةِ إلى المعنى أقلَّ من القَدْرِ المعهودِ عادةً، وسببُ حُسْنِه أنه يَدُلُّ على التمكُّنِ في الفصاحةِ، ولهذا قال ﷺ(٢): «أُوتِيْتُ جوامعَ الكَلِمِ».

وقال الطِّيبي في «التبيان»(٣): «الإيجازُ الخالي من الحذفِ ثلاثةُ أقسامٍ: أحدها: إيجازُ القَصْرِ: وهو أن يُقْصُرَ اللفظُ على معناه، كقولِه تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيۡمَٰنَ﴾ إلى قوله: ﴿وَأۡتُونِي مُسۡلِمِينَ﴾ [النمل: ٣٠، ٣١] جَمَعَ في أحرفِ العنوانَ والكتابَ والحاجةَ. وقيل في وصف بليغٍ: «كانت ألفاظُه قوالبَ معناهُ». قلت: وهذا رأيُ مَنْ يُدْخِلُ المساواةَ في الإيجازِ.

---

(١) عروس الأفراح ٣/١٨٣.

(٢) الحديث رواه البخاري في صحيحه (٦/١٢٨) مع الفتح، ك: الجهاد، ب: قول النبي ﷺ: «نصرتُ بالرعب مسيرة شهر»، (ح ٢٩٧٧، ٦٩٩٨)، ومسلم في صحيحه (١/٣٧١) ك: المساجد ومواضع الصلاة، ح ٥٢٣، كلاهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) التبيان ١٥٣.

«الثاني: إيجازُ التقديرِ: وهو أَنْ يُقَدَّرَ معنى زائدٌ على المنطوقِ، ويُسَمَّى بالتضييقِ أيضاً، وبه سَمَّاه بدرُ الدين بنُ مالك في «المصباح»[1]؛ لأنه نَقَصَ من الكلام ما صار لفظُه أضيقَ مِنْ قَدْرِ معناه، نحو: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ﴾ [البقرة: ٢٧٥] أي: خطاياه غُفِرت، فهي له، لا عليه، ﴿هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢] أي: للضَّالِّين الصائرين بعد الضلالِ إلى التقوى[2].

/ الثالث: الإيجازُ الجامع: وهو أن يحتويَ اللفظُ على معانٍ متعددةٍ ٢/١٦٤ نحوُ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ﴾ الآيةَ [النحل: ٩٠] فإن «العدلَ»: هو الصراطُ المستقيمُ المتوسطُ بين طرفَي الإفراطِ والتفريطِ، المُومى به إلى جميعِ الواجباتِ في الاعتقادِ والأخلاقِ والعبوديَّةِ. و«الإحسانَ»: هو الإخلاصُ في واجباتِ العبوديةِ لتفسيرِه في الحديث

(١) المصباح ٧٣.

(٢) لا إشكال في كون القرآن هدى للمتقين، فإن الهدى ما تحصل به الهداية من الضلالة والشُّبه، وما به الهداية إلى سلوك الطريق النافعة، والهداية التامة المطلقة هي هداية البيان مضافاً إليها التوفيق والإقدار وجعلهم مهتدين، فالمتقي محتاج في كلّ أموره المستقبلة إلى أن يعرف حكم القضية المعينة في الوقت المعين وأن يرزقه الله الإرادة ثم العمل بموجب ذلك، فلا يقال: إن الآية تتعلق بالضالّين الصائرين إلى التقوى فقط، بل المتقي بحاجة إلى الاستمرار على التقوى. ينظر مجموع الفتاوى (١٤/٣٧-٣٨) والفوائد لابن قيم الجوزية ١٢٨-١٢٩، وشرح العقيدة الطحاوية (٢/٥١٩)، وتفسير السعدي (١/٢٠).

بقوله[1]: «أن تعبد الله كأنك تراه» أي: تعبدهُ مُخْلِصاً في نِيَّتِك وواقفاً في الخضوع، آخذاً أُهْبَةَ الحَذَرِ إلى ما لا يُحْصى. و«إيتاءَ ذي القربى»: هو الزيادةُ على الواجبِ من النوافلِ، هذا في الأوامر. وأمَّا النواهي: فبـ«الفحشاءِ»: الإشارةُ إلى القوةِ الشَّهْوانيَّةِ، وبـ«المنكرِ» / [٢٨٨] : إلى الإفراطِ الحاصلِ من آثار الغَضَبِيَّةِ، أو كلِّ مُحَرَّمٍ شَرْعاً، وبـ«البغي»: إلى الاستعلاءِ الفائضِ عن الوَهْمِيَّةِ».

قلت: ولهذا قال ابنُ مسعودٍ: «ما في القرآن آيةٌ أجمعُ للخيرِ والشرِّ مِنْ هذه الآيةِ». أخرجه في المستدرك[2].

وروى البيهقي في «شُعب الإيمان»[3] عن الحسنِ أنه قرأها يوماً، ثم وقف فقال: «إن الله جمع لكم الخيرَ كلَّه، والشرَّ كلَّه في آيةٍ واحدةٍ، فوالله ما تَرَكَ العدلُ والإحسانُ من طاعةِ الله شيئاً إلا جَمَعه، ولا تَرَكَ الفحشاءُ والمنكرُ والبغيُ مِنْ معصيةِ اللهِ شيئاً إلا جَمَعَه».

---

(١) وهو طرف من حديث جبريل المشهور. انظر: صحيح مسلم (١/ ٣٧) ك: الإيمان، ب: بيان الإيمان والإسلام، والإحسان، ح ٨، من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٢) (٢/ ٣٥٦) ك: التفسير، سورة النحل، وقال: «صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي.

(٣) (١/ ١٦١-١٦٢) ب: الإيمان برسل الله صلوات الله عليهم برقم ١٤٠، إسناده فيه عاصم بن عليّ الواسطي، صدوق رُبّما وهم، كما في التقريب / ٤٧٢ برقم ٣٠٨٤، وبقية رجاله ثقات.

وروى[1] أيضاً عن ابن شِهاب في معنى حديث الشيخين[2]: «بُعِثْتُ بجوامعِ الكَلِمِ» قال: «بَلَغني أنَّ جوامعَ الكَلِمِ أنَّ اللّٰهَ يَجْمَعُ له الأمورَ الكثيرةَ التي كانت تُكتب في الكتبِ قبلَه في الأمرِ الواحدِ والأمرين ونحوِ ذلك».

ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ﴾ الآيةَ [الأعراف: ١٩٩] فإنها جامعةٌ لمكارمِ الأخلاقِ؛ لأنَّ في أَخْذ العَفْو: التساهُلَ والتسامحَ في الحقوق، واللينَ والرفقَ في الدعاءِ إلى الدين، وفي الأمر بالعُرْفِ: كفَّ الأذى وغضَّ البصرِ وما شاكَلَهما من المُحَرَّماتِ، وفي الإعراضِ: الصبرَ والحِلْمَ والتُّؤَدةَ.

ومن بديع الإيجاز قولُه تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ إلى آخرها [الإخلاص: ١-٤] فإنه نهايةُ التنزيهِ، وقد تَضَمَّنَت الردَّ على نَحْوِ أربعين فِرْقَةً، كما أَفْرَدَ ذلك بالتصنيفِ بهاءُ الدين بنُ شَدَّادٍ[3].

/ وقولُه: ﴿أَخْرَجَ مِنْهَا مَآءَهَا وَمَرْعَىٰهَا﴾ [النازعات: ٣١] دَلَّ بهاتين الكلمتين ٣/ ١٦٥ على جميع ما أَخْرَجَه من الأرض قوتاً ومتاعاً للأنامِ مِن العُشْبِ والشَّجَرِ

---

(١) أي البيهقي في المصدر السابق (١/ ١٦١)، ح ١٣٩، ورجاله ثقات.

(٢) تقدم تخريجه في ص: ١٥٨٧.

(٣) يوسف بن رافع بن تميم، أبو المحاسن الأسدي القاضي الشافعي (ت: ٦٣٢هـ)، من مؤلفاته: «ملجأ الحكام عند التباس الأحكام»، «فضائل الجهاد». انظر: وفيات الأعيان ٧/ ٨٤، طبقات الشافعية للسبكي ٨/ ٣٦٠. والكتاب المذكور ذكره طاش كبري زاده في مفتاح السعادة ٢/ ٤٥٩، وهو ينقل عن السيوطي.

والحَبِّ والثمرِ والعَصْفِ والحَطَبِ واللِّباسِ والنارِ والمِلْح؛ لأنَّ النارَ من العِيدان، والمِلْحَ من الماء.

وقولُه: ﴿لَّا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنزِفُونَ﴾ [الواقعة: ١٩] جَمَعَ فيه جميعَ عيوبِ الخمرِ من الصُّداعِ، وعدمِ العقل، وذَهابِ المالِ، ونَفادِ الشَّراب.

وقولُه: ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِى مَآءَكِ﴾ الآية [هود: ٤٤] أَمَرَ فيها ونَهَى، وأَخْبَرَ ونادى، ونَعَتَ وسَمَّى، وأهلك وأَبْقَى، وأَسْعَدَ وأَشْقى، وقَصَّ من الأنباءِ ما لو شُرِح ما اندرج في هذه الجملةِ مِنْ بديعِ اللفظِ والبلاغةِ والإيجاز والبيانِ لجَفَّت الأقلام. وقد أُفْرِدَت بلاغةُ هذه الآية بالتأليف[1].

وفي «العجائب» للكِرْماني[2]: «أجمع المعاندون على أنَّ طَوْقَ البَشَرِ قاصرٌ عن الإتيانِ بمثل هذه الآيةِ بعد أن فَتَّشوا جميعَ كلامِ العربِ والعجمِ، فلم يَجِدُوا مثلَها في فخامةِ ألفاظها، وحُسْنِ نَظْمِها، وجَوْدةِ معانيها في تصويرِ الحالِ، مع الإيجازِ مِنْ غيرِ إخلالٍ».

وقولُه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمْلُ ٱدْخُلُوا۟ مَسَٰكِنَكُمْ﴾ الآيةَ [النمل: ١٨] جَمَعَ في هذه اللفظةِ أحدَ عشرَ جنساً من الكلام: نادت وكَنَتْ، ونَبَّهت وسَمَّتْ، وأَمَرتْ وقَصَّتْ، وحَذَّرت، وخَصَّت، وعَمَّت، وأشارَتْ، وعَذَرَتْ. فالنداءُ «يا»، والكنايةُ «أي»، والتنبيه «ها» والتسميةُ «النمل» والأمرُ

---

(١) من ذلك: كتاب «كفاية الألمعي في آية ﴿يَٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِى﴾» للحافظ المقرئ ابن الجزري، فقد ذكر فيه وجوهاً في بلاغة الآية فوق ما ذكره السكاكي، وهو مطبوع. انظر كشف الظنون ٢/١٤٩٧.

(٢) غرائب التفسير ١/٥٠٧.

﴿ٱدۡخُلُواْ﴾، والقَصصُ ﴿مَسَٰكِنَكُمۡ﴾، والتحذيرُ ﴿لَا يَحۡطِمَنَّكُمۡ﴾، والتخصيصُ ﴿سُلَيۡمَٰنُ﴾، والتعميمُ ﴿جُنُودُهُۥ﴾، والإشارةُ ﴿وَهُمۡ﴾، والعُذْرُ ﴿لَا يَشۡعُرُونَ﴾. فأدَّت خمسة[1] حقوقٍ: حَقَّ اللهِ، وحَقَّ رسولِه، وحَقَّها، وحَقَّ رعيَّتها، وحقَّ جنودِ سليمان.

وقولُه: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ خُذُواْ زِينَتَكُمۡ عِندَ كُلِّ مَسۡجِدٖ﴾ الآية [الأعراف: ٣١] جمع فيها / أصول الكلام: النداءَ والعمومَ والخصوصَ والأمرَ والإباحةَ والنهيَ والخبرَ. ٣/ ١٦٦

وقال بعضهم: جمع الله الحكمة[2] في شطر آية ﴿وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ وَلَا تُسۡرِفُوٓاْ﴾ [الأعراف: ٣١].

وقولُه تعالى: ﴿وَأَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰٓ أُمِّ مُوسَىٰٓ أَنۡ أَرۡضِعِيهِۖ﴾ الآية [القصص: ٧] قال ابن العربي[3]: «هي من أعظم آيٍ في القرآن فصاحةً؛ إذ فيها: أمران، ونَهْيان، وخبران، وبِشارتان».

وقوله: ﴿فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ﴾ [الحجر: ٩٤] قال ابنُ أبي الإصبع[4]: «المعنى: صَرِّح[5] بجميع ما أوحي إليك، وبَلِّغ كلَّ ما أُمِرْتَ ببيانِه، وإنْ شَقَّ بعضُ ذلك على بعضِ القلوب، فانصدَعَتْ، والمشابهةُ بينهما فيما يُؤَثِّرُه[6]

(١) في النسخ كافة: «خمس»، وكذا في البرهان ٣/ ٢٩٨.
(٢) المقصود بها هنا علم الطِّبّ. انظر: المعجم الوسيط: ١٩٠.
(٣) قانون التأويل ٦٦٤، وأحكام القرآن ٣/ ١٤٦٤.
(٤) بديع القرآن ٢٢.
(٥) س: «صريح».
(٦) «يؤثره» كذا في معظم الأصول وبديع القرآن، وفي «ك»: «يُورثه». والمعنى: فيما يؤثِّر التصريحُ التأثيرَ في القلوب.

[٢٨٩] التصريحُ(١) في القلوبِ، فيظهرُ أثرُ ذلك على ظاهرِ / الوجوهِ من التقبُّضِ والانبساطِ، ويَلُوحُ عليها من علاماتِ الإنكارِ أو الاستبشارِ كما يَظْهَرُ على ظاهرِ الزجاجةِ المصدوعةِ، فانظر إلى جليلِ هذه الاستعارةِ وعظيمِ إيجازِها، وما انطوَتْ عليه من المعاني الكثيرةِ. وقد حُكي أنَّ بعضَ الأعرابِ لمَّا سَمِعَ هذه الآيةَ سَجَدَ، وقال: «سَجَدْتُ لفصاحةِ هذا الكلام». انتهى.

وقولُه تعالى: ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ وَتَلَذُّ ٱلْأَعْيُنُ﴾ [الزخرف ٧١]. قال بعضُهم: «جمع بهاتين اللفظتين ما لو اجتمع الخَلْقُ كلُّهم على وصفِ ما فيهمَا على التفصيلِ لم يَخْرجوا عنه».

وقولُه تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩] فإنَّ معناه كثيرٌ، ولفظَه يسيرٌ؛ لأن معناه: أن الإنسانَ إذا عَلِم أنه متى قَتَل قُتِلَ كان ذلك داعياً إلى ألاَّ يُقْدِم على القتلِ، فارتفع بالقتلِ الذي هو القِصاصُ كثيرٌ مِن قَتْلِ الناسِ بعضِهم لبعض، وكان ارتفاعُ القَتْلِ حياةً لهم. وقد فُضِّلَتْ هذه الجملةُ على أوجز ما كان عند العربِ في هذا المعنى، وهو قولُهم: «القَتْلُ أَنْفى للقَتْلِ» بعشرين وجهاً أو أكثر -وقد أشار ابنُ الأثيرِ(٢) إلى إنكارِ هذا

---

(١) في بديع القرآن: «التصديع».

(٢) وازن ابن الأثير بين الآية ومقولة العرب، وذكَر ثلاثة أوجه فحسب في الفرق بينهما والسيوطي ينقل عنه بالمعنى. انظر: المثل السائر ٢/ ١٠٥ وذكر في كتابه «الجامع الكبير» (خ): ٢٨٩/أ أربع زيادات تفضل بها الآية على قول العرب. وانظر كذلك: نهاية الإيجاز للرازي ٣٤٨، وعروس الأفراح ٣/ ١٨٨، ومقدمة تفسير ابن النقيب ١٤٢، والبرهان ٣/ ٢٩٣.

التفضيلِ، وقال: «لا تشبيهَ بين كلامِ الخالقِ وكلامِ المخلوقِ»- وإنما العلماءُ يَقْدَحون أذهانَهم فيما يَظْهر لهم، من ذلك:

/ الأول: أنَّ ما يناظِرُه مِنْ كلامِهم -وهو قولُه: ﴿ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾- أقلُّ ٣/١٦٧ حروفاً، فإنَّ حروفَه عشرةٌ، وحروفَ «القَتْلُ أَنْفَى للقَتْل» أربعةَ عشرَ.

الثاني: أنَّ نَفْيَ القَتْلِ لا يستلزمُ الحياةَ، والآية ناصَّةٌ على ثبوتِها التي هي الغرضُ المطلوبُ منه.

الثالث: أنَّ تنكيرَ ﴿حَيَوٰةٍ﴾ يفيدُ تعظيماً، فيدلُّ على أن في القصاص حياةً متطاولةً، كقولِه تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾ [البقرة: ٩٦] ولا كذلك المَثَلُ، فإنَّ اللام فيه للجنس، ولذا فَسَّروا الحياةَ فيها بالبقاء.

الرابع: أن الآيةَ مُطَّرِدَةٌ، بخلافِ المَثَلِ؛ فإنه ليس كلُّ قَتْلٍ أنفى للقَتْل، بل قد يكون أَدْعَى له. وهو القَتْلُ ظلماً، وإنما يَنْفيه قَتْلٌ خاصٌّ، وهو القِصاصُ، ففيه حياةٌ أبداً.

الخامس: أن الآيةَ خاليةٌ من تَكْرار لفظِ «القتل» الواقعِ في المَثَل، والخالي من التَّكْرارِ أفضلُ من المشتمِلِ عليه، وإن لم يكن مُخلاً بالفصاحةِ.

السادس: أنَّ الآيةَ مُسْتغنيةٌ عن تقديرِ محذوفٍ بخلافِ قولِهم؛ فإنَّ فيه حَذْفَ «مِنْ» التي بعد أَفْعلِ التفضيلِ وما بعدَها، وحَذْفَ «قصاصاً» مع «القَتْل» الأول، و«ظلماً» مع «القتل» الثاني، والتقديرُ: القتلُ قِصاصاً أنفى للقَتْلِ ظلماً مِنْ تَرْكِه.

السابع: أن في الآيةِ طِباقاً، لأنَّ القصاصَ مُشْعِرٌ بضدٍّ الحياةِ، بخلافِ المَثَلِ.

الثامن: أنَّ الآيةَ اشتملَتْ على فنٍ بديعٍ: وهو جَعْلُ أحدِ الضِّدَّيْن الذي هو الفنَاءُ والموتُ مَحَلّاً ومكاناً لضِدِّه الذي هو الحياةُ، واستقرارُ الحياةِ في الموتِ مبالغةٌ عظيمةٌ. ذكره في «الكشاف»[1] وعبَّر عنه صاحبُ «الإيضاح»[2] بأنه جَعَلَ القِصاص كالمَنْبَع للحياةِ والمَعْدِنِ لها بإدخالِ «في» عليه.

التاسع: أنَّ في المثل تَوَالِيَ أسبابٍ كثيرةٍ خفيفةٍ، وهو السكونُ بعد الحركةِ، وذلك / مُسْتَكْرَهٌ؛ فإنَّ اللفظَ المنطوقَ به إذا توالَتْ حركاتُه تَمَكَّن اللسانُ من النطقِ به، وظهرَتْ فصاحتُه، بخلاف ما إذا تَعَقَّبَ كلَّ حركةٍ سكونٌ، فالحركاتُ تَنْقطِعُ بالسَّكَناتِ، نظيرُه: إذا تحركت الدابَّةُ أدنى حَرَكةٍ فحُبِسَتْ، ثم تَحَرَّكَتْ فحُبِست، لا يَتَبَيَّنُ إطلاقُها، ولا تَتَمكَّنُ مِنْ حركَتِها على ما تختارُه، فهيَ كالمقيَّدةِ. ١٦٨/٣

العاشر: أنَّ المَثَل كالمتناقِضِ من حيث الظاهرُ، لأن الشيءَ لا يَنْفي نفسَه.

الحاديَ عشر: سلامةُ الآيةِ مِنْ تكريرِ قَلْقَلَةِ القافِ المُوجِبِ للضَّغْطِ والشِّدَّة، وبُعْدُها عن غُنَّة النونِ.

---

(١) الكشاف ١/٢٢٢.

(٢) الإيضاح ٢/٣٩.

الثانيَ عشر: اشتمالُها على حروفٍ متلائمةٍ لِما فيها من الخروجِ من القافِ إلى الصادِ؛ / إذ القافُ مِنْ حروفِ الاستعلاءِ والصادُ من حروفِ الاستعلاء والإطباق، بخلاف الخروجِ من القاف إلى التاءِ التي هي حرفٌ منخفِضٌ، فهو غيرُ ملائمٍ للقافِ، وكذا الخروجُ من الصادِ إلى الحاءِ أحسنُ من الخروجِ من اللاّمِ إلى الهمزةِ، لبُعْدِ ما دونَ طرفِ اللسان وأقصى الحلقِ. [٢٩٠]

الثالثَ عشر: في النطقِ بالصادِ والحاء والتاء حُسْنُ الصوتِ، ولا كذلك تكريرُ القاف والتاء[1].

الرابعَ عشرَ: سلامتُها مِنْ لفظ «القَتْل» المشعرِ بالوَحْشة، بخلاف لفظ «الحياة»؛ فإن الطِّباعَ أَقْبَلُ له مِنْ لفظِ «القتل».

الخامسَ عشر: أن لفظ «القصاص» مشعر بالمساواة فهو منبئ[2] عن العدل بخلاف مطلق القتل.

السادسَ عشر: الآيةُ مبنيَّةٌ على الإثباتِ، والمَثَلُ على النَّفْيِ، والإثباتُ أشرفُ؛ لأنه أولُ، والنفيُ ثانٍ عنه.

السابعَ عشر: أن المَثَلَ لا يَكاد يُفْهَمُ إلا بَعد فَهْمِ أن القِصاصَ هو الحياةُ، وقولُه ﴿فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ مفهومٌ مِنْ أول وَهْلَةٍ.

/ الثامنَ عشرَ: أنَّ في المثل بناءَ أَفْعَلِ التفضيلِ مِنْ فعلٍ متعدّ، والآيةُ سالمةٌ منه. ١٦٩/٣

---

(١) في الأصول: «الفاء» وهو سهو.

(٢) ع، ب، س، ر، م: «مبني».

التاسعَ عشر: أنَّ أفعلَ في الغالبِ يَقْتضي الاشتراكَ، فيكونُ تَرْكُ القِصاصِ نافياً للقتلِ، ولكنَّ القِصاصَ أكثرُ نفياً، وليس الأمرُ كذلك، والآيةُ سالمةٌ مِنْ ذلك.

العشرون: أن الآيةَ رادِعةٌ عن القتل والجَرْحِ معاً لشمولِ القِصاصِ لهما، والحياةُ أيضاً في قِصاصِ الأعضاءِ؛ لأنَّ قَطْعَ العُضْوِ يُنْقِصُ مصلحةَ الحياةِ، وقد يسْري إِلى النَّفْس فيُزيلها، ولا كذلك المَثَلُ.

ثم في أولِ الآيةِ ﴿وَلَكُمْ﴾ وفيها لطيفةٌ: وهي بيانُ العنايةِ بالمؤمنين على الخصوصِ، وأنهم المرادُ حياتُهم لا غيرُهم؛ لتخصيصهم بالمعنى مع وجودِه فيمَنْ سِواهم.

* * *

تنبيهات

الأول: ذَكَرَ قُدامةُ[1] من أنواعِ البديع: «الإشارة»، وفَسَّرها بالإتيانِ بكلامٍ قليلٍ ذي معانٍ جَمَّةٍ، وهذا هو إيجازُ القَصْرِ بعينِه، لكنْ فَرَّق بينهما ابنُ أبي الإصبعِ[2] بأنَّ الإيجازَ دلالتُه مطابَقَةٌ، ودلالةُ الإشارةِ: إمَّا تضمُّنٌ أو التزامٌ، فعُلِم منه أنَّ المرادَ بها ما تقدَّم في مبحثِ المنطوقِ[3].

الثاني: ذكر القاضي أبو بكر في «إعجاز القرآن»[4] أنَّ من الإيجاز نوعاً يُسَمَّى «التضمينَ» وهو حصولُ معنىً في لفظٍ مِنْ غير ذِكْرٍ له باسمٍ[5] هي عبارةٌ عنه، قال: «وهو نوعان: أحدُهما: ما يُفْهَمُ من البِنْيَةِ كقولك: معلومٌ، فإنه يوجب أنه لا بُدَّ من عالم. والثاني: من معنى العبارة كـ ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ﴾ [الفاتحة: ١] فإنه تضمَّنَ تعليمَ الاستفتاحِ في الأمورِ باسمِه على جهةِ التعظيمِ لله والتبرُّكِ باسمِه».

---

(١) ابن جعفر بن قُدامة، أبو الفَرج البغدادي الكاتب الأديب (ت: ٣٣٧ هـ)، كان نصرانياً فأسلم على يد الخليفة المكتفي بالله، من مؤلفاته: «الخراج»، «زهر الربيع في الأخبار». انظر: معجم الأدباء ٥ / ٢٢٣٥، النجوم الزاهرة ٣ / ٢٩٧. وانظر كلامه في كتابه نقد الشعر ١٥٤.

(٢) بديع القرآن ٨٢.

(٣) انظر: ص: ١٤٩٣.

(٤) إعجاز القرآن ٢٧٢.

(٥) إعجاز القرآن: «باسم أوصفة» وقوله: «هي عبارة» يعود على قوله: «صفة» التي لم تَرِد في الإتقان، وثبتت عند الباقلاني.

الثالث: ذكر ابنُ الأثير[١] وصاحبُ «عروس الأفراح»[٢] وغيرُهما أنَّ مِنْ أنواعِ إيجازِ القَصْرِ بابَ الحَصْرِ، سواءً كان بـ«إلا» أو بـ«إنما» أو غيرِهما من أدواتِه؛ لأنَّ الجملةَ فيهما نابَتْ / مَنابَ جملتين، وبابَ العطفِ؛ لأنَّ حرفه ٣/١٧٠ وُضِعَ للإغناءِ عن إعادةِ العاملِ، وبابَ النائبِ عن الفاعلِ؛ لأنَّه دَلَّ على الفاعلِ بإعطائه حُكْمَه، وعلى المفعولِ بوَضْعِه، وبابَ الضميرِ؛ لأنه وُضِعَ للاستغناءِ به عن الظاهرِ اختصاراً؛ ولذا لا يُعْدَلُ إلى المنفصلِ مع إمكانِ المتصلِ[٣]، وبابَ «علمتُ أنَّك قائمٌ»؛ لأنه مُنْحَلٌّ[٤] لاسمٍ واحدٍ سَدَّ مسدَّ المفعولين مِنْ غيرِ حَذْفٍ.

ومنها: بابُ التنازعِ إذا لم نُقَدِّر على رأي الفراء[٥]، ومنها: طَرْحُ المفعولِ اختصاراً[٦]، على جَعْلِ المتعدي كاللازمِ، وسيأتي تحريرُه. ومنها: جميعُ أدواتِ الاستفهامِ والشرطِ، فإنَّ «كم مالُك»؟ يُغْنِي عن قولِك: أهو عشرون

---

(١) ذكر ابن الأثير الإيجاز بالقصر وبالحذف، وأورد تفصيلات ليست في نقل السيوطي عنه. انظر: المثل السائر ٢/١٠٣.

(٢) عروس الأفراح ٣/١٨٩.

(٣) فيقال: زرته، ولا يُقال: زرت إياه.

(٤) ح ب: «متجمل» وفي البرهان ٣/٣٠٢: «فإن الجملة مُحَلَّة لاسم واحد...».

(٥) ذهب الفراء أن العامل في مثل: «قام وقعد زيد» هو كلا الفعلين، فالفاعل مرفوع بالفعلين معاً، أمَّا الجمهور فيُعملون أحدَهما في ظاهره، والآخرَ في ضميره. انظر: شرح الكافية الشافية ٢/٦٤٦، الارتشاف ٤/٢١٤١.

(٦) ع، ر، م، س، ب: «اقتصاراً».

أم ثلاثون؟ وهكذا، إلى ما لا يَتَناهى، ومنها: الألفاظُ الملازمةُ للعموم، كأحد. ومنها: لفظُ التثنيةِ والجمع؛ فإنه يُغني عن تكرير المفردِ، وأُقيم الحرفُ فيهما مُقامَه اختصاراً.

[٢٩١] ومِمَّا يصلح أن يُعَدَّ من / أنواعِه المُسَمَّى بالاتِّساع من أنواعِ البديعِ، وهو أَنْ يُؤْتى بكلامٍ يَتَّسِع فيه التأويلُ بحسَبِ ما تحتملُه ألفاظُه من المعاني كفواتِح السورِ. ذكره ابن أبي الإصبع[١].

القسم الثاني من قسمي الإيجاز[٢] "إيجاز الحذف" وفيه فوائد:

ذِكْرُ أسبابه[٣]: منها: مجرَّدُ الاختصارِ والاحترازِ عن العَبَثِ لظهوره.

ومنها: التنبيهُ على أنَّ الزمانَ يتقاصَرُ عن الإتيانِ بالمحذوفِ، وأن الاشتغالَ بذِكْره يُفْضي إلى تَفْويتِ المُهِمِّ. وهذه هي فائدةُ بابِ التحذيرِ والإغراءِ، وقد اجتمعا في قوله: ﴿ نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَٰهَا ﴾ [الشمس: ١٣] فـ «ناقةَ الله» تحذيرٌ، بتقدير: ذَرُوا، و«سُقْياها» إغراءٌ، بتقدير: الزموا[٤].

---

(١) بديع القرآن ١٧٣.

(٢) كان المؤلف قد أشار إلى القسم الأول وهو إيجاز القصر، وذلك في أوائل دراسته للإيجاز في ص: ١٥٨٧.

(٣) انظر: البرهان ٣/١٧٦.

(٤) لم نقف على من أشار إلى نصب «سقياها» بالإغراء، ولا يناسب المعنى، بل يعطي عكس المراد، فالمقصود والله أعلم التحذير من أن يسقوا إبلهم من الماء الذي في يوم نوبتها، فـ«سقياها» معطوف على التحذير. انظر: تفسير الطبري (١٥/٣٠/٢١٤)، وابن عاشور (٣٠/٣٧٤).

/ ومنها: التفخيمُ والإعظامُ لما فيه من الإيهام. قال حازم في «منهاج ٣/١٧١ البلغاء»(١): «إنما يَحْسُنُ الحَذْفُ لقوةِ الدلالة عليه، أو يُقْصَدُ به تعديدُ أشياءَ، فيكونُ في تَعْدادها طولٌ وسَآمةٌ، فيُحذف ويُكتفى بدلالةِ الحالِ، وتُتْرَكُ النفسُ تَجُولُ في الأشياءِ المُكْتفى بالحالِ عن ذِكْرِها». قال: «ولهذا القصدِ يُؤْثَرُ في المواضعِ التي يُراد بها التعجبُ والتهويلُ على النفوسِ».

ومنه قولُه في وصفِ أهلِ الجنة: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾ [الزمر: ٧٣] فحُذف الجوابُ، إذ كان وَصْفُ ما يَجدونه ويَلْقَوْنه عند ذلك لا يَتَناهى، فجَعَلَ الحذفَ دليلاً على ضيق الكلام(٢) عن وَصْفِ ما يُشاهِدونه، وتُرِكَتِ النفوسُ تُقَدِّرُ ما شاءَتْه، ولا تَبْلُغُ مع ذلك كُنْهَ ما هنالك. وكذا قولُه: ﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [الأنعام: ٢٧] أي: لرأَيْتَ أمراً فظيعاً لا تكاد تُحيطُ به العبارةُ.

ومنها: التخفيفُ لكثرةِ دَوَرانه في الكلامِ، كما في حَذْفِ حرفِ النداءِ، نحوُ: ﴿يُوسُفُ أَعۡرِضۡ﴾ [يوسف: ٢٩] ونونِ: ﴿لَمۡ يَكُ﴾ [الأنفال: ٥٣] والجمعِ السالمِ، ومنه: قراءةُ(٣) «والمقيمي الصَّلَوٰةَ» [الحج: ٣٥] وياءِ: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ﴾(٤) [الفجر: ٤].

(١) انظر: البرهان ٣/١٧٧، وملحق منهاج البلغاء ٣٩١.
(٢) ح، س: «المقام».
(٣) أي: بالنصب على توهم النون، وهي قراءة شاذة قرأ بها ابن أبي إسحاق والحسن. انظر: المحتسب ٢/٨٠، والبحر ٦/٣٦٩.
(٤) أثبت الياء فيه وصلا نافع وأبو جعفر وأبو عمرو، وفي الحالين يعقوب وابن كثير، وحذفها الباقون في الحالين. انظر: الإقناع ٢/٨١١، النشر ٢/٤٠٠، الإتحاف ٢/٦٠٧ .

وسأل(١) المؤرجُ السدوسيُّ الأخفشَ عن هذه الآية، فقال: «عادة العرب أنها إذا عدَلَتْ بالشيء عن معناه نَقَصَتْ حروفَه، والليلُ لمَّا كان لا يَسْري، وإنما يُسْرَى فيه، نَقَصَ منه حرفٌ، كما قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٨] الأصل: بَغيَّةً، فلما حُوِّلَ عن فاعل نَقَصَ منه حرفٌ».

ومنها: كونُه لا يَصْلُح إلاَّ له، نحو: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ [الأنعام: ٧٣]، ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧].

ومنها: شُهْرَتُه حتى يكونَ ذِكْرُه وعَدَمُه سواءً. قال الزمخشريُّ(٢): «وهو نوعٌ مِنْ دلالةِ الحالِ التي لسانُها أنطقُ مِنْ لسانِ المقال، وحُمِل عليه قراءةُ حمزةَ(٣): «تساءلون به والأرحامِ» / [النساء: ١]؛ لأن هذا مكانٌ ١٧٢/٣ شُهِر بتكريرِ الجارِّ، فقامَتِ الشهرةُ مَقامَ الذِّكْرِ.

ومنها: صِيانتُه عن ذِكْرِه تَشْريفاً كقوله: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ * قَالَ رَبُّ السَّمَاوَاتِ﴾ الآيات [الشعراء: ٢٣-٢٨] حُذِفَ فيها المبتدأُ في ثلاثةِ مواضعَ، قبل ذِكْرِ الربِّ، أي: هو ربٌّ، والله ربُّكم، والله ربُّ المشرق؛ لأن موسى استعظم حالَ فرعونَ وإقدامَه على السؤالِ، فأضمر اسمَ الله تعظيماً وتفخيماً.

ومَثَّله في «عروس الأفراح»(٤) بقوله: ﴿رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٤٣] أي: ذاتَك.

---

(١) انظر: عروس الأفراح ٣/٢٠١.

(٢) الكشاف ١/٤٦٢.

(٣) أي: بخفض الميم، وقرأ الباقون بنصبها. انظر: السبعة ٢٢٦، التيسير ٩٣.

(٤) عروس الأفراح ٢/١٤٣.

ومنها: صيانةُ اللسانِ عنه، تحقيراً له، نحوُ: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ﴾ [البقرة: ١٨] أي: هم أو المنافقون.

ومنها: قَصْدُ العمومِ، نحوُ: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] أي: على العبادةِ، وعلى أمورِنا كلِّها. ﴿وَاللَّهُ يَدْعُوا إِلَىٰ دَارِ السَّلَامِ﴾ [يونس: ٢٥] أي: كلَّ أحدٍ.

ومنها رعايةُ الفاصلةِ، نحوُ: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضحى: ٣] أي: وما قلاك.

ومنها: قَصْدُ البيانِ بعد الإبهام، كما في فِعْلِ المشيئةِ، نحوُ: ﴿فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ﴾ [الأنعام: ١٤٩] أي: فلو شاء هدايتَكم، فإنه إذا سمع السامعُ «فلو شاء» تَعَلَّقَتْ نفسُه بمُشاءٍ[1] انْبَهَم عليه، لا يَدْري ما هو؟ فلمَّا ذُكِر الجوابُ استبانَ بعد ذلك. وأكثرُ ما يقعُ ذلك بعد أداةِ شرطٍ؛ لأنَّ مفعولَ المشيئةِ مذكورٌ في جوابِها، وقد يكونُ مع غيرِها استدلالاً بغيرِ الجوابِ، نحوُ: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

[٢٩٢] وقد ذكرَ أهلُ البيانِ[2] أنَّ مفعولَ المشيئةِ والإرادة/ لا يُذْكَرُ إلا إذا كان غريباً أو عظيماً، نحوُ: ﴿لِمَن شَاءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ﴾ [التكوير: ٢٨]، ﴿لَوْ أَرَدْنَا أَن نَّتَّخِذَ لَهْوًا﴾ [الأنبياء: ١٧] وإنما اطَّردَ أو كَثُرَ حَذْفُ مفعولِ المشيئةِ دونَ سائرِ الأفعالِ؛ لإنه يَلْزَمُ مِنْ وجودِ / المشيئةِ وجودُ المُشَاءِ، ٣/١٧٣

(١) «مُشاء» اسم مفعول مِنْ لغة: أشاءه.

(٢) انظر: الكشاف ١/٨٧، عروس الأفراح ٢/١٣٢ .

فالمشيئةُ المُسْتَلْزِمةُ لمضمونِ الجوابِ لا يمكن أن تكونَ إلا مشيئةَ الجوابِ؛ ولذلك كانَتِ الإرادةُ مثلَها في اطرادِ حَذفِ مفعولِها، ذكره الزَّمْلكاني[1] والتنوخيُّ في «الأقصى القريب»[2]، قالوا: «وإذا حذف بعد «لو» فهو المذكورُ في جوابِها أبداً». وأوردَ في «عروس الأفراح»[3]: ﴿ قَالُواْ لَوْ شَآءَ رَبُّنَا لَأَنزَلَ مَلَٰٓئِكَةً ﴾ [فصلت: ١٤] فإنَّ المعنى: لو شاء ربُّنا إرسالَ الرسلِ لأنزل ملائكة، لأنَّ المعنى مُعيْنٌ على ذلك.

* * *

فائدة

قال الشيخ عبد القاهر[4]: «ما مِن اسمٍ حُذِفَ في الحالةِ التي ينبغي أن يُحْذَفَ فيها إلا وحَذْفُه أحسنُ مِنْ ذِكْرِه» وسَمَّى ابنُ جني[5] الحَذْفَ شجاعةَ العربيةِ؛ لأنه يُشَجِّع على الكلامِ.

* * *

(١) البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن ٢٤٦.

(٢) انظر: البرهان للزركشي ٣/ ٢٣٩.

(٣) عروس الأفراح ٢/ ١٣٧.

(٤) دلائل الإعجاز ١٥٢.

(٥) الخصائص ٢/ ٣٦٠.

قاعدة

في حَذْفِ المفعول اختصاراً واقتصاراً

قال ابن هشام[١]: «جرت عادةُ النَّحْويين أن يقولوا: يُحْذَفُ المفعولُ اختصاراً واقتصاراً، ويريدون بالاختصار الحَذْفَ لدليلٍ، وبالاقتصارِ الحذفَ بغير دليل، ويُمثِّلونه بنحوِ: ﴿كُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟﴾ [الطور: ١٩] أي: أَوْقِعوا هذين الفعلين.

والتحقيق أن يُقالَ: يعني كما قال أهل البيان[٢]: تارة يتعلَّقُ الغرضُ بالإعلامِ بمجردِ وقوعِ الفعل مِنْ غيرِ تعيين مَنْ أَوْقَعَه، ومَنْ أُوْقِعَ عليه، فيُجاء بمصدرِه مسنداً إلى فعلِ كونٍ عامٍّ[٣]، فيُقال: حَصَلَ حريقٌ أو نَهْبٌ.

وتارةً يتعلق بالإعلامِ بمجردِ إيقاع الفاعلِ للفعلِ، فيُقْتَصَرُ عليهما، ولا يُذْكَرُ المفعولُ ولا يُنْوَى، إذ المَنْوِيُّ كالثابت، ولا يُسَمَّى محذوفاً؛ لأن الفعلَ يُنَزَّلُ لهذا القصدِ منزلةَ ما لا مفعولَ له، ومنه: ﴿رَبِّىَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، ﴿هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩]، ﴿وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ وَلَا تُسْرِفُوٓا۟﴾ [الأعراف: ٣١]، ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ﴾ [الإنسان: ٢٠]

---

(١) المغني ٢/٦١١.

(٢) انظر: الإيضاح ٢/١٣٨.

(٣) في حاشية (أ) بخط مغاير: «في عبارته قلب، والأصل: فيجاء بفعل كون عام مسند إلى مصدر ذلك الفعل، فهي على المعنى».

إذ المعنى: ربي الذي يَفْعَلُ الإحياءَ والإماتةَ، وهل يستوي مَنْ / يتصفُ بالعلمِ ومَنْ ينتفي عنه العلمُ؟ وأَوْقِعوا الأكلَ والشربَ، وذَرُوا الإسرافَ، وإذا حَصَلَتْ منكَ رؤيةٌ.

ومنه: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ﴾ الآية [القصص: ٢٣] ألا ترى أنَّه عليه السلام رَحِمَهما إذ كانتا على صفةِ الذِّيادِ، وقومُهما على السَّقْيِ، لا لكَوْنِ مَذُودهما غَنَماً ومَسْقِيِّهم[١] إبلاً، وكذلك المقصودُ مِنْ «لا نَسْقي» السَّقْيُ لا المَسْقِيُّ، ومَنْ لم يتأمَّلْ قَدَّر: يَسْقُون إبِلَهم، وتذودان غَنَمَهما، ولا نَسقي غَنَمَنا.

وتارةً يُقْصَدُ إسنادُ الفِعْلِ إلى فاعله وتعليقه بمفعوله ويُذْكَران، نحوُ: ﴿لَا تَأْكُلُوا الرِّبَوٰٓا﴾ [آل عمران: ١٣٠]، ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَىٰٓ﴾ [الإسراء: ٣٢] وهذا النوعُ الذي إذا لم يُذْكَر محذوفُه قيل: محذوف[٢]، وقد يكون في اللفظِ مايَسْتَدْعيه، فيَحْصُلُ الجزمُ بوجوبِ تقديره، نحوُ: ﴿أَهَٰذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾[٣] [الفرقان: ٤١]، «وكُلٌّ وعد الله الحسنى»[٤] [الحديد: ١٠] وقد يَشْتَبه الحال في الحَذْفِ وعدمه، نحوُ: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَٰنَ﴾ [الإسراء: ١١٠] قد يُتَوَهَّمُ أنَّ معناه: نادُوا، فلا حَذْفَ، أو سَمُّوا، فالحَذْفُ واقعٌ.

* * *

(١) م، ح، أ، ع ومطبوعة أبي الفضل: «سقيهم». وانظر: دلائل الإعجاز ١٦١.

(٢) إلى جانب قوله: «محذوف» في (أ): «مفعول».

(٣) على حذف الضمير المتصل المنصوب، بتقدير: أهذا الذي بعثه الله ...

(٤) على قراءة من قرأ «وكلٌّ» بالرفع، وهو ابن عامر بتقدير عائد محذوف في جملة الخبر، تقديره: «وعده الله»، وقرأ الباقون بالنصب. انظر: السبعة ٦٢٥، التيسير ٢٠٨.

ذِكرُ شروطِه: هي ثمانيةٌ[1]:

أحدها: وجودُ دليلٍ، إمَّا، حاليٍّ، نحوُ: ﴿قَالُواْ سَلَٰمٗاۖ﴾ [هود: ٦٩] أي: سَلَّمْنا سَلاماً، أو مقاليّ، نحوُ: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡۚ قَالُواْ خَيۡرٗاۗ﴾ [النحل: ٣٠] [أي: أنزل خيراً][2]. ﴿قَالَ سَلَٰمٞ قَوۡمٞ مُّنكَرُونَ﴾ [الذاريات: ٢٥] أي: سلامٌ عليكم أنتم قومٌ منكرون.

ومن الأدلة: العقلُ حيث يَسْتحيل صحةُ الكلامِ عقلاً إلا بتقدير محذوفٍ، ثم تارةً يدلُّ على أصلِ الحَذْفِ مِنْ غيرِ دلالةٍ على تعيينه، بل يُستفاد التعيينُ مِنْ دليلٍ آخرَ، نحوُ: ﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَيۡتَةُ﴾ [المائدة: ٣]؛ فإنَّ العَقْلَ يَدُلُّ على أنها ليست المحرَّمةَ؛ لأنَّ التحريمَ / لا يُضافُ إلى ١٧٥/٣ الأجرام، وإنما هو والحِلُّ يُضافان إلى الأفعالِ، فعُلِم بالعَقْل حَذْفُ شيءٍ، وأمَّا تعيينُه وهو التناولُ فمستفادٌ من الشرعِ، وهو قولُه ﷺ[3]: «إنما حُرِّم أكلُها»؛ لأنَّ العقلَ لا يُدْرِكُ مَحَلَّ / الحِلِّ ولا الحُرْمَة. [٢٩٣]

[وأمَّا قولُ صاحبِ «التلخيص»[4]: «إنه من بابِ دلالةِ العقلِ أيضاً»

(١) انظر: البرهان ٣/ ١٨٠، المغني ٢/ ٦٠٣.

(٢) سقط من (أ).

(٣) الحديث رواه البخاري في صحيحه (٩/ ٦٥٨) مع الفتح، ك: الذبائح والصيد ب: جلود الميتة، ح ٥٥٣١.

ومسلم في صحيحه (١/ ٢٧٦) ك: الحيض، ب: طهارة جلود الميتة بالدباغ، ح ٣٦٣، كلاهما من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٤) التلخيص ١١٢.

فتابَعَ فيه السكاكيّ(١) مِنْ غيرِ تأمُّلٍ أنه مبنيٌّ على أصول المعتزلة](٢).

وتارةً يَدُلُّ العقلُ أيضاً على التعيين، نحوُ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] أي: أمرُه، بمعنى عذابه؛ لأنَّ العَقْلَ دلَّ على استحالةِ مجيءِ الباري(٣)، لأنه مِنْ سِماتِ الحادث(٤)، وعلى أن الجائيَ أمرُه.

﴿أَوْفُواْ بِٱلْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١]، ﴿وَأَوْفُواْ بِعَهْدِ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ٩١] أي: بمقتضى العُقودِ، وبمقتضى عهدِ الله؛ لأنَّ العَقْدَ والعَهْدَ قولان قد دخلا في الوجودِ وانقَضَيا، فلا يُتَصَوَّر فيهما وفاءٌ ولا نَقْضٌ، وإنما الوفاءُ والنقضُ بمقتضاهما وما تَرَتَّب عليهما مِنْ أحكامِهما. وتارةً تَدُلُّ على التعيينِ العادةُ، نحوُ: ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ﴾ [يوسف: ٣٢] دَلَّ العقلُ على الحَذْفِ؛ لأنَّ يوسف لا يَصِحُّ ظرفاً لِلَّوم، ثم يَحْتَمِلُ أَنْ يقدَّرَ: لُمْتُنَّني في حُبِّه؛ لقولِه: ﴿قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا﴾ [يوسف: ٣٠] وفي مراوَدَتِه، لقولِه: ﴿تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا﴾ [يوسف: ٣٠] والعادةُ دَلَّتْ على الثاني؛ لأنَّ الحبَّ المُفْرِطَ لا يُلام صاحبُه عليه عادةً؛ لأنه ليس اختيارياً، بخلافِ المراودة؛ للقدرةِ على دَفْعِها.

---

(١) ليس في «مفتاح العلوم».

(٢) ما بين المعقوفين سقط من (أ، ح، س).

(٣) صفات الله توقيفية لا مجال للعقل فيها فنثبت لله ماأثبته لنفسه، وانظر التعليق على مثل هذا في ص: ١٣٠٥ مع النظر في نقض الدارمي على بشر المريسي ١٥٤ فما بعدها، والحديث ذي الرقم ٧٤٣٧ من صحيح البخاري (الفتح ١٣/ ٤١٩) وذي الرقم ١٨٢ من صحيح مسلم (١/ ١٦٣).

(٤) ح: «الحدوث».

وتارةً يَدُلُّ عليه التصريحُ به في مواضعَ أُخَرَ، وهو أقواها، نحوُ: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢١٠] أي: أمرُه، بدليلِ: ﴿أَوْ يَأْتِىَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾(١) [النحل: ٣٣]، ﴿وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ﴾ [آل عمران: ١٣٣] أي: كعَرْضٍ؛ بدليلِ التصريحِ به في آية الحديد(٢). ﴿رَسُولٌ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [البينة: ٢] أي: مِنْ عندِ اللهِ؛ بدليلِ: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٠١].

/ ومن الأدلَّةِ على أصلِ الحَذْفِ: العادةُ؛ بأَنْ يكونَ العقلُ غيرَ مانعٍ من إجراء اللفظِ على ظاهرِه مِنْ غيرِ حَذْفٍ، نحوُ: ﴿لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَّٱتَّبَعْنَٰكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٧] أي: مكانَ قتالٍ، والمرادُ مكاناً صالحاً للقتالِ، وإنما كان كذلك لأنهم كانوا أخبرَ الناسِ بالقتالِ، ويَتَعَيَّرون بأن يتفوَّهوا بأنهم لا يعرفونه، فالعادةُ تمنع أن يريدوا: لو نعلمُ حقيقةَ القتالِ، فلذلك قَدَّره مجاهدٌ(٣): «مكانَ قتالٍ»، ويَدُلُّ عليه أنهم أشاروا على النّبي ﷺ ألاَّ يَخْرُجَ من المدينة(٤). ١٧٦/٣

ومنها: الشروعُ في الفعلِ، نحوُ: بسمِ اللهِ، فيُقَدَّر ما جُعِلَتِ التسميةُ مَبْدَأً له، فإنْ كانَتْ عند الشروعِ في القراءة قَدَّرْتَ: أقرأ، أو الأكل قَدَّرْت: آكلُ. وعلى هذا أهلُ البيانِ قاطبةً(٥)، خلافاً لقول

---

(١) سلف التعليق على مثله في ص: ١٣٠٥.

(٢) ﴿وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ ٱلسَّمَآءِ﴾ الآية ٢١.

(٣) كذا رواه ابن جرير الطبري في تفسيره (٧/ ٣٨٠/ ٨١٩٦)، (٣/ ٤/ ١٦٨).

(٤) لم نجده، وانظر: السيرة النبوية لابن هشام (٣/ ٦٣).

(٥) انظر: الإيضاح ٣/ ١٩٥.

النحـاة(١) أنه يُقَدَّرُ: ابتدأت، أو: ابتدائي كائن بسم الله. ويَدُلُّ على صحة الأول التـصـريحُ به في قـولِه: ﴿وَقَالَ ٱرۡكَبُواْ فِيهَا بِسۡمِ ٱللَّهِ مَجۡرٜىٰهَا وَمُرۡسَىٰهَآۚ﴾ [هود: ٤١] وفي حديث(٢): «باسمك ربي وضَعْتُ جنبي».

ومنها الصناعةُ النحويةُ، كقولِهم في ﴿لَآ أُقۡسِمُ﴾ [القيامة: ١] التقديرُ: لأنا أقسم، لأن فعل الحال لا يقسم عليه(٣).

وفي ﴿تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ﴾ [يوسف: ٨٥] التـقـدير: لاتَفْـتَـأ، لأنه لو كـان الجوابُ مثبتاً دخلَتِ اللامُ والنونُ، كقولِه: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ﴾ [الأنبياء: ٥٧] وقد تُوجِبُ الصناعةُ التقديرَ، وإن كان المعنى غيرَ متوقفٍ عليه،

---

(١) قدَّر البصريون اسماً (ابتدائي)، وقدَّر الكوفيون فعلاً (أبتدئ). انظر: الإنصاف ٢٤٥، الدر المصون ١ / ٢٢.

(٢) الحديث رواه البخاري في صحيحه (١١ / ١٢٥-١٢٦) مع الفتح، ك: الدّعوات ب: التعوذ والقراءة عند المنام، ح ٦٣٢٠. ومسلم في صحيحه (٤ / ٢٠٨٤-٢٠٨٥) ك: الذكر والدّعاء والتوبة والاستغفار، ب: ما يقول عند النوم وأخذ المضجع، ح ٢٧١٤، كلاهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنهما.

(٣) هذا الحكم فيه نظر. قال ابن عصفور (شرح الجمل ١ / ٥٥٤): «وإن كان حالاً فمن الناس من قال: إنه لا يجوز أن يقسم عليه، لأن مشاهدته أغنت عن أن يقسم عليه، وهذا باطل؛ لأنه قد يعوق عن المشاهدة عائق فيحتاج إذ ذاك إلى القَسَم، والصحيح أنه يجوز أن يقسم عليه». ونسب السمين منع وقوع فعل الحال جواباً للقسم إلى البصريين وذكر تأويلهم لآية القيامة. انظر: الدر المصون ١٠ / ٥٦٤. والسيوطي ينقل الحكم عن صاحب البرهان ٣ / ١٨٤.

كقولهم في ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [الصافات: ٣٥] إن الخبرَ محذوفٌ، أي: موجود.

وقد أنكره الإمامُ فخرُ الدين[1]، وقال: «هذا كلام لا يَحْتاج إلى تقديرٍ، وتقديرُ النحاةِ فاسدٌ؛ لأنَّ نفيَ الحقيقةِ مطلقةً[2] أعَمُّ مِنْ نَفْيِها مقيَّدةً، فإنها إذا انتفَتْ مطلقةً كان ذلك دليلاً على سَلْبِ الماهِيَّة مع القيدِ، وإذا انتفَتْ مقيَّدةً بقَيْدٍ مخصوصٍ لم يلزَمْ نَفْيُها مع قيد آخر». ورُدَّ بأنَّ تقديرهم «موجود» يستلزم نفي كل إلهٍ غيرِ الله قطعاً، فإن العَدَم لا كلام فيه، فهو في الحقيقةِ نَفْيٌ للحقيقةِ مطلقةً لا مقيَّدَةً، ثم / لابُدَّ مِنْ تقديرِ ١٧٧/٣ خبرٍ لاستحالةِ مبتدأ بلا خبرٍ ظاهرٍ أو مُقَدَّرٍ، وإنما يُقَدِّرُ النَّحْويُّ، ليُعْطيَ القواعدَ حقَها، وإن كان المعنى مفهوماً.

* * *

(١) انظر: تفسير الرازي ٤ / ١٧٤ .

(٢) ح، م: «مطلقاً».

تنبيه

قال ابن هشام[1]: «إنما يُشترط الدليلُ فيما إذا كان المحذوفُ الجملةَ بأسرِها أو أحدَ ركنَيْها، أو يُفيدُ معنىً فيها، هي مبنيَّةٌ عليه، نحوُ: ﴿تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ﴾ [يوسف: ٨٥] أمَّا الفَضْلَةُ فلا يُشْتَرَطُ لحَذفِها وِجْدانُ دليلٍ، بل يُشترطُ ألاَّ يكونَ في حَذْفِها ضررٌ معنويٌّ أو صناعيٌّ».

قال: «ويُشترط في الدليل اللفظيِّ أَنْ يكونَ طِبْقَ المحذوفِ». وردَّ قولَ الفرَّاءِ[2] في: ﴿أَيَحۡسَبُ ٱلۡإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجۡمَعَ عِظَامَهُۥ * بَلَىٰ قَٰدِرِينَ﴾ / [٢٩٤] [القيامة: ٣، ٤] أنَّ التقديرَ: بلى لَيَحْسَبُنا قادرين؛ لأنَّ الحِسْبانَ المذكورَ بمعنى الظَّنِّ، والمقدَّرَ بمعنى العِلْم؛ لأنَّ التردُّدَ في الإعادةِ كفرٌ، فلا يكونُ مأموراً به.

قال: «والصوابُ فيها قولُ سيبويه[3]: «إنَّ ﴿قَٰدِرِينَ﴾ حالٌ، أي: بلى نجمعُها قادرين»؛ لأنَّ فِعْلَ الجَمْعِ أقربُ مِنْ فِعْلِ الحِسْبانِ، ولأنَّ «بلى» لإيجاب المنفيّ، وهو فيها فعلُ الجمعِ.

الشرط الثاني: ألاَّ يكون المحذوفُ كالجزءِ، ومِنْ ثَمَّ لم يُحْذَفِ الفاعلُ ولا نائبُه، ولا اسمُ كان وأخواتِها.

---

(١) مغني اللبيب ٢/٦٠٣.

(٢) لم يَرِدْ في معانيه، كما نقله عنه في المغني ٢/٦٠٧، والصحيح أن الفراء قدَّر: «بلى نقوى قادرين». معاني القرآن ٣/٢٠٨.

(٣) الكتاب ١/٣٤٦.

قال ابن هشام(١): «وأمَّا قولُ ابنِ عطيَّةَ(٢) في ﴿بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ﴾ [الجمعة: ٥] إن التقديرَ: «بئسَ المَثَلُ مَثَلُ القومِ» فإنْ أرادَ تفسيرَ الإعرابِ وأنَّ الفاعلَ لفظُ المَثَلِ محذوفاً فمردودٌ، وإن أراد تفسيرَ المعنى، وأنَّ في «بئس» ضميرَ المَثَلِ مستتراً فسَهْلٌ».

الثالث: ألاَّ يكونَ مؤكِّداً؛ لأنَّ الحَذْفَ مُنافٍ للتأكيد، إذ الحذفُ مبنيٌّ على الاختصارِ، والتأكيدُ مبنيٌّ على الطُّولِ، ومِنْ ثَمَّ رَدَّ الفارسيُّ(٣) على الزجَّاجِ(٤) في قولِه: ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾(٥) [طه: ٦٣] أنّ التقديرَ: إن هذان لَهُما ساحران، فقال: «الحَذْفُ والتوكيُد باللام متنافيانِ» وأمَّا حَذْفُ الشيءِ لدليلٍ وتوكيدُه فلا تنافيَ بينهما، لأنَّ المحذوفَ لدليلٍ كالثابتِ.

/ الرابع: ألاَّ يؤديَ حذفُه إلى اختصارِ المختصَرِ، ومِنْ ثَمَّ لم يُحذف اسمُ الفعلِ، لأنه اختصارٌ للفعلِ. ١٧٨/٣

الخامس: ألاَّ يكونَ عاملاً ضعيفاً، فلا يُحذفُ الجارُّ والناصبُ للفعلِ والجازمُ إلا في مواضعَ قَوِيَتْ فيها الدّلالةُ(٦)، وكَثُر فيها استعمال تلك العواملِ.

---

(١) المغني ٢/٦٠٨.
(٢) المحرر ٧/٢٠٨.
(٣) انظر: البرهان ٤/٢٠٣.
(٤) معاني القرآن للزجاج ٣/٣٦٣.
(٥) قرأ ابن كثير بتخفيف النون من «إنَّ»، وبالألف وتشديد النون من «هذانِّ»، وقرأ أبو عمرو بتشديد النون من «إنَّ»، وبالياء من «هذين»، وقرأ حفص بتخفيف النون من «إنَّ»، وبالألف من «هذان»، وقرأ الباقون بتشديد النون من «إن»، وبالألف من «هذان». انظر: التيسير ١٥١، والنشر ٢/٣٢٠، ٣٢١.
(٦) من ذلك إضمار «أنْ» جوازاً ووجوباً.

السادس: ألاَّ يكونَ عوضاً عن شيءٍ، ومن ثَمَّ قال ابنُ مالكٍ[1]: «إنَّ حرفَ النداءِ ليس عوضاً مِنْ «أدعو»، لإجازةِ العربِ حَذْفَه»، ولذا أيضاً لم تُحْذَفِ التاءُ مِنْ[2] «إقامة» و«استقامة»، وأمَّا: ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [الأنبياء: ٧٣] فلا يُقاسُ عليه، ولا خبرُ «كان»، لأنه عِوَضٌ أو كالعِوَضِ مِنْ مصدرِها[3].

السابع: ألاَّ يُؤَدِّيَ حَذْفُه إلى تهيئةِ العاملِ القويِّ، ومِنْ ثَمَّ لم يُقَسْ على قراءةِ[4]: «وكُلٌّ وعد الله الحسنى» [الحديد: ١٠].

* * *

فائدة

اعتبر الأخفشُ[5] في الحَذْفِ التدريجَ حيث أمكنَ، ولهذا قال في قولِه:

---

(١) شرح التسهيل ٣ / ٣٨٥.

(٢) كتب ناسخ (أ) قول المؤلف «التاء من»: «السابع»، وكذا «السابع» كتبه «الثامن».

(٣) يرى النحاة أن خبر «كان» قياسُه جوازُ الحذف؛ لأنه إن روعي أصلُه وهو خبر المبتدأ فإنه يجوز حذفه، أو ما آل إليه مِنْ شَبَهِه بالمفعول فكذلك، لكنه صار عندهم عوضاً من المصدر، لأنه في معناه والعوض لا يحذف. انظر: الهمع ١ / ٣٦٩.

(٤) وهي قراءة ابن عامر، وقرأ الجمهور بنصب اللام. انظر: السبعة ٦٢٥، التيسير ٢٠٨. ومعنى التهيئة هنا أن الفعل «وعد» تهيَّأ لنصب مفعولَيْه، ولكنه لم ينصِبْ «كل» في هذه القراءة. وقد نقل ابن مالك الإجماع من البصريين والكوفيين على جواز ذلك إن كان المبتدأ لفظَ «كُلٌّ» أو ما أشبهه في الافتقار والعموم. انظر: شرح التسهيل ١ / ٣١٢.

(٥) معاني القرآن له ١ / ٨٨، انظر: البرهان ٣ / ١٨٨.

﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا﴾ [البقرة: ٤٨] إن الأصلَ: لا تَجْزي فيه، فَحَذَفَ حرفَ الجرِّ، فصار تَجْزيه ثم حُذِف الضميرُ فصار: تَجْزي، وهذه ملاطَفَةٌ في الصناعةِ. ومذهبُ سيبويه[1] أنهما حُذفا معاً. قال ابنُ جني[2]: «وقولُ الأخفشِ أوفقُ في النفسِ، وآنسُ مِنْ أَنْ يُحْذَفَ الحرفان معاً في وقت واحد».

* * *

قاعدة[3]

الأصلُ أن يُقَدَّر الشيءُ في مكانهِ الأصليِّ: لئلا يخالَفَ الأصلُ من وجهين: الحذفِ ووَضْعِ الشيء في غيرِ مَحَلِّه، فيُقَدَّرَ المُفَسَّر في نحوِ: «زيداً رأيته»، مقدماً عليه. وجَوَّز / البيانيُّون[4] تقديرَه مؤخراً عنه ١٧٩/٣ لإفادةِ الاختصاصِ، كما قاله النحاةُ، إذا مَنَعَ منه مانِعٌ، نحوُ[5]: «وأما ثَمُودَ فهديناهم» [فصلت: ١٧] إذ لا يلي «أمَّا» فِعْلٌ.

* * *

(١) الكتاب ١/٣٨٦.
(٢) عرض في الخصائص ٢/٤٧٣ المسألة ثم قال عن مذهب الأخفش: «فهذه ملاطفة من الصنعة».
(٣) انظر: المغني ٢/٦١٣.
(٤) انظر: الإيضاح ٢/١٦٣.
(٥) على قراءة نصب «ثمود» وهي شاذة، وقد قرأ بها ابن عباس وابن أبي إسحاق والأعمش. انظر: البحر ٧/٤٩١، الدر المصون ٩/٥٢٠.

قاعدة

ينبغي[١] تقليلُ المُقدَّرِ مهما أمكن لتَقِلَّ مخالفةُ الأصلِ، ومِنْ ثم ضُعِّفَ قولُ الفارسيِّ[٢] في ﴿ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَ ﴾ [الطلاق: ٤] أنَّ التقديرَ: فعدَّتُهُنَّ ثلاثةُ أشهرٍ، والأَوْلَى أَنْ يُقَدَّر: كذلك.

قال الشيخُ عز الدين[٣]: «و لا يُقدَّر من المحذوفاتِ إلا أشَدُّها موافقةً للغَرَضِ، وأفصحُها؛ لأن العرب لا يقدِّرون إلا ما لو لفظوا به لكان أحسنَ وأنسبَ لذلك الكلام، كما يفعلون ذلك في الملفوظِ به، نحوُ: ﴿ جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلۡكَعۡبَةَ ٱلۡبَيۡتَ ٱلۡحَرَامَ قِيَٰمٗا لِّلنَّاسِ ﴾ [المائدة: ٩٧]، قدَّر أبو علي[٤]: «جعل الله نَصْبَ الكعبة»، وقَدَّر غيرُه: حُرْمَةَ الكعبةِ، وهو أَوْلَىٰ؛ لأنَّ تقديرَ الحُرْمَةِ في الهَدْيِ والقلائدِ والشهرِ الحرام لا شكَّ في فصاحتِه، وتقديرُ النصبِ فيها بعيدٌ من الفصاحة».

قال[٥]: «ومهما تَرَدَّدَ المحذوفُ بين الحَسَنِ والأحسنِ وَجَبَ تقديرُ

---

(١) انظر: المغني ٢/٦١٥.

(٢) انظر قول الفارسي في المغني ٢/٦١٥.

(٣) المجاز ٩٧.

(٤) الحجة ٣/٢٥٨.

(٥) لم نعثر على هذا النص في الطبعة التي اعتمدناها لكتاب «المجاز»، ثم عثرنا عليه في الطبعة التركية التي بعنوان: «الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز» ص: ٢٠٤، وقد نقل السيوطي عنه بتقديم وتأخير.

الأحسنِ؛ لأنَّ اللهَ وَصَفَ كتابَه بأنه أحسنُ الحديثِ، فليكُنْ محذوفُه أحسنَ المحذوفاتِ، كما أنَّ ملفوظَه أحسنُ الملفوظات».

[٢٩٥] قال: «ومتى تردَّد بين(١) / أن يكون مُجْملاً أو مُبَيَّناً فتقديرُ المُبَيَّن أحسنُ، نحوُ: ﴿وَدَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِى ٱلْحَرْثِ﴾ [الأنبياء: ٧٨] لك أَنْ تُقَدِّرَ: «في أَمْرِ الحَرْث»، و«في تضمين الحرث»، وهو أَوْلى لتعَيُّنه. والأمرُ مُجْمَلٌ لتردُّدِه بين أنواعٍ».

* * *

قاعدة

إذا دار الأمرُ(٢) بين كونِ المحذوفِ فعلاً والباقي فاعلاً، وكونه مبتدأ والباقي خبراً، فالثاني أَوْلى؛ لأنَّ المبتدأ عينُ الخبرِ، فالمحذوفُ عينُ الثابتِ، فيكونُ حذفاً كَلا حَذْفٍ. / فأمَّا الفعلُ فإنه غيرُ الفاعلِ، ٣/١٨٠ اللهم إلا أَنْ يَعْتَضِدَ الأولُ بروايةٍ أخرى في ذلك الموضعِ، أو بموضعٍ آخرَ يُشْبِهه، فالأولُ كقراءة: «يُسَبَّحُ له فيها» [النور: ٣٦] بفتحِ الباءِ(٣).

(١) (أ): «من بين».

(٢) انظر: المغني ٢/٦١٨ - ٦١٩.

(٣) أي: بالبناء للمجهول وهي قراءة ابن عامر وشعبة، وقرأ الباقون بكسر الباء بالبناء للفاعل. انظر: الإقناع ٢/٧١٣، النشر ٢/٣٣٢.

«كذلك يُوحَىٰ إليك وإلى الذين من قبلك» [الشورىٰ: ٢] بفتحِ الحاءِ[١]؛ فإنَّ التقديرَ: يُسَبِّحه رجالٌ، ويُوحيه اللهُ، ولا يُقدَّران مبتدأَيْنِ حُذِفَ خبرُهما لثبوتِ فاعليةِ الاسمين في رواية مَنْ بنىٰ الفعلَ للفاعلِ.

والثاني[٢] نحوُ: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧] فتقديرُ: خلَقَهم اللهُ أَوْلَىٰ من «اللهُ خلقهم»؛ لمجيء: ﴿خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [الزخرف: ٩].

* * *

قاعدة

إذا دار الأمرُ[٣] بين كَوْنِ المحذوفِ أولاً أو ثانياً فكونُه ثانياً أَوْلَى، ومِنْ ثَمَّ رُجِّح أنَّ المحذوفَ في نحوِ: ﴿أَتُحَآجُّونِي﴾[٤] [الأنعام: ٨٠] نونُ الوقاية؛ لا نونُ الرفعِ، وفي: ﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ [الليل: ١٤] التاءُ الثانيةُ لا تاءُ المضارعةِ،

---

(١) وهي قراءة ابن كثير، وقرأ الباقون بكسر الحاء بالبناء للفاعل. انظر: السبعة ٥٨٠، والتيسير ١٩٤.

(٢) وهو ترجيح تقدير الفعل لأن ثمة موضعاً آخر يشبهه صرِّح فيه بالفعل.

(٣) انظر: المغني ٢/٦٢٠.

(٤) على قراءة تخفيف النون، وهي قراءة المدنيَّين وابن ذكوان ووجه عن هشام، وقرأ الباقون بتشديد النون، وهو الوجه الآخر لهشام. انظر: التيسير ١٠٤، النشر ٢/٢٥٩، ٢٦٠.

وفي: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ﴾ [التوبة: ٦٢] أنَّ المحذوفَ خبرُ الثاني لا الأولِ. وفي نحوِ: ﴿ٱلۡحَجُّ أَشۡهُرٞ﴾ [البقرة: ١٩٧] أنَّ المحذوفَ مضافٌ للثاني؛ أي: حَجُّ أشهرٍ، لا الأول، أي: أشهرُ الحجِّ.

وقد يجبُ كونُه من الأولِ، نحوُ: «إن الله وملائكتُه يُصَلُّون على النبي» [الأحزاب: ٥٦] في قراءةِ مَنْ رَفَع[1] «وَمَلَٰٓئِكَتُهُ» لاختصاصِ الخبر بالثاني؛ لوُرودِه بصيغةِ الجمع. وقد يجب كونُه مِن الثاني، نحوُ: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة: ٣] أي: بريءٌ أيضاً، لتقدُّمِ الخبرِ على الثاني.

* * *

(١) قراءة ابن عباس وغيره. انظر: مختصر ابن خالويه ١٢٠، والبحر ٧/٢٤٨، وعلى هذا فالتقدير: إن الله يصلي على النبي وملائكته يصلون، فالحذف وقع على خبر الأول، وهي قراءة شاذة.

فصل

الحذفُ على أنواع[١]:

أحدُها: ما يُسَمَّى بالاقتطاع، وهو حَذْفُ بعضِ حروفِ الكلمةِ. وأنكر ابنُ الأثيرِ[٢] ورودَ هذا النوعِ في القرآن. ورُدَّ: بأن بعضَهم جَعَل منه فواتح السورِ على القولِ بأنَّ / كلَّ حرفٍ منها مِن اسمٍ من أسمائه تعالى، كما تقدَّم[٣]. ٣ / ١٨١

وادّعىٰ بعضُهم أنَّ الباءَ في: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ﴾ [المائدة: ٦] أولُ كلمةِ «بعض»، ثم حُذِف الباقي، ومنه قراءةُ بعضِهم[٤]: «ونادوا يا مالِ» [الزخرف: ٧٧] بالترخيم، ولمَّا سمعها بعضُ السَّلَفِ قال: «ما أغنى أهلَ النارِ عن الترخيم» !! وأجاب بعضُهم بأنهم لشدَّةِ ما هم فيه عَجَزوا عن إتمامِ الكلمةِ.

ويدخل في هذا النوعِ حَذْفُ همزةِ «أنا» مِنْ قولِه: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨] إذ الأصل: لكنْ أنا، حُذِفَتْ همزةُ «أنا» تخفيفاً، وأُدْغِمت النونُ في النون[٥]. ومثلُه ما قُرِئَ[٦]: «ويمسك السماء أن تقع

---

(١) انظر: البرهان ٣ / ١٨٩.

(٢) المثل السائر ٢ / ٩٢، وعبارته: «لا يجوز القياس عليه، ومما يَقْبُح ولا يحسن».

(٣) انظر ص: ١٣٧٣.

(٤) وهي قراءة شاذة قرأ بها علي وابن مسعود ويحيى والأعمش. انظر: مختصر ابن خالويه ١٣٦، المحتسب ٢ / ٢٥٧.

(٥) انظر: الدر المصون ٧ / ٤٩١. ولا خلاف بين القراء في إثبات ألف «لكنَّا» وقفاً، واختلفوا في الوصل، فأثبتها فيه ابن عامر وأبو جعفر ورويس، وحذفها الباقون. انظر: النشر ٢ / ٣١١.

(٦) حكاها أبو زيد عن بعضهم وهي قراءة شاذة. انظر: المحتسب ١ / ٧٢.

علَّرْضِ» [الحج: ٦٥]، «بما أُنْزِلِّيْكَ»(١) [البقرة: ٤]، «فمن تعجل في يومين فَلْثْمَ عليه»(٢) [البقرة: ٢٠٣]، «إنها لَحْدى الكُبَر»(٣) [المدثر: ٣٥].

النوع الثاني: ما يسمى بالاكتفاءِ، وهو أَنْ يقتضيَ المَقامُ ذِكْرَ شيئين بينهما تَلازُمٌ وارتباطٌ، فيُكتفىٰ بأحدِهما عن الآخر لنكتةٍ، ويَخْتَصُّ غالباً بالارتباطِ العَطْفي، كقولِه تعالى: ﴿سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١] أي: والبردَ، وخُصِّصَ الحَرُّ بالذِّكْرِ لأنَّ الخطابَ للعربِ، وبلادُهم حارَّةٌ، والوقايةُ عندهم من الحَرِّ أهمُّ؛ لأنه أشَدُّ عندهم من البردِ. وقيل: لأنَّ البردَ تَقدَّمَ ذِكْرُ الامتنانِ بوقايتِه صريحاً في قولِه: ﴿وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَآ﴾ [النحل: ٨٠]، وفي قولِه: ﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْجِبَالِ أَكْنَٰنًا﴾ [النحل: ٨١]، وفي قولِه: ﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ﴾ [النحل: ٥].

ومن أمثلةِ هذا النوعِ: ﴿بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ﴾ [آل عمران: ٢٦] أي: والشرُّ، وإنما خُصَّ الخيرُ بالذِّكْرِ لأنَّه مطلوبُ العبادِ ومرغوبُهم، أو لأنه أكثرُ وجوداً في العالَم، أو لأنَّ إضافةَ الشرِّ إلى الله تعالى ليس من بابِ الآدابِ، كما قال ﷺ(٤): «والشرُّ ليس إليك».

(١) نسبت إلى الكسائي وهي شاذة. انظر: المحتسب ١/٧٣.

(٢) نسبت إلى سالم بن عبد الله وهي شاذة. انظر: البحر ٢/١١١، الدر المصون ٢/٣٤٦.

(٣) نسبت إلى ابن كثير ونصر بن عاصم وغيرهما وهي شاذة. انظر: مختصر ابن خالويه ١٦٥، البحر ٨/٣٧٨.

(٤) طرف من حديث أخرجه مسلم في صحيحه (١/٥٣٥) ك: المسافرين، ب: الدّعاء في صلاة الليل، ح ٧٧١، من حديث عليّ رضي الله عنه.

ومنها: ﴿وَلَهُۥ مَا سَكَنَ فِي ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِۚ﴾ [الأنعام: ١٣] أي: وما تَحرَّك، وخُصَّ السكونُ بالذِّكْرِ لأنه أغلبُ الحالَيْن على المخلوقِ من الحيوانِ والجمادِ ولأنَّ كلَّ متحركٍ يصيرُ إلى السكون.

/ ومنها: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ﴾ [البقرة: ٣] أي: والشهادة؛ لأنَّ الإيمانَ ٣/١٨٢ بكلٍ منهما واجبٌ، وآثر الغيبَ / لأنه أَمْدَحُ، ولأنه يَسْتَلْزِمُ الإيمانَ [٢٩٦] بالشهادةِ مِنْ غيرِ عكسٍ.

ومنها: ﴿وَرَبُّ ٱلۡمَشَٰرِقِ﴾ [الصافات: ٥] أي: والمغارِب.

ومنها: ﴿هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢] أي: والكافرين، قاله [ابن][١] الأنباريُّ، ويُؤَيِّده قولُه: ﴿هُدٗى لِّلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٨٥].

ومنها: ﴿إِنِ ٱمۡرُؤٌاْ هَلَكَ لَيۡسَ لَهُۥ وَلَدٞ﴾ [النساء: ١٧٦] أي: ولا والدٌ؛ بدليلِ أنه أوجبَ للأختِ النصفَ، وإنما يكونُ ذلك مع فَقْدِ الأبِ لأنه يُسْقِطُها.

النوع الثالث: ما يُسَمَّى بالاحتباك، وهو مِنْ ألطفِ الأنواعِ وأبدعِها، وقَلَّ مَنْ تَنَبَّه له، أو نَبَّه عليه، مِنْ أهلِ فَنِّ البلاغة، ولم أَرَه إلا في «شرحِ بديعيَّةِ الأعمى» لرفيقه الأندلسيِّ، وذكرَه الزركشيُّ في «البرهان»[٢] ولم يُسَمِّه هذا الاسمَ، بل سَمَّاه الحَذْفَ المُقابليَّ. وأفرده بالتصنيفِ مِنْ أهلِ العصر العلَّامةُ برهانُ الدين البِقاعي[٣].

---

(١) سقط «ابن» من (أ). ولم نقف على قوله في كتبه المطبوعة.

(٢) البرهان ٣/ ٢٠٠.

(٣) إبراهيم بن عمر بن حسن، أبو الحسن الرُّباط المؤرِّخ المفسِّر الشافعي (ت: ٨٨٥ هـ)، له –

قال الأندلسيُّ في شرح البديعية: «من أنواع البديعِ الاحتباكُ، وهو نوعٌ عزيزٌ، وهو أن يُحْذَفَ من الأولِ ما أُثْبِتَ نظيرُه في الثاني، ومن الثاني ما أُثْبِتَ نظيرُه في الأول، كقولِه تعالى: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ﴾ الآيـةَ [البقرة: ١٧١] التقديرُ: ومَثَلُ الأنبياءِ والكفارِ كمثلِ الذي يَنْعِقُ، والذي يُنْعَقُ به، فحَذَفَ من الأولِ: الأنبياء؛ لدلالةِ ﴿ٱلَّذِى يَنْعِقُ﴾ عليه، ومن الثاني: الذي يُنْعَقُ به؛ لدلالةِ ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ عليه. وقولِه: ﴿وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِى جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَآءَ﴾ [النمل: ١٢]. التقدير: تَدْخُلْ غيرَ بيضاء وأخرجها تخرج بيضاء، فحذف من الأول «تدخل غير بيضاء» ومن الثاني «وأَخْرِجْها».

وقال الزركشي(١): «هو أن يَجْتمعَ في الكلام متقابلان، فَيُحذفَ مِنْ كلٍّ واحدٍ منهما مقابِلُه، لدَلالةِ الآخَرِ عليه، كقوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ قُلْ إِنِ ٱفْتَرَيْتُهُۥ فَعَلَىَّ إِجْرَامِى وَأَنَا۠ بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُجْرِمُونَ﴾ [هود: ٣٥] / التقديرُ: إن افتريتُه فعَليَّ إجرامي وأنتم بُرآء منه، وعليكم إجرامُكم وأنا بريء ممَّا تُجْرِمون». ٣/١٨٣

وقولِه: ﴿وَيُعَذِّبَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ إِن شَآءَ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ [الأحزاب: ٢٤] التقدير:

«نظم الدرر»، «مصاعد النظر». انظر: الضوء اللامع ١/١٠١، البدر الطالع ١/١٩.
وكتابه المشارُ إليه ذكره في كتابه نظم الدرر: ١/٢٢٥، بعنوان: «الإدراك لفنِّ الاحتباك» وقال عنه: «ذكرت فيه تعريفه، ومأخذه في اللغة، وما حضرني من أمثلته من الكتاب العزيز وكلام الفقهاء».

(١) البرهان ٣/٢٠٠.

ويُعَذِّبَ المنافقين إن شاء فلا يتوب عليهم، أو يتوب عليهم فلا يعذبهم.

وقوله: ﴿ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ ﴾ [البقرة: ٢٢٢] أي: حتى يَطْهُرْنَ من الدم، ويتطهَّرْنَ بالماء، فإذا طَهُرْنَ وتَطَهَّرن فأْتُوهن.

وقوله: ﴿ خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَءَاخَرَ سَيِّئًا ﴾ [التوبة: ١٠٢] أي: عملاً صالحاً بسيئ، وآخر سيئاً بصالح.

قلت: ومن لطيفه قولُه: ﴿ فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ ﴾ [آل عمران: ١٣] أي: فئةٌ مؤمنةٌ تقاتلُ في سبيلِ الله، وأخرى كافرة تقاتلُ في سبيلِ الطاغوت. وفي «الغرائب» للكِرْماني[١] في الآيةِ الأولى: «التقدير مَثَلُ الذين كفروا معك يا محمدُ كمثل الناعقِ مع الغنمِ فحذف مِنْ كلِّ طَرَفٍ ما يَدُلُّ عليه الطرفُ الآخَرُ، وله في القرآنِ نظائرُ، وهو أبلغُ ما يكونُ من الكلامِ» انتهىٰ.

ومَأْخَذُ هذه التسميةِ مِن الحَبْكِ الذي معناه الشَّدُّ والإحكامُ، وتحسينُ أثرِ الصنعةِ في الثوب، فحَبْكُ الثوبِ سَدُّ ما بين خيوطِه من الفُرَجِ وشَدُّه وإحكامُه، بحيث يُمْنَعُ عنه الخَلَلُ مع الحُسْنِ والرَّوْنَق. وبيانُ أَخْذِه منه أنَّ مواضعَ الحَذْفِ من الكلامِ شُبِّهَتْ بالفُرَجِ بين الخيوط، فلمَّا أدركها الناقدُ البصيرُ بصَوْغِه الماهر في نَظْمِه، وحَوْكه، فوضعَ المحذوفَ مواضعَه، كان حابكاً له مانعاً مِنْ خَلَلٍ يَطْرُقُه، فسَدَّ بتقديرِه ما يَحْصُلُ به الخَلَلُ، مع ما أكسبه من الحُسْنِ والرَّوْنَقِ.

---

(١) غرائب التفسير ١/ ١٩١.

/ النوع الرابع: ما يُسَمَّى بالاختزالِ، وهو ما ليس واحداً مِمَّا سَبَقَ، وهو ٣/١٨٤ أقسامٌ؛ لأن المحذوفَ إِمَّا كلمةٌ: اسمٌ أو فعلٌ أو حرفٌ ، أو أكثرُ.

أمثلة حذف الاسم:

حذف المضاف: هو كثيرٌ في القرآنِ جداً، حتى قال ابنُ جنِّي[1]: «في القرآنِ منه زُهاءُ ألفِ موضع». وقد سَرَدَها الشيخ عزُّ الدين في كتاب «المجاز»[2] على ترتيبِ السور والآيات.

ومنه: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ﴾ [البقرة: ١٩٧] أي: حجُّ أشهرٍ، أو أشهرُ الحج. ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ﴾ [البقرة: ١٧٧] أي: ذا البر، أو برُّ مَن. ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] أي: نكاحُ أمَّهاتِكم. ﴿لَّأَذَقْنَٰكَ ضِعْفَ ٱلْحَيَوٰةِ وَضِعْفَ ٱلْمَمَاتِ﴾ [الإسراء: ٧٥] أي: ضِعْفَ عذابٍ.. ﴿وَفِى ٱلرِّقَابِ﴾ [البقرة: ١٧٧] أي: وفي تحرير الرقاب / . [٢٩٧]

حَذْفُ المضافِ إليه: يَكْثُرُ في ياءِ المتكلمِ، نحو: ﴿رَبِّ ٱغْفِرْ لِى﴾ [الأعراف: ١٥١]، وفي الغايات، نحوُ: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤] أي: مِنْ قبلِ الغَلَب ومن بعدِه، وفي أيّ وكل وبعض، وجاء في غيرِهنَّ، كقراءة: «فلا خَوْفُ عليهم» [البقرة: ٣٨] بضم بلا تنوينٍ[3]، أي: فلا خوفُ شيءٍ عليهم.

---

(١) تحدث في الخصائص ٢/٣٦٢ عن هذا الحذف، وليس فيه عدد الألف.

(٢) المجاز ٩٢.

(٣) نسبت هذه القراءة إلى ابن محيصن بخلاف عنه. وهي قراءة شاذة. انظر: البحر ١/١٦٩، الدر المصون ١/٣٠٤.

حذف المبتدأ: يَكْثُر في جواب الاستفهام، نحوُ: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا هِيَهۡ ❁ نَارٌ﴾ [القارعة: ١٠، ١١] أي: هي نارٌ، وبعد فاءِ الجوابِ، نحوُ: ﴿مَّنۡ عَمِلَ صَٰلِحٗا فَلِنَفۡسِهِۦۖ﴾ [الجاثية: ١٥] أي: فعملُه لنفسه. ﴿وَمَنۡ أَسَآءَ فَعَلَيۡهَا﴾ [الجاثية: ١٥] أي: فإساءتُه عليها، وبعد القولِ، نحو: ﴿وَقَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾ [الفرقان: ٥] / ﴿قَالُوٓاْ أَضۡغَٰثُ أَحۡلَٰمٖۖ﴾ [يوسف: ٣/١٨٥ ٤٤]، وبعد ما الخبرُ صفةٌ له في المعنى، نحوُ: ﴿ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلۡعَٰبِدُونَ﴾[(١)] [التوبة: ١١٢] ونحو: ﴿صُمُّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٞ﴾ [البقرة: ١٨]. ووقع في غيرِ ذلك، نحو: ﴿لَا يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِي ٱلۡبِلَٰدِ ❁ مَتَٰعٞ﴾ [آل عمران: ١٩٦، ١٩٧] ﴿لَمۡ يَلۡبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةٗ مِّن نَّهَارِۭۚ بَلَٰغٞ﴾ [الأحقاف: ٣٥] أي: هذا. ﴿سُورَةٌ أَنزَلۡنَٰهَا﴾ [النور: ١] أي هذه. ووجَبَ في النعت المقطوعِ إلى الرفعِ.

حَذْفُ الخبرِ: ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٞ وَظِلُّهَاۚ﴾ [الرعد: ٣٥] أي: دائمٌ، ويحتمل الأمرين: ﴿فَصَبۡرٞ جَمِيلٞۖ﴾ [يوسف: ١٨] أي: أجملُ، أو: فأمري صبرٌ. ﴿فَتَحۡرِيرُ رَقَبَةٖ﴾ [النساء: ٩٢] أي: عليه، أو: فالواجبُ.

حَذْفُ الموصوف: ﴿وَعِندَهُمۡ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرۡفِ﴾ [الصافات: ٤٨] أي: حورٌ قاصراتٌ. ﴿أَنِ ٱعۡمَلۡ سَٰبِغَٰتٖ﴾ [سبأ: ١١] أي: دروعاً سابغات. ﴿أَيُّهَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾ [النور: ٣١] أي: القومُ المؤمنون.

حَذْفُ الصفةِ: ﴿يَأۡخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ﴾ [الكهف: ٧٩] أي: صالحةٍ، بدليل

---

(١) أي: حذف المبتدأ (هم) بعد «المؤمنين» في الآية التي قبلها، وقد وقع بعد «المؤمنين» ما هو خبر في الصناعة وصفة للمذكور في المعنى، وهو قوله «التائبون».

أنه قُرِئ[1] كذلك، وأن تعييبَها لا يُخْرِجُها عن كونِها سفينةً.

﴿ٱلْـَٔـٰنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ﴾ [البقرة: ٧١] أي: الواضح، وإلا لكفروا بمفهوم ذلك.

﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَزْنًا﴾ [الكهف: ١٠٥] أي: نافعاً.

/ **حَذْفُ المعطوفِ عليه**: ﴿أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ فَٱنفَلَقَ﴾ [الشعراء: ٦٣] ٣/١٨٦

أي: فضَرب فانفلقَ.

وحيث دخلَتْ واوُ العطفِ على لامِ التعليلِ ففي تخريجِه وجهان: أحدُهما: أنْ يكونَ تعليلاً، مُعَلَّلُه محذوفٌ، كقولِه: ﴿وَلِيُبْلِىَ ٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ بَلَآءً حَسَنًا﴾ [الأنفال: ١٧] فالمعنى: وللإحسانِ إلى المؤمنين فَعَلَ ذلك.

والثاني: أنه معطوفٌ على علَّةٍ أخرى مضمرةٍ؛ لتظهرَ صحةُ العطفِ، أي: فَعَلَ ذلك ليُذيقَ الكافرين بأسَه وليُبلي.

حَذْفُ المعطوفِ مع العاطف: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَـٰتَلَ﴾ [الحديد: ١٠] أي: ومَنْ أنفق بعده. ﴿بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ﴾ [آل عمران: ٢٦] أي: والشرُّ.

حَذْفُ المبدل منه: خُرِّج عليه: ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ﴾ [النحل: ١١٦] أي: لما تصفُه و«الكذبَ» بدلٌ من الهاء.

حَذْفُ الفاعلِ: لا يجوزُ إلا في فاعل المصدرِ، نحو: ﴿لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَـٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩] أي: دُعائه الخيرَ. وجَوَّزه الكسائيُّ[2] مطلقاً

---

(١) وهي قراءة شاذة نسبت إلى أبيّ وابن مسعود. انظر: البحر ٦/١٥٤.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ٢/٦٠٠، الارتشاف ٣/١٣٢٣.

لدليلٍ، وخَرَّج عليه: ﴿ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ ﴾ [القيامة: ٢٦] أي: الروحُ، ﴿ حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ ﴾ [صٓ: ٣٢] أي: الشمسُ.

حَذْفُ المفعولِ: تقدَّم أنه كثيرٌ في مفعولِ المشيئة والإرادة، ويَرِد في غيرهما، نحوُ: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ ٱلْعِجْلَ ﴾ [الأعراف: ١٥٢] أي: إلهاً. ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ [التكاثر: ٣] أي: عاقبةَ أمركم.

حَذْفُ الحال: يكثرُ إذا كان قولاً نحوُ: ﴿ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ۝ سَلَٰمٌ ﴾ [الرعد: ٢٣، ٢٤] أي: قائلين.

/ **حَذْفُ المنادىٰ**: «ألا يا اسجدوا»[1] [النمل: ٢٥] أي: يا هؤلاء. ٣/١٨٧ ﴿ يَٰلَيْتَ ﴾ [القصص: ٧٩] أي: يا قومِ.

حَذْفُ العائدِ: يقع في أربعةِ أبوابٍ:

الصلةِ، نحوُ: ﴿ أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴾ [الفرقان: ٤١] أي: بعثه. والصفةِ، نحوُ: ﴿ وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ ﴾ [البقرة: ٤٨] أي: فيه. والخبرِ، نحوُ: «وكُلٌّ وعد الله الحسنى» [الحديد: ١٠] أي: وعده[2]. والحالِ[3].

حَذْف مخصوصِ نِعْمَ: ﴿ إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًا ۚ نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ ﴾ [صٓ: ٤٤] أي: أيوبُ. ﴿ فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ ٱلْقَٰدِرُونَ ﴾ [المرسلات: ٢٣] أي: نحن. ﴿ وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ [النحل: ٣٠] أي: الجنةُ.

---

(١) على قراءة الكسائي وأبي جعفر ورويس. انظر: التيسير ١٦٧، النشر ٢/٣٣٧.

(٢) على قراءة ابن عامر، وسبق تخريجها في ص: ١٦١٤.

(٣) نحو: «ارتفع سعر القمح، كيلةٌ بخمسين قرشاً» فجملة: «كيلة بخمسين...» حالية، والرابط العائد الذي يعود على صاحب الحال ضمير تقديره: «كيلةٌ منه...». وانظر: النحو الوافي ٢/٤١١.

حَذْفُ الموصول[1]:

﴿ ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ ﴾ [العنكبوت: ٤٦] أي: والذي أنزل إليكم، لأنَّ الذي أُنزل إلينا ليس هو الذي أُنْزِل إلى مَنْ قبلنا، ولهذا أُعِيدت «ما» في قوله: ﴿ قُولُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ ﴾ [البقرة: ١٣٦].

أمثلة حَذْفِ الفعل:

يطَّرد إذا كان مُفَسَّراً، نحوُ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦]، ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴾ [الانشقاق: ١]، ﴿ قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ ﴾[2] [الإسراء: ١٠٠] [٢٩٨] ويكثرُ في جوابِ الاستفهامِ، نحو: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا۟ / خَيْرًا﴾[3] [النحل: ٣٠] أي: أَنْزَلَ.

وأكثرُ منه حذفُ القولِ، نحوُ: ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ رَبَّنَا ﴾ [البقرة: ١٢٧] / أي: يقولان ربنا. قال أبو عليّ[4]: «حَذْفُ القولِ مِنْ ٣/١٨٨ حديث البحرِ، قل ولا حرج».

ويأتي في غيرِ ذلك، نحوُ: ﴿ ٱنتَهُوا۟ خَيْرًا لَّكُمْ ﴾ [النساء: ١٧١] أي: وَأْتوا.

﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ﴾ [الحشر: ٩] أي: وأَلِفوا الإيمانَ، أو اعتقدوا.

---

(١) انظر: المغني ٢/٦٢٥.

(٢) أي: لو ثبت أنتم.

(٣) في الأصول: وإذا قيل لهم.

(٤) وهو الفارسي. انظر: المغني ٢/٦٣٢ ولم نقف عليه في كتبه المطبوعة.

﴿ ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ ﴾ [البقرة: ٣٥] أي: وَلْتَسْكُنْ زوجُك.

﴿ وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ ﴾ [المسد: ٤] أي: أذمُّ.

﴿ وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ ﴾[النساء: ١٦٢] أي: أمْدَحُ.

﴿ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ ﴾ [الأحزاب: ٤٠] أي: كان.

﴿ وَإِنَّ كُلّٗا لَّمَّا ﴾ [هود: ١١١] أي: يُوَفُّوا أعمالَهم.

* * *

أمثلة حَذْفِ الحرف:

قال ابن جني في «المحتسب»[١]: «أخبرَنا أبو عليّ قال: قال أبو بكر[٢]: «حَذْفُ الحرفِ ليس بقياسٍ؛ لأنَّ الحروفَ إنما دخلت الكلامَ لضَرْبٍ من الاختصارِ، فلو ذَهَبْتَ تَحْذِفُها لكنت مُخْتَصِراً لها هي أيضاً، واختصارُ المختصَرِ إجحاف به».

حذف همزةِ الاستفهام:

قرأ ابن محيصن: «سواء عليهم أنذرتهم»[٣] [البقرة: ٦] وخُرِّج عليه: ﴿ هَٰذَا رَبِّي ﴾ في المواضع الثلاثةِ [الأنعام: ٧٦-٧٨]، ﴿ وَتِلۡكَ نِعۡمَةٞ تَمُنُّهَا ﴾ [الشعراء: ٢٢] أي: أَوَ تلك؟

(١) المحتسب ١/ ٥١.

(٢) أي: ابن السَّرَّاج.

(٣) أي: بهمزة واحدة بحذف همزة الاستفهام. انظر: مختصر ابن خالويه ٢، المحتسب ١/ ٥٠، وهي قراءة شاذة.

حذف الموصول الحرفي:

قال ابن مالك[1]: «لا يجوز إلا في «أنْ» نحوُ: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ﴾ [الروم: ٢٤].

حذف الجارِّ:

يَطَّرِدُ مع أَنْ وأنَّ، نحـو: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا۟﴾ [الحجرات: ١٧]، ﴿يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَىٰكُمْ﴾ [الحجرات: ١٧]، ﴿أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى﴾ [الشعراء: ٨٢]، ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ﴾ [المؤمنون: ٣٥] أي: بأنكم. وجاء مع غيرِهما، نحوُ: ﴿قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ﴾ [يس: ٣٩] أي: / قدَّرنا له. ﴿وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾ ٣/١٨٩ [الأعراف: ٤٥] أي: لها. ﴿يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ﴾ [آل عمران: ١٧٥] أي: يُخَوِّفُكم بأوليائه. ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ﴾ [الأعراف: ١٥٥] أي: مِنْ قومه، ﴿وَلَا تَعْزِمُوا۟ عُقْدَةَ ٱلنِّكَاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٥] أي: على[2] عُقْدَةِ.

حذف العاطف:

خَرَّجَ عليه الفارسيُّ[3]: ﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوا۟﴾ [التوبة: ٩٢] أي: وقلتَ. ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ﴾ [الغاشية: ٨] أي: ووجوه، عطفاً على: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَٰشِعَةٌ﴾ [الغاشية: ٢].

---

(١) شرح التسهيل ١/٢٣٤.

(٢) أ: «لا على» أي: لا تعزموا.

(٣) انظر: البرهان ٣/٢٨٠ ولم نقف على القول في كتبه المطبوعة.

حذف فاء الجواب:

خَرَّج عليه الأخفش[1]: ﴿إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ﴾ [البقرة: ١٨٠].

حَذْفُ حرف النداء:

كثير. ﴿هَٰٓأَنتُمْ أُو۟لَآءِ﴾ [آل عمران: ١١٩]، ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ﴾ [يوسف: ٢٩]، ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّى وَهَنَ ٱلْعَظْمُ﴾ [مريم: ٤]، ﴿فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [يوسف: ١٠١] وفي «العجائب» للكِرْماني[2]: «كَثُرَ حَذْفُ «يا» في القرآن من «الرب» تنزيهاً وتعظيماً؛ لأنَّ في النداء طَرَفاً من الأمر».

حَذْفُ «قد»:

في الماضي إذا وقع حالاً، نحوُ: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠]، ﴿قَالُوٓا۟ أَنُؤْمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ﴾ [الشعراء: ١١١].

حَذْفُ «لا» النافية:

يَطَّرِدُ في جواب القَسَمِ إذا كان المنفيُّ مضارعاً، نحوُ: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟﴾ [يوسف: ٨٥]، ووَرَدَ في غيرِه، نحوُ: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ﴾ [البقرة: ١٨٤] أي: لا يطيقونه، ﴿وَأَلْقَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِىَ أَن تَمِيدَ﴾ [النحل: ١٥] أي: لأَنْ لا تميدَ.

/ حَذْفُ لامِ التَّوْطِئَة:

٣/١٩٠

﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا۟ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ﴾ [المائدة: ٧٣]، ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١].

---

(١) معاني القرآن له ١/ ١٥٨.

(٢) غرائب التفسير ١/ ٤٠٠.

حَذْف لامِ الأمرِ:

خُـــرِّج عليـــه(١): ﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ﴾ [إبراهيم: ٣١] أي: ليقيموا.

حَذْف لام «لقد»:

يَحْسُن مع طول الكلام، نحوُ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٩].

حَذْفُ نونِ التوكيدِ:

خُرِّج عليه قراءةُ: «ألم نَشْرَحَ» [الشرح: ١] بالنصب(٢).

حَذْف نون الجمع:

خُرِّج عليه قراءةُ(٣) «وما هم بِضَارِّي به من أحد» [البقرة: ١٠٢].

حَذْفُ التنوين:

خُرِّج عليه قراءةُ «قل هو الله أَحَدُ * الله الصمد»(٤)، [الإخلاص: ١، ٢]، «ولا الليل سابقُ النّهارَ» [يسٓ: ٤٠] بالنصب(٥).

---

(١) انظر: الدر المصون ٧/ ١٠٤.

(٢) نُسبت إلى أبي جعفر وهي قراءة شاذة. انظر: المحتسب ٢/ ٣٦٦، والبحر ٨/ ٤٨٧، وانظر في تخريجها: الدر المصون ١١/ ٤٣.

(٣) القراءة منسوبة إلى الأعمش وهي شاذة. انظر: المحتسب ١/ ١٠٣، البحر ١/ ٣٣٢، وانظر في تخريجها: الدر المصون ٢/ ٤١.

(٤) أي: بالضم بلا تنوين، نسبت لنصر بن عاصم وأبي عمرو وهي شاذة. انظر: مختصر ابن خالويه ١٨٢، البحر ٨/ ٥٢٨، وانظر في تخريجها: الدر المصون ١١/ ١٥٠.

(٥) في «النهارَ»، وهي قراءة عمارة بن عقيل. انظر: المختصر ١٢٥، والدر المصون ٩/ ٢٧١.

حَذْفُ حركةِ الإعرابِ والبناءِ:

خُرِّجَ[1] عليه قراءةُ: ﴿ فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ ﴾ [البقرة: ٥٤]، و﴿ يَأْمُرُكُمْ ﴾ [البقرة: ٦٧]، «وبعولَتْهن» [البقرة: ٢٢٨] بسكون الثلاثة[2]. وكذا: «أو يعفوْ الذي بيده عقدة النكاح»[3] [البقرة ٢٣٧]، «فأوارىْ سوءة أخي»[4] [المائدة: ٣١]، «ما بقيْ من الربا»[5] [البقرة: ٢٧٨].

أمثلةُ حَذْفِ أكثرَ مِنْ كلمة:

حَذْفُ مضافَيْن:

﴿ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ ﴾ [الحج: ٣٢] أي: فإنَّ تعظيمَها من أفعال ذوي تقوى القلوب. ﴿ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ ﴾ [طه: ٩٦] أي: مِنْ أثرِ حافر فرسِ الرسول. ﴿ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَٱلَّذِى يُغْشَىٰ عَلَيْهِ ﴾ [الأحزاب: ١٩] أي كدَوَرانِ عينِ الذي. ﴿ وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ ﴾ [الواقعة: ٨٢] أي: بدل شكرِ رزقكم.

---

(١) حدث طمس في نسخة الأصل. وانظر في تخريجها: الدر المصون ١/٣٦٢.

(٢) قرأ أبو عمرو بالإسكان والاختلاس -وهو الإتيان بثلثي الحركة- في الهمز من الكلمة الأولى، وفي الراء من الكلمة الثانية، وقرأ الباقون بكسر الهمز وضم الراء. انظر: التيسير ٧٣، النشر ٢/٢١٢ أما إسكان التاء من الكلمة الثالثة «وبعولَتْهن» فنُسب إلى مسلمة بن محارب وهي قراءة شاذة. مختصر ابن خالويه ١٤، البحر ٢/١٨٨.

(٣) بسكون الواو، قراءة الحسن وهي شاذة. انظر: المحتسب ١/١٢٥، البحر ٢/٢٣٦.

(٤) بسكون الياء من الفعل، قرأ بها طلحة وغيره، وهي شاذة. انظر: المحتسب ١/٢٠٩، البحر ٣/٤٦٧.

(٥) بسكون الياء، ورُويت عن الحسن، وهي شاذة. انظر: المحتسب ١/١٤١، البحر ٢/٣٣٧.

حَذْفُ ثلاثة[1] متضايفات:

﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ﴾ [النجم: ٩] أي: فكان مقدارُ مسافةِ قُرْبه مثلَ قاب، فحُذف ثلاثةٌ من اسم كان وواحدٌ مِنْ خبرِها.

١٩١/٣ / **حَذْفُ مفعولَيْ باب ظنَّ:**

﴿أَيْنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القصص: ٦٢] أي: تزعمونهم شركاءَ.

[٢٩٩] **حَذْفُ الجارِّ مع المجرور:** /

﴿خَلَطُواْ عَمَلًا صَٰلِحًا﴾ أي: بسيئ، ﴿وَءَاخَرَ سَيِّئًا﴾ [التوبة: ١٠٢] أي: بصالحٍ.

حَذْفُ العاطِف مع المعطوفِ: تقدَّم[2].

حَذْفُ حرف الشرط وفعله:

يطَّرد بعد الطلب، نحوُ: ﴿فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١] أي: إن اتبعتموني، ﴿قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ﴾ [إبراهيم: ٣١] أي: إن قلت لهم يقيموا. وجعل منه الزمخشري[3]: ﴿فَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ عَهْدَهُۥٓ﴾ [البقرة: ٨٠] أي: إن اتخذتم عند الله عهداً فلن يخلف. وجَعَلَ منه أبو حيَّان[4]: ﴿فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبْلُ﴾ [البقرة: ٩١] أي: إن كنتم آمنتم بما أُنزل إليكم فلِمَ تقتلون؟

---

(١) أ، ح: «ثلاث».
(٢) ص: ١٦٢٧.
(٣) الكشاف ١/١٥٨.
(٤) البحر ١/٣٠٧.

حَذْفُ جوابِ الشرط:

﴿فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي ٱلْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الأنعام: ٣٥] أي: فافعَلْ. ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّقُوا۟ مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [يسٓ: ٤٥] أي: أَعْرَضوا؛ بدليل ما بعده. ﴿أَئِن ذُكِّرْتُم﴾ [يسٓ: ١٩] أي: تَطَيَّرْتُمْ، ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩] أي: لَنَفِدَ. ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا۟ رُءُوسِهِمْ﴾ [السجدة: ١٢] أي: لرأيتَ أمراً فظيعاً. ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ وَأَنَّ ٱللَّهَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [النور: ٢٠] أي: لَعَذَّبكم. ﴿لَوْلَآ أَن رَّبَطْنَا عَلَىٰ قَلْبِهَا﴾ [القصص: ١٠] أي: لأَبْدَتْ به. ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَآءٌ مُّؤْمِنَٰتٌ لَّمْ تَعْلَمُوهُمْ أَن تَطَـُٔوهُمْ﴾ [الفتح: ٢٥] أي: لَسَلَّطكم على أهلِ مكةَ.

١٩٢/٣ / **حَذْفُ جملةِ القَسَم:**

﴿لَأُعَذِّبَنَّهُۥ عَذَابًا شَدِيدًا﴾ [النمل: ٢١] أي: واللهِ.

حَذْفُ جوابه:

﴿وَٱلنَّٰزِعَٰتِ غَرْقًا﴾ الآياتِ [النازعات: ١-٥] أي: لَتُبْعَثُنَّ. ﴿صٓ وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ﴾ [صٓ: ١] أي إنه لَمُعْجِزٌ.

﴿قٓ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْمَجِيدِ﴾ [قٓ: ١] أي: ما الأمرُ كما زعموا.

حذف جملة مُسبَّبة عن المذكور:

نحوُ: ﴿لِيُحِقَّ ٱلْحَقَّ وَيُبْطِلَ ٱلْبَٰطِلَ﴾ [الأنفال: ٨] أي: فَعَل ما فَعَل.

حَذْفُ جملٍ كثيرة:

﴿فَأَرۡسِلُونِ ۝ يُوسُفُ أَيُّهَا ٱلصِّدِّيقُ﴾ [يوسف: ٤٥، ٤٦] أي: فأرسلونِ إلى يوسف لأستعبرَه الرؤيا، فَفَعلوا، فأتاه فقال له: يا يوسفُ.

* * *

خاتمة(١)

تارةً لا يُقام شيءٌ مُقامَ المحذوفِ كما تقدَّم، وتارةً يُقامُ ما يَدُلُّ عليه، نحوُ: ﴿فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَقَدۡ أَبۡلَغۡتُكُم مَّآ أُرۡسِلۡتُ بِهِۦٓ إِلَيۡكُمۡۚ﴾ [هود: ٥٧] فليس الإبلاغُ هو الجوابَ؛ لتقدُّمه على تَوَلِّيهم، وإنما التقدير: فإنْ تَوَلَّوا فلا لَوْمَ عليَّ، أو فلا عُذْرَ لكم؛ لأنِّي أَبْلَغْتُكُم. ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدۡ كُذِّبَتۡ رُسُلٞ مِّن قَبۡلِكَۚ﴾ [فاطر: ٤] أي: فلا تحزَنْ واصبِرْ. ﴿وَإِن يَعُودُواْ فَقَدۡ مَضَتۡ سُنَّتُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾ [الأنفال: ٣٨] أي: يُصيبُهم مثلُ ما أصابهم.

* * *

---

(١) انظر: البرهان ٣/ ٢٧٨.

فصل

كما انقسم الإيجازُ إلى إيجازِ قَصْرٍ وإيجازِ حَذْفٍ، كذلك انقسم الإطنابُ إلى بَسْطٍ وزيادة:

فالأولُ: الإطنابُ بتكثيرِ الجملِ:

كقولِه تعالى: ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ الآيةَ [البقرة: ١٦٤]، في سورةٍ أطنبَ فيها أبلغَ إطنابٍ[1]؛ لكَوْنِ الخطابِ مع الثَّقَلين، وفي كل عصرٍ وحينٍ، للعالِم منهم والجاهلِ، والموافِق والمنافِق. / وقولُه: ﴿ الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ ﴾ [غافر: ٧] فقولُه: ﴿ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ ﴾ إطنابٌ؛ لأنَّ إيمانَ حَمَلَة العرشِ معلومٌ، وحَسَّنَه إظهارُ شَرَفِ الإيمانِ ترغيباً فيه. ﴿ وَوَيْلٌ لِّلْمُشْرِكِينَ ۝ الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴾ [فصلت: ٦، ٧] وليسَ من المشركين مُزَكٍّ، والنكتةُ: الحَثُّ للمؤمنين على أدائِها، والتحذيرُ من المَنْعِ، حيث جُعِلَ من أوصافِ المشركين.

١٩٣/٣

والثاني: يكون بأنواعٍ:

النوع الأول: دخولُ حرفٍ فأكثرَ من حروفِ التأكيدِ السابقةِ في نوعِ الأدواتِ، وهي: «إنَّ»، و«أنَّ»، ولامُ الابتداء، والقسمُ، و«ألا» الاستفتاحية، و«أما» و«ها» التنبيه، و«كأنَّ» في تأكيد التشبيه، و«لكنَّ» في تأكيد

---

(١) وأوجز في غيرها، نحو: ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ ﴾ [آل عمران: ١٩٠].

الاستدراكِ، و« ليت » في تأكيد التمني، و« لعلّ » في تأكيد الترجِّي، وضميرُ الشأنِ، وضميرُ الفصلِ، و« إمَّا » في تأكيدِ الشرطِ، و« قد »، والسين، و« سوف »، والنونان في تأكيدِ الفعليةِ، و« لا » التبرئةُ، و« لن » و« لمَّا » في تأكيدِ النفيِ. وإنما يَحْسُنُ تأكيدُ الكلامِ إذا كان المخاطبُ به مُنْكِراً أو مُتَرَدِّداً.

ويتفاوَتُ التأكيدُ بحسَبِ قوةِ الإنكارِ وضَعْفِه، كقوله تعالى حكايةً عن رُسلِ عيسى إذ كُذِّبوا في المرَّة الأولى: ﴿ إِنَّآ إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ ﴾ [يسٓ: ١٤]، فأُكِّد بـ« إنَّ » واسميةِ الجملة، وفي المرة الثانية: ﴿ رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّآ إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ ﴾ [يسٓ: ١٦] فأُكِّد بالقسم « وإنَّ » واللامِ واسميةِ / الجملة؛ لمبالغةِ المخاطبين في الإنكار، حيث قالوا: ﴿ مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَمَآ أَنزَلَ ٱلرَّحْمَٰنُ مِن شَىْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ ﴾ [يسٓ: ١٥]. [٣٠٠]

وقد يُؤكَّدُ(١) بها والمخاطَبُ به غيرُ مُنْكِرٍ لعَدمِ جَرْيِه على مقتضىٰ إقرارِه، / فيُنزَّل مَنْزِلَةَ المُنْكِرِ، وقد يُتْرَكُ التأكيدُ وهو مُنْكِر، ٣/١٩٤ لأنَّ معه أدلةً ظاهرةً لو تأمَّلها لَرَجَعَ عن إنكارِه، وعلى ذلك يُخَرَّجُ: ﴿ ثُمَّ إِنَّكُم بَعْدَ ذَٰلِكَ لَمَيِّتُونَ ۞ ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ تُبْعَثُونَ ﴾ [المؤمنون: ١٥، ١٦] أكَّد الموتَ تأكيدَيْن، وإن لم يُنكَر؛ لتنزيل المخاطبين -لتماديهم في الغَفْلَة- تنزيلَ مَنْ يُنْكِر الموت، وأكَّد إثباتَ البعثِ تأكيداً واحداً -وإن كان أشدَّ نكيراً؛ لأنَّه لمَّا كانَتْ أدلتُه ظاهرةً كان جديراً بألاَّ يُنْكَرَ، فنُزِّل المخاطبون مَنْزِلَةَ غيرِ المُنْكِرِ، حَثّاً لهم على النظرِ في أدلَّته الواضحةِ.

---

(١) انظر: البرهان ٣/ ١٦٢.

ونظيرُه قولُه تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢] نَفَىٰ عنه الريبَ بـ «لا» على سبيلِ الاستغراقِ مع أنَّه ارتابَ فيه المُرْتابُون، لكنْ نُزِّل مَنْزِلَةَ العَدَمِ تعويلاً على ما يُزيلُه من الأدلَّة الباهرة، كما نُزِّل الإنكارُ مَنْزِلَةَ عَدَمه لذلك.

وقال الزمخشري[1]: «بُولغ في تأكيد الموت تنبيهاً للإنسان أَنْ يكونَ الموتُ نُصْبَ عينيه، ولا يَغْفُلُ عن ترقُّبه فإنَّ مآله إليه، فكأنه أُكِّدت جملتُه ثلاثَ مراتٍ لهذا المعنى[2]، لأنَّ الإنسانَ في الدنيا يسعىٰ فيها غايةَ السَّعْي، حتى كأنه يُخَلَّدُ. ولم يُؤَكِّد جملةَ البعث إلا بـ «إنَّ»، لأنه أُبْرِزَ في صورةِ المقطوعِ به الذي لا يُمْكِنُ فيه نزاعٌ، ولا يَقْبَلُ إنكاراً».

وقال التاج [بن][3] الفِرْكاح: «أكَّد الموتَ ردًّا على الدَّهْرِية القائلين ببقاء النوعِ الإنسانيِّ، خَلَفاً عن سَلَفٍ، واستغنى عن تأكيد البعثِ هنا لتأكيده والردِّ على مُنْكِرِه في مواضعَ، كقوله: ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ﴾ [التغابن: ٧]».

وقال غيرُه[4]: «لـمَّا كان العطفُ يَقْتضي الاشتراكَ استغنى عن إعادةِ اللامِ لذِكْرِها في الأول».

وقد يُؤَكَّد بها للمستشرف الطَّالبِ الذي قُدِّمَ له ما يَلُوحُ بالخبرِ، فاستشرفَتْ / نفسُه إليه، نحوُ: ﴿وَلَا تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [هود: ٣٧] أي: لا تَدْعُني يا نوحُ في شأنِ قومِك. فهذا الكلامُ يُلَوِّح بالخبرِ تلويحاً، ويُشْعِرُ ٣/١٩٥

(١) لم يَرِدْ هذا القول في الكشاف، ونقله عن البرهان ٣/١٦٣ منسوباً للزمخشري، والنص لأبي حيان في البحر ٦/٣٩٩.

(٢) في قوله تعالى: ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ﴾.

(٣) سقطت لفظة «ابن» من (أ)، وانظر: البرهان ٣/١٦٣.

(٤) هو الزركشي في البرهان ٣/١٦٣.

بأنه قد حُقَّ عليهم العذابُ، فصارَ المَقامُ مَقامَ أَنْ يتردَّدَ المخاطَبُ في أنهم: هل صاروا محكوماً عليهم بذلك أو لا؟ فقيل: ﴿إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ﴾ بالتأكيد.

وكذا قولُه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمْ﴾ [الحج: ١] لمَّا أمرهم بالتقوى -وظهورُ ثمرتِها، والعقابُ على تركِها، محَلُّه الآخرةُ- تَشوَّفَتْ نفوسُهم إلى وصف حال الساعة، فقال: ﴿إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَىْءٌ عَظِيمٌ﴾ [الحج: ١]. بالتأكيد ليتقرَّرَ عليه الوجوبُ.

وكذا قولُه: ﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِىٓ﴾ [يوسف: ٥٣] فيه تحيير للمخاطبِ وتَرَدُّدٌ في أنه كيف لا يُبَرِّئُ نفسَه، وهي بريئةٌ زكيَّةٌ ثبَتَتْ عِصْمتُها وعَدَمُ مواقَعَتِها السوءَ؟ فأكَّده بقولِه: ﴿إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾[2] [يوسف: ٥٣]. وقد يُؤكَّد لقَصْدِ الترغيبِ، نحوُ: ﴿فَتَابَ عَلَيْهِ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ٣٧] أُكِّد بأربع[1] تأكيدات، ترغيباً للعبادِ في التوبة، وقد سَبَقَ الكلامُ على أدواتِ التأكيدِ المذكورةِ ومعانيها ومواقعِها في النوع الأربعين[3].

* * *

(١) كذا على تقدير المعدود: تأكيدة.

(٢) ذهب بعض أهل العلم إلى أن هذا الكلام يناسب حال امرأة العزيز، ولا يناسب حال يوسف عليه السلام. قال ابن كثير في تفسيره (٤ / ٣٢٠): «هذا القول هو الأشهر والأليق والأنسب بسياق القصة ومعاني الكلام، وقد حكاه الماوردي في تفسيره، وانتدب لنصره الإمام العلامة أبو العباس بن تيمية رحمه الله، فأفرده بتصنيف على حدة... سياق الكلام كله من كلام امرأة العزيز بحضرة الملك، ولم يكن يوسف عليه السلام عندهم، بل بعد ذلك أحضره الملك». وانظر مجموع الفتاوى (١٥ / ١٣٩-١٥١).

(٣) انظر: ص: ١٠٠٤، فما بعدها.

فائدة

إذا اجتمعت «إنّ» واللامُ كان بمنزلةِ تكريرِ الجملةِ ثلاثَ مرات؛ لأنَّ «إنَّ» أفادَتِ التكريرَ مرتين، فإذا دخلت اللامُ صارَتْ ثلاثاً. وعن الكسائيِّ[١]: أن اللاَمَ لتوكيدِ الخبرِ، و«إنَّ» لتوكيد الاسم. وفيه تَجَوُّزٌ؛ لأنَّ التوكيدَ للنسبةِ لا للاسم ولا للخبرِ.

وكذلك نونُ التوكيدِ الشديدة بمنزلة تكريرِ الفعلِ ثلاثاً، والخفيفةُ بمنزلةِ تكريرِه مرتين. وقال سيبويه[٢] في نحو: / ﴿يَٰٓأَيُّهَا﴾ [البقرة: ٢١] «الألفُ والهاءُ لحقتا «أيَّاً» توكيداً، فكأنك كَرَّرت «أيًّا» مرتين، وصار الاسمُ تنبيهاً». هذا كلامُه، وتابعه الزمخشريُّ[٣]. ٣/١٩٦

* * *

فائدة

قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾ [مريم: ٦٦] قال الجرجانيُّ في: «نظم القرآن»[٤]: «ليست اللامُ فيه للتأكيد / ؛ فإنه مُنْكَرٌ، [٣٠١]

(١) انظر: الهمع ١/٤٤٨.

(٢) الكتاب ٢/١٩٧.

(٣) الكشاف ١/٩٠.

(٤) لمكي بن أبي طالب انتخاب له ذكره القفطي في الإنباه ٣/٣١٦، والزركشي في البرهان ٢/٢٢٥.

فكيف يُحَقِّق ما يُنكِرُ؟ وإنما قاله حكايةً لكلامِ النبيِّ ﷺ الصادرِ منه بأداةِ التأكيد فحكاه، فنَزَلَتِ الآيةُ على ذلك».

* * *

النوع الثاني[1]: دخول الأحرف الزائدة:

قال ابن جني[2]: «كلُّ حرفٍ زِيْدَ في كلامِ العربِ فهو قائمٌ مَقامَ إعادةِ الجملةِ مرة أخرى» وقال الزمخشريُّ في «كشافه القديم»[3]: «الباءُ في خبرِ «ما» و«ليس» لتأكيدِ النفيِ، كما أنَّ اللامَ لتأكيدِ الإيجاب. وسُئِل بعضُهم[4] عن التأكيدِ بالحرف، وما معناه إذ إسقاطُه لا يُخِلُّ بالمعنى؟ فقال: «هذا يَعْرِفُه أهلُ الطِّباعِ، يجدون مِنْ زيادةِ الحرفِ معنى لا يجدونه بإسقاطِه».

---

(١) وهو النوع الثاني من أنواع الإطناب.

(٢) سر الصناعة ١ / ٢٩١، ٢٩٦، وتحدث عن تأكيد المعنى بالزيادة. وانظر: الخصائص ٢ / ٢٧٤ بعبارة قريبة.

(٣) ليس في كشافه المطبوع المشهور بين الأيدي، ويُفهَم من قوله في مقدمته: «فأخذتُ في طريقة أخصر من الأولى مع ضمان التكثير من الفوائد، والفحص عن السرائر» (الكشاف ١ /س-ع) أنه ألَّف تفسيراً قبل الذي يشير إليه، وهو «الكشاف القديم» الذي ذكره السيوطي هنا، فيكون تأليفه له قبل عام (٥٢٨ هـ) في خُوارزم. انظر: علوم القرآن بين البرهان والإتقان ٥٦٩.

(٤) انظر: البرهان ٣ / ١٥٠.

قال: «ونظيرُه العارفُ بوزنِ الشعرِ طَبْعاً، إذا تغيَّر عليه البيتُ بنَقْصٍ أنكره». وقال: «أَجِدُ نفسي على خلافِ ما أَجِدُها بإقامةِ الوزنِ، فكذلك هذه الحروفُ تَتَغَيَّرُ نفسُ المطبوع بنُقْصانِها، ويجد نفسَه بزيادتِها على معنىً، بخلاف ما يَجِدُها بنقصانِه»[1]. ثم بابُ زيادةِ[2] الحروفِ وزيادةِ الأفعال قليلٌ، والأسماءُ أقلُّ.

أما الحروفُ فيُزادُ منها: إنْ، وأنْ، وإذ، وإذا، وإلى، وأم، والباء، والفاء، وفي، والكاف واللام، ولا، وما، ومِنْ، والواو، وتقدَّمَتْ في نوعِ الأدواتِ مشروحةً[3].

وأمَّا الأفعال: فَزِيْدَ منها «كان»، وخُرِّجَ عليه[4]: ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِى ٱلْمَهْدِ﴾ [مريم: ٢٩] «وأصبح»[5]، وخُرِّجَ عليه: ﴿فَأَصْبَحُوا۟ خَٰسِرِينَ﴾ [المائدة: ٥٣].

/ وقال الرُّمَّانيُّ[6]: «العادةُ أنَّ مَنْ به عِلَّةٌ تُزاد بالليلِ أَنْ يرجوَ الفَرَجَ عند الصباحِ، فاستعمل «أصبح»؛ لأنَّ الخُسْرانَ حَصَلَ لهم في الوقت الذي يرجونَ فيه الفَرَجَ، فليست زائدة». ١٩٧/٣

---

(١) أي: بنقصان المعنى. وفي (س): «بنقصانها».

(٢) أثبت من ر، ب، وفي باقي النسخ: «الزيادة»!.

(٣) انظر: ص: ١٠٠٤، فما بعدها.

(٤) انظر: البحر ٦/١٨٧.

(٥) انظر في زيادة «أصبح»: رصف المباني ٢١٨، وانظر في زيادة الأفعال: الصاحبي ٢١٢.

(٦) انظر: البرهان ٣/١٤٨.

وأمَّا الأسماءُ فنصَّ أكثر النَّحْويين[1] على أنها لا تُزادُ، ووقع في كلام المفسرين[2] الحكمُ عليها بالزيادة في مواضعَ، كلفظ «مِثْل» في قولِه: ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا۟ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ﴾ [البقرة: ١٣٧] أي: بما.

* * *

النوع الثالث: التأكيدُ الصناعيُّ، وهو أربعةُ أقسام:

أحدُها: التوكيدُ المعنويُّ بـ: كل وأجمع وكِلا وكلتا، نحوُ: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠] وفائدتُه: رَفْعُ تَوَهُّمِ المجازِ، وعدمِ الشمول. وادَّعىٰ الفرَّاء[3] أن (كلهم) أفادَتْ ذلك و(أجمعون) أفادَتْ اجتماعَهم على السجودِ، وأنهم لم يَسْجدوا متفرقين.

ثانيها: التأكيدُ اللفظيُّ: وهو تكرارُ اللفظِ الأول: إمَّا بمرادفِه، نحوُ: ﴿ضَيِّقًا حَرِجًا﴾ [الأنعام: ١٢٥] بكسر الراء[4]، ﴿وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾ [فاطر: ٢٧]. وجعل منه الصَّفَّار[5]: ﴿فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ﴾ [الأحقاف: ٢٦] على القولِ بأنَّ كليهما للنفي، وجَعَل منه غيرُه[6]: ﴿قِيلَ ٱرْجِعُوا۟ وَرَآءَكُمْ﴾ [الحديد: ١٣] فوراء ليس هاهنا ظرفاً؛ لأنَّ لفظَ «ارجعوا» يُنْبِئُ عنه، بل هو

(١) انظر: مغني اللبيب ١/١٨٠. وانظر في زيادة الأسماء: الصاحبي ٢١٢.

(٢) انظر: الوسيط للواحدي ١/٢٢١.

(٣) لم نقف عليه في كتابه «معاني القرآن».

(٤) وهي قراءة نافع وأبي جعفر وشعبة، وقرأ الباقون بفتح الراء. انظر: الإقناع ٢/٦٤٣، النشر ٢/٢٦٢.

(٥) ليس في القطعة المطبوعة من شرحه على سيبويه.

(٦) وهو أبو البقاء في التبيان ٢/١٢٠٨.

اسمُ فعلٍ بمعنى ارجعوا، فكأنه قال: ارْجِعوا ارْجِعوا. وإمّا بلفظِه، ويكونُ في الاسمِ والفعلِ والحرفِ والجملةِ. فالاسمُ نحوُ: ﴿ قَوَارِيرَاْ * قَوَارِيرَاْ ﴾ [الإنسان: ١٥، ١٦]، ﴿ دَكًّا دَكًّا ﴾ [الفجر: ٢١]، ﴿ صَفًّا صَفًّا ﴾ [الفجر: ٢٢].

والفعل، نحوُ: ﴿ فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ ﴾ [الطارق: ١٧].

/ واسم الفعل: نحوُ: ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ [المؤمنون: ٣٦]. ١٩٨/٣

والحرف: نحوُ: ﴿ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا ﴾ [هود: ١٠٨]، ﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَنَّكُم ﴾ [المؤمنون: ٣٥].

والجملة نحوُ: ﴿ فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا * إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ﴾ [الشرح: ٥، ٦] والأكثر[١] اقترانُ الثانيةِ بـ «ثُمَّ»، نحوُ: ﴿ وَمَا أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ * ثُمَّ مَا أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴾ [الانفطار: ١٧، ١٨]، ﴿ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ * ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴾ [النبأ: ٤، ٥].

ومن هذا النوعِ: تأكيدُ الضميرِ المتصلِ بالمنفصلِ، نحوُ: ﴿ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ﴾ [البقرة: ٣٥]، ﴿ فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ ﴾ [المائدة: ٢٤]، ﴿ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ نَحْنُ ٱلْمُلْقِينَ ﴾ [الأعراف: ١١٥].

ومن تأكيدِ المنفصلِ بمثلِه: ﴿ وَهُم بِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ كَٰفِرُونَ ﴾ [يوسف: ٣٧].

ثالثها: تأكيدُ الفعلِ بمصدرِه، وهو عِوَضٌ مِنْ تكرارِ الفعلِ مرتين.

وفائدتُه: رَفْعُ تَوَهُّمِ المجاز في الفعل، بخلافِ التوكيدِ السابقِ، فإنه لرَفْعِ تَوهُّمِ المجازِ في المسندِ إليه. كذا فرَّق به ابنُ عُصْفورٍ[٢] وغيره. ومِنْ ثَمَّ رَدَّ

(١) المثبت من ح، وهو موافق لما في البرهان للزركشي ٢ /٤٨٧، وفي سائر النسخ: «والأحسن».
(٢) المقرب ١ /٢٣٨، وشرح الجمل له ١ /٢٣١.

بعضُ أهلِ السنة على بعض المعتزلةِ في دعواه نفيَ التكليم حقيقةً بقولِه: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء: ١٦٤]؛ لأنَّ التوكيدَ رَفَعَ المجازَ في الفعلِ(١).

ومن أمثلتِه: ﴿وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦]، ﴿تَمُورُ ٱلسَّمَآءُ مَوۡرٗا ۞ وَتَسِيرُ ٱلۡجِبَالُ سَيۡرٗا﴾ / [الطور: ٩، ١٠]، ﴿جَزَآؤُكُمۡ جَزَآءٗ مَّوۡفُورٗا﴾ [الإسراء: ٦٣]. وليس منه: ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠﴾ [الأحزاب: ١٠]، بل هو جمعُ «ظَنٍّ»، لاختلافِ أنواعه. وأمَّا: ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ رَبِّي شَيۡـٔٗاۚ﴾ [الأنعام: ٨٠] فيَحْتمل أَنْ يكونَ منه، وأَنْ يكونَ الشيءُ بمعنى الأمرِ والشأنِ. [٣٠٢]

/ والأصلُ في هذا النوع أن يُنْعَتَ بالوصفِ المرادِ، نحوُ: ﴿ٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ ذِكۡرٗا كَثِيرٗا﴾ [الأحزاب: ٤١]، ﴿وَسَرِّحُوهُنَّ سَرَاحٗا جَمِيلٗا﴾ [الأحزاب: ٤٩]. وقد يُضاف وَصْفُه إليه، نحوُ: ﴿ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾ [آل عمران: ١٠٢] وقد يُؤكَّد بمصدرِ فعلٍ آخرَ أو اسمِ عينٍ نيابةً عن المصدرِ، نحوُ: ﴿وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلٗا﴾ [المزمل: ٨]، والمصدر «تبتُّلاً»، والتبتيل مصدر بَتَّل. ﴿أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾ [نوح: ١٧] أي: إنباتاً، إذ النباتُ اسمُ عينٍ. ٣/١٩٩

رابعها: الحالُ المؤكِّدة(٢): نحو: ﴿أُبۡعَثُ حَيّٗا﴾ [مريم: ٣٣]، ﴿وَلَا تَعۡثَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُفۡسِدِينَ﴾ [البقرة: ٦٠]، ﴿وَأَرۡسَلۡنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولٗاۚ﴾ [النساء: ٧٩]، ﴿ثُمَّ تَوَلَّيۡتُمۡ إِلَّا قَلِيلٗا مِّنكُمۡ وَأَنتُم مُّعۡرِضُونَ﴾ [البقرة: ٨٣]، ﴿وَأُزۡلِفَتِ ٱلۡجَنَّةُ لِلۡمُتَّقِينَ غَيۡرَ بَعِيدٍ﴾ [قٓ: ٣١].

---

(١) انظر: تأويل مشكل القرآن ١١١، حاشية الشيخ زاده على تفسير البيضاوي ٢/٨٣.

(٢) انظر في أقسامها: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٥٥.

وليس منه: ﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا﴾ [النمل: ١٠] لأنَّ التَّولِيَة قد لا تكون إدباراً[١]؛ بدليل: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ﴾ [البقرة: ١٤٤] ولا ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾ [النمل: ١٩] لأنَّ التبسُّم قد لا يكون ضحكاً. ولا ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ [البقرة: ٩١] لاختلاف المعنيين؛ إذكونُه حقاً في نفسه غيرُ كونِه مُصَدِّقاً لما قبله.

النوع الرابع: التكرير[٢]: وهو أبْلَغُ من التأكيدِ. وهو مِنْ محاسنِ الفصاحةِ خلافاً لبعضِ مَنْ غَلط. وله فوائدُ، منها: التقريرُ، وقد قيل: «الكلامُ إذا تكرَّر تقرَّر». وقد نبَّه تعالى على السبب الذي لأجلِه كَرَّر الأقاصيصَ والإنذارَ في القرآن بقوله: ﴿وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ ٱلْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا﴾ [طه: ١١٣].

٢٠٠/٣ / ومنها: التأكيدُ.

ومنها: زيادةُ التنبيهِ على ما ينفي التُّهْمَةَ ليُكْمِلَ تَلَقِّي الكلامِ بالقَبول، ومنه: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِىٓ ءَامَنَ يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ ۝ يَٰقَوْمِ إِنَّمَا هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا مَتَٰعٌ﴾ [غافر: ٣٨، ٣٩] فإنه كَرَّر فيه النداءَ لذلك.

ومنها: إذا طال الكلامُ وخُشِي تناسي الأولِ أُعيد ثانياً؛ تَطْرِيَةً له وتجديداً لعهده، ومنه: ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُوا۟ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابُوا۟ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ وَأَصْلَحُوٓا۟ إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعْدِهَا﴾ [النحل: ١١٩]، ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا فُتِنُوا۟ ثُمَّ جَٰهَدُوا۟ وَصَبَرُوٓا۟ إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعْدِهَا﴾ [النحل: ١١٠]،

(١) (أ): «إدبار».
(٢) انظر بحثاً مطولاً في: المثل السائر ٢/١٣٧.

﴿ وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ﴾ إلى قوله: ﴿ فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُوا۟ ﴾ [البقرة: ٨٩]، ﴿ لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا۟ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا۟ بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا۟ فَلَا تَحْسَبَنَّهُم ﴾ [آل عمران: ١٨٨]، ﴿ إِنِّى رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ ﴾ [يوسف: ٤].

ومنها: التعظيمُ والتهويلُ، نحوُ: ﴿ ٱلْحَآقَّةُ ۞ مَا ٱلْحَآقَّةُ ﴾ [الحاقة: ١، ٢]، ﴿ ٱلْقَارِعَةُ ۞ مَا ٱلْقَارِعَةُ ﴾ [القارعة: ١، ٢]، ﴿ وَأَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ ﴾ [الواقعة: ٢٧].

فإن قلتَ: هذا النوعُ أحدُ أقسامِ النوعِ قبلَه، فإن منها التوكيدَ بتكرارِ اللفظ، فلا يَحْسُنُ عَدُّه نوعاً مستقلاً. قلتُ: هو يُجامعه ويُفارقه، ويزيد عليه، وينقصُ عنه، فصار أصلاً برأسه؛ فإنه قد يكون التأكيدُ تكراراً كما تقدَّم في أمثلتِه، وقد لا يكونُ تَكْراراً كما تقدَّم أيضاً، وقد يكون التكريرُ غيرَ تأكيدٍ صناعةً، وإن كان مفيداً للتأكيدِ معنىً، ومنه ما وقع فيه الفَصْلُ بين المكرَّرين، فإنَّ التأكيدَ لا يُفْصَلُ بينه وبين مُؤَكَّده، نحوُ: ﴿ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَلْتَنظُرْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ﴾ [الحشر: ١٨]، ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰكِ وَطَهَّرَكِ وَٱصْطَفَىٰكِ عَلَىٰ نِسَآءِ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [آل عمران: ٤٢] فالآيتان مِنْ بابِ التكرير لا التأكيدِ اللفظيِّ الصناعيِّ، ومنه الآياتُ المتقدمةُ في التكرير للطُّولِ.

/ ومنه ما كان لتعدُّدِ(١) المُتَعَلَّقِ بأنْ يكونَ المكرَّرُ ثانياً متعلقاً بغير ٢٠١/٣

(١) ر: «لتعذر».

ما تعلَّق به الأولُ. وهذا القسمُ يُسَمَّى بالترديدِ، كقولِه: ﴿ ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌۖ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍۖ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ ﴾ [النور: ٣٥]، وقع فيها الترديد أربع مرات[1].

وجُعِل منه قولُه تعالى: ﴿ فَبِأَىِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾ [الرحمن: ١٣] فإنها وإن تكررَتْ نيِّفاً وثلاثين مرةً، فكلٌّ واحدةٍ تتعلَّقُ بما قبلَها، / ولذلك زادَتْ على ثلاثةٍ، ولو كان الجميعُ عائداً إلى شيءٍ واحدٍ لما زادَ عن[2] ثلاثةٍ، لأنَّ التأكيدَ لا يَزيدُ عليها، قاله ابنُ عبدِ السلامِ[3] وغيرُه[4]، وإن كان بعضُها ليس بنعمةٍ، فذِكْرُ النقمةِ للتحذير نعمةٌ. وقد سُئِل: أيُّ نعمة في قولِه: ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾ [الرحمن: ٢٦]؟ فأُجيب بأجوبةٍ، أحسنُها: النَّقْلُ من دارِ الهمومِ إلى دارِ السرورِ، وإراحةُ المؤمنِ والناسِ من الفاجرِ.

[٣٠٣]

وكذا قولُه: ﴿ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ﴾ في سورة المرسلات: [١٥]؛ لأنه تعالى ذكر قِصصاً مختلفة، وأتبع كلَّ قصةٍ بهذا القولِ، وكأنه قال عَقِبَ كلِّ قصةٍ: ويلٌ للمكذب بهذه القصة[5]. وكذا قولُه في سورةِ الشعراء: ﴿ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةًۖ وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ ۝ وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ [٨، ٩] كُرِّرت

(١) وقع الترديد الأول في قوله: ﴿ ٱللَّهُ نُورُ ﴾، ﴿ مَثَلُ نُورِهِۦ ﴾، ووقع الترديد الثاني في قوله: ﴿ فِيهَا مِصْبَاحٌۖ ﴾، ﴿ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍۖ ﴾، ووقع الترديد الثالث في قوله: ﴿ فِى زُجَاجَةٍۖ ﴾، ﴿ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ ﴾ ووقع الترديد الرابع في قوله: ﴿ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍۗ ﴾، ﴿ يَهْدِى ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ ﴾.

(٢) تَعَدّي «زاد» بـ«على» هو الوجه، وهو كذلك في البرهان ٣/١٠٣.

(٣) لم نقف عليه في كتبه المطبوعة، وعزاه إليه البهاء السبكي في عروس الأفراح ٣/٢١٩.

(٤) وهو الزركشي في البرهان ٣/١٠٣.

(٥) انظر: البرهان ٣/١٠٤.

ثمانيَ مرات[1]، كل مرةٍ عَقِبَ قصة، فالإشارةُ في كل واحدةٍ بذلك إلى قصةِ النبيِّ المذكورِ قبلَها، وما اشتملَتْ عليه مِن الآياتِ والعِبَرِ، وبقوله: ﴿وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ﴾ إلى قومه خاصةً، ولـمَّا كان مفهومُه أنَّ الأقلَّ من قومِه آمنوا أتى بوصفَي ﴿ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ﴾، للإشارةِ إلى أنَّ العزَّةَ على مَنْ لم يُؤْمِنْ منهم، والرحمةَ لـمَنْ آمنَ.

/ وكذا قولُه في سورةِ القمر: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ [١٧]. قال الزمخشريُّ[2]: «كُرِّرَ ليُجَدِّدوا عند سَماعِ كلِّ نبأ منها اتعاظاً وتنبيهاً، وأنَّ كلاً من تلك الأنباء مُسْتَحِقٌ لاعتبارٍ يختصُّ به، وأن يُنَبَّهوا كيلا يَغْلِبَهم السرورُ والغفلةُ». ٣/٢٠٢

قال في «عروس الأفراح»[3]: «فإن قلتَ: إذا كان المرادُ بكلٍ ما قبلَه فليس ذلك بإطناب، بل هي ألفاظٌ، كلٌّ أُرِيْدَ به غيرُ ما أُريد بالآخَرِ. قلت: إذا قلنا: العبرةُ بعمومِ اللفظِ، فكلٌّ واحدٍ أُريد به ما أُريد بالآخَرِ، ولكن كُرِّر ليكونَ نَصّاً فيما يَليه، وظاهراً في غيره. فإنْ قلت: يَلْزَمُ التأكيدُ. قلت: والأمرُ كذلك، ولا يَرِدُ عليه أنَّ التأكيدَ لا يُزاد به عن ثلاثةٍ، لأنَّ ذاك في التأكيدِ الذي هو تابعٌ، أمَّا ذِكْرُ الشيءِ في مَقاماتٍ متعددة أكثرَ مَن ثلاثةٍ، فلا يمتنع». انتهى.

(١) في سورة الشعراء في المواضع التالية: الآيتان: ٨، ٩، و٦٧، ٦٨، و١٠٣، ١٠٤، و١٢١، ١٢٢، و١٣٩، ١٤٠، و١٥٨، ١٥٩، و١٧٤، ١٧٥، و١٩٠، ١٩١.

(٢) الكشاف ٤/ ٤٣٩.

(٣) عروس الأفراح ٣/ ٢١٩.

ويَقْرُبُ مِنْ ذلك ما ذكره ابنُ جريرٍ[1] في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَلَقَدْ وَصَّيْنَا﴾ إلى قوله: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَنِيًّا حَمِيدًا ۞ وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾ [النساء: ١٣١، ١٣٢]. قال: «فإنْ قيلَ: ما وجهُ تكرارِ قوله: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ في آيتين إحداهما في إثر الأخرى؟ قلنا: لاختلافِ معنى الخبَرين عمَّا في السموات والأرض؛ وذلك أنَّ الخبرَ عنه في إحدى الآيتين ذِكْرُ حاجته إلى بارئه وغنَىٰ بارئه عنه، وفي الأخرى حفْظُ بارئه إياه وعِلْمُه به وبتدبيره. قال: «فإنْ قيلَ: أفلا قيل: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَنِيًّا حَمِيدًا﴾، ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾. قيل[2]: ليس في الآيةِ الأولىٰ ما يَصْلُح أَنْ يُخْتَمَ بوَصْفِه معه بالحفظِ والتدبيرِ» انتهى.

وقال تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُونَ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ﴾ [آل عمران: ٧٨]. قال الراغب[3]: «الكتابُ الأولُ: ما كتبوه بأيديهم، المذكورُ في قولِه تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ﴾ [البقرة: ٧٩]، / والكتابُ الثاني: التوراةُ، والثالثُ: لجنسِ كتبِ الله كلها، ٣/٢٠٣ أي: ما هو مِن شيءٍ مِنْ كتبِ الله وكلامِه».

ومِنْ أمثلةِ ما يُظَنُّ تكْراراً وليس منه[4]: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ۞ لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾ إلى آخرِها [الكافرون: ١-٦]؛ فإنَّ ﴿لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾

(١) جامع البيان (٤/٥/٣١٩) (٩/٢٩٧).
(٢) عبارة الطبري: «إنَّ الذي في الآية التي قال فيها: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَنِيًّا حَمِيدًا﴾ مما صلح أن يَخْتِم ما خَتَم به من وصف الله بالغني، وأنه محمود، ولم يُذْكر فيها ما يصلح أن يَختِم بوصفه معه بالحفظ والتدبير، فلذلك كرر قوله: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾.
(٣) المفردات ٧٠١.
(٤) انظر: البرهان ٣/١٠٥.

أي: في المستقبل، ﴿وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ﴾ أي: في الحال ﴿مَآ أَعْبُدُ﴾ في المستقبل، ﴿وَلَآ أَنَا۠ عَابِدٌ﴾ أي: في الحال ﴿مَّا عَبَدتُّمْ﴾ في الماضي، ﴿وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ﴾ أي: في المستقبل ﴿مَآ أَعْبُدُ﴾ أي: في الحالِ. فالحاصلُ: أنَّ القَصْدَ نفْيُ عبادتِه لآلهتِهم في الأزمنةِ الثلاثةِ.

وكذا ﴿فَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ عِندَ ٱلْمَشْعَرِ ٱلْحَرَامِ ۖ وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨] ثم قال: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُم مَّنَٰسِكَكُمْ فَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ كَذِكْرِكُمْ ءَابَآءَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٠٠] ثم قال: ﴿وَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ فِىٓ أَيَّامٍ مَّعْدُودَٰتٍ﴾ [البقرة: ٢٠٣] فإنَّ المرادَ بكلِّ / واحدٍ من هذه الأذكارِ غيرُ المرادِ بالآخَر، فالأولُ: الذِّكْرُ في مُزْدَلِفَةَ عند الوقوفِ بقُزَحَ(١)، وقولُه: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ إشارةٌ إلى تكرُّرِه ثانياً وثالثاً. ويُحتملُ أَنْ يُرادَ به طوافُ الإفاضةِ، بدليل تَعْقيبه بقوله: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُم﴾ والذِّكرُ الثالثُ: إشارةٌ إلى رَمْيِ جمرةِ العقبةِ، والذكرُ الأخيرُ: لِرَمْيِ أيام التشريق. [٣٠٤]

ومنه: تكريرُ حرفِ الإضرابِ في قوله: ﴿قَالُوٓا۟ أَضْغَٰثُ أَحْلَٰمٍۭ بَلِ ٱفْتَرَىٰهُ بَلْ هُوَ شَاعِرٌ﴾ [الأنبياء: ٥] وقولُه: ﴿بَلِ ٱدَّٰرَكَ عِلْمُهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ ۚ بَلْ هُمْ فِى شَكٍّ مِّنْهَا ۖ بَلْ هُم مِّنْهَا عَمُونَ﴾ [النمل: ٦٦].

ومنه قولُه: ﴿وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى ٱلْمُوسِعِ قَدَرُهُۥ وَعَلَى ٱلْمُقْتِرِ قَدَرُهُۥ مَتَٰعًۢا بِٱلْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٦] ثم قال: ﴿وَلِلْمُطَلَّقَٰتِ مَتَٰعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢٤١] فكررَّ الثانيَ ليَعُمَّ كلَّ مُطَلَّقةٍ، فإنَّ الآيةَ الأولى في المُطَلَّقةِ

(١) «قزح»: الجبل الذي يقف عليه الإمام بمزدلفة. انظر: مراصد الاطلاع ٣/ ١٠٨٩، والقاموس «قزح».

قبلَ الفَرْض / والمَسيسِ خاصةً. وقيل: لأنَّ الأولى لا تُشْعِرُ بالوجوب، ٣/٢٠٤ ولهذا لمَّا نزلَتْ قال بعضُ الصحابةِ: إنْ شئتُ أحسنتُ وإن شئتُ فلا، فنَزَلَت الثانيةُ. أخرجه ابنُ جريرٍ(١).

ومن ذلك تكريرُ الأمثال، كقوله: ﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ * وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ * وَلَا الظِّلُّ وَلَا الْحَرُورُ * وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ ﴾ [فاطر: ١٩-٢٢] وكذلك ضَرَبَ مَثَلَ المنافقين أولَ البقرةِ(٢) بالمستوقِد ناراً، ثم ضربَه بأصحاب الصيِّب.

قال الزمخشريُّ(٣): «والثاني أبلغُ من الأولِ؛ لأنه أَدَلُّ على فَرْطِ الحَيْرة، وشدةِ الأمرِ وفظاعتِه». قال: «ولذلك أُخِّر، وهم يتدرَّجُون في نَحْوِ هذا من الأَهْوَنِ إلى الأغلظ».

ومن ذلك تكريرُ القصَصِ كقصة آدمَ وموسى ونوحٍ وغيرِهم من الأنبياء. قال بعضهم(٤): «ذكر الله موسى في مئةٍ وعشرين موضعاً من كتابه». وقال ابنُ العربيِّ في «القواصم»(٥): «ذكَرَ اللهُ قصةَ نوحٍ في خمسٍ وعشرين آيةً، وقصةَ موسى في تسعين آيةً».

---

(١) في تفسيره (٥/٢٦٤/٥٥٩٥) (٢/٥٨٤)، ضعيف، فيه عبدالرحمن بن زيد بن أسلم ضعيف كما في التقريب /٥٧٨ برقم (٣٨٩٠)، وفيه انقطاع بين عبدالرحمن إلى الصحابي، إذ أسقطهم.

(٢) يعني قوله تعالى: ﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا ... ﴾ إلى قوله: ﴿ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ ﴾ [١٧-١٩].

(٣) الكشاف ١/٨١.

(٤) انظر: البرهان ٣/١٠٩.

(٥) العواصم من القواصم ٢٣٥ وفيه «تسعة آية» مكان «تسعين» ولعله خطأ طباعي، وفي البرهان ٣/١٠٩ مكانها: «سبعين».

وقد ألَّف البدرُ بن جماعة كتاباً سَمَّاه «المُقْتَنَص في فوائد تَكْرار القِصَص»[1]، وذكَر في تكريرِ القِصَصِ فوائدَ:

منها[2]: أنَّ في كلِّ موضعٍ زيادةَ شيءٍ لم يُذْكَرْ في الذي قبلَه، أو إبدالَ كلمةٍ بأخرى لنكتةٍ، وهذه عادةُ البلغاءِ.

ومنها: أن الرجلَ كان يسمع القصةَ من القرآنِ، ثم يعودُ إلى أهلِه، ثم يُهاجرُ بعده آخرون يحكون ما نَزَلَ بعد صدورِ مَنْ تقدَّمَهم، فلولا تَكْرارُ القِصَصِ لوقعَتْ قصةُ موسى إلى قوم، وقصةُ عيسى إلى آخرين، وكذا سائرُ القِصصِ، فأراد اللهُ اشتراكَ الجميعِ فيها، فيكونُ فيه إفادةٌ لقومٍ، وزيادةُ تأكيدٍ لآخرين.

ومنها: أنَّ في إبراز الكلامِ الواحدِ في فنونٍ كثيرة، وأساليبَ مختلفةٍ ما لا يَخْفَى من الفصاحةِ.

/ ومنها: أن الدواعي لا تتوفَّر على نقلها كتوفُّرها على نقل الأحكام. ٣/٢٠٥

فلهذا كُرِّرت القِصص دون الأحكام.

ومنها: أنه تعالى أَنْزَل هذا القرآنَ، وعَجَزَ القومُ عن الإتيانِ بمثلِه، ثم أوضح الأمرَ في عَجْزِهم، بأنْ كرَّر ذِكْرَ القصةِ في مواضعَ؛ إعلاماً بأنهم عاجزون عن الإتيانِ بمثله بأيِّ نَظْمٍ جاؤوا وبأيِّ عبارةٍ عَبَّروا.

---

(١) ذكره خليفة في كشف الظنون ٢/١٧٩٣ بعنوان: «المقتص في فوائد تكرير القصص»، وذكره البغدادي في «هدية العارفين» ٢/١٤٨، وإيضاح المكنون ٢/٥٤٧ بعنوان: «المقنص في فوائد تكرار القصص».

(٢) انظر: البرهان ٣/١٠٩.

ومنها: أنَّه لـمَّا تحدَّاهم قال: ﴿فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٣] فلو ذُكِرَتْ القصةُ في موضعٍ واحدٍ، واكْتُفِي بها، لقَال العربيُّ: ائتونا أنتم بسورةٍ مِنْ مثله، فأنزلها سبحانه في تَعْداد السورِ دَفْعاً[١] لِحُجَّتِهِم مِنْ كلِّ وجهٍ.

ومنها: أنَّ القصةَ الواحدة لَمَّا كُرِّرت كان في ألفاظها في كلِّ موضعٍ زيادةٌ ونقصانٌ، وتقديمٌ وتأخيرٌ، وأتَتْ على أسلوبٍ غيرِ أسلوبِ الأخرى، فأفاد ذلك ظهورَ الأمرِ العجيبِ في إخراجِ المعنى الواحدِ في صورٍ متباينةٍ في النَّظْم، وجَذْبِ النفوسِ إلى سَماعِها لِما جُبِلَتْ عليه من حُبِّ التَنقُّل في الأشياءِ المتجددةِ، واستلذاذها بها، وإظهارِ خاصَّة القرآنِ، حيث لم يَحْصُلْ مع تكريرِ ذلك فيه هُجْنَةٌ[٢] في اللفظِ، ولا مَللٌ عند سَماعِه، فباين بذلك كلامَ / المخلوقين. [٣٠٥]

وقد سُئِل[٣]: ما الحكمةُ في عدمِ تكريرِ قصةِ يوسف، وسَوْقِها مَساقاً واحداً في موضع واحد دون غيرِها من القِصص؟ وأُجيب بوجوهٍ، أحدُها: أنَّ فيها تشبيبَ النسوةِ به، وحالَ امرأةٍ ونسوةٍ افْتُتِنوا بأبدع الناسِ جمالاً، فناسَبَ عدمَ تَكْرارِها؛ لِما فيها من الإغضاء والسَّتْر، وقد صَحَّح الحاكمُ في «مستدركِه»[٤] حديثَ النهيِ عن تعليمِ النساءِ سورةَ يوسفَ.

(١) س: «رفعاً».

(٢) الهُجْنة: العيب والقبح.

(٣) انظر: البرهان ٣/١١٢ .

(٤) لم أعثر عليه: لا في المطبوع من المستدرك، ولا في المخطوط، ولا في غيره من كتب السنة. وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن بعض السلف كرهوا تعليم النساء سورة يوسف. انظر: الرد على الأخنائي: ٧٢ .

ثانيها: أنها اختصَّتْ بحصول الفَرَجِ بعد الشدة، بخلاف غيرِها من القِصصِ، فإنَّ مآلَها إلى الوَبالِ كقصةِ إبليسَ وقومِ نوح وهود وصالح وغيرِهم، فلمَّا اختصَّتْ بذلك اتفقت الدواعي على نَقْلِها لخروجِها عن سَمْتِ القِصَص.

/ ثالثها: قال الأستاذُ أبو إسحاق الإسفراييني[1]: «إنما كَرَّرَ اللهُ قِصصَ ٣/٢٠٦ الأنبياء، وساق قصةَ يوسفَ مساقاً واحداً إشارةً إلى عَجْزِ العرب؛ كأنَّ النبيَّ ﷺ قال لهم: إن كان من تِلْقاءِ نفسي فافعلوا في قصةِ يوسفَ ما فَعَلْتُ في سائرِ القِصصِ».

قلت: وظهر لي جوابٌ رابعٌ: وهو أنَّ سورةَ يوسفَ نزلَتْ بسببِ طَلَبِ الصحابة أن يَقُصَّ عليهم، كما رواه الحاكم في «مستدركه»[2]، فنزَلَتْ مبسوطةً تامَّةً ليَحْصُلَ لهم مقصودُ القَصصِ من استيعابِ القصةِ، وترويحِ النفسِ لها، والإحاطةِ بطرَفَيْها.

وجوابٌ خامس، وهو أقوىٰ ما يُجابُ به: أنَّ قِصصَ الأنبياءِ إنما كُرِّرت لأنَّ المقصودَ بها إفادةُ إهلاك مَنْ كذَّبوا رسلَهم، والحاجةُ داعيةٌ إلى ذلك؛ لتكريرِ تكذيبِ الكفارِ للرسولِ ﷺ فكلما كَذَّبوا أُنْزِلَتْ قصةٌ مُنْذِرة

---

(١) انظر: البرهان ٣/١١٢.

(٢) (٢/٣٤٥) ك: التفسير، تفسير سورة يوسف، من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي.

بحُلولِ العذابِ، كما حَلَّ على المكذِّبين، ولهذا قال تعالى في آياتٍ: ﴿فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ الْأَوَّلِينَ﴾ [الأنفال: ٣٨]، ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ﴾ [الأنعام: ٦] وقصةُ يوسفَ لم يُقْصَدْ منها ذلك، وبهذا أيضاً يَحْصُل الجواب عن حكمة عدم تكرير قصة أصحاب الكهف وقصة ذي القرنَيْن، وقصةِ موسى مع الخَضِر، وقصةِ الذبيح.

فإنْ قلت: قد تكرَّرَتْ قصةُ ولادةِ يحيى وولادةِ عيسى مرتين، وليسَتْ مِنْ قَبيل ما ذَكَرْتَ؟ قلت: الأُولى في سورة «كهيعص» وهي مكيةٌ، أُنْزِلَتْ خطاباً لأهلِ مكةَ. والثانية في سورة آلِ عمران وهي مدنيةٌ أُنْزِلَتْ خطاباً لليهودِ ولنصارى نَجْران حين قَدِموا، ولهذا اتصلَ بها ذِكْرُ المُحَاجَّةِ والمُباهَلَة.

النوع الخامس: الصفةُ، وتَرِدُ لأسبابٍ[1]:

أحدها: التخصيصُ في النكرة، نحوُ: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: ٩٢].

الثاني: التوضيحُ في المعرفة، أي: زيادةُ البيان، نحو: ﴿وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ﴾ [الأعراف: ١٥٨].

/ الثالث: المدحُ والثناءُ، ومنه: صفاتُ الله تعالى، نحوُ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ۞ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۞ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ۞ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ١-٤]، ﴿هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ﴾ [الحشر: ٢٤] ومنه: ﴿يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا﴾ [المائدة: ٤٤] فهذا الوصف للمدح وإظهارِ شرفِ ٢٠٧/٣

(١) انظر: شرح التسهيل ٣/٣٠٦.

الإسلامِ، والتعريضِ باليهود وأنهم بُعَداءُ مِنْ مِلَّةِ الإسلام الذي هو دينُ الأنبياء كلِّهم، وأنهم بمَعْزِلٍ عنها، قاله الزمخشريّ[1].

الرابع: الذَّمُّ، نحوُ: ﴿فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾ [النحل: ٩٨].

الخامس: التأكيدُ لرَفْعِ الإيهامِ[2]، نحو: ﴿لَا تَتَّخِذُوٓا۟ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾ [النحل: ٥١] فإنَّ ﴿إِلَٰهَيْنِ﴾ للتثنية، فـ ﴿ٱثْنَيْنِ﴾ بعده صفةٌ مؤكدةٌ للنَهْيِ عن الإشراكِ، ولإفادةِ أنَّ النهيَ عن اتخاذِ إلهين إنما هو لمَحْضِ كونهما اثنين فقط، لا لمعنىً آخرَ مِنْ كونهما عاجزَيْن أو غيرِ ذلك، ولأنَّ الوَحْدَةَ تُطْلَقُ ويُراد بها النوعيةُ، كقوله ﷺ[3]: «إنما نحن وبنو المطلب شيءٌ واحد»، وتُطْلَقُ ويراد بها نَفْيُ العدَّة، فالتثنيةُ باعتبارها، فلو قيل: ﴿لَا تَتَّخِذُوٓا۟ إِلَٰهَيْنِ﴾ فقط لَتُوُهِّم أنه نهيٌ عن اتخاذ جنسَيْن[4] / [٣٠٦] آلهةً، وإنْ جازَ أن يُتَّخذَ مِنْ نوعٍ واحدٍ عددُ آلهةٍ؛ ولهذا أُكِّدَ بالوَحْدةِ قولُه: ﴿إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النحل: ٥١].

ومثلُه: ﴿فَٱسْلُكْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾ [المؤمنون: ٢٧] على قراءةِ تنوين «كل»[5]، وقوله: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِى ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣] فهو

---

(١) الكشاف ١/٦٣٦.

(٢) ب ع: «الإبهام». وانظر في الآية: البرهان ٣/١٤.

(٣) انظر: صحيح البخاري (٦/٢٤٤) مع الفتح، ك: فرض الخمس، ب: في الدليل «على أنّ الخمس للإمام...» ح ٣١٤٠ من حديث جبير بن مطعم وعثمان بن عفان رضي الله عنهما.

(٤) ب ع: «جنس».

(٥) وهي قراءة حفص. وقرأ الباقون بغير تنوين على الإضافة. انظر: التيسير ١٢٤، النشر ٢/٢٨٨.

تأكيدٌ لِرَفْعِ تَوَهُّمِ تَعَدُّدِ النفخةِ، لأنَّ هذه الصِّيغةَ قد تَدُلُّ على الكثرةِ؛ بدليلِ: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحۡصُوهَآ﴾ [إبراهيم: ٣٤] ومن ذلك قولُه: ﴿فَإِن كَانَتَا ٱثۡنَتَيۡنِ﴾ [النساء: ١٧٦] فإنَّ لفظَ «كانتا» يفيد التثنيةَ، / ٢٠٨/٣ فتفسيرُه بـ ﴿ٱثۡنَتَيۡنِ﴾ لم يُفِدْ زيادةً عليه.

وقد أجاب عن ذلك الأخفشُ(١) والفارسيُّ(٢) بأنه أفاد العددَ المَحْضَ مجرداً عن الصفة، لأنه قد كان يجوزُ أَنْ يقالَ: فإن كانتا صغيرتين أو كبيرتين أو صالحتين أو غيرَ ذلك من الصفاتِ، فلما قال: ﴿ٱثۡنَتَيۡنِ﴾ أَفْهَمَ أنَّ فَرْضَ الثنتين تَعَلَّقَ بمجرَّدِ كونِهما ثِنْتين فقط، وهي فائدةٌ لا تَحصُلُ مِنْ ضميرِ المثنى، وقيل: أراد: فإنْ كانتا اثنتين فصاعداً، فعَبَّر بالأدنى عنه وعمَّا فوقَه اكتفاءً. ونظيرُه: ﴿فَإِن لَّمۡ يَكُونَا رَجُلَيۡنِ﴾ [البقرة: ٢٨٢]. والأحسنُ فيه أن الضميرَ عائدٌ على الشهيدَيْن المطلقين.

ومن الصفاتِ المؤكِّدة قولُه: ﴿وَلَا طَٰٓئِرٖ يَطِيرُ بِجَنَاحَيۡهِ﴾ [الأنعام: ٣٨] فقوله: ﴿يَطِيرُ﴾ لتأكيد أنَّ المرادَ بالطائرِ حقيقتُه(٣)، فقد يُطْلَقُ مجازاً على غيرِه، وقوله: ﴿بِجَنَاحَيۡهِ﴾ لتأكيدِ حقيقةِ الطيرانِ، لأنه يُطْلَقُ مجازاً على شدَّةِ العَدْوِ والإسراعِ في المَشْيِ.

---

(١) لم يرد في كتابه «معاني القرآن». وانظر النص في البرهان ٣/ ١٦.

(٢) الإيضاح العضدي ١٢١.

(٣) (س): «حقيقة».

ونظيره: ﴿يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِم﴾ [الفتح: ١١] لأنَّ القولَ يُطْلَقُ مجازاً على غيرِ اللسانيِّ؛ بدليل: ﴿وَيَقُولُونَ فِي أَنفُسِهِمْ﴾ [المجادلة: ٨] وكذا: ﴿وَلَكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ [الحج: ٤٦] لأنَّ القَلْبَ قد يُطْلق مجازاً على العين، كما أُطْلِقت العينُ مجازاً على القلبِ في قولِه: ﴿الَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِي غِطَاءٍ عَن ذِكْرِي﴾ [الكهف: ١٠١].

* * *

قاعدة

الصفةُ العامةُ لا تأتي بعد الخاصَّةِ، لا يُقال: «رجلٌ فصيح متكلم» بل: متكلمٌ فصيحٌ.

وأشْكَلَ على هذا قولُه تعالى في إسماعيل: ﴿وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا﴾ [مريم: ٥١]، وأُجيب: بأنه حالٌ لا صفةٌ، أي: مُرْسَلاً في حالِ نبوتِه، وقد تقدَّم في نوعِ التقديمِ والتأخيرِ أمثلةٌ من هذا.

* * *

قاعدة

إذا وقعَتِ الصفةُ بعد متضايفَيْن أولُهما عددٌ جاز إجراؤُها على المضاف وعلى المضاف / إليه. فمن الأول: ﴿سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖ طِبَاقٗا﴾ [الملك: ٣]، ومن الثاني: ﴿سَبۡعَ بَقَرَٰتٖ سِمَانٖ﴾ [يوسف: ٤٣]. ٢٠٩/٣

* * *

فائدة(١)

إذا تكرَّرت النعوت لواحد، فالأحسن -إن تباعَدَ معنى الصفات-

(١) انظر: البرهان ٣/ ٢٦.

العطفُ، نحوُ: ﴿ هُوَ ٱلۡأَوَّلُ وَٱلۡأٓخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلۡبَاطِنُ ﴾ [الحديد: ٣]، وإلا تَرْكُه، نحوُ: ﴿ وَلَا تُطِعۡ كُلَّ حَلَّافٖ مَّهِينٍ * هَمَّازٖ مَّشَّآءِۭ بِنَمِيمٖ * مَّنَّاعٖ لِّلۡخَيۡرِ مُعۡتَدٍ أَثِيمٍ * عُتُلِّۭ بَعۡدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ ﴾ [القلم: ١٠-١٣].

* * *

فائدة[1]

قطعُ النعوتِ في مَقامِ المدحِ والذمِ أَبْلَغُ[2] منْ إجرائها. قال الفارسي[3]: «إذا ذُكِرت صفاتٌ في معرضِ المدحِ أو الذمِّ، فالأحسنُ أن يُخالَفَ في إعرابِها»؛ لأنَّ المقامَ يقتضي الإطنابَ، فإذا خولفَ في الإعرابِ كان المقصودُ أكملَ؛ لأنَّ المعانيَ عند الاختلافِ تتنوَّعُ وتَتَفَنَّن، وعند الاتحادِ تكون نوعاً واحداً، مثالُه في المدح: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [النساء: ١٦٢]، ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ إلى قوله: ﴿وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُوا۟ وَٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [البقرة: ١٧٧] وقُرِئَ شاذاً: «الحمد لله ربُّ العالمين» [الفاتحة: ٢] برفعِ «ربّ» ونصبِه[4]. ومثالُه في الذمِّ: ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾ [المسد: ٤].

/ **النوع السادس**[5]: **البدلُ**: والقصدُ به الإيضاحُ بعد الإبهام. ٣/٢١٠

وفائدتُه: البيانُ والتأكيد.

أما الأولُ: فواضحٌ أنك إذا قلت: «رأيت زيداً أخاك»، بَيَّنْتَ أنك تريد بـ«زيدٍ» الأخَ لا غيرُ. وأمَّا التأكيدُ: فلأنه على نية تَكْرارِ العاملِ، فكأنه من

(١) وانظر: البرهان ٣/٢٧.

(٢) ح: «أولى».

(٣) الحجة ١/٤٠.

(٤) تقدم تخريج القراءتين في ص: ١٢٥٨.

(٥) انظر: البرهان ٣/٣٢.

جملتين، ولأنه دلَّ على ما دل عليه الأول: إمَّا بالمطابقةِ في بدلِ الكلِّ، أو بالتضمُّن في بدل البعض، أو بالالتزام في بدل الاشتمال.

[٣٠٧] مثال الأول / : ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۞ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ ﴾ [الفاتحة: ٦، ٧]، ﴿ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ۞ ٱللَّهِ ﴾ [إبراهيم: ١، ٢]، ﴿ لَنَسۡفَعَۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ۞ نَاصِيَةٖ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٖ ﴾ [العلق: ١٥، ١٦].

ومثالُ الثاني: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلٗاۚ ﴾ [آل عمران: ٩٧]، ﴿ وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعۡضَهُم بِبَعۡضٖ ﴾ [البقرة: ٢٥١].

ومثالُ الثالث: ﴿ وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيۡطَٰنُ أَنۡ أَذۡكُرَهُۥۚ ﴾ [الكهف: ٦٣] ﴿ يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهۡرِ ٱلۡحَرَامِ قِتَالٖ فِيهِ ﴾ [البقرة: ٢١٧] ﴿ قُتِلَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡأُخۡدُودِ ۞ ٱلنَّارِ ﴾ [البروج: ٤، ٥] ﴿ لَّجَعَلۡنَا لِمَن يَكۡفُرُ بِٱلرَّحۡمَٰنِ لِبُيُوتِهِمۡ ﴾ [الزخرف: ٣٣].

وزاد بعضهم بدلَ الكلِّ من البعضِ، وقد وَجَدْتُ له مثالاً في القرآن، وهو قولُه: ﴿ يَدۡخُلُونَ ٱلۡجَنَّةَ وَلَا يُظۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا ۞ جَنَّٰتِ عَدۡنٍ ﴾ [مريم: ٦٠، ٦١] فـ ﴿ جَنَّٰتِ عَدۡنٍ ﴾ بدل من ﴿ ٱلۡجَنَّةَ ﴾ التي هي بعضٌ.

وفائدتُه: تقريرُ أنها جناتٌ كثيرةٌ لا جنةٌ واحدةٌ.

قال ابن السِّيد(١): «وليس كلُّ بدل يُقْصَدُ به رَفْعُ الإشكالِ الذي يَعْرِضُ في المبدل منه، بل مِن البدل(٢) ما يُرادُ به التأكيدُ، وإن كان ما قبله غنياً عنه، كقولِه: ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهۡدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ۞ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ﴾ [الشورى: ٥٢، ٥٣]

(١) انظر: البرهان ٣ / ٣٣.

(٢) س، م، ر: «المبدل».

ألا ترى أنه لو لم يُذْكَرِ الصراطُ الثاني لم يَشُكَّ أحدٌ في أنَّ / الصراطَ ٣/٢١١ المستقيمَ هو صراطُ الله. وقد نَصَّ سيبويه(١) على أنَّ مِن البدل ما الغَرَضُ منه التأكيدُ» انتهى.

وجعل منه ابنُ عبد السلام(٢): ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ آزَرَ﴾ [الأنعام: ٧٤] قال: «ولا بيانَ فيه، لأنَّ الأبَ لا يَلْتَبِسُ بغيرِه». ورُدَّ بأنه يُطْلَقُ على الجَدِّ، فأُبْدِلَ لبيانِ إرادةِ الأبِ حقيقةً.

النوع السابع: عطفُ البيانِ: وهو كالصفةِ في الإيضاحِ، لكنْ يُفارِقُها في أنه وُضِع ليدلَّ على الإيضاحِ باسمٍ مختصٍ به بخلافِها، فإنها وُضِعَتْ لتدلَّ على معنى حاصلٍ في متبوعِها.

وفرَّق ابن كيسان(٣) بينه وبين البدل بأن البدلَ هو المقصودُ، وكأنك قَرَّرْتَه في موضعِ المبدلِ منه، وعطفُ البيانِ وما عُطِف عليه كلٌّ منهما مقصودٌ.

وقال ابنُ مالك في «شرح الكافية»(٤): «عطف البيان يَجْري مَجْرى

---

(١) الكتاب ١/١٥٠.

(٢) الفوائد ١١٦.

(٣) محمد بن أحمد بن إبراهيم، أبو الحسن البغدادي اللغوي (ت: ٣٢٠هـ)، من مؤلفاته: «المهذّب في النحو»، «علل النحو». انظر: إنباه الرواة ٣/٥٧، بغية الوعاة ١/١٨.

والقول ذكره النحاس عنه في إعرابه ٤/٢٢٧، والزركشي في البرهان ٣/٤٢.

(٤) شرح الكافية الشافية ٣/١١٩١.

النعت في تكميل متبوعه، ويفارقه في أنَّ تكميلَه[1] بشرحٍ وتبيين، لا بدلالةٍ على معنى في المتبوع أو سَبَبِيِّه، ومَجْرى التوكيدِ في تقويةِ دَلالتِه. ويُفارِقُه في أنه لا يَرْفَعُ تَوَهُّمَ مجاز، ومَجْرى البدلِ في صلاحيتهِ للاستقلالِ، ويُفارِقُه في أنه غيرُ مَنْوِيِّ الاطِّراحِ».

ومِنْ أمثلته: ﴿فِيهِ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٞ مَّقَامُ إِبۡرَٰهِيمَۖ﴾ [آل عمران: ٩٧] ﴿مِن شَجَرَةٖ مُّبَٰرَكَةٖ زَيۡتُونَةٖ﴾ [النور: ٣٥]. وقد يأتي لمجرَّدِ المدح بلا إيضاحٍ[2]، ومنه: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلۡكَعۡبَةَ ٱلۡبَيۡتَ ٱلۡحَرَامَ﴾ [المائدة: ٩٧] فـ«البيتَ الحرامَ» عطفُ بيانٍ للمدحِ لا للإيضاحِ.

النوع الثامن: عَطْفُ أحدِ المترادِفَيْن على الآخَرِ: والقصدُ منه التأكيدُ أيضاً، وجُعِلَ منه: ﴿إِنَّمَآ أَشۡكُواْ بَثِّي وَحُزۡنِيٓ﴾ [يوسف: ٨٦]، ﴿فَمَا وَهَنُواْ لِمَآ أَصَابَهُمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَمَا ضَعُفُواْ﴾ [آل عمران: ١٤٦]. / ﴿فَلَا يَخَافُ ظُلۡمٗا وَلَا هَضۡمٗا﴾ [طه: ١١٢]، ﴿لَّا تَخَٰفُ دَرَكٗا وَلَا تَخۡشَىٰ﴾ [طه: ٧٧]، ﴿لَّا تَرَىٰ فِيهَا عِوَجٗا وَلَآ أَمۡتٗا﴾ [طه: ١٠٧] قال الخليلُ[3]: «العِوَج والأَمْت بمعنى واحد». ﴿سِرَّهُمۡ وَنَجۡوَىٰهُمۡ﴾ [التوبة: ٧٨]، ﴿شِرۡعَةٗ وَمِنۡهَاجٗاۚ﴾ [المائدة: ٤٨]، ﴿لَا تُبۡقِي وَلَا تَذَرُ﴾ [المدثر: ٢٨]،

٢١٢/٣

(١) مطبوعة أبي الفضل: «تكميله متبوعه».

(٢) س: «بالإيضاح» وهو مخالف للسياق.

(٣) ليس في كتاب «العين»، ونقله السيوطي عن البرهان ٣/ ٥٠. وقد استشهد الخليل في مادة «أمت» بقوله تعالى: ﴿عِوَجٗا وَلَآ أَمۡتٗا﴾ من دون أن ينصَّ على كونهما بمعنى واحد. (العين ٣٧).

﴿إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً﴾ [البقرة: ١٧١]، ﴿أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا﴾ [الأحزاب: ٦٧]، ﴿لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نَصَبٌ وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٌ﴾ [فاطر: ٣٥] فإنَّ «نَصِب» كـ«لَغِب»، وزناً ومعنى. ﴿صَلَوَاتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾ [البقرة: ١٥٧]، ﴿عُذْرًا أَوْ نُذْرًا﴾ [المرسلات: ٦]. قال ثعلب[١]: «هما بمعنى».

وأنكر المبردُ[٢] وجودَ هذا النوعِ في القرآن، وأَوَّلَ ما سَبَق على اختلافِ المعنيَيْن. وقال بعضهُم: المُخَلِّص في هذا أن تعتقدَ أنَّ مجموعَ المترادفَيْن يُحَصِّل معنى لا يُوجد عند انفرادهما، فإن التركيب يُحْدِث معنى زائداً، وإذا كانت كثرةُ الحروفِ تفيد زيادةَ المعنى، فكذلك كثرةُ الألفاظِ.

النوع التاسع: عطف الخاص على العام:

وفائدته: التنبيهُ على فَضْلِه حتى كأنه ليس من جنسِ العام تنزيلاً للتغايُرِ في الوصفِ منزلةَ التغايرِ في الذات.

[٣٠٨] وحكى أبو حيَّان[٣] / عن شيخِه أبي جعفر بن الزبير[٤] أنه كان يقولُ: «هذا العطفُ يُسَمَّى بالتجريد، كأنه جُرِّدَ من الجملةِ وأُفْرِدَ بالذِّكْرِ تفضيلاً».

ومن أمثلته: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٨]،

---

(١) انظر: البرهان ٣/٥٤.

(٢) انظر قول المبرد في: «الفروق اللغوية» للعسكري ١١، والبرهان ٣/٥٣.

(٣) البحر ١/٣٢٢.

(٤) لم يشر إليه في «ملاك التأويل».

﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبۡرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [البقرة: ٩٨]، ﴿وَلۡتَكُن مِّنكُمۡ أُمَّةٞ يَدۡعُونَ إِلَى ٱلۡخَيۡرِ وَيَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَيَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِۚ﴾ [آل عمران: ١٠٤]، ﴿وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلۡكِتَٰبِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [الأعراف: ١٧٠]؛ فإنَّ إقامتَها من جملةِ التمسُّك بالكتاب، وخُصَّت / بالذِّكْرِ إظهاراً لمرتبتِها، ٣/٢١٣ لكونِها عمادَ الدينِ. وخُصَّ جبريلُ بالذِّكْرِ رداً على اليهودِ في دَعْوى عداوتِه، وضُمَّ إليه ميكائيلُ؛ لأنه مَلَكُ الرزقِ الذي هو حياةُ الأجسادِ، كما أنَّ جبريلَ مَلَكُ الوحيِ الذي هو حياةُ القلوبِ والأرواح. وقيل: إنَّ جبريلَ وميكائيلَ لـمَّا كانا أميرَي الملائكةِ لم يَدْخُلا في لفظِ الملائكةِ أولاً، كما أنَّ الأميرَ لا يَدْخُلُ في مُسَمَّى الجُنْدِ. حكاه الكِرْماني في «العجائب»[١].

ومِنْ ذلك: ﴿وَمَن يَعۡمَلۡ سُوٓءًا أَوۡ يَظۡلِمۡ نَفۡسَهُۥ﴾ [النساء: ١١٠]، ﴿وَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّنِ ٱفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوۡ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمۡ يُوحَ إِلَيۡهِ شَيۡءٞ﴾ [الأنعام: ٩٣] بناءً على أنه[٢] لا يختصُّ بالواو، كما هو رأيُ ابنِ مالك[٣] فيه وفيما قبلَه، وخُصَّ المعطوفُ في الثاني[٤] بالذِّكْرَ تنبيهاً على زيادة قُبحه[٥].

تنبيه: المراد بالخاصِّ والعامِّ هنا ما كان فيه الأولُ شاملاً للثاني، لا المصطلحُ عليه في الأصول.

(١) غرائب التفسير ١/١٦٠.

(٢) أي: عطف الخاص على العام.

(٣) شرح التسهيل ٣/٣٦٥.

(٤) ح، م، ر: «الثانية» والمثبت الصواب؛ لأنه لا يريد الآية الثانية إنما يريد من الثاني الواقع بعد «أو» في الآيتين.

(٥) أي: قبح المعطوف.

النوع العاشر: عطفُ العامّ على الخاصِّ:

وأنكر بعضُهم وجودَه فأخطأَ. والفائدةُ فيه واضحةٌ، وهو التعميمُ، وأُفْرِدَ الأولُ بالذِّكر اهتماماً بشأنه. ومنْ أمثلتِه: ﴿ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي ﴾ [الأنعام: ١٦٢] والنُّسُكُ العبادةُ[١] فهو أعَمُّ. ﴿ ءَاتَيْنَاكَ سَبْعًا مِّنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْءَانَ الْعَظِيمَ ﴾ [الحجر: ٨٧]، ﴿ رَّبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِيَ مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ﴾ [نوح: ٢٨]، ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ ﴾ [التحريم: ٤].

وجعل منه الزمخشريُّ[٢]: ﴿ وَمَن يُدَبِّرُ الْأَمْرَ ﴾ بعد قوله: ﴿ قُلْ مَن يَرْزُقُكُم ﴾ [يونس: ٣١].

/ النوع الحادي عشر: الإيضاحُ بعد الإبهام:

٢١٤/٣

قال أهل البيان[٣]: إذا أردت أن تُبهم ثم توضح فإنك تُطْنِبُ. وفائدته: إمَّا رؤيةُ المعنى في صورتَيْن مختلفتَيْن: الإبهامِ والإيضاحِ، أو ليتمكنَ[٤] المعنى في النفس تمكُّناً زائداً لوقوعِه بعد الطلبِ فإنه أعزُّ من المنساقِ بلا تعبٍ، أو لِتَكْمُلَ لذةُ العلمِ به؛ فإنَّ الشيءَ إذا عُلِم من وجهٍ ما تشوَّفَتِ النفسُ للعِلْمِ به مِنْ باقي وجوهِه وتألمتْ، فإذا حصل العلمُ من بقيةِ الوجوهِ كانَتْ لَذَّتُه أشدَّ مِنْ عِلْمِه من جميعِ وجوهِه دُفْعةً واحدةً.

---

(١) وقال أكثر السلف: إن النسك في الآية الذبح. انظر: تفسير الطبري (١٢/٢٨٤-٢٨٥) ولم يذكر غيره.

(٢) الكشاف ٢/٣٤٥.

(٣) انظر: بديع القرآن ٢٥٩، والبرهان ٣/٥٥.

(٤) مطبوعة أبي الفضل، ح: «لتمكن».

ومِنْ أمثلتِه: ﴿رَبِّ ٱشۡرَحۡ لِي صَدۡرِي﴾ [طه: ٢٥] فإنَّ ﴿ٱشۡرَحۡ﴾ يفيد طلبَ شَرْحِ شيءٍ ما له، و﴿صَدۡرِي﴾ يفيد تفسيرَه وبيانَه، وكذلك: ﴿وَيَسِّرۡ لِيٓ أَمۡرِي﴾ [طه: ٢٦] والمقام يقتضي التأكيدَ للإرسال المُؤْذِن بتلقِّي الشدائد، وكذا: ﴿أَلَمۡ نَشۡرَحۡ لَكَ صَدۡرَكَ﴾ [الشرح: ١] فإن المقام يقتضي التأكيد، لأنه مقام امتنان وتفخيم. وكذا ﴿وَقَضَيۡنَآ إِلَيۡهِ ذَٰلِكَ ٱلۡأَمۡرَ أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقۡطُوعٞ مُّصۡبِحِينَ﴾ [الحجر: ٦٦].

ومنه[١]: التفصيلُ بعد الإجمالِ، نحوُ: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثۡنَا عَشَرَ شَهۡرٗا﴾ إلى قوله: ﴿مِنۡهَآ أَرۡبَعَةٌ حُرُمٞ﴾ [التوبة: ٣٦] وعكسُه كقوله: ﴿ثَلَٰثَةِ أَيَّامٖ فِي ٱلۡحَجِّ وَسَبۡعَةٍ إِذَا رَجَعۡتُمۡۗ تِلۡكَ عَشَرَةٞ كَامِلَةٞ﴾ [البقرة: ١٩٦] أُعيد ذِكْرُ العشرةِ لرَفْعِ توهُّمِ أنَّ الواوَ في ﴿وَسَبۡعَةٍ﴾ بمعنى: «أو» فتكون الثلاثةُ داخلة فيها، كما في قوله: ﴿خَلَقَ ٱلۡأَرۡضَ فِي يَوۡمَيۡنِ﴾ ثم قال: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِيَ مِن فَوۡقِهَا وَبَٰرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقۡوَٰتَهَا فِيٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ﴾ [فصلت: ٩، ١٠] فإنَّ مِنْ جملتِها اليومَيْنِ المذكورَيْن أولاً، وليست أربعةً غيرَهما، وهذا أحسنُ الأجوبةِ في الآيةِ، وهو الذي أشار إليه الزمخشريُّ[٢]، ورَجَّحه ابنُ عبد السلامِ[٣]، وجَزَم به الزَّمْلَكانيُّ في «أسرار التنزيل» قال:

---

(١) انظر: البرهان ٣/ ٥٥.

(٢) الكشاف ١/ ٢٤١.

(٣) لم نقف عليه في كتبه، ونسب ترجيح هذا القول إليه الزركشيُّ في البرهان ٣/ ٥٨-٥٩.

[٣٠٩١] «ونظيره: ﴿وَوَٰعَدۡنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ / لَيۡلَةٗ وَأَتۡمَمۡنَٰهَا بِعَشۡرٖ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرۡبَعِينَ لَيۡلَةٗۚ﴾ [الأعراف: ١٤٢] فإنه رافعٌ لاحتمالِ أن تكونَ / تلك العشرةُ من غير ٣/٢١٥ مواعَدةٍ.

قال ابنُ عَسْكر(١): «وفائدةُ الوعدِ بثلاثين أولاً ثم بعشرٍ ليتجدَّدَ له قُرْبُ انقضاءِ المواعدةِ، ويكونَ فيه مُتأهِّباً، مُجْتَمِعَ الرأيِ، حاضرَ الذِّهْنِ، لأنه لو وُعِدَ بالأربعين أولاً كانت متساويةً، فلمَّا فُصِّلَتْ استشعرَتِ النفسُ قُرْبَ التَّمامِ. وتجدَّد بذلك عَزْمٌ لم يتقدَّمْ».

وقال الكِرْماني في «العجائب»(٢): في قولِه: ﴿تِلۡكَ عَشَرَةٞ كَامِلَةٞۗ﴾ [البقرة: ١٩٦] ثمانية أجوبةٍ: جوابان من التفسير، وجوابٌ من الفقهِ، وجوابٌ من النحوِ، وجوابٌ من اللغةِ، وجوابٌ من المعنى، وجوابان من الحساب». وقد سُقْتُها في «أسرار التنزيل»(٣).

النوع الثاني عشر: التفسير:

قال أهلُ البيان(٤): «وهو أن يكون في الكلامِ لَبْسٌ وخفاءٌ فيُؤْتىٰ بما يُزيلُه ويُفَسِّره. ومن أمثلتِه: ﴿إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا ۝ إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ جَزُوعٗا ۝ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلۡخَيۡرُ مَنُوعًا﴾ [المعارج: ١٩-٢١] فقوله: ﴿إِذَا مَسَّهُ﴾ إلى آخره تفسيرٌ للهَلوع، كما قال أبو العاليةِ(٥) وغيرُه. ﴿ٱلۡقَيُّومُۚ لَا تَأۡخُذُهُۥ سِنَةٞ وَلَا نَوۡمٞۚ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

---

(١) التكملة والإتمام ص (٧٦).

(٢) غرائب التفسير ١/٢٠٦.

(٣) وهو «قطف الأزهار في كشف الأسرار» ١/٤٢٢.

(٤) انظر: التبيان ٣٩٨.

(٥) كذا عزاه له في البرهان (٢/٣٢٣) أي لأبي العالية ورواه ابن جرير رحمه الله تعالى =

قال البيهقيُّ في شرح الأسماء الحسنى[1]: «قولُه: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ﴾ تفسيرٌ للقيُّومِ. ﴿يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ﴾ الآية [البقرة: ٤٩]، فـ ﴿يُذَبِّحُونَ﴾ وما بعده تفسيرٌ للسَّوْمِ».

﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ﴾ الآية [آل عمران: ٥٩]، فـ ﴿خَلَقَهُۥ﴾ وما بعده تفسيرٌ للمَثَلِ. ﴿لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ﴾ [الممتحنة: ١]، فـ ﴿تُلْقُونَ﴾ إلى آخره تفسيرٌ لاتخاذِهِم أولياءَ. ﴿ٱلصَّمَدُ ۝ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٢، ٣] قال محمد بن كعب القرظي[2]: ﴿لَمْ يَلِدْ﴾ / إلى آخره تفسير للصمد. وهو في القرآن كثيرٌ. قال ابن جني[3]: «ومتىَ كانت الجملة تفسيراً لم يَحْسُنِ الوقفُ على ما قبلها دونَها؛ لأنَّ تفسيرَ الشيءِ لاحقٌ به، ومتمِّمٌ له، وجارٍ مَجْرى بعضِ أجزائه».

٢١٦/٣

النوع الثالث عشر[4]: وَضْعُ الظاهرِ مَوْضِعَ المضمرِ:

ورأيت فيه تأليفاً مفرداً لابن الصائغ[5]، وله فوائدُ، منها: زيادةُ

= عن ابن عباس رضي الله عنهما في تفسيره (١٤/٢٩/٧٨) لكنه من غير طريق أبي العالية، وكذا البغوي في تفسيره (٤/٣٩٤)، وفي إسناد ابن جرير عطية العوفي، ضعيف كما تقدم.

(١) من كتابه «الأسماء والصفات» ٦٨.

(٢) انظر: تفسير ابن جرير الطبري (١٥/٣٠/٤٣٦)، ضعيف به، في إسناده أبو معشر نجيح بن عبدالرحمن السندي، وهو ضعيف، كما تقدم.

(٣) الخاطريات ٣٩.

(٤) انظر: البرهان ٣/٦٢.

(٥) ع: «ابن الصانع»، والصواب المثبت، وكتابه: «نَشْر العبير في إقامة الظاهر مقام الضمير»، ذكره السيوطي في مقدمة «الإتقان».

التقريرِ والتمكينِ: نحوُ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: ١، ٢] والأصل: هو الصمد. ﴿وَبِالْحَقِّ أَنزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ﴾ [الإسراء: ١٠٥]، ﴿إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾ [غافر: ٦١]، ﴿لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِندِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٧٨].

ومنها: قَصْدُ التعظيمِ: نحوُ: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ﴿أُولَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [المجادلة: ٢٢]، ﴿وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ [الإسراء: ٧٨]، ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ذَلِكَ﴾ [الأعراف: ٢٦] ومنها: قصدُ الإهانةِ والتحقيرِ، نحوُ: ﴿أُولَئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ﴾ [المجادلة: ١٩]، ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنزَغُ بَيْنَهُمْ إِنَّ الشَّيْطَانَ﴾ [الإسراء: ٥٣].

ومنها: إزالةُ اللَّبسِ؛ حيث يُوْهِمُ الضميرُ أنه عينُ(١) الأولِ، نحوُ: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ﴾ [آل عمران: ٢٦] لو قال: «تؤتيه» لأوهم أنه الأوَّلُ. قاله ابنُ الخَشَّابِ(٢).

---

(١) لفظة «عين» كتبت إلى جانب «غير» في نسخة (أ) وهو الذي أثبتناه وتدل عليه الشواهد المذكورة، وفي الأصول الخطية والبرهان (٣/ ٦٥): «غير» ويبدو أن نسخة البرهان التي نقل عنها السيوطي المسألة حصل فيها هذا التحريف ولم ينتبه له السيوطي.

(٢) ليس في كتابه «المرتجل»، وانظر: البرهان ٣/ ٦٥.

﴿ ٱلظَّآنِّينَ(١) بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوۡءِۚ عَلَيۡهِمۡ دَآئِرَةُ ٱلسَّوۡءِۖ ﴾ [الفتح: ٦] كرر السَّوْء؛ لأنه لو قال: «عليهم دائرتُه» لأَوْهَم أنَّ الضميرَ عائدٌ إلى الله(٢).

﴿ فَبَدَأَ بِأَوۡعِيَتِهِمۡ قَبۡلَ وِعَآءِ أَخِيهِ ثُمَّ ٱسۡتَخۡرَجَهَا مِن وِعَآءِ أَخِيهِۚ ﴾ [يوسف: ٧٦] لم يَقُلْ: «منه»؛ لئلا يُتوهَّمَ عَوْدُ الضميرِ إلى الأخِ، فيصيرَ كأنه مباشرٌ بطَلَبِ خروجِها، / وليس كذلك؛ لما في المباشرة من الأذى الذي تأباه النفوسُ الأبيَّةُ، فأُعيد لفظُ الظاهرِ لنَفْيِ هذا، ولم يَقُلْ «مِنْ وعائه» لئلا يُتوهَّمَ عَوْدُ الضميرِ إلى يوسفَ؛ لأنه العائدُ إليه ضميرُ ﴿ ٱسۡتَخۡرَجَهَا ﴾. ٢١٧/٣

ومنها: قَصْدُ تربيةِ المَهابةِ وإدخالِ الرَّوْعِ على ضميرِ السامعِ بذكرِ الاسمِ المقتضي لذلك، كما تقول: الخليفةُ أميرُ المؤمنين يأمرك بكذا، ومنه: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ ﴾ [النساء: ٥٨]، ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ ﴾ [النحل: ٩٠].

ومنها: قَصْدُ تقويةِ داعيةِ المأمورِ، ومنه: ﴿ فَإِذَا عَزَمۡتَ فَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُتَوَكِّلِينَ ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

[٣١٠] ومنها: تعظيمُ الأمرِ نحو: ﴿ أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ كَيۡفَ يُبۡدِئُ ٱللَّهُ ٱلۡخَلۡقَ / ثُمَّ يُعِيدُهُۥٓۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٞ ۝ قُلۡ سِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَٱنظُرُواْ كَيۡفَ بَدَأَ ٱلۡخَلۡقَۚ ﴾ [العنكبوت: ١٩، ٢٠] ﴿ هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ لَمۡ يَكُن شَيۡـٔٗا مَّذۡكُورًا ۝ إِنَّا خَلَقۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ مِن نُّطۡفَةٍ ﴾ [الإنسان: ١، ٢].

---

(١) في النسخ: «يظنون».

(٢) نسب صاحب «البرهان» هذا القول إلى الوزير المغربي في تفسيره. انظر: البرهان ٣/٦٥.

ومنها: الاستلذاذُ بذِكْرِه، ومنه: ﴿وَأَوْرَثَنَا ٱلْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ ٱلْجَنَّةِ﴾ [الزمر: ٧٤] ولم يَقُل: منها، ولهذا عَدَلَ عن ذِكْرِ الأرضِ إلى الجنة.

ومنها: قَصْدُ التوصُّلِ بالظاهرِ إلى الوَصْفِ، ومنه: ﴿فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِيِّ ٱلْأُمِّيِّ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ﴾ بعد قوله: ﴿إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ﴾ [الأعراف: ١٥٨] لم يَقُلْ: فآمِنوا بالله وبي؛ ليتمكَّنَ من إجراءِ الصفاتِ التي ذكرها ليُعْلَمَ أنَّ الذي وَجَبَ الإيمانُ به والاتِّباع له هو مَنْ وُصِفَ بهذه الصفاتِ، ولو أتىٰ بالضميرِ لم يُمْكِنْ[1] ذلك لأنه لا يُوْصَفُ.

ومنها: التنبيهُ على عِلِّيَّةِ الحُكْمِ، نحوُ: ﴿فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ قَوْلًا غَيْرَ ٱلَّذِى قِيلَ لَهُمْ فَأَنزَلْنَا عَلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ رِجْزًا﴾ [البقرة: ٥٩]، / ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَـٰفِرِينَ﴾ ٣/٢١٨ [البقرة: ٩٨] لم يَقُلْ: لهم؛ إعلاماً بأنَّ مَنْ عادىٰ هؤلاء فهو كافرٌ، وأنَّ اللهَ إنما عاداه لكفره. ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِـَٔايَـٰتِهِۦٓ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ [يونس: ١٧]، ﴿وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَـٰبِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٠]، ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ [الكهف: ٣٠].

ومنها: قَصْدُ[2] العمومِ، نحوُ: ﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِىٓ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ﴾ [يوسف: ٥٣] لم يَقُلْ: «إنها» لئلا يُفْهَمَ تخصيصُ ذلك بنفسه[3].

﴿أُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ حَقًّا وَأَعْتَدْنَا لِلْكَـٰفِرِينَ عَذَابًا﴾ [النساء: ١٥١].

---

(١) س: «يكن» وهو تصحيف. انظر: البرهان ٣/ ٦٨.

(٢) س: «مصدر» وهو تصحيف. انظر: البرهان ٣/ ٧٠.

(٣) انظر التعليق على مثله في ص: ١٦٤١.

ومنها: قَصْدُ الخصوصِ، نحوُ: ﴿وَٱمۡرَأَةٗ مُّؤۡمِنَةً إِن وَهَبَتۡ نَفۡسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٠] لم يقل: لك؛ تصريحاً بأنه خاصٌّ به.

ومنها: الإشارةُ إلى عَدَمِ دخولِ الجملةِ في حكمِ الأولى، نحوُ: ﴿فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخۡتِمۡ عَلَىٰ قَلۡبِكَۗ وَيَمۡحُ ٱللَّهُ ٱلۡبَٰطِلَ﴾ [الشورى: ٢٤]، فإنَّ ﴿وَيَمۡحُ ٱللَّهُ﴾ استئنافٌ لا داخلٌ في حكم الشرطِ.

ومنها: مراعاةُ الجناسِ، ومنه: ﴿قُلۡ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾ السورة، ذكره الشيخ عز الدين[١]، ومَثَّله ابنُ الصائغِ بقوله: ﴿خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ عَلَقٍ﴾ [العلق: ٢]، ثم قال: ﴿عَلَّمَ ٱلۡإِنسَٰنَ مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ ۝ كَلَّآ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَيَطۡغَىٰٓ﴾ [٥، ٦] فإنَّ المرادَ بالإنسان الأولِ الجنسُ، وبالثاني آدمُ أو من تَعلَّم الكتابةَ أو إدريسُ، وبالثالث أبو جهل[٢].

/ ومنها: مراعاةُ التَّرْصيعِ وتوازُنِ الألفاظِ في التركيب. ذكره بعضُهم[٣] ٣/٢١٩ في قوله: ﴿أَن تَضِلَّ إِحۡدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحۡدَىٰهُمَا ٱلۡأُخۡرَىٰۚ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

ومنها: أن يتحملَ ضميراً لابد منه، ومنه: ﴿أَتَيَآ أَهۡلَ قَرۡيَةٍ ٱسۡتَطۡعَمَآ أَهۡلَهَا﴾ [الكهف: ٧٧] لو قال: «استطعماها» لم يَصِحَّ؛ لأنهما لم يستطعما القرية، أو: استطعماهم فكذلك؛ لأن جملة ﴿ٱسۡتَطۡعَمَآ﴾ صفة لـ﴿قَرۡيَةٍ﴾ النكرة، لا لـ﴿أَهۡلَ﴾ فلابُدَّ أَنْ يكونَ فيها ضميرٌ يعود عليها،

---

(١) الفوائد ٢٦٢.

(٢) عمرو بن هشام بن المغيرة، المخزومي القرشي من عتاة الجاهلية، قُتل في بدر عام (٢هـ). انظر: عيون الأخبار ١/ ٢٣٠، السيرة النبوية للذهبي ١/ ٣٦٢.

(٣) انظر: البرهان ٣/ ٧١.

ولا يُمْكِنُ إلا مع التصريحِ بالظاهر. كذا حَرَّره السُّبْكِيُّ(١) في جواب سؤالٍ سأله الصلاحُ الصفدِيُّ(٢) في ذلك، قال الصفدِيُّ:

أَسَيِّدَنا قاضِي القُضاةِ ومَنْ إذا ... بَدا وَجْهُه استحيا له القَمَرانِ
ومَنْ كَفُّه يومَ النَّدى ويَراعُه ... على طِرْسِه(٣) بَحْرانِ يَلْتقيانِ
ومَنْ إنْ دَجَتْ في المُشْكِلاتِ مَسائلٌ ... جَلاها بفِكْرٍ دائمِ اللَّمعانِ
رَأَيْتُ كتابَ اللهِ أكبرَ مُعْجِزٍ ... لأَفْضَلِ مَنْ يُهْدَىٰ به الثَّقَلانِ
ومِنْ جملةِ الإعجاز كَوْنُ اختصارِه ... بإيجازِ ألفاظٍ وبَسْطِ مَعانِ
ولكنني في الكهفِ أَبْصَرْتُ آيةً ... بها الفِكْرُ في طُولِ الزمانِ عَناني
[٣١١] وما هي إلا استطعما أهلَها فقد ... نَرَىٰ اسْتَطْعَماهم مثلَه ببيانِ /
فما الحِكْمَةُ الغَرَّاءُ في وَضْعِ ظاهرٍ ... مكانَ ضميرٍ إنَّ ذاك لِشانِ؟
فَأَرْشِدْ على عاداتِ فَضْلِك حَيْرَتي ... فما لِيْ بها عندَ البَيانِ يَدانِ(٤)

* * *

(١) أي: تقي الدين، وانظر عروس الأفراح ١/ ٤٦٠.

(٢) خليل بن أَيْبَك بن عبدالله، أبو الصفاء الأديب المؤرِّخ الشافعي (ت: ٧٦٤هـ)، من مؤلفاته: «الوافي بالوفيات»، «الغيث المسجَم شرح لامية العجم». انظر: الدرر الكامنة ٢/ ١٧٦، البدر الطالع ١/ ٢٤٣.

(٣) اليراع: القصب، واحدته يراعة، وهو القلم يتخذ من القصب. والطرس: الصحيفة.

(٤) انظر: الجواب في (عروس الأفراح) ١/ ٤٦٠ عقب أبيات السؤال.

تنبيه[1]

إعادةُ الظاهر بمعناه أحسنُ من إعادته بلفظه، كما مرَّ في آيات: ﴿ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ ﴾ [الأعراف: ١٧٠]، ﴿ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ [الكهف: ٣٠] ونحوها. ومنه: ﴿ مَّا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَاللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَن يَشَاءُ ﴾ [البقرة: ١٠٥] /فإنَّ إنزالَ الخيرِ مناسبٌ للربوبيَّة، وأعادَه بلفظِ (الله) لأنَّ ٣/٢٢٠ تخصيصَ الناس بالخير دونَ غيرِهم مناسبٌ للإلهية؛ لأنَّ دائرةَ الربوبيَّة أوسعُ. ومنه: ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾ إلى قوله: ﴿ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾ [الأنعام: ١]. وإعادتُه في جملةٍ أخرىٰ أحسنُ منه في الجملةِ الواحدة؛ لانفصالِها، وبُعْدُ الطولِ أحسنُ من الإضمارِ؛ لئلا يَبْقَى الذهنُ متشاغلاً بسبب ما يعودُ عليه فيفوتُه ما شُرِع فيه، كقولِه: ﴿ وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ ﴾ [الأنعام: ٨٣]. بعد قولِه: ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ آزَرَ ﴾ [الأنعام: ٧٤].

النوع الرابع عشر:

الإيغالُ[2]: وهو الإمعانُ، وهو خَتْمُ الكلامِ بما يفيد نُكْتَةً يَتِمُّ المعنى بدونِها. وزعم بعضُهم أنه خاصٌّ بالشعرِ. ورُدَّ بأنه وَقَعَ في القرآن، منْ ذلك قولُه: ﴿ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ ۞ اتَّبِعُوا مَن لَّا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴾ [يس: ٢٠، ٢١]

(١) انظر: البرهان ٣/٧٤.

(٢) انظر: بديع القرآن ٩١.

فقوله: ﴿وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ إيغالٌ؛ لأنَّه يَتِمُّ المعنى بدونه؛ إذ الرسولُ مهتدٍ لا مَحالةَ، لكنَّ فيه زيادةَ مبالغةٍ في الحَثِّ على اتِّباعِ الرُّسُلِ والترغيبِ فيه.

وجعل ابنُ أبي الإصبع[1] منه: ﴿وَلَا تُسْمِعُ الصُّمَّ الدُّعَاءَ إِذَا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ﴾ [النمل: ٨٠]. فإن قولَه: ﴿إِذَا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ﴾ زائدٌ على المعنى، مبالغةً في عَدَمِ انتفاعِهم. ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: ٥٠] فقولُه: ﴿لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ زائد على المعنى لِمَدْحِ المؤمنين، والتعريضِ بالذمِّ لليهود، وأنهم بعيدون عن الإيقان.

﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣] فقولُه: ﴿مِّثْلَ مَا﴾ إلى آخره إيغال زائدٌ على المعنى، لتحقيقِ هذا الوعدِ، وأنه واقعٌ معلومٌ ضرورةً لا يَرْتابُ فيه أحدٌ.

٣/٢٢١

/ النوعُ الخامسَ عشرَ:

التذييل[2]: وهو أَنْ يُؤتىٰ بجملةٍ عَقِبَ جملةٍ، والثانيةُ تشتملُ على معنى الأولى لتأكيد منطوقه أو مفهومه، ليظهرَ المعنى لِمَنْ لم يَفْهَمْه، ويتقرَّرَ عند مَنْ فهِمَه، نحو: ﴿ذَٰلِكَ جَزَيْنَاهُم بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ﴾ [سبأ: ١٧]، ﴿وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ [الإسراء: ٨١]، ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ الْخُلْدَ أَفَإِن مِّتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ ۞ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [الأنبياء: ٣٤، ٣٥]، ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ [فاطر: ١٤].

---

(١) بديع القرآن ٩١ .

(٢) انظر: بديع القرآن ١٥٥ .

النوعُ السادسَ عشرَ:

الطَّرْدُ والعَكْسُ: قال الطِّيبي[1]: «وهو أن يُؤْتَىٰ بكلامَيْن يُقَرِّر الأولُ بمنطوقه مفهومَ الثاني، وبالعكسِ، كقوله: ﴿لِيَسْتَـْٔذِنكُمُ ٱلَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ وَٱلَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا۟ ٱلْحُلُمَ مِنكُمْ ثَلَٰثَ مَرَّٰتٍ﴾ إلى قوله: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌۢ بَعْدَهُنَّ﴾ [النور: ٥٨] فمنطوقُ الأمرِ بالاستئذانِ في تلك الأوقاتِ خاصةً مُقَرِّرٌ لمفهومِ رفعِ الجُناحِ فيما عَداها، وبالعكسِ. وكذا قولُه: ﴿لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحريم: ٦] قلت: وهذا النوع يقابلُه في الإيجازِ نوعُ الاحتباكِ[2].

النوعُ السابعَ عشرَ:

التكميل: ويسمَّى بالاحتراس[3]، وهو أَنْ يؤتى -في كلامٍ يُوْهِمُ خلافَ المقصودِ- بما يَدْفَعُ ذلك الوهمَ، نحوُ: ﴿أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [المائدة: ٥٤] فإنه لو اقتصرَ على ﴿أَذِلَّةٍ﴾ لَتُوُهِّم أنه لضَعْفِهم، فدَفَعَه بقولِه: ﴿أَعِزَّةٍ﴾، ومثلُه: ﴿أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩] لو اقتصرَ على ﴿أَشِدَّآءُ﴾ لَتُوُهِّم أنه لغِلَظِهم. ﴿تَخْرُجْ بَيْضَآءَ مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ﴾ [النمل: ١٢] ﴿لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [النمل: ١٨] فقولُه: ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ / احتراسٌ؛ ٣/٢٢٢ [٣١٢] لئلا يُتَوَهَّمَ نسبةُ الظلمِ / إلى سليمانَ.

ومثلُه: ﴿فَتُصِيبَكُم مِّنْهُم مَّعَرَّةٌۢ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الفتح: ٢٥] وكذا: ﴿قَالُوا۟ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١]

---

(١) التبيان ٣٦٩.

(٢) انظر: ص: ١٦٢٢.

(٣) انظر: بديع القرآن ٩٣.

فالجملة الوسطى احتراسٌ لئلا يُتوَهَّم أنَّ التكذيبَ لِمَا[1] في نفسِ الأمر.

قال في عروس الأفراح[2]: «فإن قيل: كلٌّ مِنْ ذلك أفاد معنى جديداً، فلا يكونُ إطناباً. قلنا: هو إطنابٌ لِما قبله مِنْ حيث رَفْعُ تَوَهُّمِ غيرِه، وإن كان له معنىً في نفسه».

النوعُ الثامنَ عشرَ:

التتميم[3]: وهو أنْ يُؤتَىٰ في كلامٍ -لا يُوهِمُ غيرَ المرادِ- بفضلةٍ تفيدُ نُكْتَةً، كالمبالغة في قولِه: ﴿وَيُطْعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾ [الإنسان: ٨] أي: مع حُبِّ الطعام، أي اشتهائِه، فإنَّ الإطعامَ حينئذٍ أَبْلَغُ وأكثرُ أَجْراً، ومثلُه: ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾ [البقرة: ١٧٧]، ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ﴾ [طه: ١١٢] ﴿وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾ تتميمٌ في غايةِ الحُسْنِ.

النوع التاسعَ عشرَ:

الاستقصاء[4]: وهو أنْ يَتناولَ المتكلِّم معنى فيستقصيَه، فيأتيَ بجميعِ عوارضِه ولوازمِه بعد أن يستقصيَ جميعَ أوصافه الذاتية بحيث لا يترك لمن يتناولُه بعده فيه مقالاً، كقوله تعالى: ﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُۥ جَنَّةٌ﴾ الآية [البقرة: ٢٦٦] فإنه تعالى لو اقتصرَ على قوله ﴿جَنَّةٌ﴾ لكان كافياً، فلم

(١) أ، ع، ح، ك: «بما». وفي البرهان (٣/١٤٤): «حسّن ذكره رفْعُ توهُّمِ أن التكذيب للمشهود به في نفس الأمر».

(٢) عروس الأفراح ٣/٢٣٣.

(٣) انظر: بديع القرآن ٤٥.

(٤) انظر: بديع القرآن ٢٤٧.

يَقِفْ عند ذلك حتى قال في تفسيرها ﴿مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ﴾ فإنَّ مُصابَ صاحبِها بها أعظَم، ثم زاد ﴿تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ متمِّماً لوصفها بذلك، ثم كمل وصفها بعد التتميمَيْن فقال: ﴿لَهُۥ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ فأتىٰ بكلِّ ما يكون في الجنان ليشتَدَّ الأسفُ على إفسادِها، ثم قال في وصفِ صاحبِها: ﴿وَأَصَابَهُ ٱلْكِبَرُ﴾، ثم استقصى المعنىٰ في ذلك بما يُوجِبُ تعظيمَ المُصابِ بقولِه بعد وَصْفِه بالكِبَر: / ﴿وَلَهُۥ ذُرِّيَّةٌ﴾، ولم يَقِفْ عند ذلك حتى وصفَ الذريَّةَ بالضعفاءِ، ثم ذَكَرَ استئصالَ الجنة -التي ليس لهذا المُصابِ غيرُها- بالهلاك في أسرع وقت، حيث قال: ﴿فَأَصَابَهَآ إِعْصَارٌ﴾ ولم يقتَصِرْ على ذِكْرِه للعلمِ بأنه لا يَحْصُل [به][1] سرعةُ الهلاكِ، فقال: ﴿فِيهِ نَارٌ﴾ ثم لم يَقِفْ عند ذلك حتى أخبر باحتراقِها لاحتمالِ أن تكونَ النار ضعيفةً لا تَفِيْ باحتراقِها، لما فيها من الأنهارِ ورطوبةِ الأشجار، فاحترس عن هذا الاحتمالِ بقوله: ﴿فَٱحْتَرَقَتْ﴾ فهذا أحسنُ استقصاءٍ وقع في كلامٍ، وأتمُّه وأكملُه.

٢٢٣/٣

قال ابنُ أبي الإِصبع[2]: «والفرقُ بين الاستقصاءِ والتَّتميمِ والتكميلِ: أنَّ التتميمَ يَرِد على المعنى الناقص ليَتِمَّ، والتكميلَ يَرِد على المعنى التامِّ فيكمِّلُ أوصافَه، والاستقصاءَ يَرِدُ على المعنى التامِّ الكاملِ فَيستقصي لوازِمَه وعوارِضَه وأوصافَه وأسبابَه حتى يستوعبَ جميعَ ما تقعُ الخواطرُ عليه فيه، فلا يبقى لأحدٍ فيه مَساغٌ».

---

(١) سقطت من (أ).

(٢) بديع القرآن ٤٦، ٢٤٧. بعبارة قريبة.

النوع العشرون:

الاعتراض(١): وسمَّاه قُدامةُ(٢) التفاتاً، وهو الإِتيانُ بجملةٍ أو أكثرَ لا محلَّ لها من الإعراب في أثناء كلامٍ أو كلامَيْن اتصلا معنىً؛ لنكتةٍ غيرِ دَفْعِ الإِيهام، كقوله: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ﴾ [النحل: ٥٧] فقولُه: ﴿سُبْحَٰنَهُۥ﴾ اعتراض لتنزيه الله عن البناتِ، والشناعةِ على جاعِلها.

وقوله: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [الفتح: ٢٧] فجملةُ الاستثناءِ اعتراضٌ للتبرُّك.

ومِنْ وقوعه بأكثرَ مِنْ جملة: ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ * نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٢، ٢٢٣] فقولُه: ﴿نِسَآؤُكُمْ﴾ متصلٌ بقوله: ﴿فَأْتُوهُنَّ﴾ لأنه بيانٌ له، وما بينهما اعتراضٌ للحَثِّ على الطهارةِ و تَجَنُّبِ الأدبارِ.

وقوله: ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِى﴾ إلى قوله: ﴿وَقِيلَ بُعْدًا﴾ [هود: ٤٤] فيه اعتراضٌ / بثلاث جملٍ، وهي: ﴿وَغِيضَ ٱلْمَآءُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِىِّ﴾. ٣/٢٢٤

قال في «الأقصى القريب»: «ونُكْتتُه: إفادةُ أن هذا الأمرَ واقعٌ بين القولَيْن لا مَحالةَ، ولو أُتي به آخراً لكان الظاهرُ تأخُّرَه، فبتوسُّطه ظَهَر كونُه [٣١٣] غيرَ متأخرٍ، ثم فيه/ اعتراضٌ في اعتراض، فإنَّ ﴿وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾ معترضٌ بين ﴿وَغِيضَ﴾، ﴿وَٱسْتَوَتْ﴾؛ لأنَّ الاستواءَ يَحْصُل عَقبَ الغَيْضِ».

---

(١) انظر: عروس الأفراح ٣/٢٣٧.

(٢) نقد الشعر ١٥٠.

وقوله: ﴿ وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ جَنَّتَانِ ﴾ إلى قوله: ﴿ مُتَّكِـِٔينَ عَلَىٰ فُرُشٍ ﴾ [الرحمن: ٤٦-٥٤] فيه اعتراضٌ بسبعِ جملٍ؛ إذا أُعْرِبَ حالاً منه. ومن وقوعِ اعتراضٍ في اعتراضٍ: ﴿ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ۝ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ۝ إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ﴾ [الواقعة: ٧٥-٧٧] اعتُرِضَ بين القسمِ وجوابه بقوله: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ ﴾ الآيةَ، وبين ﴿ لَقَسَمٌ ﴾ وصفتِه بقوله: ﴿ لَّوْ تَعْلَمُونَ ﴾ تعظيماً للمقسم به، وتحقيقاً لإجلالِه، وإعلاماً لهم بأنَّ له عَظَمةً لا يَعْلمونها.

قال الطيبي في «التبيان»[١]: «ووجهُ حُسْنِ الاعتراضِ حسنُ الإفادةِ مع أنَّ مجيئَه مجيءُ ما لا يُترَقَّبُ، فيكونُ كالحسنةِ تأتيك مِنْ حيث لا تحتسبُ».

النوع الحادي والعشرون:

التعليل[٢]: وفائدتُه: التقريرُ والأَبْلَغيَّةُ؛ فإنَّ النفوسَ أبعثُ على قَبولِ الأحكامِ المعلَّلةِ مِنْ غيرِها، وغالبُ التعليلِ في القرآنِ على تقديرِ جوابِ سؤالٍ اقتضَتْه الجملةُ الأولى.

وحروفُه: اللام وأَنْ وإنَّ وإذ والباء وكي ومِنْ ولعلَّ، وقد مضَتْ أمثلتُها في نوعِ الأدوات[٣].

وممَّا يقتضي التعليلَ لفظُ الحكمة، كقولِه: ﴿ حِكْمَةٌۢ بَٰلِغَةٌ ﴾ [القمر: ٥] وذِكْرُ الغاية من الخَلْقِ، نحوُ: ﴿ جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً ﴾ [البقرة: ٢٢]، ﴿ أَلَمْ نَجْعَلِ ٱلْأَرْضَ مِهَٰدًا ۝ وَٱلْجِبَالَ أَوْتَادًا ﴾ [النبأ: ٦، ٧].

---

(١) التبيان ٣٨٦.

(٢) انظر: بديع القرآن ١٠٩.

(٣) انظر: ص: ١٠٠٤، فما بعدها.

٣/ ٢٢٥

/ النَوْعُ السَّابِعُ والْخَمْسُونَ
في الخبر والإِنشاء[١]

اعلم أنَّ الحُذَّاقَ من النحاةِ وغيرِهم، وأهلِ البيانِ قاطبةً[٢]، على انحصارِ الكلامِ فيهما، وأنه ليس له قسمٌ ثالثٌ.

وادَّعى قومٌ أن أقسامَ الكلامِ عشرةٌ: نداءٌ، ومسألةٌ، وأمرٌ، وتشفُّعٌ، وتعجبٌ، وقَسَمٌ، وشرطٌ، ووَضْعٌ، وشكٌ، واستفهامٌ.

وقيل: تسعةٌ: بإسقاطِ الاستفهامِ؛ لدخولِه في المسألةِ.

وقيل: ثمانيةٌ: بإسقاطِ التشفُّعِ؛ لدخولِه فيها.

وقيل: سبعةٌ: بإسقاطِ الشكِّ؛ لأنه مِنْ قِسْمِ الخبرِ.

وقال الأخفش[٣]: هي ستةٌ: خبرٌ، واستخبارٌ، وأمرٌ، ونَهْيٌ، ونداءٌ، وتَمَنٍّ.

وقال بعضهم: خمسةٌ: خبرٌ، وأمرٌ، وتصريحٌ، وطلبٌ، ونداءٌ.

وقال قوم[٤]: أربعةٌ: خبرٌ، واستخبارٌ، وطلبٌ، ونداءٌ.

وقال كثيرون: ثلاثةٌ: خبرٌ، وطلبٌ، وإنشاءٌ. قالوا: لأن الكلامَ: إمَّا أَنْ يَحْتَمِلَ التصديقَ والتكذيبَ، أَوْ لا. الأولُ: الخبرُ، والثاني: إن اقترنَ معناه بلفظِه فهو الإنشاءُ، وإن لم يَقْتَرِنْ بل تأخَّر عنه فهو الطلبُ.

---

(١) انظر: البرهان ٢/ ٤٢٥.

(٢) انظر: مفتاح العلوم ١٦٤، التبيان ٤٩، همع الهوامع ١/ ٤٦.

(٣) انظر: الهمع ١/ ٤٧.

(٤) نسبه السيوطي في الهمع ١/ ٤٧ إلى قطرب.

والمحققون على دخولِ الطلبِ في الإنشاءِ، وأنَّ معنى «اضرِبْ» مثلاً -وهو طَلَبُ الضربِ- مقترنٌ بلفظِه، وأمَّا الضَّرْبُ الذي يُوْجَدُ بعد ذلك فهو مُتَعَلَّقُ الطلبِ لا نفسُه.

وقد اختلف الناسُ في حَدِّ الخبرِ، فقيل: لا يُحَدُّ؛ لعُسْرِه. وقيل: لأنه ضروريٌّ؛ لأن الإنسانَ يُفَرِّق بين الإنشاءِ والخبرِ ضرورةً، ورجَّحه الإمام في «المحصول»[1]. والأكثرُ على حَدِّه، فقال القاضي أبو بكر[2] والمعتزلةُ: «الخبر: الكلامُ الذي يَدْخُله / الصدقُ والكذبُ» فأُوْرِدَ عليه خبرُ اللهِ؛ فإنه ٣/٢٢٦ لا يكونُ إلا صادقاً. فأجاب القاضي بأنه يَصِحُّ دخولُه لغةً.

وقيل: الذي يدخله التصديقُ والتكذيبُ، وهو سالمٌ من الإيرادِ المذكورِ.

وقال أبو الحسين[3] البصري: «كلامٌ يُفيدُ بنفسه نسبةً». فأُوْرِدَ عليه نحوُ: «قُم»، فإنه يَدْخُلُ في الحَدِّ؛ لأنَّ القيامَ منسوبٌ، والطلبَ منسوبٌ.

وقيل: الكلامُ المفيدُ بنفسِه إضافة أمرٍ من الأمورِ إلى أمرٍ من الأمورِ نفياً أو إثباتاً.

---

(١) المحصول ٤/ ٢٢١.

(٢) لم نقف على القول في كتابه «التقريب والإرشاد» في القسم المطبوع منه، وهو في: البرهان في أصول الفقه ١/ ٣٦٧ نقلاً عن الباقلاني.

(٣) ب، ع: «أبو الحسن» والصواب المثبت، وهو: محمد بن علي بن الطيب، أصولي على مذهب المعتزلة (ت: ٤٣٨هـ)، من مؤلفاته: «شرح الأصول الخمسة» «غرر الأدلة». انظر: تاريخ بغداد ٣/ ١٠٠، وفيات الأعيان ٤/ ٢٧١. وانظر كتابه المعتمد ٢/ ٥٤٤.

وقيل: القولُ المقتضِي بصريحِه نسبةَ معلومٍ إلى معلومٍ بالنفيِ أو الإثبات.

وقال بعضُ المتأخرين: الإِنشاءُ ما يَحْصُلُ مَدْلُولُه في الخارجِ بالكلام، والخبر: خلافُه.

وقال مَنْ جَعَلَ الأقسامَ ثلاثةً: الكلامُ إن أفادَ بالوَضْعِ طلباً فلا يَخْلو: إمَّا أَنْ يَطْلُبَ ذِكْرَ الماهِيَّةِ، أو تحصيلَها، أو الكفَّ عنها. والأولُ: الاستفهامُ، [٣٠٤] والثاني: الأمرُ، / والثالثُ: النهيُ. وإن لم يُفِدْ طلباً بالوَضْعِ، فإنْ لم يَحْتَمِلِ الصدقَ والكذبَ سُمِّي تنبيهاً وإنشاءً؛ لأنك نَبَّهْتَ به على مقصودِك، وأَنْشَأْتَه -أي ابتكَرْتَه- مِنْ غيرِ أن يكونَ موجوداً في الخارج، سواءً أفاد طلباً باللازمِ كالتمني والترجِّي والنداءِ والقسمِ أم لا، كأنتِ طالق، وإن احتملهما من حيث هو فهو الخبرُ.

* * *

فَصْلٌ

القَصْدُ بالخبرِ إفادةُ المخاطبِ، وقد يَرِدُ بمعنى الأمْرِ، نحوُ: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٨] وبمعنى النَّهْيِ. نحوُ: ﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة: ٧٩] / وبمعنى الدعاءِ، نحوُ: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] أي: أعِنَّا، ومنه: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ﴾ [المسد: ١] فإنه دعاءٌ عليه. وكذا: ﴿قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [التوبة: ٣٠]، ﴿غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟﴾ [المائدة: ٦٤] وجَعَل منه قومٌ: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠] قالوا: هو دعاءٌ عليهمْ بضيقِ صدورِهم عن قتالِ أحدٍ. ٢٢٧/٣

ونازع ابنُ العربيِّ[1] في قولِهم: إنَّ الخبرَ يَرِدُ بمعنى الأمرِ أو النهيِ، فقال في قوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ﴾ [البقرة: ١٩٧]: «ليس نفياً لوجودِ الرَّفَثِ، بل نفيٌ لمشروعِيَّتِه؛ فإنَّ الرفثَ يُوْجَدُ مِنْ بعضِ الناسِ، وإخبارُ اللهِ لا يجوزُ أن يقعَ بخلافِ مُخْبَرِه، وإنما يَرْجِعُ النفيُ إلى وجودِه مشروعاً، لا إلى وجودِه محسوساً، كقولِه: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٨] ومعناه: مشروعاً لا محسوساً؛ فإنَّا نجد مطلقاتٍ لا يتربَّصْنَ، فعاد النفيُ إلى الحُكمِ الشرعيِّ لا إلى الوجودِ الحسِّيِّ، وكذا: ﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة: ٧٩] أي: لا يمسُّه أحدٌ منهم شرعاً، فإنْ وُجِدَ المَسُّ فعلى خلافِ حكمِ الشرعِ».

(١) أحكام القرآن ١ / ١٣٤.

قال: «وهذه الدقيقةُ[1] التي فاتَتِ العلماءَ، فقالوا: إن الخبرَ يكونُ بمعنى النَّهْيِ، وما وُجِد ذلك قَطُّ، ولا يَصِحُّ أَنْ يوجَدَ، فإنهما يختلفان حقيقةً، ويتباينان وَضْعاً». انتهى.

* * *

(١) ع، ومطبوعة أبي الفضل: «الدفينة» والمثبت موافق لما في أحكام القرآن.

فَرْعٌ

من أقسامِه على الأصَحِّ التعجبُ. قال ابن فارس[1]: «وهو تفضيلُ الشيءِ على أضرابِه».

وقال ابن الصائغ[2]: «استعظامُ صفةٍ خرج بها المتعجَّبُ منه عن نظائرِه».

وقال الزمخشري[3]: «معنى التعجُّبِ: تعظيمُ الأمرِ في قلوبِ السامعين؛ لأنَّ التعجبَ / لا يكونُ إلا مِنْ شيءٍ خارجٍ عن نظائرِه وأشكالِه». ٣/٢٢٨

وقال الرُّمَّاني[4]: «المطلوبُ في التعجبِ الإبهامُ: لأنَّ مِنْ شأن الناسِ أَنْ يتعجبوا مِمَّا لا يُعْرَفُ سببُه، فكلما استَبْهَمَ السببُ كان التعجبُ أحسنَ». قال: «وأصلُ التعجبِ إنما هو للمعنى الخَفيِّ سببُه، والصيغةُ الدالةُ عليه تُسَمَّى تعجُّباً مجازاً». قال: «ومن أَجْلِ الإبهامِ لم تعملْ «نِعْم» إلا في الجنس من أجل التفخيم ليقعَ التفسيرُ على نحوِ التفخيمِ بالإضمار قبل الذِّكْرِ». ثم قد وضعوا للتعجب صِيَغاً مِنْ لفظِه وهي: ما أَفْعَلَ وأَفْعِلْ به، وصيغاً مِنْ غيرِ لفظِه، نحوُ: «كَبُر» كقوله: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ [الكهف: ٥]، ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [الصف: ٣]، ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨].

---

(١) الصاحبي ١٩٤.

(٢) انظر: البرهان ٢/٤٢٥ وفيه «ابن الضائع».

(٣) الكشاف ٤/٥٢٣.

(٤) انظر: البرهان ٢/٤٢٦.

قاعدة

قال المحققون(١): إذا وَرَدَ التعجبُ من اللهِ صُرِف إلى المخاطبِ، كقوله: ﴿فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: ١٧٥] أي: هؤلاء يجب أن يُتعجَّبَ منهم، وإنما لا يُوصف تعالى بالتعجبِ؛ لأنه استعظامٌ يَصْحَبُه الجهلُ، وهو تعالى مُنَزَّه عن ذلك(٢)، ولهذا يُعَبِّر جماعةٌ بالتعجيبِ بَدَلَه، أي: إنه تَعْجيبٌ من اللهِ للمخاطَبين.

ونظيرُ هذا مجيءُ الدعاءِ والترجِّي منه تعالى إنما هو بالنظر إلى ما تَفْهَمُه العربُ، أي: هؤلاء مِمَّا يجبُ أَنْ يُقالَ لهم: عندكم هذا، ولذلك قال سيبويه(٣) في قوله: ﴿لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ﴾ [طه: ٤٤] المعنى: «اذْهَبا على رجائِكما وَطمَعِكما». وفي قوله(٤): ﴿وَيۡلٞ لِّلۡمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين: ١] ﴿وَيۡلٞ يَوۡمَئِذٖ لِّلۡمُكَذِّبِينَ﴾ [المرسلات: ١٥] «لا نقول: هذا دعاءٌ؛ لأنَّ الكلامَ بذلك قبيحٌ، ولكنَّ العربَ إنما كُلِّموا بكلامِهم، وجاء القرآنُ على لغتِهم، وعلى ما يَعْنُون، فكأنَّه قيلَ لهم: ﴿وَيۡلٞ لِّلۡمُطَفِّفِينَ﴾ أي: هؤلاء مِمَّن وَجَبَ هذا القولُ / لهم؛ لأنَّ هذا الكلامَ إنما يُقال لصاحبِ الشرِّ والهَلَكَةِ، ٣/٢٢٩ فقيل: هؤلاء مِمَّن دَخَلَ في الهَلَكةِ».

---

(١) انظر: البرهان ٢/٤٢٨.

(٢) هذا غير مطّرد، وقد مضى التعليق على تأويل صفة التعجب في ص: ١٣٦٨.

(٣) الكتاب ١/٣٣١.

(٤) الكتاب ١/٣٣١.

فَرْعٌ

مِنْ أقسامِ الخبرِ: الوعدُ والوعيدُ، نحو: ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ﴾ [فصلت: ٥٣]، ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟﴾ [الشعراء: ٢٢٧] وفي كلام ابن قتيبة[١] ما يُوْهِمُ أنه إنشاءٌ.

* * *

فَرْعٌ

مِنْ أقسامِ الخبرِ: النفيُ، بل هو شطرُ الكلامِ كلِّه، والفرقُ بينه وبين الجَحْدِ: أنَّ النافيَ إن كان صادقاً سُمِّيَ كلامُه نَفْياً، ولا يُسَمَّى جَحْداً. وإن كان كاذباً سُمِّي جَحْداً ونفياً أيضاً، فكلُّ جَحْدٍ نفيٌ، وليس كلُّ نفيٍ جَحْداً، ذكره أبو جعفر النحاس[٢] وابنُ الشجريِّ[٣] وغيرُهما.

مثالُ النَّفْيِ: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ﴾ [الأحزاب: ٤٠].

ومثالُ الجَحْدِ: نَفْيُ فرعونَ وقومِه آياتِ موسى، قال تعالى: ﴿فَلَمَّا جَآءَتْهُمْ ءَايَٰتُنَا مُبْصِرَةً قَالُوا۟ هَٰذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ ۞ وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ﴾ [النمل: ١٣، ١٤].

(١) ليس في مشكله وغريبه، ونسبه إليه السبكي في عروس الأفراح ٢/٢٣٧.

(٢) لم نقف عليه في كتبه المطبوعة.

(٣) الأمالي ١/٣٩١.

وأدواتُ النفيِ: لا ولات وليس وما وإِنْ ولم ولـمَّا. وقد تَقَدَّمَتْ معانيها وما افترقَتْ فيه في نوعِ الأدوات(١). ونُورد هنا فائدةً زائدةً:

قال الخُوَيِّي(٢): «أصلُ أدواتِ النفيِ: «لا» و«ما»؛ لأنَّ النفيَ: إمَّا في الماضي، وإمَّا في المستقبلِ، والاستقبالُ أكثرُ من الماضي أبداً، و«لا» أخفُّ مِنْ «ما» فوضعوا الأَخَفَّ للأكثرِ، ثم إنَّ النفيَ في الماضي: إمَّا أن يكونَ نفياً واحداً مستمراً، أو نفياً فيه أحكامٌ متعددةٌ، / وكذلك النفيُ في المستقبلِ. ٣/٢٣٠

[٣١٥] فصار النفيُ على أربعةِ أقسامٍ /، واختاروا له أربعَ كلماتٍ: ما ولم ولن ولا، وأمَّا «إنْ» و«لَـمَّا» فليسا بأصلَيْن، فـ«ما» و«لا» في الماضي والمستقبل متقابلان، و«لم» كأنه مأخوذٌ من «لا» و«ما»؛ لأنَّ «لم» نفيٌ للاستقبال لفظاً والمُضِيِّ معنى، فأُخِذَ اللامُ من «لا» التي هي لنفيِ المستقبل، والميمُ من «ما» التي هي لنفيِ الماضي، وجُمِع بينهما إشارةً إلى أنَّ في «لم» إشارةً إلى المستقبل والماضي، وقُدِّم اللامُ على الميم إشارةً إلى أن «لا» هي أصلُ النفيِ، ولهذا يُنْفَى بها في أثناءِ الكلام، فيقال: لم يفعَلْ زيدٌ ولا عمرو. وأمَّا «لمَّا» فتركيبٌ(٣) بعد تركيب، كأنه قال: لم وما؛ لتوكيدِ معنى النفيِ في الماضي، وتفيد الاستقبالَ أيضاً، ولهذا تفيدُ «لمَّا» الاستمرار».

---

(١) انظر ص: ١٠٠٤، فما بعدها.

(٢) انظر: البرهان ٢/٤٧٦.

(٣) (س): «فتركبت»، وكذا في البرهان ٢/٤٧٧.

تنبيهات

الأول[1]: زعم بعضُهم أنَّ شرطَ صحةِ النفي عن الشيءِ صحةُ اتصافِ المنفيِّ عنه بذلك الشيء. وهو مردودٌ بقولِه: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٣٢]، ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [مريم: ٦٤]، ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥] ونظائرِه، والصوابُ: أنَّ انتفاءَ الشيءِ عن الشيءِ قد يكونُ لكونِه لا يُمْكِنُ منه عقلاً، وقد يكونُ لكونه لا يقعُ منه مع إمكانه.

الثاني[2]: نفيُ الذاتِ الموصوفةِ قد يكونُ نفياً للصفةِ دونَ الذاتِ، وقد يكونُ نفياً للذاتِ أيضاً.

من الأول: ﴿وَمَا جَعَلْنَٰهُمْ جَسَدًا لَّا يَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾ [الأنبياء: ٨] أي: بل هم جسدٌ يأكلونه.

ومن الثاني: ﴿لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا﴾ [البقرة: ٢٧٣] أي: لا سؤالَ لهم أصلاً فلا يَحْصُلُ منهم إلحافٌ. ﴿مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ [غافر: ١٨] أي: لا شفيع لهم أصلاً ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ﴾ [المدثر: ٤٨] أي: لا شافعين لهم، فتنفعَهم / شفاعتُهم؛ بدليلِ: ﴿فَمَا لَنَا مِن شَٰفِعِينَ﴾ ٣/ ٢٣١ [الشعراء: ١٠٠] ويُسَمَّى هذا النوعُ عند أهلِ البديع[3]: «نَفْيَ الشيءِ بإيجابه».

(١) انظر: البرهان ٢/ ٤٧٥.

(٢) انظر: البرهان ٣/ ٤٤٩.

(٣) انظر: بديع القرآن ١٥٢.

وعبارة ابن رشيق في تفسيره[1]: «أَنْ يكونَ الكلامُ ظاهرهُ إيجابُ الشيء، وباطنُه نفيُه بأَنْ ينفيَ ما هو مِنْ سببه كوَصْفه، وهو المنفيُّ في الباطنِ».

وعبارةُ غيرِه: أن يُنْفَى الشيءُ مُقَيَّداً، والمرادُ نفيُه مطلقاً؛ مبالغةً في النفيِ، وتأكيداً له. ومنه: ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَٰنَ لَهُۥ بِهِۦ﴾ [المؤمنون: ١١٧] فإنَّ الإله مع الله لا يكونُ إلا عن غيرِ برهان. ﴿وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾ [البقرة: ٦١] فإنَّ قَتْلَهم لا يكون إلا بغيرِ حقٍ. ﴿رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا﴾ [الرعد: ٢] فإنها لا عَمَدَ لها أصلاً.

الثالث[2]: قد يُنْفى الشيءُ رَأْساً لعدمِ كمالِ وَصْفِه أو انتفاءِ ثَمرَتِه، كقوله في صفةِ أهلِ النارِ: ﴿لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ﴾ [الأعلى: ١٣] فنُفِيَ عنه الموتُ؛ لأنه ليس بموتٍ صريحٍ، ونُفِي عنه الحياةُ؛ لأنها ليسَتْ بحياةٍ طيبةٍ ولا نافعةٍ.

﴿وَتَرَىٰهُمْ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٨] فإنَّ المعتزلةَ احتجُّوا بها على نَفْيِ الرؤيةِ، وأنَّ النظرَ في قولِه: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٣] لا يَسْتَلْزِمُ الإبصارَ. ورُدَّ: بأن المعنى أنها تَنْظُرُ إليه[3] بإقبالِها عليه، وليست تُبْصِرُ شيئاً.

﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا۟ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ ۚ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ ۚ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٠٢] فإنه وَصَفَهم أولاً بالعلم على سبيل التوكيدِ

---

(١) أي في تفسير هذا النوع، وهي عبارته في: العمدة ٢/ ٦٩٥.

(٢) انظر: البرهان ٣/ ٤٥٠.

(٣) أي: إن آلهة المشركين تنظر إلى النبي ﷺ، وهي في صورها المنحوتة مقبلة عليه، ولا تبصر شيئاً؛ لأنه لا أبصار لها. انظر: تفسير الطبري ١٣/ ٣٢٦.

القَسَمي، ثم نفاه آخراً عنهم لعَدَمِ جَرْيِهم على مُوجَبِ العِلْم. قاله السكاكيُّ[1].

الرابع: قالوا: المجازُ يَصِحُّ نفيُه بخلافِ الحقيقة. وأَشْكَلَ على ذلك: ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ ﴾ [الأنفال: ١٧] فإنَّ المنفيَّ فيه هو الحقيقةُ.

وأُجيب: بأنَّ المرادَ بالرَّمْيِ هنا المُتَرَتِّبُ عليه، وهو وصوله إلى الكفارِ، فالواردُ عليه النفيُ هنا مجازٌ لا حقيقةٌ. والتقديرُ: وما رَمَيْتَ خَلْقاً إذ رَمَيْتَ كَسْباً، أو: ما رَمَيْتَ انتهاءً إذ رَمَيْتَ ابتداءً.

الخامس: نفيُ الاستطاعةِ قد يُراد به نفيُ القُدْرةِ والإمكانِ، وقد يُراد به / ٣/٢٣٢ نفيُ الامتناعِ، وقد يُراد به الوقوعُ بمشقةٍ وكُلْفَةٍ.

من الأولِ: ﴿ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ تَوْصِيَةً ﴾ [يس: ٥٠]، ﴿ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ رَدَّهَا ﴾ [الأنبياء: ٤٠]، ﴿ فَمَا ٱسْطَٰعُوٓا۟ أَن يَظْهَرُوهُ وَمَا ٱسْتَطَٰعُوا۟ لَهُۥ نَقْبًا ﴾ [الكهف: ٩٧].

ومن الثاني: ﴿ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ ﴾ [المائدة: ١١٢] على القراءتين[2].

[٣١٦] / أي: هل يفعلُ، أو: هل تجيبُنا إلى أن تسأل؛ فقد علموا أنَّ اللهَ قادرٌ على الإنزال، وأن عيسى قادرٌ على السؤال.

ومن الثالثِ: ﴿ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِىَ صَبْرًا ﴾ [الكهف: ٦٧].

---

(١) مفتاح العلوم ١٧٢.

(٢) قرأ الكسائي «تستطيع» بالخطاب، و«ربَّك» بالنصب أي: هل تستطيع سؤال ربك. وقرأ الباقون «يستطيع» بالغيب، و«ربُّك» بالرفع على الفاعلية. انظر: التيسير ١٠١، النشر ٢/٢٥٦، الإتحاف ١/٥٤٥.

قَاعِدَةٌ(١)

نفيُ العامِّ يَدُلُّ على نَفْيِ الخاصِّ، وثبوتُه لا يَدُلُّ على ثبوتِه. وثبوتُ الخاصِّ يَدُلُّ على ثبوتِ العامِّ، ونفيُه لا يَدُلُّ على نَفْيِه.

ولا شك أنَّ زيادةَ المفهومِ من اللفظِ تُوْجِبُ الالتذاذَ به، فلذلك كان نفيُ العامِّ أحسنَ مِنْ نفيِ الخاصِّ، وإِثباتُ الخاصِّ أحسنَ من إِثباتِ العامِّ.

فالأولُ كقولِه: ﴿فَلَمَّآ أَضَآءَتۡ مَا حَوۡلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمۡ﴾ [البقرة: ١٧] لم يقل: بضَوْئِهم بعد قولِه: ﴿أَضَآءَتۡ﴾ لأنَّ النورَ أعمُّ من الضوءِ، إذ يُقالُ على القليلِ والكثيرِ، وإنما يُقال الضوءُ على النورِ الكثيرِ، ولذلك قال: ﴿هُوَ ٱلَّذِي جَعَلَ ٱلشَّمۡسَ ضِيَآءٗ وَٱلۡقَمَرَ نُورٗا﴾ [يونس: ٥] ففي الضوءِ دلالةٌ على النورِ، فهو أخصُّ منه، فعَدَمُه يُوْجِبُ عدمَ الضوءِ بخلافِ العكسِ. والقَصْدُ إزالةُ النورِ عنهم أصلاً؛ ولذا قال عَقِبَه: ﴿وَتَرَكَهُمۡ فِي ظُلُمَٰتٖ﴾ [البقرة: ١٧].

ومنه: ﴿لَيۡسَ بِي ضَلَٰلَةٞ﴾ [الأعراف: ٦١] ولم يَقُلْ: ضلالٌ، كما قالوا: ﴿إِنَّا لَنَرَىٰكَ فِي ضَلَٰلٖ﴾ [الأعراف: ٦٠]؛ لأنَّها أَعَمُّ منه، فكان أبلغَ في نَفْيِ الضلال، وعَبَّرَ عن هذا بأنَّ نَفْيَ الواحدِ يَلْزَمُ منه نفيُ الجنسِ البتَّةَ، وبأنَّ نَفْيَ الأَدْنى يَلْزَمُ منه نفيُ الأعلى.

/ والثاني: كقولِه: ﴿وَجَنَّةٍ عَرۡضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ﴾ [آل عمران: ١٣٣] ٣/٢٣٣ ولم يَقُلْ: طولُها؛ لأنَّ العَرْضَ أخصُّ، إذ كلُّ ماله عَرْضٌ فله طولٌ، ولا ينعكسُ.

(١) انظر: البرهان ٣/٤٥٨.

ونظيرُ هذه القاعدةِ: أنَّ نَفْيَ المبالغةِ في الفعل لا يستلزمُ نَفْيَ أصلِ الفعلِ، وقد أشكل على هذا آيتان:

قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦].

وقوله: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [مريم: ٦٤].

وأُجيب عن الآية الأولى بأجوبةٍ[١]:

أحدُها: أنَّ «ظَلاَّماً» وإن كان للكثرة لكنه جِيْءَ به في مقابلةِ العبيدِ الذي هو جمعُ كثرةٍ، ويُرَشِّحه أنه تعالى قال: ﴿عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾ [المائدة: ١٠٩] فقابلَ صيغةَ «فَعَّال» بالجَمْع، وقال في آية أخرى: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ﴾ [الأنعام: ٧٣] فقابَلَ صيغة «فاعِل» الدالِّ على أصل الفعلِ بالواحد.

الثاني: أنه نفى الظلمَ الكثيرَ، فينتفي القليلُ ضرورةً، لأنَّ الذي يَظْلمُ إنما يَظْلمُ لانتفاعِه بالظُّلْمِ، فإذا تَرَكَ الكثيرَ مع زيادةِ نَفْعه، فلأَنْ يَتْرُكَ القليلَ أَوْلى.

الثالث: أنه على النَسبِ، أي: بذي ظُلْمٍ، حكاه ابنُ مالكٍ[٢] عن المحققين.

الرابع: أنه أتى بمعنى فاعِل، لا كثرةَ فيه.

الخامس: أنَّ أقَلَّ القليلِ لو وَرَدَ منه تعالى لكان كثيراً، كما يُقال: زَلَّةُ العالمِ كبيرةٌ.

السادس: أنه أراد: ليس بظالمٍ، ليس بظالمٍ، ليس بظالمٍ، تأكيداً للنفي، فعبَّر عن ذلك بـ«ليس بظلاَّم».

السابع: أنه وَرَدَ جواباً لِمَنْ قال: «ظَلاَّم»، والتَّكْرارُ إذا وَرَدَ جواباً لكلامٍ خاصٍّ لم يكن له مفهومٌ.

---

(١) انظر: الدر المصون ٣/٥١٥.

(٢) شرح الكافية الشافية ٤/١٩٦٣.

الثامن: أنَّ صيغةَ المبالغةِ وغيرَها في صفات الله سواءٌ في الإثباتِ، فجرى النفيُ على ذلك.

/ التاسع: أنه قَصَدَ التعريضَ بأنَّ ثَمَّ ظَلاَّماً للعبيد مِنْ وُلاةِ الجَوْرِ. ٣/٢٣٤

ويُجاب عن الثانية بهذه الأجوبةِ.

وبعاشر: وهو مناسبةُ رؤوسِ الآي.

* * *

فَائِدَةٌ

قال صاحب الياقوتة[1]: «قال ثعلبٌ والمبردُ: «العربُ إذا جاءت بين الكلامِ بِجَحْدَين كان الكلام إخباراً، نحوُ: ﴿وَمَا جَعَلْنَاهُمْ جَسَدًا لَّا يَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾ [الأنبياء: ٨] المعنى: إنما جعلناهم جسداً يأكلون الطعام. وإذا كان الجَحْدُ في أولِ الكلامِ كان جَحْداً حقيقيّاً، نحوُ: «ما زيدٌ بخارج». وإذا كان في أولِ الكلامِ جَحْدان كان أحدُهما زائداً، وعليه ﴿فِيمَا إِن مَّكَّنَّاكُمْ فِيهِ﴾ [الأحقاف: ٢٦] في أحدِ الأقوال».

* * *

(١) ياقوتة الصراط لغلام ثعلب ٣٥٧.

فَصْلٌ

مِنْ أقسامِ الإنشاءِ: الاستفهامُ: وهو طَلَبُ الفَهْمِ، وهو بمعنى الاستخبارِ. وقيل: الاستخبارُ ما سَبَق أولاً، ولم يُفْهَمْ حَقَّ الفهمِ، فإذا سألْتَ عنه ثانياً كان استفهاماً. حكاه ابنُ فارس[1] في «فقه اللغة».

وأدواتُه: الهمزة وهل وما ومَنْ وأيّ وكم وكيف وأين وأنى ومتى وأيان. ومرَّت في الأدوات[2].

[٣١٧] قال ابن مالك[3] في «المصباح»: «وما عدا الهمزةَ / نائبٌ عنها. ولكونه طَلَبَ ارتسامِ صورةِ ما في الخارجِ في الذِّهْنِ لَزِمَ ألاَّ يكونَ حقيقةً، إلا إذا صدر مِنْ شَاكٍّ مُصَدِّقٍ بإمكانِ الإعلامِ، فإنَّ غيرَالشاكِّ إذا استفهم يَلْزَمُ منه تحصيلُ الحاصلِ، وإذا لم يُصَدِّق بإمكان الإعلامِ انتفَتْ عنه فائدةُ الاستفهامِ».

/ قال بعض الأئمة[4]: «وما جاء في القرآن على لفظِ الاستفهامِ فإنما يقعُ في خطابِ اللهِ على معنى أنَّ المخاطَبَ عنده عِلْمُ ذلك الإثباتِ أو النفيِ حاصلٌ». ٣/٢٣٥

وقد تُسْتَعْمَل صيغةُ الاستفهام في غيرِه مجازاً، وألَّف في ذلك العلاَّمةُ شمسُ الدينِ بن الصائغِ، كتاباً سمَّاه: «رَوْض الأفهام في أقسام

(١) الصاحبي ١٨٦.

(٢) انظر: ص: ١٠٠٤، فما بعدها.

(٣) هو الابن في المصباح ص ٨٥.

(٤) انظر: البرهان ٢/٤٣٣.

الاستفهام»[1] قال فيه: «قد تَوسَّعَت العربُ فأخرجَت الاستفهامَ عن حقيقتِه لمعانٍ، أو أَشْرَبَتْه تلك المعاني. ولا يختصُّ التجوُّز في ذلك بالهمزةِ خلافاً للصَّفَّار[2].

الأولُ: الإنكارُ، والمعنى فيه على النفي، وما بعده منفيٌّ، ولذلك تَصْحَبُه ﴿ إِلَّا ﴾ كقوله: ﴿ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، ﴿ وَهَلْ نُجَٰزِىٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ ﴾ [سبأ: ١٧] وعُطِفَ عليه المنفيُّ في قوله: ﴿ فَمَن يَهْدِى مَنْ أَضَلَّ ٱللَّهُ وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ ﴾ [الروم: ٢٩] أي: لا يَهْدي.

ومنه: ﴿أَنُؤْمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ﴾ [الشعراء: ١١١]، ﴿أَنُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا﴾ [المؤمنون: ٤٧] أي: لا نؤمن. ﴿ أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ ﴾ [الطور: ٣٩]، ﴿أَلَكُمُ ٱلذَّكَرُ وَلَهُ ٱلْأُنثَىٰ ﴾ [النجم: ٢١] أي: لا يكونُ هذا. ﴿أَشَهِدُوا۟ خَلْقَهُمْ ﴾ [الزخرف: ١٩] أي: ما شهدوا ذلك.

وكثيراً ما يَصْحَبُه التكذيبُ، وهو في الماضي بمعنى لم يَكُنْ، وفي المستقبل بمعنى: لا يكون، نحوُ: ﴿ أَفَأَصْفَىٰكُمْ رَبُّكُم بِٱلْبَنِينَ ﴾ الآية [الإسراء: ٤٠] أي: لم يَفْعَلْ ذلك. ﴿ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَٰرِهُونَ ﴾ [هود: ٢٨] أي: لا يكونُ هذا الإلزامُ.

الثاني: التوبيخُ، وجعلَه بعضُهم مِنْ قبيلِ الإنكارِ، إلا أنَّ الأولَ إنكارُ إبطالٍ، وهذا إنكارُ توبيخٍ، والمعنى على أنَّ ما بعده واقعٌ، جديرٌ بأَنْ يُنْفَى،

---

(١) ذكره السيوطي في مقدمة الإتقان ص: ٣٣.

(٢) ليس في القطعة المطبوعة من كتابه: «شرح سيبويه».

فالنفيُ هنا قصدي[1]، والإثباتُ قصدي عكسَ ما تقدم، ويُعَبَّرُ عن ذلك بالتقريع أيضاً، نحوُ: ﴿أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي﴾ [طه: ٩٣]، / ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ﴾ [الصافات: ٩٥]، ﴿أَتَدْعُونَ بَعْلًا وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ﴾ [الصافات: ١٢٥]. ٣/٢٣٦

وأكثرُ ما يقعُ التوبيخُ في أمرٍ ثابتٍ وُبِّخَ على فِعْله كما ذُكِرَ، ويقع على تَرْكِ فِعْلٍ كان ينبغي أَنْ يقعَ كقوله: ﴿أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم مَّا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَن تَذَكَّرَ﴾ [فاطر: ٣٧]، ﴿أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا﴾ [النساء: ٩٧].

الثالث: التقرير: وهو حَمْلُ المخاطبِ على الإقرارِ والاعترافِ بأمرٍ قد استقرَّ عنده. قال ابن جني[2]: «ولا يُستعمل ذلك بـ«هل»، كما يُستعمل بغيرِها من أدواتِ الاستفهام». وقال الكِنْدي[3]: «ذهب كثيرٌ من العلماءِ في قولِه: ﴿هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ * أَوْ يَنفَعُونَكُمْ﴾ [الشعراء: ٧٢، ٧٣] إلى أنَّ «هل» تشارك الهمزةَ في معنى التقريرِ والتوبيخِ، إلا أني رأيت أبا عليّ[4] أبى ذلك، وهو معذورٌ؛ فإنَّ ذلك من قبيلِ الإنكارِ».

---

(١) في مطبوعة أبي الفضل: «غير قصدي»، ومعنى عبارة المصنف: «إن عصيانه لا ينبغي وقد عصاه فعلاً، فالنفي مقصود، والإثبات مقصود».

(٢) عزا الزركشيُّ نصَّ ابن جني إلى «الخاطريات»، ولم نجده فيه. وانظر: البرهان ٢/٤٣٦. أثبت في الخصائص ٢/٤٦٢ استعمال «هل» بمعنى «قد».

(٣) انظر: البرهان ٢/٤٣٧.

(٤) انظر: البصريات لأبي علي الفارسي ١/٧١٨.

ونقل أبو حيان[1] عن سيبويه[2]: أنَّ استفهامَ التقريرِ لا يكونُ بـ «هل»، إنما يُستعمل فيه الهمزةُ، ثم نَقَل عن بعضِهم أنَّ «هل» تأتي تقريراً كما في قوله: ﴿هَلْ فِي ذَٰلِكَ قَسَمٌ لِّذِي حِجْرٍ﴾ [الفجر: ٥] والكلامُ مع التقريرِ مُوْجَبٌ، ولذلك يُعْطَفُ عليه صريحُ الموجَب، ويُعْطَفُ على صريحِ الموجَب.

فالأولُ: كقوله: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ * وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ﴾ [الشرح: ١، ٢]، ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَىٰ * وَوَجَدَكَ﴾ [الضحى: ٦، ٧]، ﴿أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِي تَضْلِيلٍ * وَأَرْسَلَ﴾ [الفيل: ٢، ٣].

والثاني: نحوُ: ﴿أَكَذَّبْتُم بِآيَاتِي وَلَمْ تُحِيطُوا بِهَا عِلْمًا﴾ [النمل: ٨٤] على ما قَرَّره الجرجانيُّ[3] مِنْ جَعْلِها مثلَ: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤].

/ وحقيقةُ استفهامِ التقريرِ أنه استفهامُ إنكارٍ، والإنكارُ نفيٌ، وقد دَخَلَ على النفيِ، ونفيُ النفيِ إثباتٌ. ٣/٢٣٧

ومِنْ أمثلته: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ [الزمر: ٣٦]، ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢] وجعل منه الزمخشريُّ[4]: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ١٠٦].

---

(١) البحر ٨/٤٦٩.

(٢) الكتاب ٣/١٧٦.

(٣) ورد في كتابه «النظم» وهو مفقود. وانظر: البرهان ٢/٤٣٨.

(٤) الكشاف ١/١٧٦.

الرابع: التعجبُ أو التعجيبُ: نحوُ: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨]، ﴿مَا لِيَ لَا أَرَى الْهُدْهُدَ﴾ [النمل: ٢٠].

[٣١٨] وقد اجتمع هذا القِسْمُ وسابقاه في قولِه: / ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ﴾ [البقرة: ٤٤] قال الزمخشريُّ[١]: «الهمزةُ للتقريرِ مع التوبيخِ والتعجبِ مِنْ حالهم». ويَحْتَمِلُ التعجبَ والاستفهامَ الحقيقيَّ: ﴿مَا وَلَّاهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ﴾ [البقرة: ١٤٢].

الخامس: العِتابُ، كقولِه: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الحديد: ١٦] قال ابنُ مسعودٍ[٢]: «ما كان بين إسلامِهم وبين أَنْ عُوتبوا بهذه الآية إلا أربعُ سنينٍ». أخرجه الحاكم.

ومِنْ ألطفِه: ما عاتب اللهُ به خيرَ خَلْقِه بقوله: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٣]. ولم يتأدَّبِ الزمخشريُّ[٣] بأدب اللهِ في هذه الآيةِ على عادتهِ في سوءِ الأدب.

السادس: التذكيرُ، وفيه نوعُ اختصارٍ، كقولِه: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آدَمَ أَن لَّا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ﴾ [يس: ٦٠]، ﴿أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾

(١) الكشاف ١/١٣٣.

(٢) في المستدرك (٢/٤٧٩) ك: التفسير، سورة الحديد، وقال الحاكم: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي، هكذا قال الحاكم، بينما أخرجه مسلم في صحيحه (٤/٢٣١٩) ك: التفسير، ب: في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ﴾ ح ٣٠٢٧، وما أدري لماذا عدل السيوطي عن عزوه لمسلم ولماذا أورده الحاكم مع وجوده عند مسلم؟!.

(٣) الكشاف ٢/٢٧٤.

[البقرة: ٣٣]، ﴿هَلْ عَلِمْتُم مَّا فَعَلْتُم بِيُوسُفَ وَأَخِيهِ﴾ [يوسف: ٨٩].

السابع: الافتخارُ، نحوُ: ﴿أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ﴾ [الزخرف: ٥١].

الثامن: التفجعُ[1]، نحوُ: ﴿مَالِ هَٰذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً﴾ [الكهف: ٤٩].

التاسع: التهويلُ والتخويفُ، نحوُ: ﴿الْحَاقَّةُ * مَا الْحَاقَّةُ﴾ [الحاقة: ١، ٢]، ﴿الْقَارِعَةُ * مَا الْقَارِعَةُ﴾ [القارعة: ١، ٢].

/ العاشر: عكسُه؛ وهو التسهيلُ والتخفيفُ، نحوُ: ٣/٢٣٨ ﴿وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا﴾ [النساء: ٣٩].

الحادي عشر: التهديد والوعيد، نحوُ: ﴿أَلَمْ نُهْلِكِ الْأَوَّلِينَ﴾ [المرسلات: ١٦].

الثاني عشر: التكثيرُ، نحوُ: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾ [الأعراف: ٤].

الثالث عشر: التسويةُ، وهو الاستفهامُ الداخلُ على جملةٍ يَصِحُّ حلولُ المصدرِ مَحلَّها، نحوُ: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦].

الرابع عشر: الأمرُ، نحوُ: ﴿أَأَسْلَمْتُمْ﴾ [آل عمران: ٢٠] أي: أَسْلِمُوا. ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾ [المائدة: ٩١] أي: انتَهُوا. ﴿أَتَصْبِرُونَ﴾ [الفرقان: ٢٠] أي: اصبِرُوا.

الخامس عشر: التنبيه، وهو مِنْ أقسام الأمر، نحوُ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ﴾ [الفرقان: ٤٥] أي: انظُرْ. ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ

---

(١) في مطبوعة أبي الفضل: «التفخيم».

﴿ٱلۡأَرۡضُ مُخۡضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣] ذكره صاحبُ اللبابِ[١] عن سيبويه[٢]، ولذلك رُفِعَ الفعلُ في جوابِه. وجَعَلَ منه قومٌ: ﴿فَأَيۡنَ تَذۡهَبُونَ﴾ [التكوير: ٢٦] للتنبيهِ على الضلالِ[٣]. وكذا: ﴿وَمَن يَرۡغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبۡرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفۡسَهُۥ﴾ [البقرة: ١٣٠].

السادسَ عشرَ: الترغيبُ، نحوُ: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِي يُقۡرِضُ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنًا﴾ [البقرة: ٢٤٥]، ﴿هَلۡ أَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ تِجَٰرَةٖ تُنجِيكُم﴾ [الصف: ١٠].

السابعَ عشرَ: النهيُ، نحوُ: ﴿أَتَخۡشَوۡنَهُمۡۚ فَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخۡشَوۡهُ﴾ [التوبة: ١٣]، بدليل: ﴿فَلَا تَخۡشَوُاْ ٱلنَّاسَ﴾ [المائدة: ٤٤]، ﴿مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلۡكَرِيمِ﴾ [الانفطار: ٦] أي: لا تَغْتَرَّ.

/ الثامنَ عشرَ: الدعاءُ، وهو كالنهيِ، إلا أنه من الأدنى إلى الأعلى، نحوُ: ﴿أَتُهۡلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ [الأعراف: ١٥٥] أي: لا تُهلِكْنا. ٣/٢٣٩

التاسعَ عشرَ: الاسترشادُ، نحو: ﴿أَتَجۡعَلُ فِيهَا مَن يُفۡسِدُ فِيهَا﴾ [البقرة: ٣٠].

العشرون: التمني، نحوُ: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ﴾ [الأعراف: ٥٣].

الحادي والعشرون: الاستبطاء، نحوُ: ﴿مَتَىٰ نَصۡرُ ٱللَّهِۗ﴾ [البقرة: ٢١٤].

---

(١) أ، س، م، ع، ك: «الكتاب»، وما أثبتناه من (ح)، وفي البرهان ٢/٤٤٤: صاحب «الكافي» عن الخليل وفي مطبوعة أبي الفضل: الكشاف.

(٢) الكتاب ٣/٤٠ وعزاه إلى الخليل. وثمة كتب عديدة بهذا العنوان. انظر: كشف الظنون ٢/١٥٤٢-١٥٤٣، ولم نجد هذا القول في «لباب» العكبري.

(٣) قال الزمخشري: (الكشاف ٤/٧١٣): «استضلال لهم».

الثاني والعشرون: العَرْض، نحو: ﴿ أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ ﴾ [النور: ٢٢].

الثالث والعشرون: التحضيض، نحوُ: ﴿ أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوٓاْ ﴾ [التوبة: ١٣].

الرابع والعشرون: التجاهل، نحوُ: ﴿ أَءُنزِلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ مِنۢ بَيْنِنَا ﴾ [صٓ: ٨].

الخامس والعشرون: التعظيم، نحوُ: ﴿ مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

السادس والعشرون: التحقير، نحوُ: ﴿ أَهَٰذَا ٱلَّذِى يَذْكُرُ ءَالِهَتَكُمْ ﴾ [الأنبياء: ٣٦]، ﴿ أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴾ [الفرقان: ٤١]. ويحتمله وما قبلَه قراءة[1]: «مَنْ فرعونُ» [الدخان: ٣١].

السابع والعشرون: الاكتفاء، نحوُ: ﴿ أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ ﴾ [الزمر: ٦٠].

الثامن والعشرون: الاستبعاد، نحوُ: ﴿ أَنَّىٰ لَهُمُ ٱلذِّكْرَىٰ ﴾ [الدخان: ١٣].

التاسع والعشرون: الإيناس، نحوُ: ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴾ [طه: ١٧].

الثلاثون: التهكم والاستهزاء، نحوُ: ﴿ أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ ﴾ [هود: ٨٧]، ﴿ أَلَا تَأْكُلُونَ * مَا لَكُمْ لَا تَنطِقُونَ ﴾ [الصافات: ٩١، ٩٢].

الحادي والثلاثون: التأكيدُ لِما سَبَقَ مِنْ معنى أداة الاستفهام قبله، كقوله: / ﴿ أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِى ٱلنَّارِ ﴾ [الزمر: ١٩]. ٣/٢٤٠

(١) على أن «مَن» اسم استفهام، نسبها في الكشاف ٤/٢٧٨ والبحر ٨/٣٧ إلى ابن عباس، وهي قراءة شاذة.

قال الموفق عبداللطيف البغدادي(١): «أي مَنْ حَقَّ عليه كلمة العذاب فإنك لا تُنْقذه، فمَنْ للشرط، والفاءُ جوابُ الشرطِ، والهمزةُ في ﴿أَفَأَنتَ﴾ دخلَتْ مُعادَةً مؤكِّدةً لطولِ الكلامِ، وهذا نوعٌ من أنواعِها». وقال الزمخشريُّ(٢): «الهمزةُ الثانيةُ هي الأولى، كُرِّرَتْ لتوكيدِ معنى / الإنكارِ [٣١٩] والاستبعادِ».

الثاني والثلاثون: الإخبار، نحوُ: ﴿أَفِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ارْتَابُوا﴾ [النور: ٥٠]، ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى الْإِنسَانِ﴾ [الإنسان: ١].

* * *

(١) له كتاب تكملة الصناعة في شرح نقد قدامة، ولم نقف عليه.

(٢) الكشاف ٤ / ١٢١.

تنبيهان

الأول: هل يُقال: إنَّ معنى الاستفهامِ في هذه الأشياءِ موجودٌ، وانضمَّ إليه معنى آخرُ، أو تجرَّدَ عن الاستفهامِ بالكليَّة.

قال في «عروس الأفراح»[1]: «محلُّ نظر». قال: «والذي يظهرُ الأولُ». قال: «ويساعدُه قولُ التنوخي في «الأقصى القريب»[2]: «إن «لعل» تكون للاستفهام مع بقاء الترجِّي». قال: «وممَّا يرجِّحه أنَّ الاستبطاءَ في قولِك: كم أدعوك؟ معناه: أن الدعاء وصل إلى حدٍّ لا أعلم عددَه، فأنا أطلب أن أعلم عددَه». والعادةُ تقضي بأنَّ الشخصَ إنما يُستفهم عن عددِ ما صَدَرَ منه إذا كَثُرَ، فلم يَعْلَمْه، وفي طَلَبِ فَهْمِ[3] عددِه ما يُشْعِرُ بالاستبطاء. وأمَّا التعجُّب فالاستفهامُ معه مستمرٌّ، فمَنْ تعجَّب مِنْ شيءٍ فهو بلسانِ الحال سائلٌ عن سَبَبِه، وكأنه يقولُ: أيُّ شيء عَرَضَ لي في حال عدمِ رؤية الهدهد؟ وقد صَرَّح في «الكشاف»[4] ببقاءِ الاستفهامِ في هذه الآيةِ، وأمَّا التنبيهُ على الضلالِ فالاستفهامُ فيه حقيقيٌّ، لأنَّ معنى: أين تذهب؟ أخبِرْني إلى أيِّ مكانٍ تَذْهَبُ فإني لا أعرفُ ذلك؟ وغايةُ الضلالِ لا يُشْعَرُ بها، إلى أين تنتهي؟.

(١) عروس الأفراح ٢/٣٠٦. وانظر: البرهان ٢/٤٤٩.

(٢) انظر: عروس الأفراح ٢/٣٠٦، ٣٣٧.

(٣) (س): «عدم فهمه ما يشعر»، والمثبت هو الصواب، وهو موافق لما في عروس الأفراح.

(٤) الكشاف ٣/٣٥٨.

وأمَّا التقرير: فإنْ قُلْنا المرادُ به الحكمُ بثبوته فهو خبرٌ بأنَّ المذكورَ عَقِبَ الأداة / واقعٌ، أو طلبُ إقرارِ المخاطبِ به مع كونِ السائل يعلمُ فهو استفهامٌ، ٣/٢٤١ يُقرِّرُ المخاطَبَ، أي: يَطْلُبُ منه أن يكونَ مُقرًّا به، وفي كلامِ أهل الفن ما يَقْتضي الاحتمالَيْن، والثاني أظهرُ. وفي «الإيضاح»(١) تصريحٌ به، ولا بِدْعَ في صُدورِ الاستفهامِ ممَّنْ يعلمُ المستفهَم عنه، لأنه طلبُ الفَهْمِ: إمَّا طلبُ فَهْمِ المُستَفْهِمِ، أو وقوعُ فَهْمٍ لمن [لم](٢) يَفْهَمْ، كائناً مَنْ كان. وبهذا تَنْحَلُّ إشكالاتٌ كثيرة في مواضع الاستفهام، ويظهر بالتأمُّل بقاءُ معنى الاستفهام مع كل أمرٍ من الأمورِ المذكورةِ» انتهى ملخصاً.

الثاني: القاعدةُ أنَّ المُنْكَرَ يجب أَنْ يَلِيَ الهمزةَ. وأَشْكَلَ عليها قولُه تعالى: ﴿أَفَأَصْفَىٰكُمْ رَبُّكُم بِٱلْبَنِينَ﴾ [الإسراء: ٤٠] فإن الذي يليها هنا الإصفاءُ بالبنين وليس هو المُنْكَرَ، إنما المُنْكَرُ قولُهم: إنه اتخذ من الملائكة إناثاً. وأُجيب بأنَّ لفظَ الإصفاء يُشْعِرُ بزعمِ أنَّ البناتِ لغيرهم، أو بأنَّ المرادَ مجموعُ الجملتين، وينْحَلُّ منهما كلامٌ واحدٌ، والتقدير: أجَمَعَ بين الإصفاء بالبنين واتخاذ البنات؟

وأَشْكَلُ منه قولُه: ﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٤٤]. ووجْه الإشكالِ(٣): أنه لا جائزٌ أَنْ يكونَ المُنْكَرُ أَمْرَ الناسِ بالبِرِّ فقط، كما

(١) الإيضاح ٣/٧١.

(٢) سقط من (أ).

(٣) انظر: عروس الأفراح ٢/٣٠٤.

تَقْتَضيه القاعدةُ المذكورةُ[1]؛ لأنَّ أَمْرَ البِرِّ ليس ممَّا يُنْكَرُ، ولا نسيانَ[2] النفسِ فقط؛ لأنه يصيرُ ذِكْرُ أَمْرِ الناسِ بالبِرِّ لا مَدْخَلَ له، ولا مجموعَ الأمرين؛ لأنه يَلْزَمُ أَنْ تكونَ العبادةُ جزءَ المُنْكَرِ، ولا نسيانَ النفسِ بشرط الأمرِ؛ لأنَّ النسيانَ مُنْكَرٌ مطلقاً، ولا يكون نِسْيانُ النفسِ حالَ الأمرِ أشَدَّ منه حالَ عَدَمِ الأمرِ؛ لأنَّ المعصيةَ لا تَزْداد بَشاعَتُها بانضمامِها إلى الطاعة؛ لأنَّ جُمْهورَ العلماء على أنَّ الأمرَ بالبِرِّ واجبٌ، وإن كان الإنسانُ ناسياً لنفسِه، وأمرُه لغيرِه بالبرِّ كيف يُضاعِفُ معصيةَ نسيانِ النفسِ؟ ولا يأتي الخيرُ بالشر.

قال في عروس الأفراح[3]: «ويُجابُ بأنَّ فِعْلَ المعصيةِ مع النهيِ عنها أفحشُ؛ لأنها تجعلُ حال الإنسانِ كالمتناقضِ، وتجعلُ القولَ كالمخالِفِ للفعلِ، ولذلك كانت المعصية مع العلمِ أفحشَ منها مع / الجهلِ». قال: «ولكن الجوابَ عن أن الطاعة الصِّرْفَةَ كيف تُضاعِفُ المعصيةَ المقارنةَ لها من جنسها؟ فيه دقةٌ». ٢٤٢/٣

* * *

(١) وهي أن ما يلي الهمزة هو المنكَر.

(٢) أي: ولا جائز أن يكون المنكر نسيانَ.

(٣) عروس الأفراح ٢/٣٠٤.

فَصْلٌ

من أقسام الإنشاء: الأمر(١): وهو طَلَبُ فِعْلٍ غيرِ كَفٍّ، وصيغتُه: «افعَلْ» و«لِيَفْعَلْ».

وهي حقيقةٌ في الإيجاب، نحوُ: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [البقرة: ٤٣] ﴿فَلْيُصَلُّوا۟ مَعَكَ﴾ [النساء: ١٠٢].

[٣٢٠] وتَرِدُ مجازاً لمعانٍ أُخَرَ، / منها:

النَّدْبُ، نحوُ: ﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥ وَأَنصِتُوا۟﴾ [الأعراف: ٢٠٤].

والإباحةُ، نحوُ: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ﴾ [النور: ٣٣] نَصَّ الشافعيُّ(٢) على أنَّ الأمرَ فيه للإباحة. ومنه ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَٱصْطَادُوا۟﴾ [المائدة: ٢].

والدعاءُ من السَّافلِ للعالي، نحوُ: ﴿رَبِّ ٱغْفِرْ لِى﴾ [الأعراف: ١٥١].

والتهديدُ، نحوُ: ﴿ٱعْمَلُوا۟ مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت: ٤٠]؛ إذ ليس المرادُ الأمرَ بكلِّ عملٍ شاؤوا.

والإهانةُ، نحوُ: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ﴾ [الدخان: ٤٩].

والتسخيرُ -أي: التذليلُ- نحوُ: ﴿كُونُوا۟ قِرَدَةً﴾ [البقرة: ٦٥] عَبَّر به عن نَقْلِهم من حالةٍ إلى حالةٍ إذلالاً لهم، فهو أخصُّ من الإهانة.

والتعجيزُ، نحوُ: ﴿فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٣] إذ ليس المرادُ طلبَ ذلك منهم، بل إظهارُ عجزِهم.

---

(١) انظر: البحر المحيط للزركشي ٢/٣٤٥.

(٢) الأم ١٣/٦٤٨، وانظر: أحكام القرآن للبيهقي ٥١٦.

والامتنان، نحوُ: ﴿ كُلُواْ مِن ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثۡمَرَ ﴾ [الأنعام: ١٤١].

/ والعُجْبُ، نحوُ: ﴿ ٱنظُرۡ كَيۡفَ ضَرَبُواْ لَكَ ٱلۡأَمۡثَالَ ﴾ [الإسراء: ٤٨]. ٢٤٣/٣

والتسوية، نحوُ: ﴿ فَٱصۡبِرُوٓاْ أَوۡ لَا تَصۡبِرُواْ ﴾ [الطور: ١٦].

والإرشاد، نحوُ: ﴿ وَأَشۡهِدُوٓاْ إِذَا تَبَايَعۡتُمۡۚ ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

والاحتقار، نحوُ: ﴿ أَلۡقُواْ مَآ أَنتُم مُّلۡقُونَ ﴾ [يونس: ٨٠].

والإنذار، نحوُ: ﴿ قُلۡ تَمَتَّعُواْ ﴾ [إبراهيم: ٣٠].

والإكرام، نحوُ: ﴿ ٱدۡخُلُوهَا بِسَلَٰمٍ ﴾ [الحجر: ٤٦].

والتكوين، وهو أعمُّ من التسخير، نحوُ: ﴿ كُن فَيَكُونُ ﴾ [البقرة: ١١٧].

والإنعام، -أي: تذكير النعمة- نحوُ: ﴿ كُلُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ ﴾ [الأنعام: ١٤٢].

والتكذيب، نحوُ: ﴿ قُلۡ فَأۡتُواْ بِٱلتَّوۡرَىٰةِ فَٱتۡلُوهَآ ﴾ [آل عمران: ٩٣]، ﴿ قُلۡ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ يَشۡهَدُونَ أَنَّ ٱللَّهَ حَرَّمَ هَٰذَاۖ ﴾ [الأنعام: ١٥٠].

والـمَشُورة، نحوُ: ﴿ فَٱنظُرۡ مَاذَا تَرَىٰۚ ﴾ [الصافات: ١٠٢].

والاعتبار، نحوُ: ﴿ ٱنظُرُوٓاْ إِلَىٰ ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثۡمَرَ ﴾ [الأنعام: ٩٩].

والتعجب، نحوُ: ﴿ أَسۡمِعۡ بِهِمۡ وَأَبۡصِرۡ ﴾ [مريم: ٣٨] ذكَرَه السكاكيُّ[١] في استعمالِ الإنشاءِ بمعنى الخَبرِ.

* * *

(١) في مفتاح العلوم ٣١٨ إشارة إلى الأمر وخروجه عن معناه، من غير شواهد.

فَصْلٌ

ومن أقسامه: النهيُ، وهو: طَلَبُ الكفِّ عن فعل. وصيغتُه: «لا تفعلْ»، وهي حقيقةٌ في التحريم.

٣/٢٤٤ / وتَرِدُ مجازاً لمعانٍ، منها:

الكراهةُ، نحوُ: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [الإسراء: ٣٧].

والدعاءُ، نحوُ: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾ [آل عمران: ٨].

والإرشاد، نحوُ: ﴿لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾ [المائدة: ١٠١].

والتسوية، نحو: ﴿فَٱصْبِرُوٓا۟ أَوْ لَا تَصْبِرُوا۟﴾ [الطور: ١٦].

والاحتقار والتقليل، نحوُ: ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ﴾ الآيةَ [طه: ١٣١] أي: فهو قليلٌ حقير.

وبيان العاقبة، نحوُ: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ﴾ [آل عمران: ١٦٩] أي: عاقبةُ الجهادِ الحياةُ [لا الموتُ][(١)].

واليأسُ، نحو: ﴿لَا تَعْتَذِرُوا۟﴾ [التوبة: ٦٦].

والإهانة، نحوُ: ﴿ٱخْسَـُٔوا۟ فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾ [المؤمنون: ١٠٨].

* * *

---

(١) سقط من (أ).

فَصْلٌ

ومن أقسامِه: التمني، وهو طَلَبُ حصولِ شيءٍ على سبيلِ المحبَّة. ولا يُشْتَرَطُ إمكانُ المُتَمَنَّى بخلافِ المُتَرَجَّى، لكنْ نُوْزِعَ في تسميةِ تمنِّي المُحالِ طلباً بأنَّ ما لا يُتَوَقَّعُ كيف يُطْلب؟ قال في «عروس الأفراح»[1]: «فالأحسنُ ما ذكره الإمامُ[2] وأتباعُه مِنْ أن التمنِّيَ والترجِّيَ والنداءَ والقَسَمَ ليس فيها طَلَبٌ، بل هو تنبيهٌ، ولا بِدْعَ في تسميته إنشاءً» انتهى.

وقد بالَغَ قومٌ فجعلوا التمنيَ مِنْ قسمِ الخبرِ، وأنَّ معناه النفيُ، والزمخشريُّ[3] ممَّن جَزَمَ بخلافِه. ثم استشكل دخولَ التكذيبِ في جوابهِ في قولِه: ﴿يَلَيۡتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ﴾ إلى قوله: ﴿وَإِنَّهُمۡ لَكَٰذِبُونَ﴾ [الأنعام: ٢٧، ٢٨] وأجابَ بتضمُّنِه معنى العِدَة، فَتَعَلَّق به التكذيبُ. / وقال غيرُه[4]: ٣/٢٤٥ «التمني لا يَصِحُّ فيه الكذبُ، وإنما الكذبُ في المُتَمَنَّى الذي يترجَّحُ عند صاحبِه وقوعُه، فهو إذن واردٌ على ذلك الاعتقادِ الذي هو ظن، وهو خبرٌ صحيحٌ»، قال: «وليس المعنى في قولِه: ﴿وَإِنَّهُمۡ لَكَٰذِبُونَ﴾ أنَّ ما تمنَّوا ليس

---

(١) عروس الأفراح ٢/٢٤٠.

(٢) هو: عبدالقاهر الجرجاني، وانظر ما يتعلق بالنداء في كتابه: المقتصد شرح الإيضاح ٢/٧٦٢.

(٣) الكشاف ٢/١٥.

(٤) نسبه الزركشي في البرهان ٢/٤٣٠ إلى ابن الضائع.

بواقعٍ؛ لأنه وَرَدَ في مَعْرِضِ الذَّمِّ لهم، وليس في ذلك المتمنى ذمٌّ، بل التكذيبُ وَرَدَ على إخبارِهم عن أنفسِهم أنهم لا يَكْذِبُون، وأنهم يؤمنون».

وحرف التمني الموضوع له «ليت»، نحوُ: ﴿يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ﴾ [الأنعام: ٢٧]، ﴿يَٰلَيْتَ قَوْمِى يَعْلَمُونَ﴾ [يس: ٢٦]، ﴿يَٰلَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾ [النساء: ٧٣].

وقد يُتَمَنَّى بـ«هل» حيث يُعْلَمُ فَقْدُه، نحوُ: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُوا۟ لَنَآ﴾ [الأعراف: ٥٣]، وبـ«لو» نحوُ: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ﴾ [الشعراء: ١٠٢]، ولذا نُصِبَ الفعلُ في جوابِها، وقد يُتَمَنَّى بـ«لعل» في البعيد، فيُعْطى حكمَ «ليت» / في نصبِ الجواب، نحوُ: ﴿لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ * أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾(1) [غافر: ٣٦، ٣٧]. [٣٢١]

* * *

---

(١) في قراءة حفص عن عاصم بنصب ﴿فَأَطَّلِعَ﴾، وقرأ الباقون بالرفع. انظر: النشر ٢/٣٦٥.

فَصْلٌ

ومِنْ أقسامِه: التَّرَجِّي، نَقَل القَرافيُّ[1] في «الفروق» الإجماعَ على أنه إنشاءٌ. وفَرَّق بينَه وبين التمني: بأنه في الممكنِ، والتمني فيه وفي المستحيلِ، وبأنَّ الترجِّيَ في القريب، والتمنيَ في البعيد، وبأنَّ الترجِّيَ في المتوقَّع، والتمنيَ في غيرِه، وبأنَّ التمنيَ في المعشوق للنفسِ، والترجِّيَ في غيرِه. وسَمِعْتُ شيخَنَا العَلاَّمةَ الكافِيَجِيَّ يقول[2]: «الفرقُ بين التمني وبين العَرْضِ هو الفرقُ بينه وبين الترجِّي».

/ حرفُ الترجِّي «لعل» و«عسى»، وقد يَرِدُ مجازاً لتوقُّعِ محذورٍ، ٢٤٦/٣ ويُسَمَّى الإشفاقَ، نحوُ: ﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى: ١٧].

* * *

(١) الفروق ١/ ٤٩.

(٢) شرح قواعد الإعراب له ٤٢٥.

فَصْلٌ

ومن أقسامه: النداءُ، وهو طَلَبُ إقبالِ المَدْعُوِّ على الداعي بحرفٍ نائبٍ منابَ «أدعو»، ويَصْحَبُ في الأكثرِ الأمرَ والنهي، والغالبُ تقدُّمُه، نحوُ: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ﴾ [البقرة: ٢١]، ﴿ يَـٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ ﴾ [الزمر: ١٦]، ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْمُزَّمِّلُ * قُمِ ٱلَّيْلَ ﴾ [المزمل: ١، ٢]، ﴿ وَيَـٰقَوْمِ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ ﴾ [هود: ٥٢]، ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُقَدِّمُوا۟ ﴾ [الحجرات: ١]. وقد يتأخَّرُ، نحوُ: ﴿ وَتُوبُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ [النور: ٣١].

وقد تَصْحَبُه الجملةُ الخبريةُ فَتَعْقُبُها جملةُ الأمرِ، نحوُ: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥٓ ﴾ [الحج: ٧٣]، ﴿ وَيَـٰقَوْمِ هَـٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً فَذَرُوهَا ﴾ [هود: ٦٤]، وقد لا تَعْقُبُها، نحوُ: ﴿ يَـٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ ﴾ [الزخرف: ٦٨]، ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ ﴾ [فاطر: ١٥]، ﴿ يَـٰٓأَبَتِ هَـٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَـٰىَ ﴾ [يوسف: ١٠٠].

وقد تَصْحَبُه الاستفهاميةُ، نحوُ: ﴿ يَـٰٓأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ ﴾ [مريم: ٤٢]، ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ لِمَ تُحَرِّمُ ﴾ [التحريم: ١]، ﴿ وَيَـٰقَوْمِ مَا لِىٓ أَدْعُوكُمْ ﴾ [غافر: ٤١].

وقد تَرِدُ صورةُ النداءِ لغيرِه مجازاً كالإغراء والتحذيرِ، وقد اجتمعا[1] في قولِه: ﴿ نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَـٰهَا ﴾ [الشمس: ١٣] والاختصاصِ كقولِه: ﴿ رَحْمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَـٰتُهُۥ عَلَيْكُمْ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ ﴾ [هود: ٧٣]

---

(١) انظر: ص: ١٦٠٠.

/ والتنبيه كقوله: «ألا يا اسجدوا»[1] [النمل: ٢٥] والتعجب ٣/٢٤٧ كقوله: ﴿يَحَسْرَةً عَلَى ٱلْعِبَادِ﴾ [يس: ٣٠] والتحسر كقوله: ﴿يَلَيْتَنِي كُنتُ تُرَابًا﴾ [النبأ: ٤٠].

* * *

قاعدة

أصلُ النداءِ بـ«يا» أَنْ يكونَ للبعيدِ حقيقةً أو حكماً، وقد يُنادَى بها القريبُ لنُكَتٍ، منها:

إظهارُ الحِرْصِ في وقوعِه على إقبالِ المَدْعُوِّ، نحو: ﴿يَمُوسَىٰٓ أَقْبِلْ﴾ [القصص: ٣١].

ومنها: كونُ الخطابِ المَتْلُوِّ معتنىً به، نحوُ: ﴿يَأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ﴾ [البقرة: ٢١].

ومنها: قَصْدُ تعظيمِ شأنِ المَدْعُوِّ، نحوُ: ﴿يَرَبِّ﴾ [الفرقان: ٣٠] وقد قال تعالى: ﴿فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾ [البقرة: ١٨٦].

ومنها: قَصْدُ انحطاطِه، كقولِ فرعونَ: ﴿إِنِّي لَأَظُنُّكَ يَمُوسَىٰ مَسْحُورًا﴾ [الإسراء: ١٠١].

* * *

(١) على قراءة الكسائي وأبي جعفر ورويس: بتخفيف اللام، والوقف على هذه القراءة - اختباراً أو اضطراراً «ألا يا»، والابتداء «اسجدوا» بهمزة مضمومة، وقرأ الباقون بتشديد اللام، و«يسجدوا» عندهم كلمة واحدة. انظر: الإقناع ٢/٧١٩، النشر ٢/٣٣٧.

فائدة

قال الزمخشري[1] وغيرُه: «كَثُرَ في القرآنِ النداءُ بـ«يا أيها» دون غيرِه، لأنَّ فيه أوجهاً من التأكيد، وأسباباً من المبالغةِ منها: ما في «يا» من التأكيدِ والتنبيهِ، وما في «ها» من التنبيهِ، وما في التدرُّجِ من الإبهامِ في «أيّ» إلى التوضيح، والمقامُ يناسِبُ المبالغةَ والتأكيدَ، لأنَّ كلَّ ما نادى[2] له عبادَه مِنْ أوامرِه ونواهيه، وعِظاته وزَواجره، ووَعْدِه ووعيده، ومن اقتصاصِ أخبارِ الأممِ الماضيةِ، وغيرِ ذلك مِمَّا أنطقَ اللهُ به كتابه أمورٌ عظامٌ، وخطوبٌ جِسامٌ، ومعانٍ / واجبٌ عليهم أَنْ يَتَيَقَّظوا لها، ويَميلوا بقلوبِهم ٣/٢٤٨ وبصائرهم إليها، وهم غافلون، فاقتضى الحالُ أن ينادَوْا بالآكدِ الأَبْلَغِ».

* * *

(١) الكشاف ١/٩٠.

(٢) الكشاف: «نادى الله».

فَصْلٌ

ومن أقسامِه: القسمُ، نَقَل القَرافيُّ[1] الإجماعَ على أنه إنشاءٌ، وفائدتُه تأكيدُ الجملةِ الخبريةِ وتحقيقُها عند السامعِ. وسيأتي بَسْطُ الكلامِ فيه في النوعِ السابعِ والستين[2].

* * *

فَصْلٌ

ومن أقسامِه: الشرطُ...[3].

* * *

(١) الفروق ١/٤٨.

(٢) انظر: ص: ١٩٤٥.

(٣) بياض في النسخ.

٣/٢٤٩

/ النوع الثامن والخمسون

في بدائع القرآن[١]

أفرده بالتصنيف ابنُ أبي الإِصبع[٢]، فأورد فيه نحوَ مئة نوع، وهي: المجازُ، والاستعارةُ، والتشبيهُ، والكنايةُ، والإِردافُ، والتمثيلُ، والإِيجازُ / والاتساعُ، والإِشارةُ، والمساواةُ، والبَسْطُ، والإِيغالُ، والتتميمُ، [٣٢٢] والتكميلُ، والاحتراسُ، والاستقصاءُ، والتذييلُ، والزيادةُ، والتَّرْديدُ، والتَّكْرارُ، والتفسيرُ، والإِيضاح، ونَفْيُ الشيءِ بإيجابه، والمذهبُ الكلامي، والقول بالموجبِ، والمناقضةُ، والانتقالُ، والإِسجالُ، والتسليمُ، والتمكينُ، والتوشيحُ، والتسهيم، ورَدُّ العَجُزِ على الصَدرِ، وتشابُه الأطراف، ولزومُ ما لا يلزمُ، والتخييرُ، والتَّسْجيعُ، والتسريعُ، والإِيهامُ، وهو التَّوْرِيَةُ، والاستخدامُ، والالتفاتُ، والاطِّرادُ، والانسجامُ، والإِدماجُ، والافتنانُ، والاقتدارُ، وَأْتِلافُ اللفظِ مع اللفظِ، وَأْتِلافُ اللفظِ مع المعنى، والاستدراكُ، والاستثناءُ، وتأكيدُ المدحِ بما يُشْبِه الذمَّ، والتفويفُ، والتغايرُ، والتقسيمُ، والتدبيجُ، والتنكيتُ[٣]، والتضمينُ، والجِناسُ، وجمعُ المؤتَلِفِ والمختلفِ،

---

(١) انظر: البرهان ٣/ ١٢١، ٣٦٤، ٣٨٠، ٤٩٣، التحبير ٢٨٧.

(٢) في كتابه «بديع القرآن» وهو مطبوع.

(٣) (ح): «التبكيت» والمثبت موافق لما في بديع القرآن ٢١٢ ولما سيأتي عند التفصيل في ص: ١٧٥٢.

وحسنُ النسقِ، وعتابُ المرءِ نفسَه، والعكسُ، والعنوانُ، والفرائدُ، والقَسَمُ، والمبالغةُ، والمطابقةُ، والمقابلةُ، والمواربةُ[١]، والمراجعةُ، والنزاهةُ، والإبداعُ، والمقارنةُ، وحسنُ الابتداءِ، وحسنُ الختامِ، وحسنُ التخلصِ، والاستطرادُ[٢].

فأمَّا المجازُ وما بعدَه إلى الإيضاحِ فقد تقدَّم بعضُها في أنواعٍ مفردةٍ، وبعضُها في / نوع الإيجازِ والإطنابِ مع أنواعٍ أُخَر كالتعريضِ[٣]، ٣/٢٥٠ والاحْتباكِ[٤]، والاكتفاءِ[٥]، والطَّرْدِ، والعَكْسِ[٦].

وأمَّا نَفْيُ الشيءِ بإيجابه فتقدَّم في النوعِ الذي قبلَ هذا[٧].

---

(١) م، ب: «والموازنة» وفي بديع القرآن ذكر النوعين.

(٢) وفي كتاب «البديع» إضافة إلى ما ذكره السيوطي: تجاهل العارف، وصحة التفسير، والتعطف، والتسميط، والترشيح، والمماثلة، والتعليل، والطاعة، والسلب، والإيجاب، والتلفيف، والتوهيم، والمناسبة، والتفصيل، والتهذيب، والتعليق، وسلامة الاختراع، وحسن الاتباع، وحسن البيان، والتوليد، والتوارد، والإلجاء، والتوءَم، والتنظير، والتمزيج، والتشكيك، والحيدة، والشماتة، والتهكم، والتندير، وإثبات الشيء بنفيه، والإبهام، والتفريق والجمع، وحصر الجزئي، والرمز، والمناقضة، والانفصال. وقد ذكر مئة وتسعة أنواع.

(٣) انظر: ص: ١٥٥٦.

(٤) انظر: ص: ١٦٢٢.

(٥) انظر: ص: ١٦٢١.

(٦) انظر: ص: ١٦٨١.

(٧) انظر: ص: ١٦٩٥.

وأمَّا المذهبُ الكلاميُّ والخمسةُ بعده فسيأتي في نوعِ الجدلِ(١)، مع أنواعٍ أُخَرَ مزيدةٍ.

وأمَّا التمكينُ والثمانيةُ بعده فسيأتي في نوعِ الفواصلِ(٢).

وأمَّا حسنُ التخلُّصِ والاستطرادُ فسيأتيان في نوع المناسباتِ(٣).

وأمَّا حُسْنُ الابتداءِ وبَراعةُ الختام فسيأتيان في نَوْعَي الفواتحِ والخواتمِ(٤).

وها أنا أُورد الباقيَ مع زوائدِ ونفائسَ لا توجدُ مجموعةً في غيرِ هذا الكتابِ.

* * *

---

(١) انظر: ص: ١٩٤١.

(٢) انظر: ص: ١٧٨٤.

(٣) انظر: ص: ١٨٤٣.

(٤) انظر: ص: ١٨٢٧، ١٨٣٣.

الإيهام

ويُدْعَى التَّورِيَةَ: أن يُذْكَرَ لفظٌ له معنيان: إمَّا بالاشتراك أو التواطُؤ أو الحقيقة والمجاز، أحدُهما قريبٌ والآخرُ بعيدٌ، ويُقْصَدُ البعيدُ، ويُوَرّى عنه بالقريب، فَيَتوهَّمُه السامعُ مِنْ أولِ وهلَةٍ. قال الزمخشري[1]: «لا ترى باباً في البيانِ أدقَّ ولا ألطفَ من التَّورِيةِ، ولا أنفعَ ولا أعونَ على تعاطي تأويلِ المتشابهاتِ في كلامِ اللهِ ورسولِه». قال: «ومن أمثلتها: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] فإنَّ الإستواءَ على معنيين: الاستقرارِ في المكان، وهو المعنى القريبُ المُوَرَّى به، الذي هو غيرُ مقصودٍ، لتنزيهه تعالى عنه. والثاني: الاستيلاءُ والمُلكُ وهو المعنى البعيدُ المقصودُ الذي وُرِّي عنه بالقريبِ المذكورِ» انتهى[2].

وهذه التَّوريةُ تُسَمَّى مُجرَّدةً؛ لأنها لم يُذْكَرْ فيها شيءٌ مِنْ لوازمِ المُوَرَّى به ولا المُوَرَّى عنه. ومنها: ما تُسَمَّى مُرَشَّحَةً: وهي التي ذُكِرَ فيها شيءٌ من لوازمِ هذا أو هذا كقولِه تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٍ﴾[3] [الذاريات: ٤٧] فإنه يَحْتَمِلُ الجارحةَ وهو المُوَرَّى به، وقد ذُكِر / مِنْ لوازِمه على جهةِ الترشيحِ البنيانُ، ويَحْتَمِلُ القوةَ والقدرةَ، وهو البعيدُ المقصودُ. ٣/٢٥١

(١) الكشاف ٤/١٤٣.

(٢) تفسير الاستواء على العرش بالاستيلاء والملك باطل، وهذا المعنى البعيد الذي ذكره الزمخشري لم تشر إليه آيات الاستواء أدنى إشارة، ولا يقال: استولى على الشيء إلا إذا غالبه غيره. انظر: درء تعارض العقل والنقل (٦/٢٨٩-٣٤٤)، وانظر ص: ١٥٦٠.

(٣) فَسَّر هذه اللفظة بالقوَّة: ابن عباس ومجاهد وقتادة ومنصور بن المعتمر وعبدالرحمن ـ

قال ابنُ أبي الإِصبع في كتابه «الإعجاز»[1]: «ومنها: ﴿قَالُواْ تَاللَّهِ إِنَّكَ لَفِى ضَلَٰلِكَ ٱلْقَدِيمِ﴾ [يوسف: ٩٥] فالضلالُ يحتملُ الحُبَّ، وضدَّ الهدى، فاستعمل أولادُ يعقوب ضدَّ الهدى تَورِيَةً عن الحبِّ. ﴿فَٱلْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ﴾ [يونس: ٩٢] على تفسيرِه بالدِّرْع؛ فإِنَّ البَدَنَ يُطْلَقُ عليه وعلى الجسدِ، والمرادُ البعيدُ، وهو الجسدُ».

قال: «ومن ذلك: قولُه بعد ذِكْرِ أهلِ الكتاب من اليهودِ والنَّصارى حيث قال: ﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ بِكُلِّ ءَايَةٍ مَّا تَبِعُواْ قِبْلَتَكَ﴾ [٣٢٣] / ﴿وَمَآ أَنتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ﴾ [البقرة: ١٤٥]، ولمَّا كان الخطابُ لموسى من الجانبِ الغربيِّ، وتَوَجَّهَتْ إليه اليهودُ، وتَوَجَّهَتِ النصارى إلى المشرق، كانت[2] قِبْلَةُ الإسلامِ وَسَطاً بين القِبْلتين، قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣] أي: خياراً، وظاهرُ اللفظِ يُوْهِمُ التوسُّطَ مع ما يَعْضُدُه مِنْ توسُّطِ قِبلةِ المسلمين، صَدَق[3] على لفظةِ «وسط» هاهنا أن يُسَمِّي تعالى به لاحتمالِها المعنيين، ولمَّا كان المرادُ أَبْعَدَهما وهو الخيارُ صَلَحت أَنْ تكونَ مِنْ أمثلةِ التَّوريَةِ».

= ابن زيد بن أسلم وسفيان الثوري، ولم يُعرف لهم مخالف، فـ«أَيْد» هنا مصدر آد يئيد إذا اشتدَّ وقَوِيَ، ومنه التأييد بمعنى التقوية، فليس هاهنا مورّىً به ولا مورّىً عنه. فأنَّى ذهب وَهَلُ الزمخشري مع سعته في العربية؟ ينظر: تفسير الطبري (٢٧/٧) وتفسير ابن عاشور (٢٣/٢٢٧).

(١) وعنوانه «البرهان»، وهو مخطوط، وورد النص أيضاً في كتابه: «البديع» ١٠٢.

(٢) البديع: «وكانت»، وزيادة الواو ضرورية للسياق.

(٣) جواب «ولمَّا كان الخطاب».

قلت: وهي مُرَشَّحَةٌ بلازمِ المُورَّى عنه، وهو قولُه: ﴿لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣] فإنه مِنْ لوازِمِ كونِهم خياراً، أي: عُدولاً. والآيتان قبلَه من قِسْمِ المجرَّدةِ.

ومِنْ ذلك: قولُه: ﴿وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾ [الرحمن: ٦] فإنَّ النجمَ يُطْلَقُ على الكوكبِ ويُرَشِّحُه له ذِكْرُ الشمسِ والقمرِ، وعلى ما لا ساق له من النباتِ وهو المعنى البعيدُ له، وهو المقصودُ في الآيةِ.

ونَقَلْتُ مِنْ خَطِّ شيخِ الإسلامِ ابنِ حَجَر[1]: أنَّ مِن التَّوريَة في القرآن قولَه تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾ [سبأ: ٢٨] فإنَّ «كافَّة» بمعنى مانع، أي: تَكُفُّهم عن الكفرِ والمعصية، والهاءُ للمبالغةِ، وهذا معنى بعيدٌ، والمعنى القريبُ المتبادِرُ أن المرادَ: / جامعة بمعنى جميعاً، لكنْ مَنَعَ ٣/٢٥٢ مِنْ حَمْلِه على ذلك أنَّ التأكيدَ يتراخَى عن المؤكَّدِ، فكما لا تقول: رأيت جميعاً الناس، لا تقول: رأيت كافةً الناسَ.

* * *

(١) لم نقف عليه، ولعله من كتابه: «السهل المنيع في شواهد البديع». انظر: ابن حجر العسقلاني لشاكر محمود ١/٣٥٥.

الاستخدام

هو والتَّورِيَةُ أشرَفُ أنواعِ البديع، وهما سِيَّان، بل فضَّله بعضُهم عليها، ولهم فيه عبارتان: إحداهما: أَنْ يُؤْتى بلفظٍ له معنيان فأكثرُ، مُراداً به أحدُ معانيه، ثم يُؤْتَى بضميرِه مُراداً به المعنى الآخَرُ. وهذه طريقةُ السكاكيِّ[1] وأتباعِه.

والأخرى: أن يُؤْتَى بلفظٍ مشتَرَكٍ، ثم بلفظَيْن يُفْهَمُ مِنْ أحدِهما أحدُ المعنيين، ومن الآخَرِ الآخرُ. وهذه طريقةُ بدرِ الدينِ بنِ مالكٍ[2] في «المصباح»، ومَشَى عليها ابنُ أبي الإِصبعِ[3]، ومَثَّل له بقوله تعالى: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ الآية [الرعد: ٣٨] فلفظُ «كتاب» يحتملُ الأمدَ المحتومَ، والكتابَ المكتوبَ، فلفظ «أجل» يَخْدمُ المعنى الأولَ، و«يَمْحُو» يَخْدمُ الثانيَ. ومَثَّل غيرُه بقولِه: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ الآية [النساء: ٤٣]، فالصلاةُ تحتملُ أَنْ يُراد بها فعلُها، وموضعُها، وقولُه: ﴿حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾ يَخْدِمُ الأولَ، و﴿إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾ يَخْدِمُ الثاني.

قيل: ولم يقع في القرآن على طريقةِ السكاكيِّ.

---

(١) أطلق السكاكيُّ على هذا النوع «الإيهام». انظر: مفتاح العلوم ٤٢٧.

(٢) المصباح ٢٦٢.

(٣) بديع القرآن ١٠٤.

قلت: قد استخرَجْتُ بفكري آياتٍ على طريقته، منها: قولُه تعالى: ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ١]. يُراد به قيامُ الساعةِ، والعذابُ، وبعثةُ النبيِّ ﷺ. وقد أُريد بلفظِه الأخيرُ، كما أَخْرَج ابن مَرْدويه[١] من طريقِ الضحَّاك عن ابن عباس في قولِه: ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ﴾ قال محمد. وأُعِيْدَ الضميرُ عليه في «تستعجلوه» مُراداً به قيامُ الساعةِ والعذابُ.

ومنها -وهي أظهرُها-: قولُه تعالى: ﴿وَلَقَدۡ خَلَقۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٖ مِّن طِينٖ﴾ [المؤمنون: ١٢]. فإنَّ المرادَ به آدمُ، ثم أعاد الضميرَ عليه مُراداً به وَلَدُه، فقال: ﴿ثُمَّ جَعَلۡنَٰهُ نُطۡفَةٗ فِي قَرَارٖ مَّكِينٖ﴾ [المؤمنون: ١٣].

/ ومنها قولُه: ﴿لَا تَسۡـَٔلُواْ عَنۡ أَشۡيَآءَ إِن تُبۡدَ لَكُمۡ تَسُؤۡكُمۡ﴾ ثم قال: ٣/٢٥٣ ﴿قَدۡ سَأَلَهَا قَوۡمٞ مِّن قَبۡلِكُمۡ﴾ [المائدة: ١٠١، ١٠٢] أي: أشياءَ أُخَرَ؛ لأنَّ الأوَّلين لم يَسْألوا عن الأشياء التي سألوا[٢] عنها الصحابة، فنُهوا عن سؤالِها.

* * *

(١) كذا عزاه له المصنف في الدرّ (٥/١٠٨)، وفي إسناده انقطاع بين الضحاك وابن عباس -رضي الله عنهما- إذ لم يدركه، كما تقدم غير مرة.

(٢) كذا في النسخ، والفصيح: «سأل».

الالتفات

نَقْلُ الكلامِ مِنْ أسلوب إلى آخرَ، أَعْني من التكلمِ أو الخطابِ أو الغَيْبة إلى آخرَ منها، بعد التعبيرِ بالأولِ. هذا هو المشهورُ. وقال السكاكيُّ: «إمَّا ذلك، أو التعبيرُ بأحدها فيما حقُّه التعبيرُ بغيره»[١].

وله فوائدُ منها[٢]: تَطْرِيَةُ الكلامِ، وصيانةُ السمعِ عن الضَّجَرِ والمَلالِ لِما جُبِلَتْ عليه النفوسُ مِنْ حُبِّ التنقُّلات، والسآمة من الاستمرار على مِنْوالٍ واحد. هذه فائدتُه العامَّةُ. ويَخْتَصُّ كلُّ مَوْضعٍ بنُكَتٍ ولطائفَ باختلاف مَحَلِّه، كما سُنَبَيِّنه.

مثالُه مِن التكلمِ إلى الخطابِ[٣]: -ووجهُه حَثُّ السامعِ وبَعْثُه على الاستماعِ حيث أقبل المتكلمُ عليه، وأعطاه فَضْلَ عنايةٍ وتخصيصٍ بالمواجهة- قولُه تعالى: ﴿وَمَالِيَ لَآ أَعۡبُدُ ٱلَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ﴾ [يس: ٢٢] الأصلُ: وإليه أَرْجِعُ، فالتفتَ من التكلمِ إلى الخطابِ، / [٣٢٤] ونُكْتَتُه أنه أخرجَ الكلامَ في مَعْرِضِ مُناصَحَتِه لنفسه، وهو يريدُ نُصْحَ قومه تَلَطُّفاً وإعلاماً أنه يريدُ لهم ما يريدُ لنفسه، ثم التفتَ إليهم لكونه في مَقامِ تَخْويفِهم ودعوتِهم إلى الله.

كذا جعلوا هذه الآيةَ من الالتفاتِ، وفيه نظرٌ؛ لأنه إنما يكون منه إذا

---

(١) ساق السكاكي أمثلة يستنبط منها ما نقله عنه السيوطي، بعبارة قريبة. انظر: مفتاح العلوم ١٩٩، والنص في البرهان ٣ / ٣٨١.

(٢) انظر: البرهان ٣ / ٣٨٠.

(٣) انظر: البرهان ٣ / ٣٨١.

قَصَدَ الإخبارَ عن نفسِه في كلا الجملتين، وهنا ليس كذلك؛ لجواز أَنْ يريدَ ٣/ ٢٥٤ بقوله: ﴿ تُرْجَعُونَ ﴾ المخاطبين لا نفسَه. / وأُجيب بأنه لو كان المرادُ ذلك لَما صَحَّ الاستفهامُ الإنكاريُّ؛ لأنَّ رجوعَ العبدِ إلى مولاه ليس بمُسْتَلْزِمٍ أن يعيدَه غيرُ ذلك الراجعِ، فالمعنى: كيف لا أعبدُ مَنْ إليه رجوعي؟ وإنما عدل عن: «وإليه أُرْجَعُ» إلى: ﴿وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾؛ لأنه داخلٌ فيهم، ومع ذلك أفاد فائدةً حسنةً، وهي تنبيهُهُم على أنه مِثْلُهم في وجوبِ عبادة مَنْ إليه الرجوعُ.

ومن أمثلتِه أيضاً قولُه: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ * وَأَنْ أَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [الأنعام: ٧١، ٧٢].

ومثالُه من التكلم إلى الغَيْبة(١): -ووجهُه أَنْ يَفْهَمَ السامعُ أنَّ هذا نمطُ المتكلمِ، وقَصْدُه من السامع حَضَرَ أو غاب، وأنه ليس في كلامه مِمَّنْ يَتَلَوَّن وَيَتَوَجَّه، ويُبْدي في الغَيْبة خلافَ ما يُبْديه في الحضورِ- قولُه تعالى: ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا * لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ ﴾ [الفتح: ١، ٢] والأصل: لنغفر لك. ﴿ إِنَّآ أَعْطَيْنَـٰكَ ٱلْكَوْثَرَ * فَصَلِّ لِرَبِّكَ ﴾ [الكوثر: ١، ٢] والأصل: لنا. ﴿ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ * رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ ﴾ [الدخان: ٥، ٦] والأصلُ: «منّا». ﴿ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ﴾ إلى قوله: ﴿فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الأعراف: ١٥٨] والأصل: وبي، وعُدِل عنه لنكتتَيْن: إحداهما: دَفْعُ التُّهْمَةِ عن نفسِه بالعصبيةِ لها. والأخرى: تنبيهُهم على استحقاقِه الاتِّباعَ بما اتصف به من الصفاتِ المذكورةِ، والخصائصِ المتلوَّة.

---

(١) انظر: البرهان ٣/ ٣٨٢.

ومثالُه[1] من الخطابِ إلى التكلُّمِ: لم يقع في القرآن ومَثَّلَ له بعضُهم بقولِه: ﴿فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ﴾ ثم قال: ﴿إِنَّا آمَنَّا بِرَبِّنَا﴾ [طه: ٧٢، ٧٣] وهذا المثالُ لا يَصِحُّ؛ لأنَّ شرطَ الالتفاتِ أن يكونَ المرادُ به واحداً.

ومثالُه من الخطابِ إلى الغَيْبة[2]: ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾ [يونس: ٢٢] / والأصل: بكم. ونكتةُ العُدولِ عن خطابِهم إلى حكايةِ حالِهم لغيرِهم التعجبُ مِنْ كفرِهم وفِعلِهم، إذ لو استمرَّ على خطابِهم لفاتَتْ تلك الفائدةُ. ٣/٢٥٥

وقيل: لأنَّ الخطابَ أولاً كان مع الناسِ مؤمنِهم وكافرِهم، بدليل: ﴿هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ [يونس: ٢٢] فلو كان: «وجَرَيْن بكم» لَلَزِم الذمُّ للجميع، فالتفت عن الأولِ للإشارة إلى اختصاصه بهؤلاء الذين شأنُهم ما ذَكَرَه عنهم في آخرِ الآيةِ، عدولاً من الخطابِ العامِّ إلى الخاصِّ.

قلت: ورأيت عن بعضِ السَّلَفِ في توجيهه عكسَ ذلك: وهو أنَّ الخطابَ أولُه خاصٌّ وآخرُه عامٌّ، فأخرج ابن أبي حاتم[3] عن عبدِالرحمنِ بنِ زيدِ بنِ أسلمَ أنه قال في قوله: ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾ قال: «ذَكَر الحديث عنهم ثم حدَّث عن غيرِهم، ولم يقل: وجَرَيْنَ بكم؛ لأنه قَصَدَ أن يجمعَهم وغيرَهم، وجَرَيْنَ بهؤلاء وغيرِهم من الخَلْقِ». هذه عبارتُه، فللهِ

---

(١) انظر: البرهان ٣/٣٨٣.

(٢) انظر: البرهان ٣/٣٨٣.

(٣) في تفسيره (٦/١٩٣٨) برقم ١٠٢٩٥ سنده صحيح، ورجاله ثقات.

درُّ السَّلَف ما كان أوقعَهم على المعاني اللطيفة التي[1] يدْأَبُ المتأخرون فيها زماناً طويلاً، ويُفْنُون فيها أعمارَهم، ثم غايتُهم أَنْ يَحُوموا حول الحِمى!!

ومِمَّا ذُكِر في توجيهِه أيضاً: أنهم وقتَ الركوب حُضِروا؛ لأنهم خافوا الهلاكَ وغَلَبَةَ الرياحِ، فخاطبهم خطابَ الحاضرين، ثم لـمَّا جَرَتَ الرياحُ بما تشتهي السفنُ، وأَمِنوا الهلاكَ لم يَبْقَ حضورُهم كما كان على عادةِ الإنسانِ أنه إذا أَمِنَ غاب قلبُه عن ربِّه، فلما غابوا ذكَرَهم اللهُ بصيغةِ الغَيْبَةِ. وهذه إشارةٌ صوفية[2].

ومن أمثلته أيضاً[3]: ﴿وَمَآ ءَاتَيۡتُم مِّن زَكَوٰةٖ تُرِيدُونَ وَجۡهَ ٱللَّهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُضۡعِفُونَ﴾ [الروم: ٣٩]، ﴿وَكَرَّهَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡكُفۡرَ وَٱلۡفُسُوقَ وَٱلۡعِصۡيَانَۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ﴾ [الحجرات: ٧]، ﴿ٱدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ أَنتُمۡ / وَأَزۡوَٰجُكُمۡ تُحۡبَرُونَ ۝ يُطَافُ عَلَيۡهِم﴾ [الزخرف: ٧٠، ٧١] والأصلُ: عليكم. ثم قال: ﴿وَأَنتُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [الزخرف: ٧١] فكرَّر الالتفاتَ. [٣٢٥]

/ ومثاله من الغَيْبَةِ إلى التكلم[4]: ﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابٗا فَسُقۡنَٰهُ﴾ [فاطر: ٩]، ﴿وَأَوۡحَىٰ فِي كُلِّ سَمَآءٍ أَمۡرَهَاۚ وَزَيَّنَّا﴾ [فصلت: ١٢]، ٣/٢٥٦

(١) (أ): «الذي».

(٢) في حاشية (أ) بخط مغاير: «تالله إن هذا لعجيب جداً، لا يشهد له الذوق السليم».

(٣) انظر: المثل السائر ١/ ٤١٠.

(٤) انظر: البرهان ٣/ ٣٨٥.

﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ ﴾ إلى قوله: ﴿ بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا ﴾ ثم التفتَ ثانياً إلى الغَيْبَة فقال: ﴿ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ [الإسراء: ١] وعلى قراءةِ الحسنِ: «لِيُريَه» بالغيبة[١] يكون التفاتاً ثانياً من «باركْنا»، وفي «آياتنا» التفاتٌ ثالث، وفي «إنه» التفاتٌ رابع.

قال الزمخشري[٢]: «وفائدتُه في هذه الآياتِ وأمثالِها التنبيهُ على التخصيصِ بالقدرةِ، وأنه لا يدخُل تحت قدرةِ أحدٍ».

ومثالُه من الغَيْبَةِ إلى الخطابِ[٣]: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا * لَقَدْ جِئْتُمْ﴾ [مريم: ٨٨، ٨٩]، ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّنْ لَكُمْ ﴾ [الأنعام: ٦]، ﴿ وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا * إِنَّ هَذَا كَانَ لَكُمْ ﴾ [الإنسان: ٢١، ٢٢]، ﴿ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ ﴾ [الأحزاب: ٥٠].

ومِنْ محاسِنِه ما وقع في سورةِ الفاتحة[٤]، فإنَّ العبدَ إذا ذَكَرَ اللهَ وحدَه، ثم ذكر صفاتِه التي كلُّ صفةٍ منها تبعثُ على شدةِ الإقبالِ، وآخرُها: ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ [الفاتحة: ٤] المفيدُ أنه مالكُ الأمرِ كلِّه في يومِ الجزاءِ، يَجِدُ مِنْ نفسِه حاملاً لا يَقْدِرُ على دَفْعِه على خطابِ مَنْ هذه صفاتُه بتخصيصِه بغايةِ الخضوعِ والاستعانةِ في المُهِمَّات.

وقيل: إنما اختير لفظُ الغَيْبَةِ للحَمْدِ، وللعبادة الخطابُ للإشارة إلى أن

---

(١) وهي قراءة شاذة. انظر: البحر ٦/٦، والإتحاف ٢/١٩٢.

(٢) الكشاف ٣/٦٠١.

(٣) انظر: البرهان ٣/٣٨٨.

(٤) انظر: مفتاح العلوم ٢٠١، والبرهان ٣/٣٨٩.

الحمدَ دونَ العبادةِ في الرتبة؛ لأنك تَحْمَدُ نظيرَك ولا تَعْبُدُه، فاستُعْمِلَ لفظَ الحمدِ مع الغَيْبَةِ، ولفظُ العبادةِ مع الخطاب؛ ليُنْسَبَ إلى العظيم حالَ المخاطبةِ والمواجهةِ ما هو أعلى رتبةً، وذلك على طريقِ التأدُّب. وعلى نحوٍ منْ ذلك جاء آخرُ السورةِ فقال: ﴿ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ [الفاتحة: ٧] مُصَرِّحاً بذِكْرِ المُنْعِمِ وإسنادِ الإنعام إليه لفظاً، ولم يَقُلْ: صراط المُنْعَمِ عليهم، فلمَّا صار إلى / ذِكْرِ الغضبِ زُوِيَ عنه لفظُه فلم يَنْسِبْه إليه لفظاً، ٣/٢٥٧ وجاء باللفظِ منحرفاً عن ذِكْرِ الغاضبِ، فلم يَقُلْ: غيرَ الذين غَضِبْتَ عليهم، تفادياً عن نسبةِ الغضبِ إليه في اللفظ حالَ المواجهة.

وقيل: لأنه لما ذُكِرَ الحقيقُ بالحَمْدِ، وأُجْرِيَ عليه الصفاتُ العظيمةُ مِنْ كونه رَبّاً للعالمين ورَحْماناً ورحيماً ومالكاً ليومِ الدِّين، تَعَلَّقَ العِلْمُ بمعلومٍ عظيمِ الشأنِ، حقيقٍ بأَنْ يكونَ معبوداً دونَ غيرِه مُستعاناً به، فخوطب بذلك لتميُّزه بالصفاتِ المذكورة تعظيماً لشأنه، حتى كأنه قيل: إياك يا مَنْ هذه صِفَتُه نَخُصُّ بالعبادةِ والاستعانةِ لا غيرَك.

قيل[1]: ومنْ لطائفه: التنبيهُ على أنَّ مُبْتَدأَ الخَلْقِ الغيبةُ منهم عنه سبحانه، وقُصورُهم عن مُحاضرته ومخاطبته، وقيامُ حجابِ العَظَمةِ عليهم، فإذا عَرَفوه بما هو له وتَوَسَّلوا للقربِ بالثناءِ عليه وأَقَرُّوا بالمحامد له، وتَعَبَّدوا له بما يَليقُ بهم تَأَهَّلوا لمخاطباته ومناجاته، فقالوا: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾.

* * *

(١) انظر: البرهان ٣/٣٩٢.

تنبيهات

الأول: شرطُ الالتفات[1] أَنْ يكونَ الضميرُ في المنتقَلِ إليه عائداً في نفسِ الأمرِ إلى المنتقَلِ عنه، وإِلاَّ يَلْزَمْ عليه أَنْ يكونَ في «أنت صديقي» التفاتٌ.

الثاني: شرطُه أيضاً أَنْ يكونَ في جملتين، صرَّح به صاحبُ «الكشاف»[2] وغيرُه، وإِلا[3] يَلْزَمْ عليه أن يكون [نوعاً غريباً][4].

الثالث: ذكر التنوخيُّ[5] في «الأقصى القريب»، وابنُ الأثيرِ[6]، وغيرُهما، نوعاً غريباً من الالتفات وهو: بناءُ الفعلِ للمفعولِ بعد خطابِ فاعلِه، أو تكلُّمِه، كقولِه: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ بعد: ﴿أَنْعَمْتَ﴾ [الفاتحة: ٧] فإن المعنى: غير الذين غضبت عليهم، وتَوَقَّف فيه صاحبُ «عروس الأفراح»[7].

---

(١) انظر: البرهان ٣/٣٩٦.

(٢) لم نقف عليه في «الكشاف»، قال السبكي: «وقد صرَّح بذلك الزمخشري في أوائل تفسيره، والظاهر أنهم إنما يريدون بالجملتين الكلامين المستقلين» عروس الأفراح ١/٤٧٧. والنص في البرهان ٣/٣٨٢، ٣٩٦ من غير عَزْوٍ.

(٣) (س) و(ك): «ولا يلزم».

(٤) في النسخ الخطية بياض. وما بين المعقوفين زيادة من «ك»، وهو في مطبوعة أبي الفضل.

(٥) انظر: عروس الأفراح ١/٤٧٨.

(٦) المثل السائر ١/٤١٠.

(٧) انظر: عروس الأفراح ١/٤٧٨.

الرابع: قال ابنُ أبي الإصبع[1]: «جاء في القرآن من الالتفات قسْمٌ [٣٢٦] / غريبٌ جداً لم أَظْفَرْ في الشعرِ بمثالِه، وهو أن يُقَدِّمَ المتكلِّمُ في كلامِه مذكورَيْن مُرَتَّبين، ثم يُخْبِرَ عن الأول منهما، ويَنْصَرِفَ عن الإخبار عنه إلى الإخبار عن الثاني، ثم يعودَ إلى الإخبارِ عن الأولِ، كقوله: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٌ * وَإِنَّهُۥ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدٌ﴾ [العاديات: ٦، ٧] انصرفَ / ٣/٢٥٨ عن الإخبارِ عن الإنسانِ إلى الإخبارِ عن ربِّه تعالى، ثم قال -منصرفاً عن الإخبارِ عن ربِّه إلى الإخبارِ عن الإنسان-: ﴿وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾[2] [العاديات: ٨]. قال: «وهذا يَحْسُنُ أَنْ يُسَمَّى «التفاتَ الضمائرِ»».

الخامس: يَقْرُبُ من الالتفاتِ: نَقْلُ الكلامِ مِنْ خطاب الواحدِ أو الاثنين أو الجمعِ لخطابِ الآخرِ، ذكره التنوخيُّ[3] وابنُ الأثير[4]، وهو ستةُ أقسامٍ أيضاً[5].

مثالُه من الواحدِ إلى الاثنين: ﴿قَالُوٓاْ أَجِئْتَنَا لِتَلْفِتَنَا عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَا وَتَكُونَ لَكُمَا ٱلْكِبْرِيَآءُ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [يونس: ٧٨].

وإلى الجمعِ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ [الطلاق: ١].

---

(١) بديع القرآن ٤٥.

(٢) يعود الضمير في قوله: ﴿وَإِنَّهُۥ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدٌ﴾ على الله تعالى، ويحتمل عوده على الإنسان فلا التفات. انظر: تفسير ابن كثير ٨/٤٨٨.

(٣) انظر: عروس الأفراح ١/٤٩٢.

(٤) المثل السائر ١/٤١٥.

(٥) انظر: البرهان ٣/٣٩٨.

ومن الاثنين إلى الواحد: ﴿فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ﴾ [طه: ٤٩]، ﴿فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ ٱلْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰٓ﴾ [طه: ١١٧]. وإلى الجمع: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰ وَأَخِيهِ أَن تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتًا وَٱجْعَلُوا۟ بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً﴾ [يونس: ٨٧].

ومن الجمْعِ إلى الواحد: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ ۗ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٨٧].

وإلى الاثنينِ: ﴿يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ إِنِ ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ إلى قوله: ﴿فَبِأَىِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن: ٣٣، ٣٤].

السادس: ويَقْرُبُ منه أيضاً: الانتقالُ مِن الماضي أو المضارعِ أو الأمرِ إلى آخَرَ. مثالُه: من الماضي إلى المضارع: ﴿أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ﴾ [فاطر: ٩]، ﴿خَرَّ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَتَخْطَفُهُ ٱلطَّيْرُ﴾ [الحج: ٣١]، / ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [الحج: ٢٥]. ٣/٢٥٩

وإلى الأمر: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّى بِٱلْقِسْطِ ۖ وَأَقِيمُوا۟ وُجُوهَكُمْ﴾ [الأعراف: ٢٩]، ﴿وَأُحِلَّتْ لَكُمُ ٱلْأَنْعَٰمُ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ۖ فَٱجْتَنِبُوا۟﴾ [الحج: ٣٠].

ومن المضارع إلى الماضي: ﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ فَفَزِعَ﴾ [النمل: ٨٧]، ﴿وَيَوْمَ نُسَيِّرُ ٱلْجِبَالَ وَتَرَى ٱلْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَٰهُمْ﴾ [الكهف: ٤٧].

وإلى الأمرِ: ﴿قَالَ إِنِّىٓ أُشْهِدُ ٱللَّهَ وَٱشْهَدُوٓا۟ أَنِّى بَرِىٓءٌ﴾ [هود: ٥٤].

ومن الأمر إلى الماضي: ﴿وَٱتَّخِذُوا۟ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِۦمَ مُصَلًّى ۖ وَعَهِدْنَآ﴾ [البقرة: ١٢٥].

وإلى المضارعِ: ﴿وَأَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّقُوهُ ۚ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ [الأنعام: ٧٢].

* * *

الاطِّراد

هو أن يَذْكُرَ المتكلمُ أسماءَ آباءِ الممدوحِ مرتَّبةً على حكمِ ترتيبِها في الولادة.

قال ابن أبي الإصبع[1]: «ومنه في القرآن قوله تعالى -حكاية عن يوسف-: ﴿وَٱتَّبَعۡتُ مِلَّةَ ءَابَآءِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَۚ﴾ [يوسف: ٣٨]. قال: «وإنما لم يأتِ به على الترتيبِ المألوف -فإنَّ العادةَ الابتداءُ بالأب ثم بالجَدِّ ثم الجدِّ الأعلى- لأنه لم يُرَدْ هنا مُجَرَّدُ ذِكْرِ الآباء، وإنما ذَكَرَهم ليذكرَ مِلَّتَهم التي اتَّبعها، فبدأ بصاحبِ المِلَّة، ثم بمَنْ أَخَذَها عنه أولاً فأولاً على الترتيب.

ومثلُه قولُ أولادِ يعقوب: ﴿نَعۡبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ﴾ [البقرة: ١٣٣].

* * *

الانسجام

هو أَنْ يكونَ الكلامُ -لخلوِّه من العقادة[2]- مُنْحَدِراً كتحَدُّرِ الماءِ المنسجمِ، ويكاد -لسهولةِ / تركيبه وعذوبة ألفاظِه- أن يسيلَ رقةً. ٣/٢٦٠ والقرآن كلُّه كذلك. قال أهل البديع[3]: «وإذا قوي الانسجام في النثر جاءت فِقْراتُه مَوْزونةً بلا قَصْدٍ لقوةِ انسجامِه».

(١) بديع القرآن ١٤١.

(٢) لم نقف على هذا المصدر.

(٣) انظر: بديع القرآن ١٦٦.

ومن ذلك ما وقع في القرآنِ موزوناً، فمنه مِنْ بحرِ الطويلِ[1]: ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩].

ومن المديد[2]: ﴿وَٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [هود: ٣٧].

ومن البسيط[3]: ﴿فَأَصْبَحُواْ لَا يُرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمْ﴾ الأحقاف: ٢٥].

ومن الوافر[4]: ﴿وَيُخْزِهِمْ وَيَنصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ١٤].

ومن الكامل[5]: ﴿وَٱللَّهُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة: ٢١٣].

ومن الهزج[6]: ﴿فَأَلْقُوهُ عَلَىٰ وَجْهِ أَبِى يَأْتِ بَصِيرًا﴾ [يوسف: ٩٣].

ومن الرجز[7]: ﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَٰلُهَا وَذُلِّلَتْ قُطُوفُهَا تَذْلِيلًا﴾ [الإنسان: ١٤].

ومن الرَّمَلِ[8]: ﴿وَجِفَانٍ كَٱلْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَّاسِيَٰتٍ﴾ [سبأ: ١٣].

ومن السريع[9]: ﴿أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ﴾ [البقرة: ٢٥٩].

---

(١) وتفعيلاته: فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن. انظر: كتاب العروض لابن جني ٥٩.

(٢) وتفعيلاته: فاعلاتن فاعلن فاعلاتن. العروض ٦٤.

(٣) وتفعيلاته: مستفعلن فاعلن مستفعلن فعلن. العروض ٧٠.

(٤) وتفعيلاته: مفاعلتن مفاعلتن فعولن. العروض ٨٠.

(٥) وتفعيلاته: متفاعلن متفاعلن متفاعلن.. العروض ٨٦.

(٦) وتفعيلاته: مفاعيلن مفاعيلن. العروض ٩٧.

(٧) وتفعيلاته: مستفعلن مستفعلن مستفعلن. العروض ١٠١.

(٨) وتفعيلاته: فاعلاتن فاعلاتن فاعلاتن. العروض ١٠٦.

(٩) وتفعيلاته: مستفعلن مستفعلن مفعولات، والثالثة بعد الزحاف فاعلن. العروض ١١٥.

ومن المنسرح[1]: ﴿ إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنسَانَ مِن نُّطْفَةٍ ﴾ [الإنسان: ٢].

[٣٢٧] ومن الخفيف /[2]: ﴿ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ﴾ [النساء: ٧٨].

ومن المضارع[3]: ﴿ يَوْمَ التَّنَادِ * يَوْمَ تُوَلُّونَ مُدْبِرِينَ ﴾ [غافر: ٣٢، ٣٣].

ومن المقتضب[4]: ﴿ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ ﴾ [البقرة: ١٠].

ومن المجتثّ[5]: ﴿ نَبِّئْ عِبَادِي أَنِّي أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴾ [الحجر: ٤٩].

/ ومن المتقارِب[6]: ﴿ وَأُمْلِي لَهُمْ إِنَّ كَيْدِي مَتِينٌ ﴾ [الأعراف: ١٨٣]. ٣/٢٦١

* * *

الإدماج

قال ابن أبي الإصبع[7]: «هو أن يَدْمُجَ المتكلمُ غَرَضاً في غَرَضَ، أو بديعاً في بديعٍ، بحيث لا يظهر في الكلام إلا أحدُ الغرضَيْنِ أو أَحَدُ البديعَيْن، كقوله: ﴿ وَلَهُ الْحَمْدُ فِي الْآخِرَةِ ﴾ [سبإ: ١] أُدْمِجَت المبالغةُ في المطابقة؛ لأن انفرادَه تعالى بالحَمْدِ في الآخرةِ -وهي الوقتُ الذي لا يُحْمَدَ فيه سواه- مبالغةٌ في الوصفِ بالانفرادِ بالحَمْد، وهو إنْ خَرَجَ مَخْرَجَ المبالغةِ في الظاهر، فالأمرُ فيه حقيقةٌ في الباطنِ، فإنه ربُّ الحمدِ، والمتفرِّدُ به في الدارين». انتهى.

---

(١) وتفعيلاته: مستفعلن مفعولاتُ مستفعلن. العروض ١٢٢.

(٢) وتفعيلاته: فاعلاتن مستفع لن فاعلاتن. العروض ١٢٧.

(٣) وتفعيلاته: مفاعيلن فاع لاتن. العروض ١٣٤.

(٤) وتفعيلاته: فاعلات مفتعلن. العروض ١٣٧.

(٥) وتفعيلاته: مستفع لن فاعلاتن. العروض ١٣٩.

(٦) وتفعيلاته: فعولن فعولن فعولن فعولن. العروض ١٤٧.

(٧) بديع القرآن ١٧٢.

قلت: والأَوْلى أَنْ يُقالَ في هذه الآية: إنها مِنْ إدماجِ غَرَضٍ في غرضٍ، فإنَّ الغَرَضَ منها تفرُّدُه تعالى بوَصْفِ الحمدِ، وأَدْمَجَ فيه الإشارةَ إلى البعثِ والجزاءِ.

* * *

الافتنان(1)

هو الإتيانُ في كلامٍ بفَنَّين مختلفين، كالجمعِ بين الفخرِ والتعزيةِ في قوله: ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ۝ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴾ [الرحمن: ٢٦، ٢٧] فإنَّه تعالى عَزّى جميعَ المخلوقات من الإنسِ والجنِّ والملائكةِ وسائر أصنافِ ما هو قابلٌ للحياةِ، وتمدَّحَ بالبقاءِ بعد فناءِ الموجوداتِ، في عشرِ لفظاتٍ مع وَصْفِهِ ذاتَه بعد انفرادِه بالبقاءِ بالجلالِ والإكرامِ سبحانَه وتعالى، ومنه: ﴿ ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوا ﴾ الآيةَ [مريم: ٧٢] جَمَعَ فيها بين هَناءٍ وعَزاءٍ.

* * *

/ الاقتدار(2)

٣/٢٦٢

هو أن يُبْرِزَ المتكلِّمُ المعنى الواحدَ في عِدَّةِ صورٍ، اقتداراً منه على نَظْمِ الكلامِ وتركيبِه، وعلى صياغةِ قوالبِ المعاني والأغراضِ، فتارةً يأتي به في

(١) انظر: بديع القرآن ٢٩٥.

(٢) انظر: بديع القرآن ٢٨٩.

لفظ الاستعارةِ، وتارةً في صورةِ الإردافِ، وحيناً في مَخْرَجِ الإيجازِ، ومرةً في قالَبِ الحقيقةِ.

قال ابنُ أبي الإصبع[1]: «وعلى هذا أتَتْ جميعُ قِصَصِ القرآنِ، فإنك ترى القصةَ الواحدةَ التي لا تختلفُ معانيها تأتي في صورٍ مختلفةٍ، وقوالبَ من الألفاظِ متعددةٍ، حتى لا تكاد تشتبهُ في موضعَيْنِ منه، ولابدَّ أن تجدَ الفرقَ بين صورِها ظاهراً».

* * *

ائتلافُ اللفظِ مع اللفظِ، وَأْتِلافه مع المعنى[2]

الأول: أن تكونَ الألفاظُ يلائمُ بعضُها بعضاً بأَنْ يُقْرَنَ الغريبُ بمثلِه، والمتداوَلُ بمثلِه، رعايةً لحسنِ الجوارِ والمناسبة.

والثاني: أن تكونَ ألفاظُ الكلامِ ملائمةً للمعنى المرادِ، فإنْ كان فخماً كانَتْ ألفاظُه مفخمةً، أو جَزْلاً فجَزْلَةً، أو غريباً فغريبةً، أو متداوَلاً فمتداولةً، أو متوسطاً بين الغرابةِ والاستعمالِ فكذلك:

فالأولُ: كقوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا﴾ [يوسف: ٨٥] أُتي بأغربِ ألفاظِ القَسَمِ، وهي التاءُ، فإنها أقلُّ استعمالاً وأبعدُ من أفهامِ العامَّة بالنسبة إلى الباءِ والواوِ، وبأغربِ صيغِ الأفعالِ التي ترفعُ الأسماءَ وتَنْصِبُ الأخبارَ، فإنَّ «تزال» أقربُ إلى الأفهامِ، وأكثرُ

(١) انظر: بديع القرآن ٢٩٠.

(٢) انظر: بديع القرآن ٧٧.

استعمالاً منها، وبأغرب ألفاظ الهلاك وهو الحَرَضُ، فاقتضى حُسْنُ الوَضْعِ في النظم أنْ تُجاوِرَ كلٌّ لفظةٍ بلفظةٍ مِنْ جنسها في الغَرابة تَوَخِّياً لِحُسْنِ الجوارِ، ورغبةً في ائتلاف المعاني بالألفاظ، ولتتعادَلَ الألفاظُ في الوضْعِ، وتتناسبَ في النظم، / ولـمَّا أراد غيرَ ذلك قال: ﴿وَأَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩] فأتى بجميعِ الألفاظِ متداوِلَةً لا غَرابَةَ فيها. ٢٦٣/٣

ومن الثاني: قولُه تعالى: ﴿وَلَا تَرْكَنُوٓاْ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ﴾ [هود: ١١٣] لما كان الركونُ إلى الظالمِ وهو الـمَيْلُ إليه، والاعتمادُ عليه دونَ مشاركتِه في الظلم، وَجَبَ أنْ يكونَ العقابُ عليه دونَ العقابِ / على الظلمِ، فأُتي بلفظِ الـمَسِّ الذي هو دونَ الإحراقِ والاصطلام(١). [٣٢٨]

وقولُه: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦] أُتي بلفظِ الاكتساب الـمُشْعِرِ بالكُلْفةِ والمبالغةِ في جانبِ السيئةِ لِثقَلها. وكذا قولُه: ﴿فَكُبْكِبُواْ فِيهَا﴾ [الشعراء: ٩٤] فإنه أبلغُ من «كُبُّوا» للإشارة إلى أنهم يُكَبُّون كَبّاً عنيفاً فظيعاً.

﴿وَهُمْ يَصْطَرِخُونَ﴾ [فاطر: ٣٧] فإنه أبلغُ مِنْ «يَصْرُخون» للإشارةِ إلى أنهم يَصْرُخُون صُراخاً مُنْكَراً خارجاً عن الحدِّ المعتاد.

﴿أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ﴾ [القمر: ٤٢] فإنه أَبْلَغُ من «قادر» للإشارة إلى زيادةِ التمكُّنِ في القدرةِ، وأنه لا رادَّ له ولا مُعَقِّب.

(١) في مطبوعة أبي الفضل: «الاصطلاء» والاصطلام: الاستئصال.

ومثلُ ذلك: ﴿وَٱصۡطَبِرۡ﴾ [مريم: ٦٥] فإنه أَبْلَغُ من «اصبر». و﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾ [الفاتحة: ١] فإنه أبلغُ من ﴿ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١] و﴿ٱلرَّحِيمِ﴾ فإنه مُشْعِرٌ باللطفِ والرِّفْقِ، كما أنَّ ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾ مُشْعِرٌ بالفخَامة والعظمة.

ومنه: الفرق بين سَقَى وأَسْقى[1]؛ فإنَّ «سقى» لما لا كُلْفَةَ معه في السُّقْيا؛ ولهذا أَوْرَدَه تعالى في شرابِ الجنة، فقال: ﴿وَسَقَىٰهُمۡ رَبُّهُمۡ شَرَابٗا طَهُورًا﴾ [الإنسان: ٢١] و«أسقى» لما فيه كُلْفَة. ولهذا أورده في شرابِ الدنيا، فقال: ﴿وَأَسۡقَيۡنَٰكُم مَّآءٗ فُرَاتٗا﴾ [المرسلات: ٢٧]، ﴿لَأَسۡقَيۡنَٰهُم مَّآءً غَدَقٗا﴾ [الجن: ١٦]؛ لأنَّ السُّقْيا في الدنيا لا تَخْلو من الكُلْفَةِ أبداً.

* * *

٣/٢٦٤

/ الاستدراك والاستثناء[2]

شرطُ كونِهما من البديعِ أَنْ يتضمَّنا ضَرْباً من المحاسنِ زائداً على ما يَدُلُّ عليه المعنى اللغويُّ. مثال الاستدراك: ﴿قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمۡ تُؤۡمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسۡلَمۡنَا﴾ [الحجرات: ١٤] فإنه لو اقتصر على قوله: ﴿لَّمۡ تُؤۡمِنُواْ﴾ لكان مُنَفِّراً لهم؛ لأنهم ظنُّوا الإقرار بالشهادتَيْن مِنْ غيرِ اعتقادٍ إيماناً، فأوجبَت البلاغةُ ذِكْرَ الاستدراك؛ ليُعْلَمَ أن الإيمانَ موافقةُ القلبِ اللسانَ، وأنَّ انفرادَ اللسان بذلك يُسَمَّى إسلاماً، ولا يُسَمَّى إيماناً، وزاد ذلك إيضاحاً بقوله: ﴿وَلَمَّا يَدۡخُلِ ٱلۡإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمۡۖ﴾ فلمَّا تضمَّن الاستدراكُ إيضاحَ ما عليه ظاهرُ الكلامِ من الإشكال عُدَّ مِن المحاسن.

(١) انظر: الدر المصون ٧/ ٢٥١.

(٢) انظر: بديع القرآن ١١٧، ١٢١.

ومثالُ الاستثناءِ: ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ [العنكبوت: ١٤] فإن الإخبارَ عن هذه المدة بهذه الصيغة يُمَهِّدُ عُذْرَ نوحٍ في دعائِه على قومه بدعوةٍ أهلكَتْهم عن آخرهم، إذ لو قيل: فلبث فيهم تسعمئة وخمسين عاماً، لم يكن فيه من التهويلِ ما في الأول؛ لأنَّ لفظَ الألفِ في الأولِ أولُ ما يَطْرُقُ السَّمْعَ فيشتغلُ بها عن سَماعِ بقيةِ الكلامِ، وإذا جاء الاستثناءُ لم يَبْقَ له -بعد ما تقدَّمه- وَقْعٌ يُزيلُ ما حَصَلَ عنده مِنْ ذِكْرِ الأَلْفِ.

* * *

الاقتصاص

ذكره ابنُ فارسٍ[1]: وهو أن يكونَ كلامٌ في سورةٍ مُقْتَصّاً من كلام في سورة أخرى أو في تلك السورة، كقولِه تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ أَجْرَهُۥ فِي ٱلدُّنْيَا وَإِنَّهُۥ فِي ٱلْءَاخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [العنكبوت: ٢٧]، والآخرةُ دارُ ثوابٍ لا عَمَلَ فيها، فهذا مُقْتَصٌّ مِنْ قولِه: ﴿وَمَن يَأْتِهِۦ مُؤْمِنًا قَدْ عَمِلَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلدَّرَجَٰتُ ٱلْعُلَىٰ﴾ [طه: ٧٥]. ومنه: ﴿وَلَوْلَا نِعْمَةُ رَبِّى لَكُنتُ مِنَ ٱلْمُحْضَرِينَ﴾ [الصافات: ٥٧] مأخوذٌ مِنْ قوله: / ﴿فَأُو۟لَٰٓئِكَ فِى ٱلْعَذَابِ مُحْضَرُونَ﴾ [الروم: ١٦]. ٣/٢٦٥

وقولُه: ﴿وَيَوْمَ يَقُومُ ٱلْأَشْهَٰدُ﴾ [غافر: ٥١] مقتصٌّ مِنْ أربعِ آياتٍ: لأنَّ الأشهادَ أربعةٌ: الملائكةُ[2] في قولِه: ﴿وَجَآءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّعَهَا سَآئِقٌ وَشَهِيدٌ﴾ [ق: ٢١]

(١) الصاحبي ٢٣٧.

(٢) س، ح، م: «من الملائكة». و«أل» في الملائكة عهدية.

والأنبياءُ في قولِه: ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ شَهِيدًا ﴾ [النساء: ٤١] وأمةُ محمدٍ في قوله: ﴿ لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ ﴾ [البقرة: ١٤٣]، والأعضاء في قوله: ﴿ يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ ﴾ الآية [النور: ٢٤].

وقولُه: ﴿ يَوْمَ ٱلتَّنَادِ ﴾ [غافر: ٣٢] قُرِئَ مخفَّفاً ومُشَدَّداً[١]، فالأولُ مأخوذٌ مِنْ قولِه: ﴿ وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ أَصْحَٰبَ ٱلنَّارِ ﴾ [الأعراف: ٤٤] والثاني مِنْ قولِه: ﴿ يَوْمَ يَفِرُّ ٱلْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ ﴾ [عبس: ٣٤].

* * *

الإبدال

هو إقامةُ بعضِ الحروفِ مُقامَ بعضٍ.

وجَعَل منه ابنُ فارسٍ[٢]: ﴿ فَٱنفَلَقَ ﴾ [الشعراء: ٦٣] أي: انْفَرَق. ولذا [٣٢٩] قال ﴿ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ ﴾ فالراء / واللام متعاقبان.

وعن الخليل[٣] في قوله: ﴿ فَجَاسُوا۟ خِلَٰلَ ٱلدِّيَارِ ﴾ [الإسراء: ٥] أنه أُريد: فحاسُوا، فقامَت الجيمُ مقامَ الحاء، وقد قُرِئَ بالحاء أيضاً[٤].

وجَعَلَ منه الفارسيُّ[٥]: ﴿ إِنِّىٓ أَحْبَبْتُ حُبَّ ٱلْخَيْرِ ﴾ [صٓ: ٣٢] أي: الخيلِ.

---

(١) القراءة المتواترة بتخفيف الدال، وقراءة التشديد منسوبة لابن عباس والضحاك وهي قراءة شاذة. انظر: مختصر ابن خالويه ١٣٢، المحتسب ٢ / ٢٤٣.

(٢) الصاحبي ٢٠٩.

(٣) شرح معنى «جاس» في «العين»، وأشار إلى الآية، ولكنه لم يقل ما نقل عنه السيوطي. انظر: العين ١٦٣.

(٤) قراءة طلحة وأبي السمَّال، وهي شاذة. انظر: المحتسب ٢ / ١٥، والبحر ٦ / ١٠.

(٥) في كتابه «التذكرة» كما عزاه إليه الزركشي في البرهان ٣ / ٤٤٦. ولم نقف عليه في القطعة المطبوعة منه.

وجعل منه أبو عبيدة[1]: ﴿ إِلَّا مُكَآءً وَتَصۡدِيَةً ﴾ [الأنفال: ٣٥] أي: تَصْدِدَة.

* * *

تأكيدُ المدح بما يشبه الذَّمّ

قال ابنُ أبي الإصبع[2]: «هو في غايةِ العزَّةِ في القرآن». قال: «ولم أجد منه / إلا آيةً واحدةً، وهي قولُه: ﴿ قُلۡ يَـٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَـٰبِ هَلۡ تَنقِمُونَ مِنَّآ إِلَّآ أَنۡ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ ﴾ ٢٦٦/٣ الآية [المائدة: ٥٩] فإنَّ الاستثناء بعد الاستفهامِ الخارجِ مَخْرَجَ التوبيخِ على ما عابوا به المؤمنين من الإيمان يُوهم أنَّ ما يأتي بعده ممَّا يُوجبُ أن يُنْقَمَ على فاعلِه ممَّا يُذَمُّ به، فلمَّا أتى بعد الاستثناءِ ما يُوجِبُ مَدْحَ فاعلِه كان الكلامُ متضمِّناً تأكيدَ المدحِ بما يُشبه الذمَّ».

قلت: ونظيرُها قولُه: ﴿ وَمَا نَقَمُوٓاْ إِلَّآ أَنۡ أَغۡنَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ مِن فَضۡلِهِۦ ﴾ [التوبة: ٧٤]، وقولُه: ﴿ ٱلَّذِينَ أُخۡرِجُواْ مِن دِيَـٰرِهِم بِغَيۡرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ﴾ [الحج: ٤٠] فإنَّ ظاهرَ الاستثناءِ أنَّ ما بعدَه حقٌّ يقتضي الإخراجَ، فلمَّا كان صفةَ مَدْحٍ تَقْتضي الإكرامَ لا الإخراجَ كان تأكيداً للمدحِ بما يُشْبِهُ الذمّ[3].

(١) عبارته: «التصفيق والتصفيح والتصدية شيء واحد». انظر: مجاز القرآن ١/٢٤٦.

(٢) البديع ٤٩.

(٣) في حاشية (أ) بخط مغاير: «ومنه ﴿ وَمَا نَقَمُواْ مِنۡهُمۡ إِلَّآ أَن يُؤۡمِنُواْ بِٱللَّهِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ﴾».

وجَعَلَ منه التنوخيُّ في «الأقصى القريب»[1]: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْثِيمًا ۝ إِلَّا قِيلًا سَلَامًا سَلَامًا﴾ [الواقعة: ٢٥، ٢٦] استثنى ﴿سَلَامًا سَلَامًا﴾ الذي هو ضِدُّ اللغوِ والتأثيمِ، فكان ذلك مؤكِّداً لانتفاءِ اللَّغْوِ والتأثيمِ.

* * *

التَّفْويف[2]

هو إتيان المتكلمِ بمعانٍ شتى من المدحِ والوصفِ وغيرِ ذلك من الفنون، كلُّ فنٍّ في جملةٍ منفصلةٍ عن أختِها، مع تساوي الجملِ في الزِّنَة. ويكونُ في الجملِ الطويلةِ والمتوسطةِ والقصيرة. فمن الطويلة: ﴿الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ ۝ وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ ۝ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ۝ وَالَّذِي يُمِيتُنِي ثُمَّ يُحْيِينِ﴾ [الشعراء: ٧٨-٨١].

ومن المتوسطة: ﴿تُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَتُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ وَتُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ [آل عمران: ٢٧]. قال ابنُ أبي الإصبع[3]: «ولم يأْتِ المُركَّبُ من القصيرة في القرآن».

* * *

/ التقسيم[4]

٣/٢٦٧

هو استيفاءُ أقسامِ الشيءِ الموجودةِ لا الممكنةِ عقلاً، نحو:

(١) انظر: عروس الأفراح ٤/٣٩٢، وانظر: البرهان ٣/١٣٠ من غير عزوٍ إليه.

(٢) انظر: بديع القرآن ٩٨.

(٣) بديع القرآن ١٠٠.

(٤) انظر: بديع القرآن ٦٥.

﴿هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الرعد: ١٢] إذ ليس في رؤية البرقِ إلا الخوفُ من الصواعقِ، والطمعُ في الأمطار، ولا ثالثَ لهذَيْن القسمَيْن.

وقوله: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ﴾ [فاطر: ٣٢] فإن العالَمَ لا يَخْلُو مِنْ هذه الأقسامِ الثلاثة: إمَّا عاصٍ ظالمٍ لنفسِه، وإمَّا سابقٍ مبادرٍ للخيرات، وإمَّا متوسط بينهما مُقْتَصِدٍ فيها.

ونظيرُها: ﴿وَكُنتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً * فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ * وَأَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ * وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ﴾ [الواقعة: ٧-١٠].

وكذا قولُه تعالى: ﴿لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ [مريم: ٦٤]. استوفى أقسامَ الزمان، ولا رابعَ لها.

وقولُه: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِّن مَّاءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ أَرْبَعٍ﴾ [النور: ٤٥] استوفى أقسامَ الخَلْقِ في المَشْي.

وقولُه: ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٩١] استوفَى جميعَ هيئات الذاكر.

وقولُه: ﴿يَهَبُ لِمَن يَشَاءُ إِنَاثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَاءُ الذُّكُورَ * أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَاثًا وَيَجْعَلُ مَن يَشَاءُ عَقِيمًا﴾ [الشورى: ٤٩، ٥٠] استوفى جميعَ أحوالِ المتزوجين، ولا خامسَ لها.

* * *

/ التدبيج(١)

٣/ ٢٦٨

هو أَنْ يَذْكُرَ المتكلِّمُ ألواناً يَقْصِدُ التَّوريَةَ بها والكنايةَ.

---

(١) انظر: بديع القرآن ٢٤٢.

قال ابنُ أبي الإِصبع[1]: «كقولِه تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلْجِبَالِ جُدَدٌۢ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾ [فاطر: ٢٧]. قال: «المرادُ بذلك -واللهُ أعلمُ- الكنايةُ عن المُشْتَبِهِ والواضحِ من الطرق؛ لأنَّ الجادَّةَ البيضاءَ هي الطريقُ التي كَثُر السلوكُ عليها جداً، وهي أوضحُ الطرقِ وأَبْيَنُها، ودونَها الحمراءُ، ودونَ الحمراءِ السوداءُ، كأنها في الخفاءِ والالتباسِ، ضدُّ البيضاءِ في الظهورِ والوضوحِ. ولمَّا / كانت هذه الألوانُ الثلاثةُ في الظهور للعينِ طَرَفينِ [٣٣٠] وواسطةً، فالطرفُ الأعلى في الظهورِ والبياضِ، والطرفُ الأدنى في الخَفَاءِ والسوادِ، والأحمرُ بينهما على وَضْعِ الألوانِ في التركيبِ، وكانت ألوانُ الجبالِ لا تَخْرُجُ عن هذه الألوانِ الثلاثةِ، والهدايةُ بكلِ عَلَمٍ نُصِبَ للهدايةِ، منقسمةٌ هذه القسمةَ، أَتَت[2] الآيةُ الكريمةُ منقسمةً كذلك، فحَصَلَ فيها التدبيجُ وصحةُ التقسيم».

* * *

التنكيت[3]

هو أن يَقْصِدَ المتكلمُ إلى شيءٍ بالذِّكْرِ دونَ غيرِه مِمَّا يَسُدُّ مَسَدَّه لأجلِ نكتةٍ في المذكورِ تُرَجِّح مجيئَه على سواه، كقولِه تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ رَبُّ ٱلشِّعْرَىٰ﴾ [النجم: ٤٩] خَصَّ الشِّعرى بالذِّكر دونَ غيرِها من النجوم، وهو تعالى ربُّ كلِّ شيءٍ؛ لأنَّ العربَ كان ظَهَرَ فيهم رجلٌ يُعْرف

(١) انظر: بديع القرآن ٢٤٢.

(٢) قوله: «أتت» جواب «ولما كانت هذه...».

(٣) انظر: بديع القرآن ٢١٢.

بابنِ أبي كبشة[١]، عَبَدَ الشِّعْرى، ودَعا خَلْقاً إلى عبادتها، فأنزل الله: ﴿ وَأَنَّهُۥ هُوَ رَبُّ ٱلشِّعْرَىٰ ﴾ التي ادُّعِيَتْ فيها الربوبيةُ.

* * *

التَّجْرِيد[٢]

هو أن يُنتزَعَ من أمرٍ ذي صفةٍ آخرُ مثلُه، مبالغةً في كمالها فيه. نحوُ: لي من فلان صديقٌ / حميم، جَرَّد من الرجل الصديقِ آخرَ مثلَه، متصفاً بصفةِ الصداقة. ونحوُ: «مررت بالرجل الكريم والنَّسَمة المباركة»، جَرّدوا من الرجلِ الكريمِ آخرَ مثلَه متصفاً بصفةِ البركة، وعَطَفوه عليه كأنه غيرُه، وهو هو. ٢٦٩/٣

ومن أمثلته في القرآن: ﴿ لَهُمْ فِيهَا دَارُ ٱلْخُلْدِ ﴾ [فصلت: ٢٨] ليس المعنى أنَّ الجنةَ فيها دارُ خُلْدٍ وغيرُ دارِ خُلْدٍ، بل هي نفسُها دارُ الخُلْد، فكأنَّه جَرَّدَ من الدارِ داراً. ذكره في المحتسب[٣]. وجُعِلَ منه: ﴿ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ ﴾ [الروم: ١٩] على أنَّ المرادَ بالميت النطفةُ. قال الزمخشري[٤]: «وقرأ عُبَيْد بنُ عُمَيْرٍ: «فكانت وردةٌ كالدِّهان» [الرحمن: ٣٧] بالرفعِ، بمعنى: حَصَلَتْ منها وردة» قال: «وهو من التَجْرِيد».

(١) وَجْزُ بن عامر بن غالب، الخُزَاعي من أشراف العرب، خالف قريشاً في عبادة الأوثان فعبد الشِّعْرى. انظر: فتح الباري ١/ ٤٠، تاج العروس «كبش»، فتح القدير ٥/ ١١٦.

(٢) انظر: الخصائص ٢/ ٤٧٣، عروس الأفراح ٤/ ٣٤٨.

(٣) المحتسب ٢/ ٣٨.

(٤) الكشاف ٤/ ٤٥٠ وانظر: الدر المصون ١٠/ ١٧٣، وهي قراءة شاذة.

وقرئ[1] أيضاً: «يرثني وارثٌ من آل يعقوب» [مريم: ٦]، قال ابن جني[2]: «هذا هو التجريدُ، وذلك أنه يريدُ: وهَبْ لي من لدنك ولياً يرثني منه وارث من آل يعقوب، وهو الوارثُ نفسُه فكأنَّه جَرَّد منه وارثاً».

* * *

التعديد

هو إيقاعُ الألفاظ المفردة على سياقٍ واحد، وأكثرُ ما يُوْجَدُ في الصفات كقوله: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ﴾ [الحشر: ٢٣]، وقوله: ﴿التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ﴾ الآية [التوبة: ١١٢] وقوله: ﴿مُسْلِمَاتٍ مُؤْمِنَاتٍ﴾ الآية [التحريم: ٥].

* * *

الترتيب

هو أن يُوْرِدَ أوصافَ الموصوفِ على ترتيبها في الخِلْقة الطبيعيَّة، ولا يُدْخِلُ فيها / وصفاً زائداً. ومَثَّله عبدُالباقي[3] اليمني بقوله: ٣/٢٧٠

(١) قراءة علي وابن عباس وآخرين، وهي شاذة. انظر: المحتسب ٢/٣٨، والبحر ٦/١٧٤.

(٢) المحتسب ٢/٣٨.

(٣) ابن عبدالمجيد بن عبدالله، أبو المحاسن تاج الدين المَخْزومي الشافعي الأديب المؤرِّخ (ت: ٧٤٣هـ)، من مؤلفاته: «إشارة التعيين»، «بهجة الزمن في تاريخ اليمن». انظر: الدرر الكامنة ٢/٤٢٣، البدر الطالع ١/٣١٧.

﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوٓا۟ أَشُدَّكُمْ ثُمَّ لِتَكُونُوا۟ شُيُوخًا ﴾ [غافر: ٦٧] وبقوله: ﴿ فَكَذَّبُوهُ فَعَقَرُوهَا ﴾ الآية [الشمس: ١٤].

* * *

التَّرقِّي والتَّدلِّي

تَقَدَّما في نوع التقديم والتأخير(١).

* * *

التضمين(٢)

يُطْلق على أشياءَ: أحدُها: إيقاعُ لفظٍ موقعَ غيرِه لتضمُّنه معناه، وهو نوعٌ من المجازِ تَقَدَّم فيه.

الثاني: حصولُ معنى فيه مِنْ غيرِ ذِكْرٍ له باسمٍ هو عبارةٌ عنه، وهذا نوعٌ من الإيجازِ تَقَدَّم أيضاً.

الثالث: تَعَلُّقُ ما بعد الفاصلةِ بها، وهذا مذكورٌ في نوعِ الفواصلِ.

الرابع: إدراجُ كلامِ الغيرِ في أثناءِ الكلامِ لقصدِ تأكيدِ المعنى أو ترتيبِ النَّظْم، وهذا هو النوعُ البديعي. قال ابن أبي الإصبع(٣): «ولم أظفَرْ في القرآن بشيءٍ منه، إلا في موضعين تضمَّنا فصلَيْن من التوراة والإنجيل:

(١) انظر: ص: ١٤١٠.

(٢) انظر: بديع القرآن ٥٢.

(٣) بديع القرآن ٥٢، وسمَّاه: «حسن التضمين».

قوله: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ الآيةَ [المائدة: ٤٥]. وقوله: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ﴾ الآيةَ [الفتح: ٢٩]».

ومثَّله ابنُ النقيبِ[١] وغيرُه بإيداعِ حكاياتِ المخلوقين في القرآن، كقوله [٣٣١] تعالى -حكايةً عن / الملائكة-: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا﴾ [البقرة: ٣٠]، وعن المنافقين: ﴿أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ﴾ [البقرة: ١٣]، / ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ﴾، ﴿وَقَالَتِ النَّصَارَىٰ﴾ [البقرة: ١١٣]. قال: «وكذلك ما ٣/٢٧١ أُودِعَ فيه من اللغاتِ الأعجمية».

* * *

الجِناس[٢]

هو تشابهُ اللفظَيْن في اللفظ. قال في «كَنْز البراعة»[٣]: «وفائدتُه: الميلُ إلى الإصغاءِ إليه، فإنَّ مناسبةَ الألفاظِ تُحْدِثُ ميلاً وإصغاءً إليها، ولأنَّ اللفظَ المشتركَ إذا حُمِل على معنىً ثم جاءَ والمرادُ به آخرُ، كان للنفس تَشَوُّقٌ إليه». وأنواعُ الجناسِ كثيرةٌ، منها: التامُّ: بأَنْ يتفقا في أنواعِ الحروف وأعدادها وهيئاتِها، كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ﴾ [الروم: ٥٥]. قيل: ولم يقعْ منه في القرآن سواه.

---

(١) مقدمة تفسير ابن النقيب ٢٤١، ٤١٤.

(٢) انظر: بديع القرآن ٢٧، عروس الأفراح ٤/٤١٢.

(٣) لعماد الدين بن الأثير الحلبي (ت: ٦٩٩هـ)، ولم نقف عليه، إلا أننا عثرنا على النص في تلخيص ابنه المسمىّ «جوهر الكنز» ص ٩١ بنحوه.

واستنبط شيخ الإسلام ابن حجر موضعاً آخر[1]، وهو: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ * يُقَلِّبُ ٱللَّهُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُو۟لِى ٱلْأَبْصَٰرِ﴾ [النور: ٤٣، ٤٤].

وأنكر بعضُهم كونَ الآيةِ الأولى من الجناس، وقال: «الساعة في الموضعين بمعنى واحد، والتجنيسُ أن يتفقَ اللفظُ ويختلفَ المعنى، ولا يكون أحدُهما حقيقةً والآخرُ مجازاً، بل يكونان حقيقتين، وزمانُ القيامةِ -وإنْ طالَ- لكنه عند الله في حكمِ الساعةِ الواحدةِ، فإطلاقُ الساعةِ على القيامةِ مجازٌ، وعلى الآخرِ حقيقةٌ، وبذلك يخرج الكلامُ عن التجنيسِ، كما لو قلت: «ركبت حماراً ولقيت حماراً» تعني بليداً.

ومنها: المُصَحَّفُ: ويسمَّى جناسَ الخطِّ، بأَنْ تختلفَ الحروفُ في النَّقْطِ، كقولِه: ﴿وَٱلَّذِى هُوَ يُطْعِمُنِى وَيَسْقِينِ * وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ [الشعراء: ٧٩، ٨٠].

ومنها: المُحرَّفُ: بأن يقعَ الاختلافُ في الحركاتِ، كقولِه: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا فِيهِم مُّنذِرِينَ * فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُنذَرِينَ﴾ [الصافات: ٧٢، ٧٣].

/ وقد اجتمع التصحيفُ والتحريفُ[2] في قولِه: ﴿وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ [الكهف: ١٠٤]. ٣/٢٧٢

(١) لعل النقل عن كتابه «السهل المنيع في شواهد البديع» له. انظر: ابن حجر العسقلاني لشاكر محمود ١/٣٥٥.

(٢) هذه التسمية فيها نظر؛ لكون التحريف والتصحيف مصطلحين مذمومين.

ومنها: الناقصُ: بأَنْ يختلفا في عددِ الحروف، سواءً كان الحرفُ المزيدُ أولاً أو وسطاً أو آخراً، كقوله: ﴿ وَٱلْتَفَّتِ ٱلسَّاقُ بِٱلسَّاقِ ۞ إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ ٱلْمَسَاقُ ﴾ [القيامة: ٢٩، ٣٠]، ﴿ كُلِي مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ ﴾ [النحل: ٦٩].

ومنها: المُذَيَّلُ: بأَنْ يزيدَ أحدُهما أكثرَ من حرف في الآخرِ أو الأولِ[1]. وسمَّى بعضُهم الثانيَ بالمُتَوَّجِ، كقولِه: ﴿ وَٱنظُرْ إِلَىٰٓ إِلَٰهِكَ ﴾ [طه: ٩٧]، ﴿ وَلَٰكِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ ﴾ [القصص: ٤٥]، ﴿ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ٦٢]، ﴿ إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ ﴾ [العاديات: ١١]، ﴿ مُّذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَٰلِكَ ﴾ [النساء: ١٤٣].

ومنها: المضارعُ: وهو أَنْ يختلفا بحرفٍ مقاربٍ في المخرجِ، سواءً كان في الأولِ أو الوسطِ أو الآخرِ، كقوله تعالى: ﴿ وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْـَٔوْنَ عَنْهُ ﴾ [الأنعام: ٢٦].

ومنها: اللاحقُ: بأَنْ يختلفا بحرفٍ غيرِ مُقاربٍ فيه كذلك، كقوله: ﴿ وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ﴾ [الهمزة: ١]، ﴿ وَإِنَّهُۥ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدٌ ۞ وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ﴾ [العاديات: ٧، ٨]، ﴿ ذَٰلِكُم بِمَا كُنتُمْ تَفْرَحُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَبِمَا كُنتُمْ تَمْرَحُونَ ﴾ [غافر: ٧٥]، ﴿ وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ ﴾ [النساء: ٨٣].

ومنها: المَرْفُوّ: وهو ما تركَّب من كلمةٍ وبعضِ أخرى، كقوله: ﴿ جُرُفٍ هَارٍ فَٱنْهَارَ ﴾ [التوبة: ١٠٩].

/ ومنها: اللفظيُّ: بأَنْ يَخْتلفا بحرفٍ مناسبٍ للآخرِ مناسبةً لفظيةً، كالضاد والظاء، كقوله: ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۞ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣]. ٣/٢٧٣

(١) أ: «أول الأول» فلام «أول» سهو.

ومنها: تجنيسُ القَلْبِ: بأَنْ يختلفا في ترتيبِ الحروفِ، نحوُ: ﴿فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [طه: ٩٤].

ومنها: تجنيسُ الاشتقاقِ: بأن يجتمعا في أصل الاشتقاق، ويُسَمَّى «المقتضَب»، نحوُ: ﴿فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ﴾ [الواقعة: ٨٩]، ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ ٱلْقَيِّمِ﴾ [الروم: ٤٣]، ﴿وَجَّهْتُ وَجْهِيَ﴾ [الأنعام: ٧٩].

ومنها: تجنيسُ الإطلاقِ: بأَنْ يجتمعا في المشابهةِ فقط، كقولِه: ﴿وَجَنَى ٱلْجَنَّتَيْنِ﴾ [الرحمن: ٥٤]، ﴿قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ ٱلْقَالِينَ﴾ [الشعراء: ١٦٨]، ﴿لِيُرِيَهُۥ كَيْفَ يُوَٰرِي﴾ [المائدة: ٣١]، ﴿وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَآدَّ﴾ [يونس: ١٠٧]، ﴿ٱثَّاقَلْتُمْ إِلَى ٱلْأَرْضِ أَرَضِيتُم﴾ [التوبة: ٣٨]، ﴿وَإِذَآ أَنْعَمْنَا عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ أَعْرَضَ﴾ إلى قوله: ﴿فَذُو دُعَآءٍ عَرِيضٍ﴾ [فصلت: ٥١].

* * *

تنبيه

لكونِ الجناسِ من المحاسنِ اللفظيةِ لا المعنويةِ تُركَ عند قوةِ المعنى، كقولِه تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ﴾ [يوسف: ١٧].

قيل: ما الحكمةُ في كونِه لم يَقُلْ: وما أنت بمُصَدِّقٍ، فإنه يُؤَدِّي معناه مع / رعايةِ التجنيس؛ وأُجيب: بأن في «مؤمن لنا» من المعنى ما ليس في «مُصَدِّق»؛ لأنَّ معنى قولك مثلاً: مُصَدِّق لي، قال لي: صَدَقْتَ، وأمَّا «مُؤْمِن» فمعناه مع التصديقِ إعطاءُ الأمنِ، ومقصودُهُمْ التصديقُ وزيادةٌ، وهو طلبُ الأمنِ فلذلك عُبِّر به. [٣٣٢]

/ وقد زلّ بعض الأدباء[1] فقال في قوله: ﴿أَتَدۡعُونَ بَعۡلٗا وَتَذَرُونَ أَحۡسَنَ ٱلۡخَٰلِقِينَ﴾ [الصافات: ١٢٥] لو قال: «وتَدَعُون لكان فيه مراعاةُ التجنيسِ». ٣/ ٢٧٤

وأجاب الإمامُ فخرُ الدين[2]: «بأنَّ فصاحةَ القرآن ليست لأجلِ رعايةِ هذه التكليفات[3]، بل لأجلِ قوةِ المعاني وجزالةِ الألفاظ».

وأجاب غيرُه[4]: «بأنَّ مراعاةَ المعاني أولى مِنْ مراعاةِ الألفاظ، ولو قيل: أتَدْعُون وتَدَعُون، لَوَقَعَ الالتباسُ على القارئ، فيجعلهما بمعنى واحدٍ تصحيفاً». وهذا الجوابُ غيرُ ناضجٍ.

وأجاب ابنُ الزَّمْلكاني[5]: «بأن التجنيسَ تحسينٌ، وإنما يُستعمل في مَقامِ الوعدِ والإحسانِ، لا في مقامِ التهويلِ».

وأجاب الخُوَيِّي[6]: «بأنَّ «يَدَعُ» أخصُّ[7] مِنْ «يَذَرُ»؛ لأنه بمعنى تَرْكِ الشيء مع اعتناءٍ به بشهادةِ الاشتقاقِ، نحوُ: الإيداع، فإنه عبارةٌ عن تَرْكِ الوَديعةِ مع الاعتناءِ بحالِها، ولهذا يُختار لها مَنْ هو مُؤْتَمَنٌ عليها، ومِنْ ذلك الدَّعَةُ بمعنى الراحةِ. وأمَّا «يَذَرُ» فمعناه التَّرْكُ مطلقاً، أو التركُ مع الإعراضِ والرَّفْضِ الكليِّ».

---

(١) هو الملقب بالرشيد الكاتب، كما في تفسير الرازي ٢٦/ ١٦١.

(٢) تفسير الرازي ٢٦/ ١٦١.

(٣) الرازي: «التكاليف».

(٤) انظر: البرهان ٣/ ٤٩٩.

(٥) انظر: البرهان للزركشي ٣/ ٥٠٠.

(٦) انظر: البرهان ٣/ ٥٠٠.

(٧) (ع): «أعم».

قال الراغب(١): «يقال: «فلانٌ يَذَرُ الشيءَ، أي: يَقْذِفُه، لقلة الاعتداد به، ومنه: الوَذَرةُ، قطعة من اللحم، لقلَّة الاعتداد به». «ولا شكَّ(٢) أن السِّياقَ إنما يناسبُ هذا دون الأولِ، فأُريد هنا تَبْشيعُ حالهِم في الإعراضِ عن ربِّهم، وأنهم بَلَغوا الغايةَ في الإعراض». انتهى(٣).

* * *

الجمع

٢٧٥/٣

هو أن يُجْمَعَ بين شيئين أو أشياءَ متعددةٍ في حُكْمٍ، كقوله تعالى: ﴿ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ زِينَةُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [الكهف: ٤٦] / جمعَ [بين](٤) «المال» و«البنونَ» في الزينة.

وكذا قوله: ﴿ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ ۝ وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾ [الرحمن: ٥، ٦].

* * *

(١) المفردات ٨٦٢.

(٢) يتابع السيوطي اقتباسه من الخُوَيِّي.

(٣) أي: انتهى كلام الخويي.

(٤) زيادة من: ك.

الجمع والتفريق

هو أن يُدْخِلَ شيئين في معنى، ويُفَرِّقَ بين جهتَيْ الإدخالِ. وجَعَلَ منه الطِّيبيُّ[1] قولَه تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلۡأَنفُسَ حِينَ مَوۡتِهَا﴾ الآيةَ [الزمر: ٤٢] جَمَعَ النفْسَيْن في حكمِ التوفِّي، ثم فرَّق بين جهتَي التَّوَفِّي بالحكم بالإِمساكِ والإِرسالِ، أي: اللهُ يَتَوَفَّى الأنفسَ التي تُقْبَضُ، والتي لم تُقْبَضْ، فيُمْسِكُ الأولى ويُرْسِلُ الأخرى.

* * *

الجمع والتقسيم

وهو جَمْعُ متعدِّدٍ تحت حُكْمٍ، ثم تقسيمُه، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوۡرَثۡنَا ٱلۡكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصۡطَفَيۡنَا مِنۡ عِبَادِنَاۖ فَمِنۡهُمۡ ظَالِمٞ لِّنَفۡسِهِۦ وَمِنۡهُم مُّقۡتَصِدٞ وَمِنۡهُمۡ سَابِقُۢ بِٱلۡخَيۡرَٰتِ﴾ [فاطر: ٣٢].

* * *

(١) التبيان ٤٠٥.

الجمع مع التفريق والتقسيم

كقولِه تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ الآيات [هود: ١٠٥-١٠٨] فالجمعُ في قوله: ﴿لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ لأنها متعددةٌ معنًى، إذ النكرةُ في سِياقِ النفيِ تَعُمُّ.

والتفريقُ قولُه: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾، والتقسيمُ قولُه: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُواْ﴾ [١٠٦]، ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ﴾ [١٠٨].

* * *

جَمْعُ المُؤْتلف والمختلف[1]

هو أنْ يُرِيدَ التسويةَ بين الممدُوحَيْن، فيأتي بمعانٍ مؤتلفةٍ في مَدْحِهما، ويَرُوْمُ بعد / ذلك ترجيحَ أحدِهما على الآخرِ بزيادةِ فضلٍ لا يُنْقِصُ الآخَرَ، فيأتي لأجلِ ذلك بمعانٍ تُخالِفُ معنى التسويةِ، كقولِه تعالى: ﴿وَدَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ إِذْ يَحْكُمَانِ﴾ الآية [الأنبياء: ٧٨] سَوَّى في الحُكْمِ والعِلْمِ، وزاد فَضْلَ سليمانَ بالفَهْمِ. ٣/٢٧٦

* * *

(١) انظر: بديع القرآن ١٢٧.

حُسْنُ النَّسَق(١)

هو أَنْ يأتيَ المتكلِّمُ بكلمات متتاليات معطوفات متلاحمات تلاحماً سليماً مستحسَناً، بحيث إذا أُفْرِدَتْ كلُّ جملة منه قامَتْ بنفسها. واستقلَّ معناها بلفظِها، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ﴾ الآيةَ [هود: ٤٤] فإنَّ جُمَلَهُ معطوفٌ بعضُها على بعضٍ بواوِ النسقِ على الترتيبِ الذي تقتضيه البلاغة من الابتداء بالأهمِّ، الذي هو انحسارُ الماءِ عن الأرضِ المتوقِّف عليه غايةُ مطلوب أهلِ السفينةِ / من الإطلاق من سِجْنها، ثم انقطاعُ مادةِ [٣٣٣] السماءِ، المتوقِّف عليه تمامُ ذلك: مِنْ دَفْع أذاه بعد الخروجِ، ومَنْع إخلافِ ما كان بالأرضِ، ثم الإخبارُ بذَهاب الماء بعد انقطاع المادتين، الذي هو متأخِّرٌ عنه قَطْعاً، ثم بقضاء الأمر الذي هو هَلاكُ مَنْ قُدِّر هَلاكُه، ونجاةُ مَنْ سَبَقَ نجاتُه، وأُخِّر عمَّا قبلَه؛ لأنَّ علْمَ ذلك لأهلِ السفينة بعد خروجِهم منها، وخروجُهم موقوفٌ على ما تَقَدَّم، ثم أخبرَ باستواءِ السفينة واستقرارِها، المفيد ذهابَ الخوفِ، وحصولَ الأمنِ من الاضطراب، ثم خَتَم بالدعاءِ على الظالمين لإفادة أنَّ الغرَقَ -وإن عَمَّ الأرضَ- فلم يشمَلْ إلا مَن استحقَّ العذابَ لظلمِه.

* * *

عتابُ المَرْءِ نفسه(٢)

ومنه: ﴿وَيَوۡمَ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيۡهِ يَقُولُ يَٰلَيۡتَنِي...﴾ الآيات [الفرقان: ٢٧-٢٩]،

(١) انظر: بديع القرآن ١٦٤.

(٢) انظر: بديع القرآن ٦٣.

وقوله: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ...﴾ الآياتِ [الزمر: ٥٦-٥٨].

* * *

٣/٢٧٧

/ العكس(١)

هو أَنْ يُؤْتَى بكلامٍ يُقَدَّمُ فيه جزءٌ ويُؤَخِّرُ آخرُ، ثم يُقَدَّمُ المؤخَّرُ، ويؤخَّرُ المقدَّمُ كقولِه تعالى: ﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَىْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ٥٢]، ﴿يُولِجُ ٱلَّيْلَ فِى ٱلنَّهَارِ وَيُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِى ٱلَّيْلِ﴾ [الحج: ٦١]، و﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾ [الروم: ١٩]، ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ﴾ [البقرة: ١٨٧]، ﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾ [الممتحنة: ١٠].

وقد سُئِل عن الحكمةِ في عكسِ هذا اللفظِ(٢). فأجاب ابنُ المنيِّر(٣): بأنَّ فائدتَه الإشارةُ إلى أنَّ الكفارَ مخاطبون بفروعِ الشريعة.

وقال الشيخ بدر الدين بن الصاحب(٤): «الحَقُّ أنَّ كلَّ واحدٍ مِنْ فِعْلِ

(١) انظر: بديع القرآن ١١١، البرهان ٣/٥١١.

(٢) وهو تقديم المؤمنات بعد ذكر أزواجهن الكفار.

(٣) كلام ابن المنيِّر بأن هذه الآية مما استُدل به على أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة، وليس إجابةً عن سؤالٍ كما يُفْهم من كلام السيوطي. انظر: الانتصاف على الكشاف ٤/٥١٧.

(٤) له «التذكرة»، ذكره السيوطي في مقدمته. وأصل الكلام لابن المنيِّر في استطراده على استدلال الزمخشري، وتخريجه الآية على ما يُعْزى إلى مذهب الإمام أبي حنيفة -رحمه الله- من أنَّ الكفارَ غيرُ مخاطبين بفروع الشريعة. وابنُ المنيِّر توفي سنة ٦٨٣هـ، والبدر بن الصاحب توفي سنة ٧٨٨هـ. فالناقل هو الثاني. انظر: الانتصاف ٤/٥١٧.

المؤمنةِ والكافرِ منفيٌّ عنه الحلُّ، أمَّا فِعْلُ المؤمنة فيَحْرُمُ لأنها مخاطَبَةٌ، وأمَّا فِعْلُ الكافرِ فنُفِيَ عنه الحِلُّ باعتبارِ أنَّ هذا الوَطْءَ مشتملٌ على المَفْسَدة، فليس الكفارُ مَوْرِدَ الخطاب، بل الأئمةُ ومَنْ قام مَقامَهم مخاطَبون بمَنْع ذلك؛ لأنَّ الشَّرْعَ أمرَ بإخلاءِ الوجودِ من المفاسد، فاتضح أنَّ المؤمنةَ نُفِي عنها الحِلُّ باعتبارٍ، والكافرَ نُفِي عنه الحِلُّ باعتبارٍ».

قال ابن أبي الإصبع[1]: «ومن غريبِ أسلوبِ هذا النوعِ قولُه تعالى: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا * وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾ [النساء: ١٢٤، ١٢٥] فإنَّ نَظْمَ الآيةِ الثانيةِ عكسُ نَظْمِ الأولى؛ لتقديمِ العملِ في الأولى على الإيمانِ، وتأخيرِه في الثانية عن الإسلامِ».

ومنه نوعٌ يُسمَّى: القلبَ والمقلوبَ المستوي، وما لا يَسْتحيلُ بالانعكاسِ، وهو أن / تُقرأ الكلمةُ مِنْ آخرِها إلى أولِها كما تُقرأُ ٢٧٨/٣ من أوَّلِها إلى آخرِها، كقوله تعالى: ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ﴾ [الأنبياء: ٣٣] «ربَّكَ فَكَبِّرْ»[2] [المدثر: ٣] ولا ثالثَ لهما في القرآن[3].

* * *

(١) بديع القرآن ١١١، ١١٢.

(٢) تمام الآية: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾.

(٣) أي: في اللفظ المذكور فيهما، وإلا فموضع الأنبياء تكرر مثله في سورة يس الآية: ٤٠.

العنوان

قال ابن أبي الإِصبع[١]: «هو أَنْ يأخذَ المتكلمُ في غَرَضٍ، فيأتيَ لقَصْدِ تكميله وتأكيدِه بأمثلةٍ في ألفاظٍ تكونُ عنواناً لأخبارٍ متقدمةٍ وقِصصٍ سالفةٍ».

ومنه نوعٌ عظيمٌ جداً، وهو عنوانُ العلوم: بأَنْ يُذْكَرَ في الكلامِ ألفاظٌ تكونُ مفاتيحَ لعلومٍ ومداخلَ لها.

فمِن الأول: قولُه تعالى: ﴿وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ نَبَأَ ٱلَّذِيٓ ءَاتَيۡنَٰهُ ءَايَٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنۡهَا﴾ الآيةَ [الأعراف: ١٧٥] فإنه عنوانُ قصة بَلْعام[٢].

ومن الثاني: قولُه تعالى: ﴿ٱنطَلِقُوٓاْ إِلَىٰ ظِلّٖ ذِي ثَلَٰثِ شُعَبٖ﴾ الآية [المرسلات: ٣٠] فيها عنوانُ علمِ الهندسةِ؛ فإِن الشكلَ المثلَّثَ أولُ الأشكالِ، وإذا نُصِب في الشمسِ على أيِّ ضِلْعٍ من أَضْلاعه لا يكون له ظلٌّ لتحديدِ رؤوسِ زواياه، فأمرَ اللهُ تعالى أهلَ جهنمَ بالانطلاقِ إلى ظلِّ هذا الشكلِ تهكماً بهم. وقولُه: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُرِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ الآياتِ [الأنعام: ٧٥-٨١] فيها عنوانُ علمِ الكلامِ وعلمِ الجدلِ وعلمِ الهيئةِ.

* * *

---

(١) بديع القرآن ٢٥٧.

(٢) ابن باعوراء أو باعور، أصله من بني إسرائيل، ولكنه كان مع الجبارين، سلخ الله منه الإيمان لما انحرف وافتُتن. انظر: البداية لابن كثير ٢/ ٢٣٣، وصلة الجمع ١/ ٤٩٦.

الفرائد(1)

هو مختصٌّ بالفصاحة دونَ البلاغة؛ لأنه الإتيانُ بلفظةٍ تتنزَّلُ مَنْزلةَ [٣٣٤] الفريدة من العِقْد، وهي الجوهرةُ التي لا نظيرَ لها، تدلُّ على / عِظَمِ فصاحةِ الكلامِ وقوة / عارضَتِه، وجَزالةِ مَنْطقِه، وأصالةِ عربيَّته، بحيث ٣/ ٢٧٩ لو أُسْقِطَتْ من الكلامِ عَزَّتْ على الفصحاءِ، ومنه لفظةُ ﴿حَصْحَصَ﴾ في قوله: ﴿ٱلْـَٔـٰنَ حَصْحَصَ ٱلْحَقُّ﴾ [يوسف: ٥١]، و﴿ٱلرَّفَثُ﴾ في قوله: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧]، ولفظةُ ﴿فُزِّعَ﴾ في قوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ﴾ [سبأ: ٢٣]، و﴿خَآئِنَةَ﴾ في قوله: ﴿يَعْلَمُ خَآئِنَةَ ٱلْأَعْيُنِ﴾ [غافر: ١٩]، وألفاظُ قوله: ﴿فَلَمَّا ٱسْتَيْـَٔسُوا۟ مِنْهُ خَلَصُوا۟ نَجِيًّا﴾ [يوسف: ٨٠]، وقوله: ﴿فَإِذَا نَزَلَ بِسَاحَتِهِمْ فَسَآءَ صَبَاحُ ٱلْمُنذَرِينَ﴾ [الصافات: ١٧٧].

* * *

القَسَم(2)

هو أَنْ يريدَ المتكلمُ الحَلْفَ على(3) شيءٍ، فيَحْلفَ بما يكون فيه فَخْرٌ له، أو تعظيمٌ لشأنه، أو تنويهٌ لقَدْره، أو ذَمٌّ لغيره، أو جارياً مَجْرى الغَزَلِ والترقُّقِ، أو خارجاً مَخْرجَ الموعظةِ والزهدِ،

(١) انظر: بديع القرآن ٢٨٧.

(٢) انظر: بديع القرآن ١١٢.

(٣) (أ): «عن».

كقولـه: ﴿فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣] أقسم سبحانَه بقسَمٍ يُوجبُ الفخرَ لتضمُّنِه التمدحَ بأعظمِ قُدْرَةٍ، وأَجَلِّ عظَمَةٍ.

﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الحجر: ٧٢] أقسم سبحانه بحياة نبيِّه ﷺ تعظيماً لشأنه، وتنويهاً بقَدْرِه، وسيأتي في نوع الأقسامِ أشياءُ تتعلّق بذلك.

* * *

اللَّفّ والنَّشْر[1]

هو أَنْ يُذْكَر شيئان أو أشياءُ: إمَّا تفصيلاً بالنصِّ على كلِّ واحدٍ، أو إجمالاً، بأَنْ يُؤتى بلفظٍ يشتمل على متعددٍ، ثم تُذْكر أشياءُ على عددِ ذلك، كلُّ واحدٍ يَرْجِعُ إلى / واحدٍ من المتقدِّم، ويُفَوَّضُ إلى عقلِ السامعِ، رَدُّ كلِّ واحدٍ إلى ما يَليقُ به. فالإجماليُّ كقولِه تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ﴾ [البقرة: ١١١] أي: وقالت اليهودُ لن يدخلَ الجنةَ إلا اليهودُ، وقالت النصارى لن يدخل الجنةَ إلا النصارى. وإنما سَوَّغَ الإجمالَ في اللَّفِّ ثبوتُ العنادِ بين اليهودِ والنصارى، فلا يمكنُ أَنْ يقولَ أحدُ الفريقَيْن بدخولِ الفريق الآخرِ الجنةَ، فَوُثِق بالعقلِ في أنه يَرُدُّ كلَّ قولٍ إلى فريقِه لأَمْنِ اللَّبْسِ. وقائلُ هذا يهودُ المدينة ونصارى نجرانَ.

قلت: وقد يكون الإجمالُ في النَّشْر لا في اللَّفِّ: بأن يُؤْتى بمتعدِّدٍ، ثم

٣/٢٨٠

---

(١) انظر: عروس الأفراح ٤/٣٢٩.

بلفظ يشتمل على متعددٍ يَصلُحُ لهما، كقوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ ﴾ [البقرة: ١٨٧] على قول أبي عبيدةَ[١]: إنَّ الخيطَ الأسودَ أُريد به الفجرُ الكاذبُ لا الليلُ، وقد بيَّنْتُه في «أسرار التنزيل»[٢].

والتفصيليُّ قسمان: أحدُهما: أنْ يكونَ على ترتيبِ اللَّفِّ، كقوله تعالى: ﴿ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُواْ فِيهِ وَلِتَبْتَغُواْ مِن فَضْلِهِۦ ﴾ [القصص: ٧٣] فالسكونُ راجعٌ إلى الليلِ، والابتغاءُ راجعٌ إلى النهار.

وقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا ﴾ [الإسراء: ٢٩] «فاللومُ» راجعٌ إلى البخلِ، و«مَحْسوراً» راجعٌ إلى الإسرافِ؛ لأنَّ معناه: منقطعاً لا شيءَ عندك.

وقوله: ﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا ﴾ الآياتِ [الضحى: ٦-١١] فإنَّ قولَه: ﴿ فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾ راجعٌ إلى قولِه: ﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا ﴾ ﴿ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴾ راجع إلى قوله ﴿ وَوَجَدَكَ ضَآلًّا ﴾ فإنَّ المرادَ السائلُ عن العلمِ، كما فَسَّره مجاهد[٣] وغيرُه ﴿ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴾ / راجعٌ إلى قولِه: ٣/٢٨١ ﴿ وَوَجَدَكَ عَآئِلًا فَأَغْنَىٰ ﴾ رأيتُ هذا المثالَ في «شرح الوسيط» للنووي

(١) عبارته في مجاز القرآن ١/٦٨: «الخيط الأبيض هو الصبح المُصدَّق، والخيط الأسود هو الليل».

(٢) انظر: قطف الأزهار في كشف الأسرار ١/٤٠٥.

(٣) لم أقف عليه من قول مجاهد، وإنما وقفت عليه من قول الحسن البصري، ذكره البغوي في تفسيره (٤/٥٠٠) وكذا عزاه في الدرّ (٨/٥٤٥) من قول سفيان لابن أبي حاتم، وعزاه ابن الجوزي في زاد المسير (٩/١٦٠) إلى يحيى بن آدم وآخرين.

المُسَمَّى بـ « التنقيح »(١).

والثاني: أنْ يكونَ على عكسِ ترتيبِه كقولِه تعالى: ﴿ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ ﴾ إلى آخره [آل عمران: ١٠٦، ١٠٧].

وجعل منه جماعةٌ قولَه تعالى: ﴿ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ أَلَآ إِنَّ نَصْرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ ﴾ [البقرة: ٢١٤] قالوا: ﴿ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ ﴾ قولُ الذين آمنوا. و﴿ أَلَآ إِنَّ نَصْرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ ﴾ قولُ الرسول.

وذكر الزمخشريُّ(٢) له قسماً آخرَ كقوله تعالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ مَنَامُكُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱبْتِغَآؤُكُم مِّن فَضْلِهِۦٓ ﴾ [الروم: ٢٣] قال: « هذا من بابِ اللفِّ، وتقديرُه: ومن آياته منامُكم وابتغاؤكم مِنْ فضلِه بالليل والنهار / ، إلا أنه [٣٣٥] فَصَلَ بين « منامكم »، « وابتغاؤكم » بالليلِ والنهارِ، لأنهما زمانان، والزمانُ والواقعُ فيه كشيءٍ واحدٍ مع إقامةِ اللفِّ على الاتحاد ».

* * *

المُشاكلة(٣)

ذكرُ الشيءِ بلفظِ غيرِه لوقوعه في صُحبته تحقيقاً أو تقديراً.

فالأولُ: كقوله تعالى: ﴿ تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ ﴾ [المائدة: ١١٦]، ﴿ وَمَكَرُوا۟ وَمَكَرَ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران: ٥٤] فإنَّ إطلاقَ النفسِ والمكرِ(٤) في جانبِ الباري تعالى إنما هو لمشاكلةِ ما معَه. وكذا قولُه: ﴿ وَجَزَٰٓؤُا۟ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا ﴾

(١) شرح به « الوسيط » في الفقه الشافعي للغزالي، ونصَّ البقاعي أنه من آخر تصانيف النووي. انظر: حاشية كشف الظنون ٢/٢٠٠٩.

(٢) الكشاف ٣/٤٧٣.

(٣) انظر: عروس الأفراح ٤/٣٠٩.

(٤) انظر ص: ١٣٦١، ١٣٦٩.

[الشورى: ٤٠]؛ لأنَّ الجزاءَ حقٌّ لا يُوصَفُ بأنه سيئةٌ. ﴿فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُوا۟ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٩٤]، ﴿ٱلْيَوْمَ نَنسَىٰكُمْ كَمَا نَسِيتُمْ﴾ [الجاثية: ٣٤]، ﴿فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ ٱللَّهُ مِنْهُمْ﴾ [التوبة: ٧٩]، / ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ۞ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾[1] [البقرة: ١٤، ١٥]. ٣/٢٨٢

ومثالُ التقديريِّ: قولُه تعالى: ﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٣٨] أي: تطهيرُ الله، لأن الإيمانَ يُطَهِّر النفوسَ والأصلُ فيه أنَّ النصارى كانوا يَغْمِسون أولادَهم في ماءٍ أصفر، يُسَمُّونه المَعْمُوديَّة، ويقولون: إنه تطهيرٌ لهم، فعبَّر عن الإيمانِ بـ«صبغةَ الله» للمشاكلةِ بهذه القرينةِ.

* * *

المزاوجة[2]

أن يُزاوِجَ بين معنيَيْن في الشرطِ والجزاءِ أو ما جَرى مَجْراهما: كقوله[3]:

إذا ما نهى الناهي فَلَجَّ بي الهَوى　　　أصاخَتْ إلى الواشي فلَجَّ بها الهَجْرُ

ومنه في القرآن: ﴿ءَاتَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ ٱلشَّيْطَٰنُ فَكَانَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٥].

* * *

(١) السخرية والاستهزاء بمن يستحقهما كمال لا نقص، فلا يقال: إن إطلاقهما لأجل المشاكلة فقط، فإن مجازاةَ مَنْ صدر منه السخرية والاستهزاء -بغير حق- حسنة من المخلوق، فكيف من الخالق؟ ينظر: مجموع الفتاوى (٧/ ١١١) ومختصر الصواعق المرسلة (٢/ ٣٤-٣٥)، وانظر: ص: ١٣٦٩.

(٢) انظر: عروس الأفراح ٤/ ٣١٦.

(٣) البيت للبحتري، وهو في ديوانه ١/ ٢١٧، ودلائل الإعجاز ٩٣.

المبالغة(١)

أن يَذْكُرَ المتكلمُ وَصْفاً فيزيدَ فيه حتى يكون أبلغَ في المعنى الذي قصده. وهي ضربان: مبالغةٌ بالوصفِ: بأَنْ يَخْرُجَ إلى حدِّ الاستحالةِ، ومنه: ﴿ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ ﴾ [النور: ٣٥]، ﴿ وَلَا يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلْجَمَلُ فِى سَمِّ ٱلْخِيَاطِ ﴾ [الأعراف: ٤٠] ومبالغةٌ بالصيغةِ: وصيغُ المبالغة: «فَعْلان» كـ: ﴿ ٱلرَّحْمَٰنِ ﴾، و«فَعِيل» كـ: ﴿ ٱلرَّحِيمِ ﴾ [الفاتحة: ١]، و«فَعَّال» كـ: ﴿ ٱلتَّوَّابُ ﴾ [البقرة: ٣٧]، و﴿ ٱلْغَفَّٰرُ ﴾ [صٓ: ٦٦]، و﴿ ٱلْقَهَّارُ ﴾ [يوسف: ٣٩]، و«فَعُول» كـ: ﴿ غَفُورٌ ﴾ [البقرة: ١٧٣]، و﴿ شَكُورٍ ﴾ [إبراهيم: ٥]، و﴿ وَدُودٌ ﴾ [هود: ٩٠]، و«فَعِل» كحَذِر و﴿ أَشِرٌ ﴾ [القمر: ٢٥]، و«فَرِح»(٢)، و«فُعَال» بالتخفيف كـ: ﴿ عُجَابٌ ﴾ [صٓ: ٥]، وبالتشديد كـ: ﴿ كُبَّارًا ﴾ [نوح: ٢٢]، و«فُعَل» كـ: ﴿ لُّبَدًا ﴾ [البلد: ٦]، و﴿ ٱلْكُبَرِ ﴾ [المدثر: ٣٥]، و«فُعْلَى» كـ: ﴿ ٱلْعُلْيَا ﴾ [التوبة: ٤٠]، و﴿ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ [النساء: ٩٥]، و﴿ شُورَىٰ ﴾ [الشورى: ٣٨]، و﴿ ٱلسُّوٓأَىٰٓ ﴾ [الروم: ١٠].

---

(١) انظر: بديع القرآن ٥٤، عروس الأفراح ٤/٣٥٧.

(٢) وردت في القرآن مقترنة باللام في سورة هود الآية: ١٠، في قوله تعالى: ﴿ لَفَرِحٌ فَخُورٌ ﴾.

/ **فائدة**(١): الأكثرُ على أنَّ «فَعْلان» أبلغُ من «فَعيل»، ومن ثَمَّ قيل: ٣/ ٢٨٣ ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾ أبلغُ من ﴿ٱلرَّحِيمِ﴾، ونَصَره السُّهيليُّ(٢): بأنه وَرَدَ على صيغةِ التثنية، والتثنيةُ تَضْعيفٌ، فكأنَّ البناءَ تَضاعفَتْ فيه الصفةُ.

وذهب ابنُ الأنباريِّ(٣) إلى أنَّ ﴿ٱلرَّحِيمِ﴾ أبلغُ من ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾، ورجَّحه ابن عسكر(٤) بتقديم ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾ عليه. وبأنه جاء على صيغةِ الجمعِ كعَبيد، وهو أبلغُ من صيغةِ التثنية. وذهب قطرب(٥) إلى أنهما سواءٌ.

فائدة(٦): ذكر البُرْهانُ الرَّشيديُّ(٧) أن صفاتِ اللهِ التي على صيغةِ المبالغةِ كلَّها مجازٌ(٨)؛ لأنها موضوعةٌ للمبالغة ولا مبالغةَ فيها؛ لأنَّ المبالغة

(١) انظر: الكشاف ١/ ٦، البحر ١/ ١٧، والدر المصون ١/ ٣٢، البرهان ٣/ ٧٧.

(٢) نتائج الفكر ٥٤.

(٣) عبارته في الزاهر ١/ ٥٨: «والرحمن الرقيق، والرحيم أرق من الرحمن».

(٤) التكملة والإتمام ٢١.

(٥) انظر: الزاهر ٥٨، تفسير القرطبي ١/ ١٠٥، والبرهان ٣/ ٧٩.

(٦) انظر: البرهان ٣/ ٨١.

(٧) إبراهيم بن لاجين بن عبدالله، المصري الفقيه الشافعي (ت: ٧٤٩هـ)، لم نقف له على مصنفات. انظر: طبقات الشافعية للسبكي ٩/ ٣٩٩، الدرر الكامنة ١/ ٧٧.

(٨) مذهب سلف الأمة وأئمتها أن يوصف الله بما وصف به نفسه وبما وصفه به رسوله ﷺ من غير تحريف ولا تعطيل، ولا تكييف ولا تمثيل. ويحملون الصفات الواردة على الحقيقة لا على المجاز كما قال ابن عبدالبر. انظر: مجموع الفتاوى (٥/ ١٩٥-١٩٨).

أن يُثْبَتَ للشيءِ أكثرُ ممَّا له، وصفاتُه تعالى متناهيةٌ في الكمالِ لا يُمْكِنُ المبالغةُ فيها، وأيضاً فالمبالغةُ تكونُ في صفاتٍ تَقْبَلُ الزيادةَ والنقصانَ، وصفاتُ اللهِ مُنَزَّهةٌ عن ذلك. واستحسنه الشيخ تقيُّ الدينِ السبكيُّ[1].

وقال الزركشي في البرهان[2]: «التحقيقُ أنَّ صيغَ المبالغةِ قسمان: أحدهما: ما تَحْصُل المبالغةُ فيه بحسَبِ زيادةِ الفعل. والثاني: بحسَبِ تَعَدُّدِ المفعولات، ولا شكَّ أنَّ تعدُّدها لا يُوْجِبُ للفعلِ زيادةً؛ إذِ الفعلُ الواحدُ قد يقعُ على جماعةٍ متعدِّدين، وعلى هذا القسمِ تُنَزَّل صفاتُه تعالى، ويرتفع الإشكال؛ ولهذا قال بعضُهم في ﴿حَكِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٠]: معنى المبالغة فيه تكرارُ حكَمِه بالنسبة إلى الشرائع».

وقال في الكشاف[3]: «المبالغة في «التوَّاب» للدلالة على كثرةِ مَنْ يتوبُ عليه منْ عبادِه، أو لأنه بليغٌ في قَبول التوبةِ، نُزِّل صاحبُها منزلةَ مَنْ لم يُذْنبْ قطُّ، لسَعَة كرمه».

/ وقد أَوْرَدَ بعضُ الفُضَلاءِ سؤالاً[4] على قولِه: ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ ٣/٢٨٤ [البقرة: ٢٨٤] وهو: أن قديراً منْ صيغ المبالغةِ، فيَسْتَلْزمُ الزيادةَ على

(١) انظر: عروس الأفراح ٤/٣٦٨.

(٢) البرهان ٣/٨٢.

(٣) الكشاف ٤/٣٧٤.

(٤) انظر: البرهان ٣/٨٣.

معنى «قادر»، والزيادةُ على معنى «قادِر» مُحالٌ، إذ الإيجادُ من واحدٍ لا يمكنُ فيه التفاضلُ باعتبارِ كلِّ فردٍ فردٍ.

وأُجيب: بأنَّ المبالغةَ لمَّا تَعَذَّر حَمْلُها على كلِّ فردٍ وَجَبَ صَرْفُها إلى مجموعِ الأفرادِ التي دَلَّ السِّياقُ عليها، فهي بالنسبةِ إلى كثرةِ المتعلَّقِ لا الوصفِ.

* * *

المطابقة(1)

[٣٣٦] وتُسَمَّى الطِّباقَ، الجمعُ بين متضادَّين / في الجملة، وهو قسمان: حقيقيٌّ ومجازيٌّ. والثاني: يُسَمَّى التكافُؤَ، وكلٌّ منهما إمَّا لفظيٌّ أو معنويٌّ، وإمَّا طِباقُ إيجابٍ أو سَلْبٍ. فمنْ أمثلة ذلك: ﴿ فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا ﴾ [التوبة: ٨٢]، ﴿ وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى ۞ وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا ﴾ [النجم: ٤٣، ٤٤]، ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ ﴾ [الحديد: ٢٣]، ﴿ وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ ﴾ [الكهف: ١٨].

ومن أمثلةِ المجازي: ﴿ أَوَمَنْ كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ ﴾ [الأنعام: ١٢٢] أي: ضالاً فَهَدَيْناه.

---

(١) انظر: البديع ٣١.

ومن أمثلة طباق السَّلْب: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦]، ﴿فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ﴾ [المائدة: ٤٤].

ومن أمثلة المعنويِّ: ﴿إِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ * قَالُوا رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾ [يس: ١٥، ١٦] معناه: ربنا يعلم إنَّا لصادقون. ﴿جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً﴾ [البقرة: ٢٢]. قال أبو علي الفارسي[1]: «لما كان البناءُ رَفْعاً للمَبْنيِّ قُوبل بالفراشِ الذي هو على خلافِ البناءِ».

/ ومنه نوعٌ يُسَمَّى الطباقَ الخَفِيَّ، كقولِه: ﴿مِّمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا فَأُدْخِلُوا نَارًا﴾ [نوح: ٢٥]؛ لأنَّ الغَرَقَ مِنْ صفاتِ الماءِ، فكأنه جَمَعَ بين الماءِ والنارِ. قال ابن منقذ[2]: «وهي أخفى مطابقةٍ في القرآن». وقال ابن المعتز[3]: «مِن أملحِ الطِّباقِ وأخفاه قولُه: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩] لأنَّ معنى القصاصِ القَتْلُ، فصار القَتْلُ سببَ الحياةِ». ٣/٢٨٥

ومنه نوعٌ يُسَمَّى: تَرْصِيعَ الكلامِ: وهو اقترانُ الشيءِ بما يَجْتمع معه في قَدْرٍ مشتركٍ كقوله: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ * وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ﴾ [طه: ١١٨، ١١٩] جاء بالجوعِ مع العُرْي، وبابُه أَنْ يكونَ مع الظَّمأ،

---

(١) لم أقف عليه في كتبه. وانظر: البرهان ٣/٥٠٣.

(٢) أسامة بن مُرْشد بن علي، أبو المظفر مؤيد الدولة الكناني الحَمَوي، أمير أديب شجاع (ت: ٥٨٤هـ)، من مؤلفاته: «لباب الآداب»، «المنازل والديار». انظر: معجم الأدباء ٢/٥٧١، وفيات الأعيان ١/١٩٥، وانظر كلامه في كتابه البديع ٣٦.

(٣) عبدالله بن محمد «المعتز بالله» بن المتوكل، أبو العباس العباسي البغدادي، الشاعر الخليفة يوماً وليلة (ت: ٢٩٦هـ)، من مؤلفاته: «طبقات الشعراء»، «الآداب». انظر: تاريخ بغداد ١٠/٩٥، وفيات الأعيان ٣/٧٦. وانظر: كلامه في كتابه البديع ٣٦.

وبالضَّحا[1] مع الظَّمَأ، وبابُه أَنْ يكونَ مع العُرْيِ؛ لكن[2] الجوعَ والعُرْيَ اشتركا في الخُلُوِّ، فالجوعُ خُلُوُّ الباطنِ من الطعامِ، والعُرْيُ خُلُوُّ الظاهرِ من اللباسِ، والظمأُ والضَّحا اشتركا في الاحتراقِ، فالظمأُ احتراقُ الباطنِ من العطشِ، والضَّحا احتراقُ الظاهرِ من حرِّ الشمسِ.

ومنه نوعٌ يُسَمَّى: «المقابلة» وهي أَنْ يُذكَرَ لفظان فأكثرُ، ثم أضدادُها على الترتيبِ. قال ابن أبي الإِصْبع[3]: «والفرقُ بين الطِّباقِ والمقابلة من وجهين، أحدهما: أنَّ الطباقَ لا يكونُ إلا بين ضِدَّيْن فقط، والمقابلةُ لا تكون إلا بما زاد، من الأربعةِ إلى العشرةِ. والثاني: أنَّ الطباقَ لا يكونُ إلا بالأضدادِ، والمقابلةَ بالأضدادِ وبغيرِها».

قال السكاكي[4]: «ومنْ خواصِّ المقابلة أنه إذا شُرِط في الأولِ أمرٌ شُرِط في الثاني ضِدُّه، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ﴾ الآيتين[5] [الليل: ٥-١٠] قابل بين الإعطاءِ والبخلِ، والاتِّقاءِ والاستغناء، والتصديقِ والتكذيبِ، واليُسْرى والعسرى، ولمَّا جَعَل التيسيرَ في الأول مشتركاً بين الإعطاءِ والاتقاءِ والتصديقِ جَعَلَ ضِدَّه -وهو التَّعْسِيرُ- مشتركاً بين أضدادِها.

---

(١) الضَّحا: احتراقُ ظاهر البَشَرة من حرِّ الشمس.

(٢) م، ر: «لأن».

(٣) بديع القرآن ٣١.

(٤) مفتاح العلوم ٤٢٤.

(٥) الصواب أن يقال: الآيات، لأن المقابلة المذكورة في ست آيات.

/ وقال بعضُهم: المقابَلَةُ: إمَّا لواحدٍ بواحدٍ، وذلك قليلٌ جداً كقوله: ٣/٢٨٦
﴿ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، أو اثنين باثنين، كقوله: ﴿ فَلْيَضْحَكُوا۟ قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا۟ كَثِيرًا ﴾ [التوبة: ٨٢] أو ثلاثة بثلاثةٍ، كقوله: ﴿ يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ ﴾[1] [الأعراف: ١٥٧]، ﴿ وَٱشْكُرُوا۟ لِى وَلَا تَكْفُرُونِ ﴾[2] [البقرة: ١٥٢]، أو أربعةٍ بأربعةٍ، كقوله: ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ ﴾ الآيتين[3] [الليل: ٥-١٠] أو خمسةٍ بخمسةٍ، كقوله: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْىِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا ﴾ الآيات[4] [البقرة: ٢٦، ٢٧] قابَلَ بين ﴿ بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ﴾، وبين ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾، ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾، وبين ﴿ يُضِلُّ ﴾، ﴿ وَيَهْدِى ﴾، وبين ﴿ يَنقُضُونَ ﴾، و﴿ مِيثَٰقِهِۦ ﴾، وبين ﴿ وَيَقْطَعُونَ ﴾ و﴿ أَن يُوصَلَ ﴾ أو ستةٍ بستةٍ، كقوله: ﴿ زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ ﴾ الآية [آل عمران: ١٤] ثم قال: ﴿ قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم ﴾ الآيةَ [آل عمران: ١٥] قابل: الجناتِ والأنهارَ والخُلْدَ والأزواجَ والتطهُّرَ والرِّضْوانَ، بإزاء: النساءِ والبنين والذَّهبِ والفضةِ والخيلِ المسوَّمةِ والأنعامِ والحرث.

وقَسَّم آخَرُ المقابلة إلى ثلاثةِ أنواعٍ: نَظيريّ ونَقيضيّ وخِلافِيّ.

مثال الأول: مقابَلَةُ السِّنَة بالنومِ في الآيةِ الأولى، فإنهما جميعاً من باب

(١) في الآية مثالان لمقابلة ثلاثة بثلاثة.

(٢) لم تظهر لنا وجوه التقابل الثلاثي في الآية.

(٣) الصواب أن يقال: الآيات، لأن المقابلة المذكورة في ست آيات.

(٤) الصواب أن يقال: الآيتين؛ لأن المقابلة المذكورة في آيتين.

الرُّقادِ المقابَلِ باليقظة في آيةِ ﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ﴾ [الكهف: ١٨] وهذا مثالُ الثاني فإنهما نقيضان. / ومثالُ الثالث: مقابلةُ الشرِّ بالرَّشَدِ في ٣/٢٨٧ قوله: ﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِي أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾ [الجن: ١٠] فإنهما خلافان لا نقيضان، فإنَّ نقيضَ الشرِّ الخيرُ، والرَّشَدِ الغيُّ.

* * *

المُوَارَبَة[١]

براءٍ مهملةٍ وباءٍ موحدةٍ: أن يقولَ المتكلمُ قولاً يتضمن ما يُنْكَرُ عليه، [٣٣٧] فإذا حَصَلَ الإنكارُ استحضر بحِذْقِه وجهاً من الوجوه يَتَخَلَّصُ به /: إمَّا بتحريفِ كلمةٍ أو تصحيفِها أو زيادةٍ أو نقصٍ.

قال ابن أبي الإصبع[٢]: «ومنه قولُه تعالى -حكايةً عن أكبرِ أولادِ يعقوبَ-: ﴿ارْجِعُوا إِلَىٰ أَبِيكُمْ فَقُولُوا يَا أَبَانَا إِنَّ ابْنَكَ سَرَقَ﴾ [يوسف: ٨١] فإنه قُرِئ[٣]: «إن ابنك سُرِّق» ولم يَسْرِق، فأتى بالكلامِ على الصحةِ بإبدالِ ضمةٍ من فتحة وتشديدٍ في الراءِ وكسرتِها.

* * *

(١) انظر: بديع القرآن ٩٤.

(٢) بديع القرآن ٩٥.

(٣) شاذاً في قراءة ابن عباس وأبي رزين. انظر: البحر ٥/٣٣٧، والدر المصون ٦/٥٤٣.

المراجعة

قال ابن أبي الإصبع[1]: «هي أن يَحْكيَ المتكلمُ مراجعةً في القولِ جَرَتْ بينه وبين مُحاورٍ له بأوجزِ عبارةٍ، وأعدلِ سَبْكٍ، وأعذبِ ألفاظٍ، ومنه قولُه تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤] جمعَتْ هذه القطعةُ -وهي بعضُ آية[2]- ثلاثَ مراجعاتٍ فيها معاني الكلام مِن الخبرِ والاستخبارِ، والأمرِ والنهيِ، والوعدِ والوعيدِ، بالمنطوقِ والمفهومِ».

قلت: أحسنُ مِنْ هذا أَنْ يُقالَ: جمعَتْ الخبرَ والطلبَ، والإثباتَ والنفيَ، والتأكيدَ والحذفَ، والبِشارةَ والنِّذارةَ، والوعدَ والوعيدَ.

* * *

/ النَّزاهة

٣/٢٨٨

هي خُلوصُ ألفاظِ الهجاءِ من الفُحشِ حتى يكونَ كما قال أبو عمرو ابن العلاء[3] -وقد سُئِل عن أحسنِ الهجاءِ-: «هو الذي إذا أنشَدَتْه العَذْراءُ في خِدْرها لا يُقَبِّحُ عليها».

---

(١) بديع القرآن ٣٠٠.

(٢) (أ): «آيات».

(٣) انظر: بديع القرآن ٢٩٢.

ومنه قوله: ﴿وَإِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحۡكُمَ بَيۡنَهُمۡ إِذَا فَرِيقٞ مِّنۡهُم مُّعۡرِضُونَ﴾ ثم قال: ﴿أَفِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ٱرۡتَابُوٓاْ أَمۡ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ وَرَسُولُهُۥۚ بَلۡ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [النور: ٤٨-٥٠] فإنَّ ألفاظَ ذمِّ هؤلاء المُخْبَرِ عنهم بهذا الخبرِ أتَتْ مُنَزَّهةً عمَّا يقع في الهجاء من الفحش، وسائرُ هجاءِ القرآنِ كذلك.

* * *

الإبداع

بالباء الموحدة: هو أن يَشْتَمِلَ الكلامُ على عدةِ ضروبٍ من البديع. قال ابن أبي الإصبع[1]: «ولم أرَ في الكلامِ مثلَ قولِه: ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ﴾ الآيةَ [هود: ٤٤]. فإن فيها عشرين ضرباً من البديعِ، وهي سبعَ عشرةَ لفظةً، وذلك: المناسبةُ التامةُ في ﴿ٱبۡلَعِي﴾ و﴿أَقۡلِعِي﴾، والاستعارةُ فيهما، والطباقُ بين «الأرض» و«السماء»، والمجازُ في قوله: ﴿يَٰسَمَآءُ﴾ فإنَّ الحقيقةَ: يا مطرَ السماءِ، والإشارةُ في ﴿وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ﴾ فإنه عَبَّر به عن معانٍ كثيرةٍ؛ لأنَّ الماءَ لا يَغيض حتى يُقْلِعَ مطرُ السماءِ وتبلعَ الأرضُ ما يَخْرجُ منها من عيونِ الماء، فينقص الحاصلُ على وجهِ الأرض من الماء. والإردافُ في ﴿وَٱسۡتَوَتۡ﴾ والتمثيلُ في ﴿وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ﴾. والتعليلُ؛ فإنَّ غَيْضَ الماءِ علةُ الاستواءِ، وصحةُ التقسيمِ، فإنه استوعَبَ أقسامَ الماءِ حالةَ نَقْصِه، إذ ليس إلا احتباسُ ماءِ السماءِ، والماءِ النابعِ من

(١) بديع القرآن ٣٤٠.

الأرضِ، وغَيْضُ الماءِ الذي على ظهرِها. والاحتراسُ في الدعاء لئلا يُتَوَهَّمَ أنَّ الغرَقَ لعمومه شَمِل مَنْ لا يستحقُّ / الهلاكَ، فإنَّ عَدْلَه تعالى يمنعُ أَنْ ٣/٢٨٩ يَدْعُوَ على غيرِ مُسْتَحِقٍّ. وحُسْنُ النَّسَقِ، وأْتِلاف اللفظِ مع المعنى، والإيجازُ؛ فإنه تعالى قَصَّ القصةَ مستوعَبَةً بأخصرِ عبارةٍ، والتسهيمُ؛ لأنَّ أولَ الآية يَدُلُّ على آخرِها، والتهذيبُ؛ لأن مفرداتِها موصوفةٌ بصفاتِ الحسنِ، كلُّ لفظةٍ سهلةُ مخارجِ الحروفِ، عليها رونقُ الفصاحة، مع الخُلُوِّ من البَشاعةِ، وعقادة[٢] التركيبِ. وحُسْنُ البيان منْ جهة أنَّ السامعَ لا يَتَوَقَّفُ في فَهْمِ معنى الكلامِ، ولا يُشْكِلُ عليه شيءٌ منه، والتمكينُ لأنَّ الفاصلةَ مستقرةٌ في مَحَلِّها، مطمئنةٌ في مكانها، غيرُ قلقةٍ ولا مستدعاةٍ، والانسجام». هذا ما ذكره ابنُ أبي الإصبع[١]. قلت: وفيها أيضاً [٣٣٨] الاعتراضُ[٣] / .

* * *

(١) بديع القرآن ٣٤٠-٣٤٢.

(٢) لم نجد هذا المصدر في المصادر التي بين أيدينا. وفي بديع القرآن: «والتركيب سليم من التعقيد وأسبابه».

(٣) قال القزويني: «وهو أن يؤتى في أثناء الكلام، أو بين كلامين متصلين معنى، بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب؛ لنكتة». الإيضاح ٣/٢١٤، نحو: إرادة التنزيه والتعظيم في قوله تعالى: ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ ﴾ [النحل: ٥٧]. وتخصيص أحد المذكورين بزيادة تأكيد، كقوله تعالى: ﴿ وَوَصَّيْنَا الْإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ ﴾ [لقمان: ١٤]. انظر: الإيضاح للقزويني ٣/٢١٥، ٢١٦.

٣/ ٢٩٠

/ النوع التاسع والخمسون

في فواصل الآي[١]

الفاصلة: كلمةٌ آخرَ الآية كقافيةِ الشعرِ، وقرينةِ السَّجْعِ.

وقال الداني[٢]: «كلمةٌ آخرَ الجملة». قال الجعبري[٣]: «وهو خِلافُ المصطلحِ، ولا دليلَ له في تمثيلِ سيبويه[٤] بـ﴿يَوۡمَ يَأۡتِ﴾ [هود: ١٠٥] و﴿مَا كُنَّا نَبۡغِۚ﴾ [الكهف: ٦٤] وليسا رأسَ آيةٍ، لأنَّ مُرادَه الفواصلُ اللغويةُ لا الصناعيةُ».

وقال القاضي أبو بكر[٥]: «الفواصلُ حروفٌ متشاكِلةٌ في المقاطعِ يَقَعُ بها إفهامُ المعاني».

وفرَّق الداني[٦] بين الفواصلِ ورؤوسِ الآيِ، فقال: «الفاصلةُ هي: الكلامُ المنفصِلُ عمَّا بعده، والكلامُ المنفصِلُ قد يكونُ رأسَ آيةٍ وغيرَ رأسٍ، وكذلك الفواصلُ يَكُنَّ رؤوسَ آيٍ وغيرَها، وكلُّ رأسِ آيةٍ فاصلةٌ، وليس كلُّ

(١) انظر: البرهان ١/ ١٤٩، والتحبير ٣٠٣.

(٢) البيان في عدّ آي القرآن ١٠٩.

(٣) انظر: البرهان ١/ ١٤٩، ولم نجده في مخطوطة «المدد في العدد» المحفوظة بالجامعة الإسلامية لأنها ناقصة الأول.

(٤) الكتاب ٤/ ١٨٥ وليس فيه «يوم يأت».

(٥) إعجاز القرآن ٢٧٠.

(٦) البيان في عَدّ آي القرآن ١٢٦.

فاصلةٍ رأسَ آيةٍ». قال: «ولأجلِ كَوْنِ معنى الفاصلةِ هذا، ذكر سيبويهِ في تمثيلِ القوافي ﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾، و﴿مَا كُنَّا نَبْغِ﴾ -وليسا رأسَ آيةٍ بإجماعٍ- مع ﴿إِذَا يَسْرِ﴾ [الفجر: ٤] وهو رأسُ آيةٍ باتفاقٍ».

وقال الجَعْبَرِيُّ[1]: «لمعرفةِ الفواصلِ طريقان: توقيفيٌّ وقياسيٌّ. أمّا التوقيفيُّ فما ثَبَتَ أنه ﷺ وَقَفَ عليه دائماً تحقَّقْنا أنه فاصلةٌ، وما وصله دائماً تحقَّقْنا أنه ليس بفاصلةٍ، وما وقف عليه مرةً، ووصَلَه أخرى، احتملَ الوقفُ أن يكونَ لتعريفِ الفاصلةِ، / أو لتعريفِ الوقفِ التامِّ، أو للاستراحةِ، والوصلُ أن يكونَ غيرَ فاصلةٍ، أو فاصلةً وَصَلَها لتقدُّمِ تعريفِها. ٣/٢٩١

وأما القياسيُّ: فهو ما أُلْحِقَ من المحتمَلِ، غيرِ المنصوصِ، بالمنصوصِ لمناسبٍ، ولا محذورَ في ذلك؛ لأنه لا زيادةَ فيه ولا نُقْصانَ، وإنما غايتُه أنه مَحَلُّ فَصْلٍ أو وَصْلٍ، والوقفُ على كل كلمةٍ جائزٌ، ووَصْلُ القرآنِ كلِّه جائزٌ. فاحتاج القياسُ إلى طريقٍ تُعَرِّفه[2]، فنقول: فاصلةُ الآيةِ كقرينةِ السَّجْعةِ في النثرِ، وقافيةِ البيتِ في الشعرِ، وما يُذْكَرُ مِنْ عيوبِ القافيةِ من اختلافِ الحَدِّ والإشباعِ والتوجيه فليس بعَيْبٍ في الفاصلةِ، وجاز الانتقالُ في الفاصلةِ والقرينةِ وقافيةِ الأرجوزةِ من نوعٍ إلى آخرَ، بخلافِ قافيةِ القصيدةِ. ومِنْ ثَمَّ ترى: ﴿يَرْجِعُونَ﴾ [آل عمران: ٧٢] مع: ﴿عَلِيمٌ﴾

(١) نقله من البرهان ١/١٨٧، والكلام في رسالة الجعبري المسماة «حسن المدد في معرفة فن العدد». انظر: المحرر الوجيز في عدّ آي الكتاب العزيز ٣٣.

(٢) س، ع، ح: «مُعَرِّفة».

[آل عمران: ٧٣] و﴿ ٱلْمِيعَادَ ﴾ [آل عمران: ١٩٤] مع: ﴿ ٱلثَّوَابِ ﴾ [آل عمران: ١٩٥] و﴿ وَٱلطَّارِقِ ﴾ مع ﴿ ٱلثَّاقِبُ ﴾ [الطارق: ١-٣].

والأصلُ[١] في الفاصلةِ والقرينةِ المتجَرِّدة[٢] في الآيةِ والسَّجْعة المساواةُ، ومِنْ ثَمَّ أجمع العادُّون على تَرْكِ عَدِّ: ﴿ وَيَأْتِ بِـَٔاخَرِينَ ﴾، ﴿ وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ ﴾ [النساء: ١٣٣، ١٧٢] و﴿ كَذَّبَ بِهَا ٱلْأَوَّلُونَ ﴾ بسبحان[٣]: [٥٩]، و﴿ لِتُبَشِّرَ بِهِ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ بمريم [٩٧] و﴿ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴾ بطه [١١٣]، و﴿ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ﴾ و﴿ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾ بالطلاق [١١، ١٢] حيثُ لم يُشاكِلْ طرَفَيْه، وعلى تَرْكِ عَدِّ ﴿ أَفَغَيْرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبْغُونَ ﴾ [آل عمران: ٨٣]، ﴿ أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ﴾ [المائدة: ٥٠] وعدّوا نظائرَها للمناسبةِ، نحو: ﴿ لِّأُولِى ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ بآل عمران [١٩٠] و﴿ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا ﴾ بالكهف [١٥] و﴿ وَٱلسَّلْوَىٰ ﴾ بطه [٨٠]».

وقال[٤] غيرُه: «تقع الفاصلةُ عند الاستراحةِ في الخطابِ لتحسينِ الكلامِ بها، وهي الطريقةُ / التي يُبايِنُ القرآنُ بها سائرَ الكلامِ، وتُسَمَّى فواصلَ؛ ٣/٢٩٢ لأنه ينفَصِلُ عنده الكلامان، وذلك أنَّ آخرَ الآيةِ فَصَل بينَها وبين ما بعدَها، وأَخْذاً مِنْ قولِه تعالى: ﴿ كِتَٰبٌ فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥ ﴾ [فصلت: ٣]».

---

(١) وردت حاشية في نسخة (أ) مكتوبة بخط مغاير لم تتضح لنا، ولعلها من مالك النسخة.

(٢) كذا في جميع النسخ. والعبارة قلقة. وصوابها في «حسن المدد»: (٢١٢)، «والأصل في الفاصلة والقرينة التجردُ، وفي الآية...» ويعني بالتجرُد عدم التعلق بما بعدها.

(٣) وهي سورة الإسراء.

(٤) وهو الزركشي في البرهان ١/١٥٠.

ولا يجوزُ تسميتُها قوافيَ إجماعاً؛ لأنَّ الله تعالى لمَّا سَلَبَ عنه اسمَ الشعرِ وَجَبَ سَلْبُ القافيةِ عنه أيضًا؛ لأنَّها منه، وخاصةٌ به في الاصطلاحِ، وكما يمتنعُ استعمالُ القافيةِ فيه يمتنع استعمالُ الفاصلةِ في الشعرِ؛ لأنها صفةٌ لكتابِ اللهِ فلا تتعدَّاه.

وهل يجوز استعمالُ السَّجْعِ في القرآن[1]؟ خلافٌ، الجمهورُ على المَنْعِ؛ لأنَّ أصلَه مِنْ «سَجَعَ الطيرُ»، فَشُرِّف القرآنُ أَنْ يُسْتعارَ لشيءٍ منه لفظٌ أصلُه مهملٌ، ولأجلِ تشريفِه عن مشاركةِ غيرِه من الكلامِ الحادثِ / [٣٣٩] في وَصْفِه بذلك، ولأنَّ القرآنَ من صفاتِه تعالى، فلا يجوزُ وصفُه بصفةٍ لم يَرِدِ الإذنُ بها.

قال الرمَّاني في «إعجاز القرآن»[2]: «ذهب الأشعريَّةُ إلى امتناعِ أَنْ يُقالَ في القرآن سَجْعٌ، وفرَّقوا بأنَّ السَّجْعَ هو الذي يُقْصَدُ في نفسِه، ثم يُحالُ المعنى عليه، والفواصلُ التي تَتْبَعُ المعاني، ولا تكون مقصودةً في نفسِها». قال: «ولذلك كانت الفواصلُ بلاغةً، والسَّجْعُ عيباً».

وتَبِعه على ذلك القاضي أبو بكر الباقلانيُّ[3]، ونَقَله عن نصٍّ أبي الحسن الأشعريِّ وأصحابِنا كلِّهم. قال: «وذهب كثيرٌ من غيرِ الأشاعرةِ إلى

---

(١) انظر: إعجاز القرآن للباقلاني ٥٧، وسر الفصاحة ١٦٦.

(٢) ثلاث رسائل ٨٩، ولم ترد في الرسالة نسبته إلى الأشعرية.

(٣) إعجاز القرآن ٥٧، ٢٧٠.

إثباتِ السَّجْعِ في القرآنِ، وزعموا أن ذلك مِمَّا يَبِيْنُ به فَضْلُ الكلام، وأنه من الأجناسِ التي يقع بها التفاضلُ في البيانِ والفصاحةِ كالجناسِ، والالتفاتِ ونحوهما».

قال: «وأقوى ما استدلُّوا به: الاتفاقُ على أنَّ موسى أفضلُ من هارونَ، ولمكان السَّجْع قيل في موضعٍ: ﴿هَٰرُونَ وَمُوسَىٰ﴾ [طه: ٧٠] ولـمَّا كانت الفواصلُ في موضعٍ آخر بالواوِ والنونِ قيل: ﴿مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ﴾ [الشعراء: ٤٨] قالوا: وهذا يُفارقُ أمرَ الشِّعرِ؛ لأنه لا يجوزُ أن يقعَ في الخطابِ إلا مقصوداً إليه، وإذا وقع غيرَ مقصودٍ إليه كان دونَ القَدْرِ الذي نُسَمِّيه شِعْراً، وذلك القَدْرُ مِمَّا يتَّفِقُ وجودُه من الـمُفْحَمِ كما يتفق وجودُه من الشاعر، وأمَّا ما جاءَ في القرآنِ من السَّجْع فهو كثيرٌ لا يَصِحُّ أن يتفقَ كلُّه غيرَ مقصودٍ إليه. وبَنَوا الأمرَ في ذلك على تحديدِ معنى السَّجْعِ، فقال أهل اللغة[١]: «هو مُوالاةُ الكلامِ / على حَدٍّ واحدٍ». ٣/٢٩٣

وقال ابنُ دُرَيْدٍ[٢]: «سَجَعت الحَمامةُ معناه: رَدَّدَتْ صوتَها».

قال القاضي[٣]: «وهذا غيرُ صحيحٍ، ولو كان القرآنُ سَجْعاً لكان غيرَ خارجٍ عن أساليبِ كلامهم، ولو كان داخلاً فيها لم يَقَعْ بذلك إعجازٌ، ولو جاز أَنْ يقالَ: هو سَجْعٌ مُعْجِزٌ، لجازَ أن يقولوا شِعرٌ معجزٌ، وكيف والسجعُ

---

(١) انظر: معجم مقاييس اللغة ٣/١٣٥.

(٢) الجمهرة ٢/٩٣.

(٣) وهو الباقلاني في «إعجاز القرآن» ٥٧.

مِمَّا كان يَأْلَفُه الكُهَّانُ من العرب، ونَفْيُه من القرآنِ أجدرُ بأنْ يكونَ حجةً مِنْ نَفْيِ الشعرِ؛ لأنَّ الكِهانةَ تُنافي النبوَّاتِ، بخلافِ الشعرِ وقد قال ﷺ[١]: «أَسَجْعٌ كسَجْعِ الكُهَّان؟». فجعله مذموماً».

قال: «وما تَوَهَّموا أنه سجعٌ، باطلٌ؛ لأنَّ مجيئَه على صورتِه لا يَقْتضي كونَه هو؛ لأنَّ السَّجْعَ يَتْبع المعنى فيه اللفظَ الذي يُؤَدِّي السجعَ، وليس كذلك ما اتفق مِمَّا هو في معنى[٢] السجعِ من القرآن؛ لأنَّ اللفظَ وقع فيه تابعاً للمعنى، وفَرْقٌ بين أَنْ يَنْتظِمَ الكلامُ في نفسه بألفاظِه التي تؤدي المعنى المقصودَ منه، وبين أن يكونَ المعنى منتظماً دونَ اللفظِ، ومتى ارتبط المعنى بالسَّجْعِ كان إفادةُ السجع كإفادة غيرِه، ومتى انتظمَ المعنى بنفسِه دونَ السجعِ كان مُسْتَجْلَباً لتحسينِ الكلامِ دون تصحيحِ المعنى».

قال: «وللسَّجْعِ مَنْهَجٌ محفوظٌ، وطريقٌ مضبوطٌ، مَنْ أخلَّ به وقع الخَلَلُ في كلامِه، ونُسِبَ إلى الخروجِ عن الفصاحةِ، كما أنَّ الشاعرَ إذا خَرَجَ عن الوزنِ المعهودِ كان مخطئاً، وأنت ترى فواصلَ القرآنِ متفاوتةً، بعضُها مُتَداني المقاطعِ، وبعضُها يمتدُّ حتى يتضاعفَ طولُه عليه. وتَرِدُ الفاصلةُ في ذلك الوزنِ الأولِ بعد كلامٍ كثيرٍ، وهذا في السَّجْعِ غيرُ مَرْضِيٍّ ولا محمودٍ».

---

(١) الحديث في صحيح البخاري (١٠/٢١٦) مع الفتح، ك: الطب، ب: الكهانة، ح ٥٧٥٨، وصحيح مسلم (٣/١٤١٠) ك: القسامة، ب: صحة الإقرار بالقتل، ح ١٦٨١.

(٢) في إيجاز القرآن: «في تقدير السجع».

قال: «وأمَّا ما ذكروه مِنْ تقديمِ موسى على هارون في موضعٍ، وتأخيره عنه في موضعٍ لمكانِ السَّجْعِ وتساوي مقاطعِ الكلامِ، فليس بصحيحٍ، بل الفائدةُ فيه إعادةُ القصةِ الواحدةِ بألفاظٍ مختلفة تُؤَدِّي معنى واحداً، وذلك من الأمرِ الصعبِ الذي تظهرُ فيه الفصاحةُ، وتَبِيْنُ فيه البلاغةُ، ولهذا أُعِيدَتْ كثيرٌ من القِصَصِ على ترتيباتٍ متفاوتة؛ تَنْبيهاً بذلك على عَجْزِهم عن الإتيانِ بمثلهِ مُبْتدأً به ومُتَكَرِّراً، ولو أمكنَهم المعارضةُ لقصدوا تلك / القصةَ وعَبَّروا عنها بألفاظٍ لهم تؤدِّي إلى تلك المعاني ونحوِها، ٣/٢٩٤ [٣٤٠] / فعلى هذا: القصدُ بتقديمِ بعض الكلمات على بعضٍ وتأخيرها: إظهارُ الإعجاز دونَ السَّجْعِ».

إلى أَنْ قال(١): «فبانَ أنَّ الحروفَ الواقعةَ في الفواصلِ متناسبةً موقعَ(٢) النظائرِ التي تقع في الأَسْجاعِ، لا يُخْرِجُها عن حَدِّها ولا يُدْخِلُها في بابِ السَّجْعِ، وقد بيَّنَّا أنهم يَذُمُّون كلَّ سَجْعٍ خَرَجَ عن اعتدالِ الأجزاءِ، فكان بعضُ مصاريعه كلمتين، وبعضُها أربعَ كلماتٍ، ولا يَرَوْنَ ذلك فصاحةً بل يَرَونه عَجْزاً، فلو فَهِموا اشتمالَ القرآنِ على السَّجْعِ لقالوا: نحن نُعارِضُه بسَجْعٍ معتدلٍ فنزيدُ في الفصاحةِ على طريقةِ القرآنِ». انتهى كلامُ القاضي في كتاب «الإعجاز».

---

(١) إعجاز القرآن ٦٤.

(٢) أثبتنا ما في (م) والباقلاني، وتصحفت الكلمة في سائر النسخ. وخبرُ «أن الحروف» جملةُ «لا يخرجها».

ونقل صاحب «عروس الأفراح»[١] عنه أنه ذهب في «الانتصار»[٢] إلى جوازِ تسميةِ الفواصلِ سَجْعاً.

وقال الخفاجيُّ[٣] في «سرِّ الفصاحة»: «قولُ الرمَّانيِّ[٤] إن السَّجْعَ عيبٌ والفواصلَ بلاغةٌ غلطٌ؛ فإنه إنْ أراد بالسَّجْعِ ما يَتْبَعُ المعنى وهو غيرُ مقصودٍ فذلك بلاغةٌ، والفواصلُ مثلُه، وإن أراد به ما تقعُ المعاني تابعةً له وهو مقصودٌ متكلَّفٌ فذلك عيبٌ، والفواصلُ مثلُه».

قال: «وأظنُّ الذي دعاهم إلى تسميةِ كلِّ ما في القرآنِ فواصلَ، ولم يُسَمُّوا ما تماثلَتْ حروفُه سَجْعاً، رغبتُهم في تَنْزيه القرآنِ عن الوصفِ اللاحقِ بغيرِه من الكلامِ المَرْويِّ عن الكَهَنةِ وغيرِهم. وهذا غَرَضٌ في التسميةِ قريبٌ، والحقيقةُ ما قُلْناه». قال: «والتحريرُ أنَّ الأسجاعَ حروفٌ متماثلةٌ في مقاطعِ الفواصلِ».

قال: «فإنْ قيل: إذا كان عندكم أنَّ السَّجْعَ محمودٌ فهلاَّ وَرَدَ القرآنُ كلُّه مسجوعاً؟ وما الوجهُ في ورودِ بعضِه مَسْجوعاً وبعضِه غيرَ مسجوعٍ؟ قلنا: إن القرآنَ نَزَلَ بلغةِ العربِ، وعلى عُرْفِهم وعادتِهم، وكان الفصيحُ منهم لا

---

(١) عروس الأفراح ٤/٤٥٢.

(٢) لم نعثر عليه في القسم المطبوع منه، لكنه قال في إعجاز القرآن ٢٧٠: «وأما الفواصل فهي حروف متشاكلة في المقاطع... والأسجاع عيب، لأن السجع يتبعه المعنَى...».

(٣) سر الفصاحة: ١٦٦.

(٤) ثلاث رسائل ٨٩.

يكونُ كلامُه كلُّه مَسْجوعاً لِما فيه مِنْ أماراتِ التكلُّفِ والاستكراه، لا سيما مع طولِ الكلامِ، فلم يَرِدْ كلُّه مسجوعاً جَرْياً منه على عُرْفِهم في الطبقة[1] العاليةِ مِنْ كلامِهم، ولم يَخْلُ من السَّجْعِ لأنه يَحْسُنُ في بعض الكلامِ على الصفةِ السابقة».

/ وقال ابن النفيس: «يكفي في حُسْنِ السَّجْعِ ورودُ القرآنِ به» قال: «ولا يَقْدَحُ في ذلك خُلُوُّه في بعضِ الآياتِ؛ لأنَّ الحَسَنَ قد يَقْتضي المَقامُ الانتقالَ إلى أحسن منه». ٣/٢٩٥

وقال حازم[2]: «من الناسِ مَنْ يكره تقطيعَ الكلامِ إلى مقاديرَ متناسبةِ الأطرافِ غيرِ متقاربة في الطولِ والقِصَرِ، لما فيه من التكلُّفِ إلا ما يقع به الإلمامُ في النادرِ من الكلامِ. ومنهم مَنْ يرى أنَّ التناسُبَ الواقعَ بإفراغِ الكلامِ في قوالبِ التَّقْفِيَةِ وتَحْليتِها بمناسباتِ المقاطعِ أكيدٌ جداً. ومنهم -وهو الوسطُ- مَنْ يرى أنَّ السَّجْعَ وإن كان زينةً للكلامِ فقد يَدْعو إلى التكلُّفِ، فرأى ألا يُسْتَعمَلَ في جملةِ الكلامِ، وألاَّ يُخْلَى الكلامُ منه جملةً، وأنه يُقْبَلُ منه ما اجتلبه الخاطرُ عَفْواً بلا تكلُّفٍ».

قال: «وكيف يُعابُ السَّجْعُ على الإطلاقِ، وإنما نَزَلَ القرآنُ على أساليبِ الفصيحِ من كلامِ العربِ، فوردَتِ الفواصلُ فيه بإزاءِ ورودِ الأسْجاعِ في

---

(١) المثبت من ح، ع، وهو كذلك في سر الفصاحة ١٦٧، والبرهان ١/ ١٥٤، وفي: أ، س، م، ر، ب، ك: اللطيفة الغالية.

(٢) انظر: البرهان ١/ ١٥٥، ملحق منهاج البلغاء ٣٨٧.

كـلامِـهـم، وإنما لـم يَجِئْ على أسلوبٍ واحـدٍ؛ لأنه لا يَحْسُنُ في الكلامِ جميعاً أَنْ يكونَ مستمرًّا على نمطٍ واحدٍ، لما فيه من التكلُّفِ، ولِما في الطَّبْعِ من المَلَلِ، ولأنَّ الافتنانَ في ضروبِ الفصاحةِ أعلى من الاستمرارِ على ضَرْبٍ واحدٍ، فلهذا وَرَدَتْ بعضُ آيِ القرآنِ متماثلةَ المقاطعِ، وبعضُها غيرَ متماثل».

* * *

٣/٢٩٦

/ فصل

أَلَّفَ الشيخُ شمسُ الدينِ بن الصَّائغِ الحَنَفيُّ كتاباً سَمَّاه: «إِحكامَ الراي في أحكامِ الآي» قال فيه(١): «اعلم أنَّ المناسبةَ أمرٌ مطلوبٌ في اللغةِ العربيةِ، يُرْتَكَبُ لها أمورٌ مِنْ مخالفةِ الأصولِ». قال: «وقد تتبَّعْتُ / [٣٤١] الأحكامَ التي وقعَتْ في آخرِ الآيِ مراعاةً للمناسبة، فعَثَرْتُ منها على نَيِّفٍ عن الأربعين حكماً:

أحدُها: تقديمُ المعمولِ؛ إمَّا على العاملِ نحوُ: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمۡ كَانُواْ يَعۡبُدُونَ﴾ [سبأ: ٤٠] قيل: ومنه: ﴿وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] أو على معمولٍ آخرَ أصلُه التقديمُ، نحوُ: ﴿لِنُرِيَكَ مِنۡ ءَايَٰتِنَا ٱلۡكُبۡرَى﴾ [طه: ٢٣] إذا أَعْرَبْنا «الكبرى» مفعولَ «نُري». أو على الفاعلِ نحوُ: ﴿وَلَقَدۡ جَآءَ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ ٱلنُّذُرُ﴾ [القمر: ٤١] ومنه: تقديمُ خبرِ «كان» على اسمِها، نحوُ: ﴿وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ﴾ [الإخلاص: ٤].

الثاني: تقديمُ ما هو متأخِّرٌ في الزمانِ، نحوُ: ﴿فَلِلَّهِ ٱلۡأٓخِرَةُ وَٱلۡأُولَىٰ﴾ [النجم: ٢٥] ولولا مراعاةُ الفواصلِ لَقُدِّمَتْ (الأولى) كقولِه: ﴿لَهُ ٱلۡحَمۡدُ فِي ٱلۡأُولَىٰ وَٱلۡأٓخِرَةِ﴾ [القصص: ٧٠].

الثالث: تقديمُ الفاضلِ على الأفضلِ، نحوُ: ﴿بِرَبِّ هَٰرُونَ وَمُوسَىٰ﴾ [طه: ٧٠]، وتَقَدَّم ما فيه(٢).

---

(١) انظر: البرهان ١/١٥٦.

(٢) في ص: ١٧٩٠.

الرابع: تقديمُ الضميرِ على ما يُفَسِّرُه، نحوُ: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ﴾ [طه: ٦٧].

/ الخامس: تقديمُ الصفةِ الجملةِ على الصفةِ المفردِ، نحوُ: ٣/٢٩٧ ﴿وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا﴾[1] [الإسراء: ١٣].

السادس: حذفُ ياءِ المنقوصِ المُعَرَّفِ[2]، نحوُ: ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾ [الرعد: ٩]. ﴿يَوْمَ ٱلتَّنَادِ﴾ [غافر: ٣٢].

السابع: حَذْفُ ياءِ الفعلِ غيرِ المجزومِ، نحوُ: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾[3] [الفجر: ٤].

الثامن: حَذْفُ ياءِ الإضافةِ، نحوُ: ﴿فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِى وَنُذُرِ﴾[4] [القمر: ١٦]، ﴿فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ﴾[5] [الرعد: ٣٢].

---

(١) على تقدير «منشورا» صفة لـ«كتاباً»، وجملة «يلقاه» صفة ثانية لـ«كتاباً».

(٢) انظر مذاهب القراء في ياءات الزوائد في النشر ٢/١٧٩، قرأ «المتعال» بإثبات الياء فيه في الحالين: ابن كثير ويعقوب، وحذفها الباقون في الحالين. وقرأ «التناد» بإثبات الياء فيه وصلا فقط ورش وابن وردان، وفي الحالين ابن كثير ويعقوب، وحذفها الباقون في الحالين. انظر: النشر ٢/١٩٠، ١٩٢، والإتحاف ٢/١٦١، ٤٣٥.

(٣) أثبت الياء في «يسر» وصلاً فقط نافع وأبو عمرو وأبو جعفر، وفي الحالين ابن كثير ويعقوب، وحذفها الباقون في الحالين. انظر: الإقناع ٢/٨١١، النشر ٢/١٨٢.

(٤) أثبت الياء في «ونذر» في مواضعها الستة وصلاً ورش وفي الحالين يعقوب، وحذفها الباقون فيها في الحالين. النشر ٢/١٩٢، الإتحاف ٢/٥٠٦.

(٥) أثبت الياء في «عقاب» في الحالين يعقوب، وحذفها الباقون في الحالين. انظر: النشر ٢/٢٩٨، الإتحاف ٢/١٦٢.

التاسع: زيادةُ حرفِ المَدِّ[1]، نحوُ: ﴿ ٱلظُّنُونَا۠ ﴾ [الأحزاب: ١٠]، و﴿ ٱلرَّسُولَا۠ ﴾ [الأحزاب: ٦٦]، و﴿ ٱلسَّبِيلَا۠ ﴾ [الأحزاب: ٦٧].

ومنه: إبقاؤُه مع الجازمِ، نحو: «لا تَخَفْ دركاً ولا تخشى»[2] [طه: ٧٧]، ﴿ سَنُقۡرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ ﴾ [الأعلى: ٦] على القولِ بأنه نَهْيٌ.

العاشر: صَرْفُ ما لا يَنْصَرِفُ، نحوُ: ﴿ قَوَارِيرَاْ * قَوَارِيرَاْ ﴾[3] [الإنسان: ١٥، ١٦].

الحادي عشر: إيثارُ تذكيرِ اسمِ الجنسِ، كقوله: ﴿ أَعۡجَازُ نَخۡلٖ مُّنقَعِرٖ ﴾ [القمر: ٢٠].

---

(١) قرأ نافع وأبو جعفر وابن عامر وأبو بكر بألف في الحروف الثلاثة. وصلاً ووقفاً، وقرأ أبو عمرو ويعقوب وحمزة بغير ألف في الحالين، وقرأ الباقون -وهم ابن كثير والكسائي وخلف وحفص- بألف في الوقف دون الوصل، علماً بأن المصاحف اتفقت على رسم الألف في هذه الثلاثة دون سائر الفواصل. السبعة ٥١٩ النشر ٢/ ٣٤٧.

(٢) على قراءة حمزة لأنه يقرأ «لا تخفْ» بالجزم «ولا تخشى» معطوف عليه، وقرأ الباقون بالرفع. انظر: التيسير ١٥٢، النشر ٢/ ٣٢١.

(٣) قرأ نافع وأبو بكر والكسائي وأبو جعفر بتنوين «قواريراً قواريراً» معاً، ووقفوا عليهما بالألف للتناسب، وقرأ ابن كثير وخلف -في اختياره- بالتنوين في الأول وبدونها في الثاني، وقرأ أبو عمرو وابن عامر وحفص وروح بغير تنوين فيهما، ووقفوا على الأول بالألف لكونه رأس آية بخُلْف عن رَوْح في الوقف، وعلى الثاني بدونها إلا هشاماً فاختلف عنه في الثاني من حيث الوقف من طريق الحلواني، فوقف عليه بالألف عنه المغاربة، وبدونها عنه المشارقة. وقرأ حمزة ورويس بغير تنوين فيهما أيضاً، ووقفا بغير ألف فيهما. انظر: النشر ٢/ ٣٩٥، الإتحاف ٢/ ٥٧٧، وقد أخذنا الرسم من المصحف المطبوع برواية ورش.

الثاني عشر: إيثارُ تأنيثه، نحوُ: ﴿ أَعۡجَازُ نَخۡلٍ خَاوِيَةٖ ﴾ [الحاقة: ٧].

ونظير هذين قوله في القمر: ﴿ وَكُلُّ صَغِيرٖ وَكَبِيرٖ مُّسۡتَطَرٌ ﴾ [٥٣]، وفي الكهف: ﴿ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةٗ وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحۡصَىٰهَاۚ ﴾ [٤٩].

الثالثَ عشرَ: الاقتصارُ على أحدِ الوجهَيْن الجائزَيْن اللذين قُرئ بهما في السبعِ في غيرِ ذلك كقوله: ﴿ فَأُوْلَٰٓئِكَ تَحَرَّوۡاْ رَشَدٗا ﴾ [الجن: ١٤] ولم يَجِئْ «رُشْداً» في السبع[1]، وكذا: ﴿ وَهَيِّئۡ لَنَا مِنۡ أَمۡرِنَا رَشَدٗا ﴾ [الكهف: ١٠]؛ لأنَّ الفواصلَ في السورتَيْن محركةُ / الوسطِ، وقد جاء في: ﴿ وَإِن يَرَوۡاْ سَبِيلَ ٱلرُّشۡدِ ﴾[2] [الأعراف: ١٤٦]. وبهذا يَبْطُل ترجيحُ الفارسيِّ[3] قراءةَ التحريكِ بالإجماع عليه فيما تقدَّم. ٢٩٨/٣

ونظيرُ ذلك قراءةُ: ﴿ تَبَّتۡ يَدَآ أَبِي لَهَبٖ ﴾ [المسد: ١] بفتحِ الهاءِ

---

(١) ولا في العشر في موضع سورة الجن (آية: ١٤) وسورة الكهف (آية: ١٠) وقرأ موضع الجن بضم الراء وسكون الشين أبو رجاء، وموضع الكهف (آية: ١٠) قرأه كذلك الأعرج، وهما قراءتان شاذتان. انظر: «البحر» (٦/ ١٠٢) (٨/ ٣٥٠)، وأما الموضع الأخير من سورة الكهف (آية: ٦٦) فقرأه بفتح الراء والشين أبو عمرو ويعقوب، والباقون بضم الراء وسكون الشين. انظر: التيسير (١٤٤)، والنشر (٢/ ٣١١).

(٢) أي: «الرُّشْد» بضم الراء وإسكان الشين وهي قراءة الجمهور. وقرأ حمزة والكسائي وخلف بفتح الراء والشين. انظر: التيسير ١١٣، النشر ٢/ ٢٧٢.

(٣) الحجة ٤/ ٧٩.

وسكونِها[1]، ولم يُقْرأْ: ﴿ سَيَصۡلَىٰ نَارٗا ذَاتَ لَهَبٖ ﴾ [المسد: ٣] إلا بالفتحِ لمراعاةِ الفاصلة.

الرابعَ عشرَ: إيرادُ الجملةِ التي رَدَّ بها ما قبلَها على غيرِ وجهِ المطابقةِ في الاسميةِ والفعليةِ، كقولِه تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَمَا هُم بِمُؤۡمِنِينَ ﴾ [البقرة: ٨]، لم يُطابِقْ بين قولِهم «آمنَّا» وبينَ ما رُدَّ به، فيقول: «ولم يؤمنوا» أو «وما آمنوا» لذلك.

الخامسَ عشرَ: إيرادُ أحدِ القِسْمَيْنِ غيرَ مطابقٍ للآخرِ كذلك، نحوُ: ﴿ فَلَيَعۡلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ وَلَيَعۡلَمَنَّ ٱلۡكَٰذِبِينَ ﴾ [العنكبوت: ٣] ولم يَقُلْ: «الذين كذبوا».

السادسَ عشرَ: إيرادُ أحدِ جُزْأَي الجملتين على غيرِ الوجهِ الذي أُورِدَ نظيرُها من الجملةِ الأخرى، نحوُ: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُتَّقُونَ ﴾ [البقرة: ١٧٧].

السابعَ عشرَ: إيثارُ أغربِ اللفظتَيْنِ، نحوُ: ﴿ قِسۡمَةٞ ضِيزَىٰٓ ﴾ [النجم: ٢٢] ولم يقل: «جائرة»، ﴿ لَيُنۢبَذَنَّ فِي ٱلۡحُطَمَةِ ﴾ [الهمزة: ٤] ولم يَقُلْ: «جهنم» أو «النار». وقال في المدَّثر: ﴿ سَأُصۡلِيهِ سَقَرَ ﴾ [٢٦]. وفي سأل: ﴿ إِنَّهَا لَظَىٰ ﴾ [المعارج: ١٥]. وفي القارعة: ﴿ فَأُمُّهُۥ هَاوِيَةٞ ﴾ [٩] لمراعاةِ فواصلِ كلِّ سورة.

---

(١) قرأ الجمهور بفتح الهاء من «لهب»، وأسكنها ابن كثير. انظر: الإقناع ٢ / ٨١٤، النشر ٢ / ٤٠٤.

الثامنَ عشرَ: اختصاصُ كل من المشتركَيْن بموضعٍ، نحوُ: ﴿ وَلِيَذَّكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [إبراهيم: ٥٢]، وفي سورة طه: ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأَيَٰتٍ لِّأُوْلِي ٱلنُّهَىٰ ﴾ [١٢٨].

التاسعَ عشرَ: حَذْفُ المفعولِ، نحو: ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ﴾ [الليل: ٥] ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴾ [الضحى: ٣].

/ ومنه: حَذْفُ متعلَّق أفعلِ التفضيل، نحوُ: ﴿ يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى ﴾ [طه: ٧]، ﴿ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰٓ ﴾ [طه: ٧٣]. ٣/٢٩٩

العشرون: الاستغناءُ بالإفرادِ عن التثنيةِ، نحوُ: ﴿ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ ٱلْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰٓ ﴾ [طه: ١١٧].

الحادي والعشرون: الاستغناءُ به عن الجمعِ، نحوُ: ﴿ وَٱجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا ﴾ / [الفرقان: ٧٤] ولم يقل: «أئمة»، كما قال: ﴿ وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ ﴾ [الأنبياء: ٧٣]، ﴿ إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِي جَنَّٰتٍ وَنَهَرٍ ﴾ [القمر: ٥٤] أي: أنهار. [٣٤٢]

الثاني والعشرون: الاستغناءُ بالتثنيةِ عن الإفرادِ، نحوُ: ﴿ وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ جَنَّتَانِ ﴾ [الرحمن: ٤٦]. قال الفرَّاء[١]: «أراد جنة، كقولِه: ﴿ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِيَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴾ [النازعات: ٤١]. فثنَّى لأجل الفاصلة». قال: «والقوافي تحتملُ من الزيادةِ والنُّقْصانِ ما لا يحتمِلُه سائرُ الكلامِ».

---

(١) معاني القرآن ٣/١١٨.

ونظيرُ ذلك قولُ الفراءِ[1] أيضاً في قوله: ﴿ إِذِ ٱنۢبَعَثَ أَشۡقَىٰهَا ﴾ [الشمس: ١٢] إنهما رجلان: قُدارٌ وآخرُ معه، ولم يَقُلْ: أَشْقَياها للفاصلة.

وقد أنكر ذلك ابنُ قتيبةَ[2]، وأغلظَ فيه، وقال: «إنما يجوزُ في رؤوسِ الآي زيادةُ هاءِ السَّكْتِ أو الألفِ أو حَذْفُ همزٍ أو صَرْفٍ[3]، فأمَّا أَنْ يكونَ اللهُ وَعَدَ جنتين فيجعلَهما جنةً واحدة لأجلِ رؤوسِ الآيِ، معاذَ اللهِ، وكيف هذا وهو يَصِفُهما بصفاتِ الاثنين؟ قال: ﴿ ذَوَاتَآ أَفۡنَانٖ ﴾ [الرحمن: ٤٨] ثم قال: ﴿ فِيهِمَا ... ﴾، ﴿ فِيهِمَا .. ﴾[4] [الرحمن: ٥٠ - ٥٢].

وأمَّا ابنُ الصائغ فإنه نَقَل عن الفراء[5] أنه أراد «جنات» فأطلق الاثنين على الجمعِ لأجل الفاصلة، ثم قال: «وهذا غيرُ بعيدٍ». قال: «وإنما عاد الضميرُ بعد ذلك بصيغةِ التثنيةِ مراعاةً لِلَّفْظِ». وهذا هو الثالثُ والعشرون.

---

(١) معاني القرآن ٣/ ٢٦٨.

(٢) تفسير غريب القرآن ٤٤٠.

(٣) ويعني بالصرف التنوين أي: قد يُحذف تنوين المصروف.

(٤) وردّه كذلك النحاس، وقال: «وهذا القول من أعظم الغلط على كتاب الله عز وجل» تفسير القرطبي ١٧/ ١٧٧. ويردّ قول الفراء ما ثبت من قول النبي ﷺ: «جنتان من فضة، آنيتهما وما فيهما، وجنتان من ذهب آنيتهما وما فيهما». رواه البخاري ح (٤٨٧٨) ومسلم ح (١٨٠) وأحمد في المسند ٣٢/ ٤٦٠، وغيرهم.

(٥) لم يرد في «معانيه»، والذي احتمله في معانيه: الإفراد والتثنية.

/ الرابع والعشرون: الاستغناءُ بالجَمْعِ عن الإفراد، نحوُ: ٣/٣٠٠
﴿ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَٰلٌ ﴾ [إبراهيم: ٣١] أي: ولا خُلَّة، كما في الآية الأخرى، وجُمِعَ مراعاةً للفاصلة.

الخامس والعشرون: إجراءُ غير العاقلِ مُجْرى العاقلِ، نحوُ: ﴿ رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ ﴾ [يوسف: ٤]، ﴿ كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾ [الأنبياء: ٣٣].

السادسُ والعشرون: إمالةُ ما لا يُمالُ. كآي طه والنجم[١].

السابع والعشرون: الإتيانُ بصيغةِ المبالغةِ كـ(قدير) و(عليم) مع تَرْكِ ذلك في نحوِ: ﴿ هُوَ ٱلْقَادِرُ ﴾ [الأنعام: ٦٥] و﴿ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ ﴾ [الأنعام: ٧٣] ومنه: ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾ [مريم: ٦٤].

الثامن والعشرون: إيثارُ بعضِ أوصافِ المبالغةِ على بعض، نحوُ: ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ ﴾ [صٓ: ٥] أُوثِرُ على «عجيب» لذلك.

التاسع والعشرون: الفصلُ بين المعطوفِ والمعطوف عليه، نحوُ: ﴿ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى ﴾ [طه: ١٢٩].

الثلاثون: إيقاعُ الظاهرِ موقعَ المضمرِ، نحوُ: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ ﴾ [الأعراف: ١٧٠]

---

(١) يعني الواوي منهما مثل «العلى» و«القوى» وأمثالهما. قال ابن الجزري في النشر ٢/٣٧: «وقوّى هذا السبب سبب آخر ... وكون «الضحى وضحاها» و«القوى» و«العلى» رأس آية، فأُميل للتناسب، والسور الممال رؤوس آيها بالأسباب المذكورة للبناء على نسق هي إحدى عشرة سورة وهي: طه والنجم...».

وكذا آيةُ الكهفِ(١).

الحادي والثلاثون: وقوعُ «مفعول» موقعَ «فاعِل»، كقوله: ﴿حِجَابًا مَّسْتُورًا﴾ [الإسراء: ٤٥]، ﴿كَانَ وَعْدُهُۥ مَأْتِيًّا﴾ [مريم: ٦١] أي: ساتراً، وآتياً.

الثاني والثلاثون: وقوع «فاعِل» موقع «مفعول»، نحوُ: ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢١]، ﴿مَّآءٍ دَافِقٍ﴾ [الطارق: ٦].

الثالث والثلاثون: الفصلُ بين الموصوفِ والصفةِ، نحوُ: ﴿أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ * فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحْوَىٰ﴾ [الأعلى: ٤، ٥] / إنْ أُعْرِبَ(٢) «أحوى» ٣/٢٠١ صفةَ «المرعى» أي: حالاً.

الرابع والثلاثون: إيقاعُ حرفٍ مكانَ غيرِه، نحوُ: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾ [الزلزلة: ٥] والأصل: إليها.

الخامس والثلاثون: تأخيرُ الوصفِ غيرِ الأبلغِ عن الأبلغِ، ومنه: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ٣]، ﴿رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٢٨]؛ لأنَّ الرأفةَ أبلغُ من الرحمةِ.

السادس والثلاثون: حَذْفُ الفاعلِ ونيابةُ المفعولِ، نحوُ: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ﴾ [الليل: ١٩].

---

(١) وهي: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ [٣٠].

(٢) انظر: الدر المصون ١٠/ ٧٦٠.

السابع والثلاثون: إثباتُ هاءِ السكت، نحوُ: ﴿ مَالِيَهْ ﴾ [الحاقة: ٢٨] ﴿ سُلْطَانِيَهْ ﴾ [الحاقة: ٢٩]، ﴿ مَاهِيَهْ ﴾[1] [القارعة: ١٠].

الثامن والثلاثون: الجمعُ بين المجروراتِ، نحوُ: ﴿ ثُمَّ لَا تَجِدُوا لَكُمْ عَلَيْنَا بِهِ تَبِيعًا ﴾ [الإسراء: ٦٩] فإنَّ الأحسنَ الفصلُ بينها[2]، إلا أنَّ مراعاةَ الفاصلةِ اقتضَتْ عَدَمَه وتأخيرَ « تبيعا ».

التاسع والثلاثون: العدولُ عن صيغةِ المضيِّ إلى صيغةِ الاستقبال، نحوُ: ﴿ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴾ [البقرة: ٨٧] والأصلُ: قَتَلْتم[3].

الأربعون: تغييرُ بِنْيَةِ الكلمةِ، نحوُ: ﴿ وَطُورِ سِينِينَ ﴾ [التين: ٢] والأصل: سيناء.

---

(١) أثبت القراء العشرة هاء السكت في الألفاظ الثلاثة وقفاً، وحذفها وصلاً حمزة ويعقوب، وغيرهما أثبتها كذلك وصلاً. انظر: النشر ٢ / ١٤٢. والفواصل مبنية على الوقف كما قرَّر المؤلف في ص: ١٨٢٤.

(٢) في ذلك نظر، ولا تجوز مثل هذه العبارة في حق القرآن الكريم. قال البقاعي في نظم الدرر (١١ / ٤٧٥): « ولما كان إطلاق النفي في ختام الآية الماضية –وإن كان لإرادة التعميم– يحتمل أن يُدَّعى تقييده بما يخالف المراد، وكان المقصود هنا التخويف بسطوته تارة بالخسف وتارة بغيره، قُيِّد بما عيَّن المراد، وقدّم قوله تعالى « علينا » دلالةً على باهر العظمة ».

(٣) ليس العدول هنا مراعاة للفاصلة فقط، بل للدلالة أيضاً على استحضار القتل وتجدده واستمراره بين حين وآخر، بخلاف التكذيب إذا وقع فلا يتجدد مثل القتل. انظر الكشاف ١ / ١٦٢.

تنبيه: قال ابنُ الصَّائغ: «لا يمتنعُ في توجيهِ الخروجِ عن الأصل في الآياتِ المذكورةِ أمورٌ أخرى مع وجهِ المناسبةِ، فإِنَّ القرآنَ العظيمَ -كما جاء في الأثر[1]- لا تَنْقَضي عجائبهُ».

* * *

(١) هذا طرف من حديث طويل في وصف القرآن الكريم أخرجه الترمذي في سننه (٥/ ٢٩ - ٣٠) أبواب ثواب القرآن، ب: ما جاء في فضل القرآن، ح ٢٩٠٦، وأحمد في مسنده (١/ ٩١) مختصراً والبيهقي في الشعب (٢/ ٣٢٥-٣٢٦)، ح ١٩٣٥ والدّارميّ في سننه (٤/ ٢٠٨٩)، ك: فضائل القرآن، ب: فضل من قرأ القرآن، ح ٣٣٥٨، والحديث ضعفه أكثر العلماء، إذ في إسناده الحارث الأعور وهو ضعيف، وكذا إبراهيم بن مسلم العبدي أبو إسحاق الهجري في إسناد الترمذي ضعيف؛ ولذلك أورده الشيخ الألباني في ضعيف الترمذي /٣٠٣ وقال: «ضعيف».

٣/٣٠٢

/ فصل

قال ابنُ أبي الإِصبع[١]: «لا تَخْرُجُ فواصلُ القرآنِ عن أحدِ أربعةِ أشياء: التمكينِ والتصديرِ[٢] والتوشيحِ والإيغالِ: فالتمكينُ -ويُسَمَّى ائتلافَ القافيةِ /-: أن يُمَهِّدَ الناثرُ للقرينةِ، أو الشاعرُ للقافيةِ، تمهيداً تأتي به القافيةُ أو القرينةُ مُتَمَكِّنةً في مكانِها، مستقرةً في قرارِها، مطمئنةً في موضِعِها، غيرَ نافرةٍ ولا قَلقَةٍ، متعلِّقاً معناها بمعنى الكلامِ كلِّه تعلُّقاً تامّاً بحيث لو طُرِحَتْ لاختلَّ المعنى، واضطربَ الفَهْمُ، وبحيث لو سَكَتَ عنها، كمَّلَه السَّامعُ بطَبْعِه. [٣٤٣]

ومن أمثلةِ ذلك: ﴿يَـٰشُعَيْبُ أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ﴾ الآية [هود: ٨٧]. فإنه لـمَّا تقدَّم في الآية ذِكْرُ العبادةِ وتلاه ذِكْرُ التصرُّفِ في الأموالِ اقتضى ذلك ذِكْرَ الحِلْمِ والرُّشْدِ على الترتيبِ؛ لأنَّ الحِلْمَ يناسِبُ العباداتِ، والرُّشْدَ يُناسبُ الأموالَ.

وقولُه: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَـٰكِنِهِمْ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأَيَـٰتٍ أَفَلَا يَسْمَعُونَ * أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَسُوقُ الْمَاءَ﴾ إلى قوله: ﴿أَفَلَا يُبْصِرُونَ﴾ [السجدة: ٢٦، ٢٧] فأتى في الآيةِ الأولى بـ «يَهْدِ لهم»

---

(١) بديع القرآن ٨٩.

(٢) (ع): «والتقدير»، والمثبت موافق لما في بديع القرآن ٨٩، ولما سيأتي في ص:١٨١٧

وختمها بـ « يسمعون »؛ لأنَّ الموعظةَ فيها مسموعةٌ، وهي أخبارُ القرونِ. وفي الثانية بـ « يَرَوا » وخَتَمها بـ « يُبْصرون » لأنها مَرْئِيَّةٌ.

وقولُه: ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴾ [الأنعام: ١٠٣] فإنَّ اللُّطْفَ يناسِبُ ما لا يُدْرَكُ بالبصَرِ، والخُبْرَ يناسِبُ ما يُدْرِكُه.

وقولُه: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ ﴾ إلى قوله: ﴿ فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ ﴾ [المؤمنون: ١٢ – ١٤] فإنَّ في هذه الفاصلةِ التمكينَ التامَّ المناسِبَ لِما قبلَها، وقد بادر بعضُ الصَّحابةِ حين نَزَلَ أولُ الآيةِ إلى خَتْمِها بها قبلَ أنْ يَسْمَعَ آخرَها:

فأخرج ابنُ أبي / حاتم[1] من طريقِ الشعبيِّ عن زيدِ بنِ ثابتٍ قال: ٣/٢٠٣ « أملى عليَّ رسول الله ﷺ هذه الآية: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ ﴾ إلى قولِه: ﴿ خَلْقًا ءَاخَرَ ﴾. قال معاذُ بن جَبَل: « فتبارك اللهُ أحسنُ الخالقين » فضَحِك رسولُ اللهِ ﷺ، فقال له معاذٌ: « مِمَّ ضَحِكْتَ يا رسولَ اللهِ »؟ قال: « بها خُتِمَتْ ».

---

(١) كذا عزاه المصنف له في الدّر (٦/ ٩٤) ولابن راهويه وابن المنذر وابن مردويه والطبراني في الأوسط (٥/ ٣٣٢) ح ٤٦٥٤، وكذا هو في مجمع البحرين (٦/ ٥٥) ك: التفسير، سورة المؤمنون، ح ٣٣٦٧، ضعيف في إسناده جابر الجعفي ضعيف كما تقدم، وبه ضعّفه الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/ ٧٢) فقال: « فيه جابر الجعفي وهو ضعيف وقد وثق، وبقية رجاله رجال الصحيح ».

وحُكِي أنَّ أعرابيّاً سمع قارئاً يقرأ : ﴿ فَإِن زَلَلْتُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْكُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ فَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ ﴾ «غفور رحيم»[1] ولم يكنْ يَقْرَأُ القرآنَ، فقال: «إنْ كان هذا كلامَ الله فلا يقولُ كذا، الحكيمُ لا يَذْكُرُ الغُفْرانَ عند الزَّلَلِ؛ لأنه إغراءٌ عليه».

* * *

(١) تمام الآية: ﴿ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ البقرة ٢٠٩. وانظر الحكاية في البيان والتبيين ٢/ ٢٦٩، والكشاف ١/ ٢٥٣.

تنبيهات

الأول: قد تجتمعُ فواصلُ في مَوْضِعٍ واحدٍ ويُخالَفُ بينها، كأوائلِ النحلِ، فإنه تعالى بدأ بذكْرِ الأفلاكِ، فقال: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ﴾ [النحل: ٣] ثم ذكَرَ خَلْقَ الإنسانِ منْ نطفة، ثم خَلْقَ الأنعام، ثم عجائبَ النبات، فقال: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً لَّكُم مِّنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ ۝ يُنۢبِتُ لَكُم بِهِ ٱلزَّرْعَ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلنَّخِيلَ وَٱلْأَعْنَٰبَ وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ١٠، ١١] فجعل مَقْطَعَ هذه الآيةِ التفكرَ؛ لأنه استدلالٌ بحدوثِ الأنواعِ المختلفةِ من النباتِ على وجودِ الإلهِ القادرِ المختارِ. ولما كان هنا مَظِنَّةَ سؤالٍ، وهو أنه: لِمَ لا يجوزُ أن يكونَ المؤثِّرُ فيه طبائعَ الفصولِ وحركاتِ الشمسِ والقمرِ؟ وكان الدليلُ لا يَتِمُّ إلا بالجوابِ عن هذا السؤالِ، كان مجالُ التفكرِ والنظرِ والتأملِ باقياً.

فأجاب تعالى عنه من وجهين: أحدهما: أنَّ تَغَيُّراتِ العالَمِ السُّفْليِّ مربوطةٌ بأحوالِ حركاتِ الأفلاكِ، فتلك الحركات / كيف حَصَلَتْ؟ فإنْ ٣/٢٠٤ كان حصولُها بسببِ أفلاكٍ أخرى لَزِم التسلسلُ، وإن كان من الخالقِ الحكيم فذاك إقرارٌ بوجودِ الإلهِ تعالى، وهذا هو المرادُ بقولِه: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتٌۢ بِأَمْرِهِۦٓ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [النحل: ١٢] فجعل مَقْطَعَ هذه الآيةِ العقلَ، وكأنه قيل: إن كنتَ عاقلاً فاعلَمْ أنَّ التسلسلَ باطلٌ، فوجب انتهاءُ الحركاتِ إلى

حركةٍ يكون مُوْجِدُها غيرَ متحركٍ[1]، وهو الإلهُ القادرُ المختارُ.

والثاني: أن نسبةَ الكواكبِ والطبائعِ إلى جميع أجزاء الورقةِ الواحدةِ والحبةِ الواحدةِ واحدةٌ، ثم إنَّا نرى الورقةَ الواحدةَ من الوَرْد أحدُ وجْهَيْها في / غايةِ الحُمْرَة، والآخرُ في غايةِ السوادِ، فلو كان المُؤَثِّرُ مُوْجِباً بالذاتِ [٣٤٤] لامتنع حصولُ هذا التفاوتِ في الآثار، فعَلِمْنا أنَّ المؤثِّر قادرٌ مختارٌ، وهذا هو المرادُ من قوله: ﴿ وَمَا ذَرَأَ لَكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهُۥٓ ۗ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَذَّكَّرُونَ ﴾ [النحل: ١٣] كأنه قيل: اذكرْ ما تَرَسَّخ في عقلِك أنَّ الواجبَ بالذاتِ والطبعِ لا يختلف تأثيرُه، فإذا نَظَرْتَ حصولَ هذا الاختلافِ عَلِمْتَ أنَّ المؤثِّر ليس هو الطبائع، بل الفاعلُ المختارُ، فلهذا جَعَلَ مَقْطَعَ الآيةِ التذكُّرَ[2].

ومن ذلك: قولُه تعالى: ﴿ قُلْ تَعَالَوْا۟ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ﴾ الآيات [الأنعام: ١٥١-١٥٣] فإنَّ الأولى خُتِمَتْ بقوله: ﴿ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ والثانية بقوله: ﴿ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾ والثالثة بقوله: ﴿ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾؛ لأنَّ الوصايا التي في الآيةِ الأولى إنما يَحمل على تَرْكِها عَدَمُ العقلِ الغالبِ

---

(١) إثبات الصفات الاختيارية لله كالإتيان والنزول والاستواء وغيرها مذهب السلف الصالح قاطبة، ولم يُنقل عنهم نَفْيُ الحركة عن الله عز وجلّ، بل جعل عثمان بن سعيد الدارمي نَفْيَ ذلك عن الله من أقوال الجهمية التي أنكرها السلف. وكثير من أهل الحديث والسنة يقول: المعنى صحيح، لكن لا يُطْلَق هذا اللفظ لعدم مجيء الأثر به. انظر: مجموع الفتاوى (٨/ ٢١، ٢٣ و٥/ ٥٧٧).

(٢) ما سبق مأخوذ من البرهان ١/ ١٧٤-١٧٦.

على الهوى؛ لأن الإشراكَ باللهِ لعدمِ استكمالِ(1) العقلِ الدالِّ على توحيدِه وعظمتِه، وكذلك عقوقُ الوالدين لا يَقْتَضيه العقلُ لِسَبْقِ إحسانهما إلى الوَلَدِ بكل طريقٍ، وكذلك قتلُ الأولادِ بالوأد من الإملاقِ مع وجودِ الرازق الحيِّ الكريم، وكذلك إتيانُ الفواحشِ لا يقتضيه عقلٌ، وكذا قتلُ النفسِ لغيظٍ أو غضبٍ في القاتلِ، فحَسُنَ، بعد ذلك «تعقلون».

وأمَّا الثانيةُ فلتعلُّقِها بالحقوقِ الماليةِ والقوليةِ؛ / فإنَّ مَنْ عَلِمَ أنَّ له أيتاماً ٣/٣٠٥ يُخَلِّفهم مِنْ بعده لا يَليقُ به أن يُعاملَ أيتامَ غيرِه إلا بما يُحبُّ أن يُعامَلَ به أيتامُه، ومَنْ يَكْتَلْ أو يزِنْ أو يَشْهَدْ لغيرِه، -لو كان ذلك الأمرُ له- لم يُحبَّ أن يكونَ فيه خيانةٌ ولا بَخْسٌ، وكذا مَنْ وَعَد، أو(2) وُعِد- لم يُحب أن يُخْلفَ، ومَنْ أحبَّ ذلك عامَلَ الناسَ به ليُعاملوه بمثله، فتَرْكُ ذلك إنما يكونُ لغَفْلةٍ عن تَدبُّرِ ذلك وتأمُّلِه، فلذلك ناسَبَ الخَتْمَ بقولِه: ﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾.

وأمَّا الثالثةُ: فلأنَّ تَرْكَ اتِّباعِ شرائعِ الله الدينيةِ مُؤدٍّ إلى غضبِه وإلى عقابِه، فحَسُنَ ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ أي: عقابَ اللهِ بسببِه.

ومن ذلك قولُه في الأنعام أيضاً: ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ﴾ الآياتِ [٩٧-٩٩] فإنه خَتَم الأولى بقوله: ﴿لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ والثانيةَ بقولِه: ﴿لِقَوْمٍ يَفْقَهُونَ﴾ والثالثةَ بقوله: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾؛ وذلك لأنَّ حسابَ النجومِ

(١) «س»: «استعمال».

(٢) المثبت من «ب، م، ر، ك»، وفي «أ، س، ح»: «لو».

والاهتداءَ بها يَخْتَصُّ بالعلماءِ بذلك[1]، فناسَبَ خَتْمَه بـ (يعلمون)، وإنشاءُ الخلائق مِنْ نفسٍ واحدةٍ ونَقْلُهم مِنْ صُلْبٍ إلى رَحِمٍ ثم إلى الدنيا ثم إلى حياةٍ وموتٍ، والنظرُ في ذلك والفكرُ فيه أدقُّ، فناسبَ خَتْمَه بـ « يَفْقهون »؛ لأنَّ الفقهَ فَهْمُ الأشياءِ الدقيقةِ، ولـمَّا ذَكَرَ ما أنعمَ به على عبادِه من سَعَة الأرزاقِ والأقواتِ والثمارِ وأنواعِ ذلك، ناسَبَ خَتْمَه بالإيمانِ الداعي إلى شكرِه تعالى على نِعَمه.

ومن ذلك : قولُه تعالى : ﴿ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ ۞ وَلَا بِقَوْلِ كَاهِنٍ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾ [الحاقة: ٤١، ٤٢] حيث خَتَمَ الأولى بـ « تؤمنون » والثانية بـ « تَذكَّرون » ووجهُه أنَّ مخالفةَ القرآنِ لِنَظْمِ الشعرِ ظاهرةٌ واضحةٌ لا تَخفَى على أحدٍ، فقولُ مَنْ قال شِعْرٌ، كفرٌ وعِنادٌ مَحْضٌ، فناسبَ خَتْمَه بقوله: ﴿ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ ﴾ .

وأمَّا مخالفتُه لنَظْمِ الكُهَّانِ وألفاظِ السَّجْعِ فتَحْتاجُ إلى تَذكُّرٍ وتدبُّرٍ؛ لأنَّ كلاًّ منهما نثرٌ، فليست مخالفتُه له في وضوحِها لكلِّ أحدٍ كمخالفتِه الشعرَ، وإنما تظهرُ بتدبُّرِ ما في القرآنِ من الفصاحةِ / والبلاغةِ والبدائعِ ٣٠٦/٣ والمعاني الأنيقةِ، فحَسُنَ خَتْمُه بقوله: ﴿ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾ .

ومن بديعِ هذا النوعِ اختلافُ الفاصلتَيْنِ في موضعَيْن والمُحَدَّث عنه واحدٌ؛ لنكتةٍ لطيفةٍ، كقوله تعالى في سورةِ إبراهيمَ: ﴿ وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ الْإِنسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ ﴾ [٣٤] ثم قال في

---

(١) أي: يختص بالعلماء بذلك العلم المذكور.

سورة النحل: ﴿ وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا ۗ إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [١٨].

قال ابن المُنَيِّر(١): «كأنه يقول: إذا حَصَلَت النعمُ الكثيرةُ فأنت آخذُها وأنا مُعطيها، فحَصَل لك عند أَخْذِها وصفان: كونُك / ظلوماً، وكونُك [٣٤٥] كَفَّاراً، يعني لعَدَمِ وفائِك بشكرِها، ولي عند إعطائِها وصفان؛ وهما: أني غفورٌ رحيم، أقابلُ ظلمَك بغُفْراني، وكُفْرَك برحمتي، فلا أقابلُ تقصيرَك إلا بالتوفير(٢) ولا أُجازي جَفاءَك إلا بالوفاء».

وقال غيرُه(٣): «إنما خَصَّ سورةَ إبراهيم بوصْفِ المُنْعَمِ عليه، وسورةَ النحلِ بوَصْفِ المُنْعِمِ؛ لأنه في سورةِ إبراهيم في مَساقِ وَصْفِ الإنسانِ، وفي سورةِ النحلِ في مَساقِ صفاتِ الله وإثباتِ ألوهيته. ونظيرهُ: قولُه في الجاثية: ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ ۖ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ۖ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ ﴾ [١٥].

وفي فُصِّلت خَتَم بقولِه: ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾ [٤٦]. ونكتةُ ذلك أنَّ قَبْلَ الآيةِ الأولى: ﴿ قُل لِّلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ [١٤] فناسبَ الختامَ بفاصلةِ البعث؛ لأنَّ قبله وَصْفَهم بإنكاره.

وأما الثانيةُ فالختامُ بما فيها مناسِبٌ؛ لأنه لا يُضيعُ عملاً صالحاً، ولا يزيدُ على مَنْ عمل شيئاً.

---

(١) انظر: البرهان ١ /١٧٦، وعزاه فيه إلى تفسيره الكبير.

(٢) في أ: بالتوقير، والمثبت من ب، م والبرهان، وهو الصواب.

(٣) وهو الزركشي في البرهان ١ /١٧٦.

وقال في سورة النساء: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفْتَرَىٰٓ إِثْمًا عَظِيمًا﴾ [٤٨] ثم أعادها وختم بقوله: ﴿وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾ [١١٦]. / ونكتةُ ذلك: أنَّ ٣/٣٠٧ الأولى نَزلَتْ في اليهود، وهم الذين افتَروا على الله ما ليس في كتابه، والثانيةَ نزلَتْ في المشركين ولا كتابَ لهم وضلالُهم أشَدُّ.

ونظيرُه: قولُه في المائدة: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [٤٤] ثم أعادها فقال: ﴿فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [٤٥]، ثم قال في الثالثة: ﴿فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [٤٧]. ونكتتُه أنَّ الأولى نَزلَتْ في حُكَّام[١] المسلمين، والثانيةَ في اليهود، والثالثةَ في النصارى.

وقيل: الأولى فيمن جَحَدَ ما أنزلَ اللهُ، والثانيةُ فيمَنْ خالفَه مع عِلمه ولم ينكرْه، والثالثةُ فيمَنْ خالفَه جاهلاً. وقيل: الكافرُ والظالمُ والفاسقُ كلُّها بمعنىً واحدٍ، وهو الكفرُ، عَبَّر عنه بألفاظٍ مختلفة لزيادةِ الفائدةِ واجتنابِ صورة التَّكْرار.

وعكسُ هذا اتفاقُ الفاصلتَيْن والمُحدَّثُ عنه مختلفٌ[٢] كقوله في سورةِ النور: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِيَسْتَـْٔذِنكُمُ ٱلَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْءَايَٰتِ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [٥٨]، ثم قال: ﴿وَإِذَا بَلَغَ ٱلْأَطْفَٰلُ مِنكُمُ ٱلْحُلُمَ فَلْيَسْتَـْٔذِنُوا۟ كَمَا ٱسْتَـْٔذَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ

(١) ع ب: أحكام. وانظر: البرهان ١/١٧٧.

(٢) انظر: البرهان ١/١٧٨.

لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ [٥٩] .

* * *

التنبيه الثاني(١):

من مشكلاتِ الفواصلِ قولُه تعالى: ﴿ إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَۖ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ [المائدة: ١١٨] فإِنَّ قولَه: ﴿ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ ﴾ يقتضي أن تكوَن الفاصلةُ: «الغفور الرحيم» وكذا نُقلت عن مُصحف أبيّ، وبها قرأ ابن شَنَبوذ(٢). وذُكِر / في حكمته أنه لا يَغْفِرُ لمن استحقَّ العذابَ إلا مَن ليس فوقَه أحدٌ يَرُدُّ عليه حُكْمَه، فهو العزيزُ أي: الغالبُ، والحكيمُ هو الذي يضعُ الشيءَ في مَحَلِّه، وقد يَخْفَى وجهُ الحكمةِ على بعضِ الضعفاءِ في بعضِ الأفعالِ فَيَتَوَهَّمُ أنه خارجٌ عنها، وليس كذلك، فكان في الوصفِ بالحكيمِ احتراسٌ حسنٌ، أي: وإن تغفر لهم مع استحقاقهم العذابَ فلا مُعْتَرِضَ عليك لأحدٍ في ذلك، والحكمةُ فيما فَعلْتَه. ٣/٢٠٨

ونظيرُ ذلك قولُه في سورة التوبة: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ ٱللَّهُۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [٧١] وفي سورة الممتحَنَة: ﴿ وَٱغْفِرْ لَنَا رَبَّنَآۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ [٥] وفي غافر: ﴿ رَبَّنَا وَأَدْخِلْهُمْ جَنَّٰتِ عَدْنٍ ﴾ إلى قوله: ﴿ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ [٨] وفي النور: ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ وَأَنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ ﴾ [١٠] فإنَّ باديءَ الرأيِ يقتضي: «تَوَّاب رحيم»؛ لأنَّ الرحمةَ مناسبةٌ للتوبةِ، لكنْ عُبِّرَ

---

(١) انظر: البرهان ١/ ١٧٨.

(٢) وهي قراءة شاذة. انظر: طبقات القراء للذهبي ١/ ٣٤٥، البحر ٤/ ٦٢.

به إشارةً إلى فائدةِ مشروعيَّةِ اللِّعان وحكمتِه، وهي السَّتْرُ عن هذه الفاحشةِ العظيمة.

[٣٤٦] ومِنْ خَفِيٍّ ذلك أيضاً[1]: قولُه في سورة البقرة: / ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ ۚ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴾ [٢٩] وفي آل عمرانَ: ﴿ قُلْ إِن تُخْفُوا۟ مَا فِى صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ ۗ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [٢٩] فإنَّ المتبادَرَ إلى الذهن في آيةِ البقرةِ الخَتْمُ بالقُدرة، وفي آيةِ آل عمرانَ الخَتْمُ بالعلمِ.

والجوابُ: أنَّ آيةَ البقرةِ لـمَّا تضمَّنَتْ الإخبارَ عن خَلْقِ الأرضِ وما فيها على حَسَبِ حاجاتِ أهلِها ومنافعِهم ومصالِحِهم، وخَلْقِ السمواتِ خَلْقاً مستوياً مُحْكَماً مِنْ غيرِ تفاوتٍ، والخالقُ على الوصفِ المذكورِ، يجب أَنْ يكونَ عالماً بما فَعَلَه كلِّيًّا وجزئياً مُجْمَلاً ومُفَصَّلاً، ناسَبَ ختمَها بصفةِ العلمِ.

وآيةُ آل عمران لـمَّا كانت في سياقِ الوعيد على مُوالاةِ الكفار، وكان التعبيرُ / بالعِلْم فيها كنايةً عن الـمُجازاة بالعقابِ والثوابِ، ناسبَ خَتْمَها بصفةِ القُدْرةِ. ٣/٣٠٩

ومن ذلك: قولُه: ﴿ وَإِن مِّن شَىْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ ۗ إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا ﴾ [الإسراء: ٤٤] فالخَتْمُ بالحِلْم والمغفرةِ عَقِبَ تسابيحِ الأشياءِ غيرُ ظاهرٍ في باديْ الرأي، وذُكِرَ في حِكْمتِه أنه لـمَّا كانَتِ الأشياءُ كلُّها

---

(١) انظر: البرهان ١ / ١٨١.

تُسَبِّحُ، ولا عِصْيانَ في حقِّها وأنتم تَعْصُون، خَتَمَ به مراعاةً للمقدَّرِ في الآية، وهو العِصْيانُ، كما جاء في الحديث[1]: «لولا بهائمُ رُتَّعٌ وشيوخٌ رُكَّعٌ وأطفالٌ رُضَّعٌ لصُبّ عليكم العذابُ صَبّاً».

وقيل: التقديرُ: حليماً عن تَفْريطِ المسبِّحين، غفوراً لذنوبهم. وقيل: حليماً عن المخاطبين الذين لا يَفْقَهون التسبيحَ، بإهمالِهم النظرَ في الآيات والعِبَرِ؛ ليَعْرِفُوا حَقَّه بالتأمُّلِ فيما أَوْدَعَ في مخلوقاتِه مِمَّا يُوجِبُ تَنْزيهَه.

* * *

التنبيه الثالث:

من الفواصلِ ما لا نظيرَ له في القرآن[2]، كقولِه عَقِبَ الأمرِ بالغَضِّ في سورة النور: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾ [٣٠] وقولِه عَقِبَ الأمرِ بالدعاءِ والاستجابةِ: ﴿لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ [البقرة: ١٨٦] وقيل: فيه تَعْريضٌ بليلةِ القَدْرِ، حيث ذَكَرَ ذلك عَقِبَ ذِكْرِ رمضانَ، أي: لعلَّهم يَرْشُدون إلى معرفتِها.

---

(١) الحديث رواه الطبراني في الكبير (٢٢/٣٠٩) برقم ٧٨٥، والبيهقي في سننه (٣/٣٤٥) ك: صلاة الاستسقاء، ب: استحباب الخروج بالضعفاء والصبيان، وابن عدي في الكامل (٤/١٦٢٢) وسنده ضعيف في إسناده مالك بن عبيدة، قال ابن معين: ما أعرفه، وفيه أيضاً عبدالرحمن بن سعد بن عمار الفرط، ضعيف، كما في الميزان (٣/٤٢٨) برقم ٧٠٢٤ و(٢/٥٦٦) برقم ٤٨٧٤.

(٢) انظر: البرهان ١/١٨٣.

وأمَّا التصدير(١) فهو أنْ تكونَ تلك اللفظةُ بعينها تقدَّمَتْ في أولِ الآيةِ، ويُسَمَّى أيضاً: ردَّ العَجُزِ على الصَّدرِ.

وقال ابن المعتز(٢): «هو ثلاثةُ أقسامٍ: الأول: أنْ يُوافقَ آخرُ الفاصلةِ آخرَ كلمةٍ في الصدرِ(٣)، نحو: ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ ۖ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَشْهَدُونَ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ١٦٦]. / والثاني: أنْ يوافقَ أولَ كلمةٍ منه(٤)، نحوُ: ﴿وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً ۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ﴾ [آل عمران: ٨]، ﴿قَالَ إِنِّى لِعَمَلِكُم مِّنَ ٱلْقَالِينَ﴾ [الشعراء: ١٦٨]. الثالث: أنْ يوافقَ بعضَ كلماته، نحوُ: ﴿وَلَقَدِ ٱسْتُهْزِئَ بِرُسُلٍ مِّن قَبْلِكَ فَحَاقَ بِٱلَّذِينَ سَخِرُوا۟ مِنْهُم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [الأنعام: ١٠]، ﴿ٱنظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ وَلَلْءَاخِرَةُ أَكْبَرُ دَرَجَٰتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلًا﴾ [الإسراء: ٢١]، ﴿قَالَ لَهُم مُّوسَىٰ وَيْلَكُمْ لَا تَفْتَرُوا۟﴾ إلى قوله: ﴿وَقَدْ خَابَ مَنِ ٱفْتَرَىٰ﴾ [طه: ٦١]، ﴿فَقُلْتُ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارًا﴾ [نوح: ١٠].

٣١٠/٣

وأمَّا التوشيحُ(٥): فهو أن يكونَ في أولِ الكلامِ ما يَسْتلزِمُ القافيةَ.

---

(١) انظر: بديع القرآن ٣٦.

(٢) البديع له ٤٧.

(٣) فالموافقة بين «يشهدون» و«شهيدا».

(٤) فالموافقة بين «هب» و«والوهاب» في الآية الأولى، وبين «قال» و«القالين» في الآية الثانية.

(٥) انظر: بديع القرآن ٩٠.

والفرقُ بينه وبين التصديرِ أن هذا دلالتُه معنويةٌ، وذاك لفظيَّةٌ، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰٓ ءَادَمَ ﴾ الآيةَ [آل عمران: ٣٣] فإن «اصطفى» يدلُّ[١] على أنَّ الفاصلة «العالمين» لا باللفظ؛ لأنَّ لفظَ «العالمين» غيرُ لفظ «اصطفى» ولكن بالمعنى؛ لأنه يُعْلَمُ أنَّ مِنْ لوازمِ اصطفاءِ شيءٍ أَنْ يكونَ مختاراً على جنسه، وجنسُ هؤلاء المصطفَيْن العالِمون. وكقوله: ﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ نَسۡلَخُ ﴾ الآيةَ [يسٓ: ٣٧].

قال ابن أبي الإِصبعِ[٢]: «فإنَّ مَنْ كان حافظاً لهذه السورةِ مُتَفَطِّناً إلى أنَّ مقاطعَ آيِها النونُ المُرْدَفَةُ، وسَمِع في صدرِ الآيةِ انسلاخَ النهار من الليل عَلِم أنَّ الفاصلةَ «مظلمون»؛ لأنَّ من انسلخَ النهارُ عن ليله أَظْلَمَ، أي: دخل في الظُّلْمةِ، ولذلك سُمِّيَ تَوْشيحاً؛ لأنَّ الكلامَ لمَّا دلَّ أولُه على آخرِه نُزِّل المعنى مَنْزِلَةَ الوِشاح، ونُزِّل أولُ الكلامِ وآخرُه منزلةَ العاتقِ والكَشْحِ[٣] اللَّذَيْن يَجُولُ عليهما الوِشاحُ».

وأما الإِيغالُ: فَتَقَدَّم في نوع الإطناب[٤].

* * *

---

(١) في مطبوعة أبي الفضل: «لا يدل».

(٢) بديع القرآن ٩١.

(٣) في حاشية (أ): «الكشح: ما بين الخاصرة إلى الضِّلَع قاله الجوهري». والعاتق: ما بين المَنْكِب والعُنُق.

(٤) انظر ص: ١٦٧٩.

٣/٣١١

/ فصلٌ

قَسَّم البديعيُّون السَّجْعَ[١]، -ومِثْلُه الفواصلُ- إلى أقسامٍ: مُطْرَفٍ، ومتوازي[٢]، ومتوازنٍ، ومُرَصَّعٍ ومتماثلٍ:

فالمُطْرَفُ: أَنْ تختلفَ الفاصلتان في الوزنِ، وتتفقا في حروفِ السَّجْعِ، نحوُ: ﴿ مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا * وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا ﴾ [نوح: ١٣، ١٤].

[٣٤٧] والمتوازِي: أَنْ تَتَّفِقا وَزْناً وتَقْفِيةً، ولم يكنْ ما في الأولى / مقابلاً لما في الثانيةِ في الوزنِ والتقفيةِ نحوُ: ﴿ فِيهَا سُرُرٌ مَّرْفُوعَةٌ * وَأَكْوَابٌ مَّوْضُوعَةٌ ﴾ [الغاشية: ١٣، ١٤].

والمتوازنُ: أن يَتَّفِقا في الوزن دون التَّقْفِية، نحوُ: ﴿ وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ * وَزَرَابِيُّ مَبْثُوثَةٌ ﴾ [الغاشية: ١٥، ١٦].

والمُرَصَّعُ: أن يَتَّفِقا وَزْناً وتَقْفِية، ويكونَ ما في الأولى مقابلاً لما في الثانية كذلك[٣]، نحوُ: ﴿ إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ * ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم ﴾ [الغاشية: ٢٥، ٢٦]،

---

(١) انظر: الإيضاح ٦/١٠٦، والتبيان للطيبي ٥٠٢.

(٢) كذا في الأصول، والأَوْلى: متوازٍ.

(٣) وذكر الزركشي -أيضاً- من شروط الترصيع: أن يكون المتقدم من الفقرتين مؤلفاً من كلمات مختلفة؛ لذلك قال: «ولم يجئ هذا القسم في القرآن العظيم لما فيه من التكلف، وزعم بعضهم أن منه قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الْأَبْرَارَ ... ﴾، وليس كذلك لورود لفظة (إن) و(لفي) في كل واحد من الشطرين، وهو مخالف لشرط الترصيع؛ إذ شرطه اختلاف الكلمات في الشطرين جميعاً» البرهان ١/١٦٨ - ١٦٩. وكذلك يَرِد على مثال السيوطي الأول انتفاءُ التقابل في الآيتين المذكورتين.

﴿ إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ * وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ ﴾ [الانفطار: ١٣، ١٤].

والمُتَماثِلُ: أَنْ يتساويا في الوزنِ دونَ التقفيةِ، وتكونَ أفرادُ الأولى مقابلةً لما في الثانية، فهو بالنسبةِ إلى المُرَصَّعِ كالمتوازِنِ بالنسبةِ إلى المتوازي، نحوُ: ﴿ وَءَاتَيْنَٰهُمَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلْمُسْتَبِينَ * وَهَدَيْنَٰهُمَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾ [الصافات: ١١٧، ١١٨] فـ«الكتابُ» و«الصِّراطُ» متوازنان[١]، وكذا «المُسْتبينُ» و«المستقيمُ»، واختلفا في الحرفِ الأخيرِ.

* * *

(١) (س): «متوازيان».

٣/٣١٢

/ فَصْلٌ

بقي نوعان بديعيَّان يتعلقان بالفواصلِ، أحدُهما: التشريعُ، وسمَّاه ابنُ أبي الإِصبع[1] «التوْءَم». وأصلُه أن يَبْنِيَ الشاعرُ بيتَه على وزنَيْنِ من أوزانِ العَروضِ فإذا أَسْقط منها جزءاً أو جُزْأَين صار الباقي بيتاً مِنْ وزنٍ آخرَ، ثم زعم قومٌ اختصاصَه به.

وقال آخرون: بل يكون في النثرِ بأَنْ يُبْنَى على سَجْعَتَيْنِ، لو اقْتُصِر على الأولى منهما كان الكلامُ تاماً مفيداً، وإِن أُلْحِقَتْ به السَّجْعةُ الثانيةُ كان في التمامِ والإِفادةِ على حالِه مع زيادةِ معنى مازاد من اللفظ.

قال ابنُ أبي الإِصبع[2]: «وقد جاء من هذا البابِ معظمُ سورةِ الرحمنِ، فإن آياتِها لو اقْتُصِرَ فيها على أُولى الفاصلَتَيْن دونَ ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن: ١٣] لكان تاماً مفيداً، وقد كَمُلَ بالثانية فأفاد معنى زائداً من التقرير والتوبيخ».

قلت: التمثيلُ غيرُ مطابقٍ، والأَوْلى أن يُمَثِّلَ بالآياتِ التي في أثنائِها ما يَصْلُح أَنْ يكونَ فاصلةً، كقولِه: ﴿لِتَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَىْءٍ عِلْمًۢا﴾ [الطلاق: ١٢] وأشباه ذلك.

---

(١) بديع القرآن ٢٣١.

(٢) بديع القرآن ٢٣٢.

الثاني: الالتزام(١)، ويُسَمَّى لُزومَ ما لا يَلْزَمُ، وهو أن يُلْتَزَمَ في الشعرِ أو النثر حرفٌ أو حرفان فصاعداً قبل الرَّوِيِّ بشرطِ عدمِ الكُلْفة.

مثالُ التزامِ حرفٍ: ﴿ فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ * وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴾ [الضحى: ٩، ١٠] التُزِمَ الهاءُ قبل الراء، ومثلُه: ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ الآياتِ [الشرح: ١-٤] التُزِمَ فيها الراءُ قبل الكافِ: ﴿ فَلَآ أُقْسِمُ بِٱلْخُنَّسِ * ٱلْجَوَارِ ٱلْكُنَّسِ ﴾ [التكوير: ١٥، ١٦] التُزِمَ فيها النونُ المشددةُ قبل السينِ: ﴿ وَٱلَّيْلِ وَمَا وَسَقَ * وَٱلْقَمَرِ إِذَا ٱتَّسَقَ ﴾ [الانشقاق: ١٧، ١٨].

/ ومثالُ التزامِ حرفَيْن: ﴿ وَٱلطُّورِ * وَكِتَٰبٍ مَّسْطُورٍ ﴾ [الطور: ١، ٢]، ﴿ مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ * وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ ﴾ [القلم: ٢، ٣]، ﴿ بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِىَ (٢) * وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ * وَظَنَّ أَنَّهُ ٱلْفِرَاقُ ﴾ [القيامة: ٢٦-٢٨]. ٣١٣/٣

ومثالُ التزامِ ثلاثةِ أحرفٍ: ﴿ تَذَكَّرُواْ فَإِذَا هُم مُّبْصِرُونَ * وَإِخْوَٰنُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِى ٱلْغَىِّ ثُمَّ لَا يُقْصِرُونَ ﴾ [الأعراف: ٢٠١، ٢٠٢].

* * *

---

(١) انظر: بديع القرآن ٢٢٧.

(٢) في أ، س كتبت «التراق» من غير ياء وهو خطأ. والشاهد في المثال: «راق» و«الفراق»، و«التراقي» لا يدخل فيه.

تنبيهات

الأول: قال أهلُ البديعِ: أحسَنُ السَّجْعِ وأعزُّه[1] ما تساوَتْ قرائِنُه، نحوُ: ﴿ فِي سِدْرٍ مَّخْضُودٍ * وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ * وَظِلٍّ مَّمْدُودٍ ﴾ [الواقعة: ٢٨-٣٠] ويليه ما طالَتْ قرينتُه الثانيةُ، نحوُ: ﴿ وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ * مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ﴾ [النجم: ١، ٢] أو الثالثة، نحو: ﴿ خُذُوهُ فَغُلُّوهُ * ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ * ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ﴾ الآيةَ [الحاقة: ٣٠-٣٢].

وقال ابنُ الأثيرِ[2]: «الأحسنُ في الثانية المساواةُ، وإلا فأطولُ قليلاً، وفي الثالثةِ أن يكونَ أطولَ».

وقال الخفاجيُّ[3]: «لا يجوزُ أَنْ تكونَ الثانيةُ أقصرَ من الأولى».

الثاني: قالوا[4]: أحسنُ السَّجْعِ ما كان قصيراً لدلالتهِ على قوةِ المُنْشِئِ، وأقلُّه كلمتان، نحو: ﴿ يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ * قُمْ فَأَنذِرْ ﴾ الآيات [المدثر: ١-٥]، ﴿ وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا ﴾ الآياتِ [المرسلات: ١، ٢]، ﴿ وَالذَّارِيَاتِ ذَرْوًا ﴾ الآياتِ [الذاريات: ١-٤]، ﴿ وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا ﴾ الآياتِ [العاديات: ١-٣].

---

(١) المثبت من «ح»، وهو الأنسب، وفي النسخ: «ونحوه»، وانظر: المثل السائر ١/٣٣٢، والإيضاح ٦/١٠٨، ومعجم المصطلحات البلاغية لمطلوب: ٣١٢.

(٢) المثل السائر ١/٢٣١.

(٣) سر الفصاحة ١٨٣.

(٤) انظر: المثل السائر ١/٢٣٣، التبيان ٥٠٤.

والطويلُ: ما زاد عن[1] العشرِ كغالبِ الآياتِ، وما بينهما متوسطٌ كآياتِ سورة القمر.

الثالث: قال الزمخشري في «كشافه» القديم[2]: «لا تَحْسُنُ المحافظةُ على الفواصِلِ لمجرَّدها[3] إلا مع بقاءِ المعاني على سَرْدِها على النَّهْجِ / الذي يَقْتضيه حُسْنُ النظمِ والْتِئامُه. فأمَّا[4] أنْ / تُهْمَلَ المعاني ويُهْتَمَّ بتحسينِ اللفظِ وحدَه غيرَ منظورٍ فيه إلى مؤدَّاه، فليس مِنْ قبيلِ البلاغة، وبُني على ذلك أنَّ التقديمَ في ﴿ وَبِٱلْأَخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴾ [البقرة: ٤] ليس لمجردِ الفاصلةِ بل لرعايةِ الاختصاصِ. [٣٤٨] ٣/٣١٤

الرابع: مَبْنى الفواصلِ على الوقفِ؛ ولهذا ساغ مقابَلَةُ المرفوعِ بالمجرور، وبالعكسِ، كقولِه: ﴿ إِنَّا خَلَقْنَاهُم مِّن طِينٍ لَّازِبٍ ﴾ [الصافات: ١١] مع قولِه: ﴿ عَذَابٌ وَاصِبٌ ﴾ [٩] و﴿ شِهَابٌ ثَاقِبٌ ﴾ [١٠] وقولِه: ﴿ بِمَاءٍ مُّنْهَمِرٍ ﴾ [القمر: ١١] مع قولِه: ﴿ قَدْ قُدِرَ ﴾ [١٢] و﴿ سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ ﴾ [٢] وقوله: ﴿ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ ﴾ [الرعد: ١١] مع قوله: ﴿ وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ ﴾ [١٢].

---

(١) الأَوْلى تعدية «زاد» بـ«على»، كما في قوله تعالى: ﴿ أَوْ زِدْ عَلَيْهِ ﴾.

(٢) انظر: البرهان ١/١٦٤.

(٣) (ع): «بمجردها».

(٤) (أ): «إمَّا».

الخامس: كَثُرَ في القرآنِ خَتْمُ الفواصلِ بحروفِ المدِّ واللينِ، وإلحاقُ النونِ. وحكمتُه وجودُ التمكُّنِ من التطريبِ بذلك، كما قال سيبويه[1]: «إنهم إذا تَرَنَّموا يُلْحِقون الألفَ والياءَ والنونَ؛ لأنهم أرادوا مَدَّ الصوتِ، ويتركون ذلك إذا لم يَتَرَنَّموا». وجاء القرآنُ على أسهلِ مَوْقفٍ، وأعذبِ مَقْطَعٍ.

السادس: حروفُ الفواصلِ: إمَّا متماثلةٌ، وإمَّا متقاربةٌ فالأولى مثلُ: ﴿وَٱلطُّورِ * وَكِتَٰبٍ مَّسْطُورٍ * فِى رَقٍّ مَّنشُورٍ * وَٱلْبَيْتِ ٱلْمَعْمُورِ﴾ [الطور: ١ – ٤].

والثانيةُ[2] مثلُ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ * مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٣، ٤]، ﴿قٓ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْمَجِيدِ * بَلْ عَجِبُوٓا۟ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ فَقَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا شَىْءٌ عَجِيبٌ﴾ [قٓ: ١، ٢].

قال الإمامُ فخرُ الدين[3] وغيرُه: «وفواصلُ القرآنِ لا تَخْرُجُ عن هذين القسمَين، بل / تَنْحَصِرُ في المتماثلةِ والمتقاربةِ». قال: «وبهذا يترجَّح ٣/٣١٥ مذهبُ الشافعيِّ على مذهب أبي حنيفةَ في عَدِّ الفاتحة سبعَ آياتٍ مع البسملةِ، وجَعْلِ ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ﴾ إلى آخرها آيةً، فإنَّ مَنْ جَعَلَ آخرَ الآيةِ السادسةِ ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ مردودٌ بأنه لا يُشابهُ فواصلَ سائرِ آياتِ السورةِ، لا بالمماثلةِ ولا بالمقاربةِ، ورعايةُ التشابه في الفواصلِ لازمةٌ».

---

(١) الكتاب ٤/٢٠٤.

(٢) كذا في (ع)، وفي سائر النسخ: «والثاني».

(٣) تفسير الرازي ١/٢٠٢.

السابع: كَثُرَ في الفواصلِ التضمينُ والإيطاءُ؛ لأنهما ليسا بعيبينِ في النثر، وإن كانا عيبَيْن في النظم، فالتضمينُ: أَنْ يكونَ مابعد الفاصلة متعلقاً بها، كقولِه تعالى: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ * وَبِٱلَّيْلِ﴾ [الصافات: ١٣٧، ١٣٨].

والإيطاء: تَكَرُّرُ الفاصلةِ بلفظِها، كقولِه تعالى في الإسراء: ﴿هَلْ كُنتُ إِلَّا بَشَرًا رَّسُولًا﴾ [٩٣] وخَتَم بذلك الآيتين بعدها.

* * *

٣١٦/٣

/ النوع الستون
في فواتح السور[١]

أفرده بالتصنيف ابنُ أبي الإِصبعِ في كتاب سَمَّاه «الخَواطر السَّوانح في أسرار الفواتح» وأنا ألخِّص هنا ما ذكره مع زوائدَ مِنْ غيرِه.

اعلم أنَّ اللّٰهَ تعالى افتتح سورَ القرآن بعشرةِ أنواعٍ من الكلامِ، لا يَخْرُجُ شيءٌ من السور عنها:

الأول: الثناءُ عليه تعالى. والثناءُ قسمان: إثباتٌ لصفاتِ المدح، ونَفْيٌ وتَنزيهٌ من صفاتِ النقص. فالأولُ: التحميدُ في خمسِ سورٍ[٢]، وتبارك في سورتَيْن[٣]. والثاني: التسبيحُ في سبع سورٍ.

قال الكِرْمانيُّ في «متشابه القرآن»[٤]: «التسبيح كلمةٌ استأثر اللّٰهُ بها، فبدأ بالمصدرِ في بني إسرائيل لأنه الأصلُ، ثم بالماضي في الحديد والحشر [والصف][٥] لأنه أسبقُ الزمانَيْن، ثم بالمضارعِ في الجمعةِ والتغابن، ثم بالأمرِ في الأعلى، استيعاباً لهذه الكلمةِ من جميعِ جهاتِها».

---

(١) انظر: البرهان ١/٢٥٣.

(٢) وهي: الفاتحة والأنعام والكهف وسبأ وفاطر.

(٣) وهي: الفرقان والملك.

(٤) متشابه القرآن ٣٤١.

(٥) زيادة من (ب) والكرماني.

الثاني: حروفُ التهجِّي، في تسعٍ وعشرين سورةً. وقد مضى الكلامُ عليها مُسْتَوْعَباً في نوعِ المتشابِه، ويأتي الإلمامُ بمناسباتِها في نوع المناسبات(١).

الثالث: النداءُ، في عشرِ سورٍ، خمسٍ بنداء الرسول ﷺ: الأحزابِ والطلاقِ والتحريمِ والمزمِّلِ والمدثرِ. وخمسٍ بنداءِ الأمة: النساءِ والمائدةِ والحجِّ والحُجُراتِ والممتحنة.

الرابع: الجملُ الخبريةُ، نحو: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ﴾ [الأنفال: ١]، ﴿بَرَآءَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ١]، ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ١]، ﴿ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾ [الأنبياء: ١]، ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١]، ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا﴾ [النور: ١]، ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الزمر: ١]، ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ / [محمد: ١]، [٣٤٩] ﴿إِنَّا فَتَحْنَا﴾ [الفتح: ١]، ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ﴾ [القمر: ١]، ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ ۞ عَلَّمَ﴾ [الرحمن: ١، ٢]، ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ﴾ / [المجادلة: ١]، ﴿ٱلْحَآقَّةُ﴾ [الحاقة: ١]، ٣١٧/٣ ﴿سَأَلَ سَآئِلٌۢ﴾ [المعارج: ١]، ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾ [نوح: ١]، ﴿لَآ أُقْسِمُ﴾ في موضعين [القيامة: ١، البلد: ١]، ﴿عَبَسَ﴾ [عبس: ١]، ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾ [القدر: ١]، ﴿لَمْ يَكُنِ﴾ [البينة: ١]، ﴿ٱلْقَارِعَةُ﴾ [القارعة: ١]، ﴿أَلْهَىٰكُمُ﴾ [التكاثر: ١]، ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ﴾ [الكوثر: ١]، فتلك ثلاثٌ وعشرون سورةً.

الخامس: القَسَمُ في خمسَ عشرةَ سورةً؛ سورةٌ أقسمَ فيها بالملائكة، وهي: «الصافات»، وسورتان بالأَفْلاك: البروج، والطارق، وستُّ سورٍ بلوازمِها: فالنجم قَسَمٌ بالثريا، والفجرُ بمبدأ النهارِ، والشمسُ بآيةِ النهارِ،

(١) انظر ص: ١٨٥٧.

والليلُ بشطرِ الزمانِ، والضحى بشَطْرِ النهارِ، والعصرُ بالشَطرِ الآخرِ، أو بجملةِ الزمانِ. وسورتان بالهواء الذي هو أحدُ العناصرِ: «الذاريات»، «المرسلات». وسورةٌ بالتربةِ التي هي منها أيضاً، وهي: الطورُ، وسورةٌ بالنبات، وهي: «التين»، وسورةٌ بالحيوان الناطق[١]، وهي: «النازعات»، وسورةٌ بالبهيم[٢] وهي: «العاديات».

السادس: الشرطُ في سبعِ سُوَرٍ: الواقعةِ، والمنافقون[٣]، والتكويرِ، والانفطارِ، والانشقاقِ، والزلزلةِ، والنصرِ.

السابع: الأمر في ستٍّ سورٍ: «قل أوحي»، «اقرأ»، «الكفرون»، «قل هو الله أحد»، «قل أعوذ برب الفلق» و«قل أعوذ برب الناس» المعوذتين.

الثامن: الاستفهامُ في ست: «هل أتى على الإنسان»، «عم يتسألون»، «هل أتاك»، «ألم نشرح»، «ألم تر»، «أرءيت».

التاسع: الدعاءُ في ثلاثٍ: «ويل للمطففين»، «ويل لكل همزة»، «تبت».

العاشر: التعليلُ في: «لإيلاف قريش»، هكذا جمع

---

(١) كذا في النسخ وفي (أ): «الناهق» وكلا اللفظين فيه إيجاز مخل، لأن النازعات -على الراجح- هي الملائكة التي تنزع روح الإنسان، فالقسم بها لا بِمَنْ تُنزع روحه.

(٢) ع، ح، ب: «بالبهم».

(٣) كذا على حكاية اسم السورة.

أبوشامة(١). قال: «وما ذكرناه في قِسْم الدُّعاء يجوز أَنْ يُذْكَرَ مع الخبرِ، وكذا الثناءُ كلُّه خبرٌ، إلا «سَبِّح»، فإنه يدخُل في قسمِ الأمرِ، و«سبحان» يحتمل الأمرَ والخبرَ»، ثم نظم ذلك في بيتين فقال:

أَثْنى على نفسِه سبحانَه بثبو ت الحَمْدِ والسَّلْبِ لمَّا اسْتَفْتَحَ السُّوَرا

والأمرِ شرطِ الندا التعليلِ والقَسَمِ الدْ دُعا حروفِ التهَجِّي استفهم الخبرا

وقال أهلُ البيان(٢): «من البلاغة حُسْنُ الابتداءِ، وهو أَنْ يتأنَّقَ في أولِ الكلامِ، / لأنه أولُ ما يَقْرَعُ السمعَ، فإنْ كان محرَّراً أقبل السامعُ على الكلامِ ووَعاه، وإلا أعرضَ عنه، ولو كان الباقي في نهايةِ الحسنِ فينبغي أَنْ يُؤتى فيه بأعذبِ اللفظِ وأَجْزَلِه وأَرَقِّه وأَسْلَسِه وأحسنه نَظْماً وسَبْكاً، وأصَحِّه معنىً، وأوضحِه وأَخْلاه من التعقيدِ، والتقديمِ والتأخيرِ المُلْبِسِ، أو الذي لا يناسبُ». قالوا: «وقد أتَتْ جميعُ فواتحِ السُّوَرِ على أحسنِ الوجوهِ، وأبلغِها وأكملِها كالتحميداتِ وحروفِ الهجاءِ والنداءِ وغيرِ ذلك». ٣/٣١٨

ومن الابتداءِ الحسنِ نوعٌ أخصُّ منه يُسَمَّى براعةَ الاستهلال(٣): وهو أن يشتملَ أولُ الكلامِ على ما يناسِبُ الحالَ المتكلَّمَ فيه، ويُشير إلى ما سِيق

(١) نور المسرى في تفسير آية الإسرا ٢٧-٣٢، ونقل كلامه الأخير الزركشي في البرهان ١/ ٢٦٩.

(٢) انظر: بديع القرآن ٦٤، المصباح ٢٦٩، الإيضاح ٦/ ١٤٩.

(٣) انظر: الإيضاح ٦/ ١٥١، التبيان ٤٥٦.

الكلامُ لأجلِه، والعَلَمُ الأَسْنَى في ذلك سورةُ الفاتحةِ التي هي مَطْلَعُ القرآنِ، فإنها مُشْتَمِلَةٌ على جميعِ مَقاصدِه، كما قال البيهقي في «شُعَب الإيمان»(١):

أخبرنا أبو القاسمِ بنُ حبيبٍ، ثنا محمدُ بنُ صالحِ بن هاني، ثنا الحسين ابن الفضل، ثنا عَفَّانُ بن مسلم، عن الربيعِ بن صَبيحٍ عن الحسنِ قال: «أنزل اللهُ مئةً وأربعةَ كتبٍ أودعَ علومَها أربعةً منها: التوراةَ والإنجيلَ والزَّبورَ والفرقانَ، ثم أودعَ علومَ التوراةِ والإنجيلِ والزَّبورِ الفرقانَ، ثم أودعَ علومَ القرآنِ المفصَّلَ، ثم أودعَ علومَ المفصَّلِ فاتحةَ الكتاب، فَمَنْ عَلِمَ تفسيرَها كان كمَنْ عَلِمَ تفسيرَ جميعِ الكتبِ المنزَّلةِ».

وقد وُجِّه ذلك: بأنَّ العلومَ التي احتوى عليها القرآنُ، وقامَتْ بها الأديانُ أربعةٌ: علمُ الأصولِ، ومدارُهُ على معرفةِ اللهِ وصفاتِه، وإليه الإشارةُ بـ ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۞ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [٢، ٣] ومعرفةُ النبواتِ، وإليه الإشارةُ بـ ﴿ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ / ومعرفةُ المَعَادِ، وإليه الإشارةُ بـ ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [٧] وعلمُ العباداتِ، وإليه الإشارةُ بـ ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [٥] وعلْم السلوك -وهو حَمْلُ النفسِ على الآداب الشرعية والانقيادُ لرب [٣٥٠]

---

(١) (٢/ ٤٥٠-٤٥١) ب: في تعظيم القرآن، فضائل السور والآيات، ذِكْر فاتحة الكتاب، ح ٢٣٧١ في إسناده الربيع بن صبيح السعدي متكلّم فيه، قال الحافظ ابن حجر: صدوق سيئ الحفظ. انظر: التقريب/ ٣٢٠ برقم ١٩٠٥ والمغني في الضعفاء (١/ ٢٢٨ برقم ٢٠٩٥).

البَرِيَّة- وإليه الإشارة بـ ﴿ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ * ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾ [٥، ٦] وعلمُ القصص، وهو الاطلاعُ على أخبارِ الأممِ السالفةِ، والقرونِ الماضية ليَعْلَمَ المُطَّلِعُ على ذلك سعادةَ مَنْ أطاع اللهَ وشقاوةَ مَنْ عصاه، وإليه الإشارةُ بقوله: ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾ [٧] فنَبَّه في الفاتحةِ على جميعِ مقاصدِ القرآنِ، وهذا هو الغايةُ في براعةِ الاستهلالِ مع ما اشتملَتْ عليه من الألفاظِ الحسَنةِ، والمقاطعِ المستحسَنةِ وأنواعِ البلاغةِ.

/ وكذلك أولُ سورةِ «اقرأ»؛ فإنها مشتملةٌ على نظيرِ ما اشتملَتْ عليه ٣١٩/٣ الفاتحةُ مِنْ براعةِ الاستهلالِ لكونها أولَ ما أُنْزل من القرآنِ، فإنَّ فيها الأمرَ بالقراءة والبَداءةَ فيها باسمِ اللهِ، وفيه الإشارةُ إلى علمِ الأحكامِ، وفيها ما يتعلقُ بتوحيدِ الربِّ وإثباتِ ذاته وصفاتِه، مِنْ صفة ذاتٍ وصفةِ فعلٍ، وفي هذا الإشارةُ إلى أصولِ الدينِ. وفيها ما يتعلقُ بالأخبارِ مِنْ قولِه ﴿ عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾ [العلق: ٥] ولهذا قيل: إنها جديرةٌ أن تُسَمَّى «عنوانَ القرآن»؛ لأنَّ عنوانَ القرآنِ يَجْمَعُ مَقاصِدَه بعبارةٍ وجيزةٍ في أوَّلِه.

* * *

٣/٣٢٠

/ النوع الحادي والستون

في خواتم السور(١)

هي أيضاً مِثْلُ الفواتِحِ في الحُسْنِ، لأنها آخرُ ما يَقْرَعُ الأسماعَ، فلهذا جاءت متضمِّنةً للمعاني البديعةِ مع إيذانِ السامعِ بانتهاءِ الكلامِ، حتى لا يبقى معه للنفوسِ تَشَوُّفٌ إلى ما يُذْكَرُ بعدُ؛ لأنها بين أَدْعِيةٍ ووصايا وفرائضَ وتحميدٍ وتهليلٍ ومواعظَ ووَعْدٍ ووعيدٍ، إلى غيرِ ذلك، كتفصيلِ جملةِ المطلوبِ في خاتمةِ الفاتحةِ، إذ المطلوبُ الأعلى الإيمانُ المحفوظُ من المعاصي المسبِّبَةِ لغضبِ اللهِ والضلالِ. ففصَّل جملةَ ذلك بقولِه: ﴿ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ والمرادُ المؤمنون؛ ولذلك أَطْلَقَ الإنعامَ ولم يُقَيِّدْه، ليتناولَ كلَّ إنعامٍ؛ لأنَّ مَنْ أنعمَ اللهُ عليه بنعمةِ الإيمان فقد أنعمَ عليه بكلِّ نعمةٍ، لأنها مُسْتَتْبِعَةٌ لجميع النِّعَمِ، ثم وصفَهم بقولِه: ﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [٧] يعني: أنهم جَمَعوا بين النِّعَمِ المطلقةِ، وهي نعمةُ الإيمانِ، وبين السلامةِ مِنْ غَضَبِ اللهِ والضلالِ المُسَبَّبَيْنِ عن معاصيه وتَعَدِّي حدودِه.

وكالدعاءِ الذي اشتملَتْ عليه الآيتان من آخرِ سورةِ البقرةِ.

وكالوصايا التي خُتِمت بها سورةُ آل عمرانَ.

---

(١) انظر: البرهان ١/ ٢٧٠، التحبير ٣٠٤.

والفرائضِ التي خُتِمَتْ بها سورةُ النساءِ، وحَسُنَ الخَتْمُ بها لِما فيها من أحكامِ الموتِ الذي هو آخرُ أمرِ كلِّ حيٍّ، ولأنها آخرُ ما نَزَل من الأحكامِ.

وكالتَّبْجيلِ والتعظيمِ الذي خُتِمَتْ به المائدةُ.

وكالوعدِ والوعيدِ الذي خُتمت به الأنعامُ.

وكالتَّحْريضِ على العبادةِ بوصفِ حالِ الملائكةِ الذي خُتِمَتْ به الأعرافُ.

وكالحَضِّ على الجهاد، وصِلَةِ الأرحامِ الذي خُتِم به الأنفالُ.

وكوصفِ الرسولِ ومَدْحِه، والتهليلِ الذي خُتِمت به براءةُ.

وتسليته -عليه السلام- التي خُتِم بها سورةُ يونس. ومثلُها خاتمةُ هود.

ووَصْفِ القرآن / ومَدْحِه الذي خُتِم به يوسفُ. ٣/٣٢١

والردِّ على مَنْ كذَّب الرسولَ الذي خُتِم به الرعدُ.

ومِنْ أوضحِ ما آذن بالختامِ خاتمةُ إبراهيمَ: ﴿ هَٰذَا بَلَٰغٌ لِّلنَّاسِ ﴾ الآيةَ [٥٢]. ومثلُها خاتمةُ الأحقافِ، وكذا خاتمةُ الحِجْرِ بقوله: ﴿ وَٱعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ ٱلْيَقِينُ ﴾ [٩٩]، وهو مُفَسَّرٌ بالموتِ، فإنها في غايةِ البراعة.

وانْظُرْ إلى سورةِ الزلزلةِ: كيف بُدِئَتْ بأهوالِ القيامةِ، وخُتِمَتْ بقوله: ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ * وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ﴾ [٧، ٨].

وانظُرْ إلى براعةِ آخرِ آيةٍ نَزلَتْ، وهي قوله: ﴿ وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢٨١]. وما / فيها من الإشعار بالآخِريَّةِ المستلزِمَةِ للوفاةِ، وكذا آخرُ سورةٍ نَزلَتْ، وهي سورةُ النصرِ، فيها الإشعارُ بالوفاة. [٣٥١]

كما أخرج البخاريُّ[1] من طريق سعيد بنِ جُبيرٍ عن ابن عباسٍ: أنَّ عمرَ سألهم عن قوله: ﴿ إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ ﴾ فقالوا: «فَتْحُ المدائنِ والقصورِ». قال: «ما تقولُ يابنَ عباسٍ»؟ قال: «أجلٌ ضُرِب لمحمد ﷺ، نُعِيَتْ له نَفْسُه».

وأخرج[2] أيضاً عنه قال: «كان عمر يُدْخِلُني مع أشياخِ بدرٍ، فكأنَّ بعضَهم وَجَدَ في نفسه، فقال: «لِمَ تُدْخِلُ هذا معنا ولنا أبناءٌ مثلُه»؟ فقال عمر: «إنه مَنْ قد عَلِمْتم». ثم دعاهم ذاتَ يومٍ فقال: «ما تقولون في قولِ اللهِ تعالى: ﴿ إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ ﴾؟ قال بعضُهم: «أُمِرْنا أَنْ نَحْمَدَ اللهَ ونستغفِرَه إذا نَصَرَنا وفتح علينا»، وسكَتَ بعضُهم فلم يَقُلْ شيئاً. فقال لي: «أكذاك تقولُ يابنَ عباس؟» فقلت: لا. قال: «فما تقول»؟ قلت: «هو أَجَلُ رسولِ الله ﷺ أَعْلَمه له، قال: ﴿ إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ ﴾ [النصر: ١] وذلك علامةُ أجلِك، ﴿ فَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ وَٱسۡتَغۡفِرۡهُۚ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابَۢا ﴾ [النصر: ٣] فقال عمر: «لا أعلمُ منها إلا ما تقولُ».

* * *

(١) في صحيحه (٨/٧٣٤) مع الفتح، ك: التفسير، ب: قوله: ﴿ وَرَأَيۡتَ ٱلنَّاسَ يَدۡخُلُونَ فِي دِينِ ٱللَّهِ أَفۡوَاجٗا ﴾، ح ٤٩٦٩.

(٢) أي: البخاري في المصدر السابق (٨/٧٣٤-٧٣٥) ك: التفسير، ب: قوله: ﴿ فَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ ﴾، ح ٤٩٧٠.

٣/٣٢٢

/ النوع الثاني والستون
في مناسبة الآيات والسور(١)

أفرده بالتأليفِ العلامةُ أبو جعفر بنُ الزبيرِ شيخُ أبي حيان في كتابٍ سَمَّاه «البرهان في مناسبة ترتيب سور القرآن». ومن أهلِ العصرِ الشيخُ برهانُ الدين البقاعيُّ في كتابٍ سمَّاه «نَظْم الدُّرر في تناسُبِ الآي والسور»(٢). وكتابي الذي صنفته في أسرارِ التنزيل(٣) كافلٌ بذلك، جامعٌ لمناسباتِ السورِ والآياتِ، مع ما تضمَّنه من بيانِ جميعِ وجوهِ الإعجاز، وأساليبِ البلاغة. وقد لخَّصْتُ منه مناسباتِ السورِ خاصةً في جزءٍ لطيفٍ، سَمَّيْتُه «تناسق الدرر في تناسبِ السور»(٤).

وعِلْمُ المناسبةِ علمٌ شريفٌ، قلَّ اعتناءُ المفسِّرين به لدقَّتِه، وممَّن أكثرَمنه الإمامُ فخرُ الدينِ. وقال في تفسيره(٥): «أكثرُ لطائفِ القرآنِ مُوْدَعَةٌ في الترتيبات والروابط».

(١) انظر: البرهان ١/ ١٣٠.

(٢) وهو مطبوع، قال الشوكاني: «ومن أمعن النظر في كتاب المترجَم له في التفسير الذي -جعله في المناسبة بين الآي والسور- علم أنه من أوعية العلم المفرطين في الذكاء، الجامعين بين علمي المعقول والمنقول». البدر الطالع ١/ ٢٠.

(٣) وهو «قطف الأزهار وكشف الأسرار»، مطبوع.

(٤) وهو مطبوع.

(٥) تفسير الرازي ١٠/ ١٤٠.

وقال ابن العربي في « سراج المريدين »[١]: « ارتباطُ آيِ القرآنِ بعضِها ببعضٍ، حتى تكونَ كالكلمة الواحدة مُتَّسِقَةَ المعاني، منتظمةَ المباني، علمٌ عظيمٌ، لم يَتَعَرَّضْ له إلا عالمٌ واحدٌ عَمِلَ فيه سورةَ البقرةِ، ثم فتح اللهُ لنا فيه، فلمَّا لم نَجِدْ له حَمَلَةً، ورأينا الخَلْقَ بأوصافِ البَطَلَةِ[٢]، خَتَمْنا عليه، وجَعَلْناه بيننا وبينَ اللهِ، ورَدَدْناه إليه »[٣].

وقال غيره[٤]: « أولُ مَنْ أظهر علم المناسبةِ الشيخُ أبو بكرٍ النيسابوريُّ[٥]،

(١) مخطوط، وهو في الزهد والسلوك لخص فيه قواعد هذا العلم، مع تحرير مسائله، وابتعد فيه عن مسلك المتصوفة في شطحاتهم، واعتمادهم على الأحاديث الموضوعة والضعيفة. انظر: كشف الظنون ٢/ ٩٨٤، ومقدمة « قانون التأويل » ١٤٠-١٤٣. وانظر النص في البرهان ١/ ١٣٢.

(٢) البَطالة: اتباع اللهو والجَهالة.

(٣) يشير في هذا إلى كتاب له في « ترتيب آي القرآن » وهو المناسبات، ذكره في الناسخ والمنسوخ (٢/ ٢١٠) أثناء تصديره سورة الأنعام. قال: « والأحكام فيها قليل؛ لعارض بيِّنًا وجهه في « ترتيب آي القرآن »، وهو كتاب أخفيناه بعد أن جمعناه، لما رأينا فيه من علوه على أقدار أهل الزمان، وأنه ليس له في هذه الأقطار حَفِيّ، فوضعناه في سَرَبٍ خَفِيّ ».

(٤) وهو أبو الحسن الشَّهْرَباني: علي بن محمد بن محمد، البغدادي الفقيه الحنبلي (ت: ٦٧١هـ). انظر: تذكرة الحفاظ ٤/ ١٤٦٣، الذيل لابن رجب ٢/ ٢٨٢ - كما نقله عنه الزركشي في البرهان ١/ ١٣٢، وفيه: « ... ولم نكن سمعناه من غيره، هو الشيخ... ».

(٥) لم نستطع الجزم: مَنْ هو؟ ويقيناً هو من أهل القرن السابع؛ لأن الناقل عنه هو أبو الحسن الشهرباني وقد ولد سنة (٥٩٠هـ)، وتوفي سنة (٦٧١هـ). وانظر: بحث « أضواء على ظهور علم المناسبة القرآنية » للدكتور عبدالحكيم الأنيس المنشور في مجلة الأحمدية، العدد (١١) ص (٢٠-٣٠).

وكان غزيرَ العلمِ في الشريعةِ والأدبِ، وكان يقولُ على الكُرْسِيِّ -إذا قُرِئَ عليه-: لِمَ جُعِلَتْ هذه الآيةُ إلى جَنْب هذه؟ وما الحكمةُ في جَعْل هذه السورةِ إلى جَنْبِ هذه السورةِ؟ وكان يُزْرِي على علماءِ بغداذَ لعدم عِلْمِهم بالمناسبةِ».

وقال الشيخُ عز الدين بن عبد السلام[1]: «المناسبةُ عِلْمٌ حَسَنٌ، لكن يُشْتَرَطُ في حُسْنِ ارتباطِ الكلامِ أَنْ يقعَ في أمرٍ مُتَّحِدٍ مرتبطٍ أولُه بآخرِه، فإِنْ وَقَعَ على أسبابٍ مختلفةٍ لم يَقَعْ فيه ارتباطٌ، ومَنْ رَبَطَ ذلك فهو مُتَكَلِّفٌ بما لا يَقْدِرُ عليه إلا برَبْطٍ ركيكٍ، يُصان / عن مثلِه حُسْنُ الحديثِ ٣/٣٢٣ فَضْلاً عن أحسنِه، فإِنَّ القرآنَ نَزَلَ في نَيِّفٍ وعشرين سنةً في أحكامٍ مختلفةٍ شُرِعَتْ لأسبابٍ مختلفةٍ، وما كان كذلك لا يَتَأَتَّى رَبْطُ بعضِه ببعضٍ».

وقال الشيخُ وَلِيُّ الدين المَلَوِيّ[2]: «قد وَهِمَ مَنْ قال: لا يُطْلَبُ للآيِ الكريمةِ مناسَبَةٌ؛ لأنها على حَسَبِ الوقائعِ المُفَرَّقة، وفصلُ الخطابِ أنها

---

(١) الإشارة إلى الإيجاز: ٢٢١، ونَقْلُ السيوطي فيه تقديم وتأخير. انظر: البرهان ١/١٣٢.

(٢) محمد بن أحمد بن إبراهيم، أبو عبدالله المنفلوطي الشافعي (ت: ٧٧٤هـ)، قالوا: «له تواليف بديعة الترتيب»، ولم تُسَمَّ. انظر: الدرر الكامنة ٣/٣٩٥، طبقات المفسرين للداودي ٢/٥٨. والسيوطي نقل كلام الملويّ من نظم الدرر للبقاعي (١/٨). وذكره الزركشي مصدِّراً إياه بقوله: «قال بعض مشايخنا المحققين». انظر: البرهان ١/١٣٣.

على حَسَبِ الوقائع تنزيلاً، وعلى حسَبِ الحكمةِ ترتيباً وتأصيلاً، فالمصحفُ على وَفْقِ ما في اللوحِ المحفوظِ مُرَتَّبةٌ سوره كلُّها وآياته، بالتوقيفِ، كما أُنْزِل جملةً إلى بيت العزَّة. ومن المُعْجِزِ البيِّنِ أسلوبُه ونظمُه الباهرُ، والذي ينبغي في كلِّ آيةٍ أن يُبْحَثَ أولَ كلِّ شيءٍ عن كونها مُكَمِّلةً لما قبلها، أو مستقلَّةً، ثم المستقلَّةُ ما وَجْهُ مناسبتها لما قبلها؟ ففي ذلك عِلْمٌ جَمٌّ. وهكذا في السورِ يُطْلَبُ وجهُ اتصالها بما قبلها وما سِيْقت له» انتهى.

وقال الإمام الرازي في سورة البقرة[1]: «ومَنْ تأمَّل في لطائفِ نَظمِ هذه السورةِ وفي بدائعِ ترتيبها عَلِمَ أنَّ القرآنَ / كما أنه مُعْجزٌ بحسَبِ فصاحةِ [٣٥٢] ألفاظه وشَرَفِ معانيه، فهو أيضاً[2] بسببِ ترتيبه ونَظْمِ آياته، ولعلَّ الذين قالوا: إنه مُعْجزٌ بسببِ أسلوبه، أرادوا ذلك، إلا أني رأيتُ جمهورَ المفسِّرين مُعرِضين عن هذه اللطائف، غيرَ مُتَنَبِّهين لهذه الأسرارِ، وليس الأمرُ في هذا الباب إلا كما قيل[3]:

والنجمُ تَسْتَصْغِرُ الأبصارُ صورتَه ... والذَّنْبُ للطَّرْفِ لا للنجمِ في الصِّغَرِ»

* * *

(١) تفسير الرازي ٧/١٢٨.

(٢) في تفسير الرازي: «فهو معجز أيضاً».

(٣) البيت للمعري وهو في شروح سقط الزَّند ١٦٢، ووفيات الأعيان ١/١٦٢، وتفسير الرازي ٧/١٢٨.

فَصْلٌ

المناسَبَةُ في اللغةِ: الـمُشاكَلَةُ والمقارَبَةُ، ومَرْجِعُها في الآيات ونحوِها إلى معنىً رابطٍ بينهما عامٍّ أو خاصٍّ، عَقْليٍّ أو حسيٍّ أو خياليٍّ، أو غيرِ ذلك من أنواعِ العلاقاتِ، أو التلازمِ الذهنيِّ، كالسببِ والـمُسَبَّبِ، والعلةِ والمعلولِ، والنظيرَيْن والضِّدَّيْن، ونحوِه.

وفائدتُه: جَعْلُ أجزاءِ الكلام بعضِها آخذاً بأعناق بعض، فيَقْوى بذلك الارتباطُ، ويَصيرُ التأليفُ حالُه حالُ البناءِ المحكمِ المتلائمِ الأجزاءِ. فنقول:

/ ذِكرُ الآيةِ بعد الأخرى: إمَّا أنْ يكونَ ظاهرَ الارتباط، بتعلُّق الكلامِ بعضِه ٣/٣٢٤ ببعض وعدمِ تمامِه بالأُولى فواضحٌ، وكذلك إذا كانت الثانيةُ للأولى على وجهِ التأكيدِ أو التفسيرِ أو الاعتراضِ أو البدلِ، وهذا القسمُ لا كلامَ فيه.

وإمَّا ألاَّ يظهرَ الارتباطُ، بل يظهرُ أنَّ كلَّ جملةٍ مستقلةٌ عن الأخرى، وأنها خلافُ النوعِ المبدوءِ به:

فإمَّا أَنْ تكونَ معطوفةً على الأولى بحرفٍ من حروفِ العطفِ الـمُشَرِّكة في الحكمِ أو/لا. فإن كانَتْ معطوفةً فلا بدَّ أن يكونَ بينهما جهةٌ جامعةٌ على ما سَبَقَ تقسيمهُ، كقوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا﴾ [الحديد: ٤] وقوله: ﴿وَٱللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُۜطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [البقرة: ٢٤٥] للتضادِّ بين القَبْضِ والبَسْطِ، والوُلوجِ والخروجِ، والنزولِ والعروجِ، وشِبْهُ التَّضادِّ بين السماءِ والأرضِ، وممَّا العلاقةُ فيه

التضادُّ: ذِكْرُ الرحمةِ بعد ذِكْرِ العذابِ، والرغبةِ بعد الرهبة.

وقد جرَتْ عادةُ القرآنِ العظيم إذا ذَكرَ أحكاماً ذكر بعدَها وَعْداً ووعيداً؛ ليكونَ باعثاً على العملِ بما سَبَقَ، ثم يَذْكُرُ آياتِ توحيدٍ وتنزيهٍ؛ ليُعْلَمَ عِظَمُ الآمرِ والناهي. وتأمَّلْ سورةَ البقرة والنساء والمائدة تَجِدْه كذلك.

وإن لم تكنْ معطوفةً فلابُدَّ من دِعامةٍ تُؤْذِنُ باتصالِ الكلامِ، وهي قرائنُ معنويةٌ تُؤْذِنُ بالرَّبْطِ، وله أسبابٌ:

أحدُها: التنظيرُ، فإنَّ إلحاقَ النظيرِ بالنظيرِ من شأنِ العقلاءِ، كقوله: ﴿كَمَآ أَخۡرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيۡتِكَ بِٱلۡحَقِّ﴾ [الأنفال: ٥] عقب قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ حَقّٗاۚ﴾ [٤] فإنه تعالى أمرَ رسولَه أن يَمْضيَ لأمرِه في الغنائم على كُرْهٍ من أصحابه، كما مضى لأمرِه في خروجِه مِنْ بيتِه لطَلَب العِيرِ أو القتالِ، وهم له كارهون. والقَصْدُ أنَّ كراهتَهم لِما فَعَلَه مِنْ قِسْمَةِ الغنائم ككراهتِهم للخروجِ. وقد تبيَّن في الخروجِ الخيرُ من الظَّفَرِ والنَّصْرِ والغنيمة وعزِّ الإسلامِ، فكذا يكون فيما فعلَه في القسمةِ، فليطيعوا ما أُمِروا به ويتركوا هوى أنفسِهم.

/ الثاني: المضادَّة، كقوله في سورة البقرة: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ﴾ ٣/٣٢٥ الآية [٦] فإنَّ أولَ السورةِ كان حديثاً عن القرآن وإنَّ مِنْ شأنه الهداية للقومِ الموصوفين بالإيمانِ، فلمَّا أكمل وَصْفَ المؤمنين عَقَّبَ بحديث الكافرين فبينهما جامعٌ وَهْمِيٌّ بالتضادِّ من هذا الوجهِ، وحكمتُه التشويقُ

والثبوتُ على الأولِ، كما قيل(١):

... ... وبضـدِّها تَتَـبَـيَّنُ الأشـيـاءُ

فإن قيل: هذا جامعٌ بعيدٌ؛ لأنَّ كونَه حديثاً عن المؤمنين بالعَرَضِ لا بالذاتِ، والمقصودُ بالذات الذي هو مَسَاقُ الكلامِ، إنما هو الحديثُ عن القرآنِ؛ لأنَّه مُفْتَتَحُ القول.

[٣٥٣] قيل: لا يُشْتَرَطُ في الجامعِ ذلك، بل يكفي التعلُّقُ / على أيِّ وجهٍ كان، ويكفي في وجهِ الربطِ ما ذكرنا؛ لأنَّ القصدَ تأكيدُ أمرِ القرآنِ والعملِ به، والحثُّ على الإيمان، ولهذا لمَّا فرَغَ من ذلك قال: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ [٢٣] فرجعَ إلى الأول.

الثالث: الاستطرادُ(٢)، كقوله تعالى: ﴿يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَارِي سَوْآتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦].

قال الزمخشري(٣): «هذه الآيةُ واردةٌ على سبيلِ الاستطراد، عَقِبَ ذِكْرِ بُدُوِّ السَّوْءاتِ، وخَصْفِ الوَرَقِ عليها إظهاراً للمِنَّة فيما خَلَقَ من اللِّباسِ، ولِمَا في العُرْيِ وكَشْفِ العورةِ من المَهانةِ والفَضيحةِ، وإشعاراً بأنَّ السَّتْرَ

---

(١) عجز بيت وصدره: ويَذُمُّهم وبهم عَرَفْنا فَضْلَه

وهو للمتنبي في ديوانه (١/ ٢٢) بشرح أبي البقاء العكبري، والرواية فيه: «ونَذيمُهم» من ذام يذيم أي: نعيبُهم، والكشاف ٣/ ٤١٢.

(٢) انظر: بديع القرآن ٤٩، البرهان ١/ ١٤٥.

(٣) الكشاف ٢/ ٩٧.

بابٌ عظيم من أبواب التقوى». وقد خَرَّجْتُ على الاستطرادِ قولَه تعالى: ﴿لَّن يَسْتَنكِفَ ٱلْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾ [النساء: ١٧٢] فإنَّ أولَ الكلامِ ذُكِرَ للردِّ على النصارى الزاعمين بُنُوَّةَ المسيحِ، ثم استطرد للردِّ على العربِ الزاعمين بُنُوَّةَ الملائكة.

ويَقْرُبُ من الاستطرادِ حتى لا يكادان يَفْتَرِقان حُسْنُ التخلُّصِ[١]، وهو أَنْ ينتقلَ مِمَّا / ابْتُدِئَ به الكلامُ إلى المقصودِ على وجهٍ سهلٍ يَخْتَلِسُه ٣/٣٢٦ اختلاساً، دقيقِ المعنى بحيث لا يَشْعُرُ السامعُ بالانتقالِ من المعنى الأول إلا وقد وَقَعَ عليه الثاني لشدةِ الالتئامِ بينهما.

وقد غلط[٢] أبو العلاء محمد بن غانم[٣] في قوله: «لم يقَعْ منه في القرآنِ شيءٌ لما فيه من التكلف». وقال: «إن القرآنَ إنما ورد على الاقتضاب الذي هو طريقةُ العربِ من الانتقال إلى غيرِ ملائمٍ».

وليسَ كما قال، ففيه من التخلُّصاتِ العجيبةِ ما يُحَيِّرُ العقولَ. وانظر إلى سورةِ الأعرافِ كيف ذَكر فيها الأنبياءَ والقرونَ الماضيةَ والأممَ السالفةَ، ثم ذكرَ موسى إلى أنْ قصَّ [حكايةَ][٤] السبعين رجلاً، ودعائه لهم ولسائرِ أمتهِ

---

(١) انظر: بديع القرآن ١٦٧.

(٢) انظر: المثل السائر ٢/٢٣٣ وفيه: «أبو العلاء محمد بن غانم المعروف بالغانمي».

(٣) الأديب، كان من أفاضل عصره، واتصل بنظام الملك ومدحه، لذا تورَّع ولده مسعود عن طعام والده لاختلاطه بالدولة، له ديوان شعر (ت نحو: ٥٠٠هـ). انظر: الأنساب للسمعاني ٤/٢٧٨، سير أعلام النبلاء ٢٠/٣٦٠.

(٤) ما بين معقوفين ليس في (أ).

بقوله: ﴿وَٱكۡتُبۡ لَنَا فِي هَٰذِهِ ٱلدُّنۡيَا حَسَنَةٗ وَفِي ٱلۡأٓخِرَةِ﴾ [الأعراف: ١٥٦] وجوابه تعالى عنه، ثم يَخْلُصُ بمناقب سيد المرسلين بعد تَخَلُّصه لأمته بقوله: ﴿قَالَ عَذَابِيٓ أُصِيبُ بِهِۦ مَنۡ أَشَآءُۖ وَرَحۡمَتِي وَسِعَتۡ كُلَّ شَيۡءٖۚ فَسَأَكۡتُبُهَا لِلَّذِينَ﴾ مِنْ صفاتِهم كيتَ وكيتَ، وهم ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ﴾ [١٥٧] وأخذ في صفاتِه الكريمةِ وفضائلِه.

وفي سورة الشعراء حكى قولَ إبراهيمَ: ﴿وَلَا تُخۡزِنِي يَوۡمَ يُبۡعَثُونَ﴾ فتخلص منه إلى وصفِ المَعَاد[1] بقوله: ﴿يَوۡمَ لَا يَنفَعُ مَالٞ وَلَا بَنُونَ﴾ إلى آخره [٨٧-٨٩].

وفي سورةِ الكهفِ حكى قولَ ذي القَرْنين في السَّدِّ: ﴿فَإِذَا جَآءَ وَعۡدُ رَبِّي جَعَلَهُۥ دَكَّآءَۖ وَكَانَ وَعۡدُ رَبِّي حَقّٗا﴾ فتَخَلَّص منه إلى وَصْفِ حالِهم بعد دَكِّه الذي هو مِنْ أشراط الساعةِ، ثم النفخِ في الصُّور، وذِكْرِ الحَشْرِ، ووَصْفِ مآلِ الكفارِ والمؤمنين [٩٨-١٠٨].

وقال بعضُهم: «الفرق بين التخلُّصِ والاستطراد: أنك في التخلصِ تركْتَ ما كنت فيه بالكليَّةِ، وأقبلْتَ على ما تَخَلَّصْتَ إليه، وفي الاستطرادِ تَمُرُّ بذِكْرِ الأمرِ الذي استطردت إليه مروراً كالبرقِ الخاطفِ، ثم تَتْرُكُه وتعود إلى ما كنتَ فيه، كأنك لم تَقْصِدْه، وإنما عَرَضَ عُروضاً».

قيل: وبهذا يظهرُ أنَّ ما في سورتَيْ الأعرافِ والشعراءِ من بابِ الاستطرادِ / لا التخلصِ؛ لعَوْده في الأعراف إلى قصةِ موسى بقولِه: ٣/٣٢٧

(١) انظر: المثل السائر ٢/٢٣٣.

﴿ وَمِن قَوۡمِ مُوسَىٰٓ أُمَّةٞ ﴾ إلى آخره [١٥٩–١٦٨] وفي الشعراء إلى ذِكْرِ الأنبياءِ والأممِ.

ويَقْرُبُ مِنْ حُسْنِ التخلُّصِ الانتقالُ من حديثٍ إلى آخرَ، تنشيطاً للسامع، مفصولاً بهذا، كقوله في سورة صٓ بعد ذِكْر الأنبياء: ﴿ هَٰذَا ذِكۡرٞۚ وَإِنَّ لِلۡمُتَّقِينَ لَحُسۡنَ مَـَٔابٖ ﴾ [٤٩] فإن هذا القرآنَ نوعٌ من الذِّكْرِ لَمَّا انتهى ذِكْرُ الأنبياءِ، وهو نوعٌ من التنزيلِ أراد أن يذكرَ نوعاً آخرَ، وهو ذِكْرُ الجنَّةِ وأهلِها، ثم لَمَّا فَرَغَ قال: ﴿ هَٰذَاۚ وَإِنَّ لِلطَّٰغِينَ لَشَرَّ مَـَٔابٖ ﴾ [٥٥] فذكَرَ النارَ وأهلَها.

قال ابن الأثير(١): «هذا في هذا المقامِ مِن الفَصْلِ الذي هو أحسنُ من الوصلِ، وهي علاقةٌ وكيدةٌ بين الخروجِ من كلامٍ إلى آخرَ». ويَقْرُبُ منه / أيضاً حُسْنُ المطلب. [٣٥٤]

قال الزنجاني والطِّيبي(٢): «وهو أنْ يَخْرُجَ إلى الغرَضِ بعد تَقدُّمِ الوسيلةِ، كقولِه: ﴿ إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ﴾ [الفاتحة: ٥].

قال الطِّيبي(٣): «ومما اجتمع فيه حُسْنُ التخلصِ والمَطْلَبِ معاً قولُه تعالى حكايةً عن إبراهيم: ﴿ فَإِنَّهُمۡ عَدُوّٞ لِّيٓ إِلَّا رَبَّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝ ٱلَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهۡدِينِ ﴾ إلى قوله: ﴿ رَبِّ هَبۡ لِي حُكۡمٗا وَأَلۡحِقۡنِي بِٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ [الشعراء: ٧٧–٨٣]».

---

(١) المثل السائر ٢ / ٢٤١.

(٢) التبيان ٤٦٤.

(٣) التبيان ٤٦٤.

قاعدة

قال بعضُ المتأخرين: «الأمرُ الكليُّ المُفيدُ لعِرْفانِ مناسباتِ الآياتِ في جميعِ القرآنِ / هو أنَّك تَنْظُرُ الغَرَضَ الذي سِيقَتْ له السورةُ، وتنظرُ ما ٣/٣٢٨ يَحْتاج إليه ذلك الغرضُ من المقدِّماتِ، وتَنْظُرُ إلى مراتبِ تلك المقدِّماتِ في القُرْبِ والبُعْدِ من المطلوبِ، وتَنْظُرُ عندانجرارِ الكلامِ في المقدماتِ إلى ما يَسْتَتْبِعُه من استشرافِ نَفْسِ السامعِ إلى الأحكامِ واللوازمِ التابعةِ له، التي تقتضي البلاغةُ شفاءَ الغليلِ بدَفْعِ عَناء الاستشرافِ إلى الوقوفِ عليها، فهذا هو الأمرُ الكليُّ المهيمنُ على حُكْمِ الربط بين جميعِ أجزاءِ القرآنِ، فإذا فَعَلْتَه تبيَّن لك وجهُ النظمِ مفصَّلاً بين كلِّ آية وآية في كلِّ سورةٍ سورةٍ» انتهى.

* * *

تنبيه

من الآياتِ ما أَشْكَلَتْ مناسبتُها لما قبلها.

من ذلك: قولُه تعالى في سورةِ القيامةِ: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ﴾ الآيات [١٦-١٩] فإنَّ وَجْهَ مناسبتِها لأولِ السورةِ وآخرِها عَسِرٌ جداً، فإنَّ السورةَ كلَّها في أحوالِ القيامةِ، حتى زعم بعضُ الرافضةِ(١) أنه سقط من السورةِ شيءٌ، وحتى ذهب القفَّال فيما حكاه الفخر الرازي(٢) إلى أنها نزلَتْ في الإنسانِ المذكورِ قبلُ في قولِه: ﴿يُنَبَّؤُا۟ ٱلْإِنسَٰنُ يَوْمَئِذٍۭ بِمَا قَدَّمَ وَأَخَّرَ﴾ [١٣] قال: «يُعْرَضُ عليه كتابُه، فإذا أخذَ في القراءةِ تَلَجْلَجَ خوفاً، فأسرعَ في القراءةِ فيُقال له: لا تُحَرِّك به لسانك لتعجل به. إنَّ علينا أن نجمعَ عملَك وأن نقرأَ عليك، [فإذا قرأناه](٣) عليك فاتَّبِعْ قرآنَه بالإقرارِ بأنك فعلْتَ، ثم إنَّ علينا بيانَ أَمْرِ الإنسانِ وما يتعلَّق بعقوبته» انتهى.

وهذا يخالفُ ما ثَبَتَ في الصحيح(٤) أنها نزلتْ في تحريكِ النبيِّ ﷺ لسانَه حالَةَ نزولِ الوحي عليه.

---

(١) (أ): «الروافضة».

(٢) تفسير الرازي ٣٠/٢٢٣.

(٣) سقط من أ، ح.

(٤) انظر: صحيح البخاري (٨/٦٨٢) ك: التفسير، ب: فإذا قرأناه فاتبع قرآنه، ح ٤٩٢٩ من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

/ وقد ذكَرَ الأئمةُ[1] لها مناسباتٍ، منها: أنَّه تعالى لـمَّا ذكر القيامةَ ٣/٣٢٩ وكان من شأن مَنْ يُقَصِّرُ عن العملِ لها حُبُّ العاجلةِ، وكان من أصلِ الدِّينِ أنَّ المبادرةَ إلى أفعالِ الخير مطلوبةٌ، فنَبَّه على أنَّه قد يَعْتَرِضُ على هذا المطلوبِ ما هو أجَلُّ منه، وهو الإصْغاءُ إلى الوَحْيِ، وتَفَهُّمُ ما يَرِد منه، والتشاغُلُ بالحِفْظِ قد يَصُدُّ عن ذلك، فأمَرَ بألاَّ يُبادِرَ إلى التحفظ؛ لأنَّ تحفيظَه مضمونٌ على ربه، ولْيُصْغِ إلى ما يَرِدُ عليه إلى أن يَنْقَضيَ فيَتَّبِعَ ما اشْتَمَلَ عليه، ثم لـمَّا انقضَتِ الجملةُ المعترضةُ رَجَع الكلامُ إلى ما يتعلَّقُ بالإنسان المُبَدَّإِ بِذِكْره ومَنْ هو مِنْ جنسِه، فقال: كلَّا، وهي كلمةُ رَدْعٍ، كأنه قال: بل أنتم يا بني آدمَ لكونكم خُلِقْتُم مِنْ عَجَلٍ، تعجلون في كل شيء، ومِنْ ثَمَّ تُحبُّون العاجلة.

ومنها: أنَّ عادةَ القرآن إذا ذَكَرَ الكتابَ المشتملَ على عملِ العبد حيث يُعْرَضُ يومَ القيامة أَرْدفه بذِكر الكتابِ المشتملِ على الأحكامِ الدينية في الدنيا التي تنشأُ عنها المحاسبةُ عملاً وتركاً، كما قال في الكهف: ﴿ وَوُضِعَ ٱلْكِتَٰبُ فَتَرَى ٱلْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ ﴾ [٤٩] إلى أن قال: ﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِى هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لِلنَّاسِ مِن كُلِّ مَثَلٍ ﴾ الآيةَ [٥٤] وقال في سبحان: ﴿ فَمَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ يَقْرَءُونَ كِتَٰبَهُمْ ﴾ [٧١] إلى أن قال: ﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِى هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ ﴾ الآية [٨٩]، وقال في طه: ﴿ يَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ ۚ وَنَحْشُرُ ٱلْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ زُرْقًا ﴾ [١٠٢] إلى أن قال:

---

(١) انظر: تفسير الرازي ٣٠/٢٢٣.

﴿ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ ٱلْمَلِكُ ٱلْحَقُّ وَلَا تَعْجَلْ بِٱلْقُرْءَانِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰٓ إِلَيْكَ وَحْيُهُۥ ﴾ [١١٤] .

ومنها : أنَّ أولَ السورة لـمَّا نزل إلى : ﴿ وَلَوْ أَلْقَىٰ مَعَاذِيرَهُۥ ﴾ [١-١٥] صادف أنَّه ﷺ في تلك الحالة بادَرَ إلى تحفُّظِ / الذي نَزَلَ، وحَرَّك به لسانَه مِنْ عَجَلتِه خشيةً مِنْ تَفَلُّتِه فنزَل : ﴿ لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ ﴾ إلى قوله : ﴿ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ ﴾ [١٦-١٩] ثم عاد الكلامُ إلى تكملة ما ابْتُدِئ به . [٣٥٥]

/ قال الفخرُ الرازي[(١)] : « ونحوُه ما لو ألقى المدرِّسُ على الطالبِ مثلاً مسألةً فتشاغَلَ الطالبُ بشيءٍ عَرَض له، فقال له : أَلْقِ إليَّ بالَك وتَفهَّمْ ما أقولُ، ثم كَمَّل المسألةَ، فمَنْ لا يَعْرِفُ السببَ يقولُ : ليس هذا الكلامُ مناسباً للمسألةِ بخلاف مَنْ عَرَف ذلك » . ٣/٣٣٠

ومنها : أنَّ النفسَ لـمَّا تقدَّم ذِكْرُها في أولِ السورةِ عَدَلَ إلى ذِكْرِ نفسِ المصطفى، كأنه قيل : هذا شأنُ النفوسِ وأنت يا مُحمد نفسك أشرفُ النفوسِ، فَلْتَأْخُذْ بأكملِ الأحوالِ .

ومِنْ ذلك قولُه تعالى : ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ ﴾ الآية [البقرة : ١٨٩] فقد يُقال : أيُّ رابط بين أحكام الأهلَّةِ وبين حُكْمِ إتيانِ البيوتِ ؟ .

وأجيب : بأنه من باب الاستطرادِ، لـمَّا ذكر أنها مواقيتُ للحجِّ، وكان هذا مِنْ أفعالِهم في الحج، كما ثَبَتَ في سبب نزولِها[(٢)]، ذُكِر معه من بابِ

---

(١) تفسير الرازي ٣٠/٢٢٢ .

(٢) انظر : صحيح البخاري (٨/١٨٣) مع الفتح، ك : التفسير، ب : ﴿ وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ . . . ﴾ ح ٤٥١٢ من حديث البراء رضي الله عنه .

الزيادة في الجواب على ما في السؤال على حَدٍّ[1]: «سُئِل عن ماءِ البحرِ فقال[2]: «هو الطَّهورُ ماؤه، الحِلُّ مَيْتَتُه».

ومِنْ ذلك قولُه تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡمَشۡرِقُ وَٱلۡمَغۡرِبُۚ﴾ الآيةَ [البقرة: ١١٥]، فقد يُقال: ما وجهُ اتصالِه بما قبله، وهو قولُه: ﴿وَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ﴾ الآيةَ [البقرة: ١١٤]؟

وقال الشيخ أبو محمد الجُوَيني[3] في تفسيره: «سمعت أبا الحسين الدَّهَّان[4] يقول: وجهُ اتِّصاله هو أنَّ ذِكْرَ تخريبِ بيتِ المقدس قد سَبَقَ، أي: فلا يَجرِمَنَّكم ذلك واسْتَقْبِلوه؛ فإنَّ للّه المشرقَ والمغربَ».

* * *

(١) ع، ك، ب، ومطبوعة أبي الفضل: «كما» بدلاً من «على حدّ»، وهو الأنسب للسياق. م: «أنه سئل».

(٢) رواه مالك في الموطأ (١/٢٢) ك: الطهارة، ب: الطهور للوضوء، ح ١٢، وأبو داود في سننه (١/٦٤) ك: الطهارة، ب: الوضوء بماء البحر، ح ٨٣، وأورده الشيخ الألباني في صحيح سنن أبي داود (١/٣٣) برقم ٨٣ وكذا في الصحيحة برقم ٤٨٠ وصحيح الجامع الصغير برقم ٧٠٤٨.

(٣) عبدالله بن يوسف بن محمد، ركن الإسلام النيسابوري الفقيه الشافعي والد إمام الحرمين، (ت: ٤٣٨هـ)، من مؤلفاته: «التبصرة» في الفقه، «شرح الرسالة للشافعي». وتفسيره المذكور مخطوط، قال الداودي: «يشتمل على عشرة أنواع من العلوم في كل آية». انظر: وفيات الأعيان ٣/٤٧، طبقات المفسرين ١/٢٥٣، الفهرس الشامل «التفسير وعلومه»: ٩٧. وانظر: البرهان ١/١٤١.

(٤) كذا في النسخ، والبرهان، وجاء في ترجمة الجويني من طبقات الشافعية للسبكي (٥/٧٣): «سمع الحديث من القفال...، وببغداد من أبي الحسين بن بِشْران» فلعله أخو صاحب «الأمالي» المطبوعة: علي بن محمد بن عبدالله، الأموي البغدادي (ت: ٤١٥هـ). انظر: تاريخ بغداد ١٢/٩٨، سير أعلام النبلاء ١٧/٣١١.

فصل

من هذا النوع: مناسبةُ فواتحِ السُّوَرِ وخواتِمها، وقد أَفْرَدْتُ فيه جزءاً لطيفاً سَمَّيْتُه «مراصِد المطالِعِ في تناسُبِ المقاطِعِ والمطالِعِ»(١). وانظُرْ إلى سورةِ القَصص كيف بُدِئَتْ بأمرِ موسى ونُصْرتِه، وقوله: ﴿ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ ﴾ [١٧]، / وخروجِه من وطنِه، وخُتِمَتْ بأمرِ النبيِّ ﷺ بألاَّ يكونَ ظهيراً للكافرين، وتسليته عن إخراجِه(٢) من مكةَ ووَعْدِه بالعوْد إليها، لقولِه في أوَّلِ السورة: ﴿ إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيْكِ ﴾ [٧].

٣٣١/٣

قال الزمخشريُّ(٣): «وقد جَعَلَ اللهُ فاتحةَ سورةِ ﴿ قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ [١] وأورَدَ في خاتمتِها: ﴿ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾ [١١٧]، فشتانَ ما بين الفاتحةِ والخاتمةِ».

وذكر الكِرْماني في «العجائبِ»(٤) مثلَه، وقال في سورة صٓ: «بدأها

---

(١) نشره الدكتور محمد يوسف شُرْبَجي في مجلة الأحمدية، العدد الرابع من ص (٧٣-١١٢).

(٢) المثبت من: م، ر، ع، ب، ك، وفي بقية النسخ: «خروجه».

(٣) الكشاف ٣/٢٠٧، وفيه: جعل فاتحة السورة.

(٤) غرائب التفسير ٢/١٠٠٧.

بالذِّكْرِ وخَتَمَها به في قوله: ﴿ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَالَمِينَ ﴾ [٨٧]. وفي سورة نٓ(١) بدأها بقوله: ﴿ مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ﴾ [٢]، وختمها بقوله: ﴿ إِنَّهُۥ لَمَجْنُونٌ ﴾ [٥١].

ومنه: مناسبةُ فاتحةِ السورةِ لخاتمةِ التي قبلها، حتى إنَّ منها ما يظهر تعلُّقها به لفظاً كما في ﴿ فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ ﴾ [الفيل: ٥]، ﴿ لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ ﴾ [قريش: ١]، فقد قال الأخفشُ(٢): «اتصالُها بها من بابِ: ﴿ فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا ﴾ [القصص: ٨].

وقال الكَوَاشي(٣) في تفسير المائدةِ: «لمَّا خَتَم سورةَ النساء آمراً بالتوحيد والعدل بين العباد، أكَّد ذلك بقوله: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوْفُواْ بِٱلْعُقُودِ ﴾ [١].

وقال غيرهُ(٤): إذا اعتَبرْتَ افتتاحَ كلِّ سورةٍ وجَدْتَه في غايةِ المناسبة لِما خَتَمَ به السورةَ قبلها، ثم هو يَخْفى تارة، ويظهر أخرى كافتتاحِ سورةِ الأنعامِ بالحَمْد، فإنه مناسبٌ لختامِ المائدة مِنْ فَصْلِ القضاءِ، كما قال تعالى: ﴿ وَقُضِيَ بَيْنَهُم بِٱلْحَقِّ وَقِيلَ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَالَمِينَ ﴾ [الزمر: ٧٥] وكافتتاحِ سورةِ فاطر بالحمدِ أيضاً، فإنه مناسبٌ لختامِ ما قبلَها مِنْ قولِه:

---

(١) غرائب التفسير ٢/ ١٢٤٢.

(٢) ليس في معانيه. وانظر: البرهان ١/ ١٣٤. وعبارته في معانيه: «أي فعَلَ ذلك لإيلاف، لتألف» ٢/ ٥٤٥.

(٣) تلخيص تبصرة المتذكر، (خ) مفتتح سورة المائدة. والنسخة غير مرقمة.

(٤) هو الزركشي في البرهان ١/ ١٣٣-١٣٤.

/ ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ كَمَا فُعِلَ بِأَشْيَاعِهِم مِّن قَبْلُ﴾ [سبأ: ٥٤]، كما ٣٣٢/٣ قال تعالى: ﴿فَقُطِعَ دَابِرُ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ٤٥] وكافتتاحِ سورةِ الحديد بالتسبيح، فإنه مناسبٌ لختام سورةِ الواقعةِ بالأمرِ به، وكافتتاحِ سورةِ البقرةِ بقوله: ﴿الم * ذَٰلِكَ الْكِتَابُ﴾ [١، ٢]، فإنه إشارةٌ إلى الصراطِ في قوله: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦]، كأنَّهم لما سألوا الهدايةَ إلى الصراطِ قيل لهم: ذلك الصراط الذي سألْتُم الهدايةَ إليه هو الكتابُ، وهذا معنىً حسنٌ، يظهرُ فيه ارتباطُ سورةِ البقرة بالفاتحة.

ومِنْ لطائفِ سورةِ الكوثرِ[١] أنها كالمقابلة للتي قبلَها؛ لأنَّ السابقةَ وَصَفَ اللهُ فيها المنافقَ بأربعةِ / أمورٍ: البخلِ وتَرْكِ الصلاةِ والرياءِ فيها ومَنْعِ [٣٥٦] الزكاة، فذكر فيها في مقابلةِ البخلِ: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ [١] أي: الخيرَ الكثيرَ، وفي مقابلة تَرْكِ الصلاةِ ﴿فَصَلِّ﴾ [٢] أي: دُمْ عليها، وفي مقابلةِ الرياءِ ﴿لِرَبِّكَ﴾ أي: لرضاه لا للناس، وفي مقابلةِ مَنْعِ الماعون ﴿وَانْحَرْ﴾، وأراد به التصدُّقَ بلَحْمِ الأضاحي».

وقال بعضُهم[٢]: «لترتيب وَضْعِ السُّوَرِ في المصحفِ أسبابٌ تُطْلِعُ على أنه توقيفيٌّ صادرٌ عن حكيمٍ، أحدها: بحسَبِ الحروفِ كما في الحواميم، الثاني: لموافقةِ أول السورة لآخرِ ما قبلها كآخرِ الحَمْد في المعنى وأولِ

---

(١) انظر: البرهان ١/١٣٤.

(٢) انظر: البرهان ١/٣٥٨.

البقرة. الثالث: ليُوازَنَ في اللفظِ كآخرِ تَبَّت وأوّلِ الإخلاص، الرابع: لمشابهةِ جملةِ السورةِ لجملةِ الأخرى كالضحى وألم نشرح».

قال بعض الأئمة: «وسورة الفاتحة تضمَّنَت الإقرارَ بالربوبية، والالتجاءَ إليه في دينِ الإسلامِ، والصيانةَ عن دينِ اليهوديةِ والنصرانية. وسورةُ البقرة تضمنتْ قواعدَ / الدين، وآلُ عمران مكمِّلةٌ لمقصودِها، فالبقرةُ بمنزلةِ إقامة ٣/٣٣٣ الدليل على الحكم، وآلُ عمران بمنزلةِ الجوابِ عن شُبهاتِ الخُصومِ؛ ولهذا ورد فيها ذِكْرُ المتشابهِ لـمَّا تمسَّك به النصارى، وأَوْجَبَ الحجَّ في آلِ عمرانَ، وأمَّا في البقرةِ فذُكِرَ أنه مشروعٌ وأُمِرِ بإتمامه بعد الشروع فيه، وكان خطابُ النصارى في آلِ عمران أكثرَ، كما أنَّ خِطابَ اليهودِ في البقرة أكثرُ؛ لأن التوراةَ أصلٌ والإنجيلَ فرعٌ لها، والنبيُّ ﷺ لـمَّا هاجَرَ إلى المدينةِ دعا اليهودَ وجاهَدَهم، وكان جهادُه للنصارى في آخرِ الأمرِ كما كان دعاؤُه لأهل الشرك قبلَ أهلِ الكتاب؛ ولهذا كان السورُ المكيَّةُ فيها الدينُ الذي اتفق عليه الأنبياءُ فخوطب به جميعُ الناسِ، والسورُ المدنية فيها خطابُ مَنْ أقرَّ بالأنبياءِ مِنْ أهل الكتاب والمؤمنين فخوطبوا بـ«يا أهل الكتاب»، «يا بني إسرائيل»، «يا أيها الذينَ آمنوا».

وأمَّا سورة النساء فتضمنت أحكامَ الأسبابِ التي بين الناس، وهي نوعان: مخلوقةٌ لله تعالى، ومقدورةٌ لهم كالنَّسَبِ والصِّهْرِ، ولهذا افتُتِحَتْ بقوله: ﴿ [اتَّقُوا] رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ ثم قال: ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ [١]، فانظر هذه المناسبةَ العجيبةَ في

الافتتاحِ وبراعةِ الاستهلال، حيث تضمَّنَتِ الآيةُ المُفْتَتَحُ بها ما أكثرُ السورة في أحكامِه مِنْ نكاح النساءِ ومُحَرَّماته والمواريثِ المتعلقةِ بالأرحامِ، وأنَّ ابتداءَ هذا الأمرِ كان بخَلْقِ آدم ثم خَلْقِ زوجِه منه، ثم بَثِّه منهما رجالاً ونساءً في غايةِ الكثرةِ.

وأمَّا المائدةُ فسورةُ العقودِ تضمَّنَتْ بيانَ تمامِ الشرائع ومُكَمِّلاتِ الدِّين، والوفاءَ بعهودِ الرسل، وما أُخذ على الأمةِ، وبها تَمَّ الدِّينُ، فهي سورةُ التكميل؛ لأنَّ فيها تحريمَ الصيدِ على المُحْرِمِ الذي هو من تمامِ الإحرامِ، وتحريمَ الخمرِ الذي هو من تمامِ حِفْظِ العقلِ والدينِ، وعقوبةَ المعتدين من السُّرَّاقِ والمحاربين، الذي هو من تمامِ حفظ الدماء والأموال، وإحلالَ الطيبات الذي هو مِنْ تمامِ عبادةِ الله؛ ولهذا ذُكِرَ فيها ما يختَصُّ بشريعةِ محمدٍ ﷺ كالوضوءِ والتيممِ والحكمِ بالقرآنِ على كلِّ ذي دِين، ولهذا أكثرَ فيها مِنْ لفظِ الإكمالِ والإتمامِ، وذَكَر فيها أنَّ مَن ارتدَّ عَوَّضَ اللهُ بخير منه، ولا يزال هذا الدينُ كاملاً، ولهذا وَرَدَ أنها آخرُ ما نَزَلَ؛ لما فيها من إشاراتِ الخَتْمِ / والتَّمامِ، وهذا الترتيبُ بين هذه السورِ الأربع المدنيَّاتِ مِنْ أحسنِ الترتيبِ. ٣/٣٣٤

وقال أبو جعفر بن الزبير[1]: «حكى الخطابيُّ أن الصحابةَ لما اجتمعوا على القرآنِ وضعوا سورةَ القَدْرِ عَقِبَ العَلَق، استدلُّوا بذلك على أنَّ المرادَ / بهاءِ الكنايةِ في قوله: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ﴾ [القدر: ١] [٣٥٧]

(١) البرهان في ترتيب سور القرآن ١٨٤.

الإشارةُ إلى قولِه: ﴿ ٱقۡرَأۡ ﴾ [العلق: ١]، قال القاضي أبو بكر بن العربي[١]: «وهذا بديعٌ جداً».

* * *

(١) لم نقف عليه، نقله عنه ابن الزبير في كتابه «البرهان» ١٨٤، وتعليق ابن العربي واردٌ على كلام الخطابي، وليس على كلام ابن الزبير.

فصل

قال في البرهان[1]: «ومن ذلك افتتاحُ السورِ بالحروف المقطعة واختصاصُ كلٍّ واحدةٍ بما بُدِئَتْ به، حتى لم تكن لِتَرِدَ «الٓمٓ» في موضع «الٓر»، ولا «حمٓ» في موضع «طسٓ»، وذلك أنَّ كلَّ سورةٍ بُدِئَتْ بحرفٍ منها، فإنَّ أكثَر كلماتِها وحروفِها مماثِلٌ له، فحَقٌّ لكلِّ سورةٍ منها ألاَّ يناسِبَها غيرُ الواردِ فيها، فلو وُضِعَ «قٓ» موضعَ «نٓ» لم يمكن لعَدَمِ التناسبِ الواجبِ مراعاتُه في كلامِ الله، وسورة «قٓ» بُدِئَتْ به لِما تكرَّرَ فيها من الكلماتِ بلفظِ القافِ من ذِكْرِ القرآنِ والخلقِ وتكريرِ القولِ ومراجعتِه مراراً، والقُرْبِ من ابنِ آدمَ، وتَلَقِّي المَلَكَيْن، وقولِ العتيدِ والرقيبِ والسَّائقِ، والإلقاء في جهنم، والتقدمِ بالوعدِ وذِكْرِ المتقين والقلبِ والقرونِ، والتنقيب في البلاد، وتَشَقُّقِ الأرضِ وحقوقِ الوعيد وغيرِ ذلك.

وقد تكرَّر في سورةِ يونسَ من الكَلِمِ الواقعِ فيها الراءُ مئتا كلمةٍ أو أكثرُ، فلهذا افْتُتِحت بـ«الٓر».

واشتملت سورةُ «صٓ» على خصوماتٍ متعددةٍ: فأوَّلُها خصومةُ النبيِّ ﷺ مع الكفارِ، وقولِهم: ﴿أَجَعَلَ ٱلۡأٓلِهَةَ إِلَٰهٗا وَٰحِدًاۖ﴾ [٥]، ثم اختصامُ الخصمَيْن عند داود، ثم تخاصُمِ أهلِ النار، ثم اختصامُ الملأ الأعلى، ثم تَخاصُمُ إبليسَ في شأنِ آدمَ، ثم في شأنِ بنيه وإغوائِهم.

(١) البرهان للزملكاني ٥٧، وانظر: البرهان للزركشي ١/ ٢٥٨.

/ و(الٓمٓ) جمعت المخارجَ الثلاثةَ: الحَلْقَ واللسانَ والشفتين على ٣/٣٣٥ ترتيبها، وذلك إشارةٌ إلى البدايةِ التي هي بَدْءُ الخَلْقِ، والنهايةِ التي هي المَعادُ، والوسطِ الذي هو المعَاشُ، من التشريعِ بالأوامرِ والنواهي، وكلُّ سورةٍ افْتُتِحَتْ بها فهي مشتملةٌ على الأمورِ الثلاثةِ.

وسورةُ الأعرافِ زِيْدَ فيها الصادُ على (الٓمٓ) لما فيها من شَرْحِ القصص: قصةِ آدمَ فَمنْ بعده من الأنبياء، ولِما فيها مِنْ ذِكْرِ﴿فَلَا يَكُن فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ﴾ [٢]؛ ولهذا قال بعضُهم: معنى (الٓمٓصٓ) ألم نشرح لك صدرك، وزيد في الرعد راء لأَجْلِ قوله: ﴿رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [٢]، ولأجل ذِكْرِ الرعد والبرق وغيرهما.

واعلم أنَّ عادةَ القرآن العظيم في ذكر هذه الحروف أن يذكر بعدها ما يتعلق بالقرآن، كقوله: ﴿الٓمٓ * ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ [البقرة: ١، ٢]، ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [آل عمران: ٣]، ﴿الٓمٓصٓ * كِتَٰبٌ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١، ٢]، ﴿الٓر تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [يونس: ١]، ﴿طه * مَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لِتَشْقَىٰٓ﴾ [طه: ١، ٢]، ﴿طسٓمٓ * تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الشعراء: ١، ٢]، ﴿يسٓ * وَٱلْقُرْءَانِ﴾ [يسٓ: ١، ٢]، ﴿صٓ وَٱلْقُرْءَانِ﴾ [صٓ: ١]، ﴿حمٓ * تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [غافر: ١، ٢]، ﴿قٓ وَٱلْقُرْءَانِ﴾ [قٓ: ١]، إلا ثلاثَ سور(١): العنكبوت والروم ونٓ، ليس فيها ما يتعلَّق به، وقد

(١) الصواب أربع سور، والرابعة مريم.

ذَكَرْتُ حكمةَ ذلك في «أسرار التنزيل»[1].

وقال الحرالِّي[2] في معنى حديث[3] «أُنزْل القرآنُ على سبعةِ أحرفٍ: زاجرٍ وآمرٍ وحلالٍ وحرامٍ ومُحْكَمٍ ومتشابهٍ وأمثالٍ»: «اعلم أنَّ القرآنَ مُنَزَّلٌ عند انتهاء الخُلُق وكمالِ كلِّ الأمر بَدْءاً، فكان المُتَخَلِّق به جامعاً لانتهاء كل خُلُقٍ وكمالِ كلِّ أمرٍ؛ فلذلك هو ﷺ قُثَمُ[4] الكونِ وهو الجامعُ الكاملُ، ولذلك كان خاتماً وكتابُه كذلك، وبدا المَعادُ من حين ظهورِه، فاستوفَى صلاحَ هذه الجوامعِ الثلاثِ التي قد خَلَتْ في الأوَّلين بداياتُها، وتمت عنده غاياتُها: «بُعثت لأتمم مكارم الأخلاق»[5]، وهي صَلاحُ الدنيا

---

(١) انظر: قطف الأزهار ١/١٦١ ولم يذكر الحكمة فيه، ولعل فيه سقطاً.

(٢) علي بن أحمد بن الحسن، أبو الحسن التُّجيبي الأندلسي (ت: ٦٣٧هـ)، من مؤلفاته: «مفتاح الباب المقفل لفهم الكتاب المنزل»، «شرح الأسماء الحسنى».
انظر: سير أعلام النبلاء ٢٣/٤٧، طبقات المفسرين للداودي ١/٣٨٦. وقال الذهبي: «وعمل تفسيراً عجيباً ملأه باحتمالات لا يحتمله الخطاب العربي أصلاً».
السير ٢٣/٤٧. انظر: نظم الدرر للبقاعي ١/٦١.

(٣) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٢/٣٣٢) والطبري في تفسيره (١/٦٨) برقم ٦٧) (١/٣٠) وابن عبدالبرّ في التمهيد (٨/٢٨٤) صحيح رجاله ثقات.

(٤) القثم: المعطاء، والمجتمعُ الخَلْقِ.

(٥) رواه مالك في الموطأ (٢/٩٠٤) ك: حسن الخلق، ب: ما جاء في حسن الخلق، ح ٨، لكنّه بلاغاً، وأحمد في مسنده (٢/٣٨١)، وابن سعد في الطبقات (١/١٩٢)، والحاكم في المستدرك (٢/٦١٣) ك: التاريخ، وذكره الشيخ الألباني في الصحيحة (٢/٧٥) برقم ٤٥ وقال: «حديث صحيح متصل من وجوه صحاح عن أبي هريرة وغيره».

والدينِ والمعادِ التي جمعَها قولُه ﷺ(١): «اللهم أصلح لي ديني الذي هو عِصْمةُ أمري، وأصْلِحْ لي دنياي التي فيها معاشي، وأصلِحْ / لي آخرتي ٣/٣٣٦ التي إليها مَعادي» وفي كلِّ صلاحٍ إقدامٌ وإحجامٌ، فتصيرُ الثلاثةُ الجوامعُ ستةً هي حروفُ القرآنِ الستةُ، ثم وُهِب حرفاً جامعاً سابعاً فرداً لا زَوْجَ له، فتمَّتْ سبعةٌ.

[٣٥٨] فأدنى تلك الحروفِ هو حرفا / صلاحِ الدنيا، فلها حرفان: حرفُ الحرامِ الذي لا تَصْلُحُ النفسُ والبَدَنُ إلا بالتطهيرِ منه لبُعْده عن تقويمها، والثاني: حرفُ الحلالِ الذي تَصْلُح النفسُ والبدنُ عليه لموافقتِه تَقْويمَها. وأصلُ هذين الحرفين في التوراة، وتمامُهما في القرآن.

ويلي ذلك حرفا صلاحِ المَعاد: أحدُهما: حرفُ الزَّجْرِ والنهي الذي لا تَصْلُح الآخرةُ إلا بالتطهر منه لبُعْدهِ عن حُسْناها، والثاني: حرفُ الأمرِ الذي تصلح الآخرةُ عليه لتقاضِيه لحُسْناها، وأصلُ هذَيْن الحرفين في الإنجيل، وتمامُهما في القرآن.

ويلي ذلك حرفا صَلاح الدين، أحدُهما: حرفُ المُحكمِ الذي بان للعبد فيه خطابُ ربِّه، والثاني: حرفُ المتشابه الذي لا يتبيَّن للعبدِ فيه خطابُ ربِّه من جهةِ قُصورِ عقلهِ عن إدراكه، فالحروفُ الخمسةُ للاستعمالِ، وهذا الحرفُ السادسُ للوقوفِ والاعترافِ بالعجزِ، وأصلُ هذين الحرفين في

---

(١) الحديث أخرجه مسلم في صحيحه (٤/ ٢٠٨٧) ك: الذكر والدعاء ... ب: التعوذ من شرّ ما عمل ومن شرّ ما لم يعمل، ح (٢٧٢٠).

الكتب المتقدمة كلِّها، وتمامهما في القرآن، ويختصُّ القرآنُ بالحرف السابعِ الجامعِ، وهو الحرفُ المَثَلُ المُبَيِّن للمثلِ الأعلى. ولمَّا كان هذا الحرفُ هو الحمدَ افتتح اللّٰهُ به أمَّ القرآن، وجَمَعَ فيها جوامعَ الحروفِ السبعةِ التي بثَّها في القرآن.

فالآيةُ الأولى تشتمل على حرفِ الحمدِ السابع، والثانية تشتملُ على حرفَيْ الحلالِ والحرامِ اللذَيْن[1] أقامت الرحمانيةُ بهما الدنيا، والرحيميةُ الآخرةَ.

والثالثةُ تشتمل على أمرِ الملكِ القيّمِ على حرفَيْ الأمر والنهي اللذَيْن يبدو أمرُهما في الدِّين.

والرابعة[2] تشتمل على حرفَيْ المُحْكَمِ في قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ والمتشابهِ في قوله: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾.

ولمَّا افْتَتَح أُمَّ القرآنِ بالسابعِ الجامعِ الموهوبِ ابتُدِئَت البقرةُ بالسادسِ المعجوزِ عنه وهو المتشابهُ» انتهى كلام الحرالِّي.

والمقصودُ منه هو الأخيرُ، وبقيتُه كلامٌ يَنْبُو عنه السمع ويَنْفِرُ منه القلبُ، ولا تميل / إليه النفسُ، وأنا أستغفر اللّٰه من حكايته على أني أقول ٣/٣٣٧ في مناسبةِ ابتداءِ البقرة بـ«الٓمٓ» أحسنَ ممَّا قال، وهو أنه لمَّا ابتُدِئَت الفاتحةُ بالحرف المُحْكَمِ الظاهرِ لكل أحد بحيث لا يُعْذَرُ أحدٌ في فَهْمِه ابتُدِئَت البقرةُ بمقابِله، وهو الحرفُ المتشابهُ البعيدُ التأويل أو المستحيلُه.

* * *

(١) أ، ح: «الذي».

(٢) (أ): «والرابع».

فصل

ومنْ هذا النوعِ: مناسبةُ أسماءِ السورِ لمقاصدِها، وقد تقدَّم في النوعِ السابعَ عشرَ الإشارةُ إلى ذلك. وفي «عجائب» الكرماني[١]: «إنما سُمِّيت السورُ السبعُ «حمٓ» على الاشتراكِ في الاسمِ لما بينهنَّ من التشاكُلِ الذي اختَصَّت به، وهو أنَّ كلَّ واحدة منها استُفْتِحَتْ بالكتابِ أو صفةِ الكتابِ مع تقارُبِ المقاديرِ في الطولِ والقِصَرِ وتشاكُل الكلام في النظام[٢]».

* * *

فوائد منثورة في المناسبات

في «تذكرة» الشيخ تاج الدين السُّبكي[٣]، ومِنْ خَطِّه نقلْتُ؛ سُئِل[٤] الإمام[٥]: ما الحكمةُ في افتتاحِ سورةِ الإسراءِ بالتسبيح، والكهف

(١) غرائب التفسير ٢/١٠٣٧.

(٢) (س): «النظائر».

(٣) لم نقف على من ذكره، ولعله من كتب الفنون العامة؛ لأن غالب من كتب في مِثل هذا العنوان من غير تقييد، أراد جمع فوائد عامة مع إغفال العلم الذي تندرج تحته. انظر: علوم القرآن بين البرهان والإتقان: ٥٩٢. وانظر نحو هذا القول في البرهان للزركشي ١/١٣٥.

(٤) المثبت من: م، ك، وفي غيرهما «سأل».

(٥) لعله يقصد والده: تقي الدين علي بن عبد الكافي، وهو كثير الاستعمال لهذا اللقب في حقه.

بالتحميدِ؟ وأجاب: بأنَّ التسبيحَ -حيث جاء- مُقَدَّمٌ على التحميدِ نحو: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ [النصر: ٣]، «سبحان الله والحمد لله»(١).

وأجاب ابنُ الزَّمْلَكاني(٢) بأنَّ سورةَ سبحان لَمَّا اشتملت على الإسراءِ الذي كذَّب المشركون به النبيَّ ﷺ، وتكذيبُه تكذيبٌ لله تعالى أتى بسبحان لتنزيهِ اللهِ عمَّا نُسِب إليه نبيُّه من الكذب، وسورةَ الكهفِ لـمَّا أُنْزِلَتْ بعد سؤال المشركين عن قصة أصحابِ الكهفِ وتأخُّرِ الوحيِ نَزَلَتْ، مبيِّنةً أنَّ اللهَ لم يَقْطَعْ نعمتَه عن نبيِّه ولا عن المؤمنين، بل أتَمَّ عليهم النعمةَ بإنزالِ الكتابِ فناسبَ افتتاحَها بالحَمْد على هذه النعمةِ.

في تفسير الخُوَيِّي: «ابتدئَتْ الفاتحةُ بقوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [٢]، فوُصِف بأنه مالكُ جميعِ المخلوقين، وفي الأنعامِ[١] والكهفِ[١] وسبأ[١] وفاطر[١] لم يُوصَفْ بذلك / بل بفَرْد من أفرادِ صفاتِه، وهو خَلْقُ السموات والأرض والظلمات والنور في الأنعام، وإنزالُ الكتاب في الكهف، ومُلْكُ ما في السمواتِ وما في الأرضِ، في سبأ / وخَلْقُهما في فاطر؛ لأنَّ الفاتحةَ أمُّ القرآنِ ومَطْلَعُه، فناسبَ الإتيانُ فيها بأبلغِ الصفاتِ وأعمِّها وأشملِها».

٣٣٨/٣ [٣٥٩]

(١) لعلّ المصنف -رحمه الله تعالىٰ- يشير إلى ما ورد في قول الرسول ﷺ: «لأَنْ أقول سبحان الله والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، أحبّ إليّ مما طلعت عليه الشمس» رواه مسلم برقم (٢٦٩٥)، وكذا ذكر «سبحان الله» قبل «الحمد لله» في كثير من المواضع في غيره. انظر لذلك حديث: «غراس الجنة سبحان الله والحمد لله» سنن الترمذي -وهو حديث صحيح- برقم ٣٤٦٢، وآخر حديث في صحيح البخاري برقم ٦٤٠٦، وكذا هو في مسلم برقم ٢٦٩٤.

(٢) انظر: البرهان للزركشي ١/ ١٣٥، وليس في برهان الزملكاني.

في «العجائب» للكرْماني[1]: «إن قيل: كيف جاء «يسألونك» أربعَ مرات بغير واوٍ[2]: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ﴾ [البقرة: ١٨٩]، ﴿يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٢١٥]، ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ﴾ [البقرة: ٢١٩]، ثم جاء ثلاث مراتٍ بالواو ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٢١٩]، ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْيَتَـٰمَىٰ﴾ [البقرة: ٢٢٠]، ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ﴾ [البقرة: ٢٢٢]؟ قلنا: لأنَّ سؤالَهم عن الحوادثِ الأُولِ وقعَ متفرقاً، وعن الحوادثِ الأُخَرِ وَقَعَ في وقتٍ واحدٍ، فجِيء بحرفِ الجمعِ دلالةً على ذلك.

فإن قيل: كيف جاء ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْجِبَالِ فَقُلْ﴾ [طه: ١٠٥]، وعادةُ القرآنِ مجيءُ «قل» في الجواب بلا فاءٍ؟ أجاب الكرماني[3] بأن التقديرَ: لو سُئِلت عنها، فقل».

فإن قيل: كيف جاء: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ﴾ [البقرة: ١٨٦]، وعادةُ السؤال يجيء جوابُه في القرآن بـ«قل»؟ قلنا: حُذِفَتْ للإشارةِ إلى أنَّ العبدَ في حالةِ الدعاءِ في أشرفِ المقامات لا واسطةَ بينَه وبينَ مَوْلاه.

وَرَدَ في القرآن سورتان: أولهما: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ في كل نصفٍ سورةٌ، فالتي في النصفِ الأولِ تشتملُ على شَرْحِ المَبْدأ[4]، والتي في الثاني على شرحِ المَعادِ[5].

---

(١) لم يرد النص في غرائب التفسير ومتشابه القرآن.

(٢) أي: في سورة البقرة دون غيرها.

(٣) غرائب التفسير ١ / ٧٣٠، البرهان في متشابه القرآن ١٣٧.

(٤) وهي سورة النساء: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم ...﴾.

(٥) وهي سورة الحج: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمْ ۚ إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَىْءٌ عَظِيمٌ﴾.

٣/٣٣٩

/ النوع الثالث والستون
في الآيات المشتبهات[١]

أفرده بالتصنيف خَلْقٌ، أوَّلُهم فيما أَحْسَبُ الكسائيُّ[٢]، ونَظَمه السَّخاويُّ[٣]، وألَّف في توجيهِه الكِرْمانيُّ كتابَه «البرهان في متشابه القرآن»[٤]، وأحسنُ منه «دُرَّةُ التنزيل وغُرَّة التأويل»[٥] لأبي عبدالله الرازي، وأحسنُ من هذا «مِلاك التأويل»[٦] لأبي جعفرِ بنِ الزبيرِ، ولم أَقِفْ عليه. وللقاضي بدر الدين بن جماعةَ في ذلك كتابٌ لطيف سمَّاه «كَشْفَ المعاني عن متشابه المثاني»[٧]، وفي كتابي «أسرار التنزيل»

(١) انظر: البرهان ١/٢٠٢، فنون الأفنان ٣٧٧.

(٢) هكذا حَسِبَ، لكن ذُكِرتْ مؤلفاتٌ لِمن هم أسبق وفاة من الكسائي -رحمه الله- كمقاتل بن سليمان البَلْخي (ت:١٥٠هـ)، وحمزة الزيات (ت: ١٥٤هـ)، ونافع المدني (ت: ١٦٩هـ)، وكلاهما من القراء السبعة، وكتاب موسى الفراء (ت: نحو ١٨٠هـ). انظر: الفهرست لابن النديم ٣٩، متشابه القرآن العظيم لابن المنادي ٦٢، وكتاب الكسائي بعنوان «متشابه القرآن» مطبوع.

(٣) واسم منظومته: «هداية المرتاب وغاية الحُفَّاظ والطلاب في متشابه الكتاب» وهي مطبوعة.

(٤) وهو مطبوع.

(٥) وهو مطبوع.

(٦) مطبوع.

(٧) هكذا سمَّاه هنا، وسمَّاه في المقدمة «كشف المعاني في المتشابه المثاني»، وطبع بعنوان: «كشف المعاني في المتشابه من المثاني».

المسمَّى «قطف الأزهار في كشف الأسرار»[1] مِنْ ذلك الجمُّ الغفيرُ.

والقَصْدُ به إيرادُ القصةِ الواحدةِ في صور[2] شتى وفواصلَ مختلفةٍ بأَنْ يأتيَ في موضعٍ واحدٍ مُقدَّماً، وفي آخرَ مؤخَّراً، كقولِه في البقرةِ: ﴿وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ﴾ [٥٨]، وفي الأعراف: ﴿وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا﴾ [١٦١]، وفي البقرة: ﴿وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيْرِ ٱللَّهِ﴾ [١٧٣]، وسائرِ القرآنِ: ﴿وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾ [المائدة: ٣، النحل: ١١٥].

أو في موضعٍ بزيادةٍ وفي آخرَ بدونِها، نحوُ: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، وفي يسٓ: ﴿وَسَوَآءٌ﴾ [١٠]، ﴿وَيَكُونَ ٱلدِّينُ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٣] وفي الأنفال: ﴿كُلُّهُۥ لِلَّهِ﴾ [٣٩].

/ أو في موضعٍ مُعرَّفاً وفي آخرَ مُنكَّراً، أو مفرداً وفي آخرَ جمعاً، أو ٣/٣٤٠ بحرفٍ وفي آخرَ بحرفٍ آخرَ، أو مُدْغماً وفي آخرَ مفكوكاً. وهذا النوعُ يتداخلُ معَ نوعِ المناسباتِ.

وهذه أمثلةٌ منه بتوجيهِها:

قوله تعالى في البقرة[3]: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [٢]، وفي لقمان:

---

(١) وَصَلَ فيه إلى سورة براءة، وهو مطبوع إلى هذا القَدْر.

(٢) في حاشية (أ) «سور».

(٣) انظر: كشف المعاني ص (٨٨) وقد اقتبسه منه من غير أن ينص على ذلك.

﴿ هُدًى وَرَحْمَةً لِّلْمُحْسِنِينَ ﴾ [٣]؛ لأنه لمَّا ذَكَرَ هنا مجموعَ الإيمانِ ناسَبَ المتقين، ولمَّا ذَكَرَ ثَمَّ الرحمةَ ناسَبَ المحسنين.

قوله تعالى[١]: ﴿ وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا ﴾ [البقرة: ٣٥]، وفي الأعراف: ﴿ فَكُلَا ﴾ [١٩] بالفاءِ، قيل: لأنَّ السُّكْنى في البقرة: الإقامة، وفي الأعراف: اتخاذُ المَسْكَنِ، فلمَّا نُسب القولُ إليه تعالى: ﴿ وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ﴾ ناسَبَ زيادةَ الإكرام بالواوِ الدالَّةِ على الجمع بين السُّكْنى والأكل، ولذا قال فيه ﴿ رَغَدًا ﴾، وقال: ﴿ حَيْثُ شِئْتُمَا ﴾ لأنه أعمُّ، وفي الأعراف: ﴿ وَيَٰٓـَٔادَمُ ﴾ فأتىٰ بالفاءِ الدالَّةِ على ترتيبِ الأكلِ على السُّكْنى المأمورِ باتخاذِها؛ لأنَّ الأكل بعد الاتخاذِ، و﴿ مِنْ حَيْثُ ﴾ لا يعطي عمومَ معنى ﴿ حَيْثُ شِئْتُمَا ﴾.

قولُه تعالى[٢]: ﴿ وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ ﴾ الآية [البقرة: ٤٨]، وقال بعد ذلك: ﴿ وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا تَنفَعُهَا شَفَٰعَةٌ ﴾ [البقرة: ١٢٣]، ففيه تقديمُ العدلِ وتأخيرُه، والتعبيرُ بقَبولِ الشفاعةِ تارةً وبالنَّفْعِ أخرى، وذُكِر في حكمتِه: أنَّ الضميرَ في ﴿ مِنْهَا ﴾ راجعٌ في الأولى إلى النفسِ الأولى، وفي الثانيةِ إلى النفسِ الثانيةِ، فبَيَّن في الأولى / أنَّ النفسَ الشافعةَ [٣٦٠] الجازيةَ عن غيرِها لا يُقبل منها شفاعةٌ، ولا يُؤْخَذُ منها عَدْلٌ، وقُدِّمَت الشفاعةُ لأنَّ الشافعَ يُقَدِّمُ الشفاعةَ على بَذْلِ العَدْلِ عنها، وبَيَّن في الثانيةِ أن النفسَ المطلوبةَ بجُرْمِها / لا يُقبل منها عدلٌ عن نفسِها، ولا تنفعُها شفاعةُ شافعٍ ٣٤١/٣

---

(١) انظر: كشف المعاني ص ٩٢ (بنصِّه).

(٢) كشف المعاني، مع تصرف يسير (٩٤-٩٥).

فيها، وقدَّم العَدْلَ لأنَّ الحاجةَ إلى الشفاعةِ إنما تكونُ عند ردِّه، ولذلك قال في الأُولى: ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ﴾ وفي الثانية: ﴿وَلَا تَنفَعُهَا شَفَاعَةٌ﴾؛ لأنَّ الشفاعةَ إنما تُقْبَلُ من الشافعِ، وإنما تَنْفَعُ المشفوعَ له.

قولُه تعالى(1): ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكُم مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ﴾ [البقرة: ٤٩]، وفي إبراهيم: ﴿وَيُذَبِّحُونَ﴾ [إبراهيم: ٦] بالواو؛ لأنَّ الأُولى مِنْ كلامِه تعالى لهم، فلم يُعَدِّد عليهم المِحَنَ تَكَرُّماً في الخطابِ، والثانيةُ مِنْ كلامِ موسى فعَدَّدها، وفي الأعراف: ﴿يُقَتِّلُونَ﴾ [١٤١]، وهو مِنْ تَنويعِ الألفاظِ المُسَمَّى بالتَّفَنُّن.

قولُه تعالى(2): ﴿وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَٰذِهِ الْقَرْيَةَ﴾ الآية [البقرة: ٥٨]، وفي آيةِ الأعرافِ اختلافُ ألفاظٍ، ونُكْتَتُه أنَّ آيةَ البقرةِ في مَعْرِض ذِكْرِ النِّعَمِ عليهم حيث قال: ﴿يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ﴾ [البقرة: ٤٠] إلى آخره، فناسَبَ نِسْبَةَ القولِ إليه تعالى، وناسَبَ قولَه: ﴿رَغَدًا﴾ لأنَّ النِّعَمَ به أتَمُّ، وناسَبَ تقديمَ ﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا﴾، وناسَبَ ﴿خَطَايَاكُمْ﴾ لأنه جَمْعُ كثرةٍ، وناسَبَ الواوَ في ﴿وَسَنَزِيدُ﴾ لدلالتِها على الجَمْعِ بينهما، وناسَبَ الفاءَ في ﴿فَكُلُوا﴾؛ لأنَّ الأكلَ مترتِّبٌ على الدخولِ. وآيةُ الأعرافِ افْتُتِحَتْ بما فيه توبيخُهم، وهو قولُهم: ﴿اجْعَل لَّنَا إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾ [١٣٨] ثم اتخاذُهم العِجْلَ، فناسب ذلك: ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ﴾ [١٦١] وناسَبَ تَرْكَ ﴿رَغَدًا﴾، والسُّكنى تُجامِعُ الأكلَ فقال:

(١) انظر: كشف المعاني (٩٦) لخصه منه.

(٢) انظر: كشف المعاني (٩٦-٩٧) مع تصرف يسير.

﴿وَكُلُواْ﴾، وناسبَ تقديمَ ذِكْرِ مغفرة الخطايا وتَرْكَ الواو في ﴿سَنَزِيدُ﴾.

ولما كان(1) في الأعراف تبعيضُ الهادين بقوله: ﴿وَمِن قَوۡمِ مُوسَىٰٓ أُمَّةٞ يَهۡدُونَ بِٱلۡحَقِّ﴾ [159] / ناسب تبعيضَ الظالمين بقوله: ٣٤٢/٣ ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡهُمۡ﴾ [162] ولم يتقدَّمْ في البقرةِ مثلُه فترِكَ، وفي البقرة إشارةٌ إلى سلامةِ غيرِ الذين ظلموا لتصريحِه بالإنزالِ على المتصفين بالظلمِ، والإرسالُ أشدُّ وَقْعاً من الإنزال، فناسَبَ سياقَ ذِكْرِ النعمة في البقرة ذلك، وختم آيةَ البقرةِ بـ﴿يَفۡسُقُونَ﴾ ولا يَلْزَمُ منه الظلمُ، والظلمُ يلْزَمُ منه الفِسْقُ، فناسَبَ كلٌّ لفظةٍ منها سياقَه.

وكذا في البقرة(2): ﴿فَٱنفَجَرَتۡ﴾ [60]، وفي الأعراف: ﴿فَٱنۢبَجَسَتۡ﴾ [160]، لأن الانفجارَ أبلغُ في كثرةِ الماءِ فناسَبَ سياقَ ذِكْرِ النِّعَمِ التعبيرُ به.

قولهُ تعالى: ﴿وَقَالُواْ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامٗا مَّعۡدُودَةٗۚ﴾ [البقرة: 80]، وفي آل عمران: ﴿مَّعۡدُودَٰتٖۖ﴾ [24]، قال ابنُ جماعة(3): «لأَّن قائلي ذلك فِرْقتان مِن اليهود إحداهما قالت: إنما نُعَذَّب بالنار سبعةَ أيامٍ عددَ أيامِ

(1) انظر: كشف المعاني 97-98.

(2) انظر: كشف المعاني 98-99.

(3) كشف المعاني 102.

الدنيا، والأخرى قالَتْ: إنما نُعَذَّب أربعين، عدةَ أيامِ عبادةِ آبائِهم العجلَ، فآيةُ البقرةِ تحتمل قَصْدَ[1] الفِرْقةِ الثانيةِ، حيث عبَّر بجمعِ الكثرةِ، وآلُ عمرانَ الفِرْقةَ[2] الأولى، حيث أُتي بجَمْعِ القلَّةِ». وقال أبو عبدِالله الرازيُّ[3]: «إنه من باب التفنُّن».

قولُه تعالى[4]: ﴿ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ ﴾ [البقرة: ١٢٠]، وفي آلِ عمرانَ: ﴿ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ ﴾ [٧٣]؛ لأنَّ الهدى في البقرة المرادُ به تحويلُ القِبْلة. وفي آلِ عمرانَ المرادُ به الدينُ لتقدُّمِ قولِه: ﴿ لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ ﴾؛ ومعناه: أنَّ دينَ اللهِ الإسلامُ.

قوله تعالى[5]: ﴿ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا ﴾ [البقرة: ١٢٦]، وفي إبراهيمَ: ﴿ هَٰذَا ٱلْبَلَدَ ءَامِنًا ﴾ [٣٥] / لأنَّ الأولَ دعا به قبلَ مصيرِه بلداً عند تَرْكِ هاجرَ وإسماعيلَ به، وهو وادٍ، فدعا بأَنْ يصيرَ بلداً، والثاني: دعا به بعد عَوْدِه وسُكْنى جُرْهُمَ به ومصيرِه بلداً، فدعا بأَمْنه. ٣/٢٤٣

قولُه تعالى[6]: ﴿ قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا ﴾ [البقرة: ١٣٦]، وفي آلِ عمرانَ ﴿ قُلْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ﴾ [٨٤]، لأنَّ الأولى خطابٌ للمسلمين،

(١) (ب): «قصة».

(٢) تقدير الكلام: وآية آل عمران تحتمل قصد الفرقة الأولى.

(٣) عرض الرازي للمسألة في كتابه «درة التنزيل» ولم يستعمل لفظة «التفنن» انظر كتابه ص ١١.

(٤) انظر: البرهان في متشابه القرآن ١٤٩، كشف المعاني ١٠٤.

(٥) انظر: البرهان في متشابه القرآن ١٣٠، كشف المعاني ١٠٥–١٠٦.

(٦) انظر: البرهان في متشابه القرآن ١٣١، كشف المعاني ١٠٧–١٠٨.

والثانيةَ خطابٌ للنبيِّ ﷺ، و«إلى» يُنتهى بها مِنْ كل جهةٍ، و«على» لا يُنتهى بها إلا مِن جهةٍ واحدةٍ، وهي العلوُّ، والقرآنُ يأتي المسلمين من كلِّ جهةٍ يأتي مُبَلِّغُه / إياهم منها، وإنما أتى النبيَّ [ﷺ مِنْ جهةِ العُلُوِّ خاصةً، فناسَبَ قولَه: ﴿عَلَيْنَا﴾، ولهذا أكثرُ ما جاء في جهةِ النبيِّ ﷺ][1] بـ «على» وأكثرُ ما جاء في جهةِ الأمةِ بـ «إلى». [٣٦١]

قولُه تعالى[2]: ﴿تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا﴾ [البقرة: ١٨٧] وقال بعد ذلك: ﴿فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾ [البقرة: ٢٢٩] لأنَّ الأولى وَرَدَتْ بعد نَواهٍ، فناسب النهيَ عن قُرْبانِها. والثانيةَ بعد أوامرَ، فناسَبَ النهيَ عن تَعَدِّيها وتجاوُزِها، بأَنْ يُوْقَفَ عندها.

قولُه تعالى[3]: ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ﴾ [آل عمران: ٣] وقال: ﴿وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ﴾ [آل عمران: ٣] لأنَّ الكتابَ أُنْزِل مُنَجَّماً، فناسَبَ الإتيانُ بـ «نزَّل» الدالِّ على التكرير، بخلافِهما؛ فإنهما أُنزلا دُفعةً.

قولُه تعالى[4]: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَوْلَـٰدَكُم مِّنْ إِمْلَـٰقٍ﴾ [الأنعام: ١٥١] وفي الإسراء: ﴿خَشْيَةَ إِمْلَـٰقٍ﴾ [الإسراء: ٣١] لأنَّ الأولى خطابٌ للفقراء المقلِّين، أي: لا تَقْتلوهم مِنْ فقرٍ بكم، فحَسُنَ: ﴿نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ﴾ ما يزولُ به إِمْلاقُكم. ثم قال: ﴿وَإِيَّاهُمْ﴾ أي: نرزقكم جميعاً. والثانيةُ خطابٌ

(١) سقط من (أ).

(٢) انظر: البرهان، للكرماني (١٣٧).

(٣) انظر: كشف المعاني (١٢٣-١٢٤) بتصرف.

(٤) انظر: كشف المعاني (١٦٩).

للأغنيـاءِ، أي: خَشْيَـةَ فقـرٍ يَحْصُــل لكـم بسببهـم، ولـذا حَسُنَ: ﴿ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ ﴾.

/ قـوله تعـالى: ﴿ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ إِنَّهُۥ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ [الأعـراف: ٢٠٠] وفي ٣/٣٤٤ فُصِّلت: ﴿ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ [فصلت: ٣٦]. قال ابنُ جماعةَ(١): «لأَنَّ آيةَ الأعـراف نزلَتْ أولاً، وآيةَ فُصِّلت نزلَتْ ثانيـاً، فحَسُنَ التعـريفُ أي: ﴿ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ الذي تقدَّمَ ذِكْرُه أولاً عند نُزوغِ الشيطان».

قولُه تعالى(٢): ﴿ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ بَعْضُهُم مِّنۢ بَعْضٍ ﴾ [التوبة: ٦٧] وقـال في المؤمنين: ﴿ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ﴾ [التـوبة: ٧١] وفي الكفـارِ: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ﴾ [الأنفـال: ٧٣] لأنَّ المنافـقين ليـسـوا متناصِرين على دينٍ معينٍ، شريعةً ظاهرة، فكان بعضُهم يهودَ، وبعضُهم مـشـركين، فـقـال: ﴿ مِّنۢ بَعْضٍ ﴾ أي في الشـركِ(٣) والنفـاقِ. والمؤمنون مُتَناصِرون على دينِ الإسلامِ، وكـذلك الكفارُ المـُعلِنون بالكفر، كلُّهم أعوانُ بعضِهم، ومجتمعون على التناصُرِ بخلافِ المنافقين، كما قال تعالى: ﴿ تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ ﴾ [الحشر: ١٤] فهذه أمثلةٌ يُسْتَضاءُ بها. وقد تَقَدَّم منها كثيرٌ في نوعِ التقديم والتأخير، وفي نوعِ الفواصلِ، وفي أنواعٍ أُخَرَ.

* * *

---

(١) كشف المعاني ١٨٩.

(٢) انظر: كشف المعاني (١٩٩) دون قوله: «وكذلك الكفار...».

(٣) المثبت من ب، وفي سائر النسخ: «الشكّ»، وفي كشف المعاني: «الكفر».

٣/٤

/ النوع الرابع والستون

في إعجاز القرآن[١]

أفرده بالتصنيف خلائقُ، منهم: الخَطَّابيُّ[٢] والرُّمَّانيُّ[٣] والزَّمْلَكانيُّ[٤] والإمامُ الرازيُّ[٥] وابن سُراقة[٦] والقاضي أبو بكرٍ الباقلانيُّ[٧]. قال ابنُ العَرَبيِّ[٨]: «ولم يُصَنَّفْ مثلُ كتابه».

اعلم أنَّ المعجزةَ أمرٌ خارقٌ للعادة، مَقْرُونٌ بالتحدِّي، سالمٌ عن المعارضة.

وهي: إمَّا حِسِّيَّةٌ، وإما عقليَّةٌ. وأكثرُ معجزاتِ بني إسرائيلَ كانت حسيةً لبَلادتِهم، وقلَّةِ بصيرتِهم، وأكثرُ معجزاتِ هذه الأمةِ عقليَّةٌ، لفَرْط ذكائِهم، وكمالِ أفهامِهم، ولأنَّ هذه الشريعةَ لمَّا كانت باقيةً على صفحاتِ الدهرِ إلى يومِ القيامةِ، خُصَّتْ بالمعجزةِ العقليةِ الباقيةِ ليَراها ذَوو البصائرِ، كما قال ﷺ: «ما مِن الأنبياءِ نبيٌّ إلا أُعْطِيَ ما مثلُه آمن عليه

---

(١) انظر: جمال القراء ١/٤٣، البرهان ٢/٢١٨.

(٢) وكتابه مطبوع ضمن «ثلاث رسائل في إعجاز القرآن».

(٣) وكتابه مطبوع ضمن «ثلاث رسائل في إعجاز القرآن».

(٤) في «البرهان الكاشف» وهو مطبوع، ومختصره «المجيد» وهو مخطوط.

(٥) وهو مطبوع بعنوان: «نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز».

(٦) لم نقف على كتابه.

(٧) وهو مطبوع.

(٨) انظر: البرهان ٢/٢٢٣.

البشرُ، وإنما كان الذي أوتيتُه وحياً أوحاه الله إليَّ، فأرجو أَنْ أكونَ أكثرَهم تابعاً». أخرجه البخاري(١).

قيل: معناه أنَّ معجزاتِ الأنبياءِ انقرضَتْ بانقراضِ أعصارِهم، فلم يشاهدْها إلا مَنْ حَضَرها، ومعجزةُ القرآنِ مستمرةٌ إلى يومِ القيامةِ، وخَرْقُه العادةَ في أسلوبِه وبلاغتِه، وإخبارِه بالمُغَيَّبات. فلا يَمُرُّ عَصْرٌ من الأعصارِ إلا ويَظْهَرُ فيه شيءٌ مِمَّا أَخْبر به أنه سيكونُ، يَدُلُّ على صحة دَعْواه.

وقيل: المعنى أن المعجزاتِ الماضيةَ كانت حسيةً تشاهَدُ بالأبصار، كناقة صالحٍ، وعصا موسى، ومعجزةُ القرآنِ تُشاهَدُ بالبصيرةِ، فيكون مَنْ يَتَّبِعُه لأجلِها أكثرَ؛ لأنَّ الذي يُشاهَدُ بعينِ الرأسِ ينقرضُ بانقراضِ مُشاهِدِه، والذي يُشاهَد بعينِ العقلِ باقٍ يشاهِدُه كلُّ مَنْ جاء بعد الأولِ مستمراً.

قال في «فتح الباري»(٢): «ويمكنُ نَظْمُ القولَيْنِ في كلامٍ(٣) واحدٍ، فإنَّ مُحَصَّلَهما لا ينافي / بعضه بعضاً»، ولا خلاف بين العقلاءِ أنَّ كتابَ الله ٤/٤ تعالى مُعْجِزٌ، لم يَقْدِرْ أحدٌ على معارضَته بعد تَحَدِّيهم بذلك، قال [٣٦٢] تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ / يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦] فلولا أنَّ سماعَه حُجَّةٌ عليه لم يَقِفْ أمره على سماعِه، ولا يكونُ

---

(١) في صحيحه (١٣/ ٢٤٧) مع الفتح، ك: الاعتصام، ب: قول النبي ﷺ بعثت بجوامع الكلم، (ح ٧٢٧٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) فتح الباري ٩/ ٧، وعنده: أقوال لا قولان.

(٣) ح: «مكانٍ»، ع: «في كلام معنى واحد»، والمثبت موافق لما في الفتح إذ قال: «ويمكن نظم هذه الأقوال كلها في كلام واحد...».

حجةً إلا وهو معجزةٌ. وقال تعالى: ﴿وَقَالُواْ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَٰتٌ مِّن رَّبِّهِۦ قُلْ إِنَّمَا ٱلْأٓيَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ وَإِنَّمَآ أَنَا۠ نَذِيرٌ مُّبِينٌ * أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾ [العنكبوت: ٥٠، ٥١] فأخبر أن الكتابَ آيةٌ من آياته، كافٍ في الدَّلالة، قائمٌ مَقامَ معجزاتِ غيره، وآياتِ مَنْ سواه من الأنبياء.

ولـمَّا جاء به النبيُّ ﷺ إليهم، وكانوا أفصحَ الفُصَحاءِ، ومَصاقعَ الخطباء، وتحدَّاهم على أنْ يأتوا بمثله، وأمهلهم طولَ السنين، فلم يَقْدروا[1]، كما قال تعالى: ﴿فَلْيَأْتُواْ بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِۦٓ إِن كَانُواْ صَٰدِقِينَ﴾ [الطور: ٣٤] ثم تحدَّاهم بعشرِ سورٍ منه في قوله: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ قُلْ فَأْتُواْ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ مُفْتَرَيَٰتٍ وَٱدْعُواْ مَنِ ٱسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ * فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ فَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلْمِ ٱللَّهِ وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [هود: ١٣، ١٤] ثم تحدَّاهم بسورة في قوله: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ قُلْ فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّثْلِهِۦ﴾ الآية [يونس: ٣٨] ثم كَرَّره في قوله: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٣] فلمَّا عَجَزوا عن معارضتِه والإتيانِ بسورةٍ تُشْبِهه على كثرةِ الخطباءِ فيهم والبلغاءِ، نادى عليهم بإظهارِ العَجْزِ وإعجازِ القرآن، فقال: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُواْ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الإسراء: ٨٨] هذا وهم الفُصحاء اللُّدُّ، وقد كانوا أحرصَ شيءٍ على إطفاءِ نورِه، وإخفاءِ أمرِه، فلو كان في مَقْدرَتهم معارضَتُه لَعَدَلوا إليها قَطْعاً للحُجَّةِ، ولم يُنْقَلْ عن أحدٍ منهم أنه حَدَّث

(١) قوله: «فلم يقدروا» جواب الشرط «لما» والفاء زائدة.

نفسَه بشيءٍ من ذلك، ولا رامه، بل عَدَلوا إلى العِناد تارة، وإلى الاستهزاءِ أخرى، فتارةً قالوا: سحرٌ، وتارة قالوا: شعرٌ، / وتارة قالوا: أساطيرُ الأولين، ٥/٤ كلُّ ذلك من التَّحَيُّرِ والانقطاع، ثم رَضُوا بتحكيمِ السيفِ في أعناقِهم، وسَبْيِ ذَرارِيْهم وحُرَمِهم، واستباحةِ أموالِهم، وقد كانوا آنف شيءٍ، وأشدَّه حَمِيَّةً، فلو علموا أن الإتيانَ بمثله في قُدْرتِهم لبادروا إليه، لأنه كان أهون عليهم، كيف وقد أخرج الحاكمُ[1] عن ابنِ عباسٍ قال: «جاء الوليدُ بن المغيرة إلى النبيِّ ﷺ فقرأ عليه القرآنَ فكأنه رَقَّ له، فبلغ ذلك أبا جهل، فأتاه فقال: يا عَمِّ إنَّ قومَك يَرَوْن أن يَجْمعوا لك مالاً ليُعْطوكه، فإنك أتيتَ محمداً لِتَعَرَّضَ لِما قبَله[2]. قال: «قد عَلِمَتْ قريشٌ أني مِنْ أكثرِها مالاً». قال: «فقُلْ فيه قولاً يَبْلُغُ قومَك أنك كارهٌ له. قال: وماذا أقول؟ فواللهِ ما فيكم رجلٌ أعلمُ بالشعرِ مني ولا برَجَزِه ولا بقَصيدِه ولا بأشعارِ الجِنِّ، واللهِ ما يُشْبِهُ الذي يقولُ شيئاً من هذا. وواللهِ إنَّ لقولِه الذي يقولُ حلاوةً، وإن عليه لطَلاوةً[3]، وإنه لَمثمرٌ[4] أعلاه، مُغْدِقٌ أسفلُه، وإنه ليَعْلُو وما يُعْلَى، وإنه لَيَحْطِمُ ما تحتَه» قال: «لا يَرْضى عنك قومُك حتى تقولَ فيه». قال: «فَدَعْني حتى أفكِّرَ». فلما فكر قال: «هذا سِحْرٌ يُؤْثَرُ، يَأْثُرُه[5] عن غيرِه».

---

(١) في المستدرك (٢/٥٠٦-٥٠٧) ك: التفسير، تفسير سورة المدثر وقال: «صحيح الإسناد على شرط البخاري ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي.

(٢) أي: لتَتَعَرَّض لقبَله، و«ما» زائدة.

(٣) الطَّلاوة: الحُسْن والرونق.

(٤) المثبت من: ب، م، وهو موافق لما في مصدر التخريج. وسائر النسخ: «لمنير».

(٥) أثَرَه عن غيره: نقله.

قال الجاحظ[1]: «بعث اللهُ محمداً ﷺ أكثرَ ما كانت العربُ شاعراً وخطيباً، وأحكمَ ما كانت لغةً، وأشدَّ ما كانت عُدَّةً، فدعا أقصاها وأدناها إلى توحيدِ اللهِ وتَصْديقِ رسالتِه، فدعاهم بالحُجَّة، فلمَّا قَطَعَ العُذْرَ، وأزالَ الشُّبْهَةَ، وصار الذي يمنعُهم من الإقرار الهوى والحَميَّةُ دونَ الجهلِ والحَيْرةِ، حَمَلهم على خَطِّهم[2] بالسيف، فَنَصبَ لهم الحَرْبَ، ونَصَبوا له، وقَتَلَ مِنْ عِلْيَتهِم[3] وأعلامِهم وأعمامِهم وبني أعمامِهم، وهو في ذلك يَحْتَجُّ عليهم بالقرآنِ، ويَدْعوهم صباحَ مساءَ إلى أَنْ يُعارضوه إن كان كاذباً بسورةٍ واحدةٍ، أو بآياتٍ يسيرةٍ، فكلما ازداد تَحَدِّياً لهم بها، وتَقْريعاً بعَجْزهم[4] عنها، تَكَشَّفَ مِنْ نَقْصِهم ما كان مستوراً، وظَهَرَ منه ما كان خَفيًّا، فحين لم يَجِدوا حيلة ولا حُجَّةً / قالوا له: أنت تَعْرِفُ مِنْ أخبارِ الأممِ ما لا نَعْرِفُ، فلذلك يُمْكِنُكَ ما لا يُمْكِننا. قال: فهاتُوها مُفْتَرَياتٍ، فلم يَرُمْ ذلك خطيبٌ، ولا طَمِعَ فيه شاعرٌ، ولو طمع[5] فيه لَتَكَلَّفَه. ولو تَكَلَّفه لَظَهَرَ ذلك، ولو ظَهَرَ لَوُجِدَ مَنْ يَسْتجيدُه ويُحامي عليه ويكابِرُ فيه، [٣٦٣]

---

(١) انظر هذا المعنى في رسالة حجج النبوة ضمن رسائل الجاحظ (٣ / ٢٧٩).

(٢) (ح): «حطهم»، ع، م، س، ك: حَظِّهم، «ب»: «خطمهم». وخطِّهم هنا: شقِّهم وحربهم.

(٣) العَليّ: الرفيع القدر، ج عِلْيَة.

(٤) المثبت من (س)، وفي النسخ: «لعجزهم».

(٥) أ، س، م، ر، ك، ب: ولا طبع، والمثبت من: ح، ع.

/ ويَزْعُمُ أنه قد عارَضَ وقابلَ وناقَضَ، فدلَّ ذلك، العاقلَ على عَجْزِ القومِ ٦/٤ مع كثرةِ كلامِهم، واستحالةِ لغتِهم، وسهولةِ ذلك عليهم، وكثرةِ شعرائِهم وكثرةِ مَنْ هجاه منهم، وعارض شعراءَ أصحابه وخطباءَ أمته؛ لأنَّ سورةً واحدةً وآياتٍ يسيرةً كانت أنقضَ لقولِه، وأَفْسَدَ لأمرِه، وأبلغَ في تكذيبِه، وأسرعَ في تَفْريقِ أَتْباعِه مِنْ بَذْلِ النفوسِ، والخروجِ من الأوطان، وإنفاقِ الأموالِ، وهذا مِنْ جليلِ التدبيرِ الذي لا يَخْفَى على من [هو][1] دونَ قريشٍ والعربِ في الرأيِ والعقلِ بطبقات. ولهم القصيدُ العجيبُ، والرَّجَزُ الفاخرُ، والخُطَبُ الطِّوالُ البليغةُ، والقِصارُ الموجزةُ، ولهم الأَسْجاعُ، والمُزْدَوَجُ[2]، واللفظُ المنثورُ، ثم يَتَحدَّى به أقصاهم بعد أَنْ أظهر عَجْزَ أدناهم، فَمُحالٌ -أكرمك الله- أن يجتمعَ هؤلاءِ كلُّهم على الغَلَطِ في الأمر الظاهر، والخطأ المكشوفِ البيِّنِ، مع التقريعِ بالنَّقْصِ، والتوقيفِ على العَجْزِ، وهم أشدُّ الخَلْق أَنَفَةً. وأكثرُهم مفاخَرَةً، والكلامُ سَيِّدُ عَمَلِهم، وقد احتاجوا إليه، والحاجةُ تَبْعَثُ على الحِيلة في الأمرِ الغامض، فكيف بالظاهر؟ وكما أنه مُحالٌ أن يُطْبِقوا ثلاثاً وعشرين سنة على الغَلَط في الأمر الجليل، الجليل المنفعة، فكذلك مُحالٌ أن يتركوه وهم يعرفونه ويَجدون السبيلَ إليه وهم يَبْذُلون أكثرَ منه» انتهى.

* * *

(١) سقطت من (أ).

(٢) المزدوج عند الجاحظ: تساوي الفقرتين في الطول مع السجع. انظر: المعجم المفصل في علوم البلاغة ٦٣.

فصل

لـمَّا ثَبَتَ كونُ القرآنِ معجزةَ نبيِّنا ﷺ وَجَبَ الاهتمامُ بمعرفةِ وجهِ الإعجازِ، وقد خاض الناسُ في ذلك كثيراً، فبين مُحْسِنٍ ومُسِيء: فزعم قومٌ أنَّ التَحدِّيَ وقع بالكلامِ القديمِ الذي هو صفة الذات، وأنَّ العربَ كُلِّفَتْ في ذلك ما لا يُطاقُ وبه وَقَعَ عَجْزُها، وهو مردودٌ؛ لأنَّ ما لا يمكنُ الوقوفُ عليه لا يُتَصَوَّرُ التحدِّي به. والصوابُ ما قاله الجمهورُ: أنه وَقَعَ بالدالِّ على القديمِ وهو الألفاظُ(١).

ثم زَعَمَ النظَّام (٢) أنَّ إعجازَه بالصَّرْفة(٣)، أي: إنَّ اللهَ صَرَفَ العربَ عن معارضتِه / وسَلَبَ عقولَهم، وكان مقدوراً لهم، لكنْ عاقَهم أمرٌ خارجيٌّ ٧/٤ فصار كسائرِ المعجزاتِ. وهذا قولٌ فاسد؛ بدليل: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ...﴾ الآية [الإسراء: ٨٨] فإنه يَدُلُّ على عَجْزِهم مع بَقاءِ قُدَرِهم، ولو سُلِبوا القُدْرَةَ لم تَبْقَ فائدةٌ لاجتماعِهم؛ لمنزلتِه منزلةَ اجتماعِ الموتى، وليس عجزُ

---

(١) كلام الله صفة ذات وصفة فعل معاً، لفظه ومعناه منزل من الله متحدًّى به، وانظر ص ٢٩٣.

(٢) إبراهيم بن سَيَّار، أبو إسحاق البصري المتكلم المعتزلي (ت بعد ٢٢٠هـ) من مؤلفاته: «الطَّفرة»، «الجواهر والأعراض». انظر: تاريخ بغداد ٦/٩٧، سير أعلام النبلاء ١٠/٥٤١.

(٣) انظر: إعجاز القرآن للباقلاني ٢٩، ونهاية الإيجاز للرازي ٧٩، البرهان للزركشي ٢/٢٢٦.

الموتى ممَّا يُحتفل بذِكْرِه، هذا مع أن الإجماعَ منعقدٌ على إضافةِ الإعجازِ إلى القرآن، فكيف يكون مُعْجِزاً وليس فيه صفةُ إعجاز؟ بل المعجِزُ هو اللهُ، حيث سَلَبهم القدرةَ على الإتيانِ بمثله. وأيضاً فيَلْزَمُ من القولِ بالصَّرْفَة زوالُ الإعجاز بزوالِ زمانِ التحدِّي، وخُلُوُّ القرآن من الإعجاز، وفي ذلك خَرْقٌ لإجماعِ الأمةِ أنَّ معجزةَ الرسولِ العظمى باقيةٌ، ولا معجزةَ له باقيةٌ سوى القرآنِ.

قال القاضي أبو بكر[1]: «ومما يُبْطِلُ القولَ بالصَّرْفةِ أنه لو كانت المعارَضَةُ مُمْكنةً، -وإنما مَنَعَ منها الصَّرْفَةُ- لم يكنِ الكلامُ مُعْجِزاً، وإنما يكون المَنْعُ معجِزاً، فلا يتضمَّن الكلامُ فضيلةً على غيرِه في نفسِه». قال: «وليس هذا بأعجبَ مِنْ قولِ فريقٍ منهم: إن الكلَّ قادرون على الإتيانِ بمثلِه. وإنما تأخَّروا عنه لعَدَمِ العِلْمِ بوجهِ ترتيبٍ لو تعلَّموه لوَصَلوا إليه به. ولا بأعجبَ مِنْ قولِ آخرين: إنَّ العجزَ وقع منهم، وأمَّا مَنْ بعدَهم ففي قدرتِه الإتيانُ بمثلِه، وكلُّ هذا لا يُعْتَدُّ به».

وقال قوم: وجهُ إعجازِه ما فيه من الإخبارِ عن الغُيوبِ المستقبَلة، ولم يكنْ ذلك مِنْ شأن العرب.

[٣٦٤] / وقال آخرون: ما تضمَّنه من الإخبارِ عن قِصصِ الأولين وسائرِ المتقدمين، حكايةَ مَنْ شاهدها وحضرها. وقال آخرون: ما تَضَمَّنه من الإخبار عن الضمائر مِنْ غير أَنْ يظهرَ ذلك منهم بقولٍ أو

---

(١) إعجاز القرآن له ٣٠.

فعل كقوله: ﴿ إِذْ هَمَّت طَّآئِفَتَانِ مِنكُمْ أَن تَفْشَلَا ﴾ [آل عمران: ١٢٢]، ﴿ وَيَقُولُونَ فِىٓ أَنفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا ٱللَّهُ ﴾ [المجادلة: ٨].

/ وقال القاضي أبو بكر[١]: «وجهُ إعجازِه ما فيه من النَّظْمِ والتأليفِ والترصيفِ، وأنه خارجٌ عن جميعِ وجوهِ النظمِ المعتادِ في كلامِ العربِ ومُبايِنٌ لأساليبِ خطاباتِهم». قال: «ولهذا لم يُمْكِنْهم معارضتُه». قال: «ولا سبيلَ إلى معرفةِ إعجازِ القرآنِ منْ أصنافِ البديعِ التي أَوْدَعُوها في الشعرِ؛ لأنه ليس مما يَخْرِقُ العادةَ، بل يمكنُ استدراكُه بالعلمِ والتدريبِ والتصنُّعِ به، كقولِ الشعرِ ورَصْفِ الخُطَبِ وصناعةِ الرسالةِ والحِذْقِ في البلاغة، وله طريقٌ تُسْلَكُ، فأمَّا شَأْو نَظْمِ القرآنِ فليس له مِثالٌ يُحْتَذَى عليه ولا إمامٌ يُقْتدى به، ولا يَصِحُّ وقوعُ مثلِه اتفاقاً». قال: «ونحن نعتقدُ أنَّ الإعجازَ في بعضِ القرآن أظهرُ، وفي بعضِه أَدَقُّ وأغمضُ». ٨/٤

وقال الإمامُ فخرُ الدين[٢]: «وجهُ الإعجازِ الفصاحةُ وغرابةُ الأسلوبِ والسلامةُ من جميع العيوب».

وقال الزَّمْلَكانيُّ[٣]: «وجهُ الإعجازِ راجعٌ إلى التأليفِ الخاصِّ به لا مُطْلَقِ التأليفِ بأن اعتدلَتْ مفرداتُه تركيباً وزِنَةً، وعَلَتْ مُرَكَّباتُه معنىً: بأَنْ يُوْقَعَ كلُّ فَنٍّ في مرتبتِه العليا في اللفظ والمعنى».

---

(١) إعجاز القرآن ٣٥.

(٢) نهاية الإيجاز ٨٢.

(٣) البرهان الكاشف ٥٤.

وقالَ ابنُ عطيةَ[1]: «الصحيحُ -والذي عليه الجمهورُ والحُذَّاقُ في وجهِ إعجازه- أنه بنَظْمه وصحةِ معانيه وتوالي فصاحةِ ألفاظه، وذلك أنَّ الله أحاط بكل شيء علْماً، وأحاط بالكلام كلِّه علماً. فإذا ترتَّبت اللفظةُ من القرآن عَلِمَ بإحاطته أيَّ لفظةٍ تَصْلُح أَنْ تليَ الأولى، وتُبَيِّنَ المعنى بعد المعنى، ثم كذلك مِنْ أولِ القرآن إلى آخره، والبشرُ يَعُمُّهم الجهلُ والنِّسيانُ والذُّهولُ، ومعلومٌ ضرورةً أنَّ أحداً من البشر لا يُحيط بذلك، فبهذا جاء نَظْمُ القرآنِ في الغايةِ القصوى من الفصاحةِ، وبهذا يَبْطُل قولُ مَنْ قال: إنَّ العربَ كان في قُدرتها الإتيانُ بمثله، فصُرِفوا عن ذلك. والصحيحُ أنه لم يكن في قدرةِ أحدٍ قَطُّ، / ولهذا ترى البليغَ يُنَقِّحُ القصيدةَ أو الخطبةَ ٩/٤ حَوْلاً، ثم ينظُر فيها فيغيِّر فيها وهَلُمَّ جرًّا.

وكتابُ اللهِ سبحانه لو نُزِعَتْ منه لفظةٌ، ثم أُدير لسانُ العرب على لفظةٍ أحسنَ منها، لم يُوْجَدْ، ونحن يتبيَّنُ لنا البراعةُ في أكثرِه، ويَخْفَى علينا وجهُها في مواضعَ لقُصورنا عن مرتبةِ العرب يومئذٍ في سلامةِ الذوقِ وجَوْدَةِ القريحةِ، وقامت الحجَّةُ على العالَم بالعربِ، إذ كانوا أربابَ الفصاحةِ ومَظِنَّةَ المعارضة، كما قامت الحجَّةُ في معجزةِ موسى بالسحرة، وفي معجزةِ عيسى بالأطباء، فإن اللهَ إنما جَعَلَ معجزات الأنبياء بالوجهِ الشهيرِ أبرعَ ما يكون في زمنِ النبيِّ الذي أراد إظهارَه، فكان السِّحْرُ قد انتهى في مدةِ موسى إلى غايته، وكذلك الطِّبُّ في زمنِ عيسى، والفصاحةُ في زمنِ محمدٍ ﷺ».

---

(١) المحرر الوجيز ١/٣٨.

وقال حازم في «منهاج البلغاء»[1]: «وجهُ الإعجازِ في القرآنِ من حيث استمرَّت الفصاحةُ والبلاغةُ فيه مِنْ جميعِ أنحائِها في جميعِهِ استمراراً لا يُوجَدُ له فترةٌ، ولا يَقْدِرُ عليه أحدٌ من البشرِ، وكلامُ العربِ ومَنْ تكلَّم بلغتِهِم لا تستمرُّ الفصاحةُ والبلاغةُ في جميعِ أنحائِها في العالي منه إلا في الشيءِ اليسيرِ المعدودِ، ثم تَعْرِضُ الفَتَراتُ الإنسانيةُ، فينقطعُ طَيِّبُ الكلامِ ورونقُه فلا تستمرُّ لذلك، الفصاحةُ في جميعِهِ، بل تُوْجَدُ في تفاريق / وأجزاءٍ منه». [٣٦٥]

وقال المراكشي[2] في «شرح المصباح»: «الجهةُ المعجزَةُ في القرآن تُعْرَفُ بالتفكُّرِ في علمِ البيانِ، وهو كما اختاره جماعةٌ في تعريفه: ما يُحْتَرَزُ به عن الخطأ في تأديةِ المعنى، وعن تعقيدِه، ويُعْرَفُ به وجوهُ تحسينِ الكلام بعد رعايةِ تطبيقِه لمقتضى الحالِ؛ لأنَّ جهةَ إعجازِه ليست مفردات ألفاظِه، وإلا لكانت قبل نزولِه معجزةً، ولا مجردَ تأليفِها، وإلا لكان كلُّ تأليفٍ مُعْجِزاً، ولا إعرابَها وإلا لكان كلُّ كلامٍ مُعْرَبٍ مُعْجِزاً، ولا مجردَ أسلوبِه،

---

(١) انظر: البرهان ٢/ ٢٣٢، وملحق منهاج البلغاء ٣٨٩.

(٢) محمد بن عبدالرحمن، أبو عبدالله الضرير الفقيه الأديب (ت: ٨٠٧هـ)، من مؤلفاته: «إسماع الصم في إثبات الشرف من قِبَل الأم»، «أرجوزة في المنطق». انظر: الضوء اللامع ٨/ ٤٨، الأعلام ٦/ ١٩٣. وللمؤلف منظومة سَمَّاها «ترجيز المصباح» نظم بها «المصباح» لبدر الدين بن مالك، ثم شرحها بكتاب «ضوء الصباح على ترجيز المصباح». انظر: كشف الظنون ٢/ ١٧٠٧، ١٧٦٤ ولم نقف على أن له شرحاً مستقلاً للمصباح.

وإلا لكان الابتداءُ بأسلوب الشعرِ معجزاً -والأسلوبُ الطريق- ولكان هَذَيان مسيلمةَ معجزاً، ولأنَّ الإعجازَ يُوْجَدُ دونه، أي: الأسلوبِ في نحو: ﴿فَلَمَّا ٱسْتَيْـَٔسُوا۟ مِنْهُ خَلَصُوا۟ نَجِيًّا﴾ [يوسف: ٨٠]، ﴿فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحجر: ٩٤] ولا بالصرْفِ عن معارضَتِهم، لأنَّ / تعجبَهم كان منْ فصَاحتِه، ولأنَّ مُسَيْلِمَةَ[1] وابنَ المُقَفَّعِ[2] والمعرّيَّ[3] وغيرَهم قد تعاطَوْها فلم يأتُوا إلا بما تَمُجُّه الأسماعُ، وتَنْفِر منه الطِّباعُ، ويُضْحَكُ منه في أحوالِ تركيبِه، وبها أي: بتلك الأحوالِ أعجز البلغاءَ، وأَخْرَسَ الفصحاءَ. فعلى إعجازِه: دليلٌ إجماليٌّ، وهو أنَّ العربَ عَجَزَتْ عنه وهو بلسانِها فغيرُها أحرى، ودليلٌ تفصيليٌّ، مقدمتُه التفكُّرُ في خواصِّ تركيبه، ونتيجتُه العلمُ بأنه تنزيلٌ من المحيطِ بكلِّ شيءٍ علماً».

١٠/٤

---

(١) ابن ثُمامة بن كبير، أبو ثمامة من بني حنيفة، المتنبئ الكذَّاب، قدم على النبي ﷺ مع قومه عام تسع، ولم ير النبيَّ. ولما أظهر دعواه للنبوة أكثر من اصطناع أسجاعٍ محاولاً مضاهاة القرآن، قتله المسلمون في حروب الردة سنة (١٢هـ). انظر: سيرة ابن هشام ٤ / ١٧٠، والروض الأنف ٤ / ٣٥٤.

(٢) عبدالله بن المقفَّع، الكاتب المترسِّل، أصله من أهل فارس، وكان مجوسياً ثم أسلم على يد عيسى بن علي عمِّ المنصور الخليفة العباسي، اتهم بالزندقة فقتله أمير البصرة سفيان بن معاوية المهلَّبي سنة (١٤٢هـ)، من كتبه: «كليلة ودمنة»، «الأدب الصغير». انظر: وفيات الأعيان ٢ / ١٥١، البداية والنهاية ١٣ / ٣٨٤.

(٣) أحمد بن عبدالله بن سُلَيمان، أبو العلاء التنوخي الشاعر الضرير، من مؤلفاته: ديوانه: «سقط الزند»، «رسالة الغفران»، (ت: ٤٤٩هـ). انظر: وفيات الأعيان ١ / ١١٣، سير أعلام النبلاء ١٨ / ٢٣.

وقال الأَصْبهانيُّ(١) في تفسيرِه: «اعلم أنَّ إعجازَ القرآنِ ذُكرَ من وجهين: أحدُهما إعجازٌ يتعلَّق بنفسه، والثاني: بصَرْفِ الناسِ عن معارضَته، فالأول: إمَّا أنْ يتعلَّقَ بفصاحته [وبلاغته](٢) أو بمعناه. أمَّا الإعجازُ المتعلِّقُ بفصاحته وبلاغته فلا يتعلَّقُ بعنصرِه الذي هو اللفظُ والمعنى؛ فإنَّ ألفاظَه ألفاظُهم، قال تعالى: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢]، ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ﴾ [الشعراء: ١٩٥] ولا بمعانيه؛ فإن كثيراً منها موجودٌ في الكتب المتقدمة. قال تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَفِى زُبُرِ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٦]، وما هو في القرآنِ من المعارفِ الإلهيةِ وبيانِ المبدأ والمَعَاد والإخبارِ بالغيب، فإعجازُه ليس براجعٍ إلى القرآنِ من حيث هو قرآنٌ، بل لكونها حاصلةً من غير سَبْقِ تعليم وتَعَلُّمٍ، وبكون الإخبارِ بالغيب إخباراً بالغيب، سواءً كان بهذا النظمِ أو بغيرِه، مُورَداً بالعربيةِ أو بلغةٍ أخرى، بعبارةٍ أو إشارة، فإذن بالنظم(٣) المخصوصِ صورةُ القرآن، واللفظِ والمعنى عنصُره، وباختلافِ الصورِ يختلفُ حكمُ الشيءِ واسمُه لا بعنصرِه، كالخاتَمِ والقُرْطِ والسِّوارِ، فإنه باختلافِ صورِها اختلفَتْ أسماؤُها لا بعنصرِها الذي هو الذهبُ والفضة والحديدُ؛ فإنَّ الخاتمَ المتخذَ من الذهبِ ومن الفضةِ ومن الحديد يُسمَّى خاتَماً، وإن كان العنصرُ مختلفاً، وإن اتُّخذ خاتَمٌ وقُرْطٌ وسوارٌ مِنْ ذهبٍ اختلفَتْ أسماؤُها باختلافِ صورِها، وإن كان العنصرُ واحداً».

(١) مقدمة جامع التفاسير: ١٠٤-١٠٩.

(٢) سقط من (أ).

(٣) ع، ك: «النظم».

قال: «فظهر مِنْ هذا أن الإعجازَ المختصَّ بالقرآنِ يتعلقُ بالنظمِ المخصوصِ، وبيانَ كونِ النَّظْمِ مُعْجِزاً يتوقفُ على بيانِ نَظْمِ الكلامِ، ثم بيانُ أن هذا النظمَ مخالفٌ لنَظْمِ ما عداه، فنقول: مراتبُ تأليفِ الكتبِ خمسٌ:

/ الأولى: ضمُّ الحروفِ المبسوطة بعضِها إلى بعضٍ؛ لتَحْصُلَ[1] الكلماتُ الثلاث: الاسمُ والفعلُ والحرفُ، والثانيةُ: تأليفُ هذه الكلماتِ بعضِها إلى بعض لتَحْصُلَ الجملُ المفيدةُ، وهو النوعُ الذي يتداولُه الناسُ جميعاً في مخاطباتِهم وقضاءِ حوائجِهم، ويقال له: المنثورُ من الكلامِ، والثالثةُ: ضمُّ بعضِ ذلك إلى بعضٍ ضَمًّا له، مَبادٍ ومقاطعُ ومداخلُ ومخارجُ، ويقال له المنظومُ، والرابعةُ: أَنْ يُعْتَبَرَ في أواخر الكلام مع ذلك تسجيعٌ، ويقال له المُسَجَّع، والخامسةُ: أن يُجْعَلَ له مع ذلك وزنٌ، ويقال له الشعرُ، والمنظومُ: إما محاورةٌ ويُقال له: الخَطابةُ، وإمَّا مكاتبةٌ ويُقال له: الرسالةُ، فأنواعُ الكلامِ لا تَخْرُجُ عن هذه الأقسامِ، ولكلٍّ من ذلك نظمٌ مخصوصٌ، والقرآنُ جامعٌ / لمحاسنِ الجميعِ على نَظْمٍ غيرِ نَظْمِ شيءٍ منها، يَدُلُّ على ذلك أنه لا يَصِحُّ أَنْ يقالَ له رسالةٌ أو خَطابةٌ أو شعرٌ أو سَجْعٌ، كما يَصِحُّ أن يقالَ: هو كلامٌ، والبليغُ إذا قَرَعَ سَمْعَه فَصَلَ بينَه وبينَ ما عَداه من النَّظْمِ؛ ولهذا قال تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ ۞ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ﴾ [فصلت: ٤١، ٤٢] تنبيهاً على أنَّ تأليفَه ليس على هيئة نَظْمٍ يتعاطاه البشرُ، فيمكنُ أن يُغَيَّر بالزيادةِ والنقصانِ، كحالةِ الكتبِ الأُخَر».

[٤/١١] [٣٦٦]

قال: «وأمَّا الإعجازُ المتعلِّقُ بصَرْفِ الناسِ عن معارضته فظاهرٌ أيضاً إذا اعتُبِر، وذلك أنه ما مِنْ صناعةٍ -محمودةً كانَتْ أو مذمومةً- إلا وبينَها

(١) ر، م، ب: «فتحصل»، (ح): «لتحصيل».

وبين قومٍ مناسباتٌ خفيَّةٌ واتفاقاتٌ جُمْليَّةٌ[١]، بدليلِ أنَّ الواحدَ فالواحدَ يُؤْثِرُ حِرفَةً من الحِرَفِ فينشَرِحُ صدرُه بملابَستِها، وتُطيعه قُواه في مباشَرَتِها، فيَقْبَلُها بانشراحِ صدرٍ، ويُزاوِلُها باتساعِ قلبٍ، فلمَّا دعا اللهُ أهلَ البلاغةِ والخَطابةِ الذين يَهيمون في كل وادٍ من المعاني بسَلاطةِ لسانهم إلى معارضةِ القرآنِ وعَجَّزهم عن الإتيانِ بمثلِه ولم يَتَصَدَّوا لمعارضتِه لم يَخْفَ على أُولي الألبابِ أنَّ صارفاً إلهيًّا صَرَفَهم عن ذلك وأيُّ إعجازٍ أعظمُ مِنْ أَنْ يكونَ كافةُ البلغاءِ / عَجَزَةً في الظاهرِ عن معارضتِه مصروفةً في الباطنِ عنها» انتهى. ١٢/٤

وقال السَّكَّاكِيُّ في المفتاح[٢]: «اعلَمْ أنَّ إعجازَ القرآنِ يُدْرَكُ ولا يمكنُ وَصْفُه، كاستقامةِ الوزنِ تُدْرَكُ ولا يمكنُ وصفُها، وكالمَلاحة، وكما يُدْرَكُ طِيبُ النَّغَمِ العارضِ لهذا الصوتِ، ولا يُدْرَكُ تحصيلُه لغيرِ ذوي الفِطَرِ السليمةِ إلا بإتقانِ عِلْمَي المعاني والبيانِ والتمرينِ فيهما».

وقال أبو حيَّان التوحيديُّ[٣]: «سُئل بُندارُ[٤] الفارسيُّ عن موضعِ

---

(١) ع: «جميلة».

(٢) مفتاح العلوم ٥١١-٥١٢ «بعبارة قريبة».

(٣) علي بن محمد بن العباس، البغدادي الصوفي الشافعي (ت: ٣٨٠هـ)، من مؤلفاته: «الصديق والصداقة»، «المقابسات». ونسبته التوحيدي: يقال: إنها إلى نوع من تمر العراق يسمى التوحيد، أو أنه نَسَب نفسه إلى التوحيد. انظر: وفيات الأعيان ٥/١١٢، سير أعلام النبلاء ١٧/١١٩. وانظر: البرهان ٢/٢٣١ ونسبه إلى كتاب «البصائر» لأبي حيان التوحيدي، ولم نجد النص في القدر الذي حققه السيد صقر وأحمد أمين، وطبع في مصر.

(٤) ابن الحسين بن محمد، أبو الحسين الشِّيرازي الصوفي خادم أبي الحسن الأشعري (ت: ٣٥٣هـ) من كلامه: «صحبةُ أهل البدع تورث الإعراض عن الحق». انظر: السير ١٦/١٠٨، طبقات الشافعية للسبكي ٣/٢٢٤.

الإعجازِ من القرآنِ فقال: «هذه مسألة فيها حَيْفٌ على المُفْتي، وذلك أنه شبيهٌ بقولِك: ما موضعُ الإنسانِ من الإنسانِ؟ فليس للإنسانِ موضعٌ من الإنسانِ، بل متى أَشَرْتَ إلى جُمْلتِه فقد حَقَّقْتَه ودَلَلْتَ على ذاتِه، كذلك القرآنُ لشَرَفِه لا يُشارُ إلى شيءٍ منه إلا وكان ذلك المعنى آيةً في نفسه ومَعْجزَةً لمُحاوِلِه وهدىً لقائله، وليس في طاقةِ البشرِ الإحاطةُ بأغراضِ اللهِ في كلامِه وأسرارِه في كتابِه، فلذلك حارت العقولُ وتاهت البصائرُ عنده».

وقال الخطابي[1]: «ذهب الأكثرون مِنْ علماءِ النظرِ إلى أنَّ وجهَ الإعجازِ فيه من جهةِ البلاغةِ، لكن صَعُبَ عليهم تفصيلُها وصَغَوا فيه إلى حُكْمِ الذَّوْق». قال: «والتحقيقُ أنَّ أجناسَ الكلامِ مختلفةٌ ومراتبَها في درجاتِ البيانِ متفاوتةٌ. فمنها البليغُ الرَّصين الجَزْلُ، ومنها الفصيحُ القريبُ السهلُ، ومنها الجائزُ الطَّلْقُ[2] الرَّسْل[3]. وهذه أقسامُ الكلامِ الفاضلِ المحمودِ، فالأولُ أعلاها، والثاني أَوْسَطُها، والثالثُ أدْناها وأقربُها، فحازت بلاغاتُ القرآنِ مِنْ كلِّ قسمٍ من هذه الأقسامِ حِصَّةً، وأخذَتْ مِنْ كلِّ نوعٍ شُعْبَةً، فانتظم لها بانتظامِ هذه الأوصافِ نَمَطٌ من الكلامِ يجمعُ صفتَي الفَخامةِ والعذوبةِ، وهما على الانفرادِ في نعوتِهما كالمتضادَّيْن؛ لأنَّ العُذوبةَ نِتاجُ

(١) ثلاث رسائل في إعجاز القرآن: ٢١، باختصار وتصرف.

(٢) (ع): «المطلق المرسل».

(٣) الرَّسْل: اللّيّن المسترسل.

السهولةِ؛ والجزالةَ والمتانةَ تعالِجان نوعاً من الوُعورةِ؛ فكان اجتماعُ الأمرَيْن في نَظْمِه مع نُبُوِّ كلٍّ واحدٍ منهما عن الآخرِ فضيلةً خُصَّ بها القرآنُ؛ ليكون آيةً بينةً لنبيِّه ﷺ.

٤/١٣ / وإنما تعذَّر على البشرِ الإتيانُ بمثلِه لأمورٍ، منها: أنَّ عِلْمَهم لا يُحيط بجميعِ أسماءِ اللغةِ العربيةِ وأوضاعِها التي هي ظروفُ المعاني، ولا تُدْرِكُ أفهامُهم جميعَ معاني الأشياءِ المحمولةِ على تلك الألفاظِ، ولا تَكْمُلُ معرفتُهم باستيفاءِ جميعِ وجوهِ النظومِ التي بها يكونُ ائتلافُها وارتباطُ [٣٦٧] / بعضِها ببعضٍ، فيَتَوَصَّلوا باختيارِ الأَفْضلِ من الأحسنِ من وجوهِها إلى[1] أن يأتوا بكلامٍ مثلِه، وإنما يقوم الكلامُ بهذه الأشياءِ الثلاثة: لفظٍ حاملٍ[2]، ومعنىً به قائمٍ، ورباطٍ لهما ناظمٍ. وإذا تأمَّلْتَ القرآنَ وجَدْتَ هذه الأمورَ منه في غاية الشرف والفضيلةِ حتى لا تَرَى شيئاً من الألفاظِ أفصحَ، ولا أجزلَ، ولا أَعْذَبَ مِنْ ألفاظِه، ولا تَرَى نظماً أحسنَ تأليفاً وأشدَّ تلاؤماً وتُشاكُلاً مِنْ نَظْمِه، وأمَّا معانيه فكلُّ ذي لُبٍّ يَشْهَدُ له بالتقدُّمِ في أبوابِه، والترقِّي إلى أَعْلى درجاته، وقد توجَدُ هذه الفضائلُ الثلاثُ على التفرُّقِ في أنواعِ الكلامِ، فأمَّا أَنْ توجَدَ مجموعةً في نوعٍ واحدٍ منه، فلم توجَدْ إلا في كلامِ العليمِ القديرِ.

---

(١) (ع): «إلا».

(٢) ع، س ومطبوعة أبي الفضل: «حاصل».

فخرج من هذا أنَّ القرآنَ إنما صار مُعْجزاً لأنه جاء بأفصحِ الألفاظِ في أحسنِ نظومِ التأليفِ مُضَمَّناً أصحَّ المعاني: مِنْ توحيدِ لله تعالى، وتنزيهٍ له في صفاته، ودعاءٍ إلى طاعته، وبيانٍ لطريقِ عبادته مِنْ[1] تحليلٍ وتحريمٍ وحَظْرٍ وإباحةٍ، ومِنْ وعظٍ وتقويمٍ، وأَمْرٍ بمعروفٍ ونَهْيٍ عن منكرٍ، وإرشادٍ إلى محاسنِ الأخلاقِ، وزَجْرٍ عن مساوئها، واضعاً كلَّ شيءٍ منها موضعَه الذي لا يُرى شيءٌ أَوْلى منه، ولا يُتَوَهَّمُ في صورةِ العقلِ أمرٌ أَلْيَقُ به منه، مُوْدعاً أخبارَ القرونِ الماضيةِ، وما نَزَلَ مِنْ مَثُلاتِ اللهِ بمَنْ مضى وعانَدَ منهم، مُنْبِئاً عن الكوائنِ المستقبلةِ في الأعصارِ الآتيةِ من الزمانِ، جامعاً في ذلك بين الحُجَّةِ والمحتجِّ له، والدليلِ والمدلولِ عليه؛ ليكونَ ذلك أَوْكَدَ للُزوم ما دعا إليه، وأنبأَ عن وجوبِ ما أَمَر به ونهى عنه. ومعلومٌ أنَّ الإتيانَ بمثلِ هذه الأمورِ والجمعَ بين أشتاتها حتى تنتظمَ وتَتَّسقَ، أمرٌ تَعْجَزُ عنه قُوى البشر ولا تَبْلُغُه قُدْرَتُهم، فانقطع الخَلْقُ دونَه، وعَجَزوا عن معارضته بمثلِه أو مناقضته في شكله، ثم صار المعاندون له يقولون مرة: إنه شعرٌ لـمَّا رأَوه منظوماً، / ومرة: إنه سحرٌ لـمَّا رأَوه مَعْجوزاً عنه غيرَ مقدورٍ عليه، ١٤/٤ وقد كانوا يَجِدون له وَقْعاً في القلوب، وفَزَعاً في النفوس، يُريبهُم ويُحَيِّرهم، فلم يتمالكوا أن يَعْترفوا به نوعاً من الاعتراف؛ ولذلك قالوا: «إنَّ له لحَلاوةً، وإنَّ عليه لطَلاوةً»[2]، وكانوا مرةً بجَهْلِهِم يقولون: ﴿أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ٱكْتَتَبَهَا فَهِىَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الفرقان: ٥] مع

(١) ح، أ س: «في».

(٢) وهو من كلام الوليد بن المغيرة. انظر ص: ١٨٧٦.

عِلْمِهم أنَّ صاحبَهم أمِّيٌّ، وليس بحضرته مَنْ يُمْلي أو يكتبُ في نحوِ ذلك من الأمورِ التي أَوْجَبَها العِنادُ والجَهْلُ والعَجْزُ».

ثم قال: «وقد قلتُ في إعجاز القرآنِ وجهاً ذهب عنه الناسُ، وهو صنيعُه في القلوبِ، وتأثيرُه في النفوسِ، فإنك لا تَسْمَعُ كلاماً غيرَ القرآنِ منظوماً ولا منثوراً إذا قَرَعَ السمعَ خَلَصَ له إلى القلبِ من اللذةِ والحَلاوةِ في حالٍ، ومن الرَّوْعَةِ والمَهابة في حالٍ آخرَ ما يَخْلُص منه إليه. قال تعالى: ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُۥ خَٰشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾ [الحشر: ٢١] وقال: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِىَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ﴾ [الزمر: ٢٣]» انتهى.

وقال ابن سُراقةَ: «اختلفَ أهلُ العلمِ في وجهِ إعجازِ القرآن، فذكروا في ذلك وجوهاً كثيرة، كلُّها حكمةٌ وصوابٌ، وما بَلَغوا في وجوهِ إعجازِه جزءاً واحداً من عُشْرِ مِعْشارِه. فقال قوم: هو الإيجازُ مع البلاغة. وقال آخرون: هو البيانُ والفصاحةُ. وقال آخرون: هو الرَّصْفُ والنَّظْمُ. وقال آخرون: هو كونُه خارجاً عن جنسِ كلامِ العربِ من النظمِ والنثرِ، والخُطَبِ والشِّعْرِ، مع كَوْنِ حروفِه في كلامِهم، ومعانيه في خطابِهم، وألفاظه مِنْ جنسِ كلماتِهم، وهو بذاته قبيلٌ غيرُ قبيلِ كلامهم، / وجنسٌ آخرُ متميِّزٌ عن أجناسِ خطابِهم، حتى إنَّ مَنِ اقْتَصَرَ على معانيه، وغيَّر حروفَه أذهبَ رَوْنَقَه، ومَنِ اقتصر على حروفِه وغيَّر معانيَه أَبْطَلَ فائدتَه، فكان في ذلك أبلغُ دلالةٍ على إعجازِه. [٣٦٨]

/ وقال آخرون: هو كونُ قارئِه لا يَكِلُّ، وسامِعِه لا يَمَلُّ، وإنْ تكرَّرَتْ ٤/١٥ عليه تلاوتُه.

وقال آخرون: هو ما فيه من الإخبارِ عن الأمور الماضيةِ.

وقال آخرون: هو ما فيه من عِلْمِ الغيبِ، والحكمِ على الأمور بالقَطْعِ.

وقال آخرون: هو كونُه جامعاً لعلومٍ يطولُ شَرْحُها، ويَشُقُّ حَصْرُها». انتهى.

وقال الزركشي في «البرهان»[1]: «أهلُ التحقيقِ على أن الإعجازَ وَقَعَ بجميعِ ما سَبَقَ من الأقوالِ، لا بكلٍّ واحدٍ على انفرادِه، فإنه جَمَعَ ذلك كلَّه، فلا معنى لِنسْبته إلى واحدٍ منها بمفردِه مع اشتماله على الجميعِ، بل وغيرُ ذلك ممَّا لَم يَسْبِقْ، فمنها الرَّوْعةُ التي له في قلوبِ السامعين وأسماعِهم، سواءٌ المُقِرُّ والجاحِدُ، ومنها: أنه لم يَزَلْ ولا يزالُ غَضًّا طَرِيًّا في أسماعِ السامعين، وعلى ألسنةِ القارئين، ومنها: جَمْعُه بين صفتَي الجزَالةِ والعُذوبة، وهما كالمتضادَّيْن لا يجتمعان غالباً في كلامِ البشرِ، ومنها جَعْلُه آخرَ الكتب غنيًّا عن غيره، وجَعْلُ غيرِه من الكتبِ المتقدمةِ قد يحتاجُ إلى بيانٍ يُرْجَعُ فيه إليه، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَقُصُّ عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَكْثَرَ ٱلَّذِى هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾» [النمل: ٧٦].

وقال الرُّمَّاني[2]: «وجوهُ إعجازِ القرآنِ تَظْهَرُ منْ جهاتٍ: تَرْكِ المعارضة

---

(١) البرهان ٢/٢٣٧.

(٢) ثلاث رسائل ٦٩.

مع تَوَفُّر الدواعي، وشدَّةِ الحاجةِ، والتحدِّي للكافَّةِ، والصَّرْفةِ، والبلاغةِ، والإخبارِ عن الأمورِ المسْتَقبلة، ونَقْضِ العادةِ وقياسه بكل معجزةٍ».

قال[1]: «ونقضُ العادةِ هو أن العادةَ كانت جاريةً بصُروفٍ من أنواع الكلامِ معروفةٍ، منها: الشِّعْرُ، ومنها السَّجْعُ، ومنها الخُطَبُ، ومنها الرسائلُ، ومنها المنثورُ الذي يدور بين الناسِ في الحديثِ، فأتى القرآنُ بطريقةٍ مفردةٍ خارجةٍ عن العادةِ، لها مَنْزِلةٌ في الحُسْنِ تَفُوق به كلَّ طريقة، وتَفُوقُ الموزونَ الذي هو أحسنُ الكلامِ».

قال: «وأمَّا قياسُه بكلِّ معجزةٍ فإنه يظهرُ إعجازُه منْ هذه الجهةِ؛ إذ كان سبيلُ فَلْقِ البحرِ، وقَلْبِ العصا حَيَّةً، وما جَرَى هذا المجْرى في ذلك سبيلاً / واحداً في الإعجاز، إذ خَرَج عن العادةِ وقَعَد الخَلْقُ فيه عن المعارضة». ١٦/٤

وقال القاضي عياض في «الشفا»[2]: «اعلم أنَّ القرآنَ منطوٍ على وجوهٍ من الإعجازِ كثيرةٍ، وتحصيلُها منْ جهةِ ضَبْطِ أنواعها في أربعةِ وجوه:

أولها: حُسْنُ تأليفِه، والتئامُ كَلِمِه، وفصاحتُه، ووجوهُ إيجازِه وبلاغتهِ الخارقةِ، عادةَ العربِ الذين هم فرسانُ الكلامِ، وأربابُ هذا الشأنِ. والثاني: صورةُ نظمِه العجيبِ، والأسلوبِ الغريبِ، المُخالفِ لأساليبِ كلامِ العربِ، ومنهاجِ نَظْمِها ونَثْرِها الذي جاء عليه، ووقفَتْ عليه مَقاطعُ آياتهِ، وانتهَتْ إليه فواصلُ كلماتِه، ولم يُوْجَدْ قبلَه ولا بعدَه نظيرٌ له».

---

(١) ثلاث رسائل ١٠٢.

(٢) الشفا ١/٢٥٨-٢٨٠. وقد لخَّص السيوطي نص القاضي عياض المطول.

قال: «وكلٌّ واحدٍ من هذَيْن النوعين: الإيجازِ والبلاغةِ بذاتِها، والأسلوبِ الغريبِ بذاته، نوعُ إعجازٍ على التحقيقِ، لم تَقْدِرِ العربُ على الإتيانِ بواحدٍ منهما، إذ كلُّ واحدٍ خارجٌ عن قدرتِها مباينٌ لفصاحتِها وكلامِها، خلافاً لِمَنْ زَعَمَ أنَّ الإعجازَ في مجموعِ البلاغةِ والأسلوبِ.

الوجه الثالث: ما انطوى عليه من الإخبارِ بالمُغَيَّباتِ وما لم يكنْ، فوُجِد كما وَرَدَ.

الرابع: ما أنبأ به مِنْ أخبارِ القُرونِ السالفةِ، والأممِ البائدةِ، والشرائعِ الداثرة، مِمَّا كان لا يَعْلَمُ منه القصةَ الواحدةَ، إلا الفَذُّ من أحبارِ أهلِ الكتابِ الذي قَطَعَ عمرَه في تَعَلُّمِ ذلك، فيُورِدُه ﷺ على وَجْهِه، ويأتي به / على نَصِّه، وهو أمِّيٌّ لا يقرأُ ولا يكتبُ». [٣٦٩]

قال: «فهذه الوجوهُ الأربعةُ من إعجازِه بَيِّنةٌ لا نِزاعَ فيها».

«ومن الوجوه [البيِّنة(١)] في إعجازه –غيرَ ذلك– آيٌ وَرَدَتْ بتعجيزِ قومٍ في قضايا، وإعلامِهم أنهم لا يفعلونها، فما(٢) فعلوا ولا قَدَرُوا على ذلك، كقولِه لليهود: ﴿فَتَمَنَّوُا۟ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ۝ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًۢا﴾ [البقرة: ٩٤، ٩٥] فما تمنَّاه أحدٌ منهم. وهذا الوجهُ داخلٌ في الوجه الثالث.

ومنها: الرَّوْعةُ التي تَلْحَقُ قلوبَ سامعيه عند سماعِهم، والهيبةُ التي تَعْتريهم عند / تلاوتِه، وقد أسلم جماعةٌ عند سماع آيات [منه](٣) كما وقع ١٧/٤

(١) زيادة من (ع)، وهي كذلك في «الشِّفا».

(٢) (أ): «كما».

(٣) زيادة من س، ع، ب.

لجُبَيْرِ بنِ مُطْعِمٍ أنه سَمِعَ النبيَّ ﷺ يقرأ في المغرب بالطُّور[1]، قال: فلما بَلَغَ هذه الآيةَ: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ﴾ إلى قوله: ﴿الْمُصَيْطِرُونَ﴾ [الطور: ٣٥-٣٧] «كاد قلبي أَنْ يطيرَ». قال: «وذلك أولُ ما وَقَرَ الإِسلامُ في قلبي». وقد مات جماعةٌ عند سَماعِ آياتٍ منه، أُفْرِدوا بالتصنيف»[2].

ثم قال: «ومِنْ وجوهِ إِعجازِه: كونُه آيةً باقيةً، لا يُعْدَمُ ما بَقِيت الدنيا، مع تَكَفُّلِ اللهِ بحفظه. ومنها: أنَّ قارِئَه لا يَمَلُّه، وسامعَه لا يَمُجُّه، بل الإِكبابُ على تلاوته تزيدُه حلاوة، وتَرْديدُه يُوْجِبُ له محبَّةً، وغيرُه من الكلامِ يُعادَى إذا أُعيد، ويُمَلُّ مع التَّرْديد، ولهذا وَصَفَ ﷺ القرآنَ بأنَّه[3] «لا يَخْلَقُ على كثرةِ الرَّدِّ». ومنها: جَمْعُه لعلومٍ ومعارفَ لم يَجْمَعْها كتابٌ من الكتبِ، ولا أحاط بعلمِها أحدٌ، في كلمات قليلةٍ، وأحرفٍ معدودة».

قال: «وهذا الوجهُ داخلٌ في بابِ بلاغته، فلا يجبُ أَنْ يُعَدَّ فناً مفرداً في إعجازه». قال: «والأوجهُ التي قبلَه تُعَدُّ في خواصِّه وفضائلِه لا إعجازِه، وحقيقةُ الإِعجازِ الوجوهُ الأربعةُ الأُوَلُ. فليُعْتَمَدْ عليها» انتهى.

* * *

(١) الحديث رواه البخاري في صحيحه (٦٠٣/٨) ك: التفسير، سورة الطور، ح ٤٠٢٣، ٤٨٥٤، ومسلم في صحيحه (٣٣٨/١) ك: الصلاة، ب: القراءة في الصبح، ح ٤٦٣.

(٢) ممن أفردهم بالتصنيف الثعلبي أبو إسحاق: أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري صاحب التفسير (ت: ٤٢٧هـ) في «قتلى القرآن العظيم الذين سمعوا القرآن وماتوا بسماعه». انظر: الفهرس الشامل (التفسير وعلومه): ٨٨.

(٣) تقدم تخريجه والحكم عليه أنّه ضعيف عند قوله: «لا تنقضي عجائبه» ص: ١٨٠٤.

تنبيهات

الأول: اختُلِفَ في قَدْرِ الـمُعْجِزِ من القرآن[١]. فذهب بعضُ المعتزلة إلى أنه يتعلقُ بجميعِ القرآن. والآيتان السابقتان تَرُدُّه.

وقال القاضي[٢]: «يتعلَّقُ الإعجازُ بسورةٍ طويلةٍ كانت أو قصيرةٍ، تَشَبُّثاً بظاهرِ قولِه: ﴿ بِسُورَةٍ ﴾ [البقرة: ٢٣]». وقال في موضعٍ آخرَ: «يتعلَّقُ بسورةٍ أو قَدْرِها من الكلامِ، بحيث يتبيَّن فيه تفاضل / ١٨/٤ قُوى البلاغة. فإذا كانت آيةٌ بقَدْرِ حروفِ سورةٍ -وإن كانت كسورة الكوثر- فذلك مُعْجِزٌ». قال: «ولم يَقُمْ دليلٌ على عَجْزِهم عن المعارضةِ في أقلَّ من هذا القَدْرِ». وقال قومٌ: لا يَحْصُل الإعجازُ بآيةٍ بل يُشترط الآياتُ الكثيرةُ. وقال آخرون: يتعلَّقُ بقليلِ القرآنِ وكثيرِه، لقولِه: ﴿ فَلْيَأْتُوا۟ بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِۦٓ ﴾ [الطور: ٣٤]. قال القاضي[٣] «ولا دلالةَ في الآيةِ؛ لأنَّ الحديثَ التامَّ لا تتحصَّلُ حكايته في أقلَّ من كلماتِ سورةٍ قصيرةٍ.

الثاني: اختلف في أنه هل يُعْلَمُ إعجازُ القرآنِ ضرورة[٤]؟

---

(١) انظر: البرهان ٢/ ٢٣٨.

(٢) وهو الباقلاني في إعجاز القرآن ٢٥٤.

(٣) إعجاز القرآن ٢٥٤.

(٤) انظر: البرهان ٢/ ٢٤٠.

قال القاضي[1]: «فذهب أبو الحسنِ الأشعريُّ إلى أنَّ ظهورَ ذلك على النبيِّ ﷺ يُعْلَمُ ضرورةً، وكونَه معجزاً يُعْلَمُ بالاستدلال». قال: «والذي نقوله: إن الأعجميَّ لا يُمْكِنُه أنْ يَعْلَمَ إعجازَه إلا استدلالاً، وكذلك مَنْ ليس ببليغٍ، فأمَّا البليغُ الذي قد أحاط بمذاهبِ العربِ، وغرائبِ الصنعةِ، فإنه يَعْلمُ مِنْ نفسه ضرورةً عَجْزَه وعَجْزَ غيرِه عن الإتيانِ بمِثْله».

الثالث[2]: اختُلِفَ في تفاوُتِ القرآنِ في مراتبِ الفصاحةِ بعد اتفاقِهم على أنَّه في أعلى مراتبِ البلاغةِ، بحيث لا يُوْجَدُ في التراكيبِ ما هو أشدُّ تناسباً ولا اعتدالاً في إفادةِ ذلك المعنى منه، فاختار القاضي[3] المَنْعَ، وأن كلَّ كلمةٍ فيه موصوفةٌ بالذِّروةِ العليا، وإن كان بعضُ الناس أحسنَ إحساساً له مِنْ بعضٍ. واختار أبو نَصْرٍ القُشَيْرِيُّ[4] وغيرُه التفاوتَ، فقال: «لا نَدَّعي أنَّ كلَّ ما في القرآنِ على أرفعِ الدرجاتِ في الفصاحة». وكذا قال غيرُه: «في القرآنِ الأفصحُ والفصيحُ». / وإلى هذا نحا الشيخُ عزُّ الدينِ بنُ [٣٧٠]

(١) انظر: البرهان ٢/٢٥٩.

(٢) انظر: البرهان ٢/٢٤٧.

(٣) وهو الباقلاني في إعجاز القرآن ٣٦.

(٤) عبدالرحيم بن عبدالكريم بن هَوَازن، النيسابوري الشافعي ابن صاحب الرسالة القشيرية (ت: ٥١٤هـ)، من مؤلفاته: «تفسير القرآن»، «الموضح في الفروع». انظر: السير ١٩/٤٢٤، طبقات المفسرين للداودي ١/٢٩١، هدية العارفين ١/٥٥٩. وانظر: البرهان ٢/٢٤٨.

عبدِالسلامِ[1] ثم أَوْرَدَ سؤالاً وهو أنَّه: لِمَ لَمْ يأتِ القرآنُ جميعُه بالأَفْصَح؟

وأجابَ عنه الصَّدْرُ مَوْهُوبٌ الجَزَرِيُّ[2] بما حاصلُه: أنه لو جاءَ القرآنُ / على ذلك لكان على غيرِ النَّمَطِ المعتاد في كلامِ العربِ مِنَ الجَمْعِ بين ١٩/٤ الأَفْصَح والفصيحِ، فلا تَتِمُّ الحُجَّةُ في الإعجازِ، فجاء على نَمَطِ كلامهم المعتادِ ليتمَّ ظهورُ العَجْزِ عن معارضتِه، ولا يقولوا مثلاً: أَتَيْتَ بما لا قُدْرَةَ لنا على جنسِه، كما لا يَصِحُّ من البصيرِ أنْ يقولَ للأعمى: قد غَلَبْتُك بنظري؛ لأنه يقولُ له: إنما تَتِمُّ لك الغَلَبَةُ لو كنتُ قادراً على النظرِ، وكان نظرُك أقوى مِنْ نظري، فأمَّا إذا فُقِد أصلُ النظرِ فكيف تَصِحُّ مني المعارَضَةُ؟

الرابع[3]: قيل: الحكمةُ في تَنْزِيه القرآنِ عن الشعرِ الموزونِ مع أنَّ الموزونَ من الكلامِ رُتْبَتُه فوق رتبةِ غيرِه: أنَّ القرآنَ مَنْبَعُ الحقِّ ومَجْمَعُ الصِّدْقِ، وقُصارى أَمْرِ الشاعرِ التخييلُ بتصوير[4] الباطلِ في صورةِ الحقِ، والإفراطِ في الإطْراء، والمبالغةِ في الذمِّ والإيذاء دونَ إظهارِ الحقِّ وإثباتِ

(١) انظر الإشارة إلى الإيجاز: ٢٠٤ «ط، دار البشائر»، ولم نقف فيه على السؤال الذي أورده السيوطي، وانظر: البرهان ٢/ ٢٤٩.

(٢) انظر: البرهان ٢/ ٢٤٩.

(٣) انظر: البرهان ٢/ ٢٤٢.

(٤) في سائر النسخ: (بتصور) وأثبتنا ما في «ع»، وكذا في البرهان.

الصدق؛ ولهذا نَزَّه اللهُ نبيَّه ﷺ عنه، ولأجلِ شهرةِ الشعرِ بالكَذبِ سَمَّى أصحابُ البرهانِ القياساتِ المؤديةَ في أكثرِ الأمرِ إلى البُطْلانِ والكذبِ شِعْرِيَّةً.

وقال بعضُ الحكماء(١): لم يُرَ مُتَدَيِّنٌ صادقُ اللهجة مُفْلِقٌ(٢) في شِعْرِه. وأمَّا ما وُجِدَ في القرآنِ ممَّا صورتُه صورةُ الموزونِ فالجوابُ عنه: أنَّ ذلك لا يُسَمَّى شِعْراً؛ لأنَّ شَرْطَ الشِّعْرِ القصدُ، ولو كان شِعْراً لكان كلُّ مَن اتفقَ له في كلامِه شيءٌ موزون شاعراً، فكان الناسُ كلُّهم شعراءَ لأنه قلَّ أَنْ يَخْلُوَ كلامُ أحدٍ عن ذلك، وقد وَرَدَ ذلك على الفصحاءِ، فلو اعتقدوه شِعْراً لبادَرُوا إلى معارضتِه والطَّعْنِ عليه؛ لأنهم كانوا أحرصَ شيءٍ على ذلك، وإنما يقع ذلك لبلوغِ الكلامِ الغايةَ القصوى في الانسجامِ. وقيل(٣): البيتُ الواحدُ وما كان على وزنِه لا يُسَمَّى شِعْراً، وأقلُّ الشعرِ بيتان فصاعداً، وقيل: الرَّجَزُ لا يُسَمَّى شِعْراً أصلاً، وقيل: أقلُّ ما يكونُ من الرَّجَزِ شعراً أربعةُ أبياتٍ، وليس ذلك في القرآن بحالٍ.

الخامس: قال بعضُهم(٤): «التحدِّي إنما وقع للإنسِ دون الجنِّ لأنهم ليسوا من / أهلِ اللسانِ العربيِّ الذي جاء القرآنُ على أساليبِه، وإنما ذُكِروا ٤/٢٠

(١) انظر: معترك الأقران ١/٨.

(٢) المُفْلِقُ: المُجيدُ، الذي يجيء بالعجائب في شعره.

(٣) انظر: البرهان ٢/٢٤٤.

(٤) وهو الزركشي في البرهان ٢/٢٤٠.

في قوله: ﴿قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنسُ وَالْجِنُّ﴾ [الإسراء: ٨٨] تعظيماً لإعجازِه، لأنَّ للهيئةِ الاجتماعيةِ من القوةِ ما ليسَ للأفرادِ، فإذا فُرِض اجتماعُ الثَّقَلَيْنِ، وظاهَرَ بعضُهم بعضاً، وعَجَزوا عن المعارضةِ، كان الفريقُ الواحدُ أَعْجَزَ»(١).

وقال غيرُه: بل وقع للجنِّ أيضاً، والملائكةُ مَنْويُّون في الآيةِ؛ لأنهم لا يَقْدِرُون أيضاً على الإتيانِ بمثلِ القرآنِ.

وقال الكِرْماني في «غرائب التفسير»(٢) «إنما اقْتُصِرَ في الآيةِ على ذِكْرِ الإنسِ والجن لأنه ﷺ كان مبعوثاً إلى الثَّقَلَيْنِ دونَ الملائكة».

السادس: سُئِل الغزاليُّ(٣) عن معنى قولِه: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢] فأجاب: «الاختلافُ لفظٌ مشتركٌ بين معانٍ، وليس المرادُ نَفْيَ اختلافِ الناسِ فيه، بل نفيُ الاختلافِ عن ذاتِ القرآنِ، يقال: هذا كلامٌ مختلفٌ، أي: لا يُشْبِهُ أوَّلُه آخرَه في الفصاحةِ، أو هو مختلِف، أي: بعضُه يَدْعو إلى الدِّينِ، وبعضُه يَدْعو إلى الدنيا، أو هو مختلِف النَّظْمِ، فبعضُه على وزنِ الشعرِ، وبعضُه مُنْزَحِفٌ(٤)، وبعضُه على أسلوبٍ مخصوصٍ في الجزالةِ، وبعضُه على أسلوبٍ يخالِفُه، وكلامُ اللهِ مُنَزَّهٌ

---

(١) انظر: علوم القرآن بين البرهان والإتقان: ٢٨١، ٢٨٦-٢٨٧.

(٢) غرائب التفسير ١/ ٦٤١.

(٣) انظر: البرهان ٢/ ١٧٧، ومعترك الأقران ١/ ٨-١٠. ولم نقف على قول الغزالي في كتبه المطبوعة.

(٤) الزحاف: تغيير يطرأ على الوزن العروضي للبيت.

عن هذه الاختلافاتِ، فإنه على مِنْهاجٍ واحدٍ في النَّظْمِ، مناسبٌ أولُه آخرَه، وعلى درجةٍ واحدةٍ في غايةِ الفصاحةِ، فليس يشتملُ على الغَثِّ والسَّمينِ ومَسُوقٌ لمعنى / واحدٍ، وهو دعوةُ الخَلْقِ إلى اللهِ، وصَرْفُهم عن الدنيا إلى الدِّين. [٣٧١]

وكلامُ الآدميين تَتطرَّقُ إليه هذه الاختلافاتُ؛ إذ كلامُ الشعراءِ والمُتَرَسِّلين إذا قِيس عليه وُجد فيه اختلافٌ في مِنهاج النَّظْمِ، ثم اختلافٌ في درجاتِ الفصاحةِ، بل في أصلِ الفصاحةِ حتى يشتملَ على الغثِّ والسمينِ فلا تتساوى رسالتان ولا قصيدتان، بل تشتمل قصيدةٌ على أبياتٍ فصيحةٍ / وأبياتٍ سخيفةٍ، وكذلك تشتملُ القصائدُ والأشعارُ على أغراضٍ مختلفةٍ؛ لأنَّ الشعراءَ والفصحاءَ في كل وادٍ يهيمون، فتارةً يمدحون [الدنيا][1]، وتارةً يَذُمُّونها، وتارةً يَمْدحون الجُبْنَ ويُسَمُّونه حَزْماً، وتارة يَذُمُّونه، ويُسَمُّونه ضَعْفاً، وتارةً يمدحون الشجاعة ويسمُّونها صَرامة، وتارةً يَذُمُّونها ويُسَمُّونها تَهوُّراً، ولاينفكُّ كلامُ آدميٍّ عن هذه الاختلافات، لأنَّ مَنْشأها اختلافُ الأغراضِ والأحوالِ، والإنسانُ تختلفُ أحوالُه، فتساعدُه الفصاحةُ عند انبساط الطبعِ وفَرَحِه، وتَتَعَذَّر عليه عند الانقباضِ. وكذلك تختلفُ أغراضُه فيَميلُ إلى الشيء مرةً، ويَميلُ عنه أخرى، فيوجبُ ذلك اختلافاً في كلامه بالضرورة، فلا يُصادَفُ إنسانٌ يتكلمُ في ثلاثٍ وعشرينَ سنةً -وهي مدةُ نزول القرآن- فيتكلَّمُ على غَرَضٍ واحدٍ، ومنهاجٍ واحد، ولقد كان النبيُّ ﷺ بَشَراً تختلف أحوالُه، فلو كان هذا كلامَه أو كلامَ غيرِه من البشر لوُجد فيه اختلافٌ كثير». ٢١/٤

---

(١) سقط من (أ).

السابع: قال القاضي[1]: «فإن قيل: هل تقولون: إن غيرَ القرآنِ من كلامِ اللهِ معجزٌ كالتوراةِ والإنجيل؟.

قلنا: ليس شيءٌ مِنْ ذلك بمُعْجِزٍ في النَّظْمِ والتأليفِ، وإنْ كان معجزاً كالقرآنِ فيما يتضمَّنُ من الإخبارِ بالغُيوبِ، وإنما لم يكنْ معجزاً؛ لأنَّ اللهَ لم يَصِفْه بما وَصَفَ به القرآنَ، ولأنَّا قد علِمْنا أنه لم يقَع التحدِّي إليه كما وَقَعَ في القرآنِ، ولأنَّ ذلك اللسانَ لا يتأَتَّى فيه مِنْ وجوهِ الفصاحةِ ما يقع به التفاضُلُ الذي ينتهي إلى حَدِّ الإعجاز».

وقد ذكر ابنُ جني في «الخاطِريَّات»[2] في قوله: ﴿قَالُوا۟ يَٰمُوسَىٰٓ إِمَّآ أَن تُلْقِىَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَىٰ﴾ [طه: ٦٥] أنَّ العدولَ عن قولِه: «وإما أن نلقي»، لغرضين: أحدُهما: لفظيٌّ، وهو: المُزاوَجَةُ لرؤوسِ الآيِ. والآخر[3]: معنويٌّ، وهو أنه تعالى أراد أن يخبرَ عن قوةِ أنفسِ السحرةِ، واستطالتِهم على موسى، فجاء عنهم باللفظِ أتمَّ وأوفى منه في إسنادِهم الفعلَ إليه.

ثم أورد سؤالاً وهو: أنَّا نعلمُ أنَّ السحرةَ لم يكونوا أهلَ لسانٍ، فنذهبَ بهم / هذا المذهبَ من صَنْعةِ الكلام. وأجاب: بأنَّ جميعَ ما وَرَدَ في القرآن حكايةً عن غيرِ أهلِ اللسانِ من القرونِ الخاليةِ إنما هو مُعْرِبٌ عن معانيهم، وليس بحقيقةِ ألفاظِهم، ولهذا لا يُشَكُّ في أنَّ ٤/٢٢

---

(١) وهو الباقلاني في إعجاز القرآن ٣١.

(٢) الخاطريات ١١٨.

(٣) أ: «والأخرى».

قولــه تعالى: ﴿ قَالُوٓاْ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَن يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلْمُثْلَىٰ ﴾ [طه: ٦٣] أنَّ هذه الفصاحةَ لم تَجْرِ على لغةِ العجمِ».

الثامن: قال البارِزِيُّ في أولِ كتابه: «أنوار التحصيل في أسرار التنزيل»(١): «اعلَمْ أن المعنى الواحدَ قد يُخْبَرُ عنه بألفاظٍ بعضُها أحسنُ من بعضٍ، وكذلك كلٌّ واحدٍ من جُزْأي الجملةِ قد يُعَبَّر عنه بأفصحِ ما يلائِمُ الجزءَ الآخرَ، ولابُدَّ من استحضارِ معاني الجملِ، واستحضارِ جميعِ ما يلائِمُها من الألفاظِ، ثم استعمالِ أنسبِها وأفصحِها، واستحضارُ هذا متعذِّرٌ على البشرِ في أكثرِ الأحوالِ، وذلك عتيدٌ حاصِلٌ في عِلْمِ اللهِ تعالى؛ فلذلكَ كان القرآنُ أحسنَ الحديثِ وأفصحَه، وإن كان مشتملاً على الفصيحِ والأَفْصَحِ، والمليحِ والأَمْلحِ. ولذلك أمثلةٌ:

منها: قولُه تعالى: ﴿ وَجَنَى ٱلْجَنَّتَيْنِ دَانٍ ﴾ [الرحمن: ٥٤] لو قال مكانَه: «وثَمَرُ الجنتين قريب» لم يقم مقامه من جهةِ الجناسِ بين الجَنَى والجنَّتين، ومِنْ جهةِ أنَّ الثمرَ لا يُشْعَرُ بمصيرِه / إلى حالٍ يُجْنَى فيها. ومِنْ جهةِ مُؤاخاةِ الفواصلِ. [٣٧٢]

ومنها: قولُه: ﴿ وَمَا كُنتَ تَتْلُواْ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَٰبٍ ﴾ [العنكبوت: ٤٨] أحسنُ من التعبير بـ«تقرأ» لِثِقَلِه بالهَمْزَة.

ومنها: ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ [البقرة: ٢] أحسنُ من (لا شك فيه) لثِقَلِ الإدغام، ولهذا كثُرَ ذِكْرُ الرَّيْبِ.

ومنها: ﴿ وَلَا تَهِنُواْ ﴾ [آل عمران: ١٣٩] أحسنُ من «ولا تَضْعُفوا»

---

(١) ذكره في مقدمة الإتقان وسماه: «أسرار التنزيل».

لِخفَّته. و﴿ وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي ﴾ [مريم: ٤] أحسنُ مِنْ «ضَعُفَ» لأنَّ الفتحةَ أخفُّ من الضمة.

ومنها: ﴿ ءَامَنَ ﴾ [البقرة: ٦٢] أخَفُّ مِنْ «صَدَّق»؛ ولذا كان ذِكْرُه أكثرَ مِنْ ذِكْرِ التصديق. و﴿ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ ﴾ [يوسف: ٩١] أخفُّ من «فضّلك الله»، ﴿ وَءَاتَى ﴾ [البقرة: ١٧٧] أخفُّ من «أعطى»، ﴿ وَأَنذِرْ ﴾ [الأنعام: ٥١] أخفُّ من «خَوِّف»، و﴿ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ [البقرة: ١٨٤] أخفُّ من «أفضل لكم» / والمصدر في نحوِ: ﴿ هَٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ ﴾ [لقمان: ١١]، ﴿ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ ﴾ [البقرة: ٣] أخَفُّ مِنْ «مخلوق» و«الغائب»، و﴿ تَنكِحَ ﴾ [البقرة: ٢٣٠] أخفُّ مِنْ «تتزوج»؛ لأنَّ «فَعَلَ» أَخَفُّ من «تَفَعَّل»؛ ولهذا كان ذِكْرُ النِّكاحِ فيه أكثرَ. ٤/ ٢٣

ولأجلِ التخفيفِ والاختصارِ استُعْمل لفظُ الرحمةِ والغضبِ والرِّضا والحبِّ والمَقْتِ في أوصافِ الله، مع أنه لا يُوْصَفُ بها حقيقةً؛ لأنه لو عَبَّر عن ذلك بألفاظِ الحقيقة لطَالَ الكلامُ، كأن يُقالَ: يُعامِلُه معاملَةَ المُحِبِّ والماقت، فالمجازُ في مثلِ هذا أفضلُ من الحقيقة؛ لخفَّته واختصارِه وابتنائه[١] على التشبيه البليغِ، فإنَّ قولَه: ﴿ فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمْنَا ﴾ [الزخرف: ٥٥] أحسنُ مِنْ: فلمَّا عاملونا معامَلَةَ المُغْضَبِ. أو: فلمَّا أتوا إلينا ما يأتيه المُغْضَبُ». انتهى[٢].

---

(١) أ، س: وانبنائه.

(٢) هذه الصفات التي وصف الله بها نفسه نُمرُّها كما جاءت بلا كيف، مع إثبات المعنى اللائق بجلال الله وعظمته، ولا يشبهها شيء من صفات المخلوقين، ولا يَلْزم من إثبات قدرٍ مشترك في المعنى للألفاظ تشابُهُ حقائقها بحال من الأحوال، وانظر: ص ١٣٦٨-١٣٦٩.

التاسع: قال الرُّمَّانيُّ(١): «فإنْ قالَ قائلٌ: فلعلَّ السورَ القِصارَ يمكن فيها المعارضةُ. قيل: لا يجوزُ فيها ذلك؛ مِنْ قِبَلِ أنَّ التحدِّيَ قد وقع بها، فَظَهَر العَجْزُ عنها في قولِه: ﴿فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ﴾ [البقرة: ٢٣] فلم يَخُصَّ بذلك الطوالَ دونَ القِصار.

فإنْ قال: فإنه يُمْكِنُ في القِصارِ أَنْ يُغَيِّرَ الفواصِلَ، فيَجْعَلَ بدلَ كلِّ كلمةٍ ما يقومُ مَقامَها، فهل يكونُ ذلك معارَضَةً؟.

قيل له: لا، مِنْ قِبلِ أنَّ المُفْحِمَ يُمْكِنُه أن يُنْشِئَ بيتاً واحداً ولا يَفْصِلَ بطبعِه بين مكسورٍ وموزونٍ، فلو أن مُفْحِماً رام أن يَجْعَلَ بدلَ قوافي قصيدةِ رؤبةَ(٢):

وقاتِمِ الأعماقِ خاوي المُخْتَرَقْ مُشْتَبِهِ الأعلامِ لمَّاعِ الخَفَقْ

بكلِ وَفْدِ الرِّيحِ من حيثُ انْخَرَقْ

فَجَعَلَ بَدَلَ «المخترقْ» المُمَزَّق، وبَدَلَ «الخَفَقْ» الشَّفَقْ، وبدلَ «انخرق» انطلَقْ، لأمكنه ذلك، ولم يَثْبُتْ له به قولُ الشعرِ، ولا معارَضَةُ رؤبةَ في هذه القصيدةِ عند أحدٍ، له أدنى معرفةٍ. فكذلك سبيلُ مَنْ غَيَّر الفواصل».

* * *

(١) ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ١٠٣.

(٢) ديوانه ١٠٤، والكتاب ٤/ ٢١٠، والخصائص ١/ ٢٢٨، والمحتسب ١/ ٨٦. القاتم: المغبرّ، المخترق: المتسع.

٤ / ٢٤

/ النوع الخامس والستون
في العلومِ المستنبطة من القرآن[١]

قال تعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨] وقال: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩].

وقال ﷺ: «ستكون فتنٌ. قيل: وما المَخْرَجُ منها؟ قال: «كتابُ الله، فيه نبأُ ما قبلَكم، وخبرُ ما بعدَكم، وحُكْمُ ما بينكم». أخرجه التِّرْمِذيُّ[٢] وغيرُه.

وأخرج سعيدُ بنُ منصورٍ[٣] عن ابنِ مسعودٍ قال: «من أرادَ العلمَ فعليه بالقرآنِ؛ فإنه فيه خبرُ الأوَّلين والآخِرين». قال البيهقيُّ[٤]: «يعني أصولَ العلم».

وأخرج البيهقيُّ عن الحسن[٥] قال: «أَنْزَلَ اللهُ مئةً وأربعةَ كتبٍ، وأودعَ علومَها أربعةً منها: التوراةَ والإنجيلَ والزَّبورَ والفُرْقانَ، ثم أودعَ علومَ الثلاثةِ الفُرْقانَ».

وقال الإمامُ الشافعيُّ[٦] -رضي الله عنه-: «جميعُ ما تقولُه الأمَّةُ شرحٌ للسُّنَّةِ، وجميعُ السُّنةِ شرحٌ للقرآن».

---

(١) انظر: البرهان ١ / ٩٥، معترك الأقران ١ / ١٤، الإكليل في استنباط التنزيل ١١ وما بعدها.

(٢) تقدم تخريجه في ص: ١٨٠٤، ولفظه: «ألا إنّها ستكون فتنة فقلت: ما المخرج منها يارسول الله»؟

(٣) في سننه (١ / ٧) فضائل القرآن، ح ١ وإسناده حسن، وكذا رواه مسدد في مسنده كما في المطالب العالية (٣ / ١٣٣) برقم ٣٠٧٩ وعبدالله بن الإمام أحمد في زوائد الزهد ص ٢٢٩ رقم ٨٥٤، والطبراني في الكبير (٩ / ١٣٦) برقم ٨٦٦٦).

(٤) أخرج الحديث المذكور في الشعب (٢ / ٣٣٢) برقم ١٩٦٠، وليس فيه قوله المذكور.

(٥) تقدم تخريجه في ص: ١٨٣١.

(٦) الرسالة ٢١٢، ٢٢٨ بعبارة قريبة. والنص في البرهان ١ / ٩٨.

وقال أيضاً[١]: «جميعُ ما حَكَمَ به النبيُّ ﷺ فهو ممَّا فَهِمه من القرآنِ».

قلت: ويُؤَيِّدُ هذا قولُه ﷺ: «إِني لا أُحِلُّ إِلا ما أحلَّ اللهُ في كتابِه، ولا أُحَرِّمُ إِلا ما حرَّمَ اللهُ في كتابِه». أخرجه بهذا اللفظِ الشافعيُّ في «الأم»[٢].

وقال سعيدُ بنُ جُبَيْر: «ما بَلَغني حديثٌ عن رسولِ اللهِ ﷺ على وَجْهِهِ إلا وَجَدْتُ مِصْداقَه / في كتابِ اللهِ». [٣٧٣]

وقال ابنُ مسعودٍ: «إذا حَدَّثْتُكُم بحديثٍ أنبأْتُكُم بتصديقِه من كتابِ اللهِ» أخرجَهما ابنُ أبي حاتمٍ[٣].

/ وقال الشافعيُّ[٤] أيضاً: «ليسَتْ تَنْزِلُ بأحدٍ في الدينِ نازلةٌ إلا في كتابِ اللهِ الدليلُ على سبيل الهدى فيها». ٤/٢٥

---

(١) انظر: مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية ٩٣.

(٢) (١/٨٠) ك: الصلاة، ب: صلاة المريض، وهو حديث مرسل، لأنّ عبيد بن عمير الليثي لا رؤية له، وهو معدود في التابعين. انظر: تحفة التحصيل لرواة المراسيل /٣٣٣، والتقريب /٦٥١، برقم ٤٤١٦.

(٣) أي: قول سعيد بن جبير وابن مسعود: أما الأول ففي تفسيره (٦/٢٠١٥) برقم (١٠٧٦٩) وإسناده صحيح رجاله ثقات، وأما الثاني فلم نعثر عليه في القسم المطبوع، ولم يَعْزُه المصنف إليه في سورة فاطر تحت الآية (١٠) ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ ...﴾ بعد أن عزاه لعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر والطبراني والحاكم والبيهقي في الأسماء والصفات، وأخرجه الطبراني في الكبير (٩/٢٣٣) برقم (٩١٤٤) والحاكم في المستدرك (٢/٤٢٥) ك: التفسير، سورة فاطر، وصححه ووافقه الذهبي، وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠/٩٠) وقال: «رواه الطبراني وفيه عبدالرحمن بن عبدالله بن عتبة المسعودي وهو ثقة ولكنّه اختلط وبقية رجاله ثقات».

(٤) الرسالة ٢٠، وعبارته: «بأحد من أهل دين الله...».

فإن قيل: منَ الأحكام ما ثَبتَ ابتداءً بالسُّنَّة. قلنا: ذلك مأخوذٌ من كتابِ اللهِ في الحقيقةِ؛ لأنَّ كتابَ اللهِ أوجبَ علينا اتِّباعَ الرسولِ ﷺ وفَرَضَ علينا الأَخْذَ بقوله.

وقال الشافعيُّ[١] مرةً بمكةَ: «سَلُوني عَمَّا شئْتُم أُخْبِرْكم عنه من كتابِ اللهِ». فقيل له: ما تقولُ في المُحْرِمِ يَقْتُلُ الزُّنْبورَ؟ فقال: بسم الله الرحمن الرحيم: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧].

وحَدَّثنا[٢] سفيانُ بن عُيَيْنَةَ عن عبدالملك بن عُمَيْر عن رِبْعِيٍّ بنِ حِراشٍ عن حذيفةَ بنِ اليمان، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «اقتدُوا باللَّذَين مِنْ بعدي: أبي بكر وعمر». وحدَّثنا[٣] سفيان عن مِسْعَر بن كُدام عن قيسِ بن مسلمٍ عن طارق بن شهاب عن عمرَ بن الخطاب أنه أَمَرَ بقَتْلِ المُحْرِمِ الزُّنْبُورَ».

وأخرج البخاريُّ[٤] عن ابنِ مسعود أنه قال: «لَعَنَ اللهُ الواشماتِ، والمُتَوَشِّماتِ[٥]، والمُتَنَمِّصات، والمُتَفَلِّجات[٦] للحُسْنِ، المُغَيِّراتِ

---

(١) انظر: السنن الكبرى للبيهقي ٥/٢١٢، ومناقب الإمام الشافعي للبيهقي ١/٣٦٢.

(٢) لم أقف عليه في كتاب الأم، ولا في ترتيب مسنده، لكنّ رجاله ثقات كلّهم، وأخرجه الترمذي في سننه (٦/٤٣) ك: المناقب، ب: في مناقب أبي بكر وعمر، ح٣٦٦٢، والإمام أحمد في مسنده (٥/٣٨٥) وهو حديث صحيح، أورده الشيخ الألباني في سلسلة الصحيحة (٣/٢٣٣) برقم ١٢٣٣ وصحيح الجامع الصغير (١/٢٥٤) برقم ١١٤٤).

(٣) الشافعي في الأم (٧/٢١٣) ك: الحج، ب: ما يقتل المحرم من الدواب، ورجال إسناده ثقات.

(٤) في صحيحه (٨/٦٣٠) مع الفتح، ك: التفسير، ب: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ ح٤٨٨٦).

(٥) كذا في النسخ الخطية. وفي البخاري «الموتشمات» وفي كتاب اللباس: «المستوشمات».

(٦) أي: النساء اللاتي يفعلن الفَلَج بأسنانهن رغبة في التحسين. والفَلَج فُرْجة ما بين الثنايا والرَّباعيات. انظر: النهاية ٣/٤٦٨.

خَلْقَ اللهِ». فبلَغَ ذلك امرأةً من بني أَسَدٍ، فقالت له: «إنه بلغني أنك لَعَنْتَ كيتَ وكيتَ». فقال: «ومالي لا ألعنُ مَنْ لعنَ رسولُ الله ﷺ وهو في كتابِ اللهِ»؟ فقالت: «لقد قَرأْتُ ما بين اللَّوْحَيْنِ فما وَجَدْتُ فيه كما تقول». قال: «لئن كنتِ قرأْتيه لقد وَجَدْتيه، أمَا قرأْتِ: ﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ﴾ قالت: بلى، قال: «فإنه قد نهى عنه».

وحكى ابنُ سُراقةَ في كتاب «الإعجاز»[1] عن أبي بكرِ بنِ مجاهدٍ أنه قال يوماً: «ما شيءٌ في العالَمِ إلا وهو في كتابِ اللهِ. فقيلَ له: فأين ذِكْرُ الخاناتِ فيه[2]؟ فقال: «في قوله: / ﴿ لَّيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَدْخُلُوا۟ بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ فِيهَا مَتَٰعٌ لَّكُمْ ﴾ [النور: ٢٩] فهي الخانات»[3]. ٢٦/٤

وقال ابن بَرَّجان[4]: «ما قال النبيُّ ﷺ من شيء فهو في القرآنِ، أو فيه أصلُه، قَرُبَ أو بَعُدَ، فَهِمَه مَنْ فَهِمه، وعَمِهَ عنه مَنْ عَمِهَ، وكذا كلُّ ما حَكَمَ أو قَضَى به، وإنما يُدْرِك الطالبُ مِنْ ذلك بقَدْرِ اجتهادِه، وبَذْلِ وُسْعِه، ومِقْدارِ فَهْمِه».

---

(١) انظر: معترك الأقران ١/١٦.

(٢) جمع «الخان»، وهو ما ينزله المسافرون.

(٣) انظر: تفسير ابن كثير (٦/٤٢).

(٤) النص منقول من البرهان ٢/٢٥٦ وقال: «ذكره ابن بَرَّجان في كتاب «الإرشاد». وهو مخطوط، وقد اطلعنا على قطعة منه، من أول القرآن الكريم إلى نهاية الكهف ولم نقف على هذا النص فيه، وإن كان الكتاب كله وُضِعَ ليبيِّن كيف أن السنة تُعاضِدُ القرآن.

وقال غيرُه(١) «ما مِنْ شيءٍ إلا يُمْكِنُ استخراجُه من القرآن لمن فَهَّمَه اللهُ، حتى إنَّ بعضَهم استنبطَ عُمُرَ النبيِّ ﷺ ثلاثاً وستين من قولِه في سورةِ المنافقين: ﴿وَلَن يُؤَخِّرَ ٱللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَآءَ أَجَلُهَآ﴾ [١١] فإنها رأسُ ثلاثٍ وستين سورةً، وعَقَّبها بالتغابن ليَظْهرَ التغابُنُ في فَقْده».

وقال ابنُ أبي الفَضْلِ المُرْسِيُّ(٢): «جَمَعَ القرآنُ علومَ الأولين والآخرين بحيث لم يُحِطْ بها علماً حقيقةً إلا المتكلِّمُ بها، ثم رسولُ الله ﷺ خلا ما استأثَرَ به سبحانَه، ثم وَرِث عنه معظمَ ذلك ساداتُ(٣) الصحابة وأعلامُهم، مثلَ الخلفاءِ الأربعةِ وابنِ مسعود وابنِ عباسٍ، حتى قال: «لو ضاع لي عِقالُ بعيرٍ لوجَدْتُه في كتابِ الله». ثم وَرِث عنهم التابعون بإحسانٍ، ثم تقاصَرَتِ الهِمَمُ، وفَتَرتِ العزائمُ، وتضاءَلَ أهلُ العلمِ، وضَعُفوا عن حَمْلِ ما حَمَلَه الصحابةُ والتابعونَ من علومِه، وسائرِ فنونه، فنَوَّعوا علومَه، وقامَتْ كلُّ طائفةٍ بفنٍّ مِنْ فنونه: فاعتنى قومٌ بضَبْطِ لغاتِه، وتحريرِ كلماتِه، ومعرفةِ مخارجِ حروفِه، وعددِها، وعَدِّ كلماتِه، وآياتِه، وسورِه، وأحزابِه، وأنصافِه، وأرباعِه، وعددِ سَجَداته، والتعليمِ عند كل عَشْرِ آيات، إلى غيرِ ذلك مِنْ حَصْرِ الكلماتِ المتشابهةِ والآياتِ المتماثلةِ مِنْ غيرِ تَعَرُّضٍ لمعانيه، ولا تَدَبُّرٍ

---

(١) وهو الزركشي في البرهان ٢ / ٣٢٠.

(٢) انظر: معترك الأقران ١ /١٧-٢٢، والإكليل في استنباط التنزيل ١٣-١٨، وقال في نهاية نقله: «انتهى كلام المرسي ملخصاً مع زيادات».

(٣) (أ): «السادات».

لما أُوْدِع فيه، فسُمُّوا القُرَّاءَ[1].

واعتنى النحاةُ بالمُعْرَبِ منه والمبنيِّ مِن الأسماءِ والأفعالِ، والحروفِ العاملةِ وغيرِها / وأوسعوا الكلامَ في الأسماءِ وتوابعِها، وضُروبِ الأفعالِ، ٤/٢٧ والللازمِ والمتعدِّي، ورسومِ / خط الكلماتِ، وجميعِ ما يتعلَّقُ به، حتى إنّ [٣٧٤] بعضَهم أَعْرَبَ مُشْكِلَه، وبعضَهم[2] أعربَه كلمةً كلمةً.

واعتنى المفسرون بألفاظِه، فوجدوا منه لفظاً يَدُلُّ على معنى واحدٍ، ولفظاً يَدُلُّ على معنيين، ولفظاً يَدُلُّ على أكثرَ، فأجْرَوا الأولَ على حكمِه، وأوضحُوا معنى الخَفِيِّ منه، وخاضوا في ترجيحِ أحدِ مُحْتَمِلات ذي المعنيين والمعاني، وأعملَ كلٌّ منهم فِكْرَه، وقال بما اقتضاه نَظَرُه.

واعتنى الأصوليُّون بما فيه من الأدلَّة العقليةِ، والشواهدِ الأصليةِ والنظريةِ، مثلَ قولِه: ﴿لَوْكَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ﴾ [الأنبياء: ٢٢] إلى غيرِ ذلك من الآياتِ الكثيرةِ، فاستنبطوا منه أدلةً على وَحْدانيَّةِ اللهِ ووجودِه وبقائِه وقِدَمِه وقُدْرَتِه وعلمِه وتنزيهِه عَمَّا لا يَليقُ به، وسَمَّوا هذا العِلْمَ بأصولِ الدين.

وتأمَّلَتْ طائفةٌ منهم معانيَ خطابِه، فرأَتْ منها ما يَقْتضي العمومَ، ومنها ما يَقْتضي الخصوصَ إلى غيرِ ذلك، فاستنبطوا منه أحكامَ اللغاتِ من

---

(١) ما قام به القُرَّاء تجاه كتاب الله تعليماً ونشراً وذبّاً عن حياضه أمر ظاهر جليّ لا يُنْكر، وتعميم القول بأنهم لم يتعرضوا لمعانيه ولا تدبَّروا آياته، فيه نظر، ومؤلَّفات جهابذتهم وأئمتهم تَرُدُّ هذه الدعوى.

(٢) (أ): «وبعضه».

الحقيقةِ والمجازِ، وتكلَّموا في التخصيصِ، والإِخبارِ، والنصِّ، والظاهِرِ والمجملِ، والـمُحْكَمِ والمتشابهِ، والأمرِ والنهيِ، والنَّسْخِ، إلى غيرِ ذلك مِنْ أنواعِ الأَقْيِسَةِ، واستصحابِ الحالِ، والاستقراءِ، وسَمَّوا هذا الفَنَّ أصولَ الفِقْه.

وأَحْكَمَتْ طائفةٌ صحيحَ النظرِ، وصادقَ الفِكْرِ، فيما فيه مِن الحلالِ والحرامِ، وسائرِ الأحكامِ، فأسَّسُوا أصولَه، وفَرَّعُوا فروعَه، وبَسَطوا القولَ في ذلك، بَسْطاً حَسَناً، وسَمَّوْه بعلمِ الفروعِ، وبالفقهِ أيضاً.

وتلمَّحَتْ طائفةٌ ما فيه مِنْ قِصَصِ القرونِ السالفةِ، والأممِ الخاليةِ، ونَقَلوا أخبارَهم، ودَوَّنوا آثارَهم ووقائعَهم، حتى ذكروا بَدْءَ الدنيا، وأولَ الأشياءِ، وسَمَّوا ذلك بالتاريخِ والقصصِ.

/ وتنبَّه آخرون لما فيه من الحِكَمِ والأمثالِ والمواعظِ التي تُقَلْقِلُ قلوبَ ٤/٢٨ الرجالِ، وتكاد تُدَكْدِكُ الجبالَ، فاستنبطوا مِمَّا فيه من الوَعْدِ والوَعيدِ، والتحذيرِ والتبشيرِ، وذِكْرِ الموتِ والمَعادِ، والنشرِ والحشرِ، والحسابِ والعقابِ، والجنةِ والنار، فصولاً من المواعظِ، وأصولاً من الزواجرِ، فسُمُّوا بذلك الخطباءَ والوعاظ.

واستنبط قومٌ مِمَّا فيه مِنْ أصول التعبير[1] مثلَ ما وَرَدَ في قصةِ يوسفَ في البقراتِ السِّمانِ، وفي منامَيْ صاحبَي السِّجنِ، وفي رؤياه الشمسَ والقمرَ والنجومَ ساجدةً، وسَمَّوْه تعبيرَ الرؤيا، واستنبطوا تفسيرَ كلِّ رؤيا من الكتابِ، فإنْ عَزَّ عليهم[2] إخراجُها منه، فمِن السُّنَّة التي هي شارحةٌ

(١) التعبير هنا تعبير الرؤيا.

(٢) (أ) «لهم».

للكتاب، فإنْ عَسُرَ فَمِنَ الحِكَمِ والأمثالِ. ثم نظروا إلى اصطلاحِ العَوامِّ في مخاطباتهم، وعُرْفِ عاداتهم الذي أشار إليه القرآنُ بقوله: ﴿وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ﴾ [الأعراف: ١٩٩].

وأَخَذَ قوم مِمَّا في آيةِ المواريثِ مِنْ ذِكْرِ السِّهامِ وأربابِها وغيرِ ذلك علمَ الفرائضِ، واستنبطوا منها مِنْ ذِكْرِ النصفِ والثلثِ والربعِ والسدسِ والثُّمُنِ حسابَ الفرائضِ، ومسائلَ العَوْلِ[١]، واستخرجوا منه أحكامَ الوصايا.

ونَظَرَ قومٌ إلى ما فيه من الآياتِ الدَّالَّاتِ على الحِكم الباهرة في الليلِ والنهارِ، والشمسِ والقمرِ ومنازِله، والنجومِ والبروجِ وغيرِ ذلك، فاستخرجوا منه علمَ المواقيت.

ونَظَرَ الكتَّابُ والشعراءُ إلى ما فيه مِنْ جَزالة اللفظِ، وبَديعِ النَّظْمِ، وحُسْنِ السِّياقِ، والمبادئِ والمقاطعِ والمخالصِ[٢]، والتلوينِ في الخطابِ والإطنابِ والإيجازِ، وغيرِ ذلك، فاستنبطوا منه المعانيَ والبيانَ والبديعَ.

ونَظَرَ فيه أربابُ الإشاراتِ وأصحابُ الحقيقةِ فلاح لهم من ألفاظه معانٍ ودقائقُ جعلوا لها أعلاماً اصطلحوا عليها مثل: الفَناءِ والبقاءِ، والحُضورِ والخوفِ والهيبةِ / والأُنسِ والوَحْشةِ والقَبْضِ والبَسْطِ، وما أشبه ذلك[٣]. [٣٧٥]

---

(١) العَوْل: زيادة السهام على الفريضة، فتعول المسألة إلى سهام الفريضة، فيدخل النقصان عليهم بقدر حصصهم. انظر: التعريفات ٢٠٥.

(٢) جمع: مَخْلَص، ويراد به: حسن الانتقال من غرض إلى غرض في أساليب الكلام. انظر: المعجم المفصل في علوم البلاغة: ٢٦٣.

(٣) تجاوز بعض الناس الحدّ في الادّعاء على القرآن المجيد، فأضافوا إليه كلَّ علم يذكر للمتقدمين أو المتأخرين: من علوم المتصوفة، وعلوم الطبيعيات، وأشباهها. والقرآن العظيم مَعين ثَرٌّ لا ينضُب ولا تكدِّره الدلاء، فما صحَّ أنه صرَّح به، أو فُهم منه بما ـ

هذه الفنون التي أخذَتْها المِلَّةُ الإسلاميةُ منه. / وقد احتوى على علومٍ أخرى من علومِ الأوائلِ مثلَ: الطِّبِ والجَدَلِ والهيئةِ والهندسةِ والجَبْرِ والمقابلةِ والنِّجامةِ، وغيرِ ذلك: ٤/ ٢٩

أما الطِّبُّ: فمدارُه على حِفْظِ نظامِ الصحةِ، واستحكامِ القوةِ، وذلك إنما يكون باعتدالِ المزاجِ بتفاعُلِ الكيفيَّاتِ المتضادَّةِ، وقد جَمَع ذلك في آيةٍ واحدةٍ، وهي قوله[1]: ﴿ وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا ﴾ [الفرقان: ٦٧]، وعرفنا فيه بما يُعيد نظامَ الصحة بعد اختلاله، وحدوثَ الشفاءِ للبدن بعد اعتلالِه في قولِه: ﴿ شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُۥ فِيهِ شِفَآءٌ لِّلنَّاسِ ﴾ [النحل: ٦٩]، ثم زاد على طبٍّ الأجسادِ بطِبِّ القلوبِ وشفاءِ الصدورِ.

= يوافق أصول الدين، وقواعد التشريع، وأصول التفسير أُخذ به وقيل إنه مما يستنبط من كلام الله، لكن المسلك الذي انتحاه من أراد إثبات شمول القرآن لكل شيء من العلوم والفنون...، أخرج الآيات الكريمة عن معانيها الصحيحة بما يتعارض مع أصول التفسير ومناحي كلام العرب وما قال به السلف الصالح، ومن ثمَّ بَعُدَ صاحب هذا المسلك عن مَقْصِد نزول القرآن الكريم في كونه كتاب هداية وتشريع، وإرشاد وآداب. انظر: الموافقات للشاطبي ٢/ ٧٩-٨٠، علوم القرآن بين البرهان والإتقان: ٤٣٩.

(١) الآية في الإخبار عن العَدْل والمعروف في نفقة المنفقين، سواء على قراءة جمهور القراء «قَواماً» بفتح القاف من القَوام، وهو الاستقامة والعَدْل، أو على قراءة حسان بن عبدالرحمن «قِواماً» بكسر القاف من القِوام، وهو ما يدوم عليه الأمر ويستقر. وليس في الآية إشارة إلى حفظ الصحة وقوة البدن. انظر: تفسير الطبري ١٩/ ٣٠٢، وزاد المسير ٦/ ١٠٣، وانظر: المحتسب: ٢/ ١٢٥.

وأما الهيئةُ: ففي تضاعيفِ سُوَرِه من الآيات التي ذُكر فيها ملكوتُ السمواتِ والأرضِ، وما بَثَّ في العالَمِ العُلْويِّ والسُّفْليِّ مِن المخلوقات.

وأمَّا الهندسةُ: ففي قوله: ﴿ٱنطَلِقُوٓاْ إِلَىٰ ظِلّٖ ذِي ثَلَٰثِ شُعَبٖ﴾ الآية [المرسلات: ٣٠].

وأمَّا الجَدَلُ: فقد حَوَتْ آياتُه من البراهينِ والمقدماتِ والنتائجِ والقولِ بالموجَبِ والمعارَضةِ وغيرِ ذلك شيئاً كثيراً. ومناظرةُ إبراهيمَ نمروذَ، ومُحاجَّتُه قومَه، أصلٌ في ذلك عظيمٌ.

وأمَّا الجبرُ والمقابلةُ: فقد قيل: إنَّ أوائلَ السورِ فيها ذكرُ مُدَدٍ وأعوامٍ وأيام لتواريخِ أممٍ سالفةٍ، وأنَّ فيها تاريخَ بقاءِ هذه الأمةِ، وتاريخَ مدةِ الدنيا، وما مضى وما بقي. مضروبٌ بعضُها في بعض(١).

وأمَّا النِّجامة: ففي قوله: ﴿أَوۡ أَثَٰرَةٖ مِّنۡ عِلۡمٍ﴾ [الأحقاف: ٤] فقد فَسَّره بذلك ابن عباس(٢).

وفيه أصولُ الصنائع، وأسماءُ الآلاتِ التي تَدْعو الضرورةُ إليها كالخِياطة في قولِه: ﴿وَطَفِقَا يَخۡصِفَانِ﴾ [الأعراف: ٢٢].

---

(١) هذا كله من الرجم بالغيب وهو محكيٌّ عن أحبار اليهود، تلبيساً على المؤمنين، وادعاءً.

(٢) يشير إلى ما أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره (١٣/ ٢٦/ ٢) من طريق أبي سلمة عن ابن عباس -رضي الله عنهما- قال: «خط كان يخطه العرب في الأرض». في إسناده بشر بن آدم بن يزيد البصري، صدوق فيه لين، كما في التقريب / ١٦٧ برقم ٦٨١، وانظر لذلك: تفسير القرطبي (١٦/ ١٨٠).

/ والحِدادة: ﴿ءَاتُونِي زُبَرَ ٱلْحَدِيدِ﴾ [الكهف: ٩٦]، ﴿وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ﴾ الآية ٣٠/٤ [سبأ: ١٠].

والبناء: في آيات.

والنِّجارة: ﴿وَٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [هود: ٣٧].

والغَزْل: ﴿نَقَضَتْ غَزْلَهَا﴾ [النحل: ٩٢].

والنَّسْج: ﴿كَمَثَلِ ٱلْعَنكَبُوتِ ٱتَّخَذَتْ بَيْتًا﴾ [العنكبوت: ٤١].

والفِلاحة: ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تَحْرُثُونَ﴾ الآيات [الواقعة: ٦٣-٦٥].

والصيد: في آياتٍ.

والغَوْص: ﴿كُلَّ بَنَّآءٍ وَغَوَّاصٍ﴾ [صٓ: ٣٧]، ﴿وَتَسْتَخْرِجُواْ مِنْهُ حِلْيَةً﴾ [النحل: ١٤].

والصِّياغة: ﴿وَٱتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَدًا﴾ [الأعراف: ١٤٨].

والزِّجاجة: ﴿صَرْحٌ مُّمَرَّدٌ مِّن قَوَارِيرَ﴾ [النمل: ٤٤]، ﴿ٱلْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ﴾ [النور: ٣٥].

والفِخارة: ﴿فَأَوْقِدْ لِي يَٰهَٰمَٰنُ عَلَى ٱلطِّينِ﴾ [القصص: ٣٨].

والمِلاحة: ﴿أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ﴾ الآية [الكهف: ٧٩].

والكِتابة: ﴿عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ﴾ [العلق: ٤].

والخَبْز: ﴿أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِي خُبْزًا﴾ [يوسف: ٣٦].

والطَّبْخ: ﴿بِعِجْلٍ حَنِيذٍ﴾ [هود: ٦٩].

والغسل والقِصارة[1]: ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾ [المدثر: ٤]، ﴿قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ﴾ [آل عمران: ٥٢] وهم القَصَّارون.

والجِزارة: ﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾ [المائدة: ٣].

٤/٣١ / والبيعِ والشراء: في آيات.

والصَّـبْغ: ﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ﴾[2] [البقرة: ١٣٨]، ﴿جُدَدٌۢ بِيضٌ وَحُمْرٌ﴾ [فاطر: ٢٧].

والحِجارة: ﴿وَتَنْحِتُونَ مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا﴾ [الشعراء: ١٤٩].

والكِيالة والوزنِ: في آيات.

والرَّمْي: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ﴾ [الأنفال: ١٧]، ﴿وَأَعِدُّوا۟ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ﴾ [الأنفال: ٦٠].

وفيه من أسماءِ الآلاتِ وضروبِ المأكولاتِ والمشروباتِ والمنكوحاتِ وجميعِ ما وقع ويقعُ في الكائناتِ ما يُحقِّق معنى قولِه: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَـٰبِ مِن شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨] انتهى كلام المرسي ملخصاً.

وقال ابن سُراقَةَ[3]: «مِنْ بعضِ وجوهِ إعجازِ القرآنِ ما ذكر اللهُ فيه من أعدادِ الحسابِ والجَمْعِ والقسمةِ والضربِ، والموافقةِ والتأليفِ والمناسبةِ

---

(١) حرفة تبييض الثياب.

(٢) نرى تنزيه القرآن عن التمثيل به لهذا الأمر، والصبغة هنا: «الدين» أي: ما فطركم الله عليه من الإسلام... وكذا «جدد بيض وحمر» فهذه ألوان طبيعية للجبال لا صبغةٌ لها.

(٣) انظر: معترك الأقران: ١/ ٢٢.

والتصنيفِ والمضاعفة، ليَعْلَمَ بذلك أهلُ العلمِ بالحسابِ أنه ﷺ صادقٌ في قوله، وأنَّ القرآنَ ليس مِنْ عنده، إذ لم يكن مِمَّن خالَطَ الفلاسفةَ، ولا تَلَقَّى الحُسَّابَ وأهلَ الهندسة».

وقال الراغب[1]: «إن الله تعالى كما جعل نبوةَ النبيين بنبيِّنا ﷺ مُخْتَتَمَةً، وشرائعَهم بشريعته من وجه منتسَخَةً، ومِنْ وجهٍ مُكَمَّلَةً مُتَمَّمَةً، جَعَلَ كتابَه المنزَّلَ عليه مُتَضَمِّناً لثمرةِ كتبه التي أَوْلاها أولئك، كما نبَّه عليها بقوله: ﴿يَتْلُواْ صُحُفًا مُّطَهَّرَةً ۝ فِيهَا كُتُبٌ قَيِّمَةٌ﴾ [البينة: ٢، ٣] وجَعَلَ مِنْ مُعجزة هذا الكتابِ أنه مع / قلَّةِ الحجمِ، متضمِّنٌ للمعنى الجمِّ، بحيث [٣٧٦] تَقْصُرُ الألبابُ البشريّةُ عن إحصائه، والآلاتُ الدنيوية عن استيفائه، كما نبَّه عليه بقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ﴾ [لقمان: ٢٧] فهو وإنْ كان لا يَخْلو للناظرِ فيه من نورٍ ما يُريه، ونَفْعٍ ما يُوْليه[2]:

/ كالبَدْرِ من حيث التفتَّ رَأَيْتَه ... يَهْدي إلى عينَيْك نوراً ثاقباً ٤/٣٢

كالشمسِ في كَبِدِ السماء وضوْءُها ... يَغْشَى البلادَ مَشارقاً ومَغارباً»

وأخرج أبو نُعَيْم[3] وغيرُه عن عبدالرحمنِ بنِ زياد بنِ أَنْعُمَ قال: «قيل لموسى عليه السلام: يا موسى، إنما مَثَلُ كتابِ أحمدَ في الكتبِ بمنزلةِ وعاءٍ فيه لبنٌ، كلما مَخَضْتَه أَخْرَجْتَ زُبْدَتَه».

---

(١) المفردات ٥٣، ٥٤.

(٢) البيتان للمتنبي، وهما في ديوانه ١/ ١٣٠، وأسرار البلاغة ١٣٨.

(٣) في الحلية (١٠/ ١٢-١٣) وهذا الأثر من الإسرائيليات، وأيضاً عبدالرحمن بن زياد الإفريقي ضعيف في حفظه، كما في التقريب/ ٥٧٨ برقم ٣٨٨٧.

وقال القاضي أبو بكرِ بنُ العربي في «قانون التأويل»[1]: «علومُ القرآنِ خمسون عِلْماً وأربعمئةِ علمٍ وسبعةُ آلافِ علمٍ وسبعون ألفَ عِلْمٍ، على عددِ كَلِمِ القرآنِ مضروبةً في أربعة؛ إذ لكلِّ كلمةٍ ظَهْرٌ وبَطْنٌ وحَدٌّ ومَقْطَع، وهذا مُطْلَقٌ دون اعتبارِ تركيبٍ وما بينها مِنْ روابطَ، وهذا ما لا يُحْصَى ولا يَعْلَمُه إلا اللهُ».

قال[2]: «وأمُّ علومِ القرآنِ ثلاثةٌ: توحيدٌ وتذكيرٌ وأحكامٌ. فالتوحيدُ: يَدْخُلُ فيه معرفةُ المخلوقاتِ، ومعرفةُ الخالقِ بأسمائه وصفاته وأفعاله.

والتذكيرُ: منه الوعدُ والوعيدُ، والجنةُ والنارُ، وتصفيةُ الظاهرِ والباطن.

والأحكامُ: منها التكاليفُ كلُّها، وتبيينُ المنافعِ والمَضَارِّ، والأمرُ والنهيُ، والنَّدْبُ. ولذلك كانت الفاتحةُ أمَّ القرآن -لأنَّ فيها الأقسامَ الثلاثةَ- وسورةُ الإخلاصِ ثُلُثَه؛ لاشتمالِها على أحدِ الأقسامِ الثلاثة، وهو التوحيد».

وقال ابنُ جريرٍ[3]: «القرآنُ يشتملُ على ثلاثةِ أشياءَ: التوحيدِ والأخبارِ والدِّياناتِ؛ ولهذا كانت سورةُ الإخلاص ثُلُثَه، لأنها تَشْمَلُ التوحيدَ كلَّه».

---

(١) قانون التأويل ٥٤٠.

(٢) قانون التأويل ٥٤١.

(٣) لم نقف عليه في كتبه. وانظر: البرهان ١ / ١١١ وأشار إليه ابن العربي في قانون التأويل ٥٤٢ من غير أن يعزو إليه.

وقال عليٌّ بنُ عيسى[1]: «القرآن يشتمل على ثلاثين شيئاً: الإعلامِ، والتنبيهِ، والأمر، والنهي، والوعد، والوعيد، ووصفِ الجنةِ، والنارِ، وتعليمِ الإقرارِ باسم الله، وبصفاته، وتعليمِ الاعتراف بإنعامه، والاحتجاجِ على المخالفين، والردِّ على المُلْحدين، والبيانِ عن الرغبة، والرهبة، والخيرِ، والشرِ، والحُسْنِ، والقبح، ونعتِ الحكمةِ، وفَضْلِ المعرفة، ومدحِ الأبرارِ، وذَمِّ الفجَّار، والتسليمِ، والتحسينِ، والتوكيدِ، والتقريعِ / ، والبيانِ عن ذَمِّ ٤/٣٣ الأخلاق، وشرفِ الآداب»[2].

قال شَيْذَلة[3]: «وعلى التحقيقِ أنَّ تلك الثلاثةَ التي قالها ابنُ جريرٍ تشمل هذه كلَّها، بل أضعافَها، فإنَّ القرآنَ لا يُستدركُ[4] ولا تُحْصى عجائبُه».

وأنا أقول: قد اشتمل كتابُ اللهِ العزيزُ على كلِّ شيء، أمَّا أنواعُ العلومِ فليس منها بابٌ ولا مسألةٌ هي أصلٌ إلا وفي القرآنِ ما يَدُلُّ عليها. وفيه عجائبُ المخلوقاتِ، وملكوتُ السموات والأرض، وما في الأفقِ الأعلى، وتحت الثرى، وبَدْءُ الخَلْقِ، وأسماءُ مشاهير الرسل والملائكة، وعيونُ أخبار الأمم السالفة، كقصة آدم مع إبليس في إخراجِه من الجنة، وفي الوَلَدِ الذي

---

(١) وهو الرمَّاني، وليس في «ثلاث رسائل»، وهو في البرهان ١/١١١.

(٢) في البرهان: «الأداء». والعدد تسع وعشرون وليس ثلاثين.

(٣) انظر: البرهان ١/١١٢.

(٤) (ع): لا يدرك.

سمَّاه عبدَالحارث[١] ورَفْعِ إدريس، وإغراقِ قومِ نوح، وقصةِ عادٍ الأولى والثانية، وثمودَ، والناقةِ، وقومِ يونس، وقومِ شعيب، الأولين والآخرين، وقومِ لوط، وقومِ تُبَّع[٢]، وأصحاب الرَّسِّ، وقصةِ إبراهيمَ في مجادلته قومَه، ومناظرتِه نُمْروذَ، ووَضْعِه ابنَه إسماعيلَ مع أمِّه بمكةَ، وبنائه البيتَ، وقصةِ الذبيحِ، وقصةِ يوسفَ، وما أَبْسَطَها[٣]!! وقصةِ موسى في ولادته، وإلقائه في اليم، وقَتْلِه القِبْطيَّ، ومَسيرِه إلى مَدْيَنَ، وتزوُّجِه بنتَ شعيب[٤]، وكلامِه تعالى بجانبِ الطُّورِ، ومجيئِه إلى فرعونَ، وإغراقِ عدوِّه، وقصةِ العِجْلِ، والقومِ الذين خَرَجَ بهم وأَخَذَتْهم الصَّعْقَةُ، وقصةِ القتيلِ، وذَبْحِ البَقَرةِ، وقصتِه مع الخَضِر[٥]، وقصتِه في قتالِ الجبَّارين، وقصةِ القومِ الذين

---

(١) سبق تضعيف الحديث الوارد في ذلك في النوع التاسع والعشرين. انظر: ص ٥٧٦.

(٢) هو: أسعد بن مُلَيْك، أبو كُرَب الحِمْيَري، كان صالحاً وقومه كفاراً، ولذلك ذمَّهم الله دونه، وهو الذي كسا البيت. (ت: ٤٣ق هـ). انظر: التعريف والإعلام: ١٥٤، غرر التبيان ٤٧٣-٤٧٤.

(٣) البسط: السَّعة.

(٤) الصواب أن بنت الشيخ الكبير التي تزوجها موسى ليست ابنة شعيب عليه السلام. انظر: جامع الرسائل لابن تيمية ١ / ٦١-٦٣.

(٥) سمي «خَضِراً»؛ لأنه جلس على فَروْة بيضاء، فإذا هي تهتز تحته خضراء كما ثبت في صحيح البخاري ح (٣٤٠٢) واختُلف في اسمه واسم أبيه، وهل هو نبي أو رسول أو مَلَك أو ولي؟ وهل هو حي أو ميت؟
والصواب أنه نبي، وقد ذاق الموت الذي كتبه الله تعالى على كل نفس. قال ابن كثير: «ولو كان حياً لوجب عليه الإيمان بمحمد ونصرته» البداية ٢ / ١٨٠، وانظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية: ٢٧ / ١٠٠-١٠٢، وصلة الجمع ٢ / ١٦٨-١٧١.

[٣٧٧] ساروا في سَرَبٍ(١) / من الأرض إلى الصين(٢)، وقصةِ طالوتَ(٣) وداودَ مع جالوتَ(٤)، وفتنته، وقصةِ سليمانَ وخبره مع ملكة سَبأ، وفتنته، وقصةِ القومِ الذين خَرَجوا فِراراً من الطّاعون، فأماتهم اللهُ ثم أحياهم، وقصةِ ذي القَرْنين، ومَسيرِه إلى مَغْرب الشمسِ ومَطْلِعها، وبنائه السدَّ، وقصةِ أيوبَ، وذي الكِفْل، وإلياسَ، وقصةِ مريمَ وولادتِها عيسى، وإرساله ورفعه، وقصةِ زكريا، وابنِه يحيى، وقصةِ أصحابِ الكهف، وقصةِ أصحابِ الرقيمِ، وقصةِ بُخْتَ نَصَّرَ(٥)، وقصةِ الرجلَيْنِ اللذين لأحدهما

---

(١) السَّرَب: المسلك في خفية.

(٢) يشير إلى ما ذكره ابن جريج عند قوله تعالى: ﴿وَمِن قَوْمِ مُوسَىٰٓ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِٱلْحَقِّ وَبِهِۦ يَعْدِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٩]، من أن أحد أسباط بني إسرائيل تبرَّأ مما صنع بقية الأسباط واعتذروا إلى الله، وسألوه أن يفرِّق بينهم، ففتح الله لهم نفقاً في الأرض فساروا فيه حتى خرجوا من وراء الصين. رواه الطبري ١٣/١٧٣-١٧٤، وقال الشيخ شاكر: «لم يروه أبو جعفر في تفسير آية سورة الإسراء...، وربما دلّ ذلك على ضعف الخبر عنده؛ لأنه لو صحَّ عنه لذكره في تفسير قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَآءَ وَعْدُ ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ [الإسراء: ١٠٤]». وقال ابن عطية: «وهذا حديث بعيد» المحرر الوجيز ٧/١٨٣.

(٣) هو: شاؤل بن أسار بن ضِرار من ولد يعقوب عليه السلام، وكان دبَّاغاً، وهو الذي جعله الله ملكاً على بني إسرائيل، وزاده بسطة في العلم والجسم. انظر: غرر التبيان ٢١٨.

(٤) هو من العمالقة، وقيل من كنعان. انظر: غرر التبيان ٢٢٠.

(٥) على أحد الأقوال في قوله تعالى: ﴿عِبَادًا لَّنَآ﴾ [الإسراء: ٥] بأنهم بخت نَصَّر وجنوده من أهل بابل. انظر: التعريف والإعلام ٩٨، غرر التبيان ٣٠٨.

الجنةُ، وقصةِ أصحابِ الجنةِ، وقصةِ مؤمنِ آل ياسين[1]، وقصةِ أصحابِ الفيلِ.

وفيه مِنْ شأن النبيِّ ﷺ: دعوةُ إبراهيمَ به، وبشارةُ عيسى، وبعثُه، وهجرتُه. / ومنْ غَزَواته: سَرِيَّةُ ابنِ الحَضْرَميِّ في البقرة[2]، وغزوةُ بدرٍ في سورة الأنفال، وأُحُدٍ في آلِ عمرانَ، وبدرٍ الصغرى فيها، والخندقِ في الأحزاب، والحديبيةِ في الفتح، والنَّضيرِ في الحشر، وحنينٍ وتبوكَ في براءة، وحَجَّةِ الوَداع في المائدة، ونكاحُه زينبَ بنتَ جَحْشٍ[3]، وتحريمُ سُرِّيَّته، وتظاهُرُ أزواجِه عليه، وقصةُ الإفك، وقصةُ الأسرى، وانشقاقُ القمرِ، وسِحْرُ اليهودِ إياه[4]. ٣٤/٤

وفيه: بدءُ خَلْقِ الإنسانِ إلى موته، وكيفيَّةُ الموتِ. وقبضُ الروح، وما يُفعل بها بعدُ، وصعودُها إلى السماءِ، وفتحُ البابِ للمؤمنةِ، وإلقاءُ الكافرةِ، وعذابُ القبرِ، والسؤالُ فيه، ومَقَرُّ الأرواحِ، وأشراطُ الساعةِ الكبرى، وهي

---

(١) وهو المذكور في سورة يسٓ الآية (٢٢–٢٨)، وقيل اسمه: حَبيب بن إسرائيل أو ابن مُرِّي. انظر: التعريف والإعلام ١٤٤، غرر التبيان ٤٣٤.

(٢) انظر: الآية ٢١٧ من البقرة، وتفسيرها في تفسير ابن كثير ١/٣٦٨.

(٣) ابن رِئاب، الأَسدية، أم المؤمنين، ابنة عمة النبي ﷺ، تزوجها بعد زيد رضي الله عنه، مناقبها جمَّة، توفيت سنة (٢٠هـ) في خلافة عمر. انظر: الاستيعاب ٤/١٨٤٩، الإصابة ٧/٦٦٧.

(٤) على القول بأن سبب نزول المعوّذتين هو سحر لبيد الأعصم للنبي ﷺ. انظر: أسباب النزول للواحدي ٤٧٣، ولباب النقول ٢٣٨–٢٣٩.

نزولُ عيسى، وخروجُ الدجال(١)، ويأجوجُ ومأجوج، والدابَّةُ، والدخانُ، ورَفْعُ القرآن(٢)، والخَسْفُ، وطُلوعُ الشمسِ من مَغْرِبِها، وغَلْقُ بابِ التوبة، وأحوالُ البعثِ من النَّفَخات الثلاثة: نَفْخَةِ الفَزَعِ، ونفخةِ الصَّعْق، ونفخةِ القيامِ، والحشرِ والنشرِ، وأهوالِ الموقفِ، وشدةِ حرِّ الشمسِ، وظلِّ العرشِ، والميزانِ، والحوضِ، والصراطِ، والحسابِ لقومٍ، ونجاةِ آخرين منه، وشهادةِ الأعضاءِ، وإيتاءِ الكتبِ بالأَيْمان والشمائلِ وخلفَ الظهرِ، والشفاعةِ، والمقامِ المحمود، والجنةِ وأبوابِها، وما فيها من الأنهارِ والأشجارِ والثمارِ، والحُلِيّ والأواني والدرجات، ورؤيتهِ تعالى، والنارِ وأبوابِها، وما فيها من الأوديةِ وأنواعِ العقابِ، وألوانِ العذابِ، والزَّقُّومِ والحميمِ، وفيه جميعُ أسمائِه تعالى الحسنى، كما ورد في حديث(٣). ومن أسمائِه مطلقاً

---

(١) أشير إليه في قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ . . . ﴾، ودلَّ عليه حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «ثلاث إذا خرجن ﴿ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِىٓ إِيمَٰنِهَا خَيْرًا ﴾ [الأنعام: ١٥٨]: الدجال، والدابة، وطلوع الشمس من المغرب أو من مغربها». رواه الترمذي في جامعه ح (٣٠٧٢) وغيره، وانظر البداية والنهاية لابن كثير ١٩/١٩٥-١٩٦.

(٢) أشير إليه بقوله تعالى: ﴿ وَلَئِن شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ ﴾ [الإسراء: ٨٦]، قال ابن مسعود رضي الله عنه: «يسري عليه ليلة فيذهب ما في قلوبكم وما في مصاحفكم» ثم قرأ الآية. رواه الحاكم في المستدرك ٤/٥٠٤، وقال صحيح الإسناد ووافقه الذهبي.

(٣) الحديث في صحيح البخاري (١٣/٣٧٧) مع الفتح، ك: التوحيد، ب: إنّ لله مئة اسم إلا واحداً، ح ٧٣٩٢، وصحيح مسلم (٤/٢٠٦٣) ك: الذكر والدّعاء...، ب: أسماء الله تعالى وفضل من أحصاها، ح ٢٦٧٧، لكنه -

....

= بدون أنّ جميعها في القرآن.

وأخرجه أبو نعيم في جزء فيه طرق حديث: «إنّ لله تسعة وتسعين اسماً» ١٥٨ برقم ٨٧ من حديث ابن عبّاس وابن عمر رضي الله عنهم مرفوعاً بهذه الزيادة «وهي في القرآن».

ومن طريقه أخرجه الحافظ ابن حجر في جزئه في أسماء الله الحسنى برقم ٤٢، وقال: «وهذا حديث غريب، وفي إسناده ضعف، والمستغرب من متنه الزيادة الأخيرة».

قلت: بل إسناده واهٍ بمرة، فيه إسحاق بن بشر أبو حذيفة، متروك متهم بالوضع كما تقدم.

وكذا أخرجه أبو نعيم في جزئه المذكور ١٦٤-١٦٥ برقم ٩١، ومن طريقه الحافظ ابن حجر في جزئه برقم ٤٠ من قول جعفر بن محمد الصادق مع تحديده الأسماء في سور القرآن بالتفصيل، لكن في إسناده شيخ الطبراني أحمد بن عمرو الخلال -إذ ساقه بإسناد الطبراني- لم نقف عليه فيما بحثنا، وأيضاً محمد بن جعفر بن محمد تُكلّم فيه كما قال الذهبي في الميزان (٣/ ٥٠٠).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٢٢/ ٤٨٢): «إنّ التسعة والتسعين اسماً لم يَرِد في تعيينها حديث صحيح عن النبيّ ﷺ...» وقال الحافظ ابن كثير -رحمه الله- في تفسيره (٣/ ٥١٦): «والّذي عوّل عليه جماعة من الحفاظ أنّ سرد الأسماء في هذا الحديث -أي: الحديث الّذي رواه الترمذي وابن حبان وابن ماجه- مدرج...». وانظر للمزيد فتح الباري (١١/ ٢١٤-٢١٨).

ألفُ اسمٍ[١]، ومن أسماءِ النبيِّ ﷺ جملة[٢]، وفيه شُعَبُ الإيمانِ البضعُ والسبعون[٣]، وشرائعُ الإسلامِ الثلاثُمئة وخمسةَ عشرَ[٤]، وفيه أنواعُ الكبائرِ، وكثيرٌ منَ الصغائرِ، وفيه تصديقُ كلِّ حديثٍ وَرَدَ عن النبيِّ ﷺ، إلى غيرِ ذلك ممَّا يَحتاجُ شَرْحُه إلى مجلداتٍ.

وقد أفرد الناسُ كتباً فيما تضمَّنَه القرآنُ من الأحكامِ، كالقاضي إسماعيلَ، وبكرِ بن العلاء، وأبي بكرٍ الرازيِّ، والكيا الهراسي، وأبي بكر بن العربي، وعبدالمنعم بن الفَرَسِ، وابن خُوَيْز منداد[٥]. وأفرد آخرون كتباً فيما تضمنه مِنْ علم الباطن[٦]. وأفردَ ابنُ بَرَّجان

(١) لم نقف على آثار صحيحة فيها ذِكْرٌ لهذا العدد، قال ابن القيم: «وفي هذا قال من قال من الناس: إن لله ألفَ اسمٍ، وللنبي ﷺ ألفَ اسمٍ، قال أبو الخطاب بن دِحْية، ومقصوده الأوصاف». زاد المعاد ١/ ٨٨.

(٢) أوصلها في كتابه الإكليل (٣٠٦) إلى سبعين اسماً. وانظر تفصيل ابن القيم في المسألة في زاد المعاد ١/ ٨٦-٨٨.

(٣) لحديث شعب الإيمان. انظر: صحيح مسلم (١/ ٦٣) ك: الإيمان، ب: بيان عدد شعب الإيمان، ح٣٥.

(٤) لم نقف على مستند يؤيد هذا الاستنباط.

(٥) سبق التعريف بهذه الكتب السبعة في المقدمة.

(٦) نحو: «تفسير القرآن العظيم» لأبي محمد سهل بن عبدالله التُّسْتَري (ت: ٢٨٣هـ)، و«حقائق التفسير» لأبي عبدالرحمن محمد بن الحسين السُّلَمِي (ت: ٤١٢هـ)، «وعرائس البيان في حقائق القرآن» لأبي محمد رُوزْبهان بن أبي نصر البَقْلي الشِّيرازي (ت: ٦٠٦هـ) ومرادهم: تأويل آيات القرآن الكريم على خلاف ما يظهر =

كتاباً[1] فيما تضمَّنه من معاضدةِ الأحاديثِ.

وقد ألَّفْتُ كتاباً سَمَّيْتُه: «الإكليل في / استنباط التنزيل»[2] ذكرتُ ٤/ ٣٥ فيه كلَّ ما اسْتُنْبِط منه من مسألةٍ فقهيةٍ أو أصليَّةٍ أو اعتقاديَّة، وبعضاً ممَّا سِوى ذلك، كثيرَ الفائدة، جمَّ العائدة، يجري مَجْرى الشرح لِما أَجْمَلْتُه في هذا النوعِ، فليُراجِعْه مَنْ أرادَ الوقوفَ عليه.

* * *

= منها بمقتضى إشارات خفية. ويشترط لهذا المسلك التفسيري -عند مَن يقول به- عدة شروط ذكرها العلماء. انظر: الموافقات للشاطبي: ٣/ ٤٠٣-٤٠٥، التفسير والمفسرون ٣/ ٢٤٦-٢٥٧.

(١) وهو الإرشاد.

(٢) وهو مطبوع.

فصل

قال الغَزاليُّ(١) وغيرُه: «آياتُ الأحكام خمسُمئة آيةٍ». وقال بعضهم: مئةٌ وخمسون. قيل: ولعل مرادَهم المُصَرَّحُ به، فإن آياتِ القِصص / [٣٧٨] والأمثالِ وغيرِها يُستنبط منها كثيرٌ من الأحكامِ.

قال الشيخ عزُّ الدينِ بنُ عبدالسلام في كتاب «الإمام في أدلة الأحكام»(٢): «معظم آيِ القرآنِ لا يخلو عن أحكامٍ مشتملةٍ على آدابٍ حسنةٍ، وأخلاقٍ جميلةٍ. ثم من الآيات ما صُرِّح فيه بالأحكام، ومنها ما يُؤْخَذُ بطريق الاستنباط، إمَّا بلا ضَمٍّ إلى آيةٍ أخرى، كاستنباطِ صحةِ أنكحةِ الكفارِ من قولِه: ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ﴾ [المسد: ٤] وصحةِ صومِ الجُنُبِ مِنْ قولِه: ﴿فَٱلۡـَٰٔنَ بَٰشِرُوهُنَّ﴾ إلى قوله: ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ﴾ الآية [البقرة: ١٨٧] وإمَّا به(٣) كاستنباطِ أنَّ أقلَّ الحَمْلِ ستةُ أشهرٍ مِنْ قولِه: ﴿وَحَمۡلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهۡرًاۚ﴾ [الأحقاف: ١٥] مع قولِه: ﴿وَفِصَٰلُهُۥ فِي عَامَيۡنِ﴾ [لقمان: ١٤].

قال: «ويُسْتَدَلُّ على الأحكام تارةً بالصيغةِ وهو ظاهرٌ، وتارةً بالإخبارِ، مثلَ: ﴿أُحِلَّ لَكُمۡ﴾ [البقرة: ١٨٧]، ﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَيۡتَةُ﴾ [المائدة: ٣]،

---

(١) المستصفى (٢/٣٨٣).

(٢) الإمام في بيان أدلة الأحكام ٣٥، ٨٢، ٨٦، ١٠٥.

(٣) أي: بضم إلى آية أخرى.

﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ ﴾ [البقرة: ١٨٣] وتارةً بما رُتِّب عليها في العاجلِ أو الآجلِ مِنْ خيرٍ أو شرٍّ، أو نَفْعٍ أو ضُرٍّ.

وقد نَوَّع الشارعُ ذلك أنواعاً كثيرة ترغيباً لعبادِه، وترهيباً وتقريباً إلى أفهامِهم، فكلُّ فِعْلٍ عَظَّمه الشرعُ، أو مَدَحه أو مَدَحَ فاعلَه لأجله، أو أحبَّه، أو أحبَّ فاعلَه، أو رَضِي به، أو رَضِي عن فاعلِه، أو وَصَفَه بالاستقامةِ، أو البركةِ، أو الطِّيْبِ، أو أقسمَ به، أو بفاعلِه، كالإقسام بالشَّفْعِ والوَتْرِ، وبخيلِ المجاهدين، وبالنفسِ اللوَّامةِ، أو نَصَبَه سبباً لذِكْرِه لعبدِه، أو لمحبتِه، / أو لثوابٍ عاجلٍ، أو آجلٍ، أو لشكرِه له، أو لهدايتِه ٣٦/٤ إياه، أو لإرضاء فاعله، أو لمغفرةِ ذنبه، وتكفيرِ سيئاتِه، أو لقَبولِه، أو لنُصْرَةِ فاعِله، أو بِشارته، أو وَصَفَ فاعلَه بالطِّيبِ، أو وصف الفعلَ بكونه معروفاً أو نفى الحزنَ والخوفَ عن فاعلِه، أو وَعَده بالأمن، أو نَصَبَ سبباً لولايتِه، أو أخبرَ عن دعاءِ الرسولِ بحصولِه، أو وَصَفَه بكونه قربةً، أو بصفةِ مدحٍ كالحياةِ والنورِ والشفاءِ، فهو دليلٌ على مشروعيَّته المشتركةِ بين الوجوبِ والنَّدْب، وكلُّ فعلٍ طَلَبَ الشارعُ تَرْكَه أو ذَمَّه، أو ذَمَّ فاعلَه، أو عَتَبَ عليه، أو مَقَتَ فاعلَه، أو لَعَنه، أو نفى محبتَه، أو محبَّةَ فاعلِه، أو الرِّضا به، أو عن فاعلِه، أو شبَّه فاعلَه بالبهائمِ أو بالشياطين، أو جعله مانعاً مِن الهدى أو من القَبولِ، أو وَصفَه بسوءٍ أو كراهةٍ، أو استعاذ الأنبياءُ منه، أو أبغَضُوه، أو جُعِل سبباً لنَفيِ الفلاحِ، أو لعذابٍ عاجلٍ، أو آجلٍ، أو لذمٍّ، أو لومٍ، أو ضلالةٍ، أو معصيةٍ، أو وُصِفَ بخُبْثٍ، أو رِجْسٍ، أو نَجَسٍ، أو بكونه فسقاً،

أو إثماً، أو سبباً لإثم، أو رجسٍ، أو لعنٍ، أوغضبٍ، أو زوالِ نعمةٍ، أو حُلولِ نقمةٍ، أو حَدٍّ من الحدودِ، أو قسوةٍ، أو خِزْيٍ، أو ارتهانِ نَفْسٍ، أو لعداوةِ اللهِ ومحاربتِه، أو لاستهزائه، أو سخريته، أو جعله اللهُ سبباً لنسيانه فاعلَه، أو وصَفَ نفسه بالصبرِ عليه، أو بالحِلْمِ، أو بالصفحِ عنه، أو دَعَا إلى التوبةِ منه، أو وَصَفَ فاعلَه بخُبْثٍ، أو احتقارٍ، أو نَسَبَه إلى عملِ الشيطان، أو تزيينِه، أو تولِّي الشيطانِ لفاعلِه، أو وَصَفَه بصفةِ ذَمٍّ لكونه ظلماً، أو بَغْياً، أو عدواناً أو إثماً، أو مَرَضاً، أو تبرَّأ الأنبياءُ منه، أو مِنْ فاعله، أو شكَوْا إلى اللهِ مِنْ فاعلِه، أو جاهروا فاعلَه بالعَداوةِ، أو نُهُوا عن الأسى والحُزْن عليه، أو نَصَبَ سبباً لخَيْبَة فاعله، عاجلاً أو آجلاً، أو رَتَّب عليه حرمانَ الجنة وما فيها، أو وَصَفَ فاعلَه بأنه عدوٌّ لله، أو بأن اللهَ عَدُوُّه، أو أعلمَ فاعلَه بحربٍ مِن اللهِ ورسوله، أو حَمَّل فاعلَه إثمَ غيرِه، أو قيل فيه: لا ينبغي هذا، أو لا يكونُ، أو أَمر بالتقوى عند السؤالِ عنه، أو أَمَر بفعْلِ مُضادِّه، أو بهَجْر فاعله، أو تلاعَنَ فاعلوه في الآخرة، أو تبرَّأ / بعضُهم من بعضٍ، أو دعا بعضُهم على بعض، أو وَصَفَ فاعلَه بالضلالة، وأنه ليس من اللهِ في شيءٍ، أو ليس من الرسولِ وأصحابه، أو جَعَل اجتنابَه سبباً للفلاحِ، أو جَعَله سبباً لإيقاع / العداوةِ والبغضاء بين المسلمين، أو قيل: هل أنت مُنْتَهٍ، أو نهى الأنبياءَ عن الدعاءِ لفاعله، أو رَتَّب عليه إبعاداً أو طَرْداً، أو لفظةَ: قُتِلَ مَنْ فَعَلَه، أو قاتله اللهُ، أو أخبر أنَّ فاعلَه لا يُكَلِّمه اللهُ يومَ القيامةِ، ولا يَنْظُر إليه، ولا يُزكِّيه ولا يُصْلِحُ عمله، ولا يهدي كيدَه، أو لا

[٣٧٩] ٤/ ٣٧

يُفْلِحُ، أو قيَّض له الشيطانَ، أو جَعَل سبباً لإزاغةِ قلبِ فاعلِه، أو صَرْفِه عن آياتِ الله، وسؤالِه عن علة الفعل فهو دليلٌ على المَنْعِ من الفعلِ، ودلالتُه على التحريمِ أظهرُ من دلالتِه على مجردِ الكراهة.

وتُسْتفادُ الإباحةُ مِنْ: لفظِ الإحلالِ، ونَفْيِ الجناحِ والحرجِ والإثمِ والمؤاخذةِ، ومن الإذنِ فيه والعفوِ عنه، ومن الامتنانِ بما في الأعيانِ من المنافعِ، ومن السكوتِ عن التحريمِ، ومن الإنكارِ على مَنْ حرَّم الشيءَ، ومن[1] الإخبار بأنه خَلَقَ أو جَعَلَ لنا، والإخبارُ عن فِعْلِ مَنْ قبلنا غيرُ ذامٍّ لهم عليه، فإن اقْتَرَنَ بإخبارِه مَدْحٌ دَلَّ على مشروعِيَّته وجوباً أو استحباباً».

انتهى كلامُ الشيخِ عز الدين.

وقال غيرُه: «قد يُسْتَنْبَطُ من السكوت، وقد استدلَّ جماعةٌ على أنَّ القرآنَ غيرُ مخلوقٍ بأن اللهَ ذكرَ الإنسانَ في ثمانيةَ عشرَ موضعاً، وقال: إنه مخلوقٌ، وذكَرَ القرآنَ في أربعةٍ وخمسين موضعاً، ولم يقل: إنه مخلوقٌ، ولمَّا جمع بينهما غاير، فقال: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ ۞ عَلَّمَ ٱلۡقُرۡءَانَ ۞ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ﴾ [الرحمن: ١-٣].

* * *

(١) ر، ح، أ، م، ومطبوعة أبي الفضل: «من».

٤ / ٣٨

/ النوع السادس والستون
في أمثال القرآن(١)

أفردَه بالتصنيفِ الإمامُ أبو الحسنِ الماورْديُّ من كبارِ أصحابِنا(٢). قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا الْقُرْآنِ مِن كُلِّ مَثَلٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴾ [الزمر: ٢٧]، وقال: ﴿ وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ ۖ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ ﴾ [العنكبوت: ٤٣]، وأخرج البيهقيُّ(٣) عن أبي هريرةَ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إن القرآن نَزَلَ على خمسةِ أوجهٍ: حلالٍ، وحرامٍ، ومُحْكَمٍ، ومتشابِهٍ، وأمثالٍ، فاعْمَلوا بالحَلالِ، واجتَنِبوا الحرامَ، واتَّبِعوا المُحْكَمَ، وآمِنوا بالمتشابِهِ، واعتبِروا بالأمثالِ».

---

(١) انظر: البرهان ٢ / ١١٦، التحبير ٣١٤.

(٢) ونسبه له أيضاً في التحبير ٣١٤، ومعترك الأقران: ١ / ٤٦٤، ولم نقف على أحد من المتقدمين نسب هذا الكتاب للماوردي. انظر: علوم القرآن بين البرهان والإتقان ٥٧٣-٥٧٦.

(٣) في الشعب (٢ / ٤٢٧) ب: في تعظيم القرآن، فصل في قراءة القرآن بالتفخيم، ح ٢٢٩٣، ضعيف، في إسناده معارك بن عباد أو ابن عبدالله العبدي، ضعيف كما في التقريب. ص ٩٥١ برقم ٦٧٩١، والمغني في الضعفاء للذهبي (٢ / ٦٦٥).

قال الماوَرْديُّ(١): «مِنْ أعظم(٢) عِلْم القرآنِ علمُ أمثالِه، والناسُ في غَفْلَةٍ عنه لاشتغالِهم بالأمثالِ، وإغفالِهم المُمَثَّلاتِ. والمَثَل بلا مُمَثَّلٍ كالفَرَس بلا لِجامٍ، والناقة بلا زِمام».

وقال غيرُه(٣): «قد عَدَّه الشافعيُّ(٤) مِمَّا يجب على المجتهدِ معرفتُه من علومِ القرآن»، فقال: «ثم معرفةُ ما ضُرِب فيه من الأمثالِ الدَّوالِّ على طاعتِه، المُبَيِّنةِ لاجتنابِ معصيته».

وقال الشيخ عز الدين(٥): «إنما ضَرَبَ اللهُ الأمثالَ في القرآنِ تَذكيراً ووَعْظاً، فما اشتمل منها على تَفاوُتٍ في ثَوابٍ، أو على إحباطِ عَمَلٍ، أو على مَدْحٍ أو ذَمّ، أو نَحْوِه، فإنه يَدُلُّ على الأَحْكام».

وقال غيره(٦): «ضَرْبُ الأمثالِ في القرآن يُستفادُ منه أمورٌ كثيرةٌ: التذكيرُ، والوعظُ، والحثُّ، والزَّجْرُ، والاعتبارُ، والتقريرُ، وتقريبُ المرادِ للعقلِ، وتصويرُه بصورةِ المحسوسِ، فإن الأمثالَ تُصَوِّرُ المعانيَ بصورةِ

---

(١) لم أجده في تفسيره في مظانّه، وهو في أمثال القرآن المنسوب إلى الماوردي (٢/ب).

(٢) في أمثال القرآن: «أغمض».

(٣) وهو الزركشي في البرهان ٢/ ١١٧.

(٤) الرسالة ٤١.

(٥) الإمام في أدلة الأحكام ١٤٣.

(٦) وهو الزركشي في البرهان ٢/ ١١٨.

الأشخاصِ، لأنها أَثْبَتُ في الأذهانِ، لاستعانة الذِّهْنِ / فيها بالحواسِّ، ومِنْ ٤/٣٩ ثَمَّ كان الغَرَضُ من المَثَلِ تشبيهَ الخَفِيِّ بالجَلِيِّ، والغائبِ بالشاهدِ.

وتأتي أمثالُ القرآنِ مشتملةً على بيانِ تفاوُتِ الأَجْرِ، وعلى المدحِ والذمِّ، وعلى الثوابِ والعقاب، وعلى تفخيمِ الأمرِ أو تحقيرِه، وعلى تحقيقِ أمرٍ أو إبطالِه، قال تعالى: ﴿وَضَرَبْنَا لَكُمُ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [إبراهيم: ٤٥] فامتنَّ علينا بذلك لِما تضمَّنَتْه من الفوائد».

قال الزركشيُّ في «البرهان»[١]: «ومِنْ حكمتِه: تعليمُ البيانِ، وهو مِنْ خصائصِ هذه الشريعة».

[٣٨٠] وقال الزمخشريُّ[٢]: «/ التمثيلُ إنما يُصار إليه لكشفِ المعاني، وإدناءِ المتوهَّم من الشاهدِ، فإن كان المُتَمَثَّل له عظيماً كان المُتَمَثَّل به مثلَه، وإن كان حقيراً كان المُتَمَثَّلُ به كذلك».

وقال الأصبهانيُّ[٣]: «لضَرْبِ العربِ الأمثالَ، واستحضارِ العلماءِ المثال

---

(١) البرهان ٢/١١٩.

(٢) الكشاف ١/٧٢ بعبارة قريبة. انظر: والبرهان ٢/١١٩.

(٣) أصل هذا الكلام في الكشاف (١/٧٢)، وبعضه عند الرازي في تفسيره ٢/٧٣، دون نسبة، ونقل شيئاً منه الزركشي في البرهان ٢/١١٩. فهل يكون الأصبهاني الذي نسب له السيوطي هذا القول متقدماً على الزمخشري؟ كمحمد بن بحر الأصبهاني (ت: ٣٢٢هـ) صاحب «جامع التأويل» ويكون الزمخشري نقل عنه دون نسبة، أو يكون الأصبهاني الذي نسب له السيوطي القول متأخراً عن الزمخشري، ونقل عنه، ثم جاء السيوطي فوقع على قوله؟ وبخاصة محمود بن عبد الرحمن –

والنظائرَ، شأنٌ ليس بالخَفيِّ في إبراز خَفيَّاتِ الدقائقِ، ورَفْعِ الأسْتارِ عن الحقائق، تُرِيْكَ المتخيَّلَ في صورةِ المتحقَّقِ، والمتوهَّمَ في مَعْرِض المُتَيَقَّنِ، والغائبَ كأنه مشاهَدٌ، وفي ضربِ الأمثالِ تبكيتٌ للخَصْمِ الشديدِ الخصومةِ، وقَمْعٌ لصورةِ[1] الجامحِ الأَبيِّ، فإنهُ يُؤَثِّر في القلوبِ ما لا يُؤَثِّرُ وصفُ الشيءِ في نفسِه، ولذلك أكثر اللهُ تعالى في كتابِه وفي سائرِ كتبِه الأمثالَ، ومِنْ سُوَرِ الإنجيلِ سورةٌ تُسَمَّى سورةَ الأمثالِ، وفَشَتْ في كلامِ النبيِّ ﷺ وكلامِ الأنبياءِ والحكماءِ».

* * *

= (ت: ٧٤٩هـ) الذي ذكره في مقدمة «الإتقان». وقد قال الصفدي عنه: «رأيته يكتب في تفسيره من خاطره من غير مراجعة، قد جمع فيه بين «الكشاف» و«مفاتيح الغيب» للإمام الرازي جمعاً حسناً بعبارة وجيزة...». طبقات المفسرين للداودي ٢/ ٣١٤.

(١) كذا في الأصول الخطية، والأنسب للمعنى والسياق: «لسَوْرة الجامح...»، أي: لشدته وحدَّته وهياجه.
وهكذا جاءت على الصواب في الكشاف (١/ ٧٢): «وقَمْعٌ لسَوْرة الجامح الأبيّ».

فَصْل

أمثالُ القرآنِ قسمان: ظاهرٌ مُصرَّحٌ به، وكامنٌ لا ذِكْرَ للمَثَلِ فيه. فمِنْ أمثلةِ الأول: قولُه تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ الآياتِ [البقرة: ١٧-٢٠] ضَرَبَ فيها للمنافقين مَثَلَيْن: مثلاً بالنار، ومثلاً بالمطر.

/ أخرج ابن أبي حاتمٍ[١] وغيرُه من طريقِ عليٍّ بن أبي طلحةَ عن ابن ٤/٤٠ عباسٍ قال: «هذا مَثَلٌ ضربَه اللهُ للمنافقين، كانوا يَعْتَزُّون[٢] بالإسلام، فيناكِحُهم المسلمون ويوارِثُونهم ويُقاسِمونهم الفيءَ، فلما ماتوا سَلَبهم اللهُ العزَّ، كما سُلِب صاحبُ النار ضَوْءَه».

﴿وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ﴾ يقول: في عذاب. ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ﴾ هو المطرُ، ضرب مَثَله في القرآن ﴿فِيهِ ظُلُمَٰتٌ﴾ يقول: ابتلاء ﴿وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ﴾ تخويفٌ. ﴿يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَٰرَهُمْ﴾ يقول: يكادُ مُحْكَمُ القرآنِ يَدُلُّ على عَوْراتِ المنافقين ﴿كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْا۟ فِيهِ﴾ يقول: كلما أصاب المنافقون من الإسلام عِزًّا اطمأنُّوا، فإنْ أصاب الإسلامَ نكبةٌ قاموا ليَرْجِعوا إلى الكفر، كقولِه: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾ الآيةَ [الحج: ١١].

---

(١) في تفسيره (١/ ٥٠ برقم ١٥٨) إسناده حسن، رجاله بين ثقة وصدوق، وكذا رواه ابن جرير الطبري في تفسيره (١/ ٣٢١/ ٣٨٧) (١/ ١٤٢).

(٢) ابن أبي حاتم: «يتعزون».

ومنها: قوله تعالى: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةُۢ بِقَدَرِهَا﴾ الآية [الرعد: ١٧] أخرج ابن أبي حاتم[١] من طريق عليّ عن ابن عباسٍ قال: «هذا مَثَلٌ ضربه اللهُ، احتملت منه القلوبُ على قَدْرِ يقينها وشَكِّها ﴿فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً﴾ وهو الشكُّ. ﴿وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ وهو اليقينُ، كما يُجْعَلُ الحُليُّ في النارِ، فيُؤْخَذُ خالصُه، ويُتْرَكُ خَبَثُه في النارِ، كذلك يقبلُ اللهُ اليقينَ ويَتْرُكُ الشكَّ».

وأخرج عن عطاءٍ[٢] قال: «هذا مَثَلٌ ضربه اللهُ للمؤمنِ والكافرِ».

وأخرج عن قتادةَ[٣] قال: «هذه ثلاثةُ أمثالٍ ضربَها اللهُ في مَثَلٍ واحد، يقول: كما اضمحلَّ هذا الزَّبَدُ فصار جُفاءً لا يُنْتَفَعُ به، ولا تُرْجَى بركَتُه، كذلك يَضْمَحِلُّ الباطلُ عن أهلِه. وكما مكثَ هذا الماءُ في الأرض، فأَمْرَعَتْ ورَبَتْ بركتُه، وأخرجَتْ نباتَها، وكذلك الذهبُ والفضةُ حين أُدْخِلَ النارَ، وذهبَ خَبَثُه، كذلك يَبْقَى الحقُّ لأهله، وكما / اضْمَحَلَّ خَبَثُ هذا الذهبِ والفضةِ حين أُدْخِلَ في النارِ، كذلك يَضْمَحِلُّ الباطلُ [عن أهله[٤]]». ٤/٤١

---

(١) عزاه المصنف له في الدّر (٤/٦٣٢) وكذا رواه ابن جرير في (١٦/٤١٠ برقم ٢٠٣١١) (٨/١٣/١٣٥) في إسناده المثنى بن إبراهيم الآملي، لم أجد له ترجمة.

(٢) أي: ابن أبي حاتم، كذا عزاه المؤلف في المصدر السابق نفسه (٤/٦٣٣).

(٣) أي: ابن أبي حاتم أيضاً، كذا عزاه له المصنف في المصدر نفسه (٤/٦٣٤)، وكذا رواه ابن جرير في تفسيره (١٦/٤١٢ برقم ٢٠٣١٩) (٨/١٣/١٣٦) تفسير سورة الرّعد، في إسناده بشر بن آدم بن يزيد صدوق فيه لين، كما تقدم.

(٤) سقط من (أ).

ومنها: قوله تعالى: ﴿ وَٱلْبَلَدُ ٱلطَّيِّبُ ﴾ الآيةَ [الأعراف: ٥٨] أخرج ابن أبي حاتم[١] من طريقِ عليّ عن ابنِ عباس قال: «هذا مَثَلٌ ضَرَبَه الله للمؤمنِ، يقول: هو طيبٌ، وعملُه طيب، كما أنَّ البلدَ الطيبَ ثمرُها[٢] طيبٌ. والذي خَبُثَ ضُرِب مثلاً للكافرِ، كالبلدِ السَّبْخةِ[٣] المالحةِ، والكافر هو الخبيث، وعملُه خبيثٌ».

ومنها: قولهُ تعالى: ﴿ أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُۥ جَنَّةٌ ﴾ الآيةَ [البقرة: ٢٦٦] أخرج البخاريُّ[٤] عن ابنِ عباسٍ قال: «قال عمرُ بنُ الخطابِ يوماً لأصحابِ النبيِّ ﷺ: فيمَنْ تَرَوْنَ هذه الآيةَ نزلَتْ: ﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُۥ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ﴾ قالوا: الله / أعلمُ». فقال ابنُ عباسٍ: «في نفسي منها شيءٌ» فقال: «يا بنَ أخي، قُل، ولا تَحْقِرْ نفسَك». قال ابنُ عباس: «ضُرِبَتْ مثلاً لعمل». قال عمر: «أيُّ عمل؟». قال ابنُ عباسٍ: «لعمل». قال عَمر: «لرجل غنيّ يعملُ بطاعةِ اللهِ، ثم بعث اللهُ له الشيطانَ فعَمِلَ بالمعاصي حتى أَغْرق أعمالَه». [٣٨١]

---

(١) في تفسيره (٥/١٥٠٣، ١٥٠٤، برقم ٨٦١٥، ورقم ٨٦١٩) والإسناد حسن، رجاله بين ثقة وصدوق.

(٢) كذا في الأصول وفي ابن أبي حاتم بالتأنيث، على تقدير: البلدة الطيبة.

(٣) الأرض السبخة: ذات المِلْح، فلا تكاد تُنْبِتُ.

(٤) في صحيحه (٨/٢٠١، ٢٠٢) مع الفتح، ك: التفسير، ب: قوله تعالى: ﴿ أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُۥ جَنَّةٌ ﴾، ح ٤٥٣٨.

وأمَّا الكامِنَةُ: فقال الماوَرْدِيُّ[1]: «سمعت أبا إِسحاقَ إبراهيمَ بنَ مضارب[2] بنِ إبراهيمَ يقول: سمعت أبي يقول: سألتُ الحسين بن الفضل فقلت: إنك تُخْرِجُ أمثالَ العربِ والعجمِ من القرآنِ، فهل تجدُ في كتابِ اللهِ: «خيرُ الأمورِ أوساطُها؟» قال: «نعم، في أربعةِ مواضعَ: قوله: ﴿ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ ﴾ [البقرة: ٦٨]، وقوله: ﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمْ يُسْرِفُواْ وَلَمْ يَقْتُرُواْ وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا ﴾ [الفرقان: ٦٧]، وقوله: ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ ﴾ [الإسراء: ٢٩]، وقوله: ﴿ وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴾ [الإسراء: ١١٠]».

٤/٤٢ / قلت: فهل تجدُ في كتابِ اللهِ: «مَنْ جَهِلَ شيئاً عاداه؟» قال: «نعم، في موضعين: ﴿ بَلْ كَذَّبُواْ بِمَا لَمْ يُحِيطُواْ بِعِلْمِهِۦ ﴾ [يونس: ٣٩]، ﴿ وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُواْ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَآ إِفْكٌ قَدِيمٌ ﴾ [الأحقاف: ١١].

قلت: فهل تجدُ في كتابِ اللهِ «احذَرْ شَرَّ مَنْ أحسنتَ إليه؟» قال: «نعم، ﴿ وَمَا نَقَمُوٓاْ إِلَّآ أَنْ أَغْنَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ مِن فَضْلِهِۦ ﴾ [التوبة: ٧٤]».

---

(١) لم نقف عليه في كتبه، والنص وارد في المطبوع بعنوان «الأمثال الكامنة في القرآن الكريم» للحسين بن الفضل ص ٢٦. مع اختلاف يسير.

(٢) (س): «رمضان»، والمثبت هو الصواب، ولم نقف على ترجمة له ولا لابنه إبراهيم، وقد ورد ذكره في السير (١٣/ ٤١٥) في ترجمة الحسين بن الفضل، وورد اسمه في نص سماع النسخة المطبوعة كما يلي: «أبو إسحاق إبراهيم بن مضارب بن إبراهيم ابن طوق». «ت: أواخر القرن الرابع الهجري».

قلت: فهل تجدُ «ليس الخبرُ كالعيان[1]؟» قال: «في قوله: ﴿أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ [البقرة: ٢٦٠]».

قلت: فهل تجدُ «في الحركات البركاتُ؟» قال: «في قوله: ﴿وَمَن يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرَاغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً﴾ [النساء: ١٠٠]».

قلت: فهل تجدُ: «كما تدين تدان؟»[2] قال: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء: ١٢٣].

قلت: فهل تجدُ فيه قولَهم: «حين تَقْلي تدري؟» قال: ﴿وَسَوْفَ يَعْلَمُونَ حِينَ يَرَوْنَ الْعَذَابَ مَنْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الفرقان: ٤٢].

قلت: فهل تجدُ فيه: «لا يُلْدَغُ المؤمن[3] مِنْ جُحْرٍ مرتين[4]؟» قال: ﴿قَالَ هَلْ آمَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَا أَمِنتُكُمْ عَلَىٰ أَخِيهِ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف: ٦٤].

---

(١) هذا مثل عربي، ورد في حديث أخرجه أحمد في مسنده (١/٢١٥) بلفظ «ليس الخبر كالمُعايَنَة»، وصحح الحديث شعيب الأرنؤوط ومن معه في التعليق على الحديث (١٨٤٢) من تحقيقهم، إذ قالوا: «حديث صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين». انظر: (٣/٣٤١) برقم ٢٤٤٧ أيضاً لمزيد التخريج.

(٢) هذا جزء من حديث رواه ابن عمر –رضي الله عنهما– وأخرجه منه ابن عديّ في الكامل (٦/٢١٦٨) بإسناد ضعيف، فيه محمد بن عبدالملك المدني، متفق على توهينه كما ذكر ابن عديّ أقوال العلماء فيه، وذكره الشيخ الألباني في ضعيف الجامع الصغير ٦٢١ برقم ٤٢٧٤ وفي الضعيفة (٩/١٢٢) برقم ٤١٢٣.

(٣) المثبت من ح، س، وهو موافق لما في مصادر التخريج، وسائر النسخ: «المرء».

(٤) هذا المثل أُخِذَ من حديث رواه البخاري في صحيحه (١٠/٥٢٩) مع الفتح، ك: الأدب، ب: «لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين» ح ٦١٣٣، ومسلم في صحيحه (٤/٢٢٩٥)، ك: الزهد والرقائق، ب: «لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين»، ح ٢٩٩٨.

قلت: فهل تجدُ فيه: «مَنْ أعان ظالماً سُلِّط عليه[1]؟» قال: ﴿كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُۥ مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُۥ يُضِلُّهُۥ وَيَهْدِيهِ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ﴾ [الحج: ٤].

قلت: فهل تجدُ فيه قولَهم: «لا تَلِدُ الحيَّة إلا الحية؟»[2] قال: ﴿وَلَا يَلِدُوٓا۟ إِلَّا فَاجِرًا كَفَّارًا﴾ [نوح: ٢٧].

/ قلت: فهل تجدُ فيه: «للحيطانِ آذانٌ؟» قال: ﴿وَفِيكُمْ سَمَّٰعُونَ لَهُمْ﴾ ٤/٤٣ [التوبة: ٤٧].

قلت: فهل تجدُ فيه: «الجاهلُ مرزوقٌ، والعالِمُ محرومٌ؟» قال: ﴿مَن كَانَ فِى ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾ [مريم: ٧٥].

قلت: فهل تجدُ فيه: «الحلالُ لا يأتيك إلا قوتاً، والحرام لا يأتيك إلا جُزافاً؟»، قال: ﴿إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَّعًا وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ﴾ [الأعراف: ١٦٣].

* * *

(١) هذا المثل يقال: إنّه حديث لكنّه موضوع، انظر سلسلة الأحاديث الضعيفة، وأورده الحافظ ابن كثير في تفسيره (٢/ ١٧٦) وقال: «وهذا حديث غريب»، قلت: كما ذكر الشيخ الألباني الحديث موضوع، في إسناده أبو سعيد الحسن بن علي العدوي كذّاب، وقال الدارقطني: متروك، كما في الميزان للذهبي (١/ ٥٠٦-٥٠٩) برقم ١٩٠٤.

(٢) في الأمثال الكامنة: «حُوَيَّة».

فائدة

عَقَدَ جعفرُ بنُ شمسِ الخلافةِ[1] في كتابِ «الآداب» باباً في ألفاظٍ من القرآنِ جاريةٍ مَجرى المَثَل[2]، وهذا هو النوعُ البديعيُّ المسمَّى بإرسال المَثَل[3]، وأَوْرَدَ من ذلك قولَه سبحانه:

﴿ لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ ٱللَّهِ كَاشِفَةٌ ﴾ [النجم: ٥٨].

﴿ لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ [آل عمران: ٩٢].

﴿ ٱلْـَٰٔنَ حَصْحَصَ ٱلْحَقُّ ﴾ [يوسف: ٥١].

﴿ وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِىَ خَلْقَهُۥ ﴾ [يسٓ: ٧٨].

﴿ ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ ﴾ [الحج: ١٠].

﴿ قُضِىَ ٱلْأَمْرُ ٱلَّذِى فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ ﴾ [يوسف: ٤١].

﴿ أَلَيْسَ ٱلصُّبْحُ بِقَرِيبٍ ﴾ [هود: ٨١].

﴿ وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ ﴾ [سبإ: ٥٤].

---

(١) هو ابن محمد بن مختار، أبو الفضل مجد المُلْك الأديب المصري (ت: ٦٢٢هـ)، من مؤلفاته: ديوان شعر. انظر: وفيات الأعيان ١ / ٣٦٢، سير أعلام النبلاء ٢٢ / ٣٠٠.

(٢) ص ٨١ – ٨٣ وعنوانه في كتاب «الآداب»: «في ألفاظ يتمثل بها من القرآن الكريم».

(٣) انظر: بديع القرآن ٨٧.

﴿ لِّكُلِّ نَبَإٍ مُّسْتَقَرٌّ ﴾ [الأنعام : ٦٧].

﴿ وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ ﴾ [فاطر : ٤٣].

/ ﴿ قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِ ﴾ [الإسراء : ٨٤]. ٤٤/٤

﴿ وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾[1] [البقرة : ٢١٦].

﴿ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴾ [المدثر : ٣٨].

﴿ مَّا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ ﴾ [المائدة : ٩٩].

﴿ مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِن سَبِيلٍ ﴾ [التوبة : ٩١].

﴿ هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ ﴾ [الرحمن : ٦٠].

﴿ كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً ﴾ [البقرة : ٢٤٩].

﴿ آلْآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ ﴾ [يونس : ٩١].

﴿ تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ ﴾ [الحشر : ١٤].

﴿ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ ﴾ [فاطر : ١٤].

﴿ كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴾ [الروم : ٣٢].

﴿ وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ ﴾ [الأنفال : ٢٣].

﴿ وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ ﴾ [سبأ : ١٣].

﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ [البقرة : ٢٨٦].

﴿ لَّا يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ ﴾ [المائدة : ١٠٠].

---

(١) في الآداب لابن شمس الخلافة (٨١) : ﴿ فَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا ﴾ [النساء : ١٩].

٤/٤٥

/ ﴿ ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ﴾ [الروم: ٤١].

﴿ ضَعُفَ ٱلطَّالِبُ وَٱلْمَطْلُوبُ ﴾ [الحج: ٧٣].

﴿ لِمِثْلِ هَٰذَا فَلْيَعْمَلِ ٱلْعَٰمِلُونَ ﴾ [الصافات: ٦١].

﴿ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ ﴾ [ص: ٢٤].

﴿ فَٱعْتَبِرُوا۟ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَبْصَٰرِ ﴾ [الحشر: ٢].

في ألفاظٍ أُخَر(١).

* * *

(١) لم يورد السيوطي جميع الآيات الكريمة التي ساقها ابن شمس الخلافة، وإنما انتقى معظمها.

٤/ ٤٦

/ النوع السابع والستون
في أقسام القرآن(١)

أفرده ابنُ القيمِ بالتصنيفِ في مجلدٍ، سمَّاه «التبيان»(٢).

والقَصْدُ بالقَسَمِ تحقيقُ الخبرِ وتوكيدُه، حتى جعلوا مثلَ: ﴿وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١] قسماً(٣)، وإن كان فيه إخبارٌ بشهادة؛ لأنه لما جاء توكيداً للخبر سُمِّي قَسَماً. وقد قيل: ما معنى القسم منه تعالى؛ فإنه إن كان لأجلِ المؤمنِ فالمؤمنُ يُصَدِّق بمجرَّدِ الإخبار مِنْ غيرِ قَسَمٍ، وإن كان لأجل الكافر فلا يُفيده؟.

وأُجيب: بأنَّ القرآنَ نَزَلَ بلغةِ العَرَبِ، ومن عاداتِها القَسَمُ إذا أرادَتْ أن تؤكِّدَ أمراً.

وأجاب أبو القاسم القُشَيْريُّ(٤): بأنَّ اللهَ ذَكَرَ القَسَمَ لكمالِ الحُجَّة وتأكيدِها، وذلك أن الحُكْمَ يُفْصَلُ(٥) باثنين؛ إما بالشهادة، وإما بالقَسَمِ، فذكر تعالى في كتابِه النوعين حتى لا يُبْقي لهم حُجةً، فقال:

---

(١) انظر: التبيان في أقسام القرآن، والبرهان ٣/ ١٢١.

(٢) وهو مطبوع.

(٣) انظر: الدر المصون ١٠/ ٣٣٥.

(٤) انظر: البرهان ٣/ ١٢٢.

(٥) (ح): «يحصل».

﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ ﴾ [آل عمران: ١٨]، وقال: ﴿ قُلْ إِى وَرَبِّىٓ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ ﴾ [يونس: ٥٣]، وعن بعضِ الأعرابِ أنه لـمَّا سَمِع قوله تعالى: ﴿ وَفِى ٱلسَّمَآءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ * فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ ﴾ [الذاريات: ٢٢، ٢٣] صاح وقال: «من ذا الذي أغضب الجليل حتى أَلْجَؤوه[١] إلى اليمين؟».

ولا يكونُ القَسَمُ إلا باسمٍ مُعَظَّمٍ، وقد أقسم اللّٰهُ تعالى بنفسِه في القرآنِ [٣٨٢] / في سبعةِ مواضعَ:

- الآيةِ المذكورة.
- وقولِه: ﴿ قُلْ إِى وَرَبِّىٓ ﴾ [يونس: ٥٣].
- / ﴿ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتُبْعَثُنَّ ﴾ [التغابن: ٧]. ٤/٤٧
- ﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَٱلشَّيَٰطِينَ ﴾ [مريم: ٦٨].
- ﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ ﴾ [الحجر: ٩٢].
- ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [النساء: ٦٥].
- ﴿ فَلَآ أُقْسِمُ بِرَبِّ ٱلْمَشَٰرِقِ وَٱلْمَغَٰرِبِ ﴾ [المعارج: ٤٠].

والباقي كلُّه قسمٌ بمخلوقاته، كقوله: ﴿ وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ ﴾ [التين: ١]،

---

(١) ح، ك، ب، ع: ألجأه، وهو كذلك في البرهان٣/١٢٢، وفي تفسير القرطبي ١٧/٤٢ ساق الخبر عن الأصمعي في قصة طويلة وفيه: «من الذي أغضب الجليل حتى حلف، ألم يصدقوه في قوله حتى ألجؤوه إلى اليمين؟» فعبارة السيوطي فيها اختصار شديد.

﴿وَالصَّافَّاتِ﴾ [الصافات: ١]، ﴿وَالشَّمْسِ﴾ [الشمس: ١]، ﴿وَاللَّيْلِ﴾ [الليل: ١]، ﴿وَالضُّحَىٰ﴾ [الضحى: ١]، ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِالْخُنَّسِ﴾ [التكوير: ١٥].

فإن قيل: كيف أقسم بالخَلْق، وقد وَرَدَ النهيُ عن القسمِ بغيرِ الله؟.

قلنا: أجيبَ عنه بأوجهٍ:

أحدها: أنه على حَذْفِ مضافٍ، أي: ورَبِّ التينِ، وربِّ الشمس. وكذا الباقي.

الثاني: أنَّ العرب كانت تُعَظِّم هذه الأشياءَ وتُقْسِمُ بها، فنزلَ القرآنُ على ما يَعْرِفُون.

الثالث: أن الأقسام إنما تكون بما يُعَظِّمهُ المُقْسِمُ، أو يُجلُّه وهو فوقَه، والله تعالى ليس شيءٌ فوقَه، فأقسم تارةً بنفسه، وتارةً بمصنوعاتِه، لأنها تَدُلُّ على بارئٍ وصانعٍ.

قال ابنُ أبي الإصبعِ في «أسرار الفواتح[1]»: «القَسَمُ بالمصنوعاتِ يستلزمُ القَسَمَ بالصانعِ، لأنَّ ذِكْرَ المفعولِ يَسْتَلْزِمُ ذِكْرَ الفاعلِ، إذ يستحيلُ وجودُ مفعولٍ بغيرِ فاعلٍ».

وأخرج ابنُ أبي حاتم[2] عن الحسنِ قال: «إنَّ اللهَ يُقْسِمُ بما شاءَ مِنْ خَلْقِه، وليس لأحدٍ أن يُقْسِمَ إلا بالله».

---

(١) الخواطر السوانح في أسرار الفواتح: ١١١.

(٢) وعزا المصنف له بعضه في الدّر (٧/ ٤٢) وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٣/ ٧٩)، ك: الأيمان والنذور والكفارات، ب: الرّجل يحلف بغير الله أو بآية، برقم ١٢٢٨٨ وإسناده صحيح ورجاله ثقات.

وقال العلماءُ(١): «أقسمَ اللهُ تعالى بالنبيِّ ﷺ في قولِه: ﴿ لَعَمْرُكَ ﴾ [الحجر: ٧٢] ليعرِفَ / الناسُ عظمتَه عند الله ومكانتَه لديه». أخرج ابنُ ٤/٤٨ مَرْدويه(٢) عن ابنِ عباسٍ قال: «ما خَلَقَ اللهُ ولا ذَرَأ ولا بَرَأ نفساً أكْرَمَ عليه من محمدٍ ﷺ، وما سمعتُ اللهَ أقسمَ بحياةِ أحدٍ غيرِه، قال: ﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ [الحجر: ٧٢].

وقال أبو القاسمِ القُشَيْريّ(٣): «القَسَمُ بالشيء لا يَخْرُجُ عن وجهين: إمَّا لفضيلةٍ أو لمنفعةٍ، فالفضيلةُ كقوله: ﴿ وَطُورِ سِينِينَ * وَهَٰذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ ﴾ [التين: ٢، ٣] والمنفعةُ نحوُ: ﴿ وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ ﴾ [التين: ١]».

وقال غيرُه(٤): «أقسمَ تعالى بثلاثة أشياءَ: بذاته كالآياتِ السابقةِ، وبفعلِه نحو: ﴿ وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا * وَالْأَرْضِ وَمَا طَحَاهَا * وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ﴾ [الشمس: ٥-٧] وبمفعولِه نحو: ﴿ وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ﴾ [النجم: ١]،

---

(١) انظر: البرهان ٣/١٢٣.

(٢) كذا عزاه المصنف له في الدّر (٥/٨٩) ولعدد غيره، منهم ابن جرير الطبري في تفسيره (٨/١٤/٤٤) وكذا أورده الحافظ ابن كثير في تفسيره (٤/٤٦٠) وعزاه لابن جرير. وكذا هو في بغية الباحث (٢/٨٧١-٨٧٢) ك: علامات النبوة، ب: في فضله ﷺ، ح ٩٣٤، لكنّه ضعيف جداً، في إسناده عبد العزيز بن أبان متروك، كما في الميزان (٢/٦٢٢) برقم ٥٠٨٢، وأيضاً إسناد ابن جرير ضعيف، فيه الحسن بن أبي جعفر الجُفري، ضعيف الحديث، كما في التقريب /٢٣٥ برقم ١٢٣٢.

(٣) في كتابه «كنز اليواقيت» كما في البرهان ٣/١٢٣.

(٤) وهو الزركشي في البرهان ٣/١٢٣.

﴿ وَالطُّورِ * وَكِتَابٍ مَّسْطُورٍ ﴾ [الطور: ١، ٢]. والقَسَمُ: إمَّا ظاهرٌ كالآياتِ السابقة، وإمَّا مضمرٌ. وهو قِسمان: قِسْمٌ دلَّتْ عليه اللامُ نحو: ﴿ لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ ﴾ [آل عمران: ١٨٦]، وقِسْمٌ دلَّ عليه المعنى نحوُ: ﴿ وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ﴾ [مريم: ٧١] تقديره: واللهِ».

وقال أبو عليّ الفارسيّ[1]: «الألفاظُ الجاريةُ مَجْرَى القَسَم ضربان: أحدُهما: ما تكونُ كغيرِها من الأخبار التي ليست بقَسَمٍ فلا تُجابُ بجوابِه، كقوله: ﴿ وَقَدْ أَخَذَ مِيثَاقَكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ [الحديد: ٨]، ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا ﴾ [البقرة: ٦٣]، ﴿ فَيَحْلِفُونَ لَهُ كَمَا يَحْلِفُونَ لَكُمْ ﴾ [المجادلة: ١٨] فهذا ونحوهُ يجوزُ أَنْ يكونَ قَسَماً، وأَنْ يكونَ حالاً لخُلُوِّه من الجواب.

والثاني: ما يُتَلقَّى بجوابِ القَسَمِ كقولِه: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ ﴾ [آل عمران: ١٨٧]، ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ ﴾ [النور: ٥٣]».

/ وقال غيرُه[2]: أكثرُ الأَقْسامِ في القرآنِ المحذوفة الفعلِ، لا تكونُ إلا بالواو، فإذا ذُكِرَت الباءُ أُتِيَ بالفعلِ كقوله: ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ ﴾ [النور: ٥٣]، ﴿ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ ﴾ [التوبة: ٦٢]، ولا تجدُ الباءَ مع حَذْفِ الفعلِ، ومن ثَمَّ كان خطأً مَنْ جَعَلَ قَسَماً: ﴿ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ ﴾ [لقمان: ١٣]، ٤٩/٤

(١) الحجة ٢/١٢١.

(٢) وهو الزركشي في البرهان ٣/١٢٤.

﴿بِمَا عَهِدَ عِندَكَ﴾ [الزخرف: ٤٩]، ﴿بِحَقٍّ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾ [المائدة: ١١٦].

وقال ابنُ القيمِ(١): «اعلَمْ أنَّه سبحانه يُقْسِمُ بأمورٍ على أمور، وإنما يُقْسِم بنفسِه -المقدسةِ الموصوفةِ بصفاتِه- أو بآياته المستلزِمَةِ لذاته وصفاته، وإقسامُه ببعضِ المخلوقاتِ دليلٌ على أنه مِنْ عظيمِ آياته. فالقَسَم(٢): إمَّا على جملةٍ خبريةٍ وهو الغالبُ كقوله: ﴿فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ﴾ [الذاريات: ٢٣] وإمَّا على جملةٍ طلبيةٍ كقوله: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ * عَمَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ [الحجر: ٩٢، ٩٣]، مع أنَّ هذا القَسَمَ قد يُرادُ به تحقيقُ المُقْسَمِ عليه، فيكونُ من بابِ الخبرِ، وقد يُراد به / تحقيقُ القَسَمِ، [٣٨٣] فالمُقْسَمُ عليه يُرادُ بالقَسَمِ توكيدُه وتحقيقُه، فلا بُدَّ أَنْ يكونَ مما يَحْسُنُ فيه، وذلك كالأمورِ الغائبة والخفيَّة، إذا أَقْسَم على ثبوتِها».

فأمَّا الأمورُ المشهودةُ(٣) الظاهرةُ كالشمسِ والقمرِ والليلِ والنهارِ والسماءِ والأرضِ، فهذه يُقْسَمُ بها، ولا يُقْسَمُ عليها، وما أَقْسَم عليه الربُّ فهو مِنْ آياته، فيجوزُ أن يكون مُقْسَماً به، ولا يَنْعَكس، وهو سبحانَه يَذْكُرُ جوابَ القَسَمِ تارةً -وهوالغالب- ويَحْذِفُه أخرى، كما يُحْذَفُ جوابُ «لو» كثيراً للعلمِ به. والقَسَمُ لـمَّا كان يَكْثُرُ في الكلامِ اخْتُصِر فصار فِعْلُ القسمِ

---

(١) التبيان في أقسام القرآن ١٩.

(٢) (أ): «فالمقسم».

(٣) التبيان: «المشهورة».

يُحْذَفُ، ويُكتفى بالباء، ثم عُوضَ من الباءِ الواوُ في الأسماءِ الظاهرةِ، والتاءُ في اسمِ اللهِ كقولِه: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧]».

قال: «ثم هو سبحانه يُقْسِم على أصولِ الإيمانِ التي يجبُ على الخَلْقِ مَعْرِفتُها، / تارةً يُقْسِمُ على التوحيدِ، وتارةً يُقْسِمُ على أنَّ القرآنَ حقٌّ، ٤/٥٠ وتارةً على أنَّ الرسولَ حقٌّ، وتارةً على الجزاءِ والوعدِ والوعيدِ، وتارةً على حالِ الإنسانِ، فالأولُ: كقولِه: ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا﴾ إلى قولِه: ﴿إِنَّ إِلَٰهَكُمْ لَوَٰحِدٌ﴾ [الصافات: ١-٤]، والثاني: كقولِه: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ * وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ * إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٥-٧٧]، والثالث: كقولِه: ﴿يسٓ * وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ * إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [يس: ١-٣]، ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ * مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ﴾ الآيات [النجم: ١-٤]، والرابعُ: كقولِه: ﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ﴾ إلى قولِه: ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَصَادِقٌ * وَإِنَّ ٱلدِّينَ لَوَٰقِعٌ﴾ [الذاريات: ١-٦]، ﴿وَٱلْمُرْسَلَٰتِ﴾ إلى قولِه: ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَوَٰقِعٌ﴾ [المرسلات: ١-٧]، والخامسُ: كقولِه: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾ إلى قولِه: ﴿إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّىٰ﴾ الآيات [الليل: ١-٤]، ﴿وَٱلْعَٰدِيَٰتِ﴾ إلى قولِه: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٌ﴾ [العاديات: ١-٦]، ﴿وَٱلْعَصْرِ * إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾ إلى آخرِها [العصر: ١-٣]، ﴿وَٱلتِّينِ﴾ إلى قولِه: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ الآياتِ [التين: ١-٤]، ﴿لَآ أُقْسِمُ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ﴾ إلى قولِه: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِى كَبَدٍ﴾ [البلد: ١-٤].

قال[١]: «وأكثرُ ما يُحْذَفُ الجوابُ إذا كان في نفسِ المُقْسَمِ به دلالةٌ

---

(١) التبيان: ٣٠.

على المُقْسَمِ عليه، فإنَّ المقصودَ يَحْصُلُ بذِكْرِه، فيكونُ حَذْفُ المُقْسَمِ عليه أبلغَ وأوجزَ، كقولِه: ﴿صٓ وَٱلۡقُرۡءَانِ ذِي ٱلذِّكۡرِ﴾ [ص: ١] فإنَّ في القَسَمِ به مِنْ تعظيمِ القرآنِ ووَصْفِه بأنه ذو الذِّكْرِ المتضمِّنِ لتذكيرِ العبادِ ما يحتاجون إليه، والشَّرَفِ[١]، والقَدْرِ، ما[٢] يدلُّ على المُقْسَمِ عليه، وهو كونُه حقاً مِنْ عند الله غيرَ مفترىً كما يقوله الكافرون، ولهذا قال كثيرون: إنَّ / تقديرَ الجوابِ[٣]: إنَّ القرآنَ لحقٌّ. وهذا مُطَّرِدٌ في كلِّ ما شابَه ذلك، ٤/٥١ كقولِه: ﴿قٓ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡمَجِيدِ﴾[ق: ١]، وقولِه: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ [القيامة: ١] فإنه يتضمَّن إثباتَ المَعادِ، وقولِه: ﴿وَٱلۡفَجۡرِ﴾ الآياتِ [الفجر: ١-٥] فإنها أزمانٌ تتضمَّن أفعالاً مُعَظَّمةً من المناسكِ وشعائرِ الحجِّ التي هي عبوديةٌ مَحْضَةٌ لله، وذُلٌّ وخُضُوعٌ لعظمتِه، وفي ذلك تعظيمُ[٤] ما جاء به محمدٌ وإبراهيمُ عليهما الصلاة والسلام».

قال[٥]: «ومن لطائفِ القَسَمِ قولُه: ﴿وَٱلضُّحَىٰ * وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ﴾ الآيات [الضحى: ١-٥] أقسم تعالى على إنعامه على رسوله وإكرامه له، وذلك مُتَضَمِّنٌ لتصديقِه له، فهو قَسَمٌ على صحةِ نبوَّتِه وعلى جزائِه في الآخرةِ،

---

(١) التبيان: «وللشرفِ» معطوف على «تعظيمِ».

(٢) اسم «إنَّ».

(٣) في تقدير الجواب إذا كان محذوفاً أقوال كثيرة. انظر: الدر المصون ٩/٣٤٥.

(٤) (أ): «تعظم».

(٥) التبيان ١٠٠.

فهو قَسَمٌ على النبوَّةِ والمَعادِ، وأقسم بآيتين عظيمتين من آياته. وتأمَّلْ مطابقة هذا القَسَم، وهو نورُ الضُّحى الذي يُوافي بعد ظلامِ الليلِ للمقسَمِ عليه، وهو نورُ الوَحْيِ الذي وافاه بعد احتباسه عنه، حتى قال أعداؤُه[1]: «وَدّع محمداً ربُّه»، فأقسمَ بضوءِ النهار بعد ظُلمةِ الليلِ على ضوءِ الوحي ونورِه، بعد ظلمةِ احتباسِه واحتجابه».

* * *

---

(١) انظر: صحيح البخاري (٨/ ٧١٠) مع الفتح، ك: التفسير، ب: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ ح ٤٩٥٠ من حديث جندب بن سفيان رضي الله عنه.

٤/٥٢

/ النوع الثامن والستون

في جدل القرآن(١)

أفرده بالتصنيف نجمُ الدين الطُّوفي(٢). قال العلماء(٣): «قد اشتمل القرآنُ العظيمُ على جميعِ أنواعِ البراهينِ والأدلة، وما مِنْ بُرهانٍ ودلالةٍ وتقسيمٍ وتحديدٍ يُبْنى من كلّيّات المعلومات العقلية والسمعية إلا وكتابُ اللهِ قد نَطَقَ به، لكن أَوْرَدَه على عادة العرب، دونَ دقائقِ طُرُق المتكلمين [٣٨٤] لأمرين: / أحدهما: بسبب ما قاله: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡۖ﴾ [إبراهيم: ٤]. والثاني: أنَّ المائلَ إلى دَقيقِ المُحاجَّة هو العاجزُ عن إقامةِ الحُجَّة بالجليلِ(٤) من الكلام؛ فإنَّ مَنِ استطاع أن يُفْهِمَ بالأوضَحِ الذي يَفْهمهُ الأكثرون لم يَنْحَطَّ إلى الأغمضِ الذي لا يَعْرِفُه إلا الأقلُّون؛ ولم يكن مُلْغزاً، فأخرج تعالى مُخاطَباته في مُحاجَّة خَلْقه في أَجْلى صورةٍ؛ لتَفْهَمَ(٥) العامَّةُ مِنْ جليلِها ما يُقْنِعُهم وتَلزَمُهم الحُجَّةُ،

---

(١) انظر: البرهان ٢/١٤٧.

(٢) وكتابه مطبوع بعنوان «عَلَم الجَذَل في عِلْم الجَدَل».

(٣) انظر: البرهان ٢/١٤٧.

(٤) في حاشية (أ): «الجليّ»، وكذا قوله: «من جليلها» في الحاشية: «من جليها»، وهو الأنسب لمعنى الكلام.

(٥) المثبت من الأصل وك، وسائر النسخ «ليفهم.. ويلزمهم.. ويفهم» الأفعال الثلاثة بالياء.

وتَفَهَمَ الخَواصُّ من أثنائِها ما يُرْبي على ما أَدْرَكه فَهْمُ الخطباءِ».

وقال ابن أبي الإصبع[1]: «زعم الجاحظُ[2] أنَّ المذهبَ الكلاميَّ لا يُوجدُ منه شيءٌ في القرآنِ، وهو مَشْحونٌ به. وتعريفُه: أنه احتجاجُ المتكلِّمِ على ما يريدُ إثباتَه بحجةٍ تَقْطَعُ المعاندَ له فيه على طريقةِ أربابِ الكلامِ. ومنه نوعٌ منطقيٌّ يُسْتَنْتَجُ منه النتائجُ الصحيحةُ من المقدماتِ الصادقة؛ فإنَّ الإسلاميين من أهلِ هذا العلمِ ذكروا أنَّ من أول سورةِ الحجِّ إلى قوله: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ يَبۡعَثُ مَن فِي ٱلۡقُبُورِ﴾ [الحج: ١-٧] خمسَ نتائجَ تُستَنْتَجُ مِنْ عشرِ مقدِّماتٍ: قوله: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡحَقُّ﴾ [الحج: ٦]؛ لأنه قد ثَبَتَ عندنا بالخبرِ المتواترِ أنه تعالى / أخبرَ بزلزلةِ الساعة مُعَظِّماً لها، وذلك مقطوعٌ ٤/٥٣ بصحتِه؛ لأنه خبرٌ أخبرَ به مَنْ ثَبَتَ صدْقُه عَمَّن ثبتَتْ قدرتُه، منقولٌ إلينا بالتواتر فهو حقٌّ؛ ولا يُخْبِر بالحقِّ عمَّا سيكونُ إلا الحقُّ، فاللهُ هو الحقُّ.

وأخبر تعالى أنه يُحيي الموتى؛ لأنه أخبر عن أهوالِ الساعة بما أَخْبَرَ، وحصولُ فائدةِ هذا الخبرِ موقوفةٌ على إحياء الموتى ليشاهِدوا تلك الأهوالَ التي يعملها[3] اللهُ مِنْ أَجْلِهم؛ وقد ثبت أنه قادرٌ على كلِّ شيءٍ، ومن الأشياءِ إحياءُ الموتى، فهو يُحيي الموتى، وأخبر أنه على كل شيء

---

(١) بديع القرآن ٣٧.

(٢) لم نجده في كتبه المطبوعة، ونقله عنه ابن المعتز في بديعه ٥٣.

(٣) م، ب، ر، ع: «نقلها»، وفي بديع القرآن: «فعلها».

قديرٌ؛ لأنه أخبر أنه مَنْ يَتَّبِعُ الشياطين ومَنْ يجادل فيه بغير علم يُذقْه عذاب السعير، ولا يَقْدرُ على ذلك إلا من هو على كلِّ شيءٍ قديرٌ، فهو على كل شيءٍ قدير.

وأخبر أن الساعة آتية لا ريب فيها؛ لأنه أخبرَ بالخبرِ الصادقِ أنه خلق الإنسانَ مِنْ تراب، إلى قوله: ﴿لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنۢ بَعْدِ عِلْمٖ شَيْـًٔا﴾ [الحج: ٥]، وضَرَبَ لذلك مثلاً بالأرضِ الهامدةِ التي يَنْزِلُ عليها الماء، فتهتزُّ وتَرْبُو وتُنْبِتُ من كلِّ زوجٍ بهيجٍ.

ومَنْ خَلَقَ الإنسان على ما أخبر به فأوجده بالخَلْقِ ثم أَعْدَمَه بالموت، ثم يعيدُه بالبعث، وأوجدَ الأرضَ بعد العَدَمِ فأحياها بالخَلْقِ ثم أماتها بالمَحْلِ، ثم أحياها بالخِصْبِ؛ وصَدَقَ خبرُه في ذلك كلِّه بدلالةِ الواقعِ المُشاهَدِ على المتوقّعِ الغائبِ حتى انقلبَ الخبرُ عياناً، صَدَقَ خبرُه في الإتيانِ بالساعةِ، ولا يأتي بالساعةِ إلا مَنْ يَبْعَثُ مَنْ في القبور؛ لأنها عبارةٌ عن مدةٍ يَقوم فيها الأمواتُ للمجازاةِ، فهي آتيةٌ لا ريبَ فيها، وهو سبحانه يَبْعث مَنْ في القبور»[1].

وقال غيره[2]: «استدلَّ سبحانَه على المَعاد الجِسْمانيِّ بضروبٍ: أحدها: قياسُ الإعادةِ على الابتداءِ، قال: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ [الأعراف: ٢٩]، ﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٖ نُّعِيدُهُۥ﴾ [الأنبياء: ١٠٤]، ﴿أَفَعَيِينَا بِٱلْخَلْقِ ٱلْأَوَّلِ﴾ [ق: ١٥].

---

(١) انتهى نص ابن أبي الإصبع.

(٢) وهو الزركشي في البرهان ٢/١٤٩.

/ ثانيها: قياسُ الإعادةِ على خَلْقِ السموات والأرضِ بطريقِ الأولى، ٥٤/٤ قال: ﴿أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ﴾ الآية [يسٓ: ٨١].

ثالثها: قياسُ الإعادةِ على إحياءِ الأرضِ بعد مَوْتِها بالمطرِ والنباتِ.

رابعها: قياسُ الإعادةِ على إخراجِ النار من الشجرِ الأخضرِ. وقد روى الحاكمُ[١] وغيرهُ: أنَّ أُبيَّ بن خَلَفٍ جاء بعَظْمٍ فَفَتَّه، فقال: «أيحيي الله هذا بعد ما بَلِي ورَمَّ[٢]»؟ فأنزل الله: ﴿قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [يسٓ: ٧٩]، فاستدلَّ سبحانه بَردِّ النَّشْأَة الأخرى إلى الأُولى، والجمع بينهما بعلة الحدوث، ثم زاد في الحِجاج بقوله: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلْأَخْضَرِ نَارًا﴾ [يسٓ: ٨٠]، / وهذه في غايةِ البيانِ في رَدِّ الشيءِ إلى نظيره، والجمعِ [٣٨٥] بينهما من حيث تبديلُ الأَعراض عليهما.

خامسها: في قولِه: ﴿وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَا يَبْعَثُ ٱللَّهُ مَن يَمُوتُ بَلَىٰ﴾ الآيتين [النحل: ٣٨، ٣٩]، وتقريرها: أن اختلافَ المختلفين في الحق لا يُوجِبُ انقلابَ الحقّ في نفسه، وإنما تختلفُ الطرقُ الموصلَةُ إليه، والحقُّ في نفسِه واحدٌ، فلمَّا ثَبَتَ أنَّ ها هنا حقيقةً موجودةً لا محالةَ، وكان لا سبيلَ

---

(١) في المستدرك (٢/٤٢٩) ك: التفسير، تفسير سورة يسٓ وصححه الحاكم على شرط الشيخين، وأقرَّه الذهبي، وكذا رواه ابن جرير الطبري في تفسيره (١٢/٢٣/٣٠). لكنّه جاء في المستدرك «العاص بن وائل» بدل «أبيّ بن خلف» كما جاء عند المؤلف وذكر ابن جرير القولين أنّه عُني بذلك عند بعضهم أبيّ بن خلف وعند الآخرين العاص بن وائل السهميّ. راجع تفسيره (١٢/٢٣/٣٠-٣١).

(٢) رَمَّ العَظْمُ: بَلِيَ.

لنا في حياتنا إلى الوقوفِ عليها وقوفاً يُوجبُ الائتلافَ ويرفعُ عنا الاختلافَ؛ إذ كان الاختلافُ مركوزاً في فِطَرِنا، وكان لا يمكنُ ارتفاعُه وزوالُه إلا بارتفاعِ هذه الجِبِلَّة، ونقلِها إلى صورةٍ غيرِها، صَحَّ ضرورةً أن لنا حياةً أخرى غيرَ هذه الحياة، فيها يرتفعُ الخلافُ والعِناد، وهذه هي الحالةُ التي وَعَدَ اللهُ بالمصيرِ إليها فقال: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ﴾ [الأعراف: ٤٣]. فقد صارَ الخِلافُ الموجودُ كما تَرى أوضحَ دليلٍ على كَوْنِ البعثِ الذي يُنكِرُهُ المنكِرُون»، كذا قرّره ابن السّيد(١).

ومِنْ ذلك: الاستدلالُ على أنَّ صانعَ العالمِ واحدٌ بدلالةِ التمانُعِ المشارِ إليها في قوله: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]؛ لأنه لو كان للعالم صانعان لكان لا يجري تدبيرهُما على نظامٍ، ولا يَتَّسقُ على إحكامٍ، ولكان العَجْزُ يَلْحقُهما أو أحدَهما؛ وذلك / لأنه لو أراد أحدُهما ٤/٥٥ إحياءَ جسمٍ، وأراد الآخرُ إماتَتَه: فإمَّا أن تَنْفُذَ إرادتُهما فيتناقضَ، لاستحالة تجزُّؤِ الفِعْل إنْ فُرِضَ الاتفاقُ، أو لامتناعِ اجتماع الضِّدَّين إنْ فُرِض الاختلافُ، وإمَّا ألَّا تَنْفُذَ إرادتُهما، فيؤدِّيَ إلى عَجْزِهما، أو لا تَنْفُذَ إرادةُ أحدِهما فيؤديَ إلى عَجْزِه، والإلهُ لا يكون عاجزاً.

* * *

(١) في كتابه: الإنصاف في التنبيه على المعاني ٢٧-٢٨، وانظر: البرهان ٢/ ١٥٠.

فصل

مِن الأنواعِ المصطلحِ عليها في عِلْم الجدل: السَّبْرُ والتقسيم[1]، ومن أمثلتِه في القرآن قولُه تعالى: ﴿ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍۖ مِّنَ ٱلضَّأْنِ ٱثْنَيْنِ﴾ الآيتين [الأنعام: ١٤٣، ١٤٤]، فإنَّ الكفار لما حَرَّموا ذكورَ الأنعام تارة وإناثَها أخرى رَدّ تعالى ذلك عليهم بطريق السَّبْر والتقسيم، فقال: إنَّ الخَلْقَ لله، خَلَقَ مِنْ كل زوج مما ذَكَرَ ذكراً وأنثى، فمِمَّ جاء تحريمُ ما ذَكَرْتم؟ أي: ما علَّتُه؟ لا يَخْلو: إمَّا أَنْ يكون مِنْ جهة الذُّكورةِ، أو الأنوثة، أو اشتمالِ الرَّحِمِ الشاملِ لهما، أو لا يُدْرَى له علةٌ، وهو التعبُّديُّ بأَنْ أُخِذَ ذلك عن اللهِ، والأَخْذُ عن اللهِ: إمَّا بوَحْيٍ وإرسالِ رسولٍ أو سماعِ كلامه ومشاهدة تَلَقِّي ذلك عنه، وهو معنى قولِه: ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ وَصَّىٰكُمُ ٱللَّهُ بِهَٰذَاۚ﴾ [الأنعام: ١٤٤]، فهذه وجوهُ التحريمِ، لا تَخْرُج عن واحدٍ منها. والأولُ يَلْزَمُ عليه أن يكونَ جميعُ الذكورِ حراماً، والثاني يَلْزَمُ عليه أَنْ يكونَ جميعُ الإناثِ حراماً، والثالثُ يلزمُ عليه تَحريمُ الصِّنفين معاً، فبَطَلَ ما فعلوه مِنْ تحريمِ بعضٍ في حالة؛ وبعض في حالة؛ لأنَّ العلةَ على ما ذُكِرتقتضي إطلاقَ التحريمِ، والأَخْذُ عن الله بلا واسطةٍ باطلٌ، ولَمْ يدَّعُوه، وبواسطة

---

(١) وهو حصر الأوصاف في الأصل، وإبطال بعضها ليتعين الباقي للعِلِّيَّة. انظر: التعريفات ١٥٥، وكشاف اصطلاحات الفنون ١/ ٩٢٦.

رسولٍ كذلك؛ لأنه لَمْ يأْتِ إليهم رسولٌ قَبْلَ النبي ﷺ، وإذا بَطَلَ جميعُ ذلك ثَبَتَ المُدَّعى، وهو أنَّ ما قالوه افتراءٌ على اللهِ وضلالٌ.

ومنها: القولُ بالموجَبِ، قال ابنُ أبي الإصبع[1]: «وحقيقتُه رَدُّ كلامِ الخَصْمِ مِنْ فَحْوى كلامِه».

/ وقال غيرُه[2]: «هو قسمان، أحدُهما: أَنْ تقعَ صفةٌ في كلامِ الغيرِ ٥٦/٤ كنايةً عن شيءٍ أُثْبِتَ له حكمٌ، فيُثْبِتَها لغيرِ ذلك الشيءِ، كقوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ ۚ وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ﴾ الآية [المنافقون: ٨]، فالأعزُّ وقَعتْ في كلام المنافقين كنايةً عن فريقِهم، والأذَلُّ عن فريقِ المؤمنين، وأثبت المنافقون لفريقهم إخراجَ / المؤمنين من المدينة، [٣٨٦] فأثبتَ اللهُ في الردِّ عليهم صفةَ العزةِ لغيرِ فريقِهم، وهو اللهُ ورسولُه والمؤمنون، وكأنه قيل: صحيحٌ ذلك، لَيُخْرِجَنَّ الأعزُّ منها الأذلَّ، لكنْ هم الأذلُّ المُخْرَجُ، واللهُ ورسولُه الأعَزُّ المُخْرِجُ. والثاني: حَمْلُ لفظٍ وَقَعَ في كلامِ الغيرِ على خلافِ مُرادِه مِمَّا يحتملُه بذِكْرِ متعلِّقه»، ولم أرَ مَنْ أورد له مثالاً من القرآن، وقد ظَفِرْتُ بآيةٍ منه، وهي قولُه تعالى: ﴿وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلنَّبِىَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ ۚ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ﴾ [التوبة: ٦١].

ومنها: التسليمُ، وهو أَنْ يُفْرَضَ المُحالُ: إمَّا منفيّاً، أو مَشْروطاً بحرفِ الامتناعِ؛ لكَوْنِ المذكورِ ممتنعَ الوقوعِ لامتناعِ وقوعِ شرطِه، ثم يُسَلَّمَ وقوعُ

---

(١) بديع القرآن ٣١٤.

(٢) هو الخطيب القزويني في الإيضاح ٦/٨٦ – ٨٧.

ذلك تسليماً جَدَلياً، ويُدَلَّ على عدمِ فائدة ذلك على تقديرِ وقوعه، كقولِه تعالى: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ﴾ [المؤمنون: ٩١]. المعنى: ليس مع الله مِنْ إِلهٍ، ولو سُلِّم أنَّ معه سبحانه إِلهاً لَزِم من ذلك التسليمِ ذهابُ كلِّ إِلهٍ مِن الاثنين بما خَلَقَ وعُلُوُّ بعضِهم على بعض، فلا يَتِمُّ في العالم أمرٌ، ولا يَنْفُذُ حُكْمٌ، ولا تَنْتَظِمُ أحوالُه؛ والواقعُ خلافُ ذلك، فَفَرْضُ إِلهين فصاعداً مُحالٌ لِما يَلْزَمُ منه المُحالُ.

ومنها: الإِسْجالُ، وهو الإِتيانُ بألفاظٍ تُسْجِلُ على المخاطَب وقوعَ ما خُوطِبَ به، نحوُ: ﴿رَبَّنَا وَءَاتِنَا مَا وَعَدتَّنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ﴾ [آل عمران: ١٩٤]، ﴿رَبَّنَا وَأَدْخِلْهُمْ جَنَّٰتِ عَدْنٍ ٱلَّتِى وَعَدتَّهُمْ﴾ [غافر: ٨].

فإن في ذلك إِسجالاً بالإِيتاءِ والإِدخالِ حيث وُصِفا بالوَعْدِ من الله الذي لا يُخْلِفُ وعدَه.

ومنها: الانتقالُ: وهو أَنْ ينتقلَ المستدِلُّ إلى استدلالٍ غيرِ الذي كان آخذاً فيه؛ لكَوْنِ / الخصمِ لم يَفْهَمْ وجهَ الدلالةِ من الأول، كما جاء في مناظرةِ الخليلِ الجبَّارَ لمَّا قال له: ﴿رَبِّىَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، فقال الجبَّارُ: ﴿أَنَا۠ أُحْىِۦ وَأُمِيتُ ۖ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، ثم دعا بمَنْ وَجَبَ عليه القَتْلُ فأعتقَه، ومَنْ لا يَجبُ عليه فقَتَله، فعَلِمَ الخليلُ أنه لم يَفْهم معنى الإِحياءِ والإِماتةِ، أَو عَلِمَ ذلك وغالَطَ بهذا الفعلِ، فانتقل عليه السلام إلى استدلالٍ لا يجدُ الجبَّارُ له وجهاً يتخلَّصُ به منه، فقال:

٥٧/٤

﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِي بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ ٱلْمَغْرِبِ﴾ [البقرة: ٢٥٨] فانقطع الجبَّارُ وبُهِتَ، ولم يُمْكِنْه أَنْ يقولَ: أنا الآتي بها من المشرِق؛ لأنَّ مَنْ هو أَسَنُّ منهُ يُكَذِّبُه.

ومنها: المناقَضَةُ، وهي تعليقُ أمرٍ على مستحيلٍ إشارةً إلى استحالةِ وقوعِه، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلْجَمَلُ فِي سَمِّ ٱلْخِيَاطِ﴾ [الأعراف: ٤٠].

ومنها: مجاراةُ الخصْمِ ليَعْثُرَ، بأن يُسَلِّم بعضَ مقدِّماته حيث يُرادُ تبكيتُه وإلزامُه، كقولِه تعالى: ﴿قَالُوٓاْ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا فَأْتُونَا بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ * قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِن نَّحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ الآيةَ [إبراهيم: ١٠، ١١]، فقولُهم: ﴿إِن نَّحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ فيه اعترافُ الرسلِ بكَوْنهم مقصورين على البشريةِ، فكأنهم سَلَّموا انتفاءَ الرسالةِ عنهم، وليس مُراداً، بل هو منْ مجاراةِ الخَصْمِ ليَعْثُرَ، فكأنهم قالوا: ما ادَّعَيْتُم مِنْ كونِنا بشراً حَقٌّ لا نُنْكِره، ولكنَّ هذا لا يُنافي أَنْ يَمُنَّ اللهُ تعالى علينا بالرسالةِ[1].

* * *

(١) وهو ما أخبروا به من قولهم: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾.

٤/ ٥٨

/ النوع التاسع والستون

فيما وقع في القرآن من الأسماء والكنى والألقاب[١]

في القرآن من أسماءِ الأنبياءِ والمرسلين خمسٌ وعشرون هم مشاهيرُهم:

آدم أبو البشر: ذكر قومٌ أنه أَفْعَلُ، وَصْفٌ مشتقٌ من الأُدْمةِ[٢]، ولذا مُنِعَ الصرفَ.

[٣٨٧] قال الجواليقي[٣]: «أسماءُ الأنبياءِ كلُّها أعجميَّةٌ إلا أربعةً: آدمُ / وصالحٌ وشعيبٌ ومحمدٌ ﷺ».

وأخرج ابنُ أبي حاتمٍ[٤] من طريقِ أبي الضحى، عن ابن عباسٍ، قال: «إنما سُمِّي آدمَ لأنه خُلِقَ مِنْ أَديمِ الأرضِ». وقال قومٌ: «هو اسمٌ سُرْيانيٌّ أصلُه "آدام" -بوزنِ خاتام- عُرِّب بحَذْفِ الألفِ الثانيةِ».

وقال الثعلبيُّ[٥]: «الترابُ بالعِبْرانيَّةِ آدام، فسُمِّي آدمُ به».

قال ابن أبي خَيْثَمَةَ[٦]: «عاش تسعَمئةِ سنةٍ وستين سنةً».

---

(١) انظر: التحبير ٣٧٨.

(٢) الأدمة: السُمْرة.

(٣) المعرب ١٠٢.

(٤) في تفسيره (١/ ٨٥) برقم ٣٧٠، إسناده صحيح، رجاله ثقات.

(٥) الكشف والبيان ١/ ١٨٠.

(٦) أحمد بن زهير بن حَرْب، أبوبكر البغدادي الحافظ (ت: ٢٧٩هـ)، من مؤلفاته: -

وقال النووي في «تهذيبه»[1]: «اشْتُهِرَ في كتب التواريخ أنه عاش ألفَ سنة».

نوح: قال الجواليقي[2]: «أعجمي مُعَرَّب». زاد الكِرْمانيُّ[3]: «ومعناه بالسُّريانية الساكن».

وقال الحاكم في «المستدرك»[4]: «إنما سُمِّي نوحاً لكثرة بكائِه على نفسِه، واسمُه عبد الغفار». قال: «وأكثرُ الصحابةِ على أنه قبلَ إدريس».

وقال غيره: «هو نوحُ بن لَمْكِ -بفتح اللام وسكون الميم بعدها كاف- ابن مَتُّوْشَلَخْ -بفتح الميم وتشديدِ المثنَّاة المضمومةِ بعدها واوٌ ساكنة، وفتحِ الشين المعجمة، واللامِ، بعدها معجمةٌ[5]- ابنُ / أخَنُوخ -بفتحِ المعجمةِ وضَمِّ النونِ الخفيفةِ، بعدها واوٌ ساكنةٌ ثم مُعْجمة- وهو إدريسُ فيما يُقال». ٤/٥٩

= «التاريخ الكبير». انظر: تاريخ بغداد ٤ / ١٦٢، السير ١١ / ٤٩٢، ولم نجد النص في القطعة الباقية من تاريخه. ذكره الطبري في تاريخه ١ / ١٥٧ عن ابن عباس وغيره.

(١) تهذيب الأسماء واللغات ١ / ٩٥.

(٢) المعرَّب ٦٠٣.

(٣) لم نقف عليه بهذا اللفظ في كتابه «غرائب التفسير» (٢ / ١٢٥٥) والذي فيه: أنه سُمِّي نوحاً من النَّوْحِ لكثرة دعائه وتضرُّعه.

(٤) المستدرك ٢ / ٥٤٥ وليس فيه إلا الفقرة الأخيرة، وأما ما قبلها فهو في تفسير ابن أبي حاتم ٥ / ١٥٠٥ عن يزيد الرَّقَاشي، وسيذكره عنه في الألقاب (٢٠٠٢).

(٥) وهي الخاء في «شَلَخ».

ورَوَى الطبـرانيُّ[١] عن أبي ذَرّ قـال: «قلت: يا رسـول الله، مَنْ أولُ الأنبياء؟ قال: آدم، قلت ثم مَنْ؟ قال: «نوحٌ، وبينهما عشرةُ قرونٍ». وفي «المستدرك»[٢] عن ابنِ عباسٍ قال: «كان بين آدمَ ونوحٍ عشرةُ قرونٍ».

وفيه[٣] عنه مرفوعاً: «بعث الله نوحاً لأربعين سنة، فلبِثَ في قومِه ألفَ سنة إلا خمسين عاماً يدعوهم، وعاش بعد الطُّوفانِ ستين سنةً حتى كَثُر الناسُ وفَشَوا».

وذكر ابن جرير[٤]: أنَّ مولدَ نوحٍ كان بعد وفاةِ آدم بمئةٍ وستةٍ وعشرين عاماً.

وفي «التهذيب» للنووي[٥]: «أنه أطولُ الأنبياءِ عُمراً».

إدريس: قيل: إنه قبلَ نوحٍ. قال ابن إسحاق[٦]: «كان إدريسُ أولَ بني آدمَ أُعطي النبوة»، وهو أَخَنُوخ بن يرد بن مهلابيل بن أنوش بن قينان بن شيث بن آدم.

---

(١) في الأوسط له (٥/٧٧) برقم ٤٧٢١ مع تفاوت يسير والمعنى متقارب، وأورده الهيثمي في مجمع الزَّوائد (١/١٩٦، ١٩٧) وقال: «وفيه ابن لهيعة وهو ضعيف».

(٢) (٢/٥٤٦، ٥٤٧) ك: التاريخ، ذكر نوح النبيّ ﷺ، وصححه على شرط البخاري ووافقه الذهبي.

(٣) أي: في المستدرك (٢/٥٤٥، ٥٤٦) ك: التاريخ، ذِكْر نوح النبيّ ﷺ، وفي إسناده علي بن زيد بن جدعان، وهو ضعيف كما تقدم.

(٤) تاريخ الطبري ١/١٧٤.

(٥) تهذيب الأسماء واللغات ٢/١٣٤.

(٦) حكاه الحاكم في المستدرك ٢/٥٤٩.

وقال وَهْبُ بن مُنَبِّه[1]: «إدريس جَدُّ نُوحٍ الذي يُقال له: «خنوخ»، وهو اسمٌ سُرْيانيٌّ».

وقيل: عربيٌّ مشتقٌّ من الدِّراسةِ لكثرةِ دَرْسه الصحفَ.

وفي «المستدرك»[2] بسندٍ واهٍ عن الحسنِ عن سَمُرة: «كان نبيُّ اللهِ إدريسُ أبيضَ طويلاً ضخم البطنِ عريضَ الصدر، قليل شعرِ الجسدِ، كثيرَ شعرِ الرأسِ، وكانت إحدى عينيه أعظمَ من الأخرى، وفي صَدْرِه نُكْتَةُ بياضٍ مِنْ غيرِ بَرَصٍ، فلما رأى اللهُ مِنْ أهل الأرضِ ما رأى مِنْ جَوْرِهم واعتدائهم في أمرِ اللهِ رفعه اللهُ إلى السماءِ السادسةِ، فهو حيث يقولُ: ﴿وَرَفَعْنَٰهُ مَكَانًا عَلِيًّا﴾ [مريم: ٥٧].

وذكر ابنُ قتيبةَ[3]: «أنه رُفِع وهو ابنُ ثلاثمئةٍ وخمسين سنة».

/ وفي «صحيح ابنِ حِبَّان»[4]: «أنه كان نبيًّا رسولاً، وأنه أولُ مَنْ خَطَّ بالقلمِ». ٤/٦٠

---

(١) حكاه الحاكم في المستدرك ٢/٥٤٩.

(٢) (٢/٥٤٩) ك: التاريخ، ذكر إدريس النبيّ ﷺ، وهو كما قال المؤلف، وهكذا قال الذهبي في تعليقه على الحديث: «إسناده واه».

(٣) المعارف ٢١ وفيه: وخمس وستون.

(٤) كما في الإحسان (٢/٧٦-٧٩) ك: البرّ والإحسان، ب: ما جاء في الطاعات وثوابها ح ٣٦١، ضعيف به جداً، فيه إبراهيم بن هشام، كذّبه أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان، كما في الميزان للذهبي (١/٧٣) برقم ٢٤٤، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/١٤٢-١٤٣) برقم ٤٦٩.

وفي «المستدرك»[(١)] عن ابنِ عباسٍ قال: «كان فيما بين نوحٍ وإدريسَ ألفُ سنةٍ».

إبراهيم: قال الجواليقيُّ[(٢)]: «هو اسمٌ قديمٌ ليس بعربيّ؛ وقد تكلَّمت به العربُ على وجوهٍ: أشهرُها: إبراهيم». وقالوا: إبْراهام، وقُرِئَ به في [السَّبْعِ][(٣)]، وإبراهِم بحذفِ الياءِ، وإبْرَهَمُ، وهو اسمٌ سُرْيانيٌّ، معناه أبٌ رحيمٌ. وقيل: مشتق من البَرْهَمة، وهي شدةُ النظر، حكاه الكِرماني[(٤)] في «عجائبه». وهو ابن آزَرَ، واسمُه تارَح -بمثناة وراءٍ مفتوحة وآخره حاءٌ مهملةٌ- بن ناحور -بنون ومهملة مضمومة- بن شاروخ -بمعجمة وراء مضمومة وآخره خاءٌ معجمة- بن راغو -بغين معجمة- بن فالَخ، بفاءٍ ولامٍ مفتوحةٍ ومعجمةٍ، بن عابَر -بمهملة وموحدة مفتوحة- بن شالخ -بمعجمتين- بن أرفَخْشَذ بن سام بن نوح».

---

(١) (٥٤٨/٢) ك: التاريخ، ذكر إدريس النبيّ ﷺ، وقال الذهبي في تعليقه على الحديث: «إسناده واه».

(٢) المعرب ١٠٤.

(٣) سقط من (أ). قرأ ابن عامر - في رواية هشام عنه- «إبراهام» بألف بعد الهاء المفتوحة في ثلاثة وثلاثين موضعاً فقط، وقد كُتب جميعها بحذف الياء في المصاحف الشامية، وكذلك قرأ ابن ذكوان عن ابن عامر بخلف عنه. وقرأ الباقون بياء بعد الهاء المكسورة حيث جاء. انظر: الإقناع ٢/٦٠٢، النشر ٢/٢٢١. وقرأ عاصم الجحدري «إِبْرَهَم» بحذف الياء وفتح الهاء، وأبو بكرة «إبراهِم» بألف وحذف الياء وكسر الهاء. وهما قراءتان شاذتان. انظر: الكامل ٦٣/ب، البحر ١/٤٧٤.

(٤) غرائب التفسير ١/١٧٤.

قال الواقديُّ[١]: «وُلِدَ إبراهيمُ على رأسِ ألفَيْ سنةٍ من خَلْقِ آدمَ».

وفي «المستدرك»[٢] من طريقِ ابنِ المسيَّبِ، عن أبي هريرةَ قال: «اختَتَنَ إبراهيمُ بعد عشرين ومئةِ سنةٍ، ومات ابن مئتي / سنةٍ». [٣٨٨]

وحكى النووي[٣] وغيرُه قولاً: أنه عاش مئةً وخمسةً وسبعين سنةً[٤].

إسماعيل: قال الجواليقيُّ[٥]: «ويقال بالنون آخرُه». قال النوويُّ[٦] وغيرُه: «هو أكبر وَلَدِ إبراهيمَ».

إسحاق: وُلِدَ بعد إسماعيلَ بأربعَ عشرةَ سنةً، وعاش مئةً وثمانين سنةً.

---

(١) محمد بن عمر بن واقد، أبو عبدالله الأسلمي المدني المؤرِّخ (ت: ٢٠٧هـ)، من مؤلفاته: «تفسير القرآن»، «المغازي». انظر: تاريخ بغداد ٣/٣، السير ٩/٤٥٤. انظر: تاريخ دمشق ٦/١٧٢.

(٢) (٢/٥٥١) ك: التاريخ، ذكر إبراهيم النبيّ ﷺ، إسناده صحيح، رجاله ثقات إلى أبي هريرة رضي الله عنه وهو من روايات أهل الكتاب.

(٣) تهذيب الأسماء واللغات ١/٩٩.

(٤) زيادة من: ح، ع، ب.

(٥) المعرَّب: ١٠٥.

(٦) تهذيب الأسماء واللغات ١/١٠٢.

وذكر أبو علي بن مسْكويه[1] في كتاب «نديم الفريد»: أن معنى إِسحاقَ بالعِبْرانية الضحَّاكُ.

يعقوب: عاش مئةً وسبعاً وأربعين سنة.

/ **يوسف**: في صحيح ابنِ حبَّانَ[2] من حديثِ أبي هريرةَ مرفوعاً: «إن الكريَم ابن الكريِم ابن الكريمِ ابن الكريمِ يوسف بنِ يعقوبَ بن إِسحاقَ بن إبراهيم». ٤/٦١

وفي «المستدرك»[3] عن الحسن: «أنَّ يوسفَ أُلْقِي في الجُبِّ، وهو ابن ثِنتي عشرةَ سنةً، ولقي أباه بعد الثمانين». وتوفي[4] وله مئة وعشرون سنةً.

وفي الصحيح[5]: «أنه أعطي شَطْرَ الحُسْنِ». قال بعضُهم: «وهو مُرْسَلٌ،

---

(١) أحمد بن محمد بن يعقوب الرازي، المؤرِّخ الفيلسوف الرازي (ت: ٤٢١هـ)، من مؤلفاته: «تجارب الأمم وتعاقب الهمم» في التاريخ، وكتابه المذكور سماه ياقوت «أنس الفريد» وقال: «وهو مجموع يتضمن أخباراً وأشعاراً وحِكَماً وأمثالاً، غير مُبوَّب». انظر: معجم الأدباء ٢/٤٩٥، الوافي بالوفيات ٨/١٠٩، كشف الظنون ٢/١٩٣٧.

(٢) (١٣/٩٢) بترتيبه «الإحسان»، ك: الحظر والإباحة، ب: التفاخر، ح: ٥٧٧٦، وذكره الشيخ الألباني في صحيح الجامع الصغير (١/٣٤٧) برقم ١٦٨٦) وقال: «حسن».

(٣) (٢/٥٧١) ك: التاريخ، ذكر يوسف بن يعقوب، صلوات الله عليهما، وهو مرسل.

(٤) وليس في المستدرك الجملة الأخيرة «وتوفي...» ولعله مما سقط من مطبوعة المستدرك، أو هي معلومة أضافها السيوطي.

(٥) في صحيح مسلم (١/١٤٦) ك: الإيمان، ب: الإسراء برسول الله ﷺ، ح ٢٥٩ من حديث أنس رضي الله عنه.

لقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ جَآءَكُمْ يُوسُفُ مِن قَبْلُ بِٱلْبَيِّنَٰتِ ﴾ [غافر: ٣٤]. وقيل: ليس هو يوسفَ بن يعقوبَ، بل يوسفُ بنُ إفراثيمَ بن يوسفَ بن يعقوب(١). ويُشْبه هذا ما في « العجائب » للكرْماني(٢) في قوله: ﴿ وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ ﴾ [مريم: ٦] أنَّ الجمهورَ على أنه يعقوبُ بن ماثانَ، وأنَّ امرأةَ زكريا كانت أختَ مريمَ بنتِ عِمْرانَ بنِ ماثان، قال: « والقولُ بأنه يعقوبُ بنُ إسحاقَ بنِ إبراهيمَ غريبٌ » انتهى.

وما ذُكر أنه غريبٌ هو المشهور(٣)، والغريبُ الأولُ، ونظيرهُ في الغرابة قولُ نَوْفٍ(٤) البِكالي: إن موسى المذكورَ في سورة الكهف في قصةِ الخَضِرِ ليس هو موسى بني إسرائيل، بل موسى بن مَنْشا بن يوسف، وقيل: ابنُ إفراثيم بنِ يوسفَ. وقد كذَّبه ابنُ عباسٍ(٥) في ذلك، وأشدُّ مِنْ ذلك غرابةً ما حكاه النقَّاشُ والماوَرْدِيّ(٦) أنَّ يوسفَ المذكورَ في سورةِ غافر من الجنِّ،

(١) انظر: تفسير القرطبي ١٥/ ٣١٢، وفيه: « إفرائيم » بدلاً من « إفراثيم ».

(٢) غرائب التفسير ١/ ٦٨٧.

(٣) (أ): « المشهورة ».

(٤) ابن فَضالة، أبو يزيد الشامي التابعي ابن امرأة كعب الأحبار (ت: بعد ٩٠هـ). انظر: تهذيب التهذيب ٤/ ٢٤٩، تقريب التهذيب ١٠١١، وانظر: جامع البيان (٩/ ١٥/ ٢٧٨).

(٥) انظر: صحيح البخاري (٨/ ٤١١) مع الفتح، ك: التفسير، ب: ﴿ فَلَمَّا بَلَغَا مَجْمَعَ بَيْنِهِمَا ﴾، ح (٤٧٢٦).

(٦) النكت والعيون ٥/ ١٥٥، وحكاه عن النقاش.

بعثه اللهُ رسولاً إليهم؛ وما حكاه ابنُ عسكرَ[1]: أنَّ عِمْرانَ المذكورَ في آل عمرانَ هو والدُ موسى لا والدُ مريمَ.

وفي يوسفَ ستُّ لغاتٍ؛ تثليثُ السينِ مع الياءِ والهمزِ، والصوابُ أنه عَجَمِيٌّ لا اشتقاقَ له.

لوط: قال ابنُ إسحاقَ: هو لوطُ بنُ هارانَ بن آزرَ.

وفي «المستدرك»[2] عن ابنِ عباسٍ، قال: «لوط؛ ابن أخي إبراهيم».

/ **هود**: قال كعب[3]: «كان أشبهَ الناسِ بآدمَ». وقال ابن مسعودٍ: ٦٢/٤ «كان رجلاً جَلْداً»، أخرجهما في «المستدرك»[4]. وقال ابن هشام[5]:

---

(١) التكملة له ٤٥.

(٢) (٢/ ٥٦١) ك: التاريخ، ذكر لوط النبيّ ﷺ، وصحح إسناده ووافقه الذّهبي.

(٣) ابن ماتع، أبو إسحاق الحميري التابعي، المعروف بكعب الأحبار، يمنيٌّ، سكن الشام ومات في آخر خلافة عثمان رضي الله عنه، وقد زاد على المئة. انظر: سير أعلام النبلاء ٣/ ٤٨٩، تهذيب التهذيب ٨/ ٤٣٨.

(٤) أي: الحاكم في المستدرك (٢/ ٥٦٣، ٥٦٤) ك: التاريخ، ذكر النبيّ هود ﷺ، وقال في أثر ابن مسعود -رضي الله عنه-: «صحيح على شرط الشيخين» ووافقه الذهبي، وتَعقّب قول كعب بأنّ إسناده واه.

(٥) عبد الملك بن هشام بن أيوب، أبو محمد الذهلي البصري، نزيل مصر، صاحب السيرة النبوية (ت: ٢١٨هـ) من مؤلفاته: «أنساب حمير وملوكها»، «المغازي». انظر: وفيات الأعيان ٣/ ١٧٧، السير ١٠/ ٤٢٨، السيرة النبوية له ١/ ٥. وانظر: تاريخ الطبري ١/ ٢١٦.

«اسمه عابر[١] بنُ أرْفَخْشَذَ بنِ سامِ بنِ نوحٍ».

وقال غيره: الراجحُ في نَسَبِه أنه هودُ بنُ عبدِالله بنِ رَباحِ بن حاوَذَ بنِ عادِ بنِ عوص بنِ إرَمَ بنِ سامِ بنِ نوح.

صالح: قال وَهْب: «هو ابن عبيد بن حاير بن ثمود بن حاير بن سام بن نوح، بُعِثَ إلى قومِهِ حينَ راهَقَ الحُلُمَ، وكان رجلاً أحمرَ إلى البياضِ سَبِطَ[٢] الشَّعْرِ، فلبثَ فيهم أربعين عاماً».

وقال نَوْف الشاميُّ: «صالحٌ من العرب، لمَّا أهلك اللهُ عاداً عُمِّرت ثمودُ بعدها، فبعثَ اللهُ إليهم صالحاً غلاماً شاباً، فدعاهم إلى الله حتى شَمِط[٣] وكَبِر، ولم يكنْ بين نوحٍ وإبراهيمَ نبيٌّ إلا هودٌ وصالحٌ»، أخرجهما في «المستدرك»[٤].

وقال ابنُ حجر[٥] وغيرُه: «القرآن يَدُلُّ على أن ثموداً كانوا بعد عاد، كما كان عاد بعد قوم نوح».

---

(١) س، ح، ب، م،: «عامر»، ع: «غابر».

(٢) سبط الشعر: المسترسل غير الجَعْد.

(٣) شَمِط شعره: اختلط سواده بياضه.

(٤) أي: الحاكم في المستدرك (٢/٥٦٥، ٥٦٦) ك: التاريخ، ذكر صالح النبيّ ﷺ.
هذه الرواية وأمثالها من الإسرائيليات، قال الذهبي -في تلخيصه على المستدرك المطبوع بذيله على قول وهب-: «إسناده واه». أمّا قول نوف الشاميّ فرجاله ثقات إلى نوف.

(٥) فتح الباري ٦/٣٨١.

وقال الثعلبي[1] -ونقله عنه النوويُّ في «تهذيبه»[2]، ومِنْ خَطِّه نَقَلْتُ-: «هو صالحُ بن عُبَيْد بن أَسِيف[3] بن ماشج بن عبيد بنِ حاذِر بنِ ثمودَ بنِ عاد بن عوص بنِ إرم[4] بنِ سام بنِ نوح؛ بعثه اللهُ إلى قومه وهو شابٌّ، وكانوا عَرَباً، منازِلُهم بين الحجازِ والشامِ، فأقام فيهم عشرين سنةً، ومات بمكةَ وهو ابنُ ثمانٍ وخمسين سنةً».

شعيب: قال ابنُ إسحاقَ: «هو ابنُ ميكائيل» كذا بخطِّ الذهبي في «اختصارِ المستدرك»[5].

[٣٨٩] وقال غيرُه: ابن مَلْكاين، وقيل[6]: ابن ميكيل بن / يشجن بن لاوي ابن يعقوب.

ورأيت بخط النووي في تهذيبه[7]: «ابن ميكيل بن يشجن بن مدين ابن إبراهيمَ الخليلِ، كان يقال له: خطيبُ الأنبياءِ[8]؛ وبُعِث رسولاً إلى

---

(١) الكشف والبيان له (خ) ٢/١١٣ ب.

(٢) تهذيب الأسماء واللغات ١/٢٤٨.

(٣) (ع): «يوسف».

(٤) س، ع: «آدم».

(٥) تلخيص المستدرك ٢/٥٦٨، والكلام نفسه في المستدرك في الصفحة نفسها.

(٦) هذا القول نسبه الحافظ ابن حجر لابن إسحاق، وقال: «لا يثبت». انظر: فتح الباري ٦/٤٤٩، وفيه «يشجر» بدلاً من «يشجن».

(٧) تهذيب الأسماء واللغات ١/٢٤٦.

(٨) ذكره الحاكم في المستدرك ٢/٥٦٨ عن ابن إسحاق.

أُمَّتين: مدينَ وأصحابِ الأيكةِ، وكان كثيرَ الصلاةِ، وعَمِي في آخر عمره». / واختار جماعةٌ أنَّ مَدْيَنَ وأصحابَ الأيكة أمةٌ واحدة. ٤/ ٦٣

قال ابن كثير[1]: «ويَدُلُّ لذلك أنَّ كلاً منهما وُعِظَ بوَفاءِ المِكْيالِ والميزانِ؛ فدلَّ على أنهما واحد».

واحتجَّ الأولُ بما أخرجه[2] عن السُّدِّي وعِكْرِمةَ قالا: «ما بعث اللهُ نبيًّا مرتين إلا شعيباً، مرةً إلى مدين، فأخذهم اللهُ بالصيحة، ومرةً إلى أصحاب الأَيْكَةِ، فأخذهم اللهُ بعذاب يومِ الظُّلَّة».

وأخرج ابن عساكر في «تاريخه»[3] من حديثِ عبدِالله بنِ عمرٍو[4]، مرفوعاً: «إن قومَ مَدْيَنَ وأصحابَ لَيْكَةَ أُمَّتان بعث اللهُ إليهما شُعَيْباً». قال ابنُ كثيرٍ[5]: «وهو غريبٌ، وفي رَفْعه نظرٌ»، قال: «ومنهم مَنْ زعم أنه بُعثَ إلى ثلاثِ أممٍ، والثالثةُ أصحابُ الرَّسِّ».

موسى: هو ابنُ عِمْرانَ بنِ يَصْهُرَ بنِ قاهث بنِ لاوي بن يعقوبَ عليه السلام؛ لا خلافَ في نَسَبه، وهو اسمٌ سُرْيانيٌّ.

---

(١) تفسير القرآن العظيم ٦/ ١٦٨.

(٢) أورده الحافظ ابن كثير في تفسيره (٦/ ١٦٨) وضعّفه بإسحاق بن بشر الكاهلي وهو ضعيف. انظر: الميزان للذهبي (١/ ١٨٦) برقم ٧٤٠.

(٣) لم أقف عليه فيه، ولعله من الجزء الساقط من ترجمة شعيب عليه السلام، وقد أورده الحافظ ابن كثير في تفسيره (٦/ ١٦٨) وقال: «وهذا غريب، وفي رفعه نظر، والأشبه أن يكون موقوفاً».

(٤) (ح): «عمر» والمثبت موافق لما في مصدر التخريج.

(٥) تفسير القرآن العظيم ٦/ ١٦٨.

وأخرج أبو الشيخِ[1] من طريقِ عكرمةَ، عن ابنِ عباسٍ، قال: «إنما سُمِّي موسى؛ لأنه أُلْقي بين شجرٍ وماءٍ، فالماءُ بالقِبْطيَّةِ «مو» والشجر «سا»».

وفي الصحيحِ[2]: وَصْفُه بأنه آدمُ طُوالٌ جَعْدٌ كأنه مِنْ رجالِ شَنوءَةَ».

قال الثعلبيَ[3]: «عاش مئةً وعشرين سنةً».

هارون: أخوه شقيقه؛ وقيل: لأمِّه فقط، وقيل: لأبيه فقط، حكاهما الكِرْماني[4] في «عجائبه».

كان أطولَ منه فصيحاً جداً، مات قبل موسى، وكان وُلِد قبلَه بسنة.

وفي بعضِ أحاديثِ الإسراء[5]: «صَعِدْتُ إلى السماء الخامسة فإذا أنا بهارونَ، ونصفُ لحيتِه بيضاءُ، ونصفُها أسودُ، تكاد لحيتُه تَضْرِبُ سُرَّتَه مِنْ طُولها، فقلت: يا جبريلُ، مَنْ هذا؟ قال: «المُحَبَّب[6] في قومه هارون بن عمران».

---

(١) كذا عزاه له المصنف في الدّر (٣/٥٠٩).

(٢) صحيح البخاري (٦/٤٢٩) مع الفتح ك: أحاديث الأنبياء، ب: قول الله تعالى: ﴿وَهَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ مُوسَىٰٓ...﴾ ح ٣٣٩٦).

(٣) قصص الأنبياء له: ٢١٩.

(٤) غرائب التفسير ١/٧٢٨.

(٥) جزء من حديث أخرجه البيهقي في دلائل النبوة (٢/٣٩٣) في إسناده أبو هارون العبدي، قال الجوزجاني: «كذاب مفتر» كما في الميزان للذهبي (٣/١٧٣).

(٦) ح، ع: «المجيب»، والمثبت موافق لمصدر التخريج.

وذكرَ ابنُ مِسْكَوَيْه: أنَّ معنى هارون بالعِبْرانية «المُحَبَّب». ٦٤/٤

/ **داود**: هو ابن إيشا -بكسر الهمزة وسكونِ التحتية، وبالشين المعجمة- ابن عَوْبَد -بوزن جَعْفَر، بمهملةٍ وموحدةٍ- ابن باعَر -بموحدةٍ ومهملةٍ مفتوحة- ابن سَلْمُون بن يخشونَ بن عُمى بن يارَب -بتحتية وآخره موحدة- ابن رام بن حضرون -بمهملةٍ ثم معجمةٍ- ابنُ فارص -بفاء وآخره مهملةٌ- ابن يَهوذا بن يعقوب.

في الترْمذيِّ[١]: «أنه كان أعبدَ البَشَر». قال كعبٌ[٢]: «كان أحمرَ الوجهِ، سَبِطَ الرأسِ، أبيضَ الجسمِ، طويلَ اللحيةِ فيها جُعودةٌ، حَسَنَ الصوتِ والخَلْقِ، وجُمِع له النبوَّةُ والمُلْكُ».

قال النووي[٣]: «قال أهلُ التاريخِ: عاش مئةَ سنةٍ، مدةُ مُلْكِه منها أربعون سنة، وكان له اثنا عشر ابناً».

---

(١) في سننه (٥/٤٧٢)، ك: الدّعوات، ب: من دعاء داود ﷺ ح ٣٤٩٠، لكنّه ضعيف به، في إسناده عبدالله بن ربيعة مجهول، كما في التقريب /٥٠٥، برقم ٣٣٢٩، وقال الترمذي: «حديث حسن غريب» وذكره الشيخ الألباني في (ضعيف الجامع برقم ٦٩١). ويشهد له حديث عبدالله بن عمرو عند مسلم في صحيحه (٢/٨١٣) ك: الصيام، ب: النهي عن صوم الدّهر، ح ١١٥٩ بلفظ «فإنّه كان أعبد الناس». ولذلك أورده الشيخ الألباني في (سلسلة الأحاديث الصحيحة) له برقم ٧٠٧.

(٢) تهذيب الأسماء واللغات ١/١٨١.

(٣) تهذيب الأسماء واللغات ١/١٨١.

سليمان: ولده، قال كعب[1]: «كان أبيضَ جَسِيماً وسيماً وَضِيْئاً جميلاً خاشعاً متواضعاً، وكان أبوه يُشاوِرُه في كثير من أموره مع صِغَر سِنِّه؛ لوفور عقله وعلمه».

وأخرج ابنُ جرير[2] عن ابنِ عباسٍ، قال: «مَلَكَ الأرضَ مؤمنان: سليمانُ وذو القرنين، وكافران: نُمرود وبُخْتَنَصَّر».

قال أهل التاريخ: مَلَكَ وهو ابن ثلاثَ عشرةَ سنةً، وابتدأ بناءَ بيت المقدسِ بعد مُلكه بأربع سنين، ومات وله ثلاثٌ وخمسون سنةً.

أيوب: قال ابنُ إسحاقَ: «الصحيحُ أنه كان مِنْ بني إسرائيل، ولم يَصِحَّ في نسبه شيءٌ إلا أنَّ اسمَ أبيه أبيضُ».

---

(١) روى الطبري في تاريخه (١/٤٨٦) نحوه عن وَهْب.

(٢) كذا عزاه هنا لابن عباس رضي الله عنهما بينما المذكور في تفسير ابن جرير (٥/٤٣٣ برقم ٥٨٧٤) (٣/٣/٢٥) من قول مجاهد، وكذا هو في الدر (٢/٢٥) وفي إسناده: المثنى بن إبراهيم الآملي شيخ الطبري وهو ممّن أكثر عنه الرّواية في تفسيره وتاريخه أيضاً، ومع هذا لم نقف على ترجمة له، وانظر في هذه الرواية تاريخه (١/١٤٢)، إسناد هذا الخبر من الأسانيد التي تكلم عليها العلماء؛ قال أحمد شاكر: «وحق لأبي جعفر -رحمه الله تعالى- أن يرتاب في إسناده؛ فإنّ هذا الإسناد فيه تساهل كثير من جهة جمع مُفَرَّق التفاسير عن الصحابة في سياق واحد تجمعه هذه الأسانيد إلى أن قال: «إن قبوله محلّ نظر وارتياب». وانظر: تفسير ابن جرير (١/٣٤٨) بتحقيق أحمد شاكر حاشية ٢.

وقال ابن جرير(١): «هو أيوبُ بن مُوص بن رَوح(٢) بن عيص بن إسحاقَ».

وحكى ابن عساكر(٣): أن أمَّه بنتُ لوط، وأنَّ أباه ممَّن آمن بإبراهيمَ، وعلى هذا فكان قبل موسى.

وقال ابنُ جرير(٤): «كان بعد شعيب».

وقال ابن أبي خيثمة: «كان بعدَ سليمانَ، ابتلي وهو ابنُ سبعين، وكانت مدةُ بلائه سبعَ سنين، وقيل: ثلاثَ عشرةَ، وقيل: ثلاثُ سنين».

/ وَرَوَى الطبريُّ(٥) أنَّ مدةَ عمرِه كانت ثلاثاً وتسعين سنة. ٤/٦٥

ذو الكِفْل: قيل: هو ابن أيوب. في «المستدرك»(٦) عن وَهْب: «أن اللهَ بعث بعد أيوبَ ابنَه بشرَ بنَ أيوبَ نبيّاً وسَمَّاه ذا الكِفْل، وأمره بالدعاء إلى توحيدِه، / وكان مقيماً بالشام عمرَه، حتى مات وعمره خمسٌ وسبعون [٣٩٠]

(١) جامع البيان (٥/٧/٢٦٠-٢٦١) ١١/٥٠٨، وتاريخ الطبري ١/٣٢٢.

(٢) قال الشيخ محمود شاكر: «والصواب رازح». واعتمد على تاريخ الطبري ١/١٦٥، ولم يذكر دليل التصويب.

(٣) تاريخ دمشق ١٠/٥٨.

(٤) تاريخ الطبري ١/٣٢٥.

(٥) انظر: تاريخ الطبري ١/٣٢٤. ح، س: «الطبراني».

(٦) (٢/٥٨٢) ك: التاريخ، ذكر أيوب بن أموص نبي الله المبتلى ﷺ وضَعّفه الذهبي في التلخيص في تعليقه على الحديث بقوله: «في إسناده عبدالمنعم وقد كُذِّب» وهو: عبدالمنعم بن إدريس اليماني، وانظر في ترجمته: الميزان (٢/٦٦٨) برقم ٥٢٧٠.

سنة». وفي العجائب للكرماني[١]: «قيل: هو إلياسُ، وقيل: هو يوشعُ بنُ نون، وقيل: هو نبيٌّ اسمُه ذو الكِفْلِ، وقيل: كان رجلاً صالحاً تكفّل بأمورٍ فوفَّى بها. وقيل: هو "زكريا" مِنْ قولِه: ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾ [آل عمران: ٣٧]». انتهى.

وقال ابن عسكر[٢]: «قيل: هو نبيٌّ تكفَّلَ اللّهُ له في عمله بضِعْفِ عملِ غيرِه من الأنبياء. وقيل: لم يكن نبيًّا[٣]، وإنَّ اليسعَ استَخْلفه[٤]، فتكفَّل له أَنْ يصومَ النهارَ ويقومَ الليلَ. وقيل: أَنْ يُصَلِّيَ كلَّ يومٍ مئة ركعة. وقيل: هو اليسعُ وإنَّ له اسمين».

يونس: هو ابن متَّى، بفتحِ الميمِ وتشديدِ التاءِ الفوقية، مقصورٌ. ووقع في تفسير عبد الرزاق[٥] أنه اسمُ أُمّه.

قال ابن حجر[٦]: «وهو مردودٌ بما في حديثِ ابن عباسٍ في الصحيح[٧]: وَنَسَبَه إلى أبيه»، قال: «فهذا أصحُّ». قال: «ولم أقِفْ في

---

(١) غرائب التفسير ١/٧٤٥.

(٢) التكملة له ١٢٩.

(٣) وهو قول في غاية الغرابة والضعف.

(٤) (أ): «استحلفه».

(٥) تفسير عبد الرزاق ٢/١٥٥. وقد أفاد ابن حجر بأن القول بأنه اسم أمه محكي عن وَهْب بن منبه في «المبتدأ».

(٦) فتح الباري ٦/٤٥١.

(٧) صحيح البخاري (٦/٤٥٠) مع الفتح، ك: أحاديث الأنبياء، ب: قول الله تعالى: ﴿وَإِنَّ يُونُسَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾، ح ٣٤١٣، وصحيح مسلم (٤/١٨٤٦) ك: الفضائل، ب: في ذكر يونس عليه السّلام ...» ح ٢٣٧٧).

شيءٍ من الأخبارِ على اتصال نَسَبِه، وقد قيل: إنه كان في زمنِ ملوكِ الطوائفِ من الفرسِ».

روى ابنُ أبي حاتم[1]، عن أبي مالكٍ: أنه لَبِثَ في بطنِ الحوتِ أربعين يوماً. وعن جعفرِ الصادق[2]: سبعةَ أيامٍ، وعن قتادة[3]: ثلاثةَ أيام، وعن الشعبيِّ[4] قال: «التقمه ضحى، ولَفَظَه عشيةً».

وفي «يونُسَ» ستُّ لغاتٍ: بتثليث النون مع الياءِ[5] والهمزِ، والقراءةُ

---

(١) هذا الأثر من القسم المفقود، لكنّه عزاه له المصنف في الدّر (٧/١٢٧) ولغيره أيضاً. وأخرجه ابن جرير في تفسيره (١٢/٢٣/١٠١)، والحاكم في المستدرك (٢/٥٨٤) وانظر: تفسير ابن كثير (٧/٣٣، ٣٦١) وفتح الباري (٦/٤٥٢).

(٢) عزاه السيوطي في الدّر (٧/١٢٧) لابن المنذر وابن أبي حاتم، لكنّه من رواية سعيد بن جبير وليس عن جعفر الصادق. وانظر: تفسير الحافظ ابن كثير (٧/٣٣)، وفتح الباري لابن حجر (٦/٤٥٢) وعزاه ابن حجر لابن أبي حاتم من رواية جعفر الصادق بنصّه.

(٣) عزاه المؤلف في الدّر (٧/١٢٧) لابن أبي حاتم وغيره وانظر المصدرين السابقين للحافظ ابن كثير والحافظ ابن حجر رحمهما الله.

(٤) أورده الحافظ ابن حجر في الفتح (٦/٤٥٢) وعزاه لابن أبي حاتم وأخرجه الحاكم في المستدرك (٢/٥٨٤) ك: التاريخ، لكنّ في إسناده مجالد بن سعيد الهمداني ليس بالقوي وقد تغير في آخر عمره، كما تقدم.

(٥) في مطبوعة أبي الفضل، وحاشية (أ): «مع الواو»، وهو الصواب. وانظر: لغات (يونس) في تاج العروس. (أنس) ١٥/٤١٦.

المشهورة بضم النون مع الياء. قال أبو حيان[١]: «وقرأ طلحة بن مُصَرِّف بكسرِ يونِسَ ويُوسِف، أراد أن يجعلَهما عربيَّين مشتقَّين من «أنِس» و«أسِف» وهو شاذ».

٤/٦٦

/ **إلياس**: قال ابن إسحاق في المبتدإ[٢]: «هو ابنُ ياسينَ بنِ فنحاص بن العَيْزار بنِ هارونَ أخي موسى بنِ عمرانَ».

وقال ابن عسكر[٣]: «حكى القُتَبيُّ[٤] أنه مِنْ سِبْطِ يُوْشَعَ».

وقالَ وَهْب[٥]: «إنه عُمِّر كما عُمِّر الخَضِر، وأنه يبقى إلى آخرِ الدنيا».

وعن ابنِ مسعودٍ[٦]: أن إلياسَ هو إدريسُ، وسيأتي قريباً؛ وإلياس بهمزةِ قطع، اسم عِبراني، وقد زِيْد في آخره ياءٌ ونونٌ، في قوله: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلۡ يَاسِينَ﴾ [الصافات: ١٣٠].

(١) نسبها في البحر (٣/٣٩٧) إلى نافع -في رواية ابن جَمَّاز عنه- وليس في هذا الموضع إشارة إلى كسرالسين في «يوسف». انظر: البحر ٤/١٧٤، ٥/٢٧٩ ونسبت هذه القراءة إلى طلحة في مختصر ابن خالويه ٦٢، والكسر شاذ فيهما.

(٢) نقله الطبري في تاريخه ١/٤٦١.

(٣) التكملة له ١٦٣.

(٤) المعارف ٥١.

(٥) أخرجه عنه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٩/٢١٠، وهو كلام لا يصح ألبتة.

(٦) هذا الأثر أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٤/١٣٣٦) برقم ٧٥٥٦ وعبد بن حميد كما في تغليق التعليق (٤/٩) وابن عساكر في تاريخه (٩/٢٠٧) جميعهم من طريق عَبيدة بن ربيعة عن ابن مسعود به، وعَبيدة وثقه ابن حبان والعجليّ فقال الأخير: تابعيّ ثقة. انظر: التهذيب (٧/٨٣)، فهو لا يقل عن درجة الصدوق وبقية رجال ابن أبي حاتم وعبد بن حميد ثقات. وقال الحافظ في الفتح (٦/٣٧٣): «أمّا قول ابن مسعود فوصله عبد بن حميد وابن أبي حاتم بإسناد حسن عنه».

كما قالوا في إدريس: «إدراسين»، ومَنْ قرأ[1] «آل ياسين» فقيل: المرادُ آلُ محمدٍ.

اليسع: قال ابنُ جرير[2]: «هو ابن أخطوب بن العجوز»، قال: «والعامَّةُ تَقْرَؤُه بلامٍ واحدةٍ مخففة، وقرأ بعضُهم[3]: «واللَّيسع» بلامين وبالتشديد، فعلى هذه هو عَجَمِيٌّ، وكذا على الأولى، وقيل: عربيٌّ منقولٌ مِن الفعل مِنْ وَسِعَ، يَسَعُ.

زكريا: كان من ذُرية سليمانَ بنِ داودَ، وقُتِل بعد قَتْل وَلَدِه، وكان له يومَ بُشِّر بولَدِه اثنتان وتسعون سنةً، وقيل: تسعٌ وتسعون، وقيل: مئةٌ وعشرون. وزكريَّا: اسمٌ أعجميٌّ، وفيه خمسُ لغاتٍ: أشهرُها المدُّ، والثانيةُ القَصْرُ، وقُرِئَ بهما في السبعِ[4]، و«زكْرِيّ» بتشديد الياء وتخفيفِها، و«زكَر» كقَلَم[5].

---

(١) وهي قراءة نافع وابن عامر ويعقوب، وقرأ الباقون بكسر الهمزة وإسكان اللام بعدها ووصلها بالياء وصلاً ووقفاً. انظر: التيسير ١٨٧، النشر ٢ / ٣٦٠.

(٢) تاريخ الطبري ١ / ٤٦٢ من رواية ابن إسحاق.

(٣) وهي قراءة حمزة والكسائي وخلف. انظر: السبعة ٢٦٢، والنشر ٢ / ٢٦٠.

(٤) بل في العشر قرأ حمزة والكسائي وخلف وحفص بالقصر من غير همز، وقرأ الباقون بالمد والهمز. انظر: الإقناع ٢ / ٦١٩، النشر ٢ / ٢٣٩.

(٥) ذكرها في البحر ٢ / ٤٣٣ لغة لا قراءة. إلا أنه قال في الأخيرة: «زكْر على وزن (عَمْرو)» لا على وزن (قَلَم). قال الزبيدي: «وشذّ بعض المفسِّرين فزاد لغة خامسة وقال: ذَكَر، كجَبَل». تاج العروس ١١ / ٤٣٧.

يحيى: ولده، أولُ مَنْ سُمِّي «يحيى» بنصِّ القرآنِ، وُلِد قبلَ عيسى بستةِ أشهرٍ، ونُبّئ صغيراً، وقُتِل ظلماً، وسلَّط الله على قاتليه بُختنَصّر وجيوشَه. ويحيى اسمٌ عجمي وقيل: عربي. قال الواحديُّ[1]: «وعلى القولين لا ينصرف».

قال الكِرْماني[2]: «وعلى الثاني إنما سُمّي به لأنه أحياه اللهُ بالإيمان، وقيل: لأنه حَيَّ[3] به رَحِم أمّه، وقيل: لأنه استُشْهد. والشهداءُ أحياءٌ، وقيل: معناه: «يموت» كالمفازة للمَهْلَكَة، والسليم للّديغ».

/ **عيسى بنُ مريمَ بنتِ عمِرْانَ**: خَلَقه الله بلا أبٍ، وكانت مدةُ ٤/٦٧ حَمْلِه ساعةً، وقيل: ثلاثُ ساعات، وقيل: ستةُ أشهرٍ، وقيل: ثمانيةٌ، وقيل: تسعةٌ ولها عشرُ سنين. وقيل: خمسَ عشرةَ، ورُفِعَ وله ثلاثٌ وثلاثون سنةً، وفي أحاديثَ: أنه يَنْزِلُ[4] ويَقْتُلُ[5] الدجَّالَ،

(١) لم نجد قوله في تفسيريه: الوسيط والوجيز في مظانه. انظر: المسألة في الكشاف ١/٣٥٩.

(٢) غرائب التفسير ١/٢٥٣.

(٣) حَيِيَ يحيا حياة، وحيَّ يحيا، فهو حيٌّ. انظر: اللسان «حيي».

(٤) انظر: ما جاء في نزول عيسى عليه السلام من الأحاديث صحيح البخاري (٦/٤٩١) مع الفتح، ك: أحاديث الأنبياء، ب: نزول عيسى بن مريم عليهما السلام، ٣٤٤٨، ٣٤٤٩. صحيح مسلم (١/١٣٥ - ١٣٦) ك: الإيمان، ب: نزول عيسى بن مريم حاكماً بشريعة نبينا محمد ﷺ ح ٢٤٢، ٢٤٣ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٥) انظر: صحيح مسلم لذلك (٤/٢٢٥٣) ك: الفتن وأشراط الساعة، ب: ذكر الدّجال وصفته وما معه، ح ٢١٣٧ من حديث النواس بن سَمعان رضي الله عنه.

ويتزوَّجُ[١] ويُولَدُ له، ويَحُجُّ[٢]، ويمكثُ في الأرضِ سبعَ سنين[٣]، ويُدفَنُ عند النبيِّ ﷺ[٤]. وفي الصحيحِ[٥]: أنَّه رَبْعَةٌ أحمرُ كأنما خَرَجَ من ديماس، يعني حَمَّاماً.

وعيسى اسمٌ عِبْرانيٌّ أو سُرْيانيٌّ.

* * *

(١) انظر: كتاب الفتن لنعيم بن حماد (٢/ ٥٧٨) برقم ١٦١٦، وفتح الباري (٦/ ٤٩٣).

(٢) صحيح مسلم (٢/ ٩١٥) ك: الحج، ب: إهلال النبي -ﷺ- وهديه، ح ١٢٥٢ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) صحيح مسلم (٤/ ٢٢٥٩) ك: الفتن وأشراط الساعة، ب: في خروج الدجال ومكثه في الأرض ونزول عيسى وقتله إيّاه...» ح ٢٩٤٠، من حديث عبدالله بن عمرو رضي الله عنه.

(٤) سنن الترمذي (٦/ ١٢) ك: المناقب، ب: في فضل النبيّ ﷺ، ح٣٦١٧، وحَسَّنه الترمذي، لكنّ في إسناده عثمان بن الضحاك المدني ضعيف، كما في التقريب / ٦٦٤ برقم ٤٥١٣، وأورده الشيخ الألباني في ضعيف سنن الترمذي (ص٤١٠) وقال: «ضعيف».

(٥) انظر: صحيح البخاري (٦/ ٤٢٨) مع الفتح، ك: أحاديث الأنبياء، ب: قول الله تعالى: ﴿ وَهَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ مُوسَىٰٓ... ﴾ ح ٣٣٩٤ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

فائدة

[٣٩١] أخرج ابنُ أبي حاتمٍ[١]، عن ابنِ عباسٍ / قال: «لم يكنْ من الأنبياءِ مَنْ له اسمان إلا عيسى ومحمدٌ».

محمدٌ ﷺ: سُمِّي في القرآنِ بأسماءٍ كثيرةٍ منها: محمدٌ وأحمدُ[٢].

* * *

فائدة

أخرج ابنُ أبي حاتمٍ[٣]، عن عمرِو بنِ مُرَّة قال: «خمسةٌ سُمُّوا قبلَ أَنْ يكونوا: محمد: ﴿وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ﴾ [الصف: ٦]، ويحيى: ﴿إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ اسْمُهُ يَحْيَى﴾ [مريم: ٧]، وعيسى: ﴿يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ

---

(١) في تفسيره (٢/ ٦٥١) برقم ٣٥١٩ وفي إسناده سماك بن حرب تغيّر في آخره وروايته عن عكرمة مضطربة، كما تقدم.

(٢) أوصلها في كتابه الإكليل (٣٠٦) إلى سبعين اسماً. وانظر تفصيل ابن القيم في المسألة في زاد المعاد ١/ ٨٦ - ٨٨.

(٣) وليس في القسم المطبوع من تفسيره ولا في الدّر في مظانه.

ﭐسۡمُهُ ٱلۡمَسِيحُ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ ﴾[1] [آل عمران: ٤٥]، وإِسحاقُ ويعقوبُ: ﴿ فَبَشَّرۡنَٰهَا بِإِسۡحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسۡحَٰقَ يَعۡقُوبَ ﴾ [هود: ٧١]. قال الراغبُ[2]: «وخَصَّ لفظَ أحمدَ فيما بَشَّر به عيسى تَنْبيهاً على أنه أحمدُ منه ومِن الذين قبلَه».

* * *

/ وفيه مِنْ أسماءِ الملائكةِ: **جبريلُ وميكائيلُ**، وفيهما لغاتٌ: جِبْرِيلُ، ٤/٦٨ بكسرِ الجيمِ والراءِ بلا همزٍ، وجَبْرِيلُ بفتح الجيم وكسرِ الراءِ بلا همزٍ، وجَبْرائيلُ بهمزةٍ بعد الألفِ، وجَبْرائيل بياءَيْن بلا همزٍ، وجَبْرَئيل بهمزٍ وياءٍ بلا ألفٍ، وجَبْرَئِلّ مشدَّدَ اللامِ، وقُرِئَ بها[3].

(١) أ، س، ح: «مصدقاً بكلمة من الله».

(٢) المفردات ٢٥٦.

(٣) المتواتر منها أربع قراءات:

١- «جَبْرِيل» بفتح الجيم وكسر الراء من غير همز لابن كثير.

٢- «جَبْرَئيل» بفتح الجيم والراء وهمزة مكسورة لحمزة والكسائي وخلف وأبي بكر عن عاصم بخلف عنه.

٣- «جَبْرَئِل» بفتح الجيم والراء وهمزة مكسورة بحذف الياء بعدها، وهو الوجه الثاني لأبي بكر عن عاصم.

٤- «جِبْرِيل» بكسر الجيم والراء من غير همزة للباقين. انظر: الإقناع ٢/ ٦٠٠، النشر ٢/ ٢١٩.

قال ابن جني[1]: «وأصله "كُورْيال" فَغُيِّر بالتعريبِ وطولِ الاستعمالِ إلى ما ترى».

وقُرِئ ميكاييل بلا همز[2]، ﴿وَمِيكَآئِيلَ﴾[3] ﴿وَمِيكَىٰلَ﴾[4].

أخرج ابنُ جرير[5] من طريقِ عكرمةَ، عن ابنِ عباسٍ قال: «جبريلُ عبدُالله، وميكاييل عُبَيْدُالله، وكل اسم فيه "إيل" فهو مُعَبَّدٌ لله».

وأخرج[6] عن عبدِالله بن الحارثِ قال: إيل: الله بالعِبْرانية. وأخرج

= أما «جَبْرايِيل» بفتح الجيم وياءين بلا همز فقرأ بها الأعمش وغيره، و«جَبْرَئِلّ» بفتح الجيم وتشديد اللام فقرأ بها يحيى بن يعمر وغيره، وهما قراءتان شاذتان. انظر: مختصر ابن خالويه ٨، المحتسب ١/٩٧، البحر ١/٣١٨.

(١) المحتسب ١/٩٧.

(٢) أي بياءين، قرأ بها الأعمش، وهي قراءة شاذة. وقرأ جمهور القراء بهمزة بعدها ياء. انظر الإقناع ٢/٦٠١، والنشر ٢/٢١٩، والبحر المحيط ١/٣١٨.

(٣) وهي قراءة نافع وأبي جعفر، ووجه عن قنبل. والمثبت من «س»، وفي (أ): (ميكئيل)، وفي: ب، ع، ح، ر: «ميكيل».

(٤) وهي قراءه أبي عمرو ويعقوب وحفص.

(٥) في تفسيره جامع البيان (٢/٣٩٠/برقم ١٦٢١) (١/٤٣٧) ضعيف، في إسناده محمد بن حميد الرازي حافظ ضعيف كما تقدم.

(٦) أي: ابن جرير في المصدر السابق (١/٢٤٨، ٤٣٧) وفيه محمد بن حميد أيضاً ضعيف، ورواه ابن أبي حاتم في تفسيره (١/١٨٢) ح ٩٦٧، إسناده حسن، رجاله بين ثقة وصدوق.

ابن أبي حاتم[1] عن عبدالعزيز بن عمير قال: «اسمُ جبريل في الملائكةِ خادمُ الله».

* * *

فائدة

قرأ أبو حيوة «فأرسلنا إليها رَوْحَنّا» [مريم: ١٧] بالتشديد[2]، وفسَّره ابنُ مِهْرانَ بأنه اسمٌ لجبريلَ، حكاه الكِرْماني[3] في «عجائبه».

وهاروت وماروت: أخرج ابنُ أبي حاتم[4]، عن عليّ قال: «هاروت وماروت مَلَكان من ملائكةِ السماء»، وقد أَفْرَدْتُ في قصتِهما جزءاً[5].

والرعد: ففي الترمذيِّ[6] مِنْ حديث ابن عباس: أنَّ اليهودَ قالوا للنبيِّ

(١) في تفسيره (١/ ١٨٣) برقم ٩٦٨، رجاله ثقات.

(٢) وفتح الراء وهي قراءة شاذة. مختصر ابن خالويه ٨٣.

(٣) غرائب التفسير ١/ ٦٩٠.

(٤) في تفسيره (١/ ١٨٨) برقم ١٠٠١، رجال إسناده محتج بهم، عدا إبراهيم بن موسى الجرجاني، فقد قال فيه ابن عدي: له حديث منكر، -يقصد حديثا آخر غير هذا-. انظر: الكامل في الضعفاء (١/ ٢٧٠-٢٧١) وهذا الأثر موافق للآية أنّهما ملكان.

(٥) لم نقف على خبر هذا الجزء.

(٦) في سننه (٥/ ١٩٣ - ١٩٤) ك: التفسير، سورة الرعد، ح ٣١١٧، وقال: «حديث حسن صحيح غريب» وذكره الشيخ الألباني في صحيح سنن الترمذي (٣/ ٢٦١-٢٦٢) وقال: «صحيح».

ﷺ: أَخْبِرنا عن الرعدِ. فقال: «مَلَكٌ من الملائكةِ مُوكَّلٌ بالسحاب».

وأخرج ابن أبي حاتم(١) عن عكرمة قال: «الرعد مَلَك يُسَبِّح».

وأخرج عن مجاهدٍ(٢): أنه سُئِل عن الرعدِ فقال: «هو مَلَكٌ يُسَمَّى الرعدَ، ألم ترَ أنَّ اللّهَ يقول: ﴿ وَيُسَبِّحُ ٱلرَّعۡدُ بِحَمۡدِهِۦ ﴾ [الرعد: ١٣].

والبَرْق: فقد أخرج(٣) ابنُ أبي حاتمٍ عن محمد بن مسلم قال: «بلغنا أنَّ البَرْقَ مَلَكٌ له أربعةُ وجوهٍ: وجهُ إنسانٍ، ووجهُ ثَوْرٍ، ووجهُ نَسْرٍ، ووجهُ أسدٍ، فإذا مَصَعَ(٤) بذنبه فذلك البرق».

٤/ ٦٩ / **ومالك**: خازنُ جهنمَ.

والسِّجِلُّ: أخرج ابن أبي حاتم(٥)، عن أبي جعفرٍ الباقرِ قال: «السِّجِلّ

---

(١) لعله في القسم المفقود من تفسيره، وعزاه المصنف في الدّر (٤/ ٦٢٣) إلى الخرائطي، ولم يعزه لابن أبي حاتم، وقد ذكر ابن الجوزي في زاد المسير (١/ ٤٣) هذا التفسير عن عكرمة.

(٢) لعله في القسم المفقود من تفسيره، وعزاه السيوطي في الدّر (٤/ ٦٢٣) لعبد بن حميد وكذا ذكره البغوي في تفسيره (١/ ٥٣) وابن الجوزي في زاد المسير (١/ ٤٣) عن مجاهد به.

(٣) أورده الحافظ ابن كثير في تفسيره (٤/ ٣٦٣) وعزاه لابن أبي حاتم، والغالب على هذا الأثر أنّه من الإسرائيليات، وكذا عزاه المصنف له في الدّر (٤/ ٦١٩).

(٤) مَصَع بذنبه: حرّكه من غير عَدْوٍ.

(٥) في تفسيره (١/ ١٨٩) برقم ١٠٠٤، وإسناده ضعيف فيه راو مبهم وهو قوله: «عمّن سمع أبا جعفر»، وذكره الحافظ ابن كثير في تفسيره (١/ ١٠٢) ثم قال: «وهذا أثر غريب، وبتقدير صحته إلى أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين الباقر فهو نقله من أهل الكتاب وفيه نكارة توجب ردّه والله أعلم».

مَلَك، وكان هاروتُ وماروتُ من أعوانه».

وأخرج[1] عن ابن عمر قال: «السِّجِلُّ مَلَك».

وأخرج[2] عن السُّدّي قال: «مَلَكٌ موكَّل بالصحف».

وقعيد: فقد ذكر مجاهدٌ: أنه اسمُ كاتبِ السيئاتِ، أخرجه أبو نُعَيم في «الحِلية»[3]، فهؤلاء تسعةٌ.

وأخرج ابنُ أبي حاتمٍ[4] من طرقٍ مرفوعةٍ وموقوفةٍ ومقطوعةٍ: أن «ذا القرنين» مَلَكٌ من الملائكة، فإنْ صحَّ أكمل العشرةَ.

(١) أي: ابن أبي حاتم -في القسم المفقود من تفسيره- وعزاه له الحافظ ابن كثير في تفسيره (٥/٣٧٧) وساقه بإسناده، ففيه يحيى بن يمان العجلي، صدوق عابد يخطئ كثيراً وقد تغيّر كما تقدم وبقية رجاله ثقات، ورواه ابن جرير في تفسيره (١٠/١٧/٩٩) في إسناده عبيد الرحمن والد أبي الوفاء الأشجعي لم أقف على ترجمته.

(٢) أي: ابن أبي حاتم في تفسيره وهو في القسم المفقود وعزاه له الحافظ ابن كثير في تفسيره (٥/٣٧٧)، وكذا المصنف في الدّر (٥/٦٨٣) ورواه ابن جرير في تفسيره (١٠/١٧/١٠٠) بإسناد يُحَسَّن، فيه «مؤمل» صدوق يخطئ وبقية رجاله ثقات.

(٣) (٣/٢٨٧) في إسناده قيس بن الربيع تقدم أنّه تغير لما كبر، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه، فحَدّث به.

(٤) لم أقف على رواية مرفوعة تشير إلى أنّ ذا القرنين من الملائكة، أمّا الرّواية الموقوفة فذكر المؤلف رواية عن عمر رضي الله عنه وعزاه لابن أبي حاتم وغيره، في الدر (٥/٤٦٣)، وأخرجها ابن جرير الطبري في تفسيره (٩/١٦/١٧) لكنّ في إسناده محمد بن إسحاق وهو موصوف بالتدليس وقد عنعن، أمّا الرّواية المقطوعة فعزاها المصنف لابن أبي حاتم في الدّر (٥/٤٣٦) من قول سعيد بن جبير.

وأخرج ابنُ أبي حاتمٍ[1] من طريق عليٍّ بن أبي طلحة، عن ابنِ عباسٍ في قوله: ﴿ يَوْمَ يَقُومُ ٱلرُّوحُ ﴾ [النبأ: ٣٨] قال: «هو مَلَكٌ من أعظمِ الملائكةِ خَلْقاً، فصاروا أحدَ عشرَ».

ثم رأيت الراغبَ[2] قال في «مفرداته» في قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِى قُلُوبِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الفتح: ٤] قيل: إنه مَلَكٌ يُسَكِّنُ قلبَ المؤمنِ ويُؤَمِّنُه، كما رُوي أنَّ السكينةَ تَنْطِقُ على لسانِ عمرَ[3].

* * *

(١) هكذا عزاه المصنف له في الدّر (٨/ ٤٠٠) ولغيره، وأخرجه ابن جرير في تفسيره (٣٠/ ٢٢).

(٢) المفردات ٤١٧.

(٣) رواه أحمد في مسنده (١/ ١٠٦) عن عليّ -رضي الله عنه- وإسناده صحيح، رجاله ثقات.

وفيه من أسماء الصحابة: **زيدُ بن حارثة**[١].

والسِّجِلُّ في قولِ مَنْ قال: إنه كاتبُ النبيِّ ﷺ، أخرجه أبو داودَ[٢] والنسائيُّ[٣] من طريق أبي الجوزاء عن ابن عباس.

* * *

(١) ابن شراحيل، أبو أسامة الكلبي، مولى رسول الله ﷺ، صحابي جليل، من أول الناس إسلاماً، استشهد يوم مؤتة سنة ثمان في حياة النبي ﷺ، وله من العمر خمس وخمسون سنة. انظر: الاستيعاب ٢/٥٤٢، الإصابة ٢/٥٩٨.

(٢) في سننه (٣/٢٣٤) ك: الخراج، ب: في اتخاذ المكاتب، ح ٢٩٣٥ وسيأتي الحكم في الحديث الآتي.

(٣) في السنن الكبرى (٦/٤٠٨) ك: التفسير، سورة الأنبياء، ح ١٣٣٥، وأورده الحافظ ابن كثير في تفسيره (٥/٣٧٨)، وبيَّن عدم صحته، وأورده من رواية ابن عمر أيضاً وقال: «هذا منكر جداً من حديث نافع عن ابن عمر لا يصحّ أصلاً»، وقد صرّح ابن القيم أنّه سمع شيخه ابن تيمية يقول: «هذا الحديث موضوع ولا يعرف لرسول الله ﷺ كاتب اسمه السجل قط...». انظر: تعليق (١) على هذا الحديث في سنن أبي داود (٣/٢٣٥)، ح برقم ٢٩٣٥، وكذا ردّه ابن جرير الطبري في تفسيره (١٠/١٧/١٠٠) وأنكر أن يكون له ﷺ كاتب بهذا الاسم، ولا في الملائكة مَلَك بهذا الاسم.

وفيه من أسماء المتقدمين غيرِ الأنبياء والرسلِ:

عِمْرانُ[١] **أبو مريم**، وقيل[٢]: وأبو موسى أيضاً.

وأخـوها **هارون**[٣]، وليس بأخي موسى كما في حديث أخرجه مسلم[٤]، وسيأتي آخرَ الكتاب.

/ **وَعُزَير**[٥]. ٤/ ٧٠

وتُبَّع: وكان رجلاً صالحاً كما أخرج الحاكم[٦]. وقيل: نبي حكاه الكرماني[٧] في «عجائبه».

[٣٩٢] / **ولقمان**[٨]: وقد قيل إنه كان نبيًّا، والأكثرُ على خلافه.

---

(١) ابن باشم بن أمون ينتهي نسبه إلى سليمان بن داود، وهو صاحب صلاة بني إسرائيل في زمانه، وقد امتدح الله ذريته بأنها طيبة. انظر: تاريخ الطبري ١/ ٥٨٥، البداية والنهاية ٢/ ٤١٧، ٤١٨.

(٢) ع، ب: «وقيل فيه». والخلاف يتصوَّر في الآية: ٣٣ من آل عمران: «وآل عمران».

(٣) وعلى قوله هذا هو: هارون بن عمران، قال ابن كثير: «ودَلّ الحديث على أنها قد كان لها أخ نَسَبيٌّ اسمه هارون، وكان مشهوراً بالدين والصلاح والخير» البداية ٢/ ٤٤٨.

(٤) سيأتي تخريجه في آخر الكتاب ص: ٢٤٠٢.

(٥) ابن حَيْوَة بن عرنا، ينتهي نسبه إلى هارون بن عمران، وهو العبد الذي أماته الله مئة عام ثم بعثه على القول المشهور، ويقال: إن قبره في دمشق. انظر: تفسير ابن كثير: ١/ ٢٧٦، البداية والنهاية ٢/ ٣٨٣، ٣٨٤.

(٦) في المستدرك (٢/ ٤٥٠) ك: التفسير، من قول عائشة رضي الله عنها، وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يُخْرجاه، وأقرّه الذهبي.

(٧) غرائب التفسير ٢/ ١٠٧٧.

(٨) ابن عَنْقاء بن سدون، الحكيم، كان رجلاً صالحاً ذا عبادة وحكمة عظيمة، وقد ذكره تعالى في القرآن فأثنى عليه، وحكى كلامه فيما وعظ به ولده. انظر: المعارف ٢٥٥ البداية والنهاية ٣/ ٦، ١٠.

أخرج ابن أبي حاتم(١) وغيره من طريق عكرمةَ عن ابن عباس قال: «كان لقمان عبداً حبشيًّا نجاراً».

ويوسف: الذي في سورة غافر(٢).

ويعقوب: في أول سورة مريم على ما تقدَّم(٣).

وتَقِيّ في قوله فيها: ﴿إِنِّيٓ أَعُوذُ بِٱلرَّحۡمَٰنِ مِنكَ إِن كُنتَ تَقِيّٗا﴾ [١٨] قيل: إنه اسمُ رجلٍ كان مِنْ أمثلِ الناسِ، أي: إن كنتَ في الصلاحِ مثل تَقيٍّ، حكاه الثعلبي(٤).

وقيل: اسم رجل كان يتعرَّضُ للنساء، وقيل: إنه ابنُ عَمِّها، أتاها جبريلُ في صورتهِ، حكاهما الكِرْماني(٥) في «عجائبه».

* * *

وفيه من أسماءِ النساء:

مريمُ لا غير؛ لنكتةٍ تقدَّمت في نوعِ الكنايةِ(٦)، ومعنى مريم بالعِبرية

(١) في القسم المفقود، وعزاه له المصنف في الدّر (٦/ ٥٠٩) ولغيره.

(٢) على القول بأنه يوسف بن إفرائيم بن يوسف بن يعقوب، وقد استغرب السيوطي هذا القول سابقاً!!

(٣) عن الكرماني بأنه يعقوب بن ماثان، وقد استغربه -أيضاً- سابقاً!! فالعجب كيف يوردهما ثانية بعد استغرابه لهما؟.

(٤) الكشف والبيان ٦/ ٢١٠، وهو قول لا دليل عليه.

(٥) غرائب التفسير ١/ ٦٩٠.

(٦) انظر: ص: ١٥٥٧.

الخادمُ، وقيل[1]: المرأة التي تُغازلُ الفتْيان، حكاهما الكِرْمانيُّ[2].

وقيل: إنَّ بعلاً في قوله: ﴿أَتَدْعُونَ بَعْلًا﴾ [الصافات: ١٢٥] اسُم امرأةٍ كانوا يعبدونها، حكاه ابن عسكر[3].

* * *

وفيه من أسماءِ الكفار:

قارون: وهو ابن يَصْهر[4] ابن عمٍّ موسى، كما أخرجه ابن أبي حاتم[5] عن ابن عباسٍ.

وجالوت[6]، **وهامان**[7].

(١) يفهم من صنيع المصنّف أن المعنيين كليهما باللغة العبرية. وفي المصدر الذي ينقل منه: «ومعنى مريم في اللغة» يعني اللغة العربية.
وفي تاج العروس (٣٢/٣٠٢): «المريم كمَقْعَد: التي تحبُّ حديث الرجال ولا تَفْجُرُ». ولو نزّه السيوطيّ كتابه عن هذا النقل كان أولى.

(٢) غرائب التفسير ١/٢٥٢.

(٣) التكملة ١٦٢.

(٤) المثبت من: س، م، ح، ز، وفي (أ) يضْهر بالضاد، وما أثبتناه يوافق المصادر. وقارون هو ابن عم موسى في قول أكثر أهل العلم، وذهب ابن إسحاق أنه عمه، وردَّ الطبري قوله. وقد قصّ الله حكايته في آخر سورة القصص. انظر: تفسير الطبري ١٠/١٠٥، والبداية والنهاية ٢/٢٠١-٢٠٢.

(٥) في تفسيره (٩/٣٠٠٥) برقم ١٧٧٤، وإسناده حسن، رجاله بين ثقة وصدوق، لكنّه من الإسرائيليات.

(٦) رجل من العماليق أو من كنعان، قتله نبي الله داود في خبر قصة الملأ من بني إسرائيل المذكورة في سورة البقرة. انظر: غرر التبيان: ٢٢٠، صلة الجمع ١/٢٥٠، ٢٥٢.

(٧) وهو وزير فرعون. انظر: غرر التبيان: ٣٨٧، البداية والنهاية ٢/٨٢.

وبُشرى: الذي ناداه الواردُ المذكورُ في سورة يوسف بقوله: ﴿يَٰبُشۡرَىٰ﴾ [يوسف: ١٩] في قول السُّدِّي، أخرجه ابن أبي حاتم(١).

/ وآزَر: أبو إبراهيمَ. وقيل: اسمه تارَحْ، وآزر لقبٌ. أخرج ابن أبي حاتم(٢) من طريق الضحاكِ، عن ابنِ عباسٍ قال: «إن أبا إبراهيم لم يكن اسمُه آزرَ؛ وإنما كان اسمُه تارَحْ». وأخرج(٣) من طريق عكرمةَ عن ابنِ عباسٍ، قال: «يعني بآزرَ الصنمَ». ٤/ ٧١

وأخرج(٤) عن السُّدِّي قال: «اسم أبيه تارَحْ، واسم الصنم آزَر». وأخرج عن مجاهد(٥) قال: «ليس آزرُ أبا إبراهيمَ».

---

(١) في تفسيره (٧/ ٢١١٣، ٢١١٤) برقم ١١٤٠٩، ١١٤١٠، في إسناده، قيس بن الرّبيع الأسدي صدوق تغيّر لما كبر وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدّث به كما تقدم، وفي إسناد الأثر ذي الرقم ١١٤١٠، أسباط بن نصر الهمداني صدوق كثير الخطأ يغرب كما تقدم.

(٢) في المصدر السابق نفسه (٤/ ١٣٢٥) برقم ٧٤٩١، ضعيف به فيه بشر بن عمارة الخثعميّ ضعيف كما تقدم، بجانب الانقطاع بين الضحاك وابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) أي: ابن أبي حاتم في المصدر نفسه (٤/ ١٣٢٤)، رجاله بين ثقة وصدوق فيحسَّن به إلى ابن عباس رضي الله عنهما.

(٤) أي: ابن أبي حاتم في المصدر نفسه (٤/ ١٣٢٤ برقم ٧٤٩٠) في إسناده أسباط بن نصر صدوق كثير الخطأ يغرب كما تقدم.

(٥) يعني: ابن أبي حاتم في المصدر نفسه (٤/ ١٣٢٥) برقم ٧٤٩٢، ضعيف، في إسناده ليث بن أبي سليم تُرِك حديثه لاختلاطه وعدم تميز حديثه، قبل الاختلاط مِنْ بعده كما تقدَّم.

ومنها **النَّسِيء**[1]: أخرج ابن أبي حاتم[2]، عن أبي وائلٍ قال: كان رجلٌ يسمى النَّسِيْءَ من بني كِنانةَ كان يجعل المُحَرَّم صَفَراً يَسْتَحِلُّ به الغنائم».

* * *

وفيه من أسماء الجنِّ:

أبوهم: **إِبليسُ**، وكان اسمُه أولاً عَزازيل.

أخرج ابن أبي حاتم[3] وغيره مِنْ طريقِ سعيدِ بن جُبير، عن ابنِ عباسٍ قال: «كان إبليسُ اسمُه عزازيل».

وأخرج ابنُ جريرٍ[4] عن السُّدِّي قال: «كان اسمُ إبليس الحارثَ». قال بعضهم: «هو معنى عزازيل».

وأخرج ابنُ جريرٍ[5] وغيره مِنْ طريقِ الضحاك، عن ابنِ عبَّاس قال: «إنما سُمِّي إبليسَ؛ لأنَّ الله أبلَسَه من الخير كله، آيَسَه منه».

---

(١) وهو على هذا القول اسمه حذيفة بن عبد، ويلقب بالقلمَّس. انظر: صلة الجمع ١/ ٥٤٣. وضعّف هذا القول ابن عطية في المحرر الوجيز ٨/ ١٧٩.

(٢) في المصدر السابق (٦/ ١٧٩٤) برقم ١٠٠١٧) إسناده صحيح، رجاله ثقات.

(٣) في تفسيره (١/ ٨٤) برقم ٣٦١ ضعيف في إسناده سعيد بن سليمان البصري ضعيف كما في التقريب/ ٣٨٠ برقم ٢٣٤٣).

(٤) في تفسيره (١/ ٥٠٩/ برقم ٧٠٤) (١/ ٢٢٧) في إسناده أسباط بن نصر صدوق كثير الخطأ كما تقدم.

(٥) في تفسيره (١/ ٥٠٩/ برقم ٧٠٣) (١/ ٢٠١-٢٠٢، ٢٢٧) ضعيف في إسناده بشر بن عمارة الخثعميّ، ضعيف كما تقدم، بجانب الانقطاع بين الضحاك وابن عباس رضي الله عنهما، وكذا هو عند ابن أبي حاتم في تفسيره (١/ ٨١) برقم ٣٦٢.

وقال ابن عسكر(١): «قيل في اسمه قِتْرة، حكاه الخطابيُّ(٢)، وكنيتهُ أبو كَرْدوس، وقيل: أبو قِترة، وقيل: أبو مُرَّة، وقيل: أبو لُبَيْنَى، حكاه السهيليُّ(٣) في الروض الأنف».

* * *

وفيه مِنْ أسماءِ القبائلِ: **يأجوجُ ومأجوج وعادٌ وثمودُ ومَدْيَن وقريشٌ والروم**(٤).

* * *

وفيه من الأقوامِ بالإضافة(٥): **قوم نوحٍ، وقوم لوطٍ، وقومُ تُبَّع، وقومُ إبراهيَم، وأصحابُ الأيكة**. وقيل: هم مَدْيَنُ. / **وأصحابُ الرَّسِّ**، وهم ٤/ ٧٢

---

(١) التكملة ٣٧.

(٢) في غريب الحديث ١/ ٤٦٩.

(٣) حكاه في الروض الأنف ٢/ ٢٧٣ عن الحسن مرسلا، وذكر السهيلي في كتاب التعريف (٥٧) أن اسمه عزازيل، ونقل عن النقاش أن كنيته أبو كردوس.

(٤) إدخال الروم ضمن القبائل فيه تجوز؛ لأن الروم شَعْب وليسوا قبيلة واحدة ترجع إلى أب واحد، وهي أصغر من الشَّعْب. انظر: المصباح المنير «شعب» ١١٩، والقاموس (قبل) ٤/ ٤٧.

(٥) بل فيه أقوام بالإضافة غيرُ المذكورين، وهم عددٌ وفير. انظر: علوم القرآن بين البرهان والإتقان: ٤٧٠.

بقيةٌ مِنْ ثمودَ، قاله ابنُ عباسٍ[١]. وقال عكرمة[٢]: «هم أصحابُ ياسين». وقال قتادة[٣]: «هم قومُ شُعَيْبٍ». وقيل: هم أصحابُ الأخدودِ، واختاره ابنُ جريرٍ[٤].

* * *

وفيه من أسماءِ الأصنامِ التي كانت أسماءً لأُناس: **وَدّ**، **وسُواع**، **ويَغُوث**، **ويَعُوق**، **ونَسْر**، وهي أصنامُ قومِ نوح، **واللات والعُزَّى ومناة**، وهي أصنامُ قريشٍ، وكذا ﴿وَٱلرُّجْزَ﴾ [المدثر: ٥] فيمن قرأه[٥] بضم الراء، ذكر الأخفشُ في كتاب «الواحد والجمع» أنه اسمُ صنمٍ.

---

(١) أخرجه ابن جرير في تفسيره (١١/١٩/١٣) ضعيف في إسناده ابن جريج مدلّس وقد عنعنه، وذكر علي بن المديني أنّه لم يلق أصحاب ابن عباس فضلاً عن ابن عباس -رضي الله عنهما- فهو منقطع به.

(٢) المصدر السابق (١١/١٩/١٤) مداره أيضاً على ابن جريج المذكور في الحديث قبله.

(٣) كذا ذكره المصنف في الدّر (٦/٢٥٦) وعزاه لابن عساكر في تاريخه، ولم نقف عليه في تاريخه.

(٤) جامع البيان (١١/١٩/١٤).

(٥) وهم حفص وأبو جعفر ويعقوب، وقرأ الباقون بكسر الراء. انظر: التيسير ٢١٦، النشر ٢/٣٩٣.

والجِبْتُ والطَّاغوت، قال ابنُ جرير: «ذهب بعضُهم إلى أنهما صنمان كان المشركون يَعْبُدونهما».

ثم أخرج[1] عن عكرمةَ قال: «الجِبْتُ والطاغوت صنمان».

والرَّشادُ في قولِه في سورةِ غافر: ﴿وَمَآ أَهۡدِيكُمۡ إِلَّا سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ﴾ [٢٩]، قيل: هو اسمُ صنم من أصنام فرعون، حكاه الكرماني[2] في «عجائبه».

وآزَر: على أنه اسمُ صنمٍ.

وبَعْل: وهو صنمُ قومِ إلياس.

روى البخاريّ[3] عن ابنِ عباسٍ قال: «وَدّ وسُواع ويَغُوث ويَعُوق ونَسْر أسماءُ رجالٍ صالحين من قومِ نوحٍ، فلمَّا هلكوا أوحى الشيطانُ إلى قومِهم أن انصِبُوا إلى مجالسِهم التي كانوا يَجْلِسون أنصاباً، / [٣٩٣] وسَمُّوها بأسمائهم، فَفَعلوا فلم تعبد، حتى إذا هلك أولئك وتَنَسَّخ العلمُ عُبِدَتْ».

---

(١) يعني ابن جرير في تفسيره (٨/ ٤٦١/ برقم ٩٧٦٤) (٤/ ٥/ ١٣١) إسناده حسن رجاله ثقات إلا الحسن بن يحيى بن الجعد العبدي شيخ ابن جرير صدوق كما في التقريب /٢٤٣ برقم ١٣٠٠.

(٢) غرائب التفسير ٢/ ١٠٢٩ ونسبه إلى أبي الليث في تفسيره. انظر: تفسير أبي الليث ٣/ ١٦٦.

(٣) في صحيحه (٨/ ٦٦٧) مع الفتح، ك: التفسير، ب: «وداً ولا سواع...»، ح (٤٩٢٠).

وأخرج ابن أبي حاتم(١) عن عروة: أنهم أولادُ آدمَ لصُلْبه.

وأخرج البخاريُّ(٢) عن ابنِ عباسٍ قال: «كان اللاتُ رجلاً يَلُتُّ سَوِيق الحاجّ». وحكى ابن جني(٣) عنه أنه قرأ «اللاتَّ» [النجم: ١٩] بتشديدِ التاءِ وفَسَّره بذلك، وكذا أخرجه ابنُ أبي حاتمٍ(٤) عن مجاهدٍ.

* * *

وفيه من أسماءِ البلاد والبقاع والأمكنة والجبال:

بَكَّة: اسم لمكةَ؛ فقيل: الباءُ بدلٌ من الميم(٥)، ومَأْخَذُه مِنْ تمكَّكْتُ

---

(١) وهو في القسم المفقود وساقه الحافظ ابن كثير في تفسيره (٨/ ٢٦٢) بإسناد ابن أبي حاتم، وفي إسناده عبدالله بن مسلم بن هرمز المكيّ ضعيف، كما ذكره الحافظ ابن حجر في التقريب/ ٥٤٦ برقم ٣٦٤٠).

(٢) في صحيحه (٨/ ٦١١) مع الفتح، ك: التفسير، ب: ﴿ أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ﴾ ح ٤٨٥٩.

(٣) المحتسب ٢/ ٢٩٤، وهي قراءة شاذة.

(٤) في القسم المفقود من تفسيره، ولم يعزه المؤلف له في الدّر (٧/ ٦٥٣) من رواية مجاهد، وإنّما عزاها لعبد بن حميد وابن المنذر وابن جرير، وهو في تفسيره (١٣/ ٢٧/ ٥٨) بأسانيد عدة، والأوّل منها صحيح والثاني حسن والبقية فيها ابن حميد، وهو ضعيف كما تقدم.

(٥) انظر: اللسان «بكك» ١/ ٤٧٣.

العَظْم، / أي: اجتذَبْتُ ما فيه من المُخِّ، وتَمَكَّكَ الفَصِيلُ ما في ٤/ ٧٣ ضَرْعِ الناقة، فكأنها تَجْتَذِبُ إلى نفسها ما في البلاد من الأقوات. وقيل: لأنها تَمُكُّ الذنوب، أي: تُذْهبها، وقيل: لقلة مائها. وقيل: لأنها في بطنِ وادٍ تَمَكَّك الماءُ منْ جبالها عند نزولِ المطرِ، وتَنْجَذِبُ إليها السيولُ. وقيل: الباءُ أصلٌ، ومَأْخَذُه من البَكِّ؛ لأنها تَبُكُّ أعناقَ الجبابرةِ، أي: تَكْسِرهم فَيَذِلُّون لها ويَخْضَعون. وقيل: من التَّباكّ وهو الازدِحامُ؛ لازدحامِ الناس فيها في الطَّواف، وقيل: مكةُ الحرمُ، وبكَّةُ المسجدُ خاصةً، وقيل: مكةُ: البلدُ، وبَكَّةُ: البيتُ، وموضعُ الطوافِ. وقيل: البيتُ خاصة.

والمدينة: وسُمِّيت في الأحزاب يَثْرب[1]، حكاية عن المنافقين، وكان اسمَها في الجاهلية، فقيل: لأنه اسمُ أرضٍ هي في ناحيتها، وقيل: سُمِّيت بيثربَ بنِ وائلٍ[2] من بني إِرَم بنِ سام بن نوح؛ لأنه أولُ مَنْ نَزَلها، وقد صَحَّ النهيُ عن تسميتِها به[3]؛ لأنه ﷺ كان يكرَهُ الاسمَ الخبيثَ، وهو يُشْعِر بالثَّرْبِ وهو الفسادُ، أو التَّثْريب وهو التوبيخُ.

---

(١) في قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَت طَّآئِفَةٌ مِّنْهُمْ يَٰٓأَهْلَ يَثْرِبَ ﴾ [١٣].

(٢) أو ابن عُبَيْل، أو ابن قانية من العماليق، وفي اسم أبيه خلاف. انظر: التعريف والإعلام ١٣٧، مراصد الاطلاع ٣/ ١٤٧٤، صلة الجمع ٢/ ٣٤٢.

(٣) أي: بتسمية المدينة «يثرب». انظر: صحيح البخاري (٤/ ٨٧) مع الفتح، ك: الفضائل، ب: فضل المدينة، ح ١٨٧١)، وصحيح مسلم (٢/ ١٠٠٦) ك: الحج، ب: صيانة المدينة من دخول الطاعون والدجال إليها، ح (١٣٨٢). يفهم من رواية =

وبَدْرٌ: وهي قريةٌ قربَ المدينةِ. أخرج ابنُ جريرٍ[1] عن الشعبيِّ قال: «كانت بدرٌ لرجلٍ من جُهَيْنة يسمى بَدْراً، فسُمِّيت به. قال الواقديُّ: «فذكَرْتُ ذلك لعبدالله بن جعفرٍ[2] ومحمد بنِ صالحٍ[3] فأنكراه وقالا: فلأيِّ شيءٍ سُميت الصَّفْراءُ ورابغٌ؟ هذا ليس بشيء؛ إنما هو اسمُ الموضِع»[4].

وأخرج[5] عن الضحاك قال: «بدرٌ ماءٌ بين مكةَ والمدينة».

= الصحيحين كراهية تسمية المدينة «يثرب» كما ذكر الحافظ في الفتح والنووي في شرحه على صحيح مسلم (٩ / ١٥٤)، أما رواية النهي عن تسميتها بـ «يثرب» فوردت عن البراء رضي الله عنه بما يدل على النهي رواه أحمد في مسنده (٤ / ٢٨٥)، وعمر بن شبة في تاريخ المدينة (١ / ١٦٥)، وأبو يعلى في مسنده (٣ / ٢٤٧) برقم ١٦٨٨، وابن الجوزي في الموضوعات (٢ / ٢٢٠) وقال: «هذا حديث لا يصحّ...» قلت: ورد أيضاً من حديث غير البراء رضي الله عنه ولا يصحّ، فما ذكره المصنف أنه صحّ، فيه نظر، وانظر لذلك الأحاديث الواردة في فضائل المدينة للدكتور صالح الرفاعي (٣٥-٣٩).

(١) في تفسيره (٧ / ١٧٠ / برقم ٧٧٣٤، ٧٧٣٥) (٣ / ٤ / ٧٥).

(٢) ابن عبدالرحمن، أبو محمد الزُّهْري المدني، الإمام، حفيد الصحابي الجليل المِسْوَر بن مَخْرَمة (ت: ١٧٠هـ). انظر: تهذيب الكمال ١٤ / ٣٧٢، السير ٧ / ٣٢٨.

(٣) ابن دينار، أبو عبدالله المدني التمَّار مولى الأنصار، رأى سعيد بن المسيّب، له علم بالمغازي (ت: ١٦٨هـ). انظر: تهذيب الكمال ٢٥ / ٣٧٧، ميزان الاعتدال ٣ / ٥٨١.

(٤) قال الواقدي في المغازي ١ / ٤٤: «وكان بدر موسماً من مواسم الجاهلية يجتمع بها العرب، لها بها سوق».

(٥) أي: ابن جرير في المصدر السابق نفسه.

وأُحُد: قُرِئ شاذاً «إذ تُصْعِدون ولا تلوون على أُحُد»[(1)] [آل عمران: ١٥٣].

وحُنَيْن: وهي قريةٌ قرب الطائف[(2)].

وجَمْع[(3)]: وهي مُزْدلفة.

والمَشْعَر الحرام: وهو جبلٌ بها.

ونَقْع: قيل: اسمٌ لما بين عرفات إلى مزدلفةَ، حكاه الكِرْماني[(4)].

ومصر.

وبابل: وهي بلدٌ بسوادِ العراق.

/ **والأَيْكة، ولَيْكة**[(5)]: بفتح اللام: بلد قوم شعيب، والثاني: اسمُ ٤/٧٤ بلدةٍ، والأولُ اسمُ الكُورة[(6)].

---

(١) وهي قراءة حميد بن قيس. انظر: البحر ٣/١٨٣، والدر المصون ٣/٤٤١.

(٢) الراجح أن حنيناً هو منطقة الشرائع بمكة، وتبعد عنها (٢٦) كيلاً شرقاً، انظر: معجم الأمكنة ٢٠٠.

(٣) على قول ابن مسعود رضي الله عنه في قوله تعالى: ﴿فَوَسَطْنَ بِهِۦ جَمْعًا﴾ قال: يعني مزدلفة. انظر: تفسير الطبري ٢٤/٥٦٥، وزاد المسير ٩/٢٠٩.

(٤) غرائب التفسير ٢/١٣٧٨، حكاه الكرماني من عجيب التفسير، وقال: «فيه بُعد» ويذكر عن محمد بن كعب القرظي أن قوله تعالى: ﴿نَقْعًا﴾ هو: ما بين مزدلفة إلى منى. انظر: تفسير القرطبي ٢٠/١٥٩.

(٥) لغتان، وهما كذلك قراءتان متواترتان، فقرأ نافع وأبو جعفر وابن كثير وابن عامر بلام مفتوحة من غير ألف وصل قبلها ولا همزة بعدها، وقرأ الباقون بألف الوصل مع إسكان اللام وهمزة مفتوحة بعدها. انظر: الإقناع ٢/٧١٧، النشر ٢/٣٣٦.

(٦) هي: المدينة والصُّقْع. انظر: الصحاح (٣/٨١٠).

والحِجْر: منازل ثمود ناحية الشام عند وادي القرى[1].

والأحقاف: وهي جبال الرَّمْل بين عُمان وحضرموت.

وأخرج ابن أبي حاتم[2] عن ابن عباس أنها جبلٌ بالشام.

وطُور سَيْناء: وهو الجبل الذي نُودي منه موسى[3].

والجُودِيّ: وهو جبلٌ بالجزيرةِ.

وطُوَى: اسمُ الوادي، كما أخرجه ابن أبي حاتم[4] عن ابنِ عباسٍ.

وأخرج[5] من وجهٍ آخر عَنه أنه سُمِّي طُوى؛ لأنَّ موسى طواه ليلاً.

وأخرج[6] عن الحسنِ، قال: «هو وادٍ بفلسطينَ، قيل له: طُوى؛ لأنه قُدِّس مرتين».

وأخرج[7] عن مبشر بن عبيد قال: هو وادٍ بأَيْلَةَ، طُوِي بالبركةِ مرتين.

---

(١) قوله: «منازل ثمود ناحية الشام عند وادي القرى» زيادة انفردت بها «أ» و«ك»، وليست في باقي النسخ.

(٢) كذا عزاه السيوطي له في الدّر (٧/ ٤٤٨) ولابن جرير وهو عنده في تفسيره (١٣/ ٢٦/ ٢٢) ضعيف، في إسناده عطية العوفي ضعيف كما تقدم.

(٣) قوله: «الذي نودي منه موسى» ورد في (أ) و(ك)، وليس في باقي النسخ.

(٤) كذا عزاه المصنف له في المصدر السابق (٥/ ٥٥٩).

(٥) كذا عزاه المصنف له في المصدر نفسه.

(٦) كذا عزاه المصنف له في المصدر نفسه.

(٧) المصدر السابق (٥/ ٥٦٠).

والكهف: وهو البيت المنقور في الجبل[1].

والرقيم: أخرج ابن أبي حاتم[2] عن ابن عباسٍ قال: «زعم كعبٌ أن الرَّقيمَ القريةُ التي خرجوا منها». وعن عطية[3] قال: «الرقيمُ وادٍ». وعن سعيد بن جبير مثله[4]. وأخرج[5] من طريقِ العَوْفيِّ عن ابنِ عباسٍ قال: «الرقيم: وادٍ بين غضبانَ[6] وأَيْلةَ دونَ فلسطينَ».

وعن قتادة[7] قال: «الرَّقيم اسم الوادي الذي فيه الكهفُ». وعن

---

(١) قوله: «وهو البيت المنقور في الجبل» ورد في (أ)، و(ك)، وليس في باقي النسخ.

(٢) كذا عزاه المصنف له في المصدر نفسه (٥/٣٦٢) وهو في تفسير ابن جرير (٩/١٥/١٩٨) من طريق عبد الرّزاق وهو في تفسيره (١/٢/٣٩٧) لكنّه من طريق سماك عن عكرمة، وروايته عن عكرمة مضطربة كما تقدم.

(٣) أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره (٩/١٥/١٩٨) إسناده ضعيف فيه عطية العوفي وهو ضعيف.

(٤) لم أقف عليه بالسياق المذكور.

(٥) عزاه السيوطي له في الدّر (٥/٣٦٢) لكنّه من طريق عطية العوفي عن ابن عباس رضي الله عنهما، وهو ضعيف كما تقدَّم، وهو في تفسير ابن جرير (٩/١٥/١٩٨) وفيه «عسفان» مكان «غضبان».

(٦) غضبان: جبل بالشام.

(٧) في القسم المفقود من تفسير ابن أبي حاتم، ولكنّه أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره (٩/١٥/١٩٨) رجاله بين ثقة وصدوق، وبشر بن آدم البصري صدوق فيه لين، كما تقدَّم، ومثله عن مجاهد، رواه من طريق عبد الرزاق، وهو في تفسيره (١/٢/٣٩٦ - ٣٩٧) ورجاله ثقات.

أنس[١] بن مالك قال: «الرَّقيمُ الكلبُ».

والعَرِم: أخرج ابنُ أبي حاتمٍ[٢]، عن عطاءٍ قال: «العَرِم اسمُ الوادي».

وحَرْد: قال السُّدي: «بلغَنا أنَّ اسم القريةِ حَرْدٌ». أخرجه ابنُ أبي حاتم[٣].

والصَّريم: أخرج ابن جرير[٤]، عن سعيدِ بن جبير، أنها أرضٌ باليمنِ تُسَمَّى بذلك.

وقاف: وهو جبلٌ[٥] محيطٌ بالأرضِ.

والجُرُز: قيل: هو اسمُ أرضٍ.

والطاغية: قيل: اسم البقعة التي أُهْلِكت بها ثمود. حكاهما الكرماني[٦].

* * *

(١) كذا عزاه المؤلف له في الدّر (٥/ ٣٦٢).

(٢) كذا عزاه المؤلف له في الدّر (٦/ ٦٩٠).

(٣) ذكره الحافظ ابن كثير في تفسيره (٨/ ٢٢٢) وقال: «فأبعد السدّي في قوله هذا».

(٤) في تفسيره (١٤/ ٢٩/ ٣١).

(٥) ردّه الحافظ ابن كثير في تفسيره (٧/ ٣٧٢) فقال: «وكأنّ هذا والله أعلم من خرافات بني إسرائيل التي أخذها عنهم بعض الناس لما رأى من جواز الرّواية عنهم مما لا يصدق ولا يكذب. وعندي أنَّ هذا وأمثاله وأشباهه من اختلاق بعض زنادقتهم يلبسون به على الناس أمر دينهم».

(٦) غرائب التفسير ٢/ ٩٠٨، ١٢٤٤، والثاني حكاه من عجيب التفسير.

٤ / ٧٥

/ وفيه من أسماءِ الأماكنِ الأُخْروية:

[٣٩٤] **الفِرْدوس**: وهو أعلى / مكانٍ في الجنة[١].

وعِلِّيُّون: قيل: أعلى مكانٍ في الجنة[٢]، وقيل: اسمٌ لما دُوِّن فيه أعمالُ صُلَحاءِ الثَّقَلَيْن.

والكَوْثر: نهرٌ في الجنة، كما في الأحاديثِ المتواترةِ[٣].

وسلسبيل وتَسْنيم: عينان في الجنة[٤].

وسِجِّين: اسمٌ لمكانِ[٥] أرواحِ الكفارِ.

وصَعُود: جبلٌ في جهنم، كما أخرجه الترمذيُّ[٦] مِنْ حديثِ أبي سعيدٍ مرفوعاً.

---

(١) انظر: صحيح البخاري (١٣/٤٠٤) مع الفتح ك: التوحيد، ب: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ...﴾، ح (٧٤٢٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) انظر لذلك حديث البراء بن عازب الطويل في مسند الإمام أحمد (٤/٢٨٧-٢٨٨) وهو حديث صحيح وقال الشيخ الألباني في تخريج أحاديث شرح العقيدة الطحاوية /٤٤٩، صحيح، وانظر تفسير ابن جرير الطبري (١٥/٣٠/١٠٢) وتفسير ابن كثير (٨/٣٧٤).

(٣) انظر: صحيح البخاري (٨/٧٣١) مع الفتح، ك: التفسير، سورة الكوثر، ح ٤٩٦٤-٤٩٦٦) وسنن أبي داود (٥/١١٠) ك: السنة، ب: في الحوض، ح ٤٧٤٧، وسنن الترمذي (٥/٣٧٦-٣٧٨) ك: أبواب التفسير، سورة الكوثر، ح ٣٣٥٩-٣٣٦١).

(٤) انظر: جامع البيان للطبري (١٤/٢٩/٢١٨-٢١٩) و(٣٠/١٠٨).

(٥) انظر حديث البراء بن عازب الطويل المذكور سابقاً.

(٦) في سننه (٥/٣٥٣) أبواب التفسير، سورة المدثر، ح ٣٣٢٦، وقال عقبه: «هذا حديث غريب، إنما نعرفه مرفوعاً من حديث ابن لهيعة، وأورده الشيخ الألباني -رحمه الله- في ضعيف سنن الترمذي/ ٣٦٠ - ٣٦١، وقال: «ضعيف».

ومَوْبِق وغيّ وأثامٌ ووَيْلٌ والسَّعِيرُ وسائلٌ وسُحْقٌ: أوديةٌ في جهنم أخرج ابنُ أبي حاتمٍ[1]، عن أنسِ بنِ مالكٍ في قوله: ﴿وَجَعَلْنَا بَيْنَهُم مَّوْبِقًا﴾ [الكهف: ٥٢] قال: «وادٍ في جهنم مِنْ قَيْحٍ». وأخرج عن عكرمة[2] في قوله: ﴿مَّوْبِقًا﴾ قال: «هو نهرٌ في النار».

وأخرج الحاكمُ في «مستدركه»[3] عن ابنِ مسعودٍ في قوله: ﴿فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا﴾ [مريم: ٥٩] قال: «وادٍ في جهنم».

وأخرج الترمذيُّ[4] وغيرُه من حديثِ أبي سعيدٍ الخُدْرِيِّ عن رسولِ الله ﷺ قال: «ويل: وادٍ في جهنم يَهْوي فيه الكافرُ أربعين خريفاً قبل أن يَبْلُغَ قَعْرَه».

وأخرج ابنُ المنذر[5]، عن ابنِ مسعودٍ قال: «ويلٌ: وادٍ في جهنم مِنْ قَيْح».

---

(١) في القسم المفقود، وأخرجه ابن جرير في تفسيره (٩/١٥/٢٦٥) في إسناده محمد ابن سنان القزاز ضعيف كما في التقريب/ ٨٠١ برقم ٥٩٧٣.

(٢) أي: ابن أبي حاتم في تفسيره، وهو في القسم المفقود، وعزاه المصنف له في الدّر (٥/٤٠٥).

(٣) (٢/٣٧٤) ك: التفسير، تفسير سورة مريم نحوه وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

(٤) في سننه (٥/٢٢٧) ك: التفسير، سورة الأنبياء، ح ٣١٦٤ وأحمد في المسند (٣/٧٥) والحاكم في المستدرك (٤/٥٩٦) ك: الأهوال، وأبو يعلى في مسنده (٢/٥٢٣) ح١٣٨٣) وهوحديث ضعيف، ضعّفه الشيخ الألباني في ضعيف سنن الترمذي/ ٣٣٦.

(٥) كذا عزاه له المصنف في الدّر (١/٢٠٢).

وأخرج ابن أبي حاتم(١) عن كعب قال: «في النارِ أربعةُ أودية» يُعَذِّب اللهُ بها أهلَها: غليظٌ، ومَوْبِق، وأَثامٌ، وغَيٌّ».

وأخرج(٢) عن سعيد بن جبير قال: «السَّعير وادٍ مِنْ قَيْحٍ في جهنمَ، وسُحْقٌ وادٍ في جهنم».

وأخرج عن ابن زيد(٣) في قوله: ﴿سَالَ سَآيِلٌ﴾(٤) [المعارج: ١] قال: «هو وادٍ من أودية جهنم يقال له: سائل».

والفَلَق: جُبٌّ في جهنم، في حديث مرفوع أخرجه ابن جرير(٥).

---

(١) كذا عزاه المصنف له في المصدر نفسه (٥/ ٤٠٥).

(٢) أي: ابن أبي حاتم في تفسيره (٣/ ٩٨٢) برقم ٥٤٩٠، لكنّ الطرف الأول، في إسناده يحيى بن يمان العجلي صدوق يخطئ كثيراً وقد تغيّر كما تقدم. وكذا عزا المصنف الطرف الأول في الدّر (٢/ ٤٤٤) وفي (٨/ ٢٣٦) الطرف الثاني.

(٣) أي: ابن أبي حاتم في تفسيره من القسم المفقود، وأورده الحافظ ابن كثير في تفسيره (٨/ ٢٤٧) عن ابن زيد به، وردّه بقوله: «وهذا القول ضعيف، بعيد عن المراد، والصحيح الأوّل لدلالة السياق عليه، يقصد سؤال الكفار عن عذاب الله، ورواه ابن جرير في تفسيره (١٤/ ٢٩/ ٧٠) وإسناده صحيح رجاله ثقات إلى ابن زيد.

(٤) على القراءة بدون همز، وهي قراءة نافع وأبي جعفر وابن عامر. وقرأ الباقون بالهمز. انظر: النشر ٢/ ٣٩٠.

(٥) في تفسيره (١٥/ ٣٠/ ٣٤٩) وفي إسناده مسعود بن موسى بن مشكان الواسطي، قال العقيلي -في ترجمة إسماعيل اليشكري-: إسماعيل لا يعرف، ومسعود نحو منه» كما في الضعفاء الكبير للعقيلي (١/ ٩٣)، وقال الحافظ ابن كثير -في تفسيره (٨/ ٥٥٤) بعد أن عزاه لابن جرير-: «إسناده غريب، فلا يصحّ رفعه».

ويَحْموم[١].

* * *

٤ / ٧٦

/ وفيه من المنسوب إلى الأماكن:

الأمّيّ: قيل إنه نسبةٌ إلى أم القُرَى مكة[٢].

وعَبْقَرِي: قيل إنه منسوبٌ إلى عَبْقَر، موضعٌ للجنِّ يُنْسَبُ إليه كلُّ نادر.

والسَّامري: قيل منسوبٌ إلى أرضٍ يقال لها: سامِرون، وقيل: سامرَة[٣].

---

(١) جاء في النسخ بعده بياض، ومكان البياض في مطبوعة أبي الفضل: «دخان أسود، أخرجه الحاكم عن ابن عباس رضي الله عنهما» وهو في المستدرك (٢ / ٤٧٦) ك: التفسير، سورة الواقعة، وصححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي.

(٢) وهو قول حكاه النحاس في معاني القرآن ٣ / ٨٩، لكن القول المشهور عن العرب المستفيض بينهم -كما يذكر الطبري- أن الأمي: هو الذي لا يكتب، نسبةً إلى أُمه؛ لأن النساء في العرب ما كُنَّ يعرفن القراءة والكتابة، وما تعلمنها إلا في الإسلام. أو أن الأمي: منسوب إلى الأمة المعهودة، وهم العرب، وكانوا في الجاهلية لا يعرف القراءة والكتابة إلا النادر منهم، ولذلك وصفهم أهل الكتاب بالأميين. والأميّة في حقه ﷺ وصف كمال، وفي حق غيره وصف نقص. انظر: تفسير الطبري ٢ / ٢٥٩، والمفهم للقرطبي ١ /٢٦٧، والتحرير والتنوير ٩ / ١٣٣.

(٣) على قولٍ، والصحيح أن السامريَّ منسوب إلى قومٍ أو قبيلة من بني إسرائيل يخالفون اليهود في بعض أحكامهم، ويزعمون أن نابلس هي بيت المقدس، وهم معروفون إلى الآن، ويعيشون في أحد جبال مدينة نابلس، ويقال لهم: السَّامرة، والسُّمَراء. انظر: تفسير القرطبي ١١ / ٢٣٤، وتاج العروس «سمر» ١٢ / ٨١-٨٢، والموسوعة الميسَّرة في الأديان والمذاهب ١ /٥٠٣.

والعَرَبي: قيل منسوبٌ إلى عَرَبَة، وهي باحةُ دارِ إسماعيلَ عليه السلام.

أنشد[1]:

وعَرْبَةُ أرضٌ ما يُحِلُّ حرامَها من الناسِ إلا اللَّوْذَعِيُّ الحُلاحِلُ

يعني النبيَّ ﷺ.

وفيه من أسماءِ الكواكبِ: **الشمس**، **والقمر**، **والطارق**، **والشِّعْرى**.

* * *

فائدة

قال بعضهم: «سمَّى الله في القرآنِ عشرةَ أجناسٍ من الطيرِ: السَّلْوى، والبعوضَ، والذُّباب، والنحل، والعنكبوت[2]، والجرادَ، والهُدْهُدَ، والغرابَ، وأبابيلَ، والنملَ، فإنه من الطيرِ لقوله في سليمان: ﴿عُلِّمۡنَا مَنطِقَ ٱلطَّيۡرِ﴾ [النمل: ١٦]، وقد فَهِم كلامَها.

---

(١) لم نهتد إلى قائله، وهو في اللسان «عرب» والبحر ٤/ ٢٧٧، والدر المصون ٦/ ٤٢٩.
قال في اللسان: «واضطر الشاعر إلى تسكين الراء من عَرَبة». والحلاحل: السيد الشجاع الذي يُركن إليه.

(٢) عَدُّه من الطير فيه تجوّز؛ لأن العنكبوت دُوَيْبَّة، والطائر كلُّ ذي جناح يسبح في الهواء، قال تعالى: ﴿وَلَا طَٰٓئِرٖ يَطِيرُ بِجَنَاحَيۡهِ﴾ [الأنعام: ٣٨]. انظر: المفردات ٥٢٨، وتاج العروس «طير» ٣/ ٤٤٥.

وأخرج ابنُ أبي حاتمٍ[1] عن الشَّعبيِّ قال: «النملة التي فَقِه سليمانُ كلامها كانت ذاتَ جناحين».

* * *

(١) في تفسيره (٩/ ٢٨٥٧) برقم ١٦١٩٩، سنده ضعيف، فيه راو مبهم فقد جاء فيه: «أنبأنا شيخ من ثقيف عن الشعبي»، وهذا الأثر من الإسرائيليات، وقال الحافظ ابن كثير في تفسيره (٦/ ١٩٤): «مَن قال مِن المفسرين... إنّ هذه النملة كانت ذات جناحين كالذباب أو غير ذلك من الأقاويل، فلا حاصل لها».

فصل

أمَّا الكُنى، فليس منها في القرآنِ **غيُر أبي لَهَبٍ**، واسمُه عبدُ العُزَّى[1]، ولذلك لم يُذْكَرْ باسمِه لأنه حرامٌ شرعاً؛ وقيل: للإشارة إلى أنه جهنمي.

وأمَّا الألقابُ فمنها:

إسرائيل: لقبُ يعقوبَ، ومعناه عبدُ اللهِ، وقيل: صفوةُ اللهِ، وقيل: سَرِيُّ اللهِ، لأنه أَسْرَى لـمَّا هاجر؛ أخرج ابنُ جرير[2] من طريق عمير، عن ابنِ عباسٍ: أنَّ إسرائيلَ كقولك: عبدالله. وأخرج عَبْدُ بن حُميد[3] في تفسيره عن أبي مجلزٍ قال: «كان يعقوبُ رجلاً بطِّيشاً فلقي مَلَكاً فعالجه فصَرَعَه المَلَكُ، فَضَرَبَ على فَخِذَيه، فلمَّا رأى يعقوبُ ما صنعَ به بَطَش به، فقال: «ما أنا / بتارِكك حتى تُسَمِّيَني اسماً»، فسَمَّاه إسرائيلَ، ٤/٧٧ قال أبو مِجْلَز: «ألا ترى أنه من أسماء الملائكة؟»».

---

(١) ابن عبدالمطلب بن هاشم، القرشي عمّ النبي ﷺ، ومن أشد الناس عداوة للإسلام والمسلمين مات سنة (٢هـ). انظر: السيرة النبوية ١/ ٢٧٩-٢٨٠، المحبر: ١٥٧.

(٢) في تفسيره جامع البيان (١/ ٥٥٣/ برقم ٧٩٨) (١/ ٢٤٨)، ضعيف في إسناده محمد بن حميد الرّازي ضعيف كما تقدم مراراً، وذكره الحافظ ابن كثير أيضاً في تفسيره (١/ ١١٨).

(٣) كذا عزاه المؤلف له في الدّر (١/ ١٥٣).

وفيه لغاتٌ، أشهرُها: بياءٍ بعد الهمز ولام، وقُرِئَ «إسراييل» بلا همز[1].

قال بعضُهم: «ولم يُخاطَب اليهودُ في القرآن إلا بـ﴿ يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ﴾، دون «يا بني يعقوب» لنكتةٍ؛ وهو أنَّهم خُوطبوا بعبادة الله وذُكِّروا بدين أسلافِهم مَوْعِظةً لهم وتنبيهاً مِنْ غفلتِهم، فسُمُّوا بالاسم الذي فيه تذكرةٌ بالله، فإنَّ إسرائيلَ اسمٌ مضافٌ إلى اللهِ في التأويل، / ولمَّا ذَكَرَ مَوْهِبَتَه [٣٩٥] لإبراهيم وتبشيرَه به قال: «يعقوب» وكانت أَوْلى من «إسرائيلَ»؛ لأنها مَوْهِبَةٌ بِمُعْقَبٍ[2] آخر، فناسب ذِكْرَ اسمٍ يُشْعِرُ بالتعقيب».

ومنها: **المسيحُ** لَقَبٌ لعيسى، ومعناه[3] قيل: الصِّدِّيق، وقيل: الذي ليس لرجله أَخْمَص[4]، وقيل: الذي لا يَمْسَحُ ذا عاهةٍ إلا بَرِئَ. وقيل: الجميلُ. وقيل[5]: الذي يمسحُ الأرضَ أي: يقطعُها. وقيل غيرُ ذلك.

ومنها: **إلياس**: قيل: إنه لقبُ إدريسَ. أخرج ابن أبي حاتم[6]

---

(١) أي: بياءين بعد الألف، وهي قراءة الأعمش وعيسى، وهي قراءة شاذة. انظر: البحر ١/ ١٧١. وقرأ أبو جعفر بتسهيل همزة «إسرائيل» مع المد والقصر، وقرأ الباقون بتحقيقها مع المد. انظر: غاية الاختصار ١/ ٢٠٧، والإتحاف ١/ ٣٩٠.

(٢) (س): «عقب».

(٣) نسب الأنباري هذا القول لإبراهيم النخَعي. انظر: الزاهر ٢/ ٣٨٨.

(٤) الأخمَص: باطن القدم الذي يتجافى عن الأرض.

(٥) نسبه في الزاهر لثعلب (٢/ ٣٨٨).

(٦) في تفسيره (٤/ ١٣٣٦) برقم ٧٥٥٦، في إسناده عبيدة بن ربيعة، مقبول إذ يتابع كما في التقريب/ ٦٥٤ برقم٤٤٤٢.

بسندٍ حسنٍ عن ابن مسعود قال: «إلياس هو إدريس، وإسرائيل هو يعقوب»، وفي قراءته «وإن إدراس لمن المرسلين» [الصافات: ١٢٣] «سلام على إدراسين»[١] [الصافات: ١٣٠]، وفي قراءة أبيّ[٢]: «وإنَّ إيليسَ»، «سلام على إيليسين».

ومنها: **نوح**، اسمُه عبدُ الغفار، ولُقِّب نوحاً لكثرة نَوْحه على نفسه في طاعةِ ربِّه، كما أخرجه ابن أبي حاتم[٣] عن يزيدَ الرَّقاشي.

ومنها: **ذو الكِفْل**. قيل: إنه لَقَبُ إلياسَ، وقيل: لَقَب اليسعَ، وقيل: لقبُ يوشَعَ، وقيل: لقب زكريًّا.

ومنها: **ذو القَرْنين**، اسمه إسكندر، وقيل: عبدُاللهِ بنُ الضَّحَّاكِ بنِ سعدٍ، وقيل: هو المنذرُ بنُ ماءِ السماء، وقيل: الصعبُ بنُ قَرِين بن الهمَّال. حكاهما ابن عسكر[٤].

ولُقِّب ذا القَرْنين لأنه بَلَغَ قَرْنَي الأرض: المشرقَ والمغربَ. وقيل: لأنه مَلَكَ فارسَ والروم، وقيل: كان على رأسه قَرْنان أي: ذُؤَابتان. وقيل: كان له قَرْنان مِنْ ذَهَبٍ. وقيل: كان صفحتا رأسِه من نُحاسٍ. وقيل: كان على

---

(١) وهي قراءة شاذة. انظر: المحتسب ٢/ ٢٢٤.

(٢) وهي قراءة شاذة أيضاً. انظر: المحتسب ٢/ ٢٢٥.

(٣) في تفسيره (٥/ ١٥٠٥) برقم ٨٦٢٦، في إسناده مسلم أبو عبدالله العباداني لم أقف على ترجمة له.

(٤) التكملة ١٢٤.

رأسه قَرْنان صغيران تُواريهما العِمامةُ. وقيل: لأنه ضُرِب على قَرْنه فمات، ثم بعثه اللهُ فضربوه على قَرْنه الآخرِ. وقيل: لأنه كان كريمَ الطَّرفين[1]. وقيل: لأنه انقرضَ في وقته قَرْنان من الناس وهو حَيٌّ. وقيل: لأنه أُعْطِيَ عِلمَ الظاهرِ وعِلم الباطن. / وقيل: لأنه دَخَل النور والظلمة[2].

٤/ ٧٨

ومنها: **فرعونُ** واسمُه الوليدُ بنُ مُصْعَبٍ، وكنيتُه أبو العباسِ. وقيل: أبو الوليدِ، وقيل: أبو مُرَّةَ، وقيل: إن فرعون لَقَبٌ لكل مَنْ مَلَكَ مصرَ.

أخرج ابن أبي حاتم[3]، عن مجاهد قال: «كان فرعون فارسياً من أهل إِصطَخْر».

ومنها: **تُبَّع**. قيل: كان اسمُه أسعدَ بن ملكي كرب. وسُمّي تُبَّعاً لكثرةِ مَنْ تَبِعه.

وقيل: إنه لَقَبُ ملوكِ اليمن، يُسَمَّى كلُّ واحدٍ منهم تُبَّعاً، أي: يَتْبَعُ صاحبَه كالخليفة يَخْلُف غيره.

* * *

---

(١) أي: من أهل بيت شريف من طرف أبيه وأمه. انظر: تفسير القرطبي ١١/ ٤٨.

(٢) قال السهيلي: «واختلف في السبب الذي سُمّي به «ذا القرنين» اختلافاً متبايناً». التعريف والإعلام: ١٠٨، وبعض الأسباب المذكورة فيها بُعْد واضح.

(٣) في تفسيره (٥/ ١٥٣١) برقم ٨٧٨٧، (٦/ ٢٠٨٠) برقم ١١١٨٩، بإسناد واحد وهو صحيح ورجاله ثقات.

٤ / ٧٩

/ النوع السبعون
في المبهمات[١]

أفرده بالتأليفِ السهيليُّ[٢]، ثم ابنُ عَسْكرٍ[٣]، ثم القاضي بدرُ الدينِ ابنُ جماعةٍ[٤]، ولي فيه تأليفٌ لطيفٌ[٥] جَمَعَ فوائدَ الكُتُبِ المذكورةِ مع زوائدَ أُخرَ على صِغَرِ حجمِه جداً، وكان من السَّلَفِ مَنْ يعتني به كثيراً.

قال عكرمة[٦]: «طلبتُ الذي خَرَجَ من بيتهِ مهاجراً إلى الله ورسوله، ثم أدركه الموت أربعَ عشرةَ سنةً».

وللإبهامِ في القرآن أسبابٌ: أحدها: الاستغناءُ ببيانه في موضعٍ آخر كقولِه: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ [الفاتحة: ٧] فإنَّه مُبَيَّن في

---

(١) انظر: البرهان ١/ ٢٤٢، التحبير ٣٩١.

(٢) وهو كتاب «التعريف والإعلام فيما أبهم في القرآن من الأسماء الأعلام» وهو مطبوع.

(٣) وهو كتاب «التكملة والإتمام لكتاب التعريف والإعلام فيما أبهم من القرآن» وهو مطبوع.

(٤) وله فيه مؤلفان:

أ- «التبيان في مبهمات القرآن»، وجمع فيه بين كتابي السهيلي وابن عَسْكر.

ب- «غرر التبيان فيمن لم يُسَمَّ في القرآن»، وهو اختصار للأول، وهو مطبوع.

ولعلَّ قَصْدَ السيوطيِّ الأولُ؛ لأنه سَمَّاه ضمن مصادره في مقدمة الإتقان. انظر: مفحمات الأقران: ٣٣.

(٥) وهو: «مفحمات الأقران في مبهمات القرآن» وهو مطبوع.

(٦) انظر: التعريف والإعلام ٥١، صلة الجمع ١/ ٣٥٣، وتفسير القرطبي ٥/ ٣٤٨.

قوله: ﴿ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ [النساء: ٦٩].

الثاني: أَنْ يَتَعَيَّن لاشتهارِه، كقوله: ﴿ وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴾ [البقرة: ٣٥] ولم يَقُلْ: حَوَّاءُ؛ لأنه ليس له غيرُها.

﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ ﴾ [البقرة: ٢٥٨] والمرادُ نمرودُ، لشهرةِ ذلك؛ لأنه المُرْسَلُ إليه. قيل: وقد ذَكَر اللّهُ فرعونَ في القرآنِ باسمِه ولم يُسَمِّ نمرود؛ لأنَّ فرعونَ كان أذْكى منه، كما يُؤْخَذُ مِنْ أجوبتِه لموسى، ونمرودُ كان بليداً، ولهذا قال: ﴿ أَنَا۠ أُحْىِۦ وَأُمِيتُ ﴾ [البقرة: ٢٥٨] / وفَعَلَ ٤/٨٠ مافَعَلَ مِنْ قَتْلِ شخصٍ والعفوِ عن آخَر، وذلك غايةُ البلادةِ.

الثالث: قَصْدُ السَّتْرِ عليه؛ ليكونَ أبْلغَ في استعطافِه، نحوُ: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُۥ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ الآية [البقرة: ٢٠٤]، هو الأخنسُ بن شَرِيْق(١)، وقد أَسْلم بعدُ، وحَسُنَ إسلامُه.

[٣٩٦] الرابع: ألا يكونَ في تَعْيينه / كبيرُ فائدةٍ، نحوُ: ﴿ أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، ﴿ وَسْـَٔلْهُمْ عَنِ ٱلْقَرْيَةِ ﴾ [الأعراف: ١٦٣].

---

(١) ابن عَمْرو، أبو ثَعْلبة الثَّقَفي حليف بني زُهْرة، واسمه أُبَيّ، ولقب بالأخنس؛ لأنه خَنَس ببني زُهرة من بَدْر لما جاءهم خبر نجاة أبي سفيان بالقافلة، أسلم وشهد حنيناً ومات في أول خلافة عمر.
وقد أنكر ابن عطية إسلامه، قال ابن حجر: «قد أثبته في الصحابة مَنْ تَقَدَّم ذِكْرُه، ولا مانع أن يُسْلم ثم يرتد ثم يرجع إلى الإسلام» الإصابة ١/٣٨-٣٩، وانظر: المحرر الوجيز ٢/١٣٧.

الخامس: التنبيهُ على العمومِ، وأنه غيرُ خاصٍّ بخلاف ما لوعُيِّنَ، نحوُ ﴿ وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا ﴾ [النساء: ١٠٠].

السادس: تعظيمُهُ بالوصفِ الكاملِ دونَ الاسمِ، نحوُ ﴿ وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ ﴾ [النور: ٢٢]، ﴿ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ ﴾ [الزمر: ٣٣]، ﴿ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ ﴾ [التوبة: ٤٠] والمرادُ الصِّدِّيقُ في الكلِّ.

السابع: تحقيرُه بالوصف الناقص، نحوُ: ﴿ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ ﴾ [الكوثر: ٣].

* * *

تنبيه

قال الزركشيُّ في «البرهان»[١]: لا يُبحث عن مبهم أخبر اللهُ باستئثارِه بعلمه، كقوله: ﴿ وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ﴾ [الأنفال: ٦٠]، قال: «والعجب ممَّن تجرَّأ، وقال: إنهم قُريظة أو من الجن».

قلت: ليس في الآية ما يَدلُّ على أن جنسَهم لا يُعلم، وإنما المنفيُّ عِلْمُ أعيانِهم، ولا / ينافيه العلمُ بكونِهم مِنْ قُرَيْظةَ[٢] أو من الجنِّ، وهو نظيرُ ٨١/٤

(١) البرهان ١/٢٤٤ ونصه: «لا يُبحث فيما أخبر....».

(٢) (أ): «القريظة».

قولـه تعالى في المنافقين: ﴿ وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ ﴾ [التوبة: ١٠١]، فإنَّ المنفيَّ عِلْمُ أعيانِهم، ثم القولُ في أولئك أنهم قُرَيْظَةُ، أخرجه ابنُ أبي حاتمٍ[١] عن مجاهدٍ، والقولُ بأنهم من الجنِّ، أخرجه ابنُ أبي حاتم[٢] من حديث عبدالله ابن غريب، عن أبيه مرفوعاً عن النبيِّ ﷺ، فلا جُرْأَةَ.

* * *

(١) في تفسيره (٥/١٧٢٣) برقم ٩١٠٨ وإسناده حسن، رجاله بين ثقة وصدوق.

(٢) في المصدر السابق نفسه برقم ٩١٠٧، وهو حديث لا يَصِحّ، قال الحافظ ابن كثير -في تفسيره (٤/٢٦) بعد إيراده الحديث-: «وهذا الحديث منكر لا يصحّ إسناده ولا متنه».

فصـــل

اعلم أنَّ علمَ المبهمات مَرْجِعُه النقلُ المحض؛ لا مجال للرأيِ فيه، ولما كانت الكتبُ المؤلفةُ فيه وسائرُ التفاسيرِ يُذْكر فيها أسماء المبهماتِ والخلافُ فيها، دونَ بيانِ مُسْتَنَدٍ يُرْجَعُ إليه، أو عَزْوٍ يُعتمَد عليه، ألَّفْتُ الكتابَ الذي ألَّفْتُه مذكوراً فيه عَزْوُ كلِّ قولٍ إلى قائله من الصحابةِ والتابعين وغيرهم، مَعْزُوًّا إلى أصحابِ الكتب الذين خَرَّجوا ذلك بأسانيدِهم، مبيِّناً فيه ما صحَّ سَنَدُه وما ضَعُفَ[1]، فجاء لذلك كتاباً حافلاً لا نظيرَ له في نوعِه، وقد رتَّبْتُه على ترتيبِ القرآنِ، وأنا أُلَخِّصُ هنا مُهِمَّاتِه بأوجزِ عبارةٍ، تاركاً العَزْوَ والتخريجَ غالباً، اختصاراً وإحالةً على الكتابِ المذكورِ، وأرتِّبه على قسمين:

القسم الأول

فيما أُبْهِم من رجلٍ أو امرأة أو مَلَك أو جِنّي أو مُثَنَّى أو مجموعٍ عُرِف أسماءُ كلِّهم

أو «مَنْ»، أو «الذي»، إذا لم يُرَدْ به العمومُ:

- قوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠] هو آدمُ[2]

---

(١) وهذا شرط ذكره هنا، ولم يذكره في مفحماته، ولكنه لم يَفِ بهذا الاشتراط، فأورد في «مفحمات الأقران» الضعيف ولم يُبَيِّن!.

(٢) أخرجه ابن جرير في تفسيره (١/ ٤٥٠) برقم ٦٠١، (١/١/ ١٩٩) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما ضعيف في إسناده بشر بن عمارة الخثعمي وهو ضعيف كما تقدم، وأخرج الحاكم في المستدرك (٢/ ٢٦١) ك: التفسير، نحو الرواية المذكورة من طريق مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما وصححه ووافقه الذهبي.

وزوجُه حوَّاءُ، بالمدّ، لأنها خُلِقت من حيّ[١].

﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا﴾ [البقرة: ٧٢] اسمه عاميل[٢].

/ ﴿وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ﴾ [البقرة: ١٢٩] هو النبيُّ ﷺ[٣]. ٤/ ٨٢

﴿وَوَصَّىٰ بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ﴾ [البقرة: ١٣٢] هم[٤]: إسماعيل، وإسحاق، ومَدْيَن، وزِمْران، وسوح[٥]، ونفش[٦]، ونفشان[٧]،

---

(١) أخرجه ابن جرير في المصدر السابق (١/ ٤٥١/ برقم٦٠٥) (١/ ١/ ١٩٩) بإسناده عن ابن عباس رضي الله عنهما، في إسناده أسباط بن نصر الهمداني، صدوق كثير الخطأ يُغْرب كما تقدم.

(٢) ذكره الكرماني في غرائب التفسير وعجائب التأويل (١/ ١٤٩) والبغوي في تفسيره (١/ ٨٤) والمؤلف في مفحمات الأقران ٤٣.

(٣) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٥/ ٢٦٢) عن أبي أمامة رضي الله عنه وأورده الألباني -رحمه الله- في الصحيحة (٤/ ٦٢) برقم ١٥٤٦، وابن جرير في تفسيره (٣/ ٨٢-٨٤ برقم ٢٠٧٠، ٢٠٧١، ٢٠٧٢، ٢٠٧٣) (١/ ١/ ٥٥٧) عن العرباض ابن سارية رضي الله عنه.

(٤) أخرجه ابن جرير في التاريخ (١/ ٣١٠-٣١١)، ضعيف جداً، في إسناده محمد بن السائب الكلبيّ وهو متروك، كما تقدم، وانظر: مفحمات الأقران للمؤلف ٤٧-٤٨ وكذا الدّر المنثور له (١/ ٣٣٦).

(٥) من أبناء إبراهيم عليه السلام من قنطورا، وفي لفظه صور كثيرة. انظر: الإعلام بأصول الأعلام للدكتور ف عبدالرحيم ١١٥.

(٦) قال في الإعلام ١٧٦: «نفس: من أبناء إبراهيم عليه السلام من قنطورا، الظاهر أنه تحريف «يسبق»».

(٧) قال في الإعلام ١٧٦: «هذا تصحيف «يقشان»».

وأميم[1]، وكيسان[2]، وسورح[3]، ولوطان[4]، ونافش[5].

﴿ وَٱلۡأَسۡبَاطِ ﴾ [البقرة: ١٣٦] أولاد يعقوبَ اثنا عشر رجلاً[6]: يوسف، ورُوبْيل، وشمعون، ولاوي،ويَهُوذا، وداني، وتفتاني، بفاء ومثناة[7]، وكادَ[8]، وأَشير، وإِيشاجَر[9]، ورايلون[10]، وبِنْيامين.

﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعۡجِبُكَ قَوۡلُهُۥ ﴾ [البقرة: ٢٠٤] هو[11] الأخنسُ بن شَرِيق.

---

(١) لم نقف عليه في مظانّه.

(٢) لعله تصحيف لـ« يقشان ».

(٣) لعله تكرار لـ« سوح ».

(٤) لم نقف عليه في مظانه.

(٥) قال في الإعلام ١٧١: نافس: « من أبناء إسماعيل عليه السلام، وفي سفر التكوين: « نا فيش ».

(٦) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٣/١١٢) برقم ٢١٠٧، (١/١/٥٦٨) من قول ابن إسحاق، لكنّه ساقه من طريق ابن حميد إليه، وهو ضعيف كما تقدم.

(٧) في الإعلام ٧٣: « تفتالي ».

(٨) في الإعلام ١٤٩: « كاذ ».

(٩) في الإعلام ٥٣: « إيساخر، وفي العبرية يساخر ».

(١٠) في الإعلام ٩٧: « زبولون من أبناء يعقوب عليه السلام من زوجته ليا ».

(١١) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٤/٢٢٩ برقم ٣٩٦١) (٢/٢/٣١٢) وابن أبي حاتم في تفسيره (٢/٢٦٤/برقم ١٩١٣) كلاهما عن السدّي، في إسناديهما أسباط بن نصر، صدوق يخطئ كثيراً، ويغرب، كما تقدم.

﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ ﴾ [البقرة: ٢٠٧] هو[١] صُهَيب[٢].

﴿ إِذْ قَالُوا۟ لِنَبِىٍّ لَّهُمُ ﴾ [البقرة: ٢٤٦] هو[٣] شَمْويل، وقيل: شمعون[٤]، وقيل: يُوشع[٥].

﴿ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ ﴾ [البقرة: ٢٥٣] قال مجاهد[٦]: «موسى»، ﴿ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ ﴾ [البقرة: ٢٥٣] قال: «محمداً».

﴿ ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِۦمَ فِى رَبِّهِۦٓ ﴾ [البقرة: ٢٥٨] نمرود[٧] بن كنعان.

---

(١) أخرجه الحاكم في المستدرك (٣/٣٩٨، ٤٠٠) من عدّة طرق وصححه.

(٢) ابن سنان بن مالك، أبو يحيى الرومي، أصله من النَّمِر، صحابي جليل، سَبَتْه الروم صغيراً، وهو أحد السابقين إلى الإسلام (ت: ٣٨هـ). انظر: الاستيعاب: ٢/٧٢٦، الإصابة: ٣/٤٤٩.

(٣) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٥/٢٩٢/برقم ٥٦٢٦-٥٦٢٧) (٢/٢/٥٩٥) عن وَهْب بن منبه، ضعيف في إسناده محمد بن حميد الرازي وهو ضعيف كما تقدم.

(٤) أخرجه ابن جرير في المصدر السابق (٥/٢٩٢/ برقم ٥٦٢٨) (٢/٢/٥٩٦) عن السُدّي من قوله.

(٥) أخرجه ابن جرير في المصدر نفسه (٥/٢٩٣/برقم ٥٦٣٠) (٢/٢/٥٩٦) عن قتادة وسنده حسن، فيه الحسن بن يحيى بن الجعد، صدوق، كما تقدم.

(٦) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٢/٤٨٣) برقم ٢٥٥٤، وإسناده حسن إلى مجاهد، فيه ورقاء اليشكري صدوق، وبقية رجاله ثقات، وانظر: تفسير ابن جرير الطبري (٥/٣٧٨) برقم ٥٧٥٥، (٣/٣/١)، وتفسير البغوي (١/٢٣٦).

(٧) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٥/٤٣٠/برقم٥٨٦١) (٣/٣/٢٤) وذكره ابن كثير في تفسيره (١/٤٦٢)، وإسناد ابن جرير صحيح رجاله ثقات، في الإعلام /١٧٩: «في سفر التكوين نطقُه بالذّال المعجمة».

﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ﴾ [البقرة: ٢٥٩] عُزير[١]، وقيل: أرمِياء[٢]، وقيل: حزْقيل[٣].

﴿امْرَأَتُ عِمْرَانَ﴾ [آل عمران: ٣٥] حَنَّة بنت فاقوذ[٤].

﴿وَامْرَأَتِي عَاقِرٌ﴾ [آل عمران: ٤٠] هي أشياعُ[٥]، أو أَشْيَعُ بنت فاقوذ.

﴿مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ﴾ [آل عمران: ١٩٣] هو محمدٌ ﷺ[٦].

---

(١) أخرجه الحاكم في المستدرك (٢/٢٨٢) ك: التفسير، وصححه على شرط الشيخين، وأقرّه الذهبي.

(٢) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٥/٤٤١ برقم ٥٨٩٥) (٣/٣/٢٩) عن عبدالله بن عبيد بن عمير وإسناده صحيح رجاله ثقات.

(٣) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٢/٥٠٠ برقم ٢٦٤١)، وإسناده حسن، فيه سليمان بن محمد الأسلمي صدوق، كما في الجرح والتعديل (٤/١٤٠) وبقية رجاله ثقات.

(٤) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٦/٣٢٨ برقم ٦٨٥٦) (٣/٣/٢٣٥) إسناده ضعيف فيه محمد بن حميد الرازي وهو حافظ ضعيف كما تقدم، قال الحافظ ابن كثير: «كانت من العابدات، واسم جدها قبيل»، وفي بعض المصادر: بنت فاقود بالدال المهملة. انظر: البداية والنهاية (٢/٤١٨)، صلة الجمع (١/٢٧٩).

(٥) وهي على هذا القول الذي نسبه ابن كثير للجمهور أخت مريم، وعلى القول الثاني خالة مريم. والله أعلم. انظر: البداية ٢/٤١٨، ومفحمات الأقران ٢٤.

(٦) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٣/٨٤٣ برقم ٤٦٦٤)، عن ابن جريج، وإسناده حسن، فيه زيد بن المبارك الصنعاني، صدوق، كما في الجرح والتعديل (٣/٥٧٣).

/ ﴿ ٱلطَّٰغُوتِ ﴾ [النساء: ٦٠] قال ابنُ عباس: هو كعب بن الأشرف، ٤/٨٣ أخرجه أحمد(١).

﴿ وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ ﴾ [النساء: ٧٢] هو(٢) عبدالله بن أُبيّ(٣).

﴿ وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَنْ أَلْقَىٰٓ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَٰمَ ﴾ [النساء: ٩٤] هو عامر بن الأَضْبط الأَشْجعي(٤)، وقيل: مِرْداس(٥)، والقائل ذلك نَفَرٌ من المسلمين، فيهم

---

(١) لم أقف عليه في المسند، لكن ذكره الحافظ ابن كثير في تفسيره (٢/٢٩٥) وعزاه له وساق إسناده، وإسناده صحيح، رجاله ثقات، وكذا أخرجه ابن حبان في صحيحه كما في الإحسان (١٤/٥٣٤)، ك: التاريخ، ب: ذكر تسمية المشركين صفي الله ﷺ...، ح ٦٥٧٢، وكذا ابن جرير في تفسيره (٨/٤٦٤ برقم ٩٧٨٢) (٤/٥/١٣٢) سورة النساء.

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٣/٩٩٩ برقم ٥٥٩١) عن مقاتل، وإسناده حسن، فيه محمد بن مزاحم صدوق، وبقية رجاله ثقات.

(٣) في قول مقاتل بن حيان كما أخرجه ابن أبي حاتم ٣/١٠٠٠، وهو: عبدالله بن أُبيّ ابن مالك، أبو الحُبَاب الخَزْرجي المشهور بابن سَلُول «وهي جدته لأبيه» رأس المنافقين في المدينة (ت: ٩هـ). انظر: المحبَّر ٢٣٣، البداية ٨/٣٨٢.

(٤) أخرجه أحمد في مسنده (٦/١١) من حديث عبدالله بن أبي حدرد وابن أبي حاتم في تفسيره (٣/١٠٤٠) برقم ٨٥٢٦، ٨٥٢٧، وسنده حسن، فيه محمد بن إسحاق وهو مدلس، إلا أنه صرح بالتحديث عند أحمد، وانظر: مفحمات الأقران للمؤلف ٧٤ وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/٨): «رواه أحمد والطبراني ورجاله ثقات»، وانظر: ترجمته في الإصابة لابن حجر (٣/٥٧٦، ٥/٧٥).

(٥) انظر: تفسير ابن أبي حاتم ٣/١٠٤٠، وهو مِرْداس بن نَهِيك الضَّمْري، وقيل: =

[٣٩٧] أبو قتادة[١] ومُحَلِّم بن / جَثَّامة[٢]، وقيل: إن الذي باشر القولَ مُحلِّم، وقيل: إنه الذي باشر قَتْلَه أيضاً، وقيل: قتله المِقْدَاد بنُ الأسود[٣]، وقيل: أسامة بن زيد[٤].

﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ﴾ [النساء: ١٠٠] هو[٥]

= الأَسْلَمِيّ. قال الحافظ ابن حجر: «وإن ثبت الاختلاف في تسمية من باشر القتل مع الاختلاف في المقتول احتمل تعدد القصة» الإصابة ٦ / ٧٥.

(١) الحارث بن رِبْعي بن بُلْدُمة، الأنصاري السُّلَمي، يقال له: «فارس رسول الله ﷺ»، توفي بالكوفة في خلافة علي. انظر: الاستيعاب ١ / ٢٨٩، الإصابة ٧ / ٣٢٧.

(٢) ابن قَيْس الليثي، أخو الصَّعْب، قيل: مات في حياة النبي ﷺ، وقيل: نزل حمص فمات بها في إمارة ابن الزبير. انظر: الاستيعاب ٤ / ١٤٦١، الإصابة ٥ / ٧٨٥.

(٣) هو: المقداد بن عمرو بن ثعلبة، أبو الأسود الكِنْدي، تبنّاه الأسود بن عبد يغوث الزُّهري فنُسِب إليه، صحابي مشهور من السابقين إلى الإسلام (ت: ٣٣هـ). انظر: الاستيعاب: ٤ / ١٤٨٠، الإصابة ٦ / ٢٠٢.

(٤) ابن حارثة، أبو محمد وأبو زيد الكَلْبي، الحِبُّ بن الحِبّ، صحابي مشهور (ت: ٥٤هـ). انظر: الاستيعاب: ١ / ٧٥، الإصابة: ١ / ٤٩.
قال ابن عبدالبر: «والاختلاف في المراد بهذه الآية كثير مضطرَب فيه جداً» الاستيعاب ٤ / ١٤٦٢.

(٥) أخرجه أبو يعلى في مسنده (٥ / ٨١) برقم ٢٦٧٩، والطبراني في الكبير (١١ / ٢١٧–٢١٨) ح ١١٧٠٩، وفي إسناديهما أشعث بن سوار ضعيف، كما تقدم.

ضَمْرة بن جُنْدب[١]، وقيل[٢]: ابن العِيص رجلٌ من خُزاعةَ، وقيل: أبو ضَمْرةَ بن العِيص، وقيل: اسمه سَبْرة[٣]، وقيل[٤]: هو خالد بن حِزام[٥]، وهو غريبٌ جداً.

﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾ [المائدة: ١٢] هم[٦]: شَمُّوع[٧] بن زَكُّور مِنْ سِبْط روبيل، وشُوقط بن حُوري من سِبْط شَمْعون، وكالب بن

(١) هكذا ذكره هنا وهو موافق لما في مجمع الزوائد ٧/ ١٠، وسماه ابن عبدالبر: ضَمْرة ابن العِيص بن ضَمْرة، وسماه ابن حجر: جُندَع بن ضَمْرة بن أبي العاص، الضَّمْري الخُزَاعي، واختلف في اسمه على أقوال أخر، وقال ابن عبدالبر: «والصحيح أنه ضمرة لا أبو ضمرة». انظر: الاستيعاب ٢/ ٧٥٠، وانظر الإصابة ١/ ٥١٥.

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٣/ ١٠٥١) برقم ٥٨٩٠، عن سعيد بن جبير، وإسناده صحيح، رجاله ثقات.

(٣) انظر: الدر المنثور ٢/ ٦٥٢.

(٤) أخرجه أيضاً ابن أبي حاتم في المصدر السابق (٣/ ١٠٥٠) عن الزبير بن العوام رضي الله عنه، قال الحافظ ابن كثير -رحمه الله تعالى- في تفسيره (٢/ ٣٤٦): «وهذا الأثر غريب جداً، فإن هذه القصة مكية، ونزول هذه الآية مدنية، ولعلّه أراد أنّها أنزلت تعمُّ حكمَه مع غيره وإن لم يكن ذلك سبب النزول».

(٥) س: «حرام»، وهو ابن خُوَيلد، أخو حكيم بن حزام الأسدي. قيل: مات في هجرته للحبشة، وقيل في مهاجره إلى المدينة. انظر: الاستيعاب ٢/ ٤٣١، ٢/ ٢٢٩.

(٦) أخرجه ابن جرير في تفسيره (١٠/ ١١٣ برقم ١١٥٧٥) (٤/ ٦/ ١٤٩) عن ابن إسحاق وسرد أسماءهم، وهو ضعيف في إسناده محمد بن حميد الرازي حافظ ضعيف كما تقدم.

(٧) ع: شمعون.

يوفنا[1] مِنْ سبط يهوذا، وبَعُورك[2] بن يوسف مِنْ سِبْط إشاجرة، ويُوشَع ابن نون من سِبْط أفراثيم[3] بن يوسفَ، وبَلْطي بن روفُوا[4] مِنْ سِبْط بنيامين، وكرابيل[5] بن سُودِي مِنْ سِبْط زبالون، وكَدِّي بن سوساس[6] مِنْ سبط مَنْشا بن يوسف، وعمايل بن كسل من سِبْط دان، وسَتور بن ميخاييل مِنْ سِبْط أشير، ويُحَنَّى بن وقوسى من سِبْط تفتال، وإلّ بن مُوخا[7] مِنْ سِبْط كاذَلُوا.

﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ [المائدة: ٢٣] هما[8]: يُوْشع[9] وكالِب[10].

(١) في الإعلام ١٤٩: «ابن يفنَّة، وهو القيِّم بأمور بني إسرائيل بعد يوشع».

(٢) في الإعلام ١٩٦: «يغوول بن يوسف نقيب سبط إيساخر».

(٣) في الإعلام ٢٠٣: «من سبط أفرايم».

(٤) في الإعلام ٦٧: «في سفر العدد: بَلْطي بن رافُو».

(٥) في الإعلام ١٥٠: «كدابيل بن سودى، والراء تحريف الدال».

(٦) في الإعلام ١٥١: «في سفر العدد كَدّي بن سُوسي».

(٧) في الإعلام ١٥٢: «كواءَل بن موخي نقيب سبط جاذ». وأشار مؤلفه إلى التحريفات المتعددة التي لحقت الاسم.

(٨) أخرجه ابن جرير في المصدر نفسه (١٠/١٧٦ برقم ١١٦٦٤-١١٦٦٧) (٤/٦/١٧٦) عن مجاهد، وإسناده صحيح إلى مجاهد.

(٩) ابن نون، وهو ابن أخت موسى عليه السلام، وهو الذي حارب الجبَّارين، وحُبست له الشمس ليالي سار إلى بيت المقدس لفتحه. انظر: التعريف والإعلام ٤٩، صلة الجمع ١/٣٨٧.

(١٠) اختلف في اسمه. انظر: التعريف والإعلام ٤٩، مفحمات الأقران: ٨٣.

﴿ نَبَأَ ٱبْنَيْ ءَادَمَ ﴾ [المائدة : ٢٧] هما[١] : قابيل[٢] وهابيل، وهو المقتولُ.

﴿ ٱلَّذِيٓ ءَاتَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنْهَا ﴾ [الأعراف : ١٧٥] بلعم[٣]، ويقال : بلعام[٤] بن آبَر، / ويقال : باعَر، ويقال : باعور، وقيل : هو أميةُ بن أبي الصَّلتْ[٥]، وقيل : صَيْفي بن الراهب[٦]، وقيل[٧] : فرعون؛ وهو أغربُها. ٨٤/٤

﴿ وَإِنِّي جَارٌ لَّكُمْ ﴾ [الأنفال : ٤٨] عَنَى[٨] سُراقة بن جُعْشُم[٩].

---

(١) أخرجه ابن جرير في المصدر السابق (١٠ / ٢٠٤ برقم ١١٧٠٧-١١٧١٠) (١٨٧/٦/٤) عن مجاهد، وإسناده صحيح رجاله ثقات.

(٢) وهو الذي لم يُتَقَبَّل قربانه، فقتل أخاه.

(٣) فيما ذكره ابن مسعود رضي الله عنه، قال الهيثمي : « رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح ». انظر: مجمع الزوائد ٧ / ٢٥.

(٤) في الإعلام ٦٨ : « في سفر العدد : بِلْعام بن بِعُوْر ».

(٥) فيما حكاه عبدالله بن عمرو قال : نزلت هذه الآية في أُمية بن أَبي الصَّلْت، قال الهيثمي : « رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح ». انظر: مجمع الزوائد ٧ / ٢٥، وأمية : هو ابن عبدالله « أبي الصلت » بن أبي ربيعة الثقفي، شاعر جاهلي أدرك الإسلام ولم يُسلم (ت : ٥هـ). انظر: البداية والنهاية ٣ / ٢٧٤، تهذيب تاريخ ابن عساكر ٣ / ١١٥.

(٦) فيما رواه ابن أبي حاتم في تفسيره ٥ / ١٦١٦.

(٧) انظر: المستدرك (٢ / ٣٢٥)، وزاد المسير (٣ / ٢٨٧)، وغرائب التفسير (١ / ٤٢٨)، ومفحمات الأقران / ٩٦-٩٧.

(٨) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٥ / ١٧١٥) عن ابن عباس رضي الله عنهما وإسناده حسن، رجاله بين ثقة وصدوق.

(٩) وهو: سُراقة بن مالك بن جُعْشُم، أبو سفيان المُدْلِجي، صحابي أسلم بعد غزوة حنين، وكان من قُصَّاص الأثر (ت : ٢٤هـ). انظر: الاستيعاب ٢ / ٥٨١، الإصابة : ٣ / ٤١.

﴿فَقَاتِلُوٓا۟ أَئِمَّةَ ٱلْكُفْرِ﴾ [التوبة: ١٢]، قال قتادة[١]: هم: أبو سفيانَ وأبو جهلٍ وأميةُ بن خَلَف[٢]، وسهيلُ بن عمرو[٣]، وعُتْبة[٤] بن رَبيعة[٥].

﴿إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ﴾ [التوبة: ٤٠] هو أبو بكر الصدّيق[٦].

﴿وَفِيكُمْ سَمَّٰعُونَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٧] قال مجاهد: «هم[٧]: عبدالله

---

(١) رواه ابن جرير في جامع البيان عن تأويل آي القرآن (١٤/ ١٥٤ برقم ١٦٥٢٢) (٦/ ١٠/ ٨٨) وابن أبي حاتم في تفسيره (٧/ ١٧٦١) برقم ١٠٠٢٢ وهو من قوله، ورواه الحاكم في المستدرك (٢/ ٣٣٢) ك: التفسير من قول ابن عمر رضي الله عنهما مثله، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي.

(٢) ابن وهب، من بني كعب بن لُؤَي من سادة قريش وجبابرتهم، أدرك الإسلام ولم يُسْلم، قُتل ببدر سنة (٢هـ). انظر: سيرة ابن هشام ١/ ٢٧٠.

(٣) ابن عبد شمس، القرشي العامري، أسره المسلمون يوم بدر، فافتُدي، وأقام على الكفر إلى فتح مكة ثم أسلم، (ت: ١٨هـ) بالطاعون في الشام. انظر: الاستيعاب ٢/ ٦٦٩، الإصابة ٣/ ٢١٢.

(٤) أبو الوليد، من بني عبد شمس، أحد سادات قريش في الجاهلية، شهد بدراً مع المشركين، فقتله فيها عليٌّ وحمزة وعُبَيْدة بن الحارث. انظر: الروض الأنف ٣/ ١٦٨.

(٥) قال الحافظ في فتح الباري (٨/ ٣٢٣): «وتعقب بأنَّ أبا جهل وعتبة قتلا ببدر، وإنما ينطبق التفسير على مَنْ نزلت الآية المذكورة وهو حيّ، فيصح في أبي سفيان وسُهيل ابن عمرو، وقد أسلما جميعاً».

(٦) رواه البخاري في صحيحه (٧/ ٨) ك: فضائل الصحابة، ب: فضل أبي بكر الصديق، ح ٣٦٥٢-٣٦٥٣.

(٧) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٦/ ١٨٠٩) برقم ١٠٠٩٦ وسنده صحيح، رجاله كلّهم ثقات.

ابن أبي بن سَلُول، ورفاعة بن التابوت، وأَوْس بن قيظي »[١].

﴿ وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ٱئْذَن لِّي ﴾ [التوبة : ٤٩] هو[٢] الجَدُّ بن قَيْس[٣].

﴿ وَمِنْهُم مَّن يَلْمِزُكَ فِي ٱلصَّدَقَٰتِ ﴾ [التوبة : ٥٨] هو ذو الخُوَيْصرة[٤].

﴿ إِن نَّعْفُ عَن طَآئِفَةٍ مِّنكُمْ ﴾ [التوبة : ٦٦] هو[٥] مَخْشِي بن حُمَيِّر[٦].

---

(١) ابن عمرو، من بني عمرو بن مالك الأوسي، وهو الذي قال للنبي ﷺ يوم الخندق، يارسول الله : إن بيوتنا عورة، وهو أخو مِربَع بن قيظي الذي أراد منع النبي ﷺ من المرور ببستانه . انظر : سيرة ابن هشام ٢ / ١٢٦، ١٢٧، الإصابة ١ / ١٥٩ .

(٢) رواه الطبري في تفسيره (١٤ / ٤٩) والطبراني في الكبير (١٢ / ٩٥ برقم ١٢٦٥٤) عن ابن عباس رضي الله عنهما، في إسناده : يحيى بن عبدالحميد الحِمَّاني ضعيف، كما تقدم، وبه ضعَّفه الهيثمي في مجمع الزوائد (٧ / ٣٠) .

(٣) وهو الجَدُّ بن قيْس بن صَخْر، أبو عبدالله السُّلَمي، كان ممن يُظَنّ فيه النفاق على عهد النبي ﷺ، وقيل : إنه تاب وحسنت توبته، مات في آخر خلافة عثمان رضي الله عنه . انظر : الاستيعاب ١ / ٢٦٦، الإصابة ١ / ٤٦٨ .

(٤) فيما أخرجه البخاري في صحيحه ١٢ / ٢٩٠، ٢٩٢ مع الفتح ك : استتابة المرتدين ب : من ترك قتال الخوارج من حديث أبي سعيد الخدري ح (٦٩٣٣)، والذي فيه أنه : « عبدالله بن ذي الخويصرة التميمي »، وذو الخويصرة : حُرْقوص بن زهير أَصْل الخوارج . انظر : فتح الباري ١٢ / ٢٩٢، والإصابة ٢ / ٤٩، ١٧٠، ٤١١ .

(٥) أخرجه ابن جرير في تفسيره (١٤ / ٣٣٦ برقم ١٦٩١٩) (٦ / ١٠ / ١٧٣)، ضعيف به في إسناده محمد بن حميد، ضعيف كما تقدم؛ لكن أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٦ / ١٨٣١) برقم ١٠٤٠٢، بإسناد حسن رجاله بين ثقة وصدوق .

(٦) كما أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٦ / ١٨٣٠) عن كعب أن مَخْشياً تَسَمَّى : عبدالرحمن، وسأل الله أن يُقْتل شهيداً لا يُعْلم بمقتله، فقُتِل يوم اليمامة لا يُعْلم بمقتله ولا مَنْ قتله، ولا يُرى له أثر ولا عين . انظر : الإصابة ٦ / ٥٣، وفي م : « محمش » بدلاً من « مخشي » .

﴿وَمِنْهُم مَّنْ عَاهَدَ ٱللَّهَ﴾ [التوبة: ٧٥] هو[1] ثَعْلَبَةُ بن حاطِب[2].

﴿وَءَاخَرُونَ ٱعْتَرَفُوا۟ بِذُنُوبِهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٢] قال ابن عباس[3]: «هم سبعة: أبو لبابة[4] وأصحابه». وقال قتادة[5]: «سبعةٌ من الأنصار:

---

(١) قصة ثعلبة رواها الطبراني في الكبير (٨/٢١٨-٢١٩) ح ٧٨٧٣ والطبري في تفسيره (١٤/٣٧٠ برقم١٦٩٨٧) (٦/١٠/١٨٩) وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٣/٢٧١-٢٧٣)، إسناده ضعيف فيه علي بن يزيد الألهاني ضعيف كما تقدم، وبه ضعَّفه الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/٣٢).

(٢) ولعل الصواب أنه ثعلبة بن أبي حاطب الأنصاري، وليس ثعلبة بن حاطب بن عمرو الأنصاري؛ لأنه قتل في أحد، وهو بَدْري. قال الحافظ في الإصابة: «وفي كون صاحب هذه القصة -إن صَحَّ الخبر ولا أظنه يصح- هو البَدْري المذكور قبله نظر، وقد تأكدت المغايرة بينهما بقول الكلبي: إن البدري استشهد بأحد». الإصابة ١/٤٠١.

(٣) رواه ابن أبي حاتم في تفسيره (٦/١٨٧٢-١٨٧٣) برقم ١٠٣٠٥، إسناده مسلسل بالضعفاء بدءاً بمحمد بن سعد العوفي إلى عطية العوفي. انظر: الميزان للذهبي (٣/٥٦٠) برقم ٧٥٨٣، ٧٣٧٩، ٥٦٦٧ (٣/٧٩-٨٠، ٥١٣-٥١٤)، وانظر: كتاب المصنف «مفحمات الأقران في مبهمات القرآن» ص١١١.

(٤) ابن عبدالمنذر، الأنصاري، مختلف في اسمه، قيل: بَشير، ورفاعة، وغير ذلك. وهو الذي طلبه يهود بني قريظة أن يبعثه النبي ﷺ لهم لما كانوا محاصرين، وهو أحد النقباء، عاش إلى خلافة علي رضي الله عنه. انظر: الاستيعاب: ٤/١٧٤٠، الإصابة ٧/٣٤٩.

(٥) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٦/١٨٧٣) برقم ١٠٣٠٦، وسنده صحيح، رجاله ثقات إلى قتادة وهو مرسل، وانظر: جامع البيان (١٤/٤٤٩برقم ١٧١٤٠) و(٧/١١/١٤).

«أبو لُبابَةَ، وَجدُّ بن قَيْس، وخِذام[1]، وأوس[2]، وكَرْدم[3]، ومِرْداس»[4].

﴿وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ﴾ [التوبة: ١٠٦] هم[5]: هلالُ بن أمية، ومُرارة بن الربيع[6]، وكعب بن مالك[7]، وهم الثلاثةُ الذين خُلِّفوا.

﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مَسْجِدًا﴾ [التوبة: ١٠٧]، قال ابن إسحاق[8]: اثنا

---

(١) ابن وديعة، الأنصاري الأوسي، وهو والد خنساء التي أنكحها أبوها كارهة، قال ابن عبدالبر: «واختلف في نزول عثمان بن عفان على خِذام هذا في حين هجرة عثمان إلى المدينة». الاستيعاب ٤/٤٥٩، وانظر: الإصابة: ٢/٢٦٩.

(٢) ابن خِدَام الأنصاري، وهو ممن تخلَّف عن رسول الله ﷺ في غزوة تبوك. انظر: الإصابة ١/١٥٢.

(٣) ذكر الحافظ في الإصابة (٥/٥٧٧-٥٧٩) ثلاثة ممن اسمه كَرْدَم، وانظر ابن أبي حاتم ٦/١٨٧٢.

(٤) ذكر الحافظان ابن عبدالبر وابن حجر عدداً ممن سُمُّوا بمِرْداس. انظر: الاستيعاب ٣/١٣٨٦-١٣٨٧، الإصابة ٦/٧١-٧٦.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه (٨/٣٤٢) مع الفتح، ك: التفسير، ح ٤٦٧٧، ومسلم في صحيحه (٤/٢١٢٠) ك: التَوبة، ب: حديث توبة كعب، ح٢٧٦٩.

(٦) الأنصاري الأوسي، صحابي مشهور شهد بدراً، وهو أحد الثلاثة الذين تاب الله عليهم حين تخلفوا عن غزوة تبوك. انظر: الاستيعاب ٣/١٣٨٢، الإصابة ٦/٦٥.

(٧) ابن أبي كعب، أبو عبدالله الأنصاري السَّلَمي صحابي مشهور، توفي في خلافة عليّ رضي الله عنه. انظر: الاستيعاب: ٣/١٣٢٣ الإصابة: ٥/٦١٠.

(٨) رواه ابن جرير في تفسيره (١٤/٤٦٨ برقم ١٧١٨٦) (٧/١١/٢٣) وأورده ابن كثير في تفسيره (٤/١٥٠)، إسناد ابن جرير ضعيف، فيه محمد بن حميد ضعيف، وانظر: السيرة النبوية لابن هشام (٤/١٣٥)، ومفحمات الأقران للمؤلف/١١١.

عشرَ من /الأنصار[1]: خِذام بن خالد[2]، وثعلبة بن حاطب، وهَزَّال بن أميَّة[3]، ومُعَتِّب بن قُشَيْر[4]، وأبو حبيبة بن الأَزْعَر[5]، وعَبّاد بن حُنَيْف[6]، وجارية بن عامر[7]، وابناه مُجَمِّع[8] وزيدٌ[9]، ونَبْتَل بن ٤/٨٥

---

(١) المسرودون هنا ثلاثة عشر، بينما الذين سماهم ابن هشام (السيرة ٤/١٣٥-١٣٦) اثنا عشر رجلاً.

(٢) ويقال ابن وديعة، وهو السابق في الآية (١٠٢).

(٣) ابن زيد لم يذكره ابن هشام، وكذلك السيوطي في مفحمات الأقران: ١١٢-١١٣، وذكره ابن أبي حاتم ٦/ ١٨٨٠.

(٤) ابن مُليل من بني ضُبَيْعة الأوسي، ذكروه فيمن شهد العقبة، ويقال: إنه تاب من نفاقه. انظر: الاستيعاب ٣/١٤٢٩، الإصابة ٦/ ١٧٥.

(٥) ابن زيد من بني ضُبيعَة الأنصاري، شهد أحداً. انظر: سيرة ابن هشام ٤/١٣٦، الإصابة ٧/ ٨٥.

(٦) ابن واهب الأوسي، أخو سهل الصحابيِّ البدريِّ الجليل. انظر: سيرة ابن هشام ٤/ ١٣٦، الإصابة ٣/ ٦١٣.

(٧) ابن مُجمِّع من بني ضُبَيْعة الأوسي يقال له: حمار الدار. انظر: سيرة ابن هشام ٤/ ١٣٦، الاستيعاب ٢/ ٥٤١.

(٨) ابن جارية بن عامر، كان إماماً في مسجد الضِّرار -وهو ممن جمع القرآن- ولم يَعْلم بقصد المنافقين في هذا المسجد، توفي في آخر خلافة معاوية. انظر: الاستيعاب ٣/ ١٣٦٢، الإصابة ٥/ ٧٧٦.

(٩) ابن جارية بن عامر، استصغره رسول الله ﷺ يوم أحد، أدرك صفِّين مع علي رضي الله عنه. انظر: الاستيعاب ٢/ ٥٤٠، الإصابة ٢/ ٥٩٥.

الحارث[1]، وبُحْذَج[2] وبِجَاد بن عثمان[3]، ووديعة بن ثابت[4].

﴿ لِّمَنْ حَارَبَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ ﴾ [التوبة: ١٠٧] هو[5] أبو عامرٍ الراهبُ[6].

﴿ أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ ﴾ [هود: ١٧]، وهو[7] محمد ﷺ.

﴿ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ ﴾ [هود: ١٧] هو[8] جبريلُ، وقيل:

---

(١) ابن قَيْس من بني ضُبَيعة الأوسي، قال الحافظ ابن حجر: «ذكره أبو عبيد القاسم بن سلام في كتاب النَّسب مقروناً بأخيه أبي سفيان، وقد ذكره ابن الكلبي ثم البلاذري في المنافقين، فيحتمل أن يكون أبو عبيد اطلع على أنه تاب». الإصابة ٦/ ٤١٨.

(٢) في م: بحدج، وفي ح، ع: محدج، وفي الطبري ١٤/ ٤٧١، وابن أبي حاتم ٦/ ١٨٨١: «بحزج» بالزاي، وفيهما أنه: «جدُّ عبدالله بن حُنيف»، وفي سيرة ابن هشام: «بحزج» بالزاي أيضاً، وقال: «من بني ضُبَيْعة» السيرة ٤/ ١٣٦.

(٣) من بني ضُبيعة بن زيد. انظر: سيرة ابن هشام ٤/ ١٣٦.

(٤) من بني أُمية بن زيد، رهط أبي لبابة بن عبدالمنذر. انظر: سيرة ابن هشام ٤/ ١٣٦.

(٥) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٦/ ١٨٨٠) برقم ١٠٠٧٠، عن ابن عباس رضي الله عنهما إسناده حسن، رجاله بين ثقة وصدوق.

(٦) عبد عمرو بن صَيْفي بن مالك، من بني ضُبَيْعة، خرج إلى مكة حين هاجر ﷺ إلى المدينة، ولَقَبه «الراهب» في الجاهلية، فنعته النبي ﷺ بالفاسق، وقاتل مع قريش في معركة أحد. انظر: سيرة ابن هشام ٣/ ٥٤-٥٥.

(٧) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٦/ ٢٠١٣) برقم ١٠٧٥٥ عن أبي العالية وجماعة آخرين وسنده حسن، رجاله بين ثقة وصدوق.

(٨) هذا قول ابن عباس رضي الله عنهما أخرجه ابن جرير في تفسيره (١٥/ ٢٧٣) برقم ١٨٠٤٩-١٨٠٦٥ و(٧/ ١٢/ ١٦) وابن أبي حاتم في تفسيره (٦/ ٢٠١٤ ح ١٠٧٦)، سنده صحيح رجاله ثقات.

القرآن[١]، وقيل: أبو بكرٍ[٢]، وقيل: عليٌّ[٣].

﴿ وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبْنَهُۥ ﴾ [هود: ٤٢] اسمه كنعانُ[٤]، وقيل: يام[٥].

﴿ وَٱمْرَأَتُهُۥ قَآئِمَةٌ ﴾ [هود: ٧١] اسمُها[٦] سارة.

«بنات لوط»[٧]: رَيْثا ورغُوثا[٨].

﴿ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ ﴾ [يوسف: ٨] هو[٩] بنيامين شقيقُه.

---

(١) أخرجه ابن جرير في تفسيره (١٥/ ٢٧١ برقم ١٨٠٤٣) (٧/١٢/١٥) عن ابن زيد به وذكره الكرماني في تفسيره غرائب التفسير (١/ ٥٠٠) والمؤلف في مفحمات الأقران/١١٦.

(٢، ٣) أخرج القولين ابن جرير في تفسيره (١٥/ ٢٧٢ برقم ١٨٠٤٨) (٧/١٢/١٥) وذكر ابن كثير –رحمه الله– في تفسيره (٤/ ٢٤٦): «وقيل: هو علي وهو ضعيف لا يثبت له قائل، والأول والثاني –هما جبريل والنبي ﷺ– هو الحق، وذلك أنّ المؤمن عنده من الفطرة ما يشهد للشريعة من حيث الجملة، والتفاصيل تؤخذ من الشريعة والفطرة تُصَدِّق بها وتؤمن بها».

(٤) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٦/ ٢٠٣٥) برقم ١٠٨٩٨، عن قتادة، إسناده صحيح رجاله ثقات.

(٥) ذكره السهيلي في التعريف والإعلام: ٧٧

(٦) انظر: تفسير ابن كثير (٤/ ٢٦٥) ومفحمات الأقران /١١٩.

(٧) إشارة إلى الآية (٧٨) من سورة هود، والآية (٧١) من سورة الحجر.

(٨) انظر: مفحمات الأقران ص ١١٩ .

(٩) أخرجه ابن أبي حاتم (٧/ ٢١٠٤) برقم ١١٣٤٩، عن قتادة، في إسناده محمد بن عيسى بن زياد الدامَغاني، مقبول، كما تقدم.

﴿قَالَ قَآئِلٌ مِّنْهُمْ﴾ [يوسف: ١٠] هو[1] رُوبيل، وقيل: يهوذا، وقيل: شمعون[2].

﴿فَأَرْسَلُوا۟ وَارِدَهُمْ﴾ [يوسف: ١٩] هو[3] مالك بن دُعْر[4].

﴿وَقَالَ ٱلَّذِى ٱشْتَرَىٰهُ﴾ [يوسف: ٢١] هو[5] قُطَيْفِير، أو أُطيفير[6].

---

(١) أخرجه ابن جرير في تفسيره (١٥/٥٦٤-٥٦٥ برقم ١٨٧٩٩، ١٨٨٠١، ١٨٨٠٢) (٧/١٢/١٥٦) عن قتادة ومجاهد، إسناد أثر قتادة حسن، وأثر مجاهد في إسناده المثنى بن إبراهيم الآملي لم نقف عليه كما تقدم، وابن أبي حاتم في تفسيره (٧/٢١٠٦) عن مجاهد وقتادة والسدّي برقم ١١٣٥٧-١١٣٥٩)، وانظر: مفحمات الأقران ١٢٠.

(٢) في حاشية (أ): «غيابة الجب» قال قتادة: بيت المقدس، وقال زيد: بحذاء طبريا، بينه وبينها أميال. أخرج ذلك ابن أبي حاتم، وأخرج عن أبي بكر بن عياش أن يوسف أقام في الجبّ ثلاثة أيام.

(٣) أخرجه ابن جرير في تفسيره (١٦/١٧-١٨ برقم ١٨٩٤٢) (٧/١٢/١٧٥)، إسناده ضعيف، فيه محمد بن حميد الرازي وهو ضعيف كما تقدم مراراً، وانظر: مفحمات الأقران للمؤلف ص ١٢١.

(٤) ابن يؤيب، الخُزاعي من العرب العاربة، قيل: ولم يكن له ولد، فسأل يوسف أن يدعو له بالولد فدعا له، فرزق اثني عشر ولداً أعقب كل واحد منهم قبيلة.
وفي (أ) «دُعر» بالدال المهملة، وفي المصادر: «ذُعْر» بالذال. انظر: التعريف والإعلام ٨٠، زاد المسير ٤/١٩٤، غرر التبيان ٢٨٥، صلة الجمع ٢/٤٧.

(٥) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٧/٢١١٧) برقم ١١٤٣٣ وابن جرير في تفسيره (١٦/١٧ برقم ١٨٩٤١) (٧/١٢/١٧٤-١٧٥) ضعيف، في إسناديهما عطية العوفي وهو مجمع على ضعفه كما تقدم.

(٦) في الإعلام ١٤٥: «اسمه بُوطِيْفر، يبدو أنه عُرِّب «فُطِيْفَر» ثم أصابه تصحيف فأصبح قطفير».

﴿ لِٱمْرَأَتِهِۦٓ ﴾ [يوسف : ٢١] هي[1] راعيل، وقيل : زَليخا .

﴿ وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ فَتَيَانِۖ ﴾ [يوسف : ٣٦] هما[2] : مَجْلَث ونَبْوأ، وهو الساقي، وقيل : راشان ومَرْطش[3]، وقيل : بُسْرُهُم وسُرْهُم[4] .

﴿ لِلَّذِى ظَنَّ أَنَّهُۥ نَاجٍ ﴾ [يوسف : ٤٢] هو السَّـــاقي[5]، ﴿ عِندَ رَبِّكَ ﴾ [يوسف : ٤٢] هو[6] الـمَلِك ريَّان بن الوليد[7] .

---

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في المصدر السابق برقم (١١٤٣٦) وابن جرير أيضاً في المصدر السابق (١٦ / ١٨برقم ١٨٩٤٣) (٧ / ١٢ / ١٧٥) من قول محمد بن إسحاق، من الإسرائيليات، وسند ابن جرير ضعيف، فيه ابن حميد الرازي وهو ضعيف كما تقدم مراراً، وانظر: زاد المسير (٤ / ١٩٨) لقوله: « قيل: زليخا » وذكره البلنسي « زليخة » بالتاء هي بنت طيموس ملك المغرب. انظر: صلة الجمع (٢ / ٤٩) .

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٧ / ٢١٤٢) برقم (١١٥٩٨) من قول ابن إسحاق، ومن الإسرائيليات، وفي إسناده عبدالرحمن بن سلمة الرازي مستور الحال ترجم له ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٥ / ٢٤١) برقم١١٤١، وسكت عنه، وابن جرير في تفسيره (١٦ / ٩٥)، وانظر: مفحمات الأقران / ١٢٣ .

(٣) في قول أبي عبيد البكري، كما حكاه المؤلف في مفحمات الأقران: ١٢٣ .

(٤) وهو قول النقَّاش فيما حكاه السهيلي في التعريف والإعلام: ٨١، وفيه: « شرهم، سرهم » .

(٥) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٧ / ٢١٤٩) برقم ١١٦٤١، في إسناده ابن إسحاق رواه بالعنعنة وهو مدلس.

(٦) أخرجه ابن أبي حاتم في المصدر السابق (٧ / ٢١٤٢) برقم ١١٥٩٨، من قول ابن إسحاق، وابن جرير في تفسيره (١٦ / ١٧ برقم ١٨٩٤١) (٧ / ١٢ / ١٧٤–١٧٥) عن ابن عباس رضي الله عنهما في إسناد ابن أبي حاتم عبدالرحمن الرازي المذكور قريباً وهو مستور الحال، وفي إسناد ابن جرير عطية العوفي مجمع على ضعفه.

(٧) ابن عمرو من العمالقة فيما حكاه السهيلي في التعريف: ٨١ عن المسعودي.

﴿ بِأَخٍ لَّكُم ﴾ [يوسف : ٥٩] هو[١] بِنْيامين، وهو المتكررُ في السورة.

٨٦/٤ / ﴿ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ ﴾ [يوسف : ٧٧] عَنوا[٢] يوسف.

﴿ قَالَ كَبِيرُهُمْ ﴾ [يوسف : ٨٠] هو[٣] شمعون، وقيل: روبيل.

﴿ ءَاوَىٰٓ إِلَيْهِ أَبَوَيْهِ ﴾ [يوسف : ٩٩]هما[٤]: أبوه وخالته لَيًّا[٥]، وقيل: أمُّه، واسمُها راحيل.

[٣٩٨] / ﴿ وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ [الرعد : ٤٣] هو[٦] عبدالله بن سَلام، وقيل: جبريل.

---

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٧/٢١٦٣) برقم ١١٧٣٤، عن قتادة وإسناده حسن، رجاله ثقات غيرَ هشام بن خالد بن زيد الدمشقي، صدوق، كما في التقريب /١٠٢١ برقم ٧٣٤١.

(٢) أخرجه ابن جرير في تفسيره (١٦/١٩٤ برقم ١٩٥٩٦-١٩٥٩٩) (٨/١٣/٢٨) عن مجاهد، وسنده صحيح رجاله ثقات.

(٣) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٧/٢١٨١) برقم ١١٨٥١، ١١٨٥٣، الأول عن مجاهد، والثاني عن قتادة، وإسنادهما حسن، رجالهما بين ثقة وصدوق.

(٤) أخرجه ابن أبي حاتم في المصدر السابق (٧/٢٢٠٠-٢٢٠١) برقم ١١٩٨٦، ١١٩٨٧، الأول عن السدّي من طريق أسباط بن نصر، فيه ضعف، والثاني من طريق قتادة، وهو ضعيف به، فيه سعيد بن بَشير الأزدي، وهو ضعيف كما تقدم، تفسير البغوي (٢/٤٥٠)، وانظر: مفحمات الأقران ١٢٦.

(٥) أي: زوجة أبيه، قال السهيلي: «لأن أمه كانت قد ماتت» التعريف: ٨٢.

(٦) أخرجه ابن جرير في تفسيره (١٦/٥٠٢ برقم ٢٠٥٣٨) وبرقم (٢٠٥٤٠) (٨/١٣/١٧٦) من قول مجاهد، وقال الحافظ ابن كثير في تفسيره (٤/٣٩٤): «وهذا القول غريب، لأنّ هذه الآية مكية وعبدالله بن سلام إنما أسلم في أول مقدم النبيّ ﷺ المدينة، والأظهر في هذا ما قاله العوفي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: هم اليهود والنصارى» اهـ. وانظر: زاد المسير لابن الجوزي (٤/٣٤٢)، ومفحمات الأقران/١٢٧.

﴿ أَسْكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي ﴾ [إبراهيم: ٣٧] هو[1] إسماعيلُ.

﴿ وَلِوَالِدَيَّ ﴾ [إبراهيم: ٤١] اسم أبيه[2] تارَح، وقيل: آزَر، وقيل: يازر، واسمُ أمِّه مثاني، وقيل: نوفا، وقيل: ليوثا[3].

﴿ إِنَّا كَفَيْنَاكَ الْمُسْتَهْزِئِينَ ﴾ [الحجر: ٩٥]، قال سعيد بن جبير[4]: هم خمسةٌ: الوليد بن المغيرة[5]، والعاصي بن وائل[6]،

---

(١) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٨/ ١٣/ ٢٣٠) عن ابن عباس رضي الله عنهما في إسناده عطاء بن السائب، صدوق اختلط.

(٢) انظر: زاد المسير لابن الجوزي (٢/ ٧٠-٧١)، ومفحمات الأقران / ٨٨، ١٢٨.

(٣) ع، س: لموثا. أخرجه ابن أبي حاتم، وفي الإعلام ١٥٧: «لَيْئة إحدى زوجتي يعقوب عليه السلام وهي الأخت الكبرى لراحيل». وبعده حاشية في أ: ﴿ لِكُلِّ بَابٍ مِّنْهُمْ جُزْءٌ مَّقْسُومٌ ﴾ قال الضحاك: «باب لليهود، وباب للنصارى، وباب للصابئين، وباب للمجوس، وباب للذين أشركوا، وهم كفار العرب، وباب للمنافقين، وباب لأهل التوحيد».

(٤) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٨/ ١٤/ ٧٠-٧١) وابن أبي حاتم في تفسيره (٦/ ١٨٧٢) برقم ١٠٣٠٣، والبيهقي في الدلائل (٥/ ٢٧١-٢٧٢)، إسناده حسن لأجل معاوية بن صالح، صدوق كما تقدم.

(٥) ابن عبدالله، أبو عبد شمس القرشي، من زعماء الجاهلية، وكان يكسو الكعبة وحده، وهو والد خالد رضي الله عنه، أدرك الإسلام ولم يدخل فيه (ت: ١هـ). انظر: سيرة ابن هشام ١/ ٢١٦، المحبَّر ١٦١.

(٦) ابن هاشم، السَّهْمي القرشي، أحد الحكام في الجاهلية، أدرك الإسلام وظلَّ على شركه، وهو والد الصحابي الجليل عمرو بن العاص. (ت: ٣ ق هـ). انظر: المحبَّر ١٣٣، الأعلام ٣/ ٢٤٧.

وأبو زَمْعــةَ(١)، والحارث بن قَيْس(٢)، والأسود بن عبد يَغُوث(٣).

﴿ رَّجُلَيۡنِ أَحَدُهُمَآ أَبۡكَمُ ﴾ [النحل: ٧٦] هو(٤) أَسِيد بن أبي العِيص(٥).

﴿ وَمَن يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ ﴾ [النحل: ٧٦] عثمان بن عفان(٦).

﴿ كَٱلَّتِي نَقَضَتۡ غَزۡلَهَا ﴾ [النحل: ٩٢] هي(٧) رَيْطة بنت سعيد بن

---

(١) الأسود بن المطَّلِب بن أسد، من بني أسد، دعا عليه النبي ﷺ لِمَا كان يبلغه من أذاه واستهزائه به، فقال: «اللهمّ أَعْمِ بصره، وأثكل ولده». انظر: سيرة ابن هشام ٢/٣٨.

(٢) ويقال: الحارث بن الطُّلاطِلة، وهي أمُّه، وهو من بني عمرو بن لؤي. انظر: سيرة ابن هشام ٢/٣٩، الروض الأنف ٢/٢١٥.

(٣) ابن وهب، من بني زُهرة، وذكر ابن هشام أن النبي ﷺ أشار إلى بطنه، فاستسقى بطنه، فمات منه. انظر: سيرة ابن هشام ٢/٣٩.

(٤) رواه الطبري في تفسيره (٨/١٤/١٥١) والواحدي في أسباب النزول/٣٢٣-٣٢٤ وسنده حسن، فيه عبدالله بن عثمان بن خُثيم صدوق، كما في التقريب/٥٢٦ برقم ٣٤٨٩.

(٥) هو مولى كافر لعثمان بن عفان، كان رضي الله عنه ينفق عليه ويكفُله ويكفيه المؤونة، وكان الآخر يكره الإسلام ويأباه وينهاه عن الصدقة والمعروف. انظر: تفسير الطبري ١٧/٢٦٤، الدر المنثور ٥/١٥٢.

(٦) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٨/١٤/١٥١) عن ابن عباس رضي الله عنهما، إسناده حسن، فيه الحسن بن الصباح البزار، صدوق يَهِم كما في التقريب /٢٣٩، برقم ١٢٦١.

(٧) انظر: زاد المسير لابن الجوزي (٤/٤٨٥)، ومفحمات الأقران ١٣٢، وقال الحافظ ابن كثير -في تفسيره (٤/٥١٨)-: «وقال مجاهد وقتادة وابن زيد هذا مثل لمن نقض عهده بعد توكيده، وهذا القول أرجح وأظهر، سواء كان بمكة امرأة تنقض غزلها أم لا».

زيد مَنَاةَ بنِ تميم[1].

﴿ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ ﴾ [النحل: ١٠٣] عَنَوا[2] عبد بن الحضرمي[3]، واسمه مِقْيَس، وقيل: عبدين له: يسار وجبر[4]، وقيل: عَنَوا قَيْناً بمكة اسمه بَلْعام[5]، وقيل: سلمان الفارسي[6].

(١) فيما حكاه السهيلي في التعريف: ٩٥، وهي امرأة حمقاء تعرف بالجِعْرانيَّة، كانت تغزل ثم تنقض غزلها، فضربت العرب بها المثل في الحمق ونقض ما أُحكم من العقود وأُبرم من العهود. انظر: صلة الجمع ٢ / ١١٥.

(٢) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٨ / ١٤ / ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩) عن قتادة وسنده حسن، والرّواية الأخرى عن عبدالله بن مسلم الحضرمي، في إسنادها هُشَيم بن بشير السلميّ موصوف بالتدليس والإرسال الخفي، كما تقدم.
والرّواية الثالثة عن ابن عباس رضي الله عنهما إسنادها ضعيف، فيه مسلم بن كيسان الملائي ضعيف، كما في التقريب / ٩٤٠ برقم ٦٦٨٥.
والرواية الرابعة عن الضحاك أيضاً عند ابن جرير (٨ / ١٤ / ١٧٩)، وقال الحافظ ابن كثير في تفسيره (٤ / ٥٢٤): «وهذا القول ضعيف، لأنّ هذه الآية مكية وسلمان إنما أسلم بالمدينة» ا هـ.

(٣) وهو صاحب كتب، والذي في ابن أبي حاتم (٧ / ٢٣٠٣)، والدر المنثور (٥ / ١٦٨) عبدة بن الحضرمي!

(٤) وكانا يقرآن التوراة، وكان رسول الله ﷺ ربما جلس إليهما ليعلمهما مما أوحى الله إليه، فقال الكفار مقالتهم. انظر: تفسير الطبري ١٧ / ٣٠٠، صلة الجمع ٢ / ١١٧.

(٥) وكان عجميَّ اللسان، فكان المشركون يرون رسول الله يدخل عليه ويخرج من عنده، فقالوا ما قالوا. انظر: تفسير الطبري ١٧ / ٢٩٨-٢٩٩، وسنده ضعيف. انظر: الدر المنثور ٥ / ١٦٧.

(٦) فيما حكاه الضحاك، قال ابن الجوزي: «وفيه بعد من جهة أن سلمان أسلم بالمدينة، وهذه الآية مكية» زاد المسير ٤ / ٤٩٣.

﴿أَصۡحَٰبَ ٱلۡكَهۡفِ﴾ [الكهف: ٩] تَمليخا[1]، وهو رئيسُهم، والقائل: ﴿فَأۡوُۥٓاْ إِلَى ٱلۡكَهۡفِ﴾ [الكهف: ١٦]، والقائل: ﴿رَبُّكُمۡ أَعۡلَمُ بِمَا لَبِثۡتُمۡ﴾ [الكهف: ١٩]، وتكسَلْمينا، وهو القائلُ: ﴿كَمۡ لَبِثۡتُمۡۖ﴾ [الكهف: ١٩]، ومرطوش، وبَراشِق، وأيُونُس، وأُوَيُسْطانِس، وشَلْطَطْيوس[2].

/ ﴿فَٱبۡعَثُوٓاْ أَحَدَكُم بِوَرِقِكُمۡ﴾ [الكهف: ١٩] هو تمليخا. ٤/٨٧

﴿مَنۡ أَغۡفَلۡنَا قَلۡبَهُۥ﴾ [الكهف: ٢٨] هو[3] عُيَيْنَة بنُ حِصْنٍ[4].

---

(١) انظر: التعريف والإعلام ١٠٠، ومفحمات الأقران ٦٧–٦٨، وكذا في بقية الأسماء.

(٢) بعده في حاشية (أ): «وكلبهم» قال الحسن: اسمه قطمير، وقال مجاهد: قطمورا وقال شعيب الجبائي: حمران، وقال كثير النواء: كان أصفر، وقال رجل يقال له عبيد: أحمر أخرج ذلك كله ابن أبي حاتم إلا قولَ شعيب فابن جرير»، وهو نص منقول من مفحمات الأقران: ١٣٧. وأفادت الموسوعة البريطانية في مقالها: «النائمون السبعة في أبسوس» بالإنجليزية، العاشرة (١٠/٦٦٦) في صيغة أسماء هؤلاء: يمبليخا، ومكسيمليان، ومرقوس، ولعل براشق هو: ديونيسيوس، وأيونس هو: يحنوس، وأويسطانس هو: أنطونيوس، أما: شلطَطْيوس فهو: قسطنطين.

(٣) أخرجه ابن ماجه في سننه (٢/١٣٨٢–١٣٨٣) ك: الزّهد، ب: مجالسة الفقراء، ح٤١٢٧، عن خباب رضي الله عنه وهو في صحيح سنن ابن ماجه للشيخ الألباني برقم ٣٣٤٦.

(٤) ابن حُذَيفة، أبو مالك الفَزَاري، كان اسمه حذيفة فلُقِّب: عُيَينة؛ لأنه أصابته شَجَّة، فجَحَظَتْ عيناه، وهو من المؤلفة قلوبهم، أسلم قبل الفتح، ثم ارتد في عهد أبي بكر، ثم عاد إلى الإسلام، وعاش إلى خلافة عثمان، انظر: الاستيعاب ٣/١٢٤٩، الإصابة ٤/٧٦٧.

﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا رَّجُلَيْنِ﴾ [الكهف: ٣٢] هما[١] تمليخا –وهو الخيّر[٢]– وفطروس[٣]، وهما المذكوران في سورة الصافات[٤].

﴿قَالَ مُوسَىٰ لِفَتَىٰهُ﴾ [الكهف: ٦٠] هو[٥] يوشَع بن نون، وقيل: أخوه[٦] يَثْربي.

﴿فَوَجَدَا عَبْدًا﴾ [الكهف: ٦٥] هو الخَضِر[٧]، واسمه بَلَيا[٨].

﴿لَقِيَا غُلَٰمًا﴾ [الكهف: ٧٤] اسمُه[٩] جَيْسور بالجيم، وقيل: بالحاءِ[١٠].

(١) انظر: زاد المسير لابن الجوزي (٥/١٣٩)، ومفحمات الأقران/١٣٩.

(٢) أي: المؤمن.

(٣) وفي اسمه خلاف. انظر: التعريف والإعلام: ١٠٢، غرائب التفسير ١/٦٦٠.

(٤) في سياق الآيات: ﴿قَالَ قَآئِلٌ مِّنْهُمْ إِنِّى كَانَ لِى قَرِينٌ﴾ وما بعدها.

(٥) رواه البخاري في صحيحه (٨/٤٠٩) مع الفتح، ك: التفسير، ب: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِفَتَىٰهُ﴾ برقم ٤٧٢٥، وهو قول جمهور المفسرين. انظر: زاد المسير (٥/١٦٤).

(٦) حكاه الكرماني قولاً غريباً. انظر: غرائب التفسير ١/٦٦٤.

(٧) صحيح البخاري (٨/٤٠٩) مع الفتح، ك: التفسير، ب: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِفَتَىٰهُ﴾، ح ٤٧٢٥.

(٨) المعارف لابن قتيبة (ص٤٢)، وانظر: تفسير ابن كثير (٥/١٨٣)، وزاد المسير (٥/١٦٧)، وغرائب التفسير (١/٦٦٧).

(٩) انظر: مفحمات الأقران/١٤١ وعزاه لابن أبي حاتم، وانظر: تفسير البغوي (٣/١٧٤). وكان غلاماً ابن عشرين سنة. انظر: الدر (٥/٥٢٥)، وثبت في صحيح مسلم (٤/٢٠٥٠) «أنّ الغلام الذي قتله الخضر طبع كافراً لو عاش لأرهق أبويه طغياناً وكفراً».

(١٠) وهو الذي في رواية الكُشْمِيهَني لصحيح البخاري «حَيْسور» بلا ألف. وانظر: كلام الحافظ ابن حجر في فتح الباري على اسمه (٨/٤٢٠).

﴿وَرَآءَهُم مَّلِكٌ﴾ [الكهف: ٧٩] هو[١] هُدَد بن بُدَد.

﴿وَأَمَّا ٱلْغُلَٰمُ فَكَانَ أَبَوَاهُ﴾ [الكهف: ٨٠] اسمُ الأب كازبَرا، والأمُّ سَهْوىٰ[٢].

﴿لِغُلَٰمَيْنِ يَتِيمَيْنِ﴾ [الكهف: ٨٢] هما أَصْرَمُ وَصُرَيْمُ[٣].

﴿فَنَادَىٰهَا مِن تَحْتِهَآ﴾ [مريم: ٢٤] قيل: عيسى[٤]، وقيل: جبريل[٥].

﴿وَيَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ﴾ [مريم: ٦٦] هو[٦] أبيّ بنُ خَلَفٍ، وقيل: أميةُ بنُ خلفٍ[٧]، وقيل: الوليد بن المُغيرة[٨].

---

(١) صحيح البخاري (٨/٤١٢) مع الفتح، ك: التفسير، ب: ﴿فَلَمَّا بَلَغَا مَجْمَعَ بَيْنِهِمَا﴾، ح ٤٧٢٦. وفي (س) «عدد» بدلاً من «هدد».

(٢) انظر: التعريف والإعلام: ١٠٥، وفتح الباري ٨/٤٢١، ومفحمات الأقران ٧٠.

(٣) ابنا كاشح. انظر: التعريف والإعلام: ١٠٥، زاد المسير ٥/١٨١، وتفسير البغوي ٣/١٧٧.

(٤) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٩/١٦/٦٧، ٦٨) عن ابن عباس بسند فيه محمد بن حميد الرازي، وهو ضعيف.

(٥) أخرجه الطبري في تفسيره (٩/١٦/٦٨) عن مجاهد، وسنده صحيح رجاله ثقات.

(٦) أخرجه ابن جرير في تفسيره (١٢/٢٣/٣٠) عن قتادة وإسناده حسن، فيه بشر بن معاذ العقدي صدوق كما تقدم.

(٧) حكاه ابن عسكر في التكملة والإتمام: ١٢٥، وهو: أمية بن خلف بن وهب، من بني لؤي، أحد جبابرة الجاهلية، وهو الذي عذَّب بلالاً رضي الله عنه، أدرك الإسلام ولم يدخل فيه، قُتل يوم بدر عام (٢هـ). انظر: سيرة ابن هشام ١/٢٨١، ٢/١٩٠، ٢٧٠.

(٨) انظر: زاد المسير (٥/٢٥١-٢٥٢)، وتفسير القرطبي (١١/١٣١).

﴿ أَفَرَءَيْتَ ٱلَّذِى كَفَرَ ﴾ [مريم : ٧٧] هو العاصي بن وائل[١].

﴿ وَقَتَلْتَ نَفْسًا ﴾ [طه : ٤٠] هو[٢] القِبْطيُّ، واسمه فاتون[٣].

﴿ ٱلسَّامِرِىُّ ﴾ [طه : ٨٥] اسمُه[٤] موسى بن ظفر[٥].

﴿ مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ ﴾ [طه : ٩٦] هو[٦] جبريلُ.

/ ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ ﴾ [الحج : ٣] هو النّضْرُ بنُ الحارثِ[٧]. ٤/٨٨

﴿ هَٰذَانِ خَصْمَانِ ﴾ [الحج : ١٩] أخرج الشيخان[٨] عن أبي ذر

---

(١) ورد في صحيح البخاري (٨/٤٢٩) مع الفتح، ك : التفسير، ب : سورة مريم، من حديث خباب بن الأرت رضي الله عنه برقم ٤٧٣٢ .

(٢) رواه ابن جرير في تفسيره (٩/١٦/١٦٣-١٦٤).

(٣) وكان خبازاً. انظر: غرر التبيان ٣٨٩، صلة الجمع ٢/٣٠٥ .

(٤) ذكره الحافظ ابن كثير في تفسيره (٥/٣٠٦) والسيوطي في مفحمات الأقران/١٤٤ .

(٥) في التعريف والإعلام: ٢٠٥ : موسى بن المظَفَّر، وهو من قوم كانوا يعبدون أصناماً على صورة البقر، ولذلك نَزَع إلى عبادة العجل، المصدر السابق: ٥٨ .

(٦) أخرجه ابن أبي حاتم كما في تفسير ابن كثير (٥/٣٠٦) وقال عقبه: « غريب » .

(٧) أخرجه ابن جرير في تفسيره (١٧/١١٥) عن ابن جريج، وفي إسناده سنيد، وهو ضعيف، وزاد السيوطي نسبته في الدّر (٦/٨) إلى ابن المنذر، وعزاه أيضاً في الدّر إلى ابن أبي حاتم من قول أبي مالك . والنضر المذكور هو: النّضْر بن الحارث بن كَلَدَة، كان شديد العداوة لرسول الله ﷺ ، قتله علي بن أبي طالب صَبْراً بالصفراء بأمر رسول الله ﷺ عام (٢هـ). انظر: سيرة ابن هشام ٢/٢٦٦، الاستيعاب ٤/١٥٢٦ .

(٨) البخاري في صحيحه (٨/٤٤٣-٤٤٤) مع الفتح، ك : التفسير، ب : ﴿ هَٰذَانِ خَصْمَانِ ﴾ ح٤٧٤٤، ومسلم في صحيحه (٤/٢٣٢٣) ك : التفسير، ب : في قوله تعالى: ﴿ هَٰذَانِ خَصْمَانِ ﴾ ح ٣٠٣٣ .

قال: «نزلت هذه الآية في حمزةَ، وعُبيدةَ بنِ الحارثِ، وعليّ بنِ أبي طالبٍ، وعُتْبَةَ، وشَيْبَةَ، والوليدِ بن عُتبة».

﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ﴾ [الحج: ٢٥] قال ابن عباس[1]: «نزلت في عبدالله بن أُنيس».

﴿الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ﴾ [النور: ١١] [هم][2]: حسانُ[3] بن ثابت[4]، ومِسْطَح بن أُثاثة[5]، وحَمْنَةُ بنتُ جحشٍ[6] وعبدُالله بن أُبَيّ، وهو الذي

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره: «أن رسول الله ﷺ بعثه مع رجلين: أحدهما مهاجري، والآخر من الأنصار فافتخروا في الأنساب، فغضب عبدالله بن أُنيس الأنصاري، ثم ارتد عن الإسلام، وهرب إلى مكة فنزلت فيه»، كما في تفسير الحافظ ابن كثير (٥/٤٠٨) وفي إسناده ابن لَهيعة خلط بعد احتراق كتبه كما تقدم، بل صرح الحافظ ابن حجر بضعفه كما في الفتح (١/٢٣).

(٢) (أ): «هو».

(٣) كذا جاء تفسير هذه الآية عند البخاري في صحيحه (٧/٤٣١-٤٣٢) مع الفتح، ك: المغازي ب: حديث الإفك، ح ٤١٤١، وعند مسلم في صحيحه (٤/٢١٢٩) ك: التوبة، ب: في حديث الإفك، ح٢٧٧٠.

(٤) ابن المنذر، أبو عبدالرحمن، الصحابي المشهور شاعر رسول ﷺ، توفي سنة (٥٤هـ)، وله مئة وعشرون سنة. انظر: الاستيعاب ١/٣٤١، الإصابة ٢/٦٢.

(٥) ابن عَبّاد، المطَّلِبي، صحابي جليل اشتهر بلقبه، واسمه «عوف»، وأمه ابنة خالة أبي بكر الصديق، توفي رضي الله عنه سنة (٣٤هـ). انظر: الاستيعاب ٤/١٤٧٢، الإصابة ٦/٩٣.

(٦) ابن رئاب الأسدية، أخت زينب رضي الله عنهما، كانت تحت مصعب بن عمير، ثم =

تولَّى كِبْرَه.

﴿ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ ﴾ [الفرقان: ٢٧] هو(١) عقْبَةُ بن أبي مُعَيْطٍ(٢).

﴿ لَمۡ أَتَّخِذۡ فُلَانًا ﴾ [الفرقان: ٢٨] هو(٣) أميةُ بن خَلَفٍ، وقيل: أُبَيٌّ بنُ خَلَفٍ.

﴿ وَكَانَ ٱلۡكَافِرُ ﴾ [الفرقان: ٥٥] قال الشعبيُّ(٤): «هو أبو جهل».

﴿ ٱمۡرَأَةً تَمۡلِكُهُمۡ ﴾ [النمل: ٢٣] هي(٥) بِلْقيسُ بنت شَراحيل.

﴿ فَلَمَّا جَآءَ سُلَيۡمَٰنَ ﴾ [النمل: ٣٦] اسم الجائي مُنْذِر(٦).

= طلحة بن عبيدالله، شهدت أحداً وكانت تسقى العطشى وتمرِّض الجرحى، ولم تؤرَّخ وفاتها. انظر: الاستيعاب ٤/١٨١٣، الإصابة ٧/٥٨٦.

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٨/٢٦٨٣-٢٦٨٤) برقم ١٦٢٤٧، عن مجاهد وإسناده حسن، فيه حجَّاج بن حمزة العجلي، قال أبو زرعة: «شيخ مسلمٌ صدوق»، كما في الجرح والتعديل (٣/١٥٩).

(٢) هو: عقبة بن أَبَان بن ذَكْوان، أبو الوليد من بني عبدشمس، من القرشيين الأشداء على المسلمين، أُسِرَ يومَ بدرٍ وقتل. انظر: الروض الأنف ٣/٩٣-٩٤.

(٣) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٨/٢٦٨٦) ح ١٥١٠٦، عن سعيد بن المسيب ضعيف، في إسناده ابن جدعان وهو ضعيف كما تقدم.

(٤) رواه ابن أبي حاتم في تفسيره (٨/٢٧١١) برقم ١٥٢٨٠، إسناده حسن، في إسناده محمد بن فضيل بن غزوان، صدوق عارف، رمي بالتشيع كما تقدم.

(٥) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٩/٢٨٦٥) برقم ٢٦٢٤٧، عن الحسن، وفي إسناده محمد بن موسى الحَرَشي، ليِّن، كما في التقريب/ ٩٠٠ برقم ٦٣٧٨.

(٦) ذكره الكرماني في غرائب التفسير ٢/٨٤٨.

﴿ قَالَ عِفْرِيتٌ ﴾ [النمل: ٣٩] اسمه كَوْزَن[1].

﴿ ٱلَّذِي عِندَهُۥ عِلْمٌ ﴾ [النمل: ٤٠] هو[2] آصف بن بَرْخيا كاتبه[3]، وقيل: رجلٌ يقال له: ذو النور[4]، وقيل: أُسْطُوم[5]، وقيل: مَليخا[6]، وقيل: بَلخ[7]، وقيل: هو ضَبَّة[8] أبو القبيلة، وقيل: جبريل، وقيل: ملَك آخر، وقيل: الخضر[9].

﴿ تِسْعَةُ رَهْطٍ ﴾ [النمل: ٤٨] هم[10]: رُعْمَى ورُعَيم وهَرْمى وهُرَيْم

---

(١) بعده في حاشية أ: « قالت نملة: قال السهيلي: اسمها حرميا، وقيل: طاخية حكاه الزمخشري، قال ابن عساكر: حكي أن قتادة سئل عن نملة سليمان أذكر أم أنثى فأفحم، وكان أبو حنيفة حاضراً فقال: أنثى لقوله « قالت » بالتاء. واسم العفريت « كَوْزَن » أخرجه ابن أبي حاتم ٩ / ٢٨٨٤، ح ١٦٣٦٧، عن شعيب الجَبَائي، وفي إسناده وهب بن سليمان الجنبي، وهو مجهول الحال، كما في الجرح والتعديل ٩ / ٢٧.

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٩ / ٢٨٨٥، ٢٨٨٧) برقم ١٦٣٧٧، ١٦٣٨٨، إسناده حسن، فيه المنهال بن عمرو، صدوق ربما وهم كما تقدم، وبقية رجاله ثقات.

(٣) وابن خالة سليمان. التعريف والإعلام: ١٢٨.

(٤) كما أخرجه ابن أبي حاتم ٩ / ٢٨٨٥.

(٥) كما أخرجه ابن أبي حاتم ٩ / ٢٨٨٦.

(٦) (ع): « تمليخا » حكاه الكرماني من عجيب التأويل في غرائبه ٢ / ٨٥٠ باسم « مليخا »

(٧) حكاه ابن عسكر في التكملة والإتمام: ١٤٣.

(٨) أي: ابن أُدّ بن طابخة من عدنان، نسبه السهيلي للنقاش وردَّه. انظر: التعريف والإعلام: ١٢٨، صلة الجمع ٢ / ٢٩٨.

(٩) حكى الأقوال الثلاثة الأخيرة الكرماني في عجائبه ٢ / ٨٥٠.

(١٠) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٩ / ٢٩٠٠) برقم ١٦٤٦٦، في إسناده انقطاع إذ رواه بـ« حُدِّثْتُ ».

ودَأْب وصَواب ورِئاب ومِسْطَع وقُدارُ بنُ سالِف عاقرُ الناقة[1].

/ ﴿ فَٱلۡتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرۡعَوۡنَ ﴾ [القصص: ٨] اسم الملتقِط طابوث[2]. ٤/ ٨٩

﴿ ٱمۡرَأَتُ فِرۡعَوۡنَ ﴾ [القصص: ٩] آسية بنت مُزاحِم[3].

﴿ أُمِّ مُوسَىٰ ﴾ [القصص: ١٠] يُحَانِذْ[4] بنت يَصْهُر بن لاوي، وقيل: ياوُخا. وقيل: أباذَخْت.

﴿ وَقَالَتۡ لِأُخۡتِهِۦ ﴾ [القصص: ١١] اسمها: مريم[5]، وقيل: كَلثوم[6].

﴿ هَٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ ﴾ [القصص: ١٥] هو السَّامِرِيُّ، ﴿ وَهَٰذَا مِنۡ عَدُوِّهِۦ ﴾ اسمه فاتون.

﴿ وَجَآءَ رَجُلٞ مِّنۡ أَقۡصَا ٱلۡمَدِينَةِ ﴾ [القصص: ٢٠] هو مؤمن

---

(١) هناك اختلاف في أسمائهم. انظر: التعريف والإعلام ١٢٩، صلة الجمع ٢/ ٢٩٩-٣٠٠، مفحمات الأقران: ١٥٥-١٥٦.

(٢) كذا هنا، وهو موافق لما في مفحمات الأقران: ١٥٦. وفي التعريف والإعلام: ١٣١ ظايوث، وفي تفسير القرطبي ١٣/ ٢٦٦ نقلاً عن السهيلي: «طالوت»!

(٣) صحيح البخاري (٧/ ١٠٦) مع الفتح، ك: فضائل الصحابة، ب: فضل عائشة رضي الله عنها ح ٣٧٦٨، ومسند الإمام أحمد (١/ ٢٩٣)، وانظر: التعريف والإعلام ١٣٠.

(٤) قال في الإعلام ١٩١: «يخانذ ويحانذ تصحيف يخابذ»، وانظر: المفحمات ٨٠.

(٥) ابنة عمران، وافق اسمها اسم أم عيسى عليه السلام، كما حكاه السهيلي في التعريف والإعلام: ١٣٠.

(٦) انظر: المصدر السابق، وضَعَّف الحديث الوارد في اسمها الهيثمي في مجمع الزوائد ٩/ ٢١٨، وفيه «كَلْثم».

آل فرعون[1]، واسمه شمعان[2]، وقيل: شمعون، وقيل: جبر، وقيل: حبيب، وقيل[3]: حِزْقيل[4].

﴿ٱمۡرَأَتَيۡنِ تَذُودَانِۖ﴾ [القصص: ٢٣] هما[5]: لَيّا وصَفُوريا، وهي التي نكحها[6]، وأبوهما[7] شعيب، وقيل[8]: يثرون، ابن / أخي شُعَيب. [٣٩٩]

﴿قَالَ لُقۡمَٰنُ لِٱبۡنِهِۦ﴾ [لقمان: ١٣] اسمه باران، بالموحَّدة[9]،

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٩/٢٩٥٩) برقم ١٦٧٩٣، عن الضحاك، في إسناده جويبر الأزدي ضعيف جداً كما تقدم.

(٢) انظر: التعريف والإعلام ١٣١، قال الدارقطني: «لا يعرف شمعان بالشين معجمة إلا مؤمن آل فرعون» المؤتلف والمختلف ٣/١٣٢٦.

(٣) ذكره البغوي في تفسيره (٣/٤٤٠).

(٤) بعده في حاشية (أ): ﴿مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلۡعُصۡبَةِ﴾ أخرج الدينوري في «المجالسة» عن خيثمة قال: «قرأت في الإنجيل أن مفاتيح كنوز قارون وِقْرَ ستين بغلاً، كل مفتاح منها على قَدْر إصبع، لكل مفتاح منها كنز» وهو نص منقول من مفحمات الأقران: ١٦٠.

(٥) رواه ابن جرير في تفسيره (١١/٢٠/٦٢)، ضعيف، لأجل محمد بن حميد الرازي كما تقدم.

(٦) انظر: التعريف والإعلام: ١٣١.

(٧) رواه ابن جرير في المصدر السابق عن الحسن فيما يذكره عمّن لا يُعرف مع ردّه هذا القول وتقريره بأن الشيخ الكبير هو سيد أهل الماء. وإسناده صحيح، رجاله ثقات.

(٨) أخرجه ابن جرير في المصدر نفسه وابن أبي حاتم في تفسيره (٩/٢٩٦٦) برقم ١٦٨٣٩، كلاهما عن أبي عبيدة، وإسناد كل منهما صحيح، رجاله ثقات، وانظر: التعريف والإعلام للسهيلي (ص ١٣١).

(٩) عند السهيلي في التعريف: ١٣٤ «تاران»، وكذلك في مفحمات الأقران: ١٦٢.

وقيل: داران، وقيل: أنْعُم[1]، وقيل: مِشْكَم[2].

﴿مَلَكُ ٱلْمَوْتِ﴾ [السجدة: ١١] اشْتَهَرَ على الألسنةِ أن اسمَه عِزْرائيل، ورواه أبو الشيخ[3] بن حيَّان، عن وهب.

﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا﴾ [السجدة: ١٨]نزلَتْ[4] في علي بن أبي طالب، والوليد بن عقبة[5].

﴿وَيَسْتَـْٔذِنُ فَرِيقٌ﴾ [الأحزاب: ١٣] قال السُّدِّي[6]: هما رجلان من بني

---

(١) و (٢) انظر: تفسير البغوي ٦/٢٨٧، ومفحمات الأقران: ١٦٢ وفيه «مشلم».

(٣) في كتاب العظمة (٣/٨٩٩-٩٠٠) ح ٤٣٩، ضعيف، في إسناده محمد بن إبراهيم ابن العلاء الدمشقيّ، منكر الحديث، كما في التقريب / ٨٢٠ برقم ٥٧٣٤، وكذا عزاه المصنف له في الدر (٦/٥٤٢) في كتابه العظمة، وهذه التسمية لملك الموت ضمن حديث طويل من الإسرائيليات التي رواها وهب بن منبه، ولم تثبت هذه التسمية لملك الموت.

(٤) أخرجه ابن جرير في تفسيره (١١/٢١/١٠٧) ضعيف في إسناده محمد بن حميد الرازي ضعيف كما تقدم.

(٥) وهو الفاسق المراد بالآية على هذا القول، روى الطبري عن عطاء بن يسار قال: «نزلت بالمدينة في علي بن أبي طالب، والوليد بن عقبة بن أبي معيط...» تفسير الطبري، ١١/٢١/١٠٧، وقد أسلم يوم فتح مكة، وهو أخو عثمان بن عفان لأمه، ولاه عثمان الكوفة ثم عزله (ت: ٦١هـ). انظر: الاستيعاب ٤/١٥٥٢، الإصابة ٦/٦١٤.

(٦) عزاه المصنف لابن أبي حاتم في الدر (٦/٥٧٩) وفي مفحمات الأقران / ١٦٤-١٦٥ وهو معضل.

حارثةَ أبو عَرابةَ بنُ أوسٍ وأوْسُ بن قَيْظي[1].

﴿ قُل لِّأَزْوَٰجِكَ ﴾ [الأحزاب: ٥٩] قال عكرمة[2]: «كان تحته يومئذ تسعُ نسوةٍ: عائشةُ، وحفصة، وأمُّ حَبيبةَ[3]، وسَوْدَةُ[4] وأمّ سَلَمَةَ وصَفيَّةُ[5] وميمونة[6] وزينبُ بنتُ جَحشٍ، وجُوَيْريَّة[7]». / وبناته: ٤/ ٩٠

---

(١) وهو أخو مِربَع بن قَيْظي الذي منع النبيَّ ﷺ أن يمر ببستانه. انظر: سيرة ابن هشام ٢/ ١٢٧، ٣/ ١٧٦، الإصابة ١/ ١٥٩.

(٢) أخرجه ابن جرير في تفسيره (١١/ ٢١/ ١٥٧) وكذا ذكره القرطبي في تفسيره الجامع لأحكام القرآن (١٤/ ٢٤١).

(٣) رَمْلة بنت أبي سفيان بن حرب، القرشية الأُموية أم المؤمنين رضي الله عنها، مشهورة بكنيتها، توفيت بالمدينة سنة (٤٤هـ). انظر: الاستيعاب: ٤/ ١٨٤٣، الإصابة ٧/ ٦٥١.

(٤) بنت زَمْعة بن قَيْس، من بني عبد شمس، أم المؤمنين تزوجها ﷺ بعد خديجة وهو بمكة، توفيت سنة (٥٥هـ). انظر: الاستيعاب ٤/ ١٨٦٧، الإصابة٧/ ٧٢٠.

(٥) بنت حُيَي بن أَخْطب، أم المؤمنين رضي الله عنها، تزوجها النبي عليه الصلاة والسلام بعد غزوة خيبر، وماتت في خلافة معاوية على الصحيح. انظر: الاستيعاب ٤/ ١٨٧١، الإصابة: ٧/ ٧٣٨.

(٦) بنت الحارث بن حَزْن الهِلالية، زوج النبي ﷺ، كان اسمها بَرَّة فسمَّاها ميمونة، وبنى بها بسَرِف سنة (٧هـ)، وماتت بها سنة (٥١هـ). انظر: الاستيعاب ٤/ ١٩١٤، الإصابة ٨/ ١٢٦.

(٧) بنت الحارث بن أبي ضرار الخزاعية، من بني المصطلق، أم المؤمنين، كان اسمها بَرَّة فغيرها ﷺ إلى جويرية وهي من سَبْي غزوة المُرَيْسِيْع، ثم تزوجها عليه الصلاة والسلام، توفيت سنة (٥٠هـ). انظر: الاستيعاب ٤/ ١٨٠٤، الإصابة ٧/ ٥٦٥.

فاطمة(١)، وزينبُ(٢)، ورُقيَّةُ(٣)، وأمّ كُلْثوم(٤).

﴿أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾ [الأحزاب: ٣٣] قال(٥) ﷺ: «هم عليٌّ وفاطمةُ والحسنُ والحسينُ».

﴿لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٣٧] هو(٦) زيد بن حارثة.

﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ [الأحزاب: ٣٧] هي(٧) زينب بنت جحش.

---

(١) الزهراء، أم الحسن سيدة نساء هذه الأمة، تزوجها عليّ في السنة الثانية من الهجرة، توفيت بعد النبي ﷺ بستة أشهر، وقد جاوزت العشرين بقليل. انظر: الاستيعاب ٤/١٨٩٣، الإصابة ٨/٥٣.

(٢) أم عليّ، أكبر بناته ﷺ، وأول من تزوج منهنَّ، وتزوَّجها ابن خالتها أبو العاص بن الربيع في جاهليته ثم أسلم عام سبع، توفيت في حياة النبي ﷺ سنة (٨هـ). انظر: الاستيعاب ٤/١٨٥٣، الإصابة ٧/٦٦٥.

(٣) أم عبدالله، وهي أصغر من زينب أختها، تزوج بها عتبة بن أبي لهب ثم طلقها بعد البعثة، فتزوجها عثمان رضي الله عنه، توفيت رضي الله عنها بمرض في سنة (٢هـ). انظر: الاستيعاب ٤/١٨٣٩، الإصابة ٧/٦٤٨.

(٤) رضي الله عنها، تزوجها عثمان بعد وفاة أختها رقية، ولم تلد له، وتوفيت عنده سنة (٩هـ). انظر: الاستيعاب ٤/١٩٥٢، الإصابة ٨/٢٨٨.

(٥) رواه الترمذي في سننه (٦/١٧٤-١٧٥)، أبواب المناقب، ب: ما جاء في فضل فاطمة رضي الله عنها، ح٣٨٧١، وقال: «هذا حديث حسن صحيح» وأورده الشيخ الألباني رحمه الله في صحيح الترمذي (٣/٥٤٣) وقال: «صحيح».

(٦) رواه الحاكم في المستدرك (٢/٤١٧) وصححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي.

(٧) رواه الحاكم في المصدر السابق عن أنس رضي الله عنه وصححه على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.

﴿ وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ ﴾ [الأحزاب : ٧٢] قال ابنُ عباس[١] : هو آدمُ .

﴿ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱثْنَيْنِ ﴾ [يس : ١٤] هما شمعونُ ويوحَنَّا ، والثالث بولس[٢] ، وقيل هم : صادق وصَدُوق وشَلُوم[٣] .

﴿ وَجَآءَ مِنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ رَجُلٌ ﴾ [يس : ٢٠] هو حبيب النجار[٤] .

﴿ أَوَلَمْ يَرَ ٱلْإِنسَٰنُ ﴾ [يس : ٧٧] هو[٥] العاصي بن وائل ، وقيل : أبيُّ بنُ خَلَف ، وقيل : أُميَّةُ بنُ خَلَفٍ .

﴿ فَبَشَّرْنَٰهُ بِغُلَٰمٍ ﴾ [الصافات : ١٠١] هو[٦] إسماعيلُ أو إسحاق ، قولان شهيران .

﴿ نَبَؤُا۟ ٱلْخَصْمِ ﴾ [ص : ٢١] هما[٧] ملكان ، قيل : إنهما جبريل وميكائيل .

---

(١) أخرجه ابن جرير في تفسيره (١٢ / ٢٢ / ٥٤) سورة الأحزاب ، ضعيف ، في إسناده عطيّة العوفي ، ضعيف كما تقدم غير مرة .

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم كما في الدر المنثور ٧ / ٥٠ . انظر : تفسير ابن كثير ٦ / ٥٥٤ ، ومفحمات الأقران : ١٧١ .

(٣) أخرجه ابن أبي حاتم ، كما في مفحمات الأقران : ١٧١ .

(٤) أخرجه ابن أبي حاتم ، كما في مفحمات الأقران : ١٧٢ ، والدر المنثور ٧ / ٥١ .

(٥) أخرجه ابن جرير في تفسيره (١٢ / ٢٣ / ٣٠) عن سعيد بن جبير مرسلاً وسنده صحيح ، والتفسير الثاني أخرجه عن قتادة بإسناد حسن ، فيه بشر بن معاذ العقدي ، صدوق كما تقدم ، وبقية رجاله ثقات ، والتفسير الثالث ذكره المؤلف في مفحمات الأقران / ١٧٢-١٧٣ .

(٦) انظر : مفحمات الأقران ١٧٣ . قال شيخ الإسلام ابن تيمية : « وفي الجملة فالنزاع فيها مشهور ، لكن الذي يجب القطع به أنه إسماعيل ، وهذا الذي عليه الكتاب والسنة والدلائل المشهورة ، وهو الذي تدلّ عليه التوراة التي بأيدي أهل الكتاب .
وأيضاً فإن فيها أنه قال لإبراهيم : اذبح ابنك وحيدك ، وفي ترجمة أخرى : بكْرك . وإسماعيل هو الذي كان وحيده وبكْره باتفاق المسلمين وأهل الكتاب ، لكن أهل الكتاب حرّفوا فزادوا إسحاق ، فتلقى ذلك عنهم من تلقّاه ، وشاع عند بعض المسلمين أنه إسحاق ، وأصله من تحريف أهل الكتاب » ، ثم بيّن الشيخ دلالة آيات سورة الصافات على أن الذبيح إسماعيل من عدّة وجوه . انظرها في مجموع الفتاوى (٤ / ٣٣١-٣٣٦) .

(٧) انظر : زاد المسير (٧ / ١١٨) ، وتفسير البغوي (٤ / ٥٣) ، ومفحمات الأقران / ١٧٦ .

﴿ جَسَدًا ﴾ [ص: ٣٤] هو شيطان يقال له: أُسَيْد[١]، وقيل: صَخْر[٢]، وقيل[٣]: حَبْقيق[٤].

﴿ مَسَّنِيَ ٱلشَّيۡطَٰنُ ﴾ [ص: ٤١] قال نَوْف: «الشيطان الذي مَسَّه يقال له: مِسْعط»[٥].

﴿ وَٱلَّذِي جَآءَ بِٱلصِّدۡقِ ﴾ [الزمر: ٣٣] محمد[٦] ﷺ، وقيل: جبريل[٧].

﴿ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ ﴾ [الزمر: ٣٣] محمدٌ ﷺ؛ وقيل: أبو بكرٍ[٨].

﴿ ٱلَّذَيۡنِ أَضَلَّانَا ﴾ [فصلت: ٢٩] إبليس وقابيل[٩].

---

(١) ع س ر: أسد. انظر: مفحمات الأقران ١٧٦.

(٢) أخرجه ابن جرير في تفسيره (١٢/٢٣/١٥٦) عن ابن عباس رضي الله عنهما بإسناد يُحَسَّن، فيه عبدالله بن صالح وهو صدوق كثير الغلط كما تقدم.

(٣) أخرجه ابن جرير في المصدر السابق (١٢/٢٣/١٥٩) عن السُّدّي بإسناد يحسَّن لأجل أسباط بن نصر وهو صدوق كثير الغلط ويُغْرب، كما تقدَّم، وأخرجه ابن أبي حاتم كما في الدر المنثور (٧/١٨٦).

(٤) وفي مفحمات الأقران: اسمه «حقيق» ص: ١٧٦، «وفي طبعة دار ابن كثير» ص ٩٤: «جقيق»!.

(٥) عزاه في مفحمات الأقران ١٧٦، والدر المنثور ٧/١٩٣ إلى ابن أبي حاتم.

(٦) أخرجه ابن جرير في تفسيره (١٢/٢٤/٣) عن عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه بإسناد يُصحَّح إن شاء الله، فيه عبدالملك بن عمير وهو ثقة فصيح عالم، تغيَّر حفظه، وربّما دلَّس، كما في التقريب/٦٢٥ برقم ٤٢٢٨.

(٧، ٨) انظر: تفسير البغوي (٤/٧٩).

(٩) أخرجه ابن جرير في تفسيره (١٢/٢٤/١١٣) بطرق عن علي رضي الله عنه لا تقل عن درجة الحسن، وكذا أخرجه الحاكم في المستدرك (٢/٣١٢) ك: التفسير، وصححه ووافقه الذّهبي.

/ ﴿رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ﴾ [الزخرف: ٣١] عَنَوْا الوليدَ بنَ المغيرةِ مِنْ ٤/٩١ مكةَ[١]، ومسعودَ بن عُمر[٢] الثَّقفي، وقيل[٣]: عُروةُ بنُ مسعودٍ[٤] من الطائف.

﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا﴾ [الزخرف: ٥٧]، الضارب[٥] له عبدالله بن الزِّبَعْرى[٦].

---

(١) أخرجه ابن جرير في تفسيره (١٣/٢٥/٦٥) عن قتادة بإسناد صحيح، رجاله ثقات.

(٢) كذا هنا، والذي في سيرة ابن هشام، وصلة الجمع، وتفسير ابن كثير ٧٠/٢١٢، والدر المنثور، ومفحمات الأقران أنه: «مسعود بن عمرو»، وزاد في سيرة ابن هشام: «بن عُمير»، وفي الصلة والمفحمات: «بن عبيد الله». انظر: سيرة ابن هشام ٢/٤٦، صلة الجمع ٢/٤٧٠، الدر المنثور ٧/٣٧٤، مفحمات الأقران: ١٨٠.

(٣) أخرجه ابن جرير في المصدر السابق عن ابن زيد وسنده صحيح، رجاله ثقات.

(٤) ابن مُعَتِّب، أبو مسعود الثقفي أحد أكابر قومه، وكان له يد في تقرير الصلح يوم الحديبية، أسلم بعد غزوة حنين عام (٨هـ)، رماه رجل من قومه بسهم فمات من عامه. انظر: الاستيعاب ٣/١٠٦٦، الإصابة ٤/٤٩٢.

(٥) أخرجه الواحدي في أسباب النزول/ ٤٣٥، في إسناده مِصْدَع أبو يحيى، مقبول كما في التقريب/ ٩٤٥ برقم ٦٧٢٨.

(٦) ابن قَيْس، السَّهمي، كان شديداً على المسلمين أيام جاهليته، أسلم عام الفتح، وشهد ما بعده من المشاهد، ومدح النبي ﷺ بأشعار نسخ بها ما قد مضى من شعره. انظر: الاستيعاب ٣/٩٠١، الإصابة ٤/٨٧.

﴿ طَعَامُ ٱلْأَثِيمِ ﴾ [الدخان : ٤٤]، قال ابنُ جُبَيْر[١] : « هو أبو جهل » .

﴿ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ [الأحقاف : ١٠] هو[٢] عبدُالله بنُ سَلام .

﴿ أُوْلُواْ ٱلْعَزْمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ ﴾ [الأحقاف : ٣٥] أصحُّ الأقوال أنهم : نوح وإبراهيم وموسى وعيسى ومحمد صلى الله عليهم وسلم[٣] .

﴿ يُنَادِ ٱلْمُنَادِ ﴾ [ق : ٤١] هو[٤] إسْرافيل .

﴿ ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْمُكْرَمِينَ ﴾ [الذاريات : ٢٤]، قال عثمانُ بن محصن[٥] : « كانوا أربعةً من الملائكة : جبريلُ وميكائيلُ وإسرافيلُ ورفائيل » .

---

(١) عزاه المصنف لابن أبي حاتم في الدر (٧ / ٤١٨) وفي مفحمات الأقران / ١٨١ .

(٢) رواه أحمد في مسنده (٦ / ٢٥) وابن حبان في صحيحه، كما في الإحسان (١٦ / ١١٨–١٢٠) برقم ٧١٦٢، والحاكم في المستدرك (٣ / ٤١٥–٤١٦)، وسنده صحيح ورجاله ثقات .

(٣) رواه ابن جرير في تفسيره (١٣ / ٢٦ / ٣٧)، وانظر : تفسير البغوي (٤ / ١٧٦)، وزاد المسير (٧ / ٣٩٢)، وتفسير ابن كثير (٧ / ٢٨٨) .

(٤) أخرجه ابن عساكر في تاريخه (٦٥ / ١٣٦) الأثر مرسل، وفي إسناده الوليد بن مسلم الدّمشقي، ثقة لكنّه كثير التدليس والتسوية كما تقدم .

(٥) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٦ / ٢٠٥٤) برقم ١١٠١٢، إسناده صحيح إلى عثمان بن محصن، رجاله ثقات والأثر من الإسرائيليات .

وعزاه المصنف له في الدر (٤ / ٤٤٦) وفيه « عثمان بن محسن » ومثله في مفحمات الأقران ١٨٩ ، وعزاه لأبي نعيم في المفحمات بتحقيق الطباع « عثمان بن محصن » وعزاه لابن أبي حاتم . وذكره البغوي في تفسيره (٢ / ٢٩٢) والقرطبي في تفسيره (٧ / ٤٤) .

﴿وَبَشَّرُوهُ بِغُلَامٍ﴾ [الذاريات: ٢٨]، قال الكِرْماني[١]: «أجمع المفسرون على أنه إسحاقُ، إلاّ مجاهداً[٢] فإنه قال: هو إسماعيلُ».

﴿شَدِيدُ الْقُوَىٰ﴾ [النجم: ٥] جبريل[٣].

﴿أَفَرَءَيْتَ الَّذِي تَوَلَّىٰ﴾ [النجم: ٣٣] هو العاصي بن وائل[٤]، وقيل: الوليد ابن المغيرة[٥].

﴿يَدْعُ الدَّاعِ﴾ [القمر: ٦]، هو إسْرافيل[٦].

﴿قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ﴾ [المجادلة: ١] هي خَوْلة بنت ثعلبة[٧]، ﴿فِي زَوْجِهَا﴾

---

(١) غرائب التفسير ٢/١١٤٣.

(٢) انظر: تفسير مجاهد /٦١٩، وتفسير البغوي (٤/٣٢)، ومفحمات الأقران/١٨٩.

(٣) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره، كما في مفحمات الأقران/١٩٠، وابن جرير في تفسيره (١٣/٢٧/٤٢) عن الربيع بن أنس أيضاً، لكنْ في سنده محمد بن حميد وهو ضعيف، وكذا ذكره ابن كثير في تفسيره (٧/٤١٩).

(٤) ذكره ابن الجوزي في زاد المسير (٨/٧٨)، والمؤلف في مفحمات الأقران /١٩١، عن السّدي، وعزاه لابن أبي حاتم.

(٥) أخرجه ابن جرير في تفسيره (١٣/٢٧/٧٠) عن مجاهد، وسنده حسن، رجاله بين ثقة وصدوق.

(٦) ذكره ابن الجوزي في تفسيره (٨/٩٠).

(٧) ابن أصرم، الأنصارية الخزرجية، صحابية، وهي التي ظاهر منها زوجها أوس ابن الصامت، فنزل فيهما مطلع سورة المجادلة، ويقال لها: خُوَيْلة، ولم تؤرَّخ وفاتها. انظر: الاستيعاب ٤/١٨٣٠، الإصابة ٧/٦١٨، انظر في التفسير: فتح الباري (١٣/٣٧٤).

[المجادلة: ١] هو أوس بن الصامت(١).

/ ﴿ لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَ ﴾ [التحريم: ١] هي سُرِّيَّته مارية(٢). ٤/ ٩٢

﴿ أَسَرَّ ٱلنَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَٰجِهِۦ ﴾ [التحريم: ٣]، هي حَفْصةُ(٣)، ﴿ نَبَّأَتْ بِهِۦ ﴾ [التحريم: ٣] أخبرت عائشة(٤).

﴿ إِن تَتُوبَآ ﴾ ﴿ وَإِن تَظَٰهَرَا ﴾ [التحريم: ٤]، هما: عائشةُ وحفصةُ(٥).

﴿ وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [التحريم: ٤]، هما أبو بكر وعمر، أخرجه الطبراني في «الأوسط»(٦).

---

(١) ابن قيس، الأنصاري الخزرجي، أخو عبادة، صحابي بَدْري، وشاعر مجيد، توفي أيام عثمان وله خمس وثمانون سنة. انظر: الاستيعاب ١/ ١١٨، الإصابة ١/ ١٥٦.

(٢) أم إبراهيم، القبطية أهداها له المُقَوْقِس صاحب الإسكندرية سنة سبع من الهجرة، وأسلَمَتْ في طريقها إلى المدينة، وولدت للنبي ﷺ ولده إبراهيم، توفيت سنة (١٦هـ). انظر: الاستيعاب ٤/ ١٩١٢، الإصابة ٨/ ١١١، وانظر في التفسير: فتح الباري (٨/ ٦٥٧).

(٣) رواه ابن جرير في تفسيره (١٤/ ٢٨/ ١٥٩).

(٤) رواه البخاري في صحيحه (٨/ ٦٥٨) مع الفتح، ك: التفسير، ب: ﴿ وَإِذْ أَسَرَّ ٱلنَّبِيُّ ... ﴾. ح ٤٩١٤.

(٥) رواه البخاري في المصدر السابق (٨/ ٦٥٧) مع الفتح، ك: التفسير، ب: ﴿ تَبْتَغِى مَرْضَاتَ أَزْوَٰجِكَ ... ﴾ ح ٤٩١٣.

(٦) (٨/ ٣٢٥) ٨٧٦٤ و(١/ ٤٥٥) برقم ٨٢٤، ولكنّ في إسناده فرات بن السائب متروك كما تقدم، وبه ضعَّفه الهيثمي في مجمع الزوائد (٩/ ٥٢).

﴿ ٱمۡرَأَتَ نُوحٖ ﴾ [التحريم: ١٠]، والعَة(١)؛ ﴿ وَٱمۡرَأَتَ لُوطٖ ﴾ [التحريم: ١٠]، والِهة(٢)، وقيل: واعِلة(٣).

﴿ وَلَا تُطِعۡ كُلَّ حَلَّافٖ ﴾ [القلم: ١٠] نزلَتْ في الأسودِ بنِ عبد يغوثَ(٤)، وقيل: الأَخْنَسُ بنُ شَرِيْقٍ، وقيل: الوليدُ بنُ المُغيرة.

﴿ سَأَلَ سَآئِلُۢ ﴾ [المعارج: ١]، هو النَّضْرُ بنُ الحارِث(٥).

﴿ ٱغۡفِرۡ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ ﴾ [نوح: ٢٨]، اسم أبيه لَمْك(٦) بن مَتُّوْشَلَخ(٧)، وأمه شمخا بنت أَنوش(٨).

﴿ سَفِيهُنَا ﴾ [الجن: ٤]، هو إِبليس(٩).

---

(١) انظر: مفحمات الأقران ١٩٩.

(٢) م ر ع: «واهلة».

(٣) انظر مفحمات الأقران ١٩٩-٢٠٠.

(٤) عزاه المصنف في الدر (٨/٢٤٨) لابن أبي حاتم وهو من مرسل مجاهد، وانظر: تفسير البغوي (٤/٣٧٧).

(٥) أخرجه الحاكم في المستدرك (٢/٥٠٢) عن سعيد بن جبير، وصححه على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.

(٦) قال في المفحمات ٢٠١: «بوزن ضَرْب»، وذكره البلنسي باسم: «لامك». صلة الجمع ٢/٦٥٣.

(٧) في الإعلام ١٦٠ «في سفر التكوين: مِتُوشَلَح»، وانظر ضبط السيوطي له في المفحمات: ٢٠١.

(٨) انظر صلة الجمع ٢/٦٥٣.

(٩) أخرجه ابن جرير في تفسيره (١٤/٢٩/١٠٧) عن قتادة وسنده حسن، رجاله بين ثقة وصدوق.

﴿ذَرۡنِي وَمَنۡ خَلَقۡتُ وَحِيدٗا﴾ [المدثر: ١١] هو الوليدُ بنُ المُغيرةِ[١].

﴿فَلَا صَدَّقَ﴾ الآيات [القيامة: ٣١-٣٥]، نَزَلَتْ[٢] في أبي جهلٍ.

﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ﴾ [الإنسان: ١] هو آدمُ[٣].

﴿وَيَقُولُ ٱلۡكَافِرُ يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ تُرَٰبَۢا﴾ [النبأ: ٤٠]، قيل[٤]: هو إبليسُ.

﴿أَن جَآءَهُ ٱلۡأَعۡمَىٰ﴾ [عبس: ٢] هو[٥] عبدُالله بنُ أمِّ مكتومٍ[٦].

---

(١) أخرجه الحاكم في المستدرك (٢/٥٠٦)، وابن جرير في تفسيره (١٤/٢٩/١٥٢)، والواحدي في أسباب النزول /٥١٣، ٥١٤، عن ابن عباس رضي الله عنهما وإسناده صحيح ورجاله ثقات.

(٢) أخرجه عبدالرزاق في تفسيره (٢/٣٣٤، ٣٣٥) وابن جرير في تفسيره (١٤/٢٩/٢٠٠) والطبراني في المعجم الكبير (١١/٣٦٢) برقم ١٢٢٩٨، والحاكم في المستدرك (٢/٥١٠) والحديث مرسل عند عبدالرزاق وابن جرير وإسناده صحيح مرسل، وعند الطبراني والحاكم ورد مرفوعا، وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين... ووافقه الذهبي.

(٣) أخرجه ابن جرير في تفسيره (١٤/٢٩/٢٠٢) وعبدالرزاق في تفسيره (٢/٣٣٦) كلاهما عن قتادة وسنده صحيح.

(٤) انظر: تفسير الثعلبي الكشف والبيان (١٠/١٢١) وزاد المسير (٩/١٣)، وعزاه في مفحمات الأقران ٢٠٣ لابن عساكر، والصحيح أنّه عامٌّ في كل مفرط، وإبليس داخل في ذلك دخولا أوليّا.

(٥) أخرجه ابن جرير في تفسيره (١٥/٣٠/٥٠) عن عائشة -رضي الله عنها- وأخرجه الحاكم في المستدرك (٢/٥١٤) ك: التفسير، سورة عبس، وصححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي.

(٦) ويقال في اسمه: عمرو أيضاً، وهو ابن قيس بن زائدة، القرشي العامري الأعمى، صحابي جليل أسلم قديماً، وكان من المهاجرين، استخلفه النبي ﷺ على المدينة عدة مرات، توفي في معركة القادسية. انظر: الاستيعاب: ٣/٩٠١، الإصابة ٤/٦٠٠.

﴿ أَمَّا مَنِ ٱسْتَغْنَىٰ ﴾ [عبس : ٥] هو[١] أميةُ بن خَلَف، وقيل[٢]: عُتْبة بنُ ربيعةَ.

/ ﴿ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴾ [التكوير : ١٩] قيل[٣]: جبريلُ، وقيل[٤]: محمدٌ ﷺ. ٩٣/٤

[٤٠٠] ﴿ فَأَمَّا ٱلْإِنسَٰنُ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ ﴾ / الآيات [الفجر : ١٥-١٦]، نَزَلَتْ في[٥] أميَّةَ بنِ خَلَفٍ.

﴿ وَوَالِدٍ ﴾ [البلد : ٣] هو آدم[٦].

﴿ فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ ﴾ [الشمس : ١٣] هو صالحٌ[٧].

---

(١) ورد عن مجاهد، وعزاه المصنف في الدر (٨/٤١٧) إلى عبد بن حميد وابن المنذر وإلى ابن أبي حاتم في مفحمات الأقران/٢٠٥.

(٢) أخرجه ابن جرير في تفسيره (١٥/٣٠/٥٢-٥٣) عن مجاهد، وسنده حسن، رجاله بين ثقة وصدوق.

(٣) أخرجه ابن جرير في المصدر السابق (١٥/٣٠/٧٩-٨٠) وعبدالرزاق في تفسيره (٢/٣٥٢) عن قتادة وسنده صحيح، رجاله ثقات.

(٤) ذكره الحافظ ابن كثير في تفسيره (٨/٢٤٤).

(٥) ذكره البغوي في تفسيره (٨/٤٢١)، والقرطبي في تفسيره (٢٠/٥١) من قول مقاتل والكلبي.

(٦) أخرجه الحاكم في المستدرك (٢/٥٢٣) عن ابن عباس رضي الله عنهما وصححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي.

(٧) انظر: تفسير الطبري (١٥/٣٠/٢١٤).

﴿ٱلْأَشْقَى﴾ [الليل: ١٥] هو أُمَيَّةُ بنُ خَلَفٍ[١].

﴿ٱلْأَتْقَى﴾ [الليل: ١٧] أبو بكرٍ الصِّدِّيقُ[٢].

﴿ٱلَّذِى يَنْهَىٰ ۞ عَبْدًا﴾ [العلق: ٩، ١٠] هو أبو جهلٍ[٣]، والعبدُ هو النبيُّ ﷺ.

﴿إِنَّ شَانِئَكَ﴾ [الكوثر: ٣] هو العاصي بنُ وائلٍ[٤]، وقيل[٥]: أبو جهلٍ، وقيل[٦]: عُقبةُ بن أبي مُعَيْطٍ[٧]، وقيل: أبو لهبٍ[٨]، وقيل:

---

(١) ذكره القرطبي في تفسيره (٢٠/٨٨) بدون عزو وإسناد.

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرك (٢/٥٢٥) ك: التفسير، عن عبدالله بن الزبير، وصححه على شرط مسلم، وانظر: زاد المسير (٩/١٥٢)، وتفسير ابن كثير (٨/٤٤٤).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه (٤/٢١٥٤) ك: صفات المنافقين وأحكامهم، ب: قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ۞ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ﴾ ح ٢٧٩٧ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وابن جرير في تفسيره (١٥/٣٠/٢٥٤) عن قتادة، وسنده صحيح رجاله ثقات.

(٤) أخرجه ابن جرير في تفسيره (١٥/٣٠/٣٢٩) عن مجاهد، وسنده حسن، رجاله بين ثقة وصدوق.

(٥) ذكره ابن الجوزي في زاد المسير (٩/٢٥٠) والمصنف في مفحمات الأقران/٢١٤.

(٦) أخرجه ابن جرير في تفسيره (١٥/٣٠/٣٢٩) عن شمر بن عطية، ضعيف في إسناده ابن حميد الرازي ضعيف كما تقدم.

(٧) (أ): «عتبة».

(٨) ذكره ابن الجوزي في زاد المسير (٩/٢٥٠) والمؤلف في مفحمات الأقران/٢١٥.

كعبُ بن الأشرفِ[١].

« امرأة أبي لهب »[٢]، أمُّ جميلٍ[٣] العَوْراءُ بنتُ حربِ بنِ أميَّة[٤].

* * *

(١) رواه ابن جرير في تفسيره (١٥/ ٣٠/ ٣٣٠) عن ابن عباس رضي الله عنهما وسنده صحيح، رجاله ثقات.

(٢) إشارة إلى الآية ٤ من المسد.

(٣) رواه الحاكم في المستدرك (٢/ ٣٦١) ك: التفسير، سورة بني إسرائيل، عن أسماء رضي الله عنها، وصححه ووافقه الذهبي، وانظر: زاد المسير (٩/ ٢٦٠)، ومفحمات الأقران/ ٢١٥.

(٤) وهي أخت أبي سفيان صخر بن حرب. انظر: التعريف والإعلام ١٨٨، مفحمات الأقران: ٢١٥.

القسم الثاني
في مُبْهَمات الجموع الذين عُرِف أسماء بعضِهم

﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ لَوۡلَا يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ ﴾ [البقرة: ١١٨]، سُمِّي[١] منهم: رافعُ بنُ حُرَيْمِلة[٢].

﴿ سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ ﴾ [البقرة: ١٤٢] سُمِّي[٣] منهم[٤]: رِفاعةُ بنُ قيسٍ وقُرْدُم بنُ عمروٍ وكعبُ بنُ الأشرفِ ورافعُ بن حُرَيْمِلةَ والحجَّاجُ بنُ عمروٍ والربيعُ بنُ أبي الحُقَيْق[٥].

---

(١) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٢/ ٥٥١ برقم ١٨٦٢) (١/١/ ٥١٢) وابن أبي حاتم في تفسيره (١/ ٢١٥) برقم ١١٤٠، كلاهما عن ابن عباس رضي الله عنهما في إسناديهما محمد بن أبي محمد الأنصاري مجهول كما تقدم.

(٢) وهو من يهود بني قينقاع، أظهر الإسلام نفاقاً، قال ابن إسحاق: «وهو الذي قال له الرسول ﷺ -فيما بلغنا- حين مات: قد مات اليوم عظيم من عظماء المنافقين». انظر: سيرة ابن هشام ٢/ ١٢٠، ١٢٩، صلة الجمع ١/ ١٧٤.

(٣) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٣/ ١٣٢برقم ٢١٤٩) (٢/٢/ ٢-٣) عن ابن عباس رضي الله عنهما في إسناده محمد بن أبي محمد الأنصاري المذكور في السند السابق عند ابن جرير في حاشية ١ وهو مجهول.

(٤) وهم اليهود كما قال البراء بن عازب رضي الله عنه وغيره. انظر: تفسير الطبري ٣/ ١٣٠، فتح الباري ٨/ ١٧١.

(٥) انظر: تسمية ابن عباس لهم، كما في تفسير الطبري ٣/ ١٣٢ بإسناد فيه محمد الأنصاري المذكور في الذي قبله بإسناد فيه مجهول وهو محمد بن أبي محمد الأنصاري كما في الميزان ٤/ ٢٦ برقم ٨١٢٨، وانظر: سيرة ابن هشام ٢/ ١٢٠.

﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُواْ ﴾ [البقرة: ١٧٠]، سُمِّي[١] منهم: رافع[٢] ومالكُ ابنُ عوفٍ[٣].

﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ ﴾ [البقرة: ١٨٩]، سُمِّي منهم[٤]: معاذُ بنُ جَبَلٍ وثَعْلَبَة بنُ غَنْمٍ[٥].

﴿ يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ ﴾ [البقرة: ٢١٥]، سُمِّي[٦] منهم: عمرو

---

(١) أخرجه ابن جرير في المصدر السابق (٣/٣٠٦ برقم ٢٤٤٧) (٢/٢/٧٨) وابن أبي حاتم في تفسيره (١/٢٨١) كلاهما عن ابن عباس رضي الله عنهما وهو ضعيف في سنده محمد الأنصاري المذكور وهو مجهول.

(٢) ابن خارجة من يهود بني قنيقاع ومِنْ أشدِّهم عداوة للنبي عليه الصلاة والسلام. انظر: سيرة ابن هشام ٢/١٢٠، ١٤٧.

(٣) من أحبار يهود بني قينقاع، وممن عادى النبي ﷺ وما جاء به. انظر: سيرة ابن هشام ٢/١٢٠، ١٤٧.

(٤) ذكره الواحدي في أسباب النزول/٨٥ والبغوي في تفسيره (١/١٦٠) والمؤلف في مفحمات الأقران/٥١ وفي الدر (١/٤٩٠) وعزاه لابن عساكر وذكر أنه أخرجه بسند ضعيف.

(٥) هو: ثعلبة بن عَنَمة بن عَدِي، الأنصاري السُّلَمي، شهد بدْراً والعقبة، وكان ممن يُكَسِّر أصنام بني سَلِمة، توفي رضي الله عنه يوم الخندق سنة (٧هـ). انظر: الاستيعاب ١/٢٠٧، الإصابة ١/٤٠٦ وهو: بالعين المهملة المفتوحة، وفتح النون، وحكاه كذلك المؤلف في المفحمات: ٥١. وضعَّف السيوطي في الدر المنثور (١/٤٩٠) رواية ابن عساكر عن ابن عباس في السائلَيْنِ.

(٦) ذكره الواحدي في أسباب النزول/٩٨ والبغوي في تفسيره (١/١٨٨) والمؤلف في مفحمات الأقران/٥٤.

ابـــن الجَموح(١).

/ ﴿ يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلۡخَمۡرِ ﴾ [البقرة: ٢١٩]، سُمِّي(٢) منهم: عُمَرُ ومعاذٌ(٣) ٤/ ٩٤ وحمزة(٤).

﴿ وَيَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلۡيَتَٰمَىٰ ﴾ [البـقـرة: ٢٢٠]، سُـمِّي منهم: عـبـدُالله بنُ رَواحة(٥).

﴿ وَيَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلۡمَحِيضِ ﴾ [البـقـرة: ٢٢٢]، سُـمِّي(٦) منهم :ثابتُ بنُ

---

(١) ابن زيد، الأنصاري السُّلَمي، من سادات الأنصار، قُتل رضي الله عنه يوم أحد سنة (٣هـ). انظر: الاستيعاب ٣/ ١١٦٨، الإصابة ٤/ ٦١٥.

(٢) ذكره الواحدي في أسباب النزول / ١٠٢ والبغوي في تفسيره (١/ ١٩١) والمؤلف في مفحمات الأقران /٥٣.

(٣) حكاهما أبو حيان في تفسيره ٢/ ١٥٦، وانظر: الدر المنثور ١/ ٦٠٥.

(٤) ابن عبدالمطلب بن هاشم، أبو عُمَارة، عمّ النبي ﷺ وأخوه من الرَّضاعة، لقَّبه ﷺ أسد الله وسيد الشهداء، قُتِل رضي الله عنه بأحد عام (٣هـ). انظر: الاستيعاب ١/ ٣٦٩، الإصابة ٢/ ١٢١. وهذا القول حكاه ابن عسكر في التكملة والإتمام: ٣٣.

(٥) نسب هذا القول في مفحمات الأقران لابن الفرس: ٥٤. وهو: عبدالله بن رواحة بن ثعلبة، أبو محمد الأنصاري الخزرجي، الصحابي الجليل والشاعر المشهور، شهد بدراً وما بعدها وكان من كُتَّاب النبي ﷺ، استشهد في مؤتة سنة (٨هـ). انظر: الاستيعاب: ٣/ ٨٩٨، الإصابة ٤/ ٨٢.

(٦) أخرجه ابن جرير في التفسير (٤/ ٣٧٤ برقم ٤٢٣٤) (٢/ ٢/ ٣٨١) عن السدي وأخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٢/ ٤٠٠) برقم ٢١١٠ عن مقاتل بن حيّان وإسناد ابن جرير حسن رجاله بين ثقة وصدوق. وفي إسناد ابن أبي حاتم محمد بن إبراهيم المروزي مقبول.

الدَّحْداحِ[١] وعبَّادُ بن بِشْرٍ[٢] وأُسَيد بن الحُضَيْر[٣].

﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ نَصِيبًا ﴾ [آل عمران: ٢٣]، سُمِّي[٤] منهم: النعمانُ بنُ عمروٍ والحارثُ بنُ زيدٍ[٥].

﴿ ٱلْحَوَارِيُّونَ ﴾ [آل عمران: ٥٢]، سُمِّي منهم[٦]: نطرس[٧] ويَعْقوبُس ويُحَنَّس وأندرائس[٨] وفِيلُبُس وابن ثَلْماء ومتنا[٩]، وتُوماس، ويعقوب بن

---

(١) ابن نعيم، أبو الدَّحْداح البَلَوي حليف بني عمرو بن عوف، شهد أحداً وقاتل قتالاً شديداً، فطعنه خالد بن الوليد برمح فمات. انظر: الاستيعاب ١/٢٠٣، الإصابة ١/٣٨٦.

(٢) ابن وَقَش، الأنصاري من بني عبدالأشهل، من قدماء الصحابة، أسلم قبل الهجرة، وشهد بدراً، وأبلى يوم اليمامة فاستشهد بها سنة (١٠هـ). انظر: الاستيعاب ٢/٨٠١، الإصابة ٣/٦١١.

(٣) ابن سِمَاك، أبو يحيى الأنصاري من بني عبدالأشهل، صحابي جليل من السابقين إلى الإسلام، وهو من النقباء ليلة العقبة، توفي سنة (٢٠هـ). انظر: الاستيعاب ١/٩٢، الإصابة ١/٨٣.

(٤) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٦/٢٨٨) برقم ٦٧٨١ (٣/٣/٢١٧) وابن أبي حاتم في تفسيره (٢/٦٦٢) برقم ٣٣٤٠، عن ابن عباس رضي الله عنهما في إسناديهما محمد بن أبي محمد الأنصاري مجهول كما تقدم.

(٥) وهما من اليهود، وذلك لمَّا دخل النبي عليه الصلاة والسلام بيت المِدْراس ودعاهم إلى الله. انظر: تفسير الطبري: ٦/٢٨٨-٢٨٩، والتعريف والإعلام: ٣٢. وورد اسم «النعمان» عند ابن جرير «نعيم» وهو في معظم المصادر «النعمان». انظر: سيرة ابن هشام ٢/١٢٠، ١٤٨، ٢٦١، الدر المنثور ٢/١٧٠، مفحمات الأقران: ٦٠.

(٦) انظر أسماءهم وأماكن بعثهم في: سيرة ابن هشام ٤/١٩٣.

(٧) في السيرة: بطرس.

(٨) ك: أندراييس.

(٩) في السيرة و(ك): منتا.

حلفنًا، وبداوسيس[١]، وماتنا[٢] ونواس، ودرنا بوطا وسرجس، وهو الذي أُلْقي عليه شَبَهُه.

﴿وَقَالَت طَّآئِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ ءَامِنُوا۟﴾ [آل عمران: ٧٢]، هم[٣] اثنا عشرَ من اليهودِ. سُمِّي منهم: عبدُالله بنُ الضَّيْفِ، وعَديٌّ بنُ زيدٍ والحارثُ بنُ عمروٍ[٤].

﴿كَيْفَ يَهْدِى ٱللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا۟ بَعْدَ إِيمَٰنِهِمْ﴾ [آل عمران: ٨٦]، قال عكرمة[٥]: «نزلت في اثني عشر رجلاً، منهم: أبو عامرٍ الراهبُ، والحارث ابنُ سُوَيْدِ بنِ الصامتِ[٦]، ووَحْوَحُ بنُ الأَسْلَتِ[٧]». زادَ ابنُ عساكرٍ[٨]:

(١) في الإعلام: تداوس.

(٢) في السيرة منتا، وفي الإعلام: متًّا.

(٣) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٦/ ٥٠٧) برقم ٧٢٣٣ (٣/ ٣/ ٣١١) عن السدي من قوله.

(٤) وهم من أحبار يهود بني قينقاع. انظر: تفسير الطبري ٦/ ٥٠٤، الدر المنثور ٢/ ٢٤٠، و«عبدالله بن الضيف» يقال له: بالضاد والصاد كما ذكر ابن هشام في السيرة ٢/ ١٢٠. و «الحارث بن عمرو» كما هنا، وهو في الطبري، والدر المنثور، ومفحمات الأقران: ٦٣: «الحارث بن عوف».

(٥) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٦/ ٥٧٤) برقم ٧٣٦٧ (٣/ ٣/ ٣٤١)، إسناده ضعيف، فيه الحسين بن داود المصيصيّ -سنيد- ضُعّف مع إمامته، كما في التقريب / ٤١٨ برقم ٢٦٦١.

(٦) الأوسي، ذُكر أنه ارتدَّ ولحق بالكفار، ثم رجع وأسلم، لكن المشهور أنه قَتَل المُجَذَّر ابن ذياد فقتله النبي ﷺ به. انظر: الاستيعاب ١/ ٣٠٠، الإصابة ١/ ٥٧٦.

(٧) واسم الأسلت: عامر بن جُشَم، الأنصاري، ووَحوح له صحبة شهد الخندق وما بعدها. انظر: الاستيعاب ٤/ ١٥٦٦، الإصابة ٦/ ٦٠١.

(٨) التكملة ٤٦.

«وطُعْمَةُ بن أُبَيْرِق»[1].

﴿يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ مِن شَيْءٍ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، سُمِّي[2] من القائلين: عبدُالله بنُ أُبَيٍّ[3].

﴿يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَاهُنَا﴾ [آل عمران: ١٥٤]، سمِّي[4] من القائلينَ: عبدُالله بنُ أُبَيّ ومُعَتِّبُ بنُ قُشَيْرٍ.

﴿وَقِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا قَاتِلُوا﴾ [آل عمران: ١٦٧]، القائلُ[5] ذلك عبدُالله[6]

---

(١) ابن عمرو، الأنصاري، ذكر الحافظ ابن حجر عن المُسْتَملي أن طُعْمة شهد المشاهد كلَّها إلا بدراً، ونَقَل عن أبي موسى قال: «وقد تُكُلِّم في إيمان طُعمة». الإصابة ٣/٥١٨، ٥١٩.

(٢) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٧/٣٢٢) برقم ٨٠٩٣ (٣/٤/١٤٢) عن ابن جريج وفي إسناده الحسين بن داود سُنيد ضعيف مع إمامته ومعرفته كما تقدَّم، وأخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٣/٧٩٥) برقم ٤٣٧٤ عن الحسن، في إسناده أبو بكر الحنفي لا يعرف حاله كما في التقريب/ ٥٦٠ برقم ٣٧٤٨.

(٣) زاد في (ح): «ومعتب بن قشير».

(٤) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٣/٣٩٥) برقم ٤٣٧٤، عن الحسن وفي إسناده أبو بكر الحنفي المذكور لا يُعرف حاله وبرقم ٤٣٧٣، عن الزبير رضي الله عنه وإسناده صحيح، رجاله ثقات.

(٥) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٧/٣٧٩) برقم ٨١٩٥ (٣/٤/١٦٨) في إسناده محمد بن أبي محمد الأنصاري مجهول، كما تقدم.

(٦) ابن عمرو بن حرام ، الأنصاري الخَزْرجي، من أهل العقبة وبدر، قُتل رضي الله عنه يوم أحد سنة (٣هـ)، أظلَّته الملائكة بأجنحتها، وكلَّمه الله كفاحاً -مُواجهةً ليس بينهما حجاب ولا رسول-. انظر: سنن الترمذي ٥/١١٠ (ح٣٠١٠) ك: التفسير، باب سورة آل عمران الاستيعاب ٣/٩٥٤، الإصابة ٤/١٨٩.

والدُ جابرِ بنِ عبدالله الأنصاري، والمقولُ لهم عبدُالله بنُ أُبَيّ وأصحابُه.

﴿ ٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُوا۟ لِلَّهِ ﴾ [آل عمران: ١٧٢]، هم[1] سبعون، منهم أبو بكرٍ وعمرُ وعثمانُ وعليٌّ.

/ والزبيرُ[2] وسعدٌ وطلحةُ وابنُ عوفٍ وابنُ مسعودٍ وحذيفةُ بنُ اليمانِ ٤/٩٥ وأبو عبيدةَ بنُ الجرَّاحِ.

﴿ ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ ﴾ [آل عمران: ١٧٣]، سُمِّي[3] من القائلين: نُعَيْم ابنُ مسعودٍ الأشْجَعيّ.

﴿ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ ﴾ [آل عمران: ١٨١]، قال[4] ذلك: فِنْحاص[5]،

---

(١) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٧/ ٤٠١) برقم ٨٢٣٨ (٣/ ٤/ ١٧٧) عن ابن عباس رضي الله عنهما في إسناده عطية العوفي ضعيف، وأصل الحديث عند البخاري في صحيحه (٧/ ٣٧٣) مع الفتح ك: المغازي، ب: ﴿ ٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُوا۟ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ ﴾ ح٤٠٧٧ عن عائشة رضي الله عنها.

(٢) ابن العَوَّام بن خُوَيلد، أبو عبدالله القرشي الأسدي، أحد العشرة المبشَّرين بالجنة، وحواري رسول الله ﷺ وابن عمته، قُتل رضي الله عنه بعد منصرفه من وقعة الجمل سنة (٣٦هـ). انظر: الاستيعاب ٢/ ٥١٠، الإصابة: ٢/ ٥٥٣.

(٣) كذا عزاه المصنف في مفحمات الأقران/ ٦٨.

(٤) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٣/ ٨٢٩) برقم ٤٥٨٩، عن ابن عباس رضي الله عنهما وكذا ابن جرير الطبري في تفسيره (٧/ ٤٤١-٤٤٣) برقم ٨٣٠٠-٨٣٠٤، (٣/ ٤/ ١٩٤-١٩٥).

(٥) اليهودي، قال مقالته الشنيعة رداً على القرآن واستخفافاً به حين نزل قول الله تعالى ﴿ مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾. التعريف والإعلام ٧٩. وانظر أيضاً: سيرة ابن هشام ٢/ ١٥٢.

وقيل[1]: حُيَيّ بنُ أخطب[2]، وقيل[3]: كعب بن الأشرف.

﴿وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَمَن يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٩٩]، نزلت في النجاشي[4]، وقيل: في عبدالله بن سَلام وأصحابه.

﴿وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً﴾ [النساء: ١]، قال ابن إسحاق[5]: «أولاد آدم لصلبه أربعون في عشرين بطناً، كلُّ بطنٍ ذكرٌ وأنثى»، وسَمَّى مِنْ بنَيه: قابيلُ وهابيل وإيادُ وشَبُويَه وهندُ وصرابيس ومَخور وسِند وبارق

(١) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٧/ ٤٤٤ برقم ٨٣٠٧) (٣/ ٤/ ١٩٥) عن قتادة وسنده حسن، فيه بشر بن معاذ العقدي صدوق وبقية رجاله ثقات.

(٢) من يهود بني النضير، ومِن أشدِّهم عداوة وحسداً للمسلمين على ما آتاهم الله من فضله، وكان ممن حَزَّب الأحزاب يوم الخندق، خرج مع مَنْ خرج من يهود بني النضير إلى خيبر. انظر: سيرة ابن هشام ٢/ ١٢٠، ١٤٥، ١٥٤، ٣/ ١٥٢.

(٣) ذكره المؤلف في المفحمات /٦٨ وعزاه لابن عساكر.

(٤) أخرجه عبدالرزاق في تفسيره (١/ ١٤٤) وابن جرير في تفسيره (٧/ ٤٩٧- ٤٩٨/ برقم ٨٣٧٨، ٨٣٨٢) (٣/ ٤/ ٢١٨-٢١٩) من مرسل قتادة بما يتعلق بالنجاشي، ومن مرسل ابن جريج فيما يتعلق بنزولها في عبدالله بن سلام. إسناد ابن جرير ضعيف فيه محمد بن حميد وهو ضعيف، وأخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره برقم ٥٣٨٧، وإسناده حسن، وأمّا ابن إسحاق فهو وإن كان مُدلِّساً فقد صرح بالتحديث.

(٥) انظر: تاريخ الطبري ١/ ١٤٥ وإسناده ضعيف لمحمد بن حميد الرازي وتقدم ومفحمات الأقران ٢٩، وفي بعض الأسماء المذكورة اختلاف عمّا في تاريخ الطبري ومفحمات الأقران.

وشيث وعبدُالمغيث وعبدالحارث ووَدّ وسُواع ويَغُوث ويَعُوق ونَسْر، ومِنْ بناته: إقليمه وأشوف وجزوزة وعزوراء وأمة المغيث.

﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يَشْتَرُونَ ٱلضَّلَٰلَةَ ﴾ [النساء: ٤٤]، قال عكرمة[١]: «نزلت في رِفاعة بنِ زيدِ بنِ التابوتِ وكَرْدَمِ بنِ زيدٍ وأسامةَ بنِ حَبيبٍ ورافعِ بنِ أبي رافعٍ وبحري بنِ عمروٍ وحُيَي بنِ أَخْطَبَ / [٤٠١].

﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ ﴾ [النساء: ٦٠]، نزلَتْ[٢] في الجَلاسِ بنِ الصامتِ ومُعَتِّبِ بن قُشَيْرٍ، ورافعِ بنِ زيدٍ، وبِشْرٍ[٣].

﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوٓا۟ أَيْدِيَكُمْ ﴾ [النساء: ٧٧]، سُمِّي منهم: عبدُالرحمنِ بنُ عوفٍ.

﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمٍ ﴾ [النساء: ٩٠]، قال ابنُ عباسٍ[٤]: نزلَتْ في

---

(١) رواه ابن أبي حاتم في تفسيره (٣/ ٩٦٤) برقم ٥٣٨٧، كما عزاه إليه المصنف في مفحمات الأقران/ ٧١ وابن جرير في تفسيره (٨/٣٥٣ برقم ٩٥٠١) (٤/٥/٨٦) لكنه في تفسير الآية ٣٧ بدلاً من الآية ٤٤، وكذا ذكره المصنف في لباب النقول/ ٧٠ وفي الدر (٢/٥٥٣) وهو من مرسل عكرمة.

(٢) أورده السيوطي في الدر (٢/ ٥٨٠) وفي لباب النقول/ ٧٢ والبغوي في تفسيره (١/٤٤٦) وعزاه إلى ابن عباس رضي الله عنهما من طريق الكلبي وهو متروك ومتهم بالكذب كما تقدم.

(٣) انظر: مفحمات الأقران: ٧٢.

(٤) ذكره البغوي في تفسيره (١/ ٤٦٠)، والقرطبي في تفسيره (٥/ ٣٠٩)، ورواه ابن جرير في تفسيره (٩/ ١٩/ برقم١٠٠٧١) (٤/٥/١٩٨) لكنه من مرسل عكرمة، لعله أخذه من ابن عباس رضي الله عنهما.

هلالِ بن عُوَيْمرٍ الأَسْلَميِّ وسُراقةَ بنِ مالك المُدْلِجيِ[1] وفي بني جَذِيمة[2] ابن عامرِ بن عبد مَنَافٍ»[3].

/ ﴿سَتَجِدُونَ ءَاخَرِينَ﴾ [النساء: ٩١]، قال السّدي[4]: نزلت في جماعة ٩٦/٤ منهم نُعَيم بن مَسْعود الأشجعي.

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾ [النساء: ٩٧]، سمَّى عكرمة منهم:[5] عليُّ بنَ أميةَ بنِ خَلَف، والحارثَ بنَ زَمْعَةَ، وأبا قيسِ بن الوليدِ ابنِ المغيرةِ، وأبا العاصي بن مُنَبِّهِ بن الحجَّاج وأبا قيسِ بن الفاكهِ.

---

(١) (ع): «المذحجي»، والمثبت هو الصواب.

(٢) ر ع ح «خزيمة».

(٣) أخرجه الطبري في تفسيره ٩/ ١٩، وحكاه ابن عسكر في التكملة والإتمام: ٥٥، والسيوطي في مفحمات الأقران: ٧٤ وفيها: «خزيمة بن عامر». وأخرجه ابن أبي حاتم ٣/ ١٠٢٧ وفيه كما في الإتقان: «وفي بني جذيمة بن عامر بن عبد مناف».

(٤) رواه ابن جرير في المصدر السابق (٩/ ٢٨ برقم ١٠٠٨٢) (٤/ ٥/ ٢٠٢) وهو معضل وفي إسناده أيضا أسباط بن نصر متكلم فيه كما تقدم.

(٥) رواه ابن أبي حاتم في تفسيره (٣/ ١٠٤٦) برقم ٥٨٦٥، كما عزاه المصنف إليه في مفحماته /٧٥ وفي إسناده محمد بن عيسىٰ بن سُميع صدوق لكنّه يخطئ كثيراً ويُدلّس، كما في التقريب /٨٨٦ برقم ٦٢٤٩. ورواه ابن جرير في تفسيره (٩/ ١٠٥ برقم ١٠٢٦٤) (٤/ ٥/ ٢٣٤) وهو من مرسل عكرمة، ضعيف، لضعف الحسن بن عطية العوفي، كما في الميزان (١/ ٥٠٢) برقم ١٨٨٩، وانظر: أسماءهم ونسبهم في سيرة ابن هشام (٢/ ٢١٣-٢١٤) وفي بعض هذه الأسماء في المصادر خلاف عمّا هنا.

﴿ إِلَّا ٱلْمُسْتَضْعَفِينَ ﴾ [النساء: ٩٨]، سُمِّي(١) منهم: ابنُ عباسٍ، وأمُّه أمُّ الفَضْلِ(٢)، وعيَّاشُ بنُ أبي ربيعة(٣)، وسَلَمةُ بنُ هشامٍ(٤).

﴿ ٱلَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنفُسَهُمْ ﴾ [النساء: ١٠٧]، بنو أُبَيْرِق(٥): بِشْر وبُشَيْر ومُبَشِّرٌ.

---

(١) رواه البخاري في صحيحه (٨ / ٢٥٥) مع الفتح، ك: التفسير، ب: ﴿ وَمَا لَكُمْ لَا تُقَٰتِلُونَ . . . ﴾ ح٤٥٨٧، وأيضاً في (٦ / ١٠٥) ك: الجهاد، ب: الدعاء على المشركين بالهزيمة والزلزلة، ح٢٩٣٢.

(٢) لبابة بنت الحارث بن حَزْن، الهلالية أخت ميمونة أم المؤمنين، توفيت رضي الله عنها بعد زوجها العباس في خلافة عثمان. انظر: الاستيعاب ٤ / ١٩٠٧، الإصابة ٨ / ٩٧. وورد اسمها واسم ابنها في حديث البخاري برقم (٤٥٨٧).

(٣) عَيَّاش بن عمرو بن المغيرة، القرشي المخزومي ابن عمّ خالد بن الوليد، من السابقين الأولين، هاجر الهجرتين، دعا له النبي ﷺ في قنوته بعدما حبسه المشركون بمكة، توفي سنة (١٥هـ). انظر: الاستيعاب ٣ / ١٢٣٠، الإصابة ٤ / ٧٥٠.

(٤) ابن المغيرة، أبو هاشم المَخزومي، من السابقين إلى الإسلام، حبسه المشركون عن الهجرة إلى المدينة وآذَوْه فدعا له النبي ﷺ، قُتل رضي الله عنه بأجنادين سنة (١٣هـ). انظر: الاستيعاب ٢ / ٦٤٣، الإصابة ٣ / ١٥٥.

(٥) وهم من بني ظَفَر من الأنصار، وكانوا أهل بيت حاجة وفاقة في الجاهلية والإسلام، قال قتادة بن النعمان رضي الله عنه: « وكان بُشَيْر رجلاً منافقاً يقول الشعر يهجو به أصحاب رسول الله ﷺ ثم ينحله بعض العرب ». وحديثهم أخرجه الترمذي في جامعه برقم (٣٠٣٦)، وانظر: تفسير الطبري ٩ / ١٩٠، وحسنه الألباني في صحيح سنن الترمذي بالرقم المذكور. وذكر الحافظ عن ابن عبدالبر قوله: « ولم يُذكر عن أخويه بشر ومبشِّر نفاق، والله أعلم » الإصابة ١ / ٢٩٦. وانظر: الاستيعاب ١ / ١٧١.

﴿ لَهَمَّت طَّآئِفَةٌ مِّنْهُمْ أَن يُضِلُّوكَ ﴾ [النساء : ١١٣] هم[1] أُسَيـر بن عُـرْوة[2] وأصحابُه.

﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي ٱلنِّسَآءِ ﴾ [النساء : ١٢٧]، سُمِّي من المستفتِين : خَولَةُ بنتُ حكيمٍ[3].

﴿ يَسْـَٔلُكَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ [النساء : ١٥٣]، سَمَّى منهم ابنُ عَسْكرٍ[4] : كعبَ بنَ الأشرفِ وفنْحاصاً.

﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ ﴾ [النساء : ١٦٢]، قال ابن عباس[5] : « هم عبدُاللهِ بنُ سَلامٍ وأصحابُه ».

﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي ٱلْكَلَٰلَةِ ﴾ [النساء : ١٧٦]، سُمِّي[6] منهم : جابرُ بنُ عبدِاللهِ.

---

(١) أخرجه الترمذي في سننه (٥ / ١٢٨) ك : التفسير، ب : ومن سورة النساء، ح ٣٠٣٦، وقال : حديث غريب، وأورده الشيخ الألباني في صحيح سنن الترمذي برقم ٣٠٣٦، ورقمه الخاص ٢٤٣٢ وحسّنه.

(٢) ابن سَوَاد، الظَّفَري الأنصاري من بني أُبَيْرق، شهد أحداً وما بعدها، قُتل في نَهاوَنْد سنة (٢١هـ). انظر : الاستيعاب ١ / ٩٩، الإصابة ١ / ٨٦.

(٣) ابن أُمية، أم شَريك السُّلَمية، ويقال في اسمها خُوَيلة، صحابية مشهورة، وهي زوجة عثمان بن مظعون، ويقال : إنها التي وهبت نفسها للنبي ﷺ. انظر : الاستيعاب ٤ / ١٨٣٢، الإصابة ٧ / ٦٢١.

(٤) التكملة والإتمام ٥٤. انظر : تفسير البغوي ١ / ٤٩٥.

(٥) كذا عزاه في الدر (٢ / ٧٤٤) لابن إسحاق والبيهقي في الدلائل وكذا ذكره الحافظ ابن كثير في تفسيره (٢ / ٤٢٠).

(٦) رواه البخاري في صحيحه (١٠ / ١١٤) مع الفتح، ك : المرضى، ب : عيادة المغمى عليه، ح٥٦٥١، ومسلم في صحيحه (٣ / ١٢٣٤-١٢٣٥) ك : الفرائض، ب : ميراث الكلالة، ح١٦١٦، كلاهما من حديث جابر رض الله عنه.

﴿ وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ ﴾ [المائدة: ٢]، سُمِّي منهم: الحُطَمُ بنُ هندٍ البكريُّ(١).

﴿ يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَآ أُحِلَّ لَهُمْ ﴾ [المائدة: ٤]، سُمِّي(٢) منهم: عَدِيُّ بنُ حاتمٍ(٣) وزيدُ بنُ المُهَلْهَلِ(٤) الطائيَّان(٥)، وعاصم بن عَدِيٍّ(٦)، وسعدُ بنُ

---

(١) هذا لقبه، واسمه: شُرَيْح بن ضُبَيْعة من بني قَيْس بن ثعلبة، أسلم ثم ارتدَّ ولحق به جمع من قومه في البحرين، قُتل في حروب الردة بعدما قطعت رجله عام (١١هـ). انظر: البداية والنهاية ٩/٤٧٨، والأثر في تفسير الطبري ٩/٤٧٢ بإسنادٍ يحسَّن.

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره كما في تفسير ابن كثير (٣/٢٨) وفي إسناده ابن لَهيعة اختلط بعد احتراق كتبه كما تقدَّم، وابن جرير في تفسيره (٩/٥٤٦) برقم (١١١٣٥) (٤/٦/٨٩) عن عكرمة وفي إسناده سُنيد وهو ضعيف كما تقدم.

(٣) ابن عبدالله، أبو طَرِيف، ولد الجواد المشهور، كان نصرانياً ثم أسلم عام (٩هـ) وثبت على الإسلام في حروب الردة، توفي رضي الله عنه (بعد ٦٠هـ) وقد أسنَّ. انظر: الاستيعاب ٣/١٠٥٧، الإصابة ٤/٤٦٩.

(٤) زيد الخيل بن المُهَلْهَل بن زيد، أبو مُكْنِف، قَدِم على النبي ﷺ عام تسعة من الهجرة وسماه: «زيد الخير»، وكان شاعراً خطيباً، توفي بعد منصرفه من عند رسول الله ﷺ في العام نفسه. انظر: الاستيعاب ٢/٥٥٩، الإصابة ٢/٦٢٢.

(٥) سؤال الطائيين أخرجه ابن أبي حاتم كما في ابن كثير ٣/٢٨.

(٦) ابن الجَدّ، أبو عمرو البلوي حليف الأنصار، صحابي جليل شهد أحداً ومابعدها، توفي رضي الله عنه في خلافة معاوية وقد جاوز المئة. انظر: الاستيعاب ٢/٧٨١، الإصابة ٣/٥٧٢.

خَيْثَمة[1]، وعُوَيْمُ بنُ ساعِدَة[2].

﴿ إِذْ هَمَّ قَوْمٌ أَن يَبْسُطُوٓاْ ﴾ [المائدة: ١١]، سُمِّي[3] منهم: كعبُ بنُ الأشرفِ وحُيَيُّ بنُ أَخْطَبَ.

/ ﴿ وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُم مَّوَدَّةً ﴾ الآيات [المائدة: ٨٢]، نزلَتْ[4] في الوَفْدِ ٤/٩٧ الذين جاؤوا مِنْ عندِ النَّجاشيِّ وهم اثنا عشر، وقيل: ثلاثون، وقيل: سبعون، وسُمِّي[5] منهم: إدريسُ وإبراهيم والأشرفُ وتميمٌ وتَمَّامٌ ودُرَيْدٌ.

---

(١) أبو خَيْثمة السَّالمي الخَزْرجي الأنصاري، شهد أحداً، وهو الذي تأخر عن غزوة تبوك، وعُمِّر إلى أيام يزيد بن معاوية، واختلف في اسمه رضي الله عنه، وهو بكنيته أشهر. انظر: الاستيعاب: ٤/١٦٤١، الإصابة ٣/٥٧، ٧/١١٠، الفتح ٨/١١٨-١١٩، وأثر نزول الآية الكريمة بسؤال الثلاثة الأنصار أخرجه الطبري في تفسيره ٩/٥٤٦.

(٢) ابن عائش، أبو عبدالرحمن الأوسي الأنصاري، شهد العقبة وبدراً وما بعدها، توفي في خلافة عمر، وله خمس وستون سنة. انظر: الاستيعاب ٣/١٢٤٨، الإصابة ٤/٧٤٥.

(٣) أخرجه ابن جرير في تفسيره (١٠/١٠٤ برقم ١١٥٦٣) (٤/٦/١٤٥) عن أبي مالك، في إسناده الحارث شيخ ابن جرير لم أقف على ترجمته، والقول الآخر أيضاً أخرجه ابن جرير في المصدر السابق (١٠/١٠٢ برقم ١١٥٦٠) (٤/٦/١٤٤-١٤٥) عن يزيد بن أبي زياد، في إسناده أبو معشر السندي ضعيف.

(٤) رواه ابن جرير في جامع البيان (١٠/٤٩٩ برقم ١٢٣١٦) (٥/٧/١-٢) وذكره المؤلف في مفحمات الأقران /٨٦-٨٧ وهو من مرسل سعيد بن جبير ومجاهد.

(٥) قال المؤلِّف في المفحمات (٨٧): «وقد سمَّاهم جماعة -منهم إسماعيل الضرير في تفسيره-: أبرهد، وأيمن، «ثم ذكر الستة الذين هنا» وتجيرا، ونافع».

﴿ وَقَالُواْ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ ﴾ [الأنعام: ٨]، سُمّي[١] منهم: زَمْعَةُ بنُ الأسود[٢]، والنَّضْرُ بنُ الحارثِ بنِ كَلَدة وأُبَيُّ بنُ خَلَفٍ والعاصي بنُ وائلٍ.

﴿ وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم ﴾ [الأنعام: ٥٢] سُمِّي[٣] منهم: صهيبٌ، وبلالٌ[٤]، وعمَّارٌ[٥]، وخَبَّابٌ[٦]، وسعدُ بنُ أبي وقَّاصٍ، وابنُ مسعودٍ،

---

(١) أخرجه ابن أبي حاتم (٤ / ١٢٦٥) برقم ٧١٢٠، عن ابن إسحاق، في إسناده: سلمة ابن الفضل الأبرش، صدوق كثير الخطأ، كما تقدم.

(٢) ابن عامر، القرشي من بني لُؤَي، صحابي، كان من أمراء الأجناد الذين عقد لهم أبو بكر رضي الله عنهم، فهو على شرط الصحبة، قال ابن حجر: « لأنه لم يبق بعد حجة الوداع منهم أحد على الشرك، وشهدوا حجة الوداع مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم جميعاً، وذكرنا أيضاً أنهم كانوا لا يُؤَمِّرون في الفتوح إلا الصحابة ». الإصابة ٢ / ٥٦٧ .

(٣) أخرجه ابن ماجه في سننه (٢ / ١٣٨٣) ك: الزّهد، ب: مجالسة الفقراء، ح ٤١٢٨، ومسلم بنحوه مختصراً في صحيحه (٤ / ١٨٧٨) ح برقم ٢٤١٣، والحاكم في المستدرك (٣ / ٣١٩).

(٤) ابن رباح، أبو عبدالله الحبشي مؤذِّن رسول الله ﷺ، من السابقين الأولين إلى الإسلام، اشتراه أبو بكر لما رأى المشركين يعذبونه على التوحيد فأعتقه، شهد بدراً والمشاهد، توفي بالشام سنة (١٧هـ). انظر: الاستيعاب ١ / ١٧٨، الإصابة ١ / ٣٢٦.

(٥) ابن ياسر بن عامر، أبو اليَقْظان العَنْسي، صحابي جليل مشهور من السابقين الأُوَل، بَدْري، قُتِل رضي الله عنه في صفين سنة (٣٧هـ). انظر: الاستيعاب ٣ / ١١٣٥، الإصابة ٤ / ٥٧٥.

(٦) ابن الأرتّ بن جَنْدلة، أبو عبدالله التميمي من السابقين إلى الإسلام، شهد بدراً وما بعدها، ثم نزل الكوفة فمات بها سنة (٣٧هـ). انظر: الاستيعاب ٢ / ٤٣٧، الإصابة ٢ / ٢٥٨.

وسلمانُ الفارسيُّ(١).

﴿ إِذْ قَالُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ ﴾ [الأنعام: ٩١]، سُمِّي(٢) منهم: فِنحاصُ، ومالكُ بنُ الضَّيف.

﴿قَالُوا۟ لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ رُسُلُ ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٢٤]، سُمِّي(٣) منهم: أبو جهلٍ والوليدُ بنُ المغيرةِ.

﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ﴾ [الأعراف: ١٨٧]، سُمِّي(٤) منهم: حَمَلُ بنُ قُشيرٍ، وشَمْويلُ بنُ زيدٍ(٥).

---

(١) أبو عبدالله، ويقال له: سلمان الخير، أصله من أصبهان، سمع بالنبي ﷺ، فخرج طالباً الحق، فأُسِرَ وبِيع في المدينة، وكان أول مشاهده الخندق، توفي رضي الله عنه سنة (٣٤هـ). انظر: الاستيعاب ٢/٦٣٤، الإصابة ٣/١٤١.

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٤/١٣٤٢) برقم ٧٥٩٤، عن السُّدّي وبرقم ٧٥٩٧، عن سعيد بن جبير، وسنده حسن، والأول في إسناده أسباط بن نصر صدوق كثير الخطأ كما تقدم.

(٣) انظر: زاد المسير لابن الجوزي (٣/١١٨)، وتفسير البغوي (٢/١٢٨-١٢٩)، وتفسير القرطبي (٧/٨٠).

(٤) أخرجه ابن جرير في تفسيره (١٣/٢٩٢ برقم ١٥٤٦٣) (٦/٩/١٣٧)، ضعيف في إسناده محمد بن أبي محمد وهو مجهول كما تقدم.

(٥) وهما من يهود بني قريظة، وهذا على القول بأن السائلين من اليهود. واخْتُلف في اسم الأول منهما، فقيل كما هنا، وقيل: جَبَل بن أَبي قُشَيْر. انظر: سيرة ابن هشام ٢/١٥٩، وتفسير الطبري ١٣/٢٩٢، والتكلمة والإتمام: ٧٧.

﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ ﴾ [الأنفال : ١]، سُمِّي منهم : سعدُ بن أبي وقّاصٍ[١].

﴿ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَـٰرِهُونَ ﴾ [الأنفال : ٥]، سُمِّي[٢] منهم : أبو أيُّوبٍ الأنصاريّ[٣]، ومن الذين لم يَكْرهوا المِقْدادُ.

﴿ إِن تَسْتَفْتِحُواْ ﴾ [الأنفال : ١٩]، سُمِّي منهم : أبو جهل[٤].

﴿ وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ [الأنفال : ٣٠]، هم[٥] أهل دارِ الندوة،

---

(١) أخرجه ابن جرير في المصدر السابق (١٣ / ٣٨٠ برقم ١٥٦٧٣) (٦ / ٩ / ١٧٥- ١٧٦) في إسناده أسباط بن نصر، صدوق كثير الخطأ، كما تقدم.

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٥ / ١٦٥٩) برقم ٨٨٠٥، في إسناده ابن لهيعة اختلط بعد احتراق كتبه كما تقدم.

(٣) خالد بن زيد بن كُلَيب، من كبار الصحابة، نزل عنده النبي ﷺ حين قدم المدينة، شهد بدراً ومابعدها، توفي غازياً على أبواب القسطنطينية سنة (٥٠هـ). انظر : الاستيعاب ٢ / ٤٢٤، الإصابة ٢ / ٢٣٤.

(٤) أخرجه الحاكم في المستدرك (٢ / ٣٢٨) ك : التفسير، سورة الأنفال، وصححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي.

(٥) أخرجه ابن جرير في تفسيره (١٣ / ٤٩٤) برقم (١٥٩٦٥) (٦ / ٩ / ٢٢٧) وابن أبي حاتم في تفسيره (٥ / ١٦٨٦-١٦٨٧) برقم ٨٩٩٤، كلاهما عن ابن عباس رضي الله عنهما إسناد ابن جرير ضعيف جداً فيه محمد بن السائب الكلبي وهو متروك كما تقدم، وفي إسناد ابن أبي حاتم ابن إسحاق رواه بالعنعنة وهو مدلّس.

سُمِّي منهم[1]: عُتْبَةُ، وشَيْبةُ[2] ابنا ربيعةَ، وأبو سفيانَ، وأبو جهلٍ وجُبَيْرُ بنُ مُطْعِمٍ[3]، وطُعَيْمةُ بنُ عَدِي[4] / والحارثُ بنُ عامرٍ[5]، والنَّضْرُ بنُ الحارثِ، وزَمْعَةُ بنُ الأسْوَدِ[6]، وحكيمُ بن حِزامٍ[7]، وأميَّةُ بنُ خَلَفٍ. ٤/٩٨

﴿وَإِذْ قَالُوا۟ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا﴾ الآية [الأنفال: ٣٢]، سُمِّي منهم:

---

(١) ذكر هذه الأسماء البغوي في تفسيره (٢/٢٤٣-٢٤٤) والمؤلف في مفحمات الأقران /٩٩.

(٢) ابن عبدشمس، من زعماء قريش، أدرك الإسلام وبقي على شركه حتى قتله حمزة بن عبدالمطلب في بدْر كافراً سنة (٢هـ). انظر: سيرة ابن هشام ٢/٢٦٦.

(٣) ابن عَدِيّ، القرشي من بني عبد مناف، صحابي أسلم بعد الحديبية، وكان عالماً بالأنساب، توفي رضي الله عنه سنة (٥٨هـ). انظر: الاستيعاب ١/٢٣٢، الإصابة ١/٤٦٢.

(٤) ابن نَوْفل، القرشي من بني عبد مناف، أدرك الإسلام وبقي على شركه حتى قتله حمزة بن عبدالمطلب وعلي بن أبي طالب في بدر كافراً سنة (٢هـ). انظر: سيرة ابن هشام ٢/٢٦٦.

(٥) ابن نَوْفل، القرشي من بني عبد مناف، قُتل مشركاً في بدْر سنة (٢هـ). انظر: سيرة ابن هشام ٢/٢٦٦.

(٦) ابن المطلب، القرشي من بني أسد، قُتل مشركاً في بدْر سنة (٢هـ). انظر: سيرة ابن هشام ٢/٢٦٦.

(٧) ابن خُوَيلد، أبو خالد القرشي الأسدي، خالته خديجة أم المؤمنين، أسلم عام (٨هـ) يوم فتح مكة، وصحب النبي ﷺ وله أربع وسبعون سنة، وكان عالماً بالأنساب، توفي سنة (٥٤هـ). انظر: الاستيعاب ١/٣٦٢، الإصابة ٢/١١٢.

أبو جهلٍ، والنَّضْر بنُ الحارثِ(١).

﴿ إِذْ يَقُولُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ غَرَّ هَٰٓؤُلَآءِ ﴾ [الأنفال : ٤٩]، سُمِّي منهم: عُتْبَةُ بنُ ربيعةَ(٢)، وقيسُ بنُ الوليدِ(٣)، وأبو قيسِ بنُ الفاكهِ(٤)، والحارثُ بنُ زَمْعةَ(٥)، والعاصي بنُ مُنَبِّهٍ(٦).

---

(١) رواه البخاري في صحيحه (٨ / ٣٠٨) مع الفتح، ك: التفسير، ب: « وإذ قالوا اللهم... » ح ٤٦٤٨ عن أنس رضي الله عنه ومسلم في صحيحه (٤ / ٢١٥٤) ك: صفات المنافقين، ب: في قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ... ﴾ ح ٢٧٩٦، وكذا ابن جرير في تفسيره (١٣ / ٥٠٥ برقم ١٥٩٨١) (٦ / ٩ / ٢٣٢) عن سعيد ابن جبير، وإسناده صحيح، رجاله ثقات.

(٢) قال المؤلف في المفحمات (١٠٠): « في حديث أخرجه الطبراني في الأوسط عن أبي هريرة ». قال الهيثمي: « فيه عبدالعزيز بن عمران، وهو ضعيف ». مجمع الزوائد ٦ / ٧٨.

(٣) في الطبري (١٤ / ١٣): أبو قيس بن الوليد بن المغيرة. وهو من بني مخزوم قُتل في بدر مشركاً. انظر: سيرة ابن هشام ٢ / ٢٦٨.

(٤) ابن المغيرة، المخزومي، قُتل في بدر مشركاً. انظر: سيرة ابن هشام ٢ / ٢٦٨.

(٥) ابن الأسود، الأسدي قُتل في بدر مشركا. انظر: سيرة ابن هشام ٢ / ٢٦٦.

(٦) ابن الحجاج، السَّهْمي قُتل في بدر مشركا. انظر: سيرة ابن هشام ٢ / ٢٦٩. والأثر أخرجه ابن جرير في تفسيره عن مجاهد (١٤ / ١٣)، وفيه زيادة: علي بن أمية بن خلف.

﴿قُل لِّمَن فِي أَيْدِيكُم مِّنَ الْأَسْرَىٰ﴾ [الأنفال: ٧٠]، كانوا سبعين[١]، منهم العباسُ[٢] وعقيلٌ[٣] ونوفلُ بنُ الحارثِ[٤] وسُهيلُ بنُ بيضاءَ[٥].

﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ﴾ [التوبة: ٣٠]، سُمِّي منهم[٦]: سَلامُ بنُ مِشْكَمٍ، ونعمانُ بن أَوْفى / [٤٠٢] ومحمدُ بن دِحْيَةَ وشاس بن قيس، ومالك بن الضيف[٧].

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (٣/١٣٨٥) ك: الجهاد والسير، ب: الإمداد بالملائكة، ح ١٧٦٣، وانظر: أسباب النزول للواحدي/٢٧٦، وتفسير البغوي (٢/٢٦٣) وتفسير القرطبي (٨/٥٢-٥٣).

(٢) ابن عبدالمطلب بن هاشم، أبو الفضل عمّ رسول الله ﷺ، هاجر قبل فتح مكة بقليل وشهده، توفي رضي الله عنه بالمدينة سنة (٣٢هـ). انظر: الاستيعاب ٢/٨١٠، الإصابة ٣/٦٣١.

(٣) ابن أبي طالب بن عبدالمطلب، أبو يزيد، ابن عمِّ رسول الله ﷺ، أسلم عام الفتح، وهو أسنُّ من علي وجعفر، وكان عالماً بالأنساب، توفي رضي الله عنه سنة (٦٠هـ). انظر: الاستيعاب ٣/١٠٧٨، الإصابة ٤/٥٣١.

(٤) ابن عبدالمطلب، الهاشمي القرشي، ابن عم رسول الله ﷺ، وكان أَسَنَّ مَنْ أسلم من بني هاشم، توفي رضي الله عنه سنة (١٤هـ). انظر: الاستيعاب ٤/١٥١٢، الإصابة ٦/٤٧٩.

(٥) وبيضاء أمه واسمها دَعْد، واسمه: سُهَيْل بن وهب بن ربيعة، أبو أمية الفِهْري القرشي، شهد بدراً، ثم توفي في حياة النبي ﷺ سنة (٩هـ) وصلَّى عليه. انظر: الاستيعاب ٢/٦٦٧، الإصابة ٣/٢٠٨.

(٦) أخرجه ابن جرير في تفسيره (١٤/٢٠٢ برقم ١٦٦٢٠) (٦/١٠/١١٠) عن ابن عباس رضي الله عنهما، ضعيف في إسناده محمد بن أبي محمد مجهول، كما تقدم.

(٧) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره ٦/١٧٨١.

﴿ٱلَّذِينَ يَلْمِزُونَ ٱلْمُطَّوِّعِينَ﴾ [التوبة: ٧٩]، سُمِّي[١] من المطَّوِّعين: عبدُالرحمنِ بنُ عوفٍ، وعاصمُ بنُ عَدِيّ، ومن ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ﴾ [التوبة: ٧٩]، أبو عَقِيلٍ[٢]، ورِفاعةُ بنُ سعدٍ[٣].

﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ﴾ [التوبة: ٩٢]، سُمِّي[٤] منهم: العِرْباضُ بنُ سارِيةَ[٥] وعبدُالله بنُ مُغَفَّلٍ[٦] المزني،

---

(١) أخرجه ابن جرير في تفسيره (١٤/٣٨٧ برقم ١٧٠١٢) (٦/١٠/١٩٦) عن ابن إسحاق، ضعيف، في إسناده محمد بن أبي محمد الأنصاري مجهول كما تقدم.

(٢) اسمه: الحَبْحاب، وقال السهيلي: جثجاث أحد بني أنيف من الأنصار. انظر: التعريف والإعلام: ٧١، وفتح الباري ٨/٣٣١.

وحديثه في البخاري ك: التفسير، ب: سورة التوبة برقم (٤٦٦٨) عن أبي مسعود، وفي تفسير ابن أبي حاتم ٦/١٨٥٢ برقم: ١٠٥٠٢.

(٣) كما في تفسير ابن أبي حاتم ٦/١٨٥٢ برقم ١٠٥٠٣وفيه حفص بن عمر العدني وهو ضعيف كما تقدَّم، قال الحافظ: «ووقع عند ابن أبي حاتم: رِفاعة بن سعد، فيحتمل أن يكون تصحيفاً، ويحتمل أن يكون اسم أبي عقيل سهل ولقبه حَبْحاب، أوهما اثنان». انظر: فتح الباري ٨/٣٣١.

(٤) أخرجه ابن جرير في المصدر السابق (١٤/٤٢٢ برقم ١٧٠٨٦) (٦/١٠/٢١٢) في إسناده عبدالرحمن السلميّ، مقبول، كما تقدم.

والقول الآخر أيضاً أخرجه ابن جرير في المصدر نفسه (١٤/٤٢٣ برقم ١٧٠٨٨) (٦/١٠/٢١٣) ضعيف، فيه أبو معشر السندي، ضعيف كما تقدم.

(٥) أبو نجيح، السُّلَمي، صحابي جليل من أهل الصُّفة، ثم نزل حمص، وتوفي بعد (٧٠هـ). انظر: الاستيعاب ٣/١٢٣٨، الإصابة ٤/٤٨٢.

(٦) ابن عبد نَهْمٍ أو غَنْم، أبو سعيد، صحابي مشهور بايع تحت الشجرة، ثم نزل البصرة، وتوفي بها سنة (٥٩هـ). انظر: الاستيعاب ٣/٩٩٦، الإصابة ٤/٢٤٢.

وعمرو[١] المزنيُّ، وعبدُالله بنُ الأزرقِ الأنصاريّ[٢]، وأبو ليلى الأنصاريُّ[٣].

﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ﴾ [التوبة: ١٠٨]، سُمِّي[٤] منهم: عُوَيْمُ بنُ ساعِدَةَ.

﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ [النحل: ١٠٦]، نزلت في جماعةٍ، منهم: عمارُ بنُ ياسرٍ وعيَّاش بنُ أبي ربيعةَ[٥].

/ ﴿بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَّنَا﴾ [الإسراء: ٥]، هم جالوتُ وأصحابه[٦]. ٤/٩٩

---

(١) ابن عَوْف بن زيد، أبو عبدالله، صحابي قديم الإسلام وهو أحد البكَّائين يقال: أول مشاهده الخندق، توفي رضي الله عنه في ولاية معاوية. انظر: الاستيعاب ٣/١١٩٦، الإصابة ٤/٦٦٦.

(٢) فيما أخرجه ابن أبي حاتم ٦/١٨٦٤، وانظر: مفحمات الأقران: ١٠٩.

(٣) عبدالرحمن بن كعب بن عمرو، المازني شهد أحداً وما بعدها توفي رضي الله عنه في آخر زمن عمر. انظر: سيرة ابن هشام: ٤/١٢٧، تفسير ابن أبي حاتم ٦/١٨٦٤، التعريف والإعلام: ٧١ «وفيه: عبدالرحمن بن عمرو»، الاستيعاب ٢/٨٥٢، الإصابة ٤/٣٥٥.

(٤) أخرجه ابن جرير في تفسيره (١٤/٤٨٨ برقم ١٧٢٣٨) (٧/١١/٣٠) عن عويم ابن ساعدة، في إسناده المثنى الآملي لم نقف على ترجمته.

(٥) كذا ذكره المصنف في الدر (٥/١٧٠-١٧١) من قول أبي مالك وغيره، وأخرج الحاكم في المستدرك (٢/٣٥٧) ك: التفسير، سورة النحل، قصة عمار بن ياسر وصححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي.

(٦) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٩/١٥/٢٨) عن قتادة بإسناد صحيح رجاله ثقات.

﴿ وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ ﴾ [الإسراء: ٧٣]، قال ابن عباس[١]: «نزلت في رجالٍ من قريش، منهم: أبو جهل، وأميةُ بنُ خلفٍ».

﴿ وَقَالُواْ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفْجُرَ ﴾ [الإسراء: ٩٠]، سَمَّي[٢] ابنُ عباس مِنْ قائلي ذلك عبدَالله بنَ أبي أميَّةَ[٣].

﴿ وَذُرِّيَّتَهُۥ ﴾ [الكهف: ٥٠]، سُمِّي[٤] من أولادِ إبليس: ثَبْر، والأعور، وزَلَنْبور، ومَسُوْط، وداسم.

﴿ وَقَالُوٓاْ إِن نَّتَّبِعِ ٱلْهُدَىٰ مَعَكَ ﴾ [القصص: ٥٧]، سُمِّي منهم: الحارثُ بنُ عامرِ بن نوفل[٥].

---

(١) عزاه المصنف لابن أبي حاتم في الدر (٥/٣١٨) ومفحمات الأقران له / ١٣٤-١٣٥.

(٢) رواه ابن جرير الطبري في تفسيره (٩/١٥/١٦٤) في إسناده مبهم من الرواة وهو شيخ الطبري، بجانب كون ابن إسحاق مدلساً ورواه بالعنعنة، وكذا ذكره في مفحمات الأقران / ١٣٥.

(٣) هو: عبدالله بن حُذَيفة بن المُغيرة، المَخْزومي، ابن عمة النبي ﷺ عاتكة، وصِهْره، وأخو أم سلمة، أسلم قبل الفتح، ثم شهده، وحنيناً والطائف. انظر: سيرة ابن هشام ٤/٣٤، الإصابة ٤/١١.

(٤) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٩/١٥/٢٦٢) عن مجاهد وفي إسناده سُنَيْد، وهو ضعيف، وانظر: تفسير البغوي (٣/١٦٧)، وزاد المسير (٥/١٥٤).

(٥) أخرجه النسائي في الكبرى (٦/٤٢٥) ك: التفسير، قوله تعالى: ﴿ إِن نَّتَّبِعِ ٱلْهُدَىٰ مَعَكَ... ﴾ ح١١٣٨٥، عن ابن عباس رضي الله عنهما في إسناده انقطاع، إذ لم يسمع عمرو بن شعيب من ابن عباس رضي الله عنهما كما في جامع التحصيل / ٢٤٤.

﴿ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓا۟ ﴾ [العنكبوت: ٢]، هم المُؤْذَوْن على الإسلام بمكة، منهم عمارُ بنُ ياسرٍ[١].

﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّبِعُوا۟ سَبِيلَنَا ﴾ [العنكبوت: ١٢]، سُمِّي منهم: الوليدُ بنُ المغيرةِ[٢].

﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْتَرِى لَهْوَ ٱلْحَدِيثِ ﴾ [لقمان: ٦]، سُمِّي منهم: النَّضْرُ بنُ الحارث[٣].

﴿ فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُۥ ﴾ [الأحزاب: ٢٣]، سُمِّي[٤] منهم: أَنَسُ بنُ النَّضْرِ[٥].

---

(١) أخرجه ابن جرير في تفسيره (١١/٢٠/١٢٩) عن عبدالله بن عبيد بن عمير، في إسناده سنيد، وهو ضعيف كما تقدم غير مرة.

(٢) ذكره القرطبي في تفسيره (١٣/٣٣١) بصيغة التمريض، والمؤلف في مفحمات الأقران /١٦١.

(٣) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٤/٣٠٥) عن ابن عباس رضي الله عنهما ب: في حفظ اللسان ح ٥١٩٤، في إسناده محمد بن السائب الكلبي متهم بالكذب كما تقدم.

(٤) رواه البخاري في صحيحه (٨/٥١٨) ك: التفسير، ب: ﴿ فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُۥ... ﴾ ح ٤٧٨٣، عن أنس رضي الله عنه.

(٥) ابن ضَمْضَم، الأنصاري من بني النَّجار، عم أنس بن مالك خادم رسول الله ﷺ، غاب عن بدر، ثم شهد أحداً وقُتل فيها سنة (٣هـ) رضي الله عنه. انظر: الاستيعاب ١/١٠٨، الإصابة ١/١٣٢.

﴿ قَالُواْ ٱلْحَقَّ ﴾ [سبأ: ٢٣]، أولُ مَنْ يقوله جبريل فيتَّبعونه[١]، أخرجه[٢].

﴿ وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ ﴾ [صٓ: ٦]، سُمِّي منهم: عُقْبَةُ بن أبي مُعَيْطٍ، وأبو جهلٍ، والعاصي بنُ وائلٍ، والأسودُ بن المطلبِ، والأسودُ بنُ يغوثَ[٣].

﴿ وَقَالُواْ مَا لَنَا لَا نَرَىٰ رِجَالًا ﴾ [صٓ: ٦٢]، سُمِّي[٤] من القائلين: أبو جهلٍ، ومن الرجالِ عمارٌ، وبلال.

﴿ نَفَرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ ﴾ [الأحقاف: ٢٩]، سُمِّي[٥] منهم: زَوْبَعَةُ[٦]، وحَسِّي

---

(١) أخرجه ابن جرير في تفسيره (١٢ / ٢٢ / ٩١) وأبو الشيخ في كتاب العظمة (٢ / ٥٠٠ / ٥٠١) ذِكْر شأن ربنا تبارك وتعالى، ح١٦٢-١٦٣ وابن أبي حاتم في تفسيره كما في تفسير ابن كثير (٦ / ٥٠٤)، وفي إسناده نُعيم بن حمّاد الخزاعي والوليد بن مسلم، الأول صدوق يخطئ كثيراً، والثاني كثير التدليس والتسوية ورواه بالعنعنة هنا.

(٢) بياض في النسخ. قال المؤلف في مفحمات الأقران: «كما أخرجه ابن جرير من حديث النواس بن سَمعان» ١٧٠. والحديث في تفسير الطبري ٢٢ / ٩١، وانظر: الدر المنثور ٦ / ٦٩٨، ٦٩٩ وعزاه إلى ابن جرير وابن خزيمة وابن أبي حاتم والطبراني وأبي الشيخ وابن مردويه والبيهقي.

(٣) أخرجه ابن جرير في تفسيره (١٢ / ٢٣ / ١٢٧) عن السدّي، في إسناده أسباط بن نصر صدوق كثير الخطأ كما تقدم، وفي الطبري: «بن عبد يغوث».

(٤) أخرجه ابن جرير في المصدر السابق (١٢ / ٢٣ / ١٨١) عن مجاهد، وفي إسناده ليث ابن أبي سُليم، اختلط جداً ولم يتميز حديثه فترك كما تقدم.

(٥) ذكره المؤلف في الدر (٧ / ٤٥٣) من قول مجاهد، وعزاه لابن أبي حاتم.

(٦) فيما رواه البزار، قال الهيثمي: «ورجاله ثقات» مجمع الزوائد ٧ / ١٠٦.

ومَسِّي وشاصِرُ وماصِرُ والأردُ، وأنْيانُ، والأحقمُ[١]، وسُرَّقُ[٢].

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَآءِ ٱلْحُجُرَٰتِ﴾ [الحجرات: ٤]، سُمِّي[٣] منهم الأقرع بنُ حابسٍ[٤]، والزِّبرِقانُ بنُ بَدْرٍ[٥]، وعُيَيْنَةُ بنُ حِصْنٍ، وعمرو بن الأَهْتَمِ[٦].

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ تَوَلَّوْاْ قَوْمًا﴾ [المجادلة: ١٤]، قال السُّدي: «نزلت في عبدِالله ابن نَبْتَلٍ[٧] من المنافقين».

---

(١) ح: «الأجعم».

(٢) انظر: التعريف والإعلام ١٥٦-١٥٧، صلة الجمع ٢/٥٠١، مفحمات الأقران: ١٨٣-١٨٤.

(٣) أخرجه أحمد في مسنده (٣/٤٨٨) عن الأقرع وإسناده صحيح، رجاله ثقات، وانظر: أسباب النزول للواحدي/٤٤٧.

(٤) ابن عِقال، المُجَاشعي التميمي، أحد المؤلَّفة قلوبُهم، وفد على النبي ﷺ وشهد فتح مكة وحنيناً والطائف، ثم شهد مع خالد فَتْحَ العراق، وتوفي في جُوزْجان عام (٣١هـ). انظر: الاستيعاب ١/١٠٣، الإصابة ١/١٠١.

(٥) ابن امرئ القيس، التميمي، اسمه الحُصَيْن، ولُقِّب «الزِّبْرقان» لحسن وجهه -وهو من أسماء القمر-، ولَّاه النبي ﷺ صدقات قومه، وكان شاعراً فصيحاً، وكُفَّ بصره في آخر عمره، وتوفي في أيام معاوية (نحو: ٤٥هـ). انظر: الاستيعاب ٢/٥٦٠، الإصابة ٢/٥٥٠.

(٦) ابن سُمَيّ، أبو رِبْعي التميمي، قدم على النبي ﷺ عام (٩هـ) فأسلم، وكان خطيباً بليغاً شاعراً، ويقال لشعره: الحُلل المُنَشَّرة. انظر: الاستيعاب ٣/١١٦٣، الإصابة ٤/٦٠٤.

(٧) قال الواحدي: «قال السدي ومقاتل: نزلت في عبدالله بن نَبْتل المنافق» أسباب =

﴿ لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَـٰتِلُوكُمْ ﴾ [الممتحنة : ٨]، نزلت[1] في قُتَيْلَةَ[2] أمِّ أسماءَ ابنةِ أبي بكرٍ.

/ ﴿ إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَـٰتُ ﴾ [الممتحنة : ١٠]، سُمِّي[3] منهم: أمُّ كلثومٍ بنتُ ٤/١٠٠ عُقْبَةَ بنُ أبي مُعَيْطٍ[4] وأُمَيْمةُ بنتُ بِشْرٍ[5].

= النزول: ٤٧٦، ونحوه في تفسير البغوي: ٨ / ٦١، وكذا ورد اسمه في الدر المنثور ٨ / ٨٥، ومفحمات الأقران: ١٩٤ . و« نبتل » كذا هي في « ك »، وسائر النسخ « نفيل ». فهو مرسل به: وأصل الحديث في مستدرك الحاكم ٢ / ٤٨٢، ومعجم الطبراني الكبير ١٢ / ٦ دون تصريح باسم المنافق، لكن فيه أوصافه ورواه أحمد في مسنده (١ / ٢٤٠)، وقال الهيثمي: « رواه أحمد والبزار، ورجال الجميع رجال الصحيح ». مجمع الزوائد ٧ / ١٢٢ وحسّن محققو المسند إسناده. انظر: المسند (٤ / ٤٨) برقم ٢١٤٧ . وهو من بني ضُبَيْعة واسمه: عبدالله بن نبْتل بن الحارث، وهو ممن شارك في بناء مسجد الضرار. انظر: سيرة ابن هشام ٢ / ١٢٥، ١٢٦ .

(١) أخرجه الإمام أحمد في المصدر السابق (٤ / ٤) وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٧ / ١٢٣): « رواه أحمد والبزار، وفيه مصعب بن ثابت وثقه ابن حبان وضعفه جماعة وبقية رجاله ثقات ».

(٢) ويقال: قَتْلة بنت عبدالعُزَّى بن سعد، القرشية العامرية، استأذنت أسماء –رضي الله عنها– النبي ﷺ في صلتها وهي مشركة. قال الحافظ: « إن كانت عاشت إلى الفتح فالظاهر أنها أسلمت ». الإصابة ٨ / ٧٩ .

(٣) انظر: أسد الغابة (٥ / ٤٠٢ و٦١٤)، والإصابة (٤ / ٢٣٣، ٤٦٧–٤٦٨)، والسيرة النبوية (٣ / ٣٢٥).

(٤) القرشية الأُموية، وهي ممن أسلم قديماً وبايعت وخرجت إلى المدينة مهاجرة تمشي، فتبعها أخواها عُمارة والوليد ليردَّاها فلم ترجع، تزوجها آخراً عمرو بن العاص فماتت عنده. انظر: الاستيعاب ٤ / ١٩٥٣، الإصابة ٨ / ٢٩١ .

(٥) من بني عمرو بن عوف، وكانت تحت حسَّان بن الدَّحداحة، فنفرت منه لكفره، =

﴿ يَقُولُونَ لَا تُنفِقُوا۟ ﴾ ﴿ يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَآ ﴾ [المنافقون: ٧، ٨]، سُمِّي منهم: عبدُالله بن أُبَيّ(١).

﴿ وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ ﴾ الآيةَ [الحاقة: ١٧]، سُمِّي مِنْ حَمَلَةِ العرشِ: إسرافيلُ، ولُبْنانُ، ورُوفيل(٢).

﴿ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ﴾ [البروج: ٤]، ذونُواسٍ(٣) زُرْعَةُ بنُ أسعدَ الحِمْيريُّ وأصحابهُ(٤).

﴿ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ ﴾ [الفيل: ١]، هم(٥) الحبشةُ، قائدهم أَبْرَهَةُ

= فزوَّجها النبي ﷺ سهل بن حُنَيف وفيها نزلت الآية، واستبعد ابن الأثير أن تكون من بني عمرو بن عوف من أهل المدينة. انظر: الإصابة ٧/٥٠٨.

(١) رواه البخاري في صحيحه (٨/٦٤٨) مع الفتح ك: التفسير، ب: قوله تعالى ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا۟ يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ ... ﴾ ح ٤٩٠٤، عن زيد بن أرقم وب: قوله تعالى: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ ... ﴾ ح ٤٩٠٥ عن جابر رضي الله عنه.

(٢) ذكرها المؤلف في الدر (٨/٢٧٠) والمفحمات (٢٠٠) وعزاه من قول ابن زيد لابن أبي حاتم من قول أبي الزاهرية وكعب لابن عساكر في تاريخه.

(٣) ولُقِّب بذي نُواس، لأنَّ له ضفائر مجدولة تنوس أي: تضطرب، ويسمّى يوسف أيضاً، وكانت فِعْلتُه الشنيعة تحريقَ مَنْ آمن مِنْ أهل نجران، ثم هلك في البحر غريقاً. انظر: التعريف والإعلام: ١٨١-١٨٢، صلة الجمع ٢/٦٩٣-٦٩٤.

(٤) ذكره ابن هشام في السيرة النبوية (١/٣١، ٣٥) وابن الجوزي في زاد المسير (٩/٧٤).

(٥) انظر: تفسير ابن جرير (١٥/٣٠/٢٩٦)، والسيرة النبوية لابن هشام (١/٤٣، ٤٧-٤٨)، وتفسير البغوي (٤/٥٢٥-٥٢٦).

الأشرمُ[١]، ودليلُهم أبو رِغَال[٢].

﴿قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ [الكافرون: ١]، نزلت[٣] في الوليدِ بنِ المُغيرةِ، والعاصي بنِ وائلٍ، والأسودِ بن المطلبِ، وأمية بن خلفٍ.

﴿ٱلنَّفَّٰثَٰتِ﴾ [الفلق: ٤] بنات لَبِيدِ بن الأعصمِ[٤].

وأما مبهمات الأقوام والحيوانات والأمكنة والأزمنةَ ونحو ذلك فقد استوفَيْتُ الكلامَ عليها في تأليفِنا المشارِ إليه.

* * *

(١) الحبشي الذي غزا الكعبة فأهلكه الله ومن معه، وسُمِّي الأشرم؛ لأنه مشقوق الأنف. انظر: سيرة ابن هشام ١/٣٥-٣٦، البداية والنهاية ٣/١٣٩.

(٢) الثقفي، بَعَثَتْه ثقيف مع أبرهة وجيشه يدلُّهم على طريق مكة، فلما بلغوا موضعاً قريباً من مكة يقال له: المُغَمَّس، مات أبو رِغَال، فرجَمَتْ قبرَه العربُ. وهو غير أبي رِغال المتقدم زمناً أبي ثقيف وكان من ثمود. انظر: سيرة ابن هشام ١/٤٠، البداية والنهاية ٣/١٤٢-١٤٣، ١/٣١٧-٣١٨.

(٣) رواه ابن جرير في تفسيره (١٥/٣٠/٣٣١) وإسناده حسن ومحمد بن إسحاق وإن كان وصف بالتدليس، إلا أنّه صَرَّح بالتحديث، فارتفعت عنه شبهة التدليس، فهو مرسل حسن من مراسيل سعيد بن جبير. وكذا عزاه المصنف في مفحمات الأقران/٢١٥ لابن أبي حاتم.

(٤) انظر: تفسير البغوي (٤/٥٤٧)، وزاد المسير (٩/٢٧٥)، وتفسير القرطبي (٢٠/٢٥٩)، ومفحمات الأقران/٢١٦.

٤/ ١٠١

/ النوع الحادي والسبعون

في أسماءِ مَنْ نَزَلَ فيهم القرآن(١)

رأيتُ فيه تأليفاً مفرداً لبعض القدماء(٢): لكنه غيرُ مُحَرَّرٍ، وكتابُ أسباب النزول، والمبهمات يُغْنيان عن ذلك، وقد قال ابن أبي حاتم(٣): «ذُكِر عن الحسينِ بن زيدٍ الطحانِ، ثنا إسحاقُ بنُ منصورٍ، ثنا قيسٌ، عن الأعمشِ، عن المِنْهال، عن عبَّادِ بنُ عبدِالله قال: قال علي: ما في قريشٍ أحدٌ إلا وقد نزلَتْ فيه آية، قيل له: فما نَزَلَ فيك؟ قال: ﴿ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ ﴾ / [هود: ١٧]. [٤٠٣]

ومن أمثلته: ما أخرجه أحمدُ(٤) والبخاريُّ في «الأدب»(٥)، عن سعدِ

---

(١) انظر: البرهان ١/ ١٢٨، التحبير ٤٣٧.

(٢) هو إسماعيل الحِيْري الضَّرير (ت: ٤٣٠هـ).

(٣) في تفسيره (٦/ ٢٠١٤-٢٠١٥ برقم ١٠٧٦٤) في إسناده انقطاع بين ابن أبي حاتم الحسين الطّحان، والحسين الطّحان أيضاً فيه لين كما في التقريب / ٢٥٢ برقم ١٣٧٠. وذكر الحافظ ابن كثير هذا الأثر في تفسيره (٤/ ٢٤٦) وعلّق عليه بقوله: «وقيل: هو عليّ وهو ضعيف لايثبت له قائل».

(٤) في المسند (١/ ١٨١) وحسّن إسناده شعيب الأرنؤوط ومن معه في تحقيق المسند في تعليقهم وتخريجهم للحديث برقم ١٥٦٧ و(٣/ ١٣٧) وراجعه لمزيد التخريج.

(٥) (١/ ١٥) برقم ٢٤، ب: برّ الوالد المشرك، وهو حديث صحيح رجاله ثقات.

ابنِ أبي وقاصٍ قال: «نزلتْ فيّ أربعُ آيات ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ﴾ [الأنفال: ١]، ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حُسْنًا﴾ [العنكبوت: ٨]، وآية تحريمِ الخمرِ، وآيةُ الميراث».

وأخرج ابن أبي حاتم(١)، عن رِفاعَةَ القُرَظيِّ قال: «نَزَلَتْ ﴿وَلَقَدْ وَصَّلْنَا لَهُمُ﴾ [القصص: ٥١] في عشرةٍ، أنا أحدُهم».

وأخرجَ الطبرانيُّ(٢)، عن أبي جُمْعَةَ جُنَيْدِ بنِ سَبُعٍ -وقيل: حبيبُ بنُ سباعٍ- قال: «فينا نَزَلَتْ ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَآءٌ مُّؤْمِنَٰتٌ﴾ [الفتح: ٢٥]، وكنا تسعةَ نفرٍ، سبعةَ رجالٍ وامرأتين».

* * *

(١) في تفسيره (٩/ ٢٩٨٧، ٢٩٨٨) برقم ١٦٩٧٣، وإسناده صحيح رجاله ثقات..

(٢) في المعجم الكبير (٢/ ٢٩٠) برقم ٢٢٠٤، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/ ١٠٧): «رواه الطبراني بإسنادين، رجال أحدهما ثقات».

٤/ ١٠٢

/ النوع الثاني والسبعون
في فضائل القرآن(١)

أفرده بالتصنيف أبو بكرِ بنُ أبي شيبةَ(٢)، والنَّسائيُّ(٣)، وأبو عبيدٍ القاسمُ بنُ سَلاَّمٍ(٤)، وابنُ الضُّرَيْسِ(٥) وآخرون(٦)، وقد صَحَّ فيه أحاديثُ باعتبارِ الجملةِ وفي بعضِ السورِ على التعيين، ووُضِعَ في فضائلِ السورِ أحاديثُ كثيرةٌ؛ ولذلك صَنَّفْتُ كتاباً سَمَّيْتُهُ «خمائل الزَّهَرِ في فضائل السُّوَر»(٧) حَرَّرْتُ فيه ما ليس بموضوع.

وأنا أُوردُ في هذا النوعِ فصلَيْن:

---

(١) انظر: فنون الأفنان ١٤٢، جمال القراء ٥٠، البرهان ٢/ ٥٥.

(٢) نسبه هنا لعبدالله بن محمد بن أبي شيبة، العَبْسي الكوفي الحافظ (ت: ٢٣٥هـ) صاحب «المصنف». بينما أطلق نسبته في مقدمة «الإتقان» بقوله: «وفضائل القرآن لابن أبي شيبة». كما ذكرت المصادرُ لابن أخي المذكور: محمد بن عثمان بن محمد، أبي جعفر الكوفي المحدِّث (ت: ٢٩٧هـ) كتاباً في «فضائل القرآن» أيضاً. انظر: الفهرست لابن النديم ٣٩، طبقات المفسرين للداودي ٢/ ١٩٢.

(٣) وهو مطبوع.

(٤) مطبوع.

(٥) الموجود من كتابه الجزء الأول والثالث، وطبع مرتين بدمشق والرياض.

(٦) نحو: «فضائل القرآن» للفِرْيابي: جعفر بن محمد بن الحسن، أبي بكر الحافظ (ت: ٣٠١هـ)، وهو مطبوع.

(٧) ذكره في التحدث بنعمة الله: ١١١، وانظر: مكتبة الجلال السيوطي: ١٨٤.

الفصل الأول
فيما وَرَدَ في فَضْلِه على الجُمْلَةِ

أخرج التِّرْمذيُّ(١) والدارميُّ(٢) وغيرُهما من طريقِ الحارثِ الأعورِ، عن عليٍّ: «سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقول: «ستكون فِتَنٌ»، قلت: فما المَخْرَجُ منها يا رسولَ اللهِ! قال: «كتابُ اللهِ، فيه نبأُ ما قبلكم، وخبرُ ما بعدكم، وحُكْمُ ما بينكم، وهو الفَصْلُ ليس بالهَزْلِ، مَنْ تركه مِنْ جبارٍ قصَمه اللهُ، ومَنِ ابتغى الهدى في غيرِه أضَلَّه اللهُ، وهو حَبْلُ اللهِ المتينُ، وهو الذِّكْرُ الحكيمُ، وهو الصراطُ المستقيمُ، وهو الذي لا تَزِيْغُ به الأهواءُ، ولا تَلْتَبِسُ به الألسنةُ، ولا تَشْبَعُ منه العلماءُ، ولا يَخْلَقُ على كثرةِ الرَّدِّ، ولا تَنْقَضي عجائبُه، مَنْ قال به صَدَقَ، ومَنْ عَمِلَ به أُجِرَ، ومَنْ حَكَمَ به عَدَلَ، ومَنْ دعا إليه هُدِيَ إلى صراطٍ مستقيم».

وأخرج الدَّارِميُّ(٣) مِنْ حديثِ عبدِالله بنِ عمروٍ مرفوعاً: «القرآنُ أحَبُّ إلى اللهِ من السمواتِ والأرض ومَنْ فيهن».

(١) تقدم تخريجه في ص: ١٨٠٤.

(٢) تقدم تخريجه في ص: ١٨٠٤.

(٣) في سننه (٤/ ٢١١٥) ك: فضائل القرآن، ب: فضل كلام الله على سائر الكلام، ح (٣٤٠١) في إسناده راوٍ مبهم وهو شيخ عبيدالله بن أبي جعفر فهو ضعيف به.

وأخرج أحمدُ[1] والترمذيُّ[2] من حديث شدَّادِ بن أَوْسٍ: «ما مِنْ مسلمٍ يأخذُ مَضْجَعَه، فيقرأ سورةً من كتابِ اللهِ إلا وَكَّل اللهُ به مَلَكاً، فلا يَقْرَبُه شيءٌ يؤذِيه حتى يَهُبَّ متى هَبَّ».

/ وأخرج الحاكم[3] وغيره من حديثِ عبدالله بن عمرو: «مَنْ قرأ القرآنَ فقد استدرجَ النبوَّةَ بين جنبَيْه غير أنه لا يُوحى إليه، لا ينبغي لصاحب القرآن أن يَحِدَّ[4] مع من حدَّ، ولا يجهلَ مع مَنْ يجهلُ، وفي جوفِه كلامُ اللهِ». ٤/١٠٣

وأخرج البزَّارُ[5] مِنْ حديثِ أنسٍ: «إن البيتَ الذي يُقْرَأُ فيه القرآنُ يَكْثُرُ خيرُه، والبيتُ الذي لا يُقرأُ فيه القرآنُ يَقِلُّ خيرُه».

---

(١) في المسند (٤/١٢٥) انظر في حكمه الحديث الآتي.

(٢) في سننه (٥/٤١١-٤١٢) أبواب الدعوات، ب: سؤال الثبات في الأمر، ح (٣٤٠٧) وقال: «هذا حديث إنما نعرفه من هذا الوجه، وأورده الشيخ الألباني في ضعيف سنن الترمذي /٣٧٢ وقال: «ضعيف».

(٣) في المستدرك (١/٥٥٢) ك: فضائل القرآن، أخبار في فضائل القرآن جملة، وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبيّ.

(٤) حدَّ على غيره: غضب وأغلظ القول.

(٥) كما في كشف الأستار (٣/٩٣) ح (٢٣٢١) وضعّفه الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/١٧١) بعمر بن نبهان فقال: هو ضعيف، وأخرجه عبدالرزاق في المصنف (٣/٣٦٩) ح ٥٩٩٩، وفي إسناده، ليث بن أبي سليم، تُرك حديثه لاختلاطه وعدم تميّز حديثه قبل الاختلاط مِنْ بعده كما تقدم.

وأخرج الطبرانيُّ(١) مِنْ حديثِ ابن عمرَ: «ثلاثٌ لا يَهُولُهم الفَزَعُ الأكبرُ، ولا يَنالُهم الحسابُ، هم على كَثيبٍ من مِسْكٍ حتى يُفرَغَ مِنْ حسابِ الخلائقِ: رجلٌ قرأَ القرآنَ ابتغاء وجهِ الله، وأَمَّ به قوماً وهم به راضُون» الحديث.

وأخرج أبو يَعْلَى(٢)، والطبرانيُّ(٣) من حديثِ أبي هريرةَ: «القرآن غنًى لا فَقْر بعده، ولا غِنَى دونه».

وأخرج أحمدُ(٤) وغيرُه من حديثِ عُقْبَةَ بنِ عامرٍ: «لو كان القرآنُ في إهابٍ ما أكلَتْه النارُ».

قال أبو عبيد(٥): «أراد بالإهابِ قلبَ المؤمنِ وجوفَه الذي قد وَعَى القرآن». وقال غيرُه(٦): «معناه إِنَّ مَنْ جَمَعَ القرآنَ ثم دخَلَ النارَ فهو شرٌّ مِنَ الخِنْزيرِ».

(١) في المعجم الكبير (١٢/ ٣٣١)، ح ١٣٥٨٤، ضعيف، فيه بحر بن كنيز السقا، وهو ضعيف كما تقدم، وبه ضعَّفه الهيثمي في مجمع الزوائد (١/ ٣٢٧).
(٢) في مسنده (١/ ١٥٩–١٦٠) انظر في حكمه في الحديث الآتي.
(٣) في الكبير (١/ ٢٥٥)، ح ٧٣٨، في إسناديهما يزيد بن أبان الرقاشي وهو ضعيف كما في الميزان للذهبي (٤/ ٤١٨) وبه ضعَّفه الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/ ١٥٨) وكذلك شريك بن عبدالله النخَعي تغيّر حفظه منذ ولي القضاء كما تقدم.
(٤) في مسنده (٤/ ١٥١) وأبو يعلى في مسنده (٣/ ٢٨٤) برقم ١٧٤٥ والطبراني في الكبير (١٧/ ٣٠٨) ح ٨٥٠ وقال الهيثمي –بعد أن عزاه لهم– في مجمع الزوائد (٧/ ١٥٨): «وفيه ابن لهيعة وفيه خلاف»، كما تقدم.
(٥) فضائل القرآن ١/ ٢٤٤.
(٦) هو: عبدالله بن يزيد أحد رواة الحديث في مسند أبي يعلى. انظر: مسند أبي يعلى ٣/ ٢٨٥.

وقال ابنُ الأنباريِّ(١): «معناه أنَّ النارَ لا تُبْطِلُه وتَقْلَعُه من الأسماعِ التي وَعَتْه، والأفهامِ التي حَصَّلَتْه، كقولِه في الحديثِ الآخرِ(٢): «وأنزَلْتُ عليك كتاباً لا يَغْسِلُه الماءُ».

أي: لا يُبْطِلُه ولا يَقْلَعُه من أَوْعِيَتِه الطيبةِ ومواضعه؛ لأنه وإن غسله الماءُ في الظاهر لا يَغْسِلُه بالقَلْعِ من القلوب» / . [٤٠٤]

وعند الطبرانيِّ(٣) مِنْ حديثِ عِصْمةَ بنِ مالكٍ: «لو جُمِعَ القرآنُ في إِهابٍ ما أحرقَتْه النار».

وعنده(٤) مِنْ حديثِ سَهْلِ بن سعدٍ: «لو كان القرآنُ في إِهابٍ ما مَسَّته النارُ».

---

(١) لم نقف عليه في كتبه المطبوعة، وانظر: شرح مشكل الآثار للطحاوي ٢/٣٦٣-٣٦٤.

(٢) الحديث رواه مسلم في صحيحه (٤/٢١٩٧) ك: الجنة وصفة نعيمها، ب: الصفات التي يُعرف بها أهل الجنة والنار، ح ٢٨٦٥ من حديث عياض بن حمار المجاشعي رضي الله عنه.

(٣) في الكبير (١٧/١٨٦) ح ٤٩٨، في إسناده الفضل بن المختار وهو ضعيف كما في الميزان للذهبي (٣/٣٥٨-٣٥٩) برقم ٦٧٥٠، وبه ضعَّفه الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/١٥٨).

(٤) أي: عند الطبراني في المصدر السابق نفسه (٦/١٧٢) برقم ٥٩٠١ ضعيف جداً في إسناده عبدالوهاب بن الضحاك، وهو متروك كما في الميزان للذهبي (٢/٦٧٩-٦٨٠) وبه ضعفه الهيثمي في المجمع (٧/١٥٨).

/ وأخرج الطبرانيُّ في «الصغير»[1] من حديث أنسٍ: «مَنْ قرأ القرآنَ ٤/١٠٤ يقومُ به آناء الليلِ والنهارِ، يُحِلُّ حلالَه، ويُحَرِّمُ حرامَه، حَرَّم اللهُ لحمَه ودمَه على النارِ، وجعله رفيق السَّفَرةِ الكرامِ البررةِ حتى إذا كان يومُ القيامة كان القرآن حجةً له».

وأخرج أبو عبيدٍ[2] عن أنسٍ مرفوعاً: «القرآنُ شافعٌ مُشَفَّعٌ وماحِلٌ[3] مُصَدَّقٌ، من جعله أمامَه قاده إلى الجنة، ومَنْ جعله خَلْفَه ساقَه إلى النار».

وأخرج الطبرانيُّ[4] من حديث أنسٍ: «حَمَلَةُ القرآن عُرَفاءُ[5] أهل الجنةِ».

---

(١) (٢/١٢٦) تحت عنوان من اسمه وافد، في إسناده خليد بن دعلج، ضعفه أحمد ويحيى والنسائي، وقال أبو حاتم: «صالح ليس بالمتين»، وقال ابن عدي: «عامة حديثه تابعه عليه غيره». انظر: ميزان الاعتدال للذهبي (١/٦٦٣)، وكذا ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (١/١٧٠).

(٢) في فضائل القرآن (١/٢٦٦) ب: «فضل اتباع القرآن...» ح ٥٦، في سنده انقطاع وهو سقوط الواسطة بين ابن جريج وأنس رضي الله عنه وذكره السيوطي بالمعنى.

(٣) ماحِل: خَصْمٌ مجادلٌ. وقيل: ساعٍ مصدَّق، من قولهم: محل بفلان، إذا سعى به إلى السلطان. يعني أن من اتبعه وعمل بما فيه فإنه شافع له مقبول الشفاعة، ومصدَّق عليه فيما يرفع من مساوئه إذا ترك العمل به. النهاية ٤/٣٠٣.

(٤) في الكبير (٣/١٣٢) برقم ٢٨٩٩، وقال الهيثمي -في مجمع الزوائد (٧/١٦١)-: «وفيه إسحاق بن إبراهيم بن سعيد المدني وهو ضعيف»، وانظر: الميزان للذهبي (١/١٧٦).

(٥) عرفاء أهل الجنة: رؤساؤهم. النهاية ٣/٢١٨.

وأخرج النسائيُّ[١] وابنُ ماجَه[٢] والحاكمُ[٣] مِنْ حديث أنس: «أهلُ القرآن هم أهلُ الله وخاصَّتُه».

وأخرج مسلم[٤] وغيره من حديث أبي هريرةَ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: «أيحبُّ أحدكُم إذا رَجَعَ إلى أهلهِ أن يجدَ ثلاثَ خَلِفات[٥] عظامٍ سمانٍ»؟ قلنا: نعم، قال: «فثلاثُ آياتٍ يَقْرَأُ بهنَّ أحدُكم في صلاةٍ خيرٌ له من ثلاثِ خَلِفاتٍ عظامٍ سمانٍ».

وأخرج مسلمٌ[٦] مِنْ حديثِ جابرِ بن عبدالله: «خَيْرُ الحديثِ كتابُ اللهِ».

(١) في السنن الكبرى (٥/١٧) ك: فضائل القرآن، ب: أهل القرآن، ح ٨٠٣١، انظر ما سيأتي.

(٢) في سننه (١/٧٨) المقدمة، ب: فضل من تعلم القرآن وعلّمه، ح ٢١٥، وانظر ما بعده.

(٣) في المستدرك (١/٥٥٦) ك: فضائل القرآن، أخبار في فضائل القرآن جملة، قال عقبه: «قد رُوي هذا الحديث من ثلاثة أوجه عن أنس، هذا أمثلها» ووافقه الذهبي على هذا الحكم، والحديث ذكره الشيخ الألباني في الضعيفة (٤/٨٥) ضمن حديث رقم ١٥٨٢ وقال: «صحيح ثابت» وصححه البوصيري في الزوائد (١/٩١).

(٤) في صحيحه (١/٥٥٢) ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: فضل قراءة القرآن في الصلاة وتعلّمه، ح ٨٠٢ وكذا ابن ماجه في سننه (٢/١٢٤٣) ك: الأدب، ب: ثواب القرآن، ح ٣٧٨٢.

(٥) جمع خَلِفَة: وهي الحامل من النوق، وقد خَلِفَتْ إذا حَمَلَتْ. النهاية ٢/٦٨.

(٦) في صحيحه (٢/٥٩٢) ك: الجمعة، ب: تخفيف الصلاة والخطبة، ح ٨٦٧.

وأخرج أحمدُ[1] من حديث معاذِ بنِ أنسٍ: «مَنْ قرأ القرآنَ في سبيل الله كُتِبَ مع الصِّدِّيقين والشهداء والصالحين وحَسُنَ أولئك رفيقاً».

وأخرج الطبراني في «الأوسط»[2] من حديث أبي هريرةَ: «ما مِنْ رجلٍ يُعَلِّم ولدَه القرآن إلاَّ تُوِّجَ يومَ القيامة بتاجٍ في الجنة».

وأخرج أبو داودَ[3] وأحمدُ[4] والحاكمُ[5] من حديثِ مُعاذِ بنِ أنسٍ: «مَنْ قرأ القرآنَ فأكمله وعَمِلَ به أُلْبِس والداه تاجاً يومَ القيامةِ، ضوْءُه أحسنُ مِنْ ضوءِ الشمس في بيوتِ الدنيا، لو كانت فيكم. فما ظنكم بالذي عَمِل بهذا»؟

---

(١) في مسنده (٣/ ٤٣٧) ضعيف به في إسناده زبان بن فائد وهو ضعيف كما تقدم وبه ضعفه الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/ ١٦٢).

(٢) (١/ ٣٦) برقم ٩٦، وفيه جابر بن سليم ضعفه الأزديّ كما في الميزان للذهبي (١/ ٣٧٧) وبه ضعفه الهيثمي في مجمع الزوائد (٦/ ١٦٦).

(٣) في سننه (٢/ ١٤٨) ك: الصلاة، ب: في ثواب قراءة القرآن، ح ١٤٥٣. انظر ما سيأتي.

(٤) في المسند (٣/ ٤٤٠) انظر ما بعده.

(٥) في المستدرك (١/ ٥٦٧) وصحح إسناده وتعقَّبه الذهبي بقوله: «زبان ليس بالقوي». وقال الهيثمي: -في مجمع الزوائد (٧/ ١٦٢)-: روى أبو داود بعضه، رواه أحمد، وفيه زبان بن فائد، وهو ضعيف.

وأخرج الترمذيُّ(1) وابنُ ماجه(2) وأحمدُ(3) مِنْ حديثِ عليٍّ: «مَنْ قرأ القرآنَ فاستظهَرَه / فأحَلَّ حلالَه وحَرَّم حرامَه، أدخلَه اللهُ الجنةَ، وشَفَّعه في عَشْرةٍ مِنْ أهلِ بيتِه، كلُّهم قد وَجَبَتْ له النارُ». 4/105

وأخرج الطبرانيُّ(4) مِنْ حديث أبي أمامةَ: «مَنْ تعلَّم آيةً من كتابِ اللهِ استقبلَتْه يومَ القيامة تَضْحَكُ في وجهه».

وأخرج الشيخان(5) وغيرُهما من حديثِ عائشة: «الماهرُ بالقرآن مع السَّفَرةِ الكرامِ البررَةِ، والذي يقرأُ القرآنَ ويَتَتَعْتَعُ فيه وهو عليه شاقٌّ له أجران».

---

(1) في سننه (5/28) أبواب فضائل القرآن، ب: ما جاء في فضل قارئ القرآن، ح 2905 وضعّف إسناده، وانظر ما سيأتي.

(2) في سننه (1/78) المقدمة، ب: فضل من تعلم القرآن وعلّمه، ح 216 انظر ما تقدم وما سيأتي. وذكره الشيخ الألباني في ضعيف سنن ابن ماجه /15 وضعيف سنن الترمذي /348.

(3) في مسنده (1/148) ضعيف به، فيه كثير بن زاذان، مجهول كما في الميزان للذهبي (3/403).

(4) في المعجم الكبير (8/129) ح 7588، ضعيف جداً في إسناده موسى بن عمير القرشي متروك كما في التقريب /984 برقم 7046، بينما قال الهيثمي في مجمع الزوائد (7/161) «رجاله ثقات» فلم يُصب فيه.

(5) البخاري في صحيحه (8/691) مع الفتح، ك: التفسير، سورة عبس، ح 4937 ومسلم في صحيحه (1/549) ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: فضل الماهر بالقرآن، ح 798.

وأخرج الطبراني في «الأوسط»[١] من حديثِ جابرٍ: «مَنْ جَمَعَ القرآنَ كانت له عند الله دعوةٌ مستجابةٌ، إنْ شاء عجَّلها في الدنيا، وإن شاء ذَخَرها له في الآخرة».

وأخرج الشيخان[٢] وغيرهما من حديث أبي موسى: «مَثَلُ المؤمنِ الذي يقرأ القرآن مَثَلُ الأُتْرُجَّةِ طَعْمُها طيِّبٌ وريحُها طيِّبٌ، ومَثَلُ المؤمن الذي لا يَقْرأ القرآنَ كمثلِ التمرةِ طعمُها طيِّبٌ ولا ريحَ لها، ومَثَلُ الفاجرِ الذي يقرأ القرآنَ كمَثَلِ الرَّيْحانةِ ريحهُا طيِّبٌ وطَعْمُها مُرٌّ، ومَثَلُ الفاجرِ الذي لا يَقْرأ القرآن كمثلِ الحَنْظَلةِ طعمُها مُرٌّ ولا ريحَ لها».

وأخرج الشيخان[٣] من حديثِ عثمانَ: «خيرُكُم -وفي لفظ: إنَّ أفضلكم- مَنْ تَعَلَّم القرآن وعَلَّمه» زاد البيهقيُّ في الأسماء[٤]: «وفَضْلُ القرآنِ على سائرِ الكلامِ كفَضْلِ اللهِ على خَلْقِهِ».

---

(١) (٦/٣٥٥) برقم ٦٦٠٦، قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/١٦٣): «وفيه مقاتل ابن دوال دوز، فإن كان هو مقاتل بن حيان كما قيل فهو من رجال الصحيح، وإن كان ابن سليمان فهو ضعيف وبقية رجاله ثقات».

(٢) البخاري في صحيحه (٩/٦٧-٦٨) مع الفتح، ك: فضائل القرآن، ب: فضل القرآن على سائر الكلام، ح ٥٠٢٠، ومسلم في صحيحه (١/٥٤٩)، ك: صلاة المسافرين... ب: فضيلة حافظ القرآن، ح ٧٩٧.

(٣) البخاري في صحيحه (٩/٧٤) ك: فضائل القرآن، ب: خيركم وفي لفظ «إنّ أفضلكم من تعلّم القرآن وعلّمه»، ح ٥٠٢٧ و٥٠٢٨. ولم أقف عليه في صحيح مسلم.

(٤) ص ٢٣٨-٢٣٩، لكنّ في إسناده عمر الأبح وهو ضعيف، كما في الميزان للذهبي (٣/١٩١-١٩٢) وأورده الشيخ الألباني في الضعيفة (١/٥٠٥) برقم ١٣٣٤ وفي ضعيف الجامع الصغير برقم ٣٩٧٠.

وأخرج التِّرْمِذِيُّ(١) والحاكمُ(٢) مِنْ حديثِ ابن عباس: «إنَّ الذي ليس في جوفِه شيءٌ من القرآن كالبيتِ الخَرِب».

وأخرج ابن ماجَه(٣) من حديثِ أبي ذَرٍّ: «لأَنْ تغدُوَ فتتعلَّمَ آيةً مِنْ كتابِ الله خيرٌ لك مِنْ أن تُصلِّيَ مئةَ رَكْعةٍ».

[٤٠٥] وأخرج الطبراني(٤) من حديثِ ابن عباسٍ: / «مَنْ تعلَّم كتابَ اللهِ ثم اتَّبع ما فيه، هداه الله به من الضلالة، ووقاه يومَ القيامةِ سوءَ الحسابِ».

٤/١٠٦ / وأخرج ابنُ أبي شَيْبَةَ(٥) مِنْ حديثِ أبي شُرَيْحٍ الخُزاعيِّ: «إنَّ هذا القرآنَ سببٌ، طَرَفُه بيد الله، وطَرَفُه بأيديكم فتَمَسَّكوا به، فإنكم لن تَضِلُّوا، ولن تَهْلَكوا بعده أبداً».

---

(١) في سننه (٥/٣٥) أبواب فضائل القرآن، ب: الّذي ليس في جوفه شيء من القرآن كالبيت الخرب، ح ٢٩١٣، وقال: «حسن صحيح» لكنّ في إسناده قابوس لَيِّن كما سيأتي، ولعلّ الترمذي يرى توثيقه. وأورده الشيخ الألباني في ضعيف الترمذي برقم ٢٩١٣ ص ٣٣٠.

(٢) في المستدرك (١/٥٥٤) ك: فضائل القرآن وصححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «قابوس لَيِّن»، وانظر الحديث السابق.

(٣) في سننه (١/٧٩) المقدمة، ب: فضل مَنْ تعلم القرآن وعلّمه، ح ٢١٩، وضعفه البوصيري في الزوائد (١/٩٢) وأورده الشيخ الألباني في ضعيف ابن ماجه ١٦/ برقم ٤٠.

(٤) في المعجم الكبير (١٢/٣٨) برقم ١٢٤٣٧، ولفظ المصنف مختصر عما في الكبير، لكنّه ضعيف جداً في إسناده أبو شيبة وهو ضعيف جداً كما في ميزان الاعتدال للذهبي (١/٤٧-٤٨) وبه ضعَّفه الهيثمي في مجمع الزوائد (١/١٦٩).

(٥) في مصنفه (١٠/٤٨١) ك: فضائل القرآن، ب: في التمسك بالقرآن، ح ١٠٠٥٥، وإسناده حسن، رجاله بين ثقة وصدوق.

وأخرج الدَّيْلميُّ[1] مِنْ حديثِ عليٍّ: «حَمَلةُ القرآن في ظلِّ اللهِ يومَ لا ظلَّ إلا ظلُّه».

وأخرج الحاكمُ[2] من حديث أبي هريرةَ: «يجيءُ صاحبُ القرآنِ يومَ القيامة فيقولُ القرآن: يارب، حَلِّه. فيُلْبَسُ تاجَ الكَرامة، ثم يقول: يارب، زِدْه، يارب، ارضَ عنه، فَيَرضَى عنه، ويقال له: اقْرَهْ[3] وارْقَهْ، ويُزادُ بكلِّ آيةٍ حسنةً».

وأخرج من[4] حديث عبدالله بن عمرو: «الصيامُ والقرآنُ يَشْفَعان للعبد».

وأخرج[5] مِنْ حديثِ أبي ذرٍ: «إنكم لا تَرْجِعون إلى الله بشيءٍ أفضلَ ممَّا خرجَ منه» يعني: القرآن.

---

(١) لم أقف عليه في الفردوس... له، لكنّه ذكره العجلوني في كشف الخفاء (١/٧٦) برقم ١٧٤ مع زيادة في أوله، وعزاه لأبي نصر الشيرازي في فوائده وابن النجار في تاريخه عن عليّ رضي الله عنه، وذكره المؤلف في الجامع الصغير (١/١٧٠) وذكره الشيخ الألباني في ضعيف الجامع الصغير (١/١١٥) برقم ٢٥١.

(٢) في المستدرك (١/٥٥٢) ك: فضائل القرآن، أخبار في فضائل القرآن جملة. وقال: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي».

(٣) أصل الفعل اقرأْ، ثم أُبدلت الهمزة ألفاً، ثم حذفت لأنه صار مبنياً على حذف حرف العلة، فبقي اقْرَ ثم ألحق به هاء السكت.
أما: ارقَهْ، فأصله: ارْقَى، ثم حذفت ألفه؛ لأنه فعل أمر يبنى على حذف حرف العلة، فصار: ارقَ، ثم ألحقت به هاء السكت. انظر: الهمع ٣/٣٩٩.

(٤) أي الحاكم في المصدر السابق (١/٥٥٤) ك: فضائل القرآن وصححه على شرط مسلم، ووافقه الذهبي.

(٥) أي: الحاكم أيضاً في المصدر نفسه (١/٥٥٥) وقال: «صحيح الإسناد ولم يُخْرجاه ووافقه الذهبي».

الفصل الثاني
فيما ورد في فَضْل سورٍ بعَيْنها
ما وَرَدَ في الفاتحةِ

أخرج الترمذيُّ(١) والنسائيُّ(٢) والحاكمُ(٣) مِنْ حديث أُبَيٍّ بنِ كعبٍ مرفوعاً: «ما أنزل اللهُ في التوراةِ ولا في الإنجيلِ مثلَ أمِّ القرآنِ، وهي السبعُ المثَاني».

وأخرج أحمدُ(٤) وغيرُه من حديثِ عبدِاللهِ بن جابرٍ: «أَخْيَرُ(٥) سورةٍ في القرآنِ الحمدُ لله رب العالمين». وللبيهقيِّ في «الشعب»(٦)

---

(١) في سننه (٥/٥، ١٩٨) أبواب فضائل القرآن، ب: ما جاء في فضل فاتحة الكتاب، ح ٢٨٧٥ مطولاً وفي أبواب تفسير القرآن، ب: سورة الحجر، ح ٣١٢٥ مختصراً، وقال: في الموضع الأول: «حديث حسن صحيح»، وأورده الشيخ الألباني في صحيح الترمذي برقم ٢٣٠٧.

(٢) في سننه (٢/١٣٩) ك: الافتتاح، ب: تأويل قول الله عز وجل: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا... ﴾ الآية. انظر: الحديث السابق.

(٣) في المستدرك (٢/٢٥٨) ك: التفسير، تفسير سورة الفاتحة وصححه على شرط مسلم ووافقه الذهبي.

(٤) في مسنده (٤/١٧٧) حسن، وكذا حسَّنه الهيثمي في مجمع الزوائد (٦/٣١٠) فقال: «وفيه عبدالله بن محمد بن عقيل، وهو سيئ الحفظ، وحديثه حسن، وبقية رجاله ثقات». ورواية المسند: «ألا أخبرك يا عبدالله بن جابر بخير...».

(٥) (ع): «خير».

(٦) (٢/٤٤٤)، ذكر فاتحة الكتاب، ح ٢٣٥٨، وانظر الحديث الآتي.

والحاكمِ(١) من حديثِ أنسٍ: «أفضلُ القرآنِ الحمدُ لله ربِّ العالمين».

وللبخاري(٢) من حديث أبي سعيد بن المُعَلَّى: «أعظمُ سورةٍ في القرآنِ الحمدُ لله رب العالمين».

/ وأخرجَ عبدٌ في مُسْنده(٣) من حديثِ ابنِ عباسٍ: «فاتحةُ الكتابِ تُعْدَل بثلثَي(٤) القرآنِ». ٤/١٠٧

* * *

ما ورد في البقرة وآل عمران

أخرج أبو عبيد(٥) من حديثِ أنسٍ: «إِن الشيطانَ يَخْرُجُ من البيتِ إِذا سَمِعَ سورةَ البقرةِ تُقْرأ فيه».

(١) في المستدرك (١ / ٥٦٠) ك: فضائل القرآن، وقال: «صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه». وذكره الشيخ الألباني في صحيح الجامع الصغير (١ / ٢٥٢) برقم ١١٢٥ وقال: صحيح.

(٢) في صحيحه (٨ / ١٥٦) مع الفتح، ك: التفسير، ب: ما جاء في فاتحة الكتاب، ح ٤٤٧٤.

(٣) المنتخب من مسند عبد بن حميد ٢٢٧ برقم ٦٧٨، وذكره المصنف في الدّر (١ / ١٥) وضعفه وكذا رمزله بالضعف في الجامع الصغير (٤ / ٤١٩) مع شرحه فيض القدير للمناوي وذكره الشيخ الألباني في ضعيف الجامع الصغير (٤ / ٨٨) برقم ٣٩٥٣.

(٤) ح، ع: «ثلثي».

(٥) في فضائل القرآن (٢ / ٣٢) ب: فضل سورة البقرة وخواتيمها وآية الكرسي، ح ٤١٦، وأخرجه مسلم بنحوه في صحيحه (١ / ٥٣٩) ك: صلاة المسافرين، ب: استحباب صلاة النافلة في بيته وجوازها في المسجد، ح ٧٨٠.

وفي الباب عن ابنِ مسعودٍ وأبي هريرةَ وعبدالله بن مُغَفَّلٍ.

وأخرج مسلمٌ(١) والترمذيُّ(٢) من حديثِ النَّوَّاسِ بنِ سَمْعانَ: «يُؤْتَى بالقرآنِ يومَ القيامة وأهلِه الذين كانوا يعملون به تَقْدُمُهم سورةُ البقرةِ وآلِ عمرانَ، وضَرَبَ لهما رسول الله ﷺ ثلاثةَ أمثالٍ، ما نَسيتُهُنَّ بعدُ، قال: «كأنهما غَمامتان أو غيايتان(٣) أو ظُلَّتان سوداوان بينهما شَرْقٌ(٤)، أو كأنهما فِرْقان(٥) من طيرٍ صوافَّ يُحاجَّان عن صاحبِهما».

وأخرج أحمدُ(٦) من حديث بُرَيْدَةَ: «تعلَّموا سورةَ البقرة فإنَّ أَخْذَها بركةٌ، وتَرْكَها حَسْرَةٌ، ولا تَسْتطيعها البَطَلَةُ(٧)، تعلَّموا سورةَ البقرة وآلِ

---

(١) في صحيحه (١/٥٥٤) ك: صلاة المسافرين، ب: فضل قراءة القرآن وسورة الفاتحة، ح ٨٠٥.

(٢) في سننه (٥/١١-١٢) أبواب فضائل القرآن، ب: ما جاء في سورة آل عمران، ح ٢٨٨٣، وقال: «حديث حسن غريب من هذا الوجه»، وانظر: صحيح الترمذي للشيخ الألباني برقم ٢٣١٢ وانظر الحديث السابق.

(٣) الغياية: كل شيء أظلَّ الإنسان فوق رأسه. النهاية ٣/٤٠٣.

(٤) (ع): «شرف»، وهو تصحيف. والشرق: الضوء، كما في النهاية ٢/٤٦٤.

(٥) فرقان: قطعتان. النهاية ٣/٤٤٠.

(٦) في مسنده (٥/٣٤٨) وقال الهيثمي -في مجمع الزوائد (٧/١٥٩) بعد أن عزاه لأحمد-: «رجاله رجال الصحيح».

(٧) البطلة: السحرة وأهل الباطل. النهاية ١/١٣٦.

عِمرانَ، فإنهما الزَّهْراوان تُظِلاَّن صاحبَهما يومَ القيامةِ، كأنَّهما غمامتان أو غيايتان أو فِرْقانِ مِنْ طيرٍ صوافَّ».

وأخرج ابنُ حِبّانَ[1] وغيرُه مِنْ حديثِ سَهْلِ بن سعدٍ: «إنَّ لكل شيء سَناماً، وسَنامُ القرآنِ سورةُ البقرة مَنْ قرأها في بيتِه نهاراً لم يَدْخُله الشيطانُ ثلاثةَ أيامٍ، ومَنْ قرأها في بيتِه ليلاً لم يَدْخُلْه الشيطانُ ثلاثَ ليالٍ».

/ وأخرج البيهقيُّ في «الشُّعَب»[2] من حديث الصَّلْصَال: «مَنْ قرأَ ٤/١٠٨ سورةَ البقرةِ تُوِّج بتاجٍ في الجنة».

وأخرج أبو عُبيدٍ[3] عن عمرَ بنِ الخطابِ موقوفاً: «مَنْ قرأ البقرةَ وآلَ عِمْرانَ في ليلةٍ كُتب من القانتين».

---

(١) في صحيحه كما في الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (٣/٥٩) ك: الرقائق/ ذكر تمثيل النبيّ ﷺ سورة البقرة...، ح ٨٧٠، وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد (٦/٣١١-٣١٢) وقال: «وفيه خالد بن سعيد المدني وهو ضعيف»، وأورده الألباني في ضعيف الجامع الصغير (برقم ١٩٣١).

(٢) (٢/٤٥٥) فصل في فضائل السور والآيات، ذكر سورة البقرةَ وآل عمران، ح ٢٣٨٤، في إسناده كذاب، وهو محمد بن الضوء بن الصلصال، قال عنه الخطيب: «كان كذاباً» كما في تاريخ بغداد (٥/٣٧٥) وحكم الشيخ الألباني بأنه موضوع كما في ضعيف الجامع الصغير (٢/١٧٤) برقم ١٩٣١.

(٣) في فضائل القرآن (٢/٤٣) ب: فضائل سورة البقرة وآل عمران والنساء، ح ٤٣٩، في إسناده وقاء بن إياس الأسدي، قال ابن حجر: لين الحديث، كما في التقريب /١٠٣٦ برقم ٧٤٦١، وانظر: الميزان للذهبي (٤/٣٣٥).

وأخرج البيهقيُّ[1] من مُرْسَلِ مَكْحولٍ: «مَنْ قرأ سورةَ آلِ عِمرانَ يوم الجمعةِ صَلَّت عليه الملائكةُ إلى الليلِ».

* * *

ما ورد في آيةِ الكرسيِّ

أخرج مسلمٌ[2] من حديث أُبَي بن كعب: «أعظمُ آيةٍ في كتابِ اللهِ آيةُ الكرسيِّ».

وأخرج الترمذيُّ[3] والحاكمُ[4] من حديثِ أبي هريرةَ: «إِنَّ لكلِّ شيءٍ سَناماً، وإِن سَنامَ القرآنِ البقرةُ، وفيها آيةٌ هي سيدةُ / آي القرآنِ؛ آيةُ الكرسيِّ». [٤٠٦]

---

(١) لم أقف عليه في كتب البيهقي، لكن أخرجه الدارمي في سننه (٤/ ٢١٣٩)، ك: فضائل القرآن ب: في فضل آل عمران، إسناده صحيح إلى مكحول، لكنه مرسل.

(٢) في صحيحه (١/ ٥٥٦) ك: صلاة المسافرين، ب: فضل سورة الكهف وآية الكرسي، ح ٨١٠.

(٣) في سننه (٥/ ٧-٨) أبواب فضائل القرآن، ب: ما جاء في فضل سورة البقرة وآية الكرسي ح ٢٨٧٨، وقال: «غريب لا نعرفه إلا من حديث حكيم بن جبير، وقد تكلم شعبة في حكيم بن جبير وضعفه».

(٤) في المستدرك (١/ ١٤٠) ك: فضائل القرآن، أخبار في فضل سورة البقرة، وصححه الحاكم وقال الذهبي: صحيح، وحكيم غال في التشيع، وهو ضعيف، كما تقدم، وأورده الشيخ الألباني في ضعيف سنن الترمذي / ٢٦٧، وقال: ضعيف، إلاّ أنه قال =

وأخرج[1] الحارث[2] بن أبي أسامةَ عن الحسنِ مُرْسَلاً: «أفضلُ القرآنِ سورةُ البقرةِ، وأعظمُ آيةٍ فيه آيةُ الكرسيِّ».

وأخرج ابنُ حِبَّانَ[3] والنَّسائيُّ[4] من حديثِ أبي أُمامةَ: «مَنْ قرأ آيةَ الكرسيِّ دُبُرَ كلِّ صلاةٍ مكتوبةٍ لم يمنَعْه من دخول الجنةِ إلا أنْ يموتَ».

وأخرج أحمدُ[5] مِنْ حديثِ أنسٍ: «آيةُ الكُرْسِيِّ ربعُ القرآنِ».

* * *

= في الضعيفة (١/٥٢٥) برقم ١٣٤٨، ١٣٤٩ بعد أن ضعّفه: «وبالجملة فالحديث ضعيف، غير أن طرفه الأوّل قد وجد ما يشهد له من حديث عبدالله بن مسعود وهو مخرج في الصحيحة -(٢/١٣٥)- برقم ٥٨٨»، ولفظه: «إن لكل شيء سناماً وسنام القرآن سورة «البقرة» وإنّ الشيطان إذا سمع سورة «البقرة» تُقْرأ؛ خرج من البيت الذي يقرأ فيه سورة البقرة»، وتقدم هذا الحديث أيضاً.

(١) انظر: بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث (٢/٧٣٨) ك: التفسير، في فضل القرآن، ح ٧٣٢، وذكره الحافظ ابن حجر في المطالب العالية (٣/٣١٣) ح ٣٥٦٤، وقال: «مرسل وإسناده إلى الحسن صحيح».

(٢) ابن محمد بن أبي أسامة (داهر)، أبو محمد البغدادي الحافظ (ت: ٢٨٢هـ)، له «المسند» قال الذهبي: «ولم يرتبه على الصحابة، ولا على الأبواب». سير أعلام النبلاء ١٣/٣٨٨، وانظر: تاريخ بغداد ٨/٢١٨.

(٣) لم أقف عليه في الإحسان، لكن ذكره المنذري في الترغيب والترهيب (٢/٢٦١) وعزاه له أنه رواه في كتاب الصلاة وصححه. وانظر الحديث الآتي.

(٤) في السنن الكبرى (٦/٣٠) ك: عمل اليوم والليلة، ب: ثواب من قرأ آية الكرسي دبر كل صلاة، ح ٩٩٢٨ وذكره الألباني في الصحيحة (٢/٦٩٧) رقم ٩٧٢.

(٥) في مسنده (٣/٢٢١)، ضعيف به، في إسناده سلمة بن وردان ضعيف، كما في التقريب /٤٠٢ برقم ٢٥٢٧.

ما ورد في خواتيم البقرة

أخرج الأئمةُ[1] الستةُ مِنْ حديثِ أبي[2] مسعودٍ: «مَنْ قرأ الآيتين من آخرِ سورةِ البقرة في ليلةٍ كَفَتاه».

وأخرج الحاكم[3] من حديثِ النُّعمانِ بنِ بشيرٍ: «إنَّ اللهَ كتب كتاباً قبلَ أَنْ يَخْلُقَ / السمواتِ والأرضَ بألفيْ عَامٍ، وأنزلَ منه آيتينِ ١٠٩/٤ خَتَمَ بهما سورةَ البقرةِ، ولا يُقْرآن في دارٍ فيَقْرَبُها شيطانٌ ثلاث ليالٍ».

* * *

(١) البخاري في صحيحه (٩/٥٥) مع الفتح، ك: فضائل القرآن، ب: فضل سورة البقرة، ح ٥٠٠٩ ومسلم في صحيحه (١/٥٥) ك: صلاة المسافرين، ب: فضل الفاتحة وخواتيم البقرة، ح ٨٠٧ وأبو داود في سننه (٢/١١٨) ك: الصلاة، ب: تحزيب القرآن، ح ١٣٦٧، والنسائي في السنن الكبرى (٥/١٤) ك: فضائل القرآن، ب: الآيتان من آخر سورة البقرة، ح ٨٠١٨، والترمذي في سننه (٥/١٠) أبواب فضائل القرآن، ب: ما جاء في آخر سورة البقرة ح ٢٨٨١، وابن ماجه في سننه (١/٤٣٥) ك: إقامة الصلاة، ب: ما جاء فيما يرجى أن يكفي من قيام الليل، ح ١٣٦٩.

(٢) (ح): «ابن»، وهو سهو.

(٣) في المستدرك (٢/٢٦٠) ك: التفسير، من سورة البقرة، وقال: صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

ما وَرَدَ في آخرِ آلِ عِمْرانَ

أخرج البيهقيُّ[1] مِنْ حديث عثمان بن عفان: «مَنْ قرأ آخر آلِ عمرانَ في ليلةٍ كُتِب له قِيامُ ليلةٍ».

* * *

ما ورد في الأنعام

أخرج الدارميُّ[2] وغيرُه عن عمرَ بنِ الخطاب موقوفاً: «الأنعامُ من نواجِبِ[3] القرآنِ».

* * *

---

(١) لم أجده عند البيهقي، ولكن أخرجه الدارمي في سننه (٤/٢١٣٨-٢١٣٩) ك: فضائل القرآن، ب: في فضل آل عمران ح ٣٤٣٩ وضعف المحقق حسين سليم إسناده لأجل ابن لهيعة، وصرَّح الحافظ ابن حجر في الفتح (١/٢٣) بتضعيفه.

(٢) في سننه (٤/٢١٤١) ك: فضائل القرآن، ب: فضائل الأنعام والسور، ح ٣٤٤٤، وكذا رواه أبو عبيد في فضائل القرآن (٢/٤٦-٤٧) ب: فضل المائدة والأنعام ح ٤٤٩، قال محقق الدارمي حسين سليم: إسناده جيد إلى عمر رضي الله عنه قلت: في إسناده عبدالله بن خليفة الهمداني. قال ابن حجر: مقبول، كما في التقريب /٥٠٣ برقم ٣٣١٣، وفي إسناد أبي عبيد أيضاً عبدالله بن خليفة.

(٣) النواجب: العِتاق. النهاية ٥/١٧.

ما ورد في السبع الطُّوَل

أخرج أحمدُ[١] والحاكمُ[٢] من حديث عائشة: «مَنْ أخذ السبع الطُّوَل فهو حَبْرٌ»[٣].

* * *

ما ورد في هود

أخرج الطبراني في الأوسط[٤] بسند «واه» من حديثِ عليٍّ: «لا يحفظُ منافِقٌ سوراً: براءة، وهود، ويس، والدخان، وعمّ يتساءلون».

* * *

(١) في المسند (٦/ ٨٢) إسناده حسن لأجل أبي سعيد مولى بني هاشم صدوق، ويتقوى بإسناد الحاكم ويكون صحيحاً لغيره.

(٢) في المستدرك (٢/ ٥٦٤) ك: فضائل القرآن، أخبار في فضل سورة البقرة، وقال: «صحيح الإسناد ولم يُخْرجاه» ووافقه الذهبي.

(٣) الحَبر: العالم.

(٤) (٧/ ٣٠٥-٣٠٦ ح ٧٥٧٠) وقال الهيثمي -في مجمع الزوائد (٧/ ١٥٧-١٥٨) بعد أن عزاه للطبراني في الأوسط-: «وفيه نهشل بن سعيد وهو متروك» وانظر ترجمته في: الميزان (٤/ ٣٧٥).

ما ورد في آخر الإسراء

أخرج[1] أحمدُ من حديث معاذ بن أنس: «آية العزّ ﴿وَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ﴾ [الإسراء: ١١١] إلى آخر السورة».

* * *

ما ورد في الكهف

أخرج الحاكم[2] من حديث أبي سعيد: «من قرأ سورة الكهفِ في يومِ الجمعة أضاء له من النور ما بينَه وبين الجمعتين».

وأخرج مسلمٌ[3] من حديث أبي الدرداء: «مَنْ حَفِظَ عشرَ آياتٍ من أول سورةِ الكهف عُصِمَ من الدَّجَّال».

(١) في المسند (٣/٤٣٩-٤٤٠) وإسناده ضعيف، كما قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/٥٢) رواه أحمد من طريقين في إحداهما رشدين بن سعد، وهو ضعيف، وفي الأخرى ابن لهيعة وهو أصلح منه» وقد تقدما.

(٢) في المستدرك (١/٥٦٤) ك: التفسير، تفسير سورة الكهف، وصحح إسناده، وتعقَّبه الذهبي بقوله: «نعيم ذو مناكير»، ونعيم هذا هو ابن حماد الخزاعي تقدم. والحديث صححه الألباني في صحيح الترغيب (برقم ٧٣٨) وفي الإرواء برقم ٦٢٦.

(٣) في صحيحه (١/٥٥٥) ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: فضل سورة الكهف وآية الكرسي، ح ٨٠٩.

/ وأخرج أحمدُ(١) من حديث معاذِ بن أنس: «مَنْ قرأ أولَ سورةِ ١١٠/٤ الكهف وآخرها كانت له نوراً مِن قَدَمِه إلى رأسِه، ومَنْ قرأها كلَّها كانت له نوراً ما بين الأرضِ إلى السماءِ».

وأخرج البزَّارُ(٢) من حديثِ عمرَ: «مَنْ قرأَ في ليلةٍ ﴿ فَمَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ رَبِّهِۦ ﴾ الآية [الكهف: ١١٠]، كان له نورٌ من عدنِ أَبْيَنَ إلى مكة، حَشْوُه الملائكة».

* * *

ما ورد في الٓمٓ السجدة

أخرج أبو عبيدٍ(٣) من مُرْسلِ المسيَّب بن رافعٍ: «تجيء الٓمٓ السجدة يوم القيامة لها جناحان تُظِلُّ صاحبَها تقول: لا سبيلَ عليك، لا سبيلَ عليكَ».

---

(١) في مسنده (٣/٤٣٩) في إسناده ابن لهيعة وزبان بن فائد، وهما ضعيفان كما تقدَّمَ.

(٢) في مسنده كما في كشف الأستار (٤/٢٥-٢٦) ك: الأذكار، ب: ما يقرأ في الليل، ح ٣١٠٨، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠/١٢٦) «وفيه أبو قرة الأسدي لم يرو عنه غير النضر بن شميل، وبقية رجاله ثقات» فهو بذلك مجهول العين.

(٣) في فضائل القرآن (٢/٦١) ب: فضائل تنزيل السجدة ويسٓ، برقم ٤٨٢ وهو من مرسل المسيب بن رافع كما ذكر المصنف.

وأخرج[1] عن ابنِ عمرَ موقوفاً[2] قال: «في «تنزيل السجدة» و«تبارك الملك» فَضْلُ ستين درجةً على غيرهما من سور القرآن».

* * *

ما ورد في يسٓ

أخرج أبو داود[3] والنسائي[4] وابن حبان[5] وغيرهم من حديث

(١) أي: أبو عبيد في المصدر السابق نفسه، ح ٤٨٣، ضعيف به، في إسناده شيخ أبي عبيد غير معروف، وأيضاً فيه ليث بن أبي سليم، تُرك حديثه لاختلاطه وعدم تميز حديثه قبل الاختلاط من بعده. ورواه الترمذي في سننه (٥/ ١٨) ك: فضائل القرآن، ب: ما جاء في سورة الملك، ح ٢٨٩٢، من طريق ليث عن طاوس من قوله، لكنه بلفظ: «بسبعين حسنة»، بدل «ستين»، وفي الدر (٦/ ٥٣٥) عن طاوس بستين وعزاه للترمذي والدارمي وابن مردويه، وهو عند الدارمي في سننه (٤/ ٢١٤٦) ح برقم ٣٤٥٥، وقال المحقق: «إسناده ضعيف إلى طاوس، وهو موقوف عليه».

(٢) (ع): «مرفوعاً»، والمثبت موافق لما في مصادر التخريج.

(٣) في سننه (٣/ ٤٨٩) ك: الجنائز، ب: القراءة على الميت، ح ٣١٢١، الشطر الأخير فقط.

(٤) في السنن الكبرى (٦/ ٢٦٥)، ك: عمل اليوم والليلة، ب: ما يقرأ على الميت، ح ١٠٩١٤ بتمامه، وأيضاً أحمد في مسنده (٥/ ٢٥، ٢٦) بتمامه مع زيادة في أوله.

(٥) في صحيحه كما في الإحسان (٧/ ٢٦٩) ك: الجنائز، فصل في المحتضر، ح ٣٠٠٢، الشطر الأخير فقط، ومداره عند الجميع على أبي عثمان وليس هو بالنهدي، قال الحافظ ابن حجر: مقبول. انظر: التقريب / ١١٧٦ برقم ٨٣٠٣، فيقبل حديثه حيث يتابع، ولم نجد من تابعه عليه. وقال الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير (٢/ ٢٤٤- ٢٤٥): أعلّه ابن القطان، بالاضطراب وبالوقف وبجهالة حال أبي عثمان وأبيه، ونقل أبو بكر بن العربي عن الدارقطني؛ أنّه قال: «هذا حديث ضعيف الإسناد مجهول المتن، ولا يصح في الباب حديث». وانظر: ٢١٨٧.

معقل بن يسار: «يسٓ قلبُ[1] القرآنِ لا يَقْرَؤُها رجلٌ يريدُ اللهَ والدارَ الآخرة إلا غُفِر له، اقرؤوها على مَوْتاكم».

وأخرج الترمذيُّ[2] والدارميُّ[3] من حديثِ أنسٍ: «إنَّ لكل شيء قَلْباً وقلبُ القرآنِ يسٓ، ومَنْ قرأ يسٓ كُتِب له بقراءتِها قراءةُ القرآنِ عشرَ مرات».

وأخرج الدارميُّ[4] والطبرانيُّ[5] من حديثِ أبي هريرةَ: «مَنْ قرأ يسٓ في ليلةٍ ابتغاءَ وجه الله غُفِر له».

وأخرج الطبرانيُّ[6] من حديثِ أنسٍ: «مَنْ داوَمَ على قراءةِ يسٓ كلَّ ليلةٍ ثم مات، مات شهيداً».

* * *

(١) ع: «ثلث» بدلاً من «قلب» وهو تصحيف.

(٢) في سننه (٥/١٤) أبواب فضائل القرآن، ب: ما جاء في فضل يسٓ، ح ٢٨٨٧، وذكره الشيخ الألباني في ضعيف الترمذي /٢٩٨ برقم ٢٨٨٧، وقال: «موضوع».

(٣) في سننه (٤/٢١٤٩) ك: فضائل القرآن، ب: في فضل يسٓ، برقم ٣٤٥٩ وضعَّف المحقق حسين سليم إسناده لجهالة هارون أبي محمد فيه، وانظر: الحديث السابق.

(٤) في سننه (٤/٢١٥٠) ك: فضائل القرآن، ب: في فضل يسٓ، برقم ٣٤٦٠، ضعَّفه محقق السنن حسين سليم لأجل الانقطاع.

(٥) في المعجم الصغير (١/١٤٩) والأوسط (٤/٢١) برقم ٣٥٠٩، وقال الهيثمي: –في مجمع الزوائد (٧/٩٧)– وفيه أغلب بن تميم وهو ضعيف، وانظر ترجمته في لسان الميزان (١/٤٦٤–٤٦٥).

(٦) في المعجم الأوسط (٧/١١٦) ح ٧٠١٨ والصغير (٢/٨٨) ب: من اسمه محمد، في إسناده سعيد بن موسى الأزدي وهو كذَّاب، كما في لسان الميزان (٣/٤٤–٤٥) وبه ضعَّفه الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/٩٧).

ما ورد في الحواميم

أخرج أبو عبيدٍ(١) عن ابنِ عباسٍ موقوفاً: «إنَّ لكلِّ شيء لُباباً، ولُبابُ القرآنِ الحواميمُ».

/ وأخرج الحاكمُ(٢) عن ابنِ مسعودٍ موقوفاً: «الحواميمُ دِيباجُ(٣) القرآن». ٤/ ١١١

* * *

ما ورد في الدخان

أخرج الترمذيُّ(٤) وغيره من حديثِ أبي هريرةَ: «من قرأ حم الدخان في ليلةٍ أصبحَ يَسْتغفر له سبعونَ ألفَ ملَكٍ / ». [٤٠٧]

* * *

(١) في فضائل القرآن (٢/ ٦٤) ب: فضل آل حمٓ، ح ٤٨٨، في إسناده ابن لَهيعة وهو ضعيف كما تقدم.

(٢) في المستدرك (٢/ ٤٣٧) ك: التفسير، تفسير سورة حمٓ المؤمن، مجاهد لم يدرك ابن مسعود كما في تحفة التحصيل/ ٤٨٠، ولم يتعرض الحاكم ولا الذهبي لحكمه.

(٣) الديباج: الثياب المتخذة من أحسن الحرير. النهاية ٢/ ٩٧.

(٤) في سننه (٥/ ١٥) أبواب فضائل القرآن، ب: ما جاء في فضل حمٓ الدخان، ح ٢٨٨٨، ورواه البيهقي في الشعب (٢/ ٤٨٤)، ذكر الحواميم، ح ٢٤٧٥، في إسناده عمر بن خثعم ضعيف كما في التقريب/ ٧٢٢ برقم ٤٩٦٢، وذكره الشيخ الألباني في ضعيف سنن الترمذي/ ٢٩٩ وقال: «موضوع».

ما ورد في الـمُـفَصَّل

أخـرج الدَّارميُّ[1] عن ابنِ مسعودٍ موقوفاً: «إنَّ لكلِّ شيء لُباباً، وإن لُبابَ القرآن المفصَّل».

* * *

الرحمن

أخـرج البيهقيُّ[2] من حديث عليّ مرفوعاً: «لكل شيء عَروسٌ، وعَروسُ القرآنِ الرحمنُ».

* * *

(١) في سننه (٤/ ٢١٢٦) ك: فضائل القرآن، ب: فضل سورة البقرة، ح ٣٤٢٠، وإسناده حسن، لأجل عاصم بن بهدلة وهو صدوق له أوهام، وحَسَّنه محقق الدارمي لأجله.

(٢) في الشعب (٢/ ٤٩٠) ب: في تعظيم القرآن، فصل في فضائل السور والآيات، ح ٢٤٩٤، في إسناده أحمد بن الحسن بن علي أبو عليّ المقرئ المعروف بدبيس الخياط، قال الدارقطني: «ليس بثقة». وقال الخطيب: «كان منكر الحديث». تاريخ بغداد (٤/ ٨٨) برقم ١٧٢٢ وذكره الشيخ الألباني في ضعيف الجامع الصغير (٥/ ٢٥) برقم ٤٧٣٢ وقال: «ضعيف».

المُسَبِّحات

أخرج أحمدُ(١) وأبو داودَ(٢) والترمذيُّ(٣) والنسائيُّ(٤) عن عِرْباضِ بن ساريةَ أن النبي ﷺ كان يقرأُ المُسَبِّحات كلَّ ليلة قبلَ أن يَرْقُدَ، ويقول: «فيهنَّ آيةٌ خيرٌ مِنْ ألفِ آيةٍ». قال ابنُ كثيرٍ في تفسيره(٥): «الآيةُ المشارُ إليها قولُه: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْءَاخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد: ٣].

وقد أخرجَ(٦) ابنُ السُّنِّي(٧) عن أنسٍ أنَّ النبيَّ ﷺ أوصى رجلاً إذا أخذ مَضْجَعَه أن يقرأ سورةَ الحشرِ، وقال: «إن مِتَّ مِتَّ شهيداً».

---

(١) في المسند (٤/ ١٢٨) انظر الذي بعده.

(٢) في سننه (٥/ ٣٠٤) ك: الأدب، ب: ما يقول عند النوم، ح (٥٠٥٧) انظر الحديث التالي.

(٣) في سننه (٥/ ٤١٠) أبواب الدعوات، ب: قراءة ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ عند النوم، ح ٣٤٠٦، وقال: «حسن غريب» وذكره الشيخ الألباني في صحيح الترمذي (٣/ ٣٩٩) برقم ٣٤٠٦ وقال: «حسن».

(٤) في السنن الكبرى (٥/ ١٦) ك: فضائل القرآن، المسبحات، ح ٨٠٢٦. انظر: الذي قبله.

(٥) تفسير القرآن العظيم ٨/ ٣٠.

(٦) في عمل اليوم والليلة / ٣٣٤-٣٣٥، ب: ما يقول إذا أخذ مضجعه، ح ٧١٨، لكنّه ضعيف، في إسناده أبان بن يزيد الرقاشي، قال الدارقطني: ضعيف، وقال النسائي: متروك، كما في الميزان (١/ ٤١٨) برقم ٩٦٦٩.

(٧) أحمد بن محمد بن إسحاق، أبو بكر الدِّيْنَوَري الحافظ الثقة (ت: ٣٦٤هـ)، من مؤلفاته: «عمل اليوم والليلة»، «المجتنى» اختصر فيه سنن النسائي. انظر: سير أعلام النبلاء ١٦/ ٢٥٥، الوافي بالوفيات ٧/ ٣٦٢.

وأخرج الترمذيُّ[1] مِنْ حديث مَعْقِل بنِ يسار: «مَنْ قَرَأ حين يصبحُ ثلاثَ آياتٍ من آخر سُورة الحشر، وكَّلَ اللهُ به سبعين ألفَ مَلَكٍ يُصَلُّون عليه حتى يُمْسِي، وإِنْ مات في ذلك اليومِ مات شهيداً، ومَنْ قالَها حين يُمْسِي كان بتلك المنزلةِ».

وأخرجَ البيهقيُّ[2] مِنْ حديثِ أبي أمامةَ: «من قرأ خواتيمَ الحَشْرِ في ليلٍ أو في نهارٍ فمات في[3] يومِه أو ليلتِه فقد أوجبَ اللهُ له الجنةَ».

* * *

(١) في سننه (٥/ ٤٢) أبواب فضائل القرآن، ب: فضل آخر سورة الحشر، ح ٢٩٢٢، وقال: «حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه» وأورده الشيخ الألباني في ضعيف الترمذي /٣٠٦-٣٠٧، برقم ٢٩٢٢، وقال: «ضعيف».

(٢) في شعب الإيمان (٢/ ٤٩٢) ب: في تعظيم القرآن، فصل في فضائل السور والآيات، ح ٢٥٠١، في إسناده سليم بن عثمان الفوزي أبو عثمان الحمصي، ضعَّفه أبو زرعة وأبو حاتم، انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤/ ٢١٦). وأورده الشيخ الألباني في ضعيف الجامع الصغير (٥/ ٢٣٥) برقم ٥٧٨٢، وقال: «ضعيف جداً».

(٣) ب، س: «من».

٤/ ١١٢

/ تبارك

أخرج الأربعةُ[١] وابنُ حِبَّانَ[٢] والحاكمُ[٣] من حديثِ أبي هريرةَ: «في القرآنِ سورةٌ ثلاثون آيةً شَفَعَتْ لرجلٍ حتى غُفِرَ له: ﴿ تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ ﴾».

وأخرج الترمذيُّ[٤] من حديثِ ابنِ عباسٍ: «هي المانِعَةُ، هي المُنْجِيَةُ، تُنْجي من عذابِ القبرِ».

(١) أبو داود في سننه (٢/ ١٩) ك: الصلاة، ب: في عدد الآي، ح ١٤٠٠، والترمذي في سننه (٥/ ١٧) أبواب فضائل القرآن، ب: ما جاء في فضل سورة الملك، ح ٢٨٩١، وقال: «حديث حسن»، وذكره الشيخ الألباني في صحيح سنن الترمذي (٣/ ١٥٦-١٥٧) وقال: «حسن».
والنسائي في السنن الكبرى (٦/ ٧٨) ك: عمل اليوم والليلة، ب: الفضل في قراءة ﴿ تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ ﴾، ح ١٠٥٤٦، وابن ماجه في سننه (٢/ ٢٤٤) ك: الأدب، ب: ثواب القرآن ح ٣٧٨٦.

(٢) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبّان (٣/ ٦٧) ك: الرقائق / ذكر الأمر بالإكثار من قراءة سورة تبارك، ح ٧٨٧.

(٣) في المستدرك (١/ ٥٦٥) ك: فضائل القرآن، وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي.

(٤) في سننه (٥/ ١٦) أبواب فضائل القرآن، ب: ما جاء في فضل سورة الملك، ح ٢٨٩٠، وقال: «حديث حسن غريب من هذا الوجه»، وحديث ابن عباس رضي الله عنهما هذا جزء من حديث طويل حكم عليه الشيخ الألباني بأنه ضعيف وذلك في ضعيف سنن الترمذي / ٣٠٠ برقم ٢٨٩٠ وقال: «لم يصح منه إلا قوله: «هي المانعة» وذكرها في الصحيحة (٣/ ١٣١) برقم ١١٤٠.

وأخرج الحاكم[1] من حديثه: «وَدِدْتُ أنها في قلبِ كلِّ مؤمنٍ: ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾».

وأَخْرَجَ النسائيُّ[2] مِنْ حديثِ ابنِ مسعودٍ: «مَنْ قرأ ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾ كلَّ ليلةٍ منعه الله بها مِنْ عذابِ القبرِ».

* * *

الأعلى

أخرج أبو عبيدٍ[3] عن أبي تميم قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إني نَسِيت أفضلَ المُسَبِّحات». فقال أُبي بن كعب: فلعلها ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾؟ قال: نعم.

* * *

(١) في المستدرك (١/ ٥٦٥) ك: فضائل القرآن، ذكر فضائل سور وآي متفرقة وصححه الحاكم وتعقبه الذهبي بقوله: «حفص واه» وهو حفص بن عمر العدني وهو ضعيف كما تقدم.

(٢) في السنن الكبرى (٦/ ١٧٩) ك: عمل اليوم والليلة، ب: فضل قراءة تبارك...، في إسناده عرفجة بن عبدالواحد الأسدي مقبول حيث يتابع كما تقدم.

(٣) في فضائل القرآن (٢/ ٦٨) ب: سورة الواقعة والمسبحات، ح ٤٩٩، وفي إسناده عبدالله بن لهيعة وهو ضعيف في غير العبادلة كما تقدم، بجانب الإرسال إذ لم يلق أبو تميم عبد الله بن مالك الجيشاني الرّسول ﷺ وهو ثقة مخضرم كما في التقريب / ٥٣٩ برقم ٣٥٨٨.

القَيِّمة

أخرج أبو نُعَيم في «الصحابة»[1] من حديث إسماعيل بن أبي حكيم المُزَني الصحابي مرفوعاً: «إن الله ليسمع قراءة ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ فيقول: أَبْشِرْ عبدي، فوعِزَّتي لأُمَكِّنَنَّ لك في الجنة حتى تَرْضَى».

* * *

الزلزلة

أخرج الترمذيُّ[2] من حديث أنسٍ: «مَنْ قرأ ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ﴾، عُدِلَتْ له بنصف القرآن».

* * *

(١) في معرفة الصحابة له (٢/ ٤٣٧) ح ١٠٦٠، وقال عقبه: «وهو عندي إسناد منقطع لم يذكر أحد من الأئمة إسماعيل في الصحابة».

(٢) في سننه (٥/ ١٩) أبواب فضائل القرآن، ب: ما جاء في ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ﴾، ح ٢٨٩٣، وقال: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث هذا الشيخ الحسن بن سلم وذكره الألباني -رحمه الله- في ضعيف سنن الترمذي / ٣٠٠ برقم ٢٨٩٣ وذكره أيضاً في ضعيف الجامع الصغير (٥/ ٢٣٢) برقم ٥٧٦٩.

٤/١١٣

/ العاديات

أخرج أبو عبيدٍ[١] من مُرْسَل الحسن: «إِذا زُلْزِلت تُعْدَل بنصفِ[٢] القرآنِ، والعاديات تُعْدَل بنصفِ القرآن».

* * *

ألهاكم

أخرج الحاكمُ[٣] مِنْ حديثِ ابن عمرَ مرفوعاً: «ألا يستطيعُ أحدكُم أَنْ يَقْرأ ألفَ آيةٍ في كلِّ يومٍ». قالوا: ومن يستطيع أن يقرأ ألفَ آية؟ قال: «أما يستطيع أحدكم أن يقرأ ﴿أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ﴾».

* * *

(١) في فضائل القرآن (٢/٧٢) ب: فضل إذا زلزلت والعاديات، ح ٥٠٦، وهو من مرسل الحسن كما ذكر المصنف. ومراسيل الحسن ضعيفة عند المحدثين.

(٢) ح: «تعدل نصف».

(٣) في المستدرك (١/٥٦٦-٥٦٧) ك: فضائل القرآن، وقال: «رواة هذا الحديث كلّهم ثقات، وعقبة هذا غير مشهور»، ووافقه الذهبي.

الكافرون

أخرج الترمذيُّ(١) مِنْ حديثِ أنسٍ: « ﴿ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾ ربعُ القرآنِ ».

وأخرج أبو عبيدٍ(٢) من حديث ابن عباس: « ﴿ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾ تُعْدَلُ بربعِ القرآنِ ».

وأخرج أحمدُ(٣) والحاكمُ(٤) من حديثِ نوفلِ بنِ معاويةَ: « اقرأ ﴿ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾ ثم نَمْ على خاتمتها، فإنها براءةٌ من الشِّرْكِ ».

---

(١) في سننه (٥/١٩) أبواب فضائل القرآن، ب: ما جاء في ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ ﴾، ح ٢٨٩٣، وقال: « حديث حسن » وذكره الشيخ الألباني في صحيح سنن الترمذي (٣/١٥٧-١٥٨) برقم ٢٨٩٣ وذكره أيضاً في الصحيحة (٢/١٣١) برقم ٥٨٦ وقال: « إنّه حسن بمجموع طرقه ».

(٢) في فضائل القرآن (٢/٧٤) ب: فضل ﴿ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾، ح ٥٠٩، وفي إسناده يمان بن المغيرة البصري، ضعيف كما في التقريب /١٠٩٢ برقم ٧٩٠٩، والحديث أخرجه الترمذي من طريق أخرى عن أنس رضي الله عنه وهو الذي تقدم قبله وحَسَّنه.

(٣) في المسند (٥/٤٥٦). انظر: الحديث الآتي.

(٤) في المستدرك (١/٥٦٥) ك: فضائل القرآن، ذكر فضائل سور وآي متفرقة، وقال: « صحيح الإسناد ولم يخرجاه » ووافقه الذهبي.

وأخرج أبو يَعْلى[1] من حديثِ ابن عباسٍ: «ألا أدُلُّكُمْ على كلمةٍ تُنْجِيكم من الإشراكِ بالله؟ تَقْرَؤون ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ عند منامكم».

* * *

النصر

أخرج الترمذيُّ[2] من حديث أنس: «﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ﴾ رُبْعُ القرآن».

* * *

(١) لم أقف عليه في مسند أبي يعلى، وهو في المطالب العالية (٣/٢٩٩) ك: فضائل القرآن، ب: فضل ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾، ح ٣٨١١. وكذا رواه الطبراني في المعجم الكبير (١٢/١٨٦) برقم ١٢٩٩٣، في إسناده جبارة بن المغلّس وهو ضعيف جداً، كما في الميزان (١/٣٨٧) وبه ضعَّفه الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠/١٢١)، والحديث صحيح بمعناه عن نوفل بن معاوية رضي الله عنه، كما تقدم في الحاشية السابقة.

(٢) في سننه (٥/٢٠) أبواب فضائل القرآن، ب: ما جاء في ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ﴾، ح ٢٨٩٥، وقال: «حديث حسن» وهو جزء من حديث طويل عنده وذكره الشيخ الألباني في ضعيف سنن الترمذي (ص ٣٠١ برقم ٢٨٩٥).

الإخلاص

أخرَج مسلمٌ[1] وغيرُه مِنْ حديث أبي هريرةَ: «﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ تَعْدِل ثُلُثَ القرآن»، / وفي الباب عن جماعةٍ من الصحابة. ٤/١١٤

وأخرج الطبرانيُّ في «الأوسط»[2] من حديث عبدالله بن الشِّخّير: «من قرأ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ في مرضه[3] الذي يموتُ فيه لم يُفْتَنْ في قبره وأَمِنَ من ضَغْطَةِ القبرِ وحَمَلَتْه الملائكةُ يومَ القيامة بأكفِّها حتى تجيزَه الصراطَ إلى الجنة».

وأخرج الترمذيُّ[4] من حديثِ أنسٍ: «مَنْ قرأ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ كل يوم مئتي مرة مُحِي عنه ذنوبُ خمسين سنةً، إلا أَنْ يكونَ عليه دَيْنٌ، / ومَنْ [٤٠٨] أراد أن ينامَ على فراشِه فنام على يمينه ثم قرأ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ مئةَ مرةٍ، فإذا كان يومُ القيامةِ يقولُ له الربُّ: «يا عبدي، ادْخُلْ عن يمينك الجنةَ».

---

(١) في صحيحه (١/٥٥٦) ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: فضل قراءة ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، ح ٨١١ وكذا رواه البخاري في صحيحه (١١/٥٢٥) ك: الأيمان والنذور، ب: كيف كانت يمين النبي ﷺ ح ٦٦٤٣، لكنّه من حديث أبي سعيد رضي الله عنه.

(٢) في (٦/٣٦٧) ح برقم ٥٧٨١، ضعيف جداً في إسناده نصير بن حمّاد الوراق متروك كما في الميزان للذهبي (٤/٢٥٠-٢٥١) وبه ضعفه الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/١٤٦).

(٣) (ح): «يومه»، والمثبت موافق لما في مصدر التخريج.

(٤) في سننه (٥/٢٣) ك: أبواب فضائل القرآن، ب: ما جاء في سورة الإخلاص، ح (٢٨٩٨) وقال: حديث غريب من حديث ثابت عن أنس رضي الله عنه. وأورده الألباني -رحمه الله- في ضعيف سنن الترمذي (٣٠٢ برقم ٢٨٩٨) وقال: «ضعيف».

وأخرج الطبرانيُّ[1] من حديثِ ابنِ الدَّيْلَميِّ: «مَنْ قرأ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ مئةَ مرةٍ في الصلاةِ أو غيرِها كَتَبَ اللهُ له براءةً من النارِ».

وأخرج في «الأوسط»[2] مِنْ حديثِ أبي هريرةَ: «مَنْ قرأ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ عشرَ مراتٍ بُني له قصرٌ في الجنة، ومَنْ قرأها عشرينَ مرةً بُني له قصران، ومَنْ قرأها ثلاثين بُني له ثلاثٌ».

وأخرج في «الصغير»[3] مِنْ حديثِه: «مَنْ قرأ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ بعد صلاةِ الصبحِ اثنتي عشرةَ مرةً فكأنما قرأ القرآن أربعَ مراتٍ، وكان أفضلَ أهلِ الأرض يومئذٍ إذا اتقى».

* * *

---

(١) في المعجم الكبير (١٨/٣٣١) برقم ٨٥٢، وفي إسناده محمد بن قدامة الجوهري ضعيف كما في الميزان للذهبي (٤/١٥)، وبه ضعّفه الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/١٤٥).

(٢) (١/٩٣) برقم ٢٨١، وقال الهيثمي -في مجمع الزوائد (٧/١٤٥): «وفيه هانئ ابن المتوكل وهو ضعيف، وذكر الألباني -رحمه الله- الشطر الأول من الحديث في الصحيحة (٢/١٣٧) برقم ٥٨٩ من حديث معاذ بن أنس والذي رواه أحمد في مسنده (٥/٤٣٧) وذكر له هذا الحديث شاهداً مع مرسل آخر صحيح أخرجه الدارميّ في سننه (٤/٢١٥٦-٢١٥٧) ك: فضائل القرآن، ب: فضل ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، ح ٣٤٧٢.

(٣) (١/٦٢) وقال الهيثمي -في مجمع الزوائد (٧/١٤٦)-: «وفيه من لم أعرفهم».

المعوِّذتان

أخرج أحمدُ(١) من حديثِ عُقْبَةَ أن النبيَّ ﷺ قال له: «ألا أُعَلِّمك سوراً ما أُنْزِلَ في التوراة ولا في الزبور ولا في الإنجيل ولا في الفرقان مثلُها»؟ قلت: بلى، قال: «﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾ و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾».

وأخرج(٢) أيضاً من حديث ابن عابس(٣) أنَّ النبيَّ ﷺ قال له: «ألا أُخْبِرُك / بأفضلِ ما تَعَوَّذ به المتعوِّذون؟ قال: بلى، قال: "أعوذ برب الفلق" و"أعوذ برب الناس"». ١١٥/٤

وأخرج أبو داودَ(٤) والترمذيُّ(٥) عن عبدالله بن خُبَيْب(٦)، قال: قال

(١) في مسنده (٤/١٥٨-١٥٩) وقال الهيثمي -في المصدر السابق (٧/١٤٩)-: «رواه أحمد ورجاله ثقات»، وذكره الألباني في الصحيحة (٢/٥٨٢) برقم ٨٩١.

(٢) أي الإمام أحمد في مسنده (٤/١٤٤) وإسناده صحيح، رجاله ثقات وذكره الشيخ الألباني في صحيح الجامع الصغير (١/٥٠٦) برقم ٢٥٩٢، وقال: «صحيح».

(٣) سائر النسخ «عباس»، والمثبت من: أ، م وهو نفس عقبة المتقدم.

(٤) في سننه (٥/٣٢١) ك: الأدب، ب: ما يقول إذا أصبح، ح ٥٠٨٢. انظر الحديث الآتي.

(٥) في سننه (٥/٥٣٥) ك: الدعوات، ب: دعاء يقال عند النوم، ح ٣٥٧٥، وقال: «حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه» وذكره الشيخ الألباني في صحيح الترمذي (٣/٤٦٧-٤٦٨) برقم ٣٥٧٥، وقال: «حسن».

(٦) ع، ر: «حبيب» وهو تصحيف.

لي رسول الله ﷺ: «اقرأ قل هو الله أحد والـمُعَوِّذتين حين تُمْسِي وحين تُصْبِحُ ثلاثَ مرات، تَكْفِيك من كلِّ شيءٍ».

وأخرج ابن السُّنِّيِّ[1] مِنْ حديث عائشةَ: «من قرأ بعد صلاة الجمعة ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ﴾ و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾ سبع مراتٍ أعاذه اللهُ من السوءِ إلى الجمعة الأخرى».

وبقِيَتْ أحاديثُ من هذا الفصلِ أَخَّرْتُها إلى نوعِ الخواصِّ.

* * *

تنبيه[2]

أمَّا الحديثُ الطويلُ في فضائلِ القرآن سورةً سورةً فإنه موضوعٌ، كما أخرج الحاكمُ في «الـمَدْخَل»[3] بسنده إلى أبي عَمَّارٍ الـمَرْوَزِيِّ أنه قيل لأبي عِصْمَةَ الجامعِ: «مِنْ أين لك عن عكرمةَ، عن ابنِ عباسٍ في فضائلِ القرآنِ سورةً سورةً، وليس عند أصحابِ عكرمةَ هذا؟ فقال: «إني رأيتُ الناسَ قد أَعْرضوا عن القرآن، واشتغلوا بفقهِ أبي حنيفةَ ومغازي ابنِ إسحاقَ، فوضَعْتُ هذا الحديثَ حِسْبَةً».

---

(١) في عمل اليوم والليلة (ص ١٨١-١٨٢) ب: ما يقول بعد صلاة الجمعة، ح ٣٧٥، في إسناده الخليل بن مرة الضبعيّ ضعيف كما في التقريب / ٣٠٢ برقم ١٧٦٧، وذكره الشيخ الألباني في ضعيف الجامع الصغير (٥ / ٢٣٤) برقم ٥٧٧٦.

(٢) (ع): «فصل».

(٣) ص ٥٤، وانظر: الموضوعات لابن الجوزي (١ / ٢٤١).

وروى ابنُ حِبَّانَ في مقدمة تاريخ «الضعفاء»[١] عن ابن مَهْدي[٢] قال: «قلت لميسرةَ بنِ عبدِ ربِّه[٣]: من أين جئتَ بهذه الأحاديث، مَنْ قرأ كذا فله كذا؟ قال: «وضعتُها أُرَغِّب الناسَ فيها».

ورُوِّينا[٤] عن المُؤَمَّلِ بنِ إسماعيلَ، قال: «حَدَّثني شيخٌ بحديث أُبَيّ بنِ كعب في فضائلِ سورِ القرآنِ سورةً سورةً، فقال: «حَدَّثني رجلٌ بالمدائن، وهو حَيٌّ، فصِرْتُ إليه، فقلت: مَنْ حدَّثك؟ قال: «حَدَّثني شيخٌ بواسطَ، وهو حَيٌّ، فصِرْتُ إليه، / فقال: «حَدَّثني شيخٌ بالبصرة، فصِرْتُ إليه، فقال: حَدَّثني شيخٌ بعبَّادان، فصِرْتُ إليه، فأخذ بيدي فأَدْخَلَني بيتاً فإذا فيه قومٌ من المتصوفة، ومعهم شيخٌ، فقال: «هذا الشيخ حَدَّثني، فقلت: يا شيخُ، مَنْ حدَّثك؟ قال: «لم يحدِّثْني أحدٌ، ولكنَّا رَأَيْنا الناس قد رَغِبوا عن القرآن، فوضَعْنا لهم هذا الحديثَ ليَصْرِفوا قلوبَهم إلى القرآن».

٤/١١٦

قال ابن الصلاح[٥]: «ولقد أخطأ الواحدي[٦] المفسِّر ومَنْ ذَكَره من المفسِّرين في إيداعه تفاسيرَهم».

(١) في المجروحين له (١/٦٤) النوع الثالث من المقدمة.

(٢) عبدالرحمن بن مهدي بن حسَّان، أبو سعيد العَنْبري البَصْري الثقة الحافظ (ت: ١٩٨هـ) قال ابن المديني: «ما رأيت أعلم منه». وكان عارفاً بالرجال ومتون الحديث. انظر: سير أعلام النبلاء ٩/١٩٢، تهذيب التهذيب ٦/٢٧٩.

(٣) المعروف بالتَّرَّاس الفارسي ثم البصري، وهو ضعيف متهم، ويروى في عجائب أكله القصص. لم تؤرَّخ وفاته. انظر: ميزان الاعتدال ٤/٢٣٠، السير ٨/١٦٤.

(٤) انظر: الموضوعات لابن الجوزي (١/٢٣٩-٢٤١) وقال: «وقد فرَّق هذا الحديث أبو إسحاق الثعلبي في تفسيره، فذكر عند كل سورة منه ما يخصّها».

(٥) علوم الحديث له ١٠١.

(٦) انظر على سبيل المثال تفسيره «الوسيط» ١/٤١١، ٢/٣، ١٤٧، ٢٥٠.

١١٧/٤

/ النوع الثالث والسبعون

في أفضلِ القرآنِ وفاضلِه[1]

اختلف الناسُ: هل في القرآنِ شيءٌ أفضلُ مِنْ شيء؟ فذهب الإمامُ أبو الحسنِ الأشعريُّ، والقاضي أبو بكرٍ الباقلاني[2]، وابن حِبَّان[3] / ، إلى المَنْعِ؛ لأنَّ الجميعَ كلامُ اللهِ، ولئلا يُوْهِمَ التفضيلُ نَقْصَ المفضَّلِ عليه، ورُوِي هذا القولُ عن مالك[4]. قال يحيى بن يحيى[5]: «تفضيلُ بعضِ القرآنِ على بعضٍ خطأٌ، ولذلك كَرِه مالكٌ أن تُعادَ سورةٌ أو تُرَدَّدَ دونَ غيرِها»[6]. [٤٠٩]

وقال ابن حِبَّانَ في[7] حديثِ أُبَيِّ بنِ كَعْبٍ: «ما أَنْزَلَ اللهُ في التوراةِ

(١) انظر: التذكار للقرطبي: ٣٨، البرهان ٢/٦٧، التحبير ٣٠٥.

(٢) إعجاز القرآن له ٣٦.

(٣) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان ٣/٥٢.

(٤) انظر: التذكار ٣٨.

(٥) ابن كثير، أبو محمد الليثي البَرْبَري الفقيه الأندلسي أحد رواة الموطأ (ت: ٢٣٤هـ)، قال عنه الإمام مالك: «هذا عاقل أهل الأندلس». انظر: وفيات الأعيان ٦/١٤٣، سير أعلام النبلاء ١٠/٥١٩.

(٦) انظر: التذكار ٣٢.

(٧) في صحيحه كما في الإحسان (٣/٥٣) ك: الرقائق، ب: قراءة القرآن...، ح (٧٧٥) وإسناده صحيح على شرط مسلم وكذا رواه الحاكم في المستدرك (٢/٢٥٨) ك: التفسير، وصحَّحه على شرط مسلم، ووافقه الذهبي، وأورده الشيخ الألباني في صحيح الترمذي (٣/١٥١) برقم ٢٨٧٥.

ولا في الإنجيلِ مثلَ أمِّ القرآنِ»: «إن اللهَ لا يُعطي لقارئِ التوراةِ والإنجيلِ من الثوابِ مثلَ ما يُعْطي لقارئِ أمِّ القرآنِ، إذ اللهُ بفضلِه فَضَّل هذه الأمةَ على غيرِها من الأممِ، وأعطاها من الفَضْلِ على قراءةِ كلامِه أكثرَ مما أعْطَى غيرَها من الفَضْلِ على قراءةِ كلامِه» قال[1]: «وقوله: «أعظمُ سورة» أراد به في الأَجْرِ، لا أنَّ بعضَ القرآنِ أفضلُ مِنْ بعضٍ».

وذهب آخرون إلى التفضيلِ لظواهرِ الأحاديثِ، منهم إسحاقُ بن راهُوْيه وأبو بكرِ بن العربي[2] والغزاليُّ[3]. وقال القرطبي[4]: «إنه الحقُّ»، ونقله عن جماعةٍ من العلماء والمتكلمين.

وقال الغزالي في جواهر القرآن[5]: «لعلك أن تقول: قد أَشَرْتَ إلى تفضيل بعضِ آياتِ القرآنِ على بعضٍ، والكلامُ كلامُ الله، فكيف يُفارِقُ بعضُها بعضاً؟ وكيف يكون بعضُها أشرفَ من بعضٍ؟! فاعلَمْ أنَّ نورَ البصيرةِ إن كان لا يُرْشدك إلى الفرقِ بين آيةِ الكرسي وآيةِ المُداينات، وبين سورةِ الإخلاصِ وسورةِ تبَّت، وترتاعُ على اعتقادِ الفَرْقِ نفسُك الخَوَّارةُ المستغرقةُ بالتقليد، فَقَلِّدْ صاحبَ الرسالةِ ﷺ، فهو الذي أُنْزِلَ

(١) الإحسان ٣/٥٧.

(٢) انظر: التذكار ٣٩.

(٣) في جواهر القرآن: ٦٢.

(٤) التذكار ٤٣. ونصره ابن تيمية ونسبه إلى السلف. انظر: مجموع الفتاوى (١٧/١٠-٩٠).

(٥) جواهر القرآن ٦٢.

عليه القرآنُ وقال: / «يسٓ قَلْبُ القرآن»[1]، وفاتحةُ الكتابِ أفضلُ سورِ ٤/١١٨ القرآن[2]، و«آيةُ الكرسي سيدةُ آي القرآنِ»[3]، و«قل هو الله أحد تَعْدِلُ ثُلُثَ القرآن»[4]؛ والأخبارُ الواردةُ في فضائل القرآن وتخصيصِ بعضِ السور والآيات بالفضل، وكثرةِ الثوابِ في تلاوتها، لا تُحْصى». انتهى.

وقال ابن الحَصَّار[5]: «العجبُ مِمَّن يذكر الاختلافَ في ذلك مع النصوصِ الواردةِ بالتفضيل».

وقال الشيخُ عزُّ الدينِ بنُ عبدالسلامِ[6]: «كلامُ الله في الله أفضلُ من كلامهِ في غيرِه، و﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ أفضلُ مِنْ ﴿ تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ ﴾».

وقال الخُوَيِّي[7]: «كلامُ الله كلُّه أبلغُ مِنْ كلامِ المخلوقين، وهل يجوزُ أن يقالَ: بعضُ كلامِه أبلغُ من بعض؟ جَوَّزَه قومٌ لقصُورِ نظرِهم، وينبغي أَنْ تعلَم أنَّ معنى قولِ القائلِ: هذا الكلامُ أبلغُ من هذا الكلامِ، أنَّ هذا في موضعِه له حُسْنٌ ولُطْف، وذاك في موضعه له حُسْنٌ ولُطف، وهذا الحُسْنُ في موضعه أكمل من ذاك في موضعه، فإنَّ من قال: إن

---

(١) تقدم تخريجه وبيان حكمه في ص: ٢١٢٢.

(٢) تقدم تخريجه وبيان حكمه في ص: ٢١١١.

(٣) تقدم تخريجه وبيان حكمه في ص: ٢١١٥.

(٤) تقدم تخريجه وبيان حكمه في ص: ٢١٣٤.

(٥) انظر: التذكار ٤١، والتحبير ٣٠٥.

(٦) انظر: البرهان ٢/٧٠.

(٧) انظر: البرهان ٢/٧٠.

﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ أبلغُ من ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ﴾ يجعل المقابلةَ بين ذِكْرِ اللهِ وذِكْرِ أبي لهب وبين التوحيدِ والدعاءِ على الكافرِ، وذلك غيرُ صحيح، بل ينبغي أن يقال: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ﴾ دعاءٌ عليه بالخسران، فهل توجدُ عبارةٌ للدعاء بالخسرانِ أحسنُ من هذه؟ وكذلك في ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ لا توجدُ عبارةٌ تدلُّ على الوَحْدانيَّةِ أبلغُ منها، فالعالمُ إذا نَظَرَ إلى ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ﴾ في باب الدعاءِ بالخُسْران، ونَظَرَ إلى ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ في بابِ التوحيدِ لا يُمْكنه أن يقولَ: أحدُهما أبلغُ من الآخرِ» انتهى.

وقال غيره(١): «اختلف القائلون بالتفضيلِ، فقال بعضُهم: الفضلُ راجعٌ إلى عِظَمِ الأَجْرِ ومضاعفةِ الثواب بحسبِ انفعالاتِ(٢) النفسِ وخشيتِها وتدبُّرِها وتفكُّرِها عند ورودِ أوصافِ العَليّ(٣)، وقيل: بل يَرْجِعُ لذاتِ اللَّفْظِ وأنَّ ما تضمَّنه قولُه تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ الآيةَ، [البقرة: ١٦٣]. وآيةُ الكرسيِّ وآخرُ سورةِ الحَشْرِ وسورةُ الإخلاص / من الدلالاتِ / على وَحْدانيته وصفاته ليس موجوداً مَثَلاً في ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ﴾ وما كان مثلَها، فالتفضيلُ إنما هو بالمعاني العجيبةِ وكثرتها».

[٤١٠] ٤/١١٩

وقال الحَليمي(٤) –ونقله عنه البيهقي(٥)–: «معنى التفضيل يَرْجِعُ

(١) انظر: البرهان ٢/٦٩.
(٢) س، ع: «انتقالات».
(٣) (س) لأوصاف العُلا، وفي ع: أوصاف العُلا، والمثبت من م، ح، ك، وهو محتمل في الأصل.
(٤) المنهاج ٢/٢٤٤.
(٥) شعب الإيمان ٢/٥١٥.

إلى أشياءَ: أحدُها: أَنْ يكونَ العملُ بآيةٍ أَوْلى من العملِ بأخرى، وأَعْوَدَ على الناسِ؛ وعلى هذا يُقال: آياتُ الأمرِ والنهيِ والوعدِ والوعيدِ خيرٌ من آياتِ القِصَصِ؛ لأنها إنما أريد بها تأكيدُ الأمرِ والنهيِ والإنذارِ والتبشيرِ، ولا غنى بالناسِ عن هذه الأمورِ، وقد يَسْتَغْنُون عن القصصِ، فكان ما هو أَعْوَدُ عليهم، وأنفعُ لهم -مِمَّا يجري مَجْرى الأصولِ- خيراً لهم، مِمَّا يُجْعَلُ تَبَعاً لما لابدَّ منه.

الثاني: أَنْ يُقالَ: الآياتُ التي تَشْتَمِلُ على تعديدِ أسماءِ الله وبيانِ صفاتِه والدلالةِ على عظمتِه أفضلُ، بمعنى أنَّ مُخْبَراتِها أَسْنَى وأجَلُّ قَدْراً.

الثالث: أَنْ يُقالَ: سورةٌ خيرٌ من سورة، أو آيةٌ خيرٌ من آيةٍ، بمعنى أن القارئَ يتعجَّل له بقراءتِها فائدةٌ سوى الثوابِ الآجلِ، ويتأدَّى منه بتلاوتِها عبادةٌ كقراءةِ آيةِ الكرسي والإخلاص والمُعَوِّذتين، فإِنَّ قارِئَها يَتَعَجَّل بقراءتِها الاحترازَ مِمَّا يُخْشى والاعتصامَ بالله، ويتأدى بتلاوتِها عبادةً لله، لما فيها مِنْ ذِكْرِه سبحانه بالصفات العُلا على سبيلِ الاعتقادِ لها وسكونِ النفسِ إلى فَضْلِ ذلك الذكرِ وبركتِه؛ فأمَّا آياتُ الحُكْمِ فلا يقعُ بنفسِ تلاوتِها إقامةُ حكمٍ، وإنما يقع بها عِلْمٌ.

ثم لو قيل في الجملةِ: إنَّ القرآنَ خيرٌ من التوراةِ والإنجيلِ والزَّبور، بمعنى أنَّ التعبُّد بالتلاوة والعملِ واقعٌ به دونها، والثوابَ بحسَبِ قراءته لا بقراءتِها، أو أنَّه من حيث الإعجازُ حُجَّةُ النبيِّ المبعوثِ، وتلك الكتبُ لم

تَكُنْ معجزةً، ولا كانَتْ حُججَ أولئك الأنبياءِ، بل كانت دعوتَهُم والحُجَجُ غيرُها، لكان ذلك أيضاً نظيرَ ما مضى.

وقد يقال: إن سورةً أفضلُ مِنْ سورة؛ لأنَّ اللهَ جَعَلَ قراءتَها كقراءةِ أضعافِها مِمَّا سواها، وأوجَبَ بها من الثوابِ ما لم يُوْجِبْ بغيرِها، وإن كان المعنى الذي لأجلِه بَلَغ / بها هذا المِقْدارَ لا يَظْهرُ لنا، كما يقال: إنَّ ١٢٠/٤ يوماً أفضلُ من يومٍ، وشهراً أفضلُ من شهرٍ، بمعنى أنَّ العبادةَ فيه تَفْضُلُ على العبادةِ في غيرِه، والذنبَ فيه أعظمُ منه في غيره، وكما يقال: إن الحَرَمَ أفضلُ مِنَ الحِلِّ؛ لأنهُ يَتَأدَّى فيه من المناسكِ ما لا يَتَأدَّى في غيرِه، والصلاةُ فيه تكونُ كصلاةٍ مُضاعفةٍ ممَّا تقام في غيرِه». انتهى كلام الحَلِيْمي.

وقال ابن التِّين[1] في حديث البخاري[2]: «لأُعَلِّمَنَّك سورةً هي أعظمُ السور» معناه: «أنَّ ثوابَها أعظمُ من غيرها». وقال غيرُه[3]: «إنما كانت أعظمَ السورِ؛ لأنها جَمَعَتْ جميعَ مقاصدِ القرآن؛ ولذلك سُمِّيت أمَّ القرآنِ».

---

(١) انظر: فتح الباري ٨/١٥٨.

(٢) تقدم تخريجه في ص: ٢١١٢.

(٣) الفتح ٨/١٥٦ بنحوه، ومصاعد النظر ١/٤٧٣، وانظر: تفسير الرازي ١/١٧٣.

وقال الحسن البَصْري: «إنَّ اللهَ أودع علومَ الكتبِ السابقة في القرآنِ، ثم أوْدَعَ علومَ القرآنِ الفاتحةَ، فمَنْ علِمَ تفسيرَها كان كمن عَلِمَ تفسيرَ جميع الكتب المنزلة». أخرجه البيهقي(١).

وبيانُ اشتمالها على علومِ القرآنِ قَرَّرَه الزمخشريُّ(٢) باشتمالها على الثناء على اللهِ بما هو أهلُه، وعلى التعبُّدِ بالأمرِ والنهيِ، وعلى الوعدِ والوعيدِ، وآياتُ القرآنِ لا تَخْلُو عن أحدِ هذه الأمورِ».

وقال الإمامُ فخر الدين(٣): «المقصودُ من القرآنِ كلِّه تقريرُ أمورٍ أربعةٍ: الإلهياتِ والمَعادِ، والنبواتِ، وإثباتِ القضاءِ والقدرِ لله تعالى، فقولُه: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] يَدُلُّ على الإلهيَّات، وقولُه: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] يَدُلُّ على المَعادِ، وقولُه: ﴿إِيَّاكَ / نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] يَدُلُّ على نَفْيِ الجَبْرِ، وعلى إثباتِ أنَّ الكلَّ بقضاءِ اللهِ وقَدَرِه، وقولُه: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾ إلى آخرِ السورةِ [الفاتحة: ٦، ٧] يَدُلُّ على إثباتِ قضاءِ اللهِ وعلى النبواتِ، فلمَّا كان المَقْصَدُ الأعظمُ من القرآنِ هذه المطالبَ الأربعةَ، وهذه السورةُ مشتملةٌ عليها سُمِّيَتْ أمَّ القرآنِ».

[٤١١]

(١) تقدم تخريجه وبيان حكمه في ص: ١٨٣١.

(٢) الكشاف ١/١.

(٣) تفسير الرازي ١/١٧٢.

/ وقال البيضاويُّ[1]: «هي مُشْتملةٌ على الحِكَمِ النظريةِ والأحكامِ ٤/١٢١ العمليةِ التي هي سلوكُ الطريقِ المستقيمِ والاطلاعُ على مراتبِ السُّعَداء ومَنازلِ الأشقياء».

وقال الطِّيبي[2]: «هي مشتملةٌ على أربعةِ أنواعٍ من العلومِ التي هي مَناطُ الدِّينِ: أحدُها: علمُ الأصولِ، ومعاقِدُه معرفةُ اللهِ وصفاتِه، وإليها الإشارةُ بقولِه: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ * ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ [٢، ٣]، ومعرفةُ النبواتِ، وهي المُرادةُ بقولِه: ﴿ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ [٧]، ومعرفةُ المَعادِ، وهو المُومَى إليه بقولِه: ﴿ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾ [٤].

وثانيها: علمُ الفروعِ، وأُسُّه العباداتُ، وهو المرادُ بقولِه: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ [٥].

وثالثُها: علمُ ما يَحْصُل به الكمالُ، وهو عِلْمُ الأخلاقِ، وأَجَلُّه الموصِلُ[3] إلى الحَضْرةِ الصَّمَدانيَّةِ، والالتجاءُ إلى جَنابِ الفَرْدانية والسلوكِ لطريقِه والاستقامةِ فيها، وإليه الإشارةُ بقولِه: ﴿ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ * ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾ [٥، ٦].

ورابعُها: علمُ القِصصِ والإخبارِ عن الأُممِ السالفةِ والقرونِ الخاليةِ، السعداءِ منهم والأشقياءِ، وما يتصلُ بها مِنْ وعدِ مُحْسِنهم ووعيدِ مُسيئِهم، وهو

---

(١) أنوار التنزيل ١/٥.

(٢) فتوح الغيب له تفسير سورة الفاتحة ٦٦.

(٣) المثبت من (س)، وهو الأنسبُ، وفي بقية النسخ: الوصول.

المرادُ بقوله: ﴿ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾ [٧]».

وقال الغزالي[١]: «مقاصدُ القرآنِ ستةٌ: ثلاثةٌ مهمةٌ، وثلاثةٌ مُتمَّة، الأولى: تعريفُ المَدْعُوِّ إليه كما أشير إليه بصدرها، وتعريفُ الصراط المستقيم، وقد صرح به فيها، وتعريفُ الحالِ عند الرجوعِ إليه تعالى، وهو الآخرةُ كما أُشير إليه بـ﴿ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾ [٤]. والأخرى: تعريفُ أحوالِ المطيعين كما أُشير إليه بقوله: ﴿ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ [٧]، وحكايةُ أقوالِ الجاحدين، وقد أُشير إليها بـ﴿ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾[٢]، وتعريفُ منازلِ الطريقِ كما أُشير إليه بقوله: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [٥] انتهى.

ولا يُنافي هذا وصفَها في الحديثِ الآخرِ[٣] بكونِها ثُلُثَي القرآن؛ لأنَّ بعضَهم وَجَّهه بأن دَلالاتِ القرآنِ الكريم: إمَّا أن تكونَ بالمطابقةِ أو بالتضمُّنِ أو بالالتزامِ، وهذه السورةُ تَدُلُّ على جميعِ مقاصدِ القرآنِ بالتَضمُّنِ والالتزامِ دونَ المطابقةِ، / والاثنان من الثلاثةِ ثُلُثان، ذكره الزركشيُّ في «شرح التنبيه»[٤] وناصرُ الدينِ ١٢٢/٤

(١) بنحوه في جواهر القرآن ٢٣، لكن من غير ذِكْر للآيات.

(٢) المثبت من ك، ب، ع وفي سائر النسخ: «بالمغضوب عليهم والضالين».

(٣) تقدم تخريجه في ص: ٢١١٢ في فضائل سورة الفاتحة.

(٤) شرح فيه «التنبيه» للشيرازي في فقه الشافعية، وهو مخطوط. انظر: حسن المحاضرة ١/ ٤٣٧، الفهرس الشامل «الفقه وأصوله» ٥/ ١١٣.

ابنُ المَيْلَقِ[١] قال: «وأيضاً الحقوقُ ثلاثةٌ: حقُ اللهِ على عبادِه، وحقُ العبادِ على اللهِ، وحقٌّ بعض العبادِ على بعضٍ، وقد اشتملت الفاتحةُ صريحاً على الحقَّين الأوَّلَيْن فناسَبَ كونَها بصريحِها ثُلُثَيْن، وحديثُ[٢] «قَسَمْتُ الصلاة بيني وبين عبدي نِصْفين» شاهدٌ لذلك».

قلت: ولا تنافيَ أيضاً بين كونِ الفاتحة أعظم السورِ[٣] وبين الحديثِ الآخرِ أن البقرة أعظمُ السورِ[٤]؛ لأنَّ المرادَ به ما عدا الفاتحةَ من السُّوَرِ التي فُصِّلَتْ فيها الأحكامُ، وضُرِبَتْ الأمثالُ، وأُقيمت الحُجَجُ، إذ لم تشتملْ سورةٌ، على ما اشتَمَلَتْ عليه، ولذلك سُمِّيَتْ «فُسْطاطَ[٥] القرآن».

قال ابن العربي في أحكامه[٦]: «سَمِعْتُ بعضَ أشياخي يقول: فيها

(١) محمد بن عبدالدائم بن محمد، أبو المعالي ناصر الدين المعروف بابن بنت المَيْلَق، ويختصر فيقال: ابن الميلق، المصري الشافعي القاضي (ت: ٧٩٧هـ)، من مؤلفاته «الأنوار اللائحة في أسرار الفاتحة» مخطوط، «حادي القلوب إلى لقاء المحبوب». انظر: الدرر الكامنة ٤/ ١١٤، إنباء الغُمْر ١/ ٢٣١، هدية العارفين ٢/ ١٧٥، الفهرس الشامل «التفسير وعلومه»: ١/ ٤٣١.

(٢) تقدم في ص: ٣٥٥.

(٣) تقدم تخريجه في ص: ٢١١٢.

(٤) أخرجه الجوزقاني في كتاب الأباطيل (٢/ ٢٩٨-٢٩٩)، ح ٧١١، وقال عقبه: «هذا حديث غريب حسن من حديث شعبة عن أبي إسحاق، لا أعرفه إلا من حديث يحيى بن السَّكَن عنه». وهو ضعيف، كما في الميزان للذهبي (٤/ ٣٨٠).

(٥) تقدم، والفُسطاطُ: المدينة التي فيها مجتمع الناس. النهاية (٣/ ٤٤٥).

(٦) أحكام القرآن ١/ ٨، ونقله القرطبي في الجامع لأحكام القرآن ١/ ١٥٢.

ألفُ أمرٍ، وألفُ نهيٍ وألفُ حُكْمٍ، وألفُ خبرٍ، ولعِظمِ فِقْهِها أقام ابنُ عمرَ ثمانيَ سنينَ على تَعَلُّمها[1]، أخرجه مالك في «الموطأ»[2].

قال ابن العربي[3] أيضاً: «وإنما صارَتْ آيةُ الكرسيِّ أعظمَ الآياتِ لعظَمِ مُقْتضاها، فإنَّ الشيءَ إنما يَشْرُف بشرفِ ذاته ومقتضاه وتعلقاته، وهي في آي القرآن / كسورةِ الإخلاصِ في سورِه، إلا أن سورةَ الإخلاص تَفْضُلها بوجهين: [٤١٢]

أحدهما: أنها سورةٌ؛ وهذه آيةٌ، والسورةُ أعظمُ؛ لأنه وقع التحدي [بها][4]، فهي أفضلُ من الآيةِ التي لم يُتَحَدَّ بها.

والثاني: أن سورةَ الإخلاصِ اقتضَتِ التوحيدَ في خمسةَ عشرَ حرفاً، وآيةَ الكرسي اقتضت التوحيدَ في خمسين حرفاً، فظهرت القدرةُ في الإعجازِ بوضع معنى معبرٍ عنه بخمسين حرفاً، ثم يُعَبَّر عنه بخمسةَ عشر وذلك بيانٌ لعظيمِ القدرةِ والانفرادِ بالوحدانيةِ».

---

(١) في النسخ كافة «تعليمها»، وهو خطأ، والمثبت من الموطأ، وكذلك هو في أحكام القرآن لابن العربي، وفي الجامع لأحكام القرآن للقرطبي.

(٢) (١/ ٢٠٥) ك: القرآن، ب: ما جاء في القرآن، برقم (١١) ولفظه: «يتعلمها» قال ابن عبدالبر: في الاستذكار (٨/ ٩١) يتعلمها بأحكامها وأخبارها، فلذلك طال مكثه فيها.

(٣) قانون التأويل ٥٤٥.

(٤) إضافة من سائر النسخ وسقطت من (أ)، وهي في قانون التأويل ٥٤٦.

وقال ابن المُنَيِّر[1]: «اشتملت آيةُ الكرسيِّ [البقرة: ٢٥٥] على ما لم تشتمِلْ عليه آيةٌ من أسماءِ الله تعالى، وذلك أنها مشتملةٌ على سبعةَ عشرَ موضعاً فيها اسمُ الله تعالى ظاهراً في بعضها، ومُسْتَكِنًّا في بعضٍ، وهي: ﴿ٱللَّهُ﴾، ﴿هُوَ﴾، ﴿ٱلْحَيُّ﴾، ﴿ٱلْقَيُّومُ﴾، ضميرُ ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ﴾ و﴿لَّهُۥ﴾ و﴿عِندَهُۥ﴾ / و﴿بِإِذْنِهِۦ﴾ و﴿يَعْلَمُ﴾ و﴿عِلْمِهِۦٓ﴾ و﴿شَآءَ﴾ و﴿كُرْسِيُّهُ﴾ و﴿يَـُٔودُهُۥ﴾، ضميرُ ﴿حِفْظُهُمَا﴾ المستترُ الذي هو فاعلُ المصدرِ، ﴿وَهُوَ﴾، ﴿ٱلْعَلِيُّ﴾، ﴿ٱلْعَظِيمُ﴾. وإنْ عَددْتَ الضمائرَ المُتَحمَّلةَ في ﴿ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ﴾، ﴿ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ﴾ والضميرَ المقدَّرَ قبل ﴿ٱلْحَيُّ﴾ على أحدِ الأعاريبِ صارَتْ اثنين وعشرين». ١٢٣/٤

وقال الغزالي[2]: «إنما كانت آيةُ الكرسيِّ سيدةَ الآيات؛ لأنها اشتملَتْ على ذاتِ الله وصفاتِه وأفعالِه فقط ليس فيها غيرُ ذلك، ومعرفةُ ذلك هي المَقْصَدُ الأقصى في العلومِ، وما عداه تابعٌ له.

والسَّيِّد: اسمٌ للمتبوعِ المُقدَّمِ، فقولُه: ﴿ٱللَّهُ﴾ إشارةٌ إلى الذاتِ، ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ إشارةٌ إلى توحيد الذاتِ، ﴿ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ إشارةٌ إلى صفةِ الذاتِ وجلالِه؛ فإنَّ معنى ﴿ٱلْقَيُّومُ﴾ الذي يقومُ بنفسه، ويقومُ به غيرُه، وذلك غايةُ الجلالِ والعظمةِ، ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ تنزيهٌ له وتقديسٌ له عَمَّا يَسْتحيلُ عليه من أوصافِ الحوادثِ، والتقديسُ عمَّا

(١) الانتصاف له «على حاشية الكشاف» ١/٣٠٢.

(٢) جواهر القرآن ص ٧٣.

يَسْتحيلُ، أحدُ[١] أقسام المعرفة. ﴿لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ إشارةٌ إلى الأفعالِ كلِّها، وأنَّ جميعَها منه وإليه. ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ إشارةٌ إلى انفراده بالـمُلْكِ والحكمِ والأمرِ، وأنَّ مَنْ يملكُ الشفاعةَ إنما يملكُها بتشريفه إياه والإذنِ فيها، وهذا نَفْيُ الشِّرْكةِ عنه في الـمُلْكِ والأمرِ. ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ﴾ إلى قوله ﴿شَآءَ﴾ إشارةٌ إلى صفةِ العلم وتفضيلِ بعضِ المعلوماتِ والانفرادِ بالعلم حتى لا علمَ لغيره إلا ما أعطاه ووهبه على قَدْرِ مشيئته وإرادته، ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ إشارةٌ إلى عَظَمةِ مُلْكِه وكمالِ قدرته، ﴿وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا﴾ إشارةٌ إلى صفة القدرة وكمالِها وتَنْزيهِها عن الضعفِ والنقصانِ، ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْعَظِيمُ﴾ إشارةٌ إلى أصلَيْن عظيمين في الصفات.

فإذا تَأَمَّلْتَ هذه المعانيَ، ثم تلوتَ جميعَ آيِ القرآن لم تجدْ جملتَها مجموعةً في آيةٍ واحدةٍ، فإنَّ ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٨] ليس فيها إلا التوحيدُ، وسورةَ / الإخلاصِ ليس فيها إلا التوحيدُ والتقديسُ، ٤/١٢٤ و﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ﴾ [آل عمران: ٢٦] ليس فيها إلا الأفعالُ، والفاتحةُ فيها الثلاثةُ، لكنْ غيرُ مشروحة، بل مَرْموزةٌ، والثلاثةُ مجموعةٌ مشروحةٌ في آيةِ الكرسيِّ، والذي يَقْرُب منها في جَمْعِها آخر الحشرِ وأولُ الحديدِ، ولكنها آياتٌ لا آيةٌ واحدةٌ، فإذا قابَلْتَ آيةَ الكرسيِّ بإحدى[٢]

---

(١) قوله: «أحد» خبر «التقديس».

(٢) في الأصول: «بأحد»، وهو سهو.

تلك الآيات وَجَدْتَها أجمعَ للمقاصد، فلذلك استحَقَّتْ السِّيادةَ على الآي، كيف وفيها ﴿ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ﴾ وهو الاسم الأعظمُ كما وَرَدَ به الخبر»[1]؟ انتهى كلام الغزالي.

ثم قال[2]: «إنما قال ﷺ في الفاتحة «أفضلُ»[3]، وفي آيةِ الكرسيِّ «سيدة»[4] لسرٍّ، وهو أن الجامعَ بين فنونِ الفضل / وأنواعها الكثيرة [٤١٣] يُسَمَّى أفضلَ، فإنَّ الفضلَ هو الزيادةُ، والأفضلُ هو الأَزْيَدُ، وأمَّا السؤدُدُ فهو رسوخُ معنى الشرفِ الذي يقْتَضي الاستِتْباعَ ويَأْبى التَّبعِيَّةَ، والفاتحةُ تتضمَّنُ التنبيهَ على معانٍ كثيرة ومعارفَ مختلفةٍ، فكانت أفضلَ، وآيةُ الكرسيِّ تشتملُ على المعرفةِ العظمى التي هي المقصودةُ المَتْبوعةُ التي يَتْبَعُها سائرُ المعارفِ؛ فكان اسمُ السَّيِّد بها أليقَ» انتهى.

ثم قال[5] في حديث[6]: «قلب القرآن يسٓ»: «إن ذلك لأنَّ الإيمانَ

(١) أخرجه أبو داود في سننه (٢/ ١٦٨) ك: الصلاة، ب: الدعاء، ح ١٤٩٦، والترمذي في سننه (٥/ ٤٦٤) ك: الدعوات، ب: ما جاء في جامع الدعوات، ح ٣٤٧٨، وابن ماجه في سننه (٢/ ١٢٦٧) ك: الدعاء، ب: اسم الله الأعظم، ح ٣٨٥٥، من حديث أسماء بنت يزيد، وقال الترمذي «حديث حسن صحيح» وذكره الألباني في صحيح الجامع الصغير (١/ ٢٢٩) ح برقم ٩٨٠، وقال: «حسن».

(٢) جواهر القرآن ٨٠.

(٣) تقدم تخريجه في ص: ٢١١٢.

(٤) تقدم تخريجه في ص: ٢١١٥.

(٥) لم يرد في «جواهره»، وهو في البرهان ٢/ ٧٥.

(٦) تقدم أيضاً تخريجه وبيان حُكْمه في ص: ٢١٢٢.

صحتُه بالاعترافِ بالحشرِ والنشرِ، وهو مقررٌ في هذه السورةِ بأبلغِ وجهٍ، فجُعِلَتْ قلبَ القرآنِ لذلك»، واستحسنه الإمامُ فخر الدين[1].

وقال النسفي[2]: «يمكن أن يُقال: إن هذه السورةَ ليس فيها إلا تقريرُ الأصولِ الثلاثة: الوَحْدانيَّةِ والرسالةِ والحشرِ، وهو القَدْرُ الذي يتعلقُ بالقلبِ والجَنان. وأمَّا الذي باللسانِ وبالأركانِ ففي غيرِ هذه السورةِ، فلما كان فيها أعمالُ القلبِ لا غيرُ سمَّاها[3] قَلْباً، ولهذا أَمَرَ بقراءتِها عند المُحْتَضَر[4]؛ لأنه في ذلك الوقتِ يكونُ اللسانُ ضعيفَ القوة والأعضاءُ ساقطةً، لكنَّ القلبَ قد أَقْبَلَ على اللهِ تعالى، ورَجَعَ عمَّا سِواه، فيُقْرَأُ عنده ما يزداد به قوةً في قلبِه، ويَشْتَدُّ تصديقهُ بالأصولِ الثلاثة» انتهى.

واختلف الناسُ في معنى كونِ سورةِ الإخلاصِ تَعْدِلُ ثُلُثَ القرآنِ[5]، فقيل[6]: كأنه / ﷺ سمع شخصاً يكرِّرها تكرار مَنْ يقرأُ ثُلُثَ القرآن، ٤/١٢٥

---

(١) تفسير الرازي ٢٦/١١٣، والغريب أن جملة «واستحسنه فخر الدين الرازي رحمه الله تعالى» وردت في مطبوعة تفسير الرازي، فلعلها زيادة من أحد تلاميذ الرازي؛ لأن بعدها: «سمعته يترحم عليه بسبب هذا الكلام».

(٢) ليس في تفسيره في المظان، وما نُسب للنسفي هو في تفسير فخر الدين الرازي ٢٦/١١٣.

(٣) أي: النبي عليه الصلاة والسلام، فيما رُوي عنه.

(٤) تقدم تخريجه في ص: ٢١٢٢.

(٥) تقدم تخريجه في ص: ٢١٣٤.

(٦) هو قول ابن بطَّال. انظر: شرح صحيح البخاري له ١٠/٢٥١، وجواب أهل العلم والإيمان لابن تيمية: ٨٨.

فخرجَ الجوابُ على هذا. وفيه بُعْدٌ عن ظاهرِ الحديثِ، وسائرُ طرقِ الحديث تَرُدُّه. وقيل[1]: لأن القرآنَ يشتملُ على قِصَصٍ وشرائعَ وصفاتٍ، وسورةُ الإخلاصِ كلُّها صفاتٌ فكانت ثُلُثاً بهذا الاعتبارِ. وقال الغزاليُّ في الجواهر[2]: «معارفُ القرآنِ المهمة ثلاثةٌ: معرفةُ التوحيدِ، والصراطُ المستقيم، والآخرةُ، وهي مشتملةٌ على الأولِ فكانَتْ ثلثاً».

وقال أيضاً فيما نقله عنه الرازي[3]: «القرآنُ مشتملٌ على البراهين القاطعةِ على وجودِ اللهِ ووَحْدانِيَّته وصفاتِه: إمَّا صفاتِ الحقيقة، وإمَّا صفاتِ الفعلِ، وإمَّا صفاتِ الحكمِ، فهذه ثلاثةُ أمورٍ، وهذه السورةُ تشتملُ على صفاتِ الحقيقة فهي ثُلُثٌ».

وقال الخُوَيِّي: «المطالبُ التي في القرآنِ معظمُها الأصولُ الثلاثةُ التي بها يَصِحُّ الإسلامُ، ويَحْصُلُ الإيمانُ، وهي معرفةُ اللهِ والاعترافُ بصدقِ رسولِه واعتقادُ القيامِ بين يَدَيِ اللهِ، فإنَّ مَنْ عَرَفَ أنَّ اللهَ واحدٌ، وأَنّ النبيَّ صادقٌ، وأنَّ الدينَ واقعٌ صار مؤمناً حقاً، ومَنْ أنكر شيئاً منها كَفَر قطعاً، وهذه السورةُ تفيدُ الأصلَ الأولَ فهي ثُلُثُ القرآنِ من هذا الوجه».

---

(١) هو قول أبي العباس بن سُريج. انظر: المصدرين السابقين لابن بطال وابن تيمية.

(٢) جواهر القرآن ٧٨.

(٣) انظر: جواهر القرآن ٧٨. أمَّا الرازي فلم يُشِرْ في تفسيره إلى الغزالي، ولكنه ذكر سبباً آخر لوجه اشتمال سورة الإخلاص على ثلث القرآن، وهو نحوٌ مما ذكره الغزالي. انظر: تفسير الرازي ٣٢/ ١٧٦.

وقال غيره[1]: «القرآن قسمان: خبرٌ وإنشاءٌ، والخبرُ قسمان: خبرٌ عن الخالقِ وخبرٌ عن المخلوقِ، فهذه ثلاثةُ أثلاثٍ، وسورةُ الإخلاصِ أخلصَت الخبرَ عن الخالقِ، فهي بهذا الاعتبارِ ثُلُثٌ. وقيل: تَعْدِلُ في الثوابِ، وهو الذي يَشْهَدُ لهُ ظاهرُ الحديث[2] والأحاديثُ الواردةُ في سورة الزلزلة[3] والنصر[4] والكافرين[5]، لكنْ ضَعَّفَ ابنُ عَقيلٍ ذلك[6]، وقال: «لا يجوزُ أَنْ يكونَ المعنى: فله أجرُ ثلثِ القرآنِ، لقولِه: «مَنْ قرأ القرآنَ فله بكلِّ حرفٍ عشرُ حسناتٍ».

وقال ابنُ عبدِ البَرّ[7]: «السكوتُ في هذه المسألةِ أفضلُ مِن الكلامِ فيها وأسلمُ»، ثم أسندَ إلى إسحاقَ بنِ منصورٍ[8]: قلت لأحمدَ بنِ حنبلٍ قولُه ﷺ: «قل هو الله أحد» / تَعْدِل ثُلُثَ القرآن» ما وجهُهُ؟ فلم ١٢٦/٤ يَقُمْ لي فيها على أمرٍ.

---

(١) وهو الزركشي في البرهان ٢/٧٨.

(٢) أي: حديث: «قل هو الله أحد، تعدل ثلث القرآن» الذي تقدم تخريجه في ص: ٢١٣٤.

(٣) وقد تقدم تخريجها في ص: ٢١٣٠. وهو الحديث: بأنها تعدل نصف القرآن.

(٤) وكذلك ما يتعلق بسورة النصر أنها تعدل ربع القرآن تقدم تخريجها في ص: ٢١٣٣.

(٥) وما ورد بخصوص سورة الكافرين أنها تعدل ربع القرآن تقدم تخريجها في ص: ٢١٣٢.

(٦) نقله عنه الزركشي -رحمه الله- في برهانه ٢/٧٧.

(٧) الاستذكار ٨/١١٧.

(٨) ابن بَهْرام، أبو يعقوب الفقيه الحافظ المعروف بالكَوْسَج، من أصحاب الإمام أحمد وأحد رواة مسائله (ت: ٢٥١هـ)، من مؤلفاته: «المسائل». انظر: طبقات الحنابلة ١/١١٣، السير ١٢/٢٥٨.

وقال لي إسحاقُ بن راهُوْيَه: «معناه: إنَّ اللهَ لـمَّا فضَّل كلامَه على سائرِ الكلامِ جَعَلَ لبعضه أيضاً فَضْلاً في الثوابِ لمن قرأه تحريضاً على تعليمه، لا أنَّ مَنْ قرأ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ثلاثَ مرات كان كمَنْ قرأ القرآن جميعَه، هذا لا يستقيمُ / ولو قرأها مئتي مرةٍ». [٤١٤]

وقال ابنُ عبدِ البَرِّ[١]: «فهذان إمامان بالسُّنة ما قاما ولا قعدا في هذه المسألة».

وقال ابنُ المَيْلَق[٢] في حديث[٣]: «إنَّ الزلزلةَ نصفُ القرآنِ» لأن أحكامَ القرآنِ تنقسمُ إلى أحكامِ الدنيا وأحكامِ الآخرةِ، وهذه السورةُ تشتملُ على أحكامِ الآخرةِ كلِّها إجمالاً، وزادَتْ على القارعةِ بإخراجِ الأثقالِ وتحديثِ الأخبارِ، وأمَّا تسميتُها في الحديث الآخرِ رُبْعاً[٤] فلأنَّ الإيمانَ بالبعث ربعُ الإيمان في الحديثِ الذي رواه الترمذيُّ[٥]: «لا يُؤْمِنُ

(١) المصدر نفسه ٨/١١٨ وعبارته: «هذان عالمان بالسنن وإمامان في السنة...».

(٢) لم نقف على كلامه.

(٣) تقدم تخريجه في ص: ٢١٣٠.

(٤) جاء في حديث أنس رضي الله عنه عند الترمذي في سننه (٥/٢٠) أن النبي ﷺ قال لرجل من أصحابه: «أليس معك إذا زلزلت الأرض؟» قال: بلى، قال: «ربع القرآن» ح ٢٨٩٥، ضعيف في إسناده سلمة بن وردان ضعيف كما تقدم.
وذكره الشيخ الألباني في ضعيف الترمذي (ص ٣٠١ برقم ٢٨٩٥) وقال: ضعيف.

(٥) في سننه (٤/٢٢) أبواب القدر، ب: ما جاء في الإيمان بالقدر خيره وشره، ح ٢١٤٥، ثم قال: «حديث أبي داود -يعني هذا الحديث- عن شعبة أصح من حديث النضر» وذكره الشيخ الألباني في صحيح الترمذي (٢/٤٤٧) برقم ٢١٤٥ وقال: «صحيح».

عبدٌ حتى يؤمنَ بأربعٍ: يشهد أَنْ لا إله إلا اللهُ وأني رسولُ الله، بَعَثني بالحقِّ، ويؤمنُ بالموتِ، ويؤمنُ بالبعثِ بعد الموتِ، ويؤمنُ بالقَدَرِ»، فاقتضَى هذا الحديثُ أنَّ الإيمانَ بالبعثِ الذي قرَّرَتْه هذه السورةُ ربعُ الإيمان الكاملِ الذي دعا إليه القرآن».

وقال أيضاً[1] في سرِّ كونِ ﴿أَلْهَىٰكُمُ﴾ تَعْدِلُ ألفَ آيةٍ[2]: «إنَّ القرآنَ ستةُ آلافِ آيةٍ ومئتا آيةٍ وكسرٌ، فإذا تَركْنا الكسرَ كان الألفُ سدسَ القرآنِ، وهذه السورةُ تشتملُ على سدسِ مقاصدِ القرآن، فإنها فيما ذكره الغزالي[3] ستةٌ: ثلاثةٌ مُهِمَّةٌ وثلاثةٌ مُتمَّةٌ -وتقدَّمت- وأحدُها: معرفةُ الآخرةِ المشتملِ عليه السورةُ، والتعبيرُ عن هذا المعنى بألفِ آيةٍ أفخمُ وأجلُّ وأضخمُ من التعبيرِ بالسُّدُسِ».

وقال أيضاً[4] في سَرِّ كونِ «سورةِ الكافرين»[5] رُبْعاً و«سورةِ الإخلاص» ثُلُثاً[6]، مع أنَّ كلاً منهما يُسَمَّى الإخلاص: «إنَّ سورةَ الإخلاصِ اشتملَتْ مِنْ صفاتِ الله على ما لم تشتملْ عليه الكافرون،

---

(١) لم نقف على كلامه.

(٢) تقدم تخريجه وبيان حكمه في ص: ٢١٣١.

(٣) جواهر القرآن ٢٣.

(٤) لم نقف على هذا النص.

(٥) تقدم تخريجه في ص: ٢١٣٢.

(٦) تقدم تخريجه في ص: ٢١٣٤.

وأيضاً فالتوحيدُ إثباتُ إلهيَّةِ المعبودِ وتقديسه، ونفيُ إلهيَّةِ / ما سواه، ٤/١٢٧ وقد صَرَّحَتِ «الإخلاصُ» بالإثباتِ والتقديسِ، ولَوَّحَتْ إلى نَفْيِ عبادةِ غيره، و«الكافرون» صَرَّحَتْ بالنفيِ، ولَوَّحت بالإثباتِ والتقديسِ، فكان بين الرُّتْبَتَين من التصريحَيْن والتلويحَيْن ما بين الثلث والربع» انتهى.

* * *

تذنيب

ذكر كثيرون في أثرٍ[1]: «إن اللهَ جَمَعَ علومَ الأولين والآخرين في الكتبِ الأربعةِ، وعلومَها في القرآن، وعلومَه في الفاتحةِ» فزادُوا علومَ الفاتحةِ في البسملةِ، وعلومَ البسملةِ في بائِها. ووُجِّه بأنَّ المقصودَ مِنْ كلِّ العلومِ وصولُ العبدِ إلى الربِّ، وهذه الباءُ باءُ الإلصاقِ: فهي تُلْصِقُ العبد بجنَابِ الربِّ، وذلك كمالُ المقصودِ. ذكره الإمامُ الرازيُّ[2] وابنُ النقيبِ في تفسيريهما.

* * *

(١) تقدم تخريجه في ص: ١٨٣١.

(٢) تفسير الرازي ١/٩٩، ١٧٨.

١٢٨/٤

/ النوع الرابع والسبعون
في مفردات القرآن(١)

أخرج السِّلَفي في «المختار(٢) من الطيوريات(٣)» عن الشعبي، قال: «لقي عمرُ بن الخطاب رَكْباً في سَفَرٍ فيهم ابنُ مسعودٍ، فأمر رجلاً يُناديهم: مِنْ أين القومُ؟ فقالوا: أقبَلْنا من الفَجِّ العميقِ نريد البيتَ العتيقَ، فقال عمر: «إن فيهم لَعالِماً، فأمر رجلاً أَنْ يُناديَهم: أيُّ القرآن أعظمُ؟ فأجابه عبدُالله: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ﴾ [البقرة: ٢٥٥] قال: نادِهم: أيُّ القرآن أحكمُ؟ فقال ابنُ مسعودٍ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ﴾ [النحل: ٩٠]، قال: نادِهم: أيُّ القرآنِ أجمعُ؟ فقال: ﴿فَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٍ خَيۡرٗا يَرَهُۥ * وَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖ شَرّٗا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة: ٧، ٨]، فقال: نادِهم: أيُّ القرآن أحزَنُ؟ فقال: ﴿مَن يَعۡمَلۡ سُوٓءٗا يُجۡزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣]، فقال: نادِهم: أيُّ القرآنِ أَرْجَى؟ فقال: ﴿قُلۡ يَٰعِبَادِيَ

---

(١) انظر: البرهان ٢/٧٨، التحبير ٣١٠، ويعني السيوطي بهذا النوع: آيات اختصت بمعنى غلب عليها؛ بحيث يمنع هذا المعنى الاختلاط مع معان أخر. انظر: علوم القرآن بين البرهان والإتقان: ٤٤٢.

(٢) ١/٢٤٦-٢٤٧ برقم ١٧٣ وفي إسناده مجالد بن سعيد، ليس بالقوي ضعفه الأئمة كما تقدم.

(٣) انتخبها السِّلَفي -رحمه الله- من حديث أبي الحسين المبارك بن عبدالجبار بن أحمد، الأزدي الصَّيْرفي المعروف بابن الطُّيُوري (ت: ٥٠٠هـ). انظر: الرسالة المستطرفة ٩٢.

﴿ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ﴾ الآيةَ [الزمر: ٥٣]، فقال: «أفيكم ابنُ مسعودٍ؟ قالوا: نعم» أخرجه عبدُالرزاقِ في تفسيرِه[١] بنحوه.

وأخرج عبدُالرزاق[٢] أيضاً عن ابنِ مسعود، قال: «أعدلُ آيةٍ في القرآنِ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ﴾ [النحل: ٩٠]، وأحكمُ آيةٍ: ﴿فَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٍ خَيۡرٗا يَرَهُۥ﴾» إلى آخرها [الزلزلة: ٧، ٨].

[٤١٥] وأخرج / الحاكمُ[٣] عنه قال: «إنَّ أجمعَ آيةٍ في القرآنِ للخيرِ والشرِ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ﴾» [النحل: ٩٠].

وأخرج [الطبراني][٤] عنه، قال: «ما في القرآنِ آيةٌ أعظمُ فَرَجاً مِنْ آيةٍ في سورة الغُرَف: ﴿قُلۡ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ﴾ الآيةَ [الزمر: ٥٣]، وما في القرآنِ / آيةٌ أكثرُ تفويضاً مِنْ آيةٍ في سورة النساء القُصْرى: ٤/١٢٩ ﴿وَمَن يَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسۡبُهُۥٓ﴾» الآيةَ [الطلاق: ٣].

---

(١) (٢ / ٢٨٨-٢٨٩) في إسناده انقطاع، إذ هو من بلاغات معمر عن عمر رضي الله عنه.

(٢) في تفسيره (٢ / ٣٨٩) حكمه كسابقه.

(٣) في المستدرك (٢ / ٣٥٦) ك: التفسير، تفسير سورة النحل، وصححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي.

(٤) الزّيادة بين المعقوفين من «ع» وهي ما يقتضيه مصدر النقل إذ إنه ليس عند الحاكم، إنّما أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٩ / ١٣٤) ح ٨٦٦١ عن ابن مسعود رضي الله عنه، وقال الهيثمي -في مجمع الزوائد (٧ / ١٢٦)-: «رواه كلّه الطبراني بأسانيد، ورجالُ الأوّل -يقصد هذا الحديثَ- رجالُ الصحيح غيرَ عاصم بن بهدلة وهو ثقة وفيه ضعف».

وأخرج أبو ذَرٍّ الهَرَوِيّ[١] في «فضائل القرآن»[٢] من طريق يحيى بنِ يَعْمَرَ عن ابنِ عمرَ، عن ابنِ مسعودٍ، قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «إن أعظمَ آيةٍ في القرآن: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وأعدلَ آيةٍ في القرآنِ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ﴾ إلى آخرها [النحل: ٩٠]. وأخوفَ آيةٍ في القرآنِ: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ * وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة: ٧، ٨]. وأرجى آيةٍ في القرآن: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ﴾» إلى آخرها [الزمر: ٥٣]. وقد اخْتُلِفَ في أَرْجَى آيةٍ في القرآنِ على بضعةَ عشرَ قولاً:

أحدُها: آيةُ الزُّمَر.

والثاني: ﴿أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ﴾ [البقرة: ٢٦٠]، أخرج الحاكمُ في «المستدرك»[٣] وأبو عبيدٍ[٤]، عن صَفْوانَ بن سُلَيم، قالا[٥]: «التقى

(١) عَبْد بن أحمد بن محمد، الخراساني الحافظ المالكي، أحد رواة صحيح البخاري (ت: ٤٣٤هـ)، من مؤلفاته: «الصحيح المسند المخرج على الصحيحين»، «دلائل النبوة». وفضائل القرآن ذكره الذهبي في تذكرة الحفاظ ٣/ ١١٠٦، والسير ١٧/ ٥٦٠، والكتاني في الرسالة المستطرفة: ٥٨، وغيرهما.

(٢) كتابه مفقود حسب علمي وعزاه المصنف له في الدّر (٢/ ٧).

(٣) (١/ ٦٠) ك: الإيمان، عن محمد بن المنكدر وليس عن صفوان وصححه على شرط الشيخين وتعقبه الذهبي بقوله: «قلت: فيه انقطاع» وانظر الحديث الآتي.

(٤) في فضائل القرآن (٢/ ٨٦)، ب: فضائل آيات من القرآن، ح ٥٣٨، وفيه عبدالله بن صالح كاتب الليث، صدوق كثير الغلط كما تقدم.

(٥) ع، ك: «قال»، والمثبت يوافق ما عند أبي عبيد، فعنده: عن محمد بن المنكدر وصفوان بن سليم، فلعله سقط «محمد بن المنكدر» من نسخ «الإتقان».

ابنُ عباسٍ وابنُ عَمرٍو، فقال ابنُ عباسٍ: أيُّ آيةٍ في كتابِ اللهِ أَرْجى؟ فقال عبدُ اللهِ بنُ عَمرٍو: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾ الآية [الزمر: ٥٣]، فقال ابنُ عباسٍ: «لكنَّ قولَ اللهِ: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى﴾ [البقرة: ٢٦٠]، فرضيَ منه بقوله: ﴿بَلَىٰ﴾»، قال: «فهذا لِما يَعْتَرِضُ في الصدرِ ممَّا يُوَسْوِسُ به الشيطانُ».

الثالث: ما أخرجه أبو نُعَيمٍ في «الحِلْيَة»[1] عن عليِّ بنِ أبي طالبٍ أنه قال: «إنكم يا معشرَ أهلِ العراقِ تقولون: أَرْجَى آيةٍ في القرآن: ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾ الآية [الزمر: ٥٣]، لكنَّا أهلَ البيتِ نقولُ: أَرْجَى آيةٍ في كتابِ اللهِ: / ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾ [الضحى: ٥]، وهي الشفاعةُ». ٤/١٣٠

الرابع: ما أخرجه الواحديُّ[2] عن عليِّ بنِ الحسينِ قال: «أشدُّ آيةٍ على أهلِ النارِ: ﴿فَذُوقُواْ فَلَن نَّزِيدَكُمْ إِلَّا عَذَابًا﴾ [النبأ: ٣٠]، وأَرْجى آيةٍ في القرآن لأهلِ التوحيدِ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾» الآية [النساء: ٤٨].

---

(١) (٣/١٧٩) وقال أبو نعيم: «هذا حديث لم نكتبه إلا من حديث حرب بن شريح ولا رواه عنه إلا عمرو بن عاصم وهو بصريّ ثقة».

وقال المنذري -في الترغيب والترهيب (٤/٢٢١) بعد أن عزاه للبزار والطبراني-: «وإسناده حسن إن شاء الله».

(٢) في أسباب النزول /٤٨-٤٩ وهو من مرسل علي بن الحسين.

وأخرج التِّرْمذيُّ[1] وحَسَّنه عن عليٍّ، قال: «أحبُّ آيةٍ إليَّ في القرآن: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ ﴾» الآية [النساء: ٤٨].

الخامس: ما أخرجه مسلمٌ في صحيحه[2]، عن ابن المباركِ [أن أرجى آيةٍ في القرآن قولُه تعالى][3]: ﴿ وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ ﴾ إلى قولِه: ﴿ أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ ﴾ [النور: ٢٢].

السادس: ما أخرجه ابنُ أبي الدنيا في كتاب «التوبة»[4]، عن أبي عثمانَ النَّهْدي، قال: «ما في القرآنِ آيةٌ أَرْجَى عندي لهذه الأمةِ مِنْ قولِه: ﴿ وَءَاخَرُونَ ٱعْتَرَفُواْ بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُواْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَءَاخَرَ سَيِّئًا ﴾» [التوبة: ١٠٢].

السابع والثامن: قال أبو جعفر النحاس[5] في قوله: ﴿ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾ [الأحقاف: ٣٥] «إن هذه الآيةَ عندي أرجى آيةٍ في

(١) في سننه (٥/ ١٣١-١٣٢) أبواب التفسير، سورة النساء، ح ٣٠٣٧، وقال: «حديث حسن غريب»، في إسناده ثوير بن أبي فاختة، وهو ضعيف رمي بالرفض كما في التقريب/ ١٩٠ برقم ٨٧٠، فلعل الترمذي -رحمه الله- يرى تحسين حديثه، والله أعلم. وأورده الشيخ الألباني في ضعيف الترمذي/ ٣١٦، برقم ٣٠٣٧ وقال: «ضعيف الإسناد».

(٢) (٤/ ٢١٣٦) ك: التوبة، ب: حديث الإفك ضمن ح برقم ٢٧٧٠.

(٣) سقط من: أ، س، ح.

(٤) ص ٦٣-٦٤ برقم ٤٥ وإسناده حسن إلى قائله وكذا ذكره ابن جرير الطبري في تفسيره (١٤/ ٤٥٢-٤٥٣) عن أبي عثمان به، وفي إسناده حجاج بن أبي زينب السلميّ وهو صدوق يخطئ، كما في التقريب/ ٢٢٣ برقم ١١٣٤، ومثله يُحسَّن حديثه فيما لم يخطئ.

(٥) إعراب القرآن له ٤/ ١٧٥.

القرآن، إلا أنَّ ابنَ عباسٍ قال: «أَرْجَى آيةٍ في القرآن: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾ [الرعد: ٦]. وكذا حكاه عنه مكي[1] قال[2]: ولم يقل «على إحسانهم».

التاسع: روى الهَرَوِيُّ في «مناقب الشافعي»[3] عن ابن عبدالحكم، قال: سألت الشافعيَّ[4]: أيُّ آية أرجى؟ قال: قوله: ﴿يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ۝ أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ﴾ [البلد: ١٥، ١٦]، قال: وسألتُه عن أَرْجَى حديثٍ للمؤمنِ، قال: «إذا كان يومُ القيامة يُدْفَعُ إلى كل مسلمٍ رجلٌ من الكفار فداؤُه»[5].

/ العاشر: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾ [الإسراء: ٨٤]. ١٣١/٤

الحادي عشر: ﴿وَهَلْ نُجَٰزِيٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ﴾ [سبأ: ١٧].

---

(١) لم نقف عليه في كتب مكي.

(٢) زاد في «ع»: «لأنه قال على ظلمهم».

(٣) قال السبكي: «رتبه على مئة وستة عشر باباً، أولها في نسب النبي ﷺ، الذي يرجع إليه نسب الشافعي، وآخرها أربعون باباً جمع فيها أربعين حديثاً من أحاديث الأحكام من رواية الشافعي بسنده إليه، إلى النبي ﷺ، وهو كتاب حافل، رأيت منه نسخة في مجلَّدين في خزانة كتب دار الحديث الأشرفية بدمشق» طبقات الشافعية ٤/٢٦٦.

(٤) انظر: أحكام القرآن للشافعي ٤٩.

(٥) رواه مسلم صحيحه (٤/٢١١٩) ك: التوبة، ب: قبول توبة القاتل وإن كثر قتله، ح ٢٧٦٧ من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

الثاني عشر: ﴿ إِنَّا قَدْ أُوحِيَ إِلَيْنَا أَنَّ الْعَذَابَ عَلَىٰ مَن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ ﴾ [طه: ٤٨]، حكاه الكرماني في كتاب «العجائب»[1].

الثالث عشر: ﴿ وَمَا أَصَابَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَن كَثِيرٍ ﴾ [الشورى: ٣٠].

حكى هذه الأقوالَ الأربعةَ النوويُّ في «رؤوس المسائل»[2]، والأخيرُ ثابتٌ عن عليٍّ؛ ففي مسند أحمدَ[3] عنه قال: «ألا أخبركم بأفضلِ آيةٍ في كتاب الله، حدَّثنا بها رسولُ الله ﷺ: ﴿ وَمَا أَصَابَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ/ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَن كَثِيرٍ ﴾ [الشورى: ٣٠]. وسأفسِّرها لك يا عليُّ: ما أصابكم مِنْ مرضٍ أو عقوبةٍ أو بلاءٍ في الدنيا فبما كسَبَتْ أيديكم، والله أكرمُ مِنْ أن يُثَنِّيَ العقوبةَ، وما عفا الله عنه في الدنيا فاللهُ أَحْلَمُ مِنْ أَنْ يعودَ بعد عفوه». [٤١٦]

الرابعَ عشرَ: ﴿ قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوا إِن يَنتَهُوا يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ ﴾ [الأنفال: ٣٨]، قال الشِّبْلي[4]: «إذا كان اللهُ أَذِنَ للكافرِ بدخولِ البابِ إذا أتى بالتوحيدِ والشهادةِ. أفَتَراه يُخرِجُ الداخلَ فيها والمقيمَ عليها؟».

---

(١) غرائب التفسير ١/ ٧١٨.

(٢) وهو في فقه الشافعية، منه قطعة مخطوطة. انظر: الفهرس الشامل (الفقه وأصوله) ٤/ ٥١١. وانظر النقل في: البرهان ٢/ ٧٩.

(٣) (١/ ٨٥) ضعيف في إسناده الأزهر بن راشد الكاهلي، ضعيف كما في التقريب / ١٢٢ برقم ٣٠٧ والميزان للذهبي (١/ ١٧١) وفيه أنه مجهول.

(٤) الأقرب كونه: دُلَف بن جَحْدر أو «جَعْفر»، أبو بكر الخراساني البغدادي المالكي الزاهد (ت: ٣٣٤هـ). انظر: تاريخ بغداد ١٤/ ٣٨٩، وفيات الأعيان ٢/ ٢٧٣، وانظر قوله في البرهان: ٢/ ٧٩.

الخامس عشر: آيةُ الدَّيْنِ، ووجهُه أنَّ اللهَ أرشدَ عبادَه إلى مصالحِهم الدنيويةِ حتى انتهت العنايةُ إلى أَمْرِهم بكتابةِ الدَّيْنِ: الكثيرِ والحقيرِ، فمقتضى ذلك تَرَجِّي عَفْوِه عنهم لظهورِ عنايته[1] العظيمةِ بهم.

قلت: ويُلْحَقُ بهذا ما أخرجه ابنُ المنذر[2]، عن ابنِ مسعودٍ، أنه ذُكِر عنده بنو إسرائيل وما فَضَّلهم اللهُ به، فقال: «كان بنو إسرائيل إذا أَذْنَبَ أحدُهم ذَنْباً أصبحَ / وقد كُتِبَ كَفَّارتُه على أُسْكُفَّة[3] بابه، وجُعِلَتْ ٤/١٣٢ كَفَّارةُ ذنوبِكم قولاً تقولونه؛ تستغفرون اللهَ فيغفرُ لكم، والذي نفسي بيده لقد أعطانا اللهُ آيةً لَهِي أحبُّ إليّ من الدنيا وما فيها: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُواْ فَٰحِشَةً﴾» الآية [آل عمران: ١٣٥].

وما أخرجه ابنُ أبي الدنيا في كتاب «التوبة»[4]، عن ابن عباسٍ قال: «ثماني آياتٍ نَزَلَتْ في سورة النساء هن خيرٌ لهذه الأمة مما طَلَعَتْ عليه الشمس وغَرَبَتْ: أولُهن: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ

(١) (أ): «عناية».

(٢) في تفسيره (ص ٣٨٦) وإسناده حسن، فيه عاصم بن بهدلة صدوق كما تقدم، وبقية رجاله ثقات.

(٣) الأسكفَّة: عتبة الباب.

(٤) لم أقف عليه في المطبوع من كتاب التوبة له، ولكن أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره (٨/٢٥٧ برقم ٩٢٣٤) (٤/٥/٤٥) والبيهقي في الشعب (٥/٤٢٧)، ب: في معالجة كل ذنب بالتوبة ح ٧١٤٥، إلا أن مدار إسنادهما على صالح بن بشير المرّي وهو ضعيف كما تقدم.

وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ ﴾ [النساء: ٢٦]، والثانيةُ: ﴿ وَاللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ﴾ الآية [النساء: ٢٧]، والثالثةُ: ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ ﴾ الآية [النساء: ٢٨]، والرابعةُ: ﴿ إِن تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ ﴾ الآية [النساء: ٣١]، والخامسةُ: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ﴾ الآية، [النساء: ٤٠]، والسادسةُ: ﴿ وَمَن يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ ﴾ الآية، [النساء: ١١٠]، والسابعةُ: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ ﴾ الآية، [النساء: ٤٨]، الثامنةُ: ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ ﴾ الآية، [النساء: ١٥٢].

وما أخرجه ابنُ أبي حاتم[١] عن عكرمةَ، قال: « سُئِل ابن عباس: أيُّ آيةٍ أرخصُ[٢] في كتابِ الله؟ قال: قولُه: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا ﴾ [فصلت: ٣٠] على شهادةِ أن لا إلهَ إلا اللهُ ».

* * *

---

(١) أورده الحافظ ابن كثير في تفسيره (٧ / ١٦٥) وساقه بإسناد ابن أبي حاتم، وفي إسناده حفص بن عمر العدني، ضعيف كما تقدم.

(٢) أي: أكثر سهولة ويسراً، وهذا من ترخيص الله للعبد، وهو ما يخففه عليه، ويسهله له. وأُورِدَ السؤالُ على ابن عباس -فيما رواه عبد بن حميد- بأنه أيُّ آية في كتاب الله أرْحَبُ؟ فأجاب بالآية نفسها. انظر: الدر المنثور ٧ / ٣٢٢، وتاج العروس (رخص) ١٧ / ٥٩٤.

أشدُّ آيةٍ

أخرج ابنُ راهُوْيَه في «مسنده»[1]، أنا أبو عامر[2] العقدي، ثنا عبدالجليل بن عطيةَ، عن محمد بن المنتشِر، قال: «قال رجلٌ لعمرَ بنِ الخطابِ: «إني لأعرفُ أشدَّ آيةٍ في كتاب الله»، فأهوى عُمر فضربَه بالدِّرَّة فقال: مالكَ نَقَّبْتَ عنها حتى عَلِمْتَها! / ما هي؟ قال: ﴿مَن يَعۡمَلۡ سُوٓءٗا يُجۡزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣]، فما منا أحدٌ يعملُ سوءاً إلا جُزي به، فقال عمر: لَبِثْنا حينَ نزلَت ما يَنْفَعُنا طعامٌ ولا شرابٌ حتى أنزل اللهُ بعد ذلك ورَخَّصَ: ﴿وَمَن يَعۡمَلۡ سُوٓءًا أَوۡ يَظۡلِمۡ نَفۡسَهُۥ ثُمَّ يَسۡتَغۡفِرِ ٱللَّهَ يَجِدِ ٱللَّهَ غَفُورٗا رَّحِيمٗا﴾ [النساء: ١١٠]. ١٣٣/٤

وأخرج ابنُ أبي حاتمٍ[3] عن الحسنِ، قال: «سألت أبا بَرْزَةَ الأسْلَميَّ عن أشدِّ آيةٍ في كتابِ اللهِ على أهلِ النار، فقال: ﴿فَذُوقُواْ فَلَن نَّزِيدَكُمۡ إِلَّا عَذَابًا﴾» [النبأ: ٣٠].

---

(١) في القسم المفقود من مسنده، لكن ذكره الحافظ ابن حجر في المطالب العالية (٣/٣١٨) والبوصيري في إتحاف الخيرة (٨/٦٢) ك: التفسير، سورة النساء ح ٧٦٣٤، وقال: «هذا إسناد صحيح» وكذا عزاه السيوطي له في الدر (٢/٦٩٨).

(٢) في ك، أبوعمرو، وفي بقية النسخ «أبو عمر» والمثبت هو الصواب.

(٣) كذا عزاه المصنف له في الدّر (٨/٣٩٧) وأخرجه الطبراني في الكبير كما في مجمع الزوائد (٧/١٣٣) وهو في القسم المفقود منه، وقال الهيثمي: «وفيه شعيب بن بيان وهو ضعيف»، وانظر: الميزان للذهبي (٢/٢٧٥).

وفي صحيحِ البخاريِّ[1] عن سفيانَ، قال: «ما في القرآنِ آيةٌ أشدُّ عليَّ مِنْ ﴿لَسۡتُمۡ عَلَىٰ شَيۡءٍ حَتَّىٰ تُقِيمُواْ ٱلتَّوۡرَىٰةَ وَٱلۡإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡۗ﴾ [المائدة: ٦٨].

وأخرج ابنُ جريرٍ عن ابنِ عباسٍ[2] قال: «ما في القرآن أشدُّ توبيخاً من هذه الآيةِ: ﴿لَوۡلَا يَنۡهَىٰهُمُ ٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلۡأَحۡبَارُ عَن قَوۡلِهِمُ ٱلۡإِثۡمَ وَأَكۡلِهِمُ ٱلسُّحۡتَۚ﴾» الآية [المائدة: ٦٣].

وأخرج ابن المبارك في كتاب «الزهد»[3] عن الضحاكِ بن مُزاحمٍ في قولِ الله: ﴿لَوۡلَا يَنۡهَىٰهُمُ ٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلۡأَحۡبَارُ عَن قَوۡلِهِمُ ٱلۡإِثۡمَ وَأَكۡلِهِمُ ٱلسُّحۡتَۚ﴾ [المائدة: ٦٣]، قال: «واللهِ ما في القرآنِ آيةٌ أخوف عندي منها».

وأخرج ابنُ أبي حاتم عن الحسن[4]، قال: «ما أُنْزِلَتْ على النبي ﷺ آيةٌ كانت أشدَّ / [٤١٧] عليه مِنْ قوله: ﴿وَتُخۡفِي فِي نَفۡسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبۡدِيهِ﴾ الآية [الأحزاب: ٣٧].

---

(١) (١١ / ٣٠٠) مع الفتح، ك: الرقاق، ب: الرجاء مع الخوف، ذكره تحت ترجمة الباب معلقاً عن سفيان بصيغة الجزم.

(٢) في تفسيره (١٠ / ٤٤٩ برقم ١٢٢٣٩) (٤ / ٦ / ٢٩٨) في إسناده خالد بن دينار لم يدرك ابن عباس رضي الله عنهما كذا قال أحمد شاكر في تعليقه على الأثر في تحقيقه لتفسير ابن جرير (١٠ / ٤٤٩) حاشية (٢).

(٣) ص ١٩، ح ٥٧، وإسناده حسن لأجل الحسين بن الحسن السلميّ صدوق وبقية رجاله ثقات، وهذا الأثر من زيادات الراوي على كتاب الزهد لابن المبارك.

(٤) في القسم المفقود، لكن أخرجه عبدالرزاق في تفسيره (٢ / ١١٧) والطبري في تفسيره (١٢ / ٢٢ / ١٣) وفي إسناد عبدالرزاق راو مبهم بين معمر والحسن، ورجال الطبري بين صدوق وثقة.

وأخرج ابنُ المنذرِ عن ابن سيرينَ، قال[1]: «لم يكن عندهم شيءٌ أخوفُ من هذه الآيةِ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾» [البقرة: ٨].

وعن أبي حنيفةَ[2]: «أخوفُ آيةٍ في القرآن: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِىٓ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٣١].

/ وقال غيره[3]: ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ﴾ [الرحمن: ٣١]. ولهذا قال ١٣٤/٤ بعضُهم: «لو سَمِعْتُ هذه الكلمةَ مِنْ خَفير الحارة لم أنَمْ».

وفي «النوادر»[4] لابن أبي زيد[5] «قال مالك: «أشدُّ آيةٍ على أهل الأهواءِ قولُه تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ الآيةَ [آل عمران: ١٠٦]»، وتَأَوَّلها على أهلِ الأهواءِ» انتهى.

وأخرج ابنُ أبي حاتمٍ[6] عن أبي العاليةِ، قال: «آيتان في كتابِ الله ما

(١) كذا عزاه المصنف له في الدّر (١/ ٧٤) وذكره ابن الجوزي في زاد المسير (١/ ٢٩) عن ابن سيرين بدون عزو.

(٢) ذكره النسفي في تفسيره عنه (١/ ٢٩١) والزركشي في البرهان (٢/ ٨٠).

(٣) وهو الزركشي في البرهان ٢/ ٨٠.

(٤) النوادر والزيادات (١٤/ ٥٥٣).

(٥) هو: أبو محمد عبدالله بن أبي زيد القيرواني المالكي، ويقال له مالك الصغير، توفي سنة (٣٨٦هـ). انظر: السير ١٧/ ١٠، وفي مطبوعة أبي الفضل «لأبي زيد»، وهو وهم.

(٦) من القسم المفقود من تفسيره، لكن أخرجه البيهقي في الشعب (٢/ ٤٢٢) فصل في ترك المماراة في القرآن، برقم ٢٢٧٤ ورجال إسناده موثقون، وكذا ذكره القرطبي في تفسيره (١٥/ ٢٩٢).

أشَدَّهما على مَنْ يجادلُ فيه: ﴿ مَا يُجَدِلُ فِىٓ ءَايَتِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾ [غافر: ٤]، ﴿ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِى ٱلْكِتَبِ لَفِى شِقَاقٍۭ بَعِيدٍ ﴾ [البقرة: ١٧٦].

وقال السَّعيديُّ[1]: «سورةُ الحجِّ من أعاجيبِ القرآن، فيها مكيٌّ ومدنيٌّ وحَضَريٌّ وسَفَريٌّ وليليٌّ ونهاريٌّ وحَرْبيٌّ وسِلْميٌّ وناسخٌ ومنسوخٌ، فالمكيُّ من رأسِ الثلاثين إلى آخرِها، والمدنيُّ مِنْ رأسِ خمس عشرةَ إلى رأسِ الثلاثين، والليليُّ خمسُ آياتٍ مِنْ أولِها، والنهاريُّ مِنْ رأسِ تسعِ آياتٍ إلى رأسِ اثنتي عشرةَ، والحَضَريُّ إلى رأسِ العشرين».

قلت: والسَّفَرِيُّ أولُها، والناسخ: ﴿ أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَتَلُونَ ﴾ الآية [الحج: ٣٩]، والمنسوخ: ﴿ ٱللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ ﴾ الآية [الحج: ٦٩]، نسخَتْها آيةُ السيفِ، وقوله: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ ﴾ الآية [الحج: ٥٢]، نسخها: ﴿ سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ ﴾ [الأعلى: ٦].

وقال الكِرْماني[2]: «ذكر المفسرون أنَّ قولَه تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ شَهَدَةُ بَيْنِكُمْ ﴾ الآية [المائدة: ١٠٦] مِنْ أشكلِ آية في القرآن حكماً ومعنى وإعراباً».

وقال غيرُه[3]: «قولُه تعالى: ﴿ يَبَنِىٓ ءَادَمَ خُذُوا۟ زِينَتَكُمْ ﴾ الآية [الأعراف: ٣١]، جمعت أصولَ أحكامِ الشريعةِ كلِّها: الأمرِ والنهيِ والإباحةِ والخبرِ».

---

(١) انظر: الناسخ والمنسوخ لهبة الله ١٢٦، والكامل للهذلي (خ) ٢٩/ب، والتحبير ٣١٢.

(٢) غرائب التفسير ١/٣٣٩.

(٣) وهو الزركشي في البرهان ٢/١٣٨.

/ وقال الكِرْمانيُّ في «العجائب»[1] في قوله تعالى: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ﴾ [يوسف: ٣] «قيل: هو قصةُ يوسف، وسَمَّاها أحسنَ القصصِ لاشتمالِها على ذكرِ حاسدٍ ومحسودٍ، ومالكٍ ومملوكٍ، وشاهدٍ ومشهودٍ، وعاشقٍ ومعشوقٍ، وحَبْسٍ وإطْلاقٍ، وسَجْنٍ وخلاصٍ، وخِصْبٍ وجَدْبٍ، وغيرها ممَّا يَعْجَزُ عن بيانها طَوْقُ الخَلْقِ». ٤/١٣٥

وقال[2]: ذكر أبو عبيدة[3] عن رؤبة[4]: «ما في القرآنِ أعربُ مِنْ[5] قولِه: ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾» [الحجر: ٩٤].

وقال ابن خالويه في كتاب «ليس»[6]: «ليس في كلامِ العربِ لفظٌ جَمَعَ لغاتِ «ما» النافية إلا حرفٌ واحدٌ في القرآن جَمَعَ اللغاتِ الثلاثَ،

---

(١) غرائب التفسير ١/٥٢٦.

(٢) غرائب التفسير ١/٥٩٥ وفيه: «أغرب».

(٣) ليس في كتابه «المجاز»، وهو في تفسير الماوردي عن رؤبة ٣/١٧٤، وفي السير ٦/١٦٢ عن خلف الأحمر عن رؤبة، وورد نقل أبي عبيدة عن رؤبة في البحر المحيط (٥/٤٧٠) بلفظ «أغرب».

(٤) ابن العَجَّاج (عبدالله) بن رُؤْبة، أبو محمد التَّميمي البصري الراجز، كان قيّماً باللغة وغريبها (ت: ١٤٥هـ)، له ديوان شعر. انظر: وفيات الأعيان ٢/٣٠٣، سير أعلام النبلاء ٦/١٦٢.

(٥) س، ح، أغرب، والمثبت هو الصواب كما في تفسير الماوردي، وسير أعلام النبلاء، ولما رواه يونس -أيضاً- عن رؤبة أنه قال في هذه اللفظة: «أفصح ما في القرآن» كما في حاشية غرائب التفسير ١/٥٩٥.

(٦) لم نقف عليه في كتابه المذكور.

وهو قوله: ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾ [المجادلة: ٢] قرأ الجمهورُ بالنصبِ، وقرأ بعضهم[١] بالرفعِ، وقرأ ابنُ مسعودٍ[٢]: «ما هن بأمهاتهم» بالباء» قال[٣]: «وليس في القرآن لفظٌ على «افْعَوْعَلَ» إلا في قراءةِ ابنِ عباس[٤]: «ألا إنهم تَثْنَوْني صدورهم» [هود: ٥].

وقال بعضهم[٥]: «أطولُ سورةٍ في القرآنِ البقرةُ، وأقصرُها الكوثرُ، وأطولُ آيةٍ فيه آيةُ الدين، وأقصرُ آيةٍ فيه ﴿ وَٱلضُّحَىٰ ﴾ [الضحى: ١]، ﴿ وَٱلْفَجْرِ ﴾ [الفجر: ١]، وأطولُ كلمةٍ فيه رسماً ﴿ فَأَسْقَيْنَٰكُمُوهُ ﴾ [الحجر: ٢٢]، وفي القرآنِ آيتان جَمَعَتْ كلٌّ منهما حروفَ المعجم: ﴿ ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنۢ بَعْدِ ٱلْغَمِّ ﴾ الآية [آل عمران: ١٥٤]، ﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ﴾ الآيةَ [الفتح: ٢٩]، وليس فيه حاءٌ بعد حاءٍ بلا حاجزٍ إلا في موضعين: ﴿ عُقْدَةَ ٱلنِّكَاحِ حَتَّىٰ ﴾ [البقرة: ٢٣٥]، ﴿ لَآ أَبْرَحُ حَتَّىٰٓ ﴾ [الكهف: ٦٠]، ولا كافان كذلك إلا: ﴿ مَّنَٰسِكَكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٠٠]، ﴿ مَا سَلَكَكُمْ ﴾ [المدثر: ٤٢]، ولا غينان كذلك إلا: ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ ﴾

---

(١) قرأ المفضل عن عاصم بالرفع، وهي قراءة شاذة. انظر: مختصر ابن خالويه ١٥٣، غاية الاختصار ٢/٦٧٧، والقراءة المتواترة هي بالنصب بكسر التاء والهاء.

(٢) قراءة ابن مسعود بزيادة الباء شاذة. انظر: مختصر ابن خالويه ١٥٣، البحر ٨/٢٣٢.

(٣) لم نقف عليه في كتابه المذكور.

(٤) وهي قراءة شاذة. انظرها في مختصر ابن خالويه ٥٩، والمحتسب ١/٣١٨.

(٥) وهو الزركشي في البرهان ١/٣٥٠.

[آل عمران: ٨٥]، / ولا آيةٌ فيها ثلاثةٌ وعشرون كافاً إلا آيةَ الدَّيْنِ، ولا ٤/١٣٦ آيتان فيهما ثلاثةَ عشرَ[١] وَقْفاً إلا آيتا[٢] المواريثِ، ولا ثلاثُ[٣] آياتٍ فيها عشرُ واواتٍ إلا ﴿وَٱلْعَصْرِ﴾ إلى آخرها، ولا سورةٌ إحدى وخمسون آية، فيها اثنان وخمسون وقفاً إلا سورةَ الرحمن[٤]، ذكر أكثر ذلك ابنُ خالَويه[٥].

وقال أبو عبد[٦] الله الخَبَّازي المقرئ[٧]: «أولُ ما وَرَدْتُ على السلطانِ محمودِ بنِ مَلِكْشاه سألني / عن آيةٍ أولُها غين، فقلت: ثلاثة: [٤١٨] ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ﴾ [غافر: ٣]، وآيتان بخُلف[٨]: ﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ﴾ [الروم: ٢]، ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾» [الفاتحة: ٧].

---

(١) (ح): «ثلاثة وعشرون» وهو خطأ.

(٢) المثبت من س، ع، ب، ك، وفي بقية النسخ الخطية «آية» وهو غير مراد.

(٣) ع، ب: «ولا سورة ثلاث».

(٤) هذا كلام فيه نظر؛ لأن سورة الرحمن ثمان وسبعون آية أو سبع وسبعون أو ست وسبعون على اختلاف بين علماء العدّ، وفيها ثلاثة وقوف غير رؤوس الآي. انظر: البيان للداني ٢٣٧. نعم هناك سورة خمسون آية باتفاق، وفيها واحد وخمسون وقفاً، وهي سورة المرسلات. انظر: البيان ٢٦١.

(٥) لم نقف عليه في كتبه المطبوعة.

(٦) (ع): «أبو عبيد».

(٧) هو: محمد بن علي بن محمد، النيسابوري (ت: ٤٤٩هـ). انظر: طبقات القراء ٢/٦٢٩، وغاية النهاية ٢/٢٠٧.

(٨) من حيث العدّ وعدمه، كما أوضح ذلك ابن الجزري في غاية النهاية ٢/٢٠٧.

ونَقَلْتُ من خط شيخ الإسلام ابن حجر: «في القرآنِ أربعُ شَدَّات متواليةٍ في قوله: ﴿نَسِيًّا ۞ رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [مريم: ٦٤، ٦٥]، ﴿فِي بَحۡرٖ لُّجِّيّٖ يَغۡشَىٰهُ﴾ [النور: ٤٠]، ﴿قَوۡلٗا مِّن رَّبّٖ رَّحِيمٖ﴾ [يس: ٥٨]، ﴿وَلَقَدۡ زَّيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ﴾»[1] [الملك: ٥].

* * *

(١) على قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي وخلف، وهشام وابن ذكوان بخلف عنه، بإدغام الدال في الزاي. انظر: النشر ٢ / ٤، الإتحاف ٢ / ٥٥٠.

٤/ ١٣٧

/ النوع الخامس والسبعون
في خواصِّ القرآن(١)

أفرده بالتصنيفِ جماعةٌ، منهم التميميُّ(٢) وحجة الإسلامِ الغزاليُّ(٣)، ومن المتأخرين اليافِعيّ(٤). وغالِبُ ما يُذْكَرُ في ذلك كان مُسْتَنَدُه تجاربَ الصالحين. وها أنا أبدأ بما وَرَدَ من(٥) ذلك في الحديث، ثم ألتقط عيوناً ممَّا ذكره السَّلَفُ والصالحون.

أخرج ابن ماجه(٦) وغيرُه من حديثِ ابنِ مسعودٍ: «عليكم بالشفاءَيْن: العسلِ والقرآن».

---

(١) انظر: البرهان ٢/ ٦٢.

(٢) محمد بن أحمد بن سعيد، أبو عبدالله، طبيب عالم بالنبات والأعشاب، توفي بالقاهرة نحو سنة (٣٩٠هـ)، وكتابه مخطوط بعنوان: «كشف السر المصون والعلم المكنون في شرح خواص القرآن العظيم ومنافعه». ونقل الحاج خليفة أنه ذكر فيه أنه أخذه عن بعض الحكماء بالهند. انظر: كشف الظنون ١/ ٧٢٧، هدية العارفين ٢/ ٤٩، الفهرس الشامل «التفسير وعلومه»: ٦٢-٦٤.

(٣) وكتابه مخطوط بعنوان: «الذهب الإبريز في خواص كتاب الله العزيز». الفهرس الشامل «التفسير وعلومه»: ١٢٩.

(٤) سبق في المقدمة.

(٥) أ، ح: «في».

(٦) في سننه (٢/ ١١٤٢) ك: الطبّ، ب: العسل، ح (٣٤٥٢) وكذا الحاكم في المستدرك (٤/ ٢٠٠) ك: الطب، وصححه على شرط الشيخين، -وقد أوقفه وكيع ابن الجراح عن سفيان- ووافقه الذهبي، لكن في إسناديهما زيد بن الحباب أبو الحسين العكلي صدوق يخطئ في حديث الثوري وهو عنه، ولذلك رجح وقفه على ابن مسعود، كما في الشعب للبيهقي (٢/ ٥١٩) وفتح الباري (١٠/ ١٧٠).

وأخرج أيضاً[1] مِنْ حديث عليٍّ: «خيرُ الدواءِ القرآنُ».

وأخرج أبو عبيد[2] عن طلحةَ بن مُصَرِّف، قال: «كان يقال: إذا قُرِئ القرآنُ عند المريضِ وَجَد لذلك خِفَّةً».

وأخرج البيهقيُّ في «الشُّعب»[3] عن واثلةَ بنِ الأَسْقَعِ أنَّ رجلاً شكا إلى النبي ﷺ وَجَعَ حَلْقه، قال: «عليك بقراءة القرآن».

وأخرج ابن مَرْدُوْيَه[4] عن أبي سعيد الخُدْرِيِّ، قال: «جاء رجلٌ إلى النبيِّ ﷺ فقال: إني أشتكي صدري»، قال: «اقرأ القرآن»، يقول اللهُ: ﴿وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ﴾» [يونس: ٥٧].

وأخرج البيهقي[5] وغيرُه من حديثِ عبدالله بن جابر: «في فاتحةِ الكتابِ شفاءٌ من كلِّ داءٍ».

---

(١) أي: ابن ماجه في سننه (٢/١١٥٨) ك: الطب، ب: الاستشفاء بالقرآن، ح ٣٥٠١، قال في الزوائد (٣/١٣٢) في إسناده الحارث الأعور وهو ضعيف، وذكره الألباني -رحمه الله- في ضعيف سنن ابن ماجه /٢٨٤ برقم ٧٦٧ وقال: ضعيف.

(٢) في فضائل القرآن (٢/٢٢١)، ب: الاسترقاء بالقرآن وما يكتب منه...، برقم ٨٧١، ورجال إسناده ثقات.

(٣) (٢/٥١٩) ب: في تعظيم القرآن، فصل في الاستشفاء بالقرآن، ح ٢٥٨٠، وفيه انقطاع، إذ اختُلف في سماع مكحول من واثلة، كما في جامع التحصيل /٢٨٥-٢٨٦ وتحفة التحصيل /٥١٦-٥١٨.

(٤) كذا عزاه المصنف له في الدّر (٤/٣٦٦).

(٥) في الشعب (٢/٤٤٩-٤٥٠)، فصل في فضائل السور والآيات، ذكر فاتحة الكتاب، ح (٢٣٦٧) وعبدالله بن جابر هو البياضي وهو الصواب، وليس بجابر بن عبدالله، وإسناده فيه عبدالله بن محمد بن عقيل في حديثه لين، والحديث عند أحمد في مسنده (٤/١٧٧) بدون قوله «من كل داء».

وأخرج الخِلَعيُّ[1] في «فوائده» من حديث جابر بن عبدالله[2]: «فاتحة الكتابِ شفاءٌ من كلِّ شيءٍ إلا السَّامَ، والسَّامُ: الموت».

وأخرج سعيدُ بنُ منصورٍ[3] والبيهقي[4] وغيرُهما من حديثِ أبي سعيدٍ الخُدْرِيِّ: «فاتحةُ الكتابِ شفاءٌ من السُّمِّ».

/ وأخرج البخاريُّ[5] من حديثه أيضاً قال: «كنا في مسير لنا، فنزلنا ١٣٨/٤

(١) علي بن الحسن بن الحسين، أبو عليّ المِصريُّ الحافظ الشافعي (ت: ٤٩٢هـ)، صاحب «الفوائد العشرين» في عشرين جزءاً جمعها له أبو نصر أحمد بن أحمد بن الحسين الشِّيرازي، وخرَّجها عنه، وهو مخطوط، والخِلَعي: نسبة لبيعه الخِلَع لأولاد الملوك بمصر. انظر: وفيات الأعيان ٣/٣١٧، السير ١٩/٧٤، الرسالة المستطرفة ٩١-٩٢، الفهرس الشامل (الحديث النبوي): ١٢١٠.

(٢) لم نقف على فوائد الخلعي مطبوعاً، ولكن الحديث أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٢/٤٤٩-٤٥٠) برقم ٢٣٦٧، باختصار نحوه مع زيادة في أوله، وهو عند أحمد في مسنده (٢٩/١٣٩) برقم ١٧٥٩٧ من حديث عبدالله بن جابر بدل جابر بن عبدالله لكنّه بدون «فيها شفاء من كل داء» وحسن إسناده شعيب ومن معه في تحقيق المسند.

(٣) في سننه (٢/٥٣٥) ك: التفسير، تفسير سورة الفاتحة، ح ١٧٨، انظر الآتي.

(٤) في الشعب (٢/٤٥٠) فصل في فضائل السور والآيات، ذكر فاتحة الكتاب، ح ٢٣٦٨، إسناده ضعيف جداً، فيه سلام الطويل وهو متروك، كما في الميزان (٢/١٠٢) برقم ٣٠٠٣.

(٥) في صحيحه (٩/٥٤) مع الفتح ك: فضائل القرآن، ب: فضل فاتحة الكتاب، ح ٥٠٠٧.

فجاءَتْ جاريةٌ فقالت: إن سيِّدَ الحي سليمٌ(١)، فهل معكم راقٍ؟ فقام معها رجلٌ، فرَقاه بأم الكتاب فبَرأ» فذُكِر للنبيِّ ﷺ فقال: «وما كان يُدْرِيْه أنها رُقْيَةٌ».

وأخرج الطبرانيُّ في «الأوسط»(٢) عن السائب بنِ يزيدَ، قال: «عَوَّذَني رسولُ الله ﷺ بفاتحة الكتاب تَفْلاً».

وأخرج البزَّار(٣) من حديث أنسٍ: «إذا وَضَعْتَ جَنْبَكَ على الفراشِ وقرَأْتَ فاتحةَ الكتاب، وقل هو الله أحد، فقد أَمِنْتَ كلَّ شيءٍ إلا الموتَ».

وأخرج مسلمٌ(٤) من حديث أبي هريرةَ: «إن البيت الذي تُقْرَأ فيه البقرة لا يَدْخُلُه الشيطانُ».

وأخرج عبدالله بن أحمدَ في «زوائد المسند»(٥) بسندٍ حسنٍ عن أُبيِّ ابن كعب قال: «كنت عند النبيِّ ﷺ فجاء أعرابيٌّ فقال: «يا نبيَّ الله، إن(٦) لي أخاً به وَجَعٌ، قال: ما وَجَعُه؟ قال: به لَمَمٌ، قال: فَأْتني به، فوضعه بين يديه، فعوَّذه النبي ﷺ بفاتحة الكتاب، وأربعِ آيات من أول سورة

---

(١) سليم هنا بمعنى ملدوغ، من باب التفاؤل.

(٢) (٧/٣٩٠) ح ٦٧٥٧، ضعيف، فيه عبدالله بن يزيد البكري، ضعيف كما تقدم وبه ضعفه الهيثمي في مجمع الزوائد (٥/١١٣).

(٣) كما في كشف الأستار (٤/٢٦) ك: الأذكار، ب: ما يقول إذا أوى إلى فراشه، ح ٣١٠٩، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠/١٢١) بعد أن عزاه له: فيه غسان ابن عبيد وهو ضعيف، ووثَّقه ابن حبان، وبقية رجاله رجال الصحيح.

(٤) في صحيحه (١/٥٣٩) ك: صلاة المُسافرين، ب: استحباب صلاة النافلة في البيت، ح ٧٨٠.

(٥) في (٥/١٢٨) في إسناده أبو جناب الكلبي ضعيف كما تقدم.

(٦) المثبت من ك، وهو موافق لمصدر التخريج، وسائر النسخ: «إني».

البقرة، وهاتين الآيتين: ﴿ وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ﴾ [١٦٣-١٦٤]، وآية الكرسي وثلاث آيات من آخر سورة البقرة وآيةٍ من آل عمران: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾ [١٨]، وآيةٍ من الأعراف: ﴿ إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ﴾ [٥٤]، وآخر سورة المؤمنين: ﴿ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ ٱلْمَلِكُ ٱلْحَقُّ ﴾ [١١٦]، وآيةٍ من سورةِ الجن: ﴿ وَأَنَّهُۥ تَعَٰلَىٰ جَدُّ رَبِّنَا ﴾ [٣] وعشرِ آياتٍ من أولِ الصافات، وثلاثِ آياتٍ من آخر سورةِ الحشرِ، و﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ والمُعَوِّذَتين، فقام الرجلُ كأنه لم يَشْكُ قَطُّ».

وأخرج الدَّارميُّ(١) عن ابنِ مسعودٍ موقوفاً: «مَنْ قرأ أربعَ آياتٍ من أولِ سورةِ البقرة وآيةَ الكرسي وآيتين بعد آيةِ الكرسيِّ، وثلاثاً من آخر سورة البقرة لم يَقْرَبْه ولا أهلَه يومئذٍ شيطانٌ ولا شيءٌ يكرهُه، ولا يُقْرَأْن على مجنون إلا أفاق».

[٤١٩] / وأخرج البخاري(٢) عن أبي هريرةَ في قصةِ الصدقة / أن الجِنِّيَّ قال ٤/١٣٩ له: «إذا أَوَيْتَ إلى فراشك فاقرأ آيةَ الكرسيِّ، فإنك لن يَزالَ عليك من الله حافظٌ، ولا يَقْرَبُكَ شيطانٌ حتى تُصْبِحَ، فقال النبيُّ ﷺ: «أمَا إنه صَدَقَك وهو كذوبٌ».

---

(١) في سننه (٤ / ٢١٣٠) ك: فضائل القرآن، ب: في فضل أوّل سورة البقرة...، ح ٣٤٢٦، لكنّه منقطع، لم يسمع الشعبي من ابن مسعود. انظر: جامع التحصيل / ٢٠٤ برقم ٣٢٢.

(٢) في صحيحه (٤ /٤٨٧) مع الفتح، ك: الزكاة، ب: إذا وكل رجلاً فترك...، ح ٢٣١١.

وأخرج المَحَامليّ[1] في «فوائده»[2] عن ابنِ مسعودٍ، قال: «قال رجل: يا رسولَ الله، عَلِّمْني شيئاً ينفعني اللهُ به». قال: «اقرأ آيةَ الكرسيِّ، فإنه يحفظُك وذُرِّيَّتَك، ويحفظُ دارَك، حتى الدُّوَيْراتِ حول دارِك».

وأخرج الدِّيْنَوري[3] في «المجالسة»[4]، عن الحسن، أن النبي ﷺ قال: «إن جبريلَ أتاني فقال: «إن عِفريتاً من الجن يَكيدُك، فإذا أَوَيْتَ إلى فراشِك، فاقرأ آيةَ الكرسيّ».

وفي «الفردوس»[5] مِنْ حديث أبي قَتادةَ: «مَنْ قرأ آيةَ الكرسي عند الكَرْبِ أغاثه اللهُ».

---

(١) الحسين بن إسماعيل بن محمد، أبو عبدالله الضَّبِّي البغدادي (ت: ٣٣٠هـ)، من مؤلفاته: «السنن»، والمَحَامليُّ: نسبة إلى المحامل التي يُحْمل فيها الناسُ. انظر: تاريخ بغداد ٨/١٩، الأنساب ٥/٢٠٨، السير ١٥/٢٥٨، الرسالة المستطرفة: ١٦١.

(٢) لم أقف على هذا الكتاب، والحديث أخرجه البيهقي في الشعب (٢/٤٥٨) عن عليّ رضي الله عنه ح ٢٣٩٥، لكنه قال عقبه: «إسناده ضعيف».

(٣) أحمد بن مروان، أبو بكر المالكي القاضي المحدِّث (ت بعد: ٣٣٠هـ)، وكتابه «المجالسة وجواهر العلم»، وفيه أحاديث وأخبار ونوادر وأشعار، وله كتاب في «مناقب مالك». انظر: السير ١٥/٤٢٧، الديباج المذهب ٣٢، كشف الظنون ٢/١٥٩١.

(٤) (٧/٢٩) ح ٢٨٧٠، لكنه من مرسل الحسن ومراسيله ضعيفة.

(٥) (٤/٣٣) فصل قراءة القرآن، ح ٥٥٩٣، وكذا ابن السني في عمل اليوم والليلة (ص ١٦٧)، ح ٣٤٤، في إسناده عامر بن مدرك لين الحديث، كما في التقريب /٤٧٨ برقم ٣١٢٥.

وأخرج الدارِميُّ(١) عن المغيرة بن سُبَيْع -وكان من أصحاب عبدالله- قال: «مَنْ قرأ عشر آياتٍ من البقرةِ عند منامِه لم ينس القرآن: أربعٌ مِنْ أولِها، وآيةُ الكرسيِّ، وآيتان بعدها، وثلاثٌ مِن آخرها».

وأخرج الديلمي(٢) من حديثِ أبي هريرةَ مرفوعاً: «آيتان هما قرآن، وهما يَشْفيان، وهما مما يُحِبُّهما الله، الآيتان من آخرِ سورةِ البقرة».

وأخرج الطبرانيّ(٣) عن معاذٍ أنَّ النبيَّ ﷺ قال له: «ألا أُعَلِّمك دعاءً تدعو به، لو كان عليك من الدَّيْن مثلُ صِيرٍ(٤) أدّاه الله عنك: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلۡمُلۡكِ تُؤۡتِي ٱلۡمُلۡكَ مَن تَشَآءُ﴾ إلى قوله: ﴿بِغَيۡرِ حِسَابٖ﴾ [آل عمران: ٢٦، ٢٧]، رحمانَ الدنيا والآخرة ورحيمَهما، تعطي مَنْ تشاء منهما وتمنع من تشاء، ارحمني رحمةً تُغْنيني بها عن رحمةِ مَنْ سواك».

---

(١) في سننه (٤ / ٢١٣١) ك: فضائل القرآن، ب: فضل أول سورة البقرة...، ح ٣٨٢٨ إسناده صحيح إلى المغيرة بن سبيع.

(٢) لم أقف عليه في الفردوس له، ولكنه عزاه له في الدّر (٢ / ١٣٨) وكذا في الجامع الصغير (١ / ٦٤) مع شرحه فيض القدير، برقم ٣٧ ورمز له بالضعف، وذكره الشيخ الألباني في ضعيف الجامع الصغير (١ / ٦١) برقم ١٨، وقال: «ضعيف جداً».

(٣) في المعجم الكبير (٢٠ / ١٥٤-١٥٥) ح ٣٢٣، وفي إسناده انقطاع، سعيد بن المسيب لم يسمع من معاذ بن جبل رضي الله عنه، كما في مجمع الزوائد (١٠ / ١٨٦).

(٤) في حاشية (أ) «صير: جبل باليمن»، والصواب أن «صيراً» جبل بأجأ ببلاد طيِّئ فيه كهوف شبه البيوت. انظر: مراصد المطالع ٢ / ٨٦٠، وتاج العروس «صير» ١٢ / ٣٧٣.

/ وأخرج البيهقيُّ في «الدعوات»(1) عن ابن عباس: «إذا استصعبَتْ ٤/١٤٠ دابةُ أحدكم أو كانت شَموساً(2) فليقرأْ هذه الآيةَ في أذنيها: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبْغُونَ وَلَهُۥٓ أَسْلَمَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾ [آل عمران: ٨٣].

وأخرج البيهقيُّ في الدعوات.....(3).

وأخرج البيهقي في «الشعب»(4) بسندٍ فيه مَنْ لا يُعْرَفُ، عن عليٍّ، موقوفاً: «سورةُ الأنعام(5) ما قُرِئَتْ على عليلٍ إلا شَفاه الله».

وأخرج ابنُ السُّنِّي(6) عن فاطمةَ، «أنَّ رسولَ الله ﷺ -لمَّا دنا وِلادُها- أمرَ أمَّ سَلَمةَ وزينبَ بنتَ جَحْشٍ أَنْ يأتيا فيَقْرآ عندَها آيةَ الكرسيِّ، و﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ﴾ الآيةَ [الأعراف: ٥٤] ويُعَوِّذاها بالمعوذتين».

---

(١) لم أقف عليه في المطبوع من كتاب الدعوات له، لكن أخرجه ابن السني في عمل اليوم والليلة / ٢٤٠-٢٤١ برقم ٥١٠، بإسناده إلى يونس بن عبيد، من قوله.

(٢) الشَّموس: الدابَّة النفور.

(٣) بياض في (أ)، وزاد في (ح): «وفي الشعب».

(٤) (٢ / ٤٧١) ب: في تعظيم القرآن وفضائل السور والآيات، ذكر سورة الأنعام، ح ٢٤٣٥، قال عقبه: «في إسناده مَنْ لا يُعرف».

(٥) (ب): «الأعراف»، والصواب المثبت.

(٦) في عمل اليوم والليلة / ٢٩٣، ب: ما تعوذ به المرأة التي تُطْلَّق، ح ٦٢٠، وهو حديث موضوع، في إسناده موسى بن محمد بن عطاء كذَّبه أبو زرعة، وعيسى بن إبراهيم القرشي، قال فيه أبو حاتم: متروك، وموسى بن أبي حبيب أيضاً ضعيف قاله أبو حاتم. انظر: الميزان للذهبي (٤ / ٢١٩) برقم ٨٩١٥، والجرح والتعديل (٦ / ٢٧٢) و(٨ / ١٤٠).

وأخرج ابن السُّنِّي[1] أيضاً من حديث الحسين بن علي: «أمانٌ لأمتي من الغَرَق إذا ركبوا[2] أن يقولوا[3]: ﴿بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا إِنَّ رَبِّي لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [هود: ٤١]، ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾» [الزمر: ٦٧].

وأخرج ابن أبي حاتم[4] عن لَيْثٍ، قال: «بلغني أنَّ هؤلاء الآياتِ شفاءٌ من السِّحرِ تُقْرأ في إناءٍ فيه ماءٌ ثم يُصَبُّ على رأسِ المسحورِ: الآيةُ التي في سورةِ يونس: ﴿فَلَمَّا أَلْقَوْا قَالَ مُوسَى مَا جِئْتُمْ بِهِ السِّحْرُ﴾ إلى قوله: ﴿الْمُجْرِمُونَ﴾ [٨١، ٨٢]، وقوله: ﴿فَوَقَعَ الْحَقُّ وَبَطَلَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ إلى آخرِ أربعِ آيات [الأعراف: ١١٨-١٢٢]، وقوله: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ﴾ الآية [طه: ٦٩].

وأخرج الحاكم[5] وغيرُه من حديث أبي هريرة: «ما كَرَبَني أمرٌ إلا تمثَّل لي جبريل، فقال: يا محمدُ قل: «توكلت على الحيِّ الذي لا يموت»»،

---

(١) في عمل اليوم والليلة /٢٣٦، ب: ما يقول إذا ركب سفينته، ح ٥٠٠، في إسناده يحيى بن العلاء، قال الحافظ ابن حجر: رمي بالوضع، كما في التقريب /١٠٦٣ برقم ٧٦٦٨. ورواية ابن السني: «إذا ركبوا السفينة...».

(٢) زاد في م، ر: «البحر».

(٣) (أ): «يقول»، ع، ب، ك: «يقرؤوا».

(٤) في تفسيره (٦/١٩٧٤) برقم ١٠٥١٤، في إسناده انقطاع.

(٥) في المستدرك (١/٥٠٩) وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ولم يتعرض له الذهبي وفي إسناده سعد بن سعيد بن أبي سعيد المقبري. قال الحافظ ابن حجر: «لين الحديث»، كما في التقريب /٣٦٩ برقم ٢٢٤٩.

و﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ وَلِىٌّ مِّنَ ٱلذُّلِّ وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًۢا ﴾ [الإسراء: ١١١].

١٤١/٤ / وأخرج الصابوني[١] في «المئتين»[٢] مِنْ حديثِ ابن عباس مرفوعاً: «هذه الآيةُ أمانٌ مِن السَّرَق: ﴿ قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ ﴾ إلى آخرِ السورة». [الإسراء: ١١٠، ١١١]

وأخرج البيهقيُّ في «الدعوات»[٣] من حديثِ أنسٍ: «ما أنعمَ اللهُ على عبدٍ نعمةً في أهلٍ ولا مالٍ أو ولدٍ فيقول: ما شاءَ اللهُ لا قوةَ إلا بالله، فيرى فيه آفةً دونَ الموتِ».

وأخرج الدارمي[٤] وغيره من طريق عَبْدَةَ بن أبي لبابةَ، عن

(١) إسماعيل بن عبدالرحمن بن أحمد، أبو عثمان النَّيْسابوري المحدِّث المفسِّر (ت: ٤٤٩هـ)، وكتابه «المئتين» ضمَّ مئة حديث مختار، ومئة حكاية، ومنه قطعة مخطوطة، وله عقيدة مشهورة، والصَّابوني: نسبة إلى الصابون. انظر: السير ١٨/ ٤٠، طبقات المفسرين للداودي ١/ ١٠٧، تاريخ الأدب العربي ٦/ ٢٢٩، الفهرس الشامل «الحديث النبوي» ١٣٥١.

(٢) الحديث أخرجه البيهقي في الدلائل (٧/ ١٢١) لكنه ضعيف جداً في إسناده نهشل بن سعيد متروك، كما تقدم.

(٣) (٢/ ٢٨٣) ب: ما يقول إذا رأى ما يعجبه، ح ٤٩٨، ضعيف، في إسناده عبدالملك ابن زرارة وهو ضعيف، قال الأزدي: لا يصح حديثه كما في الميزان للذهبي (٢/ ٦٥٥) برقم ٥٢٠٦.

(٤) في سننه (٤/ ٢١٤٣) ك: فضائل القرآن، ب: في فضل سورة الكهف، ح ٣٤٤٩، =

[٤٢٠] زِرّ بن حُبَيْش، قال: «مَنْ قرأ آخرَ سورةِ الكهفِ / لساعةٍ يريدُ أن يقومَها من الليل قامها». قال عَبْدةُ: «فجرَّبْناه فوجَدْناه كذلك».

وأخرج التِّرْمذيُّ(١) والحاكمُ(٢) مِنْ [حديث](٣) سعد بن أبي وقاص: «دعوةُ ذي النون إذ دعا وهو في بطنِ الحوت: ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبۡحَٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٧]، لم يَدْعُ بها رجلٌ مسلمٌ في شيءٍ قَطُّ إلا استجابَ اللهُ له».

وعند ابن السُّنِّي(٤): «إني لأعلمُ كلمةً لا يقولُها مكروبٌ إلا فُرِّج عنه؛ كلمةَ أخي يونسَ: ﴿فَنَادَىٰ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبۡحَٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٧]».

= وكذا أبو عبيد في فضائل القرآن (٢ / ٥٤)، ب: فضل سورة هود وبني إسرائيل والكهف، ح ٤٦٥، في إسناده محمد بن كثير المصيصي صدوق كثير الغلط، كما في التقريب / ٨٩١ برقم ٦٢٩١ وبه ضعفه حسين سليم أسد محقق الدارميّ.

(١) في سننه (٥ / ٤٨٤) أبواب الدعوات، ب: دعوة ذي النون في بطن الحوت، ح ٣٥٠٥، وذكره الشيخ الألباني في صحيح الترمذي برقم ٢٧٨٥.

(٢) في المستدرك (١ / ٥٠٥) وصححه الحاكم ووافقه الذهبي، وذكره الشيخ الألباني في صحيح الجامع الصغير (١ / ٦٣٧) ح برقم ٣٣٨٣.

(٣) سقط من (أ) «حديث».

(٤) في عمل اليوم والليلة / ١٦٦، ب: ما يقول إذا نزل به كرب أو شدّة، ح ٣٤٣، ضعيف جداً به، فيه عمرو بن الحصين، متروك، كما في التقريب / ٧٣٣ برقم ٥٠٤٧.

وأخرج البيهقيُّ(١) وابنُ السُّنِّي(٢) وأبو عبيد(٣) عن ابن مسعود أنه قرأ في أذنِ مُبْتلى، فأفاق، فقال رسول الله ﷺ: «ما قرأتَ في أذنه؟» قال: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا﴾ إلى آخر السورة [المؤمنون: ١١٥-١١٨]، فقال: «لو أنَّ رجلاً مُوقناً قرأ بها على جبلٍ لَزالَ».

وأخرج الديلميُّ(٤) وأبو الشيخ بن حَيَّان في

---

(١) في الدعوات الكبير (٢/ ٣١١) ب: ما جاء في رقية المريض، ح ٥٢٦، انظر التعليق الآتي في حاشية ٣.

(٢) في عمل اليوم والليلة/ ٢٩٨، ب: ما يقرأ على من يعرض له في عقله، ح ٦٣١. انظر التعليق الآتي بعده.

(٣) في فضائل القرآن (٢/ ٨٩) ب: فضائل آيات من القرآن، ح ٥٤٢، قال الإمام أحمد: «هذا موضوع، هذا من حديث الكذابين». انظر: الميزان للذهبي (٢/ ١٧٥).

(٤) أورده الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير (٢/ ٢٤٥) ك: الجنائز قال: وأسنده «صاحب الفردوس»، وهو عنده في مسنده من حديث أبي الدرداء برقم (٦٠٩٩) -من طريق مروان بن سالم عن صفوان بن عمرو عن شريح عن أبي الدرداء وأبي ذر رضي الله عنهما- به مثله مرفوعاً، وقال: وفي الباب عن أبي ذر وحده أخرجه أبو الشيخ في «فضائل القرآن»، وحديث أبي ذر عزاه السيوطي في الدّر (١٢/ ٣١٤) لأبي الشيخ في فضائل القرآن وللديلمي، وحديث أبي الدرداء عزاه السيوطي لابن أبي الدّنيا في «ذكر الموت» لابن مردويه والديلمي، وأخرجه من حديثه أبو نعيم في ذكر أخبار أصبهان (١/ ٢٢٩) من طريق مروان بن سالم بمثل ما تقدم، وأخرج ابن سعد (٧/ ٤٤٣) وأحمد في مسنده (٢٨/ ١٧١-١٧٢) برقم ١٦٩٦٩ عن صفوان ابن عمرو قال: «كانت المشيخة يقولون: إذا قرِئت يسٓ عند الميت -أي: المحتضَر- =

«فضائله»(١) مِنْ حديث أبي ذرٍّ: «ما من ميت يموتُ / فيُقرأ عنده ٤/١٤٢ يسٓ إلا هَوَّن الله عليه».

وأخرج المَحَامِليُّ في «أماليه»(٢) من حديثِ عبدالله بن الزبير: «مَنْ جعل يسٓ أمامَ حاجةٍ قُضِيت له». وله شاهدٌ مرسلٌ عند الدارمي(٣).

وفي المستدرك(٤) عن أبي جعفر محمدِ بن علي، قال: «مَنْ وَجَدَ في قلبه قسوةً فَلْيَكْتُبْ «يسٓ» في جامٍ(٥) بزَعْفران ثم يَشْرَبه».

= خُفِّف عنه بها» فهو شاهد لحديث أبي ذر وأبي الدرداء، وحسَّن إسناده محققوا المسند، وحديث معقل بن يسار «اقرأوا على موتاكم يسٓ» تقدم في فضل يسٓ وهو ضعيف كما تقدم في ص: ٢١٢٢.

(١) لم نقف عليه، وذكره الحافظ ابن حجر في كتابه: التلخيص الحبير ٢/١١٠.

(٢) هي ستة عشر جزءاً من رواية البغداديين والأصبهانيين، وهي مخطوطة. انظر: الرسالة المستطرفة: ١٦١، الفهرس الشامل «الحديث النبوي»: ٢٤٥-٢٤٦. لم نقف عليه في المطبوع من الأمالي برواية ابن البيع.

(٣) في سننه (٤/ ٢١٥٠) ك: فضائل القرآن، ب: في فضل يس، رجاله ثقات وهو من مرسل عطاء بن أبي رباح.

(٤) (٢/ ٤٢٨)، سكت عليه الحاكم والذّهبي -رحمهما الله- ضعيف، في إسناده عمرو بن ثابت وهو ضعيف رمي بالرفض، كما في التقريب / ٧٣١ برقم ٥٠٣٠.

(٥) الجام: قدح الشراب.

وأخرج ابن الضُّرَيْس[1] عن سعيدِ بن جبيرٍ أنه قرأ على رجلٍ مجنونٍ سورةَ «يسٓ» فَبَرِئ.

وأخرجَ[2] أيضاً عن يحيى بن أبي كثيرٍ قال: «مَنْ قرأ يسٓ إذا أصبح لم يزل في فَرَحٍ حتى يُمسي، ومن قرأها إذا أمسى لم يزل في فرح حتى يصبحَ»، أخبرَنا مَنْ جرَّبَ ذلك.

وأخرج الترمذيُّ[3] من حديثِ أبي هريرةَ: «مَنْ قرأ الدخان كلَّها وأولَ غافر إلى ﴿إِلَيۡهِ ٱلۡمَصِيرُ﴾ [١-٣]، وآية الكرسيِّ حين يُمْسي حُفِظ بها حتى يُصبحَ، ومَنْ قرأها حين يصبحُ حُفِظ بها حتى يُمْسي» رواه الدارِميُّ[4] بلفظ: «لم يَرَ شيئاً يكرهه».

---

(١) في فضائل القرآن /١٦٨، ب: في فضل يسٓ، برقم ٢٢٠ وإسناده حسن، فيه يعقوب ابن عبدالله القُمّي صدوق يهم، كما تقدم.

(٢) أي ابن الضريس في المصدر السابق نفسه ص ١٦٧ برقم ٢١٩، وأخرجه الدارمي في سننه (٤/٢١٥١) ك: فضائل القرآن، ب: فضل يسٓ من حديث ابن عباس رضي الله عنهما برقم ٣٤٦٢ نحوه، وحسن المحقق إسناده.

(٣) في سننه (٥/٨) أبواب فضائل القرآن، ب: ما جاء في فضل سورة البقرة وآية الكرسي، ح ٢٨٧٦ وذكره الشيخ الألباني في ضعيف سنن الترمذي /٢٩٧، ح ٢٨٧٩، وقال: «ضعيف».

(٤) في سننه (٤/٢١٣٢) ك: فضائل القرآن، ب: فضل أول سورة البقرة وآية الكرسي، ح ٢٩٣٤، في إسناده عبدالرحمن بن أبي بكر بن عبدالله، ضعيف جداً. انظر: تهذيب التهذيب (٦/١٣٢) برقم ٢٩٩.

وأخرج البيهقي[١] والحارث بن أبي أسامة[٢] وأبو عبيد[٣]، عن ابن مسعود مرفوعاً: «مَنْ قرأ كل ليلة سورة الواقعة لم تُصبْه فاقةٌ أبداً».

وأخرج البيهقي في «الدعوات»[٤] عن ابنِ عباسٍ موقوفاً في المرأة يَعْسُر عليها وِلادُها، قال: «يكتبُ في قِرْطاسٍ ثم تُسْقى: «باسم الله الذي لا إله إلا هو الحليم الكريم، سبحان الله وتعالى رب العرش العظيم، الحمد لله ربِّ العالمين، ﴿كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَهَا لَمْ يَلْبَثُوٓا۟ إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَىٰهَا﴾ (النازعات: ٤٦]، ﴿كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوٓا۟ إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍۭ ۚ بَلَٰغٌ ۚ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [الأحقاف: ٣٥].

وأخرج أبو داودَ[٥] عن ابنِ عباسٍ قال: «إذا وَجَدْتَ في نفسك شيئاً

---

(١) في الشعب (٢/٤٩١-٤٩٢) ذكر سور المفصل، ح ٢٤٩٨-٢٥٠٠. انظر الذي بعده.

(٢) في بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث (٢/٧٢٩) ك: التفسير، سورة الواقعة، ح ٧٢١.

(٣) في فضائل القرآن (٢/٦٧) ب: سورة الواقعة والمسبحات، وهو حديث ضعيف، قال الإمام أحمد: «هذا حديث منكر، والشجاع والسري لا أعرفهما» كما في العلل المتناهية لابن الجوزي (١/١٠٥) برقم ١٥١.

(٤) (٢/٢٨٢) ب: ما يقول إذا عسر على المرأة ولدها، ح ٤٩٧، في إسناده محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى وهو صدوق سيئ الحفظ جداً، كما تقدم.

(٥) في سننه (٥/٣٣٥) ك: الأدب، ب: في ردّ الوسوسة، ح ٥١١٠، حسن إسناده الشيخ الألباني في صحيح سنن أبي داود برقم ٥١١٠.

-يعني الوسْوَسَة-، فقل: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْءَاخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد: ٣]».

/ وأخرج الطبراني[١] عن علي قال: لَدَغَت النبيَّ ﷺ عقربٌ فدعا بماءٍ ومِلْح، وجعل يمسحُ عليها ويقرأ: «قل يأيها الكافرون»، و«قل أعوذ برب الفلق»، و«قل أعوذ برب الناس». ١٤٣/٤

وأخرج أبو داودَ[٢] والنسائيُّ[٣] وابنُ حِبَّان[٤] والحاكمُ[٥] عن ابنِ مسعودٍ أنَّ النبيَّ ﷺ كان يكره الرُّقَى إلا بالمعوِّذات.

---

(١) في المعجم الصغير (٢/ ٢٣) وحسن إسناده الهيثمي في مجمع الزوائد (٥/ ١١١) بعد أن عزاه للطبراني.

(٢) في سننه (٤/ ٤٢٧-٤٢٨) ك: الخاتم، ب: ما جاء في خاتم الذهب، ح ٤٢٢٢، وأورده الألباني في ضعيف سنن أبي داود ٤١٦ برقم ٩٠٥، وقال: «منكر».

(٣) في سننه (٨/ ١٤١) ك: الزينة، الخضاب بالصفرة، ح ٥٠٨٨. وأورده الألباني -رحمه الله- في ضعيف سنن النسائي ٢٢٢، برقم ٣٧٨.

(٤) كما في الإحسان (١٢/ ٤٩٥-٤٩٦) ك: الحظر والإباحة، ذكر الزّجر عن أشياء معلومة ح ٥٦٨٢-٥٦٨٣.

(٥) في المستدرك (٤/ ١٩٥) ك: اللباس، في إسناده عبدالرحمن بن حرملة، قال البخاري -في تاريخه (٥/ ٢٧٠) رقم ٨٧٤-: «لم يصح حديثه».

وأخرج الترمذيُّ[1] والنَّسائي[2] عن أبي سعيدٍ: «كان رسول الله ﷺ يتعوذ من الجانِّ وعين الإنسان حتى نزلت المعوِّذتان[3]، فأخذ بهما وتَرَكَ ما سواهما».

فهذا ما وقفتُ عليه في الخواصِّ من الأحاديث التي لم تصلْ إلى حَدّ الوَضْع، ومن الموقوفاتِ عن الصحابة والتابعين، وأمَّا ما لم يَرِدْ به أثر، فقد ذكر الناسُ من ذلك كثيراً جداً الله أعلمُ بصحته.

ومن لطيفه ما حكاه ابن الجوزي[4] عن ابن ناصر[5]، عن شيوخه، عن ميمونةَ بنتِ شاقول البغدادية[6]، قالت: «آذانا جارٌ لنا، فصلَّيْتُ

(١) في سننه (٣/ ٥٧٦) أبواب الطب، ب: ما جاء في الرقية بالمعوذتين، ح ٢٠٥٨، وقال الترمذي: «وهذا حديث حسن غريب».

(٢) في سننه (٨/ ٢٧١) ك: الاستعاذة، الاستعاذة من عين الجان، وهو حديث صحيح ذكره الشيخ الألباني في صحيح سنن الترمذي (٢/ ٤٠٥)، ح ٢٠٥٨، وقال: «صحيح».

(٣) المثبت من ح: وهو موافق لمصدري التخريج، وفي النسخ: «المعوِّذات، بها، سواها».

(٤) في كتابه المنتظم في تاريخ الملوك والأمم: ١٥/ ٤٢، وفيه: «ثم نمتُ ففتحت عينيَّ فرأيت النجوم مصطفة، فقرأت: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ ۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ فلما كان سَحَرَ...».

(٥) محمد بن ناصر بن محمد، أبو الفضل السَّلامي البغدادي الحافظ (ت: ٥٥٠هـ)، من مؤلفاته: «المأخذ على أبي عبيد الهروي في كتابه الغريبين»، «الأمالي». انظر: السير ٢٠/ ٢٦٥، الوافي ٥/ ١٠٤، الرسالة المستطرفة: ١٦٠.

(٦) الواعظة، التي هي للقرآن حافظة، من المتعبِّدات (ت: ٣٩٣هـ) وفي النسخ «شاقول»، وهي: بنت شاقولة بالتاء، وفي المنتظم، والنجوم الزاهرة بالسين «ساقولة». انظر: المنتظم ١٥/ ٤٢، والبداية لابن كثير ١٥/ ٥٠٢، والنجوم الزاهرة ٤/ ٢٠٩، وراجع القاموس المحيط وشرحه للزبيدي في «شقل» ففيهما: «شاقولة».

ركعتين، وقرأتُ مِنْ فاتحةِ كلٍّ سورةٍ آيةً حتى ختمتُ القرآن، وقلت: «اللهم اكفِنا أمره»، / ثم نمتُ وفتحتُ عيني، وإذا به قد نَزَلَ وقتَ السَّحَرِ، فزلَّتْ قدمُه فسقطَ وماتَ». [٤٢١]

* * *

تنبيه

قال ابن التين(١): «الرُّقى بالمُعَوِّذات وغيرِها من أسماءِ الله هو الطِّبُّ الرُّوحاني(٢) إذا كان على لسان الأبرارِ من الخلقِ حَصَلَ الشفاءُ بإذن الله. فلما عَزَّ هذا النوعُ فَزِعَ الناسُ إلى الطب الجثماني(٣). قلت: ويشير إلى هذا قولُه(٤) ﷺ: «لو أنَّ رجلاً مُوْقناً قرأ بها على جبلٍ لَزال».

وقال القرطبي(٥): «تجوزُ الرُّقْيَةُ بكلامِ اللهِ وأسمائِه، فإن كان مأثوراً اسْتُحِب».

(١) انظر: فتح الباري ١٠/١٩٦.

(٢) ضبطت في (أ) بفتح الراء، وهي في مراجع اللغة بضم الراء. انظر: اللسان «روح».

(٣) في الفتح: «الجسماني».

(٤) تقدم تخريجه والحكم عليه أنه حديث موضوع في ص: ٢١٨٧.

(٥) جاء في المفهم له -نقلاً عن الخطابي-: «وإذا كانت بالقرآن وبأسماء الله تعالى فهي مباحة، أو مأمور بها»، والنص الذي أورده السيوطي نقله عن الحافظ ابن حجر في فتح الباري ١٠/١٩٧، أثناء تلخيص الحافظ لكلام القرطبي. انظر: المفهم للقرطبي: ١/٤٦٢، ٤٦٦-٤٦٧.

/ وقال الرَّبيع[1]: «سألت الشافعيَّ عن الرُّقْيَةِ فقال: «لا بأسَ أَنْ يُرْقَى ٤/١٤٤ بكتاب الله، وبما يُعْرَفُ من ذكر الله».

وقال ابن بطال[2]: «في المعوِّذات سِرٌّ ليس في غيرها من القرآن، لما اشتملت عليه من جوامعِ الدعاءِ التي تَعُمُّ أكثرَ المكروهاتِ من السِّحر والحسدِ وشرّ الشيطان ووسوسته وغيرِ ذلك، فلهذا كان ﷺ يكتفي بها».

وقال ابن القيم في حديث الرُّقْيةِ بالفاتحة[3]: «إذا ثبت أنَّ لبعضِ الكلامِ خَواصَّ ومنافعَ، فما الظنُّ بكلامِ ربِّ العالمين، ثم بالفاتحةِ التي لم يَنْزِلْ في القرآن ولا غيرِه من الكتب مثلُها لتضَمُّنها جميعَ معاني الكتاب، فقد اشتملت على ذِكْرِ أصولِ أسماءِ الله ومَجامعها وإثباتِ المَعادِ وذِكْرِ التوحيدِ والافتقارِ إلى الربِّ في طَلَبِ الإعانة به والهداية منه، وذِكْرِ أفضلِ الدعاءِ وهو طَلَبُ الهدايةِ إلى الصراطِ المستقيمِ المتضمنِ كمالَ معرفته وتوحيده وعبادته بفعْلِ ما أَمَرَ به واجتنابِ ما نهى عنه والاستقامةِ عليه، ولتضمُّنها ذكرَ أصنافِ الخلائق، وقَسَمَتْهم إلى مُنْعَمٍ عليه لمعرفته بالحقِّ والعملِ به، ومغضوبٍ عليه لعدُوله عن الحق بعد معرفته، وضالٍ بعدمِ معرفتِه له مع ما تضمَّنَتْه من إثباتِ القَدَرِ والشرعِ والأسماءِ والمَعادِ

(١) فتح الباري ١٠/١٩٧.

(٢) علي بن خلف بن عبدالملك، أبو الحسن القرطبي المالكي (ت: ٤٤٩هـ)، له «شرح على صحيح البخاري» طبع، و«الاعتصام في الحديث». انظر: السير ١٨/٤٧، شجرة النور ١/١١٥، والنص في شرحه على صحيح البخاري ٩/٤٢٧، وانظر: الفتح ١٠/١٩٧.

(٣) زاد المعاد ٤/١٧٧ باختصار.

والتوبةِ وتزكيةِ النفسِ وإصلاحِ القلبِ والردِّ على جميع أهل البدع، وحقيقٌ بسورةٍ هذا بعضُ شأنها أن يُستشفى بها من كل داء» انتهى.

* * *

مسألة

قال النوويُّ في «شرح المهذب»[1]: «لو كُتِب القرآنُ في إناءٍ ثم غَسَله، وسقاه المريض، فقال الحسن البصري ومجاهد وأبو قِلابة[2] والأوزاعي: «لا بأسَ به»، وكرهه النخَعيُّ، قال: «ومقتضى مذهبنا أنه لا بأسَ به؛ فقد قال القاضي حسين والبغويُّ وغيرُهما: «لو كَتَبْتَ قرآناً على حَلْوى وطعامٍ فلا بأسَ بأكله» انتهى.

قال الزركشي[3]: «وممن صَرَّح بالجوازِ في مسألةِ الإناء العمادُ النِّيهِي مع تصريحِه بأنه لا يجوزُ ابتلاعُ ورقةٍ فيها آيةٌ، لكن أفتى ابن عبدالسلامِ[4] بالمنع من الشرب أيضاً: لأنه تُلاقيه نجاسةُ الباطنِ» وفيه نظرٌ.

(١) المجموع ٢/٨٣، وليس فيه إلا قول القاضي حسين والبغوي وبقية الأقوال في التبيان في آداب حملة القرآن ١٧٢.

(٢) عبدالله بن زيد بن عمرو «أو عامر»، الجَرْمي البصري ثقة فاضل، قَدِمَ الشام وانقطع بداريَّا هارباً من تولِّي القضاء (ت: ١٠٤هـ). انظر: طبقات ابن سعد ٧/١٨٣، السير ٤/٤٦٨.

(٣) البرهان ٢/١٠٥.

(٤) لم نقف على قوله في فتاواه الموصلية (خ)، ولا الفتاوى المطبوعة.

٤/ ١٤٥

/ النوع السادس والسبعون
في مرسوم الخط وآداب كتابته[١]

أفرده بالتصنيفِ خلائقُ من المتقدمين والمتأخرين، منهم أبو عمروٍ الدانيُّ، وألَّف في توجيهِ ماخالف قواعدَ الخطِّ منه أبو العباسِ المَرَّاكُشيّ[٢] كتاباً سماه «عنوان الدليل في مرسومِ خَطِّ التنزيل» بيَّن فيه أنَّ هذه الأحرفَ إنما اختلف حالُها في الخطّ بحسَبِ اختلافِ أحوالِ معاني كلماتِها، وسأُشير هنا إلى مقاصدِ ذلك إن شاء الله تعالى.

أخرج ابنُ أشتةَ في كتاب «المصاحف»[٣] بسندِه عن كعب الأحبار، قال: «أول مَنْ وَضَعَ الكتابَ العربيَّ والسُّرْيانيَّ والكتبَ كلَّها آدمُ ﷺ قبل موتهِ بثلاثمئةِ سنةٍ، كتبها في الطين، ثم طبخَه، فلمَّا أصابَ الأرضَ الغرقُ أصابَ كلُّ قومٍ كتابَهم فكتبوه، فكان إسماعيلُ بنُ إبراهيمَ أصاب كتابَ العربِ».

---

(١) انظر: فنون الأفنان ٢٢٠، البرهان ٢/ ٥، التحبير ٣٣٧.

(٢) أحمد بن محمد بن عثمان، الأَزْدي المعروف بابن البنَّاء، مشارك في عدة علوم، وغلب عليه التصوف (ت: ٧٢١هـ)، وكتابه مطبوع بعنوان: «عنوان الدليل من مرسوم خط التنزيل»، وله «الروض المَرِيع في صناعة البديع». انظر: الدرر الكامنة ١/ ٢٩٧، البدر الطالع ١/ ١٠٨.

(٣) ذكره المصنف في كتابه المزهر في علوم اللغة (٢/ ٣٤١) وعزاه له، وذكره ابن فارس في كتابه الصاحبيّ ٣٨، والزركشي في البرهان (٢/ ١٢).

ثم أخرجَ(١) مِنْ طريقِ عكرمةَ، عن ابنِ عبَّاسٍ قال: «أولُ مَنْ وَضَعَ الكتابَ العربيَّ إسماعيلُ، وَضَعَ(٢) الكتابَ على لفظِه ومَنْطِقِه، ثم جعله كتاباً واحداً مثلَ الموصولِ / حتى فَرَّق بينه ولدُه، يعني(٣) أنه وَصَل فيه جميعَ الكلماتِ، ليس بين الحروف فَرْقٌ هكذا: بسمللرحمنللرحيم. ثم فَرَّقه مِن بنيه هَمَيْسَع(٤) وقيْذَر(٥)». [٤٢٢]

ثم أخرجَ(٦) من طريقِ سعيدِ بنِ جُبَيْرٍ، عن ابنِ عباسٍ قال: «أولُ كتابٍ أَنْزَلَهَ اللهُ من السماء أبو جاد».

وقال ابن فارس(٧): «الذي نقولُه: إن الخطَّ توقيفيٌّ،

(١) أي: ابن أشتة في المصدر السابق نفسه، كذا عزاه له المصنف في المزهر في علوم اللغة (٢ / ٣٤٢) وأخرجه الحاكم في المستدرك (٢ / ٥٥٣) وصححه وتعقبه الذهبيّ بقوله: «قلت: عبدالعزيز واه» والنص في الصاحبي ٣٨ والبرهان للزركشي (٢ / ١٢).

(٢) (ع): «طبع».

(٣) (ح): «روي».

(٤) ابن نَبْت بن قَيْدار، من ولد إسماعيل عليه السلام، دعا إلى دين إسماعيل، وكان بمكة حين هاجمها بنو إسرائيل، وهزمهم الحارث بن مُضاض، وأخذ منهم كتباً انتحلوها على الزَّبور، فاحتفظ هَمَيْسَع بتلك الكتب، وظلَّت عنده يتوارثها أبناؤه إلى زمن عيسى عليه السلام. انظر: الأعلام ٨ / ٩٥.

(٥) ابن إسماعيل بن إبراهيم عليهما الصلاة والسلام، أبو العرب ويقال له: قاذَر، وقيل بنبوته. انظر: سيرة ابن هشام ١ / ٦، البداية والنهاية ١ / ٤٤٥، تاج العروس (قذر) ١٣ / ٣٨٦.

(٦) كذا عزاه له المصنف في المزهر (٢ / ٣٤٣)، وانظر: محاضرة الأوائل ٢٦.

(٧) الصاحبي ٣٩.

لقوله: ﴿ عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ۝ عَلَّمَ الْإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾ [العلق: ٤، ٥]،/ وقال: ٤/١٤٦
﴿ نٓ وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ ﴾ [القلم: ١]؛ وإنَّ هذه الحروفَ داخلةٌ في الأسماء التي أعلم اللهُ آدمَ».

وقد وَرَدَ في أمرِ أبي جاد ومبتدأِ الكتابةِ أخبارٌ كثيرةٌ ليس هذا محلَّها، وقد بَسَطْتُها في تأليفٍ مفردٍ[1].

* * *

---

(١) هو «الأخبار المروية في سبب وضع العربية»، مطبوع. انظر: مكتبة الجلال السيوطي: ٥٨.

فصل

القاعدةُ العربيةُ أنّ اللفظَ يُكتب بحروفِ هجائه مع مراعاة الابتداءِ به والوقفِ عليه، وقد مَهَّدَ النحاةُ له أصولاً وقواعدَ، وقد خالَفَها في بعضِ الحروفِ خَطُّ المصحفِ الإمامِ.

وقال أشهبُ[١]: «سُئِل مالكٌ: هل يُكتب المصحفُ على ما أَحْدَثَه الناسُ من الهجاءِ؟ فقال: «لا، إلا على الكَتْبَةِ الأولى». رواه الدانيُّ في «المُقْنع»[٢]، ثم قال: «ولا مخالفَ له مِنْ علماءِ الأمةِ».

وقال في موضعٍ[٣] آخر: «سُئِلَ مالكٌ عن الحروفِ في القرآنِ مثلَ الواوِ والألفِ؛ أترى أن يُغَيَّر من المصحف إذا وُجِد فيه كذلك؟ قال: لا».

قال أبو عمرو[٤]: «يعني الواوَ والألفَ المزيدتَيْن في الرسمِ المعدومتَيْن في اللفظِ، نحوُ: ﴿أُوْلُواْ﴾ [آل عمران: ١٨].

(١) ابن عبدالعزيز بن داود، أبو عَمْرو القَيْسيّ المصريّ الفقيه تلميذ الإمام مالك، ويقال: إن «أشهب» لقب له، واسمه «مِسْكين» (ت:٢٠٤هـ). انظر: وفيات الأعيان ١/ ٢٣٨، السير ٩/ ٥٠٠.

(٢) المقنع ٩، وانظر: المحكم ١١.

(٣) في المقنع ص ٢٨.

(٤) أي: الداني في المصدر المذكور ص ٢٨.

وقال الإمام أحمد[1]: «يَحْرُم مخالفةُ [خطّ][2] مصحف عثمانَ في واوٍ أو ياءٍ أو ألفٍ أو غيرِ ذلك».

وقال البيهقي في «شعب الإيمان»[3]: «مَنْ كتب مصحفاً فينبغي أن يُحافظَ على الهجاءِ الذي كتبوا به تلك المصاحفَ ولا يخالِفَهم فيه، ولا يُغَيِّرَ مِمَّا كتبوه شيئاً؛ فإنهم كانوا / أكثر علماً، وأصدقَ قلباً ولساناً، وأعظم أمانةً مِنَّا، فلا ينبغي أَنْ نَظُنَّ بأنفسِنا استدراكاً عليهم». ١٤٧/٤

قلت: ويَنْحَصِرُ أمرُ الرسمِ في الحذفِ، والزيادةِ، والهمزِ، والبدلِ، والوصلِ والفصلِ، وما فيه قراءتان فكُتِبَ على إحداهما.

* * *

(١) انظر: الآداب الشرعية لابن مفلح ٢/٢٧٣، والبرهان للزركشي ٢/١٤.

(٢) زيادة من ح، س، ك، وفي مطبوعة أبي الفضل: «مخالفة مصحف الإمام».

(٣) (٢/٥٤٨).

القاعدة الأولى في الحَذْف

تُحْذَفُ الألفُ[1] من «يا» النداء، نحوُ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ [البقرة: ٢١]، ﴿يَٰٓـَٔادَمُ﴾ [البقرة: ٣٣]، ﴿يَٰرَبِّ﴾ [الفرقان: ٣٠]، ﴿يَٰعِبَادِيَ﴾ [العنكبوت: ٥٦]، وهاءِ التنبيهِ، نحوُ: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [البقرة: ٣١]، ﴿هَٰٓأَنتُمْ﴾ [آل عمران: ٦٦]، و«نا مع ضميرٍ»، نحوُ: ﴿أَنجَيْنَٰكُم﴾ [الأعراف: ١٤١]، ﴿ءَاتَيْنَٰهُ﴾ [الأعراف: ١٧٥].

ومِنْ: ﴿ذَٰلِكَ﴾ [البقرة: ٢]، و﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ [البقرة: ٥]، و﴿لَٰكِنِ﴾ [آل عمران: ١٩٨]، و﴿تَبَٰرَكَ﴾[2] [الرحمن: ٧٨]، وفروعِ الأربعة[3]، و﴿لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢]، و﴿إِلَٰهَ﴾ [البقرة: ١٦٣]، كيفَ وقعَ،

---

(١) انظر: حذف الألف في: المقنع ١٠، ودليل الحيران ٤٣، وسمير الطالبين ٣٢.

(٢) الذي عليه العمل عند المشارقة في «تبارك» هو إثبات ألفه إلا في سورة الرحمن [٧٨]، والملك [١] على ما نصَّ عليه أبو داود، وأما الدانيُّ فنصَّ على حذف الألف من «تبارك» حيث وقع، وعليه العمل عند المغاربة، والسيوطي هنا ينقل عن المقنع للداني.
أما «باركنا»، و«مباركاً»، و«مباركة»، و«المباركة» ففيها تفصيل عند المشارقة، أمَّا عند المغاربة فألفها محذوفة في الكلّ. انظر: «المقنع» للداني (١٨)، «مختصر التبيين لهجاء التنزيل» لأبي داود (٤ / ١١٧٤)، و«دليل الحيران» للمارغني (١١٩).

(٣) نحو: ﴿ذَٰلِكُمْ﴾، و﴿أُوْلَٰٓئِكُمْ﴾، و﴿لَٰكِنَّكُمْ﴾، و﴿بَٰرَكْنَا﴾.

و﴿ ٱلرَّحۡمَٰنِ ﴾ [الفاتحة: ٣]، و﴿ سُبۡحَٰنَ ﴾ [الإسراء: ١٠١] كيف وقع، إلا: ﴿ قُلۡ سُبۡحَانَ رَبِّي ﴾(١) [الإسراء: ٩٣].

وبعد(٢) لامٍ، نحوُ: ﴿ خَلَٰٓئِفَ ﴾ [الأنعام: ١٦٥]، ﴿ خِلَٰفَ رَسُولِ ٱللَّهِ ﴾ [التوبة: ٨١]، ﴿ سَلَٰمٌ ﴾ [الأنعام: ٥٤]، ﴿ غُلَٰمٌ ﴾ [آل عمران: ٤٠]، ﴿ لِإِيلَٰفِ ﴾ [قريش: ١]، ﴿ يُلَٰقُواْ ﴾ [الزخرف: ٨٣].

وبين لامَيْن، نحو: ﴿ ٱلۡكَلَٰلَةِ ﴾ [النساء: ١٧٦]، ﴿ ٱلضَّلَٰلَةَ ﴾ [البقرة: ١٧٥]، ﴿ خِلَٰلٌ ﴾ [إبراهيم: ٣١]، ﴿وَلَلدَّارُ﴾(٣) [الأنعام: ٣٢]، ﴿ لَلَّذِي بِبَكَّةَ ﴾ [آل عمران: ٩٦].

ومِنْ كلّ عَلَمٍ زائدٍ على ثلاثةٍ(٤) كـ﴿ إِبۡرَٰهِـۧمَ ﴾ [البقرة: ١٢٤]، و﴿يَٰصَٰلِحُ ﴾ [الأعراف: ٧٧]، و﴿ وَمِيكَىٰلَ ﴾ [البقرة: ٩٨]، إلا ﴿ جَالُوتَ ﴾ [البقرة: ٢٥١]، و﴿وَهَٰمَٰنَ﴾(٥) [القصص: ٦]،

---

(١) عند المشارقة، وأما المغاربة فحذفوا الموضع الثاني من الإسراء أيضاً كنظائره. المقنع ١٧، مختصر التبيين ٢ /٢٠٣، ٣ /٧٩٦، سمير الطالبين ٤٣ .

(٢) هذا عند كثير من المغاربة تبعاً لصاحب المنصِف، وكذا المشارقة سوى (١٢) لفظة سكت عنها أبو داود، فالعمل فيها على الإثبات عندهم وعند بعض المغاربة. انظر: دليل الحيران ١٠٣، سمير الطالبين ٥٧ .

(٣) ﴿ وَلَلدَّارُ ﴾، و﴿ لَلَّذِي ﴾ ونحوهما: الأدق في وصفهما أن قاعدتهما: إذا دخلت اللام «للجر أو الابتداء» ـوكانت متصلةـ على همزة الوصل التي هي الألف من أل التعريف فتحذف، فهي ألف تجوزاً. انظر: المقنع (ص ٣٠) ومورد الظمآن ٩٦ .

(٤) ويشترط أيضاً أن تكون ألفه وسطاً. انظر: دليل الحيران ٧٥ .

(٥) المراد بألف « هامان » ألفه الأولى التي بعد الهاء، أثبتها المغاربة، وحذفها المشارقة. أما ألفه الثانية التي بعد الميم فمحذوفة باتفاق. انظر: المقنع ٢١، ودليل الحيران ٧٧ .

و﴿ طَالُوتُ ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، و﴿ يَاجُوجَ وَمَاجُوجَ ﴾[1] [الكهف: ٩٤]، و﴿دَاوُدُ ﴾ [البقرة: ٢٥١] لحَذْفِ واوِه، و﴿ إِسْرَآءِيلَ ﴾ [البقرة: ٤٠] لحَذْفِ يائه[2].

واختُلِف في: ﴿ هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَ ﴾ [البقرة: ١٠٢]، و﴿ قَٰرُونَ ﴾ [القصص: ٧٦][3].

/ ومِنْ كلّ مُثَنَّى[4] اسمٍ أو فعلٍ إنْ لم يتطرَّفْ، نحوُ: ﴿ رَجُلَانِ ﴾ ٤/١٤٨ [المائدة: ٢٣]، ﴿ يُعَلِّمَانِ ﴾ [البقرة: ١٠٢]، ﴿ أَضَلَّانَا ﴾ [فصلت: ٢٩]،

---

(١) على قراءة: غير عاصم بترك الهمز. انظر: النشر (١/٣٩٥)، وأما بالهمز فلا يتصور حذف ألفه، ويدخل ضمن القاعدة الثالثة في الهمز ص: ٢٢١٦.

(٢) أي: الأولى التي هي صورة الهمزة، واختلفوا في ألف «إسرائيل» الثانية، أثبتها المغاربة، وحذفها المشارقة. انظر: دليل الحيران ٧٦، سمير الطالبين ٣٨.

(٣) والعمل عند المشارقة على الحذف.

(٤) هذا مذهب الداني، وعليه عمل المغاربة، إلا ﴿ تُكَذِّبَانِ ﴾ في الرحمن فذكره الداني بالوجهين، واختار المغاربة إثبات الألف فيها. انظر: المقنع ١٥، ١٧، ٩٨ أما أبو داود فنصَّ على اختلاف المصاحف فيها، واختار إثبات الألف فيها إلا في ﴿ يَأْتِيَٰنِهَا ﴾ بالنساء (١٦)، و﴿ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾ في طه (٦٣)، و﴿ فَذَٰنِكَ ﴾ بالقصص (٣٢)، وعليه عمل المشارقة.

وأجمعت المصاحف على الحذف في: ﴿ ٱلْأَوْلَيَٰنِ ﴾ بالمائدة (١٠٧) ليحتمل القراءتين.

انظر: مختصر التبيين ٢/١٨٨، ٣٩٦، ٣/٤٦٢، ٤/٨٤٦، ٩٦٦، دليل الحيران: ٨٩ سمير الطالبين: ٣٧.

﴿إِنْ هَٰذَٰنِ﴾ [طه: ٦٣]، إلا ﴿بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ﴾[1] [الحج: ١٠].

ومِنْ كلِّ جمعِ تصحيحٍ لمذكر أو مؤنث[2]، نحوُ: ﴿ٱللَّٰعِنُونَ﴾ [البقرة: ١٥٩]، ﴿مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦]، إلا ﴿طَٰغُونَ﴾ في الذاريات [٥٣] والطور [٣٢]، و﴿كِرَامًا كَٰتِبِينَ﴾[3] [الانفطار: ١١]، وإلا ﴿رَوْضَاتِ﴾ في شورى [٢٢]، و﴿ءَايَٰتٌ لِّلسَّآئِلِينَ﴾[4] [يوسف: ٧]، و﴿مَّكْرٌ فِىٓ ءَايَاتِنَا﴾ [يونس: ٢١] و﴿ءَايَاتُنَا بَيِّنَٰتٍ﴾[5] في يونسَ [١٥]، وإلا إنْ تلاها[6] همزةٌ نحوُ: ﴿وَٱلصَّٰٓئِمِينَ وَٱلصَّٰٓئِمَٰتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥] أو تشديدٌ، نحوُ: ﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ﴾ [الصافات: ١].

فإنْ كان في الكلمةِ[7] ألفٌ ثانيةٌ حُذِفت أيضاً إلا ﴿سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ﴾ في فُصِّلت [١٢].

---

(١) هذا الاستثناء من المصنف ليس بصحيح، لأنه حَذَفَ ألفَ «يداك» و«يداه» مَن كان مِن مذهبه حذف ألف المثنى، وهم المغاربة تبعاً للداني، وأثبتَ الألف فيهما مَن اختار إثبات ألف المثنى، وهم المشارقة تبعا لأبي داود.
إذاً المثال الصحيح لألف المثنى المتطرفة المتفق على إثباتها نحو: ﴿إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ﴾، ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ﴾، ﴿كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ﴾، ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا﴾، ﴿قَالَا رَبَّنَآ﴾.

(٢) انظر: المقنع ٢٢، دليل الحيران ٤٧، سمير الطالبين ٣٣.

(٣) والعمل على الحذف في ﴿كَٰتِبِينَ﴾. انظر: دليل الحيران ٥٦، سمير الطالبين ٣٣.

(٤) العمل عند المشارقة على الحذف في «آيات».

(٥) المراد: «آياتنا».

(٦) أي: تلا الألف وقوله: «تلاها» يحتمل في (أ): تلاهما، وهو تحريف.

(٧) أي: جمع المؤنث السالم، نحو: «صالحات»، «مسلمات».

ومِنْ كلِّ جمعٍ على مَفاعِلَ أو شبهِه[1]، نحو: ﴿ٱلْمَسَٰجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، ﴿وَمَسَٰكِنُ﴾ [التوبة: ٢٤]، ﴿وَٱلْيَتَٰمَىٰ﴾ [البقرة: ٨٣]، ﴿وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾ [البقرة: ٦٢]، ﴿وَٱلْمَسَٰكِينِ﴾ [البقرة: ٨٣]، و﴿ٱلْخَبَٰٓئِثَ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، و﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [البقرة: ٣١] والثانية مِنْ ﴿خطايا﴾[2] كيف وَقَعَ[3].

ومِنْ كلِّ عددٍ كـ﴿ثَلَٰثَ﴾ [مريم: ١٠] و﴿ثَلَٰثَ﴾ [المائدة: ٧٣]، و﴿سَٰحِرٍ﴾ [الأعراف: ١١٢] إلا في آخرِ الذاريات [٥٢] -فإنْ ثُنِّي[4] فألفاه[5]- و﴿ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [البقرة: ٨٥] و﴿ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ [البقرة: ٣٦]، و﴿سُلْطَٰنٍ﴾ [الأعراف: ٧١]، و﴿وَتَعَٰلَىٰ﴾ (الأنعام: ١٠٠]، ﴿وَٱلَّٰتِى﴾ [النساء: ١٥]، ﴿ٱلَّٰٓـِٔى﴾ [الأحزاب: ٤]، و﴿خَلَٰقٍ﴾ [البقرة: ١٠٢]، و﴿عَٰلِمُ﴾ [الأنعام: ٧٣]، و﴿بِقَٰدِرٍ﴾ [يس: ٨١]، و﴿أَصْحَٰبُ﴾[6] [البقرة: ٣٩].

---

(١) انظر: المقنع ١٨.

(٢) أما الألف الأولى التي بعد الطاء فهي محذوفة في أكثر المصاحف، وعليه العمل. انظر: مختصر التبيين ٢/١٤٣، دليل الحيران ٢٧٢.

(٣) مضافاً لضمير المخاطبين نحو: ﴿خَطَٰيَٰكُمْ﴾ [البقرة: ٥٨]، أولضمير المتكلمين نحو: ﴿خَطَٰيَٰنَا﴾ [طه: ٧٣]، أو لضمير الغائبين ﴿خَطَٰيَٰهُم﴾ [العنكبوت: ١٢].

(٤) أي: ساحر.

(٥) أي: محذوفتان. انظر: المقنع ١٧.

(٦) في النسخ «الأصحاب»، ولم ترد معرفة بـ«أل» في القرآن، والذي ورد من ذلك منكراً، ومعرفاً بالإضافة، وتعبير المصنفين في الرسم: «أصحاب» حيث ورد.

و﴿ ٱلۡأَنۡهَـٰرُ ﴾ [البقرة: ٢٥]، و﴿ ٱلۡكِتَـٰبُ ﴾ [البقرة: ٢]، ومُنكّر / [٤٢٣] الثلاثة، إلا أربعةَ مواضعَ(١): ﴿ لِكُلِّ أَجَلٖ كِتَابٞ ﴾ [الرعد: ٣٨] ﴿ كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ ﴾ [الحجر: ٤]، ﴿ كِتَابِ رَبِّكَۖ ﴾ في الكهف [٢٧]، ﴿ وَكِتَابٖ مُّبِينٍ ﴾ في النمل [١].

ومن البسملةِ، و﴿ بِسۡمِ ٱللَّهِ مَجۡرٜىٰهَا ﴾ [هود: ٤١]، ومن أولِ الأمرِ من «سأل»(٢)، ومِنْ كلِّ ما اجتمع فيه ألفان أو ثلاثةٌ، نحوُ: ﴿ ءَادَمَ ﴾ [البقرة: ٣١]، ﴿ ءَاخَرَۚ ﴾ [الحجر: ٩٦]، ﴿ ءَأَشۡفَقۡتُمۡ ﴾ [المجادلة: ١٣]، ﴿ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ ﴾(٣) [البقرة: ٦]، ﴿ غُثَآءٗۚ ﴾(٤) [المؤمنون: ٤١]، ومِنْ «رأى» كيف وقع(٥)، إلا ﴿ مَا رَأَىٰٓ ﴾ و﴿ لَقَدۡ رَأَىٰ ﴾ في النجم(٦) [١١، ١٨]، وإلا ﴿ وَنَـَٔا ﴾(٧) [الإسراء: ٨٣]، و﴿ ٱلۡـَٔـٰنَ ﴾ [البقرة: ٧١]، إلا

---

(١) يعني مجردة من لام التعريف. انظر: المقنع ٢٠.

(٢) نحو: ﴿ وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ ﴾، ﴿ فَسۡـَٔلُوهُمۡ ﴾ مما سبقه حرف الواو أو الفاء؛ ليحتمل القراءتين. انظر: المقنع ٢٩.

(٣) انظر: المقنع ٢٤ ومثال ما اجتمع فيه ثلاث ألفات: ﴿ ءَأَٰلِهَتُنَا خَيۡرٌ ﴾ [الزخرف: ٥٨].

(٤) وما أشبهه مما في آخره همز منوّن منصوب بعد ألف. انظر: المقنع: ٢٦.

(٥) مجرداً، أو مضافاً لضمير المخاطب نحو: ﴿ رَءَاكَ ﴾ [الأنبياء: ٣٦]، أو لضمير المذكر الغائب نحو: ﴿ رَءَاهُ ﴾ [النمل: ٤٠]، أو لضمير المؤنث الغائب نحو: ﴿ رَءَاهَا ﴾ [النمل: ١٠].

أما ما سبق بهمزة استفهام نحو: «أرءيتكم»، و«أرءيت»، فاختلفت مصاحف الأمصار فيه بين حذف الألف وإثباتها، والعمل على الحذف. انظر: المقنع ٩٩، مختصر التبيين ٣ / ٤٨٣ ـ ٤٨٤.

(٦) انظر: المقنع ٢٥.

(٧) المصدر السابق.

﴿ فَمَن يَسْتَمِعِ ٱلْـَٔانَ ﴾[1] [الجن: ٩]، والألفان من ﴿ لَـْٔيْكَةِ ﴾ [الشعراء: ١٧٦، ص: ١٣] إلا في الحجر [٧٨]، وقٓ[2] [١٤].

وتُحْذف الياء[3] مِنْ كلِّ منقوصٍ منونٍ رفعاً وجراًّ، نحوُ: ﴿ بَاغٍ وَلَا عَادٍ ﴾ [البقرة: ١٧٣].

/ والمضافِ لها إذا نودي[4] إلا: ﴿ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ ﴾ [الزمر: ٥٣]، ﴿ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ﴾ في العنكبوت[5] [٥٦] أو لم يُنادَ إلا ﴿ قُل لِّعِبَادِىَ ﴾ [إبراهيم: ٣١]، [الإسراء: ٥٣]، ﴿ أَسْرِ بِعِبَادِى ﴾ في [طه: ٧٧]، وحمٓ الدخان [٢٣]، ﴿ فَٱدْخُلِى فِى عِبَٰدِى ۝ وَٱدْخُلِى جَنَّتِى ﴾[6] [الفجر: ٢٩، ٣٠]. ١٤٩/٤

ومع مثلِها، نحوُ: ﴿ وَلِۦِّىَ ﴾ [الأعراف: ١٩٦]، و﴿ ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ ﴾ [المائدة: ١١١]، و﴿ مُتَّكِـِٔينَ ﴾ [الكهف: ٣١]، إلا ﴿ عِلِّيِّينَ ﴾ [المطففين: ١٨]، ﴿ وَيُهَيِّئْ ﴾ [الكهف: ١٦]، و﴿ هَيِّئْ ﴾ [الكهف: ١٠]،

---

(١) المقنع ١٨.

(٢) انظر: المقنع ٢١.

(٣) انظر: حذف الياء في: المقنع ٣٠، ودليل الحيران ١٨٢، وسمير الطالبين ٦٤.

(٤) انظر: المقنع ٣٤، ومختصر التبيين (٢/ ١٤٠، ١٤١).

(٥) لم يذكر موضع الزخرف آية (٦٨)، والعمل على حذفها عند المشارقة.

(٦) وقع للسيوطي هنا وهم؛ إذ «عبادي» المضاف إلى ياء إذا لم يناد، متفق على إثبات يائه حيث وقع، نحو: ﴿ إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ ﴾، إلا ﴿ فَبَشِّرْ عِبَادِ ﴾ في الزمر (١٧) فمحذوفة. انظر: «مختصر التبيين» ٤/ ١٠٥٧، ودليل الحيران (١٩٢).
أما المضاف إلى ياء ولم يناد غير «عباد» فلا يدخل في قاعدة؛ وقد حصر علماء الرسم هذه الألفاظ التي وقعت فيها الياء زائدة وحذفت. انظر: دليل الحيران (١٨٣- ١٩٦)، سمير الطالبين (٦٥).

﴿وَمَكْرَ ٱلسَّيِّئِ﴾ [فاطر: ٤٣]، و﴿سَيِّئَةً﴾ [البقرة: ٨١]، و﴿ٱلسَّيِّئَةِ﴾ [الأعراف: ٩٥]، و﴿أَفَعَيِينَا﴾ [ق: ١٥]، و«يحيي» مع ضمير لا مفرداً[1].

وحيث وقع ﴿وَأَطِيعُونِ﴾[2] [آل عمران: ٥٠]، ﴿فَٱتَّقُونِ﴾ [البقرة: ٤١]، ﴿وَخَافُونِ﴾ [آل عمران: ١٧٥]، ﴿فَٱرْهَبُونِ﴾ [البقرة: ٤٠]، ﴿فَأَرْسِلُونِ﴾ [يوسف: ٤٥]، و﴿فَٱعْبُدُونِ﴾[3] [الأنبياء: ٢٥] إلا في يسٓ [٦١]، ﴿وَٱخْشَوْنِ﴾ [المائدة: ٣، ٤٤] إلا في البقرة [١٥٠]، و﴿كِيدُونِ﴾ [الأعراف: ١٩٥]، إلا ﴿فَكِيدُونِي جَمِيعًا﴾ [هود: ٥٥]، ﴿وَٱتَّبِعُونِ﴾ [الزخرف: ٦١] إلا في آل عمران [٣١] وطه [٩٠]، ﴿وَلَا تُنظِرُونِ﴾ [يونس: ٧١]، ﴿فَلَا تَسْتَعْجِلُونِ﴾[4] [الأنبياء: ٣٧]، ﴿وَلَا تَكْفُرُونِ﴾ [البقرة: ١٥٢]، ﴿وَلَا تَقْرَبُونِ﴾ [يوسف: ٦٠]، ﴿وَلَا تُخْزُونِ﴾ [هود: ٧٨]، ﴿فَلَا تَفْضَحُونِ﴾ [الحجر: ٦٨]، و﴿يَهْدِيَنِ﴾ [الكهف: ٢٤]، و﴿سَيَهْدِينِ﴾ [الشعراء: ٦٢]، و﴿كَذَّبُونِ﴾ [المؤمنون: ٢٦]، ﴿يَقْتُلُونِ﴾ [الشعراء: ١٤]، ﴿أَن يُكَذِّبُونِ﴾ [الشعراء: ١٢]، و﴿وَعِيدِ﴾ [إبراهيم: ١٤]، و﴿ٱلْجَوَارِ﴾ [الشورى: ٣٢]،

---

(١) يعني إذا اتصل به ضمير، نحوُ: ﴿يُحْيِيكُمْ﴾، و﴿يُحْيِيهَا﴾، فترسم بياءين على اللفظ والأصل، أمَّا المفرد الذي لم يتصل به ضمير ووقعت الياء طرفاً نحو: ﴿نُحْيِ﴾ فترسم بياء واحدة. انظر: المقنع ٤٩.

(٢) في النسخ: «أطيعون» بلا واو، واللفظة القرآنية بالواو. وكذا «اتقون»، «خافون»، «ارهبون».

(٣) في النسخ: «اعبدون» بلا فاء، وهي بالقرآن بالفاء في مواضعها الثلاثة.

(٤) في النسخ: و«لا تستعجلون» ومثلها «ولا تفضحون».

و﴿ بِٱلْوَادِ ﴾[1] [طه: ١٢]، و﴿ ٱلْمُهْتَدِ ﴾ [الإسراء: ٩٧] إلا في الأعراف[2] [١٧٨].

وتحذف الواو[3] مع أخرى، نحوُ: ﴿ لَا يَسْتَوُۥنَ ﴾ [التوبة: ١٩]، ﴿ فَأْوُۥٓا۟ ﴾ [الكهف: ١٦]، ﴿ وَإِذَا ٱلْمَوْءُۥدَةُ ﴾ [التكوير: ٨]، ﴿ يَـُٔوسًا ﴾ [الإسراء: ٨٣].

وتُحْذَفُ اللام مدغمةً في مثلِها[4] نحو: ﴿ ٱلَّيْلِ ﴾ [البقرة: ١٦٤]، و﴿ ٱلَّذِى ﴾ [البقرة: ١٧] إلا: ﴿ ٱللَّهُ ﴾ [البقرة: ٧]، و﴿ ٱللَّهُمَّ ﴾ [آل عمران: ٢٦]، و﴿ ٱللَّعْنَةُ ﴾ [الرعد: ٢٥] وفروعه[5]، و﴿ ٱللَّهْوِ ﴾ [الجمعة: ١١]، و﴿ ٱللَّغْوِ ﴾ [المؤمنون: ٣]، و﴿ ٱللُّؤْلُؤُ ﴾ [الرحمن: ٢٢]، و﴿ ٱللَّٰتَ ﴾ [النجم: ١٩]، و﴿ ٱللَّمَمَ ﴾ [النجم: ٣٢]، و﴿ ٱللَّهَبِ ﴾ [المرسلات: ٣١]، و﴿ ٱللَّطِيفُ ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، و﴿ ٱللَّوَّامَةِ ﴾[6] [القيامة: ٢].

* * *

(١) في النسخ: «بالوادي» والصواب حذف الياء الملحقة ليشمل الجميع، أما بإثباتها فلا تنطبق إلا على موضع الفجر [٩].

(٢) انظر: هذه الياءات الزوائد وما استثني منهما في المقنع ٣٠، ٤٥.

(٣) انظر: حذف الواو في المقنع ٣٥، ودليل الحيران ٢٠٠، وسمير الطالبين ٦٧.

(٤) إما اللام الأصلية كما يرجّحه الداني، وإما اللام الأولى كما يذهب إليه أبو داود، وعليه عمل مصاحف المشارقة. انظر: المقنع ٦٧، ومختصر التبيين ٢/٥٦-٥٧، دليل الحيران ٢٠٥-٢٠٦، سمير الطالبين ٦٨.

(٥) لا فروع له سوى كلمة: ﴿ ٱللَّٰعِنُونَ ﴾ في [البقرة: ١٥٩].

(٦) فاته من المستثنيات قوله تعالى: ﴿ مِنَ ٱللَّٰعِبِينَ ﴾ [الأنبياء: ٥٥]. انظر: المقنع ٦٧.

فرع في الحَذْفِ الذي لم يَدْخُلْ تحت القاعدة

حُذِفَتِ الألفُ مِنْ ﴿ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ ﴾ [آل عمران: ٢٦]، ﴿ ذُرِّيَّةً ضِعَٰفًا ﴾ [النساء: ٩]، ﴿ مُرَٰغَمًا ﴾ [النساء: ١٠٠]، ﴿ خَٰدِعُهُمْ ﴾ [النساء: ١٤٢]، ﴿ أَكَّٰلُونَ لِلسُّحْتِ ﴾ [المائدة: ٤٢]، ﴿ بَٰلِغَ ﴾ [المائدة: ٩٥]، ﴿ لِيُجَٰدِلُوكُمْ ﴾ [الأنعام: ١٢١]، ﴿وَبَٰطِلٌ مَّا كَانُواْ﴾ في الأعراف [١٣٩]، وهود [١٦][1] ﴿ ٱلْمِيعَٰدِ ﴾ في الأنفال [٤٢]، ﴿ تُرَٰبًا ﴾ في الرعد [٥]، والنمل [٦٧] وعمّ [٤٠]، ﴿ جُذَٰذًا ﴾ [الأنبياء: ٥٨]، ﴿ يُسَٰرِعُونَ ﴾ [آل عمران: ١٧٦]، ﴿ أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ [النور: ٣١]، ﴿ يَٰٓأَيُّهَ ٱلسَّاحِرُ ﴾[2] [الزخرف: ٤٩]، ﴿ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ ﴾ [الرحمن: ٣١]، / ﴿ أُمِّ مُوسَىٰ فَٰرِغًا ﴾ ١٥٠/٤ [القصص: ١٠]، ﴿ وَهَلْ نُجَٰزِيٓ ﴾ [سبأ: ١٧]، ﴿ مَنْ هُوَ كَٰذِبٌ ﴾ [الزمر: ٣]، ﴿ لِّلْقَٰسِيَةِ ﴾ في الزمر[3] [٢٢]، ﴿ أَثَٰرَةٍ ﴾ [الأحقاف: ٤]، ﴿ عَٰهَدَ عَلَيْهُ ٱللَّهَ ﴾ [الفتح: ١٠]، ﴿ وَلَا كِذَّٰبًا ﴾ [النبأ: ٣٥].

وحُذفت الياء من ﴿ إِبْرَٰهِـۧمَ ﴾ في البقرة[4]، و﴿ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ﴾

(١) الذي عليه العمل حذف الألف من (باطل) كيف جاء، كما عند أبي داود (مختصر التبيين٢ / ١٣٤) وانظر: سمير الطالبين (٤٠).

(٢) في النسخ «أيه الساحر» وهي في الرسم كلمة واحدة «يـٰأيه».

(٣) ومثلها «قاسية» في المائدة (١٣). انظر: دليل الحيران (١٢٥)، وسمير الطالبين (٥٦)، وسيذكرها السيوطي في «القاعدة السادسة» فيما فيه قراءتان.

(٤) خاصة في المصاحف الشامية والعراقية، وأما المدنية والمكية فمثبتة، والعمل على ـ

[البقرة: ١٨٦] ﴿وَمَنِ ٱتَّبَعَنِ﴾ [آل عمران: ٢٠]، ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِ ٱللَّهُ﴾ [النساء: ١٤٦]، ﴿وَقَدْ هَدَىٰنِ﴾ [الأنعام: ٨٠]، ﴿نُنجِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ١٠٣]، ﴿فَلَا تَسْـَٔلْنِ مَا﴾ [هود: ٤٦]، ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ﴾ [هود: ١٠٥]، ﴿حَتَّىٰ تُؤْتُونِ مَوْثِقًا﴾ [يوسف: ٦٦]، ﴿تُفَنِّدُونِ﴾ [يوسف: ٩٤]، ﴿ٱلْمُتَعَالِ﴾ [الرعد: ٩]، ﴿مَتَابِ﴾ [الرعد: ٣٠]، ﴿مَـَٔابِ﴾ [الرعد: ٣٦]، ﴿عِقَابِ﴾ في الرعد: [٣٢] وغافر [٥]، وصٓ [١٤]، وفيها ﴿عَذَابِ﴾ [٨]، ﴿أَشْرَكْتُمُونِ مِن قَبْلُ﴾ [إبراهيم: ٢٢]، ﴿وَتَقَبَّلْ دُعَآءِ﴾ [إبراهيم: ٤٠]، ﴿لَئِنْ أَخَّرْتَنِ﴾ [الإسراء: ٦٢]، ﴿أَن يَهْدِيَنِ﴾ [٢٤] ﴿إِن تَرَنِ﴾ [٣٩] ﴿أَن يُؤْتِيَنِ﴾ [٤٠] ﴿أَن تُعَلِّمَنِ﴾ [٦٦] ﴿نَبْغِ﴾ [٦٤]، الخمسة في الكهف، ﴿أَلَّا تَتَّبِعَنِ﴾ في طه [٩٣] ﴿وَٱلْبَادِ﴾ [الحج: ٢٥]، ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهَادِ﴾ [الحج: ٥٤]، ﴿أَن يَحْضُرُونِ﴾ [المؤمنون: ٩٨]، ﴿رَبِّ ٱرْجِعُونِ﴾ [المؤمنون: ٩٩]، ﴿وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾ [المؤمنون: ١٠٨]، ﴿وَيَسْقِينِ﴾ [الشعراء: ٧٩]، ﴿يَشْفِينِ﴾ [الشعراء: ٨٠] ﴿يُحْيِينِ﴾ [الشعراء: ٨١] ﴿وَادِ ٱلنَّمْلِ﴾ [النمل: ١٨]، ﴿أَتُمِدُّونَنِ﴾ [النمل: ٣٦]، ﴿فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ﴾ [النمل: ٣٦]، ﴿تَشْهَدُونِ﴾ [النمل: ٣٢]، ﴿بِهَـٰدِ ٱلْعُمْيِ﴾ [1] [الروم: ٥٣]، ﴿كَٱلْجَوَابِ﴾ [سبأ: ١٣]،

- الحذف عند المشارقة، وبالإثبات عند المغاربة. انظر المقنع: ٩٢، مختصر التبيين ٢ / ٢٠٦، سمير الطالبين (٦٧).

(١) أما موضع النمل [٨١]، فياؤه ثابتة في المصاحف.

﴿ إِن يُرِدْنِ ٱلرَّحْمَٰنُ ﴾ [يس : ٢٣] ، ﴿ وَلَا يُنقِذُونِ ﴾ [يس : ٢٣] ، ﴿ فَٱسْمَعُونِ ﴾ [يس : ٢٥]، ﴿ لَتُرْدِينِ ﴾ [الصافات : ٥٦]، ﴿ صَالِ ٱلْجَحِيمِ ﴾ [الصافات : ١٦٣]، ﴿ ٱلتَّلَاقِ ﴾ [غافر : ١٥]، ﴿ ٱلتَّنَادِ ﴾ [غافر : ٣٢]، ﴿ تَرْجُمُونِ ﴾ [الدخان : ٢٠]، ﴿ فَٱعْتَزِلُونِ ﴾ [الدخان : ٢١]، ﴿ يُنَادِ ٱلْمُنَادِ ﴾ [ق : ٤١]، ﴿ لِيَعْبُدُونِ ﴾ [الذاريات : ٥٦]، ﴿ يُطْعِمُونِ ﴾[1] [الذاريات : ٥٧]، ﴿ تُغْنِ ﴾ [القمر : ٥]، ﴿ ٱلدَّاعِ ﴾ مرتين في القمر [٦ ، ٨]، ﴿ يَسْرِ ﴾ [الفجر : ٤]، ﴿ أَكْرَمَنِ ﴾ [١٥]، ﴿ أَهَانَنِ ﴾ [١٦]، ﴿ وَلِيَ دِينِ ﴾ [الكافرون : ٦] .

وحُذِفَتِ الواوُ مِنْ ﴿ وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ ﴾ [الإسراء : ١١]، ﴿ وَيَمْحُ ٱللَّهُ ﴾ في شورى [٢٤]، ﴿ يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ ﴾ [القمر : ٦]، ﴿ سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ ﴾[2] [العلق : ١٨] .

قال المراكشي[3] : « والسرُّ في حَذْفِها مِنْ هذه الأربعةِ التنبيهُ على سرعةِ وقوعِ الفعل، وسهولته على الفاعل، وشدةِ قَبولِ المنفعلِ المتأثر به في الوجود، أمَّا ﴿ وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ ﴾ فيدلُ على أنه سهلٌ عليه، ويُسارَعُ فيه كما يُسارَعُ في الخير، / بل إثباتُ الشرِّ إليه من جهةِ ذاته أقربُ إليه من الخير، [٤٢٤] وأمَّا ﴿ وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ ﴾ فللإشارةِ إلى سرعةِ ذهابه واضمحلاله، وأمَّا ﴿ يَدْعُ ٱلدَّاعِ ﴾ فللإشارةِ إلى سرعةِ الدعاءِ، وسرعةِ إجابةِ المَدْعُوِّين، وأمَّا الأخيرةُ فللإشارةِ إلى سرعةِ الفعلِ وإجابةِ الزبانيةِ وقوةِ البطش » .

* * *

(١) في النسخ « تطعمون »، وهو خطأ.

(٢) انظر: المقنع ٣٥ .

(٣) عنوان الدليل من مرسوم خط التنزيل له ٨٨ .

/ القاعدة الثانية في الزيادة

٤ / ١٥١

زيدت ألفٌ[1] بعد الواوِ آخرَ اسمٍ مجموعٍ، نحوُ: ﴿ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ [يونس: ٩٠]، ﴿ مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ ﴾ [البقرة: ٤٦]، ﴿ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [البقرة: ٢٦٩] بخلاف المفرد، نحوُ: ﴿ لَذُو عِلْمٍ ﴾ [يوسف: ٦٨]، إلا ﴿ ٱلرِّبَوٰاْ ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، و﴿ إِنِ ٱمْرُؤٌاْ هَلَكَ ﴾ [النساء: ١٧٦].

وآخرَ فعلٍ مفردٍ أو جمعٍ مرفوعٍ أو منصوبٍ، إلا ﴿ جَآءُو ﴾ [آل عمران: ١٨٤]، ﴿ وَبَآءُو ﴾ [البقرة: ٦١] حيث وقعا، ﴿ وَعَتَوْ عُتُوًّا ﴾ [الفرقان: ٢١]، ﴿ فَإِن فَآءُو ﴾ [البقرة: ٢٢٦]، ﴿ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ ﴾ [الحشر: ٩]، ﴿ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَعْفُوَ عَنْهُمْ ﴾ في النساء [٩٩]، ﴿ سَعَوْ فِىٓ ءَايَٰتِنَا ﴾ في سبأ [٥].

وبعد الهمزةِ المرسومةِ واواً، نحو: ﴿ تَفْتَؤُاْ ﴾ [يوسف: ٨٥]، وفي ﴿ مِاْئَةَ ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، و﴿ مِاْئَتَيْنِ ﴾ [الأنفال: ٦٥]، و﴿ ٱلظُّنُونَا۠ ﴾ [الأحزاب: ١٠]، و﴿ ٱلرَّسُولَا۠ ﴾ [الأحزاب: ٦٦]، و﴿ ٱلسَّبِيلَا۠ ﴾ [الأحزاب: ٦٧]، ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ ﴾ [الكهف: ٢٣]، و﴿ لَأَاْذْبَحَنَّهُۥٓ ﴾ [النمل: ٢١]، ﴿ وَلَأَاْوْضَعُواْ ﴾ [التوبة: ٤٧]، و﴿ لَإِلَى ٱللَّهِ ﴾ [آل عمران: ١٥٨]، و﴿ لَإِلَى ٱلْجَحِيمِ ﴾[2] [الصافات: ٦٨]، ﴿ وَلَا تَاْيْـَٔسُواْ ﴾ [يوسف: ٨٧]،

---

(١) انظر: زيادة الألف في: المقنع ٢٦، ٥٣، ودليل الحيران ٢٢٢، ٢٣٩، وسمير الطالبين ٧٢.

(٢) والعمل على إثبات الألف في «﴿ لَأَاْذْبَحَنَّهُۥٓ ﴾ وعلى حذفها في الثلاثة الباقية كما اختار ذلك أبو داود. انظر: مختصر التبيين ٢ / ٣٨١، دليل الحيران٢٤٦.

﴿ إِنَّهُۥ لَا يَاْيْـَسُ ﴾ [يوسف : ٨٧]، ﴿ أَفَلَمْ يَاْيْـَسِ ﴾ [الرعد : ٣١].

وبين الياءِ والجيمِ في ﴿ جِاْىٓءَ ﴾ في الزمر [٦٩][1].

وكُتِب « ابن » بالهمزةِ مطلقاً.

وزِيْدَتْ ياءٌ[2] في ﴿ نَبَإِيْ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ [الأنعام : ٣٤]، ﴿ وَمَلَإِيْهِۦ ﴾ [الأعراف : ١٠٣]، ﴿ وَمَلَإِيْهِمْ ﴾ [يونس : ٨٣]، ﴿ وَمِنْ ءَانَآيِ ٱلَّيْلِ ﴾ في طه [١٣٠]، ﴿ مِن تِلْقَآيِ نَفْسِيٓ ﴾ [يونس : ١٥]، ﴿ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ ﴾ في شورى [٥١]، ﴿ وَإِيتَآيِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ ﴾ في النحل [٩٠]، ﴿ وَلِقَآيِ ٱلْأَخِرَةِ ﴾ في الروم [١٦][3]، ﴿ بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ﴾ [القلم : ٦]، ﴿ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ ﴾ [الذاريات : ٤٧]، ﴿ أَفَإِيْن مَّاتَ ﴾ [آل عمران : ١٤٤]، ﴿ أَفَإِيْن مِّتَّ ﴾ [الأنبياء : ٣٤].

وزِيْدت واوٌ[4] في ﴿ أُوْلُواْ ﴾ [البقرة : ٢٦٩] وفروعِه، و﴿ سَأُوْرِيكُمْ ﴾ [الأعراف : ١٤٥].

قال المرَّاكُشِيّ[5]: « وإنما زِيدت هذه الأحرف في هذه الكلماتِ نحو :

---

(١) وكذا موضع سورة الفجر (٢٣) كما ذكره الداني في المحكم ١٧٤ . انظر: دليل الحيران ٢٤٥ ، وعليه العمل عند المشارقة وزاد في مطبوعة أبي الفضل: « والفجر ».

(٢) انظر: زيادة الياء في المقنع ٤٧ ، ودليل الحيران ٢٥٣ ، وسمير الطالبين ٧٥ .

(٣) وكذلك فيها: ﴿ بِلِقَآيِ رَبِّهِمْ ﴾ [آية : ٨]، وعليه العمل عند المشارقة. انظر: سمير الطالبين ٧٦ .

(٤) انظر: المقنع ٥٣ ، ودليل الحيران ٢٥٨ ، وسمير الطالبين ٧٦ .

(٥) عنوان الدليل ٩١ .

﴿ جِاْىٓءَ ﴾ و﴿ نَّبَإِىْ ﴾ ونحوهما للتهويلِ والتفخيمِ والتهديدِ والوعيدِ، كما زِيدت في ﴿ بِأَيْيْدٍ ﴾ تعظيماً لقوةِ اللهِ التي بنى بها السماءَ التي لا تُشابِهُها قوةٌ».

وقال الكِرْماني[1] في العجائب: «كانت صورةُ الفتحة في الخطوطِ قبل الخطِّ العربيِّ ألفاً، وصورةُ الضمة واواً، وصورةُ الكسرة ياءً، فكُتب ﴿ وَلَأَاْوَضَعُواْ ﴾ ونحوُه / بالألف مكانَ الفتحةِ، ﴿ وَإِيتَآيِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ ﴾ بالياءِ ٤/١٥٢ مكانَ الكسرة، و﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ﴾ [البقرة: ٥] ونحوه بالواوِ مكانَ الضمةِ؛ لقُرْب عهدِهم بالخطِّ الأولِ»[2].

* * *

---

(١) غرائب التفسير ١/٤٥٥.

(٢) وهذا ادعاء يبطله تعيينهم لكلمات دون نظائرها بذلك!!

القاعدة الثالثة في الهمز

يُكتب الساكنُ[1] بحرفِ حركةِ ما قبله[2]، أولاً أو وسطاً أو آخراً، نحوُ: ﴿ ٱئۡذَن ﴾ [التوبة: ٤٩]، و﴿ أَوۡتُمِنَ ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، و﴿ ٱلۡبَأۡسَآءِ ﴾ [البقرة: ١٧٧]، و﴿ ٱقۡرَأۡ ﴾ [الإسراء: ١٤]، و﴿جِئۡتَنَا ﴾ [الحجر: ٦٣]، ﴿ وَهَيِّئۡ ﴾ [الكهف: ١٠]، ﴿ وَٱلۡمُؤۡتُونَ ﴾ [النساء: ١٦٢]، و﴿ تَسُؤۡهُمۡ ﴾ [آل عمران: ١٢٠]، إلا ﴿فَٱدَّٰرَأۡتُمۡ﴾ [البقرة: ٧٢]، ﴿وَرِءۡيًا﴾ [مريم: ٧٤]، و﴿ ٱلرُّءۡيَا ﴾ [الإسراء: ٦٠]، و﴿ شَطۡـَٔهُۥ ﴾[3] [الفتح: ٢٩]، فحُذِف فيها، وكذا أولُ الأمرِ بعد فاءٍ، نحوُ: ﴿ فَأۡتُواْ ﴾ [البقرة: ٢٣]، أو واو، نحوُ: ﴿ وَأۡتَمِرُواْ ﴾ [الطلاق: ٦].

والمتحركُ؛ إن كان أولاً أو اتصل به حرفٌ زائدٌ، بالألفِ[4] مطلقاً؛ نحوُ ﴿ أَيُّوبَ ﴾ [صٓ: ٤١]، ﴿ إِذَا ﴾، ﴿ أُوْلُواْ ﴾، ﴿سَأَصۡرِفُ﴾ [الأعراف: ١٤٦]، ﴿فَبِأَيِّ ﴾ [الأعراف: ١٨٥]، ﴿سَأُنزِلُ﴾ [الأنعام: ٩٣]، إلّا مواضعَ:

---

(١) أي: الهمز الساكن.

(٢) انظر: أحكام رسم الهمزة في المصحف في المقنع ٥٩، ودليل الحيران ٢٠٧، وسمير الطالبين ٧٦.

(٣) هذا المثال لا يتأتّى هنا؛ لأن الكلام في الهمز الساكن لا المتحرك، مع العلم بأنها لم تشذ عن قاعدتها أيضاً.

(٤) (س): «فالألف».

﴿ أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ ﴾ [الأنعام: ١٩]، ﴿ أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ﴾ في النمل [٥٥]، والعنكبوت [٢٩]، ﴿ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ ﴾ [فصلت: ٩]، ﴿ أَئِنَّا لَمُخْرَجُونَ ﴾ في النمل [٦٧]، ﴿ أَئِنَّا لَتَارِكُوٓا۟ ﴾ [الصافات: ٣٦]، ﴿ أَئِنَّ لَنَا ﴾ في الشعراء [٤١]، ﴿ أَءِذَا مِتْنَا ﴾ [المؤمنون: ٨٢]، ﴿ أَئِن ذُكِّرْتُم ﴾ [يس: ١٩]، ﴿ أَئِفْكًا ﴾ [الصافات: ٨٦]، ﴿ أَئِمَّةَ ﴾ [التوبة: ١٢]، ﴿ لِئَلَّا ﴾ [البقرة: ١٥٠]، ﴿ لَئِنْ ﴾ [المائدة: ١٢]، ﴿ يَوْمَئِذٍ ﴾ [آل عمران: ١٦٧]، ﴿ حِينَئِذٍ ﴾ [الواقعة: ٨٤]، فكُتب فيها بالياء.

﴿ قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم ﴾ [آل عمرن: ١٥]، و﴿ هَٰٓؤُلَآءِ ﴾ [البقرة: ٣١]، فكُتب بالواو.

وإن كان وسطاً فبحرف حركتِه، نحوُ: ﴿ سَأَلَ ﴾ [المعارج: ١]، ﴿ سُئِلَ ﴾ [البقرة: ١٠٨]، ﴿ نَّقْرَؤُهُۥ ﴾ [الإسراء: ٩٣]، إلا ﴿ جَزَٰٓؤُهُۥ ﴾، الثلاثةُ في يوسف [٧٤، ٧٥]، و﴿ لَأَمْلَأَنَّ ﴾ [الأعراف: ١٨]، و﴿ ٱمْتَلَأْتِ ﴾ [قٓ: ٣٠]، و﴿ ٱشْمَأَزَّتْ ﴾ [الزمر: ٤٥]، ﴿ وَٱطْمَأَنُّوا۟ ﴾ [يونس: ٧] فحُذِف فيها[1]، وإلا إن فُتِح وكُسِر أو ضُمَّ ما قبلَه، أو ضُمَّ وكُسِر ما قبله فبحرفه، نحوُ: ﴿ بِٱلْخَاطِئَةِ ﴾ [الحاقة: ٩]، ﴿ فُؤَادَكَ ﴾ [هود: ١٢٠]، ﴿ سَنُقْرِئُكَ ﴾ [الأعلى: ٦]، فإن كان ما قبلَه ساكناً حُذِف هو، نحو: ﴿ يَسْـَٔلُ ﴾ [القيامة: ٦]، ﴿ لَا تَجْـَٔرُوا۟ ﴾ [المؤمنون: ٦٥]، إلّا ﴿ ٱلنَّشْأَةَ ﴾ [العنكبوت: ٢٠]، و﴿ مَوْئِلًا ﴾ في الكهف [٥٨].

---

(١) الذي عليه العمل في المصاحف إثبات الألف. انظر: سمير الطالبين ٧٩، ٨٠.

فإن كان ألفاً وهو مفتوحٌ؛ فقد سَبَقَ أنها تَحْذَفُ لاجتماعِها مع ألفٍ مثلِها؛ إذ / الهمزةُ حينئذٍ بصورتِها نحو: ﴿أَبْنَآءَنَا﴾ [آل عمران: ٦١]. ١٥٣/٤

وحُذِف معها أيضاً في ﴿قُرْءَانًا﴾ في يوسف [٢] والزخرف [٣].

[٤٢٥] فإنْ ضُمَّ / أو كُسِر فلا، نحو: ﴿ءَابَآؤُكُمْ﴾ [النساء: ١١]، ﴿ءَابَآبِهِمْ﴾ [الأنعام: ٨٧]، إلّا ﴿وَقَالَ أَوْلِيَآؤُهُم﴾، ﴿إِلَىٰٓ أَوْلِيَآبِهِمْ﴾ في الأنعام [١٢٨، ١٢١]، ﴿إِنْ أَوْلِيَآؤُهُۥٓ﴾ في الأنفال [٣٤]، ﴿نَحْنُ أَوْلِيَآؤُكُمْ﴾[1] في فصلت [٣١].

وإن كان بعده حرفٌ يجانِسُه فقد سَبَقَ أيضاً أنه يُحْذَفُ، نحوُ: ﴿شَنَـَٔانُ﴾ [المائدة: ٢]، ﴿خَـٰسِـِٔينَ﴾ [البقرة: ٦٥]، ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [البقرة: ١٤].

وإن كان آخِراً فبحرفِ حركةِ ما قبلَه، نحوُ: ﴿سَبَإٍ﴾ [النمل: ٢٢]، ﴿شَـٰطِيِٕ﴾ [القصص: ٣٠]، ﴿لُؤْلُؤٌ﴾ [الطور: ٢٤]، إلّا مواضعَ ﴿تَفْتَؤُاْ﴾ [يوسف: ٨٥]، ﴿يَتَفَيَّؤُاْ﴾ [النحل: ٤٨]، ﴿أَتَوَكَّؤُاْ﴾ [طه: ١٨]، ﴿لَا تَظْمَؤُاْ﴾ [طه: ١١٩]، ﴿مَا يَعْبَؤُاْ﴾ [الفرقان: ٧٧]، ﴿يَبْدَؤُاْ﴾ [يونس: ٤]، ﴿يُنَشَّؤُاْ﴾ [الزخرف: ١٨]، ﴿وَيَدْرَؤُاْ﴾ [النور: ٨]،

---

(١) وكذا: ﴿أَوْلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّـٰغُوتُ﴾ [البقرة: ٢٥٧]، ﴿إِلَىٰٓ أَوْلِيَآبِكُم﴾ في الأحزاب (٦) هذه المواضع الستة اختلف فيها بين المصاحف، والعمل على إثبات صورة الهمزة والألف كما اختاره أبو داود فيها. انظر: المقنع ٣٧، مختصر التبيين ٢/٣٠١، دليل الحيران (٢١٨-٢١٩).

﴿ نَبَؤُا ﴾[1] [إبراهيم: ٩]. ﴿ فَقَالَ ٱلْمَلَؤُا ﴾ الأول [2] في قد أفلح [٢٤]، والثلاثة في النمل [٢٩، ٣٢، ٣٨]، ﴿ جَزَٰٓؤُا ﴾ في خمسةِ مواضعَ: اثنان في المائدة [٢٩، ٣٣]، وفي الزمر [٣٤]، والشورى [٤٠]، والحشر [١٧]، ﴿ شُرَكَٰٓؤُا ﴾ في الأنعام [٩٤]، وشورى [٢١]، ﴿ يَأْتِيهِمْ أَنۢبَٰٓؤُا ﴾ في الأنعام [٥]، والشعراء [٦]. ﴿ عُلَمَٰٓؤُا ﴾ فيه [3] [١٩٧]، ﴿ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا ﴾ [فاطر: ٢٨]، ﴿ ٱلضُّعَفَٰٓؤُا ﴾ في إبراهيم [٢١] وغافر [٤٧]، ﴿ فِىٓ أَمْوَٰلِنَا مَا نَشَٰٓؤُا ﴾ [هود: ٨٧]، ﴿ وَمَا دُعَٰٓؤُا ﴾ في غافر [٥٠]، ﴿ شُفَعَٰٓؤُا ﴾ في الروم [١٣]، ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْبَلَٰٓؤُا ٱلْمُبِينُ ﴾ [الصافات: ١٠٦]، ﴿ بَلَٰٓؤٌا مُّبِينٌ ﴾ في الدخان [٣٣]، ﴿ بُرَءَٰٓؤُا مِنكُمْ ﴾ [الممتحنة: ٤]، فكتُب في الكل بالواو. فإن سَكَن ما قبله حُذِف هو، نحو: ﴿ مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ﴾ [آل عمران: ٩١]، ﴿ دِفْءٌ ﴾ [النحل: ٥]، ﴿ شَىْءٍ ﴾ [البقرة: ٢٠]، ﴿ ٱلْخَبْءَ ﴾ [النمل: ٢٥]، ﴿ مَآءً ﴾ [البقرة: ٢٢]، إلّا ﴿ لَتَنُوٓأُ ﴾ [القصص: ٧٦]، و﴿ أَن تَبُوٓأَ ﴾ [المائدة: ٢٩]، و﴿ ٱلسُّوٓأَىٰٓ ﴾ [الروم: ١٠]؛ كذا استثناه القُراء[4].

---

(١) ﴿ نَبَؤُا ﴾ في أربعة مواضع: «إبراهيم، والتغابن، وموضعين في صٓ» ولم يذكر السيوطي ﴿ يُنَبَّؤُا ﴾ في القيامة. انظر: سمير الطالبين (٨٠-٨١).

(٢) أي: في الموضع الأول من سورة المؤمنون.

(٣) الأَوْلى أن يقول: فيها.

(٤) انظر: المقنع (٤٣) إلا أنه لم يذكر ﴿ ٱلسُّوٓأَىٰٓ ﴾ وعلماء الرسم يذكرونها في الهمز =

قلت : وعندي أنَّ هذه الثلاثةَ لا تُستثنى؛ لأنَّ الألفَ التي بعد الواو ليست صورةَ الهمزةِ، بل هي المزيدةُ بعد واوِ الفعلِ[1] .

* * *

= المتوسط، فإيرادها هنا في المتطرفة غير صحيح. والمثال الثالث الصحيح -ولا رابع له- مما وقعت فيه الهمزة المتطرفة بعد ساكن: ﴿ لِيَسُـٔوا ﴾ [الإسراء: ٧]، وقد اتفقت المصاحف على رسمه بألف بعد الواو؛ ليحتمل ما فيه من قراءات متواترة، فقرأه ابن عامر وحمزة وخلف وأبو بكر بالياء ونصب الهمزة على لفظ الواحد، وقرأه الكسائي بالنون ونصب الهمزة على لفظ الجمع للمتكلمين، وقرأه الباقون بالياء وضمِّ الهمزة، وبعدها واو الجمع. انظر: مختصر التبيين ٤ / ٩٧٢، الوسيلة (٧٨٧ / ب)، النشر ٢ / ٣٠٦.

وقد يكون السيوطي أراد هذا المثال، ولكنه تحرف من النساخ، إذ ورد هكذا في جميع الأصول، ومما يقوي هذا الاحتمال ذِكْر السيوطي له في سياق الهمزة المتطرفة، وقوله -فيما بعد-: «بل هي المزيدة بعد واو الفعل» مما يدل على أن الأمثلة الثلاثة كلها أفعال، و﴿ ٱلسُّوٓأَىٰٓ ﴾ ليس فعلاً.

(١) يلزم على تعليله أن يكون رسم هذه الكلمات بهمزة على السطر قبل الألف، وهذا لم يقل به أحد من علماء الضبط.

١٥٤/٤

/ القاعدة الرابعة في البدل

تُكتب بالواو للتفخيم ألفُ ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [البقرة: ٣]، و﴿ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البقرة: ٤٣]، و﴿ٱلْحَيَوٰةِ﴾ [البقرة: ٨٥]، و﴿ٱلرِّبَوٰا۟﴾ [البقرة: ٢٧٥] غيرَ مضافاتٍ[١]، و﴿بِٱلْغَدَوٰةِ﴾ [الأنعام: ٥٢]، و﴿كَمِشْكَوٰةٍ﴾[٢] [النور: ٣٥]، و﴿ٱلنَّجَوٰةِ﴾ [غافر: ٤١]، ﴿وَمَنَوٰةَ﴾ [النجم: ٢٠].

وبالياءِ كلُّ ألفٍ منقلبةٍ[٣] عنها، نحوُ: ﴿يَتَوَفَّىٰكُم﴾ [الأنعام: ٦٠] في اسمٍ أو فعلٍ: اتصل به ضميرٌ أم لا، لقي ساكناً أم لا.

ومنه ﴿يَٰحَسْرَتَىٰ﴾ [الزمر: ٥٦]، ﴿يَٰٓأَسَفَىٰ﴾ [يوسف: ٨٤]، إلّا ﴿تَتْرَا﴾ [المؤمنون: ٤٤]، و﴿كِلْتَا﴾ [الكهف: ٣٣]، ﴿وَمَنْ عَصَانِى﴾ [إبراهيم: ٣٦]، و﴿ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١]، و﴿أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ﴾ [القصص: ٢٠]،

---

(١) أي: غير مضافات إلى ضمير، فإن أضيفت إلى ضمير ففيها خلاف، المشهور رسمها بألف ثابتة، إلا ثلاثة مواضع: ﴿إِنَّ صَلَوٰتَكَ﴾ [التوبة: ١٠٣]، و﴿أَصَلَوٰتُكَ﴾ [هود: ٨٧]، و﴿عَلَىٰ صَلَوَٰتِهِمْ﴾ [المؤمنون: ٩] فكتبت بالواو إجماعاً، لتحتمل القراءتين بالإفراد والجمع. واختلفت المصاحف في ﴿مِّن رِّبًا﴾ [الروم: ٣٩]، والعمل على كتابته بالألف. انظر: المقنع (٥٤)، ومختصر التبيين (٣/٦٣٨، ٦٩٦، ٤/٨٨٦)، ودليل الحيران (٢٨٢)، وسمير الطالبين (٨٧).

(٢) في النسخ «مشكاة» وأثبتنا اللفظة القرآنية.

(٣) انظر: دليل الحيران (٢٦٠).

و﴿ مَن تَوَلَّاهُ ﴾ [الحج: ٤]، و﴿طَغَا ٱلْمَآءُ ﴾ [الحاقة: ١١]، و﴿ سِيمَاهُمْ ﴾[١] [الفتح: ٢٩] وإلّا ما قبلها ياءٌ[٢]؛ كـ﴿ ٱلدُّنْيَآ ﴾ [البقرة: ٨٥]، و﴿ ٱلْحَوَايَآ ﴾ [الأنعام: ١٤٦]، إلّا ﴿ يَحْيَىٰ ﴾ [مريم: ٧] اسماً وفعلاً [الأنفال: ٤٢].

ويُكتب بها ﴿ إِلَىٰ ﴾، و﴿عَلَىٰ﴾[٣]، و﴿أَنَّىٰ ﴾ بمعنى كيف، و﴿ مَتَىٰ ﴾ و﴿بَلَىٰ﴾ و﴿ حَتَّىٰ ﴾ و﴿لَدَا ﴾ إلّا ﴿لَدَا ٱلْبَابِ ﴾ [يوسف: ٢٥].

ويُكتب بالألف الثلاثيُّ الواويُّ اسماً أو فعلاً، نحو: ﴿ ٱلصَّفَا ﴾ [البقرة: ١٥٨]، و﴿شَفَا ﴾ [آل عمران: ١٠٣]، و﴿ عَفَا ﴾ [آل عمران: ١٥٢]، إلّا ﴿ضُحَىٰ﴾ [الأعراف: ٩٨] كيف وقع، و﴿ مَازَكَىٰ مِنكُم ﴾ [النور: ٢١]، و﴿دَحَىٰهَآ ﴾ [النازعات: ٣٠]، و﴿ تَلَىٰهَا ﴾ [الشمس: ٢]، و﴿طَحَىٰهَا ﴾ [الشمس: ٦]، و﴿سَجَىٰ ﴾[٤] [الضحى: ٢].

ويُكتب بالألِف نونُ التوكيدِ الخفيفةُ[٥]، و﴿ إذاً ﴾، وبالنون ﴿ وَكَأَيِّن ﴾[٦].

---

(١) و﴿ مَرْضَاتِ ﴾ كيف جاء، و﴿ حَقَّ تُقَاتِهِ ﴾ في آل عمران (١٠٢) كما في سمير الطالبين ٨٥، ﴿ وَجَنَى ﴾ [الرحمن: ٥٤] عند المغاربة. انظر: سمير الطالبين ٨٦.

(٢) أو بعدها، نحو: ﴿ هُدَاىَ ﴾. انظر: مختصر التبيين ٢/٦٧.

(٣) الحرفية.

(٤) و﴿ ٱلْعُلَى ﴾، و﴿ ٱلْقُوَىٰ ﴾. انظر: سمير الطالبين ٨٧.

(٥) وذلك في موضعين، هما: ﴿ وَلَيَكُونًا ﴾ [يوسف: ٣٢]، ﴿ لَنَسْفَعًا﴾ [العلق: ١٥].

(٦) انظر: المقنع (٤٣).

وبالهاءِ هاءُ التأنيث(١) إلا ﴿رَحْمَتَ﴾(٢) في البقرة [٢١٨]، والأعراف [٥٦]، وهود [٧٣]، ومريم [٢]، والروم [٥٠]، والزخرف(٣) [٣٢]، و﴿نِعْمَتَ﴾ في البقرة [٢٣١]، وآلِ عمران [١٠٣]، والمائدة [١١]، وإبراهيم [٢٨، ٣٤]، والنحل [٧٢، ٨٣، ١١٤]، ولقمان [٣١]، وفاطر [٣]، والطور [٢٩]، و﴿سُنَّتُ﴾ في الأنفال [٣٨]، وفاطر(٤) [٤٣]، وثاني غافر(٥) [٨٥]، و﴿ٱمْرَأَتُ﴾ مع زوجها [آل عمران: ٣٥]، ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلْحُسْنَىٰ﴾(٦)، ﴿فَنَجْعَل لَّعْنَتَ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٦١]،

---

(١) انظر: المقنع ٧٧.

(٢) المضافة إلى ظاهر، نحو: ﴿رَحْمَتَ ٱللَّهِ﴾، و﴿رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾، وكذا ﴿نِعْمَتَ﴾، ﴿سُنَّتُ﴾، ﴿ٱمْرَأَتُ﴾... إلخ. انظر: المقنع ٧٧، ودليل الحيران ٣٠٥-٣٠٦.

(٣) في آية الزخرف (٣٢) موضعان: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ... وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ...﴾.

(٤) منها ثلاثة مواضع في الآية نفسها.

(٥) الصواب: «وموضع غافر»؛ لأنه ليس فيها إلا موضع واحد، ولو قال: «وآخر غافر» لكان له وجه في بيان حال هذه اللفظة.

(٦) في الأعراف (١٣٧) أي: مما قرئ بالإفراد، كما ذكره في المقنع (٧٩)، أما ما اختلف القراء في إفراده وجمعه من ﴿كَلِمَتُ﴾ وغيرها، فهي بالتاء. وعلى تقسيم السيوطي كان من حقها أن تذكر في القاعدة السادسة، لكنه أهمل ذكرها.

وقد اختلف في بعض مواضع ﴿كَلِمَتُ﴾ بين كتابتها بالتاء أو الهاء، والعمل على كتابتها بالتاء. انظر: المقنع: ٧٩-٨٠، مختصر التبيين ٢/ ٢٧٤-٢٧٧، ٣/ ٥١١، ٥٦٧-٥٦٩، سمير الطالبين: ٨٩.

﴿ وَٱلْخَٰمِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ ٱللَّهِ ﴾ [النور: ٧]، و﴿ وَمَعْصِيَتِ ﴾ في قد سمع [٨، ٩]، ﴿ إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ ﴾ [الدخان: ٤٣]، ﴿ قُرَّتُ عَيْنٍ ﴾ [القصص: ٩]، ﴿ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ ﴾ [الواقعة: ٨٩]، ﴿ بَقِيَّتُ ٱللَّهِ ﴾ [هود: ٨٦]، و﴿ يَٰٓأَبَتِ ﴾ [يوسف: ٤]، و﴿ ٱللَّٰتَ ﴾ [النجم: ١٩]، و﴿ مَرْضَاتِ ﴾ [البقرة: ٢٠٧]، و﴿ هَيْهَاتَ ﴾ [المؤمنون: ٣٦]، و﴿ ذَاتَ ﴾ [الأنفال: ١]، و﴿ ٱبْنَتَ ﴾ [التحريم: ١٢]، و﴿ فِطْرَتَ ﴾ [الروم: ٣٠].

* * *

٤/١٥٥

/ القاعدة الخامسة في الوصل والفصل

تُوصل «ألّا» بالفتح[1]؛ إلا عشرةً: ﴿أَن لَّآ أَقُولَ﴾، ﴿أَن لَّا يَقُولُواْ﴾ في الأعراف [١٠٥، ١٦٩]، ﴿أَن لَّا مَلْجَأَ﴾ [التوبة: ١١٨]، وفي هود ﴿وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [١٤] ﴿أَن لَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَ إِنِّيٓ أَخَافُ﴾ [٢٦]، ﴿أَن لَّا تُشْرِكْ﴾ في الحج [٢٦]، ﴿أَن لَّا تَعْبُدُواْ﴾ في يس [٦٠]، ﴿وَأَن لَّا تَعْلُواْ﴾ في الدخان [١٩]، ﴿أَن لَّا يُشْرِكْنَ﴾ في الممتحنة [١٢]، ﴿أَن لَّا يَدْخُلَنَّهَا﴾ في نٓ[2] [٢٤] و«مما» إلّا ﴿فَمِن مَّا مَلَكَتْ﴾ في النساء [٢٥] والروم [٢٨][3] ﴿مِن مَّا رَزَقْنَٰكُم﴾ في المنافقين [١٠].

و﴿مِمَّن﴾ مطلقاً.

و﴿عَمَّا﴾ إلّا ﴿عَن مَّا نُهُواْ﴾ [الأعراف: ١٦٦].

و﴿إِمَّا﴾ بالكسر، إلّا ﴿وَإِن مَّا نُرِيَنَّكَ﴾ في الرعد [٤٠].

و﴿أَمَّا﴾ بالفتح مطلقاً[4].

---

(١) انظر: المقنع ٦٨.

(٢) وأما ﴿أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ﴾ في الأنبياء، فمختلف فيها بين المصاحف واستحب أبو داود فَصْلَه، وعليه العمل. انظر: مختصر التبيين ٢/٥٥٧، سمير الطالبين ٩٠.

(٣) في [الروم: ٢٨] ﴿مِّن مَّا مَلَكَتْ﴾ بلا فاء.

(٤) هي «أم» المنقطعة المدغمة في «ما» الاستفهامية ووقعت في ﴿أَمَّا ٱشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١٤٣، ١٤٤]، و﴿أَمَّاذَا كُنتُمْ﴾ [النمل: ٨٤]، و﴿أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النمل: ٥٩]، أمّا «أمّا» التفصيلية فلا خلاف فيها، وكتابتها معروفة فهي كلمة واحدة. انظر: دليل الحيران ٣٠٣.

و« عـــمَّن »، إلَّا ﴿ وَيَصۡرِفُهُۥ عَن مَّن ﴾ في النور [٤٣]، ﴿ عَن مَّن تَوَلَّىٰ ﴾ في النجـــم [٢٩].

و« أمَّن »، إلَّا ﴿ أَم مَّن يَكُونُ ﴾ فـــي النســـاء [١٠٩]، ﴿ أَم مَّنۡ أَسَّسَ ﴾ [التوبة: ١٠٩]، ﴿ أَم مَّنۡ خَلَقۡنَآۚ ﴾ فـي الصـافات [١١]، ﴿ أَم مَّن يَأۡتِيٓ ءَامِنٗا ﴾ [فصلت: ٤٠].

و« إلَّمْ » بالكسر، إلَّا ﴿ فَإِن لَّمۡ يَسۡتَجِيبُواْ ﴾ في القصص [٥٠].

و« فيما »، إلَّا أحد عشرَ: ﴿ فِي مَا فَعَلۡنَ ﴾ الثاني في البقرة [٢٤٠]، ﴿ لِّيَبۡلُوَكُمۡ فِي مَآ ﴾ في المائدة [٤٨]، / والأنعام [١٦٥]، ﴿ قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ ﴾ [الأنعام: ١٤٥]، ﴿ فِي مَا ٱشۡتَهَتۡ ﴾ في الأنبياء [١٠٢]، ﴿ فِي مَآ أَفَضۡتُمۡ ﴾ [النور: ١٤]، ﴿ فِي مَا هَٰهُنَآ ﴾ في الشعراء [١٤٦]، ﴿ فِي مَا رَزَقۡنَٰكُمۡ ﴾ في الروم [٢٨]، ﴿ فِي مَا هُمۡ فِيهِ ﴾، ﴿ فِي مَا كَانُواْ فِيهِ ﴾ كلاهما في الزمر، [٣، ٤٦]، ﴿ وَنُنشِئَكُمۡ فِي مَا لَا تَعۡلَمُونَ ﴾ [الواقعة: ٦١].

[٤٢٦]

و﴿ إِنَّمَا ﴾، إلَّا ﴿ إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَأٓتٖۖ ﴾ في الأنعام [١٣٤].

و﴿ أَنَّمَآ ﴾ بالفتح، إلَّا ﴿ وَأَنَّ مَا يَدۡعُونَ ﴾ في الحج [٦٢] ولقمان [٣٠].

/ و﴿ كُلَّمَا ﴾، إلَّا ﴿ كُلَّ مَا رُدُّوٓاْ إِلَى ٱلۡفِتۡنَةِ ﴾ [النساء: ٩١]، ﴿ مِّن كُلِّ مَا سَأَلۡتُمُوهُۚ ﴾(١) [إبراهيم: ٣٤].

٤/١٥٦

(١) وكذلك ﴿ كُلَّ مَا جَآءَ ﴾، و﴿ كُلَّ مَا رُدُّوٓاْ ﴾ مختلف فيهما، والعمل، على القطع. وأما ﴿ مِّن كُلِّ مَا سَأَلۡتُمُوهُۚ ﴾ فلا تدخل في « كلما » أصلاً، قال أبو داود: « والذي في إبراهيم هو إجماع من أجل أنه في موضع خفض ». مختصر التبيين ٢ / ٤١١. انظر: سمير الطالبين ٩٣.

و﴿ بِئْسَمَا ﴾، إلا مع اللام[1].

و﴿ نِعِمَّا ﴾ [النساء: ٥٨]، و﴿ مَهْمَا ﴾ [الأعراف: ١٣٢]، و﴿ رُّبَمَا ﴾ [الحجر: ٢]، و﴿ كَأَنَّمَا ﴾ [الأنعام: ١٢٥]، و﴿ وَيْكَأَنَّ ﴾ [القصص: ٨٢].

وتقطع ﴿ وَحَيْثُ مَا ﴾ و﴿ وَأَن لَّمْ ﴾ بالفتح، و﴿ وَأَن لَّن ﴾ إلَّا في الكهف [٤٨] والقيامة [٣]، و﴿ أَيْنَ مَا ﴾، إلَّا ﴿ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا ﴾ [البقرة: ١١٥]، ﴿ أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ ﴾ [النحل: ٧٦].

واخْتُلِف في ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ ﴾ [النساء: ٧٨]، ﴿ أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ ﴾ في الشعراء [٩٢] ﴿ أَيْنَمَا ثُقِفُوا ﴾ في الأحزاب[2] [٦١].

و﴿ لِكَيْلَا ﴾ إلَّا في آل عمران [١٥٣]، والحج [٧٠]، والحديد [٢٣]، والثاني في الأحزاب[3] [٥٠].

و﴿ يَوْمَهُم ﴾ [غافر: ١٦]، ونحوُ: ﴿ فَمَالِ ﴾ [النساء: ٧٨]، ﴿ وَلَاتَ حِينَ ﴾ [صٓ: ٣]، و﴿ ٱبْنَ أُمَّ ﴾ [الأعراف: ١٥٠] إلَّا في طه [٩٤]، فكُتِبت الهمزةُ حينئذٍ واواً، وحُذِفت همزةُ «ابن» فصارَتْ هكذا: ﴿ يَبْنَؤُمَّ ﴾.

* * *

---

(١) وكذا مع الفاء، في قوله تعالى: ﴿ فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ ﴾ [آل عمران: ١٨٧] كما في مختصر التبيين ٢ / ٣٨٧.

(٢) والعمل في ﴿ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ﴾ في الشعراء على القطع، والوصل في الموضعين الآخرين. انظر: سمير الطالبين ٩٣.

(٣) الأول فيها: ﴿ لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾: [٣٧]، وهو مقطوع.

القاعدة السادسة فيما فيه قراءتان فكُتِب على إِحداهما[1]

ومرادُنا غيرُ الشاذِّ. من ذلك: ﴿مَلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾[2] [الفاتحة: ٤]، ﴿يُخَٰدِعُونَ﴾[3] [البقرة: ٩]، و﴿وَعَدْنَا﴾[4] [البقرة: ٥٠]، و «الصَّعْقَةُ»[5] [الذاريات: ٤٤]، و «الرِّيْحِ»[6] [البقرة: ١٦٤]، و﴿تَفْدُوهُمْ﴾[7]

---

(١) ليحتمل الرسمُ القراءةَ الأخرى. انظر: سمير الطالبين ٩٥.

(٢) انظر في تخريج القراءتين: ص ٤٩٦.

(٣) انظر في تخريج القراءتين: ص ٥٠٠.

(٤) قرأه أبو جعفر وأبو عمرو ويعقوب بحذف الألف من الوعد، وقرأه الباقون بالألف من المواعدة. انظر: النشر ٢ / ٢١٢، الإتحاف ١ / ٣٩١.

(٥) في الذاريات فقط، فقرأه الكسائي بإسكان العين من غير ألف، وقرأ الباقون بكسر العين وألف قبلها، أما في غيرها من «الصاعقة» و«صاعقة» فاتفق القراء العشرة على قراءتها بالألف. انظر: التيسير ٢٠٣، النشر ٢ /٣٧٧.

(٦) اختلف القراء العشرة في خمسة عشر موضعاً في القرآن الكريم بين الإفراد والجمع. انظر: غاية الاختصار ٢ /٤١٩، النشر ٢ /٢٢٣.

(٧) قرأ نافع وأبو جعفر وعاصم والكسائي ويعقوب «تفادوهم» بضم التاء وألف بعد الفاء، وقرأ الباقون بفتح التاء وسكون الفاء من غير ألف. انظر: الإقناع ٢ /٥٩٩، النشر ٢ /٢١٨.

[البقرة: ٨٥]، و﴿ تَظَّهَّرُونَ ﴾[1] [الأحزاب: ٤]، و «ولا تَقْتُلوهم»[2] [البقرة: ١٩١] ونحوُهما[3].

﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ﴾[4] [البقرة: ٢٥١]، ﴿ فَرِهَٰنٌ ﴾[5] [البقرة: ٢٨٣]، ﴿ طَيْرًا ﴾[6] في آل عمران [٤٩]، والمائدة [١١٠]، «مُضَعَّفَةً» [آل عمران: ١٣٠]،

---

(١) قرأ عاصم «تُظاهرون» بضم التاء وتخفيف الظاء وألف بعدها وكسر الهاء مع تخفيفها، وكذلك قرأ حمزة والكسائي وخلف إلا أنهم بفتح التاء والهاء؛ وقرأ ابن عامر كذلك «تَظَّـٰهَّرون» إلا أنه بتشديد الظاء، وقرأ الباقون كذلك «تَظَهَّرون» إلا أنهم بتشديد الهاء مفتوحة من غير ألف قبلها. وكذا الخلاف في إثبات الألف وحذفها في المجادلة (٢، ٣). انظر: السبعة ٥١٩، النشر ٢/٣٤٧، ٣٨٥ وأما موضع البقرة (٨٥) فالخلاف فيه في التخفيف والتشديد.

(٢) قرأ حمزة والكسائي وخلف بحذف الألف وكذا فيها ﴿ حَتَّىٰ يُقَٰتِلُوكُمْ ﴾، ﴿ فَإِن قَٰتَلُوكُمْ ﴾ وقرأ الباقون بإثبات الألف فيهن. انظر: التيسير ٨٠، النشر ٢/٢٢٧.

(٣) أي: نحو الكلمتين الأخيرتين كما ذكرنا. وفي ح، ع: ونحوها، والمثبت هوالصواب.

(٤) في البقرة والحج (٤٠) بألف فيهما مع كسر الدال وفتح الفاء نافع وأبو جعفر ويعقوب، وقرأ الباقون بفتح الدال وإسكان الفاء من غير ألف. انظر: التيسير ٨٢، النشر ٢/٢٣٠.

(٥) قرأ ابن كثير وأبو عمرو «فرهن» بضم الراء والهاء من غير ألف، وقرأ الباقون بكسر الراء وفتح الهاء وألف بعدها. انظر: الإقناع ٢/٦١٦، النشر ٢/٢٣٧.

(٦) قرأ نافع وأبو جعفر ويعقوب بألف بعدها همزة مكسورة على الإفراد، وزاد أبو جعفر المعرف باللام أيضاً في السورتين، وقرأ الباقون بإسكان الياء من غير ألف ولا همزة في أربعة أحرف. انظر: غاية الاختصار ٢/٤٤٩، النشر ٢/٢٤٠.

ونحـوه[1]، ﴿عَقَدَتْ أَيْمَـٰنُكُمْ﴾[2] [النساء: ٣٣]، «الأَوَّلِينَ»[3] [المائدة: ١٠٧]، «لَمَسْتُم»[4] [النساء: ٤٣]، «قَسِيَّةً»[5] [المائدة: ١٣]، «قِيَماً»[6] للناس [المائدة: ٩٧]، / «خَطِيْئَتكم»[7] ١٥٧/٤ في الأعراف [١٦١]، ﴿طَيْفٌ﴾[8] [الأعراف: ٢٠١]،

(١) قرأ ابن كثير وابن عامر وأبو جعفر ويعقوب بالتشديد مع حذف الألف في «مضعفة» و«يضعف» وسائر الباب، وقرأ الباقون بالتخفيف وإثبات الألف. انظر: التيسير ٨١، النشر ٢/٢٢٨.

(٢) قرأ ابن ذكوان بالألف بعد العين على التخفيف وقرأ الباقون بالقصر، وخفف القاف منهم حمزة والكسائي وخلف وأبو بكر، والباقون بتشديدها. انظر: الإقناع ٢/٦٣٥، النشر ٢/٢٥٥.

(٣) قرأ حمزة وخلف ويعقوب وأبو بكر «الأوَّلِين» على الجمع، وقرأ الباقون ﴿ٱلْأَوْلَيَـٰنِ﴾ على التثنية. انظر: السبعة ٢٤٨، النشر ٢/٢٥٦.

(٤) انظر: ص: ٥٣١.

(٥) قرأ حمزة والكسائي بتشديد الياء من غير ألف، وقرأ الباقون بتخفيف الياء والألف. انظر: التيسير ٩٩، النشر ٢/٢٥٤.

(٦) وكذا ورد لفظ ﴿قِيَمًا﴾ في النساء (٥)، فقرأه ابن عامر بغير ألف في السورتين، وافقه نافع في النساء، وقرأ الباقون بالألف في الحرفين. انظر: الإقناع ٢/٦٢٧، النشر ٢/٢٤٧.

(٧) قرأه ابن عامر بحذف الألف على الإفراد، وقرأ أبو عمرو بجمع التكسير «خطايا»، وقرأ الباقون بجمع السلامة للمؤنث. انظر: التيسير ١١٤، النشر ٢/٢٧٢.

(٨) قرأ أبوعمرو ويعقوب وابن كثير والكسائي «طيف» من غير همزة ولا ألف؛ وقرأ الباقون بألف بعد الطاء وهمزة مكسورة بعدها. انظر: النشر ٢/٢٧٥.

﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾[1] [يوسف: ٣١]، ﴿وَسَيَعۡلَمُ ٱلۡكُفَّٰرُ﴾[2] [الرعد: ٤٢]، «تَـزْوَرُّ»[3] [الكهف: ١٧]، ﴿زَكِيَّةَۢ﴾[4] [الكهف: ٧٤]، ﴿فَلَا تُصَٰحِبۡنِيۖ﴾[5] [الكهف: ٧٦]، ﴿لَتَخِذۡتَّ﴾[6] [الكهف: ٧٧]،

---

(١) في يوسف (٣١، ٥١)، قرأهما أبو عمرو بألف بعد الشين لفظاً حالة الوصل، وقرأ الباقون بحذفها في الموضعين واتفقوا على الحذف وقفاً اتباعاً لرسم المصحف. انظر: الإقناع ٢/ ٦٧١، النشر ٢/ ٢٩٥.

(٢) قرأ نافع وأبو جعفر وابن كثير وأبو عمرو ﴿ٱلۡكَٰفِرُ﴾ على التوحيد، وقرأ الباقون ﴿ٱلۡكُفَّٰرُ﴾ على الجمع. انظر: السبعة ٣٥٩، النشر ٢/ ٢٩٨.

(٣) قرأ ابن عامر ويعقوب «تَزْوَرّ» مثل «تَحْمَر» من غير ألف، وقرأ الكوفيون ﴿تَّزَٰوَرُ﴾ بتخفيف الزاي وألف بعدها وتخفيف الراء، وقرأ الباقون كذلك إلا أنهم شددوا الزاي. انظر: الإقناع ٢/ ٦٨٨، النشر ٢/ ٣١٠.

(٤) في الكهف [٧٤] قرأ الكوفيون وابن عامر وروح بغير ألف بعد الزاي وتشديد الياء، وقرأ الباقون بالألف وتخفيف الياء. انظر: الإقناع ٢/ ٦٩١، النشر ٢/ ٣١٣.

(٥) واتفقوا عليه بالألف إلا ما انفرد به هبة الله عن المعدل عن روح عن يعقوب مِنْ فتح التاء وإسكان الصاد وفتح الحاء من الثلاثي: صحبه، يصحبه. وهي قراءة شاذة. انظر: النشر ٢/ ٣١٣، الإتحاف ٢٢٢.

(٦) قرأ أبو عمرو ويعقوب وابن كثير بتخفيف التاء وكسر الخاء من غير ألف وصل، وقرأ الباقون بتشديد الفاء وفتح الخاء وألف وصل. انظر: النشر ٢/ ٣١٤، والإتحاف ٢/ ٢٢٣.

﴿ مَهْدًا ﴾[1] [طـه : ٥٣] ، «وحِرْمٌ على قريةٍ»[2] [الأنبياء : ٩٥]، ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَدْفَعُ ﴾[3] [الحج: ٣٨]، «سَكْرى وما هم بسَكْرى»[4] [الحج: ٢]، «المضغةَ عَظْماً فكسونا العَظْم»[5] [المؤمنون: ١٤]، «سُرُجاً»[6] [الفرقان: ٦١]، ﴿ بَلِ ٱدَّارَكَ ﴾[7] [النمل: ٦٦]،

---

(١) هنا والزخرف (١٠) قرأه الكوفيون ﴿ مَهْدًا ﴾ من غير ألف في الموضعين، وقرأ الباقون ﴿ مِهَٰدًا ﴾ بكسر الميم وألف بعد الهاء فيهما. انظر: التيسير ١٥١، النشر ٢ / ٣٢٠.

(٢) سبق تخريجها في ص: ١٢٦٢.

(٣) قرأه ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب ﴿ يَدْفَعُ ﴾ من غير ألف، وقرأ الباقون ﴿ يُدَٰفِعُ ﴾ بضم الياء وألف بعد الدال مع كسر الفاء. انظر: غاية الاختصار ٢ / ٥٧٩، النشر ٢ / ٣٢٦.

(٤) قرأهما حمزة والكسائي وخلف من غير ألف فيهما «سَكْرى» وقرأهما الباقون ﴿ سُكَٰرَىٰ ﴾ بضم السين وألف بعد الكاف. انظر: الإقناع ٢ / ٧٠٥، النشر ٢ / ٣٢٥.

(٥) قرأ «عَظْماً» و«العَظْمَ» الحرفين ابن عامر وأبوبكر من غير ألف على التوحيد فيهما، وقرأهما الباقون بكسر العين وألف بعد الظاء على الجمع. انظر: الإقناع ٢ / ٧٠٨، النشر ٢ / ٣٢٨.

(٦) قرأه حمزة والكسائي وخلف «سُرُجاً» بضمتين من غير ألف على الجمع، وقرأ الباقون بكسر السين وألف بعد الراء على الإفراد. انظر: التيسير ١٦٤، النشر ٢ / ٣٣٤.

(٧) قرأه ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب وأبو جعفر ﴿ أَدْرَكَ ﴾ بقطع الهمزة من غير ألف بعد الدال، وقرأ الباقون بوصل الهمزة وألف بعد الدال المشددة. انظر: السبعة ٤٨٥، النشر ٢ / ٣٣٩.

﴿ وَلَا تُصَعِّرْ ﴾[1] [لقمان: ١٨]، ﴿ رَبَّنَا بَعِّدْ ﴾[2] [سبأ: ١٩]، ﴿ أَسْوِرَةٌ ﴾[3] [الزخرف: ٥٣] بلا ألف في الكلّ، وقد قُرِئَتْ بها وبحذفها، ﴿ غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ ﴾[4] [يوسف: ١٠]، و﴿ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَٰتٌ ﴾[5] في العنكبوت [٥٠]، و﴿ ثَمَرَٰتٍ[6] مِّنْ أَكْمَامِهَا ﴾ في فصلت [٤٧]،

---

(١) قرأه ابن كثير وأبو جعفر وابن عامر وعاصم ويعقوب ﴿ وَلَا تُصَعِّرْ ﴾ بتشديد العين من غير ألف، وقرأ الباقون و﴿ وَلَا تُصَاعِرْ ﴾ بتخفيف العين وألف قبلها. انظر: التيسير ١٧٦، النشر ٢/٣٤٦.

(٢) قرأه ابن كثير وأبو عمرو وهشام ﴿ بَعِّدْ ﴾ بفتح الباء وكسر العين مشددة من غير ألف مع إسكان الدال، وقرأ الباقون كذلك إلا أنهم بالألف وتخفيف العين، إلا يعقوب فقرأه «بَاعَدَ» بألف بعد الباء وفتح العين والدال على الماضي. انظر: غاية الاختصار ٢/٦٢٣، النشر ٢/٣٥٠.

(٣) قرأه يعقوب وحفص ﴿ أَسْوِرَةٌ ﴾ بإسكان السين من غير ألف، وقرأ الباقون بفتح السين وألف بعدها ﴿ أَسَاوِرَةٌ ﴾. انظر: الإقناع ٢/٧٦١، النشر ٢/٣٦٩.

(٤) هنا وفي الآية ١٥ قرأه في الموضعين نافع وأبو جعفر بالألف على الجمع، وقرأه الباقون فيهما بغير ألف على الإفراد. انظر: التيسير ١٢٧، النشر ٢/٢٩٣.

(٥) قرأه ابن كثير وحمزة والكسائي وخلف وأبوبكر بغير ألف على الإفراد، وقرأ الباقون بالألف على الجمع. انظر: الإقناع ٢/٧٢٧، النشر ٢/٣٤٣.

(٦) قرأه ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب وحمزة والكسائي وخلف وأبو بكر بغير ألف على الإفراد وقرأه الباقون بالألف على الجمع. انظر: السبعة ٥٧٧، النشر ٢/٣٦٧.

و﴿ جِمَلَتٌ ﴾[1] [المرسلات: ٣٣]، ﴿ فَهُمْ عَلَىٰ بَيِّنَتٍ ﴾[2] [فاطر: ٤٠]، «وهم في الغُرْفتِ آمنون»[3] [سبأ: ٣٧] بالتاء. وقد قُرِئَتْ بالجمعِ والإفراد.

و «تَقِيَّةً» [آل عمران: ٢٨] بالياء[4]، و﴿ لِأَهَبَ ﴾ [مريم: ١٩]، بالألف[5]، و﴿ يَقْضِ ٱلْحَقَّ ﴾ [الأنعام: ٥٧] بلا ياء[6]، و﴿ ءَاتُونِي زُبَرَ

---

(١) قرأه حمزة والكسائي وخلف وحفص ﴿ جِمَلَتٌ ﴾ بغير ألف على الإفراد، وقرأ الباقون بالألف على الجمع. انظر: الإقناع ٢/٨٠١، النشر ٢/٣٩٧.

(٢) قرأه ابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي وخلف وحفص بغير ألف على الإفراد، وقرأه الباقون بالألف على الجمع. انظر: التيسير ١٨٢، النشر ٢/٣٥٢.

(٣) قرأه حمزة «في الغُرْفة» بإسكان الراء من غير ألف على الإفراد، وقرأ الباقون بالألف على الجمع. انظر: السبعة ٥٣٠، النشر ٢/٣٥١.

(٤) قرأه يعقوب «تَقِيَّة» على وزن «بَقِيَّة» وكذلك رسمت، وقرأه الباقون «تُقَاة» بضم التاء وألف بعد القاف في اللفظ. انظر: غاية الاختصار ٢/٤٤٧، النشر ٢/٢٣٩.

(٥) قرأه أبو عمرو ويعقوب وورش وقالون بخلف عنه -من طريقيه- بالياء بعد اللام، وقرأه الباقون بالهمز. انظر: النشر٢/٣١٧، الإتحاف ٢/٢٣٤.

(٦) بعد الضاد في ﴿ يقْضِ ﴾ من القضاء، على قراءة أبي عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف. وقرأ الباقون ﴿ يَقُصُّ ﴾ بالصاد مهملة مشددة من القصص. انظر: التيسير ١٠٣، النشر ٢/٢٥٨.

﴿ٱلۡحَدِيدِۖ﴾ [الكهف: ٩٥] بألفٍ فقط[1]، ﴿فَنُجِّيَ مَن نَّشَآءُۖ﴾[2] [يوسف: ١١٠]، ﴿نُـۨجِي ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾[3] [الأنبياء: ٨٨] بنونٍ واحدةٍ.

و﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ [الفاتحة: ٦] كيف وقع[4]، و﴿بَصۜۡطَةٗۖ﴾[5] في الأعراف [٦٩]، و﴿ٱلۡمُصَۣيۡطِرُونَ﴾ [الطور: ٣٧]، و﴿بِمُصَيۡطِرٍ﴾[6] [الغاشية: ٢٢] بالصاد لا غير[7].

وقد تُكتب الكلمةُ صالحةً للقراءتين؛ نحوُ: «فَكِهُون» [يس: ٥٥]

---

(١) أي على قراءة قطع الهمزة في الكهف هنا وفي الآية [٩٦]، فقرأه في الموضعين أبو بكر بخلف عنه بوصل الهمزة فيهما، وافقه حمزة في الموضع الثاني، وقرأ الباقون بقطع الهمزة ومدّها فيهما في الحالين من الإيتاء كالوجه الثاني لأبي بكر. انظر: السبعة ٤٠١، النشر ٢/٣١٥، وطيبته ٨٤.

(٢) قرأه ابن عامر ويعقوب وعاصم بنون واحدة وتشديد الجيم وفتح الياء «نُجِّيَ» وقرأه الباقون بنونين الثانية ساكنة مخفاة عند الجيم، وتخفيف الجيم وإسكان الياء. انظر: غاية الاختصار ٢/٥٣١، النشر ٢/٢٩٦.

(٣) قرأه ابن عامر وأبو بكر بنون واحدة وتشديد الجيم، وقرأه الباقون بنونين الثانية ساكنة مع تخفيف الميم. انظر: النشر ٢/٣٢٤، الإتحاف ٢/٢٦٦.

(٤) انظر: ص ٣١٥.

(٥) قرأه بالسين الدوري عن أبي عمرو وهشام وخلف عن حمزة ورويس وخلف، واختلف عن قنبل والسوسي وابن ذكوان وحفص وخلاد، وقرأ الباقون بالصاد. انظر: النشر ٢/٢٢٨، الإتحاف ١/٤٤٣، ٢/٥٣.

(٦) قرأهما بالسين هشام، واختلف عن قنبل وابن ذكوان وحفص بين السين والصاد، والوجهان صحيحان عنهم. وقرأ حمزة بخلف عن خلاد بإشمام الصاد الزاي فيهما، والوجه الثاني لخلاد هو الصاد كقراءة الباقين. انظر: النشر ٢/٣٧٨، الإتحاف ٢/٤٩٧.

(٧) وكذلك قوله تعالى: ﴿يَبۡصُۜطُ﴾ [البقرة: ٢٤٥]، والخلاف فيها كالخلاف الذي في ﴿بَصۜۡطَةٗۖ﴾ في الأعراف.

[بلا ألف] [1]، وهي قراءةٌ، وعلى قراءتِها هي محذوفةٌ رسماً؛ لأنه جمعُ تصحيحٍ[2].

* * *

فرع فيما كتب موافقاً لقراءة شاذة

من ذلك: ﴿إِنَّ ٱلۡبَقَرَ تَشَٰبَهَ[3] عَلَيۡنَا﴾ [البقرة: ٧٠]، ﴿أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُواْ﴾[4] [البقرة: ١٠٠]، ﴿مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ﴾ [البقرة: ٢٧٨]، قُرئ بضم الباء وسكون الواو[5]. ﴿فَلَقَٰتَلُوكُمۡۚ﴾[6] [النساء: ٩٠]، ﴿إِنَّمَا طَٰٓئِرُهُمۡ﴾ [الأعراف: ١٣١]،

(١) سقط من (أ)، وكذا ﴿فَٰكِهِينَ﴾ في المطففين [٣١]، فقرأهما أبوجعفر بغير ألف بعد الفاء، ووافقه حفص وابن عامر بخلف عنه في المطففين، وقرأ الباقون بالألف فيهما. انظر: غاية الاختصار ٢ / ٦٣١، النشر ٢ / ٣٥٤.

(٢) ومثلها ﴿حَٰذِرُونَ﴾، و﴿فَٰرِهِينَ﴾ كلاهما في الشعراء (٥٦، ١٤٩)، لأنهما قرئتا بحذف الألف وإثباتها.

(٣) قرأ مجاهد «تَشَبَّه» بحذف الألف على وزن «تَفَعَّل»، وهي قراءة شاذة. انظر: مختصر ابن خالويه ٧.

(٤) قرأ أبو السمّال «عَهِدوا» بحذف الألف وإسكان الواو من «أو»، وهي قراءة شاذة. انظر: مختصر ابن خالويه ٨، المحتسب ١ / ٩٩.

(٥) وهي قراءة أبي السمّال «ما بقي من الرِّبُوْ» كما رسم، وهي قراءة شاذة. انظر: مختصر ابن خالويه ٢١٧، المحتسب ١ / ١٤٢.

(٦) قرأ الحسن ومجاهد بحذف الألف من الثلاثي، وهي قراءة شاذة. انظر: مختصر ابن خالويه ٢٨.

﴿طَآئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ﴾(١) [الإسراء: ١٣]، ﴿تُسَٰقِطْ﴾(٢) [مريم: ٢٥]، ﴿سَٰمِرًا﴾(٣) [المؤمنون: ٦٧]، ﴿وَفِصَٰلُهُۥ﴾(٤) ﴿فِى عَامَيْنِ﴾ [لقمان: ١٤]، ﴿عَٰلِيَهُمْ﴾(٥) ﴿ثِيَابُ سُندُسٍ﴾ [الإنسان: ٢١]، ﴿خِتَٰمُهُۥ﴾(٦) ﴿مِسْكٌ﴾ [المطففين: ٢٦]، ﴿فَٱدْخُلِى فِى عِبَٰدِى﴾(٧) [الفجر: ٢٩].

* * *

(١) قرأ الحسن الكلمتين بحذف الألف، وبالياء مكان الهمز «طَيْر»، وهي قراءة شاذة. انظر: مختصر ابن خالويه ٤٥، ٧٥، المحتسب ١/٢٥٧، الإتحاف ١/٦٠.

(٢) قرأ أبوحيوة بخلف عنه بحذف الألف بعد السين «تُسْقِط»، وهي قراءة شاذة. انظر: مختصر ابن خالويه ٨٤.

(٣) قرأ ابن محيصن «سُمَّرا» بضم السين بلا ألف بعدها وفتح الميم مشددة، وهي قراءة شاذة. انظر: مختصر ابن خالويه ٩٨، الإتحاف ٢/٢٨٦.

(٤) قرأ يعقوب «وفَصْله» بفتح الفاء وإسكان الصاد من غير ألف، وقرأ الباقون بكسر الفاء وفتح الصاد وألف بعدها، والقراءتان متواترتان، وعلى هذا كان الواجب على المؤلف أن يذكر هذه القراءة مع مثيلاتها في القاعدة السابقة؛ لأن رسم المصحف جاء على قراءة يعقوب المتواترة. انظر: غاية الاختصار ٢/٦٥٨، النشر ٢/٣٧٣.

(٥) قرأ مجاهد وابن سيرين بضم الهاء من غير ألف «عَلَيْهُم»، وهي قراءة شاذة. انظر: مختصر ابن خالويه ١٦٦، والقراءة المتواترة بإثبات الألف بعد العين باتفاق إلا أن نافعاً وأبا جعفر وحمزة بإسكان الياء، والباقون بفتحها. النشر ٢/٣٩٦.

(٦) قرأ أبيٌّ بن كعب وعروة وأبو العالية «خَتَمُه» بفتح الخاء والتاء وبضم الميم من غير ألف، وهي قراءة شاذة. انظر: زاد المسير ٩/٥٩، القراءة المتواترة بإثبات الألف باتفاق إلا أن الكسائي يثبتها بعد الخاء المفتوحة، والباقين يثبتون الألف بعد التاء مع كسر الخاء. انظر: النشر ٢/٣٩٩، على هذا جاء الرسم بحذف الألف ليحتمل هذه القراءات.

(٧) قرأ ابن عباس وعكرمة وسعد بن أبي وقاص «عَبْدي» بحذف الألف على الواحد، وهي قراءة شاذة. انظر: المحتسب ٢/٣٦٠، الإتحاف ٢/٦٠٩.

/ فرع

١٥٨/٤

وأمَّا القراءاتُ المختلفةُ المشهورةُ بزيادةٍ لا يَحْتَمِلُها الرسمُ، ونحوِها، نحوُ: ﴿وَأَوْصَىٰ﴾، و﴿وَوَصَّىٰ﴾[1] [البقرة: ١٣٢]، و﴿تَجْرِي تَحْتَهَا﴾ [التوبة: ١٠٠]، و«من تحتها»[2]، و﴿سَيَقُولُونَ ٱللَّهُ﴾ [المؤمنون: ٨٧، ٨٩]، و﴿لِلَّهِ﴾[3]، «وما عملت أيديهم» [يسٓ: ٣٥]، و﴿وَمَا عَمِلَتْهُ﴾[4]، فكتابته على نحوِ قراءتِه، وكلٌّ ذلك وُجِد في مصاحف الإمامِ.

* * *

(١) قرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر ﴿وَأَوْصَىٰ﴾ بهمزة مفتوحة بين الواوين مع تخفيف الصاد، وقرأ الباقون ﴿وَوَصَّىٰ﴾ بتشديد الصاد من غير همز بين الواوين. انظر: النشر ٢/٢٢٣، الإتحاف ١/٤١٨.

(٢) قرأ ابن كثير «من تحتها» بزيادة «مِن» الجارة وخفض تاء «تحتِها»، وقرأ الباقون بحذف لفظ «مِن» وفتح التاء. انظر: النشر ٢/٢٨٠، الإتحاف ٢/٩٧.

(٣) قرأ أبو عمرو ويعقوب في الموضعين الأخيرين منه ﴿ٱللَّهُ﴾ بإثبات ألف الوصل قبل اللام فيهما ورفع الهاء من لفظ الجلالة، وقرأ الباقون ﴿لِلَّهِ﴾ بغير ألف وخفض الهاء. انظر: النشر ٢/٣٢٩، الإتحاف ٢/٢٨٧.

(٤) قرأه حمزة والكسائي وخلف وأبو بكر «عملت» بغير هاء ضمير، وقرأ الباقون بالهاء. انظر: النشر ٢/٣٥٣، الإتحاف ٢/٤٠٠.

فائدة

كُتِبت فواتحُ السورِ على صورةِ الحروفِ أنفسِها؛ لا على صورةِ النطقِ بها اكتفاءً بشهرتها، وقُطِعت ﴿ حمٓ ۝ عٓسٓقٓ ﴾ [الشورى: ١، ٢] دون ﴿ الٓمٓصٓ ﴾ [الأعراف: ١]، و﴿ كٓهيعٓصٓ ﴾ [مريم: ١]؛ طَرْداً للأُولى بأَخَواتِها الستة[1].

* * *

(١) كذا بالتأنيث على لغة تأنيث العدد المتأخر وموافقته للمعدود، والمراد بأخواتها الست هي: [غافر - فصلت - الزخرف - الدخان - الجاثية - الأحقاف].

فصل في آداب كتابته

يُسْتَحَبُّ كتابةُ المصحفِ، وتحسينُ كتابتِه، وتبيينُها، وإيضاحُها، وتحقيقُ الخطِّ دون مشقِه[1] وتعليقِه فيُكْرَهُ، وكذا كتابتُه في الشيء / الصغيرِ. [٤٢٧]

أخرج أبو عبيد في «فضائله»[2] عن عمرَ: «أنه وَجَدَ مع رجل مصحفاً قد كتبه بقلم دقيق، فكَرِه ذلك وضربه»، وقال: «عَظِّموا كتاب الله»، وكان عمرُ إذا رأىٰ مصحفاً عظيماً سُرَّ به».

وأخرج عبدالرزاق[3] عن عليٍّ: «أنه كان يكره أن تُتَّخذ المصاحفُ صغاراً».

وأخرج أبو عبيد[4] عنه: «أنه كَرِه أن يُكتب القرآنُ في الشيء الصغيرِ».

---

(١) المَشْق في الكتابة: مدُّ حروفها، وهو المراد هنا، وقد يَرِدُ بمعنى السرعة فيها. انظر: تهذيب اللغة ٨/ ٣٣٧، اللسان «مشق» ١٣/ ١١٦، القاموس ٣/ ٤٠٩.

(٢) (٢/ ٢٣٦) ب: كتاب المصاحفِ وما يُستحب من عظمها ويُكره من صغرها، ح٩١٢، وفي إسناده ابن لَهيعة اختلط بعد احتراق كتبه، كما تقدم.

(٣) في المصنف (٤/ ٣٢١ -٣٢٢) ك: الصيام، ب: ما يكره أن يصنع في المصاحف، ح ٧٩٤٥، إبراهيم عن عليّ مرسل كما في تحفة التحصيل /١٥.

(٤) في فضائل القرآن (٢/ ٢٣٧) ح ٩١٤، في إسناده ابن لهيعة كما تقدم في الأثر السابق.

وأخرج هو[١] والبيهقيُّ في «الشُعَب»[٢] عن أبي حكيمة[٣] العَبْدِيِّ، قال: «مرّ بي عليّ وأنا أكتب مصحفاً، فقال: «أَجِلّ قلمك»، فقضمتُ من قلمي قَضْمَةً، ثم جعلت أكتبُ / فقال: نعم، هكذا نَوِّرْه كما نَوَّره اللّهُ». ١٥٩/٤

وأخرج البيهقيُّ[٤] عن عليّ موقوفاً، قال: «تَنوَّقَ رجلٌ في «بسم الله الرحمن الرحيم» فغُفِر له».

وأخرج أبو نُعيم في «تاريخ أصبهان»[٥] وابن أشتةَ في المصاحف[٦] من طريقِ أبان، عن أنسٍ مرفوعاً: «من كتب «بسم الله الرحمن الرحيم» فجوَّده، غَفَرَ الله له».

---

(١) أي: أبوعبيد في فضائل القرآن (٢/٢٣٦)، ب: كتاب المصاحف...، ح ٩١٣، في إسناده أبو حكيمة العبدي، ذكره الدولابي في الكنى (١/١٥٥-١٥٦) ولم يذكر حاله فهو مجهول الحال.

(٢) (٢/٥٤٥) أيضاً في إسناده أبو حكيمة المذكور.

(٣) ع، م: «حكيم» كذا في الشعب، والمثبت موافق لما في فضائل القرآن لأبي عبيد.

(٤) في الشعب (٢/٥٤٦) فصل في تفخيم قدر المصحف...، ح ٢٦٦٧، وقال: -عقبه- «هذا موقوف». وأيضاً في إسناده مَنْ لم يُعرف. وتنوَّق: بالغ في تجويده.

(٥) ذكر أخبار أصبهان (٢/٣١٣) وهو حديث ضعيف، فيه أبوحفص العبدي، قال الذهبّي -في الميزان (٤/٥١٦) عنه-: «واه بمرة» وأيضاً أبان بن أبي عياش، متروك كما في المصدر نفسه (١/١١) والعلاء بن مسلمة كذّبه الأزدي كما في اللآلئ المصنوعة (١/٢٠٢) برقم ١٥.

(٦) كتابه مفقود ولم نقف عليه.

وأخرج ابنُ أشتة(١) عن عمرَ بنِ عبدِالعزيز أنه كَتَبَ إلى عُمَّاله: «إذا كتب أحدكم بسم الله الرحمن الرحيم فليمدَّ «الرحمن»».

وأخرج(٢) عن زيدِ بن ثابتٍ أنه كان يكره أن يُكتب «بسم الله الرحمن الرحيم» ليس لها سينٌ.

وأخرج(٣) عن يزيدِ(٤) بن أبي حبيب أنَّ كاتبَ عمرِو بنِ العاصِ كتب إلى عمرَ، فكتب «بسم الله» ولم يَكتب لها سيناً، فضربه عُمر، فقيل له: فيم ضربَك أميرُ المؤمنين؟ قال: «ضربني في سين».

وأخرج(٥) عن ابن سيرين أنه كان يكره أَنْ تُمَدَّ الباءُ إلى الميمِ حتى تُكْتب السينُ.

---

(١) وكتابه مفقود ولم أقف عليه عند غيره.

(٢) أي: ابن أشتة ولكن هذا الأثر أخرجه البيهقي في الشعب (٢/٥٤٦) بلفظ «أنّه كان ينهى أن يكتب أحد «بسم الله الرحمن الرحيم»، ولا يجعل له سينات» في إسناده إسماعيل بن عيّاش صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلّط في غيرهم، وروايته هنا عن غير أهل بلده.

(٣) لم أقف عليه موقوفا على عمر رضي الله عنه وقد أخرج أبو عبيد في فضائل القرآن (٢/٢١) برقم ٣٩٠، عن عمران بن عون أنّ عمر بن عبدالعزيز ضرب كاتباً كتب الميم قبل السين...» ولم يذكر المصنف في الدّر (١/٢٨) إلّا هذه الرّواية المذكورة ولم يشر إلى رواية يزيد بن أبي حبيب المذكورة هنا.

(٤) ح، ع: «زيد»، ولم نجد في كتب التراجم مَن اسمه: زيد بن أبي حبيب، فلعله تصحيف.

(٥) أي: ابن أشتة، والأثر أخرجه البيهقي في الشعب (٢/٥٤٦) فصل في تفخيم قدر المصحف...، ح ٢٦٦٩، والخطيب في الجامع لأخلاق الرّاوي وآداب السامع (١/٢٦٥-٢٦٧) كيف يكتب «بسم الله الرحمن الرحيم» رقم ٥٥٣ــ٥٥٤.

وأخرج ابن أبي داودَ في «المصاحف»[١] عن ابن سيرينَ: «أنه كَرِهَ أن يُكتب المصحفُ مَشْقاً[٢]، قيل: لِمَ؟ قال: لأنَّ فيه نَقْصاً.»

وتَحْرُم كتابتُه بشيءٍ نَجِسٍ، وأمَّا بالذهبِ فهو حَسَنٌ، كما قاله الغزالي[٣].

وأخرج أبو عبيد[٤] عن ابنِ عباسٍ وأبي ذَرّ وأبي الدَّرْداء أنهم كرهوا ذلك.

وأخرج[٥] عن ابنِ مسعود أنه مُرَّ عليه بمصحفٍ زُيِّن بالذَّهَبِ، فقال: «إن أحسن مَا زُيِّن به المصحفُ تلاوتُه بالحقِّ».

قال أصحابنا[٦]: «وتكره كتابتُه على الحِيطان والجُدْران، وعلى السُّقوف أشدُّ كراهةً لأنه يوطَأُ».

وأخرج أبوعبيد[٧] عن عمرَ بن عبدالعزيز قال: «لا تكتبوا القرآنَ حيث يُوطَأُ».

---

(١) (١/٤٦٣) برقم ٣٩٥، وإسناده حسن، فيه واصل بن عبدالرّحمن البصري صدوق وبقية رجاله ثقات.

(٢) المشق في الكتابة: مَدُّ حروفها، وقد علَّل ابن سيرين -رحمه الله- المَشْق بأن فيه إغراقاً في زيادة الحروف كالألف، وقال: «ينبغي أن تُرَدَّ» أي: إلى القَدْر المطلوب في الكتابة، دون غلوّ وزيادة. انظر: المصاحف ١/٤٦٣.

(٣) لم نقف عليه في كتبه، وانظر: المجموع للنووي ٢/٨٣.

(٤) في فضائل القرآن (٢/٢٣٤-٢٣٥) ب: تزيين المصاحف...، برقم ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩.

(٥) أي: أبوعبيد في المصدر السابق نفسه (٢/٢٣٤) برقم ٩٠٦، وإسناده صحيح رجاله ثقات.

(٦) انظر: التبيان للنووي ١٩٠.

(٧) فضائل القرآن (٢/٢٣٧) برقم ٩١٥، لكنه ضعيف جداً في إسناده محمد بن الزبير الحنظلي متروك، كما في التقريب /٨٤٥ برقم ٥٩٢٢.

وهل تجوزُ كتابتُه بقلمٍ غيرِ العربيِّ؟ قال الزركشي[1]: «لم أر فيه كلاماً لأحد من العلماء»، قال: «وَيُحْتَمَلُ الجوازُ؛ لأنه قد يُحْسِنُه مَنْ يَقْرَؤُه[2] بالعربيةِ، والأقربُ المنعُ، كما تَحْرُمُ قراءتهُ بغيرِ / لسانِ العربِ، ولقولِهم: ٤/ ١٦٠ «القلمُ أحد اللسانين»، والعربُ لا تعرف قلماً غيرَ العربي، وقد قال تعالى: ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴾ [الشعراء: ١٩٥] انتهى.

* * *

فائدة

أخرج ابن أبي داود[3] عن إبراهيمِ التَّيْميِّ، قال: قال عبدالله: «لا يَكْتب المصاحفَ إلا مُضَرِيٌّ». قال ابن أبي داودَ: «هذا من أَجْل اللغات»[4].

* * *

---

(١) البرهان ٢/ ١٥.

(٢) م: «لا يقرؤه»، والمثبت من سائر النسخ وهو موافق لما في البرهان، وهو الأولى لأن السياق في اختلاف الخط وليس في اختلاف اللغة.

(٣) في كتاب المصاحف (١/ ٤٦٥)، إسناده ضعيف، فيه هشيم بن بشير الواسطي، موصوف بالتدليس والإرسال الخفي كما تقدم.
وكذا إبراهيم التيميّ موصوف بالتدليس والإرسال ولم يدرك ابن مسعود، كما في التقريب /١١٨ برقم ٢٧١، وجامع التحصيل / ١٤١.

(٤) لأن لغة مضر تستوعب سبع لغات. انظر: ص: ٣٢٣.

مسألة

اخْتُلِفَ[1] في نَقْط المصحف وشَكْلِه. ويقال: أولُ مَنْ فعل ذلك أبو الأسود الدُّؤَلي[2] بأمرِ عبدالملك بن مروان[3]. وقيل: الحسنُ البصري ويحيى بن يَعْمَر، وقيل: نصرُ بنُ عاصمٍ الليثيُّ.

وأولُ مَنْ وضعَ الهمزَ والتشديدَ والرَّوْمَ والإشمامَ الخليلُ.

وقال قتادة[4]: «بَدَؤُوا فنقَّطوا، ثم خَمَّسوا، ثم عَشَّروا».

وقال غيره[5]: «أولُ ما أحدَثوا النَّقْطَ عند آخرِ الآي، ثم الفواتحِ والخواتيمِ».

وقال يحيى بن أبي كثير[6]: «ما كانوا يعرفون شيئاً مِمَّا أُحْدِثَ في

---

(١) انظر: المحكم ٣.

(٢) ظالم بن عَمْرو بن سفيان، الكِناني التابعي الجليل، واضع علم النحو، توفي رحمه الله بالبصرة سنة (٦٩هـ). انظر: إنباه الرواة ١/٤٨، بغية الوعاة ٢/٢٢.

(٣) ابن الحكم، أبوالوليد القرشي الخليفة الأموي، من دهاة الخلفاء، كان أديباً، وهو أوَّل من ضرب الدنانير وكتب عليها القرآن (ت: ٨٦هـ). انظر: السير ٤/٢٤٦، شذرات الذهب ١/٩٧.

(٤) انظر: المحكم ٢.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) أبو نصر اليمامي، مولاهم الطائي، الإمام الحافظ أحد الأعلام، واسم أبيه: صالح، وقيل: يسار، وقيل: نَشيط (ت: ١٢٩هـ). انظر: طبقات ابن سعد ٥/٥٥٥، السير ٦/٢٧.

المصاحفِ إلا النُّقَطَ الثلاثَ على رؤوسِ الآياتِ». أخرجه ابنُ أبي داود[1].

وقد أخرج أبوعبيدٍ[2] وغيرُه عن ابن مسعودٍ قال: «جَرِّدوا القرآن ولا تَخْلِطُوه بشيء»[3].

وأخرج[4] عن النخعي: «أنه كَرِهَ نَقْطَ المصاحفِ».

وعن ابن سيرينَ[5]: «أنه كَرِهَ النَّقْطَ والفواتحَ والخواتيمَ».

[٤٢٨] وعن ابنِ مسعودٍ[6] ومجاهدٍ: «أنهما كَرِها التعشير» /.

---

(١) في كتاب المصاحف (١/٤٨٣-٤٨٤) برقم ٤٧٠، في إسناده محمد بن كثير الصنعاني، صدوق كثير الغلط، كما في التقريب /٨٩١، برقم ٦٢٩١، وفي المصاحف «يقرون» مكان «يعرفون» وساقه أبو عمرو الدّاني في المحكم ١٧ بإسناده إلى أبي عبيد به وفيه «يعرفون».

(٢) تقدم تخريجه في ص: ٦٣٩.

(٣) أبوعبيد: «ولا تخلطوا به ما ليس منه».

(٤) أي: أبو عبيد في فضائل القرآن (٢/٢٣٠)، ب: نقط المصاحف وما فيه من الرّخصة والكراهة برقم ٨٩٤، ضعيف، فيه هشيم كثير التدليس والإرسال الخفي كما تقدم، وأيضاً مغيرة بن مقسم الضبيّ، كان يدلّس ولا سيما عن إبراهيم، كما في التقريب /٩٦٦ برقم ٦٨٩٩، وطبقات المدلسين /٤٦ برقم ١٠٧، وانظر: المحكم/١١، إذ ساقه بإسناد أبي عبيد.

(٥) أبوعبيد في المصدرالسابق (٢/٢٣١) برقم ٨٩٦، وانظر أيضاً الأثر برقم ٩٠٣، وانظر المحكم /١١، إذ ساقه بإسناده نحوه.

(٦) أبو عبيد في المصدر نفسه (٢/٢٣٢) ب: تعشير المصاحف وفواتح السور ورؤوس الآي برقم ٩٠٠ عن ابن مسعود وبرقم ٩٠٢ عن مجاهد، وانظر: المحكم /١٤-١٥، إذ ساقه من طريقه.

/ وأخرج ابنُ أبي داودَ[1] عن النَّخَعِيِّ: أنه كان يكره العواشرَ والفواتحَ ٤/١٦١ وتصغيرَ المصحفِ، وأَنْ يُكتب فيه سورةُ كذا وكذا.

وأخرج[2] عنه أنه أُتي بمصحفٍ مكتوبٍ فيه سورةُ كذا كذا آيةً، فقال: امحُ هذا، فإِنَّ ابنَ مسعودٍ كان يكرهُه.

وأخرج[3] عن أبي العاليةِ أنه كان يكرهُ الجُمَلَ[4] في المصحف، وفاتحةَ سورة كذا وخاتمةَ سورةِ كذا.

وقال مالك[5]: «لا بأس بالنَّقْط في المصاحف التي يتعلّم فيها الغلمان، أمَّا الأمهاتُ فلا».

وقال الحَليمي[6]: «تكره كتابةُ الأعشارِ والأخماسِ وأسماءِ السور وعددِ

---

(١) في كتاب المصاحف (١/ ٤٧٠) برقم (٤١٥) في إسناده مغيرة بن مقسم، وهو مدلّس كما تقدم ولم يُصرّح بالسماع.

(٢) أي: ابن أبي داود في المصدر السابق نفسه (١/ ٤٧٠) برقم ٤١٧، في إسناده أبوحمزة الأعور وهو ضعيف كما تقدم، وإبراهيم النخعي لم يدرك ابن مسعود كما تقدم.

(٣) أي: ابن أبي داود في كتاب المصاحف (١/ ٤٧١) برقم ٤١٨ وإسناده حسن، رجاله بين ثقة وصدوق.

(٤) ورد في رواية ابن الضُّريس: «يَكْرَه الجُمَل من العواشر». فضائل القرآن: ٨٧، أي: وضع عشر عند نهاية عشر آيات. وقد أورد الأثر ابنُ أبي داود تحت عنوان: كتابة الفواتح والعدد في المصاحف، فالمراد كراهة التعشير.

(٥) انظر: المحكم ١١.

(٦) المنهاج ٢/ ٢٦١.

الآياتِ فيه، لقوله[1]: «جرِّدوا القرآن». وأمَّا النَّقْطُ فيجوزُ؛ لأنه ليس له صورةٌ فيُتَوَهَّمَ لأجلِها ما ليس بقرآنٍ قرآناً، وإنما هي دَلالاتٌ على هيئة المقروء، فلا يضرُّ إثباتها لمن يحتاج إليها».

وقال البيهقي[2]: «من آدابِ القرآنِ أن يُفَخَّم فيُكتبَ مُفَرَّجاً بأحسنِ خطٍ، ولا يُصَغَّرَ ولا تُقَرْمَطَ[3] حروفُه، ولا يُخْلَطَ به ما ليس منه كعددِ الآياتِ والسَّجَداتِ والعشراتِ والوقوفِ واختلافِ القراءات ومعاني الآيات».

وقد أخرج ابن أبي داود[4] عن الحسنِ وابنِ سيرين أنهما قالا: «لا بأسَ بنَقْطِ المصاحفِ».

وأخرج[5] عن ربيعةَ بنِ أبي عبدِ الرحمنِ[6] أنه قال: «لا بأسَ بشكلِها».

---

(١) من قول ابن مسعود، تقدم تخريجه في ص: ٦٣٩، ٢٢٤٦.

(٢) شعب الإيمان ٢/٥٤٦.

(٣) أي: لا تُجعَل دقيقة متقاربة.

(٤) المصاحف (١/٤٨٢) برقم ٤٦٤ وإسناده صحيح لغيره، لأنّ إسماعيل بن أسد صدوق وقد تابعه الحسن بن أحمد الحراني. كما في المصاحف (١/٤٨١) برقم ٤٦١.

(٥) أي: ابن أبي داود في المصدر السابق نفسه (١/٤٨٣) برقم ٤٦٨، إسناده حسن رجاله بين ثقة وصدوق.

(٦) فَرُّوخ، أبو عثمان التَّيمْي ولاءً المدني، الإمام، فقيه أهل المدينة المشهور بربيعة الرأي (ت: ١٣٦هـ). انظر: تاريخ بغداد ٨/٤٢٠، السير ٦/٨٩.

وقال النووي[١]: «نَقْطُ المصحفِ وشكلُه مُسْتَحَبٌّ؛ لأنه صيانةٌ له من اللحنِ والتحريف».

وقال ابن مجاهد[٢]: «ينبغي ألّا يُشْكَلَ إلا ما يُشْكِلُ».

وقال الداني[٣]: «لا أسْتجيز النَّقطَ بالسوادِ لما فيه من التغييرِ لصورةِ الرسم، ولا أستجيزُ جَمْعَ قراءاتٍ شتى في مصحفٍ واحدٍ بألوانٍ مختلفة؛ لأنَّه مِنْ أعظمِ التخليطِ / والتغييرِ للمرسوم، وأرىٰ أن تكونَ الحركاتُ ٤/١٦٢ والتنوينُ والتشديدُ والسكونُ والمدُّ بالحُمْرةِ، والهَمَزاتُ بالصفرة».

وقال الجُرْجانيُّ من أصحابنا في «الشافي»: «من المذمومِ كتابةُ تفسيرِ كلماتِ القرآن بين أسطره».

* * *

فائدة

كان الشَّكْلُ في الصدر الأول نَقْطاً، فالفتحةُ نقطةٌ على أولِ الحرف، والضمةُ على آخره، والكسرةُ تحت أولهِ، وعليه مشى الدانيُّ[٤]. والذي

(١) التبيان ١٩٠.

(٢) انظر: المحكم ٢٣.

(٣) المحكم ١٩، ٢٠ بعبارة قريبة.

(٤) المحكم ٤٢.

اشْتُهِر الآن الضبطُ بالحركاتِ المأخوذةِ من الحروفِ، وهو الذي أخرجه الخليلُ، وهو أكثرُ وأوضحُ، وعليه العملُ[1]، فالفتحُ شَكْلَةٌ مستطيلة فوق الحرف، والكسر كذلك تحته، والضمُّ واوٌ صغرى فوقه، والتنوينُ زيادةٌ مثلُها، فإن كان مظهراً -وذلك قبل حرفِ حلقٍ- ركَّبْتَ فوقَها وإلا تابَعْتَ بينهما، وتُكتب الألفُ المحذوفةُ والمبدلُ منها في محلِّها حمراءَ، والهمزةُ المحذوفة تُكْتب همزةً بلا حرفٍ حمراءَ أيضاً، وعلى النونِ والتنوينِ قبل الباءِ علامةُ الإقلابِ م حمراءَ، وقبل الحَلْقِ سكونٌ، وتُعَرَّى عند الإدغام والإخفاء، ويُسَكَّنُ كلُّ مُسَكَّنٍ، ويُعَرَّى المدغمُ، ويُشَدَّدُ ما بعده إلا الطاءَ قبل التاء، فيُكْتَبُ عليها السكونُ[2]، نحوُ: ﴿فَرَّطْتُ﴾ [الزمر: ٥٦]، ومَطَّةُ[3] الممدودِ لا تجاوِزُه.

* * *

---

(١) انظر: الطراز في شرح ضبط الخراز ١٤، ودليل الحيران ٣١٧.

(٢) هذا ما اختاره الداني وأبو داود، وعليه عمل المغاربة، وجرى عمل المشارقة على تعرية الطاء من علامة السكون، والتاء من علامة التشديد، هكذا في ﴿فَرَطتُ﴾ ونحوها. انظر: المحكم ٨٠، الطراز ١٤٣، سمير الطالبين ١٤٨-١٤٩.

(٣) ب، ع: «وبسطة» وهو تصحيف.

فائدة

قال الحربي[1] في غريب الحديث: «قول ابن مسعود[2]: «جَرِّدوا القرآن» يحتمل وجهين، أحدهما: جَرِّدوه في التلاوة، لا تخلطوا به غيره. والثاني: جَرِّدوه في الخطّ من النَّقْط والتعشير».

وقال البيهقي: «الأَبْيَنُ أنه أراد: لا تَخْلِطُوا به غيرَه من الكُتُبِ، لأنَّ ما خلا القرآنَ مِنْ كُتُبِ اللهِ إنما يُؤْخَذُ عن اليهودِ والنصارى، وليسوا بمأمونين عليها».

* * *

[٤٢٩] ٤/١٦٣

/ فرع

أخرج ابن أبي داود في كتاب «المصاحف»[3] عن ابن عباس: «أنه كره أَخْذَ الأجرةِ على كتابة المصاحف».

---

(١) إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم، أبو إسحاق البغدادي الحافظ العَلَم، (ت: ٢٨٥هـ)، من مؤلفاته: «التفسير»، «سجود القرآن».
والحَرْبي: نسبة إلى محلّة الحَرْبية ببغداد. انظر: طبقات الحنابلة ١/٨٦، تهذيب التهذيب ١٠/٢٨١. وقوله المذكور لم نجده في القسم المطبوع من غريبه، وانظر: غريب الحديث لأبي عبيد (ط.هندية) ٤/٤٦، الفائق ١/١٧٩، والنهاية ١/٢٥٦.

(٢) تقدم تخريجه في ص: ٦٣٩، ٢٢٤٦.

(٣) (١/٣٧٨) إسناده منقطع؛ لأنّ الأعمش لم يصرِّح بمن حَدّثه هذا الأثر عن سعيد بن جبير.

وأخرج[1] مثله عن أيوب السَّخْتِياني[2].

وأخرج[3] عن ابن عمر وابن مسعود: أنهما كرها بيعَ المصاحفِ وشراءَها.

وأخرج[4] عن محمد بن سيرين: «أنه كره بيعَ المصاحفِ وشراءَها، وأن يُستأجرَ على كتابتها».

وأخرج[5] عن مجاهد وابن المسيب والحسن أنهم قالوا: «لا بأس بالثلاثة».

---

(١) أي: ابن أبي داود في المصاحف (١/٤٥٩) برقم ٣٧٩ و(٢/٥٦٧) برقم ٦٦٤، وفي إسناده أبو عمير أحمد بن هاشم الرّملي وضمرة بن ربيعة الفِلِسطيني، متكلم فيهما. انظر الأول في الميزان للذهبي (٤/١٦٢) برقم ٦٤٥، والثاني في التهذيب لابن حجر (٤/٤٠٣) برقم ٨٠٤.

(٢) ابن كَيْسان «أبي تميمة»، أبو بكر البصري التابعي الحافظ الزاهد (ت: ١٣١هـ). والسَّخْتِياني: نسبة إلى السَّخْتِيان «وهو جلد الماعز إذا دُبغ»، أو إلى بلد. انظر: السير ٦/١٥ تهذيب التهذيب ١/٣٩٧، تاج العروس «سخت» ٤/٥٥٥.

(٣) أي: ابن أبي داود في المصدر السابق نفسه (١/٥١٩-٥٢٠) برقم ٥٣٥ و٥٣٦، وهما أثران ضعيفان، فأثر عمر رضي الله عنه منقطع، لأن ابن سيرين لم يدرك عمر رضي الله عنه كما في جامع التحصيل /٢٦٤ برقم ٦٨٣.
وأثر ابن مسعود في إسناده ليث بن أبي سليم، ترك حديثه لاختلاطه كما تقدم.

(٤) أي: ابن أبي داود في المصدر نفسه (١/٤٦٠) برقم ٣٨٥، وإسناده صحيح، رجاله ثقات.

(٥) أي: ابن أبي داود في المصدر نفسه (١/٤٥٧-٤٥٨) برقم ٣٧٥، ٣٧٦ و(١/٤٨٣) ٤٦٩ و(٢/٥٦٤-٥٦٧) برقم ٦٥٣-٦٦٣، وانظر: السنن الكبرى للبيهقي (٦/١٦-١٧) ك: البيوع، ب: ما جاء في كراهية بيع المصاحف.

وأخرج[1] عن سعيد بن جبير: أنه سُئل عن بيع المصاحف فقال: «لا بأس، إنما يأخذون أجور أيديهم».

وأخرج[2] عن ابن الحنفية[3] أنه سُئل عن بَيْع المصحفِ فقال: «لا بأس إنما تبيع الورَقَ».

وأخرج[4] عن عبدالله بن شَقِيق[5] قال: «كان أصحابُ رسول الله ﷺ يُشَدِّدون في بيعِ المصاحف».

وأخرج[6] عن النَّخَعي قال: «المصحف لا يُباع ولا يُوَرَّث».

(١) أي: ابن أبي داود في المصدر السابق نفسه (٢/٥٦٢) برقم ٦٤٦ وإسناده منقطع؛ لأنّ الأعمش لم يرو عن سعيد بن جبير إلا أربعة أحاديث ذكرها ابن المديني، وهذا الأثر ليس منها. انظر: جامع التحصيل /١٨٩ برقم ٢٥٨.

(٢) أي: ابن أبي داود في المصاحف (٢/٥٦٣) برقم ٦٤٨، في إسناده إسماعيل بن وردان لم أقف على ترجمته.

(٣) محمد بن علي بن أبي طالب «عبدمناف»، أبو القاسم القرشي الهاشمي، من سادات التابعين (ت: ٨٠هـ)، وأمُّه من سَبْي بني حنيفة في اليمامة زمن الصديق رضي الله عنه، وهي: خَوْلة بنت جعفر. انظر: وفيات الأعيان ٤/١٦٩، السير ٤/١١٠.

(٤) أي: ابن أبي داود في المصدر السابق (٢/٥٤٠) برقم ٥٥٤، في إسناده سعيد بن إياس الجريري وهو ثقة إلا أنّه اختلط ولا يضرُّ ذلك، حيث إنّه جاء من طريق أخرى في المصاحف (٢/٥٤٠-٥٤١) برقم ٥٥٥ من طريق سفيان الثوري عنه وهو روى عنه قبل الاختلاط، فبذلك صار الإسناد صحيحاً، رجاله ثقات.

(٥) العُقَيلي، أبو عبدالرحمن البصري التابعي (ت: ١٠٨هـ). انظر: طبقات ابن سعد ٧/١٢٦، تهذيب التهذيب ٥/٢٥٣.

(٦) أي: ابن أبي داود في المصدر نفسه (٢/٥٥٧) برقم ٦١٨، في إسناده المغيرة بن مقسم، وهو ثقة إلا أنه يدلس، وبخاصة عن إبراهيم النخعيّ ولم يصرح بالسماع.

وأخرج(١) عن ابن المسيِّب أنه كره بيعَ المصاحفِ وقال: «أعِنْ أخاك بالكتاب، أو هَبْ له».

وأخرج(٢) عن عطاءٍ، عن ابنِ عباسٍ قال: «اشْتَرِ المصاحفَ ولا تَبِعْها».

وأخرج(٣) عن مجاهد عنه: «أنه نهى عن بَيْع المصحف، ورَخَّص في شرائه».

وقد حَصَلَ من ذلك ثلاثةُ أقوالٍ للسلف، ثالثُها كراهةُ البيعِ دونَ الشراءِ، وهو أصحُّ الأوجهِ عندنا، كما صححه في «شرح المهذب»(٤)، ونقله في زوائد «الروضة»(٥) عن نصٍّ الشافعي.

قال الرافعي(٦): «وقد قيل: إن الثمنَ متوجِّهٌ إلى الدفَّتَيْن؛ لأن كلامَ اللهِ لا يُباعُ، / وقيل: إنه بدلٌ من أجرةِ النَّسْخِ» انتهى. ٤/١٦٤

وقد تقدَّم إسنادُ القولَيْن إلى ابنِ الحنفيَّة وابنِ جُبير، وفيه قولٌ ثالثٌ أنه بدلٌ منهما معاً.

أخرج ابن أبي داود(٧) عن الشعبيِّ قال: «لا بأسِ ببيعِ المصاحفِ؛ إنما يبيع الورقَ وعَمَلَ يديه».

(١) أي: ابن أبي داود في المصدر نفسه (٢/ ٥٤١) برقم ٥٥٧، إسناده صحيح، رجاله ثقات.

(٢) أي: ابن أبي داود في المصاحف (٢/ ٥٥٨) برقم ٦٢٢، إسناده حسن، فيه إسحاق ابن إبراهيم النهشلي، صدوق كما تقدم وبقية رجاله ثقات.

(٣) أي: ابن أبي داود في المصدر نفسه (٢/ ٥٥٩) رقم ٦٣٣، ضعيف، في إسناده ليث ابن أبي سليم، ترك حديثه لاختلاطه كما تقدم.

(٤) المجموع ٩/ ٣٠٢.

(٥) روضة الطالبين ٣/ ٨٧ وهو منقول في «المجموع» في الموضع السابق.

(٦) فتح العزيز شرح الوجيز المعروف بالشرح الكبير (٤/ ١٣٧).

(٧) المصاحف (٢/ ٥٦٨) برقم ٦٦٨، وإسناده صحيح رجاله ثقات كلّهم.

فرع

قال الشيخُ عزُ الدينِ بنُ عبدِالسلام في القواعد[1]: «القيامُ للمصحفِ بِدْعةٌ لم يُعْهَدْ في الصدر الأول»، والصوابُ ما قاله النوويُّ في «التبيان»[2] من استحباب ذلك لِما فيه من التعظيمِ وعَدَمِ التهاون به[3].

* * *

فرع

يُسْتَحَبُّ تقبيلُ المصحفِ؛ لأنَّ عكرمةَ بنَ أبي جهلٍ[4] كان يفعلُه، وبالقياسِ على تَقْبيل الحجرِ الأسود، ذكره بعضُهم، ولأنه هديةٌ من الله فشُرِع تقبيلُه كما يُسْتَحَبُّ تقبيلُ الولدِ الصغيرِ.

---

(١) لم نعثر عليه في القواعد المطبوعة.

(٢) التبيان ١٩١.

(٣) ما قاله العزّ هو ما عليه الأَئمة الأعلام، وهذا العمل من البدع، وتعظيم القرآن لا يكون بالقيام له، وهذا من القياسات الفاسدة وإلا فقد صحّ عن النبي ﷺ أنه نهى عن القيام له ﷺ تعظيماً.

(٤) «عمرو» بن هشام، أبوعثمان القرشي المَخْزومي، صحابي أسلم بعد فتح مكة وحَسُن إسلامه، قال الشافعي: «وكان محمود البلاء في الإسلام رضي الله عنه» قتل في اليرموك سنة (١٣هـ). انظر: السير ١/٣٢٣، الإصابة ٤/٥٣٨.

وعن أحمدَ ثلاثُ رواياتٍ[1]: الجوازُ والاستحبابُ والتوقفُ، وإن كان فيه رِفْعةٌ وإِكرامٌ؛ لأنه لا يدخله قياسٌ، ولهذا قال عمر[2] في الحجر: «لولا أنِّي رأيتُ النبيَّ ﷺ يُقَبِّلُكَ ما قبَّلْتُكَ».

* * *

فرع

يُسْتحب تطييبُ المصحفِ وجعلُه على كرسيّ، ويَحْرُم توسُّده؛ لأنَّ فيه إذلالاً وامتهاناً.

قال الزركشي[3]: «وكذا مَدُّ الرجلين إليه».

وأخرج ابن أبي داود في «المصاحف»[4] عن سفيانَ: «أنه كره أن تُعلَّق المصاحفُ».

---

(١) انظرها في: الآداب الشرعية ٢/٢٧٣، والبرهان ٢/١٠٨.

(٢) الحديث متفق عليه رواه البخاري في صحيحه (٣/٤٦٢) مع الفتح، ك: الحج، ب: ما ذكر في الحجر الأسود، ح ١٥٩٧، ومسلم في صحيحه (٢/٩٢٥) ك: الحج، ب: استحباب تقبيل الحجر الأسود في الطواف، ح ٢٢٧٠.

(٣) البرهان ٢/١٠٧.

(٤) (٢/٥٧٠) برقم ٦٧٨، إسناده حسن، فيه هارون بن إسحاق الهمداني صدوق، كما في التقريب /١٠١٣ برقم ٧٢٧٠.

وأخرج[1] عن الضحاك قال: «لاتَتَّخذوا للحديث كراسِيَّ ككراسِيِّ المصاحف».

* * *

/ فرع

٤/١٦٥

يجوز تحليتُه بالفضةِ إكراماً له على الصحيح.

أخرج البيهقي[2] عن الوليدِ بن مُسْلِمٍ[3] قال: «سألت مالكاً عن تَفْضِيض المصاحف، فأخرج إلينا مصحفاً فقال: حدَّثني أبي عن جدّي أنهم جمعوا القرآنَ في عهدِ عثمانَ، وأنهم فَضَّضوا المصاحفَ، على هذا أو نحوه».

وأمّا بالذهبِ فالأصحُّ جوازُه للمرأةِ دونَ الرجلِ، وخَصَّ بعضُهم الجوازَ بنفسِ المصحفِ دونَ غلافهِ المنفصِلِ عنه، والأظهرُ التسوية.

* * *

(١) أي: ابن أبي داود في المصاحف (١/ ٤٦٤) برقم ٣٩٨، ضعيف، في إسناده عبدالله مؤذن الضحاك، غير معروف، وبقية رجاله ثقات، رواه الإمام أحمد في العلل ومعرفة الرجال (١/ ٢١٧) برقم ٢٤٦، عن وكيع به، وفيه عبدالله المذكور أيضاً إلا أنّه جاء عنده «كراريس» بدل «كراسي...».

(٢) في السنن الكبرى (٤/ ١٤٤) ك:الزكاة، ب: ما ورد فيما يجوز للرّجل أن يتحلّى به...، إسناده حسن، الوليد صرّح بالسؤال في روايته عن مالك وبقية رجاله ثقات.

(٣) أبو العباس، الدمشقي مولى بني أمية وعالم أهل الشام (ت: ١٩٥هـ). انظر: تهذيب الكمال ٣١/ ٨٦، السير ٩/ ٢١١.

فرع

إذا احْتيج إلى تعطيلِ بعضِ أوراقِ المصحف لبِلىً ونحوه، فلا يجوزُ وضعُها في شِقٍّ أو غيرِه؛ لأنه قد تَسْقُطُ وتُوْطَأُ، ولا يجوز تمزيقُها لِما فيه مِنْ تقطيعِ [٤٣٠] الحروفِ وتَفْرقةِ الكَلِم / ، وفي ذلك إزراءٌ بالمكتوبِ. كذا قاله الحَليمي[١].

قال: «وله غَسْلُها بالماءِ، وإن أحرقها بالنارِ فلا بأسَ، أحرقَ عثمانُ مصاحفَ كان فيها آياتٌ وقراءاتٌ منسوخةٌ ولم يُنْكَرْ عليه».

وذكر غيرُه: أنَّ الإحراقَ أَوْلى من الغَسْلِ؛ لأنَّ الغُسالةَ قد تقعُ على الأرضِ.

وجزم القاضي حسينٌ في «تعليقه»[٢] بامتناعِ الإحراق: لأنه خلافُ الاحترام، والنووي[٣] بالكراهة.

وفي بعضِ كتب الحنفية[٤] أنَّ المصحف إذا بَلِيَ لا يُحْرَقُ، بل يُحْفَر له في الأرضِ ويُدْفَنُ». وفيه وَقْفَةٌ لتعرُّضِه للوَطْءِ بالأقدام.

* * *

(١) لم نجده في «منهاجه» في مظانه. وانظر: البرهان ٢ / ١٠٦.

(٢) وهي تعليقة مشهورة في فقه الشافعية، مخطوطة. انظر: وفيات الأعيان ٢ / ١٣٤، طبقات الشافعية ٤ / ٣٥٦، الفهرس الشامل «الفقه وأصوله» ٢ / ٦٣٣.

(٣) التبيان ١٧٢–١٩١، وعبارته: «إذا كُتِبَ على خشبةٍ كُرِه إحراقُها».

(٤) عبارتهم: «المصحف إذا صار بحال لا يقرأ فيه، يُدفَن كالمسلم».

قال ابن عابدين: «يجعل في خرقة طاهرة، ويُدفَن في محل غير ممتهن لا يوطأ».

حاشية ردُّ المحتار على الدرِّ المختار ١ / ١٧٧.

فرع

أخرج ابنُ أبي داودَ[1] عن ابن المسيَّب، قال: «لا يقولُ أحدُكم: مُصَيْحِف ولا مُسَيْجِد؛ ما كان لله فهو عظيم».

* * *

٤/١٦٦

/ فرع

مذهبُنا ومذهبُ جمهورِ العلماءِ[2] تحريمُ مَسِّ المصحفِ للمُحْدِث، سواءً كان حدثاً أصغرَ أم أكبرَ، لقولِه تعالى: ﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة: ٧٩]، وحديثِ الترمذيِّ[3] وغيرِه: «لا يَمَسُّ القرآنَ إلا طاهرٌ».

* * *

(١) في المصاحف (١/٥٠٢) برقم ٤٩٩ وفي إسناده عبدالرّحمن بن حرملة وهو متكلّم فيه مِنْ قِبل حفظه، إلّا أنّه ذكر أنّ ابن المسيب رخَّص له في الكتابة كما في تهذيب التهذيب (٦/١٤٦) برقم ٣٣٠، فيحسن إن شاء الله.

(٢) انظر: المغني لابن قدامة ١/٢٠٢، وروضة الطالبين للنووي ١/١٩٠.

(٣) لم أقف عليه في المطبوع من سنن الترمذي، وأخرجه الإمام مالك في الموطأ (١/١٩٩) ك: القرآن، ب: الأمر بالوضوء لمن مسّ القرآن، رواه مرسلاً وكذا أبوداود في المراسيل / ١٢١-١٢٢، ح ٩٢، ٩٣، ورواه النسائي في سننه (٨/٥٧-٥٨)، ك: القسامة، ب: عقل الأصابع، والحاكم في المستدرك (١/٣٩٥-٣٩٦) ك: الزكاة، والحديث مرسل، وذكره الشيخ الألباني في ضعيف سنن النسائي / ٢٠١-٢٠٢، ح ٣٩، وقال: «ضعيف».

خاتمة

روى ابنُ ماجه[1] وغيرُه عن أنسٍ مرفوعاً: «سبع يُجرىٰ للعبدِ أَجْرُهن بعد موتهِ وهو في قبره: «مَنْ علَّم علماً، أو أجرى نهراً، أو حفر بئراً، أو غَرَس نَخْلاً، أو بنى مسجداً، أو ترك ولداً يَسْتغفر له من بعد موتهِ، أو ورَّث مصحفاً».

* * *

(١) في سننه (١/٨٨-٨٩) المقدمة، ب: ثواب مُعلِّم النّاس الخير، ح ٢٤٢، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وليس من حديث أنس رضي الله عنه وحسن إسناد حديث أبي هريرة رضي الله عنه المنذري كما في فيض القدير (٢/٥٤١) وذكره الألباني -رحمه الله- في صحيح سنن ابن ماجه (١/٤٦)، ح ١٩٨، وقال: «حسن».
أمّا حديث أنس رضي الله عنه فرواه البزار كما في كشف الأستار (١/٨٩) ك: العلم، ب: بث العلم، ح١٤٩، ورواه أبو نعيم في الحلية (٢/٣٤٣-٣٤٤) والبيهقي في شعب الإيمان (٣/٢٤٨)، ح ٣٤٤٩، وهو حديث حسن ذكره الألباني -رحمه الله- في صحيح الجامع الصغير (١/٦٧٤) برقم ح ٣٦٠٢.

٤/ ١٦٧

/ النوع السابع والسبعون

في معرفةِ تفسيرهِ وتأويلهِ وبيانِ شرفهِ والحاجةِ إليه[١]

التفسيرُ: تَفْعيل مِن الفَسْرِ، وهو البيانُ والكَشْفُ، ويُقال: هو مقلوبُ السَّفْر، تقول: أَسْفَرَ الصُّبْحُ إذا أضاء. وقيل: مأخوذٌ من التَّفْسِرة؛ وهي اسمٌ لما يَعْرِفُ به الطبيبُ المرضَ. والتأويلُ: أصلُه من الأَوْلِ وهو الرجوعُ، فكأنه صَرْفُ الآيةِ إلى ما تحتمِلُه من المعاني.

وقيل: من الإِيالة، وهي السياسةُ، كأنَّ المُؤَوِّل للكلامِ ساسَ الكلامَ، ووَضَعَ المعنى فيه موضعَه.

* * *

واختلف في التفسير أو التأويل: فقال أبوعبيدٍ[٢] وطائفةٌ: هما بمعنىً. وقد أنكر ذلك قومٌ حتى بالَغَ ابنُ حبيبٍ النَّيْسابوريُّ فقال[٣]: «قد نَبَغَ في زماننا مفسرون، لو سُئِلوا عن الفرقِ بين التفسيرِ والتأويلِ ما اهتدَوا إليه».

وقال الراغب[٤]: «التفسيرُ أعَمُّ من التأويلِ، وأكثرُ استعمالِه في الألفاظِ

---

(١) انظر: البرهان ٢ / ٢٧٦.

(٢) لم نقف على هذا القول في كتبه.

(٣) انظر: البرهان ٢ / ٢٨٨.

(٤) مقدمة جامع التفاسير: ٤٧.

ومفرداتِها، وأكثرُ استعمالِ التأويلِ في المعاني والجملِ، وأكثرُ مايُستعمل في الكتبِ الإلهيةِ، والتفسيرُ يُستعمل فيها وفي غيرها».

وقال غيره: «التفسير بيانُ لفظٍ لا يحتَمل إلا وجهاً واحداً، والتأويلُ توجيهُ لفظٍ متوجِّه إلى معانٍ مختلفة إلى واحدٍ منها، بما ظَهَر من الأدلة».

وقال الماتُريديُّ[1]: «التفسيرُ: القَطْعُ على أنَّ المرادَ من اللفظِ هذا، والشهادةُ على الله أنه عَنَى باللفظ هذا، فإن قام دليلٌ مقطوع به فصحيحٌ، وإلا فتفسيرٌ بالرأيِ، وهو المَنْهِيُّ عنه، والتأويلُ ترجيحُ أحدِ المحتملات بدونِ القطعِ والشهادةِ على الله».

وقال أبوطالب التغلبي[2]: «التفسيرُ بيانُ وَضْعِ اللفظ: إما حقيقةً أو مجازاً كتفسير الصراطِ بالطريق، والصَّيِّبِ بالمطرِ، والتأويلُ: تفسيرُ باطنِ اللفظِ، مأخوذٌ من الأَوْلِ، وهو / الرجوعُ لعاقبةِ الأمر، فالتأويلُ إخبارٌ عن ٤/١٦٨ حقيقةِ المرادِ، والتفسيرُ إخبارٌ عن دليلِ المراد؛ لأنَّ اللفظَ يكشف عن المراد، والكاشفُ دليلٌ، مثالُه قولُه تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ﴾ [الفجر: ١٤]، تفسيرهُ أنه من الرَّصْد، يُقال: رَصَدْتُه رَقَبْتُه، والمِرْصاد: مِفْعال منه، وتأويلُه: التحذيرُ من التهاون بأمر الله والغفلةِ عن الأُهْبَةِ والاستعدادِ

---

(١) محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور السَمَرْقَنْدي الحنفي من علماء الكلام وإليه ينسب مذهب الماتريديه (ت: ٣٣٠هـ)، من مؤلفاته: «التوحيد»، «تأويلات القرآن». والماتريدي: نسبة إلى محلّة «ما تُريد» بسَمَرْقند. انظر: الجواهر المضية ٣/٣٦٠، الفوائد البهية ١٩٥. والنص بمعناه في كتابه «تأويلات أهل السنة» ص ٥.

(٢) ع: «الثعلبي»، لم نقف على ترجمته.

[٤٣١] للعَرْضِ عليه؛ وقواطعُ الأدلةِ تقتضي بيانَ المرادِ منه على خلافِ وَضْعِ / اللفظِ في اللغة».

وقال الأصبهانيُّ(١) في تفسيرِه: «اعلم أنَّ التفسيرَ في عُرْفِ العلماءِ كشفُ معاني القرانِ، وبيانُ المرادِ، أعمُّ مِن(٢) أَنْ يكونَ بحسَبِ اللفظِ المُشْكِلِ وغيرِه، وبحسَبِ المعنى الظاهرِ وغيرِه، والتأويلُ أكثرُه في الجملِ.

والتفسيرُ: إمَّا أَنْ يستعملَ في غريبِ الألفاظِ، نحوُ: «البحيرة والسائبة والوصيلةِ» أو في وجيزٍ يَتَبَيَّنُ بشرحٍ، نحوُ: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البقرة: ٤٣]، وإمَّا في كلامٍ متضمِّنٍ لقصةٍ لايمكنُ تصويره إلا بمعرفتها، كقولِه: ﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِىٓءُ زِيَادَةٌ فِى ٱلْكُفْرِ﴾ [التوبة: ٣٧]، وقولِه: ﴿وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُواْ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا﴾ [البقرة: ١٨٩].

وأمَّا التأويلُ فإنه يُستعمل مرةً عامًّا، ومرة خاصًّا، نحوُ: «الكفرِ» المستعملِ تارةً في الجحودِ المطلقِ، وتارة في جحودِ الباري خاصةً، والإيمانِ المستعملِ في التصديقِ المطلقِ تارةً، وفي تصديقِ الحقِّ أخرى، وإمَّا في لفظٍ مشتركٍ بين معانٍ مختلفة، نحوُ لفظِ «وجد» المستعمل في الجِدةَ والوَجْدِ والوُجود».

وقال غيره(٣): «التفسيرُ يتعلقُ بالروايةِ، والتأويلُ يتعلَّقُ بالدِّراية».

(١) مقدمة جامع التفاسير ٤٧-٤٨، والشطر الأول ليس في كلام الراغب، وانظر: البرهان ٢/٢٨٥.

(٢) المثبت من: ك، وهو موافق لما في البرهان، وسائر النسخ بحذف: «مِن».

(٣) وهو: ابن الضريس البجلي، كما في البرهان ٢/٢٨٦.

وقال أبو نصر القشيري[1]: «التفسير مقصورٌ على الاتِّباعِ والسَّماعِ، والاستنباطُ فيما يتعلق بالتأويل».

وقال قوم: «ما وقع مبيَّناً في كتاب الله ومُعَيَّناً في صحيحِ السنَّة سُمِّي تفسيراً؛ لأن معناه قد ظَهَرَ ووَضَحَ، وليس لأحد أَنْ يتعرَّضَ إليه باجتهادٍ ولا غيرِه؛ بل يَحْمِلهُ / على المعنى الذي وَرَدَ، لا يتعدَّاه، والتأويلُ: ما استنبطه العلماءُ العالِمون بمعاني الخطاب، الماهرون في آلاتِ العلومِ». ١٦٩/٤

وقال قوم منهم البَغَويُّ[2] والكواشيُّ[3]: «التأويل: صَرْفُ الآيةِ إلى معنىً موافقٍ لما قبلهَا وبعدهَا، تحتمله الآيةُ غيرَ مخالِفٍ الكتابَ والسُّنَّةَ من طريقِ الاستنباط».

وقال بعضهم[4]: «التفسيرُ في الاصطلاح: علمُ نزولِ الآياتِ وشؤونِها وأقاصيصِها والأسبابِ النازلةِ فيها.

ثم ترتيب مكّيِّها ومدنيِّها، ومحكمِها ومتشابهِها، وناسخِها ومنسوخِها، وخاصِّها وعامِّها، ومطلقِها ومقيدِها، ومجملِها ومفسَّرِها، وحلالِها وحرامِها، ووَعْدِها ووَعيدِها، وأمرِها ونهيِها، وعِبَرِها وأمثالِها».

---

(١) انظر: البرهان ٢/٢٨٦.

(٢) مقدمة تفسيره معالم التنزيل ١/٤٦، وانظر: البرهان ٢/٢٨٦.

(٣) في تفسيره «تبصرة المتذكر وتذكرة المتبصر» ص: ١٣١.

(٤) وهو الزركشي في البرهان ٢/٢٨٤، وفيه «الإشارات» مكان «الأسباب»، و«سورتها» مكان «شؤونها» دخل التصحيف في الكلمة الأولى في البرهان وفي الثانية في الإتقان، وجمع السيوطي هنا في التعريف ما قاله الزركشي وغيره.

وقال أبوحيَّان(١): «التفسير علمٌ يُبحث فيه عن كيفيَّةِ النطقِ بألفاظِ القرآنِ ومدلولاتِها وأحكامِها الإفرادية والتركيبية ومعانيها التي تُحمل عليها حالةَ التركيبِ وتَتِمَّاتٍ لذلك»، قال: «فقولُنا «علم» جنسٌ. وقولُنا «يُبحث فيه عن كيفيةِ النطقِ بألفاظِ القرآنِ» هو علمُ القراءة. وقولُنا «ومدلولاتِها» أي: مدلولاتِ تلك الألفاظِ، وهذا متنُ علمِ اللغةِ الذي يُحتاج إليه في هذا العلمِ، وقولُنا: «وأحكامِها الإفراديةِ والتركيبيةِ» هذا يَشْمَلُ علمَ التصريفِ والبيانِ والبديعِ. وقولُنا: «ومعانيها التي تُحمل عليها حالة التركيب» يَشْمَلُ مادلالتُه بالحقيقة ومادلالتُه بالمجاز، فإنَّ التركيبَ قد يقتضي بظاهرِه شيئاً ويَصُدُّ عن الحَمْلِ عليه صادٌّ، فيُحمل على غيرِه، وهو المجازُ. وقولنا: «وتَتِمَّاتٌ لذلك» هو مِثْلُ معرفةِ النَّسْخِ وسببِ النزولِ وقصةٍ تُوَضِّح بعضَ ما أُبْهِمَ في القرآنِ ونحوِ ذلك».

وقال الزركشيُّ(٢): «التفسير عِلْمٌ يُفْهَمُ به كتابُ الله المنزَّلُ على نبيِّه محمدٍ ﷺ وبيانُ معانيه، واستخراجُ أحكامِه وحِكَمِه، واستمدادُ ذلك مِنْ علمِ اللغةِ والنحوِ والتصريفِ وعلمِ البيانِ وأصولِ الفقهِ والقراءاتِ، ويَحتاج لمعرفةِ أسبابِ النزولِ والناسخِ والمنسوخ».

* * *

(١) البحر ١/ ١٣.

(٢) البرهان ١/ ١٠٤.

٤ / ١٧٠

/ فصل

وأمَّا وجهُ الحاجةِ إليه، فقال بعضهُم(١): «اعلم أنَّ من المعلوم أنَّ اللّٰهَ إنما خاطب خَلْقَه بما يفهمونه، ولذلك أرسل كلَّ رسولٍ بلسانِ قومه، وأنزل كتابهَ على لغتِهم، / وإنما احتيج إلى التفسيرِ لما سيُذكر بعد تقريرِ قاعدةٍ؛ [٤٣٢] وهي: أن كل مَنْ وَضَعَ من البشرِ كتاباً فإنما وَضَعه ليُفْهَمَ بذاته مَنْ غيرِ شَرْحٍ، وإنما احتيجَ إلى الشروحِ لأمورٍ ثلاثةٍ: أحدُها كمالُ فضيلة المُصَنِّف؛ فإنَّه لقوته العلمية يجمع المعانيَ الدقيقةَ في اللفظِ الوجيزِ فربما عَسُر فَهْمُ مُراده فقُصِدَ بالشرحِ ظهورُ تلك المعاني الخفيةِ. ومن هاهنا كان شرحُ بعض الأئمة تصنيفَه أدلَّ على المرادِ مِنْ شَرْحِ غيره له. وثانيها: إغفالُه بعضَ تتمَّات المسألة، أو شروطٍ لها، اعتماداً على وضوحِها، أو لأنها من علْمٍ آخرَ فيحتاج الشارحُ لبيانِ المحذوف ومراتبه. وثالثها: احتمالُ اللفظِ لمعانٍ، كما في المجازِ والاشتراكِ ودلالةِ الالتزامِ، فيَحْتاج الشارحُ إلى بيانِ غرضِ المصنّف وترجيحه، وقد يقع في التصانيف ما لا يخلو عنه بشرٌ من السهوِ والغلطِ، أو تكرارِ الشيء أو حذفِ المهمّ وغيرِ ذلك؛ فيحتاج الشارحُ للتنبيه على ذلك.

إذا تقرَّر هذا فنقول: إنَّ القرآنَ إنما نَزَلَ بلسانٍ عربيٍ في زمنِ أفصحِ العرب، وكانوا يعلمون ظواهرَه وأحكامَه، أمَّا دقائقُ باطنه، فإنما كان يظهرُ لهم بعد البحثِ والنَّظَرِ، مع سؤالِهم النبيَّ ﷺ في الأكثرِ، كسؤالِهم

(١) وهو الزركشي في البرهان ١ / ١٠٦.

لمَّا نزل: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢] فقالوا: وأيُّنا لم يَظْلِمْ نفسه؟ ففسَّره النبيُّ ﷺ بالشِّرك، واستدلَّ عليه بقوله: ﴿إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٞ﴾[1] [لقمان: ١٣]، وكسؤالِ عائشةَ عن الحسابِ اليسيرِ، فقال: «ذلك العَرْض»[2]، وكقصةِ عديّ بنِ حاتمٍ في الخيطِ الأبيضِ والأسود[3] / وغيرِ ذلك ممَّا سألوا عن آحادٍ منه؛ ونحن محتاجون إلى ما كانوا يحتاجون إليه، وزيادةً على ذلك ممَّا لم يحتاجوا إليه، من أحكامِ الظواهرِ لقصورِنا عن مداركِ أحكامِ اللغةِ بغيرِ تَعَلُّمٍ، فنحن أشدُّ الناسِ احتياجاً إلى التفسير، ومعلومٌ أن تفسيره: بعضُه يكونُ مِنْ قبلِ بَسْطِ الألفاظِ الوجيزةِ وكَشْفِ معانيها، وبعضُه مِنْ قِبَلِ ترجيحِ بعضِ الاحتمالاتِ على بعضٍ» انتهى.

١٧١/٤

(١) الحديث في الصحيحين، صحيح البخاري (٨/ ٢٩٤) مع الفتح، ك: التفسير، ب: ﴿وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ﴾ ح ٤٦٢٩، وصحيح مسلم (١/ ١١٤-١١٥) ك: الإيمان، ب: صدق الإيمان وإخلاصه، ح ١٢٤.

(٢) حديث متفق عليه، رواه البخاري في صحيحه (٨/٦٩٧) مع الفتح، ك: التفسير، ب: ﴿فَسَوۡفَ يُحَاسَبُ حِسَابٗا يَسِيرٗا﴾ ح ٤٩٣٩، ومسلم في صحيحه (٤/ ٢٢٠٤-٢٢٠٥) ك: «الجنة وصفة نعيمها وأهلها»، ب: إثبات الحساب، ح ٢٨٧٦.

(٣) حديث متفق عليه، رواه البخاري في صحيحه (٨/ ١٨٢) مع الفتح، ك: التفسير، ب: ﴿وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلۡخَيۡطُ ٱلۡأَبۡيَضُ مِنَ ٱلۡخَيۡطِ ٱلۡأَسۡوَدِ...﴾ ح ٤٥١٠، ومسلم في صحيحه (٢/ ٧٦٦-٧٦٧) ك: الصيام، ب: بيان أنّ الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر، ح ١٠٩٠.

وقال الخُوَيّي[1]: «علمُ التفسير عَسيرٌ يَسيرٌ، أمَّا عُسْرُه فظاهرٌ من وجوهٍ، أظهرُها: أنه كلامُ متكلِّمٍ لمَ يصِل الناسُ إلى مُرادِه بالسماعِ منه، ولا إمْكانَ للوصولِ إليه، بخلافِ الأمثالِ والأشعارِ ونحوِها، فإنَّ الإنسانَ يمكن علْمُه منه إذا تكلَّم بأنْ يَسْمَعْ منه أو ممَّن سَمِع منه، وأمَّا القرآنُ فتفسيرُه على وجهِ القَطْعِ لا يُعْلَمُ إلا بأَنْ يُسْمَعْ من الرسولِ ﷺ، وذلك متعذِّرٌ إلا في آياتٍ قلائلَ، فالعلمُ بالمراد مُسْتَنْبَطٌ بأماراتٍ ودلائلَ، والحكمةُ فيه أنَّ اللّهَ أرادَ أن يتفكرَ عبادُه في كتابِهِ، فلم يأمُرْ نبيَّه بالتنصيصِ على المرادِ في جميعِ آياته»[2].

* * *

---

(١) انظر قوله في: البرهان ١/١٠٨.

(٢) وفي البرهان ١/١٠٨ بعده: «وإنما هو عليه السلام صوّب رأي جماعة من المفسرين، فصار ذلك دليلاً قاطعاً على جواز التفسير من غير سماع من الله ورسوله».

فصل

وأمَّا شرفُه فلا يَخْفى، قال تعالى: ﴿ يُؤْتِي ٱلْحِكْمَةَ مَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا ۗ ﴾ [البقرة: ٢٦٩].

أخرج ابن أبي حاتم[١] وغيرُه من طريقِ ابن أبي طلحةَ، عن ابنِ عباسٍ في قوله: ﴿ يُؤْتِي ٱلْحِكْمَةَ ﴾ [البقرة: ٢٦٩] قال: «المعرفةُ بالقرآنِ ناسخه ومنسوخهِ، ومُحْكَمِه ومتشابِهِه، ومقدَّمهِ ومُؤَخَّره، وحلالهِ وحرامهِ وأمثالهِ».

وأخرج ابنُ مَرْدُوْيه[٢] من طريق جُوَيْبِرٍ، عن الضحاكِ، عن ابن عباسٍ مرفوعاً: ﴿ يُؤْتِي ٱلْحِكْمَةَ ﴾ [البقرة: ٢٦٩] قال: «القرآن»، قال ابنُ عباسٍ: «يعني تفسيرَه، فإنه قد قرأه البَرُّ والفاجرُ».

/ وأخرج ابن أبي حاتم[٣] عن أبي الدرداء: ﴿ يُؤْتِي ٱلْحِكْمَةَ ﴾ قال: «قراءةُ القرآنِ والفكرةُ فيه». ٤/١٧٢

---

(١) في تفسيره (٢/٥٣١) برقم ٢٨٢٢ وكذا ابن جرير في تفسيره (٥/٥٧٦/برقم ٦١٧٧) (٣/٣/٨٩) وفي إسناديهما عبدالله بن صالح كاتب الليث وهو صدوق كثير الغلط كما تقدم، وهذا الإسناد يُصححه العلماء ومنهم من يحسنّه كما تقدم.

(٢) عزاه المصنف في الدّر (٢/٦٦) له، لكنّه ضعيف، في إسناده جويبر بن سعيد الأزديّ ضعيف جداً، كما تقدم.

(٣) في تفسيره (٢/٥٣٣) برقم ٢٨٣١، ضعيف جداً، في إسناده محمد بن كثير بن مروان الفهري متروك، كما في التقريب / ٨٩١ برقم ٦٢٩٥.

وأخرج ابنُ جريرٍ[1] مثله عن مجاهدٍ وأبي العاليةِ وقتادةَ.

[٤٣٣] وقال تعالى: ﴿ وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ ۖ وَمَا يَعْقِلُهَآ / إِلَّا ٱلْعَٰلِمُونَ ﴾ [العنكبوت: ٤٣] أخرج ابنُ أبي حاتمٍ[2] عن عمرو بن مرة قال: «ما مررتُ بآيةٍ في كتاب الله لا أَعْرِفُها إلا أَحْزَنَتْني؛ لأني سمعتُ اللهَ يقولُ: ﴿ وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ ۖ وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَٰلِمُونَ ﴾ [العنكبوت: ٤٣].

وأخرج أبو عبيدٍ[3] عن الحسن قال: «ما أنزل اللهُ آيةً إلا وهو يحبُّ أنْ تُعْلَمَ فيما أُنْزِلَتْ وما أراد بها».

وأخرج أبو ذَرٍّ الهَرَوِيُّ في «فضائلِ القرآن»[4] من طريقِ سعيدِ بنِ جُبَيْرٍ، عن ابنِ عباسٍ، قال: «الذي يَقْرَأُ القرآنَ ولا يُحْسِنُ تفسيرَه، كالأعرابيِّ يَهُذُّ الشِّعْرَ هذًّا»[5].

---

(١) في تفسيره (٥/٥٧٦-٥٧٧) برقم (٦١٧٨، ٦١٨٠، ٦١٨١) (٣/٣/٨٩، ٩٠) في إسناد أثر مجاهد، محمد بن حميد الرّازي وهو حافظ ضعيف، وفي إسناد أثر أبي العالية، محمد بن عبدالله الهلالي لم أقف على ترجمته، وإسناد أثر قتادة حسن، فيه الحسن بن يحيى العبدي صدوق كما في التقريب /٢٤٣ برقم ١٣٠٠، وبقية رجاله ثقات.

(٢) في تفسيره (٩/٣٠٦٤) برقم ١٧٣٢٧، وإسناده حسن، رجاله بين ثقة وصدوق.

(٣) في فضائل القرآن (١/٢٧٦) ب: فضل علم القرآن والسعي في طلبه، برقم ٨١ والرواية فيه «إلّا ونحن نحبّ أن نعلم فيمن أنزلت...»، ولفظ أبي عبيد: «إلا ونحن نحب أن نعلم فيمن أنزلت» في إسناده أبو جعفر الرازي صدوق سيئ الحفظ كما في التقريب /١١٢٦ برقم ٨٠٧٧ وبقية رجاله ثقات.

(٤) كتابه مفقود، والأثر ذكره النحاس في معاني القرآن (١/٤٢).

(٥) هذَّ في قراءته: أسرع.

وأخرج البيهقيُّ[١] وغيرهُ من حديثِ أبي هريرةَ مرفوعاً: «أَعْرِبوا القرآن والتمِسوا غرائبَه».

وأخرج ابنُ الأنباريِّ[٢] عن أبي بكرٍ الصدِّيقِ قال: «لأَنْ أُعرِبَ آيةً من القرآنِ أَحَبُّ إِليَّ من أَنْ أَحْفَظَ آيةً».

وأخرج[٣] أيضاً عن عبدالله بن بُرَيدة، عن رجلٍ من أصحابِ النبي ﷺ قال: «لو أني أعلمُ إِذا سافرتُ أربعين ليلةً أَعْرَبْتُ آيةً من كتابِ الله لفعَلْتُ».

---

(١) في شعب الإيمان (٢ / ٤٢٧) فصل في قراءة القرآن بالتفخيم والإعراب، ح ٢٢٩٢، وأبو يعلى في مسنده (١١ / ٤٣٦) ح ٦٥٦٠، والحاكم في المستدرك (٢ / ٤٣٩) ك: التفسير، سورة فصلت، وسنده ضعيف جداً، فيه عبدالله بن سعيد المقبري، متروك كما تقدم، وصححه الحاكم على مذهب جماعة من الأئمة، وتعقبه الذهبي بقوله: «قلت: بل أُجمع على ضعفه».

(٢) في كتابه إيضاح الوقف والابتداء (١ / ٢٣) برقم ٢٢، وإسناده حسن، وأخرجه أبوعبيد في فضائل القرآن (٢ / ١٧٧)، ب: إعراب القرآن والكلام.... » برقم ٧٥٧، حسن، رجاله ما بين ثقة وصدوق.

(٣) أي: ابن الأنباري في المصدر السابق (١ / ٢٦) برقم ٣٢، إسناده حسن، رجاله بين ثقة وصدوق، وقد روى ابن أبي شيبة في مصنفه (١٠ / ٤٥٧)، ك: فضائل القرآن، ب: ما جاء في إعراب القرآن، (برقم ٩٩٦٧)، بإسناده إلى ابن بريدة عن رجل من أصحاب النبيّ ﷺ قال: «لأن أقرأ آية بإعراب أحبّ إليّ من أن أقرأ كذا وكذا آية بغير إعراب» وإسناده حسن، رجاله بين ثقة وصدوق.

وأخرج[١] أيضاً من طريق الشعبيِّ قال: قال عمر: مَنْ قرأ القرآنَ فَأَعْرَبَه كان له عند الله أجرُ شهيدٍ».

قلت: معنى هذه الآثار عندي: إرادة البيانِ والتفسيرِ؛ لأنَّ إطلاقَ الإعرابِ على / الحُكْمِ النَّحْويِّ اصطلاحٌ حادثٌ، ولأنه كان في سَليقتهم، ١٧٣/٤ لا يَحْتاجون إلى تَعلُّمه، ثم رأيت ابنَ النقيب[٢] جَنَحَ إلى ما ذكَرْتُه، وقال: «يجوزُ أن يكونَ المرادُ الإعرابَ الصناعيَّ». وفيه بُعْدٌ، وقد يُسْتَدَلُّ له بما أخرجه السِّلفي في «الطيوريات»[٣] من حديثِ ابنِ عمرَ مرفوعاً: «أعربوا القرآنَ يدلَّكم على تأويله».

وقد أجمع العلماءُ أن التفسيرَ مِنْ فروضِ الكفاياتِ وأجَلِّ العلومِ الثلاثةِ الشرعية.

---

(١) أي: ابن الأنباري في المصدر نفسه (١/ ٢٠) برقم ١٧، وكذا ذكر المصنف طرفاً من الإسناد فقال أخرج من طريق الشعبي قال: قال عمر رضي الله عنه: «من قرأ القرآن ...» ورواية الشعبي عن عمر رضي الله عنه مرسلة كما في جامع التحصيل / ٢٠٤، وفيه أيضاً زكريا بن عدي، وقيل في اسمه: زكريا بن حكيم، وهو ضعيف. وذكره القرطبيّ في تفسيره (١/ ٢٣) بدون إسناد.

(٢) لم نقف عليه في مقدمته.

(٣) لم أقف عليه في المطبوع من الطيوريات وقد أخرج ابن أبي شيبة في المصنف (٦/ ١١٦) الشطر الأوّل منه موقوفاً، على ابن عمر رضي الله عنه وهو قوله: «أعربوا القرآن» برقم ٢٩٩١٦، ضعيف، فيه ليث بن أبي سليم، اختلط ولم يتميز حديثه فتُرِك، كما تقدم.

قال الأصبهاني[1]: «أشرفُ صناعةٍ يتعاطاها الإنسانُ تفسيرُ القرآن. بيانُ ذلك أنَّ شرفَ الصناعة: إمَّا بشرفِ موضوعِها مثلَ الصياغة، فإنَّها أشرفُ من الدِّباغة، لأنَّ موضوعَ الصياغةِ الذهبُ والفضةُ، وهما أشرفُ مِنْ موضوعِ الدِّباغة الذي هو جلْدُ الميتة. وإمَّا بشرفِ غرضِها؛ مثلَ صناعةِ الطِّبِّ فإنها أشرفُ من صناعةِ الكِناسة؛ لأنَّ غرضَ الطب إفادةُ الصحة، وغَرَضَ الكِناسَة تنظيفُ المُسْتراحِ، وإمَّا بشدةِ الحاجةِ إليها كالفقْه؛ فإنَّ الحاجةَ إليه أشدُّ من الحاجةِ إلى الطبِّ؛ إذ ما مِنْ واقعةٍ في الكون مِنْ أحدٍ من الخَلْقِ إلا وهي مفتقرةٌ إلى الفقه؛ لأنَّ به انتظامَ صلاحِ أحوالِ الدنيا والدين بخلافِ الطِّبِّ، فإنه يحتاجُ إليه بعضُ الناسِ في بعضِ الأوقاتِ.

إذا عُرِف ذلك فصناعةُ التفسير قد حازَتِ الشرفَ من الجهات الثلاث: أمَّا مِنْ جهةِ الموضوعِ، فلأنَّ موضوعَه كلامُ الله تعالى الذي هو يَنْبوعُ كلِّ حكمةٍ، ومَعْدنُ كلِّ فضيلةٍ، فيه نبأُ ما قبلَكم، وخبرُ ما بعدكم، وحكمُ ما بينكم، لا يَخْلَقُ على كثرةِ الرَّدِّ، ولا تَنْقَضي عجائبُه. وأمَّا مِنْ جهةِ الغَرَضِ، فلأنَّ الغَرَضَ منه هو الاعتصامُ بالعروةِ الوُثْقى، والوصولُ إلى السعادةِ الحقيقيةِ التي لا تَفْنَى. وأمَّا مِنْ جهة شدةِ الحاجةِ، فلأنَّ كلَّ كمالٍ دينيٍّ أو دنيويٍّ عاجِليٍّ أو آجِليٍّ مفتقرٌ إلى العلوم الشرعية والمعارف الدينية؛ وهي متوقفةٌ على العلمِ بكتابِ الله».

* * *

(١) مقدمة جامع التفاسير: ٩١.

٤/ ١٧٤

/ النوع الثامن والسبعون

معرفةُ شروطِ المفسِّر وآدابِه(١)

قال العلماء: مَنْ أرادَ تفسيرَ الكتابِ العزيز طلبه أولاً من القرآنِ، فما أُجْمِلَ منه في مكانٍ فقد فُسِّر في موضعٍ آخرَ، وما اخْتُصِر في مكانٍ فقد بُسِط في موضعٍ آخرَ.

وقد ألَّفَ ابنُ الجَوْزِيِّ كتاباً فيما أُجْمِلَ في القرآن في موضعٍ، وفُسِّر في موضعٍ آخرَ منه(٢)، وأَشَرْتُ إلى أمثلةٍ منه في نوعِ المُجْمل، فإنْ أعياه ذلك طلبه من السُّنَّة فإنها شارحةٌ للقرآنِ ومُوَضِّحةٌ له، وقد قال الشافعيُّ(٣) رضي الله عنه: «كلُّ ما حَكَمَ به رسول الله ﷺ فهو مِمَّا فَهِمه من القرآنِ، قال تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ / ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ لِتَحۡكُمَ بَيۡنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُۚ﴾» [٤٣٤] [النساء: ١٠٥] في آياتٍ أُخَرَ. وقال ﷺ(٤): «ألا إني أُوتيتُ القرآنَ ومثلَه معه» يعني السُّنَّة.

---

(١) انظر: البرهان ٢/ ٢٩٢، التحبير ٣٢٣.

(٢) انظر: علوم القرآن بين البرهان والإتقان: ٢٩٣–٢٩٤.

(٣) الرسالة ٣٢ بعبارة قريبة.

(٤) أخرجه أبو داود في سننه (٥/ ١٠) ك: السنة، ب: في لزوم السنة، ح ٤٦٠٤ وابن ماجه في سننه (١/ ٦) المقدمة، ب: تعظيم حديث رسول الله ﷺ ح ١٢، من حديث المقدام بن معد يكرب وهو حديث صحيح، ذكره الشيخ الألباني في صحيح الجامع الصغير (١/ ٥١٦) برقم ٢٦٤٣، وقال: «صحيح».

فإن لم يجِدْه في السُّنَّةِ رَجَعَ إلى أقوالِ الصحابةِ، فإنهم أَدْرَى بذلك؛ لما شاهدوه من القرائنِ والأحوالِ عند نزولِه، ولما اختصُّوا به من الفَهْم التامِّ والعلمِ الصحيحِ والعملِ الصالحِ، وقد قال الحاكمُ في «المستدرك»[1]: «إنَّ تفسيرَ الصحابيِّ الذي شَهِدَ الوحيَ والتنزيلَ له حكمُ المرفوعِ».

وقال الإمام أبوطالب الطّنْزي[2] في أوائلِ تفسيرِه: «القول في أدوات[3] المفسِّر: اعلم أنَّ مِنْ شرطه: صحةَ الاعتقادِ أولاً، ولزومَ سنةِ الدين؛ فإنَّ مَنْ كان مَغْموصاً عليه في دينه لا يُؤْتَمَنُ على الدنيا فكيف على الدين؟ ثم لا يُؤْتَمَنُ من[4] الدينِ على الإخبارِ عن عالمٍ، فكيف يُؤْتَمَنُ في الإخبارِ عن أسرار الله؟ ولأنه لا يُؤْمَنُ إن كانَ مُتَّهماً بالإلحادِ أَنْ يبغيَ الفتنةَ، ويَغُرَّ الناسَ بلَيِّه وخِداعه كدَأْبِ الباطنيةِ وغلاةِ الرافضةِ، وإن كان مُتَّهماً بهوًى لم يُؤْمَنْ أَنْ يَحْمِلَه هواه على ما يوافقُ بِدْعَتَه كدَأْبِ القَدَرِيَّةِ، فإنَّ أحدهم يُصَنِّف الكتابَ في التفسيرِ ومقصودُه منه الإيضاع[5] خلال المساكين[6] ليصُدَّهم عن اتِّباعِ السَّلَفِ، ولزومِ طريقِ الهُدى، ويجب أَنْ يكونَ اعتمادُه

---

(١) المستدرك ٢/٢٥٨.

(٢) لعلها نسبة إلى «طَنْزَة» بلدة بديار بكر، وفي ر، ع، ب، ح، ك: «الطبري»، ولم نقف على ترجمته.

(٣) ع، ب، ك: «آداب».

(٤) ك: «في» مكان «من».

(٥) أَوضع بين القوم: سعى بالإفساد بينهم.

(٦) ع، ر، م، ك: «المساكن»، والمثبت هو الصواب.

على النَّقْل عن النبيِّ صلى الله عليه / وسلم وعن أصحابه ومَنْ عاصَرَهم، ٤/١٧٥
ويَتَجنَّبَ المُحْدَثات، وإذا تعارضَتْ أقوالُهم وأمكنَ الجَمْعُ بينها فَعَل،
نحوُ أَنْ يتكلم عَلى الصراطِ المستقيمِ، وأقوالُهم فيه تَرْجِعُ إلى شيءٍ واحدٍ،
فيأْخُذُ منها ما يَدْخُلُ فيه الجميعُ، فلا تَنافيَ بين القرآنِ وطريقِ الأنبياءِ،
وطريقِ السنةِ وطريقِ النبيِّ ﷺ وطريقِ أبي بكرٍ وعمرَ، فأيُّ هذه الأقوالِ
أفرده كان مُحْسِناً، وإن تعارضَتْ رَدَّ الأمرَ إلى ما ثَبَتَ فيه السمعُ، وإن لم
يجدْ سَمْعاً وكان للاستدلالِ طريقٌ إلى تقويةِ أحدِها رَجَّح ما قَوِيَ.
الاستدلالُ فيه، كاختلافِهم في معنى حروفِ الهجاءِ يرجِّحُ قولَ مَنْ قال
إنها قسمٌ. وإن تعارضَتِ الأدلةُ في المرادِ عَلِمَ أنه قد اشتبه عليه، فيُؤْمِنُ
بمرادِ الله منها، ولا يَتَهجَّمُ على تعيينه، ويُنْزِلُهُ مَنْزِلَةَ المُجْمَلِ قبل تفصيلِه،
والمتشابهِ قبل تبيينه.

ومِنْ شرطه: صحةُ المَقْصَد فيما يقول ليُلَقَّى التسديدَ، فقد قال
تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَاۚ﴾ [العنكبوت: ٦٩]، وإنما
يَخْلُصُ له القَصْدُ إذا زَهِد في الدنيا؛ لأنه إذا رغب فيها لم يُؤْمَنْ أن يُتَوَسَّل
به إلى غَرَضٍ يَصُدُّهُ عن صوابِ قَصْدِه ويُفْسِدُ عليه صحةَ عمله، وتمامُ هذه
الشرائطِ أن يكونَ ممتلئاً مِنْ عُدَّةِ الإعراب، لا يَلْتبسُ عليه اختلافُ وجوهِ
الكلامِ، فإنه إذا خَرَجَ بالبيانِ عن وَضْعِ اللسان: إمَّا حقيقةً أو
مجازاً، فتأويلُه تَعْطِيلُه. وقد رأيتُ بعضَهم يُفَسِّر قوله تعالى:
﴿قُلِ ٱللَّهُۖ ثُمَّ ذَرۡهُمۡ﴾ [الأنعام: ٩١] إنه ملازَمةُ قولِ الله، ولم يَدْرِ الغبيُّ أنَّ هذه
جملةٌ حُذِف منها الخبرُ، والتقديرُ: الله أنزله» انتهى كلام أبي طالبٍ.

وقال ابن تيمية(١) في كتابٍ ألَّفه في هذا النوع: «يجب أَنْ يُعْلَمَ أنَّ النبيَّ ﷺ بَيَّن لأصحابه معانيَ القرآن، كما بيَّن لهم ألفاظَه، فقولُه تعالى: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤] يتناولُ هذا وهذا، وقد قال أبوعبدِ الرحمنِ السُّلَميُّ(٢): «حَدَّثنا الذين كانوا يُقرِئُون القرآنَ كعثمانَ بنِ عفَّانَ وعبدِ الله بنِ مسعودٍ وغيرِهما، أنهم كانوا إذا تعلَّموا من النبيِّ ﷺ عشرَ آياتٍ لم يتجاوزوها حتى يتعلَّموا ما فيها من العلمِ والعملِ، / قالوا: فتعلَّمْنا ٤/١٧٦ القرآنَ والعِلْمَ والعملَ / جميعاً، ولهذا كانوا يَبْقَون مدةً في حِفْظ السورةِ. [٤٣٥]

وقال أنسٌ: «كان الرجلُ إذا قَرَأَ البقرةَ وآل عمرانَ جَدَّ في أعيننا». رواه أحمدُ في مسنده(٣).

وأقام ابنُ عمرَ على حِفْظِ البقرةِ ثمانِ سنينَ. أخرجه في «الموطأ»(٤)، وذلك أن اللهَ قال: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ﴾ [صٓ: ٢٩]، وقال: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ [النساء: ٨٢] وتدبُّرُ الكلامِ بدونِ فَهْمِ معانيه لا يمكنُ.

---

(١) مقدمة في أصول التفسير ٤٥ والمصنف يلخص من عموم المقدمة، وقول السُّلَمي فيه «حدثنا الذين كانوا يقرئوننا...».

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره (١/ ٨٠ برقم ٨٢) (١/ ٣٦) وابن سعد في الطبقات (٦/ ١٧٢)، وكذا ذكره الذهبي في السير (٤/ ٢٦٩) وفي إسناده عطاء بن السائب اختلط، لكنّ الراوي عنه حماد بن زيد كما جاء في السير، وروايته عنه لا بأس بها. وقد أخرج ابن جرير الطبري في تفسيره (١/ ٨٠ برقم ٨١) (١/ ٥٣) نحوه عن ابن مسعود رضي الله عنه وسنده حسن.

(٣) (٣/ ١٢١) وإسناده صحيح، رجاله كلهم ثقات.

(٤) (١/ ٢٠٥) ك: القرآن، ح ١١ رواه بلاغاً بلفظ: «أن عبدالله بن عمر، مكث على سورة البقرة، ثماني سنين يتعلّمها».

وأيضاً فالعادةُ تمنعُ أن يَقْرأَ قومٌ كتاباً في فنّ من العلم كالطبِّ والحسابِ ولا يستشرحونه، فكيف بكلامِ اللهِ الذي هو عصْمَتُهم، وبه نجاتُهم وسعادتُهم وقيامُ دينهم ودنياهم؟ ولهذا كان النزاعُ بين الصحابةِ في تفسيرِ القرآن قليلاً جداً، وهو وإنْ كان بين التابعين أكثرَ منه بين الصحابةِ فهو قليلٌ بالنسبةِ إلى ما بعدهم.

ومن التابعين مَنْ تَلَقَّى جميعَ التفسيرِ عن الصحابةِ، وربما تكلموا في بعضِ ذلك بالاستنباطِ والاستدلالِ. والخلافُ بين السَّلَفِ في التفسيرِ قليلٌ، وغالبُ ما يَصِحُّ عنهم من الخلاف يَرْجِعُ إلى اختلافِ تنوُّعٍ لا اختلافِ تضادٍّ، وذلك صنفان: أحدُهما أَنْ يُعَبِّرَ واحدٌ منهم عن المرادِ بعبارةٍ غيرِ عبارةِ صاحبه تَدُلُّ على معنى في المُسَمَّى غيرِ المعنى الآخرِ مع اتحاد المُسَمَّى، كتفسيرِهم ﴿ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦] بعضٌ[1] بالقرآنِ، أي: اتِّباعِه، وبعضٌ بالإسلامِ، فالقولان متفقان؛ لأنَّ دين الإسلامِ هو اتِّباعُ القرآن، ولكن كلٌّ منهما نَبَّه على وَصْفٍ غيرِ الوصفِ الآخرِ، كما أنَّ لفظَ «صراط» يُشْعِرُ بوصفٍ ثالثٍ.

وكذلك قولُ مَنْ قال: هي السنةُ والجماعة، وقولُ مَنْ قال: هو طريقُ العبوديَّةِ، وقولُ مَنْ قال: هو طاعةُ اللهِ ورسوله، وأمثالُ ذلك؛ فهؤلاء كلُّهم أشاروا / إلى ذاتٍ واحدةٍ، لكنْ وَصَفَها كلٌّ منهم بصفةٍ مِنْ صفاتها. ٤/١٧٧

(١) العبارة في «مقدمة في أصول التفسير»: «فقال بعضهم»، والمؤلف هنا يقتبس بالمعنى.

الثاني: أن يَذْكُرَ كلٌّ منهم من الاسمِ العامِّ بعضَ أنواعِه على سبيلِ التمثيلِ، وتنبيهِ المستمعِ على النوعِ، لا على سبيلِ الحَدّ المطابق للمحدودِ في عمومِه وخصوصِه. مثالُه ما نُقِلَ في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا﴾ الآية [فاطر: ٣٢]، فمعلومٌ أنَّ الظالمَ لنفسه يتناولُ المُضَيِّعَ للواجباتِ والمنتهكَ للحُرُماتِ، والمقتصدَ يتناولُ فاعلَ الواجباتِ وتاركَ المحرَّماتِ، والسابقَ يَدْخُلُ فيه مَنْ سَبَقَ، فتَقَرَّب بالحسناتِ مع الواجبات، فالمقتصدون أصحابُ اليمين ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ * أُوْلَٰٓئِكَ ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾ [الواقعة: ١٠، ١١]. ثم إن كلاً منهم يَذْكُرُ هذا في نوعٍ من أنواعِ الطاعاتِ كقولِ القائلِ: السابقُ: الذي يُصَلّي في أولِ الوقتِ، والمقتصدُ: الذي يصلي في أثنائه، والظالمُ لنفسه: الذي يؤخرُ العصرَ إلى الاصفرار. أو يقول: السابقُ المُحْسِنُ بالصدقةِ مع الزكاة، والمقتصدُ الذي يُؤَدي الزكاةَ المفروضةَ فقط، والظالمُ مانعُ الزكاة».

قال: «وهذان الصنفان اللذان ذكرناهما في تنوُّع التفسير -تارةً لتنوعِ الأسماءِ والصفات، وتارةً لذِكْرِ بعضِ أنواع المُسَمّى- هو الغالبُ في تفسيرِ سلفِ الأمةِ الذي يُظَنُّ أنه مختلفٌ.

ومن التنازعِ الموجودِ عنهم ما يكون اللفظُ فيه مُحْتَمِلاً للأمرين: إمَّا لكونه مشتركاً في اللغةِ كلفظ ﴿قَسْوَرَةٍ﴾ [المدثر: ٥١]، الذي يُراد به الرامي، ويراد به الأسدُ، ولفظ ﴿عَسْعَسَ﴾ [التكوير: ١٧] الذي يُراد به إقبالُ الليلِ وإدبارُه، وإمَّا لكونه متواطئاً في الأصلِ، لكن المرادَ به أحدُ النوعين أو أحدُ الشخصين، كالضمائرِ في قوله: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ﴾ [الآية [النجم: ٨]،

وكلفظ «الفجر» ﴿وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ﴾ ﴿وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾ [الفجر١-٣]، وأشباه ذلك، فمثلُ هذا قد يجوزُ أَنْ يُراد به كلا[1] المعاني التي قالها السَّلَفُ، وقد لا يجوزُ ذلك، فالأول: / إِمَّا لكونِ الآيةِ نزلَتْ مرتين فأُريد بها هذا تارةً [٤٣٦] وهذا تارةً، وإِمَّا لكونِ / اللفظِ المشتركِ يجوزُ أن يُرادَ به معنياه، وإِمَّا لكونِ ٤/١٧٨ اللفظِ متواطِئاً، فيكونُ عامًّا إذا لم يكن لمخصِّصِه موُجِبٌ؛ فهذا النوعُ إذا صَحَّ فيه القولان كان من الصنفِ الثاني.

ومن الأقوالِ الموجودةِ عنهم، ويَجْعَلُها بعضُ الناس اختلافاً: أن يُعَبِّروا عن المعاني بألفاظٍ متقاربةٍ، كما إذا فَسَّر بعضُهم ﴿تُبْسَلَ﴾ [الأنعام: ٧٠] بـ«تُحْبس»، وبعضُهم بـ«تُرْتَهن»؛ لأن كلاًّ منهما قريبٌ من الآخرِ».

ثم قال[2]: «فصل: والاختلافُ في التفسيرِ على نوعين: منه ما مُسْتَنَدُه النقلُ فقط، ومنه ما يُعلم بغيرِ ذلك، والمنقولُ: إمَّا عن المعصومِ أو غيرِه، ومنه ما يمكنُ معرفةُ الصحيحِ منه منْ غيرِه، ومنه ما لا يمكنُ ذلك، وهذا القسمُ الذي لا يمكنُ معرفةُ صحيحِه منْ ضعيفه عامَّتُه ممَّا لا فائدةَ فيه، ولا حاجةَ بنا إلى معرفته؛ وذلك كاختلافِهم في لَوْنِ كلبِ أصحابِ الكهفِ واسمِه، وفي البعضِ الذي ضُرِب به القتيلُ من البقرةِ، وفي قَدْرِ سفينةِ نوحٍ وخَشَبِها، وفي اسمِ الغلامِ الذي قَتَله الخَضِرُ ونحوِ ذلك، فهذه الأمورُ طريقُ العلمِ بها النقلُ، فما كان منه منقولاً نَقْلاً صحيحاً عن النبيِّ ﷺ قُبِل، وما

---

(١) كذا في الأصول: «كلا المعاني» على تأويل «المعاني» بالمعنيين، لأن «كلا» مصوغة للدلالة على اثنين، وقد جاء في مقدمة ابن تيمية ص ٦٢ «كل المعاني...» والسيوطي ناقل عنه.

(٢) م، ر: «أي: ابن تيمية».

لا -بأَنْ نُقلَ عن أهلِ الكتابِ ككعبٍ ووَهْبٍ- وُقِفَ عن تصديقِه وتكذيبِه. لقوله[(١)] ﷺ: «إذا حَدَّثكم أهل الكتاب فلا تُصَدِّقوهم ولا تكذِّبوهم»، وكذا ما نُقِل عن بعضِ التابعين، وإن لم يُذْكر أنه أَخَذه عن أهلِ الكتاب، فمتى اختلف التابعون لم يكن بعضُ أقوالِهم حُجَّةً على بعضٍ، وما نُقِل في ذلك عن الصحابة نقلاً صحيحاً، فالنفسُ إليه أسكنُ مَمَّا يُنْقَلُ عن التابعين؛ لأنَّ احتمالَ أَنْ يكونَ سَمِعه من النبيِّ ﷺ أو من بعض مَنْ سمعه منه أقوى؛ ولأنَّ نَقْلَ الصحابةِ عن أهل الكتاب أقلُّ مِنْ نَقْلِ التابعين، ومع جَزْمِ الصحابي بما يقوله كيف يُقال: إنه أَخَذَه عن أهلِ الكتابِ وقد نُهوا عن تصديقِهم؟.

وأمَّا القسم الذي يمكنُ معرفةُ الصحيحِ منه؛ فهذا موجودٌ كثيراً ولله الحمدُ؛ وإن[(٢)] قال الإمامُ أحمدُ: «ثلاثةٌ ليس لها أصلٌ: التفسيرُ والملاحِمُ والمغازي»، وذلك لأنَّ الغالبَ عليها المراسيلُ.

---

(١) الحديث أخرجه أبوداود في سننه (٤ / ٥٩ - ٦٠) ك: العلم، ب: رواية حديث أهل الكتاب، ح ٣٦٤٤، والإمام أحمد في مسنده (٤ / ١٣٦) وحسن إسناده شعيب ومن معه في تحقيق المسند (٢٨ / ٤٦٠) برقم ١٧٢٢٥ في حاشية ٢. وأخرجه الطبراني في الكبير (٢٢ / ٣٤٩ -٣٥١)، ح ٨٧٤ -٨٧٩، والبيهقي في السنن الكبرى (٢ / ١٠) ك: الصلاة، ب: لا تسمع دلالة مشرك لمن كان أعمى أو غير بصير بالقبلة، من حديث أبي نملة الأنصاري، وهو حديث ضعيف بهذا اللفظ، كما ذكره الشيخ الألباني في ضعيف الجامع الصغير (٥ / ٩١) برقم (٥٠٥٤)، لكن أصل الحديث صحيح من حديث أبي هريرة رضي الله عنه رواه البخاري في صحيحه (٨ / ١٧٠) ك: التفسير، ب: ﴿قُولُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾ ح ٤٤٨٥، ولفظه -مع قصة في أوله- «لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذّبوهم، وقولوا: ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ...﴾».

(٢) (ح): «ولذا». وانظر قول الإمام أحمد في الجامع لأخلاق الراوي ٢ / ١٦٢.

١٧٩/٤ / وأمَّا ما يُعْلَم بالاستدلالِ لا بالنَّقْل؛ فهذا أكثرُ ما فيه الخطأ[١] مِنْ جهتين حَدَثتا بعد تفسيرِ الصحابة والتابعين وتابعيهم بإحسان، فإنَّ التفاسيرَ التي يُذْكَرُ فيها كلامُ هؤلاء صِرفاً لايكاد يوجدُ فيها شيءٌ من هاتين الجهتين؛ مثلَ تفسيرِ عبدِالرزاقِ والفِرْيابي ووَكيعٍ وعَبْدٍ وإسحاقَ وأمثالِهم؛ أحدُهما: قومٌ اعتقدوا معانيَ، ثم أرادوا حَمْلَ ألفاظِ القرآنِ عليها. والثاني: قومٌ فسَّروا القرآنَ بمجردِ ما يسوغُ أن يريده مَنْ كان من الناطقين بلغةِ العربِ من غير نَظَرٍ إلى المتكلِّم بالقرآنِ والمنزَّلِ عليه والمخاطبِ به، فالأوَّلون راعَوْا المعنى الذي رأوه من غيرِ نَظَرٍ إلى ما تستحقّه ألفاظُ القرآنِ من الدلالةِ والبيانِ، والآخرون راعَوا مجرَّدَ اللفظِ، وما يجوزُ أَنْ يريدَ به العربيُّ مِنْ غير نظرٍ إلى ما يَصْلُح للمتكلمِ وسياقِ الكلام.

ثم هؤلاء كثيراً ما يَغْلَطون في احتمالِ اللفظِ لذلك المعنى في اللغة، كما يَغْلَطُ في ذلك الذين قبلَهم، كما أنَّ الأوَّلين كثيراً ما يَغْلَطون في صحةِ المعنى الذي فسَّروا به القرآنَ، كما يَغْلَطُ / في ذلك الآخرون، وإن كان نظرُ الأوَّلين إلى المعنى أسبقَ، ونظرُ الآخرين إلى اللفظ أسبقَ. [٤٣٧]

والأَوَّلون صِنفان: تارةً يَسْلُبون لفظَ القرآنِ ما دَلَّ عليه وأُريد به، وتارةً يَحْمِلونه على ما لم يَدُلَّ عليه ولم يُرَدْ به، وفي كلا الأمرين قد يكونُ ما قَصَدوا نَفْيَه أو إثباتَه من المعنى باطلاً، فيكونُ خَطَؤُهم في الدليلِ

---

(١) في م: زيادة «من» قبل «الخطأ»، والمثبت موافق لما في أصول التفسير ٨٣، وهو كذلك في سائر النسخ.

والمدلولِ، وقد يكون حقاً فيكونُ خطؤُهم فيه في الدليل لا في المدلولِ، فالذين أخطَؤُوا فيهما مثلَ طوائفَ من أهلِ البِدَعِ اعتقدوا مذاهبَ باطلةً، وعَمَدوا إلى القرآنِ فتأوَّلوه على رأيهم، وليس لهم سَلَفٌ من الصحابةِ والتابعين؛ لا في رأيِهم ولا في تفسيرِهم؛ وقد صَنَّفوا تفاسيرَ على أصولِ مذهبِهم مثلَ تفسيرِ عبدالرحمن بن كَيْسانَ الأصمِّ[1] والجُبَّائيِّ[2] وعبدِالجبَّار[3] والرُّمانيِّ والزمخشريِّ وأمثالِهم.

ومِنْ هؤلاءِ مَنْ يكونُ حَسَنَ العبارة يَدُسُّ البدَعَ في كلامِه، وأكثرُ الناسِ لا يعلمون، كصاحب «الكشاف» ونحوه؛ حتى إنه يَرُوجُ على خَلْقٍ كثيرٍ من أهل السنَّةِ كثيرٌ من تفاسيرِهم الباطلة.

وتفسيرُ ابنِ عطيةَ وأمثالِه أَتْبَعُ للسُّنة وأسلمُ من البِدْعة، ولو ذَكَر / ٤/١٨٠ كلامَ السلفِ المأثورَ منهم على وجهِه لكان أحسنَ، فإنه كثيراً ما يَنْقُل من تفسيرِ ابنِ جريرٍ الطبريِّ -وهو من أَجَلِّ التفاسيرِ وأعظمِها قَدْراً- ثم إنه

(١) أبو بكر المعتزلي (ت نحو: ٢٢٥هـ)، من مؤلفاته: «المقالات في الأصول». انظر: طبقات المفسرين للداودي ١/٢٦٩، كشف الظنون ١/٤٤٣.

(٢) محمد بن عبدالوهاب بن سلام، أبو علي من كبار المعتزلة وشيوخهم (ت: ٣٠٣هـ)، من مؤلفاته: «متشابه القرآن». والجُبَّائي: نسبة إلى جُبَّا: مدينة في إقليم خُوزِسْتان. انظر: وفيات الأعيان ٤/٢٦٧، طبقات المفسرين للداودي ٢/١٨٩.

(٣) ابن أحمد بن عبدالجبار، أبوالحسن الهَمَذاني، من رؤوس المعتزلة ويلقبونه «قاضي القضاة» (ت: ٤١٥هـ). من مؤلفاته: «متشابه القرآن». انظر: تاريخ بغداد ١١/١١٣، طبقات المفسرين للداودي ١/٢٥٦.

يَدَعُ ما ينقله ابنُ جريرٍ عن السَّلَفِ، ويذكرُ ما يزعُم أنه قولُ المحققين، وإنما يعني بهم طائفةً من أهلِ الكلام الذين قرَّروا أصولَهم بطرقٍ مِنْ جنسِ ما قررتْ به المعتزلةُ أصولَهم، وإن كانوا أقربَ إلى السُّنة من المعتزلة؛ لكنْ ينبغي أن يُعْطَى كلُّ ذي حقٍ حقَّه، فإنَّ الصحابةَ والتابعين والأئمةَ إذا كان لهم في الآية تفسيرٌ، وجاء قومٌ فَسَّروا الآيةَ بقولٍ آخرَ لأجلِ مذهبٍ اعتقدوه، وذلك المذهبُ ليسَ من مذاهبِ الصحابةِ والتابعين، صار مُشارِكاً للمعتزلةِ وغيرِهم من أهل البدعِ في مثل هذا.

وفي الجملةِ مَنْ عَدَلَ عن مذاهبِ الصحابة والتابعين وتفسيرِهم إلى ما يخالِفُ ذلك كان مُخْطئاً في ذلك بل مبتدعاً؛ لأنهم كانوا أعلمَ بتفسيرِه ومعانيه، كما أنهم أعلمُ بالحقِّ الذي بَعَثَ الله به رسولَه.

وأمَّا الذين أخطَؤوا في الدليلِ لا في المدلولِ فمثلُ كثيرٍ من الصوفية والوُعَّاظ والفقهاء، يُفَسِّرون القرآنَ بمعانٍ صحيحة في نفسها، لكنَّ القرآنَ لا يَدُلُّ عليها؛ مثلَ كثيرٍ مما ذكره السُّلَمي في «الحقائق»[1]، فإن كان فيما ذكروه معانٍ[2] باطلةٌ دخل في القسم الأول» انتهى كلامُ ابنِ تيمية ملخصاً، وهو نفيسٌ جداً.

---

(١) أي: في تفسيره «حقائق التفسير»، وهو تفسير على طريقة المتصوفة، وعداده من التفاسير المنحرفة في تفسير القرآن الكريم، وهومطبوع. انظر: سير أعلام النبلاء ١٧/ ٢٥٥، طبقات المفسرين للداودي ٢/ ١٣٨، فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم: ٧٣٥.

(٢) قوله: «معان» اسم «كان».

وقال الزركشي في البرهان(١): «للناظرِ في القرآنِ لطلبِ التفسير مآخذُ كثيرةٌ، أمهاتُها أربعة:

الأولُ: النقلُ عن النبيِّ ﷺ، وهذا هو الطِّرازُ المُعْلَمُ، لكنْ يجبُ الحَذَرُ من الضعيفِ منه والموضوعِ، فإنه كثيرٌ؛ ولهذا قال أحمد(٢): «ثلاثةُ كتبٍ لا أصلَ لها: المغازي والملاحمُ والتفسيرُ». قال المحققون من أصحابه: مرادُه أنَّ الغالبَ أنه ليس لها أسانيدُ صحاحٌ متصلةٌ، وإلا فقد صَحَّ مِنْ ذلك / ٤/١٨١ كثيرٌ، كتفسيرِ الظُّلم بالشركِ في آية الأنعامِ(٣) [٨٢]، والحسابِ اليسيرِ بالعَرْضِ(٤)، والقوةِ بالرمي(٥) في قوله: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ﴾» [الأنفال: ٦٠].

قلت: الذي صَحَّ مِنْ ذلك قليلٌ جداً، بل أصلُ المرفوعِ منه في غايةِ(٦) القلَّةِ، وسأسردُها كلَّها آخرَ الكتابِ إن شاء اللهُ تعالى.

الثاني: الأَخْذُ بقولِ الصحابي؛ فإن تفسيرَه عندهم بمنزلةِ المرفوعِ إلى

---

(١) البرهان ٢/٢٩٢.

(٢) انظر: الجامع لأخلاق الراوي ٢/١٦٢، وتقدم.

(٣) تقدم تخريجه في ص: ٢٢٦٧.

(٤) تقدم تخريجه في ص: ٢٢٦٧.

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه (٣/١٥٢٢) ك: الإمارة، ب: «فضل الرّمي والحث عليه...»، ح ١٩١٧.

(٦) أ، ومطبوعة أبي الفضل: غالب.

النبيِّ ﷺ كما قاله الحاكم في «مستدركه»[١]. وقال أبو الخطابِ[٢] من الحنابلةِ: «يُحتمل ألَّا يُرْجَعَ إليه إذا قلنا / إن قولَه ليس بحجةٍ، والصوابُ الأولُ؛ لأنه مِنْ باب الروايةِ لا الرأيِ». [٤٣٨]

قلت: ما قاله الحاكمُ نازَعَه فيه ابنُ الصلاح[٣] وغيرُهُ من المتأخرين: بأن ذلك مخصوصٌ بما فيه سببُ النزولِ أو نحوُه مِمَّا لا مَدْخَلَ للرأي فيه. ثم رأيتُ الحاكمَ نفسَه صَرَّح به في «علوم الحديث»[٤]، فقال: «ومن الموقوفاتِ تفسيرُ الصحابةِ، وأمَّا مَنْ يقولُ: إن تفسيرَ الصحابةِ مسندٌ فإنما يقولُه فيما فيه سببُ النزولِ»، فقد خَصَّص هنا، وعَمَّم في «المستدرك»، فاعتُمِدِ الأولُ. والله أعلم.

ثم قال الزركشي[٥]: «وفي الرجوعِ إلى قولِ التابعيِّ روايتان عن أحمدَ[٦]، واختار ابنُ عقيلٍ المَنْعَ، وحَكَوْه عن شعبةَ[٧]، لكنْ عَمَلُ

(١) المستدرك ٢/٢٥٨.

(٢) محفوظ بن أحمد بن الحسن، الكَلْوَذاني البغدادي الفقيه الأصولي (ت: ٥١٠هـ)، من كتبه «الهداية» في الفقه، «رؤوس المسائل». انظر: السير ١٩/٣٤٨، ذيل طبقات الحنابلة ١/١١٦. وانظر قوله في كتابه: التمهيد في أصول الفقه ٢/٢٨٣.

(٣) علوم الحديث ٥٠.

(٤) علوم الحديث ٣٢.

(٥) البرهان ٢/٢٩٤.

(٦) انظر: الآداب الشرعية ٢/٢٧٧-٢٧٨.

(٧) ابن الحجَّاج بن الوَرد، أبوبِسْطام الأزدي البَصْري أمير المؤمنين في الحديث (ت: ١٦٠هـ)، له «الغرائب». انظر: وفيات الأعيان ٢/٤٦٩، السير ٧/٢٠٢، الرسالة المستطرفة: ١١٣. انظر قوله في: مقدمة في أصول التفسير ١٠١.

المفسرينَ على خلافِه، فقد حكَوْا في كتبهم أقوالَهم، لأنَّ غالبَها تَلَقَّوْها من الصحابةِ، وربما يُحكى عنهم عباراتٌ مختلفةُ الألفاظِ، فيَظُنُّ مَنْ لا فَهْمَ عنده أن ذلك اختلافٌ مُحَقَّقٌ، فيحكيه أقوالاً، وليس كذلك، بل يكون كلُّ واحدٍ منهم ذكر معنىً من الآية لكونه أظهرَ عنده، أو أليقَ بحالِ السائلِ، وقد / يكون بعضُهم يُخْبِرُ عن الشيء بلازمه ونظيره، والآخرُ ٤/١٨٢ بمقصودِه وثمرتِه، والكلُّ يؤُول إلى معنى واحدٍ غالباً؛ فإن لم يمكنْ الجمعُ فالمتأخِّرُ من القولين عن الشخصِ الواحد مُقَدَّمٌ إن استويا في الصحة عنه وإلا فالصحيحُ المُقَدَّمُ.

الثالث[1]: الأخذُ بمطلقِ اللغةِ، فإن القرآنَ نَزَلَ بلسانٍ عربيٍّ، وهذا قد ذكره جماعةٌ، ونصَّ عليه أحمدُ في مواضعَ، لكنْ نَقَلَ الفضلُ بنُ زيادٍ[2] عنه أنه سُئل عن القرآنِ يُمَثِّل له الرجلُ ببيتٍ من الشعر؟ فقال: ما يعجبني. فقيل: ظاهرُه المنع؛ ولهذا قال بعضهم[3]: «في جوازِ تفسيرِ القرآنِ بمقتضى اللغةِ روايتان عن أحمدَ». وقيل: الكراهةُ تُحْمَلُ على مَنْ صَرَفَ الآيةَ عن ظاهرِها إلى معانٍ خارجةٍ محتمَلةٍ يَدُلّ عليها القليلُ من كلامِ العربِ، ولا يوجَدُ غالباً إلا في الشعرِ ونحوِه، ويكون المتبادرُ خلافَها.

(١) انظر: البرهان ٢/٣٠٢.

(٢) أبوالعباس القَطَّان البغدادي، من أصحاب الإمام أحمد المتقدمين، وكان الإمام يعرف قَدره ويكرمه، له مسائل كثيرة عن الإمام أحمد، لم تؤَرَّخ وفاته. انظر: طبقات الحنابلة ١/٢٥١، المقصد الأرشد ٢/٣١٢.

(٣) هو القاضي أبو يعلى. انظر: الآداب الشرعية ٢/٢٧٧.

وروى البيهقيُّ في «الشُّعَب»[1] عن مالك قال: «لا أُوْتَى برجلٍ غيرِ عالم بلغةِ العربِ يُفَسِّر كتابَ الله إلا جعلتُه نكالاً».

الرابع[2]: التفسيرُ بالمقتضى من معنى الكلامِ والمقتضَب مِنْ قوةِ الشرعِ، وهذا هو الذي دعا به النبيُّ ﷺ لابن عباس حيث قال[3]: «اللهم فقهه في الدين وَعلِّمه التأويل»[4]؛ والذي عناه عليٌّ بقولِه[5]: «إلا فهماً يُؤْتاه الرجلُ في القرآن».

ومن هنا اختلف الصحابةُ في معنى الآيةِ فأخذ كلٌّ برأيه على منتهى نَظَرِه، ولا يجوزُ تفسيرُ القرآنِ بمجردِ الرأيِ والاجتهادِ من غير أصلٍ، قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]، وقال: ﴿وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٦٩]، وقال: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]، أضاف البيانَ إليه.

---

(١) (٢/٤٢٥-٤٢٦) فصل في ترك التفسير بالظنّ، برقم ٢٢٨٧.

(٢) انظر: البرهان ٢/٣٠٢.

(٣) رواه الشيخان، البخاري في صحيحه (١/٢٤٤) مع الفتح، ك: الوضوء، ب: وضع الماء عند الخلاء، ح ١٤٣، ومسلم في صحيحه (٤/١٩٢٧) ك: الفضائل، ب: فضائل ابن عباس رضي الله عنهما، ح ٢٤٧٧.

(٤) في حاشية (أ) بخط مغاير على هيئة عنوان: «معنى الحديث: اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل».

(٥) حديث علي رضي الله عنه رواه البخاري في صحيحه (١/٢٠٤) مع الفتح، ك: العلم، ب: كتابة العلم، ح ١١١. ولفظه: «أوفَهْمٌ أعطيه رجل مسلم»، وأخرجه في كتاب الديات، باب العاقلة (١٢/٢٤٦، ٢٦٠) برقم ٦٩٠٣، ٦٩١٥، قريباً من اللفظ الذي أورده السيوطي.

وقال ﷺ: / «مَنْ تَكَلَّم في القرآنِ برأيه فأصابَ فقد أخطأ» أخرجه أبو داود[1] والتِّرْمذيُّ[2] والنَّسائي[3]. وقال: «مَنْ قال في القرآنِ بغير علمٍ فليتبوأ مقعده من النار» أخرجه أبو داود[4]. قال البيهقي[5] في الحديث الأول: «إنْ صَحَّ أراد -والله أعلم- الرأيَ الذي يَغْلِبُ مِنْ غيرِ دليلٍ قامَ عليه. وأمَّا الذي يَشُدُّه[6] بُرْهانٌ فالقولُ به جائز». ١٨٣/٤

وقال في «المَدْخل»[7]: «في هذا الحديثِ نظرٌ، وإنْ صَحَّ فإنما أراد

(١) في سننه (٤/٦٣ - ٦٤) ك: العلم، ب: الكلام في كتاب الله بغير علم، ح ٣٦٥٢، انظر الآتي والّذي بعده.

(٢) في سننه (٥/٦٦) ك: التفسير، ب: ما جاء في الذي يفسّر القرآن برأيه، ح ٢٩٥٢.

(٣) في سننه الكبرى (٥/٣٠-٣١) ك: فضائل القرآن، ب: من قال في القرآن بغير علم، ح ٨٠٨٤، ٨٠٨٥، وهو حديث ضعيف، ذكره الألباني في ضعيف سنن أبي داود /٢٩٤ برقم ٣٦٥٢، وضعيف سنن الترمذي /٣١٣ - ٣١٤، وقال: «ضعيف».

(٤) في سننه (٤/٦٣) ك: العلم، ب: في التشديد في الكذب على رسول الله ﷺ ح ٣٦٥١، لكنّه ليس عنده «من قال في القرآن بغير علم»، إنّما عنده الحديث المشهور «من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»، وهذا الحديث من الأحاديث المتواترة، أمّا اللفظ الذي ذكره المصنف وعزاه لأبي داود فلعلّه وهم لأنه ليس عنده بهذا اللفظ، وإنّما أخرجه الترمذي في سننه (٥/٦٥) أبواب تفسير القرآن، ب: ما جاء في الّذي يفسّر القرآن برأيه، ح ٢٩٥٠، وقال الترمذي: «حديث حسن»، وضعّفه الشيخ الألباني في ضعيف الترمذي برقم ٥٦٩، وسلسلة الأحاديث الضعيفة برقم (١٧٨٣).

(٥) الشعب ٢/٤٢٣.

(٦) في مطبوعة أبي الفضل: «يسنده».

(٧) لم نجده في المطبوع من «المدخل»، والنص في البرهان ٢/٣٠٤.

بـه -والله أعلم- فقد أخطأ الطريقَ، فسبيلُه أَنْ يَرْجِعَ في تفسيرِ ألفاظه إِلى أهلِ اللغة، وفي معرفةِ ناسخِه ومنسوخِه وسببِ نزوله وما يُحتاج فيه إِلى بيانه / إِلى أخبارِ الصحابةِ الذين شاهـدوا تنزيلَه، وأدَّوا إِلينـا مـن السُّنَن ما [٤٣٩] يكونُ بياناً لكتابِ الله. قال تعالى: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [النحل: ٤٤]، فما وَرَدَ بيانُه عن صاحبِ الشرعِ ففيه كِفايةٌ عن فكرةِ مَنْ بعده، وما لم يَرِدْ عنه بيانُه ففيه حينئذٍ فكرةُ أهلِ العلمِ بعده ليستدلُّوا بما وَرَدَ بيانُه على ما لم يَرِدْ».

قال: «وقد يكون المرادُ به مَنْ قال فيه برأيِه من غيرِ معرفةٍ منه بأصولِ العلمِ وفروعِه، فتكونُ موافقتُه للصوابِ إِنْ وافقه مِنْ حيثُ لا يعرفُه غيرَ محمودةٍ».

وقال الماوَرْدِيُّ(١): «قد حَمَلَ بعضُ المتورِّعةِ هذا الحديثَ على ظاهرِه، وامتنع مِنْ أَنْ يَسْتنبطَ معاني القرآن باجتهادِه، ولو صَحِبها الشواهدُ، ولم يعارِضْ شواهدَها نصٌّ صريحٌ، وهذا عُدولٌ عمَّا تُعُبِّدْنا بمعرفته من النظر في القرآن واستنباطِ الأحكامِ منـه، كما قـال تعالى: ﴿ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ﴾ [النساء: ٨٣]. ولو صَحَّ ما ذهب إِليه لم يُعْلَمْ شيءٌ بالاستنباطِ، ولَما فهم الأكثرُ مِنْ كتابِ الله شيئاً.

وإِنْ صَحَّ الحديثُ فتأويلُه: أنَّ مَنْ تكلم في القرآنِ بمجرَّدِ رأيه، ولم يُعَرِّجْ على سوى لفظِه وأصاب الحقَّ فقد أخطأ الطريقَ، وإِصابتُه اتفاقٌ؛ إِذ الفَرْضُ

(١) مقدمة تفسيره ١/ ٣٤، بعبارة قريبة.

أنه مجردُ رأيٍ لا شاهدَ له؛ وفي الحديثِ / «القرآن ذَلولٌ ذو وجوهٍ، فاحْمِلوه ٤ / ١٨٤ على أحسنِ وجوهِه»، أخرجه أبو نُعَيم(١) وغيرُه من حديثِ ابنِ عباسٍ.

فقوله: «ذَلول» يحتمل معنيين: أحدهُما أنه مطيعٌ لحامليه تَنْطِقُ به ألسنتُهم. والثاني: أنه مُوَضِّحٌ لمعانيه حتى لا تَقْصُرَ عنه أفهامُ المجتهدين.

وقوله: «ذو وجوهٍ» يحتمل معنيين: أحدُهما أنَّ مِنْ ألفاظِه ما يحتمل وجوهاً من التأويل، والثاني: أنه قد جَمَعَ وجوهاً مِن الأوامرِ والنواهي والترغيبِ والترهيب والتحليلِ والتحريم.

وقوله: «فاحمِلوه على أحسنِ وجوهه» يحتمل معنيين، أحدُهما: الحَمْلُ على أحسنِ معانيه، والثاني: أحسنُ ما فيه من العزائمِ دونَ الرُّخَص، والعفوِ دونَ الانتقامِ، وفيه دلالةٌ ظاهرةٌ على جوازِ الاستنباطِ والاجتهادِ في كتاب الله» انتهى.

وقال أبو الليث(٢): «النهيُ إنما انصرفَ إلى المتشابهِ منه، لا إلى جميعه، كما قال تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٧] لأنَّ القرآنَ إنما نَزَلَ حجةً على الخَلْق، فلو لم يَجُزِ(٣) التفسيرُ لم تكن الحجةُ

(١) لم أقف عليه عند أبي نعيم في كتبه بعد البحث، وقد أخرجه نحوه الدارقطني في سننه (٤ / ١٤٥) ك: النوادر، برقم ٨، وعزاه صاحب كنز العمال (١ / ٥٥١) برقم ٢٤٦٩ إلى أبي نعيم، وكذا ذكره ابن حزم في «الإحكام في أصول الأحكام» (٣ / ٢٨٠–٢٨١)، وعقب عليه وعلى غيره من الآثار، بأنها كلّها مرسَلات لا تقوم بها حجة.

(٢) بستان العارفين ٣٢٧، وانظر: البرهان ٢ / ٣٠٥.

(٣) أ، ح: «يجب».

بالغةً، فإذا كان كذلك جاز لمن عَرَفَ لغاتِ العربِ وأسبابَ النزولِ أن يُفَسِّرَه، وأمَّا مَنْ لم يَعْرِفْ وجوهَ اللغةِ فلا يجوزُ أن يُفَسِّره إلا بمقدارِ ما سَمع؛ فيكونُ ذلك على وجهِ الحكاية، لا على وجهِ التفسير. ولو أنه يعلم التفسيرَ فأراد أَنْ يستخرجَ من الآية حكماً أو دليلاً لِحُكْمٍ، فلا بأسَ به، ولو قال: المرادُ كذا مِنْ غير أَنْ يَسْمَعَ فيه شيئاً؛ فلا يَحِلُّ، وهو الذي نُهِي عنه»[١].

وقال ابنُ الأنباري[٢] في الحديثِ الأولِ: «حَمَلَه بعضُ أهلِ العلم على أنَّ الرأي معنيٌّ به الهوى، فمن قال في القرآنِ قولاً يوافقُ هواه، فلم يَأْخُذْه عن أئمةِ السلفِ وأصاب فقد أخطأ؛ لِحُكْمِه على القرآن بما لا يُعْرَفُ أصلُه، ولا يقفُ على مذاهبِ أهلِ الأثرِ والنقلِ فيه».

/ وقال في الحديثِ الثاني: «له معنيان: أحدهما مَنْ قال في مشكلِ ١٨٥/٤ القرآن بما لا يُعْرَف من مذاهبِ الأوائلِ من الصحابةِ والتابعين فهو مُتَعَرِّضٌ لسَخَطِ الله. والآخرُ -وهو الأصَحُّ- مَنْ قال في القرآن قولاً يعلم أنَّ الحقَّ غيرُه فليتبوَّأْ مقعدَه من النار».

[٤٤٠] وقال / البغويُّ[٣] والكَواشيُّ[٤] وغيرُهما: «التأويلُ صَرْفُ الآيةِ إلى معنىً موافِقٍ لما قبلَها وبعدها، تحتمله الآيةُ، غيرَ مخالِفٍ للكتابِ والسنةِ

(١) إلى هنا ينتهي نقل السيوطي من البرهان مع التصرف!!

(٢) لم نقف عليه في كتبه المطبوعة.

(٣) تفسير البغوي ١/ ٤٦.

(٤) تبصرة المتذكر ٣ ب، وانظر: البرهان ٢/ ٢٨٦.

من طريقِ الاستنباطِ، غيرَ محظورٍ على العلماءِ بالتفسيرِ، كقولِه تعالى: ﴿ٱنفِرُوا۟ خِفَافًا وَثِقَالًا﴾ [التوبة: ٤١]، قيل: شباباً وشيوخاً، وقيل: أغنياءَ وفقراءَ، وقيل: عُزَّاباً ومتأهِّلين، وقيل: نُشَّاطاً وغيرَ نُشَّاط. وقيل: أصِحَّاءَ ومَرْضى، وكلٌّ ذلك سائغٌ، والآيةُ تحتملُه.

وأمَّا التأويلُ المخالفُ للآيةِ والشرعِ فمحظورٌ؛ لأنه تأويلُ الجاهلين، مثلَ تأويلِ الروافضِ قولَه تعالى: ﴿مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ﴾ [الرحمن: ١٩]: أنهما عليٌّ وفاطمةُ. ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن: ٢٢] يعني الحسن والحسين».

وقال بعضهم[١]: «اختلف الناسُ في تفسيرِ القرآن: هل يجوزُ لكلِّ أحدٍ الخوضُ فيه، فقال قومٌ: لا يجوزُ لأحدٍ أن يتعاطى تفسيرَ شيءٍ من القرآن وإن كان عالماً أديباً متسعاً في معرفة الأدلة والفقه والنحو والأخبار والآثار، وليس له إلا أن ينتهيَ إلى ما رُوي عن النبيِّ ﷺ في ذلك. ومنهم مَنْ قال: يجوز تفسيرُه لمن كان جامعاً للعلوم التي يحتاج المفسرُ إليها وهي خمسةَ عشرَ علماً:

أحدُها: اللغةُ؛ لأنَّ[٢] بها يُعْرَف شَرْحُ مفرداتِ الألفاظِ ومدلولاتِها بحسَبِ الوَضْعِ. قال مجاهد[٣]: لا يَحِلُّ لأحدٍ يُؤمن بالله واليوم الآخر أن يتكلَّمَ في كتابِ الله إذا لم يكن عالماً بلغاتِ العربِ. وتقدَّم قولُ مالكٍ في ذلك[٤]، ولا يكفي في حَقِّه معرفةُ اليسيرِ منها، فقد يكون اللفظُ مشتركاً، وهو يعلمُ أحدَ المعنيين والمرادُ الآخَرُ.

---

(١) هو الراغب في مقدمة تفسيره ص: ٩٣.

(٢) اسم «أنَّ» ضمير الشأن.

(٣) انظر: البرهان ١/٣٩٦.

(٤) انظر: ص: ٢٢٨٨.

الثاني: النحو؛ لأنَّ المعنى يتغير ويختلفُ باختلافِ الإعرابِ، فلا بُدَّ من اعتباره.

/ أخرج أبو عبيد[١] عن الحسن، أنه سُئِل عن الرجل يتعلَّم العربيةَ ٤/١٨٦ يلتمسُ بها حُسْنَ المنطقِ ويُقيمُ بها قراءتَه؟ فقال: حَسَنٌ، فتعلَّمْها، فإنَّ الرجلَ يقرأ الآيةَ فيعيا بوجهها فيَهْلَكُ فيها.

الثالث: التصريفُ؛ لأنَّ به تُعْرَفُ الأبنيةُ والصيغُ، قال ابنُ فارس[٢]: «ومن فاته علمُه فاته المُعْظَمُ؛ لأنَّ «وجد» مثلاً كلمةٌ مبهمةٌ، فإذا صرَّفناها اتضحت بمصادرها».

وقال الزمخشريُّ[٣]: «منْ بِدَعِ التفاسيرِ قولُ مَنْ قال: إن الإمامَ في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ﴾ [الإسراء: ٧١] جمع «أُمّ»، وإنَّ الناسَ يُدْعَوْن يومَ القيامة بأمَّهاتهم دونَ آبائهم» قال: «وهذا غَلَطٌ أَوْجَبَه جَهْلُه بالتصريفِ؛ فإن أُمًّا لا تُجْمع على «إمام»».

الرابع: الاشتقاق؛ لأنَّ الاسمَ إذا كان اشتقاقُه من مادَّتين مختلفتين اختلف المعنى باختلافِهما كالمسيحِ، هل هو من السياحة أو من المَسْح؟

الخامس والسادس والسابع: المعاني والبيان والبديع؛ لأنه يُعْرَفُ بالأولِ خواصُّ تراكيبِ الكلامِ منْ جهةِ إفادتِها المعنى، وبالثاني خواصُّها من حيث اختلافُها بحسَبِ وضوحِ الدلالةِ وخَفائِها، وبالثالثِ وجوهُ تحسينِ الكلامِ،

---

(١) في فضائل القرآن (٢/١٧٩) ب: إعراب القرآن والكلام... برقم (٧٦٣) ورجال إسناده ثقات.

(٢) لم نقف على النص في كتبه المطبوعة.

(٣) الكشاف ٢/٦٨٢.

وهذه العلومُ الثلاثةُ هي علومُ البلاغةِ، وهي مِنْ أعظمِ أركانِ المفسِّرِ؛ لأنه لا بُدَّ له من مراعاةِ ما يَقْتضيه الإعجازُ، وإنما يُدْرَكُ[1] بهذه العلومِ.

قال السكاكيُّ[2]: «اعلَمْ أنَّ شأنَ الإعجازِ عجيبٌ يُدْرَكُ ولا يمكن وصفُه، كاستقامةِ الوزنِ تُدْرَكُ ولا يمكن وَصْفُها، وكالمَلاحةِ، ولا طريقَ إلى تحصيلِه لغيرِ ذوي الفِطَرِ السليمةِ إلا التمرُّنُ في عِلْمَيْ المعاني والبيانِ».

وقال ابن أبي الحديد[3]: «اعلَمْ أنَّ معرفةَ الفصيحِ والأفصحِ والرشيقِ والأرشقِ من الكلام أمرٌ لا يُدْرَكُ إلا بالذوقِ، ولا يمكن / إقامةُ الدَّلالةِ [٤٤١] عليه، وهو بمنزلة جاريتين، / إحداهما بيضاءُ مُشْرَبَةٌ بحمرةٍ، دقيقةُ ١٨٧/٤ الشفتَين، نقيةُ الثَّغْرِ كَحْلاءُ العينين، أسيلةُ الخَدِّ[4]، دقيقةُ الأَنْفِ، معتدلةُ القامةِ، والأخرى دونَها في هذه الصفاتِ والمحاسنِ؛ لكنها أَحْلَى في العيونِ والقلوب منها، ولا يُدْرَى سببُ ذلك؛ ولكنه يُعْرف بالذوقِ والمشاهدةِ ولا يمكنُ تعليلُهُ، وهكذا الكلامُ.

نعم، يبقى الفرقُ بين الموضعين أنَّ حُسْنَ الوجوهِ ومَلاحتَها وتفضيلَ بعضِها على بعض يُدركُه كلُّ مَنْ له عينٌ صحيحة، وأمَّا الكلامُ فلا يُدْرك إلَّا بالذوقِ، وليس كلُّ مَنْ اشتغل بالنحوِ واللغةِ أو الفقه يكونُ مِنْ أهلِ الذوقِ، وممَّن يَصْلُح لانتقادِ الكلامِ، وإنما أهلُ الذَّوْقِ هم الذين اشتغلوا

---

(١) زاد في (ح): «يدرك الإعجاز».

(٢) مفتاح العلوم ٥١٢ بعبارة قريبة.

(٣) شرح نهج البلاغة (١/١٤٣).

(٤) خَدٌّ أسيل بمعنى: أملس مستوٍ.

بعلمِ البيان، وراضُوا أنفسَهم بالرسائلِ والخطبِ والكتابةِ والشعرِ، وصارت لهم بذلك دُرْبَةٌ ومَلَكَةٌ تامَّةٌ، فإلى أولئك ينبغي أن يُرْجَعَ في معرفةِ الكلامِ وفَضْلِ بعضِه على بعضٍ».

وقال الزمخشريُّ[1]: «منْ حَقِّ مفسِّرِ كتابَ اللهِ الباهرِ وكلامه المعجز أَنْ يتعاهَدَ بقاءَ النَّظْمِ على حُسْنِه، والبلاغةَ على كمالِها، وما وقع به التحدِّي سليماً من القادحِ».

وقال غيرُه: «معرفةُ هذه الصناعةِ بأوضاعِها هي عمدةُ التفسيرِ المُطْلِعِ على عجائبِ كلامِ اللهِ، وهي قاعدةُ الفصاحةِ، وواسطةُ عِقْدِ البلاغةِ».

الثامن: علمُ القراءاتِ، لأنَّ به تُعرف كيفيةُ النطقِ بالقرآنِ، وبالقراءاتِ تُرَجَّح بعضُ الوجوهِ المحتملةِ على بعض.

التاسع: أصولُ الدين[2]، لما في القرآن من الآياتِ الدالةِ بظاهرِها على مالا يجوزُ على الله، فالأصوليُّ يُؤَوِّل ذلك[3]، ويُسْتدلُّ على ما يستحيلُ، وما يجب وما يجوز.

---

(١) الكشاف ٣/٦٣.

(٢) زاد في (ع): «إذ به يعرف معنى ما في القرآن».

(٣) «قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «إذا قال القائل: ظاهر النصوص مراد أو ظاهرها ليس بمراد، فإنه يقال: لفظ الظاهر فيه إجمال واشتراك؛ فإن كان القائل يعتقد أن ظاهرها التمثيل بصفات المخلوقين أو ما هو من خصائصهم فلا ريب أن هذا غير مراد؛ ولكن السلف والأئمة لم يكونوا يسمّون هذا ظاهرها، ولا يرتضون أن يكون ظاهر القرآن والحديث كفراً وباطلاً، والله سبحانه وتعالى أعلم وأحكم من أن يكون كلامه الذي وصف به نفسه لا يظهر منه إلا ما هو كفر أو ضلال، والذين يجعلون ظاهرها ذلك يغلطون من وجهين: تارة يجعلون المعنى الفاسد ظاهر اللفظ، حتى يجعلوه محتاجاً إلى تأويل يخالف الظاهر، ولا يكون كذلك. وتارة يردّون المعنى الحق الذي هو ظاهر اللفظ، لاعتقادهم أنه باطل» التدمرية: ٤٧.

العاشر: أصولُ الفقهِ، إذ به يُعْرَفُ وجهُ الاستدلالِ على الأحكامِ والاستنباط.

الحادي عشر: أسبابُ النزولِ والقِصص؛ إذ بسببِ النزول يُعرف معنى الآيةِ المُنْزَلَةِ فيه بحسَبِ ما أُنزلت فيه.

الثاني عشر: الناسخُ والمنسوخ لِيُعْلَمَ المحكمُ مِنْ غيرِه.

الثالث عشر: الفقهُ.

/ الرابعَ عشرَ: الأحاديثُ المُبَيِّنةُ لتفسيرِ المجمَلِ والمبهَمِ. ٤/ ١٨٨

الخامس عشر: علْم الموهبة؛ وهو علمٌ يُورِثُه اللّهُ تعالى لِمَنْ عَمِل بما علم، وإليه الإشارةُ بحديث[١]: «مَنْ عمل بما عَلِمَ وَرَّثه اللّهُ عِلْمَ ما لم يَعْلَمْ».

قال ابن أبي الدنيا[٢]: «وعلومُ القرآنِ وما يُسْتنبط منه بحرٌ لا ساحلَ له». قال: «فهذه العلومُ -التي هي كالآلة للمُفسِّر- لا يكون مفسراً إلا بتحصيلِها، فَمنْ فسَّر بدونِها كان مفسِّراً بالرأيِ المَنْهِيِّ عنه، وإذا فَسَّر مع

(١) أخرجه أبو نعيم في الحلية (١٠/ ١٥)، وقال عقبه: «ذكر أحمد بن حنبل هذا الكلام، عن بعض التابعين عن عيسى بن مريم عليه السّلام، فوَهِمَ بعض الرّواة، أنّه ذكره عن النبيّ ﷺ فوضع هذا الإسناد عليه لسهولته وقُربه، وهذا الحديث لا يُتحمل بهذا الإسناد عن أحمد بن حنبل» اهـ. وذكره العجلوني في كشف الخفاء ٢/ ٣٦٥، برقم ٢٥٤٢ من حديث أنس.

(٢) لم نجده في أكثر كتبه المطبوعة، وله كتاب فضائل القرآن وكتاب الوقف والابتداء وهما مظنة مثل هذا النقل، إلا أننا لم نقف عليهما.

حصولِها لم يكنْ مُفَسِّراً بالرأي المَنْهِيِّ عنه». قال: «والصحابةُ والتابعون كان عندهم علومُ العربية بالطبعِ لا بالاكتسابِ، واستفادوا العلومَ الأخرى من النبيِّ ﷺ».

قلت: ولعلك تَسْتَشْكِلُ علمَ الموهبةِ، وتقول: هذا شيء ليس في قدرةِ الإنسانِ تحصيلُه، وليس كما ظننتَ من الإشكالِ، والطريقُ في تحصيلِه ارتكابُ الأسبابِ الموجبةِ له من العملِ والزهد.

قال في البرهان[1]: «اعلم أنه لا يَحْصُلُ للناظر فهمُ معاني الوَحْيِ ولا يَظْهر له أسرارُه، وفي قلبه بدعةٌ أو كِبْرٌ أو هوىً أو حبُّ الدنيا، أو وهو مُصِرٌّ على ذنبٍ، أو غيرُ متحققٍ بالإيمان، أو ضعيفُ التحقيق، أو يعتمد على قولِ مُفَسِّرٍ ليس عنده علمٌ أو راجعٌ إلى معقوله، وهذه كلها حُجُبٌ وموانعُ بعضُها آكدُ مِنْ بعض». / [٤٤٢]

قلت: وفي هذا المعنى قولُه تعالى: ﴿ سَأَصْرِفُ عَنْ ءَايَٰتِيَ ٱلَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ﴾ [الأعراف: ١٤٦] قال سفيانُ بنُ عُيَيْنَةَ: «يقُول: أَنْزِعُ عنهم فَهْمَ القرآن»، أخرجه ابنُ أبي حاتمٍ[2].

وقد أخرج ابنُ جريرٍ[3] وغيرُه من طرقٍ عن ابنِ عباسٍ قال: «التفسيرُ

(١) البرهان ٢/٣١٩.

(٢) في تفسيره (٥/١٥٦٧) برقم ٨٩٨٣، في إسناده مجهول وهو عبد الرّحيم بن الحسن الصفّار ترجم له ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٥/٣٤١) برقم ١٦١٠ وسكت عليه.

(٣) في تفسيره (١/٧٥ برقم ٧١) (١/٣٤) وذكره الحافظ ابن كثير في تفسيره (١/١٨) وفي إسناده مؤمل بن إسماعيل البصري صدوق سيئ الحفظ كما تقدم.

أربعةُ أوجهٍ: وجهٌ تعرفُه العربُ مِنْ كلامِها، وتفسيرٌ لا يُعْذَرُ أحدٌ بجَهالتِه، وتفسيرٌ يعلمه العلماءُ، وتفسيرٌ لا يعلمهُ إلا اللهُ». / ثم رواه مرفوعاً بسندٍ ضعيف بلفظِ: «أُنْزِل القرآنُ على أربعةِ أحرفٍ: حلالٍ وحرامٍ لا يُعْذَرُ أحدٌ بجهالتِه، وتفسيرٍ تفسره العرب وتفسير تُفَسِّره العلماءُ، ومتشابهٍ لا يعلمهُ إلا اللهُ، ومَنِ ادَّعى علمَه سوى اللهِ فهو كاذبٌ». ١٨٩/٤

قال الزركشي[١] في «البرهان» في قول ابن عباس: «هذا تقسيمٌ صحيحٌ، فأمَّا الذي تعرفُه العربُ فهو الذي يُرْجَعُ فيه إلى لسانِهم، وذلك اللغةُ والإعرابُ، فأمَّا اللغةُ فعلى المُفَسِّرِ معرفةُ معانيها ومُسَمَّياتِ أسمائِها، ولا يَلْزَمُ ذلك القارئَ. ثم إن كان ما تتضمَّنُه ألفاظُها يُوجب العملَ دونَ العلمِ كفى فيه خبرُ الواحدِ والاثنين، والاستشهادُ بالبيتِ والبيتين، وإن كان يُوجبُ العلمَ[٢] لم يَكْفِ ذلك، بل لا بُدَّ أن يَسْتفيض ذلك اللفظُ وتَكْثُرَ شواهدُه من الشعرِ.

وأمَّا الإعرابُ فما كان اختلافُه مُحيلاً[٣] للمعنى وَجَبَ على المفسِّر والقارئ تَعَلُّمُه؛ ليوصِلَ المفسِّرَ[٤] إلى معرفةِ الحكمِ، ويَسْلَمَ القارئُ من اللحنِ، وإن لم يكنْ مُحيلاً للمعنى وَجَبَ تعلُّمُه على القارئِ ليَسْلَمَ من اللحنِ، ولا يجبُ على المفسرِ لوصولِه إلى المقصودِ بدونه.

(١) البرهان ٢/٣٠٦.

(٢) في البرهان زيادة: «دون العمل» بعد «العلم».

(٣) (ب): «مخلاً».

(٤) زاد في (ح): «والقارئ».

وأما ما لا يُعْذَرُ أحدٌ بجَهْله فهو ما تتبادرُ الأفهامُ إلى معرفةِ معناه من النصوصِ المتضمنةِ شرائعَ الأحكامِ ودلائلَ التوحيدِ؛ وكلُّ لفظٍ أفاد معنىً واحداً جَلِيّاً يُعلم أنه مرادُ الله، فهذا القسمُ لا يَلْتَبس تأويلُه؛ إذ كلُّ أحدٍ يُدْرِكُ معنى التوحيد مِنْ قوله: ﴿فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩] وأنه لا شريكَ له في الإلهيةِ، وإن لم يَعْلم أنَّ «لا» موضوعةٌ في اللغة للنفي و«إلّا» للإثبات، وأن مقتضى هذه الكلمة الحَصْرُ، ويَعْلَمُ كُلُ أحدٍ بالضرورةِ أنَّ مقتضى ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البقرة: ٤٣] ونحوهِ / طلبُ إيجادِ المأمورِ به، وإنْ لم يُعْلَمْ أنَّ صيغة «افعَلْ» للوجوب، فما كان ١٩٠/٤ من هذا القسمِ لا يُعْذَرُ أحدٌ يَدَّعي الجهلَ بمعاني ألفاظِه؛ لأنها معلومةٌ لكل أحدٍ بالضرورة.

وأمَّا ما لا يعلمه إلا اللهُ فهو ما يجري مَجْرى الغُيوب نحوَ الآيِ المتضمنةِ لقيامِ الساعة، وتفسيرِ الروح، والحروفِ المقطعة، وكلُّ متشابهٍ في القرآن عند أهلِ الحق، فلا مَساغَ للاجتهادِ في تفسيره، ولا طريقَ إلى ذلك إلا بالتوقيفِ بنصٍ من القرآن أو الحديث أو إجماعِ الأمةِ على تأويله.

وأمَّا ما يعلمُه العلماء ويَرْجِعُ إلى اجتهادهم فهو الذي يَغْلِبُ عليه إطلاقُ التأويل، وذلك استنباطُ الأحكامِ، وبيانُ المجملِ وتخصيصُ العمومِ، وكلُّ لفظٍ احتمل معنيين فصاعداً فهو الذي لا يجوزُ لغيرالعلماءِ الاجتهادُ فيه، وعليهم اعتمادُ الشواهدِ والدلائلِ دونَ مجرَّدِ الرأي.

فإنْ كان أحدُ المعنيين أظهرَ وَجَبَ الحَمْلُ عليه، إلا أَنْ يقومَ دليلٌ على أنَّ

المرادَ هو الخَفيُّ، وإن استويا -والاستعمالُ فيهما حقيقةٌ، لكنْ في أحدهما حقيقةٌ لغويةٌ أو عُرْفِيَّةٌ، وفي الآخرِ شرعيةٌ- فالحَمْلُ على الشرعية أَوْلى، إلا أَنْ يَدُلَّ دليلٌ على إرادةِ اللغويةِ، كما في: ﴿ وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ ﴾ [التوبة: ١٠٣]، ولو كان في أحدِهما عرفيةٌ والآخرِ لغويةٌ[١] فالحَمْلُ على العُرْفيةِ أَوْلى[٢].

وإن اتفقا في ذلك أيضاً، فإنْ تَنافى اجتماعُهما، ولم يُمْكِنْ إرادتُهما باللفظِ الواحدِ كالقُرْءِ للحَيْضِ / والطهرِ، اجْتُهِدَ في المرادِ منهما بالأماراتِ الدالَّة عليه، فما ظَنَّه فهو مرادُ اللهِ في حَقِّه، وإنْ لم يَظْهر له شيءٌ فهل يَتَخَيَّر في الحَمْل على أيِّهما شاء، أو يأخذُ بالأغلظِ حكماً أو بالأخفِّ؟ أقوالٌ. وإن لم يَتَنافيا وَجَبَ الحَمْلُ عليهما عند المحقِّقين، ويكونُ ذلك أبلغَ في الإعجازِ والفصاحةِ إلا أَنْ يَدُلَّ دليلٌ على إرادة أحدِهما. [٤٤٣]

إذا عُرِف ذلك فيُنَزَّل حديثُ[٣] «مَنْ تكلَّم في / القرآن برأيه» على قسمَيْن من هذه الأربعةِ: أحدُهما: تفسيرُ اللفظِ لاحتياجِ المفسِّر له إلى التبحُّرِ في معرفةِ لسانِ العرب. والثاني: حَمْلُ اللفظِ المُحْتَمِلِ على أحدِ معنَيَيْه لاحتياجِ ذلك إلى معرفةِ أنواعٍ من العلوم: التبحُّرِ في العربيةِ واللغةِ، ومِنَ الأصولِ ما يُدْرَكُ به حدودُ الأشياءِ وصِيَغُ الأمرِ والنهي والخبرِ والمجملِ ٤/١٩١

(١) أي: ولو كان في أحد المعنيين حقيقةٌ عرفية، وكان في المعنى الآخر حقيقةٌ لغويةٌ، فالحمل على العرفية أولى. ولا تقع الفاء في جواب لو عند النحاة.

(٢) زاد في مطبوعة أبي الفضل: «لأن الشرع ألزم».

(٣) تقدم في ص: ٢٢٨٩.

والمبيَّنِ والعمومِ والخصوصِ والـمُطْلقِ والمقيدِوالمحكمِ والمتشابه والظاهرِ والمؤولِ والحقيقة والمجازِ والصريحِ والكناية، ومن الفروع ما يُدْرك به الاستنباطُ، هذا أقلُّ ما يُحتاجُ إليه، ومع ذلك فهو على خطرٍ، فعليه أَن يقولَ: يَحْتمل كذا، ولا يَجزِمُ إلا في حكمٍ اضْطُرَّ إلى الفتوى به فأدَّى اجتهادهُ إليه فَيَجْزِمُ مع تجويزِ خلافه» انتهى.

وقال ابن النقيب[1]: «جملةُ ما تَحَصَّل في معنى حديثِ التفسيرِ بالرأي خمسةُ أقوالٍ أحدُها: التفسيرُ مِنْ غيرِ حصولِ العلوم التي يجوزُ معها التفسيرُ. الثاني: تفسيرُ المتشابه الذي لا يعلمهُ إلا اللهُ. الثالث: التفسيرُ المقرِّرُ للمذهبِ الفاسدِ بأَنْ يَجْعَلَ المذهبَ أصلاً والتفسيرَ تابعاً له، فيُرَدُّ إليه بأيِّ طريقٍ أمكن، وإن كان ضعيفاً. الرابع: التفسيرُ أنَّ مرادَ اللهِ كذا على القَطْعِ مِنْ غيرِ دليلٍ. الخامس: التفسيرُ بالاستحسان والهوى».

ثم قال: «واعلم أنَّ علومَ القرآنِ ثلاثةُ أقسامٍ: الأولُ: عِلْمٌ لم يُطْلِعِ اللهُ عليه أحداً مِنْ خَلْقه، وهو ما استأثر به من علومِ أسرارِ كتابه مِنْ معرفةِ كُنهِ ذاتِه، ومعرفةِ حقائقِ أسمائه وصفاتِه، وتفاصيلِ علومِ غيوبه التي لا يَعْلَمُها إلا هو، وهذا لا يجوزُ لأحدٍ الكلامُ فيه بوجهٍ من الوجوه إجماعاً[2].

/ الثاني: ما أَطْلَعَ اللهُ عليه نبيَّه مِنْ أسرارِ الكتابِ واختصَّه به، وهذا لا ٤/١٩٢ يجوز الكلامُ فيه إلا له ﷺ، أو لـمَنْ أَذنَ له».

---

(١) لم نجده في القسم المطبوع من مقدمة تفسيره.

(٢) (ح): «أصلاً».

قال: «وأوائلُ السورِ من هذا القسمِ. وقيل: من القسمِ الأولِ. الثالث: علومٌ عَلَّمها اللهُ نبيَّه مِمَّا أودَعَ كتابَه من المعاني الجليَّةِ والخفيَّة وأَمَرَه بتعليمها؛ وهذا ينقسمُ إلى قسمين: منه ما لا يجوزُ الكلامُ فيه إلا بطريقِ السَّمْعِ، وهو أسبابُ النزولِ والناسخُ والمنسوخُ والقراءاتُ واللغاتُ وقِصَصُ الأممِ الماضيةِ، وأخبارُ ما هو كائنٌ من الحوادثِ وأمورُ الحشرِ والمعادِ، ومنه ما يُؤْخَذُ بطريقِ النظرِ والاستدلالِ والاستنباطِ والاستخراجِ من الألفاظِ. وهوقسمان: قسمٌ اختلفوا في جوازه، وهو تأويلُ الآياتِ المتشابهاتِ في الصفات، وقسمٌ اتفقوا عليه، وهو استنباطُ الأحكامِ الأصلية والفرعية والإعرابية؛ لأنَّ مَبناها على الأَقْيِسَةِ، وكذلك فنونُ البلاغةِ وضروبُ المواعظِ والحِكَمِ والإشاراتِ، لا يمتنعُ استنباطُها مِنْه، واستخراجُها لِمَنْ له أهليَّةُ ذلك» انتهى ملخصاً.

وقال أبو حيان[1]: «ذهب بعضُ مَنْ عاصرناه إلى أنَّ علمَ التفسيرِ مضطرٌ إلى النقل في فهم معاني تركيبِه بالإسناد إلى مجاهدٍ وطاوسٍ وعكرمة وأضرابِهم؛ وأنَّ فَهْمَ الآياتِ يتوقف على ذلك»، قال: «وليس كذلك». / [٤٤٤]

وقال الزركشي[2] بعد حكايةِ ذلك: «الحقُّ أنَّ علمَ التفسيرِ منه ما يتوقَّفُ على النَّقْلِ كسببِ النزولِ والنَّسْخ وتعيينِ المبهم وتبيينِ المجمل، ومنه ما لا يتوقفُ، ويَكْفي في تحصيله الثقةُ[3] على الوجه المعتبر». قال:

(١) البحر ١/٥.

(٢) البرهان ٢/٣١٢.

(٣) كذا في الأصول، وفي البرهان: «التفقه» وهو الأنسب للسياق.

« وكان السببُ في اصطلاحِ كثيرٍ على التفرقةِ بين التفسيرِ والتأويلِ التمييزَ بين المنقولِ والمستنبطِ ليُحيل على الاعتمادِ في المنقولِ وعلى النظرِ في المستنبط » .

قال : « واعلَمْ أنَّ القرآنَ قسمان : قسمٌ وَرَدَ تفسيرُه بالنقل وقسمٌ لم يَرِدْ، /والأولُ: إمَّا أن يَرِدَ عن النبي ﷺ أو الصحابةِ أو رؤوسِ التابعين، فالأولُ يُبْحَثُ فيه عن صحةِ السند، والثاني يُنظر في تفسير الصحابيِّ، فإنْ فَسَّره من حيث اللغةُ فَهُمْ أهلُ اللسانِ فلا شكَّ في اعتمادِه، أو بما شاهدَه من الأسبابِ والقرائنِ فلا شكَّ فيه، وحينئذٍ إنْ تعارضَتْ أقوالُ جماعةٍ من الصحابةِ فإنْ أمكنَ الجَمْعُ فذاك، وإن تعذَّر قُدِّم ابنُ عباسٍ؛ لأنَّ النبيَّ ﷺ بشَّره بذلك حيث قال[1] : « اللهمَ علِّمه التأويلَ » . وقد رجَّح الشافعيُّ قول زيدٍ في الفرائض[2]، لحديثِ[3] : « أَفْرَضُكم زيد » . وأمَّا ما وَرَدَ عن التابعين فحيث جاز الاعتمادُ فيما سبق فكذلك، وإلا وَجَبَ الاجتهاد .

١٩٣/٤

---

(١) تقدم تخريجه في ص: ٢٢٨٨ .

(٢) قال رحمه الله في الأم (٥/ ١٧٤) : « عنه -أي: زيد- قَبِلْنا أكثر الفرائض » .

(٣) أخرجه الترمذي في سننه (٦/ ١٢٧) أبواب المناقب، ب: مناقب معاذ و زيد وأبي ابن كعب وأبي عبيدة، ح ٣٧٩٠-٣٧٩١، وأحمد في مسنده (٣/ ١٨٤) والحاكم في المستدرك (٣/ ٤٢٢) من حديث أنس رضي الله عنه وهو حديث صحيح ذكره الألباني -رحمه الله- في صحيح سنن الترمذي (٣/ ٥٤٤) برقم ٣٧٩٠، وقال: « صحيح » .

وأمَّا ما لم يَرِدْ فيه نَقْلٌ فهو قليلٌ، وطريقُ التوصُّلِ إلى فَهْمِه النَّظَرُ إلى مفردات الألفاظِ مِنْ لغة العربِ ومدلولاتِها واستعمالِها بحسَبِ السياقِ، وهذا يَعْتني به الراغبُ كثيراً في كتابِ «المفردات»، فيذكرُ قيداً زائداً على أهلِ اللغةِ في تفسيرِ مدلولِ اللفظ؛ لأنه اقتضاه السياق» انتهى.

قلت: وقد جمعتُ كتاباً مُسْنَداً، فيه تفاسيرُ النبيِّ ﷺ والصحابةِ، فيه بضعة عشرَ ألفَ حديثٍ ما بين مرفوعٍ وموقوفٍ؛ وقد تمَّ ولله الحمدُ في أربعِ مجلدات، وسَمَّيته «تُرْجُمانَ القرآن»(١)، ورأيتُ -وأنا في أثناء تصنيفِه- النبيَّ ﷺ في المنامِ في قصةٍ طويلةٍ تحتوي على بشارةٍ حسنةٍ.

* * *

(١) ويَعُدُّه من مؤلفاته التي يدّعي فيها التفرُّد، وأنه لم يؤلَّف له نظير في الدنيا، ولخص منه كتابه: «الدر المنثور». انظر: التحدث بنعمة الله ١٠٥، ومكتبة الجلال السيوطي ١٣١-١٣٢، ١٩١.

تنبيه

مِنَ المهمِّ معرفةُ التفاسيرِ الواردةِ عن الصحابة بحسب قراءةٍ مخصوصةٍ، وذلك أنه قد يَرِدُ عنهم تفسيران في الآية الواحدة مختلفان فيُظَنُّ اختلافاً وليس باختلافٍ، وإنما كلٌّ تفسيرٍ على قراءة، وقد تعرَّضَ السلفُ لذلك، فأخرج ابنُ جرير[1] في قوله تعالى: / ﴿لَقَالُوٓاْ إِنَّمَا سُكِّرَتۡ أَبۡصَٰرُنَا﴾ ١٩٤/٤ [الحجر: ١٥] من طرق عن ابن عباس وغيره، أن ﴿سُكِّرَتۡ﴾ بمعنى «سُدّت»، ومِنْ طرقٍ أنها بمعنى «أُخذت».

ثم أخرج عن قتادة[2]، قال: «مَنْ قرأ ﴿سُكِّرَتۡ﴾ مشدّدة، فإنما يعني: «سُدَّت»، ومَنْ قرأ «سُكِرَتْ» مخففةً[3]، فإنه يعني «سُحِرَتْ».

---

(١) في تفسيره (١٢/١٤/٨) لم أقف عليه من رواية ابن عباس رضي الله عنهما وإنّما ورد من طرق عن مجاهد، وإحدى الطرق إسنادها حسن، ورجاله بين ثقة وصدوق، هذا ما يتعلق بـ«سكرت» بمعنى «سُدّت»، وأمّا المعنى الآخر «سُكرت» بمعنى «أُخذت»، فهو مروي عن ابن عباس رضي الله عنهما من طريقين، الأولى مسلسلة بالضعفاء بدءاً بـ«محمد بن سعد العوفي»، ونهاية بـ«عطية العوفي»، والثانية من طريق قتادة عنه، فهو مرسل إذ لم يرو قتادة إلا عن أنس من الصحابة، كما قال الإمام أحمد. انظر: جامع التحصيل /٢٥٤-٢٥٥.

(٢) أي: ابن جرير في المصدر السابق.

(٣) قرأ ابن كثير بتخفيف الكاف، وقرأ الباقون بتشديدها. انظر: التيسير ١٣٦، النشر ٣٠١/٢.

وهذا الجمعُ مِنْ قتادةَ نفيسٌ بديعٌ. ومثلُه قولُه تعالى: ﴿ سَرَابِيلُهُم مِّن قَطِرَانٍ ﴾ [إبراهيم: ٥٠]، أخرج ابنُ جريرٍ[١] عن الحسنِ: «أنه الذي يُهْنَأُ[٢] به الإبل».

وأخرج[٣] مِنْ طرق عنه وعن غيرِه أنه النُّحاسُ المُذابُ.

وليسا بقولَيْن؛ وإنما الثاني تفسيرٌ لقراءة[٤] «مِنْ قَطْرٍ آنٍ»، بتنوين «قَطْرٍ» وهو النُّحاس، و«آنٍ» شديدِ الحرِّ، كما أخرجه ابن أبي حاتم[٥] هكذا عن سعيدِ بن جُبَيْرٍ.

وأمثلةُ هذا النوعِ كثيرةٌ، والكافلُ ببيانها كتابُنا «أسرار التنزيل»[٦]، وقد خَرَّجْتُ على هذا قديماً الاختلافَ الوارد عن ابن عباسٍ[٧] وغيرِه في تفسير

---

(١) أي: ابن جرير أيضاً في المصدر نفسه (٨/١٣/٢٥٥-٢٥٦).

(٢) يهنأ: يطلى به الإبل بالقطران.

(٣) أي: ابن جرير في المصدر نفسه (٨/١٣/٢٥٦-٢٥٧).

(٤) قراءة ابن عباس والحسن وسعيد بن جبير، وهي قراءة شاذة. انظر: مختصر ابن خالويه ٧٠، المحتسب ١/٣٦٦.

(٥) في القسم المفقود من تفسيره وكذا عزاه المصنف له في الدّر (٥/٦٠) وذكره الحافظ ابن كثير في تفسيره (٤/٤٤٠) عن سعيد بن جبير وابن عباس وغيرهما من غير عزو وذكر إسناد.

(٦) وهو «قطف الأزهار في كشف الأسرار».

(٧) في تفسيره جامع البيان (٨/٣٨٩ برقم ٩٥٨١) (٤/٥/١٠١ - ١٠٢) وكذا في الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٥/٢٢٣) وتفسير ابن كثير (٢/٢٧٥-٢٧٦). وسنده حسن، فيه حميد بن مسعدة صدوق، كما في التقريب /٢٧٦ برقم ١٥٦٨، وبقية رجاله ثقات.

آية ﴿أَوْلَامَسْتُمُ﴾ [النساء: ٤٣]، هل هو الجِماعُ أو الجَسُّ باليدِ؟ فالأولُ تفسيرٌ لقراءةِ ﴿لَامَسْتُمُ﴾ والثاني لقراءة «لمستم»[1]، ولا اختلافَ.

* * *

فائدة

[٤٤٥] قال الشافعيُّ رضي الله عنه في «مختصر البُوَيْطي»[2] / : «لا يَحِلُّ تفسيرُ المتشابه إلا بسنة[3] عن رسول الله ﷺ أو خبرٍ عن أحدٍ من أصحابه أو إجماعِ العلماءِ» هذا نَصُّه.

* * *

(١) قرأ حمزة والكسائي وخلف الفعل من اللمس والباقون من الملامسة. انظر: التيسير ٩٦، والنشر ٢/ ٢٥٠، وانظر: قطف الأزهار ٢/ ٧٠٩.

(٢) يوسف بن يحيى، أبو يعقوب المصري، أكبر أصحاب الإمام الشافعي المصريين، (ت: ٢٣١هـ)، ومختصره اختصره من كلام الإمام الشافعي رحمه الله. والبُوَيطي: نسبة إلى بُوَيط من أعمال الصعيد الأدنى بمصر. انظر: السير ١٢/ ٥٨، طبقات الشافعية الكبرى ٢/ ١٦٢.

(٣) ح: بسند.

فصل

وأمَّا كلامُ الصوفيةِ في القرآنِ فليسَ بتفسيرٍ، قال ابن الصَّلاح في فتاويه[1]: « / وَجَدْتُ عن الإمام أبي الحسن الواحديِّ المفسِّرِ أنه قال: ٤/١٩٥ « صَنَّفَ أبو عبدِالرحمن السُّلَميُّ « حقائق التفسير » فإن كان اعتقد أن ذلك تفسير فقد كفر ».

قال ابن الصلاح[2]: « وأنا أقولُ: الظنُّ بمن يُوثَقُ به منهم إذا قال شيئاً من ذلك أنه لم يذكره تفسيراً ولا ذهبَ به مذهب الشرحِ للكلمة، فإنَّه لو كان كذلك كانوا قد سلكوا مَسْلَكَ الباطنية، وإنما ذلك منهم لنظيرِ ما ورد به القرآنُ، فإنَّ النظيرَ يُذْكَرُ بالنظيرِ؛ ومع ذلك فيالَيْتَهم لم يتساهلوا بمثْلِ ذلك لما فيه من الإبهامِ والإلباسِ ».

وقال النسفي في عقائدِه[3]: « النصوصُ على ظواهرِها، والعدولُ عنها إلى معانٍ يَدَّعيها أهلُ الباطنِ إلحادٌ ».

قال التفتازاني[4] في شرحه: « سُمِّيَتِ الملاحِدَةُ باطنيةً لادعائِهم أنَّ النصوصَ ليست على ظواهرِها، بل لها معانٍ باطنةٌ لا يعرفها إلا المُعَلِّمُ، وقَصْدُهم بذلك نفيُ الشريعةِ بالكلية ».

---

(١) فتاوى ابن الصلاح ١/١٩٦. وانظر: البرهان ٢/٣١١.

(٢) في فتاواه ١/١٩٧.

(٣) العقائد مع شرح التفتازاني ٢٥٧–٢٥٨.

(٤) شرح العقائد النسفية ٢٥٨.

قال: «وأمَّا ما يذهب إليه بعضُ المحققين من أنَّ النصوصَ على ظواهرِها، ومع ذلك فيها إشاراتٌ خفيةٌ إلى دقائق تَنْكَشِفُ على أربابِ السلوكِ يمكنُ التطبيقُ بينها وبين الظواهرِ المرادةِ فهو من كمالِ الإيمانِ ومَحْضِ العرفان».

وسُئل شيخُ الإسلام سراج الدين البُلْقيني[1] عن رجلٍ قال في قوله تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، إن معناه[2]: «مَنْ ذلّ»: أي: مِن الذُّلّ. «ذي»: إشارةٌ إلى النفس، «يَشْفَ»: من الشفاء جوابُ «مَنْ». «عُ»: أمرٌ من الوَعْي، فأفتى بأنه ملحدٌ، وقد قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَآ﴾ [فصلت: ٤٠]. قال ابن عباس: «هو أن يُوْضَعَ الكلامُ على غير موضعه»، أخرجه ابن أبي حاتم[3].

فإن قلتَ: فقد قال الفرْيابيُّ[4]: حدثنا سفيانُ، عن يونسَ بنِ عُبَيْدٍ، عن الحسنِ / قال: «قال رسولُ الله ﷺ: لكلِّ آيةٍ ظهرٌ وبَطْنٌ، ولكلِّ حرفٍ حَدٌّ، ولكلِّ حَدٍّ مُطَّلَع». ٤/١٩٦

(١) عمر بن رسلان بن نصير، أبو حفص العسقلاني الأصل، ثم المصري، الشافعي من الحفاظ (ت: ٨٠٥هـ)، من مؤلفاته: «تصحيح المنهاج» في الفقه، «محاسن الاصطلاح». انظر: الضوء اللامع ٦/ ٨٥، شذرات الذهب ٧/ ٥١.

(٢) نقل السيوطي هذا الكلام في التحبير: ٣٢٦ دون ذكر السؤال والجواب.

(٣) في القسم المفقود، كذا عزاه الحافظ ابن كثير في تفسيره (٧/ ١٧١) والمؤلف في الدرّ المنثور (٧/ ٣٣٠) لابن أبي حاتم.

(٤) أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (١/ ٢٧٧) برقم ٨٢ وهو حديث مرسل، إسناده صحيح إلى الحسن.

وأخرج الدَّيْلَمِيُّ[1] من حديث عبدِالرحمنِ بنِ عوفٍ مرفوعاً: «القرآنُ تحت العرشِ، له ظهرٌ وبطنٌ يُحاجّ العباد».

وأخرج الطبرانيُّ[2] وأبو يَعْلى[3] والبزَّارُ[4] وغيرهم عن ابنِ مسعودٍ موقوفاً: «إن هذا القرآنَ ليس منه حرفٌ إلا له حَدٌّ، ولكل حَدّ مُطَّلَعٌ».

قلت: أمَّا الظهرُ والبطنُ ففي معناه أوجهٌ[5]، أحدُها[6]: أنك إذا بَحثْتَ عن باطِنِها وقِسْتَه على ظاهِرِها وَقَفْتَ على معناها. والثاني: أن ما مِنْ آيةٍ إلا عَمِلَ بها قومٌ، ولها قومٌ سيعملون بها، كما قاله ابنُ مسعودٍ فيما أخرجه ابن أبي حاتم[7]. الثالث[8]: أنَّ ظاهرَها لفظُها، وباطنَها تأويلُها.

---

(١) كما في الفردوس (٣/ ٢٨٠) وهو حديث ضعيف في إسناده: كثير بن عبدالله المزني، ضعيف كما تقدم.

(٢) في المعجم الكبير (٩/ ١٣٦) برقم (٨٦٦٧ - ٨٦٦٨) رجاله ثقات، وهو موقوف على ابن مسعود رضي الله عنه.

(٣) في مسنده (٩/ ٨٠-٨٢)، ح ٥١٤٩ وانظر الذي قبله والذي بعده.

(٤) كما في كشف الأستار (٣/ ٩٠-٩١) ب: كم أنزل القرآن على حرف، ح ٢٣١٢، ورواه ابن حبان في صحيحه كما في الإحسان (١/ ٢٧٦) ك: العلم، ب: ذكر العلة التي من أجلها قال النبيُّ ﷺ ...» ح ٧٥، والحديث سنده حسن رجاله ثقات غير محمد بن عجلان المدني صدوق إلاَّ أنّه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة، كما في التقريب /٨٧٧ برقم ٦١٧٦.

(٥) انظر: البرهان ٢/ ٣٠٩ وفيه: «قلت: أما قوله ...» وعلى هذا، القائل هو الزركشي، والسيوطي رحمه الله عزاه إلى نفسه ولم يعزه إلى الزركشي.

(٦) وهو قول الحسن كما في البرهان ٢/ ٣٠٩.

(٧) لم أقف عليه عنده، ولكن أخرجه أبوعبيد في فضائل القرآن (١/ ٢٧٧ - ٢٧٨) ب: فضل علم القرآن والسعي في طلبه، برقم ٨٤، وكذا ذكره الزركشي في البرهان (٢/ ١٦٩).

(٨) نسبه الزركشي لبعض المتأخرين. انظر: البرهان ٢/ ٣١٠.

الرابع: قال أبوعبيد(١) -وهو أشبهُها بالصوابِ-: «إن القصَصَ التي قصَّها اللهُ عن الأممِ الماضية وما عاقبهم به ظاهرُها الإخبارُ بهلاكِ الأولين، إنما هو حديث حَدَّث به عن قومٍ، وباطنُها وَعْظُ الآخرين وتحذيرُهم أن يفعلوا كفِعْلهم، فيَحلَّ بهم مثلُ ما حَلَّ بهم».

وحكى ابنُ النقيبِ(٢) قولاً خامساً: أنَّ ظهرَها ما ظَهرَ من معانيها لأهلِ العلمِ بالظاهر، وبطنَها ما تَضَمَّنَتْه من الأسرارِ التي أَطْلَعَ اللهُ عليها أربابَ الحقائقِ، ومعنى قولِه: «ولكل حرف حدّ» أي: مُنْتهى، فيما أراد اللهُ مِنْ معناه. وقيل: لكل حُكْمٍ مقدارٌ من الثوابِ والعقاب. ومعنى قولِه: «ولكل حد مُطَّلع(٣)» لكلِّ غامضٍ من المعاني والأحكام مُطَّلَعٌ / يُتَوصَّل به إلى [٤٤٦] معرفتِه، [ويُوْقَفُ على المرادِ به](٤).

(١) غريب الحديث له ٢ / ٢٤٠، بعبارة قريبة.

(٢) ليس في القسم المطبوع من مقدمة تفسيره.

(٣) انظر: فضائل القرآن لأبي عبيد ١ /٢٧٧ فإنه ذكر عن الحسن أنه سئل عن معنى المطلع فقال: «يطلع قوم يعملون به». وقال ابن الأثير في النهاية في غريب الحديث ٣ / ١٣٢ «المُطَّلَع» أي مكان الاطلاع من موضع عالٍ... قال: ولكل حد مُطَّلَع أي: لكل حدّ مصعد يُصْعَد إليه من معرفة علمه... وقيل: معناه إن لكل حد منتهكاً ينتهكه مرتكبه أي: إن الله لم يحرم حرمة إلا عَلِم أن سيَطَّلِعُها مُسْتطلع، قال: «ويجوز أن يكون لكل حدٍّ مَطْلَعٌ بوزن مَصْعَد ومعناه. وانظر: لسان العرب ٨/١٨٦ «طلع».

(٤) ما بين المعقوفين مطموس في (أ)، وكذا في المواضع القادمة في هذه الورقة من المخطوط.

وقيل: كلُّ ما يستحقه [من الثوابِ والعقاب يُطَّلَع عليه في] الآخرةِ عند المجازاةِ[1].

[وقال بعضُهم][2]: الظاهرُ التلاوةُ، و[الباطنُ الفهمُ، والحدُّ أحكامُ الحلالِ] والحرامِ، / والمُطَّلَعُ: [الإشرافُ على الوعدِ][3] والوعيدِ. ٤/١٩٧

قلت: يؤيِّد هذا ما أخرجه ابنُ أبي حاتمٍ[4] من طريقِ الضحاكِ عن ابنِ عباسٍ قال: «إن القرآنَ ذو شجونٍ وفنونٍ وظهورٍ وبطونٍ، لا تنقضي عجائبُهُ، ولا تُبْلَغُ[5] غايتُه، فمن أوغلَ فيه برِفْقٍ نجا، ومن أَوْغَلَ فيه بعنفٍ هَوَى؛ أخبارٌ وأمثالٌ، وحلالٌ وحرامٌ، وناسخٌ ومنسوخٌ، ومُحْكَمٌ ومتشابهٌ، وظهرٌ وبطنٌ، فظهرهُ التلاوةُ، وبطنُه التأويلُ، فجالِسوا به العلماءَ، وجانبوا به السفهاءَ».

---

(١) انظر الأقوال المذكورة في البرهان ٢ / ٣١٠.

(٢) وهو الزركشي في البرهان ٢ / ٢٩٠.

(٣) وفي البرهان ٢ / ٢٩٠ الإشراق بالقاف، وهو تصحيف بدليل ما ذكرنا قبل قليل في معنى «المطلع».

(٤) لم أقف عليه فيما بحثت في مظنته، لكنه عزاه المؤلف في الدّر (٢ / ٤٠٦)، لابن أبي حاتم. والضحاك لم يلق ابن عباس فهو منقطع.

(٥) س: «ولا تنكر».

وقال ابنُ سَبُع[1] في « شفاء الصدور »: وَرَدَ عن أبي الدرداء[2] أنه قال: « لا يَفْقَهُ الرجلُ كلَّ الفقه حتى يجعلَ للقرآنِ وجوهاً ».

وقال ابنُ مسعود[3]: « مَنْ أراد علم الأولين والآخرين فليُثَوِّرِ القرآن ».

قال: « وهذا الذي قالاه لا يَحْصُل بمجردِ تفسيرِ الظاهر. وقد قال بعضُ العلماء[4]: لكل آيةٍ ستون ألفَ فَهمٍ، فهذا يَدُلُّ على أنَّ في فهم معاني القرآن مجالاً رحباً ومتسعاً بالغاً، وأنَّ المنقولَ من ظاهر التفسير ليس[5] ينتهي الإدراك فيه بالنقلِ، والسماعُ لا بدَّ منه في ظاهرِ التفسير ليُتَّقى به مواضعُ الغَلَطِ، ثم بعد ذلك يَتَّسِعُ الفهمُ والاستنباطُ، ولا يجوز التهاونُ في

---

(١) سلمان بن سَبُع، أبو الربيع السَّبْتي العُجَيْسي الخطيب الأديب (ت نحو: ٥٢٠هـ)، وكتابه « شفاء الصدور في أعلام نبوة الرسول وخصائصه » مخطوط، وهو موسوعة في الحديث والسير، جمع صنوفاً من العلم والأدب، قضى في تأليفه قرابة ثلاثين عاماً. ومن مؤلفاته: « الخصائص » اختصر به كتابه « شفاء الصدور »، ومنها: « الحجة في إثبات كرامات الأولياء». انظر: التكملة لابن الأبار ٢ / ٦٧٩، كشف الظنون ٢ / ١٠٥٠، مجلة دعوة الحق المغربية عدد (٨) رمضان (١٣٩٩هـ) ص (١٧-٢٢). وانظر النقل عنه في: البرهان ٢ / ٨٧.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في كتاب الزهد /١٩٦ برقم ٧١٢، وإسناده منقطع، أبو وائل لم يسمع من أبي الدرداء، كما في جامع التحصيل /١٩٧ برقم ٢٩٠.

(٣) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٩ / ١٣٥) برقم ٨٦٦٤، وقال الهيثمي: في مجمع الزوائد (٧ / ١٦٥) « رواه الطبراني بأسانيد ورجال أحدها رجال الصحيح ».

(٤) انظر: المصدر نفسه ٢ / ٨٧.

(٥) أ، ح، والمطبوعة: « وليس ».

حِفْظِ التفسيرِ الظاهر، بل لابد منه أولاً إذ لا يُطْمَعُ في الوصول إلى الباطنِ قبل إحكامِ الظاهرِ، ومن ادَّعى [فَهْمَ أسرارِ القرآن ولم يُحْكِم التفسيرَ الظاهرَ، فهو كمن ادَّعى البلوغَ إلى صدرِ البيت قبل أن يُجاوِزَ الباب » انتهى].

وقال الشيخ تاجُ الدينِ بنُ عطاءِ الله[1] في كتابه « لطائف المنن » : « اعلم أنَّ تفسيرَ هذه الطائفةِ لكلامِ اللهِ وكلامِ رسوله بالمعاني العُرْفيةِ[2] ليس إحالةً للظاهرِ عن ظاهرِه؛ / ولكنَّ ظاهرَ الآيةِ مفهومٌ منه ما جُلِبَتِ الآيةُ له ودَلَّتْ عليه في عُرفِ اللسانِ، وثَمَّ أفهامٌ باطنةٌ تُفْهَمُ عند الآيةِ والحديثِ لِمَنْ فَتَحَ اللهُ قلبَه، وقد جاء في الحديث[3] : « لكل آيةٍ ظهرٌ وبطنٌ » فلا يَصُدَّنَّك عن تَلَقِّي هذه المعاني منهم أَنْ يقول ذو جَدَلٍ ومعارضةٍ: هذا إحالةٌ لكلامِ اللهِ وكلامِ رسوله، فليس ذلك بإحالةٍ، وإنما كان يكونُ إحالةً لو قالوا: لا معنى للآية إلا هذا، وهم لم يقولوا ذلك، بل يُقِرُّون على ظواهرِها مُراداً بها موضوعاتُها، ويَفْهَمون عن اللهِ ما أَفْهمهم ».

١٩٨/٤

* * *

(١) هو: أحمد بن محمد بن عبدالكريم، أبو الفضل الإسكندري الصوفي المعروف بابن عطاء الله، كان من أشد خصوم شيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٠٩هـ)، من مؤلفاته: « الحكم العطائية ». انظر: الدرر الكامنة ١/ ٢٩١، البدر الطالع ١/ ١٠٧، وانظر قوله في كتابه لطائف المنن ١٣٦ بعبارة قريبة.

(٢) ع، ك، ومطبوعة أبي الفضل: « العربية »، اللطائف: « الغريبة ».

(٣) تقدم تخريجه وبيان حكمه في ص: ٢٣١٠.

فصل

[قال العلماء[١]: «يجبُ على المُفَسِّرِ أَنْ يَتَحرَّى في التفسيرِ مطابقةَ المُفَسَّر، وأنَ يَتَحرَّزَ في ذلك من نَقْصٍ عَمَّا يُحتاجُ إليه في إيضاح المعنى، أو زيادةٍ لا تَليق بالغرض، ومِنْ كونِ المفسَّر فيه زيغٌ عن المعنى وعُدُولٌ عن طريقه، وعليه بمراعاةِ المعنى الحقيقي والمجازي[٢]] ومراعاة التأليفِ، والغرضِ الذي سيق له الكلام، وأن يؤاخيَ بين المفرداتِ، ويجبُ عليه البَداءةُ بالعلومِ اللفظيةِ، وأولُ ما تجب البَداءةُ به منها تحقيقُ الألفاظِ المفردةِ، فيُتكلمُ عليها من جهةِ اللغةِ ثم التصريفِ ثم الاشتقاقِ، ثم يُتكلم عليها بحسبِ التركيبِ، فيُبْدَأُ بالإعراب، ثم بما يتعلّق بالمعاني، ثم البيانِ، ثم البديعِ، ثم تبيينِ المعنى المرادِ، ثم الاستنباطِ، ثم الإشارات».

وقال الزَّرْكَشيُّ في أوائل «البرهان»[٣]: «قد جرت عادةُ المفسرين أن يبدؤوا بِذكْرِ سببِ النزولِ، ووقع البحثُ في أنه أيُّما أَوْلَى: البَداءةُ به ليُقدَّم السببُ على المُسَبَّبِ، أو بالمناسبةِ؛ لأنها المصحِّحةُ لنَظْمِ الكلامِ، وهي سابقةٌ على النزولِ؟».

قال: «والتحقيقُ التفصيلُ بين أَنْ يكونَ وجهُ المناسبةِ متوقفاً على سبب

---

(١) وهو الزركشي في البرهان ٢/٣١٦ و٣١٣.

(٢) ما بين المعقوفتين مطموس في (أ).

(٣) البرهان ١/١٢٩.

النزول كآية: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ ﴾ [النساء: ٥٨] فهذا ينبغي فيه تقديمُ ذِكْرِ / السببِ؛ لأنه حينئذٍ من بابِ تقديمِ الوسائلِ على ١٩٩/٤ المقاصدِ، وإن لم يتوقَّفْ على ذلك فالأَوْلَى تقديمُ وجهِ المناسبة».

وقال في موضعٍ آخر[١]: «جرَتْ عادةُ المفسِّرين ممَّن ذكَرَ فضائلَ القرآنِ أنْ يذكرَها في أولِ كلِّ سورةٍ لِما فيها من الترغيبِ والحثِّ على حِفْظِها، إلا الزمخشريَّ فإنه يذكرُها في أواخرها».

قال مجدُ الأئمةِ عبدُالرحيم[٢] بنُ عمر الكِرْمانيُّ: [سألتُ الزمخشريَّ عن العلةِ في ذلك][٣] فقال: «لأنها صفاتٌ لها، والصفةُ تستدعي / تقديمَ [٤٤٧] الموصوف».

وكثيراً ما يقعُ في كتبِ التفسير: حكى اللهُ كذا، وينبغي تجنُّبُه. قال الإمام أبو نصر القشيري[٤] في «المرشد»[٥]: «قال معظم أئمتنا لا يُقال: كلامُ اللهِ مَحْكِيٌّ، ولا يقال: حكى الله؛ لأنَّ الحكايةَ الإتيانُ بمثلِ الشيءِ، وليس لكلامه مِثْلٌ، وتساهلَ قومٌ فأطلقوا لفظَ الحكايةِ بمعنى الإخبارِ. وكثيراً ما يقعُ في كلامِهم إطلاقُ الزائدِ على بعض الحروفِ» وقد مَرَّ في نوع الإعراب[٦].

---

(١) البرهان ٢/ ٦٠.

(٢) في مخطوطة «البرهان»: «عبدالرحمن بن عمر الكرماني»، ولم نقف له على ترجمة.

(٣) ما بين المعقوفتين مطموس في (أ)، وسؤال الكرماني وارد في البرهان ٢/ ٦٠.

(٤) انظر: البرهان ٢/ ٣١٧.

(٥) انظر: علوم القرآن بين البرهان والإتقان: ٥٩٢، ٥٩٣.

(٦) انظر: ص: ١٢٣٣.

وعلى المفسِّر أَنْ يجتنبَ ادِّعاءَ التكرارِ ما أمكنه. قال بعضهم[1]: «ممَّا يدفع[2] وَهْمَ التَّكْرارِ في عطف المترادفَيْنِ نحوُ: ﴿لَاتُبْقِي وَلَا تَذَرُ﴾ [المدثر: ٢٨]، ﴿صَلَوَاتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾ [البقرة: ١٥٧] وأشباهِ ذلك، أَنْ يعتقدَ أنَّ مجموعَ المترادِفَيْن يُحَصِّل معنىً لا يوجد عند / انفرادِ أحدِهما، فإنَّ التركيبَ يُحْدِث معنىً زائداً، وإذا كانت كثرةُ الحروفِ تُفيد زيادةَ المعنى فكذلك كثرةُ الألفاظ» انتهى.

٤/٢٠٠

وقال الزركشيُّ[3] في «البرهان»: «ليكنْ مَحَطَّ نَظَرِ المفسِّر مراعاةُ نَظْمِ الكلام الذي سِيق له وإن خالفَ أصلَ الوضعِ اللغويِّ لثبوتِ التجوُّز».

وقال في موضعٍ آخرَ[4]: «على المفسِّر مراعاةُ مجاري الاستعمالاتِ في الألفاظِ التي يُظَنُّ بها الترادفُ والقَطْعُ بعدمِ الترادفِ ما أمكن، فإن للتركيب معنىً غيرَ معنى الإفراد، ولهذا منع كثيرٌ من الأصوليين وقوعَ أحدِ المترادفَيْن موقعَ الآخرِ في التركيب، وإن اتفقوا على جوازِه في الإفراد» انتهى.

وقال أبوحيَّان[5]: «كثيراً ما يَشْحَنُ المفسرون تفاسيرَهم عند ذِكْرِ الإعرابِ بِعِلَلِ النحوِ، ودلائلِ مسائلِ أصولِ الفقهِ[6]، ودلائلِ أصول الدين،

---

(١) وهو الزركشي في البرهان ٣ / ٥٤.

(٢) فاعل «يدفع» المصدر المؤول «أن يعتقد».

(٣) البرهان ١ / ٤٢٧.

(٤) البرهان ٤ / ٦٨.

(٥) البحر ١ / ٥.

(٦) زاد في م، س: «ودلائل مسائل الفقه»، وليست في أ، ح والبحر ١ / ٥.

وكلُ ذلك مُـقَـرَّرٌ في تواليفِ هذه العلومِ، وإنما يُؤْخَذُ ذلك مُسَلَّماً في علمِ التفسير دون استدلالٍ عليه، وكذلك أيضاً ذكروا ما لا يَصِحُّ من أسبابِ نزولٍ وأحاديثَ في الفضائلِ، وحكاياتٍ لا تناسِبُ، وتواريخَ إسرائيليةٍ، ولا ينبغي ذِكْرُ هذا في علمِ التفسيرِ».

* * *

فائدة

قال ابنُ أبي جَمْرةَ[1]: «عن علي[2] رضي الله عنه أنه قال: لو شِئْتُ أَنْ أُوْقِرَ[3] سبعين بعيراً من تفسيرِ أمِّ القرآنِ لَفَعَلْتُ». وبيانُ ذلك أنه إذا قال: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [٢] يحتاج إلى تبيين معنى الحمد وما يتعلَّقُ به الاسمُ الجليلُ الذي هو اللهُ، وما يليق[4] به من التنزيهِ، ثم يحتاجُ إلى بيان العالَمِ وكيفيتِه على جميعِ أنواعِه وأعدادِه، وهي ألفُ عالَمٍ، أربعمئةٍ في البرِّ، وستمئةٍ في البحرِ، فيحتاج إلى بيانِ ذلك كلِّه، فإذا قال: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [٣] يحتاج إلى بيانِ الاسمين الجليلين، وما يليقُ بهما من الجلال، وما معناهما، ثم يَحْتاج إلى بيانِ جميع / الأسماءِ ٤/٢٠١ والصفاتِ، ثم يَحْتاج إلى بيانِ الحكمة في اختصاصِ هذا الموضعِ بهذين الاسمين دونَ غيرِهما، فإذا قال: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [٤] يحتاج إلى بيانِ ذلك اليومِ وما فيه من المواطنِ والأهوال وكيفيةِ مستقرِّه، فإذا قال: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [٥] يحتاجُ إلى بيانِ المعبود وجلالتِه،

(١) عبدالله بن سعد بن سعيد، أبو محمد الأزدي الأندلسي المحدِّث المالكي (ت: ٦٩٥هـ). من مؤلفاته: مختصر البخاري، وشرحه: بهجة النفوس. انظر: البداية ١٧/٦٨٩، شجرة النور الزكية: ١٩٩، وانظر قوله في «بهجة النفوس» ٣/٢٠٣.

(٢) ذكره المناوي في فيض القدير شرح الجامع الصغير (١/٥٢).

(٣) أوقر: أُحَمِّلها حِمْلاً ثقيلاً.

(٤) المثبت من م، س، ك، وهو الأنسب للسياق، وفي غيرها: «يتعلّق».

والعبادةِ وكيفيتِها وصفتِها وآدابِها على جميع أنواعها، والعابدِ في صفته، والاستعانةِ وآدابِها وكيفيتِها، فإذا قال: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾ إلى آخر السورة [٦، ٧] يحتاج إلى بيانِ الهدايةِ ما هي، والصراطِ المستقيم وأضدادِه، وتبيينِ المغضوبِ عليهم والضالِّين وصفاتِهم، وما يتعلَّقُ بهذا النوعِ، وتبيينِ المَرْضيِّ عنهم وصفاتِهم وطريقتِهم. فعلى هذه الوجوهِ يكونُ ما قاله عليٌّ من هذا القبيلِ».

* * *

٤/٢٠٢

/ النوع التاسع والسبعون
في غرائب التفسير(١)

[٤٤٨] أَلَّف فيه محمودُ بن حمزة الكِرْماني / كتاباً في مجلدين سَمَّاه «العجائب والغرائب» ضَمَّنه أقوالاً -ذُكِرَتْ في معاني آيات- مُنْكَرَةً لا يَحِلُّ الاعتمادُ عليها ولا ذِكْرُها إلّا للتحذير منها.

من ذلك(٢) قولُ مَنْ قال في ﴿حمٓ ۞ عٓسٓقٓ﴾ [الشورى: ١، ٢]: إن الحاءَ حربُ عليٍّ ومعاويةَ(٣)، والميمَ وِلايةُ المَرْوانية، والعينَ وِلايةُ العبَّاسيَّة، والسينَ وِلايةُ السُّفيانيَّة، والقافَ قُدْرة مَهْدي، حكاه أبومسلمٍ(٤)؛ ثم قال: «أردتُ بذلك أَنْ يُعْلَمَ أن فيمن يَدَّعي العلمَ حمقى».

ومن ذلك(٥) قولُ مَنْ قال في ﴿الٓمٓ﴾: «معنى «ألف» أَلِف اللهُ مُحمداً فبعثه نبياً، ومعنى «لام» لامَه الجاحدون وأنكروه، ومعنى «ميم» مِيمَ

---

(١) انظر: البرهان ٢/٢٨٨، التحبير٣٣٣.

(٢) غرائب التفسير للكرماني ٢/١٠٤٧.

(٣) ابن صَخْر «أبي سفيان» بن حرْب، أبو عبدالرحمن القرشي الأُموي، الصحابي، أول خلفاء بني أمية، أسلم قبل الفتح، وكتب الوحي، توفي رضي الله عنه سنة (٦٠هـ). انظر: الاستيعاب ٣/١٤١٦، الإصابة ٦/١٥١.

(٤) س: سليم، ح: «أبو سليم»، والصواب المثبت؛ وهو: محمد بن بحر، الأصفهاني الكاتب المعتزلي (ت: ٣٢٢هـ) من مؤلفاته: «جامع التأويل لمحكم التنزيل»، «الناسخ والمنسوخ». انظر: الوافي بالوفيات ٢/٢٤٤، بغية الوعاة ١/٥٩.

(٥) غرائب التفسير ١/١١٢.

الجاحدون المنكرون، من الـمُوم وهو البِرْسام[١]».

ومن ذلك[٢] قولُ مَنْ قالَ في ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩]: إنه قِصصُ القرآنِ، واستدلَّ بقراءةِ أبي الجَوْزاء[٣] «ولكم في القَصَص»[٤] وهو بعيدٌ، بل هذه القراءةُ أفادَتْ معنىً غيرَ معنى القراءةِ المشهورةِ، وذلك من وجوهِ إعجاز القرآنِ، كما بَيَّنْتُه في «أسرار التنزيل[٥]».

ومن ذلك ما ذكره ابن فُورَك في تفسيرِه في قوله: ﴿وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى﴾ [البقرة: ٢٦٠] أن إبراهيم كان له صديقٌ وَصَفَه بأنه قلبه، أي: ليسكنَ هذا الصديقُ إلى هذه المشاهدةِ إذا رآها عياناً. / قال الكِرْمانيُّ[٦]: «وهذا بعيدٌ جداً». ٢٠٣/٤

ومن ذلك قولُ مَنْ قال في ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٦]: إنه الحب والعشق، وقد حكاه الكواشي[٧] في تفسيره.

---

(١) وهو مرض في الصَّدْر ينتج عن التهاب في الغشاء المحيط بالرئة. انظر: «برسم» في اللسان، والمعجم الوسيط.

(٢) غرائب التفسير ١/١٩٦.

(٣) أوس بن عبدالله، الرَّبَعي البصري، تابعي جليل عدَّه خليفة بن خياط من الطبقة الثانية من قرَّاء البصرة، قتل يوم الجماجم سنة (٨٣هـ). انظر: تهذيب الكمال ٣/٣٩٢، السير ٤/٣٧١.

(٤) قراءة شاذة. انظر: مختصر ابن خالويه ١١، والبحر ٢/١٥.

(٥) قطف الأزهار في كشف الأسرار ١/ ٣٨٩.

(٦) غرائب التفسير للكرماني ١/٢٢٩.

(٧) انظر: تفسيره تبصرة المتذكر ١٠٢٥، وفيه «الحب أو العشق»، وانظر: الكرماني ١/٢٣٧.

ومن ذلك(١) قولُ مَنْ قال في ﴿ وَمِن شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ ﴾ [الفلق : ٣] : إنه الذَّكَرُ إذا قام .

ومن ذلك قولُ أبي معاذٍ النحويِّ(٢) في قوله ﴿ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلْأَخْضَرِ ﴾ [يسٓ : ٨٠] : يعني إبراهيم « ناراً » أي : نوراً وهو محمد ، ﴿ فَإِذَآ أَنتُم مِّنْهُ تُوقِدُونَ ﴾ تقتبسون الدينَ .

* * *

(١) انظر : غرائب التفسير للكرماني ٢ /١٤١٣ .

(٢) عدَّه الأزهري من الطبقة الثالثة من علماء اللغة، وقال : « فأما أبو معاذ فله كتاب في القرآن حسن »، وقال القِفْطي : « له عناية بهذا الشأن، ويعلِّم القرآن، وله كتاب من تصنيفه في القراءات، وعلْمه حسن » . تهذيب اللغة ١ /٢٥ ، وانظر : إنباه الرواة ٤ /١٨٥ . وانظر القول في : غرائب التفسير للكرماني ٢ /٩٦٧ ، وفيه : « العجيب : عن أحمد بن أبي معاذ النحوي ... » .

٤/ ٢٠٤

/ النوع الثمانون

في طبقات المفسرين[١]

اشتُهِر بالتفسير من الصحابةِ عشرةٌ: الخلفاءُ الأربعةُ وابنُ مسعودٍ وابنُ عباسٍ وأبيُّ بنُ كعبٍ وزيدُ بنُ ثابتٍ وأبو موسى الأشعريُّ وعبدُالله بنُ الزبيرِ.

أمَّا الخلفاءُ فأكثرُ مَنْ رُوِي عنه منهم: عليُّ بن أبي طالبٍ. والروايةُ عن الثلاثةِ نَزرَةٌ جدًّا، وكان السببُ في ذلك تقدُّمَ وفاتِهم، كما أن ذلك هو السببُ في قلةِ روايةِ أبي بكرٍ للحديث، ولا أَحْفَظُ عن أبي بكرٍ رضي الله عنه في التفسيرِ إلا آثاراً قليلةً جدًّا، لا تَكادُ تُجاوِزُ العشرةَ، وأمَّا عليٌّ فرُوِيَ عنه الكثيرُ، وقد رَوَى معمرٌ[٢] عن وَهْبِ بنِ عبدِالله، عن أبي الطُفَيْل قال: «شَهِدْتُ عليًّا يَخْطُبُ، وهو يقول: «سَلُوني، فواللهِ لا تسألوني عن شيءٍ إلا أخبرتُكم، وسَلُوني عن كتابِ اللهِ، فواللهِ ما مِنْ آيةٍ إلا وأنا أعلمُ: أَبِلَيْلٍ نزلَتْ أم بنهارٍ، أم في سهلٍ أم في جبلٍ؟»».

وأخرج أبو نُعَيْم في «الحِلْيَة»[٣] عن ابن مسعودٍ قال: «إن القرآنَ أُنْزِلَ

---

(١) انظر: البرهان ٢/ ٢٩٣، التحبير ٣٣٥.

(٢) ذكره القرطبي في تفسيره (١/ ٣٥) وذكره المصنف في تاريخ الخلفاء / ١٨٥ وعزاه لابن سعد وقد بحثت في الطبقات فلم أقف عليه.

(٣) (١/ ٦٥) وإسناده ضعيف، فيه: إسحاق بن محمد بن مروان الكوفي أخو جعفر قال الدارقطني: ليسا ممن يحتج بحديثهما، كما في لسان الميزان (١/ ٣٧٥).

على سبعة أحرفٍ، ما منها حرفٌ إلا وله ظهرٌ وبطنٌ، وإنَّ عليّ بنَ أبي طالبٍ عنده منه الظاهرُ والباطنُ».

وأخرج أيضاً[١] من طريقِ أبي بكرِ بنِ عيَّاشٍ عن نُصَيرِ بن سليمانَ الأَحْمَسي، عن أبيه، عن علي قال: «واللهِ ما نَزَلَتْ آيةٌ إلا وقد علِمْتُ فيم أُنْزِلَتْ، وأين أُنْزِلَتْ؟ إن ربي وَهَبَ لي قلباً عَقُولاً ولساناً سَؤُولاً».

وأما ابنُ مسعودٍ فرُوِيَ عنه أكثرُ ممَّا رُوِي عن عليّ. وقد أَخْرَجَ ابنُ جريرٍ[٢] وغيرُه عنه أنه قال: «والذي لا إلهَ غيرُه ما نَزَلَتْ آيةٌ مِنْ كتابِ الله إلا وأنا أعلم فيمَنْ نَزَلَتْ، وأين نزلَتْ؟ ولو أعلمُ مكانَ أحدٍ أعلمَ بكتابِ الله منّي تنالُه المطايا لأَتَيْتُه».

٢٠٥/٤ / وأخرج أبو نُعَيْمٍ[٣] عن أبي البَخْتري قال: قالوا لعلي: «أَخْبِرْنا عن ابن مسعود»، قال: «عَلِمَ القرآنَ والسُّنةَ، ثم انتهى، وكفى بذلك علماً».

---

(١) أي: أبو نعيم في الحلية (١/٦٧-٦٨) وفيها: «عن نصير عن سليمان الأحمسي عن أبيه»، وفي إسناده أبو بكر بن عياش السلميّ مقبول، كما في التقريب /١١١٨ برقم ٨٠٤٣.

(٢) في تفسيره (١/٨٠ برقم ٨٣) (١/٣٦) وأخرجه البخاري في صحيحه (٩/٤٧) مع الفتح، ك: فضائل القرآن، ب: القراء من أصحاب النبيّ ﷺ، ح ٥٠٠٢ وكذا رواه مسلم في صحيحه (٤/١٩١٢)، ك: فضائل الصحابة، ب: من فضائل عبدالله ابن مسعود -رضي الله عنه- وأمّه -رضي الله عنها- ح ٢٤٦٣.

(٣) في الحلية (١/١٢٩)، إسناده ضعيف لضعف محمد بن عثمان بن أبي شيبة إذ تُكُلِّم كما تقدم.

وأمَّا ابنُ عباس فهو تُرْجُمانُ القرآنِ الذي دعا له النبيُّ ﷺ(1): «اللهم فَقِّهه في الدينِ / ، وعَلِّمه التأويل»، وقال له أيضاً(2): «اللهم آتهِ الحكمةَ»، وفي روايةٍ(3): «اللهم عَلِّمه الحكمةَ». [449]

وأخرج أبو نُعَيم في «الحِلْيَة»(4) عن ابنِ عمرَ قال: دعا رسول الله ﷺ لعبدِ اللهِ بنِ عباسٍ فقال: «اللهم بارك فيه وانْشُرْ منه»(5).

وأخرج(6) من طريقِ عبدِالمؤمن بنِ خالدٍ، عن عبدالله بن بُرَيْدَةَ، عن ابن عباس، قال: «انتهيتُ إلى النبي ﷺ وعنده جبريلُ فقال له جبريلُ: «إنه كائنٌ حَبْرَ هذه الأمةِ فاستوصِ به خيراً».

وأخرج(7) مِنْ طريق عبدالله بن خِراش، عن العوَّامِ بن حَوْشَبٍ، عن مجاهدٍ، عن ابنِ عباسٍ قال: قال لي رسول الله ﷺ: «نِعْمَ تُرْجُمانُ القرآنِ أنت».

(1) تقدم تخريجه في ص: ٢٢٨٨.
(2) أخرجه الترمذي في سننه (٦/١٤٨) ك: أبواب المناقب، ب: مناقب عبدالله بن عباس رضي الله عنهما ح ٣٨٢٤، وهو حديث صحيح، ذكره الشيخ الألباني في صحيح سنن الترمذي (٣/٥٥٥) برقم ٣٨٢٣، وقال: «صحيح».
(3) أخرجه بها البخاري في صحيحه (٧/١٠٠) مع الفتح، ك: فضائل الصحابة، ب: ذكر ابن عباس -رضي الله عنهما- ح ٣٧٥٦.
(4) (١/٣١٥) إسناده ضعيف، فيه داود بن عطاء المدني، ضعيف كما تقدم.
(5) أي: اللهم أَذِعْ منه الفقه والحكمة والتأويل. . . .
(6) أي: أبو نعيم في الحلية (١/٣١٦) وذكره الذهبي في السير (٣/٣٣٩) وقال عقبه: «حديث منكر تفرد به سعدان بن جعفر عن عبدالمؤمن».
(7) أي: أبو نعيم في المصدر نفسه، وسنده ضعيف فيه عبدالله بن خراش الشيباني ضعيف، وأطلق عليه ابن عمار الكذب، كما في التقريب /٥٠٢ برقم ٣٣١٢.

وأخرج البيهقيُّ في «الدّلائل»[1] عن ابنِ مسعودٍ قال: «نعم تُرْجُمانُ القرآنِ عبدُالله بنِ عباسٍ».

وأخرج أبو نُعَيْمٍ[2] عن مجاهدٍ، قال: «كان ابنُ عباسٍ يُسَمَّى البحرَ لكثرةِ عِلْمِه».

وأخرج[3] عن ابنِ الحنفيَّةِ قال: «كان ابنُ عباسٍ حَبْرَ هذه الأمة».

وأخرج[4] عن الحسن قال: «إنَّ ابنَ عباسٍ كان من القرآن بمَنْزِلٍ، كان عمرُ يقول: ذاكم فتى الكُهول، إن له لساناً سَؤُولاً، وقلباً عَقُولاً».

وأخرج[5] منْ طريقِ عبدالله بن دينار، عن ابنِ عمرَ أنَّ رجلاً أتاه يسألُه عن ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَٰهُمَا﴾ [الأنبياء: ٣٠]، فقال: «اذهَبْ إلى ابنِ عباسٍ فاسأله، ثم تعالَ / أخبرني»، فذهب فسأله فقال: «كانت السمواتُ رَتْقاً لا تُمطِرُ، وكانت الأرضُ رَتْقاً لا تُنْبِتُ، فَفَتَقَ هذه بالمطرِ وهذه بالنباتِ. فرَجَعَ إلى ابنِ عمرَ فأخبرَه، فقال: «قد كنت أقول: ما تُعْجِبني جَراءةُ ابنِ عباسٍ على تفسيرِ القرآنِ، فالآنَ قد عَلِمْتُ أنه أُوتي علماً». ٢٠٦/٤

---

(١) (٦/١٩٣) وكذا الحاكم في المستدرك (٣/٥٣٧) ك: معرفة الصحابة، ذكر عبدالله ابن عباس -رضي الله عنهما- وصححه على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.

(٢) في الحلية (١/٣١٦).

(٣) أي: أبو نعيم في المصدر السابق نفسه.

(٤) أي: أبو نعيم في المصدر نفسه (١/٣١٨).

(٥) أي: أبو نعيم في المصدر نفسه (١/٣٢٠) سنده ضعيف، فيه حمزة بن أبي محمد المدني ضعيف، كما في التقريب /٢٧٣ برقم ١٥٤١.

وأخرج البخاريُّ[1] من طريقِ سعيدِ بنِ جُبَيْرٍ، عن ابنِ عباسٍ، قال: «كان عُمر يُدْخِلُني مع أشياخِ بدرٍ، فكأنَّ بعضَهم وجد في نفسه فقال: لِمَ تُدْخِلُ هذا معنا، ولنا أبناءٌ مثلُه؟ فقال عمر: إنه مِمَّن عَلِمْتُمْ. فدعاهم[2] ذاتَ يومٍ، فأدخله معهم -فما رُئِيْتُ أنه دعاني فيهم يومئذٍ إلا لِيُرِيَهم- فقال: ما تقولون في قول الله: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ﴾؟ فقال بعضهم: أُمِرْنا أن نَحْمَدَ اللهَ ونستغفرَه إذا نُصِرنا وفُتِح علينا، وسكت بعضُهم فلم يَقُلْ شيئاً، فقال لي: أكذاك تقول يابنَ عباس؟ قلت: لا، فقال: ما تقول؟ فقلت: «هو أجَلُ رسولِ الله ﷺ أَعْلَمَه له، قال: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ﴾؛ فذلك علامةُ أَجَلِكَ، فسبِّح بحمدِ ربك واستغفره إنه كان تواباً». فقال عمر: «لا أعلمُ منها إلا ما تقول».

وأخرج[3] أيضاً من طريقِ ابن أبي مُلَيْكَةَ، عن ابن عباس، قال: «قال عُمر بنُ الخطابِ يوماً لأصحاب النبي ﷺ: فيمَنْ تَرَوْن هذه الآيةَ نَزَلَتْ:

---

(١) في صحيحه (٨/٧٣٤-٧٣٥) مع الفتح، ك: التفسير، ب: قوله: ﴿فَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ﴾ ح ٤٩٧٠، وقد تقدم أيضاً.

(٢) في رواية: فدعا ذات يوم...، وفي رواية أخرى: فدعاه ذات يوم... وفي رواية ثالثة: «فدعاهم ودعاني معهم...» كما في مصدر التخريج، والمصنف هنا اختصرها.

(٣) أي: البخاري في صحيحه (٨/٢٠١-٢٠٢) مع الفتح، ك: التفسير، ب: قوله: ﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكُمۡ أَن تَكُونَ لَهُۥ جَنَّةٞ﴾ الآية، ح ٤٥٣٨.

﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُۥ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ﴾ [البقرة: ٢٦٦] قالوا: الله أعلم، فغَضِبَ عُمر، فقال: قولوا: نعلمُ أو لا نعلمُ. فقال ابنُ عباس: في نفسي منها شيءٌ، فقال: يابنَ أخي، قل، ولا تَحْقِرْ نفسَك. قال ابنُ عباس: «ضُرِبَتْ مَثَلاً لعمل، قال عمر: أيُّ عملٍ؟ قال ابنُ عباس: لعملٍ، قال عُمر: لرجلٍ غَنيٍّ يعملُ بطاعةِ الله، ثم بعثَ اللهُ له الشيطانَ، فعمل بالمعاصي حتى أغرق أعمالَه».

وأخرج أبو نُعَيْمٍ[1] عن محمدِ بنِ كعبٍ القُرَظِيِّ، عن ابنِ عباس، أنَّ عُمر بن الخطابِ جلسَ في رَهْطٍ من المهاجرين من الصحابة، فذكروا ليلةَ القَدْرِ، فتكلَّم كلٌّ بما عنده، فقال عمر: «ما لك يابنَ عباس صامتٌ لا تتكلمُ، تكلَّمْ ولا تَمْنَعْكَ الحَداثةُ». قال ابنُ عباس: / فقلت: يا أميرَ المؤمنين، إنَّ اللهَ وِتْرٌ يحبُّ الوتْرَ، فجعل أيامَ الدنيا تدورُ على سَبْعٍ، وخَلَقَ الإنسانَ مِنْ سبعٍ، وخلق أرزاقَنا مِنْ سبعٍ، وخَلَقَ فوقَنا سمواتٍ سبعاً، وخَلَقَ تحتَنا أَرَضِين سَبْعاً، وأعطى من المثاني سبعاً، ونهى في كتابه عن نكاحِ الأَقْرَبين عن سبعٍ، وقَسَمَ الميراثَ في كتابه على سبعٍ، ونَقَعُ في السجود مِنْ أجسادنا على سَبْعٍ، / وطاف رسولُ الله ﷺ بالكعبة سَبْعاً، وبين الصَّفا والمروةِ سَبْعاً، ورمىَ الجِمارَ بسَبْعٍ، فأُراها في السبعِ الأواخرِ من شهرِ رمضانَ. فتعجَّبَ عُمر، فقال: «ما وافقني فيها أحدٌ إلا هذا الغلامُ

٢٠٧/٤

[٤٥٠]

(١) في الحلية (١/٣١٧-٣١٨) ضعيف، في إسناده محمد بن يونس الكديمي ضعيف، كما في التقريب /٩١٢ برقم ٦٤٥٩.

الذي لـم تَسْتَـوِ شُؤونُ[1] رأسـه» ثـم قـال: «يا هؤلاء، مَنْ يُؤَدِّيني في هذا كأداء ابن عباسٍ»؟

وقد وَرَدَ عن ابنِ عباسٍ في التفسير ما لا يُحْصَى كثرةً، وعنه رواياتٌ وطرقٌ مختلفةٌ، فمِن جَيِّدها: طريقُ عليِّ بن أبي طلحةَ الهاشميِّ عنه، قال أحمدُ بنُ حنبلٍ: «بمصرَ صحيفةٌ في التفسيرِ رواها عليُّ بن أبي طلحةَ، لو رَحَلَ رجلٌ فيها إلى مصرَ قاصداً ما كان كثيراً» أسنده أبو جعفرٍ النحاسُ[2] في «ناسخه».

قال ابن حجر[3]: «وهذه النسخةُ كانت عند أبي صالحٍ كاتبِ الليثِ رواها عن معاويةَ بنِ صالحٍ[4]، عن عليِّ بن أبي طلحةَ، عن ابنِ عباسٍ، وهي عند البخاريِّ عن أبي صالحٍ، وقد اعتمد عليها في «صحيحه» كثيراً فيما يُعَلِّقه عن ابن عباسٍ، وأخرج منها ابنُ جريرٍ وابنُ أبي حاتم وابنُ المنذرِ كثيراً بوسائطَ بينهم وبين أبي صالح».

وقال قومٌ: «لم يسمع ابنُ أبي طلحةَ من ابن عباسٍ التفسيرَ، وإنما أخذه

---

(١) الشؤون: الشعب التي تجمع بين عظام الرأس المتصل بعضُها ببعض. انظر: اللسان «شأن» ٧/ ٩، والمراد أنه لم يبلغ درجة إدراك الرجال.

(٢) الناسخ والمنسوخ له ١/ ٤٦٢.

(٣) العجاب له ١/ ٢٠٦-٢٠٧.

(٤) ابن حُدَيْر، أبو عمرو الحِمْصي، قاضي الأندلس الحافظ (ت: ١٥٨هـ). انظر: السير ٧/١٥٨، تهذيب التهذيب ١٠/ ٢٠٩.

عن مجاهدٍ أو سعيدِ بن جبيرٍ. قال ابنُ حجر[١]: «بعد أن عُرِفَتِ الواسطةُ وهي ثقةٌ، فلا ضَيْرَ في ذلك».

وقال الخليليُّ[٢] في «الإرشاد»: «تفسيرُ معاويةَ بنِ صالحٍ قاضي الأندلسِ عن عليِّ بن أبي طلحةَ، عن ابنِ عباسٍ، رواه الكبارُ عن أبي صالح كاتبِ الليثِ، عن معاويةَ. وأجمع الحُفَّاظُ على أنَّ ابنَ أبي طلحةَ لم يسمَعْه من ابنِ عباسٍ».

قال[٣]: «وهذه التفاسيرُ / الطِّوالُ التي أسندوها إلى ابنِ عباس غيرُ مَرْضِيَّةٍ، ورواتُها مجاهيلُ؛ كتفسيرِ جويبرٍ عن الضحاكِ، عن ابنِ عباسٍ». ٤/٢٠٨

وعن ابن جُرَيْج في التفسير جماعةٌ رَوَوْا عنه، وأطولُها ما يَرْويه بكرُ ابنُ سهلٍ[٤] الدِّمياطيُّ، عن عبدِالغني بنِ سعيدٍ[٥]، عن موسى بنِ

---

(١) العجاب له ١/٢٠٦.

(٢) الخليل بن عبدالله بن أحمد، أبو يعلى القَزْويني الحافظ القاضي (ت: ٤٤٦هـ). انظر: السير ١٧/٦٦٦، طبقات الحفاظ ٤٣١، وانظر قوله في كتابه الإرشاد ١/٣٩٣.

(٣) الإرشاد ١/٣٩١.

(٤) ابن إسماعيل، أبو محمد الهاشمي ولاء، المفسِّر (ت: ٢٨٩هـ). انظر: طبقات المفسرين للداودي ١/١١٧، شذرات الذهب ٢/٢٠١.

(٥) الثقفي المصري المفسِّر (ت: ٢٢٩هـ) له تفسير. انظر: ميزان الاعتدال ٢/٦٤٢، طبقات المفسرين للداودي ١/٣٢٤.

محمدٍ[1]، عن ابنِ جُرَيْجٍ؛ وفيه نظرٌ. وروى محمدُ بنُ ثورٍ[2] عن ابنِ جُرَيْجٍ نحوَ ثلاثة أجزاءٍ كبارٍ، وذلك صَحَّحوه. وروى الحجَّاج بن محمد[3] عن ابن جُرَيْجٍ نحوَ جزءٍ، وذلك صحيحٌ متفق عليه. وتفسيرُ شبلِ بن عَبَّاد[4] المكيِّ عن ابن أبي نَجِيح[5]، عن مجاهدٍ، عن ابنِ عباسٍ قريبٌ إلى الصحةِ. وتفسيرُ عطاءِ بنِ دينارٍ[6] يُكْتَبُ ويُحْتَجُّ به. وتفسيرُ أبي رَوْقٍ[7] نحوُ جزءٍ، صححوه.

---

(١) ابن عطاء، أبو طاهر الدِّمياطي الواعظ، قال الذهبي: «أحد التَّلْفى»، لم تُؤرَّخ وفاته. انظر: ميزان الاعتدال ٤/ ٢١٩، لسان الميزان ٦/ ١٤٩.

(٢) أبو عبدالله، الصَّنْعاني المفسِّر الزاهد (ت نحو: ١٩٠هـ) له تفسير. انظر: تهذيب التهذيب ٩/ ٨٧، طبقات المفسرين للداودي ٢/ ١٠٦.

(٣) أبو محمد، المِصِّيصي الأعور، الترمذي الأصل، ثم البغدادي، المفسِّر (ت: ٢٠٦هـ). انظر: تاريخ بغداد ٨/ ٢٣٦، طبقات المفسرين للداودي ١/ ١٢٧.

(٤) أبو داود، المفسِّر المقرئ (ت نحو: ١٦٠هـ) له تفسير. انظر: غاية النهاية ١/ ٣٢٣، تهذيب التهذيب ٤/ ٣٠٥.

(٥) عبدالله بن يَسار، أبو يسار الثَّقفي المكي الراوي المفسِّر (ت: ١٣١هـ). انظر: تهذيب الكمال ١٦/ ٢١٥، تهذيب التهذيب ٦/ ٥٤.

(٦) أبو الرَّيَّان الهُذَلي ولاءً، المصري المحدِّث المفسِّر (ت: ١٢٦هـ). انظر: تهذيب التهذيب ٧/ ١٩٨، تحرير تقريب التهذيب ٣/ ١٣.

(٧) عطية بن الحارث، الهَمْداني الكوفي المحدِّث المفسِّر (ت بعد ١٠٥هـ). انظر: تهذيب التهذيب ٧/ ٢٢٤، طبقات المفسرين للداودي ١/ ٣٨٠.

وتفسيرُ إسماعيلَ[1] السُّدِّي يُورده بأسانيدَ إلى ابنِ مسعودٍ وابنِ عباسٍ. وروى عن السُّديِّ الأئمةُ مثلُ: الثوريِّ وشعبةَ، لكنَّ التفسيرَ الذي جمعه رواه عنه أسباطُ بن نَصْرٍ[2]، وأسباطٌ لم يتفقوا عليه، غيرَ أنَّ أَمْثَلَ التفاسيرِ تفسيرُ السُّدي. فأمَّا ابنُ جُرَيْجٍ، فإنه لم يَقْصِدِ الصحةَ، وإنما رَوَى ما ذُكِر في كل آيةٍ من الصحيحِ والسقيم. وتفسيرُ مقاتلِ بنِ سليمانَ، فمقاتلٌ في نفسِه ضَعَّفوه، وقد أدرك الكبارَ من التابعين، والشافعيُّ أشار إلى أنَّ تفسيرَه صالح» انتهى كلامُ الإرشاد.

وتفسيرُ السُّدِّي الذي أشار إليه يُورِدُ منه ابنُ جريرٍ كثيراً من طريقِ السُّدِّيِّ عن أبي مالكٍ[3]، وعن أبي صالحٍ عن ابنِ عباسٍ، وعن مُرَّة[4] عن ابنِ مسعودٍ وناسٍ من الصحابةِ، هكذا، ولم يُورِدْ منه ابنُ أبي حاتمٍ

---

(١) ابن عبدالرحمن بن أبي كريمة، أبو محمد الكوفي المحدِّث المفسِّر، كان يقعد في سُدَّة باب الجامع بالكوفة فسمِّي «السُّدِّي»، وهو السدّي الكبير (ت: ١٢٧هـ). انظر: تهذيب الكمال ٣/١٣٢، طبقات المفسرين للداودي ١/١٠٩.

(٢) أبو يوسف، الهَمْداني الكوفي الراوي المفسِّر (ت: ١٧٠هـ). انظر: الوافي بالوفيات ٨/٣٨٣، تهذيب التهذيب ١/٢٢١.

(٣) غَزْوان الغِفَاري الكوفي التابعي الثقة، مشهور بكنيته، وهو من طبقة الحسن وابن سيرين، لم تؤَرَّخ وفاته، قال ابن حجر: «من الثالثة». انظر: تهذيب الكمال ٢٣/١٠٠، تهذيب التهذيب ٨/٢٤٥.

(٤) ابن شراحيل، أبو إسماعيل الهَمْداني الكوفي، التابعي البصير بالتفسير، يقال له مُرَّة الطيب، أو مُرَّة الخير (ت: ٧٦هـ). انظر: تذكرة الحفاظ ١/٦٧، طبقات المفسرين للداودي ٢/٣١٧.

شيئاً[1]؛ لأنه التزم أن يُخرِّجَ أصحَّ ما وَرَدَ[2]، والحاكمُ يُخرِّج منه في «مستدركه» أشياءَ، ويصححها، لكن من طريق مُرَّةَ عن ابنِ مسعودٍ وناسٍ فقط دونَ الطريقِ الأول. وقد قال ابنُ كثير[3]: «إنَّ هذا الإسنادَ يَرْوي به السُّدِّيُّ أشياءَ فيها غرابةٌ».

[٤٥١] ومن جَيِّد الطرقِ عن ابن عباس طريقُ قيسٍ[4] عن عطاءِ بن السائب[5] / ، عن سعيدِ بنِ جبيرٍ عنه؛ وهذه الطريقُ صحيحةٌ على شرط الشيخَيْن، وكثيراً / ما يُخَرِّجُ منها الفِرْيابيُّ والحاكمُ في «مستدركه». ٤/ ٢٠٩

---

(١) بل أورد منه أشياء، انظر على سبيل المثال: تفسير ابن أبي حاتم، تحقيق د. أحمد الزهراني ٤٢١. وقال ابن حجر في التهذيب ١/ ٣١٥: «قد أخرج الطبري وابن أبي حاتم وغيرهما في تفاسيرهم تفسير السدي مفرقاً في السور من طريق أسباط بن نصر عنه».
انظر تعليق الأستاذ أحمد شاكر على السدي وتفسيره في جامع البيان ١/ ١٥٨.

(٢) انظر: تفسير ابن أبي حاتم، تحقيق د. أحمد الزهراني ٩.

(٣) تفسير القرآن العظيم ١/ ١١٠.

(٤) ابن الربيع، أبو محمد الأسدي الكوفي أحد أوعية العلم (ت: ١٦٧هـ). انظر: تهذيب الكمال ٢٤/ ٢٥، السير ٨/ ٤١. وهذه الطريق التي يشير إليها السيوطي -ويصححها-، أوردها ابن أبي حاتم في تفسيره (١/ ١٦ [ط. دار طيبة])، وابن جرير كذلك (١/ ١٤٤) في تفسير سورة الفاتحة، وحسَّنها الشيخ شاكر في تعليقه على الطبري، فقال: «إسناده حسن على الأقل؛ لأن عطاء بن السائب تغَيَّر حِفْظُه في آخر عمره، وقيس بن الربيع قديم، لعله سمع منه قبل الاختلاط، ولكن لم نتبين ذلك بدليل صريح». ولم نقف -في كتب التراجم- على أن قيس بن الربيع من الرواة عن عطاء، ولا أن عطاء من شيوخه!!

(٥) ابن مالك، أبو السائب الثقفي الكوفي من التابعين المفسِّرين (ت: ١٣٦هـ). انظر: تهذيب الكمال ٢٠/ ٨٦، السير ٦/ ١١٠.

ومن ذلك طريقُ ابن إسحاقَ[١] عن محمدِ بن أبي محمدٍ[٢] مولى آلِ زيدِ بنِ ثابتٍ، عن عكرمةَ أو سعيدِ بنِ جُبير عنه، هكذا بالترديد[٣]، وهي طريقٌ جيدةٌ وإسنادُها حسنٌ. وقد أخرج منها ابنُ جريرٍ وابنُ أبي حاتمٍ كثيراً. وفي «معجم الطبراني الكبير» منها أشياءُ.

وأَوْهَى طُرُقه طريقُ الكلبيِّ عن أبي صالحٍ، عن ابنِ عباسٍ، فإن انضمَّ إلى ذلك روايةُ محمدِ بن مروانَ[٤] السُّدِّي الصغيرِ فهي سلسلةُ الكذبِ. وكثيراً ما يُخَرِّج منها الثعلبيُّ والواحديُّ، لكن قال ابنُ عَديٍّ في الكامل[٥]: «للكلبيِّ أحاديثُ صالحةٌ، وخاصةً عن أبي صالحٍ، وهو معروفٌ بالتفسيرِ، وليس لأحدٍ تفسيرٌ أطولُ منه ولا أشبعُ، وبعده مقاتلُ بنُ سليمانَ إلا أنَّ الكلبيَّ يُفضَّلُ عليه لما في مقاتلٍ من المذاهبِ الرديئةِ».

وطريقُ الضحاكِ بنِ مزاحمٍ عن ابنِ عباسٍ منقطعةٌ، فإنَّ الضحَّاكَ لم

---

(١) صاحب السيرة النبوية المشهورة.

(٢) الأنصاري المدني له رواية في سنن أبي داود وثَّقَه ابنُ حبان، وقال الذهبي: «لا يُعْرف»، لم تؤرَّخ وفاته. انظر: تهذيب الكمال ٢٦ / ٣٨٢، ميزان الاعتدال ٤ / ٢٦.

(٣) قال الحافظ ابن حجر: «ولا يضر لكونه يدور على ثقة» العجاب ١ / ٢٠٦.

(٤) ابن عبدالله، الكوفي مولى عبدالرحمن بن زيد بن الخطاب (ت: ١٨٦هـ)، له تفسير. انظر: تهذيب الكمال ٢٦ / ٣٩٢، طبقات المفسرين للداودي ٢ / ٢٥٤.

(٥) الكامل ٦ / ٢١٣٢.

يَلْقَه، فإن انضمَّ إلى ذلك روايةُ بِشْرِ بن عُمارةَ[1]، عن أبي رَوْقٍ عنه، فضعيفةٌ لضَعْفِ بِشرٍ. وقد أخرج من هذه النسخةِ كثيراً ابنُ جريرٍ وابنُ أبي حاتمٍ، وإن كان من روايةِ جُوَيْبرٍ عن الضحاكِ فأشَدُّ ضعفاً؛ لأن جُوَيْبراً شديدُ الضعفِ متروكٌ. ولم يُخَرِّج ابنُ جريرٍ ولا ابنُ أبي حاتمٍ من هذا الطريقِ شيئاً[2]، إنما أخرجها ابنُ مَرْدُويه وأبو الشيخِ بن حَيَّانَ.

وطريقُ العَوْفِيِّ[3] عن ابنِ عباس أَخْرج منها ابنُ جرير وابنُ أبي حاتم كثيراً، والعَوْفِيُّ ضعيفٌ ليس بواهٍ، وربما حَسَّن له الترمذيُّ.

ورأيت في[4] «فضائلِ الإمام الشافعي»[5] لأبي عبدالله محمد بن أحمد ابن شاكر القطان[6] أنه أخرج بسندِه من طريقِ ابنِ عبدِالحكم قال:

---

(١) الخَثْعمي الكوفي، مُعَلِّم الكتابة، لم تُؤَرَّخ وفاته. انظر: تهذيب الكمال ٤ /١٣٧، تهذيب التهذيب ١ /٤٥٥.

(٢) بل أخرجا من الطريق المذكورة. انظر: تفسير ابن أبي حاتم، تحقيق، د. أحمد الزهراني ١ /٢٤٩ برقم ٨٢٢، وتفسير ابن جرير الطبري ١٣ /٢٣٠ برقم: ١٥٣٥٢، وقد ساق المؤلف نفسه من الطريق المذكورة عن ابن أبي حاتم في تفسير سورة الشمس مما يدل على نقض كلامه.

(٣) عطية بن سَعْد بن جُنادة، أبو الحسن الكوفي، (ت: ١١١هـ) روى له البخاري في الأدب، وبعض أهل السنن. انظر تهذيب الكمال ٢٠ /١٤٥، السير: ٥ /٣٢٥.

(٤) المثبت من ك، وسائر النسخ: «ورأيت عن».

(٥) قال السبكي: «جَمَعَ ما انتهى إليه من فضائل الشافعي رضي الله عنه» طبقات الشافعية ٤ /٩٥، وانظر كشف الظنون ٢ /١٢٧٥.

(٦) المصري، الفقيه المؤرِّخ (ت: ٤٠٧هـ)، من مؤلفاته «المطارحات» في فقه الشافعية. انظر: حسن المحاضرة ١ /٢١١، شذرات الذهب ٣ /١٨٥.

« سمعت الشافعيَّ يقول: « لم يَثْبُتْ عن ابنِ عباسٍ في التفسيرِ إلا شبيهٌ بمئةِ حديث » .

وأما أبيٌّ بنُ كعب، فعنه نسخةٌ كبيرةٌ يرويها أبو جعفرٍ الرازيُّ[1]، عن الرَّبيعِ بنِ أنسٍ[2]، / عن أبي العاليةِ عنه، وهذا إسنادٌ صحيح. وقد أخرج ابنُ جريرٍ وابنُ أبي حاتمٍ منها كثيراً، وكذا الحاكمُ في « مستدركه » وأحمد في « مسنده » . ٤/ ٢١٠

وقد ورد عن جماعةٍ من الصحابةِ غيرِ هؤلاء اليسيرُ من التفسير، كأنسٍ وأبي هريرةَ وابنِ عمرَ وجابرٍ وأبي موسى الأشعري.

وورد عن عبدِالله بنِ عمروِ بن العاصِ، أشياءُ تتعلَّق بالقِصَصِ وأخبارِ الفتنِ والآخرةِ، وما أشبهها بأَنْ يكونَ[3] مِمَّا تَحَمَّله عن أهلِ الكتاب، كالذي وَرَدَ عنه في قوله تعالى: ﴿ فِي ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ ﴾ [البقرة: ٢١٠]، وكتابُنا الذي أشَرْنا إليه[4] جامعٌ لجميع ما وَرَدَ عن الصحابة من ذلك.

---

(١) مشهور بكنيته واسمه: عيسى بن أبي عيسى « عبدالله » بن ماهان، التميمي ولاءً، وأصله من مَرْو، وكان يتجر إلى الرَّيّ فنسب إليها (ت نحو: ١٦٠هـ). انظر: تهذيب الكمال ٣٣/ ١٩٢، تهذيب التهذيب ٢/ ٥٦.

(٢) البَكْري الخراساني توفي في سجن مَرْو نحو سنة (١٤٠هـ). انظر: تهذيب الكمال ٩/ ٦٠، تهذيب التهذيب ٣/ ٢٣٨.

(٣) أي: بأن يكون الوارد.

(٤) يريد: ترجمان القرآن. انظر ص: ٢٣٠٥.

طبقة التابعين

قال ابنُ تيمية[1]: «أعلمُ الناسِ بالتفسيرِ أهلُ مكةَ، لأنهم أصحابُ ابنِ عباسٍ كمجاهدٍ، وعطاءِ بن أبي رَباحٍ، وعكرمةَ مولى ابنِ عباسٍ، وسعيدِ ابنِ جُبيرٍ، وطاوسَ وغيرِهم؛ وكذلك في الكوفةِ أصحابُ ابنِ مسعود، وعلماءُ أهلِ المدينةِ في التفسير مثلُ زيدِ بنِ أَسْلَمَ الذي أخذ عنه ابنُهُ عبدُالرحمنِ بنُ زيدٍ[2] ومالكُ بنُ أنسٍ». انتهى.

فمِن المبرِّزين منهم مجاهدٌ، قال الفضلُ[3] بن ميمون: «سمعت مجاهداً يقول: «عَرَضْتُ القرآنَ على ابن عباس ثلاثين مرةً». وعنه[4] أيضاً

(١) مقدمة في أصول التفسير ٧١.

(٢) ابن أسلم، العَدَوي ولاءً، المدني المحدِّث المفسِّر (ت: ١٨٢هـ)، من كتبه: «تفسير القرآن»، «الناسخ والمنسوخ». انظر: تهذيب التهذيب ٦/ ١٧٧، طبقات المفسرين للداودي ١/ ٢٦٥.

(٣) أبو الليث، من تلاميذ مجاهد، وانظر قوله في: الحلية ٣/ ٢٨٠، وتاريخ دمشق ٥٧/ ٢٥، والمزي في تهذيب الكمال ٢٧/ ٢٣٣، وسير أعلام النبلاء ٤/ ٤٥٠.

(٤) أخرجه أبو نعيم في المصدر السابق نفسه (٣/ ٢٧٩-٢٨٠) وكذا ابن جرير في تفسيره (١/ ٩٠ برقم ١٠٨) (١/ ٤٠)، في إسناديهما محمد بن إسحاق، وُصِف بالتدليس وقد عنعن عندهما، إلا أنه له طريق أخرى أخرجها أبو عبيد في فضائل القرآن (٢/ ١٩١) ب: عرض القراء للقرآن ح ٢٩٢، وفي هذه الطريق ابن أبي نجيح وُصف بالتدليس، لكنه من المكثرين عن مجاهد، ويتقوى بالأولى.

قال: «عَرَضْتُ المصحفَ على ابنِ عباسٍ ثلاثَ عَرَضاتٍ، أَقِفُهُ عند كلِّ آية منه، وأسألُه عنها: فيم نزلَتْ، وكيف كانَتْ؟»

وقال خُصَيْفٌ[(١)]: «كان أعلمَهم بالتفسير مجاهدٌ». وقال الثوريُّ[(٢)]: «إذا جاءك التفسيرُ عن مجاهدٍ فحَسْبُك به».

قال ابنُ تيميةَ[(٣)]: «ولهذا يَعْتَمِد على تفسيرِه الشافعيُّ والبخاريُّ وغيرُهما من أهلِ العلمِ» / قلت: وغالب / ما أورده الفِرْيابيُّ في تفسيرِه [٤٥٢] ٤/ ٢١١ عنه[(٤)]، وما أَوْرده فيه عن ابنِ عباسٍ أو غيرِه قليلٌ جداًّ.

ومنهم سعيدُ بنُ جبيرٍ، قال سفيانُ الثوريُّ[(٥)]: «خذوا التفسيرَ عن أربعةٍ: عن سعيدِ بن جبيرٍ ومجاهدٍ وعكرمةَ والضحاكِ». وقال قتادة[(٦)]: «كان أعلمُ التابعين أربعةً: كان عطاءُ بن أبي رباحٍ أعلمَهم بالمناسكِ، وكان سعيدُ بن جبير أعلمَهم بالتفسير، وكان عكرمةُ أعلمَهم بالسِّيَر، وكان الحسنُ أعلمَهم بالحلالِ والحرامِ».

---

(١) ابن عبدالرحمن، أبو عون الخِضْرمي الحرَّاني الراوي الفقيه (ت: ١٣٦هـ) والخِضْرمي: نسبة إلى قرية من قرى اليمامة. انظر: الأنساب ٢/ ٣٧٨، السير ٦/ ١٤٥، تهذيب التهذيب ٣/ ١٤٣، وانظر قوله في سير أعلام النبلاء ٤/ ٤٥١.

(٢) انظر: مقدمة في أصول التفسير ٤٧، تفسير ابن كثير ١/ ١٥١.

(٣) مقدمة في أصول التفسير ٤٧.

(٤) انظر: التفسير الصحيح ١/ ٥٨.

(٥) انظر: حلية الأولياء ٣/ ٣٢٨، وسير أعلام النبلاء ٥/ ١٧.

(٦) انظر: سير أعلام النبلاء ٥/ ١٧.

ومنهم عكرمةُ مولى ابنِ عباسٍ، قال الشعبيُّ[1]: «ما بقي أحدٌ أعلمُ بكتابِ الله من عكرمةَ».

وقال سِماكُ بنُ حربٍ[2]: «سمعت عكرمةَ يقول[3]: لقد فَسَّرتُ ما بين اللَّوْحَيْن». وقال عكرمةُ[4]: «كان ابنُ عباسٍ يجعل في رِجْلي الكَبْلَ[5]، ويُعَلّمني القرآن والسُّنَنَ».

وأخرج ابنُ أبي حاتمٍ[6] عن سِماكٍ، قال: «قال عكرمةُ: كلُّ شيء أُحَدِّثكُم في القرآن فهو عن ابنِ عباسٍ».

ومنهم الحسنُ البَصْرِيُّ وعطاءُ بن أبي رَباحٍ وعطاء بن أبي مسلم الخراسانيُّ[7]

---

(١) أخرجه أبو نعيم في الحلية (٣/٣٢٦) وذكره المزي في تهذيب الكمال (٢٠/٢٧٢) والذهبي في السير (٥/١٦).

(٢) ابن أوس، أبو المغيرة الذُّهْلي الكوفي، التابعي الحافظ (ت: ١٢٣هـ). انظر: السير ٥/٢٤٥، تهذيب التهذيب ٤/٢٣٢.

(٣) أخرجه أبو نعيم في الحلية (٣/٣٢٧).

(٤) أخرجه ابن سعد في الطبقات (٢/٣٨٦)، وأبو نعيم في الحلية (٣/٣٢٦)، وذكره المزي في تهذيب الكمال (٢٠/٢٦٩)، والذهبي في السير (٥/١٤).

(٥) الكبل: القيد من أي شيء كان.

(٦) لم أقف عليه في تفسير ابن أبي حاتم، وقد ذكر أبو نعيم في الحلية (٣/٣٢٨) عن ابن سيرين قريباً من القول المذكور.

(٧) واسم أبيه «عبدالله»، أبو أيوب نزيل الشام، مولى المهلَّب بن أبي صُفْرة، التابعي الثقة (ت: ١٣٥هـ)، من مؤلفاته: «تفسير القرآن»، «الناسخ والمنسوخ». انظر: تهذيب الكمال ٢٠/١٠٦، السير ٦/١٤٠، طبقات المفسرين ١/٣٧٩.

ومحمدُ بنُ كعبٍ القُرَظيُّ وأبو العاليةِ والضحاكُ بنُ مُزاحمٍ وعطيَّة العَوْفيُّ[1] وقتادةُ وزيدُ بنُ أَسْلَمَ ومُرَّةُ الهَمْدانيُّ وأبو مالكٍ، ويليهم[2] الرّبيعُ بن أنسٍ وعبدُالرحمن بنُ زيدِ بنِ أسلمَ في آخرين، فهؤلاء قدماءُ المفسرين، وغالبُ أقوالِهم تَلَقَّوها من الصحابةِ.

ثم بعد هذه الطبقة أُلِّفَتْ تفاسيرُ تجمع أقوالَ الصحابةِ والتابعين كتفسيرِ سفيانَ بنِ عُيَيْنَةَ، ووكيعِ بنِ الجراحِ، وشعبةَ بنِ الحجَّاجِ، ويزيدَ ابنِ هارونَ[3]، وعبدِالرزاق، / وآدمَ بنِ أبي إياسٍ[4]، وإسحاقَ بنِ راهويه، ٢١٢/٤ ورَوْحِ بنِ عبادةَ[5]، وعبدِ بنِ حُمَيْدٍ، وسُنَيدٍ، وأبي بكرِ بنِ أبي شيبةَ وآخرين.

وبعدهم ابنُ جريرٍ الطبريُّ، وكتابُه أجلُّ التفاسيرِ وأعظمُها. ثم ابن أبي حاتمٍ وابنُ ماجه والحاكمُ وابنُ مردويه وأبو الشيخِ بن حَيَّان وابنُ المنذرِ

---

(١) تقدمت ترجمته، وهو من طرق التفسير الضعيفة عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) (ح): «ومنهم».

(٣) ابن زاذان، أبو خالد الواسطي المفسِّر من الحفاظ الثقات (ت: ٢٠٦هـ). انظر: تاريخ بغداد ١٤/٣٣٧، تذكرة الحفاظ ١/٣١٧.

(٤) واسم أبيه: عبدالرحمن بن محمد، أبو الحسن الخُراساني ثم العَسْقلاني المفسِّر الحافظ (ت: ٢٢٠هـ)، وتفسيره طبع منسوباً لمجاهد بن جبر خطأ. انظر: تاريخ بغداد ٧/٢٧، الوافي بالوفيات ٥/٢٩٧.

(٥) ابن العلاء، أبو محمد القَيْسي البصري، المفسِّر الحافظ الثقة (ت: ٢٠٥هـ). انظر: تهذيب الكمال ٩/٢٣٨، طبقات المفسرين ١/١٧٣.

في آخرين، وكلُّها مُسْنَدَةٌ إلى الصحابة والتابعين وأتباعِهم، وليس فيها غيرُ ذلك إلا ابنَ جريرٍ، فإنه يتعرَّضُ لتوجيه الأقوالِ، وترجيحِ بعضِها على بعض، والإعرابِ والاستنباطِ، فهو يَفُوْقُها بذلك(١).

ثم ألَّف في التفسير خلائقُ، فاختصروا الأسانيدَ، ونقلوا الأقوالَ بُتْراً(٢)، فدَخَلَ من هنا الدخيلُ، والتبسَ الصحيحُ بالعليلِ، ثم صار كلُّ مَنْ يَسْنَحُ له قَوْلٌ يُوْرِدُهُ، ومن يَخْطُر بباله شيءٌ يعتمدُهُ، ثم يَنْقُلُ ذلك عنه مَنْ يجيءُ بعده ظانَّاً أن له أصلاً غيرَ مُلْتَفِتٍ إلى تحريرِ ما وَرَدَ عن السلفِ الصالحِ، ومَنْ يُرْجَعُ إليهم في التفسير، حتى رأيتُ مَنْ حكى في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧] نحوَ عشرةِ أقوالٍ، وتفسيرُها باليهود والنصارى هو الواردُ عن النبي ﷺ(٣) وجميع الصحابة والتابعين وأتباعِهم، حتى قال ابنُ أبي حاتمٍ(٤): «لا أعلمُ في ذلك اختلافاً بين المفسرين».

ثم صَنَّفَ بعد ذلك قومٌ بَرَعوا في علومٍ، فكان كلٌّ منهم يقتصرُ في تفسيرِه على الفنِّ الذي يَغْلِبُ عليه، فالنَّحْوِيُّ تراه ليس له همٌّ إلاَّ

---

(١) قال الحافظ ابن حجر: «لأنه في هذه الأمور في مرتبة متقاربة، وغيره يغلب عليه فن من الفنون فيمتاز فيه، ويقصر في غيره». العجاب ١/٢٠٣.

(٢) البُتْر: ج أبتر، وهي بتراء، بمعنى المنقطعة.

(٣) سيأتي تخريجه في ص: ٢٣٤٧.

(٤) في تفسيره (١/٣١) برقم (٤٠).

الإعرابُ وتكثيرُ الأوجهِ المحتمَلة فيه، ونَقْلُ قواعدِ النحو ومسائله وفروعِه وخلافيَّاته؛ كالزجَّاج والواحديِّ في «البسيط» وأبي حيان في «البحر» و«النهر»(١).

والإخباريُّ ليس له شُغْلٌ إلا القصصُ، واستيفاؤُها، والإخبارُ عمَّن سَلَفَ؛ سواءً كانت صحيحةً أو باطلةً كالثعلبيِّ، والفقيهُ يكاد يَسْرُد فيه الفقهَ من بابِ «الطهارة» إلى «أمهات الأولاد»، وربما استطرد / إلى إقامةِ ٢١٣/٤ أدلةِ الفروعِ الفقهيةِ التي لا تعلُّقَ لها بالآيةِ أصلاً، والجوابِ عن أدلةِ المخالفين كالقرطبيِّ، / وصاحبُ العلومِ العقلية -خصوصاً الإمامُ فخرُ الدين- قد [٤٥٣] ملأ تفسيرَه بأقوالِ الحكماء والفلاسفةِ وشِبْهِها، وخَرَج من شيءٍ إلى شيء؛ حتى يقضيَ(٢) الناظرُ العجبَ مِنْ عدَمِ مطابقةِ المُورَدِ للآية. قال أبو حيَّان في «البحر»(٣): «جَمَعَ الإمامُ الرازيُّ في تفسيرِه أشياءَ كثيرةً طويلةً لا حاجةَ بها في عِلْمِ التفسيرِ، ولذلك قال بعضُ العلماءِ: «فيه كلُّ شيءٍ إلا التفسيرَ».

---

(١) «النهر المادّ من البحر» اختصر فيه أبو حيان تفسيره المطوَّل «البحر المحيط» قال: «لينشط الكسلان في اجتلاء جماله، ويرتوي الظمآن بارتشاف زُلاله، وربما نشأ في هذا النهر مما لم يكن في البحر» مقدمة النهر المادّ: ١/٦-٧.

(٢) هذا الفعل لا يستعمل إلا منفياً. انظر: الوسيط «قضي».

(٣) البحر ١/٣٤١، وآخر كلام أبي حيان نصّه: «ولذلك حُكي عن بعض المتطرفين من العلماء أنه قال...».

والـمُبْتَدِعُ ليس له قصدٌ إلا تحريفُ الآياتِ وتسويتُها على مذهبه الفاسدِ، بحيث إنه متى لاح له شاردةٌ من بعيدٍ اقتنصها، أو وَجَدَ موضعاً له فيه أدنى مجالٍ سارَعَ إليه. قال البُلْقينيُّ: «استخرجتُ من «الكشاف» اعتزالاً بالمَناقيش مِنْ قولِه في تفسير: ﴿فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدْخِلَ ٱلْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ﴾ [آل عمران: ١٨٥]؛ وأيُّ فوزٍ أعظمُ مِنْ دخولِ الجنة»[1]! أشار به إلى عَدَمِ الرؤيةِ.

والـمُلْحِدُ فلا تسألْ عن كفرِه وإلحادِه في آياتِ اللهِ وافترائِه على اللهِ ما لم يَقُلْه، كقولِ بعضِهم[2] في: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّا فِتْنَتُكَ﴾ [الأعراف: ١٥٥]: «ما على العباد أضرُّ من ربهم»[3]، وقوله في شجرة موسى ما قال. وقولِ الرافضةِ في: ﴿يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾ [البقرة: ٦٧] ما قالوا[4].

وعلى هذا وأمثالِه يُحْمَلُ ما أخرجه أبو يَعْلى[5] وغيرُه عن حذيفةَ أنَّ

---

(١) هذا الكلام بمعناه في الكشاف ١/ ٤٤٩، ولم نقف على نص البلقيني.

(٢) (س): «ابن عربي» بدلاً من «بعضهم».

(٣) ذكره كل من شيخ الإسلام وابن القيم غير منسوب. انظر: قاعدة في المحبة ١٣٩، وإغاثة اللهفان ٢/ ٣٢٥.

(٤) من قولهم بأن البقرة هي عائشة رضي الله عنها. انظر: منهاج السنة النبوية ٣/ ٤٠٥.

(٥) لم نقف عليه في المطبوع من مسند أبي يعلى وذكره الحافظ ابن حجر في المطالب العالية (٣/ ٣٠٠) ك: التفسير، ح ٣٥٢٨ وعزاه لأبي يعلى من حديث عائشة رضي الله عنها مرفوعاً وليس عن حذيفة، وأخرجه البغوي في تفسيره (٤/ ٤٠٧) عن ابن مسعود رضي الله عنه، والآجري في أخلاق حملة القرآن/ ١٩ برقم ١ وسنده ضعيف، وانظر: تنزيه الشريعة لابن عَرَّاق (١/ ٣٠٠) وتذكرة الموضوعات للفتني/ ٧٨.

النبيَّ ﷺ قال: «إن في أمتي قوماً يقرؤون القرآنَ يَنْثُرونه نَثْرَ الدَّقَلِ[1]، يتأوَّلونه على غيرِ تَأْويله».

فإن قلت: فأيُّ التفاسيرِ تُرْشِد إليه وتأمرُ الناظرَ أَنْ يُعَوِّل عليه؟ قلت: تفسيرُ الإمامِ أبي جعفرِ بنِ جريرٍ الطبريِّ الذي أجمع العلماءُ المعتبرون على أنه لم يُؤَلَّفْ في التفسير مثلُه.

قال النوويّ[2] في «تهذيبه»: «كتابُ ابنِ جريرٍ في التفسير لم يُصنِّفْ أحدٌ مثلَه».

وقد شَرَعْتُ في تفسيرٍ جامعٍ لجميع ما يُحتاجُ إليه من التفاسيرِ المنقولةِ والأقوالِ المقولةِ والاستنباطاتِ، والإشاراتِ والأعاريبِ واللغاتِ، ونُكَتِ البلاغة ومحاسنِ البدائع / وغيرِ ذلك، بحيث لا يُحتاج معه إلى غيره ٤/٢١٤ أصلاً، وسَمَّيتُه بـ«مَجْمَعِ البحرَيْن ومَطْلَعِ البَدْرَيْن»، وهو الذي جَعَلْتُ هذا الكتابَ مقدمةً له، واللهَ أسألُ أن يُعينَ على إكماله[3]، بمحمدٍ وآله[4].

---

(١) الدقل: أردأ التمر.

(٢) تهذيب الأسماء واللغات ١/٧٨.

(٣) كتب منه إلى الآية السادسة من سورة الفاتحة: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ في كراريس، وسورة الكوثر. انظر: التحدث بنعمة الله: ١٢٩.

(٤) التوسل بالنبي ﷺ بعد موته غير جائز، والدعاء عبادة فلا يجوز الإحداث في كيفيته، والصحابة كانوا يتوسلون بدعاء الرسول ﷺ في حياته، ولما توفي لم يَعُدْ هذا ممكناً، ولذلك عدلوا عن ذلك إلى التوسل بالحي الحاضر وهو عمّ الرسول ﷺ العبّاس بن عبدالمطلب، كما أخرج البخاري في صحيحه (ح ١٠١٠). ويجوز التوسل بعمل الشخص نفسه كمحبته للرسول ﷺ وطاعته له دون عمل غيره. وحديث الأعمى في صحته نظر، وعلى فرض ثبوته فالمراد التوسل بدعاء الرسول ﷺ =

وإذ قد انتهى بنا القولُ فيما أَرَدْناه من هذا الكتابِ؛ فلنختمْه بما وَرَدَ عن النبيِّ ﷺ من التفاسيرِ المصرَّح برفعِها إليه، غيرَ ما وَرَدَ من أسبابِ النزولِ، لتُسْتفادَ فإنَّها من المهماتِ.

* * *

﴿ الفاتحة ﴾

أخرج أحمدُ[1] والترمذيُّ[2] وحسَّنه وابنُ حِبَّانَ في صحيحه[3] عن عَديِّ بنِ حاتمٍ قال: قال رسول الله ﷺ: «إن المغضوب عليهم هم اليهود، وإنَّ الضالِّين النصارى».

= بدلالة قول الأعمى في أول الحديث: «يا نبي الله ادع الله لي أن يعافيني». وفي آخر الدعاء الذي عُلِّمه: «وتُشَفِّعُني فيه» أي تقبل دعائي بإجابة دعائه لي، وعَبَّر عنه بالشفاعة. والواقع يشهد لما قاله أهل السنة من أن التوسل كان بدعاء النبي ﷺ، وإلا لو كان الأمر على ما يقول أولئك لما بقي على وجه الأرض أعمى، مما يدلّ على صحة ما فعله بعض أهل العلم من إيرادهم حديث الأعمى في معجزات النبي ﷺ. ينظر قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة: ١٨٥، ٢١٠، ٢٥٨، وكتاب العبادة للمعلمي (خ) ٥٤٤، ٥٤٧، ٥٤٨.

(١) في مسنده (٤/ ٣٧٨-٣٧٩) انظر الذي بعده.

(٢) في سننه (٥/ ٦٩-٧١)، أبواب التفسير، ب: ومن سورة فاتحة الكتاب، ح ٢٩٥٣-٢٩٥٤ وحسنه الترمذي.

(٣) كما في الإحسان (١٦/ ١٨٣-١٨٤) ك: إخباره ﷺ عن مناقب الصحابة رضي الله عنهم، ذكر عدي بن حاتم رضي الله عنه ح ٧٢٠٦، وهو حديث حسن ذكره الشيخ الألباني في صحيح سنن الترمذي (٣/ ١٨١-١٨٣) وقال: «حسن».

وأخرج ابنُ مردويه[1] عن أبي ذَرّ: سألتُ النبيَّ ﷺ عن المغضوبِ عليهم؟ قال: «اليهود»، قلت: الضالِّين؟ قال: «النصارى».

* * *

﴿البقرة﴾

أخرج ابنُ مَرْدُويه[2] والحاكمُ في «مستدركه»[3]، وصَحَّحه من طريق أبي نَضْرَة عن أبي سعيدٍ الخُدريِّ، عن النبيِّ ﷺ في قوله: ﴿وَلَهُمْ فِيهَآ أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ﴾ [٢٥]، قال: «من الحيض والغائطِ والنُّخامةِ والبُزاقِ».

قال ابنُ كثير[4] في «تفسيره»: في إِسناده البزيعي، قال فيه ابنُ حِبَّانَ: «لا يجوز الاحتجاجُ به». قال: «ففي تصحيحِ الحاكمِ له نظرٌ، ثم رأيتُه في «تاريخه»[5] قال: «إِنه حديثٌ حسنٌ».

---

(١) ذكره الحافظ ابن كثير في تفسيره (١/٤٦) وعزاه له وكذا الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٨/١٥٩) وحسّن إسناده.

(٢) كذا ساقه الحافظ ابن كثير بإِسناد ابن مردويه في تفسيره (١/٩٢)، وقال: «حديث غريب».

(٣) لم أقف عليه في المطبوع من المستدرك، لكن الحافظ ابن كثير -رحمه الله- ساقه في تفسيره (١/٩٢) معزواً إِليه، ونَقَل عنه أنه قال: «صحيح على شرط الشيخين»، وتعقبه بقوله «وهذا الذي ادَّعاه فيه نظر، فإِن عبدالرزاق بن عمر البزيعيّ هذا قال فيه أبو حاتم بن حبان البستي: لا يجوز الاحتجاج به»، ثم قال: «والأظهر أن هذا من كلام قتادة كما تقدم والله أعلم».

(٤) تفسير القرآن العظيم ١/٩٢.

(٥) البداية والنهاية ٢٠/٣٣٥. وليس فيه ما نقله عنه بأنه حسن.

وأخرج ابنُ جريرٍ(١) بسند رجالُه ثقاتٌ، عن عمرِو بنِ قيسٍ الـمُلائي، عن رجلٍ من بني أميَّةَ مِنْ أهلِ الشامِ أحسنَ عليه الثناءَ، قال: «قيل: يا رسولَ الله، ما العدلُ؟ قال: «العدل من الفِدْية». مرسل جيد، عَضَده إسنادٌ متصلٌ عن ابنِ عباسٍ موقوفاً.

/ وأخرج الشيخان(٢) عن أبي هريرةَ عن النبي ﷺ قال: «قيل لبني إسرائيلَ: ﴿ٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا وَقُولُواْ حِطَّةٞ﴾ [٥٨]، فدخلوا يَزْحَفُون على أَسْتاهِهِم، وقالوا: حبةٌ في شَعْرةٍ» فيه تفسيرُ قولِه: ﴿قَوۡلًا غَيۡرَ ٱلَّذِي قِيلَ لَهُمۡ﴾ [٥٩]. ٤/٢١٥

وأخرج / الترمذيُّ(٣) وغيره بسندٍ حسنٍ عن أبي سعيدٍ الخُدْرِيِّ عن رسولِ الله ﷺ قال: «ويلٌ وادٍ في جهنمَ، يَهْوِي فيه الكافرُ أربعين خريفاً قبل أَنْ يَبْلُغَ قَعْرَه». [٤٥٤]

وأخرج أحمدُ(٤) بهذا السندِ عن أبي سعيدٍ، عن رسولِ الله ﷺ قال:

---

(١) في تفسيره (٢/٣٤ برقم ٨٨٦) (١/٢٦٨-٢٦٩) في إسناده راوٍ مبهم وإرسال والموقوف الذي ذكره المصنف أخرجه ابن جرير في الموضع نفسه، وفي إسناده ابن جريج وصف بالتدليس والإرسال، كما تقدم، يتقوى بالمرسل السابق، إن شاء الله تعالى.

(٢) البخاري في صحيحه (٨/١٦٤) مع الفتح، ك: التفسير، ب: ﴿وَإِذۡ قُلۡنَا ٱدۡخُلُواْ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةَ...﴾ ح ٤٤٧٩، ومسلم في صحيحه (٤/٢٣١٢) ك: التفسير، ح ٣٠١٥.

(٣) تقدم تخريجه في ص: ٩٩٤.

(٤) تقدم تخريجه في ص: ٢٠٠٩.

«كلُّ حرفٍ في القرآنِ يُذْكَرُ فيه القنوتُ فهو الطاعةُ».

وأخرج الخطيبُ[١] في «الرواة عن مالك» بسند فيه مجاهيلُ عن مالكٍ، عن نافعٍ، عن ابنِ عمرَ عن النبيِّ ﷺ[٢] في قوله تعالى: ﴿يَتْلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ﴾ [١٢١] قال: «يَتَّبِعونه حقَّ اتِّباعه».

وأخرجَ ابنُ مَرْدويه[٣] بسندٍ ضعيفٍ عن عليِّ بن أبي طالبٍ، عن النبيِّ ﷺ في قوله: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [١٢٤]، قال: «لا طاعةَ إلا في المعروف». له شاهدٌ أخرجه ابن أبي حاتم[٤] عن ابنِ عباسٍ موقوفاً بلفظ: «ليس لظالمٍ عليك عهدٌ أَنْ تُطيعَه في معصيةِ اللهِ».

---

(١) لم نقف عليه. وذكره الذهبي في السير (١٨ / ٢٩٠) وقال: «في ستة أجزاء» ولا في المنتخب منه لرشيد الدين العطّار، لكنه عزاه المصنف له في الدرّ (١ / ٢٧٢)، وفي إسناده مجاهيل كما ذكر المصنف رحمه الله تعالى.

(٢) من قوله: «قال كل حرف» إلى «صلى الله عليه وسلم» سقط من مطبوعة أبي الفضل.

(٣) ساقه الحافظ ابن كثير في تفسيره (١ / ٢٤٢) بإسناد ابن مردويه وكذا عزاه له المصنف في الدرّ (١ / ٢٨٨) وأيضاً لوكيع، وهو ضعيف به كما ذكر المصنف، والأعمش وصف بالتدليس كما في طبقات المدلسين لابن حجر / ٣٣ رقم ٥٥.

(٤) في تفسيره (١ / ٢٢٤) برقم ١١٨٦، وسنده صحيح رجاله ثقات إلى ابن عباس رضي الله عنهما.

وأخرج أحمدُ[1] والترمذيُّ[2] والحاكمُ[3] وصححاه[4] عن أبي سعيد الخُدْرِيِّ، عن النبي ﷺ في قوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [١٤٣] قال: «عدلاً».

وأخرج الشيخان[5] وغيرُهما عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ قال: «يُدْعَى نوحٌ يومَ القيامة فيقال له: هل بَلَّغْتَ؟ فيقول: نعم، فيُدْعَى قومُه فيقال لهم: هل بَلَّغكم؟ فيقولون: ما أتانا من نذيرٍ وما أتانا مِنْ أحدٍ فيُقال لنوحٍ: مَنْ يشهدُ لك؟ فيقول: محمدٌ وأمتُه، قال: «فذلك قولُه: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [١٤٣]»، قال: «والوَسَطُ العَدْلُ، فتُدْعَوْن فتَشْهدون له بالبلاغِ، وأَشْهَدُ عليكم». قوله: «والوَسَطُ العَدْلُ» مرفوعٌ غيرُ مُدْرَجٍ، نبَّه على ذلك ابنُ حجر في شرح البخاري[6].

---

(١) في المسند (٣/٩) انظر الذي بعده.

(٢) في سننه (٥/٧٥) أبواب التفسير، ب: ومن سورة البقرة، ح ٢٩٦١ وقال: «حديث حسن صحيح»، وصححه الشيخ الألباني في صحيح سنن الترمذي (٣/١٨٦).

(٣) في المستدرك (٢/٢٦٨) ك: التفسير، من سورة البقرة، وصححه الحاكم على شرط الشيخين ووافقه الذهبي.

(٤) ح، م، ر: «وصَحَّحه»، والمثبت موافق لما في مصادر التخريج.

(٥) البخاري في صحيحه (٨/١٧١-١٧٢) مع الفتح، ك: التفسير، ب: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ ح ٤٤٨٧، ولم أقف عليه في صحيح مسلم فيما بحثت، وأخرجه الترمذي في سننه (٥/٧٥) ك: التفسير، ح ٢٩٦١، وأحمد في مسنده (٣/٣٢)، وأبو يعلى في مسنده (٢/٣٩٧)، ح ١١٧٣.

(٦) فتح الباري ٨/١٧٢.

وأخرج أبو الشيخِ[1] والدَّيْلَميُّ في «مسند الفردوس»[2] من طريقِ جُوَيْبِرٍ، عن الضحَّاك، / عن ابنِ عباسٍ قال: قال رسولُ الله ﷺ في قوله: ﴿فَٱذْكُرُونِيٓ أَذْكُرْكُمْ﴾ [١٥٢]، يقول: «اذكروني يا معشرَ العِباد بطاعتي أذكرْكُم بمغفرتي». ٤/٢١٦

وأخرج الطبرانيُّ[3] عن أبي أُمامةَ قال: «انقطع قِبالُ[4] النبي ﷺ، فاسترجَعَ، فقالوا: مصيبة يا رسول الله، فقال: «ما أصاب المؤمنَ ممَّا يكرَهُ فهو مصيبةٌ». له شواهدُ كثيرةٌ.

وأخرج ابنُ ماجَه[5] وابنُ أبي حاتمٍ[6] عن البَراءِ بنِ عازبٍ، قال: كنَّا في جِنازةٍ مع النبيِّ ﷺ فقال: «إن الكافِر يُضْرَبُ ضربةً بين عينَيْه، فتسمَعُه كلُّ دابَّةٍ غيرَ الثَّقَلين، فتلعنه كلُّ دابةٍ سَمِعت صوتَه، فذلك قولُ اللهِ: ﴿وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ﴾ [١٥٩]، يعني دَوَابَّ الأرضِ».

---

(١) كذا عزاه المصنف له في الدّر (١/٣٦٠) وانظر بعده الآتي.

(٢) كما في الفردوس (٣/٢٠٥)، ح ٤٤٤١، وهو حديث ضعيف في سنده جويبر بن سعيد الأزدي متروك، كما تقدم.

(٣) في المعجم الكبير (٨/٢٠٣-٢٠٤)، ح ٧٨٢٤، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٢/٣٣١) رواه الطبراني بإسناد ضعيف.

(٤) القِبال من النعل: الزِّمام الذي يكون بين الإصبع الوسطى والتي تليها.

(٥) في سننه (٢/١٣٣٣-١٣٣٤) ك: الفتن، ب: العقوبات، ح ٤٠٢١، انظر الذي بعده.

(٦) في تفسيره (١/٢٦٩)، ح ١٤٤٤، وسنده ضعيف، فيه ليث بن أبي سليم ترك حديثه لعدم تميز حديثه بعد الاختلاط من قبله كما تقدم.

وأخرج الطبراني[1] عن أبي أُمامةَ، قال: قال رسولُ الله ﷺ في قوله: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾ [١٩٧]، قال: «شوالُ وذو القِعدةِ وذو الحِجَّة».

وأخرج الطبراني[2] بسندٍ لا بأسَ به، عن ابن عباسٍ، قال: قال رسولُ الله ﷺ في قوله: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ﴾ [١٩٧]، قال: «الرَّفَثُ: التعرُّضُ للنساءِ بالجِماعِ، والفُسُوق المعاصي، والجدالُ جِدالُ الرجلِ صاحبَه».

وأخرج أبو داودَ[3] عن عَطاءٍ أنه سُئِل عن اللَّغْو في اليمين؟ فقال: قالت عائشةُ: إنَّ رسول الله ﷺ قال: «هو كلامُ الرجلِ في بيته: كلاّ واللهِ، وبلى واللهِ» أخرجه البخاري[4] موقوفاً عليها.

---

(١) في المعجم الأوسط (٢/ ٣٥٠-٣٥١)، ح ١٦٠٧، وفي الصغير (١/ ٦٦)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٦/ ٣١٨): «رواه الطبراني في الصغير والأوسط وفيه: حصين بن مُخارق، وهو ضعيف جداً»، وتقدم الكلام عليه.

(٢) في المعجم الكبير (١١/ ١٩)، ح ١٠٩١٤، وقال الهيثمي في المجمع (٦/ ٣١٨): «رواه الطبراني عن شيخه يحيى بن عثمان بن صالح عن سوار بن محمد بن قريش وكلاهما فيه لين، وقد وثقا، ورجاله رجال الصحيح».

(٣) في سننه (٣/ ٥٧١-٥٧٢) ك: الأيمان والنذور، ب: لغوا اليمين، ح (٣٢٥٤) انظر الحديث الآتي.

(٤) في صحيحه (٨/ ٢٧٥) ك: التفسير، ب: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِىٓ أَيْمَٰنِكُمْ﴾ ح ٤٦١٣.

وأخرج أحمدُ(١) وغيرُه عن أبي رَزِينٍ الأَسَديِّ قال: قال رجلٌ: يا رسولَ الله، أرأَيْتَ قولَ الله: ﴿ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِۖ﴾ [٢٢٩]، فأين الثالثةُ؟ قال: «التسريحُ بإحسان الثالثةُ».

وأخرج ابنُ مَرْدُويه(٢) عن أنسٍ قال: جاء رجلٌ إلى النبيِّ ﷺ / فقال: ٢١٧/٤ يا رسولَ الله ذَكَرَ اللهُ الطلاقَ مرتين، فأين الثالثةُ؟ قال: «إمساكٌ بمعروفٍ أو تسريحٌ بإحسانٍ».

وأخرج الطبرانيُّ(٣) بسندٍ لا بأسَ به، من طريق ابن لَهِيعة، عن عمرو [٤٥٥] / ابن شعيب، عن أبيه، عن جَدِّه، عن النبي ﷺ قال: «الذي بيده عُقْدَةُ النِّكاحِ الزوجُ».

---

(١) لم أقف عليه في المسند، وأخرجه عبدالرزاق في تفسيره (١/٩٣) وأبو داود في المراسيل/١٨٩، ٢٢٠، وسعيد بن منصور في تفسيره (١/٣٤٠-٣٤١)، ح ١٤٥٦، والبيهقي في سننه (٧/٣٤٠) وسنده حسن إلا أنه مرسل.

(٢) كذا عزاه المصنف لابن مردويه في الدّر (١/٦٦٤) ورواه الدارقطني في سننه (٤/٣-٤) والبيهقي في السنن الكبرى (٧/٣٤٠)، وقال الدارقطني: «كذا قال عن أنس والصواب عن إسماعيل بن سميع عن أبي رزين مرسل عن النبي ﷺ» وقال البيهقي: «ليس بشيء».

(٣) في المعجم الأوسط (١/١٨٨)، ح ٦٣٥٥، في إسناده ابن لهيعة اختلط بعد احتراق كتبه كما تقدم.

وأخرج الترمذيُّ[١] وابن حِبَّانَ في صحيحه[٢] عن ابن مسعود، قال: قال رسول الله ﷺ: «صلاةُ الوسطى صلاةُ العصرِ».

وأخرج أحمدُ[٣] والترمذيُّ[٤] وصحَّحه عن سَمُرَةَ أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «صلاةُ الوسطى صلاةُ العصر». وأخرج ابنُ جريرٍ[٥] عن أبي هريرةَ قال: قال رسول الله ﷺ: «الصلاةُ الوسطى صلاة العصر». وأخرج[٦] أيضاً عن أبي مالكٍ الأشعريِّ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «الصلاةُ الوسطى صلاةُ العصرِ». وله طرقٌ أخرى وشواهدُ.

---

(١) في سننه (٥/٩٢) أبواب التفسير، ومن سورة البقرة، ح ٢٩٨٥ وهو حديث صحيح أخرجه مسلم في صحيحه (١/٤٣٧) ك: المساجد ومواضع الصلاة، ب: الدليل لمن قال الصلاة الوسطى هي صلاة العصر، ح ٦٢٨، وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح».

(٢) (٥/٤١) ك: الصلاة، ب: فضل الصلوات الخمس، ح ١٧٤٦. وانظر الذي قبله.

(٣) في مسنده (٥/٧-٨) انظر ما تقدم.

(٤) في سننه (٥/٩٠) أبواب التفسير، ومن سورة البقرة، ح ٢٩٨٣، وهو حديث صحيح صححه الترمذي وذكره الشيخ الألباني في صحيح الترمذي (٣/١٩٨) وقال: «صحيح» وانظر ما تقدم.

(٥) في تفسيره (٥/١٨٩ برقم ٥٤٣٢) (٢/٥٥٩)، اختلف الرواة في رفع هذا الحديث ووقفه، والصواب وقفه على أبي هريرة رضي الله عنه. انظر: السنن الكبرى للبيهقي (١/٤٦٠-٤٦١) وتفسير ابن جرير (٥/١٧٠-١٧٢) (٢/٥٥٤-٥٥٥).

(٦) أي: ابن جرير في تفسيره (٥/١٩٨ برقم ٥٤٤٥) (٢/٥٦١) وسنده ضعيف، فيه محمد بن إسماعيل بن عياش لم يسمع من أبيه شيئاً ولم يكن بذاك كما تقدم.

وأخرج الطبرانيُّ(١) عن علي، عن رسول الله ﷺ قال: «السَّكينة ريح خَجُوج»(٢).

وأخرج ابن مَرْدُويه(٣) من طريقِ جُوَيْبرٍ عن الضحَّاكِ، عن ابنِ عباسٍ مرفوعاً في قوله: ﴿ يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَن يَشَاءُ ﴾ [٢٦٩]، قال: «القرآنُ»، قال ابن عباسٍ: «يعني تفسيرَه؛ فإنه قد قرأه البَرُّ والفاجِرُ».

* * *

﴿آل عمران﴾

أخرج أحمدُ(٤) وغيرُه عن أبي أمامةَ عن النبي ﷺ في قوله: / ٤/ ٢١٨ ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ﴾ [٧]، قال: «هم الخوارِجُ». وفي قولِه: ﴿ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ﴾ [١٠٦]، قال: «هم الخوارِجُ».

---

(١) في المعجم الأوسط (٧/ ٤٧٥)، ح ٦٩٣٧، وسنده ضعيف، فيه خالد بن عرعرة ترجم له ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٣/ ٣٤٣) وسكت عنه، وأيضاً عبدالعزيز بن عثمان بن جبلة مقبول، كما في التقريب / ٦١٤ برقم ٤١٤٠.

(٢) الريح الخجوج: الريح التي تلتوي في هبوبها. قال ابن الأثير: «شديدة المرور في غير استواء». انظر: النهاية ٢/ ١١.

(٣) كذا عزاه المصنف له في الدّر (٢/ ٦٦)، وسنده ضعيف، فيه جويبر الأزدي ضعيف جداً كما تقدم.

(٤) في المسند (٥/ ٢٦٢) والطبراني في المعجم الكبير (٨/ ٢٧١) برقم ٨٠٤٦ وفي إسناده أبو غالب صاحب أبي أمامة، صدوق يخطئ كما في التقريب / ١١٨٨ برقم ٨٣٦٢.

وأخرج الطبرانيُّ وغيرُه[1] عن أبي الدرداءِ: أنَّ رسول الله ﷺ سُئِل عن الراسخين في العلم؟ قال[2]: «مَنْ بَرَّتْ يمينُه، وصَدَقَ لسانُه، واستقام قلبُه، وعَفَّ بَطْنُه وفَرْجُه، فذلك من الراسخين في العلم».

وأخرج الحاكمُ[3] وصحَّحه عن أنسٍ، قال: سُئِل رسول الله ﷺ عن قولِ اللهِ: ﴿وَٱلْقَنَـٰطِيرِ ٱلْمُقَنطَرَةِ﴾ [١٤]، قال: «القنطارُ ألفُ أُوقيةٍ».

وأخرج أحمدُ[4] وابن ماجه[5] عن أبي هريرةَ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «القِنْطار اثنا عشر ألفَ أوقيةٍ».

---

(١) في المعجم الكبير (٨/١٥٢) برقم ٧٦٥٨، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٦/٣٢٤)، وجاء عنده «قرت عينه» بدل «برت يمينه» وهو تحريف، وأخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره (٦/٢٠٧ برقم ٦٦٣٨) (٣/١٨٤-١٨٥) وابن أبي حاتم في تفسيره (٢/٥٩٩)، ح ٣٢٠٥، وهو حديث ضعيف، في إسناده عبدالله بن يزيد ضعيف، وبه ضعفه الهيثمي في مجمع الزوائد (٦/٣٢٤)، وكذلك نعيم بن حمّاد الخزاعي صدوق يخطئ كثيراً، كما في التقريب /١٠٠٦ برقم ٧٢١٥.

(٢) المثبت من أ، ك، وسائر النسخ: «فقال».

(٣) في المستدرك (٢/١٧٨) ك: النكاح، وقال: «صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي، لكن في إسناده زهير بن محمد التميمي، يروي عنه أبو حفص التنيسي أباطيل موضوعة، كما قاله الإمام أحمد وغيره، كما في تهذيب الكمال (٩/٤١٧).

(٤) في المسند (٢/٣٦٣) انظر الذي بعده.

(٥) في سننه (٢/١٣٠٧) ك: الأدب، ب: بر الوالدين، ح ٣٦٦٠، وهو حديث ضعيف ذكره الألباني -رحمه الله- في ضعيف سنن ابن ماجه /٢٩٥، وقال: «ضعيف».

وأخرج الطبراني[1] بسندٍ ضعيفٍ عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ في قوله: ﴿وَلَهُۥٓ أَسۡلَمَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ طَوۡعٗا وَكَرۡهٗا﴾ [٨٣]، قال: «أمَّا مَنْ في السموات فالملائكةُ، وأمَّا مَنْ في الأرض فمَنْ وُلِد على الإسلام، وأمَّا كُرْهاً فمَنْ أُتي به مِنْ سَبايا الأممِ في السلاسلِ والأغلالِ يُقادُون إلى الجنة وهم كارهون».

وأخرج الحاكم[2] -وصحَّحه- عن أنسٍ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ سُئِل عن قول الله: ﴿مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلٗاۚ﴾ [٩٧] ما السبيلُ؟ قال: «الزادُ والراحلةُ».

وأخرج الترمذيُّ[3] مثلَه من حديث ابنِ عُمَرَ وحَسَّنه.

---

(١) في المعجم الكبير (١١/١٥٥-١٥٦) برقم (١١٤٧٣)، ضعيف جدًّا، فيه محمد ابن محصن العكاشي متروك، كما في الكاشف للذهبي (٢/٢١٤) وجاء في التقريب /٨٩٣ برقم ٦٣٠٨، كذبوه، وبه ضعَّفه الهيثمي في مجمع الزوائد (٦/٣٢٦).

(٢) في المستدرك (١/٤٤١-٤٤٢) ك: المناسك، ورواه البيهقي في سننه (٤/٣٣٠) مرفوعاً من حديث أنس رضي الله عنه ومرسلاً من حديث الحسن، وقال -بعد المرفوع-: «ولا أراه إلا وَهْماً»، وقال -عقب المرسل-: «هذا هو المحفوظ عن قتادة عن الحسن عن النبي ﷺ».

(٣) في سننه (٥/١٠٢-١٠٣) ك: التفسير، ب: ومن سورة آل عمران، ح ٢٩٩٨، وضعَّفه، وكذا ذكره الألباني -رحمه الله- في ضعيف سنن الترمذي /٣١٥، وقال: «ضعيف جدًّا».

وأخرج عبدُ بنُ حُمَيد في تفسيره[1] عن نُفَيْعٍ قال: قال رسولُ الله ﷺ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ [٩٧] فقام رجلٌ مِنْ هُذَيْلٍ، فقال: «يا رسولَ الله، / مَنْ تركه فقد كفر؟ ٤/٢١٩ قال: مَنْ تركه لا يَخاف عقوبتَه ولا يرجُو ثوابَه». نُفَيع تابعيٌّ، فالإسنادُ مرسلٌ، وله شاهدٌ موقوفٌ على ابنِ عباسٍ[2].

وأخرج الحاكمُ[3] وصحَّحه عن ابنِ مسعودٍ، قال: قال رسول الله ﷺ في قولِه: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ﴾ [١٠٢]، «أن يُطاعَ فلا يُعْصَى ويُذْكَرَ فلا يُنْسى».

وأخرج ابنُ مَرْدُويه[4] عن أبي جعفرٍ الباقرِ، قال: قرأ رسول الله ﷺ: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ﴾ [١٠٤] ثم قال: «الخيرُ اتِّباع القرآنِ وسُنَّتي»، معضل.

---

(١) كذا عزاه المصنف له في الدّر (٢/٢٧٧) وأخرجه ابن جرير في تفسيره (٧/٤٨ برقم ٧٥١١) (٣/٤/٢٠) وهو مرسل ضعيف الإسناد، فيه نفيع بن الحارث أبو داود الأعمى الهَمْداني، قال أبو حاتم في الجرح التعديل (٤/٢٧٢-٢٧٣) برقم ٩١١٥: «منكر الحديث ضعيف الحديث».

(٢) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٧/٤٩ برقم ٧٥١٢) (٣/٤/٢٠) والبيهقي في السنن الكبرى (٤/٣٢٤) لعلّه يُحسّن إسناده لأجل عبدالله بن صالح كاتب الليث، والله أعلم.

(٣) في المستدرك (٢/٢٩٤)، ك: التفسير، وصححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي.

(٤) كذا عزاه المصنف له في الدّر (٢/٢٨٩) وهو معضَل مرسَل، لأنَّ محمد بن علي الباقر من الرابعة كما في التقريب /١٨٧٩ برقم ٦١٩١.

وأخرج الدَّيْلَميُّ في «مسند الفردوس»[1] بسندٍ ضعيفٍ عن ابنِ عمرَ، عن النبي ﷺ في قوله: ﴿يَوۡمَ تَبۡيَضُّ وُجُوهٞ وَتَسۡوَدُّ وُجُوهٞ﴾ [١٠٦]، قال: «تَبْيَضُّ وجوهُ أهلِ السُّنةِ، وتَسْوَدُّ وجوهُ أهلِ البِدَعِ».

[٤٥٦] وأخرج الطبرانيُّ[2] وابن مَرْدُويه[3] بسندٍ / ضعيفٍ عن ابنِ عباس قال: قال رسولُ الله ﷺ في قوله: ﴿مُسَوَّمِينَ﴾[4] [١٢٥]، قال: «مُعَلَّمين»، وكانت سيما الملائكة يومَ بدرٍ عمائمُ سودٌ، ويومَ أُحُدٍ عمائمُ حمرٌ.

وأخرج البخاريُّ[5] عن أبي هريرةَ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ آتاه اللهُ مالاً فلم يُؤَدّ زكاتَه مُثِّلَ له شُجاعٌ أقرعُ له زبيبتان، يُطَوَّقُه يومَ القيامة،

---

(١) كما في فردوس الأخبار (٥/٤٤٩) ح ٨٤٤٦، وعزاه ابن عراق في تنزيه الشريعة (١/٣١٩) للدارقطني، ثم قال: «موضوع، والحمل فيه على أبي النضر أحمد بن عبدالله الأنصاري» وقال الحافظ ابن حجر -في اللسان (١/٢٠٢)-: «اتهمه الدارقطني بالوضع».

(٢) في المعجم الكبير (١١/١٥٥)، ح ١١٤٦٩، انظر الآتي بعده.

(٣) كذا عزاه المصنف له في الدّر (٢/٣٠٩) وللطبراني، وهو عندهما من رواية: عبد القدوس بن حبيب، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس به. وهذا الإسناد ضعيف جدًّا، فيه عبدالقدوس بن حبيب، متروك، كما في الميزان (٢/٦٤٣) برقم ٥١٥٦، وبه ضعفه الهيثمي في المجمع (٦/٣٢٧). وعند ابن مردويه: (حنين) بدل (أحد) انظر: تفسير ابن كثير ٢/٩٥.

(٤) على قراءة فتح الواو، وهي لغير ابن كثير وأبي عمرو ويعقوب وعاصم، وقرأ المذكورون بالكسر. انظر: التيسير ٩٠، تقريب النشر: ١٠٢.

(٥) في صحيحه (٨/٢٣٠) ك: التفسير، ب: ﴿وَلَا يَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبۡخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦ﴾ ح ٤٥٦٥، وجاء فيه: «مثل له ماله شجاعاً أقرع...» وفي كتاب الزكاة (٣/٢٦٨) ح برقم ١٤٠٣ وجاء فيه «مُثِّلَ له يوم القيامة شجاعاً أقرع...».

فيأخذ بلِهْزِمَتَيه(1)، فيقول: أنا مالُكَ أنا كنزُك»، ثم تلا هذه الآيةَ: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ﴾ الآية [١٨٠].

* * *

﴿النساء﴾

أخرج ابن أبي حاتم(2) وابن حِبَّانَ في صحيحه(3) عن عائشة، عن النبيِّ صلى الله عليه / وسلم في قوله: ﴿ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَلَّا تَعُولُوا۟﴾ [٣]، قال: «ألاَّ تَجُوروا». قال ابن أبي حاتم(4): «قال أبي: «هذا حديثٌ خطأٌ، والصحيح عن عائشةَ: موقوف».

٢٢٠/٤

وأخرج الطبرانيُّ(5) بسندٍ ضعيفٍ عن ابن عمر قال: قُرِئَ عندَ عمرَ:

---

(١) المثبت من: ح، وهو موافق لما في البخاري، وسائر النسخ «بلهزمته» واللِّهْزِمة: عَظْمٌ ناتئ في اللَّحْي تحت الحنك.

(٢) في تفسيره (٣/ ٨٦٠)، ح ٤٧٦١. انظر الحديث التالي.

(٣) (٩/ ٣٣٨-٣٣٩) ك: النكاح، ب: ذكر الخبر المدحض قول من زعم أن قوله جل وعلا ﴿ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَلَّا تَعُولُوا۟﴾ أراد به كثرة العيال، ح ٤٠٢٩، وهو موقوف على عائشة رضي الله عنها.

(٤) تفسير ابن أبي حاتم ٣/ ٨٦٠.

(٥) في المعجم الأوسط (٥/ ٢٦٢)، ح ٤٥١٤، وهو ضعيف كما قال المؤلف، في سنده نافع مولى يونس السُّلمي وهو متروك كما في ميزان الاعتدال (٤/ ٢٤٣-٢٤٤) وبه ضعفه الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/ ٦).

﴿ كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا ﴾ [٥٦]، فقال معاذٌ: «عندي تفسيرُها؛ تُبَدَّل في ساعةٍ مئةَ مرةٍ» فقال عمرُ: «هكذا سمعتُ مِنْ رسولِ الله ﷺ».

وأخرج الطبرانيُّ[١] بسندٍ ضعيفٍ عن أبي هريرةَ، عن النبي ﷺ في قوله: ﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ ﴾ [٩٣]، قال: «إن جازاه».

وأخرج الطبرانيُّ[٢] وغيرُه بسندٍ ضعيفٍ عن ابنِ مسعود قال: قال رسولُ الله ﷺ في قوله: ﴿ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ وَيَزِيدُهُم مِّن فَضْلِهِۦ ﴾ [١٧٣]، «الشفاعةُ فيمن وَجَبَتْ له النارُ ممَّن صَنَعَ إليهم المعروفَ في الدنيا».

وأخرج أبو داودَ في «المراسيل»[٣]، عن أبي سَلمةَ بنِ عبدِالرحمن قال: جاء رجلٌ إلى النبيِّ ﷺ فسأله عن الكَلالة، فقال: «أمَا سَمِعْتَ الآيةَ التي أُنْزِلَتْ في الصيفِ: ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى ٱلْكَلَٰلَةِ ﴾؟ [١٧٦] فمَنْ لم يَتْرُكْ ولداً ولا والداً فورَثَتُه كَلالةٌ» مرسل.

---

(١) في الأوسط (٩ / ٢٧٥-٢٧٦)، ح ٨٦٠١، وسنده ضعيف، كما قال المؤلف، في سنده محمد بن جامع البصري العطار، ضعيف، قال عنه ابن عدي في الكامل (٥ / ١٧١٦) «محمد بن جامع ضعيف»، وبه ضعَّفه الهيثمي في مجمع الزوائد (٧ / ٨).

(٢) في المعجم الكبير (١٠ / ٢٠١)، ح ١٠٤٦٢، وسنده ضعيف كما قال المصنف، فيه بقية بن الوليد، موصوف بأقبح أنواع التدليس كما تقدَّم، وكذا إسماعيل بن عبدالله الكندي أتى بخبر عجيب منكر، كما في الميزان للذهبي (١ / ٢٣٥) برقم ٩٠١.

(٣) / ٢٧١-٢٧٢، برقم ٣٧١، وهو مرسل ضعيف، فيه أبو إسحاق السبيعي اختلط واشتهر بالتدليس، كما تقدم.

وأخرج أبو الشيخ في كتاب «الفرائض»[1]، عن البَراءِ: سألتُ رسولَ الله ﷺ عن الكلالة فقال: «ما خلا الولدَ والوالدَ».

* * *

﴿المائدة﴾

أخرج ابن أبي حاتم[2] عن أبي سعيد الخُدْرِيِّ عن رسول الله ﷺ قال: «كانت بنو إسرائيل إِذا كان لأحدِهم خادمٌ ودابةٌ وامرأة كُتِب مَلِكاً» /. له شاهد من مرسل زيد بن أسلم عند ابن جرير[3]. ٤/٢٢١

وأخرج الحاكمُ[4] وصَحَّحه عن عِياضٍ الأشعريِّ قال: «لمَّا نزلت: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [٥٤]، قال رسولُ اللهِ ﷺ لأبي موسى: «هم قومُ هذا».

---

(١) لم نقف عليه، وذكره الذهبي في ترجمة أبي الشيخ من السير ١٦/٢٧٨، وسمَّاه الكتاني: «الفرائض والوصايا» الرسالة المستطرفة: ٤٩. والحديث عزاه المصنف له في الدر ٢/٧٥٦.

(٢) لم أعثر عليه في المطبوع من تفسيره، لكن ذكره الحافظ ابن كثير في تفسيره (٣/٦٨) بإسناد ابن أبي حاتم وقال عقبه: «وهذا حديث غريب من هذا الوجه».

(٣) في تفسيره (١٠/١٦١/١١٦٢٦) (٤/٦/١٦٩)، وذكره الحافظ ابن كثير في تفسيره (٣/٦٨) وقال عقبه: «هذا مرسل غريب».

(٤) في المستدرك (٢/٣١٣) ك: التفسير، تفسير سورة المائدة، ثم قال: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه»، وأقره الذهبي.

وأخـرج الطبـرانـيُّ(١) عـن عـائشـةَ، عـن النبـيِّ ﷺ فـي قـولـه: ﴿ أَوْ كِسْوَتُهُمْ ﴾ [٨٩]، قال: «عباءةٌ لكلِّ مسكين».

وأخرج الترمذيُّ(٢)، وصَحَّحه عن أبي أميةَ الشَّعْبانيِّ قال: أتيت أبا ثعلبةَ الخُشَنِيَّ، فقلت له: كيف تصنعُ في هذه الآية؟ قال: أيةُ آيةٍ؟ قلت قـوله: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ ﴾ [١٠٥]، قال: أما واللهِ لقد سألتَ عنها خبيراً، سألتُ عنها رسولَ الله ﷺ قال: «بل ائتمِروا بالمعروفِ، وتناهَوْا عن المنكرِ، حتى إذا رأيتَ شُحًّا مُطاعاً، وهوىً مُتَّبعاً، ودنيا مُؤْثَرَةً، وإعجابَ كلِّ ذي رأيٍ برأيهِ، فعليك بخاصَّةِ نفسِك ودَعِ العَوامَّ».

وأخرج أحمدُ(٣) والطبراني(٤) وغيرُهما عن أبي عامرٍ الأشعريِّ، قال: سألتُ رسولَ الله ﷺ عن هذه الآيةِ، فقال: «لا يَضُرُّكم مَنْ ضَلَّ مِن الكُفَّار إذا اهتديتم».

---

(١) لم أقف عليه عند الطبراني، وعزاه أيضاً المصنف له في الدّر (٣/١٥٣) ولابن مردويه.

(٢) في سننه (٥/١٤٦) ك: أبواب التفسير، ب: ومن سورة المائدة، ح ٣٠٥٨، وقال: «حديث حسن غريب» وذكره الألباني -رحمه الله- في ضعيف سنن الترمذي /٣٢٠، وقال: «ضعيف ولبعضه شواهد». انظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة (١/٨١٢-٨١٣).

(٣) في المسند (٤/١٢٩)، وانظر الذي بعده.

(٤) في المعجم الكبير (٢٢/٣١٧)، ح ٧٩٩ ورجاله ثقات إلا أنه لا يُعرف لعلي بن مدرك سماعٌ من أحد من الصحابة، كما في مجمع الزوائد (٧/١٩).

﴿ الأنعام ﴾

أخرج ابنُ مَرْدُويه[1] وأبو الشيخِ[2] من طريق نَهْشَلٍ، عن الضحَّاكِ، عن ابنِ عباسٍ قال: قال رسول الله ﷺ: «مع كل إنسانٍ مَلَكٌ إذا نام يأخذ [٤٥٧] نَفْسَه، فإنْ أذن اللهُ في قَبْضِ روحِه قبضَه، وإلا رَدَّ إليه، فذلك / قوله: ﴿يَتَوَفَّىٰكُم بِٱلَّيْلِ﴾ [٦٠]». نَهْشل كذَّابٌ.

٤/٢٢٢ / وأخرج أحمدُ[3] والشيخان[4] وغيرُهم عن ابنِ مسعودٍ قال: لمَّا نَزلت هذه الآية: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ [٨٢] شَقَّ ذلك على الناسِ، فقالوا: يا رسولَ الله، وأيُّنا لا يَظْلِمُ نَفْسَه؟ قال: «إنه ليس الذي تَعْنُون، ألم تسمعوا ما قال العبدُ الصالحُ: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]، إنما هو الشرك».

وأخرج ابنُ أبي حاتمٍ[5] وغيرُه بسندٍ ضعيفٍ، عن أبي سعيدٍ الخُدْرِيِّ، عن رسولِ الله ﷺ في قولِه: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ﴾ [١٠٣]، قال: «لو أنَّ الجنَّ والإنسَ والشياطينَ والملائكةَ منذ خُلِقوا إلى أن فَنُوا، صُفُّوا صَفًّا واحداً، ما أحاطوا بالله أبداً».

(١-٢) كذا عزاه المصنف لهما في الدّر (٣/ ٢٨٠) وهو حديث ضعيف جدًّا به في سنده نهشل بن سعيد كذاب، كما تقدم.

(٣) في المسند (١/ ٤٢٤) وهو حديث صحيح في الصحيحين، وانظر الذي بعده.

(٤) تقدم تخريجه في ص: ١٩٨.

(٥) في تفسيره (٤/ ١٣٦٣)، ح ٧٧٣٦، وهو حديث ضعيف، فيه: بشر بن عمارة ضعيف، وعطية العوفي أيضاً كما تقدم.

وأخرج الفِرْيابيُّ[1] وغيرُه من طريقِ عمرِو بن مُرَّةَ، عن أبي جعفرٍ، قال: سُئِل النبي ﷺ عن هذه الآية: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهۡدِيَهُۥ يَشۡرَحۡ صَدۡرَهُۥ لِلۡإِسۡلَٰمِۖ﴾ [١٢٥]، قالوا: كيف يشرحُ صدرَه؟ قال: «نورٌ يُقْذَفُ به، فينشرحُ له وينفَسِحُ»، قالوا: فهل لذلك مِنْ أمارةٍ يُعْرَفُ بها؟ قال: «الإنابةُ إلى دارِ الخلود، والتجافي عن دارِ الغُرورِ، والاستعدادُ للموتِ قبلَ لقاءِ الموتِ». مُرْسَلٌ، له شواهدُ كثيرةٌ متصلةٌ ومرسلةٌ يرتقي بها إلى درجةِ الصحةِ أو الحُسْنِ.

وأخرج ابنُ مَرْدُويه[2] والنحاسُ في ناسخه[3] عن أبي سعيدٍ الخُدْرِيِّ، عن النبيِّ ﷺ في قولِه: ﴿وَءَاتُواْ حَقَّهُۥ يَوۡمَ حَصَادِهِۦۖ﴾ [١٤١] قال: «ما سقط من السُّنْبُلِ».

وأخرج ابنُ مَرْدُويه[4] بسندٍ ضعيفٍ مِنْ مُرْسَلِ سعيدِ بن المسيِّبِ قال:

---

(١) تفسيره مفقود، وقد أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره (١٢/١٠٠/١٣٨٥٤) (٥/٨/٢٧) وعبدالرزاق في تفسيره (٢/٢١٧-٢١٨) والحاكم في المستدرك (٤/٣١١) ك: الرقاق، وهو حديث ضعيف في إسناده أبو جعفر عبدالله بن المسور، قال عنه النسائي والدارقطني: متروك. انظر: ميزان الاعتدال للذهبي (٢/٥٠٥).

(٢) كذا عزاه له المصنف في الدرّ (٣/٣٦٧) وانظر الذي بعده.

(٣) (٢/٣٣٣) وسنده ضعيف، فيه دراج أبو السمح، صدوق، لكن في حديثه عن أبي الهيثم ضعف، وروايته هنا عنه. انظر: تهذيب التهذيب (٣/١٨٠-١٨١) برقم ٣٩٧.

(٤) كذا عزاه له المصنف في الدرّ (٣/٣٨٤) وهو ضعيف كما قال المؤلف؛ لأنه مرسل غير أنه جاء عنده «من أوفى على يديه...» بدل «أربى...».

قال رسولُ الله ﷺ: ﴿ وَأَوْفُوا۟ ٱلْكَيْلَ وَٱلْمِيزَانَ بِٱلْقِسْطِ ۖ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۖ ﴾ [١٥٢]، فقال: «من أَوْفَى[١] على يده في الكيلِ والميزانِ، واللهُ يعلم صحةَ نيتِه بالوفاء فيهما، لم يُؤاخَذْ، وذلك تأويلُ «وُسْعَها»».

٤/٢٢٣ / وأخرج أحمدُ[٢] والترمذيُّ[٣] عن أبي سعيدٍ، عن النبيِّ ﷺ: ﴿ يَوْمَ يَأْتِى بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا ﴾ [١٥٨]، قال: «طلوعُ الشمسِ مِنْ مغربها»، له طرقٌ كثيرةٌ في الصحيحين[٤] وغيرِهما من حديثِ أبي هريرةَ وغيره.

---

(١) المثبت من ر، ع، وهو الصواب، وهو كذلك في تفسير ابن كثير ٢ / ١٧٦، والدر المنثور ٣ / ٣٨٤ . وفي بقية النسخ «أربى»، وهو خلاف المعنى.

(٢) في مسنده (٣ / ٣١) وانظر الذي بعده.

(٣) في سننه (٥ / ٢٣١) أبواب التفسير، من سورة الأنعام، ح ٣٠٧١، وسنده ضعيف، فيه عطية العوفي، صدوق يخطئ كثيراً وكان يُدلِّس تدليساً قبيحاً كما تقدم. والحديث صحيح من طريق أخرى عن أبي هريرة رضي الله عنه أخرجه مسلم في صحيحه (١ / ١٣٧) ك: الإيمان، ب: بيان الزمن الذي لا يقبل فيه الإيمان، ح ١٥٧، وحديث أبي سعيد ذكره الألباني في صحيح سنن الترمذي (٣ / ٢٣٧) وقال -عقبه-: «صحيح».

(٤) انظر: صحيح البخاري (١١ / ٣٥٢) مع الفتح ك: الرقاق، ح ٦٥٠٦، وصحيح مسلم (١ / ١٣٧) ك: الإيمان. ب: بيان الزمن الذي لا يقبل فيه الإيمان، ح ١٥٧، وسنن أبي داود (٤ / ٤٩٢) ك: الملاحم، ب: أمارات الساعة، ح ٤٣١٢ وسنن الترمذي (٥ / ٦٥٦) أبواب التفسير، من سورة الأنعام، ح ٣٠٧٢.

وأخرج الطبرانيُّ وغيره[1] بسندٍ جيدٍ[2] عن عمرَ بن الخطاب أنَّ رسولَ الله ﷺ قال لعائشةَ: «يا عائشة ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا﴾ [١٥٩]، هم أصحابُ البدع وأصحابُ الأهواء».

وأخرج الطبرانيُّ[3] بسندٍ صحيحٍ عن أبي هريرةَ عن النبيِّ ﷺ قال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا﴾ [١٥٩]، «هم أهلُ البدعِ والأهواءِ مِنْ هذه الأمة».

* * *

﴿الأعراف﴾

أخرج ابنُ مَرْدُويه[4] وغيرُه بسندٍ ضعيفٍ عن أنسٍ، عن النبيِّ ﷺ في قوله: ﴿خُذُواْ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [٣١]، قال: «صَلُّوا في نِعالِكم». له

(١) في المعجم الصغير (١/ ٢٠٣) والبيهقي في الشعب (٥/ ٤٤٩-٤٥٠) وسنده ضعيف، فيه بقية ومجالد بن سعيد كلاهما ضعيف كما تقدم، وقال الحافظ ابن كثير -في تفسيره (٣/ ٣٧٢)-: «حديث غريب ولا يصحُّ رفعه».

(٢) (ح): «صحيح» وهو سهو.

(٣) في المعجم الأوسط (١/ ٣٨٤) ح ٦٦٨، وقال عقبه: لم يرو هذا الحديث عن سفيان إلا موسى تفرد به معلل»، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/ ٢٣): «رواه الطبراني في الأوسط ورجاله رجال الصحيح غير معلل بن نفيل وهو ثقة».

(٤) عزاه السيوطي له في الدّر (٣/ ٤٤١) ولأبي الشيخ وابن عساكر ورواه العقيلي في الضعفاء (٣/ ١٤٢-١٤٣) والخطيب في تاريخ بغداد (١٤/ ٢٨٧) وسنده واه فيه عباد بن جويرية، قال عنه الإمام أحمد: كذاب أفاك، وكذّبه البخاري، وقال النسائي وغيره: متروك، وضعَّفه المصنف أيضاً. انظر: ميزان الاعتدال (٢/ ٣٦٥ برقم ٤١١١).

شاهدٌ من حديث أبي هريرةَ عند أبي الشيخِ[1].

وأخرج أحمدُ[2] وأبو داود[3] والحاكم[4] وغيرهم عن البَراءِ بن عازبٍ أنَّ رسولَ الله ﷺ ذكَرَ العبدَ الكافرَ إذا قُبِضَتْ روحُه، قال: «فيَصْعَدون بها، فلا يَمُرُّون بها على ملأ مِن الملائكةِ إلا قالوا: ما هذا الروحُ الخبيثُ؟ حتى يُنتهى بها إلى السماءِ الدنيا، فيُستفتحُ فلا يُفْتَحُ له» ثم قرأ رسولُ اللهِ ﷺ: ﴿لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ﴾ [٤٠]، فيقول الله: اكتبوا كتابَه في سِجِّينٍ في الأرضِ السُّفْلى، فتُطرَحُ روحُه طَرْحاً، ثم قرأ رسولُ اللهِ ﷺ: ﴿وَمَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوِي بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾ [الحج: ٣١].

/ وأخرج ابن مَرْدُويه[5] عن جابرِ بنِ عبدِالله، قال: سُئِل رسول الله ﷺ عَمَّنْ استوَتْ حسناتُه وسيئاتُه، فقال: «أولئك أصحابُ الأعراف». له ٤/٢٢٤

(١) كذا عزاه المصنف لأبي الشيخ في الدّر (٣/٤٤١) وأخرجه ابن عدي في الكامل (٥/١٨٢٩) وهو حديث ضعيف، في إسناده بقية بن الوليد الحمصي، موصوف بالتدليس عن الضعفاء والمجهولين كما تقدم، وأيضاً عليّ بن أبي عليّ القرشي مجهول ومنكر الحديث، كما في المصدر السابق لابن عدي.

(٢) في مسنده (٤/٢٨٧-٢٨٨) بطوله انظر الآتي في حاشية ٤.

(٣) في سننه (٣/٣٥٤) ك: الجنائز، ب: الجلوس عند القبر، ح ٣٢١٢. انظر الذي يلي.

(٤) في المستدرك (١/٣٧-٤٠) ك: الإيمان، وصححه الحاكم على شرط الشيخين ووافقه الذهبي وقال الشيخ الألباني في أحكام الجنائز /١٥٩، وهو كما قالا.

(٥) كذا عزاه المصنف له في الدّر (٣/٤٦٣) ولأبي الشيخ وابن عساكر وهو عنده في تاريخه (١٤/٣١٣) لكن في إسناده عباد بن كثير الثقفي متروك، وكذا مؤمل بن إسماعيل البصري صدوق سيئ الحفظ، كما في التقريب /٤٨٢، ٩٨٧ برقم ٣١٥٦، ٧٠٧٨.

شواهدُ[١].

وأخرج الطبرانيُّ[٢] والبيهقيُّ[٣] وسعيدُ بن منصور[٤] وغيرُهم عن عبدِالرحمنِ المُزَنيِّ قال: «سُئل رسول الله ﷺ عن أصحابِ الأعراف فقال: «هم ناسٌ قُتلوا في سبيل الله بمعصيةِ آبائهم، فمنَعَهم مِنْ دخولِ الجنة معصيةُ آبائهم، ومَنَعَهم مِنَ النارِ قَتْلُهم في سبيل الله». له شاهدٌ من حديثِ أبي هريرةَ عند البيهقيِّ[٥]، ومن حديثِ أبي سعيدٍ عند الطبرانيِّ[٦].

وأخرج البيهقيُّ[٧] بسندٍ ضعيفٍ عن أنسٍ مرفوعاً أنهم مؤمنو الجنِّ.

---

(١) وانظر لشواهده تفسير ابن أبي حاتم (٥/١٤٨٥) برقم ٨٥٠١ من قول ابن عباس رضي الله عنهما ومصنف ابن أبي شيبة (١٣/١٢٩)، وهَنَّاد في الزهد (١٩٨) من قول عبدالله بن الحارث، وورد من حديث حذيفة رضي الله عنه أيضاً وهو عند سعيد ابن منصور في سننه التفسير منه برقم (٩٥٥، ٩٥٦) وهَنَّاد في الزهد (٢٠١) وابن أبي حاتم (٥/١٤٨٤-١٤٨٥) برقم ٨٤٩٩، والبيهقي في البعث برقم (١١٠)، وانظر: الدر بتحقيق د. عبدالمحسن التركي (٦/٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥).

(٢) كما في مجمع الزوائد (٧/٢٣-٢٤) ك: التفسير، سورة الأعراف، ضعيف، فيه أبو معشر نجيح بن عبدالرحمن، وهو ضعيف كما تقدم، وبه ضعفه الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/٢٤).

(٣) في البعث والنشور/١٠٦، ب: ما جاء في أصحاب الأعراف، برقم ١٠٤. انظر قبله وبعده.

(٤) في تفسيره (٥/١٤٣-١٤٤) سورة الأعراف، ح ٩٥٤، وكذا أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره (١٢/٤٥٨ برقم ١٤٧٠٥) (٥/٨/١٩٣) ومداره عند الجميع على أبي معشر، وهو ضعيف كما تقدم.

(٥) في البعث والنشور/١٠٧، ب: ما جاء في أصحاب الأعراف، ح ١٠٧، فيه أبو معشر ضعيف كما تقدم وانظر الذي بعده.

(٦) في المعجم الصغير (١/٢٣٨-٢٣٩) والمعجم الأوسط (٤/٦١-٦٢) برقم ٣٠٧٧، ضعيف، في إسناده محمد بن مخلد الرعيني، وهو ضعيف كما في الميزان للذهبي (٤/٣٢) برقم ٨١٥١.

(٧) في البعث والنشور/١٠٧، ب: ما جاء في أصحاب الأعراف، ح ١٠٨، وهو ضعيف كما ضعفه المصنف.

وأخرج ابنُ جريرٍ[١] عن عائشةَ قالت: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «الطُّوفانُ الموتُ».

وأخرج أحمدُ[٢] والتِّرْمذيُّ[٣] والحاكم[٤] -وصححاه- عن أنسٍ أن النبيَّ ﷺ قرأ: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا﴾ [١٤٣]، قال: «هكذا»، وأشار بطَرَفِ إبهامِه / على أُنْمُلَةِ أصبعهِ اليمنى، فساخَ الجبلُ، وخَرَّ موسى صَعِقاً. وأخرجه أبو الشيخِ[٥] بلفظ: «وأشار بالخِنْصِرِ، فمِنْ نورِها جعله دكًّا». [٤٥٨]

وأخرج أبو الشيخِ[٦] من طريقِ جعفرِ بنِ محمدٍ، عن أبيه، عن جَدِّه،

---

(١) في تفسيره (١٣/ ٥٠ برقم ١٤٩٩٦) (٦/ ٩/ ٣١)، سنده ضعيف، فيه الحجاج بن أرطاة، صدوق كثير الخطأ والتدليس كما تقدم، والمنهال بن خليفة، ضعفه ابن معين وغيره كما في الميزان للذهبي (٤/ ١٩١) برقم ٨٨٠٥.

(٢) في المسند (٣/ ١٢٥، ٢٠٩). انظر الذي يأتي.

(٣) في سننه (٥/ ١٥٧) أبواب التفسير، ب: ومن سورة الأعراف، ح ٣٠٧٤، وقال: «هذا حديث حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من حديث حماد بن سلمة» وذكره الشيخ الألباني في صحيح الترمذي (٣/ ٢٣٨-٢٣٩)، وقال: «صحيح».

(٤) في المستدرك (٢/ ٣٢٠) ك: التفسير، سورة الأعراف، وصححه على شرط مسلم ووافقه الذهبي.

(٥) كذا ذكر المصنف روايتين عن أنس رضي الله عنه في الدّر (٣/ ٥٤٥) بنحو المذكور وعزاهما لأبي الشيخ.

(٦) كذا عزاه المصنف له في الدّر (٣/ ٥٤٨) وأخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٥/ ١٥٦٣) ح ٨٩٥٨، وهو حديث ضعيف، في إسناده سهل بن عثمان العسكري أحد الحفاظ له غرائب، كما في التقريب / ٤٢٠ برقم ٢٦٧٩، وأيضاً فيه انقطاع.

عن النبي ﷺ قال: «الألواح التي[1] أُنزلت على موسى كانت من سِدْرِ الجنة، كان طولُ اللَّوْح اثني عشر ذراعاً».

وأخرج أحمد[2] والنسائي[3] والحاكم[4] وصححه عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «إن الله أخذ الميثاق من ظهر آدم بنَعْمان -يعني عرفَةَ- فأخرج مِنْ صُلْبِه كلَّ ذرية ذَرَأَها فنَشَرها[5] بين يديه، ثم كلَّمهم قِبَلاً، قال: «ألستُ بربكم؟ قالوا: بلى».

/ وأخرج ابنُ جريرٍ[6] بسندٍ ضعيفٍ عن ابن عمرو[7] قال: قال رسول ٤/٢٢٥ الله ﷺ في هذه الآيةِ: «أخذ من ظهره كما يُؤْخَذُ بالمِشْطِ من الرأسِ، فقال لهم: ألستُ بربكم؟ قالوا: بلى، قالت الملائكةُ: شَهِدْنا».

---

(١) (أ): «الذي» وهو سهو.

(٢) في المسند (١/ ٢٧٢). انظر: الحاشيتين التاليتين.

(٣) في السنن الكبرى (٦/ ٣٤٧) ك: التفسير، ب: قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ ح ١١١٩١، انظر الذي بعده.

(٤) في المستدرك (٢/ ٥٤٤) ك: التاريخ، ذكر آدم عليه السلام، وصححه الشيخ الألباني في الصحيحة (٤/ ١٥٨) برقم ١٦٢٣ بمجموع طرقه وشواهد عن جمع من الصحابة.

(٥) ح، ع، ك: «نثرها».

(٦) في تفسيره (١٣/ ٢٣٢ برقم ١٥٣٥٤) (٦/ ٩/ ١١٣) وسنده ضعيف، فيه أحمد ابن أبي طيبة، قال ابن عدي: «حدَّث بأحاديث أكثرها غرائب»، كما في تهذيب الكمال (١/ ٣٦٢) والكاشف (١/ ١٩٦).

(٧) (ح): «عمر»، والمثبت موافق لما في مصادر التخريج.

وأخرج[1] أحمدُ والترمذيُّ وحَسَّنه والحاكم وصححه عن سَمُرَةَ عن النبيِّ ﷺ قال: «لما وَلَدَتْ حوّاءُ طافَ بها إبليسُ -وكان لا يعيشُ لها ولدٌ- فقال: سَمِّيه عبدَ الحارثِ فإنه يعيشُ، فسمَّتْه عبدَ الحارثِ فعاش، فكان ذلك مِنْ وَحْي الشيطانِ وأَمْرِه».

وأخرج ابن أبي حاتم[2] وأبو الشيخِ[3] عن الشَّعْبِيِّ قال: لما أنزل الله: ﴿خُذِ ٱلۡعَفۡوَ﴾ الآية [١٩٩]، قال رسول الله ﷺ: ما هذا يا جبريلُ؟ قال: لا أدري حتى أسألَ العالِمَ، فذهب ثم رَجَع، قال: «إِن اللّٰهَ أمرَك أن تعفوَ عمَّن ظلمك، وتُعطيَ مَنْ حَرَمَكَ، وتَصِلَ مَنْ قطعك» مرسل.

* * *

---

(١) تقدم تخريجه. انظر ص: ٥٧٦-٥٧٧.

(٢) في تفسيره (٥/١٦٣٨) برقم ٨٦٨٣. انظر الآتي.

(٣) كذا عزاه المصنف له في الدّر (٣/٦٢٨) وهو حديث مرسل، وذكره ابن كثير في تفسيره (٣/٥٣٦). وقال: «وهذا على كل حال مرسل».

﴿ الأنفال ﴾

أخرج أبو الشيخ[1] عن ابنِ عباسٍ عن رسولِ الله ﷺ في قوله: ﴿وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ مُّسْتَضْعَفُونَ فِى ٱلْأَرْضِ تَخَافُونَ أَن يَتَخَطَّفَكُمُ ٱلنَّاسُ﴾ [٢٦]، قيل: يا رسولَ الله، ومَن الناسُ؟ قال: «أهلُ فارسٍ».

وأخرج الترمذيُّ[2] -وضعفَّه- عن أبي موسى قال: قال رسول الله ﷺ: «أنزل الله عليّ أمانَيْن لأمتي: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ ۚ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ [٣٣]، فإذا مَضَيْتُ تركْتُ فيهم الاستغفارَ إلى يومِ القيامةِ».

وأخرج مسلمٌ[3] وغيرُه عن عقبةَ بنِ عامرٍ قال: «سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول، وهو على المنبر: ﴿وَأَعِدُّوا۟ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ﴾ [٦٠] «ألا إنَّ القوةَ / الرميُ، ألا إنَّ القوةَ الرميُ». ٤/٢٢٦

---

(١) هكذا عزاه له المصنف في الدر (٤/٤٧) وكذا لغيره، وزاد في (ع) «ابن حيان» بعد أبي الشيخ.

(٢) في سننه (٥/١٦٣) أبواب التفسير، ب: ومن سورة الأنفال، ح ٣٠٨٢، وقال: «وهذا حديث غريب، وإسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر يضعف في الحديث»، وذكره الشيخ الألباني في ضعيف سنن الترمذي /٣٨٦، وقال: «ضعيف الإسناد».

(٣) في صحيحه (٣/١٥٢٢) ك: الإمارة، ب: فضل الرّمي والحث عليه، ح ١٩١٧، وأبو داود في سننه (٣/٢٩-٣٠) ك: الجهاد، ب: في الرّمي، ح ٢٥١٤، وأبو يعلى في مسنده (٣/٢٨٣) ح ١٧٤٣.

وأخرج أبو الشيخِ[1] من طريقِ أبي[2] المهديِّ، عن أبيه، عمَّن حَدَّثه عن النبي ﷺ في قوله: ﴿وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ﴾ [٦٠]، قال: «هم الجنُّ».

وأخرج الطبرانيُّ[3] مثلَه من حديثِ يزيدَ بنِ عبدالله بن عُرَيب، عن أبيه، عن جَدِّه مرفوعاً.

* * *

﴿ براءة ﴾

أخرج الترمذيُّ[4] عن علي قال: «سألت رسولَ الله ﷺ عن يومِ الحجِّ

---

(١) كذا عزاه المؤلف في الدر (٤/٩٧) لأبي الشيخ وأخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٥/١٧٢٣) برقم ٩١٠٧، من طريق أبي المهدي سعيد بن سنان الكندي عن ابن عُريب «يزيد بن عبدالله بن عُريب» عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ، ... الحديث، والطبراني في المعجم الكبير (١٧/١٨٩) برقم ٥٠٦، وقال الحافظ ابن كثير -بعد أن ساق الحديث بإسناديهما-: «هذا الحديث منكر لا يصح إسناده ولا متنه» وقال الهيثمي -بعد أن عزاه للطبراني-: «وفيه مجاهيل». انظر: مجمع الزوائد (٧/٢٧). فهو حديث ضعيف كما تقدم.

(٢) (س): «ابن»، والمثبت موافق لما في مصادر التخريج.

(٣) في الكبير (١٧/١٨٩) ح ٥٠٦. انظر: الحاشية السابقة.

(٤) في سننه (٥/١٦٨) أبواب التفسير، ب: ومن سورة التوبة، ح ٣٠٨٨، ضعيف به، في إسناده محمد بن إسحاق وهو مدلس وقد عنعن، وكذا فيه الحارث الأعور وهو ضعيف كما تقدم، ورجح الترمذي في هذا الحديث أنَّ وَقْفه أصح من رفعه، وصححه الشيخ الألباني في صحيح الترمذي (برقم ٩٥٧ و٣٠٨٨) وصحيح أبي داود برقم ١٩٤٥، ١٩٤٦ بطرقه.

الأكبرِ؟ فقال: «يومُ النحرِ». وله شاهدٌ عن ابنِ عمرَ عند ابنِ جريرٍ[1].

وأخرج ابنُ أبي حاتم[2] عن المِسْوَر بن مَخْرمة أن رسولَ الله ﷺ قال: «يومُ عرفةَ هذا يوم الحج الأكبر».

وأخرج أحمدُ[3] والترمذيُّ[4] وابنُ حِبانَ[5] والحاكمُ[6] عن أبي سعيدٍ قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا رأيتم الرجلَ يعتادُ المسجدَ فاشهدوا

(١) في تفسيره (١٤/١٢٤ برقم ١٦٤٤٧) (٦/١٠/٧٣) ورواه البخاري معلقاً في صحيحه (٥/٥٧٤) مع الفتح ووصله الحافظ ابن حجر في التغليق (٣/١٠٤) والبيهقي في السنن الكبرى (٥/١٣٩) ك: الحج، ب: الخطبة يوم النحر وأن يوم النحر -هو- يوم الحج الأكبر.

(٢) في تفسيره (٦/١٧٤٨)، ح ٩٢٢٨ لكنه عنده عن محمد بن قيس بن مخرمة، وكذا ذكره الحافظ ابن كثير في تفسيره (٤/٥١) عن ابن جريج به وكذا من وجه آخر عنه عن محمد بن قيس عن المسور بن مخرمة مرفوعاً، وكذا أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره (١٤/١١٥، ١١٦) برقم ١٦٣٨٩، ١٦٣٩٣ (٦/١٠/٦٨، ٦٩)، لكنه مرسلٌ عن قيس بن محمد بن مخرمة به، بدل المسور بن مخرمة، وحديث المسور فيه ابن جريج مدلس -وقد عنعن- كما تقدم.

(٣) في مسنده (٣/٦٨-٧٦). انظر: الحواشي الآتية.

(٤) في سننه (٥/١٧١-١٧٢) أبواب التفسير، ب: ومن سورة التوبة، ح ٣٠٩٣، ذكره الشيخ الألباني في ضعيف سنن الترمذي (ص ٣٢٧)، وقال: «ضعيف».

(٥) في صحيحه كما في الإحسان (٥/٦) ك: الصلاة، ب: إثبات الإيمان للمحافظ على الصلوات، ح ١٧٢١. انظر الآتي والذي قبله.

(٦) في المستدرك (١/٢١٢-٢١٣) ك: الصلاة، الإمامة وصلاة الجماعة وصححه الحاكم وتعقبه الذهبي بقوله: «دراج كثير المناكير». انظر الذي قبله.

لـه بـالإيمـان » قـال اللهُ: ﴿ إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَـٰجِدَ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ ﴾ [١٨].

وأخـرج ابنُ المبارك في « الزهد »(١) والطبراني(٢) والبيهقي في « البعث »(٣) عن عمرانَ بنِ حُصَين وأبي هريرةَ قالا: سُئل رسولُ الله ﷺ عن هذه الآية: ﴿وَمَسَـٰكِنَ طَيِّبَةً فِى جَنَّـٰتِ عَدْنٍ﴾ [٧٢] قال: « قَصْرٌ من لؤلؤةٍ، في ذلك القصر سبعون داراً مِنْ ياقوتةٍ حمراءَ، في كل دارٍ سبعون بيتاً من زُمُرُّدَةٍ خضراءَ، في كل بيتٍ سريرٌ، على كل سريرٍ سبعون فراشاً من كل لون، على كل فراشٍ زوجةٌ من الحُورِ العِينِ، في كل بيتٍ سبعونَ مائدةً على كل مائدةٍ سبعونَ لوناً من الطعامِ، في كل بيت سبعونَ وَصيفاً ووصيفة(٤)، / ويُعْطى المؤمنُ في كلِّ غَداة من القوةِ ما يأتي على ذلك كلِّه أجمعَ ». ٢٢٧/٤

---

(١) ص ٥٥٠-٥٥١، ح ١٥٧٧، وهو من زوائد الحسين بن الحسن المروزي على كتاب الزهد لابن المبارك. انظر الذي بعده.

(٢) في الكبير (١٨ / ١٦٠-١٦١)، ح ٣٥٣، في إسناده جِسْر بن فَرْقَد وهو ضعيف، كما في ميزان الاعتدال (١ / ٣٩٨) برقم ١٤٨٠، وبه ضعفه الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠ / ٤٢٠).

(٣) في / ١٧٨، ب: ما جاء في غرف الجنة، ح ٢٥٥، أيضاً من طريق جِسر بن فَرْقَد وهو ضعيف كما تقدَّم.

(٤) الوصيف: الخادم والغلام.

وأخرج مسلمٌ(١) وغيرُه عن أبي سعيدٍ قال: اختلف رجلان في المسجدِ الذي أُسِّس على التقوى، فقال أحدُهما: «هو مسجدُ رسولِ الله ﷺ»، وقال الآخرُ: «هو مَسْجِدُ قُباءٍ»، فأتيا رسولَ الله ﷺ فسألاه عن ذلك، فقال: «هو مَسْجِدي».

وأخرج أحمدُ(٢) مثْلَه من حديثِ سهلِ بنِ سعدٍ وأُبيّ بنِ كعبٍ.

[٤٥٩] وأخرج أحمدُ(٣) وابنُ ماجَه(٤) / وابنُ خُزَيْمَةَ(٥) عن عُوَيْمِ(٦) بنِ ساعدةَ الأنصاريِّ أن النبيَّ ﷺ أتاهم في مسجدِ قُباءٍ، فقال: «إِنَّ اللّهَ قد أَحْسَنَ عليكم الثناءَ في الطَّهور، في قصةِ مسجدِكم، فما هذا الطَّهورُ؟ قالوا: ما نعلم شيئاً إلا أنَّا نستنجي بالماءِ، قال: «هو ذاك، فعليكموه».

---

(١) في صحيحه (٢/١٠١٥) ك: الحج، ب: بيان أن المسجد الذي أُسس على التقوى هو مسجد النبي ﷺ بالمدينة، ح ١٣٩٨، وكذا الترمذي في سننه (٥/١٧٦) أبواب التفسير، ب: ومن سورة التوبة، وأحمد في المسند (٣/٨).

(٢) في المسند (٥/١١٦، ٣٣١، ٣٣٥) سنده حسن فيه ربيعة بن عثمان التيمي صدوق له أوهام كما في التقريب /٢٢٢ برقم ١٩٢٣، وبقية رجاله ثقات.

(٣) في مسنده (٣/٤٢٢) في إسناده شُرَحْبيل بن سعد صدوق اختلط بأخرة، كما في التقريب /٤٣٣، ويتقوّى بالذي بعده.

(٤) في سننه (١/١٢٧) ك: الطهارة وسننها، ب: الاستنجاء بالماء، ح ٣٥٥، لكنه من غير طريق عُويم بن ساعدة وصححه الشيخ الألباني في صحيح سنن ابن ماجه (١/٦٣) ح ٢٨٥.

(٥) في صحيحه (١/٤٥-٤٦) ك: الطهارة، ب جماع أبواب الاستنجاء بالماء، ح ٨٣، أيضاً، في إسناده شُرَحْبيل بن سعد كما تقدم فيتقوى بالشاهد الذي قبله وله شواهد أخرى. انظر: التلخيص الحبير (١/١١٢).

(٦) ح، س: «عويمر»، والمثبت موافق لما في مصادر التخريج.

وأخرج ابنُ جرير[1] عن أبي هريرةَ قال: قال رسول الله ﷺ: «السائحون هم الصائمون».

* * *

﴿ يونس ﴾

أخرج مسلمٌ[2] عن صُهَيب، أنَّ النبيَّ ﷺ قال في قولِه: ﴿ لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ﴾ [٢٦]: «الحُسْنى الجنة، والزيادةُ النظرُ إلى ربهم».

وفي البابِ عن أُبَيِّ بنِ كعبٍ[3] وأبي موسى الأشعريِّ[4] وكعبِ بن

---

(١) في تفسيره (١٤/٥٠٣ برقم ١٧٢٨٧) (٧/١١/٣٧) ضعيف جدًّا، في إسناده حكيم بن خذام متروك الحديث، كما في ميزان الاعتدال (١/٥٨٥) برقم ٢٢١٨.

(٢) في صحيحه (١/١٦٣) ك: الإيمان، ب: إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم سبحانه وتعالى ح ١٨١.

(٣) أخرجه ابن جرير في تفسيره (١٥/٦٩ برقم ١٧٦٣٣) (٧/١١/١٠٧) واللالكائي في أصول اعتقاد أهل السنة (٣/٤٥٦)، ح ٧٨٠، في إسناديهما راوٍ مبهم وهو الراوي عن أبي العالية.

(٤) أخرجه أيضاً ابن جرير في المصدر السابق ١٥/٦٥ برقم ١٧٦١٨ (٧/١١/١٠٥)، في إسناده شبيب بن سعيد التميمي، قال الحافظ ابن حجر -في التقريب /٤٣٠ برقم ٢٧٥٤-: «لا بأس بحديثه من رواية ابنه أحمد عنه، لا من رواية ابن وهب، وروايته هنا عن ابن وهب».

عُجْرَةَ[١] وأنسٍ[٢] وأبي هريرةَ[٣].

وأخرج ابنُ مَرْدُويه[٤] عن ابنِ عمرَ عن رسولِ الله ﷺ: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا﴾ [٢٦]، قال: «شهادة أن لا إله إلا الله»، ﴿ٱلْحُسْنَىٰ﴾: «الجنة»، ﴿وَزِيَادَةٌ﴾: «النظرُ إلى ربهم».

وأخرج أبو الشيخِ[٥] وغيرُه عن أنسٍ قال: قال رسولُ الله ﷺ في قوله: ﴿قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ﴾ [٥٨] قال: «القرآنُ»، ﴿وَبِرَحْمَتِهِۦ﴾ «أنْ جعلكم مِنْ أهْله».

/ وأخرج ابن مَرْدُويه[٦] عن أبي سعيدٍ الخُدْرِيِّ قال: جاء رجلٌ إلى النبيِّ ﷺ فقال: إني أشتكي صدري، قال: «اقرأ القرآنَ، يقول اللهُ: ﴿شِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ﴾» [٥٧]. له شاهدٌ من حديثِ واثِلةَ بن الأسْقَعِ، أخرجه البيهقيُّ في «شعب الإيمان»[٧]. ٤/٢٢٨

(١) أخرجه الطبري في المصدر السابق نفسه (١٥/٦٨ برقم ١٧٦٣١) (٧/١١/١٠٧) واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٣/٤٥٦-٤٥٧) برقم ٧٨١. سنده ضعيف، فيه ابن جريج وعطاء بن أبي مسلم الخراساني كلاهما وصفا بالتدليس كما تقدم.

(٢) رواه اللالكائي في المصدر السابق (٣/٤٥٦)، وهو ضعيف جدًّا، في إسناده نوح بن أبي مريم متروك الحديث، كما تقدم.

(٣) عزاه المصنف في الدر (٤/٣٥٧-٣٥٨) لأبي الشيخ من حديث أبي هريرة.

(٤) كذا عزاه المصنف له في الدّر (٤/٣٥٧).

(٥) كذا عزاه المصنف له ولابن مردويه في الدّر (٤/٣٦٧) وهذا الحديث روي موقوفاً على أبي سعيد الخدري كما أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٦/١٣٢) ح ٣٠٠٦٦، والطبري في تفسيره (١٥/١٠٦ برقم ١٧٦٦٨) (٧/١١/١٢٤) وسنده ضعيف، فيه الحجاج بن أرطاة وعطية العوفي كلاهما ضعيف كما تقدم.

(٦) تقدم تخريجه في ص: ٢١٧٧.

(٧) تقدم تخريجه في ص: ٢١٧٧.

وأخرج أبو داودَ[١] وغيرُه عن عمرَ بنِ الخطابِ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «إنَّ من عباد الله ناساً يَغْبِطُهم الأنبياءُ والشهداءُ. قيل: مَنْ هم يا رسولَ اللهِ؟ قال: «قومٌ تحابُّوا في الله من غيرِ أموالٍ ولا أنسابٍ، لا يَفْزَعون إذا فَزِع الناسُ، ولا يَحْزنون إذا حزنوا»، ثم تلا رسولُ اللهِ ﷺ: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ﴾ [٦٢].

وأخرج ابنُ مَرْدُويه[٢] عن أبي هريرةَ قال: سُئِل النبيُّ ﷺ عن قولِ اللهِ: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ﴾ [٦٢] قال: «الذين يتحابُّون في الله».

وورَدَ مثلُه من حديثِ جابرِ بنِ عبدِالله، أخرجه ابن مَرْدُويه[٣].

وأخرج أحمدُ[٤] وسعيدُ بنُ منصورٍ[٥] والترمذيُّ[٦] وغيرُهم عن

---

(١) في سننه (٣/٧٩٩) ك: البيوع والإجارات، ب: في الرهن، ح ٣٥٢٧، وكذا أخرجه أبو نعيم في الحلية (١/٥) والبيهقي في الشعب (٦/٤٨٦) فصل في المصافحة والمعانقة عند الالتقاء ح ٨٩٩٨، وذكره الحافظ ابن كثير في تفسيره (٤/٢١٤) ثم قال: «وهذا إسناد جيد إلا أنه منقطع بين أبي زرعة وعمر بن الخطاب، والله أعلم».

(٢) كذا عزاه المصنف لابن مردويه في الدّر (٤/٣٧٣) ورواه أبو يعلى في مسنده (١٠/٤٩٥) ح ٦١١٠، والبيهقي في الشعب (٦/٤٨٧) فصل في المصافحة والمعانقة..، ح ٨٩٩٨، ثم قال: «والمحفوظ عن أبي زرعة عن عمر مرسلاً».

(٣) كذا عزاه المصنف له في الدر (٤/٣٧٣).

(٤) في مسنده (٦/٤٤٥) انظر الذي يأتي.

(٥) في سننه (٥/٣٢٠) ك: التفسير، سورة يونس، ح ١٠٦٧، وكذا رواه الحاكم في المستدرك (٤/٣٩١) ك: تعبير الرؤيا. وهو حديث صحيح كما سيأتي.

(٦) في سننه (٥/١٨٤) أبواب التفسير، من سورة يونس، وصححه الشيخ الألباني في صحيح الترمذي (٣/٢٥٥).

أبي الدرداءِ أنه سُئِل عن هذه الآيةِ: ﴿ لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ [٦٤]، قال: ما سألني عنها أحدٌ منذ سألتُ رسول الله ﷺ فقال: «ما سألني عنها أحدٌ غيرُك منذ أُنْزِلَتْ: هي الرؤيا الصالحةُ، يراها المسلمُ أو تُرى له، فهي بُشْراه في الحياة الدنيا، وبُشْراه في الآخرة الجنةُ». له طرقٌ كثيرةٌ[١].

وأخرج ابنُ مَرْدُويه[٢] عن عائشةَ عن النبيِّ ﷺ في قولِه: ﴿ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّآ ءَامَنُوا۟ ﴾ [٩٨]. قال: «دَعَوا».

* * *

٤/٢٢٩

/ ﴿ هود ﴾

أخرج ابنُ مَرْدُويه[٣] بسندٍ ضعيفٍ عن ابنِ عُمَرَ قال: تلا رسول الله ﷺ هذه الآيةَ: ﴿ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾ [٧]، قلت: ما معنى ذلك يا رسولَ الله؟ قال: «أيُّكم أحسنُ عقلاً، وأحسنُكُم عقلاً أورَعُكم عن محارمِ اللهِ وأعملُكم بطاعةِ اللهِ».

(١) انظر لبعض طرقه مسند الحميدي (١/١٩٣، ٣٩٢) ومصنف ابن أبي شيبة (٦/١٧٣)، ح ٣٠٤٥٢، وتفسير الطبري (١٥/١٢٤ برقم ١٧٧١٧) (١٧٧٢٢) (١٧٧٢٣) (١٧٧٢٤) (١٧٧٣٣) (١٧٧٣٤) (١٧٧٣٥) (١٧٧٣٦) (١٧٧٤١) (٧/١١/١٣٥-١٣٦).

(٢) كذا عزاه المصنف له في الدّر (٤/٣٩٢).

(٣) كذا عزاه المصنف له في المصدر السابق (٤/٤٠٤) وعزاه أيضاً لداود بن المُحَبَّر في «كتاب العقل» وأكثر ما فيه موضوعات، كما في التقريب /٣٠٨ برقم ١٨٢٠، وبيَّن المصنف في الدر ضعف سنده، مع تفاوت يسير عما ذكره هنا.

وأخرج الطبرانيُّ(١) بسندٍ ضعيفٍ عن ابنِ عباسٍ عن النبيِّ ﷺ: «لم أرَ شيئاً أحسنَ طَلَباً ولا أسرعَ إدراكاً مِنْ حسنةٍ حديثةٍ لسيئةٍ قديمةٍ: ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [١١٤]».

وأخرج أحمدُ(٢) عن أبي ذَرٍّ قال: قلت: يا رسول الله، أَوْصِني، قال: «إذا عَمِلْتَ سيئةً فأَتْبِعْها حسنةً تمحُها»(٣)، قلت: يا رسولَ الله، أمِنَ الحسناتِ «لا إله إلا الله»؟ قال: «هي أفضلُ الحسنات».

وأخرج الطبرانيُّ(٤) وأبو الشيخِ(٥) عن جريرِ بن عبدِ الله قال: لمَّا نزلت

---

(١) في المعجم الكبير (١٢/ ١٣٥) ح ١٢٧٩٨، وهو ضعيف كما ذكر المصنف، في إسناده مالك بن يحيى النكري وهو ضعيف، وكذا أبوه، كما في الجرح والتعديل (٨/ ٢١٧) وبهما ضعَّفه الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/ ٣٩).

(٢) في مسنده (٥/ ١٦٩) وإسناده ضعيف، فيه رجال مبهمون حيث جاء عن شمر بن عطية عن أشياخه وحسنه شعيب الأرنؤوط ومن معه في تحقيق المسند (٣٥/ ٣٨٥-٣٨٦) برقم ٢١٤٨٧ وشطره الأول تقدم عندهم في المسند (٥/ ٢٨٤) برقم ٢١٣٥٤، والشطر الثاني يشهد له حديث جابر بن عبدالله عند ابن ماجه برقم ٣٨٠٠، والترمذي برقم ٣٣٨٣، والنسائي في عمل اليوم والليلة برقم ٨٣١، بلفظ: «أفضل الذكر لا إله إلا الله وأفضل الدعاء الحمد لله». وصححه ابن حبان برقم ٨٤٦ وحسنه الشيخ الألباني برقم ٣٣٨٣ في صحيح الترمذي. وانظر الأسماء والصفات للبيهقي (ص ١٠٧) حيث جاء فيه اختلاف الرواة على الأعمش.

(٣) أ، س: «تمحوها»، والمثبت موافق لما في مصادر التخريج.

(٤) في المعجم الكبير (٢/ ٣٠٨)، ح ٢٢٨١، ضعيف جداً، في إسناده عبيد بن القاسم وهو متروك، وبه ضعفه الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/ ٣٩).

(٥) كذا عزاه المصنف لأبي الشيخ في الدّر (٤/ ٤٩١) وهو ضعيف به جدًّا كما تقدم.

﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ ﴾ [١١٧]، قال : قال رسول الله ﷺ : « وأهلها يُنْصِفُ بعضُهم بعضاً ».

* * *

﴿ يوسف ﴾

أخرج سعيدُ بنُ منصورٍ[١] وأبو يَعْلى[٢] والحاكمُ[٣] وصحَّحه والبيهقيُّ في « الدلائل »[٤] عن جابرِ بنِ عبدِالله قال : جاء يهوديٌّ إلى النبي ﷺ فقال : يا محمدُ، أَخْبِرْني عن النجومِ التي رآها يوسفُ ساجدةً له، ما أسماؤُها؟ فلم يُجِبْه بشيءٍ حتى أتاه جبريل، فأخبره، فأَرْسَل إلى اليهوديِّ[٥]

(١) في سننه (٥ / ٣٧٧-٣٧٨) ك : التفسير، تفسير سورة يوسف، ح ١١١١ . انظر: حاشية ٤ .

(٢) كما في المطالب العالية (٣ / ٣٤٤) ك : التفسير، تفسير سورة يوسف، ح ٣٦٥٣، انظر الذي بعده.

(٣) في المستدرك (٤ / ٣٩٦) ك : تعبير الرّؤيا، وصححه على شرط مسلم ولم يتعرَّضْ له الذهبي، وهو منقطع. انظر الذي بعده.

(٤) (٦ / ٢٧٧) ب : مطلب أسماء النجوم التي سجدت ليوسف عليه السلام، وسنده ضعيف، قال البوصيري -في إتحاف الخيرة المهرة (٨ / ٩٦-٩٧)- : « وهذا إسناد ضعيف منقطع، عبدالرحمن بن سابط لم يسمع من جابر رضي الله عنه والحكم بن ظهير ضعيف...، ورواه أبو عبدالله الحاكم في كتابه المستدرك وصححه على شرط مسلم وليس كما زعم » اهـ.

(٥) كذا في الأصول، وفي مطبوعة أبي الفضل والمصادر زيادة بعد لفظة: « اليهودي » : « فقال : هل أنت مؤمن إن أخبرتك بها »؟ قال : « نعم ».

فقال: «خرثانُ[1] وطارقٌ والذيَّالُ وذو الكَيْعان[2] وذو الفَرْعِ ووثَّابٌ وعمودان وقابسٌ والضَّروحُ والمُصْبِحُ، / والفَيْلَق[3] والضياءُ والنور – ٤/ ٢٣٠ يعني أباه وأمه– رآها في أفقِ السماءِ ساجدةً له، فلما قَصَّ رؤياه على أبيه، قال: أرى أمراً مُشَتَّتاً يجمعه اللهُ».

وأخرج ابنُ مَرْدُويه[4] عن أنسٍ عن النبيِّ ﷺ قال: «لما قال يوسف: ﴿ذَٰلِكَ لِيَعۡلَمَ أَنِّي لَمۡ أَخُنۡهُ بِٱلۡغَيۡبِ﴾ [٥٢]، قال له جبريلُ: يا يوسفُ، اذكر همَّك، قال: ﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفۡسِيٓۚ﴾ [٥٣].

* * *

﴿الرعد﴾

أخرج الترمذيُّ[5] وحَسَّنه، والحاكمُ[6] وصَحَّحه، عن أبي هريرةَ عن

---

(١) كذا في الأصول، وفي سنن سعيد (٥/ ٣٧٨) والقرطبي (٩/ ١٢١): «حرثان». وفي اللسان: «الحَراتان: نجمان من كواكب الأسد، وهما كوكبان بينهما قدر سَوْط». اللسان: (خرت ٤/ ٥١).

(٢) كذا في الأصول، وفي سنن سعيد ٥/ ٣٧٨ «ذو الكنفات» وكذا في القرطبي ٩/ ١٢١.

(٣) كذا في الأصول، وفي السنن والقرطبي: «الفليق».

(٤) كذا عزاه المصنف له في الدّر المنثور (٤/ ٥٤٩) وللحاكم في تاريخه، وللديلمي.

(٥) في سننه (٥/ ١٩٤) أبواب التفسير، ومن سورة الرعد، ح ٣١١٨ وقال: «حديث حسن غريب» وكذا حسَّنه الشيخ الألباني في صحيح سنن الترمذي (٣/ ٢٦٢).

(٦) لم أقف عليه في المطبوع ولا في المخطوط من المستدرك، وهو حديث حسن كما تقدم في الذي قبله.

النبي ﷺ في قوله: ﴿وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِي ٱلْأُكُلِ﴾ [٤] قال: «الدَّقَلُ والفارسيُّ والحُلْوُ والحامِضُ» /. [٤٦٠]

وأخرج أحمدُ(١) والترمذيُّ(٢) وصَحَّحه والنسائيُّ(٣) عن ابنِ عباسٍ قال: «أقبلت يهودُ إلى النبي ﷺ فقالوا: أَخْبِرنا عن الرعدِ ما هو؟ قال: مَلَكٌ من ملائكةِ اللهِ مُوكَّلٌ بالسحابِ، بيدِه مِخْراقٌ(٤) من نارٍ يَزْجُرُ به السحابَ، يَسُوقُه حيث أمَره اللهُ، قالوا: فما هذا الصوتُ الذي نسمعُ؟ قال: صوتُه».

وأخرج ابنُ مَرْدُويه(٥) عن عمرِو بنِ بِجادٍ الأَشْعريِّ قال: قال رسول الله ﷺ: «الرعدُ مَلَكٌ يَزْجُرُ السحابَ، والبَرْقُ طَرْفُ مَلَكٍ يُقال له: روفيل».

---

(١) في مسنده (١ / ٢٧٤) انظر الذي بعده.

(٢) في سننه (٥ / ١٩٣-١٩٤) أبواب التفسير، من سورة الرعد، ح ٣١١٧، وصححه كما قال المصنف، والحديث صححه الشيخ الألباني في صحيح سنن الترمذي (٣ / ٢٦١-٢٦٢).

(٣) في السنن الكبرى (٥ / ٣٣٦-٣٣٧) ك: عشرة النساء / كيف تؤنث المرأة وكيف يذكر الرجل، ح ٩٠٧٢.

(٤) قال ابن الأثير: «وهو في الأصل ثوب يلف ويَضْرب به الصبيان بعضهم بعضاً، أراد أنه آلة تزجر بها الملائكة السحاب وتسوقه». النهاية ٢ / ٢٦.

(٥) كذا عزاه المصنف له في الدرّ المنثور (٤ / ٦٢٠). وابن الأثير في الأسد ٣ / ٣٥٥، والحافظ ابن كثير في جامع المسانيد ٩ / ٥٣٧.

وأخرج ابنُ مَرْدُويه[1] عن جابرِ بنِ عبدالله أنَّ رسول الله ﷺ قال: «إن ملكاً مُوكَّلٌ بالسَّحاب يَلُمُّ القاصيةَ، ويَلْحُم[2] الدَّانية، في يده مِخْراقٌ، فإذا رَفَعَ بَرقَتْ، وإذا زَجَر رَعَدَتْ، وإذا ضَرَبَ صَعِقَتْ».

وأخرج أحمدُ[3] وابنُ حِبَّان[4] عن أبي سعيد الخُدْريِّ عن رسول الله ﷺ قال: «طُوبى: شَجَرَةٌ في الجنة مَسيرةَ مئةِ عامٍ».

/ وأخرج الطبرانيُّ[5] بسندٍ ضعيفٍ، عن ابنِ عمرَ: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: ﴿يَمْحُوا۟ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ﴾ [٣٩]، إلا الشَّقاوةَ والسَّعادةَ والحياةَ والموتَ. ٤/٢٣١

---

(١) وعزاه المصنف له أيضاً في المصدر السابق وفيه: عن جابر بن عبدالله أن خزيمة بن ثابت –وليس بالأنصاري– سأل رسول الله ﷺ عن مَنْشأ السحاب... الحديث.

(٢) ح، ب: «يلجم»، ويَلْحُم بمعنى: يُحْكِم ويُصْلح، أ: «الرابية»، والمثبت من ب، ع، ك: وهي أولى لمقابلة «القاصية».

(٣) في المسند (٣/ ٧١) وهو جزء من حديث طويل، وانظر الذي يليه.

(٤) في صحيحه كما في الإحسان (١٦/ ٢١٣) ك: إخباره ﷺ عن مناقب الصحابة، ب: فضل الأمة، ح ٧٢٣٠، بغير لفظ المصنف، ضعيف في إسناده: درَّاج أبو السمح حديثه عن أبي الهيثم ضُعِّف، كما تقدم، وهذا الحديث من روايته عنه.

(٥) في المعجم الأوسط (١٠/ ٢١٤)، ح ٩٤٦٨، وسنده ضعيف كما قال المصنف، فيه محمد بن جابر اليمامي، ضعيف، وبه ضعفه الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/ ٤٣) وكذا محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى صدوق سيئ الحفظ جداً كما تقدم.

وأخرج ابنُ مَرْدُويه(١) عن جابرِ بنِ عبدِالله بنِ رئابٍ عن النبيِّ ﷺ في قوله(٢): ﴿ يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ﴾ [٣٩] قال: «يمحو من الرزقِ، ويزيد فيه، ويمحو من الأجلِ، ويزيدُ فيه».

وأخرج ابنُ مَرْدُوْيَه(٣) عن ابنِ عباسٍ أن النبيَّ ﷺ سُئِلَ عن قوله: ﴿ يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ﴾ [٣٩]، قال: «ذلك كلَّ ليلةِ القَدْرِ؛ يَرْفَعُ ويَجْبُرُ ويَرْزُقُ؛ غيرَ الحياةِ والموتِ والشقاءِ والسعادةِ فإن ذلك لا يُبَدَّلُ».

وأخرج ابنُ مَرْدُويه(٤) عن عليّ أنه سأل رسولَ الله ﷺ عن هذه الآيةِ، فقال: «لأُقِرَّنَّ عَيْنَك بتفسيرها، ولأُقِرَّنَّ عينَ أمتي مِنْ بعدي بتفسيرِها، الصدقةُ على وجهِها، وبِرُّ الوالدين، واصطناعُ المعروفِ يُحَوِّلُ الشقاءَ سعادةً، ويزيدُ في العمر».

* * *

---

(١) كذا عزاه المصنف له في الدّر (٤ / ٦٦٠) وأخرجه ابن جرير في تفسيره (١٦ / ٤٨٤ برقم ٢٠٤٨٧) (٨ / ١٣ / ١٦٨)، وإسناده ضعيف جدًّا، فيه محمد بن السائب الكلبي متهم بالكذب كما تقدَّم.

(٢) ب: «سئل عن قوله».

(٣) كذا عزاه المؤلف في المصدر السابق (٤ / ٦٦٠-٦٦١) لابن مردويه، لكنه فيه «لا يزول» بدل «لا يُبدّل».

(٤) كذا عزاه المصنف له في الدّر (٤ / ٦٦١)، وأيضاً لابن عساكر.

﴿ إبراهيم ﴾

أخرج ابن مَرْدُوْيَه(١) عن ابنِ مسعودٍ قال: قال رسول الله ﷺ: «من أُعطي الشكر لم يُحْرَمِ الزيادةَ؛ لأنَّ اللهَ تعالى يقولُ: ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ [٧].

وأخرج أحمدُ(٢) والترمِذيُّ(٣) والنَّسائيُّ(٤) والحاكمُ(٥) -وصحَّحه- وغيرُهم، عن أبي أُمامةَ عن النبيِّ ﷺ في قوله: ﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّاءٍ صَدِيدٍ * يَتَجَرَّعُهُ﴾ [١٦، ١٧]، قال: «يُقَرَّب إليه فيستكرهُه، فإذا أُدْني منه شَوَى وجهَه، ووقع فروةُ رأسِه، فإذا شَرِبَه قَطَّعَ أمعاءَه حتى

(١) كذا عزاه المصنف له في المصدر السابق (١/ ٩) وأخرجه الطبراني في المعجم الصغير (٢/ ٩٢) وابن الجوزي في العلل المتناهية (٢/ ٨٣٩)، ثم قال: «هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ، تفرد به محمود بن العباس، وهو مجهول»، وانظر: المغني في الضعفاء (٢/ ٦٤٧) برقم ٦١١٩.

(٢) في المسند (٥/ ٢٦٥). انظر ما يليه.

(٣) في سننه (٤/ ٣٣٤) ك: صفة جهنم، ب: ما جاء في صفة شراب أهل النار، ح ٢٥٨٣، وضعفه الشيخ الألباني في ضعيف سنن الترمذي / ٢٦٠-٢٦١، بقوله: «ضعيف».

(٤) في السنن الكبرى (٦/ ٣٧١-٣٧٢) ك: التفسير، سورة إبراهيم، ح ١١٢٦٣. انظر الذي قبله والذي بعده.

(٥) في المستدرك (٢/ ٣٥٢) ك: التفسير، تفسير سورة إبراهيم، وأخرجه الطبري في تفسيره (١٦/ ٥٤٩ برقم ٢٠٦٣١) (٨/ ١٣/ ١٩٥-١٩٦) والطبراني في المعجم الكبير (٨/ ٩٠)، ح ٧٤٦٠، ضعيف، في إسناده عبيدالله بن بسر، مجهول كما في التقريب / ٦٣٦ برقم ٤٣٠٦.

يَخْرُجَ مِنْ دُبُرِه، يقول الله: ﴿وَسُقُوا۟ مَآءً حَمِيمًا فَقَطَّعَ أَمْعَآءَهُمْ﴾ [محمد: ١٥]، وقال: ﴿وَإِن يَسْتَغِيثُوا۟ يُغَاثُوا۟ بِمَآءٍ كَٱلْمُهْلِ يَشْوِى ٱلْوُجُوهَ﴾ [الكهف: ٢٩].

/ وأخرج ابنُ أبي حاتمٍ(١) والطبرانيُّ(٢) وابنُ مَرْدُوْيَه(٣) عن كعب بنِ مالك، رَفَعَه إلى النبيِّ ﷺ فيما أَحْسَبُ في قوله: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا مَا لَنَا مِن مَّحِيصٍ﴾ [٢١]، قال: «يقول أهلُ النار: هَلُمُّوا فلنصبِرْ، فيصبرون خمسمئةِ عامٍ، فلمَّا رَأَوا ذلك لا ينفعُهم قالوا: هَلُمُّوا فَلْنَجْزَعْ، فيبكون خمسَمئةِ عامٍ، فلما رَأَوا ذلك لا ينفعُهم قالوا: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا مَا لَنَا مِن مَّحِيصٍ﴾.

٤/ ٢٣٢

وأخرج الترمذيُّ(٤) والنَّسائيُّ(٥) والحاكمُ(٦) وابنُ حِبَّان(٧) وغيرُهم عن

(١) في القسم المفقود من تفسيره، كذا عزاه المصنف له في الدّر (٥/ ١٧-١٨).

(٢) في المعجم الكبير (١٩/ ٨٤-٨٥)، ح ١٧٢، وضعفه الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/ ٤٣-٤٤) بأنّ في إسناده أنس بن أبي القاسم مجهول، وانظر لترجمته: لسان الميزان (١/ ٤٦٩-٤٧٠).

(٣) كذا عزاه المصنف له في الدّر المنثور (٥/ ١٧-١٨) وهو ضعيف كما تقدم.

(٤) في سننه (٥/ ١٩٥) ك: التفسير، سورة إبراهيم، ح ٣١١٩، والحديث ضعيف مرفوعاً. وصحيح موقوفاً كما في السنن للترمذي، الموضع نفسه، وضعيف سنن الترمذي للألباني/ ٣٣٠-٣٣١.

(٥) في السنن الكبرى (٦/ ٣٧١) ك: التفسير، تفسير سورة إبراهيم. ح ١١٢٦٢، انظر الذي قبله والذي بعده.

(٦) في المستدرك (٢/ ٣٥٢) ك: التفسير، تفسير سورة إبراهيم، وصححه على شرط مسلم ووافقه الذهبي، وانظر الذي قبله والذي بعده.

(٧) في صحيحه كما في الإحسان (٢/ ٢٢٢-٢٢٣) ك: البر والإحسان، ب: حسن الخلق، ح ٤٧٥. وأخرجه أبو يعلى في مسنده (٧/ ١٨٢-١٨٣)، ح ٤١٦٥، والطبري في تفسيره (١٦/ ٥٨٣ برقم ٢٠٧٣٧-٢٠٧٤٥) (٨/ ١٣/ ٢١١). انظر ما تقدم نحو الحكم على الحديث.

أنسٍ عن النبيِّ ﷺ في قوله: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ﴾ [٢٤]، قال: «هي النخلةُ، ﴿وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ﴾ [٢٦] قال: «هي الحَنْظَلُ».

وأخرج أحمدُ(١) وابنُ مَرْدُوْيَه(٢) بسندٍ جيدٍ عن ابنِ عمرَ عن النبيِّ ﷺ في قوله: ﴿كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ﴾ [٢٤]، قال: «هي التي لا يَنْقُصُ ورَقُها، هي النخلةُ».

وأخرج الأئمةُ الستةُ(٣) عن البَراءِ بن عازبٍ أن النبيَّ ﷺ قال: «المسلمُ إِذا سُئل في القبر يشهدُ أن لا إِله إلا الله وأن محمداً رسول الله، فذلك قولُه: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾» [٢٧].

---

(١) في المسند (٢/١٣٢) وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/٤٤): «رواه أحمد ورجاله ثقات».

(٢) كذا عزاه المصنف له في الدّر (٥/٢٢) والحديث صحيح بإسناد أحمد كما تقدم.

(٣) البخاري في صحيحه (٨/٣٧٨) مع الفتح، ك: التفسير، ب: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ﴾ ح ٤٦٩٩، ومسلم في صحيحه (٤/٢٢٠١) ك: الجنة وصفة نعيمها وأهلها، ب: عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه، ح ٢٨٧١، وأبو داود في سننه (٥/١١٢) ك: السنة، ب: في المسألة في القبر وعذاب القبر، ح ٤٧٥٠، الترمذي في سننه (٥/١٩٦) ك: التفسير، سورة إبراهيم ح ٣١٢٠، والنسائي في سننه الكبرى (٦/٣٧٢) ك: التفسير، سورة إبراهيم، ح ١١٢٦٤، وابن ماجه في سننه (٢/١٤٢٧) ك: الزهد، ب: ذكر القبر والبلى، ح ٤٢٦٩.

وأخرج مسلم(١) عن ثوبان قال: جاء حَبْرٌ من اليهود إلى رسول الله ﷺ، فقال: أين الناسُ يوم تُبدل الأرضُ غيرَ الأرض؟ فقال رسولُ الله ﷺ: «هم في الظُّلْمَةِ دونَ الجِسْرِ».

وأخرج مسلمٌ(٢) والترمذيُّ(٣) وابن ماجه(٤) وغيرُهم عن عائشة قالت: أنا أولُ الناسِ سأل رسولَ اللهِ ﷺ عن هذه الآيةِ: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ ٱلْأَرْضُ غَيْرَ ٱلْأَرْضِ﴾ [٤٨]، قلت: أينَ الناسُ يومئذٍ؟ قال: «على الصراط».

/ وأخرج الطبرانيُّ في «الأوسط»(٥) والبزار(٦) وابن مردويه(٧) والبيهقي ٤/٢٣٣

(١) في صحيحه (١/٢٥٢-٢٥٣) ك: الحيض، ب: بيان صفة مني الرجل والمرأة...، ح ٣١٥.

(٢) في المصدر السابق نفسه (٤/٢١٥٠)، ك: صفات المنافقين وأحكامهم، ب: في البعث والنشور، ح ٢٧٩١.

(٣) في سننه (٥/١٩٦) ك: التفسير، تفسير سورة إبراهيم، ح ٣١٢١. انظر الذي قبله.

(٤) في سننه (٢/١٤٣٠) ك: الزهد، ب: ذكر البعث، ح ٤٢٧٩، وكذا الحاكم في المستدرك (٢/٣٥٢) ك: التفسير، تفسير سورة إبراهيم، وأيضاً الطبري في تفسيره (٨/١٣/٢٥٣).

(٥) (٨/٨٢)، ح ٧١٦٣. انظر ما يليه.

(٦) في مسنده كما في كشف الأستار (٥/٢٤٦-٢٤٧)، ك: التفسير، ب: سورة إبراهيم، ح ١٨٥٩.

(٧) كذا عزاه له المصنف في الدّر المنثور (٥/٥٦).

[٤٦١] في «البعث»(١) عن ابنِ مسعودٍ قال: قال رسولُ الله ﷺ / في قول الله: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ﴾ [٤٨]. قال: «أرضٌ بيضاءُ كأنها فِضَّةٌ لم يُسْفَكْ فيها دمٌ حرامٌ ولم يُعمل فيها خطيئةٌ».

* * *

﴿الحِجْر﴾

أخرج الطبرانيُّ(٢) وابنُ مَرْدُويَه(٣) وابنُ حِبَّانَ(٤) عن أبي سعيدٍ الخُدْرِيِّ أنه سُئِل: هل سمعتَ مِنْ رسولِ الله ﷺ يقول في هذه الآيةِ: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ [٢]، قال: نعم، سمعتُه يقول: «يُخْرِجُ اللهُ ناساً من المؤمنين من النار بعد ما يأخذُ نِقْمَتَه منهم. لمَّا أدخلَهم

---

(١) (٢/٣٩١-٣٩٢) برقم ٢٤٦، تحقيق د. عبدالعزيز الصاعدي، رسالة دكتوراه. ضعيف مرفوعاً، صحيح موقوفاً، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/٤٥): «رواه الطبراني في الأوسط والكبير وفيه جرير بن أيوب البجلي وهو متروك، ورواه في الكبير موقوفاً على عبدالله وإسناده جيد»، وقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (١١/٣٧٥): «ورجاله رجال الصحيح وهو موقوف» وأخرجه البيهقي من وجه آخر مرفوعاً، وقال: «الموقوف أصح».

(٢) في الأوسط (٩/٥٠-٥١)، ح ٨١٠٦. انظر ما يليه. وفي الأوسط والإحسان: قال: لمّا.

(٣) كذا عزاه المؤلف في الدرّ (٥/٦٣) لابن مردويه وغيره.

(٤) في صحيحه كما في الإحسان (١٦/٤٥٧-٤٥٨) ك: إخباره ﷺ عن مناقب الصحابة رضي الله عنهم ب: وصف الجنة وأهلُها، ح ٧٤٣٢، في إسناده صالح بن أبي طريف ذكره ابن حبان في الثقات (٤/٣٧٦) ويتقوى بالشواهد الآتية.

النارَ مع المشركين قال لهم المشركون: تَدَّعُون أنكم أولياءُ اللهِ في الدنيا فما بالُكم معنا في النار؟ فإذا سمع اللهُ ذلك منهم أَذِن في الشفاعة لهم، فتشفع الملائكةُ والنبيون والمؤمنون حتى يَخْرُجوا بإذن الله، فإذا رأى المشركون ذلك قالوا: يا ليتنا كنَّا مثلَهم، فتُدْرِكنَا الشفاعةُ فَنَخْرجَ معهم، فذلك قولُ الله: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ ﴾.

وله شاهدٌ مِنْ حديثِ أبي موسى[1] الأشعريِّ وجابرِ[2] بن عبدِالله وعليّ[3].

وأخرج ابن مَرْدُوْيَه[4] عن أنسٍ قال: قال رسول الله ﷺ في قوله: ﴿ لِكُلِّ بَابٍ مِّنْهُمْ جُزْءٌ مَّقْسُومٌ ﴾ [٤٤]، قال: «جزءٌ أشركوا، وجزءٌ شكُّوا في الله، وجزءٌ غَفَلوا عن الله».

---

(١) رواه الطبراني كما في مجمع الزوائد (٧/ ٤٥) وقال الهيثمي: «وفيه خالد بن نافع الأشعري، قال أبو داود: متروك، وقال الذهبي: «هذا تجاوُزٌ في الحدّ فلا يستحق الترك وقد حدَّث عنه أحمد بن حنبل وغيره وبقية رجاله ثقات».

(٢) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٦/ ٦٨)، ح ٥١٤٢، وقال الهيثمي: -في مجمع الزوائد (١٠/ ٣٧٩)- «رواه الطبراني في الأوسط ورجاله رجال الصحيح، غير بسام الصيرفي وهو ثقة».

(٣) حديث عليٍّ عزاه المصنف في الدّر (٥/ ٦٤) لابن أبي حاتم وابن شاهين في السنة ولم أقف عليه في المطبوع من السنة لابن شاهين، لأنه ناقص، وذكره ابن كثير في تفسيره (٤/ ٤٤٤) وعزاه لابن أبي حاتم.

(٤) كذا عزاه المصنف له في الدّر (٥/ ٨٣) وأخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (٩/ ٢٩) وهو حديث ضعيف، في إسناده سليمان بن مهران المدائني، ذكر الحديث في ترجمته في لسان الميزان (٣/ ١٢٦) وقال: «منكر جداً».

وأخرج البخاريُّ[1] والترمذيُّ[2] عن أبي هريرةَ قال: قال رسول الله ﷺ: «أُمُّ القرآن هي السبعُ المثاني والقرآنُ العظيم».

وأخرج الطبرانيُّ في «الأوسط»[3] عن ابنِ عباسٍ قال: سأل رجلٌ رسولَ الله ﷺ قال: أرأيت قول الله: ﴿كَمَآ أَنزَلْنَا عَلَى ٱلْمُقْتَسِمِينَ﴾ [٩٠]، قال: «اليهودِ / والنصارى»، قال: ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾ [٩١]، ما ﴿عِضِينَ﴾؟ قال: «آمَنوا ببعض وكفروا ببعضٍ». ٤/٢٣٤

وأخرج التِّرْمِذِيُّ[4] وابنُ جريرٍ[5] وابن أبي حاتم[6] وابن مردويه[7] عن

---

(١) في صحيحه (٨/٣٨١) مع الفتح، ك: التفسير، ب: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ﴾ ح ٤٧٠٤.

(٢) في سننه (٥/١٩٨) ك: التفسير، سورة الحجر، ح ٢١٢٤، وقال: «حديث حسن صحيح» وكذا ذكره الشيخ الألباني في صحيح الترمذي برقم ٢٤٩٨.

(٣) (٧/١١٥)، ح ٦٢٠٠، وسنده ضعيف، فيه حبيب بن حسان، قال عنه أحمد والنسائي: متروك، وقال ابن حبان: منكر الحديث جداً، كما في الميزان للذهبي (١/٤٥٠-٤٥١)، وهذا الحديث رواه البخاري في صحيحه (٨/٣٨٢) مع الفتح، ك: التفسير، ب: قوله: ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾، ح ٤٧٠٦، لكنه موقوفٌ وهو الأصح، وكذا ابن جرير (٨/١٤/٦١-٦٢).

(٤) في سننه (٥/١٩٩) ك: التفسير، سورة الحجر، ح ٣١٢٦، وقال: «غريب» أي: ضعيف.

(٥) في تفسيره (٨/١٤/٦٧) انظر الذي قبله والذي بعده.

(٦) كذا عزاه له الحافظ ابن كثير في تفسيره (٤/٤٦٨).

(٧) لم أقف عليه معزواً لابن مردويه، وهو ضعيف كما تقدم، في إسناده الليث بن أبي سليم تُرك حديثه لاختلاطه وعدم تميز حديثه قبل الاختلاط من بعده، كما تقدم، وأشار الترمذي إلى أن الحديث روي موقوفاً على أنس رضي الله عنه، وانظر تغليق التعليق لابن حجر (٢/٢٨-٢٩).

أنسٍ عن النبيِّ ﷺ في قوله: ﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ۝ عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾ [٩٢، ٩٣]، قال: «عن قولِ: لا إله إلا الله».

* * *

﴿ النحل ﴾

أخرج ابنُ مردويه[١] عن البراء أن النبي ﷺ سُئِل عن قول الله: ﴿ زِدْنَٰهُمْ عَذَابًا فَوْقَ ٱلْعَذَابِ ﴾ [٨٨] قال: «عقاربُ أمثالُ النَّخْلِ الطِّوالِ، يَنْهشُونهم في جهنمَ».

* * *

﴿ الإسراء ﴾

أخرج البيهقيُّ في «الدلائل»[٢] عن أبي سعيدٍ المَقْبُريِّ أن عبدَالله بنَ سَلامٍ سأل النبيَّ ﷺ عن السَّوادِ الذي في القمر، فقال: «كانا شمسَيْن،

(١) كذا عزاه المصنف له في الدّر (٥/١٥٧) وأخرجه الخطيب في تالي تلخيص المتشابه (٢/٥٢٣) ح ٣١٩، وفي إسناده: أبان بن أبي عياش، قال عنه الإمام أحمد: متروك الحديث، كما تقدم وقد رُوي موقوفاً على ابن مسعود فيما أخرجه أبو يعلى في مسنده (٥/٦٥-٦٦)، ح ٢٦٥٩، والطبري في تفسيره (٨/١٤/١٦٠)، والحاكم في المستدرك (٢/٣٥٥-٣٥٦) ك: التفسير، تفسير سورة النحل. وإسناده صحيح، رجاله ثقات.

(٢) (٦/٢٦١-٢٦٢) ضعيف، في إسناده أبو معشر المدني، ضعيف كما تقدم.

فقال الله: ﴿ وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ءَايَتَيْنِ فَمَحَوْنَآ ءَايَةَ ٱلَّيْلِ ﴾ [١٢]، فالسَّوادُ الذي رأيتَ هو المَحْوُ».

وأخرج الحاكمُ في «التاريخ»(١) والدَّيْلميُّ(٢) عن جابرِ بنِ عبدِالله قال: قال رسولُ الله ﷺ: ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِىٓ ءَادَمَ ﴾ [٧٠]، قال: «الكرامةُ الأكلُ بالأصابعِ».

وأخرج ابنُ مَرْدُوْيَه(٣) عن عليّ قال: قال رسول الله ﷺ في قولِ الله: ﴿ يَوْمَ نَدْعُواْ كُلَّ أُنَاسٍۭ بِإِمَٰمِهِمْ ﴾ [٧١]، قال: «يُدْعَى كلُّ قومٍ بإمامِ لهم وكتاب ربهم»(٤).

وأخرج ابنُ مَرْدُوْيَه(٥) عن عمرَ بنِ الخطابِ عن النبيِّ ﷺ: ﴿ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ ﴾ [٧٨]، قال: «لزوالِ الشمس».

---

(١) تاريخه لم يعثر عليه، لكن عزاه المصنف له في الدّر (٥ / ٣١٦).

(٢) كما في فردوس الأخبار (٤ / ٤٢٠)، ح ٧٣٢٣ ـط / دار الكتب العلمية، عام ١٤٠٦هـ ـ وسنده في زهر الفردوس (٤ / ١٦٥) وفيه: حم بن نوح، وفي اللسان (٢ / ٣٥٤) سمّاه حماد، تعرف وتنكر روايته، وانظر الإرشاد للخليلي (٣ / ٩٤٦) برقم ٨٧٥.

(٣) كذا عزاه المصنف له في الدر (٥ / ٣١٧) وقد روي الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه فيما أخرجه الترمذي في سننه (٥ / ٢٠٥) ك: التفسير، سورة الإسراء، ح ٣١٣٦، والحاكم في المستدرك (٢ / ٢٤٢-٢٤٣) ك: التفسير، وفي إسناده عبدالرحمن بن أبي كريمة مجهول، كما في التقريب / ٥٩٦ برقم ٤٠١٦.

(٤) في (أ) حاشيةٌ بخط مغاير، ليست واضحة.

(٥) كذا عزاه له المصنف في الدّر (٥ / ٣٢١).

٢٣٥/٤ / وأخرج البَزّارُ(١) وابن مَرْدُويه(٢) بسندٍ ضعيفٍ عن ابن عمرَ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «دُلوكُ الشمس زَوالُها».

وأخرج أحمدُ(٣) والترمذيُّ(٤) -وصَحَّحه- والنَّسائيُّ(٥) عن أبي هريرةَ عن النبي ﷺ في قوله: ﴿إِنَّ قُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ [٧٨] قال: «تشهده ملائكةُ الليلِ وملائكةُ النهار».

وأخرج أحمدُ(٦) وغيرُه عن أبي هريرةَ عن النبي ﷺ في قوله:

(١) في مسنده كما في كشف الأستار (٣/٥٦) وسنده ضعيف كما قال المصنف، وانظر الذي بعده.

(٢) كذا عزاه المصنف لابن مردويه في الدّر (٥/٣٢١)، وسنده فيه عمر بن قيس، قال أبو حاتم: «ضعيف الحديث، متروك الحديث» كما في الجرح والتعديل (٦/١٣٠) برقم ٧٠٢.

(٣) في مسنده (٢/٤٧٤) برقم ١٠١٣٣، وقال شعيب الأرنؤوط ومن معه في تحقيق المسند (١٦/١٢٦-١٢٧): هذا الحديث له إسنادان: الأول: رجاله ثقات رجال الشيخين، لكن فيه انقطاع، فإن إبراهيم بن يزيد النخعي لم يسمع من ابن مسعود... والثاني: وهو إسناد حديث أبي هريرة -الذي معنا- صحيح على شرط الشيخين، وهذا الذي صححه الترمذي كما سيأتي في الحاشية التالية.

(٤) في سننه (٥/٢٠٤) ك: التفسير، من سورة الإسراء، ح ٣١٣٥، وقال: «حديث حسن صحيح» وأورده الشيخ الألباني في صحيح سنن الترمذي برقم (٢٥٠٧).

(٥) في السنن الكبرى (٦/٣٨١) ك: التفسير، /سورة الإسراء، ح ١١٢٩٣، وهو حديث صحيح كما تقدم.

(٦) في المسند (٢/٥٢٨، ٤٧٨) والترمذي أيضاً في سننه (٥/٢٠٦) ك: التفسير، سورة الإسراء، ح ٣١٣٧، وابن أبي شيبة في المصنف (٦/٣١٩) ك: الفضائل، ب: ما أعطى الله تعالى محمداً ﷺ، ح ٣١٧٤٥، وابن المبارك في الزهد /٤٦٣، ح ١٣١٢، وابن جرير في تفسيره (٩/١٥/١٤٥-١٤٦)، وهو حديث صحيح ذكره الألباني في صحيح الترمذي كما تقدم، وفي الصحيحة برقم (٢٦٣٩، ٢٣٧٠).

[٤٦٢] ﴿ عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ / مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا ﴾ [٧٩]، قال: «هو المَقامُ الذي أَشْفَعُ فيه لأمتي». وفي لفظ: «هي الشفاعةُ». وله طرقٌ كثيرةٌ مُطَوَّلةٌ ومختصرةٌ في الصِّحاحِ(١) وغيرها.

وأخرج الشيخان(٢) وغيرُهما عن أنسٍ قال: قيل يا رسولَ الله، كيف يُحْشَرُ الناسُ على وجوهِهِم؟ قال: «الذي أَمْشاهم على أرجلِهم قادرٌ أن يُمْشِيَهم على وجوههم».

* * *

﴿ الكهف ﴾

أخرج أحمد(٣) والترمذي(٤) عن أبي سعيدٍ عن رسولِ الله ﷺ قال: «لِسُرادقِ النارِ أربعةُ أجْدُرٍ؛ كثافةُ كلِّ جدارٍ مثلُ مسافةِ أربعين سنةً».

(١) انظر: صحيح البخاري (٨/٣٩٩) مع الفتح، ح ٤٧١٨، وصحيح مسلم (١/١٨٤-١٨٦)، ح ١٩٤، وانظر: تفسير ابن جرير الطبري (٩/١٥/١٤٤-١٤٧) والمستدرك للحاكم (٢/٣٦٣-٣٦٤) والدر المنثور (٥/٣٢٤-٣٢٧).

(٢) البخاري في صحيحه (٨/٤٩٢) مع الفتح، ك: التفسير، ب: ﴿ ٱلَّذِينَ يُحۡشَرُونَ عَلَىٰ وُجُوهِهِمۡ إِلَىٰ جَهَنَّمَ ﴾ ح ٤٧٦٠، ومسلم في صحيحه (٤/٢١٦١) ك: صفات المنافقين وأحكامهم، ب: يُحشر الكافر على وجهه، ح ٦٥٢٣.

(٣) في مسنده (٣/٢٩) انظر الذي بعده.

(٤) في سننه (٤/٣٣٦) ك: صفة جهنم، ب: ما جاء في صفة شراب أهل النار، عقيب ح ٢٥٨٧، وهو حديث ضعيف، في إسناده درَّاج ضُعِّف في حديثه عن أبي الهيثم كما تقدَّم. وذكر الشيخ الألباني الحديث في ضعيف سنن الترمذي / ٢٦١.

وأخرجا[1] عنه أيضاً عن رسولِ الله ﷺ في قوله: ﴿بِمَآءٍ كَٱلْمُهْلِ﴾ [٢٩] قال: كعَكَر الزيت، فإذا قَرَّبه إليه سَقَطَتْ فَرْوَةُ وجهه فيه».

وأخرج أحمدُ[2] عنه أيضاً عن رسولِ الله ﷺ قال: «﴿ٱلْبَٰقِيَٰتُ ٱلصَّٰلِحَٰتُ﴾ [٤٦] التكبيرُ والتهليلُ والتسبيحُ والحَمْدُ، ولا حولَ ولا قوةَ إلا بالله».

وأخرج أحمدُ[3] من حديثِ النعمانِ بنِ بَشيرٍ مرفوعاً: «سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر هنَّ الباقياتُ الصالحات».

/ وأخرج الطبرانيُّ[4] مثلَه من حديثِ سعدِ[5] بن جُنادةَ. ٤/٢٣٦

---

(١) أي: أحمد في المصدر السابق (٣/٧٠-٧١) والترمذي في المصدر نفسه (٤/٣٣٥) ك: صفة جهنم، ب: ما جاء في صفة شراب أهل النار، ح ٢٥٨٤، وهو ضعيف به، في إسناده دراج ضعيف في روايته عن أبي الهيثم وهذا من طريقه، إلا أن السيوطي أورد له شواهد في الدّر (٥/٣٩٨-٣٩٩). وذكره الشيخ الألباني -رحمه الله- في ضعيف سنن الترمذي (ص ٢٦١) وقال: «ضعيف».

(٢) في المسند (٣/٧٥) وأبو يعلى في مسنده (٢/٥٢٤) ح ١٣٨٤ وهو ضعيف به، فيه دراج ضعيف في روايته عن أبي الهيثم كما تقدم.

(٣) في المسند (٤/٢٦٧-٢٦٨) في إسناده رجل مبهم، وهو قول العوام: حدثني رجل من الأنصار من آل النعمان.

(٤) في المعجم الكبير (٦/٥١-٥٢) ح ٥٤٨٢-٥٤٨٣، ضعيف في إسناده الحسين بن الحسن بن عطية العوفي ضعيف، كما في اللسان (٢/٢٧٨) برقم ١١٥٦، وبه ضعفه الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/١٦٦) و(٢/٢٦٤).

(٥) (س): «سعيد»، (ح): «أبي سعيد»، والمثبت موافق لما في الطبراني.

وأخرج ابنُ جريرٍ[1] عن أبي هريرةَ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «سبحان الله والحمدُ لله ولا إله إلا الله والله أكبر من الباقياتِ الصالحات».

وأخرج أحمدُ[2] عن أبي سعيدٍ عن رسولِ الله ﷺ في قوله: ﴿فَظَنُّوٓاْ أَنَّهُم مُّوَاقِعُوهَا﴾ [٥٣]، قال: «يَنْصَبُ الكافرُ مقدارَ خمسين ألفَ سنةٍ كما لم يَعْمَلْ في الدنيا، وإن الكافر لَيَرَى جهنمَ، ويَظُنُّ أنها مُواقِعَتُه من مسيرةِ أربعين سنةً».

وأخرج البزَّارُ[3] بسندٍ ضعيفٍ عن أبي ذرّ، رفعه قال: «إنَّ الكنزَ الذي ذَكَرَ اللهُ في كتابه[4] لوحٌ من ذهبٍ مُصْمتٍ[5]، عجبْتُ لِمَنْ أَيْقَنَ بالقَدَرِ لِمَ نَصِبَ؟ وعَجِبْتُ لِمَنْ ذَكَرَ النارَ كيف ضَحِكَ؟ وعَجِبْتُ لِمَنْ ذكر الموتَ ثم غفل[6]؛ لا إله إلا الله محمد رسول الله».

---

(١) في تفسيره (٩/ ١٥/ ٢٥٥) أعلّه البخاري والدارقطني وابن أبي حاتم بالإرسال كما في التاريخ الكبير (٦/ ١٢٢) والعلل للدارقطني (٨/ ١٥٥-١٥٦) والعلل لابن أبي حاتم (٢/ ١٠٠).

(٢) في مسنده (٣/ ٧٥) ضعيف في إسناده «درَّاج أبو السمح» ضعيف في روايته عن أبي الهيثم كما تقدم وروايته هنا عنه. وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠/ ٣٣٦): «رواه أحمد وأبو يعلى وإسناده حسن على ما فيه من ضعف». ونصه في المسند: «يُنْصَب للكافر».

(٣) مسند البزار (٩/ ٤٥٤) ح ٤٠٦٥، وسنده ضعيف كما قال المصنف، قال الهيثمي -في مجمع الزوائد (٧/ ٥٣)-: «رواه البزار من طريق بشر بن المنذر عن الحارث بن عبدالله اليحصبي، لم أعرفهما وبقية رجاله ثقات».

(٤) في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ تَحْتَهُۥ كَنزٌ لَّهُمَا﴾ [الكهف: ٨٢].

(٥) المصمت: أي خالص لا يخالطه غيره. انظر: التاج «صمت»: ٤/ ٥٩٦.

(٦) (ح): «غفل عن قول». وفي مسند البزار: «لِمَ غَفَل».

وأخرج الشيخان(١) عن أبي هريرة: «أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «إذا سألتم اللهَ فاسألوه الفِرْدوسَ؛ فإنه أعلى الجنةِ وأوسطُ الجنة، ومنه تَفَجَّرُ أنهارُ الجنة».

* * *

﴿مريم﴾

أخرج الطبراني(٢) بسندٍ ضعيفٍ عن ابنِ عمرَ عن رسولِ الله ﷺ قال(٣): «إن السَّرِيَّ الذي قال اللهُ لمريمَ: ﴿قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا﴾ [مريم: ٢٤] نهرٌ أخرجه اللهُ لتَشْرَبَ منه».

وأخرج مسلمٌ(٤) وغيرُه عن المغيرةِ بنِ شُعْبة قال: بعثني رسولُ الله ﷺ إلى نجران فقالوا: أرأيتَ ما تَقْرَؤُون: ﴿يَا أُخْتَ هَارُونَ﴾ [٢٨]، وموسى قبل عيسى بكذا وكذا، فَرَجَعْتُ، فذكَرْتُ ذلك لرسولِ الله ﷺ فقال: «ألا أخبرتَهم أنهم كانوا يُسَمُّون بالأنبياء والصالحين قبلهم».

(١) البخاري في صحيحه (٦/ ١١) مع الفتح، ك: الجهاد، ب: درجات المجاهدين في سبيل الله، ح ٢٧٩٠، ولم أقف عليه في صحيح مسلم.

(٢) في المعجم الكبير (١٢/ ٢٦٥)، ح ١٣٣٠٣، ضعيف، في إسناده يحيى بن عبدالله البابلتي وهو ضعيف كما في الميزان للذهبي (٤/ ٣٩٠) برقم ٩٥٦٣، وبه ضعفه الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/ ٥٥).

(٣) قوله: «قال» سقط من (أ).

(٤) في صحيحه (٣/ ١٦٨٥) ك: الآداب، ب: النهي عن التكنِّي بأبي القاسم، ح ٢١٣٥، والترمذي في سننه (٥/ ٢٢٠-٢٢١) ك: التفسير، سورة مريم، ح ٣١٥٥، والنسائي في السنن الكبرى (٦/ ٣٩٣) ك: التفسير، سورة مريم، ح ١١٣١٥.

وأخرج أحمدُ[1] والشيخان[2] عن أبي سعيدٍ قال: قال رسولُ الله ﷺ: / «إذا دَخَلَ أهلُ الجنةِ الجنةَ وأهلُ النارِ النارَ يُجاء بالموتِ كأنه كَبْشٌ أَمْلَحُ ٤/٢٣٧ فَيُوْقَفُ بين الجنةِ والنارِ فيقال: يا أهلَ الجنة، هل تعرفون هذا؟ قال: فَيَشْرَئِبُّون فينظرون ويقولون: نعم، هذا الموتُ، فيُؤْمَرُ به فيُذْبَحُ، ويقال: يا أهلَ الجنة خُلودٌ ولا موتَ، ويا أهلَ النارِ خلودٌ ولا موتَ، ثم قرأ رسولُ اللهِ ﷺ: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْحَسْرَةِ إِذْ قُضِىَ ٱلْأَمْرُ وَهُمْ فِى غَفْلَةٍ﴾ [٣٩]، وأشار بيدِه قال: أهلُ الدنيا في غَفْلَة».

وأخرج ابنُ جرير[3] عن أبي أمامة عن رسول الله ﷺ قال: «غَيٌّ وأَثامٌ بِئْران في أسفلِ جهنم يسيل فيهما صديدُ أهلِ النارِ»، قال: ابن كثير[4]: «حديث منكر».

وأخرج أحمدُ[5] عن أبي سُمَيَّةَ قال: اختلَفْنا في الوُرود، فقال بعضُنا: لا يدخُلُها مؤمنٌ، وقال بعضُهم: يدخلونها جميعاً ثم يُنَجِّي اللهُ الذين

---

(١) في مسنده (٣/ ٩) انظر الذي بعده.

(٢) البخاري في صحيحه (٨/ ٤٢٨) مع الفتح، ك: التفسير، ب: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْحَسْرَةِ﴾، ح ٤٧٣٠، ومسلم في صحيحه (٤/ ٢١٨٨) ك: الجنة وصفة نعيمها، ب: النار يدخلها الجبارون...، ح ٢٨٤٩.

(٣) في تفسيره (٩/ ١٦/ ١٠٠) وهو حديث منكر كما نقل المصنف عن الحافظ ابن كثير، وهو في تفسيره (٥/ ٢٤٠) ولفظه «هذا حديث غريب ورفعه منكر».

(٤) تفسير القرآن العظيم ٥/ ٢٤١ وعبارته «هذا حديث غريب ورفعُه منكر».

(٥) في مسنده (٣/ ٣٢٨-٣٢٩)، في إسناده أبو سمية، مقبول كما قال الحافظ في التقريب /١١٥٧، برقم ٨٢٠٩.

[٤٦٣] اتقوا، فلقيت جابرَ بن عبدالله / فسألتُه فقال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «لا يبقى بَرٌّ ولا فاجرٌ إلا دخلها، فتكونُ على المؤمن بَرْداً وسلاماً، كما كانت على إبراهيمَ، حتى إن للنار ضَجيجاً من بَرْدِهم، ثم يُنَجِّي اللهُ الذين اتقوا ويذرُ الظالمين فيها جثيا».

وأخرج مسلمٌ(١) والترمذيُّ(٢) عن أبي هريرةَ أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «إذا أحب اللهُ عبداً نادى جبريل: إني قد أحببتُ فلاناً فأَحِبَّه، فينادي في السماء، ثم تُنَزَّلُ له المحبةُ في الأرضِ، فذلك قوله: ﴿سَيَجْعَلُ لَهُمُ ٱلرَّحْمَٰنُ وُدًّا﴾ [٩٦].

* * *

﴿طه﴾

أخرج ابن أبي حاتم(٣) والترمذي(٤) عن جندب بن عبدالله البَجَلي، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إذا وَجَدْتُم الساحرَ فاقتلوه»، ثم قرأ: ﴿وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ﴾ [٦٩]، قال: «لا يؤمَّنُ حيث وُجِد».

---

(١) في صحيحه (٤/ ٢٠٣٠-٢٠٣١) ك: البر والصلة، ب: إذا أحب الله عبداً، حببه إلى عباده، ح ٢٦٣٧.

(٢) في سننه (٥/ ٢٢٤) ك: التفسير، من سورة مريم، ح ٣١٦١، وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح».

(٣) كذا عزاه الحافظ ابن كثير لابن أبي حاتم في تفسيره (٥/ ٢٩٦) وانظر الذي بعده.

(٤) في سننه (٣/ ١٢٦) أبواب الحدود، ب: ما جاء في حدّ الساحر. ح ١٤٦٠، وقال عقبه: هذا حديث غريب لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه، وإسماعيل بن مسلم يضعَّف في الحديث مِنْ قِبل حفظه، ثم قال: «والصحيح عن جندب موقوف» وذكر الألباني الحديث في ضعيف سنن الترمذي / ١٣٦-١٣٧.

/ وأخرج البزَّارُ[1] بسندٍ جيدٍ عن أبي هريرةَ عن النبيِّ ﷺ: ﴿فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا﴾ [١٢٤] قال: «عذابُ القبر». ٤/٢٣٨

* * *

﴿الأنبياء﴾

أخرج أحمدُ[2] عن أبي هريرةَ قال: قلتُ يا رسولَ اللهِ، أَنْبِئْني عن كلِّ شيء، قال: «كلُّ شيءٍ خُلِقَ من الماء».

* * *

﴿الحج﴾

أخرج ابن أبي حاتم[3] عن يَعْلى بنِ أميةَ أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «احتكارُ الطعامِ بمكةَ إلحادٌ».

---

(١) لم أقف عليه في مسنده ولا في الزوائد، وذكره الحافظ ابن كثير في تفسيره (٥/٣١٧) بإسناد البزار، وقال: «إسناده جيد» وأخرجه الحاكم في المستدرك (٢/٣٨١) ك: التفسير من رواية أبي سعيد وصححه على شرط مسلم ووافقه الذهبي.

(٢) في مسنده (٢/٢٩٥)، رجاله ثقات، والحاكم في المستدرك (٤/١٦٠) ك: البر والصلة وصححه، ووافقه الذهبي، وصحح الإسناد شعيب الأرنؤوط ومن معه في تعليقهم على الحديث في تحقيق المسند (١٣/٣١٤) ح برقم ٧٩٣٢.

(٣) كذا عزاه الحافظ ابن كثير في تفسيره (٥/٤٠٨) لابن أبي حاتم لكنه ضعيف، في إسناده موسى بن باذان، مجهول، كما في التقريب /٩٧٨ برقم ٦٩٩٨. وقد أشار البخاري في التاريخ الكبير (٧/٢٥٥-٢٥٦) إلى الخلاف في رفعه ووقفه على عمر رضي الله عنه، ورواية الوقف أصحّ كما هو واضح من الإسناد الذي ذكره من طريق الحميدي.

وأخرج الترمذيُّ[1] وحسَّنه عن الزبيرِ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إنما سُمِّي البيتُ العتيقُ؛ لأنه لم يَظْهَرْ عليه جبَّار».

وأخرج أحمدُ[2] عن خُرَيْم بن فاتكٍ الأَسَديِّ عن النبي ﷺ قال: «عُدِلَتْ شهادةُ الزورِ بالإِشراك باللهِ، ثم تلا: ﴿فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ وَٱجۡتَنِبُواْ قَوۡلَ ٱلزُّورِ﴾» [٣٠].

* * *

﴿قد أفلح﴾

أخرج ابن أبي حاتم[3] عن مرة البَهْزي قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقولُ لرجلٍ: «إنك تموتُ بالربوة»، فمات بالرَّمْلة. قال ابن كثير: «غريب جدًّا».

---

(١) في سننه (٥/ ٢٣٢) ك: التفسير، ب: من سورة الحج، ح ٣١٧٠، وقال: «حديث حسن غريب» وذكره الشيخ الألباني في ضعيف سنن الترمذي/ ٣٣٧ وقال: «ضعيف»، وأخرجه الحاكم في المستدرك (٢/ ٣٨٩) ك: التفسير، وصححه على شرط البخاري وصححه الذهبي على شرط مسلم.

(٢) في مسنده (٤/ ٣٢١، ٣٢٢) في إسناده حبيب بن النعمان الأسدي، مقبول حيث يتابع كما في التقريب/ ٢٢١ برقم ١١١٦، وقد رواه الطبراني في المعجم الكبير (٩/ ١٠٩) ح ٨٥٦٩، موقوفاً على ابن مسعود وحسن إسناده الهيثمي في مجمع الزوائد (٤/ ٢٠٠) بعد أن عزاه له.

(٣) ساقه الحافظ ابن كثير في تفسيره (٥/ ٤٧٠) بإسناد ابن أبي حاتم، وفي إسناده رَوَّاد ابن الجراح صدوق اختلط بأَخَرةٍ فتُرِك، كما في التقريب/ ٣٢٩ برقم ١٩٩٦. وقال الحافظ ابن كثير بعد أن ساقه: «وهذا حديث غريب جدًّا».

وأخرج أحمدُ[1] عن عائشة أنها قالت: يا رسولَ الله، ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَواْ وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ﴾ [٦٠]، هو الذي يَسْرِقُ ويزني ويشربُ الخمرَ وهو يخافُ الله؟ قال: «لا، يا بنت الصدّيق، ولكنه الذي يصومُ ويصلي ويتصدَّقُ وهو يخافُ اللهَ».

/ وأخرج أحمدُ[2] والترمذيُّ[3] عن أبي سعيدٍ عن النبيِّ ﷺ قال: ﴿وَهُمْ فِيهَا كَٰلِحُونَ﴾ [١٠٤] قال: «تَشْوِيه النارُ فتَقْلِصُ شَفَتُه العليا حتى تبْلُغَ وسطَ رأسِه، وتَسْترخي شَفَتُه السفلى حتى تَضْرِبَ سُرَّته». ٤/٢٣٩

* * *

﴿النور﴾

أخرج ابن أبي حاتم[4] عن أبي سورةَ ابن أخي أبي أيُّوب عن أبي أيُّوب[5]

(١) في مسنده (٦/١٥٩) ضعيف، في إسناده عبدالرحمن بن سعيد بن وهب، لم يُدرك عائشة رضي الله عنها كما في تحفة التحصيل في رواة المراسيل /٢٨٨ برقم ٥٦٩.

(٢) في مسنده (٣/٨٨) من طريق درَّاج عن أبي الهيثم وسيأتي الكلام عليه في الذي بعده.

(٣) في سننه (٥/٢٣٧) ك: التفسير، ب: ومن سورة المؤمنون، ح ٣١٧٦، وقال: «حديث حسن صحيح غريب». ولعل الترمذي يرى تصحيح حديث درَّاج أبي السمح والله أعلم، وإلا فروايتُه عن أبي الهيثم ضعيفة كما تقدَّم؛ ولذلك أورده الشيخ الألباني في ضعيف سنن الترمذي /٣٤٠، وقال: «ضعيف».

(٤) في تفسيره (٨/٢٥٦٧) برقم ١٤٣٤٨، وفي إسناده أبو سورة ابن أخي أبي أيوب قال فيه البخاري: «منكر الحديث يروي عن أبي أيوب مناكير لا يتابع عليها»، وقال الترمذي: «يضعف في الحديث»، كما في التهذيب لابن حجر (١٢/١٣٦) برقم ٥٧١.

(٥) قوله: «عن أبي أيوب» سقطت من بقية النسخ.

قال: قلت: يا رسول الله، هذا السلامُ، فما الاستئناسُ[1]؟ قال: «يتكلم الرجلُ بتسبيحةٍ وتكبيرةٍ وتحميدةٍ، ويتنحنح، فيُؤْذِنُ أهلَ البيت».

* * *

﴿ الفرقان ﴾

أخرج ابن أبي حاتم[2] عن يحيى بن أبي[3] أسِيْدٍ، يرفع الحديثَ إلى رسولِ الله ﷺ أنه سُئِل عن قوله تعالى: ﴿ وَإِذَآ أُلۡقُواْ مِنۡهَا مَكَانٗا ضَيِّقٗا مُّقَرَّنِينَ ﴾ [١٣] قال: «والذي نفسي بيده إنهم لَيُسْتَكْرهون في النار كما يُسْتَكْرَهُ الوَتِدُ في الحائط».

* * *

﴿ القصص ﴾

أخرج البزّارُ[4] عن أبي ذرٍّ أنَّ النبيَّ ﷺ سُئِل أيُّ الأجلين قضى موسى؟

(١) (أ): «استئناس».

(٢) في تفسيره (٨/ ٢٦٦٨) ح ١٥٠٠٥، وسنده ضعيف فيه يحيى بن أبي أَسِيد، ترجم له ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٩/ ١٢٩ برقم ٥٤٧) وسكت عنه، فهو مجهول بذلك.

(٣) قوله: «أبي» سقط من (أ).

(٤) كما في كشف الأستار (٣/ ٦٣) ك: التفسير، سورة القصص، ح ٢٢٤٤، وإسناده ضعيف كما قال المصنف، بل ضعيف جداً، لأنّ في إسناده متروكاً، وقال الهيثمي -في مجمع الزوائد (٧/ ٨٨)-: «رواه البزار وفيه إسحاق بن إدريس وهو متروك».

قال: «أَوْفاهما وأَبَرُّهما». قال: «وإن سُئِلْتَ: أيَّ المرأتين تزوَّج؟ فقل الصغرى منهما». إسنادُه ضعيف، ولكنَّ له شواهدَ[1] موصولةً ومُرسلةً.

* * *

﴿العنكبوت﴾

أخرج أحمدُ[2] والترمذيُّ[3] -وحَسَّنه- وغيرُهما عن أمِّ هانئٍ قالت: سألتُ رسولَ الله ﷺ عن قوله: ﴿وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ الْمُنكَرَ﴾ [29]، قال: «كانوا يَخْذِفون[4] أهلَ الطريق ويَسْخَرون منهم، فهو المُنْكَرُ الذي كانوا يَأْتون».

* * *

(1) انظر لبعض شواهده: تفسير ابن جرير الطبري (11/20/68-69) وتفسير ابن كثير (6/241-242) وقال ابن كثير -رحمه الله-: «فهذه طرق متعاضدة». وانظر: الدّر المنثور (6/409-410).

(2) في مسنده (6/341)، انظر الذي بعده.

(3) في سننه (5/251) ك: التفسير، سورة العنكبوت، ح 3190، سنده ضعيف، في إسناده أبو صالح مولى أم هانئ، ضعيف يرسل كما في التقريب /163 برقم 639، وذكره الشيخ الألباني -رحمه الله- في ضعيف سنن الترمذي /366، وقال: «ضعيف الإسناد جدًّا».

(4) المثبت من: س، ك، ر، وهو الموافق لما في مصادر التخريج أي: يَرْمونهم بحصى الخَذْف، وهي الحصى الصغار، وسائر النسخ: «يحذفون» بالحاء، والمعنى متقارب.

٤/٢٤٠

/ ﴿ لقمان ﴾

أخرج الترمذيُّ(١) وغيرُه عن أبي أمامةَ عن رسولِ الله ﷺ قال: «لا تبيعوا القَيْناتِ، ولا تَشْتَروهن، ولا تُعَلِّموهن، ولا خيرَ في تجارةٍ فيهن(٢)، وثمنُهن حرامٌ»، في مثلِ هذا أنزلت: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشۡتَرِي لَهۡوَ ٱلۡحَدِيثِ ﴾ الآية [٦]، / إسناده ضعيفٌ. [٤٦٤]

* * *

﴿ السجدة ﴾

أخرج ابن أبي حاتم(٣) عن ابن عباس عن النبيِّ ﷺ في قوله: ﴿ أَحۡسَنَ كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقَهُۥ ﴾ [٧] قال: «أما إنَّ اسْتَ القِردَةِ ليست بحسنةٍ، ولكنه أَحْكَمَ خَلْقَها».

وأخرج ابن جرير(٤) عن معاذِ بنِ جَبَلٍ عن النبيِّ ﷺ في قوله:

(١) في سننه (٥/٢٥٥-٢٥٦) ك: التفسير، ب: من سورة لقمان، ح ٣١٩٥، وكذا رواه ابن ماجه في سننه (٢/٧٣٣) ك: التجارة، ب: ما لا يحل بيعه، ح ٢١٦٨، والحميدي في مسنده (٢/٤٠٥) برقم ٩١٠، والطبراني في الكبير (٨/١٨٠-١٨١) ح ٧٧٤٩، وهو حديث حسن، ذكره الشيخ الألباني في صحيح سنن الترمذي (٣/٣٠١) برقم ٣١٩٥، وقال: «حسن».

(٢) (أ): «فيها»، والمثبت من سائر النسخ وهو موافق لما في مصادر التخريج.

(٣) كذا عزاه المصنف له في الدّر (٦/٥٣٩).

(٤) في تفسيره (١١/٢١/١٠٣)، لكن في إسناده شهر بن حوشب، صدوق كثير الإرسال والأوهام كما تقدم.

﴿تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ ٱلْمَضَاجِعِ﴾ [١٦]، قال: « قيامُ العبدِ من الليل ».

وأخرج الطبرانيُّ(١) عن ابن عباسٍ عن النبيِّ ﷺ في قوله: ﴿ وَجَعَلْنَٰهُ هُدًى لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ [٢٣]، قال: « جُعِل موسى هدى لبني إسرائيل »، وفي قوله: ﴿فَلَا تَكُن فِى مِرْيَةٍ مِّن لِّقَآئِهِۦ ﴾ [٢٣]، قال: « مِنْ لقاءِ موسى ربَّه ».

* * *

﴿ الأحزاب ﴾

أخرج الترمذيُّ(٢) عن معاويةَ سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقول: « طلحةُ ممَّن قَضَى نَحْبَه ».

وأخرج الترمذيُّ(٣) وغيرُه عن عمرَ بن أبي سَلَمةَ وابنُ جريرٍ(٤) وغيرُه عن

---

(١) في المعجم الكبير (١٢ / ١٢٤) ح ١٢٧٥٨، وقال الهيثمي -في مجمع الزوائد (٧ / ٩٠) بعد أن عزاه للطبراني-: « ورجاله رجال الصحيح ».

(٢) في سننه (٥ / ٢٦٠-٢٦١) ك: التفسير، ب: من سورة الأحزاب، ح ٣٢٠٢ وهو حديث حسن، ذكره الشيخ الألباني في صحيح سنن الترمذي (٣ / ٣٠٥) وقال: « حسن ».

(٣) في المصدر السابق نفسه (٥ / ٢٦٢-٢٦٣) ك: التفسير، ب: من سورة الأحزاب، ح ٣٢٠٥، وابن جرير في تفسيره (١٢ / ٢٢ / ٨)، وانظر الذي بعده.

(٤) في تفسيره (١٢ / ٢٢ / ٧) والحاكم في المستدرك (٢ / ٤١٦) ك: التفسير، سورة الأحزاب، وصححه الحاكم على شرط البخاري والذهبي على شرط مسلم، وقال: « سمعه الوليد بن مَزْيَد عن الأوزاعي ». وذكره الشيخ الألباني في صحيح سنن الترمذي (٣ / ٣٠٢) وقال: « صحيح ».

أمِّ سَلَمَةَ أن النبيَّ ﷺ دعا فاطمةَ وعليّاً وحَسَناً وحسيناً لما نزلت: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ ﴾ الآية [٣٣]. فجلّلهم بكساء وقال: «اللهم هؤلاء أهلُ بيتي فأذهِبْ عنهم الرجسَ، وطَهِّرْهم تطهيراً».

* * *

٢٤١/٤

/ ﴿ سبأ ﴾

أخرج أحمدُ[١] وغيرُه عن ابنِ عباسٍ أن رجلاً سأل النبيَّ ﷺ عن سبأ: «أرجلٌ هو، أَم امرأةٌ، أَم أرضٌ؟» فقال: «بل هو رجلٌ وَلَدَ عشرةً، فسكن اليمنَ منهم ستةٌ، وبالشام منهم أربعةٌ».

وأخرج البخاريُّ[٢] عن أبي هريرة مرفوعاً قال: «إذا قضى اللهُ الأمرَ في السماء ضَرَبَتِ الملائكةُ بأجنحتها خَضَعاناً لقولِه، كأنه سِلْسلةٌ على صَفْوانٍ، فإذا فُزّع عن قلوبِهم قالوا: ماذا قال ربكم؟ قالوا للّذي قال: الحقَّ، وهو العليُّ الكبير».

* * *

---

(١) في المسند (١ / ٣١٦) والطبراني في الكبير (١٢ / ١٨٥-١٨٦) ح ١٢٩٩٢، والحاكم في المستدرك (٢ / ٤٢٣) وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٧ / ٩٤) وعزاه لأحمد والطبراني وقال: «وفيه ابن لهيعة وفيه ضعف وبقية رجالهما ثقات» وقد تقدم بيان حاله.

(٢) في صحيحه (٨ / ٥٣٧) ك: التفسير، ب: سورة سبأ، ح ٤٨٠٠.

﴿ فاطر ﴾

أخرج أحمدُ(١) والترمذيُّ(٢) عن أبي سعيدٍ الخُدْرِيِّ عن النبيِّ ﷺ أنه قال في هذه الآية: ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ ﴾ [٣٢]، قال: «هؤلاء كلُّهم بمنزلةٍ واحدةٍ، وكلُّهم في الجنة».

وأخرج أحمدُ(٣) وغيرُه عن أبي الدرداءِ: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: قال اللهُ: ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾، فأما الذين سبقوا فأولئك الذين يدخلون الجنة بغيرِ حسابٍ، وأمَّا الذين اقتصدوا فأولئك يحاسَبون حساباً يسيراً، وأمَّا الذين ظلموا أنفسهم فأولئك الذين يُحْبَسُون في طولِ المَحْشَرِ، ثم هم الذين تلافاهم اللهُ برحمته، فهم الذين يقولون: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَذْهَبَ عَنَّا ٱلْحَزَنَ ﴾ الآيةَ [٣٤].

---

(١) في مسنده (٣/٧٨). انظر الذي بعده.

(٢) في سننه (٥/٢٧٧-٢٧٨) ك: التفسير، ب: ومن سورة الملائكة، ح ٣٢٢٥، وقال: «حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه». وذكره الألباني في صحيح سنن الترمذي (٣/٣١٥) وقال: «صحيح».

(٣) في مسنده (٥/١٩٤) ورواه عبدالرزاق في تفسيره (٢/١٣٦)، وفي سند الإمام أحمد ثابت أو أبو ثابت ترجم له ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٩/٣٥٢) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وفي سند عبدالرزاق: أبان بن أبي عياش متروك كما تقدم.

/ وأخرج الطبرانيُّ(١) وابن جرير(٢) عن ابنِ عباسٍ أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «إذا كان يومُ القيامةِ قيل: أين أبناءُ الستين؟ وهو العُمُرُ الذي قال اللهُ: ﴿أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم مَّا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَن تَذَكَّرَ﴾ [٣٧]. ٢٤٢/٤

* * *

﴿يسٓ﴾

أخرج الشيخان(٣) عن أبي ذرّ، قال: سألتُ رسولَ الله ﷺ عن قولِه: ﴿وَٱلشَّمْسُ تَجْرِى لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا﴾ [٣٨]، قال: «مستقرُّها تحتَ العرشِ».

وأخرجا(٤) عنه قال: «كنتُ مع النبي ﷺ في المسجدِ عند غروبِ الشمسِ، فقال: يا أبا ذر، أتدري أين تغربُ الشمسُ؟ قلت: اللهُ ورسولُهُ أعلمُ، قال: «فإنها تذهب حتى تسجد تحت العرشِ، فذلك قولُه: ﴿وَٱلشَّمْسُ تَجْرِى لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا﴾ [٣٨].

* * *

(١) في الكبير (١١/١٤٢-١٤٣) ح ١١٤١٥، وفي الأوسط (٨/٤٤٨-٤٤٩)، ح ٧٩٢١، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/٩٧) بعد أن عزاه له في الكبير والأوسط: «وفيه إبراهيم بن الفضل المخزومي وهو ضعيف».

(٢) في تفسيره (١٢/٢٢/١٤١-١٤٢) ضعيف كما تقدم فيه إبراهيم بن الفضل.

(٣) البخاري في صحيحه (٨/٥٤١) مع الفتح، ك: التفسير، ب: سورة يسٓ، ح ٤٨٠٣، ومسلم في صحيحه (١/١٣٩) ك: الإيمان، ب: بيان الزمن الذي لا يقبل فيه إيمان، ح ١٥٩.

(٤) أي: البخاري ومسلم في المصدرين السابقين، البخاري برقم ٤٨٠٢ ومسلم برقم ١٥٩.

﴿ الصافات ﴾

أخرج ابن جرير[1] عن أمِّ سَلَمَةَ قالت: قلت: يا رسولَ الله، أخبرني عن قول الله تعالى: ﴿ حُورٌ عِينٌ ﴾ [الواقعة: ٢٢]، قال: «العِيْنُ: الضِّخام العيون، شُفْرْ[2] الحَوْراء مثلُ جَناح النَّسْر»، قلت: يا رسولَ الله، أخبرْني عن قولِ الله: ﴿ كَأَنَّهُنَّ بَيْضٌ مَّكْنُونٌ ﴾ [٤٩]، قال: «رقتُهن كرقَّة الجِلْدة التي في داخلِ البَيْضَةِ التي تَلي القِشْرَ». قوله: «شُفْر» هو بالفاء مضافٌ إلى الحوراءِ، وهو هُدْبُ[3] العينِ، وإنما ضبطتُه وإن كان واضحاً /، لأني رأيتُ بعضَ المُهْمِلين من أهلِ عصرِنا صَحَّفه بالقاف. وقال: «الحوراء مثلُ جناح النَّسْرِ، مبتدأٌ وخبر، يعني في الخِفَّةِ والسُّرْعةِ»، وهذا كَذِبٌ وجهلٌ محض وإلحادٌ في الدين، وجَراءةٌ على اللهِ ورسولهِ. [٤٦٥]

وأخرج الترمذيُّ[4] وغيرُه عن سَمُرةَ عن النبيِّ ﷺ في قوله: ﴿ وَجَعَلْنَا ذُرِّيَّتَهُۥ هُمُ ٱلْبَاقِينَ ﴾ [٧٧]، قال: «حامٌ، وسامٌ، ويافثُ».

---

(١) في تفسيره (١٢/٢٣/٥٨) وإسناده ضعيف، فيه سليمان بن أبي كريمة ضعَّفه أبو حاتم، وقال العقيلي: «يُحَدِّث بمناكيرَ ولا يُتابَعُ على كثير من حديثه»، وقال ابن عدي: «عامة أحاديثه مناكير». انظر: الضعفاء للعقيلي (٢/١٣٨) وميزان الاعتدال (٢/٢٢١).

(٢) بالضم وقد يفتح.

(٣) الهُدْب: شعر أشفار العين.

(٤) في سننه (٥/٢٨٠) ك: التفسير، ب: سورة الصافات، ح ٣٢٣٠، والطبري في تفسيره (١٢/٢٣/٦٧) وابن أبي حاتم في تفسيره كما في تفسير ابن كثير (٧/١٩) وإسناده ضعيف فيه سعيد بن بشير، ضعيف كما تقدم.

/ وأخرج من وجهٍ(١) آخرَ، قال: «سامٌ أبو العربِ، وحامٌ أبو الحَبَش، ويافثُ أبو الرومِ». ٢٤٣/٤

وأخرج(٢) عن أُبَيِّ بنِ كَعْبٍ قال: «سألت رسول الله ﷺ عن قول الله: ﴿وَأَرۡسَلۡنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلۡفٍ أَوۡ يَزِيدُونَ﴾ [١٤٧]، قال: «يزيدون عشرين ألفاً».

وأخرج ابنُ عساكرَ(٣) عن العلاءِ بن سَعْد: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال يوماً لجلسائِه: «أَطَّت(٤) السماءُ، وحُقَّ لها أَنْ تَئِطَّ، ليس منها موضعُ قدمٍ إلا عليه مَلَكٌ راكعٌ أو ساجدٌ»، ثم قرأ: ﴿وَإِنَّا لَنَحۡنُ ٱلصَّآفُّونَ ۝ وَإِنَّا لَنَحۡنُ ٱلۡمُسَبِّحُونَ﴾ [١٦٥، ١٦٦].

* * *

(١) أي: الترمذي في المصدر السابق نفسه، ح ٣٢٣١، وإسناده منقطع، الحسن لم يسمع من سَمُرة، كما في جامع التحصيل /١٦٢-١٦٦، وذكره الشيخ الألباني في ضعيف سنن الترمذي /٣٤٦ وقال: «ضعيف» وكذا في سلسلة الضعيفة برقم ٣٦٨٣.

(٢) أي: الترمذي في المصدر السابق نفسه برقم ٣٢٢٩، ضعيف في سنده رجل مبهم، وذكره الشيخ الألباني في ضعيف سنن الترمذي /٣٤٦ وقال: «ضعيف الإسناد».

(٣) في تاريخه (٥٢/ ٣٨١)، ح ١١٠٨٢، إسناده ضعيف، فيه: محمد بن خالد الدمشقي، قال أبو حاتم عنه: «كان يكذب». انظر: الجرح والتعديل (٧/ ٢٤٤) برقم ١٣٤٠.

(٤) أطَّت: صوَّتت.

﴿ الزمر ﴾

أخرج أبو يَعْلى[1] وابنُ أبي حاتمٍ[2] عن عثمانَ بنِ عفان أنه سألَ رسولَ الله ﷺ عن تفسيرِ: ﴿ لَّهُۥ مَقَالِيدُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۗ ﴾ [٦٣]، فقال: «تفسيرها: لا إله إلا اللهُ واللهُ أكبرُ وسبحانَ الله وبحمدِه، أستغفر الله ولا قوة إلا باللهِ، هو الأولُ والآخرُ والظاهر والباطن بيده الخير، يحيي ويميت» الحديث غريب، وفيه نَكارةٌ شديدةٌ.

وأخرج ابنُ أبي الدنيا في «صفة الجنة»[3] عن أبي هريرةَ عن النبي ﷺ أنه سأل جبريلَ عن هذه الآيةِ ﴿ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُۖ ﴾ [٦٨]، «من الذي لم يشأ الله أن يُصْعَق؟» قال: «هم الشهداءُ».

* * *

---

(١) في مسنده كما في المطالب العالية (٣/٢٦٤) ك: التفسير، سورة الزمر، ح ٣٧١٩، وانظر الذي بعده.

(٢) كما في تفسير ابن كثير (٧/١٠٣) وقال الحافظ ابن كثير -بعد أن ساق الحديث بإسناد ابن أبي حاتم-: «رواه أبو يعلى الموصلي من حديث يحيى بن حماد به، مثله، وهو غريب وفيه نكارة شديدة، والله أعلم» كما قال المصنف.

(٣) لم أقف على الكتاب المذكور، لكن الحديث أخرجه البيهقي في البعث والنشور /٣٣٨، ضمن حديث الصور الطويل، برقم ٦٠٩، وأبو يعلى كما في المطالب العالية (٣/٣٦٥) ك: التفسير، سورة الزمر، ح ٣٧٢١، والحاكم في المستدرك (٢/٢٥٣) ك: التفسير، وصححه ووافقه الذهبي.

﴿ غافر ﴾

أخرج أحمدُ[1] وأصحابُ السننِ[2] والحاكمُ[3] وابنُ حِبَّانَ[4] عن النُّعمانِ بن بشيرٍ قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الدعاءَ هو العبادة» ثم قرأ: ﴿ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِى سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [٦٠].

* * *

---

(١) في مسنده (٤/ ٢٦٧). انظر الذي بعده.

(٢) أبو داود في سننه (٢/ ١٦١) ك: الصلاة، ب: الدّعاء، ح (١٤٧٩) والترمذي في سننه (٥/ ٢٩٢) ك: التفسير، ب: من سورة المؤمن، ح ٣٢٤٧، والنسائي في السنن الكبرى (٦/ ٤٥٠) ك: التفسير، سورة غافر، ح ١١٤٦٤، وابن ماجه في سننه (٢/ ١٢٥٨) ك: الدعاء، ب: فضل الدعاء، ح ٣٨٢٨. انظر الذي بعده، ذكره الشيخ الألباني في صحيح سنن الترمذي (٣/ ٣٢٤) وقال: «صحيح».

(٣) في المستدرك (١/ ٤٩٠-٤٩١) ك: الدّعاء، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

(٤) في صحيحه كما في الإحسان (٣/ ١٧٢) ك: الرقائق، ب: الأدعية، ح (٨٩٠) وهو حديث صحيح.

٤/ ٢٤٤

/ ﴿ فُصِّلت ﴾[١]

وأخرج النسائيُّ[٢] والبزَّارُ[٣] وأبو يَعْلَى[٤] وغيرُهم عن أنسٍ قال: قرأ علينا رسولُ اللهِ ﷺ هذه الآيةَ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسۡتَقَٰمُواْ﴾ [٣٠]، قد قالها ناسٌ من الناسِ ثم كَفَرَ أكثرُهم، فَمَن قالها حتى يموتَ فهو مِمَّن استقامَ عليها».

* * *

﴿ شورى ﴾[٥]

أخرج أحمدُ[٦] وغيرُه عن علي، قال: ألا أخبرُكم بأفضلِ آيةٍ في

(١) بعده بياض في (أ) بمقدار سطرين.

(٢) في السنن الكبرى (٦/ ٤٥٢) ك: التفسير، ب: سورة فصلت، ح ١١٤٧٠. انظر الذي بعده.

(٣) لم أقف عليه في مسنده ولا في كشف الأستار زوائده، لكنه عزاه الحافظ ابن كثير في تفسيره (٧/ ١٦٤) له ولم يذكره أيضاً في المطالب العالية.

(٤) في مسنده (٦/ ٢١٣) ح ٣٤٩٥، وأخرجه الترمذي في سننه (٥/ ٢٩٤-٢٩٥) ك: التفسير، ب: ومن سورة حمٓ السجدة، ح ٣٢٥٠، والطبري في تفسيره (١٢/ ٢٤/ ١١٤) وفي إسناده سهيل بن أبي حزم القطعي ضعيف، كما في التقريب / ٤٢١ برقم ٢٦٨٧. وذكره الشيخ الألباني في ضعيف سنن الترمذي / ٣٤٨-٣٤٩، وقال: «ضعيف الإسناد».

(٥) في ك: «حمٓ عٓسٓقٓ» بدلاً من «شورى».

(٦) في مسنده (١/ ٨٥) وأبو يعلى في مسنده (١/ ٣٥١-٣٥٢)، ح ٤٥٣ وابن أبي حاتم كما في تفسير ابن كثير (٧/ ١٩٨)؛ إذ ساقه بإسناده. وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/ ١٠٣-١٠٤) بعد أن عزاه لأحمد وأبي يعلى: «وفيه أزهر بن راشد وهو ضعيف»، كما في ميزان الاعتدال للذهبي (١/ ١٧١) برقم ٦٩٤.

كتابِ اللهِ، وحدَّثنا به رسولُ اللهِ ﷺ؟ قال: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٖ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٖ﴾ [٣٠]، «وسأفسِّرها لك يا عليُّ، ما أصابكم من مرضٍ أو عقوبةٍ أو بلاءٍ في الدنيا فبما كَسَبَتْ أيديكم، واللهُ أَحْلَمُ من أن يُثَنِّي عليه العقوبةَ في الآخرة، وما عَفا اللهُ عنه في الدنيا فاللهُ أكرمُ مِنْ أَنْ يعودَ بعد عَفْوِه».

* * *

﴿الزخرف﴾

أخرج أحمدُ[1] والترمذيُّ[2] وغيرُهما عن أبي أُمامةَ؛ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «ما ضَلَّ قومٌ بعد هُدى كانوا عليه إلا أُوتوا الجدل» ثم تلا: ﴿مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلَۢاۚ بَلۡ هُمۡ قَوۡمٌ خَصِمُونَ﴾ [٥٨].

وأخرج ابن أبي حاتم[3] عن أبي هريرةَ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «كلُّ أهلِ النار يَرى مَنْزِلَه من الجنة حَسْرةً، فيقولُ: ﴿لَوۡ أَنَّ ٱللَّهَ هَدَىٰنِي لَكُنتُ مِنَ ٱلۡمُتَّقِينَ﴾ [الزمر: ٥٧]، وكل أهل الجنة يرى منزلَه من النارِ فيقولُ:

(١) في مسنده (٥/٢٥٢) وكذا الحاكم في المستدرك (٢/٤٤٧-٤٤٨) ك: التفسير، سورة الزمر، وصحَّحه ووافقه الذهبي.

(٢) في سننه (٥/٢٩٦-٢٩٧) ك: التفسير، ب: ومن سورة الزّخرف، ح ٣٢٥٣، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح»، وأورده الشيخ الألباني في صحيح سنن الترمذي (٣/٣٢٦).

(٣) في تفسيره وساقه الحافظ ابن كثير في تفسيره (٧/٢٢٦) بإسناد ابن أبي حاتم ورجاله ثقات.

﴿ وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ ﴾ [الأعراف : ٤٣]، فيكونُ له شكرًا »؛ قال : وقال رسولُ الله ﷺ : « ما من أحدٍ إلا وله منزلٌ في الجنة ومنزلٌ في النار، فالكافر يرثُ المؤمنَ منزلَه من النار، والمؤمنُ يَرِثُ الكافرَ منزلَه من الجنة »، [٤٦٦] فذلك قولُه : ﴿ وَتِلْكَ / ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِىٓ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [٧٢].

* * *

/ ﴿ الدخان ﴾ ٤/٢٤٥

أخرج الطبرانيُّ[1] وابن جريرٍ[2] بسندٍ جيدٍ عن أبي مالكٍ الأشعريِّ، قال : قال رسولُ الله ﷺ : « إنَّ ربَّكم أنْذَرَكم ثلاثًا : الدُّخانُ يأخذ المؤمنَ كالزُّكْمَةِ، ويأخذُ الكافرَ فينتفخُ حتى يَخْرُجَ من كل مَسْمَعٍ[3] منه، والثانيةُ : الدابَّةُ، والثالثة : الدَّجَّال ». له شواهدُ[4].

---

(١) في المعجم الكبير (٣ / ٢٩٢) ح ٣٤٤٠، ضعيف، في إسناده محمد بن إسماعيل بن عيّاش فيه ضعف، كما قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٣ / ١١١) وقال أبو حاتم : « لم يسمع من أبيه شيئاً » كما تقدم الكلام عليه، وشريح أيضاً لم يَسْمع من أبي مالك الأشعري، كما في جامع التحصيل / ١٩٥ .

(٢) في تفسيره (١٣ / ٢٥ / ١١٤) وإسناده ضعيف، كما تقدم شريح بن عبيد مرسل عن أبي مالك الأشعري .

(٣) المَسْمَع خَرْق آلة السمع، أي مجراها، والمراد أن الدخان يخرج من أذنيه، ويؤيد ذلك رواية ابن جرير في تفسيره عن حذيفة، وفيها : « يخرج من مِنْخريه، وأُذنيه، ودُبُره » . انظر : جامع البيان ٢٥ / ١١٤، وانظر النهاية ٢ / ٤٠٢ .

(٤) له شواهد، انظر صحيح البخاري مع الفتح برقم ١٠٠٧، ١٠٢٠، ٤٦٩٣، ٤٨٠٩، ٤٨٢١، ٤٨٢٤ .

وأخرج الترمذي[١] وأبو يعلى[٢] وابن أبي حاتم[٣] عن أنسٍ عن النبيِّ ﷺ قال: «ما مِنْ عَبْدٍ إلا وله في السماءِ بابان، بابٌ يَخْرُجُ منه رزقُه، وبابٌ يدخلُ منه عملُه وكلامُه، فإذا مات فَقَدَاه وبَكَيَا عليه، وتلا هذه الآيةَ: ﴿ فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ ﴾ [٢٩]»، وذكر أنهم لم يكونوا يعملون[٤] على وجهِ الأرضِ عملاً صالحاً فتبكي عليهم، ولم يَصْعَدْ لهم إلى السماءِ مِنْ كلامهم ولا مِنْ عَمَلِهم كلامٌ طيبٌ ولا عملٌ صالحٌ فتَفْقِدهم، فتبكي عليهم».

وأخرج ابنُ جريرٍ[٥] عن شُرَيْحِ بنِ عُبَيْدٍ الحضرميِّ مرسلاً[٦] قال: قال

---

(١) في سننه (٥/ ٢٩٩) ك: التفسير، ب: من سورة الدّخان، ح ٣٢٥٥، وقال: «وهذا حديث غريب، لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه، موسى بن عبيدة ويزيد بن أبان الرقَّاشي يُضَعَّفان في الحديث»، كذا ضعَّفه الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/ ١٠٧) وضعفه الشيخ الألباني في ضعيف الترمذي برقم ٣٢٥٥، ولفظة «الترمذي» سقطت من سائر النسخ ما عدا (أ).

(٢) في مسنده (٧/ ١٦٠-١٦١)، ح ٤١٣٣، انظر الذي قبله والذي بعده.

(٣) كذا عزاه الحافظ ابن كثير في تفسيره (٧/ ٢٣٩) لابن أبي حاتم، وبيّن أنه من حديث موسى بن عبيدة، وهو ضعيف كما تقدم.

(٤) (أ): «يعملوا»، والمثبت موافق لما في مطبوعة مسند أبي يعلى، وجاء في بعض نسخه «يعملوا» كما هو في الأصل. انظر: مسند أبي يعلى ٧/ ١٦١.

(٥) في تفسيره (١٣/ ٢٥/ ١٢٥) وهو مرسل كما ذكر المصنف، وقال الحافظ ابن حجر في شريح بن عبيد: «كان يرسل كثيراً» كما في التقريب/ ٤٣٤ برقم ٢٧٩٠، وانظر: جامع التحصيل/ ١٩٥.

(٦) قوله: «مرسلاً» سقط من بقية النسخ، وأثبتناه من (أ).

رسولُ الله ﷺ: «ما مات مؤمنٌ في غُرْبة غابَتْ عنه فيها بواكيه إلا بَكَتْ عليه السماءُ والأرض»، ثم قرأ رسول الله ﷺ: ﴿فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ﴾ [٢٩]، ثم قال: «إنهما لا يَبْكيان على كافر».

* * *

﴿الأحقاف﴾

أخرج أحمدُ[1] عن ابنِ عباسٍ عن النبيِّ ﷺ: ﴿أَوْ أَثَٰرَةٍ مِّنْ عِلْمٍ﴾ [٤]، قال: «الخط».

* * *

﴿الفتح﴾

أخرج الترمذيُّ[2] وابنُ جريرٍ[3] عن أُبَيّ بنِ كعبٍ أنه سمع رسولَ الله ﷺ يقول: ﴿وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ ٱلتَّقْوَىٰ﴾ [٢٦]، قال: «لا إله إلا الله».

* * *

---

(١) في مسنده (١ / ٢٢٦) إسناده صحيح، قال الهيثمي -في مجمع الزوائد (٧ / ١٠٥)-: «ورجال أحمد للحديث المرفوع، رجال الصحيح» والحديث المرفوع هو هذا الحديث.

(٢) في سننه (٥ / ٣٠٦) ك: التفسير، ب: من سورة الفتح، ح ٣٢٦٥، وقال: «حديث غريب لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث الحسن بن قَزَعَة»، وأورده الشيخ الألباني في صحيح سنن الترمذي (٣ / ٣٣١-٣٣٢) وقال: «صحيح».

(٣) في تفسيره (١٣ / ٢٦ / ١٠٤) وكذا البيهقي في الأسماء والصفات (١ / ١٨١)، وصححه الشيخ الألباني كما تقدم.

٤/٢٤٦

/ ﴿ الحجرات ﴾

أخرج أبو داودَ(١) والترمذيُّ(٢) عن أبي هريرةَ قال: قيل: يا رسولَ الله، ما الغِيبة؟ قال: «ذِكْرُك أخاك بما يَكْره»، قيل: أفرأيت إن كان في أخي ما أقول؟ قال: «إنْ كان فيه ما تقول فقد اغتَبْتَه، وإن لم يكن فيه ما تقولُ فقد بَهَتَّه».

* * *

﴿ قٓ ﴾

وأخرج البخاريُّ(٣) عن أنسٍ عن النبيِّ ﷺ قال: «يُلْقى في النار وتقول: هل مِنْ مزيدٍ(٤)، حتى يضعَ قَدَمَه فيها، فتقول: قط قط».

* * *

(١) في سننه (٥/١٨٩-١٩٠) ك: الأدب، ب: في نقل الحديث، ح ٤٨٧٠، انظر الذي بعده.

(٢) في سننه (٣/٤٩٠) ك: البر والصلة، ب: ما جاء في الغيبة، ح ١٩٣٤، وقال: «حديث حسن صحيح». والحديث أخرجه مسلم في صحيحه (٤/٢٠٠١) ك: البر والصلة والآداب، ب: تحريم الغيبة، ح ٢٥٨٩.

(٣) في صحيحه (٨/٥٩٤) مع الفتح، ك: التفسير، سورة ﴿قٓ﴾، ح ٤٨٤٨.

(٤) (أ): «تَزيُّدٍ»، والمثبت من النسخ، وهو موافق لما في البخاري.

﴿ الذاريات ﴾

أخرج البزار(1) عن عمر بن الخَطَّاب قال: ﴿ وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرْوًا ﴾ [١] هي الرياحُ، ﴿ فَٱلْجَٰرِيَٰتِ يُسْرًا ﴾ [٣] هي السُّفُنُ، ﴿ فَٱلْمُقَسِّمَٰتِ أَمْرًا ﴾ [٤] هي الملائكةُ، ولولا أنِّي سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُه ما قلتُه.

* * *

﴿ الطور ﴾

أخرج عبدُالله بنُ أحمدَ في « زوائد المسند »(2) عن عليٍّ، قال: قال رسول الله ﷺ: « إنَّ المؤمنين وأولادَهم في الجنة، وإنَّ المشركين وأولادهم في النار» ثم قرأ رسولُ الله ﷺ: ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ ﴾ الآيةَ [٢١].

* * *

(١) كما في كشف الأستار (٣ / ٦٠-٦٩) ك: التفسير، سورة الذاريات، ح ٢٢٥٩، وقال الهيثمي -في مجمع الزوائد (٧ / ١١٣) بعد أن عزاه للبزار-: « وفيه أبو بكر ابن أبي سبرة وهو متروك »، وانظر لترجمته: الميزان (٤ / ٥٠٣-٥٠٤).

(٢) (١ / ١٣٤-١٣٥) وإسناده ضعيف، فيه محمد بن عثمان، لا يدرى من هو؟ كما قال الذهبي في الميزان (٣ / ٦٤٢)، وقال أيضاً: « وله حديث منكر» وهو هذا الحديث.

﴿ النجم ﴾

أخرج ابنُ جرير[١] وابنُ أبي حاتمٍ[٢] بسندٍ ضعيفٍ عن أبي أمامةَ قال: تلا رسولُ اللهِ ﷺ هذه الآية: ﴿ وَإِبْرَٰهِيمَ ٱلَّذِى وَفَّىٰٓ ﴾ [٣٧]، ثم قال: « أتدري ما وفَّى »؟ / قلت: اللهُ ورسولُه أعلمُ، قال: « وفّى عَمَلَ يومهِ بأربعِ ركَعاتٍ مِنْ أولِ النهارِ ».

٤/ ٢٤٧

وأخرجا[٣] عن معاذِ بن أنسٍ عن رسولِ اللهِ ﷺ قال: « ألا أخبركم لِمَ سَمَّى اللهُ إبراهيمَ خليلَه الذي وَفَّى؟ إنه كان يقول كلَّما أصبحَ وأمسى: ﴿ فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾ [الروم: ١٧] »، حتى ختم الآيةَ.

وأخرج البغويُّ[٤] من طريقِ أبي العاليةِ عن أُبيٍّ بن كعبٍ عن النبي ﷺ في قوله: ﴿ وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلْمُنتَهَىٰ ﴾ [٤٢]، قال: « لا فكرةَ في الربّ ».

---

(١) في تفسيره (١٣/ ٢٧/ ٧٣) ضعيف جدًّا، في إسناده جعفر بن الزبير، متروك كما في التقريب / ١٩٩، برقم ٩٤٧.

(٢) كذا عزاه الحافظ ابن كثير في تفسيره (٧/ ٤٣٩-٤٤٠) لابن أبي حاتم وساق إسناده به وفيه جعفر بن الزبير، متروك، كما تقدَّم في الذي قبله.

(٣) أي ابن جرير وابن أبي حاتم، الأول في المصدر السابق نفسه وابن أبي حاتم في تفسيره أيضاً، كما في المصدر السابق للحافظ ابن كثير نفسه، لكنه ضعيف أيضاً، في إسناده رِشْدين بن سعد ضعيف وكذا زبَّان بن فائد ضعيف، تقدَّم كلاهما.

(٤) في تفسيره (٤/ ٢٥٥)، في إسناده أبو جعفر الرازي، صدوق سيئ الحفظ كما في التقريب / ١١٢٦، برقم ٨٠٧٧، والمغني في الضعفاء (٢/ ٧٧٧).

قال البغويُّ: «وهو مِثْلُ حديث[1]: «تفكَّروا في مخلوقاتِ اللّه، ولا تَتَفَكَّروا في ذاتِ اللّهِ».

* * *

﴿الرحمن﴾

أخرج ابنُ أبي حاتمٍ[2] عن أبي الدرداءِ عن النبيِّ ﷺ في قوله تعالى: ﴿كُلَّ يَوۡمٍ هُوَ فِي شَأۡنٖ﴾ [٢٩]، قال: «مِنْ شأنه أن يغفر ذنباً، ويُفرِّجَ كَرْباً، ويرفَع قوماً، ويضعَ آخَرين».

[٤٦٧] وأخرج ابنُ جريرٍ[3] مثلَه مِنْ حديث عبدِاللهِ / بن منيبٍ، والبزارُ[4] مثلَه من حديثِ ابنِ عمرَ.

(١) ذكره في تفسيره (٧/٤١٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بدون إسناد وأخرجه ابن النجّار في ذيل تاريخ بغداد (٣/٢١٦) وإسناده ضعيف جدًّا، فيه أبو عبدالرحمن محمد بن الحسين السلميّ متهم بالوضع كما في ميزان الاعتدال (٣/٥٢٣-٥٢٤) برقم ٧٤١٩، والحديث حسنه الشيخ الألباني بمجموع طرقه فقال: -بعد أن سردها-: «وبالجملة فالحديث بمجموع طرقه حسن عندي». الصحيحة برقم ١٧٨٨ (٤/٣٩٥-٣٩٧)؛ إذ حسّنه الشيخ بشواهده.

(٢) في تفسيره (١٠/٣٣٢٥)، ح ١٨٧٣٧، ضعيف، في إسناده سليمان بن أحمد الواسطي، كذَّبه ابن معين، وضعَّفه النسائي، كما في ميزان الاعتدال (٢/١٩٤ برقم ٣٤٢١).

(٣) في تفسيره (١٣/٢٧/١٣٥). انظر الذي بعده.

(٤) في مسنده كما في كشف الأستار (٣/٧٣) ك: التفسير، سورة الرحمن، ح ٢٢٦٦، وإسناده ضعيف، فيه محمد بن عبدالرحمن بن البيلماني وأبوه، وهما ضعيفان كما في تقريب التهذيب ٨٦٩، برقم ٦١٠٧، وص ٥٧٢، برقم ٣٨٤٣.

وأخرج الشيخان[1] عن أبي موسى الأشعري أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «جنتان من فضة آنيتُهما وما فيهما، وجنتان من ذَهَبٍ، آنيتُهما وما فيهما».

وأخرج البَغَوِيُّ[2] عن أنسِ بنِ مالكٍ قال: قرأ رسولُ الله ﷺ: ﴿هَلۡ جَزَآءُ ٱلۡإِحۡسَٰنِ إِلَّا ٱلۡإِحۡسَٰنُ﴾ [٦٠]، وقال: «هل تَدْرون ما قال ربُّكم»؟ قالوا: اللهُ ورسولُه أعلمُ، قال: «يقول: هل جزاءُ مَنْ أنعمتُ عليه بالتوحيدِ إلا الجنةُ»؟

* * *

/ ﴿الواقعة﴾

٤/٢٤٨

أخرج[3] أبو بكرٍ النَّجَّادُ[4] عن سُلَيم[5] بنِ عامرٍ قال: أقبل أعرابيٌّ

(١) البخاري في صحيحه (٨/٦٢٣-٦٢٤) مع الفتح ك: التفسير، ب: سورة الرحمن، ح ٤٨٧٨، ومسلم في صحيحه (١/١٦٣) ك: الإيمان، ب: إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربّهم، ح ١٨٠.

(٢) في تفسيره (٤/٢٧٦) وإسناده ضعيف جدًّا، فيه بشر بن الحسين، متروك، كما في الميزان للذهبي (١/٣١٥-٣١٦) برقم ١١٩٢.

(٣) كتابه مفقود حسب علمي، والحديث أخرجه نعيم بن حماد في زوائد الزهد /٧٤-٧٥، برقم ٢٦٣، مرسلاً، وكذا الحاكم في المستدرك (٢/٤٧٦) ومن طريقه البيهقي في البعث والنشور ١٨٧، برقم ٢٧٦، وعزاه المؤلف في الدّر (٨/١٢) إليهما فقط من حديث أبي أمامة رضي الله عنه وصحح إسناده الحاكم ووافقه الذهبي.

(٤) أحمد بن سلمان بن الحسن، البغدادي الحنبلي الإمام المحدِّث (ت: ٣٤٨هـ)، من مؤلفاته: «السنن» وهو كبير. انظر: طبقات الحنابلة ٢/٧، السير ١٥/٥٠٢، الرسالة المستطرفة: ٣٦.

(٥) (ب): «مسلم»، والمثبت هو الصواب كما في مصادر الترجمة والتخريج.

فقال: يا رسولَ الله، ذَكَرَ اللهُ في الجنة شجرةً تؤذي صاحبَها، قال: وما هي؟ قال: السِّدْرُ، فإنَّ له شوكاً مؤذياً، فقال رسول الله ﷺ: «أليس الله يقول: ﴿فِي سِدْرٍ مَّخْضُودٍ﴾ [٢٨]، خَضَدَ اللهُ شوكَه فجعل مكانَ كلِّ شوكةٍ ثمرةً». وله شاهدٌ من حديث عُتْبَةَ بنِ عَبْدٍ السُّلَميِّ، أخرجه ابنُ أبي داودَ في «البعث»(١).

وأخرج الشيخان(٢) عن أبي هريرةَ عن النبيِّ ﷺ قال: «إن في الجنة شجرةً يسير الراكبُ في ظلِّها مئةَ عامٍ لا يَقْطَعُها، اقرؤُوا إنْ شئتم: ﴿وَظِلٍّ مَّمْدُودٍ﴾ [٣٠]».

وأخرج الترمذيُّ(٣) والنسائيُّ(٤) عن أبي سعيد الخُدْريِّ عن النبيِّ ﷺ

---

(١) ص ٩٧ برقم ٦٩، وكذا أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١٧/ ١٣٠) ح ٣١٨، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠/ ٤١٤) وقال: «رجاله رجال الصحيح» وهو شاهد صحيح للرواية السابقة.

(٢) البخاري في صحيحه (٨/ ٦٢٧) مع الفتح، ك: التفسير، سورة الواقعة، ح ٤٨٨١، ومسلم في صحيحه (٤/ ٢١٧٥) ك: الجنة وصفة نعيمها وأهلها، ب: إنّ في الجنة شجرة يسير الراكب في ظلها مئة عام لا يقطعها، ح ٢٨٢٦.

(٣) في سننه (٥/ ٣٢٣) ك: التفسير، ب: ومن سورة الواقعة، ح ٣٢٩٤، وقال: «حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث رشدين» وذكره الشيخ الألباني في ضعيف سنن الترمذي / ٣٥٤، وقال: «ضعيف». قلت: فيه رشدين ودرّاج أبو السمح عن أبي الهيثم كلاهما ضعيف كما تقدم.

(٤) لم أقف عليه في الكبرى ولا في الصغرى ولم يذكره المزي في تحفة الأشراف لكنه ساقه الحافظ ابن كثير في تفسيره (٨/ ٨) بإسناده ورواه الإمام أحمد في مسنده (٣/ ٧٥)، وأبو يعلى في مسنده (٢/ ٥٢٨) ح ١٣٩٥، وسنده ضعيف، فيه درّاج أبو السمح روايته عن أبي الهيثم ضعيفة كما تقدم، وانظر الذي قبله.

في قوله: ﴿ وَفُرُشٍ مَّرْفُوعَةٍ ﴾ [٣٤]، قال: «ارتفاعُها كما بينَ السماءِ والأرضِ، ومسيرةُ ما بينهما خمسُمئةِ عامٍ».

وأخرج الترمذيُّ(١) عن أنسٍ قال: «قال رسولُ اللهِ ﷺ: ﴿ إِنَّآ أَنشَأْنَٰهُنَّ إِنشَآءً ﴾ [٣٥]، عجائزُ، كُنَّ في الدنيا عُمْشاً(٢) رُمْصاً»(٣).

وأخرج في «الشمائل»(٤) عن الحسنِ قال: «أتت عجوزٌ فقالَتْ: يا رسولَ اللهِ ادعُ اللهَ أن يُدْخِلَني الجنة، فقال: يا أمَّ فلانٍ، إن الجنةَ لا يَدْخُلُها عجوزٌ، فولَّتْ تبكي، قال: «أَخْبِروها أنها لا تَدْخُلُها وهي عجوزٌ، إنَّ اللهَ يقولُ: ﴿ إِنَّآ أَنشَأْنَٰهُنَّ إِنشَآءً * فَجَعَلْنَٰهُنَّ أَبْكَارًا ﴾ [٣٥، ٣٦].

وأخرج ابنُ أبي حاتمٍ(٥)، عن جعفرِ بن محمدٍ، عن أبيه، عن جدِّه، قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «عُرُباً» قال: «كلامُهُنَّ عربيٌّ».

---

(١) في سننه (٥ / ٣٢٤) ك: التفسير، ب: ومن سورة الواقعة، ح ٣٢٩٦، وسنده ضعيف فيه موسى بن عبيدة ضعيف كما تقدم.

(٢) العُمْش: مفرده عَمْشاء من العَمَش، وهو ضَعْفُ البصرِ مع سَيَلانِ دَمْعِ العين.

(٣) الرُّمْص: مفرده رَمْصاء، من الرَّمَصِ، وهو اجتماع الوسخ الأبيض في موق العين.

(٤) أي: الترمذي ١١٣-١١٤، ح ٢٤١، وسنده ضعيف، فيه المبارك بن فضالة، صدوق يُدلس ويُسوّي كما تقدم، والحديث مرسل من مراسيل الحسن.

(٥) في تفسيره كما عزاه الحافظ ابن كثير في تفسيره (٨ / ١٢) له، وساقه بإسناده وهو مرسل.

وأخرج الطبراني[1] عن أمِّ سَلَمَةَ قالت: قلت يا رسولَ الله، أخبِرْني عن قول الله / : ﴿ حُورٌ عِينٌ ﴾ [٢٢]، قال: «حُور: بِيض. عِينٌ: ضخامُ العُيون، شُفْر[2] الحَوراءِ بمنزلةِ جَناحِ النَّسْرِ». قلت: أخبرني عن قوله: ﴿ كَأَمْثَٰلِ ٱللُّؤْلُوِ ٱلْمَكْنُونِ ﴾ [٢٣]، قال: «صفاؤُهُنَّ كصَفاءِ الدُّرِّ الذي في الأَصْداف الذي لم تَمَسَّه الأيدي». قلت: أخبِرْني عن قوله: ﴿ فِيهِنَّ خَيْرَٰتٌ حِسَانٌ ﴾ [الرحمن: ٧٠]، قال: «خيراتُ الأخلاقِ، حسانُ الوجوهِ». قلت: أخبِرْني عن قوله: ﴿ كَأَنَّهُنَّ بَيْضٌ مَّكْنُونٌ ﴾ [الصافات: ٤٩]، قال: رقتُهن كرِقَّةِ الجِلْدِ الذي رأيت في داخلِ البيضة ممَّا يلي القشرَ. قلت: أخبِرْني عن قوله: ﴿ عُرُبًا أَتْرَابًا ﴾ [٣٧]، قال: «هنَّ اللواتي قُبِضْنَ في دار الدنيا عجائز رُمْصاً شُمْطاً[3]، خلقهن اللهُ بعد الكِبَر، فجعلهن عذارى عُرُباً متعشِّقاتٍ متحبِّبات[4] أتراباً على ميلادٍ واحدٍ».

٤/٢٤٩

(١) في المعجم الكبير (٢٣/٣٦٧-٣٦٨)، ح ٨٧٠، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/١١٩) وعزاه للطبراني وقال: «وفيه سليمان بن أبي كريمة، ضعفه أبو حاتم وابن عدي» كما تقدم الكلام حوله.

(٢) بالضم وقد يفتح: حرف جَفْن العين الذي ينبت عليه الشعر. انظر: النهاية ٢/٤٨٤.

(٣) الشُّمْط: مفرده الشَّمْطاء، من الشَّمَطِ وهو اختلاط بياض الشعر بسواده.

(٤) المثبت من ك، وهي كذلك في مجمع الزوائد ٧/١١٩، وهو معنى العُرُب، وفي أ: «مُحبَّبات».

وأخرج ابن جريرٍ(١) عن ابنِ عباسٍ في قوله: ﴿ ثُلَّةٌ مِّنَ ٱلْأَوَّلِينَ * وَثُلَّةٌ مِّنَ ٱلْآخِرِينَ ﴾ [٣٩، ٤٠]، قال: [قال](٢) رسول الله ﷺ: «هما جميعاً من أمتي».

وأخرج أحمدُ(٣) والترمذيُّ(٤) عن عليّ قال: قال رسولُ الله ﷺ: ﴿ وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ ﴾ [٨٢]، يقول: شُكْرَكم ﴿ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ ﴾ [٨٢] تقولون: مُطِرْنا بنَوْءِ كذا وكذا.

* * *

﴿ الممتحنة ﴾

أخرج الترمذيُّ(٥) –وحَسَّنه– وابنُ ماجَهْ(٦) وابنُ جريرٍ(٧) عن أمِّ سَلَمة

(١) في تفسيره (١٣/٢٧/١٩١) ضعيف جدًّا به، في إسناده أبان بن أبي عياش متروك كما تقدم.

(٢) أ: قال.

(٣) في مسنده (١/١٠٨). انظر الذي بعده.

(٤) في سننه (٥/٣٢٤) ك: التفسير، سورة الواقعة، ح ٣٢٩٥ وقال: «حديث حسن غريب لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث إسرائيل...» وذكره الشيخ الألباني في ضعيف سنن الترمذي / ٣٥٥ وقال: «ضعيف الإسناد».

(٥) في سننه (٥/٣٣٥) ك: التفسير، ب: ما جاء في سورة الممتحنة، ح ٣٣٠٧، وقال: «حسن غريب»، وذكره الشيخ الألباني في صحيح سنن الترمذي (٣/٣٤٩–٣٥٠) وقال: «حسن».

(٦) في سننه (١/٥٠٣) ك: الجنائز، ب: في النهي عن النياحة، ١٥٧٩، لكنه مختصرٌ. انظر الذي قبله.

(٧) في تفسيره (١٤/٢٨/٨٠)، وانظر الذي قبله.

عن رسول الله ﷺ في قوله: ﴿وَلَا يَعۡصِينَكَ فِي مَعۡرُوفٖ﴾ [١٢]، قال: «النَّوْحُ».

* * *

﴿ الطلاق ﴾

أخرج الشيخان(١) عن ابنِ عُمَرَ أنه طَلَّقَ امرأتَه، وهي حائضٌ، فَذَكَرَ ذلك عمرُ / لرسولِ الله ﷺ فتغيّظ فيه، ثم قال: «لِيراجِعْها ثم يُمْسِكْها حتى تَطْهُرَ، ثم تحيضَ فتَطْهُرَ، فإنْ بدا له أن يُطَلِّقها / طاهراً قبل أنْ يَمَسَّها، فتلك العِدَّةُ التي أمر اللهُ أَنْ تُطَلَّق لها النساءُ، ثم قرأ رسولُ اللهِ ﷺ: «إذا طلقتم النساء فطلِّقوهن في قُبُل عِدَّتِهِنَّ»(٢).

٤/ ٢٥٠ [٤٦٨]

* * *

(١) البخاري في صحيحه (٩ / ٤٨٢) مع الفتح، ك: الطلاق، ب: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾ ح ٥٣٣٢. ومسلم في صحيحه (٢ /١٠٩٣) ك: الطلاق، ب: تحريم طلاق الحائض، ح ١٤٧١.

(٢) وهي –أيضاً– قراءة ابن مسعود وابن عباس وأبيّ وعثمان وجابر، وعلي بن الحسين وغيرهم، قال النووي: «وهي قراءة شاذة لا تثبت قرآناً بالإجماع». انظر: شرح النووي على مسلم ١٠ /٦٩، وقال أبو حيان: «هو على سبيل التفسير، لا على أنه قرآن؛ لخلافه سواد المصحف الذي أجمع عليه المسلمون شرقاً وغرباً». البحر المحيط ٨ /٢٨١، وانظر: فتح الباري ٩ /٣٤٦.

﴿ نٓ ﴾

أخرج الطبراني[1] عن ابنِ عباسٍ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إنَّ أولَ ما خَلَقَ اللهُ القلمُ والحوتُ، قال: «اكتبْ، قال: ما أكتب؟ قال: كلَّ شيءٍ كائنٍ إلى يوم القيامة، ثم قرأ ﴿نٓ وَٱلۡقَلَمِ﴾ [١]، فالنونُ الحُوتُ، والقلمُ القلمُ.

وأخرج ابن جريرٍ[2] عن معاويةَ بنِ قُرَّةَ، عن أبيه، قال: قال رسولُ الله ﷺ: « ﴿نٓ وَٱلۡقَلَمِ وَمَا يَسۡطُرُونَ﴾ [١]، «لَوْحٌ من نور، وقلمٌ من نورٍ، يجري بما هو كائنٌ إلى يومِ القيامة». قال ابن كثير: «مرسل غريب».

وأخرج[3] أيضاً عن زيدِ بنِ أسلمَ، قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «تبكي السماء من عبدٍ أَصَحَّ اللهُ جسمَه، وأَرْحَبَ جوفَه، وأعطاه من الدنيا

---

(١) في المعجم الكبير (١١/ ٣٤٢) ح ١٢٢٢٧، وقال الهيثمي -في مجمع الزوائد (٧/ ١٢٨)-: «ومؤمّل ثقة كثير الخطأ وقد وثقه ابن معين وغيره وضعفه البخاري وغيره وبقية رجاله ثقات». وفي سعيد بن يعقوب الطالقاني كلام، وعطاء بن السائب مختلط وحماد بن زيد الراوي عنه، روى عنه بعد الاختلاط.

(٢) في تفسيره (١٤/ ٢٩/ ١٥-١٦)، وسنده ضعيف، فيه الفرات بن أبي الفرات، ضعيف، كما في لسان الميزان (٤/ ٤٣٢). وذكره الحافظ ابن كثير في تفسيره (٨/ ٢١٣) وقال: «وهذا مرسل غريب».

(٣) أي: ابن جرير في تفسيره (١٤/ ٢٩/ ٢٣-٢٤) ورجاله ثقات، غير أنه مرسل كما قال المؤلف.

مَقْضَماً[(١)]، فكان للناس ظلوماً، فذلك العُتُلُّ الزَّنيم» مرسلٌ، له شواهدُ[(٢)].

وأخرج أبو يعلى[(٣)] وابنُ جرير[(٤)] بسندٍ فيه مبهمٌ عن أبي موسى عن النبيِّ ﷺ: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ [٤٢]، قال: «عن نورٍ عظيم يَخِرُّون له سُجَّداً».

* * *

﴿سأل﴾

أخرج أحمدُ[(٥)] عن أبي سعيد قال: قيل لرسول الله ﷺ: ﴿يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [المعارج: ٤]، ما أطولَ هذا اليوم! فقال: «والذي نفسي بيدِه إنه لَيُخَفَّفُ / عن المؤمنِ حتى يكونَ أخفَّ عليه مِنْ صلاةٍ مكتوبةٍ يُصَلِّيها في الدنيا». ٤/٢٥١

* * *

(١) القضم: الأكل بأطراف الأسنان ويعني به هنا السعة في الرزق.

(٢) انظر: شواهده في الدر (٨/٢٤٨-٢٤٩)، وعزاها لأبي الشيخ وابن مردويه والديلمي.

(٣) في مسنده (١٣/٢٦٩-٢٧٠)، ح ٧٢٨٣، وانظر الذي بعده.

(٤) في تفسيره (١٤/٢٩/٤٢) إسناده ضعيف، فيه روح بن جناح الأموي ضعيف، اتهمه ابن حبان، كما في التقريب لابن حجر ٣٢٩ برقم ١٩٧٢، وراوٍ مبهم كما قال المؤلف، وهو مولى لعمر بن عبدالعزيز.

(٥) في مسنده (٣/٧٥) وسنده ضعيف، في إسناده دراج، ضعيف في روايته عن أبي الهيثم كما تقدم.

﴿ المزمل ﴾

أخرج الطبراني[(١)] عن ابنِ عباسٍ، عن النبيِّ ﷺ: ﴿ فَٱقۡرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنۡهُۚ ﴾ [٢٠]، قال: «مئةَ آيةٍ». قال ابن كثير[(٢)]: «غريبٌ جداً».

* * *

﴿ المدثر ﴾

أخرج أحمدُ[(٣)] والترمذيُّ[(٤)] عن أبي سعيدٍ، عن رسولِ الله ﷺ قال: «الصَّعودُ جبلٌ مِنْ نارٍ يَتَصَعَّدُ فيه سبعين خريفاً، ثم يَهْوِي به كذلك».

وأخرج أحمدُ[(٥)] والترمذيُّ[(٦)] –وحسنه– والنسائيُّ[(٧)] عن أنسٍ، قال:

---

(١) في المعجم الكبير (١١ / ٢٥)، ح ١٠٩٤٠، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٧ / ١٣٠): «وفيه عبدالرحمن بن طاوس ولم أعرفه، وبقية رجاله وُثِّقوا».

(٢) تفسير القرآن العظيم ٨ / ٢٨٥.

(٣) في مسنده (٣ / ٧٥) انظر الذي بعده.

(٤) في سننه (٥ / ٣٥٣) ك: التفسير، ب: ما جاء في سورة المدثر، ح ٣٣٢٦، ضعيف في إسناده دراج ضعيف في روايته عن أبي الهيثم، وذكره الشيخ الألباني في ضعيف سنن الترمذي / ٣٦٠–٣٦١، وقال: «ضعيف».

(٥) في مسنده (٣ / ١٤٢) انظر الذي بعده.

(٦) في سننه (٥ / ٣٥٤–٣٥٥) ك: التفسير، ب: ما جاء في سورة المدثر، ح ٣٣٢٨، ضعيف، فيه سهيل بن أبي حزم ضعيف كما في التقريب ٤٢١ برقم ٢٦٨٧. وذكره الشيخ الألباني في ضعيف سنن الترمذي / ٣٦٢، وقال: «ضعيف».

(٧) في السنن الكبرى (٦ / ٥٠١) ك: التفسير، سورة المدثر، ح ١١٦٣٠. انظر الذي قبله.

قرأ رسولُ الله ﷺ: ﴿هُوَ أَهْلُ ٱلتَّقْوَىٰ وَأَهْلُ ٱلْمَغْفِرَةِ﴾ [٥٦]، فقال: «قال ربُّكم: أنا أهلٌ أَنْ أُتَّقى، فلا يُجْعَلَ معي إِلهٌ، فمَنِ اتَّقَى أن يَجْعَل معي إِلهاً كان أهلاً أن أَغْفِرَ له».

* * *

﴿عمّ﴾

أخرج البزَّارُ[١] عن ابنِ عمرَ عن النبيِّ ﷺ قال: «واللهِ لا يخرجُ من النارِ أحدٌ حتى يمكثَ فيها أحقاباً، والحُقُبُ بِضْعٌ وثمانون سنة، كلُّ سنةٍ ثلاثمئة وستون يوماً ممّا تَعُدُّون».

* * *

﴿عبس﴾

أخرج[٢].

* * *

(١) لم أقف عليه في المطبوع من مسنده، لكن أخرجه الديلمي في الفردوس (٥/ ٨٧) ح ٧٢٦٠، وذكره الحافظ ابن كثير في تفسيره (٨/ ٣٣٠) بإسناد البزار، وسنده ضعيف، فيه: سليمان بن مسلم الخشاب، قال فيه ابن عديّ: وهو شبه المجهول، الكامل لابن عدي (٣/ ١١٣٥)، بل في اللسان (٣/ ١٠٦) أنه متهم.

(٢) بياض في جميع النسخ، إلا أن نسخة ب، ع، ك أسقطت لفظتي «عبس» و«أخرج»، وذكر المصنف في الدرِّ روايات كثيرة في تفسير سورة عبس.

﴿التكوير﴾[1]

أخرج ابن أبي حاتم[2] عن ابن بُرَيد بن أبي مريمَ[3]، عن أبيه، أن رسولَ الله ﷺ قال في قوله: ﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ [١] قال: «كوّرت في جهنم»، ﴿وَإِذَا ٱلنُّجُومُ ٱنكَدَرَتْ﴾ [٢] قال: «في جهنم».

/ وأخرج[4] عن النعمانِ بنِ بَشير عن النبيِّ ﷺ: ﴿وَإِذَا ٱلنُّفُوسُ زُوِّجَتْ﴾ [٧]، قال: «الضُّرَباء[5]، كلّ رجلٍ مع كلِّ قومٍ كانوا يعملون عملَه». ٢٥٢/٤

* * *

(١) نقل في حاشية (أ) مالكُ النسخة عن تفسير الجلالين في تفسير «كورت» وهو غير واضح.

(٢) كذا ساقه الحافظ ابن كثير في تفسيره (٨/٣٥٢) بإسناد ابن أبي حاتم وهو إسناد معضل، يزيد بن أبي مريم من السادسة كما في التقريب ١٠٨٢ برقم ٧٨٢٧.

(٣) ح: ابن زيد بن أبي مريم، س، م، ر: ابن يزيد بن أبي مريم، ع: ابن أبي مريم، والمثبت من الأصل وك، وسقط الاسم من ب.

(٤) أي: ابن أبي حاتم في تفسيره -وهو في القسم المفقود- كذا ساقه الحافظ ابن كثير في تفسيره (٨/٣٥٥) بإسناد ابن أبي حاتم، وإسناده ضعيف، فيه الوليد بن عبدالله بن أبي ثور الهَمْداني ضعيف، كما في التقريب ١٠٣٩ برقم ٧٤٨١.

(٥) جمع ضَريب، وهو الشبيه والنظير.

﴿انفطرت﴾

أخرج[١] ابنُ جريرٍ والطبرانيُّ[٢] بسندٍ ضعيفٍ، من طريق موسى بنِ عليِّ بن رَباحٍ، عن أبيه، عن جَدِّه، أن النبي ﷺ قال له: «ما وُلِد لك»؟ قال: ما عسى أن يولدَ لي؟ إمَّا غلامٌ أو جاريةٌ! قال: «فمَنْ يُشْبِهُ»؟ قال: مَنْ عَسَى أن يُشْبِه؟ إمَّا أباه وإمَّا أمَّه، فقال النبيُّ ﷺ: «مَهْ لا تقولَنَّ هذا، إنَّ النُّطْفَةَ إذا استقرَّت في الرَّحِم أحضرَها اللهُ كلَّ نسبٍ بينها وبين آدمَ، أما قَرأْتَ: ﴿فِىٓ أَىِّ صُورَةٍ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ﴾ [٨]، قال: سَلَكَكَ».

وأخرج ابنُ عساكرَ في «تاريخه»[٣]، عن ابنِ عمرَ، عن النبيِّ ﷺ قال: «إنما سَمَّاهم اللهُ الأبرارَ؛ لأنهم بَرُّوا الآباءَ والأبناءَ».

* * *

---

(١) في تفسيره (١٥/ ٣٠/ ٨٧) سنده ضعيف كما قال المؤلف وانظر الذي بعده.

(٢) في المعجم الكبير (٥/ ٧٤)، ح ٤٦٢٤، وسنده ضعيف جداً، فيه مطهر بن الهيثم وهو متروك، كما في ميزان الاعتدال (٤/ ١٢٩) برقم ٨٥٩٦، وبه ضعفه الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/ ١٣٥).

(٣) (٦١/ ١٩٩)، ح ١٢٦٠٣، ضعيف، في إسناده عبيدالله بن الوليد الوصافي، ضعفه ابن معين وأبو حاتم وأبو زرعة وغيرهم، وقال ابن عدي: «وهو ضعيف جداً يتبين ضعفه على حديثه» الكامل لابن عدي (٤/ ١٦٣١)، وانظر: تهذيب التهذيب لابن حجر (٧/ ٥٠-٥١) برقم (١٠٦).

﴿ المطففين ﴾

[٤٦٩] أخرج الشيخان(١) / عن ابن عُمَرَ أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «﴿ يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [٦] حتى يغيبَ أحدُهم في رَشْحِه إلى أنصافِ أذنيه».

وأخرج أحمدُ(٢) والترمذيُّ(٣) والحاكمُ(٤) -وصَحَّحاه- والنسائيُّ(٥) عن أبي هريرةَ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إن العبدَ إذا أذنب ذَنْباً كانت نكتةٌ سوداءُ في قلبه، فإنْ تاب منها صُقِل قلبُه، وإنْ زاد زادتْ حتى تَعْلُوَ قلبَه، فذلك الرَّانُ الذي ذَكَر اللهُ في القرآنِ: ﴿ كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ [١٤].

* * *

(١) البخاري في صحيحه (٨/٦٩٦) مع الفتح، ك: التفسير، سورة المطففين، ح ٤٩٣٨. ومسلم في صحيحه (٤/٢١٩٥)، ك: الجنّة وصفة نعيمها وأهلها، ب: في صفة يوم القيامة، ح ٢٨٦٢.

(٢) في مسنده (٢/٢٩٧) انظر الذي بعده.

(٣) في سننه (٥/٣٥٩) ك: التفسير، ب: ومن سورة ويل للمطففين، ح ٣٣٣١، لكنه بلفظ: «إن العبد إذا أخطأ خطيئة...». وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح»، وذكره الشيخ الألباني في صحيح سنن الترمذي (٣/٣٦٤).

(٤) في المستدرك (٢/٥١٧) ك: التفسير، تفسير سورة المطففين، وصححه على شرط مسلم ووافقه الذهبي، وانظر الذي قبله.

(٥) في السنن الكبرى (٦/٥٠٩) ك: التفسير، سورة المطففين، ح ١١٦٥٨، انظر الذي قبله.

٤/ ٢٥٣

/ ﴿ الانشقاق ﴾

أخرج أحمدُ[١] والشيخان[٢] وغيرُهما عن عائشةَ قالت: قال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ نوقش الحساب عُذِّب»؛ وفي لفظٍ عندَ ابنِ جريرٍ[٣]: «ليس يُحَاسَب أحدٌ إلا عُذِّب»، قلت: أليس يقول الله: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [٨]؟ قال: ليس ذلك بالحسابِ، ولكن ذاك العَرْضُ.

وأخرج أحمدُ[٤] عن عائشةَ قالت: يا رسولَ الله، ما الحسابُ اليسيرُ؟ قال: «أن يُنْظَرَ في كتابِه فيُتجاوَزَ له عنه، إنه مَنْ نوقِشَ الحسابَ يومئذٍ هَلَكَ».

* * *

---

(١) في مسنده (٦/ ٤٧) انظر الذي بعده.

(٢) البخاري في صحيحه (٨/ ٦٩٧) مع الفتح، ك: التفسير، سورة الانشقاق، ح ٤٩٣٩، ومسلم في صحيحه (٤/ ٢٢٠٤) ك: الجنّة وصفة نعيمها وأهلها، ب: إثبات الحساب، ح ٢٨٧٦.

(٣) في تفسيره (١٥/ ٣٠/ ١١٦) ضعيف، في إسناده سفيان بن وكيع بن الجراح ساقط الحديث كما تقدم.

(٤) في مسنده (٦/ ٤٨، ١٨٥) صحيح، رجاله ثقات، وهو جزء من الحديث الذي قبله.

﴿ البروج ﴾

أخرج ابنُ جرير[(١)] عن أبي مالك الأشعري قال: قال رسول الله ﷺ: «اليومُ الموعودُ: يومُ القيامة، وشاهدٌ: يومُ الجمعة، ومشهودٌ: يومُ عَرَفَةَ». له شواهدُ[(٢)].

وأخرج الطبراني[(٣)] عن ابنِ عباس أن رسول الله ﷺ قال: «إنَّ اللهَ خَلَقَ لَوْحاً محفوظاً مِنْ دُرَّةٍ بيضاءَ، صفحاتُها مِنْ ياقوتةٍ حمراءَ، قلمُه من[(٤)] نور وكتابُه نورٌ، للهِ فيهِ في كل يومٍ ستونَ وثلاثمئةِ لحظةٍ، يخلق ويرزق، ويُميت ويحيي، ويُعِزُّ ويُذِلُّ، ويَفْعَلُ ما يشاء».

* * *

(١) في تفسيره (١٥/ ٣٠/ ١٢٨، ١٢٩) مختصراً في الموضع الأول، وسياق المصنف في الموضع الثاني وسنده ضعيف، فيه شريح بن عبيد عن أبي مالك مرسل، كما في جامع التحصيل/ ١٩٥، وفيه أيضاً محمد بن إسماعيل بن عياش، عابوا عليه أنّه حدّث عن أبيه بغير سماع، كما تقدم.

(٢) من شواهده حديث أبي هريرة رضي الله عنه رواه الترمذي في سننه (٥/ ٣٦١) ك: التفسير، ب: ومن سورة البروج، ح ٣٣٣٩، وضعفه الترمذي بموسى بن عبيدة الربذي، وحسَّنه الشيخ الألباني في صحيح سنن الترمذي (٣/ ٣٦٦). ومن حديث جبير ابن مطعم رضي الله عنه عند ابن عديّ في الكامل (٥/ ١٧٢٨)، وسنده ضعيف جداً فيه عمار بن مطر، متروك الحديث، كما قاله ابن عدي، وكذبه أبو حاتم كما في الجرح والتعديل (٦/ ٣٩٤) وعند ابن جرير من حديث ابن عباس وحديث عليّ رضي الله عنهم لكنْ من غير قوله: «اليوم الموعود يوم القيامة». انظر (١٥/ ٣٠/ ١٢٨، ١٢٩).

(٣) في المعجم الكبير (١٢/ ٥٧) ح ١٢٥١١، ضعيف في إسناده زياد بن عبد الله البكائيّ وليث بن أبي سُليم، وهما ضعيفان كما تقدم بخصوص ليث، وانظر لترجمة زياد: ميزان الاعتدال (٢/ ٩١-٩٢).

(٤) قوله: «من» ثابتة في أ، ح، ك، وليست في سائر النسخ والطبراني.

﴿ سبِّح ﴾

أخرج البزَّارُ[1] عن جابرِ بن عبدِالله عن النبيِّ ﷺ: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ﴾ [١٤]. قال: «مَنْ شهد أن لا إله إلا الله وخلَع الأندادَ، وشهد أني رسول الله، ﴿ وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ ﴾ [١٥]، قال: «هي الصلواتُ الخمس والمحافظةُ عليها والاهتمامُ بها».

وأخرج البزَّارُ[2] عن ابنِ عباسٍ، قال: لـمَّا نزلت: ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَفِى ٱلصُّحُفِ ٱلْأُولَىٰ ﴾ [١٨]، / قال النبي ﷺ: «كان هذا -أو كلُّ هذا- في صُحُفِ إِبراهيمَ وموسى». ٤/٢٥٤

* * *

﴿ الفجر ﴾

أخرج أحمدُ[3] والنَّسائيُّ[4] عن جابرٍ عن النبيِّ ﷺ قال: «إن العَشْرَ

---

(١) في مسنده كما في كشف الأستار (٣/ ٨٠) ك: التفسير، سورة الأعلى، ح ٢٢٨٤، وسنده ضعيف جداً، فيه عباد بن أحمد العرزمي، قال عنه الدارقطني: متروك، وعبدالرحمن بن سابط لم يسمع من جابر رضي الله عنه كما قال ابن معين. انظر: لسان الميزان (٣/ ٢٢٨) برقم ١٠١٩، وجامع التحصيل / ٢٢٢ برقم ٤٢٨.

(٢) في مسنده كما في كشف الأستار (٣/ ٨٠) ك: التفسير، سورة الأعلى، ح ٢٢٨٥، وقال الهيثمي -في مجمع الزوائد (٧/ ١٣٧)-: «رواه البزار وفيه عطاء بن السائب وقد اختلط وبقية رجاله رجال الصحيح» وعطاء بن السائب تقدم الكلام حوله.

(٣) في مسنده (٣/ ٣٢٧)، انظر الذي بعده.

(٤) في السنن الكبرى (٦/ ٥١٥) ك: التفسير، سورة الفجر، ح ١١٦٧١-١١٦٧٢، وذكره الحافظ ابن كثير في تفسيره (٨/ ٤١٣) ثم قال -بعد عزوه للإمام أحمد والنسائي-: «وهذا إسناد رجاله لا بأس بهم، وعندي أنّ المتن في رفعه نكارة، والله أعلم».

عَشْرُ الأضحى، والوِتْرَ يومُ عرفةَ، والشَّفْعَ يومُ النحرِ». قال ابن كثير: «رجالُه لا بأسَ بهم، وفي رفعه نَكارةٌ».

وأخرج ابن جرير[1] عن جابر مرفوعاً: «الشَّفْعُ اليومان، والوِتْرُ اليومُ الثالث».

وأخرج أحمد[2] والترمذي[3] عن عِمْران بن حُصَينٍ أنَّ رسولَ الله ﷺ سُئِل عن الشَّفْعِ والوِتْر، فقال: «الصلاةُ بعضُها شَفْعٌ وبعضُها وِتْرٌ».

* * *

﴿ البلد ﴾

أخرج أحمد[4] عن البراءِ قال: جاء أَعْرابيٌّ إلى النبي ﷺ فقال: عَلِّمْني عملاً يُدْخلني الجنة، قال: «أَعْتِقِ النَّسَمةَ، وفُكَّ الرَّقبةَ»، قال: أوليستا بواحدةٍ؟ قال: «لا، إنَّ عِتْقَ النَّسَمةِ أَنْ تُفْرَدَ بعِتْقها، وفَكَّ الرقبةِ أَنْ تُعينَ في عِتْقها».

* * *

(١) في تفسيره (١٥/ ٣٠/ ١٧٢) رجاله ثقات إلا أن في إسناده أبا الزبير محمد بن مسلم مُدَلِّس وقد عنعن.

(٢) في مسنده (٤/ ٤٤٢)، انظر الذي بعده.

(٣) في سننه (٥/ ٣٦٦) ك: التفسير، ب: ومن سورة الفجر، ح ٣٣٤٢، وقال الترمذي: «حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث قتادة»، ذكره الشيخ الألباني في ضعيف سنن الترمذي / ٣٦٣ وقال: «ضعيف الإسناد».

(٤) في مسنده (٤/ ٢٩٩) ورجاله ثقات.

﴿ والشمس ﴾

أخرج ابنُ أبي حاتمٍ(١) من طريقِ جُوَيْبرٍ، عن الضحاكِ، عن ابنِ عباسٍ، سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول في قول الله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا﴾ [٩]، «أفلحت نفسٌ زكَّاها اللهُ».

* * *

﴿ ألم نشرح ﴾

أخرج أبو يَعْلى(٢) وابنُ حِبَّانَ في صحيحِه(٣) عن أبي سعيد، عن رسول الله ﷺ قال: «أتاني جبريل فقال: إن ربَّك يقول: أتدري كيف رَفَعْتُ ذِكْرَك؟ / قلت: اللهُ أعلمُ، قال: إذا ذُكِرْتُ ذُكِرْتَ معي». وأخرج(٤) /. [٤٧٠] ٤/٢٥٥

(١) كذا عزاه الحافظ ابن كثير في تفسيره (٨/ ٤٣٥) له وساقه بإسناده، ثم قال: «رواه ابن أبي حاتم من حديث أبي مالك به، وجُويبر هو ابن سعيد متروك الحديث، والضحاك لم يلق ابن عباس رضي الله عنهما» وقد تقدما.

(٢) في مسنده (٢/ ٥٢٢)، ح ١٣٨٠، ضعيف في سنده دراج عن أبي الهيثم وروايته عنه ضعيفة كما تقدم وانظر مجمع الزوائد (٨/ ٢٥٤) حيث عزاه له.

(٣) كما في الإحسان (٨/ ١٧٥) ك: الزكاة، ذكر الأخبار عن إباحة تعداد النِّعَم للمُنعِم...، ح ٣٣٨٢، وكذا رواه الطبري في تفسيره (١٥/ ٣٠/ ٢٣٥) وكذا ذكره الحافظ ابن كثير في تفسيره (٨/ ٤٥٢) وعزاه لأبي يعلى، مداره على درَّاج وتقدم الكلام عليه، وانظر الذي قبله.

(٤) بياض في أ، س، ح، وسقط «أخرج» من ع، ك، وتأخرت في م بعد «القدر» وسقطت «القدر» من س، ع، ك.

﴿القدر﴾[1]

* * *

﴿الزلزلة﴾

أخرج أحمد[2] عن أبي هريرة قال: قرأ رسولُ الله ﷺ هذه الآيةَ: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ [٤]، قال: «أتدرون ما "أخبارُها"؟» قالوا: اللهُ ورسولُه أعلمُ، قال: «أن تشهدَ على كل عبدٍ أو أمَةٍ بما عَمِل على ظهرها؛ أن تقول: عَمِل كذا وكذا في يوم كذا وكذا».

* * *

﴿العاديات﴾

أخرج ابنُ أبي حاتمٍ[3] بسندٍ ضعيفٍ عن أبي أُمامةَ قال: قال رسولُ الله ﷺ: ﴿إِنَّ الْإِنسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ﴾ [٦]، قال: «الكَنودُ الذي يأكل وحدَه، ويَضْرِبُ عبدَه، ويمنعُ رِفْده»[4].

---

(١) بياض في (أ).

(٢) في مسنده (٢/٣٧٤) إسناده ضعيف، فيه يحيى بن أبي سليمان، قال البخاري: «منكر الحديث»، وقال أبو حاتم: «مضطرب الحديث، ليس بالقوي، يكتب حديثه». انظر: تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر (١١/٢٢٨).

(٣) في القسم المفقود، وكذا عزاه الحافظ ابن كثير في تفسيره (٨/٤٨٨) وساقه بإسناده، وفيه جعفر بن الزبير متروك، كما تقدم.

(٤) الرِّفْدُ: العطاء والصلة.

﴿ألهاكم﴾

أخرج ابن أبي حاتم[1] عن زيد بن أسلم مرسَلاً قال: قال رسول الله ﷺ: ﴿أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ﴾ [١] «عن الطاعة»، ﴿حَتَّىٰ زُرْتُمُ ٱلْمَقَابِرَ﴾ [٢]، «حتى يأتيَكم الموت».

وأخرج أحمدُ[2] عن جابرِ بنِ عبدِالله قال: أَكَلَ رسولُ الله ﷺ وأبو بكر وعمر رُطَباً وشربوا ماءً، فقال رسولُ اللهِ ﷺ: «هذا من النعيم الذي تُسْألون عنه».

وأخرج ابن أبي حاتم[3] عن ابنِ مسعودٍ عن النبيِّ ﷺ: «هذا من النعيمِ الذي تُسْألون عنه».

وأخرج ابنُ أبي حاتمٍ[4] عن ابنِ مسعودٍ عن النبيِّ ﷺ: ﴿ثُمَّ لَتُسْـَٔلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ ٱلنَّعِيمِ﴾ [٨]، قال: «الأَمْنُ والصحةُ».

---

(١) كذا عزاه الحافظ ابن كثير في تفسيره (٨/ ٤٩٢) لابن أبي حاتم وساقه بإسناده وهو مرسل.

(٢) في مسنده (٣/ ٣٣٨) وإسناده حسن، فيه شريك بن عبدالله النخَعي وعبدالله بن محمد بن عقيل كلاهما صدوق، كما تقدَّم.

(٣) كذا عزاه الحافظ ابن كثير في تفسيره (٨/ ٤٩٧) وساقه بإسناده، وفيه محمد بن سليمان بن الأصبهاني صدوق يخطئ، وقال ابن عدي: «مضطرب الحديث، قليل الحديث، ومقدار ما له قد أخطأ في غير شيء منه». الكامل ٦/ ٢٢٣٤، وانظر: التقريب ٨٥٠، برقم ٥٩٦٧. وكذا عزاه المصنف له في الدرّ (٨/ ٦١١)، وكذا من حديث ابن عباس رضي الله عنهما في (٨/ ٦١٣) بنحوه.

(٤) انظر: الدر المنثور ٨/ ٦١٢.

﴿ الهُمَزة ﴾

أخرج ابن مردويه(١) عن أبي هريرةَ عن النبي ﷺ : ﴿ إِنَّهَا عَلَيْهِم مُّؤْصَدَةٌ ﴾ [٨] / ، قال : « مُطْبَقة » . ٢٥٦/٤

* * *

﴿ أرأيت ﴾

أخرج ابن جرير(٢) وأبو يَعْلى(٣) عن سعدِ بن أبي وقَّاصٍ قال : سألتُ رسولَ الله ﷺ عن ﴿ ٱلَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ﴾ [٥]، قال : « هم الذين يُؤَخِّرون الصلاةَ عن وقتها » .

* * *

﴿ الكوثر ﴾

أخرج أحمد(٤) ومسلم(٥) عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ : « الكوثرُ

(١) كتابه مفقود، لكنه ساقه الحافظ ابن كثير في تفسيره (٨ / ٥٠١-٥٠٢) بإسناد ابن مردويه، في إسناده شريك بن عبدالله النخَعي، صدوق يخطئ كثيراً كما تقدم، وأعلَّه أيضاً بالوقف .

(٢) في تفسيره (١٥ / ٣٠ / ٣١٣) وإسناده ضعيف، فيه عكرمة بن إبراهيم، ضعفه يحيى ابن معين وأبو داود والنسائي والعقيلي . انظر : لسان الميزان (٤ / ١٨١-١٨٢) برقم ٤٧٠، وانظر الذي بعده .

(٣) في مسنده (٢ / ١٤٠)، ح ٨٢٢، ضعيف كما تقدم، في سنده عكرمة المذكور أيضاً .

(٤) في مسنده (٣ / ٢٢٠-٢٢١) حديث صحيح انظر الذي بعده .

(٥) في صحيحه (١ / ٣٠٠) ك : الصلاة، ب : حجة من قال البسملة آية من أول كل سورة، ح ٤٠٠ .

نهرٌ أعطانِيه ربي في الجنة». له طرق لا تُحْصى[1].

* * *

﴿النصر﴾

أخرج أحمدُ[2] عن ابنِ عباسٍ قال: لما نزلت: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾. قال رسولُ اللهِ ﷺ: «نُعِيَتْ إِليَّ نَفْسي».

* * *

﴿الصمد﴾

أخرج ابنُ جريرٍ[3] عن بريدةَ -لا أعلمه إلا قد رفعه- قال: «الصَّمَدُ الذي لا جوفَ له».

---

(١) انظر صحيح البخاري (٨/ ٧٣١) مع الفتح، ك: التفسير، سورة الكوثر، ح ٤٩٦٤-٤٩٦٦، وتفسير ابن جرير (١٥/ ٣٠/ ٣٢٠-٣٢٥) والدر المنثور للسيوطي (٨/ ٦٤٦-٦٥٠). والحديث متواتر قال الحافظ ابن كثير في تفسيره (٨/ ٥٢٣) وقد صح أصل هذا، بل قد تواتر من طريق تفيد القطع عند كثير من أئمة الحديث، وكذلك أحاديث الحوض ونقل الكتاني في نظم المتناثر/ ١٥٢ عن القرطبي أنه قال: «أحاديث الحوض متواترة» وكذا نقل النووي في شرحه (١٥/ ٥٣) عن القاضي عياض تواتره، وعدّه السيوطي من الأحاديث المتواترة في قطف الأزهار المتناثرة ص٢٩٧-٣٠٠، وانظر مرويات الصحابة في الحوض والكوثر.

(٢) في مسنده (١/ ٢١٧) في إسناده عطاء بن السائب اختلط بأَخَرَةٍ، ووهم في رفع هذا الحديث، والصواب أنه موقوف على ابن عباس -رضي الله عنهما- وهو فهمه من هذه السورة، كما رواه البخاري في صحيحه (٨/ ٧٣٤) مع الفتح، ك: التفسير، ب: قوله: ﴿وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا﴾ ح ٤٩٦٩، وأشار الحافظ ابن حجر في الفتح (٨/ ٧٣٦) إلى وهم عطاء في رفعه وبَيَّنَ أن الصواب وقفه كما رواه غيره.

(٣) في تفسيره (١٥/ ٣٠/ ٣٤٥) وذكره الحافظ ابن كثير في تفسيره (٨/ ٥٤٧-٥٤٨)، ثم قال: «وهذا غريب جدًّا، والصحيح أنه موقوف على عبدالله بن بريدة»، بجانب هذا في إسناده صالح بن حيان، ضعيف كما تقدم، وأيضاً عبيدالله بن سعيد قائد الأعمش، ضعيف، كما في التقريب ٦٣٨ برقم ٤٣٢٤.

﴿ الفلق ﴾

أخرج ابنُ جريرٍ[١] عن أبي هريرةَ عن النبيِّ ﷺ قال: «الفَلَقُ جُبٌّ في جهنمَ مُغَطًّى». قال ابن كثير[٢]: «غريبٌ لا يَصحُّ رَفْعُه».

وأخرج أحمدُ[٣] والترمذيُّ[٤] -وصحَّحه- والنسائيُّ[٥] عن عائشةَ قالَتْ: أَخَذَ رسولُ الله ﷺ بيدي فأراني القمرَ حين طَلَعَ، وقال: «تَعَوَّذي بالله مِنْ شرِّ هذا، هذا الغاسقُ إذا وَقَب»[٦].

/ وأخرج ابن جريرٍ[٧] عن أبي هريرةَ عن النبيِّ ﷺ: ﴿وَمِن شَرِّ غَاسِقٍ ٤/٢٥٧

---

(١) في تفسيره (١٥/٣٠/٣٤٩) ضعيف، في إسناده مسعود بن موسى بن مشكان، لا يُعرف، كما في لسان الميزان (٦/٢٧) برقم ٩٩.

(٢) تفسير القرآن العظيم ٨/٥٥٤.

(٣) في مسنده (٦/٦١)، والحديث صحيح كما سيأتي في الذي يليه.

(٤) في سننه (٥/٣٨١) ك: التفسير، ب: ومن سورة الفلق، ح ٣٣٦٦، وقال: «حديث حسن صحيح»، وذكره الشيخ الألباني في صحيح سنن الترمذي (٣/٣٧٩) وفي الصحيحة أيضاً برقم (٣٧٢).

(٥) في السنن الكبرى (٦/٨٤) ك: عمل اليوم والليلة، ب: ما يقول إذا رفع رأسه إلى السماء، ح ١٠١٣٨، صحيح كما تقدم.

(٦) في حاشية (أ): في الجلالين: ﴿إِذَا وَقَبَ﴾ أي: الليل إذا أظلم، أو القمر إذا غاب».

(٧) في تفسيره (١٥/٣٠/٣٥٢) إسناده ضعيف، فيه محمد بن عبدالعزيز بن عمر، ضعيف منكر الحديث كما في ميزان الاعتدال (٣/٦٢٨) برقم ٧٨٧٤.

﴿إِذَا وَقَبَ﴾ [٣]، قال: «النجمُ الغاسِقُ». قال ابن كثير[١]: «لا يَصِحُّ رَفْعُه».

* * *

﴿الناس﴾

أخرج أبو يَعْلى[٢] عن أنسٍ، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إِنَّ الشيطانَ واضعٌ خَطْمَه على قلبِ ابنِ آدم، فإِنْ ذَكَرَ خَنَس، وإِنْ نَسِيَ التقم قلبَه، فذلك الوَسْواسُ الخَنَّاسُ».

فهذا ما حضرني من التفاسيرِ المرفوعةِ المصرّحِ برفعِها، صحيحِها وحَسَنِها، وضعيفِها ومُرْسَلِها ومُعْضَلِها، ولم أُعَوِّلْ على الموضوعاتِ والأباطيلِ.

* * *

وقد وَرَدَ مِن المرفوع في التفسير ثلاثةُ أحاديثَ طِوالٍ تركتُها:

[٤٧١] **أحدها**: الحديثُ في قصةِ موسى مع الخَضِر، وفيه / تفسيرُ آياتٍ من الكهف، وهو في صحيحِ البخاريِّ وغيرِه[٣].

(١) تفسير القرآن العظيم ٨/ ٥٥٥.

(٢) في مسنده (٧/ ٢٧٨-٢٧٩)، ح ٤٣٠١، ضعيف، في إسناده عدي بن أبي عمارة ضعيف، وبه ضعفه الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/ ١٤٩)، وكذا ضعفه الحافظ ابن حجر في الفتح (٨/ ٧٤٢)، وقال الحافظ ابن كثير في تفسيره (٨/ ٥٥٨): «غريب».

(٣) (٨/ ٤٠٩-٤١٢) مع الفتح، ك: التفسير، سورة الكهف، ح ٤٧٢٦-٤٧٢٧، ومسلم في صحيحه (٤/ ١٨٤٧-١٨٥٣) ك: الفضائل، ب: من فضائل الخضر، ح ٢٣٨٠.

الثاني: حديثُ الفُتُون، طويلٌ جداً في نصف كُرَّاسٍ، يتضمَّن شَرْحَ قصةِ موسى، وتفسيرَ آياتٍ كثيرة تتعلَّق به، وقد أخرجه النسائيُّ[1] وغيرُه، لكن نَبَّه الحُفَّاظُ؛ منهم المِزِّيُّ وابنُ كثيرٍ على أنه موقوفٌ من كلامِ ابن عباسٍ، وأنَّ المرفوعَ منه قليلٌ، صُرِّح بعَزْوه إلى النبي ﷺ. قال ابن كثير: « وكأن ابنَ عباسٍ تَلَقَّاه من الإسرائيليات ».

الثالث: حديثُ الصُّوْرِ، وهو أطولُ مِنْ حديث الفُتونِ يتضمَّن شَرْحَ حالِ القيامةِ وتفسيرَ آياتٍ كثيرة مِنْ سورٍ شتى في ذلك، وقد أخرجه ابنُ جريرٍ[2] والبيهقيُّ في « البعث »[3] وأبو يَعْلى[4]، ومدارُه على إسماعيلَ بنِ

(١) في السنن الكبرى (٦/ ٣٩٦-٤٠٦) ك: التفسير، سورة طه، ح ١١٣٢٦، وأبو يعلى في مسنده (٥/ ١٠-٢٩)، ح ٢٦١٨، وابن جرير الطبري في تفسيره (٩/ ١٦/ ١٦٤-١٦٧) وذكره الحافظ ابن كثير في تفسيره (٥/ ٢٨٦) ثم قال: « وهو موقوف من كلام ابن عباس رضي الله عنهما وليس فيه مرفوع إلا قليل منه، وكأنه تلقاه ابن عباس رضي الله عنهما مما أبيح نقله من الإسرائيليات عن كعب الأحبار أو غيره، والله أعلم، وسمعت شيخنا الحافظ أبا الحجاج المزي يقول ذلك أيضاً ». وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/ ٥٦-٦٦) ثم قال: « رواه أبو يعلى ورجاله رجال الصحيح غيرَ أصبغ بن زيد والقاسم بن أبي أيّوب، وهما ثقتان ».

(٢) في تفسيره (١٠/ ١٧/ ١١٠-١١١) سيأتي حكمه في الحاشية الرابعة.

(٣) في البعث والنشور/ ٣٣٦-٣٤٤، ح ٦٠٩، انظر الذي بعده.

(٤) لم أعثر عليه في مسند أبي يعلى ولا ذكره الهيثمي -في مجمع الزوائد ولا الحافظ ابن حجر في المطالب العالية، لكن ذكره الحافظ ابن كثير في النهاية (١/ ١٧٢-١٧٨) وساقه بإسناد أبي يعلى وعزاه لمسنده، وقال الحافظ ابن حجر -في الفتح (١١/ ٣٦٨)-: « مداره على إسماعيل بن رافع واضطرب في سنده مع ضعفه » وأشار المصنف إلى ضعفه، وضعَّفه الشيخ الألباني في تخريج شرح العقيدة الطحاوية ٢٥٦.

رافعٍ قاصٍّ المدينةِ، وقد تُكُلِّمَ فيه بسببِه، وفي بعض سياقِه نَكارةٌ، وقيل: إنه جَمَعَه مِنْ طرقٍ وأماكنَ متفرقةٍ، وساقه سِياقاً واحداً.

/ وقد صَرَّح ابنُ تيمية[1] فيما تقدَّم وغيرُه أنَّ النبيَّ ﷺ بَيَّن لأصحابه تفسيرَ جميعِ القرآنِ أو غالبَه، ويُؤَيِّد هذا ما أخرجه أحمد[2] وابن ماجه[3] عن عمرَ أنه قال: «مِنْ آخر ما أُنْزِلَ آيةُ الربا، وإنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قُبض قبل أَنْ يُفَسِّرها. دلَّ فحوى الكلامِ على أنه كان يُفَسِّر لهم كلَّ ما نَزَل، وأنَّه إنما لم يُفَسِّرْ لهم هذه الآيةَ لسُرْعةِ موتِه بعد نزولِها، وإلا لم يكنْ للتخصيصِ بها وجهٌ. ٢٥٨/٤

وأمَّا ما أخرجه البزَّارُ[4] عن عائشةَ قالت: «ما كان رسولُ اللهِ ﷺ يُفَسِّر

---

(١) مقدمة في أصول التفسير ٤٥.

(٢) في مسنده (١/٣٦، ٤٩، ٥٠) وحسّنه شعيب الأرنؤوط ومن معه في تحقيق المسند (١/٣٦١) حاشية (٥)، وصححه الشيخ الألباني كما سيأتي.

(٣) في سننه (٢/٧٦٤) ك: التجارات، ب: التغليظ في الربا، ح ٢٢٧٦ وقال الشيخ الألباني -في صحيح ابن ماجه (٢/٢٨) ح ١٨٤٦-: «صحيح».

(٤) كما في كشف الأستار (٣/٣٩) ك: التفسير، ب: التوقيف في تفسير القرآن، ح ٢١٨٥، وأخرجه أبو يعلى في مسنده (٨/٢٣)، ح ٤٥٢٨، إسناده ضعيف، لجهالة فلان بن محمد بن خالد وأشار إليه الهيثمي -في مجمع الزوائد (٦/٣٠٣) بعد أن عزاه لأبي يعلى والبزار- فقال: «وفيه راو لم يتحرر اسمه عند واحد منهما وبقية رجاله رجال الصحيح»، أمّا البزار فقال: «عن حفص أظنّه «ابن عبدالله» عن هشام ابن عروة». وقال أبو يعلى: «عن فلان بن محمد بن خالد، عن هشام». وهو حديث منكر، كما قال الحافظ ابن كثير في تفسيره (١/١٨).

شيئاً من القرآن إلا آياً بعَدَد، عَلَّمه إيَّاهن جبريلُ»؛ فهو حديثٌ منكرٌ كما قاله ابنُ كثيرٍ؛ وأوَّله ابن جرير[1] على أنها أشارَتْ[2] إلى آياتٍ مُشْكلات أَشْكَلْنَ عليه، فسأل اللهَ عِلْمَهن، فأنزله إليه على لسانِ جبريل.

* * *

وقدَ منَّ الله تعالى بإتمامِ هذا الكتاب البديعِ المثالِ، المنيعِ المنالِ، الفائقِ بحسنِ نظامه على عقودِ اللآلِ، الجامعِ لفوائدَ ومحاسنَ لم تجتمع في كتابٍ قبلَه في العُصُر الخوالِ. أَسَّسْتُ فيه قواعدَ معينةً على فَهْم الكتابِ المنزَّل، وبَنَيْت فيه مصاعدَ يُرتقى فيها للإشرافِ على مقاصدِه ويُتَوصَّل، وأَرْكَزْتُ فيه مراصَدَ تَفْتَحُ مِنْ كنوزِه كلَّ بابٍ مُقْفَلٍ. فيه لُبابُ المعقول، وعُبابُ المنقول، وصوابُ كل قول مقبول، مَخَضْتُ فيه كتبَ العلوم على تنوُّعها، وأَخَذْتُ زُبْدَها ودُرَرَها، ومررتُ على رياضِ التفاسيرِ على كثرةِ عَددها، واقتطفتُ ثمرَها وزَهْرَها، وغُصْتُ بحارَ فنونِ القرآنِ فاستخرجْتُ جواهِرَها ودُرَرها، وبَقَرْتُ عن مَعادنِ كنوزه فخلَّصْتُ سبائكها، وسَبَكْتُ فِقَرَها؛ فلهذا تَحَصَّل فيه من البدائعِ ما تُبَتُّ[3] عنده الأعناقُ بتًّا، وتَجمَّع في كل نوع منه ما تفرَّق في مؤلفات شتى، على أنِّي لا أَبيعُه بشرطِ البراءةِ مِنْ كلِّ عيبٍ، ولا أَدَّعي أنه جمعُ سَلامةٍ، كيف، والبَشَرُ مَحَلُّ النَّقْصِ بلا ريبٍ؟

---

(١) جامع البيان ١/٨٧ (١/١/٣٨-٣٩).

(٢) ح: «إشارات».

(٣) أي: تنقطع.

هذا وإني في زمانٍ ملأ اللهُ قلوبَ أهليه مِن الحَسَدِ، وغَلَبَ عليهم اللؤمُ حتى جرى منهم مَجْرى الدمِ من الجسد:

وإذا أرادَ اللهُ نَشْرَ فضيلةٍ طُوِيَتْ أتاح لها لِسانَ حسُودِ

/ لولا اشتعالُ النارِ فيما جاوَرَتْ ما كان يُعْرَفُ طِيبُ عَرْفِ العُوْدِ[1] ٢٥٩/٤

قومٌ غَلَب عليهم الجهلُ وطَمَّهم، وأعماهم حُبُّ الرئاسةِ وأصَمَّهم، قد نَكَبوا عن علمِ الشريعةِ ونَسُوه، وأكبُّوا على علمِ الفلاسفةِ وتدارَسُوه، يريد الإنسانُ منهم أن يتقدَّمَ، ويأبى اللهُ إلا أن يزيدَه تأخيراً، ويَبْغي العِزَّةَ، ولا عِلْمَ عنده فلا يجدُ له ولياً ولا نصيراً.

أتُمْسِي القَوافي تحتَ غيرِ لوائنا ونحنُ على قُوَّالِها أُمَراءُ[2]

[٤٧٢] ومع ذلك فلا تَرَى إلا أنوفاً مُشَمِّرَةً، وقلوباً عن / الحقِّ مُسْتَكْبِرَةً، وأقوالاً تَصْدُرُ عنهم مفتراةً مُزَوَّرة، كلما هَدَيْتَهم إلى الحق كان أصَمَّ وأعمى لهم، كأنَّ اللهَ لم يُوكِّلْ بهم حافظين يَضْبِطون أقوالَهم وأعمالَهم، فالعالِمُ بينهم مَوْجومٌ[3] تتلاعبُ به الجُهَّالُ والصبيانُ، والكاملُ عندهم مَذْمومٌ داخلٌ في كِفَّةِ النُّقْصانِ، وايمُ اللهِ، إنَّ هذا لهو الزمانُ الذي يَلْزَمُ فيه السكوتُ، والمصيرُ حِلْساً من أَحْلاسِ البيوتِ[4]، ورَدُّ العِلْمِ إلى العملِ، لولا ما ورد

---

(١) البيتان لأبي تمام، وهما في الديوان ١/٣٩٧، وأسرار البلاغة ١١٨.

(٢) لم أقف على البيت.

(٣) (ع): مرجوم، والموجوم: الساكت عن الكلام.

(٤) يقال: هو حِلْسُ بيته أي: لا يبرحه، والحِلْسُ: ما يُبْسَط في البيت من حصيرٍ ونحوه.

في صحيحِ الأخبارِ[١]: «من عَلِم علماً فكتمه ألجمه اللهُ بلجامٍ مِنْ نار»؛ ولله دَرُّ القائل[٢]:

ادْأَبْ على جَمْعِ الفضائلِ جاهداً	وأدِمْ لها تَعَبَ القَريحةِ والجَسَدْ
واقْصِدْ بها وَجْهَ الإلهِ ونَفْعَ مَنْ	بَلَغَتْه مِمَّن جَدَّ فيها واجتهَدْ
واتركْ كلامَ الحاسِدينَ وبَغْيَهم	هَمَلاً فبعدَ الموتِ ينقطِعُ الحَسَدْ

وأنا أضرَعُ إلى اللهِ جَلَّ جلالُه، وعَزَّ سلطانُه، كما مَنَّ بإتمام هذا الكتاب، أن يُتمَّ النِّعْمَةَ بقَبوله، وأنْ يَجْعَلَنا من السابقين الأولين من أَتْباعِ رسوله، وألاَّ يُخَيِّبَ سَعْيَنا، فهو الجَوادُ الذي لا يُخَيِّب مَنْ أمَّلَه، ولا يَخْذُلُ مَنِ انقطعَ عَمَّن سِواه، وأَمَّ له[٣].

* * *

تَمَّ الكتابُ بحمد الله وعونِه وحسنِ توفيقه، وصلواته على أشرفِ خَلْقِه وتاجِ رُسُلِه محمدٍ، وعلى آله وصحبه، وسلامه، والحمد لله وحده.

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه (٤/٦٧-٦٨) ك: العلم، ب: كراهية منع العلم، ح ٣٦٥٨، والترمذي في سننه (٤/٣٨٧)، ك: العلم، ب: ما جاء في كتمان العلم ح ٢٦٤٩، وابن ماجه في سننه (١/٩٦) المقدمة، ب: من سئل عن علم فكتمه، ح ٢٦١، والطيالسي في مسنده (ص ٣٣٠)، ح ٢٥٣٤، قال الترمذي: «وفي الباب عن جابر وعبدالله بن عمرو، وحديث أبي هريرة حديث حسن». وذكره الشيخ الألباني في صحيح سنن الترمذي (٣/٥٧-٥٨) برقم ٢٦٤٩، وقال: «صحيح».

(٢) الأبيات لابن دقيق العيد، وهي في طبقات الشافعية الكبرى ٩/٢٣٧.

(٣) أمَّ الشيءَ وإليه أمّاً: قصده، واستعمل اللام بمعنى إلى.

وكتبه لنفسه العبدُ الفقير إلى الله تعالى المعترفُ بالتقصير، الراجي عفوَ ربه الكريم جرامرد[1] الناصري الحنفي من الأشرفية، غَفَرَ الله تعالى له ولمن دعا له بالمغفرة ولجميع المسلمين آمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

الحمدُ لله وسلامٌ على عباده الذين اصطفى وبعد، فقد سمع عليَّ جميعَ هذا الكتاب تأليفي صاحبُه وكاتبُه الفاضِلُ المتقِنُ المشتغلُ المحصِّلُ الضابطُ، نادرةُ أبناءِ جنسِه، جرامرد الناصري المقرئ، نفعه اللهُ ونفع به، وزاده فضلاً وعلماً على ما آتى، وقد أجزتُ له أن يَرْوِيَه عني وجميعَ مرويّاتي ومؤلفاتي. وكتبه عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي في ذي القِعدة سنة ثلاث وثمانين وثمانمئة، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

* * *

(١) من تلاميذ السيوطي كان حيًّا (٨٨٣هـ)، ويظهر أنه من طائفة المماليك المنتسبين للسلطان الأشرف قَايْتَبَاي سلطان الديار المصرية في وقته من سنة (٨٧٢-٩٠١هـ)؛ لأنه قال عن نفسه «من الأشرفية»، ووصفه السيوطي في تقييد سماع على نسخة جرامرد بقوله: «الجناب العالي الفاضل سيدي: جرامزد الناصري» بالزاي، أي ممن كان له صلة بسُدَّة الحكم في ذلك الزمن. انظر: بدائع الزهور ٣/٣ وما بعدها.

فهرس الآيات القرآنية(*)

(*) أدرجت القراءات الشاذة ضمن هذا الفهرس.

الآية	رقم الصفحة
٢٤	٦١٢، ١٠٥٣، ١١٧٢، ١٥٥٩
٢٥	٦١٢، ٦١٣، ٧٣٧، ٨٥٩، ١١٤٧، ١٢٨٣، ١٣٠٣، ١٣٠٧، ١٣٣١، ٢٢٠٦، ٢٣٤٨
٢٦	٥٥١، ٦١٣، ٦١٦، ٧٢٦، ١٠٤٩، ١١٨٧، ١١٨٨، ١٢٨٦، ١٧٧٩
٢٧	٩٩٢، ١٥٥٠، ١٧٧٩
٢٨	١١٥٢، ١٦٩١، ١٧٠٥
٢٩	١٨١٥
٣٠	٥٩٤، ٦٠١، ٦٠٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٢١١، ١٢١٣، ١٧٠٧، ١٧٥٦، ٢٠٢٢
٣١	٦١٦، ٦٢٢، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٣٠، ١٠٣٦، ١٢٠٦، ١٦٤٢، ٢٢٠١، ٢٢٠٥، ٢٢٠٦، ٢٢١٧
٣٢	١١١١، ١١٨٩
٣٣	٦١٣، ١١٩٠، ١٧٠٥، ٢٢٠١
٣٤	٥٨٩، ٥٩١، ١١٤١
٣٥	٦٠٢، ٨٢٧، ٩٢٦، ١٤٩٥، ١٦٣٠، ١٦٤٦، ١٨٦٧، ٢٠١٩
٣٦	١١٢٨، ١٥١٣، ٢٢٠٥
٣٧	٣١٤، ٧٠٤، ١١٢٨، ١٤٣٠، ١٥١٦، ١٦٤١، ١٧٧٣
٣٨	٩٧٨، ١٦٢٥
٣٩	٩٩٠، ٢٢٠٥
٤٠	١٤٣٠، ١٤٩٥، ١٨٦٨، ٢٢٠٣، ٢٢٠٨
٤١	٢٢٠٨
٤٢	٨٢٧
٤٣	١١٩٣، ١٤٣٠، ١٤٣٤، ١٥١١، ١٧١٣، ٢٢٢١، ٢٢٦٣، ٢٣٠٠
٤٤	٦٤٦، ١٥٢١، ١٧٠٥، ١٧١١
٤٥	٧٣٧، ١٢٦٩
٤٦	١١١٢، ٢٢٠٤، ٢٢١٣

الآية	رقم الصفحة
١٧٦	٦٠٠، ٢١٧١
١٧٧	٥٥٤، ٧٣٩، ١١١٤، ١٢٣٠، ١٦٢٥، ١٦٦٤، ١٦٨٢، ١٧٩٨، ١٩٠٤، ٢٢١٦
١٧٨	٥٩٢، ٦١٣، ٩٨١، ١٢٦٧، ١٢٩١، ١٣٢٦، ١٤٠٣
١٧٩	١١٣١، ١٢٩٧، ١٥٩٣، ١٧٧٧، ٢٣٢٣
١٨٠	٧٣٩، ٩١٧، ١٤١٨، ١٤٤٣، ١٥٠٥، ١٦٣٢
١٨١	٦٠١
١٨٢	٥٨٨، ٥٩٤، ٧٣٩، ٨٦٦
١٨٣	١٤٤٤، ١٩٢٩
١٨٤	١٠٥٨، ١٣٠٣، ١٤٤٤، ١٥٢٣، ١٦٣٢، ١٩٠٤
١٨٥	٢٦٨، ٢٧٢، ٢٧٨، ٦٠١، ٩٥٦، ١١١٥، ١٤٣٤، ١٤٤٤، ١٥١٠، ١٦٢٢
١٨٦	٦٨١، ١١٥٦، ١١٥٧، ١٣١٩، ١٣٦٦، ١٧٢٠، ١٨١٦، ١٨٦٤، ٢٢١٠

الآية	رقم الصفحة
١٨٧	٥٧٣، ٦٠٣، ٧٣٩، ٨٨٤، ١٠٤٢، ١٠٩٨، ١٤١٨، ١٤٢٨، ١٤٤٤، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٥٢٧، ١٥٣٧، ١٥٥٨، ١٧٦٥، ١٧٦٨، ١٧٧٠، ١٨٧١، ١٩٢٨، ٢٢٠٥
١٨٩	١١٥، ٥٣١، ١١٦٧، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٩، ١٣٥١، ١٦٤٩، ١٨٤٩، ١٨٦٤، ٢٠٦٩، ٢٢٦٣
١٩٠	١٧٢، ١٥٠٤
١٩١	٦٠١، ٨٧٧، ٩٨١، ٢٢٢٩
١٩٣	٧٣٩، ١٥٠٦، ١٨٦٦
١٩٤	١٧٢٢
١٩٥	١٠٨٥
١٩٦	١١٥، ١١٦، ٥٩٥، ١٠٦٧، ١٢٩٩، ١٣٠٨، ١٤١٨، ١٤٨٩، ١٦٧١، ١٦٧٢
١٩٧	٥٩٢، ٧٤٠، ٩٢٠، ١١٥٩، ١١٨٧، ١٢٨٥، ١٤١٣، ١٤٩١، ١٥٢٢، ١٦١٩، ١٦٢٥، ١٦٨٩، ٢٣٥٣
١٩٨	٥٠٧، ١١٣٦، ١٤٩١، ١٦٥٣، ٢٢٠١

الآية	رقم الصفحة
١٩٩	٩٢٦، ١٤١٧
٢٠٠	٦٠١، ٦٠٢، ٦١٧، ٨٦٨، ٩٨٣، ٩٨٤، ١٦٥٣، ٢١٧٣
٢٠٢	٦١٧
٢٠٣	٥٥٦، ١٠١٩، ١٥٧٠، ١٦٢١، ١٦٥٣
٢٠٤	١٩٨، ٨٢٩، ٨٩١، ٢٠١٩، ٢٠٢٤
٢٠٦	٩٤٨
٢٠٧	٢٠٢٥، ٢٢٢٤
٢٠٨	٨٢٩
٢٠٩	١٨٠٧
٢١٠	٦١٤، ١٦٠٩، ٢٣٣٨
٢١١	٥٩٥
٢١٢	٥٨٨
٢١٣	٦٠١، ١٧٤١
٢١٤	٥٩٢، ١٠٩٩، ١١٩٢، ١٥٤٧، ١٥٥١، ١٧٠٧، ١٧٧١
٢١٥	١٣١٩، ١٨٦٤، ٢٠٦٩
٢١٦	١٠٥٨، ١١١٩، ١٩٤٣
٢١٧	١١٢، ١٠١٢، ١٠٩٧، ١٢٩١، ١٣٢٠، ١٣٣٤، ١٤٤٤، ١٤٨٧، ١٦٦٥، ١٨٦٤
٢١٨	٢٢٢٣
٢١٩	١٧٣، ٧٤٠، ١٠٠٠، ١١٩١، ١٣٢٠، ١٨٦٤، ٢٠٧٠
٢٢٠	٧٤٠، ١١٩٥، ١٣٢٠، ١٨٦٤، ٢٠٧٠
٢٢١	١٤٤٢
٢٢٢	٥٣١، ١٣٢٠، ١٤٠٨، ١٤١٨، ١٤٨٩، ١٦٢٤، ١٦٨٤، ١٨٦٤، ٢٠٧٠
٢٢٣	٢٠٨، ٢١٠، ٥٩٢، ١٠٦٥، ١٥٥٨، ١٦٨٤
٢٢٦	٢٢١٣

الآية	رقم الصفحة	الآية	رقم الصفحة
٣٠	٥٧١، ٦١٣، ٦١٦	٤٧	٩٨٣، ١٢٧٠
٣١	٩٣٢، ١١٢٩، ١٣٦٨، ١٦٣٥، ٢٢٠٨	٤٩	٨٢٩، ١١٣٨، ٢٢٢٩
٣٣	١٨١٨	٥٠	٢٢٠٨
٣٤	١٢٥٩	٥٢	٩٤٨، ١٠٤٢، ١٩١٧، ٢٠٧١
٣٥	٢٠٢٦، ٢٢٢٣	٥٣	١٣٢٦
٣٦	١٥٤١	٥٤	١٢٩٥، ١٥٣٣، ١٧٧١
٣٧	٦٢٥، ١٠٦٥، ١٩٧٩	٥٥	٧٤١، ١٤٠٠، ١٤٩٥
٣٨	٦٠٤، ١٢٠٨	٥٩	١٤٧٨، ١٦٧٣
٣٩	٥٩٢، ٨٨٠، ١٤١٧	٦١	٢٢١٨، ٢٢٢٣
٤٠	٢٠٢٦، ٢٢٠٢	٦٢	٣٣٨، ١١٩٦، ١٥٦٨، ١٥٧١
٤١	٥٩٤، ٨٦٦، ٩٥١	٦٤	١١٣، ٨٦٧، ١٤٢٥
٤٢	١٦٤٩	٦٥	٥٧٣
٤٤	١١٢٤	٦٦	٦٢٤، ٢٢٠١
٤٥	١٩٨٥، ١٩٨٦	٧٢	٦١٠، ١٧٨٥، ٢٠٧٢

الآية	رقم الصفحة	الآية	رقم الصفحة
١٥٦	٩٨٨	١٨٠	٢٣٦١
١٥٨	١٠٢٢، ١٤٩٢، ١٥٧١، ٢٢١٣	١٨١	٢٠٧٤
١٥٩	١١٨٨، ١٥٠٨، ١٥٢٩، ١٦٧٥	١٨٤	٤٩٥، ٢٢١٣
١٦٢	١٦٦٤	١٨٥	٦٠٣، ٨٦٦، ١١٤٥، ١١٤٦، ٢٣٤٥
١٦٣	١٥٢٣	١٨٦	١٢٣٠، ١٩٤٩
١٦٥	١٠٦٥	١٨٧	١٥٤٨، ١٩٤٩
١٦٧	١٦٠٩، ٢٠٧٣، ٢٢١٧	١٨٨	١٩١، ١٩٨، ١٦٤٩
١٦٩	١١٢٤، ١٧١٥	١٩٠	١٤٠، ٦٠٣، ١٧٨٦
١٧٢	١١٧، ٢٠٧٤	١٩١	١٧٥١
١٧٣	١٤١٦، ٢٠٧٤	١٩٣	٣٣٨، ٩٦٣، ٢٠٢٦
١٧٤	٩٨٠	١٩٤	١٧٨٦، ١٩٦١
١٧٥	١٤١٦، ١٦٣١، ٢٢٠٨	١٩٥	١٨٦، ٢٢٥، ١٧٨٦
١٧٦	٢٢١٠	١٩٦	١٦٢٦
١٧٩	١١٩٥	١٩٧	١٦٢٦، ١٠٠١

الآية	رقم الصفحة
١٩٨	١١٦٦
١٩٩	٢٠٧٥
	﴿النساء﴾
١	١٠٧، ٤٩٣، ١٢٥٩، ١٣٣٤، ١٤١٤، ١٨٥٤، ٢٠٧٥
٢	٧٤١، ٨٨١، ٩٤٩، ١٠٤٢، ١٥١٣
٣	٥٨٩، ٥٩٤، ٨٦٤، ٩١٨، ١٣٠٢، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٤٠٨، ١٤١٩، ١٤٧٩، ٢٣٦١
٤	٧٤١، ٩٢١
٦	٧٤١، ١٤٨٦
٧	١٣٠٢
٨	١٢٦٧، ١٤٤٥
٩	١٥١٥، ٢٢١٠
١٠	١٤٩١، ١٥٠٤
١١	٣١٨، ٥٤٥، ٥٥١، ١١٥٣، ١٢٦٨، ١٣٠٣، ١٤٠٦، ١٤١٣، ٢٢١٨
١٢	٥٠٦، ٧٤٢، ١٢٢١، ١٤٨٦
١٤	٦١٤
١٥	٥٩٥، ١٤١٢، ١٤٤٥، ٢٢٠٥
١٦	١٤١٢
١٧	٥٩٥، ٩٨٠، ١١٤١
١٨	١٢٣١
١٩	٧٤٢، ١١٩٠
٢٠	١٤١٩
٢٢	١١٩٠
٢٣	٣١٨، ٥٤٥، ٥٥٥، ١٣٠٣، ١٤١٥، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٣، ١٤٣١، ١٤٧٥، ١٤٩٢، ١٦٢٥
٢٤	٧٤٢، ٩٩٨، ١٤١٧
٢٥	٧٤٢، ٨٨١، ٩١٢، ٩٨٦، ١٤١٩، ١٤٢١، ٢٢٢٥

الآية	رقم الصفحة	الآية	رقم الصفحة
٢٧	١١٠١، ١٢٧٦، ١٥١٣	٥٣	١٧٠٧، ١٧١٧
٢٨	١٤٨٠	٥٤	٣٠٤، ٧٥٢، ١٣٥٩، ٢١٨٠، ٢١٨٣
٢٩	١٧٣٩، ١٩٥٦	٥٦	١٥٢٣، ٢٢٢٣
٣٠	١٢٨١، ١٢٨٢	٥٧	٩٨١، ١٣٠٠
٣١	١٥١٤، ١٥٩٢، ١٦٠٥، ٢١٧١، ٢٣٦٨	٥٨	١٩٣٨
٣٤	٦٣٠، ١٣٠٦، ١٥١٥	٥٩	٦١٢، ١٢٠٢
٣٨	٥٨٨، ١١٣١	٦٠	١١٣١، ١٦٩٨
٤٠	١٧٧٣، ١٩٦٢، ٢٣٦٩	٦١	١٦٩٨
٤١	١٢٠٢	٦٣	٩٨٤
٤٣	٦٠٩، ٦١٢، ١٠٥٩، ١٩٥٨، ٢٤٢١	٦٤	٨٣١
٤٤	٥٦٧، ١٢٠٧، ١٧٤٨	٦٦	٩١٥
٤٥	١٥٤٨، ١٦٣١	٦٩	٤٩٧، ٨٣١، ١٣٠١، ٢٢٣٥
٤٨	١٥٢١	٧١	٧٥٢، ٩٩٥، ٢٢٠٥
٥٢	١٢٠٢	٧٣	٩٧٩

الآية	رقم الصفحة
٣٤	٢٢١٨
٣٥	١٧٤٩
٣٨	٥٩٥، ١٠٥٣، ١٤٩٦، ١٦٣٧، ١٦٥٨، ٢١٦٥، ٢٢٢٣
٣٩	٩٨١، ١٨٦٦
٤١	٧٥٤، ١٤٠٢، ١٤٥٠
٤٢	٥٩٢، ٨٣٣، ٩٨٣، ٢٢١٠، ٢٢٢٢
٤٣	١٥١٤
٤٨	٩٢٥، ٢٠٣١
٤٩	٢٠٨٦
٥٠	١٥٥٨
٥٣	١٦٠١
٥٤	١١٤٦
٥٧	٧٥٤، ٩١٨، ٩٣٣

الآية	رقم الصفحة
٦٠	١٩١٧، ٢٠٢٠، ٢٢٨٥، ٢٣٧٤، ٢٣٧٥
٦٤	٨٧، ١٠٧٧، ١٤٢٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٥٠٥
٦٥	٩١٢، ١٤٤٦، ٢٢١٣
٦٦	١٠٤١، ١١١٣
٦٧	٥٤٧
٧٠	٢٠٨٧
٧٢	٧٥٤
٧٣	١١٦٠، ١٨٧٢
٧٤	١٤٩٥
٧٥	١٤٤٥
	﴿التوبة﴾
١	١٨٢٨
٣	١٦١٩
٥	١٨٧، ١٣٥١، ١٤١٣، ١٤٥٠، ١٤٥٢

الآية	رقم الصفحة
	﴿يوسف﴾
٢	٣٣٧، ٩٣٥، ١٨٨٥، ٢٢١٨
٣	٣٣٨، ٢١٧٢
٤	١٦٤٩، ١٨٠١، ٢٢٢٤
٧	١١٣١، ٢٢٠٤
٨	٢٠٣٨
١٠	٢٠٣٩، ٢٢٣٣
١١	٦٠٦
١٣	١٢٠١
١٤	١٢١٣
١٦	٦٢٣، ١٣٢٢
١٧	١٧٥٩
١٨	٦٠٨، ١٣٠٥، ١٥١٧، ١٦٢٦
١٩	١٩٩٦، ٢٠٣٩
٢٠	٩٨٧
٢١	٢٠٣٩، ٢٠٤٠
٢٣	٨٣٦، ٨٧٦، ٩٦٩، ١١٥٦، ١٢٠٩، ١٢٨٦، ١٥٥٨
٢٤	٢٦٧، ٥٥٩، ١١٨٣، ١٤٠٢
٢٥	٩٥٥، ٩٧٩، ١١٢٤، ٢٢٢٢
٢٦	٦٠٣
٢٩	٦٠١، ١٢١٨، ١٦٠١، ١٦٣٢
٣٠	٦٠٧، ٧٥٩، ١٦٠٨
٣١	٧٥٩، ٨٣٦، ٩٣٢، ٩٦٤، ١٠٩٦، ١١٨٨، ١٢٠١، ٢٢٣١
٣٢	٧٥٩، ١١٣١، ١٢٠١، ١٦٠٨، ٢٢٢٢
٣٣	١٠٤٣
٣٦	٩٠٦، ١١٩٣، ١٥١٣، ١٩١٦، ٢٠٤٠
٣٧	١٦٤٦

﴿الحجر﴾

الآية	رقم الصفحة	الآية	رقم الصفحة
١٤	٥٧٠، ٢٢١٦	٣٦	٧٦٥، ١٤٠٣، ٢٢٨٨
١٦	٧٦٤، ٧٦٥، ٨٨٢، ١٤٨٠	٣٧	١٧١٥
١٧	٢٢٣١	٤٠	١٧٠٢، ١٧١١
٢١	١٨١٧	٤١	٦٠٧
٢٣	٣١١، ٧٦٥، ٩٨٣، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١١٤٨، ١٢٠٢، ١٢٥٣، ١٣٣٨، ١٤١٣، ١٤٩١	٤٢	٦٠٤
		٤٤	١٢٩٤، ١٨١٥
٢٤	٦١١، ١٣٣٨، ١٤٨٩، ١٥٤٤، ١٥٤٧	٤٥	١٥١٨، ١٨٠٢
٢٥	١٣٣٨	٤٨	١٧١٤
٢٦	١٣٣٨	٤٩	٦١٣، ٧٦٥
٢٩	٩١٨، ١١٤٥، ١٥٤٨، ١٧٧٠، ١٩٣٩	٥١	٦١٢، ٧٦٥، ٨٧٥، ٩٣٣
٣١	٨٧٣، ١٨٧١، ١٨٧٢	٥٢	٦٠٩، ٧٦٥، ٩٨٦
٣٢	٢٦٧، ٥٩١، ١٦٠٦	٥٣	١٦٧٤، ٢٢٠٧
٣٣	١٧٢	٥٨	٩٠٩
٣٥	٩٦١	٥٩	١٧٨٦

الآية	رقم الصفحة	الآية	رقم الصفحة
٢	٩٨٥	٢٦	١٠٨٦
٣	١٢١٥	٢٧	١٣٦٧
٥	١٦٥٣	٢٨	٦١٠
٧	٢٨٢	٣٠	١٠٣٣، ٢٣٢٨
٨	١٦٩٥، ١٧٠٠	٣١	٩٢٢
١٠	١٥٠٠	٣٣	٧٧٥، ١٧٦٦، ١٨٠١
١١	٦٠٨، ١١٥١	٣٤	١٠٠٧، ١٦٨٠، ٢٢١٤
١٥	٨٧٩	٣٥	١٦٨٠
١٧	٩٠٦، ١٠٥٤، ١٦٠٣	٣٦	٩٨٥، ١٢٨٦، ١٧٠٨، ٢٢٠٦
١٨	١٢١٧، ١٥٤٧	٣٧	٢٢٠٨
١٩	١١٩٩، ١٣٧٠	٤٠	٦٠٨، ١٦٩٧
٢٢	١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٩١١، ١٩٥٨	٤٤	٩٤، ٧٧٥
٢٤	١١٩٣	٤٥	٣٣٧
٢٥	١٨٢، ٢٢٠٨	٤٧	١١٥٤

الآية	رقم الصفحة	الآية	رقم الصفحة
٤	٩٥	٢٧	١٧٤٧
٥	٩٥	٢٩	٤٤٠، ٢٢١٧، ٢٤٠٩
٦	٩٥	٣٣	١٠٦٠
٧	٩٥	٣٨	٦١٠
٨	٩٥، ٢٠٩٨	٤٠	١٠٨٣، ١١٤٦
٩	٩٥	٤١	٧٢٦، ١٩١٦
١٠	٩٥، ٩٨٢	٤٣	١٩٣٢، ٢٢٧٠
١١	٩٥	٤٥	٩٨٥
١٢	١١٥٧، ١٥٢٢، ٢٠٩١، ٢٢٠٥	٤٦	١٦٢٩
١٤	١٣١٠، ١٧٤٧	٤٧	١٢٩١
١٥	١٢١٢	٤٨	١٩٠٣
١٧	٧٨٧، ١٤٨٥	٥٠	٦٠١، ١٨٧٥، ٢٢٣٣
١٩	١٦٧٥	٥١	١٨٧٥
٢٠	١٦٧٥، ٢٢١٧	٥٦	٢٢٠١، ٢٢٠٧

﴿صٓ﴾

الآية	رقم الصفحة
٥٢	١٠٦٨، ٢٢٠٥
٥٣	٢٢٠٤
٥٥	٩٨٤
٥٦	٢٢١٢
٥٧	٢٢١٢
٥٨	٨٠١
٥٩	٨٠١، ٩١٤
	﴿الطور﴾
١	١٨٢٢، ١٨٢٥، ١٩٤٩
٢	١٨٢٢، ١٨٢٥، ١٩٤٩
٣	١٨٢٥
٤	١٨٢٥
٦	٨٠٢
٩	٨٠٢، ١٦٤٧
١٠	١٦٤٧
١٣	٨٠٢
١٦	١٧١٤، ١٧١٥
١٧	٥٩٤
١٨	٨٠٢
١٩	١٦٠٥
٢١	٦١٦، ٨٠٢، ٢٤٢٥
٢٢	١٣٠٦
٢٣	٨٠٢، ١١٥٩
٢٤	٢٢١٨
٢٥	١٤٧١
٢٩	٢٢٢٣
٣٠	٨٠٣، ٩٨٨، ٩٩٦

﴿القمر﴾

الآية	رقم الصفحة
١٦	١١٨٧، ١٤٤٥، ١٤٧٩
	﴿الطلاق﴾
١	١١٦٧، ١٤٩٤، ١٤٩٦، ١٥٠٥، ١٧٣٨
٢	٨٠٨، ١٤٤٦، ١٤٨٦، ١٥١٥
٣	٢١٦٠
٤	١٩٣، ١٠٥٧، ١٤١٢، ١٤١٨، ١٦١٦
٥	٣٣٨
٦	١٤٩٢، ٢٢١٦
٧	٥٤٧، ١٦٤٠
٨	٨٠٨
١٠	٩٨٥
١١	٩٨٥، ١٢٧٩، ١٥٤٨، ١٧٨٦
١٢	٥٧٣، ١٠٦٤، ١٢٩٤، ١٧٨٦، ١٨٢١
	﴿التحريم﴾
١	١٤٩٦، ١٧١٩، ٢٠٦٢

الآية	رقم الصفحة
٣	٢٠٦٢
٤	٩٢١، ١٦٧٠، ٢٠٦٢
٥	١١٢٠، ١٢١٤، ١٧٥٤
٦	١٢٦٥، ١٦٨١
٧	١٤٩٦
٨	١٠٨٣
١٠	٢٠٦٣
١١	١١٢٤
١٢	١٤٠٦، ١٥٢٤، ٢٢٢٤
	﴿الملك﴾
١	١٥١٤
٣	٨٤٤، ١١٩٧، ١٦٦٢
٤	٨٤٤
٥	٢١٧٥

الآية	رقم الصفحة
٣٠	١٧٦٧، ١٩١٥
٣١	٢٢٠٩
٣٣	٦١٤، ٢٢٣٤
٣٨	١٤٠٦
٤٨	١٠٥، ٢٤٤
٥٠	٢٤٤
	﴿النبأ﴾
١	٣٣٧، ٥٧٣، ١١٨٧
٢	٣٣٧
٥	٥٦٦
٦	١٦٨٥
٧	١٦٨٥
١٣	٨١٤
١٤	٨١٤

الآية	رقم الصفحة
١٦	٨١٥، ١٣٠١
٢٤	٩١٤
٢٦	٨١٥
٣٠	٢١٦٢، ٢١٦٨
٣١	٨١٥
٣٣	٨١٥، ٨٤٦
٣٤	٦١٣، ٨٧٤
٣٥	٢٢١٠
٣٨	٦٠٢، ٨١٥، ٩٨٣، ١٩٩١
٤٠	٥٧١، ٦٠١، ١٧٢٠، ٢٠٦٤، ٢٢١٠
	﴿النازعات﴾
١	١٦٣٦
٢	١٦٣٦

﴿عبس﴾

﴿التكوير﴾

فهرس الأحاديث والآثار

طرف الحديث أوالأثر	اسم الراوي	رقم الصفحة
أتاني ربي فقال: فيم يختصم الملأ الأعلى؟........	معاذ	٣٠٠
أتأذن لي فأخرج معك أداوي جرحاكم وأمرض مرضاكم....................................	أم ورقة	٤٧٢
أتت عجوز فقالت: يا رسول الله ادع الله أن يدخلني الجنة..	الحسن	٢٤٣٠
أتدرون ما أخبارها؟... أن تشهد على كل عبد أو أمة..	أبو هريرة	٢٤٤٦
أتدري ما وفّى... وفّى عمل يومه بأربع ركعات من أوّل النهار..	أبو أمامة	٢٤٢٦
﴿أَتَدْعُونَ بَعْلًا﴾ قال: ربًّا بلغة أهل اليمن..........	ابن عباس	٩٠٦
أتستطيع أن تقول: طعام الفاجر؟..............	ابن مسعود	٣٢٠
أتعرف الناسخ من المنسوخ...؟..................	علي	١٤٣٥
﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾ قال –أي ابن عباس–: محمد.......	ابن عباس	١٧٣٠
أتى الحارث بن خزيمة بهاتين الآيتين من آخر سورة براءة..	يحيى بن عباد بن عبدالله بن الزبير عن أبيه	٤٠٠
أتى النبي ﷺ ملك فقال: أبشر بنورين قد أوتيتهما..	ابن عباس	٢٥٩
أتيت أبا ثعلبة الخشني فقلت له: كيف تصنع في هذه الآية؟....................................	أبو أمية الشعباني	٢٣٦٤
أتيت رسول الله ﷺ فقلت: ولد لي الليلة جارية...	أبو مريم الغساني	١٤٢
أتيت النبي ﷺ فقلت: يارسول الله ألا أقاتل....	فروةبن مسيك المرادي	٩٧–٩٨

طرف الحديث أوالأثر	اسم الراوي	رقم الصفحة
أخبرني عن قوله: ﴿ إِذْ تَحُسُّونَهُم ﴾ قال: تقتلونهم....................................	نافع بن الأزرق	٨٦٥
أخبرني عن قوله: ﴿ إِذَآ أَثْمَرَ وَيَنْعِهِۦٓ ﴾ قال: نضجه وبلاغه................................	نافع بن الأزرق	٨٥٠
أخبرني عن قوله: ﴿ إِذَا تَرَدَّىٰٓ ﴾ قال: إذا مات وتردَّى في النار..............................	نافع بن الأزرق	٨٦٣
أخبرني عن قوله: ﴿ أَرْكَسَهُم ﴾ قال: حبسهم.....	نافع بن الأزرق	٨٨٢
أخبرني عن قوله: ﴿ ٱشْمَأَزَّتْ ﴾ قال: نفرت....	نافع بن الأزرق	٨٩٤
أخبرني عن قوله: ﴿ إِعْصَارٌ ﴾ قال: الريح الشديدة..	نافع بن الأزرق	٨٩٧-٨٩٨
أخبرني عن قوله: ﴿ أَغْنَىٰ وَأَقْنَىٰ ﴾ قال: أغنى من الفقر وأقنى من الغنى......................	نافع بن الأزرق	٨٩٤
أخبرني عن قوله: ﴿ أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ﴾ قال: أفلم يعلم بلغة بني مالك.....................	نافع بن الأزرق	٨٥٢
أخبرني عن قوله: ﴿ أُكُلٍ خَمْطٍ ﴾ قال: الأراك...	نافع بن الأزرق	٨٩٤
أخبرني عن قوله: ﴿ إِلَّا رَمْزًا ﴾ قال: الإشارة باليد والوحي بالرأس............................	نافع بن الأزرق	٨٦٦
أخبرني عن قوله: ﴿ إِلَّا فِي غُرُورٍ ﴾ قال: في باطل..	نافع بن الأزرق	٨٨٠
أخبرني عن قوله: ﴿ إِلَّا هَمْسًا ﴾ قال: الوطء الخفي والكلام الخفي...........................	نافع بن الأزرق	٨٨٨
أخبرني عن قوله: ﴿ إِلًّا وَلَا ذِمَّةً ﴾ قال: الإل القرابة والذمة العهد.............................	نافع بن الأزرق	٨٧٩
أخبرني عن قوله: ﴿ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ ﴾ قال: الجدل المخاصم في الباطل............................	نافع بن الأزرق	٨٩١

طرف الحديث أو الأثر	اسم الراوي	رقم الصفحة
أخبرني عن قوله: ﴿إِلَىٰ بَارِئِكُمْ﴾ قال: خالقكم...	نافع بن الأزرق	٩٠٠
أخبرني عن قوله: ﴿أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا﴾ قال: سلطنا....	نافع بن الأزرق	٨٨٢
أخبرني عن قوله: ﴿أَمْشَاجٍ﴾ قال: اختلاط ماء الرجل وماء المرأة إذا وقع في الرحم..............	نافع بن الأزرق	٨٥٧
أخبرني عن قوله: ﴿أَن تُبْسَلَ﴾ قال: تحبس......	نافع بن الأزرق	٨٧٢
أخبرني عن قوله: ﴿أَن لَّن يَحُورَ﴾ قال: أن لن يرجع بلغة الحبشة..............................	نافع بن الأزرق	٨٦٤
أخبرني عن قوله: ﴿أَن يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ قال: يضلكم بالعذاب والجهد بلغة هوازن..............	نافع بن الأزرق	٨٨٣
أخبرني عن قوله: ﴿أَندَادًا﴾ قال: الأشباه والأمثال...	نافع بن الأزرق	٨٦٠
أخبرني عن قوله: ﴿إِيَابَهُمْ﴾ قال: الإياب المرجع................................	نافع بن الأزرق	٨٨٠-٨٨١
أخبرني عن قوله: ﴿الْبَائِسَ الْفَقِيرَ﴾ قال: البائس الذي لا يجد شيئاً من شدة الحال.........	نافع بن الأزرق	٨٦١
أخبرني عن قوله: ﴿بَاسِرَةٌ﴾ قال: كالحة..........	نافع بن الأزرق	٨٩٣
أخبرني عن قوله: ﴿بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ﴾ قال: البأساء الخصب والضراء الجدب....................	نافع بن الأزرق	٨٦٦
أخبرني عن قوله: ﴿بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾ قال: الصبح إذا انفلق من ظلمة الليل..............................	نافع بن الأزرق	٨٦٨
أخبرني عن قوله: ﴿بِشِهَابٍ قَبَسٍ﴾ قال: شعلة من نار يقتبسون منه..............................	نافع بن الأزرق	٨٦٢

طرف الحديث أو الأثر	اسم الراوي	رقم الصفحة
أخبرني عن قوله: ﴿ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ ﴾ قال: النضيج ما يشوى بالحجارة	نافع بن الأزرق	٨٩١
أخبرني عن قوله: ﴿ بِئْسَ ٱلرِّفْدُ ٱلْمَرْفُودُ ﴾ قال: بئس اللعنة بعد اللعنة	نافع بن الأزرق	٨٧٥
أخبرني عن قوله: ﴿ بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ ﴾ قال: باعوا نصيبهم من الآخرة بطمع يسير من الدنيا	نافع بن الأزرق	٨٨٤
أخبرني عن قوله: ﴿ تُبَوِّئُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ قال: توطن المؤمنين	نافع بن الأزرق	٩٠١
أخبرني عن قوله: ﴿ تَفْتَؤُا۟ ﴾ قال: لا تزال	نافع بن الأزرق	٨٧٣
أخبرني عن قوله: ﴿ ثَقِفْتُمُوهُمْ ﴾ قال: وجدتموهم	نافع بن الأزرق	٨٧٧
أخبرني عن قوله: ﴿ جَابُوا۟ ٱلصَّخْرَ ﴾ قال: نقبوا الحجارة في الجبال فاتخذوها بيوتاً	نافع بن الأزرق	٨٩٨
أخبرني عن قوله: ﴿ جَدُّ رَبِّنَا ﴾ قال: عظمة ربنا	نافع بن الأزرق	٨٦٩
أخبرني عن قوله: ﴿ جُدَدٌ ﴾ قال: طرائق	نافع بن الأزرق	٨٩٤
أخبرني عن قوله: ﴿ جَنَفًا ﴾ قال: الجور والميل في الوصية	نافع بن الأزرق	٨٦٦
أخبرني عن قوله: ﴿ حُبًّا جَمًّا ﴾ قال: كثيراً	نافع بن الأزرق	٨٩٩
أخبرني عن قوله: ﴿ حَتْمًا مَّقْضِيًّا ﴾ قال: الحتم الواجب	نافع بن الأزرق	٨٨٩
أخبرني عن قوله: ﴿ حَدَآئِقَ ﴾ قال: البساتين	نافع بن الأزرق	٨٧٣
أخبرني عن قوله: ﴿ حَرَضًا ﴾ قال: المدنف الهالك من شدة الوجع	نافع بن الأزرق	٨٨٦
أخبرني عن قوله: ﴿ حُسْبَانًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾ قال: نار من السماء	نافع بن الأزرق	٨٨٥

طرف الحديث أوالأثر	اسم الراوي	رقم الصفحة
أخبرني عن قوله: ﴿ حَمِيمٍ ءَانٍ ﴾ قال: الآني الذي انتهى طبخه وحره........................	نافع بن الأزرق	٨٦٩
أخبرني عن قوله: ﴿حُوبًا﴾ قال: إنما بلغة الحبشة...	نافع بن الأزرق	٨٨١
أخبرني عن قوله: ﴿ خَامِدِينَ ﴾ قال: ميتين........	نافع بن الأزرق	٨٧٩
أخبرني عن قوله: ﴿ خَتَّارٍ ﴾ قال: الغدار الظلوم الغشوم..	نافع بن الأزرق	٨٩٣
أخبرني عن قوله: ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ ﴾ قال: طبع عليها..	نافع بن الأزرق	٩٠٠
أخبرني عن قوله: ﴿خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ﴾ قال: مخافة الفقر..	نافع بن الأزرق	٨٧٣
أخبرني عن قوله: ﴿ خَلَٰقٍ ﴾ قال: نصيب........	نافع بن الأزرق	٨٦٨
أخبرني عن قوله: ﴿ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ ﴾ قال: بياض النهار من سواد الليل..........	نافع بن الأزرق	٨٨٤
أخبرني عن قوله: ﴿ذَا مَتْرَبَةٍ﴾ قال: ذا حاجة وجهد..	نافع بن الأزرق	٨٩٦
أخبرني عن قوله: ﴿ ذَاتِ ٱلْحُبُكِ ﴾ قال: ذات طرائق والخلق الحسن........................	نافع بن الأزرق	٨٨٦
أخبرني عن قوله: ﴿ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَلَّا تَعُولُوا۟ ﴾ قال: أجدر ألا تميلوا........................	نافع بن الأزرق	٨٦٤
أخبرني عن قوله: ﴿ ذُو مِرَّةٍ ﴾ قال: ذو شدة في أمر الله..	نافع بن الأزرق	٨٧١
أخبرني عن قوله: ﴿ رِبِّيُّونَ ﴾ قال: جموع........	نافع بن الأزرق	٩٠١
أخبرني عن قوله: ﴿ رِكْزًا ﴾ قال: حساً........	نافع بن الأزرق	٨٩٢
أخبرني عن قوله: ﴿زُبَرَ ٱلْحَدِيدِ﴾ قال: قطع الحديد....	نافع بن الأزرق	٨٧٩
أخبرني عن قوله: ﴿ زَنِيمٍ ﴾ قال: ولد الزنى........	نافع بن الأزرق	٨٦٧

طرف الحديث أوالأثر	اسم الراوي	رقم الصفحة
أخبرني عن قوله: ﴿ عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا ﴾ قال: الذي ينقبض وجهه من شدة الوجع...........	نافع بن الأزرق	٨٨٠
أخبرني عن قوله: ﴿ عَجِّل لَّنَا قِطَّنَا ﴾ قال: القط الجزاء...	نافع بن الأزرق	٨٦١
أخبرني عن قوله: ﴿ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ قال: الأليم الوجيع..........	نافع بن الأزرق	٨٦٢
أخبرني عن قوله: ﴿ عَذَابَ ٱلْهُونِ ﴾ قال: الهوان..	نافع بن الأزرق	٨٨٣
أخبرني عن قوله: ﴿ عُرُبًا أَتْرَابًا ﴾..........	أم سلمة	٢٤٣١
أخبرني عن قوله: ﴿ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ عِزِينَ ﴾ قال: عزين الحلق الرفاق..........	نافع بن الأزرق	٨٤٩
أخبرني عن قوله: ﴿ ٱلْعَنَتَ ﴾ قال: الإثم.........	نافع بن الأزرق	٨٨١
أخبرني عن قوله: ﴿ عَيْنَ ٱلْقِطْرِ ﴾ قال: الصفر....	نافع بن الأزرق	٨٩٣
أخبرني عن قوله: ﴿ غَاسِقٍ ﴾ قال: الظلمة.......	نافع بن الأزرق	٨٩٩
أخبرني عن قوله: ﴿ غَيْرَ تَتْبِيبٍ ﴾ قال: تخسير....	نافع بن الأزرق	٨٧٥
أخبرني عن قوله: ﴿ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا ﴾ قال: النقع ما يسطع من حوافر الخيل..........	نافع بن الأزرق	٨٧٧
أخبرني عن قوله: ﴿ فَأَجَآءَهَا ٱلْمَخَاضُ ﴾ قال: ألجأها...	نافع بن الأزرق	٨٥٣
أخبرني عن قوله: ﴿ فَتِيلًا ﴾ قال: الذي يكون في شق النواة..........	نافع بن الأزرق	٨٨١
أخبرني عن قوله: ﴿ فَسُحْقًا ﴾ قال: بعداً........	نافع بن الأزرق	٨٧٩
أخبرني عن قوله: ﴿ فَسَيُنْغِضُونَ ﴾ قال: يحركون رؤوسهم استهزاء..........	نافع بن الأزرق	٨٧٥
أخبرني عن قوله: ﴿ فَقَدْ فَازَ ﴾ قال: سعد ونجا....	نافع بن الأزرق	٨٦٦

طرف الحديث أو الأثر	اسم الراوي	رقم الصفحة
أخبرني عن قوله: ﴿ فِيهِنَّ خَيْرَاتٌ حِسَانٌ ﴾..........	أم سلمة	٢٤٣١
أخبرني عن قوله: ﴿ الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ ﴾ قال: القانع الذي يقنع بما أعطي والمعتر الذي يعتر من الأبواب...	نافع بن الأزرق	٨٥٥
أخبرني عن قوله: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ قال: فازوا وسعدوا........................	أم سلمة	٨٥٦
أخبرني عن قوله: ﴿ قَضَىٰ نَحْبَهُ ﴾ قال: أجله الذي قدر له........................	نافع بن الأزرق	٨٧٠
أخبرني عن قوله: ﴿ قَوْلًا سَدِيدًا ﴾ قال: عدلاً حقاً...	نافع بن الأزرق	٨٧٨
أخبرني عن قوله: ﴿ كَالصَّرِيمِ ﴾ قال: الذاهب.....	نافع بن الأزرق	٨٧٣
أخبرني عن قوله: ﴿ كَالْمُهْلِ ﴾ قال: كدردي الزيت...	نافع بن الأزرق	٨٨٧
أخبرني عن قوله: ﴿ كَانَ غَرَامًا ﴾ قال: ملازماً شديداً كلزوم الغريم الغريم..................	نافع بن الأزرق	٨٩٠
أخبرني عن قوله: ﴿ كَأَمْثَالِ اللُّؤْلُؤِ الْمَكْنُونِ ﴾..........	أم سلمة	٢٤٣١
أخبرني عن قوله: ﴿ كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا ﴾ قال: كأن لم يكونوا........................	نافع بن الأزرق	٨٨٣
أخبرني عن قوله: ﴿ كَأَنَّهُنَّ بَيْضٌ مَّكْنُونٌ ﴾..........	أم سلمة	٢٤٣١
أخبرني عن قوله: ﴿ كُلَّ بَنَانٍ ﴾ قال: أطراف الأصابع........................	نافع بن الأزرق	٨٩٧
أخبرني عن قوله: ﴿ كُلٌّ لَّهُ قَانِتُونَ ﴾ قال: مقرون..	نافع بن الأزرق	٨٦٩
أخبرني عن قوله: ﴿ كُلَّمَا خَبَتْ ﴾ قال: الخبو الذي يطفأ مرة ويسعر أخرى..................	نافع بن الأزرق	٨٨٧
أخبرني عن قوله: ﴿ لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا ﴾ قال: السر الجماع........................	نافع بن الأزرق	٨٩٥
أخبرني عن قوله: ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ قال: لا شك فيه...	نافع بن الأزرق	٩٠٠
أخبرني عن قوله: ﴿ لَّا فَارِضٌ ﴾ قال: الهرمة........	نافع بن الأزرق	٨٨٤
أخبرني عن قوله: ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ ﴾ قال: ليس فيها نتن ولا كراهية كخمر الدنيا..................	نافع بن الأزرق	٨٥٨

طرف الحديث أوالأثر	اسم الراوي	رقم الصفحة
أخبرني عن قوله: ﴿لَا وَزَرَ﴾ قال: الوزر الملجأ...	نافع بن الأزرق	٨٧٠
أخبرني عن قوله: ﴿لَا يَسْـَٔمُونَ﴾ قال: لا يفترون ولا يملون..	نافع بن الأزرق	٨٧٧
أخبرني عن قوله: ﴿لَا يَلِتْكُم﴾ قال: لا ينقصكم بلغة بني عبس..................................	نافع بن الأزرق	٨٩٥
أخبرني عن قوله: ﴿لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ﴾ قال: لتثقل..	نافع بن الأزرق	٨٩٧
أخبرني عن قوله: ﴿لَشَوْبًا مِّنْ حَمِيمٍ﴾ قال: الخلط الحميم والغساق..	نافع بن الأزرق	٨٦٠
أخبرني عن قوله: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِى كَبَدٍ﴾ قال: في اعتدال واستقامة...............................	نافع بن الأزرق	٨٥١
أخبرني عن قوله: ﴿لَكَنُودٌ﴾ قال: كفور النعمة وهو الذي يأكل وحده ويمنع رفده..............	نافع بن الأزرق	٨٧٤
أخبرني عن قوله: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ قال: لم تغيره السنون..	نافع بن الأزرق	٨٩٣
أخبرني عن قوله: ﴿لَّهُۥ خُوَارٌ﴾ قال: له صياح....	نافع بن الأزرق	٨٥٥
أخبرني عن قوله: ﴿مَآ أَلْفَيْنَا﴾ قال: يعني وجدنا..	نافع بن الأزرق	٨٦٥
أخبرني عن قوله: ﴿مَّآءً غَدَقًا﴾ قال: كثيراً جارياً...	نافع بن الأزرق	٨٦٢
أخبرني عن قوله: ﴿مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا﴾ قال: لا تخشون لله عظمة...............................	نافع بن الأزرق	٨٩٥
أخبرني عن قوله: ﴿مَثْبُورًا﴾ قال: ملعوناً محبوساً من الخير..	نافع بن الأزرق	٨٥٣
أخبرني عن قوله: ﴿مَخْمَصَةٍ﴾ قال: مجاعة.......	نافع بن الأزرق	٩٠١
أخبرني عن قوله: ﴿مُرَٰغَمًا﴾ قال: منفسحاً بلغة هذيل..	نافع بن الأزرق	٨٩٨

طرف الحديث أو الأثر	اسم الراوي	رقم الصفحة
أخبرني عن قوله: ﴿ٱلْمُعْصِرَٰتِ﴾ قال: السحابة يعصر بعضها بعضاً فيخرج الماء................	نافع بن الأزرق	٨٧١
أخبرني عن قوله: ﴿مَعِيشَةً ضَنكًا﴾ قال: الضنك الضيق الشديد..................	نافع بن الأزرق	٨٨٥
أخبرني عن قوله: ﴿مُّقْمَحُونَ﴾ قال: المقمح الشامخ بأنفه المنكس رأسه..............	نافع بن الأزرق	٨٨٨
أخبرني عن قوله: ﴿مُّقِيتًا﴾ قال: قادراً مقتدراً..	نافع بن الأزرق	٨٧٤
أخبرني عن قوله: ﴿مِّنَ ٱلْأَجْدَاثِ﴾ قال: القبور....	نافع بن الأزرق	٨٦١
أخبرني عن قوله: ﴿مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ﴾ قال: الحمإ السواد والمسنون المصور.................	نافع بن الأزرق	٨٦١
أخبرني عن قوله: ﴿مِّن طِينٍ لَّازِبٍ﴾ قال: الملتزق...	نافع بن الأزرق	٨٦٠
أخبرني عن قوله: ﴿مِن قِطْمِيرٍ﴾ قال: الجلدة البيضاء التي على النواة....................	نافع بن الأزرق	٨٨١
أخبرني عن قوله: ﴿مِن كُلِّ فَجٍّ﴾ قال: طريق......	نافع بن الأزرق	٨٨٥
أخبرني عن قوله: ﴿مُهْطِعِينَ﴾ قال: مذعنين خاضعين..............................	نافع بن الأزرق	٨٩٦
أخبرني عن قوله: ﴿مُّؤْصَدَةٌ﴾ قال: مطبقة........	نافع بن الأزرق	٨٧٦
أخبرني عن قوله: ﴿نَدِيًّا﴾ قال: النادي المجلس..	نافع بن الأزرق	٨٥٣
أخبرني عن قوله: ﴿نَفَشَتْ﴾ قال: النفش الرعي بالليل......	نافع بن الأزرق	٨٩١
أخبرني عن قوله: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ قال: ولداً....	نافع بن الأزرق	٨٩٦
أخبرني عن قوله: ﴿هَلُوعًا﴾ قال: ضجراً جزوعاً.	نافع بن الأزرق	٨٩٢
أخبرني عن قوله: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ قال: تهيأت لك..........................	نافع بن الأزرق	٨٧٦

طرف الحديث أوالأثر	اسم الراوي	رقم الصفحة
أخبرني عن قوله: ﴿وَأَبًّا﴾ قال: الأب ما يعتلف منه الدواب............	نافع بن الأزرق	٨٩٥
أخبرني عن قوله: ﴿وَٱبۡتَغُوٓاْ إِلَيۡهِ ٱلۡوَسِيلَةَ﴾ قال: الوسيلة الحاجة............	نافع بن الأزرق	٨٥٠
أخبرني عن قوله: ﴿وَأَكۡدَىٰٓ﴾ قال: كدره بمنّه..	نافع بن الأزرق	٨٧٠
أخبرني عن قوله: ﴿وَأَكۡوَابٞ﴾ قال: القلال التي لا عُرا لها............	نافع بن الأزرق	٨٨٩
أخبرني عن قوله: ﴿وَأَنتُمۡ سَٰمِدُونَ﴾ قال: السمود اللهو والباطل............	نافع بن الأزرق	٨٥٨
أخبرني عن قوله: ﴿وَأَنَّكَ لَا تَظۡمَؤُاْ فِيهَا وَلَا تَضۡحَىٰ﴾ قال: لا تعرق فيها من شدة حر الشمس............	نافع بن الأزرق	٨٥٤
أخبرني عن قوله: ﴿وَٱلتَّرَآئِبِ﴾ قال: هو موضع القلادة من المرأة............	نافع بن الأزرق	٨٩٠
أخبرني عن قوله: ﴿وَجِفَانٖ كَٱلۡجَوَابِ﴾ قال: كالحياض الواسعة............	نافع بن الأزرق	٨٥٩
أخبرني عن قوله: ﴿وَحَصُورٗا﴾ قال: الذي لا يأتي النساء............	نافع بن الأزرق	٨٨٠
أخبرني عن قوله: ﴿وَحَفَدَةٗ﴾ قال: ولد الولد وهم الأعوان............	نافع بن الأزرق	٨٥٢
أخبرني عن قوله: ﴿وَحَنَانٗا مِّن لَّدُنَّا﴾ قال: رحمة من عندنا............	نافع بن الأزرق	٨٥٢
أخبرني عن قوله: ﴿وَدُسُرٖ﴾ قال: الدسر الذي تغرز به السفينة............	نافع بن الأزرق	٨٩٢
أخبرني عن قوله: «ورياشا» قال: الرياش المال....	نافع بن الأزرق	٨٥١

طرف الحديث أو الأثر	اسم الراوي	رقم الصفحة
أخبرني عن قوله: ﴿وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ﴾ قال: الخلق...	نافع بن الأزرق	٨٦٣
أخبرني عن قوله: ﴿وَعَنَتِ ٱلْوُجُوهُ﴾ قال: أسلمت وخضعت..........................	نافع بن الأزرق	٨٨٥
أخبرني عن قوله: ﴿وَفُومِهَا﴾ قال: الحنطة.......	نافع بن الأزرق	٨٥٧
أخبرني عن قوله: ﴿وَقَصْرٍ مَّشِيدٍ﴾ قال: مشيد بالجص والآجر..........................	نافع بن الأزرق	٨٥٥
أخبرني عن قوله: ﴿وَقَفَّيْنَا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم﴾ قال: أتبعنا على آثار الأنبياء أي: بعثنا..........	نافع بن الأزرق	٨٦٣
أخبرني عن قوله: ﴿وَٱلْقَمَرِ إِذَا ٱتَّسَقَ﴾ قال: اتساقه اجتماعه..........................	نافع بن الأزرق	٨٥٨
أخبرني عن قوله: ﴿وَكَأْسًا دِهَاقًا﴾ قال: مليء....	نافع بن الأزرق	٨٧٤
أخبرني عن قوله: ﴿وَكُنتُمْ قَوْمًۢا بُورًا﴾ قال: هلكى بلغة عمان وهم من اليمن..........................	نافع بن الأزرق	٨٩٠
أخبرني عن قوله: ﴿وَلَا تَنِيَا فِى ذِكْرِى﴾ قال: لا تضعفا عن أمري..........................	نافع بن الأزرق	٨٥٥
أخبرني عن قوله: ﴿وَلَا يَـُٔودُهُۥ﴾ قال: لا يثقله....	نافع بن الأزرق	٨٧٤
أخبرني عن قوله: ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا﴾ قال: النقير ما في شق ظهر النواة..........................	نافع بن الأزرق	٨٨٣
أخبرني عن قوله: ﴿وَلَا يُنزِفُونَ﴾ قال: لا يسكرون...	نافع بن الأزرق	٨٨٩
أخبرني عن قوله: ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ قال: ليس بحين فرار..........................	نافع بن الأزرق	٨٩٢
أخبرني عن قوله: ﴿وَلِيَقْتَرِفُوا۟﴾ قال: ليكتسبوا.....	نافع بن الأزرق	٩٠١

طرف الحديث أو الأثر	اسم الراوي	رقم الصفحة
اذهب إليهم فخاصمهم....................................	ابن عباس	٩٧٧
أرأيت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً فقتله أيقتل به؟..	سهل بن سعد	٢١٨
أرأيت قول الله: ﴿ كَمَآ أَنزَلْنَا عَلَى ٱلْمُقْتَسِمِينَ ﴾؟....	ابن عباس	٢٣٩٥
أربع آيات نزلت من كنز العرش لم ينزل منه شيء غيرهن....................................	أبو أمامة	٢٥٣
أربعة كلهم من الأنصار: أبي بن كعب ومعاذ ابن جبل وزيد بن ثابت وأبو زيد.............	قتادة	٤٥٩
ارتفاعها كما بين السماء والأرض -يعني قوله: ﴿ وَفُرُشٍ مَّرْفُوعَةٍ ﴾-...........................	أبو سعيد الخدري	٢٤٣٠
أرجى آية في القرآن قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُوا۟ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ ﴾.....................................	ابن المبارك	٢١٦٣
أرجى آية في القرآن لأهل التوحيد ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ ﴾..	على بن الحسين	٢١٦٢
أرجى آية في القرآن ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ ﴾...	ابن عباس	٢١٦٤
أرسل إلى أبي بكر مقتل أهل اليمامة فإذا عمر ابن الخطاب عنده.................................	زيد بن ثابت	٣٧٩
أرسل إلى مجاهد وعبدة بن أبي أمامة وقال: إنا أرسلنا إليك لأنا أردنا أن نختم القرآن...........	الحكم بن عتيبة	٧٠٨
أرسل عثمان أربعة مصاحف...........................	حمزة الزيات	٣٩٣
أرض بيضاء كأنها فضة لم يسفك فيها دم حرام.....	ابن مسعود	٢٣٩٣

طرف الحديث أو الأثر	اسم الراوي	رقم الصفحة
﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ ... ﴾ هم أهل البدع والأهواء	أبو هريرة	٢٣٦٨
إن الذين قتلوا بها –أي ببئر معونة– من الصحابة كان يقال لهم: القراء		٤٥٩
إنّ الله أخذ الميثاق من ظهر آدم	ابن عباس	٢٣٧٢
إنّ الله أعطاني فيما مَنَّ به عليّ	أنس	٢٥٣–٢٥٤
إنّ الله أمرك أن تعفو عمّن ظلمك	الشعبي	٢٣٧٣
إنّ الله أمرني أن أقرأ عليك القرآن	أبي بن كعب	١٤٦٠
إنّ الله أودع علوم الكتب السابقة في القرآن	الحسن البصري	١٨٣١، ٢١٤٥
إنّ الله بعث بعد أيوب ابنه بشر بن أيوب	وهب	١٩٧٨
إنّ الله جعل الحق على لسان عمر وقلبه	ابن عمر	٢٢٨
إنّ الله جمع علوم الأولين والآخرين في الكتب الأربعة	الحسن	٢١٥٨
إنّ الله جمع لكم الخير كلّه	الحسن	١٥٨٩
إنّ الله خلق لوحاً محفوظاً من درة بيضاء	ابن عباس	٢٤٤٢
إنّ الله سيؤيد هذا الدين بأقوام	أبو موسى الأشعري	١٤٦١
إنّ الله قد أحسن عليكم الثناء في الطهور	عويم بن ساعدة الأنصاري	٢٣٧٨
إنّ الله كتب كتاباً قبل أن يخلق السموات	النعمان بن بشير	٢١١٧
إنّ الله كريم يكني ما شاء	ابن عباس	١٥٥٧
إنّ الله ليسمع قراءة ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾	إسماعيل بن أبي حكيم المزني	٢١٣٠
إن الله مُهدٍ لك شهادة	أم ورقة	٤٧٢

طرف الحديث أو الأثر	اسم الراوي	رقم الصفحة
أن رجلاً أتى أبا الدرداء فقال: إنّ ابني جمع القرآن..	أبو الزاهرية	٤٦٢
أنّ رجلاً سأل النبيّ ﷺ عن سبأ أرجل أم امرأة؟.....	ابن عباس	٢٤١٢
أنّ رجلاً شكا إلى النبي ﷺ وجع حلقه..........	واثلة بن الأسقع	٢١٧٧
أنّ رجلاً قال له: إني أقرأ المفصل في ركعة واحدة...	ابن مسعود	٦٧٦
أن رجلاً قال له: حدثني ما هؤلاء الآيات.........	ابن عباس	١٤٧٧
أن رجلاً قال له: سورة التوبة. فقال: وأيتهن سورة التوبة؟..	ابن عمر	٣٥٨
أن رجلاً قال: يا رسول الله ما الكلالة؟............	أبو هريرة	١٤٩
أن رجلاً من المحكمة أتى علياً وهو في صلاة الصبح....	حكيم بن سعد	٧٢٤
أن رجلاً يقال له صَبيغ قدم المدينة فحصل.......	سليمان بن يسار	١٣٤٥-١٣٤٦
إنّ رحمتي غلبت غضبي...........................		١٤٠٩
إن رسول الله ﷺ أقرأني بعدها آيتين............	أبي بن كعب	١٨٢، ٤٠١
أن رسول الله ﷺ أملى عليه ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ﴾..	زيد بن ثابت	٢٢٦
أنّ رسول الله ﷺ ذكر العبد الكافر إذا قبضت روحه....	البراء بن عازب	٢٣٦٩
أن رسول الله ﷺ سئل عن الرّاسخين في العلم...	أبو الدرداء	٢٣٥٧
أن رسول الله ﷺ سئل عن الشفع والوتر.........	عمران بن حصين	٢٤٤٤
أنّ رسول الله ﷺ سئل عن قول الله: ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾..........................	أنس وابن عمر	٢٣٥٨
أنّ رسول الله ﷺ قال لخديجة: إني إذا خلوت وحدي....	أبو ميسرة عمرو بن شرحبيل	١٦٤
أنّ رسول الله ﷺ سماها المنجية -أي سورة الملك-......	أنس	٣٦٦
أنّ رسول الله ﷺ قال يوماً لجلسائه: أطت السماء...	العلاء بن سعد	٢٤١٦
أنّ رسول الله ﷺ قرأ الأعراف في المغرب.........		٣٩٨

طرف الحديث أو الأثر	اسم الراوي	رقم الصفحة
﴿إِنَّ هَٰذَا لَفِي ٱلصُّحُفِ ٱلْأُولَىٰ﴾ قال: هؤلاء الآيات...	عكرمة	٢٦٢
إنّ هذا لهو الكلف ياعمر........................	أنس	٧٣١
أن هذه الآية مكتوبة في التوراة بسبعمئة آية ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾........	أبو ميسرة	٢٦٦
أن هذه الآية نزلت بالمدينة ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾..................	ابن عباس	٨٧
إن هذه السورة في صحف إبراهيم وموسى مثل ما نزلت على النبي ﷺ..................	السدّي	٢٦٢
أن هلال بن أمية قذف امرأته عند النبي ﷺ.....	ابن عباس	٢١٨
أن يُطاع فلا يعصى ويذكر فلا ينسى............	ابن مسعود	٢٣٥٩
أن يُنظر في كتابه فيتجاوز له عنه............	عائشة	٢٤٤١
أنّ اليهود قالوا للنبيّ ﷺ: أخبرنا عن الرعد......	ابن عباس	١٩٨٨
أن يهودياً قال له -أي لابن عباس-: إنكم تزعمون أنّ الله كان عزيزاً..................	ابن عباس	١٤٧٦
أن يهودياً لقي عمر بن الخطاب فقال:...........	ابن أبي ليلى	٢٣٠
أنّ يوسف ألقي في الجب وهو ابن ثنتي عشرة سنة..................................	الحسن	١٩٦٩
أن يوم الألف هو مقدار سير الأمر...............	ابن عباس	١٤٧٧
إنا أنزلنا المال لإقام الصلاة..................	أبو واقد الليثي	١٤٥٩
﴿إِنَّآ أَنشَأْنَٰهُنَّ إِنشَآءً﴾ عجائز، كن في الدنيا عُمشا رُمصا..................................	أنس	٢٤٣٠
أنا أوّل الناس سأل رسول الله ﷺ عن هذه الآية ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ ٱلْأَرْضُ...﴾..................	عائشة	٢٣٩٢
إنا لله. وأمر بجمع القرآن فكان أوّل من جمعه في المصحف..................................	الحسن	٣٨٢

حرف التاء

حرف الزاي

حرف السين

طرف الحديث أو الأثر	اسم الراوي	رقم الصفحة
﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ : عن قول «لا إله إلا الله»..	أنس	٢٣٩٦
في أربعين يوماً –يعني ختم القرآن–..............	عبدالله بن عمرو	٦٦٥
في أم الكتاب كل شيء هو كائن إلى يوم القيامة...	ابن سابط	٣٠٢
في تنزيل السجدة وتبارك الملك فضل ستين درجة...	ابن عمر	٢١٢٢
في التوراة : يا محمد إني منزل عليك توراة حديثة...	كعب	٣٤٥
في فاتحة الكتاب شفاء من كل شيء إلا السام....	عبدالله بن جابر	٢١٧٧
في القرآن سورة ثلاثون آية شفعت............	أبو هريرة	٢١٢٨
في القرآن من كل لسان............................	أبو ميسرة وسعيد بن جبير ووهب بن منبه	٩٣٧
﴿فِى ٱلْكِتَٰبِ مَسْطُورًا﴾ مكتوباً وهي لغة حميرية..	ابن عباس	٩٠٩
في كم يختم القرآن؟.............................	عبدالله بن عمرو	٦٦٥
في مصحف ابن عباس قراءة أبي وأبي موسى : ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ . . .﴾........................	عبدالرحمن	٤٢٦
في النار أربعة أودية يعذب الله بها أهلها..........	كعب	٢٠١٠
فيصعدون بها فلا يمرّون بها على ملأ من الملائكة	البراء بن عازب	٢٣٦٩
فيمن ترون هذه الآية نزلت ﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُۥ جَنَّةٌ . . .﴾؟..	عمر	١٩٣٨، ٢٣٢٩
فينا نزلت ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ . . .﴾..................	جندب بن سبع	٢٠٩٨
فيهن آية خير من ألف آية...........................	العرباض بن سارية	٢١٢٦
﴿فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ﴾ قال : الشفاعة فيمن وجبت له النار..	ابن مسعود	٢٣٦٢

طرف الحديث أوالأثر	اسم الراوي	رقم الصفحة
حرف القاف		
«ق»: جبل محيط بالأرض..................	مجاهد	١٣٩٠
«قارون» وهو ابن يصهر ابن عم موسى..........	ابن عباس	١٩٩٥
قال الله: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا...﴾......	أبو الدرداء	٢٤١٣
قال رجل لعمر بن الخطاب: إني لأعرف أشد آية في كتاب الله..................	محمد بن المنتشر	٢١٦٨
قال عمر يوماً لأصحاب النبي ﷺ: فيمن ترون هذه الآية نزلت...؟..................	ابن عباس	١٩٣٨
قال لي أبي بن كعب: كأين تعد سورة الأحزاب...؟..................	زر بن حبيش	١٤٥٧
قال لي رسول الله ﷺ: «ويحك» فجزعت........	عائشة	١٢١٧
قال المشركون: يا أبا القاسم لولا أنزل القرآن جملة واحدة...؟..................	ابن عباس	٢٨١
قالت قريش لليهود: أعطونا شيئاً نسأل هذا الرجل...	ابن عباس	٢١٧
قالت اليهود: يا أبا القاسم لولا أنزل هذا القرآن جملة واحدة؟..................	ابن عباس	٢٨١
قال والزيد: يا أبا سعيد أوهمت إنّما هي ثمانية أزواج...	خارجة بن زيد	١٢٥٧
قام رجل إلى عمر فقال: يا أمير المؤمنين إن الناس قد اختلفوا في القرآن..................	ابن الزبير	١٢٤٤
قبض رسول الله ﷺ ولم يكن القرآن جمع في شيء....	زيد بن ثابت	٣٧٧
﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾: أفلحت نفس زكاها الله......	ابن عباس	٢٤٤٥
قد بقي عدد من عدد النساء لم يذكرن...........	أبيّ	١٩٣

طرف الحديث أو الأثر	اسم الراوي	رقم الصفحة
قرأ علينا رسول الله ﷺ هذه الآية ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ﴾	أنس	٢٤١٩
قراءة الرجل في غير المصحف ألف درجة	أوس الثقفي	٦٩٢
القراءة سنة متبعة	زيد بن ثابت	٤٩٤
قراءة القرآن والفكرة فيه -تفسير ﴿يُؤْتِى ٱلْحِكْمَةَ﴾-	أبو الدرداء ومجاهد وأبو العالية وقتادة	٢٢٦٩
القراءة التي عرضت على النبي ﷺ في العام الذي قبض فيه	عبيدة السلماني	٣٣٥
قرؤوا ولم يقرؤوا، كنت أقوم مع رسول الله ﷺ	عائشة	٦٦١
قرئ عند عمر ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم...﴾ تبدل في ساعة مئة مرة	عمر ومعاذ	٢٣٦٢
﴿ٱلْقِسْطِ﴾: العدل بالرومية	مجاهد	٩٦١
﴿بِٱلْقِسْطَاسِ﴾: بلغة الروم الميزان	سعيد بن جبير	٩٦١
﴿بِٱلْقِسْطَاسِ﴾: العدل بالرومية	مجاهد	٩٦١
قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين	أبو هريرة	٢١٤٨،٣٥٥
﴿قَسْوَرَةٍ﴾: الأسد بالحبشية	ابن عباس	٩٦٢
قصر من لؤلؤة في ذلك القصر سبعون داراً	عمران وأبو هريرة	٢٣٧٧
قصة آدم وحواء، وحمل حواء وطواف الشيطان بها	سمرة	٢٣٧٣،٥٧٦
قصة سحر لبيد بن الأعصم للنبي ﷺ		٨٣
قصة عدي بن حاتم في الخيط الأبيض	عدي	٢٢٦٧
قعدنا نفراً من أصحاب رسول الله ﷺ فتذاكرنا فقلنا	عبدالله بن سلام	٧٢-٧٣
﴿قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ﴾ قال -أي النبي ﷺ-: القرآن	أنس	٢٣٨٠

طرف الحديث أو الأثر	اسم الراوي	رقم الصفحة
كان يعقوب رجلاً بطيشاً..........................	أبو مجلز	٢٠١٤
كان يقال: إذا قرئ القرآن عند المريض..............	طلحة بن مصرف	٢١٧٧
كان يقال له –أي شعيب–: خطيب الأنبياء.....		١٩٧٣
كانا شمسين فقال: الله..............................	عبدالله بن سلام	٢٣٩٦
كانت إذا نزلت فاتحة سورة بمكة كتبت بمكة.....	ابن عباس	٥٤
كانت بنو إسرائيل إذا كان لأحدهم خادم.........	أبو سعيد الخدري	٢٣٦٣
كانت بنو سلمة في ناحية المدينة فأرادوا النقلة إلى قرب المسجد..............................	أبو سعيد الخدري	٩٨
كانت تسمى براءة: المنقرة..........................	عبيد بن عمير	٣٥٨
كانت السموات رتقاً لا تمطر......................	ابن عباس	٢٣٢٨
كانت سورة الأحزاب تقرأ في زمان النبي ﷺ...	عائشة	١٤٥٦
كانت السورة إذا كانت أكثر من ثلاثين آية سميت الثلاثين..	ابن مسعود	٤٣٣
كانت سيما الملائكة يوم بدر عمائم سود..........	ابن عباس	٢٣٦٠
كانت –أي قراءته– مداً ثم قرأ بسم الله الرحمن الرحيم..	أنس	٦٧٥
كانت هذه السورة تسمى «الفاضحة»............	قتادة	٣٥٩
كانت اليهود تقول: من أتى امرأة من دبرها......	جابر	٢٠٨
كانوا أربعة من الملائكة –ضيوف إبراهيم عليه السلام–...	عثمان بن محصن	٢٠٦٠
كانوا سبعين منهم العباس وعقيل –أسرى بدر–....		٢٠٨٧
كانوا يجتمعون عند ختم القرآن.................	مجاهد	٧٠٨

طرف الحديث أو الأثر	اسم الراوي	رقم الصفحة
كنا لا نعلم فصل ما بين السورتين حتى..........	ابن مسعود	٥١٤
كنا مع النبي ﷺ في غار فنزلت عليه ﴿وَٱلْمُرْسَلَٰتِ عُرْفًا﴾..	ابن مسعود	٢٤٤
كنا نتحدث أن الزبور مائة وخمسون.............	قتادة	٤٣٠
كنا نجلس في المسجد وناس من الصحابة.........	بلال	٩٧
كنا نحرس رسول الله ﷺ بالليل..........	عصمة الخطمي	١٤١
كنا نرى هذا من القرآن -يعني لو كان لابن آدم واد من ذهب- حتى نزلت ﴿أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ﴾...	أبي بن كعب	٨١
كنا نسميها في عهد رسول الله ﷺ المانعة - يعني سورة الملك-..................	ابن مسعود	٣٦٦
كنا نقرأ سورة نشبهها بإحدى المسبحات ما نسيناها...	أبو موسى الأشعري	١٤٦١
كنا نقرأ: لا ترغبوا عن آبائكم فإنه كفر بكم.....	عمر	١٤٦١
كنت أقول: لعن الله الأعجز....................	حذيفة	٢١٩
كنت أقوم مع رسول الله ﷺ ليلة التمام.........	مسلم بن مخراق	٦٦١
كنت أكتب لرسول الله ﷺ فإني لواضع القلم على أذني..................................	زيد بن ثابت	٢٢٦
كنت أمشي مع النبي ﷺ بالمدينة وهو يتوكأ على عسيب.............................	ابن مسعود	٢١٧
كنت جالساً عند رسول الله ﷺ إذ شخص ببصره ثم صوبه..............................	عثمان بن أبي العاص	٣٩٦
كنت عند عثمان وهم يعرضون المصاحف.......	عبدالله بن هانئ البربري مولى عثمان	١٢٤٣
كنت عند النبي ﷺ فجاء أعرابي فقال:.........	أبي بن كعب	٢١٧٩
كنت في الوفد الذين أسلموا من ثقيف.........	حذيفة الثقفي	٤١٠

طرف الحديث أو الأثر	اسم الراوي	رقم الصفحة
نزلت في بعض أسفاره -يعني: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ﴾-	ثوبان	١٢٦
نزلت في جماعة -يعني قوله: ﴿سَتَجِدُونَ ءَاخَرِينَ﴾-	السدّي	٢٠٧٧
نزلت في جماعة منهم عمار... -يعني: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾-		٢٠٨٩
نزلت في أبي جهل -يعني: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى﴾-		٢٠٦٤
نزلت في رجال من قريش -يعني: ﴿وَإِن كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ﴾-	ابن عباس	٢٠٩٠
نزلت في رجل من الأنصار في غزوة تبوك -أي قوله: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾-	أبو حرزة	١٣٣
نزلت في رفاعة بن زيد -أي قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ﴾-	عكرمة	٢٠٧٦
نزلت في سفح ذلك الجبل -آية من القرآن-	عكرمة	٤٧
نزلت في عبدالله بن أنيس -أي قوله: ﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ﴾-	ابن عباس	٢٠٤٩
نزلت في عبدالله بن نفيل من المنافقين -أي قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ تَوَلَّوْا قَوْمًا﴾-	السدّي	٢٠٩٣
نزلت في علي بن أبي طالب -يعني: ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا﴾-		٢٠٥٤
نزلت في النجاشي، وقيل... -يعني: ﴿وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمَن يُؤْمِنُ بِاللَّهِ...﴾-		٢٠٧٥
نزلت في هلال بن عويمر -أي قوله: ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ﴾-	ابن عباس	٢٠٧٦
نزلت في الوفد الذين جاؤوا من عند النجاشي -يعني: ﴿وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُم مَّوَدَّةً﴾-		٢٠٨١

طرف الحديث أوالأثر	اسم الراوي	رقم الصفحة
﴿هَوْنًا﴾ حلماء بالسريانية..........	الضحاك وميمون	٩٦٨
﴿هَوْنًا﴾ حلما بالعبرانية..........	أبو عمران	٩٦٨
هؤلاء كلهم بمنزلة واحدة -يعني قوله: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا...﴾-..........	أبو سعيد الخدري	٢٤١٣
هي التي لا ينقص ورقها، هي النخلة..........	ابن عمر	٢٣٩١
هي إلى العذاب أقرب -يعني سورة التوبة-.......	سعيد بن جبير	٣٥٨
هي أم القرآن -أي الفاتحة-..........	أبو هريرة	٣٥٢
هي أم القرآن وهي فاتحة الكتاب..........	أبو هريرة	٣٤٩
هي أوّل آية نزلت في براءة -أي: ﴿ٱنفِرُواْ خِفَافًا...﴾-..........	عامر	١٧٤-١٧٥
هي أوّل ما أنزل الله من سورة براءة -أي آية: ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ...﴾-..........	مجاهد	١٧٤
هي الحنظل -أي: الشجرة الخبيثة-..........	أنس	٢٣٩١
هي الرؤيا الصالحة يراها المسلم أو ترى له..........	أبو الدرداء	٢٣٨٢
هي الرياح -أي: «الذاريات»-..........	عمر بن الخطاب	٢٤٢٥
هي الصلوات الخمس والمحافظة عليها..........	جابر بن عبدالله	٢٤٤٣
هي في التوراة سورة الملك وهي المانعة..........	ابن مسعود	٣٦٤-٣٦٥
هي في الظلمة دون الجسر..........	ثوبان	٢٣٩٢
هي لغة الأخوال بني سعد -يعني: الإمالة-.......	صفوان بن عسال	٥٨٥
هي المانعة هي المنجية -يعني: سورة الملك-......	ابن عباس	٣٦٥، ٢١٢٨
هي من أفضل الحسنات -أي: لا إله إلا الله-......	أبو ذر	٢٣٨٣
هي النخلة -أي: الشجرة الطيبة-..........	أنس	٢٣٩١

طرف الحديث أو الأثر	اسم الراوي	رقم الصفحة
﴿ هَيْتَ لَكَ ﴾ : هلم لك بالحورانية................	عكرمة	٩٦٩
﴿ هَيْتَ لَكَ ﴾ : هلم لك بالسريانية...............	الحسن	٩٦٩
﴿ هَيْتَ لَكَ ﴾ : هلم لك بالقبطية..................	ابن عباس	٩٦٩
حرف الواو		
﴿ وَءَاتُواْ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ ﴾ قال : ما سقط من السنبل..	أبو سعيد	٢٣٦٦
﴿ وَاتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ﴾ : نزلت بمنى.........		١١٦
واد في جهنم -أي : غياً-............................	ابن مسعود	٢٠٠٩
واد في جهنم من قيح -أي : موبقاً-..............	أنس بن مالك	٢٠٠٩
﴿ وَإِذَا النُّفُوسُ زُوِّجَتْ ﴾ قال : الضرباء............	النعمان بن بشير	٢٤٣٨
﴿ وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ ﴾ ألا إن القوة الرمي...	عقبة بن عامر	٢٣٧٤
وافقت ربيّ أو وافقني ربيّ في أربع..................	عمربن الخطاب	٢٣٠
وافقت ربي في ثلاث....................................	عمر بن الخطاب	٢٢٩
وافقت ربي في ثلاث، قلت : يا رسول الله لو اتخذنا من مقام إبراهيم مصلى..........................	عمر بن الخطاب	٢٢٩-٢٣٠
﴿ وَالذَّارِيَاتِ ذَرْوًا ﴾ : هي الرياح، ﴿ فَالْجَارِيَاتِ يُسْرًا ﴾ هي السفن..	عمر بن الخطاب	٢٤٢٥
والذي لا إله غيره ما نزلت آية من كتاب الله إلا وأنا أعلم...	ابن مسعود	٤٧، ٢٣٢٦
والذي نفسي بيده إنّه ليخفف عن المؤمن.........	أبو سعيد	٢٤٣٥
والذي نفسي بيده إنهم ليستكرهون في النار....	يحيى بن أبي أسيد	٢٤٠٨
والذي نفسي بيده لقد أعطانا الله آية لهي أحب إليّ من الدنيا..	ابن مسعود	٢١٦٦

فهرس الرُّواة المترجم لهم في تخريج الأحاديث والآثار

فهرس الأعلام[1]

(١) جعلنا رقم الصفحة التي بها ترجمة العلم بين قوسين هلاليين (   ).

حرف الدال

حرف الشين

العلم	رقم الصفحة

فهرس الكتب

فهرس المسائل العقدية

الموضوع	رقم الصفحة
– بيان أَنْ ليس كُلُّ مَكْرٍ سيئاً....................................	١٥٨٦
– التعقيب على من فسّر قوله تعالى: ﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ بأنهم الضالون الصائرون بعد الضلال إلى التقوى........................	١٥٨٨
– دفع ما قيل من أن العقل دلّ على استحالة مجيء الباري..........	١٦٠٨
– بيان بطلان تأويل الإتيان بإتيان الأمر..............................	١٦٠٩
– بيان ما ذهب إليه بعض أهل العلم من أن قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِيٓ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ ﴾ يناسب حال امرأة العزيز، لا نبي الله يوسف عليه السلام..	١٦٤١
– ردّ استدلال المعتزلة بقوله تعالى: ﴿ وَتَرَىٰهُمْ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ ﴾ على نفي الرؤية..	١٦٩٦
– نفي التورية عن قوله تعالى: ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ وإبطال تفسير الاستواء بالاستيلاء والملك.................................	١٧٢٦
– بيان أَنْ لا تورية في قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيدٍ ﴾ وأن السلف لم يختلفوا في تفسيرها بالقوة لأنها مصدر آد يئيد إذا اشتدّ وقوي..	١٧٢٦–١٧٢٧
– بيان أن السخرية والاستهزاء بمن يستحقهما كمال لا نقص..	١٧٧٢
– دفع دعوى أن صفات الله التي على صيغة المبالغة مجاز............	١٧٧٤
– لم يُنْقَل عن السلف نفي الحركة عن الله، ولكن لا يطلق اللفظ لعدم مجيء الأثر به، وإن كان المعنى صحيحاً..........................	١٨٠٩
– لا يقال: إن الإعجاز وقع بالدّالّ على القديم وهو الألفاظ، بل القرآن كلام الله وهو صفة ذات وصفة فعلٍ معاً............................	١٨٧٩

فهرس الأبيات الشعرية

ثَبَت المصادر والمراجع

- **الآداب**: لابن شمس الخلافة جعفر بن محمد الأفضلي، تحقيق: د. ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- **الآداب الشرعية**: لأبي عبدالله محمد بن مفلح المقدسي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعمر القيام، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- **الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير**: لأبي عبدالله الحسين بن إبراهيم الجورقاني، تحقيق: عبدالرحمن الفريوائي، إدارة البحوث الإسلامية بالجامعة السلفية، بنارس، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.
- **الإبانة**: لابن بطة العكبري، تحقيق: يوسف الوابل وآخرين، دار الراية، الرياض، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ.
- **الإبانة عن معاني القراءات**: للإمام مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: عبدالفتاح شلبي، دار نهضة مصر، القاهرة.
- **أبجد العلوم**: لصدِّيق حسن خان، من منشورات وزارة الثقافة والإرشاد، دمشق، ١٩٧٨م.
- **إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع**: للإمام عبدالرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة، تحقيق: محمود بن عبدالخالق محمد جادو، من مطبوعات الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤١٣هـ.
- **الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول للقاضي البيضاوي**: للشيخين علي بن عبدالكافي السبكي وولده عبدالوهاب، دار الكتب العلمية، بيروت.

- **إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة**: للشيخ أحمد بن أبي بكر البوصيري، تحقيق: عادل بن سعد، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.
- **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر**: للشيخ أحمد بن محمد البنا الدمياطي، تحقيق: د. شعبان محمد إسماعيل، دار عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
- **إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة**: للإمام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: د. زهير بن ناصر الناصر وآخرين، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١٥-١٤٢٥هـ، ١٩٩٤-٢٠٠٤م.
- **الإتقان في علوم القرآن**: للحافظ جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، مصر، وطبعة البغا، الأولى، دار ابن كثير، دمشق، ١٤٠٧هـ.
- **إتمام الدراية لقرَّاء النُّقاية**: للحافظ جلال الدين السيوطي، المطبعة الميمنية - القاهرة، ١٣١٨هـ.
- **الأحاديث المختارة**: لضياء الدين محمد بن عبدالواحد المقدسي، دراسة وتحقيق الدكتور عبدالملك بن دهيش، دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- **الأحاديث الواردة في فضائل المدينة**: للدكتور صالح بن حامد الرفاعي، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.
- **الإحاطة في أخبار غرناطة**: للوزير لسان الدين بن الخطيب، تحقيق: محمد عبدالله عنان، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م.

- **الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها**: للدكتور حسن عتر، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
- **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان**: للأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- **أحكام الجنائز وبدعها**: للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٦هـ.
- **الأحكام السلطانية**: لأبي يعلى محمد بن الحسين الفراء الحنبلي، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار الوطن، الرياض.
- **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**: لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي، تحقيق: خالد عبداللطيف السبع العلمي، دار الكتاب العربي، بيروت.
- **الإحكام في أصول الأحكام**: لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.
- **أحكام القرآن**: لعماد الدين بن محمد الطبري الكيا الهراسي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- **أحكام القرآن**: لأبي بكر محمد بن عبدالله بن العربي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت.
- **أحكام القرآن**: لأبي بكر أحمد بن علي الجصاص، دار الكتاب العربي، بيروت، طبعة مصورة عن طبعة دار الخلافة العليَّة ١٣٣٥هـ.
- **أحكام القرآن للإمام الشافعي**: جمعه الإمام أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: الشيخ عبدالغني عبدالخالق، دار إحياء العلوم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

- **إحياء علوم الدين**: لأبي حامد الغزالي، دار الخير، دمشق وبيروت، الطبعة الرابعة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- **أخلاق حملة القرآن**: لأبي بكر محمد بن الحسين الآجُرِّي، تحقيق: د. عبدالعزيز القارئ، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م، وطبعة أخرى بتحقيق محمود النقراشي، مكتبة النهضة، القصيم، بريدة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
- **أخلاق النبي ﷺ وآدابه**: لأبي محمد عبدالله بن محمد بن حيان الأصبهاني المعروف بأبي الشيخ، تحقيق: د. صالح محمد الونيان، دار المسلم، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- **الأدب المفرد**: للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: سمير الزهيري، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- **ارتشاف الضرب من لسان العرب**: لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- **إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم**: (انظر: تفسير أبي السعود).
- **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**: لأبي يعلى الخليل بن عبدالله الخليلي القزويني، تحقيق: د. محمد سعيد بن عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**: للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- **الأزهية في علم الحروف**: لعلي بن محمد النحوي الهروي، تحقيق: عبدالمعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

- **أساس البلاغة**: لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: عبدالرحيم محمود، دار المعرفة، بيروت.
- **أسباب النزول**: لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ومؤسسة علوم القرآن، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- **أسباب النزول**: للسيوطي (انظر: لباب النقول).
- **الاستذكار**: لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن عبدالبر، تحقيق: د. عبدالمعطي أمين قلعجي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- **الاستكمال لبيان جميع ما يأتي في كتاب الله في مذهب القراء السبعة في التفخيم والإمالة**: لأبي الطيب عبدالمنعم بن عبدالله بن غلبون، تحقيق: د. عبدالفتاح بحيري إبراهيم، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**: لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن عبدالبر، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- **أسد الغابة في معرفة الصحابة**: لعز الدين أبي الحسن علي بن محمد بن الأثير الجزري، تحقيق: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- **أسرار البلاغة**: للإمام أبي بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجاني، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- **أسرار العربية**: لأبي البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق: محمد بهجت البيطار، من مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق.

- **الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة**: للخطيب البغدادي، تحقيق: د. عز الدين علي السيد، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- **الأسماء والصفات**: لأحمد بن الحسين البيهقي، عناية وتعليق محمد زاهد الكوثري، المركز الإسلامي للكتاب، وطبعة دار الكتب العلمية - بيروت.
- **إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين**: لعبدالباقي بن عبدالمجيد اليماني، تحقيق: د. عبدالمجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
- **الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية**: للسيوطي، تحقيق: محمد المعتصم، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
- **الأشباه والنظائر في النحو**: للحافظ جلال الدين السيوطي، تحقيق: د. عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٥م.
- **الاشتقاق**: لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة.
- **اشتقاق أسماء الله**: للزجاجي، تحقيق: عبدالحسين المبارك، بيروت، ١٤٠٦هـ.
- **الإصابة في تمييز الصحابة**: لابن حجر العسقلاني، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.
- **الاصطلام في الخلاف بين الإمامين: الشافعي وأبي حنيفة**: لأبي المظفر السمعاني، تحقيق: د. نايف بن نافع العمري، دار المنار، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
- **الأصمعيات**: لأبي سعيد عبدالملك بن قريب بن عبدالملك الأصمعي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون، الطبعة الخامسة.
- **الأضداد**: لمحمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

- **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**: للشيخ محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
- **أطراف مسند الإمام أحمد بن حنبل المسمى «إطراف المُسْنِد المُعْتَلِي بأطراف المسند الحنبلي»**: للإمام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: د. زهير بن ناصر الناصر، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ودار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.
- **الاعتصام**: لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد الغرناطي الشاطبي، تحقيق: سليم بن عيد الهلالي، دار ابن عفان، الخبر، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
- **إعجاز القرآن**: لأبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة.
- **أعجب العجب في شرح لامية العرب**: لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: محمد إبراهيم حور، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م.
- **إعراب القراءات السبع وعللها**: لأبي عبدالله الحسين بن أحمد بن خالويه، تحقيق: د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.
- **إعراب القرآن**: لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.
- **الأعلام**: لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة العاشرة، ١٩٩٢م.
- **الإعلام بأصول الأعلام**: د. ف عبدالرحيم، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.

- **أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري**: لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي، تحقيق: د. محمد بن سعد بن عبدالرحمن آل سعود، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
- **إعلام الموقعين عن رب العالمين**: للإمام شمس الدين محمد بن أبي بكر الشهير بابن قيم الجوزية، تحقيق: عبدالرحمن الوكيل، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.
- **إغاثة الأمة بكشف الغمة**: للمقريزي تقي الدين أحمد بن علي، تحقيق: محمد مصطفى زيادة، وجمال الدين الشيَّال، مطبوعات لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٣٥٩هـ.
- **الإغريض في الحقيقة والمجاز والكناية والتعريض**: لتقي الدين علي بن عبدالكافي السبكي، تحقيق: د. محمد عبدالرحمن الهدلق، مجلة كلية الآداب جامعة الملك سعود، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- **أفراد كلمات القرآن**: لأحمد بن فارس اللغوي، تحقيق: الدكتور حاتم الضامن، مجلة الحكمة، العدد الثاني والعشرون، المحرم ١٤٢٢هـ.
- **الإفصاح عن معاني الصحاح في مذاهب الأئمة الأربعة**: لابن هبيرة الحنبلي، تحقيق: محمد يعقوب عبيدي، مركز فجر، القاهرة.
- **الأفعال**: لأبي القاسم علي بن جعفر السعدي المعروف بابن القطاع، عالم الكتب بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- **الاقتباس من القرآن الكريم**: لأبي منصور عبدالملك بن محمد الثعالبي، تحقيق: د. ابتسام مرهون الصفار، دار الوفاء، مصر ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- **الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء**: للنكزاوي، تحقيق: مسعود أحمد سيد محمد إلياس، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الجامعة الإسلامية، ١٤١٣هـ.

- **الإقناع في القراءات السبع**: لأبي جعفر أحمد بن علي بن الباذش، تحقيق: د. عبدالمجيد قطامش، من مطبوعات جامعة أم القرى بمكة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
- **الإكليل في استنباط التنزيل**: للحافظ جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: سيف الدين عبدالقادر الكاتب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- **الإكليل في المحكم والمتشابه والتأويل**: لابن تيمية، طبع ضمن مجموعة الرسائل الكبرى، مكتبة محمد علي صبيح وأولاده بالقاهرة، ١٣٨٥هـ.
- **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب**: للأمير الحافظ ابن ماكولا، تحقيق: عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٣م.
- **إكمال المعلم بفوائد مسلم**: للقاضي عياض، تحقيق: يحيى إسماعيل، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.
- **الأم**: للإمام الشافعي، دار المعرفة، بيروت.
- **الأمالي**: لأبي علي القالي البغدادي، مصورة دار الكتب العلمية، بيروت.
- **أمالي السهيلي**: لأبي القاسم عبدالرحمن بن عبدالله الأندلسي، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، الطبعة الأولى، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.
- **أمالي ابن الشجري**: لهبة الله بن علي الحسني العلوي، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- **أمالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد)**: للشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي العلوي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٩٨م.

- **الأمالي النحوية (أمالي القرآن الكريم)**: لأبي عمرو جمال الدين عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب، تحقيق: هادي حسن حمودي، عالم الكتب، بيروت، مكتبة النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- **الإمام جلال الدين السيوطي فقيهاً ولغوياً ومحدّثاً ومجتهداً**: بحوث مختارة من الندوة التي أقامتها المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة بالتعاون مع جامعة الأزهر، ١٤١٣هـ.
- **الإمام الحافظ جلال الدين السيوطي مَعْلمةُ العلوم الإسلامية**: لإياد خالد الطباع، دار القلم، دمشق، ضمن سلسلة أعلام المسلمين، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.
- **الإمام السيوطي وجهوده في علوم القرآن**: للدكتور محمد يوسف الشربجي، دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- **الإمام في بيان أدلة الأحكام**: لعز الدين عبدالعزيز بن عبدالسلام السلمي، تحقيق: رضوان مختار بن غربية، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- **الأمثال الكامنة في القرآن الكريم**: للحسين بن الفضل البجلي الكوفي، تحقيق: د. علي حسين البواب، مكتبة التوبة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- **إنباء الغمر بأبناء العمر**: للإمام أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- **إنباه الرواة على أنباه النحاة**: للوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- **الانتصار للقرآن**: للقاضي أبي بكر بن الطيب الباقلاني، تحقيق: د. محمد عصام القضاة، دار الفتح، عمَّان، ودار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

- **الانتصاف**: لابن المنيِّر الإسكندري، على حاشية الكشاف للزمخشري، دار الريان للتراث، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- **الأنساب**: لأبي سعد عبدالكريم بن محمد السمعاني، تحقيق: عبدالله عمر البارودي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- **الإنصاف في التنبيه على المعاني**: لابن السيد البطليوسي، تحقيق: د. محمد رضوان الداية، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين**: لكمال الدين أبي البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق: محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- **أنموذج جليل في أسئلة وأجوبة عن غرائب آي التنزيل**: لمحمد بن أبي بكر الرازي، تحقيق: د. عبدالرحمن المطرودي، دار عالم الكتب، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**: لأبي الخير عبدالله بن عمر البيضاوي، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثانية، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.
- **إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز في القراءات الأربع عشرة**: لشمس الدين محمد ابن خليل القباقبي، تحقيق: د. أحمد خالد شكري، دار عمار، عمان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- **الإيضاح العضدي**: لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. حسن فرهود، مصر، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
- **الإيضاح في شرح المفصل**: لأبي عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب، تحقيق: د. موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق.
- **الإيضاح في علوم البلاغة**: للخطيب القزويني، تحقيق: د. محمد عبدالمنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثالثة.

- **الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه**: لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: د. أحمد حسن فرحات، دار المنارة، جدة، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
- **إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون من أسامي الكتب والفنون**: لإسماعيل باشا، تحقيق: محمد شرف الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.
- **إيضاح الوقف والابتداء**: لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: محيي الدين عبدالرحمن رمضان، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩١هـ- ١٩٧١م.
- **الإيمان**: لابن تيمية، خرّج أحاديثه الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ودمشق، وعمان، الطبعة الخامسة، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.
- **البحر الزخار (مسند البزار)**: لأبي بكر أحمد بن عمرو البزار، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله، مؤسسة علوم القرآن بيروت، ومكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م.
- **بحر العلوم**: (انظر: تفسير السمرقندي).
- **البحر المحيط**: لأثير الدين أبي حيان الغرناطي، دار إحياء التراث الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ- ١٩٩٠م.
- **البحر المحيط في أصول الفقه**: لبدر الدين محمد بن بهادر الزركشي، تحقيق: عبدالقادر عبدالله العاني، وراجعه: د. عمر سليمان الأشقر، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.
- **بحوث وتحقيقات عبدالعزيز الميمني**: نشر محمد عزير شمس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م.

بدائع الزهور في وقائع الدهور: لابن إياس، تحقيق: محمد مصطفى، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية، مصورة عن طبعة جمعية المستشرقين الألمان.

- **البداية والنهاية**: لأبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي، مكتبة المعارف، بيروت، وطبعة هجر للطباعة والنشر والتوزيع، تحقيق الدكتور عبدالله بن عبدالمحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، الطبعة الأولى، عام ١٤١٧هـ.
- **البدر الطالع بمحاسن مَنْ بعد القرن السابع**: لمحمد بن علي الشوكاني، دار الكتاب العربي، القاهرة.
- **البديع**: لعبدالله بن المعتز، تحقيق: أغناطيوس كراتشقوفسكي، لندن، ١٩٣٥م.
- **البديع في نقد الشعر**: لأسامة بن منقذ، تحقيق: د. أحمد بدوي وزميله، مطبعة الحلبي، مصر.
- **بديع القرآن**: لابن أبي الإصبع المصري، تحقيق: حفني محمد شرف، دار نهضة مصر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٧٧هـ.
- **البرهان في أصول الفقه**: لإمام الحرمين الجويني، تحقيق: عبدالعظيم الديب، نشر دار الأنصار، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ.
- **البرهان في ترتيب سور القرآن**: لأبي جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الغرناطي، تحقيق: محمد شعباني، من مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- **البرهان في علوم القرآن**: لبدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي، تحقيق: د. يوسف المرعشلي وزملائه، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- **البرهان في متشابه القرآن**: لمحمود بن حمزة بن نصر الكرماني، تحقيق: أحمد عز الدين عبدالله خلف الله، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

- **البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن**: للشيخ عبدالواحد بن عبدالكريم الزملكاني، تحقيق: د. خديجة الحديثي، ود. أحمد مطلوب، بغداد، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- **بستان العارفين (مطبوع مع تنبيه الغافلين)**: لأبي الليث نصر بن محمد السمرقندي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- **بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز**: لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت.
- **البعث والنشور**: لأحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: عامر أحمد حيدر، مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- **بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث**: لنور الدين علي بن سليمان الهيثمي، تحقيق: د. حسين أحمد صالح الباكري، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة بالتعاون مع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- **بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس**: لأحمد بن يحيى الضبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٦٧م.
- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**: للحافظ جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت.
- **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة**: لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي، تحقيق: محمد المصري، من منشورات مركز المخطوطات والتراث في جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

بهجة الأريب في بيان ما في كتاب الله العزيز من الغريب: لعلي بن عثمان المارديني، تحقيق: د. ضاحي عبدالباقي، دار ابن قتيبة، الكويت.

- **بهجة العابدين بترجمة حافظ العصر جلال الدين (السيوطي)**: للشيخ عبدالقادر الشاذلي، تحقيق: د. عبدالإله النبهان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- **بهجة النفوس شرح مختصر صحيح البخاري**: لأبي محمد عبدالله بن أبي جمرة الأندلسي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثالثة (بدون تاريخ).
- **بيان السبب الموجب لاختلاف القراءات وكثرة الطرق والروايات**: لأبي العباس أحمد بن عمار المهدوي، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن (نشر في مجلة معهد المخطوطات العربية، الكويت في المجلد: ٢٩).
- **البيان في عَدِّ آي القرآن**: لأبي عمرو الداني، تحقيق: د. غانم قدوري الحمد، من منشورات مركز المخطوطات والتراث، الكويت، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.
- **البيان في غريب إعراب القرآن**: لأبي البركات الأنباري، تحقيق: طه عبدالحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.
- **بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب**: لشمس الدين محمود بن عبدالرحمن الأصفهاني، تحقيق: د. محمد مظهر بقا، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
- **البيان والتبيين**: لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت.
- **تاج التراجم في مَنْ صنف من الحنفية**: لزين الدين قاسم بن قطلوبغا، تحقيق: إبراهيم صالح، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.

- **تاج العروس من جواهر القاموس**: للسيد محمد مرتضى الزبيدي، تحقيق: علي شيري، دار الفكر، بيروت ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، ومصوّرة دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- **تاريخ الأدب العربي**: لكارل بروكلمان، ترجمة: عبدالحليم النجار، دار المعارف، مصر، الطبعة الخامسة.
- **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**: لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: د. عمر عبدالسلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- **تاريخ أصبهان (ذكر أخبار أصبهان)**: لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، مصورة الدار العلمية في دلهي، الهند، عن طبعة ليدن.
- **التاريخ الأوسط**: لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد بن إبراهيم اللحيدان، دار الصميعي، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- **تاريخ بغداد**: لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت.
- **تاريخ التراث العربي**: للدكتور فؤاد سزكين، ترجمة د. محمود فهمي حجازي، من مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- **تاريخ جرجان**: لأبي القاسم حمزة بن يوسف الجرجاني، تحقيق: د. محمد عبدالمعيد خان، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- **تاريخ الخلفاء**: لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار الفكر، بيروت.

- **تاريخ الرقة ومَنْ نزلها**: لأبي علي محمد بن سعيد القشيري الحراني، تحقيق: إبراهيم صالح، دار البشائر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- **تاريخ أبي زرعة الدمشقي**: لعبدالرحمن بن عمرو النصري، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- **التاريخ الصغير**: لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- **تاريخ الطبري**: لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، لبنان.
- **تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن أبي زكريا يحيى بن معين في تجريح الرواة وتعديلهم**: تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة بمكة المكرمة، جامعة الملك عبدالعزيز.
- **تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس**: لأبي الوليد عبدالله بن محمد الأزدي المعروف بابن الفرضي، تحقيق: السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- **تاريخ الفسوي**: (انظر: المعرفة والتاريخ).
- **التاريخ الكبير**: لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري، دار الكتب العلمية، بيروت، وطبعة مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٤٠٧هـ.
- **تاريخ المدينة المنورة**: لعمر بن شبة، تحقيق: فهيم محمد شلتوت، نشره السيد حبيب محمود أحمد، الطبعة الأولى.
- **تاريخ مدينة دمشق**: لأبي القاسم علي بن الحسن المعروف بابن عساكر، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

- **تالي تلخيص المتشابه**: لأحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق: أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، وأبي حذيفة أحمد الشقيرات، دار الصميعي، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- **تأويل مشكل القرآن**: لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
- **تأويلات أهل السنة**: للماتريدي، تحقيق: د. محمد مستفيض الرحمن، نشر وزارة الأوقاف العراقية، مطبعة الإرشاد، بغداد ١٤٠٤هـ.
- **التبصرة في القراءات السبع**: لأبي محمد مكي بن أبي طالب، تحقيق: د. محمد غوث الندوي، الدار السلفية، الهند، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- **التبصرة والتذكرة**: لأبي محمد عبدالله بن علي بن إسحاق الصيمري، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى علي الدين، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- **تبصير المنتبه بتحرير المشتبه**: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت.
- **التبيان في آداب حملة القرآن**: لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، تحقيق: عبدالقادر الأرنؤوط، دار المؤيد، الرياض، الطبعة الثانية ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- **التبيان في إعراب القرآن**: لأبي البقاء العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر.
- **التبيان في أقسام القرآن**: لأبي عبدالله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد شريف سكر، دار إحياء العلوم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

- **التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن**: لكمال الدين عبدالواحد بن عبدالكريم الدمشقي الزملكاني، تحقيق: د. أحمد مطلوب، ود. خديجة الحديثي، مطبعة العاني، بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٨٣هـ.
- **التبيان في علم المعاني والبديع والبيان**: لشرف الدين حسين بن محمد الطيبي، تحقيق: د. هادي عطية مطر الهلالي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- **تبيين كذب المفتري**: لابن عساكر، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٩٩هـ.
- **التحبير في علم التفسير**: للحافظ جلال الدين السيوطي، تحقيق: د. فتحي عبدالقادر فريد، دار العلوم، الرياض، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- **التحدث بنعمة الله**: للحافظ جلال الدين السيوطي، تحقيق: الدكتورة إليزابيث ماري سارتين، المطبعة العربية الحديثة، مصر.
- **التحديد في الإتقان والتجويد**: لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق: د. غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- **تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن**: لابن أبي الإصبع المصري، تحقيق: د. حفني محمد شرف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- **تحرير تقريب التهذيب**: للدكتور بشار عواد معروف، والشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- **تحرير التنبيه**: لمحيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي، تحقيق: د. فايز الداية، ود. محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

- **التحرير والتنوير**: للشيخ محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس ١٩٨٤م.
- **تحصيل الهمزتين**: لأبي الأصبغ الإشبيلي، تحقيق: د. محمد يعقوب تركستاني، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- **تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب**: لأثير الدين أبي حيان الأندلسي، تحقيق: سمير المجذوب، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**: لجمال الدين المزي، تحقيق: عبدالصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- **تحفة الأقران فيما قرئ بالتثليث من حروف القرآن**: لأبي جعفر أحمد بن يوسف الرعيني، تحقيق: الدكتور علي حسين البواب، دار المنارة، جدة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
- **تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل**: لولي الدين أبي زرعة العراقي، تحقيق: الدكتور رفعت فوزي عبدالمطلب وآخرين، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- **تخريج الأحاديث الضعاف في سنن الدارقطني**: لأبي محمد عبدالله بن يحيى الغساني، تحقيق: أشرف بن عبدالمقصود، دار عالم الكتب للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**: للحافظ جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبدالوهاب عبداللطيف، دار الكتب الحديثة، مصر، الطبعة الثانية، ١٣٨٥هـ.
- **التدوين في أخبار قزوين**: لأبي القاسم عبدالكريم بن محمد الرافعي القزويني، تحقيق: عزيز الله العطاردي، المطبعة العزيزية، حيدراباد الهند، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

- **التذكار في أفضل الأذكار**: للإمام أبي عبدالله محمد بن أحمد القرطبي، تحقيق: عبدالقادر الأرنؤوط، مكتبة دار البيان، دمشق، الطبعة الثانية، عام ١٣٩٩هـ.
- **تذكرة الأريب في تفسير الغريب**: لأبي الفرج بن الجوزي، تحقيق: د. علي حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
- **التذكرة بمعرفة رجال الكتب العشرة**: لأبي المحاسن محمد بن علي العلوي، تحقيق: د. رفعت فوزي عبدالمطلب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- **تذكرة الحفاظ**: لأبي عبدالله شمس الدين الذهبي، دار إحياء التراث العربي، بتصحيح عبدالرحمن المعلمي، ١٣٧٤هـ.
- **التذكرة في القراءات الثمان**: لأبي الحسن طاهر بن غلبون، دراسة وتحقيق: أيمن رشدي سويد، من مطبوعات الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، ضمن سلسلة أصول «النشر»، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- **تذكرة الموضوعات**: لمحمد بن طاهر الهندي الفتني، نشر أمين دمج، بيروت.
- **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**: لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- **تراجم المؤلفين التونسيين**: للشيخ محمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٩٤م.
- **ترتيب العلوم**: للشيخ محمد بن أبي بكر المرعشي الشهير بساجقلي زاده، تحقيق: محمد بن إسماعيل السيد أحمد، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- **ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك**: للقاضي أبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي، تحقيق: د. أحمد بكير محمود، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ودار مكتبة الفكر، طرابلس.

- **الترغيب والترهيب**: لعبدالعظيم بن عبدالقوي المنذري، تحقيق: مصطفى محمد عمارة، نشر دار الحديث، القاهرة، ١٤٠٧هـ.
- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**: لابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، مصر، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.
- **تشنيف المسامع بجمع الجوامع**: للزركشي، تحقيق: سيد عبدالعزيز، وعبدالله ربيع، مؤسسة قرطبة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- **تصحيفات المحدثين**: لأبي أحمد الحسن بن عبدالله بن سعد العسكري، تحقيق: د. محمود أحمد ميرة، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- **التعريف والإعلام فيما أبهم في القرآن من الأسماء والأعلام**: للإمام عبدالرحمن السهيلي، تحقيق: عبدالله محمد النقراط، من منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ - ١٩٩٢م.
- **التعريفات**: لعلي بن محمد الجرجاني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- **تعظيم قدر الصلاة**: لمحمد بن نصر المروزي، تحقيق: د. عبدالرحمن بن عبدالجبار الفريوائي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- **تغليق التعليق على صحيح البخاري**: للإمام ابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبدالرحمن موسى القزقي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- **تفسير آيات أشكلت على كثير من العلماء**: لأحمد بن عبدالحليم بن تيمية، تحقيق: عبدالعزيز بن محمد الخليفة، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

- **تفسير البغوي (معالم التنزيل)**: لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: محمد عبدالله النمر وزملائه، دار طيبة، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م، وطبعة دار المعرفة، بتحقيق: خالد العك، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ.
- **تفسير البيضاوي**: (انظر: أنوار التنزيل).
- **تفسير الثعالبي (الجواهر الحسان في تفسير القرآن)**: لعبدالرحمن بن محمد ابن مخلوف الثعالبي، مؤسسة الأعلمي، بيروت.
- **تفسير ابن جزيّ**: لمحمد بن أحمد بن جزي الكلبي، دار الكتاب العربي، بيروت ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.
- **تفسير الجلالين**: لجلال الدين المحلي، وجلال الدين السيوطي، دار التراث، القاهرة.
- **تفسير الخازن**: لعلاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم الخازن، دار الفكر، بيروت.
- **تفسير السدي الكبير**: لأبي محمد إسماعيل بن عبدالرحمن السدي الكبير، جمع وتحقيق: د. محمد عطا يوسف، دار الوفاء، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.
- **تفسير السعدي (تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان)**، لعبدالرحمن ابن ناصر السعدي، اعتنى به سعد الصميل، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م.
- **تفسير أبي السعود**: لأبي السعود محمد بن محمد العمادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ – ١٩٩٠م.
- **تفسير سفيان الثوري**: لأبي عبدالله سفيان بن سعيد الثوري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

- **تفسير سفيان بن عيينة**: جمع أحمد صالح محايري، المكتب الإسلامي، بيروت، ومكتبة أسامة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- **التفسير الصحيح (موسوعة الصحيح المسبور من التفسير بالمأثور)**: إعداد أ.د. حكمت بشير ياسين، دار المآثر، المدينة النبوية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- **تفسير ابن عباس المسمى صحيفة علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في تفسير القرآن الكريم**: لابن عباس، جمع وتحقيق: راشد عبدالمنعم الرجال، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ودار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- **تفسير غريب القرآن**: لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- **تفسير غريب القرآن العظيم**: لمحمد بن أبي بكر الرازي، تحقيق: د. حسين ألمالي، من مطبوعات وقف الديانة التركي، أنقرة، ١٩٩٧م.
- **تفسير السمرقندي المسمى بحر العلوم**: لأبي الليث السمرقندي، تحقيق: عليّ محمد معوّض وزملائه، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- **تفسير القرآن**: للإمام ابن المنذر، تحقيق: د. سعد بن محمد السعد، دار المآثر، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
- **تفسير القرآن**: ليحيى بن يمان وغيره، برواية أبي جعفر محمد بن أحمد بن نصر الرملي الفقيه، تحقيق: د. حكمت بشير ياسين، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة االأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- **تفسير القرآن**: للشيخ منصور بن محمد بن عبدالجبار أبو المظفر السمعاني، تحقيق: يسار بن إبراهيم، دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

- **تفسير القرآن**: لعبدالرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: د. مصطفى مسلم محمد، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ- ١٩٨٩م.
- **تفسير القرآن (اختصار النكت للماوردي)**: لعز الدين عبدالعزيز بن عبدالسلام، تحقيق: د. عبدالله بن إبراهيم بن عبدالله الوهيبي، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.
- **تفسير القرطبي**: (انظر: الجامع لأحكام القرآن).
- **تفسير القرآن العظيم**: لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق: عبدالعزيز غنيم وزميليه، طبعة الشعب ١٣٩٠هـ، وطبعة دار طيبة، الرياض، ١٤١٨هـ.
- **تفسير القرآن العظيم**: لأبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي، تحقيق: د. أحمد عبدالله الزهراني، ود. حكمت بشير، مكتبة الدار بالمدينة المنورة، ودار طيبة بالرياض، ودار ابن القيم بالدمام، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، وطبعة مكتبة الباز، الثانية، ١٤١٩هـ.
- **التفسير القيم**: للإمام ابن القيم، جمعه: محمد أويس الندوي، وحققه: محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- **التفسير الكبير (مفاتيح الغيب)**: لفخر الدين الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة.
- **تفسير مبهمات القرآن الموسوم بصلة الجمع وعائد التذييل لموصول كتابي الإعلام والتكميل**: لأبي عبدالله محمد بن علي البلنسي، تحقيق: حنيف بن حسن القاسمي، وعبدالله عبدالكريم محمد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ- ١٩٩١م.

- **تفسير المشكل من غريب القرآن**: لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: د. علي حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.
- **تفسير النسائي**: لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي، تحقيق: سيد الجليمي، وصبري الشافعي، مكتبة السنة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- **تفسير النسفي**: لأبي البركات عبدالله بن أحمد بن محمود النسفي، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي، مصر.
- **التفسير والمفسرون**: للدكتور محمد حسين الذهبي، دار الأرقم، بيروت.
- **تقريب التهذيب**: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: صغير أحمد شاغف، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
- **تقريب المأمول في ترتيب النزول**: لإبراهيم بن عمر الجعبري، مطبوع بآخر «التيسير» للدِّيريني، مطبعة التقدم العلمية بمصر.
- **التقريب والإرشاد (الصغير)**: لأبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني، تحقيق: د. عبدالحميد بن علي أبو زنيد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- **التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد**: لأبي بكر محمد بن عبدالغني المعروف بابن نقطة، دار الحديث، بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.
- **التقييد والإيضاح**: لزين الدين عبدالرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق: محمد عبدالله شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- **تكملة الإكمال**: لأبي بكر محمد بن عبدالغني البغدادي الحنبلي المعروف بابن نقطة، تحقيق: د. عبدالقيوم عبدرب النبي، جامعة أم القرى - معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

- **التكملة لوفيات النقلة**: لزكي الدين أبي محمد عبدالعظيم بن عبدالقوي المنذري، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.
- **التكملة والإتمام لكتاب التعريف والإعلام فيما أبهم من القرآن**: لمحمد بن علي ابن خضر الغسّاني المعروف بابن عسكر، تحقيق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
- **التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير**: لابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبدالله هاشم يماني، دار المعرفة، بيروت ١٣٨٤هـ.
- **التلخيص في القراءات الثمان**: لأبي معشر الطبري، تحقيق: محمد حسن عقيل موسى، من مطبوعات الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، ضمن سلسلة أصول «النَّشر»، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.
- **تلخيص المتشابه في الرسم**: للخطيب البغدادي، تحقيق: سكينة الشهابي، دار طلاس، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.
- **تلخيص المستدرك**: لمحمد بن أحمد بن عثمان شمس الدين الذهبي، دار المعرفة، بيروت، (مطبوع بذيل المستدرك).
- **تمام المنة في التعليق على فقه السنة**: للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، دار الراية، الرياض، الطبعة الخامسة، ١٤١٩هـ.
- **التمهيد في أصول الفقه**: لأبي الخطاب محفوظ بن أحمد بن الحسين الكَلْوذاني، تحقيق: د. مفيد أبو عمشة، ود. محمد بن علي بن إبراهيم، مطبوعات مركز البحث العلمي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- **التمهيد في علم التجويد**: لشمس الدين أبي الخير محمد بن الجزري، تحقيق: د. غانم قدوري الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

- **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**: لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر، تحقيق: سعيد أحمد أعراب وآخرين، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٤١٠هـ، وطبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت، تحقيق عبدالرزاق المهدي، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- **تنبيه الخلان إلى شرح الإعلان بتكميل مورد الظمآن**: لابن عاشر إبراهيم بن أحمد المارغني التونسي، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، مكتبة الكليات الأزهرية، مصر.
- **التنبيه على فضل علوم القرآن**: لأبي القاسم الحسن بن محمد النيسابوري، تحقيق: محمد عبدالكريم كاظم الراضي، نشره في مجلة المورد، العدد الرابع، سنة ١٤٠٨هـ.
- **تنبيه الغافلين**: لأبي الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.
- **التنبيهات على ما في التبيان من التمويهات**: لأبي المطرف أحمد بن عميرة، تحقيق: محمد بن شريفة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- **تنزيل القرآن**: لمحمد بن مسلم بن شهاب الزهري، ضمن سلسلة: «رسائل ونصوص»، ينشرها ويشرف عليها د. صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٠م.
- **تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة**: لأبي الحسن علي بن محمد بن عراق الكناني، تحقيق: عبدالوهاب عبداللطيف، وعبدالله محمد الصديق، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.
- **تنوير الحوالك، شرح على موطأ مالك**: للسيوطي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٣٤٣هـ.

- **تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله ﷺ من الأخبار**: لأبي جعفر الطبري، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، مصر.
- **تهذيب الأسماء واللغات**: لأبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي، دار الكتب العلمية، بيروت (بدون تاريخ).
- **تهذيب تاريخ دمشق لابن عساكر**: لعبدالقادر بن بدران، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
- **تهذيب التهذيب**: لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، مصورة عن طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بالهند، ١٣٢٥هـ، وطبعة أخرى بتحقيق: إبراهيم الزيبق، وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م، وطبعة دار الفكر الأولى ١٤٠٤هـ.
- **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: لجمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
- **تهذيب اللغة**: لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، المؤسسة المصرية العامة، والدار المصرية، القاهرة، ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م.
- **التوبة**: لعبدالله بن محمد بن أبي الدنيا، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن، القاهرة.
- **التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل**: لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، تحقيق: د. عبدالعزيز بن إبراهيم الشهوان، مكتبة الرشد، الرياض، وشركة الرياض، الرياض، الطبعة السادسة، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
- **توضيح المشتبه**: لابن ناصر الدين شمس الدين محمد بن عبدالله الدمشقي، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
- **التوطئة**: لأبي علي الشلوبيني، تحقيق: د. يوسف أحمد المطوع.

- **التيسير العجيب في تفسير الغريب**: لناصر الدين أبي العباس أحمد بن محمد المالكي ابن المنير، تحقيق: سليمان ملا إبراهيم أوغلو، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.
- **تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد**: لسليمان بن عبدالله بن محمد ابن عبدالوهاب، مكتبة الرياض الحديثة.
- **التيسير في التفسير**: لعبدالعزيز بن سعد بن عبدالله عز الدين الدميري المعروف بالديريني، تحقيق: د. مصطفى محمد الذهبي، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
- **التيسير في القراءات السبع**: للإمام أبي عمرو الداني، عني بتصحيحه أوتو برتزل، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٥م.
- **التيسير في قواعد علم التفسير**: لمحمد بن سليمان الكافيجي، تحقيق: ناصر بن محمد المطرودي، دار القلم، دمشق، ودار الرفاعي، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.
- **الثقات**: لمحمد بن حبان البستي، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدراباد الهند، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م.
- **ثلاث رسائل في إعجاز القرآن**: للرماني والخطابي وعبدالقاهر الجرجاني، تحقيق: محمد خلف الله، ومحمد زغلول سلام، دار المعارف، مصر.
- **ثلاثة كتب في الأضداد ويليها ذيل في الأضداد للصغاني**: للأصمعي والسجستاني وابن السكيت، دار الكتب العلمية، بيروت.
- **جامع الأصول من أحاديث الرسول**: لابن الأثير أبي السعادات المبارك بن محمد، تحقيق: عبدالقادر الأرنؤوط، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٠هـ- ١٩٧١م.

- **جامع بيان العلم وفضله**: لأبي عمر يوسف بن عبدالبر، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- **جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري)**: لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق: محمود محمد شاكر وأحمد محمد شاكر، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية، وطبعة دار الفكر، بيروت، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- **جامع التحصيل في أحكام المراسيل**: لصلاح الدين أبي سعيد خليل بن كيكلدي العلائي، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- **جامع الترمذي**: (انظر: سنن الترمذي).
- **جامع الرسائل**: لابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، دار المدني، جدة، ١٣٧٢هـ.
- **الجامع لأحكام القرآن**: لأبي عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**: لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، وطبعة مكتبة المعارف، الرياض، تحقيق: الدكتور محمود الطحان ١٤٠٣هـ.
- **الجامع لشعب الإيمان**: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- **جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس**: لأبي عبدالله محمد بن فتوح الحميدي، تحقيق: محمد بن تاويت الطنجي، مكتبة الخانجي، القاهرة.

- **الجرح والتعديل**: لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم بن إدريس الرازي، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدراباد، الهند، مصور في دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.
- **جزء ابن جريج (رواية ابن شاذان)**: لعبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج، تحقيق: عبدالله بن إبراهيم الرشيد، مكتبة الكوثر، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- **الجعبري ومنهجه في كنز المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني «مع تحقيق نموذج من الكنز»**: دراسة الأستاذ أحمد اليزيدي، من مطبوعات وزارة الأوقاف المغربية، ١٤١٩هـ.
- **جمال القراء وكمال الإقراء**: علم الدين علي بن محمد السخاوي، تحقيق: د. علي حسين البواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
- **جمع الجوامع**: للسبكي مع حاشية البناني على المحلي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٣٦هـ.
- **جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام**: لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي، تحقيق: د. محمد علي الهاشمي، من مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- **جمهرة اللغة**: لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد، تحقيق: د. رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.
- **الجنى الداني في حروف المعاني**: للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: د. طه محسن، مؤسسة دار الكتب ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.
- **جواب أهل العلم والإيمان**: لأبي العباس أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام بن تيمية، تحقيق: محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ.

- **جواهر القرآن**: لأبي حامد الغزالي، تحقيق: محمد رشيد رضا القباني، دار إحياء العلوم، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
- **الجواهر المضية في طبقات الحنفية**: لمحيي الدين عبدالقادر بن محمد بن أبي الوفاء القرشي، تحقيق: د. عبدالفتاح محمد الحلو، هجر، مصر، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.
- **جوهر الكنز (وهو تلخيص كنز البراعة في أدوات ذوي اليراعة)**: لنجم الدين أحمد بن إسماعيل بن الأثير الحلبي، تحقيق: محمد زغلول سلام، منشأة المعارف، الإسكندرية.
- **حاشية الصبان على شرح الأشموني**: مصر ١٣٦٦هـ.
- **حاشية محيي الدين شيخ زاده على تفسير البيضاوي**: دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- **الحاوي للفتاوي**: لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١١هـ- ١٩٩٠م.
- **ابن حجر العسقلاني: مصنفاته ودراسةٌ في منهجه وموارده في كتابه الإصابة**: لشاكر محمود عبدالمنعم، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- **حجة القراءات**: لأبي زرعة عبدالرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
- **الحجة في القراءات السبع**: لابن خالويه، تحقيق: عبدالعال مكرم، دار الشروق، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٧هـ.
- **الحجة للقراء السبعة**: لأبي علي الحسن بن عبدالغفار الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

- **حرز الأماني** (انظر: الشاطبية).
- **حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة**: للحافظ جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، عيسى البابي الحلبي، الطبعة الأولى، ١٣٨٧هـ، وطبعة دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق: خليل المنصور، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**: لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصفهاني، دار الكتب العلمية، بيروت.
- **الحوادث والبدع**: لأبي بكر الطرطوشي، تحقيق: عبدالمجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- **حياة جلال الدين السيوطي مع العلم من المهد إلى اللحد**: لسعدي أبو جيب، نشر دار المناهل، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
- **الخاطريّات**: لأبي الفتح بن عثمان بن جني، تحقيق: علي ذو الفقار شاكر، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- **الخصائص**: لأبي الفتح بن عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، مصر.
- **خلق أفعال العباد**: للبخاري، تحقيق: فهيد بن سليمان الفهيد، دار أطلس الخضراء، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.
- **الخواطر السوانح في أسرار الفواتح**: لابن أبي الإصبع المصري، تحقيق: د. حفني محمد شرف، دار الرسالة ١٩٦٠م.
- **درء تعارض العقل والنقل**: لأبي العباس أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام بن تيمية، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ.

- **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**: لأحمد بن يوسف السمين الحلبي، تحقيق: أ.د. أحمد بن محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- **الدر المنثور في التفسير بالمأثور**: للحافظ جلال الدين السيوطي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ، وطبعة مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، القاهرة، تحقيق: الدكتور عبدالله التركي بالتعاون مع مركز هجر، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- **الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة**: لشهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد سيد جاد الحق، دار أم القرى، القاهرة.
- **درة القاري للفرق بين الضاد والظاء**: لعبدالرزاق بن رزق الله الرَّسعني، تحقيق: د. محمد صالح البراك، دار ابن عفان، الخبر، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- **درة التنزيل وغرة التأويل في بيان الآيات المتشابهات في كتاب الله العزيز**: لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الخطيب الإسكافي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- **درة الغواص في أوهام الخواص**: للحريري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر.
- **الدعاء**: لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: د. محمد سعيد بن محمد حسن البخاري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- **الدعوات الكبير**: لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، تحقيق: بدر بن عبدالله البدر، جمعية إحياء التراث الإسلامي، مركز المخطوطات والتراث، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- **دلائل الإعجاز**: لأبي بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن بن محمد الجرجاني، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني - المؤسسة السعودية، مصر، دار المدني، جدة، الطبعة الثالثة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

- **دلائل النبوة**: لأبي نعيم الأصفهاني، تحقيق: د. محمد رواس قلعه جي وعبدالبر عباس، دار النفائس، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٢هـ- ١٩٩١م.
- **دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة**: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: د. عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
- **دليل الحيران شرح مورد الظمآن في رسم وضبط القرآن للخراز**: لإبراهيم بن أحمد المارغني التونسي، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، مكتبة الكليات الأزهرية، مصر.
- **دليل مخطوطات السيوطي وأماكن وجودها**: لأحمد الخازندار، ومحمد إبراهيم الشيباني، مكتبة ابن تيمية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
- **الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب**: لابن فرحون، دار الكتب العلمية، بيروت.
- **ديوان الأعشى**: تحقيق: د. محمد محمد حسين، مكتبة الآداب، مصر.
- **ديوان امرئ القيس**: تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، الطبعة الرابعة.
- **ديوان أمية بن أبي الصلت**: تحقيق: د. عبدالحفيظ السَّطلي، الطبعة الثانية، دمشق ١٩٧٧م.
- **ديوان أوس بن حجر**: تحقيق: د. محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م.
- **ديوان البحتري**: تحقيق: حسن كامل الصيرفي، دار المعارف، مصر ١٩٦٣م.
- **ديوان بشر بن أبي خازم**: تحقيق: د.عزة حسن، دمشق ١٣٧٩هـ- ١٩٦٠م.

- **ديوان أبي تمام بشرح التبريزي**: تحقيق: محمد عبده عزام، دار المعارف، مصر، الطبعة الثالثة.
- **ديوان جرير**: تحقيق: محمد إسماعيل الصاوي، بيروت.
- **ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب**: تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، مصر.
- **ديوان جميل**: جمع: د. حسين نصار، مصر ١٩٦٧م.
- **ديوان حسان بن ثابت**: تحقيق: د. وليد عرفات، دار صادر، بيروت.
- **ديوان الحطيئة**: تحقيق: نعمان طه، مصر ١٣٧٨هـ - ١٩٥٨م.
- **ديوان الخنساء بشرح ثعلب**: تحقيق: أنور أبو سويلم، دار عمار، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
- **ديوان ذي الرمة بشرح التبريزي**: تحقيق: مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- **ديوان أبي زبيد الطائي**: تحقيق: نوري القيسي، بغداد، ١٩٦٧م.
- **ديوان زهير بن أبي سلمى بشرح ثعلب**: مصر، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- **ديوان سلامة بن جندل**: تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- **ديوان الشماخ**: تحقيق: د. صلاح الدين الهادي، دار المعارف، مصر، ١٩٦٨م.
- **ديوان الضعفاء والمتروكين**: لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: الشيخ حماد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة.
- **ديوان طرفة بن العبد**: تحقيق: لطفي الصقال، ودرية الخطيب، دمشق، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

- **ديوان الطرماح**: تحقيق: د. عزة حسن، دمشق، ١٣٨٨هـ- ١٩٦٨م.
- **ديوان عبدالله بن الزبعرى**: (انظر: شعر عبدالله بن الزبعرى).
- **ديوان عبيد بن الأبرص**: دار صادر، بيروت، ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م.
- **ديوان العجاج**: تحقيق: د. عبدالحفيظ السطلي، دمشق، ١٩٧١م.
- **ديوان عدي بن زيد**: تحقيق: محمد جبار المعيبد، بغداد، ١٩٦٥م.
- **ديوان عمر بن أبي ربيعة**: تحقيق: محيي الدين عبدالحميد، مصر، ١٣٨٠هـ- ١٩٦٠م.
- **ديوان عمرو بن كلثوم**: تحقيق: د. إميل يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤١١هـ- ١٩٩١م.
- **ديوان عنترة**: تحقيق: محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
- **ديوان قيس بن الخطيم**: تحقيق: د. ناصر الدين الأسد، القاهرة، ١٣٨١هـ- ١٩٦٢م.
- **ديوان كثيّر**: جمعه: د. إحسان عباس، بيروت، ١٣٩١هـ- ١٩٧١م.
- **ديوان كعب بن مالك**: تحقيق: د. سامي العاني، بغداد، ١٣٨٦هـ- ١٩٦٦م.
- **ديوان لبيد**: تحقيق: د. إحسان عباس، الكويت، الطبعة الثانية، ١٩٨٤م.
- **ديوان المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري**: تحقيق: مصطفى السقا وزملائه، دار الفكر، بيروت، ١٣٩١هـ.
- **ديوان النابغة الجعدي**: المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م.

- **ديوان النابغة الذبياني**: تحقيق: د. شكري فيصل، دار الفكر، بيروت.
- **ديوان الهذليين**: المكتبة العربية، التراث، مصر، طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب ١٣٨٤هـ- ١٩٦٥م.
- **ذمّ التأويل**: لابن قدامة المقدسي، مكتبة المتنبي، القاهرة، ضمن مجموع.
- **ذيل تاريخ بغداد**: لأبي عبدالله محمد بن محمود المعروف بابن النجار، دار الكتاب العربي، بيروت.
- **الذيل على طبقات الحنابلة**: الحافظ زين الدين عبدالرحمن بن شهاب الدين البغدادي، توزيع دار المؤيد، الرياض.
- **الرد على الأخنائي**: لابن تيمية، تحقيق: عبدالرحمن المعلمي، طبعة الرئاسة العامة لإدارة البحوث العلمية والإفتاء، الرياض، ١٤٠٤هـ.
- **الرد على من أخلد إلى الأرض وجهل أن الاجتهاد في كل عصر فرض**: لجلال الدين السيوطي، مصوَّرة مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.
- **ردّ معاني الآيات المتشابهات إلى معاني الآيات المحكمات**: لابن اللبّان، نادي الكتب العربية، بيروت، نُسب خطأ إلى ابن عربي.
- **رسالتان في تجويد القرآن**: لأبي الحسن علي بن جعفر السعيدي، تحقيق: د. غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- **الرسالة**: للإمام محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار التراث، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.
- **رسالة إلى أهل الثغر**: للأشعري، تحقيق: عبدالله شاكر الجنيدي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ.
- **الرسالة التدمرية**: لتقي الدين أحمد بن عبدالحليم بن تيمية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، الطبعة الرابعة، ١٤٠٨هـ.

- **الرسالة القشيرية في علم التصوف**: لأبي القاسم عبدالكريم بن هوازن القشيري النيسابوري، تحقيق: معروف مصطفى رزيق، وعلي عبدالحميد أبو الخير، دار الخير، دمشق وبيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- **رسالة كلا في الكلام والقرآن**: لأبي جعفر أحمد بن حمد بن رستم، تحقيق: د. أحمد حسن فرحات، المكتبة الدولية، الرياض، ومكتبة الخافقين، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- **الرسالة المستطرفة**: للسيد محمد بن جعفر الكتاني، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- **رصف المباني في شرح حروف المعاني**: لأحمد بن عبدالنور المالقي، تحقيق: د. أحمد ابن محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- **الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة**: لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: د. أحمد حسن فرحات، دار عمار، عمان، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- **رفع الإصر عن قضاة مصر**: للإمام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: د. حامد عبدالمجيد وزملائه.
- **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**: لأبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الآلوسي، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- **الروض الأنف في تفسير السيرة النبوية لابن هشام**: لأبي القاسم عبدالرحمن ابن عبدالله السهيلي، تحقيق: مجدي بن منصور الشورى، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- **روضة الطالبين**: للإمام النووي، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٣٩٥هـ.

- **زاد المسير في علم التفسير**: لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن الجوزي، المكتب الإسلامي، دمشق وبيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- **زاد المعاد في هدي خير العباد**: لشمس الدين محمد بن أبي بكر الزرعي المعروف بابن قيِّم الجوزية، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعبدالقادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة السادسة والعشرون، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- **الزاهر في معاني كلمات الناس**: لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ -١٩٩٢م.
- **الزهد**: للإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: محمد البسيوني، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- **الزهد**: لعبدالله بن المبارك المروزي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- **زهر الرُّبى على المجتبى**: (للسيوطي، انظر: سنن النسائي).
- **الزينة في الكلمات الإسلامية العربية**: لأبي حاتم أحمد بن حمدان الرازي، تحقيق: حسين بن فيض الله الهمذاني، ود. عبدالله سلوم السامرائي.
- **سؤالات ابن الجنيد أبي إسحاق إبراهيم بن عبد الله الختلي لأبي زكريا يحيى ابن معين**، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- **سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني**: تحقيق: د. عبدالعليم عبدالعظيم البستوي، مكتبة دار الاستقامة، مكة المكرمة - ومؤسسة الريان، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

- **سؤالات أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني للإمام أحمد بن حنبل**: تحقيق: د. زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- **السبعة في القراءات**: لابن مجاهد، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، الطبعة الثالثة.
- **سر صناعة الإعراب**: لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- **سر الفصاحة**: لأبي محمد عبدالله بن محمد بن سنان الخفاجي، تحقيق: علي فوده، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- **سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي**: لأبي القاسم علي بن عثمان القاصح البغدادي، راجعه: الشيخ علي محمد الضباع، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، الطبعة الثالثة، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.
- **السفر الأول من شرح كتاب سيبويه**: لأبي الفضل قاسم بن علي الصفّار البطليوسي، تحقيق: د. معيض بن مساعد العوفي، دار المآثر، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- **سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها**: للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيِّئ في الأمة**: للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٣م، وطبعة المكتب الإسلامي، الطبعة الخامسة، ١٤٠٥هـ.
- **سِلْك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر**: لأبي الفضل المرادي، دار ابن حزم، ودار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

- **سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين**: للشيخ علي محمد الضباع، مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني، مصر، الطبعة الأولى.
- **السنن**: لأبي عبدالله محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: د. خليل إبراهيم ملا خاطر، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ومؤسسة علوم القرآن، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.
- **السنن**: لسعيد بن منصور الخراساني، تحقيق: د. سعد بن عبدالله بن عبدالعزيز آل حميد، دار الصميعي، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م، وطبعة الدار السلفية بالهند ١٤٠٣هـ.
- **سنن الترمذي**: لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٨م، وطبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر.
- **سنن الدار قطني**: لعلي بن عمر الدارقطني، تحقيق: عبدالله هاشم يماني، دار المحاسن، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٨٦هـ .
- **سنن الدارمي**: لأبي محمد عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي، دار إحياء السنة النبوية، بيروت، وطبعة أخرى بتحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- **سنن أبي داود**: لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: عزت عبيد الدعاس، وعادل السيد، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
- **السنن الصغرى**: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: د. عبدالمعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ- ١٩٨٩م.

- **السنن الكبرى**: لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- **السنن الكبرى**: لأحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: عبدالغفار سليمان البنداري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
- **سنن ابن ماجه**: لأبي عبدالله محمد بن يزيد بن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، المكتبة العلمية، بيروت.
- **سنن النسائي (بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي وحاشية الإمام السندي)**: اعتنى به ورقمه: عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الرابعة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- **السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراطها**: لأبي عمرو عثمان بن سعيد المقرئ الداني، تحقيق: د. رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- **السنة**: لعبدالله بن أحمد بن محمد بن حنبل، تحقيق: د. محمد بن سعيد بن سالم القحطاني، دار رمادي، الدمام، الطبعة الثالثة ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- **السنة**: لأبي بكر أحمد بن محمد الخلال، تحقيق: د. عطية بن عتيق الزهراني، دار الراية، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- **السنة (ومعه ظلال الجنة في تخريج السنة للألباني)**: لأبي بكر عمرو بن أبي عاصم الضحاك بن مخلد الشيباني، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، الطبعة الثالثة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- **سير أعلام النبلاء**: لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومجموعة من الباحثين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- **السيرة النبوية**: لأبي محمد عبدالله بن هشام، تحقيق: مصطفى السقا وزملائه، دار الخير، دمشق وبيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

- **السيرة النبوية**: للذهبي، تحقيق: بشار عواد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ.
- **السيوطي وعلوم القرآن**: للأستاذ محمد يوسف الشربجي، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، المجلد (٦٧) الجزء الرابع، ربيع الآخر ١٤١٣هـ.
- **الشاطبية**: للقاسم بن فيره بن خلف الشاطبي الرعيني، تحقيق: محمد تميم الزعبي، دار المطبوعات الحديثة، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية**: للشيخ محمد بن محمد مخلوف، دار الفكر، بيروت.
- **شذرات الذهب في أخبار مَنْ ذهب**: لابن العماد الحنبلي، دار الباز للنشر، مكة، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- **شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمّى (إيضاح الشعر)**: لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، دارة العلوم والثقافة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين من بعدهم**: لأبي القاسم هبة الله بن الحسن اللالكائي، تحقيق: د. أحمد بن سعد الغامدي، دار طيبة، الرياض، الطبعة السادسة، ١٤٢٠هـ.
- **شرح التسهيل لابن مالك**: لجمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك الجياني الأندلسي، تحقيق: د. عبدالرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، دار هجر، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- **شرح التصريح على التوضيح**: للشيخ خالد الأزهري، مصر ١٣١٢هـ.

- **شرح التلخيص في علوم البلاغة**: لجلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني، شرح: محمد هاشم دويدري، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- **شرح جمل الزجاجي**: لأبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور، تحقيق: فواز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
- **شرح حديث النزول**: لابن تيمية، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة السادسة، ١٤٠٢هـ.
- **شرح خليل بن إسحاق المالكي (المسمى نصيحة المرابط)**: لمحمد الأمين بن أحمد زيدان الجكني الشنقيطي، تحقيق: الحسين بن عبدالرحمن بن محمد الأمين، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.
- **شرح الدردير على مختصر خليل بحاشية الدسوقي**: طبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، دون تاريخ.
- **شرح سعد الدين التفتازاني على تلخيص المفتاح**: دار الكتب العلمية، بيروت.
- **شرح السنة**: للحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وزهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
- **شرح شذور الذهب**: لابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دون معلومات طباعة.
- **شرح شواهد الشافية**: مطبوع مع شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن وزميليه، دار الكتب العلمية، بيروت.
- **شرح صحيح البخاري**: لابن بطال، ضبط ياسر إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- **شرح صحيح مسلم**: لمحيي الدين بن شرف النووي، المطبعة المصرية ومكتبتها، مصر.

- **شرح طيبة النشر في القراءات العشر**: لأبي القاسم النويري، تحقيق: عبدالفتاح السيد سليمان أبو سنة، دار الصحابة للتراث، طنطا، مصر.
- **شرح العقائد النسفية**: لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، تحقيق: محمد عدنان درويش.
- **شرح عقود الجمان في البديع والمعاني والبيان**: للسيوطي، مكتبة مصطفى الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٧٤هـ.
- **شرح العقيدة الأصفهانية**: لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: سعيد بن نصر بن محمد، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- **شرح العقيدة الطحاوية**: لعلي بن علي بن أبي العز، تحقيق: د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي، وشعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة العاشرة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، وطبعة المكتب الإسلامي، الطبعة الرابعة، ١٤١٢هـ.
- **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**: لبهاء الدين عبدالله بن عقيل العقيلي، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- **شرح قواعد الإعراب**: لمحيي الدين الكافيجي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار طلاس، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٩م.
- **شرح الكافية**: للرضي، (طبعة مصورة)، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، بيروت.
- **شرح الكافية البديعية في علوم البلاغة ومحاسن البديع**: لصفيّ الدين الحليّ، تحقيق: د. نسيب نشاوي، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٠٢هـ.

شرح الكافية الشافية: لجمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك الجياني، تحقيق: د. عبدالمنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

- **شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري**: لعبدالله الغنيمان، مكتبة لينة، دمنهور، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.
- **شرح الكرماني على البخاري**: (انظر: الكواكب الدراري).
- **شرح كلا وبلى ونعم**: لأبي محمد مكّي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: د. أحمد حسن فرحات، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ- ١٩٨٣م.
- **شرح مشكل الآثار**: لأبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م. وطبعة أخرى بمؤسسة قرطبة السلفية.
- **شرح معاني الآثار**: لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، تحقيق: محمد زهري النجار، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.
- **شرح المفَصَّل**: لموفق الدين بن يعيش النحوي، عالم الكتب، بيروت.
- **شرح مقامات جلال الدين السيوطي**: للسيوطي، تحقيق: سمير محمود الدروبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
- **شرح مقامات الحريري**: للشريشي، مصوَّرة دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى.
- **شرح المقدمة الجزولية**: للشلوبين، تحقيق: د. تركي العتيبي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.
- **شرح نونية ابن القيم**: للهرّاس، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٦هـ.
- **شرح الهداية**: لأبي العباس أحمد بن عمار المهدوي، تحقيق ودراسة: د. حازم سعيد حيدر، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
- **الشريعة**: لأبي بكر محمد بن الحسين الآجري، تحقيق: د. عبدالله بن عمر بن سليمان الدميجي، دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

- **شعب الإيمان**: (انظر: الجامع لشعب الإيمان).
- **شعر عبدالله بن الزبعرى**: جمع د. يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- **الشعر والشعراء**: لابن قتيبة، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، دار المعارف، مصر ١٩٦٦م.
- **الشفا بتعريف حقوق المصطفى ﷺ**: للقاضي عياض، تحقيق: كمال بسيوني زغلول المصري، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م، وطبعة مكتبة صبيح، القاهرة.
- **الشمائل المحمدية**: لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، تعليق: عزت عبيد الدعاس، دار الحديث للطباعة، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ .
- **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**: لابن مالك، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، مصر.
- **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها**: لأبي الحسين أحمد بن فارس، تحقيق: د. عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- **الصارم المسلول على شاتم الرسول ﷺ**: لأحمد بن عبدالحليم بن تيمية، تحقيق: محمد بن عبدالله بن عمر الحلواني، ومحمد كبير أحمد شودري، دار رمادي، الدمام، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.
- **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**: لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٩٩٠م.

- **صحيح الأدب المفرد للإمام البخاري**: للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، تحقيق: دار الصديق بالجبيل، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.
- **صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري**: لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، المطبعة السلفية، القاهرة.
- **صحيح الترغيب والترهيب**: للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- **صحيح الجامع الصغير وزيادته**: للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.
- **صحيح ابن خزيمة**: لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م.
- **صحيح سنن الترمذي**: للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- **صحيح سنن أبي داود**: للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ، وطبعة مكتب التربية العربي لدول الخليج.
- **صحيح سنن ابن ماجه**: للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.
- **صحيح سنن النسائي باختصار السند**: للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م.
- **صحيح مسلم**: لأبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار التراث العربي، بيروت.

- **الصلة**: لأبي القاسم خلف بن عبدالملك بن بشكوال، تحقيق: السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م، الطبعة الثانية، وطبعة الدار المصرية، مصر ١٩٦٦م.
- **صلة الجمع**: (انظر: تفسير مبهمات القرآن).
- **صلة الخلف بموصول السلف**: لمحمد بن سليمان الروداني، تحقيق: د. محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
- **صلة الصلة**: لأبي جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الغرناطي، تحقيق: د. عبدالسلام الهراس، وسعيد أعراب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.
- **الصناعتين الكتابة والشعر**: لأبي هلال الحسن بن عبدالله العسكري، تحقيق: د. مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.
- **الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة**: لابن قيم الجوزية، تحقيق: علي الدخيل الله، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الثالثة، ١٤١٨هـ.
- **الضعفاء الصغير**: لمحمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
- **الضعفاء الكبير**: لأبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي، تحقيق: د. عبدالمعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.
- **الضعفاء والمتروكون**: لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

- **الضعفاء والمتروكين**: لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن الجوزي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- **الضعفاء والمتروكين**: لأحمد بن علي بن شعيب النسائي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، وطبعة مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- **ضعيف الأدب المفرد للإمام البخاري**: للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، دار الصديق - الجبيل، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- **ضعيف الترغيب والترهيب للمنذري**: للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- **ضعيف الجامع الصغير وزيادته**: للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ .
- **ضعيف سنن الترمذي**: للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت ودمشق وعمان، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م ، وطبعة مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٢٠هـ.
- **ضعيف سنن أبي داود**: للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت ودمشق وعمان، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- **ضعيف سنن ابن ماجه**: للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت ودمشق وعمان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- **ضعيف سنن النسائي**: للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت ودمشق وعمان، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م، وطبعة مكتبة المعارف، الرياض، ١٤١٩هـ.
- **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**: لشمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

- **الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد**: لأبي الفضل كمال الدين جعفر بن ثعلب الأدفوي، تحقيق: سعد محمد حسن، الدار المصرية، مصر ١٩٦٦م.
- **الطبقات**: لأبي عمرو خليفة بن خياط، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري، دار طيبة، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- **طبقات الأولياء**: للشيخ عمر بن علي بن أحمد بن الملقن المصري، تحقيق: نور الدين شريبة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- **طبقات الحفّاظ**: للحافظ جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- **طبقات الحنابلة**: للقاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلى، دار المعرفة، بيروت.
- **الطبقات السنية في تراجم الحنفية**: لتقي الدين بن عبدالقادر التميمي الغزي، تحقيق: د. عبدالفتاح محمد الحلو، دار الرفاعي، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- **طبقات الشافعية**: لأبي بكر تقي الدين بن قاضي شهبة، تحقيق: د. عبدالعليم خان، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدراباد، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- **طبقات الشافعية**: لأبي بكر بن هداية الله الحسيني، تحقيق: عادل نويهض، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- **طبقات الشافعية الكبرى**: لتاج الدين أبي نصر عبدالوهاب بن علي السبكي، تحقيق: محمود محمد الطناحي، وعبدالفتاح محمد الحلو، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- **طبقات علماء الحديث**: لأبي عبدالله محمد بن أحمد الصالحي، تحقيق: أكرم البوشي، وإبراهيم الزيبق، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

- **طبقات فحول الشعراء**: لمحمد بن سلام الجمحي، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة.
- **طبقات الفقهاء**: لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي، تحقيق: د. إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- **طبقات القراء**: لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: د. أحمد خان، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، وطبعة مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، تحقيق: بشار عوَّاد معروف وآخرين، والمطبوعة بعنوان: (معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار).
- **الطبقات الكبرى**: لمحمد بن سعد بن منيع الزهري، دار صادر، بيروت.
- **الطبقات الكبرى (القسم المتمم لتابعي أهل المدينة)**: لمحمد بن سعد بن منيع الزهري، تحقيق: زياد محمد منصور، الجامعة الإسلامية - المجلس العلمي، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- **طبقات المدلسين**: للإمام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: د. عاصم ابن عبدالله القريوتي، الطبعة الأولى.
- **طبقات المفسرين**: لأحمد بن محمد الأدنه وي، تحقيق: د. سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- **طبقات المفسرين**: لشمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداودي، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- **طبقات المفسرين**: للحافظ جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.

- **الطراز في شرح ضبط الخراز**: للإمام أبي عبدالله محمد بن عبدالله التَّنسي، تحقيق: د. أحمد بن أحمد شرشال، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- **الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز**: ليحيى بن حمزة العلوي اليمني، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- **طريق الهجرتين**: لابن قيم الجوزية، تحقيق: محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ.
- **طيبة النشر في القراءات العشر**: لمحمد بن محمد بن الجزري، تحقيق: محمد تميم الزعبي، دار الهدى، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- **الطيوريات**: لأبي طاهر أحمد بن محمد السلفي الأصبهاني، تحقيق: مأمون الصاغرجي، ومحمد أديب الجادر، دار البشائر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ. وطبعة أضواء السلف، الرياض، ١٤٢٥هـ، دراسة وتحقيق: د. سمان يحيى معالي، وعباس صخر الحسن.
- **الظاءات في القرآن الكريم**: للإمام أبي عمرو الداني، تحقيق: د. علي حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ .
- **ظاءات القرآن الكريم**: نظم أبي العباس أحمد بن عمار المهدوي، شرح التجيبي، تحقيق: محمد سعيد المولوي، دار الفكر المعاصر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- **العجاب في بيان الأسباب**: لشهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: د. عبدالحكيم محمد الأنيس، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

- **عروس الأفراح (ضمن شروح التلخيص)**: لبهاء الدين بن السبكي، مطبعة عيسى الحلبي، مصر.
- **العروض**: لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: د. أحمد فوزي الهيب، دار القلم، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- **العزيز شرح الوجيز (المعروف بالشرح الكبير)**: للرافعي، تعليق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبدالموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- **عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي**: لمحمود رزق سليم، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨١هـ.
- **العصر المماليكي في مصر والشام**: للدكتور: سعيد عبدالفتاح عاشور، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٦٥م.
- **العظمة**: لأبي الشيخ الأصبهاني، تحقيق: رضاء الله المباركفوري، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- **عقيدة السلف وأصحاب الحديث**: لأبي عثمان إسماعيل بن عبدالرحمن الصابوني، تحقيق: ناصر الجديع، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
- **العقيدة النظامية**: لعبدالملك الجويني، تحقيق: أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية، مصر، ١٣٩٩هـ.
- **علل الحديث**: لأبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي، دار المعرفة، بيروت ١٤٠٥هـ.
- **العلل المتناهية في الأحاديث الواهية**: لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن الجوزي، تحقيق: إدارة العلوم الأثرية، باكستان، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ.

- **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**: لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني ، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
- **علل الوقوف**: لأبي عبدالله محمد بن طيفور السجاوندي، تحقيق: د. محمد بن عبدالله بن محمد العيدي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.
- **العلل ومعرفة الرجال**: لأحمد بن محمد بن حنبل، تحقيق: د. وصي الله بن محمد عباس، المكتب الإسلامي، بيروت، ودار الخاني، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
- **علوم الحديث**: لأبي عمرو عثمان بن عبدالرحمن الشهرزوري (ابن الصلاح)، تحقيق: د. نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق.
- **علوم القرآن بين البرهان والإتقان «دراسة مقارنة»**: للدكتور: حازم بن سعيد حيدر، دار الزمان، المدينة المنورة، ١٤٢٠هـ .
- **عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ**: لأحمد بن يوسف السمين الحلبي، تحقيق: د. محمد التونجي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.
- **العمدة في غريب القرآن**: لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: د. يوسف عبدالرحمن المرعشلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.
- **العمدة في محاسن الشعر وآدابه**: لأبي علي الحسن بن رشيق القيرواني، تحقيق: د. محمد قرقزان، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

- **عمل اليوم والليلة**: لأبي بكر أحمد بن محمد الدينوري المعروف بابن السني، تحقيق: أبي محمد عبدالرحمن كوثر البرني، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، وطبعة مكتبة الباز والمؤيد الأولى، تحقيق: بشير عيون ١٤٠٧هـ.
- **العواصم من القواصم**: لأبي بكر بن العربي، تحقيق: د. عمار طالبي، مكتبة دار التراث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- **العين**: للخليل بن أحمد الفراهيدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- **غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار**: لأبي العلاء الهمذاني، تحقيق: د. أشرف محمد فؤاد طلعت، من مطبوعات الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، ضمن سلسلة أصول «النَّشر»، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- **غاية النهاية في طبقات القراء**: لشمس الدين محمد بن محمد الجزري، تحقيق: ج. برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- **غرائب التفسير وعجائب التأويل**: لمحمود بن حمزة الكرماني، تحقيق: د. شمران سركال يونس العجلي، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، مؤسسة علوم القرآن، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- **غرائب القرآن ورغائب الفرقان**: لنظام الدين الحسن بن محمد القمي، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م.
- **غرر التبيان فيمن لم يُسَمَّ في القرآن**: لبدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة، تحقيق: د. عبدالجواد خلف، دار قتيبة، دمشق وبيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

- **غريب الحديث**: لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي، تحقيق: د. حسين محمد محمد شرف، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.
- **غيث النفع في القراءات السبع**: لعلي النوري الصفاقسي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ، (بحاشية سراج القارئ المبتدي).
- **الغيلانيات**: لأبي بكر محمد بن عبدالله، تحقيق: د. مرزوق بن هياس الزهراني، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- **الفائق في غريب الحديث**: لجار الله محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.
- **الفارق بين المصنف والسارق**: للحافظ السيوطي، تحقيق: علي حسن عبدالحميد، دار الهجرة، الدمام، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- **فتاوى ابن الصلاح**: لابن الصلاح، تحقيق: عبدالمعطي قلعجي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- **الفتاوى الكبرى**: لابن تيمية، قدّم له حسنين محمد مخلوف، دار المعرفة، بيروت.
- **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب، ترقيم محمد فؤاد عبدالباقي، المطبعة السلفية، مصر.
- **فتح البيان في مقاصد القرآن**: لأبي الطيب صديق حسن خان القنوجي البخاري، تحقيق: عبدالله بن إبراهيم الأنصاري، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.
- **الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني مع مختصر شرحه بلوغ الأماني**: لأحمد عبدالرحمن البنا الساعاتي، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية.

- **فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن**: لأبي يحيى زكريا الأنصاري، تحقيق: محمد علي الصابوني، دار القرآن الكريم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
- **الفتح القدسي في آية الكرسي**: لبرهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي، تحقيق: أ. د. سعود بن عبدالله الفنيسان، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- **فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير**: لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، الطبعة الثانية، ١٣٨٣هـ- ١٩٦٤م. وطبعة دار الوفاء بتحقيق عميرة، الأولى، ١٤١٥هـ.
- **فتح الوصيد في شرح القصيد**: للشيخ علم الدين السخاوي، تحقيق: د. مولاي محمد الإدريسي الطاهري، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.
- **الفتن**: لنعيم بن حماد الخزاعي، تحقيق: سمير الزهيري، مكتبة التوحيد، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- **فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب**: لشرف الدين الحسين بن محمد الطيبي، حقق في عدة رسائل جامعية في قسم التفسير بالجامعة الإسلامية.
- **فردوس الأخبار بمأثور الخطاب المخرج على كتاب الشهاب**: لشيرويه بن شهردار الديلمي، تحقيق: فواز أحمد الزمرلي، ومحمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
- **الفرق بين الضاد والظاء في كتاب الله عز وجل وفي المشهور من الكلام**: لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق: د. أحمد كشك، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

- **الفرق بين الظاء والضاد**: لأبي القاسم سعد بن علي بن محمد الزنجاني، تحقيق وتقديم: محمد سعيد المولوي، دار الفكر المعاصر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ. (مطبوع مع كتاب ظاءات القرآن الكريم للمهدوي بشرح البرقي).
- **الفروق اللغوية**: لأبي هلال الحسن بن عبدالله بن سهل العسكري، نشر بعناية: حسام الدين القدسي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- **الفروق أو أنوار البروق في أنواء الفروق**: لأبي العباس أحمد بن إدريس الصنهاجي القرافي، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- **الفريد في إعراب القرآن المجيد**: للمنتجب حسين بن أبي العز الهمداني، تحقيق: د. فهمي حسن النمر، ود. فؤاد علي مخيمر، دار الثقافة، قطر، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- **الفصل في الملل والنحل**: لابن حزم، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٦هـ.
- **فضائل الصحابة**: للإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: د. وصيّ الله بن محمد عباس، نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
- **فضائل القرآن**: لأحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: د. فاروق حمادة، دار إحياء العلوم، بيروت، ودار الثقافة، الدار البيضاء، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- **فضائل القرآن**: لابن كثير، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

- **فضائل القرآن**: لأبي بكر الفريابي، تحقيق: يوسف عثمان جبريل، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.
- **فضائل القرآن وتلاوته وخصائص تُلاتِه وحملته**: لأبي الفضل عبدالرحمن بن أحمد الرازي، تحقيق: د. عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.
- **فضائل القرآن وما أنزل من القرآن بمكة وما نزل بالمدينة**: لأبي عبدالله محمد ابن أيوب بن الضريس، تحقيق: د. مسفر بن سعيد دماس الغامدي، دار حافظ، جدة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م، وطبعة دار الفكر، دمشق، تحقيق: غزوة بدير، ١٤٠٨هـ.
- **فضائل القرآن ومعالمه وآدابه**: لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق: أحمد بن عبدالواحد الخياطي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.
- **فضل قيام الليل والتهجد**: لأبي بكر محمد بن الحسين الآجري، تحقيق: عبداللطيف بن محمد الجيلاني الآسفي، دار الخضيري، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- **فقه اللغة وسر العربية**: لأبي منصور الثعالبي، تحقيق: د. فائز محمد، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.
- **الفلك الدائر على المثل السائر**: لعز الدين عبدالحميد بن هبة الله بن أبي الحديد، تحقيق: د. أحمد الحوفي، ود. بدوي طبانة، دار الرفاعي، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.
- **فنون الأفنان في عيون علوم القرآن**: للإمام أبي الفرج عبدالرحمن بن الجوزي، تحقيق: د. حسن ضياء الدين عتر، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م.

- **الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط**: منشورات المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، عمان – الأردن:

أ- **علوم القرآن (مخطوطات التفسير وعلومه)**، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ.

ب- **علوم القرآن (مخطوطات القراءات)**، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ.

ج- **الحديث النبوي الشريف وعلومه ورجاله**، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

د- **الفقه وأصوله**، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

- **فهرس الفهارس والأثبات**: للشيخ عبدالحي الكتاني، باعتناء: د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.
- **فهرس كتب القراءات**: في مكتبة المخطوطات بالجامعة الإسلامية، عمادة شؤون المكتبات، ١٤١٥هـ.
- **الفهرست**: لمحمد بن إسحاق النديم، تحقيق: رضا تجدّد، دار المسيرة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨م.
- **فهرسة ابن خير الإشبيلي**: لأبي بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة الأموي، تحقيق: محمد فؤاد منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.
- **فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم**: إعداد مركز الدراسات القرآنية بمجمع الملك فهد، طبع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ١٤٢٤هـ.
- **فَهْم القرآن ومعانيه**: لأبي عبدالله الحارث بن أسد المحاسبي، تحقيق: حسين القُوَّتْلي، منشورات دار الكندي، ودار الفكر للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، ١٣٩٨هـ، مطبوع مع كتاب «العقل» للمحاسبي، ١٣٩٢هـ.
- **الفوائد**: لأبي عبدالله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيِّم الجوزية، باعتناء: أحمد راتب عرموش، دار النفائس، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٢هـ.

- **الفوائد**: وهو الجزء الثاني من حديث يحيى بن معين برواية أبي بكر المروزي عنه، تحقيق: د. خالد بن عبدالله السبيت، مكتبة الرشد، الرياض، وشركة الرياض، الرياض، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- **الفوائد البهية في تراجم الحنفية**: لأبي الحسنات محمد عبدالحي اللكنوي الهندي، تحقيق: محمد بدر الدين أبو فراس النعماني، دار الكتاب الإسلامي، بيروت.
- **فوائد في مشكل القرآن**: لعز الدين عبدالعزيز بن عبدالسلام، تحقيق: د. سيد رضوان علي الندوي، دار الشروق، جدة، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- **الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة**: لمحمد بن علي الشوكاني، تحقيق: عبدالرحمن بن يحيى المعلمي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- **الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان**: المنسوب إلى ابن قيم الجوزية، دار الكتب العلمية، بيروت.
- **فوات الوفيات والذيل عليها**: لمحمد بن شاكر الكتبي، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت.
- **فيض القدير شرح الجامع الصغير**: لمحمد عبدالرؤوف المناوي، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٣٩١هـ.
- **قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة**: لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: د. ربيع بن هادي المدخلي، مكتبة لينة، دمنهور، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
- **القاموس المحيط**: لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

- **قانون التأويل**: لأبي بكر محمد بن عبدالله بن العربي المعافري، تحقيق: محمد السليماني، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
- **القبس في شرح موطأ الإمام مالك بن أنس**: لأبي بكر بن العربي المعافري، تحقيق: د. محمد عبدالله ولد كريم، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م.
- **قصيدتان في تجويد القرآن**: لأبي مزاحم الخاقاني ولعلم الدين السخاوي، تحقيق: د. عبدالعزيز عبدالفتاح القارئ، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ.
- **القطع والائتناف**: لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق: د. عبدالرحمن بن إبراهيم المطرودي، دار عالم الكتب، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.
- **قطف الأزهار في كشف الأسرار**: لأبي الفضل عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: د. أحمد بن محمد الحمادي، إصدار وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، إدارة الشؤون الإسلامية بقطر، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
- **القند في ذكر علماء سمرقند**: لنجم الدين عمر بن محمد النسفي، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ- ١٩٩١م.
- **قواعد الأحكام في مصالح الأنام**: لأبي محمد عز الدين عبدالعزيز بن عبدالسلام، دار المعرفة، بيروت.
- **قواعد في علوم الحديث**: لظفر أحمد العثماني التهانوي، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الخامسة، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

- **القول الوجيز في فواصل الكتاب العزيز**: للشيخ رضوان بن محمد المخللاتي، تحقيق: عبدالرزاق بن علي موسى، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
- **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**: لشمس الدين أبي عبدالله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: محمد عوامة، وأحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ومؤسسة علوم القرآن، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
- **الكافي**: لأبي عبدالله بن شريح الرعيني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية، ١٣٧٩هـ، (بحاشية المكرر).
- **الكافية الشافية**: لابن قيم الجوزية بشرح أحمد بن إبراهيم بن عيسى، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦هـ.
- **الكامل**: لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: د. محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
- **الكامل في التاريخ**: لعز الدين أبي الحسن علي بن أبي الكرم، تحقيق: د. عمر عبدالسلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
- **الكامل في ضعفاء الرجال**: لأبي أحمد عبدالله بن عدي الجرجاني، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
- **الكتاب**: لأبي بشر عمرو بن عثمان سيبويه، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى.
- **كتاب الزينة**: (انظر: الزينة في الكلمات الإسلامية العربية).

- **كشاف اصطلاحات الفنون**: للشيخ محمد علي التهانوي، تحقيق: د. علي دحروج، مكتبة لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.
- **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**: لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: مصطفى حسين أحمد، دار الريان للتراث، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
- **كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة**: لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ.
- **الكشف الإلهي عن شديد الضعف والموضوع والواهي**: لمحمد بن محمد الحسيني السندروسي، تحقيق: د. محمد محمود أحمد بكار، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، ودار العليان، بريدة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م.
- **كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس**: لإسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٥١هـ، وطبعة دار التراث بتصحيح الشيخ أحمد القلاش.
- **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**: لمصطفى بن عبدالله المعروف بحاجي خليفة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.
- **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**: لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
- **كشف المعاني في المتشابه من المثاني**: لبدر الدين بن جماعة، تحقيق: عبدالجواد خلف، دار الوفاء، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

- **الكشف والبيان**: لأبي إسحاق الثعلبي، تحقيق: أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- **الكشف والتنبيه على الوصف والتشبيه**: لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق: د. هلال ناجي، ووليد بن أحمد الحسين، من إصدارات مجلة الحكمة، بريطانيا، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- **الكليات**: لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، تحقيق: د. عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- **كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال**: لعلاء الدين علي المتقي الهندي البرهان فوري، تحقيق: بكري حياني وزميله، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- **كنز المعاني في شرح حرز الأماني**: (انظر: الجعبري ومنهجه).
- **الكنى والأسماء**: لأبي بشر محمد بن أحمد بن حماد الدولابي، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- **الكنى والأسماء**: لمسلم بن الحجاج، تحقيق: عبدالرحيم محمد أحمد القشقري، الجامعة الإسلامية، المجلس العلمي، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- **الكواكب الدراري شرح صحيح البخاري**: لمحمد بن يوسف الكرماني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ.
- **الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة**: للشيخ نجم الدين الغزي، تحقيق: د. جبرائيل سليمان جبور، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٩م.

- **الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات**: لأبي البركات محمد بن أحمد المعروف بابن الكيّال، تحقيق: عبدالقيوم عبدرب النبي، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ.
- **اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة**: لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٣هـ.
- **لباب التأويل في معاني التنزيل**: (انظر: تفسير الخازن).
- **اللباب في تهذيب الأنساب**: لعز الدين بن الأثير الجزري، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- **اللباب في علل البناء والإعراب**: لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- **اللباب في علوم الكتاب**: لأبي حفص عمر بن علي بن عادل، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- **لباب النقول في أسباب النزول**: لجلال الدين السيوطي، دار إحياء العلوم، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- **لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ**: للحافظ تقي الدين محمد بن فهد المكي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- **لسان العرب**: لابن منظور، دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- **لسان الميزان**: للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.

- **لطائف الإشارات**: للإمام القشيري، تحقيق: د. إبراهيم بسيوني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثالثة.
- **لطائف المنن**: لابن عطاء الله السكندري، تحقيق: د. عبدالحليم محمود، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية.
- **لغات القبائل الواردة في القرآن الكريم**: لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق: د. عبدالحميد السيد طلب، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٨٥م.
- **ليس في كلام العرب**: لابن خالويه، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، مكة المكرمة، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- **ما ينصرف وما لا ينصرف**: لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- **المؤتلف والمختلف**: لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: د. موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- **مؤلفات ابن الجوزي**: لعبدالحميد العلوجي، مركز المخطوطات والتراث والوثائق، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- **المبسوط في القراءات العشر**: لأحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني، تحقيق: سبيع حمزة حاكمي، مجمع اللغة العربية بدمشق، بدون تاريخ.
- **متشابه القرآن العظيم**: لأبي الحسين أحمد بن جعفر بن أبي داود المنادي، تحقيق: عبدالله بن محمد الغنيمان، مكتبة لينة، مصر، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**: لضياء الدين محمد بن محمد بن الأثير الجزري، تحقيق: الشيخ كامل محمد محمد عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

- **مجاز القرآن**: لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق: د. محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- **مجاز القرآن (وهو: الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز)**: لأبي محمد عز الدين عبدالعزيز بن عبدالسلام، تحقيق: د. محمد مصطفى بن الحاج، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ليبيا، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٢م، ومصوَّرة دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٤٠٨هـ، باعتناء رمزي دمشقية.
- **مجالس ثعلب**: لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة.
- **مجالس العلماء**: لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- **المجالسة وجواهر العلم**: لأبي بكر أحمد بن مروان الدينوري، تحقيق: مشهور بن حسن سلمان، جمعية التربية الإسلامية، البحرين، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- **المجتبى من المجتنى**: لأبي الفرج بن الجوزي، تحقيق: د. علي حسين البواب، دار الفائز بالأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
- **المجروحين من المحدّثين والضعفاء والمتروكين**: للحافظ محمد بن حبّان البستي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ.
- **مجمع البحرين في زوائد المعجمين «المعجم الأوسط والمعجم الصغير للطبراني»**: لنور الدين الهيثمي، تحقيق: عبدالقدوس محمد نذير، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

- **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**: لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي بتحرير الحافظين العراقي وابن حجر، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
- **المجمع المؤسس للمعجم المفهرس**: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: د. يوسف عبدالرحمن المرعشلي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.
- **مجمل اللغة**: لأبي الحسين أحمد بن فارس، تحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.
- **المجموع شرح المهذب للشيرازي**: لأبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي، تحقيق: محمد نجيب المطيعي، مكتبة الإرشاد، جدة.
- **مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية**: جمع وترتيب: عبدالرحمن بن محمد بن قاسم وابنه محمد، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.
- **المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث**: لأبي موسى محمد بن أبي بكر المديني الأصفهاني، تحقيق: عبدالكريم العزباوي، من منشورات جامعة أم القرى -مركز البحث العلمي- الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
- **مجموعة تفسير شيخ الإسلام ابن تيمية من ست سور: الأعلى، الشمس، الليل، العلق، البينة، الكافرون**، تحقيق: عبدالصمد شرف الدين، الدار القيمة، بمباي، الهند، ١٣٧٤هـ-١٩٥٤م.
- **المُجيد في إعراب القرآن المجيد**: لإبراهيم بن محمد الصفاقسي، تحقيق: موسى محمد زنين، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ليبيا، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ- ١٩٩٢م.

- **محاسن التأويل**: للقاسمي، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، عناية هشام البخاري، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
- **محاضرة الأوائل ومسامرة الأواخر**: لعلاء الدين علي دده السكتواري، المطبعة المنيرية، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٠٠هـ.
- **المحبر**: لمحمد بن حبيب، تحقيق: د. إيلزة ليختن ستيستر، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات**: لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف وزملائه، دار سزكين - إستانبول، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**: لأبي محمد عبدالحق بن غالب بن عطية، تحقيق: المجلس العلمي بفاس، المغرب، ١٤١٣هـ، مصوَّرة مكتبة ابن تيمية، القاهرة.
- **المحرر الوجيز في عدّ آي الكتاب العزيز**: شرح وتوجيه أرجوزة الشيخ محمد المتولي، تأليف: عبدالرزاق علي موسى، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
- **المحصول في علم أصول الفقه**: لفخر الدين محمد بن عمر الرازي، تحقيق: د. طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
- **المحكم في نقط المصاحف**: للإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق: د. عزة حسن، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ.
- **المحكم والمحيط الأعظم**: لعلي بن إسماعيل بن سيده، تحقيق: مصطفى السقا، ود. حسين نصار، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٣٧٧هـ- ١٩٥٨م.
- **المحلَّى**: لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم، دار الجيل، ودار الآفاق الجديدة، بيروت.

- **المحيط في اللغة**: للصاحب إسماعيل بن عباد، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، مؤسسة عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٥٤م.
- **مختصر اختلاف العلماء**: للجصاص، تحقيق: عبدالله نذير أحمد، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ.
- **مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مستدرك أبي عبدالله الحاكم**: لسراج الدين عمر بن علي المعروف بابن الملقن، تحقيق: عبدالله بن حمد اللحيدان، وسعد بن عبدالله بن عبدالعزيز آل حميد، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
- **مختصر التبيين لهجاء التنزيل**: للإمام أبي داود سليمان بن نجاح، تحقيق: د. أحمد شرشال، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ١٤٢١هـ.
- **مختصر ابن الحاجب**: (انظر: بيان المختصر).
- **مختصر زوائد مسند البزار على الكتب الستة ومسند أحمد**: لأحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تحقيق: صبري بن عبدالخالق أبو ذر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- **مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة**: اختصار محمد الموصلي، مكتبة الرياض الحديثة، وطبعة أضواء السلف، الرياض، تحقيق: د. الحسن العلوي، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- **مختصر العلو للذهبي**: اختصار وتحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ.
- **مختصر في شواذ القراءات**: لابن خالويه، نشره: برجشتراسر، مصوّرة دار الهجرة.

- **مختصر قيام الليل -لمحمد بن نصر المروزي-**: لأحمد بن علي المقريزي، أحاديث أكادمي فيصل اباد، باكستان، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ.
- **مدارج السالكين بين منازل «إياك نعبد وإياك نستعين»**: لأبي عبدالله محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، تحقيق: محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.
- **مدارك التنزيل وحقائق التأويل**: لأبي البركات عبدالله بن أحمد النسفي، دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي وشركاه)، القاهرة.
- **المداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي**: لأبي الفيض أحمد بن محمد بن الصديق الغماري، دار الكتبي بمصر، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.
- **المدخل إلى السنن الكبرى**: لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، تحقيق: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، مكتبة أضواء السلف، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ.
- **المدخل إلى كتاب الإكليل**: لأبي عبدالله الحاكم النيسابوري، تحقيق: د. فؤاد عبدالمنعم أحمد، دار الدعوة، الإسكندرية.
- **المدخل لدراسة القرآن الكريم**: للدكتور: محمد أبو شهبة، مكتبة السنة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- **المدهش**: لأبي الفرج جمال الدين عبدالرحمن بن علي بن الجوزي، دار الجيل، بيروت.
- **المدونة الكبرى**: للإمام مالك بن أنس، دار صادر، بيروت.
- **المراسيل**: لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

- **مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع**: لصفي الدين عبدالمؤمن بن عبدالحق البغدادي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م.
- **المرتجل**: لأبي محمد عبدالله بن أحمد بن الخشاب، تحقيق: علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م.
- **المرتجل في شرح القلادة السمطية في توشيح الدريدية**: للحسن بن محمد بن الحسن الصغاني، تحقيق: د. أحمد خان، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.
- **المرشد في الوقف والابتداء**: للعَمَّاني، رسالة جامعية في جامعة أم القرى، دراسة وتحقيق: هند العبدلي، ١٤٢٣هـ.
- **المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز**: للإمام شهاب الدين عبدالرحمن بن إسماعيل أبي شامة المقدسي، تحقيق: طيار آلتي قولاج، دار صادر، بيروت، ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م.
- **مرويات الإمام أحمد في التفسير**: جمع وتخريج: د. حكمت بشير ياسين وزملائه، مكتبة المؤيد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.
- **مرويات الصحابة -رضي الله عنهم- في الحوض والكوثر**: جمع: عبدالقادر محمد عطا صوفي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.
- **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**: للحافظ السيوطي، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى بك وزملائه، مكتبة دار التراث، القاهرة، الطبعة الثالثة.
- **المسائل البصريات**: لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. محمد أحمد الشاطر، مطبعة المدني، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

- **المسائل الحلبيات**: لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- **مسائل نافع بن الأزرق عن عبدالله بن عباس**: تحقيق: د. محمد أحمد الدالي، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- **المستدرك على الصحيحين**: لأبي عبدالله الحاكم، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٨هـ.
- **المستدرك على مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية**: لمحمد بن عبدالرحمن بن محمد بن قاسم، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- **المستصفى من علم الأصول**: لأبي حامد الغزالي، تحقيق: د. محمد سليمان الأشقر، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- **المسند**: للإمام أحمد بن حنبل، مؤسسة قرطبة - القاهرة، وطبعة أخرى بتحقيق: أحمد محمد شاكر، مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة، وطبعة ثالثة، بتحقيق: شعيب الأرنؤوط وزملائه، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.
- **المسند**: لأبي بكر عبدالله بن الزبير الحميدي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، عالم الكتب، بيروت.
- **مسند إسحاق بن راهويه**: لإسحاق بن راهويه، تحقيق: د. عبدالغفور عبدالحق البلوشي، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- **مسند البزار**: (انظر: البحر الزخار).
- **مسند الدارمي**: (انظر: سنن الدارمي).
- **مسند أبي داود الطيالسي**: لسليمان بن داود بن الجارود الطيالسي، مصورة دار المعرفة، بيروت، عن طبعة دائرة المعارف النظامية بالهند، ١٣٢١هـ.
- **مسند الديلمي**: (انظر: فردوس الأخبار).
- **مسند الروياني**: لأبي بكر محمد بن هارون الروياني، تحقيق: أيمن علي أبو يماني، مؤسسة قرطبة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

- **مسند ابن أبي شيبة**: لأبي بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبة، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، وأحمد بن فريد المزيدي، دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- **مسند أبي عوانة**: لأبي عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني، تحقيق: أيمن عارف الدمشقي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- **مسند أبي يعلى الموصلي**: لأبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلي، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ومؤسسة علوم القرآن، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٩٨م، وطبعة دار المأمون بتحقيق: حسين أسد، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
- **المشتبه في الرجال: أسمائهم وأنسابهم**: لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، الدار العلمية، دلهي، الهند، الطبعة الثانية، ١٩٨٧م.
- **مشكل الآثار**: (انظر: شرح مشكل الآثار).
- **مشكل إعراب القرآن**: لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي القيرواني، تحقيق: ياسين محمد السواس، دار اليمامة، دمشق وبيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- **المصاحف**: لأبي بكر عبدالله بن أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: الدكتور محب الدين عبدالسبحان واعظ، وزارة الأوقاف، قطر، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- **مصاعد النظر للإشراف على مقاصد السور**: لبرهان الدين أبي الحسن إبراهيم ابن عمر البقاعي الشافعي، تحقيق: عبدالسميع محمد أحمد حسين، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

- **مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه**: لأحمد بن أبي بكر البوصيري، تحقيق: موسى محمد علي وآخرين، دار الكتب الحديثة، مصر.
- **المصباح في المعاني والبيان والبديع**: لبدر الدين بن مالك الشهير بابن الناظم، تحقيق: د. حسني عبدالجليل يوسف، مكتبة الآداب، مصر.
- **المصباح المنير**: لأحمد بن محمد بن علي الفيومي، مكتبة لبنان، بيروت ١٩٨٧م.
- **المصنف**: لأبي بكر عبدالرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- **المصنف في الأحاديث والآثار**: لابن أبي شيبة، أبي بكر عبدالله بن محمد، طبع دار القرآن، مصور عن طبعة الدار السلفية، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ.
- **المصنف (الجزء المفقود)**: لأبي بكر عبدالله بن محمد بن إبراهيم بن أبي شيبة، تحقيق: عمر بن غرامة العمروي، دار عالم الكتب، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- **المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية**: لشهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: غنيم بن عباس، وياسر بن إبراهيم، دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، وطبعة دار المعرفة، بيروت، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي.
- **المعارف**: لابن قتيبة، تحقيق: د. ثروت عكاشة، دار المعارف، مصر، الطبعة الرابعة.
- **المعالم الأثيرة في السنة والسيرة**: لمحمد محمد حسن شُرَّاب، دار القلم، دمشق، والدار الشامية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

- **معاني القرآن**: لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، دار السرور، بيروت.
- **معاني القرآن**: لأبي الحسن سعيد بن مسعدة (الأخفش الأوسط)، تحقيق: د. فائز فارس، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- **معاني القرآن الكريم**: لأبي جعفر النحاس، تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى -معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي-، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- **معاني القرآن وإعرابه**: لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، تحقيق: د. عبدالجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- **معترك الأقران في إعجاز القرآن**: للحافظ جلال الدين السيوطي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الفكر، القاهرة، وطبعة أخرى بتحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- **المعتمد في أصول الفقه**: لأبي الحسين البصري، تحقيق: محمد حميد الله وآخرين، المعهد العلمي الفرنسي، دمشق، ١٩٦٤م.
- **المعجم**: لأبي سعيد أحمد بن محمد الأعرابي، تحقيق: عبدالمحسن بن إبراهيم الحسيني، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- **المعجم**: لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المقرئ الأصبهاني، تحقيق: أبي عبدالرحمن عادل بن سعد، مكتبة الرشد، الرياض، شركة الرياض، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- **معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)**: لياقوت الحموي، تحقيق: د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.

- **معجم الأمكنة الوارد ذكرها في صحيح البخاري**: لسعد بن جنيدل، مطبوعات دارة الملك عبدالعزيز، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- **المعجم الأوسط**: لسليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، تحقيق: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، وطبعة دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م، تحقيق: طارق بن عوض الله، وعبدالمحسن بن إبراهيم الحسيني.
- **معجم البلدان**: لشهاب الدين ياقوت بن عبدالله الحموي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- **معجم الدراسات القرآنية**: للدكتورة: ابتسام مرهون الصفار، بغداد.
- **المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع**: جمع وإعداد وتحرير الدكتور محمد عيسى صالحية، مطبوعات معهد المخطوطات العربية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٢م.
- **معجم الصحابة**: لأبي الحسين عبدالباقي بن قانع البغدادي، تحقيق: صلاح بن سالم المصراتي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
- **المعجم الصغير**: لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، دار الكتب العلمية، بيروت.
- **معجم غريب القرآن مستخرجاً من صحيح البخاري**: وضعه محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء الكتب العربية (عيسى الحلبي).
- **المعجم الكبير**: لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية.

- **معجم المؤلفين**: لعمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.
- **معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع**: لأبي عبيد عبدالله بن عبدالعزيز البكري الأندلسي، تحقيق: مصطفى السقا، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
- **معجم المصطلحات البلاغية وتطورها**: للدكتور: أحمد مطلوب، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ- ١٤٠٦هـ، وطبعة مكتبة لبنان، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ.
- **معجم مصنفات الحنابلة**: لعبدالله بن محمد الطريقي، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- **معجم مصنفات القرآن الكريم**: للدكتور: علي شواخ إسحاق، دار الرفاعي، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
- **معجم المصنفات الواردة في فتح الباري**: لأبي عبيدة مشهور بن حسن بن سلمان، وأبي حذيفة رائد بن صبري، دار الهجرة، الثقبة، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ- ١٩٩١م.
- **معجم المطبوعات العربية والمعرَّبة**: ليوسف إلياس سركيس، دار صادر، بيروت ١٣٤٦هـ- ١٩٢٨م.
- **معجم المعاجم**: لأحمد الشرقاوي إقبال، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٣م.
- **معجم مفردات الإعلال والإبدال في القرآن الكريم**: للدكتور أحمد بن محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.
- **المعجم المفصل في علوم البلاغة: البديع والبيان والمعاني**: إعداد الدكتورة: إنعام فوَّال عكاوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

- **المعجم المفهرس (تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة)** : لشهاب الدين أبي الفضل أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد شكور محمود الحاجي أمرير المياديني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
- **معجم مقاييس اللغة**: لأبي الحسين أحمد بن فارس، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ- ١٩٩١م.
- **المعجم الوسيط** : أخرجه: إبراهيم مصطفى وزملاؤه، مجمع اللغة العربية، نشرته: المكتبة الإسلامية، إستانبول، تركيا.
- **المعَرَّب**: لأبي منصور الجواليقي، تحقيق: الدكتور: ف. عبدالرحيم، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.
- **معرفة الثقات** : لأبي الحسن أحمد بن عبدالله العجلي الكوفي، بترتيب الإمامين الهيثمي والسبكي مع زيادات ابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبدالعليم عبدالعظيم البستوي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
- **معرفة السنن والآثار**: للبيهقي، تحقيق: عبدالمعطي أمين قلعجي، دار قتيبة، دمشق، ودار الواعي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- **معرفة الصحابة**: لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني، تحقيق: محمد راضي ابن حاج عثمان، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ومكتبة الحرمين، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- **معرفة علوم الحديث** : لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري، تحقيق: سعيد محمد اللحام، دار مكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.
- **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار**: (انظر: طبقات القراء).
- **المعرفة والتاريخ**: لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

- **المعلم بفوائد مسلم**: للمازري، تحقيق: محمد الشاذلي النيفر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٢م.
- **المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب**: لأحمد بن يحيى الونشريسي، إشراف: د. محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- **المغازي**: لعبدالله بن محمد بن أبي شيبة، تحقيق: د. عبدالعزيز بن إبراهيم العمري، دار إشبيليا، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- **المغني**: لابن قدامة، تحقيق: د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي، وعبدالفتاح محمد الحلو، دار هجر بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- **المغني في الضعفاء**: لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: د. نور الدين عتر.
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**: لجمال الدين عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- **مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية أهل العلم والإرادة**: لشمس الدين أبي عبدالله محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، تحقيق: علي بن حسن الحلبي الأثري، دار ابن عفان، الخبر، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- **مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم**: لأحمد بن مصطفى المعروف بطاش كبري زاده، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- **مفتاح العلوم**: لأبي يعقوب يوسف بن أبي بكر السكاكي، تحقيق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

- **مفحمات الأقران في مبهمات القرآن**: لجلال الدين السيوطي، تحقيق: إياد خالد الطباع، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ، وطبعة أخرى بتحقيق الدكتور مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، دمشق وبيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.
- **مفردات ألفاظ القرآن**: للحسين بن الفضل الأصفهاني، تحقيق: صفوان عدنان داودي، دار القلم، دمشق، والدار الشامية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
- **المفضليات**: للمفضل بن محمد الضبي، تحقيق: أحمد شاكر، وعبدالسلام هارون، الطبعة الثالثة، ١٣٨٣هـ- ١٩٩٣م.
- **المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم**: لأبي العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي، تحقيق: محيي الدين ديب مستو وآخرين، دار ابن كثير، ودار الكلم الطيب، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.
- **المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة**: لشمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي، تحقيق: عبدالله محمد الصديق، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
- **مقامات الحريري بشرح الشريشي**: للحريري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٣هـ.
- **المقتصد في شرح الإيضاح**: لعبدالقاهر الجرجاني، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام دار الرشيد، العراق، ١٩٨٢م.
- **المقتضب**: لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، وزارة الأوقاف -المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية- القاهرة، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

- **المقتنى في سرد الكنى**: لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: محمد صالح عبدالعزيز المراد، الجامعة الإسلامية -من مطبوعات المجلس العلمي، إحياء التراث الإسلامي، المدينة المنورة، ١٤٠٨هـ.
- **مقدمتان في علوم القرآن (مقدمة كتاب المباني، وتفسير ابن عطية)**: تصحيح الدكتور آرثر جفري، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ.
- **مقدمة تفسير ابن النقيب في علم البيان والمعاني والبديع وإعجاز القرآن**: لأبي عبدالله جمال الدين محمد بن سليمان البلخي ابن النقيب، تحقيق: د. زكريا سعيد علي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.
- **مقدمة جامع التفاسير**: للراغب الأصفهاني، تحقيق: د. أحمد حسن فرحات، دار الدعوة، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- **مقدمة في أصول التفسير**: لأحمد بن تيمية، تحقيق: محمود محمد محمود نصار، مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة.
- **المقرب**: لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، تحقيق: أحمد عبدالستار الجواري، وعبدالله الجبوري، الطبعة الأولى، ١٣٩١هـ- ١٩٧١م.
- **المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد**: لبرهان الدين إبراهيم بن محمد ابن مفلح، تحقيق: د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.
- **المقطوع والموصول**: لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: امتياز علي عرشي، مكتبة رضا برامبور، الهند، ١٤٠١هـ- ١٩٨٠م.
- **المقفى الكبير**: لتقي الدين المقريزي، تحقيق: محمد اليعلاوي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ- ١٩٩١م.

- **المقنع في رسم مصاحف الأمصار**: لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق: محمد أحمد دهمان، دار الفكر، دمشق، ودار الفكر المعاصر، بيروت، ١٤٠٣هـ.
- **مكتبة الجلال السيوطي**: لأحمد الشرقاوي إقبال، دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، الرباط، ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م.
- **المكتفى في الوقف والابتدا في كتاب الله عز وجل**: لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق: د. يوسف عبدالرحمن المرعشلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
- **ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل**: لأحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي الغرناطي، تحقيق: د. سعيد الفلاح، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
- **الممتع الكبير في التصريف**: لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.
- **من كلام أبي زكريا يحيى بن معين**: رواية أبي خالد الدقاق يزيد بن الهيثم بن طهمان البادي، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي -كلية الشريعة-، مكة المكرمة، دار المأمون للتراث، دمشق وبيروت.
- **منار الهدى في بيان الوقف والابتدا**: لأحمد بن محمد بن عبدالكريم الأشموني، دار المصحف، دمشق، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
- **مناقب الإمام الشافعي**: للحافظ أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: السيّد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩١هـ.

- **مناهل العرفان في علوم القرآن**: لمحمد عبدالعظيم الزرقاني، مطبعة دار إحياء الكتب العربية (فيصل عيسى حلبي)، القاهرة.
- **المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور**: لتقي الدين أبي إسحاق إبراهيم بن محمد الصريفيني، تحقيق: خالد حيدر، المكتبة التجارية، مكة المكرمة.
- **المنتخب من مسند عبد بن حميد**: للحافظ أبي محمد عبد بن حميد، تحقيق: السيد صبحي البدري السامرائي، مكتبة السنة، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، وطبعة أخرى بتحقيق وتعليق: أبي عبدالله مصطفى بن العدوي شلباية، دار الأرقم، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**: لابن الجوزي، تحقيق: محمد عطا وزميله، دار الكتب العلمية، بيروت.
- **المنتهى (في القراءات الخمس عشرة)**: للإمام أبي الفضل الخزاعي، تحقيق: محمد شفاعت رباني، (رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م).
- **منجد المقرئين ومرشد الطالبين**: لمحمد بن محمد بن الجزري، قرأه الشيخ محمد حبيب الله الشنقيطي، والشيخ أحمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٠هـ.
- **المنجم في المعجم**: للحافظ جلال الدين السيوطي، تحقيق: إبراهيم باجس عبدالمجيد، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

منظومة المقدمة فيما يجب على قارئ القرآن أن يعلمه: لمحمد بن محمد بن الجزري، تحقيق: أيمن رشدي سويد، دار نور المكتبات، جدة، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

- **منع جواز المجاز في المنزَّل للتعبد والإعجاز**: لمحمد الأمين الشنقيطي، مطبوعات الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ. (ملحق بآخر أضواء البيان).
- **منع الموانع عن جمع الجوامع في أصول الفقه**: لتاج الدين عبدالوهاب بن علي ابن عبدالكافي السبكي، تحقيق: د. سعيد بن علي محمد الحميري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
- **منهاج البلغاء وسراج الأدباء**: لأبي الحسن حازم القرطاجني، تحقيق: محمد الحبيب بن الخوجة، دار الكتب الشرقية.
- **منهاج السنة النبوية**: لأبي العباس تقي الدين أحمد بن عبدالحليم بن تيمية، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية -إدارة الثقافة والنشر بالجامعة-، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ- ١٩٩٦م.
- **المنهاج في شعب الإيمان**: لأبي عبدالله الحسين بن الحسن الحليمي، تحقيق: حلمي محمد فودة، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ.
- **المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد**: لمجير الدين عبدالرحمن بن محمد العُلَيمي المقدسي، تحقيق: عبدالقادر الأرنؤوط وآخرين، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.
- **المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي**: لأبي المحاسن يوسف بن تغري بردي، تحقيق: محمد محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٤م.
- **المهذب فيما وقع في القرآن من المعرب**: لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي، تحقيق: د. محمد ألتونجي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

- **موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان**: لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ومحمد رضوان العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.
- **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقريزية**: لتقي الدين أحمد بن علي المقريزي، دار صادر، بيروت، ١٩٧٩م.
- **الموافقات في أصول الشريعة**: لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الشاطبي، تعليق عبدالله دراز، مصوَّرة دار المعرفة، بيروت.
- **مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح**: لابن يعقوب المغربي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- **مورد الظمآن في رسم القرآن**: لمحمد بن محمد الأموي الشريشي الشهير بالخرّاز، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي.
- **موسوعة فضائل سور وآيات القرآن**: محمد بن رزق الطرهوني، مكتبة العلم، جدة، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.
- **الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب**: إشراف: د. مانع حماد الجهني، دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الثالثة، ١٤١٨هـ.
- **الموضح في وجوه القراءات وعللها**: لنصر بن علي المعروف بابن أبي مريم، تحقيق: د. عمر حمدان الكبيسي، من مطبوعات الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن، بجدة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.
- **المُوَضِّح لمذاهب القراء واختلافهم في الفتح والإمالة**: للإمام أبي عمرو الداني، تحقيق: محمد شفاعت رباني، (رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م).

- **الموضوعات من الأحاديث المرفوعات**: لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن الجوزي، تحقيق: د. نور الدين بن شكري بن علي ميلار، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م، وطبعة المكتبة السلفية، المدينة المنورة، بتحقيق عبدالرحمن محمد عثمان، ١٣٨٦هـ.
- **الموطأ**: للإمام مالك بن أنس، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، وطبعة مؤسسة الرسالة، بيروت، بتحقيق د. بشار عواد وزميله ١٤١٣هـ.
- **الموطأ**: للإمام مالك بن أنس، رواية سويد بن سعيد الحدثاني، تحقيق: عبدالمجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.
- **موطأ الإمام مالك**: للإمام مالك بن أنس، قطعة منه برواية ابن زياد، تحقيق: محمد الشاذلي النيفر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٨٤م.
- **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**: لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٨٢هـ.
- **الناسخ والمنسوخ**: لابن العربي، تحقيق: عبدالكبير العلوي المدغري، مكتبة الثقافة الدينية، المغرب، ١٤١٣هـ.
- **الناسخ والمنسوخ**: لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق: سليمان بن إبراهيم بن عبدالله اللاحم، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ- ١٩٩١م.
- **الناسخ والمنسوخ في القرآن العزيز وما فيه من الفرائض والسنن**: لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي، تحقيق: محمد بن صالح المديفر، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ- ١٩٩٠م.

- **الناسخ والمنسوخ من كتاب الله عز وجل**: لهبة الله بن سلامة بن نصر المقري، تحقيق: زهير الشاويش، ومحمد كنعان، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.
- **ناظمة الزهر في عدد الآي**: للإمام الشاطبي، طبع ضمن: إتحاف البررة بالمتون العشرة، تحقيق: أبي الحسن الأعظمي، الهند، مكتبة صوت القرآن بديوبند، ١٤٠٤هـ.
- **نتائج الفكر في النحو**: لأبي القاسم عبدالرحمن بن عبدالله السهيلي، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.
- **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**: لجمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، مصر.
- **النحو الوافي**: للأستاذ عباس حسن، دار المعارف، مصر، الطبعة الخامسة.
- **نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر**: لابن الجوزي، تحقيق: محمد عبدالكريم الراضي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.
- **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**: لأبي البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
- **نزهة القلوب في تفسير غريب القرآن العزيز**: لأبي بكر محمد بن عزيز السجستاني، تحقيق: د. يوسف عبدالرحمن المرعشلي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.
- **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**: لابن حجر العسقلاني، تحقيق: نور الدين عتر، دار الخير، بيروت ودمشق، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.

- **النشر في القراءات العشر**: لأبي الخير محمد بن محمد بن الجزري، تصحيح: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- **نصب الراية لأحاديث الهداية (مع حاشيته: بغية الألمعي في تخريج الزيلعي)**: لجمال الدين أبي محمد عبدالله بن يوسف الزيلعي، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، مؤسسة الريان، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- **النظائر**: لبكر بن عبدالله أبو زيد، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
- **نظم الدرر في تناسب الآيات والسور**: لبرهان الدين أبي الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- **نظم العقيان في أعيان الأعيان**: للحافظ جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: د. فيليب حِتِّي، المطبعة السورية الأمريكية، نيويورك، مصور في المكتبة العلمية، بيروت.
- **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**: لأحمد بن محمد المقري التلمساني، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- **نفس الصباح في غريب القرآن وناسخه ومنسوخه**: لأبي جعفر أحمد بن عبدالصمد بن عبدالحق الخزرجي، تحقيق: محمد عز الدين المعيار الإدريسي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- **نقد الشعر**: لقدامة بن جعفر، تحقيق: محمد عبدالمنعم خفاجي، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- **نقض الدارمي على بشر المريسي**: تحقيق: منصور السماري، مكتبة أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

- **نكت الانتصار لنقل القرآن**: لأبي بكر الباقلاني، تحقيق: د. محمد زغلول سلام، منشأة المعارف، الإسكندرية، الطبعة الأولى.
- **النكت الظراف على الأطراف (مطبوع مع تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للمزي)**: لابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبدالصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، بيروت ودمشق، والدار القيمة، الهند، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- **النكت على كتاب ابن الصلاح**: لابن حجر العسقلاني، تحقيق: د. ربيع بن هادي عمير، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- **نكت الهميان في نكت العميان**: لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، المطبعة الجمالية، مصر (مصور في دار المدينة)، ١٣٢٩هـ - ١٩١١م.
- **النكت والعيون (تفسير الماوردي)**: لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي، تحقيق: السيد بن عبدالمقصود بن عبدالرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- **النهاية في الفتن والملاحم**: لأبي الفداء إسماعيل بن كثير، مؤسسة النور، الرياض، الطبعة الأولى، ١٣٨٨هـ.
- **نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز**: لفخر الدين الرازي، تحقيق: د. بكري شيخ أمين، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.
- **النهاية في غريب الحديث والأثر**: للمبارك بن محمد بن الأثير الجزري، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، وطاهر أحمد الزاوي، أنصار السنة المحمدية، باكستان.

- **النهر المادّ من البحر المحيط**: لأثير الدين أبي عبدالله محمد بن يوسف أبي حيّان الأندلسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- **النوادر في اللغة**: لأبي زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري، تحقيق: سعيد الخوري الشرتوني، دار الكتاب العربي، بيروت.
- **النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات**: لابن أبي زيد القيرواني، تحقيق: د. عبدالفتاح الحلو وآخرين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.
- **نواسخ القرآن**: لابن الجوزي، تحقيق: د. محمد أشرف علي المليباري، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- **نور المسرى في تفسير آية الإسرا**: لأبي شامة عبدالرحمن بن إسماعيل المقدسي، تحقيق: د. علي حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- **هجر العلم ومعاقله في اليمن**: لإسماعيل بن علي الأكوع، دار الفكر المعاصر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- **الهداية (مع شرح فتح القدير لابن الهمام)**: للمرغيناني، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- **هدي الساري مقدمة فتح الباري**: لابن حجر العسقلاني، (انظر: فتح الباري).
- **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون**: لإسماعيل باشا البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**: للحافظ جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

- **الوافي بالوفيات**: لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق: هلموت ريتر وآخرين فرانز شتايز، شتوتغارت، ١٤١١هـ- ١٩٩١م.
- **الوجوه والنظائر**: للدامغاني، تحقيق: عبدالعزيز سيّد الأهل، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٩٨٣م.
- **الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**: لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي، تحقيق: صفوان عدنان داودي، دار القلم، دمشق، والدار الشامية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.
- **الوزراء والكتاب**: لأبي عبدالله محمد بن عبدوس الجهشياري، تحقيق: مصطفى السقا وآخرين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ- ١٩٨٠م.
- **الوسيط في تفسير القرآن المجيد**: لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.
- **الوفيات**: لتقي الدين أبي المعالي محمد بن رافع السلامي، تحقيق: صالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**: لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد ابن خلكان، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت.
- **ياقوتة الصراط في تفسير غريب القرآن**: لمحمد بن عبدالواحد غلام ثعلب، تحقيق: د. محمد يعقوب تركستاني، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.

المخطوطات

- **أحكام القرآن**: لابن الفرس، مصوَّرة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، برقم (٢٨٧٨، ٢٨٨٦).
- **الأمالي الشارحة لمفردات الفاتحة**: لأبي القاسم عبدالكريم بن محمد الرافعي، نسخة الأسكوريال بأسبانيا، برقم (١٤٥٥)، منه ميكروفيلم محفوظ في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة برقم ٤٦.
- **أمثال القرآن بأسره**: المنسوب للماوردي، مصورة مكتبة أولو جامع، بورصة، تركيا، برقم (١٢٦٨).
- **البسيط في التفسير**: لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي، نسخة دار الكتب المصرية برقم (٣) تفسير، منها صورة ميكروفيلمية في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة برقم (٩٢٧١/٥).
- **بيان تلبيس الجهمية**: لشيخ الإسلام ابن تيمية، مخطوط في جامعة الملك سعود، وصُورته في مكتبة الشيخ حماد الأنصاري بالمدينة المنورة.
- **تبصرة المتذكر**: لأبي العباس أحمد بن يوسف الكواشي، ميكروفيلم في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة برقم (٢٢٦٠/١).
- **التحصيل لفوائد كتاب التفصيل**: لأبي العباس أحمد بن عمار المهدوي، مصوَّرة الظاهرية برقم (٥٠٤ - ٥٠٥).
- **تفسير القرآن العظيم «الإرشاد»**: لابن برجان عبدالسلام بن عبدالرحمن الإشبيلي، ميكروفيلم محفوظ بالجامعة الإسلامية برقم (٨٩٥١).

- **تقريب المأمول في ترتيب النزول**: للجعبري إِبراهيم بن عُمر الربعي، ميكروفيلم محفوظ في الجامعة الإِسلامية بالمدينة المنورة برقم (١٩١).
- **تلخيص تبصرة المتذكر**: لأبي العباس أحمد بن يوسف الكواشي، ميكروفيلم محفوظ في الجامعة الإِسلامية بالمدينة المنورة برقم (١٣٢١).
- **جامع البيان**: للداني، مصوَّرة دار الكتب المصرية، برقم: (٣ قراءات).
- **الجامع الكبير**: لابن الأثير، مكتبة الجامعة الإِسلامية بالمدينة المنورة، قسم المخطوطات، برقم (١٥٩٣).
- **زهر الفردوس**: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، منه صورة في مكتبة الجامعة الإِسلامية بالمدينة المنورة.
- **الزيادة والإِحسان في علوم القرآن**: لمحمد بن أحمد الحنفي المعروف بابن عقيلة المكي، مصوَّرة مكتبة حكيم أوغلو علي باشا (الملحقة بالسليمانية)، برقم ١٠٥.
- **شرح حديث**: «**أنزل القرآن على سبعة أحرف**»: لأبي الفضل عبدالرحمن بن أحمد الرازي، مصورة المكتبة الأحمدية بحلب برقم (٨٨٤).
- **العبادة**: للمعلمي، مكتبة الحرم المكي، قسم المخطوطات، ومنه صورة في مكتبة الشيخ حماد الأنصاري في المدينة المنورة.
- **فتوح الغيب**: للطيبي، ميكروفيلم محفوظ في الجامعة الإِسلامية بالمدينة المنورة برقم (٧٩٨٥).
- **فهرست مؤلفات السيوطي**: لجلال الدين السيوطي، مصوَّرة مكتبة الظاهرية، دمشق، وعنها صورة بالجامعة الإِسلامية بالمدينة برقم (٤٣٣٤) ضمن مجموع.

- **الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها**: للهذلي يوسف بن علي بن جبارة، نسخة (المكتبة الأزهرية)، منها صورة في الجامعة الإسلامية برقم (٢٧٢٤/م).
- **الكشف والبيان**: لأبي إسحاق الثعلبي، مصورة الجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة.
- **الكفاية في تفسير القرآن**: للحيري، نسخة مصورة في مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، قسم المخطوطات.
- **المدد في العدد**: للجعبري، نسخة مصورة في مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، قسم المخطوطات، برقم ٣٣٢٠/٣.
- **الوسيلة إلى كشف العقيلة**: مصورته في مكتبة مخطوطات الجامعة الإسلامية، برقم ٤٠٩.

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

رقم الصفحة	الموضوع

فهرس الفهارس

المملكة العربية السعودية
وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد
مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف
الأمانة العامة
الشؤون العلمية

الإتقان في علوم القرآن

للحافظ أبي الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي
(المتوفى سنة ٩١١ هـ)

تحقيق
مركز الدراسات القرآنية

الجزء الأول

ح مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ١٤٢٦هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر

الإتقان في علوم القرآن / عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي

المدينة المنورة، ١٤٢٦هـ

٤٧٢ ص؛ ١٦ X ٢٣سم

٧ مج

ردمك: ٦-٩٢-٨٤٧-٩٩٦٠ (مجموعة)

٤-٩٣-٨٤٧-٩٩٦٠ (ج ١)

١- القرآن - جمع وتدوين ٢- القرآن - مباحث عامة أ- العنوان

ديوي ٢٢٠ ١٤٢٦/٤٥٧٧

رقم الإيداع: ١٤٢٦/٤٥٧٧

ردمك: ٦-٩٢-٨٤٧-٩٩٦٠ (مجموعة)

٤-٩٣-٨٤٧-٩٩٦٠ (ج ١)

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة

بقلم معالي الشيخ صالح بن عبدالعزيز بن محمد آل الشيخ
وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد
المشرف العام على المجمع

إنَّ الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يضلل فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أمَّا بعد:

فلا ريب أن لكتاب الله العزيز مكانة سامية، ومنزلة رفيعة، لدى أهل العلم الذين عَرَفوا قَدْره، ونهلوا من مأدبته، واستحقوا لذلك الثناءَ والخيريَّة والفضل، ففي الحديث الذي أخرجه البخاري: « **خيرُكم من تعلَّم القرآن وعلَّمه** ». وكتاب الله عزَّ وجلَّ جدير بأن تنهض لخدمته والعناية به الأجيالُ المسلمة، خلال القرون السالفة، والقرون المتعاقبة.

وقد حَظِي القرآن الكريم –وهو الكتاب الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا مِنْ خلفه– بعناية الأمة به، من لدن مبعث النبي ﷺ، إلى أن

يرث الله الأرض ومَنْ عليها، وقد صحَّ العزمُ منها على فِقْه معانيه، وبيان علومه.

وقد كان رسول الله ﷺ يُوَجِّه أصحابه لفهمه، وجلاء ما يُشْكِلُ عليهم منه، وكانوا يسألون عن ألفاظه ومعانيه وعلومه، وقد تضمَّنت الآية الكريمة هذا المعنى: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]. وقد أنعم الله سبحانه على العالمين بهذا الكتاب العزيز، واصطفى من عباده خيرَ خلقه؛ ليكون أميناً على وَحْيه، وأنزل عليه آيات الذكر الحكيم؛ ليُعَلِّمهم الاعتقاد الصحيح، ويُجَنِّبهم الزيغ والضلال، ويُزَكِّي نفوسهم بهَدْيه.

ووزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، لا تألو جهداً، وقد عزمت من خلال رسالتها العلمية على النهوض بأعباء خدمة الباحثين في العالم الإسلامي. وإنه لَيُسْعدها أن تُعْنَى بخدمة ما يتصل بالقرآن الكريم وعلومه، وكان من ثمار جهودها، أن وجَّهَتْ القائمين على مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف؛ لحفز الباحثين في مركز الدراسات القرآنية، التابع لإدارة الشؤون العلمية على اختيار أشهر المصنفات العلمية وأَوْعَبها في العلوم المستنبطة من القرآن الكريم. وتَوَجَّهَتْ أنظار الإدارة إلى اختيار كتاب الحافظ جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ، وهو «**الإتقان في علوم القرآن**»، الذي أفاد من الحركة العلمية التي سبَقَتْه، وصار مرجعاً رئيساً لكل من أراد البحث في أنواع علوم القرآن، إذ بلغَتْ فيه ثمانين نوعاً، ولم يَحْظ بطبعة علمية متقنة له.

نهض المركز للقيام بهذه المُهمة، وشرع في جَمْعِ نسخه المخطوطة المتفرقة في المكتبات العالمية، ووَضَعَ خطة علمية جادَّة لتحقيقه، وخدمة نصه، وتخريج شواهده، وأفاد من منهج المُحدِّثين في الحكم على الأحاديث والآثار الواردة فيه، والتعليق على ما ورد في مواضع من الكتاب بما يوافق مذهب السلف في باب الأسماء والصفات، ووضع له فهارس تفصيلية تُيَسِّر الوصول إلى المنشود منه.

ويسرُّني أن أتقدم بالشكر والتقدير للقائمين على هذا المجمع المبارك؛ لتهيئة الأسباب التي تُعين الباحثين على إنجاز مثل هذه الأعمال العلمية المتميزة، كما أشكر الإخوة في إدارة الشؤون العلمية، ومركز الدراسات القرآنية، على ما بذلوه من جهود طيبة في هذا الجنى الداني الذي سيكون له بإذن الله فوائد جَمَّة في مجال علوم القرآن الكريم.

وختاماً يسرُّني أن أرفع آيات الشكر والامتنان إلى مقام خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، الذي يحرص على رعاية مسيرة المجمَّع، ويُزَوِّد المسؤولين فيه بتوجيهاته السديدة؛ لخدمة الإسلام والمسلمين. وأدعو الله عزَّ وجلَّ أن يُمَتِّعه بالصحة والعافية، وأن يحفظه ذخراً لهذه البلاد. كما يسرُّني أن أشكر سموَّ ولي العهد الأمير سلطان بن عبدالعزيز، وفَّقهما الله تعالى على ما يبذلانه من جهود حثيثة، ونفع بهما المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها. والحمد لله رب العالمين.

* * *

تقديم الأمانة العامة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم، وبعد:

فقد تبوَّأ كتاب «الإتقان» منزلة عالية من بين كتب علوم القرآن؛ لأنه جمع مادة علمية غزيرة تُعَدُّ خلاصة ما دار بين علماء السلف من مناقشات وترجيحات. بيدَ أن هذا الكتاب لم يظفر بطبعة علمية تُقَدِّم للقارئ ما ينشده منه، ومن ذلك النص الصحيح، فقد اعترى الطبعات السابقة -على كثرتها- سقط وتحريف وتصحيف، حتى غدت سلامة نص الكتاب أمراً بعيد المنال. كما أن هذا النص يحتاج إلى تخريج هذا الحشد الكبير من الأقوال المبثوثة فيه، بعد العودة إلى مظانّها، والموازنة بينها. وكان الحافظ السيوطي -رحمه الله- يُكثر من الاقتباس، وبعض هذه الأقوال ورد في كتب مطبوعة، وبعضها ورد في كتب مخطوطة، وقد تهيأ للباحثين في مركز الدراسات القرآنية -بحمد الله- العودة إلى مظان «الإتقان» وتوثيق نصوصه الغزيرة. كما أن نصوص الحديث الشريف ورواياتها المتعددة تحتاج إلى توثيق من مصادرها والحكم عليها بالصحة والضعف، بالإضافة إلى طائفة من الأوهام والعبارات المشكلة التي يلزمها بيان الحقائق العلمية الناصعة، ودفع الشبهات التي قد يثيرها المغرضون من خلالها.

والأمانة العامة لمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف تحرص كل

الحرص على خدمة طلبة العلم والباحثين الذين كانوا يطمحون في الوصول إلى طبعة علمية محققة لهذا السِّفْر النفيس، ولذلك وجّهت إدارة الشؤون العلمية في المجمع للنهوض بذلك من خلال مركز الدراسات القرآنية، الذي وضع خطة علمية مفصَّلة، وشرع في جمع مخطوطاته من مظانِّها، ثم قابَلَ بينها، واجتهد في تقديم أقرب نص يريده المؤلف وفق قواعد التحقيق العلمي للنصوص، ومضى في تخريج نقولاته على غزارتها، وتوثيق روايات الحديث والآثار، والتعقيب على مواطن الوهم وما في النص من عبارات مشكلة، إلى أن جاء كتاب « **الإتقان في علوم القرآن** » بحمد الله في سبعة أجزاء كاملة.

والأمانة العامة إذ يسعدها ذلك تدعو الباحثين في العالم الإسلامي أن يفيدوا من هذه الجهود التي يبذلها المجمع، كما يسعدها أن تتابع المهامَّ المنوطة بها في خدمة كتاب الله وما يتصل به من علوم وبحوث. ونسأل الله عز وجل أن يجعلنا دائماً ممَّن ينهل من مأدبته، ويتشرف بخدمته ويتأدب بأدبه.

ويسعدني أن أتقدم بوافر الشكر والامتنان لقادة هذه البلاد المباركة الذين ما فتئوا يقدِّمون الدعم السخيَّ لهذه المنْشَأة العلمية الشامخة « **مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف** »، وأدعو الله أن يوفقهم إلى الخيرات والطاعات، وعلى رأسهم خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، وسمو ولي عهده الأمين الأمير سلطان بن عبدالعزيز، وفقهما الله جميعاً.

كما يسعدني أن أتقدم بالشكر الجزيل لمعالي وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد والمشرف العام على المجمع معالي الشيخ صالح ابن عبدالعزيز بن محمد آل الشيخ الحريص على متابعة إنجازات المجمع ودعمه. والحمد لله رب العالمين.

الأمين العام

لمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف

أ.د. محمد سالم بن شديد العوفي

مقدّمة التحقيق

وَتَشْتَمِلُ عَلَىٰ:

أ - تَرجَمَةِ الْحَافِظ جَلَالِ الدِّينِ السُّيُوطِيِّ

ب - التَّعْرِيفِ بِكِتَابِ «الإتقَان في عُلوم القُرآن»

ج - مَنْهَج التَّحْقِيق

د - وَصْفِ النُّسَخ المَخْطُوطَة

أ- ترجمة الحافظ جلال الدين السيوطي

تمهيد:

يعدُّ السيوطي -رحمه الله- من أعلام المسلمين الذين يتميزون بسَعَة اطلاعهم، ومشاركتهم في صنوف العلوم، وكثرة التآليف.

وقد أنشأ لنفسه ترجمة على منوال من كتب سيرته الذاتية من العلماء والأدباء في ثلاثة من كتبه، وهي:

١- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة[١].

٢- طبقات النحاة الوسطى[٢].

٣- التحدُّث بنعمة الله. وهي رسالة مفردة عن سيرته[٣]، ترجم فيها لوالده، وضمَّنها عدداً من الفوائد العلمية، والمطارحات الخلافية، وسرد فيها أسماء مؤلفاته، واختياراته في الفقه، والحديث، والأصول، والنحو.

وكذلك نهض لترجمته اثنان من تلاميذه في مصنَّف مفرد، وهما:

١- محمد بن علي بن أحمد الداودي (ت: ٩٤٥هـ)، ألَّفها على نمط

---

(١) ١/ ٣٣٥-٣٤٤ «ضمن من كان بمصر من الأئمة المجتهدين».

(٢) انظر: النظائر لبكر أبو زيد: ٤٦.

(٣) نشرتها الدكتورة إليزابيث ماري سارتين في القاهرة سنة (١٣٩٢هـ)، وقدَّمت لها بدراسة باللغة الإنجليزية، استغرقت الجزء الأول من مطبوعتها.

ترجمة السخاوي لشيخه ابن حجر[١]، ورتبها على عشرة أبواب[٢].

٢- عبدالقادر بن محمد بن أحمد الشاذلي (ت نحو ٩٣٥هـ)، وهو ناسخ كتبه وناشرها في الأمصار، ترجم شيخه في: «بهجة العابدين بترجمة حافظ العصر جلال الدين»[٣].

وكُتب عنه العديد من الدراسات العامة، أو تلك التي تناولت جانباً من جوانب شخصيته الموسوعية، فضلاً عما كُتب من دراسات عن مؤلفاته، وما سطَّره أصحاب التراجم، وما صُدِّرت به كتبه المنشورة من تعريف به، وما نُشِر عنه من مقالات في الدوريات.

بل عقدت عنه ثلاث ندوات:

١- ندوة المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب الاجتماعية بالقاهرة[٤].

٢- ندوة المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة «الإيسسكو»[٥].

٣- ندوة جامعة مؤتة في مدينة الكرك بالأردن[٦].

---

(١) كما يذكر الشاذلي في بهجة العابدين: ٢٧٥.

(٢) وهي مخطوطة، نشر منها الدكتور محمد خير البقاعي الباب الرابع، وهو في أسماء مؤلفات السيوطي، في مجلة الدرعية، العددان (١١، ١٢) السنة الثالثة.

(٣) نشره الدكتور عبدالإله نبهان، وصدر ضمن مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، سنة (١٤١٩هـ).

(٤) بالاشتراك مع الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، وعقدت سنة (١٣٩٦هـ)، وطبعت بحوثها.

(٥) بالتعاون مع جامعة الأزهر بالقاهرة، وعقدت في شوَّال عام (١٤١٣هـ)، وطبعت بحوث منها مختارة.

(٦) وهي ندوة دولية عن السيوطي بمناسبة مرور خمسمئة عام على وفاته، وعالجت أبحاثها ستة محاور عن السيوطي، وعقدت عام (١٤١٤هـ).

عصر السيوطي

عاش السيوطي في مصر، في «عصر المماليك»، تحت مسمًّى «الخلافة العباسية» التي انتقلت -بعد سقوط بغداد عام (٦٥٦هـ) على أيدي المغول- إلى مصر[١].

وغدت القاهرة الموطن الجديد للخلافة العباسية، إلا أن شؤون الحكم وتسيير الأمور كان منوطاً بسلاطين المماليك، وأصبح الخليفة العباسي مجرد رسم في الدولة لم يتجاوز الاسم، يُدعى له على المنابر قبل السلطان[٢].

وقد عَبَّر المَقْريزي عن ذلك الوضع بوصف الخليفة العباسي في القاهرة فقال: «ليس له فيها أمر ولا نهي، إنما حظه أن يقال له أمير المؤمنين»[٣].

وقد عاصر السيوطي ثلاثة عشر سلطاناً من المماليك الجَرْكَسية[٤]، الذين امتد نفوذهم من سنة (٧٨٤) إلى سنة (٩٢٣هـ) عندما انتهى حكمهم بدخول العثمانيين مصر[٥].

---

(١) البداية والنهاية ١٧/٣٥٦، والمواعظ والاعتبار ٢/٢٤٢.

(٢) انظر: العصر المماليكي في مصر والشام للدكتور سعيد عاشور: ٣٤٦.

(٣) المواعظ والاعتبار: ٢/٢٤٢.

(٤) أو الشَّرْكَسية، وسُمُّوا بذلك لأن السلطان قلاون اعتنى بشراء هؤلاء المماليك الذين جُلبوا من القوقاز بجوار بحر قَزْوين. وعرفوا -أيضاً- باسم: «المماليك البُرْجيَّة»؛ لأن السلطان قلاون أسكنهم بجواره في أبراج القلعة بالقاهرة. انظر: العصر المماليكي: ١٣٥، ١٣٦.

(٥) تاريخ الخلفاء: ٥١٣-٥١٦، وعصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي للدكتور محمود رزق سليم ١/٤٩-٦٢.

واتسم هذا العصر بالتقلبات السياسية وعدم الاستقرار، وبدا تأثر السيوطي -رحمه الله- واضحاً في هذا الأمر، فوصف زمانه، وما اعتراه من خلل في مقامته اللؤلؤية(١)، وقال في نهاية «الإتقان»: «وايم الله، إن هذا لهو الزمان الذي يلزم فيه السكوت والمصير حِلْساً(٢) من أحلاس البيوت»(٣).

أما على المستوى الاجتماعي فقد اتصفت الحياة في مصر بالطبقية، والفوضى، وانتشار الفقر، والأمراض(٤).

وكان استبدال العملة في دولة المماليك الجراكسة من أهم الأسباب التي أنشأت أزمة في المجتمع؛ إذ عمدت الدولة إلى جمع ما بأيدي الناس من الدراهم الفضية، والدنانير الذهبية، وأحلَّت مكانها نقوداً نحاسية.

قال المَقْريزي: «فَدَهَى الناسَ بذلك داهيةٌ أذهبت المال، وأوجبت قلة الأقوات، وتعذّر وجود المطلوبات لاختلاف النقود»(٥).

أما على الصعيد الثقافي والعلمي فكان الأمر يختلف عما عليه الوضع السياسي والاجتماعي، إذ أصبحت مصر بلداً يأوي إليه العلماء مِنْ جَرَّاء حملات التتار، وسقوط كثير من المدن الأندلسية بيد النصارى الأسبان.

ووصفها السيوطي بقوله: «وصارت محلَّ سكن العلماء، ومحطَّ رحال الفضلاء»(٦).

---

(١) انظر: شرح مقامات جلال الدين السيوطي: ٢/٩٩٨-٩٩٩.

(٢) الحِلْس: ما يكون على ظهر الدابة من السَّرْج ونحوه، وفلان حِلْس بيته: لا يفارقه.

(٣) الإتقان: ٤/٢٥٩. (ط: أبو الفضل، وكذا الإحالات التالية).

(٤) العصر المماليكي: ٣٠٨، ٣٢٥، ٣٢٦.

(٥) إغاثة الأمة بكشف الغمة: ٧٢.

(٦) حسن المحاضرة: ٢/٩٤.

وكان لسلاطين المماليك أثر مهم في إذكاء الحياة العلمية بمصر، فبنوا المساجد، والمدارس، والأربطة، وأنشؤوا المكتبات العامة، وعيَّنوا مَنْ يشرف على ذلك من العلماء والموظفين[١].

وكان من أبرز تلك المكتبات: المكتبة المحمودية التي أنشأها الأستادار[٢] جمال الدين محمود بن علي المملوكي (ت: ٧٩٩هـ)، وأوقف عليها كتب ابن جماعة، التي اشتراها بعد موته، قال الحافظ ابن حجر -الذي كان خازناً لها[٣]-: «وهي كثيرة جداً»[٤].

وقد ألَّف السيوطي رسالة في هذه المكتبة سمَّاها: «بَذْل المجهود في خزانة محمود»[٥] ذهب فيها إلى أنه يجوز مخالفة شرط الواقف، وهو: منع إخراج الكتب منها، إلى جواز ذلك.

ومما يلفت نظر المتتبع للحركة العلمية في هذا العصر ولادة موسوعات مهمة في تاريخ العلوم، من ذلك:

(١) انظر: العصر المماليكي: ٣٢٩-٣٣٥.

(٢) وهي وظيفة يتولى صاحبها شؤون بيوت السلطان كلها من المطابخ، والحاشية، وله مطلق التصرف في استدعاء ما يحتاج إليه كل بيت من بيوت السلطان من النفقات والكسوة. انظر: المصدر السابق: ٣٨٩.

(٣) وعمل لها فهرسين: أحدهما على الأبواب، والثاني على الحروف. انظر: الضوء اللامع ٢/٣٩، وابن حجر العسقلاني للدكتور شاكر عبدالمنعم: ١/١٥٥.

(٤) الدرر الكامنة: ٥/٩٧، وقدَّرها البقاعي سنة (٨٤٦هـ) بـ(١٠,٠٠٠) مجلد. انظر: ابن حجر العسقلاني: ١/١٥٥ «حاشية».

(٥) نشرها الأستاذ فؤاد سيد في مجلة معهد المخطوطات العربية المجلد الرابع: الجزء الأول.

- صبح الأعشى في صناعة الإنشا، لأبي العباس أحمد بن علي القَلْقَشَنْدي (ت: ٨٢١هـ).

- المواعظ والاعتبار، المعروف بخطط المَقْريزي (ت: ٨٤٥هـ).

- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ).

- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، لبرهان الدين البِقاعي (ت: ٨٨٥هـ).

وقد ظهر أثر هذه النزعة الموسوعية في مؤلفات السيوطي، نحو:

١- ترجمان القرآن، وهو تفسيره المسند، الذي اختصر منه «الدر المنثور».

٢- الجامع الكبير، الذي جمع فيه ما انتهى إليه علمه من أقوال الرسول ﷺ، وأفعاله.

التعريف بالحافظ السيوطي

• اسمه ونسبه:

هو: عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين، وأنهى رفع نسبه إلى جده الأعلى: «همام الدين».

قال: «وحدثني من أثق به أنه سمع أبي -رحمه الله- يذكر أن جدّه الأعلى كان أعجمياً، أو من المشرق»[١].

وقد ذكر ست لطائف في تسميته بـ«عبدالرحمن» أوردها في سيرته[٢].

وكنيته: أبو الفضل، كناه بها صديق والده القاضي عز الدين أحمد بن إبراهيم الكناني الحنبلي[٣] (ت: ٨٧٦هـ).

ولقبه: جلال الدين، لقّبه به والده[٤].

ويُلَقَّب -أيضاً- بابن الكتب، قال الزركلي: «وقرأت في كتاب «المنح البادية - خ»[٥] أنه كان يلقب بابن الكتب؛ لأن أباه طلب من أمه أن تأتيه بكتاب، ففاجأها المخاض، فولدته وهي بين الكتب»[٦].

(١) التحدّث بنعمة الله: ٦، ونحوه في حسن المحاضرة ١/ ٣٣٦-٣٣٧.
(٢) انظر: التحدث بنعمة الله: ٣٢-٣٥.
(٣) بهجة العابدين: ٦٣، شذرات الذهب ٨/ ٥١.
(٤) بهجة العابدين: ٦٢، شذرات الذهب ٨/ ٥١.
(٥) وهو ثَبَت لمحمد بن عبدالرحمن الفاسي (ت: ١١٢٤هـ). انظر: فهرس الفهارس للكتاني: ٢/ ٥٩٥، والفهرس الشامل «الحديث النبوي»: ١٦٠٤.
(٦) الأعلام: ٣/ ٣٠١.

أما نسبته: فهي «الخُضَيْري»، نسبة إِلى محَلَّة ببغداد تُعْرف بالخُضَيْرِيَّة، قال: «فلا يبعد أن تكون النسبة إِلى المحلة المذكورة»(١).

وينسب -أيضاً- إِلى بلده التي رحل إِليها جده الأدنى «محمد بن سابق الدين»، وهي «أسيوط».

قال: «كان الوالد يكتب في نسبته «السيوطي»، وغيره يكتب «الأسيوطي» وينكر كتابة الوالد، ولاإنكار، بل كلا الأمرين صحيح، والذي تحرر لي بعد مراجعة كتب اللغة، ومعاجم البلدان، ومجاميع الحفاظ والأدباء وغيرهم، أن في «سيوط» خمس لغات: أسيوط بضم الهمزة وفتحها، وسيوط بتثليث السين»(٢).

وقد نسب إِلى «أسيوط» جماعة من أهل العلم قبل «جلال الدين السيوطي»(٣)، وبعده، إِلا أنه تَفَرَّد بهذه النسبة أو كاد، بحيث صارت إِذا أُطْلِقَتْ لا تنصرف إِلا إِليه.

وأفرد السيوطي في تاريخها مجلداً لطيفاً(٤)؛ اقتداء بمن أفرد لبلده تاريخاً من المحدِّثين(٥).

والطريف أنه لم ير أسيوط، ولم يسافر إِليها مطلقاً(٦).

---

(١) التحدث بنعمة الله: ٥-٦. وانظر: حسن المحاضرة: ١/ ٣٣٦.

(٢) التحدث بنعمة الله: ١٢.

(٣) سرد طائفة منهم في كتابه: التحدث بنعمة الله: ١٥-١٦.

(٤) يسمَّى: «المضبوط في أخبار أسيوط»، منه نسخة خطية في برلين. انظر: بهجة العابدين: ٢٥٤، دليل مخطوطات السيوطي: ٢٥٠.

(٥) انظر: التحدث بنعمة الله: ١٦.

(٦) المصدر السابق: ١٦.

• ولادته ونشأته:

ولد في القاهرة بعد المغرب، مستهلَّ شهر رجب من عام (٨٤٩هـ)[١].

وقد نشأ يتيماً؛ إذ مرض والده «أبو المناقب كمال الدين أبو بكر بن محمد»[٢] وتوفي في مرضه، وللجلال الدين من العمر خمس سنوات وسبعة أشهر، وقد وصل في حفظ القرآن إذ ذاك إلى سورة التحريم[٣].

وقد طوت المصادر -التي اطلعنا عليها- أثر أمه في هذه المرحلة، إلا أنا عرفنا أن أصولها جَرْكَسية[٤]، وتوفيت بعده، ودفنت بقبر مجاور لقبر ولدها[٥].

وتولى رعايته وتأديبه جماعة منهم: الفقيه الحنفي كمال الدين بن الهمام (ت: ٨٦١هـ)؛ فإنه كان من كبار أصدقاء والده[٦].

ومؤدبه «عقيل»، وهو أحد طلاب والده، وقال عنه: «وكان له فضل في العلم»[٧].

(١) التحدث بنعمة الله: ٣٢، حسن المحاضرة: ١/٣٣٦.

(٢) ترجمه ترجمةً مفصَّلة في التحدّث بنعمة الله: ٥-٢٠، وترجمه أيضاً في: حسن المحاضرة: ١/٤٤١-٤٤٣ «ضمن من كان بمصر من فقهاء الشافعية»، وفي بغية الوعاة: ١/٤٧٢، وفي نظم العقيان: ٩٥.

(٣) بهجة العابدين: ٦٤، شذرات الذهب: ٨/٥٢.

(٤) ذكره السيوطي أثناء رده على ابن الكَرَكي في مقامته المسماة: «طَرْز العِمامة في التفرقة بين المَقامة والقُمامة»: شرح مقامات جلال الدين السيوطي: ٢/٧٣٦».

(٥) انظر: بهجة العابدين: ٢٦١.

(٦) المصدر السابق: ٦٤.

(٧) التحدث بنعمة الله: ١١.

• حياته العلمية:

اتجه السيوطي بعد وفاة والده إلى إتمام حفظ كتاب الله تعالى، فأتمَّه وسنه أقل من ثمان سنوات(١).

ويذكر الغزي أن والد السيوطي قبل موته أحضره –وهو صغير– مجلس رجل كبير من العلماء، أخبره بعض أصحاب أبيه أنه مجلس الحافظ ابن حجر(٢).

قال السيوطي: «لا شك في أن لي منه إجازة؛ فإن والدي كان يحضر مجالسه كثيراً، وقد أخبرني من أثق به أنه كان يجيز لمن حضر مجلسه وأولادَهم»(٣).

ثم حفظ عدداً من كتب العلم في الفقه، والأصول، والحديث، واللغة، وغيرها(٤).

وقرأ على مشاهير من علماء عصره، بلغ عددهم مئة وخمسين عالماً(٥).

---

(١) حسن المحاضرة ١/٣٣٦.

(٢) الكواكب السائرة ١/٢٢٦.

(٣) التحدث بنعمة الله: ٤٥، وقال كذلك عن المقرئ المحدث أبي النعيم رضوان بن محمد العُقْبي (ت: ٨٥٢هـ): «لا أشك في أن لي منه إجازة؛ فإنه كان مُسْمِع الحديث بالشيخونية، وكان والدي يحضر مجلس الختم عنده، وكنت كثيراً ما أحضر مع والدي الشيخونية» المصدر السابق: ٥٠.

(٤) حسن المحاضرة: ١/٣٣٦–٣٣٨، بهجة العابدين: ٦٥–٦٩.

(٥) حسن المحاضرة: ١/٣٣٩.

أما من أجازه أو سمع منه من العلماء فيبلغون نحو ستمئة عالم وأديب، جمع أخبارهم وتراجمهم في معجم كبير(١).

ومن أشهر شيوخه:

علم الدين صالح بن عمر البُلْقِيني الشافعي (ت: ٨٦٨هـ)، الذي أفرده السيوطي بترجمة مستقلة(٢)، ونعته في مقدمة «الإتقان» بقوله: «شيخ مشايخ الإسلام، قاضي القضاة وخلاصة الأنام، حامل لواء المذهب المُطَّلبي»(٣).

ومحيي الدين محمد بن سليمان الكافِيَجي (ت: ٨٧٩هـ) الذي لازمه أربع عشرة سنة، وأخذ عنه عدة فنون، وأثنى عليه في مقدمة «الإتقان» ثناء عاطراً(٤).

وهو الوحيد من شيوخه الذي نقل عنه مشافهة في «الإتقان» في ثلاثة مواضع(٥).

وقال عنه: «وما كنت أعدُّ الشيخ إلا والداً بعد والدي؛ لكثرة ما له عليَّ من الشفقة والإفادة، وكان يذكر أن بينه وبين والدي صداقة تامة، وأن والدي كان منصفاً له، بخلاف أهل مصر»(٦).

(١) التحدث بنعمة الله: ٤٣، حسن المحاضرة: ١/٣٤٤، واسم معجمه «حاطب ليل وجارف سيل».

(٢) انظر: فهرست مؤلفات السيوطي (خ): ٧٨.

(٣) الإتقان: ١/٤.

(٤) المصدر السابق: ١/٤.

(٥) الإتقان: ٢/١٥٣، ٢٥٢، ٣/٢٤٥.

(٦) بغية الوعاة: ١/١١٨.

ولم يكتف السيوطي بالشيوخ من الرجال، بل كان له شيخات من النساء، فقد ترجم لاثنتين وأربعين شيخة منهن في «معجم شيوخه» الذي ذكر فيه أعيان شيوخه الذين سمع منهم الحديث، وأجازوا له، وجعلهم ثلاث طبقات[١].

وقد لجأ السيوطي إلى توثيق مروياته عن شيوخه، فوضع لذلك فهارس يذكر فيها الكتب التي قرأها، وعَمَّنْ تلقَّاها من الشيوخ بأسانيدهم إلى مؤلفيها. فألَّف في هذا كتابين:

١- زاد المسير في الفهرست الصغير[٢].

٢- أنشاب الكتب في أنساب الكتب[٣].

وقد رحل السيوطي للحج عام (٨٦٩هـ)، وشرب من ماء زمزم لأمور، منها: أن يصل في الفقه إلى رتبة الشيخ سراج الدين البُلْقِيني، وفي الحديث إلى رتبة الحافظ ابن حجر[٤].

---

(١) انظر تفصيل تراجمهنَّ في: «المنجم في المعجم»: ٩٤، ٩٨ -١٠٥، ١١٢، ١١٤، ١١٧-١١٨، ١١٩-١٢١، ١٢٢، ١٣٣-١٣٤، ١٦٣، ١٦٤-١٦٥، ١٦٨-١٦٩، ٢٢٤ -٢٢٥، ٢٢٧، ٢٤٠.

(٢) ذكره في فهرست مؤلفاته (خ) ٣٧/ ب، وهو مخطوط. انظر: دليل مخطوطات السيوطي: ٢٥٧.

(٣) ذكره -أيضاً- في فهرست مؤلفاته (خ) ٣٧/ب، وهو مخطوط. انظر: مكتبة الجلال السيوطي: ٩٣، ٢٧١، دليل مخطوطات السيوطي: ٢٦٢.

(٤) حسن المحاضرة: ١/ ٣٣٨.

قال الكَتَّاني: «وكذلك كان فعل ابن حجر؛ فإنه شرب ماء زمزم على أن يكون كالحافظ الذهبي، فبلَّغهما الله أملهما»[١].

وفي السنة التالية زار بعض المدن المصرية كدمياط، والفيُّوم، والمحلة، والإسكندرية[٢]، وقد جمع فوائد هذه الرحلة بمؤلف سماه: «الاغتباط في الرحلة إلى الإسكندرية ودمياط»[٣].

وقد حدَّث في هذه الرحلة بعُشارياته[٤] في الحديث، وبأشياء من نظمه، وكتب عنه أهل العلم الذين حضروا مجالسه، كثيراً من دروسه، ونقلوا كثيراً من تصانيفه، وطَلَب منه الإجازة مَنْ هم من أقرانه[٥].

ويظهر أن السيوطي لم يبرح القاهرة، إلا للحج، وللمدن المصرية المشار إليها آنفاً.

وظن عددٌ من المعاصرين أنه سافر إلى: «الهند، واليمن، والمغرب، والتَّكرور»، واتكؤوا على ماورد في ترجمته: «وبلغت مؤلفاتي -إلى الآن- ثلاثمئة كتاب، سوى ما غسلته ورجعت عنه، وسافَرْتُ بحمد الله تعالى إلى بلاد الشام، والحجاز، واليمن، والهند، والمغرب، والتَّكرور»[٦]،

---

(١) فهرس الفهارس والأثبات: ٢/١٠١٢.

(٢) انظر: التحدث بنعمة الله: ٨٣، الضوء اللامع: ٤/٦٦.

(٣) التحدث بنعمة الله: ٨٣، وانظر: دليل مخطوطات السيوطي: ٢٤٩.

(٤) وهي الأحاديث التي يسندها إلى النبي ﷺ، وبينه وبين النبي عشرة رجال. انظر: الرسالة المستطرفة: ١٠١-١٠٢.

(٥) التحدث بنعمة الله: ٨٣.

(٦) حسن المحاضرة: ١/٣٣٨.

فتوهموا أن التاء من قوله: «وسافَرَتْ» تاء الفاعل، ونسبوا له الرحلة إلى تلك البلدان المتباعدة.

والحقيقة أن التاء المذكورة في قوله هي تاء التأنيث العائدة إلى مؤلفاته التي شرَّقت وغرَّبت، ويؤكد هذا أن سيرته المفصَّلة وهي كتاب «التحدث بنعمة الله» ألفها بعد كتابه «حسن المحاضرة»، ولم يورد فيها زيارته إلى تلك البلدان، وإنما عقد فصلاً ذكر فيه سير مصنفاته في الآفاق(١).

وكذلك فإن المؤرخين المعاصرين له كالسخاوي، وابن إياس، والشعراني، ومن جاء بعدهم كالغَزِّي، وابن العماد، والشوكاني، لم يذكروا شيئاً من ذلك(٢).

وكذلك فإن هذا الأمر يخالف منهج السيوطي وعادته في تأليفه كتباً عن أسفاره ورحلاته.

وقد أفتى السيوطي مطلع سنة (٨٧١هـ)، وعقد إملاء الحديث مستهلَّ السنة التالية(٣).

ورُزق التبحر في سبعة علوم، هي: التفسير، والحديث، والفقه، والنحو، والمعاني، والبيان، والبديع، ودونها علوم أخرى ذكرها(٤).

---

(١) التحدث بنعمة الله: ١٥٥-١٥٩.

(٢) انظر: الكواكب السائرة ١/ ٢٢٨، وحياة جلال الدين السيوطي مع العلم لسعدي أبو جيب: ٢٩-٣٠.

(٣) حسن المحاضرة: ١/ ٣٣٨، التحدث بنعمة الله: ٨٨، ٨٩.

(٤) حسن المحاضرة: ١/ ٣٣٨-٣٣٩.

وتقلَّد خمس وظائف رسمية، وهي:

تدريس الفقه بالجامع الشيخوني، وهي وظيفة كانت لأبيه من قبل[١]، ثم مشيخة التصوف بتربة بَرْقوق نائب الشام بالقَرافة[٢]، ثم تدريس الحديث بالخانْقَاه[٣] الشيخونية[٤]، ثم مشيخة الخانقاه البَيْبَرْسيَّة[٥].

ثم كتب له الخليفة العباسي المتوكل تفويضاً بالنظر في أمور القضاة، والحكم والقضاء بمصر وسائر الممالك الإسلامية سنة (٩٠٢هـ)[٦].

ولما بلغ عمر السيوطي أربعين سنة تجرَّد للعبادة، وامتنع عن الإفتاء والتدريس، وشرع في تحرير مؤلفاته، واعتذر عن ذلك في مؤلف سَمَّاه: «التنفيس بالاعتذار عن ترك الإفتاء والتدريس»، وقال فيه: «وكم من عالم قبلي قد قبل هذه الوصية، إذ رأى ما ليس له به قِبَلٌ، وترك الإقراء والإفتاء،

---

(١) بهجة العابدين: ٦٩، الضوء اللامع: ٤/ ٦٦.

(٢) تولأها سنة (٨٧٥هـ). انظر: بهجة العابدين: ١٥٩، الضوء اللامع: ٤/ ٦٧.

(٣) وهي كلمة فارسية بمعنى البيت، تجمع على خوانق، وهي بيت ينقطع فيه الصوفية للعبادة والذكر، ودخلت إلى العربية في نحو المئة الرابعة الهجرية. انظر: العصر المماليكي: ٤١١، وحياة جلال الدين السيوطي: ٣١٠.

(٤) تولأها سنة (٨٧٧هـ). انظر: التحدث بنعمة الله: ٩٠، بهجة العابدين: ٨٨.

(٥) تولأها سنة (٨٩١هـ). انظر: بهجة العابدين: ١٦٠، الضوء اللامع: ٤/ ٦٩.

(٦) انظر نص هذا التفويض في بهجة العابدين: ١٧٣.

وأقبل على خاصة نفسه والعمل»(١)، ويشير تلميذه الشاذلي إلى تركه لوظائفه بقوله: «وترك الجميع، وزهد فيها، ولم يلتفت إليها، وكان إذا احتاج إلى شيء من النفقة باع تركته، وأكل من ثمنها، وبعث له كتباً كثيرة على يدي، ولم يسأل مخلوقاً في شيء من أمر الدنيا، ولم يُعْلِم بحاله أحداً»(٢).

ومما ينبغي ذكره أن السيوطي كان ذا طبيعة تأثرت بالتصوف، وعَلَّل إقباله على هذا المسلك بقوله: «وكأن السبب في إقبالي آخراً على طريقة التصوف، وملازمة القوم نزوع العرق منْ جَدِّي المذكور»(٣).

● **عقيدته:**

منهج السيوطي في العقيدة في كتابه «الإتقان» لم يخرج عن منهج متأخري الأشاعرة الذين يتأولون الصفات الخبرية والصفات الفعلية الاختيارية، وقد أوَّل السيوطي أكثر من عشرين صفة(٤). ومذهب السلف إثبات الصفات على الحقيقة لا على المجاز، وقد عَلَّقنا على المواضع التي خالف السيوطي فيها مذهب السلف، وبيَّنَّا الصواب فيها بأدلة من الكتاب والسنة على ضوء فهم السلف الصالح، وعَمِلْنا تعليقاً مطولاً على أول

(١) المقامة اللؤلؤية ضمن شرح مقامات جلال الدين ٢ / ١٠٠٠–١٠٠١، وانظر: بهجة العابدين: ١٥٨. ولا يعدو عمله أن يكون مسلكاً شخصياً لا يقاس عليه.

(٢) بهجة العابدين: ١٦٥.

(٣) التحدث بنعمة الله: ٦ –٧.

(٤) انظر أمثلة من ذلك في «الإتقان»: ٣/٧، ١٥، ١٦، ١٩، ٢٠، ١٤٦، ٢٨١، ٢٨٢.

تأويل خالف فيه أهل السنة، وإذا تكرر كلامه في القضية الواحدة أحلنا على موطن وروده الأول.

وألحقنا فهرساً بالمسائل العقدية التي اشتملت على بيان الصواب فيما خالف فيه السيوطي مذهب السلف.

• مذهبه الفقهي:

نشأ السيوطي شافعيَّ المذهب، وحفظ في أصوله وفروعه عدة كتب، ثم ترقَّى بعد تصدُّره للفتوى –أي: بعد سنة (٨٧١هـ)– إلى رتبة الترجيح في المذهب الشافعي، قال: «ولما بلغت درجة الترجيح، لم أخرج في الإفتاء عن ترجيح النووي، وإن كان الراجح عندي خلافه»[١].

ثم ادَّعى الاجتهاد، وصرَّح برأيه سنة (٨٩٨هـ) في عدد من كتبه[٢]، وألف كتاب: «الردّ على من أخلد إلى الأرض، وجهل أن الاجتهاد في كل عصر فرض»، ردَّ فيه على مَنْ منع الاجتهاد.

وقد ألَّبت عليه هذه الدعوى عديداً من الخصومات، حتى قال السخاوي: «وقد قام عليه الناس كافة لما ادَّعى الاجتهاد»[٣].

---

(١) التحدث بنعمة الله: ٩٠.

(٢) انظر: التحدث بنعمة الله: ١٩٣، ورسالة: «الكشف عن مجاوزة هذه الأمة الألف» ضمن الحاوي: ٢/ ٨٦.

(٣) الضوء اللامع: ٤/ ٦٩.

ويظهر من كلام السيوطي أن دعواه الاجتهاد تدل على اعتداد بالنفس، وتجاوز لحدودها، فهو يقول: «ومن أجدر بالنحو مني؟ وإنما تؤخذ دقائق العربية وعلوم اللغات عني، وأنا مجتهدها ومجتهد كل فن»(١).

والصواب أن السيوطي -رحمه الله- يذهب إلى كونه مجتهداً مطلقاً منتسباً، لا مجتهداً مستقلاً، بحيث يرى أنه توافرت فيه شروط الاجتهاد التي يتصف بها المجتهد المستقل، لكنه لم يبتكر لنفسه قواعد تخرجه عن قواعد المذهب المقررة، بل سلك طريق مذهب الإمام الشافعي رحمه الله تعالى. فهو يقول: «ولما بلغت رتبة الاجتهاد المطلق لم أخرج في الإفتاء عن مذهب الإمام الشافعي -رضي الله عنه- كما كان القفال...، مع أني لم أختر شيئاً خارجاً عن المذهب إلا يسيراً جداً»(٢).

وقد وصلت اختياراته الفقهية المذكورة في كتابه «التحدث بنعمة الله» إلى (٣٥) اختياراً(٣)، وهي في جملتها لا تخرج عمَّا قاله، من عدم خروجه عن المذهب الشافعي إلا في مسائل معدودة.

ومن القضايا المهمة في حياة السيوطي العلمية تصريحه بأنه مجدد المئة التاسعة الهجرية في منظومته التي جمع فيها أسماء المجدِّدين عبر القرون، فقال:

---

(١) مقامة طرز العمامة في التفرقة بين المقامة والقمامة: ٢ / ٧٨٢.

(٢) التحدث بنعمة الله: ٩٠ ونحوه في الرد على من أخلد إلى الأرض: ٤٢.

(٣) ص ٢٢٨-٢٣٣.

وهذه تاسعة المئين قدْ أتَتْ، ولا يُخْلَفُ ما الهادي وعَدْ
وقد رجوتُ أنني المجدِّدُ فيها بفضل الله ليس يجحدُ[١]

وقد جَرَّته هذه التصريحات إلى خصومات عنيدة مع أهل عصره، صَوَّر لنا شيئاً منها في سيرته الذاتية[٢].

● **تلاميذه:**

للسيوطي تلاميذ كثر، منهم: محمد بن أحمد بن إياس الحنفي (ت: ٩٣٠هـ)، صاحب تاريخ مصر المعروف بـ«بدائع الزهور في وقائع الدهور»، ومحمد بن علي الداودي (ت: ٩٤٥هـ) صاحب «طبقات المفسرين»، ويوسف بن عبدالله الأَرْميوني (ت: ٩٥٨هـ) صاحب «المعتمد في تفسير قل هو الله أحد»، وغيرهم. وقد عقد الأستاذ الطباع في كتابه عن حياة السيوطي فصلاً سماه: «معجم تلامذة السيوطي» أبلغهم فيه إلى (٤٨) تلميذاً[٣].

● **مؤلفاته:**

أورثت مؤلفات السيوطي صاحبها شهرة في حياته وبعد مماته، ورزق الله مصنفاته الانتشار في أصقاع الأرض، فقد كان أغزر أهل عصره تأليفاً واختصاراً، وألَّف في كثير من العلوم.

(١) بهجة العابدين: ١٥٢، فيض القدير ٢/ ٢٨٢.
(٢) انظر: التحدث بنعمة الله: ١٦١-١٦٢، ١٦٣، ١٩٣، ١٩٧.
(٣) الإمام الحافظ جلال الدين السيوطي: ٤١٠-٤٢٤.

وترجع أسباب هذه الوفرة في العطاء إلى عدة أمور، منها:

ابتداؤه التأليفَ في سن مبكرة، وانعزاله عن الحياة العامة، وتفرغه لتحرير مؤلفاته، وشخصيته الموسوعية، وقدرته على جمع المعلومات وتلخيصها، وكثرة المصادر التي بين يديه، وسرعته في الكتابة، وأسلوبه في التأليف، والخصومات العلمية بينه وبين معارضيه(١).

وقد ابتدأ التأليف سنة (٨٦٦هـ)، أي: وعمره سبعة عشر عاماً، وكان باكورة مؤلفاته: «شرح الاستعاذة والبسملة»(٢).

وصنَّف السيوطي كتبه من حيث القيمة العلمية إلى سبعة أقسام، وهي:

١- ما ادَّعى فيه التفرُّد، ومنه «الإتقان»، وعدد هذا القسم (١٨) مؤلفاً.

٢- ما أُلِّف ما يناظره، ومنه «تكملة تفسير الجلال المحلي»، وعدد هذا القسم (٥٠) مؤلفاً.

٣- ما تم من الكتب الوجيزة، ومنه «التحبير في علم التفسير»، وجملة هذا القسم (٧٠) مؤلفاً.

٤- ما وقع في كرَّاس ونحوه، ومنه «مراصد المطالع» وعدده (١٠٢) مؤلف.

٥- ما أُلِّف في واقعات الفتاوى، ومنه «القول الفصيح في تعيين الذبيح»، وعدده (٨٠) مؤلفاً.

٦- مؤلفات لا يَعْتَدُّ بها؛ لأنه ألَّفها زمن السماع والتحصيل، ومنه «المنتقى من تفسير ابن أبي حاتم»، وعدد هذا القسم (٤٠) مؤلَّفاً.

---

(١) انظر تفصيلها في حياة جلال الدين السيوطي مع العلم: ٤٨-٥١، والإمام السيوطي وجهوده في علوم القرآن للدكتور محمد الشربجي: ١٨٣-١٨٨.

(٢) انظر: حسن المحاضرة: ١/٣٣٧.

٧- ما شرع فيه وفتر عزمه عنه، فلم يكتب منه إلا القليل، ومنه «مجمع البحرين ومطلع البدرين»، وعدد هذا القسم (٨٣) مؤلفاً(١).

وقد اخْتُلِف في عدد مؤلفاته اختلافاً بيناً؛ إذ أعطى هو إحصائيات متفاوتة عنها في مؤلفاته(٢).

وهذا يعدُّ معضلة دراسية لدى المهتمين بالتراث، وبمؤلفات السيوطي على وجه الخصوص.

ولهذا التباين أسباب متعددة وضَّح الدكتور يحيى الساعاتي بعضها في بحث له في ذلك(٣).

وهنالك مؤلفات مفردة تولَّت إحصاء مؤلفات السيوطي، منها:

١- «مكتبة الجلال السيوطي» للأستاذ أحمد الشرقاوي إقبال (ت: ١٤٢٣هـ).

٢- دليل مخطوطات السيوطي، وأماكن وجودها، للأستاذين: أحمد الخازندار، ومحمد إبراهيم الشيباني.

٣- معجم مؤلفات السيوطي المخطوطة للدكتور ناصر بن سعود السلامة.

---

(١) انظر: التحدث بنعمة الله: ١٠٥-١٣٦.

(٢) انظر: حسن المحاضرة ١/٣٣٨، التحدث بنعمة الله: ١٠٥-١٣٦.

(٣) بعنوان: «مشكلة العنوان في مؤلفات السيوطي، وأثرها في اضطراب إحصاء عددها بين الدارسين» نشر ضمن البحوث المختارة من الندوة التي أقامتها (الإيسسكو) ص: ١٠٣-١٢٣.

وبالجملة فهي تبلغ نحو (٦٠٠) مؤلف، يقول تلميذه الشاذلي: «وفي آخر الأمر بالقرب من وفاته قرأت عليه «الفهرست» المتضمن لأسماء مؤلفاته، التي استقر رأيه على إبقائها وإظهارها ونشرها، وهي قريب من نحو ستمئة مؤلف، وأجازني -رحمه الله- برواية جميعها»[١].

ونشير هنا إلى أن السيوطي ذكر في كتابه «الإتقان» ثمانية عشر كتاباً من كتبه في مواضع عديدة[٢].

وتقدَّر مؤلفات السيوطي المطبوعة بـ(٣٣١) عنواناً، والمتبقي ما بين مخطوط، أو مفقود، أو مجهول المكان[٣].

• وفاته:

مرض السيوطي قبل موته بسبعة أيام بإصابته بورم شديد في ذراعه اليسرى، حتى جاءه الأجل المحتوم سحر ليلة الجمعة في التاسع عشر من الشهر الخامس، سنة إحدى عشرة وتسعمئة، وقد بلغ من عمره (٦١) سنة، ودفن بحوش قوصون خارج باب القَرافة في مدينة القاهرة مسقط رأسه[٤]، رحمه الله.

---

(١) بهجة العابدين: ٢٨٠.

(٢) انظر: الإتقان: ١/ ٢٣، ٦٨، ٢/ ١٢١، ٢٩٩، ٣/ ١٥٤، ٤/ ٣٥، وانظر: علوم القرآن بين البرهان والإتقان: ٥٧.

(٣) انظر: إحصاء الطباع لذلك في الإمام الحافظ جلال الدين السيوطي: ٣١٢-٣١٣.

(٤) بهجة العابدين: ٢٥٧، الكواكب السائرة: ١/ ٢٣١.

ب- التعريف بكتاب «الإتقان في علوم القرآن»

تمهيد:

-١-

تاريخ التأليف في علوم القرآن الكريم:

نزل القرآن الكريم على النبي ﷺ مفرقاً، وكان يتلوه على أصحابه رضي الله عنهم، ويعلمهم إياه، وقد بلغوا رتبة عظيمة في حرصهم على تعلمه، بل كانوا يتناوبون في أوقات هذا التعلُّم.

وبسبب ما امتاز به الصحب الكرام من قوة الحفظ، وصفاء الذهن، وسرعة الفهم، وقربهم من النبي ﷺ، لم يحتاجوا إلى كتابة شيء من تفسير القرآن أو علومه المتنوعة، مع أن طائفة من هذه العلوم كانت شائعة لديهم، نحو: أسباب النزول، والمكي والمدني، وفضائل القرآن، وناسخه ومنسوخه.

وتعَدُّ فترة الخلافة الراشدة تمهيداً لبداية التدوين في بعض أنواع علوم القرآن، كرسمه، وضبطه، وإعرابه. ثم دُوِّنت أنواع من علوم القرآن مع بداية تدوين الحديث النبوي، ونجد أن هنالك جملة وفيرة من مباحث علوم القرآن مفرقة في كتب السنة ومجاميعها، نحو: نزول القرآن، وجمعه، وفضائل بعض السور، وآداب التلاوة وصفتها، ونزول القرآن على سبعة أحرف.

ولا نُبعد القول إذا عددنا المحدِّثين أول من اعتنى بعلوم الكتاب الكريم من جهة تدوينها وجمعها. وكذلك ضمَّت كتب المغازي والسِّيَر طائفة صالحة من أسباب النزول، والمكي والمدني، والناسخ والمنسوخ، والتفسير.

ثم ظهرت -في وقت مبكر- بعض المصنفات المفردة في علوم القرآن، نحو كتاب: «القراءات» ليحيى بن يَعْمَر العَدْواني (ت: ٨٩هـ)، الذي كان إماماً للناس في القراءة إلى أن ألَّف أحمد بن موسى بن مجاهد (ت: ٣٢٤هـ) كتابه: «السبعة في القراءات»[١].

وكتاب «الناسخ والمنسوخ في كتاب الله تعالى» لقتادة بن دِعامة السَّدوسي (ت: ١١٧هـ).

وكتاب «التصاريف» -وهو في الوجوه والنظائر القرآنية- ليحيى بن سلاَّم (ت: ٢٠٠هـ).

ونلحظ من خلال المراحل السالفة أن «علوم القرآن» أينعت ثمارها، وبدأت تتضح معالمها في ثنايا أربعة علوم:

١- علم الحديث النبوي، كما سبقت الإشارة إليه.

٢- علم اللغة:

ويبرز في هذا المجال منهج حَبر القرآن عبدالله بن عباس رضي الله عنهما في تفسير ألفاظ القرآن الغريبة والاستشهاد لها بشعر العرب، متمثلاً فيما عرف بـ «مسائل نافع بن الأزرق» الخارجي (ت: ٦٥هـ)، الذي أراد

(١) انظر: مقدمتان في علوم القرآن: ٢٧٥.

امتحان ابن عباس وهو يفسِّر القرآن بفناء الكعبة والناس يسألونه.

وهذه المسائل من أوائل ما وصلنا في هذا الجانب[١].

ثم ظهرت مؤلفات في نهاية القرن الثاني من الهجرة تدور حول القرآن الكريم من جهة لغته، كإعراب الألفاظ القرآنية التي تتصل بتوجيه المعنى، أو تفسير الكلمات القرآنية -التي اختلف القراء فيها- تفسيراً لغوياً، ومن تلك المؤلفات كتاب «معاني القرآن» ليحيى بن زياد الفراء (ت: ٢٠٧هـ).

٣ - علم التفسير:

نُشرت من خلال هذا العلم أنواع من «علوم القرآن»، مثل: أسباب النزول، وإعراب القرآن، ومبهماته، والوقف والابتداء، وغريب القرآن، وغير ذلك من المباحث التي تزخر بها كتب التفسير المتقدمة؛ بسبب تنوع اتجاهات التفسير ومدارسه.

ويحسن أن نشير هنا إلى أن مصطلح «علوم القرآن» كان يراد به التفسير قبل المئة الخامسة من الهجرة.

٤-أصول الفقه:

بدأت ملامح «علوم القرآن» تظهر في كتب مؤسس هذا العلم ومقعِّد قواعده: الإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت: ٢٠٤هـ) رحمه الله تعالى؛ وذلك في كتابيه: «الرسالة»، و«جماع العلم». ثم بعد ذلك بحث علماء

(١) قال السيوطي: «وأسئلة نافع بن الأزرق لابن عباس مشهورة مروية لنا بالإسناد المتصل» التحدّث بنعمة الله: ١٦٢، وجملة أسانيدها التي بين أيدينا ضعيفة.

الأصول عدة مباحث من أنواع «علوم القرآن» في كتبهم، نحو: تعريف القرآن، والكلام على تواتره، والقراءات وأنواعها، والمحكم والمتشابه، والناسخ والمنسوخ.

بعد بروز «علوم القرآن» من خلال الشُّعَب الأربع السابقة، أُلِّف في هذا العلم في بعض مقدمات التفاسير، كما صنع الإمام محمد بن جرير الطبري (ت: ٣١٠هـ)، وحامد بن أحمد بن بِسْطام (ت: بعد ٤٢٥هـ) في صدر تفسيره: «المباني لنظم المعاني»[1]، والماوَرْدي (ت: ٤٥٠هـ) في تفسيره: «النكت والعيون».

وهذه الأمثلة المذكورة هي مع استهلال «علوم القرآن» وبداية التأليف فيها.

ثم برزت مؤلفات حوت أنواعاً من «علوم القرآن» في ثنايا الموضوع العام الذي يتحدّث عنه الكتاب، نحو: «الانتصار لنقل القرآن» للقاضي الباقلاني (ت: ٤٠٣هـ)، و«جواهر القرآن ودرره» لأبي حامد الغزالي (ت: ٥٠٥هـ)، و«المجتبى من المجتنى» لأبي الفرج بن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ).

ثم أُلِّفت مصنفات تجمع عدداً من مباحث «علوم القرآن»، نحو:

- «البرهان في مشكلات القرآن» لأبي المعالي عَزِيزي بن عبدالملك المعروف بشَيْذلة (ت: ٤٩٤هـ).

---

(١) مقدمة تفسيره «المباني لنظم المعاني» مطبوعة ضمن كتاب: «مقدمتان في علوم القرآن»، بتحقيق المستشرق آرثر جفري.

- «فنون الأفنان في عيون علوم القرآن» لابن الجوزي.

- «جمال القراء وكمال الإقراء» لأبي الحسن علي بن محمد السخاوي (ت: ٦٤٣هـ).

- «المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز» لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسماعيل المقدسي المعروف بأبي شامة (ت: ٦٦٥هـ).

وقد وصف السيوطي هذه الكتب الأربعة موازناً بها كتابه «الإتقان» فقال: «وكلّها بالنسبة إلى نوع من هذا الكتاب كحبة رمل في جنب رَمْلٍ عالج، ونقطة قطر في حيال بحر زاخر»[١].

ثم ألَّف الطوفي: أبو الربيع سليمان بن عبدالقوي الصَّرْصري (ت: ٧١٦هـ) كتابه «الإكسير في قواعد التفسير» ويظهر أن هذا الكتاب لم يتيسَّر للسيوطي الوقوف عليه.

ثم ألَّف شيخ الإسلام أبو العباس بن تيمية (ت: ٧٢٨هـ) مقدمته في أصول التفسير، وهي زاخرة بالقواعد والفوائد.

ثم أُلِّفت عدة كتب في «علوم القرآن» -ذكرها السيوطي -رحمه الله- في مقدمة «الإتقان»- حتى أهلَّ كتابه: «الإتقان في علوم القرآن»[٢].

---

(١) الإتقان ١/١٨.

(٢) انظر في هذا العرض التاريخي: «علوم القرآن بين البرهان والإتقان» دراسة مقارنة للدكتور حازم بن سعيد حيدر: ٦٣-٨٢، ٩٧-١٠٥.

-٢-

تاريخ تأليف «الإتقان» والعوامل التي ساعدت على تأليفه:

تعجَّب السيوطي في زمان طلبه للعلم من المتقدمين؛ لكونهم لم يؤلفوا كتاباً في أنواع «علوم القرآن» كما صنعوا بالنسبة لعلم الحديث(١).

ثم اطلع على كتاب شيخه الكافيجي (ت: ٨٧٩هـ): «التيسير في قواعد علم التفسير» ونسَخَه عنه. ثم اطلع على كتاب جلال الدين البُلْقيني (ت: ٨٢٤هـ): «مواقع العلوم من مواقع النجوم»، ودعاه وقوفه عليه إلى أن يصنِّف كتابه: «التحبير في علم التفسير»، وأتمه عام (٨٧٢هـ)، وكتبه عنه من هو في طبقة شيوخه(٢).

وعلى عادة السيوطي في بعض الفنون أنه يؤلِّف كتاباً ثم ينشئ آخر أوسع منه، خطر له أن يضع كتاباً مبسوطاً في «علوم القرآن» يسلك فيه طريق الإحصاء ويمشي فيه على منهاج الاستقصاء(٣).

وبقي هذا الخاطر حبيساً في خَلَده حتى سمع بكتاب «البرهان» للزركشي فوقف عليه، وسُرَّ به، وقطع عليه تردده في التأليف، وقوّى عزمه على إنشاء التصنيف الذي كان يطمح إليه ويضمره.

---

(١) الإتقان: ١/ ٤.
(٢) المصدر السابق: ١/ ١٠.
(٣) المصدر السابق: ١/ ١٠.

كما أزال عنه توهمه بأنه تفرَّد بوضع كتابه: «التحبير»، فتضافرت هذه العوامل مجتمعة فشدَّت حزمه وقوَّت عزمه على قصده، فألَّف -رحمه الله- كتابه: «الإتقان» في سنة (٨٧٨هـ) -وعمره إذ ذاك تسعة وعشرون عاماً- سوى أشياء من إضافات وتتمات ألحقها بعد هذا التاريخ المذكور.

وقد صرَّح بهذا التاريخ، وتلك الإلحاقات تلميذه شمس الدين محمد ابن علي الداودي (ت: ٩٤٥هـ) فيما ورد في نهاية نسخة «الإتقان» المصوَّرة من وزارة الأوقاف الكويتية[١].

فعلى هذا التاريخ يكون ما بين تأليفه كتاب «التحبير في علم التفسير»، و«الإتقان» ست سنوات.

(١) انظر منها الورقة (٢٨٤)، ومعجم المطبوعات العربية والمعرَّبة ١/١٠٧٤. لم نقف على قول الداودي في ترجمته لشيخه السيوطي في القطعة المنشورة من الترجمة -وهي الباب الرابع من الكتاب المتضمن أسماء مصنفاته-، واقتصر الداودي على قوله: «الإتقان في علوم القرآن: مجلد كبير». انظر: مجلة الدرعية «العددين: ١١، ١٢» ص: ٣٧٦.

القيمة العلمية للإتقان

يلحظ المتأمل في كتب السيوطي -رحمه الله- أنه يسعى إلى الجمع المتكامل في أبواب علوم الشريعة والعربية، فنجده ألَّف في عديد من علومهما. ففي حقل الدراسات القرآنية: صنّف في التفسير بالمأثور وبالدراية، وصنَّف في «علوم القرآن» بصورة مجموعة، وأفرد بعض المباحث في «علوم القرآن» بكتب مستقلة، نحو: المعرَّب، وفضائل القرآن، والمبهمات، وأسباب النزول، وتناسب الآيات والسور، والناسخ والمنسوخ، والمتشابه اللفظي، وأحكام القرآن، والمجاز.

ويقصد من وراء هذه المصنفات إلى أن تكون لدى العالم والمتعلم مكتبة متكاملة في الدراسات القرآنية.

وقد أشار إلى هذا المقصد في فاتحة كتابه: «أسرار التنزيل»، فقال عنه وعن مؤلفاته التي سمّاها: «فإذا تم هذا الكتاب، وانضم إلى تلك الكتب، استغنى بها محصلوها عن جميع التفاسير»(١).

وأراد -رحمه الله- من تآليفه في «علوم القرآن» بمفهومها العام أن تحوي جانب الرواية وأقوال السلف، وجانب الدراية واستنباطات أهل العلم.

ويرى أن كتابه: «الإتقان» أهم تآليفه في «علوم القرآن»، فيقول: «فأجلُّ ما وضعت من ذلك: كتاب «الإتقان في علوم القرآن»، وهو

(١) قطف الأزهار ١/٩٨.

كالمقدمة لمن يريد التفسير، وأكثره قواعد كلية، وفيه من الفوائد ما لم يجتمع في غيره»[١].

ولما سرد مؤلفاته ذكر «الإتقان» من القسم الأول منها، وهو كما يقول: «ما أدَّعي فيه التفرد، ومعناه أنه لم يؤلَّف له نظير في الدنيا فيما علمت. وليس ذلك لعجز المتقدمين عنه، معاذ الله! ولكن لم يتفق أنهم تصدَّوا لمثله. وأما أهل العصر فإنهم لا يستطيعون أن يأتوا بمثله؛ لما يُحتاج إليه من سَعَة النظر، وكثرة الاطلاع، وملازمة التعب والجد»[٢]. ثم عدَّ كتابه «الإتقان» أول هذه المصنفات من هذا القسم. وسوف نعرض ملامح من قيمة هذا الكتاب العلمية، من خلال المباحث التالية.

-١-

زيادات السيوطي في «علوم القرآن»:

أفاد السيوطي من كتاب «البرهان» للزركشي إفادة ظاهرة، واقتفى أثره بصورة عامة، إلا أنَّ عمله في «الإتقان» لم يكن الوجه المقابل له. فقد أضاف السيوطي مباحث جديدة إلى «علوم القرآن»، تُعَدُّ نقلة مهمة في تاريخ التأليف في هذا العلم.

ويَنْظُمُ هذه الإضافات الجديدة في مباحث «علوم القرآن» أربعة أقسام:

---

(١) المصدر السابق ١ / ٩١.

(٢) التحدّث بنعمة الله: ١٠٥، وكلامه هذا فيه مبالغة.

* **القسم الأول: ما لم يُسبق إليه:**

أثرى السيوطي علم «علوم القرآن» بإضافته ثلاثة أنواع لم يُسبَق إليها، وهذه الأنواع هي:

الأرضي والسمائي، وفيما نزل من القرآن على لسان بعض الصحابة، وما أُنزل منه على بعض الأنبياء، وما لم يُنْزَل منه على أحد قبل النبي ﷺ(١).

ويلتحق بهذه الأنواع الثلاثة، الشق الثاني من النوع الثاني عشر في «الإتقان»، وهو: «ما تأخر حكمه عن نزوله، وما تأخر نزوله عن حكمه»؛ لأن الشطر الثاني من هذا العنوان لم يتناوله أحد ممن تكلّم في «علوم القرآن» فيما نعلم.

* **القسم الثاني: إضافات السيوطي الجديدة إلى ما في «البرهان» للزركشي.**

أغنى السيوطي مباحث «علوم القرآن» بإضافته عشرة أنواع جديدة ليست عند الزركشي، لكن أصول مفرداتها منثورة عند من ألَّف بصورة مجموعة أو مفردة في هذه المباحث.

وهذه الأنواع هي: الصيفي والشتائي، والفراشي والنومي، وما نزل مفرقاً وما نزل جمعاً، ومعرفة العالي والنازل من أسانيده، ومعرفة المشهور، والآحاد، والموضوع، والمدرَج، وفي الإدغام والإظهار والإخفاء والإقلاب،

(١) انظر الإتقان ١/٦٧، ٩٩، ١١٢، وعلوم القرآن بين البرهان والإتقان: ٤٧٣-٤٨٣.

وفيما وقع في القرآن من الأسماء والكنى والألقاب[١].

*** القسم الثالث: علوم القرآن التي أصلها في «البرهان» للزركشي.**

أضاف السيوطي تسعة وعشرين نوعاً من أنواع «علوم القرآن» المبثوثة في برهان الزركشي، وهي إضافة تفريعية إلى تلك الأنواع التي في «البرهان»؛ لأن السيوطي أراد أن يَمُدَّ بعض المعلومات التي يذكرها الزركشي، فيأخذ ما عقده تحت عنوان: «فصل»، أو «فائدة»، أو «تنبيه»، ونحوها من الفقرات، فيبسطها ويتوسع في تفريعاتها، فينتج عن ذلك نوع من أنواع «علوم القرآن»، مثل: الحضري والسفري، والنهاري والليلي، وما تكرر نزوله، وما نزل مشيعاً وما نزل مفرداً...[٢].

*** القسم الرابع: إضافات المسائل الجديدة.**

أمدَّ السيوطي مباحث «علوم القرآن» بمسائل جديدة لم ترِد في كتاب «البرهان» للزركشي، وتعدّ هذه المسائل إضافات مهمة في المباحث التي ذكرت فيها.

وجملة هذه المسائل المضافة مئة وخمسون مسألة، مثل: ذِكْر السيوطي ستة طرق للترجيح بين أسباب نزول القرآن حين اختلافها، وإفاضته في تفصيلها والتمثيل لها، قال في نهايتها: «تأمَّل ما ذكرته لك في هذه

---

(١) انظر: الإتقان: ١/ ٦٣، ٦٥، ١٠٧، ٢٠٧، ٢١٥-٢١٦، ٤/ ٥٨، وعلوم القرآن بين البرهان والإتقان: ٤٤٩-٤٧١.

(٢) انظر تفصيل المباحث التسعة والعشرين في: علوم القرآن بين البرهان والإتقان: ٤٠٧-٤٤٨.

المسألة، واشدد به يديك؛ فإني حرَّرته واستخرجته بفكري من استقراء صنيع الأئمة، ومتفرقات كلامهم، ولم أُسْبَقْ إليه »(١).

ونحو إيراده اثنتين وثلاثين كليَّة من كليَّات القرآن الكريم، استخلصها من الأحاديث وآثار بعض الصحابة والتابعين(٢).

ويلاحظ على المسائل التي أضافها السيوطي أن بعضها أوردها على سبيل « قاعدة »، أو « فائدة »، وجزءاً منها ساقها تلخيصاً لكتاب من كتبه، مثل: فصل الألفاظ المعرَّبة الواقعة في القرآن، فقد لخصها من كتابه: « المهذّب فيما وقع في القرآن من المعرَّب ».

-٢-

وقفاته التقويمية:

بدت من السيوطي -رحمه الله- وقفات نقدية أثناء عرضه بعض القضايا أو المسائل المذكورة في « الإتقان »، حرَّر من خلالها بعض المباحث المطروقة لديه، نحو: إحكامه لضابط سبب النزول، وهو: ما نزلت الآية أيام وقوعه، أي مجيبة عنه أو مبينة لحكمه. فأخرج بهذا الضابط ما ذكره الواحدي من أن سبب نزول سورة الفيل هو قصة قدوم الحبشة لهدم الكعبة.

---

(١) الإتقان ١ /٩٨.

(٢) الإتقان ٢ /١٣٥-١٣٩. وانظر تفصيل إضافته للمسائل المذكورة في: علوم القرآن بين البرهان والإتقان: ٥٠٢-٥٣٣.

قال السيوطي: «فإن ذلك ليس من أسباب النزول في شيء، بل هو من باب الإخبار عن الوقائع الماضية، كذكر قصة نوح وعاد وثمود، وبناء البيت، ونحو ذلك»[١].

وكذلك أخرج بهذا الضابط من أسباب النزول ما ذكره الواحدي -أيضاً- من سبب اتخاذ الله إبراهيم خليلاً[٢].

ونحو تقويمه رأي بعض فضلاء عصره -كما سماه-، وهو برهان الدين البقاعي الذي يرى أن الكتب المنزلة السابقة نزلت مفرقة كالقرآن، ولا دليل على نزولها جملة واحدة[٣].

فبيَّن السيوطي ضعف هذا الرأي من الآيات والأحاديث والآثار[٤]. وقد أُحصي له سبعة عشر موضعاً جَلِيّاً، وقف فيها موقف المصحح الناقد لما يورده[٥]، دون المواضع التي رد الأقوال التي يحكيها؛ لضعف القول[٦]، أو قصور فيه[٧]، أو تصحيف في الرواية[٨]، ونحوها من الأسباب.

---

(١) الإتقان ١/ ٩٠، وقارن مع أسباب النزول للواحدي: ٥٣٨.

(٢) الإتقان ١/ ٩٠، وأسباب النزول للواحدي ٢١٢-٢١٤.

(٣) انظر رأيه في تفسيره: نظم الدرر ٥/ ٥٠٧-٥١٢، ١٣/ ٣٨٠.

(٤) الإتقان ١/ ١٢٢-١٢٤.

(٥) انظر تفصيلها في علوم القرآن بين البرهان والإتقان: ٥٣٥-٥٤٨.

(٦) الإتقان ١/ ١٥٣.

(٧) المصدر السابق ٣/ ٢٧.

(٨) المصدر السابق ٤/ ٢٤٢.

-٣-

اختياراته:

عُرِف السيوطي بولعه في جمع الأقوال وإيرادها في عديد من القضايا، سواء كانت في علوم القرآن، أو مصطلح الحديث، أو علوم اللغة، أو غيرها من العلوم التي خاض غمار التأليف فيها.

ويعد اختياره رأياً من جملة ما يورده من الأقوال أمراً نادراً عنده؛ لما غلب عليه من حب للجمع والاستقصاء على طريقة المكثرين من أهل الرواية.

أما اختياراته في علوم القرآن في كتاب «الإتقان» فيمكن تصنيفها إلى منحيين:

المنحى الأولى: ما أبدى رأيه فيه في ثنايا «الإتقان».

وهي مسائل معدودة فيه، من ذلك:

١ - حقيقة الموحى به إلى النبي ﷺ:

نقل السيوطي في هذه المسألة ثلاثة أقوال[١]، وانتقى منها -أثناء عرضه لها- أن القرآن الكريم تلقاه جبريل من الله سماعاً، وأداه بلفظه.

قال السيوطي: «لأن جبريل أداه باللفظ، ولم يُبَح له إيحاؤه بالمعنى، والسرُّ في ذلك: أن المقصود منه التعبُّد بلفظه والإعجاز به، فلا يقدر أحد أن يأتي بلفظ يقوم مقامه»[٢].

---

(١) المصدر السابق ١/١٢٦، ١٢٧.

(٢) المصدر السابق ١/١٢٨.

٢- المعرَّب:

ذكر أن العلماء اختلفوا في وقوع المعَرَّب في القرآن الكريم: فمنهم من منع وقوعه، ومنهم من أجازه، ثم قال: «وأقوى ما رأيته للوقوع -وهو اختياري- ما أخرجه ابن جرير عن أبي ميسَرة التابعي الجليل قال: «في القرآن من كل لسان»[١].

وقد تضمن «الإتقان» ستة اختيارات صريحة في عدة مسائل في علوم القرآن واللغة[٢].

المنحى الثاني: ما أبدى فيه اختياره في غير «الإتقان».

وهي ثلاثة اختيارات:

١- معنى نزول القرآن على سبعة أحرف:

اقتصر السيوطي في «الإتقان» على جمعه للأقوال التي وقف عليها في هذه المسألة، دون موازنة أو اختيار[٣]. لكنه أبدى رأيه في هذه القضية الشائكة أثناء شرحه لحديث نزول القرآن على سبعة أحرف في سنن النسائي، فقال: «والمختار عندي أنه من المتشابه الذي لا يُدْرَى معناه»[٤].

وقد تابع في اختياره هذا ابن سَعْدان النحوي (ت: ٢٣١هـ) الذي رأى أن هذا الحديث من المشكل الذي لا يدرى معناه.

---

(١) الإتقان ٢/١٠٦.

(٢) انظر علوم القرآن بين البرهان والإتقان: ٦١٤-٦١٥.

(٣) انظر الإتقان ١/١٣١-١٤١.

(٤) زهر الربى على المجتبى ٢/١٥٢.

٢- إعجاز القرآن:

سرد في «الإتقان» سبعة عشر قولاً في الأقوال المحكية في إعجاز الكتاب العزيز، وبم يكون؟ ولم يرجح بينها أو يختر منها(١). ثم نجده في كتابه «المعترك» يختار رأي السكاكي، فيقول: «والصواب أنه لا نهاية لوجوه إعجازه كما قال السكاكي في «المفتاح»: اعلم أن إعجاز القرآن يدرك ولا يمكن وصفه...»(٢).

٣- أفضل القرآن وفاضله:

ذكر السيوطي مذهبي المجيزين والمانعين في وجود التفاضل في ألفاظ القرآن ومعانيه، أو منع تفضيل شيء على شيء من القرآن، دون تدخل منه في هذه المسألة(٣). ثم نراه يبدي رأيه فيها في كتابه «إتمام الدراية» عقب إشارته إلى وجود التفاضل بقوله: «وهو الصواب الذي عليه الأكثرون»(٤).

-٤-

قيمة مصادر «الإتقان»:

تستمد مصادر كل كتاب قيمتها العلمية من المزايا التي تتسم بها، وتكشف لنا عن ثقافة الكاتب الذي تعامل معها، ومدى اطلاعه على فنون العلم.

---

(١) الإتقان ٤/٦-١٥.

(٢) معترك الأقران ١/٣-٤.

(٣) الإتقان ٤/١١٧-١١٨.

(٤) إتمام الدراية لقراء النُّقاية: ٢٣.

ولا شك أن السيوطي -رحمه الله- يمتاز في كثير من كتبه بوفرة مصادره التي يعود إليها، وقد بدا هذا الأمر واضحاً في «الإتقان»؛ إذ بلغت مصادره فيه نحو (٥٥٠) مصدراً على وجه الإجمال، ويدخل في هذا العدد المصادر التي سمَّاها في المقدمة، وعددها (١٥٧) مصدراً. إلا أن مصادره التي سماها في مطلع كتابه ذكر منها في ثناياه (١٢٨) كتاباً، وصمت عن (٢٩) منها[١].

وشملت مصادره على وجه العموم أحد عشر علماً، هي: التفسير وعلوم القرآن، والحديث، والعقيدة، والفقه، والأصول، والسيرة النبوية، والزهد والسلوك، واللغة وفروعها، والتراجم العامة، والتراجم الخاصة، والفنون العامة[٢].

وقد تسنى للسيوطي -أثناء تأليفه: «الإتقان»- أن يقف على أربعة كتب بخطوط مؤلفيها، وهي: تهذيب الأسماء واللغات للنووي، وجمال القراء لعلم الدين السخاوي، ومختصر المستدرك للذهبي، وتذكرة تاج الدين السبكي[٣].

ونقل -أيضاً- من خط الحافظ ابن حجر مرتين، ولم يبيِّن مصدره[٤].

---

(١) انظر: علوم القرآن بين البرهان والإتقان: ٥٧٧، ٥٧٨-٥٧٩.

(٢) انظر: إحصائيات المصادر بحسب العلوم المندرجة تحتها في المصدر السابق: ٥٧٩-٥٩١.

(٣) انظر: المصدر السابق: ٥٩٥.

(٤) الإتقان: ٣/ ٢٥١، ٤/ ١٣٦.

كما أنه كان يصف بعض الكتب التي يوردها في «الإتقان» مبرزاً محاسنها أو مبيناً عُوارها، نحو وصفه تفسيره «مجمع البحرين» بأنه التفسير الذي لا يحتاج معه إلى غيره[١].

وذكر أن اختصار إبراهيم بن عمر الجعبري (ت: ٧٣٢هـ) لكتاب «أسباب النزول» للواحدي كان بحذف أسانيده دون زيادة[٢].

وقال في أسماء من نزل فيهم القرآن: «رأيت فيهم تأليفا لبعض القدماء، لكنه غير محرر»[٣].

وتتضح القيمة العلمية لمصادر السيوطي في «الإتقان» بجلاء من عدَّة جوانب:

١- حفظ السيوطي -رحمه الله- لنا نصوصاً عديدة من كتب مفقودة، في مباحث كتابه، نحو: تفسير الفريابي (ت: ٢١٢هـ)، وأبي الشيخ بن حيَّان (ت: ٣٦٩هـ)، وأبي بكر بن مردويه (ت: ٤١٠هـ)[٤]. وكتاب «الإفراد والجمع» لأبي الحسن الأخفش (ت: ٢١٥هـ)، الذي ذكر فيه جَمْع ما وقع في القرآن مفرداً، ومفرد ما وقع جمعاً[٥]، وغيرها.

---

(١) المصدر السابق: ٤/٢١٣-٢١٤.

(٢) الإتقان: ١/٨٢.

(٣) الإتقان: ٤/١٠١.

(٤) انظر بيان هذه المواضع في: علوم القرآن بين البرهان والإتقان: ٥٨٠.

(٥) انظر: الإتقان ٢/٣٠٢-٣٠٥، ٤/٧٢.

٢- إمكان أخذ تصوُّر عن كتاب مفقود من حيث محتواه وترتيبه: نحو كتاب: «المصاحف» لأبي بكر محمد بن عبدالله بن أشتة الأصبهاني (ت: ٣٦٠هـ)، فقد نقل عنه السيوطي اثنين وأربعين نصاً[١]. وكتاب: «البرهان في مشكلات القرآن» لأبي المعالي عَزيزي بن عبدالملك المعروف بشَيْذَلة (ت: ٤٩٤هـ)، وهو من الكتب التي ضَمَّت طائفة يسيرة من أنواع «علوم القرآن» جُمِع بعضها إلى بعض، وقد نقل عنه السيوطي اثنين وعشرين نصاً[٢].

٣- إضافة نصوص ناقصة إلى كتب مطبوعة: نحو نقل السيوطي أربعة أقوال للشافعي في قوله تعالى: ﴿... وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ...﴾[٣] عن تفسير الماوردي «النكت والعيون»، والذي فيه ثلاثة أقوال، بل نقص جزء من القول الثالث[٤]، بينما نجدها أربعة وافية عند السيوطي[٥]، فيمكن تكميل هذا النقص من «الإتقان»، إذا لم يتوافر في نسخ أخرى من تفسير الماوردي.

---

(١) انظر: الإتقان -مثلاً- ١/١٤٢، ١٦٦، ١٦٧، ٢/٢٧٠، ٢٧٥، ٢٧٧، ٤/١٤٥، ١٤٩، وعلوم القرآن بين البرهان والإتقان: ٥٧٠.

(٢) انظر الإتقان - مثلاً - ١/١٣٧، ١٣٨، ١٤٣، ٢/١٠٦، ١١٢، ٣/٢٧٠، ٤/٣٣، وعلوم القرآن بين البرهان والإتقان: ٥٧٠.

(٣) الآية: ٢٧٥ من سورة البقرة.

(٤) انظر: النكت والعيون ١/٢٨٩-٢٩٠ «ط. الكويتية»، ١/٣٤٩-٣٥٠ «ط. دار الكتب العلمية».

(٥) الإتقان: ٣/٥٧-٥٨.

ونقل السيوطي نصاً عن كتاب: «الناسخ والمنسوخ» لابن العربي، وفيه: «قال ابن العربي: ولعله أراد في الفضاء بين السماء والأرض. قال: وأما ما نزل تحت الأرض فسورة المرسلات، كما في الصحيح عن ابن مسعود»(١).

وهذه الإضافة التي أضافها السيوطي عن ابن العربي ليست في مطبوعة «الناسخ والمنسوخ»(٢) بتحقيق الدكتور عبدالكبير المدغري.

-٥-

مميزاته:

برزت جوانب فيما سبق من ميزات «الإتقان»، نحو إضافاته الجديدة في «علوم القرآن»، وابتكاراته فيها، ووقفاته التقويمية في بعض المسائل، واختياراته، والقيمة العلمية لمصادره.

ينضاف إلى ما ذكر بعض المزايا التالية:

١- أجاد السيوطي -رحمه الله- الكتابة في بعض أنواع «علوم القرآن» التي عرضها، مثل «عامه وخاصه»، و«طبقات المفسرين»، فأحسن ترتيبهما، وأضاف إضافات جديدة، وحرَّر كتابته فيهما ففاق ما سطره في كتابه: «التحبير».

٢- اهتم في «الإتقان» بالمسائل الكبار وأعرض في الغالب عن الأمور التي لا يُرى طائلٌ تحتها، فنراه يعرِّض بالاشتغال بعَدِّ حروف القرآن وكلماته، فيقول: «والاشتغال باستيعاب ذلك مما لا طائل تحته...؛ فإن

---

(١) الإتقان: ١/٦٧.

(٢) انظر منه: ٢/١٦.

كتابنا موضوع للمهمات لا لمثل هذه البطالات »[١].

٣- انتقد السيوطي بعض الأقوال التي حكاها في «الإتقان» بنوع انتقاد؛ بسبب ضعف القول، أو لكونه لا مستند له، أو قصور فيه، أو بسبب تصحيف في الرواية، أو مخالفته الإجماع[٢].

وقد اعترض على أقوال لأهل العلم بنقول عن غيره، كتعقبه كلام إمام الحرمين في «البرهان»[٣]، والسهيلي[٤]، وعبدالرزاق في تفسيره[٥].

وتعقب الزركشيَّ وخالفه الرأي، أو بيَّن وهمه في سبعة مواضع[٦].

وتصدَّى لنقد (١٧٩) حديثاً وأثراً في كتابه، وحكم على أسانيدها بالصحة، والحسن، والضعف، والنكارة، والغرابة، والانقطاع، والإرسال، والوقف، والوضع، وبرجاله ثقات، ولا بأس بإسناده، وبسند صالح، وحكم على بعض الرواة بألفاظ الجرح والتعديل[٧].

---

(١) الإتقان: ١/١٩٧، وانظر تعقبه في مقدمة فنون الأفنان ٩٠-٩١.

(٢) انظر: الإتقان -على الترتيب-: ١/١٥٣، ٥١، ٣/٢٧، ٤/٢٤٢، ١/١٠٦.

(٣) المصدر السابق: ١/٨١.

(٤) المصدر السابق: ٣/٢٦-٢٧.

(٥) المصدر السابق: ٤/٦٥.

(٦) انظر: الإتقان -مثلاً-: ١/٢٢٢، ٢/١٩٩، وعلوم القرآن بين البرهان والإتقان: ٦١٦.

(٧) الإتقان -مثلاً-: ١/٣٠، ٢/١٠٦، ٣/٢٤، ٤/٢١٦، ٢١٩، وانظر علوم القرآن بين البرهان والإتقان: ٥٦٣.

٤- تصديره كثيراً من المباحث بأهم المصنفات في النوع المندرجة تحته:

وهي إضاءة جليلة -تبع فيها السيوطي الزركشي- وزاد عليه زيادات جيدة، تطلع الباحث على أهم مصادر الموضوع.

وكان السيوطي يقترح إفراد بعض الأنواع بالتأليف، كقوله في مطلع نوع الموصول لفظاً المفصول معنى: «هو نوع مهم، جدير أن يفرد بالتصنيف»(١).

٥- يسَّر السيوطي بهذا الجمع في «الإتقان» سبل البحث والدراسة؛ لأنه جمع مادة علمية يصعب على كثير الاطلاع عليها في مظانها، واستطاع أن يستوعب كثيراً من مصادره التي سماها في مقدمة كتابه، وأن ينقل الكثير مما اشتملت عليه، أو مما انفردت به، وهي مزية -كما يقول الدكتور النبهان-: «لا يمكننا تجاهل أهميتها»(٢). وقد أشار السيوطي إلى هذا الجمع بوصف «الإتقان»: «مخضت فيه كتب العلم على تنوعها، وأخذت زبدها ودَرَّها، ومررت على رياض التفاسير على كثرة عددها، واقتطفت ثمرها وزهرها...، وتجمَّع في كل نوع منه ما تفرق في مؤلفات شتى»(٣).

---

(١) الإتقان: ١/٢٥٢.

(٢) مجلة دار الحديث الحسنية العدد (١١) ص: ١٧، ضمن بحث: شخصية السيوطي من خلال كتابه الإتقان في علوم القرآن.

(٣) الإتقان: ٤/٢٥٨.

وقال -أيضاً-: «وفيه من الفوائد ما لم يجتمع في غيره»[١].

٦- يعد «الإتقان» من أُمَّات الكتب المعتمد عليها في الدراسات القرآنية، وهو من أكثرها شهرة، «ولا يمكن لباحث في علوم القرآن أن يستغني عنه، فهو يغني عن غيره، وغيره لا يغني عنه»[٢].

ويمكن القول: إن كتاب «الإتقان» يحوي أكثر ما كتبه السيوطي عن علوم القرآن في كتبه الأخرى، فكأنه كتبها رسائل من مباحث مختلفة ترتبط بالقرآن من أسباب التنزيل إلى المتشابه فالمبهمات وتناسب السور والمُعَرَّب...، ثم جمعها كلها في «الإتقان في علوم القرآن»، الذي جعل اسمه أميل إلى الشمول؛ ليضم مختلف البحوث الأخرى التي اتجه كل منها إلى مبحث خاص[٣].

٧- استطاع السيوطي في عدد من أنواع «علوم القرآن»، أن يلخص كلام أهل العلم فيها بعبارة سهلة، لا استطراد فيها يخرجه عن لملمة زمام الموضوع المتحدَّث فيه، بل عَرَضه واضحاً منسقاً، بعبارة مختصرة.

---

(١) قطف الأزهار ١/ ٩١.

(٢) مجلة دار الحديث الحسنية العدد (١١) ص: ٢٢.

(٣) السيوطي وعلوم القرآن للدكتور محمد يوسف الشربجي، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق: المجلد (٦٧) الجزء (٤) ص: ٦٦٦.

-١-

منهج السيوطي في تأليف «الإتقان»

اتسم منهج السيوطي -رحمه الله- في «الإتقان» بظاهرة التلخيص والاختصار في معظم مباحثه.

فقد لخص بعض الأنواع من كتبه كما فعل في المعرَّب، والمبهمات، والآيات المدَّعى نسخها[١]. ولخص بعض الأنواع من كتب غيره كما فعل في آداب التلاوة؛ إذ لخصه من كتابي: «التبيان»، و«المجموع» للنووي مع زيادات كثيرة[٢]، ولخص نوع بدائع القرآن من كتاب: «بديع القرآن» لابن أبي الإصبع المصري[٣].

واعتذر عن تفصيل أدلة أسماء سور القرآن الكريم -الثابتة بالأحاديث والآثار-، فقال: «ولولا خشية الإطالة لبينت ذلك»[٤].

ويؤكد هذه الظاهرة لديه حبه لاستيعاب الأقوال في تآليفه، فهو يقول: «وحب الاستيعاب عند المصنفين -خصوصاً عندي- من آكد الواجب والفرض»[٥]، فيحمله حب الاستيعاب إلى الوجازة والاختصار.

---

(١) انظر: الإتقان ٢/ ١٠٥، ٤/ ٨٠-١٠٠، ٣/ ٦٥-٦٨.

(٢) المصدر السابق ١/ ٢٩٢.

(٣) المصدر السابق ٣/ ٣١٦.

(٤) المصدر السابق ١/ ١٥٠.

(٥) «مقامة الكاوي في تاريخ السخاوي»، ضمن شرح المقامات ٢/ ٩٥١.

ولكون «الإتقان» جعله مقدمة لتفسيره الكبير «مجمع البحرين»، لم يتأنق في تحبيره، ويدقق في تحريره، ولم يصرف زمناً طويلاً في تأليفه مثل ما فعل في حاشيته على البيضاوي «نواهد الأبكار» التي نقحها بعد تأليف «الإتقان» وقال في مقدمتها: «فلما كان هذا العام الذي هو ختام القرن، رأيت أن أنظر في تبييض هذا الكتاب وتحريره، وتكميل ما بقي منه إلى آخره، فجمعت الموادَّ، وسلكت الجوادَّ، وحبرته تحبيراً وبالغت في تهذيبه تقريراً وتحريراً...»[١].

ومثل ما صنع في كتابه: «الخصائص الكبرى» الذي قال عنه: «ولقد أقمت في تتبع هذه الخصائص عشرين سنة إلى أن زادت على الألف...، وأنا الآن ساع في الزيادة، وكل وقت أظفر في المطالعة بخصيصة لم تكن قبل ذلك في كتابي مُفادة»[٢]؛ لذا فقد لمَّ «الإتقان» على عجلة من التأليف وسرعة في الكتابة، وفي برهة ليست طويلة.

ويقابل ظاهرة الإيجاز والتلخيص في «الإتقان» أسلوب النقل المجرد وحشد الأقوال دون نقد، أو إبداء رأي، كما فعل في نوع إعجاز القرآن الذي سرد فيه سبعة عشر قولاً دون تعليق[٣]، وأورد في مدة حمل مريم بعيسى عليه السلام سبعة أقوال متناقضة[٤]، وكذلك ما أورده في أسماء

(١) بهجة العابدين: ١٤١.

(٢) الفارق بين المصنف والسارق: ٤٣-٤٤.

(٣) الإتقان: ٤/٦-١٥.

(٤) المصدر السابق ٤/٦٧.

سورة الفاتحة التي أبلغها إلى خمسة وعشرين قولاً[١]، وما حكاه من الأقوال في تعيين سور المفصَّل[٢]، وما ذكره في الفرق بين التفسير والتأويل[٣].

ومع ذلك ظهرت منه -رحمه الله- مواقف تدلّ على ترويّه وتأنيه؛ فلم يسارع مثلاً في تخطئة ابن الفرس في تسميته سورة التوبة بالمبعثرة[٤]، وتوقف في قيام ما اختلف فيه علماء عدّ آي القرآن مقام قراءة الآية في خطبة الجمعة، فقال: «محل نظر، ولم أر من ذكره»[٥].

ويلحظ على السيوطي كثرة تكرار المباحث المتشابهة في مؤلفاته المتعددة -وهي صفة عند المكثرين في التأليف-، فعلى مستوى علوم القرآن كرَّر كثيراً من مباحث «الإتقان» في «معترك الأقران»، وكرَّر ما في «المهذّب فيما وقع في القرآن من المعرَّب» في نوع «ما نزل بغير لغة العرب» من «الإتقان»، وكذلك أعاد كثيراً مما في كتابه «مفحمات الأقران» في نوع المبهمات، وما سطره في مقدمة كتابه «الإكليل» سرده في ثنايا نوع: «العلوم المستنبطة من القرآن»، وذكر بعض فوائد أسباب النزول

(١) المصدر السابق ١/ ١٥٥.

(٢) المصدر السابق ١/ ١٨٠.

(٣) المصدر السابق ٤/ ١٦٧-١٦٩.

(٤) المصدر السابق ١/ ١٥٦.

(٥) المصدر السابق ١/ ١٩٦.

التي أوردها في مقدمة «لباب النقول» في نوع معرفة سبب النزول[١].

ومن منهجه أنه يضيف إلى «الإتقان» ما ظهر له لاحقاً، أو توصل إليه من معلومات لم يكن أضافها سابقاً، كما جاء مصرَّحاً عنه -فيما نقله عنه تلميذه الداودي- في نهاية «الإتقان»: «فرغت من تأليفه... سوى أشياء ألحقتها بعد ذلك»[٢].

ومما يدل على هذا المسلك أن هنالك مواضع في «الإتقان» تُرِكَتْ فارغة؛ من أجل أن يستكمل معلوماتها فيما بعد[٣]، لكن النسخ التي بين أيدينا لم تسعفنا باستكمال ما بيضه السيوطي في أصل الكتاب.

وكان من منهج السيوطي أن يراعي التناسب في ارتباط بعض الأنواع ببعض -أحياناً-، فنجده يقول في النوع العاشر -فيما نزل من القرآن على لسان بعض الصحابة-: «هو في الحقيقة نوع من أسباب النزول»[٤]؛ لذا فقد جعله بعد النوع التاسع: معرفة سبب النزول.

---

(١) انظر: علوم القرآن بين البرهان والإتقان: ٥٦١.

(٢) مصوَّرة نسخة وزارة الأوقاف الكويتية: ٢٨٤.

(٣) مثل الفراغ الذي في النوع السابع والخمسين -في الخبر والإنشاء- فجاء في نهايته: «فصل: ومن أقسامه الشرط» وختم به النوع دون بيان. انظر: الإتقان ٣/ ٢٤٨ (ط. أبو الفضل)، ٢/ ٨٩٧ «ط. البغا»، والنسخ الخطية، وعلوم القرآن بين البرهان والإتقان: ٣٢٠-٣٢١.

(٤) الإتقان: ١/ ٩٩.

وقال في مطلع النوع التاسع والعشرين -في بيان الموصول لفظاً المفصول حكماً-: «وهو أصل كبير في الوقف؛ ولهذا جعلته عقبه»[١]. واستخدم طريقة الإحالة على مسائل تقدمت[٢]، أو سيأتي بحثها[٣].

وقد يلجأ إلى توزيع البحث، نحو كلامه على فواتح السور المبدوءة بالحروف المقطعة في المحكم والمتشابه[٤]، بينما مكانها المناسب في نوع فواتح السور.

وظاهر من منهج السيوطي -أحياناً- ترك وفاء المسألة حقها، كما في دخول الغاية بعد «إلى وحتى»[٥].

ومن منهجه أنه يسوق كلام بعض المصنفين بأسانيدهم. ويذكر أقوال غير الشافعية في المسائل التكليفية التي ينبني عليها عمل.

ويستشهد ببعض الأبيات الشعرية التي فيها شاهد لقوله، من الشعر القديم وغيره، وأحياناً من نظمه، ويذكر شيئاً من المقارضات الشعرية بين العلماء.

والسيوطي هُمَام في عزوه الأحاديث والآثار التي ينقلها من مجاميع السنة والأجزاء الحديثية، لكنه -أحياناً- لا يعزو.

---

(١) الإتقان: ١/٢٥٢.

(٢) الإتقان: ٣/١٢١، ١٢٢، ١٢٣.

(٣) الإتقان: ٣/١١١.

(٤) الإتقان: ٣/٢١-٣٠.

(٥) الإتقان: ١/١٩٣.

ومن مظاهر منهجه -رحمه الله- أنه يوافق الزركشي في مسألة معينة -كذكره أن المشهور في المصاحف المرسلة إلى الأمصار أنها خمسة- ثم يخالفه في المصدر المنقول عنه؛ إذ نقل الزركشي من «المقنع» للداني، والسيوطي من «المصاحف» لابن أبي داود.

وقد بيَّن في مواضع أصل كلام الزركشي من أين هو، نحو ذكره أن فوائد وضع الظاهر موضع المضمر -السبع عشرة-، من كتاب: «نشر العبير في إقامة الظاهر مُقام الضمير» لابن الصائغ الحنفي[1].

(١) انظر توضيح ما مضى في علوم القرآن بين البرهان والإتقان: ٥٦١-٥٦٣.

-٢-

منهج السيوطي في التعامل مع المصادر

اعتاد السيوطي أن يورد قائمة بأسماء المصادر التي استقى منها معلوماته في عدد من كتبه، وكذلك فعل في مقدمة «الإتقان»، التي سرد فيها (١٥٧) كتاباً، وقسمها إلى عشر مجموعات، راعى في كل مجموعة نوع العلم الذي تنضوي تحته.

ونجده يصرِّح بمنهج علمي -في أكثر من موضع- يُشْعر بأمانة بالغة في طريقة إيراده المعلومة التي يقتبسها، فهو يقول: «ومن بركة العلم وشكره عزوه إلى قائله...، ولهذا لا تراني أذكر في شيء من تصانيفي حرفاً إلا معزواً إلى قائله من العلماء، مبيناً كتابه الذي ذكر فيه»[١].

ولعل هذا المنهج الذي يشير إليه التزمه في بعض كتبه التي لا مجال للقلم فيها، مثل: «الدر المنثور» الذي نقل فيه عن مئة وواحد من العلماء، وبالغ فيه بالتحري من النقل، فنص في مقدمته أنه لم يَرَ سبعة من الكتب التي عزا إليها[٢]. أما في «الإتقان» فنراه ينقل بالواسطة، ويذكر بعض الأقوال غُفلاً من غير عزو إلى قائل أو كتاب.

(١) المزهر ٢/٣١٩، ونحوه في مقامة: «ساحب سيف على صاحب حيف»، ضمن شرح المقامات ١/٥٦٢-٥٦٣، و«مقامة الكاوي في تاريخ السخاوي»، ضمن شرح المقامات ٢/٩٤٩-٩٥٠، ونواهد الأبكار، على ما نقله تلميذه الشاذلي في بهجة العابدين: ١٤٢.

(٢) انظر: علوم القرآن بين البرهان والإتقان: ٦٠١.

وأوضح دليل على هذا أنه -رحمه الله- نقل عن كتاب: «البرهان» للزركشي فيما يزيد على ستين موضعاً، دون أن ينسب الكلام له أو لكتابه، واكتفى بالرمز إلى موضع النقل بعبارة عامة، كقوله: قال بعضهم، وقال غيره، وذكر قوم، واستشكل بعضهم، وقيل، وقال آخرون، وقال العلماء، وقال بعض الأئمة، ونحوها من الألفاظ، وكلّها إطلاقات أراد بها الزركشي.

أما من حيث التصريح بالنقل عنه فقد صرَّح باسم الزركشي -رحمه الله-، أو «البرهان»، أو كليهما معاً في ثلاثة وأربعين موضعاً. وقد ينقل نصاً عن الزركشي ثم لا يعزو إلى المصدر الذي نسبه إليه الزركشي، كنقله عن ابن مالك -مع أن الزركشي نسب قول ابن مالك إلى شرح الكافية-، ونقله عن ابن جني -والزركشي نسبه إلى كتابه: «الخاطريات»-، ونقله عن الجرجاني، والزركشي نسبه إلى الجرجاني في «النظم».

وتارة ينقل عن الزركشي بلا تصريح، نحو ذكره تعريف التفسير، بـ«قال بعضهم» -وهو الزركشي-، ثم ينقل بعد قليل تعريفاً آخر للزركشي ذكره في مقدمة «البرهان»، وينسبه إليه.

وقد يتصرف في نقله عن «البرهان» تارة بالحذف والنقص، وأخرى بالزيادة على ما فيه[1].

---

(١) انظر توضيح ذلك في: علوم القرآن بين البرهان والإتقان: ٦٠١-٦٠٢، ٦٠٥-٦٠٧.

وقد اتضح أن السيوطي نقل نصوصاً عديدة تربو على المئة بواسطة عدد من الكتب، ومن هذه الكتب الوسيطة:

المرشد الوجيز، النشر لابن الجزري، عروس الأفراح لبهاء الدين السبكي، البرهان للزركشي، مغني اللبيب لابن هشام، فتح الباري لابن حجر[1].

وكان معظم ما ينقله من نصوص العلماء بالمعنى من غير التزام بعبارات المؤلف، فإذا نقل النص بحروفه عقَّب -غالباً- بعده بقوله: «انتهى».

وقد ينقل -أحياناً- بالمعنى فيقع بَتْر في العبارة يغيِّر المراد[2].

(١) انظر شواهد على ذلك في المصدر السابق: ٦٠٢-٦٠٤.

(٢) انظر: المصدر السابق: ٦٠٤-٦٠٥.

مكانة «الإتقان» بين كتب علوم القرآن

يُعَدُّ كتاب «الإتقان» من الكتب المهمة في مجال الدراسات القرآنية؛ لما اشتمل عليه من عدد وفير من المباحث المتعلقة بالقرآن الكريم.

وقد جعله السيوطي مقدمة لتفسيره الكبير الموسوم بـ «مجمع البحرين ومطلع البدرين الجامع لتحرير الرواية وتقرير الدراية»، وعدَّ «الإتقان» من أجلِّ ما وضعه في علوم القرآن[١]، وصنفه على ثمانين باباً من أبواب علوم القرآن، وذكر أن هذه الأبواب على سبيل الإدماج، ولو نُوِّعت باعتبار ما أدمجه فيها لزادت على الثلاثمئة[٢].

لذلك قال خليفة -مبيناً مكانته وقيمته-: «وهو أشبه آثاره وأفيدها»[٣]. وقد تقدمت طباعته فكان من أوائل الكتب التي طبعت في العالم الإسلامي[٤]، فأتيح انتشاره في الأوساط العلمية، وكان هذا عاملاً رئيساً في تعريف أهل العلم بكتاب «البرهان» للزركشي؛ لوفرة ما ينقله عنه، ولتنويهه به في مقدمة «الإتقان».

(١) انظر: قطف الأزهار ١/٩١.

(٢) الإتقان: ١/١٧-١٨.

(٣) كشف الظنون ١/٨.

(٤) أولى طبعاته كانت سنة (١٢٧١هـ) بكلكته في الهند، ويقع في (٩٥٩) صفحة، ومعه شروح للمستشرق النمسوي ألْوِيس سپَرِنْجَر. انظر: معجم المطبوعات العربية ١/١٠٧٤، الأعلام ٢/٨.

بل إن كثيراً ممن تناول بعض الأبحاث القرآنية قبل عام (١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م) - وهي السنة التي طبع فيها «البرهان» أول مرة- لم يعتمدوا في كتاباتهم عليه.

وقد نال كتاب «الإتقان» شهرة جعلت أهل العلم يُثنون عليه:

١- قال أبو بكر المرعشي المعروف بساجَقْلي زاده (ت: ١١٤٥هـ): «وقد جمع السيوطي علوم القرآن في كتابه المسمّى «بالإتقان»، ينبغي لكل عالم أن يستصحبه»[١].

٢- وقال ابن عقيلة المكي (ت: ١١٥٠هـ) عنه: «فهو كتاب نفيس شريف، وتأليف مركز ظريف، قلَّ أن ينسج أحد على منواله، أو يحذو على مثاله، جمع فيه من علوم القرآن ما لم يُسبق إلى جمعه»[٢].

٣- وعدَّ الزرقاني (ت: ١٣٦٧هـ) علوم القرآن اهتزت وربت، وأنبتت من كل زوج بهيج في نهاية القرن التاسع وبداية العاشر بهمة فارس ذلك الميدان صاحب كتابي التحبير والإتقان[٣].

٤- وعدَّه الأستاذ محمد أبو الفضل (ت: ١٤٠١هـ) الحلقة الذهبية في سلسلة كتب الدراسات القرآنية[٤].

---

(١) ترتيب العلوم: ١٦٧.

(٢) الزيادة والإحسان (خ): ٢/أ.

(٣) انظر: مناهل العرفان ١/٣٢.

(٤) انظر: مقدمة تحقيق الإتقان ١/٧.

ومع هذه المكانة التي سما إليها «الإتقان» في رحاب الدراسات القرآنية، إلا أنه يعد تلخيصاً محكماً لكتاب: «البرهان» للزركشي بترتيب وزيادات أضافها لم تتوافر عند الزركشي، ومن ذلك زياداته مسائل لم يوردها الزركشي، وبلغت نحو (١٥٠) مسألة[١]؛ لذلك قال خليفة في تعريفه «البرهان»: «والسيوطي أدرجه في إتقانه»[٢].

وليس «البرهان» أول كتاب من كتب الزركشي يسلك معه السيوطي هذا المسلك، بل وجدناه لخص كتابين آخرين للزركشي، هما:

١- «الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة»، فلخصه بكتاب سماه: «عين الإصابة في استدراك عائشة على الصحابة».

٢- «التذكرة في الأحاديث المشتهرة» الذي لخصه بكتابه: «الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة» وزاد عليه[٣].

ولكون «الإتقان» استوعب كتاب: «البرهان» مع زيادات، وتهذيب، وإدماج، فقد غدا مصنفاً مهماً عند العلماء، فاحتفوا به، واتخذ هذا الاهتمام ثلاثة اتجاهات:

الاتجاه الأول: ضمّ «الإتقان» مع الزيادة عليه، ويمثله كتاب: «الزيادة والإحسان في علوم القرآن» لابن عقيلة المكي (ت: ١١٥٠هـ)، وهو مخطوط.

---

(١) انظر: علوم القرآن بين البرهان والإتقان: ٥٠٢، ٦٤٩.

(٢) كشف الظنون ١/ ٢٤١.

(٣) انظر علوم القرآن بين البرهان والإتقان: ٦١٩-٦٢٠.

الاتجاه الثاني: نحا إلى الاختصار والتهذيب، وتمثل هذا في ثلاثة عشر كتاباً، منها:

١- «مختصر الإتقان» لعبدالرحمن بن إبراهيم الشامي المعروف بابن مزوِّر الدمشقي (ت: ١٠٨٦هـ)، وهو مخطوط.

٢- «مختصر الإتقان» لإسماعيل بن السيد محمد الموصلي (كان حياً سنة ١٢١٦هـ)، وهو مخطوط.

٣- «مختصر الإتقان في علوم القرآن» لصلاح الدين أرقه دان اللبناني، وهو مطبوع.

٤- نظم لمجهول (كان حياً عام ١٠١٣هـ)، وهو مخطوط[١].

الاتجاه الثالث: اتجاه التيمن بالعنوان، ويمثله كتاب: «إتقان البرهان في علوم القرآن» للدكتور فضل حسن عباس، وهو مطبوع.

ومما يدلل على أهمية كتاب: «الإتقان» أنه خرج عن دائرة قراء العربية، فترجم إلى اللغة الفارسية مرتين[٢].

وترجم كذلك إلى اللغة الأردية من قِبَل محمد حليم أنصاري، وصدر في مجلدين عام (١٤٠٢هـ) عن إدارة إسلاميات بلاهور.

---

(١) انظر: علوم القرآن بين البرهان والإتقان: ٦٢٠-٦٢٢.

(٢) المصدر السابق: ٥٩.

أثر «الإِتقان» في المؤلَّفات بعده

يُعَدُّ كتاب «الإِتقان» أوسع مصنَّف في علوم القرآن منذ بداية التأليف في المباحث الكلية لهذا العلم.

وترجع عناية العلماء به إلى عدة أسباب:

١- سعة مباحثه، وكثرة أنواع علوم القرآن فيه؛ إذ لم يسبقه أحد إلى هذا الجمع.

٢- شهرة السيوطي وكثرة مصنفاته كانت باعثاً لشهرة كتابه.

٣- تأخر طباعة «البرهان» بعد طباعة «الإتقان» بمئة وستة أعوام.

لذلك أصبح مورد الدارسين والكاتبين في هذا الباب من أهل العلم ممن جاء بعده، فإن قيل: إن علماء التفسير عيال على الطبري في «تفسيره»، فإن هذا القول يصدق على من بحث في علوم القرآن، فهو عالة على السيوطي في إتقانه.

وقد قلّت التآليف في «علوم القرآن» بعد السيوطي قلّة يحسب الراصد لحركتها أنها توقفت أو كادت، إلا من بعض المؤلفات المعدودة ككتاب «الزيادة والإِحسان» لابن عقيلة المكي (ت: ١١٥٠هـ)، وكتاب: «الفوز الكبير في أصول التفسير» لشاه ولي الله الدِّهلوي (ت: ١١٧٦هـ).

ثم ظهرت مؤلفات في نهاية القرن الثالث عشر ومطالع الرابع عشر

الهجريين، نحو كتاب «التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن» لطاهر الجزائري (ت: ١٣٣٨هـ)، و«مناهل العرفان» لمحمد بن عبدالعظيم الزُّرقاني (ت: ١٣٦٧هـ). وتلا هذه المؤلفات مجموعة أخرى لثلّة من العلماء كالدكتور محمد أبو شهبة (ت: ١٤٠٣هـ)، والدكتور صبحي الصالح (ت: ١٤٠٧هـ).

وصُدِّرت بعض التفاسير بمقدمات جامعة حوت طائفة صالحة من علوم القرآن الكريم، من أبرزها:

مقدمة «البحر المديد» لابن عجيبة الفاسي (ت: ١٢٢٤هـ)، ومقدمة «محاسن التأويل» لجمال الدين القاسمي (ت: ١٣٣٢هـ)، ومقدِّمات الطاهر بن عاشور (ت: ١٣٩٣هـ) لتفسيره «التحرير والتنوير». وكل هذه الكتب السالفة أفادت من «الإتقان» إفادة ظاهرة، واعتمدت عليه في تقرير بعض المباحث قلّة أو كثرة، وهذا أمر ملموس لكل من طالع في هذه الكتب[1].

ولم يقتصر تأثير «الإتقان» في مصنفات أهل العلم في إقليم من الأقاليم الإسلامية، بل انتشر في كثير منها كما هو الحال في بعض مصنفات السيوطي الأخرى التي رزقها الله قبولاً بين الناس. وسنشير إلى أثر «الإتقان» في ثلاثة من الكتب؛ لوضوح هذا الأثر فيها، وهي:

١- «الزيادة والإحسان في علوم القرآن» لمحدِّث الحجاز في وقته:

---

(١) انظر: علوم القرآن بين البرهان والإتقان: ٦٣٥-٦٣٨.

محمد بن أحمد بن سعيد المعروف بابن عقيلة المكي (ت: ١١٥٠هـ).

ضمَّن المؤلف كتابه مئة وأربعة وخمسين نوعاً من علوم القرآن، واعتمد في هذا الجمع على السيوطي اعتماداً كبيراً فقال: «وأودعت فيه جلّ ما في «الإتقان» وزدت عليه قريباً من ضعفه من المسائل الحسان، واخترعت كثيراً من الأنواع اللطيفة والفوائد الشريفة»(١)، وقد كرر فيه معظم ما ذكره السيوطي بنزعة فيها شيء من المغايرة في العرض، وترتيب الأنواع، وتعداد المسائل(٢).

٢- «مفتاح السعادة ومصباح السيادة» لأحمد بن مصطفى بن خليل المعروف بطاش كبري زاده (ت: ٩٦٨هـ). وهو من الكتب التي عنيت بتعريف العلوم، وسرد موضوعاتها، وبيان الغاية منها، وإيراد أبرز الكتب المصنفة في كل علم، مع تراجم للمؤلفين.

وقد عمد طاش كبري زاده في كتابه إلى تلخيص «الإتقان» تلخيصاً موجزاً ضمن الشعبة الثامنة -من موضوعات العلوم التي يذكرها-، وهي: في فروع العلوم الشرعية، فسرد مباحث «الإتقان» في المطلب الثالث من هذه الشعبة، وهو: في فروع علم التفسير، فأورد أنواع علوم القرآن الثمانين التي سماها السيوطي، وبنسَق ترتيبها في «الإتقان»، فبدأ بالمكي والمدني، ثم بالحضري والسفري، حتى انتهى إلى النوع

---

(١) الزيادة والإحسان (خ): ٣/أ

(٢) انظر: علوم القرآن بين البرهان والإتقان: ٦٣٨-٦٤٠.

الثمانين: طبقات المفسرين[١]، دون إشارة منه إلى أنه اعتمد على السيوطي في إتقانه، وإن كان قد أشار -في أحايين- إلى أنه أفاد منه. وقد تابع السيوطيَّ في جملة من عباراته بحروفها، وكذلك في إحالاته التي سيتحدث عنها في مباحث آتية، وتابعه -كذلك- في أوهامه وسهوه[٢].

٣- «التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن على طريق الإتقان» للشيخ طاهر بن محمد صالح الجزائري الدمشقي (ت: ١٣٣٨هـ).

وهو في عداد مختصرات «الإتقان»، فقد ذيَّل المؤلف عنوانه السالف بقوله: «على طريق الإتقان»، وهي إشارة واضحة منه إلى أنه أراد كتاب السيوطي بهذه الإضافة.

والمتصفح لهذا الكتاب يعلق بذهنه من أول وهلة أن مؤلفه بناه على ما أورده السيوطي في إتقانه، بل هنالك مواضع نقلها الجزائري من «الإتقان» بأخطائها دون الانتباه للصواب فيها.

وقد بحث المؤلف اثني عشر فصلاً في كتابه ضمّنها عدة أنواع من علوم القرآن، انتخبها من «الإتقان»، وأضاف إليها بعض الإضافات لم ترد عند السيوطي[٣].

---

(١) انظر: مفتاح السعادة: ٢/ ٣٤٤-٥٤٧.

(٢) انظر: تفصيل أمثلة ذلك في: الإمام السيوطي وجهوده في علوم القرآن للدكتور محمد يوسف شربجي: ٥٩٨-٦٠١.

(٣) انظر: علوم القرآن بين البرهان والإتقان: ٦٤٠-٦٤٢.

المآخذ على كتاب «الإتقان»

لا يسلم جهد بشري من خلل أو قصور في جانب من جوانبه، ويكون احتمال الخطأ أكثر إذا اتسع الموضوع المتحدَّث عنه وتفرعت مباحثه.

وقد وُجِدَتْ بعض الملحوظات على كتاب السيوطي -رحمه الله رحمة واسعة- لا تحط من قدره، ولا تنقص منزلته بين الكتب المؤلفة في علوم القرآن.

وسنورد هذه الملحوظات على طريقة التَّعداد السَّرْدي لها، دون الخوض في تفاصيلها وجزئياتها، ومن أراد الوقوف عليها، أمكنه أن يعود إليها في مظانها من الكتاب، ويتملَّى ما كُتب عليها من تعليق.

١- حاد السيوطي في عدد من المسائل عن اعتقاد السلف الصالح، وجانب فيها الصواب. وقد ألحقنا فهرساً بالمسائل العقدية التي تعقبنا السيوطي فيها.

٢- أورد عدداً من الروايات الواهية، والآثار التي لا تصح ساكتاً عنها، وكان بمكنته أن يحكم عليها؛ لما له من دراية بعلم الحديث، أو أن ينقل كلام النقاد فيها على أقل تقدير. وقد قمنا بدراسة هذه الروايات والآثار دراسة حديثية، وبيّنا درجتها، ونقلنا كلام النقاد عليها.

٣- توسع -رحمه الله- في إيراد بعض الإسرائيليات، وبخاصة في مبحث المبهمات، وأكثر من ذكر تفاصيل وجزئيات لا طائل تحتها، ولا

يترتب على معرفتها كبير فائدة، بل هي في بعضها أقرب إلى مجانبة فهم مقاصد القرآن العظيم وهداياته.

٤- ذكر أموراً هي من قبيل الجمع للأقوال دون تحقيق، كإيراده أن إسرافيل قُرِن بنبوة النبي ثلاث سنين، فكان يعلمه الكلمة والشيء، وهو معارض لحديث بدء الوحي الثابت في صحيح البخاري. وكنقله عن الكرماني أن القرآن نزل مرة بالمعنى، ومرَّة باللفظ والمعنى[١].

٥- أورد بعض الأمور الخاطئة والمنقوضة شرعاً، كنقله أن إلياس عليه السلام عُمِّر كما عُمِّر الخضر، وأنه يبقى إلى آخر الدنيا، ونقله أن ذا الكفل لم يكن نبياً[٢].

٦- يلحظ على السيوطي -رحمه الله- التناقض في بعض المسائل التي يبحثها؛ بحيث يقرر فيها أمراً ثم يعود في موضع آخر فيناقض ما ذكره في الموضع الأول.

من ذلك: نقده ابن الجوزي لاشتغاله بعَدِّ أنصاف القرآن وأعشاره وأثلاثه ونحو ذلك من المعلومات التي رآها تافهة، ثم نراه يذكر ما هو أبعد من ذلك، وهو بعض الأحاجي والألغاز[٣].

٧- ترك ترتيب بعض الأنواع ترتيباً منسقاً متناسباً، فقد فرَّق الكلام

---

(١) انظر بعض الأمثلة في علوم القرآن بين البرهان والإتقان: ٦٣١-٦٣٢.

(٢) انظر: المصدر السابق: ٤٦٩، ٤٧١، ٦٣١.

(٣) انظر: المصدر السابق: ٦٣٢، ولمزيد من الأمثلة راجع المصدر السابق: ١٨٧، ٢١٦، ٤١١، ٤٤٤، ٤٧١، ٦٣٣.

على « أساليب القرآن » ضمن عدة مباحث، ولم يسلكها في مبحث منضبط، وهناك نوع من الاضطراب في عرض نوع مناسبة الآيات والسور[١].

٨- أوتي السيوطي ملكة وقادة، وحفظاً واسعاً، ورزق التبحر في عدة علوم، ثم تراه يترك الترجيح في بعض المسائل، مثل: المحكم والمتشابه، وتحديد سور المفصّل.

٩- ترك إيراد تعاريف بعض أنواع علوم القرآن التي عقدها في كتابه، نحو: ما نزل مشيعاً وما نزل مفرداً، ومفردات القرآن، وهي مباحث تحتاج إلى توضيح وبيان للمراد منها بتعاريف جامعة لمباحثها التي تندرج تحتها؛ لأن هذه التعاريف فيها فائدة جليلة تطلع القارئ على مدلول النوع المتحدَّث عنه.

١٠- أورد -رحمه الله- أقوالاً مردودة في التفسير وعلوم القرآن: كذكره أن ﴿ تَقِيًّا ﴾ من قوله تعالى ﴿ ... إِنِّيٓ أَعُوذُ بِٱلرَّحۡمَٰنِ مِنكَ إِن كُنتَ تَقِيًّا ﴾[٢] رجل من أمثل الناس.

وأن ﴿ ٱلرَّشَادِ ﴾ من قوله تعالى ﴿ ... أَهۡدِكُمۡ سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ ﴾[٣] صنم من أصنام فرعون.

---

(١) انظر: المصدر السابق: ٣٥١، ٦٣٣.
(٢) الآية: ١٨ من سورة مريم.
(٣) الآية: ٣٨ من سورة غافر.

وكإيراده طريقة تنزيل القرآن إما بأن النبي ﷺ انسلخ من صورته البشرية إلى صورة ملائكية وأخذ القرآن عن جبريل، أو العكس.

١١- يؤخذ عليه -رحمه الله- أنه أورد معلومات عديدة دون عزو لأصحابها، مثل نقله عن ابن عطية، وابن أبي الإصبع، وأبي شامة، وأبي حيان، وابن هشام، وبهاء الدين السبكي، وابن الجزري، وابن حجر، وبرهان الدين البقاعي.

١٢- وقعت له أوهام في بعض المسائل كذكره أن عثمان بن مظعون حكي عنه أنه كان يقول: الخمر مباحة مستدلاً بقوله تعالى: ﴿ لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓاْ . . . ﴾[1].

١٣- لم يحرر السيوطي النوع التاسع والستين، وهو: فيما وقع في القرآن من الأسماء والكنى والألقاب، وعرضه على نحو ما يرد في كتب التواريخ، والسيرة، والحيوان، والنوادر، وفيه مسائل لا دليل عليها، وحمل لنصوص من القرآن على غير مرادها من اللغة والسياق.

فَسَوْقُه لأمور لم تصح شرعاً، ولم تنقل تاريخياً بنقل يُطمأن إليه يشين الكتاب، ولا سيّما أن جملة منها منقولة عن كعب الأحبار ووهب ابن منبِّه، والثعلبي صاحب الغرائب والعجائب في كتابه: «عرائس المجالس».

---

(١) الآية: ٩٣ من سورة المائدة. وانظر مزيداً من الأمثلة في علوم القرآن بين البرهان والإتقان: ١٣٥، ١٨٥، ٢١٩، ٣٧٩.

كذلك لم يحرر القول في بعض السور والآيات المختلف في مكيتها أو مدنيتها في النوع الأول: معرفة المكي والمدني.

وكذلك النوع الخامس عشر: ما أُنزل منه «أي: القرآن» على بعض الأنبياء وما لم يُنزَل منه على أحد قبل النبي ﷺ، يحتاج إلى تحرير وتثبت في إيراد النصوص من الأحاديث والآثار.

١٤- عُرِف السيوطي -رحمه الله- بحبه الاستقصاء والاستقراء، لكنه قد يورد أموراً لا استقراء فيها، كذكره أن في القرآن من أسماء الأقوام بالإضافة ستة أقوام، مع أن القرآن الكريم حوى أزيد من هذا العدد(١).

(١) انظر: علوم القرآن بين البرهان والإتقان: ٤٧٠.

طبعات «الإتقان»

يعد كتاب «الإتقان» من أوائل الكتب المطبوعة في المطبعة العربية، فقد أربت طباعته على اثنتي عشرة مرة، وسنسرد طبعاته مرتبة وفق سني طباعتها، دون المصورات التي أخذت عن الطبعات الأصلية، أو الطبعات المكررة(١):

١- طبعة المطبعة المعمدانية في كلكتة بالهند، وتقع في عشرة أجزاء في مجلد واحد، في (٩٥٩) صفحة، وعليها شروح للمستشرق النمساوي ألْوِيس سپَرَنْجَر (ت: ١٣١٠هـ)، وطبعت سنة (١٢٧١هـ).

٢- القاهرة: مطبعة عثمان عبدالرازق سنة (١٢٧٩هـ).

٣- القاهرة: المطبعة الموسوية سنة (١٢٨٧هـ) بتصحيح الشيخ حسن العدوي الحمزاوي.

وجمع تصويباتها الشيخ نصر الهوريني بعد مقابلته النسخة المطبوعة على نسخة قلمية، وطبعت ملحقة بالطبعة الكاستلية.

٤- الطبعة الميمنية عام (١٣١٧هـ) في القاهرة.

٥- الطبعة الأزهرية عام (١٣١٧هـ) في القاهرة.

٦- طبعة مكتبة محمود توفيق بمطبعة حجازي بالقاهرة عام (١٣٦٠هـ) بتصحيح عبد رب النبي سعيد الحسيني.

---

(١) انظر: معجم المطبوعات العربية ١/١٠٧٤، والمعجم الشامل للتراث العربي المطبوع: ٣/٢٧٣-٢٧٤.

٧- طبعة المكتبة التجارية الكبرى بمطبعة حجازي بالقاهرة عام (١٣٦٨هـ)، بتصحيح عبدالواحد محمد.

٨- طبعة شركة ومكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة عام (١٣٧٠هـ)، بتصحيح لجنة من العلماء برئاسة أحمد سعد علي، وبحاشيته إعجاز القرآن للباقلاني.

٩- طبعة مكتبة المشهد الحسيني بالقاهرة عام (١٣٨٧هـ) بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم.

١٠- طبعة دار إحياء العلوم ببيروت، ومكتبة المعارف بالرياض عام (١٤٠٧هـ) بتقديم وتعليق: محمد شريف سكر ومصطفى القصاص.

١١- طبعة دار ابن كثير بدمشق عام (١٤٠٧هـ) بتعليق الدكتور مصطفى ديب البُغا.

١٢- طبعة دار الكتاب العربي ببيروت عام (١٤١٩هـ)، حققها وعلّق عليها وخرّج أحاديثها فوّاز أحمد زَمَرْلي.

* * *

وكل هذه الطبعات انتابها قصور، وأخطاء؛ لذا رأت وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد ممثلة بالأمانة العامة للمجمع أن يعاد تحقيق كتاب «الإتقان» وَفْق الأصول العلمية وأسندت هذا المهمة إلى مركز الدراسات القرآنية التابع لإدارة الشؤون العلمية، فقام بهذا العمل الجليل.

وقد امتازت طبعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف عن سابقاتها بإقامة نص الكتاب قريباً مما يريده مؤلّفه، ومقابلته على عدد وفير من النسخ؛ كي يُتلافى ما وقع في مطبوعاته السابقة من سقط، وتحريف، وأغلاط، وخلل في الترتيب. وكذلك لم تنل النصوص الغزيرة التي حفل بها «الإتقان» الخدمة اللازمة من حيث التوثيق، والنظر العلمي الذي يمحصها ويقومها، كما أن جلَّ الأوهام التي وقع فيها السيوطي -رحمه الله- بقيت على ما هي عليه -في الغالب- فلم تخضع للتصويب، هذا بالإضافة إلى أهمية اعتماد منهج واضح في تحقيق الكتاب، وبخاصة تخريج الأحاديث والآثار التي أوردها السيوطي وبيان درجتها.

وتمّ تقديم نص الكتاب مضبوطاً بالشكل، وخدمته بالعديد من الفهارس التفصيلية التي تقرِّب على القارئ بغيته.

ونرجو أن نكون قد أضفنا إلى المكتبة القرآنية -بهذا التحقيق- سفراً جليلاً له مكانته بين كتب علوم القرآن الكريم.

ج- منهج التحقيق

تبيَّن لنا من خلال التعريف بكتاب «الإتقان» أهميتُه، وسيرورته لدى الباحثين المهتمين بعلوم القرآن، وقد كان هذا حافزاً لنا على بذل الجهد في خدمته وتحقيقه تحقيقاً علمياً، وَفْق الأصول المعتمدة لدى المحققين.

عَدَدْنا نسخة (أ) أمّاً، للمسوِّغات التي سنذكرها في فقرة «وصف النسخ المخطوطة»، وأثبَتْنا في الحاشية الاختلافات المهمة التي وقَفْنا عليها، لدى معارضتها بباقي النسخ. ولم نشأ إثبات الاختلافات التي هي من قبيل أخطاء النُّسَّاخ؛ إذ لا طائل من وراء إثباتها، من مثل أخطائهم في كتابة الأعلام، أو السقط أو التكرار، فليس من المفيد للباحث أن ينقل بصره، ويقطع متابعته من أجل أن ينظر في حاشية لا تُقَدِّم إضاءة ما للنص، بل تؤخره؛ لأنها أقرب إلى جهل النساخ في الاهتداء إلى مقصود النص.

وممَّا دعانا إلى الانتخاب من الاختلافات الواردة بين النسخ المخطوطة كونُ هذه النسخ التي بين أيدينا كثيرة، فإثبات جميع اختلافاتها سوف يجعل حواشي الكتاب مشحونةً بها، فيتضخم الكتابُ مِنْ غير جدوى. بيدَ أننا حَرَصْنا على إثبات ما كان له أي وجه محتمل من اختلافات النسخ، فقد يكون لِما أثبَتْناه في الحاشية وجه قوي يستحق أن يَرْقى به إلى المتن.

وإذا كنا قد أثبتنا ما في نسخة (أ) فإننا في أحيان نُفَضِّل ما في النسخ الأخرى على نسخة (أ)، مع كونها هي النسخة الأُم، ولا سيما إذا أكَّد

هذا الاختيارَ المراجعُ العلمية التي كان السيوطي يستقي مسائله منها، أو كان سياق العبارة يستلزم ذلك. وقد شجعنا على تقديم نص هذه النسخ على (أ) أحياناً كونُها عالية القيمة، كما هو ظاهر من وَصْفها.

وإذا أجمعت النسخ كلها على لفظة، ورأينا غيرها أصوب منها، أبْقَيْنا على ما في النسخ، وأثبتنا ما نراه في الحاشية، مع التدليل على وجهة نظرنا، إلا إذا كان ما أثْبَتَتْه هذه النسخ، خطأً صريحاً في لفظ آية قرآنية، أو كان الخطأ في غير الآيات من قبيل الحكم القطعي في تخطئته.

وأثبَتْنا في الحواشي كل ما ورد في متن نسخة (أ) أو حاشيتها بخط مغاير لخط ناسخها، وقد يكون هذا الخط المغاير بيد مالك النسخة، أو من مُراجعٍ لها مجهول، وقد ناقشنا بعض هذه الحواشي.

وغرضنا من ذلك المحافظة على نسخة الأُمّ والاعتداد بما جاء فيها.

وقد وضَعْنا الزيادات التي جاءت بها النسخ الأخرى، وليست في نسخة (أ) بين معقوفين، وهي زيادات نادرة.

* * *

وأمَّا في مجال خدمة النص: فقد اتَّبَعْنا منهجاً وسطاً بين الإفاضة في التعليقات والإيجاز؛ لكيلا نُطيل، فنبتعد عن غرض تحقيق النصوص، وتقديمها كما يريد مؤلف الكتاب، ولكننا في الوقت نفسه أرَدْنا تمحيص هذه العلوم والنقول والآثار التي حَفَل بها كتاب «الإتقان»؛ ليتعامل

الباحثون مع الكتاب على بصيرة ومعرفة، كما أن التعليقات اليسيرة على النص سوف تحرم الباحثين من خير كثير وفَّقَنا الله سبحانه إليه.

وقد سِرْنا في منهج خدمة النص وَفْقَ المعالم التالية:

١- عَرَّفْنا بمظانِّ كل نوع من الأنواع التي بنى السيوطي عليها إتقانَه، من كتب علوم القرآن التي تقدَّمَتْه، وذلك في مطلع عنوان كل نوع. وغرضُنا من ذلك بيان الموارد التي تفيد القارئ في تحرير النوع المتحدَّث عنه.

كما عرَّفْنا بمظانِّ المسائل العلمية التي عُني السيوطي بجمعها وتحريرها.

وحَرَصنا على أن تكون هذه المظانُّ من المصادر الأصيلة المعتمدة عند أهل الفن. والغرض من ذلك كلِّه أن يكون المُراجِعُ على صلةٍ بهذه المظان إنْ أرادَ أن يعود إليها لغرض التحقيق والإفادة.

٢- قمنا بعَزْوِ الآيات الواردة في النص إلى سورها من القرآن الكريم، وذكرْنا رقم الآية إلى جانب اسم السورة، وأثبَتْنا ذلك في متن النص، وجعَلْناه بين معقوفين. فإذا ذكر السيوطي اسم السورة اكتفينا برقم الآية. واضْطُرِرنا إلى تصحيح بعض الآيات التي أوردَتْها جميع النسخ على خلاف ما في المصحف سهواً، وقد أورَدْنا هذه الآيات بالرسم العثماني على وفَقْ مصحف المدينة النبوية، برواية حفص عن عاصم.

وقد يستشهد السيوطي برواية معينة من القراءات: فإن كانت موافقة لرواية الدوري أو ورش، أثبتناها على وَفْق مصحفيهما المطبوعين في المجمع. وإن كانت موافقة لغيرهما من القراءات المتواترة أو الشاذة، أثبتناها بالرسم الإملائي المشهور.

وأبقينا عزو الآيات في جميع ذلك وَفْق العدد الكوفي، الموافق لمصحف حفص عن عاصم؛ لأن القصد بيان موضع الشاهد من الآية، وليس ذكر خلاف علماء العدد في الآيات.

٣- وثَّقْنا القراءات القرآنية المتواترة والشاذة التي وردت في نص الإتقان، وتتبَّعْنا مواردها الأصلية للوقوف على ضبطها، وبيان القَرَأة الذين قرؤوا بها، ثم نصصنا على هذه المظانِّ ليكون القارئ قريباً منها.

٤- في الحديث الشريف: قمنا بتخريج الأحاديث والآثار والمقاطيع تخريجاً علمياً وَفْق الأصول المتبعة عند أهل الفن -وقد بلغ مجموعها (١٧٩٠) حديثاً وأثراً ومقطوعاً- حسب المنهج الآتي:

أ- أمّا ما يخصُّ أحاديث الصحيحين وآثارهما، فتمَّ الاكتفاء بعزو الحديث أو الأثر إليهما، أو إلى أحدهما إذا انفرد واحد منهما، وذلك بذكر الجزء والصفحة وعنوان الكتاب والباب ورقم الحديث أو الأثر.

ب- وأمّا إذا كان الحديث أو الأثر أو المقطوع في غير الصحيحين أو أحدهما فقد تَمَّ تخريجُه أوَّلاً من المصدر الذي عزاه إليه السيوطي بالتفصيل المذكور في فقرة (أ).

ثم درسنا الإسناد من حيث أحوال رواته واتصاله أو انقطاعه. ولا شك أنّ هذه المرحلة من أصعب مراحل التخريج ولا سيَّما في رجال غير الكتب الستة، وبالأخص رجال ابن عساكر والبيهقي والحاكم والدارقطني والطبراني وأمثالهم، وقد أكثر المصنف النقل عنهم، وبخاصة عن البيهقي

والحاكم والطبراني، وقد يتجاوز عدد الرواة للحديث الواحد سبعة أو ثمانية أحياناً، فيلزم البحث عن كل واحد منهم، وذلك للتأكد من سماع الرواة بعضهم من بعض، واتصال الإسناد ومعرفة أحوال الرواة من حيث التعديل والتجريح، وكل ذلك للوصول إلى معرفة درجة الحديث أو الأثر والحكم على الإسناد، تصحيحاً وتضعيفاً، ولا نتوسع في الغالب إن سُبقنا إلى بيان درجته من قِبل أحد من أهل الاختصاص في هذا الشأن.

وقمنا بمزيد من التخريج للحديث أو الأثر حسب ما يقتضيه المقام؛ وذلك لتقوية الإسناد أو المتن، أو لرفع شبهة تدليس مُدلِّس بمجيئه من طريق أخرى مصرحاً فيه بالسماع أو التحديث، أو لبيان علة من العلل.

ج- خَرَّجْنا الحديث أو الأثر أو المقطوع من بعض أمّات كتب السنة المشهورة عند عدم عزو السيوطي له، مع دراسة الإسناد والحكم عليه إذا كان من غير الصحيحين، وبدون توسع إذا وقفنا على بيان درجته لأحد من العلماء المختصين في هذا الشأن.

د- وأمّا عند عزو السيوطيّ الحديث أو الأثر أو المقطوع إلى كتاب مفقود فقد سعينا إلى تخريجه من مصدر وسيط نقله عن هذا الكتاب، وإلا فعن أيّ مصدر آخر تيسَّر لنا تخريجه منه خرَّجناه، ثم درسنا إسناده -إن ذُكر إسناده- وحكمنا عليه على ضوء ما توصلنا إليه بعد دراسة الإسناد والمتن، وبدون توسع -في الغالب- إنْ سُبِقْنا إلى الحكم عليه.

هـ - التنبيه على بعض الأمور المهمة وبعض الأوهام التي وقع فيها المصنف -رحمه الله تعالى- حسب التفصيل الآتي:

- نَبَّهنا في الغالب على ما يختصره السيوطيّ من الأحاديث والآثار، أو يكتفي بذكر طرف منها، أو ينقلها بالتصرف. وهذا حصل منه في مواضع كثيرة.

- قد يسوق المتن من مصدر لم يذكره، ويحصل هذا في الغالب فيما يضيف مع المصدر المذكور باسمه لفظة «وغيره»، مثلاً يقول السيوطي: أخرج الحاكم وغيره. فالمتبادر إلى الذهن أن اللفظ للحاكم الذي سبق ذكره، بينما اللفظ لغيره ومختلف عمّا ذكره.

- قد يعزو الحديث أحياناً كثيرة إلى عدد من المصادر بدون أن يُبيّن أن اللفظ الذي ساقه لمن سمَّاهم، وكان يلزمه أن يُبيِّن ذلك، وقد نبهنا على ذلك في الغالب.

- قد يعدل المصنف -رحمه الله تعالى- عن عزو الحديث أو الأثر للصحيحين أو لغيرهما من الكتب المشهورة ويعزو إلى مصادر أخرى؛ لزيادةٍ تكون محل الشاهد عنده، وليست في الصحيحين أو في الكتب المشهورة، وقد نبهنا على ذلك في مواضعه من تعليقاتنا في التخريج، وغالب هذه الزيادات لا تَصِحُّ، ويُعْرَفُ ذلك من خلال الحكم عليها.

- نَبَّهنا في مواضع عديدة على ما يعزوه المصنف من حديث أو أثر

لمصادر لم نجده فيها، ويتبين بعد البحث أنه في غيرها ويؤكد ذلك أن المؤلف في «الدرّ المنثور» لم يَعْزهُ إلى المصدر الذي عزاه إليه في «الإتقان».

– قد يعزو الحديث أو الأثر أحياناً إلى غير الصحيحين بينما هو فيهما، أو في أحدهما بلفظه أو بمعناه، وقد تم التنبيه على ذلك في التخريج في مواضعه.

و– تَعَقَّبْنا المصنف –رحمه الله تعالى– في تصحيحه لبعض الأحاديث والآثار، وذلك من خلال الدراسة الدقيقة لأحوال الرواة والإسناد، أو من خلال إيراد أقوال الأئمة في بيان درجة الحديث والإسناد.

ز– استعملنا بعض الرموز في أثناء التخريج للاختصار، وكذا في أسماء المصادر للغرض نفسه، وهي على النحو التالي:

اختصرنا «كتاب» بـ(ك)، و«الباب» بـ(ب)، و«الحديث» أو «الأثر» بـ(ح)، و«فتح الباري» للحافظ ابن حجر بـ(الفتح)، و«مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» للهيثمي بـ(المجمع)، و«تقريب التهذيب» بـ(التقريب)، و«تهذيب التهذيب» بـ(التهذيب)، كلاهما للحافظ ابن حجر، و«سير أعلام النبلاء» بـ(السير) للذهبي.

وجرينا على اختصار بعض المصادر سوى ما ذكر، مثل كتب التفسير وغيرها، وقد وَفَّقَنا الله تعالى بفضله إلى تخريج الأحاديث والآثار والمقطوعات من مصادرها التي عزاها المصنف إليها، إلا في مواضع يسيرة جداً لم نتمكن من الوقوف عليها بعد البحث والتقصي، فاجتهدنا في

تخريجها من غيرها من المصادر، وربما لم نقف عليها في أي مصدر من المصادر المتوافرة بعد البحث، وهذا نادر جداً.

٥- بذلنا الجهد في ضبط النص ولا سيما مشكله وأواخر كلماته، وعُدْنا إلى أُمَّات كتب اللغة للوصول إلى هذا الضبط، واخترنا أفصح اللغات، وأشهر المذاهب في ضبط كثير من المفردات. وقد كان ناسخ (أ) يضبط بعض الألفاظ ضبطاً لا نرى مُسَوِّغاً له، فكنا نتجاوزه إلى الضبط الصحيح الذي يقتضيه السياق، أو تنصُّ عليه كتب اللغة، أو الأنساب، أو الرجال، أو معاجم البلدان، والقبائل.

٦- حَرَصْنا على تيسير فهم النص وإدراك مراميه بشرح ألفاظه الغربية وبيان مقاصده، وإعادة الضمير إلى ماهو له، وتفسير الغامض من جمله وأساليبه ومختصراته، وربط الكلام بعضه ببعض. بيد أننا لم نتدخل بوضع عناوين جانبية للنص -كما يصنع بعض المحققين- لاعتقادنا بضرورة المحافظة على نصوص تراثنا، كما وضعها مؤلِّفوها.

٧- بنى السيوطيُّ جُلَّ كتابه «الإتقان» على طائفة غزيرة من النقولات المستقاة من كتب سبقته في شتى العلوم والفنون. وكان من منهجه أحياناً أن يُصَرِّح باسم الكتاب الذي نقل منه، فكنا نعود إليه لنوثق النص ونطابقه، ونثبت ما اقتبسه منه بين علامتي تنصيص، سواء كان النقل بالنص أو بالمعنى.

وقد لا يُصَرِّح باسم الكتاب، ولكنه يُصَرِّح باسم العَلَمَ الذي نَسَب إليه

النص، فكنا نجتهد في معرفة الكتاب الذي نقل منه، من مجموع كتبه المطبوعة أو المخطوطة، لنقف على النص ونوثِّقه.

غير أنَّ السيوطي كان كثيراً ما يغفل اسم العَلَم أو اسم كتابه، فيقول مثلاً: "وقال غيره"، "وقال آخرون" أو تراه يحرر المسألة بما يُوهم أنها من إنشائه وصياغته، ولكنه كان في حقيقة الأمر ينقلها نصاً أو معنى عن غيره، فكنا نُجْلي حقيقة الأمر في الحاشية، ونُرجع النصوص إلى أصحابها إن تيسر لنا ذلك.

وكان من منهجنا في هذا التخريج والتوثيق والمعارضة ألا نشير إلى الاختلاف بين نص السيوطي، ونص المصدر الأصل، لأن السيوطي غلب عليه في كثير من النصوص المقتبسة ألا يتقيد بنصها. أما إذا كان ثمة اختلاف ذو بال في تقرير المعنى الذي يريده صاحب المصدر، فقد نصصنا على ذلك في الحاشية. وقد تبين لنا أن صاحب «الإتقان» وقع في أوهام تعود إلى تَصَرُّفه في عبارة من ينقل عنه، وقد يورد النص مبتوراً، فلا يُفهم إلا بإكمال مفرداته وإتمام بعض جمله، وقد يُحيل على إحالات تائهة أو غامضة، تعود إلى أنه تعجَّل في فَهْم مقصد صاحب النص، وقد يختصر النصوص المقتبسة، مما يؤدي إلى خلل فيها أو اضطراب يعتريها، فاجتهدنا في إصلاح ما فاته من تحرير تلك النصوص ومطالعة أصولها على نحو يناسب المسألة العلمية الجارية.

كما تبيَّن لنا أن السيوطي كان يقتبس كثيراً من النصوص عن طريق

« البرهان » للزركشي فيقع في أوهام، من جرَّاء تصرفه في النقل عن هذا المصدر الوسيط، فوقفنا على مواردها الأصلية لمعرفة مقاصد أصحابها، وقمنا بمطابقتها لنكشف عن مواضع النقص والخلل. ومن هنا جاء تحقيقنا للإتقان متميزاً بالوصول إلى جُلّ موارد السيوطي ومعارضة نصوص « الإتقان » بهذه الموارد، وقد نصصنا على مواضع الاختلافات المهمة؛ ليقف القارئ بنفسه على ما حصل من تصرف وتغيير.

٨- تجاوز عدد الأعلام الذين ترجمنا لهم في « الإتقان » أكثر من ألف علم، إذ قمنا بتعريف موجز بكل علم، من حيث بيان اسمه، واسم أبيه، وكنيته، ولقبه، وشهرة العِلْم الذي برز فيه وتاريخ وفاته، وأهم مصنفاته وعُنينا بضبطه.

فإذا ذُكر أحد عناصر الترجمة في نص « الإتقان » لم نُعِدْه في التعريف التزاماً منَّا بالإيجاز، إلا إذا ذُكر اسم العَلَم مع جدِّه، فيُعاد لبيان الأب. ولم نترجم للأعلام المذكورين في ثنايا الرواية أو الإسناد، ولم نترجم للشعراء الذين أورد السيوطي لهم شواهد في الكتاب. وقد صححنا طائفة من الأعلام الذين وردت أسماؤهم خطأ أو سهواً، مثبتين ذلك التصحيح في الحاشية. ثم ذيَّلْنا الترجمة الموجزة ببيان المظان التي عُدْنا إليها. وكان هذا التعريف بالعَلَم في أول ورود اسمه في نصوص الكتاب، فإذا ورد بعد ذلك، ورغب الباحث في الوصول إلى ترجمته، استعان بفهرس الأعلام لمعرفة مكان وروده.

٩- عرَّفنا بكل كتاب مما لم يتم التوثيق منه، من الكتب التي ورد ذكرها في «الإتقان» في أول موضع، من حيث عنوانها الصحيح، وضبط هذا العنوان، وذِكْرُ صاحب الكتاب، إن أغفله السيوطي. وقد بلغ عدد هذه الكتب قرابة ثلاثمئة كتاب. وقد بذلنا الجهد في تحقيق نسبة طائفة من الكتب التي أوردها غيرَ مَعْزُوَّة، أو نُسبت إلى غير أصحابها، وأشرنا إلى الكتاب إنْ كان مخطوطاً أو مطبوعاً حسب عِلْمِنا في ذلك. وذيَّلْنا هذا التعريف بالمظان التي عُدْنا إليها. وسوف نسرد الكتب التي تم التوثيق منها ضمن كشاف المراجع آخر الكتاب.

١٠- عَرَّفْنا بما يَحْتاج إلى تعريف من الأماكن والبقاع والقبائل التي وردت في النص تعريفاً موجزاً يُعنى بضبطها، وذيَّلنا هذا التعريف بالمظان التي رجعنا إليها في هذا التعريف.

١١- اجتهدنا في تحرير النصوص الفقهية ومسائل أصول الفقه، وسعينا في توثيقها من أُمَّات المصادر العلمية في هذا الحقل.

١٢- كما قمنا بتخريج المسائل النحوية والبلاغية، وتقويم ما أَورده السيوطي حولها، في ضوء المصادر الأصلية التي عدنا إليها، وكشفنا عن الأوهام التي وقعت في عبارة السيوطي، مِنْ جَرَّاء نَقْله عن غيره، وكونه لم يَعُدْ إلى كتب الأعلام الذين ينقل عنهم.

١٣- قمنا بخدمة النصوص الشعرية التي أوردها السيوطي من خلال إقامة وزنها العروضي وضبطها، وتكملة البيت إن أورده ناقصاً، وتعيين اسم

قائله إن اهتدينا إليه، ووثَّقناه من ديوان صاحبه، إن كان له ديوان مطبوع، فإن لم يكن له ديوان وثَّقناه من بعض المظانِّ التي أوردته. وشرحنا الألفاظ الغريبة في البيت، وقد نزيد على ذلك ببيان المعنى الإجمالي له، إن احتاج إلى ذلك.

وقد قمنا بإصلاح الوزن العروضي لبعض الأبيات التي أوردها السيوطي على غير صواب، واتفقت جميع النسخ على هذا الخلل، فصوَّبْنا البيت وفق مراجعه، وأشرنا إلى الأصل في الحاشية.

١٤- كان النوع السادس والثلاثون في غريب القرآن ذا طبيعة خاصة، فاحتاج إلى تناول من نوع معين، فقد أورد المؤلف فيه مئات الآثار عن ابن عباس، والتزم ذكرها بأسانيد حددها في ديباجة تقديمه، فإن التزم بها قلنا: أخرجه فلان بسنده، وإن خالف بيَّنَّا ذلك بإيراد الإسناد المخالف.

وتمت المقارنة أيضاً بين المتون التي يوردها والمتون التي نجدها في المصادر التي التزم النقل منها، فإن كانت متفقة أشرنا إلى ذلك بقولنا:

أخرجه فلان بمتنه، وإن كان ثمة اختلاف يؤثر، ألمحنا إليه.

ومهما وجدنا أوهاماً في نسبة الأقوال إلى مخرجيها فإننا نقوم بعزو الأثر إلى من أخرجه، واستغنينا بذلك عن التصريح بالوهم الذي وقع فيه المؤلف. ولم نغفل عرض المتون المشكلة على كتب اللغة والغريب وتدوين خلاصة ذلك في الحاشية.

١٥- كتبنا النص المحقق وفق الرسم الإملائي الحديث من حيث همزاته وألفاته، وما يتعلق بحروف الكلمة الأخرى، ولم نشأ بيان اختلاف طريقة الرسم عما في الأصول الخطية؛ لأننا لم نر فائدة من شحن الحواشي بما لا طائل من ورائه.

وقد أثبتنا علامات الترقيم المناسبة من نقاط وفواصل وعلامات اعتراض وأقواس وعلامات تنصيص واستفهام وتعجب...، كما حرصنا على البدء بسطر جديد إن شرع المؤلف في بيان فقرة جديدة؛ وذلك كله لتيسير فهم النص على نحو مريح، لمتابعة السياق والوقوف على مقاصده.

١٦- وفي نهاية المطاف صنعنا فهارس علمية تفصيلية لتكون بمنزلة المفاتيح التي تجعل ثماره دانية من الباحثين، وقد قمنا بإعداد الفهارس التالية:

١- فهرس الآيات القرآنية.

٢- فهرس الأحاديث والآثار.

٣- فهرس الرواة المترجم لهم في تخريج الأحاديث والآثار.

٤- فهرس الأعلام.

٥- فهرس الكتب.

٦- فهرس المسائل العقدية.

٧- فهرس الأبيات الشعرية.

٨- فهرس الموضوعات.

٩- ثبت المصادر والمراجع.

١٠- فهرس الفهارس.

د - وصف النسخ المخطوطة

بتوفيقٍ من الله عز وجل، وقَفْنا على النسخ المخطوطة التالية، لكتاب «الإتقان»:

١ - نسخة الأصل (أ)

وهي نسخة نفيسة، تحتفظ بها المكتبة الآصفيَّة بحيدراباد في الهند، برقم (١٦٣) تفسير. وناسخها جَرامُرْد الناصريُّ الحنفيُّ المقرئ. وقد أثنى عليه السيوطيُّ في إجازته له آخر النسخة فقال: «الفاضل المتقِن المشتغل المحصِّل الضابط، نادرة أبناء جنسه». ويبدو أن الناسخ المذكور لم يكن محترفاً يتكسَّبُ بهذه المهنة، وإنما كتب النسخة لنفسه.

لم يُسَجِّل الناصريُّ تاريخَ نَسخه لهذه النسخة، إلا أن إجازة السيوطيِّ له كتبها في ذي القعدة من سنة ٨٨٣هـ، وعلى هذا فإن هذه النسخة كُتِبت في حياة السيوطي في هذه السنة أو قبلها، وكُتب في الإجازة: «فقد سمع عليَّ جميعَ هذا الكتاب تأليفي صاحبه وكاتبه الفاضل المتقن...».

وهذه النسخة مصححة ومقروءة على المؤلف، قرأها عليه تلميذه الناسخ المذكور في تسعة وستين مجلساً، وقد وردت عبارة تفيد ذلك، على حاشية النسخة، بعد كلِّ مجلس. وأغلب الظن أن هذه العبارة بخط السيوطيِّ نفسه في الكتاب كله، ونصُّ العبارة بعد المجلس الأول

ص (١٦) : « الحمد لله، بلغ الجناب العالي، الفاضل سيدي جرامرد الناصري، نفعه الله سماعاً عليَّ . . . مؤلفه، عفا الله عنه . . . » ومكان النقط كلمتان لم نتبيَّنْ قراءتهما، ولعل الكلمة الأولى قبل « مؤلفه » : « نسخة » ، ويستأنس بما جاء في ص (٣٤٨) . أمَّا الكلمة الثانية في العبارة فلعلها رمزٌ لانتهاء الكتابة في هذا الموضع، ولم تَرِدْ في إجازة السيوطي آخر النسخة .

والعبارة المذكورة قد تختلف من مكان إلى آخر، إذ جاءت بعد المجلس الثاني كما يلي : « الحمد لله، ثم بلغ سماعاً عليَّ . . . مؤلفه عفا الله عنه . . » . وقد بدأ يكتب بعد الصفحة (١٥٨) زيادة « نفعه الله » بعد قوله : « بلغ » ، وتتنوع كذلك الجملة الأخيرة، مثل : غفر الله له، ختم الله له بخير، لطف الله به » وجملة « نفعه الله » جاءت متأخرة ص (٣٩١) وفيها : « الحمد لله، ثم بلغ سماعاً عليَّ نفعه الله . . . مؤلفه، لطف الله به » . وجاءت عبارة المجلس الأخير بخط مغاير : « بلغ بحمد الله وإعانته في شهر شعبان . . . » .

وقال الناسخ آخر الكتاب : « وكتبه لنفسه العبدالفقير إلى الله تعالى، المعترف بالتقصير، الراجي عفو ربِّه الكريم جرامرد الناصري الحنفي، من الأشرفية[١]، غفر الله تعالى له، ولمن دعا له بالمغفرة، ولجميع المسلمين، آمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم » .

---

(١) وهي طائفة من طوائف المماليك . نسبة إلى الملك الأشرف قايتباي (٨١٥-٩٠١هـ) . انظر : العصر المماليكي ١٣٤ .

وقد كتب الحافظ السيوطيُّ الإجازة للناسخ في الصفحة نفسها، وفيها: «الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى، وبعد. فقد سمع عليَّ جميع هذا الكتاب تأليفي صاحبه وكاتبه الفاضل المتقن المشتغل المحصِّل الضابط، نادرة أبناء جنسه جرامرد الناصري المقرئ، نفعه الله ونفع به وزاده فضلاً وعلماً، على ما آتى، وقد أَجَزْتُ أن يَرْويه عني وجميعَ مرويَّاتي ومؤلَّفاتي. وكتب عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، في ذي القعدة، سنة ثلاث وثمانين وثمانمئة، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم».

وبذلك يتبيَّن لنا أن هذه النسخة قُرئت على المؤلف، وهي كاملة. وقد ضُبط مُشكِلُها غالباً، بيد أنها لم تَسْلَمْ من السهو والوهم، وقد أفَدْنا من النسخ المخطوطة الأخرى والمراجع العلمية التي استقى منها السيوطي، لتقويمها وتصويبها وضبطها. ومن ذلك: أنه نقص من هذه النسخة سطر واحد ص (٣٦١)، كما سقطت منها كلمات متفرقة محدودة. وسقطت اللوحة الرابعة من هذه النسخة، وأغلب الظن أن ذلك من التصوير وليس من الناسخ، وقد أفدنا من النسخ الأخرى لتحقيق هذه اللوحة.

ووقع خطأ في نص بعض الآيات القرآنية، كما أصاب التصحيف والتحريف كلمات محدودة، وأصاب الطمس مقدار سطرين ص (٢٩٨) وبعض الأماكن الأخرى. وأمكن استدراك ذلك من مجموع النسخ الأخرى التي كانت بين أيدينا.

وعلى حواشي نسخة الأصل (أ) زيادات أثبتها الناسخُ بخطه عند

مقابلتها بأصل آخر لنص الكتاب، أو لدى قراءتها على المؤلف، وقد أشار إلى مكانها في المتن نفسه، وكتب عبارة (صح) بعد الزيادة. وهذه الزيادات من أصل الكتاب، ولم نر فائدة من التنبيه على ذلك في الحواشي.

وثمة زيادات أخرى ليست بخط الناسخ، ولعلها من مالك النسخة أو من مراجعٍ آخر لها، وقد حافَظنا عليها بإثباتها في الحواشي، وَفْقَ مكانِ ورودها، وهي من قبيل تفسير لفظ غريب، أو إضافة نصوص مقتبسة من كتب المؤلف غير «الإتقان»، أو إضافة عنوان فرعي، أو فائدة مقتبسة من كتاب تفسير[1].

وممَّا تمتاز به نسخة (أ): أن ناسخها إذا وَجَد في الأصل الذي ينقل منه، فراغاً أو بياضاً لم يكمله المؤلف، ترك في ذلك الموضع فراغاً بقَدْرِ ما هو في الأصل.

وقد عَدَدْنا هذه النسخة النفيسة أمًّا، فأثبتناها في المتن، وأشَرْنا إلى بداية رقم كل صفحة من المخطوط؛ وذلك على الجانب الأيمن من صفحات تحقيقنا للنص؛ ليسهلَ على المُراجِع تحديد ما يودُّ مراجعته من النسخة.

وبلغت صفحاتها (٤٧٢) صفحة، وعدد الأسطر في كل صفحة (٢٩) سطراً، وفي كل سطر (٢٠) كلمة تقريباً. ومقاسها: ٢٧ X ١٨سم، وقد كُتبت بخط نسخي.

* * *

(١) انظر مثلاً: ص ٣٩٨.

٢ - نسخة المحمودية (م):

تحتفظ بهذه النسخة المكتبة المحمودية، وهي من المكتبات الوقفية التي تتبع مكتبة الملك عبدالعزيز بالمدينة المنورة. ورقمها (٨٦)، وناسخها محمد بن علي الديمي الأزهري، ويعود تاريخ نسخها إلى سنة ٨٩٢هـ، فهي مكتوبة في حياة الإمام السيوطيّ، وعدد أوراقها (٢٦٠) ورقة، وعدد الأسطر (٢٩) سطراً، ومقاسها: ٢٦ X ١٧سم.

وهذه النسخة كاملة. بدأت بفهرس لأنواع علوم القرآن في الكتاب، وليس عليها أيَّة حواشٍ أو توثيقات أو سماعات، سوى ألفاظٍ يسيرة، من قبيل شرح بعض ألفاظ النص، أو عَزْوٍ للألفاظ الواردة في مسائل نافع بن الأزرق إلى سورها من القرآن الكريم.

وقد تبيَّن لنا في أثناء مقابلتها بالأصل أن التصحيف والتحريف والسقط أشياء نادرة فيها، ومن هنا عَدَدْنا هذه النسخة من النسخ العالية القيمة، وقد استأنسنا بها في تصحيح بعض المواضع التي تحتاج إلى تقويم من نسخة الأصل.

* * *

٣ - نسخة السليمانية (س):

تحتفظ بهذه النسخة مكتبة داماد إبراهيم باشا، الملحقة بالمكتبة السليمانية في إستانبول بتركيا، وهي برقم (١٤) وناسخها محمد بن أحمد بن علي السَّفْطُرَشِينيّ، ويعود تاريخ نسخها إلى الرابع عشر من شهر المحرم سنة ٨٨٣هـ، فهي مكتوبة في حياة المؤلف. وعدد أوراقها (٣٣٠)

ورقة. وقد حرص الناسخ على ضبط مشكل النص من الألفاظ أو الأعلام، وإذا لم تتضح الكلمة أعاد كتابتها إزاءها، وقد يقتصر على إعادة كتابة الحرف المشكل ويُلْحق به ضبطه. وكان يستخدم رمزاً للتقديم والتأخير (م) في بعض الأسطر.

وقد بلغ عدد الأسطر في الصفحة الواحدة (٢٣) سطراً، وبلغ عدد الكلمات في السطر الواحد ما بين (١٣-١٨) كلمة.

ويبدو أن الناسخ نقل هذه النسخة من نسخة المصنف، أو من نسخة منقولة عن نسخة المصنف. وفي النسخة سماع يتكرر، ولعله بخط السيوطي، ويتوافق في موضعه مع نسخة (أ) غالباً. ومن ذلك ص (١٣٨): «الحمد لله ثم بلغ سماعاً على نسخة مؤلفه، ختم الله له بخير» وفي ص (٢٤٤): «الحمد لله ثم بلغ، نفع الله به سماعاً على نسخة مؤلفه ختم الله له بخير». ومع ذلك فإن هذه النسخة وقع فيها تصحيف وتحريف وسقط وتقديم وتأخير، وقد تأكد لنا ذلك لدى معارضتها بالنسخة الأمِّ والنسخ الأخرى. وقد استأنسنا بهذه النسخة في بعض المواضع المشكلة من نسخة (أ). ومن أمثلة التحريف الواقع في هذه النسخة:

- ص ١٣: فيها «من بني»، وفي النسخ: «مدني» وهو الصواب.
- ص ٢٨: فيها «عشيب»، وفي النسخ: «عسيب» وهو الصواب.
- ص ٣٧: فيها «ويريد»، وفي النسخ: «ويؤيد» وهو الصواب.
- ص ٤٠: فيها: «وأخبرونا» وفي النسخ: «أخرونا» وهو الصواب.

وسقط بعض أوراق النسخة، مثل الأوراق: ٣٣١-٣٣٤.

* * *

٤-نسخة مكتبة عارف حكمت (ع):

تحتفظ مكتبة عارف حكمت الحسيني الملحقة بمكتبة الملك عبدالعزيز بالمدينة المنورة بهذه النسخة برقم (٩٤)، وناسخها عبدالواحد القدسي، وتاريخ نسخها سنة ٩٨٣هـ، ونوع الخط نسخي، وعدد أوراقها (٢٨٤) ورقة، وعدد الأسطر في كل ورقة ٢٧ سطراً، وعدد الكلمات في السطر الواحد يتراوح بين ١٤-١٧ كلمة.

وخط النسخة واضح وعليها تعليقات نادرة في الحواشي. وغالب هذه التعليقات عبارة عن إثبات فروق بين النسخة وغيرها في بعض الكلمات، وقد تكون تصحيحاً لإحدى الكلمات.

وفي النسخة ضبط نادر لبعض المشكل من النص. ويبدو أن الناسخ ليس برجل علم؛ إذ يكثر فيها التصحيف والتحريف والسقط، فكان هذا الناسخ يجتهد في قراءة كثير من الكلمات اجتهاداً خاطئاً. وقد لاحظنا في أثناء مقابلة المخطوطات تشابهاً كبيراً بين هذه النسخة ونسخة مكتبة برنستون التي سيأتي التعريف بها.

* * *

٥-نسخة الحرم المكي (ح):

تحتفظ مكتبة الحرم المكي بهذه النسخة، وليس عليها اسم ناسخها ولا تاريخ نسخها، وعدد أوراقها (٢٧٨) ورقة وهي برقم (٤٤٧). وهي من النسخ القيمة، ويبدو أن ناسخها رجل علم وقد نقلها من نسخة صحيحة؛

وذلك لأن التصحيف والتحريف والسقط أشياء نادرة فيها، وقد استأنسنا بهذه النسخة في تصويب بعض الكلمات وقراءتها في نسخة (أ)

* * *

٦-نسخة برنستون (ب):

تحتفظ مكتبة جاريت يهودا في جامعة برنستون الأمريكية؛ بهذه النسخة، وهي برقم (١٢٣٢)، ويعود تاريخ نسخها إلى سنة ٨٧٨هـ، فهي مكتوبة في حياة المؤلف. وعدد أوراقها (٣٩٠) ورقة، وليس عليها أية توثيقات أو سماعات أو تصحيحات، وكُتِبت بخط نسخي.

ونظراً لقرب تاريخ نسخها من حياة المؤلف، كنا نظنُّ سلامتها من التصحيف والتحريف والسقط، ولكن تبيَّن لنا غير ذلك في مرحلة المقابلة مع النسخ الأخرى. ومع هذا كنا نستأنس بها في بعض الأحيان.

* * *

٧-نسخة مكتبة جامعة الملك سعود بالرياض (ر):

تحتفظ بها مكتبة جامعة الملك سعود بالرياض، برقم (٢٧٥١). ويعود تاريخ نسخها إلى سنة ١٠٢١هـ، وعدد أوراقها(٣٦٨) ورقة. وقد تبيَّن لنا في أثناء المقابلة تشابه كبير بينها وبين نسخة (م)، ولكن ناسخها لم يكن رجل علم؛ إذ يكثر فيها التصحيف والتحريف والسقط.

* * *

٨-نسخة وزارة الأوقاف الكويتية (ك) :

تحتفظ وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الكويتية بهذه النسخة، برقم: (خ ٤١١)، وهي نسخة كاملة في مجلد واحد رمزنا لها بالحرف (ك)، وهي في مجلد واحد، وناسخها عبدالعال بن السيد محمد. فرغ من نسخها يوم الثلاثاء في السادس عشر من شهر جمادى الأولى سنة ١١٧٧هـ. وعلى الرغم من تأخر تاريخ نسخها إلا أن الناسخ ذكر في الورقة الأخيرة أنه نقلها من نسخة قُوبلت على نسخة المؤلف.

بلغ عدد أوراقها (٢٨٤) ورقة، ومقاس الورقة ١٣٠ / ٢٢سم، وعدد الأسطر (٣٣) سطراً، وقد كُتبت بالخط النسخي. وليس على النسخة أية توثيقات أو سماعات ما خلا بعض التصويبات التي كان الناسخ يُثبتها في الحواشي، كما أن ضبط المشكل نادر، ولا تخلو النسخة من التصحيف والتحريف والسقط، وقد ميَّز الناسخ جُلَّ العناوين بخط خشن، وإذا وَجَدَ بياضاً في الأصل الذي ينقل عنه ترك فراغاً بمقداره، وكتب في الحاشية: «بياض بالأصل» وقد لاحظنا من خلال مقابلة نسخة (أ) في بعض المواضع بهذه النسخة أن الزيادات التي انفردت بها نسخة الأصل (أ) أغلبُها وارد في هذه النسخة (ك)؛ ممَّا يقوي صلتها بالأصل.

وقد وصلَتْنا هذه النسخة متأخرة بعد فراغنا من مقابلة النسخ، وتحقيق النص وتخريجه، فلم نتمكن من إجراء مقابلة دقيقة بينها وبين النسخ الأخرى، بيد أننا كنا نعود إليها فيما أشكل علينا من النص المحقق، وقد أثبتنا بعض النصوص منها في المواضع المشكلة.

* * *

٩-نسخة مكتبة الحرم المكي (الثانية):

وهي برقم (٤٤٨)، وعدد أوراقها (٤٢٣) ورقة. ونظراً لكثرة الخروم فيها، وفُشُوِّ الرطوبة والمَسْح في صفحاتها، لم نتمكن من الإفادة منها.

* * *

١٠-نسخة مكتبة عارف حكمت (الثانية):

وهي برقم (٩٥)، وناسخها يونس جاري، وعدد أوراقها (٥٧٠) ورقة وتاريخ نَسْخها سنة ١٢٦٩هـ. ونظراً لتأخُّر تاريخ نسخها، وكون ناسخها غير معروف بالعلم، وجهالة أصلها الذي نُقِلت منه، رجَّحْنا إهمالها.

* * *

١١-نسخة مكتبة الأزهر الشريف (ز):

ويعود تاريخ نسخها إلى سنة ٩٨٠هـ، وعدد أوراقها (٢٦٥) ورقة، ورقمها (٣٠٦ تفسير) من رواق الأتراك، ومنها صورة في مكتبة المخطوطات بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة برقم (٢٩١٢)، وليس عليها تعليقات، وقد أصابها خروم في مواضع كثيرة. وقد تبيَّن لنا لدى مقابلة (١٧) ورقة منها بالأصول الخطية أن ناسخها جاهل، إذ تفشو فيها الأخطاء العلمية والسقط والتصحيف والتحريف؛ لذا رجَّحْنا إهمالها.

* * *

وتتمتع مطبوعة الأستاذ أبي الفضل إبراهيم -رحمه الله- من كتاب «الإتقان» بشهرة كبيرة في أوساط الباحثين وطلبة العلم. وقد اعتمدَتْ

على نسخة الآصفية التي هي الأمُّ عندنا. وقد كانت هذه المطبوعة أمامنا لدى إجراء عملية المقابلة بين النسخ، وتبيَّن لنا بعد معارضتها بالأصول الخطية الصحيحة أنَّ ثمة أخطاء كثيرة فيها، وتصرُّفاً في كثير من العبارات التي لم تَرِدْ في مخطوطات «الإتقان». ومن هنا فإن إقامة النص وَفْقَ عملية التحقيق العلمي المنشودة من خلال هذه المطبوعة فيها نظر، كما أن خدمة النص بالحواشي العلمية الكاشفة محدودة جداً. وقد أثْبَتنا في حواشي تحقيقنا للنص طرفاً من التصحيف والتحريف والسقط الوارد في هذه المطبوعة كما أشرنا إلى بداية كل صفحة من صفحات هذه المطبوعة. وذلك على الجانب الأيسر من صفحات تحقيقنا للنص.

وبعد...

فهذا هو «**الإتقان في علوم القرآن**»، في هذه الطبعة العلمية، الموثقة، المحققة، ونحمد الله عزَّ وجلَّ، ونثني عليه بآلائه، على أن هَيَّأ لنا الأسباب التي يسَّرت لنا متابعة العمل في خدمة الكتاب، وتقديمه إلى المكتبة القرآنية العامرة. ونسأل الله عز وجل أن يجعلنا ممن خدم الذكر الحكيم. والحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

نماذج خطيّة مصوّرة
من نُسَخ كتاب
«الإتقان في علوم القرآن»



بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم. يقول سيدنا وشيخنا العالم العلامة الحبر الفهامة الرحلة جلال الدين ... السيوطي الشافعي فسح الله في مدته: الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب، تبصرة لأولي الألباب، وأودعه من فنون العلوم والحكم العجب العجاب، وجعله أجل الكتب قدرا، وأغزرها علما، وأعذبها نظما، وأبلغها في الخطاب، قرآنا عربيا غير ذي عوج، لا شبهة فيه ولا ارتياب، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له رب الأرباب، الذي عنت لقيوميته الوجوه، وخضعت لعظمته الرقاب، وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله المبعوث من أكرم الشعوب وأشرف الشعاب، إلى خير أمة بأفضل كتاب، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه الأنجاب، صلاة وسلاما دائمين إلى يوم المآب، وبعد: فإن العلم بحر زخار، لا يدرك له من قرار، وطود شامخ لا يسلك إلى قنته ولا يصار، من أراد السبيل إلى استقصائه لم يبلغ إلى ذلك وصولا، ومن رام الوصول إلى إحصائه لم يجد إلى ذلك سبيلا، كيف وقد قال تعالى مخاطبا لخلقه: وما أوتيتم من العلم إلا قليلا، وإن كتابنا القرآن لهو مفجر العلوم ومنبعها، ودائرة شمسها ومطلعها، أودع فيه سبحانه علم كل شيء، وأبان فيه كل هدي وغي، فترى كل ذي فن منه يستمد، وعليه يعتمد، فالفقيه يستنبط منه الأحكام، ويستخرج حكم الحلال والحرام، والنحوي يبني منه قواعد إعرابه، ويرجع إليه في معرفة خطأ القول من صوابه، والبياني يهتدي به إلى حسن النظام، ويعتبر مسالك البلاغة في صوغ الكلام، وفيه من القصص والأخبار ما يذكر أولي الأبصار، ومن المواعظ والأمثال ما يزدجر به أولو الفكر والاعتبار، إلى غير ذلك من علوم لا يقدر قدرها إلا من علم حصرها، هذا مع فصاحة لفظ وبلاغة أسلوب، تبهر العقول وتسلب القلوب، وإعجاز نظم لا يقدر عليه إلا علام الغيوب. ولقد كنت في زمان الطلب أتعجب من المتقدمين إذ لم يدونوا كتابا في أنواع علوم القرآن كما وضعوا ذلك بالنسبة إلى علم الحديث، فسمعت شيخنا أستاذ الأستاذين، وإنسان عين الناظرين، خلاصة الوجود، علامة الزمان، فخر العصر وعين الأوان، أبا عبد الله محيي الدين الكافيجي رحمه الله تعالى، مد الله في أجله وأسبغ عليه ظله، يقول: قد دونت في علوم التفسير كتابا لم أسبق إليه، فكتبته عنه فإذا هو صغير الحجم جدا، وحاصل ما فيه بابان: الأول في ذكر معنى التفسير والتأويل والقرآن والسورة والآية، والثاني في شروط القول فيه بالرأي، وبعدهما خاتمة في آداب العالم والمتعلم، فلم يشف لي ذلك غليلا، ولم يهدني إلى المقصود سبيلا، ثم أوقفني شيخنا شيخ الإسلام قاضي القضاة خلاصة الأنام حامل لواء المذهب المطلبي علم الدين البلقيني رحمه الله تعالى على كتاب في ذلك لأخيه قاضي القضاة جلال الدين سماه مواقع العلوم من مواقع النجوم، فرأيته تأليفا لطيفا، ومجموعا ظريفا، ذا ترتيب وتقرير، وتنويع وتحبير، قال في خطبته: قد اشتهرت عن الإمام الشافعي رضي الله عنه مخاطبة لبعض خلفاء بني العباس فيها ذكر بعض أنواع القرآن يحصل منها لمقصدنا الاقتباس، وقد صنف في علوم الحديث جماعة في القديم والحديث

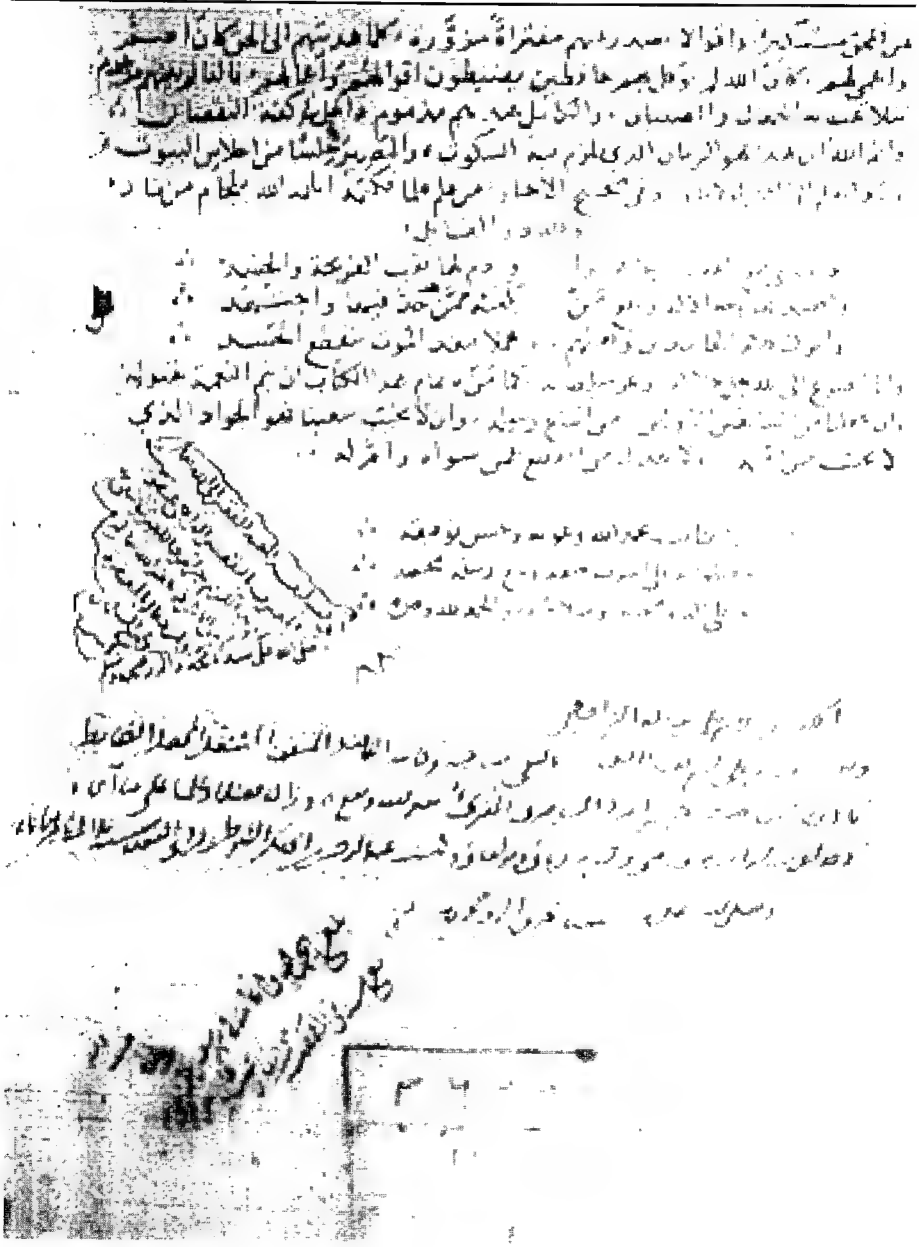
صورة الصفحة الثانية من نسخة (أ)



الارد دون الثاني واخبرني [illegible] الاستثنا لاجل قول ابن الحصار السابق ولا ذكر الادلة
لبعضها اختصارا واحالة على كتابنا اسباب النزول [illegible] تقدم قول ان نصفها نزل بالمدينة
والظاهر انه النصف الثاني ولا دليل لهذا القول [illegible] استثنى منها ايتان فاعفوا واصفحوا
ليس عليك هداهم [illegible] الانعام قال ابن الحصار استثنى منها تسع ايات ولا يصح به نقل خصوصا
[illegible] وقد صح النقل عن ابن عباس باستثنا قل تعالوا الايات الثلاث كما
تقدم والبواقي [illegible] لما اخرجه ابن ابي حاتم انها نزلت في مالك بن الصيف
وقوله ومن اظلم ممن افترى على الله كذبا الايتين نزلتا في مسيلمة وقوله الذين اتيناهم الكتاب يعلمون
انه منزل من ربك بالحق واخرج ابو الشيخ عن الكلبي قال نزلت الانعام كلها بمكة الا ايتين
نزلتا بالمدينة في رجل من اليهود وهو الذي قال ما انزل الله على بشر من شيء وقال الفريابي ثنا
سفيان عن [illegible] قال الانعام مكية الا قل تعالوا اتل والاية التي بعدها اخرج
ابو الشيخ بن حيان عن قتادة قال الاعراف مكية الا اية واسئلهم عن القرية وقال غيره من هنا
الى واذ اخذ ربك مدني [illegible] استثني منها واذ يمكر بك الذين كفروا الاية قال مقاتل نزلت
بمكة [illegible] يرده ما صح عن ابن عباس ان هذه الاية بعينها نزلت بالمدينة كما اخرجته في
اسباب النزول واستثنى بعضهم قوله يا ايها النبي حسبك الله الاية وصححه ابن العربي وغيره
[illegible] يرده ما اخرجه البزار عن ابن عباس انها نزلت لما اسلم عمر [illegible] قال ابن الفرس مدنية الا
ايتين لقد جاءكم رسول الى اخرها [illegible] غريب كيف وقد ورد انها اخر ما نزل واستثنى بعضهم
ما كان للنبي الاية لما ورد انها نزلت في قوله صلى الله عليه وسلم لابي طالب لاستغفرن لك ما لم انه عنك
[illegible] استثني منها [illegible] وقوله ومنهم من يؤمن به الاية قيل نزلت في اليهود
وقيل من اولها الى راس اربعين مكي والباقي مدني حكاه ابن الفرس والسخاوي في جمال القرا
استثني منها ثلاث ايات [illegible] واقم الصلاة طرفي النهار
ودليل الثالثة ما صح من عدة طرق انها نزلت بالمدينة في حق ابي اليسر [illegible] استثني ثلاث
ايات من اولها حكاه ابو حيان وهو واه جدا [illegible] اخرج ابو الشيخ عن قتادة قال
سورة الرعد مدنية الا اية قوله ولا يزال الذين كفروا تصيبهم بما صنعوا قارعة وعلى القول بانها مكية
يستثنى قوله الله يعلم الى قوله شديد المحال كما تقدم والاية اخرها فقد اخرج ابن مردويه عن
جندب قال جا عبد الله بن سلام حتى اخذ بعضادتي باب المسجد قال انشدكم بالله اتعلمون
اني الذي انزلت فيه ومن عنده علم الكتاب قالوا اللهم نعم [illegible] اخرج ابو الشيخ عن قتادة قال
سورة ابراهيم مكية غير ايتين الم تر الى الذين بدلوا نعمة الله كفرا الى فبيس القرار
استثنى بعضهم منها ولقد اتيناك سبعا من المثاني الاية [illegible] وينبغي استثنا قوله ولقد علمنا
المستقدمين الاية لما اخرجه الترمذي وغيره في سبب نزولها وانها في صفوف الصلاة

صورة الصفحة الحادية عشرة من نسخة (أ)

وعليها خط المؤلف رحمه الله



صورة الصفحة الأخيرة من نسخة (أ)

وفيها إجازة برواية الكتاب، بخط السيوطي رحمه الله

بسم الله الرحمن الرحيم، اللهم صلي على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم
قال الشيخ الإمام حامل لواء الشريعة عالم أهل الأرض المجدد لهذه الأمة أمر الدين المبعوث في المائة التاسعة
مجتهد الأمة جلال الدين السيوطي أطال الله بقاه ونفعنا بعلومه: الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب، تبصرة
لأولي الألباب، وأودعه من فنون العلوم والحكم العجب العجاب، وجعله أجل الكتب قدرا وأغزرها علما وأعذبها
نظما وأبلغها في الخطاب، قرآنا عربيا غير ذي عوج، ولا مخلوق لا شبهة فيه ولا ارتياب، وأشهد أن لا إله إلا
الله وحده لا شريك له رب الأرباب، الذي عنت لقيوميته الوجوه، وخضعت لعظمته الرقاب، وأشهد أن
سيدنا محمدا عبده ورسوله المبعوث من أكرم الشعوب وأشرف الشعاب، إلى خير أمة بأفضل كتاب صلى الله وسلم
عليه وعلى آله وصحبه الأنجاب، صلاة وسلاما دائمين إلى يوم المآب، وبعد فإن العلم بحر زخار لا يدرك له
قرار، وطود شامخ لا يسلك إلى قنته ولا يصار، من أراد السبيل إلى استقصائه لم يبلغ إلى ذلك وصولا، ومن رام
الوصول إلى إحصائه لم يجد إلى ذلك سبيلا، كيف وقد قال تعالى مخاطبا لخلقه وما أوتيتم من العلم إلا قليلا، وإن كتابنا
القرآن لهو مفجر العلوم ومنبعها، ودائرة شمسها ومطلعها، أودع فيه سبحانه علم كل شيء، وأبان فيه كل هدي وغي،
فترى كل ذي فن منه يستمد، وعليه يعتمد، فالفقيه يستنبط منه الأحكام، ويستخرج حكم الحلال والحرام، والنحوي
يبني منه قواعد إعرابه، ويرجع إليه في معرفة خطأ القول من صوابه، والبياني يهتدي به إلى حسن النظام، ويعتبر
مسالك البلاغة في صوغ الكلام، وفيه من القصص والأخبار ما يذكر أولي الأبصار، ومن المواعظ والأمثال ما يزدجر
به أولو الفكر والاعتبار، إلى غير ذلك من علوم لا يقدر قدرها إلا من علم حصرها، هذا مع فصاحة لفظ
وبلاغة أسلوب، تبهر العقول وتسلب القلوب، وإعجاز نظم لا يقدر عليه إلا علام الغيوب، ولقد كنت
في زمان الطلب أتعجب من المتقدمين إذ لم يدونوا كتابا في أنواع علوم القرآن كما وضعوا ذلك بالنسبة إلى علم الحديث
فسمعت شيخنا أستاذ الأستاذين، وإنسان عين الناظرين، خلاصة الوجود، علامة الزمان، فخر العصر، وعين الأوان
أبا عبد الله محيي الدين الكافيجي مد الله في أجله وأسبغ عليه ظله، يقول: قد دونت في علوم التفسير كتابا لم أسبق
إليه، فكتبته عنه فإذا هو صغير الحجم جدا، وحاصل ما فيه بابان: الأول في ذكر معنى التفسير والتأويل
والقرآن والسورة والآية، والثاني في شروط القول فيه بالرأي، وبعدهما خاتمة في آداب العالم والمتعلم، فلم
يشف لي ذلك غليلا، ولم يهدني إلى المقصود سبيلا، ثم أوقفني شيخنا شيخ الإسلام قاضي القضاة خلاصة الأنام
حامل لواء المذهب المطلبي علم الدين البلقيني رحمه الله تعالى على كتاب في ذلك لأخيه قاضي القضاة جلال الدين سماه
مواقع العلوم من مواقع النجوم، فرأيته تأليفا لطيفا، ومجموعا ظريفا، ذا ترتيب وتقرير، وتنويع وتحبير، قال في
خطبته: قد اشتهرت عن الإمام الشافعي رضي الله عنه مخاطبة لبعض خلفاء بني العباس فيها ذكر بعض أنواع القرآن
يحصل منها لمقصدنا الاقتباس، وقد صنف في علوم الحديث جماعة في القديم والحديث، وتلك الأنواع في سنده
دون متنه، أو في مسنديه وأهل فنه، وأنواع القرآن شاملة، وعلومه كاملة، فأردت أن أذكر في هذا التصنيف
ما وصل إلى علمي مما حواه القرآن الشريف، من أنواع علمه المنيف، وينحصر في أمور: الأول مواطن النزول وأوقاته

صورة الصفحة الأولى من نسخة (م)

وغصت بحار فنون القرآن فاستخرجت جواهرها ودررها، وبقرت
عن معادن كنوزه فخلصت سبايكها وسبكت نقرها، فلهذا تحصل فيه من
البدايع ما تبت عنده الاعناق بتًّا، وجمع في كل نوع منه ما تفرق في
مولفات شتى، على اني لا ابيعه بشرط البراءة من كل عيب، ولا ادعي انه
جمع سلامة كيف والبشر محل النقص بلا ريب، هذا واني في زمان ملأ الله
قلوب اهليه من الحسد، وغلب عليهم اللوم حتى جرى منهم مجرى الدم من الجسد،
واذا اراد الله نشر فضيلة طويت اتاح لها لسان حسود، لولا اشتعال
النار فيما جاورت، ما كان يعرف طيب عرف العود، قوم غلب عليهم الجهل
وطمهم، واعماهم حب الرياسة واصمهم، قد نكبوا عن علم الشريعة ونسوه،
واكبوا على علم الفلاسفة وتدارسوه، يريد الانسان منهم ان يتقدم ويابى
الله الا ان يزيده تاخيرا، ويبغي العزة ولا علم عنده، فلا يجد له وليا ولا نصيرا،
اتمشى القوافي تحت غير لواينا، ونحن على قوالها امراؤه، ومع ذلك فلا ترى الا انوفا
مشمرة، وقلوبا عن الحق مستكبرة، واقوالا تصدر عنهم مفتراة مزورة، كلما
هديتهم الى الحق كان اصم واعمى لهم، كان الله لم يوكل بهم حافظين يضبطون
اقوالهم واعمالهم، فالعالم بينهم مرجوم تتلاعب به الجهال والصبيان،
والكامل عندهم مذموم داخل في كفة النقصان، وايم الله ان هذا لهو الزمان
الذي يلزم فيه السكوت، والمصير حلسا من احلاس البيوت، ورد العلم الى
العمل، لولا ما ورد في صحيح الاخبار، من علم علما فكتمه الجمه الله بلجام من نار، ولله
در القايل: اذاب على جمع الفضايل جاهدا، وادم لها تعب القريحة والجسد،

واقصد بها وجه الاله ونفع من، بلغته ممن جد فيها واجتهد،

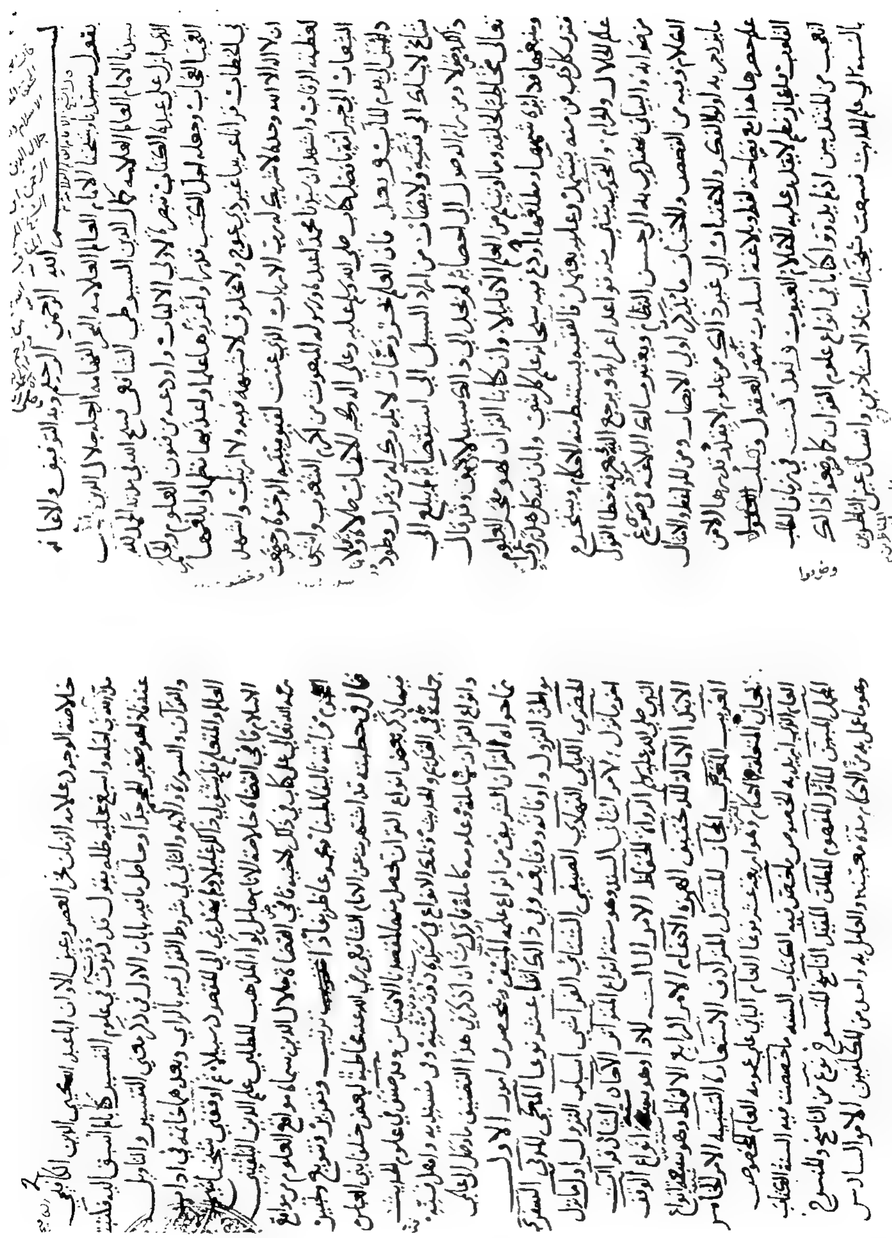
واترك كلام الحاسدين وبغيهم، هملا فبعد الموت ينقطع الحسد،

وانا اضرع الى الله جل جلاله، وعز سلطانه، كما من باتمام هذا الكتاب، ان يتم
النعمة بقبوله، وان يجعلنا من السابقين الاولين من اتباع رسوله، وان لا
يخيب سعينا، فهو الجواد الذي لا يخيب من امله، ولا يخذل من انقطع عمن
سواه وام له، والحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم،

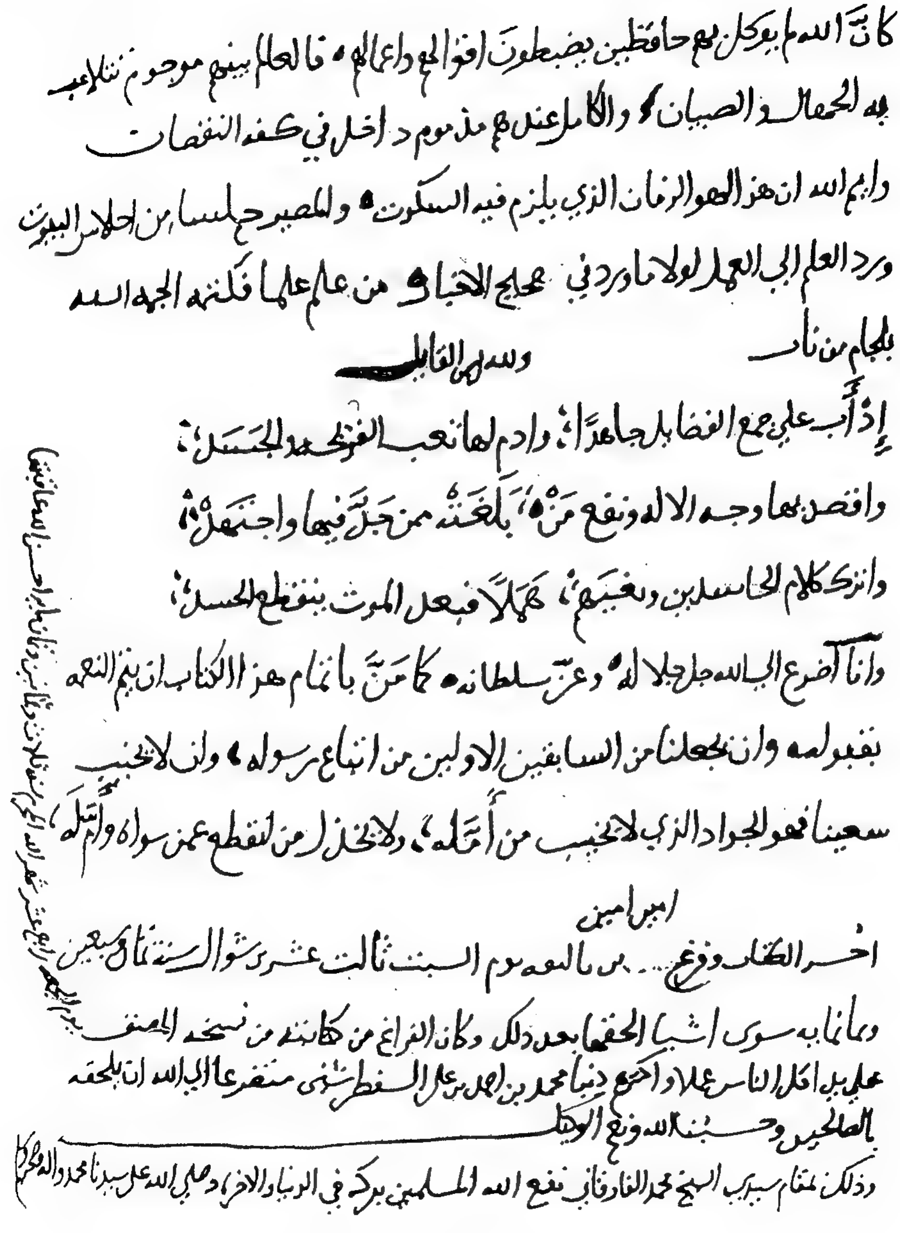
تجز الكتاب بحمد الله وعونه وحسن توفيقه في شهر
جمادى الاخرة سنة ٨٩٢ على يد العبد
الفقير الى الله تعالى محمد بن علي الديمي
الازهري غفر الله له وللمسلمين



صورة الصفحة الأخيرة من نسخة (م)



صورة الورقة الثانية من نسخة (س)



كان الأئمة في كل يوم حافظين يضبطون أقوالهم وأفعالهم، فالعلم بينهم موجود تتلاعب به الجهال والصبيان، والكامل عندهم مذموم داخل في كفة النقصان

وايم الله إن هذا الزمان الذي يلزم فيه السكوت، وللمصير حلساً من أحلاس البيوت

ورد العلم إلى العهد لولا ما ورد في صحيح الأخبار من علم علماً فكتمه ألجمه الله بلجام من نار

ولله در القائل

إذا أكب على جمع الفضائل جاهداً، وأدم لها تعب القريحة والجسد،

واقصد بها وجه الإله ونفع من، بلغته ممن جد فيها واجتهد،

واترك كلام الحاسدين وبغيهم، هملاً فبعد الموت ينقطع الحسد،

وأنا أضرع إلى الله جل جلاله وعز سلطانه كما من بإتمام هذا الكتاب أن يتم النعمة بقبوله وأن يجعلنا من السابقين الأولين من أتباع رسوله، وأن لا يخيب سعينا فهو الجواد الذي لا يخيب من أمله، ولا يخذل من انقطع عمن سواه وأمله،

آمين آمين

آخر الكتاب وفرغ ... يوم السبت ثالث عشر شوال سنة ثمان وسبعين

وتمامه سوى أشياء ألحقها بعد ذلك، وكان الفراغ من كتابته من نسخة المصنف على يد أقل الناس عملاً وأحوج ... محمد بن أحمد بن علي السنطاوي متضرعاً إلى الله أن يلحقه بالصالحين وحسبنا الله ونعم الوكيل

وذلك بمقام سيدي الشيخ محمد الغادفاني نفع الله المسلمين ببركته في الدنيا والآخرة، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة (س)

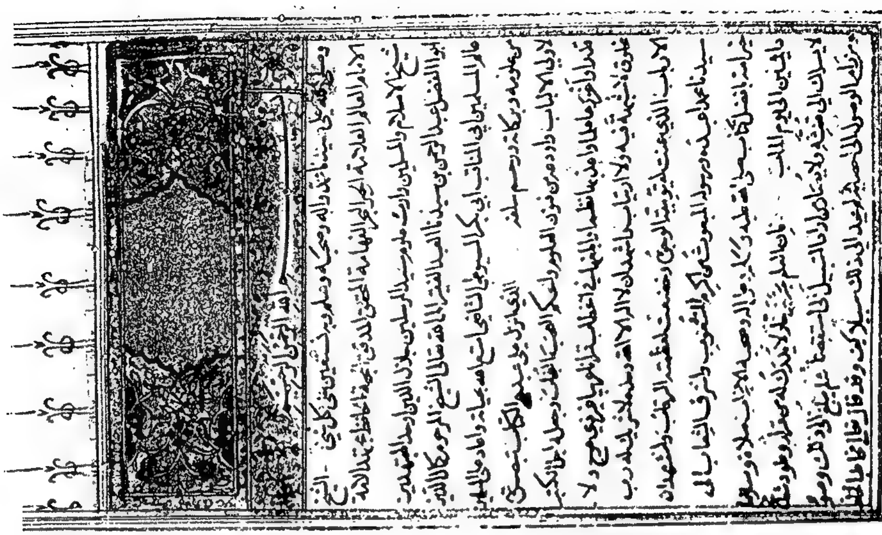


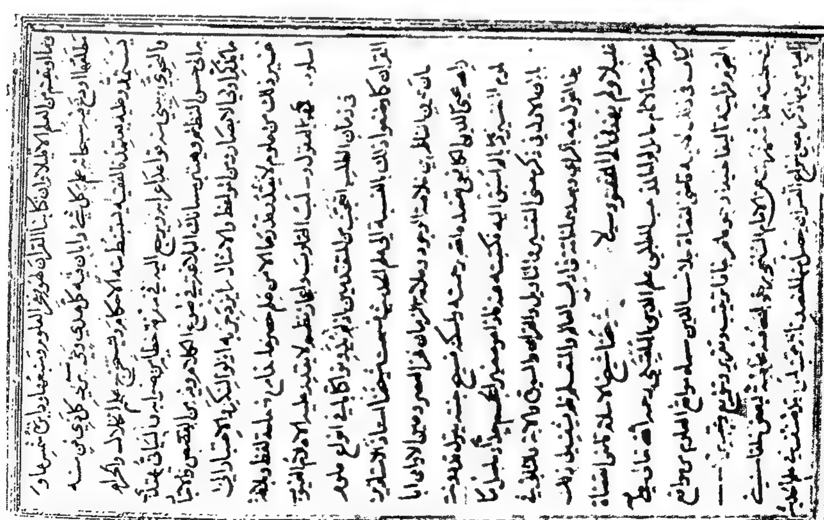
قال الشيخ الإمام العالم العلامة الحبر البحر الفهامة المحقق المدقق الحجة الحافظ
المجتهد شيخ الإسلام والمسلمين وارث علوم سيد المرسلين جلال الدين
أبو الفضل عبد الرحمن بن سيدنا العبد الفقير إلى الله تعالى الشيخ المرحوم كمال الدين
علم المسلمين أبي المناقب أبي بكر السيوطي الشافعي أمتع الله بحياته وأعاد على المسلمين من
علومه وبركاته الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب تبصرة لأولي
الألباب وأودعه من فنون العلوم والحكم العجب العجاب وجعله أجل الكتب
قدرا وأغزرها علما وأعذبها نظما وأبلغها في الخطاب قرآنا عربيا غير ذي
عوج ولا مخلوق لا شبهة فيه ولا ارتياب وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك
له رب الأرباب الذي عنت لقيوميته الوجوه وخضعت لعظمته الرقاب وأشهد
أن سيدنا محمدا عبده ورسوله المبعوث من أكرم الشعوب وأشرف الشعاب إلى خير
أمة بأفضل كتاب صلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه الأنجاب صلاة وسلاما دائمين
إلى يوم المآب وبعد فإن العلم بحر زخار لا يدرك له من قرار وطود شامخ لا
يسلك إلى قنته ولا يصار من أراد السبيل إلى استقصائه لم يبلغ إلى ذلك وصولا ومن
رام الوصول إلى إحصائه لم يجد إلى ذلك سبيلا كيف وقد قال تعالى مخاطبا لخلقه وما
أوتيتم من العلم إلا قليلا وإن كتابنا القرآن لهو مفجر العلوم ومنبعها ودائرة شمسها
ومطلعها أودع فيه سبحانه وتعالى علم كل شيء وأبان فيه كل هدى وغي فترى كل ذي فن
منه يستمد وعليه يعتمد فالفقيه يستنبط منه الأحكام ويستخرج حكم
الحلال والحرام والنحوي يبني منه قواعد إعرابه ويرجع إليه في معرفة خطأ
القول من صوابه والبياني يهتدي به إلى حسن النظام ويعتبر مسالك البلاغة في
صوغ الكلام وفيه من القصص والأخبار ما يذكر أولي الأبصار ومن المواعظ

صورة الصفحة الأولى من نسخة (ع)



صورة الصفحة الثانية من نسخة (ح)



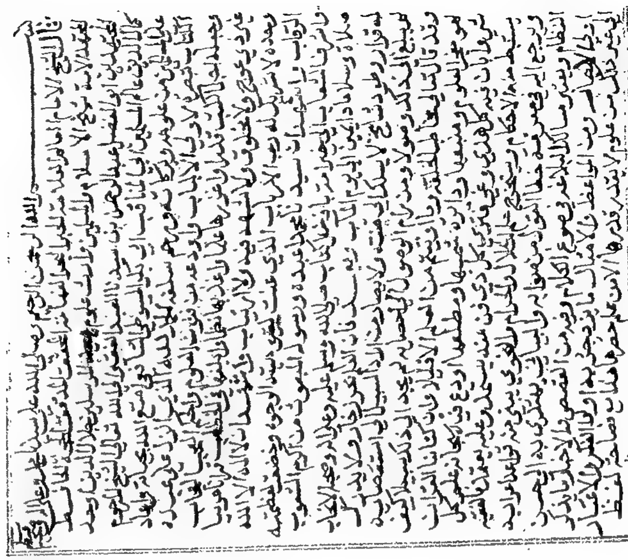


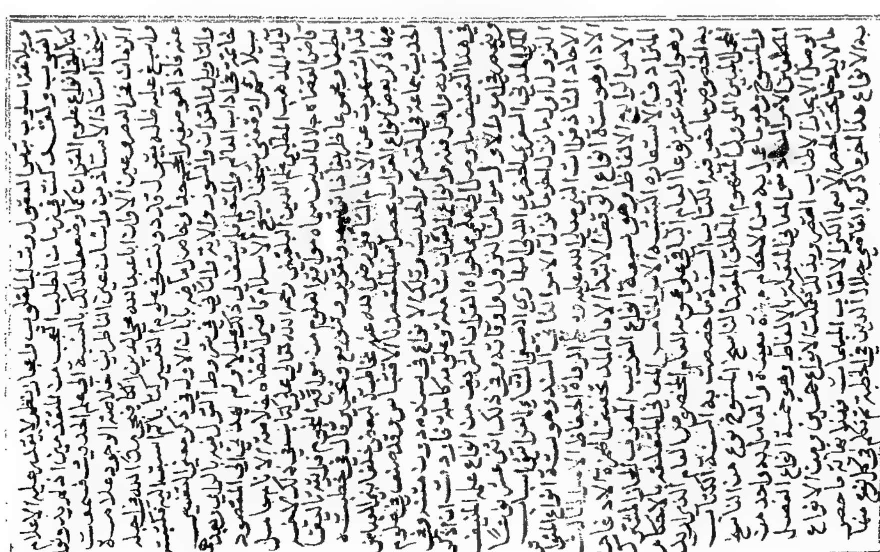
صورة الورقة الثانية من نسخة (ب)



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وسلم
الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب تبصرة لأولي الألباب وأودعه من فنون العلوم
والحكم العجب العجاب وجعله أجل الكتب قدرا وأغزرها علما وأعذبها نظما وأبلغها في
الخطاب قرآنا عربيا غير ذي عوج ولا مخلوق لا شبهة فيه ولا ارتياب وأشهد
أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له رب الأرباب الذي عنت لقيوميته الوجوه
وخضعت لعظمته الرقاب وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله المبعوث من أكرم الشعوب
وأشرف الشعوب إلى خير أمة بأفضل كتاب صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه
الأنجاب صلاة وسلاما دائمين إلى يوم المآب وبعد فإن العلم بحر زخار لا يدرك
له من قرار وطود شامخ لا يسلك إلى قنته ولا يصار من أراد السبيل إلى استقصائه
لم يبلغ إلى ذلك وصولا ومن رام الوصول إلى إحصائه لم يجد إلى ذلك سبيلا
كيف وقد قال تعالى مخاطبا لخلقه وما أوتيتم من العلم إلا قليلا وإن كتابنا
القرآن لهو مفجر العلوم ومنبعها ودائرة شمسها ومطلعها أودع فيه سبحانه
علم كل شيء وأبان فيه كل هدى وغي فترى كل ذي فن منه يستمد وعليه يعتمد
فالفقيه يستنبط منه الأحكام ويستخرج حكم الحلال والحرام والنحوي يبني
منه قواعد إعرابه ويرجع إليه في معرفة خطأ القول من صوابه والبياني
يهتدي به إلى حسن النظام ويعتبر مسالك البلاغة في صوغ الكلام وفيه
من القصص والأخبار ما يذكر أولي الأبصار ومن المواعظ والأمثال ما يزدجر
به أولو الفكر والاعتبار إلى غير ذلك من علوم لا يقدر قدرها إلا من علم حصرها هذا
مع فصاحة لفظ وبلاغة أسلوب تبهر العقول وتسلب القلوب وإعجاز نظم
لا يقدر عليه إلا علام الغيوب ولقد كنت في زمان الطلب أتعجب
من المتقدمين إذ لم يدونوا كتابا في أنواع علوم القرآن كما وضعوا ذلك بالنسبة
إلى علم الحديث فسمعت شيخنا أستاذ الأستاذين وإنسان عين الناظرين
خلاصة الوجود وعلامة الزمان فخر العصر وعين الأوان أبا عبد الله محيي الدين الكافيجي
تغمده الله تعالى برحمته آمين آمين

صورة الصفحة الثانية من نسخة (ر)





صورة الورقة الثانية من نسخة (ك)



الله بالحمام من نار ولله در القايل

اذاب علي جميع الفضايل جاهداً وادم علي تعب المعزة والجهد

واقصد بها وجه الاله ونفع من بلغته ممن جد فيها واجتهد

واترك كلام الحاسدين وبغيهم هملا فبعد الموت ينقطع الحسد

وانا اضرع الى الله جل جلاله وعز سلطانه كما من النعمة باتمام هذا الكتاب

ان يتم النعمة بقبوله وان يجعلنا من السابقين الاولين من اتباع رسوله

وان لا يخيب سعينا فهو الجواد الذي لا يخيب من امله ولا يخذل من انقطع

عمن سواه وامّل له وصلى الله على من لا نبي بعده سيدنا محمد واله وصحبه

كلما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون تم الكتاب بحمد الله

وعونه وحسن توفيقه وذلك في يوم الثلاث المبارك سادس عشر شهر جمادى

الاول من شهور سنة سبع وسبعين ومايه والف من الهجرة النبوية على صاحبها

افضل صلاة واتم تحية في كل بكرة وعشية على يد العبد الفقير الحقير المعترف

بالذنب والخطا والتقصير الراجي عفو ربه القدير عبيد الهادي بن المرحوم السيد

محمد الزعبي الخليلي خادم مقام حضرت ابي الانبياء الكرام شيخ المرسلين العظام

ابي الفقراء والضيفان جناب سيدنا ابراهيم خليل الرحمن

على نبينا وعليه وعلى ساير الانبياء والمرسلين

صلوات الملك المنان واسال الله تعالى

من فضله وجوده واحسانه ان يتقبل

من كاتبه ويعفو ويعفو عن من

طالع فيه او كتبه وتامله ودعا

له بحسن الخاتمة وصلى الله

على سيدنا محمد وعلى اله

وصحبه وسلم امين

امين

وقد نقلت هذه النسخة من نسخة قوبلت على نسخة المؤلف نفعنا الله

به وببلومه قال الحافظ الداودي رحمه الله تلميذ المصنف نفعنا الله

بسعن شيخنا الحافظ السيوطي مولده وفرغت من تاليفه يوم السبت ثالث

عشري شوال سنة ثمان وسبعين وثمانمايه سوى اشيا الحقتها بعد ذلك انتهى

فايدة نزل جبريل على النبي صلى الله عليه وسلم خمسة وعشرين الف مرة

فايدة اخرى مات صلى الله عليه وسلم عن مايه الف صحابي واربعة

وعشرين الف صحابي عدد الانبيا ومات صلى الله عليه وسلم عن

اربع مايه الف حديث وثلاثة عشر الف حديث غير ما ضبطوه الصحابة

رضي الله عنهم اجمعين

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة (ك)

فهرس موضوعات الجزء الأول

الموضوع	رقم الصفحة
١- علم الحديث النبوي	٢٦
٢- علم اللغة	٢٦
٣- علم التفسير	٢٧
٤- أصول الفقه	٢٧
● تاريخ تأليف «الإتقان» والعوامل التي ساعدت على تأليفه	٣٠
● القيمة العلمية للإتقان	٣٢
١- زيادات السيوطي في «علوم القرآن»	٣٣
* القسم الأول: ما لم يسبق إليه	٣٤
* القسم الثاني: إضافات السيوطي الجديدة إلى ما في «البرهان» للزركشي	٣٤
* القسم الثالث: علوم القرآن التي أصلها في «البرهان» للزركشي	٣٥
* القسم الرابع: إضافات المسائل الجديدة	٣٥
٢- وقفاته التقويمية	٣٦
٣- اختياراته	٣٨
● المنحى الأول: ما أبدى رأيه فيه في ثنايا «الإتقان»	٣٨
١- حقيقة الموحى به إلى النبي ﷺ	٣٨
٢- المعرب	٣٩
● المنحى الثاني: ما أبدى فيه اختياره في غير «الإتقان»	٣٩
١- معنى نزول القرآن على سبعة أحرف	٣٩
٢- إعجاز القرآن	٤٠
٣- أفضل القرآن وفاضله	٤٠
٤- قيمة مصادر «الإتقان»	٤٠